

بِسْ مِلْكُمْ الرَّحْمَانِ ٱلرِّحْمَانِ ٱلرِّحْمَانِ ٱلرِّحْمَانِ ٱلرِّحْمَانِ ٱلرِّحْمَانِ ٱلرِّحْمَانِ الرَّحْمَانِ

إِنَّ الحمدَ لله نحمدهُ ونستَعينُ به ونستَغفره ، ونعوذُ بالله من شرور أنفُسِنا وسيئاتِ أعرَالِنَا . من يَهِدِ الله فلا مُضِلَّ لَهُ ، ومن يُضلِل فلا هَادى له ، وأشهَدُ أنَّ محمَّدًا عبده ورسولُهُ .

﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَانِهِ وَلَا تَمُوثُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسَلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِن نَفْسِ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَٱلنَّاسُ ٱلَّذِى تَسَاءَ لُونَ بِهِ عَوَالْأَرْحَامُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النِّساء: ١] .

﴿ يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَولًا سَدِيدًا * يُصَلِحْ لَكُمْ أَعَمَلُكُوْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أمَّا بعدُ

فإنَّهُ لم يَدُرْ بِخَلَدي ، ولم يُحَوِّمْ طائرُ فكري يومًا على فكرة هذا الكتابَ ، ولم يُحَوِّمْ طائرُ فكري يومًا على فكرة هذا الكتابَ ، ولكن كما قيل: إذا أرادَ اللهُ وَ اللهُ عَلَى شيئاً هيَّا أسبَابَهُ .

فقد كنتُ في جلسَةٍ مع فَضيلَة الشَّيخ مُحمَّد صفوَت نور الدِّين عِمْ ، وكان ذلك عقب درس وكان الرَّئيسَ العامَّ لجهاعة أنصار السُّنَة بمصرَ ، وكان ذلك عقب درس عِلميِّ ألقاهُ في مسجدي الكائنِ بمدينةِ كفر الشَّيخ وتكلَّمنا في أُمورِ شتَّى ، فكان ممَّا قُلتُهُ لهُ: « إنَّني لا أستطيعُ أن أفهَمُ حتَّى الآن أن تكون جماعةُ ذكوريَّةُ سَلَفيَّةُ تُطبَعُ مرَّتينِ في دَعُويَّةٌ سَلَفيَّةٌ كهذه التي ترأسُها ، وليسَ لها مجلَّةٌ علميَّةٌ تُطبَعُ مرَّتينِ في العام على الأقلِّ ، تُعلِّمونَ النَّاسَ من خلالها عقيدةَ السَّلف الصَّالح ، ويكتُبُ فيها أهلُ العلم عن مسائل النَّوازلِ التي تقعُ بالمُسلِمِين ، ممَّا لم

يَكُن مثلَّهُ في الأزمان السَّالِفَة . فأينَ الأرشيفُ العِلمِيُّ للجهاعة ؟! » ، فقال: « عندنا مَجَلَّةُ التَّوحيد » ، فقُلتُ لهُ: « هذه مجلَّةٌ سيَّارةٌ لعَامَّةِ النَّاس ، وأنا أَتَكَلَّمُ عن مَجَلَّة يغلُبُ عليها طَابَعُ البَحث العِلمِيِّ »، فقال: « لمَ لا تَأْتِينَا فِي الْمَركز العامِّ لِنَطرَحَ هذه القَضِيَّة للمُناقَشَة ؟ » ، واتَّفَقنَا ، وذَهَبتُ إليهم ، والتَقَينا بالشَّيخ صفوَت الشُّوادفي ﴿ وَطَالَ الكلامُ ، فقال لي الشَّيخُ الشُّوادفي : « أنتَ تُريد أن تُحَلِّق في الفَضاءِ البَعيد ، ونَحنُ نَطلُبُ منكَ شيئًا يسيرًا لا يُكَلِّفُ كثيرًا ، ويكونُ نُواةً لهذه الأُمنيَّة التي ترجُوها » ، قُلتُ لَهُ: « وما هي ؟ » ، فقال : « أن تُشارِكنا في رَفع سَقف مجلَّة التَّوحيد التي أرأَسُ تَحريرَها ، بأن تُجيبَ عن أسئِلَةِ القُرَّاءِ الذينَ يُتَابِعُونَ المَجَلَّة بِشَغَفٍ بالغ ، وينتَظرونَ كَلِمَتَك في الحُكمِ على الأحاديثِ التِّي يسمعونَها من خُطباءِ المساجدِ أو يقرؤونهَا في الكُتُبِ » ، ثُمَّ أُخرَجَ لي كيسًا كَبيرًا ، وقال: « هذه رسائلٌ تحتوى على مئات الأحاديث التي تنتظر الجوابَ

ولَم يُعطِني فُرصَةً لأُبدِي رَأيي في الموضُوع ، ولكنَّهُ طلَب منِّى ألَّا أُطِيلَ الكلامَ حولَ أسانيد الأحاديث ، فضلًا عن الحَوضِ في المُناقشات العِلمِيَّة ، التي لا يفهمها مُعظمُ القُرَّاء ، واضعًا في اعتباري الإجابة عن أكبر قدرٍ من الأسئلة ، بأن أذكر الحديث المسؤول عنه ، ثُمَّ أجيبَ عنهُ في سَطرَين أو ثلاثةٍ ، حتَّى نُجيبَ عن أكبرِ قدرٍ من الأسئلةِ .

ولم أُوَافِقهُ على هذا ، وقُلتُ لهُ : « هناكَ جانبٌ تعليمِيٌّ في الإجابة عن هذه الأحاديث ، لا يقِلُ أهميَّةً عن الجَوابِ نَفسِه ، ذلك أنَّنا نُريدُ أن

يَعرفَ النَّاسُ: كيفَ نَحكُمُ على الحديث ، وأنَّ المسألة ليسَت بالتَّشَهِي واتَّبَاعِ الهُوَى ، بل وِفْقَ ضَوابطَ عِلميَّةٍ دقيقةٍ ، وهذا لا يكُونُ إلَّا إذا أبرَزنَا هذا المعنى من خلال تخريج الأحاديث ، أمَّا أن أكتَفِي بأن أُجيبَ عن الحديث بأنَّهُ صحيحٌ أو ضَعِيفٌ أو منكرٌ إلى آخرِ هذه الألقابِ ، فلا أرى فيه فائدةً ».

فقال لي : « افعل ما تراهُ مُناسِبًا ، واضعًا في اعتبارِك أنَّهُ يَصِلُنِي عشراتُ الخِطاباتِ ، التي تحتَوِى هي بدَورِهَا على أسئلَةٍ كثيرةٍ ».

وبَدأَتُ في الجوابِ عن هذه الأسئلة ، واضطُرِرتُ أمامَ كَثرَتِهَا أن أختَصِرَ الجوابَ عنها اختصارًا مُجُحِفًا في الغالب ، لكنّني خَالَفتُ شَرطي في أحيان قليلة ، وظلَلتُ عدَّة سَنواتٍ أكتُبُ هذا الباب ، ثُمَّ اقترَحَ عليَّ بعضُ إخواني أن أجمعَ هذه الأجوبَة في كتابٍ ، فلَم أتَحَمَّس لذلك ؛ لأنهَا مختصَرَةٌ ، فاقترَحَ أن أُعيدَ النّظرَ فيها مَرَّةً أخرى، وأزيدَ فيها ما كنتُ أرجوهُ لها ، فوَعَدتُهُ خيرًا .

ومرَّت سنواتٌ ، ولم أَمْكَنُ من النَّظِرِ فيها ، حتَّى أوائل هذا العام (١٤٣١ هـ) ، بدأتُ في جمعِ الأحاديثِ من المَجَلَّةِ ، ثُمَّ زدتُ عليها ما قَدرتُ عليه آنذاكَ ، إذ دَاهَمَنِي مَرَضٌ – والحمدُ لله – اضطُرِرتُ معه إلى السَّفر إلى ألمانيا لمدَّة ثلاثةِ أشهُرٍ من يومِ ٢٨/٤/٠١م ، واصطَحَبتُ معي هذا الكتاب للنَّظرِ فيه ، فوَجَدتُهُ يحتاج إلى تأليفٍ من جديدٍ ، وهذا ممّا قد يُوقِفُ المشروعَ كليًّا ، فاستَعَنتُ بالله تعالى في كِتَابَةِ ما أقدرُ عليه . ورأيتُ كتابًا صَدَرَ حديثًا وهو كتاب « المُداوِي لعِلَل الجامع الصَّغير ورأيتُ كتابًا صَدَرَ حديثًا وهو كتاب « المُداوِي لعِلَل الجامع الصَّغير

وشَرحَي المُناوِي » لأبي الفَيض أحمد بن مُحمَّد بن الصَّديق الغُهارِيِّ ، ونظرتُ في عمَلِه ، فإذا بي أَقِفُ على طَوَامَّ ممَّا خَالَفَ فيه أهلَ العِلمِ ، مع تجريحٍ وسبِّ للمُناوِيِّ ، وتحقير لأئمَّة السَّلَفِ ، فَرَددتُ عليه في بعضِ الأحاديثِ التي سَمَحَ وقتي أن أُعلِّق عليهِ فيهَا ، ورأيتُ أنَّ تَعَقُّبَهُ في كلِّ ما أخطاً فيه يحتاجُ إلى تصنيفٍ مُستَقِلِّ ، فقلتُ : « ما لا يُدرَكُ كلُّه ، لا يُترَك جُلُّه » ، فناقشتُهُ في بعض ما ذهبَ إليه ، وتركتُ كثيرًا ممَّا قال لأنَّ يَتَبُّعَهُ يَتاجُ إلى فراغِ لا أجِدُهُ عندي .

وسأُحَاولُ _ إِن شَاء اللهُ _ أَن أَزيدَ الكتابَ فوائدَ كُلَّما عنَّ لِي ذلك ، فلَم يَعُد عندَي من الجَلَدِ القَديمِ ما أستَطيعُ به أَن أَقُومَ بواجبِي كُلِّه . والحمدُ لله على كلِّ حالٍ .

وكان بوُدِّي أن أكتُبَ مُقَدِّمَةً ضَافِيَةً أَذكُرُ فيها فوائدَ وأُصولَ ، غيرَ أنَّهُ حالَ دونَ ذلك ما ذكرتُهُ آنفًا عن مَرَضِي .

فأَسأَلُ اللهَ تعالى أن يَجعَلَهُ كفَّارةً وأجرًا، ورفعًا للدَّرجات إنَّهُ وَلِيُّ ذلكَ والقادرُ عليه.

وآخرُ دعوَانَا أن الحمدُ لله ربِّ العَالَمين .

وكتبَهُ أبو إسحاقَ الحُوَينِيُّ حامدًا الله تعالى ، ومصليًا على نبيّنا عَيْسَةُ وآلِهِ وصَحبِهِ ١٤٣٢ من المحرَّم ١٤٣٢هـ 1 - سُئلتُ عن حدیثِ : « أُحبِب حَبِیبَكَ هَونًا مَا ؛ عَسَى أَن يَكُونَ بَغِيضَكَ هَونًا مَا ؛ عَسَى أَن يَكُونَ بَغِيضَكَ هَونًا مَا ؛ عَسَى أَن يَكُونَ بَغِيضَكَ هَونًا مَا » .

• قلتُ : هذا حديثُ صحيحٌ موقوفٌ .

أخرجَهُ ابنُ عديٍّ في « الكاملِ » (٢/ ٢ ١ ٧ - ٢ ١٧) ، والخطيبُ في « تاريخِهِ » (٢ / ٢ ٢ ٤٨) ، ومن طريقه ابنُ الجوزيِّ في « الواهياتِ » (٢ / ٢٤٨) مِن طريقِ الحسنِ بنِ دينارٍ ، عن محمَّدِ بنِ سيرينَ ، عن أبِي هُريرةَ ، مرفوعًا ... فذكرَهُ .

وهذَا سندٌ ضعيفٌ جدًّا؛ وآفتُهُ: الحسنُ بنُ دينارٍ؛ فإنَّهُ واهٍ.

لَكُنَّهُ لَم يَتَفَرَّد به ، فتابِعَهُ أَيُّوبُ السَّختيانيُّ ، فروَاهُ عن محمَّدِ بنِ سيرينَ ، عن أَبِي هُريرةَ ـ قالَ : أُراهُ رفعَهُ ـ ، ثمَّ ذَكرَ الحديثَ .

أَخْرِجَهُ التِّرْمَذِيُّ (١٩٩٧)، والبزَّارُ في «مسندِهِ» (ج٢/ق٢٦/١)، وابنُ حبَّانَ في « المجروحين » (١/٢٥٦)، وابنُ عديٍّ في « الكاملِ » وابنُ حبَّانَ في « المجروحين » (١/ ٣٥١)، وابنُ عديٍّ في « الأمثالِ » (رقم ١١٤)، والبيهقيُّ في « الشَّعَبِ » (ج١١/ رقم ١٧١٦) مِن طريقِ سُويدِ بنِ عمرٍ و ، عن حمَّادِ الشَّعَبِ » (ج١١/ رقم ١٧١٦) مِن طريقِ سُويدِ بنِ عمرٍ و ، عن حمَّادِ ابنِ سلمة ، عن أَيُّوبَ السَّختيانيِّ به .

قال التِّرمذيُّ : « هذا حديثُ غريبٌ ، لا نعرفُهُ بهذا الإسنادِ إلَّا مِن هذا الوجهِ » .

قال المُناويُّ في « فيضِ القديرِ » (١٧٧/١) : « وقد استَدركَ الحافظُ العراقيُّ على التِّرمذيِّ دعواهُ غرابتَهُ وضعْفَهُ ، فقالَ : قلتُ : رجالُهُ رجالُ مُسلم ، لكنَّ الرَّاوِي تردَّدَ في رفعِهِ » .

• قُلتُ : استِغرابُ التِّرمذيِّ إِنَّها هو في رفعهِ ، وقد صحَّحَ وقفَهُ على أميرِ المؤمنينَ عليِّ بنِ أبِي طالبِ مُعْفُ ، ووافقَهُ على هذا الحُكمِ جماعةٌ منَ الحفَّاظِ ، مِنهُم : ابنُ حبَّانَ ، والدَّارقُطنيُّ في « العلل » (ج٣/ ق ٢٧/٢) ، والبَرَّارُ ، وابنُ عديٍّ ، والبيهقيُّ ، وغيرُهُم .

واعلَم! أنَّ للحديثِ المرفوعِ شواهدَ عن بعضِ الصَّحابةِ ، لكِنَّهَا شديدةُ الضَّعفِ ، فلا يُعَوَّلُ على شيءٍ مِنهَا . واللهُ أعلمُ .

أمَّا أثرُ على بنِ أبِي طالبِ الموقوفُ عليهِ:

فأخرجَهُ البخارَيُّ في « الأدبِ المفرَدِ » (١٣٢١) ، وابنُ أبِي شيبةً في « المصنَّفِ » ـ كما في « المطالبِ « المصنَّفِ » ـ كما في « المطالبِ العاليةِ » (٣/ ٩) للحافظِ ـ ، والبيهقيُّ في « الشُّعَبِ » (٣/ ٩) للحافظِ ـ ، والبيهقيُّ في « الشُّعَبِ » (٣/ ٩) للحافظِ ـ ، والبيهقيُّ في « الشُّعَبِ » (٣/ ٩) للحافظِ . . والبيهقيُّ في « الشُّعَبِ » (٣/ ٩) للحافظِ . . والبيهقيُّ في « الشُّعَبِ » (٣/ ٩) للحافظِ . .

وأخرجَ عبدُ الرَّزَاقِ في «المصنَّفِ» (ج١١/ رقم ٢٠٢٦) عن مَعمَرٍ. والبخاريُّ في «الأدبِ المفرَدِ» (١٣٢٢) عن محمَّدِ بنِ جعفرٍ. كلاهُمَا ، عن زيدِ بنِ أسلمَ ، عن أبيهِ ، قال : قال لي عُمرُ بنُ الخطَّابِ : «يا أسلمُ ! لا يَكُن حُبُّكَ كَلَفًا ، ولا يكُن بغضُكَ تلَفًا » ، قلتُ : وكيفَ ذلكَ ؟ قال : « إذا أحببتَ فلا تكلِف كها يَكلِفُ الصَّبيُّ بالشَّيءِ يُحبُّهُ ، وإذا أبغضتَ ، فلا تبغض بُغضًا تحبُّ أن يَتلَف صاحبُكَ ويهلِكَ ». وسندُهُ صحيحٌ ، ورضيَ اللهُ عن عُمرَ .

٢- سئلتُ عن حديثِ : ﴿ إِنَّ اللهَ يُبغِضُ كُلَّ جَعظرِيٍّ ، جَوَّاظٍ ،
 سَخَّابٍ فِي الأسواقِ ، جِيفَةٍ بِاللَّيلِ ، حِمَارٍ بِالنَّهَارِ ، عَالِمٍ بِأُمرِ الدُّنيَا ، جَاهِلٍ بِأُمرِ الآخِرَةِ » .
 الدُّنيَا ، جَاهِلٍ بِأُمرِ الآخِرَةِ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرجَهُ ابنُ حبَّانَ في «صحيحِهِ» (١٩٧٥)، وأبُو القاسمِ الأصبهانيُّ في «التَّرغيبِ» (١٩٧٥)، وأبُو القاسمِ الأصبهانيُّ في «التَّرغيبِ» (١٩٢٦)، والبيهقيُّ (١١/١١) من طريقِ عبدِ اللهِ بنِ سعيدِ بنِ أبِي هندٍ، عن أبِيهِ، عن أبِي هُريرةَ، مرفُوعًا... فذكرَهُ.

سَعَيْدِ بَنِ أَبِي مَعَيْفَ ، وعَبَدُ اللهِ بَنُ سَعَيْدٍ صَدُوقٌ ، وثَقَهُ أَحَمُدُ ، وابنُ مَعَيْنٍ ، وغيرُ همَا ، وضعَّفهُ أَبُو حَاتِم الرَّازِيُّ . وأَبُوه فلَم يسمَع من أبي هُريرَة . وغيرُهمَا ، وضعَّفهُ أَبُو حَاتِم الرَّازِيُّ . وأَبُوه فلَم يسمَع من أبي هُريرَة . وكنتُ حَسَّنتُ هذا الحديثَ ، ثُمَّ تراجعتُ عنه بعد عدَّة أشهُرٍ ، ونبَّهتُ على ذلك في المجلَّة نفسِها . والحمدُ لله .

أمَّا معنَى الحديثِ ..

ف « الجَعظرِيُّ » : هو الشَّديدُ الغليظُ .

و « الجَوَّاظُ » : هو الأكولُ .

و « السَّخَّابُ » : هو الصَّخَّابُ ، كثيرُ الصِّياحِ ، عالِي الصَّوتِ .

ومقصودُ الحديثِ ..

ذمُّ أهلِ الدُّنيَا ، المتكالِبِينَ عليهَا ، بحيثُ إنَّهُم يَكدَحونَ فِيهَا طُوالَ

حياتهم كالأنعام ، ليسَ هُم همُّ إلَّا جَمعُهَا ، والاستكثَارُ مِنهَا ، فإذَا جَنَّ عليهِم اللَّيلُ نامُوا كالأمواتِ بلَا حِراكٍ ، ولا يذكُرونَ اللهَ تباركَ وتعالى . واللهُ أعلمُ .

٣- سُئلتُ عن حديثِ : « اليَمِينُ الكَاذِبَةُ تَذَرُ الدِّيَارَ بَلَاقِعَ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ حسنٌ .

أخرجَهُ ابنُ حبَّانَ في « الثِّقاتِ » (٨/ ٤٠٠) ، والدُّولابيُّ في « الكُنَى » (٢/ ١٦٥) ، والكِلَابَاذِيُّ في « مفتاحِ المعانِي » (ق٣٢/ ١-٢) ، والكِلَابَاذِيُّ في « مفتاحِ المعانِي » (ق٣٢/ ١-٢) ، والخطيبُ في « التَّلخيصِ » (٢/ ٢٠٧- ٧٠٧) من طريقِ سُليانَ بنِ عبدِ الحميدِ بنِ عبدِ العزيزِ ، عن أبيهِ ، عن عمرِو بنِ قيسٍ ، عن واثِلةَ بنِ الأسقعِ ، عن النَّبِيِّ عَيَّالِيُّهُ ، قال : « اليمينُ الغَموسُ الكاذبةُ ، تَذرُ الدِّيارَ بلاقعَ » ، وهذَا لفظُ الخطيبِ .

وسندُهُ ضعيفٌ ؛ وسليهانُ بنُ عبدِ الحميدِ ، ذكرَهُ في « التَّهذيبِ » تمييزًا ، ولَمَ يذكُرهُ بأكثرَ مِن روايةِ الحسنِ بنِ سُليهانَ الفزاريِّ عنهُ .

وأَبُوهُ ، ذكرَهُ ابنُ حبَّانَ في « الثِّقاتِ » بروايةِ ابنِهِ فقط ، فهُمَا مجهُولانِ . ولكِن للحديثِ شاهدٌ عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ عوفٍ ، مرفوعًا بلفظِ : « اليمينُ الفاجرةُ تُذهِبُ المالَ ـ أو : تَذهَبُ بالمالِ ـ » .

أخرجَهُ البزَّارُ (ج٢/ رقم ١٣٤٥) ، من طريقِ ابنِ عُلاثَة ، عن هشامِ بنِ حسَّانَ ، عن يحيَى بنِ أبي كثيرٍ ، عن أبي سلمة ، عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ عوفٍ . قال البزَّارُ : « لا نعلَمُهُ عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ عوفٍ إلَّا من هذَا الوجهِ ، ولا أسندَ هشامٌ عن يحيَى غيرَ هذا ، ولا رواهُ عن هشامٍ إلَّا ابنُ عُلاثة ، وهو ليِّنُ الحديثِ » .

وقال المُنذِرِيُّ في « التَّرغيبِ » (٣/ ٤٧): « إسنادُهُ صحيحٌ ، لو صحَّ سماعُ أبِي سَلَمةَ من أبِيهِ عبدِ الرَّحنِ بنِ عوفٍ » .

وجزَمَ الهيثميُّ في « المَجمعِ » (٤/ ١٧٩) بأنَّهُ لَم يَسمَع مِن أَبِيهِ ، ولكنَّهُ وَهِمَ ، فقالَ : « رجالُهُ رجالُ الصَّحيحِ »!

ومحمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عُلاثَةً لَم يُخرِّج لهُ أحدُ الشَّيخينِ شيئًا ، وهو صدوقٌ ، في حفظهِ مقالٌ يسيرٌ ، أفرَطَ الأزديُّ وابنُ حبَّانَ فِيهِ ، وإنَّما وقعَت المناكيرُ في روايتِهِ مِن قِبَلِ عمرِو بنِ الحُصينِ ، كما قال الخطيبُ . وعمرُو بنُ الحُصينِ تالفُ البتَّة .

وخُولفَ هشامُ بنُ حسَّانَ فِيهِ ..

خالَفَهُ أَبُو حنيفة ، فروَاهُ عن يحيى بنِ أبِي كثيرٍ ، عن مُجَاهدٍ ، وعِكرمة ، عن أبِي هُريرة مرفُوعًا : « ليس شيءٌ أُطِيعَ اللهُ فيه أعجلَ ثوابًا من صلة الرَّحِم ، وليس شيءٌ أعجلَ عقابًا من البَغي وقطيعةِ الرَّحِم ، واليمينُ الفَاجرةُ تَدَعُ الدِّيارَ بلاقِعَ » .

أخرجَهُ البيهقيُّ (١٠/ ٣٥) من طريقِ عبدِ الله بنِ يزيدَ المُقرِئِ ، عن أبي حنيفَة ، به ، وقال : « كذا رواهُ عبدُ الله بنُ يزيدَ المقرِئ ، عن أبي حنيفة . وخالفَهُ إبراهيمُ بنُ طَهانَ ، وعليُّ بنُ ظَبيانَ ، والقاسمُ بنُ الحكم ، فرَوَوهُ عن أبي حنيفَة ، عن ناصحِ بنِ عبدِ الله ، عن يحيى بنِ أبي كثير ، عن أبي سلَمة ، عن أبي هُريرة ، عن النَّبيِّ عَلَيْكُ . وقِيلَ : عن يحيى ، عن أبي سلَمة ، عن أبيهِ . والحديثُ مشهورٌ بالإرسالِ » اه. .

ثُمَّ روَى البيهقيُّ الحديثَ مِن طريقَينِ مُرسَلينِ بسندٍ صحيحٍ.

وَلَهُ طَرِيقٌ آخُرُ ، عَنَ أَبِي سَلَمةَ ، عَنَ أَبِي هُرِيرةَ مَرَفُوعًا : " إِنَّ أَعجَلَ الطَّاعات ثوابًا صلةُ الرَّحِم ، وإِنَّ أهل البيت لَيَكُونُون فُجَّارًا ، فتَنموا أموالهُم ، ويَكثُرُ عددُهُم إذا وَصَلُوا أرحامَهُم . وإِنَّ أعجَلَ المعصية عُقوبَةً البغيُ ، والخِيانةُ . ويَمينُ الغَموسُ : تُذهِبُ المالَ ، وتذرُ الدِّيارَ بلاقِعَ » . وزاد الطَّبرانِيُّ : " وتُقِلُّ في الرَّحم » .

أخرجَهُ ابنُ حبَّانَ في « المجرُوحِينَ) (٣/ ١٤٩ - ١٥٠) مُعلَّقًا ، ووصلَهُ الطَّبرانيُّ في « الأوسطِ » (ج١/ ق٢١ / ١) من طريقِ أبي جعفرِ النُّفيليِّ ، ثنا أبو الدَّهماءِ البصريُّ ـ شيخُ صدقٍ ـ ، عن محمَّدِ بنِ عمرٍ و ، عن أبي سلَمة به .

قال الطَّبرانيُّ : « لَم يَروِ هذا الحديثَ عن محمَّدِ بنِ عمرٍ و إلَّا أَبُو الدَّهماءِ ، تفرَّدَ به النُّفيليُّ » .

• قلتُ: والنَّفيليُّ ثقةٌ مأمونٌ ، ولكِنْ أَبُو الدَّهماءِ قال فيه ابنُ حبَّانَ: « كَانَ مِمَّن يروِي المقلوباتِ ، ويأتِي عن الثِّقاتِ بهَا لَا يُشبهُ حديثَ الأَثباتِ ، فبطُلَ الاحتجاجُ به إذَا انفَرَدَ » .

واعتَمَدَ كلامَهُ الهيشميُّ في « المَجمعِ » (٨/ ١٥٢) فضعَّفهُ جدًّا ، ولكنَّهُ خالفَ فِي موضعِ آخرَ من « كتابِهِ » (٨/ ١٨٠) فقال : « فيه أبو الدَّهماءِ البصريُّ ، وثَقهُ النُّفيليُّ ، وضعَّفهُ ابنُ حبَّانَ » . وفي عبارتِهِ نظرُ ؛ فإنَّ النُّفيليَّ لَم يُوثِّقهُ ، بل قالَ : « شيخُ صدقٍ » ، وهذا لا يَدُلُّ على ضبطٍ ، بل غايتُهُ إثباتُ صدقِهِ فحسبُ .

وخُلاصةُ البحثِ ، أنَّ الحديثَ حسنٌ بالطَّريقِ الأوَّلِ مع المرسَلينِ الصَّحيحَينِ اللَّذَينِ أشرتُ إليهِمَا . واللهُ تعالَى أعلَمُ .

٤ - سُئلتُ عن حديثِ : « مَن قَلَّ مَالُهُ ، وَكَثْرَ عِيَالُهُ ، وَحَسُنَت صَلَاتُهُ ، وَلَمْ يَغتَب أَحَدًا مِنَ الْسلِمِينَ ، كَانَ مَعِي يَومَ القِيَامَةِ
 كَأُصبُعَيَّ هَاتَينِ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

أخرجَهُ أَبُو يعلَى (ج٢/رقم ٩٩٠) ، والأصبهانيُّ في « التَّرغيب » (٢٢٢٦) ، والخطيبُ في « تاريخه » ، ومن طريقه ابنُ الجوزيِّ في « الواهيات » (٢٢٢٦) من طريق مَسلَمَة بنِ عَلِيٍّ ، عن عبد الرَّحمن بن يزيدَ ، عن النبيِّ عَلِيًّ ، عن سعيد بن المسيَّب ، عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ ، عن النبيِّ عَلَيْكُ ، فذكره .

قال ابن الجوزيِّ : « هذا حديثُ لا يصحُّ . قال أحمد : عبد الرَّحمن بن يزيدَ ضعيفٌ . وقال النَّسائيُّ : متروكٌ » .

كذا قال ابن الجوزيِّ! وفي إعلاله نظرٌ ، فإنَّه لا يَتِمُّ له ..

وبيان ذلك ، أن مَسلَمَة بن عليٍّ يَروِى عن عبد الرَّحمن بن يزيدَ بن تميمٍ ، وكذا عن عبد الرَّحمن بن يزيدَ بن جابرٍ ، كما أنَّ كليهما يَروِي عن الزُّهريِّ . والأوَّل ضعيفٌ أو متروكٌ ، والثَّاني ثقةٌ ثبتٌ ، فلا يَتِمُّ له الإعلال إلَّا إذا أثبَت أنَّ الواقع في السند هو المتروكُ دون الثِّقة ، ولا يُقطع جذا إلَّا إذا جاء منسوبًا.

أمَّا علَّه الحديث الَّتي أغفَلَها ابنُ الجوزيِّ، فهي مَسلَمَةُ بنُ عليٍّ، وهو أبو سعيدٍ الخُشَنيُّ ، وهو متروكُ كها قال النَّسائيُّ ، والدَّارقُطنيُّ ، والبَرقانيُّ ، وغيرُهُم .

وقالَ أَبُو داوُد: « ليس بثقةٍ و لا مأمونٌ ».

وقال البُخاريُّ ، وأَبُو زُرعةً ، وغيرُهما : « منكر الحديث » .

والله أعلم.

٥ - سُئلتُ عن حديث: « مَا قَلَّ وَكَفَي ، خَيرٌ مِمَّا كَثُرَ وَأَلْهَى ».

• قلتُ : هذا الحديث صحيحٌ .

أخرجه أحمدُ في « المسند » (٥/ ١٩٧) ، وفي « الزُّهد » (ص١٩) ، وابنُ أبي شَيبَةَ في « المسند » (٣٦) ، والطّيالسيُّ (٩٧٩) ، وعبدُ بن حُميدٍ في « المنتخَب » (۲۰۷) ، وابنُ جَريرٍ في « تفسيره » (۱۱/٤،۱، و٣٠/ ٢٢١) ، وفي « تهذيب الآثار » (٤٤٢، ٤٤٤، ٧٤٤ - مُسنَد ابن عبَّاسِ) ، وابنُ أبي حاتِم في « تَفسِيره » (١٠٣٢٦) ، وابنُ حِبَّانَ (١١٨، ٢٤٧٦) ، وأبو مُحَمَّدٍ الفَاكِهِيُّ في « حدِيثِه » (ج١/ق١١/١-رقم٢٢ بتحقيقي)، وابنُ السُّنِّيِّ في « القناعة » (٣٠، ٣١) ، والمَحَامِليُّ في « الأمالي » (ق٤٩ / ٢-٠٥/١) ، والطُّبَرَانِيُّ في « الأوسط » (٢٨٩١) ، وابنُ بِشرَانَ في « الأمالي » (ق٨٩/ ٢) ، والحاكمُ (٢/ ٤٤٤ – ٤٤٥) ، وأَبُو الشَّيخ في « الأمثال » (١٨٨) ، وابنُ أبي الدُّنيَا في « كَلَام الأيَّام واللَّيَالِي » (رقم ١، ٢) ، وأَبُو نُعيم في « الحِلية » (١/ ٢٢٦، و٢/ ٢٣٢–٢٣٣، و٩/ ٦٠) ، والأصبهانيُّ في « التَّرغيب » (٢٠٤٨،٥١٦) ، والبيهقيُّ في « الشَّعَب » (ج٧/ رقم٣١٣) ، والقُضَاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (٨١٠) ، والبَغَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (٢٤٧/١٤) من طُرُقٍ عن قتادة ، عن خُليد بن عبد الله العَصَريِّ ، عن أبي الدُّرداءِ ، عن رسول الله عَلَيْكُ ، قال : « ما طلعت الشُّمسُ قطُّ ، إلَّا وبِجَنبَتَيهَا ملكان يناديان ، يُسمِعَان مَن علَى

الأرض ، غيرَ الثَّقلينِ : أَيُّهَا النَّاسُ ! هلُمُّوا إِلَى رَبِّكُم ، ما قلَّ وكفَي خيرٌ مَّ كُثُرَ وأَلَهَى . ولا آبت شَمسٌ قَطُّ ، إِلَّا بُعِثَ بَجَنبَتَيهَا مَلكَان يُنادِيان ، يُسمِعان أهلَ الأرضِ ، إلَّا الثَّقلين : اللَّهُمَّ ! أعط مُنفِقًا خَلَفًا ، وأعط مُسكًا مَالًا تَلَفًا » ، لفظُ أحمدَ .

غَسِكَا مَالاً تَلْفا » الفظ احمد .

وفي حديثِ عبَّادِ بنِ راشدٍ ، عن قَتادَةَ ـ عِند ابنِ جَرِيرٍ ، وابنِ أبي حاتِمٍ ،

والفَاكِهِيِّ ، وابنِ بِشرَانَ ، والبَيهَقِيِّ ـ ، زادَ : « ... وأنزَلَ اللهُ تعالَى في فالفَاكِهِيِّ ، وابنِ بِشرَانَ ، والبَيهَقِيِّ ـ ، زادَ : « ... وأنزَلَ اللهُ تعالَى في ذلك قُرآنًا ـ في قول المَلكَين : يا أيُّها النَّاسُ ! هَلُمُّوا إلى رَبِّكُم ـ ، في سُورَة يُونُس : ﴿ وَاللهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِى مَن يَشَآهُ إِلَى صِرَطٍ مُسْنَقِيمٍ ﴾ يُونُس : ﴿ وَاللهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِى مَن يَشَآهُ إِلَى صِرَطٍ مُسْنَقِيمٍ ﴾ ايُونُس : ﴿ وَاللهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآهُ إِلَى صِرَطٍ مُسْنَقِيمٍ ﴾ ايُونُس : ﴿ وَالنَّهُ يَدُعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهُدِى مَن يَشَآهُ إِلَى وَاعْطِ مُسِكًا تَلَفًا : اليُونُس: ٢٥] . وَأَنْزِلَ فِي قولِهِ] : اللَّهُمَّ ! أعطِ مُنفِقًا خَلَفًا ، وأعطِ مُسِكًا تَلَفًا : المُعْمَرَى ﴾ [اللَّيل إِذَا يَعْشَى * وَالنَهَادِ إِذَا تَجَلَّى * وَمَا خَلَقَ الذَّكُرُ وَالْأَنْقُ * ... إلى قولِه : ... لِلْعُمْرَى ﴾ [اللَّيل إِذَا يَعْشَى * وَالنَهُ إِذَا تَجَلَى * وَمَا خَلَقَ الذَّكُرُ وَالْأَنْقُ * ... إلى قولِه : ...

• قلتُ : وقد تَفَرَّد عبَّادُ بن راشدٍ دُونَ سائِرِ رُواتِه عن قتادة ، بِجَعلِ هذا الحديث سَبَبًا لنُزُول هذه الآياتِ .

وعبَّادُ بن راشدٍ لا يُحتَمَلُ لِمثلِه أن يَنفَرِد عن قَتادَةَ بهذا .

وقد رَوَاهُ عن قَتَادَةَ دُون سَبَبِ النَّزُول: سَعِيدُ بن أَبِي عَرُوبَةً ـ مِن رواية عَبدِ الأَعلَى بن عبد الأَعلَى _، وهمَّامُ بنُ يَحيَى ، وشَيبَانُ بن عبد الرَّحمَن ، وهِشَامٌ الدَّستُوائِيُّ ، وسُليهانُ التَّيمِيُّ ، وأبو عَوَانَةَ ، وسَلَام بن مِسكِين ، فلَم يَذكُر واحدٌ مِنهُم ما ذكرَهُ عبَّادُ بن راشدٍ .

نعم! وَقَع فِي رواية هِشَامِ الدَّستُوائِيِّ ، قال: ثنا قَتَادَةُ ، وتلا قَولَ الله عَجَك :

وَلَوْ بَسَطُ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِ عَلَمْ فَيْ ٱلْأَرْضِ وَلَكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرِ مَّا يَشَآهُ ﴾

[الشُّورَى: ٢٧] ، فقال: ثنا خُلَيدُ بنِ عبدِ الله العَصَرِيُّ ، عن أبي الدَّردَاءِ ، مرفُوعًا ، ... إلى قوله: « وعجِّل لمسِكٍ تَلَفًا » .

أَخرَجَهُ الحاكمُ (٢/ ٤٤٤-٤٥) قال: أَخبَرَنَا أَبو الحُسَين أَحمدُ بن عُثمانَ بنِ يَحيَى الْمُقرِئُ ببغدادَ ، ثنا أبو قِلَابَةَ الرَّقَاشِيُّ ، ثنا عبدُ الصَّمَد بن عبد الوَارِثِ ، ثنا هِشَامٌ الدَّستُوائِيُّ ، بهذا .

وشَيخُ الحاكِم ثقةٌ.

وأبو قِلَابَةَ الرَّقَاشِيُّ هو عبدُ المَلِك بنُ مُحَمَّدٍ. وهو من الحُفَّاظِ. إلَّا أنَّ الدَّارَقُطنِيَّ رَمَاهُ بكثرةِ الخَطَإِ في المَتنِ والإِسناد.

وقد رواه الطَّيَالِسِيُّ ، ومُعاذُ بن هِشَامٍ كلاهُمَا ، عن هِشامِ الدَّستُوائِيِّ ، دُون ذِكرِ الحِكاية التي وَرَدَت في حديث عبدِ الصَّمَد ، عِند الحَاكِم .

وعبدُ الصَّمَد من الأَثبَاتِ ، فَهَل وَهِمَ عليه أبو قِلَابَةَ الرَّقَاشِيُّ ؟! ولكن ، يُمكِن أن يُقالَ : ذَكَرَ الإمامُ أحمدُ أنَّهُ إذَا وَرَدَت حكايَةٌ في الحديث دَلَّ على أنَّهُ محفُوظٌ. وهذا مِنهَا.

ووَقَعَ تصريحُ قَتَادَةَ بِالسَّمَاعِ مِن خُلَيدٍ عند الطَّبَرِيِّ ، والحاكِمِ مِن رواية عبَّادِ بنِ راشِدٍ ، وهِشام الدَّستُوائِيِّ ، عن قَتادَةَ .

و خُلَيدُ بنُ عبد الله العَصَرِيُّ رَوَى له مُسلِمٌ حديثًا واحِدًا ، مُتابَعةً ، في «كتاب الزَّكَاة » (٩٩٢/ ٣٥) عنه ، عن الأَحنَف بن قيسٍ ، قال : كُنتُ في نَفَرٍ من قُريشٍ ، فمرَّ أَبُو ذَرِّ ، وهو يَقُولُ : « بشِّر الكَانِزِين بِكَيٍّ في في نَفَرٍ من قُريشٍ ، فمرَّ أَبُو ذَرِّ ، وهو يَقُولُ : « بشِّر الكَانِزِين بِكَيٍّ في في ظُهُورِهم ، يَخرُج من جُنُوبِهم . وبِكيٍّ مِن قِبَل أَقفَائِهِم ، يَخرُج مِن خَبُوبِهم . وبِكيٍّ مِن قِبَل أَقفَائِهِم ، يَخرُج مِن جِبَاهِهِم » ، ـ قال : ـ ثُلتُ : « مَن هَذَا ؟ » ،

قَالُوا: «هذا أَبُو ذَرِّ »، قال: فقُمتُ إليه، فقُلتُ: «ما شَيءٌ سَمِعتُك تقولُ قُبَيلَ ؟ »، قال: «ما قُلتُ إلا شيئًا قد سمِعتُهُ مِن نَبِيّهم عَلَيْكُم »، قال: وما قُلتُ إلا شيئًا قد سمِعتُهُ مِن نَبِيّهم عَلَيْكُم »، قال: قُلتُ: «ما تقُولُ في هذا العَطَاءِ؟ »، قال: «خُذهُ ؛ فإنّ فيه اليومَ مَعُونَةً. فإن كان ثَمَنًا لدِينِكَ فادفَعهُ ».

هذا ما لِخُلَيدٍ في « صحيح مُسلِمٍ ».

وخُلَيدٌ ذَكَرَهُ ابنُ حِبَّان في « الثَّقَات » . ونَصَّ ابنُ مَعِينٍ في « تَارِيخِه » (٢/ ٢٢٤) على صِحَّة سمَاعِهِ مِن أبي الدَّردَاءِ .

وصَحَّحَ إسنادَهُ الحاكمُ ، كما مَرَّ ذِكرُه .

وقولُهُ: « اللَّهُمَّ ! أعطِ مُنفِقًا خَلَفًا ... » أخرَجَهُ الشَّيخَانِ ، مِن حديث أبي هُريرَة وَظِيْ ، مرفُوعًا .

وصحَّح إسنادَهُ المنذريُّ في « التَّرغيب » (٢/ ٥٣٧)، وشيخُنَا الألبانيُّ في « الصَّحيحة » (رقم ٩٤٧).

وقال الهيشميُّ في « المجمَع » (٣/ ١٢٢، و ١٠/ ٢٥٥): « رجاله رجال لصَّحيح ».

وله شَاهدٌ عن أبي أُمامَة الباهليِّ مرفوعًا: « هلُمُّوا إلى ربِّكُم اللهُ ، ما قلَّ وكفَى خيرٌ ممَّا كثر وألهى ».

أَخرجَهُ ابنُ السُّنِّيِّ في « القَناعة » (٣٥) ، والطَّبرانيُّ في « الكبير » (٨/ ٢١٣) ، والقُضاعيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (٢٦٣) .

وفي إسناده فَضَّالُ بنُ جُبيرٍ ، وهو ضعيفٌ .

وأخرجه أَبُو يَعلَى (ج٢/ رقم٢٥٠١) قال : حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ عبَّادٍ ،

حدَّ ثَنَا أَبُو سَعِيدٍ، عَنْ صَدَقَةَ بِنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عُهَارَةَ بِنْ غَزِيَّةَ، عَنْ عَبِدَ الرَّحِنَ ابنِ أَبِي سَعِيدٍ _ أُراه عِنْ أَبِيهِ، شَكَّ أَبُو عِبْدِ الله _ ، قال : سمعتُ النَّبِيَّ ابنِ أَبِي سَعِيدٍ _ أُراه عِنْ أَبِيه ، شَكَّ أَبُو عِبْدِ الله _ ، قال : سمعتُ النَّبِيَّ وَهُو عِلْى الأَعُواد، وهو يقولُ : « مَا قَلَّ وَكَفَى خِيرٌ مُمَّا كُثُر وَأَلْهَى » . وَهُو يقولُ : « مَا قَلَّ وَكَفَى خِيرٌ مُمَّا كُثُر وَأَلْهَى » . وصحَّحَهُ الضِّياءُ في « المُختارَة » .

• قلتُ: والذي شكَّ هو: شيخُ أبي يَعلَى ، ويُكنى: أبا عبد الله _ كما في « تاريخ بغداد » (٢/ ٣٧٤) _ . وأبُو سعيدٍ هو مَولَى بني هاشمٍ ، من ثقات مشايخ الإمام أحمد .

وفي إسناده صَدَقَةٌ بن الرَّبيع ، قال الهيثميُّ في « المجمع » (١٠/ ٥٥٧ – ٢٥٦) : « وهو ثقةٌ »!! كذا قالَ!

وصدَقةُ ترجَمَهُ ابنُ أبي حاتِم في « الجرح والتَّعديل » (٢/ ١/ ٢٣٣)، وصدَقةُ ترجَمهُ ابنُ أبي حاتِم في « الجرح والتَّعديل » (٣١٩/١). فمِثلُهُ لا ولم يذكُر فيه شيئًا، وذكره ابنُ حِبَّان في « الثِّقات » (٨/ ٣١٩). فمِثلُهُ لا يُقال فيه: « ثقةٌ ».

وأخرجه ابن عديٍّ في « الكامل » (١/ ٢٧٦) قال: حدَّثنا الحَسنُ بنُ شُعبةَ الأنصاريُّ ، ثنا محمَّدُ بن أحمدَ بنِ سعيدٍ ، ثنا القاسمُ بنُ الحَكَم ، ثنا إسهاعيلُ بنُ سلكانَ ، عن أنسِ بنِ مالكٍ ، مر فوعًا: « ما قلَّ وكفَى خيرٌ ممَّا كثُر وألهى ».

وفيه إسماعيل بن سَلمَان الأزرق ، وهو متروكٌ ، كما قال النَّسائِيُ . وخَتَمَ ابنُ عَدِيٍّ ترجَمَته بقوله : « وقد رَوَى _ يعني : إسماعيل _ عن أنسٍ أيضًا حديث الطَّير في فضائِلِ عليِّ بن أبي طالبٍ » .

وهو بهذا يُشير إلى وهائِهِ ؛ لأنَّ حديث الطَّير _ وإن تعدَّدت طُرُقُه _ فهو باطلٌ . واللهُ أعلمُ .

7- سُئلتُ عن الحديث القدسيِّ : « إِنَّ مِن عِبَادِي مَن لَا يَصلُحُ إِنَّ مِن عِبَادِي مَن لَا يَصلُحُ إِيمَانُهُ إِلَّا بِالغِنَى ، وَلَو أَفْقَرتُهُ لَكَفَرَ ... الخ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أخرَجَه الخطيبُ في « التَّاريخ » (٦/ ١٥) من طريق يحيى بنِ عيسى الرَّمليِّ ، حدَّثنا سفيانُ بنُ سعيدٍ الثَّوريُّ ، حدَّثنا حمَّادُ بنُ زيدٍ ، عن أبي قِلابة ، عن كثير بنِ أَفلَحَ ، عن عُمَر بنِ الخطَّابِ مرفُوعًا : « أتاني جبريلُ ، فقال : يا مُحمَّدُ ! ربُّك يقرأُ عليكَ السَّلامَ ، ويقولُ : إنَّ مِن عبادي مَن لا يَصلُح إيهانُهُ إلَّا بالغِنى ، ولو أفقرتُهُ لكفرَ ، وإنَّ مِن عبادي مَن لا يَصلُح إيهانُهُ إلَّا بالفقر ، ولو أغنيتُهُ لكفرَ ، وإنَّ مِن عبادي مَن لا يَصلُح إيهانُهُ إلَّا بالفقر ، ولو أصحَحتُهُ لكفر ، وإنَّ مِن عبادي مَن لا يَصلُح إيهانُهُ إلَّا بالصَّحَة ، ولو أسقمتُهُ لكفر ، وإنَّ مِن عبادي مَن لا يَصلُح إيهانُهُ إلَّا بالصِّحَة ، ولو أسقمتُهُ لكفر ، وإنَّ مِن عبادي مَن لا يَصلُح إيهانُهُ إلَّا بالصِّحَة ، ولو أسقمتُهُ لكفر ، وإنَّ مِن عبادي مَن لا يَصلُح إيهانُهُ إلَّا بالصِّحَة ، ولو أسقمتُهُ لكفر » .

وهذا سند ضعيف أو واه ، وعلَّتُه : يحيى بن عيسى الرَّمليُّ ، ضعَّفه ابن مَعِينٍ ، وقال النَّسائيُّ : « ليس بالقويِّ » ، وقال ابن عدِيٍّ : « عامَّة ما يرويهِ ممَّا لا يُتابَع عليه » .

وله شاهدٌ من حديث أنَسِ مُعْقَفٍ ..

أَخرَجَهُ ابنُ أَبِي الدُّنيَا فِي « الأولياء » (١) ، وأبو بَكرٍ الكِلَابَاذِيُّ فِي « معاني الخَرَجَهُ ابنُ أبي الدُّنيَا فِي « الأولياء » (١) ، وأبو نُعيم في « الحِليَةِ » (٨/ ٣١٨ – ٣١٩) ، وأبو نُعيم في « الحِليَةِ » (٨/ ٣١٩ – ٣١٩) ، والأَصبَهَانِيُّ فِي « التَّرغيب » (٤٠٢) ، وابنُ عساكر في « تاريخ دِمَشقَ » والأَصبَهَانِيُّ فِي « التَّرغيب » (٤٠٢) ، وابنُ عساكر في « تاريخ دِمَشقَ »

(٧/ ٦٨) ، وابنُ الجَوزِيِّ في « الواهيات » (٢٧) ، وفي « صفة الصَّفوة » (رقم٣-بتحقيقي) ، والشَّجَرِيُّ في « الأَمالِي » (٢/٤/٢) من طُرُقٍ عن الحَسَن بن يحيى الخُشَنِيِّ أبي عبد المَلِك ، ثنا صَدَقةُ بن عبد الله ، عن هِشام الكِنَانِيِّ، عن أنَسٍ، عن النَّبِيِّ عَلَيْكُهِ، قال: « قال اللهُ تعالَى: مَن أهانَ لِي ولِيًّا فقد بَارَزَنِي بِالْمُحارَبة ، وما تَردَّدتُ عَن شيءٍ أنا فَاعِلُهُ ما تَرَدَّدتُ في قَبضِ نفسِ عَبدِي المُؤمِنِ ؛ لأنَّهُ يَكرَهُ المَوتَ ، وأَنا أَكرَهُ مَسَاءَتَهُ ، ولابُدَّ لَهُ مِنهُ . وإنَّ مِن عِبادِي الْمُؤمِنِين مَن يُرِيدُ بَابًا مِنَ العِلم فأكُفُّهُ عَنهُ ؛ لا يَدخُلُه عُجبٌ فيَفسَدُ لذلك . وما تَقرَّبَ إليَّ عَبدِي بمِثلِ أداءِ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ . ومَا يَزَالُ عَبِدِي يَتَنَفَّلُ لِي حَتَّى أُحِبَّه ، فإذا أُحبَبتُه كُنتُ له سَمعًا ، وبَصَرًا ، ويَدًا ، ومُؤَيِّدًا ، دَعَانِي فأجَبتُه ، وسَألَنِي فأعطَيتُه ، ونَصَح لي فنَصَحتُ له . وإنَّ مِن عِبادِي المُؤمِنِين مَن لا يُصلِحُ إيهانَهُ إلَّا الفَقرُ ، ولو بَسَطتُ لَهُ لَأَفسَدَهُ ذلك . وإنَّ مِن عِبادِي الْمُؤمِنِين مَن لَا يُصلِحُ لَهُ إِيهَانَهُ إِلَّا الصِّحَّةُ ، ولو أَسقَمتُهُ لأَفسَدَهُ ذلك . وإنَّ مِن عِبادِي المُؤمِنِين مَن لا يُصلِحُ إيهانَهُ إلَّا السَّقَمُ ، ولو أُصحَحتُهُ لأفسَدَهُ ذلك. إنِّي أَدَبِّرُ أَمرَ عِبادِي بِعِلمِي، إنِّي بقلُوبِم عَلِيمٌ خَبِيرٌ ». وعزاهُ شيخُنا في « الصَّحيحة » (٤/ ١٨٩) إلى محمُّدِ بنِ سُليهان الرَّبعِيِّ في « جُزءٍ من حديثه » (ق٢١٦/٢).

قال أبو نُعيم: «غَرِيبٌ من حديث أنس. لم يَروِهِ عنه بهذِهِ السِّيَاقَةِ إلَّا هشَامٌ الكِنَانِيُّ ، وعنه صَدَقَةُ بن عبد الله أبو مُعاوِيَةَ الدِّمَشْقِيُّ . تفرَّد به الحَسَنُ بن يحيى الخُشَنِيُّ ».

قال شيخُنا: «هشامٌ الكنانِيُّ لم أعرفه، وقد ذكره ابنُ حِبَّان في كلامه الذي سبق نقلُهُ عنه بواسطة الحافظ ابنِ حَجَرٍ، فالمفروضُ أن يُورِدِهُ ابنُ حَبَّان في «ثقات التَّابعين»، ولكنَّه لم يَفعَل، وإنَّما ذكر فيهم هشام بن زيدِ بنِ أنسٍ البَصريَّ، يروي عن أنسٍ، وهو من رجال الشَّيخين. فلعلَّه هو».

• قلتُ : وهو بعيدٌ أن يكون هو .

والخُشَنِيُّ صَدُوقٌ في نَفسِه ، ولكنَّه صاحِبُ مَنَاكِير .

وخالَفَهُ سَلامَةُ بن بِشر ، قال : نا صَدَقَةُ ، عن إبراهيمَ بنِ أبي كَرِيمَةَ ، عن هِشامِ الكِنَانِيِّ ، عن أنسٍ ، عن رسُولِ الله عَيْسِةً ، عن جِبرِيلَ ، عن رَبّه تبارَكَ وتعالى ، ... فذكره .

فَجَعَلَ بِين صدقة وهِشامِ: « إبراهيمَ بنَ أبي كَرِيمَة ».

أَخرَجَهُ ابنُ عَسَاكِر (٧/ ٦٧) ، من طرِيقٍ تمَّامِ الرَّازِيِّ ، أنا أبو الحَسَن أَحَدُ بن سُليهَان بن حَذْلَمٍ ، نا يزيدُ بن مُحمَّد بن عبد الصَّمَد ، نا سَلَامةُ بن بشر بهذا .

وسَلَامَةُ هو ابن بِشرِ بن بُدَيلٍ ، قال أبو حاتِم : « صَدُوقٌ » ، وذَكَرَهُ ابن حِبَّانَ في « الثِّقات » وقال : « يُغرِبُ » . وهو أحسَنُ حالًا من الخُشَنِيِّ . والرَّاوِي عنه يَزِيدُ بن مُحُمَّدٍ أَحَدُ الثِّقاتِ ، مِن مشَايِخ أبي دَاوُد ، والنَّسائيِّ .

وإبراهيم بنُ أبي كَرِيمَةَ تَرجَمَهُ ابنُ عَسَاكِر في مَوضِع الحديثِ ، ولم يَذكُر فيه شَيئًا.

بَقِيَ الكلامُ عن صَدَقَةَ بن عبد الله السَّمِينِ ، والذي اختَلَفَ الرُّواةُ عَنهُ . فالذي يَتَحَصَّلُ مِن كلام العُلَماء فيه أنَّهُ ضَعِيفٌ . وقد مَرَّ وَجهَانِ مِن الاختلاف عليه ..

ووَجهٌ ثالِثٌ ..

وهو ما رَوَاهُ عُمَرُ بن سعيدِ الدِّمَشقِيُّ ، عنه ، قال : حدَّ تَنِي عبدُ الكريم الجَزَرِيُّ ، عن أنس بن مالِكِ ، عن رسُولِ الله عَيْسَةُ ، عن جِبرِيلَ عَلَيْسَلِهِ ، عن الله تبارَك وتعالَى ، أنَّهُ قال : « مَن أَهَانَ لِي ولِيًّا فقد بَارَزَنِي بِالْمُحارَبَة ، وإِنِّي لَأُسرَعُ شَيءٍ إِلَى نُصرَةِ أُوليَائِي ؛ لأنِّي لَأَغضَبُ لَـهُم كما يَغضَبُ اللَّيثُ الْحَرِبُ . وما تَردَّدتُ عن شَيءٍ أنا فَاعِلْهُ تَرَدُّدِي عن قَبض رُوح عَبدِي الْمُؤمِن ؛ وهو يَكرَهُ الموتَ وأَكرَهُ مَساءَتَهُ ، ولابُدَّ له مِنهُ . وما تَعَبَّدَ لي عَبدِي المُؤمِنُ بمِثل الزُّهدِ في الدُّنيَا . ولا تَقَرَّبَ إليَّ عَبدِي المُؤمِنُ بِمِثل أداءِ ما افَترَضتُ عليه . وما يَزَالُ عَبدِي يتقَرَّبُ إِليَّ بالنَّوَافِل حتى أُحِبَّهُ ، فإذا أُحبَبتُه كُنتُ له سَمعًا ، وبَصَرًا ، ويَدًا ، ومُؤَيِّدًا ، إن سَأَلَنِي أعطَيتُهُ ، وإن دَعَانِي أَجَبتُ لَهُ . وإِنَّ مِن عِبادِي الْمُؤمِنِين لَـمَن يَسألُنِي البابَ مِن العِبَادَة ، ولو أَعطَيتُهُ إِيَّاهُ لدَخَلَهُ العُجبُ فأَفسَدَهُ . ذَلِكَ ؛ أنَّ مِن عِبادِي مَن لا يُصلِحُهُ إلَّا الغِنَي ، ولو أَفقَرتُهُ لأَفسَدَهُ ذلك . وإنَّ مِن عِبادِي الْمُؤمِنِين مَن لا يُصلِحُهُ إلَّا الفَقرُ ، ولو أَغنَيتُهُ لأَفسَدَهُ ذلك . وإنَّ مِن عِبادِي الْمُؤمِنِين مَن لا يُصلِحُهُ إلَّا الصِّحَّةُ ، ولو أَسقَمتُهُ لأَفسَدَهُ ذلك . وإنَّ مِن عِبادِي الْمُؤمِنِين مَن لا يُصلِحُهُ إلَّا السَّقَمُ ، ولو أصَحَحتُهُ لأَفسَدَهُ ذلك . إنِّي أُدَبِّرُ عِبَادِي بِعِلمِي بِقُلُوبِم ، إنِّي عَلِيمٌ خَبِيرٌ » .

قال صَدَقَةُ : سمعتُ أَبَانَ بنَ أَبِي عيَّاشٍ يُحَدِّثُ هذا ، عن أَنس بنِ مالِكٍ مَكْ ، ثُمَّ يقُولُ أَنسُ : « اللَّهُمَّ ! إِنِّي مِن عِبَادِك الذين لا يُصلِحُهُم إلَّا الغِنَى ، فلا تُفقِرْ نِي » .

أَخرَجَهُ الحكيمُ التِّرمِذِيُّ فِي « نَوادِر الأُصُول » (ج١/ق٥٩٥/ ١-٢)، قال : حدَّثَنا عُمَرُ بن سعيدٍ الدِّمَشقِيُّ ، قال : حدَّثَنا عُمَرُ بن سعيدٍ الدِّمَشقِيُّ ، بذا .

• قلتُ: وعُمَرُ بن سَعِيدٍ هذا هو عِندِي ابنُ سُليانَ أبو حَفْصِ الأَعورُ. تَرجَمَهُ ابن عَساكِر (٨٤/ ٤١-٤٥) ، وذَكرَهُ الحافِظُ في « التَّهذِيب » (٧/ تَرجَمَهُ ابن عَساكِر (٨٤/ ٤١-٤٥) ، وَذَكرَهُ الحافِظُ في « التَّهذِيب » (٧/ ٣٥٤-٤٥٤) ، تمييزًا . وهو ضَعِيفٌ جِدًّا . قال النَّسَائِيُّ : « ليس بِثِقَةٍ » ، وضَعَّفَهُ ابنُ المَدِينِيِّ جِدًّا ، وقال أبو حَاتِمٍ : « كَتَبتُ عَنهُ ، وطَرحتُ حَدِيثَهُ » .

وعبدُ الكَرِيم بن مالِكِ الجَزَرِيُّ أَحَدُ الأَثبَات ، لكِنَّهُ لم يُدرِك أَحَدًا مِن الصَّحَابَة ؛ فالإِسنادُ مُنقَطِعٌ أيضًا .

وأَشبَهُ الوُجُوه ما رَوَاهُ سَلَامة بن بِشر ، عن صَدَقَة ، عن إبرَاهِيمَ بن أبي كَرِيمَة ، عن هِشامِ الكِنَانِيِّ ، عن أنسٍ . وقد بَيَّنتُ لك قَبلَ ذلك أنَّ هذا الوجة لا يَصِحُّ أيضًا .

أمَّا حدِيثُ: « مَن عَادَى لِي وَلِيًّا فقد آذَنتُهُ بالحرب ... » ، فهو حديثُ صحِيحٌ ، مِن مَفَارِيد البُخارِيِّ . ولِشَيخِنَا الأَلبَانِيِّ - حفظه الله ـ تحقِيقٌ مُمتِعٌ عليه ، أو دَعَهُ في « الصَّحِيحَة » (٤/ ١٨٣ - ١٩٣) .

والله أعلَمُ .

٧- سُئلتُ عن حديث: « العَمَلُ عِبَادَةً » .

• قلتُ : هذا الحديثُ لا أصلَ له .

ولعلَّ مُستنَدَ هذا القول هو ما يتداوله العوامُّ، مِن أَنَّ رجلًا كان يَتعبَّد في المسجد ليلَ نهارٍ ، وله أخُ يُنفِقُ عليه ، فرآه النَّبيُّ عَيَّالَةُ ، فقال له : « مَن يُنفِق عليك ؟ » ، قال : « أخوك أُعبَدُ منك » .

وهذا باطلٌ ، لا أصل له في شيءٍ مِن كُتب السُّنَّة المعتبَرة .

بل يُبطِله ما: أخرجه التِّرمَذيُّ (٢٣٤٥)، والحاكمُ (١٠/ ٩٣ – ٩٥)، والسَّهميُّ في « تاريخ جُرجَان » (٢٤٥)، وابنُ عبدِ البَرِّ في « جامع العلم » (١/ ٥٩) من طريقِ حمَّاد بن سَلَمة ، عن ثابتٍ ، عن أنسٍ ، قال : كان أخوان على عهد النَّبيِّ عَيُسُلُهُ ، فكان أحدُهما يأتِي النَّبيِّ عَيُسُلُهُ ، والآخر يعتِي : يَعملُ _ ، فشكَى المحترفُ أخاه إلى النَّبيِّ عَيُسُلُهُ ، فقال له : «لعلَّك تُرزَقُ به » .

قال التَّر مذيُّ : «حسنٌ صحيحٌ ».

وقال الحاكمُ: «صحيحٌ على شرط مُسلِم، ورواتُهُ عن آخرِهِم أثباتُ ثقاتٌ »، ووافقَهُ الذَّهبيُّ، وهو كها قالوا.

وليس في هذا الحديث أيضًا ما يتُكِئ عليه العاطلون ، فقد تتابعت الأحاديث في الحضّ على العمل ، والنّهي عن السُّؤال .

وبيانُ عدم التَّعارض بين الأحاديث يُحتاجُ إلى مَقامِ آخرَ.

وأخرجَ البُخاريُّ في « التَّاريخ الكبير » (٤/ ١/ ١٨١) ، ويعقوبُ بن سفيانَ في « المعرفة » (١/ ٣١١) ، والطَّبرانيُّ في « الكبير » (ج١٩/ رقم ٣٦) ، وأبو نُعيمٍ في « الحلية » (٣/ ١٢٥) ، والبيهقيُّ (١١/ ١٩٤ – ١٩٤) ، وأبو نُعيمٍ في « الحلية » (١٢٥) ، والبيهقيُّ (١١٠) ١٩٥) من طريق بكر بن بشرِ العسقلانيِّ ، ثنا عبدُ الحميد بنُ سَوَّارٍ ، عن اياسِ بن مُعاوية ، عن أبيه ، عن جَدِّه ، وساق حديثًا ، فيه : « والعمل من الإيان » .

لكنّه ضعيفٌ ؛ وبكرُ بنُ بِشرِ مجهولٌ ، كها قال الذَّهبيُّ في « الميزان » . وعبدُ الحميد بنُ سَوَّارٍ ضعيفٌ ، وبه أعلّه الهيثميُّ في « المجمَع » (٨/ ٢٧) . ولو صحَّ ، لم يكُن فيه دليلُ للحديث المسئول عنه ؛ لأنَّ المقصودَ منه أنَّ الأعهال الَّتي هي كالصَّلاة والزَّكاةِ وغيرِها مِن تمامِ الإيهانِ . وفيه ردُّ على المُرجئةِ ، الَّذين لا يَعتبرون الأعهالَ داخلةً في الإيهانِ .

﴿ وهناك تنبيه ﴾

وهو أنَّ المُسلمَ لو عَمِلَ أيَّ عملٍ مُباحٍ ، واقترَنَت به نيَّةُ الزُّلفَى إلى الله تعالَى ، فإنَّهُ يَدخل في جنس العبادة ، فلو ذهب لِعَمَله وفي نيَّته أنَّهُ يَستعِفُّ به ، ويُؤدِّي ما أوجبه اللهُ عليه مِنَ النَّفقة على زوجته وأولاده ، كان بذلك عابدًا لله ؛ لأنَّهُ لو قَصَّر في ذلك حتَّى ضيَّعَهُم ، أَثِمَ به ، وقد صحَّ عن النَّبيِّ عَيَّلِيْهُ ، أنَّهُ قال : « كفى بالمرء إثمًا أن يحبِس عمَّن يملِكُ قوتَهُ » ، أخرجهُ مُسلمٌ وغيرُهُ .

واللهُ أعلمُ .

٨- سئلتُ عن حديث : ﴿ إِنَّ لِكُلِّ شَيءٍ شَيخًا ، وَشَيخُ الجِهَادِ الرِّبَاطُ فِي سَبِيلِ اللهِ » .
 الرِّبَاطُ فِي سَبِيلِ اللهِ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ منكرٌ .

أخرجه العُقيليُّ في « الضُّعفاء » (١٨٠) ، ومن طريقِهِ ابنُ الجَوزِيِّ في « الواهيات » (١/ ٩٠-٩١) من طريق سُليانَ بنِ الحجَّاج الطَّائفيِّ ، عن خالد بن سعيدٍ ، عن أبي حازمٍ ، عن سهل بن سعدٍ السَّاعديِّ ، مرفُوعًا فذكره .

قال العُقيليُّ : « سُليهان بن الحجَّاج : الغالبُ على حديثه الوَهَمُ . وهذا الحديثُ لا أصل له » .

وقال ابنُ الجوزيِّ : « لا يصحُّ » .

9- سُئَكُ عن حدیث: « یَخْرُجُ فِی آخِرِ الزَّمَانِ رِجَالٌ ، یَخْتِلُونَ اللَّینِ ، اللَّیْنِ ، یَلبَسُونَ لِلنَّاسِ جُلُودَ الضَّانِ مِنَ اللّینِ ، اللّیٰنِ اللّیٰنِ اللّیٰنِ اللّیٰنِ الْکَسَلِ ، وَقُلُوجُمْ قُلُوبُ الذِّنَابِ ، یَقُولُ اللّهُ عَلَی مِنَ العَسَلِ ، وَقُلُوجُمْ قُلُوبُ الذِّنَابِ ، یَقُولُ الله عَلَی یَخْتُرُونَ ؟! أَم عَلَی یَخْتُر نُونَ ؟! فَبِی حَلَفْتُ ! الله عَلَی یَخْتُر نُونَ ؟! فَبِی حَلَفْتُ ! لَا بَعْنَنَّ عَلَی أُولَئِكَ مِنْهُم فِتْنَةً ، تَدَعُ الْحَلِیمَ مِنْهُم حَیرَانَ » . لَا بَعْتَنَ عَلَی أُولَئِكَ مِنْهُم فِتْنَةً ، تَدَعُ الْحَلِیمَ مِنْهُم حَیرَانَ » .

• قلتُ : هذا الحديثُ ضعيفٌ جدًّا .

وله شاهدٌ من حديث ابن عُمَر رضي .

أخرجه التَّرمذيُّ (٢٤٠٤) ، وابنُ المبارَك (٥٠) ، وهنَّادُ بنُ السَّريِّ المبارَك (١٨٩) ، وهنَّادُ بنُ السَّريِّ في « الجامع » (١/ ١٨٩) ، وابنُ عبد البرِّ في « الجامع » (١/ ١٨٩) ، والخطيبُ في « الفقيه والمتفقِّه » (٢/ ١٦٢) ، والبغويُّ في « شرح السُّنَّة » والخطيبُ في « الفقيه والمتفقِّه » (٢/ ١٦٢) ، والبغويُّ في « شرح السُّنَّة » (٢/ ١٤٤) من طريق يحيى بن عُبيد الله ، عن أبيه ، عن أبي هُريرة ، مرفوعًا به .

وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا ؛ ويحيى بن عُبيد الله : قال أحمد : « أحاديثه مناكيرُ » ، وضعَّفه ابنُ مَعِينٍ ، وابنُ عديٍّ ، وتركه يحيى القَطَّانُ آخرَ أمرِهِ . وأبوه عُبيد الله بن عبد الله بن مَوهَبٍ : قال أحمد ، والجُوزجانيُّ ، والشَّافعيُّ : « لا يُعرَف » ، وقال ابنُ القطَّان الفاسيُّ : « مجهول الحال » ، أمَّا ابنُ حِبَّانَ ، فوثَّقه (٥/ ٧٢) !

أخرجه التِّرمذيُّ (٥٠٤٠) من طريق حمزة بن أبي مُحمَّدٍ ، عن عبد الله ابن دينارٍ ، عن ابن عُمَر ، مرفوعًا : ﴿ إِنَّ الله تعالى قال : لقد خلَقتُ خلقًا ، ابن دينارٍ ، عن ابن عُمَر ، مرفوعًا : ﴿ إِنَّ الله تعالى قال : لقد خلَقتُ خلقًا ، السنتُهُم أحلَى من العسل ، وقلوبُهُم أَمَرُّ من الصبر ، فبي حَلَفتُ ! لأَتِيحَنَّهُم فتنةً تدعُ الحليمَ منهُم حَيرانَ ، فبي يغترُّونَ ؟! أم عليَّ يَجتَرِؤُون ؟! » .

قال التِّرمذيُّ : « هذا حديثُ حسنٌ غريبٌ من حديث ابن عُمَر ، لا نعرِفه إلَّا مِن هذا الوجه » .

• قلتُ : كذَا ! وحمزة بن أبي مُحمَّدٍ : ليَّنَه أبو زُرعة ، وقال أبو حاتمٍ : « ضعيف الحديث . مُنكر الحديث . لم يَروِ عنه غيرُ حاتم بن إسهاعيل » ، وهذا معناه أنَّه مجهول العين . فإذا كان مع جهالته مُنكر الحديث ، فهو ساقطٌ عن حدِّ الاعتبار به ، فالسَّند واهٍ .

وله شاهدٌ من حديثِ أبي الدَّرداءِ مرفُوعًا: « أنزل الله ظَلَ في بعض كُتبِه ، أو أَوحَى إلى بعض أنبيائِه : قُل للَّذين يتفقَّهُون لغيرِ الدِّين ، ويطلُبُون الدُّنيا بعملِ الآخرةِ ، يَلبسُون للنَّاس مُسُوكَ الكِباش ، قلوبُهُم كقلوب الذِّئاب ، ألسنتُهُم أحلَى من العسل ، وقلوبُهُم أَمَرُّ من الصبر : إيَّاي يَخدعُون ؟! أَوْ بي يستهزِئُون ؟! فبِي حَلفتُ ! ... الحديثُ » .

أخرجه ابنُ عبد البرِّ في « الجامع » (١/ ١٨٩) ، والخطيب في « الفقيه والمتفقِّه » (٢/ ١٦٢) ، وابنُ عساكر في « المجلس الرَّابع عشر من الأمالي » (ق ٢/ ١) من طريق المغيرة بن عبد الرَّحمن ، عن عُثمان بن عبد الرَّحمن ، عن الزُّهريِّ ، عن عائذ الله بن عبد الله ، عن أبي الدَّرداء مرفوعًا .

قال ابنُ عساكر: « تفرَّد به المغيرةُ بن عبد الرَّحن المخزوميُّ ، عن عثمانَ الوَقَّاصِيِّ ، عن الزُّهريِّ ».

وهذا سندٌ تالف البتة ؛ والمغيرة مجهول ، وعُثمان الوَقَاصِي : كذَّبه ابن معينٍ ، وأبو حاتمٍ ، وقال : « ذاهب الحديث . متروك الحديث » ، وقال النّسائي وابن البَرقِي : « ليس بثقةٍ » ، وكذلك تركه النّسائي في روايةٍ ، والدّارَقُطنِي . والكلام فيه طويل الذّيل ، فالحمل عليه .

وأخرجه الدَّارِميُّ (١/ ٧٦-٧٧) قال : حدَّثنا أَبُو النُّعان ـ هو : عارم ـ ، ثنا حمَّاد بن زيدٍ ، عن يزيدَ بن حازم ، حدَّثني عمي جَرِيرُ بن زيدٍ ، أَنَّه سمع تُبيعًا يُحدُّ نُ عن كعب الأحبارِ ، قال : « إِنِّي لأَجدُ نَعتَ قوم يتعلَّمُون لغير العبادة ، ويطلُبون الدُّنيا بعمَل يتعلَّمُون لغير العبادة ، ويطلُبون الدُّنيا بعمَل الآخِرة ، ويَلبَسُون جُلود الضَّأن ، وقُلوجُهُم أَمَرُّ من الصَّبر . فَبِي يغتَرُّون ؟! أو إيَّاي يُخادِعُون ؟! فَحَلفتُ بي ! لأُتيحَنَّ لهم فتنةً تترُكُ الحليمَ فيها حيرانَ » . وقد خُولف الدَّارِميُّ فيه . .

خالفه عليُّ بنُ عبد العزيز : فرواهُ عن عارمٍ ، حدَّثنا حَمَّادُ بنُ زيدٍ ، أَنَّهُ بَلَغُهُ عن كعبٍ ، قالَ : ... فذكرَهُ .

أخرجه ابن عبد البرِّ (١/ ١٨٩).

ولعلُّ هذا من عارمٍ ؛ فقد ساء حِفظُه بأُخَرَةٍ .

وقد خُولف عارمٌ ..

خَالَفَه عَلَيُّ بِنُ اللَّدِينِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بِنُ زِيدٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بِنُ حَالَمُ مِنْ أَلِمُ بِنُ اللَّهِ عِنْ عَمِّه جرير بِن زيدٍ ، قال : سمعتُ تُبيعًا يقولُ : ... فذكر مثله .

أَخرَجَه البيهَقِيُّ فِي « الشَّعَب » (١٧٧٣ - طبع الهند) من طريق أبي جعفرٍ الحذَّاء ، قال : حدَّثنا عليُّ بنُ المَدِينيِّ بهذا .

وتُبيعٌ هذا ربيبٌ كعبِ الأحبارِ ، فلعلَّه أَخَذه منه ، فتتَّفق الرِّوايتان . وبالجُملة ، فلا يصِحُّ الحديثُ من أيِّ وجهٍ . واللهُ أعلمُ .

• ١ - سُئلتُ عن حديث: « رُبَّ عَابِدٍ جَاهِلٌ ، وَرُبَّ عَالَمٍ فَاجِرٌ ، فَاحِرٌ ، وَالفُجَّارَ مِنَ العُلَمَاءِ ؛ فَإِنَّ فَاحَذَرُوا الجُهَّالَ مِنَ العُبَّادِ ، وَالفُجَّارَ مِنَ العُلَمَاءِ ؛ فَإِنَّ أُولَئِكَ فِتنَةُ الفُتنَاءِ » .

• قُلتُ : هذا حديثٌ موضوعٌ .

أخرجه ابنُ عديٍّ في « الكامل » (٢/ ٤٤٦) ، وابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (ج٣/ ل٣٠٧) ، وفي « المجلس الرَّابع عشر من الأمالي » (ق٢/ ١) من طريق بشرِ بنِ إبراهيم أبي سعيدٍ الدِّمشقيِّ ، ثنا ثَورُ بن يزيدَ ، عن خالدِ بن معدان ، عن أبي أُمَامة مرفوعًا ، فذكره .

قال ابنُ عديِّ : «غير محفوظٍ ».

وقال ابنُ عساكر: « تَفرَّد به أَبُو سعيدٍ بِشرُ بنُ إبراهيم الدِّمشقيُّ ».

• قلتُ : وبِشرٌ هذا : قال ابنُ حِبَّانَ : « كان يَضعُ الحديثَ على الثَّقاتِ » . وأخرجه ابنُ عديٍّ (٦/ ٢٤٣٣) من طريق عُمَر بن مُوسَى ، عن خالدِ ابن مَعدانَ ، عن أبِي أُمَامة مرفُوعًا به .

وعُمَرُ بنُ موسى الوَجِيهِيُّ : قال أَبُو حاتمٍ ، وابنُ عديٍّ : « كان يضع الحديث » .

فالحديث ساقطٌ بالطَّريقَين. والله أعلمُ.

11- وسُئلتُ عن قول عُمَر مَطَّفُ : « إِن أَنَا نِمتُ نَهَارِي ضَاعَتِ الرَّعِيَّةُ ، وَإِنَ أَنَا نِمتُ لَيلِي ضَيَّعتُ نَفسِي .. كَيفَ بِالنَّومِ مَعَهُمَا ؟ ».

• قُلتُ : أخرجه نِظامُ المُلكِ الحسنُ بن عليٍّ في « مجلسين من الأمالي » (رقم ٢٣ - بتحقيقي) ، من طريق عبد الله بن إدريسَ ، عن ليثِ بنِ أبي سُليم ، أنَّه قال : بَلَغني أنَّ عُمَر بن الخطَّاب عُوتِب في جَهدِهِ نهارًا في أُمُور النَّاس ، وفي اجتهادِه ليلًا في أُمُور آخرتِهِ ، فقالَ : ... فذكرَهُ . وسندُهُ ضعيفٌ ، للانقطاع بين ليثٍ وعُمَر ، ثُمَّ ليثُ فيه مقالٌ معروفٌ . والله أعلم .

١٢ - سُئلتُ عن الحديث القدسيِّ : « قَالَ اللهُ تَعَالَى : أَحَبُّ عِبَادِي إِلَى اللهُ تَعَالَى : أَحَبُّ عِبَادِي إِلَى أَعجَلُهُم فِطرًا » .

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرجه التَّرمذيُّ (۲۰۱، ۷۰۰)، وأحمد (۲/ ۲۳۷ – ۲۳۸)، وابن خُرَيمَة (ج٣/ رقم ۲۰٦۲)، وابن ُحِبَّانَ (٨٨٦)، والبَغَوِيُّ في «شرح وابن ُحِبَّانَ (٨٨٦)، والبَغَوِيُّ في «شرح السنة » (٦/ ٢٥٦)، والشَّجريُّ في « الأمالي » (١/ ١٨٩ – ١٩٠) من طُرُقِ عن قُرَّة بنِ عبد الرَّحمن، عن الزُّهريِّ، عن أبِي سَلَمة، عن أبِي هُرَيرة مرفُوعًا، فذكرَه.

قال التِّرمذيُّ : «حسنٌ غريبٌ ».

• قلتُ : وسندُه ضعيفٌ ؛ وقُرَّة بن عبد الرَّحمن : في حديثِهِ نكارةٌ عن الرَّحمن . في حديثِهِ نكارةٌ عن الرَّحري

ولكنُّه تُوبعَ ..

تابعه مُحُمَّدُ بن الوليد الزُّبيدِيُّ ، عن الزُّهريِّ ، بسندِهِ سواء .

أخرجه الطَّبرانيُّ في « الأوسط » (ج١/ رقم ١٤٩) قال : حدَّثنا أحمدُ ابنُ يحيَى بنِ خالد بنِ حيَّان ، قال : نا مُحمَّدُ بنُ سُفيانَ الحَضرَمِيُّ ، قال : نا مُحمَّدُ بنُ سُفيانَ الحَضرَمِيُّ ، قال : نا مَسلَمةُ بنُ عليٍّ ، عن مُحمَّدِ بن الوليد به .

ورواه هشام بن عهارٍ ، قال: ثنا مَسلَمَةُ بن عليٌّ ، بهذا الإسناد.

أَخرجَهُ ابنُ عَدِيٍّ فِي « الكامل » (٦/ ٢٣١٥) ، قال : حدَّثنا عبدُ الصَّمد ابنُ عبد الله الدِّمَشقِيُّ ، ثنا هشامٌ بهذا .

قال الطَّبَرانِيُّ : « لم يَروِ هذا الحديثَ عن الزُّبيدِيِّ إلَّا مَسلَمةُ بنُ عليٍّ » .

• قُلتُ : وهو الخُشَنيِّ : ضعيفُ الحديث جدًّا ، ترَكَهُ غيرُ واحدٍ ، منهم : النَّسائيُّ ، والدَّارِقُطنِيُّ ، والبَرقَانِيُّ ، والأَزدِيُّ ، وقالَ الحاكم :

« رَوَى عن الأوزاعِيِّ والزُّبَيدِيِّ المناكيرَ والموضُّوعَاتِ » .

وَخَتَمَ ابنُ عَدِيِّ ترجَمَتَه بقوله: « ولمَسلَمَةَ غيرُ ما ذكرتُ من الحديثِ ، وكُلُّ أحاديثِهِ ، ما ذكرتُهُ وما لم أذكُرهُ ، كُلُّها أو عامَّتُها غيرُ محفُو ظَةٍ » .

وفي الباب حديثُ سهلِ بنِ سعدٍ وطا من مُوعًا: « لا يزالُ النَّاسُ بخيرٍ ما عجّلوا الفِطرَ ».

أَخْرَجَهُ السِّتَّةُ إِلَّا أَبِا دَاوُد .

وقال التِّرمِذِيُّ : « حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ » .

﴿ تنبيه ﴾

عزا مُلَّا عليُّ القارِي هذا الحديثَ في « الأربعون القدسية » (٢٢-بتحقيقي)، لابن ماجَهْ، ولم أَجِده فيه.

واللهُ أعلَمُ .

١٣ - سُئلتُ عن حديث: « مَن آذَى مُسلِمًا فَقَد آذَانِي ، وَمَن آذَانِي فَقَد آذَانِي ، وَمَن آذَانِي فَقَد آذَى اللهَ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

أَخرَجَه الطَّبرانيُّ فِي « الصَّغير » (١/ ١٦٨ - ١٦٩) قال : حدَّثنا سعيدُ ابنُ مُحمَّد بنِ المُغيرَة الواسِطِيُّ ، حدَّثنا سعيدُ بنُ سُليهانَ ، حدَّثنا مُوسى ابن خَلَفٍ العَمِّيُّ الواسِطيُّ ، حدَّثنا القاسمُ العِجليُّ ، عن أنسِ بن مالكِ ، قال : بينها رسولُ الله عَيُّكُ يُخطُب ، إِذ جاءَ رجلُ يتخطَّى رقابَ النَّاس حتَّى جلس قريبًا منَ النَّبيِّ عَيُّكُ ، فليَّا قضى رسولُ الله عَيَّكُ صلاتَه قالَ : « ما مَنعَكَ يا فُلانُ أَن تُجَمِّع ؟ » ، قال : يا رسولَ الله ! قد حرَصتُ على أن أضع نفسي بالمكان الَّذِي ترَى . قال : « قد رأيتُك تَخطَّى رقابَ النَّاس وتُؤذِيهم ، مَن آذَى مُسلمًا ... الحديث » .

قال الطَّبرانيُّ : « لم يَروِه عَن أنسٍ إلَّا القاسمُ العِجليُّ ، ولا عنه إلَّا مُوسى بن خَلَفٍ » .

• قُلتُ : وعِلَّته القاسمُ العِجليُّ ؛ فقد تركه ابنُ حِبَّانَ ، وبه أعلَّه الهَيثميُّ في « المَجمَعِ » (٢/ ١٧٩). ومُوسَى بنُ خَلَفٍ قوَّاهُ أكثرُ العُلماء ، ولكن قال النَّسائِيُّ : « ليس بذاك القويِّ ، ليس به بأسٌ » ، وهو معنى قولِ الدَّارقُطنِيِّ : « ليس بالقويِّ ، يُعتبَرُ به » . وترك ابنُ حِبَّان الاحتجاجَ به إذا خالَفَ أو انفَرَدَ . وشيخُ الطَّبَرانِيِّ لا أعلَمُ من حاله شيئًا . والله أعلم .

١٤ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنزِلَةً يَومَ القِيَامَةِ مَن وَحَهُ النَّاسُ اتَّقَاءَ فُحشِهِ ».

• قُلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أخرجه البُخاريُّ (١٠/ ٤٥٢)، ومُسلمٌ (٢٥٩١)، وأبو داود (٤٧٩١)، والطَّيالسِيُّ (١٤٥٥)، والطَّيالسِيُّ (١٤٥٥) وأحمدُ (٢٨/٦)، والطَّيالسِيُّ (١٤٥٥) وآخرُون مِن حديث عائشة، قالت: استأذن رجلٌ على رسول الله عَيَّكُ وأنا عِندَه، فقال: « بئس ابنُ العَشِيرة _ أو: أخُوالعَشيرة _ » ثمَّ أَذِنَ له، فألانَ له القولَ، فلمَّا خرجَ، قلتُ: « يا رسول الله! قُلتَ له ما قُلتَ، ثمَّ أَلنت لَهُ ؟! »، فقالَ: « إنَّ شرَّ النَّاس ... الحديثُ ». قال التِّرمذيُّ: « حسنٌ صحيحٌ ».

٥١- سُئلتُ عن حديث: كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ يَتَبَوَّأُ لِبَولِهِ ، كَمَا يَتَبَوَّأُ لِبَولِهِ ، كَمَا يَتَبَوَّأُ لِبَولِهِ ، كَمَا يَتَبَوَّأُ لِبَولِهِ ، كَمَا يَتَبَوَّأُ لِبَولِهِ .

• قُلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخرَجَهُ الحارثُ بن أبي أُسامَة في « مُسنَده » (٦٤) ، ومن طريقِهِ أبو نُعيمٍ في « معرفة الصَّحابة » (٤٧٩٨) . .

وابنُ قانعِ في « مُعجَم الصَّحابة » (ج٧/ ق٩٠١/ ١-٢) ، قال : حدَّثَنا بِشرُ بن مُوسى ..

قالا (بشرٌ والحارِثُ): ثنا يحيى بن إسحاق السَّيْلَحِينِيُّ ، ثنا سعيدُ بن زيدٍ ، عن واصلٍ مَولَى أبي عُيينة ، عن يحيى بنِ عُبيدٍ ، عن أبيه ، أنَّ النَّبيَّ عَيْلَةً ... فذكره .

وأَخرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ فِي « الكامل » (٣/ ١٢١٤) عن أبي عاصم الضَّحَّاكِ ابن عَلَدٍ ..

وأبو نُعيمٍ في « المعرفة » (٤٧٩٩) عن وَكِيع بن الجَرَّاح ..

قالا: ثنا سعيدُ بن زيدٍ ، بهذا الإسناد .

وكذلك ، أَخرَجَهُ ابن مَنْدَهْ في « الصّحابة » .

وقال أبو نُعيم: « وكذلك رواه أبو داوُد ، عن سعيدِ بن زيدٍ ».

وأَخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي « الأوسَط » (٣٠٦٤) ، قال : حدَّثَنا بِشرُ بن مُوسَى ، قال : نا سعيدُ بن زيدٍ ، مُوسَى ، قال : نا سعيدُ بن زيدٍ ،

عن واصلٍ مَولَى أبي عُيَينَة ، عن يحيى بن عُبَيدٍ ، عن أبيه ، عن أبي هُريرَة ... فذكره .

فجَعَله من مُسنَد أبي هُريرة.

وقد مرَّ في التَّخريج أنَّ ابنَ قانِع يرويه عن شيخه بِشرِ بنِ مُوسَى ، عن يحيى بن إسحاقَ ، بهذا الإسنادِ ، ولم يَذكُر أبا هُريرَة .

ولا أدري ، كيف وقع هذا وشيخُ الطَّبَرَانِيِّ وابنِ قانعِ واحدٌ ؟! وقال أبو نُعيمٍ: « ورواه ابن زيدَانَ ، عن عمرو بن عاصمٍ ، عن حمَّادٍ وسعيدٍ ابنَيْ زيدٍ ، عن واصلٍ ، عن يحيى بنِ عبيد بن رُحَيٍّ ، عن أبيه ، عن أبي هُريرَة ، فذكره » .

• قلتُ : وابنُ زيدان هذا لم أُعرِفهُ ، وبحثتُ عنه كثيرًا . ثُمَّ تبيَّن لي أنَّهُ مُصَحَّفٌ ، وصوابه : ابن زيدٍ _ وتصَحَّف اسمُه في الرُّواة عن عمرِو بن عاصمٍ ، في « تهذيب الكَمَال » (٢٢/ ٨٨) ، فقال : « مُحُمَّد بن زَبْدا » ، هكذا ضبَطَه بالزَّاي ، بعدها باءٌ مُوحَّدةٌ ، ثُمَّ ألفٌّ _ . وهو محمَّد بن أحمد ابن زيدٍ المَدارِيُّ . ذكرَهُ ابنُ حِبَّان في « الثِّقات » (٩/ ١٢٣) ، وقال : « أبو جعفرٍ المَداريُّ من أهل البَصرة ... حدَّثنا عنه عبدُ الله بن قَحْطَبَةَ ، وغيرُه » . ورأيتُه في « التَّوضيح » (٨/ ٩٦) لابن ناصر الدِّين ، قال : « المَدَاريُّ ، بالدَّال الْمُهمَلة ... ـ ثُمَّ قال : ـ ومُحمَّد بن أحمد بن زيدٍ المداريُّ ، عن عمرِو ابن عاصم ». وضَبَطَه ابنُ نُقطَة بالذَّال المُعجَمة : المَذارِيُّ . ورأيتُ له حديثًا في «أوسطِ الطّبَرَانِيِّ » (٢٠٣٦) ، عن عمرو بن عاصم ، ثُمَّ قال: «تفرّد به ابنُ زيدٍ ـ يعني : مُحُمَّد بن أحمد بن زيدٍ المَدارِيُّ ـ ، وهُو ثقةٌ » .

• قلتُ : وهذه فائدةٌ نفيسةٌ غاليةٌ ، خَلَت منها كُتُب الرِّجال . والحمد لله تعالى .

فقد رأيت _ أراك اللهُ الخير _ أنَّ يحيى بن إسحاقَ ووكيعًا والطَّيالسِيَّ رووه عن سعيد بن زيدٍ ، عن واصلٍ ، عن يحيى بن عُبيدٍ ، عن أبيه .

وقال أبو زُرعَة _ كما في « عِلل ابن أبي حاتم » (٨٧) _ : « مُرسَلُ » .

ورواه يحيى بن إسحاق مرَّةً أخرى ، عن سُعيد بن زيدٍ ، فزاد في إسناده أبا هُريرَة .

أخرجه الطَّبَرَانِيُّ في « الأوسط » كها سبق ، وقال : « لم يَروِ هذا الحديث عن واصل مولى أبي عُيينَة إلَّا سعيدُ بن زيدٍ . ويحيى هو يحيى بن عُبيد بن رُحَيٍّ عن أبي هُريرَة إلَّا هذا الحديث » . ولم يُسنِد عُبيد بن رُحَيٍّ عن أبي هُريرَة إلَّا هذا الحديث » .

كذا قال! ولم يتفرَّد به سعيد بن زيدٍ ، بل تابعه حَمَّادُ بن زيدٍ ، كما مَرَّ في كلام أبي نُعيم . وانظُر « تنبيه الهاجد » (رقم ٢٧٣٢) .

والحاصلُ أَنَّ هذا الاضطرابَ يبدُو أَنَّهُ من سعيد بن زيدٍ ؛ فإنَّه وإن وَنَّقه بعضُ النَّقَّاد ، فليس بعُمدةٍ إذا انفَرد . وقد تابعه أخُوه حَمَّادُ بن زيدٍ ، الحُجَّةُ الإمامُ . فلذلك أُرجِّحُ من هذا الاختلاف أنَّهُ من مُسنَد أبي هُريرة . فيبقى الكلامُ عن يحيى بن عُبيدٍ وأبيه .

فقال الهَيَثَمِيُّ في « المَجمَع » (١/ ٢٠٤) : « هو من رواية يجيى بن عُبيد بن رُحَيٍّ ، عن أبيه . ولم أر من ذَكَرَهما . وبقيَّةُ رجاله ثقاتٌ » .

وقال المُناوِيُّ في « فيض القدير » (٥/ ٢٠٠): « قال الوليُّ العِرَاقِيُّ : فيه يحيى بن عبيدٍ وأَبُوه : غيرُ معرُوفَين » .

وبعد كتابة ما تقدَّم، رأيتُ الحديثَ في « المَطالِب العالية » (٣٥/ ٢) للحافظ، قال: « قال سعيدُ بن يعقُوبَ الأَصبَهَانِيُّ - في « كتابه في الصحَّابة » -: حدَّثنا سهلُ بنُ الفَرُّخان، ثنا ابنُ أبي السَّرِيِّ، ثنا وكيعٌ، عن سعيد بن زيدٍ، عن واصلٍ مولَى أبي عُيينَة، عن عُبيد بن صَيْفِيٍّ، عن أبيه، عن النَّبِيِّ عَيَّلِيْهُ ... - وذكر الحديث - . كذا، جَعَل الحديث مِن مُسنَد صَيفِيٍّ. وهذه روايةٌ مُنكرةٌ.

وقد رواها هنَّادُ بن السَّرِيِّ ، عن وكيع ، عن سعيد بن زيدٍ ، عن واصلِ ، عن يحيى بن عبيدٍ ، عن أبيه ، عن النّبيِّ عَيْسَادُ .

أَخرَجَها أبو نُعيم في « المعرفة » (٤٧٩٩) ، قال : حدَّثَنا الطَّلْحِيُّ ، ثنا الحَضرمِيُّ ـ هو مُطيَّنُ ـ ، ثنا هنَّاد بن السَّريِّ ، بهذا .

أُمَّا ابنُ أبي السَّرِيِّ ، واسمه الحُسين بن المتوكِّل بن عبدِ الرحمن ، أحدُ شُيوخ ابن ماجَهْ ، كذَّبه أُخُوه ، وأبو عَرُوبة الحَرَّانِيُّ ، وضعَّفُه أبو داوُد ، وقال ابن حِبَّان : « يُخطِئ ويُغرِب » .

ثمَّ رأيتُ الحافظَ ذكر صَيفِيًّا هذا في «الإصابة» (٥/ ٣٢٦ - طبع هجر)، في القِسم الرَّابع، وقال: « ذكره سعيدُ بن يعقوبَ ، من طريق وكيع، عن سعيد بن زيدٍ ، عن واصلٍ مولى أبي عُيينَة ، عن عُبيد بن صيفيٍّ ، عن أبيه _ وذكر الحديثَ . قال: _ وهذا وهمٌّ نشأً عن سقطٍ . وفي إسنادِه إلى وكيعٍ ضعف ٌ . والصَّوابُ ما رواه يحيى بن إسحاقَ ، عن سعيد بن زيدٍ ، عن واصلِ ، عن يحيى بن عبيدٍ ، عن أبيه » انتهى .

وله شواهدُ مثلُه في الضَّعف، لا يَتقوَّى الحديثُ بها. والله أعلم.

17 - سألني سائلٌ ، فقال : ذكر بعض الخطباء أنَّه يجوز صلاة الصُّبح بعد شروق الشَّمس ، واستدلَّ بحديثٍ عن أحد الصَّحابة ، اسمه على ما أذكر «صفوان» ، وقد سألتُ عنه بعض أهل العلم ، فقال لي : «هو حديثُ منكرٌ » ، فنرجو أن تذكر لنا نصَّ الحديث ، مع ذكر درجته .. وقد ذكر هذا الخطيبُ أيضًا ، أنَّ في هذا الحديث النَّهيَ عن قراءة سورتين بعد الفاتحة ، فهل هذا صحيحٌ ؟

• قلتُ : الحديثُ صحيحٌ .

أخرجه أبُو داوُد (٢٤٥٩)، وأحمدُ (٣/ ٨٠)، وكذا ابنه عبدُ الله في « زوائده على المسند » في ذات الموضع ، وابنُ حِبَّانَ (٢٥٩)، عن أبِي يَعلَى ، وهذا في « مُسنَده » (ج٢/ رقم ١٠٧٧، ١١٧٤)، والطَّحاويُّ في « مُشكِل الآثار » (٢/ ٤٢٤)، والحاكمُ (١/ ٤٣٦)، والبيهقيُّ (٤/ ٣٠٣)، وابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (ج٨/ ل ٣٤٩- ٣٥٠) من طريق جرير بن عبد الحميد، في « تاريخ دمشق » (ج٨/ ل ٣٤٩- ٣٥٠) من طريق جرير بن عبد الحميد، عن الأعمش ، عن أبِي صالح ، عن أبِي سعيدٍ الخُدريِّ ، قال : جاءت امرأةٌ إلى النَّبيِّ عَبِيلًا ، فقالت : يا رسول الله ! إنَّ زوجي صفوانَ بنَ المُعطِّل يضربُنِي إذا صلَّيتُ ، ويُفَطِّرُني إذا صُمتُ ، ولا يُصلِّي صلاةَ الفَجرِ حتَّى تطلُع الشَّمش. ـ قال : _ وصفوانُ عنده ، فسأله عمَّا قالَت ، الفجرِ حتَّى تطلُع الشَّمش. ـ قال : _ وصفوانُ عنده ، فسأله عمَّا قالَت ،

فقال: يا رسول الله! أمَّا قولهُا: يضربِني إذا صلّيتُ ، فإنَّا تقرأُ بسورَتَينِ ، وقد نهيتُها عنها. فقال النّبيّ عَيْكُ : « لو كانت سُورة واحدة لكفّتِ النَّاس » ، قال: وأمَّا قولهُا: يُفطّرُني إذا صُمتُ ، فإنَّا تنطلِقُ فتصومُ ، وأنا رجلٌ شابٌ ، لا أصبرُ . فقال رسولُ الله عَيْكُ يومئذ: « لا تصوم امرأةُ إلّا بإذن زوجها » ، وأمَّا قولهُا: لا أُصلِي حتَّى تطلُع الشّمسُ ، فإنَّا أهل بيتٍ لا نكاد نستيقظُ حتَّى تطلُع الشّمسُ . فقال عَيْكُ : « فإذا استَيقَظتَ فصلٌ » . وهذا السّياقُ لابن حِبّانَ .

ورواه أَبُو بكرٍ بنُ عيَّاشٍ ، عن الأعمشِ ، بسنده سواءٌ ، وفي حديثه : « وأمَّا قولهُ ا : إنِّي أضرِبُها عن الصَّلاة ؛ فإنَّما تقرأ بسورَتِي ، فتُعَطِّلُني » ، قال : « لو قرأها النَّاس ما ضَرَّك » ، « وأمَّا قولهُ ا : إنِّي لا أُصلِّ حتَّى تطلُع الشَّمسُ ، فإنِّي ثقيلُ الرَّأس ، وأنَا مِن أهل بيتٍ يُعرَفون بذاك ، بثِقَلِ الرُّوُوسِ » ، قال : « فإذَا قُمتَ فصلِّ » .

أخرجه أحمدُ (٣/ ٨٤-٨٥) حدَّثنا أَسوَدُ بن عامرٍ ، نا أَبُو بكرٍ ابنُ عيَّاشِ به .

قال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ ، على شرطِ الشَّيخين »، وهُو كما قال . وصحَّح إسنادَهُ الحافظُ في « الإصابة » (٣/ ٤٤١) . وقد صرَّح الأعمشُ بالتَّحديثِ عن أبي صالحٍ ، عند ابن سعدٍ في « الطَّبقات » ، كما قال الحافظُ في « الفتح » (٨/ ٤٦٢) .

أمَّا من أنكره فهُو مسبوقٌ إليه ..

فقد قال الحافظُ في « الإصابة » (٣/ ٤٤١) : « إنَّ البُخاريَّ أوردَ هذا الإشكال قديمًا » .

ولمَّا رَوَى البزَّارُ هذا الحديثَ في « مُسنَده » ، قال : « هذا الحديثُ كلامُهُ منكَرٌ ، ولعلَّ الأعمشَ أخذه من غير ثقةٍ فدلَّسَهُ ، فصار ظاهِرُ سنده الصِّحةُ ، وليس للحديث عندي أصلٌ » .

وخُلاصة الإشكال ، أنَّ صفوان بن المعطِّل لمَّا رُمِي بعائشَة مُعْ في حديث الإفك المشهور ، في « الصَّحيحين » وغير هما ، قال : « سُبحان الله ! والله ! ما كَشَفتُ كَنفَ أُنثَى قطُّ ! » ، فيكونُ حديث أبي سعيدٍ هذا منكرًا ؛ إذ فيه أنَّ لصفوانَ زوجةً ، فكيف يقولُ : « والله ! ما كشفتُ كنف أنثى قطُّ ! » ؟ ، فلهذا استَشكَلَه البُخاريُّ ، وأنكره البزَّارُ .

ولكن يُجاب عنه بأنَّ الجمعَ أولَى من التَّرجيحِ ، فالأصلُ في الدَّليلين الصَّحيحَين الإعمالُ لا الإهمالُ ، والجَمعُ هنا مُمكنٌ ، بل ظاهرٌ ، وهو أنْ يكون حديث أبِي سعيدٍ هذا متأخرًا عن حادثة الإفك ، فيُحمَل قولُه : «ما كشفتُ كنفَ أُنثَى قطُّ ! » على أنَّه لم يكُن تزوَّج آنذاكَ ، ثُمَّ تزوَّج بعد ذلك ، فشكتهُ امرأتُهُ . وبهذا أجاب الحافظ .

وهناك جوابٌ آخرُ . قال القُرطُبيُّ : قولُه : « ما كشفتُ كنفَ أُنثَى قطُّ » ، يعنى : بزنًا ، أي في الحرام . ولكن اعترَضه الحافظُ بقولِهِ : « فيه نظرٌ ؛ لأنَّ في رواية سعيد بن أبي هلالٍ ، عن هشام بن عُروة ، في قصَّة الإفكِ ، أنَّ الرَّجُل الَّذي قيل فيه ما قيل لمَّا بلغهُ الحديثُ قال : « والله ! ما أصبتُ امرأةً قطّ ، حلالًا ولا حرامًا » ، وفي حديث ابنِ عبَّاسٍ « والله ! ما أصبتُ امرأةً قطّ ، حلالًا ولا حرامًا » ، وفي حديث ابنِ عبَّاسٍ

عند الطَّبرانيِّ : «كان لا يَقرَبُ النِّساء » . فالَّذِي يظهَرُ ، أنَّ مرادَه بالنَّفي المذكورِ ما قبل القصَّة ، ولا مانع أن يتزوَّج بعد ذلك ، فهذا الجمعُ لا اعتراض عليه ، إلَّا بها جاء عن ابن إسحاق أنَّه كان حَصُورًا ، لكنَّه لم يثبُت ، فلا يُعارِض الحديثَ الصَّحيحَ » انتهى كلامُ الحافظ .

وما ذكره من حديث ابن عبَّاسٍ ، فأخرجه الطَّبرانيُّ (٢٣/٢٣) ، وفي سنده إسهاعيل بن يحيى بن سَلَمة بن كُهَيلٍ ، وهو متروكُ ، وكذلك أبوه يحيى بنُ سَلَمة . فالسَّندُ ضعيفٌ جدًّا .

وخُلاصة الجواب أنَّ الحديثَ صحيحٌ ، وليس معناهُ مُنكَرًا كما شرحنَاهُ .

أمَّا ما ذكره ذاك الواعظُ من صلاة الفجر بعد طُلوع الشَّمس فجائزٌ ، لاسيَّا مَن كان حالُه كحال صفوانَ بنِ المُعطِّل ، وأنَّه كان ثقيلَ الرَّأس ، فكانت هذه فيه كالصِّفات الجِبِلِّيَّة في الإنسان . واستَبعدَ الذَّهبيُّ في «سير النَّبلاء» (٢/ ٥٥٠) هذه الخصلة في صفوان ، فقال : «فهذا بعيدٌ مِن حال صَفوان أن يكُون كذلك » كذا قال! ولا بُعد فيه ، كما لا يخفَى . أمَّا من يظلُّ ساهرًا طول اللَّيل في غير منفعةٍ ، ليس إلَّا لمجرَّد السَّهر ، حتَّى إذا اقترَبَ الفجرُ نام ، فلا يستيقظ إلَّا وقد تعالى النَّهارُ ، فلا شكَّ أنَّه مُؤاخَذُ ، وإن جازت صلاتُهُ . والله أعلمُ .

أمَّا استدلالُ ذلكَ الخطيبِ على النَّهي عن قراءة سُورتين بعدَ الفاتحة ، فلستُ أدرِي مِن أين أخذه ؟! فليس في الحديث أنَّه عَيْسَالُهُ نهاها عن قراءة سُورتين ، وإنَّما قال: « لو كانت سُورةٌ واحدةٌ لكفَت النَّاس » ، يعني أنَّ سُورتين ، وإنَّما قال: «

سورةً واحدةً، لو قرأها الـمُصلِّي مُتدبِّرًا لها، لَكَفَتهُ، لو عمل بها. ويكفي في ردِّ استدلال هذا الخطيب، ما أخرجه البُخاريُّ (٢/ ٥٥ – فتح) من حديثِ أنسٍ وَ فَ ، أنَّ رجُلًا مِنَ الأنصار كان يَؤُمُّهُم في مسجدِ قُباءَ، وكان كُلَّما افتتح سُورةً يقرأُ بها لهم في الصَّلاة ممَّا يقرأُ به افتتح به وَلَا هُو اللَّهُ أَحَدُ هَ، حتَّى يَفرُغ منها، ثمَّ يقرأُ سورةً أخرى معها، وكان يصنع ذلك في كلِّ ركعةٍ، ... وذكرَ الحديث، وفيه: أنَّهم شكوه إلى النَّبيِّ يَيُّكُ ، فسأله عن لُزُومه سورةَ الإخلاص في كلِّ ركعةٍ، فقال النَّبيُّ يَيُّكُ : « حُبُّك إيَّاها أدخلك فقال النَّبيُّ عَيْكَ : « حُبُّك إيَّاها أدخلك الجنّةَ ». وبوَّ ب البُخاريُّ على هذا الحديثِ وغيرِهِ ، بقوله: « بابُ الجمع بين الشُّورتين في الرَّكعةِ ».

وهذا البحثُ كلُّه قائمٌ على أنَّ اللَّفظ « سورتين » .

ووقع في روايةٍ لأحمدَ والطَّحاويِّ : « وأمَّا قولهُا : « يضربُنِي إذا صلَّيتُ » ، فإنَّا تقوم بسوري الَّتي أقرأُها ، فتقرأُ بها » ، فلفظُ « السُّورة » في هذه الرِّواية جاء مضافًا . ومعناه كها قال الطَّحاويُّ ، أنَّه إنَّا ضربهَا لأنَّهَا تقومُ بسُورتِهِ الَّتي يقرأُ بها ، فظنَّ صفوانُ أنَّها إذا قرأت السُّورة الَّتِي يقرأُها فلا يحصُلُ لهما بقراءتهما إيَّاها جميعًا إلَّا ثوابًا واحدًا ، فلو أنَّها قرأت سُورةً أُخرَى غيرَ الَّتي قرأها حصَل لهما ثوابان ، فأعلمه رسولُ الله عَيْنِيُهُ أَنَّ كلَّ واحدٍ منهُما لو قرأها في صلاتِه فيحصُلُ لهمُّا ثوابانِ ؛ لأنَّ قراءة أحدِهما غيرُ قراءة الآخر . وممَّا يدلُّ على ذلكَ قولُهُ في روايةِ أبِي بكرٍ ابن عيَّاشٍ ، عن الأعمش ، عند أحمد ، قولُهُ : « فإنَّها تقرأ بسوري ابن عيَّاشٍ ، عن الأعمش ، عند أحمد ، قولُهُ : « فإنَّها تقرأ بسوري

فَتُعَطِّلُني » ، أي : تُنازِعُنِي في الثَّواب بقراءَتِها نفسَ السُّورةِ فتترُكُنِي عُطُّلًا من الثَّوابِ . عُطْلًا من الثَّوابِ . واللهُ أعلَمُ .

١٧ - سُئلتُ عن حديث: « اهتزَّ العَرشُ لِمَوتِ سَعدِ بنِ مُعَاذٍ حَتَّى تَفَسَّخَت أَعوَادُهُ » ، هل صحَّ هذا الحديثُ ؟ ونحنُ نعلمُ قدرَ عَظَمَة العرش. وهل تفسَّخت أعواده لَّا اهتزَّ ؟!

• قُلتُ : أمَّا أنَّ العرش تفسَّخت أعوادُه ، فهذا حديثٌ منكرٌ بهذا اللَّفظ.

أَخرَجَه ابنُ سعدٍ فِي « الطّبقات » (٣/ ٤٣٣) ، وابنُ أبِي شيبة (١٤٢/١٢) ، والبزّارُ (ج٣/ رقم ٢٦٩٧) ، وابنُ أبي حاتمٍ في « تفسيره » (١٤٣) ، والبزّارُ (ج٣/ رقم ٢٠٦) ، وابنُ أبي حاتمٍ في « تفسيره » (١١٩٩٣) ببعض اختصارٍ ، والحاكم (٣/ ٢٠٦) من طريق مُحمَّد بن فُضيلٍ ، حدَّثنا عطاءُ بنُ السّائب ، عن مجاهدٍ ، عن ابن عُمَر ، قال : اهتزَّ العرش لحُبِّ لقاء الله سعدَ بن معاذٍ ، قال : فقال : إنَّما يعني : السَّرير ؛ وَرَفَعَ أَبُويَهِ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ [يوسف: ١٠٠] ، قال : تفسَّخَت أعوادُه . _ قال : ودَخَل رسولُ الله عَيَّ في القبر ضمَّةً ، فدعوتُ الله ، فكشف عنه » .

ورأيتُ مُحَمَّدَ بنَ عثمانَ بنِ أبي شيبةَ في «كتاب العرش » (٤٩) روَى هذا الحديثَ عن عمِّه أبي بكرٍ بنِ أبي شيبةَ بهذا الإسناد ، لكنَّه رَفَعَ أوَّله ، ولم يقل : « إنَّما يعنِي السَّرير ... الخ » .

ولا أدري كيفَ هذا ، وهذا القدرُ عند ابن أبي شيبة في « المُصنَّف » موقوفٌ ؟!

ثمَّ خَطَر لِي أَن يكون هذا وقع من مُحُمَّدِ بنِ عُثمان بن أبي شيبَةَ لأَنَّه روَى الحديثَ هكذا ، قال : حدَّثنا يحيَى بنُ عبد الحميد ، حدَّثنا عبدُ السَّلام بنُ حربِ (ح) وحدَّثنا عمِّي أبو بكرٍ ، حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ فُضيلٍ . جميعًا عن عطاءِ ابن السَّائب ، عن مُجاهدٍ ، عن ابن عُمر مرفُوعًا : « اهتزَّ العرشُ لحبِّ لقاء الله سعدًا » .

فَحَمَل مُحُمَّدُ بنُ عثمانَ روايةَ ابن فُضيلٍ الموقوفةَ على روايةِ عبدِ السَّلامِ المرفوعةِ . والله أعلم .

قال البزَّار: « هذا الحديثُ بهذا التَّفسير لا نعلمُه إلَّا عن ابن عُمَر ».

• قلتُ : هذا مُتعَقَّبُ بها أخرجه البُخاريُّ (٧/ ١٢٣) وغيرُهُ ، عن أبي صالحٍ ، عن جابٍ ، مرفوعًا : « اهتزَّ العرشُ لموت سعدٍ » ، فقال رجلٌ لجابٍ : « فإنَّ البراءَ يقولُ : اهتزَّ السَّريرُ ؟ » ، فقال : « إنَّه كان بين هذينِ الحيَّنِ ضغائنُ ، سمعتُ رسولَ الله عَيْكِيْ يقولُ : « اهتزَّ عرشُ الرَّ هن لموت سعدِ بن مُعاذٍ » .

فيُؤخَذ من هذه الرِّواية أنَّ البراءَ بنَ عازبِ مَكْ كان يُفسِّر «العرش » فيُؤخَذ من هذه الرِّواية أنَّ البراءَ بنَ عابرُ بنُ عبدِ الله ردَّا واضحًا لمَّا فَاللَّه «السَّرير »، أي «النَّعش »، فردَّهُ جابرُ بنُ عبدِ الله ردَّا واضحًا لمَّا أضاف العرش إلى «الرَّحمن » جلَّ وعلَا ، ثمَّ لو كان «العرشُ » هو «النَّعش » أَضاف العرش إلى «الرَّحمن » جلَّ وعلا ، ثمَّ لو كان «العرشُ » هو «النَّعش » مَتَّ بمن فيه أيَّةُ منقَبةٍ ؛ فكُلُّ «نعشٍ » يهتزُّ بمن فيه .

لكنِ الشَّأَنُ فِي ثُبوت هذا التَّفسير عن ابن عُمَر ، وهو لا يَثبُت بهذا الإسناد ؛ فإنَّ مُحمَّدَ بنَ فُضيلِ كان ممَّن سمِع من عطاء بنِ السَّائب في الإسناد ؛ فوقَعَت في روايته عنه أغلاطٌ واضطرابٌ ، كما قال أبُو حاتمِ الاختلاط ، فوقَعَت في روايته عنه أغلاطٌ واضطرابٌ ، كما قال أبُو حاتمٍ

الرَّازِيُّ . ثُمَّ رأيتُ في « علل الدَّارَقُطنِيِّ » (ج٢/ ق٣٥ / ٢-٧٣/ ١) أنَّه قال : « رواه إبراهيمُ بنُ طَهمَان ، وابنُ فُضيلٍ ، وحمَّادُ بنُ سَلَمة ، عن عطاء بن السَّائب ، عن مجُاهدٍ ، عن ابنِ عُمَر » ، فهذا يدُلُّ على أنَّ ابن الفُضيلِ لم يتفرَّد به . ولكنَّ حمادَ بنَ سَلَمة سمِعَ من عطاءٍ قبل الاختلاط وبعده ، فلا يُحتَجُّ بروايته عنه حتَّى نُميِّزَ روايته قبل أو بعد الاختلاط . وإبراهيمُ بن طَهمَان يَظهَرُ أنَّهُ سمع من عطاءٍ بعدَ الاختلاط ، يُعلَمُ ذلك من مُطالَعة ترجمة : « عطاءٍ » ، فأخشَى أن يكُون أَخْدُهم في يعلَمُ ذلك من مُطالَعة ترجمة : « عطاءٍ » ، فأخشَى أن يكُون أَخْدُهم في وقتٍ واحدٍ . ثُمَّ إنَّ الدَّارَقُطنِيَّ لم يذكُر لفظَ حديث ابن طَهمانَ وحمَّادٍ ، فلَرُبَّمَا تَابَعَا ابن فُضيلٍ على أصله وليس على هذه اللَّفظة المُنكرة ، وهي فلَرُبَّمَا تَابَعَا ابن فُضيلٍ على أصله وليس على هذه اللَّفظة المُنكرة ، وهي « تَفَسَّخت أعوادُه » .

وقد قال العُقَيلِيُّ في « الضُّعفاء » (٤/٥/٤) : « وليس يُحفَظ : « حتَّى تَخَلَّعَت أعوادُهُ » مِن وجهٍ صحيح » ا.ه. .

وبهذا التَّحقيقِ تعلمُ ما في قولِ الحاكِمِ: «هذا حديثُ صحيحُ الإسناد»!! وقد رأيتُ أبا عَوانَةَ روَى هذا الحديث _ دون هذه اللفظة _ عن عطاءِ ابن السَّائِبِ، عن مُجاهدٍ، عن ابنِ عُمَر مرفُوعًا: « اهتزَّ العرشُ لحبِّ لقاء الله سعدًا ».

هكذا رَفَعَهُ.

أَخرَجَه ابنُ أبي حاتمٍ في « العِلل » (٢٦٢٦) ، والمَحَامِلِيُّ في « الأمالي » (ق٣٢/ ١) .

وسُئل أَبُو زُرعة عن هذه الرِّواية ، فقال : « رواه جريرٌ ، وابنُ فُضَيلٍ

- وغيرُهُم، عن عطاءِ بنِ السَّائب، عن مُجاهِدٍ، عن ابنِ عُمر موقُوفًا، لا يرفعُونه » انتهى.
 - قلتُ : وأَبُو عَوانَةَ كان ممَّن سمع من عطاءٍ في الاختلاط.

وتابَعَه عبدُ السَّلام بنُ حربٍ ، فرواه عن عطاء بن السَّائب ، بهذا الإسناد.

أَخرَجَه مُحُمَّدُ بنُ عثمان بنِ أبي شيبَةَ في «كتاب العرش» (٤٩)..

والطَّحاوِيُّ في « المُشكِل » (١٧١) قال : حدَّثَنا فهدُ بنُ سُليهان ..

قالا: ثنا يحيَى بنُ عبدِ الحميد الحِمَّانِيُّ ، قال: ثنا عبدُ السَّلام بنُ حربٍ بهذا. والحِمَّانِيُّ فيه مقالٌ معروفٌ.

وخالَفَه مالكُ بنُ إسماعيل أبُو غَسَّان النَّهديُّ ، فرواه عن عبد السَّلام ابن حربِ بهذا الإسنادِ ، ولم يرفعه .

أَخرَجَه الطَّحاوِيُّ فِي « المُشكِل » (١٠/ ٣٦٥-٣٦٦) _ واللفظُ له _ ، قال : حدَّثنا مُحُمَّدُ بن عليِّ بنِ داوُد ..

والطَّبَرانِيُّ في « الكبير » (ج١٢/ رقم ١٣٥٥) ، قال : حدَّثَنا عليُّ بنُ عبد العزيز ..

قال : ثُمَّ قالُوا : « وما العرشُ ؟ » ، قال : « سُبحان الله ! لقد تفسَّخَت قال : ثُمَّ قالُوا : « وما العرشُ ؟ » ، قال : « سُبحان الله ! لقد تفسَّخَت أعوادُهُ ، أو عوارِضُهُ ، وإنَّه على رقابِنَا وأكتافِنا ، وكان آخِرُ مَن خَرَج من قبره النَّبيُّ عَيِّ فَي قَبْره ضغطةً ، فسألتُ الله قبره النَّبيُّ عَيِّ فَي قَبْره ضغطةً ، فسألتُ الله تعلى أن يُخفِّف عنه » ، وقرأ : ﴿ وَرَفَعَ أَبُونَهِ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ . قال : السَّرير . تعالى أن يُخفِّف عنه » ، وقرأ : ﴿ وَرَفَعَ أَبُونَهِ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ . قال : السَّرير .

وقد رأيتُ يحيى الحِمَّانِيَّ رواه عن ابن فُضيلٍ ، عن عطاء بن السَّائب ، بذا الإسناد مرفُوعًا .

أُخرَجَه الطَّحاوِيُّ (٤١٧١).

وهذا يدُلُّ على الاضطراب في رواية هذا الحديثِ عن ابنِ عُمر .

وخالَفَ الجميعَ أَبُو بكرِ النَّهشَلِيُّ ، فرواه عن عطاء بن السَّائب ، عن سعيد بن جُبَيرِ ، عن ابن عُمر .

ذَكره الدَّارَقُطنِيُّ في « العلل » (ج٢/ ق٣٧/ ١) وقال : « حديثُ مُجاهِدٍ عن ابن عُمر أشبَهُ بالصَّواب .

فالصَّحيحُ في حديث ابنِ عُمر أنَّ أوَّلهُ موقُّوفٌ عليه ، دون آخِرِه .

وقد وقفه: جريرُ بنُ عبد الحميد، وإبراهيمُ بنُ طَهانَ، وحَمَّادُ بنُ سلَمَة،

ومُحَمَّدُ بنُ فُضيلٍ ـ مع الاختلاف عليه ـ . ولكن له حُكم المرفوع كما لا يَخفَى .

وروايةُ جَريرٍ أَخرَجَها المَحامِلِيُّ في « الأمالِي » (ق77/ ١) قال: حدَّثنا يوسفُ بنُ مُوسَى ..

والحكيمُ التِّرمِذِيُّ في « نوادر الأصول » (ج١/ق٥١/١) قال : حدَّثَنا الجارُودُ ..

قالا: ثنا جريرُ بنُ عبد الحميد، عن عطاءٍ بهذا موقُوفًا.

أُمَّا حديثُ: « اهتزَّ العرشُ لموتِ سعدِ بنِ مُعاذٍ » فصحيحٌ ، بل مُتواتِرٌ . وقد وَرَد من حديث جابرِ بنِ عبد الله ، وأبي سعيدٍ الخُدرِيِّ ، وأنسٍ ، وحُذَيفة ، وأسيدِ بنِ حُضيرٍ ، وابنِ عُمر ، ورُميثة ، وعائشة ، وأسياء بنتِ يزيدَ ، وسعدِ بنِ أبي وقَاصٍ ، ومُجَمِّع بنِ جارية ، وأبي هُريرة وَاللهُ .

* أُوَّلًا: حديثُ جابرٍ منك : وله عنه طُرُقُ :

١ - أَبُو شُفيانَ ، عنه .

أَخْرَجَهُ البُّخَارِيُّ (٧/ ١٢٢ - ١٢٣ - فتح)، ومُسلمٌ (٢٤٦٦ ١٢٤)، وابنُ ماجَهْ (١٥٨) ، وأحمدُ في « الْمُسنَد » (٣/ ٣١٦) ، وفي « الفضائل » (١٤٨٥) ، وابنُ أبي شَيبة في « المُصنَّف » (١٢/ ١٤٢، و١٤٤/ ٤١٤) ، وسعيدُ بنُ منصورِ في « سُننه » (٢٩٣٦) ، وابنُ سعدٍ (٣/ ٤٣٤–٤٣٤) ، وابنُ طَهانَ في « سُنَنِه » (١٤١، ١٤١) ، وعبَّاسُّ التَّرقَّفِيُّ في « جُزئه » (ق ۱ ۲۱/۱۱) ، ومُحمَّدُ بنُ عُثمان بن أبي شيبةَ في «كتاب العَرش » (٤٨) ، والحكيمُ التِّرِمِذِيُّ في « نوادر الأُصول » (ج١/ ق١١/١) ، وابنُ أبي عاصم في « السُّنَّة » (٢٢٥، ٣٦٥) ، والدُّولابِيُّ في « الكُنَى » (٢/ ١١٤ – ١١٥) ، والجُرُجانِيُّ في «الأمالِي» (ق٧٨/١)، والطَّبرانِيُّ في «الكبير» (ج٦/ رقم٥٣٣٥)، والطَّحاوِيُّ في « الْمشكِل » (١٦٧ ٤ ، ١٦٨ ٤) ، وابنُ حِبَّان (ج٩/ رقم ٢٩٩٢) ، والبَيهَقِيُّ في « الأسماء والصِّفات » (٢/ ١٤٠)، وابنُ البَطِر في « الفوائد الْمَتَقَاة » (ق٢٢/٢) ، وابنُ مَندَهْ في « التَّوحيد » (٨١٨، ٨١٩) ، وابنُ الأثير في « أُسد الغابة » (٢/ ٣٩٨) ، والبَغَوِيُّ في « شرح السَّنَّة » (٣٩٨٠) من طُرُقٍ عن الأعمش ، عن أبي سُفيان ، عن جابرٍ مرفُوعًا : « اهتزَّ العرشُ لموت سعد بنِ مُعاذٍ » .

وعند الحكيم التِّرمِذِيِّ : لَمَّا مات سعدٌ ، نزل جِبريلُ ، فقال : يا مُحمَّدُ! رجلٌ من أُمَّتك اهتزَّ له العرشُ . فخرج رسولُ الله عَلَيْكُ إلى المسجد ، فإذا امرأةٌ في المسجد ، فقالت : يا رسول الله! إنَّ سعدَ بنَ مُعاذٍ قد ماتَ .

فَشَهِدَ رسُولُ الله عَيْكُ جِنازَتَهُ ، فجلس على القبر ، فقال : « لا إله إلّا الله ! شبحان الله ! » ، ثمّ قال : « هذا العبدُ الصّالحُ قد ضُيّق عليه في قبره ، حتى خشيتُ أن لا يُوسّع عليه ، ثُمّ وُسّع عليه » .

وقال البزَّارُ (٧٩٥-زوائد ابن حَجَرٍ): «على أنَّ الأعمشَ لم يسمع من أبي سُفيانَ ، وقد روَى عنه نحوَ مئة حديثٍ ».

كذا قال! وقد سمع الأعمشُ أبا سُفيانَ طلحَة بنَ نافعٍ ..

فأخرَج البُخارِيُّ في « كتاب الأشرِبة » (١٠/ ٧٠) قال : حدَّثنا عُمر ابن حفص ، ثنا أبي ، ثنا الأعمش ، قال : سمعتُ أبا صالح يَذكُرُ ، - أُراه عن جابرٍ مع ، قال : جاء أبو مُميدٍ - رجلٌ من الأنصار - من النَّقيع بإناءٍ من لبنٍ إلى النَّبيِّ عَيِّلِيَّة ، فقال عَيْلِيَّة : « ألا خَرَتَهُ ، ولو أن تَعرِضَ عليه عُودًا » . وحدَّثني أبو سُفيان ، عن جابرٍ ، عن النَّبيِّ عَيِّلِيَّة بهذا .

وأَخرَجَه البُخارِيُّ (١٠/ ٧٠) قال : حدَّثَنا قُتَيبَةُ ..

ومُسلمٌ (١١٠ / ٩٥) قال: حدَّثَنا عُثمانُ بنُ أبي شَيبَةَ ..

قالاً: ثنا جَريرٌ ، عن الأعمَشِ ، عن أبي سُفيانَ ، وأبي صالحٍ ، عن جابرِ فذكرَه .

وقد أُخَرِج البُخارِيُّ (٧/ ١٢٢ -١٢٣)، ومُسلمٌ (٢٤٦٦) هذه التَّرَجَمَة أيضًا، وساق حديثَ : « اهتزَّ العرشُ لموتِ سعد بن مُعاذٍ » .

ولم يُخرِّج البُخارِيُّ غيرَ هذين الحديثَين . وأخرج البُخارِيُّ الحديثَين لأبي سُفيان مقرُونًا بأبي صالح .

أَمَّا مُسلمٌ ، فأخرَج نحوًا من ثلاثين حديثًا بهذه التَّرجَمة . والله أعلم .

وقد علَّق الهَيَثَمِيُّ على قول البَزَّار بقوله: « عجِبتُ من قوله: لم يَسمَع الأَعمشُ من أبي سُفيان ».

٢- أَبُو صالح ذَكوَانُ ، عنه .

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ (٧/ ١٢٢-١٢٣) ، وابنُ البَطِرِ في « الفوائد المُنتقاة » (ق. ١٢١ / ٢ - ١١٥) ، والدُّولابِيُّ في « الكُننَى » (٢/ ١١٤ – ١١٥) ، والحُاكمُ (٣/ ٢٠٧) عن أبي عَوانَة ..

وابنُ حِبَّان (٧٠٣١) عن أبي عُبيدَة ابنِ مَعنِ ..

وابنُ طَهمانَ في « سُننه » (١٤٠) عن الحَسَن بن عُمارَةَ ..

ثلاثتُهُم ، عن الأعمَشِ ، عن أبي صالحٍ ، عن جابِرٍ مرفُوعًا : « اهتزَّ العرشُ لموتِ سعد بن مُعاذٍ » .

زاد البُخارِيُّ: فقال رجلٌ لجابرٍ: فإنَّ البَراء يقولُ: اهتزَّ السَّرير ؟ فقال: إنَّه كان بين هذين الحَيَّين ضغائنُ ، سمعتُ النَّبيَّ عَلَيْكُ يقُولُ: « اهتزَّ عرشُ الرَّحمن لموت سعد بن مُعاذٍ ».

وَوَهِم الحاكم في استدراكه على البُخارِيِّ.

قال الحافظُ في « الفتح » (٧/ ١٢٣ – ١٢٤):

« قولُهُ : « إِنَّه كان بين هذين الحَيَّين ضغائنُ » أي : الأوس والخَزرَج.

قولُهُ: « ضغائن » بالضَّاد والغَين المُعجَمَتَين ، جمعُ ضغينةٍ ، وهو الحِقدُ .

قال الخَطَّابِيُّ : إنَّمَا قال جابرٌ ذلك لأنَّ سعدًا كان من الأوس ، والبَرَاءَ خزرَجِيٌّ ، والخَطَّا فاحشُ ؛ خزرَجِيٌّ ، والخَزرَجُ لا تُقِرُّ للأوس بفضل . كذا قال ! وهو خطأٌ فاحشُ ؛ فإنَّ البَرَاءَ أيضًا أوسِيٌّ ؛ لأنَّه : ابنُ عازِب بنِ الحارثِ بنِ عَدِيِّ بنِ مجدعة فإنَّ البَرَاءَ أيضًا أوسِيٌّ ؛ لأنَّه : ابنُ عازِب بنِ الحارثِ بنِ عَدِيِّ بنِ مجدعة

ابنِ حارِثَةَ بنِ الحارثِ بنِ الحَزرَجِ بنِ عَمرِو بنِ مالكِ بنِ الأوسِ ، يَجتَمع مع سعد بن مُعاذٍ في الحارث بن الحَزرَج، والحَزرَجُ والدُ الحارث بن الحَزرَج ، وليس هو الحَزرَج الذي يُقابل الأوسَ ، وإنَّما سُمِّي على اسمه . نعم! الذي من الحَزرَج الذين هم مُقابِلُو الأوس : جابرٌ . وإنَّما قال جابرٌ ذلك إظهارًا للحقِّ واعترافًا بالفضل لأهله ، فكأنَّه تعجَّب من البَراء : كيف قال ذلك مع أنَّه أوسِيُّ ؟! ثُمَّ قال : أنا وإن كُنتُ خَزرَجِيًّا وكان بين الأوس والحَزرَج ما كان ، لا يمنعُني ذلك أن أقول الحقَّ . فذكر الحديث . والعُذر للبراء أنَّه لم يقصد تغطية فضل سعدِ بن مُعاذٍ ، وإنَّما فهم ذلك ، فَجَزَم به . هذا الذي يليقُ أن يُظنَّ به ، وهو دالُّ على عدم تعصُّبه .

ولًّا جَزَم الخَطَّابِيُّ بها تقدَّم احتاج هو ومَن تَبِعَه إلى الاعتذارِ عمَّا صدرَ من جابرٍ في حقِّ البَراء ، وقالُوا في ذلك ما مُحَصِّلُهُ : إنَّ البَراء معذُورٌ لأنَّه لم يَقُل ذلك على سبيل العَداوة لسعدٍ ، وإنَّها فهم شيئًا مُحتملًا فحَمَل الحديث عليه ، والعُذرُ لجابرٍ أنَّه ظنَّ أنَّ البَراء أراد الغَضَّ من سعدٍ ، فساغ له أن ينتصر له . والله أعلم .

وقد أنكرَ ابنُ عُمر ما أنكرَهُ البراءُ ، فقال : إنَّ العرش لا يَهتَزُّ لأَحَدٍ . ثُمَّ رجع عن ذلك وَجَزَم بأنَّه اهتزَّ له عرشُ الرَّحمن . أخرَج ذلك ابنُ حِبَّانَ من طريق مُجاهِدٍ عنه .

والْمرادُ باهتزاز العَرش استبشارُهُ وسُرُورُه بقدوم رُوحِهِ . يُقال لكلِّ مَن فرح بقدُوم قادِم عليه : اهتزَّ له . ومنه : اهتزَّت الأرضُ بالنَّبات إذا اخضرَّت وحسُنت . ووقع ذلك من حديث ابن عُمر عند الحاكم بلفظ :

« اهتزَّ العرشُ فَرَحًا به » ، لكنَّه تأوَّله كما تأوَّله البراءُ بن عازِبٍ ، فقال : « اهتزَّ العرشُ فرَحًا بلقاء الله سعدًا حتَّى تفسَّخت أعوادُه على عواتِقِنا » قال ابنُ عُمر : يعني عرشَ سعدٍ الذي حُمل عليه . وهذا من رواية عطاء ابن السَّائب ، عن مُجاهدٍ ، عن ابنِ عُمر . وفي حديث عطاءٍ مَقالُ ؛ لأَنَّه عَنَ اختَلَط في آخر عُمره . ويُعارِضُ روايَتَه أيضًا ما صحَّحه التِّمِذِيُّ من حديث أنسٍ ، قال : لمَّا حُمِلَت جنازةُ سعدِ بنِ مُعاذٍ قال المُنافِقُون : ما أخفَ جنازتَه ، فقال النَّبيُّ عَيَالِيَّهُ : « إنَّ الملائكة كانت تحمِلُهُ » .

قال الحاكمُ: الأحاديثُ التي تُصرِّحُ باهتزاز عرش الرَّحن مُخُرَّجَةٌ في «الصَّحيحين»، وليس لِمُعارِضِها في الصَّحيح ذِكرٌ. انتهَى.

وقيل: المُراد باهتزاز العَرش اهتزازُ حَمَلة العَرش. ويُؤيِّدُهُ حديثُ: «إنَّ جبريل قال: مَن هذا الميِّتُ الذي فُتِحَت له أبوابُ السَّماء واستَبشَر به أهلُها » أخرَجه الحاكم.

وقيل: هي علامةٌ نَصَبَها الله لموت مَن يموتُ مِن أوليائِهِ ؛ لِيُشعِرَ الملائكة بفضله.

وقال الحَربِيُّ : إذا عظَّمُوا الأمرَ نَسَبُوه إلى عظيمٍ ، كما يقُولُون : قامَت لموتِ فُلان القيامةُ ، وأظلمت الدُّنيا ونحو ذلك .

وفي هذه مَنقَبَةٌ عظيمةٌ لسعدٍ.

وأمَّا تأويل البَراء على أنَّه أراد بالعرش السَّريرَ الذي حَمَلَهُ عليه ، فلا يَستَلزِمُ ذلك فضلًا له ؛ لأنَّه يشركه في ذلك كلُّ ميِّتٍ ، إلَّا أنَّه يُريدُ : اهتزَّ حَمَلةُ السَّرير فَرَحًا بقُدُومه على ربِّه » انتهى كلامُ الحافظ .

٣- أبو الزُّبير ، عنه .

أَخرَجَه مُسلمُ (٣٤٦٦/ ٢٤٦) واللفظ له ، والتِّرمِذِيُّ (٣٨٤٨) ، وأحمدُ (٣/ ١٩٥٦) ، وابنُ حِبَّان (ج٩/ ٢٩٥- ٢٩٦) ، وعبدُ الرَّزَّاق (٦٧٤٧) ، وابنُ حِبَّان (ج٩/ رقم ٢٩٦٠) ، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٦/ رقم ٥٣٣٥، ٥٣٣٥، ٥٣٣٨) من طُرقٍ عن أبي الزُّبير ، أنَّه سمع جابرَ بنَ عبدِ الله يقول : قال رسول الله عَيَّالَةُ ، وجِنازةُ سعدِ بنِ مُعاذِ بين أيديمِم : « اهتزَّ لها عرشُ الرَّحمن » .

قال التِّرمذيُّ : «حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ » .

٤ - أبو سَلَمَة ، عنه.

أَخرَجَهُ الطّبَرانيُّ (ج٦/ رقم٥٣٣٥).

ولكن في سنده زكريًّا بنُ يحيَى الوَقَارُ ، كذَّبَه صالحٌ جَزَرَةُ .

وقال ابنُ عَدِيٍّ : « يَضَع الحديثَ » . وضَعَّفه ابنُ يُونُسَ ، وغيرُه .

٥-معاذُ بنُ رِفاعَةَ ، عنه .

أَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي « الفضائل » (١٢٠) ، وأحمدُ (٣٢٧) ، وفي « الفضائل » (١٤٩٦) ، والحاكمُ (٣/ ٢٠٦) ، وابنُ مَندَهْ فِي « التَّوحيد » (٨٢١) ، وأبو عليٍّ حامدُ بنُ مُحمَّدٍ الهَرَوِيُّ فِي « الفوائد » (ق٠٠٤/١) ، والخطيبُ في « المُدرَج » (ص:٤١٢ - ٤١٣) من طريق مُحمَّد بن عَمْرٍ و ، حدَّثني في « المُدرَج » (ص:٤١٢ – ٤١٣) من طريق مُحمَّد بن عَمْرٍ و ، حدَّثني يزيدُ بنُ عبد الله بنِ أُسامَة ، ويحيَى بنُ سعيدٍ ، عن مُعاذِ بن رفاعَة ، عن يزيدُ بنُ عبد الله بنِ أُسامَة ، ويحيَى بنُ سعيدٍ ، عن مُعاذِ بن رفاعَة ، عن جابرٍ ، قال : قال رسُولُ الله عَيِّكُ لسَعدٍ وهو يُدفَن : « إنَّ هَذَا العَبدَ الصَالِحَ تَحَرَّكَ له العَرشُ ، وفُتِحَت له أَبوَابُ السَّماء » .

ومن هذا الوجه أخرَجَهُ أحمدُ في « الفضائل » (١٤٩٧) ، والطَّبَرانيُّ (ج٦/ رقم ٥٣٤٠) عن مُحمَّدِ بنِ عَمرٍ و ، حدَّثني يزيدُ بنُ عبدِ الله به . ولم يذكُر يحيى بنَ سعيدٍ .

وسَندُهُ حَسَنُ .

وتابَعَهُ اللَّيثُ بنُ سعدٍ ، عن يزيدَ بنِ عبد الله به .

أَخرَجَهُ الطَّحاوِيُّ (١٧٣٤)، وابنُ مَندَهْ في « التَّوحيد » (٨٢٠)، والبَيهَقِيُّ في « الدَّلائل » (٢٩/٤).

وتابعه عبدُ العزيزِ بنُ مُحُمَّدِ الدَّرَاوَرْدِيُّ ، فرواه عن يزيدَ بنِ الهادِ بهذا . أخرَجَهُ أبو القاسم البَغَوِيُّ في «حديث مُصعَبِ بن الزُّبير » (ق٢٧٩) . وأخرَجَهُ مُحُمَّدُ بنُ عثهانَ بنِ أبي شَيبةَ في «كتاب العَرش » (٥١) قال : حدَّثنا عُقبَةُ بن مُكرِمٍ ، نا يُونُس بن بُكيرٍ ، عن مُحمَّد بن إسحاق ، عن مُعاذَ بن رفاعة الزُّرَقِيُّ ، ثنا مَن شئتُ مِن رجال قومِي : أنَّ جبريلَ أتى رسُولَ الله عَيْلُهُ حين قُبِض سعدُ بنُ مُعاذٍ من جَوفِ اللَّيل مُعتَجِرًا بعِهامةٍ من إستبرَقٍ ، فقال : يا مُحمَّدُ ! مَن هذا المَيِّتُ الذي فُتِحت له أبوابُ السَّماء واهتزَّ له العَرشُ ؟ _ قال : _ فقام رسُولُ الله عَيْلُهُ سرِيعًا يجرُّ ثوبَهُ الله سعدٍ ، فوَجَدَهُ قد مات .

• قلتُ : ومُحُمَّد بن إسحاقَ مُدَلِّسٌ ، ولم يُصرِّح بتحديثٍ .

ثمَّ رأيتُهُ صَرَّح بالتَّحديث ، قال : حدَّثَنا مُعاذُ بن رِفاعَة ، أَخبَرَنا مُعاذُ بن رِفاعَة ، أَخبَرَنا مُعاذُ بن عبدِ الله ، قال : محمُودُ بنُ عبدِ الرَّحن بنِ عَمرِو بنِ الجَمُوح ، عن جابِرِ بنِ عبدِ الله ، قال : لمَّا وُضِعَ سعدُ بنُ مُعاذٍ فِي حُفرَته ، سَبَّح رسولُ الله عَيْشَةُ وسَبَّح النَّاسُ معه ،

ثُمَّ كَبَّر وكَبَّر القومُ معه ، قالوا : يا رسُولَ الله ! لم سَبَّحتَ ؟ فقال : « هَذَا العَبدُ الصَالحُ ! لَقَد تَضايقَ عليه قَبرُهُ حتى فرَّجه الله عنه » .

أَخرَجَهُ البَيهَقِيُّ في « الدَّلائل » (٤/ ٢٩- ٣٠) من طريق أحمد بنِ عبد الجَبَّار ، حدَّثنا يُونُس _ يعني ابنَ بُكيرٍ _ ، عن ابنِ إسحاقَ به .

وهذا سَندُ حَسَنٌ ، لو لا أَنَّني لم أَقِف على ترجمةٍ لمحمُّودِ بنِ عبدِ الرَّحمن . ويغلُبُ على ظَنِّي أَنَّه مُصحَّفٌ .

ثمَّ هذا مَتنُّ آخَرُ بخلاف ما رواه عُقبَةُ بن مُكرِم ، عن يُونُس . ثُمَّ رأيتُهُ في « المُعجَم الكبير » للطَّبَرانِيِّ (ج٦/ رقم٥٣٤٦) من طريق مُحمَّد بن سَلَمة ، عن مُحمَّد بن إسحاقَ به .

وتبَيَّن أَنَّ « مَحُمُودَ » مُصحَّفٌ عن « مُحَمَّدٍ »!! ومُحَمَّد بن عبد الرَّحمن وتَّقَهُ أَبُو زُرعَة _ كها في « الجَرح والتَّعديل » (٣/ ٢/ ٣١٦) _ .

فَالسَّنَد حَسَنٌ بغير تَرَدُّدٍ ، والحمدُ لله على تَوفِيقِه . ولكنَّ الشَّأنَ في اختلاف المَتن .

ثُمَّ وجدتُهُ يرويه عن عاصم بنِ عُمَر بنِ قَتَادَة ، عن عبدِ الله بنِ كَعبِ ابنِ كَعبِ اللهِ بنِ كَعبِ اللهِ بن كَعبِ اللهِ بنِ عَاصمِ ابنِ مالكٍ ... فذكرَهُ بأطولَ منه .

أَخْرَجَهُ الحاكمُ (٣/ ٢٠٥) عن سَلَمَة بنِ الفَضلِ ، حدَّثَني مُحُمَّدُ بن إسحاقَ ، عن عاصم بنِ عُمَرَ به .

وسَنَدُهُ ضعيفٌ ؛ لَأَنَّ عبدَ الله بنَ كَعبٍ لم يُدرِك سَعدًا . واللهُ أعلَمُ . * ثانيًا : حديثُ أبي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ ولللهُ .

أَخرَجَه النَّسَائِيُّ في « الفَضائل » (١٢١) ، وأحمدُ (٣/ ٢٣-٢٤) ، وفي

« فَضَائل الصَّحَابة » (١٤٨٦) ، وابنُ أبي شَيبَة في « الْمُصنَّف » (١٢/ ١٤٢) ، وابنُ سَعدٍ (٣/ ٤٣٤) ، وعَبدُ بنُ مُمَيدٍ في « المُنتخَب » (٨٦٩) ، ومحمَّدُ بن عبدِ الله الأنصَارِيِّ في « حديثه » (٥٧) ، وابنُ أبي عاصِم في « الآحاد والمَثَانِي » (ق ٢١١/١) ، والقَطِيعِيُّ في « جُزء الألف دِينارٍ » (٢٠٠) ، والبَزَّارُ (ج٣/ رقم ٢٧٠١ - كشف) ، وتَمَّامٌ الرَّازِيُّ في « الفوائد » (ق٣/٢) ، والطَّحَاوِيُّ في « المُشكِل » (٤١٦٩) ، وأبو يَعلَى (ج٢/ رقم ١٢٦٠) ، وابنُ الْمُقرِئِ في « المُعجَم » (ج١/ق١١/١) ، والطّبَرانيُّ ا في « الكبير » (ج٦/ رقم ٥٣٣٤) ، والحاكم (٣/ ٢٠٦) ، والخِلَعِيُّ في « الخِلَعِيَّات » (ج٥/ ق٣٢/ ٢) ، وأبو نُعَيم في « أخبار أصبَهان » (٢/ ٢٧٤) ، وفي « مَعرِفة الصَّحابة » (٢١١٠) ، وابنُ مَندَه في « التَّوحيد » (٨٢٥) من طُرُقٍ عن عَوفِ بن أبي جَمِيلةَ الأُعرَابِيِّ ، عن أبي نَضرَةَ ، عن أبي سعيدٍ مرفُوعًا: « اهتزَّ العَرشُ لِمَوتِ سَعدِ بنِ مُعاذٍ ».

قال البَزَّارُ: « لا نَعلَمُهُ رُوِي عن أبي سَعيدٍ إلَّا مِن هذا الوَجهِ ، ولا رواه عن أبي نَضرَةَ إلَّا عَوف ».

كذا قال! وقد ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ في « العُلُوِّ » أَنَّ داودَ بنَ أبي هِندٍ رواه عن أبي نَضرَةَ . والحمدُ لله .

قال الحاكمُ: « صحيحٌ على شرط مُسلمٍ » ، ووافقه الذَّهَبِي . وقال الخَّاكمُ في « العُلُوِّ » (ص:٧١) : « هذا حديثُ صحيحٌ » .

* ثالثًا: حديثُ أنسٍ ملك .

أَخْرَجَهُ مُسلمٌ (٢٤٦٧/ ١٢٥)، وأحمدُ (٣/ ٢٣٤)، والبَزَّارُ (ج٢/

ق ١٩٢١)، وابنُ أبي عاصم في « السُّنَّة » (١٦٥)، والطَّبَرَانِيُّ (ج٦/ رقم ٢٤٢٥)، وابنُ مَندَهُ في « التَّوحيد » (٨٢٢، ٨٢٢، ٨٢٤)، والبَيهَقِيُّ في « التَّوحيد » (١٤٠، ٨٢٢) من طريق سعيدِ بنِ أبي عَرُوبَةَ ، عن قتادَةَ ، عن قتادَة ، حدَّثَنا أنسُ ، أنَّ نبيَّ الله عَيْسُهُ قال وجنازَتُهُ موضُوعَةٌ _ يعني سعدًا _ : « اهتَزَّ لها عَرشُ الرَّحمن » .

ورواه عن سعيدٍ: عبدُ الوَهَّابِ بنُ عطاءٍ ، ومُحَمَّدُ بنُ سواءٍ . ورأيتُهُ عند أبي عَوانَة _ كها في « إتحاف المَهَرة » (٢/ ٢١٥) _ ، وابنِ حِبَّان (٢ / ٢٠٥) . وابنِ حِبَّان (٢ / ٢٠٥) من طريق مُحَمَّد بنِ سواءٍ ، عن شُعبَة ، عن قتادَةَ بهذا .

وأخشى أن يكُونَ « شعبةُ » تصحَّفَ إلى « سعيدٍ » . واللهُ أعلَمُ . وأَخرَجَهُ أَبُو يَعلَى (ج٥/ رقم ٢٩٥٣) ، والبَزَّارُ (ج٣/ رقم ٢٨٠٢) ، والحكيمُ التِّرمِذِيُّ في « نوادر الأَصُول » (ج١/ ق١٦/ ١) ، والطَّبَرانِيُّ في « الكبير » (ج٤/ رقم ٣٤٨٨) ، وأبو نُعَيمٍ في « معرفة الصَّحابَة » (ج١/ ق١٨٦) من طريق عبدِ الوَهَّابِ بنِ عطاءٍ ، أَخبَرَنا سعيدٌ ، عن قتادة ، عن أنَسِ ، قال : افتَخَر الحيَّانِ من الأنصارِ الأوسُ والخَزرَجُ ، فقالت الأوسُ : منا غسيلُ المَلائِكَةِ : حنظَلَةُ ابنُ الرَّاهب، ومِنَّا من اهتزَّ له عرشُ الرَّحمنِ : سعدُ بنُ مُعاذٍ ، ومِنَّا من حَمَتهُ الدُّبْرُ : عاصمُ بنُ ثابتِ بنِ أبي الأُقلَح ، ومِنَّا من أُجِيزَت شَهَادَتُه بشهادة رَجُلَين خُزَيمَةُ بنُ ثَابتٍ . وقَالَت الْخَزرَجِيونَ: مِنَّا أَربَعَةٌ جَمَعُوا القُرآن على عَهد رَسُول الله عَلَيْكُ لم يَجمَعهُ غيرُهُم : زَيدُ بنُ ثابتٍ ، وأبو زَيدٍ ، وأُبَيُّ بن كَعبٍ ، ومُعاذُ بن

ورواهُ أبو المِقدامِ ، عن قتادةَ ، عن أنَسٍ ، قال : قال رسُولُ الله عَلَيْكُهُ وَجِنازةُ سَعدِ بنِ مُعاذٍ موضوعَةٌ : « اهتزَّ لها عرشُ الرَّحمٰنِ ﷺ ».

أَخرَجَهُ ابنُ قَانِعِ فِي « جُزءٍ من حديثِهِ » (ق٨/١) قال: حدَّثنا الحسنُ بنُ عبدِ العَزيز ، حدَّثنا شُليهانُ بنُ عُقبَةَ السُّدُوسِيُّ ، حدَّثنا سُليهانُ بنُ أبي سُليهانَ ، عن أبي المِقدام بهذا .

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا ؛ وأبو المِقدَامِ اسمُهُ : هِشامُ بنُ زيادٍ ، وهو مترُوكٌ .

ورواهُ الحَسَنُ البَصرِيُّ ، عن أنسِ به .

أَخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ (ج٦/ رقم٥٣٤٣) ، والبَزَّارُ (ج٢/ ق٦٦/ ١) من طريق عُمَرَ بنِ سَهلٍ ، ثنا مُبارَكُ بن فَضَالةَ ، عن الحَسَن بهذا .

قال البَزَّار : « وهذا الحديثُ لا نَعلَمُ رواه عن مُبارَكٍ ، عن الحَسَن ، عن أنس إلَّا عُمَرُ بنُ سَهلٍ بَصرِيُّ لا بأس به ، انتَقَل من البَصرَة إلى مَكَّة إلى أن مات بها . وهو حديثٌ غريبٌ » .

وعُمَرُ بنُ سَهلِ فيه ضعفٌ. ومُبَارَكُ كثيرُ التَّدليس. ثُمَّ عَنَعنَةُ الحَسَنُ. * رابعًا: حديثُ حُذيفة ناك .

أَخرَجَهُ ابنُ أبي شَيبَة في « المُصنَّف » (١٢/رقم١٢٣٦، و١٤/ رقم١٢٣٦، و١٤: ثنا رقم١٨٦٥)، وابنُ سَعدٍ في « الطَّبَقات » (٣/ ٤٣٤–٤٣٥)، قالا: ثنا عُبيدُ الله بنُ مُوسَى ، عن إسرائيلَ ، عن أبي إسحاقَ ، عن رَجُلٍ حدَّتَه ، عن حُذيفة مرفُوعًا: « اهتَزَّ العَرشُ لِرُوحِ سعدِ بنِ مُعَاذٍ » .

ورجالُهُ ثقاتٌ ، حاشا الرَّجُل الذي لم يُسَمَّ .

* خامسًا: حديثُ أُسيدُ بنُ حُضيرٍ مع .

أَخْرَجَهُ أَحْدُ (٤/ ٣٥٢) ، وإسحاقُ بن رَاهَوَيه في « مُسنَده » (ج٤/ ق٤٠٢/٢ –٥٠٢/١) ، وابنُ أبي شيبة في « المُصنَّفِ » (١٤٢/١٢)، و١٤/ ٤١٥)، وفي « الْمُسنَد » (٩٢٨)، وابنُ أبي عاصِم في « الآحاد والمَثانِي » (ق٠٢١/٢) ، وابنُ سَعدٍ (٣/ ٤٣٤) ، والطَّحاوِيُّ فِي « المُشكِل » (۲۷۲۶)، والحكيمُ في « نوادر الأصول » (ج١/ق٥١/٢)، وابنُ حِبَّان (ج٩/رقم ٦٩٩١) بدُون القِصَّة ، والطُّبَرَانِيُّ (ج١/رقم ٥٥٣-٥٥٥، ج٦/ رقم ٥٣٣٥) ، والحاكم (٣/ ٢٨٩) ، وأَبُو نُعَيم في « معرفة الصَّحابة » (ق77/ ٢-٢/ ١) ، وابنُ مَندَهْ في « التَّوحيد » (٨٢٦) ، والضِّياءُ في « الْمُختارَة » (١٤٦٩) من طريق مُحُمَّد بن عَمْرِو ، عن أبيه ، عن جَدِّه ، عن عائشة ، قالت : قَدِمنا من حَجِّ أو عُمرَةٍ فْتُلْقِّينَا بذي الحُلَيفة ، وكان غِلَهَانُ الأنصار يتلقُّونَ أهليهم ، فلَقَوْا أُسَيدَ بنَ حُضيرٍ ، فنَعَوْا له امرَأَتُهُ ، فَتَقَنَّعَ وَجَعَل يبكي . فَقُلتُ : غَفَرَ اللهُ لك ! أنتَ صاحبُ رسُول الله عَيْكَةُ ، ولك من السَّابِقَة والقِدَم مَا لَكَ ، وأنتَ تَبكِي على امرأةٍ ؟! _ قالت : _ فَكَشَفَ رأْسَهُ وقال : صدقتِ ! لعَمرِي ! ليَحِقّنَّ أن لا أَبكِي على أحدٍ بعد سَعدِ بن مُعاذٍ ، وقد قال له رسُولُ الله عَلَيْكُ عنهُ ما قال . _ قالت : _ قلتُ : وما قال له رسُولُ الله عَلَيْكَ ؟ قال : « اهتَزَّ العَرشُ لوَفَاةِ سَعدِ بن مُعَاذٍ » ، _ قالت : _ وهو يَسِيرُ بيني وبين رسُولِ الله عَلَيْكَةٍ .

واللَّفظُ لابن سعدٍ.

وقال الحاكم : «على شرط مُسلِم » كذا قال!

وفي لفظ : « إنَّ العَرشَ اهتَزَت أعوادُهُ لَموتِ سعدٍ » .

وفي رواية حمَّادِ بنِ سَلَمة ، عن مُحُمَّد بنِ عَمرٍ و ، قالت عائشة : « ولَّا مات سعدٌ بَكي أَبُو بكرٍ وعُمَرُ ، حتى عرفتُ بُكاءَ أبي بَكرٍ من بُكاءِ عُمَر ، وبُكاءَ عُمَر من أبي بَكرٍ ».

قال الهَيَثَمِيُّ في « اللَّجمَع » (٩/ ٣٠٩): «أسانيدُهَا كلُّها حَسَنةٌ »، وهو كها قال. وحسَّنَ إسنادَهُ الذَّهَبِيُّ في « العُلُوِّ » (ص:٧١).

* سادسًا: حديثُ ابن عُمرَ راك عُ

وقد مرَّ الكلامُ عن بعض طُرُقِه في أوَّل البحث.

وله طريقٌ آخَرُ عنه ..

قال البَزَّارُ: « وهذا الحديثُ لا نَعلَمَهُ يُروَى بهذا اللَّفظ إلَّا عن ابن إدريس، عن عُبَيدِ الله ».

قال الطَّبَرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديثَ عن عُبَيدِ الله إلَّا ابنُ إدريسَ » .

كذا قال ! وقد تابَعَه داوُدُ بنُ عبدِ الرَّحمن العَطَّارُ ، ثنا عُبيدُ الله بنُ عُمَر ، عن نافع ، عن ابنِ عُمَر مرفُوعًا : « لَقَد هَبَطَ يومَ مات سَعدُ بنُ مُعَاذٍ سَبغُونَ أَلفَ مَلَكٍ إلى الأرضِ لَم يبطوا قبل ذلك ، ولَقَد ضَمَّهُ القَبرُ ضَمَّةً » ، ثمّ بكى نافعٌ .

أَخرَجَهُ البَزَّارُ (ج٢/ق٢/١-٢) ، وقال : « وهذا الحديثُ لا نَعلَمُ رواهُ عن عُبيدِ الله ، عن ابن عُمَر ، إلَّا داوُدُ العَطَّارُ . ورواهُ غيرُهُ عن عُبيدِ الله ، عن ابن عُمَر ، إلَّا داوُدُ العَطَّارُ . ورواهُ غيرُهُ عن عُبيدِ الله ، عن نافعٍ مُرسَلًا » كذا قال ! وقد تعقَّبتُ البزَّارَ والطَّبَرانيَّ في هذا .

وانظُر « تنبيه الهاجِد » (٩٥٠).

ثُمَّ رواهُ البزَّارُ من طريق سُكينِ بنِ عبدِ الله بنِ عبدِ الرَّحمٰنِ بنِ زَيدِ بنِ الخَطَّاب، عن نافع به .

ابعًا: حديثُ مُعَيقِيبَ عظه .

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٦/ رقم ٥٣٤) من طريق عَمْرِو بنِ مَالِكِ العَنبَرِيِّ ، ثنا الوليدُ بن مُسلِم ، ثنا الأوزَاعِيُّ ، عن يحيَى بنِ أبي كثيرٍ ، عن أبي سَلَمَة ، عن مُعيقِيبَ مرفُوعًا ، فذكرهُ .

ورَوَى الخطيبُ في « تاريخه » (٩/ ٤٩) بسَنَدِه عن عبدِ الله بنِ عليِّ بنِ الله ينِ عليٍّ بنِ اللهِ ينِيِّ ، قال : « قلتُ لأبي: حديثٌ رواهُ الوليدُ ، عن الأوزَاعِيِّ ، عن يكيى ، عن أبي سَلَمَة [فذكرَهُ]. فقال : هذا الحديثُ كَذِبٌ موضُوعٌ ».

• قلتُ : ويَظهَرُ لِي أَنَّ عليَّ بنَ المَدِينِيَّ حَكَمَ بوَضعِ الحديثِ لأَنَّ الرَّاوي عن الوَليدِ بنِ مُسلِمٍ هو سُليهانُ بنُ أحمدَ بنِ مُحمَّدٍ الجُرَشِيُّ ، وقد

كَذَّبَهُ يَحِيَى ، وقال صالحُ بنُ مُحُمَّدٍ : «كان يُتَّهَمُ في الحديث » وكذَّبَهُ ، وضَّعَفَهُ النَّسائيُّ ، واتَّهَمَهُ ابنُ عَدِيٍّ بسرقة الحديث .

لكن تابَعَهُ عَمرُو بنُ مالكِ العَنبَرِيُّ ، كما تقدَّم . وقد ضعَّفَهُ أبو حاتِمٍ وأبو زُرعَة وغيرُهما .

ولعلَّ العِلَّة هي الوليد بن مُسلِمٍ ؛ فقد كان يُدَلِّسُ ، ولم يُصَرِّح في كُلِّ طبقات السَّنَد .

لكنَّه تُوبع ..

فأخرَجَه الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج ٢٠/ رقم ٨٢٩) من طريق يحيى بن يعلى ، عن أبيه ، عن غيلان بن جَريرٍ ، عن أبي عبدِ الله ، عن يحيى بن أبي كثيرٍ ، عن أبي سَلَمَة ، عن مُعَيقيبَ ، مرفُوعًا به .

• قلتُ: وقولُه: «غيلانُ بنُ جَريرٍ ، عن أبي عبدِ الله » أظنَّهُ خطأً ، وصوابُهُ فيها أرى: «عن غيلانَ بنِ جرير أبي عبدِ الله » ، وهي كُنيةُ غيلانَ . ولم أرَ يحيَى بنَ أبي كثيرٍ في شُيوخ غيلانَ ، وليس بشرطٍ ؛ لأنَّ الذي فات المِزِّيَّ كثيرٌ . وغيلانُ قد رَوَى عمَّن هو أعلى طبَقَةً من يحيى بن أبي كثير .

فلو صَحَّ ما حرَّرتُهُ هنا لكانت مُتابَعَةً جيِّدةً لرواية الوَلِيد، ولكنِّي لم أَقِف على تَصريح يحيَى بن أبي كثيرٍ بالسَّمَاع. فاللهُ أعلمُ.

* ثامنًا: حديثُ أسهاءَ بنتِ يزيدَ ملك .

أَخرَجَهُ أَحمدُ فِي « الْمُسنَد » (٦/ ٢٥) ، وفي « الفَضائل » (١٥٠٠) ، وابنُ سعدٍ في « الطَّبَقات » (٣/ ٤٣٤) ، وابنُ أبي شَيبَةَ في « المُصنَّف » (١٢/

١٤٤-١٤٥ و ١٤٤/ ١٥٥) ، وابنُ خُزيمة في « التَّوحيد » (٢٣٧) ، وابنُ أبي عاصِمٍ في « السُّنَّة » (٥٥٥) ، والدَّارِمِيُّ في « الرَّدِّ على المِريسِيِّ » (ص:١٨٠-١٨١) ، ومُحمَّدُ بنُ عُثمانَ بنِ أبي شَيبَة في « كتاب العرش » (ص:١٨٠-١٨١) ، ومُحمَّدُ بنُ عُثمانَ بنِ أبي شَيبَة في « كتاب العرش » والطَّحاوِيُّ في « المُشكِل » (٤١٧٠) ، والحاكمُ (٣/٢٠٦) ، والطَّبرَانيُّ في « الكبير » (ج٦/رقم ٤٣٤٥، وج٤٢/٢٤) من طريق والطَّبرَانيُّ في « الكبير » (ج٦/رقم ٤٣٤٥، وج٤٢/٢٤) من طريق إسهاعيلَ بنِ أبي خالدٍ ، عن إسحاقَ بنِ راشدٍ ، عن امرأةٍ من الأنصارِ يُقالُ لها : أسهاءُ بنتُ يزيدَ بنِ السَّكنِ ، قالت : لمَّا تُوفِّي سعدُ بنُ مُعاذٍ يَقالُ لها : أسماءُ بنتُ يزيدَ بنِ السَّكنِ ، قالت : لمَّا تُوفِّي سعدُ بنُ مُعاذٍ ابنَكِ أوَّلُ من ضَحَكَ اللهُ لهُ ، واهتَزَّ لهُ العَرشُ ؟ » .

قال ابنُ خُزَيمَة: « لستُ أَعرِفُ إسحاقَ بنَ راشدٍ هذا ، ولا أظُنُّهُ الجَزَرِيَّ ، أخو النُّعهانَ بنِ راشدٍ ».

وقال شيخُنا الألبانيُّ في « ظِلال الجَنَّة »: « إسنادُهُ ضعيفٌ . رجالُهُ كُلُّهُم ثقاتٌ غيرُ إسحاقَ بنِ راشدٍ ، فإنَّهُ مجهولٌ ، لا يُعرَف ، وهو غيرُ الجَزَرِيِّ ؛ فإنَّهُ أقدَمُ طَبقَةً منه ».

وقال الحاكمُ: « صحيحُ الإسناد » ، ووافَقَهُ الذَّهبيُّ !! وليس كها قالا ؟ لا تقدَّم .

والمُدهِشُ أَنَّ الذَّهَبِيَّ صحَّحَ الإسنادَ هنا ، في حين أَنَّهُ قال في « السِّير » (١/ ٢٩٤) ، وفي « العُلُوِّ » (ص: ٧٠) : « هذا مُرسَلُ » .

والذي حَمَلَ الذَّهَبِيَّ على الحُكمِ بالإرسال أنَّ « أسهاء » التي وَقَعَت في السَّنَد عندَهُ هي : « أسهاءُ بنتُ قَيسٍ » ، ولذلك قال في « العُلُوِّ » : « أسهاءُ

تابِعِيَّةٌ . وهذا مُرسَلُ » .

والحقُّ أنَّ أسماء هي بنتُ يزيدَ بنِ السَّكَنِ ، وهي صحابيَّةُ معرُوفَةُ . وقد جعلَ أحمدُ والطَّبرَانِيُّ وغيرُهما الحديثَ في مُسنَد «أسماءَ بنت يزيدَ » . واللهُ تعالى أعلَمُ .

* تاسعًا: حديثُ رُمَيثَةَ نَعْكُ .

أخرَجَهُ أحمدُ (٦/ ٣٢٩)، والتِّرمِذِيُّ في «الشَّائل» (١٧)، وابنُ أبي عاصم في «الآحاد والمَثانِي» (ق٤٧٣/٢)، والبُخارِيُّ في «التَّاريخ» (١٧٣/١)، وابنُ سَعدٍ (٣/ ١٧٣)، وابنُ الأثير في «أُسد الغَابَة» (٥/ ٤٥٩)، وابنُ سَعدٍ (٣/ ٤٣٠)، والطَّبَرانيُّ في «الكَبير» (ج٤٢/ رقم ٢٠٧٧)، وفي «الأوسَط» (ج٢/ ق٤٢/١)، والطَّحَاوِيُّ في «المشكل» (٤١٧٥)، وابنُ مَندَهُ في «التَّوحيد» ق٤٢/١)، والطَّحَاوِيُّ في «المشكل» (٤١٧٥)، وابنُ مَندَهُ في «التَّوحيد» ابنِ قَتَادَةَ ، عن عاصمِ بنِ عُمَر ابنِ قَتَادَةَ ، عن جَدَّتِه رُمَيثَة ، قالت : سمعتُ رسُولَ الله عَيُّكُ ولو أشاءُ ان أُقبَّلُ الخاتَمَ الذي بين كَتِفيه لقُربِي مِنهُ لفعلتُ _ وهو يقُولُ لسعدِ بنِ مُعاذٍ يومَ ماتَ : «اهتزَّ عرشُ الرَّحمن».

قال الطَّبَرانيُّ : « لا يُروَى هذا الحديثُ عن رُمَيثَةَ إلَّا بهذا الإسناد . تفرَّد به : يُوسُفُ المَاجِشُّونَ » .

قال شيخُنا الألبانيُّ في « ظِلال الجَنَّة » (٢٤٨/١): « فيه يُوسُف ابنُ المَاجِشُّونَ ، عن أبيه . ولم أَعرِفهُما » .

• قلتُ : ما زلتُ أَتَعَجَّبُ من هذا الوَهم ، وكيفَ وقَع للشَّيخ -حفظه الله - ؟! فإنَّ يُوسُفَ ابن المَاجِشُّونَ هو يُوسُف بنُ يعقُوبَ بنِ أبي سَلَمَة المَاجِشُّونُ ،

وهُو من رجال الشَّيخَين . وأَبُوهُ يعقُوبُ بنُ أَبِي سَلَمة مِن رجال مُسلِمٍ ، وروايَتُهُ عن عاصم بنِ عُمَر بنِ قتادَةَ ثابتةٌ في « التَّهذيب » .

وقال الذَّهَبِيُّ في « السِّير » (١/ ٢٩٣) : « إسنادُهُ صالحٌ »!! وكذا قال في « العُلُوِّ » (ص: ٧١) وزاد : « صحَّحَهُ ابنُ مندَهْ » .

ولعلَّ الذي دَفَعَ الشَّيخَ إلى عدم التَّفتيش هو قَولُ الذَّهبِيِّ الذي يُشعِر أَنَّ في بعضِ رِجالِ السَّنَد جهالةً أو ضعفًا .

وعلى كُلِّ حالٍ ، فالسَّندُ حَسَنُ . واللهُ أعلَمُ .

* عاشرًا: حديثُ سعدِ بن أبي وقّاصٍ ملك .

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ فِي « التَّارِيخِ الكبير » (٢/ ٢/ ٢٩١) مُعلَّقًا ، ووصَلَهُ البَزَّارُ فِي « مُسنَده » (٣٠ – مُسنَد سعدٍ) قال : حدَّثَنا مُحمَّدُ بنُ مَعمَرٍ ، قال : نا يعقُوبُ بنُ مُحمَّدٍ ، قال : نا صالح بنُ محمَّدُ بنِ صالحٍ ، قال : نا أبي ، نا يعقُوبُ بنُ مُحمَّدٍ ، قال : نا مالحُ بنُ محمَّدُ بنِ صالحٍ ، قال : نَا أبي ، عن سعدِ بنِ إبراهيمَ ، عن عامرِ بنِ سعدٍ ، عن أبيه ، قال : لمَّا مرَّت جنازةُ سعدِ بنِ أَمعاذٍ ، قال النَّبيُّ عَيِّلِهُ : « لقد اهتَزَّ له العَرشُ » .

هكذا رواهُ البَزَّارُ مُختَصَرًا.

وأخرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي « المُشكِل » (٤١٧٤) قال : حدَّثنا أَبُو أُميَّة ، قال : حدَّثنا صالحُ بن قال : حدَّثنا صالحُ بن مُحمَّد بنِ عيسَى الزُّهرِيُّ ، قال : حدَّثنا صالحُ بن مُحمَّد بن صالحِ التَّارُ ، ومَعنُ بنُ عيسى ، وعبدُ العزيز بنُ عِمرانَ ، عن مُحمَّد بن صالحٍ التَّارُ ، ومَعنُ بنِ إبراهيمَ ، عن عَامِر بنِ سعدٍ ، عن أبيهِ ، أنَّ مُحمَّد بن صالحٍ ، عن سَعدِ بنِ إبراهيمَ ، عن عَامِر بنِ سعدٍ ، عن أبيهِ ، أنَّ عُمرَ قال لأمِّ سعدِ بنِ معاذٍ وهي تبكي عليه : أنظُرِي ما تقُولِينَ يا أمَّ سعدٍ ! فقال رسُولُ الله عَيَّلَيْهُ : « دعها يا عُمَرُ ! كُلُّ نائِحةٍ مُكذَّبَةُ إلَّا أُمَّ سَعدٍ ، ما

قالت مِن خَيرٍ فَلَن تَكذِب » ثُمَّ احتُمِلَ ، فَوُضعَ فِي قبرهِ ، فَتَغيَّرَ لُونُ النَّبِيِّ ، فقال المُسلِمُونَ : يا رسُولَ الله ! إن كِدتَ لتقطَعُنا ـ يعنونَ : في السُّرعةِ ـ ! قال : « خَشِيتُ أن تَسبِقَنا الملائكةُ إلى غَسلِه كها سَبقَتنا إلى غَسلِ حَنظَلةَ بنِ أبي عامرٍ » ، قالوا : يا رسُول الله ! رأينا لَونَكَ قد تغيَّر حينَ فَعدتَ على القَبرِ . قال : « ضُّمَّ سَعدٌ في القَبرِ ضَمَّةً ، ولو أُعفِيَ منها أَحدٌ ، وقال النَّبيُ عَيَّالِيهُ : « نَزَلَ الأرضَ سَبعُونَ ألفَ مَلَكِ لَشُهودِ سعدٍ ، ما نَزَلُوها قطُّ ، واستَبشَرَ به جميعُ أهلِ السَّاء ، واهتزَّ له العَرشُ » .

وَسَهُو وَ مَعْ وَ مَعْ وَ مَعْ مَا اللهِ عَلَى اللهِ عَلْهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى الله

وأَخرَجَهُ ابنُ سعدٍ في « الطَّبَقات » (٣/ ٤٢٩) قال : أَخبَرَنا مُحُمَّدُ بنُ عُمرَ ، قال : حدَّثني مُحمَّدُ بن صالح بهذا الإسناد ، وفيه : قال : فانتهى رسُولُ الله عَلَيْلَةً وأمُّ سعدٍ تَبكِي ، وهي تقُولُ :

ويلَ أمِّ سَعدٍ سَعدا جَلدَةً وجِلدًا

فقال عُمرُ: ... والباقي نحوَه إلى قوله: « ... فلن تكذب » . وشيخُ ابنِ سَعدٍ هو الوَاقِدِيُّ ، وهو مترُوكٌ . لكنَّه مُتَابَعٌ كما رأيت . قال البزَّارُ: « وهذا الحديثُ لا نَعلَمُه يُروَى عن سعدٍ إلَّا مِن هذا

الوجهِ بهذا الإسناد».

١٠) وسعدُ بن إبراهيم يعترضُ هنا على تفسير « العرش » هنا بـ « النَّعش » .

وأَخرَجَهُ الدَّارَقُطنيُّ في « الأَفراد » (ق٥٥/ ٢) وقال : « تفرَّد به مُحمَّد ابنُ صالح ، عن سعدِ بنِ إبراهيمَ ، عن عامرٍ » .

وقال الهَيَثَمِيُّ في « المَجمَع » (٩/ ٣٠٩) : « رواهُ البَزَّارُ . وفيه يعقُوبُ ابنُ مُحَمَّدِ الزُّهرِيُّ ، وقد ضعَّفَهُ الجُمهُور ، ووُثِّق على ضعفِهِ . وصالحُ بنُ مُحَمَّد بن صالح التَّارُ لم أُعرِفهُ . وبقيَّةُ رجاله ثقاتٌ » .

• قلتُ : أُمَّا صالحُ بنُ مُحُمَّدٍ فقد ترجَمَهُ البُخاريُّ في « الكبير » (٢/ ٢/ ٢٩) ، ولم يَذكُر فيه جَرحًا ولا تعديلًا ، ولكنَّهُ أشارَ إلى هذه الرِّواية ، وأعلَّها بالمُخالِفة . فيَظهَرُ أنَّ الهيشميَّ عَلَيْ لم يُفَتِّش في « تاريخ البُخارِيِّ » .

ولحديثِ مُحمَّد بنِ صالحِ الفائتِ شاهدٌ مِن حديثِ محمُّودِ بنِ لَبيدٍ ، قال : لمَّا أُصِيب أَكحُلُ سَعدٍ يومَ الحَندَقِ فَتُقُلَ ، حوَّلُوهُ عندَ امرأةٍ يُقالُ لها رُفَيدَةُ ، وكانت تُداوِي الجَرحَى ، فكان النَّبيُّ عَلَيْكُمْ ، إذا مرَّ به يقولُ : «كيفَ أَصبَحتَ » فيُخبِرُهُ ، حتَّى كانت اللَّيلةُ التي نقلَهُ قَومُهُ فيها ، فتَقُل ، فاحتَملُوه إلى بني عبدِ الأَشهَل إلى منازِ لهِ م ، وجاء رسُولُ الله عَيْكُمْ كما كان يَسأَلُ عَنهُ ، وقالُوا : قد انظَلَقُوا به . فخرَج رسُولُ الله عَيْكُمْ وخرَجنا مَعَهُ ، فأسرَعَ المَشيَ حتَّى انطَلَقُوا به . فخرَج رسُولُ الله عَيْكُمْ وخرَجنا مَعَهُ ، فأسرَعَ المَشيَ حتَّى انطَلَقُوا به . فتُعَلِنا ، وسَقطَت أَردِيَتُنا عن أَعناقِنا ، فشكا ذلك إليه أصحابُهُ : يا رسُولَ الله ! أَتعبَتنا في المَشي ! فقال : « إنِّي أخافُ أَن تَسبِقنا المُلائِكَةُ إليه ، فتُغَسِّلَهَ كما غَسَّلَت حَنظَلَةَ » ، فانتهَى رسُولُ الله عَيَّكُمْ إلى المَيْتِ وهو يُغسَّلَه كما غَسَّلَت حَنظَلَة » ، فانتهَى رسُولُ الله عَيَّكُمْ إلى البَيتِ وهو يُغسَّل ، وأُمُّهُ تبكيه وهي تقُولُ :

ويلَ أمِّ سعدٍ سعدًا حَـزَامَـةً وَجِـدًا

فقال رسُولُ الله عَيَّالَهُ : « كُلُّ نائحةٍ تَكذِبُ إِلَّا أُمَّ سَعدٍ » ، ثُمَّ خَرَج به ، وقال : _ يقول له القومُ أو مَن شاء اللهُ منهم : يا رسُولَ الله ! ما حَمَلْنَا ميتًا أخفَ علينا مِن سَعدٍ ! فقال : « ما يَمنَعُكُم مِن أن يَخِفَّ عَلَيكُم وَقَد مَيَّا أخفَ علينا مِن سَعدٍ ! فقال : « ما يَمنَعُكُم مِن أن يَخِفَ عَلَيكُم وَقَد هَبَطُ مِن الملائكةِ كَذَا وَكَذَا _ قَد سَمَّى عِدَّةً كثيرةً لَمَ أَحفَظهَا _ لم يَهبِطُوا قطُّ قبلَ يومِهم ، قد حملوهُ معكم » .

أَخرَجَهُ ابنُ سَعدٍ (٣/ ٤٢٧) قال: أخبَرَنا الفضلُ بنُ دُكينٍ ، قال: أخرَجَهُ ابنُ سَعدٍ (٣/ ٤٢٧) قال: أخبَرَنا عبدُ الرَّحمن بنُ سُليهانَ بنِ الغَسِيل، عن عاصم بنِ عُمرَ بنِ قتادة ، عن مَحمُودِ بن لَبيدٍ بهذا.

وأخرَجهُ البُخارِيُّ في « التَّاريخ الكبير » (٤ / ٢ / ٢) قال : قال لنا أبو نُعَيم ـ وهو الفَضلُ بنُ دُكَينٍ ـ بهذا الإسناد مختصَرًا جدًّا .

وهذا إسنادٌ جيِّدٌ . ومحمُودُ بنُ لَبيدٍ اختلَفَ أهلُ العِلمِ في صُحبَتهِ ، فذهبَ أكثرُهُم إلى أنَّه صحابيٌّ ، كأحمدَ والبُخارِيِّ والتِّرمِذِيِّ وغيرِهِم ، وعارَضَ في ذلكَ أبُو حاتِم ومُسلِمٌ .

قال ابنُ عبد البَرِّ في « الأستيعاب » (٣/ ٤٣٥): « قولُ البُخارِيِّ أولَى ، وقد ذَكَرنَا من الأحاديثِ ما يَشهدُ لهُ ، وهُو أولى بأن يُذكرَ في الصَّحابةِ من محمُودِ بن الرَّبيع ؛ فإنَّه أَسَنُّ منهُ . وذكره مُسلمٌ في الطَّبقةِ الثَّانية منهم فلم يَصنَع شيئًا ، ولا عَلِمَ مِنهُ ما عَلِمَ غيرُهُ . وكان محمُودُ بن لَبيدٍ أحدَ العُلمَاء » .

وقال الحافظُ في « التَّهذيب » : « على مُقتَضَى قولِ الوَاقِدِيِّ في سِنَّهِ

يكونُ له يومَ ماتَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ ثلاثَ عشرَةَ سَنَةً ، وهذا يُقَوِّي قولَ من أثبَتَ الصُّحبَةَ ».

ومن الغَرائبِ أن يقُولَ البَزَّارُ (٣٨٤-البحر الزَّخَّار): « لا نَعلَمُ سَمِعَ عَمُودُ بنُ لَبيدٍ من عُثهانَ ، وإن كان قدِيهًا » كذا قال!

وأخرَجَهُ العُقيليُّ في « الضُّعفاء » (٤/ ٤٢٥) قال : حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ وأخرَجَهُ العُقيليُّ في « الضُّعفاء » (٤/ ٤٢٥) قال : حدَّثنا مُحمَّدُ أبو النَّضر ، وكريًا ، حدَّثنا شيبانُ _ يعني ابنَ فَرُّوخٍ _ ، حدَّثنا يحيى بنُ كثيرٍ أبي كثيرٍ ، عن أبي حَمزَة ، عن إبراهيمَ ، عن سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ ، عن النَّبيِّ عَيَّلِيُّهُ ، قال : « اهتزَّ العَرشُ لموتِ سَعدِ بنِ مُعَاذٍ ، أبي وقَاصٍ ، عن النَّبيِّ عَيِّلِيُّهُ ، قال : « اهتزَّ العَرشُ لموتِ سَعدِ بنِ مُعَاذٍ ، حتَّى تَخَلَّعَت أعوَادُهُ » . قال سعدٌ : وذاك أوَّلُ ما سَمِعنَا أنَّ للعَرشِ أعه ادًا .

- قلتُ : وفي إسنادِهِ يحيَى بنُ كَثيرٍ ، وهو مُنكَرُ الحديث .
 - * حادي عَشَر: حديثُ مُجَمِّع بنِ جَارِيَةَ مَكْ .

أَخرَجَهُ أَبو الْحَسَنِ الْحَيَّامِيُّ فِي ﴿ الْأَرْبَعِينَ مِن الفوائد ﴾ (ق ١٦٨/ ٢- تخريجُ ابنِ أبي الفوارِس) قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ كامِلِ القاضِي ، قال : حدَّثنا أبو قِلابةَ عبدُ المَلِكِ بنُ مُحمَّدٍ ، قال : حدَّثنا عُمرُ بنُ أَيُّوبَ الغِفارِيُّ ، قال : حدَّثني مُجمَّعُ بنُ الغِفارِيُّ ، قال : حدَّثني مُجمَّعُ بنُ الغِفارِيُّ ، قال : حدَّثني مُجمَّعُ بن يعقُوبَ ، عن أبيه ، عن عبدِ الرَّحنِ بنِ يزيدَ ، عن عمّه مُجمِّع بنِ جَارِيةَ ، قال : قال رسُولُ الله عَيَّلِيَّةً يومَ ماتَ سعدُ بنُ مُعاذٍ : ﴿ اهتزَّ لهُ عَرشُ الرَّحَن . ـ قال رسُولُ الله عَيِّلِيَّةً ـ ـ قال رسُولُ الله عَيِّلِيَّةً ـ ـ قال رسُولُ الله عَيَّلِيَّةً ـ ـ قال رسُولُ الله عَيْلِيَّةً ـ ـ قال رسُولُ الله عَيْلِيَّةً ـ ـ قال رسُولُ الله عَيْلِيَّةً ـ ـ قال وجَدتُ مَقعَدًا فِي البَقيعِ حتَّى قبَضَ جِبِرِيلُ جَنَاحَهُ ، فَأَقعَدَنِي ﴾ .

قال ابنُ أبي الفَوارِس: «غريبٌ من حديثِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ يزيدَ بنِ جَارِيَةَ ، عن عمِّه مُجُمِّع . لا أعلَمُ حدَّثَ به إلَّا مُجُمِّع بنُ يعقُوبَ عن أبيه ». • قلتُ: وهذا حديثُ مُنكرٌ جدًّا بهذا السِّياقِ ؛ وعُمرُ بنُ أَيُّوبَ الغِفاريُّ أحدُ الهَلكَى ، كان ممَّن يَضَعُ الحديثَ ، كها قال الدَّارَقُطنيُّ والحاكمُ وغيرُهما . * ثاني عشر: حديثُ أبي هُريرَة مَكْ .

أَخرَجَهُ العُقَيلِيُّ فِي « الضُّعفاء » (٤/ ٢٥) قال : حدَّثنا مُحُمَّد بن زكريًا ، حدَّثنا شَيبانُ _ يعني ابنَ فَرُّوخٍ _ ، حدَّثنا يحيَي بنُ كثيرٍ أبو النَّضرِ ، عن مُحمَّدِ بنِ عَمرٍو ، عن أبي سَلَمَة ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا : « اهتزَّ العَرشُ لموتِ سَعدِ بنِ مُعَادٍ » .

وهذا حديثٌ مُنكَرٌ ؛ وعلَّتُهُ أبو النَّضر . وقد مرَّ ذِكرُ حالِهِ قريبًا .

وهناك مراسِيلُ أيضًا في الباب:

كَمُّرْسَلُ الْحُسَنِ عند: سعيد بن مَنصُورِ (٢٩٦٢) ، والْحَكِيمِ التَّرِمِذِيِّ فِي « الطَّبَقات » (٢/ في « نوادر الأُصول » (ج١/ ق٢١/ ١) ، وأبو الشَّيخ في « الطَّبَقات » (٢/ ٣١٣) ، وابنُ سَعدٍ (٣/ ٤٣٤) . .

ومُرسَل يزيدَ بنِ الأَصَمِّ عند: ابن سعدٍ (٣/ ٤٣٥)..

ومُرسَلِ أُميَّةَ بنِ عَبدِ الله عند: مُحَمَّدِ بنِ عُثمانَ بنِ أبي شَيبَة في «العرش» (٥٢). وبالجُملَة فالحديثُ ، كما قال الذَّهَبِيُّ في «العُلُوِّ»: «فهذا مُتواتِرٌ أَشهَدُ بأنَّ رسُولَ الله عَنْ قَالَهُ » ا.ه..

• قلتُ : وأنا أَشهَدُ بذلك أيضًا ..

ورَضِي اللهُ عن سعدٍ .

١٨ - سُئلتُ عن حديث: « مَن كَتَمَ عِلمًا مِمَّا يَنفَعُ اللهُ بِهِ فِي أَمرِ النَّاسِ، أَمرِ اللَّينِ، أَلجَمَهُ اللهُ يَومَ القِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِن نَارٍ ».

• قُلتُ : هذا حديثُ صحيحٌ ، دُون قوله : « ممَّا ينفَع الله به في أمر النَّاس ، أمر الدِّين » .

أخرجه ابنُ ماجه (٢٦٥) ، وأَبُو نُعيمٍ في « المُستخرَج» (ج١/ ق٢/ ٢-٣/ ١) ، من طريق عبد الله بن عاصمٍ ، ثنا مُحمَّد بن دابٍ ، عن صفوان بن سُلَيمٍ ، عن عبد الرَّحن بن أبِي سعيدٍ الخُدريِّ ، عن أبيه ، مرفوعًا ، فذكره .

وهذا سندٌ ساقطٌ ؛ ومُحمَّد بن دابِ كذَّبه ابن حِبَّانَ ، وخلفٌ الأحمرُ ، وهذا سندٌ ساقطٌ ؛ ومُحمَّد بن دابِ كذَّبه ابن حِبَّانَ ، وخلفُ الأحمرُ ، وقال : « يَضَعُ الحديث » ، وبه أعلَّه أَبُو زُرعةَ الرَّازيُّ ، كما في « علل الحديث » (٢٨١٨) لابن أبي حاتم .

ثُمَّ اعلَم! أنَّ الحديث ثابتُ بلفظ: « مَن كَتَم علَمًا أَلِمه الله بلجامٍ مِن نارٍ » ، رواه عن النَّبيِّ عَيُّكُ جماعة من الصَّحابة ، وأَمثَلُهَا حديثُ أبي هُريرة ، وحديثُ عبد الله بنِ عمرٍ و ، وَلَيْ . وقد ذَكرتُ أحاديثهم كلَّها مع تخريجها في « سدِّ الحاجة بتقريب سُنَن ابن ماجَه » ، وسيُطبَع الجزءُ الأوَّل قريبًا ، إن شاء الله تعالى .

١٩ - سُئلُ عن حديث: قِيلَ: « يَا رَسُولَ الله ! مَتَى نَترُكُ الأَمرَ بِالمَعرُوفِ وَالنَّهِيَ عَنِ المُنكرِ؟ » ، قَالَ: « إِذَا ظَهَرَ فِيكُم مَا ظَهَرَ فِي المُنكرِ ؟ » ، قَالَ: « إِذَا ظَهَرَ فِيكُم مَا ظَهَرَ فِي الأَمَمِ قَبلَكُم » ، قُلنَا: « يَا رَسُولَ الله ! وَمَا ظَهَرَ فِي الأُمَمِ قَبلَكُم » ، قَالَ: « المُلكُ فِي صِغَارِكُم ، وَالفَاحِشَةَ فِي الأُمَمِ قَبلنَا؟ » ، قَالَ: « المُلكُ فِي صِغَارِكُم ، وَالفَاحِشَةَ فِي كِبَارِكُم ، وَالعَاجِشَة فِي كِبَارِكُم ، وَالعِلمَ فِي رَذَالَتِكُم » .

وقد قرأ لبعض طلبة العلم أنَّ أبا حاتم الرَّازيَّ أعلَّ هذا الحديث ، ولكنَّه إعلالُ مردودٌ . وخُلاصةُ بحثه أنَّ مكحولًا ، وهو أحدُ رواة الحديث ، رواه على وجهين ، وهذا لا يضرُّ .

• قُلتُ : هذا حديثٌ حسَنٌ .

أخرجه الطَّحاوِيُّ في « المُشكِل » (٤/ ٣١٤) ، والطَّبرانيُّ في « مُسنَد الشَّاميِّين » (١٥٥) ، وأبو نُعيم في « الجِلية » (٥/ ١٨٥) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (ج٤/ ل١٨٤) ، من طريق الهيثم بن مُميدٍ ، عن حفص بن غَيلانَ ، عن مكحولٍ ، عن أنسٍ ، فذكره .

قال أَبُو نُعيمٍ : « غريبٌ من حديث مكحولٍ ، لم نَكتُبه إلَّا مِن هذا الوجه » .

• قُلتُ : رواه عن الهيثم بن مُحميدٍ اثنان من أصحابه : الحكمُ بن مُوسى ، ومُحمَّدُ بنُ عائدٍ .

وتابعها زيدُ بن يحيى بن عبيدٍ الخُزاعيُّ ، فرواه عن الهيَثم ، عن حفصٍ ، عن مكحولٍ ، عن أنسِ به .

أخرجه ابنُ ماجَهْ (١٥ ٤٠) قال: حدَّثنا العبَّاسُ بن الوليدِ الدِّمشقيُّ ، ثنا زَيد بن يحيى ، فذكره .

وقد خُولِف العباس..

خالفهُ أَحمدُ بن حَنْبلِ ، فأخرجه في « مُسنَده » (٣/ ١٨٧) ، ومن طريقه ابنُ عساكرَ في « تاريخ دمشق » (ج٦/ ل٦٨٤) قال : حدَّثنا زَيد ابن يحيى ، قال : نا أبُو سعيدٍ ، نا مكحولٌ ، عن أنسٍ ، فذكره . وأبو سعيدٍ هذا هو الشَّاميُّ ، صاحبُ مكحولٍ . وقد رَوَى عن مكحولٍ ، وأثِلة بن الأسقع حديثين _ وهما عند ابن ماجَهْ (٧٥٠ ، ١٥٢٥) _ . وهو مجهولٌ ، كذا قال الدَّار قُطنيُّ في « السُّنن » (٢/ ٥٧) ، والذَّهبيُّ ، والعَسْقلانيُّ .

وقد اختُلِف في إسناده على وجهٍ آخرَ ..

فرواه ابن أبي حاتم في « العلل » (ج٢/ رقم ٢٧٤٥) ، عن أبيه ، قال : حدَّ ثني العبَّاسُ بن الوليد ، قال : حدَّ ثني أبي ، قال : حدَّ ثني أبي ، قال : حدَّ ثنا أبُو مُطيع مُعاويةُ بن يحيى ، عن زَيد بن واقدٍ ، عن مكحولٍ ، عن كَثِير بن مُرَّة ، عن رجُلِ من أصحاب النَّبِيِّ عَيَّالًةُ ... فذكر الحديث .

قال أَبُو حاتم الرَّازيُّ : « فكان هذا أشبَهَ من ذاك » .

وهذا الاختلافُ لا يَضُرُّ بصحَّة الحديث ، إن شاء الله تعالى .

واللهُ أعلَمُ .

٢٠ سُئلتُ : هل صحَّ شيءٌ في أمر ماشطة فِرعَوْن ، فإنَّنا نسمع الخُطباء يذكرون في ذلك قصة ؟

• قُلتُ : أمَّا ماشطةُ فِرعَوْنَ ، فلا أعلم فيها شيئًا صحيحًا يدخلُ في المرفوع.

فقد أخرج أحمدُ في « مُسنَده » (١/ ٩٠٩ - ٣٠٠) ، وأبو يعلَى (ج٤/ رقم ٢٥١٧) ، والطُّبرانيُّ في « الكبير » (ج١١/ رقم ١٢٢٧، ١٢٢٨٠) ، وفي « الأوسط » _ كما في « المُجمَع » (١/ ٢٥) _ ، والبزَّارُ (ج١/ رقم٥٥) ، والحاكم (٢/ ٤٩٦ - ٤٩٧) ، والبَيْهقيُّ في « الدَّلائل » (٢/ ٣٦٣) من طُرُقٍ عن حمَّاد بن سَلَمة ، عن عطاءِ بن السَّائب ، عن سعيدِ بن جُبَيرِ ، عن ابن عبَّاسِ ، قال : قال رسُول الله عَيْكَةِ : « لمَّا كانت اللَّيلةُ الَّتِي أُسِرِي بِي فيها ، أَتَتْ عليَّ رائحةٌ طيِّبةٌ ، فقُلت : يا جِبريلُ ! ما هذه الرَّائحةُ ؟ فقالَ : هذه رائِحةُ ماشطةِ ابنةِ فِرعَوْن وأولادِها . _ قال : _ قُلتُ : وما شأنُها ؟ قال : بينها هي ثُمَشِّطُ ابنة فِرعَوْنَ ذات يوم ، إذ سقطت المِدْرَى من يديها ، فقالت : بسم الله ! . فقالت لها ابنةُ فِرعَوْن : أَبِي ؟ قالت : لا ، ولكن ربِّي وربُّ أبيك اللهُ . قالت : أُخبرُهُ بذلك ؟ قالت : نعم . فأخبَرَته ، فدعاهَا ، فقال : يا فُلانةُ ! وإنَّ لكِ ربًّا غيري ؟! قالت : نعم ! ربِّي وربُّك اللهُ . فأُمَرَ ببقرةٍ من نُحاسِ فأُحِيَت ،

ثم أَمَرَ بها أن تُلقَى هي وأولادُها ، قالت : إنَّ لِي إليك حاجةٌ . قال : وما حاجَتُك ؟ قالت : أُحبُّ أن تجمع عظامِي وعِظامَ وَلَدِي فِي ثَوبٍ واحدٍ ، وتَدفِننَا . قال : ذلك لك عَلَينا مِنَ الحقِّ . _ قال : _ فأمر بأولادها ، فألقُوا بين يَدَيها واحدًا واحدًا ، إلى أنْ انتَهَى ذلك إلى صبيِّ لها مُرضَع ، وكأنها تقاعَسَت من أجلِهِ ، قال : يا أُمَّهُ ! اقتحمي ! فإنَّ عذابَ الدنيا أهونُ مِن عذاب الآخرةِ . فاقتحمت » . _ قال : _ قال ابنُ عبّاسٍ : « تكلّم أربعةٌ صغارٌ : عيسى ابنُ مريم الطين ، وصاحبُ جُرَيْجٍ ، وشاهدُ يُوسُف ، وابنُ ماشطةِ امرأةِ فِرعَوْن » .

قال الحاكم: «صحيحُ الإسنادِ»، ووافقه الذَّهبيُّ ! وعَزَاه السِّيُّوطيُّ في « الدُّرِّ المنثُورِ » (٤/ ١٥٠) للنَّسائيِّ ، وابنِ مَردَوَيهِ ،

وقال: «بسند صحيح» كذا قال!

وقال ابنُ كثيرٍ في « تفسيره » (٣/ ١٥) : « إسنادٌ لا بأس به »!

• قلتُ : وفي كلِّ ذلك نظرٌ ؛ لأنَّ عطاء بن السَّائب كانَ اختَلَطَ ، وحمَّاد ابن سَلَمة كان ممَّن سمِع منه قبل الاختلاط وبعده ، فَلَم يتميَّز حديثُهُ ، فَوَجَبَ التَّوقُّف فيه .

وقد رَوَى العُقيليُّ في « الضَّعفاء » (٣٩٩/٣) بسندٍ صحيحٍ عن وُهيبٍ ، قال : « قَدِم علينا عطاءُ بن السَّائب ، فقُلتُ : كم حَمَلت عن عُبيدة ؟ قال : أربعين حديثًا . قال عليُّ : وليس يَروِى عن عُبيدَة حرفًا واحدًا . فقُلتُ : فَعَلام يُحمَلُ هذا ؟! قال : على الاختلاط ، إِنَّهُ اختَلَط . قال عليُّ بن المدينيِّ : قُلت ليحيى _ يعني القطَّان _ ، وكان أبُو عَوَانة حَمَل قال عليُّ بن المدينيِّ : قُلت ليحيى _ يعني القطَّان _ ، وكان أبُو عَوَانة حَمَل

عن عطاء بن السَّائب قبل أن يختلط ، فقال : كان لا يَفصِل هذا من هذا ، وكذلك حَّاد بن سَلَمة » ا.ه. .

• قُلتُ : ونَقَل الحافظُ ابن حَجَرٍ في « التَّهذيب » (٧/ ٢٠٦ – ٢٠٧) هذه الفَقرة عن العُقيليِّ ، ثُمَّ قال : « فاستَفَدنا من هذه القصَّةِ أنَّ رِوَاية وُهيبٍ ، وحمَّادٍ ، وأبي عَوَانة عنه في جُملةِ ما يَدخُلُ في الاختلاط » ا.ه. فهذا هُو التَّحقيقُ في المسألة ، فلا يَنبغِي ردُّه إلَّا ببُرهانٍ .

وله شاهدٌ من حديثِ أُبِيِّ بن كعبٍ مرفوعًا بنحوِهِ ، وفي سياقِهِ زيادةٌ . أخرجَهُ ابنُ ماجَهُ (٢٠٠٠)، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (ج٥/ ل ٢٤٢-٦٤١) من طريقَيْن عن الوليد بن مُسلِم، ثنا سعيدُ بنُ بُشيرٍ ، عن قتادة ، عن مُجاهدٍ ، عن ابن عبَّاسِ ، عن أُبيِّ بن كعبِ ، عن رسول الله عَلَيْكُمْ أَنَّه ليلَةَ أُسرِي به ، وَجَدَ ريحًا طيِّبةً ، فقال : « يا جبريلُ ! ما هذه الرِّيحُ الطَّيِّبةُ ؟ » ، قال : « هذه ريحُ قبر الماشِطةِ وابنَيها وزَوجِها . _ قال : _ وأنَّ الخَضِرَ كان مِن أشرافِ بني إسرائِيلَ ، وكان ممرُّهُ براهِبٍ في صَومَعَتِهِ ، فيطَّلِعُ عليه الرَّاهِبُ ، فيُعلِّمُهُ الإسلامَ ، فليَّا بلغَ الخضرُ زوَّجَهُ أَبُوه امرأةً ، فعلَّمَها الخضِرُ ، وأخذَ عليها أن لا تُعلِمَهُ أحدًا ، وكان لا يَقْرَبُ النِّساءَ ، فطلَّقَها ، ثُمَّ زوَّجه أبوه أُخرَى ، فعلِّمَها ،وأخذَ عليها أن لا تُعلِمَهُ أحدًا ، فكَتَمَت إحداهُما وأفشَت عليه الأُخرَى ، فانطَلَق هاربًا حتَّى أتى جزيرةً في البَحر ، فأقبَلَ رجُلان يَحتَطِبانِ ، فرأياهُ ، فكَتَمَ أحدُهُما وأفشَى الآخَرُ ، وقال : قد رأيتُ الخَضِرَ . فقيل : ومَن رآهُ معكَ ؟ قال :

فلان . فَسُئِل ، فَكَتَمَ ، وكان في دينِهِم أنَّ مَن كَذَبَ قُتِلَ . _ قال : _ فتزوَّجَ

المَرأة الكاتمة ، فبينها هي تَمشُطُ ابنة فرعون ، إذ سقط المُشطُ . فقالت : تَعِس فرعونُ ! فأخبرَت أباها ، وكان للمرأة ابنان وزوجٌ ، فأرسَلَ إليهم ، فراوَدَ المرَأة وزَوجَها أن يرجِعا عن دينها ، فأبيا . فقال : إنِّي قاتِلُكُما . فقالا : إخيا أن يرجِعا عن دينها ، فأبيا . فقال المنك إلينا ، إن قتكتنا أن تَجعَلنا في بيتٍ ، ففعل » . فلمَّا أُسري بالنَّبيِّ عَيَّالِيْ وَجَدَ رِيًا طيِّبةً ، فسأل جبريلَ ، فأخبَرَهُ .

• قُلتُ : وهذا سياقٌ مُنكَرٌ ؛ والوليدُ بن مُسلِم كان يُدلِّس تَدليسَ التَّسويَةِ ، ولم يُصرِّح في جميع الإسنادِ . وسعيدُ بن بُشيرِ ضعيفٌ ، خصوصًا في قَتادة ، وهذه الرِّوايةُ من هذا القَبِيلِ .

وخُلاصةُ القولِ أَنَّ الحديثَ لا يَصحُّ مرفوعًا إلى النَّبي عَلَيْكُ. ونُحلاصةُ العلمُ.

٢١ - سُئلتُ عن حديث: « اتَّقُوا بَيتًا يُقَالُ لَهُ الْحَيَّامُ » ، فَقَالُوا: « يَا رَسُولَ الله ! إِنَّهُ يَذَهَبُ بِالدَّرَنِ ، وَيَنفَعُ المَرِيضَ ؟ » ، قال:

« فَمَن دَخَلَهُ فَليَستَرِ » .

وقال سائله : إن كان صحيحًا ، فهل لا يجوز أن أُدخُل حمَّامَ بيتِي ؟!

• قُلتُ : هذا حديثٌ منكَرٌ ، والصّواب فيه الإرسال .

فأخرَجَه البزَّارُ (ج١/رقم ٣١٩)، والبيهقيُّ (٧/٣٠٩) من طريق يُوسُفَ بنِ موسَى، ثنا يَعلَى بن عُبيدٍ، ثنا سُفيان، عن ابن طاوُوسَ، عن أبيه، عن ابن عبَّاسٍ مرفوعًا: «احذروا بيتًا... النح».

قال البزَّار : « وهذا رواه النَّاسُ عن طاوُوسٍ مُرسَلًا ، ولا نَعلَمُ أحدًا وصله إلا يُوسفُ ، عن يَعلَى ، عن الثَّوريِّ » .

ويَعلَى بنُ عُبيدٍ مُتكلَّمٌ في خُصوص روايته عن الثَّوريِّ .

وقد خالَفَهُ أَبُو نُعيمِ الفضلُ بنُ دُكينٍ ، وهو ثقةٌ ثَبتُ ، فرواه عن سُفيان ، عن ابن طاؤوس ، عن أبيه ، عن النّبيِّ عَيْسَةً ، مُرسَلًا .

قال البَيْهقيُّ : « رواهُ الجُمهُور ، عن الثَّوريِّ ، علَى الإرسال . وكذلك رَواهُ أَيُّوبُ السَّختِيَانِيُّ ، وسُفيانُ بنُ عُيينةَ ، ورَوحُ بنُ القاسم ، وغيرُهُم ، عن ابن طاوُوسِ ، مُرسَلًا » .

وكذلك رجَّح أبُو حاتم الإرسالَ _ كما في « عللِ وَلدِه » (٢٢٠٩) _ .

وأخرجه الطَّبرانيُّ في « الكبير » (ج١١/رقم١٩٣٢) ، والحاكمُ الخرجه الطَّبرانيُّ في « الكبير » (ج١١/رقم١٩٣٢) من طريق عبد العزيز بن يحيَى الحرَّانيِّ ، ثنا مُحمَّد بن سَلَمة ، عن ابن طاووس . وعن أيوبَ السَّختِيانيِّ ، عن طَاوُوسَ ، عن ابنِ عبَّاسٍ ، مرفُوعًا : « اتَّقُوا بيتًا ... الخ » .

وقال الحاكم : « صحيح على شرط مُسلِم » ، ووافقه الذَّهبيُّ ! وليس كما قالا ؛ ومُحمَّدُ بنُ إسحاق لم يَحتجَّ به مُسلمٌ ، ثُمَّ هو مُدلِّسٌ ، وقد عنعنه ، وقد خالفَهُ الفُحُولُ ، فأرسلُوه كما تقدَّم .

وعبدُ العزيزِ بنُ يحيى الحرَّانيُّ ، وإن كان ثقةً ، فهو لَيسَ مِن رجالِ مُسلِم . واللهُ أعلَمُ .

أُمَّا توهُّم السَّائل أَنَّ الحَهَام في الحديثِ هو الحَهَّاماتُ الَّتي في الدُّور الآنَ ، فليس كذلك ؛ فإنَّ الحَهَامات لَم تكُن آنذاك في البُيوت ، بل كانت فيها يُشبه الآن الميادينَ العامَّة .

واللهُ أعلمُ .

٢٢ - سُئلتُ عن حديث: « مَن قَتَلَ عُصفُورًا بِغَيرِ حَقِّهِ سَأَلَهُ اللهُ عَنهُ يَومَ القِيَامَةِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرجه أحمدُ (١٩٧،١٦٦، ١٩٧) ، وأَسَدُ السُّنَّة في « الزُّهد » (١٠٤- ١٠٤) من طريق حمَّاد بتحقيقي) ، ويعقوبُ بنُ سُفيان في « تاريخه » (٢٠٨/٢) من طريق حمَّاد ابن سَلَمة ، عن عَمرو بن دينارٍ ، عن صُهيبٍ الحَذَّاءِ ، عن عبد الله بن عمرو بن العاصِ مرفُوعًا به .

وقد تُوبع حمَّادُ بن سَلَمة ..

تابعه سُفيان بنُ عُيينة فرَوَاه عن عمرِو بنِ دِينارٍ ، لكنَّه قال : « صُهيبٌ مولَى عبدِ الله بن عَامرِ » .

أخرجه النَّسَائيُّ (٧/ ٢٠٦ - ٢٠٧) ، والشَّافعيُّ في « مُسنَده » (١٧٦٦) ، والطَّيالسِيُّ (٢٢٧٩) ، والطَّيالسِيُّ (٢٢٧٩) ، والطَّيالسِيُّ (٢٢٧٩) ، والطَّيالسِيُّ (٢٢٧٩) ، وعبدُ الرَّزَّاق في « المصنَّف » (رقم ٤١٤٨) ، والفَسَوِيُّ في « تاريخه » (٢/ ٢٠٨ ، ٣٠٧) ، والطَّحاوِيُّ في « المشكل » (١/ ٣٧٢) ، والحاكِم (٢/ ٢٣٨) ، والبَغَويُّ في « شرح السُّنَّة » (١١/ ٢٢٥) .

قال الحاكم : « صحيح الإسناد » ، ووافقه الذَّهبيُّ . وليسَ كما قالًا ؟ لِمَا يأتي .

زاد الحُميدِيُّ في روايته: « فقيل لسُفيانَ: فإنَّ حَمَّاد بن زَيدٍ يقولُ فيه: أخبرنَا عمرُّو ، عن صُهيبٍ الحَذَّاء ؟ فقال سُفيانُ: ما سمعتُ عَمرًا قال قطُّ : صُهيبٌ الحَذَّاء ، ما قال إلَّا : صُهيبٌ مولَى عبد الله بن عَامِرٍ » . قطُّ : صُهيبٌ الحَذَّاء ، ما قال إلَّا : صُهيبٌ مولَى عبد الله بن عَامِرٍ » . ووقَعَت هذه المراجَعة أيضًا عند الفَسَوِيِّ في « تاريخه » ، لكنَّ قال : «حَّاد » ، ولم يَنسِبْهُ . ولم أقف على هذه الرِّواية لحَاد بن زَيدٍ . لكنَّ الذي وقفتُ عليه من روايتهِ عند الفَسَوِيِّ (٢ / ٨ - ٢) ، قال : حدَّثنا سُليان بن حربٍ ، ثنا حَاد بن زَيدٍ ، عن عمرو بن دِينارٍ ، عن عبد الله بن عمرٍ و ، فذكر ه صُهيبًا » . فلا أُدرِى ، أَسَقَطَ من الإسناد أم لا ؟ ولو ثَبَتَ أنَّ حَاد بن زَيدٍ يروِيهِ مثلَ روايةٍ حَادِ بن سَلَمة لكانَ مُرجِّحًا قويًّا لروايةِ .

وقَد وجدتُ لسُفيانَ بن عُيينة مُتابِعًا .

تابعه شُعبةُ بن الحَجَّاجِ فرواه عن عمرِو بن دينارٍ بسندِهِ سواءٌ .

أخرجه أحمدُ (٢/ ١٦٦ ، ٢١٠) ، والطّيالسِيُّ (٢٢٧٩) .

ويُمكنُ الجمعُ بينَ رِوَايتِهِما وروايةِ حَمَّادٍ ، بأنَّ صُهيبًا الحَذَّاء هو مولى ابن عامرٍ ، كما ذكر ابنُ حِبَّانَ وغيرُه .

وخالفَهُم أَبَانُ بن صالح ، فرواه عن عمرِو بن دِينارٍ ، عن عمرِو بن الشَّريدِ ، عن عمرِو بن الشَّريدِ ، عن أبيه ، قال : قال رَسُول الله عَيْنِيَّةُ : « يَالَهَا مِن قَتْلِ عُصفُورةٍ ! » . فصار من مُسنَد الشَّريد بن سُويدٍ الثَّقفيِّ .

أخرجَهُ الطَّحاويُّ في « المُشكِل » (١/ ٣٧٢) قال : حدَّثنا أَبُو أُمَيَّةَ ، حدَّثنا خالدُ بن يزيدَ الكاهليُّ ، حدَّثنا أَبُو بكرٍ بنُ عيَّاشٍ ، عن أَبَان بن صالح بهذا .

وفي آخِرِهِ: قال أَبُو بكرٍ _ يعني: ابنَ عيَّاشٍ _: فما فوقَهُ ، فما دونَهُ ، إلَّا عجَّ إلى الله يوم القِيامَةِ: يا ربِّ! فُلان قتلني! فلا هو انتَفَعَ بي ، ولا هو تركنِي أعيشُ .

ولكن أخرجَهُ الطَّبرانيُّ في « الكبير » (ج٧/ رقم ٧٢٤٦) مِن طريق يَعقُوب بن سُفيان ، ثنا خالدُ بن يزيدَ الكاهليُّ ، ثنا أبُو بكرٍ بنُ عيَّاشٍ ، عن أَبَان بن صالحٍ ، عن ابنِ دِينارٍ ، عن عمرو بن الشَّرِيد ، عن أبيه ، مرفُوعًا به .

كذا وقع في رواية الطَّبرانيِّ : « ابنُ دينارٍ » ، بغيرِ تعيينٍ . والمَحفُوظُ في حديث الشَّريد بن سُويدٍ أنَّ الَّذي يروِيهِ هو : صالحُ بنُ دِينارٍ ، عن عمرِو بنِ الشَّريدِ ، كما يأتي إن شاء اللهُ .

فَلَسَتُ أَدرِي: مَن الواهمُ في رواية الطَّحاويِّ ؟ فَلَعَلَّه _ إِن سَلِمَ من التَّصحِيف _ أَن يكُونَ مِن شيخِ الطَّحاوِيِّ ، وهُو أَبُو أُمَيَّةَ الطَّرسُوسِيُّ ؛ فَفي حفظِهِ مقالٌ .

وروايةُ ابن عُيينةَ ومَن مَعَهُ أَرجَحُ مِن غيرِ شكٍّ ، ولكنِّي أُرجِّح أنَّه وقع خطأٌ من النَّاسخِ أو الطَّابع ، والكِتابُ مَلاّنٌ بالأخطَاء الفاحشَةِ .

غَيرَ أَنَّ سَنَدَ هذا الحديث ضعيفٌ؛ وعلَّتُهُ: صهيبٌ مولَى ابنِ عامرٍ ، فلَم يروِ عنهُ إلَّا عمرُو بنُ دينارٍ .

قال الحافظُ في « التَّلخيص » (٤/ ١٥٤): « وَأَعَلَّهُ ابنُ القطَّان بصهيبٍ مولى ابن عامرِ الرَّاوِي عن عبدِ الله ، فقالَ: لَا يُعرَف حالُه » . وترجَمهُ البُخاريُّ في « التَّاريخ » (٢/ ٢/ ٣) ، ولم يَذكُرُه إلَّا برواية

وقال الذَّهبيُّ في « الضُّعفاءِ » : « لا يُعرَف » .

ولكنَّهُ قال في « الميزان » (٢/ ٣٢١) : « وعنه عمرُو بنُ دينارِ فقَط ، وبَعضُهم قوَّاهُ » ، ولعلَّهُ يقصِد ابنَ حِبَّانَ ، فقَد ذكرَهُ في « الثَّقات » (٣٨١/٤) .

أمّا حديثُ الشَّريد بن سُوَيدٍ ..

فأخرجه النَّسَائيُّ (٧/ ٢٣٩) ، والبُخاريُّ في « التَّاريخ الكبير » (٢/ ٢/ ٢٧٧ – ٢٧٨) ، وأحمدُ (٤/ ٣٨٩) ، وابنُ حِبَّانَ (٢٠٧١) ، والطَّبرانيُّ في « الكبير » (ج٧/ رقم ٥٢٧٥) ، والدُّولابيُّ في « الكنَى » (١/ ١٧٥) ، وابنُ عديٍّ في « الكامل » (٥/ ١٧٣٧) من طريق عامرٍ الأحولِ ، عن صالح بن دينارٍ ، عن عمرِو بن الشَّريد ، عن أبيه ، فذكره .

وَسَنَدُه ضَعَيفٌ أَيضًا ؛ وصالحُ بن دينارٍ : ذكرُوا أنَّه لم يَروِ عنه إلَّا عامرٌ الأحولُ ، وقالَ الحافظُ : « مقبولٌ » ، يعني عند الْمتابَعة .

وعامرُ بن عبد الواحد الأحولُ: فيه مقالٌ مِن قِبَل حفظه.

وأخرجه عبدُ الرَّزَّاق (ج٤/رقم١٤٨) عن مَعمرٍ ، عن قتادة ، مُرسَلًا ، أو مُعضَلًا .

وله شاهدٌ من حديث أنسِ مُعْقَى .

أخرجه ابنُ عديٍّ في « الكامل » (٣/ ١٠٤٧) ، من طريق عيسى بن عبد الله الشُّلَميِّ ، عن زيادِ بن المُنذِر ، عن الحسَن ، عن أنسٍ ، مرفُوعًا : « مَن قَتَلَ عُصفُورًا عَبَثًا جَاءَ يَومَ القِيَامَةِ وَلَهُ صُرَاخٌ عِندَ العَرشِ » .

وأخرجَهُ القُضَاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (٢٤) عن السَّرِيِّ بن عبد اللهِ السُّلميِّ ، عن أبي الجَارُود ـ وهو زيادُ بن المُنذِر ـ بِهِ .

ولعلَّه «عيسى » أو « السَّريُّ » ، أحدُهُما مُصحَّفٌ عن الآخر . وقد أَلمَ لذلك شيخُنا الألبانيُّ - حفظه الله في « غاية المرام » (ص ٤٨) . والسَّند ضعيفٌ جدًّا ؛ وزيادُ بن المُنذِر كذَّبهُ ابنُ مَعِينٍ . والسَّريُّ : قال الذَّهبيُّ : « لا يُعرَف ، وأخبارُهُ نكِرَةٌ » . واللهُ أعلمُ .

٣٧- سُئلتُ عن حديث: « يُؤتَى بِالصِّرَاطِ ، حَدُّهُ كَحَدِّ المُوسَى ، فَتَقُولُ الْمَلائِكَةُ : يَا رَبَّنَا! مَن يُجِيزُ عَلَى هَذَا ؟! فَيَقُولُ : مَن شِئتُ مِن خَلقِي . _ قَالَ : _ فَيَقُولُونَ : رَبَّنَا! مَا عَبَدنَاكَ حَقَّ شِئتُ مِن خَلقِي . _ قَالَ : _ فَيَقُولُونَ : رَبَّنَا! مَا عَبَدنَاكَ حَقَّ عِبَادَتِكَ! ».

• قلتُ : هذا حديثُ صحيحٌ .

أخرجه الحاكمُ (٥٨٦/٤) من طريق هُدْبَةَ بنِ خالدٍ ، ثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمة ، عن ثابتٍ البُنَانيِّ ، عن أبي عُثمان النَّهديِّ ، عن سَلمان الفارسيِّ ، مرفُوعًا فذكره .

قال الحاكِمُ: « صحيحٌ على شرطِ مُسلمٍ » ، ووافقه الذَّهبيُّ ، وهو كما فالاً .

ولكن خُولِف هُدْبَةُ في رفعه ..

خالفه أَسَدُ بن مُوسَى ، والحسنُ بن مُوسَى ، ومعاذُ بن مَهديٍّ ، فروَوْه عن حَاد بن سَلَمة بسنده سواءٌ موقُوفًا على سَلمانَ .

أَخرجَهَ أَسَدُ السُّنَّة في « الزُّهد » (٦٦، ٤٣) ، وابنُ أبِي شَيبَة (١٣/ ١٧٨) ، والآجُرِّيُّ في « الشَّريعة » (٣٨٢) .

فإِن كَانَ لَابُدَّ مِنَ التَّرجيحِ ، فروايَةُ الجماعةِ أَقْوَى ، ولَكِنَ لَا مُنافَاةَ عِندِي بَينَ رِوايَةِ الوَقفِ والرَّفعِ ؛ فإنَّ هذَا كثيرٌ في الرِّواياتِ ،

لاسِيَّما ورِوَايةُ الوَقفِ لهَا حُكمُ الرَّفع ، كما لا يَخفَى ؛ إِذ لَا مجالَ لِلاجتِهادِ فِي مِثلِ هذِهِ الأُمورِ ، الَّتِي لا تُعرَف إلَّا عن طريقِ الرُّسلِ . واللهُ أعلَمُ .

٢٤ – سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ يَومَ القِيَامَةِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنِّي جَعَلتُ نَسَبًا، وَجَعَلتُم نَسَبًا، فَقُلتُ: « أَكرَمُكُم النَّاسُ! إِنِّي جَعَلتُ نَسَبًا، وَجَعَلتُم نَسَبًا، فَقُلتُ: « أَكرَمُ مِن فُلَانٍ الْكرَمُ مِن فُلَانٍ » وَأَنتُم تَقُولُونَ: « فُلَانُ بِنُ فُلَانٍ أَكرَمُ مِن فُلَانٍ » وَأَنتُم تَقُولُونَ: « فُلَانُ بِنُ فُلَانٍ أَكرَمُ مِن فُلَانٍ » . وَأَضَعُ نَسَبَكُم ، أَينَ المُتَقُونَ؟ » . وَأَضَعُ نَسَبَكُم ، أَينَ المُتَقُونَ؟ » .

• قُلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

أخرجَهُ الحاكمُ (٢/ ٤٦٣ – ٤٦٤)، والبَيهقِيُّ في «شُعَب الإيهان » (٤٧٧٥) من طريق مُحمَّد بن الحَسَن بن زَبَالةَ ، حدَّثَتنِي أُمُّ سَلَمة بنت العلاء بن عبد الرَّحمن بن يَعقُوب، عن أبِيهَا ، عن جَدِّها ، عن أبِي هُريرَة ، مرفُوعًا فذكره .

قالَ الحاكِمُ: « هذا حديثٌ عالٍ ، غَريبُ الإسناد والمَتنِ ، ولَم يُخَرِّجاه » ، فقال الذَّهبيُّ : « المخزُومِيُّ ابنُ زَبَالَةَ ساقطٌ » .

وقال البَيهقِيُّ : « المحفوظُ الموقُوفُ » .

وهذا الموقُوفُ الَّذي أَشارَ إِليه البَيهقِيُّ:

أخرجَهُ أَسَدُ السُّنَّة في « الزُّهد » (٧٩) ، والحارثُ بنُ أبي أُسَامة في « مُسنَده » _ كما في « المطالب العالية » (٢٦٧٣) _ ، والطَّبرانيُّ في « الأوسط » (ج١/ ٢٧٥) ، وفي « الصَّغير » (٦٤٢) ، والحاكِمُ (٢/ ٤٦٤) ، والبَيهقِيُّ في « الشُّعَب » (ج٩/ رقم ٢٧٧٤) ، وفي « الزُّهد » (٩٥٩) من طريق طَلحَة بن عمرٍ و ، عن عطاءِ بن أبِي رباحٍ ، عن أبِي هُريرَة موقُوفًا عليه .

وسنَدُه واهٍ ؛ وطلحةُ بنُ عمرٍ و متروكُ الحديثِ .

وبه أعلَّهُ الهَيثمِيُّ في « المَجمَع » (٨ / ٨).

وأمَّا قولُ البَيهقيِّ : « المحفُوظُ هو المَوقُوفُ » ، فَلَرُبَّما أَرَادَ أَنَّ الأَشبَه هُو المَوقُوفُ ، لَا أَنَّهُ محفوظُ اصطلاحًا ، إلَّا أَن يكُون لَهُ طريقٌ آخرُ غيرُ هذَا . واللهُ أَعلَمُ .

وجُملَةُ القولِ أنَّهُ لا يصحُّ مرفُوعًا ، ولا موقُوفًا .

واللهُ الْمُوَفِّقُ، سبحانَهُ.

٥٧- سُئكُ عن حديث: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُمْ لَم يَكُن يَمسَحُ وَجهَهُ وَجهَهُ بِالْمِندِيلِ بَعدَ الوُضُوءِ، وَلَا أَبُو بَكرٍ، وَلَا عُمَرُ. وعلى ذلك: هل تنشيفُ ماءِ الوُضوءِ حرامٌ ؟

- قلتُ : أخرجه ابنُ شاهين في « النَّاسخ والمنسوخ » (ق٥٣/٢) من طريق يونس بن بُكير ، عن سعيد بن مَيْسرة ، عن أنسٍ أنَّ رسول الله عَيْنُ لَم يَكُن يَمسَح وجهه بالمنديلِ بعد الوُضوء ، ولا أبُو بَكرٍ ، ولا عُمَرُ ، ولا عليُّ ، ولا ابنُ مَسعُودٍ .
- قُلتُ : وهذا سندٌ ساقطٌ ؛ وسعيد بن مَيْسرة كذَّبَهُ يحيى القطَّان ، وقال الحاكم : « رَوَى عن أنسِ موضوعاتٍ » ، وكذا قال ابن حِبَّانَ .

لكن في معناه ما أخرجه الشَّيخان وغيرُهما ، من حديث مَيمُونة رَخِيُّ ، في مِعناه ما أخرجه الشَّيخان وغيرُهما ، من حديث مَيمُونة رَخِيًّا في صِفَة غُسل الجنابة ، قالت : « ثُمَّ أتيتُهُ بالمِنديل ، فَرَدَّه » ، وهذا لفظ مُسلِم .

وفي لفظٍ للبخاريِّ : « فناولتُهُ ثوبًا ، فلم يَأْخُذه » .

وليس في هذا دليلٌ على كراهة التَّنشيف؛ لأنَّها واقعة حالٍ ، يتطرَّقُ إليها الاحتمالُ ، فيجوزُ أن يكون عَدَمُ الأخذِ يتعلَّقُ بأمرٍ آخرَ ، لا يتعلَّق بكراهة التَّنشيف ، بل لأمرٍ يتعلَّقُ بالخِرقةِ ، أو لكونه كان مُستعجِلًا ، أو لغير ذلك ، قاله الحافظ في « الفتح » (١/ ٣٦٣) .

وأخرج أَبُو داود (٢٤٥) ، وأحمد (٣٣٦/٦) ، والإسهاعيليُّ ، وأبو عَوَانة في « المُستخرَج » عن الأعمشِ ، أنَّهُ سأل إبراهيم النَّخعيَّ عن ردِّ المِنديلِ ، فقال : « كانوا لا يَرَوْن بالمنديل بأسًا ، ولكن كانُوا يَكرَهُون العادة » .

وقال التَّيمِيُّ : « في هذا الحديث دليلٌ على أنَّهُ كان يتَنَشَّف ، ولو لا ذلك لم تأته بالمنديل » ، وهو فهمٌ حسنٌ .

وهناك جواب آخر ، وهو: أنَّ النَّبيَّ عَيْكُ قال فيها رواه مُسلِمٌ (٢٤٤/ ٣٣) وغيره من حديث أبي هُريرة من : « إذا توضَّأَ العبدُ المُسلِمُ ـ أو: المؤمنُ ـ ، فغسَل وجهه ، خرج من وجهه كلُّ خطيئةٍ نظر إليها بعينيه مع الماء ـ أو: مع آخرِ قَطْرِ الماء ـ ... الحديث » ، فلعلَّ تركُه التَّنشيفَ لمُراعاة ذلك . وإذا كان النَّبيُّ عَيْكُ المُبرَّأُ من الدَّنس ، المَغفُورُ ذنبُه كلُّه ، يفعلُ ذلك ، فمن باب أولى نفعلُه نحنُ ، وهو إنَّها فعله لنتاً سَى به .

وتُعُقِّب هذا الجَوابُ، بأنَّ ميمونة رضي المَّا أعطته المنديل، لم يأخذه وجعل ينفض يده بالماء، وهذا داخلُ في باب الإزالة، فهو يَستَوِي معَ التَّنشيف.

وهذا التَّعقُّب لا يَخفَى ضعفُه ؛ لأن نفضَ اليدِ لا يَمنَع قَطْرَ الماء وانفصالَه عن العُضو.

وفي المسألة بسطٌ.

وحاصل الجواب، أنَّ التَّنشيف جائزٌ.

وأخرج ابن المُنذِر في « الأوسط » (١/ ١٥) ، والأثرمُ في « سُنَنِه »

(ق٥/ ٢) بسند صحيح عن أنس بن مالكٍ أنَّهُ كان يَمسَحُ وجهَهُ بالمنديل بعد الوُضوء.

ورَوَى ابنُ الْمُنذِر نحوَه عن عُثمان بن عَفَّان ، والحسينِ بن عليٍّ ، وبشير بن أبي مَسعُودٍ .

ورَخَّص فيه الحسنُ ، وابنُ سيرينَ ، وعَلقَمَةُ ، والأسودُ ، ومسروقُ . وهو قولُ الثَّوريِّ ، ومالكٍ ، وأحمدَ ، وأهل الرَّأي .

أَمَّا حديثُ ميمونة السَّابقُ ذِكرُه:

فقال ابنُ المُنذِر (١/ ٤١٩): « وهذا الخَبَرُ لا يُوجِب حظرَ ذلك ، ولا المَنعَ منه ؛ لأنَّ النَّبيَّ عَلَيْكُ لم يَنْهَ عنه ، مع أنَّ النَّبيَّ عَلَيْكُ قد كان يَدَعُ الشَّيء لمَكَّ يَشُقَ على أُمَّته » ا.هـ.

واللهُ أعلَمُ .

٢٦- سُئلتُ عن : لفظةِ « وأبيهِ » في الحديث الذي يرويه مُسلمٌ وفيه : « أَفلَحَ وَأَبِيهِ ! إِن صَدَقَ » : هل هي شاذَّةُ ؛ لأنَّه حلِفٌ بغير الله ؟

• قلتُ : أمَّا لفظةُ « وأبيه » فليست شاذَّةً .

وبيانُ ذلك :

أَنَّ حديثَ طلحةَ بنِ عُبيد الله هذا ، رواه أَبُو سُهيلِ نافعُ بنُ مالكٍ ، عن أبيه ، عن طلحة بنِ عُبيد الله ، ورواه عن أبي سُهيلِ اثنان :

الأوَّلُ: هو الإمام مالكُ . واتَّفق كلُّ أصحاب مالكِ في روايةِ هذا الحديث عنه بلفظ: « أفلح ، إن صدق » ، فلم يَذكُر « وأبيه » .

الثَّاني: هو إسهاعيلُ بنُ جعفرٍ ، وهو ثقةٌ ثبتٌ حافظٌ ، وهو الذي وقعت في روايته لفظة « وأبيه » . وقد رواها عنه ، بإثباتها :

يحيى بنُ أيُّوب، وقُتَيبةُ بنُ سعيدٍ ، عند مُسلم في « صحيحه » ..

ويحيى بنُ حسَّانَ ، عند الدَّارميِّ في « سُنَنه » (١/ ٩٠٩) ..

وعليُّ بنُ حُجْر ، عند ابن خُزَيمة (١/١٥٨)..

وسُليمانُ بنُ داوُدَ العَتكيُّ ، عند أبي داود في « سُنَنه » (٣٩٢، ٣٥٢) ..

وداوُدُ بنُ رُشيدٍ ، عند الهيثم بن كُلَيْبٍ في « مُسنَده » (ق/٣٨/١) ، والبَيهقيِّ (٢/٤٦، و٤/٢٠) ..

وعاصمُ بن عليٍّ ، عِند ابن بِشرَانَ في « الأَمَالِي » (ق١١١/١-٢) ، والبَيهقِيِّ ، وأبي نُعيم في « معرفة الصَّحابة » (رقم ٣٩٠).

وفي رواية دَاوُدَ بَنِ رُشيدٍ ، عند البَيهَقِيِّ ، قال : « أَفلَحَ وأبيه ! إن صَدَقَ . دَخَل الجَنَّة ، والله ! إن صَدَق » ، ولم يَذكُر الهيَثَمُ لفظهُ ، بل أحال على حديث مالكِ .

ورواية عاصم بن علي عند ابنِ بِشرَانَ ، وفي الموضِعِ الثَّاني عند البَيهَقِيِّ مِثلُ روايةِ دَاوُد بن رُشيدٍ .

ورواها عن إسماعيلَ بنِ جعفرٍ ، بدونها : عليُّ بن حُجْرٍ ، عند النَّسائيِّ (٤/ ١٠٢- ١٢١) . وقُتيبةُ بنُ سَعِيدٍ ، عند البُخاريِّ (٤/ ١٠٢- ١٢١) . وقتيبةُ بنُ سَعِيدٍ ، عند البُخاريِّ (٤/ ١٠٠ فتح) . وقد سَبَق أَنْ ذَكرنا أَنَّ قُتيبة وعليَّ بن حُجرٍ قد رَوَياها ، فيُشبِهُ أَن تَكُون الرِّوايةُ بدون هذا الحرف مُختصرَةً ، فتُرَدُّ هذه الرِّواية إلى الرِّواية الرَّواية الرِّواية الرِّواية الرِّواية الرِّواية الرِّواية الرِّواية الرِّواية الرِّواية الرِّواية الرَّواية الرِّواية الرَّواية الرَّواية الرَّواية الرَّواية الرَّواية الرَّواية الرَّواية الرِّواية الرَّواية الرَواية الرَواية الرَّواية الرَّواية الرَّواية الرَواية الرَّواية الرَّواية الرَّواية ال

وإسماعيلُ بنُ جَعفر من أَوْثق النَّاس وأثبتهم ، فلا يتهيَّأُ الحُكم على روايتِه بالشُّذُوذ ، لاسِيَّا وهذَا الحرفُ ليس فِيه مُخالَفةٌ من جهةِ أنَّه حَلِفٌ بغير الله ؛ لأنَّ العُلماء حَمَلوا ذلك على أنَّها كلمةٌ جَرَت بها العادَةُ ، ولم يقصِد بها النَّبيُّ عَيْسَةُ الحَلِفَ ، وحاشَاهُ .

ومِثلُه ما: أخرجه البُخاريُّ (٧/ ٩٥)، وأحمدُ (١/ ٨) وغيرُهما عن عُقبة بنِ الحارِثِ، قال: إنِّي لَـمَعَ أبي بكرٍ، حين مرَّ هو وعليُّ بن أبي طالبٍ على الحسنِ وَهُو يَلعَبُ مع الصِّبيانِ، فحمله أبُو بكرٍ على عاتقِهِ، وهو يقولُ: « بأبي! شَبِيهُ بالنَّبيِّ، ليس شبيهًا بعليٍّ!».

فالباء في قوله « بأبي » هي باءُ القَسَم (١) ، فهل كان أَبُو بكرٍ مَعْ يَحلِف بأبيه حين حَمَل الحسن ؟

وأخرج أحمدُ (٦/ ٢٨٣) ، وابنُ عساكرَ في « تاريخه » (٣٩-ترجمة الحسن) عن ابن أبي مُليكة ، قال : كانت فَاطِمة تُنَقِّزُ [أي : تُرَقِّص] الحسنَ بنَ عليٍّ ، وتقولُ : « بأبي ! شبيهُ بالنَّبيِّ ، ليس شبيهًا بعليٍّ » . ولكن في سندِه زَمعةُ بنُ صالح ، وعندي أنَّه وَهِمَ في روايته هكذا ، والصَّوابُ ما رَوَاه الثِّقاتُ عن ابنِ أبي مُليكة ، عن عُقبَة بن الحارث ، بالسَّندِ السَّابق ، الذي أخرجه البُخاريُّ وغيره .

وخُلاصَةُ البحثِ ..

أنَّ الشُّذوذ مُنتَفٍ ، ولا أعلَمُ أنَّ أحدًا من السَّالِفين ادَّعي هذه الدَّعوَى . واللهُ أعلَمُ .

• قلتُ : وبَعدَ كِتابةِ ما تَقَدَّم بسنواتٍ طويلةٍ ، تُقارِبُ سبعَ عَشرَةَ سنةً ، وقفتُ على كلامٍ لابنِ عبدِ البَرِّ ، يُنكِرُ هذه اللَّفظةَ ، فقال في « التَّمهيد » وقفتُ على كلامٍ لابنِ عبدِ البَرِّ ، يُنكِرُ هذه اللَّفظةَ ، فقال في « التَّمهيد » (٢٥٣/١٢ - شُرُوح المُوطَّإِ) : « والحَلِفُ بالمخلُوقاتِ كُلِّها في حُكمِ الحَلِف بالآباءِ ، لا يَجُوزُ شيءٌ مِن ذلكَ . فإن احتَجَّ مُحتَجُّ بحديثٍ يُروَى عن الحَلِف بالآباءِ ، لا يَجُوزُ شيءٌ مِن ذلكَ . فإن احتَجَ مُحتجُّ بحديثٍ يُروَى عن إسماعيلَ بنِ جَعفَرٍ ، عن أبي سُهيلِ نافع بنِ مالك بن أبي عامرٍ ، عن أبيه ، عن طَلحَة بنِ عُبيد الله ، في قِصَّة الأَعرَائِيِّ النَّجْدِيِّ ، أنَّ النَّبِيَ عَلَيْكُ اللهِ عَمْ وَطَةٍ في هذا الحديثِ ، مِن حديث من يُحتجُّ به . وقد رَوَى هذا الحديثَ مالكُ وغيرُهُ ، الحديثِ ، مِن حديث من يُحتَجُّ به . وقد رَوَى هذا الحديثَ مالكُ وغيرُهُ ،

١) ثمَّ وقع في نفسي أنَّها باء التَّفدِيَةِ ، ومعناه : أفديه بأبي . والله أعلم .

عن أبي سُهيلٍ ، لم يَقُولُوا ذلك فيه . وقد رُوِي عن إسماعيلَ بنِ جَعفرٍ هذا الحديثَ ، وفيه : « أَفلَحَ والله ! إِن صَدَقَ » ، أو : « دَخَلَ الجَنَّة ، والله ! إِن صَدَقَ » ، أو : « دَخَلَ الجَنَّة ، والله ! إِن صَدَقَ » ، وهذا أُولَى مِن رِوايةِ مَن رَوَى « وأبيه » ؛ لأنَّهَا لفظةٌ مُنكَرَةٌ ، تَرُدُّهَا الآثارُ الصِّحاحُ . وبالله التَّوفِيقُ » انتهى .

وقال في موضع آخر (٦/ ٢٤٤): «هذا حديثٌ صَحِيحٌ ، لم يُحتكف في إسنادِهِ ، ولا في مَتنِهِ . إلَّا أنَّ إسماعيلَ بنَ جَعفرٍ رواه عن أبي سُهيلِ نافع بنِ مالكِ بنِ أبي عَامِرٍ ، عن أبيه ، عن طَلحَة بنِ عُبيد الله ، أنَّ أعرابِيًّا جاء إلى رسُول الله عَيْنِهُ ، فذَكرَ معناه سَوَاءً ، وقال في آخرِهِ : «أفلح وأبيه! إن صَدَق » ، وهذِه لفظةٌ ، وأبيه ! إن صَدَق » ، وهذِه لفظةٌ ، وأبيه ! إن صَدَق » ، وهذِه لفظةٌ ، إن صَدَق » ، فهي مَنسُوخَةٌ ؛ لِنَهي رسُولِ الله عَيْنِهُ عن الحَلِف بالآباءِ ، وبغيرِ الله » انتهى .

• قلتُ : دَعوَى النَّسِخ هذه ذَكرَهَا بعضُ العُلمَاء ، وذلك أنَّ النَّبيَّ عَلَيْكُ كَان يُؤمَرُ بالشَّيءِ المَاذُونِ فيه من قِبَلِ الله تعالى ، ثُمَّ يُؤمَرُ بخلافِه . وقد يكُونُ الحُكمُ مسكُوتًا عنه ، ثُمَّ يَرِدُ تحرِيمُ أو إِباحَةٌ . فلَعَلَّ الحَلِفَ بالآباءِ يكُونُ الحُكمُ مسكُوتًا عنه ، حتَّى يكُونُ الحَكمُ مسكُوتًا عنه ، حتَّى وكان مُنتَشِرًا في الجاهليَّة بحُكم نَعرةِ العَصبيَّة _ كان مسكُوتًا عنه ، حتَّى صَارَت كَلِمَةً دارِجَةً على اللِّسانِ ، ثُمَّ جاء التَّحرِيمُ بعدُ ؛ لأنَّ الحَلِفَ معناه تَعظيمُ المحلُوفِ بِهِ ، وهذا لا يَكُونُ إلَّا لله تعالى . وهذا مِثلُ تَحريم الخَمرِ ، وأمرُهُ معرُوفٌ . وكان مِن شَأْنِ النَّبِيِّ عَلَيْكُ أَن تَنزِلَ عليه الأحكامُ تَباعًا ، كما في حديث عِياضِ بنِ حَمَارٍ المُجَاشِعِيِّ مَعْكُ ، والذي أخرجه مُسلِمٌ (٢٨٦٥ / ٣٣) ، قال : إنَّ رسُولَ الله عَيْكُ قال ذاتَ يوم في خُطبَتِه :

أحاديثِ تفسير القُرآنِ العَظِيمِ ».

« أَلَا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَن أُعَلِّمَكُم مَا جَهِلتُم ، ثمَّا عَلَّمَنِي يومي هذا : كُلُّ مَالٍ نَحَلتُهُ عَبدًا حَلَالُ . وإنِّ خَلَقتُ عبادي حُنفَاءَ كُلَّهم . وإنَّهم أَتَتهُم الشَّيَاطِينُ ، فَاجتَالَتهُم عن دِينِهم ، وحرَّمَت عَليهِم ما أَحلَلتُ لهم ، وأَمَرَتهم أَن يُشْرِكُوا بي ما لم أُنزِل به سُلطانًا ... الحديث » .

فهو يَقُولُ هنا: « ممّاً عَلَّمَنِي في يومي هذا » ، أي: ممّا لَا تَعلَمُونَهُ ، كُلَّه ، أو بَعضَهُ ، أو حقِيقَتَهُ .

ومِن هذا البَابِ ما: رَوَاهُ طُفَيلُ بنُ سَخبَرَةَ ، أَخُو عائشة لِأُمِّهَا ، أنَّه رَأَى فيها يَرَى النَّائِمُ كَأَنَّهُ مَرَّ على رَهطٍ من اليَهُودِ ، فقال : « مَن أَنتُم ؟ » ، قالوا : « نَحنُ اليَهُودُ » ، قال : « إِنَّكُم أنتم القومُ ، لَولَا أَنَّكُم تَزعُمُون أَنَّ عُزيرًا ابنُ الله » ، فقالت اليهودُ : « وأَنتُم القومُ ، لولا أنَّكُم تقُولُون : ما شاء الله وشاء مُحُمَّدٌ » . ثُمَّ مَرَّ برَهطٍ من النَّصارَى ، فقال : « من أنتُم ؟ » ، قالوا: « نحن النَّصَارَى » ، فقال: « إِنَّكُم أَنتُم القومُ ، لو لا أنَّكم تقُولُون: المسيحُ ابنُ الله » ، قالوا : « وأنتُمُ القَومُ ، لولا أنَّكُم تقُولُون : ما شاء اللهُ وما شاء مُحُمَّدٌ » . فلمَّا أصبَحَ ، أخبَرَ بها مَن أخبَرَ ، ثُمَّ أتَى النَّبيَّ عَلَيْكُمْ ، فَأَخبَرَه ، فقال : « هل أُخبَرتَ بها أُحَدًا ؟ » ، قال : « نعم » . فلمَّا صَلُّوا ، خَطَبَهُم ، فَحَمِد الله ، وأَثنَى عليه ، ثُمَّ قال : « إِنَّ طُفَيلًا رأَى رُؤيا ، فأُخبَرَ بها مَن أُخبَرَ مِنكُم ، وإنَّكُم كُنتُم تقولُونَ كلمةً كان يَمنَعُنِي الحياءُ مِنكُم أَن أَنهَاكُم عنها . _ قال : _ لا تَقُولُوا : ما شاء اللهُ وما شاء مُحمَّدُ » . وهذا حديثٌ وقَعَ في إسناده اختلافٌ ، بيَّنتُهُ في « تَسلِيةِ الكَظِيم بتَخرِيج

وقد سَلَكَ العُلهاءُ مَسلَكًا آخر في الجَمع بَينَ هذا الحَدِيثِ والأحاديثِ المانِعَةِ من الحَلِفِ بغير الله . فقالُوا : لَيسَ المقصُّودُ بهذه اللَّفظةِ حَقِيقةُ الحَلِف ، وَإِن خَرَجت بصُورَتِه ، بل كانَت كَلمةً دارِجَةً على اللِّسان ، مثلُ كَلمةِ : (ثَكِلَتكَ أُمُّكَ » ، والتي كان النَّبيُّ عَيَّكَ يقُولُم البعض الصَّحَابة ، ولا يقصِدُ بها حَقِيقَةَ الدُّعاء بالثُّكْلِ ، ولم يَكُن معهُودًا مِن النَّبيِّ عَيَّكَ ، وهُو أَحسَنُ النَّاسِ خُلُقًا على الإطلاق ، أَن يُواجِه أحدًا بِها يكرَهُ ، قولًا أو فِعلًا ، إلَّا لمُقتضَى شَرعِيِّ ، فكيف يسألُهُ مُعاذُ بن جَبَلِ سُؤالًا استفهامِيًّا ، في لا يَعلَم الحُكمَ الشَّرعِيَّ ، فيقُولُ له : « ثَكِلَتكَ أُمُّكَ يا مُعاذُ! » ؟

وهذا الجُوابُ عَن لَفظَةِ « وأبيه » في الحديث هي عِندِي أَجوَدُ مِن دعوَى النَّسخ ؛ لأنَّ هذه الدَّعوَى لا تَثبُتُ إلَّا بِبَيَانِ التَّاريخ ، وهو مَعدُومٌ هُنا .

فالصّحِيحُ: إِن كَانَ هُناكَ سبيلُ للجَمعِ بينَ الآثارِ التي ظَاهِرُهَا التَّعَارُضُ دُون رُكُوبِ مَركَبِ التَّكَلُّفِ والتَّعَشُفِ، وَجَب أن نَفعلَ ذلك؛ صيانةً للنُّصُوص الصَّحِيحَةِ من الإِهمَالِ. وقد كان ابنُ عبد البَرِّ مِن أَبرَز العُلهَاء في هذا الباب، وكم مِن حَدِيثٍ ردَّ فيه دَعَوى الشُّذوذ، أو النَّكَارَة، بوجهٍ مِن وُجُوه الجَمع المعرُوفَةِ.

ومثال ذلك ..

ما رواه حَمَّادُ بنُ زَيدٍ ، عن ثابتٍ ، عن أنسٍ ، قال : دَعَا النَّبِيُّ عَيْكُ بِهَاءٍ ، فَأْتِيَ بِقَدْحٍ رَحْرَاحٍ ، فَجَعَلَ القومُ يَتَوضَّئُونَ ، فَحَزَرْتُ ما بين السِّتِّين إلى الثَّمانِين ، ـ قال : ـ فَجَعَلَتُ أَنظُرُ إلى الماء ، يَنبُعُ مِن بين أصابِعِه .

أخرَجَهُ البُخارِيُّ (١/٤٠٣-فتح)، ومُسلِمٌ (١/٨٨-نَوَوِيُّ)، وأحمدُ (٣/ ٢٤)، وابنُ سعدٍ في « الطَّبَقات » (١/ ١٧٨)، وابن خُزَيمَة (ج١/ رقم ١٢٤)، والفِريَابِيُّ في « الدَّلائل » (ق٦/ ٢)، وأبو يَعلَى (ج٦/ رقم ٣٣٢٩)، وابنُ حِبَّان (ج٨/ رقم ٢٥١٦)، والدِّينُورِيُّ في « المُجالَسَة » (٣٠٨٢)، والبَيهَقِيُّ (١/ ٣٠)، وفي « الدَّلائل » (٤/ ١٢٢، ١٢٣)، وفي « الاعتقاد » والبَيهَقِيُّ (١/ ٣٠)، والبَغوِيُّ (١/ ٢٥) من طُرُقٍ عن حمَّاد بنِ زيدٍ ، عن ثابتٍ بهذا.

وقد رواه عن حَمَّادٍ جماعةٌ مِن أصحابه ، مِنهُم : مُسَدَّدُ بنُ مُسَرهَدٍ ، وأبو الرَّبيع الزَّهرَانِيُّ سُليهانُ بنُ داوُدَ ، وسُليهانُ بنُ حَربٍ ، ويُونُس بنُ مُحَمَّدٍ المُؤدِّبُ ، وعَفَّان بنُ مُسلِمٍ ، ومُحَمَّد بنُ عُبيد بن حِسَابٍ ، كُلُّهم قالُوا في رِوايَتِهم : « بقَدَح رَحْرَاح » .

وتَابَعَهُم أَحمدُ بنُ عَبدَةً ، عند ابنَ خُزيمَةً ..

لَكُنَّه خَالَفَهم في هذا الحرف، فقال: « بَقَدَحِ زُجَاجِ ».

وبَوَّبَ عليه ابنُ خُزيمَة بقوله : « بابُ إباحة الوُضُوءِ مِن أواني الزُّجاجِ ، ضِدَّ قَولِ بعضِ المُتَصَوِّفَةِ ، الذي يَتَوَهَّمُ أَنَّ اتِّخَاذَ أواني الزُّجاجِ مِنَ الإِسرَافِ ؛ إذ الحُزَفُ أَصلَبُ ، وأَبقَى من الزُّجاج » . ثُمَّ ذكر ابنُ خُزيمَة أَنَّ غيرَ واحدٍ رَوَاهُ عن حمَّاد بن زَيدٍ بلفظِ : « رَحْرَاحٍ » ، ثُمَّ قال : « والرَّحْرَاحُ النَّ غيرَ واحدٍ رَوَاهُ عن حمَّاد بن زَيدٍ بلفظِ : « رَحْرَاحٍ » ، ثُمَّ قال : « والرَّحْرَاحُ النَّا عيرَ واحدٍ رَوَاهُ عن حمَّاد بن زَيدٍ بلفظِ : « رَحْرَاحٍ » ، ثُمَّ قال : « والرَّحْرَاحُ اللَّهُ عِيرَ واحدٍ رَوَاهُ عن حمَّاد بن زَيدٍ بلفظِ : « رَحْرَاحٍ » ، ثُمَّ قال : « والرَّحْرَاحُ اللَّهُ عِيرَ واحدٍ رَوَاهُ عن مَن أوانِي الزُّجاج ، لا العَمِيقَ مِنهُ » . فوَقَقَ بين الرِّوايَتِين .

لكن قال الحافظُ في « الفَتح » (١/ ٢٠٤) : « وصَرَّح جَمعٌ من الحُنَّاق

بأنَّ أَحْدَ بنَ عَبدَةَ صَحَّفَهَا. ويُقَوِّي ذلك أَنَّهُ أَتَى في روايتِه بقَولِهِ: « أَحسِبُهُ » ، فدَلَّ على أنَّهُ لم يُتقِنهُ. فإن كان ضَبَطَهَا فلا مُنافَاةَ بين روايتِه ورواية الجَاعة ؛ لاحتمال أن يَكُونُوا وَصَفُوا هيئَتَهُ ، وذكر هو جِنسَه » ا.ه. وهذا ما صَنعَهُ ابنُ خُزيمَة عَلَى الله .

• قلتُ : فحاصِلُ البَحثِ ، أنَّهُ يُمكِنُ حملُ رواية إِسهاعِيلَ بنِ جَعفرٍ على وجهٍ مَقبُولٍ ، وهذا أُولَى مِن تَغلِيطِهِ . والله أعلَمُ .

ورُبَّمَا قال بعضُ النَّاس : إِنَّ البُخارِيَّ حَذَفَ هذه اللَّفظَةَ عَمدًا من رِواية قُتَيبَةَ ، كما هي عادَتُهُ في مِثل ذلك ؟

والجَوابُ: أَنَّنِي لَمَ أَرَ أَحدًا تَعَرَّض لذلك. فلا يُقبَلُ هذا القولُ حَتَّى يَقُومَ دليلُ على أَنَّ هذا الحرف حَذَفَهُ البُخارِيُّ عَمدًا. وسأُبيِّنُ هذا في كتابي « كُسوَةُ العَارِي بِبَيَانِ عِلَّةِ الحَذفِ عِند البُخارِيِّ »، إن شاء الله تعالى. وكُنتُ جَمَعتُ مادَّتَهُ مُنذُ زَمَنٍ بعيدٍ ، وبدأتُ الآن في تَرتِيبِهَا ، وبيانِ عِلَّةِ الحَذفِ. وأسألُ اللهَ الإعانَةَ على إِتمامِهِ ، إنَّه وليُّ ذلك ومولاه.

٧٧- سُئلتُ عن حديث: « مَن صَلَّى رَكعَتَينِ فِي لَيلَةِ الجُمْعَةِ ، وَقَرَأَ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ ، وَإِذَا زُلزِلَت خَمْسِينَ مَرَّةً ، أَمَّنَهُ اللهُ وَقَرَأَ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ ، وَإِذَا زُلزِلَت خَمْسِينَ مَرَّةً ، أَمَّنَهُ اللهُ وَقَرَأَ فِيهَا بِفَاتِحِةِ الكِتَابِ ، وَمِن أَهوَالِ يَومِ القِيَامَةِ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ باطِلٌ .

أخرجه الوزير أبُو القاسم عيسى بنُ عليِّ بن الجَرَّاح ، في « الثَّاني من حديثه » (ق٨/ ٢-٩/ ١) من طريق ثابتِ بن حَمَّادٍ ، عن المُختار بن فُلفُلٍ ، عن أنس مرفُوعًا به .

وهذا سَنَدُ ضعيفٌ جدًّا ؛ وثابتُ بنُ هَّادٍ تركه الأَزدِيُّ ، وضعَّفَهُ الدَّارَقُطنِيُّ جدًّا ، وأحاديثُهُ التي ساقها ابن عديٍّ في « الكامل » (٢/ ٩٨) تدُلُّ على أنَّهُ واهٍ .

وقد رواه عن ثابت بن حمَّادٍ: عبدُ الله بن داود الواسطيُّ وهو مِثلُه، أو دُونه بقليلِ، فالحَملُ على أحدِهِما.

وأمَّا معنى الحديثِ فباطلٌ ، يُعلَم ذلك بأدنى تدبُّرٍ . واللهُ أعلَمُ .

٢٨ - سئلتُ عن الحديثين: « مَن نَامَ عَن وِترِهِ ، فَلْيَقْضِهِ إِذَا أَصبَحَ » ،
 و « مَن أَدرَكَ الصَّبحَ فَلَا وِترَ لَهُ » ، وكيف الجَمْعُ ، مع أَنَّ ظاهرَ شِهما التَّعارضُ ؟

• قلتُ : أمَّا أحاديثُ قضاءِ الوِتر بعد الصَّبح ، والنَّهيِ عن ذلك ، فيَحتاجُ الأَمرُ إلى الفَصلِ في صِحَّة الحديث قبل تأويله ، كما عليه جَمَاعةُ العُلماء . أمَّا حديثُ : « من نام عن وِتره ، فليقضه إذا أصبح » ، فإنَّه حديثُ صححة .

أخرجه التِّرمذيُّ (٤٦٥) ، وابنُ ماجَهْ (١١٨٨) ، وأحمد (٣/٤٤) ، وأخرجه التِّرمذيُّ (٤٤) ، وابنُ نصرٍ في « قيام اللَّيل » (١٣٨) ، وابنُ شاهين في « النَّاسخ والمنسوخ » (ق ٥٦/٢) من طريقِ عبدِ الرَّحمنِ بن زيدِ بن أَسلَم ، عن أبيه ، عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ مرفُوعًا به .

وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا؛ وعبد الرَّحمن بنُ زيدٍ واهٍ، وقد خالفه أخُوهُ عبدُ الله ، وهو أَوْثَق منه ، فرواه عن أبيه ، عن النَّبِيِّ عَلَيْكُمْ مُرسَلًا.

أَخرِجَهُ التِّرمذيُّ (٤٦٦)، ورجَّحه علَى رواية عبد الرَّحمن.

لكن لم يتفرَّد به عبدُ الرَّحمن .

فتابعه مُحُمَّد بن مُطرِّفٍ ، فرواه عن زيد بن أُسلَم ، عن أبي سعيدٍ الخدريِّ فذكره مرفُوعًا .

أبي سعيدٍ الخُدريِّ مرفُوعًا به .

أخرجه أَبُو داود (١٤٣١) ، والدَّارقُطنيُّ (٢/ ٢٢) ، والحاكمُ (١/ ٢٢) ، والحاكمُ (١/ ٣٠٢) ، والبيهقيُّ (٢/ ٤٨٠) .

قال الحاكمُ: «صحيحٌ على شرط الشَّيخين»، ووافقه الذَّهَبيُّ، وفيه نَظرٌ؛ فقد رواه عِند الحاكم عُثمانُ بن سعيد بن كثير، عن مُحمَّد بن مُطرِّف. وعُثمان بن سعيد لم يُخَرِّج له الشَّيخان شيئًا. فالإسناد صحيحٌ. أمَّا الحديث الآخر: « مَن أدرك الصُّبح ولم يُوتِر، فلا وِترَ له». فأخرجه ابنُ خُزيمة (٢٩،١)، وابنُ حِبَّانَ (٢٧٤)، والحاكمُ (١/ قالبيهقيُّ (٢/ ٤٧٨) من طريق قتادة، عن أبي نَضرَة، عن

قال الحاكم: «صحيحٌ على شرط مُسلِمٍ»، ووافقه الذَّهبيُّ . ولكن أعلَّهُ البيهقيُّ بقوله: «ورِوَاية يحيى بن أبي كثيرٍ كأنَّها أشبَهُ ؛ فقد رُوِّينا عن أبي سعيدٍ في قضاءِ الوِتر ».

• قُلتُ : يُشيرُ البَيْهقيُّ ، إلى مَا أخرجه مُسلِمٌ (٧٥٤) ، وأَبُو عَوانة (٢/ ٩٠٩) ، والنَّسائيُّ (٣/ ٢٣١) ، وابنُ ماجَهْ (١١٨٩) ، والدَّارميُّ (١/ ٣٧٢) ، وأحدُ (٣/ ٢٨، ٣٥، ٧١) ، وابنُ أبي شَيبةَ (٢/ ٢٨٨) ، والطَّيالسِيُّ (٢١ ٢١) ، وابن خُزيمة (١٠٨٩) ، وعبدُ الرَّزَّاق (٤٥٨٩) ، وابنُ نصر في « قيام اللَّيل » (١٣٨) ، والحاكمُ (١/ ٢٠١) ، والبيهقيُّ وابنُ نصر في « قيام اللَّيل » (١٣٨) ، والحاكمُ (١/ ٢٠١) ، والبيهقيُّ أبي كثيرٍ ، عن أبي نضرَة ، عن أبي سعيدٍ مرفُوعًا : « أَوتِرُوا قَبل أَن تُصبخُوا » . تُصبخُوا » .

ولكن ، لا مُنافَاة عِندِي بينَ الرِّوايَتَين ؛ وهما حديثان مُستَقِلَّان ، لا حديثُ واحدٌ حتَّى يُعِلَّ أحدُهما الآخرَ _ وتفصيلُ هذَا في موضع آخر ، وفي الباب أحاديثُ أُخرَى كثيرةٌ _ ، ولا تَعارُض بين الحديثَين ؛ لأنَّ الحديثَ الآذِنَ بقضاءِ الوِترِ خاصُّ بِمَن نَسِيَه ، أو نام عنه وكان ينوى أن يُصلِّيه ففاتَهُ قصدُ همَلًا وكسلًا ، فهذَا يُعاقب بأن يُحرَم مِن قضاء الوِتر خاصُّ بمَن تَركه همَلًا وكسلًا ، فهذَا يُعاقب بأن يُحرَم مِن قضائه ، وإحرازِ فضيلتِه وأجرِه .

واللهُ سُبحانه وتَعالى أعلَمُ.

٢٩ - سُئلتُ عن صِحَّة ومعنى حديث : « إِنَّ الوَلَاءَ لَيسَ بِمُتَحَوِّلٍ وَلَا بِمُنتَقِلٍ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرجه البزّارُ (ج٢/رقم ١٣٢١)، والطّبرانيُّ في « الكبير » (ج١/ رقم ١٨٦٨)، والوزيرُ رقم ١٨١٨ - ١٨١)، والوزيرُ والعُقيليُّ في « الضُّعفاء » (٤/ ١٨١ - ١٨١)، والوزيرُ أَبُو القاسم ابنُ الجرَّاح في « الثَّاني من حديثه » (رقم ٨ - بتحقيقي)، ومن طريقه الذَّهبيُّ في « السِّير » (١١٨ / ٣٥) من طريق المُغِيرة بن جَميل الكِنديِّ، قال : حدَّثني سُليهانُ بنُ عليِّ بن عبد الله بن عبّاسٍ، قال : حدَّثني أبي ، عن جَدِّي مرفُوعًا فذكره.

قال البزَّارُ: « لا نَعلَمُه يُروَى عن النَّبِيِّ عَلَيْكُ إلَّا بهذا الإسناد، من هذا الوجه. والمُغِيرةُ بنُ جَميل ليس بمعرُوفٍ في الحديثِ ».

وقال العُقيليُّ في تَرجمةِ المُغِيرة: «كُوفيُّ ، مُنكر الحديث ، ولا يُعرَف يعني هذا الحديث _ إلَّا به ».

وقال عبدُ الحقِّ الأشبيليُّ : « المُغِيرة مجهولُ » ، وأقرَّه ابنُ القطَّان في « الوهم والإيهام » .

وترجمه ابنُ أبي حاتمٍ في « الجرح والتَّعديل » (٤/ ٢١٩/١)، ونَقَل عن أبيه : « مجهولٌ » .

ولكن ، يَشْهَدُ له ما أخرجَهُ الشَّافعيُّ (٢/ ٧٧ – ٧٧) ، والحاكمُ (٤/ ٣٤) ، والحاكمُ (٤/ ٣٤) ، والبيهَقيُّ (١٠/ ٢٩٢) عن ابن عُمَر مرفُوعًا : « الوَلَاءُ لَحُمةُ كُمةُ كُلحمة النَّسَب ، لا يُباع ولا يُوهَب » .

وقد أعلَّهُ أَبُو بكرٍ مُحَمَّد بن زيادٍ النَّيسابُوريُّ ، فقال : « هذا خطأٌ ؛ لأنَّ التَّقاتِ لم يَروُوه هكذا ، وإنها رواه الحَسَنُ مُرسَلًا » .

• قلتُ: وروايةُ الحَسَن هذه ، أخرجها ابنُ أبي شَيبة في « المصنَّف » (٦/ ١٢٣) ، والبَيهقِيُّ (١٠/ ٢٩٢).

وأخرج عبدُ الرزَّاق (ج٩/، رقم ١٦١٤)، وابنُ أبي شَيبة (٦/ ١٦٢)، وسعيدُ بنُ مَنصُورٍ في « سُننه » (٢٨٤) من طريق داودَ بن أبي هندٍ، عن سعيد بن المُسيَّب، قال: « الوَلاءُ كالنَّسَب، لا يُباع ولا يُوهَب »، وكذلك قال ابنُ سِيرينَ ، وإبراهيمُ النَّخَعيُّ ، وطاوُوسٌ ، والشَّعبيُّ ، وآخرون . وانفصل شيخُنا أبُو عبد الرَّحن الألبانيُّ - حفظه الله - على صِحَّة المرفُوع منه ، في بحثٍ له في «إرواء الغليل » (٦/ ١٠٩ - ١١٤).

ويَشْهَدُ له حديثُ ابن عُمَر ، قال : « نَهَى رسولُ الله عَلَيْكُ عن بيع الوَلاء ، وعن هِبَته » ، أخرجه الشَّيخانِ ، وغيرُهما .

وقد خرَّ جتُهُ في « غوثِ المَكدُود بتخريج مُنتَقى ابن الجارُود » (رقم ٩٧٨). أمَّا المعني...

فالولاءُ ، مأخوذٌ من الولاية ، وهي أن يتولَّى المُعتِق تربيتَه والقيامَ بأمره ، فمثلُ هذا قائمٌ مقامَ النَّسَب ، فلا يجوز أن يُباع أو يُوهَب ، ونقل ابنُ بطَّالٍ الإجماعَ عليه . واللهُ أعلَمُ.

• ٣- سُئلتُ عن حديث: أنَّ النَّبيَّ عَيْسَةً قال لعليِّ بن أبي طالبِ: (أُمِرتُ بِتَزوِيجِكَ مِنَ السَّمَاءِ »، وأنه قال مثلَه لعائشة ؟

• قلتُ : هذا حديثٌ موضوعٌ كَذِبٌ .

أخرجه ابنُ شاهينَ في « فضائل فاطمةَ » (٣٨) من طريق مُحَمَّدِ بن يُونسَ ، ثنا أبُو زيدِ الأنصاريُّ ، ثنا قيسُ بنُ الرَّبيعِ ، عن الأعمشِ ، عن عَبَايةَ ، عن أبي أيُّوبَ الأَنصَارِيِّ مرفُوعًا به .

وهذا سَنَدٌ ساقطٌ ؛ ومُحُمَّدُ بنُ يونسَ هو الكُدَيمِيُّ ، اتَّهَمَه غيرُ واحدٍ بوضعِ الحديثِ . وأطلق فيه الكذبَ : أبُو داود ، وموسى بنُ هارون ، والقاسمُ المطرِّزُ .

قال الذَّهبيُّ في « الميزان » (٤/٤) : « وأمَّا إسهاعيلُ الخَطْبِيُّ ، فقال بجهلِ : كان ثقةً » .

وقيسُ بن الرَّبيع ، فيه ضَعفٌ مِن قِبَلِ حفظِه .

والأعمشُ مُدلِّسٌ ، وقد عنعنه .

وله شاهد من حديث ابنِ مسعُودٍ رضي ..

أخرجه الطَّبرانيُّ في « الكبير » (ج ١٠ / رقم ١٠٣٠) من طريق إسهاعيلَ ابنِ موسى السُّدِّيِّ ، ثنا بِشرُ بن الوَليد ، ثنا عبدُ النُّور بنُ عبد الله المِسْمَعِيُّ ، عن شُعبَة ، عن عمرِ و بنِ مُرَّة ، عن إبراهيم ، عن مسروقٍ ،

عن ابن مسعودٍ مرفُوعًا: « إِنَّ اللهَ أَمَرِني أَن أُزَوِّج فاطمةَ مِن عليٍّ وَ اللهُ . . ومِن طريق عبدِ النُّور بنِ عبد الله هذا:

أَخرَجَهُ العُقيليُّ في « الضَّعفاء » _ وسَقَط من المطبوعة _ ، ومن طريقه ابنُ الجَوْزيِّ في « الموضوعات » (١/ ٤١٥) وذكر حديثًا طويلًا .

قال ابنُ الجَوزِيِّ : « وَضَعه عبدُ النَّور ، وكذا في كتاب العُقيليِّ ، فقال العُقيليُّ : وكان يَضَع الحديث » .

وقال الحافظُ في « اللِّسان » : « لَفظُ العُقيلِيِّ : لا يُقِيمُ الحديثَ ، وليس من أَهلِه . والحديثُ موضوعٌ ، لا أَصْل له » .

وذَهَلَ الهَيشميُّ عَلَى هذا البَحثِ ، فقال في « مَجَمَع الزَّوائد » (٢٠٤/٩) : « رجالُه ثقاتٌ » !! ، ولعَلَّ الذي حَمَله على ذلك أنَّهُ رأَى ابنَ حِبَّانَ قد ذكره في « الثِّقات » ، فلَم يَنشَط ليُراجِع « ضعفاء العُقيليِّ » أو « ميزان الذَّهبيِّ » على الأقلِّ .

أُمَّا ذِكْرُ ابنِ حِبَّانَ إِيَّاه فِي « الثِّقات » ، فقد اعتذر عنه الحافظ ، فقال في « اللِّسان » : « وكأنَّ ابنَ حِبَّانَ ما اطَّلَع على هذا الحديثِ الذي له عن شُعبة ، فإنَّهُ موضوعٌ ، ورجالُه مِن شُعبة فصاعدًا رجالُ الصَّحيح ، فيُنظَر مَن دُونَ عبدِ النُّور » ا.ه. .

فقد حَكَم على الحديثِ بالوضعِ العُقيليُّ ، وابنُ الجوزيِّ ، والذَّهبيُّ ، والخَافظُ ، والسِّيوطيُّ في « اللَّآلئ » .

ومع اعتراف السِّيوطيِّ بوضعِهِ ، فقد ذَكَره في « الجامع الصَّغير » ، مع اشتراطه في خُطبتِه أن يصُونَه عهَا تفرَّد به وضَّاعٌ أو مَتروكٌ !!

وفي الباب أحاديثُ أُخرَى ساقطةٌ ، والمقامُ لا يَحتمِل البسطَ .

أُمَّا فيها يتعلَّقُ بعائشةَ رضي ، فلعلَّ السَّائل قَرَأ الحديثَ بالمعنَى ، فإِنَّ النَّبِيَ عَلِيلًا تَرَوَّج عائشة بأمرِ مِنَ الله وَ عَلَا .

فَأْخرِجِ البُّخَارِيُّ (٢١/ ٣٥٣) ، ومُسلِمٌ (٢٤٨٣) وغيرُهُما عن عائشة مرفُوعًا : « أُرِيتُكِ في سَرَقَةِ حريرٍ ، فوعًا : « أُرِيتُكِ في سَرَقَةِ حريرٍ ، فيقُول : هذه امرأتُك . فأكشِفُها ، فإذا هي أنتِ ، فأقُول : إن يَكُن هذَا مِن عندِ الله يُمضِه » .

٣١ – سُئلتُ عن : هيئة الخُرور من الرُّكوع إلى السُّجود أتكون بتقديم اليدين أم الرُّكبتين ؟

• قلتُ : الصَّوابُ هو أن يَضَع الرَّجُلُ يَدَيه على الأرض قَبلَ رُكبتيه . وعُمدَتُنا في ترجيح ذلك ، هو حديث أبي هُرَيرة مرفُوعًا : « إذا سَجَد أحدُكم فلا يَبرُكُ كما يَبرُكُ البعيرُ ، ولْيَضَع يدَيهِ قَبلَ رُكبتيه » .

أخرجه البُخاريُّ في « التَّاريخ الكبير » (١/ ١/ ١٣٩) ، وأبو داوُد (١٤٠) ، والنَّسائيُّ (٢/ ٢٠٧) ، وأحمدُ (٢/ ٣٨١) وغيرُهُم مِن طُرُقٍ ، عن الدَّراوَردِيِّ ، ثنا مُحَمَّدُ بن عبد الله بن حَسَنٍ ، عن أبي الزِّناد ، عن الأعرج ، عن أبي هُريرَة .

وهذا سندٌ صحيحٌ .

وأُعلَّه جَمَاعةٌ من أهل العِلم بها لا يَثبُت على النَّقد، وليس هاهنا موضعُ بسطِ حُجَج الفريقَين، والمحاكمة بينهها على وجه الإنصاف، لكنَّني سأذكُرُ أقوَى علَّةٍ أُعِلَّ بها الحديثُ، وهي قولُ الإمام البُخاريِّ -رَحِهُ اللهُ عَلَيْ . وهي قولُ الإمام البُخاريِّ -رَحِهُ اللهُ عَلَيْ . وهي قولُ الإمام البُخاريِّ عليه من عَلَيْ . : « مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الله بنِ الحسنِ : لا يُتابَع عليه، ولا أدري أسمِع من أبي الزِّناد أم لا؟ » .

فالجواب: أنَّ الإمام ﴿ لَمُ لَمُ يَنفِ السَّمَاعِ ، إِنَّمَا نَفَى عِلْمَه به ، فحينئذِ نقولُ : إِنَّ أَبِا الزِّنادِ كَانَ عَالِمَ المَّدينة في وقته ، وشُهرَةُ ذلك لا تحتاج إلى إثباتٍ ،

ومُحُمَّدُ بنُ عبد الله بن الحسنِ مدنيُّ هو الآخر ، وقد وتَّقه النَّسائيُّ وابنُ حِبَّانَ ، ولا يُعرَفُ بتدليسٍ قطُّ ، وكان له من العُمر قُرابة الأربعين عامًا يوم مات أَبُو الزِّناد سنة ١٣٠هـ. وبهذه القرائن يَقطَع المرءُ بثُبُوت اللِّقاء .

وقد أصرَّ بعضُهم في نقاشٍ لي معه ، بعد هذا بعدم السَّمَاع ، فقُلتُ له : أَفَهَا التَقَيا في صلاةٍ التَقَيا في المسجد النَّبويِّ قطُّ ، حيث كانت حَلقات العُلهاء ؟ أَفَهَا التَقَيا في صلاةٍ قطُّ في هذا المسجد البُارَك ، ولا حتَّى في صلاة الجُمعة ؟ فَسَكَت ، وأظنَّه لوُضوح الإلزام .

أَمَّا التَّفَرُّد، فإنَّ مُطلَقَ التَّفرُّدِ ليس بعلَّةٍ ، لاسيَّا إذا لم يَغمِز المُتفرِّد أحدُّ بضعفٍ ، ومُناقشةُ هذا الأمرِ وحدَه يطولُ جدًّا .

وقد ذكرُوا أيضًا ، أنَّ الدَّارَقطنيَّ قال : « إنَّ الدَّرَاوَرديَّ _ واسمُه : عبدُ العزيز بنُ مُحُمَّدٍ _ تفرَّد به ، عن مُحَمَّد بن عبد الله بن الحَسَنِ » .

والجوابُ : أنَّ هذا ليس بعلَّةٍ . ولم يتفرَّد الدَّراوَرديُّ إلَّا بَالتَّفصيل ، وإلَّا ، فقد تابَعَه عبدُ الله بنُ نافع الصَّائغُ ، فرَوَاه عن مُحُمَّد بن عبدِ الله ، عن أبي الزِّناد ، عن الأعرج ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا : « يَعمَدُ أحدُكم في صلاتِه ، فيبرُكُ كما يَبرُكُ الجملُ » .

أخرجه أَبُو داوُد (٨٤١)، والنَّسائيُّ (٢/٧٠٢)، والتِّرمذيُّ (٢٦٩)، والبِّيهقِيُّ (٢/ ١٠٠).

قال التِّرمذيُّ : « حديثُ أبي هُريرةَ غَريبٌ ، لا نعرفُه من حديث أبي الزِّناد إلَّا مِن هذا الوَجه ».

• قُلتُ : لعلَّ مقصودَ التِّرمذيِّ أي بهذا اللَّفظ ، وإلَّا فحديثُ الصَّائغِ ،

يلتقِي إجمالُه مع حديثِ الدَّرَاوَرديِّ . وعبدُ الله بن نافعِ الصَّائغُ صدوقٌ ، في حِفظه بعضُ المقال ، وكتابُهُ صحيحٌ . وروايتُهُ ، وإن كانت مُجمَلةً ، إلَّا أنَّ تفصيلَها يعودُ إلى روايةِ الدَّرَاوَرديِّ كها قلتُ .

وعامَّةُ المعارِضِين لهذا الحُكمِ ، القائلينَ بتقدِيم الرُّكبتين قَبلَ اليكدين ، مع ضعفِ حديثِ وائلِ بنِ حُجرٍ وجميعِ شواهِدِه ، لا يَعرِفون كيفَ يبرُكُ البعيرُ ، حتَّى قال بعضُ الباحثين في « جُزءٍ له » حولَ هذا الحديثِ : « وبرُوكُ البعيرُ ، عتَى قال بعضُ الباحثين في « جُزءٍ له » حولَ هذا الحديثِ : « وبرُوكُ البعيرُ معروفٌ عند الجميع ، وهو أنَّهُ يُقدِّم يديه في البُروك قبل رِجليه ، فإذا قَدَّم المُصلِّي يديه على رُكبتيه في الشُّجُود فقد شابَهَ البعيرَ في بُروكِهِ شاءَ أم أبى » كذا قال هذا الفاضلُ !

ونتساء لُ : كيف يُقدِّم البعيرُ يَديه قبلَ رُكبتيه ؟! ويداه موضُوعَتان عن على الأرضِ دائمًا ؛ إذ هو يَمشِي على أربع ، فلَو كانَت يداهُ مرفوعَتَان عن الأرضِ مثل الإنسان لَسَاغَ هذا القولُ ، وهذا القولُ بَدَهِيُّ جدًّا ، اضطُرِرتُ إلى تسطيرِهِ اضطرارًا ، رفعًا للمُغالَظة . وحينئذٍ ، فالصَّوابُ أن يُقال : إنَّ أوَّلَ ما يصلُ إلى الأرض منَ البعيرِ إذا أرادَ أن يَبرُك : رُكبتاه وليس يديه .

ولأنَّ هذا القولَ مُلزِمٌ، أرادُوا أن يَتخلَّصُوا منه، فقالُوا: « رُكبةُ البعيرِ ليست في يدِهِ »!

إِذَنْ ، فقد سلَّمُوا أَنَّ البعير يَبرُك على ركبتيه ، ولكنَّها ليستَ في يده ، هكذا قالَ ابنُ القيِّم ﴿ فَي يدِهِ » وقال : « وقولْهُم : « رُكبة البَعير في يدِهِ » كلامٌ لا يُعقَلُ ، ولا يعرفُهُ أهلُ اللَّغة » ، وتَبِعَهُ كلُّ من تكلَّم في هذا الباب .

ونحنُ نُحكِّم بيننا وبينكُم أهلَ اللَّغةِ ، ونَذكُرُ من الأحاديثِ الصَّحيحةِ ما يَقنَعُ به كلُّ مُنصِفٍ .

* أمَّا أهلُ اللَّغَة ..

فقالَ ابنُ سِيْدَهْ فِي « الْمُحكَم والمحيطِ الأعظَم » (٧/ ١٦): « وكُلُّ ذي أربع رُكبتاهُ فِي يديه ، وعُرقُوبَاه فِي رِجلَيه » .

وَقَالَ الأَزهرِيُّ فِي « تهذيب اللَّغة » (١٠/٢١): « ورُكبةُ البعير في يده . ورُكبةُ البعير في يده . ورُكبتَا البَعيرِ : المِفصَلَان اللَّذان يَلِيَان البطنَ إذا بَرَكَ ، أمَّا المِفصَلَان النَّاتِئَان مِن خَلفٍ فَهُمَا العُرقُوبان » .

وقال ابنُ مَنظُورٍ في « لسان العرب » (٢٣٦/١٤) : « ورُكبَةُ البعير في يَدِه ».

وتتابَعَت كُتبُ « المعاجم » على ذلك ، وفيها ذكرتُه كفايةٌ .

فمناطُ الأمرِ حينئذٍ هو ﴿ الرُّكبةُ ﴾ ، وليس لـ « اليدِ » ـ أي : يد البعير ـ دخلٌ بالبحث أصلًا .

* أمَّا الأحاديثُ الصحيحةُ ..

فمنها ما: أخرجه البُخاريُّ في « صحيحه » (٢٣٩/٧) ، وأحمدُ (١٧٦/٤) في قصة سُراقة بنِ مالكِ ، حين تَبع النَّبيَّ عَيْسُهُ وأبا بكرٍ في الهجرة ، وفيه أنَّ النَّبيَّ عَيْسُهُ دعا على سُراقة ، قال سُراقة : « ... وَسَاخَت يَدا فَرَسِي في الأرض ، حتَّى بَلَغَتَا الرُّكبتين » .

وهذا نصُّ نفيسٌ في غاية الوُضُوح ، أنَّ رُكبَةَ البعير في يده ، فإذا أراد اللصلِّي أن يُخالِف البعيرَ فلا ينزلُ على رُكبتيه ؛ إذ البعيرُ إنَّما ينزلُ على رُكبته .

ومن الأدلَّة على أنَّ النُّزول على الرُّكبة يُسمَّى « بُروكًا » ، ما :

وَهُنَّ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ الرَّبِهِ يَسْمَى " بَرُوَى " ، مَا . الْحَرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢٥/ ١٩٩) وغيرُهُ من حديث أبي هُريرَة ، قال : لمَّا نَزَلت على رسول الله عَيَّلِيَّهُ : ﴿ لِلَهِ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَمَا فِي ٱلأَرْضِ وَإِن تُبَدُوا مَا فِي النَّهُ عَلَيْهِ مَا فِي ٱللهَ عَيْلِيَّهُ . وَالبقرة: ٢٨٤] ، _ قال : _ فاشتَدَّ ذلك على أصحاب رسُول الله عَيِّلِيَّهُ ، فأتَوا النَّبيَّ عَيِّلِيَّهُ ، ثُمَّ بَرَكُوا على الرُّكب ، فقالُوا : . . الحديث . فقالُوا : . . الحديث .

ومن الأدلّة أيضًا ، ما :

أخرجه الشَّيخانِ عن أنس ، قال : خرَجَ النَّبِيُّ عَلَيْكُم حين زَاغَت الشَّمسُ ... الحديث ، وفيه : ثُمَّ أَكثر رسولُ الله عَيْشُهُ أَن يَقُول : « سَلُوني ! » ، فَبَرَكَ عُمَر على رُكبتيه ، فقال : « رضِينَا بالله ربًّا ! » ... الحديث .

• قلتُ: فقد تبيَّن بحمد الله تعالى ، بها لا يَدَعُ مِجالًا للتَّوقُّفِ أو الشَّكِ أَنَّ رُكبَة البعير في يده ، وأنَّ البُرُوكَ يكونُ على الرُّكبَة . ونحنُ ومخالفُونَا في هذه المسألة مُتَّفِقُون على أنَّ النَّبيَّ عَيَّكِ بهى عن بُرُوكِ البعير ، ثُمَّ اختلفنا كيف يَبرُك البعيرُ . فلو تَقَاوَمت الأحاديثُ الواردةُ في هذا الباب وتساقطت لِضَعفِها ، ولم يبق بأيدينا ، نحن ولا مُخالِفِينَا ، أدلَّةُ مرفُوعَةُ ، لكان هذا الوجهُ كافيًا في إِثباتِ قولِنَا ، وتَوهِينِ قولِ مُخالِفِينَا . ولله الحمدُ والمِنَّةُ .

وقد أَفَضتُ في بيان هذِهِ المسألة في جُزءٍ مُفرَدٍ ، سمَّيتُه : « نهي الصُّحبة عن النُّزول بالرُّكبة » ، وهو مَطبوعٌ .

• قلتُ : وبعد كتابة ما تقدَّم باثنَي عشر عامًا ، طُبع حديثًا كتابُ « المُداوِي

لعلل الجامع الصَّغير وشَرحَي الْمَنَاوِي » لأبي الفيض الغُمارِيِّ ، فرأيتُه على كلام للمُنَاوِيِّ ، قال فيه : « وأعلَّه البُخارِيُّ ، والتِرمِذِيُّ ، والتَرمِذِيُّ ، والدَّارَقُطنِيُّ بمحمَّدِ بن عبد الله بن حسنٍ ، وغيرِه ».

فعقَّب الغُمَارِيُّ قائلًا: « وأمَّا تعليلُ البُخارِيِّ ، والتِّرمذيِّ ، والدَّارَقُطنِيِّ للحديث بمحمَّد بن عبد الله بن حسنِ ، فالتِّرمذِيُّ والدَّارَقُطنِيُّ تابعان ومُقلِّدان للبُخارِيِّ . وما قاله البُخاريُّ مردودٌ عليه ، وعِبارتُه في « التَّاريخ الكبير » (١/ ١٣٩ - رقم ٤١٨): « مُحَمَّد بن عبد الله ، ويقال ابنُ حسنِ . حدَّثَني مُحُمَّدُ بنُ عُبيد الله ، ثنا عبدُ العزيز بنُ مُحمَّدٍ ، عن مُحَمَّد بن عبد الله ، عن أبي الزِّناد ، عن الأعرج ، عن أبي هُريرَة ، رفعه: « إذا سَجَد فليَضَع يديه قبل رُكبتَيه ». لا يُتابَع عليه ، و لا أدري: سَمِع من أبي الزِّناد أم لا » . وزاد الدَّارَقُطنِيُّ ، فادَّعَى أنَّ عبدَ العزيز الدَّرَاوَردِيَّ تَفرَّد به عنه . وكلُّ ذلك باطلٌ ؛ فإنَّ عبدَ الله بنَ نافع قد تابع عبدَ العزيز على رِوايته عن مُحمَّد بن عبد الله بن حسنِ ، كما تقدُّم ، عند أبي داوُدَ ، والنَّسائِيِّ . ومِن ذلك الطّريق خرَّجه التِّرمِذِيُّ أيضًا . ومُحمَّدُ ابنُ عبدِ الله بن حسنِ لم ينفَرِد به ، بل تابَعَه عبدُ الله بنُ سعيدٍ المَقبُرِيُّ ، عن أبيه ، عن أبي هُريرَة ، كما ذكره التِّرمِذِيُّ . وَهَبْ أنَّه لم يُتابِعه أحدٌ ، فهاذا يضُرُّه ؟! وكم خرَّج البُخارِيُّ في « صحيحه » لأفرادٍ لم يُتابِعهم أحدٌ ، وكأنَّه عَلَى لا يَخِلُو من رائحة نَصَبِ ونُفورٍ عن أهل البيت الكِرام ، كما يَدُلُّ عليه تجنُّبُه الرِّوايةَ عن أَئمَّتِهم في « صحيحه » ، مع روايته عن أعدائهم! بل عمَّن تَشهَدُ الآثارُ والنَّصوصُ بانسلاخهم من الإيمان جُملةً

واحدةً ، لاسيَّما ومُحُمَّدٌ ، النَّفسُ الزَّكيَّةُ مَعْتُ ، راوي هذا الحديث ، قد كان خَرَج على بني العَبَّاس ، خُلفاءِ عصرِ البُخارِيِّ وحُكَّامِه ، وأُولي الأمر فيه ، وهم أعداءُ بني عليٌّ ، وذُريَّةِ الزُّهراء عليهم الصَّلاة والسَّلام. . فللَّه الأمر من قبل ومن بعد . أمَّا زَعمُ أنَّ رُكبتَي البعير في يده ، فأوَّل من تولَّى كِبرَ ذلك الباطلِ ، على ما أظُنُّ ، هو الطَّحاوِيُّ ، في « مُشكِل الآثار » ، فإنَّه عقد للإشكال الوَارِد في هذا الحديث بابًا منه ، فقال : « حدَّثَنا صالحُ بنُ عبد الرَّحمن ابن عمرو بن الحارث الأنصاريُّ ، ثنا سعيدُ بن منصُورِ ، ثنا عبدُ العزيز ابنُ مُحُمَّدٍ الدَّرَاوَردِيُّ ... ـ بسنده ومتنه ، ثُمَّ قال : ـ فقال قائلُ : هذا الكلامُ مستحيلٌ ؛ لأنَّه نهاه إذا سجد أن يَبرُكَ كما يَبرُكُ البعيرُ ، والبعيرُ إِنَّمَا يبرُك بيديه ، ثُمَّ أُتبَع ذلك بأن قال : ولكن ليضع يديه قبل ركبتيه ، فكان ما في هذا الحديث ، ممَّا نهاه عنه في أوَّله ، قد أمَرَه به في آخرِه » ، فتأمَّلْنا ما قال ، فوجدناه مُحالًا ، ووجَدنَا ما رُوي عن رسُول الله عَلَيْكُ في هذا الحديث مستقيمًا ، لا إحالة فيه ؛ وذلك أنَّ البعيرَ ركبتاه في يديه ، وكذلك كلُّ ذي أربع من الحيوان ، وبنو آدم بخلاف ذلك ؛ لأنَّ رُكبتَهم في أرجُلِهم ، لا في أيديهم » ا.هـ

ولم يَفعَل الطَّحاوِيُّ شيئًا ، إلَّا أَنَّهُ زادَ في الطِّين بِلَّةً ، والإشكالُ في الحديث بحاله ؛ لأنَّ النَّبيَّ عَيُّالِهُ نهى أن يَفعلَ الرَّجلُ كما يَفعلُ البعيرُ ، والبعيرُ يَبرُك فيُقدِّم يديه ، سواءٌ كانت فيهما رُكبتاه ، أو كانتا في رجليه ، فمَن قدَّم يده في السُّجود فقد فعل كفِعلِ البعير ، وهو مَنهيُّ عنه . وآخِرُ الحديث يَأمرُه بتقديم يديه . فالإشكال بعينه موجودٌ ، سِوى أنَّه لم يَكُن الحديث يَأمرُه بتقديم يديه . فالإشكال بعينه موجودٌ ، سِوى أنَّه لم يَكُن

مضافًا إليها هذه السَّخَافة ، في دعوى أنَّ رُكبة ذَوِي الأربع كلِّها في يدها ، لا في رِجلها . والذي يقتضيه النَّظَرُ ، ويقبَلُه العقلُ هو أنَّ الحديثَ انقلب على الدَّرَاوَردِيِّ ، بتفرُّدِه بتلك الزِّيادة فيه ، عن مُحَمَّدِ بن عبد الله بن حسنٍ ؛ لأنَّ عبدَ الله بنَ نافعِ الصَّائغَ رواه عنه بدونها ، فتُبَتَ أنَّها من الدَّرَاوَردِيِّ ، وهو وإن كان من رجال الصَّحيح ، إلَّا أنَّه يَهِمُ إذا حدَّث مِن حفظِه ، كما قال أحمدُ بنُ حنبلِ ، وزاد أنَّه : « ليس بشيءٍ ، وإذا حدَّث مِن حفظِه جاء بالبواطيل » ، قلتُ : وهذا منها . وقال أبو حاتم : « لا يُحتَجُّ به ». وقال أبو زُرعة: « سيِّءُ الجِفظ ». ولمَّا ذكره الذَّهَبِيُّ في « الميزان » ، قال : « هو صدوقٌ ، من عُلماء المدينة ، وغيرُهُ أقوى منه » . وقال أحمد أيضًا : « كان يقرأ من كُتُبِ النَّاس فيُخطِئ ، وربَّما قلَبَ حديثَ عبدِ الله ابن عُمَر فيرويه عن عُبيد الله بن عُمر ». وقال النَّسَائِيُّ : « ليس بالقويِّ ». وقال ابنُ سعدٍ : « ثقةٌ كثيرُ الحديث يَغلَطُ » ، ولذا لم يُخرِّج له البُخارِيُّ إِلَّا مَقْرُونًا بِغِيرِهِ . وفيه كلامٌ أكثرُ من هذا . فلم يبق شكٌّ ، في أنَّ الوهمَ في هذه اللّفظةِ الباطلةِ منه ، لاسيَّما وقد رَوى الحديثَ ثقةٌ آخرُ ، عن شيخه ، فلم يأتِ بها . وبهذا تَعلَمْ تَحَامُلَ البُخارِيِّ عَلَى أهل البيتِ ؟ فإنَّه أعلَّ الحديث بالنَّفسِ الزَّكيَّة ، البريءِ من الحديث ، وسَكَت عن تعليلِه بالدَّرَاوَردِيِّ ، الْمَتفرِّدِ عنه بتلك الزِّيادة » انتهى كلامه .

• قلتُ: والجوابُ عن هذا « الخطلِ » من عَشَرَةِ وُجوهٍ: * الأوَّلُ: أنَّ الْمُنَاوِيَّ أخطأ عندما قال إنَّ البُخاريَّ ، والتِّرمِذِيَّ أعلَّاه بمُحمَّد بن عبد الله بن حَسنِ ؛ لأنَّ هذا يعني أنَّهُما ضعَّفَاه ، أو تَكلَّما فيه .

ومن الغرائب أنَّ الغُمَارِيَّ ، مع حِرصِه على تعقَّب المُنَاوِيِّ في الذَّرَة ، لم يتعقَّبهُ في هذا ؛ حتَّى يتسنَّى له أن يَغمِز البُخارِيَّ ، كما رأيتَ في كلامِه . والأغربُ من هذا ، أنَّه نَقَلَ كلامَ البُخَارِيِّ بنصِّه من كتاب « التَّاريخ الكبير » ، إذ قال : « لا يُتابَع عليه ، ولا أدري : سمع من أبي الزِّناد ، أم لا » ، فالبُخارِيُّ أعلَّ الحديث بعِلَّتين : الأولى : أنَّ مُحمَّد أبي الزِّناد ، أم لا » ، فالبُخارِيُّ أعلَّ الحديث بعِلَّتين : الأولى : أنَّ مُحمَّد ابنَ عبدِ الله بنِ حَسَنٍ لم يُتابَعْ عليه ، والثَّانية : توقُّفُه في صِحَّة سماعه من أبي الزِّناد . إذن ، فالمسألة مُتعلِّقةٌ بالرِّواية .

أَمَّا الرَّاوِي ، فإنَّ رِوايتَه لا تَحُرُج عن ثلاثة أنواع : إمَّا أن يُتابَع ، وإمَّا أن يُتابَع ، وإمَّا أن يتفرَّد . وكلامُنا هنا عن النَّوع الثَّالث ، وهو التَّفرُّد . فخكمُ العُلماء أنَّ المتفرِّد إذا كان ضابطًا حافظًا ، وتفرَّد عن شيخ ، أنَّ تفرُّدَه مقبولٌ ، ما لم يَقُم دليلٌ على وَهمِه . ومحمَّدُ بنُ عبد الله بن حسنٍ وثّقه النَّسائيُّ ، وابنُ حِبَّان ، ولا نعلم أحدًا جَرَحه فيها يتعلَّقُ بالرِّواية ، ولكنَّه كان مُقِلًا ، ولم يَجرَحهُ البُخاريُّ ، ولا التِّرمِذِيُّ ، ولا الدَّارَقُطنِيُّ ، فا معنى قولِ هذا المُعتدي على الأئمَّة ، الواقفِ على عتبات الرَّفضِ : إنَّ فا معنى قولِ هذا المُعتدي على الأئمَّة ، الواقفِ على عتبات الرَّفضِ : إنَّ البُخاريُّ متحاملُ على أهل البيت ، ويُرَى منه « رائحةُ نَصَبٍ » ؟!

* الثَّاني : سلَّمنا أنَّه جَرَحه ، فهل يقول عاقلٌ : إنَّ هذا من العداء *

* التاني . سلمنا آنه جرحه ، فهل يقول عاقل . إن هذا من العداء لأهل البيت ؟! وهل كلُّ من انتسب من المُتأخِّرين ، على توالي القرون ، بل لأهل البيت من الثَّقاتِ العُدولِ ، أم فيهم ضعفاءُ ومتروكون ، بل وكذَّابُون ؟! وعلى هذا ، يُرَدُّ على كُلِّ الأئمة أقوالهُم في الرُّواة ، فإذا جَرَح أحدُ النُّقَادِ راويًا ينتمي إلى مذهبِ ما ، قيل له : أنت مُتحامِلُ عليه ، كما أحدُ النُّقَادِ راويًا ينتمي إلى مذهبِ ما ، قيل له : أنت مُتحامِلُ عليه ، كما

فعل الحنفيَّة مع المُحدِّثين ، لـمَّا جَرَحوا أبا حنيفة ، ورَمَوهُ بسوء الحِفظ. * الثَّالثُ : أنَّه أساء الأدبَ في خطابِه الأئمَّة ، فهو يَزعُم أنَّ التَّرمِذِيَّ ، والدَّارَقُطنِيَّ قلدا البُخارِيَّ في حُكمه ، وهو يُكَرِّر هذا القولَ السَّاقطَ في جميع كُتُبه تقريبًا ، وبكثرةٍ ملحوظةٍ في كتابه « المُداوِي » خاصَّةً . والرَّجُل كان يَدُّعي الاجتهادَ ـ ولا أدري إن كان المُطلَقَ أم لا ؟! ـ ، وكان يُحارِب التَّقليدَ حربًا لا هَوَادَةَ فيها ، حتَّى أنَّه كان إذا تناول هذه المسألةَ حصل له مَا يُشبِه الهَذَيَانِ إِذَا تَكُلُّم . وهو معذورٌ في أصل المسألة ؛ لأنَّه وجد أنَّ رَانَ التَّقليدِ قد ضَرَبَ بِجِرَانِهِ على أُمَّتِنا من قرونَ طويلةٍ ، ووجد عُلماءَ كبارًا كانوا يتجَلَّدُون حقُّ الجَلَادة في اتِّباع الأئمَّة ، مع أنَّ دليلَ الْمُخالِف ظاهرُ الرُّجحان ، لكنَّه يتمَحَّلُ في تأويله ، ثُمَّ جاء بَعدَهُم عُلماءُ ، لكنَّهم ليسوا كبارًا ، بل يُشبهُون أهل زمانهم ، فتَعَبَّدُوا بالتَّقليد ، وأنَّه لا يجُوزُ لأحدٍ أَن يُخالِف إمامَه ، وفَرَّعُوا مسائلَ على ذلك ، وأنَّ الْحَنَفيَّ مَثَلًا ، أو غيرَه مِن مُتَّبِعِي المذاهب، إذا خالف مذهَبَهُ في مسألةٍ ، إلى خِلَافِها في مذهب آخرَ لرُجحان الدَّليل، هل يَبقَى حَنَفِيًّا أم لا ؟ وتَجِدُ هذا الكلامَ في الكُتُب التي تُعنَى بالفتوى وأحكامها ، في سِلسِلَةٍ طويلةٍ من التَّفريعات ، بعضُها مُثيرٌ للغَيظِ حقًّا . وجد الغُماريُّ القِصَّةَ هكذا ، فانبَرَى يُحارِبُها _ وهو عَصَبيُّ المِزاج بطبعِهِ _ ، فَتَفَوَّه بكلام جارح جدًّا ، مَسَّ به علماءَ كبارًا ، لُجرَّد أنَّه فَهِم من كلامِهم ما يُخالِف فَهمَهُ. وخُخد هذه المسألة التي نُناقِشُها الآن مثلًا على ذلك. فهو يَدَّعِي أَنَّ التِّرمِذيَّ ، والدَّارَقُطنِيَّ قلَّدَا البُخارِيَّ في حُكمِه على مُحمَّد بن عبد الله بن حَسَنِ ، مع أنَّ البُخارِيُّ ، ومعه الإمامان ، لم يَحكُمَا عليه ، إنَّما حَكَما على رِوايته ، كما مرَّ في الوجه الأوَّلِ . وقد اتَّفَق أهلَ العِلم جميعًا على أنَّ هؤلاء الأئمَّةَ من كبار الْمُجتَهِدِين ، وأنَّهم إذا اتَّفَقُوا على كلمةٍ في راوٍ فهذا يعني أنَّ كُلَّ إمام سَبَرَ مَروِيَّاتِ هذا الرَّاوِي، على عادَتِهم في ذلك، ثُمَّ خَرَج بهذا الحُكم عليه. ولا يَعنِي هذا أنَّهُم كانوا يَحكُمون على الرُّواة دُون النَّظَرِ إلى ما قاله أهلُ العلم السَّابِقِينَ عليهم فيه ، بل كانُوا يَنقُلُون كلامَهم ، موافقين لَهُم عليه ، لا مُقلِّدين ، مثلها يَفعَلُ الغُمارِيُّ وغيرُه إذا تَبَنُّوا حُكمًا على راوٍ ما ، أو حُكمًا فِقهيًّا ، فهو مسبوقٌ إلى القول الذي انتَحَلَهُ قَطعًا ، فلو قُلتَ له: أنتَ مُقلِّدٌ في هذا الحُكم لأنك مسبوقٌ ، لأَنكرَ عليكَ غايةَ الإنكار ، وقال: أنا وافقتُهُم في هذا بعد بحثٍ وتُحَرِّ ، ولا يستطيعُ أن يقول غيرَ ذلك ، و إلَّا رَمَى نفسَه بالتَّقليد. وقد تقدَّم ما يَدُلُّ على الذي سيحصُّل لك إذا رمَيتَه

نعم! قد يُقلِّد العالمُ غيرَه من أَهلِ الاجتهادِ إذا لم يَكُن له رأيٌ في المسألةِ ، لكنَّهُ يكونُ بصيرًا عادةً بها يختارُهُ من قولِ من سَبَقُوه ، وإن لم يكن له رأيٌ خاصُّ . ولكن ، تبقى هذه المسألةُ من النَّادِر الذي لا يُقاسُ عليه . والمسائلُ المتعلِّقة بالاجتهادِ والتَّقليدِ كثيرةٌ مُتشعِّبةٌ ، وفيها تفصيلُ كثيرٌ ، والحقُّ وَسَطَّ دائهًا بين طَرَفِي نقيضٍ .

فهذه الدَّعوى الباطلةُ: أنَّ المُتأخِّرَ لابُدَّ أن يُقلِّد المتقدِّم إذا وافقه في القول ، لا تَنطَبِقُ على الأئمَّة القُدامَى ، فهم أهلُ الاجتهادِ حقًّا . فجرَّهُ عدمُ التزام العدلِ أن يُسوِّي بين أهل الاجتهاد من المتقدِّمين ، وأهلِ التَّقليدِ من المتقدِّمين .

ثُمَّ ماذا يقولُ هذا المُعتَدِي على الأئمَّة فيما فَعلَهُ الدَّارَقُطنِيُّ مثلًا في كتابَيه «الإلزامات» و «التَّتبُّع»، من إلزام الشَّيخين، وتعقَّبِهما في أحاديث في «صحيحَيهما». وأنا أخشى لو كان حيًّا أن يَقُولَ: تعقَّبَهُما للشُّهرة، وإلَّا لو صَوَّبَ صَنِيعَهُ لنَقَضَ قولَه: إنَّه مُقلِّدٌ للبُخاريِّ، أو لغيرِه ممَّن سَبقُوه. وقد رأيتُهُ رَدَّ كلامًا للنَّسائِيِّ، وأبي حاتم، وأبي زُرعَة وغيرِهم، بعبارة خَشِنة ؛ لأنَّ ابنَ مَعِينٍ، وأحمدَ سَبقُوا إلى جرح راوٍ، وافقَهُمَا عليه هؤُلاء الأَثمةُ، وقال: هُم مُقلِّدُون هَمُ اللَّمةُ علم وهذا رُبَّما يُشِير إلى ما عِندَه مِن المُتقدِّمِين، وليس عِندَهُ خَبرٌ بسِعَةِ عِلمِهم، وهذا رُبَّما يُشِير إلى ما عِندَه مِن المُقلِّمُ ، وإنَّا الفَضل ذَوُو الفَضل».

فهذا الرَّجُل غريبٌ جدًّا في أطواره ، لا يُراعِي لأحدٍ يُخالِفه حُرمةً ، ونادرًا ما يَعتَرِفُ لمخالِفِه بالفضل في شيء إذا غَضِب عَلَيه . نعوذُ بالله من الخُذلان . * الرَّابع : قولُه عن تَفَرُّد مُحمَّدِ بنِ عبد الله بن حَسَنٍ : « وهَبْ أَنَّه لم يُتابِعه أحدٌ ، فهاذا يضُرُّه ؟! وكم خرَّج البُخارِيُّ في « صحيحه » لأفرادٍ لم يُتابِعهم أحدٌ » ا.ه. .

فهذا القولُ يُنبِيْكَ عن عِلمِ الغُمارِيِّ . فهل يقولُ عالمُ : إنَّ الرُّواةَ على دَرَجةٍ واحدةٍ من الضَّبط والإِتقانِ ، بحيثُ يُقبَلُ تفرُّدُ كلِّ ثِقةٍ ، ولو قبِل تفرُّدَ بعضِ الرُّواة ، ورَدَّ البعضَ الآخرَ عُدَّ متناقضًا ؟!

فالبُخارِيُّ مثلًا إذا قَبِلَ تفرُّدَ راوٍ ، وأدخله في «كتاب الصَّحيح» ، فلابُدَّ أن يكون الحديثُ محفوظًا عنده ، وهو محفوظٌ عند سائر العُلهاء الذين جاءُوا بعدَه ، وقرَؤُوا «صحيحه» ؛ إذْ لم يتعقَّبُوه في هذا . فهل نُسَوِّي بين

تَفرُّدِ الرَّاوي في أحد « الصَّحيحين » ، وبين وُجود الحديث في كتابِ آخرَ لإمام لم يَدُّع الصِّحَّة في كتابه كالشَّيخين ، أمثالِ أصحابِ السُّنَن ، وغيرِهم ؟! وكم من أحاديثَ رَدَّها البُخاريُّ ومُسلِمٌ وغيرُهما لأئمَّةٍ كبارٍ ، كمالكٍ ، والشُّفيانَينِ ، والحَمَّادَين ، ومَعمَرِ ، وغيرِهم من الثَّقات ، وقالوا: وَهِمَ فيه فلانٌ ، مع أنَّه من جِبال الجِفظ . فهل يعني أنَّ البُخاريَّ إذا خرَّج رواياتٍ لرواةٍ انفَرَدُوا بأحاديثَ ، أَن أُلزِمَهُ بأن يَقبَل تفرُّدَ كُلِّ راوٍ ثقةٍ ، وإلَّا عُدُّ مُتناقِضًا ؟!

أَمَّا كَلَامُهُ عن « نَصَب » البُخارِيِّ ، وأنَّه يَروِي عن « أعداء » أهل البَيتِ ، في الوقت الذي تُجَنَّب الرِّواية عن أكابِرِهم، فلا نُسَوِّدُ وجه القِرطَاسِ بالرَّدِّ عليه ، إذ المِدادُ أغلى مِن أَن نُهدِرَهُ في رَدِّ هذا الهَذَيَان ، بل الكَذِبِ الصُّرَاحِ على البُّخارِيِّ ، والأُمرُ كما قال الله تعالى : ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن فَوْلٍ إِلَّا لَدَيْدِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾، وكما قال أبو العَتاهِيةِ:

إِلَى دَيَّانِ يَوم الدِّينِ نَمضِي وَعِندَ الله تَجتَمِعُ الخُصُومُ * الخامس: أنَّه دفع تعليلَ البُخَارِيَّ بتفرُّد مُحَمَّد بن عبد الله ، فقال: « لم

ينفرد به ؛ فتابعه عبدُ الله بن سعيدٍ المَقبُرِيُّ ، عن أبيه ، عن أبي هُريرَةَ » .

وأنا مُضطرٌّ هنا أن أَذكُر ما يعرفه صبيان الْمُتعلِّمين ، أنَّ هذه ليست متابعةً . ومُحَمَّدُ بنُ عبد الله بن حسنِ إنَّها يرويه عن أبي الزِّناد ، عن الأعرِج ، عن أبي هُريرَة . بينها عبدُ الله بنُ سعيدٍ يرويه عن سعيدٍ المَقبُرِيِّ ، عن أبي هُريرَة . فهذان إسنادان تُختَلِفان عن أبي هُريرَة . فحتَّى يتمَّ ردُّ تعليلِ البُّخَارِيِّ ، لابدُّ أن تكون المتابَعةُ لُحمَّدٍ تامَّةً ، فيرويه عبدُ الله بنُ

سعيدٍ _ مَثَلًا _ ، عن أبي الزِّناد ، عن الأعرج ، عن أبي هُريرَة ، فأين التُتابَعةُ إذن ؟!

سلَّمنا أنَّه تابعه متابعةً تامَّةً ، فلم يَقُل لنا الغُمارِيُّ ما حالُ عبدِ الله بنِ سعيدٍ المَقبُرِيِّ ؟! فاسمع ما قاله الأئمَّة فيه .

قال يحيى بنُ سعيد القطّانُ : « جلستُ إلى عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد عبلسا ، فعرَفتُ فيه الكَذِبَ » . وقال أحمدُ : « مُنكر الحديث ، متروكُ الحديث » ، وكذلك قال عَمرُو بنُ عليٍّ . وقال ابنُ مَعِينٍ : « ضعيفٌ ، ليس بشيءٍ ، لا يُكتَب حديثُه » . وقال البُخاريُّ : « تَركوه » . وقال النَّابَائِيُّ : « ليس بثقةٍ » . وقال أبو زُرعة الرَّازِيُّ : « ضعيفُ الحديث ، لا يُوقفُ منه على شيءٍ » . وقال الحاكمُ أبو أحمدَ : « ذاهبُ الحديث » . وقال ابنُ عَدِيٍّ : « عامَّةُ ما يرويه الضَّعفُ عليه بيِّنُ » . وقال ابنُ حِبَّان : « كان ابنُ عَدِيٍّ : « عامَّةُ ما يرويه الضَّعفُ عليه بيِّنُ » . وقال ابنُ حِبَّان : « كان كان المُتَعَمِّد لها » .

فلِمَ ذَكَر الغُمارِيُّ هذه المُتابَعة ، ولم يُبَيِّن حال راويها : أهو مِمَّن تنفع متابعتُه أم لا ؟!

* السَّادس: قولُه: « والذي يَقتَضِيهِ النَّظَرُ ، ويقبَلُهُ العقلُ هو أَنَّ الحديثَ انقَلَبَ على الدَّرَاوَردِيِّ ؛ بتفرُّدِهِ بتلك الزِّيادَةِ ».

فهذا القولُ مِمَّا يُتَفَكَّهُ به ، وهو مردودٌ بداهةً ؛ إذ ليس عليه ثَمَّة دليلٌ ، وحسبُك أنَّ أحدًا لم يتفوَّه به ، مع كثرة من تكلَّم في هذه المسألة ، وهذا بحقِّ الدَّرَاوَردِيِّ .

والغُمَارِيُّ أخذ هذه الدُّعوَى من ابنِ القَيِّم ، لكن ابن القَيِّم احتاط لِنَفْسِهِ فِي العِبارة ، وعبارتُهُ فِي « الزَّاد » (١/ ٢٢٦) : « وكان يَقَعُ لِي أَنَّ حديثَ أبي هُرَيرَةَ كما ذكرنَا ، ممَّا انقَلَبَ على بعض الرُّواةِ متنُه وأصلُه ، ولعله: « ولْيَضَع رُكبَتَيهِ قبل يَدَيهِ » ، كما انقَلَبَ على بعضهم حديثُ ابنِ عُمَر : « إِنَّ بِلالًا يُؤَذَّنُ بليلِ ، فكُلُوا واشرَبُوا حتَّى يُؤَذِّنَ ابنُ أُمِّ مكتوم » ، فقال: « ... ابنَ أُمِّ مَكتُومٍ يُؤَذِّنُ بليلٍ، فكُلُوا واشرَبُوا حتَّى يُؤذِّنَ بِلالٌ » . وكما انقَلَب على بعضِهم حديثُ : « لا يزَال يُلقَى في النَّارِ ، فتقُولُ : هَل مِن مَزِيدٍ ... _ إلى أن قال : _ وأمَّا الجَنَّةُ فَيْنشِئُ اللهُ لَهَا خَلقًا يُسكِنْهُم إيَّاهَا » ، فقال: « وَأُمَّا النَّارُ ، فيُنشِئُ اللهُ لها خلقًا يُسكِنُهم إِيَّاها » ، حتَّى رأيتُ أبا بكرٍ ابنَ أبي شَيبَة قد رواه كذلك ، فقال ابنُ أبي شَيبَة : حدَّثَنا مُحُمَّدُ بن فُضيل ، عن عبد الله بن سَعِيدٍ ، عن جَدِّه ، عن أبي هُريرَة ، عن النَّبيِّ عَلَيْكُم ، قال: إذا سَجَدَ أَحَدُكُم، فليبدأ برُ كبتَيه قَبل يَديه، وَلا يَبرُك كَبُرُوكِ الفَحلِ » انتهَى . • قلتُ : هذا كلامُ ابنِ القَيِّم ﴿ فَهُ ، وفيه نَظَرٌ عريضٌ ؛ لأنَّ الأحاديثَ التي ذَكَرَهَا قام الدَّليلُ على أنَّها ممَّا انقَلَب على الرَّاوِي _ مع أنَّ حديث أذانِ بلالٍ عارَضَ في دَعوَى القَلبِ فيه الحافظُ في « الفتح » ، ورَدَّ على ابن عبد البَرِّ وغيرِهِ هذه الدَّعوَى . . ومِثلُهُ ممَّا لَم يَذكُرهُ ابنُ القَيِّم حديثُ مُسلِم: « ورَجُلٌ تَصَدَّقَ بشمالِهِ ، حتَّى لا تَعلَمَ يمينُهُ ما أَنفَقَت شَمَالُهُ » ، وهذا مقلوبٌ _ كما حرَّرتُهُ في الحديث رقم (١٤٢) من هذا الكتاب _ . فليس معنى أنَّ أحاديثَ قُلِبَت على بعض الرُّواةِ أن يكون حديثُنا مِن هذا الضَّرْب. بَيْدَ أنَّ ابنَ القَيِّم استدلَّ على انقلاب الحديثِ

على رَاوِيهِ بها رواه عبدُ الله بنُ سعيدٍ المَقبُرِيُّ ، عن جَدِّه ، عن أبي هُريرَة ، مرفُوعًا : « إذا سَجَدَ أحدُكُم فليبدأ برُكبَتَيهِ قبل يديه ، ولا يَبرُك كَبُرُوك الفَحلِ » . ولا يَجُوزُ أن يُستَدَلَّ بمِثل هذا ؛ لأنَّ عبدَ الله بنَ سعيدٍ سَاقِطُ الحَديثِ ، متروكٌ _ كها مَرَّ ذِكرُه في الوجه السَّابق _ . فلا تَثبُت دعوى ابنِ القَيِّم ، ولذلك رَدَّ عليه مُلَّا عَلِي القَارِي في « مَرقَاة المفاتيح » ابنِ القَيِّم أنَّ حديث أبي هُريرَة انقلبَ متنُه على راويه فيه نَظرٌ ؛ إذ لو فُتِح هذا البابُ لم يَبقَ اعتهادٌ على رواية راوٍ ، مع كونها صحيحةً » انتهى .

* السَّابع: قوله: « أمَّا زَعمُ أنَّ رُكبتي البعير في يده ، فأوَّلُ من تولَّى كِبرَ ذلك الباطلِ ، على ما أظنُّ ، هو الطَّحاوِيُّ ... » انتهى .

فهذا هو الظّنُّ الباطلُ بعينه ، والظّنُّ أَكذَبُ الحديث . وقد سَرَدتُ لك فيما مضى جملةً من الأحاديث الصَّحيحة ، أوَّ لها فيه نصُّ صريحٌ قاطعٌ من سُراقة بن مالكِ ، لـمَّا قال : « وساخت يدا فَرَسِي في الأرض ، حتَّى بلغتا الرُّكبتين » ، فدلَّ على أنَّ رُكبة البعير في يده ، وأحاديثَ أخرى صحيحةً دلَّت على أن البُروكَ إنَّما يكون على الرُّكبة . ولا يجوز ، لا شرعًا ، ولا لغةً ، أن يقول قائلُ : بَرَك فلانُ على يديه ، إلَّا إذا كان أعجميَّ الفَهم . وقد نصَّ سائرُ علماء اللَّغة في « معاجمهم » ، على أنَّ رُكبة كلّ ذي أربع في يديه ، وعُرقوباه في رجليه ، ولم يُخالِف في هذا أحدٌ نعلمُهُ . ومن الطَّريف قولُ الغُمَارِيِّ : « والبعير يَبرُكُ ، فيُقدِّم يديه ، سواءٌ ومن الطَّريف قولُ الغُمَارِيِّ : « والبعير يَبرُكُ ، فيُقدِّم يديه ، سواءٌ

كانت فيهما رُكبتاه ، أو كانتا في رجليه » .

ولم يقُل أحدٌ من بني آدم نعلمُهُ: إنَّ الرُّكبةَ يُمكنُ أن تكون في رِجليَ البعيرِ الخَلفِيَّتين ، إنَّما يُسمِّيها النَّاس « عُرقُوبًا » . وإنَّما سُمِّيت الرُّكبةُ رُكبةً لأنَّ صاحبَها يَركبُها ، ويَعتَمِدُ عليها إذا نزل .

* الثَّامن: قولُه « هذه السَّخافة ، في دَعوَى أنَّ رُكبة ذَوِي الأربع كلِّها في يدها ... الخ » .

أقولُ: قد ذكرتُ لك قبلَ ذلك من قال بأنَّ رُكبة ذوي الأربع في يديها ، وأنَّهم كلُّ علماء اللَّغة ، وهم فضلاءُ أجِلَّاءُ ، من أصحاب النَّظر الصَّحيح ، بخلاف من يَخبِطُ خَبطَ عشواء ، ويَركَبُ في دعواه الظَّلماء ، وقد عَرَفنا من هو السَّخيفُ حقًّا!!

* التّاسع: وهو أنّه ذكر كلامَ العُلماءِ في الدَّرَاوَردِيِّ، ونَقَل القَدْحَ فيه، ثُمَّ قال: « وفيه كلامٌ أكثرُ من هذا. فلم يبق شكُّ، في أنَّ الوَهَمَ في هذه اللَّفظة الباطلة منه، لاسيَّما وقد رَوى الحديثُ ثقةٌ آخرُ عن شيخِه، فلم يأتِ بها. وبهذا، تَعلَم تَحامُل البُخارِيِّ ... النح ».

• قلتُ : لقد عدَّ العُلماءُ من ضُروب الخيانة العِلمية أن يَذكُر المرهُ الجرحَ في الرَّاوي دون التَّعديل ، وهذا المُعترض ذَكَر أقوالَ العُلماء الذين جَرَحوا الدَّرَاوَردِيَّ ، فنقل قولَ النَّسائِيِّ : «ليس بالقويِّ » ، وترك قولَه الآخرَ : «ليس به بأسٌ ، وحديثُه عن عُبيد الله بن عُمر مُنكُرٌ » . ولم يَنقُل قولَ ابنِ مَعِينٍ رأسًا ، وقد قال فيه : « ثقةٌ حُجَّةٌ » ، وقال مرَّةً : «ليس به بأسٌ » وسُئل : فسُليمانُ بنُ بلالٍ أحبُّ إليك ، أو الدَّرَاوَردِيُّ ؟ فقال : «سُليمانُ . وكلاهما ثقةٌ » . ووثَّقَه العِجِليُّ ، وابنُ حِبَّان ، وقال : «كان «سُليمانُ . وكلاهما ثقةٌ » . ووثَّقَه العِجِليُّ ، وابنُ حِبَّان ، وقال : «كان

يُخطئ ». وقال ابنُ المَدِينِيِّ : « ثِقةٌ ثَبتٌ ». وبدأ الذَّهَبِيُّ ترجَّمَتُهُ في « الميزان » بقوله : « صدوقٌ . غَيرُهُ أقوى منه » ، ثُمَّ عَلَم بها ما يَدُلُّ على أنَّ الرَّاجِح في أمره التَّقوِيَةُ .

ثُمَّ قولُهُ: «غيرُهُ أقوى مِنهُ » لا تَدُلُّ على الجرح ، إلَّا عِندَ من يُعرَف عنه أَنَّها جَرِحٌ كالبَرْدِيجِيِّ مثلًا.

* العاشرُ: قولُ الغُمارِيِّ: « وقد رَوَى الحديثَ ثقةٌ آخرُ ، عن شيخه ، فلم يأت بها ».

فهذا الثّقةُ الآخَرُ هو عبدُ الله بنُ نافع الصَّائغُ ، وقد وثَّقه ابن مَعِينٍ ، والنَّسائِيُّ في روايةٍ . وقال أبو زُرعَة ، والنَّسائِيُّ : «ليس به بأسٌ » . وقال أحدُ : «ليس به بأسٌ » . وقال أحدُ : «لم يَكُن في الحديث بذاك » . وقال أبو حاتم : «ليس بالحافظ ، وهو ليِّنْ في حِفظِه ، وكتابُهُ أصحُّ » ، وكذلك قال ابنُ حِبَّانَ .

وهو ين ي حِمْطِه ، و دابه اصح » ، و دالك فان ابن حِبان . وقال البُخارِيُّ : « في حفظه شيءٌ ، يُعرَف حفظُه ويُنكر ، و كتابُهُ أصحُّ » . فهل مِثلُ هذا يُقال فيه « ثقةٌ » ، هكذا بإطلاقٍ ، كأن ليس فيه نَوعُ جَرِح ؟! ولستُ أسعى ببحثي هذا أن لا أعتدَّ بروايته ، كلًا ، لكنِّي قصدتُ الرَّدَّ على الغُمارِيِّ في تَجَنِّيهِ على العُلماء ، وله مِن أمثال هذا كَثِيرٌ . على أنَّ رواية عبد الله بنِ نافع المُجمَلة ستُردُّ حتمًا إلى روايةِ عبد العزيز الدَّرَاوَردِيِّ المُفصَّلةِ ، كما سبق وأشرتُ إليه .

ولعلَّ الدَّهشة تَعقِد لسانك ، وتَحتوِي جَنَانك ، عندما تراه يَتكلَّم عن الدَّرَاوَردِيِّ ، فجَعَل يسوقُ قولَ الجَارِحِين ، ويُكثِّر عَدَدَهم ، ليدلُّك على الدَّرَاوَردِيِّ ، فجعَل يسوقُ تولَ الجَارِحِين ، ويُكثِّر عَدَدَهم ، ليدلُّك على النَّر روايتَه مُنكرةٌ ، فهلَّا اكتفى بواحدٍ مُتقدِّمٍ جَرَحَهُ ، إذ _ على مذهبه

الذي أَشَرنَا إليه في الوجه الثَّالث _ أنَّ الْمَتَأَخِّرَ يُقَلِّد الْمُتقدِّم ؟! لكنَّه لـمَّـا احتاج إلى الطَّعن فيه جَمَعَ جَرَامِيزَهُ ، ليُرِي القارئ أنَّ الرَّجُل لا تُقبَل روايتُه . وهكذا تكون « الأمانة » عند الغُماريِّ .

وصَدَق أبو الطَّيِّب، إذ قال:

وَمَن جَهِلَت نَفْشُهُ قَدرَهَا رَأَى غَيرُهُ مِنهُ مَا لَا يَرَى

ووالله! لو تَفَرَّغتُ لكتابه هذا ، وحَاكَمتُهُ إلى القواعد الِعلميَّة التي أَسَّسَها عُلماؤُنا ، لكان كِتابُه « فضيحةً » ، ولو كان عندي من الوقتِ سَعَةُ لوَضَعتُ على كتابه كتابًا يُساوِيه في مُجَلَّداته ، وسَمَّيتُه « الكاوي على اللَّداوِي » ، وكما يُقال : آخر الطِّبِّ الكَيُّ ! فليَقُم بهذا أحدُ تلاميذنا النَّابين . والحُكم لله العَلِیِّ الكبیر .

وقد فصَّلتُ الكلامَ عن هذه المسألةِ تفصيلًا ، ورددتُ على كلِّ مَن كتب فيها ، في كتابِي « نهي الصُّحبة عن النُّزول بالرُّكبة » ، في طَبعَتِه الجديدة ، التي سأدفَعُها إلى المطبعة قريبًا ، إن شاء الله تعالى .

٣٢ - سُئلتُ عن حديث: « مَن حَجَّ هَذَا البَيتَ ، فَلَم يَرفُثْ ، وَلَمَ يَفْتُ ، وَلَمَ يَفْتُ ، وَلَمَ يَفْتُ ، وَلَمَ يَفْشُقْ ، رَجَعَ كَيُومِ وَلَدَتْهُ أُمَّهُ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ . أخرجه البُخاريُّ (٣/ ٣٠٢) ، ومُسلمٌ (١٣٥٠) ، من حديث أبي هُريرة مُخَكَّ . صفر ۱٤۱۷هـ

٣٣- سُئلتُ عن حديث: صلاة حِفظ القُرآن.

• قلتُ : هذا حديث مُنكَرُّ باطلُ .

يرويه الوليدُ بنُ مُسلِمٍ ، قال : ثنا ابنُ جُريج ، عن عطاءٍ ، وعِكرمةً ، عن ابن عبَّاسِ ، أنَّه قال أَ بينها نَحنُ عِندَ رسُولِ الله عَلَيْهُ ، إذْ جاءَهُ عليُّ بن أبي طالِبِ ، فقال : « بِأَبِي أنتَ وأُمِّي ! تَفَلَّت هذا القُرآنُ مِن صَدرِي ، فما أَجِدُنِي أَقدِرُ عَلَيه » ، فقال رسُولُ الله عَلَيْكَةُ : « يَا أَبِا الْحَسَنِ ! أَفَلَا أَعَلَّمُك كَلِهَاتٍ ، يَنفَعُكُ اللهُ بهنَّ ، ويَنفَعُ بهنَّ مَن علَّمْتَه ، ويُثَبِّتُ ما تَعَلَّمتَ في صَدرِك ؟ » ، قال : « أَجَل ، يا رسُولَ الله ! فعلِّمْنِي » ، قال : « إِذَا كَانَ ليلةُ الجُمُعةِ ، فإن استطَعتَ أَن تَقُومَ في ثُلُث اللَّيل الآخِرِ ؛ فإنَّها سَاعَةٌ مَشْهُودةٌ ، والدُّعاء فِيهَا مُستَجَابٌ ، وقد قال أَخِي يعقُوبُ لبَنِيهِ : ﴿ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي ﴿ [يوسُف: ٩٨] ، يقُولُ : حتَّى تَأْتِي لَيلةُ الجُمُعة ، فإن لم تَستَطِع فَقُم فِي وَسَطِها ، فإن لم تَستَطِع فَقُم في أوَّلها . فَصَلِّ أربعَ رَكْعاتٍ ، تَقرَأُ فِي الرَّكعة الأُولَى بـ « فاتِحَةِ الكِتابِ » وسُورَةِ « يس » ، وفي الرَّكعة الثَّانيَة بـ « فاتِحَةِ الكِتاب » وبـ « حمّ الدُّخَان » ، وفي الرَّكعة الثَّالِثَة بـ « فاتِحَةِ الكتاب » و « الَّمْ * تَنْزِيلُ السَّجدة » ، وفي الرَّكعَة الرَّابِعةِ بـ « فاتِّحَةِ الكتاب » و « تَبَكْرُكُ المفصَّل » . فإذا فَرَغتَ من التَّشهُّد ، فاحمَدِ الله ، وأُحسِن الثَّنَاءَ على الله ، وصَلِّ عليَّ وأُحسِن ، وعَلَى سائِرِ النَّبِيِّين ، واستَغفِر للمُؤمِنِين والمُؤمِنَات، ولإخَوانِك الذين سَبَقُوك بالإِيمانِ، ثُمَّ

قُل فِي آخِرِ ذلِك : اللَّهُمَّ ! ارحَمنِي بِتَركِ المَعَاصِي أَبَدًا ما أَبقَيتَنِي ، وارحَمنِي أَن أَتُكلُّف ما لا يَعنِينِي ، وارزُقنِي حُسنَ النَّظر فيها يُرضِيك عَنِّي ، اللَّهُمَّ! بَدِيعَ السَّمَاوات والأَرض ، ذَا الجَلال والإِكرام ، والعِزَّةِ التي لا تُرَامُ ، أَسَأَلُكَ يَا اللهُ ! يَا رَحَمَنُ ! بَجَلَالِكَ ونُورِ وَجَهِك ، أَن تُلزِمَ قَلْبِي حِفظَ كِتابِك كُمَا عَلَّمْتَنِي ، وارزُقنِي أَن أَتْلُوَهُ عَلَى النَّحُو الذي يُرضِيكَ عَنِّي ، اللَّهُمَّ ! بدِيعَ السَّمَاوات والأَرضِ ، ذَا الجَلالِ والإِكرَام ، والعِزَّةِ التي لا تُرَامُ ، أَسأَلُكَ يَا اللهُ ! يَا رَحَمَنُ ! بِجَلَالِكَ ونُورِ وَجِهِكَ ، أَن تُنَوِّر بِكِتَابِك بَصَرِي ، وأن تُطلِقَ بِهِ لِسَانِي ، وأن تُفَرِّج به عن قَلبِي ، وأن تَشرَحَ به صَدرِي، وأن تَغسِلَ به بَدنِي ؛ فإِنَّه لا يُعِينُنِي على الْحَقِّ غيرُك ، ولا يُؤتِيهِ إِلَّا أَنتَ ، ولا حَولَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بالله العَلِيِّ العَظيم . يا أبا الحَسَن ! فَافعَل ذلك ثَلَاث جُمَع ، أو خَمسًا ، أو سَبعًا تُجَبْ بإذن الله ، والذي بَعَثَنِي بالحَقِّ ! مَا أَخَطأُ مُؤمِناً قَطَّ » ، _ قال عبدُ الله بنُ عبَّاسِ : _ فوالله ! ما لَبِث عليٌّ ا إِلَّا خَمْسًا ، أو سَبعًا ، حتَّى جَاءَ عليُّ رسُولَ الله عَلَيْكُمْ في مِثل ذلك المُجلِس ، فقال: « يَا رَسُولَ الله ! إِنِّي كُنتُ فِيهَا خَلَا لَا آخُذُ إِلَّا أَربِعَ آياتٍ ، أُو نَحوَهُن ، وإذا قَرأَتُهُنَّ على نَفسِي تَفَلَّتنَ ، وأنا أَتَعَلَّمُ اليومَ أربَعِين آيةً وَنَحوَها ، وإذا قَرأتُها على نَفسِي فكأنَّها كِتابُ الله بَين عَينَيَّ ، ولقد كُنتُ أُسمَعُ الحديثَ ، فإذا رَدَّدتُهُ تَفَلَّت ، وأنا اليَومَ أُسمَعُ الأحاديثَ ، فإذا تَحَدَّثتُ بَهَا لَم أُخِرِم مِنهَا حَرفًا »، فقال له رسُولُ الله عَيْكَة عِند ذلك: «مُؤمِنٌ، ورَبِّ الكَعبةِ ! يا أبا الحَسَن ! » .

أَخرَجَهُ التِّرمِذِيُّ (٢٥٧٠)، قال: حدَّثَنا أَحَدُ بن الحَسَن..

وابنُ أبي عاصِم في « الدُّعَاء » _ كما في « النُّكَت الظِّراف » (٥/ ٩١) _ ،

ومِن طَرِيقِه الشَّجَرِيِّ في « الأَمَالِي » (١/ ١١٣ - ١١٤) قال : حدَّثَنا مُحمَّد ابن الحُسَين الرَّازِيُّ _ وكان صَدُوقًا _ . .

وعُثَمَانُ بنُ سَعيدِ الدَّارِمِيُّ _ كما في « النُّكَت » (٥/ ٩١) _ ، ومِن طَرِيقِهِ الحَاكِمُ (١/ ٣١٧- ٣١٧) ، والأَصبَهَانِيُّ في « التَّرغِيبِ » (١٢٧٠) عن عُثمَانَ بنِ سعيدِ الدَّارِمِيِّ ..

والحاكمُ أيضًا ، وابنُ مَردَوَيهِ _ كما في « النُّكَت » (٥/ ٩١) _ ، والبَيهَقِيُّ في « الصِّفات » (٦٧٣) عن أبي عبدِ الله البُوْشَنْجِيِّ مُحُمَّد بن إبراهيمَ العَبْدِيِّ ..

قالوا: ثنا سُليهانُ بنُ عبد الرَّحن، قال: حدَّثنا الوَلِيدُ بنُ مُسلِم، قال: حدَّثنا ابنُ جُرَيج بهذا.

قال التِّرِمِذِيُّ : « هذا حَدِيثُ حَسَنٌ غريبٌ . لا نَعرِفُهُ إلَّا مِن حديث الوليد بن مُسلِم » .

ووَقَعَ فِي « أُطراف المِزِّيِّ » أَنَّهُ قال : « حديثٌ غريبٌ » . وهذا هو اللَّائِقُ بحال الحديث .

وتُوبع سُليمانُ بنُ عبد الرَّحن ..

تابعه هِشامُ بنُ عَمَّارٍ ، ثنا الوَلِيدُ بنُ مُسلِمٍ ، عن ابنِ جُرَيجٍ ، بهذا الإسناد بطُولِهِ .

أَخرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ فِي « الأَفراد » ، ومن طريقه ابنُ الجَوزِيِّ فِي « الموضُوعَات » (٢/ ١٣٨ – ١٣٩) قال : حدَّثنا مُحمَّد بنُ الحَسَن بنِ مُحمَّدٍ المُقرِئُ ، قال : حدَّثنا الفَضلُ بنُ مُحمَّدٍ العَطَّارُ ، قال : حدَّثنا الفَضلُ بنُ عَمَّادٍ بهذا .

قال الدَّارَقُطنِيُّ: «تفرَّدَ به هِشامٌ ، عن الوليدِ ».

كذا قال ! ورِوَايَةُ التِّرمِذِيِّ ترُدُّ عليه .

• قلتُ : فقد رأيتَ _ أَرَاكَ اللهُ الخَيرَ _ أنَّهُ رواهُ عن الوَلِيدِ بنِ مُسلِمٍ

اثنان:

* أَوَّهُما : سُليهانُ بنُ عبدِ الرَّحمن ابنُ بنتِ شُرَحبِيلَ ، أحدُ الثَّقَات . والخَلَلُ في روايته يأتي من جِهَتَين :

الأُولَى: إذا رَوَى عن الضَّعَفَاء والمَجَاهِيل، وكان مِن أَروَى النَّاس عَنهُم، كَا قال أَبُو حَاتِمٍ. ومن كَثُر هذا مِنهُ دلَّ على قِلَّة تَمِينٍ ، كها قال أبو حاتِمٍ: « وهو عِندِي في حدِّلُو أَنَّ رجُلًا وَضَعَ له حدِيثًا لم يَفهَم ، وكان لا يُميِّز » . « الثَّانِيَةُ: قال يعقُوبُ بن سُفيانَ في « تاريخه » (٢/ ٢ - ٤): « كان سُليانُ صحيحَ الحديثِ ، إلَّا أَنَّهُ كان يُحوِّل ، فإن وَقَعَ فيه شَيءٌ فَمِن التَّنَقُّل » انتهى . وهذا أيضًا ، مع أنَّهُ أَخَفُ مِن قول أبي حاتِمٍ ، إلَّا أنَّهُ يذُلُ على عَجَلَةٍ ، وقِلَةٍ مُبَالاةٍ . ولستُ أسعَى جذا إلى تَضعيفِهِ ، إنَّها لِأُبيِّن كيف وَقَعَ له الوَهَمُ في هذا الحديثِ .

الوهم في هذا الحديب. وقد عَلَّق الشَّيخُ العَلَّامةُ عبدُ الرَّحمن بنُ يَحيَى المُعَلِّمِيُّ على قَولِ يعقُوبَ ابنِ سُفيانَ ، في حاشِيَتِهِ على « الفوائد المجمُوعَة » (ص٤٣) للشَّوْكَانِيِّ ، فقال : « يَعنِي : أَنَّ أُصُولَ كُتْبِهِ كانت صَحِيحةً ، ولكنَّهُ كان يَتقِي مِنها أحاديثَ يَكتُبُهَا في أجزاءَ ، ثُمَّ يُحدِّث عن تِلكَ الأَجزَاءِ ، فقد يَقَعُ له خَطأُ عند التَّحوِيلِ ، فيَقعُ في بعضِ الأَحاديث في الجُزءِ خَطأُ ، فيُحدِّث بِهِ . وَأَحسبُ التَّحوِيلِ ، فيَقعُ في بعضِ الأَحاديث في الجُزءِ خَطأُ ، فيُحدِّث بِهِ . وَأَحسبُ بَلِيَّةَ هذا الخَبر مِن ذاك ، كأنَّهُ كان في أصلِ سُليهانَ خبرًا آخرَ ، فيه : « حدَّثنا الوَلِيدُ ، حدَّثنا ابنُ جُرَيج » ، وعِندَهُ هذا الخَبرُ بسَندِ آخرَ إلى ابن جُرَيج ، الوَلِيدُ ، حدَّثنا ابنُ جُرَيج » ، وعِندَهُ هذا الخَبرُ بسَندٍ آخرَ إلى ابن جُرَيج ،

فانتَقَلَ نظرُه عِند النَّقلِ مِن سَندِ الخَبَر الأَّول ، إلى سَند الخبر الثَّانِي ، فترَكَّب هذا الجُزءُ على ذاك السَّندِ ، وكأنَّ هذا إنَّما اتَّفِق له أُخِيرًا ، فلَم يَسمَع الحفاظُ الأَثبَاتُ كالبُخارِيِّ ، وأبي زُرعَة ، وأبي حاتِم هذا الجُزءَ منه ، ولو سَمِعَهُ أحدُهُم لنَبَّهَهُ ، ليُراجِع الأصلَ » انتهى .

وهذا الكلامُ النَّفِيسُ يؤيِّدُه قولُ الذَّهَبِيِّ في « الميزان » (٢/ ٢١٤): « فلعَلَّ سُليهانَ شُبِّه له ، وأُدخِلَ عليه ، كها قال فيه أبو حاتِمٍ: لو أنَّ رجُلًا وَضَعَ لَهُ حديثًا لم يَفْهَم » انتهى.

• قلتُ : وكان سُليهانُ مِنَ الحُفَّاظ المَشهُورِين بِسِعَةِ مَروِيَّاتِهِم ، وقد قال الجُوْزْجَانِيُّ : « كُنَّا عند سُليهانَ بنِ عبدِ الرَّحمن ، فلَمْ يَأْذَن لنَا أَيَّامًا ، فلَهُ وَخُلنَا عليه ، قال : بَلغَنِي وُرُودُ هذا الغُلام الرَّازِيِّ _ يعني : أبا زُرعَة _ ، فليس فدرَستُ لِلقَائِهِ ثَلاثَمِئَةِ ألفَ حديثٍ » ، وهذا العَدَدُ مع ضخَامَتِهِ ، فليس كُلَّ مَعفُوظِهِ . فإذا كان مُكثِرًا هكذا ، وهُو مع ذلك مِن أَروَى النَّاس عن الضُّعَفَاء والمَجَاهِيل ، فدُخُولُ الخلل في رواياته مُتَحَقِّقُ ، لا مَحَالَة . الضَّعَفَاء والمَجَاهِيل ، فدُخُولُ الخَلل في رواياته مُتَحَقِّقُ ، لا مَحَالَة . أمَّا خَطَوَّهُ في نفسه فكما يُخطِئُ النَّاسُ ، كما قال أبو داوُد .

* أمّا رواية هشام بن عمّارٍ ، فقد مَرَّ بنا أنَّ الفَضلَ بنَ مُحمّدِ العَطّارَ واية مُحمّدِ العَطّارَ رواها عن هشام ، عن الوَلِيدِ بن مُسلِمٍ ، عن ابن جُريجٍ ، عن عطاءٍ ، وعِكرِمَة ، عن ابن عبّاسِ .

وخالفَهُ جَمَاعَةٌ ، فرَوَوهُ عن هشام بنِ عَبَّارٍ ، قال : ثنا مُحَمَّدُ بنُ إبراهِيمَ القُرشِيُّ ، حدَّتَنِي أبو صالح ، وعِكرِمةُ ، عن ابنِ عبَّاسٍ ، قال : قال عليُّ القُرشِيُّ ، حدَّتَنِي أبو صالح اللهُ ! القُرآنُ يَنفَلِتُ مِن صَدرِي » ، فقال النَّبيُّ ابنُ أبي طالبٍ : « يا رسُولَ الله ! القُرآنُ يَنفَلِتُ مِن صَدرِي » ، فقال النَّبيُّ

عَلِيلَةِ : « أُعَلِّمُكَ كَلِماتٍ ، يَنفَعُك اللهُ بهنَّ ، ويَنفَعُ مَن علَّمتَه ؟ » ، قال : « نَعَم ! بأبي أنتَ وأُمِّي ! » ، قال : « صَلِّ ليلةَ الجُمْعةِ أَربَعَ رَكْعاتٍ ، تَقرَأُ في الرَّكعة الأُولَى بـ « فاتِحَةِ الكتاب » و « يسَن » ، وفي الثَّانيَة بـ « فاتِحَةِ الكتاب » و «حم الدُّخَان » ، وفي الثَّالثة بـ « فاتِحَةِ الكتاب » و « الَّمَر * تَنزِيلُ السَّجدة »، وفي الرَّابعةِ بـ « فاتِحَةِ الكتاب » و « تَبَكْرُكُ المفصَّل » . فإذا فرَغتَ مِن التَّشَهُّدِ ، فاحمدِ الله َ ، واثنِ عليه ، وصَلِّ على النَّبِيِّين ، واستَغفِر للمُؤمِنِين ، ثُمَّ قُل : اللَّهُمَّ ! ارحَمنِي بِتَركِ المَعَاصِي أَبدًا ما أَبقَيتَنِي ، وارحَمنِي مِن أَن أَتَكَلَّف ما يَعنِينِي ، وارزُقنِي حُسنَ النَّظَر فيها يُرضِيك عَنِّي ، اللَّهُمَّ ! بَدِيعَ السَّماوات والأرضِ ، ذا الجَلالِ والإِكرام ، والعِزَّة التي لا تُرَامُ ، أَسَأَلُكَ يَا اللهُ ! يَا رَحْنُ ! بِجَلَالِكُ ونُورِ وَجِهِكُ ، أَن تُلزِم قَلبِي حُبَّ كِتابِك كما علَّمتَنِي ، وارزُقنِي أن أَتلُوَهُ على النَّحو الذي يُرضِيك عَنِّي ، وأَسأَلُك أن تُنَوِّر بالكِتابِ بَصَرِي ، وتُطلِقَ به لِسَانِي ، وتُفَرِّجَ به عن قَلبِي ، وتَشرَحَ به صَدرِي ، وتَستَعملَ بِهِ بَدَنِي ، وتُقَوِّينِي على ذَلِك ، وتُعِينَنِي عليه ؛ فإنَّهُ لا يُعِينُنِي على الخير غيرُك ، ولا يُوفِّقُ له إِلَّا أَنِتَ . فَافْعَل ذَلْكُ ثُلاثَ جُمَع ، أَو خَمسًا ، أَو سَبعًا ، تَحْفَظُهُ بإذن الله ، وما أَخطأ مُؤمنًا قَطَّ »، فأتَى الَّنَّبِيَّ عَلَيْكُ بعد ذلك بسَبع جُمَع ، فأخبَرَهُ بِحِفظِهِ القُرآنَ والحديثَ ، فقال النَّبيُّ عَلَيْكُهِ : « مُؤمِنٌ ، وربِّ الكَعبَةِ ! عَلِّمْ أَبِا حَسنِ ، عَلَّمْ أَبِا حَسنِ » .

أَخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي « الكبير » (ج١١/ رقم١٢٠٣) ، وفي « الدُّعاء » (الحَرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي « الدُّعاء » (١٣٣٣) قال : حدَّثنا الحُسَين بن إسحاقَ التَّسْتَرِيُّ . .

وابنُ السُّنِّيِّ فِي « اليوم واللَّيلة » (٥٧٩) قال : أَخبَرَنَا عبدُ الله بن مُحمَّد ابن مُحمَّد ابن مُحمَّد بن خُريم بن مَروَانَ ..

والعُقَيلِيُّ في « الضُّعَفَاء » (١٢٢٥) قال : حدَّثَنا أَحمدُ بنُ داوُد القُوْمَسِيُّ .. قالُوا : ثنا هشامُ بن عمَّارٍ بهذا .

ورواية الجَهَاعَة عن هِشَام أُولَى مِن رِوايَةِ الفَضلِ بن مُحُمَّدِ العَطَّارِ ، لاسِيًا وهذا النَّهَهُ الدَّارَقُطنِيُّ بوضع الحديثِ ، وهو مِن مَشَايخ ابنِ عَدِيً ، وقد عَقَدَ له تَرجَمةً في «الكامل » (٢/ ٢٣) ، قال فيها : «حدَّثنا بأحاديث ، وقد عَقَدَ له تَرجَمةً في «الكامل » (٢/ ٢٠٤٣) ، قال فيها : «حدَّثنا بأحاديث ، فَتَل لم نَكتُبها عن غيره ، ووصَل أحاديث . وسَرَق أحاديث . وزَادَ في المُتُون » . فالغريبُ أن يُعَصِّب ابنُ الجَوزِيِّ جِنايَة هذا الإسنادِ بشَيخِ الدَّارَقُطنِيِّ فالغريبُ أن يُعَصِّب ابنُ الجَوزِيِّ جِنايَة هذا الإسنادِ بشَيخِ الدَّارَقُطنِيِّ وَحدِهِ وهو الرَّاوِي عن الفَضلِ _ ، فقال في « الموضُوعاتِ » : « أنا لا وَحدِه _ وهو الرَّاوِي عن الفَضلِ _ ، فقال في « الموضُوعاتِ » : « أنا لا أنَّقَاشُ شيخَ الدَّارَقُطنِيِّ ؛ قال طلحةُ بنُ مُحمَّد بن جَعفَرٍ : كان النَّقَاشُ يَكذِبُ ، وقال الجَوليِّ : كُلُّ حديثِهِ مُنكَرٌ ، وقال الخطيب : أحاديثُهُ مَناكِيرُ بأسانيدَ مشهُورَةٍ » انتهى .

فَرَدَّ عليه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ _ كَمَا فِي « اللَّآلِئَ المَصنُّوعَةِ » (٢/ ٢٧) _ قائلًا : « هذا الكَلَامُ تَهَافُتُ ؛ والنَّقَاشُ بريءٌ مِن عُهدَتِهِ ؛ فإنَّ التَّرمِذِيَّ أَخرَجَهُ فِي « جامِعِهِ » ، مِن طريق الوَلِيدِ به » انتهَى .

• قلتُ : إِنَّمَا تَبرَأُ عُهدَةُ النَّقَاشِ إذا تابَعَهُ أحدٌ مُتابَعَةً تامَّةً . والصَّوَابُ في رواية هشَام بنِ عَارٍ ، أَنَّهُ يَروِيهِ عن مُحمَّد بن إبراهيمَ القُرَشِيِّ ، عن أبي صَالِحٍ ، وعِكرِمَةَ ، عن ابن عبَّاسٍ .

وهذا ألإسنادُ ضعِيفٌ جدًّا ؛ ومُحمَّدُ بنُ إبراهيمَ هذا تَرجَمَهُ العُقَيليُّ في

مَوضِع الحديث ، وقال : « مُحَمَّدُ بنُ إبراهيم ، عن أبي صالح : مَجَهُولان جَمِيعًا بالنَّقل . والحديثُ غيرُ محفُوظٍ » ، ثُمَّ خَتَمَ التَّرَجَمة بقوله : « ليس يَرجِعُ مِن هذا الحديثِ إلى صِحَّةٍ ، وكِلَا الحديثَينِ ليس لَهُ أصلُ ، ولا يُتابَعُ عَليهِ » .

• قلتُ: كذا ذَهَب العُقَيليُّ إلى أنَّ أبا صالحٍ هذا مجهولٌ، وخالَف في ذلك ابنُ الجَوزِيِّ، فقال في « الموضُوعات » (٢/ ٥٥٨ - الطَّبعة الجديدة) عقب الحديثِ: « وأبُو صالحٍ لا نعلمُهُ إلَّا إسحاقُ بن نَجِيحٍ، وهو مترُوكُ »، وأقرَّهُ السِّيوطيُّ في « اللَّآليء » (٢/ ٢٦)، وهو ليس عندي كما قال ابنُ الجَوزِيِّ عِنْ ، بل هو عندي أبُو صالحٍ مولَى أُمِّ هاني، واسمهُ: باذَانُ ، أو: باذَامُ ؛ فقد ذَكَرُوا أنَّه يَروِي عن عِكرمَة ، وهو أعلى طبقةً من إسحاقَ بنِ نَجِيحٍ المُلطِيِّ. فالصَّحيح عِندي أنَّهُ مولى أُمِّ هاني، وهو ضعيفٌ جدًّا، وقلَ مَن رَضِيهُ. واللهُ تعالى أعلَمُ.

ولمّ اصحّحه الحاكمُ على شرطِ الشّيخينِ ، تعُقّبَهُ الذَّهبِيُّ بقوله: «هذا حديثُ مُنكرٌ شاذُّ ، أخافُ لا يكون مَوضُوعًا ، فقد حيَّرنِي والله جُودةُ إسنادِهِ! » ، ثمّ ذكر الذَّهبيُّ سند الحاكِم ، وقال : « ذكره الوليدُ مُصرِّحًا بقوله: « ثنا ابنُ جُريجٍ » ، فقد حدَّث به سُليانُ قطعًا ، وهو ثَبتُ » . وقال الذَّهبيُّ في « الميزان » (٢/ ٢١٣ – ٢١٤) ، في ترجمة : « سُليانَ ابنِ عبد الرَّحن » ، وذكر هذا الحديث ، قال : « وهُو مع نظافةِ سَندِه ، ابنِ عبد الرَّحن » ، وذكر هذا الحديث ، قال : « وهُو مع نظافةِ سَندِه ، حديثٌ مُنكرٌ جدًّا ، في نفسِي مِنهُ شيءٌ ، فاللهُ أعلَم ، فلعلَّ سليانَ شُبةً له ، كما قال فيه أبُو حاتم : لو أنَّ رجُلًا وضَع له حديثًا لم يَفهَم » .

وقال المُنذِريُّ في « التَّرغيب » (٣٦١/٢) : « طُرقُ وأسانيدُ هذا الحديث جيِّدةٌ ، ومتنُه غريبٌ جدًّا » ا.هـ .

ولمَّا نَقَلَ ابنُ كثيرٍ في « فضائل القُرآن » (ص٢٩١) تَحسِين التِّرمذيِّ ، أردَفَهُ بقولِهِ : « كذا قال » يعني أنَّه يُنكِره عليه .

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في « لسان الميزان » : « لعلَّ الوليدَ دلَّسَهُ عن ابن جُرَيجٍ ، فقد ذكر ابنُ أبِي حاتمٍ في ترجمة : « مُحُمَّدِ بنِ إبراهيم القُرشيِّ » أنَّه روى عنه الوَلِيدُ بنُ مُسلمٍ ، وهِشامُ بنُ عَمَّارٍ » ا.ه..

• قلتُ : وهذا الحديثُ مُنكرٌ ، وليس إسنادُهُ نظيفًا كها قال الذَّهبيُّ ، ولا جيِّدًا كها قال المُنذِريُّ ؛ فإنَّ الوليدَ بنَ مُسلِم دلَّسه ولم يُصرِّح بالتَّحديث إلَّا في شيخه حسبُ . والمعروفُ أنَّ مُدلِّسَ التَّسويةِ يلزَمُه التَّصريحُ بالتَّحديثِ في كُلِّ طبقات السَّند ، وقد صرَّح بذلك جماعةُ مِن المُحقِّقين ، مِنهُم الحافظُ في « الفتح » (٢/ ٣١٨) ، في حديثِ آخرَ رواه الوليدُ بنُ مُسلِم ، فقال : « وقد صَرَّح بالتَّحديث في جميع الإسناد » . فقول الذَّهبيِّ : « إنَّ الوليد صَرَّح بالتَّحديث » لا يَخفَى ما فيه ؛ فإنَّ الوليدَ لا يُدلِيسَ الإسنادِ حسب حتَّى يُقال فيه ذلك .

وقد رأيتُ أبا حاتِم الرَّازِيَّ سُئل عن حديثٍ _ كما في « عِلَل وَلدِه » (٢٣٩٤ ، ١٨٧١) _ ، رواه بقيَّةُ بن الوليد ، قال : حدَّثَنا ابنُ جُريجٍ ، عن عطاءٍ ، عن ابن عبَّاسٍ ، وساق حديثًا . قال أبو حاتم : « وكان بقيَّةُ يُدلِّسُ ، فظنُّوا هؤُلاء أنَّهُ يقولُ في كلِّ حديثٍ : حدَّثَنا ، ولا يفتَقِدُون الخَبَر منه » ا.هـ .

ومَعنَى كلامِ أبي حاتم _ عندي _ أنَّ علَّة الخَبَر هي مِن عَنعَة بقيَّة بن الوليد ؛ لأنَّهُ كان يُدَلِّسُ تدليسَ التَّسويةِ ، فلا يقُولَنَّ أحدٌ : إنَّه صرَّح بالتَّحديث من ابن جُريج ، بل لابُدَّ أن يُصَرِّح بالتَّحديث من فوق ابن جُريج فصاعدًا ، وهذا معنى قولِه : « لا يفتَقِدُون الخبر منه » .

ونَقَلَ كلامَ أبي حاتم هذا: الذَّهَبِيُّ في « الميزان » (٢٩٨/٤) ، في ترجَمة: « هشام بن خالدِ الأَزرَقِ » ، ثُمَّ قال: « مِن ثقات الدَّمَاشِقَة ، ولكن يَرُوجُ عليه ... ـ ثُمَّ قال ، مُعقِّبًا على قول أبي حاتم في تدليس بقيَّة: ـ هذا القولُ ينقُله إلى حديث حِفظِ القُرآن ، فهو باطلٌ ، وقد قال فيه: حدَّثنا » انتهى .

• قلتُ : وأنا لم أفهم كلامَ الذَّهبِيِّ . ولا أعلَمُ أنَّ بقيَّةَ روَى حديث حفظِ القرآن الذي نحن بصَدَدِ الكلام عنه ، إنَّما رواه الوليدُ بنُ مُسلِم ، كما مَرَّ بك ، وهو _ أعني الوليدَ _ يُدَلِّسُ تدليسَ التَّسويةِ كبقيَّةَ . فهل أراد الذَّهبِيُّ أن يقُول : علَّةُ الخبرِ الذي رواه بقيَّةُ عن ابنِ جُريج ، مثلُ عِلَّة الخبرِ الذي رواه الوليدُ بنُ مُسلِم عن ابنِ جُريج ؟ فكلاهما صَرَّح بالتَّحديث من ابنِ جُريج ، وهذا لا يَكفِي ، حتَّى يُصَرِّح بالتَّحديث في بالتَّحديث من ابنِ جُريج ، وهذا لا يَكفِي ، حتَّى يُصَرِّح بالتَّحديث في قولَه المُتنَد . هل أراد الذَّهبيُّ هذا المعنى ؟! إن كان أرادَهُ فهذا يَرُدُّ عَمِي المُسناد . هل أراد الذَّهبيُّ هذا المعنى ؟! إن كان أرادَهُ فهذا يَرُدُّ غيرَ ذلك ، فإنِي لم أفهمه . والله أعلمُ .

ثُمَّ ابنُ جُريج مدلِّسٌ أيضًا ، وقد عنعنه من جميع طُرُقه ، وتدليسُهُ قبيحٌ ، وتدليسُهُ قبيحٌ ، كما قال الدَّارَقُطنِيُّ ، فقد يكونُ أَسقَطَ مِن الإسناد مُتَّهَمًا أو نحوَه ، فتكون البَلِيَّةُ من ذاك السَّاقطِ .

وقد قال الحافظُ في « اللِّسان » (٦/ ٤٧٢): « رواه التِّرمِذِيُّ مِن طريق الوليد، عن ابن جُرَيج، اليس بينَهُمَا واسطَةٌ. فلعلَّ الوليدَ دَلَّسَهُ عن ابن جُرَيج، فقد ذَكرَ ابنُ أبي حاتم في ترجَمَةِ: « مُحمَّد بن إبراهيم » أنَّهُ رَوَى عنهُ الوليدُ ابنُ مُسلِم، وهشامُ بنُ عَمَّارٍ » انتهَى.

• قلتُ : وهذا التَّرَجِّي من الحافظِ فيه نَظَرٌ ؛ لأَنَّهُ ثَبَتَ أَنَّ الوليدَ بنَ مُسلِم صرَّحَ بالتَّحديث مِن ابن جُريج . نعم ! يكونُ الكلامُ مقبُولًا لو كان ابنُ جُريج هو الذي يرويهِ عن مُحَمَّدِ بنِ إبراهيمَ ، فنقُولُ حينئِذِ : إنَّ الوليدَ دلَّسَهُ ؛ لأَنَّهُ كان يُدَلِّسُ تدليسَ التَّسوِيةِ ، ويكُونُ مِن فوقِ شيخ الوليدِ .

وَبِالْجُملَةِ: فَالْحَدَيْثُ بِاطِلٌ . وَالْحَمَدُ للهُ تَعَالَى .

ووجدتُ للحديثِ طريقًا أُخرَى عن ابن عبّاسٍ ، بسِيَاقٍ آخرَ .. أيُّوبَ أخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي « الدُّعاء » (١٣٣٤) قال : حدَّثَنَا يحيى بنُ أيُّوبَ العَلَّافُ المِصرِيُّ ، ثنا أبو الطَّاهِرِ ابنُ السَّرِحِ ، ثنا أبو مُحمَّدٍ مُوسى بنُ عبدِ الرَّحمنِ الصَّنعَانِيُّ المُفَسِّرُ ، حدَّثَنِي ابنُ جُريجٍ ، عن عطاءٍ ، عن ابنِ عبّاسٍ مِكْ ، عن النّبِيِّ عَيَّالِيَّةِ ، قال . (ح) وحدَّثَنا (١) مُقاتِلُ بن حَيَّانَ ، ابنِ عبّاسٍ مِكْ ، عن النّبِيِّ عَيَّالِيَّةٍ ، قال . (ح) وحدَّثَنا (١) مُقاتِلُ بن حَيَّانَ ، عن مُجاهِدٍ ، عن ابن عبّاسٍ مِكْ ، عن النّبِيِّ عَيَّالِيَّ ، قال : « مَن سَرَّهُ أن يُوعِيهِ اللهُ تَكُلُّ حِفظَ القُرآن وحِفظَ أصنافِ العِلمِ فَليَكتُب هذا الدُّعَاءَ فِي يُوعِيهِ اللهُ تَكَلُّ حِفظَ القُرآن وحِفظَ أصنافِ العِلمِ فَليَكتُب هذا الدُّعَاءَ في إناءٍ نَظِيفٍ ، أو في صَحْفَةِ قَوارِيرَ ، بعَسَلٍ ، وزَعفَران ، وماءِ مطَرٍ ، إناءٍ نَظِيفٍ ، أو في صَحْفَةِ قَوارِيرَ ، بعَسَلٍ ، وزَعفَران ، وماءِ مطَرٍ ،

⁽١) قال مُحقِّق كتاب « الدُّعاء » في هذا الموضع: « هكذا جاء مُنقطِعًا ، ومقاتِلُ بن حَيَّان قطعًا ليسَ شيخَ الطَّبَرانيِّ » ، كذا قال ! ظَنَّ أنَّ القائلَ بعد حرف التَّحويلِ (ح): « حدَّثنا مقاتل بن حيَّان » هو الطَّبَرانيُّ ، وليسَ كذلك ، بل القائلُ هو مُوسَى بنُ عبد الرَّحمَن الصَّنعَانِيُّ . والله أعلم .

ويَشرَبه على الرِّيقِ ، وليَصُم ثلاثةَ أيَّام ، وليَكُن إفطارُهُ عليه ؛ فإنَّهُ يَحفَظُها إِن شَاءَ اللهُ عَجَكَ ، ويَدعُو به في أُدبَارِ صَلَواتِه المَكتُوبَةِ : اللَّهُمَّ ! إِنِّي أَسأَلُكَ بِأَنَّكَ مسؤُولٌ ، لم يُسأَلُ مِثلُكَ ، ولا يَسأَل ، أَسأَلُكَ بحقِّ مُحمَّدٍ رسُولِك ونبيِّك ، وإبراهيمَ خَلِيلِكَ وصفِيِّك ، ومُوسَى كلِيمِكَ ونجِيِّك ، وعيسى كَلِمَتِك ورُوحِك ، وأسألُكَ بصُحُف إبراهيمَ ، وتَورَاةِ مُوسَى ، وزَبُور داوُدَ ، وإنجِيلِ عِيسَى ، وفُرقَانِ مُحَمَّدٍ ، وأسأَلُكَ بكُلِّ وحي أوحَيتَهُ ، وبكُلِّ حقٌّ قضَيتَهُ ، وبكُلِّ سائلِ أعطَيتَهُ ، وأسأَلُكَ بأسهائِكَ التي دَعَاكَ بِهَا أَنبِيَاؤُكَ فاستُجِيبَ لهم ، وأسألُكَ باسمِكِ المخزُونِ المكنُونِ الطّهرِ الطَّاهِرِ الْمُطَهَّرِ الْمُبارَك الْمُقَدَّس الْحَيِّ القَيُّوم ذِي الجلال والإِكرَام ، وأَسِألُك باسمِكَ الواحِدِ الأَحدِ الصَّمَدِ الفَردِ الوَترِ ، الذي ملاَّ الأَركانَ كُلُّها ، والذي مِن أركَانِكَ كُلِّها ، وأسأَلُكَ باسمِكَ الذي وَضعتَهُ على السَّمَاوَاتِ فقامَت ، وأسألُك باسمِكَ الذي وضعتَهُ على الأرضِين فاستَقرَّت ، وأسألُكَ باسمِكَ الذي وضعتَهُ على الجِبَالِ فَرَسَت ، وأسألُكَ باسمِكَ الذي وضعتَهُ على اللَّيلِ فأظلَم ، وأسألنك باسمِكَ الذي وَضَعتَهُ على النَّهَار فَاستَنَارَ ، وأسأَلُكَ باسمِكَ الذي يَحيَى به العِظامُ وهي رَمِيمٌ ، وأَسأَلُكَ بكتابك المُنزَّلِ بالحَقِّ ، ونُورِك التَّامِّ : أن تَرزُقَنِي حِفظَ القُرآنِ ، وحِفظَ أصناف العِلم ، وتُثَبِّتَهَا في قَلبِي ، وأن تَستَعمِلَ بها بَدَنِي ، في لَيلي ونَهَارِي ، أَبَدًا مَا أَبْقَيتَنِي ، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِينِ! » .

وهذا حديثُ باطلٌ ، مُنكرٌ جِدًّا ؛ وآفتُهُ مُوسَى بنُ عبدِ الرَّحنِ هذا : أَحَدُ التَّلفَى . قال ابنُ حِبَّان : « دَجَّالٌ . وَضَعَ على ابن جُرَيجٍ ، عن عطاءٍ ،

عن ابن عبَّاسٍ كِتابًا في التَّفسِيرِ ». وقال ابنُ عَدِيٍّ : « مُنكَرُ الحديث »، وساق له أحاديث بَواطِيلَ.

﴿ تَنبيهُ }

ذَكَرَ بعضُ المُعاصِرِينَ في كتابٍ لَهُ سَبَّاهُ « هَديَ النَّبِيِّ » (ص ٢٣٩) ، هذا الحديث _ أعني : حديث الوَلِيدِ بنِ مُسلِم _ ، وقال : « فإنَّا نُرَجِّحُ القَولَ بِضَعفِ الحديثِ ، ونَرفُضُ القَولَ بأنَّهُ موضُوعٌ رَفضًا بَاتًا . فالحَدِيثُ ، وإن كان ضَعِيفًا ، فإنَّنَا نَرَى أَنَّهُ لا مَانِع من العَمَل بهِ » .

• قلتُ : مُصِيبَةُ هؤُلاء أنَّهُم لم يُمَارِسُوا عِلمَ الحديثِ ، ولم يُعَانُوا النَّظَر في كُتُب الأَئِمَّة الماضِينَ . وأَكثَرُ هؤُلاءِ على طرِيقَةِ المُتسَاهِلِين من الْمَتَأَخِّرِين ، أَمثَالِ السِّيُوطِيِّ وغَيرِهِ في دَعوَى رَدِّ أَنَّ الحَدِيثَ مَكذُوبٌ ؛ لأنَّهُ لا يُوجَدُ في إسنادِهِ وَضَّاعٌ ، أو كَذَّابٌ . فترَى السِّيُوطِيَّ عَسُّ في كتابه « اللَّالَى المصنُّوعَة » يرُدُّ كثِيرًا على ابنِ الجَوزِيِّ في حُكمِهِ على الحديثِ بالوَضع ، فيقُولُ : « ليس بموضُوع ؛ وفُلانٌ رَوَى له ابنُ مَاجَهْ » ، فإذا رَجَعتُ إلى ترجمَةِ هذا الرَّاوِي وجَدَّتَهُ ساقِطًا عن حدِّ الاعتِبَارِ بحدِيثِهِ ، وأَجْمَعَ العُلمَاءُ على تَركِهِ . فَهُو يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ : الحديثُ ضعيفٌ جِدًّا ، ولكنَّهُ ليسَ موضُّوعًا إِذ أَنَّهُ في غالب أمرِهِ ، يَستَلزِمُ وُجُودَ كذَّابِ في الإسناد حتَّى يَحَكُمَ عليه بالوَضع . وهذا ليسَ بِلَازِم ؛ فالرَّاوِي المُغَفَّلُ قد يُلَقَّنُ بِالحِديثِ المَكذُوبِ ، ولِغَفلَتِهِ يَروِيهِ . وسأَعطِيكَ نَهاذِجَ من تَصَرُّفِ عالم من أَكبَرِ عُلَمَاءِ الحديثِ في زَمَانِهِ _ أَلَا وهو أَبُو حاتِمِ الرَّازِيُّ _ حَكَمَ على الحديثِ بأنَّهُ موضُّوعٌ ، أو مَكذُّوبٌ ، أو مُفتَعَلُّ ، مع أَنَّ رَاوِيهِ مَجَهُولٌ ، أُو سَيِّءُ الجِفظِ ، بَل وَقَد يَكُونُ ثِقةً ، أو ما يُقَارِبُهُ ، ويَحَكُمُ على حديثِهِ بِالوَضعُ .

فهاك بعضُ أمثِلَةٍ ، من كِتابِ « عِلَل الحَدِيث » لابنِ أبي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ - رَمَةُ اللهُ عَلَيهِ مَا - . .

١- قال (رقم ١٠٤): « وسألتُ أبي عن حدِيثٍ رواهُ ابنُ لَهِيعَةَ ، عن عُقَيْلٍ ، عن ابنِ شِهابٍ ، عن عُروَةَ ، عن أُسامَةَ بنِ زيدٍ ، عن أبيهِ ، عن النّبِيِّ عَنْ اللهِ عَنْ أَسامَةَ بنِ زيدٍ ، عن أبيهِ ، عن النّبِيِّ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَلَيْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهِ عَنْ اللهُ عَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ

٢ - وقال (رقم ١٨٠): « وسَأَلْتُ أبي عن حدِيثٍ رواهُ بقِيَّةُ ، عن أبي سُفيان الأَنهَارِيِّ ، عن عن يَحيَى بنِ سعِيدِ الأَنصَارِيِّ ، عن سعِيدِ بنِ المُسيِّبِ ، عن عُثهَانَ ، عن النَّبِيِّ عَيْدِ أَنَّهُ تَوضَّا ، وخلَّلَ لِحِيتَهُ .

فقال: هذا حدِيثٌ موضُوعٌ. وأَبُو سُفيانَ الأَنهَارِيُّ مجهُولُ ».

٣- وقال (رقم ١٩٦): «قال أَبُو مُحُمَّدٍ: سمِعتُ أَبِي يَقُولُ: كَتبتُ عن ثابِتِ بنِ مُوسَى ، عن شَرِيكٍ ، عن الأَعمَشِ ، عن أَبِي سُفيَانَ ، عن جابِرٍ ، عن النَّبِيِّ عَيَّالِهُ ، قال: « مَن صَلَّى بِاللَّيلِ حَسُن وَجهُهُ بِالنَّهارِ ».

قال أبي: فذَكَرتُهُ لابنِ نُمَيرٍ ، فقال: الشَّيخُ لا بَأْسَ بِهِ ، والحدِيثُ مُنكَرٌ. قال أبي: الحدِيثُ موضُوعٌ ».

٤ - وقال (رقم ٨٩٢): « وسألتُ أبي عن حدِيثٍ رواهُ بِشرُ بنُ المُنذِرِ الرَّمِلِيُّ ، عن مُحمَّدِ بنِ مُسلِمِ الطَّائِفِيُّ ، عن عَمرِو بنِ دِينارٍ ، عن جابِرِ بنِ عَبدِ الله ، عن النَّبِيِّ عَيِّلِهُ ، قال : « العُمرةُ إلى العُمرةِ كفَّارةٌ لما بينَهُما ، عَبِدِ الله ، عن النَّبِيِّ عَيِّلِهُ ، قال : « العُمرةُ إلى العُمرةِ كفَّارةٌ لما بينَهُما ،

والحجُّ المَبرُورُ ليس لهُ جَزَاءٌ إِلَّا الجنَّة »، قيل : « وما بِرُّهُ ، يا رسُول الله ؟ »، قال : « إطعامُ الطَّعام ، وطِيبُ الكلام » .

فسمِعتُ أبي يقُولُ : هذا حدِيثٌ مُنكَرٌ ، شِبهُ الموضُوعِ . وبِشرُ بنُ المُنذِرِ كان صَدُوقًا » .

٥- وقال (رقم ١٦٠٠): « وسمِعتُ أبي وحدَّثنا: عن هِشامِ بنِ عَهَارٍ ، قال: حدَّثنا إسهاعِيلُ بنُ عَيَّاشٍ ، عن شُهيلِ بنِ أبي صَالِح ، عن أبيه ، عن أبيه عن أبيه وحدَّثنا إسهاعِيلُ بنُ عَيَّاشٍ ، عن شُهيلِ بنِ أبي صَالِح ، عن أبيه عن أبيه عَيَّاشٍ ، قال: « مَن سَرَّهُ أن يُنْجِيهُ الله عن أبي قَتَادَة ، عن جابِرٍ ، عن النَّبِيِّ عَيَّاشٍ ، قال: « مَن سَرَّهُ أن يُنْجِيهُ الله مِن كُرَبِ يومِ القِيامةِ ، وأن يُظِلَّهُ تحت ظِلِّ العَرشِ ، فليُنظِر مُعسِرًا » .

قال أبي: هذا حدِيثٌ باطِلٌ كَذِبٌ ، قد أُدخِلَ على هِشامٍ ».

٦- وقال (رقم ١١٦٥): « وسألتُ أبي عن حَدِيثٍ رواهُ عبدُ الكَرِيمِ ابنُ عَبدِ الكَرِيمِ النَّاجِيُّ ، عن الحَسَنِ بنِ مُسلِم ، عن الحُسَنِ بنِ واقِدٍ ،
 عن ابنِ بُرَيدَة ، عن أبيهِ ، عن النَّبِيِّ عَيْلِيَّة ، قال : « مَن حَبسَ العِنبَ أيّام القِطافِ لِيبِيع مِن يَهُودِيٍّ ، أو نَصرَ افِيًّ ، كان لهُ مِن الله مَقتُ » .

قال أبي: هذا حدِيثٌ كَذِبٌ باطِلٌ.

قُلتُ: تعرِفُ عَبدَ الكرِيمِ هذا ؟ قال: لا.

قُلتُ : فتعرِفُ الحَسَنَ بنَ مُسلِمٍ ؟ قال : لا ، ولكِن تدُلُّ رِوايتُهُم على لكَذِب » .

٧- وقال (رقم ١٢٠٥): « وسألتُ أبي عن حدِيثٍ رواهُ كثِيرُ بنُ هِشامٍ ، عن جعفرِ بنِ بُرقَانَ ، عن الزُّهرِيِّ ، عن سالمٍ ، عن أبيهِ ، عن النَّهرِيِّ ، عن سالمٍ ، عن أبيهِ ، عن النَّبيِّ عَلَيْها الحَمرُ ، وأن النَّبيِّ عَلَيْها الحَمرُ ، وأن

تُنكَح المرأةُ على عَمَّتِها .

قال أبي : هذانِ الحدِيثانِ خطَّأٌ ، يروِيهِ عن جَعفَرٍ ، عن رجُلِ ، عن الزُّهرِيِّ هكذا ، وليس هذا مِن صحِيحِ حدِيثِ الزُّهرِيِّ ...

_ ثُمَّ قال : _ وأمَّا قِصَّةُ المائِدةِ فَهُو مُفتَعَلُّ ، ليس مِن حدِيثِ

 ٨- وقال (رقم ١٢٥٢) : « وسألتُ أبي عن حدِيثٍ رواهُ عُبيدُ بنُ إِسحاق ، عن سِنان بنِ هارُون ، عن خُميدٍ ، عن أنَسِ ، قال : قالت أُمُّ حبِيبة : « يا رسُول الله ! المرأةُ مِنَّا يكُونُ لها زَوجانِ في الدُّنيا ، ثُمَّ تمُوتُ ، فتدخُلُ الجَنَّة هي وزَوجَاهَا ، لأيِّهِما تكُونُ : لِلأوَّلِ ، أو لِلآخِرِ ؟ » ، قال : « تَخَيَّرُ أحسنَهُم خُلُقًا كان معها فِي الدُّنيَا ، فيكُونُ زوجَها فِي الجنّةِ » ، قالت أُمُّ حبِيبةً: ﴿ ذَهَبَ حُسنُ الْخُلُقِ بِخيرِ الدُّنيا والآخِرةِ ».

قال أبي: هذا حدِيثٌ موضُّوعٌ ، لا أصل لهُ . وسِنانُ عِندنا مستُورٌ » . ٩- وقال (رقم١٢٩٦) : « وسألتُ أبي عن حدِيثٍ رواهُ مُحُمَّدُ بنُ الْمُصَفّى، عن الولِيدِ بنِ مُسلِم، عن الأوزَاعِيِّ، عن عطاءٍ، عن ابنِ عبَّاسِ، عن النَّبِيِّ عَلَيْكُم ، قال: ﴿ إِنَّ الله كَالَة وَضَعَ عن أُمَّتِي الخطأ ، والنَّسيانَ ، وما استُكرِهُوا عليه » . ورَوَى ابنُ مُصفَّى عن الولِيدِ بنِ مُسلِم ، عن الأُوزَاعِيِّ ، عن عطاءٍ ، عن ابنِ عبَّاسٍ ، مِثلَهُ . وعنِ الولِيدِ ، عن مالِكٍ ، عن نافِع ، عن ابنِ عُمَرَ ، مِثلَهُ . وعنِ الولِيدِ ، عن ابنِ لهِيعَةَ ، عن مُوسَى ابنِ وَردَانَ ، عن عُقبة بنِ عامِرٍ ، عن النَّبِيِّ عَلَيْهُ ، مِثلَ ذلِك .

قال أبي: هذِهِ أحادِيثُ مُنكَرَةٌ ، كأنَّها موضُوعَةً .

وقال أبي: لم يَسمَع الأوزَاعِيُّ هذا الحدِيثَ ، من عطاءٍ ، إنَّهُ سمِعهُ مِن رجُل لم يُسمِّه ، أَتوهَّمُ أَنَّهُ عَبدُ الله بنُ عامِرٍ ، أو إِسماعِيلُ بنُ مُسلِمٍ ، ولا يصِحُّ هذا الحدِيثُ ، ولا يَثبُتُ إِسنادُهُ » .

• ١ - وقال (رقم ١٤٨٤): « وسألتُ أبي عن حدِيثٍ رواهُ عَبدُ الله بنُ الْمُطَّلِبِ العِجلِيُّ ، عن الحَسَنِ بنِ ذَكوَانَ ، عن يَحيَى بنِ أبي كثِيرٍ ، عن المُطَّلِبِ العِجلِيُّ ، عن الحَسَنِ بنِ ذَكوَانَ ، عن يَحيَى بنِ أبي كثِيرٍ ، عن أبي شَريرَة ، قال : قال رسُولُ الله عَلَيْلُهُ : « إِنَّ أهلَ البيتِ ليقِلُ طعامُهُم ، فتَستَنِيرُ بيُوتُهُم » .

قَالَ أَبِي : هذا حدِيثُ كذِبُ . وعبدُ الله بنُ المُطّلِبِ مجهُولُ » .

١١- وقال (رقم ١٥٤٣): « وسألتُ أبي عن حَدِيثٍ حدَّثنا بِهِ عَهَارُ ابنُ خالِدٍ الوَاسِطِيُّ، عن شَيخٍ مِن أَهلِ البَصرَةِ يُكْنَى أَبا الفَضلِ الأَشجَ ، عن شَيخٍ مِن أَهلِ البَصرَةِ يُكْنَى أَبا الفَضلِ الأَشجَ ، عن أَبيهِ ، قال : نَهَى رسُولُ الله عَيْسَةُ عن أَكلِ الطِّينِ ، وقال : « مَن أَكلَ الطِّينَ ، فقد أعان على قتلِ نفسِهِ » .

فسمِعتُهُ يَقُولُ: هذا حدِيثٌ كَذِبٌ. والشَّيخُ لا أعرِفُهُ ».

١٢- وقال (رقم ١٦٢٧): « وسألتُ أبي عن حدِيثٍ رواهُ أبُو عَقيلٍ ابنُ حاجِبٍ ، عن عَبدِ الرَّزَّاقِ ، عن سعِيدِ بنِ قهَاذِينَ ، عن عُثهانَ بنِ أبي سُليهانَ ، عن سعِيدِ بنِ مُطعِم ، عن عَبدِ الله بنِ أبي سُليهانَ ، عن سعِيدِ بنِ مُحمَّدِ بنِ جُبيرِ بنِ مُطعِم ، عن عَبدِ الله بنِ حَبشِيِّ ، قال : سمِعتُ رسُول الله عَيْسُلُهُ ، يقُولُ : « لا تَطرُقُوا الطّير فِي خَبشِيٍّ ، قال : سمِعتُ رسُول الله عَيْسُهُ ، يقُولُ : « لا تَطرُقُوا الطّير فِي أوكارِها ؛ فإنَّ اللّيلَ أَمَانُ لها » .

قال أبي : يُقالُ : إِنَّ هذا الحدِيثَ مِمَّا أُدخِل على عَبدِ الرَّزَّاقِ . وهُو حدِيثُ موضُوعٌ » .

١٣ – وقال (رقم ١٨٤٦): « وَسَأَلْتُ أَبِي عَن حَدِيثٍ رَوَاهُ الْمُسَيَّبُ ابِنُ وَاضِحٍ ، عن بَقِيَّةً ، عن سَعِيدِ بنِ بَشِيرٍ ، عن قَتَادَةً ، عن مُورِّقٍ ، عن ابنُ وَاضِحٍ ، عن النَّبِيِّ عَيَّلِهُ ، قَالَ : « لَكُلِّ عبدٍ رِزقُهُ مِنَ الدُّنيَا ، هو يأتيه ابنِ عَبَّاسٍ ، عن النَّبِيِّ عَيَّلِهُ ، قَالَ : « لَكُلِّ عبدٍ رِزقُهُ مِنَ الدُّنيَا ، هو يأتيه لا مَحَالةً ، فَمَن رَضِيَهُ بُورِكَ له فيه ، وَوَسِعَهُ ، ومن لم يَرض به لم يُبَارَك له فيه ، وَوَسِعَهُ ، ومن لم يَرض به لم يُبَارَك له فيه ، ولم يَسَعْهُ » .

قَالَ أَبِي : هذا حَدِيثٌ مُنكَرٌ جِدًّا ، كأنَّهُ موضُوعٌ . لا نَعرِفُ لموَرِّقٍ ، عن ابنِ عَبَّاسِ حديثًا مُسنَدًا » .

18 – وقال (رقم ١٨٥٢): « وَسَأَلَتُ أَبِي عَن حَدِيث مُحُمَّدِ بِنِ أُمَيَّةَ السَّاوِيِّ، عَن نَوفَلِ بِنِ سُليهانَ الْمُنَائِيِّ، عن عُبيدِ الله بنِ عُمَر العُمَرِيِّ، عن نَافع ، عن ابنَ عُمرَ ، قال : وَقَفَ النَّبِيُّ عَيَّالِهُ بِعُسْفَانَ ، فَقال : « لَقَد مَرَّ بهذه القَريةِ سبعون نَبِيًّا ، ثِيابُهُم العَبَاءُ ، وَنِعَالُهُمُ الْخُوصُ ».

فسَمِعتُ أبي يَقُولُ: هذا حَدِيثٌ موضُوعٌ بهذا الإسناد، ونَوفَلُ بنُ سُليهانَ هذا ضعيفُ الحدِيث ».

١٥٥ - وقال (رقم ١٨٧١، ٢٣٩٤): « وَسَمِعتُ أَبِي رَوَى عن هِشَامِ ابنِ خَالِدٍ الأزرقِ ، قال: حدَّثنا ابنُ جُرَيجٍ ، ابنِ خَالِدٍ الأزرقِ ، قال: حدَّثنا ابنُ جُرَيجٍ ، عن ابنِ عبَّاسٍ ، قال: قال رسُولُ الله عَيُّكِيدٍ : « مَن أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ مِن سَقَمٍ ، أَو ذَهَابِ مالٍ ، فاحتَسَب ، ولم يَشْكُ إلى النَّاسِ ، كان حَقًّا على الله أَن يَغْفِرَ له » .

قال أبي : هذا حَدِيثٌ موضُوعٌ ، لا أَصلَ له . وكان بَقِيَّةُ يُدَلِّسُ ، فظَنُّوا هؤلاء أنَّه يقول في كُلِّ حَدِيثٍ : « حدَّثنا » ، ولا يَفتَقِدُون الخَبَرَ منه » .

١٦ - وقال (رقم ١٩٤٥): « وسمِعتُ أبي وحدَّثنا عن يَحيَى بن عُثمان ابن صالحِ المِصرِيِّ، عن أبيه ، عن ابنِ لَهِيعَة ، عن أبي عُشَّانَة حَيِّ بن يُؤمِن ، عن عُقبَة بن عامِر الجُهنِيِّ ، قال : قال رسُول الله عَيْسَةُ : « لو كان فيكم مُوسَى وعصَيتُمُوني دخَلتُم النَّارَ » .

قال أبي: هذا حَدِيثٌ كَذِبٌ. قال أَبُو مُحَمَّدٍ: أَبُو عُشَّانَةَ ثِقَةٌ ».

10 - وقال (رقم١٩٦٦): « وسألتُ أبي عن حَدِيثٍ رواهُ ابنُ أبي أُويسٍ ، قال : حدَّثني أبي ، عن عُمَر بنِ شَيبَةَ بنِ أبي كَثِيرٍ مَولى أَشجَعَ ، وَثُورِ بن قال : حدَّثني أبي مُوسَى بنِ مَيسَرَةَ الدَّيْلِيَّيْنِ وغيرِهِ ، عن نُعيم المُجْمِرِ ، وعن يزيدَ ، وخالِهِ مُوسَى بنِ مَيسَرَةَ الدَّيْلِيَّيْنِ وغيرِهِ ، عن نُعيم المُجْمِرِ ، وعن سعيد بن أبي سَعيدِ المَقبُرِيِّ ، عن أبي هُريرَة ، رفَعُوا الحَدِيثَ ، قال النَّبيُّ سعيد بن أبي سَعيدِ المَقبُرِيِّ ، عن أبي هُريرَة ، رفَعُوا الحَدِيث ، قال النَّبيُّ عَيْمِ المُحَدِيثَ ، قال النَّبيُّ : « يعودُ الإسلامُ كما بَدَأَ ، _ أي : أنَّهُ بدأً غَرِيبًا وسَيَعُودُ غَرِيبًا - ،

فطُوبَى للغُرَبَاءِ »، فقيل: «يارسُولَ الله! ومَن الغُربَاءُ؟ »، قال: «الذين

يَصلُحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ ». قال أبي : عُمَر بنُ شَيبَةَ مَجهُولٌ . وهذا حَدِيثٌ مَوضُوعٌ ».

• قلتُ : فهذه نَهَاذِجُ من صنيعِ أبي حَاتِمٍ ، وليس في سَنَدِ حديثٍ مِنهَا كَذَّابٌ ، أو وَضَّاعٌ ، بل بعضُهُم ثِقاتٌ ، مثلُ عبدِ الرَّزَّاق ، وأبي عُشَّانَة ، ومِنهُم صادِقُونَ سَيِّئُو الجِفظِ ، ومِنهُم المَجاهِيلُ .

ثُمَّ قولُه: « إنَّهُ حديثُ ضعيفٌ يُعمَلُ به » ، بَنَاهُ على قولِ بعضِ أهلِ العِلمِ: « يُعمَلُ بالضَّعِيف في فضَائِلِ الأَعمَالِ » . والعُلماءُ الذين نَصُّوا على ذلك يَشتَرِ طُون ألَّا يَشتَدَّ ضَعفُهُ ، ولا يَعرِفُ هذا إلَّا أهلُ الحديثِ وَحدهم ، فخَرَجَ بهذا القَيدِ سائِرُ أهل الفُنُون الأُخرَى ، مِمَّن

لَمْ يَتَعَانَوْا عِلْمَ الْحَدِيثِ ، مِثلُ الفُقهاءِ ، وأهلِ التَّفسِيرِ ، والعَرَبِيَّةِ ، فَضلًا عن غَيرِهِم .

والكلامُ في المسألة طَوِيلُ الذَّيل . وقد تَكلَّمتُ عنها في عِدَّة مَوَاضِعَ مِن كُتُبِي . والله المُوَفِّقُ . وانظُر ما يأتي برقم (١١٥) إن شاء الله . وبالجُملة ، فالحديثُ لا يَصِحُّ سندًا ، ولا متنًا . والله أعلَمُ .

٣٤- سُئْكُ عن حديث: ﴿ إِنَّ اللهَ كَالُّ وَكُلَ بِعَبدِهِ المُؤمِنِ مَلكَينِ يَكتُبَانِ عَمَلَهُ ، فَإِذَا مَاتَ قالا : يَا رَبِّ ! وَكَلتَنَا بِعَبدِكَ المُؤمِنِ نَكتُبُ عَمَلَهُ ، وَقَد قَبَضتَهُ ، فَأْذَن لَنَا أَن نَصعَدَ إِلَى السَّمَاءِ . قال : سَمَائِي مَملُوءَةٌ مِن مَلائِكَتِي يُسَبِّحُونَ . قالا : ائذَن لَنَا أَن نَصعَدَ إِلَى السَّمَاءِ . قال : شَمَائِي مَملُوءَةٌ مِن خَلقِي يُسَبِّحُونِي ، نَسكُنَ الأَرضَ . قال : أَرضِي مَملُوءَةٌ مِن خَلقِي يُسَبِّحُونِي ، وَلَكِنْ قُوْمَا عَلَى قَبرِ عَبدِي ، فَسَبِّحَانِي ، وَهَللّانِي ، وَكَبّرَانِي ، وَلَكبّرُانِي ، وَلَكبّرانِي ، وَلَكبّرانِي ، وَلَكبّرانِي ، وَلَكبّرانِي ، وَدَكر السَّائِل أَنَّه قرأ هذا الحديث في ﴿ خُتَصر مِنهاجُ القاصِدين ﴾ .

• قلتُ: هذا الحديثُ باطلٌ ، ويُشبِه أن يكون موضُوعًا . أخرجه إسحاقُ بنُ رَاهَوَيهِ في « مُسنَده » _ كها في « نصب الرَّاية » (١/ ٤٣٤) _ ، وأحمدُ بنُ مَنِيعٍ في « مُسنَده » _ كها في « المطالب العالية » (ق٨٩/٢) _ ، وأبُو الشَّيخ في « كتاب العَظَمة » (٣٠٥) ، والبيهقيُّ في « الشُّعَب » _ كها في « الدُّرِ المنثور » (٦/ ٥٠١) _ ، وابنُ الجوزيِّ في « الشُّعَب » _ كها في « الدُّرِ المنثور » (٦/ ٥٠١) _ ، وابنُ الجوزيِّ في « الموضوعات » (٣/ ٢٢٩) من طريق عُثهانَ بنِ مَطَوٍ ، عن ثابتٍ البُنَانِيِّ ، عن أنسِ رَفَعه .

قال ابنُ الجوزيِّ : « هذا حديثٌ لا يَصِحُّ ، وقد اتَّفَقُوا على تضعيف عُثمانَ بنِ مَطَرِ » .

قلتُ : وعُثانُ بنُ مَطرٍ ، ضعَّفَهُ ابنُ المَدِينِيِّ جِدًّا ، وابنُ معِينٍ ، وأبو داوُد ، وأبو رُرعة الرَّازِيُّ ، وأبو حاتم ، وقال : « مُنكر الحديث » ، وأبو داوُد ، والنَّسائيُّ ، وقال النَّسائيُّ أيضًا : « ليس بثقة » ، وقال البُخاريُّ : « عنده غرائبُ » ، وهذه الصِّيغة من البُخاريِّ تُفيد الضَّعفَ الشَّديد ، وقال مرَّة أُخرَى : « مُنكر الحديث » ، وكذلك أبو أحمَد الحاكمُ ، وقال ابنُ حِبَّانَ : « كان مِمَّن يَروِي الموضُوعاتِ عن الأَثباتِ ، لا يَجِلُّ الاحتجاجُ به » . والكلام فيه طويلُ الذَّيل . وتَفَرُّد مثلِه عن ثابتٍ فيه دلالةٌ على سُقوط حديثه .

وقد ذَكَر السِّيوطيُّ في « اللَّآلئ المصنُّوعة في الأحاديث الموضُوعة » (٢/ ٤٣٢-٤٣٣) شَواهدَ لهذا الحديثِ ، عن أبي بكرٍ ، وأبي سعيدٍ الخُدريِّ اللَّا يخلو سَنَدُ أحدِها من مُتَّهَم أو كَذَّابٍ.

فالحديث لا يَصِحُّ من أيِّ وجهٍ من هذِهِ الوُّجوه . واللهُ سبحانه وتعالى أعلمُ .

٥٧- سُئلتُ عن حديث: « جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُم صُنَّاعَكُم ».

• قلتُ : هذا حديثٌ باطلٌ موضوعٌ .

أخرجه ابنُ عديٍّ في « الكامل » (٢٢٦٦/٦) ، والخطيبُ في « تلخيص المتشابه » (٢٣٩٢/١) من طريق مُحمَّدِ بنِ مُجِيبٍ ، عن جعفر بن مُحمَّدٍ ، عن أبيه ، عن جعفر بن مُحمَّدٍ ، عن أبيه ، عن جَدِّه ، عن عليِّ بن أبي طالب ، قال : مَرَرتُ مع أميرِ المؤمنين عثمانَ على مسجدٍ ، فرأي فيه خيَّاطًا ، فأمر بإخراجه ، فقلتُ : يا أمير المُؤمنين! إنَّه يقُمُّ _ أي : يكنُس _ المسجدَ أحيانًا ، ويَرُشُّه ، ويُغلق أبوابَهُ . فقال : يا أبا الحسن! سَمِعتُ رسول الله عَيَّالُهُ يقول : « جَنبوا مساجدكم صُنَّاعكم » .

ووقع في « التَّلخيص الحبير » للحافظ (٣/ ٦٧): « صبيانكم » بدل : « صُنتَّاعكم » ، وهو تصحيفٌ .

وهذا سندٌ ساقطٌ ؛ ومُحمَّد بن مُجِيبٍ تالفُّ البتَّةَ ، كذَّبه ابنُ مَعِينٍ ، وقال أبُو حاتم الرَّازيُّ : « ذاهبُ الحديث » .

٣٦- سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ لِلمُقِيمِ بِالإِسكَندَرِيَّةِ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ مِن غَيرِ رِيَاءٍ كَمَن عَبَدَ اللهَ وَ اللهَ عَلَى سَبعِينَ أَلفَ سَنةً ، مَا بَينَ اللهُ وَ اللهُ وَ اللهُ وَ اللهُ اللهُ وَ اللهُ اللهُ وَ اللهُ وَاللهُ وَ اللهُ وَ اللهُ وَ اللهُ وَاللهُ وَ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَالهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّ

• قلتُ : هذا حديثُ بُطلانه في غاية الظُّهور .

فأخرجه الدَّارقُطنيُّ في « الأفراد » ، ومن طريقه ابنُ الجَوزيِّ في « الواهيات » (١/ ٣٠٥ – ٣٠٦) قال : نا أحمدُ بنُ إسحاقَ بن إبراهيم المَلحَمِيُّ ، قال : نا الوليد بن العبَّاس بن مُسافرِ الخَولانيُّ ، قال : نا أبُو صالح عبدُ الله بنُ صالحٍ ، قال : حدَّثني خالدُ بن حُميدٍ ، عن سعيدِ بن أبي عَرُوبَة ، عن سعيد بن أبي عَرُوبَة ، عن سعيد بن جُبيرٍ ، عن أبي هُريرة ، أنَّهُ سألَهُ فقالَ : مِن أين جِئتَ ؟ قال : مِن الإسكندريَّة . فقال : إنِّ سمعتُ رسُولَ الله عَيُّكُ يقولُ : ... فذكره . قال الدَّارة طنيُّ : « هذا مُنكرُ بهذا الإسناد ، لم نكتُبه إلَّا عن هذا الشَّيخ » . وقال ابنُ الجَوزِيِّ : « الوليدُ قد ضعَفه الدَّارقُطنيُّ . وأبو صالحٍ ، قال فيه أحمد : ليسَ بشيءٍ » .

• قُلتُ : أمَّا شيخُ الدَّار قطنيِّ - أحمدُ بنُ إسحاقَ - ، فترجمَهُ الخطيبُ في « تاريخ بغداد » (٤/ ٣٤) ، ولم يَذكُر فيه جرحًا ولا تعديلًا . والوليدُ ، ضعَّفه الدَّار قُطنيُّ ، وأبُو عُمَرَ الكِندِيُّ المِصريُّ . وأبُو عُمَرَ الكِندِيُّ المِصريُّ . وأبُو صالح كاتِبُ اللَّيث ، صدوقٌ ، في حفظِهِ مقالٌ مَعرُوفٌ .

وَلَمَ أَظْفَر بِهَا يُثْبِت رُوايةَ سَعَيْدِ بِنِ أَبِي عَرُوبة ، عَن سَعَيْدِ بِن جُبَيْرٍ . فَلَيْحَرَّر .

وقد رواه أَبُو الشَّيخ مِن وجهٍ آخرَ ..

قال الحافظُ _ كما في « تنزيه الشَّرِيعة » (٢/ ٥٧) _ : « رجالُهُ مشهورُون بالثَّقةِ ، إلَّا الوزيرَ بنَ مُحَمَّدٍ ، وإبراهيمَ بنَ حربٍ ، وجابرًا الجُعفيَّ . ولا أَعْرِف الوزيرَ بنَ مُحَمَّدٍ ، ولا أَظُنُّ الآفةَ إلَّا مِنهُ » ا.هـ .

والحديثُ جَزَمَ الذَّهبيُّ ببُطلانه في « تلخيص الواهيات » ، وهو حقِيقٌ بذلك .

واللهُ أعلَمُ .

٣٧- سُئلتُ عن حديثٍ: قالت عائشةُ: « مَا رَأَيتُ عَورَةَ النّبِيِّ عَورَةَ النّبِيِّ عَورَةَ النّبِيِّ عَطْمُ، وَلَا رَآهُ مِنِّي ».

• قلتُ : هذا الحديثُ منكرٌ .

أخرجه ابنُ المُقرِي في « المُعجَم » (ق77/ ١) ، وابنُ عديٍّ في « الكامل » (٤٧٩) قالا : حدَّثنا عبدُ الله بنُ زِياد بن خالد بنِ أبي زِيادٍ ..

والطَّبرانيُّ في «الأوسط» (٢١٩٧)، وفي «الصَّغير» (١/ ٥٣)، وعنه أَبُو نُعيم في «الحِلية» (٢/ ٢٤٧) قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ زكريَّا بنُ شَاذانَ البَصريُّ ..

وابن عَدِيٍّ أيضًا (٢/ ٤٧٩)، وأبو نُعيمٍ في « الحِلية » (٧/ ١٠٠) عن عبدِ الله بن مُحَمَّد بن يُونُسَ السِّمْنَانِيِّ ..

والخطيبُ (٤/ ٢٢٥) عن عبدِ الله بنِ أبي سُفيانَ ..

قَالُوا: ثنا بَرَكَةُ بِنُ مُحُمَّدِ الْحَلَبِيُّ، ثنا يوسفُ بِنُ أسباطَ ، ثنا الثَّورِيُّ ، عن مُحَمَّدِ بِنِ جُحادةً ، عن قتادةً ، عن أنسٍ ، عن عائشة ، قالت : « ما رأيتُ عَورة النَّبِيِّ عَلَيْكُ ... الخ » .

وقال أبو نُعيم: «وهذا من مَفَارِيد يُوسُفَ، عن الثَّورِيِّ، عن مُحَمَّدٍ». قال الطَّبرانيُّ: «لم يَروِه عن الثَّورِيِّ إلَّا يُوسفُ بنُ أسباطٍ، تفرَّد به بركةُ بنُ مُحَمَّدٍ».

• قلتُ : ولا بَرَكَةَ فيهِ ، فإنَّهُ كذَّابٌ .

قال الدَّارقُطنيُّ في « العلل » (ج٥/ق ٢٠/١): « يرويه بركةُ بن مُحَمَّدٍ الحلبيُّ ، وهو متروكُ ، وهذا يَضعُ الحديثَ على الثَّوريِّ ، وعلى غيرهِ . ولا يَصحُّ هذا ، لا عن الثَّوريِّ ، ولا عن مُحَمَّدِ بنِ جُحَادَةَ ، ولا عَرَفناه » ا.ه. ، وقال في « سُنَنه » (٤٠٩): « وبركةُ يضعُ الحديثَ » .

وقال ابنُ حِبَّان : « كان يَسرِق الحديث ، ورُبَّما قَلَبَهُ » .

وقال الذَّهَبِيُّ : « مُتَّهَمُّ بالكَذب » .

ولم يتفرَّد به بَرَكَةُ ..

فتابَعَهُ عبدُ الله بنُ حَسَنٍ (؟) ، قال : ثنا يُوسُفُ بنُ أسباطَ ، ثنا الثَّورِيُّ هذا .

أَخرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ فِي « الأفراد » (ج٨٨ ق٦ / ٢) قال : حدَّثنا عليُّ ابنُ عبدِ الله ، ثنا أَبُو طالبِ عبدُ الله بنُ أَحمدَ ، ثنا عبدُ الله بنُ حَسَنِ بهذا . وقال أبو نُعيمٍ : « ورواه غيرُهُ _ يعني : غيرَ شَاذَانَ البَصرِيِّ _ ، عن بَركة ، عن يُوسُفَ ، عن حَمَّد بن جُحَادة) » .

• قلتُ : وهذا الذي أشار إليه أبو نُعيم : أخرَجَهُ ابنُ عَدِيِّ (٢/ ٤٧٩) ، والخطيبُ (٤/ ٢٥) عن عبد الله بن عبد الرَّحمن الزُّهرِيِّ ، قالا : حدَّثنا أحدُ بنُ عبد الله بن سَابُورَ ، ثنا بَرَكَه بن مُحمَّدٍ ، ثنا يُوسُفُ بنُ أسباطَ ، عن حمَّد بن سَلمة ، عن مُحمَّد بن جُحادة ، ... فذكرَهُ . فقلتُ له _ القائل : ابنُ سابورَ _ : « إنَّما هو عن الثَّورِيِّ ، عن ابن جُحادة . فأبَى ، وقال : سَمَاعِي وسَمَاعُ المَعمَرِ من بَرَكة هكذا ، وهكذا في أصلي » .

قال ابنُ عَدِيًّ : « وابنُ سابورَ هذا أخطأ ، حيثُ جَعَل مكان الثُّورِيِّ حَمَّادَ بن سَلَمة ، والصَّوَابُ ما حدَّثَنَاه عبدُ الله بنُ مُحَمَّد بن يُونُس ، وعبدُ الله ابنُ زياد بنِ خالدٍ . ولم يَروِ هذا الحديثَ بهذا الإسناد غيرُ بَرَكَة » انتهى . وقال الخطيبُ : « لا أعلم رواه عن بَركة هذا غيرَ ابنِ سابُورَ . والمحفوظُ عن بَركة : ... وساق الإسنادَ إلى الثَّورِيِّ - » .

• قلتُ: ولستُ أَدرِي مُستَنَد ابنِ عَدِيٍّ في تغليطِ شيخِهِ ابن سَابُورَ ، فإنَّه ثِقَةٌ كَمَا قال الدَّارَقُطنِيُّ ، ونَقَلَ توثيقَه حمزةُ بنُ يُوسُف السَّهمِيُّ في «سؤالاته» (١٥٥) ، وعنه الخطيبُ .

وقال الذَّهَبِيُّ فِي «السِّير» (١٤/ ٢٦٢): «الشَّيخُ الإمام الثَّقةُ المُحَدِّث». وقال في «الميزان» (١/ ٦٢١)، في ترجمة حَنظَلَة بن أبي سفيان: «ساق له ابنُ عَدِيٍّ حديثًا مُنكرًا، ولعلَّهُ وَقَعَ الخللُ فيه من الرُّواة إليه، فقال: حدَّثنا أحد بن عبد الله بن سَابُورَ، ثنا الفضل بن الصَّبَّاح، ثنا إسحاقُ الرَّازِيُّ، عن حَنظَلَة، عن نافع، عن ابنِ عُمَر، مرفُوعًا: «اغسِلُوا قتلاكم». رواتُهُ ثقاتٌ، ونَكَارَتُهُ بَيِّنَةٌ ».

فتعقَّبَهُ الحافظُ في « اللّسان » (١/ ١٩٨) ، قائلًا : « وليس بين ابنِ عَدِيًّ وحَنظَلَةَ إِلّا أَحمدُ والفضلُ . فأمَّا الفضلُ فوَثَّقَهُ يحيى بنُ مَعِينٍ ، وغيره ، وعيره من شُيُوخ التّرمِذِيِّ . وأمَّا أحمدُ بنُ عبد الله أبو مَطَرٍ العَسقَلَانِيُّ ، قال أبو عبد الله ابنُ مَندَهُ : في أحاديثِهِ مَناكيرُ . وكذلك في سؤالات الحاكم للدَّارَقُطنِيٍّ » انتهى .

• قلتُ : هكذا وقعت التَّرجَمَةُ في « اللِّسان » . وآخرُ الكلام عندي مُقحَمٌّ ،

والصَّواب أنَّ أحمدَ بنَ عبد الله أبو مَطَرٍ تَرجَمَةٌ أُخرَى (') ؛ وأحمدُ بنُ عبد الله ابن سَابُورَ شيخُ ابن عَدِيٍّ لا يُكنَى بأبي مَطَرٍ . وإنَّما نَبَّهتُ على هذا حتَّى لا يَظُنَّ ظانُّ أن قولَ الدَّارَقُطنِيِّ وابنِ مَندَهْ إنَّما هو في ابن سَابُورَ ، وكأنَّه سَقَطَ شيءٌ من كلام الحافظِ وهو يَرُدُّ على الذَّهبِيِّ .

وعلى كُلِّ حالٍ ، فتَعصِيبُ جناية هذا الوهم يَنبَغِي أَن تكون في رَقَبَة بَرَكَة بن مُحُمَّدٍ ؛ لأَنَّ ابن سَابُورَ حَكَى مُراجَعَتَه لبَرَكة في جَعلِ هادِ بنِ سَلَمة مكان الثَّورِيِّ ، فَرَفَضَ بَرَكَةُ أَن يَرجِع ، وقال : « هو هكذا في أصلِي » ، وقد تَقَدَّم أَنَّ بَرَكَةُ بنَ مُحُمَّدٍ يكذبُ . فإذا كان الأمرُ كذلك ، فلِمَ يُلصَق الخطأُ بابن سَابُورَ ؟!

وله طريقٌ آخرُ ..

أَخرَجَهُ أَبُو الشَّيخِ فِي « الأخلاق » (ص ٢٥١-٢٥٢) من طريق مُحمَّد ابن القاسم الأَسَدِيِّ ، نا كاملُ أَبُو العَلاء ، عن أبي صالح _ أُرَاهُ _ ، عن ابن عَبَّاسٍ ، قال : قالت عائشةُ وَعَيْفُ : « ما أَتَى رسولُ الله عَيُّكُ أحدًا من نسائه إلَّا مُتَقَنِّعًا ، يُرخِي الثَّوبَ على رأسه . وما رأيتُه من رسول الله عَيْكُ ، وما رآه مِنِّي » .

وهذا إسنادٌ ساقطٌ ؛ ومُحمَّد بن القاسم الأَسَدِيُّ ، كذَّبَهُ أَحمدُ ، وأبو داوُد ، وابنُ حِبَّان ، والدَّارقُطنِيُّ ، ونقل البُخاريُّ ، عن أحمدَ ، قال : « رَمَينَا حديثَه » . أمَّا توثيقُ ابنِ مَعِينٍ له فَغيرُ مُعتَبَرٍ ؛ فإنَّ الرُّواة كانُوا يخافون حديثَه » . أمَّا توثيقُ ابنِ مَعِينٍ له فَغيرُ مُعتَبَرٍ ؛ فإنَّ الرُّواة كانُوا يخافون

١٠) ولكنِّي لم أجده في « سؤالات الحاكم للدَّارقطنيِّ » في النُّسخة المطبوعة .

منه (۱) ، فقد يَكُون أحدُهم ممَّن يُخلِطُ عمدًا ، ولكنَّه استَقبَل ابنَ مَعينٍ بأحاديثَ مُستقيمةٍ ، فإذَا وَجَدنَا مِمَّن أَدَرَكه ابنُ مَعِينٍ من الرُّواة مَن وتَّقه ابن مَعِينٍ ، وكذَّبه الأكثرُون ، أو طَعَنُوا فيه طعنًا شديدًا ، فالظَّاهِر أنَّه مِن هذا الضَّرْب ، فإنَّما يزيدُهُ توثيقُ ابنِ مَعِينٍ وَهَنًا ؛ لدلالتِه على أنَّهُ كانَ يَتَعمَّد ، كما قال الشَّيخُ العلَّمةُ عبدُ الرَّحمن بن يحيَى المُعلِّميُّ عَلَى أَنَّهُ عَد وله طريق آخر . .

أخرجه أحمدُ (٦/ ٦٣) ، والتِّرمِذِيُّ فِي « الشَّمائل » (٣٥٢) ، وابنُ ماجَهْ (٢٦٢، ٦٦٢) من طريق وَكِيعٍ ، عن سُفيان الثَّورِيِّ ، عن منصُورٍ ، عن مُوسَى بن عبد الله بن يزيدَ الْخَطْمِيِّ ، عن مولًى لعائشة ، عن عائشة ، قالت : « ما نَظَرتُ _ أو : ما رأيتُ _ فَرْجَ رسول الله عَيْسَةً قَطُّ » .

⁽۱) يدلَّ على ذلك ، ما حكاه العبَّاس بن إسحاق الصَّوَّاف : سمعتُ هارون بن معروفٍ يقول : قَدِم علينا بعض الشُّيوخ من الشَّام ، فكنتُ أوَّل من بكَّر عليه ، فدخلتُ عليه ، فسألتُه أن يملي عليَّ شيئا ، فأخذ الكتابَ يُملِي عليَّ ، فإذا بإنسانٍ يدقُّ الباب ، فقال الشَّيخ : « من هذا ؟ » ، قال : « أحمد بن حنبل » ، فأذن له الشَّيخ على حالته ، والكتاب في يده لا يتحرَّك . فإذا بآخر يدقُّ الباب ، فقال الشَّيخ : « من هذا ؟ » ، قال : « أحمد الدَّورَقِيُّ » ، فأذن له ، والشَّيخ على حالته ، والكتاب في يده لا يتحرَّك . فإذا بآخر يدقُّ الباب ، فقال الشَّيخ : « من هذا ؟ » ، قال : « عبد الله بن الرُّوميِّ » ، فأذن له ، والشَّيخ على حالته ، والكتاب في يده لا يتحرَّك . فإذا بآخر يدقُّ الباب ، فقال الشَّيخ : « من هذا ؟ » ، قال : « أبو خيثمة زُهبر بن حرب » ، فأذن له ، والشَّيخ على حالته ، والكتاب في يده لا يتحرَّك . فإذا بآخر يدقُّ الباب ، فقال الشَّيخ : « من هذا ؟ » ، قال : « يحيى بن معين » ، ـ قال : _ فرأيت يدقُّ الباب ، فقال الشَّيخ ارتعدت يدُه ، ثم سقط الكتابُ من يده !

رواه ابن عديٍّ في « الكامل » (١/ ١٣١ - ١٣٢) ، ومن طريقه الخطيبُ في « تاريخه » (ج١٨ / ١٩٧) ، وابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (ج١٨ / ق١٩٧) قال : حدَّثنا يحيى بن زكريًّا بن حيَّويْه ، ثنا العبَّاس بن إسحاق بهذا .

ونَقَلَ ابن ماجَه عن شيخه ابنِ أبي شَيبَة ، قال : «كان أبو نُعيمٍ يقول : عن مولاةٍ لعائشة ».

وأبو نُعيم هو الفضل بن دُكينٍ . وروايته أخرَجَهَا إسحاقُ بنُ رَاهَويهِ فِي « مُسنَده » (ج٤/ق٠١١/٢) قال : أخبَرَنا الْمُلَائِيُّ ، نا سُفيان به .

وأخرجه ابنُ سَعدٍ في « الطَّبَقات » (١/ ٣٨٣–٣٨٤) قال : أخبَرَنا وَكِيعُ بنُ الجرَّاح ، والفضلُ بنُ دُكينٍ ، عن سُفيانَ به .

والْمُلَائِيُّ هو أبو نُعيمٍ.

ولكنَّه لم يتفرَّد به ..

فتابعه عبدُ الرَّحمن بنُ مَهدِيٍّ ، فرواه عن سُفيان ، مثلَ أبي نُعيمٍ .

أخرجه أحمدُ (٦/ ١٩٠).

وهذا الوجهُ عن سُفيانَ التَّورِيِّ أولى من رِوايةِ يُوسُفَ بنِ أسباطَ الْمَتقدِّمةِ عنه ؛ للعِلَّة المُتقَدِّمة .

وسَنَدُه ضعيفٌ ؛ لجهالة مولاة عائشة .

وقد ثَبَت ما يُعارِض هذه الرِّواية ، كما يأتي .

وأخرَجَ عبدُ الرَّزَّاق (ج٦/رقم١٧٤٧) ، ومن طريقه الطبراني في « الكبير » (ج٩/رقم٨٨) عن يحيى بن العلاء ، عن ابن أنعُم ، أنَّ سعدَ بنَ مسعودِ الكِنْدِيَّ قال : أتَى عُثانُ بنُ مظعُون رسولَ الله عَيْلَةُ ، فقال : « يا رسُولَ الله ! إنِّي لأستحيي أن تَرَى أهلي عَورَتِي » ، قال : « وقد جَعَلَكَ اللهُ لهم لِباسًا ، وجَعَلَهُم لك لِباسًا ؟! » ، قال : « أكرَهُ ذلك » ، قال : « فإنَّهم يَرَونَه مِنِّي ، وأَرَاه منهم » ، قال : « أنتَ يا رسُولَ الله ؟! » ، قال :

« أنا » ، قال : « أنتَ ؟! فمَن بَعدَكَ إِذًا ؟! » ، _قال : _ فلمَّا أَدبَر عثمانُ قال رسُولُ الله عَيْدُ : « إِنَّ ابنَ مظعُون لَحييٌّ سِتِّيرٌ » .

قال الهَيَثَمِيُّ : « فيه يحيى بنُ العَلَاء ، وهو متروكٌ » ا.هـ ، وكذَّبَهُ أحمد ، وغيرُه .

• قلتُ : لم يتفرَّد به ..

فتابعه مُحُمَّدُ بنُ يزيدَ الوَاسِطِيُّ ، ويعلى بنُ عُبَيدٍ الطَّنَافِسِيُّ ، قالا : أخبَرَنا الإِفرِيقِيُّ ، عن سعدِ بنِ مسعُودٍ ، وعُمارةَ بنِ غُرابِ اليَحصُبِيِّ ، أن عُثمانَ بن مظعُون أتى النَّبِيَّ عَيِّلِيَّهُ ... فذكره .

أخرجه ابنُ سعدٍ في « الطّبَقات » (٣/ ٣٩٤) عنهما.

والإِفرِيقِيُّ هو عبدُ الرحمن بنُ زياد بن أَنعُمٍ ، مُختلَفٌ فيه ، فمِنهُم من مشَّاهُ ، والأكثرُون على تضعيفه .

وسعدُ بن مسعُودٍ الكِندِيُّ وتَّقَهُ ابنُ حِبَّان (٢/٢/ ٢) ، وترجَمَهُ البُخاريُّ فِي « الكبير » (٢/ ٢/ ٢) ، وابنُ أبي حَاتِم (٢/ ١/ ٩٥ – ٩٥) ، وروَى عن ضِمام بن إسماعيلَ ، قال : « كان عُمَرُ بنُ عبد العزيز بَعَث سعدَ بنَ مسعودٍ يُفَقِّهُم ، ويُعَلِّمُهم دِينَهم » ، فهذا يَدُلُّ على تقوية سعدٍ . ولكنه مُنقَطِعٌ ؛ فإنَّهُ لم يُدرِك عُثمانَ بنَ مَظعُونٍ ، إذ أنَّه تُوفيِّ فِي حياةِ النَّبيِّ عَيَّالِيَّهُ . ومثلُهُ عُمارةُ بنُ غُرابِ .

وعُهارةُ هذا تَرجَمَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في « الجرح » (٣/ ١/ ٣٦٨) ، ولم يَذكُر فيه جرحًا ولا تَعدِيلًا . ولكنَّهُ مُتابَعٌ ، كها هو ظَاهِرٌ .

وأَخرَجَهُ الحارث بنُ أبي أُسامَةَ في « مُسنَده » (٤٩٢ - زوائده) ، قال :

حدَّثنا إسهاعيلُ بنُ أبي إِسهاعيلَ ، ثنا إسهاعيلُ بنُ عيَّاشٍ ، عن عبد الرَّحمن الإِفرِيقِيِّ ، عن سعد بن مَسعُودِ الكِندِيِّ ، أنَّ عُثهانَ بنَ مَظُعون ، فذكره . وشَيخُ الحارِث مُنكر الحديث .

واعلم! أنَّهِ لا يَصِحُّ حديثٌ في مَنع الرَّجُلِ أن يَرَى عورة امرأتِهِ ، ولا العَكس . وكُلّ ما وَرَدَ في هذا فبَاطِلٌ . بل ثَبَتَ عن النَّبيِّ عَلَيْكُ عَكسُ ذَلكَ ، فقَالَ : « احفظ عَورَتك ، إلَّا من زَوجَتِك ، أو ما مَلَكَت يمينُك » . أَخرَجَهُ البُخارِيُّ في « الغُسل » (١/ ٣٨٥) معلَّقًا ، ووَصَلَهُ أبو داوُد (٤٠١٧)، والنَّسَائِيُّ في «عِشرة النِّساء» (٨٩٧٢-الكبرَى)، والتَّرمِذِيُّ (٢٧٩٤)، وابنُ مَاجَهْ (١٩٢٠)، وأحمدُ (٥/٣،٤)، وابنُ المُنذِر في « الأوسط » (ج١/ رقم٢٥٦) ، والرُّوْيَانِيُّ في « مُسنَده » (ج٢٧/ ق٦٦١/ ٢-٢٦٦/ ٢) ، والمُخلِّصُ في « الفوائد » (ج١١/ ق٧٣٧/ ٢) ، والطَّحَاوِيُّ في « المُشكِل » (٢/ ١٥٦) ، والحاكمُ (٤/ ١٨٠) ، والطَّبَرَانِيُّ في « الكبير » (ج١٩/رقم٩٨٩-٩٩٥)، والبَيهَقِيُّ في «السُّنَن» (١/ ١٩٩، و٢/ ٢٢٥، و٧/ ٩٤)، وفي « الآداب » (رقم٥٥٥)، وأبو نُعيم في « الجِلية » (٧/ ١٢١)، والخطيبُ (٣/ ٢٦١)، والأصبَهَانِيُّ في « التَّرغيب » (١١٠٢)، والبَغَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (١٣/٥) من حديث بَهزِ بن حَكيمٍ ، عن أبيه ، عن جَدُّه مُعاويةً بنِ حَيدَةَ ، قال : « يا رسُولَ الله ! عوراتُنا ، ما نأتي منها وما نَذَرُ ؟ » ، قال : « احفظ عورَتك ، إلَّا من زَوجَتِك ، أو ما ملكت يمينك »، ـ قال : ـ قُلتُ : « يا رسُولَ الله ! إذا كان القومُ بعضُهُم في بعضِ ؟ »،

قال: « إن استطعتَ أن لا يَرَينها أحدُ فلا يَرَينَّها »، _ قال: _ قلتُ:

« يا رسُول الله ! إذا كان أحدُنا خاليًا ؟ » ، قال : « اللهُ أحقُّ أن يُستَحيا منه من النَّاس » ، واللَّفظُ لأبي داوُد . واقتَصَر بعضُ المُخَرِّجين على بَعضِه .

وأخرَج الشَّيخانِ ، واللَّفظُ لُسلِمٍ ، عن عائشةَ ، قالَت : « كُنتُ أَغْتَسِل أَنا ورسولُ الله عَيْشَةً مِن إِنَاءٍ بيني وبينه واحدٍ ، تَختَلِفُ أيدينا فيه ، فيُبَادِرُنِي ، حتَّى أقول : دع لي ! » قالَت : وَهُمَا جُنْبان .

قال الحافظُ في « الفتح » (١/ ٣٦٤): « استَدَلَّ به الدَّاوُدِيُّ على جوازِ نَظَرِ الرَّجل إلى عورة امرأتِهِ ، وعكسِه . ويُؤيِّدُه : ما رَوَاه ابنُ حِبَّانَ من طريق سُليهانَ بنِ مُوسَى ، أنَّه سُئِلَ عن الرَّجل يَنظُر إلى فَرْجِ امرأتِهِ ، فقال : سَأَلتُ عائشةَ ، فذكرت هذا الحديث بمعناه . وهو نَصُّ في المَسأَلة . والله أعلم » ا.ه. .

قال ابنُ حزم في «المُحلَّى» (١٠/ ٣٣): «و حَلالُ للرَّجل أَن يَنظُر إلى فَرجِه المرأتِه ، زوجتِه ، أو أَمَتِه التي يَجِلُّ له وَطْؤُها ، وكذلك هَمُّا أن يَنظُر ا إلى فرجِه ، المرأتِه ، ورجِه أَو أَمَتِه التي يَجِلُّ له وَطُؤُها ، وكذلك هَمُّا أن يَنظُر ا إلى فرجِه ، لا كراهية في ذلك أَصلًا ؛ بُرهان ذلك ، الأخبارُ المشهورَةُ عن عائِشة ، وأُمِّ سَلَمة ، ومَيمُونة ، أُمهاتِ المُؤمِنينَ -رَفِي اللهُ عَهُنَ - كُنَّ يَعتَسِلن مع رسُول الله عَلَيْ من الجنابةِ مِن إناءٍ واحدٍ . وفي خَبرِ مَيمُونة ، بَيَانُ أَنَّه عَلَياتُهُ أَنَّه اللهَ عَلَى اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَيْ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَى اللهُ وَاللهُ وَلهُ اللهُ وَاللهُ وَال

بِحِفظِ الفَرْج ، إلَّا على الزَّوجة ومِلكِ اليَمِين ، فلا مَلامَة في ذلك ، وهذا عُمومٌ في رُؤيتهِ ، ولمَسِهِ ومُخَالَطَته . وما نَعلَمُ للمُخالِف تعلُّقًا إلَّا بأثر سخيفٍ ، عن المرأة مجهولة ، عن أُمِّ المُؤمِنين : « ما رَأيتُ فَرْج رسول الله عَيْكُ » ، وآخر في غاية السُّقوطِ : عن أبي بَكرٍ بنِ عَيَّاشٍ ، وزُهير بنِ مُحمَّدٍ ، كلاهما عن عبدِ المَلِك بن أبي سُليهان العَرْزَمِيِّ . وهؤلاء ثَلَاثُ الأَثَافِي ، والدِّيارُ البَلاقِعُ ، وأحدُهم كان يَكفِي في سُقوط الحديث » انتهى .

• قلتُ : هوَّل ابنُ حزمٍ على عادته في الجَرح ؛ فأبو بَكرٍ بنُ عيَّاشٍ ثقةٌ في نَفْسِه ، ولكن ساء حِفْظُه لما كَبِر . وكتابُه صحيحٌ . وزُهيرُ بنُ مُحمَّدٍ فضُعِف بسبب رواية أهل الشَّام عنه ، فكثيرٌ منها مَنَاكِيرُ . وأمَّا عبدُ المَلِك ابنُ أبي سُليهان فهو أقواهم ، وإنَّمَا نَقَم عليه شُعبةُ حديثَ الشُّفعَةِ ، وما أحسنَ ما قاله الخطيبُ في «تاريخه » (١٠/ ٣٩٥) : « وقد أساء شُعبَةُ في اختياره ، حيثُ حدَّثَ عن عُبيد الله العَرْزَمِيِّ ، وترك التَّحدِيثَ عن عبد المَلِك بنِ أبي سُليهان ؛ لأنَّ مُحمَّد بنَ عُبيد الله لم يَختلِف الأئمَّةُ من أهل الأثر في ذَهَاب حديثِه ، وسُقوط روايَتِه ، وأمَّا عبدُ المَلِك فثناؤُهُم عليه مُستَفِيضٌ ، وحُسنُ ذِكرِهم له مَشهُورٌ » انتهى .

فهل يَلتَئِمُ هذا مع قُول ابنِ حَزمِ: إنَّ واحدًا مِنهُم يكفي لسقوط الحديث، وأنَّهم « ثَلَاثُ الأَثَافِي ، والدِّيَارُ البَلَاقِع » ؟!

فالله تعالى يَتَجَاوَزُ عنَّا وعنه .

• قلتُ : وعلى النَّقِيضِ تمامًا مِن صنيع ابن حَزمٍ ، تَرَى قولَ أبي الفَيضِ الغُمَارِيِّ فِي « اللَّداوِي » (٢/ ٢٨٧-٢٨٨) .

فقد ذَكَر السِّيُوطِيُّ في « الجامع الصَّغِير » حديثَ : « إنَّ اللهَ جَعَلَهَا لكَ لِباسًا ، وجَعَلَكَ لها لِباسًا ، وأُهلِي يَرُونَ عَورَتِي ، وأنا أُرَى ذلك مِنهُم » . فتَعَقَّبَ الغُمَارِيُّ الْمُنَاوِيَّ من وُجُوهٍ ، الذي يعنينا مِن كلامِهِ الوجهُ الأوَّلَ ، فقال : « أَنَّ هذا الحديثَ مُنكَرٌ باطلٌ ؛ لَمُخالَفَتِهِ الصَّحيحَ مِن سُنَّة رسُول الله عَلِيْكُمْ ، والثَّابِتَ المعرُوفَ مِن هَديهِ وَأُمرِهِ . والصَّحِيحُ عن عائشة رطيُّكُ قُولُها : « مَا رَأيتُ ذلك منه ، ولا رآه مِنِّي » . وفي سِياقِ الحديثِ مِن أُصلِهِ نَكَارَةٌ ، وهو : سعدُ بنُ مسعُودٍ اللَّيثِيُّ ، قال : أَتَى عُثَهَانُ بنُ مَظعُون رسولَ الله عَلَيْكُم ، فقال : ﴿ إِنِّي أَستَحِي أَن يَرَى أَهلِي عَورَتِي ﴾ ، قال : « وَلِمَ ، وقد جَعَلك اللهُ هُنَّ لِباسًا ، وجَعَلهم لك لِباسًا ؟! » ، قال : « أَكرَهُ ذلك » ، قال : « فإِنَّهم يَرَونه مِنِّي ، وأَرَاه منهم » ، قال : « أنت رسولُ الله ! » ، قال : « أنا » ، قال : « أنتَ ! فمَن بَعدَك إِذَنْ ؟! » ، فلمَّا أُدبَرَ عُثمانُ ، قال رسولُ الله عَيْكَةِ : « إِنَّ ابنَ مَظعُون لَحَييٌّ سِتَّيرٌ » . ففي هذا السِّياقِ ، ومُراجَعَةِ ابنِ مَظعُون للنَّبيِّ عَلَيْكُم في هذا الأمر ، بذلك التعبيرِ الغَرِيبِ ، ما يذُلُّ على نَكَارَتِه وبُطلانِهِ ، قَبل مُحَالَفتِهِ للثَّابِت من سُنَّتِه ﷺ ، فكيف وفي سَنَدِه عند ابنِ سعدٍ عبدُ الرَّحمن بنُ زيادٍ الإِفريقِيُّ ، رَاوِي الغرائبِ والمُنكَراتِ ، والمُدلِّسُ عن الكَذَّابين ، والرَّاوِي عن المجهولين . وفي سَنَدِه عند الطَّبَرَانِيِّ يحيى بنُ العَلَاء ، وهو كَذَّابٌ ، يَضَعُ الحديثَ ، كما قال أحمدُ بنُ حَنبَل . فكيف يُقبَلُ ما رواه مثلُ هؤلاء في مُعارَضَةِ الصَّحيح مِن سُنَّة النَّبِيِّ عَلَيْكُم وهَديهِ ؟! » انتهى.

هكذا قال! وهو مُحِقُّ في إنكارِهِ حَدِيثَ عُثمانَ بنِ مَظعُون. ولكنَّه زَعَم

صِحَّة إنكارِ عَائشةَ ثلاث مرَّاتٍ ، وقد تَبَيَّن لك مِن البَحثِ أَنَّهُ لا يَصِحُّ بِجَلَاءٍ . واللهُ أعلَمُ .

ثُمَّ قُولُهُ: « وفي سَنَدِه عند ابنِ سعدٍ الإِفرِيقِيُّ ... وفي سَنَدِه عند الطَّبَرَانِيِّ يحيى بنُ العَلاء، وهو كَذَّابُ، يَضَعُ الحديث ... الخ ».

الطبراني يحيى بن العارع، وهو كذاب، يصع الحديث ... النح " . عند أقول : هذا تَكثِيرٌ لِلعِلَلِ ، وإلّا فالحديث يَدُورُ على الإفريقِيِّ ، عند ابنِ سعدٍ والطَّبرَانِيِّ . أمَّا يحيى بنُ العَلاء ، فقد تُوبع ، كما مَرَّ ذِكرُهُ . واللهُ أعلمُ .

٣٨- سُئلتُ : هل هناك حديثٌ يَنهَى عن إغماض العين في الصَّلاة ؟

• قلتُ : نعم هناك حديثٌ يَنهَى ، لكنَّه ضعيفٌ .

أخرجه الطَّبرانيُّ في «الكبير» (ج١١/رقم ١٠٩٥٦)، وفي «الأوسط» (ج٣/رقم ٢٢٣٩)، وفي «الكامل» (ج٣/رقم ٢٢٣٩)، وفي «الصَّغير» (١٧١)، وابنُ عديٍّ في «الكامل» (٢/ ٢٣٦٢) مِن طريق أبي خَيثَمَة مُصعَب بن سعيدٍ، قال: ثنا مُوسَى ابنُ أَعْيَنَ، عن ليثٍ، عن طاوُوسٍ، عن ابن عبَّاسٍ مرفُوعًا: «إِذَا قام أحدُكم في الصَّلاة، فلا يُغمِض عَينَيه».

قال الطَّبرانيُّ : « لا يُروى هذَا الحديثُ عن رسُول الله عَيْسُةُ إلَّا بهذَا الإسنادِ ، لم يَروِهِ عن مُوسَى إلَّا مصعبُ » . وكذلك قال ابن عديٍّ . وهذا الإسنادُ معلُّ بعِلَتين :

الأولى: «ليثُ بن أبي سُليمٍ »، فعامَّةُ النَّقاد على تضعيفِه ؛ لاختلاطه. الثَّانية: « مُصعب بن سعيدٍ »، قال صالحٌ جزرةُ الحافظُ: « شيخٌ ضريرٌ ، لا يَدرِي ما يقولُ ». وقال ابن عديٍّ: « يُحدِّثُ عن الثِّقاتِ بالمناكيرَ ، ويُصحِّفُ عليهِم ، والضَّعفُ على حديثِهِ بيِّنٌ ».

أُمَّا ابنُ حِبَّانَ ، فذكرَهُ فِي « الثِّقات » (٩/ ١٧٥) ، وقال : « رُبَّمَا أَخطاً . يُعتَبَرُ حديثُه إذا رَوَى عن الثِّقات ، وبَيَّنَ السَّمَاع فِي خَبِرِه ؛ لأَنَّه كان مُدَلِّسًا . وقد كُفَّ فِي آخِر عُمرِه » . وقد قال الذَّهَبِيُّ في « الميزان » (٤/ ١٢٠) ، وساق له هذا الحديث وغيرَه: « ما هذه إلَّا مَنَاكِيرُ وبلايا ».

وأعلَّه الهَيْشَمِيُّ في « المَجمَع » (٢/ ٨٣) بِ « لَيثِ بن أبي سُلَيم » ، وأنَّه مُدلِّسٌ ، وقد عَنعَنهُ! كذا قال! ولم أَجِد أحدًا اتَّهَمَهُ بالتَّدليس ، فلا أَدرِي مُدلِّسٌ ، وقد عَنعَنهُ! كذا قال! ولم أَجِد أحدًا اتَّهَمَهُ بالتَّدليس ، فلا أَدرِي مِن أين جاء بها الهَيْشَمِيُّ ؟! والحقُّ أنَّ الهَيْشَمِيَّ مُضطَرِبٌ جدًّا في شأن لَيثٍ ، فكثيرًا ما يقُولُ: « ثقةٌ ، لكنَّه مُدلِّسٌ » ، والمُطالِع لترجمة ليثٍ يَقطَعُ بأنَّه ضعيفٌ ، وأحيانًا يُصَرِّح الهَيْشَمِيُّ بهذا أيضًا . وانظُر هذه المَواضِعَ في « مَجمَع ضعيفٌ ، وأحيانًا يُصَرِّح الهَيْشَمِيُّ بهذا أيضًا . وانظُر هذه المَواضِعَ في « مَجمَع الزَّوائد » : ١/ ٨٣، ١٣١، و٢/ ٢٦٤، و٣/ ٢٢، ٥٧، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٢٥، ٢٢٠، ٢٢٥، ١٤٢، ٩٤/ ١٨٠، ١٤٢، ٩٤/ ١٨٠، ١٤٢، ٩٤/ ١٨٠، و٤/ ٢١٥، و٤/ ٢١٥، و٤/ ٢١٥.

وقال ابنُ القيِّم في « زاد المعاد » (١/ ٢٩٤) : « وقد اختَلف الفُقهاء في كراهَتِهِ ـ يعني : تغميضَ العينين في الصَّلاة ـ ، فكرِهَهُ الإمامُ أحمدُ وغيرُه ، وقالُوا : هذا فِعلُ اليهودِ . وأباحه جماعةٌ ولمَ يكرَهُوهُ ، وقالُوا : قد يكونُ أقربَ إلى تحصيلِ الخُشوعِ ، الَّذي هُو رُوحُ الصَّلاة وسِرُّها ، ومقصُودُها . والصَّوابُ أَن يُقال : إن كان تَفتِيحُ العَينينِ لا يُخِلُّ بالخُشوع فهو أَفضَلُ ، وإن كان يَحُول بينه وبين الخُشوعِ لِمَا في قِبلتِهِ مِنَ الزَّخرِفَةِ والتَّزويقِ أو غيرِهِ عَلَّا يُشوِّس عليه قلبَه ، فهُنالك لا يُكرَهُ التَّغميضُ قطعًا ، والقولُ عبرهِ عَلَّا يُشوِّس عليه قلبَه ، فهُنالك لا يُكرَهُ التَّغميضُ قطعًا ، والقولُ باستحبابِهِ في هذا الحال أقربُ إلى أُصولِ الشَّرع ومقاصدِهِ من القول بالكراهة » ا.هـ .

٣٩- سُئلتُ عن حديث: « إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعدِي قَوْمٌ سِفْلَتُهُم مُؤَذِّنُوهُم ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أخرجَهُ البزَّارُ (ج١/ رقم ٣٥٧) قال: حَدَّثنا أحمد بن منصور بن سَيَّارٍ ، ثنا عَتَّاب بن زيادٍ ، ثنا أَبُو حمزة السُّكَّرِيُّ ، عن الأعمش ، عن أبي صالحٍ ، عن أبي هُريرة مرفُوعًا: « الإمام ضامنُ ، والمُؤذِّن مُؤمَّنُ . اللَّهُمَّ! أَرشِد الأئمة ، واغفِر لِلمُؤذِّنين » ، قالُوا: « يا رسول الله! لقد تَركتنا نتنافسُ في الأذان بعدك » ، قال: « إِنَّهُ سيكونُ قومٌ ... الخ » .

وأخرجه أبُو عُثمان البَحِيرِيُّ في « الفوائد » (ج٢/ق٥/٢) من طريق مُحمَّد بن عمرو بن مَوجَة ، ثنا عَبدانُ ، ثنا أبُو حمزة السُّكَّرِيُّ بسنده سواءٌ .

قال البزَّارُ: « وقد رَوَى صدرَه عن الأعمش جماعةٌ ، على اضطرابهم فيه وفي إسنادِه ، وتفرَّد بآخرِهِ أَبُو حمزةً ، ولم يُتابَع عليه ».

ووافق البزَّارَ على هذا الحكم جماعةٌ من العُلماء ، مِنهُم ابن عبد البَرِّ ، فقال في « التَّمهيد » (٢٢/ ١٥) : « وهذا الحديث انفرد به أبُو حمزة هذا ، وليس بالقويِّ » .

وقال الخَلِيكَ في « الإرشاد » (٣/ ٨٨٤-٨٨٥) : « وهذه اللَّفظة لا تُروَى إلَّا من رواية أبي حمزة ، ورُبَّما هذا مِن قولِ بعضِ الرُّواة ، ولا يَصحُّ هذا عن النَّبيِّ عَيِّكَ ، وجملتُه أنَّه ثقةٌ مأمونٌ _ يعني : أبا حمزة _ » .

وكذلك قال الدَّار قُطنيُّ في « العلل » (ج٣/ ق١١٧/ ١) ، وقال : « ليس هذا اللَّفظُ محفوظًا » .

وقال ابنُ عديٍّ في « الكامل » (٥/ ١٨٩٧) في ترجمة عيسَى بنِ عبدِ الله العَسقَلانِيِّ ؛ قال : « وهذه الزَّيادةُ : « فقال رجلٌ لقد تركتنَا تنافسُ الأذان بعدك » لا يُعرَفُ إلَّا لأبي حمزَةَ السُّكَريِّ ، عن الأعمش » .

• قلتُ : كذا ، تَتابع العُلماءُ على هذا القول ، مع أنَّ أبا حمزةً لم يَتفرَّد بها ، فقد تابَعَه عمرُو بنُ عبد الغفَّار ، ومُحمَّدُ بنُ عُبيدٍ ، قالا : ثنا الأعمشُ ، بسندِهِ سواءٌ بتهامه .

أخرجه البَيهقيُّ في « الكُبرَى » (١/ ٤٣٠) ، وفي « الشُّعَب » (ج٦/ رقم ٢٨٠١) ، واختصر الزِّيادة في « الشُّعَب » .

ولكنْ عمرُو بن عبد الغفَّار متروكٌ ، تَرَكه أَبُو حاتمٍ ، واتَّهمه ابن عديٍّ بوضع الحديث ، فمتابَعَتُه هي والعدمُ سواءٌ .

و مُحَمَّد بن عُبيدٍ الطَّنافسيُّ ثقةٌ ، لكن قال أحمدُ : « كان يُخطِئ ، ولا يَرجِعُ عن خَطئِه ».

وأبو حمزة الشُّكَّرِيُّ اسمُه مُحَمَّدُ بن ميمون ، وهو أحدُ الفُّحُول ، ولكِنَّهُ تغيَّر في آخر عُمرِهِ كما قال النَّسائيُّ . فتَضعِيفُ ابنِ عبد البَرِّ له مُطلَقًا مر دُودٌ .

والرَّاوي عنه عَتَّابُ بنُ زيادٍ ثقةٌ ، ولكن لا أدري سَمِعَ منه في التَّغيُّرِ أم فلكة ؟

وتابعهم يَحيَى بن عيسى ، قال: ثنا الأعمشُ ، بسنده سواءٌ مع الزِّيادة .

أخرجَهُ ابنُ عديًّ (٥/ ١٨٩٧) من طريق عِيسَى بنِ عبد الله بن سُليهان القُرشيِّ العَسقلانيِّ، قال: ثنا يحيى بن عيسى به.

قال ابنُ عديًّ : « وعيسى بن عبد الله ضعيفٌ ، يسرِقُ الحديث ، والضَّعفُ على حديثه بيِّنُ ، وهذه الزِّيادةُ لا تُعرَفُ إلَّا لأبي حمزَة السُّكَريِّ ، والضَّعف على حديثه بيِّنُ ، وهذه الزِّيادةُ لا تُعرَفُ إلَّا لأبي حمزَة السُّكَريِّ ، عن الأعمش ، وقد جاء بها عيسى بنُ سليهانَ هذا ، عن يحيى بن عِيسَى ، عن الأعمش » ا.ه. .

ويعنِي ابنُ عديٍّ أنَّ عيسى سَرَقَهُ . ويحيى بن عيسى ضعيفٌ أيضًا . قال ابن عديٍّ : « عامَّةُ رواياتِهِ ممَّا لا يُتابَعُ عليه » .

ورجَّح ابنُ القطَّان ، والذَّهبيُّ أنَّ هذه الزِّيادةَ وهمٌ من البزَّار ، فقد ذَكرَها الذَّهبيُّ في ترجمةِ البزَّارِ من « الميزان » ، وقال : « هذه زيادةٌ مُنكرةٌ ، قال الدَّارقُطنيُّ : ليست بمحفُوظِهِ » ا.ه. .

• قلتُ : كذا نقل الذَّهبيُّ إِعلالَ الدَّارِقُطنيِّ ، مع أَنَّ الدَّارِقُطنيَّ لـمَّا ذَكَرَ هذِهِ الزِّيادة عصَّبَها بأبي حمزة السُّكَّريِّ ، وليس بالبزَّار . وهاك كلامُهُ كاملًا في « العلل » (ج٣/ ق٧١/ ١) ، قال عَلَى * « ورواهُ أَبُو حمزة السُّكَّريُّ ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هُريرة ، وزاد فِيهِ الفاظَّ لم يأت بها غيرُهُ وهي : « فقال رجلٌ : يا رسولَ الله ! تَركتنا نتنافسُ في الأذان ... » ، ولَيسَت هذه الألفاظُ محفوظةً » ا.ه. .

وقد ردَّ الحافظ في « اللِّسان » (١/ ٢٣٨) على ابن القَطَّان والذَّهبيِّ معًا ، فقال : « لم يَتفَرَّد أَبُو بكرِ البزَّارُ بهذه الزِّيادةِ ، فقد رَوَاها أَبُو الشَّيخِ في « كتاب الأذان » له ، عن إسحاق بن أحمد بن مُحمَّد بن عليٍّ بن الحَسَن بن

شقيقٍ ، سمعتُ أبي ، يقولُ : أنا أبُو حمزةَ ، فذكره . وأثبت ابنُ عديً هذه الزِّيادة أنَّها من حديثِ أبي حَمزة السُّكَّريِّ ، فبَرِئَ البزَّارُ من عُهدَتِها » ا.هـ . • قلتُ : كذا وقع في « اللِّسان » : « إسحاق بن أحمد بن مُحمَّد ... » ، ولعلَّ الصَّواب : « إسحاق بن أحمد ، عن مُحمَّد بن عليٍّ ... » (۱) . ومُحمَّد بن عليٍّ بن الحَسَن بن شقيقٍ وأبُوه من رجال « التَّهذيب » . وإسحاق بن أحمد ، مِن شُيوخ أبي الشَّيخ الأصبهانيِّ ، يَروِي عنه رُسْتَهُ وطَبَقَتُهُ . أحمد ، مِن شُيوخ أبي الشَّيخ في « الطَّبقات » (٤٢٨) ، والبيهقيُّ في « سُننه » ، والخطيبُ في « تاريخه » (٤٢٨ – ٣٨٨) ، وابنُ عساكر (ج٤١/ قاجم) من طُرُق عن عبد الله بن عُثهان ، ثنا أبُو حمزة السُّكَريُّ ، فذكره .

ولم تَقَع هذه الزِّيادةُ في رِواية الخطيب، ويبدو لي أنَّهُ اختصرها. فهذا يَدُلُّ على أن البزَّار بريءٌ من هذا الوَهَم. واللهُ أعلَمُ.

فالعِلَّةُ عندي هي مُخَالَفةُ أبي حمزةَ السُّكَّريِّ ومَن معه للجَمِّ الغفير مِن أصحاب الأَعمش ، عن أبي صالح ، أصحاب الأَعمش ، فقد رَوَوْا هذا الحديث ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هُريرة مرفُوعًا بغير هذه الزِّيادة . فمِن هؤُلاء :

« شُعبةُ ، والثَّوريُّ ، وابنُ عُينة ، ومَعمَرُ بنُ راشدٍ ، وأبو الأحوصِ ، وأبو مُعاوية ، وزائدةُ بنُ قُدامة ، وحفصُ بنُ غِيَاتٍ ، وأبُو عَوانة الوضَّاحُ اليَشكُرِيُّ ، والأوزاعيُّ ، وعيسى بنُ يُونُسَ ، وجَريرُ بنُ عبدِ الحميد ، اليَشكُرِيُّ ، والأوزاعيُّ ، وعيسى بنُ يُونُسَ ، وجَريرُ بنُ عبدِ الحميد ،

١) ثمَّ راجعتُ مخطوطة « اللِّسان » المحفوظة في « مكتبة أحمد الثَّالث » (ج١/ق٥٧/٢) ، فوجدته كذلك ؛ فللَّه الحمد .

الأعمش.

وفُضيلُ بنُ عِياضٍ ، وسُهيلُ بنُ أبي صالح ، وشَريكُ النَّخَعِيُّ ، وهُشيمُ ابنُ بَشيرٍ ، وصَدَقةُ بنُ أبي عِمران ، وأبو الأشهَب جعفرُ بنُ حَيَّان ، وقيسُ ابنُ بَشيرٍ ، وصَدَقةُ بنُ أبي عِمران ، وأبو الأشهَب جعفرُ بنُ حَيَّان ، وقيسُ ابنُ الرَّبيع ، وحمزةُ بنُ حبيبِ الزَّيَّات ، وسلَّامُ بنُ أبي مُطيعٍ ، وحَبَّانُ بنُ عليً ، وآخرون » .

أَخرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي « المُسائِل » (ص٢٩٣) ، والتِّرمِذِيُّ (٢٠٧) ، وأحمدُ (٢/ ٢٨٤، ٢٨٤، ٤٦١، ٤٧٢) ، والشَّافِعِيُّ في « الْمَسنَد » (٥٦) ، وفي « الأُمِّ » (١/ ١٥٩) ، والطَّيَالِسِيُّ (٢٤٠٤) ، والحُمَيدِيُّ (٩٩٩) ، وعبدُ الرَّزَّاق (١/ ٤٧٧) ، وأبو القاسم البَغَوِيُّ في « مُسنَد ابنِ الجَعْدِ » (ج٢/ رقم ٢٢٠٩)، وابنُ خُزَيمَةَ (٣/ ١٥ -١٦)، والبَزَّارُ في « مُسنَده » (ج٢/ ق٢١٦/ ٢) ، والطَّحَاوِيُّ في « المُشكِل » (٣/ ٥٢، ٥٣) ، والطَّبَرَانِيُّ في «الأوسط» (ج١/ق٧/١-٢١٤/٢م، وج٢/ق٢/٢-٢٤٣/١)، وفي « الصَّغير » (١/ ١٠٧، ٢١٤، و٢/ ١٣) ، وأبو الشَّيخ في « ذِكر رِواية الأُقرَان » (ق٣/ ١) ، وأبو نُعيم في « الجِلية » (٧/ ٨٧، و٨/ ١١٨) ، وفي « أخبار أُصبَهَانَ » (٢/ ٢٣٢) ، والبَيهَقِيُّ (١/ ٤٣٠، و٣/ ١٢٧) ، والخطيبُ في « تاريخه » (٤/ ٣٠١، ٣٨٧، و٩/ ٤١٣، و١١/ ٣٠٦)، وابنُ الدَّبَيثِيِّ في « ذيل تاريخ بغداد » (١/ ١٩٥، ١٩٦) ، والبَغَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (٢/ ٢٧٩)، والبَحِيرِيُّ في « الفوائد » (ج٢/ ق٥/ ٢-٩/ ٢)، وابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (ج٢/ ل٨٧) ، والخَطَّابِيُّ في « الغريب » (١/ ٦٣٦) ، والذَّهَبِيُّ في « مُعجَم شُيوخه الكبير » (ق١٤١/ ١-٢) من طُرُقٍ عن

وخالَفَ جميعَ من تقدَّمَ ابنُ نُميرٍ ، قال : ثنا الأعمشُ ، قال : حُدِّثتُ عن أبي صالح _ ولا أُراني إلَّا قد سَمِعتُه منه _ ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا . أخرجه أبو داوُد (١٨٥) ، وأحمدُ (٢/ ٣٨٢) ، وابنُ خُزيمَة (ج٣/ رقم ١٥٢٩) .

قال ابنُ خُزَيمَةً: «أَفسَد ابنُ نُميرِ الخَبَرَ»!

وأَخرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي « المُشكِل » (٣/ ٥٣) ، وأبو موسى المَدِينِيُّ فِي « اللَّطائف » (ج٨/ ق٨٠١/ ١) من طريق شُجاعِ بنِ الوَلِيد ، عن الأعمش مِثلَه .

وأَخرَجَهُ البَزَّارُ (ج٢/ق٢١٦) من طريق شُجاعٍ ، وابنِ نُمَيرٍ معًا ، عن الأعمش به .

وتابَعَهُمَا مُحَمَّدُ بنُ فُضيلٍ ، قال : حدَّثَنا الأعمشُ ، عن رجُلٍ ، عن أبي صالح ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا .

أَخرَجُهُ أَبُو دَاوُد (١٧٥)، وأَحمدُ (٢/ ٢٣٢)، والبَيهَقِيُّ (١/ ٤٣٠). فأعلَّ جماعةٌ من فُحُول العُلَهاء حديثَ الأعمش، عن أبي صالح، بمِثلِ هذه الأسانيد التي وَقَع فيه الواسطةُ بين الأعمش وأبي صالح، وقالُوا: إنَّ الأعمش لم يَسمَع هذا الحديثَ مِن أبي صالح، وإنَّها دَلَسه.

قال الإمام أَحمدُ: « ليس لِحَديث الأعمش أَصلُ »! نقله عنه أبو داوُد في « المسائل » (ص٢٩٣).

وقال ابنُ مَعِينٍ في « التَّاريخ » (ق٧٧ ٢) : « قال سُفيانُ الثَّورِيُّ : لم يَسمَع الأعمشُ هذا الحديثَ مِن أبي صالحٍ » . ورَوَى أبو مُوسَى المَدِينِيُّ في « اللَّطائف » (ج٨/ق٨٠١/١) بسَنَده إلى عليِّ بن المَدِينِيِّ ، قال : سمعتُ يحيى بنَ سعيدٍ يقولُ : قال شُفيانُ التَّورِيُّ : حديثُ « الأعمش عن أبي صالحٍ : الإمام ضامنٌ » لا أراه سَمِعَهُ من أبي صالح » .

وقال ابنُ المَدِينِيِّ : « لم يَسمَعهُ الأعمشُ مِن أبي صالح بيقينٍ ! لأنَّه يقول فيه : نُبِّئتُ عن أبي صالح » . وكذا أعلَّه البَيهقِيُّ بذات العبارة .

• قلتُ: فالجوابُ الصَّحِيحُ أنَّ الأعمشَ لَمَّا رَوَى الحديث بصيغة « نُبَّئتُ » أَردَفَها بقوله: « ولا أُرَانِي إلَّا قد سَمِعتُه منه » ، فهذا ترجيحٌ منه للسَّمَاع . وقد رواه عنه ، عن أبي صالح : شُعبةُ بن الحَجَّاج ، وهو لا يَحمِلُ عن الأعمش ما دَلَّس فيه ، كما هو معلومٌ . وهذا القدرُ كافٍ في دَفع هذه العِلَّةِ مِن أساسِها .

فكيف وقد تُبَت السَّمَاع « بيقينٍ »!!

فقال الطَّحَاوِيُّ في « المُشكِل » ، بعد رواية شُجاع بن الوليد الماضية : « لكنَّ هُشَيًا ، وهو فَوقَهُ ـ أي : فوق شُجاعٍ في الضَّبط ـ ، قد قال فيه : عن الأعمش ، قال : ثنا أبُو صالح » ، وأَخرَجَ هو هذه الطَّريقَ (٣/ ٥٢) .

وقال الدَّارَقُطنِيُّ في « العِلل » (٣/ ١٧٧/ ١) : « وقال إبراهيمُ بنُ مُميدٍ الرُّوَّاسِيُّ ، عن الأعمش ، عن رَجُلٍ ، عن أبي صالح ، عن أبي هُريرَة . قال الأعمش : وقد سمِعتُه من أبي صالحٍ . وقال هُشيمٌ : عن الأعمش ، ثنا أبو صالحٍ ، عن أبي هُريرَة » .

وقد تُوبع الأعمشُ.

تابعه سُهيلُ بنُ أبي صالحٍ ، فرواه عن أبيه ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا فَذَكَرَهُ بمثلِه .

أخرجه ابنُ خُزَيمَةَ (٣/ ١٦) ، وابنُ حِبّان (٣٦٣) ، وابنُ أبي شَيبَة (١/ ٢٢٤) ، وأحمدُ (٢/ ٤١٩) ، والشَّافِعِيُّ في « مُسنَده » (ص٣٣) ، والنِّعَالِيُّ في « مُسنَده » (ص٣٣) ، والنِّعَالِيُّ في « جُزءٍ من حَدِيثِه » (ق٦٦/ ٢) ، وابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (٤/ ١٦١١) ، والخطيبُ في « تاريخه » (٦/ ١٦٧) ، وأبو مُوسَى المَدِينِيُّ في « اللَّطائف » (ج٨/ ق٨ ١٨/١) .

وقد رواه عن شهيل جماعة ، منهم: «عبدُ الرَّحمن بنُ إسحاقَ ، ومُحمَّد ابنُ عَهَارٍ ، وشُعبة ، وإبراهيم بنُ مُحمَّد بنِ أبي يَحيَى ، وعبدُ العَزِيز بنُ مُحمَّد الدَّرَاوَردِيُّ ».

وتابَعَهُم رَوحُ بنُ القَاسِم فرواه عن سُهيلٍ ، عن أبيه ، عن أبي هُريرَة به . أخرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ في « المُشكِل » (٣/ ٥٢) قال : ثنا ابنُ أبي دَاوُد ، ثنا أُمَيَّةُ بن بِسطامَ ، ثنا يزيدُ بنُ زُريعٍ ، ثنا رَوحُ بنُ القاسم بهذا . وقد خُولِف ابنُ أبي داوُد .

خَالَفَهُ مُعَاذُ بِنِ الْمُثَنَّى ، وعبدُ الله بِنِ أَيُّوبَ القِرَبِيُّ ، قالا : حدَّثَنا أُمَيَّةُ ابِنُ بِسطَامَ ، حدَّثَنا يزيدُ بِن زُريعٍ ، ثنا رَوحُ بِنِ القاسم ، عن شهيل بن أبي صالح ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا .

أَخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي « الأوسط » (ج١/ق٢٦٢/٢، و٢/١٤١/١) ، وفي « الصَّغير » (١/٤١/٢) ، ومِن طريقه الخطيبُ في « تاريخه » (٤/٣١) ، لكن سقط ذكر « الأعمش » عنده ، والصَّوابُ إثباتُهُ .

• قلتُ: كِدتُ أظُنُّ أنَّ الأعمش سَقَط من السَّنَد في « المُشكِل » ؛ لأنَّ النُّسخة كثيرَةُ السَّقط ، لولا أنَّ البَزَّارَ قال في « مُسنَده » (ج٢/ ق٢١٦/٢): « ورواه رَوحُ بن القاسم ، عن سُهيلٍ ، عن أبيه » .

وابنُ أبي داوُد ثِقَةٌ ، وكذلك مُعاذُ بن الْمُثَنَّى . ولكنَّ عبدَ الله بنَ أَيُّوبَ متروكٌ ، كما قال الدَّارَقُطنِيُّ .

فأمَّا رِواية شُهيلِ ، عن أبيه ..

فقال الحافظُ في « التَّلخيص » (١/ ٢٠٩): « قال ابنُ عبد الهَادِي: أخرَجَ مُسلِمٌ بهذا الإسناد نحوًا مِن أَربعة عَشَر حديثًا ».

ولكن أعلَّ ابنُ المَدِينِيِّ هذه المُتابَعَةَ أيضًا ، بقوله : « لم يَسمَع سُهيلُ هذا الحديثَ من أبيه ، ولكن سَمِعَه من الأعمش » .

ونَقَل البيهقيُّ مِثلَ هذا عن الإمام أحمد.

• قلتُ : فيُشِيرُ الإمامان إلى ما رواه رَوحُ بن القاسم ، فيها تَقَدَّم . وقد تابع ابنَ القَاسِم عليه : الدَّرَاوَردِيُّ ، ومُحَمَّدُ بنُ جعفر بن أبي كَثِيرِ القَاسِم عليه : الدَّرَاوَردِيُّ ، ومُحَمَّدُ بنُ جعفر بن أبي كثِيرِ القَارِي ، وعبدُ العزيز بنُ أبي حازم ، جميعًا عن سُهيلِ بنِ أبي صالحٍ ، عن الأعمش ، عن أبي صالحٍ ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا .

أخرَجَهُ ابن خُزَيمَةَ (ج٣/رقم١٥١)، والبَزَّارُ (ج٢/ق٦١/٢)، والطَّحَاوِيُّ فِي « المُشكِل » وابنُ المُقرِي فِي « مُعجَمه » (ج٦/ق١١١/٢)، والطَّحَاوِيُّ فِي « المُشكِل » (٣/ ٥٢)، وأبو الشَّيخ في « ذِكر رِواية الأَقرَان » (ق٢/٢)، وأبو نُعيم في « أخبار أصبهان » (٢/ ٨٣)، وأبو مُوسَى المَدِينِيُّ فِي « اللَّطائف » (ج١/ قـ ١٠ / رقم ٢٨٠٠)، والبَيهَقِيُّ فِي « الشُّعَب » (ج٦/ رقم ٢٨٠٠)،

وفي « الشُّنن » (١/ ٢٣٠).

ولكن، يُجَابُ عنه بأنَّ سُهيلًا ثِقَةٌ ، من رجال مُسلِم وإن كان أصابَتهُ عِلَّةُ فِي آخِر حياتِهِ فَنَسِيَ بعض حديثِهِ ، إلَّا أَنَّه كان مُخْتصًّا بأبيه . وغيرُ مُستبعَدٍ أن يكون سَمِعَهُ من الأعمش ، وسَمِعَهُ من أبيه . ثُمَّ إنِّي لم أر أحدًا اتَّهَمَهُ بالتَّدليس ، وهذا يَنفِي التَّخَوُّفَ من عَنعَتِه . ثُمَّ فوق ذلك : ما الدَّليل على أنَّه لم يَسمَع هذا الحديث مِن أبيه ؟ ألِـمُجَرَّد روايته الحديث مرَّة عن الأعمش ، عن أبيه ، ومرَّة عن أبيه ؟! فهَذِهِ أمارة انقطاع ، وليست دليلًا ، ومثلُ هذا يَقَعُ كثيرًا في أحاديث « الصَّحيحين » ، فَضلًا عن غيرهما .

وقد تُوبع الأعمشُ، وسهيلٌ على هذا الوجه..

١ - فرواه أَبُو إسحاق السَّبِيعِيُّ ، عن أبي صالحٍ ، عن أبي هُريرَة
 مرفُوعًا .

أخرجه أحمدُ (٢/٧٧هـ-٣٧٨، ٥١٤)، وابنُ خُزيمَةَ (٣/٢١)، والطَّحَاوِيُّ فِي « المُشكِل » (٣/ ٥٣)، وأبو عَمرِ و السَّمَر قَندِيُّ فِي « الفوائد المنتقاة الحِسَان » (ق٢/٢)، والبَزَّارُ (ج٢/ ق٤٠٢/١)، وابنُ الأَعرَابِيِّ فِي « الأوسط » (ج١/ في « مُعجَمه » (ج٦/ ق٧٠١/١) ، والطَّبَرَانِيُّ فِي « الأوسط » (ج١/ ق٥٨٢/١)، وفي « الصَّغير » (١/ ٢٦٥) ، وأبو نُعيمٍ في « أخبار أصبهان » ق٨٠٢/١) ، وفي « الصَّغير » (١/ ٢٦٥) ، وأبو نُعيمٍ في « أخبار أصبهان » أبي إسحاقَ السَّبيعِيِّ به .

قال الطَّبَرَانِيُّ : « لم يَروِ هذا الحديثَ عن أبي إسحاق إلَّا زُهيرٌ ، ولا

رواه عن زُهيرٍ إلَّا مُوسَى بن داوُد الضَّبِّيُّ ».

• قلتُ : زُهير بن مُعاوِية ، ومُوسَى بن داوُد كلاهما من الثَّقات الرُّفَعاء . ولكن ، عِلَّةُ هذا الإسناد عِندِي هي أنَّ زُهيرًا كان مِمَّن سَمِع من أبي إسحاق في الاختلاط ، كما قال أبو زُرعَة الرَّازِيُّ وغيرُه . ثُمَّ هو مُدَلِّسُ ، ولم يُصَرِّح بتحديثٍ .

قال البَزَّارُ: « وهذا الحديثُ إنَّما يُعرَف من حديث الأعمش ، ولا أحسِبُ أبا إسحاقَ سَمِعَهُ من أبي صالح » .

أُمَّا الشَّيخُ أبو الأشبال ﴿ فَقَالَ فِي « شرح التَّرِمِذِيِّ » (١/ ٤٠٦): « إسنادُهُ لا مَطعَنَ فيه »! كذا قال! ولا يَخفَى ما فيه.

٧- ويرويه مُحُمَّدُ بنُ جُحَادَةَ ، عن أبي صالح ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا . أخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي « الأوسط » (ج٢/ ق٩٠٣/ ٢) ، وأبو نُعيم في « أخبار أصبهان » (١/ ١٢٨ - ١٢٩) من طريق المُنذِر بن الوليد ، ثنا أبي ، ثنا الحَسَنُ بنُ أبي جعفرٍ ، عن مُحَمَّد بن جُحَادة فذَكَرَه .

وهذا سند واهٍ ؛ والحَسَنُ بنُ أبي جعفرٍ ضَعَّفَه ابنُ المَدِينِيِّ جِدًّا ، وأحمدُ ، والنَّسَائِيُّ . وقال البُخارِيُّ ، والفَلَّاسُ : « مُنكر الحديث » ، وزاد الفَلَّاس : « صَدوقُ » . وقال ابنُ مَعِينٍ : « ليس بشيءٍ » . فهذا الضَّعفُ ناشئُ من شِدَّةِ غفلته عن ضبط الحديث .

٣- ويرويه أبو الهيثم الطَّائِيُّ ، عن أبي صالح به .
 أخرَجَهُ بَحشَلُ في « تاريخ واسط » (ص١١٢) .
 وأبو الهيشم رجلٌ من أهل الشَّام ، لا أعرِفُهُ .

• قلتُ : هكذا رواه الجهاعةُ ، عن أبي صالحٍ ، عن أبي هُريرَةَ .

وخالَفَهُم مُحُمَّدُ بنُ أبي صالح ، فرواه عن أبيه ، عن عائشة مرفَوعًا

فذكره . فجعَله من : « مُسنَد عائشة » .

أخرجه إسحاقُ بنُ رَاهَويهِ في « مُسنَده » (ج٤/ق٢٩٦/٢) ، والبُخارِيُّ في « السَّائل » (ص٢٩٣) ، في « التَّاريخ الكبير » (١ / / / / /) ، وأبو داوُد في « المسائل » (ص٢٩٣) ، وأحدُ (٦ / ٦٥) ، وأبو يَعلَى (ج٨/ رقم ٢٥٥٤) ، وابنُ خُزَيمَةَ (٣/ ١٦) ، وابنُ حِبَّان (٣٦٣، ٣٦٣) ، والطَّحَاوِيُّ في « المُشكِل » (٣/ ٥٣) ، وأبو مُحمَّدٍ وابنُ حِبَّان (٢ / ٣٦) ، وأبو نُعيم الفَاكِهِيُّ في « حديثه » (ج١ / ق٨/ ١) ، والبَيهَقِيُّ (١ / ٢٣١) ، وأبو نُعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١٩٤) ، وابنُ الجَوزِيِّ في « الواهيات » (١ / ٤٣٥) من طريق نافع بن سُليهان ، قال : حَدَّثني مُحمَّدُ بنُ أبي صالح .

من طريق نافع بن سليهان ، قال . حديث حمد بن أبي صابح . قال ابن خُزَيمَة : « الأعمشُ أَحفَظُ من مِئتَينِ مِثلِ مُحُمَّدِ بنِ أَبي صالح » .

ومقصودُ ابنِ خُزَيمَةَ ﴿ أَنَّ الأعمش رَوَى هذا الحديثَ عن أبي صالح، فجَعَلَهُ من: « مُسنَد أبي هُريرَة » ، بينها مُحَمَّد بن أبي صالح لـمَّــا رواه عن

أبيه جَعَلَه من : « مُسنَد عائشة » ، والأعمشُ في الذِّرْوَةِ في الحِفظ ، وفخُالِفُه لا يُعرَف أصلًا ، فضلًا عن أن يكون له حِفظٌ .

ولكن ، علَّق الشَّيخُ العلَّامةُ ذَهَبِيُّ العَصِرِ المُعَلِّمِيُّ اليَهَانِيُّ على كلام

ابن خُزَيمَة ، فقال في تعليقه على « مُوضِح الأوهام » (١/ ٢٦٩):

« ولا رَيبَ أَنَّ الأعمشَ في نَفسِه إمامٌ حَافِظٌ مُتقِنٌ ، لا يُذكَرُ بجنبِهِ مِثلُ مُحَمَّدٍ هذا . ولكن ، هناك أمرٌ يَظهَرُ أَنَّه خَفِيَ على أبي حاتمٍ ، وأبي زُرعَة ، وابنِ خُزَيمَة . ذلك ، أنَّ الأعمشَ _ مع رواية جماعةٍ الحديثَ عنه ، عن

أبي صالحٍ ، بدون تَصرِيحِ بالسَّماع _ قال مرَّةً : « سمعتُ أبا صالحِ ، أو بَلَغَنِي عنه » ، ورواه الأعمشُ مرَّةً ، عن رجُلٍ ، عن أبي صالحٍ . ذَكَر هذين البُخارِيُّ . وقال مرَّةً : « حُدِّثتُ عن أبي صالح » . ذَكَرَهُ التَّرمِذِيُّ . فتبيَّنَ أَنَّ الأعمشُ جَزَم مرَّتَين بأنَّه سَمِعَهُ من آخرَ ، عن أبي صالحٍ ، وتشكُّكَ مرَّةً ، وكان الغالِبُ يرويه عن أبي صالحٍ ، بدون تصريحٍ بالسَّمَاعِ. والأعمشُ معرُوفٌ بالتَّدليس فيها يتحَقَّقُ عدْمَ سهاعِه، فها باللُّك بها يشُكُّ فيه ؟ وإذا كان الأمرُ كذلك فلا مَعنَى للمُوازَنَة بين الأعمش ومُحُمَّد بنِ أبي صالحٍ ، وإنَّها الصَّوابُ المُوازَنَةُ بين رواية الأعمش ، عن رجُلٍ لا يُدرَى مَن هُو ، عن أبي صالحٍ ، عن أبي هُريرَة ، وبين رواية نافع ابن سُليان ذاكَ الحديثَ ، عن مُحَمَّد بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن عائشة ... [ثُمَّ قال :] فأمَّا حُكمُ الحديثِ ، فلو صَرَّح الأعمشُ بسماعِهِ من أبي صالح ولم يَأْتِ عنه ما يُخالِفُ ذلك لكان صحيحًا ، ولكن قد جَاءَ عنه ما عَرَفتَ ، فلا يَكُونَ الحديثُ صحيحًا ، ولا حَسَنًا . وكذلك ، على قول الجُمهور ، لا يكونُ صحيحًا مِن الوجه الآخر ؛ لجهالة مُحمَّد بن أبي صالح » ا.هـ . كذا ، انفَصَلَ الشَّيخُ على تضعيف الرِّوايَتَينِ معًا ، وفي كلامه نَظَرٌ بخُصوص رواية الأعمش ؛ ذلك أنَّ الأعمش قد تُبَتَ تصريحُهُ بالسَّماع ، كما مَرَّ ذِكرُه . فلو جاءت رِوايةٌ أُخرَى عن الأعمش ، فيها « بَلَغَنِي » ، أو « نُبِّئتُ » ، ونحو ذلك من صِيغ الانقطاع ، فهاذا يَضِيرُ سهاعُه في الرِّواية الأَخرَى ؟ فمن المُحتَمَل أن يكون الأعمشُ سَمِع الحديثَ من رَجُلِ ، عن أبي صالحٍ ، ثُمَّ لَقِي أبا صالحٍ ، وسألُهُ عن الحديث ، فأخَذَهُ مُشافَهَةً ،

فَحَدَّث به على السَّماع بعد ذلك ، ومِثلُ هذا كثيرٌ ووفِيرٌ ، حتَّى في رِواية من عُرِف بالتَّدليس . والله أعلَمُ .

وأعلَّ ابنُ الجَوزِيِّ عَلَّمُ حديث عائشة بقوله: «ليس في أولاد أبي صالحٍ من اسمُهُ مُحَمَّدٌ »!

وسبَقَهُ إلى هذا الإنكارِ ابنُ عَدِيٍّ ، غير أنَّهُ ساق أقوالًا ..

فقال في « الكامل » (٦/ ٢٢٤٠) : « ومُحُمَّدُ بنُ أبي صالح يَروِي عن أبيه ، عن عائشة ، عن النَّبِيِّ عَلَيْكُ ، قال : « الإمام ضامنٌ » . فهذا الحديثُ لا يَصِحُّ عن النَّبِيِّ عَلِيلًا ؟ لأنَّ أهل مِصرَ رَوَوهُ عن مُحَمَّد بن أبي صالحٍ ، عن أبيه ، عن عائشة . ورواه سُهيلُ بنُ أبي صالحٍ ، عن الأعمش ، عن أبي صالحٍ ، عن أبي هُريرَة . فالذي صَحَّحَ هذا الحديثَ جَعَلَ مُحُمَّدَ بن أبي صالَحِ أخًا لسُهيل بن أبي صالحٍ ، فقال : قد اتَّفَقَ سُهيلٌ ومُحمَّدٌ ابنا أبي صالِح جَميعًا ، عن أبيهِمَا ، فقال مُحُمَّدٌ : عن عائشة ، وقال سُهيلٌ : عن أبي هُريرَة . والذي لم يُصَحِّح هذا الحديث قال : من أين جُعِلَ مُحَمَّدُ بنُ أبي صالحٍ أَخًا لسُّهيل بن أبي صالحٍ ، وليس في وَلَدِ أبي صالحٍ من اسمُهُ مُحُمَّدٌ ؟ إنَّما هو سُهيلٌ ، وعَبَّادٌ ، وعَبدُ الله ، ويحيَى ، وصالحٌ بَنُو أبي صالحٍ ، ليس فيهم مُحَمَّدُ » ا.هـ.

ومِثلُ هذا البحث مُتعقَّبُ بها ذَكَرُه أبو داوُد في «كتاب الإِخوةِ»، وكذا أبو زُرعَة الدِّمَشقِيُّ، وجَزَمَ به ابنُ الصَّلَاح في «الْقَدِّمة » (٣٣٧). وفي «عِلَل الحديث » (ج١/ رقم ٢١٧) لابن أبي حاتم، قال: «سَمِعتُ أبي، وذَكَر سُهيلَ بنَ أبي صالحٍ، وعَبَّادَ بنَ أبي صالحٍ، فقال: هما أَخَوَانِ،

ولا أَعلَمُ لهما أخًا ، إلَّا ما رواه حَيْوَةُ بنُ شُريح ، عن نافع بن سُليمانَ ، عن مُحُمَّد بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن عائشة ، مرفُوعًا ... _ الحديث _ ، _ قال : _ والأعمشُ يَروِي هذا الحديثَ عن أبي هُريرَة . قلتُ : فأيُّهُما أَصِحُّ ؟ قال : حديثُ الأعمش ؛ ونافعُ بنُ سُليهان ليس بقويٍّ . قلتُ : فَمُحمَّد بنُ أبي صالح أخو سُهيلٍ وعبَّادٍ ؟ قال : كذا يَروُونَهُ » ا.ه. . وقال الشَّيخُ أبو الأشبال في « شرح التِّرمِذِيِّ » (١/ ٤٠٤): « والرَّاجِحُ عِندِي أَنَّ مُحُمَّد بنَ أبي صالح كان موجُودًا ؛ فقد رَوَى في « التَّهذيب » أنَّه رَوَى عَنهُ هُشيمٌ أيضًا . فلم يَنفَرِد نافعُ بنُ سُليهان بالرِّوايَةِ عَنهُ . ولعلَّهُ كان غَيرَ مَشهُورٍ في الرُّوَاةِ ، فلذلك خَفِيَ أُمرُهُ على بعض العُلَهاء . وقد نَقَلَ فِي « التَّهذيب » أنَّ ابنَ حِبَّان ذَكَرَهُ فِي « الثِّقات » ، وقال : « يُخطِئُ » ، ونَقَلَ فيه ، وفي « التَّلخيص » أنَّ ابنَ حِبَّانَ أَخرَجَ حديثَهُ هذا في « صَحِيحِه » . ووقُوعُ الخطإِ مِن الرَّاوِي في بَعضِ رواياتِهِ لا يَمنَعُ إصابَتَهُ فيها لم يُخالِفهُ فيه غيرُهُ ، وأولَى أن يُصِيبَ فيها وَافَق غيرَه فيه » ا.هـ.

• قلتُ : وهذا كلامٌ جَيِّدٌ ، ويُضافُ إليه أنَّ مَن عَرَفَ حُجَّةٌ على مَن لم يَعرِف ، والمُثبِتُ مُقدَّمٌ على النَّافي .

وقد اختَلَف العُلماء في أيِّم الرَّاجِحُ : أهو حديثُ أبي هُريرَة ، أم حَدِيثُ عائشة ؟

فَرَجَّحَ البُخارِيُّ حديثَ عائشة ، كها نَقَل التِّرِمِذِيُّ عنه .. ورَجَّحَ البُخارِيُّ حديثَ أبِي هُريرَة _ وهو الرَّاجِحُ ورَجَّحَ أبو زُرعَة ، وابنُ خُزيمَة حديثَ أبِي هُريرَة _ وهو الرَّاجِحُ عِندي _ ، وصَوَّبَهُ الدَّارَقُطنِيُّ في « العِلل » (ج٥/ ق٤٩/ ٢) ..

أَمَّا ابنُ حِبَّان ، فهال إلى صِحَّة الرِّوايَتَينِ ، فقال في « صحيحه »: « سَمِع هذا الخبرَ أَبُو صالح السِّمَّانُ من عائشة ، حَسب ما ذَكَرنَاه . وسَمِعَهُ من أبي هُريرَة . فمرَّةً حدَّث به عن عائشة ، وأُخرَى عن أبي هُريرَة » ا.هـ . وكما قُلتُ : إِنَّ الرَّاجِحَ حديثُ أبي هُريرَة ؛ لقُوَّة طريقه . وقد رواه عن أبي صالح ، عن أبي هُرَيرَةَ جمعٌ ، بخلاف حديثِ عائشة .

ولِلحَدِيثِ طريقٌ آخرُ عن أبي هُريرَة .

أَخرَجَهُ ابنُ الأَعرَابِيِّ في « مُعجَمه » (ج٧/ ق١٤١/ ١) قال: نا الحَسَن ابن مُكرِم، نا أبو مَنصُورٍ الحَارِثُ بن مَنصُورٍ الوَاسِطِيُّ ، نا عُمَرُ بنُ قيسِ أَخو خُميد بن قَيسِ المَكِّيُّ ، عن عطاءٍ ، عن أبي هُريرَة ، مرفُوعًا : « **الإمامُ** ضامن لصلاة القوم ».

وسَنَدُهُ واهٍ جدًّا؛ وعُمَرُ بنُ قيسِ المَكِّيُّ تَرَكَهُ أَحمدُ، والفَلَّاسُ، والنَّسَائِيُّ، وأبو داوُد ، وأبو حاتم ، وغَيرُهم . وقال أحمدُ : « ليس يَسوِي حديثُهُ شيئًا . لم يَكُن حديثُهُ بصحيحِ . أحاديثُهُ بَوَاطِيلُ » .

والكلام فيه طويل.

وللحديث شواهدُ ، ذَكَرتُها في « جُنَّة الْمُرتَابِ » (ص٢٦٤-٢٧٠).

• ٤ - سُئلتُ عن حديث: « مَن قَرَأً ﴿ شَهِدَاللّهُ أَنَّهُ لَآ إِلَهُ إِلَّا هُوَ وَأَنَا وَأَنَا كَالَمُ كَا أَوْلُوا الْعِلْمِ ... الآية ﴾ [آل عمران: ١٨] ، ثُمَّ قَالَ: وَأَنَا أَشْهَدُ بِهَا شَهِدَ اللهُ بِهِ ، وَأَستُودِعُ اللهَ هَذِهِ الشَّهَادَةَ ، وَهِي لِي أَشْهَدُ بِهَا شَهِدَ اللهُ بِهِ ، وَأَستُودِعُ اللهَ هَذِهِ الشَّهَادَةَ ، وَهِي لِي عِندَهُ وَدِيعَةٌ . جِيءَ بِهِ يَومَ القِيَامَةِ ، فَقِيلَ : عَبدِي هَذَا عَهِدَ إِلَى عَهدًا ، وَأَنَا أَحَقُّ مَن أُوفَى بِالْعَهدِ ، أَدْخِلُوا عَبدِي الْجَنَّةَ » . إِلَى عَهدًا ، وَأَنَا أَحَقُّ مَن أُوفَى بِالْعَهدِ ، أَدْخِلُوا عَبدِي الْجَنَّة » .

• قلتُ : هذا حديثٌ باطِلٌ .

أخرجه أبو الشَّيخ في «كتاب الثَّوَاب » _ كما في « إتحاف السَّادة » (٥/ ١٣٣) ، والعُقَيليُّ في « الضُّعفاء » (٣/ ٣٥٥) مِن طريق عمَّار بن عُمَر بن المُّختار ، قال : ثنا أبِي ، قال : حدَّثني غالبُ القَطَّان ، عن الأعمش ، عن أبِي وائلِ ، عن ابن مَسعُودٍ مرفُوعًا بهذا اللَّفظ .

وأخرَجه الطّبرانيُّ في « الكبير » (ج١٠/ رقم ١٠٤٥٣) ، وابن عديًّ في « الجامع » في « الكامل » (٥/ ١٦٩٣ – ١٦٩٤) ، وابنُ عبد البَرِّ في « الجامع » (١/ ٩٩) ، والخطيبُ في « تاريخ بغداد » (١/ ١٩٣ ، ١٩٤) ، وأَبُو نُعيم في « الحِلية » (٦/ ١٨٧) ، والبيهقيُّ في « الشُّعَب » _ كما في « الدُّرِ المنثور » في « الحِلية » (١/ ١٨٧) _ مِن طريق عمَّار بن عُمَر بن المُختار ، عن أبيه ، قال : حدَّثنِي غالبُ القَطَّانُ ، قال : أَتَيتُ الكُوفة في تجارةٍ ، فنزَلتُ قريبًا من الأعمش ، فالمُ أختَلِفُ إليه ، فلمَّا كان ذاتَ ليلةٍ أَرَدتُ أن أنحَدِر إلى البصرة ، قام فكُنتُ أَختَلِفُ إليه ، فلمَّا كان ذاتَ ليلةٍ أَرَدتُ أن أنحَدِر إلى البصرة ، قام

يتهجّد من اللّيل ، فمرّ بهذه الآية : ﴿ شَهِدَاللّهُ أَنَهُ لاَ إِللهُ إِلّا هُو ... ﴾ [آل عمران: ١٨] ، قالهَا مرارًا ، قُلتُ : لقد سَمِع فيها شيئًا . فغدَوتُ إليه ، فودّعتُه ، ثُمَّ قُلتُ : إنّي سمِعتُك تُردّدُها اللّيلة . قال : وما بَلَغَك ما فيها ؟ وقدّعتُه ، ثُمَّ قُلتُ : وأنا عِندَك منذُ سَنةٍ لم تُحدّثني بها . قال : والله ! لا أحدّثُك بها سنةً . فكتَبتُ ذلك اليومَ على بابِهِ ، فليّا مضت سَنةٌ ، قلتُ : يا أبا مُحمّد ! قد تمّت السّنةُ . فقال : حدّثني أبو وائل ، عن ابن مَسعُودٍ يا أبا مُحمّد ! قد تمّت السّنةُ . فقال : حدّثني أبو وائل ، عن ابن مَسعُودٍ مرفُوعًا : « يُجاء بصاحِبِها يوم القِيامة ، فَيقُول الله عَلَى : عَبدِي عَهِدَ إِلَيْ عَهدًا ... الحديث » .

وسَنَدُه ضعيفٌ جدًّا؛ وعمَّارُ بن عُمَر ، قال العُقيليُّ ، بعد أن أُورَد هذا الحديثَ في ترجمته: « لا يُتَابَع على حديثه ، ولا يُعرَفُ إلَّا به » .

وقال الذَّهَبِيُّ في « الميزان » (٣/ ١٦٦): « فيه كلامٌ ».

وضعَّفه البَيهقِيُّ .

وأَبُوه شَرُّ منه ، قال الذَّهَبِيُّ ، بعد أن أورَد له هذا الحديث : « والآفَةُ فيه من عُمَر ؛ فإنَّهُ مُتَّهمُ بوضع الحديثِ ، قال ابنُ خُطَّافٍ : عُمَرُ مُتَّهمُ الله من عُمَر ؛ فإنَّهُ مُتَّهمُ بوضع الحديثِ ، قال ابنُ خُطَّافٍ : عُمَرُ مُتَّهمُ بالوضع . وصرَّح ابنُ عديٍّ في أوَّل ترجَمَته أنَّه يَروِي البواطيل . وقال البيهقيُّ : عَمَّارٌ وعُمَرُ ضعيفانِ ، ولم يأتِ به غيرُهما » ا.ه. .

﴿ تنبيهُ ﴾

عزَا السِّيوطيُّ هذا الحديثَ في « الدُّرِّ المنثور » (٢/ ١٢) للطَّبرانيِّ في « الأوسط » ، ولم أَجِدهُ فيه ، فليُحَرَّر .

الله وَرَسُولَهُ ، وَمَن دَخَلَ عَلَى غَيرِ دَعَوَةٍ ، ذَخَلَ سَارِقًا ، وَخَرَجَ مُغِيرًا ».

• قلتُ : هذا حديثُ ضعيفٌ بهذا التَّام .

أخرَجَهُ أبو داوُد (٢١ ٣٧٤)، والبَزَّارُ (٢/ ٧٧)، وابنُ حِبَّان في «المجروحين» (١/ ٣٩٣–٢٩٤)، وأبو بكر الشَّافعيُّ في «الغَيلَانِيَّات» (ق ٣٩/ ١)، والبَيهقيُّ (٧/ ٢٦٥)، والخطيبُ في «التَّطفيل» (ص:٥٧) مِن طريق دُرُستِ بن زيادٍ، عن أبان بن طارقٍ، عن نافعٍ، عن ابن عُمَر مرفُوعًا فذَكَره. وزاد البزَّار: «... وَأَكَلَ حَرَامًا».

قال أبو داوُد: « أبانُ بن طارقٍ مجهولٌ ».

ولمَّا أخرج ابنُ عديٍّ في « الكامل » (١/ ٣٨٠-٣٨١) هذا الحديث في ترجمة أبان ، قال : « وأبانُ بن طارقٍ هذا لا يُعرَفُ إلَّا بهذا الحديث ، وهذا الحديث معروف به ، وله غيرُ هذا الحديث ، لعلَّهُ حديثين أو ثلاثةً ، وليس له أَنكرُ من هذا الحديث » .

أمَّا قولُهُ: « فمن لم يُجِب الدَّعوة فقد عصى الله ورَسُولَه » فصحيحٌ ثابتُ ، أخرَجَهُ الشَّيخان من حديث الأعرج ، عن أبي هُريرة موقُوفًا: « شرُّ الطَّعام طعامُ الوليمة ؛ يُدعَى إليها الأغنياءُ ، ويُترَك المساكينُ . فمن لم يأتِ الدَّعوة فقد عصى الله ورَسُولَه » .

وفي لفظ : « بئس الطّعامُ طعامُ الوليمةِ ... » .

وقولُهُ: « فمن لم يأتِ الدَّعوةَ ... » له حُكمُ الرَّفع.

وقد رواهُ مالكُ ، ومَعمَرٌ ، وسُفيانُ ، عن الزُّهرِيِّ ، عن الأعرَج ، عن أبي هُريرَة كذلك .

واختَلَفَ الرُّواةُ عن سُفيانَ في رفعِهِ ووقفِهِ.

والرَّفعُ في رواية سُفيانَ صحيحٌ .

وأَخرَجَهُ مُسلِمٌ من رواية سُفيانَ ، قال : سمعتُ زيادَ بنَ سعدٍ ، يقُولُ : سمعتُ ثابتًا الأعرج يُحدِّثُ ، عن أبي هُريرةَ مرفُوعًا فذَكرَهُ .

﴿ لطيفَةٌ ﴾

أخرَجَ الخطيبُ في « التَّطفيل » (ص١٣٨-١٣٩) عن نصر بنِ عليً أبي عمرٍ و الجَهضَويِّ ، قال : كان لي جارٌ طُفَيايُّ ، وكان من أحسَنِ النَّاس منظرًا ، وأعذبهم منطقًا ، وأطيبهم رائحة ، وأجملهم لباسًا ، فكان مِن شأنِهِ أنِّ إذا دُعيتُ إلى مَدعاةٍ تَبعَنِي ، فيُكرِمُهُ النَّاسُ من أجلي ، ويظنُّون شأنِهِ أنِّ إذا دُعيتُ إلى مَدعاةٍ تَبعَنِي ، فيُكرِمُهُ النَّاسُ من أجلي ، ويظنُّون أنَّه صاحبٌ لي . فاتَّفق يومًا أنَّ جعفر بنَ القاسمِ الهاشميَّ أميرَ البَصرةِ أراد أن يُختِنَ بعضَ أولادِهِ ، فقلتُ في نفسي : كأنِّ برسول الأمير قد جاء ، وكأنِّ بهذا الرُّجل قد تبعني ، والله ! لئن تبعني لأفضحنَّهُ . فأنا على ذلك إذ جاء رسولُهُ يدعُونِي ، فها زِدتُ على أن لبستُ ثيابِي وخرجتُ ، وإذا أنا بالطُّفيليِّ واقفٌ على باب دارِهِ قد سبقني بالتَّاهُّبِ ، فتقدَّمتُ وتَبعَنِي ، فلمَّا دخلنا دار الأميرِ جَلسنا ساعةً ودُعي بالطَّعام ، وحَضَرت الموائدُ ، وكان كلُّ جماعةٍ على مائدةٍ لكثرة النَّاس ، فقدمتُ إلى مائدةٍ والطُّفيليُّ وكان كلُّ جماعةٍ على مائدةٍ لكثرة النَّاس ، فقدمتُ إلى مائدةٍ والطُّفيليُّ وكان كلُّ جماعةٍ على مائدةٍ لكثرة النَّاس ، فقدمتُ إلى مائدةٍ والطُّفيليُّ

معي ، فلمَّا مدَّ يدَهُ وَشَرَعَ لتناوُل الطَّعام قلتُ : أخبَرَنا ذُرُستُ بنُ زيادٍ ، عن أبانَ بنِ طارقٍ ، عن نافِع ، عن ابنِ عُمرَ ، قال : قال رسولُ الله عَلَيْكَ : « من دَخَلَ دارَ قوم بغير إذْ خِم ، فأكلَ طعامَهُم ، دَخَلَ سارِقًا وخَرَجَ مُغِيرًا ». فلمَّا سمع ذَلك قال: أَنِفتُ لك والله يا أبا عمرو من هذا الكلام! فإنَّه ما مِن أحدٍ من الجَهاعة إلَّا وهو يظُنُّ أنَّك تُعَرِّضُ به دون صاحبه، أُولًا تستحيِي أن تتكلُّمَ بهذا الكلام على مائِدةِ سيِّدِ مَن أطعَمَ الطُّعام ، وتِبخَلُ بطعام غيرِك على مَن سواك! ثُمَّ لا تستحيِي أن تُحدِّثَ عن دُرُستِ ابن زيادٍ _ وهو ضعيفٌ _ ، عن أبانَ بنِ طارقٍ _ وهو مترُوكُ الحديثِ _ وتحكمُ برفعه إلى النَّبيِّ عَلَيْكُم والْمُسلِمون على خِلافِه ؛ لأنَّا حُكم السَّارق القطع ، وحُكمُ المُغيرِ أن يُعزَّرَ على ما يراه الإمامُ ، وأين أنتَ عن حديثٍ حدَّثَناه أبو عاصمِ النَّبيلُ ، عن ابنِ جُريج ، عن أبي الزُّبير ، عن جابرٍ ، قال: قال رسُولُ الله عَيْسَة : « طعامُ الواحدِ يكفي الاثنين ، وطعامُ الاثنينِ يكفي الأربعة ، وطعامُ الأربعةِ يكفي الثَّمانية » وهذا إسنادٌ صحيحٌ ومتن الشَّمانية على الشَّمانية المنادِّ المنادِ المنادِ المنادِ المنادِ المنادِ المنادِّ المنادِّ المنادِّ المنادِّ المنادِّ المنادِ المنادِّ المنادِ المنادِ المنادِّ المنادِّ المنادِ المنادِّ المنادِ المنادُ المنادِ المنادِ المنادِ المنادِ المن صحيحٌ . _ قال نصرُ بن عليِّ : _ فأفحَمَنِي فلم يحضُرني له جوابٌ ، فلمَّا خرجنا من المُوضِع للانصِراف، فارَقَنِي من جانب الطّريق إلى الجانب الآخر بعد أن كان يمشِي ورائي ، وسمعتُهُ يقولُ:

ومن ظنَّ ممَّن يُلاقِي الحُروبَ بأن لا يُصابَ، فقد ظنَّ عجزَا!

٢٤ - سُئلتُ عن حديث: « الأَكلُ فِي السُّوقِ دَنَاءَةٌ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ موضُوعٌ .

أخرجه الطَّبرانيُّ في « الكبير » (٢٩٨/٨) ، والعُقيليُّ (٣/ ١٩١) ، والعُقيليُّ (٣/ ١٩١) ، وابنُ عديِّ (٢/ ٢١٥) ، وأبو بكرِ الشَّافعيُّ في « الغَيلانِيَّات » (٢٩٢) ، وابنُ الجوزيِّ في « الموضوعات » (٣/ ٣٧) من حديث أبي أُمَامَة . وفي إسنادِهِ كذَّابُ .

وعند ابن عديٍّ من وجهٍ آخرَ لا يَصحُّ .

وله شاهدٌ عن أبي هُريرة ، أخرجَهُ ابنُ عديِّ أيضًا .

وهُو باطِلٌ أيضًا .

والحديثُ لا يَثبُت مِن جميع طُرُقه .

قال العُقيليُّ: « لَا يَثبُت في هذا البابِ عن النَّبِيِّ عَلَيْلُم ».

وعارَضَهُ السَّخاويُّ في « المقاصد » ، بحديث ابنِ عُمَر ، قال : « كُنَّا نَاكُلُ على عهد النَّبِيِّ عَلَيْكُ ونحن نَمشِي ، ونَشرَبُ وَنحنُ قيامٌ » .

أخرجَهَ التَّرمذيُّ وصحَّحَهُ ، وابنُ ماجَهْ ، وابنُ حِبَّان .

٤٣ - سُئلتُ عن حديث: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ سُئِلَ عَمَّن قَرَأَ القُرآنَ مَنكُوسً القَلبِ ». مَنكُوسً القَلبِ ».

• قلتُ : هذا الحديثُ لا أَعلَمُ له أصلًا في المرفُوعِ ، إنَّها صحَّ ذلك عن ابن مَسعُودٍ .

أخرجه عبدُ الرَّزَاق في « المُصنَّف » (ج٤/ رقم ٧٩٤٧) ، وابنُ أبي شَيبة (٢١/ ٥٦٤) ، وأَبُو عُبيدٍ في « فضائل القُرآن » (ص٥٦) من طريق الثَّوريِّ ، وأبي مُعاوِية ، كلاهُمَا عن الأعمشِ ، عن أبي وائلِ ، عن ابنِ مسعُودٍ ، أنَّ رَجُلًا جاءَهُ ، فقالَ : « يا أبا عبد الرَّحمن ! أَرَأَيتَ رَجُلًا يَقرَأُ القُرآن منكُوسًا ؟ » ، قال : « ذَلك مَنكُوسَ القَلب » ، وسَنَدُه صحيحٌ .

٤٤ - سُئلتُ عن حديث: ﴿ أَنتُم تُوْفُونَ سَبعِينَ أُمَّةً ، أَنتُم خَيرُهَا ،
 وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللهِ ﴾ .

• قلتُ : هذا حديثٌ حَسَنٌ .

أخرَجَه التِّرمِذِيُّ (١٠٠١)، وابنُ ماجَهْ (٢٢١٨، ٤٢٨٨)، والدَّارِمِيُّ (٢٢١٢)، وأحمدُ (٥/٣، ٥) وعبدُ الرَّزَّاق في « تفسيره » (١/٥٥، ١٣٠)، وعبدُ بنُ مُميدٍ في « المُنتخب » (٤٠٤)، وابنُ المُبارَك في « مُسنَده » (١٠٦)، وغيمُ بن حمَّادٍ في « زوائد الزُّهد » (٣٨٢)، وابنُ جَريرٍ في « تفسيره » (١/ ٤٠١، و٤/ ٣٠)، والرُّويَانِيُّ في « مُسنَده » (ج٢٧/ قعد / ٢١٠١، ١٠٢٤، ١٠٢٤، و٤/ ٢٠٠، والرُّويَانِيُّ في « مُسنَده » (ج٢٧/ قعد / ٢٠١، والطَّبَرَانِيُّ في « الكَبير » (ج١/ رقم ١٠١٢، ١٠٢٢، ١٠٢٤، ١٠٢٤، والحاكمُ وابنُ أبي حاتِمٍ في « تفسيره » (١٥٦١ – آل عمران)، والحاكمُ (٤/٤)، والبَيهَقِيُّ (٩/٥)، وابن عساكر في « تاريخه » (ج٤/ ق٤٤٤)، وابنُ الجَوزِيِّ في « الموضُوعاتِ » (١/ ٣٠)، والبَغوِيُّ في « تفسيره » (١/ ٢٠) من طرُقٍ عن بَهزِ بن حكيم، عن أبيه، عن جَدِّه مرفُوعًا به. وهذا حديثُ طويل السِّياق، ويأَّتِي إن شاء اللهُ تعالى.

وقد فرَّقَه أصحابُ الكُتُب..

فأخرَجَهُ أَبُو داوُد (٢١٤٣، ٢١٤٤)، والنَّسائِيُّ (٥/٤-٥، و٨٦-٨٨)، والتِّرمِذِيُّ (٢١٩٢، ٢٤٢٤، ٣١٤٣)، وابنُ ماجَهْ (٢٣٤، ٢٥٣٦)، وأحمدُ (٥/٣)، وعبدُ الرَّزَّاق في « المُصنَّف » (٢٠١١٥)، والحُسينُ المَروَزِيُّ في « زوائد الزَّهد » (٩٨٧) ، وأسدُ بن مُوسَى في « الزَّهد » (ق/۱/۲) ، وابنُ نَصرِ في « تعظيم قدر الصَّلاة » (۲۰۱، ۲۰۶) ، وابنُ حِبَّان في « الثِّقات » (٨/ ٣٨٦-٣٨٧) ، والطَّبرَانِيُّ في « الكبير » (ج١٩/ رقم ٩٩٩، ٠٠٠١، ١٠٠١، ٢٠٠١) ، وابنُ عبد البَرِّ في « الاستيعاب » (١/ ٣٢٣) من طرقٍ عن بهز بن حكيم بهذا الإسناد .

ولم يُورِدهُ أحدٌ تامًّا ، بل اقتصر كلُّ مُخَرِّج على بعضه .

وعزاه السِّيُوطِيُّ في « الدُّرِّ » (٢/ ٦٤) لَابن الْمُنذِر وابن مَردَوَيهِ.

ورواه عن بَهزِ جماعةٌ من أصحابه ، منهم : سُفيانُ الثُّورِيُّ ، وابنُ الْمبارَك ، وحمَّادُ بنُ سَلَمة ، ومَعمَرُ بنُ راشدٍ ، وهَوذَةُ بنُ خَلِيفَة ، ويزيدُ بنُ هارُون ، وابنُ عُليَّة ، وأبو أُسامَة حمَّادُ بنُ أسامة ، والنَّضرُ بنُ شُمَيلٍ ، وابنُ شَوذَلٍ ، وعَدِيُّ بنُ الفَضل، وعُثمانُ بنُ عُمَر، ويحيى بنُ سعيدٍ، ويزيدُ بنُ زُريعٍ. قال التِّرمِذِيُّ : «هذا حديثٌ حسنٌ » ، وهو كما قال .

وقال الحاكمُ: « صحيح الإسناد » ، ووافقه الذَّهَبِيُّ .

وقد تُوبع بهزُ بن حكيم ..

تابَعَهُ الجُريرِيُّ ، عن حكيم بن مُعاوِية ، عن أبيه مرفُوعًا فذَكره . أَخْرَجَهُ أَحْدُ (٥/٣) ، وعبدُ بن خُميدٍ (٤١١) ، والطُّبَرَانِيُّ (ج١٩/ ١٠٣٠)، والرُّويَانِيُّ (٢٧/ ١٦٥/ ١)، والحاكمُ (٤/ ٨٤).

وأَخرَجَهُ ابنُ أبي عاصم في « الآحاد والمَثانِي » (١٤٧٦) ، وفي « الأوائل » (٥٢) ، وابنُ أبي داوُد في « البَعث » (٥٢ - بتحقيقي) ، وابنُ حِبَّان في « الثَّقات » (٨/ ٣٨٧) ، والحاكمُ (٢/ ٤٣٩ - ٤٤) ، والطَّبَرانِيُّ في « الكَبير » (ج١٩/ رقم١٩٣١) من هذا الوجه ببعضِهِ.

ورواه عن الجُريرِيِّ : يزيدُ بن هارُون ، وحَمَّادُ بن سلَمَة .

وأَخرَجَهُ أَحمدُ (٤/٤٦-٤٤) قال : حدَّثَنا عبدُ الله بنُ الحارثِ ، حدَّثَني شِبلَ بنُ عبَّادٍ . وابنُ أبي بُكيرٍ _ يعني : يحيى بنَ أبي بُكيرٍ _ ، ثنا شبلُ بنُ عبَّادٍ المعني ، قال : سمعتُ أبا قَزَعَةَ يُحِدِّث عَمْرَو بن دينارِ ، عن حكيم بن مُعاوِية البَهزِيِّ ، عن أبيه ، أنَّه قال للنَّبِيِّ عَلَيْكُم : إِنِّي حَلَفتُ هكذا _ ونَشَر أصابع يَدَيه _ حتَّى تُخبِرَني ما الذي بعثك الله _ تبارك وتعالى ـ به . قال: « بَعثَنِي اللهُ عَبرك وتعالى - بالإسلام » ، قال: وما الإسلام ؟ قال: « شَهادَةُ أن لا إله إلَّا اللهُ وأنَّ مُحمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ ، وتُقيمُ الصَّلَاةَ ، وتُؤتي الزَّكَاة ، أَخَوَان نَصِيرَانِ . لا يقبلُ اللهُ ـ جلَّ وعزَّ ـ مِن أُحدٍ توبةً أَشْرَكَ بعد إِسلامِهِ » . قال: قُلتُ: يا رسُول الله! ما حَقُّ زَوج أَحَدِنا عليه؟ قال: « تُطعِمُهَا إذا أَكُلُّتَ ، وتَكُسُّوهَا إذا اكتَسَيتَ ، ولا تَضرِب الوَجهَ ، ولا تُقَبِّح ، ولا تَهِجُر إِلَّا فِي البَيتَ » ، ثُمَّ قال : « هاهُنا تُحشَرون ، هاهُنا تُحشَرُون ـ ثلاثًا ـ ، رُكِبانًا ومُشاةً وعلى وُجُوهِكم ، تُوْفُونَ يوم القيامة سَبعُين أُمَّةً . أَنتُم آخِرُ الأَمَم وأكرَمُها على الله ـ تبارك وتعالَ ـ ، تأتُّونَ يوم القِيامة وعلى أَفْوَاهِكُم الفِدَامُ ، أوّل ما يُعرِبُ عن أحدِكُم فَخِذهُ » .

قال ابنُ أبي بُكير : فأشَارَ بيده إلى الشَّام فقال : « إلى هاهُنا تُحشَرون » . وأخرَجَهُ الطَّبرَانِيُّ في « الكبير » (ج ١٩ / رقم ١٠٣٨) قال : حدَّثنا الحُسين ابنُ إسحاقَ التُّستَرِيُّ ، ثنا عُثمانُ بنُ أبي شَيبَة ، ثنا يحيَى بنُ أبي بُكيرٍ بسَنَده سواء ، مِن أوَّل قوله : « ما حقُّ زوجَةِ أحدِنَا عليه ؟ » ، إلى قوله : « فخذه » . سواء ، مِن أوَّل قوله : « ما حقُّ زوجَةِ أحدِنَا عليه ؟ » ، إلى قوله : « فخذه » .

وأَخرَجَهُ أَبُو نُعيمٍ في « معرفة الصَّحابة » (٦٠٧٦) من طريق الحارثِ ابنِ أبي أُسامَة ، ثنا يحيى بنُ أبي بُكيرٍ ، بهذا من أوَّلِه حتى قولِه : « بعد إسلامِهِ » .

وهذا سَنَدٌ حَسَنٌ ؛ وشِبلُ بن عبَّادٍ وثَقَه ابنُ مَعِينٍ ، وأبو داوُدَ ، والفَسَوِيُّ ، وابنُ حِبَّان ، والدَّارَقُطنِيُّ . وفَضَّلَهُ أبو حاتِمٍ على وَرقَاءَ بنِ عُمَر .

وأبو قَزَعةَ ، هو: سُويد بن حُجَيرٍ . ثقةٌ أيضًا .

الله تنبيه الله

وقع في « الْمُسنَد » : « أبو قَزَعَة يُحدِّث عن عَمْرِو بن دينارٍ » ، ولَفظَةُ « عن » مُقحَمَةٌ لا مَعنَى لها . والله أعلم .

وأخرَجَهُ أبو داوُد (٢١٤٢)، وأحمدُ (٥/٢، ٣)، وابنُ نَصرِ في «تعظيم قدر الصَّلَاة » (٢٠٤١)، والحاكمُ (٢/ ١٨٧ – ١٨٨، قدر الصَّلَاة » (٢/ ١٨٧ – ١٨٨، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج ١٨/ رقم ١٠٣٥، ١٠٣٥، ١٠٣٦)، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج ١/ رقم ١٠٣٤، ١٠٣٥)، والبَيهقِيُّ (٧/ ٣٠٥) من طريق حمَّاد بن سَلَمة ..

وأَخرَجَهُ النَّسائِيُّ في « الكُبرَى » (٩١٨٠) ، وابنُ نَصرٍ في « تعظيم قدر الصَّلَاة » (٤٠٤) ، وابنُ قانع في « مُعجَم الصَّحابَة » (٣/٧١) ، وابنُ قانع في « مُعجَم الصَّحابَة » (٣/٧١) ، والطَّبرانِيُّ في « الكبير » (ج ١٩/رقم ١٠٣٧) عن حجَّاجِ البَاهِلِيِّ .. وأخرَجَهُ ابنُ ماجَهُ (١٨٥٠) ، وأحمدُ (٤/٧٤) ، وابنُ حِبَّان (٤١٧٥) ، والطَّبَرانِيُّ في « الكبير » (ج ١٩/رقم ١٠٣٩) ، والبيهَقِيُّ (٧/٢٩٥) ، واللهَقِيُّ (٧/٢٩٥) ،

وأبو نُعيم في « معرفة الصَّحابَة » (٦٠٧٧) من طريق شُعبَة بن الحجَّاج ..

ثلاَتُهُم عن أبي قَزَعَة ، عن حكِيم بن مُعاوِية ، عن أبيه مرفوعًا مُفَرَّقًا . ومحلُّ الشَّاهد عند الطَّبَرانِيِّ (١٠٣٦) .

وفي الباب عَن أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ ، قال : قَامَ فِينَا رسُولُ الله عَيْسَةُ يومًا بعد العَصر ، فصلَّى العَصرَ يومَئذٍ بنَهارٍ ، فما تَرَكَ شَيئًا إِلَى يَوم القِيَامَةِ إِلَّا ذَكَرَه في مَقامه ذلك ، حَفِظَ مَن حَفِظَ ، ونسي مَن نَسِي ، ثُمَّ قال : « أَلَا إِنَّ هذه الدَّنيا حُلوَةٌ خَضِرَةٌ ، وإِنَّ الله مُستَخلِفُكُم فيها فنَاظِرٌ كيف تَعمَلُون . أَلَا فَاتَّقُوا الدُّنيا واتَّقُوا النِّساء » ، وذَكَرَ أَنَّ لكُلِّ غادرٍ لواءً يوم القيامة بِقَدرِ غَدرَتِهِ فِي الدُّنيا ، ولا غَدْرَ أكثرُ من غدرِ أمير العَامَّةِ ، يُغرَزُ لِوَاؤُهُ عند إسْتِهِ ، قال : « ولا يَمْنَعَنَّ أحدًا مِنكُم إن رأي مُنْكرًا أن يُغَيِّرَهُ هَيبَةُ النَّاسِ » ، فبَكى أَبُو سعيدٍ الخُدرِيِّ ، وقال : « قد رأينَاهُ فمَنَعَنَا هيبةُ النَّاسِ أَن نَتَكَلَّم فِيهِ ». ثُمَّ قال: « وإنَّ بني آدَمَ خُلِقُوا على طبقاتٍ شتَّى ، فَمِنهُم من يُولَد مؤمنًا ، ويحيَى مؤمنًا ، ويمُوتُ كافرًا . ومِنهُم من يُولَد كَافِرًا ، وَيُحْيَى كَافِرًا ، وَيُمُوتُ مؤمنًا » . قال : وذَكَر الغَضَب : « فَمِنكُم من يكُونُ سريعَ الغَضَبِ ، سَرِيعَ الفَيءِ ، وإحداهُمَا بِالأَخرى . ومنكُم من يكُونُ بطِيءَ الغَضَبِ ، بَطِيءَ الفَيءِ ، فإحداهما بالأَخرى . وخِيَارُكُم من يكُونُ بطِيءَ الغَضَبِ ، سَرِيعَ الفَيءِ . وشِرَارُكم من يكونُ سريعَ الغَضَب ، بطيءَ الفَيءِ » ، وقال : « اتَّقُوا الغَضَبَ فإنَّهُ جمرَةٌ على قلب ابنِ آدَمَ ، ألا تَرَونَ إلى انتِفَاخِ أُودَاجِهِ وحُمرَةُ عَينَيهِ ، فمَن أُحَسَّ ذلك فليَضطَجِع ، وليَتَلَبَّد بالأَرضِ » ، قال : وذكر الدَّينَ ، فقال : « مِنكُم مَن يَكُون حَسَنَ القَضاءِ ، وإذا كان له ، أَفحَشَ في الطّلَب ، فإحداهُمَا بالأُخرَى . ومِنكُم من يكُونُ سيِّ القَضَاء ، وإن كان له أَجَلَ في الطَّلَب ، فإحدَاهُمَا بالأُخرَى . وخِيارُكُم من إذا كان عليه الدَّينُ ، أَحسَنَ القضاء ، وإذا كان له ، أَجَلَ في الطَّلَب . وشِرَارُكُم مَن إذا كان عليه الدَّين ، أساء القَضاء ، وإن كان له أَفحَشَ في الطَّلَب » ، حتَّى إذا كانت الشَّمسُ على القَضاء ، وإن كان لَهُ أَفحَشَ في الطَّلَب » ، حتَّى إذا كانت الشَّمسُ على رأس النَّخل وأطراف الجيطانِ فقال : « أَمَا إنَّهُ لم يَبقَ من الدُّنيا فيها مَضَى منها إلَّا كها بَقِي مِن يومِكُم هذا . ألا وإنَّ هذه الأُمَّة تُوفِي سبعين أُمَّة هي آخِرُها وأكرمُهَا على الله عَلَى الله عَلَ

أَخرَجَهُ البَغَوِيُّ فِي « شرح السُّنَّة » (١٤/ ٢٣٩- ٢٤١) من طريق أبي الصَّلت ، أُخبَرَنا حمَّادُ بن زيدٍ ، عن عليِّ بن زيدٍ ، عن أبي نَضرَة ، عن أبي سَعيدٍ الخُدرِيِّ . وقال : « هذا حديثُ حَسَنٌ »

ثُمَّ أَخرَجَهُ فِي «تفسيره» (٢/ ٩٠-٩١)، بمَحلِّ الشَّاهد حسبُ.

• قُلتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا ؛ وأبو الصَّلت هو : عبدُ السَّلام بن صالح الهَرَوِيُّ : تالفُّ . لكنَّهُ لم يتفرَّد به ..

فتابَعَهُ: عِمرانُ بن مُوسَى ، وخالدُ بن خِدَاشٍ ، نا حَمَّادُ بن زيدٍ ، بسَنَده سواء ، ولم يَذكُر الشَّاهدَ .

أَخرَجَهُ التِّرمِذِيُّ (٢١٩١).

وأَخرَجَهُ ابنُ ماجَهْ (٢٨٧٣، ٠٠٠٤، ٧٠٠٤)، وابنُ أبي الدُّنيا في « ذَمِّ الدُّنيا » (٦٠) مِن هذا الوجه مُختصَرًا .

ورواه مَعمَرُ بنُ راشدٍ ، عن عليِّ بن زيدٍ ، بسَنَده سواء بطوله ، وفيه الشَّاهدُ .

أَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاق (ج١١/ رقم ٢٧٢٠)، وعنه أحمدُ (٣/ ٦١). وتابَعَهُ حَمَّادُ بنُ سَلَمة، نا عليُّ بنُ زيدٍ به مُطوَّلًا، دُون الشَّاهد.

أَخرَجَهُ أَحمدُ (٣/ ١٩) ، والطَّيالِسِيُّ (٢١٥٦) ، وأبو يَعلَى في «الْسنَد» (ج٢/ رقم ١١٠١) ، والحاكمُ (٤/ ٥٠٥ - ٥٠٥) ، والبَيهَقِيُّ في «الشُّعَب» (ج٢/ رقم ٧٩٣٦) .

وأَخرَجَهُ أَحمدُ (٣/٧، ٧٠) ، والخَرَائِطِيُّ فِي « مَساوِئ الأَخلاق » (٣١٨) ، من هذا الوجه مُختصَرًا .

وتابَعَهُ أيضًا سُفيانُ بنُ عُيينةً ، عن عليِّ بن زيدٍ ، مثلَ رواية حَمَّاد بن مَلَمَة .

أَخرَجَهُ الْحُمَيدِيُّ فِي « مُسنَدِه » (٧٥٢).

قال الحاكمُ: « هذا حديثُ تفرَّد به بهذه السِّياقة عليُّ بنُ زيد بن جُدعانَ القُرشِيُّ ، عن أبي نَضرَة . والشَّيخَانِ الشَّي لم يحتَجَا بعليِّ بن زيدٍ » . وقال الذَّهَبِيُّ في « تلخيص المُستدرَك » : « ابن جُدعانَ صالحُ الحديثِ » .

• قلتُ : لاسيَّا إذا رَوَى عنه حَّادُ بنُ سلَمَةَ كها هنا . ذكر ذلك أبو حاتِم الرَّازِيُّ في غير موضع من « العلل » ، وهذا يُحتَمَلُ لعليِّ بن زيدٍ إذا لم يتفرَّد . ولا أعلَمُ أحدًا تابَعَهُ على هذا السِّياق ، والذين رَوَوهُ عن أبي نَضرَة ذَكَرُوا بعضَهُ . وأكثرُ فقرات الحَدِيثِ لها شواهدُ عدَّةٌ .

والله أعلم.

٥٤ - سُئلتُ عن حديث: « لِكُلِّ شَيءٍ حِليَةٌ ، وَحِليَةُ القُرآنِ الصَّوتُ الْحَسَنُ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرجه عبدُ الرَّزَّاق (٢/ ٤٨٤)، والبزَّارُ (٢٣٣٠)، وابنُ عديٍّ (٤/ ١٤٥)، وابنُ عديٍّ (٤/ ١٤٥)، والقُشيرِيُّ في « الرِّسالة » (٢/ ١٤٠) مِن طريق عبد الله بن مُحرَّرٍ، عن قتادة، عن أنس.

قال البزّارُ: «تفرّد به عبدُ الله بن الْمُحرَّر ، وهو ضَعيف الحديث »، وبه أعلَّهُ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة في «الاستقامة » (١/ ٢٩٠)، والهيثميُّ في «المجمع » (١/ ١٧١).

وله طُرُقٌ أُخرَى ، ذَكَرتُ بعضَها في تَحقيقِي لكتابِ « فضائل القُرآن » (ص ۲۷۷) لابن كَثيرِ ، فرَاجِعْه .

٤٦ - سُئلُ عن: قول المُنذِرِيِّ في « التَّرغيب والتَّرهيب » (٩٠ ٢/ ٢) ، ما نَصُّه: (قال:) وإنِّ سَمِعتُه يَقُولُ - يعني النَّبيَّ عَيَّالِهُ -: « مَرَرتُ لَيلَةَ أُسرِيَ بِي بِأَقُوامٍ تُقرَضُ شِفَاهُهُم بِمَقَارِيضَ مِن نَارٍ ، قلتُ : مَن هَؤُلَاءِ يَا جِبرِيلُ ؟ قَالَ : خُطبَاءُ أُمَّتِكَ ، الذين يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ » .

رواه البُخارِيُّ ومُسلِمٌ ، واللَّفظُ له . ورواه ابنُ أبي الدُّنيا ، وابن حِبَّان ، والبَيهَقِيُّ ، مِن حديث أنس . وزاد ابنُ أبي الدُّنيا ، والبَيهَقِيُّ ، فِي رِوايةٍ لهُما : « وَيَقرَءُونَ كِتَابَ الله ، وَلَا يَعمَلُونَ بِهِ » . والبَيهَقِيُّ ، فِي رِوايةٍ لهُما : « وَيَقرَءُونَ كِتَابَ الله ، وَلَا يَعمَلُونَ بِهِ » . فقولُ المُنذِرِيِّ : « قال : ... » ، لا أعلَمُ قصدَه . ومِن مُسنَد فقولُ المُنذِرِيِّ : « قال : ... » ، لا أعلَمُ قصدَه . ومِن مُسنَد أيِّ صحابِيًّ هذا الحديثُ ؟ ثُمَّ إنِّ لم أجِدهُ في البُخارِيِّ ، ومُسلِم ، لا مِن حديث أنسٍ ، ولا غيره . وهل الحديثُ صحيحٌ ؟

[•]قلتُ : بيان هذا من وُجُوهٍ ..

^{*} الأوّل: قولُ الْمُنذِرِيِّ عَلَيْ : « قال: وإنِّي سمِعتُه ... الخ » ، معناه أنَّ أسامَة بنَ زيدٍ عَلَيْ راوي الحديثِ السَّابِقِ هو نَفسُ راوي هذا الحديث . وليس كَذَلكَ .

قال شيخُنا أبُو عبدِ الرَّحمن الأَلبَانِيُّ - حظه الله - في « صحيح التَّرغيب » (١٢٥/١): « وهذا وَهَمُّ فاحِشٌ ، وسببُه - فيما أَرَى - اعتمادُ المُؤلِّف عَلَيْ على حِفظِه ، وإملاؤُهُ أحاديثَ الكتاب مِن ذاكرته ، دون أن يَرجع في ذلك إلى أُصُولِه ؛ فإنَّ هذا الحديثَ الذي جَعلَهُ مِن مُسنَد أُسامَةَ بنِ زيدٍ ، هنا وهناك ، ليس مِن حديثِهِ مُطلَقًا ، لا في « الصَّحِيحَين » ، ولا في غيرِهِما ، وإنَّما هو حديثُ آخرُ ، لا صِلَة له بالأوَّل ، يرويه أنسُ بنُ مالكٍ وَلا في .

* الثّاني: قولُهُ: « رواه البُخارِيُّ ، ومُسلِمٌ » ، يَقصِدُ المُنذِرِيُّ بهذا العزوِ الحديثَ السَّابِقَ على هذا ، وهو: عن أُسامة بن زيدٍ مَكْ ، أنَّه سَمِع رسُولَ الله عَلَيْهُ ، يقولُ: « يُجَاءُ بالرَّجُل يوم القِيامَةِ ، فيُلقَى في النَّار ، فتَندَلِقُ أقتابُهُ ، فيدُورُهَا كَمَا يَدُورُ الحمارُ بِرَحَاه ، فيجتمعُ أهلُ النَّار عليه ، فيقُولُونَ: يا فُلانُ! فيدُورُهَا كَمَا يَدُورُ الحمارُ بِرَحَاه ، فيجتمعُ أهلُ النَّار عليه ، فيقُولُونَ: يا فُلانُ! ما شأنُك ؟! ألستَ كُنتَ تأمُرُ بالمعروف ، وتَنهَى عن المُنكر ؟ فيقولُ: كنتُ مَرُكُم بالمعرُوفِ ، ولا آتِيهِ ، وأنهَاكُم عن الشَّرِّ ، وآتيه ».

ومع أنَّ المُنذِرِيَّ قال : « واللَّفظُ للبُخارِيِّ » ، فإنَّهُ لم يَأْتِ بِلفظِ البُخارِيِّ كما جاءَ فِي « صحيحه » ، بل بَدَّل بعضَ الكَلِمات ، ونَقَصَ حُروفًا .

فقد أخَرَجَ البُخارِيُّ هذا الحديثَ في مَوضِعَينِ مِن «صحيحه».. أوَّهما ـ وهو الذي عَنَاهُ المُنذِرِيُّ ـ : فإنَّه رواه في «بدء الخَلْق» (١/ ٣٣١)، مِن طريق ابنِ عُيينَة ، عن الأعمشِ ، عن أبي وائِل ، قال : قِيل لأُسامَة : لو أَتَيتَ فُلانًا فكلَّمتَهُ ؟ قال : إنَّكُم لتَرُونَ أَنِّي لا أُكَلِّمُه إلَّا أُسمِعُكُم ، إنِّي أُكلِّمُه في السِّرِّ ، دُونَ أن أفتَحَ بابًا لا أَكُونُ أوَّلَ مَن فَتَحَهُ ، ولا أَقُولُ أَكلِّمُه في السِّرِّ ، دُونَ أن أفتَحَ بابًا لا أَكُونُ أوَّلَ مَن فَتَحَهُ ، ولا أَقُولُ

لِرَجُلٍ _ إِنْ كَانَ عَلِيَّ أَمِيرًا _ إِنَّه خيرُ النَّاسِ ، بعدَ شيءٍ سَمِعتُه مِن رَسُولَ الله عَيْكِيُهُ . قالُوا : وما سَمِعتَه يقولُ ؟ قال : سَمِعتُه يقولُ : « يُجَاءُ بالرَّجُل يوم القِيَامَةِ ، فيُلقَى في النَّارِ ، فتَندَلِقُ أقتابُه في النَّارِ ، فيَدُورُ كها بالرَّجُل يوم القِيَامَةِ ، فيُلقَى في النَّارِ ، فتَندَلِقُ أقتابُه في النَّارِ ، فيَدُورُ كها يَدُورُ الجِهارُ برَحَاهُ ، فيَجتَمِعُ أهلُ النَّارِ عليه ، فيَقُولُون : أَيْ فُلانُ ! ما شَأْنُك ؟! أليس كُنتَ تأمُرُنا بالمعرُوفِ وتنهانا عن المُنكر ؟ قال : كُنتُ آمرُكم بالمَعرُوفِ ، ولا آتِيهِ ، وأنهاكُم عن المُنكر ، وآتِيهِ » .

ثانِيها: أَخرَجَهُ فِي « كتاب الفِتَن » (٤٨/١٣) من طريق شُعبَة ، عن سُليهان : سمعتُ أبا وائلٍ ، قال : قيلَ لأُسامَة : ألا تُكلِّم هذا ؟ قال : قد كلَّمتُه ما دُونَ أن أَفتَح بابًا أَكُونُ أوَّلَ من يَفتَحُهُ ، وما أنا بالذي أقولُ لرَجُلٍ بعد أن يَكُونَ أميرًا عَلَى رَجُلَينِ أنت خَيرٌ ، بعدما سمعتُ من رسُولِ الله يَنْ ، يقولُ : « يُجَاءُ برجُلٍ ، فيُطرَحُ فِي النَّار ، فيَطحَنُ فيها رصولِ الله يَنْ فُلانُ ! ألستَ كَطَحنِ الجِمَارِ بِرَحَاهُ ، فيُطِيفُ به أهلُ النَّار ، فيقُولُون : أَيْ فُلانُ ! ألستَ كنتَ تَأْمُرُ بالمعرُوفِ ، وتنهى عن المُنكر ؟ فيقولُ : إنِّ كُنتُ آمرُ بالمعرُوفِ ، ولا أَفعَلُه » .

وأخرَجَهُ مُسلِمٌ (١٩٨٩/ ٥٥) ، وأبو عَوانَهَ في «الرِّقاق» كما في «إتحاف المَهَرَة» (١/ ٣٢٠) _، وأحمدُ (٥/ ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٥) ، والحُميدِيُّ (٥٤٥) ، وأجمدُ (٥/ ٣٥، ٢٠٥) ، والطَّبَرَانِيُّ وأبو القاسم البَغوِيُّ في « مُسنَد أُسامة بنِ زيدٍ » (٣٥، ٥٥) ، والطَّبَرَانِيُّ في « الكبير » (ج١/ رقم٥٣، ٢٠٤) ، والبَيهَقِيُّ في « الكبرى » (١٠/ وقم٥٩٥) ، وفي « الشُّعَب » (ج٦/ رقم٥٩٥) ، والخَطِيبُ في « اقتضاء العِلم العَملَ » (٤٧) ، والبَغوِيُّ في « شرح السُّنَة » (١٥/ ٢٥١–٢٥٢) ،

وابنُ جَمَاعَةً في « مَشيَخَته » (١/ ٢٤٥-٢٤٦) من هذا الوجه .

وتُوبع الأعمشُ..

تابعه مَنصُورُ بن الْمُعتَمِر ، عن أبي وائلِ بهذا .

أَخْرَجَهُ أَحْدُ (٥/ ٢٠٩).

وتابَعَهُ أيضًا عاصمُ بن بَهِدَلَةً .

أَخرَجَهُ أَحمدُ (٥/ ٢٠٦) ، وأبو القاسم البَغَوِيُّ في « مُسنَد أُسامةً » (٥٢) مِن طريق حمَّاد بن زَيدٍ ، عن عَاصمِ بن بَهدَلَةً .

وسَنَدُهُ حَسَنُ .

وتابَعَهُم أيضًا حَبِيبُ بنُ أبي ثابتٍ ، عن أبي وَائلٍ نحوَهُ .

أَخرَجَهُ أَبُو نُعَيمٍ فِي « الجِليَةِ » (١١٢/٤) مِن طريق ابنِ خُزَيمَةَ ، قال : ثنا أبو غَسَّانَ مَالِكُ بن الخَلِيلِ الأَرْدِيُّ ، ثنا ابنُ أبي عَدِيٍّ ، عن شُعبة ، عن حَبِيبِ بنِ أبي ثابتٍ به .

قال أبو نُعيمٍ: «غَرِيبٌ مِن حديث شُعبة ، عن حبيبٍ . مَشْهُورٌ مِن حديث الأعمشِ وغيرِهِ ، عن شَقِيقٍ » .

• قلتُ: وهذا سَنَدٌ قوي من ، وأبو غَسَّانَ وتَّقَهُ ابنُ حِبَّان ، وقال النَّسَائِيُّ ، ومَسلَمَةُ بنُ قاسم : « لا بأس به » .

* الوجه الثَّالِثُ : أنَّ حديثَ أنس صحيحٌ ، ولَهُ عَنهُ طُرُقٌ :

يرويه عليُّ بنُ زيدِ بن جُدعَانَ ، عن أنس مرفُوعًا ، وفيه : « قُلتُ : مَن هؤلاء يا جِبرِيلُ ؟ قال : خُطباءُ أُمَّتِك ، الذين يَأْمُرُونَ النَّاس بِالبِرِّ ، وينسَونَ أنفُسَهُم ، وهُم يَتلُونَ الكِتابَ ، أفلا يَعقِلُون ؟! ».

أخرَجَهُ أحمدُ (٣/ ١٢٠، ١٨٠، ١٢٠)، وفي «الزُّهد» (٤٥)، ووَكِيعُ (٣/ ٢٩٧)، وابنُ اللُبارَك (٨١٩)، كلاهما في «الزُّهد»، والطَّيَالِسِيُّ ووَكِيعُ (٢٩٧)، وابنُ اللُبارَك (٨١٩)، وعَبدُ بنُ حُميدٍ (٢٢٢١)، والبَزَّارُ (٢٠٦٠)، وابنُ أبي شَيبَةَ (٢٠٨/١٤)، وعَبدُ بنُ حُميدٍ (٢٢٢١)، والبَزَّارُ (ج٤/ رقم ٢٣٣١)، وابنُ مَردَوَيهِ (ج٤/ رقم ٢٣٣١)، وابنُ مَردَوَيهِ في «تأريخه» في «تأريخه» في «تأريخه» في «تأريخه» (٢/ ١٢٢) من طُرُقِ عن حَمَّاد بنِ مَلَمَةَ ، عن عليِّ بن زَيدٍ به .

• قلتُ : وهذا سَنَدٌ ضعيفٌ ، لكنَّهُ مُقارِبٌ .

وحمَّادُ بنُ سَلَمَةَ كان مِن أَثبَتِ النَّاس في حديث عليِّ بن زَيدٍ ، كها قال أبو حاتم ، وأبو زُرعَة ، وغيرُهُما .

ولكن ، خَالَفَهُ عُمَرُ بن قَيسٍ ، فرواه عن عليِّ بن زَيدٍ ، عن ثُمَامَةَ ، عن أنسٍ مرفُوعًا به .

فزَادَ: ﴿ ثُمَامَةً ﴾ في الإسناد.

أَخرَجَهُ ابنُ مَردَوَيهِ فِي «تَفسِيره » _ كما في « ابن كَثِيرٍ » (١ / ١٢٢) _ مِن طريق إِسحَاقَ بنِ إبراهيم التُّستَرِيِّ ، حدَّثنا مَكِّيُّ بنُ إبراهيم ، حدَّثنا عُمَرُ بنُ قيسِ .

ورِوايةُ حَمَّادٍ أرجَحُ ؛ لِـمَـا قدَّمنَاهُ .

وقد تُوبع عليُّ بنُ زيدٍ في روايته عن ثُمَامَةً ، عن أنسٍ ..

تابَعَهُ مالِكُ بنُ دينارٍ ، عن ثُمَامَةَ ، بسَنَدِه سواء .

أَخرَجَهُ البَيهَقِيُّ في « الشَّعَب » (ج٤/ رقم ١٦٣٧) ، والخطيبُ في « الاقتضاء »

(١١١) مِن طريق صَدَقَة بنِ مُوسَى ، والحَسَنِ بنِ أبي جَعفَرٍ ، قالا : حدَّثنا مالِكُ بنُ دينارٍ ، عن ثُهَامَة بنِ عبد الله ، عن أنسٍ . وصَدَقَةُ ، والحَسَنُ ضعيفان .

لكن ، تابَعَهُمَا المُغِيرَةُ بن حَبيبٍ ، عن مالِكِ بن دينارٍ ، عن ثُمَامَةً ، عن أنس .

أَخرَجَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في « تفسيره » (٤٧٦) ، وأبو نُعيمٍ في « الجِلية » (٢٤٩٦) مِن طريق حجَّاج بنِ يُوسُفَ الشَّاعِرِ ، ثنا سَهلُ بن حمَّادٍ أبو عَتَّابٍ ، قال : حدَّثنِي هِشَامٌ الدَّسْتُوائِيُّ ، عن المُغِيرَة بن حَبيبٍ به . وسَهلُ بنُ حمَّادٍ لا بأس به ، صَدُوقٌ .

ولكن ، خالَفَهُ يزيدُ بنُ زُريع _ وهو ثِقَةٌ ثَبتٌ حافظٌ _ ، فرواه عن هِشامِ الدَّستُوائِيِّ ، عن المُغيرة بن حَبيبٍ ، عن مالِكِ بن دينارٍ ، عن أنس به . أخرَجَهُ أبو يَعلَى (ج٧/ رقم ٢١٠٤) ، وابنُ حِبَّان (ج٠١/ رقم ٥٣٥) ، والطَّبَرَانِيُّ في « الأوسط » (ج١/ ق٠٢١/ ٢) ، وأبو نُعيم في « الجِلية » (٢/ والطَّبَرَانِيُّ في « الأوسط » (ج١/ ق٠٢١/ ٢) ، وأبو نُعيم في « الجِلية » (٢/ ٢٨، و٢/ ٢٤٨) ، كُلُّهم من طريق مُحمَّدِ بنِ المِنهَالِ ، ثنا يزيدُ بنُ زُريع بهذا الإسناد .

قال الطَّبَرَانِيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن المُغِيرة ، عن مالِكٍ ، إلَّا هِشَامٌ » . وقال أبو نُعَيم : « تَفَرَّد به يزيدُ بن زُريعٍ ، عن هِشامٍ » .

وقال ابو تعيم : « نفر د به يزيد بن رريع ، عن هِشام » .

• قلتُ : وهو ثِقَةٌ ثَبْتُ ، كها مرَّ ، فروايتُهُ أولَى . لكن في السَّنَد المُغِيرةُ ابنُ حبيبٍ ، ذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في « الثِّقَات » (٧/ ٢٦٦) ، وقال : « يُغرِبُ » . وتَرجَمَهُ ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٢٢٠-٢٢) ، ولم يَحْكِ فِيهِ جَرحًا ولا

تَعدِيلًا . وقال الأَزدِيُّ : « مُنكَر الحديث » .

لكنَّهُ تُوبِع ..

تابعه إبراهيم بن أدهَم ، ثنا مالِكُ بن دِينارٍ به .

أَخرَجَهُ أَبُو نُعَيمٍ فِي « الجِليَةِ » (٨/ ٤٣- ٤٤) من طريق مُحُمَّد بن مُصَفَّى ، حدَّثَنا مالِكُ بنُ دِينارٍ ، مُصَفَّى ، حدَّثَنا مالِكُ بنُ دِينارٍ ، عن أَنس .

قال أبو نُعيمٍ: « مَشهُورٌ من حديث مالِكٍ ، عن أنَسٍ . غَرِيبٌ مِن حديث إبراهيم ، عنه » .

• قلتُ : وهذا سَنَدُ جَيِّدٌ قَوِيٌ ، وابنُ مُصَفَّى ، وبَقِيَّةُ صَرَّحَا بالتَّحديث . وله طريقٌ آخرُ عن أنسِ مُعَيِّف . .

أَخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي « الأوسط » (ج ١ / رقم ٤١٣) ، وعنه الضِّياءُ فِي « المُختارَة » (ق٧١١ / ٢) من طريق عبد الله بنِ جَعفَر الرَّقِيِّ ، قال : حدَّثنا عِيسَى بنُ يُونُسَ ، عن سُليَهَانَ التَّيمِيِّ ، عن أنسٍ مرفُوعًا بنَحوِهِ . قال : « ولم يَروِ هذا الحديث عن سُليَهَانَ ، إلَّا عِيسَى بنُ يُونُس » .

• قلتُ : كذا ! ولم يتفَرَّد به عِيسَى بنُ يُونُسَ ، كما يأتي ذِكرُهُ إن شاء الله عالى .

وعبدُ الله بنُ جعفرِ الرَّقِّيُّ صَدُوقٌ ، إلَّا أَنَّه كان تَغَيَّرَ ، ولم يَكُن اختلاطُهُ فاحشًا ، كما قال ابنُ حِبَّان .

ورواه عبدُ الله بنُ الْمُبارَك ، عن سُليهانَ التَّيمِيِّ ، عن أنسٍ .

أَخرَجَهُ أَبُو نُعيمٍ في « الحِلية » (٨/ ١٧٢ - ١٧٣) مِن طريق مُحُمَّد بن

عَلَّوْيَةَ المِصِّيصِيِّ، ثنا يُوسُف بنُ سَعيدِ بنِ مُسلمٍ، ثنا عبدُ الله بنُ مُوسَى، ثنا المُبارَك به .

قال أبو نُعيم : « مَشْهُورٌ مِن حديث أنَسٍ ، رواه عَنهُ عِدَّةٌ . وحديث سُليهانَ عَزيزٌ » .

• قلتُ : وهذا سَنَدٌ جَيِّدٌ .

و مُحُمَّدُ بن عَلَّوْيَةَ هو أبو عبد الله التَّيمِيُّ الفَقِيهُ الجُرجَانِيُّ . تَرجَمَهُ السَّهمِيُّ في « تاريخ جُرجَانَ » (ص ٣٨٩) ، وهو مِن مشايخ الإسمَاعِيلِیِّ ، رَوَى عنه حديثًا في « مُعجَمه » (ق ٣٧٧) . وكان مِن أَئِمَّة الشَّافِعيَّة في عَصرِه ، كها قال السَّمعَانِيُّ في « الأنساب » (٤/ ٢٣٠) ، وتَفَقَّه على المُزنِيِّ ، ورَوَى عنه أبو حامِدٍ ابنُ الشَّرقِيِّ .

ويُوسُفُ بنُ سعيدِ بنِ مُسلمِ ثِقَةٌ ، من شُيوخ النَّسَائِيِّ .

وعبدُ الله بنُ مُوسَى . كذا وقع في « الجِلية » ، وصوابُه عِندِي عُبَيدُ الله ، وهُو من شُيوخ يُوسُفَ بنِ سعيدٍ ، وهو ثِقَةٌ .

وبَقِيَّةُ رجال الإسناد أَئِمَّةٌ معرُوفُونَ.

وتابَعَهُ مُعتَمِرُ بنُ سُليهانَ ، عن أبيه ، عن أنسٍ به .

أَخرَجَهُ أَبُو يَعلَى (ج٧/ رقم ٢٩٠٤) ، وعنه الضِّياءُ في « الْمُختارَة » (ق ١٢٧/ ٢) حدَّثنا إسحاقُ بنُ أَبِي إسرائيلَ ، ثنا مُعتَمِرُ بنُ سُليهانَ به .

ونَقَلَ الضِّياءُ عن الدَّارَقُطنِيِّ قولَهُ: «تفرَّدَ به مُعتَمِرٌ ، عن أبيه » كذا! وليس كها قال ؛ وقد مَرَّت بك المُتابَعاتُ . وقد تعقَّبَهُ الضِّياءُ بقوله: « بَانَ بِرِوَايَةِ عيسى _ يعني: ابنَ يُونْسَ _ أنَّه لم يَتَفرَّد به مُعتَمِرٌ » .

وهذا سَنَدٌ جَيِّدٌ ، وإسحاق بن أبي إِسرَائِيلَ ثقةٌ .

وله طريقٌ آخرُ عن أنَسٍ مُطَّفُّ ..

أَخرَجَهُ ابنُ أَبِي الدُّنيا فِي ﴿ الصَّمت ﴾ (٥٧٠ - بتحقيقي) ، والبَزَّارُ (٣٣٢٢ والمَرَبِ أَبِي الدُّنيا فِي ﴿ الصَّمت ﴾ (٥٧٠ - بتحقيقي) ، والبَزَّارُ (٣٣٢٢ عن زوائده) مِن طريق جَعفَرِ بنِ سُليَهَانَ ، عن عُمَرَ بنِ نَبهَانَ ، عن قَتَادة ، عن أَنسِ مرفُوعًا .

قَالَ البَزَّارُ: « لَا نَعلَمُ رواه عن أنسٍ ، عن قَتادَةَ ، إلَّا عُمَرُ بنُ نَبهَانَ ، ولا رواه إلَّا جَعفَرٌ ».

• قلتُ : وابنُ نَبهَانَ ضعَّفَهُ أبو حاتِمٍ ، وابنُ مَعِينٍ في روايةٍ ، وابنُ حِبَّان ، وغيرُ هُم . وقال ابنُ مَعِينٍ في روايةٍ أُخرَى : « صالحٌ » .

وأخرَجَ الطَّبَرَانِيُّ في « الكبير » ، وعنه أبو نُعَيمٍ في « الحِلية » (٢/٧) ، من طريق زَيدِ بن الحَرِيشِ [ووقع في الحِلية: يَزِيدُ ، وهو تصحيفً] ، ثنا عبدُ الله بن خِرَاشٍ ، عن العَوَّام بن حَوشَبٍ ، عن المُسَيَّبِ بنِ رَافِعٍ ، عن ابن عُمَر مرفُوعًا: « مَن دَعَا النَّاس إلى قولٍ أو عَمَلٍ ، ولم يَعمَل هُو به ، لم يَزَل في سَخَطٍ من الله حتَّى يَكُفُ ، أو يَعمَل بها قالَ أو دَعَا إليهِ » .

قال الهَيَثَمِيُّ في « المَجمَع » (٧/ ٢٧٦) : « فيه عبدُ الله بنُ خِرَاشٍ ، وثَّقَهُ ابنُ حِرَاشٍ ، وثَّقَهُ ابنُ حِبَّان ، وقال: « يُخطِئ » ، وضعَّفَه الجُمهورُ . وبقيَّة رجالِهِ ثقاتُ » .

• قلتُ: وسَنَدُهُ واهٍ جِدًا ؛ وعبدُ الله بن خِرَاشٍ رماه مُحُمَّدُ بن عَمَّارٍ الله بن خِرَاشٍ رماه مُحُمَّدُ بن عَمَّارٍ المَوصِلِيُّ بالكَذِب. وقال السَّاجِيُّ: «ضعيفُ الحديث جِدًّا. ليس بشيءٍ. كان يَضَعُ الحديث ». وقال النَّسَائِيُّ: «مُنكرُ الحديث ». وقال النَّسَائِيُّ: «ليس بثِقَةٍ ». وقال الحافظُ في «التَّقريب»: «ضعيفٌ »، وهو تَسَاهُلُ،

وكان حَقُّهُ أَن يقولَ: ضعيفٌ جدًّا ، لاسِيَّما وقد ذَكرَ كلمةَ ابنِ عَمَّارٍ ، ولم يَتعَقَّبهُ . والله أعلم .

أُمَّا قُولُ الْهَيَثَمِيِّ : « وبقيَّةُ رجاله ثِقاتُ » فمتعقَّبٌ بأنَّ زيدَ بن الحَرِيشِ الأَهوَازِيَّ قال ابنُ القَطَّانِ : « مجهولُ الحال » . وذكرَهُ ابنُ حِبَّان في « الثِّقات » ، وقال : « يُخطِئ » .

﴿ تنبيهُ }

لحديث أُسامَة بنِ زيدِ الفائتِ شاهدٌ عن أبي أُمَامَة ، رضي الله عن الجميع . أخرَجَهُ أبو القاسم الأصبَهانِيُّ في « التَّرغِيبِ » (٢١٣٦) من طَرِيقِ الزِرجَهُ أبو القاسم الأصبَهانِيُّ في « التَّرغِيبِ » (٢١٣٦) من طَرِيقِ ابنِ أبي عَاصِمٍ ، قال : حدَّثنا الحَسَن بن عليٍّ ، حدَّثنا خَازِمُ بنُ خُزيمَة ، ابنِ أبي عَاصِمٍ و القُرَشِيُّ ، عن مَكحُولٍ ، عن أبي أُمامَة مَعْ مَهُ مَ مَوْوعًا : ثنا عُثهانُ بنُ عَمرٍ و القُرَشِيُّ ، عن مَكحُولٍ ، عن أبي أُمامَة مَعْ مَ مَوْوعًا :

« يُجَاءُ بالعالِمِ السُّوءِ يوم القِيَامَةِ ، فَيُقذَفُ فِي جَهنَّمَ ، فَيَدُورُ بِقُصْبِهِ ـ قلت : وما قُصْبُهُ ؟ قال : أمعاؤُه ـ كما يدورُ الحِمارُ بالرَّحَى ، فَيُقالُ : يا وَيلَهُ ! بما

وَمَا قَطِيبُهُ ، قَالَ . المُعَاوَّةُ عَلَى يُدُورُ الْحِيارُ فِالرَّحِيِّ ، فَيَعَانَ . يَ وَيَعَهُ ، بَـ لاقَيتَ هذا ، وإنَّما اهتَدَينَا بك ؟! قال : كُنتُ أُخَالِفُكُم إلى ما أنهاكم عنه » .

• قلتُ: وسَنَدُهُ ضعيفٌ؛ وخَازِمُ بنُ خُزيمة قال السُّلَيَ إنِيُّ: « فيه نَظَرٌ » . وضعَّفَهُ السِّيُوطِيُّ في « الدُّرِّ المَنثُورِ » (١/ ٢٥) .

وانظُّر الحديثَ رقمَ (٣٦٣) .

٤٧ - سُئلتُ عن: مَن حَرَّج هذا الحديثُ غير الإمام البُخاري ، مع ذِكر الكُتب التي شرحته. وهذا الحديثُ يرويه ابنُ عبَّاسٍ ، قال : « طَافَ النَّبِيُّ عَلَيْ بَعِيرٍ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ ، فَاستَلَمَ الرُّكنَ بِالمِحجَنِ » .

• قلتُ : أخرج هذا الحديثَ أيضًا مُسلِمٌ (١٢٧٢) ، وأَبُو داوُد (١٨٧٧) ، والنَّسائيُّ (٥/ ٢٣٣) ، وابنُ ماجَهْ (٢٩٤٨) ، وابن خُزيمة (٤/ ٢٤٠) ، وابن الجَارُود في « المُنتَقَى » (٢٣٤) ، والبيهقيُّ (٥/ ٩٩) من طريق يُونُسَ بنِ يزيدَ ، عن الزُّهريِّ ، عن عُبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عبّاسِ .

وتابعه ابنُ أبي ذِئبٍ ، عن الزُّهريِّ به .

أخرجه الشَّافعيُّ (٢/ ٤٤) ، ومِن طريقه البَغَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (١١٦/٧).

ولَهُ طُرُقُ أُخرَى ، عن ابن عبَّاسٍ ، عند التِّرمذيِّ (٨٦٥) ، وقال : « حَسَنٌ صحيحٌ » ، وأحمدَ (١/ ٢١٤ – ٢١٥، ٢٣٧، ٢٢٨، ٣٠٤) ، وغيرِهُم .

ويُرجَعُ إلى شُروح بعضِ الكُتُب التي ذكرتُها ، مثل « شرح مُسلم » للنَّوويِّ ، وكذلك شرحُ أبي عبد الله الأبيِّ له . وأمَّا أبو داوُد ، فيرجَع إلى

شُروحه مثل « معالم السُّنَن » للخطَّابيِّ ، و « عون المعبود » ، و « بذل المجهود » ، و « المَنهَل العذب المورود » وتتمَّتُه . وأمَّا البِرمذيُّ ، فيرجع إلى شُروحه مِثل « عارضة الأَحوذِي » ، و « تُحفّة الأَحوذي » ، و « معارف السُّنَن » ، و « الكوكب الدُّرِيِّ » . و « واللهُ الموقق .

• قلتُ : هذا حديثٌ مُعَلَّ بالوقف ، وفي بعضه نَكَارَةٌ .

فقد أخرجه الحاكِمُ (٢/٢/٢)، والبيهقيُّ في «الكُبرَى» (١٤٦/١)، وفي «الكُبرَى» (١٤٦/١)، وفي «الشُّعَب» (ج٦/رقم ٤١،٨) مِن طريق مُعاذِ بنِ مُعاذٍ العَنبَرِيِّ، ثنا شُعبة ، عن فِراسٍ ، عن الشَّعبيِّ ، عن أبي بُردَة ، عن أبي مُوسَى الأشعريِّ مرفُوعًا فذَكَرَه .

قال الحاكِمُ: « صحيحٌ على شرط الشَّيخين ، ولَم يُخرِّجاه ؛ لتوقِيفِ أصحابِ شُعبةَ هذا الحديثِ على أبي مُوسَى الأشعريِّ » ، ووافقَهُ الذَّهبيُّ . وقَد تُوبِع معاذٌ العَنبَرِيُّ عليه ..

تابعه عَمرُو بن حَكَّامٍ ، قال : ثنا شُعبة بسَنَدِه سواءٌ .

أَخرَجَهُ الطَّحاويُّ في « المُشكِل » (٣/ ٢١٦) ، وأبو نُعيمٍ في « مسانيد فِراس بن يَحيَى » (ق٩٩/ ١) .

وابنُ حَكَّام مُنكَرُ الحديث.

وتابعه داوُد بنُ إبراهيمَ الواسِطيُّ ، ثنا شُعبة بسَنَدِه سواءٌ ، لكن خالفه

في مَتنِه ، فقال : « ثَلاثُ ، يَدعُون الله فلا يَستجيبُ لهم : رجلٌ تَحته امرأةُ سوءٍ فلا يُطلِّقُها ، ورجلٌ له جارُ سوءٍ فلا يَتحوَّلُ عَنهُ ، ورجلٌ له غريمُ سوءٍ فلا يُتحوَّلُ عَنهُ ، ورجلٌ له غريمُ سوءٍ فأعطاهُ البعضَ فلَم يأخُذهُ فذَهَبَ الكُلُّ » .

أخرجه أبو نُعيم أيضًا (ق٣٩/١) قال : حدَّثَنا سُليهانُ بنُ أحمد ، ثنا مُحمَّدُ بنُ جعفرِ الرَّازِيُّ ، ثنا أبو بكرٍ بنُ أبي الأَسْود ، ثنا داوُد بنُ إبراهيم الوَاسِطيُّ به .

وهذا سَنَدٌ رجالُهُ ثقاتٌ ، ومُحمَّدُ بن جعفر ، شيخُ الطَّبرانيِّ ، ترجَمهُ الخطيبُ في « تاريخ بغداد » (١٢٨/٢) وقال : « ما عَلِمتُ إلَّا خيرًا » . وأبو بكر بنُ أبي الأسْوَد ، هو عبدُ الله بن مُحمَّد بن أبي الأَسْود ، وهُو ثِقةٌ . وداوُدُ بنُ إبراهيمَ الوَاسطيُّ ، وثَّقَهُ الطَّيالسِيُّ ، كُمَا في « الجرح والتَّعديل » وداوُدُ بنُ إبراهيمَ الوَاسطيُّ ، وثَّقهُ الطَّيالسِيُّ ، كُمَا في « الجرح والتَّعديل » وداوُدُ بنُ إبراهيمَ الوَاسطيُّ ، وتَّقهُ الطَّيالسِيُّ ، كُمَا في « الجرح والتَّعديل »

ثُمَّ استدركتُ ، فقُلتُ : و داؤدُ هذا ، ليس الذي وَ قَه الطَّيَالِسِيُّ ، بل هو داؤد بنُ إبراهيم ، قاضي قَزْوِينَ ، وهو متروكُ . أمَّا الوَاسِطِيُّ ، فإنَّه يَروِي عن حبيب بن سالم ، مولى النُّعمانَ بنِ بَشِيرٍ ، وهذا لم يَلْحَقهُ مَن رَوَى عن شُعبة ، بل في تلاميذه مَن يُعَدُّ من شُيوخ شُعبة ، فهي متابعةُ واهيةٌ ، مع المُخالَفة في بعض المتن ، كما أشرتُ آنفًا . والحمد لله .

ولكن ، خُولِف هؤلاء الثَّلاثة ..

خالفَهُم مُحُمَّدُ بنُ جعفرٍ غُندَرٌ ، فرواه عن شُعبَةَ بسَنَدِه ، لكنَّه أُوقَفَهُ . أخرجه الطَّبَرِيُّ في « تفسيره » (٤/ ١٦٥) .

وغُندَرٌ مِن أَثبَتِ النَّاسِ في شُعبةً ؛ فقد لَازَمَهُ عشرين سنةً ، قال

ابنُ المبارك : « إذا اختلف النَّاسُ في حديث شُعبة ، فكِتاب غُندَرٍ حَكَمٌ بينهم » . وتابَعه يَحيَى القطَّانُ ، عن شُعبَةَ فأوقفه .

أخرجَهُ ابنُ أبي شَيبة (٤/ ٣٠٩).

وذَكَرَ أَبُو نُعيم أَنَّ رَوحَ بنَ عُبادةَ رواه أيضًا موقُوفًا.

وأخرجه أبو نُعيم أيضًا ، من طريق عُثمان بن عُمَر ، وابنِ حَكَّامٍ ، قالاً : ثنا شُعبةُ ، عن فِراسٍ ، عن الشَّعبيِّ ، عن أبي بُردةَ ، عن أبي مُوسَى . رَفَعَهُ عمرُ و بن حَكَّام .

فقولُ أبي نُعيم: « رفَعَهُ عمرُو بن حَكَّامٍ » ، يَعنِي أَنَّ عُثَهانَ بن عُمَر أوقَفَهُ ، فيكُونُ الذين أوقَفُوا الحديثَ على شُعبةَ أربَعةٌ هم: غُندُرٌ ، ويحيى القطَّانُ ، ورَوحُ بنُ عُبادة ، وعُثهانُ بنُ عُمَر بنِ فارسٍ ، وهُم يَترَجَّحُون على الَّذين رَفَعُوا الحديثَ ، فهم أعلى مِنهُم ضبطًا وإتقانًا ، خصُوصًا في حديثِ شُعبةَ ، بل ليس فيهم من يُرفَع له رأسٌ ، إلَّا معاذٌ العَنْبَرِيُّ ، وقد خالفه من ذَكرتُ .

والفَقرة الأُولَى من الحديث فيها نَكَارةٌ عِندِي.

لما رواه أبو داوُد (١٤٢) ، وأحمدُ (٤/ ٢١١) ، وابنُ حِبَّان (١٥٩) ، والحاكمُ (٤/ ٢١٠) ، والبيهقيُّ (٧/ ٣٠٣) ، والبَغَويُّ في « شرح السُّنَّة » (١/ ٤٥ - ٤١٦) من حديث عاصم بن لَقِيطِ بن صَبْرَةَ ، عن أبيه ، وساق حديثًا طويلًا ، فيه : قُلتُ : يا رسول الله ! إنَّ لي امرأةً ، في لسانهَا شيءٌ ديني : البذاءة _ . قال : «طَلِّقهَا » ، قُلت : إنَّ لي منها ولدًا ولهَا صحبةُ ؟ قال : « فَمُرهَا ، _ يقول : _ عِظهَا ، فَإِن يكُ فيها خيرٌ فستَقبَلُ ، ولا تضرِبَنَّ « فَمُرهَا ، _ يقول : _ عِظهَا ، فَإِن يكُ فيها خيرٌ فستَقبَلُ ، ولا تضرِبَنَّ

ظعينتك كضرب أُميَّتِك ».

وأُخرَجَ أصحابُ السُّنَنِ بعضَ فقراته.

فهذا الحديثُ يدلُّ على جوازِ أن يُمسِك الرَّجلُ المرأةَ سيِّئةَ الخُلُق، سليطة اللِّسان، إلَّا لو حَمَلنَا الحديث على غيرِ الضَّرُورة أو الحاجَةِ، وفيه بُعدٌ؛ لأنَّ المرء عادةً لا يُمسِك المرأة وهو كارِهٌ إلَّا لمعنى. واللهُ أعلَمُ.

٤٩ - سُئلتُ عن حديث: « أَحَبُّ الطَّعامِ إِلَى اللهِ مَا كَثُرَت عَلَيهِ الأَيدِي ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرجه أبُو يَعلَى (ج٤/رقم ٢٠٤٥) ، والطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (ح٢/ق٦١١) ، وابنُ عديٍّ في « الكامل » ، (٥/ ١٩٨٣) ، وأبو نُعيمٍ (ج٢/ق ١٦١١) ، وابنُ عديٍّ في « الكامل » ، (١٩٨٣) ، وأبو نُعيمٍ في « أخبار أصبهان » (٢/ ٩٦) ، والوزيرُ ابنُ الجرَّاح في « الأمالي » (١٨-بتحقيقي) ، ومن طريقه الذَّهَبيُّ في « السِّير » (١٥/ ٩) من طريق خَلَاد بن أَسلَم ، ثنا ابنُ أبي روَّادٍ ، عن ابنِ جُريجٍ ، عن أبي الزُّبير ، عن جابر مرفُوعًا .

قال الطَّبرانيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن ابن جُريجٍ ، إلَّا عبدُ المجيد ». وقال ابنُ عديٍّ بعد أن ساقَ أحاديثُ أُخرى: «وكُلُّ هذه الأحاديثُ غير محفوظةٍ ».

وعزاهُ الْمُنذِريُّ في « التَّرغيب » (٣/ ١٣٤) لأبي الشَّيخ في « كتاب الثَّواب » ، وقال : « ولكنْ في هذا الحديث نَكَارَةٌ » .

أمَّا الحافظُ العِراقيُّ ، فقال في « تخريج الإحياء » _ كما في « إتحاف السَّادة » (٧/ ١١٥) _ : « إسنادُهُ حَسَنٌ !! » كذا قال ! ولم يَلتَفِت إلى عَنعنةِ ابن جُريجِ وأبي الزُّبَير !

وعزاه الزَّبِيْدِيُّ في « الإتحاف » (٤/ ٢١٧) للضِّياء في « المختارة » ، وقال : « إسنادُهُ حَسَنُ ! » كذا ! وإذا انضمَّ إنكارُ ابنِ عديٍّ والمُنذريِّ له ، مع عنعنة ابن جُريج وأبي الزُّبير ، فكيف يَتَأتَّى الحكمُ عليه بالحُسْنِ ؟! وله شاهدٌ من حديث أبي هُريرة مرفُوعًا مثله .

أخرجه أَبُو نُعيم في « أخبار أصبهان » (٢/ ٨١) من طريق مِقدام بن داوُد المِصريِّ ، حدَّثنا النَّضرُ بنُ عبد الجبَّار ، ثنا ابنُ لَهِيعَة ، عن عطاءِ ، عن أبي هُريرة .

وسندُه ضعيفٌ؛ لضعف المقدام، وسُوءِ حِفظ ابن لَهِيعَة، وتدليسِهِ. وله شاهدٌ من حديث أنسٍ مرفُوعًا: « إنَّ الله يُحبُّ كثرةَ الأيدِي في لطَّعام».

أخرجه الدُّولابيُّ في « الكُنَى » (١٨٨/١) قال : حدَّثنا أَبُو بكرٍ مُصعبُ بنُ عبدِ الله بن مُصعبِ الواسطيُّ ، قال : حدَّثنا يزيدُ بن هارونَ ، قال : أبنا عَنبَسَةُ بنُ سعيدٍ القطَّانُ ، قال : أبنا سَلَمَةُ بنُ سالمٍ ، قال : لا أحسبُهُ إلَّا عن أنسِ .

وسنَدُه واهٍ ؛ وعَنبَسَةُ ، تَرَكَهُ الفلّاسُ ، وضعَّفَه أَبُو حاتمٍ ، والعُقيليُّ ، وغيرُهما .

وقد رأيتُ بعضَ الباحثين في كتابٍ لَهُ ، قوَّى حديثَ التَّرجمة بحديثِ وحشيِّ بنِ حربٍ ، أنَّ رجُلًا قال : يا رسول الله ! إنَّا نأكلُ ولا نشبعُ ؟ قال : « فلعلَّكم تأكُلُون مُتفرِّقين ؟ اجتَمِعُوا على طعامِكُم ، واذكرُوا اسمَ اللهِ تعالى عليه ، يُبارَكُ لكُم فيه » .

قال : وهو حديثٌ حَسَنٌ .

قلتُ : وفي بحثه نَظَرٌ ، من وجهين ..

الأوّل: أن هذا الحديث لا يَشهَدُ لحديث التَّرجة من حيث المعنى ؛ ففي حديث التَّرجة: « أَحَبُّ الطَّعام » ، وهذا القَدرُ غيرُ موجُودٍ في حديث وَحشِيٍّ . ثُمَّ في حديث وَحشيٍّ ذِكرُ البَرَكة بالاجتهاع ، ولا يُوجَدُ في حديث التَّرجة .

الثّاني: أنَّ هذا الحديث ليس بحَسَنٍ ؛ فقد أخرجَهُ أَبُو داودَ (٣٧٦٤)، وابنُ ماجَهْ (٣٢٨٦)، وأحمدُ (٣/ ٥٠١)، وابنُ حِبَّانَ (١٣٤٥)، وابنُ ماجَهْ (٢/ ٣٠١)، وابنُ أبي عاصمٍ في « الآحاد والمثاني » (ج١/ قالحاكمُ (٢/ ٣٠١)، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٢٢/ رقم ٣٦٨)، وأبو نُعيمٍ في « أخبار أصبهان » (٢/ ٣٥٠) من طُرُقٍ عن الوليد بن مُسلِمٍ، ثنا وَحشِيُّ ابنُ حَربٍ فذكره.

وَسَكَتَ عنه الحاكم ، والذَّهبيُّ .

أمَّا العِراقيُّ ، فحسَّنَهُ في « تخريج الإحياء » (٢/٤)

كذا قال! ووَحشِيُّ بنُ حربِ بنِ وَحشِيٍّ ، قال صالحٌ جزرةُ : « لا يُشتغل به ولا بأبيه » .

وأبوهُ حربٌ مجهولٌ ، قال الذَّهَبِيُّ : « ما رَوَى عنه سوى ابنُهُ وحشيُّ » . ولذلك قال ابنُ عبد البرِّ : « إسنادٌ ضعيفٌ » ، نقله عنه الزَّبِيديُّ في « إتحاف السَّادة » (٥/ ٢١٧) .

٠٥- سُئلتُ عن حديث: « مِن تَمَامِ صَلَاةِ أَحَدِكُم إِذَا لَم يَكُن نَعلَاهُ فِي رِجليهِ ، أَن يَخلَعَهَا بَينَ رِجليهِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

أخرجه الوزيرُ ابنُ الجرَّاح في « الأمالي » (٥٥) ، وابنُ المُقرِي في « مُعجَمه » (ج٢/ق٢٧/ ١) من طريق ابن أبي فُديكِ ، قال : أخبَرَني إبراهيمُ بنُ الفضل المَخزُ وميُّ ، عن المقبُرِيِّ ، عن أبي هُريرة مرفُوعًا . ووقع عند ابنِ المُقرِي : « أن يضَعَهُما بين يديه » .

وعزاه في « كنز العُهال » (٧/ ٥٣٦) للدَّيلمِيِّ ، بهذا اللَّفظ.

وهذا سنَدُّ واهٍ جدًّا؛ وإبراهيمُ بنُ الفضل، مُتَّفَقُّ على تضعيفِهِ.

وله طريقٌ آخر ..

أخرجَه ابنُ عديٍّ في « الكامل » (٣٠٣/١) من طريق عبد الله بن الجرَّاح ، ثنا أَبُو يَحيَى التَّيمِيُّ ، عن شُهيلٍ ، عن أبيه ، عن أبي هُريرة مرفُوعًا: «مِن تَمَامِ صلاتكم ، أن يَضَع الرَّجُل نعليه بين يديه ».

وأبو يحيى التَّيمَيُّ ، هو إسهاعيلُ بن إبراهيم الكُوفيُّ ، ضعَّفه النَّسائِيُّ ، وابن نُميرٍ ، وزاد: « جدًّا ».

١٥- سُئلتُ عن حديث: « مَن تَطَبَّبَ ، وَلَم يَكُن بِالطِّبِّ مَعرُوفًا ، فَأَصَابَ نَفْسًا فَهَا دُونَهَا ، فَهُوَ ضَامِنٌ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرجه أبُو داوُد (٤٥٨٦) ، والنَّسائيُّ (٨/ ٥٣ ، ٥٣) ، وابنُ ماجَهُ (٣٤٦٦) ، والحَاكِمُ (٣٤٦٦) ، والحَاكِمُ (٣٤٦٦) ، واللَّرَقطنيُّ (٣/ ١٩٥، ١٩٦ ، و ٢١٢، ٢١٦) ، والجَاكِمُ (٨/ ٢١٢) ، وابنُ عديٍّ في « الكامل » (٥/ ١١٥) ، والبيهقيُّ (٨/ ١٤١) ، وأبو نُعيمٍ في « الطبِّ » (ق ٢/٢) من طُرقٍ عن الوليد بن مُسلِم ، نا ابنُ جُريجٍ ، عن عمرِ و بنِ شُعيبٍ ، عن أبيه ، عن جَدِّه مرفُوعًا . قال أبُو داوُد : « وهذا لم يروه إلَّا الوليدُ ، ولا نَدرِي هو صحيحٌ أم لا؟ » .

وقال الدَّارَقُطنيُّ : « لم يُسنِده عن ابن جُريجِ غيرُ الوليد بن مُسلِم ، وغيرُهُ يرويه عن ابن جُريجٍ ، عن عمرو بن شُعيبٍ ، مُرسَلًا عن النَّبِيِّ وغيرُهُ يرويه عن ابن جُريجٍ ، عن عمرو بن شُعيبٍ ، مُرسَلًا عن النَّبِيِّ وغيرُهُ يرويه .

• قلتُ : رواه عن الوليد بن مُسلم مُسنَدًا هكذا جماعةٌ ، منهم : نصرُ ابنُ عاصم الأَنطَاكِيُّ ، ومُحَمَّدُ بنُ الصَّبَّاحِ بنِ سُفيان ، وعمرُ و بنُ عثمان ابنِ سعيدٍ ، ومُحَمَّدُ بنُ مصفَّى ، وهشامُ بنُ عَمَّادٍ ، وراشدُ بنُ سعيدٍ الرَّمليُّ ، ومُحَمَّدُ بنُ عبد الرَّحن بنِ سهم ، ودُحيمٌ ، وعيسى بنُ أبي عِمران الرَّمليُّ .

وخالفهم محمودُ بنُ خالدٍ ، فرواه عن الوليد بن مُسلِمٍ ، عن ابن جُريجٍ ، عن عن ابن جُريجٍ ، عن عمرِو بنِ شُعيبًا في الإسناد . عن عمرِو بنِ شُعيبًا في الإسناد . ذكره ابنُ عديٍّ ، والبَيهقيُّ .

قال ابنُ عديًّ : « رواه مَحَمُودُ بنُ خالدٍ ، عن الوليدِ بنِ مُسلِمٍ ، عن ابن جُريجٍ ، عن عمرو بن شُعيبٍ ، عن أبيه ، عن جَدِّه ، مثل ما قال هشامٌ ودُحيمٌ ، ولم يَذكُر أباه . ذكره أبُو عبد الرَّحمٰ النَّسائيُّ عن محمودٍ ، وجَعَله من جَودةِ إسنادِهِ » ا.هـ ، كذا قال ابن عديًّ .

وقد رواه النَّسائيُّ هكذا (٨/ ٥٣): « أَخَبَرني محمودُ بنُ خالدٍ ، قال : حدَّثنا الوليدُ ، عن ابنِ جُريجٍ ، عن عمرِو بنِ شُعيبٍ ، عن أبيه ، عن جَدَّه ، مثلَه سواءٌ » ، وهو يَعنِي مثلَ روايةِ عمرِو بنِ عُثمانَ وابنِ مصفَّى ، عن الوليدِ بنِ مُسلِم ، وقد ذَكَرَا السَّند موصُولًا .

فقولُهُ: « مثلَه سواء » يعنِي سَنَدًا ومتنًا . ولكن ، يَظهرُ لِي أَنَّ النَّسائيَّ عَنَى بقوله : « مثله سواء » المَتنَ دُون السَّنَد ؛ بدليل ما نَقَلُوا عنه .

ومثل هذا يَقَعُ لعُلَماء الحَدِيث ، حِين يُنَبِّهون على الرِّواية المُرسَلة بعد الموصُولة ، فيَدُكُرُونها موصُولة ، ثُمَّ يقولون : هي مُرسَلة ، فيُفهم ذلك مِن نقدِهِم . فكأنَّه قال : « ... عمرُو بن شُعيبٍ ، عن أبيه ، عن جَدِّه ، ولم يَذكُر أباه » ، لِتَستحضِرَ معه علَّة السَّنَد . واللهُ أعلمُ .

لكن النَّقدُ يقتَضِي أَن تَكُون روايةُ الجماعةِ عن الوليدِ أصحَّ من رواية عمودِ بنِ خالدٍ عنه ، لولا ما ذَكره الدَّارَقُطنيُّ ، أَنَّ الوليدَ بن مُسلِمٍ خُولف فيه .

وهذا السَّنَدُ ، فضلًا عن المخالفة ، ضعيفٌ ؛ فإنَّ الوليدَ بنَ مُسلِم كان يُدلِّسُ تدليسَ التَّسويةِ ، فيلزَمُهُ أن يُصَرِّح في كُلِّ طبقات السَّنَد ، وقد عنعَن في سائِرها ، إلَّا عن شيخِهِ ابنِ جُريجٍ ، فصرَّحَ بالتَّحديث ، وهذا لا يَكفِي ، كما هو مَعرُوفٌ .

ثُمَّ إِنَّ ابنَ جُريحٍ أيضًا مُدلِّسٌ ، وقد عنعن في سائِرِ الطُّرُق التي وقفتُ عليها ، وقد وَصَفَ الدَّارقُطنيُّ تدليسَه بـ « القُبْح » ؛ لأنَّه كان يُدلِّسُ عن الكذَّابِين ، ثُمَّ يُسقِطُهُم ، فلعلَّه أخذَهُ من كذَّابٍ ، أو مَترُوكٍ ، ثُمَّ دلَسَه .

لكن ، أخرجه أبُو داوُد (٤٥٨٧) من طريق عبد العزيز بن عُمَر بن عبد العزيز ، قال : حدَّ ثني بعضُ الوَفد الذين قَدِموا على أبي ، قال : قال النَّبيُّ عَلَيْ اللهُ : « أَيُّما طبيبِ تطبَّب على قوم لا يُعرَف منه تطبُّبُ قبل ذلك ، فأعنت ، فهو ضامنُ » ، قال عبدُ العزيز : « أَمَا إنه ليس بالنّعت ، إنَّما هو قطعُ العُروق ، والبَطُّ ، والكيُّ » .

وهذا مُرسَلٌ ، وهو لا يُقوِّي حديثَ عبدِ الله بنِ عمرٍ و السابقَ ؛ لشِدَّة ضعفِهِ على ما بيَّنَا .

واللهُ أعلمُ .

٥٢ - سُئلتُ عن حديث: كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ إِذَا أَهُمَّهُ الأَمرُ، رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: « سُبحَانَ الله العَظِيمِ! »، وَإِذَا اجْتَهَدَ فِي الدُّعَاءِ قَالَ: « يَا حَيُّ! يَا قَيُّومُ! ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

أخرجه التِّرمذيُّ (٣٤٣٦) من طُرُّقٍ عن ابن أبي فُديكٍ ، قال: أخبرَني إبراهيمُ بنُ الفضلِ ، عن المَقبُرِيِّ ، عن أبي هُريرة فذكره .

قال التِّرمذيُّ : « هذا حديثٌ حَسَنٌ غريبٌ » .

• قلتُ : هكذا وقع في النُّسخة المطبوعة .

ووقع في « تُحفَة الأشراف » (٩/ ٤٦٧) ، وفي « تُحفَة الأَحوَذِي » (٩/ ٣٩٦) : « حديثُ غريبٌ » ، وكذلك استغرَبَهُ البَغَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (٩/ ١٢٣) ، وأظنَّه نقلَ حُكمَ التِّرمِذِيِّ دُون أن يُشِيرَ إليه كها يفعَلُه كثيرًا .

وهو اللّائق؛ لأنَّ السَّنَد واهٍ جدًّا؛ وإبراهيمُ بنُ الفَضلِ المَخزُومِيُّ، ضعيفٌ بالاتِّفاق ، وتَركهُ جماعةٌ من النُّقَّاد ، منهم : النَّسائيُّ ، والدَّارَقُطنيُّ ، والأزديُّ ، في آخرين .

وأَخرَجَ أَبُو يَعلَى فِي « مُسنَده » (٦٥٤٦) ، وعنه ابنُ السُّنِّيِّ فِي « اليوم والنَّيلة » (٣٤٠) شطرَهُ الأوَّلَ.

وأخرَجَ ابنُ الجرَّاح (٤١) ، والبَيهقيُّ في « الدَّعَوات » (١٩٨) شطرَهُ الثَّانِي .

ولشَطرِه الثَّاني شاهدُ من حديثِ أنس نطَّ بنَحوِهِ.

أَخرَجَهُ التِّرِمِذِيُّ (٣٥٢٤) ، وابن الشُّنِّيِّ (٣٣٩) بسندٍ ضعيفٍ جدًّا ، فيه يزيد بن أبان الرَّقَاشِيُّ ، وهو ساقطُ .

وشاهدٌ آخرُ عن ابن مسعُودٍ مُطَّفَّه ..

أَخرَجَهُ الحاكمُ (١/ ٩٠٥)، والبَيهَقِيُّ في « الدَّعَوات » (١٧٠) بسَنَدٍ واهٍ، فيه عبدُ الرَّحمن بنُ إسحاقَ الوَاسِطِيُّ، وبه أَعَلَّهُ الذَّهَبِيُّ في « تلخيص المستدرَك »، وأضاف عِلَّة أُخرَى ، وهي أنَّ عبدَ الرَّحمن بنَ عبدِ الله بنِ مسعُودٍ لم يَسمَع من أبيه، وكنتُ ناقشتُ هذه العِلَّة في تخريجي على « الأربعُون الصُّغرَى » للبَيهَقِيِّ .

والله أعلم.

٥٣ - سُئلتُ عن حديث : « إِنَّ اللهَ يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الفَّاجِرِ » .

• قلتُ : هذا حديثُ صحيحٌ .

يرويه أبُو هُريرَة وَ عَنْ قال : شهدنا مع رسُولِ الله عَنْ يُومَ خيبرَ ، فقال يعنِي لرجُلٍ يُدعَى بالإسلام _ : « هذا مِن أهلِ النّار » ، فلمّا حضرنا القتالَ قاتلَ الرَّجُلُ قتالًا شديدًا ، فأصابته جراحَةٌ ، فقيل : « يا رسُول الله ! الرُّجُلُ الذي قلت له : إنّه من أهل النّار ، فإنّه قاتل اليومَ قتالًا شديدًا ، وقد مات » ، فقال النّبي عَنْ الله إلى النّار ! » ، فكاد بعضُ النّاس أن يرتابَ ، فبينها هُم كذلك إذ قيل : « فإنّه لم يَمُت ، ولكن به جراحٌ شديدٌ » ، فلمّ كان من اللّيل لم يَصبِر على الجراح فقتل نفسَهُ ، فأُحبِرَ النّبي عَنْ الله فنادَى في فقال : « الله أكبرُ ! أشهدُ أنّي عبدُ الله ورسُولُهُ ! » ، ثمّ أمر بلالًا فنادَى في فقال : « الله أكبرُ ! أشهدُ ألَا خَنْ عبدُ الله ورسُولُهُ ! » ، ثمّ أمر بلالًا فنادَى في النّاس : « إنّه لا يدخُلُ الجنّة إلّا نفسٌ مُسلِمةٌ ، وإنّ الله يُؤيّدُ هذا الدّين بالرّجُل الفاجر » .

أَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاق في « المُصنَّف » (ج٥/رقم ٩٥٧٣) ، ومن طريقه البُخارِيُّ في « الجهاد » (٦/ ١٧٩) ، وفي « القَدَر » (١١/ ٤٩٨-٤٩) ، ومُسلِمٌ في « الإيمان » (١١/ ١٧٨) ، وأبُو عَوانَةَ (١/ ٢٤) ، وأحمدُ ومُسلِمٌ في « الإيمان » (٢١١/ ١٧٨) ، وابنُ مَندَهْ في « الإيمان » (١٦٣،

٤٤٣) ، والبيهَقِيُّ (٩/٣٦) ، والقُضاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (١٠٩٧) عن مَعمَر بن راشدٍ ..

وأخرَجَهُ البُخارِيُّ في « الجهاد » (٦/ ١٧٩) ، وفي « المَغازِي » (٧/ ٤٧١) ، والنَّسائِيُّ في « الكُبرَى » (٨٨٨) ، والدَّارِمِيُّ (٢/ ١٥٨) ، والنَّارِمِيُّ (٢/ ١٥٨) ، والبيهَقِيُّ (٨/ وأحمدُ (٢/ ٣١٠) ، وابنُ مَندَهُ في « الإيهان » (١٦٤) ، والبيهَقِيُّ (٨/ ١٩٧) ، وفي « الدَّلائل » (٤/ ٣٥٣) ، والقُضاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (١٩٧) ، وفي « الدَّلائل » (٤/ ٣٥٣) ، والقُضاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (١٩٧) عن شُعيب بن أبي حمزة ..

والبُخارِيُّ في « المَغازِي » (٧/ ٤٧١) مُعلَّقًا ، ووَصَلَهُ النَّسائِيُّ في « الكُبرَى » (٨٨٨٣) ، وابنُ مَندَهْ (٦٤٣) عن يُونْسَ بنِ يزيدَ ..

ثلاثتُهُم عن الزُّهريِّ، عن سعيد بنِ المُسيَّب _ زاد يُونُسُ : وعبد الرَّحمن ابن عبد الله بن كعب _ ، عن أبي هُريرة .

ووقع في بعض طُرُق الحديث: « يوم حُنينٍ » بدل « يوم خيبر » ، وهو غلطٌ .

وهو عند بعضِهِم مُخْتَصَرٌ بآخِرِه.

وله شواهدُ عن جماعةٍ من الصَّحابة طيُّهُ.

والله أعلم.

30- سُئلتُ عن حديث: « قَالَ رَبُّكُم الله الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى عَبَادِي أَطَاعُونِي ، لَأَسْقَيتُهُمُ المطر بِاللَّيلِ ، وَلَأَطْلَعتُ عَلَيهِمُ الشَّمسَ بِالنَّهَارِ ، وَلَـمَا أَسمَعتُهُم صَوتَ الرَّعدِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرجه أحمدُ (٢/ ٣٥٩) ، والطَّيالسيُّ (٢٥٨٦) ، وابنُ الأعرابيِّ في «مُعجَمه » (ج٦/ق ٢١١٠) ، والبزَّارُ (ج١/رقم ٢٦٤) ، والحاكمُ (٤/ ٢٥٦) ، والبَيْهقيُّ في « الزُّهد » (٧١٣) من طريق صَدَقة بن مُوسَى الدَّقِيقِيِّ ، عن مُحمَّد بنِ واسع ، عن شُتيرٍ _ ويُقال : سُمَيرُ _ ابنِ نهارٍ ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا به ، وفي آخرِه : قال رسولُ الله عَيَّالَيْهُ : « جَدِّدُوا إيهانكم » ، قالُوا : يا رسول الله ! وكيف نُجَدِّدُ إيهانَنَا ؟ قال : « جَدِّدُوا إيهانكم بقولِ : لا إله إلّا الله » .

وأخرجَهُ ابنُ عديٍّ في « الكامل » (٤/ ١٣٩٤) ، وأبو نُعيمٍ في « الحلية » (٢/ ٣٥٧) من هذا الوَجهِ بآخرِهِ فقط .

قال البزَّارُ: « لا نعلَمُه عن النَّبيِّ عَلَيْكُم ، إلَّا بهذا الإسناد ».

وقال أَبُو نُعيم : « غريبٌ مِن حديث مُحُمَّدِ بنِ واسع . تفرَّد به عَنهُ صَدَقةُ بن مُوسَى ، ويُعرَف بالدَّقيقِيِّ ، بصريُّ مشهورٌ » .

• قلتُ: وسَنَدُهُ ضعيفٌ ؛ وصَدَقَةُ صاحب الدَّقيقِيِّ ، ضعَّفه ابنُ مَعِينٍ ، والنَّسائيُّ وغيرُهُما .

وشُتَيرُ بنُ نهارٍ _ ويُقال : سُمَيرُ _ ، قال الذَّهَبِيُّ : « نَكِرةٌ » ، وساقَ لَهُ فِي « الميزان » هذا الحديث من مَنَاكيرِه ، فها أبعدَ قول الحاكم : « صحيح الإسناد » ، وقد ردَّه الذَّهَبِيُّ بقوله : « صدقةُ ضعَّفُوه » .

وقريبٌ مِن قول الحاكم قولُ المُنذِرِيِّ في « التَّرغيب » (٢/ ٢٥): « إسنادُهُ حَسَنٌ » ، وكذلك قولُ عليِّ القارِي في « الأربعين » (٣٢): « إسنادُهُ صحيحٌ » .

والحديثُ ضعَّفَه الهَيْتَمِيُّ في « المَجمَع » (٢١١٢) ، فقال : « مدارُهُ على صدقة بنِ مُوسى الدَّقيقيِّ ، ضعَّفَهُ ابنُ مَعِينٍ وغيرُه . وقال مُسلِمُ بن إبراهيم : حدَّثنا صدَقَةُ الدَّقيقِيُّ ، وكان صَدُوقًا » ا.ه. ، لكِنَّهُ سَهَا ، فقَالَ في (١١/ ٨٢) : « رجالُهُ ثِقاتُ » !! بل قال في (١/ ٥٢) : « رواه أحمدُ ، وإسنادُه جيِّدٌ ، وفيه شُمَيرُ بنُ نهارٍ ، وثَقَهُ ابنُ حِبَّان » !!

٥٥ - سُئلتُ عن الحديث القدسيِّ : « مَن عَلِمَ أَنِّي ذُو قُدرَةٍ عَلَى مَعْفِرَةِ النَّيْ فُو قُدرَةٍ عَلَى مَعْفِرَةِ النَّنُوبِ، عَفَرتُ لَهُ وَلَا أَبَالِي، مَا لَم يُشْرِك بِي شَيئًا ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

أَخرَجَه عَبْدُ بن خُميدٍ في « المُنتخَب » (٢٠٢) ، والطَّبرانيُّ في « الكبير » (٢١١/رقم ١٦٦٥) ، والبَيهقِيُّ في « الأسهاء والصِّفات » (١/ ٢١١- ٢١٢) ، والبَغوِيُّ في « الأسهاء والصِّفات » (١/ ٢١١) ، والبَغوِيُّ (٣٨٨/١٤) من طريق إبراهيمَ بنِ الحَكم بنِ أبان ، حدَّثنِي أبِي ، عن عِكرِمة ، عن ابنِ عبَّاسٍ مرفُوعًا .

قال مُلَّا عليُّ القارِي في « الأربعين » (٢٩): «إسنادُهُ صحيحٌ »!! وهذَا عجيبٌ جدًّا؛ فالسَّنَدُ في غايَةِ الوَهَاء! وإبراهيمُ بنُ الحكم تَرَكُوه، وقلَّ مَن مشَّاهُ، كها قال النَّهييُّ. وقد تركه النَّسائيُّ وغيرُهُ، وقال البُخاريُّ: «سَكَتُوا عنه »، وهو جَرحٌ شديدٌ عنده. وقال أحمدُ: « في سبيلِ الله دَرَاهِمُ أَنفَقناهَا إلى عدنٍ ، إلى إبراهيمَ بنِ الحكم ». وقال ابنُ عديٍّ: « بلاؤُهُ ممَّا ذكرُوه ، أَنَّهُ كان يُوصلُ المراسيلَ عن أبيه. وعامَّةُ ما يرويهِ لا يُتابَعُ عليه ».

لكنَّه لَم يتَفَرَّد به ..

فتابعه حفصٌ بنُ عُمَر العَدَنيُّ ، ثنا الحَكَمُ بنُ أَبَان به .

أَخرَجَه الحاكمُ (٤/ ٢٦٢) ، وابنُ عَديٍّ في « الكامل » (٢/ ٧٩٣) ، واللَّالَكَائيُّ في « أصول الاعتقاد » (١٩٩٠) .

قال الحاكِمُ: « هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد »! فرَدَّهُ الذَّهَبِيُّ بقولِهِ: « العَدَنيُّ واهٍ ».

وحفصٌ هذَا ليَّنَهُ أَبُو حاتم، وقال النَّسائيُّ : « ليس بثقةٍ »، وتَركه الدَّارَقُطنيُّ ـ كما في « العلل » (١/ ٢٤٥) ـ ، وقال العُقيليُّ : « يُحدِّث بالأباطيل » .

وقال ابنُ عَدِيٍّ في ترجَمةِ حفصِ بنِ عُمَر ، وساقَ أحاديثَ أُخرَى مع هذا الحديث: « وهذِهِ الأحاديثُ عن الحكم بنِ أبانٍ يَروِيهَا ، عن حفصِ ابنِ عُمَر العَدَنِيِّ . والحَكمُ بنُ أَبَانَ ، وإن كان فيه لِينٌ ، فإنَّ حَفصًا هذا أليَنُ مِنهُ بكثيرٍ . والبَلاءُ من حَفصٍ ، لا من الحكم » .

فالحديثُ ضعيفٌ جدًّا بهذا السَّنك.

أَمَّا شَيخُنا أَبُو عبد الرَّحمن الألبانيُّ - حفظه الله ـ فحسَّنَه ، كما في « صحيح الجامع » ، وفيه نَظرٌ .

واللهُ أعلَمُ .

٥٦ - سُئلتُ عن حديث: « تُنصَبُ المُوازينُ يوم القيامة ، فيُؤتَى بأهل الصَّلاة ، وأهل الصَّدقة ، وأهل الحَجِّ ، فيُؤتَوْن بأهل الصَّدة ، وأهل الحَجِّ ، فيُؤتَوْن بالمَوازين ، ويُؤتَى بأهل البَلاء ، فلا يُنصَبُ لهم ميزانٌ ، ولا يُنشَرُ لهم ديوانٌ ، ويُصَبُّ الأجرُ عليهم صبًّا بغير حسابٍ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

أَخرَجَهُ أَسدُ السُّنَّة في كتاب « الزُّهد » (٧٠) قال : أَخبَرَنا بكرُ بنُ خُنيسٍ ، عن ضِرار بنِ عمرٍو ، عن يزيدَ الرَّقَاشِيِّ ، عن أنسٍ ، عن النَّبيِّ عَيْسُهُ فَذَكَرَه .

وهذا إسنادٌ ظُلُهاتٌ بعضُها فوق بعضٍ ؛ وبَكرُ بنُ خُنيسٍ ليس بالقويِّ . وضِرارُ بنُ عَمرٍ و متروكٌ . ويزيدُ الرَّقَاشِيُّ مثلُهُ .

والحديثُ عزاه السِّيُوطِيُّ في « الدُّرِّ الْمنثور » (٥/ ٣٢٣) لابن مَردَوَيه بسياقٍ أطول.

ورأيتُهُ في تفسير القُرطُبيِّ (١٥/ ٢٤١) يقول: وقال قتادةُ: لا والله! ما هناك مِكيالٌ ولا ميزانٌ؛ حدَّتَنِي أنسٌ، أنَّ النَّبيَّ عَلَيْكُ قال: ... وساق الحديث.

ولا أدري ما هذا ، فإنَّني لم أقف على هذا الوجه ، ولا أدري من أين جاء به القُرطُبيُّ ، وأظُنُّهُ وقع سقطٌ في الكتاب ؛ لأنَّ ابنَ جريرٍ أخرج في «تفسيره » قول قتادة : لا والله ! ما هناكم مِكيالٌ ولا ميزانٌ ، ولم يذكُر أنسًا .

٥٧ - سُئلتُ عن حديث: « أَيُّمَا مُؤمِنٍ يَعطَسُ تَلَاثَ عَطسَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ ، إِلَّا كَانَ الإِيمَانُ تَابِتًا فِي قَلبِهِ ».

• قلتُ : هذا الحديث رواه الدَّيلَمِيُّ - كما في « كنز العُمَّال » (٩/ ٢٣٣) ـ ، أن عُثمانَ بنَ عَفَّانَ عَطَسَ عند النَّبِيِّ عَيْلِيَّهُ فقال له : « أَلاَ عَن أَنسٍ ، أن عُثمانَ بنَ عَفَّانَ عَطَسَ عند النَّبِيِّ عَيْلِیَهُ فقال له : « أَلا أَبشُّرُكَ ؟ » ، قال : بَلَی ، بأبی أنت وأُمِّی ! فقال النَّبیُّ عَیْلِیَهُ : « هذا جِبریلُ یُخِبرُنی ، عن الله : أَیُّمَا مؤمنِ یعطس ... الحدیث » .

وعِندِي أنَّه حديثُ باطِلُ ، ومفارِيدُ الدَّيلميِّ كذلك ، كما هو معروفٌ عند العُلَماء .

واللهُ أعلَمُ .

٥٨ - سُئلتُ عن حديث: « مَن قَرَأَ سُورَةَ الوَاقِعَةَ كُلَّ لَيلَةٍ ، لَمَ تُصِبهُ فَاقَةٌ أَبَدًا ».

• قلتُ: هذا حديثٌ ضعيفٌ.

أخرجه الحارثُ بنُ أبي أُسامة في « مُسنَده » (۱۷۸) ، وابنُ السُّنِّي في « اليوم واللَّيلة » (۱۷۶) ، وابنُ لَالٍ في « حديثه » (۱۱۱۸) ، وابنُ بِشرانَ في « الأمالي » (۲۰/۸۸/۱) ، والبيهقيُّ في « الشُّعب » وابنُ بِشرانَ في « الأمالي » (۲۰/۸۸/۱) ، وابنُ الجوزِيِّ في « الواهيات » (۱۵۱) من طريق أبي شُجاع ، عن أبي طَيبة ، عن ابنِ مَسعُودٍ مرفُوعًا فذكره .

قال شيخُنا أَبُو عبد الرَّحمن الألبانيُّ - حفظه الله - في « الضَّعيفة » (٢٨٩): « وهذا سَنَدٌ ضعيفٌ . قال الذَّهبيُّ : أَبُو شُجاعٍ نَكِرةٌ ، لا يُعرَف عن أبي طَيبة _ ومن أبو طَيبة ؟! _ ، عن ابنِ مَسعُودٍ بهذا الحديث مرفُوعًا » ، وقد أشار بهذا الكلام إلى أنَّ أبا طَيبَة نَكِرةٌ لا يُعرَف ، وصَرَّح في ترجمته بأنَّهُ مجهولٌ ، ثُمَّ ذَكر ما وقع في الحديث من اضطراب .

وثَمَّ شواهدُ أُخرى ذكرها الشَّيخُ ، وحكم عليها بالوضع (٢٩٠، ٢٩١) ، فرَاجِع بحثَهُ هُناك .

90- سُئلتُ عن حديث: « لَيسَ الإِيمَانُ بِالتَّحَلِّي ، وَلَا بِالتَّمَنِّي ، وَلَكِن مَا وَقَرَ فِي القَلبِ وَصَدَّقَتهُ الأَعْمَالُ . وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! وَلَكِن مَا وَقَرَ فِي القَلبِ وَصَدَّقَتهُ الأَعْمَالُ . وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَا يَدخُلُ أَحَدُ الجَنَّةَ إِلَّا بِعَمَلٍ يُتقِنْهُ » ، قالُوا: يا رسُولَ الله! لا يَدخُلُ أَحَدُ الجَنَّةَ إِلَّا بِعَمَلٍ يُتقِنْهُ » ، قالُوا: يا رسُولَ الله! ما يُتقِنُه ؟ قال: « يُحَكِمُهُ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ باطلٌ .

أخرجه ابنُ عديٍّ في « الكامل » (٦/ ٢٢٩٠) ، واللَّالَكَائِيُّ في « شرح الاعتقاد » (١٥٦١) من طريق مُحُمَّدِ بنِ عبد الرَّحمن بن بُحَيرِ بن رَيْسَان ، قال : ثنا أبي ، قال : حدَّثَنِي مالكُ ، حدَّثَني أبُو الزِّناد ، عن الأعرج ، عن أبي هُريرة مرفُوعًا .

قال ابنُ عديً : « باطلٌ عن مالكٍ . و عُمَّدُ بنُ عبد الرَّحن ، مِن أهل اليَمَن ، روى عن الثِّقاتِ بالمناكير ، وعن أبيه ، وعن مالكِ بالبواطيل » . وله وله شاهدٌ من حديث أنس مرفُوعًا : « ليس الإيمانُ بالتَّمنِّي ، ولا بالتَّحلَّي ، ولكن ما وَقَرَ في القلب ، وصدَّقهُ الفعلُ . العِلمُ عِلْمان : عِلمٌ باللِّسان ، وعِلمٌ بالقلب ، فعلمُ القلب العِلمُ النَّافع ، وعِلمُ اللِّسان حُجَّةُ اللَّسان حُجَّةُ اللَّسان ، وعِلمُ القلب العِلمُ النَّافع ، وعِلمُ اللِّسان حُجَّةُ اللَّسان آدمَ » .

أخرجه ابنُ بِشرانَ في « الأمالي » (ج٢٢/ق ٢٤٨ ١) ، وابنُ النَّجَار في « ذيل التَّاريخ » (٤٨/٢) ، وأَبُو عبد الرَّحمن السُّلمِيُّ في « الأربعين » في « ذيل التَّاريخ » (٤٨/٢) ، وأَبُو عبد الرَّحمن السُّلمِيُّ في « الأربعين » (٧) ، وابنُ مَردَوَيهِ ، ومن طريقه ابنُ الجَوزِيِّ في « الواهيات » (١/ ٧٧) ،

والعَسكَرِيُّ في « الأمثال » _ كما في « تخريج الأربَعِين » (ق٣/ ٢) للسَّخاوِيِّ _ ، والأَصبَهَانِيُّ في « التَّرغيب » (٢١١٢) مِن طريق عبد السَّلام بن صالحٍ ، ثنا يوسُفُ بنُ عطيَّة ، ثنا قتادةُ ، عن الحَسَن ، عن أنسٍ مرفُوعًا .

وهذا سَنَدُ ضعيفٌ جدًّا ؛ وعبدُ السَّلام بنُ صالحً : هو أَبُو الصَّلت الهَرَوِيُّ ، وهو تالفُّ البَّة ، وتوثيق ابنِ مَعِينٍ له مردُودٌ ، في مُقابِل الجرح المُفسَّر الصَّادرِ من سائر الأَئِمَّة ، فقد كذَّبه بعضُهم ، وتركهُ آخَرُون ، لفَسَر الصَّادرِ من سائر الأَئِمَّة ، فقد كذَّبه بعضُهم ، وتركهُ آخَرُون ، وكذَّبه حتَّى قال الجُوْزُ جَانِيُّ : « هو أكذَبُ من رَوْثِ حمار الدَّجَال » ، وكذَّبه العُقيليُّ ، وقال أَبُو حاتم الرَّازيُّ : « لم يَكُن عِندِي بصَدُوقٍ » ، وهذا يَلتَقِي مع حكم العُقيليِّ ، والكلامُ فيه طويلُ الذَّيل .

وقال الشَّيخ العَلَّامةُ عبد الرَّحمن بن يحيَى الْمعلِّمِيُّ عِلَيْم في تعليقه علي « الفوائد المجموعة » (ص: ٢٩٣) للشُّوكانيِّ ، مُبيِّنًا حالَ أبي الصَّلت : « وأبو الصَّلتِ فيها يَظهَرُ لي كان داهِيَةً : من جِهَةٍ خَدَمَ عليَّ الرِّضا بنَ مُوسَى بنِ جَعفَر بنِ مُحمَّد بنِ عليِّ بن الحُسَين بن عليِّ بن أبي طالبٍ ، وتظاهَر بالتَّشيُّع ، ورواية الأخبار التي تَدخُلُ في التَّشيُّع . ومن جِهَةٍ كان وجِيهًا عند بَنِي العَبَّاسِ . ومن جِهَةٍ تقرَّب إلي أهل السُّنَّة برَدِّه على الجَهَمِيَّةِ ، واستطاع أن يتجَمَّل لابنِ مَعِينٍ حتَّى أحسَنَ الظَّنَّ به ووثَّقَهُ . وأحسَبُهُ كان مُخلِصًا لبني العبَّاس، وتظاهَرَ بالتَّشيُّع لأهلِ البَيتِ مَكرًا منه لكي يُصدُّقُ فيها يَروِيهِ عَنهُم ، فرَوَى عن عليِّ بنِ مُوسَى عن آبائه المُوضُوعَاتِ الفاحشة ، كما تَرَى بعضَها في ترجمةِ عليِّ بن مُوسَى من التَّهذيب، وغَرَضُهُ من ذلك حَطَّ دَرَجَةِ عَلِيِّ بنِ مُوسَى وأهلِ بَيتِه عند

النَّاسِ . وأتعجَّبُ من الحافظ ابنِ حَجَرِ ، يَذكُرُ في ترجمة عليِّ بن مُوسَى من « التَّهذيب » تلك البَلايا ، وأنَّهُ تفرَّد بها عنه أبو الصَّلتِ ، ثُمَّ يقُولُ في ترجمة عليٍّ من « التَّقريب » : « صدُّوقٌ . والخَلَلُ مُمَّن رَوَى عنه » ، والذي رَوَى عنه هو أبو الصَّلت. ومع ذلك يقُولُ في ترجمة أبي الصَّلت من « التَّقريب » : « صدُّوقٌ ، له مَنَاكِيرٌ ، وكان يتشيَّعُ ، وأفرَطَ العُقَيليُّ فقال : كذَّابٌ » . ولم ينفَرِد العُقيليُّ ، فقد قال أبو حاتِم : « لم يَكُن بصدُوقٍ » ، وقال ابنُ عَدِيِّ : « له أحاديثُ مناكِيرُ في فضل أهل البَيتِ ، وهو مُتَّهَمٌّ فِيها » ، وقال الدَّارَقُطنِيُّ : « رَوَى حديثَ : « **الإيمانُ إقرارُ** القَولِ » وهو مُتَّهَمُّ بوَضعِه » ، وقال مُحَمَّدُ بنُ طاهرٍ : « كذَّابٌ » . » انتهَى . ويوسُفُ بن عطيَّة : هو البصرِيُّ الصفَّارُ ، وهو مُجمَعٌ على ضعفه ، فقد تَرَكه النَّسائيُّ ، وقال البُخاريُّ : « مُنكر الحديث » .

وقد خُولِف قتادةُ في إسناده ..

خالفه أبُو بِشرِ الحَلَبِيُّ، فرَوَاه عن الحَسَنِ قال: «ليس الإيهانُ بالتَّحَلِّ، ولا بالتَّمَنِّي، ولكن ما وَقَر في القلب، وصدَّقَتهُ الأعهالُ. مَن قال حَسَنًا، وعَمِل غيرَ صالحٍ، ردَّهُ اللهُ على قوله، ومَن قال حَسَنًا وعمل صالحًا، وغَمِل غيرَ صالحٍ، ردَّهُ اللهُ على قوله، ومَن قال حَسَنًا وعمل صالحًا، رفَعَهُ العَمَلُ؛ ذلك بأنَّ الله تعالى يقول: ﴿ إِلَيْهِ يَصَعَدُ ٱلْكُلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ الصَّلِحُ يَرْفَعُهُ الْكُلِمُ الطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ اللهُ تعالى يقول : ﴿ إِلَيْهِ يَصَعَدُ ٱلْكُلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ اللهُ تعالى يقول : ﴿ إِلَيْهِ يَصَعَدُ ٱلْكُلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ اللهُ تعالى يقول : ﴿ إِلَيْهِ يَصَعَدُ ٱلْكُلِمُ الطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ اللهُ تعالى يقول : ﴿ إِلَيْهِ يَصَعَدُ ٱلْكُلِمُ الطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ

أخرجه البَيهقِيُّ في « الشَّعَب » (ج ١ / رقم ٢٥) ، والخطيبُ في « الاقتضاء » (٥٦) من طريق عُبيد الله بن مُوسَى ، ثنا أَبُو بِشر الحَلَبيُّ به . وهذا لا يَصحُّ أيضًا ؛ وأبو بِشرِ الحلبيُّ مجهولٌ .

ولكن له طريق آخر ..

أخرجه ابنُ أبي شَيبة في « الإيهان » (٩٣) ، وعبدُ الله بنُ أحمدَ في « زوائد النُّهد » (ص٢٦٣) ، مِن طريق جَعفر بنِ سُليهان ، قال : نا زكريًا ، قال : سَمِعتُ الحَسَنَ يقولُ : « إنَّ الإيهانَ ليس بالتَّحلِّي ، ولا بالتَّمنِّي ، إنَّها الإيهانُ ما وَقَرَ في القلب ، وصدَّقَه العملُ » .

وفي « الزَّهد » : « ... عن الحَسَن ، قال : كان يُقال ... » .

وسَنَدُه ضعيفٌ جدًّا ؛ فإنَّ زكريًا هو ابنُ حكيم الحَبَطِيُّ البَصرِيُّ ، وكذا وهو هالكُ ، كما قال ابنُ المَدينيِّ . وقال النَّسائيُّ : « ليس بثِقَةٍ » ، وكذا قال ابنُ مَعِينٍ . فلا يَصِحُّ أيضًا عن الحَسَن .

لكن نَقَلَ الْمُناوِيُّ فِي « فيض القدير » (٥/ ٣٥٦) ، عن العَلَائِيِّ ، قال : «حديثٌ مُنكُرٌ ، تفرَّد به عبدُ السَّلام بنُ صالح العابدُ ، قال النَّسائيُّ : « مترُوكُ » ، وقال ابن عديٍّ : « مجُمَعٌ على ضعفه » ، وقد رُوي معناه بسَنَدٍ جيِّدٍ ، عن الحَسَن من قوله ، وهو الصَّحيح » ا.ه. ، كذا ! ورُبَّما توَهَم العَلَائيُّ أَنَّ زكريًا هو ابنُ أبي زائدةَ أو نحوه . واللهُ أعلَمُ .

أمَّا الشَّطر الثَّاني من حديث أنسٍ مرفوعًا: « العلم عِلمان ... الخ » . فله شاهدٌ من حديث جابرٍ نطق مرفُوعًا بتمامه .

أَخرَجَهُ الخطيبُ في « تاريخه » (٢٤٦/٤) ، ومن طريقه ابنُ الجَوزِيِّ في « الواهيات » (٨٩) من طريق أبي سعيدٍ الأَشَجِّ عبدِ الله بنِ سعيدٍ ، قال: ثنا يحيَى بنُ يهانَ ، عن هشامِ بن حسَّانَ ، عن الحَسَن ، عن جابرٍ مرفُوعًا .

• قلتُ : وهذا أحدُ وُجُوه الاختلاف على الحَسَن في إسناده ، ولا يُسمَّى في الحقيقة شاهدًا إلَّا من جهة الشَّكل فقط .

وهذا الوَجهُ مُنكُرْ ؛ ويحيى بنُ يهانَ ليس بحُجَّةٍ ، فمِن عَجَبٍ أن يقُول المُنذِرِيُّ في « التَّرغيب » (١٠٣/١) : « إسنادُهُ حَسَنُ » ، وكذلك المُنذِرِيُّ في « التَّرغيب » (١٠٣/١) : « إسنادُهُ حَسَنٌ » ، وكذلك العِرَاقِيُّ قال في « تخريج الإحياء » (١/٥٩) : « إسنادُهُ جيِّدٌ ، وأعلَّهُ ابنُ الجَوزِيِّ »!!

والحَقُّ مع ابنِ الجَوزِيِّ في إعلالِهِ قَطعًا؛ لأنَّ يحيى بنَ يهانَ ـ مع ضَعفِ حِفظِه ـ خالَفَهُ جماعةٌ من الثِّقات ، فرَوَوهُ عن هشامِ بنِ حسَّانَ ، عن الخَسَن ، عن النَّبِيِّ عَيْسَالُهُ مُرسَلًا .

أَخرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيبَة فِي « زُهد الْمُصنَّف » (١٣/ ٢٣٥) قال: حدَّتَنا بِنُ نُمَيرِ ..

والحُسَينُ المَروَزِيُّ في « زوائِدِهِ على زُهد ابنِ المُبارَك » (١١٦١) قال: نا عبَّادُ بنُ العوَّام ..

وابنُ عبدِ البَرِّ في « جامع العلم » (١١٥٠) عن أبي معاويةَ الضَّرير مُحُمَّدِ بنِ خازم ..

قَالُوا: ثنا هُشامُ بنُ حسَّانَ بهذا.

وتابَعَهُمَا فُضَيلُ بنُ عياضٍ ، فرواه عن هشام بن حسَّان بهذا الإسناد مُرسَلًا .

أَخرَجَهُ الدَّارِمِيُّ في « الْقدِّمة » (١/ ٨٦) قال : أَخبَرَنا عاصمُ بن يُوسُف..

والحكيمُ التَّرِمِذِيُّ في « نوادر الأُصُول » (ج٢/ق٥/١) قال : ثنا حَفصُ بنُ عُمَر العابدُ ..

قالا: ثنا فُضَيلُ بنُ عياضٍ بهذا الإسناد.

قال المُنذِرِيُّ في « التَّرغيب » (١/٣/١) ، والعِراقِيُّ في « تخريج الإحياء » (١/٩٥): « مُرسَلٌ صحيح الإسناد » .

ورَوَاهُ مَكِّيُّ بنُ إبراهيمَ ، قال : ثنا هشامُ بنُ حسَّان ، عن الحَسَن البَصِرِيِّ قولَه .

أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ أيضًا (١/ ٨٦). وسَنَدُه صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ البَيهَقِيُّ فِي «شُعَب الإِيهان » (١٦٨٦ -طبع الهند) ، من قَول الفُضيل بن عياضِ ، بسَنَدٍ جيِّدٍ عنه .

فالصَّحيح في هذا أنَّهُ صحيحٌ من مُرسَل الحَسَن ومِن قوله.

وهذا فيها يتعلَّقُ بالفَقرَة الثَّانية: « العِلمُ علمان ... الخ » .

والله أعلم.

﴿ تنبيهُ ﴾

وبَعدَ كتابة ما تقدَّم بأربعةً عشَرَ عامًا ، وقفتُ على كتاب « المُداوِي لعِلَل الجَامِع الصَّغير وشَرحَي المُناوِي » لأبي الفَيضِ الغُمَارِيِّ ـ وهو ممَّا طبع حديثًا _ فوجدتُهُ يرُدُّ على المُناوِيِّ إعلالَهُ الحديثَ بعبدِ السَّلام بنِ صالحِ العابِدِ ، فقال (٥/ ٣٣١) : « ثُمَّ إنَّ عبدَ السَّلام بنَ صالحِ ليس هو علَّةُ الحديث ، ولا هُو مُجمعٌ على ضَعفِه ، بل وَثَقهُ إمامُ أهل الفَنِّ وغيرُهُ ، ومَن تكلَّم فيه إنَّما تكلَّم فيه إنها مَع شِيعَة أهلِ البَيتِ » انتهي.

وقال في موضع آخَر من « المُداوِي » (١/٧٠١) بعد أن ذكر قولَ ابنِ حِبَّان فيه: « يَروِي في فَضَائِلِ عليِّ العَجَائِبَ. لا يُحتَجُّ به إذا انفرد » ، فقال الغُهارِيُّ : « وهذا الرَّجُلُ مُنَّ ظَلَمَهُ أهلُ الجَرح والتَّعديل ، لأجل تَشَيُّعِهِ لأهل البَيت ، وقد وثَّقهُ أهلُ التَّحقيق منهم كها بيَّنتُهُ في فتح المَلِك العَلِيِّ » انتهى .

• قلتُ : فَرَجَعتُ إِلَى « فتح المَلِك العَلِيِّ » فوجَدتُهُ يقُولُ بعد كلام (ص٩-وما بعدَهَا): « فلم يَبقَ محلَّا للنَّظَر إلَّا أبو الصَّلت وعليه يدُورُ مِحِوَرُ الكلام على هذا الحديث ، وهو عدلٌ ثقةٌ صدوقٌ مرضِيٌّ معروفٌ بطَّلَبِ الحديثِ والاعتناء به ، رَحَل في طُلَبِه إلى البَصرَة والكُوفَة والحِجازِ واليَمَنِ والعِراقِ ، ودَخَل بغدادَ فحدَّثَ بها . رَوَى عنهُ أَحمدُ بنُ منصُورِ الرَّمَادِيُّ الحافظُ صاحبُ المُسنَد »، وذَكرَ آخرين ، ثُمَّ نَقَل توثيقَ ابنِ مَعِينٍ وأبي سعيدٍ الهَرَوِيِّ وأبي داوُد، واستدلَّ بأنَّه ثقةٌ عند عبدِ الله بنِ أحمدَ بن حَنبلِ وأبيهِ بأنَّ أحمدَ ما كانَ يأذَنُ لابنِهِ أن يَروِيَ عن أحدٍ إلَّا إذا كان ثِقَةً عِندَهُ ، ثُمَّ قال : « إِنَّهم صَحَّحُوا لرِجَالٍ تُكُلِّم فيهم بأشَدَّ ممَّا تُكُلِّم به في عبدِ السَّلام بنِ صالح ، ورُمُوْا بأُسوَأُ ممَّا رُمِي به من الكَذِب وسُوءِ العَقِيدَةِ ، ممَّا يَجِبُ معه أَن يكُونَ حديثُهُ أصحَّ من حديثِهِم ، فقد صَحَّحُوا لرِجَالٍ كَذَّابِينَ مُتَّهَمِين بالوضع ، وفيهم مَن أقرَّ على نفسه بذلك ..

فصحَّحَ البُّخارِيُّ ومُسلِمٌ لإسهاعيلَ بنِ أبي أوَيسٍ ..

قال أهدُ بن أبي يحيى عن ابنِ مَعينِ : « يَسرِقُ الحديثَ » . وقال إبراهيمُ بن الجُنيدِ عن ابنِ مَعِينٍ : « يَخلِطُ ويَكذِبُ . ليس بشَيءٍ » . وقال

النَّسائِيُّ: «ضعيفٌ »، وقال في موضع آخر : «غيرُ ثقةٍ »، ولم يُخرِّج له . وقال ابنُ مَعِينٍ : « رَوَى عن خالِهِ _ يعني مالكًا _ أحاديث غرائب لا يُتابِعُه عليها أحدٌ » . وقال النَّضرُ بنُ سَلَمةَ المَروزِيُّ : « كَذَّابُ ، كان يُحَدِّثُ عن مالكِ بمسائل ابنِ وهبٍ » . وذَكرَهُ العُقيليُّ في « الضُّعفاء » ، ونقل عن ابنِ مَعِينٍ أنَّه قال : « لا يَسوِي فِلسَينِ » . وقال الأزدِيُّ : « حدَّثنا سَيفُ بنُ مُحمَّدٍ ، أنَّ ابنَ أبي أُويسٍ كان يَضعُ الحديث » . وقال سَلَمةُ بن شَيبٍ : « سمعتُ إسماعيل بنَ أبي أُويسٍ يقولُ :رُبَّما كنتُ أضَعُ الحديث لأهل المَدِينَةِ إذا اختَلَفُوا في شيءٍ فيها بَينَهُم » .

وصحَّحَ البُخارِيُّ لأُسَيد بن زيدٍ الجُمَّالِ..

قال ابنُ مَعِينٍ: ﴿ كَذَّابٌ . أَتَيتُه بَبِعْدَادَ فَسَمِعتُه يُحِدِّثُ بِأَحادِيثَ كَذِبٍ ﴾ . وقال ابنُ مِينِ : ﴿ مَترُوكُ ﴾ . وقال ابنُ حِبَّان : ﴿ يَروِي عن الثِّقات المناكير ، وقال النَّ عَدِيٍّ : ﴿ يَتبيَّنُ عَلَى رَوايَتِه الضَّعَفُ ، وعَامَّةُ مَا يَروِيهِ لا يُتابَعُ عليه ﴾ . وقال أبو حاتِم : ﴿ يتكلَّمُون فيه ﴾ . وقال الدَّارقُطنيُّ : ﴿ ضعيفُ الحديث ﴾ . وقال ابن مَاكُولًا : ﴿ ضَعَفُوه ﴾ . وقال الخطيبُ : ﴿ كَانَ غيرَ مَرضِيٍّ فِي الرِّواية ﴾ . وقال البزَّارُ : ﴿ حدَّث بأحاديث لم يُتابَع عليها ، وقد احتُمِل حديثُهُ مع شيعةٍ شديدةٍ فيه ﴾ . وقال السَّاجِيُّ : ﴿ سمعتُ أحمدَ بن يحيى الصُّوفِيَّ يُحِدِّثُ عنه بمناكير ﴾ . وقال السَّاجِيُّ : ﴿ سمعتُ أحمدَ بن يحيى الصُّوفِيَّ يُحِدِّثُ عنه بمناكير ﴾ .

قال فيه أبو داوُد: « كذَّابٌ ، كان يأخُذُ أحاديثَ فهدِ بن عَوفٍ فيُلقِيها على يَحيَى بنِ حَادٍ » .

وصحَّحَ البُخارِيُّ ومُسلِمٌ لأحمدَ بنِ عيسى بن حسَّانَ المِصرِيِّ ..

قال أبو داوُد: «كان ابنُ مَعِينٍ يَحلِفُ أنَّه كذَّابٌ ». وقال أبو حاتِمٍ: «تكلَّم النَّاسُ فيه ». وقال سعيدُ بن عَمرٍ و البَرذَعِيُّ: «أَنكَرَ أَبُو زُرعةَ على مُسلِم روايتَهُ عنه في « الصَّحيح »، وقال: ما رأيتُ أهلَ مِصرَ يَشُكُّونَ في أنَّه _وأشار إلى لسانه، يعني أنَّه يَكذِبُ _ ».

وصحّح البُخارِيُّ للحَسَنِ بنِ ذَكوانَ ..

قال ابنُ مَعينِ: «صاحبُ الأُوابِد. مُنكرُ الحديث ». وقال أحمدُ بنُ حنبل : «أحاديثُهُ أباطيلُ ». وضعَّفَهُ أبو حاتِم والنَّسائِيُّ وابنُ المَدِينِيِّ والسَّاجِيُّ ، وآخَرُون .

وصحَّح أيضًا لنُعيم بنِ هَّادٍ ..

قال الدُّولَابِيُّ: «كَان يَضَعُ الحديثَ ». وقال الأَزدِيُّ: «قالوا كان يَضَعُ الحديثَ في تقوية الشُّنَّة ». وحَكَمَ ابنُ الجَوزِيِّ بوضَعِ أحاديثَ كثيرةٍ أعلَّهَا بنُعيمٍ ، ويكاد يَجزِمُ من يعتبر حديثه بذلك لكَثرَةِ ما فيه من المناكير . وقد قال الحافظُ السِّيوطِيُّ في « ذيل الموضُوعاتِ » : « أَتعَبَنَا نُعَيمُ بنُ حمَّادٍ من كَثرَة ما يأتي بهذه الطَّامَّاتِ » .

وصحَّح أيضًا لعِكرِمَةَ مولى ابنِ عبَّاسٍ ..

وقد كذَّبَهُ جماعةٌ من الأئمَّةِ ، وبيَّنُوا أدِلَّةَ ذلك ، بل نُقِل عنه الاعترافُ بالكذبِ في مسألةٍ أو مَسألتين ، هذا مع البِدعةِ الشَّدِيدَة التي كانت فيه .

وصحَّحَ مُسلِمٌ لأفلحَ بنِ سعيدٍ ..

اتَّهَمَهُ ابنُ حِبَّان بالوَضعِ ، بل بوَضِع الحديثِ الذي أُخرَجَهُ مُسلِمٌ عنه .

وصحَّح أيضًا لقَطَنِ بنِ نُسَيرٍ ..

قال ابنُ عَدِيٍّ : « يَسِرِقُ الأحاديثَ » . واتَّهَمَه أبو زُرعَة والقَوَارِيرِيُّ وابنُ عَدِيٍّ بوضع حديثٍ .

وصحَّحَ البُخارِيُّ لحَرِيزِ بنِ عُثانَ ..

وقد وَصَلَ في البِدعَةِ إلى حَدِّ مُفَسِّقٍ بالإجماعِ أو مُكَفِّرٍ على رأى البَعض.

وكذلك صحَّح لعِمرَانَ بنِ حِطَّان ، وهو مِثلُه .

وصحَّحَ مالكٌ ومُسلِمٌ لعبدِ الكَريم بنِ أبي المُخارِقِ ..

وهو مُجمَعٌ علي ضَعفِه كما قال ابنُ عبدِ البَرِّ وغيرُه.

وصحَّحَ الإمامُ الشَّافِعِيُّ لإبراهيمَ بنِ أبي يحيَى ..

وقال غيرُهُ: « إِنَّه كَذَّابٌ ». وقال أحمدُ: « تَرَكُوا حديثَهُ ، قَدَرِيُّ مُعَتَزِيُّ ، يَروِي أحاديث ليس لها أصلُ ». وقال البُخارِيُّ : « ترَكَهُ ابنُ المُبارَكُ والنَّاسُ ». وقال عبَّاسٌ عن ابنِ مَعِينٍ : « كَذَّابٌ رَافِضِيُّ ». وقال ابنُ المَديني : « كَذَّابٌ رَافِضِيُّ ». وقال ابنُ المَديني : « كَذَّابٌ ، وكان يقُولُ بالقَدَر ». وقال النَّسَائِيُّ والدَّارَقُطنِيُّ وجماعَةُ : « مَرُوكٌ ». وأطلق النَّسائِيُّ أنَّهُ كان يضَعُ الحديث . وقال إبراهيمُ بنُ سعدٍ : « كُنَّا نُسَمِّيه وهو يَطلُب الحديث : خُرافةً ». وقال محمَّد بنُ سُحنُونَ : « لا أعلَمُ بين الأَئِمَّة اختلافًا في إبطال الحُجَّة به » ، ومَعَ هذا عُلِه قال الحافظُ في « التَّلخيص » : « كم من أصلٍ أصَّلَه الشَّافعيُّ لا يُوجَدُ إلَّا من رواية إبراهيم » ا.هـ .

فأين ما قيل في عبدِ السَّلام بنِ صالحٍ ممَّا قيل في هؤُلاء ؟ فإنَّ جَرحَهُ لا

يُذكِرُ بِالنِّسِبَة لِجَرِحِهم ، ومَعَ ذلك حَكَمُوا بِصِحَّة أَحَادِيثِهِم ، وذلك يُوجِبُ أَن يَكُونَ حَديثُهُ أَصَحَ وأَرفَعَ بدرجاتٍ من أَحَاديثهم » انتهَى كلامُهُ .

• قلتُ : وهذا الكلامُ عليه مُؤاخَذاتٌ كثيرةٌ ، استوفَيتُ النَّظَر فيها في « الزَّنَدُ الوَارِي في الرَّد على الغُهارِي » ، فأنا أَنقُل هنا خُلاصة الرَّدِ عليه ، لتعرف ما ارتَكَبَهُ الغُهارِيُّ من الْجازَفة وقِلَّةِ الإنصاف .

أمَّا كلامُهُ في أبي الصَّلتِ وأنَّه ثقةٌ صدوقٌ عدلٌ رِضَى ، فهاك كلامُ العُلمَاء فيه ..

قال يحيى بنُ مَعِينٍ: « ثقةٌ صدُوقٌ ، إلّا أنّه يتشيّعُ » ، وسئل عن حديثهِ الذي يرويه عن أبي مُعاوِية ، عن الأعمَش ، عن مُجاهدٍ ، عن ابن عبّاسٍ مرفُوعًا: « أنا مَدِينَةُ العِلمِ وعليٌّ بابُها ، فمَن أرادَ العِلمَ فلْيَأْتِ بَابُهُ » ، قال القاسمُ بنُ عبد الرَّحمن الأَنبَارِيُّ : سألتُ يحيى بنَ مَعِينٍ عن هذا الحديثِ ، فقال : « هو صحيحٌ » . قال الخطيبُ في « تاريخ بغداد » هذا الحديثِ ، فقال : « هو صحيحٌ من حديث أبي مُعاوِيَة ، وليس بباطلٍ ، إذ قد رواه غيرُ واحدٍ عنه » .

وقال إبراهيم بنُ عبدِ الله بنِ الجُنيْد: سألتُ يحيى بنَ مَعِينٍ عن أبي الصّلت الهُرَوِيِّ، فقال: «قد سمع ، وما أعرِفُه بالكَذِب» ، قلتُ: «فحديث الأعمش عن مُجاهِدٍ ، عن ابن عبّاسٍ ؟ » ، فقال: «ما سمعتُ به قطُّ ، وما بلغني إلّا عنه » .

وقال مرَّةً أُخرَى: سمعتُ يحيَى وذَكَرَ أبا الصَّلتَ الهَروِيَّ ، فقال: « لم

يَكُن أبو الصَّلت عندنا من أهل الكَذِب، وهذه الأحاديثُ التي يرويها ما نعرفُها ».

وقال عبدُ الخالق بنُ منصُورٍ: سألتُ يحيَى بنَ مَعِينٍ عن أبي الصَّلتِ ، فقال: « ما أعرفُهُ » ، فقلتُ: « إنَّه يَروِي حديثَ الأعمَشِ ، عن مُجاهِدٍ ، عن ابنِ عبَّاسٍ: أنا مَدِينةُ العِلمِ وعليُّ بابُها » ، فقال: « ما هذا الحديثُ بشيءٍ » .

قال الخطيبُ: « أحسِبُ عبدَ الخَالِق سألَ يحيى عن حالِ أبي الصَّلتِ قدِيمًا ، ولم يَكُن يحيى إذ ذاك يَعرِفُه ثُمَّ عَرَفه بعدُ ، فأجاب إبراهيمَ بنَ الجُنيد عن حالِهِ. وأمَّا حديثُ الأعمش فإنَّ أبا الصَّلتِ كان يروِيهِ عنه ، فأنكرَهُ أحمدُ بن حنبل ويحيى بنُ مَعِينٍ من حديثِ أبي مُعاوِية ، ثمَّ بَحَثَ يحيى عنه فوجد غيرَ أبي الصَّلتِ قد رواه عن أبي مُعاوية ».

• قلتُ : فهذا توثيقُ ابنِ معينٍ ، ومع توثيقِهِ فقد رَدَّ الحديثَ ووهَّاه . أَمَّا ته ثبقُهُ . .

فقد ردَّهُ الذَّهبِيُّ في « السِّير » (١١/ ٤٤٧) بقوله: « جُبِلَت القُلوبُ على حُبِّ من أحسَن إليها ، وكان هذا بارًّا بيحيَى ، ونحن نَسمَعُ مِن يحيَى دائمًا ونحتجُّ بقوله في الرِّجال ، ما لم يتبرهَن لنا وَهَنُ رجلِ انفَرَد بتقويَتِهِ ، أو قُوَّةُ من وهَّاهُ » انتهَى .

فبيَّن لنا الذَّهبيُّ العلَّة في توثيق ابن مَعِينٍ ـ مع تشدُّدِه ـ لأبي الصَّلتِ ، وهي إحسانُهُ إلى يحيى ، وحُسنُ ظَنِّ يحيى فيه ، لاسيَّا وكان أبو الصَّلتِ موضُوفًا بالزُّهد والعِبادة ، وابنُ مَعِينٍ في نهاية الأمرِ بَشَرٌ ولا ندَّعِي أنَّه

حابَى أبا الصَّلتِ ، ولكنَّه أحسَنَ الظَّنَّ به . وكأنَّ الذَّهبيَّ أراد أن يَدفَعَ دعوَى الْحابَاةِ بآخِر كلامِهِ ، فيقُولُ : « نحنُ نَسمَعُ من يحيى ، ونتَّبعُ كلامَه في الرُّواة ، إلَّا أن يَظهَرَ لنا أنَّ يحيى خُدِع فيه » ، وهذا حقُّ ، فقد يَخفَى أمرُ الرَّاوي السَّاقِطِ على النَّاقدِ الفَطِنِ من أمثال ابنِ مَعِينٍ ، كما حدَثَ له مع مُحُمَّدِ بنِ القَاسِمِ الأُسَدِيِّ ، فقد سُئل عنه ابنُ مَعِينٍ ، فقال: « ثقةٌ ، وقد كَتبتُ عنه » ، مع أنَّ سائرَ العُلماء ما بَينَ مُكذِّب له ، وتاركٍ . وكذلك مُحُمَّدُ بنُ مُحَمِّدٍ الرَّازِيُّ ، وثَّقَه أحمدُ وابنُ مَعِينٍ ، وأسقَطَهُ سائرُ عُلماءِ الرَّيِّ ، وهُم من أهل بلده ، وهم أُعلَمُ به ، وقد قال أَبُو عليٍّ النَّيسابُورِيُّ لابن خُزَيمَة : « لو حدَّث الأستاذُ عن مُحمَّدِ بنِ حُميدٍ فإنَّ أَحمدَ وابنَ مَعينٍ أحسنا الثَّناء عليه ؟ » ، فقال ابن خُوزيمَة : « إنَّهما لم يعرفاه كما عَرَفناه ، ولو عرَفا ما عرَفناه لم يُحِدِّثا عنه » ، وقد ثبت رُجُوعُ أحمدَ و يحيى عن هذا التُّوثيق بعدُ .

فليس بغريبٍ أن يَخفَى أمرُ بعض الرُّواة المجرُوحين على بعض النُّقَّاد، حتَّى ولو كان في منزلة ابنِ مَعِينٍ.

أَمَّا زَعَمُ الغُهارِيِّ أَنَّ أَحْمَدَ وَابِنَهُ عَبِدَ اللهُ وَثَقَاهُ ، فَإِنَّهُ بَنَى هذا على نُصوصٍ وَرَدت أَنَّ عَبِدَ الله بِنَ أَحْمَدَ لَم يَكُن يكتُبُ عن رجُلٍ إلَّا إذا رَضِيَهُ أَبُوه ، ولن يَرضَى أَحْمُدُ بداهةً إلَّا عن رجُلٍ ثقةٍ .

فالجوابُ من وَجهَين ..

* الأوَّل : أنَّ هذه النُّصوص التي أورَدَها الحافظُ في « تعجيل المَنفَعة » من أنَّ عبدَ الله بنَ أحمد لم يَكُن يكتُبُ عن رجُلٍ إلَّا بإذن أبيه ورضاهُ ،

فإنَّها ذلك بسبَبِ فِتنةِ خَلقِ القُرآن ، وأنَّ أحمدَ لم يكُن يُحدِّث عن رجلٍ تلبَّس بهذه الفِتنةِ وأجاب فيها ، حتَّى ولو كان من أَجَلِّ الثّقات ، ومَوقِفُه من عليّ بنِ المَدينِيِّ وابنِ مَعِينٍ وغيرِهمَا معروفٌ . فالأَمرُ لا يتعلَّقُ إذن بثقة الرَّاوي من عدمه ، بل إنَّ الإمامَ أحمدَ رَوَى عن بعض المَترُوكِين مثلِ عامرِ بن صالحٍ ، ومُحمَّدِ بنِ القاسِمِ الأَسَدِيِّ ، وعُمَرَ بنِ هارُونَ البَلْخِيِّ ، وعُمر بنِ هارُونَ البَلْخِيِّ ، ورَوَى عن هؤُلاء ولا يَسَعُ ورَوَى عن هؤُلاء ولا يَسَعُ عبدَ الله بنَ أحمدَ أن يروِي عن فَظَائِرهم .

* الوجه الثَّاني :

أَنَّ أَحَمد ضَعَف أَبا الصَّلتِ الْهَرَوِيَّ نَصًّا ، ونصَّ على هذا الحديثِ خُصُوصًا وأنَّه مُنكَرٌ ..

قال أبو بَكرِ المَروَزِيُّ: سُئِل أَبُو عبد الله عن أبي الصَّلَتِ ، فقال : « رَوَى حديثَ مُجاهِدٍ ، عن عليٍّ : أنا مدينةُ أحاديثَ مناكيرَ » ، قيل له : « ما سَمِعنا بهذا » ، قيل له : « هذا الذي يُنكر العِلمِ ، وعليٌّ بابُها » ، قال : « ما سَمِعنا بهذا » ، قيل له : « هذا الذي يُنكر عليه ؟ » ، قال : « غيرُ هذا ، أمَّا هذا في سمِعنا به ، روَى عن عبد الرَّزَّاق واحدًا لا نعرِ فُها ولم نسمَعها » ، قيل لأبي عبدِ الله : « قد كان عند عبد الرَّزَّاق مِن هذه الأحاديثِ الرَّديئة ؟ » ، قال : « لم أسمع منها شيئًا » . فهذا كلامُ أحمَد .

أُمَّا كَلامُ عبدِ الله بنِ أحمد في أبي الصَّلتِ ، فقد قال العُقَيليُّ في « الضُّعَفاء » (٣/ ٧٠-٧١) : « حدَّثني عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ حنبل ، قال : حدَّثنا عبدُ الله عن عبدُ السَّلام بنُ صالحِ أبو الصَّلتِ الهرَوِيُّ ، قال : حدَّثنا شريكُ ، عن عبدُ السَّلام بنُ صالحِ أبو الصَّلتِ الهرَوِيُّ ، قال : حدَّثنا شريكُ ، عن

سِماكٍ ، عن عِكرِمة ، عن ابن عبَّاسٍ ، قال : قال رسُول الله عَيْسُهُ : « إذا خَرَج العبدُ من دار الشّرك قبلَ سَيِّدِه فهو حُرُّ ، وإن خَرَج بعد سَيِّده رُدَّ الله . وإذا خَرَجت المرأةُ قبل زَوجِها تزوَّجت مَن شاءت ، وإن خَرَجت من بعدِه رُدَّت إليه .

قال عبدُ الله بنُ أحمدَ : قال لنا عبدُ السَّلام بنُ صالحٍ : قال لي عليُّ بن حكيم : أنا سمعتُهُ من شريكٍ هكذا .

قال عبدُ الله بنُ أحمدَ : ولم نَرَ هذا عند عليِّ بنِ حكيمٍ ، ولا عند غيرِهِ ، ولا نحفظُه من حديثِ شريكٍ . وأبو الصَّلتِ غيرُ مُستقيم الأَمرِ » .

أمَّا قُولُ أَبِي دَاوُد فِي أَبِي الصَّلَتِ ، فَنَقَلَه مُغَلُّطَايُ فِي ﴿ إِكَمَالَ تَهَذَيْبُ الْكَمَالَ ﴾ (٨/ ٢٧٤) عن الآجُرِّيِّ ، عن أَبِي دَاوُد ، قَالَ : ﴿ كَانَ فَيه نَظْرُ ﴾ . ولم أجد هذا القولَ في النُّسخَة المطبُوعَة من ﴿ سؤالات الآجُرِّيِّ ﴾ . والله أعلمُ .

وأمَّا توثيقُ أبي سعيدٍ الهَرَوِيِّ ، فقد نَقَل الحافظُ في « تهذيبه » (٦/

٣٢١) عن الدَّار قُطنيِّ ، قال : « قال لي دَعلَجُ ، أنَّه سمع أبا سَعيدِ الهَرَوِيَّ وقيل له : ما تقول في أبي الصَّلت ؟ قال : نعم ! ابنُ الهيصَم ثقةٌ . قال : إنَّم سألتُك عن عبدِ السَّلام ؟ فقال : نعم ثقةٌ ! ولم يَزِد على هذا » .

ونقل الغُمارِيُّ النَّصَّ من « تهذيب ابن حَجَرٍ » ، وقد وقع فيه تحريفُ أَفسَدَ المعنَى .

وقد رَوَى الخطيبُ في « تاريخه » (١١/ ٥) هذا النَّصَّ عن أبي بكرٍ البَرقَانِيِّ، عن الدَّارقُطنيِّ، أنَّه قال عن أبي الصَّلتِ: « كان رافضيًّا خبيثًا، قال لي دَعلَجُ: أنَّه سمع أبا سَعيدٍ الهُرَوِيَّ الزَّاهدَ، وقيل له: ما تقُولُ في عبد السَّلام بنِ صالحٍ ؟ فقال: نُعيمُ بن الهيصَمِ ثقةٌ. فقيل: إنَّها سألتُ عن عبد السَّلام؟ فقال: نُعيمٌ ثقةٌ. ولم يَزِد على هذا ».

• قلتُ : فهذا هو النَّصُّ الصَّحيحُ ، وهو قاضٍ بجَرح عبدِ السَّلام . سلَّمنا أنَّه وتَّقَهُ ، فأبُو سعيدٍ ليس معرُوفًا في النُّقَّاد الذين يُعَوَّلُ على كلامِهم حتَّى يقابَل بكلام أساطين المُحَدِّثين المَشهُورِين بنقد الرِّوايات والكلامِ في الرُّواةِ .

فلم يَسْلَم لَكَ توثيقٌ عمَّن ذكرتَ إلَّا ابنَ مَعينٍ وقد تقدَّم ذِكرُ الحامِل له على ذلك في كلام الذَّهَبِيِّ. ولو سَلَّمنا ثقتَهُ ، فقد أَنكرَ ابنُ مَعينٍ الحديثَ الذي ألَّفتَ الجُزءَ لتقويته.

فاسمَع كلامَ بقيَّة النَّقَّاد في عبد السَّلامِ بنِ صالحٍ أبي الصَّلتِ .. قال زكريًا بنُ يحيَي السَّاجِيُّ : « يُحدِّث بمناكيرَ . هو عندهم ضعيفٌ » .. وقال النَّسائيُّ : « ليس بثقةٍ » ..

وقال عبدُ الرَّحمن بنُ أبي حاتم : « سألتُ أبي عنه ، فقال : لم يَكُن عِندِي بصدُوقٍ ، وهو ضعيفٌ . ولم يُحَدِّثني عنه » . .

وأمَّا أبو زُرعَةَ فأَمَرَ أن يُضرَب على حديث أبي الصَّلتِ ، وقال: « لا أُحدِّثُ عنه ولا أرضَاهُ » ..

وقال إبراهيمُ بنُ يعقُوبَ الجُوْزُ جَانِيُّ: «كان أبو الصَّلَتِ الهُرَوِيُّ زائغًا عن الحَقِّ، مائِلًا عن القَصدِ، سمعتُ مَن حدَّثني عن بعض الأئمَّةِ أنَّه قال فيه: هو أكذَبُ من رَوْثِ حمار الدَّجَال، وكان قديهًا مُتَلوِّثًا في الأقذار»..

وقال أبو أحمد ابنُ عَدِيٍّ : « له أحاديثُ مَناكيرُ في فضل أهل البيت ، وهو مُتَّهَمُّ فيها » ..

وقال الدَّارَقُطنِيُّ: «كان رافضيًّا خبيثًا»، وقال مَرَّةً: «ليس بالقويِّ»، وقال أيضًا: «ورَوَى عن جعفر بنِ مُحمَّدٍ الحديث، عن أبائه، عن النَّبيِّ عَنْ النَّبيِّ ، أَنَّه قال: «الإيمانُ إقرارٌ بالقول، وعَمَلٌ بالجوارح ... الحديث»، وهو مُتَّهَمٌ بوضعه، لم يُحدِّث به إلَّا مَن سَرَقَهُ منه، فهو الابتداء في هذا الحديث». الحديث».

قال أَبُو بَكِرِ البَرقَانِيُّ : « وحَكَى لنا أبو الحَسَن أَنَّه سُمِع يقولُ : كَلُبٌ للعَلَوِيَّة خيرٌ من جميع بني أُميَّة ، فقيل : فيهم عُثمانُ ؟ فقال : فِيهُم عُثمانُ » . . قال العُقيليُّ : « رافضيُّ خبيثٌ » ، وقال مَرَّةً : « كَذَّابُ » . .

وقال ابن حِبَّان : « يَروِي عن حَمَّادِ بنِ زيدٍ وأهلِ العِراقِ العَجائِبَ في فَضلِ عليٍّ وأهل بَيتِه ، لا يَجُوزُ الاحتجاجُ به إذا انفَرَدَ » . .

وقال الحاكم والنَّقَّاشُ وأبو نُعيمٍ: « رَوَى مناكيرَ » ..

وقال مُحَمَّدُ بنُ طاهرٍ : «كذابٌ » ...

وأخطاً مُغلُطايُ عندما نقلَ توثيقَ العِجليِّ له ، والذي في « ثقات العِجليِّ » (١٠٩٩) ، قال : « عبد السَّلام بنُ صالح ، بصريُّ ثقةٌ » ، وهذا قطعًا ليس أبا الصَّلت الهرويَّ ، إنَّما هو آخَرُ أعلَى طبَقَةً من أبي الصَّلتِ ، يروي عنه يزيدُ بنُ هارُون وغيرُه . والله أعلمُ .

• قلتُ : وبعدَ هذا الذي ذكرتُهُ لك هل يُمكِنُ أن يُقال : أنَّ عُلمَاء الجَرح والتَّعديلِ ظَلَمُوا هذا الرَّجُل لُجرَّد أنَّه يتشيَّعُ لأهل البَيتِ وقد وَتَقَ العُلمَاءُ المئاتِ من الرُّواة الشِّيعة ؟!

إِنَّ مَن يَعتقدُ هذا لَقليلُ الحظِّ من التَّوفيق. والله الْمُستَعان.

ومن غَرَائب الغُهارِيِّ ومُغالَطَاتِه أَنَّه يَزعُم أَنَّ البُخارِيَّ ومُسلِمًا صحَّحا أحاديثَ لِرواةٍ تُكُلِّم فيهم بأشدَّ مَّا تُكُلِّم في عبدِ السَّلام بنِ صالحٍ ، وذَكرَ جماعةً من هؤُلاء الرُّواة ، وبعضَ أقوال أهل العِلم فيهم ، وزَعَم أنَّهما صحَّحا لرُواةٍ كذَّابين مُتَّهمِين بالوضع ، فذكر منهم : إسهاعيل بنَ أي أُويسٍ ، وأحمد بنَ عيسى بنِ حسَّانَ المِصرِيَّ - صَحَّحا له - ، وأُسيدَ بنَ زيدٍ الجُمَّالُ ، والحَسَنَ بنَ مدركِ السُّدُوسِيَّ ، والحَسَنَ بنَ ذكوانَ ، ونعيمَ ابنَ حَلَّان - هؤلاء صحَّح هم البُخارِيَّ - ، وأفلحَ بنَ سعيدٍ ، وقطنَ بنَ نُسيرٍ ، وعبدَ الكريم بنَ أبي المُخارِقِ - وهؤلاء صحَّح هم مُسلمٌ - ، وهؤلاء وعبدَ النُهارِيِّ أسوأً حالًا من عبدِ السَّلام بنِ صالحٍ ، ومع ذلك جميعًا عند الغُهارِيِّ أسوأً حالًا من عبدِ السَّلام بنِ صالحٍ ، ومع ذلك

صحَّح لهم الشَّيخانِ كها مرَّ بك.

وهذا القولُ لا يشكُّ عالمُ بالحديث أنَّه مُجازَفةٌ ، وأنَّه لم يُبْنَ على دراسةٍ علميَّةٍ صحيحةٍ ، وأنا لا أستطيعُ أن أستَوفِيَ الرَّدَّ عليه في هذه العُجالة ، بل مُحِلَّهُ « الزَّند الواري » . لكن راجِع كلامَ الحافظ في « مُقدِّمة الفتح » في الذَّبِ عن رُواة البُخارِيِّ منهم .

ولكن ليس في هؤلاء جميعًا من كان يَكذِبُ ، بمعني : يَفتَعِلُ الحديثَ أو يَضعُهُ بحمد الله تعالى . والله المُستَعان .

لكنَّنِي أُرِيدُ أَن أُبِيِّن خطأ الغُمارِيِّ في دعواه أنَّ مُسلِمًا صحَّح لعبدِ الكَريم ابن أبي الْخارِقِ ..

فإنَّ مُسلمًا لَم يَروِ له شيئًا أصلًا ، لكنَّ الغُهارِيَّ اغترَّ بها رآه في «تهذيب ابن حَجَرٍ » وأنَّه ذكر عَلامَة (م) التي تدلُّ على أنَّ مُسلمًا أخرَجَ له . وليتهُ قَرَأَ الترجَمة كُلَّها ، ولو فَعَل لم يَقَع في هذا الخَطَإ ، فقد قال الحافظُ في «تهذيبه » (٢/ ٣٧٨) : « وأمَّا مُسلِمٌ فقال المُؤلِّفُ _ يعني : المِزِّيَّ _ : رَوَى له في المُتابَعات ، وهذا الإطلاقُ يَقتَضِي أنَّه رَوَى له عِدَّة أحاديث ، وليس كذلك . ليس له في كتابه سِوَى موضِع واحدٍ . وقد قيل : إنَّه ليس هو أبا أُميَّة ، وإنَّها هو الجَزرِيُّ ، وقد قال الحافظُ أبو مُحمَّدٍ المُنذِرِيُّ : لم يُخرِّج له مُسلِمٌ شيئًا ، أصلًا ولا مُتابَعَةً ولا غيرَها ، وإنَّها أخرج لعبدِ الكريم الجَزرِيِّ » انتهى .

• قلتُ : أَخرَجَ للجَزرِيِّ أقلَّ من عَشَرَة أحاديثَ ، أمَّا الحديثُ الواحدُ الذي أشار إليه الحافظُ في « مُسلمٍ » ، وقيل إنَّه لعبدِ الكريم بن أبي المُخارِقِ ،

فقد أخرَجَهُ في « كتاب الحَجِّ » (١٢٠١ / ٨٣) ، قال : حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ أبي عُمَر ، حدَّثنا سفيانُ ، عن ابنِ أبي نَجِيحٍ ، وأَيُّوبَ ، وحُميدٍ ، وعبدِ الكَرِيم ، عن مُجاهدٍ ، عن ابن أبي لَيلى ، عن كعب بن عُجرَة على ، أنَّ النَّبيَّ عَيْلِكُ مرَّ به وهو بالحُديبيةِ ، قبل أن يَدخُل مَكَّة ، وهو مُحرِمٌ ، وهو يُوقِدُ تحت قِدرٍ ، والقُمَّلُ يتهافَتُ على وجهه ، فقال : « أَيُوذِيكَ هوامُّكَ هذه ؟ » ، قال : « فَاحلِق رأسَكَ ، وأَطعِم فَرَقًا بين سِتَّةِ مساكينَ ـ والفَرَقُ ثلاثة آصُعٍ ـ ، أو صُم ثلاثة أيَّامٍ ، أو انسُك نَسِيكَةً » .

قال ابن أبي نَجِيحِ: « أو اذبح شاةً » .

وعبدُ الكريم في هذا الإسنادِ هو الجزَرِيُّ ، كما صرَّح به المِزِّيُّ في « تُحفَة الأَشرَاف » (٧/ ٤٤٥ - طبع بشَّار) . ولو سلَّمنا أنَّه ابنُ أبي المُخارِقِ فلا يُجُوزُ أن يُقالَ : « صحَّح له مُسلِمٌ » ؛ لأنَّه قَرنَهُ بابنِ أبي نَجِيحٍ وأَيُّوبَ السَّختِيَانِيِّ وحُميدِ الطَّويلِ . فالمُعَوَّل على رواية هؤُلاء ، أمَّا إطلاقُ أنَّ مُسلِمً صحَّح له ، فهذا يعنِي أنَّه احتَّج به ، وقد عَلِمتَ أنَّه باطلُ . واللهُ أعلمُ .

رجب ۱٤۱۷هـ

٠٠- سُئلتُ عن حديث: « مَن عَدَلَ بِبُزَاقِهِ عَنِ المَسجِدِ إِجلَالاً للهُ ، وَأَمَاطَ عَنهُ الأَذَى ، وَلَم يَمحُ اسمًا مِن أَسمَاءِ اللهِ بِبُزَاقٍ ، كَانَ مِن ضَنائِنِ عِبَادِ اللهِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

أخرجه أبُو القاسم الخُتُلِيُّ إسحاقُ بنُ إبراهيمِ بنِ مُحُمَّدٍ في «كتاب الدِّيباج » (ج٣/ ق٣٨/ ٢-٣٣/ ١) قال : حدَّثنا حاجبُ بنُ الوليد، حدَّثنا عبدُ الله بنُ ضِرارٍ، حدَّثنا أبي، عن قتادة، عن أنسٍ مرفُوعا. وسَنَدُه ضعيفٌ جدًا ؛ وعبدُ الله بنُ ضِرارٍ، وأبُوه ضِرارُ بنُ عمرٍو الله بنُ ضِرارٍ، وأبُوه ضِرارُ بنُ عمرٍو الله بنُ واهيان.

واللهُ أعلَمُ .

71- سُئلتُ عن حديث: كَانَ يَبعَثُ إِلَى الْمَطَاهِرِ، فَيُؤتَى بِالمَاءِ، فَيُشْرَبُهُ ؛ يَرجُو بَرَكَةَ أَيدِي الْمُسلِمِينَ، قِيلَ: يَا رَسُولَ الله! الوُضُوءُ مِن جَرِّ جَدِيدٍ أَحَبُّ إِلَيكَ، أَم مِنَ المَطَاهِرِ؟ قَالَ: « لَا ، بَل مِنَ المَطَاهِرِ ؛ إِنَّ دِينَ الله الحَنيفِيَّةُ السَّمحَةُ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أخرجه الطَّبرانيُّ في « الأوسط » (ج١/ق٦٤) ، وابنُ عديٍّ في « الحامل » (٢٠٣/٨) ، وأبو نُعيمٍ في « الحلية » (٢/٣/٨) مِن طريق مُحْرِزِ بنِ عونٍ ، ثنا حسَّانُ بنُ إبراهيم الكَرْمَانِيُّ ، عن عبدِ العزيز بن أبي روَّادٍ ، عن نافع ، عن ابن عُمَر فذكره .

قال الطّبَرانيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن عبد العزيز إلَّا حسَّانُ ». وقال أَبُو نُعيم : «غريبٌ . تفرَّد به حَسَّانُ بنُ إِبراهيم ، لم نَكتُبه إلَّا من

حديث مُحرِزٍ ».

قلتُ : تفرَّد حسَّانُ بنُ إبراهيم بوصلِهِ .

وقد خُولِفَ في ذلك ..

فخالَفَهُ وكيعُ بنُ الجرَّاح ، فرواه عن عبد العزيز بن أبي رَوَّادٍ ، عن مُحُمَّد ابن واسعِ الأزديِّ ، قال : جاء رجُلُ إلى النَّبيِّ عَلَيْكُ ... فذَكَرَهُ نحوَهُ .

أخرجه ابنُ عديٍّ في « الكامل » (٢/ ٧٨٣) قال : حدَّثَنَاهُ ابنُ صاعدٍ ، ثنا القاسِمُ بن يزيد الوزَّانُ ، ثنا وكيعٌ .

وحَسَّانُ بنُ إبراهيم لا يُقارَن بوكيع جلالةً ، وحِفظًا ، وإتقانًا . وكان حسَّانُ صاحبَ غرائبَ ، ووَهَم في الأسانيد .

وقد تُوبع وكيعٌ على إرساله ..

تابعه خلَّادُ بنُ يَحيَى ، فرواه عن عبد العزيز بن أبي رَوَّادٍ ، عن مُحَمَّد بن واسع مُرسَلًا .

ذكره أَبُو نُعيم في « الجِلية » (٨/ ٢٠٣).

وخلَّادٌ صدوقٌ ، من كبار شُيوخ البُخاريِّ ، وفي حفظهِ مقالٌ خفيفٌ . أمَّا آخرُه : « إنَّ دين الله الحنيفيَّة السَّمحة) ، فورَد عن جماعةٍ من الصَّحابة ، منهم : ابنُ عبَّاسٍ ، وأبو أُمَامة ، وعائشة ، وأبو هُريرة ، وجابرُ بن عبد الله ضَيْمُ .

* أُوَّلًا: حديث ابن عبَّاسِ عِيُّا .

أخرَجَهُ البُخارِيُّ فِي «صَحيحه» (١/ ٩٣ - فتح) مُعلَّقًا ، ووَصَلَهُ فِي «الأدب المُفرَد» (٢٨٧) ، وأحمدُ (١/ ٢٣٦) ، وعَبدُ بن مُميدٍ فِي «المُتخب» (٢٩٥٥) ، والبَزَّارُ (ج١/ رقم ٧٧) ، وأبو إسحاقَ الحَربِيُّ فِي «الغريب» (١/ ٢٩١) ، وأبو بَكرٍ الكِلاَبَاذِيُّ فِي «المعاني والأخبار» (ق٨٦١/١) ، وأبو بَكرٍ الكِلاَبَاذِيُّ فِي «المعاني والأخبار» (ق٨٦١/١) ، والطَّبَرَانِيُّ فِي «الكبير» (ج١١/ رقم ١١٥٧١، ١١٥٧١) ، وفي «الأوسَط» (ج٢/ رقم ١١٠١) ، والضِّياءُ المَقدِسِيُّ فِي «المُختارَة» (ج٤٦/ ق٧٧/ (ج٢/ رقم ١٠٠١) ، والضِّياءُ المَقدِسِيُّ فِي «المُختارَة» (ج٤٦/ ق٧٧/ ق٠٠١) ، والخَينِي «المُختارَة» (ج٤٦/ ق٠٧٠/ عن عِكرِمَة ، عن ابن عبَّاسٍ ، قال : سُئل النَّبيُّ عن ايُ الأديان أحبُّ إلى الله رَبِّكُ ؟ قال : «المَنيفِيَّةُ السَّمحَةُ ».

قال الحافظ في « الفتح » (١/ ٩٤) : « إسنادُهُ حَسَنٌ »!

• قلتُ : كذا قال ! والسَّنَدُ ضعيفٌ من وَجهَين :

الأوَّل: قال ابنُ اللَّدِينِيِّ: « ما رَوَى داوُدُ بنُ الحُصَين ، عن عِكرِمة : فَمُنكَرُّ » ، وهذا الحديثُ من رِوَايَتِهِ عنه .

وقد قال الحافظ في « التَّقريب » في تَرجَمَةِ داوُد : « ثِقَةٌ ، إلَّا في حديث عِكرِمَةَ »! فها باللهُ يُحسِّنُ حديثهُ هنا ؟!

الثَّاني: أنَّ مُحَمَّد بنَ إسحاقَ مُدَلِّسٌ، وقد عَنعَنهُ. وقد أقرَّ الحافظُ بذلك، فقال في « التَّغليق » (٢/ ٤١): « لَم أَرَهُ _ يعني: مِن حديثِ ابنِ إِسحاقَ _ إلاَّ مُعَنعَنًا ». وسَبقَهُ إلى ذلك شَيخَاهُ العِرَاقِيُّ في « المُغنِي » (٤/ ١٥١)، والهَيثَمِيُّ في « المُغنِي » (١٥/ ٥٠).

أمَّا الشَّيخُ أبو الأشبال أحمدُ شاكرٌ عَلَيْ ، فقال في « شرح المُسنَد » (٢١٠٧): « إسنادُهُ صحيحٌ »!!

وهو خطأٌ، لا إِشكَالَ فيه ، وأظنُّ الشَّيخَ لَم يَستَحضِر كلامَ ابنِ اللَّهِينِيِّ السَّابِق ؛ لأَنِّي رأيتُهُ يُصَحِّحُ حديثَ دَاوُدَ بنِ الحُصَين ، عن عِكرِمِةَ ، في تخريجِهِ على «المُسنَد». وانظُر الأرقام: ٢٣٨٧، ٢٣٦٦، ٢٣٨٧، وحَسَّنَه في الأرقام: «المُسنَد». وانظُر الأرقام: ٢٧٢٨، ٢٣٦٦، ٢٣٨٧، وحَسَّنَهُ الشَّيخ عَلَى لأمرِ آخرَ في السَّنَد (١) ، بِخِلَافِ رواية داوُد ، عن عِكرِمَة . وأخشى أن يَكُون الشَّيخُ طالَع كلامَ ابنِ المَدِينِيِّ السَّابِق ، وأغضَى الطَّرُف عنه ؛ لأَنَّهُ لم يَقنَع به ! وقد فَعَلَ ذلك في مَوَاضِعَ .

⁽١) وهو أنَّه من رواية إبراهيم بن إسهاعيل بن أبي حبيبة ، وهو ضعيفٌ بلا ريبٍ ، ومع ذلك فالشَّيخ يُحسِّن حديثَه!! رحمه الله وغفر لنا وله .

أمَّا تدليسُ ابنِ إِسحاقَ فإنَّ أبا الأشبال كان يُشَكِّكُ في ثُبُوتِهِ ، إِنْ لم أقُل إنَّهُ كان يَنفِيهِ ؛ فقد قال في « شرح المُسنَد » (٢/ ٤٩): « ومُحمَّدُ بنُ إسحاقَ ثِقَةٌ ، وزَعَمَ بعضُهُم أنَّه مُدَلِّسٌ ، وقد ارتَفَعَت هذه الشُّبهَة _ إِن وُجِدَت _ بتصريحه في الإسناد بالتَّحديث » .

وقال في موضع آخرَ مِنهُ (٩/ ٣٨): « فابنُ إِسحَاق صرَّحَ هُنَا بالتَّحديث مِن نَافِع ، فزالت شُبهَةُ التَّدلِيس ، إن كان لهَا أصلُ » .

وقالَ في تعليقه على « الْمُحَلَّى » (٢١/٤) : « وابن إِسحَاقَ ... وقد صرَّح بسماعه مِن نَافِع ، فارتَفَعَت شُبهةُ التَّدليس ، إن ثَبَتَ أَنَّه مُدَلِّسٌ ».

• قلتُ : فهذه نُصُوصٌ مِن كلامِ الشَّيخ ، ينفي فيها ، أو يَكَادُ ، تَدلِيسَ ابنِ إِسحاقَ . وقد صحَّحَ له أحاديثَ كَثِيرَةً رواها بالعَنعَنةِ في « المُسنَد » ، وانظر مثلًا الأرقامَ : ١٨٧٥، ١٤٠٢، ٢٢، ٢٤٠٢، ٢٣١٤، ٢٣٨٩، ٢٨٨٤، ٢٣٧٧.

هذا ، مع أنَّ ابنَ إسحاقَ مِنَ المَشهُورِين بالتَّدليس ..

قال الإِمامُ أَحمدُ: «كان ابنُ إسحاقَ يُدَلِّسُ »، قيل له: « فإذا قال: أخبَرَنِي ، وحُخالِفُ! ». أخبَرَنِي ، وحُخالِفُ! ». وهذا قولُ شديدٌ من الإِمَام.

وقد اتّهَمَهُ أيضًا بالتّدليس: ابنُ نُميرٍ ، وابنُ خُزيمَة ، والبَيهَقِيُّ . وعامّةُ المُتأخِّرِينَ: كالحَازِمِيِّ ، وابنِ الجَوزِيِّ ، وابنِ الصَّلَاح ، والمُنذِرِيِّ ، والذَّهَبِيِّ ، والمِزَاقِيِّ ، وابنِ حَجَرٍ ، والذَّهَبِيِّ ، والمِزَاقِيِّ ، وابنِ تَيمِيَة ، وابنِ القَيِّم ، والعِرَاقِيِّ ، وابنِ حَجَرٍ ، في آخرين يطُولُ الأمرُ بذِكرِهِم .

فكيف يُقالُ عن تُهمَةِ التَّدليس « إِن كانَ لها أَصلُ » ؟!! * ثانيًا: حديثُ أَبِي أُمَامَةَ مَكْ .

أَخرَجَهُ أَحمدُ (٥/ ٢٦٦) ، والطَّبَرَانِيُّ في « الكبير » (ج٨/ رقم ٧٨٦٨) من طريق مُعَان بنِ رِفَاعَة ، حدَّثنِي عليُّ بنُ يزيدَ ، عن القاسم ، عن أبي أَمَامَة ، قال: خَرَجنَا مع النَّبِيِّ عَلَيْكُم فِي سَرِيَّةٍ من سَرَايَاهُ، فمرَّ رجلٌ بغارٍ فيه شيءٌ من ماءٍ ، فجَذَبَتْهُ نفسُه أن يُقِيمَ في ذلك الغارِ ، فَيَقُوتُ ما فيه من ماءٍ ، ويُصِيبُ ممَّا حولَهُ من البَقل، ويتَخَلَّى مِن الدُّنيا، ثُمَّ قال: لو أَنِي أتيتُ نبيَّ الله عَلَيْكُ ، فذكرتُ ذلك لَهُ ، فإن أَذِنَ لي فعلتُ ، وإلَّا لم أفعل. فأتاه ، فقال: يا نَبِيَّ الله ! إنِّي مَرَرتُ بغارٍ فيه ما يَقُوتُنِي من الماء والبَقل، فحدَّثَتنِي نَفْسِي بأن أُقِيمَ ، وأتخلَّى مِنَ الدُّنيا . فقال النَّبيُّ عَلَيْكُم : « إنِّي لم أَبعَث باليهُودِيَّةِ ولا النَّصرانيَّةِ ، ولكِنِّي بُعِثتُ بالْحَنِيفِيَّةِ السَّمحةِ . والذي نفسي بِيَدِهِ ! لَغَدَاةٌ أو رَوحَةٌ في سبيل الله خيرٌ من الدُّنيَا وما فيها ، ولَـمُقَامُ أُحدِكم في الصَّفِّ خيرٌ من صلاتِهِ سِتِّين سنةً » .

قال العِرَاقِيُّ في « المُعنِي » (١٥١/٤) : « سَنَدُه ضعيفٌ »!! وكان الأَولَى أن يَقُولَ : « ضعيفٌ جِدًّا » ؛ لأنَّ عليَّ بنَ يزيدَ الأَهْانِيَّ مَترُوكٌ . وتَسَامَحَ الْهَيَثَمِيُّ في حَقِّهِ ، فقال : « ضعيفٌ » ، كما في « المَجمَع » (٥/ ٢٧٩) ، بل تَسَامَحَ أكثرَ ، فقال في موضع آخرَ منه (٣/ ٥٦) : « فيه كلامٌ »! مع أَنَّهُ ضَعَّفَهُ جدًّا ، في أوَّل كتابه (١/ ٢٠) ، وهو الصَّوابُ .

والقاسمُ صاحبُ أبي أُمَامَةَ فصَدُوقٌ ، في حِفظِه مَقالٌ خفيفٌ . ومُعَانُ بن رِفَاعَةَ ليِّنُ الحديث ، كما في « التَّقريب » .

ولكنِّي وجدتُ لبعضه طريقًا آخرَ بدُّون القِصَّة ..

أَخرَجَهُ الرُّويَانِيُّ فِي « مُسنَده » (ج ٣٠ ق ٢٢١ / ١) من طريق هِشامِ ابنِ عَمَّارٍ ، نا الوليدُ ، نا عُفَيرُ بنُ مَعدَانَ ، نا سُليمُ بن عامرٍ ، عن أبي أُمامَة مرفُوعًا : « إنِّي بُعِثتُ بالحَنيفِيَّةِ السَّمحَةِ ، ولم أُبعَث بالرَّهبَانِيَّة البِدعَةِ ، فكُلُوا اللَّحمَ ، وائتُوا النِّساءَ ، وصُومُوا وأَفطِرُوا ، وقُومُوا ونَامُوا ، فإنِّي بذلك أُمِرتُ » .

• قلتُ: وسَنَدُهُ ضعيفٌ ، أو واهٍ ؛ وعُفَيرُ بن مَعدانَ ضَعيفٌ ، وضعَّفَهُ بعضُهم جِدًّا . وقال أبو حاتم : «ضعيفُ الحَدِيثِ . يُكثِر الرِّوايَة عن سُليم ابن عامرٍ ، عن أبي أُمَامَة ، عن النَّبيِّ عَيْسَةٍ ، ما لا أصلَ له . لا يُشتَعَلُ بروايته » . * ثالتًا : حديثُ عائِشَة ناها .

أَخرَجَهُ أَحمدُ (٦/ ١٦، ٣٣٣) قال : حدَّ ثَنا سُليهانُ بن داوُد ، أنا ابنُ أبي الزِّناد ، عن أبي الزِّنادِ ، قال : قال لي عُروةُ : إنَّ عائشةَ قالت : قال رسُولُ الله عَيْلِيَّة يومئذٍ : « لِتَعلَم يهودُ أنَّ في دِينِنَا فُسحَةً . إنِّي أُرسِلتُ بحنِيفِيَّةٍ سَمحَةٍ ».

قال الحافظُ في « التَّغليق » (٢/ ٤٣) : « وهذا إسنادٌ حَسَنٌ » . وكذا قال السَّخَاوِيُّ في « المقاصد » (٢١٤) ، وتَبِعَهُ العَجلُونِيُّ في « كَشف الخَفَا » (٢١٤) ، والزُّرقَانِيُّ في « مُحتَصر المقاصد » .

• قلتُ : وهو كما قالُوا . ورجالُ الإسناد ثِقاتُ ، وليس فيهم من يُنظَر في حالِهِ ، سِوَى عبدِ الرَّحن بنِ أبي الزِّنَاد ؛ وكان حِفظُه قد تَغَيَّر قليلًا لَـــَّا دَخَلَ بغدادَ . والله أعلَمُ .

* رابعًا: حديثُ أبي هُرَيرَةَ مَعْكُ .

أَخرَجَهُ الطَّبرَانِيُّ فِي « الأُوسَط » (ج٢ / ق٣٦ / ٢) ، وابنُ عدِيٍّ فِي « الكامل » (١٥ ، ٦ / ٤) ، وأبو نُعَيمٍ فِي « أخبار أَصبَهان » (١ / ٣٣٦) من طُرُقٍ عن سَلَمَةَ بن شَبيبٍ ، قال : نا عبدُ الله بنُ إبراهِيمَ الغِفَارِيُّ ، ثنا حُرُّ ابنُ عبد الله الحَذَّاءُ ، عن صَفوانَ بن سُلَيم ، عن سُليمانَ بنِ يسَارٍ ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا : « أَحَبُّ الدِّينِ إلى الله الحَنيفِيَّةُ السَّمحَةُ » .

قال الطَّبَرَانِيُّ : « لم يَروِ هذا الحديثَ عن صَفوَانَ بن سُليمٍ إلَّا حُرُّ بنُ عبدِ الله . تَفَرَّد به عبد الله بن إبراهيم » ا.ه. .

• قلتُ : وهو مُنكَرُ الحديث ، كما قال أبو داوُد ، والسَّاجِيُّ ، بل نَسَبَهُ ابنُ حِبَّان إلى الوَضع . وبه أَعَلَّهُ الهَيْثَمِيُّ في « المَجمَع » (١/ ٦٠) .

ونَقَلَ ابنُ عَدِيٍّ عَقِبَهُ ، عن سَلَمَةَ بنِ شَبِيبٍ ، قال : قال لي أَبُو زُرعَة : « ما سَمِعتُ هذا الحديثَ في الدُّنيا مِن أُحدٍ غَيرِك » ، وهو دالُّ على غَرَابَتِه .

وحُرُّ بنُ عبد الله لم أَقِف لَهُ على تَرجَمَةٍ ، ولم يُشِر إليه ابنُ مَاكُولًا في « الإكمال » (٢/ ٩٢ - ٩٣) ، فلَعَلَّهُ تَصحَّف . والله أعلم .

وأخرَجَ أبو نُعيمٍ في « أخبار أصبَهَان » (٢/ ٢٥٥) من طريق مُحمَّد بن مُعيدٍ ، ثنا جَرِيرٌ ، عن الأعمشِ ، عن أبي حازمٍ ، عن أبي هُريرَة ، قال : بَلَغَ النَّبِيَّ عَيَّالِيَّهُ أَنَّ قَومًا حَرَّمُوا الطِّيْبَ واللَّحمَ والنِّساءَ ، مِنهُم عُثمانُ بن مَظعُونٍ ، وعبدُ الله بنُ مسعُودٍ ، وأرادوا أن يَستَخصُوا ، فَقامَ النَّبِيُّ عَيَّالِيُّهُ ، فَأُوعَدَ ذلك الوَعِيدَ ، حتَّى أُوعَدَ القتلَ [!!] ، وقال : « إِنِّي لم أُبعَث بالرَّهبانِيَّةِ ... الحديث » .

وسَنَدُهُ واهِ ؛ لأجل مُحُمَّدِ بنِ مُمَيدٍ الرَّازِيِّ . وقولُهُ : «حتَّى أُوعَدَ القَتلَ » مُنكَرُ جِدًّا . والله أعلم .

77- سُئلتُ عن حديث: كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْكُهُ يَرمِي الجَمرَةَ يَومَ النَّحرِ ضُحًى، وَأَمَّا بَعدَ ذَلِكَ فَبَعدَ زَوَالِ الشَّمسِ.

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أخرجه البُخاريُّ (٣/٩٧٥) مُعلَّقًا ، ووَصَلَه مُسلِمٌ (١٩٧١) ، والتِّمذيُّ (١٩٧١) ، والنِّمذيُّ (١٩٧١) ، والنِّمذيُّ (١٩٧١) ، والنِّمذيُّ (١٩٧١) ، والبنُ ماجَه (٣٠٥٣) ، والدَّارميُّ (١/ ٢٨٨) ، وإسحاقُ بنُ رَاهَوَيْهِ في وابنُ ماجَه (٣٠٥٥) ، وابنُ خُزيمة (٤/٢٧٧) ، «المُسنَد » _ كها في «الفتح » (٣/ ٥٨٠) _ ، وابنُ خُزيمة (٤/٢٧٧) ، وابنُ الجارُود في «المُنتقَى » (٤٧٤) ، والطَّحاوِيُّ في «شرح المعاني » وابنُ الجارُود في «المُنتقَى » (٤٧٤) ، والطَّحاوِيُّ في «شرح المعاني » السُّنَّة » (٢/ ٢٢٠) ، وأحمدُ (٣/ ٢٢٤) ، والبَيهقِيُّ (٥/ ٣١) ، والبَغويُّ في «شرح السُّنَّة » (٢/ ٢٢٢) من طُرُقٍ عن ابن جُريحٍ ، قال : أخبَرَني أَبُو الزُّبير ، أنَّه سَمِعَ جابرَ بنَ عبد الله فذَكَره .

قال التِّرمذيُّ : «هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ ».

سُئلتُ عن حديثين ..

77- عن عُمَر بن الخطّاب، قال: إِنَّ لله مَلَائِكَةً، يَكَتُبُونَ أَعَمَالَ بَنِي آدَمَ ، فَيَأْتُونَ رَبَّهُم عَلَى ، فَيَقُومُونَ بَينَ يَدَيهِ ، وَيَشُرُونَ صُحُفَهُم ، فَيَقُولُ اللهُ عَلَى : « أَلقِ تِلكَ الصَّحِيفَة ، وَيَشُولُ اللهُ عَلَى : « أَلقِ تِلكَ الصَّحِيفَة ، أَثْبِت تِلكَ الصَّحِيفَة » ، فَتَقُولُ اللَائِكَةُ الَّذِينَ أُمِرُوا أَن يُلقُوا أَثِيتَ تِلكَ الصَّحِيفَة » ، فَتَقُولُ اللَّائِكَةُ الَّذِينَ أُمِرُوا أَن يُلقُوا الصَّحِيفَة : « شَهِدنَا مَعَهُم خَيرًا ، وَرَأَينَاهُ ؟ » ، قال : « إِنَّهُم أَرَادُوا بِهِ غَيرَ وَجهِي » .

75 - عَن ابنِ عُمَر ، قال : إِنَّ فِي بَعضِ مَا أَنزَلَ اللهُ عَلَى نَبِيٍّ ، يَقُولُ اللهُ تَعَالَى : « ابنَ آدَمَ ! أَخلُقُكَ وَتَعبُدُ غَيرِي ؟! وَأَرزُقُكَ وَتَعبُدُ غَيرِي ؟! ابنَ آدَمَ ! أَدعُوكَ وَتَفِرُّ مِنِّي ؟! ابنَ آدَمَ ! أَدعُوكَ وَتَفِرُ مِنِّي ؟! ابنَ آدَمَ ! اتَّقِ الله ، وَنَم حَيثُ ابنَ آدَمَ ! اتَّقِ الله ، وَنَم حَيثُ شِئتَ » .

• قلتُ : أمَّا الحديثُ الأوَّلُ ، فَلَم أَقِف على سَنَدِه ، وعزاه في « كنز العُمَّال » (ج٢/ رقم ٨٨٣٦) لـ « رُسْتَه » _ بِضَمِّ الرَّاءِ ، وَتَسكِينِ السِّينِ ، وَفَتح التَّاء _ .

وكذلِكَ الحديثُ الثَّاني ، عزاه في « الإتحافات السَّنِيَّة » (٤٩٨) لأحمدَ ابنِ فارسٍ في « أماليه » ، والخَلِيليِّ .

ويَغلُبُ على ظنِّي عَدَمُ ثبوتِهما ؛ ومفارِيدُ هذه الكُتبِ مناكيرُ في الغالب . واللهُ أعلَمُ .

70 - سُئلتُ عن حديث: « المُؤمِنُ مِن أَخِيهِ بِمَنزِلَةِ اليَدَينِ ، لَا غِنًى لِأَحدِهِمَا عَنِ الأُخرَى ».

• قلتُ : أخرجه ابنُ وَهبٍ في « الجامع » (ق٥٥ / ٢) قال : أخبرَني ابنُ لَهِيعَة ، عن مُحمَّد بن زيد بن المُهاجِر ، أنَّ النَّبيَّ عَلَيْكُ قال : ... فذكره . وهذا سَنَدُ ضعيفٌ ؛ لإعضاله . والله أعلَمُ .

77 - سُئلتُ : هل صحَّ أنَّ النَّبيَّ عَلَيْكُ قال في مُعاوية بنِ أبي سُفيان : « لَا أَشْبَعَ اللهُ بَطْنَهُ » ؟

• قلتُ : نعم !

فقد أُخرج مُسلِمٌ (١٦/ ١٥٥ - ١٥٦ - شرح النَّوويِّ) ، وأحمدُ (١/ ١٤٠ ، ٢٤٠ مُسلِمٌ (٢٧٤٦) ، والعُقيليُّ في «الضَّعفاء» (٢٩١ ، ٣٣٥) من طريق أبي حَمزَة القصَّابِ ، عن ابنِ عبَّاسٍ ، قال : كُنتُ ألعَبُ مع الصِّبيان ، فجاء رسولُ الله عَيَّكُ ، فتوارَيتُ خلف بابٍ ، ـ قال : _ فجاء فحطاً في حَطأةً ، وقالَ : « اذهب! وادعُ لي مُعاوية » ، بابٍ ، ـ قال : _ فجئتُ ، فقُلتُ : « هُو يأكل » ، ـ قال : _ ثُمَّ قال لي : « اذهب! فادعُ لي مُعاوية » ، فقال : « فقال : « هُو يأكل » ، فقال : « لا فقال : « لا فقال : « لا فقال : « هُو يأكل » ، فقال : « لا فقال : « في مُعاوية » ، ـ قال : _ فجئتُ ، فقُلتُ : « هُو يأكل » ، فقال : « لا فقال : « لا فقال : « لا فقال : « اللهُ بطنَه » .

قال الحافظ الذَّهبيُّ في « تَذكِرة الحُفَّاظ » (٢/ ٦٩٩): « لعلَّ هذِهِ مَنقبَةٌ لمُعاوية ».

 7٧- سُئلُ عن حديث: « سَتُفتَحُ عَلَيكُمُ الآفَاقُ ، وَسَتُفتَحُ عَلَيكُمُ الآفَاقُ ، وَسَتُفتَحُ عَلَيكُم مَدِينَةٌ ، يُقَالُ لَهَا: قَزْوِينُ ، مَن رَابَطَ فِيهَا أَربَعِينَ يَومًا ، أَو أَربَعِينَ لَيلَةً ، كَانَ لَهُ فِي الجَنَّةِ عَمُودٌ مِن ذَهَبٍ ، عَلَيهِ زَبَرْ جَدَةٌ خَضَرَاءُ ، عَلَيهَا قُبَّةٌ مِن يَاقُوتَةٍ حَمَرَاءَ ، لَهَا سَبعُونَ زَبَرْ جَدَةٌ خَضَرَاءُ ، عَلَيهَا قُبَّةٌ مِن يَاقُوتَةٍ حَمَرَاءَ ، لَهَا سَبعُونَ أَلفِ مِصَرَاعٍ مِن ذَهبٍ ، عَلَى كُلِّ مِصَرَاعٍ زَوجَةٌ مِنَ الحُورِ العِينِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ موضوعٌ ، وبُطلانُه ظاهرٌ .

فأخرجَهُ ابنُ ماجَهْ (٢٧٨٠)، ومن طريقه ابنُ الجَوزِيِّ في « الموضوعات » (٢/ ٥٥) من طريق داوُد بن المُحَبَّرِ ، أنبأنا الرَّبيعُ بنُ صُبَيحٍ ، عن يزيد ابنِ أبان ، عن أنسِ مرفُوعًا .

وهذا سَنَدٌ ساقِطٌ البتَّة ؛ وداوُد بن الْمُحَبَّرِ كَذَّابٌ .

والرَّبيعُ بن صُبَيحٍ مَشَّى أَحمدُ أَمرَه ، وضعَّفه ابنُ مَعِينٍ ، والنَّسائيُّ ، وابن حِبَّانَ .

ويزيدُ بنُ أبان تَركَهُ النَّسائيُّ ، وغيرُه ، وقال شُعبة : « لَأَن أزني ، أَحَبُّ إِلَيَّ من أَن أُخَدِّت عن يزيدَ الرَّقَاشِيِّ » ، وقال أَحَدُ : « مُنكَرُ الحديث » .

وقال ابنُ الجَوزيِّ : « والعَجَبُ من ابنِ ماجَهْ ، مع عِلمه ، كيف استحلَّ أن يذكُر هذا في كتاب « السُّنَن » ، ولا يَتكلَّم عليه ؟!

أثراه ما سَمِع في « الصَّحيحين » ، عن رسُول الله عَيْسُهُ ، أنَّه قال : « مَن روَى عنِّي حديثًا يَرَى أنَّهُ كذبُ ، فهُو أَحَدُ الكذّابين » ؟ أَمَا عَلِم أَنَّ العوامَّ يقُولُون : « لولا أنَّ هذا صحيحٌ ما ذَكَرَهُ مِثلُ هذا العالم » ، فيعمَلُونَ بمُقتَضَاه ... ولكن ، غَلَبَ الهوَى بالعصبيَّةِ للبلد والوَطَن » ا.ه. .

• قُلتُ : بل نُبرِّئُ ابنَ ماجَهْ ، إِن شاءَ اللهُ ، أَن يسكُتَ عن الكَذِب ، وتغلبَهُ العصبيَّةُ لبلده قزوينَ . ولعلَّه رأَى أنَّهُ من الضَّعيف لا الموضُوعِ ، وإن كان قَد تساهَل على أيِّ حالٍ ، في إيراد مِثل هذا ، كما قالَ الذَّهبيُّ في « الميزان » (٢/ ٢٠) : « فلقد شَانَ ابنُ ماجَهْ سُننَه بإدخالِ هذا الحديث الموضوع فيها » .

وقال الحافظ في « التَّهذيب » (٣/ ٠٠٠) : « حديثُ مُنكَرُ » .

لكن يَبقَى على كلام ابنِ الجَوزيِّ مُؤاخَذَتان ..

الأولى: قولُه: « أثراه ما سمع في الصَّحيحين ». فهذا الحديثُ ما رَوَاهُ البُخاريُّ قطُّ ، وأخرجه مُسلِمٌ في « مُقدِّمة صحيحه » ، فلا يَكُون على شرطِهِ . فلا ينبغي أن يُعزَى للصَّحيحين ، إلَّا لمُسلِم مُقيَّدًا .

الثّانية: قولُه: «أمّا علم أنّ العوام ... الخ». فنَقُولُ: رَحِمَكَ اللهُ المّامُ! فأغلَبُ كُتُبك، لاسيّما ما كان منها في الوعظ، تعُجُّ بالأحاديث الضّعيفة والموضُوعة! وكم تكبّدنا مِنَ الجَهد، ما لا يَعلَمُه إلّا الله، مع بعض الخُطَباء، في إقناعِهِم أنّ هذا الحديث باطلٌ، فيقولُ: « ذَكرَهُ ابنُ الجَوزيِّ في « تلبيس إبليس »، وهُو من عُلماء الحديثِ »! فلله الأمرُ مِن قَبلُ ومِن بَعدُ.

7۸ - سُئلتُ عن أحاديث: مسحِ الوجهِ باليدِ بعد الدُّعاء، وذَكَر السَّائلُ أَنَّ جِدالًا حادًّا وقع بين طائفتين من الشَّبابِ، فمِن قائلِ: « إِنّهُ جائزٌ »، ومِن قائلِ: « إِنه بِدعةٌ »، واحتجَّ القائِلُون بالبِدعيَّةِ بقولِ سُلطان العُلَماءِ العزِّ بنِ عبد السَّلَام: « إِنّهُ لا يفعلُهُ إلَّا الجُهَّالُ »، فنَرجُو تحقيقَ المقام، واستيفاءَ الكلامِ لشفاء الصُّدور.

• قلتُ: استيفاءُ الكلام لتحقيق المقام يَحتَاج إلى بَسطِ حُجج الفريقين، ثُمَّ المحاكمة بينهما على وجه الإنصاف، والموضعُ هاهنا لا يَسمَحُ بذلك، ولكنَّني سأُجمِلُ البحث، من غير إخلالٍ بالمقصود، إن شاء اللهُ تعالى. * أمَّا الأحاديثُ..

فقد وَرَد مسحُ الوجه بعد الدُّعاء ، من حديث ابنِ عبَّاسٍ ، وعُمَرَ بن الخطَّاب ، والسَّائبِ بن خَلَّادٍ ، ويزيدَ بن سعيدٍ الكِنديِّ رَاعِيُّ .

١ - أمَّا حديثُ ابنِ عبَّاسِ ..

فأخرجَهُ ابن ماجَهُ (١٨١ - ٣٨٦٦)، وعَبدُ بن مُحَيدٍ في « المُنتخَب » (٢١٦)، وابنُ نصرٍ في « قيام اللَّيل » (١٤١)، وابنُ حِبَّانَ في « المجروحين » (١/ ٢٦٨) ، والجاكِمُ (١/ ٣٦٥) ، والبَغَوِيُّ في « شرح السُّنَة » (١/ ٣٦٨) ، وابنُ الجَوزيِّ في « الواهيات » (٢/ ٨٤٠) من طريق

صالح بن حَسَّان ، عن مُحَمَّد بن كعبِ القُرَظيِّ ، عن ابن عبَّاسٍ مرفُوعًا : « إذا دَعَوتَ الله ، فادعُ بباطن كفَّيك ، ولا تَدعُ بظهُورِهما ، فإذا فَرَغت ، فامسح بها وجهَك » .

وهذا سَنَدٌ ضعيفٌ جدًّا ؛ وصالِحُ بن حَسَّان ، قال البُخاريُّ : « مُنكَر الحديث » ، ولخَّص الحافِظُ حالَهُ ، فقال في « التَّقريب » : « مَترُوكُ » ، لذلك ، سُئل أبُو حاتم الرَّازيُّ عن هذا الحديث ، فقال ـ كما في « عِلل الحديث » (٢/ ٢٥١) ـ : « هذا حديثٌ مُنكَرٌ » .

ولم يتَفرَّد به صالحٌ ..

فتابَعَهُ رجلٌ مجهولٌ ، عن مُحمَّدِ بن كعبٍ ، عن ابن عبَّاسٍ مرفوعًا ، وساق حديثًا فيه : « ... سَلُوا الله ببُطون أَكُفُّكُم ، ولا تسألُوه بظهورِها ، فإذَا فرَغتُم ، فامسحوا بها وجُوهَكم » .

أخرجه أبُو داوُد (١٤٨٥) ، والبَيهقيُّ في «الكُبرَى» (٢١٢٢) ، وفي «الدَّعَوات الكبير» (ق٣٩/١) مِن طريق عبد المَلِك بن مُحمَّد بن أَيمَن ، عن عبد الله بن يعقوب بن إسحاق ، عمَّن حدَّثه ، عن مُحمَّد بن كعب. قال أبُو داوُد: «رُوِيَ هذا الحديثُ مِن غير وَجهٍ ، عن مُحمَّد بن كعبٍ ، كُلُها واهيةٌ ، وهذا الطَّريق أَمثَلُها ، وهُو ضعيفٌ أيضًا».

• **قلتُ** : ولَهُ عِلَّتان :

الْأُولَى : ضَعفُ عبد الملك بن مُحَمَّدٍ .

والثَّانية : جَهالَةُ الرَّاوِي عن كعبٍ .

وتابَع هذا المجهولَ : عِيسَى بنُ ميمونَ ، عن مُحمَّد بن كعبِ به .

أَخرجَهُ ابنُ نَصرٍ في « قيام اللَّيل » (ص١٤١) ، وقال : « عيسى بن ميمون ليس هو مِمَّن يُحتَجُّ بحديثه » .

٢- أمَّا حديثُ عُمر بن الخطَّابِ بن الح

فأخرجَهُ التَّرمذيُّ (٣٣٨٦) ، وعَبدُ بن مُميدٍ في « المُنتَخَب » (٣٩) ، والبَزَّارُ (١٢٩) ، وأَبُو الفضل الجَوهريُّ في « حديثه » (ج٥/ق ١٩٧) ، والطَّبرانيُّ في « الأوسط » (ج٢/ق ١٤٢/١) ، وفي « الدُّعَاء » (٢١٢) ، والطَّبرانيُّ في « الأوسط » (ج٢/ق ١٤٢/١) ، وفي « الدُّعَاء » (٢١٢) ، والسِّلَفِيُّ والحَاكِمُ (١/ ٣٣٥) ، والنَّقَاشُ في « فوائد العِرَاقِيِّين » (٢٧) ، والسِّلَفِيُّ في « الواهيات » (٢٠١) ، وابنُ الجَوزِيِّ في « الواهيات » (١٤٠٦) ، وابنُ الجَوزِيِّ في « الواهيات » (١٤٠٦) ، وابنُ عسنى ، وابنُ عساكر في « تاريخ دِمَشق » (٢٢/ ٣٥) مِن طريق حمَّاد بن عيسَى ، ثنا حَنظَلَةُ بنُ أبي سُفيان ، عن سالمٍ ، عن أبيه ، عن عُمَر بن الخطَّاب ، قال : « كان رسول الله عَلَيْكُ إذا مدَّ يديه في الدُّعاء ، لا يَرُدُّهُما حتَّى يَمسَح بها وَجهه » .

ورواه عن همَّاد بن عيسى هكذا: عَبدُ بنُ مُميدٍ، ومُحمَّدُ بنُ الْمُثنَى، وإبراهيمُ بنُ يعقوبَ الدَّورَقِيُّ، ومُحمَّدُ بنُ بكَّارٍ العيشِيُّ، ونصرُ بنُ عليًّ، وإبراهيمُ بنُ يعقوبَ الدَّورَقِيُّ، ومُحمَّدُ بنُ بكَّارٍ العيشِيُّ، ونصرُ بنُ عليًّ الحُلوانِيُّ، وإسهاعيلُ بنُ ومُحمَّدُ بنُ مُوسى الحَرَشِيُّ، والحَسَنُ بنُ عليًّ الحُلوانِيُّ، وإسهاعيلُ بنُ مُحمَّدِ الطَّلْحِيُّ، في آخرين.

وخالَفَهم مُعَلَّى بنُ مهديًّ المَوصِلِيُّ ، قال : نا حَمَّادُ بنُ عيسى الجُهنِيُّ ، ثنا حَنظَلَةُ بنُ أبي سُفيان ، عن سالم بنِ عبدِ الله بن عُمَر ، عن أبيه مَا فَت أبيه مَا قال : « ما مَدَّ رسُولُ الله عَنْ يده في دُعاءٍ قطُّ فقبَضَهُما حتَّى يمسح بها وجهه » .

أَخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي « الدُّعاء » (٢١٣) قال : حدَّثنا عليُّ بن عبد العَزِيز ، قال : ثنا مُعَلَّى بنُ مَهدِيٍّ بهذا .

وقال : لم يُجاوِز به الْمُعلَّى : ابنَ عُمَر .

• قلتُ : ووَهِمَ فيه . ومُعَلَّى صاحبُ مَناكير .

قال البَزَّار: « وهذا الحديثُ إنَّمَا رواه عن حنظَلَة : هَّادُ بن عيسى ، وهو ليِّنُ الحديث ، ولم نَجِد بُدًّا من إخراجِه ، إذ كان لا يُروَى عن النَّبِيِّ عَيْشَةُ إلَّا من هذا الوجه ، أو مِن وجهٍ دُونَه » .

قال التِّرمذيُّ : « هذا حديثُ غريبٌ ، لا نَعرِفُه إلَّا مِن حديثِ حَمَّادِ بن عيسَى ، وهو قليلُ الحديثِ ، وقد حدَّث عنه النَّاسُ » .

وقال الطَّبرانيُّ : « لا يُروَى هذا الحديثُ ، عن عُمَرَ إلَّا بهذا الإِسنادِ ، تفرَّد به حَّادُ بنُ عِيسَى » .

• قلتُ : وهُو ضعيفٌ ، ضعَّفَهُ أحمدُ ، وأبو حاتم ، والدَّارقُطنيُّ ، وغيرُهم ، وقال ابنُ حِبَّانَ ، والحاكِمُ : « يَروِي أحاديثُ موضُوعةً ، عن ابن جُريج ، وغيرِه » ، ولذلك قالَ الذَّهبيُّ في « سِيرَ النَّبلاء » (٦٧/١٦) : « أَخرَجَهُ الحاكِمُ في « مُستدركه » ، فلم يُصِب ؛ وحمَّادُ ضعيفٌ » ، وقال العِراقيُّ في « المغني » (١/ ٥٠٣) : « سَكَتَ عليه الحاكِمُ ، وهو ضعيفٌ » .

٣- أمَّا حديث السَّائب بن خلَّادٍ ..

فأخرجَهُ الطُّبرانيُّ في « الكبير » (ج٧/ رقم ٦٦٢٥) مِن طريق عمرِو

ابن خالدِ الحرَّانيِّ، ثنا ابنُ لَهِيعَة ، قال : سمِعتُ حفصَ بنَ هاشمِ بن عُتبةَ ابن عُتبةَ ابن أبي وقَّاصٍ يَذكُر ، أنَّ خلَّادَ بنَ السَّائبِ حدَّثه ، عن أبيهِ ، أنَّ رسول الله عَلَيْ كان إِذَا دَعَا رفع راحتَيهِ إلى وجهه .

قال الهَيَثمِيُّ في « المَجمَع » (١٠/ ١٦٩) : « فيه حَفصُ بن هاشم بن عُتبة ، وهُو مجهولٌ ».

واضطرب ابنُ لَهِيعة في سَنَده ومتنه ..

فرواه يحيى بنُ إسحاق ، عنه ، عن حَبَّانَ بنِ واسع ، عن خلَّاد بن السَّائب الأنصاريِّ ، أنَّ رسول الله عَيْنَا كَانَ إذا دَعَا جَعَل باطِنَ كَفَّيه إلى وجههِ .

أَخرَجَهُ أَحمَدُ (٤/٥٦). فلَم يَذكُر « السَّائبَ بنَ خلَّادٍ » في إسناده. وأخرَجَهُ أبنُ أبي عاصِمٍ في « الآحاد والمَثَانِي » (٢٥٩٠)، عن ابنِ أبي مَريَمَ.

ورواه أحمدُ أيضًا ، عن يحيى بنِ إسحاقَ ، بسياقٍ آخرَ .

ورَوَاهُ سعيدُ بنُ الحَكَم بنِ أبي مَريَمَ ، قال : نا ابنُ لَهِيعَةَ ، عن حَبَّانَ بنِ واسِع ، عن حفصِ بن هَاشِمِ بن عُتبَةَ ، أنَّ خلَّادَ بنَ السَّائِبِ حدَّثَهُ ، عن أبيه ، أنَّ رسُولَ الله عَنْظَة كان إذا دعا جَعَلَ راحتيه إلى وَجهِه .

فجَعَلَهُ من مُسنك السَّائِب.

أَخرَجَهُ ابنُ أبي عاصِمٍ في « الآحاد والمثاني » (٢٥٩٠) قال : حدَّثَنا مُحمَّدُ بنُ عَوفٍ ، نا ابنُ أبي مَريَمَ ، جذًا .

ورواهُ قُتيبةُ بنُ سعيدٍ ، قال : ثنا ابنُ لَهِيعة ، عن حفصِ بن هاشمِ بن عُتبة بن أبِي وقَّاصٍ ، عن السَّائبِ بن يزيدَ ، عن أبيه ، أنَّ النَّبيَّ عَلَيْكُ كان

إذا دَعَا فَرَفَعَ يديه ، مَسَحَ وجهه بيديه .

أخرجَهُ أحمدُ (٤/ ٢٢١) ، وأبُو داوُد (١٤٩٢) ، ومِن طرِيقِهِ البَيهَقِيُّ في « الدَّعَوَات » (١٨٤) ، والفِريابيُّ في « كتاب الذِّكر » _ كها في « النُّكَت الظِّرَاف » (١٨٤ - ١٠٠١) للحافِظِ _ ، والطَّبرانيُّ في « الكبير » (ج٢٢/ رقم ٢٣١) ، وأبو نُعيم في « مَعرِفة الصَّحابَة » (٢٦١٤) من طريق قُتيبة . فصار الحديثُ مِن : « مُسنَد يزيدَ بنِ سعيدٍ الكِنديِّ » .

قال عبدُ الله بنُ أحمدَ عَقِبَ الحديثِ : « وقد خَالَفُوا قُتيبَةَ في إسنادِ هذا الحديثِ ، وأحسِبُ قتيبة وَهِم فيه ؛ يقولُونَ : خلّاد بن السَّائِب ، عن أبيه » .

وقال الحافظُ في تَرجَمَةِ حفص بن هَاشِمٍ من « التَّهذِيب » : « أَظُنُّ الغَلَطَ فيه من ابن لَهِيعَة ؛ لأنَّ يَحيَى بنَ إِسحاقَ السَّيْلَجِينِيَّ من قُدَمَاء الغَلَطَ فيه من ابن لَهِيعَة ؛ لأنَّ يَحيَى بنَ إِسحاقَ السَّيْلَجِينِيَّ من قُدَمَاء أصحَابِهِ ، وقد حَفِظَ عنه حَبَّانُ بنُ وَاسِع . وأمَّا حَفصُ بنُ هاشِم فليس أصحابِهِ ، وقد حَفِظ عنه حَبَّانُ بنُ وَاسِع . وأمَّا حَفصُ بنُ هاشِم فليس له ذِكرٌ في شيءٍ مِن كُتُب التَّواريخ ، ولا ذَكرَ أحدٌ أنَّ لابنِ عُتبةَ ابنًا يُسَمَّى له ذِكرٌ في شيءٍ مِن كُتُب التَّواريخ ، ولا ذَكرَ أحدٌ أنَّ لابنِ عُتبةَ ابنًا يُسَمَّى

والحديثُ مُضطربٌ ، وضعيفٌ مِن كُلِّ وجُوهِهِ .

وقال الحافِظُ فِي « أمالي الأذكار »: « فيه ابن لَهِيعة ، وشيخُهُ مجهولٌ ».

فالصواب، أنَّهُ لا يَصِحُّ حديثٌ إلى النَّبيِّ عَيْكَ في هذا البَابِ.

وتَسَامَحَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ، فقال في « بُلوغ المرام » (ص٢٨٤) : « مَجَمُوع هذه الأحاديث يَقضِي بأنَّهُ حديثٌ حَسَنٌ » .

* أمَّا مذاهِبُ العُلماء في ذلك ..

حفصًا » انتهَى .

فقال ابنُ نَصرٍ في « قيام اللَّيل » : « ورَأَيتُ إسحاقَ يَستَحسِنُ العَمَل

بهذه الأحاديث. وأمَّا أحمدُ بن حَنبَلٍ ، فحدَّ ثَني أَبُو داوُد ، قال : «سمعتُ أحمدَ ، وسُئل عن الرَّجلِ يَمسَحُ وجهه بيديه إذا فرغ في الوتر ؟ فقال : «لم أسمع فيه شيئًا » ، ورأيتُ أحمدَ لا يفعلُهُ . وسُئل مالكُ عن الرَّجُلِ يَمسَحُ بكفيَّه وجههُ عند الدُّعاء ؟ فأنكرَ ذلكَ ، وقال : «ما عَلِمتُ » . وسُئل عبدُ الله _ يعني : ابنَ المُبارَك _ عن الرَّجل يَبسُط يديه ، فيَدعُو ، ثُمَّ وسُئل عبدُ الله _ يعني : ابنَ المُبارَك _ عن الرَّجل يَبسُط يديه ، فيَدعُو ، ثُمَّ يَمسَحُ بها وجهَه ؟ فقال : «كرة ذلك سُفيانُ » _ يعني : الثَّوريَّ _ » ا.ه _ . وكذلك ، أنكرة البيهقيُّ في « رسالته إلى أبي مُحمَّدٍ الجُوينيِّ » وكذلك ، أنكرة البيهقيُّ في « رسالته إلى أبي مُحمَّدٍ الجُوينيِّ »

• قُلتُ : وأقوى ما رأيتُهُ في هذا الباب ، ما أَخرَجَهُ البُخاريُّ في « الأدب المُفرد » (٩٠٦) ، من طريق مُحمَّدِ بنِ فُليحٍ ، قال : أخبَرَني أبي ، عن أبي نُعيم للفرد » (٩٠٦) ، من طريق مُحمَّدِ بنِ فُليحٍ ، قال : أخبَرَني أبي ، عن أبي نُعيم للفرد وهو وهبٌ له ، قال : رأيتُ ابنَ عُمَر ، وابنَ الزُّبير يدعُوان ، يُدِيرَانِ بالرَّاحتين على الوجه .

وحسَّن إسنادَهُ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في « أمالي الأذكار » .

وسَنَدُه مُحْتَمِلٌ للتَّحسين ، وإلى الضَّعف ما هو .

ومُحَمَّدُ بنُ فُليحٍ ، وأَبُوه فيهِمَا مقالٌ معرُوفٌ .

فالصَّوابُ في هَٰذا الباب: ما ذَهَب إليه الثَّوريُّ ، وابنُ الْمُبارَك ، ومالِكُ ، وأَحَدُ بنُ حَنبلِ : مِن كراهِيَةِ ذلك .

واللهُ أعلَمُ .

79 - سُئلتُ عن حديث: « كما تكونوا يُوَلَّى عَليكُم ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أَخرَجَهُ ابنُ جُمَيعٍ في « مُعجَمه » (ص ١٤٩/ ١٠٤)، والقُضَاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (٥٧٧) من طريق الكَرْمَانِيِّ بن عَمْرٍ و ، ثنا المُبارَك بن فَضالة ، عن الحَسَن البصريِّ ، عن أبي بَكْرة مرفُوعًا فذَكرَه .

قال ابنُ طاهرٍ في «كلامه على أحاديث الشّهاب » _ كما في «تخريج أحاديث الكُشّاف » (١٨٩) ، للزَّيلَعِيِّ _ : «هذا حديثُ رواه أحمدُ بنُ إبراهيم بنِ عُثمان بن المُثنَّى ، عن الكَرْمَانِيِّ بن عَمْرٍ و ، عن المُبارَك بن فضالة . والمُبارَكُ بنُ فضالة ، وإن ذُكِر بشيءٍ من الضّعف ، فإنَّ العُهدة على من رواه عنهُم ؛ فإنَّ فيهم جهالةً » .

وقال الحافظ في « الكافي الشَّافِ » (١/ ٣٥١) : « في إسناده إلى مُبارَك مِجاهيلُ » ا.هـ.

والحَسَنُ البصريُّ لم يُصرِّح بالتَّحديث من أبي بَكْرة.

ولكن له وجهٌ آخرُ ..

أَخرَجَهُ البَيهَقِيُّ فِي « الشَّعَب » (ج٦/ رقم ٧٣٩١) من طريق يحيى ابن هاشم، نا يُونُسُ بنُ أبي إسحاق، عن أبيه، قال: قال رسُول الله عَلَيْلَةُ: « كَمَا تَكُونُوا يُؤَمَّرُ عليكم ».

قال البَيهَقِيُّ : « هذا مُنقطِعٌ ، ورَاوِيه يحيى بنُ هاشم ضعيفٌ » .

• قلتُ: وسَندُه في غاية الوهاء؛ فمع كونه مُعضَلًا ، فإنَّ يحيى بن هاشم السِّمسارَ ليس ضعيفًا فحسبُ ، فقد كذَّبه ابن مَعِينٍ ، وقال ابن عَدِيًّ : «كان ببغداد ، يَضَعُ الحديث ، ويسرِقُه » ، وكذَّبه كذلك صالحٌ جَزَرةُ ، وتَركه النَّسَائِيُّ ، وقال ابنُ حِبَّان : «كان مُمَّن يَضَعُ الحديث على الثِّقات ، ويروي عن الأثبات الأشياء المُعضَلات ، لا يحلُّ كتابة حديثه ، إلَّا على جِهة التعجُّب لأهل الصِّناعة ، ولا الرِّوايةُ بحالٍ » .

وقد اختُلِف في إسناده ..

فرواه الدَّيْلَمِيُّ من طريق يحيى بن هاشم هذا ، عن يُونْسَ بن أبي إسحاق ، عن أبيه ، عن جَدِّه ، عن أبي بَكْرة مرفُوعًا .

وهذا لا يصحُّ أيضًا ؛ لأنَّ مدارَه على يحيى بن هاشم.

واللهُ أعلَمُ .

• ٧- سُئلتُ عن حديث: «كان رسُول الله عَلَيْكَةِ يَقبَل الهديَّةَ ، ويُكافِئ عليها».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أخرَجَهُ البُخارِيُّ (٥/ ٢١٠)، وأبو داؤد (٣٥٣٦)، والتِّرمِذِيُّ في «سُننه» (١٩٥٣)، وفي «الشَّمائل» (٣٥٠)، وأحمدُ (٢/ ٩٠)، وابنُ أبي الدُّنيا في «مكارم الأخلاق» (ص ٨٧)، وعَبدُ بنُ مُميدٍ في «المُنتخَب من المُسنَد» (١٠٠٣)، وأبو الطَّاهر المُخلِّصُ في «الفوائد» (ج٩/ ق٨٠٢/١)، وأبو الطَّبرانيُّ في وأبو بكرٍ الشَّافِعِيُّ في «الغيلانِيَّات» (ج٤/ ق١٠١/٢)، والطَّبرانيُّ في «الأوسط» (ج٢/ ق٨٠٢/١)، وأبو الشَّيخ في «الأخلاق» (٢٥٢)، وابنُ عبد البَرِّ في «التَّمهيد» (٢/ ١١ - ١٣)، والأصبَهانِيُّ في «التَّرغيب» والخطيبُ في «التَّرغيب» والخطيبُ في «التَّرغيب» والخطيبُ في «التَّرغيب» والخَسين في «التَّرغيب» والنَّبيَّ عَيْكُمُ اللَّرِيَّ في «النَّرغيب» كان يَقبَلُ الهديَّة، ويُثِيبُ عليها.

قال البُخاريُّ عَقِبَه : « لم يَذكُر وكيعٌ ومُحاضِرٌ : عن هشام بن عُروة ، عن أبيه ، عن عائشة » ، ويَقصِدُ البُخاريُّ أنَّ عيسى بنَ يُونُس خُولِف في وصلِه ، فرواه وكيعٌ ، ومُحاضِر بن المُورِّع مُرسَلًا .

وكذلك قال غيرُ واحدٍ من العُلماء ..

فقال ابنُ مَعِينٍ _ كما في « تاريخ الدُّورِيِّ » (٢٨/٤) _ : « النَّاس يُحَدِّثُون به مُرسَلًا ».

وقال أبو داوُد: « تَفرَّد بوصله عيسى بنُ يُونُس ، وهو عند النَّاس مُرسَلُ » ، وكذلك قال البزَّار .

وصرَّح الطَّبَرانيُّ أنَّ عيسى بنَ يُونُس تفرَّد بوصلِه.

ولم يُجِب الحافظُ في « الفتح » عن هذا الإعلال بشيءٍ في موضع الحديث.

والجواب عنه: أنَّ عيسى بنَ يُونُس ثقةٌ حُجَّةٌ ، لم يَختَلِف أحدٌ فيه ، وقد صحَّحَه التِّرمِذِيُّ أيضًا.

وفي هذا الحديث دليلٌ على وهاء ما تمسَّك به بعضُ الطَّلَبة ، أنَّه كُلَّما خالف الجماعة الواحدُ رجَّحُوا رواية الجماعة ، وهذا ليس بلازم ؛ فإنَّ الأمر يدُورُ مع القرائن ، وإن كان أكثرُ تَصَرُّف العُلماء على ترجيح رواية الجماعة ، ولكنَّهُم قد يُرَجِّحُون رواية الواحد على الجماعة ، كما فعَل البُخاريُّ هنا ..

وكما فعل التَّرِمِذِيُّ في حديثِ « اللَّهِيء صلاتَه » ، فقد رواه يحيى بنُ سعيدٍ القَطَّانُ ، عن عُبيد الله بن عُمَر ، قال حدَّثني سعيدُ بنُ أبي سعيدٍ ، عن أبي هُريرَة .

وخالَفَهُ أَنسُ بنُ عِياضٍ ، وعبدُ الله بنُ نُميرٍ ، وأبو أُسامة حمَّادُ بنُ أُسامة ، وغليه أُسامة ، وعبدُ الرَّحيم بنُ سُليهان ، وعُقبةُ بنُ خالدٍ ، فَوَوْه جميعًا عن عُبيد الله بن عُمَر ، عن سعيدٍ المَقبُرِيِّ ، عن أبي هُريرَة ،

ولم يَذَكُّرُوا والدسعيدِ المَقبُّرِيِّ .

وأخرج الشَّيخَان الوجهين جميعًا .

فقال التِّرمذِيُّ : « رواية يحيى بن سعيدٍ ، عن عُبيد الله بن عُمَر أصحُّ » ، وقد رأيتَ من خالَفَه .

وبالجُملة ، فالحديث الشَّاذُّ ليس له حدُّ قاطعٌ لا يُتجاوَزُ ، وإن كان هناك قاعدةٌ كُلِّيَّةٌ يُرجَع إليها ، فقد تَتخلَّفُ ، والعُمدَة في ذلك على كثرة النَّظَر ، ومُلاحَظةِ تصرُّفِ العُلماء الحُذَّاقِ ، مع إِدمان الطَّلب ، وَجَودَة القَريجة .

وَالكلامُ فِي الشَّذُوذِ أَشدُّ من المشي على حدِّ المُوسَى ، فلا يَنقَضِي عَجَبِي ، والأمرُ كذلك ، كيف كثر « الغِلمانُ المُحَقِّقُون » ، الذين أَعَلُّوا جُملةً وافرةً من أحاديث « الصَّحيحين » بالشُّذوذ ، فضلًا عن غيرِهما ، ويَالَيتَهُم إِذ أَعَلُّوا سُبِقوا ، ولِكنَّهم ما سُبِقوا إلى ذلك من الحُفَّاظ والنُّقَّاد ، وليت لهُم من التَّحصيل ، وطُول العُمر ، وشهادة العُلماء لهم بالأهليَّة ، ما يُعِينُهم على ذلك ، فالحُكمُ لله العليِّ الكبير .

٧١- سُئلتُ عن حديث: « مَن لم يَرْعَوِ عِند الشَّيْب، ولم يَستَحِ من العَيْب، ولم يَستَحِ من العَيْب، ولم يَخشَ الله بالغَيْب، فليس لله فيه حاجةٌ ».

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ .

أَخرَجَهُ ابنُ جُميعٍ في « مُعجَمه » (ص ٣٧٥) ، ومن طريقه الذَّهَبِيُّ في « الميزان » (٤٦٢٢٤) ، قال : حدَّثنا يُوسُفُ بنُ إسحاق بحَلَب ، ثنا مُحمَّدُ بنُ حَمَّادٍ الطِّهْرَانِيُّ ، ثنا عبدُ الرَّزَّاق ، أنبأنا مَعمَرٌ ، عن ابن طاوُوسٍ ، عن أبيه ، عن جابرٍ مرفُوعًا فذَكرَه .

قال الذَّهَبِيُّ في ترجمة يُوسُفَ هذا: «عن مُحَمَّد بن حَمَّادٍ الطَّهرَانِيِّ بخَبَرٍ باطلٍ ... ـ ثُمَّ رواه ، وقال: ـ الآفةُ من يُوسُف ؛ فإنَّ الباقين ثقاتُ » .

٧٢- سُئلتُ عن حديث: « لا يَبِيتَنَّ رَجلٌ عند امرأةٍ ثَيِّبٍ ، إلَّا أن يكون ناكِحًا ، أو ذا محرم » .

وقال السَّائل: هل يُفهَم منه أنَّه يجوز المبيتُ عند البِكر، لأنَّه قيَّد النَّهي بثيُوبَة المرأة ؟

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أخرَجَهُ مُسلِمٌ (١٧١/ ١٩)، والبَيهَقِيُّ (٧/ ٩٨)، وأبو الحُسين الدَّقَاقُ في «الفوائد المُتتَقَاة» (ق٠١/ ١)، والطُّيُورِيُّ في «الطُّيُورِيَّات» (ق١/١٨)، والطُّيورِيُّ في «الطُّيُورِيَّات» (ق٢٩٥/ ١)، والخطيبُ في « مُعجَمه » (ص٢٩٥) من طُرُقِ عن هُشيمٍ ، ثنا أبو الزُّبير ، عن جابرٍ مرفُوعًا ، فذكرَه بلفظ: «امرأةٍ ثيِّب».

وأخرَجَهُ أبو يَعلَى (١٨٤٨) ، وعنه ابنُ حِبَّان (٥٥٨٧) ، والبَيهَقِيُّ : (٩٨/٧) قال : حدَّثنا أبو خَيثَمَة زُهيرُ بنُ حربٍ ، _ زاد البَيهَقِيُّ : وعمرٌ و النَّاقدُ ، قالا : _ ، ثنا هُشيمٌ به ، بلفظ : « امرأةٍ في بيتٍ » .

ولم يقع عند البَيهَقِيِّ : « في بيتٍ » .

وأخرَجَهُ النَّسَائِيُّ في «عِشرة النِّساء» (٥/ ٣٨٦-الكُبرى) ، ومن طريقه ابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (١/ ٢٢٧) ، وابنُ أبي شيبة (٤/ ٩٠٤) ، عن هُشيم ، بلفظ: « امرأةٍ » ، هكذا بلا قيدٍ .

قال العُلماء: إنها خَصَّ الثَّيِّبَ، لكونها التي يُدخَل إليها غالبًا، وأمَّا البِكر فمصُونَةٌ ، مُتَصَوِّنَةٌ في العادة ، مُجانِبةٌ للرِّجال أشدَّ المُجانَبة ، فلم يَحتَج إلى ذِكرِها ، ولأنَّه من باب التَّنبيه ، لأنَّه إذا نَهَى عن الثّيِّب ، التي يَتَساهل النَّاسُ في الدُّخول عليها في العادة ، فالبِكر أولَى . فالكلامُ إذن خَرَجَ مَخَرَج الغالب ، فلا يكون له مفهومٌ ، وهذا كقولِه تعالى : ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوْاْ أَضْعَنَفًا مُّضَنَعَفَةً ﴾ [آل عمران: ١٣٠] ، فلا يُقال: ﴿ يُحَلَّ أَكُلُه ضِعفًا واحدًا ﴾ . ومثل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُكْرِهُواْ فَنَيَاتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدَنَ تَحَصُّنَا ﴾ [النُّور: ٣٣] ، فلا يُقال: « إذا لم يُرِدن تحصُّناً يجوزُ إكراهُهُنَّ على البِغاء ». وكقولِه تعالى في آية الْمُحرَّ مات من النِّساء: ﴿ وَرَبَيْنِ مُكُمُ ٱلَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآ إِكُمُ ٱلَّذِي دَخَلَتُم بِهِنَّ ﴾ [النِّساء: ٢٣] ، فقولُه تعالى : ﴿ فِي حُجُورِكُم ﴾ قيدٌ خرج مَحَرَج الغالِب ؛ وذلك أنَّ المرأة الْمُطلَّقة ، أو التي مات زوجُها ، عادةً ما تأخذُ ابنتها مِن زوجها إلى بيت زوجها الثَّاني ، فتكونُ في حِجرِ الزُّوجِ ، فلا يُقال : « إذا لم تَكُن في حِجرِه يجوز له أن يتزوَّجَها » ؛ لأنَّها مُحَرَّمةً عليه ، سواءٌ كانت في حِجرِه أو لا ، وهذا ما ذَهَب إليه سائرُ أهل العِلم ، إلَّا طائفةً قليلةً مِنهُم. وكقولِه عَيْكُمْ: « لا تصومُ المرأةُ وزوجُها شاهدٌ ، إلَّا بإذنه » ، فقوله : « شاهدٌ » قيدٌ خرج مَحَرَج الغالِب ؛ لأنَّه قد يَحتاجُ إلى ما يَحتاجُهُ الرَّجلُ ، أمَّا في حال سَفَرِه ، فتنتفَي حاجَتُه ، فلا يُقال : « يجوز لها أن تصوم وهو مسافرٌ ، رغم أَنفه » ؛ فلو أنَّه أَمَرَها أن تُفطِر حال سَفَرِه ، لوَجَب عليها الفِطرُ ، ولكنَّ الكلام خرج مُحَرَج الغالب. والأمثلةُ على ذلك تطولَ. والحمدُ لله على التَّوفيق.

٧٣- سُئلتُ عن حديث: « إنَّ الإيمان سِربَالٌ ، يُسَربِلُه اللهُ من يشاءُ ، فإذا زَنَى العبدُ نُزِع منه سِربَالُ الإيمان ، فإن تاب رُدَّ عليه ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

أَخرَجَهُ ابنُ نَصرٍ في «كتاب الصَّلاة» (٥٣٨)، والبَيهَقِيُّ في «الشُّعَب» (ج٠١/رقم ٤٩٨١) من طريق عَمْرو بن عبد الغَفَّار، ثنا العَوَّامُ بنُ حَوْشَبٍ، حدَّثَني عليُّ بنُ مُدرِكٍ، عن أبي زُرعة، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا فذكرَه.

وسَنَده ضعيفٌ جدًّا ؛ وعَمْرُو بنُ عبد الغَفَّار تَركه أبو حاتم ، وقال ابنُ عَدِيٍّ : « اتَّهِم بوضع الحديث » ، وقال العُقيليُّ وغيرُه : « مُنكر الحديث » .

ويُغنِي عنه:

ما أخرَجَهُ أبو داوُد (٢٩٠)، وابنُ نَصرِ (٣٦٥)، وابنُ مَندَهُ في « الإيهان » (٥١٩) من طريق سعيد بن أبي مَريَم، أنا نافعُ بنُ يزيد، قال : حدَّثَني ابنُ الهادِ، أنَّ سعيدَ بنَ أبي سعيدِ المَقبُرِيَّ حدَّثَه، أنَّه سَمِع أبا هُريرَة مرفُوعًا : « إذا زنى الرَّجلُ خرج منه الإيهانُ ، وكان عليه كالظُّلَّة، فإذا انقلَع رجع إليه الإيهانُ ».

وسَنَده صحيحٌ.

وأخرَجَ ابنُ نَصرِ (٥٣٩) ، والبَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (٤٩٨٢) من طريق ابن أبي مريم ، نا يحيى بنُ أيُّوب ، قال : حدَّثني ابنُ عَجلان ، أنَّ القعقاعَ أخبَرَه ، عن أبي صالح ، عن أبي هُريرَة ، وسئل عن قوله : « لا يزني الزَّاني وهو مؤمنٌ » : فأين يكون الإيهانُ منه ؟ قال أبو هُريرَة : « سيكون عليه هكذا وقال بكفِّه - ، فإن نَزَع وتاب رَجَع إليه الإيهانُ » . وهو موقوفٌ جيِّدُ الإسناد . واللهُ أعلَمُ .

٧٤ - سُئلتُ عن حديثٍ ـ عزاه السَّائلُ للحاكم في « المُستدرَك » ـ : « التَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ : أَن يُطَاعَ ، فَلَا يُعصَى ، وَيُشكَرَ ، فَلَا يُكفَرُ ، وَيُشكَرَ ، فَلَا يُكفَرُ ، وَيُذكرَ ، فَلَا يُنسَى » .

• قلتُ: لعلَّ القارئَ نقل هذا العَزوَ إلى الحاكم مِن « تفسير ابن كثيرٍ » ، فإنَّه قال (٢/ ٧٢): « وكذا رواه الحاكِمُ في « مُستدرَكه » ، من حديث مِسعرٍ ، عن زُبيدٍ ، عن مُرَّة ، عن ابن مَسعُودٍ مرفُوعًا فذكره » .

ولم أر أحدًا نَسبَه إلى الحاكم مرفُوعًا ، بل ذكرَه الزَّيْلعيُّ في « تخريج أحاديث الكَشَّاف » (ق٨٣/١) ، والسِّيوطيُّ في « الدُّرِّ المنثور » (٢/٥) ، ونسبَاهُ إلى الحاكم موقُوفًا . وقد أخرجه الحاكم كذلك (٢/٢٥٤) . وقد ذَكر ابنُ كثيرٍ أنَّ ابنَ مَردَوَيْهِ رواه مِن طريق يُونسَ بنِ عبد الأعلى ، عن ابنِ وهبٍ ، عن الثَّوريِّ ، عن زُبيدٍ اليَامِيِّ ، عن مُرَّة بن شُرَاحِيلَ ، عن ابن مَسعُودٍ مرفُوعًا .

• قلتُ : وتُوبع التُّوريُّ على رفعه ..

تابعه مُحُمَّدُ بنُ طلحة ، فرواه عن زُبَيدٍ ، عن مُرَّة ، عن ابن مسعُودٍ مرفُوعًا .

أخرجه أَبُو نُعيمٍ في « الجِلية » (٧/ ٢٣٨-٢٣٩).

والصُّواب في هُذا الحديث الوَقفُ، ولا يَصحُّ مرفُوعًا.

وبيانُه: أنَّ رواية ابنِ مَردَوَيْه التي رواها عن ابنِ وهبٍ ، عن الثَّوريِّ ، فلا أَعلَمُ سَنَدَ ابن مَردَوَيْه إلى يونُسَ بنِ عبد الأعلى . ولعلَّ فيها علةً . وإنْ سلَّمنا أنَّ السَّند إلى يونُسَ صحيحٌ ، فقد خُولِف ابنُ وهبٍ في سَنَده ..

خالفه عبدُ الرَّحن بنُ مَهديٍّ ، ومُحمَّدُ بنُ يُوسُف الفِريابيُّ ، وعبد الرَّزَّاق ، فَوَوَوْه عن الثَّوريِّ ، عن زُبيدٍ ، عن ابن مَسعُودٍ قولَه .

أخرجَهُ عبد الرَّزَّاق في «تفسيره» (١/ ١٢٩)، ومِن طريقه ابنُ جَريرٍ (٢٥٣٦)، ومِن طريقه ابنُ جَريرٍ (٢٥٣٦)، وابنُ أبي حاتم (١٠٧٩) في «تفسيرَيها»، والطَّبَرانيُّ في «الكبير» (ج٩/ رقم ٨٥٠٢).

وتُوبِعِ الثُّورِيُّ على وقفه ..

تابعه: شُعبَةُ ، ومِسعرُ بنُ كِدَامٍ ، وجَريرُ بنُ حازمٍ ، وليثُ بنُ ابنُ ابنُ عن أبي سُليمٍ ، والمَسعُوديُّ ، كلُّهم يرويه عن زُبيدٍ الياميِّ ، عن مُرَّة ، عن ابن مَسعُودٍ قولَه .

أخرجه ابنُ المُبارَك في « الزُّهد » (٢٢) ، وابنُ أبي حاتم (١٠٧٩) ، وابنُ أبي حاتم (١٠٧٩) ، وابنُ جَرير (٧٥٤٧، ٧٥٣٨، ٧٥٣٧، ٧٥٤٠) ، وابنُ جَرير (٢٩٤٧) ، وأبُو جعفر النَّحَاسُ في « النَّاسخ والمنسوخ » والحاكمُ (٢/ ٢٩٤) ، وأبُو جعفر النَّحَاسُ في « النَّاسخ والمنسوخ » (٢٩٩) ، والطَّبرانيُّ في « الكبير » (ج٩/ رقم ١٠٥٨).

وأيضًا ، فهؤلاء جميعًا خالَفُوا مُحُمَّدَ بنَ طلحة ، الذي رواه عن زُبَيدٍ مرفُوعًا ، كما قَدَّمتُ .

ومُحُمَّدُ بنُ طلحة ، ضَعَفه ابنُ مَعِينٍ في روايةٍ ، وليَّنَه النَّسائيُّ ، وقال ابنُ حِبَّانَ : « يُخطِئ » ، فلا تُقاوِمُ روايتُه رواية هؤلاء الفُحُول . وصحَّح الحاكِمُ الرِّواية الموقُوفَة على شرط الشَّيخينِ ، ووافَقَهُ الذَّهبيُّ . وقال ابنُ كثيرٍ في « تفسيره » (٢/ ٧١) : « وهذا إسنادٌ صحيحٌ موقُوفٌ » .

واللهُ أعلَمُ .

٥٧- وسَألنِي سائلٌ عن حديثٍ ، قرأه في مجلّة « اللّواء الإسلاميّ » ، تحت عُنوان : « تنظيم النّسل » ، وهو حديث : « جَهدُ البَلاءِ : كَثرَةُ العِيَالِ ، مَع قِلّةِ الشّيءِ » ، وقال الكاتِبُ : رَوَاهُ الحاكِمُ في « المُستدرَك » .

• قلتُ : هذا حديثٌ باطِلٌ مَكذُوبٌ .

ولم يروِهِ الحاكم في « المُستدرَك » ، بل في « تاريخ نيسابُور » ، كما في « كشف الخفاء » (١/ ٣٣٥).

ورأيتُهُ موقُوفًا على عُمَر بن الخطَّاب..

فقد أخرجه ابنُ أبي الدُّنيا في كتاب « العيال » (٤٤٣) مِن طريق إسماعيلَ بنِ عَيَّاشٍ ، عن حسَّان بن عبد الله ، عن إياسِ بن مُعاوية ، عن عُمَر فذَكَرَه .

وسَنَدُه ضعيفٌ ؛ لانقطاعِهِ ، فإنَّ إياسَ بنَ مُعاوية لم يَلحَق عُمَرَ رَاقَكُ .

٧٦- سُئكُ : هل صحَّ عن النَّبِيِّ عَلَيْكُ أَنَّهُ نَهَى عَن صلاة الصِّبيانِ فِي الصَّفِّ الأوَّل ؟ الصِّبيانِ فِي الصَّفِّ الأوَّل ؟

• قلتُ : لا أعلم في هذا الباب نهيًا صحيحًا .

والذي أَعلَمُه ، هو ما رواه ابنُ أبي الدُّنيا في «كتاب العيال » (٢٩٨) من طريق أبي مُعاوية ، حدَّثَنا الأَحوَصُ بنُ حكيم ، عن راشدِ بن سعدٍ ، قال : نَهَي رسولُ الله عَيْشَةُ أن يُقامَ الصِّبيانُ في الصَّفِّ الأوَّل .

لكنَّه حديثٌ ضعيفٌ ؛ لإرساله.

وفي معناه: ما أخرجه أبو داوُد (٦٦٣) من طريق شهر بن حَوْشب، عن عبد الرَّحمن بن غُنْم، قال: قال أبو مالكِ الأشعريُّ: أَلَا أُحدِّثُكم بصلاة النَّبيِّ عَيُّكُمُ ؟ قال: فأقامَ الصَّلاة، فصفَّ الرِّجال، وصَفَّ الغِلمان خَلْفهم، ثُمَّ صلَّى بهم، فذكرَ صَلاتَهُ...

وشهر بن حوشب مُقارِبُ الحال.

واللهُ أعلَمُ .

٧٧- سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ لِلمَرأَةِ فِي حَملِهَا، إِلَى وَضعِهَا، إِلَى وَضعِهَا، إِلَى وَضعِهَا، إِلَى وَضعِهَا، إِلَى وَضعِهَا، إِلَى وَضعِهَا، إِلَى وَضعِهَا وَفِي اللهِ مَن الأَجرِ كَالْمَتُسَحِّطِ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَإِن هَلَكَت فِيهَا بَينَ ذَلِكَ، فَلَهَا أَجرُ شَهِيدٍ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرجه عَبْدُ بنُ مُميدٍ في « المُنتخَب » (٨٠١) ، وابنُ أبي الدُّنيا في « كتاب العيال » (٣٨٧) ، وأبو نُعيمٍ في « الجِلية » (٢٩٨/٤) من طريق ابن المُبارَك ، ثنا قَيسُ بنُ الرَّبيع ، عن أبي هاشمٍ ، عن سعيدِ بن جُبيرٍ ، عن ابن عُمَر مرفُوعًا فذكرَه .

وسَنَدُه ضعيفٌ ؛ لضعف قَيسِ بن الرَّبيعِ .

وَوَقَعَ الشَّكُّ فِي رفعه عِندَ ابن أبي الدُّنيا ، ولعلَّه من قيسٍ . واللهُ أعلَمُ .

• قلتُ : وهو مُعَلَّ بالوقف .

أَخرَجَه عبدُ بنُ حميدٍ في « المُنتخَب » (٨٠١) قال : حدَّثَنا يَعمَرُ بنُ بِشرٍ .. وابنُ أبي الدُّنيا في « كتاب العيال » (٣٨٧) قال : حدَّثَنا أَحمُد بنُ جميلٍ لَروَزِيُّ ..

وأبو نُعيمٍ في « الجِلية » (٢٩٨/٤) عن حبَّان بن مُوسَى ..

قالوا: ثنا ابنُ المُبارَك، ثنا قيسُ بنُ الرَّبيع، عن أبي هاشِم، عن سعيدِ ابن جُبَيرٍ، عن ابنِ عُمر، أُراه عن النَّبيِّ عَلَيْكُ ... فذكره.

هكذا وَقَعَ الشَّكُّ في رَفعِه.

وكذلك رواه إبراهيم بنُ إسحاقَ الصِّينِيُّ ، قال : ثنا قيسُ بنُ الرَّبيع ، بهذا على الشَّكِّ .

أَخرَجَهُ أَبو نُعيم (٢٩٨/٤) قال: حدَّثنا سُليهانُ بنُ أَحمدَ ، ثنا مُحمَّدُ ابنُ عُريبٌ من ابنُ عُثهانَ بنِ أبي شَيبَة ، ثنا إبراهيمُ بن إسحاقَ بهذا ، وقال: «غريبٌ من حديث سعيدٍ . تفرَّد به قيسٌ . وحدَّث به عبدُ الله بنُ الْمبارَك عن قيسٍ » .

• قلتُ : وهذا سَندُ ضعيفٌ ؛ لضعف قيسِ بن الرَّبيع ، مع الشَّكِ في رفعه .

ورجَّح الدَّارقُطنِيُّ في « العِلل » (ج٤/ ق٢١/ ١) وَقفَهُ. والله أَعلَمُ.

٧٧- سُئلتُ عن حديث: « وَسِّطُوا الإِمَامَ ، وَسُلُّوا الَخَلَلَ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُقارِبٌ بآخِرِه .

أخرجه أَبُو داوُد (٢/ ٣٧٥ – عون)، ومن طريقِهِ البَيهقِيُّ (٣/ ١٠٤)، والطَّبرانيُّ في « الأوسط » (ج١/ ق٢٧١/ ٢) من طريقِ يَحيَى بن بَشِيرِ بن خلَّادٍ ، عن أُمِّه ، أنَّها دَخَلت على مُحمَّد بن كعبِ القُرَظيِّ ، فسَمِعَتهُ يقول: حدَّثَني أَبُو هُريرَة مرفُوعًا.

وقال الطَّبرانيُّ : « الثَّلَمَ » بدل « الخلل » ، وزاد : « لا يتخلَّلُها الشَّيطانُ ، وضَعُوا نعالَكُم بين أقدامكم » .

قال الطّبرانيُّ: « لا يُروَى هذا الحديثُ عن أبي هُريرَة إلّا بهذا الإسنادِ. تَفرَّد به یحیی بنُ بَشیرِ ».

• قلتُ : أمَّا يحيَى ، فقال ابنُ القطَّان : « مجهولٌ » .

وأُمُّه ، اسمُها « أَمَةُ الواحِدِ بنتُ يامينَ » مَجهُولةٌ أيضًا . واللهُ أعلَمُ . ولقوله: « سُدُّوا الخَلَلَ » شاهدٌ من حديث أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ مرفُوعًا: « أَلَا أَدُلَّكُم على مَا يُكَفِّرُ اللهُ بِهِ الْخَطايا ويَزيدُ بِهِ الْحَسَناتِ » ، قالوا: بلى . قال : « إسباغُ الوُضُوء على المَكارِه ، وكَثرَةُ الْخُطي إلى المَساجد ، وانتظارُ الصَّلاةِ بعد الصَّلاة . إنَّ الملائِكة تقولُ : اللَّهُم اغفِر له ! اللَّهُمَّ ارحَمه » . فقال رسولُ الله عَلَيْكَ : « إذا قُمتُم إلى الصَّلاة فعدِّلُوا صُفُوفُكم وأقيمُوها ، وسُدُّوا الْحَلَلَ ، فإنِّي أراكُم من وراء ظَهرِي . فإذا قال إمامُكُم : الله أكبرُ ،

فقولوا: اللهُ أكبرُ ، وإذا رَكَعَ فاركَعُوا ، وإذا قال: سمع اللهُ لمن حَمِدَه ، فقولوا: ربَّنا لك الحمدُ » ، فقال رسُول الله عَيْسَةُ : « خيرُ صُفُوف الرِّجال مُقدَّمُها ، وشرُّها مؤخَّرُها ، وخيرُ صُفوف النِّساء مُؤخَّرُها ، وشرُّها مُقدَّمُها » .

أَخرَجَهُ البزَّارُ (٥٣١-كشف) قال: حدَّثَنا عمرُو بنُ عليٍّ، ثنا أَبُو عامِرٍ، عن الْبُو عامِرٍ، عن نَا أَبُو عامِرٍ، عن عبدِ الله بنِ مُحمَّدِ بنِ عَقيلٍ، عن سعيدِ بنِ المُسيَّبِ، عن أَبي سعيدٍ الخُدرِيِّ مرفُوعًا.

وأَخرَجَهُ أَحمدُ (٣/٣) قال: حدَّثَنا أَبُو عامِرِ العَقَدِيُّ ..

والحارثُ بنُ أبي أُسامَةَ في « مُسنَده » (١٥٣-زوائده) ، وأَبُو يَعلَى (١٥٣) ، والبيهَقِيُّ (١٦/٢) عن يَحيَى بنِ أبي بُكيرٍ ..

قالا: ثنا زُهَير بنُ مُحُمَّدٍ ، بهذا الإسناد بتهامه ، غير أنَّه قال: « وسُدُّوا الفُرَجَ » بدل « الخَلَلَ » .

وأَخرَجَه ابنُ ماجَه (٢٧٧، ٧٧٦، ٤٢٧) قال : حدَّثنا أبو بكر بنُ أبي شَيبةَ _ _ وهذا في « المُصنَّف » (١/٧، و٢/ ٣٨٥) _ ، قال : حدَّثنا يحيَى بنُ أبي بُكر . .

وابنُ خُزَيمةَ (١٧٧) عن أبي عامِرٍ العَقَدِيِّ ..

والدَّارِمِيُّ (١/ ١٤٣) قال: حدَّثَنا مُوسَى بنُ مسعودٍ..

قَالُوا : ثنا زُهَيرُ بنُ مُحُمَّدٍ ، بهذا الإسناد ببعضِهِ .

وتُوبع زُهَيرٌ ..

تَابَعَهُ عُبِيدُ الله بنُ عَمرٍ و الرَّقِّيُّ ، عن ابن عُقَيلٍ بهذا الإسناد.

أَخَرِجَهِ الدَّارِمِيُّ (١/٣٢١) مُخْتَصَرًا ، وعبدُ بنُ مُمَيدٍ في « المُنتخَبِ » (٩٨٤) بَتَهامِه ، قالا : ثنا زكرِيَّا بنُ عَدِيٍّ ، ثنا عُبيدُ الله بنُ عَمرٍ و الرَّقِيُّ ، عن عبد الله بنِ مُحَمَّد بنِ عَقيلٍ بهذا .

وسَنَدُهُ صالحٌ .

قال البزَّارُ: « إنَّمَا يُعرَفُ من حديث عبدِ الله بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَقيلٍ. ورواه سُفيانُ عن غيرِهِ ».

• قلتُ : وحديثُ سُفيانَ هذا :

أَخرَجَه ابنُ خُزَيمةَ (١٧٧، ٢٥٧، ٢٥٦١، ١٥٧٧، ١٦٩٢)، وأَبُو يَعلَى (١١٠٢) ، والبزَّارُ (٣٥٢-كشف) ، والعُقَيليُّ في « الضُّعَفاء » (٢/ ٢٢٣)، وابنُ حِبَّانَ (٤٠٢)، والحاكمُ (١/ ١٩١-١٩٢)، والبيهَقِيُّ (٢/ ١٦) من طُرُقٍ عن أبي عاصم النَّبيلِ، ثنا سُفيانُ الثَّورِيُّ، عن عبد الله ابن أبي بَكرِ ، عن سعيدِ بنِ الْمُسيَّب ، عن أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ ، قال : قال رسُولُ الله عَلَيْكَ : « أَلَا أَدُلَّكُم على شيءٍ يُكفِّرُ الخطايا ، ويَزِيدُ في الحَسَنات؟ » ، قالوا: بلى يا رسول الله! قال: « إسباغُ الوُضوء _ أو: الطّهور _ في المَكَارِه، وكَثرةُ الخَطى إلى هذا المسجِد، والصَّلاةُ بعد الصَّلاة . وما مِن أَحَدٍ يَخرُجُ من بيتِهِ مُتَطَهِّرًا حتَّى يأتي المسجدَ فيُصَلِّي مع المُسلمين ، أو مع الإمام ، ثُمَّ ينتظِرُ الصَّلاة التي بعدَهَا ، إلَّا قالت الملائكةُ : اللَّهُم اغفر له ! اللَّهُمَّ ارحَمه ! فإذا قُمتُم إلى الصَّلاة فاعدِلُوا صُفُوفَكم ، وسُدُّوا الفُرَجَ . فإذا كبَّر الإمامُ فَكَبِّرُوا ، فَإِنِّي أَراكُم من ورائي ، وإذا قال : سمع اللهُ لمن حمده ، فقولوا : ربَّنا ولك الحمدُ . وخَيرُ صُفوف الرِّجال المُقدَّمُ ، وشرُّ صُفوف الرِّجال

الْمُؤَخَّرُ ، وخيرُ صُفوف النِّساء الْمُؤخَّرُ ، وشرُّ صُفوف النِّساء الْمُقدَّمُ . يا مَعشَر النِّساء ! إذا سَجَدَ الرِّجال فاحفَظنَ أبصارَكُنَّ من عورات الرِّجال » .

وهذا لفظ ابنِ حِبَّان ، أورَدتُهُ بتهامِهِ لمحلِّ الشَّاهد.

وهو مُختصَرٌ عند غيره .

قال ابنُ خُوزيمة : « هذا الخَبَرُ لم يروه عن سُفيانَ غيرُ أبي عاصِم . فإن كان أَبُو عاصِم حَفِظَهُ فهذا إسنادٌ غريبٌ ... والمشهورُ في هذا المَتن : عبدُ الله ابنُ محمَّد بن عَقِيلٍ ، عن سعيد بن المُسيَّب ، عن أبي سعيدٍ . لا : عن عبد الله ابن أبي بكرِ » .

وقال أَبُو حاتِمٍ ـ كما في « العلل » (٥٤) لولَدِه ـ : « هذا وَهَمٌ . إنَّما هو : التَّورِيُّ ، عن ابنِ عَقِيلٍ . وليس لعبد الله بن أبي بكرٍ معنًى . رَوَى هذا الحديثَ عن ابنِ عَقيلِ . وعُبيدُ الله بنُ عَمرٍ و » .

وسَبَقَهُ الإمامُ أحمدُ إلى ذلك ..

فقال العُقَيليُّ في « الضَّعفاء » : « حدَّثنا عبدُ الله بنُ أحمد ، قال : قلتُ لأبي : تَحفَظُ عن سُفيانَ ، عن عبدِ الله بن أبي بَكرٍ ، عن سعيدِ بنِ المُسيَّب ، عن أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ ، قال : قال رسُولُ الله عَيُّلِيُّ : « ألا أَدُلُّكُم على شيءٍ عن أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ ، قال : قال رسُولُ الله عَيُّلِيُّ : « ألا أَدُلُّكُم على شيءٍ يُكفِّرُ الخَطايا ويَزِيدُ في الحَسنات ؟ » ، قالوا : بلي يا رسول الله ! قال : « إسباغُ يُكفِّرُ الخَطايا ويَزِيدُ في الحَسنات ؟ » ، قالوا : بلي يا رسول الله ! قال : « إسباغُ الوُضُوءِ عند المكارِهِ » ؟ فقال أبي : هذا باطِلُ ؛ ليس هذا من حديثِ عبد الله ابن أبي بكرٍ ، إنَّما هذا مِن حديث ابن عَقِيلٍ . وأنكرَهُ أبي أشدَّ الإنكار » . ابن أبي بكرٍ ، إنَّما هذا مِن حديث ابن عَقِيلٍ . وأنكرَهُ أبي أشدَّ الإنكار » . وقال الدَّارَقُطنِيُّ في « الأفراد » _ كما في « أطراف الغرائب » (٤٦٨٤) _ :

« غريبٌ من حديث سعيد بن المُسيَّب ، عن أبي سعيدٍ . لم يروه عنه غيرُ عبدِ الله بنِ مُحمَّدِ بنِ عَقِيلٍ . وكذلك رواه الثَّورِيُّ ، عن ابن عَقيلٍ هذا . ورواه أبُو عاصِمِ النَّبيلُ ، عن الثَّورِيِّ ، عن عبدِ الله بنِ أبي بَكرٍ ، عن سعيدِ ابنِ المُسيَّب . ولم يُتابَع عليه . وتفرَّد به أبُو عاصمٍ ، عنِ الثَّورِيِّ » .

أَمَّا الحاكمُ فقال: «هذا حديثُ صحيحٌ على شرط الشَّيخَين، ولم يُخرِّجاه. وهو غريبٌ من حديثِ الثَّورِيِّ؛ فإنِّي سمعتُ أبا عليٍّ الحافظ يقولُ: تفرَّد به أبُو عاصمِ النَّبيلُ، عن الثَّورِيِّ».

• قلتُ: هكذا تتابَعَت كلماتُ النُّقَّاد الكبارُ ، وهم القومُ لا يَشقَى بهم جليسُهُم . ولكنَّ البزَّارَ قال كلمةً أراها حلَّا لهذا الإعلال ، فإنَّه قال بعد رواية الحديث : « لا نَعلَمُ رواه عن الثَّورِيِّ إلَّا أَبُو عاصِمٍ . وأظُنُّ عبدَ الله ابنُ مُحمَّد بن عَقيلِ » .

ومَعنَى هذا أنَّ كُنيةَ مُحُمَّدِ بن عقيلٍ هي « أَبُو بَكرٍ » . وقد صرَّح العُلماءُ أنَّ الثَّورِيَّ يرويه أيضًا عن عبد الله بن مُحُمَّد بن عَقيلٍ ، فها المانِعُ أن يكونَ الثَّورِيُّ نَسَبَهُ إلى كُنيَة أبيه ، ويكونُ دَلَّسَهُ ؟!

وله شاهد من حديث أبي أمامَة وطف .

أَخرَجَه أَحمدُ (٥/ ٢٦٢) واللفظُ له ، قال : حدَّثَنا هاشمُ _ يعني بنَ القاسِم_..

وأَبُو يَعلَى فِي « مُسنَده » _ كما في « إتحاف الخِيَرة » (١٧٦٤) للبُوصِيرِيِّ _ ، عن مُحْرِزِ بنِ عَونٍ ..

والطَّبرانِيُّ في « الكبير » (ج٨/ رقم٧٧٧٧) عن أحمدَ بنِ إبراهيم المَوصِلِيِّ ..

وفي « مُسنَد الشَّامِيِّين » (١٥٨٧) عن سُوَيد بنِ سعيدٍ ..

قال أربَعَتُهُم: ثنا فَرَجُ بنُ فَضالَة ، عن لُقهانَ بنِ عامِرٍ ، عن أبي أُمامَة ، قال : قال رسولُ الله عَلَيْكَ : « إِنَّ الله وملائِكَتَهُ يُصلُّون على الصَّفِّ الأوَّل » ، قال : قال رسولُ الله ! وعلى الثَّاني ؟ قال : « وعلى الثَّاني » . وقال رسولُ الله عَلَيْكَ : « سَوُّوا صُفُوفَكم ، وحاذُوا بين مَنَاكِبِكُم ، ولِينُوا في أيدِي إخوانِكُم ، وسُدُّوا الخَلل ؛ فإنَّ الشَّيطانَ يَدخُلُ فيها بينكُم بمَنِزلَةِ الحَذِفِ » يعني : وسُدُّوا الضَّغارَ .

وهو عند الباقين ببعض اختصارٍ ، مع وُجود محلِّ الشَّاهد . وإسنادُهُ ضعيفٌ ؛ لضعف فَرَج بن فَضالَة .

وفي الباب أحاديثُ صحيحةٌ في سَدِّ الخَلَلِ وتَسويةِ الصُّفوف، ولكِنِّي حرصتُ على تَخريج لفظِ الحديثِ المَسؤولِ عنه. والله المُوَفِّق.

وفي «صحيح البُخارِيِّ » (٧/ ٢٠) في قِصَّة مَقتَل عُمر ، وفيه: وكان إذا مَرَّ بين الصَّفَّين قال: « استَوُوا » ، حتَّى إذا لم يَرَ فيه خَلَلًا تقدَّم فكبَّر ... الحديث.

٧٩- وسألني سائلٌ ، فقال : هل ثَبَتَ أنَّ عُثانَ بنَ عَفَّانَ صَلَّى بالقُرآن في ركعةٍ ؟ فَقَد حَدَث جدلٌ بيني وبين بعض أساتذة جامعة الأزهر ، فأنكر أشدَّ الإنكار أن يَحدُث مثلُ هذا ، وقال : لم يَصِحَّ إسنادٌ لهذا الكلام ، وليس له شواهدُ . فنَرجُو مِنكُم أن تَفصِلُوا في هذا الأمر ، وأن تَتكرَّ مُوا علينا بذكر أسانيد هذا الكلام .

• قلتُ : قد صحَّ هذا الأَثَرُ عن عُثمان مُعَنْ .

وهاك تحقيق المقام:

أخرجه أبُو عُبيدٍ في « فضائل القُرآن » (ص ٩٠) ، وعبدُ الرَّزَّاق في « المُصنَّف » (ج٣/ رقم ٤٦٥٣) ، ومِن طريقِهِ ابن المُنذِر في « الأوسط » (١٧٠٨) من طريقِ ابن جُريجٍ ، أخبَرَنِي ابنُ خُصَيفَة ، عن السَّائب ابن يزيدَ ، أنَّ رَجُلًا سأل عبدَ الرَّحن بنِ عُثمانَ التَّيميَّ عن صلاة طلحة ابن عُبيد الله ، قال : إِن شِئتَ ، أخبَرتُك بصلاة عُثمان بن عَفَّان ؟ قال : نعَم ! قال : قُلتُ : لَأَعْلِبَنَّ اللَّيلة على الحِجر _ يُريد المقام _ ، _ قال : _ فلكَ : فَنظرتُ ، فإذا هو عُثمان ، فأخرتُ عنه ، فصلى ، فإذا هو يَسجُدُ سجود القُرآن ، حتى إذا قلتُ : هذا هُو أذانُ الفَجرِ ، أُوتَر بركعةٍ لَم يُصلِّ غيرَها ، ثُمَّ انطلق .

وأَخرَجَهُ مُحُمَّدُ بن نصرٍ في «كتاب الوتر» (ص٢٨٦) مُحُتَصرًا. وهذا سَنَدُ صحيحٌ ، كما قالَ الحافظُ ابنُ كثيرٍ في « فضائل القُرآن » (ص٢٥٧ – بتحقيقي).

وَقَد أُورَدَهَا ابن كَثِيرٍ مُستدِلًا بها على ختم القُرآن في ركعةٍ ، وليس في الرِّوايةِ ما يَدُلُّ على ذلك ، بل فيها عكسه ، فظاهرٌ منها أنَّهُ صلَّى أكثرَ مِن ركعةٍ ، لكِنَّهُ أُوتَرَ بواحدةٍ ، فهذا يَصلُح دليلًا في الرَّدِّ على مَن كَرِهَ الوِتر بواحدةٍ . ولو أنَّهُ ذكر رواية ابنَ المُنكدِرِ ، عن عبد الرَّحمن بن عُثمان التَّيميِّ ، لكان أولى من هذه الرِّواية في مَقام الاحتجاج .

فأخرج ابنُ الْمبارَك في « الزُّهد » (١٢٧٦) ، والطَّحاويُّ في « شرح المعاني » (١/ ٢٩٤) ، والبَيهَ قيُّ (٣/ ٢٥) من طريق فُلَيح بن سُليانَ ، عن عُبد الرَّحمن بن عُثمان التَّيميِّ ، قال : قُلتُ : لَأَغلِبَنَّ اللَّيلةَ على المقام . فسَبقَتُ إليه ، فبينا أنا قائمٌ أُصلِّي ، إذ وَضَع رجلُ يده على ظَهْري ، فنظرتُ ، فإذا هو عُثمانُ بنُ عَفَّانَ - رَحَهُ اللهُ عَلَيهِ ، وهُو خليفةٌ ، فتنحَيث عنه ، فَقَام ، فها بَرِح قائمًا ، حتَّى فَرَغ من القُرآن في ركعةٍ ، خليفةٌ ، فتنحَيث عنه ، قُلتُ : « يا أَميرَ المؤمنينَ ! إِنَّها صلَّيتَ ركعةً » ، قال : « أَجَل ؛ هي وِتري » .

فهذِهِ الرِّوايةُ صريحةٌ في الدِّلالة علَى التَّرجمةِ ، وسَنَدُها جيِّدٌ .

وفُليحُ بنُ سُليهان ، في حِفظِه مقالٌ ، لكنَّه لم يتفرَّد بالحديث ..

فرواه مُحُمَّدُ بنُ عمرٍو ، عن مُحُمَّدِ بن إبراهيم ، عن عبد الرَّحمن بن عُثهانَ ، قال : قُمتُ خلفَ المَقام ، وأنَا أُريدُ أن لا يَغلِبَنِي أحدُّ عليه تلك

اللَّيلة ، فإذا رجلٌ يغمِزُني ، فلَم ألتَفِتْ ، فنَظَرتُ ، فإذا هُو عُثانُ بنُ عَفَّان ، فَنَظَرتُ ، فإذا هُو عُثانُ بنُ عَفَّان ، فتنحَّيتُ ، فتقدَّمَ فقَرَأَ القُرآنَ في ركعةٍ ، ثُمَّ انصرَف.

أخرجه ابنُ أبي شَيبة (١/٣٦٨، ٢/ ٥٠٣-٥٠٥)، وابنُ سعدٍ (٣/ اخرجه ابنُ أبي شَيبة (١/٣٦٨، ٢/ ٢٠٥-٥٠٥)، وفي « الشُّعَب »، (ج٥/ رقم ١٩٩٣).

وسَنَده حسنٌ .

وله طريق آخرُ ..

أخرجَهُ أَبُو عُبيدٍ (ص ٩٠-٩١)، وابنُ أبي شَيبة (١/٣٦٧، ٢/٢،٥)، وابنُ سعدٍ (٣/ ٧٥، ٧٦)، وعُمرُ بنُ شَبَّة في « تاريخ المدينة » (٤/ وابنُ سعدٍ (٣/ ٧٥، ٧٦)، وعُمرُ بنُ شَبَّة في « تاريخ المدينة » (١٢٧٢)، والطَّبرانيُّ في « الكبير » (ج١/ رقم ١٣٠)، وأبُو نُعيمٍ في « الحلية » (١/ ٥٧) من طُرُقٍ عن ابن سِيرينَ، قال : قالَت نائِلةُ بنت الفَرافِصَةَ الكَلبِيَّةُ، حين دَخَلُوا على عُثهان ليقتُلُوه، فقالت : « إِن تَقتُلُوه أَو تَدَعُوه ، فَقَد كان يُحيِي اللَّيلَ بركعةٍ، يَجمَعُ فيها القُرآن » .

ورواه عن ابنِ سيرين جماعة ، منهم : هشامٌ الدَّستُوائيُّ ، وعاصمٌ الأحولُ ، وأَبُو هلالٍ مُحمَّدُ بنُ سُليمِ الرَّاسِبيُّ ، وقُرَّةُ بنُ خالدٍ ، وسلَّامُ الأَحولُ ، وأَبُو هلالٍ مُحمَّدُ بنُ سُليمِ الرَّاسِبيُّ ، وقُرَّةُ بنُ خالدٍ ، وسلَّامُ ابنُ مِسكينٍ ، ويزيدُ بنُ إبراهيم .

وأخرجَهُ ابنُ الْمُبارَكِ فِي « الزُّهد » (١٢٧٧) مِن طريق عاصم بن سُليهان الأحولِ ، عن ابن سِيرِينَ ، وزاد: وكان تميمُ الدَّاريُّ يقرَأُ القُرآنَ فِي ركعةٍ . وأخرج هذه الزِّيادةَ: أبُو عُبيدٍ (ص٩١) ، وابنُ أبي شيبة (٢/٢٠٥) ، والطَّحاويُّ فِي « الشَّرح » (١/٨٤٣) ، والبيهقيُّ في « الكبرَى » (٣/ ٢٥) ، والطَّحاويُّ في « الكبرَى » (٣/ ٢٥) ،

وفي « الشُّعَب » (ج٥/ رقم ١٩٩٤).

بَقِيَت طُرُقٌ أُخرَى.

فأخرج ابنُ الْمُبارَك في « الزُّهد » (١٢٧٥) قال : أخبَرَنا ابنُ لِهِيعَة ، قال : حدَّثَني بُكيرُ بنُ الأشجِّ ، عن سُليهانَ بنِ يسارٍ ، أنَّ عُثهانَ بنَ عَفَّانَ قام بعدَ العشاء ، فقَرَأَ القُرآنَ كُلَّه في ركعةٍ ، لم يُصَلِّ قبلَهَا ولا بَعدَهَا .

وسَنَدُه جيِّدٌ ، لولا الانقطاعُ بينَ سُليهانَ بنِ يَسارٍ وعُثهان رَفِق .

وأخرج عُمَرُ بنُ شَبَّة في « تاريخ المدينة » (٤/ ١٢٧٢) قال : حدَّثنا خَلَفُ بنُ الوليد ، حدَّثنا الأشجعيُّ ، عن مِسَعرٍ ، قال : بَلَغَنِي أَنَّ امرأة عُثمانَ عَكْ قالت : « إِن تَقتُلُوه أو تَدَعُوه ، فإنَّهُ كان يَختِمُ القُرآن في ليلةٍ ، في ركعةٍ » .

وضعفُّهُ ظاهرٌ ، وقد تقدَّم موصولًا .

وأخرج ابنُ سعدٍ (٣/ ٧٦) قال : أخبَرَنَا يُوسُفُ بنُ الغَرْقِ ، قال : أخبَرَنَا خالدُ بنُ بُكيرٍ ، عن عطاءِ بن أبي رباحٍ ، أن عُثمانَ بن عفّان صلّى بالنّاس ، ثُمَّ قام خلف المقام ، فجَمَعَ كتابَ الله في ركعةٍ ، كانت مرّةً ، فشمّيت « البُتيرَاءَ » .

وسَنَدُه واهٍ ؛ ويُوسُفُ بنُ الغَرْقِ أَقرَبُ إلى الوَهَاء .

و « عطاءٌ ، عن عُثمانَ » : مُنقَطعٌ .

٠٨- سُئلتُ أَن أُفَصِّل القول في حديث: « ازهَد فِي الدُّنيَا يُحِبُّكَ اللهُ، وَازهَد فِي الدُّنيَا يُحِبُّكَ اللهُ، وَازهَد فِيهَا عِندَ النَّاسِ يُحِبُّكَ النَّاسُ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخرجَهُ ابنُ ماجَهْ (٤١٠٢) ، وابنُ حِبَّانَ في « روضة العُقلاء » (ص١٤١) ، والحاكِمُ (٤/ ٣١٣) ، والطَّبرانيُّ في « الكبير » (ج٦/ رقم ٥٩٧٢)، والمَحامِليُّ في « مجلسين من الأمالي » (٢١٤٠)، وأبو الشّيخ في « التَّاريخ » (١٨٣) ، والعُقيليُّ في « الضُّعفاء » (١١/١) ، وابنُ عديٍّ في « الكامل » (٣/ ٢٠٢) ، والخِلَعِيُّ في « الخِلَعِيَّات » (ج١٨/ ق١٩١/١) ، وابنُ الجوزيِّ في « الواهيات » (٢/ ٣٢٣) من طريق ابن سَمعُون . _ وهذا في « الأمالي » (٢/١٥٧/١) _ ، والرُّويانيُّ في « مُسنَده » (ج٢٨/ ق١٨٤/ ٢) ، والبَيهَقيُّ في « الشَّعَب » (١٠٥٢٢) ، وأَبُو نُعيم في « الحلية » (٣/ ٥٥٢ - ٥٥٠ ٧/ ١٣٦)، وفي « أخبار أصبهان » (٢/ ٤٤٢، ٢٥٥)، والقُضاعيُّ في « مُسنَد الشَّهاب » (٦٤٣) من طُرُقٍ عن خالد بن عمرٍ و ، عن سُفيان الثُّوريِّ ، عن أبي حازم ، عن سهل بن سعدٍ السَّاعديِّ ، قال : أَتَى النَّبِيَّ عَلَيْكُ رجلٌ ، فقال : « يا رسُولَ الله ! دُلِّنِي على عملِ ، إذا أنا عَمِلتُه أَحَبَّنِي اللهُ ، وأحبَّنِي النَّاسِ » ، فقالَ رسولُ الله عَيْكُهُ ... فذَكَرَه .

قال الحاكم: «صحيحُ الإسناد».

وقد نُوزِع في ذلك .

قال الذَّهَبِيُّ في « تلخيص المُستدرَك » : « خالدٌ وضَّاعٌ » .

وقال السَّخَاويُّ في « المقاصد » (رقم ٩٦) : « ليس كذلك ؛ فخالدُّ عُجِمَعٌ على تركِهِ ، بل نُسِبَ إلى الوَضعِ » .

وقد سُئل الإمامُ أحمدُ عَلَى عَن هَذا الحديث ، كما في « المُنتخب من العلل » (ج١/ق ٢٩٤/١) للخلّال ، فقال : « لا إله إلا الله ! _ تَعَجُّبًا منه ، ثم قال : _ مَن رَوَى هذَا ، أو : عَمَّن هذا ؟ قلتُ : خالدُ بنُ عمرٍ و ... فقال ، وهَتَك خالدُ بنَ عمرٍ و ، ثُمَّ سَكَت » ا.هـ.

لكن لم يتَفرَّد به خالدٌ ، فقد تُوبع ..

قال العُقيليُّ: « وليس لَهُ من حديث الثَّوريِّ أصلٌ ، وقد تابعه مُحمَّدُ ابنُ كثيرِ الصَّنعانيُّ ، ولعلَّهُ أخذَهُ عَنهُ ودلَّسه ، لأنَّ المشهورَ به خالدٌ هذا » . ورواية مُحمَّد بن كثير هذهِ : أخرَجَهَا ابنُ عديٍّ في « الكامل » (٣/ ٢٠٢) ، والأصبهانيُّ في « التَّرغيب » (١٤٧٢) ، والخِلَعيُّ في « الفوائد » (١٤٧٢) ، والخِلَعيُّ في « الصَّحيحة » (١/ ٢٦٢) _ ، والبيهقيُّ في « الشُّعَب » (١/ ٢٦٢) _ ، وابن مُكرِم « الشُّعَب » (٣١٢) ، وابنُ جُمَيع في « مُعجَمه » (ص٢١٣) ، وابن مُكرِم في « الفوائد » (ج٢/ ق٢٥/ ١-٢) .

قال ابن عديٍّ : « لا أدري ما أقول في رواية ابن كَثيرٍ ، عن الثَّوريِّ هذا الحديثِ ! فإنَّ ابنَ كَثيرِ ثقةٌ ، وهذا الحديثُ عن الثَّوريِّ مُنكَرُّ » ، ونقله عنه البَيهقيُّ في « الشُّعَبِ » (١٠٥٢٤) .

لكن تعقَّبه شيخُنا بقوله: «قولُه: «ابنُ كثيرِ ثقةٌ » فيه نَظرٌ ؛ فقد ضعَّفه جماعةٌ من الأئمة ، مِنهُم الإمامُ أحمدُ ، كما رواه عنه ابنُ عديِّ نفسُه من

ترجمته من « الكامل » ، ثُمَّ خَتَمها بقولِه : « له أحاديثُ مِمَّا لا يُتابِعُه أحدٌ ، فكيف يكون مثلُه عنده ثقةً ؟! » ، فالظَّاهرُ أنَّهُ اشتَبه عليه بمُحمَّد بن كثيرِ العبْديِّ ، فإنَّه ثقةٌ ، من رجالِ الشَّيخين » ا.ه. .

وفي «علل الحديث » (٢/ ٢) قال ابن أبي حاتم: «سأَلتُ أَبِي ، عن حديثٍ رواه عليُّ بنُ ميمونَ الرَّقِيُّ ، عن مُحمَّدِ بن كَثيرٍ ، عن سُفيان ... فذكره ، فقال أبي: «هذا حديثُ باطلٌ » ، يعني بهذا الإسناد » ا.ه. وقد تُوبع مُحمَّد بن كَثيرٍ .

تابعه أَبُو قتادة عبدُ الله بنُ واقدٍ الحرَّانيُّ ، قال : ثنا سُفيانُ الثَّوريُّ به . أخرجه البَيهقيُّ في « الشُّعَب » (١٠٥٢٥) ، ومُحمَّدُ بنُ عبد الواحد المقدسيُّ في « المنتقى من حديث أبي عليِّ الأُوقِيِّ » (٣/٢) ، كما في « الصَّحيحة » .

قال شيخُنا حفظه الله -: « لَكِن أَبُو قتادة ـ وهو عبدُ الله بنُ واقدٍ الحرَّانيُّ ـ ، قال الحافظُ: « متروكٌ ، وكان أحمدُ يُثنِي عليه ، وقال : لعلَّه كَبِر واختلط ، وكان يُدلِّسُ » ، قُلْتُ ـ القائلُ شيخُنا ـ : فيُحتمل احتمالًا قويًّا أن يكون تلقَّاه عن خالد بن عمرٍ و ، ثُمَّ دلَّسَهُ عنه ، كما قال ابنُ عديٍّ في متابعة ابن كثيرٍ » ا.هـ .

قال ابنُ عديِّ : « وقد رُوِي عن زافرٍ ، عن مُحُمَّدِ بن عُيئنة _ أخي سُفيانَ بنِ عُيئنة _ ، عن أبي حازمٍ ، عن سهلٍ . ورُوِي أيضًا من حديث زافرٍ ، عن مُحَمَّد بن عُيينة ، عن أبي حازمٍ ، عن ابن عُمَر » .

قال شيخُنا حفظه الله-: « وزافرٌ _ وهو ابنُ سُليهان _ صَدُوقٌ ، كثيرُ

الأوهام. ونحوُه مُحَمَّدُ بنُ عُيينة ، فإنَّه صَدُوقٌ له أوهامٌ ، كما في «التَّقريب». وقد اضطرب أحدُهُما في إسناده ، فمرةً جَعله من « مُسنَد سهلٍ » ، وأخرَى من « مُسنَد ابن عُمَر » ، والأوَّل أولَى ؛ لموافقته للمتابَعات السَّابِقة » ا.هـ.

• قلتُ : وهذا التَّرجِيحُ شكليُّ محضٌ ، كها هو ظاهرٌ ، لا يُفهم منه أنَّ الشَّيخ يُقوِّي حديثَ سهل .

وكذلك رواه مِهرَانُ بنُ أبي عُمَر ، عن الثُّورِيِّ بهذا الإسناد.

أَخرَجَهُ الحَازِمِيُّ فِي « الفَيصَل فِي مُشتبَه النِّسبَة » (ق777) من طريق مُحمَّد بن مُميدِ الرَّازِيِّ ، قال : حدَّثنا مِهرانُ بنُ أبي عُمَر ، قال : ثنا سُفيانُ التَّوريُّ بهذا .

قال الحازِمِيُّ : « هذا غريبٌ من هذا الوَجه . ومِهرانُ بنُ أبي عُمَر صاحبُ مَفارِيد » . وقد رأيتَ أنَّه تُوبع .

والرَّاوي عنه واهٍ .

وله شاهدٌ عن ابن عُمَر رضي ..

أخرجه ابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (٣/ ١٦٢/٢) عن مُحمَّد بن أخرجه ابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (٣/ ١٦٢/٢) عن مُحمَّد بن أحمد بن العَلَسِ ، حدَّثنا مالكُ ، عن ابن عُمَر به .

قال شَيخُنا -عفظه الله : « وهذا إسنادٌ رجالُهُ رجالُ الشَّيخين ، غير ابنِ العَلَسِ هذا ، فلم أعرفْهُ » .

• قلتُ : رضي الله عنك! إنَّما هو أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بن الْمُعَلِّسِ الكذَّابُ!

ووقع تصحيفٌ في اسمه ، قال الحافظ في « اللّسان » (١/ ٢٧٢) : « ومن مناكيره روايتُه عن بِشرِ الحافيِّ ، عن إسهاعيل بن أبي أُويسٍ ، عن مالكٍ ، عن نافع ، عن ابن عُمَر عَنِي رَفَعَهُ : « ازهد في الدُّنيا يُحبُّك اللهُ ... الحديث » . رواه ابنُ عساكر في « تاريخه » عن الدِّينورِيِّ ، عن القَروينيِّ ، حدَّثنا يُوسُفُ بنُ عُمَر القوَّاسُ ، عن مُحمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ الحَسَن ، ثنا أَحمدُ بنُ ليُوسُفُ بنُ عُمَر القوَّاسُ ، عن مُحمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ الحَسَن ، ثنا أَحمدُ بنُ المُعلِّسِ ، فذكر قِصَّةً هذا فيها . وهذا الحديثُ بهذا الإسناد باطلٌ ، وإنَّا يُعرَفُ من حديث سهلِ بن سعدٍ السَّاعديِّ بإسنادٍ ضعيفٍ ، ذَكرتُه في غير هذا المكان » ا.ه. .

فَلَرُبَّهَا اشْتَبه على شيخنا، أو وقع سقطٌ في الإسناد. فالله أعلمُ. وله شاهدٌ من حديثِ أنسِ مَعْقَ ..

أخرجه أبو نُعيم في « الجلية » (٨/ ١٤) من طريق أبي أحمد إبراهيم بن مُحمَّد بن أحمد الهَمْدانيِّ ، ثنا أبو حفص عُمَرُ بنُ إبراهيم المُستَملِي ، ثنا أبو عُبيدة بنُ أبي السَّفَر ، ثنا الحسنُ بنُ الرَّبيعِ ، ثنا المُفضَّلُ بنُ يونُس ، ثنا إبراهيمُ بنُ أدهم ، عن مَنصُورٍ ، عن مُجاهدٍ ، عن أنسٍ ، أن رجُلًا أتَى النَّبيَّ عَلَيْ الله عَمِلُ إذا أنا عَمِلتُه أحبَّني الله عَلَيْ ، النَّبيَّ عَلَيْ الله وَأَمّا النَّاسِ عليه ؟ » ، فقال له النَّبيُّ عَلَيْ : « ازهد في الدُّنيا يجبُّك الله ، وأمَّا النَّاسِ فانبِذ إليهم هذَا يُحبُّوك » .

قال أبو نُعيم : « ذِكْرُ أنسٍ في هذا الحديث وَهَمٌ من عُمَر ، أو أبي أحمد ؟ فقد رواه الأثباتُ عن الحسن بن الرَّبيع ، فلم يجاوِزُوا فيه مُجاهدًا » . ثُمَّ رواه من طريق أحمد بن إبراهيم الدَّورَقِيِّ ، ثنا الحسَنُ بنُ الرَّبيع

أبو عليِّ البَجَلِيُّ ، ثنا المُفضَّلُ بنُ يُونُس ، عن إبراهيمَ بن أَدهَم ، عن منصُورٍ ، عن مُجاهدٍ ، أنَّ رجُلًا جاء إلى النَّبِيِّ عَيَّكُ ، فقال : « يا رسُول الله ! دُلَّني على عمل يُحبُّني اللهُ تعالى عليه ، ويحبُّني النَّاسُ عليه ؟ » ، فقال : « أمَّا ما يحبُّك اللهُ عليه فالزُّهدُ في الدُّنيا ، وأمَّا ما يحبُّك النَّاسُ عليه فانبِذْ إليهم هذا القِثَّاءَ » .

قال الحسنُ: قال المفضَّلُ: لم يُسنِد لنا إبراهيمُ بنُ أَدهَم حديثًا غير هذا، وقال: « فانظُر ما كان في يَدَيك من هذا الحُطامِ، فانبِذهُ إليهم، فإنَّهم سيُحبُّونك ».

قال أَبُو نُعيمٍ: « وهو حديثُ منصُورٍ ومُجاهِدٍ. عزيزٌ ». قال شيخُنا: « إسنادُهُ جيِّدٌ ».

فالصُّواب في حديث الباب الإرسال ، لذلك فهُو ضعيفٌ .

لكن ، قال شيخُنا : « قد تقدَّم حديثُ سُفيانَ من طُرُقِ عنه ، وهي وإن كانت ضعيفة ، ولكِنَّها لَيسَت شديدة الضَّعفِ ، باستثناء رواية خالدِ بنِ عمرو الوَضَّاع ، فهي لذلك صالحةُ الاعتبار ، فالحديثُ قويُّ جالدِ بنِ عمرو الوَضَّاع ، فهي لذلك صالحةُ الاعتبار ، فالحديثُ قويُّ جا ، ويَزدَادُ قوَّةً جذا الشَّاهد المُرسَل ؛ فإنَّ رجالَهُ كلَّهم ثقاتُ » ا.ه.

• قلتُ: رضي الله عنك! فقد سَبَقَ أن ذكرتَ أنَّ مُحَمَّد بن كَثيرٍ ، وأبا قتادة ، وكلاهما مُدلِّسُ ، يُحتمَل أن يكونا أخذاه من خالدِ بنِ عمرو ودلَّسَاهُ ، فحينئذٍ لا يجوزُ الاحتجاجُ بهذه الطُّرقِ ، ولا يُقالُ: « يُقوِّي بعضُها بعضًا » ؛ إذ مَدارُها على ذلك الكذَّاب .

يبقى حديثُ ابنِ عُمَر ، وفيه كذَّابٌ آخرُ .

فالحقُّ أنَّ الحديثَ ساقِطٌ عن حدِّ الاعتبار ، ولا يصحُّ فيه إلَّا الإرسالُ . وقد قال المُنذِريُّ في « التَّرغيب » (٤/ ١٥٧) : « وقد حسَّن بعضُ مشايخِنَا إسنادَه . وفيه بُعْدٌ ؛ لأنَّه من رواية خالد بن عمرو القُرشيِّ الأُمويِّ ، عن سُفيان الثَّوريِّ ، عن أبي حازم ، عن سهلٍ . وخالدٌ هذا قد تُرِكَ واتُّهِم ، ولم أر من وَثَقه ، لكن على هذا الحديث لامِعةٌ من أنوار النَّبوَّ ، ولا يمنَعُ كونُ راويه ضعيفًا أن يَكُونَ النَّبيُّ عَيِّالِهُ قالَهُ . وقد تابَعهُ عليه مُحمَّدُ بنُ كثيرِ الصَّنعانيُّ ، عن سُفيانَ . ومُحمدٌ هذا قد وُثِق ، على ضعفه ، وهو أصلحُ حالًا من خالدٍ . والله أعلم » ا.ه. .

• قلتُ : فكأنَّ المُنذِريَّ عِلَى مُشَّى الحديثَ الأمرين :

الأول: « لا يمنع كونُ راويه ضعيفًا أن لا يكون النَّبيُّ عَلَيْكُمْ قَالَهُ ».

الثاني: أنَّهُ « تابعه مُحُمَّدُ بنُ كَثيرٍ ، وهو أصلحُ حالًا » .

والجوابُ من وجهين أيضًا:

الأول: أنَّ العُمدة في حُكمِنا على الرِّاوية بالثَّبوت من عَدَمِه ، هي العِلمُ بأحوال الرُّواة . واحتِمالُ أن يَصدُق الكاذبُ ، أو يُصيبَ الواهمُ ، العِلمُ بأحوال الرُّواة . واحتِمالُ أن يَصدُق الكاذبُ ، أو يُصيبَ الواهمُ ، احتمالُ لم ينشأ من دليلِ يُرجَع إليه ، فلا يُعوَّلُ عليه .

الثّاني: أنَّ العُقيليَّ قد جَزَم أنَّه ليس له عن الثَّوريِّ أصلُ ، وقال: «لعلَّ عُمَّدَ بنَ كَثيرٍ دلَّسهُ عن خالدِ بنِ عمرٍ و » ، فلا يَكُونُ متابِعًا له . والتِبَاسُ هذا الأمرِ ، لعلَّهُ الذي دَفع بعض الحُفَّاظ إلى تحسين الحديث ، فقد حسَّنهُ النَّوويُّ في « الأذكار » ، والعِراقيُّ في « أماليه » _ كها في « الفُتوحات الرَّبَّانية » (٧/ ٣٣٧) _ ، وهو ظاهِرُ قولِ السَّخاوِيِّ في « المقاصد » ،

ونقل ابنُ عَلَّانَ في « الفتوحات » (٧/ ٣٣٨) ، عن ابنِ حَجَرِ الهيتمِيِّ الفقيهِ أنَّه قال : « يُجَابُ بأنَّ ذلك الرَّاوِي ـ يعني خالدًا ـ ذكره أبنُ حِبَّانَ في « كتاب الثِقات » ، ولو سُلِّم أنَّهُ ضعيفٌ ، فلَم يَنفَرِد به ، بل رَوَاهُ آخرُون غيرُه ، فالتَّحسينُ إنَّما جاء مِن ذلك . ولو قِيلَ : إنَّ هؤُلاء كلَّهم ضعفاءُ ، إذ غايةُ الأمر أنَّه حَسَنُ لغيره لا لذاته ، وكِلَاهُما يُحتَجُّ به ، بل بعضُ رواته هؤلاء وثَّقه كثيرُون من الحُفَّاظ » ا.ه. .

• قلتُ : وليس فيها قاله شيءٌ من التَّحقيق ، فهُو بالرَّدِّ حقيقٌ ! والعجيب ، أنَّه بدأ المقالة بتوثيقِهِ : « ولو سُلِّم أنَّه ضعيفٌ ، فلم يَنفَرِد به » ، مع أنَّه يعلم أنَّ الحُفَّاظ أسقطوه ، والواحدُ منهم أثبَتُ من ابنِ حِبَّانَ ، فكيف بهم مُجتمعين !

وسامح الله ابنَ حِبَّانَ يُدخِلُ مثلَ هذا في كتاب « الثِّقات » ، ويَشِحُّ على بقيَّة بنِ الوليد ، فلا يَذكُرُه فيه !!

واتَّفَقَ العُلماءُ على إِسقاطِ خالدِ بنِ عمرٍ و، مِنهُم: أَحمدُ ، وابنُ مَعِينٍ ، والبُخاريُّ ، وأَبُو داوُد ، والسَّاجيُّ ، وصالحٌ جزَرةُ ، وأبو حاتم ، وآخرُون .

بل إنَّ ابنَ حِبَّانَ _ الذي تعلَّق الهيتميُّ بتوثيقه _ ذَكرَ خالدًا في « المجروحين » (١/ ٢٨٣) ، وقال : « كان مِمَّن ينفَرِد عن الثِّقاتِ بالموضُوعات. لا يحلُّ الاحتجاجُ بخبَره. تَركه يحيى بنُ مَعِينٍ » ا.هـ.

وأغلَبُ المتأخِّرين ، مِمَّن لم يتعانَ النَّقد الحديثيَّ ، يَظُنُّ أَنَّ مُجَرَّد تعدُّد الطُّرُق يُقوِّي الحديثَ ، كما فعل الهيتَمِيُّ ، غيرَ ناظرٍ إلى قَدر الضَّعف ،

وهل هو شديدٌ أم خفيفٌ . وكم من أحاديثَ ضعيفةٍ ، بل موضُوعةٍ صُحِّحَت أو حُسِّنت بسبب الغفلة عن اصطلاح أهل الحديث . فلا قُوَّة إلاّ بالله .

فيظهَرُ من التَّحقيق ، أنَّهُ لا حُجَّة لمن قوَّى الحديث ، تصحيحًا أو تحسينًا ، ونقل ابنُ عَلَّانَ في « الفتوحات » (٧/ ٣٣٧) ، عن الحافظ قولَهُ: «حديثُ سهلٍ لا يَصحُّ ، ولا يُطلَق على إسناده أنَّه حَسَنٌ » ا.ه. وهذا الذي ذكرتُهُ هو خُلاصهُ التَّحقِيقِ في هذا الحديث ، والمقامُ يَحتَمِلُ البَسطَ .

واللهُ تعالى أعلمُ .

٨١- سُئلتُ عن حديث: « عَلَيْكُم بِخِضَابِ السَّوَادِ ؛ فَإِنَّهُ أَرْعَبُ لَكُم فِي صُدُورِ عَدُوِّكُم ، وَأَرْغَبُ لَكُم فِي صُدُورِ عَدُوِّكُم ، وَأَرْغَبُ لَكُم فِي صُدُورِ نِسَائِكُم ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أخرجه ابنُ ماجَهْ (٣٦٢٥) عن عُمَر بن الخَطَّاب بن زكريَّا الرَّاسِبِيِّ .. وابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (ج٢/ق ٥٣٦) عن سعيد بن عبد الجبار ..

ونَجمُ الدِّين النَّسَفيُّ في « أخبار سَمَرقند » (ص٣٢٩) عن عُبيد الله ابن عمرو ..

ثلاثتُهم قالُوا: حدَّثنا دَفَّاعُ بن دَغْفَلِ الشُّدوسِيُّ ، عن عبد الحميد بن صَيفِيٍّ ، عن أبيه ، عن جدِّه صُهيبِ الخيرِ فذكرَهُ مرفُوعًا.

ولفظُ ابن ماجَهْ: « إِنَّ أَحسَنَ مَا اختَضَبتُم بِهِ لَهَذَا السَّوَادُ ؛ أَرغَبُ لِنِسَائِكِم فِيكُم ، وَأَهيَبُ لَكُم فِي صُدُورِ عَدُوِّكُم ».

ونَقَلَ الشَّيخُ مُحُمَّد فُؤاد عبد الباقِي ، عن البُوصيريِّ ، أنَّهُ قال في « الزَّوائِد » : « إسنادُهُ حَسَنٌ » ، وَلَم أجد هذا الكلام في « الزَّوائِد » (الزَّوائِد » . ولو ثَبَت أنَّه فيه ، وسَقَطَ من النُّسخة ، فهُو خطأٌ ، لأنَّ أبا حاتمٍ

الرَّازِيَّ ضعَّفَ دَفَّاع بن دَغفَلٍ _ كما في « الجرح والتَّعديل » (١/ ٢/ ٤٤٥) _ ، واعتمد تضعيفَه الحافظُ في « التَّقريب » .

أُمَّ إِنَّ متن هذا الحديث مُنكَرٌّ ..

فأُخرج مُسلِمٌ (١٤/ ٧٩-شرح النَّوَويِّ) ، وأصحابُ السُّنَن إلَّا التِّرمذيُّ ، من حديث جابرٍ مُختَّ ، قال : أُتِي بأبي قُحافة ـ وهو والد أبي بكرٍ الصِّدِيق رَحِيَّ ـ إلى رسول الله عَيْسِيَّ يوم الفتح ، كأنَّ رأسَهُ ثُغامةٌ بيضاءُ ، فقال : « غَيِّرُوه ، وَجنبُوه السَّواد » ، وهذا لفظ مُسلِم .

وأخرجَهُ أَحمدُ (٣/ ١٦٠) من حديث أنسٍ بنحوِهِ .

وسَنَدُه صحيحٌ ، كما قال الحافظ في « الإصابة » (٧/ ٢٣٨). وفي الباب عن غيرهِما.

ففي هذه الأحاديث النَّهيُ عن الصَّبغ بالسَّوَاد، وهي أصحُّ. واللهُ أعلمُ.

٨٢- سُئلتُ عن حديث: « إِذَا أَكَلتُمُ الفِجلَ ، فَأَرَدتُم أَن لَا تَجِدُوا رِيحَهُ ، فَاذكُرُونِي عِندَ أَوَّلِ قَضمَةٍ ».

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ ، ظاهرُ البُطلان لِكُلِّ من شمَّ رائحة الحديث ، ولو مَرَّةً في حياته! ورأيتهُ في « أخبار سمرقند » (ص ٢٠٣–٣٠٣) بسندٍ ضعيفٍ جدًّا ، عن ابن مَسعُود .

٨٣- سُئلتُ عن حديث: « لَا تُوضَعُ النَّوَاصِي إِلَّا فِي حَجٍّ ، أَو عُمرَةٍ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرجه البزَّارُ (١١٣٤)، والعُقيليُّ في «الضَّعفاء» (١/٧)، وابنُ عديًّ في «الكامل » (٢/ ١٦٤)، والطَّبرانيُّ في «الكامل » (٩٤٧٥)، والطَّبرانيُّ في «الأوسط » (٩٤٧٥) من طريق مُحمَّدِ بنِ سُليان بن مَسمُولٍ، حدَّثني عُمَرُ بنُ مُحمَّد بن المُنكِدر، عن أبيه، عن جابرٍ مرفُوعًا فذكره.

قال الطَّبرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديثَ عن عُمَرَ بن مُحُمَّد بن المنكدر ، إلَّا مُحَمَّدُ بنُ سُليهان بن مَسمُولٍ » .

وقال البزَّارُ: « لا نَعلَمُه عن جابرٍ إلَّا بهذا الإسناد. وعُمَرُ حدَّث بأحاديث عن كتابٍ ، فوقع في النَّفس مِنهُ تُهمَةٌ ، وإلَّا فأصلُ الحديث معروفٌ » ا.ه..

• قلتُ : ومُحَمَّدُ بنُ سُليهان بن مسمولٍ ضعيفٌ ، وفيه توثيقٌ ليِّنُ .

وقد خالَفَهُ نافعُ بنُ مُحُمَّدٍ ، فرواه عن عُمَر بن مُحُمَّد بن المنكدر ، عن أبيه قال : « لا تُوضَعُ النَّواصِي إلَّا في حجِّ ، أو عُمرةٍ » ، يعني الحلْقَ .

أخرجَهُ العُقيليُّ (٤/ ٧٠) من طريق سُفيان ، حدَّثَنا رجُلُ يُقال له: نافعُ بنُ مُحمَّدٍ فذكره.

قال العُقيليُّ : « وهذا أُولَى » ، وهو يَعنِي أنَّه بقول مُحُمَّدِ بن المُنكدِر أَشبَهُ مِنهُ مرفُوعًا .

وقد وَقَفتُ على طريقٍ آخرَ للحديث المرفُوعِ ..

فأخرجه الرَّامَهَر مُزِيُّ فِي « الْمُحدِّث الفاصلَ » (٢٠٤) من طريق أحمدَ ابن سُليهان بن هاشم ، ثنا مُحمَّدُ بنُ إسهاعيل بن الأشجِّ ، قال : سألتُ يُوسُفَ بنَ مُحمَّد بن المُنكدِريِّ ، قُلتُ : أأخبَرَكَ أبُوك أنَّ جابرًا حدَّثه ، أنَّ يُوسُفَ بنَ مُحمَّد بن المُنكدِريِّ ، قُلتُ : أأخبَرَكَ أبُوك أنَّ جابرًا حدَّثه ، أنَّ رسُول الله عَيْسَةً قال : ... فذكرَه .

وسندُهُ ضعيفٌ ؛ ويُوسُفُ بنُ مُحمَّد بن المُنكدِر ترَكَهُ النَّسائيُّ ، والدُّولابيُّ ، وضَعَّفه أبو داوُد ، وأبُو حاتم ، والعُقيليُّ ، وابنُ حِبَّانَ . ومشَّاهُ أبُو زُرعة ، وابنُ عديِّ .

وله شاهد من حديث ابن عبَّاسٍ مرفُوعًا: « لا تُوضَعُ النَّواصِي إلَّا لله في حجِّ ، أو عُمرةٍ ».

أخرجه بَحشَلُ في « تاريخ واسط » (ص٢٥٤-٢٥٥) قال : حدَّثَنا عليُّ بنُ سهل بن عُبيد الله ، قال : ثنا سَعيدُ بنُ سالمٍ ، عن ابن جُريجٍ ، عن عطاءٍ ، عن ابن عبَّاسِ مرفُوعًا .

وعليُّ بنُ سهلٍ لم أُجِد له ترجمةً .

وابنُ جُريج مُدلِّسٌ ، ولَم يُصرِّح بتحديثٍ .

لكنَّهُ لم يتفَرَّد به ..

فتابعه عبدُ الملك بنُ جَريرٍ ، قال : حدَّثَنِي عطاءٌ ، عن ابن عبَّاسٍ ، مرفُوعًا مثلَهُ ، وزادَ : « ... فَهَا سِوَى ذَلِكَ فَمُثلَةٌ » .

أخرجَهُ أَبُو نُعيمٍ في « الجِلية » (٨/ ١٣٩، من طريق عُمَر بن بِشرِ المكيِّ، ثنا فُضيلُ بنُ عِياضٍ، قال: سمعتُ عبدَ الملك بن جَريرِ.

• قلتُ: كذا وقع في « الحلية »: « عبدُ الملك بنُ جَريرٍ »، ولم أجِدهُ ، فكأنَّ صوابَهُ: « عبدُ الملك بنُ جُريجٍ » ، ولم أجِد مَن نصَّ على رواية الفُضيلِ عَنهُ ، وإِن كان روايتُهُ عنه مقبولَةً ؛ لأنَّهُ من طَبَقة الآخِذين عن الفُضيلِ عَنهُ ، وإِن كان روايتُهُ عنه مقبولَةً ؛ لأنَّهُ من الفُضيلِ لسعيدِ بن سالمٍ . ابن جُريجٍ ، فإن صحَّ ذلك ، فتكونُ المُتابَعة من الفُضيلِ لسعيدِ بن سالمٍ . ولكِن قالَ أبُو نُعيمٍ عَقِبَ الرِّواية : « غريبٌ مِن حديث الفُضيل ، لمَ كتُبه إلَّا مِن هذا الوجه » .

٨٤ - سُئلتُ عن حديث: « عُرِضَت عَلَيَّ أُجُورُ أُمَّتِي ، حَتَّى القَذَاة وَالبَعرَة يُخرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ المَسجِدِ ، وَعُرِضَت عَلَيَّ أُنُوبُ أُمَّتِي ، فَلَم أَرَ ذَنبًا أَكبَرَ مِن آيَةٍ أُو سُورَةٍ مِن كِتَابِ اللهِ ، أُوتِيهَا رَجُلٌ ، فَنَسِيَهَا » .

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرجه أبو داوُد (٢٦١) ، والتِّرمذيُّ (٢٩١٦) ، وابنُ خُزَيمة (٣٢٦) ، وابنُ خُزَيمة (٣٢٨) رقم ٢٢٩٥) ، والبَيهقيُّ في «الحُبرَى» (٢/ ٤٤٠) ، وفي «الشُّعَب» (١٨١٤) ، والخطيبُ في «الجامع» (الكُبرَى» (١/ ٤٠١) ، والبَغَويُّ في «شرح الشُّنَّة» (٢/ ٣٦٤) ، وابنُ الجَوزيِّ في «الواهيات» (١/ ١٠٩) من طريق عبد المجيد بن أبي رَوَّادٍ ، عن ابن جُريجٍ ، عن المُطَّلِبِ بنِ عبد الله ، عن أنسِ مرفُوعًا .

قال التِّرمذيُّ : « غريبٌ » . واستغربه أيضًا البُخاريُّ ، وأعلَّه بالانقطاع بين المُطَّلِب وأنسٍ . وأعَلَّه الدَّارَقُطنيُّ بالانقطاع بين ابن جُريجٍ والمُطَّلِب . وقد اختُلِف فيه على عبد المجيد ، وعلى ابنِ جُريج معًا .

وأقوى الوُجوه عِندي : ما رَواهُ عبدُ الرَّزَّاق في ﴿ الْمُصنَّف ﴾ (ج٣/ رقم ٥٩٧٧) عن رقم ٥٩٧٧) ، وعنه الطَّبرانيُّ ، والخطيبُ في ﴿ الجامع ﴾ (١٠٨/١) عن ابنِ جُريجٍ ، عن رَجُلٍ ، عن أَنسٍ .

والحديثُ على أيِّ وجهٍ كان لا يَصِحُّ . واللهُ أَعلَمُ .

٥٨- سُئلتُ عن حديث: « أُعرِبُوا القُرآنَ ، وَالتَمِسُوا غَرَائِبَهُ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أَخرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيبَة فِي « الْمُصنَّف » (١٠/ ٢٥٤) ، وأَبُو يَعلَى (ج١/ رقم ٢٥٦٠) ، والحاكِمُ (٢/ ٤٣٩) ، وعنه البَيهقيُّ فِي « الشُّعَب » (ج٥/ رقم ٢٠٩٢) ، وأحمدُ بن مَنِيعٍ فِي « مُسنَده » _ كما في « المطالب العالية » (٣/ ٢٩٨) ، والحَطيبُ في « تاريخه » (٨/ ٧٧ – ٧٧) ، وابنُ الأَنبَارِيِّ فِي « الوقف والابتداء » (ص٥) مِن طُرُقٍ عن عبد الله بن سعيدٍ المَقبُريِّ ، عن جَدِّه ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا .

وسَنَدُه ضعيفٌ جدًّا؛ وعبدُ الله بنُ سعيدٍ مَترُوكٌ، وبِهِ أعلَّ الحديثَ الهَيثَميُّ في « مَجَمَع الزَّوائد » (٧/ ١٦٣).

أَمَّا الحَاكِمُ فَصِحَّحَه ، فردَّه الذَّهَبِيُّ بقوله : « بل أُجِمِعَ على ضعفِهِ » . واللهُ أُعلَمُ .

٨٦- سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ الَّذِي لَيسَ فِي جَوفِهِ شَيءٌ مِنَ التُّرِ التُّر آنِ كَالبَيتِ الْخَرِبِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرجه الترّمذيُّ (٢٩١٣) وصحَّحه ، وأحمدُ (١/ ٢٢٣) ، والدَّارِميُّ الحريم الحريم الحريم (٢/ ٣٠٨) ، والحاكِمُ (١/ ٥٥٤) وصحَّحه ، والطَّبرانيُّ في « الكبير » (٢٠٨٢) ، وابنُ عديٍّ في « الكامل » (٦/ ٢٠٨٢) ، والسَّهمِيُّ في « تاريخ جُرجَانَ » (ص ٢١٤) ، والبَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (١٧٩٣) ، والبَعَوِيُّ في « شرح السُّنَة » (٤/ ٤٤٣) مِن طُرُقِ عن جَرير بن عبد الحميد ، عن قابوسَ بنِ أبي ظَبيانَ ، عن أبيه ، عن ابن عباسٍ مرفُوعًا .

وإسنادُهُ ضَعيفٌ ؛ لأجل قابوسَ هذا ، فقد ليّنَه النّسائيُّ ، وقال أبو حاتم : « لا يُحتَجُّ به » ، وقال ابنُ حِبّانَ : « رديءُ الحفظ . ينفَرِدُ عن أبيه بها لا أصلَ لَهُ ، فرُبّها رفَع المُرسَل ، وأسند الموقُوف » ، وكان ابنُ مَعِينٍ شديدَ الحَطِّ عليهِ ، وقد وثّقَهُ في روايةٍ ، ولمّا صَحَّح الحاكِمُ إسنادَه ، ردّه الذّهبيُّ ، بقوله : « قابوسُ : لينٌ » .

٨٧- سُئلتُ عن حديث: « الآيتانِ مِن آخَرَ سُورَةِ البَقَرَةِ : مَن قَرَأَ بِمَا فِي لَيلَتِهِ كَفَتَاهُ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أخرجه البُخاريُّ (٩/ ٥٥، ٨٧)، ومُسلِمٌ (٧٠٨/ ٢٥٥)، وأبُو داوُد (١٣٩٧)، والنَّسَائيُّ في « اليوم واللَّيلة » (٧١٨–٧٢٠)، والتَّرمذِيُّ (١٣٩٧)، وابنُ ماجَهْ (١٣٦٩)، والدَّارِمِيُّ (١/ ٣٤٩، و٢/ ٤٥٠)، وأحمدُ (٢/ ٢٥٨) من طُرُقٍ عن منصُور بن المُعتَمر، والأعمشِ، عن إبراهيم، عن عَلقَمة، وعبدِ الرَّحمن بن يزيدَ، عن أبي مسعُودٍ الأنصاريِّ مرفُوعًا.

٨٨- سُئلتُ عن الحديث القُدسيِّ: « مُرُوا بِالمَعرُوفِ ، وَانهَوْا عَنِ المُنكرِ ، مِن قَبلِ أَن تَدعُونِي فَلَا أُجِيبُكُم ، وَتَسأَلُونِي فَلَا أُجِيبُكُم ، وَتَسأَلُونِي فَلَا أُعطِيكُم ، وَتَستَنصِرُونَنِي فَلَا أَنصُرُكُم ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرجه أحمدُ (١٨٤١) ، والبزّارُ (٢٣٠٥، ٣٣٠٥) ، وابنُ حِبّان ، عن المحرو بن عُثمان ، عن طريق عمرِ و بنِ عُثمان ، عن عاصم بن عُمَر بن عُثمان ، عن عُروة ، عن عائشة ، قالَت : دَخَلَ عليّ رسُول الله عَيْكُهُ ، فَعرَفتُ في وجهِهِ أَنْ قد حَفَزَهُ شيءٌ ، فتوضّاً ، ثُمّ خرَج فلَم يُكلّم أحدًا ، فدَنوتُ من الحُجُرات ، فسَمِعتُه يقولُ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! إنّ الله وَ الله عَلَى يقولُ : ... » فذكرَ ه .

وأَخرَجَهُ ابنُ مَاجَهُ (٤٠٠٤) مِن هذا الوَجهِ ، ولكِنَّهُ جَعَلَ الحديث عَن النَّبِيِّ عَلَيْكُ ، وليس عنِ الله وَ الله وَالله وَ الله وَالله وَاللهُ وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله و

وسَنَدُه ضعيفٌ ؛ وعاصَمُ بَن عُمَر ليس بمعرُوفٍ ، كما قال الذَّهَبيُّ . وبه أعلَّ الحديثَ الهَيثميُّ في « المَجمَع » (٧/ ٢٦٦) .

وقال العِراقِيُّ في « تخريج أحاديث الإحياء » (٢/ ٢٠٤) : « في إسنادِهِ لِيْنٌ » .

واللهُ أعلمُ .

٨٩ - سُئلتُ عن حديث: « مَن تَرَكَ الصَّفَّ الأَوَّلَ خَافَةً أَن يُؤذِيَ المَّفَّ الأَوَّلِ » . أَضعَفَ اللهُ لَهُ أَجرَ الصَّفِّ الأَوَّلِ » .

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ .

أخرجه الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٥٣٧) مِن طريق الوَلِيد بن الفضل العَنَزِيِّ ، نا نُوحُ بنُ أبي مريمَ ، عن زيدٍ العَمِّيِّ ، عن سعيد بن جُبيرٍ ، عن ابن عبَّاسِ مرفُوعًا فذكره .

قال الطَّبرانيُّ: « لا يُروَى هذا الحديثُ عن ابن عبَّاسٍ ، إلَّا بهذا الإسناد ، تفرَّدَ به الوليدُ بن الفضل » ا.ه.

• قُلتُ : والوليدُ ، ترجَمَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في « الجرح والتَّعديل » (٤/ ٢/ ١٣) ، ونَقَلَ عن أبيه ، قال : « مجهولٌ » .

وترجمه ابن حِبَّانَ في « المجروحين » (٣/ ٨٢) : « شَيخٌ يَروِي المناكيرَ ، التي لا يَشكُ مَن تبحَّر في هذِهِ الصِّناعة أنَّها موضُوعةٌ . لا يَجُوز الاحتجاجُ به بحالٍ إذا انفرَد » ا.هـ.

ولم يتفرَّد بِهِ كما قال الطَّبَرانيُّ ..

بل تابعه أَصرَمُ بن حَوشَبِ ، ثنا نُوحُ بنُ أبي مَريمَ به ، بلفظ: « مَن تَرَكَ الصَّفَّ الثَّانِي أو الثَّالِث ، تَرَكَ الصَّفِّ الثَّانِي أو الثَّالِث ، ضاعَف اللهُ له أَجرَ الصَّفِّ الأَوَّل » .

أَخرَجَهُ ابنُ عديٍّ في « الكامل » (٧/ ٢٥٠٧).

وهذه المُتابَعةُ كسرابِ بِقيعةٍ ؛ وأَصرَمُ بنُ حَوشَبٍ ، أَصرَمٌ مِنَ الحَيرِ والفَضلِ ، فقد كان كذَّابًا خبيثًا ، كها قال ابنُ مَعِينٍ . وقال ابنُ حِبَّانَ : «كان يَضَعُ الحديث على الثِّقاتِ » . وتَركهُ البُخاريُّ ، ومُسلِمٌ ، والنَّسَائيُّ . وأيضًا ، في إسنادِهِ نُوحُ بن أبي مَريمَ ، وكان يُلقَّب بـ « الجامع » ؛ لأنَّهُ جَمَعَ عُلُومًا كثيرةً ، لكنَّهُ كان يَضَعُ الحديثَ ، ويَكذِبُ على رسُول الله عَلَيْكُ ، وهُو الذي وَضَع الأحاديث في فضائلِ سُور القُرآن ، فليًا سُئل عن ذلك ، قال : « رَأيتُ النَّاسَ شُغِلوا بفقه أبي حَنيفة ، ومغازِي ابنِ إسحاق عن قراءَةِ القُرآن ، فوضَعتُ هذه الأحاديثَ ، حِسبَةً لله تعالى » ! فها أشدَّ غفلتَهُ ! إذ يتقرَّبُ إلى الله تعالى بالكذِبِ على النَّبيِّ عَيَّالِهُ ، وقد صَدَقَ ابن حِبَّانَ ، إذ قال فيه : « جَمَعَ كُلَّ شيءٍ ، إلَّا الصِّدقَ » .

وفي الإسنادِ أيضًا: زَيدٌ العمِّيُّ ، وهو ضعيفٌ .

وقد رَوَى ابن حِبَّانَ هذا الحديث في « المجروحين » (٣/ ٤٨ – ٤٩) من طريق أصرم بن حوشب بسنده سواءٌ ، ثُمَّ قال : « وأصرَمُ بن حَوشب، وزيدٌ العمِّيُّ قد تبرَّأنا مِن عُهدَتِهما ». فالسَّنَد في غاية السُّقُوط. ثُمَّ معناه مُنكرٌ ؛ لأنَّه يُخالِف الأحاديث الصَّحيحة ، التي تُرغِّب في معناه مُنكرٌ ؛ لأنَّه يُخالِف الأحاديث الصَّحيحة ، التي تُرغِّب في

الصَّفِّ الأوَّلِ ، حتَّى لَو وَصَلَ الأمرُ إِلَى إجراءِ القُرعة : مَن يظفَرُ بِالفُّرجَةِ فِي الصَّفِّ الأوَّل ؟ بالفُرجَةِ فِي الصَّفِّ الأوَّل ؟

فأخرج البُخاريُّ (٢٠٨/٢) ، عن أبي هُريرة مرفُوعًا : « ولَو يعلَمُون ما في الصَّفِّ المُقدَّم لاستَهَمُوا » .

قال الحافِظُ في « الفتح » : « والصَّفُّ الْمُقدَّمُ : هو الذي لا يَتقَدَّمُه إلَّا لإمامُ » .

وهُو عند مُسلِم (٤٣٩)، ولفظِه: « لو يَعلَمُون ما في الصَّفِّ المُقدَّم، لكانَت قُرعَةً».

وأخرج مُسلِمٌ (٤٤٠) وغيرُه ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا: « خَيرُ صُفُوفِ الرِّجال أَوَّ لُهُا ... الحديث » .

وأخرج مُسلِمٌ (٤٣٨/ ١٣٠) ، والنَّسَائيُّ (٢/ ٨٣) ، وابنُ خُزَيمة (١٥٦) عن أبي سعيدِ الخُدرِيِّ ، قال : رَأَى رسُول الله عَيْلِيَّهُ فِي أصحابه تأخُّرًا ، فقال لَهُم : « تَقدَّمُوا ، فأتمُّوا بِي ، ولْيَاتَمَّ بِكُم مَن بعدكم ، لا يزال قومٌ يتأخَّرُون ، حتَّى يُؤخِّرَهم الله » .

وبوَّب عليه ابنُ خُزَيمة بقوله: « بابُ التَّغليظِ في التَّخلُّف عن الصَّفِّ الأوَّل ».

والأحاديث في هذا الباب كثيرةٌ.

واللهُ أعلَمُ .

• ٩ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ لِلصَّلَاةِ اللَّكَتُوبَةِ عِندَ اللهِ وَزنًا ، مَن انتَقَصَ مِنهَا شَيئًا ، حُوسِبَ بِهِ فِيهَا عَلَى مَا انتَقَصَ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ موضوعٌ .

أخرجَهُ الأصبهانيُّ في « التَّرغيب » (١٨٩٢) من حديث عائشة رطيفًا.
وفي إسناده أبو بكر بنُ عبد الله بن أبي سَبرَة ، وهو هالكُ البتَّة . قال
أحمد: «كان يَضَعُ الحديث » ، وكذلك قال ابنُ حِبَّانَ ، وابنُ عديٍّ ،
وتركه النَّسَائيُّ ، وقال البُخاريُّ : « مُنكرُ الحديث » ، وهو جرحٌ شديدٌ
عندَه .

والحديثُ ضعَّفه المُنذِريُّ في « التَّرغيب » (رقم ٧٤٢) ، فصدَّرَهُ بقوله : « رُوِيَ » ، كها هو مُصطَلُحه في كتابه ، وكان حقُّه أن يُحذَف من الكتاب ؛ فأمثال هذه الأحاديث لا خيرَ فيها ، ولا فائدةَ مِن نشرها . واللهُ أعلَمُ .

91 - سُئلتُ عن صِحَّة ومعنى حديث: « مَن غَسَّلَ وَاغتَسَلَ ، وَبَكَّرَ وَابتَكَرَ ، وَمَشَى وَلَم يَركب ، وَدَنَا مِنَ الإِمَامِ ، فَاستَمَعَ وَلَم يَلغُ ، وَابتكر ، وَمَشَى وَلَم يَركب ، وَدَنَا مِنَ الإِمَامِ ، فَاستَمَعَ وَلَم يَلغُ ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطوةٍ عَمَلُ سَنَةٍ ، أَجرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا ».

• قلتُ : هذا حديثُ صحيحٌ .

أخرجَهُ أبو داوُد (٢/ ١٠-١١) ، والنَّسَائيُّ في « اللُجتبَى » (٣/ ٩٥- ٩٦) ، وفي « كتاب الجُمعة » (٣١) ، والتُّرمذيُّ (٣/ ٣-٤) وقال : «حديثُ حَسَنُ » ، وابنُ ماجَهُ (١/ ٣٧٧- ٣٧٧) ، والدَّارِميُّ (١/ ٣٠٢) ، وأحمدُ في « المُسنَد » (١/ ٨/ ٩، ١٠ ، ١٠) وآخَرُون ، مِن حديث أوسِ بنِ أوسِ بنِ أوسِ بنِ أوسِ بنِ أوسِ بنِ أوسِ بنِ أوسِ بنَ أوسِ بنِ أوسِ بنِ أوسِ بنَ أَوسِ بنَ أَوسِ بنَ أَوسِ بنَ أَوسَ بنَ أَوسَ بنَ أَوسِ بنَ

وصحَّحه ابنُ خُزَيمة (٣/ ١٢٨ – ١٢٩) ، وابنُ حِبَّانَ (٥٩٩) ، والحاكمُ (١/ ٢٨١ – ٢٨٢).

أمًّا معناه ..

فقال ابنُ خُزيمة: « معناه: جَامَع فأوجَبَ الغُسلَ على زوجته أو أَمَتِه، واغتَسَل هُوَ ». فقوله: « غَسَّلَ » بتشديد السِّين.

وقال الخطَّابي في « معالم السُّنَن » (١٠٨/١) : « قولُهُ : « غَسَّلَ وَاغْتَسَلَ ، وَبَكَّرَ وَابِتَكَرَ » ، اختَلَف النَّاس في معناهُما ، فمِنهُم مَن ذَهَب إلى أنَّهُ مِنَ الكَلَام المُتظاهِر الذي يُراد به التَّوكيد ، ولَم تَقع المُخالَفة بين

المعنيين؛ لاختلاف اللَّفظين. وقال: أَلَا تَراه يَقُولُ فِي هذا الحديث: «وَمَشَى وَلَم يَركَب» ومعناهُما واحدٌ. وإلى هذا ذهب الأَثرمُ صاحبُ أحمد. وقال بعضُهم: قولُه: «غَسَّل » معناه: غَسلُ الرَّأس خاصَّةً؛ وذلك لأنَّ العرب لهُم لِمَمٌ وَشُعُورٌ، وفي غسلها مَؤُونة، فأفرد ذكرَ غسل الرَّأس من أجل ذلك. وإلى هذا ذَهَب مكحولٌ. وقولُه: « وَاغتَسَلَ » معناهُ: غَسَلَ سائرَ الجَسَد.

وزعم بعضُهم أنَّ قوله: «غَسَّلَ » معناه: أصاب أهلَه قبل خُروجه إلى الجُمعة؛ ليكُون أملَكَ لنفسه، وأحفظَ في طريقِهِ لبَصَرِه. قال: ومِن هذا قولُ العَرَب: « فَحْلٌ غُسَلَةٌ » إذا كان كثيرَ الضِّراب.

وقولُه : « بَكَّرَ وَابِتَكَرَ » ، زعم بعضُهم أنَّ معنَى « بَكَّرَ » : أدرك باكُورَة الخُطبة ، وهي أوَّلُها . ومعنى « ابتكرَ » : قدَّم في الوَقتِ .

وقال ابنُ الأنباريِّ : « معنى « بَكَّرَ » : تصدقَّ قبل خُروجِه » ، وتأوَّل في ذلك ما رُوِي في الحديث ، من قوله : بَاكِرُوا بالصَّدَقة ؛ فإنَّ البلاء لا يتخطَّاها » انتهى كلامُ الخطَّابيِّ .

والحديثُ الذي ذكرَه ابنُ الأنباريِّ ، أخرجه البيهقيُّ في « شُعَب الإيهان » (٣٥٣) . وفي إسناده بِشرُ بن عُبيدٍ : مُنكَرُ الحديث جدًّا . ورجَّح المُنذريُّ في « التَّرغيب » (١٢٨٦) أنَّه موقُوفٌ على أنسٍ . واللهُ أماء أنه

وأخرجه الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٥٦٤٣) ، وفي إسناده عيسى بن عبد الله: متروكٌ ، واتُّهم بالوضع .

٩٢ - سُئلتُ عن حديث: « مَن جَمَعَ مَالًا حَرَامًا ، ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ ، لَمَ يَكُن لَهُ فِيهِ أَجرٌ ، وَكَانَ إِصرُهُ عَلَيهِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ حَسَنٌ .

أخرجه ابنُ خُزَيمة (٢٤٧١)، وابنُ حِبَّانَ (٧٩٧)، والحاكِمُ (١/ ٣٩٠)، وابنُ الجارودِ (٣٣٦)، والبَيهقيُّ (٤/ ٨٤) مِن طريق عمرِ و بن الحارِث، حدَّ ثَني دَرَّاجُ أبو السَّمح، عن ابن حُجَيرة، عن أبي هُريرة مرفُوعًا: « إِذَا أَدَّيت زَكَاة مالِك، فقد قضيتَ ما عَلَيك فيه، ومن جَمَع مالًا حرامًا... الحديث».

وأخرج أوَّلَه : التِّرمذيُّ (٦١٨) ، وابنُ ماجَهْ (١٧٨٨) ، والبَغَويُّ في « شرح السُّنَّة » (٦٧/٢) .

وقال التِّرمذيُّ : «حديثٌ حَسَنٌ غريبٌ ».

وضعَّف إسنادَهُ الحافِظ في « التَّخليص » (٢/ ١٦٠).

أمَّا الحاكِمُ فقال: «صحيحُ الإسناد»، كذا نقلَهُ المُنذِريُّ في «التَّرغيب» (١١١٤)، والذي رأيتُهُ في «المُستَدرَك» أنَّه قال: «شاهِدٌ صحيحٌ من حديث المصريِّين».

والصَّوابُ عندي أنَّ هذا الإسنادَ حسنٌ ؛ ودَرَّاجٌ صدُوقٌ متماسِكٌ ، وإنَّمَا وقَعَت المناكيرُ في روايته عَن أبي الهَيْتَم ، وليس هذا مِنها . واللهُ أعلَمُ .

٩٣ - سُئلتُ عن حديث: إِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ مَرَّ عَلَى قَبِرٍ ، فَأَشَارَ إِلَيهِ ، وَقَالَ: « رَكعَتَانِ ، أَحَبُّ إِلَى صَاحِبِ هَذَا القَبِرِ مِن دُنيَاكُم ».

• قلتُ : هذا حديثُ حَسَنٌ .

أخرجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٩٢٠) قال : حدَّثنا أحمدُ ، قال : نا حفصُ بنُ غِيَاثٍ ، عن أبي مالكٍ حفصُ بنُ غِيَاثٍ ، عن أبي مالكٍ الأشجعيِّ ، عن أبي حازمٍ ، عن أبي هُريرَة ، أنَّ النَّبِيَّ عَيَّالِهُ مرَّ على قبرٍ ... وذكره .

قال الطَّبَرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديث عن أبي مالكٍ ، إلَّا حفصُ بنُ غِيَاثٍ ، تفرَّد به حفصُ بنُ عبد الله » .

• قُلتُ : وهو صَدُوقٌ ، كها قال أبو حاتم .

وشيخُ الطَّبَرانيُّ هو أحمد بن يحيى الحُلوانيُّ : ثقةٌ ، وانظر « تاريخ بغداد » (٥/ ٢١٢) .

وبقيَّةُ رجالِه مشاهيرُ ، من رجال « التَّهذيب » .

وقال المُنذِريُّ في « التَّرغيب » (٥٥٦) : « إسنادُهُ حَسَنٌ ».

وقال الهيثميُّ في « المَجمَع » (٢/ ٢٤٩): « رجالُهُ ثقاتٌ ».

٩٤ - سُئلتُ : هَل ثَبَت أَنَّ أحدًا من الأئمة السِّتَّة رَوَوْا عن بعضِهم في كُتُبهم المشهورةِ المتداوَلة ؟ أو في غيرِها ؟

•قلتُ : نعم !

أمَّا التِّرمذيُّ ..

فروري في « سُننه » حديثًا واحِدًا عن الإمام مُسلِم ..

وذلك في «كتاب الصِّيام» رقم (٦٨٧) قال: حَدَّثَنَا مُسلِمُ بنُ حجَّاجٍ، حدَّثنا يحيى بنُ يحيى ، حدَّثنا أَبُو مُعاوِية ، عن مُحمَّد بن عمرٍو ، عن أبي سَلَمة ، عن أبي هُريرَة ، مرفُوعًا: « أحصُوا هِلالَ شَعبانَ لرمضان » . أمَّا النَّسائيُّ ..

فُوقَعَ فِي رُواية ابنِ السُّنِّيِّ عنه ، أنَّهُ رُوَى عن البُخاريِّ ..

وذلك في « كتاب الصِّيام » (٤/ ١٢٥) ، قال : أخبَرَنَا مُحُمَّدُ بنُ إسهاعيلَ البُخارِيُّ ، قال : حدَّثني حفصُ بنُ عُمَر بنِ الحارث ، ثنا حَمَّادُ ، ثنا مَعمَرُ ، والنُّعهانُ بنُ راشدٍ ، عن الزُّهريِّ ، عن عُروة ، عن عائِشَة قالَت : ما لَعَنَ رسولُ الله عَلَيْ مِن لَعنَةٍ تُذكرُ . كان إِذَا كان قريبَ عَهدٍ بجبريل عَلِيَ يُدارِسُه ، كان أَجوَد بالخير مِنَ الرِّيح المُرسَلة .

رَبِينَ رَبِينَ الْأَطْرَافَ »: « كذا رَوَاهُ أَبُو بكر ابنُ السُّنِّيِّ ، عن النَّسائِيُّ ، عن النَّسائِيُّ ، عن النَّسائِيُّ ، عن عن عُخَمَّد بن إسماعِيل » فحسب ، ولَم يَذكُر فيه البُخاريَّ . وفي نُسخةٍ : «هو أَبُو بكرٍ الطَّبرانيُّ ».

ولَم أَجِد روايةً في « المُجتَبَى » عن البُخاريِّ قطُّ . وأَعتَقِدُ أنَّ ذِكرَ البُخاريِّ في هذا المَوضع غلَطُ .

وقد وقَفتُ في « التَّاريخ الكبير » (٤/ ٢/ ٢١٤) للبُخاريِّ على ترجمةِ : « يُونُسَ بن راشدِ الحَرَّانيِّ » ، فقال البُخاريُّ : « قال أحمدُ بنُ شُعيبِ : كان راعيًا » ، فعلَّق على ذلك الشيخُ العَلَّامَةُ ذَهَبِيُّ العَصرِ عبدُ الرَّحمن الْمُعلِّمِيُّ عَلَيْ قَائلًا: ﴿ فِي نُسخةٍ: سعيدٌ [يعني: بدل شعيب] ، فإن صحَّ هذَا فالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَحمدُ بنُ سعيدٍ الدَّارِميُّ . وإن صحَّ الأوَّلُ فالظَّاهِرِ أَنَّهُ النَّسائيُّ صاحبُ « السُّنَن » . ويُوافِقُه قولُ ابن حَجَرِ في « تهذيب التَّهذيب »: قال البُخارِيُّ : كان مُرجِئًا ، وقال النَّسائيُّ : كان راعيةً ، وكأنَّهُ إِنَّمَا أَخذَ من هذا الكتابِ ؛ فإنِّي لَم أرَ يُونُس في « الضُّعفاء والمتروكين » للنَّسائيِّ . وقد يُستَبعَدُ هذا ، بأنَّ البُخارِيُّ ـ رَحِمُهُ اللهُ تَعَالَى ـ ألُّف هذا الكتاب قديمًا ، وعَرَضَهُ على إسحاق بن راهَوَيْه ، فإِن كانَ قد لَقِيَهُ النَّسَائيُّ في ذلك الوَقتِ فيكونُ سِنُّ النَّسَائيِّ حينئذٍ دُونَ العِشرين ، وقد يَبِعُد أَن يَعتَمِد عليه البُخاريُّ في مِثلِ هذا . لكن قد يقالُ : لعلَّ البُخاريَّ أَلْحَقَ هذِه العِبارَةَ في أواخرِ عُمره ، فإنَّهُ كان يَزِيدُ في « التَّاريخ » ، وكانت وفاةُ البُخاريِّ وعُمرُ النَّسائِيِّ نحوُ أربعين . واللهُ أعلَمُ » انتَهَى كلامُهُ . وأمَّا روايةُ النَّسائي عَن أبي داوُد ، صاحبِ « السُّنَن » ..

فقد نَظَر فيها الذَّهَبِيُّ في « السِّيَر » (١٣/ ٢٠٧) ، فقال : « وقد رَوَى النَّسائِيُّ في « سُنَنه » مواضِعَ يقولُ : حدَّثَنا أبو داوُد ، حدَّثَنا سُليهانُ بن حربٍ ، وحدَّثَنا النَّفيليُّ ، وحدَّثَنا عبدُ العزيز بنُ يحيى المدنيُّ ، وعليُّ بنُ

المدينيّ ، وعمرُو بنُ عَونٍ ، ومُسلِمُ بن إبراهيم ، وأبو الوليد . فالظّاهِرُ أن أبا داوُد في كُلِّ الأماكن هُو السِّجِستَانيُّ ؛ فإنَّهُ معروفٌ بالرِّواية عن السَّبعة . لكن ، شارَكَهُ أبو داوُد سُليهان بنُ سيفٍ الحرَّانيُّ في الرِّواية عن بعضِهم . والنَّسائِيُّ فمكثِرٌ عن الحرَّانيِّ . وقد رَوَى النَّسائيُّ في كتاب «الكُنى » ، عن سُليهانَ بنِ الأشعث ، ولم يَكْنِه . وذكر الحافظُ ابنُ عساكر في «النُّبُلِ » [ص ١٣٢] أنَّ النَّسائيَّ يَروِي عن أبي داوُد السِّجستَانيِّ » . في «اللَّهُ أعلَمُ .

٥ ٩ - سُئلتُ عن حديث: « سَلَمَانُ مِنَّا آلِ البَيتِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

أخرجه البزّارُ في «مُسنَده» (ج٢/ق٥٥/١)، وابنُ سعدٍ في «الطّبقات» (٤/ ٨٢-٨٨، و٧/ ٣١٩)، والطّبَرانيُّ في «الكبير» (ج٦/ رقم ٢٠٤٠)، والطّبَريُّ في «تفسيره» (٢١/ ٥٥)، وأبُو الشَّيخ في «طبقات المُحدِّثين» والطّبَريُّ في «تفسيره» (٢١/ ٥٥)، وأبُو الشَّيخ في «طبقات المُحدِّثين» (٦)، وأبو نُعيمٍ في «أخبار أصبهانَ» (١/ ٥٥)، والحاكمُ (٣/ ٥٩٨)، والبيهقيُّ في «دلائل النُّبوَّة» (٣/ ٤١٨) من طريق كثير بنِ عبد الله المُزنيِّ، عن أبيه، عن جدِّه، أن رسُول الله عَيَّكُم خطَّ الحندق عام الأحزاب، حتَّى بلغ المِدادَ، فقطع لكُلِّ عشرةٍ أربعين ذراعًا، فاحتجَّ المهاجِرون والأنصارُ في سَلهانَ الفارسيِّ، وكان رجُلًا قويًّا، فقال المُهاجِرون : «سَلهانُ مِنَّا!»، فقال رسُول الله عَيَّكُمُ : «سَلهانُ مِنَّا!»، وقالت الأنصار: «سَلهانُ مِنَّا!»، فقال رسُول الله عَيَّكُمُ : «سَلهانُ مِنَّا!»، فقال رسُول الله عَيْكُمُ : «سَلهانُ مِنَّا!»، فقال رسُول الله عَيْكُمُ : «سَلهانُ مِنَّا!»، فقال رسُول الله عَيْكُمُ : «سَلهانُ مِنَّا اللهُ مَنَّا اللهُ مَنَّا اللهُ عَيْكُمُ :

قال الهيثميُّ (٦/ ١٣٠): « فيه كَثيرُ بنُ عبد الله المُزنيُّ ، وقد ضعَّفَه الجُمهورُ ، وحَسَّن التِّرمذيُّ حديثَه ، وبقيَّةُ رجاله ثقاتُ » ا.ه. .

• قلتُ : رَحِمَ الله الهيثميّ ؛ فحالُ كثير بن عبد الله لا تَحتاجُ لذكر تحسين التِّرمذيِّ له ؛ فإنَّ التِّرمذيَّ يُحسِّن حديثَ الضَّعيف في المُتابَعات والشَّواهِد ، فيُحتَملُ أن يكون قصدُهُ كذلك . وأحيانًا يُحسِّن حديثَ الضَّعيف ولو تَفرَّدَ ، بل قد يُصحِّحُه ؛ ولذلك وصفَهُ بعضُ العُلماء

بالتَّساهل. وقد روى التِّرمذيُّ لكثير بن عبد الله حديث: «الصُّلحُ جائزُ بين المسلمين » وحسَّنه ، فردَّهُ الذَّهَبيُّ بقوله: « فَلِذَا ، لا يَعتمِد العلماءُ على تحسين التِّرمذيِّ »، يعني لتساهُلِه.

وكَثيرٌ هذا ضعيفٌ جدًّا ، بل نَسَبه الشَّافعيُّ وأبو داوُد إلى الكَذِب ، وتركَهُ آخَرُون ، ولمَّا سَكَت عليه الحاكِمُ ، تعقَّبهُ الذَّهبيُّ في « تلخيص المُستدرَك » بقوله : « سندُهُ ضعيفٌ » ، والصَّواب أن يُقال : ضعيفٌ جدًّا . وله شاهدُ من حديث الحُسين بن عليِّ بن أبي طالبٍ وَعَيُّ مرفُوعًا مثله . أخرجه البزَّارُ ، وأبو يَعلَى في « مُسنَده » ، ومِن طريقه أبو الشَّيخ في أخرجه البزَّارُ ، وأبو يَعلَى في « مُسنَده » ، ومِن طريقه أبو الشَّيخ في « الطَّبقات » (٥) مِن طريق النَّضر بن حُميدٍ ، عن سعدٍ الإسكافِ ، عن أبي جعفرِ مُحمَّد بن عليٍّ ، عن أبيه ، عن جَدِّه الحُسين بن عليٍّ .

. وسندُه ساقطُ البتّه ؛ والنّضرُ بنُ مُميدٍ تَرَكه أبو حاتمٍ ، وقال البُخاريُّ : « مُنكَر الحديث » .

وسَعدٌ الإسكافُ تَركه النَّسائيُّ ، والدَّارَقُطنيُّ ، بل قال ابن حِبَّانَ : «كان يَضَعُ الحديث على الفور » ، نسأل الله السَّلامة ، ولذلك قال ابنُ مَعِينٍ : « لا يَحِلُّ لأحدٍ أن يروي عنه » .

٩٦ - سُئلتُ عن: قولِ النَّبِيِّ عَيْسِكُمْ لمعاذبن جَبَلٍ، لمَّا أَرسله إلى اليمن: « الحَمدُ لله ! الَّذِي وَفَقَ رَسُولَ رَسُولِ اللهِ لِمَا يُرضِي رَسُولَ اللهِ).

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أخرجه أبو داوُد (٢٥٩٣، ٣٥٩٣)، والتِّرمذيُّ (١٣٢١، ١٣٢٧)، والطَّيَالسيُّ والدَّرامِيُّ (١/ ٦٠)، وأحمدُ (٥/ ٢٣٠، ٢٣٦، ٢٤٢)، والطَّيَالسيُّ والدَّرامِيُّ (١٠٥)، وعبدُ بن مُحيدٍ في « المُتخب » (١٢٤)، وابنُ سعدٍ في « الطَّبَقات » (١/ ٢٥٥)، والعُقيليُّ في « الضُّعَفاء » (١/ ٢١٥)، والخطيبُ في « الفقيه والمُتفقِّه » (١/ ١٨٨، ١٨٩)، وابنُ عبد البَرِّ في « جامع العلم » « الفقيه والمُتفقِّه » (١/ ١٨٨، ١٨٩)، وابنُ عبد البَرِّ في « المعرفة » (١/ ٢٩٦)، وابنُ حزمٍ في « الحِرفة » (١/ ٢١٠)، وابنُ حزمٍ في « الإحكام » (١/ ٢٦٢)، وي « المعرفة » (١/ ٢١٠) من طُرُقٍ عن شُعبة، قال : حدَّثني أبو عَونٍ ، عن الحارثِ بن عمرٍ و ابنِ أخي المُغيرة بن شُعبة ، عن أُناسٍ من أصحاب مُعاذٍ ، عن مُعاذٍ ، فذكرَه .

وقد تَكَلَّم العُلماءُ الكبارُ في هذا الحديث ، وضَعَّفُوه . وأنا أجتَزِئُ بكلامِهِم هُنَا ؛ لأنَّ المقام لا يَسمَحُ بالبَسط .

فقال البُخاريُّ في « التَّاريخ الكبير » (١/ ٢٧٧/٢): « الحارثُ بنُ عمرٍ و ابنِ أخي المُغيرة بن شُعبةَ الثَّقفيُّ ، عن أصحاب مُعاذٍ ، عن مُعاذٍ ، روى عنهُ أَبُو عَوْنٍ ، ولا يَصحُّ ، ولا يُعرَف إلَّا بهذا . مُرسَلُ » .

وقال التَّرمذيُّ : « هذا حديثُ لا نَعرِفُه إلَّا من هذا الوجه ، وليس إسنادُه عِندي بمُتَّصلِ » .

وقال الدَّارَقُطنيُّ فِي « العِلل » : « رواه شُعبةُ ، عن أبي عَوْنٍ هكذا ، وأرسَلَهُ ابنُ مَهديٍّ ، وجماعَاتُ عَنهُ ، والمُرسَلُ أصحُّ » .

وقال ابنُ حزم: « هذا حديثُ ساقطٌ ، لم يروهِ أحدٌ مِن غير هذا الطَّريق ، وأوَّلُ سقُوطِه أنَّه عن قوم مجهولين لم يُسَمُّوا ، فلا حُجَّة فيمن لا يُعرَف من هو ؟ وفيه الحارِثُ بن عمرو ، وهو مجهولٌ لا يُعرَف مَن هو ؟ ولم يأت هذا الحديثُ قطُّ مِن غير طريقِهِ » ، كذا قال ابنُ حزم .

ُوقد وَرد مِن طريقٍ آخر عند ابن ماجَهْ (٥٥)، ولَكن في أِسناده مُحُمَّدُ ابنُ سعيدٍ المصلوبُ، وهو كذَّابُ .

وقال ابنُ طاهرٍ ، في تصنيفٍ مُفرَدٍ له في هذا الحديث : « اعلم ! أنَّنِي فَحصتُ عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصِّغار ، وسألتُ عنه مَن لقيتُهُ مِن أهل العِلم بالنَّقل ، فلم أَجِد غيرَ طريقين ، إحداهما : شُعبةُ ، والأُخرَى : عن مُحمَّد بن جابرٍ ، عن أشعتَ بنِ أبي الشَّعثاءِ ، عن رجُلٍ من ثقيفٍ ، عن مُعاذٍ . وكلاهُمَا لا يَصِحُّ » .

قال: « وأَقبَحُ ما رأيتُ فيه ، قولُ إمام الحَرَمين في كتاب « أصول الفقه »: « والعُمدَةُ في هذا الباب على حديث مُعاذٍ »! ، _ قال: _ وهذه

زَلَّةٌ منه ، ولو كان عالِمًا بالنَّقل لما ارتكب هذه الجهالة » .

قال الحافظُ ابن حَجَرٍ تعقيبًا على ابن طاهرٍ: « قُلتُ : أساء الأدبَ على إمامِ الحَرَمين ، وكان يُمكِنُه أن يُعبِّر بألينَ من هذه العِبارة ، مع أنَّ كلام إمام الحَرَمين أشدُّ ممَّ نَقَلَهُ عنه ، فإنَّهُ قالَ : والحديثُ مُدوَّنٌ في « الصِّحاح » ، مُتَّفَقٌ على صحَّته ، لا يتطرَّقُ إليه التَّأويلُ »!! انتهى .

وقال ابنُ الجَوزيِّ في « الواهيات » (١٢٦٤): « هذا حديثُ لا يَصحُّ ، وإن كان الفُقهاءُ كلهم يذكُرونه في كُتُبهم ويَعتَمِدون عليه ، ولَعَمرِي ! وإن كان معناه صحيحًا ، إنَّما ثبوتُه لا يُعرَف ؛ لأنَّ الحارث بنَ عمرٍ و مجهولٌ ، وأصحابُ معاذٍ من أهل حمصَ لا يُعرَفُون ، وما هذا طريقُهُ فلا وَجهَ لثُبوته » ا.ه. .

وقال عبدُ الحقِّ الأَشبِيلِيُّ: « لا يُسنَد ، ولا يُوجَد من وجهٍ صحيحٍ » . وكذلك أعلَّه العُقيليُّ في « الضُّعفاء » .

وقد حاوَلَ بعضُ العُلماء تقويتَهُ بها لا يَنهَضُ في سُوقِ المُناظرة. وقد أفاضَ شيخُنا الألبانيُّ -حفظه الله- في تضعيفِه، والرَّدِّ على من قوَّاه، في بحثٍ مُمتع له في «سلسلة الأحاديث الضَّعيفة» (رقم ٨٨١)، فراجِعهُ غيرَ مأمُورٍ.

9٧ - سُئلتُ عن حديث: « لَولا الأَملُ مَا أَرضَعَت أُمُّ وَلَدًا، وَلَا غَرَسَ غَارِسٌ شَجَرًا».

• قلتُ : هذا حديثٌ باطلٌ .

أخرجه الخطيبُ في «تاريخه» (٢/ ٥٢)، ومن طريقه ابنُ الجَوزيِّ في « العِلل المتناهِيَة » (١٣٦٣) من طريق مُحمَّدِ بنِ إسهاعيل بن هارون التَّاارِيِّ، نا أبو نُعيم، ثنا الأعمَشُ، عن مُميدٍ، عن أنسٍ مرفُوعًا: « إِنَّهَا الأَملُ رحمةٌ من الله لأَمَّتي، لولا الأَملُ ... الحديث ».

قال الخطيبُ: « هذا الحديثُ باطلٌ بهذا الإسناد، لا أَعلمُ جاء به إلّا مُحُمَّدُ بنُ إسهاعيل الرّازيُّ ، وكان غيرَ ثِقةٍ » ا.ه..

٩٨ - سُئلتُ عن حديثِ : ذَكَرَه ابنُ كَثيرٍ في « تفسيره » في سُورة « مُحمَّد » ، عن أبي مَسعُودٍ عُقبة بنِ عمرو و وَ عَفْ ، قال : خَطَبَنَا رسولُ الله عَيْنِ مُنافِقِينَ ، فَحَمِدَ الله تَعَالَى ، وَأَثنَى عَلَيهِ ، ثُمَّ قال : قَالَ : « إِنَّ مِنكُم مُنافِقِينَ ، فَمَن سَمَّيتُ فَليَقُم » ، ثُمَّ قال : « قُم يَا فُلانُ ، قُم يَا فُلانُ » ، حَتَّى سَمَّى سِتَّةً وَثَلاثِينَ رَجُلا ، ثُمَّ قال : شَمَّ قَالَ : « إِنَّ فِيكُم - أو : مِنكُم - مُنَافِقِينَ ، فَاتَّقُوا الله » ، ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ فِيكُم - أو : مِنكُم - مُنَافِقِينَ ، فَاتَّقُوا الله » ، فَمَّ قَالَ : « أَن فَمَرُ وَ فَ بِرَجُلٍ مِمَّن سُمِّي ، مُقَنَّع ، قَد كَانَ يَعرِفُهُ ، فَقَالَ : « مَا لَكَ ؟ » ، فَحَدَّثَهُ بِمَا قَالَ رَسُولُ الله عَيْنِ لَهُ وَقَالَ : « مَا لَكَ ؟ » ، فَحَدَّثَهُ بِمَا قَالَ رَسُولُ الله عَيْنِ . ، فَقَالَ لَهُ وَمَا لَكَ ؟ » ، فَحَدَّثَهُ بِمَا قَالَ رَسُولُ الله عَيْنِ . .

- قلتُ: هذا الحديثُ أخرجه البُخاريُّ في « التَّاريخ الكبير » (١/٢)، والطَّبرانيُّ في « الدَّلائل » والطَّبرانيُّ في « الكبير » (ج١/ رقم ١٨٧)، والبَيهقيُّ في « الدَّلائل » (٦/ ٢٨٦) مِن طريق أبي نُعيم الفضلِ بنِ دُكَينٍ، ثنا سُفيان الثَّوريُّ ، عن سَلَمةَ بنِ كُهَيلٍ ، عن رجلٍ ، عن أبيه _ قال سُفيان : أُراه عياضَ بنَ عياضٍ بنَ عياضٍ -، عن أبي مَسعُودٍ فذكره .
 - قلتُ : كذا شَكَّ في شيخ سَلَمةَ بن كُهَيلِ .

وقد رَوَاه وكيعُ بنُ الجرَّاح وأَبُو حُذيفة معًا ، عن الثَّوريِّ ، عن سَلَمة ، عن عياض ، عن سَلَمة ، عن عياض ، عن أبيه ، عن أبي مَسعُودٍ به .

أَخرجَهُ أَحمدُ (٥/ ٢٧٣) ، والبَيهقِيُّ في « الدَّلائل » (٦/ ٢٨٦).

قال الهَيَثمِيُّ في « المَجمَع » (١/ ١١٢) : « فِيهِ عِياضُ بنُ عياضٍ ، عن أبيه ، ولم أَرَ مَن ترجَمَهُما » كذا قال !

وعياضٌ بنُ عياضٍ ، ترجمه ابنُ أبي حاتمٍ في « الجرح والتَّعديل » (٣/ ١/ ٩٠٤) ، وقال : « رَوَى عن أبيه ، عن أبي مَسعُودٍ الأنصاريِّ ، رَوَى عن أبيه من تَلمة بن كُهَيلٍ ، ومُوسَى بن قيسٍ الحضرميِّ » ، ولمَ يَزِد على ذلك .

وأَمَّا أَبُوه ، فَهُو عِياضُ بنُ عِياضٍ أَيضًا ، فترَجَمَهُ ابنُ حِبَّانَ فِي « الثَّقات » (٥/ ٢٦٧) ، وقال : « عياضُ بنُ عياضٍ ، يَروِي عن أبي مَسعُودٍ . روى عنه الثَّوريُّ ، وابنُه عياضُ بنُ عياضِ بنِ عياضٍ » .

فالسَّنَد ضعيفٌ ؛ لجهالَةِ عياضِ بنَ عَياضٍ ، وأبيه . واللهُ أعلَمُ .

٩٩ - سُئلتُ عن حديث: « تَعَلَّمُوا الْيَقِينَ ، فَإِنِّي أَتَعَلَّمُهُ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أخرجهُ أَبُو نُعيم في « الجِلية » (٦/ ٩٥) مِن طريق مُوسَى بن عبد الرَّحمن الأَنطَاكِيِّ ، ثنا بَقِيَّةُ بنُ الوليد ، عن العبَّاس بن الأخنس ، عن أبي خالدٍ الرَّحبيِّ ، عن ثورِ بن يزيدَ ، أنَّ النَّبيَّ عَيَّكُمُ قال : « تَعَلَّمُوا اليَقِينَ كَمَا تَعَلَّمُوا القُرآنَ ، حَتَّى تَعرِفُوهُ ، فَإِنِّي أَتَعَلَّمُهُ » .

وهذا سَنَدٌ ضعيفٌ جدًا؛ لإعضاله، فإنَّ ثورَ بنَ يزيد بينه وبين النَّبِيِّ عَضاله، فإنَّ ثورَ بنَ يزيد بينه وبين النَّبِيِّ عَضَاله النَّبِيِّ اثنان في الغالب.

ثُمَّ ، بقيَّةُ بنُ الوليد يُدلِّسُ تدليس التَّسويةِ.

والعبَّاسُ بنُ الأخنسِ مجهولٌ ، كما قال الذَّهَبيُّ .

وقد أخرَجَهُ ابنُ أبي الدُّنيا في كتاب « اليَقين » (رقم ٧) من طريق مُحُمَّد ابن وهبِ الدِّمشقيِّ ، نا بَقيَّةُ ، عن العبَّاسِ بن الأخنس ، عن ثور بن يزيد ، عن خالدِ بن مَعدانَ مِن قولِهِ .

وهو أَشبَهُ من الوجه الأوَّل ، وإِن كان لا يصِحُّ أيضًا ؛ لِمَا تَقدَّم ذِكرُه .

واللهُ أعلَمُ .

• • ١ - سُئلتُ عن حديث: « التَّدبِيرُ نِصفُ المَعِيشَةِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ باطِلٌ .

أخرجه القُضاعيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (٣٢) من حديثِ عليٍّ بن بي طالِب .

والدَّيلمِيُّ في « مُسنَد الفِردَوْس » مِن حديث أنسٍ.

والطَّبَرانيُّ في « مكارم الأخلاق » (١٤٠) ، والبَيهقِيُّ في « شُعَب الإِيهان » ، والعَسكرِيُّ في « الأمثال » ، والقُضاعيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (٣٣) مِن حديث ابن عُمَر مرفُوعًا ، بلفظ : « الاقتصادُ في النَّفقة نِصفُ العَيث » .

وَكُلُّها أحاديثُ ضعيفةٌ ، ساقطةٌ عن حدِّ الاعتبار بها .

وسُئِلَ أَبُو حاتم الرَّازِيُّ _ كما في «علل الحديث » (٢/ ٢٨٤) _ ، عن حديث ابن عُمَر ، فقال : «هَذَا حديثُ باطلٌ ؛ ونَجِيشٌ وحفضٌ مجهُولان » . وخَيسٌ هو ابن تميم ، وحفصٌ هو ابنُ عُمَر .

١٠١ - سُئلتُ عن حديث: « مَن حَجَّ وَلَم يَزُرنِي فَقَد جَفَانِي ».

• قلتُ : هذا حديثٌ باطِلٌ .

أَخرَجَهُ ابنُ حِبَّانَ فِي « المجروحين » (٣/ ٧٧) ، وابنُ عديٍّ فِي « الكامل » (٧/ ٢٤٨٠) ، والدَّارَقُطنيُّ فِي « العلل » _ كها فِي « الدُّرِّ المنثور » (١/ ٢٤٨٠) _ مِن طريق النَّعهانِ بن شِبْلٍ ، حدَّثنا مالكُ ، عن نافع ، عن ابن عُمَر مرفُوعًا فذكره .

وهذا حديثٌ موضُوعٌ ، كما قال الذَّهَبيُّ في « الميزان » (٤/ ٢٦٥) ؛ و آفَتُه النُّعمانُ بنُ شِبْلِ ، فقد قال مُوسَى بنُ هارونَ الحَمَّالُ : « كان مُتَّهَمًا » ، وقال ابنُ حِبَّانَ : « يأتي عن الثِّقاتِ بالطَّامَّات ، وعن الأثبات بالمقلُوبات » .

وَحَكَمَ شيخُنا الألبانيُّ على هذا الحديثِ بالوضع في «الضَّعيفة» (رقم ٥٤)، ثُمَّ قال: «وعِمَّا يَدُلُّ على وضعِهِ، أنَّ جَفَاءَ النَّبِيِّ عَلَيْكُمْ مِن الذُّنوب الكبائرِ، إن لم يَكُن كفرًا. وعليه فَمَن تَرَكَ زيارَتَه عَلَيْكُمْ يكُونُ مُرتَكِبًا للايقولُه لذنب كبيرٍ، وذلك يستلزِمُ أنَّ الزِّيارة واجبةٌ كالحجِّ، وهذا عِمَّا لا يقولُه مُسلِمٌ؛ ذلك لأنَّ زيارتَهُ عَلَيْكُمْ، وإن كانت من القُرُبات، فإنَّا لا تتجاوَزُ معند العُلَهَ عُدُود المُستَحَبَّات، فكيف يكونُ تارِكُها مُجافيًا للنَّبِيِّ عَلَيْكُم، ومُعرِضًا عَنهُ ؟!».

١٠٢ - سُئلتُ عن حديث: « الشَّبَابُ شُعبَةُ مِنَ الجُنُونِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أخرجه الخرائِطيُّ في « اعتلال القُلوب » (ق٨٣/ ١-٢) من طريق مُحمَّدِ بنِ عُبيدٍ الله بنِ نافعٍ ، وعبدِ الله بنِ عبد الله ، عن عبدِ الله بنِ نافعٍ ، عن عبدِ الله بن مُصْعَب بن خالد بن يزيد بن خالدٍ الجُهنيِّ ، عن أبيه ، عن جَدِّه زيدِ بن خالدٍ مرفُوعًا : « الشَّبابُ شُعبةٌ من الجنون ، والنِّساءُ حُبَالَةُ الشَّيطان » .

وأخرجه الأصبهانيُّ في « التَّرغيب » (١٢٢٦) من طريق الزُّبَير بن بَكَّارٍ ، وإبراهيمَ بنِ سلَّامِ المَدينيِّ ، كلاهُما عن عبدِ الله بن نافعِ ، قال : حدَّثَنا عبدُ الله بنُ مصعَبٍ ، عن أبيه ، عن جدِّهِ مُعلِّك ، قال: تلقَّفتُ هذه الخُطبة من في رسولِ الله عَيْكُم بتبوك ، سمعتُهُ يقولُ: « أَمَّا بعدُ! فإنَّ أصدقَ الحديثِ كتابُ الله ، وأوثقَ العُرى كلمةُ التَّقوى ، وخيرَ المِلَلِ ملَّةُ إبراهيم - صلوات الله عليه - ، وخيرَ السُّنَن سُنَّةُ محمَّدٍ ، وأشرفَ الحديث ذكرُ الله ، وأحسنَ القصصِ هذا القُرآنُ ، وخيرَ الأُمور عزائِمُها ، وشرَّ الأُمُور مُحدَثاتُها ، وأحسَنَ الهدي هديُ الأنبياء ، وأشرف الموتِ قتلُ الشُّهداء ، وأعمى الضَّلالة ضلالةٌ بعد الهَدى ، وخيرَ العملِ ما نفع ، وخيرَ الهدي ما اتَّبِع ، وشرَّ العَمَى عمَى القلب ، واليدُ العُليا خيرٌ من اليد السُّفلَى ، وما قلُّ وكفَى خيرٌ مما كثُر وألهَى ، وشرَّ المعذِرة عند حُضور الموتِ ، وشرَّ

النَّدامة ندامةُ يوم القيامة ، ومن النَّاس مَن لا يأتي الجَمعةَ إلَّا نزرًا ، ومنهم مَن لا يذكُّرُ اللهَ إلَّا هُجرًا ، ومن أعظم الخطايا اللسانُ الكَذُوبُ ، وخيرَ الغِنَى غنَى النَّفسِ ، وخيرَ الزَّاد التَّقوى ، ورأسَ الحِكمة مخافةُ الله ، وخيرَ ما أُلقي في القلب اليقينُ ، والارتيابَ من الكُفر ، والنّياحة من عمل الجاهليَّة ، والغُلُولَ من جَمر جهنَّمَ ، والخمرَ جِماعُ الإثم ، والنِّساءَ حبائِلُ الشَّيطان ، والشُّبابَ شُعبةٌ من الجُنون ، وشرَّ المكاسبِ كسبُ الرَّبا ، وشرَّ المال أكلُ مال اليتيم ، والسَّعيدَ من وُعِظَ بغيرِهِ ، والشَّقيَّ من شقي في بطن أمِّه ، وإنَّما يصيرُ أَحُدُكم إلى موضع أربعةِ أذرُع ، والأمرَ إلى الآخرة ، ومِلاكَ الأمر خواتمه ، وشرَّ الرَّوايا روايا الكذب ، وكلَّ ما هو آتٍ قريبٌ ، وسبابُ المسلم فسوقٌ وقتالَهُ كفرٌ ، وأكلَ لحمِهِ من معصية الله ، وحُرمةَ مالِهِ كَحُرِمةِ دمه ، ومَن تألَّى على الله يُكذِّبُهُ الله ، ومن يغفرُ يغفرُ الله له ، ومن يرحمْ يرحمُهُ الله ، ومن يَعْف يَعْفُ اللهُ عنه ، ومن يكظم الغيظَ يأجُرُه الله ، ومن يصبر على الرَّزيَّةِ يعوِّضُهُ الله . اللهمَّ ! اغفر لأمَّتِي ، اللهمَّ ! اغفر لأمَّتِي_ ثلاثًا _ ». قال الذَّهَبِيُّ في « الميزان » (٢/٢) في تَرجمة عبد الله بن مُصْعبِ:

قال الذهبيَّ في « الميزان » (٢/ ٢ ، ٥) في تَرجمة عبد الله بن مُصْعبِ : «عن أبيه ، عن جَدِّه ، فرَفَع خُطبةً مُنكرةً ، وفِيهِم جهالةٌ » . وعزاه الحافظُ في « اللِّسان » (٤٨٨٨) ، وابنُ قُطلُوْبُغَا في « من رَوَى عن أبيه عن جَدِّه » (ص ٤٧٤) للدَّارَقُطنيِّ في « سُننه » ، والحكيمِ التَّرمذيِّ في « نوادر الأصول » .

وقال الحافظُ : « وقد جَهَّل ابنُ القَطَّان عبدَ الله بنَ مُصعبٍ وأبَاهُ » .

وأخرجَهُ البَيهقيُّ في « دلائل النُّبوَّة » (٥/ ٢٤١-٢٤٢) من طريق أبي أُميَّة الطَّرَسُوسِيِّ مُحُمَّدِ بنِ إبراهيم ، قال : حدَّثَنا يعقوبُ بنُ محمَّدٍ بنِ عيسى الزُّهريُّ ، قال: حدَّثنَا عبدُ العزيز بنُ عِمرانَ ، قال: حدَّثَنا عبدُ الله ابنُ مُصعَب بن منظور بن جميل بن سِنانَ ، قال : أُخبَرَنا أبي ، قال : سمعتُ عقبَةَ بنَ عامرِ الجُهنِيَّ يقولُ: خرجنا مع رسول الله عَيْسَةُ في غزوة تبوك ، فاستَرقَدَ رسولُ الله عَلَيْكُ ، فلمَّا كان منها على ليلةٍ فلم يستيقظ حتَّى كانت الشَّمسُ قِيدَ رُمح ، قال : « أَلَمَ أَقُل لك يا بلالُ ! اكلاً لنا الفَجرَ؟ » ، فقال : يا رسُول الله ! ذَهَب بي النَّومُ ، فذهب بي الذي ذهب بك. فانتَقَلَ رسولُ الله عَلَيْكُم من ذلك المَنزل غيرَ بعيدٍ ، ثُمَّ صلَّى ، ثمَّ هَدَرَ بقيَّة يومه وليلته ، فأصبَحَ بتبُوكَ ، فحمدَ الله تعالى ، وأثنَى عليه بها هو أَهْلُهُ ، ثُمَّ قال : « أَيُّهَا النَّاسُ ! أَمَّا بِعِدُ ! ... » وساق الحديثَ بطوله .

وعزاه ابنُ كثيرٍ في « البداية والنِّهاية » (٥/ ١٤) للبيهقيِّ ، وقال : « هذا حديثٌ غريبٌ ، وفيه نَكَارَةٌ ، وفي إسناده ضعفٌ » .

والصَّواب أنَّ إسنادَهُ ضعيفٌ جدًا؛ وفيه عبدُ العزيز بن عمران، وهو متروكٌ.

والأشبَهُ أن يكُون موقوفًا ..

فقد رَوَى أَحمدُ فِي « الزُّهد » (ص ١٤١) قال : حدَّثنا هاشمٌ ، حدَّثنا هاشمٌ ، حدَّثنا هاشمٌ ، حدَّثنا هاشمٌ ، حدَّثنا عثمان _ ، عن عبد الرَّحمن بن أبي عَوفٍ ، قال : قال أَبُو الدَّرداء : « الرَّيبُ من الكُفر ، والنَّوحُ عملُ الجاهليَّة ، والشِّعرُ مزاميرُ إبليس ، والغُلولُ جمرٌ من جَهَنَّم ، والخمرُ جِماعُ كلِّ إثم ، مزاميرُ إبليس ، والغُلولُ جمرٌ من جَهَنَّم ، والخمرُ جِماعُ كلِّ إثم ،

والشَّبابُ شُعبةٌ من الجُنون، والنِّساءُ حُبالةُ الشَّيطان ... »، وساق كلامًا.

وهذا سَنَدٌ صحيحٌ ، لو سَلِم من الانقطاع بين ابن أبي عَوفٍ الجُرَشِيِّ ، وأبي الدَّرداء . واللهُ أعلمُ .

٣٠١- سُئلتُ عن حديث: « تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارِ ، وَغَلَت بِهِ الْمَرَاجِلُ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ بهذا التَّهام .

أخرَجَهُ الدُّولابِيُّ فِي « الكُنَى » (١/ ٣٥) من طريق عليًّ بن بحرِ بن بَرِّيِّ ، ثنا الوليدُ بنُ مُسلِمٍ ، ثنا الوليدُ بنُ سُليهان بن أبي السَّائب ، أنَّه سَمِع أبا فِراسِ الشَّعْبَانِيَّ ، يقُول : إنهم كانُوا غُزاةَ القُسطنطينيَّة زَمَنَ مُعاويَة ، وعلينا يزيدُ بنُ شَجَرة ، فبينها نحن عِندَه ، إذ مرَّ أبو سعدٍ الخيرُ صاحبُ رسُول الله عَيْكُ ، فقال : يا أبا سَعدٍ ! أنتَ الذي تقولُ : لا بأس أن يقرأ الجُنُب القُرآن ؟ فقال أبو سعدٍ : أنا الذي أقولُ : إن الجُنُب إذا توضَّأُ وُضوءَه للصَّلاة ، فلا بأس أن يَقرأ الآيةَ والآيتَينِ ، وايمُ الله ! إنَّكم لتَصنعُون ما هو أشدُّ عليكم من ذلك . قالُوا : وما هُو ؟ قال : تَأكُلون عِنَّ لتَوضَّؤُون ، وأنا سمِعتُ رسُول الله عَيْكُمُ مَن يقولُ : « تَوضَّؤُوا ممَّا مَسَّت النَّارُ ، ثُمَّ تُصلُّون ، ولا تَتَوضَّؤُون ، وأنا سمِعتُ رسُول الله عَيْكُمُ يقولُ : « تَوضَّؤُوا ممَّا مَسَّت النَّارُ ، وغَلَت به المَراجلُ » .

وأَخرَجَهُ ابنُ أبي عاصمٍ في « الآحاد والمثانِي » (٢٢١٠) ، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (٣٢١٠) مِن طريق دُحيمٍ ، ثنا الوليدُ بنُ مُسلِمٍ بسندِهِ سواءٌ ، دُون القِصَّة .

لكن ، وَقَعَ فِي السَّنَد « فِراسٌ » بدل « أبي فِراس » .

قال الهَيَثَمِيُّ في « المَجمع » (١/ ٢٤٩): « فِيه فراسٌ الشَّعبانيُّ ، وهو مجهولٌ ».

وقال الحافظ في « اللِّسان » : « ما رَوَى عنه سِوَى الوَلِيدُ بنُ سُليهان بن أبي السَّائب » ، وسَبَقَهُ الذَّهَبِيُّ في « الأصل » .

أما شطرُ الحديث الأوَّل: « توضَّؤُوا ممَّا مَسَّت النَّار » ، فصحيحٌ .

أخرجَهُ مُسلِمٌ، من حديث زيد بن ثابتٍ، وأبي هُريرة، وعائشة ظُفُّهُ.

لَكِنَّه منسوخٌ ، كما هُو مُقَرَّرٌ في موضعه .

واللهُ أعلَمُ .

١٠٤ - سُئلتُ عن حديث: « الأَمرُ المُفظِعُ ، وَالْحَملُ المُضلِعُ ، وَالْحَملُ المُضلِعُ ، وَالْحَملُ المُضلِعُ ، وَالْحَملُ المُضلِعُ ، وَالشَّرُّ الَّذِي لَا يَنقَطِعُ : إِظْهَارُ البِدَعِ » .

• قلتُ : هذا حديثُ باطِلُ .

أَخرَجَهُ ابنُ أبي عاصم في « الآحاد والمثاني » (٢٤١٤) ، وفي « السُّنَة » (٣٦) ، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٣/ رقم ٢٩٤) ، وابنُ الجوزيِّ في « الموضوعات » (١/ ٢٦٨–٢٦) من طريق بَقِيَّة بنِ الوليد ، ثنا عيسى ابنُ إبراهيم ، عن مُوسَى بنِ أبي حبيبٍ ، عن الحَكَم بنِ عُميرٍ الثُّمَالِيِّ ، مرفُوعًا فذكره .

قال ابنُ الجوزيِّ : « لا يصحُّ . قال الحاكمُ : عيسى : واهي الحديث بمرَّةٍ » .

وعيسى هذا قال البُخاريُّ والنَّسائيُّ : « مُنكَر الحديث » ، وتَرَكَهُ النَّسائِيُّ أيضًا ، وأبو حاتم .

ومُوسَى بن أبي حَبيبٍ ضعَّفه أبو حاتمٍ.

وبَقِيَّةُ بن الوليد مُدلِّسٌ ، ولم يُصرِّح إلَّا في شيخِه .

فالسَّنَدُ ساقطٌ .

وقال شيخُنا أبو عبد الرَّحمن الألبانيُّ في « الضَّعيفة » (٧٥٦): « ضعيفٌ جدًّا »، وعزاه إلى ابن بَطَّة في « الإبانة » (١/ ٧٣/ ١-٢).

٥٠١- سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ العَالِمَ يُلقَى فِي النَّارِ ، وَيَدُورُ كَالَّمُ عَائِهِ مِثلَ الجَهَارِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أخرجه البُخاريُّ (٦/ ٣٣١، و ٤٨/١٥)، ومُسلِمٌ (٩٨٩٨/٥)، وأحمدُ (٥/ ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٥) وغيرُهُم من طُرُقِ عن الأعمش، عن أبي وائلٍ، قال : قيل لأُسامة بن زيدٍ : لو أتيتَ فلانًا، فكلَّمتَه ؟ قال : إنّكُم لَتَرَونَ أَنِي لا أُكلِّمُه إلَّا أُسمِعُكُم ! إِنِّي أُكلِّمُه في السِّرِّ دُون أن أفتح بابًا، لا أكونُ أوَّلَ من فتحه، ولا أقولُ لرجُلٍ - إن كان عَلَيَّ أميرًا - إِنَّه خيرُ النَّاسِ، بعدَ شيءٍ سمعتُهُ من رسُول الله عَيَّا في قالُوا : وما سَمِعتَه يقول ؟ قال : سَمِعتُه يقول : ﴿ يُجاء بالرَّجُل يوم القِيامة، فيُلقَى في النَّارِ، فتندَلِقُ به أقتابُه، فيُدُورُ بها في النَّارِ ، كها يدُورُ الجِارُ برَحَاهُ، فيطيفُ به أهلُ النَّارِ ، فيقُولُون : يا فُلان ! ما أَصابَكَ ؟! أَلَم تَكُن تأمُرُنا بالمعروف، وتنهانا عن المُنكر ؟! فيقول : كُنتُ آمرُكم بالمعرُوف ولا آتيه، وأنهاكُم عن المُنكر وآتيه » .

٦٠١ - سُئلتُ عن حديث: « خَيْرُ النَّاسِ أَنفَعُهُم لِلنَّاسِ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرجَهُ الطَّبرانِيُّ في « الأوسط » (٥٧٨٧) ، والبيهقيُّ في « الشُّعَب » (ج١٣/ رقم ٧٢٥٢) ، والقُضاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (١٢٩) مِن طريق عليِّ بن بَهرَامَ ، ثنا عبدُ الملِك بنُ أبي كَريمة ، عن ابن جُريج ، عن عطاءٍ ، عن جابرٍ مرفُوعًا : « المُؤمِنُ يَألَفُ ويُؤلفُ ، ولا خير فيمن لا يَألف ولا يُؤلف ، وخيرُ النَّاس أنفَعُهم للنَّاس ».

قال الطَّبرانِيُّ : « لَم يَروِ هذا الحديثَ عن ابن جُريجٍ إلَّا عبدُ الملِك بنُ أبي كريمة ، تفرَّد به عليُّ بنُ بَهرَامَ » كذا قال !

ولم يتفرَّد به ابنُ أبي كريمة ..

فتابعه عمرُ و بنُ بكرٍ السَّكْسَكْيُّ ، عن ابن جُريجِ بسنده سواء .

أخرجه ابن حِبَّانَ في « المجروحين » (٢/ ٧٩) ، وابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (ج٢/ ق ٢٠ /٢) .

ولكنها مُتابَعةٌ ساقطةٌ ؛ وعمرُو بنُ بكرٍ قال فيه ابنُ حِبَّانَ : « يَروِي عن إبراهيم بن أبي عَبْلة وابنِ جُريج وغيرِهما من الثِّقات الأوابدَ والطَّامَّات ، التي لا يَشكُّ مَنْ هذا الشَّأنُ صناعَتُه أنَّها معمولةٌ أو مقلوبةٌ . لا يَحلُّ الاحتجاجُ به ».

وأمَّا عليُّ بنُ بَهرامَ وعبدُ الملِك بنُ أبي كريمة ، الواقعان في سَنَد الطَّبرانيِّ ، فقال الهَيثميُّ في « مَجَمَع الزَّوائد » (٨٧/٨) : « لم أعرِفهُما » كذا قال! وهو عجيبٌ ..

فأمَّا عبد الملِك بن أبي كريمة ، فهو من رجال التَّهذيب (١٨/ ٣٩٥). وأمَّا عليُّ بنُ بَهرامَ ، فترَجمهُ الخطيبُ في «تاريخه » (١١/ ٣٥٣–٣٥٤)، ولم يَذكُر فيه شيئًا.

ثم ابن جُريج مُدلِّسٌ ، ولم يُصرِّح بتحديثٍ .

ثُمَّ رأيتُ له شاهدًا من حديث ابن عُمَر ، قال : جاءَ رجلٌ إلى النَّبِيِّ عَمَل ، فقال : « أَنفعُ النَّاس عَمَل ؛ » ، فقال : « أَنفعُ النَّاس للنَّاس ... » ، وساق حديثًا .

أخرجه ابنُ عساكر (ج١١/ ق ٨٨٦).

وسَنَدُه ضعيفٌ أو واهٍ ؛ وفيه عليُّ بنُ جعفرِ بن عبد الله الرَّازيُّ شيخ عَلَّا مِ الرَّازيِّ عَلَى اللهُ الرَّازيِّ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الرَّازيِّ ، لا يُعرَف شيءٌ من حالِهِ ، ولم يَذكُر ابنُ عساكر في ترجمته جرحًا ولا تعديلًا .

وكذلك شيخُه أبو القاسم عامرُ بنُ جُريج الدِّمشقيُّ .

وإبراهيمُ بنُ عبد الحميد الجُرَشِيُّ ، لعلَّه الْمُترجَم في « الجرح والتَّعديل » (١/ ١/ ١٣) ، فإن يَكُنهُ ، فهو لا بَأْسَ به ، وإلَّا ، فلا أُعرِفهُ .

وبَكُرُ بِنُ خُنيسٍ ضعَفه النَّسَائِيُّ ، وعمرُو بِنُ عليٍّ ، ويعقوبُ بِنُ شَيبةً ، وقال ابنُ مَعِينٍ في رواية : « ليس بشيءٍ » ، وتَرَكَه الدَّارَقُطنيُّ ، وقال ابنُ مَعِينٍ في رواية إلِصريُّ . ولكن ، قال أبو حاتم الرَّازيُّ : وابنُ خِراشٍ ، وأحمدُ بنُ صالحٍ المِصريُّ . ولكن ، قال أبو حاتم الرَّازيُّ :

« لا يَبلُغ التَّرك » _ كها في « الجرح والتَّعديل » (١/ ١/ ٣٨٤) _ ، وقال الحافظُ في « التَّقريب » : « صَدوقٌ ، له أغلاظٌ » ، وهذا تَسَامُحٌ مِنهُ ، فكان ينبغي له أن يُصرِّح بضعفِهِ ، كها فَعَل في « الفتح » (٩/ ٢٤٣) . وله مُتَابَعاتُ أُخرى لا يُعتدُّ بها .

أما أوَّلُ الحديث ، وهو: « المُؤمِنُ يألَفُ ... الخ » ، فثابِتُ . واللهُ أعلَمُ ..

١٠٧ - سُئلتُ عن حديث: « مَلعُونٌ مَن حَلَفَ بِالطَّلَاقِ ، أَو حَلَفَ بِالطَّلَاقِ ، أَو حَلَفَ بِهِ ».

• قلتُ: هذا الحديثُ لا أعلمُ له أصلًا ، ولمَ أقف له على إسنادٍ . ورأيتُ العَجلُونيَّ ذَكَرَه في «كشف الخفاء » (٢١٦/٢) وسَكَت عَنهُ ، ولم يَعزُه لأحدٍ ، ولم يَتكلَّم عليه بشيءٍ . فاللهُ أعلَمُ .

١٠٨ - سُئلتُ عن حديث: « المُؤذِّنُونَ أَطوَلُ النَّاسِ أَعنَاقًا يَومَ القِيَامَةِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ (١٤)، وابنُ ماجَهْ (٧٢٥)، وأحمدُ (١,٥٥، ٩٥)، وأَبُو يعلَى (٧٣٨٤)، وابنُ حِبَّانَ (٢٦٦٧)، والطَّحاوِيُّ في «المشكِل» (١/٨)، وابنُ أبي شَيبة (١/ ٢٢٥)، والطَّبَرانيُّ في «الكبير» (ج١١/ رقم ٢٣٧)، والبيهقِيُّ في «سُننه الكبير» (١/ ٤٣٢)، وفي «شُعَب الإيهان» (ج٦/ رقم ٢٧٨٩)، والبَغوِيُّ في «شرح السُّنَّة» (٢/ ٢٧٧) مِن حديث مُعاوِية بن أبي سُفيانَ رَبِيُّهُ.

٩ • ١ - سُئلتُ عن حديث: « الضَّرُورَاتُ تُبِيحُ الْمَحظُورَاتِ ».

• قلتُ : هذا ليس بحديثٍ ، إنَّما هو قاعدةٌ فِقهيَّةٌ .

واللهُ أعلَمُ .

وأصلُ هذه القاعدةِ في نُصوص القُرآن والسُّنَّة أتَى في مواضعَ كثيرةٍ. * فمن القُرآن ..

قولُهُ تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْحِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَ بِهِ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيثُم ﴾ [البقرة: ١٧٣]. لِغَيْرِ ٱللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيثُم ﴾ [البقرة: ١٧٣].

ٱضْطُرَ فِي مَخْبَصَةٍ عَيْرَ مُتَجَانِفِ لِإِثْمِ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣].

وقَالَ تعالى: ﴿ إِلَّا مَنْ أُكَرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَدٍ ثُنَّ بِٱلْإِيمَانِ ﴾ [النَّحل: ١٠٦].

وقَال تعالى: ﴿ وَمَاجَعَلَ عَلَيْكُمْ ۚ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحبُّ: ٧٧].

إلى غير ذلك من نُصوصِ القُرآن المَجيدِ.

* أمَّا السُّنَّة ..

كقول النَّبِيِّ عَلَيْكُ لِعِمرانَ بنِ حُصينٍ: « صَلِّ قَائِمًا ، فَإِن لَم تَسْتَطِع فَقَاعِدًا ، فَإِن لَم تَسْتَطِع فَقَاعِدًا ، فَإِن لَم تَسْتَطِع فَعَلَى جَنبٍ » ، وما يجري في معنى هذا الحديث .

٠١١- سُئلتُ عن صِحَّة ومعنى حديث: « جَمَعَ اللهُ شَملَكُمَا ، وَبَارَكَ لَكُمَا فِي شَبْرِكُمَا » .

• قلتُ : هذا الحديثُ لا أعلَمُ له أصلًا بهذا السِّياق.

ورأيتُه في كتاب « الأضداد » (ص ٢٧٩) لابن الأنباريِّ ، قال : « يُحكَى عن النَّبيِّ عَيْشِهُ ، أَنَّهُ لَمَّا أَدخَلَ فاطمةَ على عليٍّ - رِضُوَانُ اللهِ عَلَيْهِمَا - ، قالَ : ... » ، فذَكَره .

هكذا ذُكَرَهُ بِلا إِسنادٍ.

وذكرَهُ ابنُ الأثير في « النِّهاية » (٢/ ٠٤٤) ، مادَّة « شَبْر » .

و « الشَّبْرُ » _ يعني : بتشديد الشِّين المُعجَمة المفتوحَة ، وسُكون الباء المُوحَدة _ ، قال ابنُ الأثير : « الشَّبْرُ في الأصل : العَطَاءُ ، يُقال : شَبَرَهُ شَبرًا ، إذا أَعطَاه . ثُم كُنِّي به عن النِّكاح ؛ لأنَّ فيه عطاءً » .

وقال ابنُ الأنباريِّ نحوَهُ.

١١١- سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ اللهَ تَعَالَى تَجَلَّى لِجَبَلِ الطُّورِ لِتَوَاضُعِهِ».

• قلتُ: هذا الحديث لا أصل له في المرفُوع ، فيها أعلمُ ، وإِنَّها وَرَد هذا في كلام نوفٍ البكاليِّ .

فأخرجه عبدالله بن أحمد في « زوائد الزُّهد » (ص٦٦) ، ومِن طريقه أبو نُعيمٍ في « الحلية » (٦٩ ٤) قال : حدَّثَني مُحُمَّد بن عُبيد بن حسابٍ .. وأخرجه أَبُو الشَّيخ في كتاب « العَظَمة » (١١٧٨ ٤) مِن طريق مُحمَّد ابن عبد الله الرَّقَاشِيِّ ..

قالا: ثنا جعفَرُ بن سُليهان الضَّبَعيُّ ، قال: حدَّثنا أبو عِمران الجَونِيُّ ، قال: عن نوفِ البكاليِّ ، قال: « أُوحَى الله إلى الجِبال: « إِنِّي نازلُ على جبلِ مِنكُم » ، فتشمَّخت الجبالُ كلُّها ، إلَّا جبلُ الطُّور ، وقال: « أَرضَى بها قَسَمَ الله لي » . قال: فكان عليه الأمر » .

وسَنَدُه جيِّدٌ ، والظَّاهر أن نوفًا البكاليَّ أخذ هذِهِ من الإسرائيليَّات . ونوفٌ هذا كان رَبِيبَ كعب الأحبار .

وأَخرَجَه أَبُو بِكُرِ الواسطيُّ فِي « فضائل البيت المقدَّس » (٨٥) قال : حدَّثنا عُمرُ بِنُ الفضل ، نا أبي ، نا الوليدُ بِنُ حَمَّدٍ ، نا إبراهيمُ بِنُ مُحمَّدٍ ، نا وَلَيدُ بِنُ حَمَّدٍ ، نا أبي أَع اللهُ عَن أَبِي عِمرانَ ، قال : وُهَيرٌ ، نا ابنُ أُعيَنَ ، عن هشامِ الدَّستُوائِيِّ ، عن أبي عِمرانَ ، قال :

أُوحَى اللهُ أَعِلَ ثَنَاؤُهُ إِلَى الجِبَالَ: ﴿ إِنِّي نَازِلُ عَلَى جَبِلِ مَنْكُم ﴾ ، فتطاوَلَت الجَبَالُ وتواضع طُورُ سَيْنَاءَ ، وقال : ﴿ إِنْ قُدِّر شِيءٌ فسيصيبُني ﴾ ، فأو حَى الله عَجَلًا: ﴿ إِنِّي نَازِلُ عَلَيْكَ ؛ لتواضَّعِكَ لِي ورضاكَ بقدَرِي ﴾ .

وهذا مُنكَرُّ عن هشام الدَّستُوائِيِّ ؛ عُمرُ وأَبُوه مجهولان ، وذكر الذهبيُّ في « الميزان » في ترجمة : « محمَّد بن مَخلَدٍ » حديثًا خرَّجه من كتاب أبي بكرٍ الواسطيِّ ، وقال : « بإسنادٍ مُظلمٍ » ، وهذا يدُلُّ على جَهالَة عُمر ابن الفضل وأبيه .

والوليدُ بن حمَّادٍ ترجمه ابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (٦٦/٨٨-٩) ، ولم يذكُر فيه جرحًا ولا تعديلًا . وذكره الذَّهبيُّ في « السِّير » (٩٠/ ٧٨-٧٩) ، وقال : « الحافظ أبو العبَّاس الرَّملي ، مؤلِّف فضائل بيت المقدس ... وكان ربَّانيًّا ، ولا أعلم فيه مَغمَزًا ، وله أُسوةُ غيره في رواية الواهيات » كذا قال! وقد ضعَّفه أبُو يعلى الخَلِيليُّ في « الإرشاد » (ص:٤٠٧) .

واللهُ أعلمُ .

١١٢ - سُئلتُ عن الحديث القدسيِّ : « مَا وَسِعَنِي سَمَائِي ، وَلَا أَرضِي ، وَلَا أَرضِي ، وَلَا أَرضِي ، وَلَكِن وَسِعَنِي قَلبُ عَبدِي المُؤمِنِ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ باطِلٌ ، ومُنكَرٌ من القول .

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة : « هُو مذكُورٌ في الإسرائيليَّات ، وليس له إسنادٌ معرُوفٌ عن النَّبِيِّ عَلَيْلَةٍ » .

وقال مرَّةً: « موضُّوعٌ ».

وقال العِراقيُّ في « تخريج أحاديث الإحياء » (٣/ ١٥) : « لم أَرَ له أَصلًا » .

وسَبَقه الزَّركشيُّ ، وتلاه الحافظُ ابن حَجَرٍ ، والسَّخاويُّ في « المقاصد » (ص٣٧٣) ، وقال : « ورأيتُ بخطِّ الزَّركشيِّ : سمِعتُ بعضَ أهلِ العِلم يقولُ : حديثُ باطِلٌ ، وهُو من وضع الملاحدة » ا.ه. .

١١٣ - سُئلتُ عن حديث: « لَعَنَ اللهُ العَقرَبَ ؛ لَا تَدَعُ نَبِيًّا ، وَلَا مُصَلِّيًا إِلَّا لَدَغَتهُ ».

• قلتُ : هذا حديث ضعيف .

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ فِي « الأوسط » (٥٨٩٠) ، وفي « الصَّغير » (٢/ ٢٣) ، والبَيهقِيُّ فِي « الشَّعَب » (٢٣٤١) ، وأبُو نُعيم في « أخبار أصبهانَ » (٢/ ٢٢٣) ، وأبُو نُعيم في « أخبار أصبهانَ » (٢٣٢) ، وأبُو نُعيم في « أخبار أصبهانَ » (رقم ٥٦) مِن طريق وأبُو مُحمَّدٍ الخَلَالُ فِي « فضائل سُورة الإخلاص » (رقم ٥٦) مِن طريق إسماعيل بن مُوسَى السُّدِيِّ ، ثنا مُحمَّدُ بنُ فُضيلٍ ، عن مُطرِّفِ بن طَرِيفٍ ، عن المنهال بنِ عمرٍ و ، عن مُحمَّد بن الحنفِيَّة ، عن عليِّ بن أبي طالبٍ ، فذكرَه . المنهال الطَّبرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديث عن مُطرِّفٍ إلَّا ابنُ فُضيلٍ ، تفرَّد به إسماعيلُ بن مُوسَى » كذا قال !

ولم يتفرَّد به ابنُ فُضيلٍ ..

فتابَعَهُ عبدُ الرَّحيم بنُ سُليهان ، فرواه عن مُطرِّفٍ ، عن المِنهال ، عن مُحَمَّد بن الحَنفِيَّة ، عن عليٍّ فذكرَ مثله .

أَخرَجَه البَيهَقيُّ في « الشَّعَب » (ج٥/ رقم ٢٣٤٠) مِن طريق أبي بكرٍ ابنِ أبي شَيبة ، ثنا عبدُ الرَّحيم .

وهذا التَّعقُّبُ على الطَّبَرانيِّ ، يتمُّ إذا ثَبَت أنَّ الإسناد عِند البَيهقِيِّ موصُولٌ بذكر عليِّ بن أبي طالبِ .

فقد أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيبة في « المُصنَّف » (٧/ ٣٩٩-٣٩٩ ، و١٠/ المُصنَّف » (٤١٨-٢٩٩) قال : حدَّثَنا عبدُ الرَّحيم بنُ سُليهان بسنده سواءٌ مثلَه .

ووضع المُحقِّق: « عن عليٍّ » بين مَعقُوفَتين ، ثُمَّ ذَكَر أَنَّه زَادَهُ ؛ لأَنَّ صاحب « كنز العُمَّال » عزا الحديث إلى ابن أبي شَيبة عن عليٍّ .

وهذا تَصرُّ فُّ خطأٌ ، لا يجوزُ ارتكابُه لهذا السَّبَب ، وشَرحُ ذلك يطولُ . فالذي عِندي أنَّ رِوايَة عبد الرَّحيم بنِ سُليهان ، عن مُطرِّفٍ مُرسَلةٌ . يَدُلُّ عليه نقدُ الطَّبَرانيِّ .

ورأيتُه في « عِلل الدَّارَقُطنيِّ » (٤/ ١٢٣) ، فقال : « أَسَنَده إسهاعيلُ ابنُ بنتِ السُّدِّيِّ ، عن مُحمَّد بن فُضيل ، عن مُطرِّفٍ ، عن المنهال بن عمرٍ و ، عن ابنِ الحَنفيَّةِ ، عن عليٍّ . وخالَفَهُ مُوسَى بنُ أَعيَنَ ، وأسباطُ بنُ مُحمَّدٍ ، وغيرُهما ، فرَوَوْهُ عن مُطرِّفٍ ، عن المنهال ، عن ابن الحَنفِيَّةِ ، مُرسَلًا . وكذلك رَوَاهُ حمزةُ الزَّيَّاتُ ، عن المنهال ، عن ابن الحَنفِيَّةِ ، مُرسَلًا . وكذلك رَوَاهُ حمزةُ الزَّيَّاتُ ، عن المنهال ، عن ابن الحَنفِيَّةِ ، مُرسَلًا . وهُو أَشبَهُ بالصَّواب » انتهى كلامُ الدَّارِقُطنيِّ .

وقَد رجَّح المُرسَلَ ؛ لأنَّ الرِّواية الموصُولة فِيها إسهاعيل بنُ مُوسَى ابن مُوسَى ابن مُوسَى ابن بنت السُّدِّيِّ ، وفي حفظِهِ مقالٌ معرُوفٌ ، وقد تَفرَّد بوَصلِه ، كها قال الطَّبَرانِيُّ ، ويُشير إليه نَقدُ الدَّارقُطنيِّ .

وقد خُولِف مُطرِّفُ بنُ طَرِيفٍ ..

خالَفَهُ الحَسَنُ بنُ عُمارةً ، فرواه عن المنهال بن عَمرٍ و ، عن أبي عُبيدة ابن عبد الله بن مَسعُودٍ ، عن أبيه ... فذَكَرَ مِثلَه .

أخرجه ابنُ عدِيٍّ في « الكامل » (٢/ ٤ · ٧).

وسَنَدُهُ سَاقَطٌ ؛ والحَسَنُ بنُ عُمارَةَ تالفُّ البَّة ، الَّهَمَهُ شُعبة بوضع الحديثِ ، وتَركهُ أحمدُ ، والنَّسَائِيُّ ، وغيرُهُما .

وأبو عُبيدة لم يَسمَع مِن أبيه.

و جُملَةُ القول: أنَّ الحديثَ ضعيفٌ ، وليس بحَسَنٍ ، كما قال الهَيثمِيُّ في « المَجمَع » (٥/ ١١١).

١١٤ - سُئلتُ عن حديث: ﴿ أَهِلُ مَكَّةَ أَدرَى بِشِعَابِهَا ﴾ .

• قلتُ : هذا الحديث لا أصلَ له ، ولَيسَ بحديثٍ . ومِثلُه : « صَاحِبُ البيتِ أَدرَى بالذي فِيه » . أورَدَهُ العَجلُونيُّ في « كشف الخفاء » (٢/ ١٩) ، وبيَّض له .

١١٥ - سُئْكُ عن حديث: « سَبِعَةٌ ، لَا يَنظُرُ اللهُ كَالَى إلَيهِم يَومَ القِيَامَةِ ، وَلَا يُزكِّيهِم ، وَلَا يَجَمَعُهُم مَعَ العَالَمِينَ ، وَيُدخِلُهُم القِيَامَةِ ، وَلَا يُزكِّيهِم ، وَلَا يَجَمَعُهُم مَعَ العَالَمِينَ ، وَيُدخِلُهُم النَّارَ أَوَّلَ الدَّاخِلِينَ ، إِلَّا أَن يَتُوبُوا - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - ، فَمَن النَّارَ أَوَّلَ الدَّاخِلِينَ ، إلَّا أَن يَتُوبُوا - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - ، فَمَن تَابَ اللهُ عَلَيهِ : النَّاكِحُ يَدَهُ ، وَالفَاعِلُ ، وَالمَفعُولُ بِهِ ، وَالنَّاكِحُ يَدَهُ ، وَالفَاعِلُ ، وَالمَفعُولُ بِهِ ، وَمُدمِنُ الْخَمرِ ، وَالضَّارِبُ أَبُويهِ حَتَّى يَستَغِيثًا ، وَالمُؤذِي جَيرَانَهُ حَتَّى يَلعَنُوا ، وَالنَّاكِحُ حَلِيلَةَ جَارِهِ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أَخرَجَهُ الْحَسَنُ بنُ عَرَفة في « جُزئِهِ » (٤١) ، ومِن طريقِهِ البَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (ج٠١/ رقم ٥٠٨٧) ، والأَزدِيُّ في « الضُّعَفاء » ، وابنُ الجَوزِيِّ في « الشُّعَفاء » . وابنُ الجَوزِيِّ في « الشُّعَفاء » . وابنُ الجَوزِيِّ في « الواهيات » _ كما في « التَّلخيص الحَبِير » (٥/ ٢٣٨٦) _ قال : حدَّثني عليُّ بنُ ثابتٍ الجَزريُّ ، عن مَسلَمة بنِ جعفرٍ ، عن حَسَان بنِ مُميدٍ ، عن أَنسِ مرفُوعًا .

قال الذَّهبيُّ في « الميزان » (١٠٨/٤) في ترجمة مَسلَمَة هذا : « عن حسَّان بنِ مُميدٍ ، عن أنسٍ ، في سبِّ النَّاكح يدَه . يُجهَّلُ هو وشيخُه . قال الأزديُّ : ضعيفُ » .

وذَكَرَهُ الحافظُ ابنُ كَثيرٍ في « تفسيره » (٥/ ٤٥٨) ، في سُورة « المؤمنون » ، وقال : « هذا حديثٌ غريبٌ ، وإسنادُه فيه مَن لا يُعرَف لجهالَته » .

وضعَّفَهُ الحافظُ في « التَّلخِيص » (٥/ ٢٣٨٦).

وقال ابنُ الجَوزِيِّ : « هذا حديثٌ لَا يَصِحُّ عن رسول الله عَلَيْكُ . ولا حسّانُ يُعرَف ولا مَسلَمَةُ » .

قال البَيهَقِيُّ عقِب تخريجِهِ الحديثَ: « تَفرَّ د به هكذا مَسلَمَةُ بنُ جعفرٍ هذا . قال البُخارِيُّ في « التَّاريخ » : قال قُتيبَةُ : عن مُميدٍ ـ هو الرَّاسِبِيُّ ـ ، عن مَسلَمَةَ بنِ جعفرٍ ، عن حسَّانَ بنِ مُميدٍ ، عن أنسِ بن مالِكٍ ، قال : يجيءُ النَّاكِحُ يدَهُ يومَ القِيامة ويدُهُ حُبلَى » انتهى .

فهذا التَّعلِيقُ إشارةٌ إلى الاضطراب في مَتنِهِ وإسنادِهِ.

وهو لا يَصِحُّ مرفُوعًا ، ولا موقُوفًا .

ولفظُ الموقُوفِ مُنكَرٌ جِدًّا .

وله شاهدٌ من حديث عبدِ الله بن عَمرِو بن العاص مرفَوعًا.

أخرَجَهُ أبو الشَّيخ - كما في « التَّلخيص » (٥/ ٢٣٨٦) - ، والفِريَابِيُّ ، ومِن طريقِهِ ابنُ بِشرَانَ في « الأمالي » (٤٧٩) ، وأبو اللَّيثِ السَّمَرقَندِيُّ في « تنبيه الغَافِلين » (١٦٩) مِن طريق قُتيبَة بنِ سعيدٍ ، ثنا عبدُ الله بنُ لَهِيعَة ، عن عبد الرَّحمن بنِ زِيَادِ بنِ أَنعُمَ الإِفريقِيِّ ، عن أبي عبدِ الرَّحمن الحُبُلِيِّ ، عن عبدِ الله بنِ عَمرٍ و مرفُوعًا : « سبعةٌ لا يَنظُرُ اللهُ عَلَى اليهم يوم القيامة ، ولا يُزكِيهم ، ويقول : ادخُلُوا النَّار مع الدَّاخِلين : الفاعلُ والمفعُولُ به ، والنَّاكِحُ يدَهُ ، وناكحُ البَهِيمَة ، وناكحُ المرأة في دُبُرِها ، والمفعُولُ به ، والنَّاكِ عن عبد الرَّانِي بحلِيلةٍ جارِه ، والمؤذِي لِجارِهِ حتَّى يَلعَنهُ النَّاسُ - » .

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جِدًّا .

وابنُ لَهِيعَةَ احترَقَت كُتبُه ، وصَرَّح أَحمُدُ أَنَّ قُتيبَةَ هو آخرُ مَن سَمِعَ مِن ابنِ لَهِيعَةَ ، وهذا يَعنِي أَنَّه سَمِع منه في الاختلاط.

وقد صَرَّح قُتيبَة بالسَّماعِ مِن ابنِ لَهِيعَة ؛ لأنَّهم ذكرُوا أَنَّ قُتيبَة كَانَ يَنتَخِبُ أَحَاديثَ لابن لَهِيعَة بروايةِ عبدِ اللهِ بنِ الْمبارَك ، ومِن ثَمَّ صَرَّح بعضُهم أَنَّ قُتيبَة قديمُ السَّمَاع من ابن لَهِيعَة _ مِنهُم الذَّهَبِيُّ ، فيما أظنُّ _ ، وفيه نَظرٌ ، كما رأيت .

والإِفرِيقِيُّ ضَعَّفَهُ أكثرُ النَّقَاد ، وتَركَهُ بعضُهم ، ومَشَّاه البُخَارِيُّ ، والإِفرِيقِيُّ ضَعَّفَهُ أكثرُ النَّقَاد ، وتَركَهُ بعضُهم ، ومَشَّاه البُخَارِيُّ ، واختَلَفَ فيه رأيُ يحيى القَطَّانِ ، وقال ابنُ عَدِيٍّ : «عامَّةُ حديثِهِ لا يُتابَعُ عليه » انتهى ، ولا أعلَمُ أحدًا تابَعَهُ على هذا الحديث .

ومِن الغَرائِبِ أَنَّ أَبَا الفَضل الغُمَارِيَّ فِي « الاستقصاء » لم يَتَعَرَّض للإِفرِيقِيِّ بأدنى ذِكرٍ ؛ وقد أَهْمَلَه تمامًا حتَّى يَجِدَ سبيلًا لتَقوِيَةِ حديثِ أَنَسٍ المُنكر .

لكن وَقَعَ له وَهَمْ غريبٌ أثناء ذِكرِه لحديثِ عبدِ الله بن عمرٍ وسَحَكَ، فإنّه قال : « ثُمَّ وَقفتُ على طريقٍ آخرَ ، عن عبدِ الله بنِ عمرٍ و ، أحببتُ أن أذكرَه : رَوَى أبو اللّيث السَّمَرقَندِيُّ في كتاب « تَنبِيه الغافِلِين » بإسنادِه ، مِن طريقِ عليِّ بنِ مُحمَّدٍ الوَرَّاقِ ، حدَّثنا ابنُ أَنعُمَ - هو عبدُ الرَّحمن بنُ زِياد ابن أَنعُمَ - هو عبدُ الرَّحمن بنُ زِياد ابن أَنعُمَ - ...

[ثُمَّ قال:] إسنادُهُ ضعيفٌ ؛ لجَهَالَة عليِّ بن مُحَمَّدٍ الوَرَّاقِ . لكن ، بانضِمَامِهِ إلى الطَّريقَينِ السَّابِقَين يَكتَسِبُ قُوَّةً . ولا يَضُرُّ اختلافُ لفظَي

الحديث في تَعدَادِ السَّبعة ؛ حيثُ ذُكِرَ في أحدِهما ما لم يُذكَر في الآخر » انتهى كلامُهُ.

• قلتُ: ولعلَّهُ تَعَجَّلَ النَّظَرَ فِي الإسناد، أو وَقَعَ فِي نُسخَتِه سَقْطُ ؛ فإنَّ الإسنادَ فِي « تَنبِيه الغَافِلين » (١٦٩) هكذا: حدَّثنا الفَقِيهُ أبو جَعفَر، قال: حدَّثنا عليُّ بنُ مُحمَّدِ الوَرَّاقُ ، حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ بَشَّارٍ ، حدَّثنا قُتيبَةُ بنُ سَعِيدٍ ، عن ابن لَهِيعةَ ، عن ابن أَنعُمَ ... الخ .

ففي كلامِهِ أَنَّهُ جَعَل الرَّاوِي عن ابن أَنعُمَ هو عليَّ بنَ مُحَمَّدِ الوَرَّاقَ ، فلذلك حَكَم عليه بالجَهالَة ، والرَّاوي عن ابن أَنعُمَ هو ابن لَهِيعَة ، فسقط مِن الإسناد وحتَّى الإِفريقِيِّ : أربعةٌ من الرُّواةِ .

وعليُّ بنُ مُحُمَّدٍ الوَرَّاقُ شيخُ شيخِ أبي اللَّيث السَّمَر قَندِيُّ هو عِندِي أبو الحَسَن الثَّقَفِيُّ ، المعروفُ بـ « ابن لُؤلُوٍ » . وهو مُترجَمُّ في « تاريخ بَعٰدَادَ » (١٢/ ٨٩- ٩٠) ، وقال : « سَمِعَ أبا جَعفر الفِريَابِيَّ ، وإبراهيم ابن هَاشمِ البَغوِيُّ ... وعدَّد جماعةً ـ » ، ونَقل عن الأَزهَرِيِّ أنَّه وَثَقَه ، وعن البَرقانِيِّ قال : « صَدُوقُ » ، وعابُوا عليه أنَّه كان سَيِّءَ النَّقل حين كان يعمل بالورَاقَةِ ـ يعني : نَسخَ الكُتب ـ .

وَبَيْنَ الْوَرَّاقِ وَقُتيبَةَ شَيخٌ وَاحدٌ ؛ فلذلك رَجَّحتُ أَنَّ عليَّ بنَ مُحَمَّدٍ الْوَرَّاقَ هو ابنُ لُؤلُؤٍ .

أُمَّا شيخُهُ مُحُمَّدُ بن بَشَّارٍ فلم أُعرِفهُ ، وأظُنَّه تَصَحَّفَ عَن أَحمدَ بنِ بَشَّارٍ . فإِنْ يَكُنهُ ، فلعَلَّهُ أَحمدُ بنُ عبد الرَّحمَن بن بَشَارٍ ، أحدُ الرُّواة عن قُتيبَة بنِ سَعيدٍ ، ولكِنِّي لم أَجِد له تَرجَمةً .

ولكنَّهُ مُتابَعٌ مِن قِبَلِ الفِريَابِيِّ ، عند ابن بِشرَانَ . والله أعلَمُ .

ثُمَّ بدا لي شيءٌ ، وهو قَولُ الغُمارِيِّ عن طريق عَليِّ بنِ مُحَمَّدٍ الوَرَّاقِ:

« لكن بِانضِمَامِه إلى الطَّرِيقَينِ السَّابِقَين يَكتَسِبُ قُوَّةً ... » ، فإنَّه جَعَل عَليَّ

ابن مُحمَّدٍ الوَرَّاقَ مُتابِعًا لابن لَهِيعَةً ، وقد بَيَّنَّا أَنَّه وَقَع سَقْطٌ في الإسناد.

ثُمَّ الأختلافُ في لَفظ الحَدِيثِ يَدُلُّ على اضطرابِهِ ، وإن ادَّعَى الغُمَارِيُّ أَنَّ هذا الاختلاف في لَفظِهِ لا يَضُرُّ ، ولاسِيَّا مَعَ وَهَاءِ الأسانيد . واللهُ أَعلَمُ .

ومِن آفة الاختصارِ أنَّ الحافِظَ ضَعَّفَ هذا الحديثَ بابنِ لَهَيعَةَ وَحدَهُ ، كما في « التَّلخيص » ، فاغتَرَّ بذلك أبو الفَضلِ الغُمَارِيُّ ، فذَهَبَ يُقَوِّي الحديثَ بأوجُهِ من الجوابِ ، فقال في « الاستقصاء لأدِلَّةِ تحريمِ الاستِمنَاء » وهو كتابٌ جيِّدٌ ـ ، قال (ص ٣٦):

« الوجه الثّاني: أنَّ هذا الحديثَ لَهُ طريقٌ آخرُ. فقد ذَكَرَ الحافظُ في « التَّلخِيص » أنَّ أبا الشَّيخِ ، وجَعفَرًا الفِريَابِيَّ روياه مِن طريق أبي عَبدِ الله بن عَمرٍ و. وفيه ابنُ لَهِيعَة ، وهو حَسنُ عَبدِ الله بن عَمرٍ و. وفيه ابنُ لَهِيعَة ، وهو حَسنُ الحديث في المُتابَعَاتِ ، كها قال الحافظُ الهيشَمِيُّ في غيرِ موضع مِن « مَجمَع الزَّوائِد » ، بل حَسَّن له أحاديث تَفَرَّد بها . ولو شِئنا أن نَعلُو كها غَلا بعضُ المُعاصِرين ، حيثُ ادَّعَى أنَّ ابنَ لَهِيعَة « ثِقةٌ ثَبْتُ حُجَّةٌ » ، لقُلنا إنَّ الحديث مِن هذا الطَّرِيق على شَرطِ الصَّحيح . لكن يَمنَعُنا من ذلك ما في البنِ لَهِيعَة مِنَ الكَلامِ عِند أهلِ الحَديث ، وإن لم يُتَّهَم بفِسقٍ ولا كَذِبٍ ، ابنِ لَهِيعَة مِنَ الكَلامِ عِند أهلِ الحَديث ، وإن لم يُتَّهَم بفِسقٍ ولا كَذِبٍ ، وأكثرُ ما ضُعِّف به اختلاطُهُ بعد احتراق كُتُبِه . أمَّا هو فَصَدُوقٌ . وقد وقد

بَيَّن حَالَهُ شَقَيقُنَا الحَافظُ أَبُو الفَيضِ/ فِي « إِبراز الوَهِمِ المَكنُون » ، وذَكَرَ أَنَّ عَمَلَ المُحَدِّثِين استَقرَّ على تَحسِينِ أحاديثِهِ . فبانضِهَامُ هذين الطَّرِيقَينِ يَكُونُ الحديثُ مِن قَبِيلِ الحَسَنِ لغَيرِهِ ، وهو حُجَّةٌ بلا نزاعِ » انتهى .

• قلتُ : وفي بحثِهِ نَظَرٌ من وُجُوهٍ :

* الأوّل: اتّكَاؤُهُ على صَنِيعِ الهَيْثَمِيِّ فِي « المَجمَع » ، وأنّه حَسَّن أَحاديثَ لابن لَهِيعَة انفَرَد بها . ويعلَمُ القاصِي والدَّانِي مِن أَهلِ الحَدِيث أَنَّ الهَيْثَمِيَّ لَم يَكُن مِن فُرسَانِ هَذَا المَيدَانِ ، وهو كَثيرُ الاضطراب في الثّواة ، لاسِيَّا ابن لَهيعَة ؛ فهو تَارَةً يُحَسِّنُ حَدِيثَه ، وتارةً يقُولُ : « فيه ضَعفٌ ، وقد وُثِّق » ، إلى آخر يقُولُ : « فيه ضَعفٌ ، وقد وُثِّق » ، إلى آخر هذه العِبَارات .

وهاك بَعضُ عِبَارات الهَيْثَمِيِّ في « المَجمَع » بشأن ابن لَهِيعَة :

١ - « حديثُهُ حَسَنٌ ، وفيه ضَعفٌ ».

٤/ ١٩١٦ ، ٢٧٣ ، و٥/ ١٣٤ ، ١٥١ ، ١٩٢ ، ١٩٢ ، ١٢٣ ، ٢١٣ ، ۱۳۳ ، و۲/ ١٧٢ ، و۷/ ۱۰۰ .

Y – « فيه ضَعفٌ » .

۱/ ۲۳۲، و۲/ ۸۲، و٤/ ۱۲۰، ۱۹۵، و۲/ ۳۲۰، و۷/ ۳۰۸، ۱۳۸، و۸/ ۱۹، و۹/ ۳۲، و۱/ ۲۷.

٣- « حديثه حَسَنْ ».

٣/ ٧٥٢، ٨٩٢، و٤/ ٨١، ١٣، ٤٨، ٣١٢، ٣٢٢، ٥٢٢، ٢٠٣، ٩٢٣، و٥/ ٢٥، ٧٢، ٤٥، ٧٣١، ٣٨٢ .

٤ – « ضعيفٌ » .

۱/ ۱۲۱، ۱۳۵، ۱۲۲، ۱۸۷، ۱۹۰، ۱۹۵، ۱۹۷، ۳۳۲، ۳۳۲، ۸۷۲، و٤/ ۳۳۲، و۹/ ۱۲۱، ۱۲۸

0 - « فيه كلامٌ » .

٠- « فيه لِينُ^٩ » .

٧/ ۱۹۲، ۱۸۳، و۸/ ۲۲.

٧- « لَيِّنُ الحَدِيثِ » .

٣/ ٢٦، و٤/ ١٣١، و٦/ ٥٦، و٧/ ٥٠١، و٨/ ٧٢، ٨٠٤.

 Λ « رجاله وُتُقوا ، وفيهم ضَعفٌ » .

. ٣٢٦ /٧

٩- « رجالُهُ رجال الصَّحيح ، غير ابنِ لَهِيعَةَ ، وقد وُثِّقَ ، على ضَعفِهِ » . ٢٩٦/١٠ .

• ١ - « فيه كلامٌ ، وحديثُهُ حَسَنٌ ».

٣/ ٣٤١، ٩٤١، و٤/ ١٠٨، ٣٠١.

١١ - « رجالُهُ رِجالُ الصَّحِيح » .

٥/ ٢٦، و١٠/ ٢٢٢.

١٢ - « مختلَفٌ في الاحتجاج به ».

. 177/7

۱۳ - « إسنادُهُ حَسَنٌ » .

٤/ ٥٥، و ٦/ ١٦٢، و ٨/ ٥٥، و ١٠/ ١٧، ٧٣٢.

١٤ « فيه ابن لَهِيعَةَ ، وبقيَّةُ رجالِهِ ثِقاتٌ » .

١/ ١٩، و٤/ ١٧٧، و٥/ ١٦٠، ٢٧٢، ١٨٢.

٥١ - « رجالُهُ ثِقاتٌ » .

٥/ ٨٨١، و٧/ ١٦٢، و١٠/ ٦٠.

١٦ - « فيه ضَعفٌ ، وقد يُحسَّن حديثُهُ » .

. ΑΥ /Υ

١٧ - « قد احتَجَّ به غيرٌ وَاحِدٌ ».

. 17/1

١٨ - « بقيَّةُ رجالِهِ حديثُهُم حَسَنٌ أو صَحِيحٌ » .

. 7 2 7 / 7

• قلتُ : فهذِهِ هي ألفاظ الهَيثَمِيِّ على ابن لَهِيعَةَ وَحدَهُ ، والاضطرابُ فيها ظاهرٌ .

* الثَّاني: قولُهُ: « ولو شِئنَا أَن نَعْلُوَ كَمَا غَلَا بِعضُ الْمُعَاصِرِين ... أَنَّ هذا الحديثَ على شرط الصَّحيح » .

وهو يُعَرِّضُ هنا بالشَّيخ أبي الأشبال أَحمدَ شاكرٍ/، فإنَّهُ كان يَدهَبُ هذا المَدهب، وأنَّ ابن لَهِيعَةَ ثِقَةٌ ثَبتُ، وهذا مِمَّا لم يُوَافِقهُ عليه أحدٌ؛ لأنَّهُ يُطُوِّحُ بكلام الجَارِحِين، وهُم كَثْرَةٌ من الأئمَّةِ، وجَرحُهُم مُفَسَّرٌ، لا يُمكِنُ تَجاهُلُه. لكنَّ أبا الفَضلِ الغُهاريَّ صَرَّح فِي كِتابٍ آخرَ له أنَّ يُمكِنُ تَجاهُلُه. لكنَّ أبا الفَضلِ الغُهاريَّ صَرَّح فِي كِتابٍ آخرَ له أنَّ

أَبِا الأَشْبَالِ إِنَّمَا وَثَّقَ ابِنَ لَهِيعَةَ بِدَافِعِ النَّزِعَةِ الْعَصَبِيَّةِ ؛ لأَنَّ كِلَيهِمَا مِصرِيُّ . وحَاشَا أَبِا الأَشْبَالِ أَن يَكُونَ هذا دَافِعُه ، ولكنَّ الغُماريَّ يَلمِزُ أَبِا الأَشْبَالِ للاختلاف في المَنهَجِ ، فهذا سَلَفِيُّ أَثرِيُّ ، والغُماريُّ خَلَفِيُّ صُوفِيُّ عَارِقٌ في المَنهَجِ ، فهذا سَلَفِيُّ أَثرِيُّ ، والغُماريُّ خَلَفِيُّ صُوفِيُّ عَارِقُ في المِدَع . هذه واحدة .

والثّانية: أنَّ الغُهاريَّ يقُولُ: « ولو سَلّمنَا أنَّ ابنَ لَهِيعَةَ ثِقَةٌ حُجَّةٌ لكان هذا الطّرِيقُ على شرط الصّحيح »! و « شَرطُ الصّحيح » يُطلِقُه العُلهاء على « الصّحيحين » أو أحدِهِمَا. ولم يحتجَ البُخارِيُّ بابن لَهِيعَةَ ، إنّها قَرَنَهُ بغيرِهِ ، دُون أن يُسَمِّيَهُ ، وقد فَعَل هذا قليلًا جِدًّا.

فمن ذلك ، ما أُخرَجَه في « كتاب التَّفسير » (٨/ ٢٦٢) ، عند تَفسِير قولِهِ تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّهُمُ ٱلْمَكَيِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِمٍ مَ ﴿ النِّسَاء: ٩٧] ، وفي « كتاب الفِتَن » (٣٧/ ٣٧) ، قال : « حدَّثَنا عبدُ الله بنُ يَزِيدَ المُقرِئُ ، حدَّثَنا حَيْوةُ ، وغيرُه ، قالا : ثنا مُحمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحن أبو الأَسودِ ... » وساق إسنادَهُ . قال الحافظُ : « قولُهُ : « وغيره » هو ابنُ لَهِيعَةَ . أخرَجَهُ الطَّبرَ انِيُّ » ا.ه. . قال الحافظُ : « قولُهُ : « وغيره » هو ابنُ لَهِيعَةَ . أخرَجَهُ الطَّبرَ انِيُّ » ا.ه. .

- قلتُ : أَخرَجَهُ في « الأوسط » (٨٦٣٨) عن عبدِ الله بنِ صالحٍ ، قال : حدَّ تَنِي اللَّيثُ ، عن أبي الأسود ، جذا .
 - وقال: «لم يَروهِ عن أبي الأسود إلا اللَّيثُ، وابنُ لَهِيعَةَ » كذا قال! وتعقَّبتُهُ في « تنبيه الهَاجِد » (٢٨٩).

ومِن ذلك ، ما أخرَجَهُ في « كتاب الاعتصام » (١٣/ ٢٨٢) قال : « حدَّثَنا سعيد بن تَلِيدٍ ، حدَّثَني ابنُ وهبٍ ، حدَّثَني عبدُ الرَّحمن بن شُريحٍ ، وغيرُه ، عن أبي الأسود ... » وساق إسنادَهُ لحديث : « إنَّ اللهَ لا يَنزِعُ

العِلمَ ... ».

قال الحافظُ: « قولُهُ: « وغيره » هو ابنُ لَهِيعَةَ ؛ أَجَمَهُ البُخارِيُّ لضَعفِه ، وجَعَل الاعتمادَ على رواية عبدِ الرَّحمن » انتهى.

أَمَّا مُسلِمٌ ، فإنَّهُ لَم يَرو لابن لَهِيعَة في « صَحِيحِه » شيئًا ، فيها أَعلَمُ غيرَ حَدِيثَينِ ، صرَّح باسمِهِ في أحدِهِمَا ، وأَجهَمَهُ في الآخر .

وقال الْمُرَادِيُّ : حدَّثَنا ابنُ وهبٍ ، عن ابن لَهِيعَةَ ، وعَمرِ و بن الحارِث ، في هذا الحديث » .

فقد رأيتَ أنَّه قَرَنَه بعمرِو بنِ الحارث.

أَمَّا الحديثُ الثَّاني الذي أَبَهَمَهُ فيه ، فأخرَجَه في « كتاب النَّكاح » (١٤١٤) ، قال : « حدَّ تَنِي أبو الطَّاهِر ، أخبَرَنا عبدُ الله بنُ وهبٍ ،

عن اللَّيث ، وغيره ، عن يَزِيدَ بنِ أبي حَبِيبٍ ، عن عبدِ الرَّحمن بن شُمَاسَة ، أنَّه سَمِع عُقبَة بنَ عامرٍ على المِنبَر يقُولُ: إنَّ رَسُولَ الله عَلَيْكُ يقُولُ: المُؤمِنُ اللهُ عَلَيْكُ يقُولُ: المُؤمِنِ أن يَبتَاعَ على بيع أخيه ، ولا يَخطُبَ على إخْص المُؤمِنِ ، فلا يَجلُّ للمُؤمنِ أن يَبتَاعَ على بيع أخيه ، ولا يَخطُب على خِطبَة أخيه ، حتَّى يَذَرَ ».

وقولُه: « وغيره ِ» هو ابنُ لَهِيعَةَ ، كها في « سُنَن البَيهَقِيِّ » (٥/ ٣٤٦).

• قلتُ: فهذا كُلَّ ما لابن لَهِيعَةَ تقريبًا في « الصَّحِيحَينِ ». وكُلَّ حديثه في المُتابَعات ، وهي ليسَت مِن شرط « الصَّحيح » ، فأيُّ صحيحٍ عَنَى الغُهاريُّ بكلامه ؟!

ولو قَصَد غيرَ « الصَّحِيحَينِ » أو أحدِهما لكان غَلَطًا بيِّنًا ، لم يَقُل به أحدُّ مِن أهل العِلم ، فإنَّهُم إذا قَصَدُوا غيرَ « الصَّحِيحَينِ » قَيَّدُوا الحُكم ، فيقولون : على شَرط صحيح ابن حِبَّان ، أو ابن خُزيمَة ، مثلًا ، مع أنَّ هذا غيرُ معهُودٍ منهم . والله أعلَمُ .

* الوجه الثّالث: ما نَقَلَه عن شقيقِهِ أبي الفيض: « أنَّ عَمَل المُحَدِّثين استَقَرَّ على تحسين حديثِهِ » ، فهذه دعوى يُستدَلُّ لها ، لا بها ؛ ولا زال المُتَا خُرُون من العُلماء يُكثِرُون من تضعيف حديث ابن لهَيعَة . ثُمَّ لو سَلَّمنَا بهذه الدَّعوى ، فإنَّ رواية الرَّاوِي لا تَخرُجُ عن ثلاثة أنواع : إمَّا أن يُتابَعَ ، وإمَّا أن يُخالَفَ ، وإمَّا أن يتفرَّدَ ، فعن أيِّ هذه الأنواع يتحدَّثُ الغُماريُّ ؟! فهل إذا خُولِفَ ابنُ لَهِيعَة ، أو تَفَرَّدَ ، يُحسَّنُ حديثُه هكذا بإطلاق ؟!

* الوجه الرَّابعُ: قولُه: « يكونُ الحديثُ مِن قَبِيلِ الحَسَنِ لغيرِهِ ، وهو

حُجَّةٌ بلا نزاع » كذا قال! والنَّزاعُ في حُجِّيةِ الحَسَن لغيرِهِ قائمٌ ، نازَعَ فيه أبو الحَسَن ابنُ القَطَّان ، وأيَّدَهُ الحافظُ .

وفي المسألة تفصيلٌ ، ليس هاهنا مَوضِعُ بَسطِهِ .

ثُمَّ قال الغُماريُّ (ص ٣٦-٣٩):

« الوَجهُ الثَّالِثُ : ولو سَلَّمنَا أَنَّ الحديثَ لَم يَرتَقِ بمجموع الطَّرِيقَينِ إِلَى درجة الحَسَن ، فهو معمولٌ به أيضًا . وقولَهُم : « الحديثُ الضَّعِيفُ لا يُعمَل به في الأَحكَام » هو مِمَّا خالَف فيه عَمَلُ العُلَهَاءِ قَوهُم ؛ ذلك أَنَّهُم استَدَلُّوا في كتُّبِهم بكثيرِ مِنَ الأحاديث الضَّعِيفَةِ . فقد سَرَدَ شَقِيقُنَا الحافظُ أبو الفَيضِ عَلَمُ في كتابه « المُثْنَوْنِيِّ والبَتَّار » جُملَةً من الأحاديث الضَّعيفَةِ التي أَخَذَ بها المالكيَّةُ ، ثُمَّ قال بعد سَردِهَا ، ما نَصُّهُ : « على أنَّ الاحتجاجَ بالحدِيثِ الضَّعيفِ في الأحكام ليس خاصًّا بالمالكيَّةِ ، بل كُلُّ الأَئِمَّةِ يَحَتُّجُون به . ولذلك كان قولَهُم : « الضَّعِيفُ لا يُعمَل به في الأحكام » قولًا ليس على إطلاقِهِ ، كما يَفهَمُهُ جُلُّ النَّاسِ أو كُلُّهم ؛ لأنَّك إذا نَظَرتَ في أحاديثِ الأحكام التي أَخَذَ بها الأَئِمَّةُ ، على الاجتماع والانفراد ، تَجِدُ فيها مِنَ الضَّعِيفِ ما لَعَلَّهُ يَبلُغُ نِصفَها أو يَزيدُ ، ورُبَّها وَجَدتَ الْمُنكَرَ ، والسَّاقِطَ القريبَ مِن المَوضُوع . إلَّا أنَّ بَعضَها قالُوا فيه : « تُلُقِّيَ بِالقَبُول » ، وبَعضَها قالُوا : « انعَقَد الإجماعُ على مَضمُونِهِ » ، وبَعضَها قالُوا: « وَافَقَه القِياسُ » ، وبَقِىَ منها ما لم يَجِدُوا له دِعَامَةً ، فاحتَجُّوا به على عِلَّاته وانفِرَادِهِ ، غيرَ نَاظِرِينَ إلى ما أُصَّلُوهُ مِن أنَّ الضَّعيفَ لا يُعمَل به في الأحكام ، كما هو الوَاجِبُ ؛ لأنَّ ما وَرَد عن

الشَّارِع عَلَيْكُ ، وإِن كَان ضَعِيفَ السَّنَد ، لا يُعدَلُ عنه إِلى غَيرِه ، والقَولَ قُولُه . والضَّعِيفُ غيرُ مَقطُوع بعدم نِسبَتِه إليه ، ما لم يَكُن واهيًا ، أو مُعارَضًا بأصل أُقوَى منه . فلسنا نَعِيبُ الاحتجاجَ به ، عِندَ عَدَم وُرُودِ غيرِه ، بل نَرَى التَّمَسُّكَ به هو الأُولَى والوَاجِبَ . وإِنَّمَا نَعِيبُ الاضطرابَ في شأنه ، وهو تَركُهُ عِندَ الْمُدافَعةِ والاستِهجَانِ ، والعَملُ به عِندَ الْمُوافَقَةِ والاستِحسَانِ ... ـ إلى أن قَالَ : ـ فَكُم مِن حَدِيثٍ ضَعِيفٍ احتَجَّ به الإمامُ الشَّافِعِيُّ وَظِيُّ وَعَيْفُ فِي كُتُبِهِ ، بل سَأَلَهُ أصحابُهُ أن يُمِلِيَ لَهُم ما صحَّ مِن السُّنَنِ ، فامتَنَعَ وأجاب بأنَّ الصَّحِيحَ من السُّنَنِ قَلِيلٌ . كما أنَّه احتَجَّ برجالٍ اشتُّهِرُوا بالضَّعفِ عِندَ غَيرِه ، وبلَغَهُ الجَرِحُ فِيهِم ، فلَم يَكُن ذلك مانِعًا له من الاحتِجَاج بِخَبَرِهِم . وكذلك مَالِكٌ ، احتَجَ بالمَرَاسِيل والبَلَاغَاتِ ، وبرجالٍ مُتَّفَقٍ على ضَعفِهم عند أَهلِ الحَدِيثِ . وهكذا بَقِيَّةُ الأَئِمَّةِ ، ما مِنهُم أَحَدٌ إلَّا وقد اضطَّرَّ إلى الأخذ به في كثيرٍ مِن الأَحكام ، وصَرَّح بعضُهُم بأنَّهُ أَقوَى عِندَهُ من الرَّأي ، ومُقدَّمٌ على القِياسِ ـ قلتُ : هذا مَذَهَبُ أَحْمَدَ وأبي دَاوُد . ثُمَّ قال : _ بل قَدَّمَهُ أبو حَنِيفَةَ على القِياس في مَسَائِلَ مُتَعَدِّدَةٍ. وأقربُ طريقٍ يُوصِلُكَ إلى التَّحَقَّقِ جهذا، ما يَذكُرُه التِّرمِذِيُّ في « السُّنَنِ » عَقِبَ أحاديثَ يَنُصُّ على ضَعفِهَا وغَرَابَتِهَا ، ثُمَّ يقول : وعليه العَمَلُ عند أهل العِلم » ا.هـ كلامُهُ . قلتُ : وقد رأيتُ كِتابًا يُسَمَّى « المِعيَار » لأَحَدِ خُفَّاظِ المِئَةِ الثَّامِنة ، رتَّبَهُ على الأبواب الفِقهِيَّة ، وذَكَر في كُلِّ بابٍ مِنهُ الأحاديثَ الضَّعِيفَةَ التي أَخَذَ بها الأَئِمَّةُ الأربعةُ ، مُجْتَمِعِينَ ومُنفَرِدِينَ . وهو مُفِيدٌ في بابه ، نَفيسٌ جِدًّا ، وَقَفتُ

على نُسخَةٍ مخطُوطَةٍ منه ، قريبةٍ مِن زَمَنِ الْمُؤلِّف ، ولعلَّهُ الحافظُ ابنُ الْمُلَقِّن . إذا تَقَرَّرَ هذا ، فالحَدِيثُ الذي أورَدناهُ ليس بأقلَّ شأنًا مِنَ الأحاديثِ التي احتَجَّ بها الأَئِمَّةُ ، وهي ضعيفةٌ . بل لعلَّهُ أحسَنُ حالًا من كثيرٍ منها ؛ لأنَّ ضَعفَهُ خفيفٌ ، ولأنَّه مُؤيَّدٌ بالأدلَّةِ التي أورَدناهَا قَبلَهُ ، إذ قد تَضَافَرَت كُلُّها على تحريم الاستمناء » انتهى كلامُهُ .

• قُلتُ : وهذا الكلامُ فيه حقَّ وباطلٌ ، وبيانُ ما فيه من الخَبْط يحتاجُ إلى مصنَّفٍ مستقِلٌ ، فأكتَفي في هذه العُجالةِ بذِكر بعض النُّكت المتعَلَّقة بكلامها معًا .

وقولُهُ: إِنَّ العُلمَاءَ خالَفُوا مَا أَصَّلُوهُ فِي كَتُبهِم مِن أَنَّهُم لَا يَحتجُّونَ بِالضَّعيفِ مِن الحُديث فِي الأحكام، وأنَّهم عَمَليًّا خَالَفُوا ذلك، فلا يكادُ يمرُّ بابٌ مِن الفقه إلَّا وتَجَدُّهُم يَحتجُّون بالضَّعيف.

فأقول : إنْ قَصَدَ متأخِّري الفُقهاء ، فهذا حقُّ ؛ فإنَّ كثيرًا منهم لا عناية لهُ بالحديث ، ورُبَّما وَجَدتَ بعضَهُم ألَّفَ في علوم الحديث مؤلَّفاتٍ ، ومع ذلك فهو عاجزٌ عن معرفة الصَّحيح من غيره ؛ لأنَّ مثل هذا يحتاجُ إلى دِربةٍ وزمانٍ طويلِ يَهدِي صاحبَهُ إلى ذوق المُحدِّثين .

وأكثرُ المتأخِّرين من الفُقهاء لم يَلتَفِت إلى ذلك ، فَكَم من أحاديثَ اتَّفَق أهلُ الحديث على نكارَتِها ، انتزَعَ الفُقهاءُ منها حَلالًا وحَرامًا ، وخَصَّصُوا بها الأحاديثَ الصَّحيحة ، وقيَّدُوا مُطلَقها ، وادَّعَوا نَسخَها ، ومَن طالع كُتبَ الفقهِ المُطوَّلَة في سائر المذاهب عَلِمَ ذلك .

وقَد وُفِّق الإمامُ الخَطَّابِيُّ عِلَمْ في شرح هذه الحِحنَةِ أَيُّمَا توفيقٍ ، فقال في

مطلَع كتابِهِ « معالم السُّنَن » (١/ ٢-٦):

« أمّّا بعد ، فقد فهمت مسائلتكم إخواني أكرَمكم الله ، وما طلبتمهوه من تفسير كتاب « السُّنَن » لأبي داوُد سليهانَ بنِ الأشعثِ ، وإيضاحِ ما يُسكَلُ من مُتُون ألفاظِهِ ، وشَرحِ ما يُستَغلَقُ من معانيه ، وبيانِ وُجوه أحكامِهِ ، والدّلالة على مواضع الانتزاعِ والاستنباطِ من أحاديثه ، والكشفِ عن معاني الفقهِ المُنطويةِ في ضِمنِها ، لتستفيدُوا إلى ظاهرِ الرّواية لها باطن العِلمِ والدّراية بها . وقد رأيتُ الذي نَدَبتُمُونِي له وسألتُمُونِيهِ من ذلك أمرًا لا يَسَعُنِي تركُهُ ، كها لا يسعُكُم جهله ، ولا يجُوزُ لي كتهانه ، وعادَ هذا الشّانُ دارسةً أعلامه ، خاوية أطلاله ، وأصبحت رباعه مهجُورَة ، ومسالكُ طُرُقِه مجهولةً .

ورأيتُ أهلَ العِلمِ في زماننا قد حَصَلُوا حِزبَينِ وانقَسَموا إلى فرقتين: أصحابِ حديثٍ وأثرٍ ، وأهلِ فقهٍ ونَظرٍ ، وكُلُّ واحدةٍ منهُما لا تتميَّزُ عن أُحتِها في الحاجَة ، ولا تَستَغنِي عنها في دَرْكِ ما نَنْحُوهُ من البُغيَة والإِرادَة ؛ لأنَّ الحديث بمَنزِلَةِ الأساسِ الذي هو الأصلُ ، والفقه بمنزلةِ البِناءِ الذي هو له كالفَرعِ ، وكُلُّ بناءٍ لم يوضَع على قاعدةٍ وأساسٍ فهُو مُنهارٌ ، وكلُّ أساسٍ خَلا عن بناءٍ وعِمارةٍ فهو قَفرٌ وخَرَابٌ .

ووجَدَتُ هذين الفَرِيقَين على ما بَينَهُم من التَّدَاني في المَحِلَّين ، والتَّقارُبِ في المنزلتين ، وعُمُومِ الحاجةِ من بعضهم إلى بعضٍ ، وشُمولِ الفَاقَةِ اللَّذِمَة لكلِّ منهم إلى صاحبه ، إخوانًا مُتهاجِرِينَ ، وعلى سبيلِ الفَاقَةِ اللَّذِمَة لكلِّ منهم إلى صاحبه ، إخوانًا مُتهاجِرِينَ ، وعلى سبيلِ

الحَقِّ بِلُزُومِ التَّناصُرِ والتَّعَاوُن غيرَ مُتظَاهِرِين . فأمَّا هذه الطَّبَقَةُ الذين هم أهلُ الأثرِ والحديثِ ، فإنَّ الأكثرين مِنهُم إنَّا وَكَدُهُم الرِّواياتُ ، وجَمعُ الطُّرُقِ ، وطَلَبُ الغريب والشَّاذِ من الحديث الذي أكثرُهُ موضوعٌ أو مقلوبُ ، لا يُراعُونَ المُتُونَ ، ولا يتفهَّمُونَ المعاني ، ولا يستنبِطُون سِيرَها ، ولا يستخرِجُونَ رِكَازَهَا وفِقهَهَا ، ورُبَّا عابُوا الفُقهاءَ وتناوَلُوهُم بالطَّعن وادَّعَوْا عليهم مُخالَفَة السُّنَنِ ، ولا يعلَمُون أنَّهم عن مَبلَغِ ما أُوتُوهُ من العِلمِ قاصِرُون ، وبسُوءِ القَول فيهم آثِمُون .

وأمَّا الطبقةُ الأخرى وهم أهلُ الفِقهِ والنَّظرِ ، فإنَّ أكثرَهُم لا يُعَرِّجُون من الحديثِ إلَّا على أَقَلُه ، ولا يكادُونَ يُميِّزُون صحيحَهُ من سَقِيمِهِ ، ولا يَعرِ فُون جيِّدَهُ من رَدِيئِهِ ، ولا يَعبَؤُونَ بها بَلَغَهم منه أن يحتجُّوا به على خُصومِهم إذا وافَقَ مَذَاهِبَهم التي يَنتَحِلُونَها ووافَق آراءَهُم التي يَعتَقِدُونَهَا ، وقد اصطَلَحوا على مُواضَعَةٍ بينَهُم في قَبُول الخبر الضَّعيفِ والحديثِ المُنقَطِع إذا كان ذلك قد اشتَهَر عِندَهُم ، وتعاوَرَتْهُ الأَلسُنُ فيما بَينَهُم ، من غير تُبتٍ فيه أو يَقِينِ عِلم به ، فكان ذلك ضِلَّةٌ من الرَّأي ، وغَبْنًا فيه ، وهؤُلاء _ وفَّقَنا اللهُ وإيَّاهُم _ لو حُكِي لهم عن واحدٍ من رُؤَساءِ مذاهِبِهم ، وزُعَهاء نِحَلِهِم ، قولٌ يقُولُهُ باجتهادٍ من قِبَل نفسِهِ ، طَلَبوا فيه الثِّقَة واسْتَبرَؤُا له العُهدة ، فتَجِدُ أصحابَ مالكِ لا يَعتَمِدُون من مَذَهَبِه إلَّا ما كان مِن روايةِ ابنِ القَاسِمِ والأَشْهَبِ وضُرَبَائِهِم من تِلَادِ أَصِحَابِهِ ، فإذا جاءت روايةُ عبدِ الله بنِ عبدِ الحَكَم وأَضرَابِهِ ، لم تَكُن عندهم طائِلًا. وترى أصحاب أبي حنيفة لا يَقبَلُون من الرِّوايَةِ عنه إلَّا ما حَكاهُ أبو يُوسُف ومُحمَّدُ بنُ الحَسَن والعِليةُ من أصحابِهِ والأَجِلَّةُ من تلامِيذِهِ ، فإن جاءَهُم عن الحَسَن بن زيادٍ اللُّؤلُؤيِّ وذَوِيهِ روايةُ قولٍ بِخلافِهِ ، لم يَقبَلُوه ولم يَعتَمِدُوه .

وكذلك تجدُ أصحابَ الشَّافِعِي إنَّمَا يُعَوِّلُون في مذَهَبِه على رواية الْمُزَنِيِّ والرَّبِيعِ بنِ سُليهانَ الْمُرَادِيِّ ، فإذا جاءت روايةُ حَرمَلَةَ والجِيزِيِّ وأمثالهِمَا لَم يَلتَفِتُوا إليها ولم يَعتَدُّوا في أقاويلِهِ .

وعلى هذا عادةُ كُلِّ فِرقَةٍ من العُلهاء في أحكام مَذَاهِبِ أَئمَّتِهم وأُستَاذِيهِم.

فإذا كان هذا دَأَبُهُم وكانوا لا يَقنَعُون في أمر هذه الفُروع وروايَتِها عن هؤلاء الشُّيوخ إلَّا بالوَثِيقَةِ والنُّبتِ ، فكيف يجُوزُ لهم أن يَتَساهَلُوا في الأُمرِ الأُهَمِّ وَالْحَطْبِ الأَعظَمِ ، وأن يَتُواكَلُوا الرِّوايَةَ والنَّقلَ عن إمام الأئِمَّةِ ورسُولِ ربِّ العِزَّةِ ، الواجبِ حُكمُهُ ، اللَّازِمَةِ طاعتُهُ ، الذي يَجِبُ علينا التَّسلِيمُ لِحُكمِهِ والانقيادُ لأمرِهِ ، من حيثُ لا نَجِدُ في أنفُسِنا حرَجًا ممَّا قضاهُ ، ولا في صُدورِنَا غِلَّا من شيءٍ ممَّا أَبرَمَهُ وأمضَاهُ . أرأيتُم إذا كَانَ لَلرُّجِلَ أَنْ يَتَسَاهَلَ فَي أَمْرِ نَفْسِهِ ويتَسَامَحَ عَنْ غُرَمَائِهِ فِي حَقَّهِ ، فيأخُذُ منهم الزَّيفَ ويُغضِي لهم عن العَيبِ ، هل يَجُوزُ له أن يَفعَلَ ذلك في حقٌّ غَيرِه إذا كان نائبًا عنه ، كوَليِّ الضَّعيفِ ووَصِيِّ اليتيم ووكيل الغَائبِ ؟ وهل يكُونُ ذلك منه إذا فَعَلَهُ إلَّا خيانةً للعهد، وإِخفَارًا للذِّمَّةِ ؟ فهذا هو ذاك ، إمَّا عَيَانُ حِسِّ وإمَّا عَيَانُ مِثْلٍ ، ولكنَّ أقوامًا عَسَاهُم

استَوعَرُوا طريقَ الحَقِّ، واستَطَالُوا المُدَّةَ فِي دَرَكِ الحَظِّ، وأَحَبُّوا عُجالَةَ النَّيْلِ، فاختَصَرُوا طريقَ العِلمِ، واقتَصَرُوا على نُتَفِ حُرُوفٍ مُنتَزَعَةٍ عن معاني أُصولِ الفِقهِ سمُّوهَا عِللًا، وجَعَلُوهَا شعارًا لأنفُسِهم في التَّرَسُّمِ معاني أُصولِ الفِقهِ سمُّوها جُنَّةً عند لقاء خُصُومِهم، ونصَبُوها دَرِيئَةً برَسْمِ العِلمِ، واتَّخَذُوها جُنَّةً عند لقاء خُصُومِهم، ونصَبُوها دَرِيئَةً للخَوضِ والجِدالِ يَتَنَاظَرُون بها ويَتَلاطَمُون عليها، وعند التَّصَادُرِ عنها قد حُكِم للغَالِبِ بالجِذقِ والتَّبريزِ، فهو الفقيهُ المذكُورُ في عَصرِه، والرَّئيسُ المُعظَّمُ في بَلَدِهِ ومِصرِهِ.

هذا، وقد دَسَّ هم الشَّيطانُ حِيلةً لطيفةً، وبَلَغ مِنهُم مَكِيدةً بلِيغةً، فقال هم: هذا الذي في أَيدِيكُم عِلمٌ قصِيرٌ وبِضاعَةٌ مُزجَاةٌ، لا تَفِي بمَبْلَغِ الحاجَةِ والكِفايَةِ، فاستَعِينُوا عليه بالكلام، وصِلُوهُ بمَقطَعَاتٍ منه، واستَظهِرُوا بأُصولِ المُتكلِّمِين، يتَّسِعُ لَكُم مذهبُ الخَوضِ وجَالُ النَّظر. فصَدَّق عليهم ظنَّهُ، وأطاعَهُ كثيرٌ منهُم واتَّبَعُوه، إلَّا فريقًا من المُؤمِنِين. فصَدَّق عليهم ظنَّهُ، وأطاعَهُ كثيرٌ منهُم واتَّبَعُوه، إلَّا فريقًا من المُؤمِنِين. فياللرِّجال والعُقُول! أنَّى يُذَهَبُ بهم! وأنَّى يَختَدِعُهُم الشَّيطانُ عن خطِّهم ومَوضِع رَشَدِهم! واللهُ المستعانُ.

وقد انتهيتُ أكرَمَكُم اللهُ إلى ما دَعَوتُم إليه بجَهدِي ، وأتيتُ من مسألَتِكُم بقدر ما تَيسَّرتُ له ، ورجوتُ أن يكُونَ الفقيهُ إذا ما نَظر إلى ما أَثبَتُهُ في هذا الكتاب من مَعَانِي الحديثِ ونهَجْتُهُ من طُرُق الفِقهِ المُتشَعِّبَةِ عنه ، دعاهُ ذلك إلى طلَب الحديثِ وتتبُّعِ عِلمِهِ ، وإذا تأمَّلهُ صاحبُ الحديثِ رَغَّبَهُ في الفِقهِ وتعلَّمِهُ . والله الموفِّقُ » انتهى كلامُهُ .

• قُلتُ : وهذا التَّبَاعُدُ بين الْحَدِّثين والفُّقهاء ، والذي أشار إليه

الخَطَّابِيُّ لا زال إلى السَّاعة قائمًا ، وذلك بسبب تشابُك بعضِ القَوَاعد الأُصولِيَّة بينهم ، مثلِ اشتراطِ ألَّا يكُونَ الحديثُ شاذًا ، ومثلِ زيادَةِ الثِّقةِ ، ونحوِ هذا . فالصَّحيحُ ألَّا يَنظُر الفقيهُ إلى الحديثِ بعَينِ الاعتبارِ ، إلَّا إذا قَرَّر المُحَدِّثُون صِحَّتَه .

والجَامِعُون بين هَذَين العِلمَين كان كثيرًا في الأزمان القَدِيمَةِ ، ثُمَّ غَلَبَت « لَوثَةُ » المُختَصَرَات في المُتأخِّرين ، حتَّى صارت بعضُها بسبب الإيجاز تَبلُغُ حدَّ الأَلغَاز ، وشَرَعَ أهلُ العِلمِ يشرَحُونَ هذه المُختَصَرات ، واختَلفت أراؤُهُم في قصدِ المُختَصِر ، وكَثُرَت الاعتراضاتُ على التَّعرِيفَات مع تَطرِيق الاحتمالاتِ ، وهكذا حتَّى فَقَدَت العُلُومُ رَوْنَقَهَا وقلَّ انتفاعُ الطَّلبة بها .

وكان بابُ الاحتجاج بالحديث الضَّعيف من هذا القَبِيلِ . وخُذ الحديث المُرسَلَ مثلًا ، فالذي كان سائدًا في زمان التَّابِعِين ومَن بَعدَهُم بقليلٍ ، أنَّ الحديث المُرسَلَ حُجَّةٌ في الدِّين ، وكان ذلك لعُلُوِّ الأسانِيدِ وقِلَّةِ الأوهامِ ، حتَّى ادَّعَى الطَّبَرِيُّ أنَّ التَّابِعِينَ أَجَعُوا على قَبُول المَراسِيل ، وظَلَّ الأمرُ هكذا إلى رَأسِ المِئتَينِ ، وذَهب إلى هذا القولِ أبُو حَنيفة ، ومالكُ ، وهو روايةٌ عن أحمد .

ولمّا تكلّم الشّافعيُّ في عدم حُجِّيّة المُرسَل ، تابَعَهُ النّاسُ كما قال أَبُو داوُد ، وصار القَولُ السَّائدُ عند جماهير المُحَدِّثِين وكثيرٍ من الفُقهَاء والأُصُوليِّين أنَّ المُرسَلَ ليس بحُجَّةٍ ، ونَقَلَهُ مُسلمٌ في « مُقدِّمة صحِيحِه » ، وكذلك قال الرَّازِيَّانِ أَبُو حاتِم وأبو زُرعَة كما في مَطلَع « المَراسيل »

(ص:٧) لابن أبي حاتِم : أنَّهُ لا يُحتَجُّ بالمَراسيل ، ولا تَقُومُ الحُجَّة إلَّا بالأسانيد الصَّحِيحَةِ ، ووَضَعَ الإمامُ الشَّافِعِيُّ ضوابطَ لقَبُول المُرسَل تَجِدُها في « الرِّسالة » (ص:٢٦٢-٤٦).

فهذا النَّوعُ من الأحاديثِ _ أعني : المُرسَلَ _ هو أَكثَرُ الأنواع وَقَعَ فيه النِّزاعُ بين المُحَدِّثين والفُقهاء . والصَّحيح أنَّهُ ليس بحُجَّةٍ على انفِرَادِه ، إلَّا إذا انضاف إليه ما يُعَضِّدُهُ ، كها هو مُقَرَّرٌ في مَوضِعِه .

وتَوسَّعَ الْمَا خُرُون في قَبُول الضَّعيف ، لاسيَّا في فَضَائِل الأَعالِ ، وَجَعَلُوا الحَديثُ المُنكرُ للسيَّا عند مَتَعَلُوا الحَديثُ المُنكرُ للسيَّا عند مُتَقَدِّمي العُلماء هو والعَدَمُ سِيَّان ، فيأتِي المُتأخِّرُ فيعمَلُ به على اعتبار أنَّهُ ضعيفٌ ، وأنَّه يُعمَلُ بالضَّعيف في الفَضائِل ، غيرَ مُعتبِرٍ قدرَ الضَّعف فيه . فاتَسَع الخَرْقُ على الرَّاقِع .

والصّوابُ من القَولِ في هذا ، والذي أدينُ الله تعالى به أنه: لا يَجُوزُ أن يُحتجّ في شيءٍ من الدِّين إلّا بالحديثِ الصَّحيح أو الحَسَن ، لا فَرقَ عندنا بين حُكم شَرعِيٍّ في الحَلال والحرام ، وبين فَضِيلَةِ عَمَلٍ ، وهذا مَذهَبُ أكابرِ العُلَهَاء مثلِ ابنِ مَعِينٍ ، والبُخَارِيِّ ، ومُسلِم ، وأبي حاتِم ، وأبي زُرعَة ، وابنِ خُزيمَة ، وابنِ حِبَّانَ ، وأبي زَكرِيًا النَّيسابُورِيِّ ، في آخرين يطُولُ الأمرُ بذِكرهِم .

ومن الغرائب أنَّ أحد تَلامِذَةِ هؤُلاء الغُمارِيِّين من أهل عَصرِنا ، وممَّن ابتُلِيَت مِصرُ بأنَّهُ صار مُفتِيًا لها ، ادَّعَى أنَّ الذي زَعَم أنَّ الضَّعيفَ لا يُعمَلُ به مُطلقًا هو الشَّيخُ الألباني عَلَى ، وزَعَمَ ـ وهو شافعيُّ المَذهَب ـ

أَنَّ الإمامَ الشَّافعيَّ حَشَّمُ كان يَحتَجُّ بالحديثِ الضَّعيف في الحَلال والحَرام، وكذلك سائرُ الأئِمَّةِ الْمُحَدِّثين كأبي داوُدَ ، والنَّسائِيِّ ، والتَّرمِذِيِّ ، وغَيرِهِم بغَيرِ نَكيرِ من أحدٍ عَلَيهِم ، وهو كاذبٌ في كُلِّ هذا ، كما بيَّنتُه في « قَطع الأَبهَر من المُفتِي وشَيخ الأَزهَر » _ وأعني بشيخ الأَزهَرِ الدُّكتورَ مُحَمَّد سَيِّد طنطاوي _ وكتبتُ منه مُجَلَّدَةً . لكنَّنِي في هذه العُجَالَةِ سَأَذَكُرُ كلامًا للإمام الشَّافعِيِّ خاصَّةً ، تَوَقَّفَ عن العَمَل بالحديثِ لأنَّهُ لم تَثبُت صِحَّتُه ، فلو كان يحتَجُّ بالضَّعيف كما يَزعُم هذا الكاذبُ ، فما الذي جَعَلَهُ يتوقّفُ عن الأُخذِ بالحديثِ ؟! وكنتُ قرأتُ قديمًا في « فَتح الباري » أنَّ الحافظَ ابنَ حَجَرِ جَمَعَ هذه الأحاديثَ في كتاب سيَّاه _ على ما أَذَكُر _ « المِنحَة فيها علَّقَ الشَّافِعِيُّ فيه الحُكمَ على الصِّحَّة » ، ولم أَرَهُ ولا أَظُنُّهُ طُبِعَ ، وحَفَّزَنِي هذا إلى النَّظَر في كتاب « الأُمِّ » للشَّافِعِيِّ ، واستَخرَجتُ منه عِدَّة مواضعَ ممَّا علَّق الشَّافِعِيُّ القولَ به على ثُبُوت الحديثِ ، وسأَذكُرُه آنفًا إن شاء اللهُ تعالى .

ومِن مَحَاذِي هذا المُفتِي أَنَّهُ أَفتَى منذ عَشرَةِ أَيَّامٍ ونحن في مُحَرَّم ١٤٣٢هـ ومِن مَحَاذِي هذا المُفتِي أَنَّهُ أَفتَى منذ عَشرَةِ أَيَّامٍ ونحل : لأَنَّ الرَّجُل يقُولُ الْمَرَأَتِه : « أَنتِ طَالِئ » ليس « طالق » ، يعني يَنطِقُونَهَا بالهَمزَة على اللَّهجة العَامِيَّة المِصرِيَّة ، ولا ينطِقُونَها بالقاف ، قال : فلذلك لا يَقَعُ الطَّلاقُ المِصرِيُّ . وكان من أَطرَفِ ما عَلَّق عليه عوَّامُّ النَّاس أن قالُوا : وزَوَاجُ المِصرِيِّ . وكان من أَطرَفِ ما عَلَق عليه عوَّامُّ النَّاس أن قالُوا : وليس وزَواجًا » إ!

ولا أُدرِي والله ! كيفَ سيَلقَى هذا الرَّجُلُ ربَّهُ ، وماذا هو قائلٌ له إذا سَأَلَهُ عن هذا وأَضعَافِهِ ؟!

فَاللَّهُمَّ! اقبضنا إليكَ غيرَ مُبَدِّلين ولا مَفتُونِين.

أمَّا المواضِعُ التي صرَّحَ الشَّافعِيُّ فيها بتعليق القَولِ بالحديث إلَّا أن يَثبُتَ ، فإني لم أتحرَّ جميعَ المواضع من كُتبِه ، بل ذكرتُ ما وقفتُ عليه أثناءَ نظرِي في كتابه . فمن ذلك :

١- قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي « الأُمِّ » فِي « كتاب الطَّهَارة » (١/ ٩٢-٩٣- طبع دار الوفاء): « ولا يَعدُو بالجَبَائِر مَوضِعَ الكَسرِ إذا كان لا يُزيِلُها. وقد رُوِي حديثٌ عن عليٍّ مُعَيُّ أَنَّهُ أَنكَسَر إحدى زِندَيْ يَدَيهِ ، فَأَمَرَهُ النَّبيُّ وقد رُوِي حديثٌ عن عليٍّ مُعَيِّ أَنَّهُ أَنكَسَر إحدى زِندَيْ يَدَيهِ ، فَأَمَرَهُ النَّبيُّ وقد رُوِي حديثٌ عن علي الجَبَائِر. ولو عَرَفتُ إسنادَهُ بالصِّحَة قُلتُ به ».

٢- وقال في « كتاب الصّيام » (٣/ ٢٤٠-٢٤٢) : « وقد رُوي عن النّبيّ عَلَيْكُ أَنّهُ قالَ : « أَفطَرَ الحَاجِمُ والمَحجُومُ » ، ورُويَ عنهُ : أَنّهُ احتَجَمَ والنّبيّ عَلَيْكُ أَنّهُ قالَ : « أَفطَرَ الحَاجِمُ والمَحجُومُ » ، ورُويَ عنهُ : أَنّهُ احتَجَمَ صائبًا . ولا أعلَمُ واحدًا منها ثابتًا . ولو ثبت واحدٌ منها عن النّبيّ عَلَيْكُ قَلْتُ به ؛ فكانت الحُجّةُ في قولِهِ ».

٣- وقَالَ الشَّافعيُّ مُوضِّحًا هذا الكلامَ في « كتاب اختلاف الحديث » (ص ١٩٠-١٩٢) : « أخبَرَنا عبدُ الوَهَّابِ بنُ عبد المَجِيد ، عن خالدٍ الحَذَّاءِ ، عن أبي قِلابَةَ ، عن أبي الأَشعَثِ الصَّنعَانِيِّ ، عن شدَّادِ بن أوسٍ ، الحَذَّاءِ ، عن أبي قِلابَةَ ، عن أبي الأَشعَثِ الصَّنعَانِيِّ ، عن شدَّادِ بن أوسٍ ، قال : كنتُ مع النَّبيِّ عَيُّكُمُ زمانَ الفَتحِ ، فرأَى رجُلًا يحتَجِمُ لثهانِ عشرَة قال : كنتُ من رمضانَ ، فقال وهو آخذُ بيدي ـ: « أَفطَر الحَاجِمُ والمحجُومُ » . خَلَت من رمضانَ ، فقال وهو آخذُ بيدي ـ: « أَفطَر الحَاجِمُ والمحجُومُ » . وقال أيضًا : _ أخبَرَنا سُفيانُ ، عن يزيدَ بنِ أبي زِيادٍ ، عن مِقسَمٍ ،

عن ابنِ عبَّاسٍ ، أنَّ رسُولَ الله عَيْنَا الله عَيْنَا احتَجَمَ مُحرِمًا صائمًا .

_قالَ الشَّافَعِيُّ عَلَىٰ اللهِ عَلَيْهِ عَلَىٰ عَامَ اللهِ عَلَيْهِ عَامَ الفَتحِ، ولم يَكُن يومئذٍ مُحرِمًا ، ولم يَصحَبه مُحرِمًا قبل حجَّة الإسلام . فذكر ابنُ عبَّاسٍ حِجامَة النَّبيِّ عَلَيْهُ عام حَجَّة الإسلام سنة عَشْرٍ . وحديث : « أَفطرَ الحاجِمُ والمحجُومُ » في الفَتحِ سنة ثمانٍ ، قبل حَجَّة الإسلام بسنتَين . فإن كانا ثابتين ، فحديث ابنِ عبَّاسٍ ناسخٌ ، وحديث إفطارِ الحاجِم والمحجُومِ منسُوخٌ ، وإسنادُ الحَدِيثَينِ معًا مُشتَبِهٌ . وحديث ابنِ عبَّاسٍ أَمْتَلُهُم إسنادًا » .

٤ - وقال الشَّافعيُّ في كتاب « صلاة العيدين » (٢/ ٤٨٢): « أخبرَنا إبراهيمُ بنُ مُحمَّدٍ ، عن إسحاقَ بنِ عبدِ الله ، عن عُمَر بنِ عبدِ العزيز ، أنَّهُ كان لا يُجِيزُ في الفِطرِ إلَّا شاهِدَين .

- قال الشَّافعيُّ - رحمُ اللهِ عليه - : - فإنِ شَهِدَ شاهدانِ في يومِ ثلاثِينَ أَنَّ الهَلالَ كان بالأمسِ ، أفطرَ النَّاسُ أيَّ ساعةٍ عُدِّلَ الشَّاهدان ، فإن عُدِّلا قبل الزَّوالِ صلَّى الإمامُ بالنَّاس صلاة العيدِ ، وإن لم يُعدَّلا حتَّى تزُولَ الشَّمسُ لم يَكُن عليهم أن يُصَلُّوا يَومَهم بعد الزَّوال ولا الغَدِ ؛ لأنَّه عملُ في وقتٍ ، فإذا جاوَزَ ذلكَ الوقتَ ، لم يُعمَل في غيره .

فإن قال قائل : ولم لا يكُونُ النَّهارُ وقتًا له ؟ قيلَ _ إن شاء اللهُ تعالى _ : إنَّ رسُولَ الله عَيْنِهُ مَنَ صلاة العِيدِ بعدَ طُلوعِ الشَّمسِ ، وسَنَّ مواقيتَ الصَّلاة ، وكان فيها سَنَّ دلالةٌ على أنَّهُ إذا جاء وقتُ صَلاةٍ ، مَضَى وقتُ التى قَبلَهَا ، فلم يَجُز أن يكُونَ آخرُ وَقتِها إلَّا إلى وقت الظُّهرِ ؛ لأنَّها صلاةٌ التى قَبلَهَا ، فلم يَجُز أن يكُونَ آخرُ وَقتِها إلَّا إلى وقت الظُّهرِ ؛ لأنَّها صلاةٌ

تُجمَع فيها . ولو ثَبتَ أَنَّ رسُولَ الله عَيْلُهُ خَرَجَ بِالنَّاسِ مِن الغَدِ إلى عِيدِهِم ، قلنا به . وقُلنا أيضًا : فإن لم يَخرُج بهم من الغَدِ خرَجَ بهم من بعد الغد ، وقُلنا : يُصلِّي في يَومِه بعد الزَّوال ، إذا جَازَ أن يَزُولَ فيه ، ثُمَّ يُصلِّي ، جاز في هذه الأحوالِ كُلِّها . ولكنَّهُ لا يَثبُت عندنا . واللهُ تعالى أعلَمُ » .

٥- وقال في كتابِ « الحَجِّ » (٣٩ /٣) : « أَخبَرَنا سُفيانُ ، عن هشامِ ابنِ عُروة ، عن أبيه ، قال : قالت لي عائشَةُ : هل تَستَثنِي إذا حَجَجتَ ؟ فقلتُ لها : ماذا أقُولُ ؟ فقالت : قُل : اللَّهُمَّ ! الحَجَّ أردتُ ، ولهُ عَمَدتُ ، فإن يَسَرتَ فهو الحَجُّ ، وإن حَبسَتني بحابسٍ فهي عُمرَةٌ .

_ قال الشَّافعيُّ : _ ولو ثبَتَ حديثُ عُروَة عن النَّبيِّ عَيْكَةٍ في الاستثناء لم أُعدُهُ إِلَى غيرِهِ ، لأَنَّهُ لا يَحِلُّ عندي خلافُ ما ثَبَتَ عن رسُول الله عَيْظَةٍ ، وكانت الحُجَّةُ فيه أن يَكُونَ الْمُستَثَنِي مُخَالِفًا غَيرَ الْمُستَثنِي من مُحَصَرٍ بعدُوًّ أُو مَرَضٍ ، أو ذَهاب مالٍ ، أو خَطَإِ عددٍ ، أو تَوَانٍ . وكان إذا اشترَطَ فَحُبِسَ بعدوٌّ ، أو مَرَضِ ، أو ذَهاب مالٍ ، أو ضَعفٍ عن البُلوغ ، حَلَّ في المَوضِع الذي حُبِسَ فيه بلا هَدي ولا كفَّارةٍ غيره ، وانصَرَفَ إلى بلاده ولا قَضَاء عليه ، إلَّا أن يكُونَ لم يحجَّ حَجَّة الإسلام ، فيَحُجَّها . وكانت الحُجَّةُ فيه أنَّ رسُولَ الله عَنْ الله عَنْ لِللهِ عَامُر بشَرطٍ إلَّا أن يكُون على ما يَأْمُر به. وكان حديثُ عُروَة عن عائشة يُوافِقُهُ في معنى : أنَّهَا أَمَرَت بالشَّرط . وكان وَجهُ أُمرِها بالشُّرط إن حُبِسَ عن الحَجِّ فهي عُمرَةٌ ، أن يقُولَ : إن حَبَسَنِي حابشٌ عن الحَجِّ ، ووجدتُ سبيلًا إلى الوُّصُول إلى البَيت فهي

عُمرَةٌ . وكان موجُودًا في قولها : أنَّه لا قضاءَ ، ولا كفَّارةَ عليه . والله أعلَمُ » .

7- وقال في كتاب « الصَّيد والذَّبائِح » (٣/ ٥٩٥-٥٩٥): « وقد سُئِلَ ابنُ عبَّاس ، فقال له قائلٌ: إنِّي أرمي فأُصمِي وأُنمِي ؟ فقال له : كُلْ ما أَصمَيتَ ، ودَع ما أَنمَيتَ .

_ قال الشافعيُّ : _ « ما أصميتَ » : ما قَتَلَه الكَلَبُ وأنتَ ترَاهُ ، و « ما أنميتَ » : ما غابَ عنك مَقتَلُهُ ، فإنْ كان قد بَلَغَ وهُو يراه مثل ما وَصَفتُ من الذَّبح ، ثُمَّ تردَّى فتوارى أَكَلَهُ ، فأمَّا إنقاذُ المَقاتَلِ فقد يعيشُ بعد ما يَنفَذُ بعضُ المَقَاتِل ، ولا يُجُوزُ فيه عندي إلَّا هذا ، إلَّا أن يكُونَ بعد ما يَنفَذُ بعضُ المَقاتِل ، ولا يُجُوزُ فيه عندي إلَّا هذا ، إلَّا أن يكُونَ جاء عن النَّبيِّ يَتَعَلَيْ شيءٌ فإنِّى أتوهَّمُهُ ، فيسقطُ كلُّ شيءٍ خَالَف أمرَ النَّبيِّ عَلَيْ ولا يقُومُ معه رأيُ ولا قياسٌ ؛ فإنَّ الله وَ الله وَ العُذرَ بقولِهِ عَلَيْ » . عن ابنِ عُمَرَ ، أنَّ رسُول الله عَلَيْ قال : « لا يَحِلِبَنَّ أحدُكُم منافع ، عن ابنِ عُمَرَ ، أنَّ رسُول الله عَلَيْ قال : « لا يَحِلِبَنَّ أحدُكُم منافيًهُ ؟ » . من ابنِ عُمَرَ ، أنَّ رسُول الله عَلَيْ قال : « لا يَحلِبَنَ أحدُكُم منافيًهُ ؟ » . مناعُهُ ؟ » .

وقد رُوِي حديثٌ لا يَثبُتُ مثلُهُ: « إذا دَخَلَ أحدُكُم الحائطَ ، فليَأْكُل ولا يَتَّخِذْ خُبنَةً ».

_ قال الشَّافعيُّ : _ وما لا يَثبُتُ لا حُجَّة فيه . ولَبَنُ الماشية أولَى أن يكُونَ مُباحًا . فإن لم يَثبُت هكذا من ثَمَرِ الحائط ، لأنَّ ذلك اللَّبنَ يُحُونَ مُباحًا . فإن لم يَثبُت هكذا من ثَمَرِ الحائط ، لأنَّ ذلك اللَّبنَ يُستخلَفُ في كلِّ يومٍ ، والذي يَعرِفُ النَّاسُ أَنْهُم يبذُلُون منه ويُوجِبُون

مِن بَذلِهِ ما لا يَبذُلُون من الثَّمَر ، ولو ثَبتَ عن النَّبيِّ عَلَيْكُ قُلنَا به ، ولم نُخالِفُه ».

٨- وفي كتاب « البُيُوع » (١٤١/ ١٤١ - ١٤١) : قال : نا الرَّبيعُ : قلتُ للشَّافعيِّ ـ رَحِهُ اللهُ عليه ـ : إِنَّ عليَّ بنَ مَعبَدٍ رَوَى لنا حديثًا عن أنسٍ ، أَنَّ رسُول اللهُ عَيِّلِهُ أَجازَ بَيعَ القَمحِ في سُنبُلِه إِذَا ابيضٌ . فقال الشَّافعيُّ : « إِنْ ثَبَتَ الحَديثُ قُلنا به ، فكان الخَاصُّ مُستخرَجًا من العَامِّ ؛ لأَنَّ النَّبيَّ عَيِّلِهُ فَبَتَ الحَديثُ قُلنا به ، فكان الخَاصُّ مُستخرَجًا من العَامِّ ؛ لأَنَّ النَّبيَّ عَيِّلِهُ نَبَى عن بَيع الغَرِدِ ، وَبَيعُ القَمحِ في سُنبُلِه غَرَرٌ ؛ لأَنَّهُ لا يُرَى ، وكذلك بَيعُ الصَّبرَةِ بعضُها فوق بعضٍ ، بَيعُ الدَّارِ والأساسُ لا يُرَى ، وكذلك بَيعُ الصَّبرَةِ بعضُها فوق بعضٍ ، أَجَزنَا ذلك كما أجازَهُ النَّبيُّ عَيِّلَهُ ، فكان هذا خاصًّا مُستَخرَجًا من عامٍّ ، وكذلك نُجِيزُ بيعَ القَمحِ في سُنبُله إذا ابيضٌ ، إن ثَبَتَ الحديثُ ، كما أجزنا وكذلك نُجِيزُ بيعَ القَمحِ في سُنبُله إذا ابيضٌ ، إن ثَبَتَ الحديثُ ، كما أجزنا بيعَ الدَّارِ والصُّبرَةِ ».

٩- وفي كتاب «البُيُوع »أيضًا (١٦٩/٤): قال الشَّافعيُّ عَلَىٰ : «ولا بأسَ بالسَّلَف في الحَيَوان كُلِّه : في الرَّقيق ، والماشية ، والطَّير ، إذا كان تُضبَطُ صفَتُهُ ، ولا يَختَلِفُ في الحين الذي يَجِلُّ فيه ، وسواءٌ كان ممَّ يُصبَطُ صفَتُهُ ، ولا يُختَلِفُ في الحين الذي يَجِلُّ فيه ، وسواءٌ كان ممَّ يُستَحيا ، أو ممَّ لا يُستَحيا ، فإذا حلَّ من هذا شيءٌ ، وهو من أيِّ شيءٍ ابتيع ، لم يُجِز لصاحبِهِ أن يَبِيعَهُ قبل أن يَقبِضَهُ ، ولا يَصرِفَهُ إلى غيره ، ولكنَّه لا يُجُوزُ له أن يُقِيلَ من أصل البَيع ، ويأخذَ الثَّمَن .

ولا يُجُوزُ أن يبيع الرَّجلُ الشَّاة ويَستَثنِي شيئًا منها ، جلدًا ولا غيرَهُ ، في سَفَرٍ ولا حَضرٍ ، ولو كان الحديثُ ثَبتَ عن النَّبيِّ عَيَّالَةٍ في السَّفَر أَجَزناهُ في السَّفَر والحَضر ».

١٠ - وقال في كتاب « الصَّداق » (٦/ ١٧٤ -١٧٦) : « وقد رُويَ عن النَّبِيِّ عَلَيْكُ أَنَّهُ قَضَى في بَرُوعَ بنتِ وَاشِقٍ ، ونُكِحت بغير مَهرِ ، فمات عنها زوجُهَا ، فقضَى لها بمهرِ نِسائِهَا ، وقضَى لها بالميرَاثِ . فإن كان ثَبَتَ عن النَّبِيِّ عَيْشَةٍ فَهُو أُولَى الأَمُور بنا ، ولا حُجَّة في قول أُحَدِ دون النَّبِيِّ عَيْشَةٍ وَإِن كَثُرُوا ، ولا في قياسِ ، فلا شيءَ في قوله إلَّا طاعةُ الله بالتَّسليم له . وإن كان لا يَثبُت عن النَّبيِّ عَلَيْكُم لم يَكُن لأحدٍ أن يُثبِتَ عنه ما لا يَثبُتُ ، ولم أَحفَظهُ بَعدُ من وجهٍ يَثبُتُ مِثلُهُ ، وهو مرَّةً يُقال : عن مَعقِل بنِ يَسَارٍ ، ومرَّةً: عن مَعقِلِ بنِ سِنانَ ، ومرَّةً: عن بعضِ أَشجَعَ لا يُسمَّى . وإن لم يَثْبُت ، فإذا ماتَ أو مَاتَت فلا مَهرَ لها ، وله منها الميراثُ إن مَاتَت ، ولها منه الميراثُ إن مات ، ولا مُتعَةَ لها في الموت ؛ لأنَّهَا غيرٌ مُطَلَّقَةٍ ، وإنَّمَا جُعِلت المتعةُ للمُطَلَّقَة ».

١١- وقال في كتاب « اختلاف عليًّ وعبدِ الله بنِ مسعُودٍ » (٨/ ٤٤- ٤٥٠) : « أخبَرَنا شُعبةُ (١) ، عن سَلَمَة بن كُهيلٍ ، قال : سمعتُ الشَّعبيَّ يحدِّثُ ، عن أبي الخليل- أو : ابن الخليل- ، أنَّ ثلاثةً نَفَرٍ اشتَرَكوا في طُهرٍ ، فلم يُدرَ لمن الولَدُ ، فاختَصَمُوا إلى عليٍّ عَلِيَّةٍ ، فأمَرَهُم أن يَقتَرِعُوا ، وأمَر الذي أصابَتهُ القُرعَةُ أن يعطى للآخرَين ثلثي الدِّيَّةِ . وليسُوا يقُولُون بهذا وهم يُثبتُون هذا عن عليٍّ عَلِيَّةٍ ، عن النَّبيِّ عَلَيْكِةً ويُخالفونَه . والذي وهم يُثبتُون هذا عن عليٍّ عَلِيَّةٍ ، عن النَّبيِّ عَلَيْكِةً ويُخالفونَه . والذي

⁽١) كذا وقع في « الأمِّ » ، وهو عندي خطأٌ ؛ والشَّافعيُّ لم يلحق شعبةَ ، فربَّما كانت العبارةُ : « أُخبرتُ عن شُعبة » ، وتوَّهمتُ أن يكون صوابُهُ : « سُفيان » يعني : ابن عُيينة ، لكنَّني لم أخبرتُ عن شُعبة على أنَّه يَروِي عن سَلَمَةَ بنِ كُهَيلٍ ، فالله أعلمُ .

يقُولُون هم ما يَثبُتُ عن النّبيِّ عَيَّكُ ، فليسَ لأحدِ أن يُخالِفَهُ ، ولو ثَبَتَ عندنا عن النّبيِّ عَيَّكُ قُلنا به ، ونحنُ نقُولُ : ندعُو القَافَة له ، فإن ألحقُوهُ بأحدِهِم فهو ابنُهُ ، وإن ألحقُوهُ بكُلّهِم ، أو لم يُلحِقُوه بأحدِهِم ، فلا يكُونُ له ، ويُوقَف حتَّى يَبلُغَ ، فيَنتَسِبُ إلى أيِّم شاءَ ، ولا يكُونُ له أبوانِ يكُونُ له أبوانِ في الإسلامِ ، وهم يقُولُون : هو ابنُهُم ، يَرِثُهُم ويَرِثُونَه ، وهو للبَاقِي منهم ».

١٢ - وقال أيضًا في « اختلاف عليٍّ وابنِ مسعُودٍ » (٨/ ٢١٢): « أخبَرَنا عبَّادُ ، عن عاصم الأحوَلِ ، عن قَزَعَة ، عن عليٍّ عَلَيْ عَلَيْ اَنَّه صلَّى في زَلزَلَةٍ سِتَّ ركعاتٍ في أربع سَجدَاتٍ ، خمسَ ركعاتٍ وسجدتين في ركعة ، وركعة وسجدتين في ركعة .

ولَسنا نقُولُ بهذا . نقُولُ : لا يُصلِّي بشيءٍ من الآيات إلَّا في كُسُوف الشَّمس والقَمَر ، ولو ثَبَتَ في هذا الحديث عندنا عن عليٍّ عَلَيْتُلِا لَقُلنا به ، وهُم يُثبِتُونه ولا يأخذون به ، ويقُولُون : يصلِّي ركعتين في الزَّلزَلة ، في كلِّ ركعتين في الزَّلزَلة ، في كلِّ ركعة ركعة .

وقال: أخبرَنا هُشَيمٌ، عن يُونُسَ، عن الحَسَن، أنَّ عليًّا عَلِيًّا عَلِيًّا عَلِيًّا عَلِيًّا عَلِيًّا عَلَيْ صلَّى في كُسُوف الشَّمس خمسَ ركعاتٍ وأربعَ سجداتٍ. ولَسنا ولا إيَّاهُم نقُولُ بهذا. وأمَّا نحنُ فنقولُ بالذي رُوِّينا عن رسُول الله عَيَّلِيَّ : أربعَ ركعاتٍ وأربعَ سجداتٍ. أخبرَنا بذلك مالكُ ، عن يحيى ، عن عَمرَة ، عن عائشَة ، أنَّ النَّبيَّ عَيِّلِيَّهُ صلَّى في كُسُوفِ الشَّمس ركعتَين وسجدتين ، في كلِّ ركعةٍ ركعتَين وسجدتين ، في كلِّ ركعةٍ ركعتَين وسجدتين ، في كلِّ ركعةٍ ركعتَين وسجدتين .

وقال: أخبَرَنا مالكُ ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة بمِثلِه .

وقال: أخبَرَنا مالكُ ، عن زَيد بن أسلَمَ ، عن عطاء بن يَسارٍ ، عن ابن عبَّاسِ ، عن النَّبيِّ عَيْسُهُ بمِثلِه .

وقالُوا هُم: يُصلِّي رَكعَتين كما يُصلِّي سائرَ الصَّلَوات، ولا يَركَعُ في كلِّ رَكعةٍ ركعةٍ ركعتين، فخالَفُوا سُنَّة رسُول الله عَيْسَةُ، وخَالَفوا ما رَووه عن عليًّ عَلَيْسَةً.

١٣ - وقال في كتاب « سِير الأوزَاعِيِّ » (٩/ ١٩٦) يرُدُّ على أبي يُوسُف صاحب أبي حنيفة حاصم : « احتَجَ أبو يُوسُف أنَّ النَّبيَّ عَلَيْكُ بَعَثَ أبا عامِر إلى أُوطَاسَ ، فَغَنِمَ غَنائِمَ ، فَلَم يُفَرِّق النَّبيُّ عَلَيْكُ بين مَن كَانَ مع أبي عامِرٍ ، وبَينَ مَن كَانَ مُتَخَلِّفًا مع النَّبِيِّ عَلَيْكُ عَن أَبِي عَامِرٍ . وهذا كما قال ، ولَيسَ ممَّا قال الأُوزَاعِيُّ وخَالَفَه هو فيه بسَبِيل ؛ أَبُو عامِرٍ كان في جيش النَّبيِّ عَلِيلَةٍ ومَعَهُ بِحُنَينٍ ، فَبَعَثَهُ النَّبِيُّ عَلِيلَةٍ فِي اتِّبَاعِهم . وهذا جيشٌ واحدٌ كلّ فرقَةٍ مِنهُم رِدٌّ للأَخرَى ، وإذا كان الجيشُ هكذا ، فلو أصاب الجَيشُ شيئًا دُون السَّرِيَّةِ أو السَّريَّةُ شيئًا دون الجيشِ كانُوا فيه شُركاءَ ؛ لأنَّهم جيشٌ واحدٌ ، وبعضُهُم رِدءٌ لبعض . وإن تفَرَّقوا ، فسارُوا أيضًا في بلاد العَدُوِّ ، فكذلك شَرِكَت كلُّ واحدةٍ من الطَّائفتَين الأُخرَى فيها أصابوا . فَأُمَّا جِيشَانَ مُفْتَرِقَانَ ، فلا يَرُدُّ واحدٌ منهما على صاحبِهِ شيئًا ، وليسا بجيشِ واحدٍ ، ولا أحدُّهُما رِدءٌ لصاحبِهِ مُقيمٌ له عليه . ولو جاز أن يَشْرِكَ واحدٌ من هذين الجَيشَين الآخرَ كان أن يُشرِكَ أهلَ طَرَسُوسَ

وعَيْنِ زَرْبَى مَن دَخَلَ بلادَ العدُوِّ ؛ لأنَّهم قد يُعِينُونَهُم أو استُنفِرُوا إِلَيهِم

حينَ ينالونَ نُصرَتَهُم في أدنى بلاد الرُّوم . وإنَّمَا يَشتَرِكُ الجيشُ الواحدُ الدَّاخلُ واحدًا وإن تفرَّقَ في ميعاد اجتماع في موضع .

وأمَّا ما احتجَّ به من حديث مجُالِدٍ أنَّ عُمَرَ كَتبَ : « فمن أتاك مِنهُم قبل تتفَقَّأ القتلَى فأشرِكهُم في الغَنِيمَة » ، فهذا غيرُ ثابتٍ عن عُمَر ، ولو ثبَت عنه كُنَّا أَسرَع إلى قَبُولِه مِنهُ . وهو إن كان يُثبِتُهُ عنه فهو محجُوجٌ به ، لأنَّهُ يُخَالِفُه ، وهو يَزعُم ... الخ » .

وقال في كتاب « الرَّدِّ على مُحمَّد بن الحَسَن » (٩/ ١٤٠ - ١٤١) : « أَخبَرَنا ابنُ عُيينَة ، عن صدَقة بنِ يَسارٍ ، قال : أَرسَلنَا إلى سعيدِ بنِ المُسيَّب نسألُهُ عن دِيَةِ المُعَاهَد . فقال : قضى فيه عُثمانُ بنُ عفَّانَ مَعَن بأربعةِ آلافٍ ، قال : فقُلنا : فمَن قَتلَه ؟ قال : فحصَبنا .

_ قال الشَّافعيُّ: _ هم الذين سألُوهُ آخِرًا (١)، قال: سعيدُ بنُ الْمسيَّب، عن عُمَر: مُنقطعٌ. قلنا: إنَّهُ لَيَزعُمُ أَنَّهُ قد حَفِظ عنه، ثُمَّ تزعمُونَهُ أنتم خاصَّةً، وهو عن عُثمانَ غيرُ مُنقطعٍ. قال: أَفَبِهَذا قلت؟ قُلتُ: نعم، وبغيره. قال: فلِمَ قال أصحابُك: نصفُ دية المُسلِم؟ قلتُ: رُوِّينا عن عَمْرِو

قال: فلِمَ قال اصحابُك: نصف دية المسلِم؟ قلت: رُوَينا عن عَمْرِو ابنِ شُعَيبٍ، أنَّ النَّبِيِّ عَيْسُةٍ قال: « لا يُقتَلُ مُسلَمٌ بكافر، ودِيتُهُ نصفُ دِيةِ المُسلِمِ »، فلم لا تأخُذ به أنتَ؟ قلتُ: لو كان ممَّن يَثبُت حديثُهُ لأَخذنا به ، وما كان في أحدٍ مع رسُولِ الله عَيْسَةٍ حُجَّةٌ. قُلنا: فيكُونُ لنا مِثلُ ما لهم؟ قال: نعم ».

⁽١) قال المحقِّقُ في حاشيته: « قال البيهقيُّ في « المعرفة » (٦/ ٢٣٣) تعليقًا على هذه العبارة: « إِنَّمَا أراد _ واللهُ أعلمُ _ أنَّ ابنَ المُسيَّب كان يقُولُ بخلاف ذلك، ثُمَّ رجع إلى هذا ».

18 – وقال في كتاب « اختلاف الحكديث » (ص ١٥١ – ١٥١): ويُستَحَبُّ له ـ يعنى: للرَّجُل إذا أَعطَى أو لادَهُ عطيَّةً ـ أن يُسَوِّي بَينَهُم، لئلَّا يُقَصِّرُ واحدٌ مِنهُم في بِرِّهِ، فإنَّ القَرابَةَ تَنفَسُ بعضُها بعضًا ما لم تَنفَسِ البَعَادَةُ »، قال الرَّبيعُ: يريدُ البُعَدَاءَ.

وقد فضَّلَ أبو بكرِ عائشةَ بنُحْل .

وفضَّلَ عُمَرُ عاصِمَ بنَ عُمَرَ بشَيءٍ أعطاه إيَّاه.

وفضَّلَ عبدُ الرَّحمن بنُ عَوفٍ وَلَدَ أُمِّ كُلثوم .

قال الشَّافِعِيُّ: « ولو اتصَّلَ حديثُ طَاوُوس أنَّه لا يَحِلُّ لواهبِ أن يَرجِعَ فيها وَهَبَ إلَّا الوَالدَ فيها وَهَبَ لولده ، لزَعَمتُ أنَّ مَن وَهَبَ هِبَةً لن يَستَثِيبُهُ وَقُبِضَت الهِبَةُ ، لم يكن للواهب أن يَرجِعَ في هِبَتِه ، وإن لم يُثِبهُ الموهُوبُ لهُ . واللهُ أعلمُ » .

• قُلتُ : فهذه بعضُ المَوَاضِعِ التي ظَفَرتُ بها من كلام هذا الإِمامِ ، وهي دالَّةٌ على أنَّهُ كان جديرًا بأن يلَقَّبَ : « ناصرَ الحديث » كما سمَّاهُ أهلُ مكة .

وكانَ الإمامُ أَحمدُ يقُولُ: «كانت أُقضِيَاتُنا في أَيدِي أَهلِ العِراقِ ، فانتزَعَهَا الشَّافِعِيُّ ، فرَحمَةُ الله تَترَى عليه إلى يوم القيامة ».

أَمَّا شَيخُنا الأَلبانيُّ عَلَى فلهُ بحثُ مُمتِعٌ في الرَّدِّ على من يُقُول: إنَّ الضَّعيفَ يُعمَلُ به عندَ المُحدِّثِين والأُصُولِيِّين في فضائل الأعمال.

قال شيخُنا في مُقدِّمتِه على « صحيح الجامع الصَّغير »:

« إِنَّ كثيرًا من النَّاس يَفهَمُون مِن مِثلِ هذا الإطلاقِ ، أنَّ العَمَل

المَذكُورَ لا خِلافَ فيه عند العُلَماء . وليس كذلك ، بل فيه خلافٌ معرُوفٌ ، كما هو مبسُوطٌ في كُتب مُصطَلَحِ الحديث ، مثلِ « قواعد التَّحديث » للعلَّامة الشَّيخ جمالِ الدِّين القاسِمِي عِلْمُ ، فقد حَكَى فيه التَّحديث » للعلَّامة الشَّيخ جمالِ الدِّين القاسِمِي عَلِمُ ، فقد حَكَى فيه (ص:١١٣) عن جماعةٍ من الأَئِمَّة أُنَّهم لا يَرُونَ العَمَلَ بالحديثِ الضَّعيفِ مُطلقًا كابنِ مَعِينٍ ، والبُخارِيِّ ، ومُسلِم ، وأبي بَكرٍ ابنِ العَرَبِيِّ الفقيهِ ، وغيرِهم . ومِنهُم ابنُ حَزمٍ ، فقال في « المِلَل والنِّحَل » : « ما نَقَلَ الفقيهِ ، وغيرِهم . ومِنهُم ابنُ حَزمٍ ، فقال في « المِلَل والنِّحَل » : « ما نَقَلَ النَّيِّ عَلَيْلٌ ، إلَّا أَنَّ في الطَّريقِ رَجُلًا مجرُوحًا بكَذِبٍ ، أو غَفلَةٍ ، أو مجهُولَ النَّبِيِّ عَلَيْلٌ ، إلَّا أَنَّ في الطَّريقِ رَجُلًا مجرُوحًا بكَذِبٍ ، أو غَفلَةٍ ، أو مجهُولَ الحَالِ ، فهذا يقُولُ به بعضُ المُسلِمِين ، ولا يحلُّ عِندَنَا القَولُ به ولا الحَالِ ، فهذا يقُولُ به بعضُ المُسلِمِين ، ولا يحلُّ عِندَنَا القَولُ به ولا تصديقُهُ ، ولا الأَخذُ بشيءٍ منه » .

قُلتُ: وقال الحافظُ ابنُ رَجَبِ الحنبَائِيُّ في «شرح التَّرمِذِيِّ » (ق١١/ ٢): « وظاهرُ ما ذَكَرَه مُسلِمٌ في مُقدِّمَة كتابه _ يعني : « الصَّحيح » يقتَضِى أنَّهُ لا تُروَى أحاديثُ التَّرغيب والتَّرهيبِ ، إلَّا عمَّن تُروَى عنه الأحكامُ ».

 عَيْشَةً : ﴿ إِيَّاكُم والظَّنَّ ، فإنَّ الظَّنَّ أكذَبُ الحديث » . أَخرَجَهُ البُخارِيُّ ومُسلمٌ .

واعلَم! أنّه ليسَ لَدَى المُخالِفِين لهذا القولِ الذي اختَرتُهُ أيُّ دليلٍ من الكتاب والسُّنَّةِ. وقد انتصر لهم بعضُ العُلَماء المُتأخِّرين في كتابه « الأجوبة الفَاضِلَة » في فَصلٍ عَقَدَهُ لهذه المسألَةِ (٣٦-٥٩). ومع ذلك ، فإنَّهُ لم يستَطِع أن يَذكُر لهم ، ولا دليلًا واحدًا يَصلُح للحُجَّة! اللهُمَّ إلَّا بعض العِبارَات ، نَقَلَها عن بَعضِهم لا تَنفَقُ في سُوقِ البَحثِ والنِّزاع ، مع ما في بعضِها من تعارُضٍ ، مثلُ قولِه (ص:١٤) عن ابن الهُهم : « الاستِحبَابُ يشبُتُ بالضَّعيفِ غيرِ الموضوعِ »! ثُمَّ نَقَلَ (ص:٥٥-٥٦) عن المُحقِّقِ جلال الدين الدَّوَانِيِّ أَنَّهُ قال : « اتَّفَقُوا على أنَّ الحديث الضَّعيف لا يَشبُتُ به الأحكامُ الخَمسَةُ الشَّرعيَّةُ ، ومنها الاستحبابُ ».

قُلتُ: وهذا هو الصَّوابُ؛ لما تقدَّمَ من النَّهي عن العَمَل بالظَّنِّ الذي يُفِيدُهُ الحديثُ الضَّعيفُ. ويؤيِّده قولُ شَيخِ الإسلام ابنِ تَيمِيةَ في « القاعدة الجليلة » (ص ٨٤ ـ المطبعة السَّلفيَّة): « ولا يجُوزُ أن يَعتَمِدَ في الشَّريعة على الأَحادِيثِ الضَّعيفَةِ التي ليسَت صحيحةً ولا حسنةً. لكن أحمَد بن حنبَل وغيرَهُ من العُلمَاء ، جَوَّزُوا أن يُروَى في فضائلِ الأعمال ما لم يُعلَمْ أنَّهُ ثابتٌ ، إذا لم يُعلَم أنَّه كَذِبٌ ، وذلك أنَّ العَمَل إذا عُلِمَ أنَّه مشرُوعٌ بدليلٍ شرعيِّ ، ورُوي في فضلِهِ حديثُ لا يُعلَمُ أنَّهُ كَذِبٌ ، جازَ أن يكونَ الثَّوابُ حقًا ، ولمَ يَقُل أحدٌ من الأئمَّة أنَّه يجُوزُ أن يُجعَل الشَّيءُ واجبًا أو مستحبًّا بحديثٍ ضعيفٍ ، ومَن قال هذا فقد خَالَف الإِجماعَ ».

ثمَّ قال (ص ٨٥): « وما كان أحمدُ بنُ حَنبَلِ ، ولا أمثالُهُ من الأئمَّةِ يَعتَمِدُونَ على مثلِ هذه الأحاديثِ في الشَّرِيعَةِ . ومن نَقَلَ عن أحمدَ أنَّهُ كان يَحتَجُّ بالحديثِ الضَّعيفِ الذي لَيسَ بصحيحٍ ولا حَسَنٍ ، فقد غَلَطَ عليه ... » .

وقال العلَّامَةُ أحمد شاكرٌ في « الباعث الحثيث » (ص١٠١): « وأمَّا ما قالَهُ أحمدُ بنُ حَنبَلٍ وعبدُ الرَّحمن بنُ مَهدِيٍّ وعبدُ الله بنُ الْمُبارَك: « إذا رَوَينَا في الفَضَائلِ ونَحوِهَا تَسَاهَلنا » ، وإذا رَوَينَا في الفَضَائلِ ونَحوِهَا تَسَاهَلنا » ، فإنَّما يُرِيدُون به _ فيها أُرجِّحُ ، واللهُ أعلَمُ _ أنَّ التَّسَاهُلَ إنَّما هو في الأخذ بالحديثِ الحَسَن الذي لم يَصِل إلى درجَةِ الصِّحَة ، فإنَّ الاصطلاحَ في التَّفرقَة بينَ الصَّحيحِ والحَسَنِ ، لم يَكُن في عَصرِهم مُستَقِرًّا واضحًا ، بل التَّفرقَة بينَ الصَّحيحِ والحَسَنِ ، لم يَكُن في عَصرِهم مُستَقِرًّا واضحًا ، بل كان أكثرُ المُتقدِّمِين لايصِفُ الحديثَ إلَّا بالصِّحَةِ أو بالضَّعفِ فقط » .

قُلتُ : وعِندِي وجهُ آخَرُ في ذلك ، وهو أن يُحمَلَ تساهُلُهم المَذكُورُ على روايَتِهم إِيَّاها مقرُونَةً بأسانِيدِها _ كها هي عادَتُهُم _ هذه الأسانيدُ التي بها يُمكِنُ معرفَةُ ضَعفِ أحادِيثِها ، فيكُونُ ذِكرُ السَّنَد مُغنيًا عن التَّصريح بالضَّعف ، وأمَّا أن يَروُوها بدُون أسانِيدِها ، كها هي طريقَةُ الخَلف . ودون بيان ضعفَها ، كها هو صَنيعُ جُمهُورِهِم ، فَهُم أَجَلُّ وأتقَى الله عَلَى مِن أن يَفعَلُوا ذلك . والله تعالى أعلَم » .

ثم تكلَّم الشَّيخُ عن شُروط العمل بالحديث الضَّعيف، فقال: وأَرَى لِزامًا عليَّ بهذِهِ المُناسَبة، أن أُسجِّلَ هنا تِلكَ الشُّرُوطَ من مَصدَرٍ موثُوقٍ، ليُرَى مَبلَغَ بُعدِ النَّاس عن التِزامِهَا، الأمرُ الذي أدَّى بِم إلى

تَوسِيعِ دَائرة التَّشرِيعِ والتَّكليفِ بالأحاديثِ الوَاهِيَةِ والموضُوعَة.

قال الحافظُ السَّخاوِيُّ في « القَولُ البديعُ في الصَّلاةِ على الحبيب الشَّفيع » (ص ١٩٥ - طبع الهند): « سمعتُ شيخَنا مرارًا يقُولُ [يعنى: الحَّافظَ ابن حَجَرِ العَسقَلانِيَّ] _ وَكَتَبَهُ لي بخَطِّهِ _ إِنَّ شَرائطَ العَمَل بالضَّعيف ثلاثَةٌ:

الأُوَّلُ : مَتَّفَقٌ عَلَيهِ أَن يَكُونَ الضَّعفُ غَيرَ شديدٍ ، فيخرُج مَن انفَرَدَ من الغَرَدَ من الكَذَّابين ، والمُتَّهَمِين بالكَذِب ، ومَن فَحْشَ غَلَطُهُ .

الثَّاني: أن يكُونَ مُندَرِجًا تحت أصلٍ عامٍّ ، فيَخرُجُ ما يُختَرَعُ بحيثُ لا يكُونُ لهُ أصلٌ أصلًا.

الثَّالث: أن لا يُعتَقدُ عند العَمَل به ثُبوتَهُ ، لئلَّا يُنسَب إلى النَّبيِّ عَلَيْكُ ما لم يَقُلهُ .

قالَ: والأخيرَان عن ابنِ عبدِ السَّلام، وعن صاحِبِه ابنِ دقِيقٍ العِيدِ. والأُوَّلُ نقَلَ العَلَائِيُّ الاتفاقَ عليه».

قُلتُ : وهذه شُروطٌ دقِيقَةٌ وهامَّةٌ جدًّا ، لو التزَمَها العامِلُون بالأَحاديث الضَّعيفَةِ ، لَكَانت النَّتيجَةُ أَن تُضَيِّقَ دَائرةَ العَمَلِ بها أو تُلغَى من أصلِهَا . وبيانُهُ من ثلاثَةِ وجوهٍ :

أولاً: يدُلُّ الشَّرطُ الأوَّلُ على وُجوبِ معرِفَة حالِ الحديث الذي يُريدُ الحَدُهُم أَن يَعملَ به ، لكي يتَجنَّبَ العملَ به إذا كان شَدِيدَ الضَّعفِ. وهذه المعرِفَةُ ممَّا يصعبُ الوُقوفُ عليها مِن جَماهِيرِ النَّاس ، وفي كُلِّ حديثِ ضعيفٍ يُريدُونَ العَمَل به ، لقِلَّة العُلَماء بالحديث ، لاسيَّا في حديثِ ضعيفٍ يُريدُونَ العَمَل به ، لقِلَّة العُلَماء بالحديث ، لاسيَّا في

العَصر الحَاضِر ، وأَعنِى بهم أهلَ التَّحقيق الذين لا يُحدِّثُونَ النَّاسَ إلَّا بها ثَبَتُ من الحديثِ عن رسُول الله عَلَيْكُ ، ويُنَبِّهُونَهُم على الأحاديث الضَّعيفة ، ويُحَدِّرُونَهم منها ، بل إنَّ هؤلاء هم أقلُّ من القليلِ . فاللهُ المُستَعان .

من أجل ذَلك تَجَدُّ المُبتَلِينَ بالعَمَل بالأحاديث الضَّعيفَةِ ، قد خالَفُوا هذا الشَّرطَ مُخَالَفَةً صَرِيحةً ، فإنَّ أحدَهُم _ ولو كان من أهل العِلمِ بغير الحديثِ _ لا يكادُ يَقِفُ على حديثٍ في فضائل الأَعمَالِ ، إلَّا ويُبَادِرُ بالعَمَلِ به دُونَ أن يَعرِف سَلامَتَهُ من « الضَّعف الشَّديد » فإذا قُيِّضَ لَهُ بالعَمَلِ به دُونَ أن يَعرِف سَلامَتَهُ من « الضَّعف الشَّديد » فإذا قُيِّضَ لَهُ من يُنبَّهُهُ إلى ضَعفِهِ ، رَكَنَ فورًا إلى هذه القَاعِدَة المزعُومَة عندهُم : « يُعمَل بالحَديث الضَّعيفِ في فضائلِ الأعمال » ، فإذا ذُكِّر بهذا الشَّرط ، سَكَتَ ولم يَنبِس ببِنتِ شِفَةٍ !

ولا أُريدُ أَن أَذَهبَ بعيدًا في ضَربِ الأَمثِلَةِ على ما قُلتُ ، فهذا هو العلاَّمَةُ أَبُو الحَسَنَات اللَّكنَوِيُّ يَنقُلُ في كتابه السَّابق « الأجوبة » (ص:٣٧) عن العلَّامة الشَّيخِ على القَارِي أَنَّه قال في حديثِ : « أَفضَلُ الأَيَّامِ يومُ عَرَفَةَ إذا وَافَقَ يومَ الجُمْعَة ، فهو أفضَلُ من سبعينَ حَجَّةً » ، وواهُ رَزِينُ : « أَمَّا ما ذكرَهُ بعضُ المُحدِّثِين في إسنادِ هذا الحديثِ أَنَّه ضعيفٌ ، فعلَى تقديرِ صِحَّتِهِ (١) لا يضُرُّ المقصُودَ ، فإنَّ الحديثَ الضَّعيفَ مُعتبَرُ في فضائل الأعمال » وأقرَّهُ اللَّكنَوِيُّ .

فتأمَّل أيُّها القارئُ الكريمُ ، كيف أَخَلَّ هذان الفَاضِلَان بالشَّرط

١) يعني : على تقدير صحَّة قول القائل : « إنَّه ضعيفٌ » .

المَذكُورِ ، فإنهما حتمًا لم يَقِفَا على إِسنادِ الحديثِ المَذكُورِ ، وإلّا لبيّنَا حالَهُ ، ولم يَسلُكَا في الجواب عنه طَرِيقَ الجَدَل : « فعلى تَقدِيرِ صِحَّتِه » ، أي : صِحَّة القَولِ بِضَعفِهِ ! وأنّى لهمُ إذلك ، والعلّامةُ المُحُقِّقُ ابنُ القَيِّم قد قال عنه في « زاد المعَاد » (١/ ١٧) : « باطلٌ ، لا أصلَ لهُ عن رسُول الله عَيْسَةً ، ولا عن أحدٍ من الصَّحابَة والتَّابِعِين » .

ونحوُ ذلك ما نَقَلَهُ الفاضلُ المذكُورُ (ص ٢٦) عن « شرح المَوَاهِب » للزُّرقَانِيِّ : « أَخرَجَ الحاكمُ و ... عن عليٍّ موقُوفًا : « إذا كتبتُّمُ الحديثَ فَاكْتُبُوهُ بِإِسْنَادِهِ ، فَإِنْ يَكُ حَقًّا كُنتُم شُرَكَاءَ فِي الأَجْرِ ، وإِنْ يَكُ بِاطلًا كان وِزرُهُ عليه » يعني و لا وِزرَ على نَاقِلِه » ، وهذا خلافُ ما عَلَيه أهلُ العلم أنَّهُ لا يجُوزُ روايةُ الحديثِ المَوضُوع إلَّا مع بيان وَضعِهِ ، وكذلك الحديثِ الضَّعيفِ عِندَ أهل التَّحقيق مِنهُم كابن حِبَّان (١) وغيرِهِ ، على ما بيَّنتُهُ في مُقدِّمة « سلسلة الأحاديث الضَّعيفة » . وقد قال العلَّامَةُ أحمد محمد شاكر في « الباعث الحثيث » (ص:١١٠) بعد أن ذكر الشُّرُوطَ الثَّلاثةَ الْمُتقدِّمةَ : « والذي أَرَاهُ أنَّ بَيَانَ الضَّعفِ في الحديثِ الضَّعيف وَاجِبٌ فِي كُلِّ حَالٍ ، لأَنَّ تَركَ البَيَان يُوهِمُ الْمُطَّلَعَ عليه أنَّه حديثٌ صحيحٌ ، خصُوصًا إذا كان النَّاقلُ له من عُلماءِ الحديثِ الذين يُرجَعُ إلى

⁽۱) قال في ترجمة: «سعيد بن زيادٍ » من «المجروحين » (۱/ ٣٢٨): «والشَّيخ إذا لم يرو عنه ثقةٌ فهو مجهولٌ ، لا يجوز الاحتجاج به ؛ لأنَّ رواية الضَّعيف لا تُخرجُ مَن ليس بعدلٍ عن حدِّ المجهولين إلى جُملة أهل العدالة ، كأنَّ ما روى الضَّعيفُ وما لم يروِ في الحُكم سيَّان »، وقال نحوًا من ذلك (١/ ١٠٨) في ترجمة: «إبراهيم بن مُحمَّد بن إبراهيم بن الحارث ».

قُولِهِم في ذلك ، وأنَّهُ لا فَرقَ بين الأَحكَام ، وبينَ فَضائِل الأَعهَال ونَحوِها ، في عدم الأَخذِ بالرِّوايَة الضَّعيفَة ، بل لا حُجَّة لأحدٍ إلَّا بها صحَّ عن رسُول الله عَيْسَةُ ، من حديثٍ صحيحِ أو حَسَنٍ » .

قُلتُ : والخُلاصَةُ أنَّ التزامَ هذا الشَّرط يؤدِّي عمليًّا إلى تَركِ العَمَلِ بها لم يَثبُت من الحديث ، لصُعُوبَةِ معرِفَةِ الضَّعفِ الشَّدِيدِ على جماهير النَّاس ، فهو في التَّيجَةِ يَجعَلُ القَولَ بهذه الشُّروطِ يكادُ يَلتَقِي مع القَولِ الذي اختَرنَاهُ . وهو المُرادُ .

ثانيًا: أنّه يَلزَمُ من الشَّرط الثَّاني: «أن يكُونَ الحديثُ الضَّعيفُ مُندَرِجًا تحتَ أصلٍ عامِّ ... »، أنَّ العَمَل في الحقيقَةِ ليس بالحديثِ الضَّعيف ، وإنَّمَا بالأصلِ العامِّ ، والعَمَلُ به واردٌ ، وُجِدَ الحديثُ الضَّعيفِ أو لم يُوجَد ، ولا عَكسَ ، أعنى العمَلَ بالحديثِ الضَّعيف إذا لم يُوجَد الأصلُ العامُّ .

فثبت أنَّ العَمَلَ بالحديثِ الضَّعيفِ بهذا الشَّرط شَكِليُّ ، غيرُ حقِيقِيٍّ . وهو الْمرادُ .

ثالثًا: أنَّ الشَّرطَ الثَّالثَ يَلتَقِي مع الشَّرط الأوَّلِ في ضَرُورَة معرِفَةِ ضَعفِ الحديثِ ، لكي لا يُعتَقَدَ ثُبُوتُهُ . وقد عَرفَتَ أنَّ الجهاهيرَ الذين يَعمَلُونَ في الفَضَائِل بالأَحَادِيث الضَّعيفة لا يَعرِفُون ضَعفَها . وهذا خلاف المُرَادِ .

وجُملةُ القَولِ أنَّنَا ننصَح إخوانَنَا الْمُسلِمينَ في مَشارِق الأرضِ ومَغَارِبِها أَن يَوَجُّهُوا هِمَّتهُم إلى أَن يَوَجِّهُوا هِمَّتهُم إلى

العَمَلِ بها يَثبُت منها عن النَّبِيِّ عَيَّالِيَّهُ ففيها ما يُغنِي عن الضَّعِيفَة ، وفي ذلك مَنجَاةٌ من الوُقُوع في الكَذِبِ على رسُولِ الله عَيَّالِيَّهُ ؛ لأَنّنَا نَعرِفُ بالتَّجرِبَة ، أَنَّ الذين يُخَالِفُون في هذا قد وَقَعُوا فيها ذَكرنَا من الكَذِبِ ، بالتَّجرِبَة ، أَنَّ الذين يُخَالِفُون في هذا قد وَقَعُوا فيها ذَكرنَا من الكَذِبِ ، لأنَّهم يَعمَلُون بكُلِّ ما هبَّ ودَبَّ من الحديثِ ، وقد أشارَ عَيَّالَهُ إلى هذا بقوله : « كَفَى بالمرّء كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ ما سَمِع » . رواهُ مُسلِمٌ في مقدِّمة « صحيحه » .

وعليه أقول: كَفَى بالمرء ضلالًا أن يَعمَلَ بكُلِّ ما سَمِع! » انتهَى كلامُ شيخِنَا _حفظه الله _ .

١٦٦ - سُئلتُ عن حديث: « كُلُّ مَا يَلهُو بِهِ الرَّجُلُ الْمُسلِمُ بَاطِلٌ ، وَالرَّجُلُ الْمُسلِمُ بَاطِلٌ ، وَاللَّهُ بِقَوسٍ ، وَتَأْدِيبَهُ فَرْسَهُ ، وَمُلَاعَبَتَهُ أَهلَهُ ؛ فَإِنَّهُنَّ مِنَ الْحَقِّ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

وأقرَبُ الألفاظ إلى ما ذُكِر في الشُّؤال ، هو ما أخرَجَهُ أَبُو عُبيدٍ في كتاب « الخيل » _ كما في « الدُّرِّ المنثور » (٣/ ١٩٣) _ عن أبي الشَّعثاء جابر ابن زيدٍ مرفُوعًا فذكر نحوَهُ .

وسَنَدُه ضعيفٌ ؛ لإرسالِهِ .

ولكن له شواهد ، منها: عن عُقبة بن عامرٍ ..

أَخرَجَهُ أَبُو دَاوُد (١٣ ٢٥) ، والنَّسائيُّ (٦/ ٢٨، ٢٢٢–٢٢٣) ، وأحمدُ (٤/ ٢٤٦، ٢٢٢) ، وابنُ الجارُود في « المُنتقَى » (١٠٦٢) ، وآخرُون .

وسَنَدُه صالحٌ ، كما حقَّقتُه في «غوث المَكدُود بتخريج مُنتقَى ابن الجارُود». وشاهِدٌ آخرُ ، عن جابر بن عبد الله الأنصاريِّ على ..

أَخرَجَهُ إِسحاقُ بنُ رَاهَوَيْه في « مُسنَده » _ كما في « نَصب الرَّاية » (٤/ ٢٧٤) _ ، والنَّسائيُّ في « عِشرة النِّساء » ، _ كما في « أطراف المِزِّيِّ » (٢/ ٤ ، ٤) _ ، والبَرَّارُ (٤ ، ١٧ - زوائده) ، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج ٢ / رقم من طريق أبي عبد الرَّحمن خالدِ بن يزيد ، عن عبد الوهَّاب رقم ١٧٨٥) مِن طريق أبي عبد الرَّحمن خالدِ بن يزيد ، عن عبد الوهَّاب

ابن بُخْتِ المُكِّيِّ ، عن عطاء بن أبي رباحٍ ، قال : رأيتُ جابرَ بن عبد الله ، وجابر بن عُميرِ الأنصاريَّين يرميان ، فمَلَّ أحدُهما ، فقال الآخر : أَمَا سَمِعت رسُول الله عَيْلِيْهُ أَكْسَلْتَ ؟ قال : نَعَم ! فقال أحدُهُما للآخر : أَمَا سَمِعت رسُول الله عَيْلِيْهُ يقولُ : « كُلُّ شيءٍ ليسَ مِن ذكرِ الله فهُو لهَوٌ ولعبٌ ـ وفي لفظ : فهو سَهوٌ يقولُ : « كُلُّ شيءٍ ليسَ مِن ذكرِ الله فهُو لهَوٌ ولعبٌ ـ وفي لفظ : فهو سَهوٌ ولعبٌ ـ وفي لفظ : ومشيُ ولَغوٌ ـ ، إلّا أربعة : مُلاعَبةُ الرّجل امرأته ، وتأديبُ الرّجل فرسَه ، ومشيُ الرّجل بين الغرّضين ، وتَعَلَّمُ الرّجل السِّباحة » .

قال الهيشميُّ في « مجمع الزَّوائد » (٢٦٩/٥) : « رجالُه رجالُه رجالُه الصَّحيح ، خَلا عبدِ الوهَّابِ بن بُخْتٍ ، وهو ثقةٌ » ، وهُو كما قالَ ؛ ولنَّلْ صحَّحَ إسنادَه الحافظُ في « الإصابة » (١/ ٣٣٩) . واللهُ أعلَمُ .

وثمَّةَ شواهدُ أخرَى ضعيفةٌ ، ذكرتُها في « غوث المكدود » (٣/ ٣١٤-٣١٧) ، فراجِعهُ غيرَ مأمُورِ . ١١٧ - سُئلتُ عن حديث: « اجْعَل بَينَ الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ نَفَسًا ؟ حَتَّى يَنتَهِيَ الآكِلُ مِن أَكلِهِ ، وَالْمَتُوضِّيُّ مِن وُضُوئِهِ ».

• قلتُ : هذا حديثُ ضعيفٌ .

أخرجهُ التِّرمذيُّ (١٩٥، ١٩٥)، وعَبدُ بن حُميدٍ في « المُتخب » (١٠٠٨)، وابنُ عديٍّ في « الضُّعفاء » (٣/ وابنُ عديٍّ في « الضُّعفاء » (٣/ وابنُ عديٍّ في « الضَّعفاء » (٣/ ٢١٤)، والطَّبرانيُّ في « تاريخ جُرجَانَ » (ص١٥٣ – ١٥٤)، والطَّبرانيُّ في « الأوسط » (١٩٥٢)، والبَيهقيُّ (١/ ٢٦٨، و٢/ ١٩)، والخطيبُ في « الأوسط » (١٩٥٢)، والبَيهقيُّ (١/ ٤٢٨، و٢/ ١٩)، والخطيبُ في « تلخيص المُتشابِه » (١٩٥/ ١) من طريق عبدِ المُنعم بنِ نُعيمٍ صاحبِ السِّقاءِ، قال : حدَّثنا يحيَى بنُ مُسلِمٍ، عن الحَسنِ، وعطاءٍ، عن جابرٍ، السِّقاءِ، قال لبلالٍ : « يا بِلالُ ! إذَا أَذَنتَ ، فترَسَّل في أَذَانِك، وإذَا أَقَمتَ فاحدُر، واجعَل بينَ أذانِكَ ... الخ » .

قال التَّرمذيُّ : « حديثُ جابرٍ هذا ، حديثٌ لا نَعرِفُه إلَّا مِن هذا الوَجه مِن حديث كذا قال ! الوَجه مِن حديث عبد المُنعِم ، وهو إسنادٌ مجهولٌ » كذا قال !

ولا أدرِي ، لِم قال : « مجهولٌ » ! وعبدُ المُنعِم قال البُخاريُّ والعُقيليُّ : « مُنكَرُ الحديث » .

ولم يتفَرَّد به ، كما قال الترمذيّ .

فتابَعَهُ عمرُ و بنُ فائدٍ الأَسْوَارِيُّ ، ثنا يحيى بنُ مُسلِمٍ ، بسَنَده سواءٌ .

أخرجَهُ الحاكمُ (١/ ٢٠٤) مِن طريق عبدِ المُنعم بنِ نُعيمٍ ، ثنا عمرُو ابنُ فائدٍ ، ثنا يحيَى بن مُسلمِ .

هكذا رَواهُ الحاكِمُ عن عبد المُنعِم نازلًا (١).

وعمرُو بنُ فائدٍ ترَكَهُ الدَّارَقُطنيُّ .

ويحيى بن مُسلِم تَرَكَهُ النَّسَائِيُّ .

فالإسناد ضعيفٌ جدًّا.

ولَهُ شاهِدٌ مِن حديث أُبيِّ بن كعبٍ ..

أَخرَجَهُ عبدُ الله بن أحمدَ في « زيادات الْمسنَد » (٥/ ١٤٣) بسَنَدٍ فِيهِ مَجهولٌ ، وضعيفٌ .

وآخرُ مِن حديثِ أبي هُريرة ..

عند البَيهقي ، وقال : « إسنادُهُ ليس بالمعرُوفِ » .

وفي إسنادِهِ صُبَيحُ بن عُمَيرِ السِّيْرَافِيُّ ، قال الأزدِيُّ : « فيه لِينٌ » ، وقال الخافِظُ في « اللِّسان » (٤/ ١٨٣) : « مجهولٌ » ، فلا أدرِي ، أهذا حُكمُ الحافظِ ، أم هو تَمَامُ كلام الأزديِّ ، مع أنَّهُ يلُوحُ لي الاحتمالُ الثَّانِي بدلالة السِّياق .

ونَقَلَ الحافِظُ حُكمَ البَيهقيِّ السَّابقَ ، وقالَ : « وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ صُبَيحًا مِجهولٌ ».

واللهُ أعلَمُ .

١) وظننتُ أنَّ في مطبوعة « المستدرَك » خللًا ، فراجعتُ « إتحاف المَهَرَة » (٣/ ١١٥) ،
 فوجدتُ الإسناد فيه كما هُنَا .

١١٨ - سُئلتُ عن حديثٍ: رواه مُسلِمٌ في « صحيحه » عن أُمِّ سَلَمَةَ ، أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْكُ لَمَّا تَزَوَّجَهَا ، أَقَامَ عِندَهَا ثَمَّ سَلَمَةَ ، أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْكُ لَمَّا تَزَوَّجَهَا ، أَقَامَ عِندَهَا ثَلَاتًا ، وَقَالَ لَهَا: « إِنَّهُ لَيسَ بِكِ هَوَانٌ عَلَى أَهلِكِ ، إِن شِئتِ سَبَّعتُ لَكِ سَبَّعتُ لِنِسَائِي ».

سَبَّعتُ لَكِ ، وَإِن سَبَّعتُ لَكِ سَبَّعتُ لِنِسَائِي ».

وقال السَّائلُ: إنَّه قرأ لبعض الباحثين أنَّ العُلمَاء تكلَّمُوا في هذا الحديث. وذكر أنَّهُ مُحتاجٌ للفَصل فيه ، لاسيَّما وقد صادَفَهُ في دراسته ، ويَرجُو أن نشفيه بالكلام عنه.

• قلتُ : نعم!

فقد اختُلف في هذا الحديث اختلافًا كثيرًا ، لكنَّهُ لا يُؤثِّر على صِحَّة الحديث .

والاختلاف عند العُلماء نوعان: اختلاف تنوَّع، وهو لا يَضُرُّ الحديث، واختلاف تضادًّ، وهو يُؤثِّر على صِحَّة الحديث، إلَّا مع التَّرجيح، فيُقدَّم الرَّاجحُ على المرجوحِ، وينتَفِي الاضطرابُ. وأغلَبُ الأحاديث المُختَلَفِ فيها في أحد (الصَّحيحين) هو مِن النَّوع الأوَّل.

أمَّا الحديثُ المسئُولُ عنه:

فأخرجه مُسلِمٌ (١٠٤٦/ ٤١) ، والبُخاريُّ في « التَّاريخ الكبير » وأبو داوُد (٢١٢٢) ، والنَّسَائيُّ في « الكُبرَى »

(٥/ ٢٩٣)، وابنُ ماجَهْ (١٩١٧)، والدَّارِميُّ (٢/ ٦٨)، وابنُ سعدٍ في « الطَّبقات » (٨/ ٩٤)، وابنُ حِبَّانَ (٢١٠٤)، والطَّحاوِيُّ في « شرح الطاني » (٣/ ٢٩)، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٣٣/ رقم ٥٩٢)، وابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (١٧/ ٢٤٥)، والبيهقيُّ (٧/ ٣٠)، وأبو نُعيم في « الحلية » (٧/ ٩٥) من طُرُقٍ عن يحيى بن سعيدٍ القَطَّان، وأبو نُعيم في « الحلية » (٧/ ٩٥) من طُرُقٍ عن يحيى بن سعيدٍ القَطَّان، ثنا شُفيانُ الثَّوريُّ ، عن مُحمَّد بن أبي بكرٍ ، عن عبد الملِك بن أبي بكرٍ بنِ عبد الرَّحن بن الحارث بن هشام، عن أبيه ، عن أُمِّ سَلَمَة فذَكَرَتهُ .

قال أبو نُعيم: «لم يَروِهِ عن الثَّوريِّ مُجُوَّدًا، إلَّا يحيى بن سعيد ». وخالَفَهُ عبدُ الرَّزَّاق..

فأخرجه في « مُصنَّفه » (٢/٦٦) ، ومن طريقه الطَّبَرانيُّ في « المُعجَم الكبير » (ج٢٣/ رقم ٥٩١) عن الثَّوريِّ ، عن مُحمَّدِ بن أبي بكرٍ ، عن عبدِ الملِك ، عن أبيه ، قال : مَكَثَ رسُول الله عَيْلِيَّهُ عِند أُمِّ سَلَمة ثلاثًا ... وذكرَهُ بنحوِهِ ، هكذا مُرسَلًا ...

وهو محمُولٌ على أنَّ أبا بكرٍ ابنَ عبد الرَّحمن أخذه مِن أُمِّ سَلَمة ، كما تقدَّم .

ومِمَّا يُرجِّحُ رواية يحيى القَطَّان ، أنَّ يعلَى بنَ عُبيدٍ رَوَى هذا الحديث ، عن مُحمَّدِ بن أبي بكرٍ ، عن عبد الملِك ، عن أبيه ، عن أُمِّ سَلَمة ، مِثلَ رواية الثَّوريِّ .

أَخرجَهُ ابنُ أبي شَيبة في « المُصنَّف » (٤/ ٢٧٧) عن يَعلَى . وقد خُولِف مُحَمَّدُ بنُ أبي بكرٍ فيه .

خالفَهُ عبدُ الله بنُ أبي بكرٍ ، فرواه عن عبد الملِك بن أبي بكرٍ ، قال : تَزَوَّج رسُول الله عَيِّلِيَّهُ أُمَّ سَلَمة في شَوالَ ... وساق الحديث .

ورَوَاهُ عن عبد الله بن أبي بكرٍ هكذا: مُحَمَّدُ بنُ إسحاق بنِ يَسارٍ . أخرجَهُ الدَّارَقُطنيُّ (٣/ ٢٨٣) .

وتُوبِع ابنُ إسحاقَ عليه هكذا، فتابعه سُفيانُ بن عُيَيْنة، مثلَهُ سواءٌ.

أخرجه سعيدُ بن مَنصُورٍ في « سُنَنه » (٧٧٦) ، والطَّحاوِيُّ في « شرح المعاني » (٣/ ٢٨) .

وتابَعَهُ سُفيان الثَّوريُّ ، فرواه عن عبد الله بن أبي بكرٍ ، عن عبد الملِك مثلَهُ سواء .

أَخرَجَهُ البُخاريُّ في « التَّاريخ » (١/ ١/ ٤٧) ، وابنُ سعدٍ (٨/ ٩٢- ٩٢) مِن طريق وكيع بن الجَرَّاح ، ثنا الثَّورِيُّ به .

و خالَفَهُ يحيى القَطَّانُ ، كما مرَّ ذِكرُهُ .

وتابعه أيضًا مالكُ ، فرواه عن عبد الله بن أبي بكرٍ ، عن عبد الملِك به . أخرجه مُسلِمٌ ، والبُخاريُّ في « التَّاريخ » (١/ ١/ ٤٧) من طريق يحيى ابن يحيى ، وإسهاعيلَ بنِ أبي أُويسٍ ، كلاهُما عن مالكٍ .

قال البُخاريُّ : « وهذا هو الصَّحيح » .

• قُلْتُ: لَعلَّهُ يعني مِن رِواية مالكِ. وفيه نَظرٌ يأتِي بيانُه ، إن شاء الله تعالى . فقد خالَفَهُما يحيى بنُ يحيى اللَّيثِيُّ ، وابنُ وهبٍ ، والقَعْنَبيُّ ، ومَعنُ بنُ عيسى ، والواقِدِيُّ فرَوَوْهُ عن مالكِ ، عن عبدِ الله بن أبي بكرٍ ، عن عبد الملك بن أبي بكرٍ ، عن أبيه فذكرَهُ مُرسَلًا .

أَخرَجَهُ مَالكُ فِي « الْمُوطَّأَ » (٢/ ٢٩ / ١٤) ، والشَّافعيُّ (٢/ ٢٦) ، وابنُ سعدٍ (٨/ ٩٢) ، والطَّحاوِيُّ فِي « الشَّرح » (٣/ ٢٨ – ٢٩) ، والبَعَوِيُّ فِي « الشَّرح » (١٥٥ / ٢٥٠) . والبَعَوِيُّ فِي « شرح السُّنَّة » (٩/ ١٥٥) . وقد تُوبعَ مالكُ على هذا الوجه .

فتابعه ابنُ عُيَينةً ، فرواه عن عبد الله بن أبي بكرٍ ، عن عبد الملك ، عن أبيه مُرسَلًا .

أَخرجَهُ عبدُ الرَّزَّاق في « المُصنَّف » (٦/ ٢٣٦) عن ابن عُيينةً .

و خالَفَهُ سعيدُ بن مَنصُورِ وغيرُه ، عن ابن عُيَيْنة ، كما تقدُّم .

وخالَفَ كلَّ أصحاب مالكِ المُتقدِّم ذكرُهم: الوَاقِديُّ فرَوَاهُ عن مالكِ ، عن عبد الله ، عن أُمِّ سَلَمة فلَكره موصُولًا.

أخرجَهُ الدَّارَقُطنيُّ (٣/ ٢٨٤).

والواقِدِيُّ مترُّوكٌ .

والصّحيحُ في رواية مالكٍ: الإرسالُ.

وقد تُوبع عبدُ الله بنُ أبي بكرٍ على إرسالِهِ .

فتابَعَهُ عبدُ الرَّحمن بنُ مُحميدٍ ، فرواه عن عبد الملِك ، عن أبيه مُرسَلًا . أخرجَهُ مُسلِمٌ (٢٠١/٤٦) ، والبُخاريُّ في « التَّاريخ » (١/١/ ٤٧–٤٨) ، والبَيهَقيُّ (٧/ ٣٠٠-٣٠) .

ورواه عن عبد الرَّحمن بنِ مُميدٍ هكذا: أبو ضَمرةَ أنسُ بنُ عياضٍ ، وسُليهانُ بنُ بِلالٍ ، وعبدُ العزيز بنُ مُحمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ .

وخالَفَهُم الفُضيلُ بنُ سُليهان ، فرواه عن عبد الرَّحمن بن حُميدٍ ، عن عبد الملك بن أبي بكرٍ ، عن أُمِّ سَلَمة نحوَهُ .

أَخرجَهُ الدَّارَقُطنيُّ (٣/ ٢٨٣).

ورِوَايَةُ الجَهَاعة أَرجَحُ ؛ وفُضيلُ بنُ سُليهان ليس بالقويِّ .

ونَظَرَ الدَّارِقُطنِيُّ في هذا الاختلاف ، فقال في كتاب « التَّتَبُّع » (ص٣٦٣–٣٦٤) : « وأخرج مُسلِمٌ مِن حديث الِثُّوريِّ ، عن مُحمَّد بن أبي بكر ، عن عبد الملك بن أبي بكر ، عن أبيه ، عن أمِّ سَلَمَة مُتَّصلًا : « إن شِئتِ سَبَّعتُ لك » . وحديثَ حفص بنِ غِيَاثٍ ، عن عبد الواحد بن أيمنَ ، عن أبي بكرٍ ، عن أُمِّ سَلَمة مُتَّصلًا . وقد أرسَلَهُ عبدُ الله بنُ أبي بكرٍ ، وعبدُ الرَّحمن بنُ مُحميدٍ ، عن عبد الملِك بن أبي بكرٍ ، عن أبي بكرٍ مُرسَلًا. قاله سُليهان بن بلالٍ ، وأَبُو ضَمرة ، عن عبد الرَّحن بن خُميدٍ »

فتعقَّبَهُ النَّوويُّ في « شرح مُسلِمٍ » (١٠/ ٤٣) ، بقوله : « وهذا الذي

ذَكَرَه الدَّارَقُطنيُّ من استدراكه على مُسلِم فاسدٌ!! لأنَّ مُسلِمًا عَلَيْ قد بيَّن اختلاف الرُّواةِ في وَصلِهِ وإرسالِهِ . ومذهبُه ومَذهَبُ الفُقهاء والأُصولِيِّين ومُحُقِّقِي الْمُحدِّثين ، أنَّ الحديث إذا رُوِي مُتَّصِلًا ومُرسَلًا حُكم بالاتِّصال ، ووَجَب العَمَلُ به ؛ لأَّنها زيادةٌ من ثقةٍ ، وهي مقبولةٌ عند الجماهير ، فلا يصحُّ استدراكُ الدَّارَقُطنيُّ . والله أعلم » ا.هـ .

• قلتُ : أمَّا الحديثُ الموصولُ ، فصحيحٌ لِمَا يأتِي ، إن شاء اللهُ

تعالى .

وأمَّا قولُه « بأنَّ مَذهَب مُسلِم ومُحقِّقي المُحدِّثين أنَّه إذَا تعارض الوصلُ والإرسالُ ، يُقدَّمُ الوَصلُ ؛ لأنَّ زيادة الثِّقة مقبولةُ » فغيرُ صحح

والْمُحَدِّثُون _ ومُسلِمٌ من أئمتهم _ يحكُمُون بالوصل أو الإرسال بحسب ثِقةِ الرُّواة ، وضبطهم ، وكثرَتِهم ، ونحو ذلك . وَمَن نَظَرَ إِلَى «كتاب التَّمييز » للإمام مُسلِم عَلِمَ صِحَّة ما أقولُ . وكذلك النَّاظِرُ إلى كتاب التَّمييز » للإمام مُسلِم عَلِمَ صِحَّة ما أقولُ . وكذلك النَّاظِرُ إلى كُتُب العِلَل ، مثل « علل أحمد » ، و « علل ابن أبي حاتم » ، و « علل الدَّارَقُطنيِّ » ، عَلِمَ أنَّ المُحدِّثين لا يَقبَلون زيادةَ الثِّقة بإطلاقٍ ، وكم من أحاديث ردُّوها لأكابرِ المُحدِّثين والرُّواة ؛ لأنَّهُم تفرَّدُوا بها ، ولَو كانت زيادةُ الثَّقة تُقبَل بإطلاقٍ لَا نَتَفَى القولُ بو جُود الشُّذُوذ .

وإِنِّي سَأُوقِفُكَ على مثالٍ عجيبٍ خالف فيه النَّووِيُّ مذهبَه هنا .

وكان الْمُنتَظَرُ مِنَ النَّوويِّ أَن يَرُدَّ إِعلالَ الدَّارَقُطنيِّ ، لِسَبَينِ :

الأوَّل : أنَّ مذهَبَهُ أنَّ زيادة الثِّقة مقبُولَةٌ .

والثاني: أنَّ أبا بكر ابن أخت أبي النَّضر كَلَّم مُسلِمًا في هذا الحديث، وما يُثارُ حولَهُ مِن كلام، فقال له أبو بكر: «هو صحيحٌ ـ يعني: « وَإِذَا قَرَأَ فَأَنصِتُوا » ـ ؟ »، فقال ـ يعني: مسلمًا ـ: «هُو عِندي صحيحٌ »، فقال: « لَم لَم تَضعهُ هاهنا؟ »، قال: « لَيسَ كُلُّ شيءٍ عندي صحيحٌ وضعتُهُ هاهنا، إنَّم وضعتُ هاهنا ما أَجمَعوا عليه ».

فأنت ترَى أن مُسلِمًا صحَّحَ هذا اللَّفظَ نصًّا ، فهذا كافٍ في أن يَرُدَّ النَّووِيُّ قولَ الدَّارقُطنيِّ ، ولكنَّهُ لم يفعل ، فقال في « شرح مُسلِم » (١٢٣/٤) : « وَاعلَم ، أَنَّ هذه الزِّيادة مِمَّا اختَلَف الحُفَّاظُ في صِحَّتها ، فروى البيهقيُّ في « السُّنَن الكُبرَى » ، عن أبي داوُد السِّجِستانيِّ ، أنَّ هذه اللَّفظَة ليستَ بمحفُوظَة ، وكذلِكَ رواه عن يحيى بنِ مَعِينٍ ، وأبي حاتم اللَّفظَة ليستَ بمحفُوظَة ، وكذلِكَ رواه عن يحيى بنِ مَعِينٍ ، وأبي حاتم الرَّازِيِّ ، والدَّارَقُطنيِّ ، والحافظِ أبي عليٍّ النَّيسابُوريِّ شيخ الحاكم أبي عبد الله . قال البيهقِيُّ : « قال أبو عليٍّ الخافظُ : هذه اللَّفظةُ غيرُ أبي عبد الله . قال البيهقِيُّ : « قال أبو عليٍّ الحافظُ : هذه اللَّفظةُ غيرُ عفوظةٍ ، قد خالف سُليانُ التَّيميُّ فيها جميعَ أصحاب قتادةَ . واجتماعُ هؤلُاء الحُفَاظ على تضعيفها مُقدَّمٌ على تصحيحِ مُسلِمٍ ، لاسِيَّا ولمَ يَروِها مُسنَدةً في « صحيحه » . واللهُ أعلمُ » ا.ه. .

هذا ، مع أن مُسلِمًا لم يتفرَّد بتصحيحها ، فقَد صحَّحها الإمامُ أحمدُ ، والطَبَريُّ ، وابنُ المُنذِر ، وأكثرُ المُتأخِّرين .

وإِنَّمَا اشتدَّ نَفَسُ النَّوويِّ هُنا ؛ لأنَّ الزِّيادَةَ على خلاف المذهب. واللهُ أعلَمُ.

والحاصِلُ أنَّ القولَ بأنَّ زِيادة الثَّقة مقبولَةٌ بإطلاقٍ لا يقولُهُ مُمارسٌ للحديث ، وإنَّما يقولُ بهِ مَن لم يتمَهَّر في الحديث ، مثلُ سائر الفُقهاء الذين دَرَسُوا الحديثَ ليَخدُمَهم في الفقه ، ولم يُمعِنُوا في دراسة الحديث حتَّى تصيرَ لهُم المَلكَة الخاصَّةُ فيه .

عَودٌ على بَدءٍ .

فلعلَّ الدَّارِقُطنِيَّ في كلامه السَّابق حَكَمَ حُكمًا جُزئِيًا على بعض طُرُقه، وليس عليه كُلِّه. واللهُ أعلَمُ.

ومِمَّا يُؤكِّدُ صِحَّةَ الموصول: ما رواه حفصُ بنُ غِيَاتٍ ، ومَرْوانُ بنُ مُعاويةَ الفَزَارِيُّ ، كلاهُما عن عبدِ الواحد بنِ أيمنَ ، عن أبي بكرٍ بنِ عبدالرَّحن ، عن أمِّ سَلَمَة به .

أخرجه مُسلِمٌ ، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٢٢/ رقم ٤٩٩ ، ٥٨٧) ، والبَيهقيُّ (٧/ ٢٠١) .

وخَالَفَهُمَا الفَضلُ بنُ ذُكِينٍ ، ومُحَمَّدُ بنُ عبد الله الأَسَدِيُّ ، فرَوَيَاهُ عن عبد الله الأَسَدِيُّ ، فرَوَيَاهُ عن عبد الواحد بن أيمنَ ، حدَّثني أبو بكرٍ بنُ الحارث ، أنَّ النَّبيَّ عَيْشُهُ قال لأُمِّ سَلَمة ... فذَكَرَه بنحوِه .

أخرجَهُ البُخاريُّ في « التَّاريخ » (١/١/٧١–٤٨) ، وابنُ سعدٍ (٨/٨١).

وله طريقٌ آخر .

يرويه ابنُ جُريجٍ ، قال : أُخبَرَني حبيبُ بنُ أبي ثابتٍ ، أنَّ عبدَ الحميد ابنَ عبد الرَّحمن أخبَرَاه ، ابنَ عبد الرَّحمن أخبَرَاه ،

عن أبي بكرٍ بنِ عبد الرَّحمن ، عن أُمِّ سَلَمَة فذَكَره بنحوِه .

أخرجَهُ النَّسائِيُّ في « الكُبرَى » (٥/ ٢٩٣) ، والبُخاريُّ في « الكبير » (1/1/1) ، وأحمدُ (7/1/1) ، وأجمدُ (7/1/1) ، وأبنُ سعدٍ (7/1) ، وأجمدُ (7/1) ، والطَّحاوِيُّ في « الشَّرح » (7/1) ، والطَّحاوِيُّ في « الشَّرح » (7/1) ، وابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (11/1) (12) ، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » وابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (11/1)

(ج٣٢/ رقم ٥٨٥)، والبَيهقيُّ (٧/ ٣٠١).

ورواه عن ابن جُريج هكذا: هشامٌ الدَّستُوائيُّ ، وحَجَّاجُ بنُ مُحَمَّدٍ الأَعورُ ، ورَوحُ بنُ عُبادةَ ، وعبدُ الرَّزَّاق ، ويجيى بنُ سعيدِ الأُموِيُّ .

وخالَفَهُم سُفيانُ بنُ عُيَيْنة ، فرواه عن ابنِ جُريج ، عن حبيب بن أبي ثابتٍ ، عن أمِّ سَلَمَة به . أبي ثابتٍ ، عن أمِّ سَلَمَة به .

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ (٥٨٦).

ورِوَايَةُ الجماعة ، عن ابن جُريجٍ أرجَحُ .

وخُولِفَ ابن جُريج.

خَالَفَهُ أَبُو حَيَّانَ التَّيميُّ ، فرَوَاهُ عن حبيبٍ ، قال : قالت أُمُّ سَلَمَة فَذَكَرَه .

أخرجَهُ ابن سعدٍ (٨/ ٩٠).

وهي روايةٌ معضلةٌ.

ورَوَاهُ حَمَّاد بن سَلَمة ، عن ثابتٍ البُنانيِّ ، عن ابن عُمَر بن أبي سَلَمة ، عن أبيه ، عن أُمِّ سَلَمة نحوه .

أَخْرَجَهُ أَحْمُدُ (٦/ ٢٩٥) ، وابنُ سعدٍ (٨/ ٨٩، ٩٠) ، والطَّبَرانيُّ

(ج٣٢/رقم ٥٠٦) ، وابنُ عبد البَرِّ (١٧/ ٢٤٤) ، والطَّحاوِيُّ (٢٩/ ٢٤٢) . والطَّحاوِيُّ (٢٩/٣) .

ورواه عن حَمَّادٍ: عَفَّانُ بن مُسلِمٍ ، ويزيدُ بن هارون ، وأَبُو عُمَر الضَّريرُ .

وحاصِلُ البحثِ ، أنَّ الحديثَ صحيحٌ موصولًا . والمقامُ يحتَمِلُ البَسطَ ، وفيها ذكرتُهُ كفايةٌ .

والحمد لله رب العالمين.

١١٩ - سُئلتُ عن حديث: « لَا يَدخُلُ أَحَدُ الْجَنَّةَ ، إِلَّا بِجَوَازِ مُرُورٍ » ، قِيلَ: « يَا رَسُولَ اللهِ! وَمَا هُوَ؟ » ، قَالَ: « بِسمِ اللهِ مُرُورٍ » ، قِيلَ: « يَا رَسُولَ اللهِ! وَمَا هُوَ؟ » ، قَالَ: « بِسمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أخرجه ابنُ عديٍّ في « الكامل » (١/ ٣٣٨) ، وابنُ الأعرابيِّ في « مُعجَمه » (١٩١١) ، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٦/ رقم ٢٩١١) ، وفي « الأوسط » (٢٩٨٧) ، وتَكَامُ الرَّازيُّ في « الفوائد » (٢٩٨٠ – ترتيبه) ، وأبُو يَعلَى الحَلييُّ في « الإرشاد » (٢/ ٤٢٣) ، والخطيبُ في « تاريخه » وأبُو يَعلَى الحَلييُّ في « الإرشاد » (٢/ ٤٢٣) ، والخطيبُ في « تاريخه » (٥/ ٤ – ٥ ، و٧/ ٩٥) ، وابنُ الجوزيِّ في « الواهيات » (١٥٤٧) من طريق إسحاق بن إبراهيم الدَّبرِيِّ ، نا عبدُ الرَّزَاق ، عن الثَّوريِّ ، عن عبد الرَّحمن بن زياد بن أنعُم ، عن عطاء بن يَسادٍ ، عن سَلمانَ الفارسيِّ مرفُوعًا : « لَا يَدخلُ أحدُ الجنَّة ، إلَّا بجوازِ : بسم الله الرَّحمن الرَّحيم ، هذا كتابٌ مِن ربِّ العالمين ، لفُلان بن فُلان ، أَدخِلُوه جنَّةً عاليةً ، قُطوفُها دانةٌ » .

وأورَدَهُ ابنُ عديٍّ في ترجمة « الدَّبَرِيِّ » ، إشارةً منه إلى أنه علَّةُ الحديث . وقد قال الخَليليُّ : « تَفرَّدَ به عبدُ الرَّزَّاق ، عن الثَّوريِّ . والدَّبَريُّ به مشهورٌ » .

ولم يتفرَّد به الدَّبَرِيُّ .

فتابَعَهُ مُحَمَّدُ بنُ عليِّ بنِ النَّجَّارِ الصَّنعانيُّ ، قال : ثنا عبدُ الرَّزَّاق بسَنَدِه سواءٌ .

أَخرَجَهُ أَبُو يَعلَى الْخَلِيلِيُّ فِي « الإِرشاد » (١/ ٤٢٤) ، وتَمَّامُ الرَّازِيُّ (١٧٧١ - ترتيبه).

فتَخلَّصَ منه الدَّبريُّ .

وعِلَّةُ الحديثِ عندي من عبد الرَّحن بن زياد بن أنعُمَ الإِفريقيِّ ؛ فقد تكلَّم أهلُ العلم في حِفظه .

وقد وجدتُ له طريقًا آخر .

أخرجه ابنُ الجوزيِّ في « الواهيات » (١٥٤٨) ، والضِّياءُ المَقدِسيُّ في « صفة الجَنَّة » _ كما في « تفسير ابن كثيرٍ » (١٤٢/٨) _ ، مِن طريق مُحمَّدِ ابن خشام ، عن العبَّاس بن زيادٍ البَلْخِيِّ ، عن سَعدَانَ بن سعدٍ الحَكَمِيِّ ، عن سُليان التَّيميِّ ، عن أبي عُثمان النَّهديِّ ، عن سَلمان مرفُوعًا : « إِنَّ الله يعطي المؤمن جوازًا على الصِّراط : بسم الله الرَّحمن الرَّحيم ، هذا كتابُ مِنَ العزيز الحكيم ، لفُلان بن فُلان : أَدخِلُوه جنَّةً عاليةً ، قُطوفُها دانيةٌ » .

قال ابن الجَوزيِّ: «هذا حديثٌ لا يَصحُّ عَن رسُول الله عَيْسُهُ ».

قال الدَّارَقُطنيُّ: « تَفرَّدَ به سَعدَانُ ، عن التَّيميِّ » .

قال ابنُ الجوزيِّ : « سَعدَانُ مجهولٌ . وكذلك مُحمَّد بن خشامِ » .

وسبق ابنَ الجوزيِّ : أبو حاتم الرَّازيُّ إلى تجهيل سَعدَان هذًا ، كما في « الجرح والتعديل » (٢/ ١/ ٢٩٠) .

• ١٢ - سُئلتُ عن حديث: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ كَبشًا، وَعَنِ الْحَسَنِ كَبشًا، وَعَنِ الْحُسَينِ كَبشًا.

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرَجَهُ أبو داوُد (١٨٤١)، والحربيُّ في «الغريب» (١/٢٤)، وابنُ عبد البَرِّ في «التَّمهيد» (١/٣١)، وابنُ الأعرابِيِّ في «مُعجَمه» (ج٩/ق٦١/١-٢)، والطَّحاوِيُّ في «المشكل» (١/٧٥)، واللَّولابِيُّ في «النُّرِيَّة الطَّاهرَة» (١٠٥)، والطَّبَرانيُّ في «الكبير» واللَّبرانيُّ في «النُّرِيَّة الطَّاهرَة» (١٠٥)، والطَّبرانيُّ في «الكبير» (ج١١/رقم ١١٨٥٦)، وأبو نُعيم في «أخبار أصبهانَ» (١/١٥)، والبَيهقِيُّ (٩/ ٢٩٩)، وابنُ حَزم في «المُحلَّى» (٧/ ٥٣٠) مِن طريق عبد الوَارِث بن سعيدٍ، عن أَيُّوبَ السَّختيانيِّ، عن عِكرِمة، عن ابن عبد الوَارِث بن سعيدٍ، عن أَيُّوبَ السَّختيانيِّ، عن عِكرِمة، عن ابن عبد الوَارِث بن سعيدٍ، عن أَيُّوبَ السَّختيانيِّ، عن عِكرِمة، عن ابن

وتُوبِع عبدُ الوارث على وَصلِهِ.

فتابَعَهُ سُفيان الثُّوْرِيُّ ، فرواه عن أَيُّوب بسَنَده سواء .

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعيمٍ في « الحلية » (١١٦/٧) من طريق يَعلَى بن عُبيدٍ ، عن الثَّوريِّ به .

قال أَبُو نُعيمٍ: « تَفرَّد بروايته موصُولًا ، عن الثَّوريِّ ، عن أَيُّوب ...: لِي » .

ووقع خطأً في « الحِلية » ، ولعلَّ ما ذكرتُه هو الصَّوابُ .

وهَذِهِ الْمَتَابَعة لا تَثْبُت؛ لأنَّ يعلَى بن عُبيدٍ، وإن كان ثِقةً ، إلَّا أنَّهُ كان كثيرَ الأوهامِ على الثَّوْريِّ؛ ولذلك ضَعَّفه ابنُ مَعِينٍ في روايتِهِ عن سُفيان الثَّوريِّ.

وذَكَرَ ابن الجَارُود في « المُنتقَى » (٩١٢) أَنَّ الثَّورِيَّ يرويه عن أَيُّوب، عن عَكرِمة مُرسَلًا.

وتُوبعَ عبدُ الوارث أيضًا.

تابَعَهُ حفص بنُ عُمَر البصريُّ ، فرواه عن أيُّوب به موصُولًا .

أَخرَجَهُ الخطيبُ في « تاريخه » (١٥١/١٠) مِن طريق عبد الله بن مَرُوان أَبُو شيخٍ _ وَثَقَهُ أَبُو حاتمٍ _ ، حدَّثَنا مُوسى بنُ أُعيَنَ ، عن حفص ابن عُمَر .

وهذه المُتابَعة أيضًا لا تَثبُت؛ لأنَّ حفص بنَ عُمر ـ ووقع في « التَّاريخ » : مُحَمَّدُ ، وهُو خطأٌ ـ تَرجَمَهُ الذَّهبيُّ في « الميزان » (١/ ٥٦٧) ، والحافِظُ في « اللّسان » (١/ ١٣٩) ، وذكرَا أنَّ له حديثًا في العقيقة وهو هذا ، قال فيه الأزدِيُّ : « مُنكَرُ الحديث » .

فَأَجُودُ طريقٍ لهذا الحديث ، هُو ما رواه عبدُ الوارث بن سعيدٍ ، عن يُوب .

وعبدُ الوارث أحَدُ الثِّقات.

ولكِنَّهُ خُولِف في وصله .

فقـال ابنُ الجارُود في « المُنتقَى » (٩١٢) : « رواه الثَّوريُّ ، وابنُ عُيَيْنة ، وحَمَّاد بن زيدٍ ، وغيرُهم ، عن أيُّوب ، لم يُجاوِزُوا به عِكرمة » ا.هـ.

وقد رَوَاهُ عبدُ الرَّزَّاق في « المُصنَّف » (٤/ ٣٣٠) عَن الثَّورِيِّ ، ومَعمَرِ ابن راشدٍ ، عن أَيُّوب ، عن عِكرِمة ، أنَّ النَّبيَّ عَيَّالَة عقَّ عن حَسَنٍ وحُسينٍ كَبشين ، ولم يَقُولُوا: « كبشًا كبشًا ».

فهؤلاء أربعة على أوقفت على أسمائهم ، خَالَفُوا عبدَ الوارث فأرسَلُوه ، وهُم يَتَرَجَّحُون عليه في أيُّوب ، خاصة ابنُ عُييْنة ، وَحَمَّادُ بنُ زيدٍ ، لاسِيَّا الأخيرُ مِنهُما ، فقد قال ابنُ مَعِينٍ : « لَيسَ أَحَدٌ في أيُّوبَ أثبتَ من حمَّاد بن زيدٍ » ، وقال يعقُوبُ بنُ سُفيان الفَسَويُّ : « سمِعتُ سُليمانَ بن حَربِ يقولُ : حمَّادُ بن زيدٍ في أيُّوبَ أكبرُ مِن كُلِّ مَن روَى عن أيُّوب . _ قال : _ يقولُ : حمَّادُ بن زيدٍ في أيُّوبَ أكبرُ مِن كُلِّ مَن روَى عن أيُّوب . _ قال : _ أمَّا عبدُ الوارِث ، فقد قال : كَتبتُ حديثَ أيُّوبَ بعد موتِهِ بحِفظِي . ومثلُ هذا يجِيءُ فيه ما يجيءُ فيه ما يجيء فيه عا يجفظي .

وكُنتُ صَحَّحتُ إسنادَ حديث عبد الوارث في « غَوث المَكدُود » (رقم ٩١١، ٩١٢)، فقد رَجَعتُ عنه الآن، واللهُ يَغفِرُ لي جهلي وإسرافي في أمري.

وله طريقٌ آخرُ عن عِكرمة .

أَخرَجَهُ ابنُ الأعرابيِّ في « مُعجَمه » (٩/ ١٦٩/١) قال: نا سُليهانُ بنُ أَحمد بن ياسين ، نا مُحمَّدُ بنُ عبد الله المُخرَّمِيُّ ، نا أَحمَدُ بنُ عُمر ، نا مَصلَمَةُ بنُ مُحمَّدِ الثَّقَفيُّ ، عن يُونسَ بنِ عُبيدٍ ، عن عِكرمة ، عن ابن عبّاسٍ ، أنَّ النّبيَّ عَبَالِةٍ عقَّ عن الحَسَن كبشًا ، وأَمَرَ برأسِه فحَلَقَه ، وتصدَّق بوزن شَعرِه فضَّةً ، وكذلك الحُسين أيضًا .

وهذا حديثٌ مُنكَرٌ ، وسَنَدُه ضعيفٌ جدًّا .

وشَيخُ ابن الأعرابيِّ لم أعرِفْهُ.

وأحمدُ بن عُمَر هو القَصَبِيُّ ، ترجَمَهُ ابن أبي حاتمٍ في « الجرح والتَّعديل » (١/ ١/ ٢٢) ونَقَلَ عن أبيه قال: « مجهولٌ » .

و مَسلَمَةُ بنُ مُحُمَّدِ الثَّقفيُّ ضعَّفَهُ ابنُ مَعِينٍ ، وقال أَبُو حاتم : « ليس بمشهور . شيخٌ يُكتَب حديثُه » ، وو تَقه ابنُ حِبَّانَ ، ومَشَّاهُ أَبُو داوُد . وله طريقٌ ثالثُ عن عِكرمة .

أخرجَهُ النَّسائيُّ (٧/ ١٦٦) مِن طريق إبراهيم بنِ طَهمانَ ـ وهذا في « سُنَنه » (٥٣) ـ عن حَجَّاجِ بن الحَجَّاجِ ـ وسقط ذِكرُه من كتاب ابن طهمان ـ ، عن قتادة ، عن عِكرمة ، عن ابن عبَّاسٍ ، أنَّ النَّبيَّ عَيَّالَةُ عَقَّ عن الحَسَن والحُسَين كبشين كبشين .

ومِن هذا الوجه أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج١١/ رقم ١١٨٣٨)، وفي « الأوسط » (٨٠١٨) ولمَ يَذكُر العددَ .

قال الطَّبَرانيُّ : « لَم يَروِ هذا الحديثَ عن قتادة ، إلَّا الحجَّاجُ بنُ الحجَّاجِ ، تَفرَّد به إبراهيمُ بنُ طَهمانَ » .

وهذا سَنَدٌ جيِّدٌ ، لولا عنعنةَ قتادةً .

وحاصِلُ البحث ، أنَّ حديث ابن عبَّاسٍ أنَّ النَّبِيَّ عَيَّالَةُ عَقَ بكبشٍ واحدٍ ، هذا لا يَصِحُّ ، ولم أَجِد حديثًا يُعوَّلُ عليه أنَّ النَّبِيَّ عَيَّالَةُ عَقَ بكبشٍ واحدٍ .

وإلى حديثِ ابن عبَّاسٍ هذا ذَهَبَ مالِكٌ ..

فقال ابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (٤/ ٢١٤) : « واختَلَفُوا في عَدد ما

يُذبَح عن المولود من الشّياه في العقيقة عنه ، فقالَ مالِكُ : « يُذبَح عن الغُلام شاةٌ واحدةٌ ، وعن الجارية شاةٌ . والغُلامُ والجاريةُ في ذلك سواءٌ » ، والحُجّةُ له ولمن قال بقوله _ وذكر حديث ابن عبّاسٍ . ثُمَّ قال : _ وقالَ الشّافعيُّ ، وأحمدُ ، وإسحاقُ ، وأبو ثَورٍ : « يُعَقُّ عن الغُلام شاتان ، وعن الجّارية شاةٌ » ، وهُو قولُ ابنِ عبّاسٍ ، وعائشة ، وعليه جماعةُ أهل الجديث » انتهى .

والصَّوابُ مَا ذَهَب إليه الشَّافعيُّ ومَن مَعَهُ ؛ وحديثُ ابنِ عبَّاسٍ ، والذي اعتَمَد عليه مالكُ ، قد عرَّ فناك ما فيه .

واحتج ابنُ عبد البَرِّ بآثارِ صحيحةٍ عن ابن عُمَر وغيرِه ، ولا حُجَّة في كُلِّ هذا ، في مُقابَلة الأحاديث المرفُوعة ، المُصرِّحة أنَّ النَّبيَّ عَلَيْكُمْ قال : «عن الغُلام شاتان ، وعن الجارية شاةٌ » .

وذَهَبَ بعضُ أهل العِلم إلى النَّسخ ، وأنَّ الأحاديث التي فيها أن يَعُقَّ عن الغُلام شاتَين ناسخٌ لحديث ابن عبَّاسِ أنَّه يُعَقُّ عنه بكبشِ .

وهذا مَسلكٌ ضعيفٌ أيضًا ، ولا يَثبُت النَّسخُ إلَّا بعد معرفة التَّاريخ ، وأن هو ؟!

ولو صَحَّ حديثُ ابن عبَّاسٍ لكان القولُ بجواز الأمرَين هُو الأقربُ إلى الأصول.

واللهُ تعالى أعلَمُ .

١٢١ - سُئلتُ عن حديث: « أَشقَى الأَشقِياءِ مَنِ اجتَمَعَ عَلَيهِ فَقُرُ الدُّنيَا وَالآخِرَةِ ».

• قلتُ :هذا حديثُ باطلٌ .

أخرجَهُ الحاكمُ (٤/ ٣٢٢)، والبيهقيُّ في «السُّنن الكبير » (٧/ ١٣)، وفي «الشُّعَب » (١١١٥)، والطَّبَرانيُّ في «الأوسط» (٩٢٦٩)، والطَّبَرانيُّ في «الأوسط» (٩٢٦٩)، وابن عديٍّ في «الكامل» (٣/ ١١-١٢) من طريق سُليهان بن عبد الرَّحمن، عن خالد بن يزيدَ بن أبي مالكِ، عن أبيه، عن عطاء بن أبي رَبَاحٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ مرفُوعًا فذكره.

وخالِدُ بنُ يزيدَ : ضَعَّفُوه .

وله طُرُقُ أخرى ساقِطَةٌ.

وقد حَكَمَ أَبُو حاتمِ الرَّازِيُّ على الحديث بالبُطلان _ كَمَا في « عِلَلِ ولده » (٢٧٨) _ .

وحَكَمَ عليه شَيخُنا الألبانيُّ عنه السَّعيفة » (١٣٩) بالوضع. والحُكمُ بالبُطلان أدقُّ . والله أعلم .

وقد ساق شيخُنا طُرقَه في « الضَّعيفة » ، فراجِعهَا غير مأمُورٍ .

١٢٢ - سُئلتُ عن حديث: « أَمَانُ العَبدِ جَائِزٌ ».

• قلتُ :هذا حديثٌ مُنكَرٌ مرفُوعًا .

أَخرَجَهُ أَبُو عَمرٍ و السَّمَر قَنديُّ في « الفوائد المُنتَقاة » (رقم ٧٧- بتحقيقي) مِن طريق إسهاعيل بن عبد الرَّحمن ، عن مِسعَر بن كِدام ، عن عمرو بن مُرَّة ، عن أبي البَخْتَرِيِّ ، عن سَلهان الفارسيِّ مرفُوعًا به .

وهذا سندٌ منقطعٌ ؛ فنقل ابنُ أبي حاتمٍ في « المراسيل » (ص٧٦) عن أبيه ، قال : « أبو البَخْتَرِيِّ الطَّائِيُّ لم يلق سَلمانَ . وأمَّا قولُ أبي البَخْتَرِيِّ الطَّائِيُّ لم يلق سَلمانَ . وأمَّا قولُ أبي البَخْتَرِيِّ : « أَنَّهُم حاصَرُوا نَهاوَندَ » يعني أنَّ المُسلمين حاصَرُوا » .

وذَكَرَهُ الزَّيلَعِيُّ في « نصب الرَّاية » (٣٩٦/٣) عن أبي مُوسَى الأشعريِّ مرفُوعًا ، بلفظ: « أَمَانُ العبد أمانٌ » ، وقال: « غريبٌ » ، يعني: لا أصل له ، وهو اصطلاحٌ خاصُّ به ، يُطلِقُه على الأحاديث التي وَقَعَت في « الهداية » وليس لها أصلُ ، كما صرَّح بذلك شيخُنا العلَّامة أَبُو عبد الرَّحن الألبانيُّ - حفظه الله - في « الضَّعيفة » (٢/ ٤٤).

وصَرَّح ابنُ الهُمَام في « فتح القدير » (٢٠٢/٤) بأنه : « لا يُعرَف لها أصلٌ » .

وأَخرَجَ البيهقيُّ (٩ / ٩٤) بِسَنَدٍ ضعيف _ كما قال الزَّيلَعيُّ _ ، عن عليِّ ابن أبي طالبِ مُنْكُ مرفُوعًا : « لَيس للعبدِ من الغنيمة شيءٌ ، إلَّا خُرْثِيُّ ابن أبي طالبِ مُنْكُ مرفُوعًا : « لَيس للعبدِ من الغنيمة شيءٌ ، إلَّا خُرْثِيُّ المتاع ، وأمانُه جائزٌ إذا هُو أعطَى القومَ الأمانَ » .

وأخرج عبدُ الرَّزَّاق في « المُصنَّف » (٥/ ٢٢٢) قال : حدَّثنا مَعمَرُ .. وسعيدُ بنُ مَنصُورٍ في « سُننه » (٨٠ ٢٦، ٩٠٢٢) قال : نا أَبُو شِهابٍ ، وأَبُو مُعاوِية ..

ثلاثَتُهُم ، عن عاصم بن سُليان الأحولِ ، عن فُضيل بن زيدٍ الرَّقَاشِيِّ ، قال : شهدتُ قريةً مِن قُرى فارس ، يُقال لها : « شاهرتا » ، فحَاصَرْ نَاها شهرًا ، حتَّى إذا كان ذاتَ يومٌ ، وطَمِعنا أن نُصَبِّحَهم ، انصرَفنَا عَنهُم عِندَ المقيل ، فتَخلُّف عبدٌ مِنَّا ، فاستَأْمَنُوه ، فكتبَ إِلَيهم في سهم أمانًا ، ثُمَّ رَمَى به إليهم ، فلمَّا رَجَعنَا إليهم خَرَجُوا في ثِيابِهم ، وَوَضَعُوا أُسلِحَتَهم ، فقُلنَا : « ما شأنُكم ؟ » ، فقالُوا : « أُمَّنتُمونا » ، وأخرَجُوا إِلينا السُّهمَ فيه كتابُ أَمانِهم ، فقُلنا : « هذا عبدٌ ، والعَبدُ لا يَقدِر على شيءٍ » ، قالُوا : « لا ندري عبدَكم مِن حُرِّكم ، وقد خَرَجنا بأمانٍ » . قال : فَكَتَبنَا إلى عُمَر بعضَ قِصَّتِهم ، فكتب عُمَر : « إنَّ العبدَ الْمسلِم من الْسلِمين أمانُهُ أمانُهُم ». قال: فَفاتَنَا ما كُنَّا أشر فنا عليه من غنائِمهم. وهذا لَفظُ مَعمر .

وأخرَجَهُ البَيهقيُّ (٤/ ٩٤) عن شُعبة ، عن عاصمِ الأحولِ مُحْتصَرًا . وهذا سندٌ صحيحٌ .

فالصَّوابُ في هذا الحديثِ الوقفُ .

واللهُ أعلَمُ .

١٢٣ - سُئلتُ عن حديث: أَنَّ النَّبيَّ عَلَيْكُ أَمَرَ أُبِيَّ بنَ كَعبِ أَن يُكبِّرَ مِن سُورَةِ ﴿ وَٱلضَّحَىٰ ﴾ إِلَى آخِرِ القُرآنِ .

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخرَجَهُ الحَاكَمُ فِي « الْمُستَدرَك » (٣/٤/٣) قال : حدَّثَنا أبو يحيى محمَّد ابنُ عبد الله بنِ عبد الله بنِ يزيد الْمُقرِئُ الإمامُ بمكَّة فِي المسجد الحرام ، ثنا أبو عبد الله مُحمَّدُ بنُ عليِّ بن زيدٍ الصَّائعُ ، ثنا أحمدُ بن مُحمَّد ابن القاسم بن أبي بزَّة ، قال : سمعتُ عِكرمة بنَ سُليهان ، يقولُ : قرأتُ على إسهاعيل بنِ عبدِ الله بنِ قُسطَنطِينَ ، فلمَّا بلغتُ : ﴿ وَٱلضُّحَى ﴾ قال لي : « كبِّرْ كبِّرْ عند خَاقِة كُلِّ سورةٍ حتَّى تختمَ » ، وأخبرَنِي عن عبد الله بنِ كثيرٍ أنّهُ قرأ على مُجَاهدٍ فأمرَه بذلك ، وأخبرَهُ مجاهدٌ أنَّ ابنَ عبَّاسٍ أمرَهُ بذلك ، وأخبرَهُ أمرهُ أبنُ عبَّاسٍ أمرَهُ بذلك ، وأخبرَهُ بذلك ، وأخبرَهُ أمرهُ أبنُ عبَّاسٍ أمرَهُ بذلك ، وأخبرَهُ أمرهُ بذلك ، وأخبرَهُ أمرهُ بذلك .

قال الحاكم: « هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد » ، وتعقَّبَه الذَّهبيُّ بقوله: « البَزِّيُّ قد تُكُلِّم فيه » .

وأَخرَجَهُ الفَاكِهِيُّ فِي « أَخبار مَكَّة » (١٧٤٤) ، والمخلِّصُ فِي « الفوائد » (٢/ ١٥٥) ، والمخلِّصُ فِي (الفوائد » (٢/ ١٤٥) ، ومن طريقه الذَّهَبِيُّ فِي (الميزان » (١/ ١٤٥) ، وفي (معرفة القُرَّاء » (١/ ١٧٥ – ١٧٦) ، والبَيهَقِيُّ فِي (الشُّعَب » (١٩١٢)

١٩١٣، ١٩١٤) ، وابنُ الجَزَرِيِّ في « النَّشر » (٢/ ٤١٤) من طريق البَزِّيِّ أَحْمَدَ بنِ محمَّد بن القاسم به .

وعند المُخلِّص: « وقال مرَّةً أُخرى ابنُ أبي بَزَّةَ: سمعتُ عكرَمةَ بن سليمان بنِ كَثيرِ بن عامرٍ مَولى بني شيبةَ المَكِّيَ ، قال: قرأتُ على إسماعيل ابنِ عبد الله بن قُسطنطينَ مولى بني مَيسَرَة موالي العَاصِ بن هشام المَخزُ ومِيِّ ، فلمَّا بلغتُ: ﴿ وَالضَّحَىٰ ﴾ ، قال لي: « كبِّرْ مع خاتمةِ كلِّ سورةٍ حتَّى تَحْتِمَ القرآنَ ، فإنِّي قرأتُ على شِبلِ بن عبَّادٍ مَولى عبدِ الله بن عامرٍ الأُمويِّ ، وعليِّ بن عبدِ الله بن كثيرٍ مولى بني عَلقَمةَ الكِنَانِيِّينِ ، وأخبرَني عبدُ الله بن عبد الله بن عبدِ الله بن عبدِ الله بن فامرَ الله بن عبدِ الله بن عبدِ الله بن فامرَهُ بذلك ، وأخبره مُجاهِدٌ أنّه قرأ على المبن عبّاسٍ الله قرأ على أبي الحجّاج مولى عبدِ الله بن فأمرَهُ بذلك ، وأخبره مُجاهِدٌ أنّه قرأ على ابن عبّاسٍ فأمرَهُ بذلك ، وأخبره أبي بن كعبٍ فأمره بذلك ، وأخبره أبيًّ أنّه قرأ على النبّي عَيَّالِهُ فأمره بذلك » .

قال الذَّهبيُّ : « هذا حديثُ غريبٌ . وهو ممَّا أُنكِر على البَزِّيِّ . قال أبو حاتم : هذا حديثُ مُنكرٌ » .

ومعني كلام الذَّهبيِّ أنَّ البَزِّيَّ تفرَّد به .

وقد صرَّح بذلك ابنُ كثيرٍ في «تفسيره» (٨/ ٤٤٥) فقال: «فهذه سُنَّةٌ تفرَّد بها أبو الحَسَن أحمدُ بنُ مُحمَّد بن عبدِ الله البَزِّيُّ من ولد القاسِم ابن أبي بزَّة ، وكان إمامًا في القراءات ، فأمَّا في الحديث فقد ضعَّفه أبو حاتِم الرَّازِيُّ ، وقال: لا أُحدِّثُ عنه. وكذلك أبو جَعفَرٍ العُقيليُّ ، قال: هو مُنكرُ الحديث ».

• قلتُ : لم يتفرَّد به البَزِّيُّ ، فقد تابَعَهُ الإمامُ الشَّافعيُّ عَلَيْ ، قال : قرأتُ على إسهاعيلَ بنِ عبد الله بن قُسطَنطِينَ فذكر مثلَهُ .

أَخرَجَهُ أَبُو يَعلَي الخَلِيلِي فِي « الإِرشادِ » (ص:٤٢٧-٤٢٨) قال: حدَّثنا جَدِّي ، حدَّثنا عبدُ الرَّحن بنُ أبي حاتِم ، حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ عبد الله ابن عبد الحكم ، حدَّثنا الشَّافِعِيُّ به .

وهذا سَنَد جيِّدٌ .

وقال ابنُ كَثِيرٍ أيضًا: « حَكَى الشَّيخُ شهابُ الدِّين أبو شامَةَ في « شرح الشَّاطبيَّة » عن الشَّافعِيِّ أنَّهُ سَمِع رجلًا يُكَبِّرُ هذا التَّكبيرَ في الصَّلاة ، فقال له: أحسنتَ وأصبتَ الشُّنَّة ... وهذا يقتضي صِحَّةَ هذا الحديثِ » .

- قلتُ : فواضحٌ أنَّ ابنَ كثيرٍ لم يَقِف على رواية الشَّافِعِيِّ الْمُسنَدةِ في ذلك ، وإنَّما صحَّح الحديث بناءً على قولِ الشَّافِعيِّ : «أصبتَ السُّنَّةَ ». وتصحيحُ الحديث بمِثلِ هذا القولِ فيه نَظرٌ لا يَخفَى على مَن تأمَّلَهُ . والله أعلم .
- قلتُ: ثُمَّ تبيَّن لِي أَنَّه وَقَع لِي وهمُّ أثناء النَّقل من « المُستدرَك » فسَقَطَ ذِكرُ « عِكرمةَ بنِ سُليهَان » القَارِئِ على ابن قُسطَنطِينَ وصار الشَّافِعِيُّ بِذَا مُتَابِعًا لَعكرَمَةَ لَا لَلبَزِّيِّ .

وكنتُ حكمتُ على إسناد الشَّافِعِيِّ بالجَودَةِ لَمَّا نُشِر البحثُ في « مجلَّة التَّوحيد »، وكذلك في « تنبيهِ الهَاجِدِ »، وليس كذلك ؛ لأنَّ إسهاعيلَ بنَ عبدِ الله بن قُسطَنطينَ لا أُعرِفُ أحدًا وتَّقَهُ ، ولم أَجِدهُ في « ثقاتِ ابن حِبَّان »، وترجَمَهُ ابنُ أبي حاتِمٍ في « الجَرح والتَّعديل » (١/ ١/ ١٨٠) ولم يَجكِ فِيهِ

شيئًا ، ففي ثُبُوت هذا الخَبَرِ نظرٌ ، وقد أنكرَهُ أبو حاتِمٍ ، كما في « العِلَل » (١٧٢١) .

والحمدُ لله على ما أَنعَمَ .

﴿ تنبيه ﴾

رَوَى ابنُ الجَزَرِيِّ هذا الخبرَ من طريق ابنِ خُزيمَة ، ونقل عنه قولَه: « إنِّ أنا خائفٌ أن يكُونَ قد أَسَقَط ابنُ أبي بَرَّة أو عِكرمةُ بنُ سُليانَ من هذا الإسناد: شبلًا » ، فردَّ ابنُ الجَزَرِيِّ قائلًا: « قلتُ : يعني ابنَ إسماعيل وابنَ كثيرٍ . ولم يُسقِط واحدٌ منهم شبلًا ؛ فقد صحَّت قِراءَةُ إسماعيلَ على ابنِ كثيرٍ نفسِه ، وعلى شبلٍ . وعليُّ معرُوفٌ عند ابن كثيرٍ . واللهُ أعلمُ » انتهى .

١٢٤ - سُئلتُ عن حديث: « القَنَاعَةُ كَنزٌ لَا يَنفَدُ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

ولَم أَقِف عليه بلفظ: «كنز»، وإن كان هُو المشهورَ بين النَّاس، ووقفتُ عليه مرفُوعًا بلفظ: «القَنَاعَةُ مالٌ لا ينفد».

أخرَجَهُ ابنُ عديٍّ في « الكامل » (٤/ ١٥٠٧) ، والعُقيليُّ في « الضَّعفاء » (٢/ ٢٣٣) ، وأبو الشَّيخ في « الأمثال » (٨٣) ، والقاضي أبو عبد الله الفَلَّاكِيُّ في « الفوائد » (ق٨٠١/١) ، وابنُ شاهين في « التَّرغيب » (٢٠٥٠) ، والنَّ شاهين في « التَّرغيب » (١٩٨/٣) مِن والبَيهَقيُّ في « الزُّهد » (١٠٥) ، والشَّجريُّ في « الأمالي » (١٩٨/١) مِن طريق عبد الله بن إبراهيم الغِفاريِّ ، ثنا المُنكَدِرُ بنُ مُحمَّد بن المُنكدِر ، عن أبيه ، عن جابرٍ مرفُوعًا به .

قال ابنُ عديِّ : « وهذا الحديثُ بهذا الإسناد ، لا يَروِيه عن المُنكدِر غيرُ عبد الله بن إبراهيم » كذا قال

وقد تابَعَهُ مُحُرِزُ بنُ سَلَمة ، نا المُنكَدِر بسَنَدِه سواءٌ .

أَخرَجَهُ الخطيبُ في « الفقيه والمُتفَقِّه » (رقم ٨٣٦) من طريق أحمد بن أبي صلابَةَ ، نا مُحرِزُ بنُ سَلَمة .

ومُحْرِزٌ وتَّقه ابنُ حِبَّانَ .

ولكن ابنُ أبي صلابة لم أَقِف له على ترجمةٍ.

والمُنكِدِرُ بنُ مُحمَّد بن المُنكِدِر اختَلف فيه اجتهادُ النَّقَّاد ، وهو ضعيفٌ . وقد تابَعَهُ أُخُوه يُوسُفُ بنُ مُحمَّد بن المُنكِدِر ، فرواه عن أبيه ، عن جابرٍ مرفُوعًا : « عَلَيكُم بالقَنَاعة ؛ فإنَّ القناعة مالُ لا ينفدُ » .

أَخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي « الأوسط » (٦٩٢٢) مِن طريق أبي يُوسُف الصَّيدلانيِّ ، ثنا خَالدُ بنُ إسماعيل المَخزُومِيُّ ، عن يُوسُف بن مُحمَّد بن المُنكدر به .

وقال الطَّبَرانيُّ : « لَم يَروِ هذا الحديث عن مُحَمَّد بن المُنكَدِر إلَّا ابنُه يُوسُفُ ، ولا عن يُوسُفَ إلَّا خَالِدُ بنُ إِسهاعيل . تفرَّد به : أبو يُوسُف الصَّيدلاني » .

• قلتُ : وأَبُو يُوسُفَ الصَّيدلانيُّ ما عَرَفتُه .

وخالدُ بنُ إسهاعيل ساقطٌ مطرُوحٌ .

ويُوسُفُ بنُ الْمُنكَدِر ضعيفٌ . ولكِنَّهُ لم يتَفَرَّد بالحديث عن أبيه ، كما قال الطبراني ، بل تابَعَهُ أخُوه المُنكَدِر ، كما تَقدَّم ذِكرُه .

وسُئل أَبُو حاتمٍ عن هذا الحديث ، فقال : « هذا حديثٌ باطلٌ » _ نَقَلَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في « العِلَل » (١٨١٣) _ .

١٢٥ - سُئلتُ عن حديث: « اتَّقُوا حُسَّادَ النَّعَم » .

• قلتُ : لَم أَقِف عليه بهذا اللَّفظِ .

ولكن في معنَاهُ حديثُ ابن عبَّاسٍ مرفُوعًا: « إِنَّ لِأَهلِ النِّعمة حُسَّادًا، فاحذَرُوهُم ».

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٧٢٧٧) ، وأَبُو الشَّيخ في « الأمثال » اخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٧٢٧١) قالا : حدَّثنا مُحمَّد بن نُصيرٍ ، حدَّثنا إسهاعيلُ بنُ عمرٍ و ، حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ مَرْوان ، عن ابن جُريج ، عن عطاءٍ ، عن ابن عبَّاسِ .

وسَنَدُه ضعيفٌ ؛ أمَّا مُحُمَّدُ بنُ نُصيرٍ فترجَمَهُ أَبُو نُعيمٍ في « أَخبار أصبهان » (٢/ ٢٤١) ، وقال : « ثِقَةٌ مأمونٌ » .

وإسهاعيلُ بنُ عمرٍ و البَجليُّ ضعيفٌ .

ومُحُمَّدُ بنُ مَرْوان يُشبِهُ أن يَكُونَ العُقيليَّ ؛ فهو في طَبَقة تلاميذ ابن جُريحٍ ، فإن يَكُنهُ ، ففي حِفظِهِ ضعفٌ .

واللهُ أَعَلَمُ .

١٢٦ - سُئلتُ عن حديث: كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْكَةً إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ أَطلَقَ كُلَّ أَسِيرٍ، وَأَعطَى كُلَّ سَائِلٍ.

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أَخرَجَهُ البَزَّارُ (٨٦٨ - كشف)، وابنُ حِبَّانَ في «المجروحين» (١/ ٣٦٠)، والإسماعيليُّ في « مُعجَمه » (رقم ٣٦ - بتحقيقي)، وأبُو نُعيمٍ في « أخبار أصبهانَ » (١/ ١٢٣)، والبَيهقِيُّ في « الشُّعَب » (ج٣/ رقم ٣٦٢٩)، وابنُ الجوزيِّ في « الواهيات » (٢/ ٣٩) من طريق عبد الحَمِيد الحِبَّانِيِّ، فنا أَبُو بكرٍ الهُّذَكِيُّ، عن الزُّهريِّ، عن عُبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عبّاسٍ فذكرَه.

قال البَزَّارُ: « لا نَعلَمُ رواه هكذا إلَّا أَبُو بكرٍ الهُّذَلِيُّ ، ولم يَكُن حافظًا ، وقد حدَّث عنه جماعةٌ مِن أهل العلم » .

وقال ابنُ الجوزيِّ: « أَبُو بكرٍ الْهُٰذَلِيُّ اسمُه : سلمى بنُ عبد الله ، يَروِي عن الأثبات الأشياء الموضوعاتِ ، قال غُندَرٌ : كان يكذِبُ » .

وذكر الخطيبُ في « تاريخه » (٩/ ٢٢٥) بسَنَدِه إلى ابن المَدينيِّ ، وذَكَرَ له هذا الحديث فقال : « أبو بكرِ ضعيفٌ جدًّا » .

• قلتُ : ومَعَ سُقوط أبي بكرٍ الهُذَليِّ ، فقد خالَفَهُ جماعةٌ مِن أصحاب الزُّهريِّ الثِّقات .

فروَوْهُ عنه عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُبته ، عن ابن عبّاسٍ ، قال : كان رسُولُ الله عَيْنِ أَجودَ النّاس ، وكان أجودَ ما يكونُ في رمضان حين يلقاه جبريلُ ، وكان جبريلُ يلقاهُ في كُلِّ ليلةٍ مِن شهر رمضان ، فيُدارِسُه القُرآنَ . قال : وكان رسُولُ الله عَيْنِ حين يلقاه جِبريلُ عَلِيَ الجودَ بالخير مِن الرّيح المُرسَلة .

أخرجه البُخاريُّ (٤/١٦، و ٦/٥٠، ٥٥٥، و ٩/٣٤)، ومُسلِمٌ (٥١/ ٨٩–٩٠ شرح النَّوَويِّ)، والنَّسَائيُّ (٤/ ٢٥)، والتَّرمذيُّ في « الشَّمائل » (١٢٥)، وأحمدُ في « المُسنَد » (١/ ٢٣١، ٢٨٨، ٢٣٦، ٣٦٣، ٣٦٣) وآخَرُون.

ورواه عن الزُّهريِّ جماعةٌ مِن أعيان أصحابِهِ ، منهم : مَعمَرُ بنُ راشدٍ ، وإبراهيمُ بنُ سعدٍ ، ويُونُسُ بنُ يزيدَ .

فأين أبُو بكرِ الهُذليُّ مِن هؤلاء.

ولذلك سُئل أَبُو حاتم الرَّازيُّ _ كما في « العِلل » (٦٦١) _ عن حديث الهُذَايِّ هذا ، فقال : « هذا حديثٌ مُنكَرٌ » .

والله أعلمُ.

١٢٧ - سُئلتُ عن حديث: قُتِلَ رَجُلُ عَلَى عَهدِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ ، فَقَالَ: « أَبِعَدَهُ اللهُ! إِنَّهُ كَانَ يُبِغِضُ قُرَيشًا ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أخرجه الإسماعيليُّ في « مُعجَمه » (٣٨) ، والعُقيليُّ في « الضُّعفاء » (٢٥ ، والعُقيليُّ في « الضُّعفاء » (٢٥ ، ٣٥) مِن طريق هلال بن عبد الرَّحمن ، قال : كُنتُ أنا وأيُّوبُ السَّختِيانِيُّ بِمِنَى ، فأَخذ بِيَدِي ، فأَدخَلنِي على مُحمَّد بن المُنكدِر ، فحَدَّثَنا عن جابرٍ ، أن رجُلًا قُتِلَ بالمدينة ، لا يُدرَى مَن قَتَله ، فأُعلِمَ رسُولُ الله عَن جابرٍ ، فقال : « أَبعَدَهُ اللهُ ... النح » .

وهذا سياقُ العُقَيليُّ .

وعِند الإسماعيلي ذكر: « العَرَب » بدل: « قريشِ ».

قال العُقيليُّ : « هلالُ بنُ عبدُ الرَّحن الحنفيُّ مُنكَرُ الحديث . وهذا مُنكَرُ لا أصل له ، ولا يُتابَعُ عليه » .

وله شاهد من حديث سعد بن أبي وقَّاصِ مَعْتُ .

أخرجه البزَّارُ (١١٤ - مسند سعد) ، ومَن طريقه العراقيُّ في « مَحَجَّة القُربِ إلى مَحَبَّة العَرب » (١٢٩) قال: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ مُحَمَّدِ التَّيمِيُّ ، حدَّثنا عبدُ الرَّحن بنُ عياضٍ ، حدَّثني عمِّي عُتَيبةُ ، عن عبد الملك بن يحيى ، عن عبد الملك بن يحيى ، عن مُحمَّد بن سعدٍ ، عن أبيه ، قال: قيل للنَّبيِّ عَيُّكُ : « إِنَّ فُلانًا الثَّقفيَّ عن مُحمَّد بن سعدٍ ، عن أبيه ، قال: « أَبعَدَهُ اللهُ ! إِنَّهُ كَانَ يُبغِضُ قُريشًا » . قتل ، وقد كان أسلَم » ، فقال: « أَبعَدَهُ اللهُ ! إِنَّهُ كَانَ يُبغِضُ قُريشًا » .

قال العراقيُّ : « هذا حديثُ حسنٌ ، أخرَجَهُ هكذا أَبُو بكرِ البزَّارُ في « مُسنَده » ، وليس في إسناده من اتُّهم بالكذب . وقد رُوي من وجهين آخرين : المرسَلِ الصَّحيحِ الإسناد ، والمُتَّصِلِ المتقدِّمِ ، فصار ذا طُرُقٍ ، فاعتَضَدَ » .

• قلتُ: أبعدَ النُّجْعَةَ ﴿ مُنْ ، فإنَّه لم يَقُل لنا مَن عبدُ الرَّحمن بنُ عياضٍ ، ومن عمَّهُ عُتَيبةُ الواقعان في هذا الإسناد ، فإنِّي لم أجد لهما ترجَمةً . وأشار تلميذُهُ الهَيثميُّ إلى هذا ، فقال في « المَجمَع » (١٠٠/ ٣٠) : « فيه مَن لم أعرفه » . وعبدُ الملِك بنُ يحيَى أَظُنُّه المُترجَمَ في « الجرح والتَّعديل » (٢/ ٢/ وقال : « رَوَى عنهُ الوليدُ بنُ مُسلِم » . فهذا أيضًا لا أعرف من حاله شيئًا ، فالسَّندُ واهٍ .

أمَّا الحديثُ الموصولُ الذي عَناهُ العراقِيُّ ، فهو الآتي عن المُغيرة بنِ شُعبة ، وسيأتي الكلامُ عنه .

وأمّا المُرسَلُ الذي عناه ، فقد أخرَجَه هو في « مَحَجَّة القُرَب » (١٢٨) من طريق عبدِ الله بنِ صالح كاتب اللّيث ، حدَّ ثني إبراهيمُ بنُ سعدٍ ، عن صالح بنِ كيسانَ ، عن أبنِ شهابٍ ، قال : بَلَغَنِي أَنَّ رسول الله عَيْلَةُ وَلَا لَهُ عَيْلَةُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الله

وقد تُوبع صالحُ بنُ كَيسَانَ .

تَابَعَهُ مَعمرُ بنُ راشدٍ ، فرواه عن الزُّهريِّ ، أنَّ رجُلًا من ثقيفٍ قُتل يوم أُحْدٍ ، فقال النَّبيُّ عَيِّكُ ... فذكره .

أَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاق في « مُصَنَّفه » (ج١١/ رقم ١٩٩٠٤).

كذا وقع عند عبد الرَّزَّاق: « يوم أُحُدٍ » .

وخالفَهُم جُبَيرُ بنُ أبي صالح ، فرواه عن الزُّهريِّ ، عن سعد بنِ أبي وقَّاصٍ ، قال : إنَّ رجُلًا قُتِل ، فقال النَّبيُّ عَيِّكُ ... فذكر مثله .

أَخرَجَهُ ابنُ أَبِي شيبة (١٢/ ١٧٣)، وعَنهُ ابنُ أَبِي عاصمٍ فِي « السُّنَّة » (٢/ ٦٣٨) قال : حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ عبد الله الأَسَدِيُّ ، عن ابنِ أبي ذئبٍ ، عن جُبير بنِ أبي صالح بهذا .

وإسنادهُ منقطِعٌ ؛ والزُّهريُّ لَم يُدرِك سعدًا .

ورواية مُعمَر وصالح أرجح . وجُبيرٌ ليس فيه توثيقٌ مُعتبَرٌ . واللهُ أعلَمُ . ولكنْ تقوية المَوصولِ الذي عناه العراقِيُّ بمُرسَلِ الزُّهريِّ ، فيه نظرٌ ؛ فإنَّ مراسيلَ الزُّهريِّ شبهُ الرِّيح ، كما نَصَّ على ذلك غيرُ واحدٍ من أهل العلم ؛ ذلك لأنَّ الزُّهريَّ من صغار التَّابعين ، فالغالبُ على روايته الإعضالُ ؛ إذ أغلبُ شُيوخِهِ من التَّابعين ، فيكون بينهُ وبين النَّبيِّ عَيِّكُ في الغالب واسطتان ، وإن كُنَّا نُسمِّي مُرسلَه مُرسَلًا فذلك من جهة التَّسمية ، لا التَّقوية . والله أعلم .

أمَّا الشَّاهِدُ الموصولُ الذي عناه العراقيُّ:

فأخرجَهُ هو في « المَحَجَّة » (١٢٧) ، من طريق الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٠٢/ رقم ٨٩٥) قال : حدَّثنا أبُو غسَّانَ أحمدُ بنُ سهلِ بنِ الوليد الأَهوَازِيُّ ، قال : حدَّثنا الجَرَّاحُ بنُ مَحَلَدٍ ، حدَّثنا يَعقُوب بن مُحمَّدٍ النَّهوَازِيُّ ، ثنا نَوفَلُ بنُ عِمَارة ، حدَّثني عبدُ الله بنُ الأسود بن أبي عاصمِ الزُّهريِّ ، ثنا نَوفَلُ بنُ عِمَارة ، حدَّثني عبدُ الله بنُ الأسود بن أبي عاصمِ

الثَّقَفِيُّ ، عن أبيه ، عن المُغيرة بنِ شُعبة ، قال : رأيتُ رسُولَ الله عَلَيْكُ يوم حُنينٍ وَقَفَ على رَجُلٍ مقتُولٍ ، فقال : « أَبعَدَكَ اللهُ ! فَإِنَّكَ كُنتَ تُبغضُ قريشًا » .

قال العراقيُّ : « هذا حديثُ في إسنادِهِ مقالُ . ويعقُوبُ بنُ مُحُمَّدِ الزُّهرِيُّ أحدُ الحُفَّاظ ، ضعَّفهُ أحمدُ بنُ حنبلٍ ، وأَبُو زُرعةَ ، وقال الزُّهرِيُّ أحدُ الحُفَّاظ ، ضعَّفهُ أحمدُ بنُ حنبلٍ ، وأَبُو زُرعةَ ، وقال ابنُ مَعينٍ : ما حدَّثكم عن الثَّقات فاكتُبُوه ، وما لا يُعرَفُ من الشُّيوخ فدعوه . وشيخُهُ نَوفلُ بنُ عِهارَةَ ، والجَرَّاحُ بنُ مَحَلَدٍ ، ذَكرهما ابنُ حِبَان في «الثَّقات » (٧/ ٥٤٠ و ٨/ ١٦٤) ».

• قلتُ : كذا قال ! وقد تَساَمَحَ في أمر يعقوبَ بنِ مُحَمَّدٍ ؛ فإنَّه شبهُ المتروك. قال أحمدُ بنُ حَنبل: « ليس بشيءٍ ، ليس يسوي شيئًا ». وقال أَبُو زُرعة : « واهي الحديث » ، وقال في موضع آخر : « ليس عليه قياسٌ . يعقُوبُ الزَّهريُّ ، وابنُ زَبَالَةَ ، والواقديُّ ، وعُمرُ بنُ أبي بكرٍ الْمُؤَمَّلِيُّ : يتقارَبُون في الضَّعف » . فهذا يدُلُّ على أنَّه شديدُ الضَّعف عند أبي زُرعةً . وقال أَبُو حاتِمِ: « هو على يدَي عدلٍ » وهي صيغة جرح عنده . أمَّا ابنُ مَعينٍ فلم ينقل العراقيُّ قولَه الآخر في يعقوب وهو: « أَحاديثُهُ تُشبهُ أحاديثَ الواقديِّ » يعني : متروكٌ . فظاهرٌ من عبارات العُلماء أنَّه واهٍ ، ولم يُوَثِّقهُ إِلَّا المتساهِلون كابنِ حِبَّان ، أو الذين لم يُعرَفُوا بنقد الرِّجال مثلُ حجَّاج بنِ الشَّاعر . أمَّا قولُ بنِ سعدٍ : « كان حافظًا » فهذا لا يعني أنَّه ثقةٌ ؛ إِذ أنَّ كثيرًا من الرُّواة يصفُّهُم النَّقَّاد بالحفظ ويُضعِّفونهم كابن عُقدةَ والكُدَيمِيِّ وغيرهما ، فالحفظُ غيرُ مُستلزِمِ للثِّقة . ولو قبلنا

القولَ الذي نَقَلهُ العراقيُّ عن ابنِ مَعينٍ : « ما حدَّثكم عن الثُقات فاكتُبُوه » فلا ينطبق على هذا الحديث ؛ إذ أنَّ شيخَهُ فيه هو : نَوفَلُ بنُ عِهارَة ، وهذا لم يُوثِّقهُ إلَّا ابنُ حِبَّان ، ولم يَذكُر عنه راويًا غيرَ يعقوبَ ، فالصَّحيحُ أنَّه مجهُولٌ . أضف إلى ذلك أنَّ شيخَ نَوفلٍ وهو : عبدُ الله بنُ الأَسْودِ لم أجد له ترجمةً . وشيخَ الطَّبرانِيِّ أحمدَ بنَ سهلٍ لا أعرف فيه جَرَّا ولا تَعديلًا ، وذكره السَّمعانِيُّ في « الأنساب » (٣/ ٢٦٧) ولم يذكُر فيه شيئًا . فإسنادُ الحديثِ ضعيفٌ جدًّا ، ولو سلَّمنا أنَّ مُرسَلَ يذكُر فيه شيئًا . فإسنادُ الحديثِ ضعيفٌ جدًّا ، ولو سلَّمنا أنَّ مُرسَلَ شبهُ الرُّهرِيِّ السَّابق صحيحٌ فلا يُقوِّي هذا الموصُولَ ، كيف والمُرسَلُ شبهُ الرِّيح كها ذكرتُ ؟

وقال الهيثميُّ في « المَجمَع » (٢٧/١٠) : « فيه يَعقُوبُ بنُ مُحُمَّدٍ النَّهُ مِرِيُّ ، وهو ضعيفٌ ، وقد وُثِّق » .

ويُروَى أَنَّ هذا المَقتُولَ الذي عناه المغيرةُ هو : عُثهان بنُ عبد الله بن ربيعة . فقد ذَكَرَ ابنُ سعدٍ في « الطَّبقات » (٥/ ٥١) في ترجمة : « عبد الرَّحمن ابن عبد الله بن عُثهان بن عبد الله بن ربيعة » ، أنَّ جدَّهُ عُثهانَ بنَ عبد الله كان يحمِلُ لواءَ المُشركين يوم حُنينٍ ، فقتلَهُ عليُّ بن أبي طالبٍ ، فقال النَّبيُّ يَ اللهُ عَلَيُّ بن أبي طالبٍ ، فقال النَّبيُّ عَدَهُ اللهُ ! إِنَّه كَانَ يُبغِضُ قُريشًا » .

هكذا عَلَّقَهُ ابنُ سعدٍ بغيرِ إسنادٍ.

والله أعلم.

١٢٨ - سُئلتُ عن حديث: « إِذَا جَلَسَ القَومُ عَلَى شَرَابِمِ ، وَدَارَت عَلَيهِم لَعنَةُ اللهِ عَلَق ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

أَخرَجَهُ الإسماعيليُّ في « مُعجَمه » (٤٤) ، وعنهُ السَّهميُّ في « تاريخ جُرجانَ » (٨٧) قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ مُحمَّدٍ بنُ الفُرَات الخُوارَزمِيُّ من الجُرجانيَّةِ _ قَدِمَ علينا حاجًّا _ ، قال : حدَّثنا عبدُ الله بنُ عبد الوَهَّابِ الأَحنفيُّ الخُوارَزمِيُّ من الجُرجانيَّةِ ، حدَّثنا سَلَمةُ بنُ حَيَّانَ البصريُّ ، الأَحنفيُّ الخُوارزمِيُّ من الجُرجانيَّةِ ، حدَّثنا سَلَمةُ بنُ حَيَّانَ البصريُّ ، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ سُليهان ، حدَّثنِي يزيدُ بنُ عياضٍ المَدنيُّ ، عن الزُّهريِّ ، عن الزُّهريِّ ، عن الدَّرداء مرفُوعًا فذكره .

وشيخُ الإسماعيلِيِّ ترجَمَهُ السَّهميُّ في «تاريخه»، ولم أَقِف على حالِهِ. ويَزِيدُ بنُ عِياضٍ المَدنِيُّ كذَّبَهُ مالكُ ، وتَرَكَهُ النَّسائيُّ ، وقال البُخاريُّ : « مُنكُرُ الحديث ».

واللهُ سُبحانه وتعالى أعلَمُ.

تم بحمد الله تعالى السّفرُ الأوّلُ من: «إسعاف اللّبيث» ويتلُوه السّفرُ الثّاني ويتلُوه السّفرُ الثّاني وأوّلُهُ: «لا يزال أربعُون رجلًا من أمّتِي ... الحديث»

١٢٩ – سُئلتُ عن حديثِ: وَرَد في كتاب « إبراهيمُ الدُّسُوقيُّ ، وأولياءُ الله ». وهو عن ابن مسعُودٍ وَلَى ، قال : قال رسول الله عَلَى الله عَلَ

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ .

أخرجَهُ الطَّبَرانيُّ في « المُعجَم الكبير » (ج١٠/رقم ١٠٣٩) ، وعنه أَخْرِجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الجِلية » (٤/ ١٧٢ – ١٧٣) قال : حدَّثَنا أحمدُ بن داوُد المكِّيُّ ، ثنا ثابتُ بن عيَّاشٍ الأحدَبُ ، ثنا أبُو رجاءٍ الكَلبِيُّ ، ثنا الأعمشُ ، عن زيد بن وَهبٍ ، عن ابن مَسعُودٍ مرفُوعًا فذكرَه .

قال أبُو نُعيمٍ: ﴿ غَريبٌ مِن حديثِ الأعمش ، عن زيدٍ . ما كتبناه إلَّا مِن حديث أبي رجاءٍ ﴾ .

قال الهَيشَمِيُّ في « مَجَمَع الزَّوائد » (١٠/ ٦٣): « رواه الطَّبَرانِيُّ مِن رواية ثابت بن عيَّاشِ الأحدبِ ، عن أبي رجاءِ الكلبيِّ ، وكِلاهُما لَمَ أُعرِفهُ . وبقيَّةُ رجالِه رجالُ الصَّحيح » ا.هـ.

• قلتُ: وشيخُ الطَّبَرانيِّ أحمدُ بنُ داوُد بن يزيدَ بن مَاهَانَ ، ذَكَرَ الحاكمُ في « سُؤالاتِه للدَّارَقُطنيِّ قالَ: « لا بأس به » ، وَنَقَلَ الخَطيبُ في « تاريخه » (٤/ ١٤٠- ١٤١) ، عن العَتِيقِيِّ ، عن الدَّارِقُطنيِّ أَنَّهُ قال: « ليس بقويٍّ ، يُعتَبَرُ به » ، ولا تَنَافِي بينَ العِبارَتَين ، والجَمعُ بَينَهُمَا: أَنَّهُ لا بأس به في المُتابَعات والشَّواهِد.

ولا يَصِحُّ في ذِكرِ الأبدال حديثٌ مرفُوعٌ. وما ذَكرَه السِّيوطيُّ ، والميَثَمِيُّ وغيرُهُما ، مِن حُسن بعضِ الأحاديثِ الوَارِدة ، فتسامحُ مِنهُما في النَّقد ، ومَن عَلِمَ قَدرَهُما في النَّقد لَم يُنكِر هذا التَّسامُحَ . واللهُ أعلَمُ .

• قلتُ : ثُمَّ استدركتُ أنَّ شيخَ الطَّبَرَانِيِّ ليس هو ابنَ يزيدَ بنِ مَاهَانَ ، بل هو أحمدُ بنُ داوُد بن مُوسَى أبو عبد الله المَكِّيُّ ، وهو مِمَّن أكثرَ عنهم الطَّبَرَانِيُّ . وله مَشيَخَةٌ حافلةٌ ..

يروي عن: إبراهيم بن بشَّارٍ الرَّمَادِيِّ ، وإبراهيم بنِ الحجَّاجِ السَّامِيِّ ، وإبراهيم بنِ زكريَّا ، وإبراهيم بنِ سُويدٍ ، وإبراهيم بنِ عُمَر العَلَّافِ الرَّاذِيِّ ، وإبراهيم بنِ مُحمَّد بن عَرعرة ، وإبراهيم بنِ المُنذِرِ ، وأحمد بنِ الرَّاذِيِّ ، وإسحاق بنِ عُمَر الرَّازِيِّ ، وإسحاق بنِ عُمَر البن سليطٍ ، وإسماعيل بنِ عُمَدٍ الصَّائِغِ ، وإسماعيل بنِ عبدِ الله بن زُرَارة ، ابن سليطٍ ، وإسماعيل بنِ مُحمَّدٍ الصَّائِغِ ، وإسماعيل بنِ عبدِ الله بن زُرَارة ، وإسماعيل بنِ مَروَان الوَاسِطِيِّ . وثابتِ بنِ عيَّاشٍ الأحدَبِ ، وثَوبانَ بنِ سعيدٍ . وحفص بنِ عُمَر سعيدٍ . وحفص بنِ عُمَر المَاذِنِيِّ ، وحمزة بنِ عُبيد الله الثَّقَفِيِّ . وداوُدَ النِ شَبِيبٍ . والرَّبيعِ بنِ يحيى الأُشنَانِيِّ ، وحور بنِ عبدِ المؤمن . وزُهيرِ ابنِ شَبيبٍ . والرَّبيعِ بنِ يحيى الأُشنَانِيِّ ، ورَوح بنِ عبدِ المؤمن . وزُهيرِ ابنِ شَبيبٍ . والرَّبيعِ بنِ يحيى الأُشنَانِيِّ ، ورَوح بنِ عبدِ المؤمن . وزُهيرِ ابنِ شَبيبٍ . والرَّبيعِ بنِ يحيى الأُشنَانِيِّ ، ورَوح بنِ عبدِ المؤمن . وزُهيرِ ابنِ شَبيبٍ . والرَّبيعِ بنِ يحيى الأُشنَانِيِّ ، ورَوح بنِ عبدِ المؤمن . وزُهيرِ

ابنِ عَبَّادٍ الرُّؤَاسِيِّ . وسعيدِ بن سُليهان النَّشِيطِيِّ ، وسلمةَ بنِ صُبيح ، وسُليهانَ بنِ داوُد الشَّاذَكُونِيِّ ، وسهل بن بكَّارٍ . وشاذِّ بن الفضل . وعبَّادِ ابن عيسى ، والعبَّاسِ بن الفَضلِ الأَسفَاطِيِّ ، وعبدِ الرَّحمن بن بَكر بن الرَّبيع ، وعبدِ الرَّحمن بن صالح الأزدِيِّ ، وعبدِ الرَّحمن بن المُبارَك العَيشِيِّ ، وعبدِ السَّلامِ بن مطَهِّرٍ أَبِي ظَفَرٍ ، وعبدِ العزيز بن الخطَّاب الكُوفِيِّ ، وعبدِ العَزِيز بنِ يحيى المَدَنِيِّ ، وعبدِ الله بن أبي بكرِ العَتَكِيِّ ، وعبدِ الله بنِ مُحُمَّد بن أسماءَ ، وعبدِ الله بنِ مُحَمَّدٍ أبي مَعمَرٍ ، وعبدِ الوهَّاب ابنِ نَجدَة الحَوْطِيِّ ، وعُبيدِ الله بنِ مُحمَّد بن أبي عائشة ، وعُبيد الله بن مُعاذٍ ، وعُثمانَ بنِ عبدِ الله بن عُثمان الشَّامِيِّ ، وعُثمانَ بنِ عُمَر الضَّبِّيِّ ، وعليِّ بن بَحرٍ ، وعليِّ بن قُتيبَة الرِّفَاعِيِّ ، وعيَّارِ بن مَطرٍ ، وعِمرانَ بنِ مَيسَرة ، وعَمرِو بن الحُصين العُقَيليِّ ، وعَمرِو بن مالكٍ الرَّاسِبِيِّ ، وعَمرِو بن مَرزُوقٍ ، وعَوْنِ بن الحَكَم بن سيَّارٍ البَاهِلِيِّ ، وعيَّاشِ بنِ الوليد الرَّقَّامِ. والقاسمِ بنِ سَلَّامِ بن مِسكينٍ ، وقُرَّةَ بنِ حبيبٍ ، وقيس ابن جَعفَرٍ الدَّارِمِيِّ . وكاملِ بن طَلحَة الجَحدَرِيِّ . ومُحمَّدِ بن إسهاعيلَ الوساوسيِّ ، ومُحمَّدِ بن إسهاعيلَ بنِ عَونٍ ، ومُحمَّدِ ابن أبي بَكرٍ المُقَدَّميِّ ، ومُحَمَّدِ بن جامع العَطَّارِ ، ومُحَمَّدِ بن الصَّلت أبي يَعلَى التَّوَّزِيِّ ، ومُحَمَّدِ ابن الطُّفَيلِ النَّخْعِيِّ ، ومُحَمَّدِ بن عُثمان بن خالدٍ أبي غَزْوَانَ العُثمَانِيِّ ، ومُحَمَّدِ بنِ عُقبَة السُّدُوسيِّ ، ومُحمَّدِ بن أبي عُمَر العَدَنِيِّ ، ومُحمَّدِ بن عونٍ الزَّيَّادِيِّ ، ومُحُمَّدِ بن كثيرٍ ، ومُحُمَّدِ بن مُوسَى بن نُفيعِ ، ومُحَمَّدِ بن هشامٍ السُّدُوسِيِّ ، ومُسلم بن إبراهيم ، ومُعاذِ بن أسدٍ ، ومُعاوية بنِ عطاءٍ

الخُزاعِيِّ، ومُوسَى بن إسهاعيلَ التَّبُوذَكِيِّ، ومُوسَى بنِ أَيُّوبِ النَّصِيبِيِّ. والنُّعهانَ بنِ شبلِ البَاهِلِيِّ. وهُدبَة بنِ خالدٍ، وهُريم بن عُثهانَ أبي المُهلَّبِ. وهدبِ بن عُمَّدِ البُنانِيِّ البَصريِّ. ويحيَى بنِ عُمَر اللَّيثِيِّ، ويحيَى بنِ كثيرٍ، ويزيدَ بنِ مُوهِبِ الرَّمِلِيِّ، ويعقُوبَ بنِ حُميدِ بن كاسبِ (۱).

قال الهَيْثَمِيُّ في « المجمع » (٨/ ١٠٠) عن شيخ الطَّبرانيِّ هذا : « لم أعرِفهُ » كذا قال ! وقد وَثَّقه ابنُ يُونُس . ولا أعلمُ أحدًا جَرَحَهُ .

أمَّا آفة هذا الإسناد فأبُّو رجاءِ الكلبيُّ ، ولم يعرفه الهيثميُّ لأنّه ورد بكنيته ، وأظنُّ أنّه لم يجتهد في البحث عنه . واسمه : روح بن المسيَّب ، وهو معروف ، ولكن بالضَّعف . فترجمه ابن أبي حاتم (٢/١/٢٤) ، ونقل عن ابن مَعِينٍ قال : « صُويلحُ » ، وعن أبيه قال : « صالحٌ ، وليس بالقويِّ » . وترجمه ابن عدِيً (٣/ ٢/٣) وقال : « روى عن ثابتٍ بالقويِّ » . وترجمه ابن عدِيًّ (٣/ ٢/٣) وقال : « روى عن ثابتٍ

⁽۱) نقلتُ هذه المَشيَخَة مُرتَّبةً على حُروف المُعجَم من كتابي « مُداراة الشَّانِي بذِكرِ شُيوخ الطَّبرانِي »، وهو في خمسة مُجلَّدات ، كنتُ انتهيتُ منه منذ سبع سنواتٍ ، منذُ سنة الطَّبرانِي »، وهو أي خمسة مُجلَّدات ، كنتُ انتهيتُ منه منذ سبع سنواتٍ ، منذُ سنة أذكُر شيخ الطَّبرَانِي ، ثمَّ أذكُر شيوحه مُرتَّين على حُروف المُعجَم ، وبجنبِ كُلِّ شيخٍ من هؤلاء أَذكُر موضع رواياتِه من جميع كُتب الطَّبرانِي ، بحيثُ يستطيعُ النَّاظر في كتابي أن يَعرِف عدد رواياتِه ، وأقلَّ عمَّن ، وأكثر عمَّن . والذي أغراني أن أفعل ذلك أنَّ لفيفًا من شُيوخ الطَّبرَانِيُّ لا وأقلَّ عمَّن ، وأكثر عمَّن . والذي أغراني أن أفعل ذلك أنَّ لفيفًا من شُيوخ الطَّبرَانِيًّ لا علم عنهم شيئا ، ولم نقف على أحوالهم في كتب الرِّجال ، فأمثال هؤُلاء ـ وحتَّى أحكُم عليهم حافِلِي أن أعرف هل تُوبع ، أم عليهم حافِلِي أن أعرف هل تُوبع ، أم خولِف ، أم تفرَّد ، وبِناءً على ذلك أُعطيه الحُكم . وقد تعبتُ عليه كثيرًا ، وبقي لي نحوٌ من ثُولِف ، أم تفرَّد ، وبِناءً على ذلك أُعطيه الحُكم . وقد تعبتُ عليه كثيرًا ، وبقي لي نحوٌ من ثلاثين شيخًا ، عَن لم أجد للعُلماء فيهم كلامًا ، فهؤُلاء من جُملة الذين عنيتُهم بقضيَّة السَّبر هذه . والحمدُ لله تعالى . وكذلك صنعتُ مُعجَمًا آخر لشُيوخ أبي عَوانة ، سمَّيتُه : «الصِّيانة لشُيوخ أبي عَوانة » ، على نفس طريقتي في «مُداراة الشَّانِ » . والحمد لله .

ويزيدَ الرَّقَاشِيِّ أحاديثَ غيرَ محفوظةٍ ». وترجمه ابنُ حِبَّان في « المَجرُوحين » (١/ ٢٩٩) وقال: «كان ممَّن يَروِي عن الثِّقات الموضُوعاتِ، ويقلِبُ الأسانِيد ويَرفَعُ الموقوفات، لا تحِلُّ الرِّواية عنه، ولا كتابة حديثه إلَّا للاعتبار »، وأُورَدَ له _ وكذلك ابنُ عَديٍّ _ حديثًا مُنكرًا جدًّا، وهو حديثُ أنسٍ مرفُوعًا: «مِهنَةُ إحداكنَ في بَيتِها تُدرِكُ به عَمَلَ المُجاهِدِين في سَبِيلِ الله ». وذَكرَ الطَّبرانيُّ في (الأوسط » (٢٨٠٧) أنَّ رَوْحًا هذا تفرَّد به عن ثابتٍ البُنانِيِّ .

ثُمَّ رأيتُ الهَيَهُمِيَّ ذَكَرَ رَوْحَ بِنَ الْمُسيَّبِ هذا في « المَجمَع » (٤/٤٠٣) وقال: « وتَّقهُ ابنُ مَعينٍ ، والبزَّارُ . وضعَّفه ابنُ حِبَّان ، وابنُ عَدِيًّ » . ونقلُهُ التَّوثيقَ عَنهُ إغيرُ صحيح ؛ لأنَّ ابنَ معينٍ قال: « صُويلِحٌ » ، ولم يَقُل : « ثقةٌ » . أمَّا البَزَّارُ فإنَّه لم يُوثِقه ، ولكنْ وَرَدَ توثيقُهُ في إسناد الحديثِ الماضي عِندَهُ _ وهو برقم (١٤٧٥ – كشف) _ قال: « حدَّثنا مُميدُ ابنُ مَسْعَدَةَ ، ثنا أبُو رجاءِ الكلبِيُّ رَوْحُ بِنُ المُسيَّبِ _ ثقةٌ _ » ، فالذي وتَّقه هو شَيخُ البَزَّار ، وليس مشهُورًا بنقد الرُّواةِ ، فرأيُهُ غيرُ مُعتبَرٍ .

فَمِثُلُ أَبِي رَجَاءٍ هَذَا ، وقد عَرَفتَ حَالَهُ ، إذا تَفَرَّدَ عَنَ الأَعمَشِ ، مع شُهرَتِه وكَثرَةِ تلامِيذِهِ الثِّقاتِ ، بمِثلِ هذا الخَبرِ ، فلا يكُونُ إلَّا باطلًا .

- ثُمَّ ثابتُ بنُ عيَّاشِ: قال الهَيتَمِيُّ: ﴿ لَم أَعرفه ﴾ .
- قلتُ : ولم أَجِد له ترجمةً . فالإسنادُ ضعيفٌ جِدًّا .

وسائرُ الأحاديث التي وَرَدَت في « الأبدال » لا تَقِلُّ بُطلانًا عن هذا . واللهُ أعلَمُ .

• ١٣٠ - سُئلتُ عن حديث : « مَن غَشَّنَا فَلَيسَ مِنَّا ، وَاللَكُرُ وَالْحَرُ وَاللَكُرُ وَاللَكُرُ وَاللَكِرُ وَالْحَدِيعَةُ فِي النَّارِ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ ابنُ حِبَّانَ (١١٠٧) ، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج١١/ رقم ١٠٢٣٤) ، وفي « الصَّغير » (٧٣٨) ، وأبُو نُعيم في « الجِلية » (٤/ ١٨٨) مِن طريق أبي خَلِيفَة الفضلِ بنِ الحُبابِ ، ثنا عُثمانُ بنُ الهيثم المؤذِّنُ ، ثنا أبي ، عن عاصمِ بن بهدَلَة ، عن زِرِّ بن حُبيشٍ ، عن ابن مَسعُودٍ مرفُوعًا فذَكرَه .

قال أَبُو نُعيمٍ: « غريبٌ مِن حديث عاصمٍ . تفرَّدَ به عُثمانُ . ولم نكتُبهُ إلَّا مِن حديث الفَضل بنِ الحُباب » .

وقال الطَّبَرانيُّ : « لَم يَرُوهِ عن عاصمٍ إلَّا الهَيَثُمُ بن الجَهمِ ، ولا عَنهُ إلَّا ابنُه عُثمانُ » .

وقال المُنذِريُّ في « التَّرغيب » (٢/ ٥٧٢): « إِسنادُه جيِّدٌ ».

وَهُو حرِيُّ بذلك ، لَولا أَنَّ عُثهانَ بنَ الهيثم كَان يُلَقَّنُ فِي آخر عُمره ، كما قال أبو حاتم الرَّازيُّ ؛ لذلك وصَفَهُ الدَّارَقُطنيُّ بكثرة الخطإ ، وقد تفرَّد به ، كما قال الطَّبَرانيُّ ، وأَبُو نُعيم .

وأمَّا أَبُوه هيثمُ بنُ الجَهمِ فصدُو ً فَى مُتهاسِكٌ ، قال ابن أبي حاتمٍ في « الجرح والتَّعديل » (٤/ ٢/ ٨٣) : « سألتُ أبي عنه ، فقالَ : لَم أَرَ فِي

حديثِهِ مكرُوهًا »، وذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في « الثِّقات » (٩/ ٢٣٥). وطَرَفُ الحديثِ الأوَّلُ ثابتٌ مِن حديث أبي هُريرة.

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ ، وغيرُه .

وللشَّطر الثَّاني شواهدُ ، ذكرَهَا شيخُنا أَبُو عبد الرَّحمنِ الألبانيُّ -حفظه الله في « الصَّحيحة » (١٠٥٧) ، وانفصل على تصحيحه . واللهُ أعلَمُ .

١٣١ - سُئلتُ عن حديثٍ: سَمَّى فِيهِ النَّبِيُّ عَلَيْكُ الفَأْرَ فَاسِقًا، وأَمَرَ بِقَتْلِهِ الفَارَ فَاسِقًا، وأَمَرَ بِقَتْلِهِ.

• قلتُ : هذا الحديثُ صحيحٌ .

فأخرج البُخاريُّ (٦/ ٣٥١) مِن طريق يُونُسَ بنِ يزيدَ ، عن ابن شِهابٍ ، عن عُروة يُحدِّث ، عن عائِشة ﴿ النَّبِيَّ عَيَّالَةٍ ، قال للوزَغ : « الفُويسِق » ولم أَسمَعهُ أَمَرَ بِقَتلِهِ . وزَعَمَ سعدُ بن أبي وقّاصٍ أنَّ النَّبِيَّ عَيَّالَةٍ أَمَرَ بِقتلِهِ . وأَعَمَ سعدُ بن أبي وقّاصٍ أنَّ النَّبِيَّ عَيَّالَةٍ أَمَرَ بقتلِهِ . وأَعَمَ سعدُ بن أبي وقّاصٍ أنَّ النَّبِيَّ عَيَّالَةٍ أَمَرَ بقتلِهِ . وأَعَمَ سعدُ بن أبي وقاصٍ أنَّ النَّبِيَّ عَيَّالَةٍ أَمَرَ بقتلِهِ . وأَعَمَ سعدُ بن أبي وقاصٍ أنَّ النَّبي عَيَّالِيَّةٍ أَمَرَ بقتلِهِ . وأَعَمَ سعدُ بن أبي وقاصٍ أنَّ النَّبي عَلَيْهُ أَمَرَ بقتلِهِ . وأَعَمَ سعدُ بن أبي وقاصٍ أنَّ النَّبي عَلَيْهُ أَمَرَ بقتلِهِ . وأَعَمَ سعدُ بن أبي وقاصٍ أنَّ النَّبي عَلَيْهُ أَمَرَ بقتلِهِ . وأَعَمَ سعدُ بن أبي وقاصٍ أنَّ النَّبي عَلَيْهُ أَمَرَ بقتلِهِ . وأَعَمَ سعدُ بن أبي وقاصٍ أنَّ النَّبي عَلَيْهُ اللهِ وأَمْ يَعْلَمُ اللهِ وأَمْ يَعْلَمُ اللهِ وأَمْ يَعْلَمُ اللهِ وأَمْ يَعْلَمُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ وأَمْ يَعْلُمُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ ال

قال الحافظُ في « الفتح » (٦/ ٢٥٤) : « قوله : « وَزَعَمَ سعدُ بن أَبِي وقَّاصٍ ... » ، قائل ذلك يُحتَمَل أن يَكُون عُروةَ ، فيكونُ مُتَّصلًا ؛ فإنَّه سمِع من سعدٍ . ويُحتَمَل أن تكون عائِشةَ ، فيكونُ من رواية القرين عن قرينه . ويُحتَمَل أن يكونَ مِن قولِ الزُّهريِّ ، فيكُونُ مُنقَطِعًا . وهذا الاحتمالُ الأخيرُ أرجَحُ ؛ فإنَّ الدَّارَقُطنيَّ أخرَجَهُ في « الغرائب » من طريق ابن وهب ، عن مالكٍ ، ويُونُسَ معًا ، عن ابن شهابٍ ، عن عُروة ، عن عائِشة ، أنَّ النَّبيَّ عَيَّالَةُ قال لِلوَزَغ : « فُويسِقُ » . وعن ابن شهابٍ ، عن عن سعد بن أبي وقَاصٍ ، أنَّ النَّبيَّ عَيَّالَةً أَمَرَ بقتلِ الوَزَغ » انتهَى .

• قلتُ : والاحتمالُ الثَّاني أنَّ عائشةَ هي القائِلةُ وَرَدَ ما يُؤيِّدُه .

فأخرج الإسماعيليُّ في « مُعجَمه » (١٥٥ - بتحقيقي) مِن طريق عُمَر ابن حبيبٍ ، قال : حدَّثنا شُعبةُ ، عن هشام بنِ عُروة ، عن أبيه ، عن عائِشة ، قالت : لَم أسمَع النَّبيَّ عَلَيْ يأمُرُ بقتل الفأرةِ ، وسمعتُه يُسمِّيها الفُويسِقَة ، ولكِن حَدَّثني سعدُ بنُ مالكٍ أنَّ النَّبيَّ عَلَيْ أَمَر بقتل الفُويسِقة .

ولَكِن سَنَدُه ضعيفٌ أو واهٍ ؛ وعُمَر بن حبيبٍ ضعَّفَه ابنُ مَعِينٍ ، وقال : « يَكذِب » ، وكان أحمدُ يستَخِفُّ به جدًّا ، وضعَّفَهُ النَّسَائيُّ . وغالبُ كلام النَّقَّاد على أنَّهُ كان كَثيرَ الوَهَم والخَطإِ .

والرَّاوي عنه أبو قِلابَة الرَّقَاشِيُّ عبدُ الملِك بنُ مُحَمَّدٍ ، قال الدَّارَقُطنيُّ : « صَدُوقٌ ، كثيرُ الخطإِ » ، وهذا أجمعُ قولٍ فيه .

وقد وَرَدَ صريحًا ما يَدُلُّ على قتلِه ..

فأخرج ابنُ ماجَهْ (٣٢٣١) واللَّفظ لَهُ ، وأحمدُ (٦/ ٨٣، ١٠) ، وابنُ أبي شَيبةَ (٥/ ٤٠٢) من طريق جرير بن وابنُ جبَّانَ (١٠٨٢) ، وابنُ أبي شَيبةَ (٥/ ٤٠٢) من طريق جرير بن حازم ، عن نافع ، عن سائِبةَ مولاةٍ للفَاكِهِ بنِ المُغيرة ، أنَّهَا دَخَلت على عائِشة ، فرأت في بيتِهَا رُمحًا موضُوعًا ، فقالَت : « يا أُمَّ المؤمنين! ما تصنعين بهذا؟ » ، قَالَت : « نقتُلُ بها هذِهِ الأوزَاغَ ؛ فإنَّ نبيَّ الله عَيْنِ الله عَيْنَ بقيله ». النّار ، غيرُ الوزَغ ، فإنَّما كانَت تَنفُخُ عليه ، فأَمرَ رسولُ الله عَيْنِ بقتِلِه ». وتابعه أيُّوبُ السَّختيانيُّ ، عن نافع مثلَه .

أخرجَهُ أحمدُ (٦/٧١٧).

قال البُوصيرِيُّ في « الزَّوائد » (٦٦/ ٣) : « هذا إسنادٌ صحيحٌ » كذا قال البُوصيرِيُّ في « الزَّوائد » قال الذَّهَبيُّ : « تفرَّد عنها نافعٌ » . ومَعَ ذَلِكَ ، فَقَد اختُلِف على نافع في إسنادِهِ ..

فَرَوَاهُ عَبِدُ الله بنُ عبد الرَّحمن بن أبي أُميَّة ، عن نافع ، أنَّ عائِشة أخبَرَتهُ ، أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ قال : « اقْتُلُوا الوَزَغَ ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَنفُخُ عَلَى إِبرَاهِيمَ عَلَيْكُ إِنْ النَّبِيَّ عَلَيْكُ فَا النَّبِيَّ عَلَيْكُ فَا اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ فَا اللهُ عَلَيْكُ فَا اللهُ عَلَيْكُ فَا اللهُ عَلَيْكُ فَا اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُ

أَخرجَهُ أَحمدُ (٦/ ٢٠٠) قال: حدَّثَنا مُحمَّد بن بَكرٍ ..

والفَاكِهِيُّ في «أخبار مَكَّةَ » (٢٢٨٩) عن عبدِ المَجِيد بن أبي رَوَّادٍ .. والأَزرَقِيُّ في «أخبار مَكَّةَ » (٢/ ١٥٠) عن مُسلِم بن خالِدٍ الزِّنجِيِّ .. قالُوا: أنا ابنُ جُريجٍ ، قال : أخبَرَنِي عبدُ الله بنُ عبد الرَّحمن به . وهذا الوجهُ أصحُّ من الأول .

وله طريقٌ آخرُ عن عائشةً ..

أَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٥/ ١٨٩) من طريق هشام الدَّستُوائِيِّ ، عن قتادة ، عن سعيد بن المُسيَّب ، أنَّ امرأةً دَخَلَت على عائِشة وبِيلِهَا عكَّازُ ، فقالت : « لِهِلَهِ اللَّوزَغِ ؛ لأنَّ نبيَّ الله عَيَّالُهُ حدَّثَنَا أَنَّه لم يكُن شيءٌ إلَّا يُطفئُ على إبراهيم عَلِيَّهُ ، إلَّا هذه الدَّابةُ ، فأَمَرَنَا بقتلِهَا . ونهَى عن قتل الجِنَانِ ، إلَّا ذا الطُّفيتَينِ والأَبتَرِ ؛ فإنَّهُم يطمِسان البصر ، ويُسقِطان ما في بُطون النِّساء » .

وقد خُولِف قتادةٌ في إسناده ..

خالَفَهُ عبدُ الحميد بنُ جُبيرٍ ، فرواهُ عن سعيد بن المُسيَّب ، عن أُمِّ شريكٍ

فَجَعَلَ الحديثَ مِن مُسنَد أُمِّ شريكٍ.

أَخرَجَهُ البُخاريُّ في « بَدء الخلق » (٦/ ٣٥١) قال : حدَّثنا صدقةُ بن الفَضل ..

ومُسلِمٌ (١٤٢/٢٢٣٧) قال : حدَّثنا عمرٌو النَّاقدُ ، وإسحاقُ بنُ إبراهيم ، وابنُ أبي عُمَر ..

وأبو عَوانة _ كما في « إتحاف المَهَرة » (١٨/ ٢٧٠) _ عن إبراهيمَ بن بشَّارِ الرَّمادِيِّ ..

والنَّسَائيُّ (٥/ ٢٠٩)، ومن طريقه ابنُ عبدِ البَرِّ في « التَّمهيد » (١٥/ ١٨٦) قال: أخبَرَنا مُحُمَّدُ بنُ عبد الله بن يزيدَ ..

ومُسلِمٌ أيضًا ، وابنُ ماجَهُ (٣٢٢٨) ، وابنُ أبي عاصم في « الآحاد والمَثانِي » (٣٣٢٥) قالا : حدَّثنا أبو بكرٍ بنُ أبي شَيبَة ، وهو في « المُصنَّف » (٥/ ٢٠١) ..

وأحمدُ (٦/ ٤٢١، ٤٢١)، ومن طريقه أبو نُعيمٍ في « معرفة الصَّحابة » (٧٩٦٦) ..

وعبدُ الرَّزَّاق في « المُصنَّف » (ج٤/رقم٥٨٣٩) ، ومن طريقه الطَّبَرَانِيُّ في « الكبير » (ج٥/رقم٠٢٥) ..

وإسحاقُ بن راهوَيهِ في « الْمُسنَد » (۲۲۱۰) ..

والحُميدِيُّ في « مُسنَده » (٢٥٠) ، ومن طريقه ابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد »

..(١٨٦/١٥)

والمَحَامِلِيُّ في «الأمالي» (١٠١) قال: حدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ أبي عونٍ ..
وأبو الفَضل الزُّهرِيُّ في «حديثه» (ج٧/ق٥١١/٢) قال: حدَّثَنا الحَسَنُ بنُ عرفة ، قالوا: ثنا سُفيانُ بنُ عُيينة ، عن عبدِ الحميد بن جُبيرٍ بهذا الإسناد.

وتابعه ابنُ جُريجٍ ، فرواه عن عبدِ الحميد بن جُبيرٍ بسنده سواء .
أخرَجَهُ مُسلِمٌ (٢٢٣٧/ ٤٣) ، وأبو عَوانة في « المُستخرَج » _ كما في « إلحَاف المَهَرة » (١٨/ ٢٧٠) _ ، وابنُ حِبَّان (٣٤٤) عن ابن وهب . . ومُسلِمٌ ، وأبو عَوَانة ، وأحمدُ (٢/ ٢١١) ، وأبو نُعيمٍ في « معرفة الصَّحَابة » (٧٩٦٤) عن رَوح بن عُبادة . .

ومُسلِمٌ، وأحمدُ (٦/ ٤٢١) عن مُحمَّد بن بكرِ البُرْسَانِيِّ ..
وأحمدُ (٦/ ٤٢١) ، والإِسمَاعِيلِيُّ في « المُستخرَج » _ كما في « الفتح »
(٦/ ٣٩٤) _ ، وأبو نُعيمٍ في « معرفة الصَّحَابة » (٧٩٦٥) عن يحيى القَطَّان ..

والفَاكِهِيُّ فِي «أخبار مَكَّة » (٢٢٨٩) عن عبدِ المجيد بن أبي رَوَّادٍ .. والأَزرَقِيُّ فِي «أخبار مَكَّة » (٢/ ١٥٠) عن مُسلِم بن خالدِ الزِّنجِيِّ .. والأَزرَقِيُّ فِي « الطَّبَقات » (١٥٧/٨) قال : حدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ عمر وابنُ سعدٍ فِي « الطَّبَقات » (١٥٧/٨) قال : حدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ عمر لوَاقِدِيُّ ..

وأبو عَوَانة عن حجَّاج بن مُحَمَّدٍ الأعورِ ، قالوا : ثنا ابنُ جُريحٍ ، عن عبدِ الحميد بن جُبيرِ بهذا .

وصرَّح ابنُ جُريج بالتَّحديث عند مُسلِمٍ ، وأحمدَ ، والفاكهيِّ ، والأَزرَقِيِّ ، والإسهاعيليِّ .

وتابعهم أبو عاصمٍ النَّبيلُ ، فرواه عن ابن جُريجِ بهذا الإسناد .

أَخرَجَه الدَّارِمِيُّ (٢/٢)..

وأبو عَوَانة _ كما في « إتحاف المَهَرة » (١٨/ ٢٧٠) _ قال : حدَّثَنا عمَّار ابنُ رجاءٍ ، وأبو يُوسُف الفارسِيُّ ، وأبو داوُد الحرَّانِيُّ ..

وابنُ شاهينَ في « النَّاسخ والمنسُوخ » (٦٤٥) عن إسحاقَ بن يسارٍ ..

وأبو نُعيمٍ في « معرفة الصَّحابة » (٧٩٦٤) عن مُحَمَّد بن أَحمدُ بن أَالِي العوَّام، قَالُوا: ثنا أبو عاصمِ النَّبيلُ بهذا .

ورواه أبو مُسلم الكَشِّيُّ ، قال : ثنا أبو عاصمٍ ، عن عبدِ الحميد بن جعفرٍ ، عن أمَّ شريكٍ بهذا .

أَخرَجَه الطَّبرَ انِيُّ (ج٥٦/ رقم ٢٥١).

ولم أُجِد روايةً لأبي إدريسَ ، عن سعيد بن الْسيَّب.

وأبو مُسلِمٍ ، شيخُ الطُّبَرَانِيِّ ، من الأثبات .

فلعلَّ لأبي عاصم فيه إسنادان. والله أعلم.

وتابَعَهُم عُبيدُ الله بنُ مُوسَى ، فرواه عن ابن جُريحٍ بهذا الإسناد ، وزاد: «كَان يَنفُخ على إبراهيمَ عَلِيَـّالِارٌ ».

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ فِي « الأنبياء » (٦/ ٣٨٩) قال : حدَّثَنا عُبيد الله بنُ مُوسَى _ أو ابن سلام _ عنه ، ومن طريقه البَغَوِيُّ فِي « شرح السُّنَّة » مُوسَى _ أو ابن سلام ... (١٢/ ١٩٧-١٩٠)..

وعَبدُ بنُ مُميدٍ في « الْمنتخَب » (١٥٥٩) ..

وأبو عَوَانة _ كما في « إتحاف المَهَرة » (١٨/ ٢٧٠) _ قال : حدَّثَنا عليُّ ابن حَربِ ، ويُوسُفُ بنُ مُسلم ، وعهَّارُ بنُ رجاءٍ ..

والبَيهَقِيُّ (٥/ ٢١١) عن أبي حاتم الرَّازِيِّ ، قالُوا: ثنا عُبيدُ الله بنُ مُوسَى بهذا.

قال أبو عَوانة: « زاد عُبيدُ الله بنُ مُوسَى وحدُه: « وكانت تَنفُخ على إبراهيمَ » ، ولم يَزِدها غيرُه ، ولا هي عند مُسلم » .

• قلتُ: وعُبيدُ الله ثقةٌ ، لكنّه كأن مُحتَرِقًا في التّشيّع. ومِن ساقِط قولِه _ كما حكاه عنه ابن مَعِينٍ _: « ما كان أحدٌ يشُكُّ في أنّ عليّا أفضلُ من أبي بكرٍ وعُمرَ » ، فاللّهُمّ ! غُفرًا! ولذلك تركهُ أحمدُ ، وغيرُه . أمّا هو فلا يُدفَع عن الصّدق . والله أعلَمُ .

ولا تَعَارُض بِين الرِّوايتين ؛ وسعيدُ بن المسيَّب كان واسعَ الرِّواية ، ولا مانِع أن يكونَ الحديثُ عنده عن عائشة وأُمِّ شَريكٍ معًا ، لولا ما قيل في رِواية قتادة عن سعيدِ بن المسيَّب ، فقد ذَكَرَ إسهاعيلُ القاضِي أنَّ ابن المدينيِّ كان يُضعِف أحاديث قتادة عن سعيدِ بن المُسيَّب تضعيفًا شديدًا ، وقال : « أَحسَبُ أنَّ أَكثرها بين قتادة وسعيدٍ فيها رجالٌ » انتهى ؛ وذلك لأنَّ قتادة مُدلِّسٌ .

واللهُ أعلَمُ .

١٣٢ - سُئلتُ عن حديث: « كُن فِي الدُّنيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَو عَابِرُ سَيلٍ، وَعُدَّ نَفسَكَ مِن أَهلِ القُبُورِ ».

• قلتُ : هذا حديثُ صحيحٌ ، ما عدا قولِهِ : « وَعُدَّ نَفسَكَ مِن أَهلِ القُبُورِ » كما يَأتِي تفصيلُهُ ، إن شاء الله تعالى .

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ (١١/ ٢٣٣)، وابنُ حِبَّانَ في «صحيحه » (٢/ ٥٧/ ٦٨٧) ، وفي « رَوضة العُقلاء » (١٤٨) ، والعُقيليُّ في « الضُّعفاء » (ق١٥١/ ١) ، والحكيمُ التِّرمذيُّ في « نوادر الأصول » (ج٢/ق١/١٥) ، وابنُ الأعرابيِّ في « مُعجَمه » (ج٥/ ق ٩٦/ ٢) ، وابنُ أبي عاصم في « الزُّهد » (١٨٥) ، والدَّارَقُطنيُّ في « الأفراد » (ق ٨٨/١) ، والطَّبَرانِيُّ في « الكبير » (ج١٢/ رقم ١٣٤٧٠) ، والآجُرِّيُّ في « الغُرَباء » (ق٣/ ١) ، وأَبُو نُعيمٍ في « الحِلية » (٣/ ٣٠١) ، والخَطَّابيُّ في « العُزلة » (ص٣٩/ ٣٠١) ، والبَيهقِيُّ في « الأربَعُون الصُّغرَى » (٣٢-بتحقيقي) ، والقُضاعيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (٦٤٤) مِن طريق الأعمَش ، قال : حدَّثَني مُجَاهِدٌ ، عن ابن عُمَر رضي ، قال : أَخَذَ رسُول الله عَيْكُ بِمِنكَبِي ، فَقَالَ : « كُن فِي الدُّنيا كَأَنَّك غريبٌ أو عابِرُ سبيلٍ » .

وكان ابنُ عُمَر يقولُ : « إِذَا أمسيتَ فلا تَنتَظِرَ الصَّباحَ ، وإذا أُصبَحتَ فلا تَنتَظِر الصَّباحَ ، وإذا أُصبَحتَ فلا تَنتَظِر المسَاءَ ، وخُذ مِن صِحَّتِك لَرَضِك ، ومِن حياتِك لموتِك » .

وهذا لفظُ البُخاريِّ .

قال ابنُ حِبَّانَ في « رَوضةُ العُقلاء » (١٤٩): « قد مَكثتُ بُرهةً من الدَّهر ، مُتوهِمًّا أنَّ الأعمشَ سَمِعَ هذا الخَبَرَ مِن ليثِ بنِ أبي سُليم ، فدَلَّهُ ، حتَّى رأيتُ عليَّ بنَ المَدينيِّ ، حدَّث بهذا الخبر ، عن الطُّفَاوِيِّ ، عن الطُّفَاوِيِّ ، عن الأعمشِ ، قال : حدَّثنِي مجاهِدٌ ، فعلِمتُ حِينئذٍ أنَّ الخبرَ صحيحٌ ، لا شكَّ فِيهِ ، ولا امتِرَاء في صِحَّتِه » ا.ه.

وهُو يُشيرُ إِلَى روايةِ البُخاريِّ .

وقال الحافظُ في « الفتح » (١١/ ٢٣٣ – ٢٣٤): « أَنكَرَ العُقيليُّ هذه اللَّفظة ، وهي: « حدَّثنِي مُجَاهِدٌ » ، وقالَ : إِنَّما رواه الأعمشُ بصيغةِ : « عن مُجاهد » ، كذلك رواه أصحابُ الأعمش عَنهُ ، وكذا أصحابُ الطُّفَاوِيِّ عنه ، وتَفَرَّدَ ابنُ المَدينيِّ بالتَّصريحِ ، قال : ولَم يَسمَعهُ الأعمشُ عن مُجاهِدٍ ، وإنَّما سَمِعهُ من ليثِ بن أبي سُليمٍ عنه ، فدَلَّسَهُ » ا.ه. .

• قُلتُ : ليس في نُسخَتي مِن « الضَّعَفَاء » كلامُ العُقيليِّ ، ولا في المطبُوعَة منه ، وإِنَّها فيها أنَّ العُقيليَّ رَوَى هذا الحديثَ : « عن مُحمَّد بن عبد الله الحضرَمِيِّ المَعرُوفِ بـ « مُطيَّنٍ » ، قال : حدَّثنا عمرُو بنُ مُحمَّد بن بُكيرِ النَّاقِدُ ، حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ عبد الرَّحمن الطُّفَاوِيُّ به ، بالعنعنة بين الأعمش ومُجاهدٍ . ـ ثُمَّ قال : _ وقال الحضرَمِيُّ : قال لنا عمرُو بنُ مُحمَّدٍ الأعمش ومُجاهدٍ . ـ ثُمَّ قال : _ وقال الحضرَمِيُّ : قال لنا عمرُو بنُ مُحمَّدٍ وذكرَ عليَّ بن المَدِينِيِّ ، فقال ـ : زَعَمَ المَخذُولُ [!!] في هذا الحديث أنَّهُ قال : حدَّثنا مُجاهِدٌ . وإِنَّها أخذَهُ الأعمش من ليث بن أبي سُليمٍ » ا.هـ .

وسَوَاءٌ كان المُنكِرُ هو العُقيليَّ ، أو عَمرًا النَّاقد ، فإِنَّهُ تَعقَّبْ فيه نَظرٌ ؟

وعليُّ بن المدينيِّ أَحَدُ جبال الحفظ ، الذين يُبدَأُ بذكرهم ويُعادُ في الضَّبط والإِتقان ، وقد حَفِظ ما لم يحفَظوه ، فلا يَتَوَجَّه الإِنكارُ إليه .

وقد قال الذَّهَبِيُّ في « الميزان » ، يُدافِع عن ابن المدينيِّ ، قال : « بل الشَّقةُ الحافظُ إذا انفرد بأحاديثَ كان أرفعَ له ، وأكمَلَ لرُتبَتِه ، وأدَلَّ على اعتنائِهِ بعلم الأثر ، وضبطِهِ دُون أقرانه لأشياءَ ما عَرَفُوها » ا.هـ.

وتُمَّ شيءٌ آخرُ ..

وهو رِوايَةُ البُخاريِّ لهذا الحديث من طريق ابنِ المدينيِّ ، وكان البُخاريُّ حُجَّةً في هذا الباب .

واللهُ الْمُوَفِّقُ .

ولِلحدِيثِ طُرُقٌ أُخرَى ، ذكرتُها في « الثَّانِي من أَمَالِي الوزير أبي القاسم ابن الجَرَّاح » (رقم: ٩٤).

١٣٣ - سُئلتُ عن حديث: « ذَاكِرُ اللهِ فِي رَمَضَانَ مَغفُورٌ لَهُ ، وَسَائِلُ اللهِ فِيهِ لَا يَخِيبُ ».

• قلتُ : هذا حديثُ باطِلُ .

أخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٧٣٤١) ، وابنُ عديٍّ في « الكامل » (١٦٠١) ، والبَيهقِيُّ في « الشُّعَب » (ج٧/ رقم ٥٣٥٥) ، والأصبهانيُّ في « التَّرغيب » (١٧٥١) مِن طُرُقٍ عن أحمدَ بنِ منصور المَروَزِيِّ المُلقَّبِ بـ « زاجٍ » ، ثنا عبدُ الرَّحمن بنُ قيسٍ ، ثنا هِلالُ بنُ عبد الرَّحمن ، عن عليِّ ابن زيدٍ ، عن سعيد بن المُسيَّب ، عن عُمرَ بنِ الخطَّاب مرفُوعًا فذكرَه . قال الطَّبرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديثَ عن سعيدِ بن المُسيَّب إلَّا عليُّ بنُ زيدٍ ، ولا عن عليٍّ إلَّا هلالُ بنُ عبد الرَّحمن . تفرَّ د به عبد الرَّحمن بن زيدٍ ، ولا عن عليٍّ إلَّا هلالُ بنُ عبد الرَّحمن . تفرَّ د به عبد الرَّحمن بن

• قلتُ: وعبدُ الرَّحمن كَذَّبه ابنُ مَهديٍّ ، وأَبُو زُرعة ، وقال البُخاريُّ : « ذَهَبَ حديثُه » ، وقال أحمدُ : « لم يَكُن بشيءٍ » ، وقال ابنُ حِبَّانَ : « كان مِثَن يَقلِبُ الأسانيدَ ، وينفرد عن الثِّقات بها لا يُشبه حديث الأثبات . تَركه أحمدُ بنُ حَنبلِ » ا.ه. .

وهلالُ بنُ عبدُ الرَّحمن ، قال العُقيليُّ في « الضَّعفاء » (٢/ ٣٤٢) : « مُنكَر الحديث » .

وعليُّ بنُ زيدٍ هو ابنُ جُدْعَانَ ، ضعَّفُوهُ من قِبَل حِفظِه .

وضَعَّف الهيثمِيُّ الحديثَ في « مَجَمَع الزَّوائد » (٣/ ١٤٣) ، وأعَلَّه بهلالِ بن عبد الرَّحمن . وعبدُ الرَّحمن بنُ قيسٍ شرُّ منه .

والحديثُ أيضًا ضعَّفَهُ المُنذريُّ في « التَّرغيب » (٢/ ١٠٣ - ١٠٤) ، إِذَ صدَّرَه بقوله: « رُوِيَ » ، كها نَصَّ عليه في مُقدِّمة الكتاب ، وكان اللَّائِقُ بِهِ عِنْ أَن يُحِذِفَهُ مِن كتابه ؛ لشدَّة ضعفِه ، فلو اكتفى بالصَّحيح والحسن ، وما يُقارِبُها ممَّا ضعفُه مُحتَمَلُ ، هَانَ الأمرُ ، ولكنَّهُ أدخَل الموضوعاتِ والبواطيل والمناكيرَ في كِتابه ، والضَّعيفَ أيضًا ، وصدَّر الكُلَّ بقولِه: « رُوِيَ » ، فَضَاعَ على النَّاس مَعرِفَةُ شديدِ الضَّعف مِمَّا ضعفُه مُحتمَلُ . فاللهُ المُستَعان .

١٣٤ – سُئلتُ عن حديث: « يَدخُلُ فُقَرَاءُ أُمَّتِي الجَنَّةَ قَبلَ أَعْنِيَائِهِم بِأَربَعِينَ خَرِيفًا »، قالُوا: « صِفهُم لَنَا يَا رَسُولَ الله »، قال : « هُمُ الشَّعَثَةُ رُؤُوسُهُم ، الدَّنِسَةُ ثِيَابُهُم ، الَّذِينَ لَا يُؤذَنُ فَال : « هُمُ الشَّعَثَةُ رُؤُوسُهُم ، الدَّنِسَةُ ثِيَابُهُم ، الَّذِينَ لَا يُؤذَنُ فَال : « هُمُ الشَّعَرَاتِ ، وَلَا يَنكِحُونَ المُتنَعِّاتِ ، تُوكلُ بِمِم هُمَ الشَّدَاتِ ، وَلَا يَنكِحُونَ المُتنَعِّاتِ ، تُوكلُ بِمِم مَشَارِقُ الأَرضِ وَمَغَارِبُهَا ، يُعطُونَ كُلَّ الَّذِي عَليهِم ، وَلَا يُعطُونَ كُلَّ الَّذِي عَليهِم ، وَلا يُعطُونَ كُلَّ الَّذِي عَليهِم ، وَلا يُعطُونَ كُلَّ الَّذِي عَليهِم » .

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ الطَّبرانيُّ في « الكبير » (ج١١/ رقم ١٣٢٢٣) ، وفي « الأوسط » (ج١/ ق٩١/ ١) قال : حدَّثَنَا الحُسينُ بنُ إسحاقَ التُّستَرِيُّ ..

والإسماعيليُّ في « مُعجَمه » (رقم ٥٥ - بتحقيقي) من طريق أبي زُرعة الرَّازيِّ عُبيدِ الله بنِ عبد الكريم ، قالا : ثنا عليُّ بنُ بحرٍ ، ثنا قتادةُ بنُ الفضل ، قال : سمِعتُ أبا حاضرٍ يُحدِّثُ ، عن الوُضَيْنِ بنِ عطاءِ ، عن الفضل ، قال : سمِعتُ أبا حاضرٍ يُحدِّثُ ، عن الوُضَيْنِ بنِ عطاءِ ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه ابنِ عُمَر مرفُوعًا فذَكَرَهُ بتهامِهِ .

وسَنَدُه ضعيفٌ أو واه ؛ وقتادةُ بنُ الفضل ذكرَهُ ابن حِبَّانَ في « الثِّقات » ، وقال أَبُو حاتم: « شيخُ » .

وأَبُو حاضرً قال الذَّهَبِيُّ في « الميزان » (٤/ ٥١٢) : « مجهُولُ » . أمَّا الهيثميُّ فقال في « المَجمَع » (١/ ١٧٠) : « أبو حاضرِ عبدُ الملِك ابن عبد ربِّه: مُنكَرُ الحديث »، وصنيع الذَّهبيِّ التفريقُ بينَهُما .

والوُضَيْنُ بنُ عطاءٍ في حفِظِه سوءٌ.

وقال الطَّبَرانيُّ : « لا يُروَى عن ابن عُمَر إلَّا مِن هذا الوجهِ ، ولم يُحدِّث به إلَّا عليُّ بنُ بحرٍ » ا.ه. .

وعليُّ بن بحرِ ثقةٌ ، والشَّأنُ في غيرِه كما تقدَّم .

وقال المُنذِريُّ في « التَّرغيب » (٤/ ١٣٦) ، والهَيثميُّ في « المَجمع » (١٣٦/٤) بعد ذِكر الحديث : « رُواتُه ثقاتٌ » كذا قالاً!

وقد رجَّح الهَيشميُّ أنَّ أبا حاضرٍ هو عبدُ الملِك بنُ عبد ربِّه ، ووَصَمَهُ بأنَّهُ مُنكَرُ الحديث ، فكيف يقولُ : « رُواتُه ثقاتٌ » ! وحتَّى لو فرَّق بينَهُمَا كما فعل الذَّهبيُّ ، فأبو حاضرِ الذي يَروِي عن الوُضينِ مجهولُ .

هذا ، مع ما قيل في حِفظ الوُّضَينِ .

فَقُولُهُما ، على جميع الوُجوه لا يستقِيمُ . واللهُ أعلَمُ .

ولكن ، للحديث شواهدُ يصِحُّ بها ..

* فأمَّا أوَّلُه فصحَّ عن عبد الله بن عمرٍ وضُّ .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ في «صحيحه » (٢٩٧٩) من طريق ابن وهب، أخرَنِي أَبُو هاني ، سمع أبا عبد الرَّحمن الحُيُليَّ ، قال : وجاء ثلاثةُ نَفَرٍ إلى عبد الله بن عمرو بن العاص وأنا عِندَه ، فقالُوا : يا أبا مُحمَّدٍ! إنَّا والله! ، ما نَقدِرُ على شيءٍ ، ولا نَفَقةٍ ، ولا دابَّةٍ ، ولا مَتاعٍ . فقال هَمُ : ما شِئتُم : إن شِئتُم رَجَعتُم إلينا فأعطيناكُم ما يَسَّرَ اللهُ لكم ، وإن شِئتُم ذكرنا أمرَكُم للسَّلطان ، وإن شِئتُم صَبَرتُم ، فإنِي سمعتُ رسُولَ الله عَيَّالِيَّة يقولُ : « إنَّ للسُّلطان ، وإن شِئتُم صَبَرتُم ، فإنِي سمعتُ رسُولَ الله عَيَّالِيَّة يقولُ : « إنَّ

فُقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ يَسبِقُونَ الأَغنِيَاءَ يَومَ القِيَامَةِ إِلَى الجَنَّةِ بِأَربَعِينَ خَرِيفًا ». قَالُوا: فَإِنَّا نصبِرُ ، ولا نسألُ شيئًا.

وأَخرَجَهُ أَحمدُ (٢/ ١٦٩) ، وابنُ حِبَّانَ (ج٢/ رقم ٦٧٨) من طريق حَيْوَةَ ، حدَّثَنا أبو هانئِ بسنده سواءٌ ، بالمرفُوع وحدَهُ ، دُون القِصَّة .

ولكن وَقَعَ عند ابن حِبَّانَ : « بسبعين ـ أو : أربعين ـ خريفًا » ، هكذا وقَعَ الحديثُ عند ابن حِبَّانَ على الشَّكِّ .

وقد رواه أَحَمُدُ ، قال : حدَّثَنا أبو عبد الرَّحن ، ثنا حَيْوَةُ _ وهُو : ابن شُريح _ .

وأَخرَجُهُ ابنُ حِبَّانَ من طريق أبي خَيثَمة زُهيرِ بنِ حربٍ _ وهو ثِقَةٌ حافِظٌ _ ، ثنا عبدُ الله بنُ يزيدَ المقرئُ _ وهو أبو عبد الرَّحمن ، شيخُ أحمدَ فه _ .

فلعلَّ الشَّكَ مِن أَبِي خَيثَمة ، أو مِن أَبِي يَعلَى ، راوِيهِ عنه أَ واللهُ أَعلَمُ . ففي رواية أَحمَد ، عن المُقرئِ ، قال : « بأربعين خريفًا » ، ولم يشُكَّ . فكذلك رواه هارُون بن مَلُّولِ المصريُّ ، عن المُقرئِ ، مِثلَ رواية أَحمَد . أخرجَهُ الطَّبرانيُّ في « المُعجَم الكبير » (٤٢ – الجزء المُتمِّم) ، والنَّسائيُّ في « السُّنن الكُبرَى » (٥٨٧٦) ، والدَّارِميُّ (٢/ ٢٤٥) ، وابنُ حِبَّانَ في « البعث والنَّسُور » (١١٥) من طريق مُعاوِية بن (٦٧٧) ، والبَيهقِيُّ في « البعث والنَّسُور » (١١٥) من طريق مُعاوِية بن صالح ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمرو ، قال : بينهَا أنا جالسٌ في المسجِدِ وحلقةٌ من فُقراء المُهاجِرين وسط المسجد جلوسٌ ، فدخَلَ رسُول الله عَيْكُمُ المسجد نِصفَ النَّهارِ ، وسط المسجد جلوسٌ ، فدخَلَ رسُول الله عَيْكُمُ المسجد نِصفَ النَّهارِ ،

فانطلقَ إِليهِم، فَجَلَسَ مَعَهُم، فلمَّا رأيتُ النَّبِيَّ عَيِّلِهُ جَلَسَ إِلَيهِم قُمتُ النَّبِيَ عَيِّلِهُ جَلَسَ إليهِم قُمتُ إليه ، فأدرَكتُ مِن حديثِه وهُو يقولُ: « بَشِّر فُقَراءَ المُهاجِرين: إِنَّهُم لَيَدخُلُون الجَنَّة قبل الأغنياء بأربعين عامًا ».

وسَنَدُه صحيحٌ ، وهذا لفظُ ابن حِبَّانَ .

وعِند الباقين : « قال عبدُ الله بنُ عمرٍ و : فَلَقَد رأيتُ ألوانَهم أَسْفَرَت ، حتَّى تمنَيْتُ أَن أَكُون مِنهُم » .

وعِند الدَّارِميِّ: «_أو: مَعَهُم_».

وأخرَجَهُ الْجاكِمُ في « الْمستدرَكُ » (٢/ ٧٠) ، وعَنهُ البيهقيُّ في « الشُّعَب » (ج٨/ رقم ٣٩٥٥) مِن طريق مُحمَّد بن عبد الله بن عبد الحكَم ، أخبَرَنا ابنُ وهب ، أخبَرَني سعيد بن أبي أيُّوبَ ، عن عيَّاش بن عبَّاسٍ ، عن أبي عبدِ الرَّحمن الحُيُّليِّ ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : قال لي رسُول الله أبي عبدِ الرَّحمن الحُيُّليِّ ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : قال إي رسُول الله عبدِ الرَّحمن الحُيُّليِّ ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : الله ورسُولُه عَلَمُ أوَّلَ زُمرَةٍ تَدخُلُ الجَنَّة مِن أُمَّتِي ؟ » ، قال : الله ورسُولُه أعلَمُ ! . فقال : « فُقرَاءُ اللهاجِرِين . يأتُونَ يومَ القِيامَة بابَ الجنَّة ، ويستَفتِحُون ، فيَقُولُ هم الخَزَنةُ : أَوقَد حُوسِبتُم ؟ قالُوا : بأيِّ شيءٍ ويستَفتِحُون ، فيَقُولُ هم الخَزَنةُ : أَوقَد حُوسِبتُم ؟ قالُوا : بأيِّ شيءٍ تُعاسِبُونَا ؟! وإنَّها كانت أسيافُنا على عواتِقِنَا في سبيلِ الله ، حتَّى مُتنا على ذَلِك . _ قال : _ فيُفتَح هم ، فيَقِيلُون فيه أربعين عامًا قبلَ أن يَدخُلَها ذَلِك . _ قال : _ فيُفتَح هم ، فيَقِيلُون فيه أربعين عامًا قبلَ أن يَدخُلَها النَّاسُ » .

قال الحاكِمُ: «صحيحٌ على شرط الشَّيخين»، ووافَقَهُ الذَّهبيُّ. وليس كما قالًا، والصَّوابُ أنَّه على شرط مُسلِم؛ فهذه التَّرجمة: «سعيد النَّ عن عيَّاش بن عبَّاسٍ، عن أبي عبد الرَّحمن الحُبُليِّ»، لمَ

يُخرِّجها البُخاريُّ ، ولم يَروِ البُخاريُّ شيئًا لعيَّاش بن عبَّاسٍ .

وأَخرَجَهُ أَحمد (٢/ ١٦٨) ، وعَبدُ بنُ خُميدٍ في « المُنتخَب » (٣٥٢) ، والمُعافَى ابنُ عِمرَان في « الزُّهد » (٥٦) ، وابنُ حِبَّانَ (٧٤٢١) ، وابنُ أبي عاصم في « الأوائل » (٥٧) ، وابنُ جَرِيرِ في « تفسِيرِه » (٢١٦/٤) ، وأَبُو نُعيم في « الحِلية » (١/ ٣٤٧) ، وفي « صِفَة الجَنَّة » (٨١، ٩٢) ، والبَزَّار في « مُسنَدِه » (٣٦٦٥ - كشف الأستار) ، والطّبَرَانِيُّ في « الكبير » (ج١٣/رقم١٥٢ –قطعةٌ منه) ، والبيهقيُّ في « البَعث » (٤١٤) ، وفي « الشُّعَب » (ج٨/ رقم٤٣٩٥) ، عن الحاكِم ، وهو في « المُستدرَك » (٢/ ٧١-٧١) ، وأبو عَرُوبَةَ في « الأوائل » (١٠٣) ، والأُصبَهَانِيُّ في « التَّرغيب » (٨١٠) مِن طريق أبي عُشَّانَة حدَّثَه ، قال : سمِعتُ عبدَ الله ابنَ عمرِو يقُول : ... وسَاقَ الحديثَ بنحوِهِ ، مع اختلافٍ في سياقِه .

ورواه عن أبي عُشَّانَةً : عَمرُو بنُ الحَارِث ، وابنُ لَهِيعَةَ ، ومَعرُوفُ بنُ

قال المُنذِرِيُّ في « التَّرغيب » (٢/ ٣١٩- ٢٣): « إسنادُهُ حسَنٌ ، لكن متنَّهُ غريبٌ ».

* وأمَّا آخِرُ الحديثِ فلَهُ شواهدُ مِنهَا حديثُ ابنِ عُمَر ، مرفُوعًا: « حَوضِي مَا بينَ عدنَ وعَمَّانَ ، أَبرَدُ من الثَّلج ، وأحلَى مِنَ العَسَل ، وأطيبُ ريحًا من المِسك ، أكوابُه مثلُ نُجوم السَّماء ، مَن شَرِبَ مِنهُ شربةً لم يظْمَأ بعدَهَا أبدًا ، أوَّلُ النَّاس عليه وُرُوْدًا صعاليكُ الْمهاجِرين » ، قال قَائِلْ : وَمَن هُم ، يَا رسُول الله ؟ . قال : « الشُّعَثَةُ رُؤُوسُهم ، الشُّحبَةُ

وُجُوهُهُم ، الدَّنِسَةُ ثِيَابُهم ، لا يُفتح لهُم السُّدَدُ ، ولا يَنكِحُون المُتنَعِّمات ، الذين يُعطُون كلَّ الذي عليهم ، ولا يأخُذُون الذي لهم » .

أخرجه أحمد (٢/ ١٣٢) قال: حدَّثنا أبو المُغيرة، ثنا عمرُو بنُ عمرٍو أَبُو عُثمان الأُحمُوسِيُّ ، حدَّثني المُخارِقُ بنُ أبي المُخارِقِ ، عن عبد الله بن عُمرَ بن الخطَّاب عَنْ .

قال المُنذِريُّ في « التَّرغيب » (٤/ ٢٥٠): « إسنادُهُ حَسَنٌ » . وقال الهُيثميُّ في « المَجمَع » (٢/ ٣٦٦): « رواه أحمدُ ، والطَّبَرانيُّ ، مِن رواية عمرو بن أبي عمرو الأُحمُوسِيِّ ، عن المُخارِق بن أبي المُخارِق ـ واسمُ أبيه : عبدُ الله بنُ جابرٍ _ ، وقد ذكرَهُ ابنُ حِبَّانَ في الثقات » . وله شاهدٌ آخرُ مِن حديث ثَوبَانَ مَعْ .

أخرَجَهُ التِّرمذيُّ (٢٤٤٤)، وابنُ ماجَهْ (٣٠٠٣)، وأحمدُ (٥/٥٧٠- ٢٧٦)، والطَّيالسِيُّ (٥٩٥)، والحاكِمُ (٤/١٨٤)، وابنُ أبي الدُّنيَا في «الأولياء» (٧)، وابنُ عبد البَرِّ في «التَّمهيد» (٢/ ٢٩٣- ٢٩٤) مِن طُرُقٍ عن مُحمَّد بن المُهاجِر، عن العبَّاس بن سالم اللَّخميِّ، عن أبي سلَّام الحبشيِّ، قال: بَعَثَ إليَّ عُمَرُ بنُ عبد العزيز، فحُمِلتُ على البريدِ. قال: فلمَّا دَخَلَ عليه، قال: يا أَمِيرَ المؤمنين! لقد شَقَّ عليَّ مَركِبي البريدَ! فقال: يا أبا سلَّام ! ما أردتُ أن أَشُقَ عليكَ، ولكِن بَلغَنِي عنك حديثُ ثُعَدَّتُه، عن ثوبانً، عن النَّبيِّ عَيَّا فِي الحَوض، فأحبتُ أن تُشافِهنِي به. قال أبو سلَّام : حدَّثنِي ثوبانُ ، عن النَّبيِّ عَيَّا فِي الحَوض، فأحبتُ أن تُشافِهنِي به. قال أبو سلَّام : حدَّثنِي ثوبانُ ، عن النَّبيِّ عَيَّا فِي الحَوض، فأحبتُ أن تُشافِهنِي من عدن قال أبو سلَّام : حدَّثنِي ثوبانُ ، عن النَّبيِّ عَيَا فِي اللهِ من اللَّبن ، وأحلَى من العَسَلِ ، إلى عَيَّانَ البلَقاءِ ، ماؤُهُ أشدُّ بياضًا من اللَّبن ، وأحلَى من العَسَلِ ،

وأَكَاوِيبُهُ عَدَدُ نَجوم السَّماء ، مَن شَرِبَ مِنهُ شربةً لم يَظْمَأْ بعدَها أبدًا ، أوَّلُ النَّاسِ وُرُودًا عليه فُقراءُ المُهاجِرين ، الشُّعْثُ رُؤُوسًا ، الدُّنُسُ ثيابًا ، الذين لا يَنكِحُون المُتنعِّمات ، ولا تُفتَحُ لهُم السُّدَدُ » . قال عُمَر : لكنِّي الذين لا يَنكِحُون المُتنعِّمات ، ولا تُفتَحُ لهُم السُّدَدُ ، ونكحتُ فاطمة بنتَ عبد الملِك ، لا نكحتُ المُتنعِّماتِ ، وفُتِح لي السُّدَدُ ، ونكحتُ فاطمة بنتَ عبد الملِك ، لا جَرَمَ ! أنِّي لا أغسِلُ رَأسِي حتَّى يَشعَثَ ، ولا أغسلُ ثوبي الذي يلي جسَدِي حتَّى يتَسِخ .

وصَحَّحه الحاكِمُ ، ووافَقَهُ الذَّهبيُّ ، وهُو كما قالًا .

وقد اختُلف في سَنَدِه ، وشَرَحتُ ذلك في تَخرِيجِي على « مُعجَم الإسهاعيليِّ » ، فلِلَّهِ الحمدُ .

١٣٥ - سُئلتُ عن حديث: « لَا تُمُتَّلُوا بِالبَهَائِمِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ النَّسَائيُّ (٧/ ٢٣٨) ، وابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (ج١٦/ ق٥٦٥) مِن طريق عبد العزيز بن أبي حازم ..

وأبو عمرو السَّمَرقندِيُّ في « الفوائد المُنتقاة » (٨٠-بتحقيقي) مِن طريق عبد العزيز بن مُحمَّدِ الدَّرَاوَردِيِّ ،كِلاهُما عن يزيدَ بنِ الهادِ ، عن مُعاوية بن عبد الله بن جَعفرٍ ، عن أبيه ، أنَّ النَّبيَّ عَلَيْكُ مرَّ بقوم يرمُون كَبشًا بالنَّبل ، فكرِهَ ذلك ، وقال : « لَا تُمَتَّلُوا بالبهائم » .

وسَنَدُه جيِّدٌ .

وفي الباب عن ابنِ عُمَرَ.

أَخرَجَهُ النَّسائِيُّ ، وأحمد (٢/ ١٣) ، بِسَنَدٍ قويٌّ .

وأمَّا النَّهِيُ عن التَّمثيل بذوات الأرواح ففيه حديثُ بُريدَةَ بنِ الحُصَيب، عند مُسلِم، وأصحاب السُّنَن، إلَّا النَّسائيِّ، كما حقَّقتُه في « غَوْثِ المكدُود بتخريج مُنتَقَى ابن الجَارُود » (رقم ٢٥٠١)، وهو مطبوعٌ.

١٣٦ - سُئلتُ عن حديث: كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ أَكْثَرَ صِيَامًا فِي شَعبَانَ ، فَلَا سُئِلَ عَن ذَلِكَ ، قَالَ: « ذَاكَ شَهرٌ بَينَ رَجَبٍ وَرَمَضَانَ ، قَالَ : « ذَاكَ شَهرٌ بَينَ رَجَبٍ وَرَمَضَانَ ، ثَرفَعُ فِيهِ الأَعبَالُ إِلَى اللهِ ، وَأُحِبُّ أَن يُرفَعَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ ». ثَرفَعُ فِيهِ الأَعبَالُ إِلَى اللهِ ، وَأُحِبُّ أَن يُرفَعَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أُخرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٤/٢٠٢) ، وابن أبي شَيبة (٣/٢٠٢) ، والمَحامِليُّ في « الرَّابِع من حديثه » في « الأمالي » (٤٨٦) ، وأبو سَهلٍ ابنُ زيادٍ القَطَّانُ في « الرَّابِع من حديثه » (ق٣٣/٢) ، والبيهقيُّ في « الشُّعَب » (ج٧/ رقم ٤٥٠) ، وفي « فضائل الأوقات » (٢١) ، والضِّياءُ المَقدسيُّ في « المُختارَة » (٢١٩، ١٣٢٠) مِن طُرُقٍ عن زيد بن الحُباب ، قال : حدَّثَنا ثابتُ بنُ قيسٍ ، قال : حدَّثَنِي أبو هم يرَة ، عن أُسامَة بن زيدٍ فذكرَهُ . وهو عِند بعضِهِم مُطوَّلُ .

وقد خُولِف زيدُ بنُ الحُباب في إسناده ..

خَالَفَهُ عَبْدُ الرَّحْن بنُ مهديٍّ ، فرواه عن ثابت بن قيسٍ ، قال : حدَّثَنِي أبو سعيدٍ المَقبُريُّ ، عن أُسامة بن زيدٍ ، فذكره .

فسَقَطَ ذِكرُ: أبي هُريرَة.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٤/ ٢٠١) ، وأَحْمَدُ (٥/ ٢٠١) ، والمَحاملِيُّ في «الأمالي» (٤٨٥) ، وابنُ عديٍّ في «الكامل» (٢/ ٥١٩).

وتابع عبدَ الرَّحمن بنَ مهديٍّ : إسماعيلُ بنُ أبي أُويسٍ ، قال : حدَّثني أَبُو الغُصنِ ثابتُ بنُ قيسٍ مولى عُقيلٍ . فذكره بطولِه .

أَخرَجَهُ البيهقيُّ في « الشُّعَب » (١ُ ٢٥٤) من طريق الحَسَن بن عليِّ بن زيادٍ السَّرِيِّ ، حدَّثنا ابنُ أبي أُويسِ بهذا .

وعزاه الحافظُ في « الفتح » (٤/ ٢١٥) لأبي داوُد ، وتَبِعَهُ على هذا العزوِ الصَّنعانيُّ في « سُبُل السَّلام » (٢/ ٣٧٣) ، والشَّوكانيُّ في « نيل الأوطار » (٢/ ٢٤٢) ، وما أَرَاهُ إلَّا وَهْمًا .

وعزاه الحافظُ أيضًا لابن خُزَيمة في «صحيحه».

وقال البيهقيُّ : « تَفرَّدَ به هذا الغِفاريُّ ، وهو أبو الغُصن ثابتُ بنُ نيس » انتهى.

وأَبُو الغُصن هذا اختلف فيه أهلُ العِلم. فوثّقهُ أحمدُ ، وابنُ حِبَّانَ . ثُمَّ إِنَّ ابنَ حِبَّانَ تناقَضَ فيه ، وذكرهُ في « المجروحين » (١/٢٠٦) ، وقال: «كان قليلَ الحديث ، كثيرَ الوهم فيها يَروِيه ، لا يُحتجُّ بخبرِه إذا لم يُتابِعه غيرُه عليه » ، ثُمَّ نَقَلَ عن ابن مَعِينٍ أَنَّهُ قال: «ضعيفٌ ».

ونَقَلَ المِزِّيُّ في « تهذيب الكهال » (٤/ ٣٧٤) ، عن ابن مَعِينٍ أنَّهُ قال : « لا بأس به » ، وكذلك قال النَّسائيُّ .

وعن ابن معين أيضًا ، قال : « حديثُهُ ليس بذاك ، وهُو صالحٌ » .

وقال الحاكِمُ: «ليس بحافظٍ، ولا ضابطٍ».

وختم ابنُ عديِّ ترجَمَتَهُ بقولِه : « هو مِمَّن يُكتَبُ حديثُه » .

وإيرَادُ ابنِ عديٍّ هذا الحديثَ في ترجمةِ ثابتٍ إشارةٌ مِنهُ إلى استنكارِهِ ،

كها هي عادَتُه .

وعِندِي أَنَّ سَنَدَ هذا الحديث ضعيفٌ ؛ لتَفرُّدِ أبي الغُصن به ، كما قال البيهقيُّ ، فإذا أضفت إلى تَفرُّدِه أنَّه كان قليلَ الحديث ، كثيرَ الوَهم ، كما قال ابنُ حِبَّانَ ، تَرَجَّح لك ما قُلتُه ، لاسِيًا والأوهامُ قد تُغتَفَر لواسع الرِّواية مع الجِفظِ .

وأخيرًا: الاضطرابُ في سَنَدِه ، وإن كُنتُ أُرجِّحُ رواية ابن مهديً ، وابن أبي أُويسٍ.

واللهُ أعلَمُ .

١٣٧ - سُئلتُ عن حديث: قَالَت عَائِشَةُ وَلَيْكَ: « مَا رَأَيتُ رَسُولَ الله عَلَيْكَ أَكْثَرَ صِيَامًا فِي شَهرٍ غَيرِ رَمَضَانَ إِلَّا شَعبَانَ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أخرجَهُ البُخارِيُّ (٢١٣/٤) ، ومُسلِمٌ (١١٥٦) ، والنَّسائيُّ (٤/ ٢٠٢) ، والنَّسائيُّ (٤/ ٢٠٢) ، والتِّرمذيُّ (٧٣٧) ، وابنُ خُزَيمة (٣/ ٢٨٣) ، وابنُ الجارُود في « المُنتقَى » (٠٠٤) ، وابنُ أبي شَيبة في « المُصنَّف » (٣/ ١٠٣) ، ومن طريقه أبُو طاهرِ المُخلِّصُ في « سبعة مجالسَ من الأمالي » (ق ١٢٩/١) ، والبَيهقيُّ في « الشُّعَب » (٧/ ٢٠٠، ٤٠١) ، وفي « فضائل الأوقات » والبَيهقيُّ في « الشُّعَب » (٧/ ٢٠٠، ٤٠١) ، وفي « فضائل الأوقات » (١٨) ، والبَغوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (١/ ٣٢٨ – ٣٢٩) من طُرُقٍ عن أبي سَلَمَة بن عبد الرَّحن ، عن عائشة .

ولَهُ طُرُقٌ أُخرَى عند أبي داوُد (٢٤٣١)، والنَّسائيِّ (١٩٩/٤) وغيرهما. ١٣٨ - سُئلتُ عن حديثٍ: ذَكَرَهُ الشُّوكانيُّ في « نيل الأوطار » ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ وَأَى رَجُلًا مُسبِلًا إِزَارَه ، فأَمَرَهُ أَن يُعِيد الوُضُوء ، أو الصَّلاة .

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أَخرَجَهُ أَبُو دَاوُد (٢٣٨، ٢٣٨) قال : حدَّثَنا مُوسَى بنُ إسماعيل ، حدَّثَنا أَبانُ ، حدَّثَنا أَبانُ ، حدَّثَنا أَبِي عَيى _ هو : ابنُ أَبِي كَثير _ ، عن أَبِي جعفو ، عن عطاء ابن يَسارٍ ، عن أَبِي هُريرة ، قال : بينها رجلٌ يُصلِّي مُسبِلًا إزارَهُ ، فقالَ لَهُ رسُولَ الله عَيَّلِيُّ : « اذهب ، فتوضَّأ » ، فذَهَبَ فتوضَّأ ، ثُمَّ جاء ، فقال : « اذهب ، فتوضَّأ » ، فقالَ له رجُلٌ : يا رسُولَ الله ! ما لَكَ أَمرتَهُ أَن يتوضَّأ ، ثُمَّ سكَتَ عنه ؟ قال : « إِنَّه كان يُصلِّي وهو مُسبِلُ إزارَه ، وإنَّ يتوضَّأ ، ثُمَّ صلاةً رجُلِ مُسبلِ » .

وأَخرَجَهُ البيهقيُّ في ﴿ السُّنَن الكبير ﴾ (٢/ ٢٤١) من طريقِ أبي إسهاعيلَ التِّرمذيِّ ـ وليس هو التِّرمذيَّ صاحبَ ﴿ السُّنَن ﴾ _ ، قال : ثنا مُوسَى بنُ إسهاعيل بسَندِه سواءٌ .

ثُمَّ قال البيهقيُّ : « هكذا رَوَاهُ أبانُ العطَّارُ ، عن يحيَى . وخالَفَهُ حربُ ابنُ شدَّادٍ في إسناده » .

ثُمَّ رَوَاهُ مِن طريق حربِ بن شدَّادٍ ، عن يحيَى بن أبي كَثيرٍ ، قال : حدَّثَنِي إِسحاقُ بنُ عبد الله بن أبي طَلحَة ، أنَّ أبا جعفرِ المدنيَّ حدَّثه ، أنَّ عبد الله بن أبي طَلحَة ، أنَّ أبا جعفرِ المدنيَّ حدَّثه ، أنَّ

عطاءَ بنَ يسارٍ حدَّثَهُ ، أن رَجُلًا مِن أصحابِ النَّبِيِّ عَيْكُمُ حدَّثَهُ ، قال : بينها نحنُ مَع رسُول الله عَيْكُمُ ، فجعَلَ رجُلٌ يُصلِّي ، فقال له رسُول الله عَيْكُمُ : « اذهب ، فتوضَّأ » ، وساق الحديث .

• قلتُ : هكذا رواه حربُ بنُ شدَّادٍ .

وخالَفَهُ هِشَامٌ الدَّستُوائيُّ ، فرواه عن يحيى بنِ أبي كَثيرٍ ، عن أبي جَعفَرٍ ، أنَّ عطاء بن يَسارٍ حدَّثهم ، قال : حدَّثني رجلٌ مِن أصحاب النَّبيِّ عَيْسِهُ ، قال : « إِنَّهُ لا تُقبَلُ صلاةُ رجلِ مُسبلِ إزارَه » .

أَخرَجَهُ النَّسَائيُّ فِي « كتاب الزِّينة » (٥/ ٤٨٨ - السُّنَن الكُبرى) مِن طريق خالدِ بنِ الحارِث ، قال : ثَنَا هِشامٌ ..

وأخرَجَهُ أَحَدُ (٤/ ٦٧ و٥/ ٣٧٩) قال : حدَّثَنَا يُونُسُ بنُ مُحُمَّدٍ ، ثنا أبانُ . وعبدُ الصَّمَد ، ثنا هشامٌ ، عن يَحيَى بن أبي كثيرٍ ، عن أبي جَعفَرٍ ، عن عطاء بن يَسارٍ ، عن بعض أصحاب النَّبيِّ عَيْسَةُ فذكرَهُ مِثلَ رواية أبي داوُد .

فاختَلَفَ هشامٌ الدَّستُوائيُّ ، وحربُ بنُ شدَّادٍ ..

فَأَسَقَطَ هِشَامٌ ذِكرَ « إِسحاقِ بن عبد الله » ، وأَثبَتَهُ حربٌ .

ويحيَى بنُ أبي كَثيرٍ مُدلِّسٌ ، فكأنَّهُ لم يَسمَع هذا الحديثَ مِن أبي جَعفَرٍ ، بدَلالة رِواية حربِ بنِ شَدَّادٍ .

والصوابُ في هذا الإسناد، أنَّهُ عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن رَجُلٍ من أصحاب النَّبيِّ عَلَيْكُهُ.

وقد اختُلِفَ على أبانَ العطَّارِ في ذلك ..

فرواه إسهاعيلُ بنُ مُوسَى التَّبُوذَكِيُّ عنه ، فقال : « عن أبي هُريرَة » . ورواه يُونُس بن مُحُمَّدٍ عنه ، فأجَمَ الصَّحابيَّ .

فهذا اضطرابٌ في سَنَدِ الحديثِ.

ثُمَّ أَبُو جعفرٍ هذا ، قال المُنذِريُّ في « التَّرغيب » (٩٢/٣) : « وَأَبُو جعفرِ المَّدنيُّ ، إِن كَانَ مُحَمَّدَ بن عليِّ بن الحُسين ، فروايَتُه عن أبي هُريرَة مُرسَلَةٌ ، وإن كان غيرَهُ ، فلا أعرفه » ا.ه.

كذا قال ! وأبو جعفر لا يرويه في هذا الحديثِ عن أبي هُريرَة حتَّى يُقال ذَلك ، وإِنَّمَا يروِيه عن عطاء بن يَسارِ ، عن أبي هُريرَة .

والصّوابُ أنّهُ ليس البَاقِرَ ، بل هُو أبو جَعفَرِ الْمؤذّنُ الأنصاريُّ : مجهولٌ . قال الحافِظُ في « التّقريب » (رقم ٨٠٧٥) : « ومَن زَعَمَ أنّهُ محمّدُ بنُ عليّ بن الحُسين فقد وَهِم » .

وقد قال المُنذريُّ في « مُختصَر سُنَن أبي داوُد » (١/ ٣٢٤) : « في إسناده أبو جَعفَر : رَجُلٌ مِن أهل المدينة ، لا يُعرَفُ اسمُه » .

فَمِن عَجَب، أَن يَقُولَ الْهَيَثميُّ فِي « مَجَمَع الزَّوائد » (٥/ ١٢٥): « رَوَاهُ أَحَدُ ، ورجالُهُ رجالُ الصَّحيح »!!

وأَعجَبُ مِنهُ وأغربُ قولُ النَّوَوِيِّ في «رياض الصَّالحين » (ص٣٥٨): «رواه أبو داوُد ، بإسنادٍ صحيحٍ على شرط مُسلِمٍ »!!

١٣٩ - سُئلتُ عن حديثٍ: عن أُمِّ رُومَانَ ، قالَت : رآني أَبُو بكرٍ عَن أُمِّ رُومَانَ ، قالَت : رآني أَبُو بكر عَن أَمِيلُ فِي الصَّلاة ، فزَجَرَنِي زجرة ، كِدتُ أنصرفُ مِن صَلاتي ، ثُمَّ قالَ : سمِعتُ رسُول الله عَيْنِيَّةُ يقولُ : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُم إِلَى الصَّلَاةِ فَلْيُسَكِّن أَطْرَافَهُ ، وَلَا يَمِيلُ مَيلَ اليَهُودِ ؟ فَإِنَّ تَسكِينَ الأَطْرَافِ مِن ثَمَامِ الصَّلَاةِ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

أخرجَهُ ابن عديٍّ في « الكامل » (٢/ ٢٢٠) ، وأَبُو نُعيمٍ في « الجِلية » (٩/ ٢٠٤) مِن طريق هِشام بن عَيَّارٍ ، ثنا مُعاوِيةُ بُن يَحيَى الطَّرابُلسيُّ ، ثنا الحَكَمُ بنُ عبد الله الأَيْليُّ ، عن القَاسِم بن مُحَمَّد ، عن أسماءَ بنت أبي بكرِ ، عن أمِّ رُومَانَ ، وساقت الحديث .

وأَخرَجَهُ أَبُو نُعيمٍ أيضًا مِن طريق مُحُمَّد بن الْمبارَك الصُّورِيِّ ، ثنا مُعاويةُ بنُ يَحيَى بسَنَدِه سواءٌ .

وهذا سَنَدٌ ضعيفٌ جدًّا؛ والحكمُ بنُ عبد الله تالفٌ البتَّة ، قال أحمدُ : « مَترُوكُ « أحاديثُهُ كلُّها موضوعةٌ » ، وقال النَّسَائيُّ والدَّارَقُطنيُّ وآخَرُون : « مَترُوكُ الحديث » ، وكذَّبَهُ السَّعديُّ وأبُو حاتم ، ولذلك كان ابنُ المُبارَك شديدَ الحَمل عليه .

وأورَدَ ابنُ عديٍّ هذا الحديث مِن مناكيرِهِ ، ثُمَّ خَتَم ترجَمتَه بقوله: « وجذا

الإسناد أيضًا ، غيرَ ما ذكرتُ ، أكثرُ مِن خمسةَ عشر حديثًا ، كُلُّها مَعَ ما ذكرتُها موضُوعةٌ ، وما هُو مِنهَا معرُوفُ المَتن فهُو باطلُ الإسنادِ ، ومَا أَملَيتُ للحَكَمِ ، عن القَاسِم بن مُحمَّدٍ ، والزُّهريِّ وغيرِهم ، كُلُّها باطِلَةُ المتن ... وكُلُّها مِمَّا لا يُتابِعُه الثِّقاتُ عليه ، وضَعفُهُ بيِّنٌ على حديثِه » . ثُمَّ مُعاوِيةُ بنُ يَحيى الأطرابُلسيُّ : ضعيفٌ .

• ١٤ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ لللهِ مَلَائِكَةً فِي الأَرضِ سِوَى الْحَفَظَةِ يَكتُبُونَ مَا سَقَطَ مِن وَرَقٍ ، فَإِذَا أَصَابَ أَحَدَكُم شَيءٌ بِأَرضِ فَلَاةٍ ، فَلْيُنَادِ: أَعِينُونِي ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرجه البزَّارُ في « مُسنَده » (٣١٢٨ - كشف الأستار) من طريق حاتم ابن إسهاعيل ، عن أُسامة بن زيدٍ ، عن أبانَ بن صالحٍ ، عن مُجاهدٍ ، عن ابن عبَّاس فذكرَهُ مرفوعًا .

قال البَزَّارُ: « لا نَعلَمُهُ يُروَى عن النَّبِيِّ عَلَيْكُ بهذا اللَّفظ إلَّا بهذا الإسناد».

قال الحافِظُ في « نتائج الأفكار » _ كما في « الفُتُوحات الرَّبَّانيَّة » (٥/ ١٥١) _ : « هذا حديثٌ حَسَنُ الإسنادِ ، غريبٌ جدًّا » .

وحَسَّنَهُ السَّخاوِيُّ في « الابتهاج » .

وقال الهيَثميُّ : « رِجالُه ثقاتُ » ، وأُسامَةُ بن زيدٍ كان يَغلَطُ .

وقد أخرَجَهُ البيهقيُّ في « الشُّعَب » (ج ١ / رقم ١٦٥) من طريقِ عبد الله ابن فرُّوخٍ ، أخبَرَنِي أُسامة بنُ زيدٍ ، حدَّثني أبانُ بنُ صالحٍ ، عن مُجاهدٍ ، عن ابن عبَّاسِ موقُوفًا .

وتابَعَهُ أيضًا رَوحُ بنُ عُبادة ، وجعفرُ بنُ عونٍ _ وهُمَا مِن الثَّقاتِ الأَثباتِ _ ، فَرَوَيَاهُ عن أُسامة بن زيدٍ ، بسنده سواءٌ موقُوفًا .

أخرجَهُ البَيهقِيُّ أيضًا (رقم ٧٦٩٧-طبع بيروت).

فالصَّوابُ أَنَّ الحديثَ مُعَلُّ بالوقف، ولا يَصِحُّ مرفُوعًا إلى النَّبِيِّ عَلَيْكَةٍ. وله شواهدُ ذَكرَهَا شيخُنا الألبانيُّ عظه الله في « الضَّعيفَة » (٦٥٦)، فرَاجِع بحثَه غيرَ مأمُورٍ.

181 - سُئلتُ عن حديثٍ: عن الهيشمِ بن حَنَشٍ، قال: كُنَّا عند عبدِ الله بن عُمَر وَ اللهُ عَلَى اللهُ وَجُلُ : « اذكر عبدِ الله بن عُمَر وَ اللهُ عَلَى اللهُ وَجُلُ : « اذكر أَحَبَّ النَّاسِ إليكَ » ، فذكر النَّبِيَ عَلَيْكُم ، فكأنَّ انْشِطَ مِن عقالٍ .

• قلتُ : أَخرَجَهُ ابنُ السُّنِّيِّ في « اليوم واللَّيلة » (١٦٩) من طريق مُحمَّد بن مُصعَبٍ ، ثنا إسرائيلُ ، عن أبي إسحاق ، عن الهيثم بن حَنَشٍ ، قال : كُنَّا عِنَد عبد الله بن عُمَر فذكره .

و مُحَمَّدُ بن مُصعَبِ هو القُرْقُسَانِيُّ : ضعيفٌ .

وقد خُولِف إسرائيلُ ..

خَالَفَهُ شُفيانُ الثَّورِيُّ ، فرواه عن أبي إِسحاقَ ، عن عبدِ الرَّحمنِ بن سعدٍ ، قال : خَدِرَت رِجْلُ ابنِ عُمَر ، فقال له رجُلُ : « اذكر أحبَّ النَّاسِ إليك » ، فقال : « مُحَمَّدٌ » .

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ فِي « الأدب المُفرَد » (٩٦٤) قال : حدَّثَنَا أبو نُعيمٍ ، ثنا شُفيانُ به .

والثُّورِيُّ أَثْبَتُ فِي أَبِي إِسحاقَ مِن إسرائيلَ .

وعبدُ الرَّحن بنُ سعدٍ ثقةٌ.

فهذا الوجهُ قوِيٌّ .

وقَد رَواهُ أَبُو بكرٍ بنُ عيَّاشٍ ، عن أبي إِسحاقَ ، عن أبي سعدٍ ، قال : كُنتُ أَمشِي مع ابنِ عُمَرَ وذَكرَ نحوَه .

أخرجَهُ ابنُ السُّنِّيِّ (١٦٧).

والمُعتَمَدُ رِوايَةُ الثَّوريِّ .

والله أعلم.

١٤٢ - سُئلتُ عن حديثِ: أخرَجَهُ مُسلِمٌ في «صحيحه»، عن أبي هُريرة رضي : «سَبعَةٌ، يُظِلَّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ ...»، وفيه : «سَبعَةٌ ، يُظِلَّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ ...»، وفيه : « ... وَرَجُلُ تَصدَّقَ بِشِمَ اللهِ ، حَتَّى لَا تَعلَمَ يَمِينُهُ مَا أَنفَقَت شِمَالُه»..

وسُئلتُ عن : قول عُلماء الحديث : « إنَّ هذه الفقرة مقلوبَةٌ » : هل هذا صحيحٌ ؟ وهل هذا الخطأ _ إِن ثَبَتَ _ من الإمام مُسلِم أو مِمَّن دُونَه ؟

• قلتُ : هذا الحديثُ يرويه يحيى بنُ سعيدٍ القَطَّانُ ، عن عُبيد الله بن عُمر ، قال : أخبَرَنِي خُبيبُ بنُ عبد الرَّحمن ، عن حَفْص بن عاصم ، عن أبي هُريرَة وَ وَ عَنْ مرفُوعًا : « سَبعَةُ ، يُظِلَّهُم الله وَ لَكُ في ظِلّه ، يوم لا ظِلَّ إلَّا ظِلَّه ... » ، وساق الحديث .

وقد وَقَعَت الفقرةُ التي سَأَلَ عنها السَّائلُ مقلوبةً في «صحيح مُسلِم»، وظنَّ بعضُ أهل العِلم أنَّ هذا الوَهَمَ من الإمام مُسلِم، ولم يُصِب في ذلك، ولا هو عِنَّن دُون مُسلِم؛ فقد نَقَلَ الحافظُ في «الفتح» (٣/١٤٦)، عن الجَوْزَقِيِّ، قال: سمِعتُ أبا حامدٍ ابنَ الشَّرقيِّ، يقولُ: « يَحيَى القَطَّانُ عِندَنَا واهمٌ في هذا »، فتِعقَّبَه الحافظ في «الفتح» قائلًا: « والجزمُ بكون يحيى هو الواهم نَظرٌ؛ لأنَّ الإمامَ أحمدَ قد رواه عَنهُ على الصَّواب.

وكذَلِكَ أَخرَجَه البُخاريُّ هنا ، عن مُحمَّد بن بَشَّارٍ ، وفي « الزَّكاة » ، عن مُسَدَّدٍ . وكذا أَخرَجَهُ الإسهاعيليُّ ، مِن طريق يَعقُوبَ الدَّورقيِّ ، وحفصِ ابنِ عُمَر ، كُلِّهم عن يحيَى . وكأنَّ أبا حامِدٍ لَمَّا رأى عبدَ الرَّحمن قد تابَعَ زُهيرًا ، تَرَجَّحَ عِندَه أَنَّ الوهَم مِن يحيى ، وهو مُحتَمَلُ ، بأن يكُون مِنهُ لَلمَّا حدَّث به هذين خاصةً ، مع احتهالِ أن يكُون الوهَمُ مِنهُما ، تَوَارَدَا عَلَيه » انتهى كلامُه .

• قلتُ : وبحثُ الحافظ هذا يُرجِّحُ أنَّ الوهَمَ مِن يحيى القَطَّان . وكذلك قال ابنُ خُزَيمة في «صحيحه » .

وبيانُه: أنَّ أصحابَ يحيى القطَّان اختَلَفُوا عليه في هذا الحرف . .

فرواه مُسَدَّدُ بنُ مُسَرِهَدٍ ، وأحمدُ بنُ حَنبلٍ ، وعمرُو بنُ عليِّ الفَلَّاسُ ، ومُحَمَّدُ بنُ خلَّدٍ ، ويعقُوبُ الدَّورقيُّ ، وحفصُ بنُ عُمَرَ ، ستَّتُهم عن يحيى القَطَّان بسَنَدِه ، فقالُوا : « حَتَّى لَا تَعلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنفِقُ يَمِينُهُ » .

ورواه زُهَيرُ بنُ حربٍ ، ومُحمَّدُ بنُ المُثنَّي ، وعبدُ الرَّحمن بنُ بِشر بن الحُكَم ، ثلاثَتُهم عن يحيى القَطَّان ، فرَوَوْا اللفظَ المَقلُوب .

ورواه مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ ، عن يَحيَى القَطَّان ، باللَّفظين .

فَأَخرَجَهُ البُخارِيُّ عنه ، عن القَطَّان ، على الصَّوَابِ .

وأَخرَجَهُ ابنُ خُزَيمة عنه ، عن القَطَّان باللَّفظ المَقلُّوب.

وقد رَوَاهُ مُحُمَّدُ بنُ الْمُثنَّي ، عن يحيى القَطَّان ، على الصَّواب أيضًا .

فَأَخْرَجَهُ البَزَّارِ فِي « مُسنَده » (ج٢/ق٥٩٥/١-٢) قال : حدَّثَنا مُحُمَّد ابنُ المُثنَّى ، وعمرُو بنُ عليٍّ ، قالا : نا يَحيَى القَطَّانُ ، بسنده سواءٌ ، بلفظ :

« ورَجُلٌ تَصَدَّق بِصَدَقَةٍ ، فأَخفَاهَا ، حتَّى لا تَعلَمَ شِهالُه ما صَنَعت يمينُه _ . أو: ما تُنفِقُ يمينُه _ » .

فالحاصل ، أنَّ مُحُمَّدَ بنَ المُثنَّى ، ومُحَمَّدَ بنَ بَشَّارٍ ، رَوَيَاهُ عن يَحيَى القَطَّان باللَّفظين معًا ، فدلَّ على أنَّ الاختلاف في هذا اللَّفظ مِن يحيَى القَطَّان ، دُون الرُّواة عَنهُ .

وهذا هُو الصَّوابُ ، الموافقُ لقواعدِ المُحَدِّثين ، خِلافًا لِـمَا ادَّعاهُ البَيهقِيُّ ، أنَّ الاختلافَ هُو مِن الرُّواة عن يَحيى . واللهُ تعالى أعلمُ . وقد رَوَاهُ مالكُ بنُ أنسٍ ، وشُعبةُ بنُ الحَجَّاجِ وغيرُهُما ، عن خُبيبِ ابن عبد الرَّحن ، مثلَهُ على الصَّوَاب ، مِن غير قلبٍ .

والحمدُ لله .

١٤٣ – سُئلتُ عن حديثٍ: في « تفسير القُرطُبيِّ »، وهو: « إِنَّ الْعَبدَ لَيُعَالِجُ كُرَبَ المَوتِ وَسَكَرَاتِ المَوتِ ، وَإِنَّ مَفَاصِلَهُ لَيْعَالِجُ كُرَبَ المَوتِ وَسَكَرَاتِ المَوتِ ، وَإِنَّ مَفَاصِلَهُ لَيُسَلِّمُ بَعضُهَا عَلَى بَعضٍ ، وَتَقُولُ: عَلَيكَ السَّلَامُ! تُفَارِقُنِي لَيْسَلِّمُ بَعضُها عَلَى بَعضٍ ، وَتَقُولُ: عَلَيكَ السَّلَامُ! تُفَارِقُنِي وَأَفَارِقُكَ إِلَى يَومِ القِيَامَةِ ».

• قلتُ : هذا حديثُ باطِلٌ موضُوعٌ .

ذَكَرَهُ القُرطُبِيُّ فِي «تفسيره » (١٧/ ١٧) ، في تفسير سُورَة ﴿ قَ ﴾ . قال العِراقيُّ فِي «تخريج الإحياء » (٤/ ٣٣) : «رُوِّينَاهُ فِي «الأربعين » لأبي هُدبة إبراهيمَ بنِ هُدبَة ، عن أنسِ . وأبُو هُدبَة هالكُ » .

وذكر الزَّبيديُّ في ﴿ إتحاف السَّادة ۗ ﴾ (١٠/ ٢٦٣) أنَّ الدَّيْلَمِيَّ أخرَجَه في ﴿ مُسنَد الفردوس ﴾ ، وأَبُو الفضل الطُّوسِيُّ في ﴿ عُيون الأَخبار ﴾ ، والقُشيريُّ في ﴿ الرِّسالة ﴾ .

وإبراهيمُ بنُ هُدبَة ، قال الدَّارَقُطنيُّ : « مترُوكُ » ، وكذلك قال النَّسَائيُّ . وقال أَبُو حاتم وغيرُه : « كذَّابٌ » . وقال عليُّ بنُ ثابتٍ : « هو النَّسَائيُّ . وقال أَبُو حاتم وغيرُه : « كذَّبهُ سيِّدُ النُّقَّاد يحيى بنُ مَعِينٍ . وله أكذبُ من حَمارِي هذا » !! وكذلك كذَّبهُ سيِّدُ النُّقَّاد يحيى بنُ مَعِينٍ . وله نُسخةُ باطِلةٌ عن أنسٍ . وقال ابنُ حِبَّانَ في « المجروحين » (١١٤ - ١١٥) نُسخةُ باطِلةٌ من الدَّجَاجِلة ، وكان رَقَّاصًا بالبصرة ، يُدعَى إلى الأعراس ، فيرقُصُ فيها ، فليَّا كَبِرَ جعل يَروِي عن أنسٍ ، ويضَعُ عليه » ، وثمَّ ساق لَهُ ابن حِبَّانَ أباطيلَ .

٤٤ - سُئلتُ عن حديث: « جَاهِدُوا أَنفُسَكُم بِالجُوعِ وَالعَطَشِ ؟ فَإِنَّ الأَجرَ فِي ذَلِكَ كَأَجرِ المُجاهِدِ فِي سَبِيلِ اللهِ ، وَإِنَّهُ لَيسَ مِن فَإِنَّ الأَجرَ فِي ذَلِكَ كَأَجرِ المُجاهِدِ فِي سَبِيلِ اللهِ ، وَإِنَّهُ لَيسَ مِن عَمَلٍ أَحَبُ إِلَى اللهِ مِن جُوعٍ وَعَطَشٍ ».

• قلتُ: هذا حديثٌ باطِلٌ لا أصل له.

وقد قال الحافظ العِراقيُّ في « تخريج الإحياء » (٢٩/٣) : « لم أَجِد له أَصِلًا » .

وكذلك قال ابنُ السُّبكيِّ في « طبقات الشَّافِعية » (٤/ ٦٢).

٥٤١ - سُئلتُ عن حديثٍ: يرويه ابنُ عبَّاسٍ، عن النَّبيِّ عَلَيْكُهُ، قال : « رُؤيًا الأَنبِيَاءِ وَحيُّ »، وفي رِوايَةٍ: « حَقَّ ».

• قلتُ : هذا الحديثُ لا يَصِحُّ مرفُوعًا إلى النَّبِيِّ عَلَيْكُ .

أَخرَجَهُ ابن أبي حاتم في «تفسيره» _ كما في « ابن كثير » (٧/ ٢٣) _ قال : حدَّثنا عليُّ بن الحُسين بن الجُنيد ، حدَّثنا أبو عبد الملِك الكَرَنْدِيُّ ، حدَّثنا شُفيانُ بنُ عُيينة ، عن إسرائيل بن يُونُس ، عن سِماكٍ ، عن عِكرِمة ، عن ابن عبَّاسِ مرفُوعًا .

قال ابنُ كَثيرٍ: « لَيسَ هُو في شيءٍ مِن الكُتُبِ السِّتَّةِ مِن هذا الوَجهِ ». والكَرَندِيُّ مَا عَرَفتُه.

وقد خُولِفَ إسرائيلُ ..

خالفه سُفيانُ الثَّوريُّ ، فرواه عن سِهاكٍ ، عن سعيد بن جُبيرٍ ، عن ابن عبَّاسِ قولَهُ غيرَ مرفُوع .

أخرجه الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج١١/ رقم ١٢٣٠٢) قال : حدَّتَنا عبدُ الله بنُ مُحمَّد بن سعيد بن أبي مَريم ، ثنا مُحمَّدُ بنُ يُوسُف الفِريابيُّ ، ثنا سُفيانُ بهذا .

قال الهَيَثَمِيُّ في « المَجمَع » (٧/ ١٧٩): « عبدُ الله بن مُحَمَّد بن أبي مَريَم ضعيفٌ » ، كذا! والصَّوَابُ أنَّهُ مَترُوكٌ ، وقد ضعَّفَه الهَيثميُّ جدًّا في موضع آخر مِن « المَجمَع » (٢/ ١٧٣) ، وهو اللَّائقُ .

لكنِّي وقَفتُ له على طريقٍ آخر إلى الثُّوريِّ .

أَخرَجَهُ الحَاكِمُ فِي « المُستدرَك » (٢/ ٤٣١) قال : أَخبَرَنِي أبو إسحاق الراهيمُ بنُ مُحمَّدٍ الزَّاهدُ الحِيْرِيُّ ، ثنا مُحمَّدُ بنُ إسحاق الصَّنعانيُّ - صنعاءَ اليَمن - ، ثنا مُحمَّدُ بنُ جُعشُمِ الصَّنعانيُّ ، ثنا سُفيانُ الثَّوريُّ بسَندِه سواءُ مثلَه .

قال الحاكِمُ: « هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشَّيخين » ، ووافَقَهُ الذَّهَبِيُّ ! وليس كها قالًا ؛ وسِمَاكُ بن حربٍ لم يَحتَجَّ به البُخاريُّ . ثُمَّ رواية سِماكٍ ، عن عِكرمة وَقَعَ فيها اضطرابٌ .

وشيخُ الحاكِم أَبُو إسحاق الحِيْرِيُّ ، ترجَمَهُ السَّمعانيُّ في « الأنساب » وشيخُ الحاكِم أَبُو إسحاق الحِيْرِيُّ ، ترجَمَهُ السَّمعانيُّ في (١٩١ - ٢٩١) ، ونَقَلَ عن الحاكِم كلامًا عاليًا في زُهدِه ووَرِعه ، ثُمَّ قال : « سَمِعَ بصنعاءَ اليَمَن مِن مُحَمَّدِ بنِ إسحاق بن الصَّبَاحِ الصَّنعانيِّ ، عن مُحَمَّد بن جُعشُم جامِعَ الثَّوريِّ » .

ولَم أُعرِف شيئًا عُن حال مُحمَّد بن إسحاق ، وشيخِه .

لكنَّ الحاكمَ أخرَجَ هذا الأثرَ ، في موضع آخرَ من « المُستدرَك » (٤/ ٢٩٦) قال : حدَّثنا أبو النَّضر الفقِيهُ ، وأبو الحسن العَنزيُّ ، قالا : ثنا مُعاذُ بنُ نَجدةَ القُرشيُّ ، ثنا قبيصةُ بنُ عُقبةَ ، ثنا سُفيانُ ، عن سِماكٍ ، عن سعيدٍ ، عن ابن عبَّاسٍ مِثلَهُ موقُوفًا .

وقال: «صحيحٌ على شرط مُسلِم »، وسكت عَنهُ الذَّهبيُّ! ومُعاذُ بنُ نَجدة لم يُخرِّج له مُسلِمٌ ولا أحَدٌ من الجَاعة الباقين شيئًا، وُمُعاذُ بنُ نَجدة لم يُخرِّج له مُسلِمٌ ولا أحَدٌ من الجَاعة الباقين شيئًا، ثُمَّ هُو مُتكَدَّمٌ فيه كها قال الذَّهبيُّ. أضف إلى ذلك أنَّ العُلهاء لَيَّنُوا رواية

الفِريابيِّ ، وقَبيصةً ، عن الثُّوريِّ .

والوجهُ الأوَّلُ المرفُوع مُعَلَّ أيضًا. فالحديث لا يَصِحُّ مِن هذا الوَجه. وقد أخرَجَ البُخاريُّ (١/ ٢٣٨ – ٢٣٩، و٢/ ٣٤٤) مِن طريق سُفيان ابن عُيينة ، عن عمرو بن دينارٍ ، قال: سمِعتُ عُبيدَ بن عُميرٍ ، يقولُ: « إنَّ رُؤيا الأنبياء وَحيٌ ».

وعزاه السِّيوطيُّ في « الدُّرِّ المنثور » (٥/ ٢٨٠) إلى عبد الرَّزَّاق ، وعبدِ ابن خُميدٍ ، وابن المُنذِر ، وابن جَرِيرٍ ، والطَّبَرانيِّ ، والبَيهقِيِّ في « الأسهَاء والصِّفات ».

أَمَّا الرِّواية الأُخرَى: أنَّ رُؤيَا النَّبِيِّ حقٌّ .

فأخرَجَهَا أحمدُ (٥/ ٢٣٣) ، ومِن طريقِهِ الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٠٢/ رقم ٣١٠) ، والمَحامِليُّ في « الأمالي » (٧٩) من طريق وهب بن جَريرٍ ، قال : ثنا أبي ، قال : سَمِعتُ الأعمشَ يُحدِّث ، عن عبد الملك بن مَيسَرة ، عن مُصعَب بن سعدٍ ، أنَّ مُعاذ بن جَبَلِ قال : « والله ! إنَّ عُمرَ لَفِي الجُنَّة ! ومَا أُحِبُّ أنَّ لي حُمْرَ النَّعَم ! وأَنَّكُم تَفتَرِقُون قَبل أن أُخبِرَكم لَفي الجُنَّة ! ومَا أُحِبُّ أنَّ لي حُمْرَ النَّعَم ! وأَنَّكُم تَفتَرِقُون قَبل أن أُخبِركم النَّبيِّ عَلَيْلَةُ التي رآها في عُمرَ . قال : _ ورُؤيا النَّبيِّ عَلَيْلَةُ التي رآها في عُمرَ . قال : _ ورُؤيا النَّبيِّ عَلَيْلَةً التي رآها في عُمرَ . قال : _ ورُؤيا النَّبيِّ عَلَيْلَةً التي رآها في عُمرَ . قال : _ ورُؤيا النَّبيِّ عَلَيْلَةً التي رآها في عُمرَ . قال : _ ورُؤيا النَّبيِّ عَلَيْلَةً التي رآها في عُمرَ . قال : _ ورُؤيا النَّبيِّ عَلَيْلَةً التي رآها في عُمرَ . قال : _ ورُؤيا النَّبيِّ عَلَيْلِهُ حَقُّ » .

وأخرَجَهُ أحمدُ (٥/ ٢٤٥)، والطَّبَرانيُّ (٣٠٨، ٣٠٩) من طُرُقٍ عن مِسعر بن كِدام، عن عبد الملِك بن مَيسَرة، عن مُصعب بن سعدٍ، عن مُعاذ بن جَبَلِ نحوَه، وفيه: « أنَّ رسُول الله عَلَيْكُ كان ما رَأَى في يَقَظَتِه أو نومه فإنَّهُ حقَّ ».

- قال الهَيثميُّ في « المَجمَع » (٧٤/٩) : « رجالُه رجالُ الصَّحيح » .
- قلتُ: وكلامُ الهَيشميِّ لا يَعنِي أنَّ الإِسنادَ صحيحٌ ، كما لا يَخفَى . وعِلَّةُ هذا الإسناد الانقِطاعُ ؛ فإنَّ مُصعبَ بن سعدٍ لم يُدرِك مُعاذًا ، فقد صَرَّح أبُو زُرعةَ الرَّازيُّ كما في « المراسيل » (٢٠٦) أنَّ مُصعب بن سعدٍ لم يَسمَع مِن عليِّ بنِ أبي طالبٍ ، فلِئلًا يسمَعَ مِن مُعاذٍ أولى ؛ فإنَّ مُعاذًا وفي بالشَّام قديمًا ، سنة ثماني عشرة . واللهُ أعلَمُ .

ثُمَّ وقَفتُ على كلام الحافظ في « الفتح » (١/ ٢٣٩) فقال: « وقولُه: « رُؤيا الأنبياء وحيٌ » ، رواه مُسلِمٌ مرفُوعًا ، وسيأتِي في « التَّوحيد » ، مِن رِواية شَريكِ ، عن أنسِ » .

- قلتُ : أمَّا عزوُه هذا الحديث لُسلِم ، فيا أظنَّه إلا وهمًا ، وقد اجتهدتُ في البحث عنه فلم أقف عليه ، فَلْيُحرَّر هذا العزوُ . واللهُ أعلَمُ . أمَّا ما قَصَدَهُ مِن حديثِ أنسٍ ، فقد أخرَجَهُ البُخاريُّ في « كتاب أمَّا ما قَصَدَهُ مِن حديثِ أنسٍ ، فقد أخرَجَهُ البُخاريُّ في « كتاب التَّوحيد » (١٣/ ٤٧٨) مِن طريق شَريك بن عبد الله بن أبي نَمِر ، عن أنسِ بن مالكِ قال : « ليلة أُسرِيَ برسُول الله عَيْنَهُ مِن مسجدِ الكعبة ، أنَّهُ أنسِ بن مالكِ قال : « ليلة أُسرِيَ برسُول الله عَيْنَهُ في المسجد الحرام ، فقال جاءه ثَلاثَةُ نَفَرٍ قَبلَ أن يُوحَى إليه وهُو نائمٌ في المسجد الحرام ، فقال أوسطهُم : « هو خَيرُهُم » ، فقال أحدُهم : « هو خَيرُهُم » ، فقال أحدُهم : « في أَيّوهُ ليلةً أُخرَى ، في ايرَى قَلْبُه وتنام عينُه ولا ينام قَلْبُه ، وكذلك الأنبياءُ ، تَنَامُ أعينُهم ولا ينام قُلْبُه ، وكذلك الأنبياءُ ، تَنَامُ أعينُهم ولا ينام قُلْبُه ، وكذلك الأنبياءُ ، تَنَامُ أعينُهم ولا تنامُ قُلُوبُم . . . » الحديث .
 - ورِوايَةُ أنسٍ مُعْنَى هي بمعنى الحديث المسئُول عنه. واللهُ أعلَمُ.

١٤٦ - سُئلتُ : هل وَرَدَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ كَانَ يُدَاوِي الجُرُّوحِ بِوَضِعِ الْجَرُّوحِ بِوَضِعِ الْجَنَّاء عليها ؟

• قلتُ : نعم !

فقد أخرَجَ الْتِرْمَذِيُّ (٢٠٥٤) ، وابنُ ماجَهْ (٢٠٥٣) ، والطَّبَرانيُّ في «التَّهذيب» (١٩/ «المُعجَم الكبير» (ج٢٤/ رقم ٢٥٧) ، والمِزِّيُّ في «التَّهذيب» (١٩/ ١٢١) مِن طريق زَيد بن الحُباب ، عن فَائدٍ مولَى عُبيد الله بنِ عليِّ بن أبي رافع ، عن مولَاهُ عُبيد الله ، عن جَدَّتِه سَلمَى ، وكانت تَخدُم النَّبيَّ أبي رافع ، عن مولَاهُ عُبيد الله ، عن جَدَّتِه سَلمَى ، وكانت تَخدُم النَّبيَّ أبي رافع ، عن مولَاهُ عُبيد الله ، عن جَدَّتِه سَلمَى ، وكانت أَمَرَفِي أَن أَمَرَفِي اللهُ عَلَيْكُمْ أَلَا أَمَرَفِي اللهُ عَلَيْكُمْ وَلا نَكبَةٌ ، إلَّا أَمَرَفِي أَن أَضَعَ عليها الحِنَّاءَ».

وتابَعَهُ عبدُ الرَّحمن بنُ أبي المَوَالِ ، ثنا فائدٌ مولى عُبيد الله ، عن مولاه عبيدِ الله ، عن جَدَّتِه سلمي فذكرَهُ بنحوِهِ .

أخرجَهُ أبو داوُد (٣٨٥٨)، والحاكمُ (٤/ ٤٠)، والبَيهقيُّ (٩/ ٣٣٩) من طريق ابن وَهبٍ، ويحيى بنِ حَسَّانَ ، قالا : ثنا عبدُ الرَّحمن بن أبي الموال بهذا.

وقد وَقَعَ في الحديث اضطرابٌ في سَنَدِه.

وأَسلَمُ هذه الوُّجُوه هو الوَجهُ الذي بدأتُ بِهِ الكلامَ ، وسَنَدُه حَسَنٌ .

١٤٧ - سُئلتُ: هل صحيحٌ ما رواه أحمدٌ، عن أنسٍ مَعْكُ، أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُم مَن يُنشِدُنَا؟ »، فقام أَعرَابِيٌ ، فقال : « أَفِيكُم مَن يُنشِدُنَا؟ »، فقام أَعرَابِيٌ ، فقال : « لَسَعَت حَيَّةُ الْهُوَى كَبِدِي فَلَيسَ هَا طِبُّ وَلَا رَاقِ »، فتَى سَقَطَ رِداؤُه؟

• قلتُ: هذا الحديث باطِلٌ موضُوعٌ ، وهو مِن أسمَجِ الكَذِبِ وأبرَدِه . وقد صان اللهُ الإمامَ أحمد أن يُودِع مثلَ هذا الباطلَ في « مُسنَده » ، فلَم يَروِه أحمدُ ولا غيرُه ، ولَم يروِه إلّا أمثالُ الدَّيلميِّ ، ممَّن يُكثِرُون مِن تخريج الموضُوعات .

وقال أبُو مُوسَى المدينيُّ: « لا أصلَ لهذا الحديث بهذا السِّياقِ » . وقال أبُو مُوسَى المدينيُّ : « لا أصلَ لهذا الحديث بهذا القيِّم في « الكلام على مسألة السَّماع » (ص٣٢٣) ، فقال : « وهذا الحديثُ مِنَ الطِّراز الأوَّل _ يعني : الموضوع _ ، فَلْيتبَوَّأ واضعُهُ على رسُول الله عَيِّكِهُ مَقعَدَهُ من النَّار . سَمِعتُ شيخَ الإسلام ابنَ تيميَّة يقولُ : « هذا كَذِبٌ مُفتَرًى ، موضوعٌ باتِّفاق أهل العِلمِ » . _ قال ابنُ القيِّم _ : ورَكَاكَةُ شِعرِه وسَمَاجَتُهِ ، وما تَجِد عليه من الثَّقالَةِ ، مِن أَبْينِ الشَّواهد على أنَّهُ مِن شِعرِ المُتأخِرين ، البارِدِ السَّمِج ، فقبَّح الله الكاذِبين على رسُول الله عَيَّكِهُ » .

١٤٨ - سُئلتُ عن قصة : ذكرها ابنُ كثير، أنَّ رجُلًا دعَا عِندَ قبر النَّبِيِّ عَيْسَةُ ، واستغاث وأنشد ، وطكب الاستغفار ، ومَضَى ، فأمَرَ النَّبِيُّ عَيْسَةُ أحد الحاضِرين في المنام أن يَنطَلِق خلفَهُ فيبَشَرُه .

• قلتُ : هذه القِصَّة مُنكَرةٌ .

ولم يُحسِن ابنُ كَثيرٍ عِلَمْ صُنعًا بإيرادِهِ هذه القِصَّةَ في « تفسيره » (٢/ ٣٠٦) ساكتًا عنها .

وقد بَيَّن ابنُ عبد الهادي في « الصَّارِم المُنكِي » بطلانها ، فقال ما ملخَّصه: « هذه الحكاية . بعضُهُم يروِيها عن العُتْبِيِّ بِلَا إسنادٍ . وبعضُهُم يروِيها عن محُمَّد وبعضُهُم يروِيها عن محُمَّد ابن حربِ الهِلاليِّ . وبعضُهُم يروِيها عن محُمَّد ابن حربٍ ، عن أبي الحَسَن الزَّعفرانيِّ ، عن الأعرابيِّ . وقد ذكرَها البيهقيُّ في كتاب « شُعب الإيهان » بإسنادٍ مُظلِمٍ ، عن محُمَّد بن رَوحِ بن البيهقيُّ في كتاب « شُعب الإيهان » بإسنادٍ مُظلِمٍ ، عن محَمَّد بن رَوحِ بن يزيدَ البصريِّ ، حدَّثني أبو حربِ الهِلاليُّ ، قال : حَج أعرابيُّ ، فليًا جاء إلى بابِ مَسجِدِ رسُول الله عَيَّلِيُّ ، أناخ راجِلتَه ، فعقلَها ، ثُمَّ دَخَل المسجد ، حتَّى أَتَى القَبرَ ... وذكرَ نحوَ ما تقدَّم _ » .

١٤٩ - سُئلتُ عن حديث: « صَاحِبُ الرَّمَدِ لَا يُعَادُ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أخرجه الطَّبَرانيُّ في « المُعجَم الأوسط » (١٥٢) ، وابنُ عديًّ في « السُّعَب » (٦/ ٥٣٥) ، والكامل » (٦/ ٢٣١٤) ، ومِن طريقِه البيهقيُّ في « الشُّعَب » (٦/ ٥٣٥) ، والعُقيليُّ في « الضُّعَفاء » (٤/ ٢١٢) ، ومِن طريقِه ابن الجَوزيِّ في « الموضوعات » (٣/ ٢٠٨ - ٢٠٩) مِن طريق مَسلَمَة بن عليٍّ ، عن الأوزاعيِّ ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي جَعفر ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا : « ثَلاثُ لا يُعَادُ صاحِبُهُنَّ : الرَّمَدُ ، وصاحِبُ الضَّرسِ ، وصاحبُ الدُّمَل » . قال الطَّبَرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديث عن الأوزاعيِّ إلَّا مَسلَمَة بن عليٍّ » . قال ابنُ عديٍّ : « لا أعلَمُ يَروِي هذا الحديث عن الأوزاعيِّ إلَّا مَسلَمَة بن عليٍّ » . الإسناد غيرُ مَسلَمَة بن عليٍّ » .

• قُلتُ : وهو مَترُوكٌ .

وقد خالَفَه هِقُلُ بن زِيادٍ _ وهو من أثبت النَّاس في الأوزاعيِّ _ فرَوَاهُ عن الأوزاعيِّ _ فرَوَاهُ عن الأوزاعيِّ ، عن يحيَى بن أبي كَثيرٍ مِن قولِهِ .

أَخرَجَهُ البيهقيُّ في « الشَّعَب » (٦/ ٥٣٥)، وقال: « وهو الصَّحيحُ ». وتابَعَهُ بَقِيَّةُ بن الوليد، فرواه عن الأوزاعيِّ، عن يحيَى بن أبي كَثيرٍ، فلم يُجاوِزهُ.

أَخْرَجَهُ العُقيليُّ (٤/ ٢١٢)، وقال: «هذا أُولَى ».

ثُمَّ اعلَم! أنَّ هذا الحديثَ مُنكَرٌ؛ لمخالَفَتِه الأحاديثَ الصَّحيحةَ، والتي فيهَا أنَّ النَّبيَّ عَلَيْكُ كانَ يَعُودُ الأرمَدَ.

منها ما: أخرَجَهُ أحمدُ في « مُسنَده » (٤/ ٣٧٥) ، والطَّبَرانيُّ في « المُعجَم الكبير » (ج٥/ رقم ٢٠٥٢) ، والبَيهقيُّ في « شُعَب الإيهان » (٦/ ٥٣٥ - ٥٣٥) ، والخطيبُ في « تاريخه » (١/ ٤١١) مِن طريق يُونُس بن أبي إسحاق ، عن أبي إسحاق ، قال : سمِعتُ زيدَ بن أرقَمَ ، يقُولُ : أبي إسحاق ، عن أبي إسحاق ، قال : سمِعتُ زيدَ بن أرقَمَ ، يقُولُ : أصابَني رَمَدُ ، فعادَني رسُول الله عَيْنَةُ . فليًا كانَ مِن الغَدِ ، أفاق بعضَ الإفاقة ، ثُمَّ خَرَجَ ، ولَقِيَهُ النَّبيُّ عَيْنَةُ فقال : « أَرَأَيتَ لَو أَنَّ عَينَيكَ لِمَا الله عَبْنَ أصبِرُ وأحتَسِبُ » ، قال : « أَمَا والله ! لو كانت عيناك لِمَا بِهَا ، ثُمَّ صَبرتَ واحتَسَبتَ ، ثُمَّ مُتَ ، لَقيتَ الله عَبْلُ ولا ذَنبَ لَكَ » .

وهذا سَنَدٌ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ أَبو دَاوُد (٣١٠٢)، والحاكِمُ (١/ ٣٤٢) من طريق النَّفَيْلِيِّ، والحاكِمُ (١/ ٣٤٢) من طريق النَّفَيْلِيِّ، ثنا حَجَّاجُ بنُ مُحَمَّدٍ، ثنا يُونُسُ بنُ أَبِي إسحاق، عن أبيه، عن زيد بن أَرقَمَ، قال: «عَادَنِي رَسُولُ الله عَيْلِيُّهُ مِن وَجَعٍ كَانَ بِعَينِي ».

هكذا رواه حجَّاجٌ مُحْتصَرًا .

وقال الحاكِمُ: «صحيحٌ على شرط الشَّيخين »، ووافقه الذَّهَبيُّ. وليس كها قالا ؛ فإنَّ الشَّيخينِ لَم يُخَرِّجَا شيئًا للنُّفيليِّ ـ واسمُه عبدُ الله ابن مُحَمَّدٍ . ولا خَرَّجَا شيئًا لحجَّاجِ ، عن ابن مُحَمَّدٍ الأعورِ . ولا خَرَّجَا شيئًا لحجَّاجِ ، عن

و ۾ يونسَ

والصَّوابُ أنَّ السَّنَد صحيحٌ مُطلَقًا ، غيرُ مُقيَّدٍ بشرطِهِما ، أو شرطِ أَحَدِهِمَا . واللهُ أَعلَمُ .

والحديثُ حَسَّنه الْمُنذِريُّ في « تهذيب سُنَن أبي داوُد » (٤/ ٢٧٩).

• ١٥ - سُئلتُ : هل وَرَد أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ كَان يُصِعَقُ إِذَا سَمِعَ التُّرِآن ؟ القُرآن ؟

• قلتُ : نعم ورد ، ولكنَّهُ لَم يَصِحَّ .

فأَخرَجَهُ أَحمَدُ (ص٢٧) ، وهنَّادُ بن السَّرِيِّ (٢٦٧) كلاهُما في «كتاب الزُّهد» ، وأبُو عُبيدٍ في «فضائل القُرآن» (ص ٢٤) ، والطَّبَريُّ في «تفسيره» (٢٩/ ٨٥) ، كُلُّهم عن وكيع ، وهذا في «كتاب الزُّهد» (رقم ٢٨) قال : حدَّثنا حمزةُ الزَّيَّاتُ ، عن حُمرَانَ بن أَعيَنَ ، أنَّ النَّبيَّ عَيَّالِهُ قَرَأَ : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾ [المزمل: ٢١] فصُعِقَ .

وخُولِفَ وكيعٌ ..

خَالَفَهُ أَبُو يُوسُفَ ، فرواه عن حمزَةَ الزَّيَّاتِ ، عن مُحَرانَ بن أَعيَنَ ، عن أبي حَربِ ابن أبي الأَسوَدِ فذكره .

أَخرَجَهُ ابنُ عديٍّ في « الكامل » (٢/ ٨٤٢) ، ومِن طريقِهِ البيهقيُّ في « شُعب الإيان » (١/ ٥٢٢) .

قال ابنُ عديِّ : « رُوِي هذا الحديثُ ، عن أبي يُوسُف ، عن حمزة ، عن حُمران ، أنَّ النَّبيَّ عَلَيْكُ ... لم يُذكر أبُو حربِ ابنُ أبي الأسود في الإسناد » . وسَنَدُهُ ضعيفٌ جدًّا ؛ وحُمران بن أعيَن ، وإن وثَّقه ابنُ حِبَّانَ ، فقد قال النَّسائِيُّ : « ليس بثقةٍ » ، وقال ابنُ مَعِينٍ : « ليس بشيءٍ » ، وقال أبو داوُد :

« كان رافضيًّا ».

وفوق هذا هو مُرسَلُ على الوَجهَين ، وأَعلَّه البيهقيُّ بالإرسال . وهزةُ الزَّيَّاتُ ، هو ابنُ حبيبٍ : في حِفظِه كلامٌ . واللهُ أعلَمُ .

١٥١ - سُئلتُ عن حديث: « الجِهَادُ مُختَصَرُ طَرِيقِ الجَنَّةِ ».

• قلتُ : لم أَقِف عليه . وذَكَرَه ابنُ قُدامة في « المُغنِي » (١/ ٨) بِلَا إسنادٍ . ١٥٢ - سُئلتُ عن حديث: «أُوتِيتُ جَوَامِعَ الكَلِمِ، وَاختُصِرَ لِيَ الْحَدِيثُ اختِصَارًا».

• قلتُ : هو ضعيفٌ بهذا التَّام .

أَخرَجَهُ أَبُو أَحمد العَسكَرِيُّ فِي « كتاب الأمثال » _ كما في « إِتحاف السَّادَة » (٧/ ١١٣) للزَّبيديِّ _ ، مِن طريق سُليهان بن عبد الله النَّوْفَلِيِّ ، عن أبيه ، أنَّ النَّبيَّ عَلَيْ قال : ... فذكره . قال الزَّبيديُّ : « هُو مُرسَلُ ، وفي سَنَدِه من لم يُعرَف » .

لكن له طريقٌ آخرُ .

أَخرَجَهُ البيهقيُّ في « الشُّعَب » (ج٤/ رقم ١٣٦٧) مِن طريق مُحُمَّد بن يُونُس ، قال : حدَّثَنَا شُعبةُ ، عن عليِّ بن يُونُس ، قال : حدَّثَنَا شُعبةُ ، عن عليِّ بن زيد ، عن الحَسَن ، عن الأحنف بن قيسٍ ، عن عُمَر بن الخطَّاب مرفُوعًا : « أُعطيتُ جَوَامِعَ الكلِم ، واختُصِر لي الحديثُ اختصارًا » .

وسَنَدُه ضعيفٌ جدًّا ؛ ومُحمَّدُ بنُ يُونُس هو الكُدَيْمِيُّ ، اتَّهَمَهُ أبو حاتمٍ ابنُ حِبَّان ، وابنُ عديٍّ ، والدَّارَقُطنيُّ بِوَضع الحديث ، وقال الدَّارقُطنيُّ : « أَحَدُ « ما أحسن القولَ فيه إلَّا مَن لم يَخبُر حَالَهُ » ، وقال الذَّهَبيُّ : « أَحَدُ المَروكين » .

وشُعَيبُ بنُ بيانَ الصَّفارُ تَكلَّم فيه العُقيليُّ في « الضُّعَفاء » (٢/ ١٨٣)، فقال: « يُحدِّثُ عن الثِّقاتِ بالمناكِيرِ . كان يَغلُبُ على حديثِهِ الوَهَمُ » ،

وقال الجُوْزْجَانِيُّ : « له مناكيرُ » .

وعليُّ بنُ زيدٍ هو ابنُ جُدعانَ ، ضعَّفُوهُ مِن قِبَلِ حِفظِه .

وقد خالفه جَرِيرُ بنُ حازمٍ ، فرواه عن الحَسَنَ ، أنَّ عُمَر بنَ الخطَّابِ وقد خالفه جَرِيرُ بنُ حازمٍ ، فرواه عن الحَسَنَ ، أنَّ عُمَر بنَ الخطَّابِ عَلَيْهِ قال : « يا رَسُولَ الله ! إِنَّ أَهلَ الكتابِ يُحَدِّثُونا بأحاديثَ ، قد أَخَذَت بقلُوبِنا ، وقد هَمَمنا أن نَكتُبها » ، فقال : « يا ابنَ الخطَّابِ ! أَمْتَهَوِّ كُونَ أَنتُم كَمَا تَهَوَّكُونَ اليهودُ والنَّصارَى ؟! أَمَا والذي نفسُ مُحمَّدٍ أَمْتَهَوِّ كُونَ أَنتُم كَمَا تَهَوَّكُت اليهودُ والنَّصارَى ؟! أَمَا والذي نفسُ مُحمَّدٍ بيدِه ! لَقَد جِئتُكم بها بيضاءَ نقيَّةً ، ولكِنِّي أُعطيتُ جَوَامِع الكلِم ، واختُصِر لِي الحديثُ اختصارًا » .

أَخرَجَهُ ابنُ الضَّرَيْسِ في « فضائل القُرآن » (٨٩) قال : أَنبَأَنا مُوسَى ابنُ إسهاعيل ، قثنا جَرِيرٌ .

وهذا الوَجهُ مع انقطاعِه ، فهُو أَمثَلُ من الوجه الأوَّل.

وقد رأيتُ له طريقًا آخرَ.

أخرجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ فِي « المُصنَّف » (ج٦/ رقم ١٠١٦) ، ومِن الْحرجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ فِي « الشُّعَبِ» (ج٩/ رقم ٤٨٣٧) عن مَعمَرٍ ، عن أَيُّوب ، عن أَبِي قِلابة ، أَنَّ عُمَر بن الخطَّابِ وَقَى مرَّ برَجُلٍ يقرَأُ كتابًا سَمِعَهُ ساعةً ، فاستَحسنه ، فقال للرَّجُل : « أَتكتُبُ مِن هذا الكِتاب ؟ » ، قال : « نعم ! » ، فاستَحسنه ، فقال للرَّجُل : « أَتكتُبُ مِن هذا الكِتاب ؟ » ، قال : « نعم ! » ، فاشترَى أَدِيًا لنفسِه ، ثُمَّ جاء به إليه ، فنسَخَه في بَطنِه وظهره ، ثُمَّ أَتى به النَّبيَّ عَيَّكُ مُن نَعْم المَّرَبُ وقال : « ثَكِلتكَ أُمُّك ، يا ابن الخطَّاب! رجلٌ مِنَ الأنصار بيدِهِ الكِتاب ، وقال : « ثَكِلتكَ أُمُّك ، يا ابن الخطَّاب! أَلا تَرَى إلى وجهِ النَّبيِّ عَيَّكُ مُنذُ اليومَ وأنت تقرأُ هذا الكتابَ ؟! » ، فقال ألا تَرَى إلى وجهِ النَّبيِّ عَيَّكُ مُنذُ اليومَ وأنت تقرأُ هذا الكتابَ ؟! » ، فقال

النَّبِيُّ عَيْسًا عِند ذلك : « إنَّما بُعِثتُ فاتِحًا وخاتمًا ، وأُعطِيتُ جَوامِعَ الكَلِم وفَواتِحَه ، واختُصِر لي الحديثُ اختصارًا ، فلا يُهلِكَنَّكُم الْمَتَهَوِّ كُونَ » .

وهذا سَنَدٌ رجالهُ ثِقاتٌ ، لكِنَّه مُنقَطِعٌ ؛ وأَبُو قِلابة _ واسمُه : عبدُ الله ابن زَيدٍ الجَرْمِيُّ - لم يُدرِك عُمَر بنَ الخطّاب وطي .

وعزاه العِراقِيُّ في « تخريج الإحياء » (٢/ ٣٦٧) لعبد بن حُميدٍ ، بسَنَدٍ مُنقَطِع ، وأَظُنُّه يعني هذا الطّريقَ .

ولَم أَجِده في « الْمُنتَخَب من مُسنَده » ، ولَعلَّه في « تفسيره » .

ولكن لَهُ طريقٌ آخرُ عن عُمَر ، وذَكَر قِصَّةً ، قال فيها : فانطلَقتُ أَنَا ، فَاستَنسَختُ كِتابًا مِن أهل الكتاب، ثُمَّ جِئتُ به في أُديم، فقال لي رسُولُ الله صَّالِلَهُ : « ما هذا الذي في يدك يا عُمَر ؟ » ، _ قال : _ قُلتُ : « يا رسُول الله ! كتابٌ نسختُهُ لنزداد به عِلمًا إلى عِلمِنا »، فغَضِبَ رسُول الله عَلَيْكُم ، حتَّى احمرَّت وَجنتاهُ ، ثُمَّ نُودِي بالصَّلاة جَامِعَةً ، فقالت الأنصارُ : « أَغضَبتُم نَبِيَّكُم ؟! السَّلاحَ! السِّلاحَ! »، فجاءُوا، حتَّى أَحدَقُوا بمِنبَر رسُول الله عَلَيْكُ ، فقال : « يَا أَيُّهَا النَّاسِ ! إِنِّي قَد أُوتِيتُ جَوَامِع الكَلِم وخَواتِمَه ، واختُصِر لِي الحديثُ اختصارًا ، ولَقَد أَتَيتُكُم بها بيضاءَ نقيَّةً ، فلا تَتَهَوَّكُوا ، وَلَا يَغُرَّنَكُم الْمَتَهَوِّ كُونَ » ، _ فقال عُمَر : _ فقُمتُ فقلتُ : « رضِيتُ بالله ربًّا ، وبالإسلام دينًا ، وبك رسُولًا » .

أَخرَجَهُ أَبُو يَعلَى في « الْمُسنَد الكبير » _ كما في « المطالب العالية » (ق ٩٤ / ١ /) _ ، قال : حدَّثَنَا عبدُ الغَفَّار بنُ عبد الله ، ثنا عليُّ بنُ مُسهِرٍ ، عن عبد الرَّحمن بن إسحاق، عن خَليفَة بن قيسٍ، عن خالدِ بن عُرْفُطَة ،

قال : كُنتُ جالسًا عند عُمَر فذكره .

وسَنَدُه ضعيفٌ؛ وعبدُ الرَّحمن بنُ إسحاق، فضعَّفُوه لكَثرَة المناكيرِ في حديثِهِ، وبه أعلَّ الحديثَ الهيثميُّ في « المَجمَع » (١٧٣/١)، وقد اختُلِف عليه فيه، كما يأتي.

وخليفةُ بنُ قيسٍ مولَى خالدِ بنِ عُرْفُطةَ ، قال ابنُ أبي حاتمٍ في « الجرح والتَّعديل » (١/ ٢/ ٢/ ٣): « سَأَلتُ أبي عنه ، فقال : هو شيخٌ ليس بالمعرُوف » ، وترجمَهُ البُخاريُّ (٢/ ١/ ١٩٢) ، وقال : « لَم يَصِحَّ حديثُه » ، كأنَّهُ يعني هذا . أمَّا ابنُ حِبَّانَ ، فوَ ثَقَه (٤/ ٢/ ٢) كعادَتِه !

وقد اختُلِف على عبد الرَّحمن بن إسحاقَ في إسنادِهِ ومتنه ..

فرواه عَنهُ عليُّ بن مُسهِرٍ ، كما مرَّ .

أَخرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيبة فِي « الْمُصنَّف » (ج١١/ رقم ١١٧٨٤) ، وأبو يَعلَى في « مُسنَده » (ج١١/ رقم ٧٢٣٨) ، والحَسَنُ بنُ عَرَفَة في « جُزئِه » (٣٣) ، ومِن طريقِهِ البَيهقِيُّ في « الشُّعَب » (ج٤/ رقم ١٣٦٨) ، والخطيبُ في « موضح الأوهام » (٢/ ٤٥٩).

وسَنَدُه ضعيفٌ أيضًا .

وله شاهد عن ابن عبَّاسِ عِنْ عَالِي عَنْ عَلَيْ .

أَخرَجَهُ الدَّارَقطنيُّ في « سُنَنه » (٤/ ١٤٤ – ١٤٥) مِن طريق زكرِيَّا ابن عطيَّة ، نا سعيدُ بنُ خالدٍ ، حدَّثَني مُحمَّدُ بنُ عُثمان ، عن عمرو بن دينارٍ ، عن ابن عبَّاسٍ مرفُوعًا : « أُعطِيتُ جَوَامِع الكلِم ، واختُصِر لي الحديثُ اختصارًا » .

قال العِراقيُّ في « تخريج الإحياء » (٢/ ٣٦٧): « إسنادُهُ جَيِّدٌ » .

كذا قال ، فأغرب ! لأنَّ زكرِيَّا بن عَطيَّة مُنكر الحديثِ ، كما قال أَبُو حاتم الرَّازيُّ .

فيَظهَرُ لك من هذا التَّحقيق أنَّ الحديث ضعيفٌ بهذا التَّهَام، فتعلَمُ بذلك تَساهُلَ السِّيُوطيِّ، إِذ حَسَّنه في « الجامع الصَّغِير »، وتَبِعَه على ذلك العَزِيزِيُّ في « السِّراج المُنِير شرحُ الجامع الصَّغِير » ـ كما في « التَّعليق المُغنِي على الدَّارَقُطنِي » (٤/ ١٤٥) ـ .

لكن لِلفقرَةِ الأُولى مِنهُ شواهدُ ، عن جَمَاعةٍ مِنَ الصَّحابة ، منها حديثُ أبي هُريرَة في « الصَّحيحين » ، ولَهُ طُرُقٌ كثيرةٌ عنه .

ومثلُ حديث عليِّ بنِ أبي طالبٍ ، عند البَزَّارِ (ج٣/ رقم٢١٣-٢١٤) ، وأصلُهُ عند أحمد (١١/ ٩٨) ، وابنِ أبي شيبةَ (١١/ ٤٣٤) ، والآجُرِّيِّ في « الشَّريعة » (ص٨٩٨) .

وقد اختُلِف في إسنادِهِ .

وقد رواه غيرُهُما من الصَّحابَةِ الكرام.

والعِلمُ عند الله تعالى .

١٥٢ - سألني سائلٌ فقال: إنّه سمِع بعض الخُطَباء، يقول: «إنّ النّبيّ عَلَيْكُم نُصِر بالرُّعب على عدُوّه مسيرة شَهرَين »، والذي أعلَمُه أنّه شهرٌ واحدٌ ، فهل وَرَدَ هذا اللّفظُ ، وهل هو صحيحٌ ؟

• قلتُ : نعم ، وَرَدَ الحديثُ بهذا اللَّفظ . وهُناك فرقٌ بين الوُرُود والشُّوت كما لا يَخفَى ، فليسَ كُلُّ واردٍ ثابتًا ، والحديث مُنكرٌ بهذا اللفظ . وقد وَرَدَ عن ثلاثةٍ من الصَّحابة ، وهُم : أبو هُريرَة ، وابنُ عبَّاسٍ ، والسَّائِبُ بن يزيد ولاَهُمْ .

١ - أمَّا حديثُ أبي هُريرة معك .

فقال: كُنّا نحرُسُ رسُول الله عَيْكُ في بعض مغازيه ... وساق حديثًا ، وفي آخره: _قال رسُولُ الله عَيْكُ : « هل أَنكرتُم مِن صلاي اللّيلةَ شيئًا ؟ » ، قلنا: « نعم! سجدت بين ظهراني صلاتِك سجدةً ، ظننّا أن قَد قُبِضتَ فيها! » ، فقال رسُول الله عَيْكُ : « إِنِّي أُعطيتُ فيها خسًا ، لم يُعطَهُنّ نبيُّ قبلي : بُعِثُ إلى النّاس كافّة ، أهرِهِم وأسوَدِهم ، وكان النّبيُّ قبلي يُبعَث إلى أهل بيته أو إلى قريته ، ونُصِرتُ على عدُوِّي بالرُّعب مسيرةَ شهرٍ أمامي وشهرِ خلفِي ... » ، وساق حديثًا .

أَخرَجَهُ اللَّهُ فِي ﴿ الضَّعفاء ﴾ (٢/ ٢٦-٢٧) قال : حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ

إسماعيل، قال: حدَّثَنا المُقرِي، قال: حدَّثَنا عبدُ الجَبَّار بنُ عُمَر الأَيْلِيُّ، قال: حدَّثَنا عبدُ الجَبَّار بنُ عُمَر الأَيْلِيُّ، قال: حدَّثَنا خازمُ بنُ خُزيمة _ مِن تيم الرَّبَابِ _، عن مُجاهدٍ، عن أبي هُريرة به.

قال العُقيليُّ : « خارمُ بنُ خُزيمة يُخالِف في حديثه » ، وأورَدَ له هذا الحديثَ مُستَنكِرًا إيَّاه ، وقد خُولف في إسناده كما في :

٢ - حديث ابن عبَّاس راه الله الله الله الله

أَخرَجَهُ الطَّبَرانِيُّ فِي « المُعجَم الكبير » (ج١١/رقم ١١٠٥) قال : حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ عبد الله الحضرميُّ ، ثنا عبدُ الرَّحمن بنُ الفضل بنِ مُوفَّقٍ ، ثنا أبي ، ثنا إسهاعيلُ بنُ إبراهيم ، عن مُجاهدٍ ، عن ابن عبَّاسٍ ، قال : « نُصر رسُولُ الله عَيْسُهُ بالرُّعب مَسيرَة شهرين على عدُوِّه » .

قال الهيثميُّ في « مَجَمَع الزَّوَائد » (٢٥٩/٨) : « فيه إسهاعيلُ بنُ إبراهيم بن مُهاجرٍ ، وهو ضعيفٌ » .

• قُلْتُ : والفضل بن مُوفَّقِ ذكره ابنُ حِبَّانَ في « الثِّقات » (٩/ ٦) ، وترجَمهُ ابنُ أبي حاتمٍ في « الجرح والتَّعديل » (٣/ ٢/ ٨٨) ، وقال : « سَألتُ أبي عنه ، فقال : ضعيفُ الحديث ، كان شيخًا ، صالحًا ، قرابةً لابن عُيينة ، وكان يَروِي أحاديث موضُوعةً » .

و لِخَصَ الحافظُ حالَه ، فقال في « التَّقريب » : « فيه ضعفٌ » كذا قال ! وكان يَنبَغِي أن يَجِزِمَ بضعفِهِ أو وهائِهِ ؛ فمَعَ هذا الجَرح المُفسَّر ، فالتَّوثيقُ فيه ليِّنُ .

وابنُه عبدُ الرَّحمن بنُ الفضل ذَكَرَه ابنُ حِبَّانَ في « الثِّقات » (٨/ ٣٨٢).

صفر ۱۶۱۹هـ

وإسهاعيلُ بنُ إبراهِيم بنِ مُهاجرٍ أقرَبُ إلى الوَهَاء.

فالسَّنَد ضعيفٌ جدًّا.

٣- وأمَّا حديثُ السَّائب بن يزيد رضي .

فأخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٧/ رقم ٢٦٧٤) قال : حدَّ ثنا الحُسين بن إسحاق التُّستَرِيُّ ، ثنا هشامُ بنُ عَيَّارٍ ، ثنا يحيى بنُ حمزة ، ثنا إسحاقُ بنُ عبد الله بنِ أبي فَروَة ، عن يزيد بن خُصَيفَة أنَّه أخبَرَهُ ، عن السَّائب بن يزيد مرفُوعًا : « فُضِّلتُ على الأنبياء بخمس : بُعثتُ إلى النَّاس كافَّةً ، وادَّخَرتُ شفاعتي لأُمَّتِي ، ونُصرتُ بالرُّعب شهرًا أمامي وشهرًا خلفي ، وجُعِلَت لي الأرضُ مَسجِدًا وطَهُورًا ، وأُحِلَّت لي الغنائمُ ولم تَحِلَّ لأحدٍ قبلى » .

ُوسَنَدُه ضعيفٌ جدًا؛ وابنُ أبي فَروة مترُوكُ الحديثِ ، وكَذَّبه بعضُ النُّقَّاد، مثلُ يَحيَى بن مَعِينٍ في روايةٍ ، وعبدُ الرحمن بنُ خِراشِ .

١٥٤ - سُئلتُ عن حديث: ﴿ إِنَّ الْفَقْرَ كُفْرٌ ﴾.

• قلتُ: لم أُقِف عليه بهذا اللَّفظ.

ولكن أخرَجَهُ أَبُو نُعيمٍ في « الحلية » (٣/ ٥٣، ١٠٩، و ٨/ ٢٥٣)، و وركن أخرَجَهُ أَبُو نُعيمٍ في « الحلية » (٣/ ٣٢٠) من طريق أبي عاصمٍ ومِن طريقِهِ ابنُ الجَوزِيِّ في « الواهيات » (٢/ ٣٢٠) من طريق أبي عاصمٍ النَّبيل، ويُوسُفَ بن أسباط ..

والبَيهقيُّ في « الشَّعَب » (ج٥/رقم ٦٦١٢) مِن طريق مُحُمَّد بن يُوسُفَ الفِريابيِّ ..

والعُقيليُّ في « الضَّعفاء » (٢٠٦/٤) من طريق أبي عاصم ، ثَلاثَتُهم عن سُفيان الثَّوريِّ ، عن حجَّاجِ بن فُرَافِصَة ، عن يزيدَ الرَّقَّاشِيِّ ، عن أَنسٍ مرفوعًا: « كاد الفَقرُ أَن يَكُونَ كُفرًا ، وكَادَ الحَسَدُ أَن يَعْلِبَ القَدَر » . وخالَفَهُم النُّعهانُ بنُ عبد السَّلَام الأصبهانِيُّ ، فرواه عن الثَّوْريِّ ، عن حجَّاج بن أرطاة ، عن يزيدَ الرَّقَاشِيِّ ، عن أنسٍ مثلَه .

فَجَعَلَ شيخَ الثَّوْرِيِّ « ابنَ أَرطاةَ » ، بدل « ابنِ فُرَافِصَة » .

أَخرَجَهُ أَبُو نُعيمٍ في « أخبار أصبهان » (١/ ٢٩٠) مِن طريق حَمَّاد بن زيدٍ الْمُكْتِب، ثنا النَّعمانُ .

والنُّعَهَانُ هُو أَرفَعُ مَن رَوَى عن الثَّوْرِيِّ مِن أَهِل أَصِبهَانَ ، وقال الخَّاكِمُ: « ثَقَةٌ مأمونٌ » ، وقال أبو حاتم : « مِحِلُّهُ الصِّدقُ » .

وحمَّادُ بنُ زيدٍ الْمُكْتِبُ قال أَبُو نُعيمٍ : «كان مِن أفاضل النَّاس » ، ولم

يَذُكُره بحفظٍ.

والحديثُ مُعَلَّ على كلِّ حالٍ .

وأخرجَهُ أحمدُ بنُ مَنيع في « مُسنَده » _ كما في « المطالب العالية » (ق ١٩٠) _ ، قال : حدَّثنا يحيى بنُ سعيدٍ ، عن الأعمَشِ ، عن يزيد الرَّقَاشِيِّ ، عن الحَسَن ، أو عن أنس فذكرَه مرفُوعًا .

هكذا رواه على الشُّكِّ .

وسَنَدُه ضعيفٌ جدًّا؛ ويزيدُ الرَّقَاشِيُّ متروكٌ.

وقال ابن الجوزيِّ: «هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسُول الله عَيْسُهُ. ويزيدُ الرَّقَاشِيُّ لا يُعوَّل على ما يَروِي. قال شُعبةُ: لَأَن أَزنِي أحبُّ إليَّ مِن أن أروِي عن يزيدَ الرَّقَاشِيِّ ».

ورواه مَعمَرُ بنُ زائدةً ، عن الأعمش ، عن زيد بن وهبٍ ، عن عُمَر الخطَّاب مرفُوعًا فذَكَرَه .

فخالف مَعمَرُ بنُ زائدة يحيَى بنَ سعيدٍ في إسنادِهِ.

وأعلَّ العُقيليُّ حديثَ عُمَرَ بمَعمَرِ بنِ زائدةَ ، وقال : « لا يُتَابَعُ على حديثِه » .

ورواه يحيى بنُ يهانَ ، عن الثَّوريِّ ، عن الأعمش ، عن يزيدَ الرَّقَاشِيِّ ، عن أنسٍ مرفُوعًا فذكره .

أَخرَجَهُ ابنُ عديٍّ في « الكامل » (٧/ ٢٦٩٢) وقال : « وهذا عن التَّوْريِّ بروايته عن التَّوْريِّ بروايته عن التَّوْريِّ بروايته عن الأعمش ، وقد عَلِمتَ أنَّ ثلاثةً مِن أصحاب التَّوْريِّ رَوَوهُ عنه ، عن

حجَّاج بن فُرَافِصَة .

و يحيَى بن يهانَ يُضَعَّفُ .

وأَخرَجَهُ العُقيلِيُّ فِي « الضَّعَفاء » (١/ ٢٥٤) من طريق المُعتَمِر بن سُليهان ، قال : حدَّثَنا حُسَينٌ أَبُو المُنذِر ، عن يزيدَ الرَّقَاشِيِّ ، عن أنسٍ مرفُوعًا مثله .

وعنده: « كادت الفاقة ».

ونقل العُقيليُّ عن البُخاريِّ ، قال : « حُسينٌ أبو المُنذِر ، عن الرَّقَاشِيِّ ، سَمِعَ منه مُعتَمِرٌ ، ولم تَصِحَّ روايتُه » ، ثُمَّ قال العُقيليُّ : « لا يُتابَعُ عليه ، إلَّا مِن طريقٍ تُقارِبُه » ، يعني : في الضَّعف .

وبالجُملة ، فهذا الوجه معلُّ ؛ وآفته يزيدُ الرَّقَاشِيُّ .

لكِنَّهُ لم يتفرَّد به ..

فتابَعَهُ سُليهانُ التَّيميُّ ـ وهو ثِقةٌ ـ ، فرواه عن أنَسٍ رَخْكُ ، مرفُوعًا : «كاد الحَسَدُ يسبقُ القَدَر ، وكادت الحاجَةُ تكونُ كُفرًا » .

أَخرَجَهُ الطَّبَرانِيُّ فِي « المُعجَم الأوسط » (٤٠٤٤) قال : حدَّثنا عليُّ وهو ابنُ سعيدٍ . ، قال : حدَّثنِي أحمدُ بنُ مُحمَّد بن عُمَر بن عبد الحميد الكاتب، قال : حدَّثنِي عمرُ و بنُ عُثمان الكِلابيُّ ، قال : نا عيسى بنُ يُونُس ، عن سليان التَّيميِّ به .

قال الطَّبَرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديثَ عن سُليهان إلَّا عيسى ، ولا عن عيسى إلَّا عمرُو بنُ عُثهان . تفرَّد به أحمدُ بنُ مُحمَّدٍ الكاتبُ » .

صفر ۱۶۱۹هـ

• قُلتُ : ولم أَقِف لهذا الكاتِبِ على ترجَمَةٍ .

وعمرُو بنُ عُثمان ليَّنَه العُقيليُّ ، وتركهُ النَّسائيُّ ، وقال أَبُو حاتم : « يَتكلَّمُون فيه . يُحدِّثُ مِن حِفظه بمناكير » .

فلا تَثبُت هذه المُتابَعة .

وذَكَرَ العِراقيُّ هذا الوجه في « تخريج الإحياء » (١٨٧/٤) ، وقال : « فيه ضَعفُ » ، وكذلك ضَعَّف رِواية الرَّقَاشِيِّ ، عن أَنَسٍ . واللهُ أعلَمُ .

١٥٥ - سُئلتُ عن حديث : « لَا تَجعَلُوا عَلَى العَاقِلَةِ مِن قُولِ مُعتَرِفٍ شَيئًا » .

• قلتُ : هذا حديثُ باطِلٌ موضُوعٌ .

فأخرَجَهُ أبو نُعيمٍ في « الجِلية » (٥/ ١٧٧) قال : حدَّثنا سُليهانُ بنُ أَهمد _ يعني : الطَّبَرانيَّ ، وهذا في « مُسنَد الشَّاميِّين » (٢١٢٤) _ ، قال : حدَّثنا عبدُ الله بنُ أَهمدَ بن حنبلِ ، ثنا هارُونُ بنُ معرُوفٍ ..

و الدَّارَقُطنيُّ (٣/ ١٨٧) مِن طريق يَعقُوب بن مُحُمَّدِ الزُّهريِّ ، قالا : ثنا عبدُ الله بنُ وهبٍ ، عن الحارِثِ بن نَبهانَ ، عن مُحَمَّد بن سعيدٍ ، عن رجاءِ بن حَيْوة ، عن جُنادَة بنِ أبي أُمَيَّة ، عن عُبادة بن الصَّامِت مرفُوعًا فذكره .

ونَقَلَ الزَّيلعيُّ في « نصب الرَّاية » (٤/ ٣٨٠) ، عن ابن القَطَّان الفاسِيِّ ، قال : « الحارثُ بنُ نَبهان مَتروكُ الحديث » .

قال عبدُ الحقّ في « أحكامه » : « ومُحمَّدُ بنُ سعيدٍ هذا ، أظنَّه المصلوبَ » ، قال ابن القطَّان : « وأصاب في شَكِّه » ا.هـ ، وكذلك رَجَّحَ الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ في « التَّلخيص الحَبير » (٤/ ٣١) أنَّه المَصلُوبُ .

قال أَبُو نُعيمٍ: « غريبٌ من حديث رجاءٍ ، وجُنادةَ بنِ أَبِي أُميَّة . تفرَّدَ به الحارِثُ ، عن مُحمَّد بن سعيدٍ » .

• قُلْتُ : والحارِثُ بن نَبهان مُنكَرُ الحديثِ .

ومُحُمَّدُ بن سعيدٍ المصلوبُ كذَّابٌ .

فالحديث موضُوعٌ.

واللهُ تعالى أعلَمُ .

١٥٦ - سُئلتُ عن صحَّة ومعنى حديث : « إِنَّ لِكُلِّ شَيءٍ أَنْفَةً ، وَأَنْفَةُ الصَّلَاةِ التَّكبِيرَةُ الأُولَى ، فَحَافِظُوا عَلَيهَا » .

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي « مُسنَد الشَّاميِّين » (٢١١٤) ، وأبو نُعيمٍ في « الْحِلية » (١٧٧/٥) من طريق ابن أبي شَيبَة _ وهذا في « المُصنَّف » (١/٢٠٣) ، وفي « المُسنَد » (٤٦) _ .

والبزَّارُ (٥٢١- كشف الأستار) مِن طريق سعيد بن سُليهان ، قالا : ثنا حَمَّادُ بنُ أُسامة أبو أُسَامة ، عن أبي فَروة يزيدَ بن سِنانَ ، حدَّثَني أبو عُبيدٍ حاجِبُ سُليهانَ بن عبد المَلِك ، قال : سَمِعتُ شيخًا في المسجِدِ الحرام ، يقُولُ : قال أبو الدَّرداء فذكره مرفُوعًا .

وفي آخِرِه: قال أَبُو عُبيدٍ: فَحَدَّثتُ به رجاءَ بنَ حَيْوَة ، فقال: حَدَّثَتْنِيهِ أُمُّ الدَّرداء ، عن أبي الدَّرداء .

قال البزَّار : « لا نعلَمُه يُروَى مرفُوعًا إلَّا بهذا الإسناد » .

قال الهَيَثَمِيُّ فِي « مَجَمَع الزَّوائد » (٢/ ١٠٣): « فِيه رجُلُ لم يُسمَّ » ، كذا قال! وقد رأيتَ أنَّهُ تُوبِع فِي السَّنَد الآخِر ..

تابعَتهُ أُمُّ الدَّرداء ، لكِنِ الشَّأنُ في السَّنَد إليهما .

وأبو فَروَةَ يزيدُ بن سنان ضعيفٌ ، وقد تَفَرَّد به .

قَالَ أَبُو نُعيمٍ : « غريبٌ مِن حديث رجاءٍ ، لم يَروِه عنه إلَّا أبو فَروةُ ،

عن أبي عُبيدٍ » ا.هـ.

وأَبُو عُبيدٍ الحاجِبُ ، اختُلف في اسمه . وهو ثقةٌ ، من رجال مسلمٍ ، أخرج له حديثًا (٥٩٧) .

فالحديث لا يَثبُّت.

ولم يُصِب البُوصِيرِيُّ إذ قال في « إتحاف الخِيرَة » (١٧٨٨): « إسنادُهُ حسنُ »!

أمَّا مَعناه ..

فقال ابنُ الأثير في « النّهاية » (١/ ٧٥) ، بعد ذِكرِه هذا الحديثَ ، قال : « أُنْفَةُ الشّيءِ : ابتداؤُه . هكذا رُوِي بضمّ الهَمزة ، قال الهرَوِيُّ : والصّحيحُ بالفتح » .

١٥٧ - سُئلتُ عن حديث: « آفَةُ الدِّينِ الأَنْوَاءُ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

أَخرَجَهُ حَمزَةُ بِنُ يُوسُف السَّهِمِيُّ فِي « تاريخ جُرجانَ » (ص٣٥) مِن طريق عَبَّار بن رجاءٍ الجُرجانيِّ _ وَثَقَهُ السَّهِمِيُّ (ص٣٥) _ ، حدَّثنا القاسِمُ بنُ الحَكَم العُرَنيُّ ، حدثنا عُبيدُ الله _ هُو ابنُ الوليد الوَصَّافِيُّ _ ، عن كُرْزِ بن وَبَرَةَ الحارثيِّ ، مرفُوعًا : « إِنَّ لكُلِّ شيءٍ آفةً ، وآفَةُ هذا الدِّين هذه الأنواءُ » .

وسَنَدُه ضعيفٌ جدًّا؛ فالقاسمُ العُرَنِيُّ صدوقٌ مُتهاسِكٌ ، ليَّنَهُ أبو حاتم ، فقال : « مَحِلُّه الصِّدقُ . يُكتَبُ حديثُهُ ولا يُحتَجُّ به » ، وقال العُقيليُّ : « في حديثِهِ مناكيرُ . لا يُتابَعُ على كثيرٍ من حديثه » .

وعُبيد الله بنُ الوليد تركه النَّسائيُّ ، وعمرُ و بنُ عليًّ الفَلَّاسُ ، وضَعَّفَهُ أَبُو زُرعة ، وابن مَعِينٍ ، والدَّارَقُطنيُّ ، وغيرُهُم ، ووَكَزَه ابنُ حِبَّانَ ، فقال : « يَروي عن الثِّقات ما لا يُشبِهُ حديثَ الأثباتِ ، حتَّى يَسبِقَ إلى القلب أنَّهُ المُتعمِّدُ له ، فاستَحقَّ التَّرك » ا.ه. .

ثُمَّ هُو مُعضَلُ ؛ وَكُرْزُ بن وَبَرَةَ يَروِي عن التَّابِعِينَ أَمثالِ رِبعيِّ بن حِراشٍ، وشقيقِ بن سَلَمة، وأبي حازِمِ الأشجعيِّ وغيرِهِم.

فالسَنَد ضعيفٌ جدًّا. واللهُ أعلَمُ.

١٥٨ - سُئلتُ عن حديث: « كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ إِذَا صَلَّى بَعدَ الجُمْعَةِ فِي المَسجِدِ صَلَّى أَربَعًا ، وَإِذَا صَلَّى فِي بَيتِهِ صَلَّى رَكعَتَينِ ».

• قلتُ: لا أَعلَمُ له أصلًا.
وقد بَحثتُ عنه فَلَم أَجِده . وإِنَّما أَشَارَ إليه ابنُ القيِّم عِلَمْ في « زَاد المعاد»، على ما أَذكُر .
واللهُ أعلَمُ .

١٥٩ - سُئلتُ عن حديث: « رَأَى النَّبِيُّ عَلَيْكُ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ يَبُولُ قَائِمًا، فَنَهَاهُ عَن ذَلِكَ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخرَجَهُ ابنُ حِبَّانَ (ج٢/رقم ١٤٢٠) قال : أَخبَرَنا أَبو جابر زيدُ بن عبد العزيز بالمَوصِل ، قال : حدَّثنا إبراهيمُ بنُ إسماعيلَ الجَوهَرِيُّ ، قال : حدَّثنا إبراهيمُ بنُ إسماعيلَ الجَوهَرِيُّ ، قال : حدَّثنا إبراهيمُ بنُ يُوسُف ، عن حدَّثنا إبراهيمُ بنُ يُوسُف ، عن ابن جُريج ، عن نافع ، عن ابن عُمَر مرفُوعًا : « لَا تَبُل قَائِمًا » .

قال ابنُّ حِبَّانَ : ﴿ أَخَافُ أَنَّ ابنَ جُريجٍ لَم يَسمَع مِن نافعٍ هذا الخبر » .

• قلتُ : وقد صحَّ ظنُّ ابنِ حِبَّانَ ..

فقد رَوَاهُ عبدُ الرَّزَّاق ، عن ابن جُريج ، عن عبد الكَريم بن أبي المُخارِق ، عن نافع ، عن ابن عُمَر ، عن عُمَر ، قال : رآني رسُولُ الله عَيَّالَةُ أَبُولُ قائمًا ، فقال : « يا عُمرُ ! لا تَبُل قائمًا » ، فها بُلتُ قائمًا بعدُ .

أَخرَجَهُ التِّرمِذيُّ (١/١١) مُعلَّقًا ، ووصَلَه ابنُ ماجَهُ (٣٠٨) ، وابنُ عديٍّ في «الكامل » وابنُ المُنذِر في «الأوسط» (ج١/رقم ٢٨٤) ، وابنُ عديٍّ في «الكامل » (٥/ ١٩٧٨) ، وتمَّامُ الرَّازِيُّ في «الفوائد» (١٤٨) ، والحاكِم في «المُستَدرَك» (١/ ١٨٥) ، والبيهَقِيُّ في «السُّنَن الكبير» (١/ ١٠٢).

قال البُوصِيرِيُّ في « مِصباح الزُّجاجة » (١/ ١٣١): « هذا إسنادٌ

ضعيفٌ . عبدُ الكريم مُتَّفَقُ على تضعيفه ، وقد تفرَّد بهذا الخبر . وعارَضَهُ خبرُ عُبيدِ الله بن عُمر العُمَرِيِّ الثِّقةِ المأمونِ المُجمَعِ على تثبُّتِه . ولا يُغتَرُّ بتصحيح ابنِ حِبَّان (۱) هذا الخبرَ عن طريق هشام بن يُوسُف ، عن ابن جُريجٍ ، عن نافِعٍ ، عن ابن عُمر ؛ فإنَّه قال بعدَهُ : « أخافُ أن يكون ابنُ جُريجٍ لم يسمعه من نافِعٍ » ، وقد صحَّ ظنَّهُ ؛ فإنَّ ابنَ جُريجٍ إنَّمَا سمعه من ابن أبي المُخارِقِ ، كما ثبتَ في رواية ابنِ ماجَهْ هذه والحاكم في سمعه من ابن أبي المُخارِقِ ، كما ثبتَ في رواية ابنِ ماجَهْ هذه والحاكم في « المُستدرَك » ، واعتذر عن تخريجِهِ بأنَّه إنَّما أخرجَهُ في المُتابَعات » انتهى .

• قلتُ : فظهَر مِن هذا التَّخريج أنَّ ابنَ جُريج دلَّس ابنَ أبي المُخارِق وأسقَطَه ، وكان قبيحَ التَّدليسِ ، كها قال الدَّارَقُطنيُّ : « تَجنَّب تَدلِيسَ ابنِ جُريج ؛ فإنَّه قبيحُ التَّدليس ، لا يُدلِّس إلَّا ما سَمِعَهُ مِن مَجرُوحٍ » . وعبدُ الكريم ضعيفٌ ، وتَركهُ جماعةٌ من النَّقَاد .

ولذلك قال أبنُّ المُنذِر : « هذا لا يَثبُت » .

أَمَّا الشَّوكَانِيُّ ، فَنَقَل فِي « السَّيل الجَرَّار » (١/ ٢٧) أَنَّ السِّيُوطيَّ صحَّحه !! فرُبَّما نَظَرَ السِّيُوطيُّ إلى رواية ابنِ حِبَّانَ ، وأهمَل تدليس ابن جُريج ، والسِّيوطيُّ مُتساهِلُ كما هو مَعلُومٌ .

ثُمَّ إِنَّ الحديث عند ابنِ حِبَّانَ عن ابن عُمر . والمعرُوفُ أنَّه عن عُمر ، فلا أُدرِي : أَهَذَا اختلافٌ في السَّنَد ، أم وَقَع سقطٌ في كتاب ابن حِبَّانَ ؟!

⁽١) لم يروه ابنُ حِبَّان ساكِتًا عنه حتَّى يُقال : « لا يُغترُ » ، إنَّما أبانَ عن عِلَّته . وهذا مثلما يَفعله شيخُهُ ابنُ خَزيمة إذا روى حديثًا ثُمَّ قال : « إن صحَّ الخَبرُ » ، فلا يُقال في مثل هذا : صحَّحه ابنُ خُزيمة . والله المُوفِّقُ . ثمَّ حُكمُه على إسناد الخَبر بالضَّعف فقط مع قوله : « ابنُ أبي المُخارق مُتَّفقٌ على ضعفه » لا يَستقِيم ، بل ينبغي أن يقول : « ضعيفٌ جدًّا » .

والحديثُ ضَعَّفه النَّوَوِيُّ في « المجموع » (٢/ ٨٤).

وقال التَّرمذيُّ : « وإِنَّمَا رَفع هذا الحديثَ عبدُ الكَريم ... وهُو ضعيفٌ عند أهل الحديث » ا.ه. .

• قلتُ : والتِّرمذيُّ يُشيرُ بكلامِهِ هذا إلى أنَّ الصَّوابَ وقفُه .

فأخرَجَهُ ابنُ أبي شيبة في « المُصنَّف » (١/ ١٢٤) ، وابنُ المُنذِر في « الأوسط » (١/ ٣٣٨) ، والبَزَّار (ج١/ رقم ٢٤٤) ، وأبو بكر النَّجَّاد في « الأوسط » (١/ ٣٣٨) ، والطَّحاويُّ في « شرح المعاني » (٤/ ٢٦٨) من طُرُقِ عن عُبيد الله بن عُمَر ، عن نافعٍ ، عن ابن عُمَر ، عن عُمَر ، قال : « ما بُلتُ قائلًا مُنذُ أسلمتُ » .

قال ابنُ المُنذِر : « ثَبَتَ عن عُمَر » .

وقال الهيثمِيُّ في « مَجَمَع الزَّوائد » (١/ ٢٠٦): « رجالُه ثقاتُ ». وسَنَدُهُ صحيحٌ.

لكن أخرَجَ ابنُ أبي شَيبة (١/ ١٢٣) ، والطَّحاوِيُّ (٢٦٨/٤) من طريقَين عن الأعمش ، عن زيدِ بن وهبٍ ، قال : « رأيتُ عُمَر بن الخطَّاب بال قائمًا » .

زاد الطَّحاوِيُّ : « فأَنجَحَ ـ يعني : مال ـ حَتَّى كاد يُصرَعُ » .

وسَنَدُه صحيحٌ أيضًا ، ولا يُعَلَّ بتدليس الأعمش ؛ لأنَّ شُعبة رواه عَنهُ عند الطَّحاوِيِّ ، وقد ثَبَتَ عن شُعبة ، أنَّهُ قال : « كَفَيتُكُم تدليس

ثلاثةٍ: الأعمش، وقتادة، وأبي إسحاق السّبيعيّ ».

فظاهِرُ الأَثَرين التَّناقُضُ ، وقد جَمَع بينهما بعضُ أهل العِلم ..

فقال ابنُ الْمُنذِر في « الأوسط » (١/ ٣٣٨): « فقد يَجُوزُ أن يكُون عُمَرُ إلى الوقت الذي قال فيه هذا القولَ _ يعني: « ما بُلتُ قائبًا » _ لم يَكُن بال قائبًا ، ثم بال بعد ذلك ، فرآه زيدُ بنُ وَهبٍ ، فلا يَكُونُ حديثًاه متضادَّيْن » ، وكذلك قال الطَّحاوِيُّ .

١٦٠ - سُئلتُ عن حديث: « تَلَاثُ مِنَ الجَفَاءِ: أَن يَبُولَ الرَّجُلُ قَائِمًا ، أَو يَنفُخَ فِي قَائِمًا ، أَو يَنفُخَ فِي شُجُودِهِ ».

• قلتُ : هذا الحديثُ لا يَصِحُ مرفُوعًا .

أخرجه البُخاريُّ في « التَّاريخ الكبير » (٢/ ١/ ٢٩٦) ، وابنُ قانع في « الفوائد » (ق٣/ ٢-٤/ ١) ، والطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (ج٢/ ق٦٩/ ٢) ، والطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (ج٢/ ق٦٩/ ٢) ، والبَزَّار (ج١/ رقم ٤٧) مِن طريق سَعيدِ بن عُبيد الله ، ثنا ابنُ بُريدة ، عن أبيه مرفُوعًا فذكره .

ولم يَذَكُر الطُّبَرانيُّ النَّفخَ في السُّجودِ.

وزَادَ البُخارِيُّ ، مِن رواية نصر بن عليٍّ ، عن سعيدٍ : « أَربَعُ مِن الجَفَاء ... وأَن يَسمَع المُنادِي ، ثُمَّ لا يتَشَهَّدُ مِثل ما يَتَشَهَّدُ » .

قال البَزَّارُ: « لا نَعلَمُ رواه عن عبد الله بن بُريدة ، عن أبيه ، إلَّا سعيدٌ ، ورواه عن سعيدٍ: عبدُ الله بنُ داوُد ، وعبدُ الواحد بنُ واصلٍ » .

وقال الهيَثميُّ في « المَجمَع » (٢/ ٨٣) : « رِجالُ البَزَّار رجالَ الصَّحيح » . وتَوسَّع البدرُ العَينيُّ في الحُكم ، فقال في « عُمدة القارِي » (٣/ ١٣٥) : « إسنادُه صحيحٌ ، وقولُ التِّرمذيِّ يُردُّ » .

• قلتُ : وقولُ التِّرمذيِّ ، أَنَّ حديث بُريدةَ غيرُ محفُوظٍ ، هو الصَّوابُ

عندي کها يأتي .

أمَّا البدرُ العينيُّ عَلَيْ ، فجَرَى على ظاهِر السَّنَد ، وخَفِيَت عليه العِلَّةُ الحقيقيَّة .

قال المُبَارَكَفُورِيُّ في « تُحفة الأحوذيِّ » (١/ ٦٨) ، يَرَدُّ عَلَى البدر العينيِّ : « التِّرمذيُّ مِن أئِمَّة هذا الشَّأن ، فقولُه : « حديثُ بُريدةَ غيرُ عَفُوظٍ » يُعتمَدُ عليه ، وأمَّا إِخراجُ البَزَّارِ حديثَه بسَنَدٍ ظاهرِهُ الصِّحَّة فلا يُنافِي كونَه غيرَ محفوظٍ » ا.ه. .

أمَّا عِلَّة الحديث، فهي الْحالَفة.

فقد خُولِف سعيدُ بن عُبيد الله فيه ..

فقد خالَفَهُ قتادة ، فرواه عن ابن بُريدة ، عن ابن مَسعُودٍ ، أَنَّهُ كان يقولُ: «أَربَعٌ مِنَ الجفاء: أن يَبُول الرَّجُل قائمًا ، وصلاة الرَّجُل والنَّاسُ يقولُ: «أربَعٌ مِنَ الجفاء: أن يَبُول الرَّجُل قائمًا ، وصلاة الرَّجُل التَّراب عن يَمُرُّون بين يديه شيءٌ يستُرُه ، ومَسحُ الرَّجُل التُّراب عن وجهِهِ وهو في صلاتِهِ ، وأن يَسمَعَ المؤذِّنَ فلا يجيبُه في قولِه ».

أخرجه ابنُ المُنذِر في « الأوسط » (ج١/رقم ٢٨١) بالفَقرة الأُولى ، والبيهقيُّ (٢/ ٢٨٥) ، وقال : « وكذلك رواه الجُريرِيُّ ، عن ابن بُريدة ، عن ابن مسعُودٍ » .

وطريق الجُرَيريِّ هذا:

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ فِي « الكبير » ، وقال : « قال نَصرٌ : حدَّثنا عبد الأعلى ، عن الجُريرِيِّ ، عن ابن بُريدة ، عن ابن مَسعُودٍ ، نحوَه » ا.هـ .

ونَقَلَ البيهقيُّ عن البُخاريِّ أنَّه قال: «هذا حديثٌ مُنكَرٌ ، يَضطرِبُون فيه ».

• قلتُ : وقد مرَّ وجهان لهذا الاضطراب :

الأَوَّلُ: أَنَّ سعيدَ بنَ عُبيدِ الله رَفَعَه.

الثَّاني: أنَّ قتادة ، والجُريرِيَّ _ واسمُه: سَعِيدُ بنُ إِياسٍ _ خالَفَاه في موضِعَين:

ا. أنَّهُما أوقَفَاه ..

ب. أنَّهُما نقلًاه من « مُسنَد بُريدة » إلى « مُسنَد ابن مَسعُودٍ » . .

وهُمَا يترَجَحَان عليه ، لاسِيَّما وقد قال الدَّارَقُطنيُّ في سعيد بن عُبيد الله : « ليس بالقويِّ ، يُحدِّث بأحاديثَ ، يُسنِدُها ، ويُوقِفُها غيرُه » ، وهذا

الحديثُ مثالٌ لذلك.

وقد أَخرَجَهُ ابنُ أبي شَيبة (١/ ١٢٤) ، وابنُ المُنذِر في « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٨٠) مِن طريق عَاصِم بن أبي النَّجُود ، عن المُسيَّب بن رافع ، عن ابن مَسعُودٍ ، قال : « من الجفاء أن يَبُول قائمًا » .

ورجالُه ثقاتٌ ، غيرَ أنَّهُ مُنقَطِع ، بين المُسيَّب بنِ رافع ، وابن مَسعُودٍ ، كما صرَّح بذلك أبو حاتم ، وأبو زُرعة الرَّازِيَان .

الوجه الثَّالث: أنَّ كَهْمَسَ بنَ الحسن رواه عن ابن بُريدة مِن قولِه ، ولم يَذكُر ابنَ مسعُودٍ .

أخرجه ابنُ أبي شيبة (١/ ١٢٤) حدَّثنَا وكيعٌ ، عن كَهْمَسٍ . وسَنَدُه صحيحٌ .

فالصَّوَابُ في الحديث الوَقفُ، وأنَّه ليس بمرفُوعٍ. واللهُ أعلَمُ.

١٦١ - سُئلتُ عن حديث : « كَانَ الرَّجُلُ مِن بَنِي إِسرَائِيلَ إِذَا وَقَعَ عَلَيهِ بَولٌ قَرَضَهُ بِالمَقَارِيضِ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ أبو داوُد (٢٢) ، والنَّسائيُّ (٣٠-بذل الإحسان) ، وابنُ ماجَهْ (٣٤٦) ، وأحمدُ (٤/ ١٩٦) ، وابنُ أبي شَيبة (١/ ١٢٢، و ٣/ ٣٧٥) ، وعنه ابنُ أبي عاصم في « الآحاد والمَثَاني » (ج٢/ ق٨٩/ ١) ، والحُمَيدِيُّ (٨٨٢) ، وابنُ الجَارُود (١٣١) ، وابنُ قانع في « مُعجَم الصَّحابة » (ج٧/ ق٢٠١/ ٢) ، وأَبُو يَعلَى (ج٢/ رقم ٩٣٢) ، ويَعقُوبُ بنُ سُفيان في « المعرفة » (١/ ٢٨٤) ، وابنُ حِبَّانَ (١٣٩) ، وأبو القاسم البَغَوِيُّ في « مُعجَم الصَّحابة » (ج١٦/ ق٠١١/٢) ، وابنُ المُنذِر في « الأوسط » (ج١/ رقم ٢٨٣، و ج٢/ رقم ٦٨٧)، والحاكِمُ (١/ ١٨٤)، والسَّهْمِيُّ في « تاريخ جُرْجَان » (ص٤٩٢) ، والبَيهقيُّ في « السُّنَن الكبير » (١/ ١٠٤) ، وفي « عذاب القبر » (رقم ١٤٤) مِن طُرُقٍ عن الأعمش ، عن زيد بن وهب ، عن عبد الرَّحمن بن حَسَنة ، قال : خَرَج علينا رسُولُ الله عَلِيلًهُ وفي يده كهيئة الدَّرَقَةِ ، فَوَضَعها ، ثُمَّ جَلَس خلفَها ، فبال إِلَيها ، فقال بعضُ القوم: « انظُروا! يبُولُ كما تبُولُ المرأةُ! » ، فسَمِعَهُ فقال: « أُوَمَا عَلِمتَ ما أُصاب صاحبَ بني إسرائيل ؟ كَانُوا إذا أُصابَهُم شيءٌ مِن البَولِ قَرَضُوه بالمقاريض ، فنَهَاهُم صاحبُهم ، فعُذَّب في قَبرِه » . قال الحافِظُ في « الفتح » (٣٢٨/١) : « حديثٌ صحيحٌ ، صحَّحَهُ الدَّارَقُطنيُّ ، وغيرُه ».

وقال الحاكِم: «صحيحُ الإسناد، ومِن شَرط الشَّيخَين أن يَبلُغ». وصَرَّح الذَّهَبِيُّ به تصريحًا، فقال: «عَلَى شرطِهِمَا».

وقد رَوَاه عن الأعمش جماعة ، منهم: « وَكِيعٌ ، وأبو مُعاوِية ، وسُفيانُ ، وزائِدَةُ بنُ قُدَامَة ، وعُبيدُ الله بنُ مُوسَى ، وعبدُ الواحد بنُ زِيادٍ ، ويَعلَى بنُ عُبيدٍ ».

وقال ابنُ المُنذِر: ﴿ خَبَرُ ثَابِتُ ﴾.

١٦٢ - سُئلتُ عن حديث: « لَا تَحلِفُوا بِغَيرِ الله ، وَإِذَا تَخَلَّيتُم فَلَا تَستَقبِلُوا القِبلَة ، وَلَا تَستَدبِرُوهَا ، وَلَا تَستَنجُوا بِعَظمٍ ، وَلَا تَستَقبِلُوا القِبلَة ، وَلَا تَستَدبِرُوهَا ، وَلَا تَستَنجُوا بِعَظمٍ ، وَلَا بِبَعرَةٍ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

أخرَجَهُ أحمد (٣/ ٤٨٧) حدَّ ثَنَا رَوْحٌ ، وعبدُ الرَّزَّاق ، قالا : أنا البنُ جُريجٍ ، قال : حدَّ ثَني عبدُ الكريم بنُ أبي المُخارِق ، أنَّ الوليدَ بنَ مالك بن عبد القيس أخبره _ وقال عبدُ الرَّزَّاق : مِن عبدِ القيس _ ، أنَّ مهلًا مُحمَّدَ بنَ قيسٍ مولى سهلِ بن حَنيفٍ _ مِن بني ساعدة _ أخبرَه ، أنَّ سهلًا أخبره ، أنَّ النَّبيَّ عَيَّكَ بَعَثَه ، قال : « أنتَ رسُولِي إلى أهل مَكَّة ، قُل : إنَّ رسُول الله عَيَّكَ أُرسَلني ، يقرأ عليكُم السَّلامَ ، ويأمُرُكم بثلاثٍ : لا تَعلِفُوا ... الحديث » .

وأُخرَجَهُ الدَّارِميُّ (١/ ١٣٥) ، والحاكِمُ (٣/ ٤١٢) من طريق ابن جُريجِ ، عن عبد الكريم به .

واقتَصَر الدَّارِميُّ على الفِقرة الثَّانِية منه .

• قلتُ : وهذا سَنَدٌ ضعيفٌ ، بل واهٍ ؛ وعبدُ الكَريم بنُ أبي المُخارِق ضعَّفه النُّقَّاد ، وتَركهُ بعضُهم .

والوليدُ بنُ مَالِكٍ ترجَمَهُ البُخاريُّ في « الكبير » (٤/ ٢/٢) ،

وابنُ أبي حاتمٍ في « الجرح والتَّعديل » (٤/ ٢/ ١٧ – ١٨) ، ولم يَذكُرَا فيه جرحًا ولا تعديلًا ، وذكرَه ابنُ حِبَّانَ في « الثِّقات » (٧/ ٥٥٢) على عادَتِه ، ولَم يَعبَأ الحُسينِيُّ بذلك ، فقال كما في « التَّعجيل » (١١٥٥) : « مجهُولُ ، غيرُ مَشهُورٍ » .

و مُحُمَّدُ بنُ قَيسٍ قال الحُسينيُّ أيضًا (٩٦٩): « ليس بمشهُورٍ » . واللهُ أعلَمُ .

﴿ تنبيهُ ﴾

تعقّبَنِي شيخُنا الألبانيُّ عَلَّمُ في هذا الحديثِ في الجُزء السَّابع (ص٢٦٦ - ١٦٧٧) من « الصَّحيحة » والذي نُشِر بعد وفاته بعامين ، فخرَّج هذا الحديثَ مثلَمَا فعلتُ أنا ، ثُمَّ قال :

« هذا ، ولقد كان مِن دَواعِي تخريج حديثِ التَّرَجَمَة بهذا التَّحقيقِ الذي رأيتَه أَنَّ أَخانا الفاضلَ أَبا إسحاقَ الحُوينيَّ سُئل في فصله الخاصِّ الذي تنشُرُهُ له « مجلَّةُ التَّوحيد » الغرَّاءُ في كُلِّ عددٍ من أعدادِها ، فسئل الذي تنشُرُهُ له « مجلَّةُ التَّوحيد » الغرَّاءُ في كُلِّ عددٍ من أعدادِها ، فسئل حفظه الله وزادهُ عِلمًا وفضلًا _ عن هذا الحديث في العَدَدِ الثَّالث (ربيع أوَّل – ١٤١٩) فضعَّفَهُ ، وبيَّن ذلك مُلتَزِمًا عِلمَ الحديث وما قالَهُ العُلماء في رُواة إسنادِهِ ، فأحسَنَ في ذلك أحسَنَ البَيان ، جزاهُ اللهُ خيرًا . لكِنِّي في رُواة إسنادِهِ ، فأحسَنَ في ذلك أحسَنَ البَيان ، جزاهُ اللهُ خيرًا . لكِنِّي كُنتُ أُودُّ وأَمَّنَى له أن يُتبع ذلك ببيانِ أنَّ الحديث بأطرافِهِ الثَّلاثةِ صحيحٌ ؛ حتَّى لا يتوهَّمَنَّ أحدُ قُرَّاء فصلِهِ أَنَّ الحديث ضعيفٌ مُطلَقًا سَنَدًا ومَتنًا ، حتَّى لا يتوهَّمَنَّ أحدُ قُرَّاء فصلِهِ أَنَّ الحديث ضعيفٌ مُطلَقًا سَنَدًا ومَتنًا ، كما يُشعِر بذلك سكوتُهُ عن البَيانِ المُشارِ إليه . أقُول هذا ، مع أنَّني أعرَفُ له بالفَضل في هذا العِلم ، وبأنَّه يَفعَلُ هذا الذي تمنَّيثُهُ له في كثيرِ أعتَرِفُ له بالفَضل في هذا العِلم ، وبأنَّه يَفعَلُ هذا الذي تمنَّيثُهُ له في كثير

من الأحاديث التي يتكلَّمُ على أسانيدِها ، ويُبيِّنُ ضَعفَها ، فيُتبعُ ذلك بيان الشَّواهد التي تُقَوِّي الحديثَ . لكنَّ الأمر ، كما قيل : كفى المرءَ نُبلًا أن تُعدَّ معايبُهُ » انتهى .

• قلتُ : رحمةُ الله على شيخِنا! فوالله! لقد تَرَكت كلماتُهُ هذه أثرًا بعيد الغَور في نفسي ، وكُنتُ في نَفسِي لَأَقلَ من أن يقُول شيخُنا هذا في ، فالحمد لله على ما أنعَمَ .

ولكنَّ الذي جَعَلنِي أُحجِمُ عن فِعل ذلك أنَّ المساحة المَسمُوحة لي في «مجلَّة التَّوحيد» لا تَفِي بهذا ، وكان يأتيني في الشَّهر الواحد أكثرُ من مئتي سُؤالٍ عن دَرَجة الأحاديث ، فلا أستطيعُ أن أُجيب إلَّا عن خَمسةٍ منها أو ستَّةٍ ، ورُبَّها أجبتُ عن حديثٍ واحدٍ دَعَت الحاجةُ إلى بسط الكلام عنه . وقد زِدتُ في الكلام عن الأحاديث في هذا الكتاب زياداتٍ كثيرةً ، ولم أتمكَّن من فِعل ذلك في كثير من المواضع ؛ نَظرًا لمرَضِي وقِلَّة جَلَدِي على البحث ، وفي النَّفس غُصَّةٌ من هذا ، وإنِّي لاَرجُو إن عافانِي جَلَدِي على أن أزيدَ المَقامَ بَسطًا في بعض الأحاديثِ التي اختَلَفَت فيها أنظارُ النُّقَّاد ، فلعلَّ ذلك يكونُ قريبًا . والحمدُ لله على كلِّ حالٍ .

١٦٣ - سُئلتُ عن حديث: « تَنَامُ عَينَايَ ، وَلَا يَنَامُ قَلبِي ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ فِي « التَّهِجُّد » (٣/ ٣٣) ، وأَبُو نُعَيمٍ فِي « الْمُستَخرَج » (١٦٧٥) عن عبدِ الله بنِ يُوسُف ..

وأيضًا في « صلاة التَّراويح » (٢/ ٢٥١) ، والبَيهَقِيُّ (٢/ ٤٩٥ - ٤٩٥) عن إسماعيلَ بنِ أبي أُويسِ ..

والبُخارِيُّ في « المَناقِب » (7/ ٥٧٩) ، وأَبُو داوُد (١٣٤١) ، والبيهَقِيُّ وابنُ حِبَّان (٢٦١٣) ، وأَبُو نُعَيمٍ في « الجِلية » (١٠/ ٣٨٤) ، والبيهَقِيُّ في « سُننِه الكَبير » (١/ ١٢٢، و٣/ ٢، و٧/ ٢٢) ، وفي « المَعرِفة » في « سُننِه الكَبير » (١/ ١٢٢، و٣/ ٢، و٧/ ٢٢) ، وفي « الدَّلائِل » (١/ ٣٧١- ٣٧٢) عن عبدِ الله بنِ مَسلَمَة القَعنَبيِّ ..

ومُسلِمٌ (۱۲۲/ ۱۲۵) ، والبيهَقِيُّ (۱/ ۱۲۲، و۲/ ۱۹۵–۴۹3، و۳/ ۲، و۷/ ۲۲) عن يَحيَى بنِ يحيَى ..

والنَّسائِيُّ في «الكُبرَى» (١٤٢١)، ومن طريقه ابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (٢٦ ٢٦ – موسوعة المُوطَّإ)، وابنُ بِشرانَ في « الأمالِي » (٣٢ / ٣٤٥ / ٢ – ٢٤٧) قال: أخبَرَنا قُتيبَةُ بنُ سعيدٍ ..

والنَّسائِيُّ أيضًا في « اللَّجتبَى » (٣/ ٢٣٤) عن عبدِ الرَّحن بن القاسِم . . والتَّرمِذيُّ في « سُنَنِه » (٤٣٩) ، وفي « الشَّمائل » (٢٦٧) ، والطَّبَرانِيُّ

في « الأوسط » (٧٦٣٤) عن مَعنِ بن عيسَى ..

وعبدُ الرَّزَّاق في « المُصنَّف » (ج٣/ رقم ٢٧١)..

والنَّسائِيُّ في « الكُبرى » (٤/٤٥٣) ، وأحمدُ (٦/٣٦) ، وأَبُو نُعيمٍ في « الحِلية » (١٠/ ٣٨٤) عن عبد الرَّحمن بنِ مَهدِيٍّ ..

وأَحمدُ أيضًا (٦/ ٧٣، ١٠٤) قال : حدَّثَنا إسحاقُ بنُ عيسَى ، وأَجُو سَلَمَةُ منصُورُ بنُ سَلَمَة _ فرَّقَهُما _ . .

وإسحاقُ بنُ راهَوَيهِ في « الْمُسنَد » (١١٣٠/ ٥٨٧) قال : حدَّتَنا بِشرُ ابنُ عُمر الزَّهرانِيُّ ..

وابنُ خُوزيمة (٤٩، ١٦٦٦) ، وأَبُو عَوانَةَ (٢/ ٣٢٧) ، والطَّحاوِيُّ في « شرح المَعانِي » (١/ ٢٨٢) ، وفي « المُشكِل » (٩/ ٥٣) عن عبد الله بن وهب ..

وابنُ حِبَّان (٢٤٣٠)، والبَغَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (٤/٤-٥) عن أبي مُصعبِ أحمدَ بنِ أبي بكرٍ ..

وابنُ بِشَرانَ في « الأمالِي » (٢٢/ق٢٢/١) عن مُوسَى بن أعينَ الجَزَدِيِّ ..

والبَيهَقِيُّ في « المَعرِفة » (٢٩/٤) عن يَحيَى بن أبي بُكيرٍ ، قالُوا جميعًا : ثنا مالكُ _ وهو في مُوطَّئِهِ (١/ ٢٠/٨) _ ، عن سعيد بن أبي سعيدٍ المَقبُرِيِّ ، عن أبي سَلَمَة بن عبد الرَّحمن ، أَنهُ سألَ عائشَة : كيف كانت صلاةُ رسول الله عَلَيْكُ في رَمَضانَ ؟ قالت : ما كان رسولُ الله عَلَيْكُ يزيدُ في رمضانَ ولا في غَيره على إحدَى عشرة ركعةً : يُصلِّي أربَعًا ، فلا تسأل عن

حُسنِهِنَّ وطُولِهِنَّ ، ثُمَّ يُصلِّي أربَعًا ، فلا تسأل عن حُسنِهِنَّ وطُولِهِنَّ ، ثُمَّ يُصلِّي ثَلاثًا . فقالَت عائشة : فقلت : « يا رَسُول الله ! أَتَنَامُ قبل أَن تُوتِرَ ؟ » ، فقال : « يا عائشة ! إنَّ عَينَيَّ تنامان ، ولا يَنَامُ قلبي » .

وَذَكَر ابنُ عبد البَرِّ فِي « التَّمهيد » (٢١/ ٦٩) ، أَنَّ مُحُمَّدَ بنَ معَاذ بن السُتَهِلِّ رواهُ عن القَعنبِيِّ ، عن مالكٍ ، عن ابنِ شهابٍ ، عن أبي سَلَمَة ، عن عائِشة .

فخالفَ ابنُ المُستهِلِّ : البُخاريَّ ، وأبا داوُد ، ومُحمَّدَ بنَ غالبٍ تَمَتامَ ، وعُثهانَ بنَ سعيدٍ الدَّارِمِيَّ ، والسَّرِيَّ بنَ خُزَيمَةَ . فهؤلاء رووه عن القَعنبِيِّ ، عن مالكِ ، عن سعيد بن أبي سعيدٍ ، عن أبي سلمَة ، عن عائِشة . بينها جعل ابنُ المُستهِلِّ شيخَ مالكِ فيه : الزُّهريَّ . وروايَتُهُ وَهَمُّ مُحُقَّقُ ؛ لأَنَّهُ لو كان ثقةً لَتَرَجَّحَت روايَةُ هؤلاء عليه ، لاسيَّا وفيهم البُخارِيُّ ، كيف ولم يَذكُرهُ إلَّا ابنُ حِبَّان فيها وقفتُ عليه ..

فقد تَرجَمه في « الثَّقات » (١٥٣/٩) ، قال : « مُحُمَّدُ بنُ مُعاذ بن المُستهِلِّ البَصريُّ . سَكَنَ حلَبَ . يُقال له : دُوْدَانُ . يَروِي عن أبي داوُد الطَّيالِسِيِّ ، والبَصرِيِّين . رَوَى عنه أهلُ الشَّام » ، ولم يَزِد على ذلك .

فإذا أضفتَ إلى ذلك أنَّ سائِرَ الرُّواة عن مالكِ وافَقُوا القَعنبِيَّ على جَعل شيخ مالكِ : سعيدَ بنَ أبي سعيدٍ ، بدل : الزُّهريِّ ، علمتَ أنَّ ابنَ الْستهِلَ وَهِمَ فيه قَطعًا . ولذلك قال ابنُ عبد البَرِّ : « والصَّوابُ ما في المُوطَّإِ » .

وله شاهد من حديث ابن عبَّاسِ طِيُّهُ ..

أَخرَجَهُ أَحمدُ (١/ ٢٧٤) ، ومن طريقه الضِّياءُ في « المُختارَة » (١٠/ ٧٠-٦٩) قال: حدَّثَنا أَبُو أَحمد ، حدَّثَنَا عبدُ الله بنُ الوليد العِجلِيُّ _ وكانت له هيئةٌ . رأيناهُ عند حَسَنٍ _ ، عن بُكَير بن شهابٍ ، عن سعيد ابن جُبَيرٍ ، عن ابنِ عبَّاسٍ ، قال : أقبَلَت يهودُ إلى رسُول الله عَيْكُمْ ، فقالُوا : « يا أبا القاسمِ! إنَّا نَسألُك عن خَمسةِ أشياءَ ، فإن أنبأتنا بِهِنَّ عرَفنا أنَّك نبيٌّ واتَّبَعناك »، فأخَذَ عليهِم ما أُخَذَ إسرائِيلُ على بنيه ، إذ قالُوا: ﴿ أَللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيْلٌ ﴾ [يوسف: ٦٦] ، قال: « هاتُوا » ، قالُوا: « أخبِرنا عن علامَة النَّبِيِّ »، قال : « تنامُ عيناهُ ولا ينامُ قلبُهُ »، قالوا : « أُخِبِرنا كيف تُؤنِثُ المرأةُ وكيف تُذكِر » ، قال : « يلتَقِي الماءانِ ، فإذا علا ماءُ الرَّجل ماءَ المرأة أَذكرَت، وإذا علا ماءُ المرأة ماءَ الرَّجل آنَثَت »، قالُوا: « أخبرنا ما حرَّم إسرائيلُ على نفسه » ، قال : « كان يَشتَكِي عِرقَ النَّسا ، فلم يَجِد شيئًا يُلائِمُهُ إِلَّا أَلْبَانُ كذا وكذا _ قال أبي : قال بعضُهمُ : يعني الإبلَ _ ، فحرَّم لْحُومَها »، قالُوا: «صدقتَ . _قالُوا: _أخبِرنا ما هذا الرَّعدُ؟ »، قال: « مَلَكٌ من ملائكة الله ﷺ مُوكَلٌ بالسَّحاب ، بيده _ أو : في يده _ خِراقٌ من نارٍ ، يَزجُرُ به السَّحابُ ، يَسُوقُهُ حيثُ أَمَر الله » ، قالوا : « فما هذا الصُّوتُ الذي نسمعُ ؟ » ، قال : « صوتُهُ » ، قالوا : « صدقتَ . إنَّما بقيَت واحدةٌ ، وهي التي نُبايِعُك إن أخبَرتَنا بها . فإنَّه ليس مِن نبِيٍّ إلَّا له مَلَكُ يأتيه بالخبر ، فأخبِرنا مَن صاحبُك ؟ » ، قال : « جبريلُ عَلَيْتُلِارٌ » ، قالُوا : « جبريلُ ! ذاك الذي يَنزِلُ بالحَربِ والقِتالِ والعَذابِ . عدُوُّنا . لو قُلتَ : ميكائيلُ الذي ينزل بالرَّحمة والنُّبات والقَطر ، لكانَ » ، فأنزَلَ اللهُ عَجَّك :

﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ ... إلى آخر الآية ﴿ [البقرة: ٩٧] .

وأخرَجَهُ ابنُ أبي حاتِم في «تفسيره» (٣٨١٧) قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ عَبد الله محَمَّد بن يحيَى بن سعيدِ القَطَّانُ ، ثنا أبُو أحمدَ _ هو: مُحمَّدُ بنُ عبد الله الزُّبيرِيُّ _ ، بهذا بتَحريم لحُوم الإبل وألبانها .

ووقع عنده « الأَتْنَ » بدل « الإبل » . ولعلُّها تصحَّفَت .

وأَخرَجَهُ أَبُو الشَّيخ في « كتاب العَظَمة » (٧٦٥) عن أحمد بن أبي سُرَيحٍ الرَّازِيِّ ...

وابنُ مندَه في « التَّوحيد » (٤٨) عن أحمد بن الوليد الفحَّام ، قالا : ثنا أَبُو أَحمدَ بهذا بقصَّة الرَّعد .

وتُوبع أَبُو أَحمَدَ ..

تابَعَهُ أَبُو نُعيمِ الفضلُ بنُ دُكينٍ ، فرَوَاهُ عن عبد الله بن الوليد _ وكان يُجالِس الحَسَن بن حَيِّ _ بهذا الإسناد بتهامه .

أَخرَجَه النَّسائِيُّ فِي «عِشرة النِّساء» (٩٠٧٢ - الكُبرى) قال: أَخبَرَنا أَحمَدُ بن يحيَى الصُّوفِيُّ ..

والطَّبَرانِيُّ في « الكبير » (ج١١/ رقم ١٢٤٢) ، ومن طريقه أبُو نُعيمٍ في « الحِلية » (١٤٤٤) ، والضِّياءُ في « المُختارَة » (١٠/ ٢٠- في « الحِلية » (٢٠/ ٢٠- ٢٥) ، والضِّياءُ في « المُختارَة » (١٠/ ٢٠- ٢٨) قال : حدَّثنا عليُّ بنُ عبد العزيز ، قالا : ثنا أبُو نُعيم بهذا .

وأَخرَجَه التَّرِمِذِيُّ (٣١١٧) قال: حدَّثَنا عبدُ الله بنُ عبد الرَّحن ـ هو الدَّارِمِيُّ ـ، قال: أخبَرَنا أَبُو نُعيمٍ بهذا بقصَّة الرَّعد وحدها.

وقال: « حَسَنٌ غريبٌ ».

وأَخرَجَه البُخاريُّ في « الكبير » (١/ ٢/ ١) قال : قال لي أَبُو نُعيمٍ : حدَّثَنا عبدُ الله بنُ الوليد بهذا بتحريم لحوم الإبل وألبانها .

قال ابنُ مندَهْ: « هذا إسنادٌ مُتَّصلٌ ، ورُواتُه مَشاهيرُ ثقاتٌ ».

وصحَّح إسنادَه الشيخُ أبو الأشبال أحمد شاكر (١) في « تخريج المُسند » (١٦١/٤).

وحسَّن إسنادَه شيخُنا أَبُو عبد الرَّحمن الألبانيُّ في « الصَّحيحة » (١٨٧٢).

• قلتُ: وفي هذا نَظَرٌ عندي ؛ فإنَّ بُكَيرَ بنَ شهابٍ تفرَّد به عن سعيد ابن جُبير ، كها قال أبو نُعيم الأصبَهانِيُّ ، فلذلك استغرَبهُ مِن حديث سعيدٍ . وبُكيرُ بنُ شهابٍ لا يُقبَل التَّفرُّدُ منه ؛ فقد وثَّقَهُ ابنُ حِبَّان ، وقال أبو حاتِم : « شيخُ » ، فإذا تفرَّد بحديثٍ عن مِثل سعيدِ بنِ جُبيرٍ في شهرَتِه وكثرة أصحابِهِ فلابُدَّ من التَّوقُّف في روايته على أقلِّ تقديرٍ . هذا في حالة التَّفرُّد . أمَّا إذا خالَفهُ مَن هو أمكنُ منه فتكُونُ روايتُهُ أضعَف . وقد خالَفهُ حبيبُ بن أبي ثابِتٍ ، فرواه عن سعيد بن جُبيرٍ ، عن ابن عبَّاسٍ ، قال : « كان إسرائيلُ أَخَذَهُ عِرقُ النَّسا ، فكان يَبيتُ له زُقَاءٌ ،

نَّهُ عَلَيه إِنْ شَفَاهُ أَلَّا يَأْكُلُ العُرُوقَ ، فَأُنزَلُ اللهُ عَلَى : ﴿ كُلُّ ٱلطَّعَامِ فَجَعَلَ لللهُ عَلَيه إِنْ شَفَاهُ أَلَّا يَأْكُلُ العُرُوقَ ، فَأُنزَلُ اللهُ عَلَى نَفْسِهِ عَلَى نَفْسِهُ عَلَى نَفْسِهُ عَلَى نَفْسِهِ عَلَى نَفْسِهُ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَاءِ يَلُ عَلَى نَفْسِهُ إِلَّا عَلَى نَفْسِهُ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِ يَلُ عَلَى نَفْسِهُ إِلَّا عَلَى نَفْسِهُ إِلَيْهُ عَلَى نَفْسِهُ إِلَّا عَلَى اللَّهُ عَلَى نَفْلُ الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْ عَلَا عَلَمُ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَا عَلَا عَلْمُ اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَا اللهُ عَلَا عَلَمُ اللّهُ عَل

⁽١) وقد وَهِم الشَّيخُ أبو الأشبال و هَمَّا آخر ، فقال : « وقول أبي أحمد الزُّبَيرِيِّ : « رأيناه عند حسنٍ » يُريد أنَّه لقِي عبدَ الله بنَ الوليد عند الحسنِ بنِ ثابتٍ الأحولِ » انتهَى . والحَسَن هذا هو ابن صالح بن حَيٍّ ، كما وقع في رواية النَّسائِيِّ . والله الموفِّق .

أَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاق في « تفسِيرِه » (١/٦٢١) ، ومِن طريقِهِ ابنُ جَريرٍ (١٢٦/١) ، ومِن طريقِهِ ابنُ جَريرٍ (١٢٦/-شاكر) قال: أخبَرَنِي الثَّورِيُّ ، عن حبيبِ بن أبي ثابتٍ .

وأخرَجَهُ البُخارِيُّ في « التَّاريخ الكبير » (١/ ٢/ ٢ / ١١٥ – ١١٥) قال : حدَّثناه مُحَمَّدُ بنُ يُوسُف ، وغيرُ واحدٍ ..

وأَخرَجَهُ ابنُ جريرِ (٧٤١٧) عن يحيَى بن سعيدِ القَطَّان ، كُلُّهم ، عن سُفيان بهذا .

وتابَعهُ الأعمَشُ ، فرواه عن حبيب بن أبي ثابتٍ بسنده سواء .

أُخرَجَه ابنُ جَريرٍ (٧٤١٨) قال : حدَّثنا أَبُو كُريبٍ ، حدَّثنا يحيى بنُ عيسَى ، عن الأعمش به .

وأَخرَجَه ابنُ أبِي حاتِمٍ في « تفسيرِهِ » (٣٨١٨) قال : حدَّ ثَنا أَبُو سعيدٍ الأَشجُّ ، ثنا ابنُ نُميرٍ ، عن الأعمَشِ ، وسُفيانَ معًا ، عن حبيب بن أبي ثابتٍ بهذا .

فالصَّوابُ في هذا الحديثِ الوقفُ ، وهو ظاهِرُ ترجيحِ البُخارِيِّ . واللهُ أعلم .

وله طريقٌ آخَرُ عن ابن عبَّاسِ ..

أَخرَجَهُ أَحمدُ (١/ ٢٧٨) ، وابنُ سعدٍ في « الطَّبقات » (١/ ١٧٤ – ١٧٤) قالا: حدَّثنا هاشِمُ بنُ القاسم ..

وأَخرَجَهُ أَحمدُ أَيضًا (١/ ٢٧٣) قال : حدَّثَنا حُسينُ بنُ مُحُمَّدٍ .. وعبدُ الله بنُ أَحمد (٢٥١٥) قال : حدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ بكَّارٍ ..

وابنُ أبي حاتم في « تفسيرِهِ » (٣٨١٦) ، والبيهَقِيُّ في « الدَّلائل » (٦/

٢٦٧-٢٦٦) عن أبي داوُد الطَّيالِسِيِّ ـ وهذا في « مُسنَده » (٢٧٣١) ـ . . وابنُ جَريرِ (١٦٠٥) عن يُونُس بن بُكيرِ . .

والطَّبَرانِيُّ في « الكبير » (ج١١/ رقم١٢٠١) عن مُحَمَّدَ بنِ يُوسُف الفِريابِيِّ ، كُلُّهم عن عبد الحميد بن جَهرَامَ ، عن شهر بن حَوشَبِ ، عن ابن عبَّاسِ، قال: حَضَرَت عصابةٌ من اليَهُودِ نبيَّ الله عَيْسَةٌ يومًا، فقالُوا: « يا أبا القاسِم! حدِّثنا عن خِلالٍ نسألُك عنهُنَّ لا يعلَمُهُنَّ إلَّا نبيٌّ » ، قال : « سَلُونِي عَمَّا شَئتُم ، ولكن اجعَلُوا لي ذِمَّة الله ، وما أَخَذَ يعقُوبُ على بنيه ، لَئِن أنا حدَّثتُكُم شيئًا فعرَفتُمُوه لتُتَابِعُنِّي على الإسلام » ، قالُوا: « فذلك لك » ، قال : « فَسَلُونِي عَمَّا شِئتُم » ، قالُوا : « أُخبِرنَا عن أربع خِلالٍ نسألُك عنهُنَّ : أخبِرنَا أيَّ الطعام حرَّم إسرائيلُ على نفسِهِ من قبل أَن تُنزَّل التَّوراةُ ؟ وأخبِرنا كيف ماءُ المرأة وماءُ الرَّاجُل ؟ كيف يكُونُ الذَّكرُ منه ؟ وأخبِرنا كيف هذا النَّبيُّ الأُمِّيُّ في النَّوم ؟ ومَن وَلِيُّه من الملائكة ؟ » ، قال : « فعليكُم عهدُ الله وميثاقُهُ لَئِن أَنَا أَخبَرتُكُم لَتُتَابِعُنِّي ؟ »، _ قال : _ فأعطوه ما شاء من عهدٍ وميثاقٍ ، قال : « فأنشُدُكُم بالذي أنزل التُّوراة على مُوسَى عَيْكُم ! هل تَعلَمُون أنَّ إسرائيلَ يعقُوبَ عَلِينًا لِهُ مَرِضَ مَرَضًا شديدًا وطال سَقَمُهُ ، فنَذَرَ لله نذرًا: لئن شَفَاهُ الله تعالَى من سَقَمِهِ ليُحرِّمنَّ أحبَّ الشَّراب إليه وأحبَّ الطَّعام إليه ، وكان أحبَّ الطّعام إليه لحَمانُ الإبل وأحبَّ الشّراب إليه ألبائها ؟ » ، قالُوا : « اللهُمَّ نعم! » ، قال: « اللهمَّ! اشهَد عليهِم. فأنشُدُكُم بالله الذي لا إله إلَّا هو الذي أنزَلَ التُّوراة على مُوسَى ! هل تعلَمُون أنَّ ماءَ الرَّجُل

أبيضُ غليظٌ ، وأنَّ ماءَ المرأةِ أصفرُ رَقيقٌ ، فأيُّهما علا كان له الوَلَدُ والشَّبَهُ بإذن الله ، إن عَلا ماءُ الرَّجُل على ماءِ المرأة كان ذَكَرًا بإذن الله ، وإن عَلا ماءُ المرأة على ماءِ الرَّجُل كان أَنثَى بإذن الله ؟ » ، قالُوا : « اللهُمَّ نعم! » ، قال: « اللَّهم! اشهَد عليهم. فأَنشُدُكُم بالذي أنزل التَّوراة على مُوسَى! هل تَعلَمُون أنَّ هذا النَّبيَّ الأُمِّي تنامُ عيناهُ ولا ينامُ قلبُه ؟ » ، قالُوا : « اللَّهُم نعم! » ، قال: « اللَّهُمَّ! اشهد » ، قالُوا: « وأنتَ الآن تُحَدِّثُنا ، مَن ولِيُّك من الملائِكة ؟ فعِندَهَا نُجامِعُك أو نُفارِقُك » ، قال : « فإنَّ ولِيِّي جبريلُ عَلَيْتُلِا ، ولم يَبعَث اللهُ نبيًّا قطَّ إلَّا هو وليُّه » ، قالُوا : « فعندها نُفارِقُك ؛ لو كان وليُّك سواهُ من المَلائكة لَتَابَعناك وصدَّقناك » ، قال : « فَمَا يَمَنَعُكُم مِن أَن تُصَدِّقُوه ؟ » ، قالُوا : « إِنَّه عَدُوُّنا » ، ـ قال : _ فعند ذلك قال اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى مَن كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ, نَزَّلَهُ, عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ... [إلى قوله عَجَك] ... كِتَبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٩٧-١٠١] ، فعند ذلك ﴿ بَاءُو بِعَضَبِ عَلَىٰ غَضَبِ ... الآية ﴾ [البقرة: ٩٠] .

• قلتُ : وعبدُ الحميد بن بَهرَامَ صَدُوقٌ مُتهاسِكٌ ، وتَّقَهُ أَحمدُ ، وابنُ مَعينِ ، وأبُو داوُد ..

وقال النَّسائِيُّ ، والعِجِلِيُّ ، وابنُ عَدِيِّ : « لا بأس به » ..

وقال أبُو حاتِم الرَّازِيُّ : « عبدُ الحميد في شَهْرِ بن حَوشَبِ ، مثلُ الليثِ في سعيدِ المَقبريِّ ... أحادِيثُهُ عن شهرٍ صِحاحٌ ، لا أعلَمُ رَوَى عن شهر بن حَوشَبِ أحاديثُ أحسنَ منها ولا أكثر منها ... لا يُحتجُّ بحديثه

ولا بحديث شَهر بن حَوشَبِ ، ولكن يُكَتبُ حديثُهُ » . .

وقال أحمدُ بنُ صالح: « أحادِيثُهُ عن شَهرٍ صحيحةٌ » ..

وقال الخطيبُ: « أَلْحَمَلُ فِي الصَّحيفة التي رواها عبدُ الحميد: على شَهْرِ ، لا على عبد الحميد » . .

وقال ابنُ عَدِيِّ : « إِنَّمَا عَابُوا عَلَيْهُ كَثْرَةَ رُوايَاتِهِ عَنْ شَهْرٍ . وشَهْرٌ ضَعِيفٌ » .

وقد خالَفَهُ عبدُ الله بنُ عبد الرَّحمن بنِ أبي حُسينٍ ، فرواه عن شَهر بن حَوشَبٍ ، قال : إنَّ نَفرًا من اليهُود جاؤوا رسول الله عَيْشَةُ ... وساقَهُ . فَسَقَط ذِكرُ : ابنِ عبَّاسِ .

أَخرَجَهُ ابنُ إِسحاق في "سيرَة ابنِ هشامٍ " (٢/ ١٩١-١٩٢) ، ومن طريقه ابنُ جَريرٍ (١٦٠) قال : حدَّ تَنِي عبدُ الله بنُ عبد الرَّحمن بهذا الاسناد .

وعبدُ الله بنُ عبد الرَّحمن ثقةٌ ، وثَّقَهُ أحمدُ ، والنَّسائِيُّ ، وأَبُو زُرعَةَ ، والعِجلِيُّ ، وابنُ سعدٍ ، وابنُ حِبَّانَ . وقال أبو حاتِم : « صالِحٌ » ، وقال ابنُ عبد البَرِّ : « ثقةٌ عند الجميع ، فقيةٌ عالِمُ بالمَناسِك » .

فروايتُهُ تترجَّحُ على رواية ابن بَهرَامَ.

ولعلَّ هذا الآختلاف من شَهر بن حَوشَبٍ ، فقد اختلف النَّقَّادُ في شأنه اختلافًا كثيرًا ، والذي يترجَّحُ لديَّ من حاله : قبُولُ حديثِهِ في حال المُتابَعة ، وإن تابَعَهُ مِثلُهُ ، بشرط عدم وُجود المُخالِف الأقوى . والله أعلم .

وصحَّح الشَّيخُ أَبُو الأشبال أحمدُ شاكر عَلَيْ رواية شهر بن حَوشَبٍ ؟ لأنَّ هذا عنده ثقةٌ ، وقال في تعليقه على « تفسير الطَّبَرِيِّ » (٢١ / ٣٦): « ومَن تكلَّم فيه فلا حُجَّة له »!! وهي كلمةٌ دارجةٌ على لسان الشَّيخ في سائر الرُّواة المُتكلَّم فيهم ، فيَرُدُّ قول الجارِحين مع كَثرَتهم وجَلالَتِهم بمثل هذه الكلِمة المُجمَلة ، التي لا تُكلِّف قائِلَها شيئًا ، ولسنا نُوافِقُ على إطلاقِها في حقِّ الأئمَّة الكبار ؛ فها كانُوا يتكلَّمُون بالجُزاف ، وهُم أدرَى بمَروِيَّات الرَّاوِي الذي تكلَّمُوا فيه من كثيرٍ ممَّن جاء بعدَهُم . والمَشهُور عند المُحقِّقين مِن أهل عَصرِنا تساهُلُ الشَّيخ أبي الأشبال في كلامه على الرُّواة ، مع جلالة الشَّيخ وتقدُّمِه . رحمه الله .

وله شاهدٌ ثانٍ من حديث أبي هُريرَة مَعْكُ ..

أَخرَجَهُ أَحمدُ (٢/ ٢٥١، ٤٣٨)..

وابنُ خُزَيمَة (٤٨) قال: أخبَرَنا مُحُمَّدُ بنُ بشَّارٍ ، ويحيَى بنُ حَكيمٍ .. وابنُ الجارُود في « المُنتقَى » (١٢) قال: حَدَّثَنا يعقُوبُ بنُ إبراهيم لدَّورَ قَلُّ ..

وابنُ حِبَّان (٦٣٨٦) عن أبي قُدامَة السَّرَخْسِيِّ عُبيدِ الله بنِ قُدامة ، قال خَمسَتُهُم : ثنا يَحيَى بنُ سعيدِ القطَّانُ ، عن ابن عَجلانَ ، قال : سمعتُ أبي مُحسَتُهُم : عن أبي هُريرَة مَعْكُ مرفُوعًا : « تنامُ عيناي ، ولا ينامُ قلبي » .

وإسنادُهُ قوِيٌّ .

وشاهدٌ ثالثٌ من حديث أنسٍ مُعْنَى في « الإسراء » ، وفيه : إنَّه جاءه ثلاثة نَفَرٍ قبل أن يُوحَى إليه وهو نائمٌ في المَسجد الحَرام ، فقال أوَّلُهم :

"أيُّهُم هو؟ "، وقال أوسطُهُم: "هو خَيرُهُم "، فقال آخِرُهُم: "خُذُوا خَيرَهُم "، وكانت تلك، فلم يَرَهُم حتّى جاؤوا ليلةً أُخرَى فيما يَرَى، ثلاثةً، والنّبيُّ عَلَيْلَة تنامُ عيناه ولا ينامُ قلبُهُ، وكذلك الأنبياءُ تنامُ أعينُهم ولا تنامُ قُلُوبُهُم، فلم يُكلِّمُوه، حتى احتَملُوهُ فوضَعُوه عند بئر زمزم، فتولاً منهم جبريلُ عَلِيْلِ ، فشقَ جبريلُ وصلواتُ الله عليه وبطنَهُ مِن نَحرِهِ إلى فتولاً همنهم جبريلُ عَلَيْلِ ، فشقَ جبريلُ وصلواتُ الله عليه وبطنَهُ مِن نَحرِهِ إلى لَبّتِهِ ، حتّى فَرَج عن صدره وجَوفِه ، فغسَلَهُ من ماء زمزمَ حتّى أنقَى جوفَهُ ، ثُمَّ أتَى بطستٍ من ذهبِ فيه تَوْرٌ محشُونٌ إيهانًا وحِكمةً ، فحُشِي به صدره وجَوفَه ... الحديث .

وهذا الحديثُ الذي يرويه شريكُ بنُ عبدِ الله بن أبي نَمِر ، عن أنس ، وهُو مُخَرَّجُ في « الصَّحيحَين » وغيرِهما من كُتب السُّنَّة ، ووقَعَ فيه عشرةُ أوهام ، ذكرها الحافظُ في « الفتح » وغيرُهُ .

١٦٤ - سُئلتُ عن حديث: « لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ ، وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

وقد وَرَدَ من حديث أبي هُريرَة ، وعبدِ الله بن عمرِ و ظُفُّهُ .

١ - أمَّا حديثُ أبي هُريرَة .

فأخرَجَهُ النَّسَائيُّ (٥/ ٩٩)، وابن ماجَهْ (١٨٣٩)، وأحمد (٢/ ٣٧٧)، وأخرَجَهُ النَّسَائيُّ (٥/ ٩٩)، وابن الجَارُود في (٣٨٩)، وابن أبي شَيبَة (٣/ ٢٠٧، و١٤ / ٢٧٤)، وابن الجَارُود في «المُنتقَى» (٣٦٤)، وابن حِبَّانَ (٢٠٨)، وأبو يعَلَى (ج١١/ رقم ٢٠٤)، والبنَّار في «مُسنده» (ج٢/ ق ٢٤٩/ ٢)، والطَّحَاوِيُّ في «شرح المعاني» (١٤/ ١٤)، والدَّارَقُطنِيُّ (٢/ ١١٨)، والبيهَقِيُّ (٧/ ١٤)، وأبو نُعيمٍ في «الحِلية» (١٨/ ٨٥)، من طُرُقٍ عن أبي بكرٍ بنِ عيَّاشٍ، عن أبي حَصِينٍ، «الحِلية» (٨/ ٢٨) من طُرُقٍ عن أبي بكرٍ بنِ عيَّاشٍ، عن أبي حَصِينٍ، عن سالم بن أبي الجَعد، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا فذكره.

وأَبُو حَصِينٍ _ بفتح الحاء المُهمَلة _ هو عُثمانُ بنُ عاصمٍ ، كان في الثّبت كالأسطوانة .

ورواه عن أبي بكر بنِ عيَّاشٍ جماعةٌ ، مِنهُم : « الحَسَنُ بنُ عَرَفة ، وهنَّادُ ابنُ السَّرِيِّ ، ومُحَمَّدُ بنُ الصَّبَّاحِ ، ويحيى بنُ إسحاق ، وحَسَنُ بنُ مُوسَى ابنُ السَّرِيِّ ، ومُحَمَّدُ بنُ الصَّبَّاحِ ، ويحيى بنُ إسحاق ، وحَسَنُ بنُ مُوسَى الأَشيبُ ، وأسوَدُ بُن عامرٍ ، ومُعلَّى بنُ منصُورٍ ، وعبدُ الله بنُ عُمَر بن

أبانَ ، وأبو داوُدَ الطَّيالِسِيُّ ، وأبو غَسَّانَ ، وابنُ أبي شَيبة ، وإبراهيمُ بنُ مُجَشِّرٍ ، وعَمَّارُ بنُ خالدٍ التَّمَّارُ ، وإسحاقُ بنُ يَحيَى الطَّبَّاعُ ، ويحيى بنُ أبي بُكيرِ ».

وخالف هذا الجمع : فُراتُ بنُ مَحبُوبٍ ، ومُعلَّى بنُ مَنصُورٍ فروَيَاهُ عن أبي بكرٍ بن عيَّاشٍ ، عن أبي حَصِينٍ ، عن أبي صَالحٍ ، عن أبي هُريرَة وَ وَقَيْكُ مَر فُوعًا مثلَه .

أَخرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ (٢/ ١٤) ، وأَبُو نُعَيمٍ في « الحِلية » (٨/ ٣٠٨) . قال أبو نُعيمٍ : « لم يَروِهِ عن أبي حَصِينٍ ، عن سالمٍ ، وأبي صالحٍ ، إلَّا

أبو بكرٍ »، ونوَّهَ البّيهَقِيُّ بنحو ذلك .

• قلَتُ : وفُراتُ بنُ مَحبُوبِ ذَكرَهُ ابنُ حِبَّانَ في « الثِّقات » (٩/ ١٣) ، ولَم يَذكُر فيه وترجَمَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في « الجرح والتَّعديل » (٣/ ٢/ ٨٠) ، ولَم يَذكُر فيه جرحًا ولا تعديلًا ، وقال الدَّارَقُطنِيُّ في « العِلل » (١/ ١٨٤) : « لا بأس به » ، وَوَهَّمَه في حديثه ، ووَثَّقَه الهيَثمِيُّ في « المَجمَع » (٩/ ٢٨٨) ، وكأنَّه اتَّكاً على توثيقِ ابن حِبَّانَ .

ومُعلَّى بنُ مَنصُورٍ ثقةٌ ، ولكنَّه رواه على الوجه الأوَّلِ أيضًا .

وكأنَّ هذا الاضطراب من أبي بكرٍ بنِ عيَّاشٍ ؛ فقد تكلَّم العُلماءُ في حِفظِه ، وإِن كانَ الأشبهُ هو روايةُ الجماعة عنه .

وتابَعَه قَيسُ بنُ الرَّبيع ، فرواهُ عن أبي حَصينٍ جذا مثلَهُ .

أَخرَجَه الدَّارَقُطنِيُّ (٢/ ١١٨) قال: حدَّثنا الحُسَينُ بنُ يحيى بن عيَّاشٍ ، حدَّثنا عليُّ بنُ مسلمٍ ، ثنا أَبُو داوُد ، ثنا قيسُ بنُ الرَّبيع بهذا .

وكذلك رواهُ يحيى بنُ أبي بُكَير ، عن قيسٍ ، كما في « علل الدَّارَقُطنيِّ » (١٢٨/١٠) .

وقيسٌ مُتكَلَّمٌ في حِفظه ، ولكن روايتُهُ تشُدُّ رواية أبي بكرٍ بن عيَّاشٍ . والله أعلم .

وهذا سَنَدُ لا بَأْسَ به ، لولا ما نَقَلَه الزَّيلَعِيُّ في « نصب الرَّاية » (٢/ ٣٩٩) ، عن ابن دَقيقِ العِيدِ ، أَنَّهُ قال في « التَّنقيح » : « رُوَاتُه ثِقاتُ ، إلَّا أَنَّ أَحَمَد بن حنبَلِ قال : سالمُ بن أبي الجَعد لم يَسمَع مِن أبي هُريرَة » ، وسالمُ ذَكرُوه بالتَّدليس والإرسال .

لكن له طريقٌ آخرُ ..

أَخرَجَهُ أَبُو يَعلَى (ج١١/ رقم ٢١٩) قال: حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ عَبَّادٍ.. والبَيهَقِيُّ (٧/ ١٣-١٤) مِن طريق سَعدَانَ بن نَصرٍ ، قالا: ثنا سُفيان يعني: ابنَ عُيينة _، عن مَنصُورٍ ، عن أبي حازم ، عن أبي هُريرَة _ قيل لسُفيان: « رَفَعَهُ ؟ » ، قال: « لَعَلَّهُ » _: « لَا تحلُّ الصَّدَقَةُ لِغنيِّ ، ولا لِذِي مِرَّةٍ سَويٍّ ».

هكذا على الشُّكِّ في رفعه .

ولكن أخرَجَهُ ابنُ خُزيمة في «صحيحه » (ج٤/ رقم ٢٣٨٧) قال : حدَّثنَا عبدُ الجُبَّار بنُ العلاء ..

وأخرَجَه الحاكِمُ (١/ ٤٠٧) مِن طريق عليِّ بن حَرْبٍ ، قالا : ثنا سُفيانُ ، عن مَنصُورٍ ، عن أبي حازمٍ ، عن أبي هُريرَة يبلُغُ به .

ومعنى: ﴿ يَبِلُغُ بِهِ ﴾ يَعنِي رَفَعَه إلى النَّبِيِّ عَالِيلًهُ .

وذَكُر البَيهِقَيُّ أَنَّ الحُمَيدِيَّ رواه عن سُفيانَ ، فَجَزَمَ برفعِهِ . وهؤُلاء الثَّلاثةُ أَثبتُ في سُفيان ، ولاسيَّا الحُمَيدِيَّ ، فهو مِن أوثق صحابه .

وقال الحاكِم: «صحيحٌ على شرط الشَّيخَين، ولم يُخَرِّجاه».

كذا قال! وعليُّ بنُ حربِ الطَّائِيُّ مِن شُيوخِ النَّسائيِّ الثَّقاتِ، ولم يروِ عنه أحدُ الشَّيخَين شيئًا، وليس له عن الثَّوريِّ شيءٌ في الكُتب السِّتَة. فالسَّنَدُ صحيحُ فقط. والحمدُ لله.

وقد رواه الدَّارَقُطنِيُّ في « الأفراد » _ كها في « أطراف الغرَائب » (٥٤٤٦) _ ، وقال : « تفرَّد به ابنُ عُيينَة ، عن منصورٍ ، عن أبي حازِم . رواه عنه عبدُ الجبَّار ، فأسنَدَهُ . ورواه مُحمَّدُ بنُ ميمونَ عنه ، وقال في موضع : مرفوعٌ ، وفي موضع : موقوف » .

ويُفَّهَم من كلام الدَّارَقُطَّنِيِّ كأنَّ عبدَ الجَبَّار بنَ العَلاء تفرَّد به عن ابن عُينَة مُسنَدًا . وهذه عبارَةٌ دارِجَةٌ عندهم في مَعنَى التَّفرُّد . فإن يَكُن كذلك ، فقد تُوبِع عبدُ الجَبَّار كما مرَّ بك آنِفًا . والله أعلم .

وقد خُولِف ابنُ عُيينة في إسنادِهِ ..

خالَفَه إسرائيلُ بنُ يُونُس، فرواهُ عن منصُورٍ ، عن سالمِ بن أبي الجَعد، عن أبي الجَعد، عن أبي الجَعد، عن أبي هُريرَة مرفوعًا: « لا تَحِلُّ الصَّدَقةُ ... » .

أَخرَجَه البزَّار في « مُسندَه » (ج٢/ق٣٤/٢) قال : حدَّثنا مُحُمَّدُ بنُ عُثمانَ بنِ كَرامة ، نا عُبيدُ الله بنُ موسَى ، عن إسرائيلَ جذا . وتابَعَهُ عبدُ الرَّحمن بنُ مَهدِيٍّ ، ثنا إسرائيلُ جذا .

أَخرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ (٢/ ١٨) قال : حدَّثنا أَبُو شَيبَة عبدُ العزيزِ بنُ جَعفَرٍ ، ثنا مُحمَّدُ بنُ عبد الله المُخرَّميُّ ، ثنا عبدُ الرَّحن بنُ مَهدِيٍّ بهذا . وذكر الدَّارَقُطنِيُّ في «عِلَله» (١١/ ١٨٥) هذه المُخالَفة ولم يُرجِّح . قال البزَّارُ : « هذا الحديثُ رواهُ ابنُ عُيينة ، عن مَنصُورٍ ، عن أبي هُريرَة . والصَّوابُ : حديثُ إسرائيل ، عن منصورٍ ، عن سالمٍ ، عن أبي هُريرَة . وقد تابع إسرائيل على روايَتِه أبو حَصينٍ ، فرواهُ عن سالمٍ ، عن أبي هُريرَة . وقد تابع إسرائيل على روايَتِه أبو حَصينٍ ، فرواهُ عن سالمٍ ، عن أبي هُريرَة » انتَهى .

ثمَّ رواه البزَّارُ مِن طريق أبي بكرٍ بنِ عيَّاشٍ الماضيةَ.

• قلتُ : وفي ترجيح البزَّارِ روايَة إسرائيلَ نَظَرٌ مِن وَجهَين : الأُوَّلُ : أَنَّ ابنَ عُيينَة أُوثتُ من إسرائيلَ ، ومَن طالَع ترجمة الرَّجُلَين عرفَ الفرقَ بينَهُما ، مع ثقة إسرائيلَ عَلَيْ . وليس مَعنَى أنَّه اختُلِف على ابنِ عُيينة في رفعه أن يُوهَنَ حديثُهُ ، لاسيَّما وقد رجَّحنا أنَّه عنه مرفوعُ . الثَّاني : أنَّ البزَّار تَسَامَحَ في عَدِّرواية أبي حَصينٍ مُتابَعةً ، بل البحثُ في التَّاني : أنَّ البزَّار تَسَامَحَ في عَدِّرواية أبي حَصينٍ مُتابَعةً ، بل البحثُ في

الثاني . أن البزار نسامح في عد روايه أبي حصيرٍ متابعه ، بل البحث في الاختلاف على منصورٍ كما هو ظاهرٌ . والله أعلم .

ثمَّ رأيتُ الدَّارقُطنيَّ في موضع آخر من «العِلل» (١٢٨/١٠) سُئل عن حديث أبي صالح ، عن أبي هُريرَة مرفوعًا : « لا تَحِلُّ الصَّدقة لغنيِّ ... » ، فقال : « يرويه أبو حَصِينٍ . واختُلِف عنه » ، ثمَّ خَتَم بحثَه بقوله : « والمَحفوظُ : عن أبي بكرٍ بنِ عيَّاشٍ ، عن أبي حَصِينٍ ، عن سالمٍ ابن أبي الجَعد ، عن أبي هُريرَة » .

فلا يَتَوَهَّمنَّ أحدٌ أنَّه يوافِقُ البزَّارَ في حُكمه ؛ لأنَّ البزَّار نَصَبَ

المُعارَضة بين رواية: « ابن عُيينة ، عن منصورٍ ، عن أبي حازِمٍ ، عن أبي هُريرَة » ، وبين رواية: « إسرائيل ، عن منصورٍ ، عن سالمٍ ، عن أبي هُريرَة » . ولم يذكُر الدَّارَقُطنِيُّ روايَة أبي حازِمٍ هنا . والله أعلمُ . وأخرَجَهُ الطَّبَرانِيُّ في « الأوسَط » (٧٨٥٩) قال : حدَّثنا محمُودُ بنُ مُحمَّدٍ الواسِطِيُّ . .

والقُضَاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (٨٨٥) مِن طريق مُحَمَّد بن عَبدُوسَ ، قالاً: ثنا وَهبُ ، أبنا خالدٌ ، عن حُصَين ، عن أبي حازمٍ ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا مثله .

قَالَ الطُّبَرَانِيُّ : ﴿ لَمْ يَرُوهُ عَنْ خُصِينٍ إِلَّا خَالَدٌ ﴾ .

وهذا سَنَدٌ صحيحٌ ؛ ومُحمَّدُ بنُ عَبدُوسَ ترجمَهُ الخطيبُ في « تاريخ بغداد » (٢/ ٣٨١-٣٨٢) ، وقال : « كان مِن أهل العِلم والمعرِفَة والفضل » ، ونقل عن ابن المُنادِي ، قال : « كانَ مِنَ المَعدُودِين في الجِفظ ، وحُسنِ المعرِفة بالحديث ، أَكثَر النَّاسُ عنه لثِقَتِهِ وضَبطِه ، وكان كالأخ لعبد الله بن أحمد بن حنبل » ، ونَقَلَ أيضًا عن أحمد بن كاملِ القاضي ، قال : « كان حَسَنَ الحديث ، كثيرَه » .

ووهبٌ هُو ابن بَقِيَّة ، أحدُ الثِّقات .

وبقِيَّةُ السَّند مشهورُون.

وصرَّح الدَّارَقُطنِيُّ في « العِلل » (١١/ ١٨٥) أنَّ حُصَينًا رواه عن أبي حازِم، عن أبي هُريرَة، موقُوفًا.

ولا أعلم من رواه عن حُصَينٍ هكذا.

وله طريقٌ آخَرُ وَرَد في حِكايةٍ طريفةٍ ..

أَخرَجَه ابنُ حِبَّان في مُقدِّمة « المَجروحِين » (١/ ٨٣-٨٣ –طبع السَّلفيِّ) قال : أَخبَرَنا عُمرُ بنُ مُحُمَّدٍ الهَمْدَانِيُّ ، قال : حدَّثَنا أبو يحيى الْمُستملِي ، قال : حدَّثَنا أَبُو جَعفَرِ الجُّوْزْجانِيُّ ، قال : حدَّثَنِي أَبُو عبد الله البَصريُّ ، قال : أتيتُ إسحاقَ بن راهَوَيهِ ، فسألتُهُ شيئًا ، فقال : « صَنَع الله لك » ، فقلتُ : « لَمَ أَسألك صُنعَ الله ، إنَّما سألتُك صدقةً » ، قال : « لَطَفَ الله لك » ، فقلتُ : « لَم أسألك لُطفَ الله ، إنَّما سألتُكَ صدقةً » ، _ قال : _ فغضِبَ ، وقال : « أَيُّهَا الرَّجُلُ ! إِنَّ الصَّدَقة لا تَحِلُّ لك » ، قلتُ : « ولِمَ يَرحَمُكُ الله ؟ » ، قال : « لأنَّ جَرِيرًا حدَّثَنا ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هُريرَة ، قال : قال رسُولُ الله عَلَيْكَةُ : « لا تَحِلُّ الصَّدَقة لْغَنِيٌّ ، ولا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٌّ » ، وأنتَ صحيحٌ قوِيٌّ ذُو مِرَّةٍ سَوِيٌّ » ، ـ قال : ـ فقال : « ترفّق رَحِمَك الله ! فإنّ معي حديثًا في كراهية العَمَل » ، فقال إسحاقُ : « وما هو ؟! » ، فقلتُ : « حدَّثَنِي أَبُو عبد الله الصَّادقُ النَّاطقُ ، عن أفشين ، عن أنباح ، عن بان مان ، عن سياء الصَّغير ، عن سياء الكبير ، عن عُجيف بن عنبسة ، عن زعلمج ابن أمير المُؤمنين ، أنَّه قال : العَمَلُ شُومٌ ، وتَركُهُ خيرٌ ، تَقعُدُ تَهنَّى خيرٌ من أن تَعمَلَ تَعنَّى » ، فقلنا: « لا إله إلَّا الله ! » ، _ قال : _ فَضحك إسحاقُ وذَهَبَ غضبُهُ ، وقال : « زِدنا مِن هذا الحديث! » ، فقلتُ : « حدَّثَنِي أَبُو عبد الله الصَّادقُ النَّاطِقُ بإسناده ، عن عُجَيفٍ ، قال : قعد زعلمجُ في جُلَسائِه ، فقال : أُخبِرُونِي بأعقل النَّاس عندكم . فأخبَرَ كلُّ واحدٍ منهم بها عنده ، فقال

هم : لم تُصيبُوا . قالوا له : فأخبِرنا بأعقل النّاس عندك . قال : أعقلُ النّاس الذي لا يعمل ؛ لأنّ من العَمَلِ يجيءُ التّعبُ ، ومِن التّعبِ يجيءُ المَرْضُ ، ومن المَرضِ يجيءُ الموتُ ، ومَن عَمِل فقد أعان على نفسه ، المَرضُ يجيءُ الموتُ ، ومَن عَمِل فقد أعان على نفسه ، وقال الله ـ تبارك وتعالى ـ : ﴿ وَلَا نَقْتُكُوا أَنفُسَكُمُ ﴾ [السّاء: ٢٩] » ، قال إسحاقُ : ﴿ زَدنا مِن حديثِك ! » ، قال : ﴿ وحدَّثني أَبُو عبد الله الصّادقُ النّاطقُ بإسناده ، عن زعلمج ، قال : مَن أطعمَ أخاه شِوَا غفر الله له عدد النّوى ، ومَن أطعم أخاه هريسة غفر الله له مثل الكنيسة ، ومَن أطعم أخاه جُبنًا فَفَر الله له كُلّ ذنبٍ » ، قال : فضَحِك إسحاقُ ، وأمَر له بلِباسَين وعُودَين .

[وعلَّق ابنُ حِبَّان على هذه الحكايةِ قائِلًا:] « فإذا كان مِثلُ هؤلاء يَجَرَّئُون على أهدَ ويَحيَى وإسحاقَ حتَّى يَضَعُوا الحديث بين أيديم من غير مُبالاةٍ بهم ، كانوا إذا خَلَوا بمساجد الجَهاعاتِ ومَحافِل القبائل مع العوامِّ والرِّعاع أكثر جَسارةً في الوضع ، فالقوم إنَّها كانت لُغَتَهُم العربيَّةُ ، فكان يَعلَقُ بقُلوبِهم ما سَمِعُوا ، فرُبَّها سمع المُستَمِعُ من أحدهم حديثًا قد وضَعَهُ في قصصه بإسنادٍ صحيحٍ على قوم ثقاتٍ ، فيرويها عنه على جهة التَّعجُّب ، فيَحمِلُونه عند ذلك ، حتَّى وَقَع في أيدي النَّاس . من هاهنا وَجَب التَّفتيشُ والتَّنقيرُ عن أصل كُلِّ روايةٍ ، والبحثُ عن كلِّ راوٍ في النَّقل ، حتى لا يُتقوَّل على رسُول الله عَيُّكُمُ ما لم يقُل . وأرجو أن تكون النَّال مع المُطافِقُ الذَّابَةُ الكذب عن رسول الله عَيَّكُمْ في أوّلَ زُمرَةٍ يَدخُلون الجنان مع المُصطَفَى عَيِّكُمْ ، إذ الجنَّةُ حرامٌ على الأنبياء أن يدخُلوها قبل الجنان مع المُصطَفَى عَيِّكُمْ ، إذ الجنَّة حرامٌ على الأنبياء أن يدخُلوها قبل

نبيّنا عَيْكُ ، وعلى الأُمَم قبل هذه الأُمَّة ، فالأُولَى أن يكون أقربُ هذه الأُمَّة مِن رسُول الله عَيْكُ من كان يَذُبُّ الكَذِب عنه في دار الدُّنيا . نسألُ الله عَيْكَ الحُلُول في تلك المَرتَبة ، إنَّه الفعَّال لما يُريدُ » انتهى .

٢- حديثُ عبد الله بن عمرِو بن العاص رفي .

أَخرَجَه التِّرِمِذِيُّ (٢٥٢) ، ومِن طريقه البَغَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (٢/ ٨٢) عن أبي داوُد الطَّيالِسيِّ ..

والتِّرِمِذِيُّ أيضًا (٢٥٢)، ومِن طريقِهِ البَغَوِيُّ (٦/ ٨٢)، والبيهَقِيُّ في « الشَّنَن الصَّغير » (٢/ ٧٦) عن في « السُّنَن الصَّغير » (٢/ ٧٧) عن عبد الرَّزَّاق_وهذا في « مُصنَّفه » (٧١٥٥) _ ...

وأحمدُ (٢/ ١٦٤، ١٩٢) ، وابنُ أبي شَيبةَ (٣/ ٢٠٧، و١٤/ ٢٧٤– ٢٧٥) قالا : ثنا وكيعٌ ..

وأَبُو عُبيدٍ فِي «الأموال» (١٥٢١) قال: حدَّثَنا عبدُ الرَّحمن بنُ مَهدِيٍّ .. وابنُ الجَارُود فِي « المُنتَقَى » (٣٦٣) ، وابنُ الجَارُود فِي « المُنتَقَى » (٣٦٣) ، والطَّحاوِيُّ فِي « شرح المَعانِي » (٢/ ١٤) ، وابنُ المُنذِر فِي « الإقناع » والطَّحاوِيُّ فِي « شرح المَعانِي » (١٤/ ١٤) ، وابنُ المُنذِر فِي « الإقناع » (٦٠) ، والبَيهَقِيُّ (٧/ ١٣) عن أبي نُعَيمِ الفضلِ بنِ دُكَينٍ ..

والدَّارِمِيُّ (١/ ٣٢٤-٣٢٥) قال: أَخبَرَنا مُحمَّدُ بنُ يُوسُف الفِريابِيُّ .. والطَّحاوِيُّ (١/ ٣٢٤) عن أبي حُذيفة النَّهْدِيِّ ، قالُوا: ثنا سُفيانُ الثَّورِيُّ ، عن سعد بن إبراهِيمَ ، عن رَيحانَ بن يزيدَ العامِرِيِّ ، عن عبد الله ابن عمرٍ و مرفوعًا: « لا تَحِلُّ الصَّدَقةُ لِغَنِيٍّ ، ولا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ » . وفي لفظ: « إنَّ الصَّدقة لا تَحِلُّ الصَّدَقة لا تَحِلُّ ... » .

وأَخرَجَهُ أَحمدُ (٢/ ١٩٢) قال: حدَّثَنا عبدُ الرَّحمن ـ يعني: ابنَ مَهدِيٍّ ـ ... والدَّارَقُطنِيُّ (٢/ ١٩١) ، والبَيهَقِيُّ (٧/ ١٣) عن الطَّيالِسِيِّ ـ وهذا في « مُسنَده » (٢/ ٢٧) ـ ...

والبُخارِيُّ في « التَّاريخ الكبير » (٢/ ١/ ٣٢٩) ، والحَربِيُّ في « الغَريب » (١/ ٨) ، والطَّبَرَانِيُّ في « الكبير » (ج١٣/ رقم٢ - قطعةٌ منه) ، والقُضَاعِيُّ في « الكبير » (ج١٨/ رقم٢ - قطعةٌ منه) ، والقُضَاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (٨٨٤) عن أبي نُعَيمِ الفضلِ بن دُكينٍ ..

وابن زَنجَوَيهِ في « الأموال » (۲۰۷۱) قال : ثنا مُحُمَّدُ بنُ يُوسُف الفريابيُّ ..

والحاكِمُ (١/ ٤٠٧)، والبَيهَقِيُّ (٧/ ١٣) عن مُحُمَّدِ بنِ كَثيرٍ، قالُوا: ثنا سُفيانُ الثَّورِيُّ بهذا الإسناد، غير أنَّهم قالُوا: «قويٌّ » بدل «سَوِيٌّ »، وهُما بمَعنى.

وقد رَوَى اللفظين جميعًا عن التَّورِيِّ : أَبُو نُعَيمٍ ، وعبدُ الرَّحن بنُ مَهدِيٍّ ، والطَّيالِسِيُّ ، والفريابِيُّ .

وقد تُوبِع الثُّوريُّ على لفظة : « سَوِيٍّ » ..

تابَعَهُ إبراهيمُ بنُ سعد بنِ إبراهيمَ ، فرواه عن أبيه بهذا الإسناد سواء . أخرَجَهُ أَبُو داوُد (١٦٣٤) قال : حدَّثَنا عبَّادُ بنُ مُوسى الأنباريُّ .. والحاكِمُ (١/٧٠٤) عن أبي بكرٍ ابنِ أبي العوَّام ، قالا : ثنا إبراهيمُ بنُ علا مذا .

ونَقَل الإمامُ أَحمدُ (٢/ ١٩٢) عن عبد الرَّحمن بن مَهدِيٍّ ، قال : « لم يَرفعهُ سعدٌ ، ولا ابنُهُ _ يعني : إبراهيم بن سعدٍ _ » . وكذلك قال البُخاريُّ في « تاريخِهِ » (٢/ ١/ ٣٢٩).

• قلتُ : قد رَفَعَهُ عنهُما غيرُ عبد الرَّحمن . والرَّاوِي قد لا يَنشَطُ فيُوقف الحديثَ المَرفُوعَ . ولم يُختَلَف على سُفيانَ في رفعه .

قال التِّرمِذِيُّ : « هذا حديثٌ حَسَنٌ » .

وهو كما قال؛ وركانُ بنُ يزيدَ ، وإن جَهَّله أبو حاتِمٍ ، فقد قال سعد ابن إبراهيم الرَّاوِي عنه: «كان أعرابِيَّ صِدقٍ »، ووثَّقه ابنُ مَعينٍ ، وابنُ حِبَّان.

قال التَّرِمِذِيُّ : « وقد رَوَى شُعبةُ ، عن سعد بن إبراهيمَ هذا الحديثَ بهذا الإسناد ، ولم يرفعه » .

• قلتُ : لم يَتَّفِقُوا على شُعبة في ذلك ، فمنهم مَن وَقَفَهُ ومِنهم من رفَعَه .. أمَّا الرَّفع ..

فأخرَجَهُ الحاكمُ (١/ ٧٠٤)، والبَيهَقِيُّ (٧/ ١٣) عن آدم بن أبي إياس .. والبَيهَقِيُّ (١٣/ ١٣) عن عبدِ الصَّمَد بن عبدِ الوارِث، قالا: ثنا شُعبةُ ، والبَيهَقِيُّ (٣/ ١٧) عن عبدِ الصَّمَد بن عبدِ الله بن عمرٍ و مرفوعًا .

وفي رواية آدم: « سَوِيٍّ ». وفي رواية عبد الصَّمَد: « قَوِيٍّ ». أمَّا رواية الوَقف..

فَأَخرَجَهَا البُخارِيُّ فِي « تَاريخِهِ » (٢/ ١/ ٣٢٩) ، والطَّحاوِيُّ (٢/ ١٤) عن حجَّاج بن مِنهالٍ ، ثنا شُعبَةُ بهذا موقُوفًا .

وأَخرَجَهُ الطَّحاوِيُّ (٢/ ١٤) عن وَهب بن بقيَّة ، ثنا شُعبَةُ ، عن سعدٍ ، عن رَجُلٍ مِن بني عامِرٍ ، عن عبد الله بن عمرٍ و موقُوفًا أيضًا .

وروايَةُ الوَقف لا تُعارِضُ روايَةَ الرَّفع في خُصوص حديث شُعبة ؛ فقد صحَّ مرفُوعًا وموقُوفًا . ولو قدَّرنا أنَّ الوَقفَ يُعِلُّ الرَّفعَ ، فهذا لا يَضُرُّ روايَةَ الثَّورِيِّ ولا إبراهيمَ بنِ سعدٍ . والحمدُ لله تعالى .

قال البَيهَقِيُّ : « وفي رواية مَن رَفَعَه كفايَةٌ » .

وقد وَرَد موقُوفًا مِن وجهٍ آخرَ ..

فقال أَبُو داوُد بعد أَن رَوَى حديثَ إبراهيمَ بنِ سعدٍ: « رواهُ سُفيانُ ، عن سعد بن إبراهيم كما قال إبراهيمُ . ورواه شُعبةُ ، عن سعدٍ ، قال : لِذِي مِرَّةٍ قَوِيٍّ . والأحاديثُ الأُخرُ عن النَّبِيِّ عَلَيْكُ بعضُها : لِذِي مِرَّةٍ قويٍّ ، وبعضُها : لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ . وقال عطاءُ بن زُهيرٍ : إنَّه لَقِيَ عبد الله ابن عمرو ، فقال : إنَّ الصَّدَقة لا تَحِلُّ لقويٍّ ، ولا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ » .

ابن عمرو ، فقال . إن الصدقة لا حِل تقوي ، ولا يردي مِره سوي » . وقولُ أبي داوُد : « قال عطاءُ بنُ زُهيرٍ : إنّه لَقِيَ عبدَ الله بن عَمرٍ و ... الخ » استَشكَلَهُ الشَّيخُ العلَّامةُ أَبُو الأشبال أحمد شاكر عَشِي ، فأطال الكلامَ عنها في « تَخريج المُسنَد » (١٠/٨٨-٠٤) استيضاحًا للصَّواب واستِرباحًا للثَّواب إن شاء الله تعالى ـ ، فقال :

« بقيت كلمَةُ أبي دَاوُد : « وقال عطاءُ بن زُهير : إنَّه لَقِيَ عبدَ الله بن عمرٍ و ، فقال : إنَّ الصَّدَقة لا تَحِلُّ لقوِيٍّ ، ولا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ » فهذا شيءٌ لا أدري ما هو وما وَجههُ ؟ مِن جهة الإسناد ، ومِن جهة اللفظ ؟! فعَطاءُ بن زُهيرٍ هذا لم أجد له ترجَمةً في « التَّهذيب » وفُروعِه ، ولا أدري كيف تَركُوه ، وهو في سُنَن أبي داوُد أحدِ الكُتبِ السِّتَة ؟ ولم أجد له ترجمةً في « التَّعجيل » ولا « الميزان » ولا « لسان الميزان » ؟ نعم!

ترجمه ابنُ أبي حاتِمٍ في « الجَرح والتَّعديل » (٣/ ١/ ٣٣٢) ، قال : « عطاءُ ابنُ زُهيرِ بن الأصبَغ . رَوَى عن أبيه . رَوَى عنه شُمَيطٌ والأخضَرُ ابنا عجلان . سمعتُ أبي يقُولُ ذلك » .

فهذا هو الذي ذكره أبُو داوُد ، ولكنّه أخطأ الجفظ ، أو سَمِع بإسنادٍ أخطأ بعضُ رُواتِه ، فذكره هكذا مُعلّقًا مُنقَطِعًا ، وأخطأ هو أو مَن فوقه لفظ الحديث المَوقوف ، إذ قال: « لا تَحِلُّ لقَوِيٍّ ، ولا لذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ »!! وذُو المِرَّة السَّوِيِّ هو القوِيُّ ، كما سيجيء .

والدَّليلُ على خطإ رواية أبي داوُد هذه أنَّ البُخاريَّ ترجم في « الكبير » (٢/ ١/ ٣٩٢) لزُهيرِ والِدِ عطاءِ هذا ، قال : « زُهيرُ بنُ الأصبغ العامِرِيُّ . سَمِع عبدَ الله بن عَمرٍو . روَى عنهُ ابنُهُ عطاءٌ " ، ثُمَّ ترجم فيه (٢/٢/ ٢٦٢-٢٦٣) لشُميطِ بن عَجلانَ (١) الذي ذكر ابنُ أبي حاتِم أنَّه رَوَى عن عطاء بن زُهيرٍ ، قال : « شُمَيطُ بن عَجلانَ ، أَبُو عُبيد الله البَصريُّ ، أُنُّو الأخضر الشُّيبانِيِّ ، ويُقال : التَّيمِيُّ . روى عنه ابنُّهُ عُبيدُ الله . وقال سيَّارُ بنُ حاتِم: هو القَيسِيُّ . روى عن عطاء بن زُهيرٍ ، عن أبيه: لقيتُ عبد الله بن عَمرِو ، قلتُ : « أخبرني عن الصَّدقة ؟ » ، قال : « شَرُّ مالٍ ، مالُ العميان والعرجان والكسحان واليَتامَى وكُلِّ مُنقَطَع به » ، قلتُ : « إِنَّ للعامِلين عليها حقًّا ؟ » ، قال : « بقدر عَمَالتِهم » ، قلتُ : « والمُجاهدين؟ » ، قال: « قومٌ قد أُحلُّ لهم . إنَّ الصَّدَقة لا تَحِلُّ لِغَنِيٍّ ، ولا لذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ » . حدَّثَنِي عِيسى بنُ إبراهيم ، حدَّثَنا عبدُ العزيز بنُ

⁽١) ورواية شميطٍ هذه : أخرَجَها البَيهَقِيُّ (٧/ ١٣) أيضًا .

مُسلم ، حدَّثنا شُيمطُ بنُ عَجلانَ ، عن أبيه ، سمع ابن عُمَر » وهذا الإسنادُ الأخيرُ في « الكبير » مَغلُوطٌ مُحرَّفٌ ، كتب عليه مُصَحِّحُه العلَّمةُ الشَّيخُ عبدُ الرَّحن بنُ يحيى اليَهانيُّ ما نَصُّهُ : « كذا ، ويُمكن أن يكون الصَّواب ... حدَّثنا شُميطُ بن عَجلانَ ، عن عطاءٍ ، عن أبيه ، سَمِعَ ابن عَمْرٍ و » ، وهذا التَّصويبُ مُتعيِّنٌ ، كها هو ظاهرٌ من سياق التَّرَجَمة .

فهذا السِّياقُ الذي ساقه البُخاريُّ ورواه بإسنادِهِ ، يذُلُّ على الخطإِ الذي وَقَعَ في روايةِ أبي داوُد المُعلَّقةِ ، الخطإِ في الإسناد المُنقَطِع ، ثُمَّ الخطإِ في المَتن ، فهو يذُلُّ على أنَّ عطاءَ بنَ زُهيرِ لم يلق عبدَ الله بنَ عمرِو ، بل الذي لقيه هو أَبُوه زُهيرُ بنُ الأصبغ ، وإنَّما روى عطاءُ بنُ زُهيرِ ذلك عن أبيه ، ورواه شُّميطُ بن عَجلانَ عن عطاءٍ هذا عن أبيه ، وأنَّ زهَيرًا أبا عطاءٍ سأل عبدَ الله بنَ عمرِو عن الصَّدقة ، فحطٌّ مِن شأنِها ؛ تنفيرًا مِن قَبُولها وتنزيهًا ، حتَّى جادَلَه في استِحقاق العامِلين عليها والمُجاهِدين ، فأبان له أنَّ ذلك بقدر ما أُذِن الله به ؛ تحذيرًا مِن تجاوُزِ ما أحلَّ الله فيها ، ثُمَّ وكَّد ذلك بأنْ ذَكر له أنَّها « لا تَحِلُّ لِغَنِيٍّ ، ولا لِذي مِرَّةٍ سَوِيٍّ ». فلا يذُلُّ هذا على أنَّ روايَتَهُ موقُوفةٌ غيرُ مرفُوعَةٍ ، كما يُوهِمُ كلامُ أبي داوُد ، إِذْ كَأَنَّهُ يُشْيِرُ إِلَى تَعْلَيْلُ الرِّوايَةُ الْمَرْفُوعَةُ جِذْهُ الرِّوايَةُ الْمَوقُوفَةُ التّي رَوَاهَا مُعلَّقَةً ، ورواها على وجهٍ كلَّهُ خطأً .

ولعلَّ أبا داوُد ذَكَرَها مُعلَّقةً لهذا السَّبب، لَـمَح فيها الخَطأَ في الإسنادِ والمَتنِ، فأعرَضَ عن أن يَسُوقَها بإسنادِهَا مَساقَ رواياتِهِ في كتابِهِ، إذ

كانت عنده على نحوٍ لَم يَطمئنَّ إليه .

ثُمَّ بعد هذا ، لو كان الحديثُ موقُوفًا لفظًا فقط ، كان مَرفُوعَ المَعنَى ؟ لأنَّ الصَّحابِيَّ إذا حَكَى التَّحريمَ أو التَّحليل ، أو الأمرَ أو النَّهيَ ، كان مَحَملُهُ على النَّقل عن النَّبيِّ عَيَّكُمُ . وقد تكلَّمنا في هذا المَعنَى فيها مَضى ، في شرح حديث « أُحِلَّت لنا مَيتَتَان » (٥٧٢٣) ، وأَشَرنا إلى بعض أقوال الأئِمَّة في ذلك ، ونَزِيدُ هنا قولَ الخطيبِ البَغدادِيِّ في كتاب « الكِفاية في عِلم الرِّوايَة » (ص ٤٢١) ، قال :

« قال أكثرُ أهل العِلم: يجبُ أن يُحمَل قولُ الصَّحابِيِّ: « أُمِرنا بكذا » على أنّه أمرُ الله ورسُولِهِ. وقال فريقٌ منهم يجبُ الوَقفُ في ذلك؛ لأنه لا يُؤمَن أنْ يَعنِي بذلك أمرَ الأئمّة والعُلماء، كما أنّه يَعنِي بذلك أمر رسول الله عَيْنِي بذلك أمر الأقرَل الأوّل الوّل بالصّواب ».

عَيْنِهُ والقُولُ الأوَّلُ أُولُ بالصَّوابِ » . « والدَّليلُ عليه : أنَّ الصَّحابِيَّ إذا قال : « أُمِرنا بكذا » فإنَّما يَقصِدُ الاحتِجاج لإثبات شرعٍ وتَحليلٍ وتحريمٍ وحُكم يجبُ كونُهُ مَشرُ وعًا » . « وقد ثَبَتَ أَنَّه لا يَجِبُ بأمر الأئمَّة والعُلَماءِ تَحليلُ ولا تَحريمٌ إذا لَم يكُن أمرًا عن الله ورسولِهِ . وثَبَتَ أَنَّ التَّقليد لهم غيرُ صحيحٍ . وإذا كان كذلك ، لم يَجُز أن يقول الصَّحابِيُّ : « أُمِرنا بكذا » أو « ثُهينا عن كذا » ، كذلك ، لم يَجُز أن يقول الصَّحابِيُّ : « أُمِرنا بكذا » أو « ثُهينا عن كذا » ، الرَّسُولُ ومَن لا يَجِبُ طاعتُهُ ولا يَثبُتُ شرعٌ بقولِهِ ، وأنَّه متى أراد مَن الرَّسُولُ ومَن لا يَجِبُ طاعتُهُ ولا يَثبُتُ شرعٌ بقولِهِ ، وأنَّه متى أراد مَن وهذه حالُهُ وَجَبَ تقييدُهُ له بها يدلُّ على أنَّه لم يُرِد أمرَ مَن يَثبُتُ بأمرِهِ شرعٌ . وهذه الدِّلالَةُ بعَينِها تُوجِبُ حَمَلَ قولِه : « من السُّنَة كذا » على أنّها وهذه الدِّلالَةُ بعَينِها تُوجِبُ حَلَ قولِه : « من السُّنَة كذا » على أنّها وهذه الدِّلالَةُ بعَينِها تُوجِبُ حَمَلَ قولِه : « من السُّنَة كذا » على أنّها على أنّه المَر مَن يَثبُتُ بأمرِه على أنّها على أنّه اللهُ اللهُ يَعِنها تُوجِبُ عَلَ قولِه : « من السُّنَة كذا » على أنّها على أنّه اللهُ يَعِنها تُوجِبُ عَلَ قولِه : « من السُّنَة كذا » على أنّها على أنّها اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ يَعْهُ اللهُ المَا اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ال

سُنَّة الرَّسول عَيْسَةٍ ».

فهذا مِن قولِهُم في قول الصَّحابِيِّ «أُمِرنا بكذا »أو « نُمِينا عن كذا » ، بصيغة المَبنِيِّ لما لَم يُسمَّ فاعلُهُ . فأولَى ثُمَّ أولَى إذا صرَّح بالتَّحليل أو التَّحريم ، كقول عبدِ الله بن عَمرو هنا ، في الرِّواية المَوقُوفة : « لا تَحِلُّ الصَّدقة ... الخ » . فهو حين يُحاوِرُ زُهيرَ بنَ الأصبَغ في الصَّدقة ، ويَحتجُّ عليه ويَحُجُّه ، بأنَّ الصَّدقة لا تَحِلُّ لِغنِيِّ ولا لِذي مِرَّةٍ سَوِيٍّ ، إنَّ ايَّحَديمَ ، بالسَّنَة الصَّحيحةِ عن رسُول الله عَيُّكُ ، المُبلِّغ عن الله التَّحليل والتَّحريمَ ، لا يُحُجُّه بقولِ نفسِهِ ، ولا برأي نفسه ، ولا بقولِ أحدٍ ولا برأي أحدٍ دون رسول الله عَيُّكُم .

فهذا الحديثُ إذن حديثٌ صحيحٌ مرفُوعًا أو موقُوفًا ، ليست له عِلَّةٌ ، وقد أخطأ كُلُّ مَن أَعلَّهُ » انتهى .

• قلتُ : وأخرَجَ ابنُ أبي شَيبَةَ (٣/ ٢٠٨) قال : حدَّثَنا ابنُ مَهدِيٍّ ، عن مُوسَى بنِ عُلَيٍّ ، عن أبيه _ هو : عُلَيُّ بنُ رَباحٍ _ ، عن عبد الله بن عمرٍ و ، قال : « لا تَنبغِي الصَّدقةُ لغنيٍّ ، ولا لذي مِرَّةٍ سويٍّ » .

وهو صحيحٌ موقوفٌ مِن هذا الوَجه . والحمدُ لله تعالَى .

وللحديثِ شواهدُ عن جماعَةٍ من الصَّحابَة طُفِّهُ ، أشار إليها التِّرمِذِيُّ ، وقد فاتَهُ بعضُها ، وذَكَرتُهُ في « تَعِلَّة المَفؤُود بشرح مُنتَقَى ابن الجارُود » (رقم • • ٤) ، يسَّر اللهُ إتمامَهُ على الوَجه الذي يُرضيه .

١٦٥ - سُئلتُ: هل صحَّ أنَّ النبي عَلَيْكُ جهر بالقراءة في صلاة الجنازة، وأنَّه قرأ سورةً مع الفاتحة ؟

• قلتُ : لا أعلَمُه صحيحًا عن النَّبِيِّ عَلَيْهِ ، ولكن صحَّ عن ابن عبَّاسِ رَبِيْ .

أخرَجَهُ النَّسائيُّ (٤/ ٧٤ – ٧٥) قال: أخبَرَنا الهَيشَمُ بنُ أَيُّوب... وأبو يَعلَى في «مُسنَده» (ج٥/ رقم ٢٦٦١) قال: حدَّثَنا مُحْرِزُ بن عَون.. وابنُ الجَارُود في « المُنتقَى » (٥٣٧) من طريق سُليهان بن داوُد الهاشميِّ ، وإبراهيم بن زيادٍ ، أربعَتُهم عن إبراهيم بن سعدٍ ، قال: حدَّثَنِي أبي ، عن طلحة بن عبد الله بن عَوفِ أخي عبد الرَّحمن بن عوفٍ ، قال: قال: صَلَّيتُ خلف ابن عبّاسٍ على جِنازةٍ ، فقرأ بفاتِحَةِ الكتاب وسُورةٍ ، فجَهَرَ حتَّى سَمِعنا ، فلمَّا انصرَف ، أخذتُ بيده ، فسألتُه عن ذلك ، فقال: «سُنَّةُ وحقٌ ».

وقال البَيهقِيُّ : « ورواه إبراهيمُ بنُ حَمزة ، عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ ، وقال في الحديث : فقرأ بفاتِحة الكتاب وسُورةٍ » ، ثُمَّ قال البَيهقيُّ : « وذِكرُ السُّورَة فيه غيرُ مَحفُوظٍ » .

وأَخرَجَهُ عبدُ الله بنُ مُحُمَّد بن سعيد بن أبي مريمَ في « ما أَسنَدَ سُفيانُ التَّوريُّ » (١/ ٢٠/٤)..

وابنُ الجَارُود في « المُنتقَى » (٣٦٥) قال : حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ يحيَى ، قالا : ثنا مُحمَّدُ بنُ يُوسُف الفِريابيُّ ، قال : ثنا سُفيانُ الثَّوريُّ ، عن زيد بن طلحة التَّيميِّ ، قال : سَمِعتُ ابن عبَّاسٍ قرأ على جِنازةٍ فاتحة الكتاب وسُورةً ، وجَهَر بالقراءة ، وقال : « إِنَّما جهرتُ لِأُعْلِمَكُم أَنَّها سُنَّةُ ، والإمامُ كَفَاهَا » .

وسَنَدُه صحيحٌ ؛ وزيدُ بنُ طلحة وتَّقهُ ابنُ مَعِينٍ ، وقال أبو حاتمٍ : « لا بأس به » ، كما في « الجرح والتَّعديل » (١/ ٢/ ٥٦٥ – ٥٦٥) . وأخرَجَهُ الشَّافِعيُّ في « الأُمِّ » (١/ ٢٧٠) ، ومِن طريقِهِ البَيهقِيُّ وأخرَجَهُ الشَّافِعيُّ في « الأُمِّ » (١/ ٢٧٠) ، ومِن طريقِهِ البَيهقِيُّ (٤/ ٣٩) قال : أنبأنا ابنُ عُينة ، عن مُحمَّد بن عَجلانَ ، عن سعيد بن أبي سعيدٍ ، قال : سمِعتُ ابنَ عبَّاسٍ يجهرُ بفاتحة الكتاب في الجِنازةِ ، ويقول : « إِنَّمَا فعلتُ لتَعلَمُوا أنَّها سُنَّةٌ » .

وسَنَدُه جيِّدٌ .

١٦٦ - سُئلتُ عن حديث: « الجَارُ أَحَقُّ بِدَارِ الجَارِ أَو الأَرضِ ».

• قلتُ : هذا حديثُ حَسَنٌ ثابتُ .

أَخرَجَهُ أَبُو دَاوُد (٢٥١٧) ، والنَّسَائيُّ في « الشُّروط » من « السُّنن الكُبرى » _ كها في « أطراف المِزِّيِّ » (٢٩ / ٤) _ ، والتِّرمذيُّ (١٣٦٨) ، والطَّيالسِيُّ (٤٠٤) ، وابنُ أبي حاتم وأحمَدُ (٥/ ٨، ١٢ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٨) ، والطَّيالسِيُّ (٤٠٤) ، وابنُ أبي حاتم في « الجِئزء الثَّالِث والعشرين مِن في « الجِئزء الثَّالِث والعشرين مِن حديث أبي طاهرِ الذُهلِيِّ » (رقم ٥١) ، والبَيهقِيُّ (٢/ ٢٠١) من طُرُقٍ عن قتادة ، عن الحَسَن ، عن سَمُرة مرفُوعًا .

قال التَّرمذيُّ : «حديثُ سَمُرةَ حديثُ حَسَنٌ صحيحٌ . ورَوَى عيسى ابنُ يُونُس ، عن سعيد بن أبي عَرُوبَة ، عن قتادة ، عن أنسٍ ، عن النَّبيِّ ابنُ يُونُس ، عن سعيد بن أبي عَرُوبَة ، عن قتادة ، عن أنسٍ ، عن النَّبيِّ عَرُفُ الْحَسَنِ ، عن سَمُرة . ولا نَعرِفُ عَند أهل العِلم حديثُ الْحَسَنِ ، عن سَمُرة . ولا نَعرِفُ حديث قتادة ، عن أنسٍ إلَّا مِن حديث عيسَى بن يُونُس » ا.ه. .

• قلتُ : أمَّا حديثُ قتادة ، عن أنسٍ ..

فأخرَجَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في « العِلل » (١/ ٤٨٠)، وابن حِبَّانَ (١١٥٣)، والطَّحَاوِيُّ في « شَرح المعاني » (٤/ ١٢٢) مِن طريق عِيسَى بن يُونُس، حدَّثَنا سعيدٌ، عن قتادة، عن أنسِ به.

وقد رواه عيسَى بنُ يُونُس، عن سعيدٍ . فجَعَلَه من : « مُسنَد سَمُرَةَ » .

أَخرَجَه النَّسَائِيُّ _ كما في « الأطراف » _ ، عن إسحاق بن إبراهيم ، عن عيسى بن يُونُس ، عن سعيد بن أبي عَرُوبة ، عن قتادة ، عن الحَسَن ، عن سَمُرة .

وكذلك رواه قاسمُ بنُ أَصبَغَ ، قال : حدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ إسماعيل ، ثنا نُعيمُ بنُ حَمَّادٍ ، ثنا عيسى بنُ يُونُس ، عن ابن أبي عَرُوبَة ، عن قتادة ، عن أنسِ .

وبه عن قتادة ، عن الحَسَن ، عن سَمُرة مرفُوعًا فذَكَره .

ولكِن تَكَلَّم العُلماءُ في حديث قتادة ، عن أنسٍ ، ووَهَمُّمُوا عيسَى بن يُونُسَ فيه .

ورس عيه . قال الدَّارَقُطنيُّ : « وَهِمَ فيه عيسى بنُ يُونُس . وغيرُه يرويه عن قتادة ، عن الحَسَن ، عن سَمُرة . هكذا رواه شعبةُ وغيرُه ، وهو الصَّوابُ » ا.ه. وقال ابنُ أبي حاتم في « عِلل الحديث » (١/٤٧٧) : « سألتُ أبي ، وأبا زُرعَة ، عن حديث عِيسَى بنِ يُونُس ، عن سعيد بن أبي عَرُوبة ، عن قتادة ، عن أنسٍ ، عن النَّبيِّ عَيَّالِيُّ قال : « جارُ الدَّارِ أَحَقُّ بالدَّار » قالا : هذا خَطاً ؛ رَوَى هذا الحديث هَمَّامٌ ، وحمَّادُ بنُ سَلَمة ، فقال حمَّادُ : عن قتادة ، عن الشَّريد . وقال همامٌ : عن قتادة ، عن عَمرو بن شُعيب ، عن الشَّريد . وقالا : نظُنُ أنَّ عِيسَى وَهِمَ فيه ، فَشَبَّه الشَّريد بأنسٍ . وقال أبو زُرعة : الصَّحيحُ عندنا : قتادة ، عن عَمرو بن شُعيب ، عن الشَّريد ، ووَهِمَ فيه عيسى » انتهى .

ونحا ابنُ القَطَّان نحوًا آخر ..

فقال يَرُدُّ على الدَّارَقُطنيِّ - كما في « نصب الرَّاية » (٤/ ١٧٣) - : « وقد مَالاً بهذا القول على عِيسَى بنِ يُونُس ، فإنَّه ثقةٌ ، ولا يَبعُد أن يَكون جَمَعَ بين الرِّوايتين ، أعني : عن أنسٍ ، وعن سَمُرة ، ... - ثُمَّ ذَكَرَ رواية قاسم ابن أصبَغَ السَّالفة الذِّكر ، وقال : - وعيسى بنُ يُونُس ثقةٌ ، فوجَبَ تصحيحُ ذلك منه » ا.ه.

• قلتُ : ولكن أَنكرَ الإمامُ أحمدُ هذا الجَمعَ ..

ففي « مسائل أبي داوُد » (ص٣٠٠) : « سمِعتُ أحمدَ ، قال : عند عيسى حديثُ أنسٍ ، يعني عن سعيدٍ ، عن قتادة ، عن أنسٍ ، عن النّبيّ عيسى حديثُ أنسٍ ، يعني عن سعيدٍ ، ثُلتُ لأحمد : « كِلاهما عِندَه ، عَنَّ الشَّفْعَة ؟ قال أحمدُ : « ليس بشيءٍ » ، قُلتُ لأحمد : « كِلاهما عِندَه ، عن أعني عند عِيسَى بن يُونُس ، عن سعيدٍ ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمُرة ، عن النّبيّ عَيْلِهُ في الشُّفْعَة ؟ » ، فلم يَعبأ إلى جَمعِه الحديثين ، وأنكر حديث أنسِ » ا.ه. .

• قلتُ : ومع ما مَرَّ ذِكرُه ، فقد اختُلِف في إِسناده .

فأخرَجَهُ ابنُ أبي حاتم (١/ ٤٧٩- ٤٨٠) عن عيسى ، عن شُعبة ، عن يُونُسَ ، عن الحَسَن ، عن شُعبة ، عن يُونُسَ ، عن الحَسَن ، عن سَمُرة مرفُوعًا .

قال أبو زُرعة: « ورواه يزيدُ بنُ زُريع ، وعَبَّادُ بنُ العَوَّام ، وجماعةٌ ، عن يُونْسَ ، عن الحَسَن ، عن النَّبِيِّ عَيَّالِهُ ليس فيه « سَمُرةُ » ، _ وصوَّب أبو زُرعة رواية قتادة عن الحَسَن ، عن سَمُرةَ _ » انتهى .

وخُلاصَةُ البحث ..

أَنَّ الحديثَ عن سَمُرةَ ثابتٌ ، وهو غيرُ محفوظٍ عن أنسٍ . واللهُ أعلَمُ .

١٦٧ - سُئلتُ عن حديث: أنَّ امرأةً حَجَّت مع صبيًّ لها، فسألَت النَّبيَّ عَلَيْكُم : ﴿ أَلِهِذَا حَجُّ ؟ ﴾ ، قال : ﴿ نَعَم ! وَلَكِ فَسَأَلُت النَّبيَّ عَلَيْكُم : ﴿ أَلِهِذَا حَجُّ ؟ ﴾ ، قال : ﴿ نَعَم ! وَلَكِ أَجُرٌ ﴾ .

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ مَالِكٌ فِي ﴿ الْمُوطَّأَ ﴾ (١/ ٢٤٤/ ٢٤٤) ، ومُسلِمٌ (١٣٣٦) ، وأبو داوُد (١٧٣٦) ، والنَّسائيُّ (٥/ ١٢١، ١٢١) والشَّافعيُّ في « مُسنَده » (۱/ ۲۸۲، ۳۸۲) ، وأَحَدُ (۱/ ۱۹۲، ۳۶۲، ۶۶۲، ۸۸۲، ۶۶۳) ، والحُميدِيُّ في « مُسنَده » (٥٠٤) ، وابنُ خُزَيمة (ج٤/ رقم ٣٠٤٩) ، وابنُ حِبَّانَ (١٤٤، ٣٧٩٧، ٣٧٩٨) ، والطَّحَاوِيُّ في « شرح المعاني » (٢/ ٢٥٦) ، وابنُ الجَارُود في « المُنتقَى » (٢١١) ، وابنُ نُجيدٍ في « أحاديثه » (ق٥/ ١) ، وأبُو الفَضل الزُّهرِيُّ في «حديثه » (ق١١٦/ ٢) ، وأبُو عمرِو السَّمَرقَندِيُّ في « الفوائد المنتقاة » (رقم ١٦ -بتحقيقي) ، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج١١/ رقم ١٢١٧، ١٢١٧، ١٢١٨) ، والبَيهقِيُّ (٥/ ١٥٥) ، وأبو عُثمان البَحِيريُّ في « الفوائد » (ق٢/٢) ، والبَغَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (٧/ ٢٢-٢٣) من طُرُقٍ عن كُريبِ ، عن ابن عَبَّاسِ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ لَقِيَ رَكْبًا بِالرَّوحاءِ _ وهو مكانٌّ على سِتَّةٍ وثلاثين مِيْلًا من المدينة _ ، فقال : « مَن القَومُ ؟ » ، قالوا : « الْمُسلِمُون » ،

فقالُوا: « من أنت؟ » ، قال: « رَسُول الله » ، فرَفَعَت إليه امرأَةٌ صَبِيًا ، فقالُوا: « من أنت؟ » ، قال: « نَعَم! وَلَكِ أَجرٌ » . فقالَت: « أَلِحِذَ احجُّ ؟ » ، قال: « نَعَم ! وَلَكِ أَجرٌ » . وهو عِند بعضِهم مُخْتَصَرٌ . واللهُ أعلَمُ .

17۸ - سألني سائلٌ فقال: سمِعتُ شيخًا ذائعَ الصِّيْتِ يقُول في أحد المساجد: « إنَّ حديث النَّبابة مكذوبٌ على النَّبيِّ عَيَّكُ »، ووَصَفه بأنَّه حديثُ مُقزِّزُ! مع أنِّي أعلَمُ أنَّ أهلَ العِلم صحَّحُوه، وقد جادَلتُ كثيرًا مِن النَّاس بعد هذه المحاضرة، فقالوا: « إنَّ كلام الشَّيخ مُقنِعٌ » .. فنرجو أن تَبسُطُوا الكلام عن صِحَّة الحديثِ .

• قلتُ : اعلم أيُّما السَّائلُ ! أنَّ مَن تكلَّم في غير فنّه أتى بمِثل هذِه العجائبِ ، ويَرحَمُ اللهُ ابنَ حِبَّانَ ، إذ نَقَلَ قَولًا ساقطًا عن بعض النَّاس في مُقدِّمَةِ كتابه « المجروحين » (١/ ١٧) ، ثُمَّ ردَّ عَليه قائلًا : « لو تملَّق قائلُ هذا القول إلى بَارِيهِ في الخَلوَة ، وسأَلَهُ التَّوفِيقَ لإصابة الحقِّ ، لكان أولى به مِنَ الخَوضِ فيما ليس مِن صِناعَتِه » . والذين طَعَنُوا على هذا الحديث لا يَعلَمُون شيئًا عن شرائط نقل الأخبار ، ولا عن قوانين الرِّواية ، لذلِكَ فكلامُهُم خَلْفٌ ساقِطٌ ؛ لأنَّ العُقلاء اتَّفَقُوا أن يُرجَعَ في الرِّواية ، لذلِكَ فكلامُهُم خَلْفٌ ساقِطٌ ؛ لأنَّ العُقلاء اتَّفَقُوا أن يُرجَعَ في وتضعيفِها إلَّا أهلُ الحديثِ وحدهُم دُون غيرِهم .

وهاك حاصِلُ الكلام في إثبات صِحَّة الحديث..

فاعلم!

أَنَّهُ قد رَوَى هذا الحديثَ ثلاثةٌ مِنَ الصَّحابة ، هُم : أبو هُريرَة ، وأبو سعيدٍ الخُدريُّ ، وأنسُ بن مالِكِ رَاتُهُ .

* أُوَّلًا: حديثُ أبي هُريرَةَ وَطَفْ.

وله عَنهُ طُرُقٌ :

١ - عُبيد بن حُنَينِ ، عنه .

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ (٦/ ٣٥٩، و ١/ ٢٥٠)، وابنُ ماجَهْ (٣٥٠٥)، والنَّ الْمُنذِر في « الأوسط » والدَّارِمِيُّ (٢/ ٩٩)، وأحمدُ (٣٩٨/٢)، وابنُ المُنذِر في « الأوسط » (١/ ٢٨١)، والطَّحَاوِيُّ في « المشكِل » (٤/ ٢٨٣)، وابن عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (١/ ٣٣٧)، والبَيهقِيُّ (١/ ٢٥٢)، والبَغوِيُّ في « شَرح السُّنَّة » (١/ ٢٥٧)، والبَغوِيُّ في « شَرح السُّنَّة » (١١/ ٢٥٩ - ٢٠٠).

ولفظُهُ عند البُخاريِّ : « إِذَا وَقَعَ النُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُم فَليَغمِسْهُ ، ثُمَّ ليَنزِعهُ ؛ فَإِنَّ فِي إِحدَى جَنَاحَيهِ دَاءً ، والأُخرَى شِفَاءً » .

وعزاه ابنُ القيم على ﴿ زاد المعاد » (٣/ ٢٠٩) لمُسلِم ، فوَهِمَ .

٢ - سعيدُ بن أبي سَعيدٍ المَقبُرِيُّ ، عنه .

أَخرَجَهُ أَبُو دَاوُد (٣٨٤٤) ، وأَحمدُ (٣/ ٢٢٩، ٢٤٦) ، وابنُ خُزَيمَة (ج١/ رقم ١٠٥) ، والطَّحَاوِيُّ في (ج١/ رقم ١٠٥) ، وابنُ حِبَّانَ (١٢٤٣، ٢٢٦) ، والطَّحَاوِيُّ في « المشكِل » (٢٨٣) ، والحَسَنُ بن عَرَفَة في « جُزئه » (٢١) ، ومن طريقه البَيهَقِيُّ (١/ ٢٥٢) ، والخطيبُ في « تالي التَّلخيص » (ق٦٩/ ٢) ، والذَّهَبيُّ في « السِّير » (٦/ ٢٥٢) مِن طريق مُحمَّد بن عَجلانَ ، عن سعيدِ والذَّهَبيُّ في « السِّير » (٦/ ٣٢٢) مِن طريق مُحمَّد بن عَجلانَ ، عن سعيدِ

ابن أبي سعيدٍ ، عن أبي هُريرَة ، مرفُوعًا : « إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُم ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَهِ دَاءً ، وَفِي الآخَرِ شِفَاءً ، وَإِنَّهُ يَتَقِي جَنَاحَهُ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ ، فَليَغمِسهُ كُلَّهُ » .

قال الذَّهَبيُّ: «هذا الحديثُ حَسَنُ الإسناد » ا.ه..

ورواه عن ابن عَجلان هكذا: « بِشرُ بن الْفَضَّل ، وسُفيانُ بنُ عُيينة » . وخالفَهُما يحيى بنُ أَيُّوب ، فرَوَاهُ عن مُحمَّد بن عَجلان ، أنَّ القَعقَاع بن حكيمِ أخبَرَهُ ، عن أبي صالح ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا مثلَه .

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي « المشكِل » (٢٨٣/٤) مِن طريق إسهاعيل بن مرزُوقٍ ، أنا يَحيَى بنُ أَيُّوبَ .

قال الدَّارَقُطنيُّ في « العِلل » (ج٣/ ق٣٣/ ١) : « ولَعلَّهُ ـ يعني : ابن عَجلَان ـ حَفِظَهُ عنهُما » ا.هـ .

وقد تُوبِع ابنُ عَجلَانَ على الوجه الأول ..

تابَعَهُ إبراهيمُ بنُ الفضل، عن سعيدِ المَقبُرِيِّ، عن أبي هُريرَة به.

أَخرَجَهُ أَحمدُ (٢/ ٤٤٣) قال : حدَّثَنا وكيعٌ ، عن إبراهيم .

وإبراهيمُ بنُ الفضل ضعيفٌ ، بل هو أقربُ إلى التَّركِ .

وأمَّا الوجه الثَّاني، فتُوبع يحيى بنُ أيُّوب عليه.

تابَعَهُ اللَّيثُ بنُ سعدٍ ، فرواه عن مُحمَّد بن عَجلَانَ ، عن القَعقَاعِ بن حكيمٍ ، عن أبي صالحِ ، عن أبي هُريرَة به .

أَخَرَجَهُ أَحمدُ (٢/ • ٣٤) قال : حدَّثَنا يُونُس، ثنا لَيثُ.

وأَخرَجَهُ أَبُو عَمرٍو السَّمَرقَندِيُّ في « الفوائد المنتقاة » (ق٠٧/١) من

طريق آدم بن أبي إِيَاسٍ ، ثنا اللَّيثُ بنُ سعدٍ به .

وتابَعَهُ أيضًا الدَّرَاوَردِيُّ ، عن ابن عَجلَان به .

أَخرَجَهُ أَبُو مُحُمَّدِ الْفَاكِهِيُّ فِي «حديث يحيى بن أبي مَسَرَّةَ عن شُيوخه » (ج٢/ق٥١/١) قال: حدَّثَنِي يحيى بنُ مُحَمَّدٍ الجَارِيُّ ، أنا عبدُ العزيز الدَّرَاوَردِيُّ .

فهو كما قالَ الدَّارَقُطنيُّ ، أنَّ ابنَ عَجلَانَ رواه على الوَجهَين معًا ، وإن كان الوَجهُ الثَّانِي أقوَى . واللهُ أعلَمُ .

٣- مُحَمَّدُ بنُ سِيرِينَ ، عنه .

أَخرَجَهُ السَّهِمِيُّ فِي « تاريخ جُرجَان » (٨٥-٨٦) من طريق مُحمَّدابن مُحميد الرَّازِيِّ، حدَّثنا مِهرَانُ بنُ أبي عُمَر ، عن سُفيان الثَّوريِّ، عن هشام ، عن ابن سِيرِين ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا : « إِذَا وَقَعَ النُّبَابُ فِي المَرقِ ، فَاغْمِسُوهُ فِيهَا ، فَإِنَّ شِفَاءً فِي أَحَدِ جَنَاحَيهِ ، وَفِي الآخَرِ سُمَّا » .

وسَنَدُه ضعيفٌ جدًا؛ ومِهرَانُ بنُ أبي عُمَر قال فيه ابنُ مَعِينٍ: «كان عِندَهُ غَلَطٌ كثيرٌ في حديث شُفيان »، ووَثَقَهُ مرَّةً، وكذلك وَثَقَهُ أبو حاتم الرَّازيُّ ، وابنُ حِبَّانَ ، وليَّنَهُ النَّسائِيُّ .

وأَمَّا مُحُمَّدُ بِنُ مُحْمِيدٍ الرَّازِيُّ فَهُو وَاهٍ ، وَالْحَمْلُ عَلَيْهُ أُولَى .

ولكن لَهُ طريقٌ آخرُ ..

أَخرَجَهُ الخطيبُ في « الموضح » (٢/ ٣٧٥) من طريق مُحُمَّد بن الوليد البُسرِيِّ ، حدَّثَنا مُحمَّد بن مَروانَ ، حدَّثَنا هِشامُ بنُ حَسَّان بسَنَدِه سواء . والبُسرِيُّ ثِقةٌ .

ومُحَمَّدُ بن مَروان إمَّا أن يكُون البَاهِلِيَّ أو العِجِلِيَّ ، وكِلاهُما صدوقٌ ، في حِفِظِه مقالٌ خَفِيفٌ .

فالسَّنَد جيِّدٌ .

وله طريقٌ آخَرُ إلى ابن سِيرين ..

أَخرَجَهُ أَحمدُ (٢/ ٣٥٥، ٣٨٨) قال : حدَّ ثنا أسودُ بنُ عامرٍ ، وعفَّانُ ابنُ مُسلمٍ _ فرَّقهما _ ، قالا : ثنا حَّادُ بن سَلَمَة ، عن حَبيب بن الشَّهيد ، عن مُحمَّد بن سِيرِين عن أبي هُريرة مرفُوعًا .

وتُوبع حبيبُ بنُ الشّهيد ..

تابعه هشامُ بنُ حسَّانَ القُردُوسِيُّ ، فرواه عن ابنِ سيرينَ بهذا .

أَخرجَهُ الطَّحاوِيُّ فِي « المُشكِل » (٤/ ٢٨٣) قال : حدَّثَنا ابنُ أبي داوُد ، ثنا أَبُو عُمر الْحَوضِيُّ ، ثنا مُرَجَّى بنُ رَجاءٍ ، ثنا هشامٌ بهذا .

وهذا سَنَدُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (ج ١ / ق ١٣٥ / ١) من طريق أبي عُمَر الضَّرِير ، قال : حدَّثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمة ، عن أَيُّوبَ ، وحبيبٍ ، وهِشامٍ ، عن مُحمَّد بن سِيرِين ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا به .

وأخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ أيضًا في « الأوسط » (ج ١ / ق ١٧٠ / ١) أيضًا مِن طريق إبراهيم بن الحجَّاج السَّامِيِّ ، قال : نا حَمَّادُ بنُ سَلَمة ، عن حبيبٍ ، وهُميدٍ ، عن ابن سِيرِين بسَنِدِه سواء .

وقالَ الطَّبَرانيُّ : « لَم يروِهِ عن حَمَّاد بن سَلَمة ، عن حُميدٍ ، إلَّا إبراهيمُ ابنُ الحَجَّاجِ السَّامِيُّ ». ٤ - ثُمَامَةُ بنُ عبد الله بن أنسِ ، عنه .

أَخرَجَهُ أَحمد (٢/ ٢٦٣، ٣٥٥، ٣٨٨) ، والدَّارِمِيُّ (٢/ ٩٩) ، وإسحاقُ بن رَاهَوَيهِ في « مُسنَده » (١٢٥) ، والطَّحاوِيُّ (٤/ ٢٨٣) من طريق حَمَّاد بن سَلَمة ، عن ثُهَامَة به .

واختُلِف في إسناده ..

فرواه سَهلُ بنُ حَمَّادٍ أبو عَتَّابٍ الدَّلَّالُ ، عن عبد الله بن المُثَنَّى ، عن ثُمَامة ، عن أنسٍ مرفُوعًا فذكره .

ذكرَهُ ابنُ أبي حاتم في « العِلل » (ج١/ رقم ٤٤) ، وقال : « قال أبي ، وأبُو زُرْعَة جميعًا : رواه حَمَّادُ بنُ سَلَمة ، عن ثُهَامة بن عبد الله ، عن أبي هُريرَة . قال أبو زُرعَة : وهذا الصَّحيحُ . وقال أبي : هذا أشبَهُ ، عن أبي هُريرَة ، عن النَّبِيِّ عَيْلِيَّةُ ، ولَزِمَ أبو عتَّابِ الطَّريق ، فقال : « عن عبد الله ، عن ثُهامة ، عن أنسٍ » . وقال أبو زُرْعَة : هذا حديثُ عبد الله بن المُثنَى ، أخطاً فيه عبدُ الله ، والصَّحيحُ : ثُهامَةُ ، عن أبي هُريرَة » ا.ه. .

وكذلك قال الدَّارَقُطنيُّ في « العِلل » (٣/ ٣٩/ ١) مُرَجِّحًا حديثَ هَّادِ بن سَلَمة .

- قلتُ : وبعد تَرجِيحِ طريق حَمَّادِ بنِ سَلَمة ، نقولُ : إِنَّه ضعيفٌ ؛ وذلك لأَنَّ ثُمَامة لَم يُدرِك أبا هُريرَة ، كما قال المِزِّيُّ في « التَّهذيب » .
 - ٥ قَيسُ بنُ خالد بن حَسَنٍ ، عن أبي هُريرَة .

أَخرَجَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في « العِلل » (ج١/رقم ٧٩) قال : « سَمِعتُ أَبِي ، وحَدَّثَنا عن مُحَمَّد بن إكليل ، عن إسهاعِيل بن عيَّاشٍ ، عن تَعلَبة بن

مُسلِم ، عن قَيس بن خالد بن حسنٍ ، عن أبي هُريرة مرفُوعًا . فقال أبي : هذا حديثٌ مُضطربُ الإسنادِ » ا.ه. .

وقوله : « مُحُمَّد بن إِكليلَ » خطأً ، صوابه عندي : « مُحُمَّد بنُ الخليل » ، وهو مُحَمَّدُ بنُ الخليل بن حَمَّادٍ الدِّمَشقِيُّ ؛ وهو صدوقٌ .

أُمَّا قَيسُ بن خالدٍ فلَم أُجِد له تَرجمةً ، ثُمَّ راجَعتُ نُسخة « أحمد الثَّالث » من « عِلل ابن أبي حاتم » (ق٩/ ٢) ، لعلَّ الاسم تَصحَّف في « المطبوعة » فوجدتُهُ: « قَيس بن خالدٍ بن جُبَيرٍ _ أو: حُنَينٍ _ » ، فاللهُ أعلَمُ .

* ثانيًا: حديثُ أبي سعيدٍ الخُدريِّ مَا عَنْ .

أَخرَجَهُ النَّسائيُّ (٧/ ١٧٨، ١٧٩) ، وفي « الكُبرى » (٣/ ٨٨) ، وابنُ ماجَهْ (٢٥٠٤) ، وأَحَمَدُ (٣/ ٢٤، ٦٧) ، والطَّيَالِسِيُّ (٢١٨٨) ، وعَبدُ بنُ مُميدٍ في « الْمُنتخَب » (٨٨٤) ، وأبو يَعلَى (ج٢/ رقم ٩٨٦) ، وابنُ حِبَّانَ (١٣٥٥) ، وفي « الثِّقات » (٦/ ٣٥٨) ، والبَيهقِيُّ (١/ ٢٥٣) ، والطَّحاوِيُّ في « المشكل » (٤/ ٢٨٢) ، وابن عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (١/ ٣٣٧) ، والبَغَوِيُّ في « شَرح السُّنَّة » (١١/٢١) ، والمِزِّيُّ في « التَّهذيب » (١٠/ ٤٠٧) من طُرُقٍ عن ابن أبي ذئب ، عن سعيد بن خالدٍ ، قال : دخلتُ على أبي سَلَمَة ، فأَتَانَا بزُبدٍ وكُتْلَةٍ _ وهو خليطٌ من التَّمر والطَّحِين _ ، فأسقط ذبابٌ في الطَّعام ، فجَعَلَ أبو سَلَمة يَمقُلُه بأُصبُعه فيه ، فقلتُ : يا خالُ ! ماذا تَصنَع ؟! فقال : إِنَّ أبا سعيدٍ الخُدريَّ حدَّثَنِي ، عن رسُول الله عَيْكَةِ ، قال : « إِنَّ أَحدَ جَنَاحَي الذّباب سُمٌّ ، والآخرَ شفاءٌ ، فإذا وَقَعَ في الطَّعام ، فامقُلُوه ؛ فإنَّه يُقَدِّم السُّمَّ ،

ويُؤَخِّر الشِّفاء ».

وهو عند بَعضِهم دُون القِصَّة.

وَسَنَدُه قُويٌ ، وسعيدُ بنُ خالدٍ وثَقَه النَّسائيُّ ، وابنُ حِبَّانَ ، وقال النَّسائيُّ : « يُحتَجُّ به » ، ولم يَثبُت عن النَّسائِيِّ تضعيفُه . واللهُ أعلَمُ .

وقال ابنُ عبدِ البَرِّ : « رُوِيَ هذا الحديثُ من وُجُوهٍ كثِيرَةٍ ، عن أبي سَعِيدٍ ، وأبي هُرَيرَةً ، كُلُّها ثابتَهُ » .

* ثالثًا: حديثُ أنس مُعلقه.

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (ج ١ / ق ٢ ٥ ١ / ٢) مِن طريق عمرِو ابن هاشم أبي مالِكِ الجَنْبِيِّ ، عن عبّاد بن مَنصورٍ ، عن عبد الله بن المُثنَّى ، عن أنس بن مالِكٍ مرفُوعًا: « إذا وَقَعَ الذُّبابُ في إناء أَحَدِكُم ، فَليَغمِسهُ ؛ فإنَّ في أَحَدِ جناحَيه سُمًا ، والآخِر شفاءً » .

قال الطَّبَرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديثَ عن عبَّادٍ ، إلَّا عمرٌ و » ا.ه. .

وهو لَيِّنُ الحديث .

وقد خُولِفَ فيه عبَّادٌ ..

خَالَفَهُ أَبُو عَتَّابِ الدَّلَالُ سَهُلُ بِنُ حَمَّادٍ ، ثنا عَبدُ الله بِنُ الْمُثنَّى ، عن ثُمَامَة ، عن أَنَسِ مرفُوعًا .

فزاد « ثُمامةً » في الإسناد .

أَخْرَجَهُ البَزَّارِ (ج٣/ رقم ٢٨٦٦) حدَّثَنا زيادُ بنُ يحيَى ، ومُحَمَّدُ بنُ مَعَمَرِ ، قالا : حدَّثَنَا أبو عَتَّابِ .

وأَخرَجَهُ الضِّياءُ في « الْمُختارَة » (١٨٣٥) من طريق يحيى بنِ صاعدٍ ،

ثنا مُحُمَّدُ بنُ مَعمَرِ بسَنَدِه سواء.

قال البَزَّار : « لا نَعلَمُه يُروَى عن أنسِ إلَّا بهذا الإِسناد » .

وهو مُتَعَقَّبٌ برواية الطَّبَرانيِّ السَّابقة.

وروايةُ أبي عتَّابِ الدَّلَّالِ أَقْوَى.

وقال شيخُنا في « الصّحيحة » : « إسنادُهُ صحيحٌ » .

وقد اختُلِف فيه ، كما يأتي إن شاء الله .

وعبَّادُ بنُ مَنصُورٍ ضعيفٌ .

ولكن خُولِف فيه سهلُ بنُ حَمَّاد ، على نحو ما مرَّ ذِكرُه في «حديث أبي هُريرَة ».

أُمَّا الهيثمِيُّ ، فجَرَى على ظاهرِ السَّنَد فقال (٥/ ٣٨) : « رِجالُهُ رجالُ الصَّحيح » .

فقد ثَبَتَ بهذا التَّخريجِ والتَّحقيق ، أنَّ الحديث في غايَة الصِّحَّة ، ولا مَطعنَ فيه .

والحمدُ لله ربِّ العالَمين .

﴿ تَنبِيهُ ﴾

وقع بسبب هذا الحديثِ لَغَطُّ ، قديمًا وحدِيثًا ، وردَّ علماؤُنَا على هذه الاعتراضاتِ ، وفنَّدُوها روايةً ودِرايةً ..

* فمن هؤُلاء شيخُ شُيوخِنا الشَّيخُ العلَّامةُ المحدِّثُ أبو الأشبال أحمد ابن مُحمَّد شاكر ، فقال في « تخريج المُسنَد » (١٢١/ ١٢٤ - ١٢٩):

« وهذا الكلامُ ممَّا لَعِب به بعضُ مُعاصِرينا ، ممَّن عَلِم وأخطأ ، وممَّن

عَلِم وعَمَد إلى عداء السُّنَّة ، وممَّن جَهِل وتجرَّأ .

فمنهم من حَمَل على أبي هُريرة ، وطَعَن في روايَاتِه وحفظِه ، بل مِنهُم من جَرُؤ على الطَّعن في صِدقِه فيها يَروِي ! حتى غَلا بعضُهم ، فزَعَم أنَّ من جَرُؤ على الطَّعن في صِدقِه فيها يَروِي ! حتى غَلا بعضُهم ، فزَعَم أنَّ في « الصَّحيحين » أحاديثَ غيرَ صحيحةٍ ، إنْ لم يَزعُم أنَّ الا أصل لها ! بها رَأُوا من شُبهاتٍ في نقد الأئمَّة لأسانيدَ قليلةٍ فيهها ، فلَم يَفهَمُوا اعتراضَ أولئك المُتقدِمين ، الذِيْن أرادُوا بنقدِهم أنَّ بعض أسانيدِهما خارجةٌ عن الدَّرجة العُليا من الصِّحَّة التي التزَمَها الشيخان ، لم يُريدُوا أنَّها أحاديثُ ضعيفةٌ قطُّ .

ومِن الغَرِيبِ أَنَّ هذا الحديثَ بِعينِه _ حديثَ الذُّبابِ _ لم يَكُن مَّا استدرَكَهُ أحدٌ من أئمة الحَدِيث على البُخارِيِّ ، بل هو عِندَهُم جميعًا مَّا جاء على شَرطِه ، في أعلى درجات الصِّحَةِ .

ومن الغَرِيب أيضًا أنَّ هُؤُلاء الذين حَمَلُوا على أبي هُريرَة ، على عِلمِ كثيرٍ منهم بالسُّنَة وسعة اطِّلاعِهِم ـ رحمهم الله ـ ، غَفَلُوا ، أو تغافَلُوا ، عن أنَّ أبا هُريرَة تلك لم يَنفَرِد بروايتِه . بل رواه أبُو سعيدٍ الخُدرِيُّ أيضًا ، عن النَّبيِّ عَيْلِهُ ، عند أحمد في « المُسنَد » (١١٦٦، ١١٢، ٢١٦) ، والنَّسائِيِّ عن النَّبيِّ عَيْلِهُ ، عند أحمد في « المُسنَد » (١٨٥٠) ، والبَيهقِيِّ (١/ ٢٥٣) ، بأسانيد صحاحٍ . ورواه أنسُ بن مالكِ أيضًا ، كما ذكرَهُ الهيثَمِيُّ في « مجَمَع الزَّوائد » (٥/ ٣٨) ، وقال : « رواه البَزَّار ، ورجالُه رجالُ الصَّحيح ، ورواه الطَّبرَانِيُّ في الأوسط » ، وذكره الحافظُ في « الفتح » (١٠ / ١٣) ، وقال : « أخرَجَهُ البَزَّارُ ، ورجالُه ثقاتٌ » .

فَأْبُو هُرِيرَة لَم ينفَرِد برواية هذا الحديثِ عن رسُول الله عَلَيْكُم ، ولكنَّه

انفَرَد بالحَمل عليه مِنهُم ، بها غَفَلُوا أَنَّه رواه اثنان غيرُه من الصَّحابة . والحقُّ ، أَنَّه لم يُعجِبهُم هذا الحديثُ ، لِمَا وَقَر في نُفوسِهم من أَنَّهُ يُنافي الْكتشفاتِ الحديثة ، من المِكرُوبَاتِ وغيرِها . وعَصَمَهُم إيهائهُم عن أن يَجرَوُّا على المقام الأسمَى ، فاستَضعَفُوا أبا هُريرَة .

والحقُّ أيضًا ، أنَّهُم آمَنُوا بهذه المُكتشفاتِ الحديثةِ أكثرَ مِن إيهانهم بالغَيب ، ولكنَّهم لا يُصَرِّحُون ! ثُمَّ اختَطُّوا لأنفُسِهم خُطَّةً عجيبةً : أن يُقدِّمُوها على كلِّ شيءٍ ، وأن يُؤوِّلُوا القرآنَ بها يُخرِجُه عن معنى الكلام العربيِّ ، إذا ما خالف ما يُسَمُّونَه « الحقائقَ العِلميَّةَ » ! وأن يَرُدُّوا من السُّنَّة الصَّحيحة ما يظنُّون أنَّه يُخالِف حقائِقَهُم هذه ! افتراءً على الله ، وحُبًّا في التَّه بي التَّه التَّه على الله ،

بل إنَّ مِنهُم لَمَن يُؤمِنُ بِبعض خُرافات الأُورُبِّيِّين ، ويُنكِر حقائقَ الإسلامِ ، أو يتأوَّلُها . فمِنهُم من يُؤمِن بِخُرافَات استحضار الأَروَاح ، ويُنكِرُ وجُودَ الملائكة والجِنِّ بالتَّأُوُّل العَصرِيِّ الحديث . ومِنهُم من يُؤمِن بأساطير القُدمَاء ، وما يُنسَب إلى « القِدِيسين والقِدِّيسَاتِ »! ثُمَّ يُؤمِن بأساطير القُدمَاء ، وما يُنسَب إلى « القِدِيسين والقِدِّيسَاتِ »! ثُمَّ يُؤمِن بأساطير الله عَيِّكِيْ كُلَها ، ويتأوَّلُ ما ورد في الكِتابِ والسُّنَة يُنكِر مُعجزاتِ رسُولِ الله عَيِّكِيْ كُلَها ، ويتأوَّلُ ما ورد في الكِتابِ والسُّنة من مُعجزات الأنبياء السَّابِقين ، يُخرِجُونها عن معنى الإعجاز كُلِّه!!

وفي عَصرِنا هذا صديقٌ لنا ، كاتبٌ قديرٌ ، أديبٌ جيِّدُ الأداء ، واسعُ الاطِّلاع ، كُنَّا نُعجَب بقَلَمِه وعِلمِه واطِّلاعِه . ثُمَّ بدت منه هنَاتُ

وَهَنَاتٌ ، على صفحات الجرائد والمَجَلَّات ، في الطَّعن على السُّنَة ، والإِزراءِ برُوَاتِها ، من الصَّحابة فمن بَعدَهم . يَستَمسِكُ بكلهاتٍ للمتقدِّمِين في أسانيدَ مُعيَّنةٍ ، يجعَلُها _ كها يصنع المُستَشرِقُون _ قواعد عامَّةً ، يُوسِّعُ من مداها ، ويَخرُج بها عن حَدِّها الذي أراده قائِلُوها . وكانت بَيننَا في ذلك مُسَاجَلَاتٌ شفويَّةٌ ، ومُكاتَباتٌ خاصَّةٌ ؛ حرصًا مِنِي على دينه وعلى عقيدَتِه .

ثُمَّ كَتَب في إحدى المَجلَّات _ منذ أكثرَ مِن عامَين _ كلمة ، على طريقَتِه التي ازدادَ فيها إمعانًا وغُلُوًّا . فكتبتُ له كتابًا طويلًا ، في شهر جُمادى الأوَّل سنة ١٣٧٠ ، كان ممَّا قُلتُ له فيه ، مِن غير أن أُسَمِّيه هنا ، أو أُسَمِّي المَجلَّة التي كَتَب فيها ، قُلتُ له :

« وقد قرأتُ لك ، منذُ أُسبُوعَين تقريبًا ، كلمةً في مجلَّةِ ... لم تَدَع فيها ما وَقَر في قَلبِك من الطَّعن على الرِّوايات الصَّحِيحة . ولستُ أَزعُمُ أنِي أَستطيعُ إِقناعَك ، أو أرضَى إحراجَكَ بالإقلاع عمَّا أنتَ فيه .

وليتك _ يا أخي ! _ دَرَستَ عُلومَ الحديثِ وطُورُقَ رِوايَتِه ، دراسةً وافيةً ، غير مُتَأثِّر بسخَافاتِ فُلانٍ عُلِّم ، وأمثالِهِ مُخَّن قلَّدُهُم ومُخَّن قلَّدُوه . فأنتَ تبحَثُ وتُنقِّبُ على ضوءِ شيءٍ استقرَّ في قلبك من قبل ، لا بحثًا حُرَّا خاليًا من الهُوَى .

وَثِقْ أَنِّي لَكَ نَاصِحُ مَحْلَصُ أَمِينٌ . لا يَهُمُّنِي ولا يُعْضِبُني أَن تَقُولَ فِي السُّنَّة مَا تَشَاءُ . فقد قرأتُ من مثل كلامِك أضعاف ما قرأتَ . ولكنَّك تَضرِبُ الكلام بعضَه ببعضِ .

وَثِقْ _ يا أَخِي ! _ أَنَّ الْمُستَشرِ قَينَ فَعَلُوا مثلَ ذلك فِي السُّنَّة ، فقلتَ مثل قولِهِم ، وأعجَبَك رأيهُم ، إذْ صادَفَ منك هوًى . ولكنَّك نسيتَ أنَّهُم فَعَلُوا مثلَ ذلك وأكثرَ منه في القُرآن نفسِهِ . فها ضارَّ القُرآنَ ولا السُّنَّة شيءٌ ممَّا فَعَلُوا .

وقبلَهُم قام المُعتَزِلَةُ وكثيرٌ من أهل الرَّأي والأهوَاءِ ، ففَعَلُوا بعضَ هذا أو كُلَّه ، فها زادت السُّنَّة إلَّا ثُبوتًا كثُبوت الجِبال ، وأَتعَبَ هؤلاء رُؤوسَهم وحدَها وأَوْهَوْهَا .

بل ، لم نَرَ فيمن تقدَّمنا مِن أهل العِلمِ من اجتراً على ادِّعاءِ أنَّ في « الصَّحيحين » أحاديثَ موضُوعةً ، فضلًا عن الإِيهامِ والتَّشنيع الذي يَطوِيه كلامُك ، فيُوهِم الأَغرَارَ أنَّ أكثرَ ما في السُّنَّة موضوعٌ! هذا كلامُ المُستشرقين .

غايَةُ ما تَكلَّم فيه العُلماء نقدُ أحاديثَ فيهما بأعيَانِها ، لا بادِّعاءِ وَضعِها والعياذُ بالله ، ولا بادِّعاء ضَعفِها ، إنَّما نَقَدُوا عليهِمَا أحاديثَ ظَنُّوا أنَّها لا تَبلُغ في الصِّحَة الذِّروة العُليا التي التَزَمها كلُّ مِنهُم .

وهذا ممَّا أخطاً فيه كثيرٌ من النَّاس، ومِنهُم أستاذُنا السَّيد رشيد رضا وهذا ممَّا أخطاً فيه كثيرٌ من النَّاس ، ومِنهُم أستاذُنا السَّيد وفيقهِ على ما يستَطِع قطُّ أن يُقِيم حُجَّته على ما يرى ، وأفلتت منه كلماتُ يَسمُو على عِلمِه أن يَقَعَ فيها . ولكنَّهُ كان متأثّرًا أشدَّ التَّأثُّر بجهال الدِّين ومُحمَّد عبدُه ، وهما لا يعرِفان في الحديث شيئًا ، بل كان هُو بعد ذلك أعلمَ منهُما ، وأعلى قَدَمًا ، وأثبتَ رأيًا ، لولا الأثر الباقي في دخيلة نفسِهِ . والله يغفِرُ لنا وله .

والحمدُ لله » .

وما أفضتُ لك في هذا إلَّا خَشيةً عليك مِن حساب الله . أمَّا النَّاس في هذا العَصر فلا حِساب لهم ، ولا يُقَدِّمُون في ذلك ولا يُؤخِّرُون . فإنَّ التَّربية الإفرنجِيَّة الملعُونَة جعَلَتهُم لا يَرضَون بالقُرآن إلَّا على مَضَضٍ ، فمِنهُم من يُصرِّح ، ومنهم من يتأوَّل القُرآن أو السُّنَّة ، ليُرضِي عقلَه المُلتَوِي ، لا ليَحفظها من طعن الطَّاعِنين . فهُم في الحقيقة لا يُؤمِنُون ، ويَخشَون أن يُصرِّحُوا ، فيَلتَوُون . وهكذا هم حتى يأتِي اللهُ بأمره . فاحْذَر لنَفسِك مِن حساب الله يوم القيامة . وقد نصحتُك وما ألوتُ . فاحْذَر لنَفسِك مِن حساب الله يوم القيامة . وقد نصحتُك وما ألوتُ .

وأمَّا الجاهلون الأَجرِيَاء فإنَّهُم كُثُرٌ في هذا العَصر. ومِن أعجبِ ما رأيتُ من سَخَافَاتِهم وجُرأتهم: أن يَكتُب طبيبٌ ، في إِحدَى المجلَّات الطِّبيَّة ، فلا يَرَى إلَّا أنَّ هذا الحديثَ لم يُعجِبه ، وأنَّه يُنافِي عِلمه! وأنَّه رواه مؤلِّفُ اسمُه « البُخارِيُّ »! فلا يجد مجالًا إلَّا الطَّعن في هذا « البُخارِيُّ » أورَميَهُ بالافتراء والكَذِب على رسول الله عَلَيْلَة !

وهو لا يَعرَفُ عن « البُخارِيِّ » هذا شيئًا ، بل لا أظُنَّه يعرفُ اسمَه ولا عَصرَهُ ولا كتابَهُ! إلَّا أنَّه روَى شيئًا ، يراهُ هُو _ بعِلمِه الواسع _ غيرَ صحيح! فافترَى عليه ما شاء ، ممَّا سيُحاسَب عليه بين يدي الله حِسابًا عَسيرًا .

ولم يَكُن هؤُلاء المُعتَرِضُون المُجتَرِئُون أَوَّلَ من تكلَّم في هذا ، بل سَبَقَهُم مِن أَمثَا لِهِم الأَقدَمُون ، ولكنَّهم كانُوا أكثَرَ أَدَبًا من هؤلاء! فقال الخطَّابِيُّ في « معالم السُّنَن » (رقم ٣٦٩ من « تهذيب السُّنَن ») : « وقد تكلَّم في هذا الحديثِ بعضُ من لا خَلاق له ، وقال : كيف يكُونُ هذا ؟ وكيف يَعَلَمُ ذلك هذا ؟ وكيف يَجتَمِعُ الدَّاء والشِّفَاءُ في جناحي الذُّبَابة ؟ وكيف تَعلَمُ ذلك مِن نَفسِها حتى تُقَدِّم جناح الدَّاء ، وتُؤخِّر جناح الشِّفاء ؟ وما أرَبُها في ذلك ؟!

قلتُ [القائل الخطَّابيُّ]: وهذا سؤالُ جاهلٍ أو مُتجاهِلٍ ؛ وإنَّ الذي يَجِدُ نفسَه ونُفوسَ عامَّة الحيوان قد جُمع فيها بين الحَرَارة والبُرُودة ، والرُّ طُوبة واليُّبُوسَة ، وهي أشياءُ مُتضادَّةٌ ، إذا تَلاقَت تَفاسَدَت ، ثمَّ يَرَى أَنَّ الله سُبحانَهُ قد ألَّف بينها ، وقَهَرَها على الاجتماع ، وجَعَل مِنهَا قُوي الحيوانِ التي بها بَقاؤُها وصلاحُهَا ، لِجَدِيرٌ أن لا يُنكِر اجتهاعَ الدَّاء والشِّفاء في جُزأين من حيوانٍ واحدٍ ، وأنَّ الذي أَلْهَمَ النَّحلَة أن تتَّخِذ البيتَ العجيبَ الصَّنعةِ ، وأن تَعْسِلَ فيه ، وأَلْهُمَ الذُّرَّة أن تَكَتِسَب قُوَّتها وتدُّخِرَه لِأُوان حاجَتِها إليه ، هو الذي خَلَق الذُّبَابة ، وجَعَل لها مِن الهِدَاية إلى أن تُقَدِّم جَناحًا وتُؤخِّر جَناحًا ، لما أَرادَهُ اللهُ من الابتلاء ، الذي هو مَدرَجَةُ التَّعبُّد، والامتحانِ الذي هو مِضهَارُ التَّكليف. وفي كُلِّ شيءٍ عِبرةٌ وحِكمَةٌ . وما يَذَّكَّر إلَّا أُولُوا الألباب » .

وأمَّا المعنى الطّبِيُّ ، فقال ابنُ القَيِّم - في شأن الطِّبِّ القديم - في « زاد المَعاد » (٣/ ٢١٠ - ٢١١) : « واعلَم ! أنَّ في الذُّباب قُوَّةً سُمِّيَةً ، يدُلُّ عليها الوَرَمُ والحَكَّةُ العارِضةُ مِن لَسعِه . وهي بمنزِلَةِ السِّلاح ، فإذا سَقَط فيها يُؤذِيهِ اتَّقاهُ بسِلاحِهِ . فأمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ أَن يُقابِل تلك السُّمِّيَّةَ بها أُودَعَهُ الله في جَناحِه الآخر من الشِّفاء ، فيُغمَس كلُّه في الماء والطَّعام ،

فيُقابِل المَادَّةَ السُّمِّيَّةَ بِالمَادَّةِ النَّافِعة ، فيزُولُ ضَرَرُها . وهذا طِبُّ لا يَهتَدِي إليه كِبارُ الأطبَّاء وأئِمَّتُهم ، بل هو خارجُ من مِشكاة النَّبُوَّة . ومع هذا ، فالطَّبيبُ العالمُ العارِفُ الموفَّقُ ، يخضَعُ لهذا العِلاج ، ويُقِرُّ لمن جاء به بأنَّهُ أكمَلُ الخَلق على الإطلاق ، وأنَّهُ مؤيَّدُ بوحي إلهيٍّ خارجٍ عن القُوى البشرِيَّةِ » .

وأقُولُ _ في شأن الطِّبِّ الحديث _ : إنَّ النَّاس كانُوا ولا يزالون تقذر أَنْفُسُهِم الذُّبابَ ، وتنفرُ بها وَقَع فيه من طعامِ أو شَرابٍ ، ولا يكادُون يرضَونَ قُربانَه . وفي هذا من الإِسرافِ _ إذا غلا النَّاسُ فيه _ شيءٌ كثيرٌ . ولا يزالُ الذَّبابُ يُلِحُّ على النَّاس في طعامهم وشَرابهم ، وفي نَومِهم ويَقظَتِهم ، وفي شَأنِهم كلُّه . وقد كَشَف الأطبَّاءُ والباحِثُون عن المِكرُ وبات الضَّارَّة والنَّافِعة ، وغَلَوا غُلُوًّا شديدًا في بَيَان ما يَحمِلُه الذَّبابُ من مِكرُوباتٍ ضارَّةٍ ، حتى لقد كادُوا يُفسِدُوا على النَّاس حياتَهم لو أطاعُوهُم طاعةً حرفيَّةً تامَّةً . وإنَّا لَنرَى بالعَيان أنَّ أكثَرَ النَّاس تأكُلُ ممَّا سقط عليه الذَّبابُ وتشرَبُ ، فلا يُصِيبُهُم شيءٌ إلَّا في القليل النَّادِر . ومَن كابَر في هذا فإنَّما يَخدَعُ النَّاسِ ويَخدَع نَفسَه . وإنَّا لَنرَى أيضًا أنَّ ضَرَر الذَّبَابِ شديدٌ حين يَقَعُ الوباءُ العَامُّ ، لا يُمارِي في ذلك أحدٌ . فهناك إذن حالان ظَاهِرَتان ، بينَهُما فرُوقٌ كبيرةٌ . أمَّا حالُ الوَبَاء ، فميَّا لا شَكَّ فيه أنَّ الاحتِيَاط فيها يَدعُو إلى التَّحرُّز من الذَّباب وأضرابِهِ ممَّا يَنقُل المِكرُوبَ أَشدُّ التَّحرُّزِ . وأمَّا إذا عُدم الوَبَاء ، وكانت الحياةُ تَجرِي على سَنَنِها فلا معنى لهذا التَّحرُّزِ . والْمشاهَدة تَنفِي ما غَلَا فيه الغُلاةُ من

إفساد كُلِّ طعام أو شرابٍ وَقَع عليه النُّبابُ . ومَن كابَر في هذا فإنَّما يُجادِل بالقَول لا بالعَملِ ، ويُطيعُ داعي التَّرَف والتَّأَنُّق ، وما أظنَّهُ يُطبِّقُ ما يَدعُو إليه تطبيقًا دقيقًا . وكثيرٌ منهم يقُولُون ما لا يَفعلُون » انتهَى .

* وقال شيخُنا الألبانيُّ -حفظه الله ، بعد أن صحَّح الحديثَ في « الصَّحيحة » (٣٨) :

« فقد ثَبَتَ الحديثُ بهذه الأسانيدِ الصَّحِيحَةِ ، عن هؤلاء الصَّحابة النَّلاثة : أبي هُريرَة وأبي سعيدٍ وأنسٍ ، ثُبوتًا لا مجال لردِّه ولا للتَّشكيكِ فيه . كما ثَبَت صدقُ أبي هُريرَة وَ فَيْ في روايتِهِ إيَّاه عن رسُول الله عَيَّكُ ، خِلافًا لبعض غُلاة الشِّيعةِ من المُعاصِرين ، ومَن تَبعه من الزَّائِغين ، حيثُ طَعَنُوا فيه وَ لوَايتِه إيَّاه ، واتَّهَمُوه بأنَّهُ يَكذِبُ فيه على رسُول الله عَيْكُ ، وحَاشَاهُ مِن ذلك . فهذا هو التَّحقِيقُ العِلميُّ يُثبِتُ أَنَّهُ بريءٌ مِن كلِّ ذلك وأنَّ الطَّاعِنَ فيه هو الحقيقُ بالطَّعن فيه ، لأنَّهُم رَمَوا صحابيًا كلِّ ذلك وأنَّ الطَّاعِنَ فيه هو الحقيقُ بالطَّعن فيه ، لأنَّهُم رَمَوا صحابيًا بالبُهتِ ، ورَدُّوا حديثَ رسُولِ الله عَيْكُ لُجرَّد عدم انطِبَاقِه على عُقولِهم المنت !

وقد رَوَاهُ عنه جماعةٌ من الصَّحابَة كما علِمتَ . وليت شِعرِي ! هل عَلِمَ هؤُلاء بعدم تفرُّد أبي هُريرة بالحديثِ ، وهو حُجَّةٌ ولو تفرَّد ، أم جَهِلُوا ذلك . فإن كان الأوَّلُ فلماذا يتَعَلَّلُون بروايَة أبي هُريرة إيَّاه ، ويُوهِمُون النَّاس أنَّه لم يُتابِعهُ أحدٌ من الأصحاب الكِرام ؟! وإن كان الآخَرُ فهلَّا سَألُوا أهلَ الاختصاصِ والعِلمِ بالحَدِيث الشَّريف ؟ وما أحسنَ ما قِيل :

فإن كُنتَ لا تَدرِي فتلكَ مُصِيبَةٌ وإن كُنتَ تَدرِي فالمُصِيبَةُ أعظمُ ثُمَّ إِنَّ كثيرًا من النَّاس يَتَوَهَّمُون أَنَّ هذا الحديثَ يُخالِفُ ما يُقرِّرُه الأطبَّاءُ ، وهو أَنَّ الذُّبَابِ يَحمِلُ بأطرَافِهِ الجَراثِيمَ ، فإذا وَقَع في الطَّعَام أو في الشَّرَابِ عَلِقَت به تِلكَ الجُرَاثِيم . والحقيقةُ أَنَّ الحديثَ لا يُخالِفُ لا طباءَ في ذلك ، بل هُو يُؤيِّدُهم ، إذ يُخبِرُ أَنَّ في أحد جَناحَيه داءً ، ولكنَّهُ لأطباءَ في ذلك ، بل هُو يُؤيِّدُهم ، إذ يُخبِرُ أَنَّ في أحد جَناحَيه داءً ، ولكنَّهُ يَزِيدُ عليهم فيقُولُ : « وفي الآخر شِفاءً » فهذا ممَّا لم يُحِيطُوا بعِلمِه ، فوَجَبَ عليهم الإيهانُ به إن كانُوا مُسلِمِين ، وإلَّا فالتَّوقُفُ إذا كانوا مِن غيرهم إن كانُوا عُقلاءَ عُلهاءَ! ذلك لأَنَّ العِلمَ الصَّحيح يَشهَدُ أَنَّ عَدَم العِلمِ بالشَّيءِ لا يَستَلْزِمُ العِلم بعَدَمِه .

نقُولُ ذلك ، على افتراض أنَّ الطِّبَّ الحديثَ لم يَشهَد لهذا الحديثِ بالصِّحَة . وقد اختَلَفَت آراءُ الأطبَّاء حولَهُ ، وقرأتُ مقالاتٍ كثيرةً في بالصِّحَة . وقد اختَلَفَت آراءُ الأطبَّاء حولَهُ ، وقرأتُ مقالاتٍ كثيرةً في محلَّاتٍ مُختَلِفةٍ ، كلُّ يُؤيِّدُ ما ذَهَب إليه تأييدًا أو رَدًّا . ونحنُ بصِفَتِنا مُؤمِنِين بصِحَّة الحديث ، وأنَّ النَّبيَّ عَيَّالِيَّهُ ما يَنطِقُ عن الهوى ، إن هُو إلَّا وحيُّ يُوحَى ، لا يَهُمُّنا كثيرًا ثُبوتُ الحديثِ مِن وجهةِ نظر الطِّبِ ؛ لأنَّ الحديث بُرهانُ قائمٌ في نِفسِه ، لا يحتاجُ إلى دَعمٍ خارِجِيِّ .

و مع ذلك ، فإنَّ النَّفسَ تزدادُ إيهانًا حين تَرَى الحديثَ الصَّحيحَ يُوافِقُهُ العلمُ الصَّحيحُ . ولذلك ، فلا يَخلُو من فائدةٍ أن أَنقُل إلى القُرَّاء خُلاصَة مُحاضَرةٍ ألقاها أحدُ الأطبَّاء في جمعيَّة الهِدايَة الإسلاميَّة في مِصر ، حولَ هذا الحديثِ ، قال : « يَقَعُ الذُّبابُ على الموادِّ القَذِرة ، المَملُوَّة بالجَرَاثيم التي تَنشأُ منها الأمراضُ المُحتَلِفَةُ ، فينقلُ بعضَها بأطرافِهِ ، ويأكُلُ بعضًا ،

فيتكوَّنُ في جِسمِه من ذلك مادَّةً سامَّةً، يُسمِّيها عُلماءُ الطِّبِّ بـ « مُبعِد البِكتِريَا »، وهي تَقتُل كثيرًا من جَراثِيم الأَمرَاض. ولا يُمكِنُ لتلك الجراثيمِ أن تَبقَى حيَّةً، أو يَكُونُ لها تأثيرٌ في جسم الإنسان في حال وُجُود مُبعِد البِكتِريا. وأنَّ هُناك خاصيَّةً في أحد جَناحَي الذُّبَاب، هي أنَّهُ يُحوِّلُ البِكتِريا إلى ناحيته. وعلى هذا، فإذا سَقَط الذُّبَاب في شرابٍ أو طَعَامٍ، وأَلقي الجراثيم العَالِقَة بأطرافِهِ في ذلك الشَّراب، فإنَّ أقرَبَ مُبيدٍ لتلك الجراثيم، وأوَّلَ واقِ منها هو مُبعِدُ البِكتِريا، الذي يَحمِلُه الذُّباب في جوفِه قريبًا مِن أحد جَناحَيه. فإذا كان هُناك داءٌ فدَواؤُه قريبٌ منه، وغَمسُ الذُّباب كُلِّه وطرحُهُ كافٍ لقتل الجراثِيم التي كانت عَالِقَةً، وكافٍ في إبطال عَملِها ».

وقد قرأتُ قديمًا في هذه المجلَّة بحثًا ضَافِيًا في هذا المَعنَى ، للطَّبيب الأُستاذ سعيد السِّيُوطِيِّ (مُجلَّد العام الأوَّل) ، وقرأتُ في مُجلَّد العام الفَائِت (ص٣٠٥) ، كلمةً للطَّبِيبَين محمُود كمال ، ومُحمَّد عبد المُنعِم حُسين ، نقلًا عن مَجلَّة الأَزهَر .

ثُمَّ وقفتُ على العَدَد (٨٢) من « مجلَّة العربيِّ » الكُويتيَّة (ص١٤٤) ، تحت عُنوان : « أنتَ تسألُ ، ونحنُ نُجيبُ » ، بقلم المدعُو عبد الوَارِث كبير ، جوابًا له على سؤالٍ عهَّا لهذا الحديثِ من الصِّحَّة والضَّعف ؟ فقال : « أمَّا حديثُ الذُّبَاب ، وما في جَناحَيه من داءٍ وشِفاءٍ ، فحديثُ ضعيفٌ ، بل هُو عقلًا حديثُ مُفتَرًى . فمِنَ المُسَلَّم به أنَّ الذُّبَاب يَحمِلُ من الجَرَاثِيم والأَقذار ... ولم يَقُل أحدٌ قَطُّ أنَّ في جناحَي الذُّبابَة داءً ، وفي الجَرَاثِيم والأَقذار ... ولم يَقُل أحدٌ قَطُّ أنَّ في جناحَي الذُّبابَة داءً ، وفي

الآخر شفاءً ، إلا مَن وَضَع هذا الحديثَ أو افتَرَاه ، ولو صحَّ ذلك لكَشَفَ عنه العِلمُ الحديثُ الذي يَقطَعُ بمَضارِّ الذُّبَابِ ، ويُحُضُّ على مُكافَحتِه ».

وفي الكلام _ على اختِصَارِه _ من الدَّسِّ والجَهل ما لابُدَّ من الكَشف عنه ، دِفاعًا عن حديث رسُولِ الله عَيْشَةُ ، وصيانَةً له من أن يَكفُر به مَن قد يغتَرُّ بزُخرُف القَول!

فَأَقُولُ:

أُوَّلًا: لقد زَعَم أَنَّ الحديثَ ضعيفٌ ، يعني: من النَّاحيةِ العِلميَّةِ الحَدِيثِيَّةِ ، بدليل قَولِه: « بل هُو عقلًا حديثٌ مُفترًى » .

و هذا الزَّعمُ واضحُ البُطلانِ ، تَعرِفُ ذلك مَّا سَبَق مِن تخريج الحَدِيثِ من طُرُقٍ ثلاثٍ عن رسُول الله عَيْكُ ، وكُلُّها صحيحةٌ . وحَسبُكَ دليلًا على ذلك أنَّ أحدًا مِن أهل العِلمِ لم يَقُل بضعف الحَدِيث كما فعَل هذا الكَاتِبُ الجريءُ!

ثانيًا: لقد زَعَم أنَّهُ حديثٌ مُفترًى عقلًا!

وهذا الزَّعمُ ليس وُضُوحُ بُطلانِهِ بأقلَّ مِن سابِقِه ؛ لأَنَّهُ مُجرَّد دعوى لم يَشُق دليلًا يُؤيِّدُه به سوى الجَهلَ بالعِلمِ الذي لا يُمكِنُ الإحاطةُ به ، ألستَ تَرَاهُ يقولُ : « ولم يَقُل أحدٌ ... ولو صحَّ لَكَشَفَ عنه العِلمُ الحديثُ ... » ؟!

فهل العِلمُ الحديثُ _ أَيُّهَا المِسكينُ ! _ قد أَحاطَ بكُلِّ شيءٍ عِلمًا ، أم أنَّ أهلَهُ الذين لم يُصابُوا بالغُرُور _ كما أُصِيبَ مَن يُقَلِّدُهُم منَّا _ يقُولُون : إنَّنا

كُلُّما ازدَدنَا عِلمًا بها في الكُونِ وأُسرَارِه ، ازدَدنَا معرفةً بجَهلِنَا ، وأنَّ الأمر بِحَقِّ كَمَا قَالَ اللهُ تَبَارَكُ وتَعَالَى : ﴿ وَمَاۤ أُوتِيتُ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ . و أمَّا قولُه : « إِنَّ العِلمَ يَقطَعُ بِمَضارِّ الذَّبابِ ، ويحُضُّ على مُكافَحَتِه » ، فمُغالَطةٌ مكشُوفَةٌ ؟ لأَنَّنا نقُول : إنَّ الحديثَ لم يَقُل نقيضَ هذا ، وإنَّما تحدَّثَ عن قضيَّةٍ أُخرَى ، لم يَكُن العلمُ يَعرفُ مُعالِجَتها ، فإذا قال الحديثُ : « إذًا وَقَع الذَّبابُ ... » فلا أحدٌ يَفهَمُ _ لا مِنَ العَرب ولا من العَجَم ، اللَّهمَّ إلَّا العجم في عُقُولِهم وأَفهَامِهِم - أنَّ الشَّرعَ يُبارِكُ في الذَّباب و لا يُكافِحُه! ثَالثًا: قد نَقَلنَا لك فيها سَبَق ما أَثبَتَهُ الطِّبُّ اليوم، من أنَّ الذَّباب يَحمِلُ في جَوفِه ما سَمَّوهُ بـ « مُبعِد البِكتِريا » القاتِل للجَراثِيم . وهذا ، وإن لم يَكُن مُوافِقًا لما في الحديثِ على وجه التَّفصِيل ، فهُو في الجُملَة مُوافِقٌ لما استَنكَرَهُ الكاتبُ المُشارُ إليه وأمثالَهُ من اجتِهَاع الدَّاء والدَّوَاءِ في الذَّباب. ولا يَبعُد أن يأتِي يَومٌ تَنجِلِي فيه مُعجِزَةُ الرَّسول عَيْكَةً في ثُبُوت التَّفاصِيلِ الْمُشارِ إِلَيها عِلميًّا ، ﴿ وَلَنْعَلَمُنَّ نَبَأَهُ بِعَدَحِينٍ ﴾ .

وإنَّ مِن عَجِيبِ أَمْرِ هذا الكاتِبِ وتَنَاقُضِه ، أنَّه في الوقت الذي ذَهَب فيه إلى تَضعِيفِ هذا الحديثِ ، ذَهَب إلى تَصحِيح الحديثِ : « طَهُورُ فيه إلى تَضعِيفِ هذا الحديثِ أن يُغسَل سبعَ مرَّاتٍ إحداهُنَّ بالتُّراب » ، الإناءِ الذي يَلِغُ فيه الكلبُ أن يُغسَل سبعَ مرَّاتٍ إحداهُنَّ بالتُّراب » ، فقال : « حديثٌ صحيحٌ مُتَّفَقٌ عليه » . فإنَّهُ إذا كانت صِحَّتُهُ جاءَت من اتّفاق العُلماء أو الشَّيخين على صِحَّته ، فالحديثُ الأوَّلُ أيضًا صحيحٌ عند العُلماء بدُون خلافٍ بَينَهُم ، فكيف جازَ له تَضعِيفُ هذا وتصحِيحُ ذاك ؟! العُلماء بدُون خلافٍ بَينَهُم ، فكيف جازَ له تَضعِيفُ هذا وتصحيحُ عندَهُ في مَعنَاه ؟ ثُمَّ تأوَيلًا باطِلًا يُؤَدِّي إلى أنَّ الحديثَ غيرُ صحيحِ عندَهُ في مَعنَاه ؟

لأنَّهُ ذَكَر أَنَّ المَقصُودَ من العَدَد مُجُرَّدُ الكَثرَةِ ، وأنَّ المَقصُودَ من التُّراب هو استِعمالُ مادَّةٍ مع الماء مِن شأنهَا إزالَةُ ذلك الأثر!

وهذا تأويلٌ باطلٌ ، بَيِّنُ البُطلَان ، وإِن كَانَ عَزَاهُ للشَّيخ مَحُمُود شَلْتُوت عَفَا الله عنه .

فلا أُدرِي أيَّ خَطايَاهُ أَعظمُ ، أَهُوَ تضعيفُهُ للحديث الأوَّلِ ، وهو صحيحٌ ، أم تأويلُهُ للحديث الآخر وهو تأويلٌ باطلٌ!

وبهذه المُناسَبة ، فإنِّي أَنصَحُ القُرَّاءَ الكِرامَ بأن لا يَثِقُوا بكُلِّ ما يُكتَب اليوم في بَعض المَجلَّات السَّائِرَةِ ، أو الكُتب الذَّائِعَة ، من البُحُوث الإسلاميَّة ، وخُصُوصًا ما كان مِنهَا في علم الحَدِيث ، إلَّا إذا كانَت بِقَلَم من يُوثَق بدِينِه أَوَّلًا ، ثُمَّ بعِلمِه واختِصاصِه فيه ثانيًا ، فقد غَلَب الغُرورُ على كثير من كُتَّاب العصر الحَاضِر ، وخُصُوصًا من يَحمِلُ منهم لقبَ « الدُّكتور »! فإنَّهُم يكتُبُون فيما ليس من اختِصَاصِهم ، وما لا عِلمَ لهم به . وإنِّي لَأُعرِفُ واحدًا من هؤُلاء ، أُخرَجَ حديثًا إلى النَّاس كِتابًا جُلَّه في الحديث والسِّيرَة ، وزَعَم فيه أنَّهُ اعتَمَد فيه على ما صحَّ من الأحاديثِ والأَخبَارِ فِي كُتب السُّنَّةِ والسِّيرَة ! ثُمَّ هو أُورَد فيه من الرِّوايَات والأَحَادِيث ما تفرَّد به الضُّعَفاء والمَترُوكُون والْتَّهَمُون بالكَذِب من الرُّواة ، كالوَاقِدِيِّ وغيره ، بل أُورَد فيه حديثَ : « نَحنُ نَحكُمُ بالظَّاهر ، والله يتوتَّى السَّرائر » ، وجَزَم بنِسبَتِه إلى النَّبيِّ عَلَيْكُمْ ، مع أنَّه ممَّا لا أُصلَ له عنه بهذا اللَّفظ ، كما نبَّهَ عليه حُفَّاظُ الحديث ، كالسَّخَاوِيِّ وغيره .

فَاحِذَرُوا أَيُّهَا القُرَّاء أَمِثَالَ هَؤُلاء . والله الْمُستَعَان » انتهَى .

١٦٩ - سُئلتُ عن حديث: « مَا مِن مُسلِمٍ يُصرَعُ صَرْعَةً مِن مَرَضٍ إِلَّا بُعِثَ مِنهَا طَاهِرًا ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ ابنُ أبي الدُّنيا في « المرض والكَفَّارات » (٢٣) ، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٨/ رقم ٧٤٨٥) ، والبَيهقِيُّ في « شُعب الإيهان » (ج٧/ رقم ٩٩٢٢) ، وابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (ج٧/ ق٣٥، ٣٨) من طريق خالد بن يزيد ، عن سالم بن عبد الله المُحارِبِيِّ ، عن سُليهانَ بن حبيبِ المُحارِبِيِّ ، عن سُليهانَ بن حبيبِ المُحارِبِيِّ ، عن أبي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ مرفُوعًا به .

وعزاه السِّيُوطِيُّ _ كما في « فيض القدير » (٥/ ٤٨٧) _ للضِّياء المَقدسيِّ في « المُختارَة » .

قال المُنذِريُّ في « التَّرغيب » (٢٩٨/٤) : « رُواتُه ثقاتٌ » ، وكذلك قال الهَيثمِيُّ في « المَجمَع » (٢/٢) .

ولكن نَقَل الْمُناوِيُّ في « الفيض » (٥/ ٤٨٨) ، عن الهَيْثَمِيِّ أَنَّه قال : « فيه سالمُ بنُ عبد الله البُخارِيُّ الشَّامِيُّ ، لم أَجِد مَن ذَكَرَه ، وبَقِيَّةُ رجالِه ثِقاتٌ » .

سام بن عبد الله البحاري السامِي ، لم الجِد من دحره ، وبقِيه رجالِه لِفات » .

• قلتُ : وقولُه : « البُخاريُّ » تصحيفٌ ، وصوابُهُ « المُحارِبِيُّ » ، ولعلَّه تصحَف على الهيشَمِيِّ ، لذلك قال : « لم أَجِد مَن ذَكرَه » ، مع أنَّ ابنَ أبي حاتم ذَكرَه في « الجرح والتَّعديل » (٢/ ١/ ١٨٥) ، ونَقَل عن أبيه أنَّه قال : « صالِحُ الحديث » ، ونقل ابنُ عساكر توثيقَه عن آخرين .

• ١٧ - سُئلتُ عن حديث: « خَيرُ شَبَابِكُم مَن تَشَبَّهُ بِكُهُولِكُم، وَشَرُّ كُهُولِكُم، وَشَرُّ كُهُولِكُم مَن تَشَبَّهُ بِشَبَابِكُم ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

وقد وَرَدَ مِن حديث أنس ، وابن عبَّاس ، وعُمَرَ بنِ الخطَّاب ، ووَاثِلَةَ ابن الأسقع وَلِيُّهُ .

* أُوَّلًا: حديث أنس تُعلقه .

أَخرَجَهُ البزّارُ (٢١٩٩ كشف)، والطّبَرانيُّ في «الأوسط» (٥٩٠٤)، وابن عديٍّ في « الشُّعَب » وابن عديٍّ في « الكامل » (٢١/٢)، والبيهقِيُّ في « الشُّعَب » (٢/ ١٦٨ - بيروت)، وأبو نُعيمٍ في « أخبار أصبهان » (٢٠/٣)، والقُضاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (١٢٥٥) من طُرُقٍ عن مُسلِم بن والقُضاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (١٢٥٥) من طُرُقٍ عن مُسلِم بن إبراهيم، نا الحسن بن أبي جعفوٍ، عن ثابتٍ البُنَانِيِّ، عن أنسٍ مرفُوعًا به. قال الطَّبَرَانِيُّ : « لَمَ يَروِ هذا الحديثَ عن ثابتٍ ، إلَّا الحَسَنُ بنُ أبراهيم ».

وقال ابنُ عديِّ : « هذا حديثُ غريبٌ ، يرويه الحَسَنُ بنُ أبي جعفرٍ » .

قلتُ : وهو مُنكَرُ عن ثابتٍ .

والحَسَن ضعَّفَهُ ابنُ المَدِينيِّ ، وأحمدُ ، والنَّسائيُّ ، وقال البُخاريُّ : « مُنكَر الحديث » ، وهذا مِنهُ جرحٌ شديدٌ ، يُساوِي التَّركَ عِند غيرِه ، ويَبدُو أَنَّه

كان شديد الغَفلَةِ ، حتَّى وقَعَت مِنهُ المناكِيرُ الكثيرةُ .

أمَّا قولُ مُسلِم بن إبراهيم: « إنَّه كان مِن خيار النَّاس » ، فهذا لا تَعَلَّقُ له بصِحَّة الحديثِ ، وإنَّما وَصَف دِينَه ، وقد صرَّح ابن حِبَّانَ بذلك في « المجروحين » (٢٣٦/١) ، فقال : « كان مِن خِيار عِبَاد الله ، مِنَ المُتقَشِّفَةِ الخُشُن . ضَعَّفَهُ يحيى ، وتَركه أحمدُ بنُ حنبلٍ . وكان الحَسنُ بن المُتعبِّدين ، المُجابِين الدَّعوة في الأوقات ، ولكِنَّه مِمَّن غَفَل عن صناعة الحديث ، وحفظِه ، واشتغَل بالعِبادَة عنها ، فإذا حدَّث وَهِمَ فيا يَروِي ، ويَقلِبُ الأسانيدَ ، وهو لا يَعلَمُ ، حتَّى صار مِمَّن لا يُحتجُّ به ، وإن كان فاضلًا » ا.هـ ، فإذا رأينا مِثلَ هذا النَّمَط ، مِمَّن ساء حِفظُهم ، تَقرَّدُوا عن مشايخ ثقاتٍ مشهورين ، بأحاديث دُون سائر أصحابهم الثَّقات ، عَلِمنَا أنَّ هذا مِمَّا أخطَؤُوا فيه . واللهُ أعلَمُ .

* ثانيًا: حديثُ ابن عبَّاس طَفُّ .

أَخرَجَه البَيهقِيُّ فِي « الشُّعَب » (١٦٨/٦) مِن طريق إبراهيم بن سُليهان الزَّيَّات، نا بَحرُ بن كُنيز، عن يَحيَى بن أبي كثير، عن عِكرِمة، عن ابن عبَّاسٍ، قال: لَعَنَ رسُولُ الله عَيْلِيَّ المُخَنَّثِين من الرِّجال، والمُذكَرات مِنَ النِّساء، قال: « أَخرِجُوهُم مِنَ البيوت ». وقال رسُولُ الله عَيْلِيَّهُ: « إِنَّ خَيرَ شَبَابِكُم مَن تَشَبَّهُ بِشُيُوخِكُم، وشَرَّ شُيُوخِكُم مَن تَشَبَّهُ بِشُيلُوخِكُم، وشَرَّ رِجَالِكُم مَن تَشَبَّهُ بِرِجَالِكُم، وشَرَّ رِجَالِكُم مَن تَشَبَّهُ بِنِسَائِكُم ، وشَرَّ رِجَالِكُم مَن تَشَبَّهُ بِرِجَالِكُم ، وشَرَّ رِجَالِكُم مَن تَشَبَّهُ بِنِسَائِكُم ».

قال البَيهقِيُّ : « تفرَّد به بَحرُ بن كُنيزٍ السَّقَّاءُ ، عن يحيَى بهذه الزِّياداتِ » .

• قلتُ : وبَحرُ هذا شِبهُ المتروك ، قال ابنُ مَعِينِ : « ليس بشيءٍ . لا يُكتَبُ حديثُه . كُلُّ النَّاس أحبُّ إليَّ منه » ، وترَكهُ النَّسائيُّ ، والدَّارَقُطنيُّ ، وضَعَّفَهُ أبو حاتم ، ويزيدُ بنُ زُريع ، وقال : « لا شيء ! مَا كتَبتُ عنه إلَّا حديثًا واحدًا ، فجاءت السِّنَورُ فأحدَثت عليه »!!

* ثالثًا: حديثُ عُمَرَ بنِ الخطَّابِ مُعْتُكِ.

أَخرَجَه ابنُ عديٍّ في « الكامل » (١/ ٢٥٤) ، ومن طريقه ابنُ الجوزيِّ في « العِلل المُتناهِية » (١١٨٢) من طريق إبراهيم بن حَيَّان الأنصاريِّ ، عن حَمَّاد بن زيدٍ ، عن عاصمٍ ، عن زِرِّ بن حُبَيشٍ ، عن عُمَر بن الخطَّاب مرفُوعًا : « خَيرُ شَبَابِكُم من تشبَّه بكُهُولِكُم الصَّالِين ، وشرُّ كُهُولِكُم من تشبَّه بنهُ هُولِكُم الصَّالِين ، وشرُّ كُهُولِكُم من تشبَّه بشبابِكُم الفاسِقين » .

قال ابنُ عديٍّ : « وهذا الحديث مع أحاديث غيرِه بالأسانيد التي ذكرها إبراهيمُ بنُ حيَّان ، عامَّتُها موضوعةٌ مناكيرُ ، وهكذا سائِرُ أحاديثِه » . وقال ابنُ الجوزيِّ : « هذا حديثٌ لا يصحُّ . قال ابنُ عديٍّ : إبراهيمُ يَروِي أحاديثَ موضُوعةً » .

وسَقَط ذِكرُ « زِرِّ بن حُبيشٍ » مِن « الكامل » ، وإِثباتُهُ ضرورِيٌّ . واللهُ أَعلَمُ .

* رابعًا: حديثُ وَاثِلَةَ بنِ الأُسقَع مَعْ .

أَخرَجَهُ أَبِو يَعلَى فِي « مُسنَده » (ج١٣/ رقم ٧٤٨٣)..

والطَّبَرانيُّ في « المُعجَم الكبير » (ج٢٢/ رقم ٢٠٢) قال : حدَّثنا عبدُ الله ابن أحمد بن حنبلٍ ، قالا : ثنا سعيدُ بنُ أبي الرَّبيع ، ثنا عَنبَسَةُ بنُ سعيدٍ ،

عن حمَّادٍ مولَى بنِي أُمَيَّة ، عن جَناحِ مولى الوليد ، عن وَاثِلَة بنِ الأسقعِ مرفُوعًا : « خَيرُ شَبَابِكُم مَن تَشَبَّهُ بِكُهُولِكُم ، وشرُّ كُهُولِكُم مَن تَشَبَّهُ بِكُهُولِكُم ، وشرُّ كُهُولِكُم مَن تَشَبَّهُ بِشَبَابِكُم » .

وأخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ أيضًا من طريق يزيد بن هارون ، وعُبيد الله بن مُوسَى ، قالا : ثنا عَنبَسَةُ بسَنَدِه سواء .

قال الهيشميُّ في « المجمع » (١٠/ ٢٧٠): « فيه من لم أعرفهم » . كذا قال! وكُلُّهُم معرُوفُون.

وعَنبَسَةُ بن سعيدٍ شِبهُ المتروك.

وشيخُه حَمَّادٌ مولَى أُميَّة تَرَكَهُ الأَزدِيُّ .

وجَنَاحٌ مولى الوليد وتَّقَه ابنُ حِبَّانَ ، ولكن تَرَكَهُ الأَزدِيُّ أيضًا . فالسَّنَدُ ضعيفٌ جِدًّا .

وتَسَامَحَ الحافظُ العِراقيُّ في نقدِهِ لهذا الحديثِ ، فقال في « تخريج الإحياء » (١٤٣/١): « إِسنادُه ضعيفٌ »!

وكم لهذا التَّسامُح مِن مَضارٍ ، لاسيَّا في أحاديثِ فضائلِ الأعمال ، فإنَّ المذهبَ السَّائد عند كَثِيرٍ مِن المُتأخِّرين هُو جَوَازُ العَمَل بالضَّعيف في فضائل الأعمال ، خِلافًا للرَّاجِح عِندَنَا ، وهو تَركُ العَمَل بالضَّعيف مُطلَقًا ، فإذَا تَسَامَحَ المُحدِّثُ في حُكمِه ، فحَكَم على الحديثِ الباطِل ، أو المُنكرِ ، أو الواهي ، بالضَّعف فقط ، سارَعَ إليه الوَاعِظُون والمُحاضِرُون ، وذَكرُوه مُحتجِّين به ، عمَلًا بالقاعدة السَّابِقة ، ومها تَأتِيهم بِكُلِّ آيَةٍ على وَهَاء الحديثِ ، فلا يَقبَلُون ذلك مِنك ؛ لأنَّ الحافظ الفُلانِيَّ ضَعَّفه « فَقَط » ،

وكم وَقَعَ نَاسٌ بِسَبَبِ هذا في الاحتجاج بأحاديثَ باطِلةٍ ، أو واهِيةٍ ، بسبب تَسامُح الحافظ العِراقيِّ عَلَيْ في نقده لأحاديث « إحياء عُلوم الدِّين ».

ومِن مَضَارِّ هذا التَّسامُح أيضًا ، أنَّهُ قد فَشَا عند كَثيرِ مِن الْمُتأخِّرين أنَّ الأحادِيثَ الضَّعِيفَةَ يُقَوِّي بَعضُها بعضًا ، دُون مُراعاةٍ للشُّرُوط التي وَضَعَهَا العُلماءُ للتَّقويةِ ، فإذا رأى بعضُ هؤلاءِ مَن تَسامَحَ في نَقدِه ، فوصف الحديثَ الباطلَ ، أو الْمُنكَرَ ، بالضَّعف فَقط ، ظَنَّ أنَّهُ يَصلُح في التَّقوِيَة ، فصَحَّحُوا ، أو حَسَّنُوا مِئاتِ الأحاديث الْمُنكَرة . ولَـمَّـا كان الغالِبُ علَى الذين صَنَّفُوا في مُصطَلَح الحديث مِن الْمُتأخِّرين ، أُنَّهُم مِمَّن غَلَب عليهم صِناعةُ الفِقه ، واحتاجُوا عِلمَ الحديث ليُصَحِّحُوا أَدِلَّتَهم ، ولم يَكُن لهم ذَوقُ الْمُحَدِّثين ، ولا نَقدُ الحُفَّاظ الْمُبَرَّزِين ، فقد تَوَسَّعُوا جدًّا في تقوية الأحاديث الضَّعيفة ، وإن شئت فقُل : المُنكَرة ، بعضِها ببعض ، مَّا حَدَا ببعض الْمُعاصِرين إلى الغُلوِّ ، فقال : « إنَّ الأحاديث الضَّعيفة لا يُقَوِّي بعضُها بعضًا أبدًا » ، والحقُّ بين الإفراط والتَّفريط .

والحقُّ الذي أَعتَقِدُه في هذه المسألة ، أنَّ الأحاديث الضَّعيفة قد تَتَقَوَّى ببعضِها ، بشُرُوطٍ ليس هاهنا مَجالُ سَردِها ، ولكنَّ هذا النوعَ يَحتاج إلى أذكياء المُحَدِّثين ، ممَّن طالت مُمارَسَتُهم لهذا العِلم ، حتَّى صارَت لَهُم فيه مَلكَةٌ ، لا تَتكوَّنُ إلَّا بالدِّربَة والمُهارَسَةِ ، معَ إِدمان النَّظَر في تَصَرُّفِ النُّقَادِ الحاذِقين لهذا العِلم .

واللهُ يهدي مَن يشاء إلى صراطه المُستَقِيم.

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أخرَجَهُ التِّرمذيُّ (۲۱۰۷)، وأحمدُ (۱/٥٢، ۴٠٩)، والطَّيَالِسِيُّ (۲۲۹۳)، وعبدُ بن مُميدٍ في « المُنتخَب » (۲۲۶)، وابنُ جَرِيرٍ في «تفسيره» (۱۱۲/۱۱)، وابنُ أبي حاتمٍ في «تفسيره» _ كما في «تفسير ابن كَثيرٍ » (۲/ ۴۳٤) _ ، والحاكِمُ (۴/ ۴۶۹)، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » ابن كَثيرٍ » (۲/ ۲۱۲)، وتمَّامُ الرَّازِيُّ في « الفوائد » (۲۷۷)، والحطيبُ في « تاريخه » (۱/ ۲۱۸)، وفي « مُوضِح الأوهام » (۱/ ۳٤٥) من طُرُقٍ عن حَمَّاد بن سَلَمة ، عن عليِّ بن زيد بن جُدعَانَ ، عن يُوسُف بن مِهرَان ، عن ابن عبَّاسٍ .

ورواه عن حمَّادٍ: «الطَّيَالِسِيُّ، والحَكَم بن مُوسَى، وحجَّاجُ بن مِنهَالٍ، ويُونُسُ بنُ مُحَمَّدٍ المُؤدِّبُ، وسُليهانُ بنُ حَربٍ، ومُوسَى بنُ إسهاعيل التَّبُوذَكِيُّ، في آخرين ».

قال التِّرمذيُّ : «حديثٌ حَسَنٌ » .

• قلتُ : وعليُّ بنُ زيد بن جُدعَان ضعيفٌ ، ولكن رِوَايَةُ حَّاد بن سَلَمة عنه مُتَهاسِكَةٌ ، وهي أَمثَلُ مِن غيرِها ، كها قال أبو حاتم الرَّازيُّ . ولكن للحديث طريقٌ آخرُ عن ابن عباس ..

أَخرَجَه التِّرمذيُّ (٣١٠٨) قال: حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ عبد الأعلى ، قال: حدَّثَنا خالدُ بنُ الحارث ، ثنا شُعبةُ ، قال: أخبَرَنا عَدِيُّ بنُ ثابتٍ ، وعطاءُ بنُ السَّائب ، عن سعيد بن جُبيرٍ ، عن ابن عبَّاسٍ ـ رفعه أحدُهما _ وساقه.

هكذا على الشَّكِّ فيمن رَفَع الحديثَ . ويأتي بيانُهُ ، إن شاء الله . ورواه عَبدَانُ الأَهوَازِيُّ ، قال : نا مُحمَّدُ بنُ عبد الأعلى بهذا الإسناد ، إلَّا أنَّه لم يذكر شَكًّا ، بل رفعه كلاهما .

أَخرَجَه الحاكمُ (١/٥٧) قال: حدَّثَنا أبو عليٍّ الحافظُ ، أبنَا عَبْدَانُ الأَهوَازِيُّ بهذا.

ورأيتُهُ في « إتحاف المَهَرة » (١٨٦/٧) عزاه للحاكم بهذا الإسناد ، وقال : « ولم يَشُكَّ _ يعني : شُعبةَ _ في رفعه عنهُمَا » .

وعَبدَانُ اسمُهُ : عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ مُوسى . ثقةٌ حُجَّةٌ ، أطنَبُوا في مدحه.

ورواه يحيى بنُ حَكيمٍ ، قال : ثنا خالدُ بنُ الحارث بهذا الإسناد ، إلَّا أنه شَكَّ في أحدهما .

أَخرَجَهُ الحاكمُ في « التَّوبة » (٤/ ٢٤٩ – المستدرك) قال: أنبأنا أبو عليٍّ

الحافظُ ، أَبِنَا عليُّ بنُ العباس البَجَلِيُّ ، ثنا يحيى بنُ حَكيمٍ به .

ويحيى بنُ حَكيم أحدُ الأثبات.

وتُوبِع خالدُ بنُ الحارث على الجَزمِ برفعه عن كِليهِما ، وعلى الشَّكِّ في أحدهما .

أمَّا مَن رواه بالجَزم بالرَّفع عن كليها فأبو داوُد الطَّيَالِسِيُّ ..

فأخرَجَهُ في « مُسنَده » (٢٦١٨) ، ومن طريقه ابنُ أبي حاتِم في « تفسيره » (١٠٥٦٢) ، والضِّياءُ في « الشُّعَب » (٩٣٩٣) ، والضِّياءُ في « الشُّعَب » (٩٣٩٣) ، والضِّياءُ في « المختارة » (ج٠١/ رقم٢٥٨) .

وكذلك رواه عمرُ و بنُ مُحمَّدِ العَنْقَزِيُّ ، قال : ثنا شُعبةُ ، عن عَدِيِّ بن ثابتٍ ، وعطاءٍ معًا بهذا الإسناد ، ولم يَشُكَّ .

أَخرَجَهُ ابنُ جَريرٍ في « تفسيره » (٢٧٦/١٢) قال : حدَّثَنا الحُسينُ بنُ عمرِ و بن محمَّدِ العَنْقَزِيُّ ، ثنا أبي بهذا .

وعمرُو بن مُحمَّدٍ العَنقَزِيُّ ثقةٌ .

ولكن ، الشأنُ في ابنه الحُسَين ، فترجمه ابنُ أبي حاتم (١/ ٢/ ٢٦- ٢٢) ، ونقل عن أبيه ، قال : « ليِّنُ ، يتكلَّمُون فيه » . وقال أبو زُرعَة : « كان يَصدُق » . وقال أبو داوُد : « كتبتُ عنه ، ولا أُحَدِّثُ عنه » .

أما ابن حِبَّان فذكره في « الثقات » (٨/ ١٨٧)!!

وكذلك رواه عمرُ و بن حَكَّامٍ ، قال : ثنا شُعبةُ ، عن عطاء بن السَّائبِ وحدَهُ ، عن سعيد بن جُبيرٍ ، عن ابن عبَّاسٍ مرفوعًا ، ولم يشُكَّ .

أَخرَجَهُ ابنُ جَريرٍ (٢١/ ٢٧٧) قال : حدَّثَنِي الْمُثنَّى ، قال : ثني عمرُو

ابنُ حَكَّام بهذا.

وابنُ حَكَّام مُنكَرُ الحديث.

والْمُثنَّى هو أبنُ إبراهيمَ . ما علمتُ من حاله شيئًا .

وكذلك رواه النَّضرُ بنُ شُمَيلٍ ، أبنا شُعبةُ ، عن عَدِيِّ بنِ ثابتٍ ، قال : سمعتُ سعيدَ بنَ جُبيرٍ ، عن ابن عبَّاسِ مرفُوعًا ، ولم يشُكَّ .

أَخرَجَهُ الحَاكمُ في « التَّفسير » (٢/ ٠٤٣) ، وعنه البَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (٣٤ - ٢٠) قال : أَخبَرَنا أبو عبَّاسٍ مُحمَّدُ بنُ أحمد المَحبُوبِيُّ ، ثنا سعيدُ بنُ مسعُودٍ ، ثنا النَّضرُ بنُ شُميل بهذا .

قال الحاكمُ: « هذا حديثُ صحيحٌ على شرط الشَّيخَين ، ولم يُخَرِّجاه . إلَّا أنَّ أكثرَ أصحاب شُعبةَ أوقفُوهُ على ابن عبَّاسِ » .

• قلتُ : فقد رواه على الجزم برَفعِهِ ، عن شُعبةَ عنهما ، أو أحدِهما : أبو داوُد الطَّيالسِيُّ ، والنَّضرُ بنُ شُميل .

أما عمرُو بنُ مُحُمَّدِ العَنْقَزِيُّ فلم تَثَبُت الرِّوايةُ عنه ، إلَّا أن يُتابِعَ ابنَهُ ، وقد علمتَ حال عَمْرِو بنِ حَكَّام .

أَخرَجَهُ أَحمدُ (١/ ٢٤٠، ٣٤٠) ، ومن طريقه الضِّياءُ في « المُختارَة » (ج٠١/ رقم ٢٥٧) ..

والنَّسائِيُّ في « التَّفسير » (٢٥٨) ، وابنُ جَريرٍ في « تفسيره » (١٢/

٢٧٦)، والبَزَّارُ (١٨ ٠٥-البحر) قالوا: ثنا مُحُمَّدُ بنُ الْمُثنَّى ..

وابنُ حِبَّان (٦٢١٥) عن مُحَمَّد بن بَشَّارٍ ، قالوا : ثنا مُحَمَّدُ بن جعفَرٍ بهذا .

وغُندَرٌ من أثبَتِ النَّاسِ في شُعبَةً .

وتابَعَهُ أبو النَّضِ هاشِمُ بنُ القَاسِمِ ، قال : ثنا شُعبَةُ بهذا الإسنادِ ، لكنَّهُ قال : رُفَعَهُ أحدُهُما ، أو كلاهما ، عن النَّبِيِّ عَلَيْكُمْ .

أَخرَجَهُ البيهقيُّ في « الشُّعَب » (٩٣٩٢) من طريق الحَسَن بن مُكرِمٍ ، ثنا أبو النَّضر بهذا .

ورواه وكيعٌ ، قال : ثنا شُعبةُ ، عن عَديِّ بنِ ثابتٍ ، عن سعيدِ بن جُبيرٍ ، عن ابن عبَّاسِ موقُوفًا .

أُخرَجَهُ ابنُ جَريرٍ (٢١/ ٢٧٨) قال : حدَّثَنا سُفيانُ بنُ وَكيعٍ ، ثنا أبي للهذا .

وهذا إسنادٌ ما أجوده ، لولا سُفيان بن وكيع ، فقد تكلَّمَ العُلماء فيه بسبب وَرَّاقِه الذي أَدخَلَ في حديثِهِ ما لَيسَ فيه .

قَالَ ابنُ أَبِي حَاتِمِ الرَّازِيُّ : ﴿ سَمَعْتُ أَبِي يَقُولُ : جَاءَنِي جَمَاعَةُ مَن مَشَايِخِ الكُوفَةِ ، وترَكتَ مَشَايِخِ الكُوفَةِ ، وترَكتَ سُفيانَ بنَ وَكيعٍ ، أَمَا كُنتَ تَرعَى له في أَبِيهِ ؟ فقلتُ لهُم : إني أُوْجِبُ له حَقَّهُ ، وأُوْجِبُ أَن تَجَرِي أَمُورُهُ على السَّترِ ، وله ورَّاقٌ قد أَفسَدَ حديثَهُ . قالوا : فنحنُ نقُولُ له : يُبعِدُ الوَرَّاقَ عن نَفسِهِ . فوعدتُهُم أَن أَجِيئَهُ ، فأتيتُهُ مع جَماعةٍ من أهل الحَدِيثِ ، فقلتُ له : إنَّ حَقَّكَ واجبٌ علينا في فأتيتُهُ مع جَماعةٍ من أهل الحَدِيثِ ، فقلتُ له : إنَّ حَقَّكَ واجبٌ علينا في

شَيخِك وفي نَفسِك ، ولو صُنتَ نَفسَك ، وكُنتَ تَقتَصِرُ على كُتُب أبيك لكَانَت الرِّحلَةُ إليك في ذلك ، فكيفَ وقد سَمِعتَ ؟ فقال : ما الذي يُنقَمُ علي ؟ فقلتُ : قَد أَدخَل ورَّاقُك بين حَدِيثِك ما ليس مِن حَدِيثِك . قال : فكيفَ السَّبيلُ في هذا ؟ قلتُ : تَرمِي بالمُخَرَّجَات ، وتقتصرُ على الأُصُولِ ، ولا تَقرَأُ إلَّا مِن أُصولِك ، وتُنحِي هذا الورَّاقَ عن نفسك ، وتَدعُو بابنِ كَرَامَةَ وتُولِيهِ أُصُولَكَ ، فإنَّهُ يُوثَقُ به . فقال : مقبولًا منك . وتَدعُو بابنِ كَرَامَةَ وتُولِيهِ أُصُولَكَ ، فإنَّهُ يُوثَقُ به . فقال : مقبولًا منك . على الله على الشيخ ، وكان يحدِّثِهِ ، وقد سرق من حديث المُحدِّثين . سُئل أبي عنه ، فقال : ليِّنُ » .

ورواهُ عُمرُ بنُ عبد الله بنِ يَعلَى ، عن سعيد بن جُبيرٍ ، عن ابن عبَّاسٍ موقُوفًا .

أَخرَجَهُ ابنُ جَريرِ (٢١/ ٢٧٨) قال : حدَّثَنا ابنُ وَكيع .. وابنُ أبي حاتِم (١٠٥٦٣) قال : حدَّثَنا أبو سعيدِ الأَشَجُّ ، قالا : ثنا أبو خالدِ الأَحَرُ سُليهانُ بنُ حَيَّانَ ، عن عُمَر بنِ عبد الله الثَّقَفِيِّ بهذا . وعُمَرُ ضعيفٌ .

واعلم علَّمنِي الله وإيَّاكَ ا أنَّ الحديثَ قد صحَّ مرفُوعًا . وهذا الشَّكُ من شُعبة في رفعه عن أحدِهِما لا يضُرُّ الحديث ؛ فلو جاء الرَّفعُ من جهة عَدِيِّ بن ثابتٍ فالإسنادُ صحيحٌ ؛ وعَدِيُّ ثقةٌ . ولو جاء من جهة عطاء بنِ السَّائب ، فعطاءٌ وإن كان اختلَطَ ، إلَّا أنَّهم اتَّفَقُوا على من جهة عطاء بنِ السَّائب ، فعطاءٌ وإن كان اختلَطَ ، إلَّا أنَّهم اتَّفَقُوا على

أنَّ رواية شُعبَة ، والثَّورِيِّ ، وحَمَّادِ بنِ زيدٍ عنه مُستقيمَةٌ ، وهذا منها . فالرَّفعُ صحيحٌ على أيِّ حالٍ ، وهذا لا يُنافِي أن يَرِد موقُوفًا . ولو كان جانِبُ الموقُوفِ أقوَى فله حُكمُ الرَّفع ، كها لا يخفى . فكيفَ وقد صحَّ مرفُوعًا ؟ والحمد لله تعالى .

ولذلك صحَّحَهُ التِّرمِذِيُّ ، فقال : « حَسَنٌ صحيحٌ غريبٌ » .

وكذلك صحَّحَهُ الحاكمُ ، والضِّياءُ ، وغيرُهُما .

فإن قال قائل : كيف تَجعلُ للموقوفِ حُكمَ الرَّفع ، أليس جائزٌ أن يكون ابنُ عبَّاسٍ أَخَذَهُ من كُتب أهل الكتاب ، كما كان يفعلُ عبدُ الله بنُ عمرو وغيرُهُ ؟

فالجوابُ: أنَّ ابنَ عبَّاسٍ كان شديدَ النَّكيرِ على مَن يأخُذُ من كُتب أهل الكتاب، فقد أخرجَ البُخاريُّ في كتاب « الاعتصام » (١٣/ ٣٣٣–٣٣٤) عن إبراهيم بن سعدٍ. وأيضًا في « التَّوحيد » (١٣/ ٣٩٦) عن شُعيب بن أبي حمزة ، كلاهما عن الزُّهريِّ ، أخبَرَنِي عُبيدُ الله بنُ عبد الله ، أنَّ عبدَ الله بنَ عبّاسٍ قال : « يا مَعشَر المُسلمين ! كيف تسألُونَ أهلَ الكتاب عن شيءٍ ، وكتابُكُمُ الذي أنزلَ اللهُ على نبيِّكُم يَّالِيُّ أحدثُ الأخبار بالله مَحضًا لم يُشَبْ ، وقد حدَّثَكُمُ اللهُ أنَّ أهلَ الكتاب قد بدَّلُوا الأخبار بالله وغيَّرُوا ، فكتبُوا بأيديهم ، قالوا : هو من عند الله ، ليشتروا بذلك ثمنًا قليلًا ، أولا ينهاكم ما جاءكم من العِلمِ عن مَسألَتِهِم ؟ فلا بذلك ثمنًا قليلًا ، أولاً منهم يسألُكُم عن الذي أُنزل عليكم » .

وله شاهد من حديث أبي هُريرَة مُعْف ..

أَخرَجَهُ ابنُ جَريرٍ في « تفسيره » (٢٧٦/١٢) ، والسَّهمِيُّ في « تاريخ جُرجَانَ » (ص٢٠٦) عن محمَّد بن مُحميدٍ الرَّازِيِّ ..

وابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (٢/ ٧٨٨ – ٧٨٨) والبيهقيُّ في « الشُّعَب » (٩٣٩٠) من طُرُقٍ عن حكَّامٍ بن سَلْمٍ ، ثنا عَنبَسَةُ بنُ سَعيدٍ ، عن كثير ابن زَاذَانَ ، عن أبي حازِمٍ ، عن أبي هُريرَةَ مرفُوعًا : « قال لي جِبريلُ : يا مُحمَّدُ ! لو رأيتنِي وأنا آخُذُ من حالِ البَحرِ ، فأدُسُّهُ في فِي فرعونَ ؛ مخافة أن يقُولَ : رَبِّي ! فتُدرِكُهُ رحمةُ الله » .

قال ابنُ كَثيرٍ في « تفسيره » (٤/ ١٧٣): « كَثيرٌ هذا ، قال ابنُ مَعينٍ : لا أُعرِفُهُ . وقال أبو زُرعةَ وأبو حاتِم : مجهولٌ . وباقي رجالِهِ ثقاتٌ » .

• قلتُ : وحَكَّامُ بنُ سَلْمٍ وإن كان ثقةً ، إلَّا أنَّ أَحمد قال : « يَروِي عن عَنبَسَةَ أَحاديثَ غَرائِبَ » .

وتُوبع كَثيرُ بنُ زَاذَانَ ..

تابَعَهُ سعيدُ بنُ مسرُ وق _ والدُ الثَّوريِّ _ ، فرواه عن أبي حازِمٍ ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا : « قال لي جبريلُ ﷺ: ما كان على الأَرضِ شيءٌ أَبي هُريرَة من فِرعونَ ، فلمَّا آمَنَ بفِيهِ جعلتُ أحشُو فاه خَمْأَةً ؛ خَشيَةَ أَن تُدرِكَهُ الرَّحَةُ ».

أَخرَجَهُ الطَّبرَانِيُّ فِي « الأوسط » (٥٨٢٣) قال : حدَّثَنا محمَّدُ بنُ عبد الله الحَضرَمِيُّ ، قال : نا أبو كُريبٍ ، قال : نا عُثمانُ بنُ زُفَرٍ ، عن قيسُ بن الرَّبيعِ ، عن سعيدِ بن مشروقٍ جذا .

وهُذا إسنادٌ ما أحسَنَهُ ، لولا قيسُ بنُ الرَّبيع.

وعُثمانُ بن زُفَرَ صدوقٌ .

وبعد كتابة ما تقدَّمَ بزمانٍ ، وبينها أنا أقرأُ في كتابِ « خواطر دينيَّةٍ » (ص ٢٨) ، لأبي الفَضلِ الغُهاريِّ ، إذ وجدتُه يقولُ : « هذا حديثُ مُنكُرٌ ، وإن كان إسنادُهُ صحيحًا ؛ وجبريلُ لا يقُولُ هذا ؛ لأنَّهُ نزلَ على أُمِّ مُوسى بقوله تعالى : ﴿ يَأْخُذُهُ عَدُوُّ لِلَهُ وَعَدُوُّ لَهُ . ﴿ ، وهُو يعلَمُ أَنَّ خَبَرَ الله لا يتخلَّفُ . ولو سُلِّمَ جَدَلًا أَنَّ الله أراد قَبُولَ إيهان فِرعَونَ ، فلا يستطيعُ جِبريلُ أن يمنَعَهُ بدَسِّ الطِّينِ في فَمِهِ ؛ وما كانت وظيفَتُهُ قطُّ مَنعُ قبُولِ الإيهانِ » انتهى .

• قلتُ : وقد تدبرتُ اعتراضَهُ ، فإذا هُو مأخُوذٌ من اعتراضِ للفَخر الرَّازِيِّ ، إذ أُورَدَ في « تفسيره » (١٧/ ١٦٣) سُؤالًا ، قال فيه : « هل يَصِحُّ أَنْ جِبِرِيلَ عَلَيْتِ أَخَذَ يملاً فَمَهُ _ يعني : فرعونَ _ بالطِّين لئلَّا يتُوبَ ؟ غَضَبًا عليه ؟ » ، ثُمَّ أجاب قائلًا : « الأَقرَبُ أَنَّهُ لا يَصِحُّ ، لأَنَّ في تلك الحالَةِ إِمَّا أَن يُقالَ: التَّكليفُ كان ثَابِتًا ، أو ما كان ثَابِتًا . فإن كان ثابتًا لم يَجُزْ على جبريلَ عَلِيَّ إِنْ يَمنَعَهُ من التَّوبة ، بل يجبُ عليه أن يُعِينَهُ على التَّوبة ، وعلى كُلِّ طاعةٍ ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلنَّقُوَىٰ ۖ وَلَا نَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدُونِ ﴾ [المائدة: ٢]. وأيضًا ، فلو مَنَعَهُ بها ذَكَرُوهُ لكانت التَّوبَةُ مُمكِنَةً ، لأنَّ الأخرسَ قد يتُوبُ ، بأن يندَمَ بقلبِهِ ويَعزِمَ على تَركِ مُعاوَدَةِ القَبيح ، وحينئذِ لا يَبقَى لما فَعَلَهُ جِبريلُ عَلَيْ فائدةٌ . وأيضًا ، لو مَنَعَهُ من التَّوبة لكان قد رَضِي ببقائِهِ على الكُفرِ ، والرِّضا بالكُفرِ كُفرٌ . وأيضًا ، فكيف يليقُ بالله تعالى أن يقُولَ لمُوسَى وهارُونَ عليها السَّلامُ ـ: ﴿ فَقُولًا

لَهُ, قَوْلًا لَيْنَا لَعَلَّهُ, يَتَذَكَّرُ أَوْ يَغْشَىٰ ﴾ [طه: ٤٤]، ثُمَّ يأمرُ جبريلَ عَلِيْ بأن يمنعهُ من الإيهان. ولو قِيلَ: إنَّ جبريلَ عَلِيْ إنَّهَا فَعلَ ذلك مِن عِندِ نَفسِهِ، لا بأمرِ الله تعالَى، فهذا يُبطلُهُ قولُ جِبريلَ: ﴿ وَمَانَنَانَزُلُ إِلَّا بِأَمْرِرَبِكَ ﴾ [مريم: بأمرِ الله تعالَى ، فهذا يُبطلُهُ قولُ جِبريلَ: ﴿ وَمَانَنَانَزُلُ إِلَّا بِأَمْرِرَبِكَ ﴾ [مريم: ١٦]، وقولُه تعالى في صِفَتِهِم: ﴿ وَهُم مِّنَ خَشْيَتِهِ مُشُفِقُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقولُه: ﴿ لَا يَسْبِقُونَهُ, بِالْقَولِ وَهُم إِلَمْرِهِ وَيَعْمَلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٧]. وأمَّا إن قيل : إنَّ التَّكليف كان زائلًا عن فِرعَونَ في ذلك الوقتِ ، فحينئذٍ لا يَبقَى هذا الفعلِ الذي نُسبِ جبريلُ إليه فائدةٌ أصلًا » انتهَى.

• قلتُ : وهذه طريقةٌ للفَخرِ الرَّازِيِّ في الاعتراض على صَحِيحِ الأَخبارِ ، إذ يُورِدُ عليها مِثلَ هذه الشُّبُهاتِ ، ولا يَجتَهِدُ في البَحث عن خَارِجَ مقبُولَةٍ .

وقد أبنتُ عن طريقَتِه هذه في كتابي « قَوَادِمُ البَازِي الْمُنقَضِّ على تفسِيرِ الفَخرِ الرَّازِي ». ومنه أنقُلُ هذا الرَّدَّ ؛ لأنه لم يُطبَع بعدُ .

الفخرِ الرَّازِي ». ومنه انقل هذا الرَّد؛ لانه لم يَطبَع بعد .
فقد أجابَ العُلماءُ عن هذا الاعتراض ، منهُمُ الحَازِنُ في « تفسيره » ، فقال مُجِيبًا _ كما في « تُحفَة الأَحوَذِي » (٨/ ٢٧٥ – ٥٢٨) _ : « إنَّ الحديثَ قد ثَبَتَ عن النَّبِيِّ عَيُّكِيُّهُ ، فلا اعتراضَ عليه لأحدٍ . وأمَا قولُ الإمام : « إنَّ التَّكليف هل كانَ ثابتًا في تلك الحالةِ أم لا ؟ فإنْ كانَ ثابتًا لم يَجُزْ لإبريلَ أن يَمنَعَهُ من التَّوبةِ » ، فإنَّ هذا القولَ لا يَستَقِيمُ على أصلِ المُثبتِينَ للقَدرِ ، القَائِلينَ بخَلقِ الأَفعالِ لله ، وأنَّ الله يُضِلُّ مَن يشاءُ ، وهذا قولُ أهلِ السُّنَّةِ المُثبِتِينَ للقَدرِ ، فإنَّم يقُولُون إنَّ الله يُحُولُ بين الكافر والإيهانِ ، ويدُلُّ على ذلك قولُه تعالَى : ﴿ وَاعَلَمُواْ وَالْمِيانِ ، ويدُلُّ على ذلك قولُه تعالَى : ﴿ وَاعَلَمُواْ وَالْمِيهَانِ ، ويدُلُّ على ذلك قولُه تعالَى : ﴿ وَاعْلَمُواْ وَالْمِيهَانِ ، ويدُلُّ على ذلك قولُه تعالَى : ﴿ وَاعْلَمُواْ وَالْمِيهَانِ ، ويدُلُّ على ذلك قولُه تعالَى : ﴿ وَاعْمَلُواْ وَالْمُهِانِ ، ويدُلُّ على ذلك قولُه تعالَى : ﴿ وَاعْمَلَمُواْ وَالْمُهِانِ ، ويدُلُّ على ذلك قولُه تعالَى : ﴿ وَاعْمَلَمُواْ وَالْمُولِ ، ويدُلُّ على ذلك قولُه تعالَى : ﴿ وَاعْمَلَمُواْ وَالْمُعْفَالِ اللهُ يَحُولُ بين الكافر والإيهانِ ، ويدُلُّ على ذلك قولُه تعالَى : ﴿ وَاعْمَلَمُواْ اللهُ يَكُولُ بين الكافر والإيهانِ ، ويدُلُّ على ذلك قولُه تعالَى : ﴿ وَاعْمَلُوا اللهُ اللهُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمُونُ الْمُؤْمُونُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمُ الْمُؤْلِ اللهُ اللهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمُ الْمُ

أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِ ﴾ [الأنفال: ٢٤] ، وقولُهُ تعالى : ﴿ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلُفٌ ۚ بَلَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِم ﴾ [النِّساء: ١٥٥]، وقال تعالى: ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْعِدَتُهُمْ وَأَبْصَدَرُهُمْ كُمَا لَمُ يُؤْمِنُواْ بِهِ أَوَّلَ مَنَّةٍ ﴾ [الأنعام: ١١٠] ، فأخبَرَ اللهُ تعالى أَنَّهُ قَلَّبَ أَفَئِدَتَهُم مِثلَ تَركِهِم الإيهان أَوَّلَ مرَّةٍ . وهكذا فَعَل بفرعونَ ، مَنعَهُ من الإيمانِ جزاءً على تَركِهِ الإيمانِ أوَّلًا . فدَسُّ الطِّينِ في فِي فرعونَ من جِنسِ الطُّبعِ والخَتْمِ على القَلبِ، ومَنعِ الإيهانِ، وصَونِ الكَافِرِ عنه، وذلك جزاءً على كُفرِهِ السَّابِقِ . وهذا قولُ طائفةٍ من المُثبِتِينَ للقَدَرِ ، الْقَائِلِينَ بِخَلْقِ الْأَفْعَالِ لله . ومن الْمُنكِرِينَ لِخَلْقِ الْأَفْعَالِ مَن اعْتَرَف أيضًا أَنَّ اللهَ ﷺ يَفْعَلُ هذا عُقوبَةً للعبد على كُفرِهِ السَّابِقِ ، فيَحسُنُ مِنهُ أَن يُضِلُّهُ ، ويَطبَعَ على قَلبِهِ ، ويَمنَعَهُ من الإيهانِ . فأمَّا قِصَّةُ جِبريلَ عَليَّ إِلَّهُ فَإِنَّهَا مِن هذا البابِ ، فإنَّ غايَةَ ما يُقالُ فيه إنَّ اللهَ عَلَيْكَ مَنَع فرعونَ من الإيهانِ ، وحالَ بَينَهُ وبَينَهُ ؛ عُقُوبةً له على كُفرِهِ السَّابقِ وردِّهِ للإيهانِ لمَّا جاءَهُ . وأمَّا فِعلُ جبريلَ مِن دَسِّ الطِّين فإنِّما فَعَل ذلك بأمرِ الله ، لا مِن تِلقاءِ نَفسِهِ .

فأمَّا قولُ الإمامِ: «لَم يَجُزْ لجبرِيلَ أَن يَمنَعَهُ مِن التَّوبة ، بل يَجِبُ عليه أَن يُعِينَهُ عليه ، وعلى كُلِّ طاعةٍ » ، هذا إذا كان تكليفُ جبريلَ كتكليفِنا ، يجبُ عليه ما يَجِبُ علينا ، وأمَّا إذا كان جبريلُ إنَّما يَفعَلُ ما أَمَرَهُ اللهُ به ، واللهُ عليه هو الذي مَنع فرعونَ من الإيهانِ ، وجبريلُ مُنفِّذُ لأمر الله ، فكيفَ لا يَجُوزُ له مَنعُ مَن مَنعَهُ اللهُ من التّوبة ؟ وكيف يَجِبُ عليه إعانةُ مَن لم يُعِنهُ الله ؟ بل قَد حَكَم عليهِ وأخبر عَنهُ أَنَّهُ لا يُؤمِن ُ حتَّى يَرَى

العذابَ الأليمَ حِينَ لا يَنفَعُهُ الإيهانُ ؟ وقد يُقالُ : إنَّ جبريلَ عَيَيْ إمَّا أن يتصرَّ فَ بأمرِ الله فلا يَفعَلُ إلَّا ما أمرَ اللهُ بِهِ ، وإمَّا يَفعَلُ ما يشاءُ مِن تِلقاءِ نَفسِهِ ، لا بأمرِ الله ، وعلى هَذَين التَّقدِيرَينِ فلا يَجِبُ عليه إعانةُ فِرعونَ على التَّوبةِ ، ولا يَحرُمُ عليه مَنعُهُ مِنهَا ؛ لأنَّه إنَّما يَجِبُ عليه فِعلُ مَا أُمِرَ به ، ويحرُمُ عليه فِعلُ ما نُمِي عنه ، واللهُ عَلَيْ لم يُخبِر أنَّهُ أمرَهُ بإعانة فِرعونَ ، ولا حَرَّم عليه مَنعَهُ مِن التَّوبةِ ، وليست الملائكةُ مُكلَّفِين كتكليفِنا » انتهى .

١٧٢ - سُئلتُ عن حديث: « مَا مِن نَاشِيعٍ يَنشَأُ فِي العِبَادَةِ ، حَتَّى يُنشَأُ فِي العِبَادَةِ ، حَتَّى يُدرِكَهُ المَوتُ ، إِلَّا أَعطَاهُ اللهُ أَجرَ تِسعَةٍ وَتِسْعِينَ صِدِّيقًا ».

• قلتُ : هذا حديثُ باطِلُ .

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٨/ رقم ١٥٥٠) ، وفي « الأوسط » أخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « المتبيّن » (٣٤٢٤) ، وابنُ عبد البَرِّ في « جامع العِلم » (١/ ٨١- ٨٢) مِن طريق يُوسُفَ بنِ عَطِيَّة ، ثنا مَرزُوقٌ أبو عبد الله الشَّامِيُّ ، عن مَكحُولٍ ، عن أبي أُمَامَة الباهِلِيِّ ، مرفُوعًا ، فذَكَرَه .

واللَّفظُ الذي ذَكرَهُ السَّائلُ هو لفظُ الطَّبَرانيِّ في « الأوسط » ، وفي بقيَّة المصادر : « أَيُّمَا نَاشِئِ ... الخ » .

قال الطَّبَرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديثَ عن مكحُولٍ إلا مرزوقٌ أبو عبد الله » .

• قلتُ : كذا قال ! ولم يتفَرَّد به مرزوقٌ ..

فتابَعَهُ عِيسَى بنُ سِنانَ أبو سِنانَ الشَّامِيُّ ، فرواه عن مَكحُولٍ بسَنَدِه سواء .

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٨/ رقم ٧٥٨٩) ، وفي « مُسنَد الشَّامِيِّين » (٣٤٢٣) قال : حدَّثنا الحُسينُ بنُ إسحاق ، ثنا يحيى الحِمَّانِيُّ ، ثنا جعفرُ بنُ سُليهان ، عن أبي سِنانَ بهذا .

والحديث باطلٌ من الوجهين ..

أَمَّا الوجه الأوَّلُ: ففيه يوسُفُ بنُ عطيَّة ، وهو متروكٌ ساقِطٌ .

والوجه الثَّاني: فيه يَحيَى الحِمَّانِيُّ، كان يَسرِقُ الحديثَ.

وأبو سِنانَ الشَّامِيُّ ضعيفٌ.

وقد وقع اختلاف في مَتنِ الحديثِ ، فعِند الطَّبَرانيِّ في « الكبير » : « أجر اثنين وسبعين صِدِّيقًا » . وعند ابن عبد البَرِّ : « سَبعين صِدِّيقًا » .

والحديثُ قال عنه الذَّهَبِيُّ في « الميزان » (٤/ ٢٥٥) : « مُنكَرُّ جدًّا » .

١٧٣ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ المَعصِيةَ إِذَا خَفِيتَ لَمَ تَضُرَّ إِلَّا عَامِلَهَا، وَإِذَا ظَهَرَت وَلَمَ يُغَيِّرَهَا النَّاسُ نَزَلَ عَلَيهِم العِقَابُ ». وقال السَّائل: إنِّي لَم أجد هذا اللَّفظ. وأصلُ الحديث أَعَلَه الدَّارقُطنيُّ بالوقف، كما نقل عنه الحافظُ ابنُ كثيرٍ، فهل هذا صحيحٌ ؟ وما الرَّاجح عندكم: الرفعُ أم الوقفُ ؟

• قلتُ : هذا اللَّفظُ الذي ذَكرَه السَّائلُ وقَفتُ عليه في « مُعجَم ابن الْمُقرِي » (ج٥/ق ٢/١٠١) فرواه من طَرِيق عِصامِ بنِ رَوَّاد بن الْجَرَّاحِ ، ثنا أبي ، عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ ، عن ابنِ أبي زُهيرٍ الثَّقَفيِّ ، عن أبي بكرٍ الصِّدِيق مَحْكُ ، قال : قُلتُ للنَّبِيِّ عَيَّكُمُ مَن ضَلَّ إِذَا الْهَ تَحْكُ فَي اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

وهذا سَنَدُّ ضعيفٌ ؛ وعِصامُ بنُ رَوَّادٍ قال الذَّهَبِيُّ في « الميزان » (٣/ ٦٦) : « ليَّنه الحاكمُ أبو أحمدَ » .

وأبوه رَوَّادُ بنُ الجَرَّاحِ اختَلَف فيه النُّقَّاد ، والرَّاجِح ضعفُه ، وفي سُفيان خاصَّةً ضعيفُ جدًّا .

وقد خُولِفَ في إسنادِه .

خالفه جَمعٌ من الثّقات، فرَوَوهُ عن إِسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عن قيسِ ابن أبي حازمٍ، قال: قام أبو بَكرٍ الصِّدِيقُ وَفِي ، فحَمِدَ الله ، وأَثنَى عليه، ثمّ قال: يا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّكُم تقرَؤُون هذه الآية: ﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّكُم تقرَؤُون هذه الآية: ﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ عَامَنُوا عَلَيْكُم أَنفُ سَكُم مَّن ضَلّ إِذَا الْهَتَدَيْتُم ﴿ الله عَلَيْهُوهُ ، أُوشَكُ أَن رَسُولَ الله عَلَيْهُ يقولُ: ﴿ إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأُوا المُنكَرَ فلم يُغيِّرُوهُ ، أُوشَكُ أَن يَعُمّهُم الله عَلَيْهُ بعقابِه ».

ورواه عن إسماعيلَ هكذا جَمعٌ ، هاك أسماؤُهم ، مع تخريج روايَاتِهم . منهم :

١ - عبدُ الله بنُ نُمَيرِ .

أَخرَجَهُ أَحمدُ (رقم ١) ، وابنُ أبي شَيبَة (١٥ / ١٧٤ – ١٧٥) ، وابنُ ماجَهْ (٢٠٠٥) ، وابنُ أبي عاصِم في « الآحاد والمَثَاني » (٦٣) ، وأبو عَمرو الدَّاني في « السُّنَن الوارِدة في الفِتَن » (٣٣٦) ، وأبو بَكرٍ المَروَزِيُّ في الدَّاني في « السُّنَن الوارِدة في الفِتَن » (٣٣٦) ، وأبو بَكرٍ المَروَزِيُّ في « مُسنَد أبي بَكرٍ » (٨٨) ، والضِّياءُ في « المُختارَة » (٥٤) .

٢ – ومَروَانُ بنُ مُعاوية الفَزَارِيُّ .

أَخْرَجَهُ الْحُمْيِدِيُّ (٣) ، والطَّحَاوِيُّ في « المشكِل » (١١٦٦) ، والظَّياءُ (٥٤) .

٣- وجرير بن عبد الحميد.

أَخرَجَهُ ابنُ جَرِيرِ (١١/ ١٤٩) ، وأبو يَعلَى (١٣٢) ، وابنُ حِبَّانَ (٣٠٤) ، وابنُ حِبَّانَ (٣٠٤) ، والطَّحاوِيُّ (١١٧٠) ، والمَروَزِيُّ (٨٨) ، والطَّعاءُ (٥٧) .

٤ - وخالدُ بنُ عبدِ الله .

أَخرَجَهُ أَبُو دَاوُد (٤٣٣٨)، والبّيهَقِيُّ (١٠/ ٩١).

٥- وعُمَرُ بنُ عليٍّ .

أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى (١٣١)، والضِّياءُ (٦٠).

٦ – وهُشيمُ بنُ بَشِيرٍ .

أَخرَجَهُ أَبُو دَاوُد (٤٣٣٨) ، وأَبُو مُحُمَّدٍ الخَلدِيُّ فِي « الفوائد » (ق٦١١/٢) ، وأبو بَكرٍ المَروَزِيُّ فِي « مُسنَد أبي بَكرٍ » (٨٦) ، والبَيهَقِيُّ (٩١/١٠) ، وفي « الشُّعَب » (٧٥٥٠) .

٧- ويزيدُ بنُ هارُون .

أَخرَجَهُ التِّرِمِذيُّ (٢١٦٨، ٣٠٥٧)، وأحمدُ (٣٠)، وعَبدُ بن حُميدٍ في «المُنتخَب» (رقم ١)، وأحمدُ بنُ مَنيعٍ في «مُسنَده»، وعنه الضِّياءُ (٦٦)، والحارِثُ بنُ أبي أُسامة في «المُسنَد» (ق٨٨/١)، وأبو بَكرٍ المَروَزِيُّ في «الحارِثُ بنُ أبي بكرٍ » (٨٧)، والطَّحَاوِيُّ في «المُشكِل» (١٦٥٥)، والبَزَّارُ في «مُسنَد أبي بكرٍ » (٨٧)، والطَّحاوِيُّ في «المُشكِل» (١٦٥٥)، والبَزَّارُ في «المُسنَد» (٨٧)، والطَّحاوِيُّ (٢/ ٢٦)، والطَّبرانيُّ في «مكارم الأخلاق» (٧٩)، والبَيهَقِيُّ (١٩/ ٩١)، وفي «الشُّعَب» (٧٥٥٠)، وأبُو نُعيم في «معرفة الصَّحابة» (١٢٧).

٨- وأُبو أُسامة حَمَّادُ بنُ أُسَامة .

أَخرَجَهُ ابنُ مَاجَهُ (٤٠٠٥) ، وأَحمدُ (٢٩) ، وابنُ أبي شَيبة (١٥/ ١٧٤) ، والمَروَزِيُّ في « مُسنَد أبي بكرٍ » (٨٨) ، وابنُ أبي عَاصِمٍ (٦٣) . ٩- وشُعبَةُ بنُ الحَجَّاجِ .

أخرجه أحمدُ (٥٣)، وأبو يَعلَى (١٢٨)، وابنُ حِبَّانَ (٥٠٣)، والبَزَّارُ

(٦٦)، والمَروَزِيُّ (٨٩)، والطَّحاوِيُّ (٢/ ٣٣)، وأبو مُحَمَّدٍ الخلدِيُّ في « الفوائد » (ق٣١١/١-٢)، وابنُ أبي عَاصِم (٦٢)، والطَّحَاوِيُّ (١٦٢)، وأبو نُعيم في « المعرفة » (١٢٤)، والخطيبُ في « تاريخه » (٩/ ١١٤)، وفي « الفصل للمُدرَج في النقل » (١/ ١٤٠،١٤٠)، وفي « الفصل للمُدرَج في النقل » (١/ ١٤٠،١٤٠)، والضِّياءُ في « المُختارَة » (٥٨).

١٠ – وزُهيرُ بنُ مُعاوية .

أَخرَجَهُ أَحمدُ (١٦)، والطَّحاوِيُّ (١٦٨)، والضِّياءُ (٥٥).

١١ - وابنُ الْمبارَك .

أَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي « الكُبرى » _ كها في « أطراف المِزِّيِّ » (٥/ ٣٠٣) _ . . ١٢ - والمُعتَمِرُ بنُ سُليهانَ .

أَخرَجَهُ البزَّارُ (٦٥)، والطَّحاوِيُّ (١١٦٩).

١٣ - وعُبيدُ الله بنُ عمرِو .

أَخرَجَهُ أَبُو يَعلَى (١٣٠).

١٤ - ومالكُ بنُ مِغْوَلٍ .

أَخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي « الأوسط » (٢٥١١) ، عن حجَّاج بن نُصَيرٍ ، نا مالكُ بنُ مِغْوَلٍ بهذا ، وقال : « لم يَروهِ عن مالكِ إلَّا حجَّاجُ بنُ نُصَيرٍ » .

• قلتُ : وهو وَاهٍ . وخالفه مُسلِمُ بنُ إبراهيم ، فرواه عن مالكِ بن مِغوَلِ بهذا موقُوفًا .

أَخرَجَهُ الخطيبُ في « الفَصل » (١/ ١٤٤).

وهو الصَّوَابُ في حديث مالكِ بن مِغوَلٍ.

٥١ – ووكيعُ بنُ الجَرَّاحِ .

أَخرَجَهُ الطَّبَرِيُّ في « تفسيره » (٧/ ٩٨) موقُوفًا.

١٦ – وزَائِدَةُ بنُ قُدَامَة .

أُخرَجَهُ البَزَّارُ (٦٧).

١٧ - ومُحمَّدُ بنُ يزيدَ الفَرَائِضِيُّ .

أَخرَجَهُ أَبُو عَمرِو الدَّانِي في « الفِتَن » (٣٣٥).

وذَكَرَ الدَّارَقُطنَيُّ في « العِلل » (١/ ٢٥٠- ٢٥١) آخرين ، منهم : يحيى بنُ سعيدٍ الأُمُوِيُّ ، ويحيى بنُ عبد المَلِك بنِ أبي غَنِيَّة ، ومُرَجَّى بنُ رجاءٍ ، وعبدُ الرَّحيم بنُ سُليهانَ ، والوَلِيدُ بنُ القاسم ، وعليُّ بنُ عاصمٍ ، ويُونُسُ بنُ أبي إسحاق ، وعبدُ العَزيز بنُ مُسلِمٍ القَسْمَلِيُّ ، وهَيَّاجُ بنُ بِسطَامٍ ، ومُعَلَّى بنُ هِلالٍ ، وأبو حَمزَة السُّكَرِيُّ .

كُلُّ هؤلاء رَوَوهُ ، عن إسماعيل بن أبي خالدٍ بسنده مرفُوعًا .

وخالفهم يحيى بنُ سعيدِ القَطَّان ، وأبنُ عُيينة ، وإسهاعيلُ بنُ مُجَالِدٍ ، وعُبيدُ الله بن مُوسَى ، فرَوَوهُ عن إسهاعيلَ ، عن قيسٍ ، عن أبي بكرٍ موقُوفًا عليه .

ذَكَرَهم الدَّارَقُطنيُّ ، وقال : « جَمِيعُ رُواة هذا الحديث ثِقاتُ ، ويُشبِه أَن يَكُون قيسُ بنُ أَبِي حازم كان يَنشَطُ في الرِّواية مرَّةً فيُسنِدُه ، ومرَّة يَجبُن عنه فيَقِفُه على أبي بكرٍ » ا.هـ .

ونَقَلَ ابنُ أبي حاتمٍ في « العِلل » (١٧٨٨) عن أبي زُرعة ، قال : « وأحسِبُ إسماعيلَ بنَ أبي خالدٍ كان يرفَعُه مرَّةً ، ويُوقِفُه مرَّةً » .

وهذا الحُكمُ مِن أبي زُرعة ، والدَّارَقُطنيِّ يقتَضِي صِحَّةَ المرفُوعِ والمُوقُوفِ جميعًا ، وجانِبُ الرَّفع أَقوَى وأُولَى .

وأمَّا ما نَقَلَهُ السَّائِلُ عن الحافظ ابن كَثيرِ أَنَّهُ قال في «تفسيره »: «إنَّ الدَّارَقُطنيَّ رَجَّح وقفَه »، فالذي في «طبعة الشَّعب » من «التَّفسير » (٣/ ٢٠٨): «وقد رَجَّح رَفعَهُ الدَّارَقُطنيُّ »، فلَعَلَّ السَّائلَ التَبسَ عليه، أو وَقعَ التَّصحيفُ في نُسخَتِه.

وقد رَدَّ شيخُنا على ابنِ كَثيرٍ في هذا ، والرَّدُّ لا يَرِدُ عليه ؛ للتَّصحِيفِ المَّدُور ، وعُذرُ شيخِنا ظاهرٌ .

والله الْمُوفِّق.

وخُلاصةُ البحث ..

أَنَّ اللَّفظ الذي ذَكره السَّائِلُ لا يَصِحُّ ، وإِنَّما يصحُّ اللَّفظُ الآخرُ ، والنَّفظ الآخرُ ، والنَّف على رِوايَتِه الجماعةُ ، عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ . والحمدُ لله .

١٧٤ - سُئلتُ عن حديث: ﴿ إِذَا تَوَضَّأَتَ ، فَقُل : بِسمِ الله ، وَالْحَمدُ لله ؛ فَإِنَّ حَفَظتَكَ لَا تَستَرِيحُ ؛ تَكتُبُ لَكَ الْحَسَنَاتِ ، حَتَّى تُحَدِثَ مِن ذَلِكَ الوُضُوءِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أَخرَجَه الطَّبَرانيُّ فِي « الصَّغير » (١/ ٧٣) قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ مسعودٍ الزَّنبَريُّ أَبُو بكرٍ بمصرَ ، حدَّثنا أحمدُ بنُ عبد الرَّحيمِ البرقيُّ ، حدَّثنا عمرُو بنُ أبي سَلَمة ، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ مُحمَّدٍ البَصرِيُّ ، عن عليِّ بن ثابتٍ ، عن مُحمَّدِ بنِ سِيرِينَ ، عن أبي هُريرة ، أنَّ النَّبيَّ عَيَّكِ قال له : « يَا أَبَا هُريرة ! إِذَا توضَّأَت ... الحديث » .

قال الطَّبَرانيُّ : « لَم يَروِه عن عليِّ بنِ ثابتٍ _ أَخُو عَزْرَةَ بن ثابتٍ _ إلَّا إِلَا الطَّبَرانيُّ : « لَم يَروِه عن عليِّ بنِ ثابتٍ _ إلَّا إبراهيمُ بنُ مُحَمَّدٍ البصريُّ ، تفرَّد به عمرُو بنُ أبي سَلَمة » .

قال الهَيثمِيُّ في « المَجمَع » (١/ ٢٢٠): « إسنادُهُ حَسَنُّ ».

وكذلك قال البَدرُ العَينِيُّ في « شرح الهداية » ـ كها في « ردِّ المُحتار » (١/١٣/١) ـ.

• قلتُ : وهُو عَجَبُ !! وإبراهيمُ بنُ مُحَمَّدٍ هذا هو الْمَرجَم في «لسان الميزان » (١/ ٩٨) ، وتَّقَهُ ابنُ حِبَّانَ ، وقال ابنُ عديٍّ في « الكامل » الميزان » (٢٦ - ٢٦١) : « رَوَى عنه عمرُو بنُ أبي سَلَمة وغيرُه مناكيرَ » ، ثُمَّ

قال: « وأحاديثه صالِحَةٌ مُحتَمِلَةٌ ، ولعلَّه قد أُتي مِمَّن قد رواها عنه » ا.هـ.

وهذا التَّرَجِّي من ابن عديٍّ عِلَى فيه نظرٌ ؛ فإنَّهُ ساق له أحاديث ، الرَّاوي عَنهُ فيها هو : أبو مُصعَبِ الزُّهريُّ ، وعمرُو بنُ أبي سَلَمة ، وكلاهُمَا ثِقَةٌ ، فلا تَكُونُ المناكيرُ إلَّا مِن إبراهيمَ .

وقد أشار الحافظُ في « اللِّسان » في ترجمة إبراهيم إلى هذا الحديث ، ثُمَّ قال : « وهو مُنكَرُ » .

وقال الحافظُ أيضًا في « نتائج الأفكار » (١/ ٢٢٨): « وعليُّ بنُ ثابتٍ مجهولٌ . والرَّاوِي عنه ضعيفٌ » .

وقد أُورَد هذا الحديثَ ابنُ الجوزيِّ في « الموضوعات » (٣/ ١٨٥ - ١٨٥) ، من طريق عمرو بنِ أبي سَلَمة به ، مع طريقٍ أُخرَى ، ثُمَّ قال : « هذا حديثٌ ليس له أصلٌ ، وفي إسناده جماعةٌ مجاهيلٌ ، لا يُعرَفُون أصلًا » .

واللهُ أعلَمُ .

رجب ۱۶۱۹هـ

١٧٥ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ بَينَ أَيدِيكُم عَقَبَةً كَؤُودًا ، لَا يَجُوزُهَا إِلَّا كُلُّ ضَامِرٍ مَهزُولٍ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أَخرَجَهُ أَبُو نُعيمٍ في « الحلية » (٥/ ٢٩٩ - ٣٠١) ، ومِن طريقِهِ ابن عَساكر في « تاريخ دمشق » (ج ١٩ / ق ٢٤ - ٢٦) من طريق هِشام بن عَمَّارٍ ، ثنا بَقِيَّةُ بنُ الوليد ، عن رَجُلٍ ، عن أبي حازِم الخُنَاصِرِيِّ الأَسَدِيِّ ، وساق حِكَايَةً طويلةً في ثلاث صَفْحَاتٍ فيها غَرَائبُ ، وتَخَلَّلَها أَنَّ وساق حِكَايَةً طويلةً في ثلاث صَفْحَاتٍ فيها غَرَائبُ ، وتَخَلَّلَها أَنَّ أبا حازم هذا قال : سَمِعتُ أبا هُريرة يقولُ : ... فذكرَهُ مرفُوعًا .

وهذاً سَنَدُهُ واهٍ ؛ وهشامُ بن عَمَّارٍ ساء حِفظُه.

وبَقِيَّةُ بن الوليد مُدَلِّشٌ ، ولم يُصَرِّح بتحديثٍ .

وشيخه مبهم.

وأبو حازم هذا لا أُعرِفُه بِجَرحٍ ولا تعديلٍ.

ثُمَّ أَخرَجَهُ أَبو نُعيم (٥/ ٢٠١-٣٠٢) من طريق إبراهيم بن هَراسَة ، عن شُفيان الثَّوريِّ ، عن أبي الزِّناد ، عن أبي حازم ، عن أبي هُريرَة فذكرَ نحوَه مُختَصرًا .

ومِن طريق أبي نُعيمٍ أخرَجَهُ ابنُ عساكرَ (ج١٩/ ق٢٧).

وسَنَدُه ساقطٌ أيضًا ؛ وإبراهيمُ بن هَراسَةَ تَرَكَهُ النَّسائِيُّ ، وقال البُخاريُّ : « تركُوه ، تكلَّم فيه أبو عُبيدٍ ، وغيرُه » ، وتَرَكَهُ أيضًا أبو حاتمٍ

الرَّازِيُّ ، ونقل أبو العرب في « الضُّعفاء » عن العِجليِّ أنَّهُ قال : « متروكُ كذَّابٌ » ، ورَمَاهُ أبو داوُد بالكَذِب .

ولكن أخرَجَه ابن عساكر أيضًا ، من طريق أحمدَ بنِ المُعَلِّسِ الحِمَّانِيِّ ، عن يجيى بنِ عبد الحميد الحِمَّانِيِّ ، عن ابن المُبارَك ، عن الثَّورِيِّ به . وسَنَدُه ساقطٌ أيضًا ؛ وابن المُعَلِّس كذَّبُوه .

فالحديثُ لا يصحُّ بهذا اللَّفظ.

ولكن يُغنِي عَنهُ ما :

أَخرَجَهُ البَزَّار (٣٦٩٦-كشف الأستار) ، والحاكِمُ في « المُستدرَك » (٤/ ٥٧٣-٥٧٥) من طريق أبي مُعاوِية الضَّريرِ مُحمَّد بن خَازِمٍ ، عن مُوسَى بنِ مُسلِمِ الصَّغيرِ ، عن هِلال بن يَسَافَ ، عن أُمِّ الدَّرداء ، عن أبي الدَّرداء مرفُوعًا : « إِنَّ بَينَ أَيدِيكُم عَقبَةً كَؤُودًا ، يَنجُو فِيهَا كُلُّ مُخِفِّ » . لفظُ البَزَّار .

وأخرَجَهُ البَيهقِيُّ في « الشُّعَب » (٧/ ٩٠٣) ، وأَبُو نُعيمٍ في « الجِلية » (١/ ٢٢٦) من طريق عبد الحَمِيدِ بن صالحٍ ، ثنا أبو مُعاوية بسَندِه سواء نحوَه .

وعندهما والحاكم : ﴿ فَأَنَا أُحِبُّ أَنَ أَتَخَفَّفَ لِتِلكَ الْعَقَبَةِ ﴾ .

قال البَزَّارُ: « لا نَعلَمُ رواه إلاَّ أبو الدَّرداء ، ولا حدَّث به إلَّا أبو معاوية عن مُوسى . ومُوسَى ثِقةٌ ، حدَّث عنه النَّاسُ . وهلالُ مشهُورٌ . والإسنادُ صحيحٌ ».

وقال الحاكِمُ: « هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد » ، ووافقه الذَّهبيُّ .

وكذلك صحَّح إسنادَه المُنذِرِيُّ في « التَّرغيب » (١٣١/٤) بعد أن عزاه للطَّبَرانِيِّ في « الكبير » .

وحَسَّن إسنَاده البَزَّارُ .

ولعلَّ إسنادَهُما واحدٌ مِن عند أبي مُعاوية. واللهُ أعلَمُ.

ثُمَّ رأيتُهُ في «كتاب الزُّهد» (ص١٣٨) للإمام أحمد رواه من طريق الأعمش ، عمَّن أخبرَهُ ، عن أُمِّ الدَّرداء ، أنَّها اشتكت إلى أبي الدَّرداء فناءَ الدَّقِيق ، فقال : « إِنَّ أَمَامَنَا عقبةً كَوُّودًا ، المُخِفُّ فيها خيرٌ من المُثقِل » .

وسَنَدُه ضعيفٌ ؛ لجَهالة شيخِ الأعمش.

واللهُ أعلَمُ .

١٧٦ - سُئلتُ عن حديث: « مَن أَطعَمَ أَخَاهُ خُبرًا حَتَّى يُشبِعَهُ ، وَسَقَاهُ مَاءً حَتَّى يَشبِعَهُ ، أَبعَدَهُ اللهُ عَنِ النَّارِ سَبعَ خَنَادِقَ ، بُعدُ مَا بَينَ خَندَقينِ مَسِيرَةُ خَمسِمِئةِ عَامٍ ».

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ موضوعٌ .

أَخرَجَهُ ابنُ حِبَّانَ فِي « المجروحين » (١/ ٢٠١) مُعلَّقًا ، ووَصَله الحاكمُ فِي « المُستدرَك » (١/ ١٢٩) ، والطَّبَرانيُّ فِي « الأوسط » (١٥١٨) ، والفَّسَوِيُّ فِي « اللَّوسط » (١/ ٢٥) ، والدُّولَابِيُّ فِي « الكُنى » (١/ ١١٧) ، والفَسوِيُّ فِي « الكُنى » (١/ ١١٧) ، والأصبهانيُّ فِي « التَّرغيب » (٣٩١، ٢٥، ٢) ، وابنُ عساكر في « تاريخ والأصبهانيُّ في « التَّرغيب » (٢٢٩، ٢٥، ٢) ، وابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (ج٦/ ق ٢٢٨ - ٢٢٩) من طريق إدريسَ بنِ يحيى الخَوْلَانِيِّ ، حدَّثَني رَجَاءُ بنُ أبي عطاءِ المَعَافِرِيُّ ، عن واهبِ بنِ عبد الله الكَعبِيِّ ، عن عبد الله بن عَمرو مرفُوعًا .

قال الطَّبَرانيُّ : « لا يُروَى هذا الحديثُ عن عبد الله بن عَمرِو إلَّا بهذا الإسناد . تفرَّد به إدريسُ بنُ يحيَى » .

• قلتُ: وهو صَدُوقٌ مُتَمَاسِكٌ، سُئل عنه أبو زُرْعة الرَّازِيُّ، فقال: «رجلُ صالحٌ ، من أفاضل المُسلِمين » ، وقال ابنُ أبي حاتم في « الجرح والتَّعديل » (١/ ١/ ٢٥٥): «صَدوقٌ » ، وذكره ابنُ حِبَّانَ في « الثَّقات » والتَّعديل » (١/ ١/ ٥٥٥): «صَدوقٌ » ، وذكره أبنُ حِبَّانَ في « الثَّقات » (٨/ ١٣٣) ، وقال: « مُستَقِيمُ الحديث ، إذا كان دُوْنَهُ ثقاتٌ و فوقه ثقاتٌ » ،

وهذا القيدُ الذي ذَكَره ابنُ حِبَّانَ يدُلُّنا على أن الآفة في أحاديثه إِنَّما هي عِنَّن فوقَه أو دُونه.

وهذا الحديث مِثالٌ لذلك ؛ فإنَّ شيخ إِدريس في هذَا الحديث هو أبو الأَشيَم رجاءُ بن أبي عطاءٍ ، فتَرجَمَهُ الذَّهبيُّ في « الميزان » (٢/ ٤٦) ، ورَوَى له هذا الحديث بسَنَدِه ، وقال : « صُويلِحٌ . قال الحاكمُ : مِصريُّ ، صاحبُ موضُوعاتٍ . وقال ابنُ حِبَّانَ : يَروِي الموضُوعاتِ . . . [وقال بعد أَن رَوَى الحديث :] هذا حديثُ غريبٌ ، مُنكرٌ ، تفرَّد به إِدريسُ ، أحدُ الزُّهَاد » انتهى كلامُه .

وحُكمُه على رجاءٍ هذا بأنه « صُوَيلِحٌ » بعد حكايته لكلام ابن حِبَّانَ وحُكمُه على رجاءٍ هذا بأنه « صُوَيلِحٌ » بعد حكايته لكلام ابن حِبَّانَ والحاكم في غاية العَجَبِ ، فأين الصَّلاحُ ، ولَو على إغهاضٍ ، في رَجُلٍ يَروِي الموضُوعات ؟!

وقد تعجّب من صنيعه أيضًا الحافظُ ، فقال في « لسان الميزان » (رقم ٣٤٢٣) : « وهذا الحديثُ أورَدَهُ ابنُ حِبّانَ ، وقال : إنّه موضُوعٌ . وحكاه عنه صاحبُ « الحافل » . وأخرَجَهُ الحاكمُ في « المستدرك » عن الأصمِّ ، عن إبراهيمَ بنِ مُنقِذِ ، عن إدريسَ ، وقال : « صحيح الإسناد » ، فا أدرِي ما وَجهُ الجَمعِ بين كلامَيه ! كما لا أدرِي كيف الجَمعُ بين قولِ الذَّهبيِّ : « صُويلِحٌ » ، وسُكوتِه على تصحيح الحاكم في « تلخيص المُستدرك » ، مع حكايته عن الحافِظين أنَهُما شَهِدَا عليه برواية الموضُوعاتِ ؟! » انتهى كلامُه .

وقد صحَّح الحاكمُ إسنادَ هذا الحديث . والحاكِمُ مُتساهِلٌ في

التَّصحيح، مِمَّا حَدَا ببعض الْمَتَاخِّرين أن يُسمِّي كتابَه « الْستَترَك » بدل « الْستَدرَك »!

وقصَّر الْمُنذِرِيُّ والدِّمياطِيُّ في تخريجِهِما لهذا الحديث..

فقال الأوَّلُ في « التَّرغيب » (٢/ ٦٥) : « رواه الطَّبَرانِيُّ في « الكبير » ، وأبو الشَّيخ ابنُ حَيَّان في « الثَّواب » ، والحاكمُ ، والبَيهقيُّ . وقال الحاكمُ : صحيح الإسناد » .

وقال الثَّاني في « المَتجر الرَّابح » (٦٧٤) : « رواه الطَّبَرانِيُّ ، وأبو الشَّيخ ، والحاكمُ ، وقال : صحيح الإسناد » .

فنقلا تَصحِيحَ الحاكِم وسَكَتَا عليه ، فدلَّ على أنها أَقَرَّاهُ . وقد قَدَّمنا لك عِلَّةَ هذا الإسناد . فاللهُ المُستَعان .

١٧٧ - سُئلتُ عن حديث: « مَن حَجَّ عَن وَالِدَيهِ ، أَو قَضَى عَنهُمَا مَعْرَمًا ، بَعَثَهُ اللهُ يَومَ القِيَامَةِ مَعَ الأَبرَارِ ».

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ .

أَخرَجَهُ ابنُ عديٍّ في « الكامل » (١/ ٢٦٠)، وابنُ حِبَّانَ في « المجروحين » (١/ ٣٧٦)، والطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٢/ ٢٦٠)، والطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٧٨٠٠)، وابنُ شَاهِينَ في « التَّرغيب » (٢٠٣/ ١٥)، والأصبهانيُّ في « التَّرغيب » (٢١٨٠)، والأصبهانيُّ ، ثنا صِلَةُ « التَّرغيب » (٢١٨٩، ٢١٨) من طريق مُحمَّد بنِ حربِ النَّسَائيُّ ، ثنا صِلَةُ ابنُ سُليهان ، عن ابن جُريج ، عن عطاء ، عن ابن عبَّاسٍ مرفُوعًا فذكرَه . قال الطَّبَرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديث عن ابن جُريجٍ إلَّا صِلَةُ بنُ سُليهان ، تفرَّد به مُحمَّدُ بنُ حربِ » .

وقال ابنُ عديِّ بعد أن ذَكر عِدَّة أحاديث في ترجمة صِلَةً . ، قال : « وهذه الأحاديثُ أفراداتُ لصِلَة ، لا يُحدِّث بها غيرُهُ » .

• قلتُ : وصِلَةُ هذا تَرَكَه النَّسائيُّ ، وقال ابنُ مَعِينٍ : « ليس بثقة » ، وكذَّبَهُ في رواية _ كها عند ابنِ عَديً _ ، والخطيبُ في « تاريخه » (٩/ ٣٣٧) ، وتَرَكَه أبو حاتم الرَّازِيُّ أيضًا ، وقال ابنُ حِبَّانَ : « يَروِي عن الثَّقاتِ المقلوباتِ ، وعن الأثباتِ ما لا يُشبِهُ حديثَ الثَّقاتِ » ، وبه أعلَّ الهَيْثمِيُّ الحديثَ ، كها في « مَجمَع الزَّوائد » (٨/ ١٤٦) .

وذكرَهُ الذَّهَبِيُّ في « الميزان » من مناكير صلةً هذا . واللهُ أعلَمُ .

١٧٨ - سُئلتُ عن حديث: « مَن قَنَعَ بِهَا رَزَقَهُ اللهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا ، بل موضوعٌ .

أَخرَجَهُ ابنُ شَاهِينَ فِي « التَّرغيب » (٣٠٣/١) قال : حدَّ ثَنا يحيى بنُ عُحمَّدِ بن صاعدٍ ، ثنا سُليهانُ بنُ الرَّبيع بن هشامِ الهِندِيُّ ، ثنا كادِحٌ ـ يعني : ابنَ رحمة الزَّاهِدِيَّ ـ ، ثنا المُعَلَّى بنُ عرْفَانَ ، عن شَقيقٍ ، عن ابن مَسعُودٍ مرفُوعًا : « مَن قَنعَ بِهَا رُزِقَ دَخَلَ الجَنَّةَ » .

وهذا سَنَدٌ ساقطٌ ؛ وكادحٌ هذا قد ذَهَب كَدْحُهُ سُدًى ؛ فقد كان كذَّابًا .

وتابَعَهُ عَنبَسَةُ بنُ عبد الرَّحمن ، فرواه عن المُعَلَّى بسَنَده سواء ، بلفظ : « انتهى الإِيمانُ إلى الوَرَع . مَن قَنَع بها رَزَقَهُ اللهُ دَخَلَ الجُنَّة ، ومن أراد الجَنَّة بلا شكِّ فلا يَخافُ في الله لومة لائم » .

أَخرَجَهُ الدَّارَقُطنيُّ في « الأفراد » ، و من طريقه ابنُ الجوزيِّ في « العِلل التُناهية » (رقم ١٣٦٦) من طريق أبي كُريبٍ ، قال : نا مُحتارُ بنُ غَسَّانَ ، عن عَنبَسَة به .

وقال الدَّارَقُطنيُّ : « تفرَّد به عَنبَسَةُ ، عن المُعَلَّى . وتفرَّد به المُعَلَّي ، عن نَىقيق » .

وقال ابنُ الجوزيِّ : « قلتُ : عَنبَسَةُ والْمُعَلِّى مَترُوكان » ، وكذلك قال

النَّسائِيُّ وغيرُه ، وقال ابنُ حِبَّانَ : «كلاهما يَروِي الموضُوعاتِ . لا يَجُوزُ الاحتجاجُ بهما » .

وقولُ الدَّارَقُطنيِّ: «تفرَّد به عَنبَسَةُ ، عن المُعلَّى » فيه نَظرٌ ، كما رأيت ؛ فقد تابَعَهُ كادحُ بنُ رحمة ، وإن كانت مُتابَعة تالِفَة ؛ فإن الدَّارَقُطنيَّ ، والطَّبَرانيَّ وغيرَهُما ، لا يَقصِدَان ثُبوتَ المُتابَعة ، بل يَنفِيان وُجُودَها ، صَحَّت أم لم تَصِحَّ . وقد شَرَحتُ شيئًا من هذا في كتابي «عوذُ الجَانِي بتسديد الأوهام الوَاقِعَة في أوسَط الطَّبَراني » .

ويُغنِي عن هذا الحديثِ ما:

أَخرَجه مُسلِمٌ (١٢٥/١٥٥)، والتِّرمذيُّ (٢٣٤٨)، وأحمدُ في «السُّنَن الكبير» «المُسنَد» (١٦٨/٢)، وفي «الزُّهد» (٨)، والبَيهَقِيُّ في «السُّنَن الكبير» (١٦٨/٤)، وفي «الأربعون الصُّغرَى» (٥٥-بتحقيقي) مِن حديث عبدِ الله بنِ عَمرٍ وضَّ مَ مرفُوعًا: «قَد أَفلَحَ مَن أَسلَمَ، ورُزِقَ كَفافًا، وقنَّعه اللهُ بِها آتاه».

وُللحديث طُرُقُ أُخرَى وشواهدُ ، ذَكَرتُها في « تخريج الأربعين للبيهقيّ ». فلِلَّهِ الحمدُ.

١٧٩ - سُئلتُ عن حديث: « إِذَا أَصبَحَ ابنُ آدَمَ ، قَالَ سَائِرُ الْجَسَدِ: يَا لِسَانُ! اتَّقِ اللهَ فِينَا! فَإِنَّمَا نَحنُ بِكَ ، فَإِنِ استَقَمتَ الْجَسَدِ: يَا لِسَانُ! اتَّقِ اللهَ فِينَا! فَإِنَّمَا نَحنُ بِكَ ، فَإِنِ استَقَمنَا ، وَإِنِ اعوَجَجتَ اعوَجَجنَا ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

فرَوَاهُ أَبُو دَاوُدِ الطَّيَالَسِيُّ ، وعَفَّانُ بِنُ مُسلِم ، ومُسَدَّدُ بِنُ مُسَرِهَدٍ ، وصالحُ بِنُ عبد الله ، وعِمرَانُ بِنُ مُوسَى القَزَّازُ ، وبِشرُ بِنُ السَّرِيِّ ، كُلُّهُم ثنا حَمَّاد بِن زيدٍ ، عن أبي الصَّهباءِ ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ ، عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ ـ لا أَعلَمُه إلاَّ رَفعه ـ : « إِذَا أَصبَح ابنُ آدم ... الحديث » . هكذا على الشَّكِ في رفعه .

أَخرَجَهُ الطَّيَالسِيُّ (٢٢٠٩) ، وأحمدُ (٣/ ٩٥-٩٦) ، والتِّرمذيُّ (٢٤٠٧) ، واللَّرْوَزِيُّ فِي « زوائد الزُّهد » (١٠١٢) ، وابنُ أبي الدُّنيا فِي « الصَّمت » (١٢) ، وفي « الوَرَع » (٩١) ، وابنُ السُّنِّيِّ فِي « اليوم واللَّيلة » (رقم ١) ، والبَيهَقِيُّ فِي « الشُّعَب » (٤٩٤٦) ، والبَغوِيُّ فِي « شَرح السُّنَّة » (٤١٢/١٤) .

ورواه مُحُمَّدُ بنُ مُوسَى البَصريُّ ، وأحمدُ بنُ عَبدِ المَلِك بنِ واقِدِ الحَرَّانِيُّ ، ومُحَمَّدُ بنُ الفضلِ عَارِمٌ ، وسُليهانُ بنُ حربٍ ، وسهلُ بنُ محمُودٍ ، ومُسَدَّدُ بنُ مُسَرهَدٍ ، في رواية تَمتامَ عَنهُ ، كُلُّهُم يرويه عن حَمَّاد بن زيدٍ ، ومُسَدَّدُ بنُ مُسَرهَدٍ ، في رواية تَمتامَ عَنهُ ، كُلُّهُم يرويه عن حَمَّاد بن زيدٍ ،

بسَنَدِه سواء ، فرَفَعُوه عنه مِن غير شكِّ .

أَخرَجَهُ التِّرَمَذِيُّ (٢٤٠٧)، وعَبدُ بنُ مُميدٍ في « المُنتخَب مِن المُسنَد » (٩٧٩)، وابنُ عبدِ البَرِّ في « التَّمهِيد » (٢١/ ٤٠)، وأبو نُعيمٍ في « الحِلية » (٩٧٩)، وابنُ عبدِ البَرِّ في « الشُّعَب » (٩٤٥)، وابنُ شَاهِين في « الشُّعَب » (٩٤٥)، وابنُ شَاهِين في « التَّرْغيب » (٣٩٦/ ١)، وأبو يَعلَى في « المُسنَد » (١٦٩٨)، والزِّيُّ في « التَّهذِيب » والأَصبَهَانِيُّ في « التَّهذِيب » (١٦٩٢)، والمِزِّيُّ في « التَّهذِيب » (٣٣/ ٢٣١).

قال أبو نُعيمٍ: « غريبٌ من حديث سعيدٍ . تفرَّد به حمَّادٌ ، عن أبي الصَّهباء » .

• قلتُ : والشَّكُّ في رفعه مِن حَمَّادِ بنِ زيدٍ ، كما أفصح بذلك بِشرُ بنُ السَّرِيِّ في رواية الحُسين المَرْوَزِيِّ عنه .

وقد رواه أبو أُسامة حمَّادُ بنُ أُسَامة ، وأبو كاملٍ الجَحْدَرِيُّ ، كلاهُما عن حمَّاد بن زيدٍ بسَنَده سواء موقُوفًا .

أخرَجَهُ التِّرمذيُّ ، وعبدُ الله بنُ أحمد في « زوائد الزُّهد » (ص١٩٥) . وقد وَقع الإسنادُ هكذا في كتاب « الزُّهد » ، قال عبدُ الله بنُ أحمد : «حدَّثَنَا أبي ، حدَّثَنا أبو كاملٍ ، حدَّثَنَا حمَّادُ بن زيدٍ » ، وذِكرُ « أحمد بن حنبلٍ » في هذا الإسناد خَطأُ ظاهرٌ ؛ فأبو كاملٍ الجَحدَرِيُّ هو فُضيل بن حُسين ، من شُيوخ عبد الله بن أحمد ، لا مِن شُيوخ أبيه . والله أعلم . وكذلك ، رواه سُليهانُ بنُ حَربٍ ، نا حمَّادُ بنُ زَيدٍ بهذا الإسناد موقُوفًا .

أَخرَجَهُ الْخَطَّابِيُّ فِي « غريب الحديث » (٢/ ٤٤٢) من طريق أبي مُسلِم

الكَشِّيِّ ، قال: نا سُليهانُ بنُ حَربِ بهذا.

وقد تَقَدَّمَ أَنَّ سُليهانَ بنَ حَربِ رواه عن حَمَّادٍ مرفُوعًا .

وأَستَبعِدُ أَن يكون اختلافًا على سُليهانَ . والذي يَقَعُ لي أَنَّهُ مرفُوعٌ في كتاب الخَطَّابِيِّ ؛ فقد رأيتُهُ في أحاديثَ كثيرةٍ يَنسِبُ الحديثَ إلى الصَّحابِيِّ ، مع أَنَّهُ مرفُوعٌ بلا شَكِّ . فالله أعلَمُ .

وقد صَحَّحَ التِّرمذيُّ الرِّواية الموقُوفَة.

فَإِذَا أَضَفتَ إِلَى ذلك أَنَّ أَبِا الصَّهباء لَم يُوَتَّقه إِلَّا ابنُ حِبَّانَ ، على تساهُلِه المعهودِ ، لَاحَ لك ضَعفُ هذا الإسناد .

وقد رأيتُهُ موقُوفًا على عليِّ بن أبي طالبٍ مُطُّك .

أَخرَجَهُ ابنُ أبي الدُّنيا في « الصَّمت » (٥٨) قال : حدَّثنا عليُّ بنُ الحَسَن ، عن خَلَفِ بنِ الوليد ، قال : حدَّثنا عبدُ الرَّحمن بنُ مُحمَّدِ الحُسَن ، عن عَمرَانَ بنِ يزيدَ ، عن عليِّ بن أبي طالبِ ، قال : « اللِّسانُ قوامُ البَدَنِ ، فَإِذَا استَقَامَ اللِّسانُ ، استَقَامَت الجَوَارِحُ ، وَإِذَا اضطَرَبَ اللِّسَانُ لَم يَقُم لَهُ جَارِحَةٌ » .

وسَنَدُه ضعيفٌ ؛ وعِمرَانُ بنُ يزيدَ مجهولٌ ، كما قال أبو حاتم الرَّازِيُّ ـ كما في « الجرح والتَّعديل » (٣/ ١/ ٣٠٧) _ .

وكُنتُ حَسَّنتُه في تَخرِيجِي لكتاب « الصَّمت » ، فقد رَجَعتُ عنه ، وأَسأَلُ اللهَ المغفِرَة .

١٨٠ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ الْحَزِينَ فِي ظِلِّ الْعَرشِ يَومَ الْقِيَامَةِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أَخرَجَهُ ابنُ شَاهين في « التَّرغيب » (١/٤٧٠) من طريق إسحاق بن جُهُلُولَ ، ثنا مُوسَى بنُ داوُد ، عن يَعقُوبَ بنِ إبراهيم ، عن يحيَى بنِ سعيدٍ ، عن رَجُلِ، عن أبي مُسلِم الخَوْلَانِيِّ، عن أبي ذُرِّ أن رسُول الله عَلَيْكُ قال له: « إِنِّي مُوصِيكَ بِوَصِيَّةٍ ، فاحفَظهَا ، ولعلَّ اللهَ أن يَنفَعَك بها : زُرِ القُّبُورَ ، وتَذَكَّر بها الآخرة »، قلتُ : « يا رسُول الله ! بالليل ؟ »، قال : « بِالنَّهار أحيانًا ، ولا تُكثِر . واغسل المَوتَى ؛ فإن مُعالَجَة جَسَدٍ خاويًا عِظَةٌ بَلِيغَةٌ . وصلِّ على الجَنائِز ؛ لعلَّ ذلك أن يُحزِنَك ؛ فإنَّ الحزينَ في ظلِّ الله ، ويُعوَّضُ كلُّ خيرٍ . وجالِسِ المساكينَ ، وسَلِّم عليهم إذا لقِيتَهم . وكُلْ مع صاحب البلاء تَواضُعًا لربِّك ، وإيهانًا به . والبَس الخَشِنَ الضَّيِّقَ من الثِّيابِ ؛ لعلَّ العُجبِ والكِبرَ أن لا يَكُون لَـهُما فيك مَسَاغًا . وتَزَيَّن أحيانًا لعبادة رَبِّك ؛ فَإِنَّ الْمؤمن كذلك يَفعَلُ تعَفُّفًا وتَكَرُّمًا . ولا تُعذَّب شيئًا مِمَّا خَلَق اللهُ بالنَّار ».

وهذا مُنكَرُ جدًّا، لا يَبعُد أن يكون موضُّوعًا.

وقد اختُلِف في سَنَدِه ..

فرواه عَبَّاسُ بنُ مُحُمَّدٍ الدُّورِيُّ ، وأحمدُ بنُ حازمِ الغِفَارِيُّ ، قالا : نا مُوسَى بنُ داوُد ، نا يعقُوبُ بنُ إبراهيم ، عن يحيى بنِ سعيدٍ ، عن أبي مُسلِم الحَوْلانِيِّ ، عن عُبيد بن عُميرٍ ، عن أبي ذَرِّ ، قال : قال لي رَسُولُ الله عَلَي مُسلِم الحَوْلانِيِّ ، عن عُبيد بن عُميرٍ ، عن أبي ذَرِّ ، قال : قال لي رَسُولُ الله عَلَي مُسلِم الحَوْلانِيِّ ، عن عُبيد بن عُميرٍ ، عن أبي ذَرِّ ، قال : قال لي رَسُولُ الله عَلَيْ . « زُرِ القُبُور . . . » ، فذكرَه حتَّى قولِه : « . . . يَتَعَرَّضُ لِكُلِّ خيرٍ » . أخرَجَهُ الحاكِمُ (١/ ٣٧٧، و٤/ ٣٣٠) ، وعنه البَيهقِيُّ في « الشُّعَب » أخرَجَهُ الحاكِمُ (١/ ٣٧٧، و٤/ ٣٣٠) ، وعنه البَيهقِيُّ في « الشُّعَب » (رقم ٩٢٩١) .

قال الحاكمُ: « هذا حديثُ رُواتُه عن آخِرِهم ثقاتُ » ، وقال في الموضع الثاني: « صحيحُ الإسناد » ، واغترَّ به العِراقيُّ ، فقال في « تخريج الإحياء » (٤/ ٤٩٠): « إسنادُه جيِّدٌ » .

بينها قال البيهقِيُّ : « يعقُوبُ بنُ إبراهيم هذا أَظُنَّه المدنيَّ المجهولَ . وهذا متنُ مُنكَرُ » .

وقال الذَّهبيُّ في « تلخيص المُستدرَك » : « لكِنَّه مُنكَرٌ . ويعقُوبُ هو القاضي أبو يُوسُفَ ، حَسَنُ الحديث . ويحيَى لَم يُدرِك أبا مُسلِم فهو مُنقَطِعٌ ، أو أنَّ أبا مُسلِم رجلٌ مَجهولٌ » انتهى .

• قلتُ : هكذا خالَفَ الذَّهَبِيُّ البَيهَقِيَّ في الحُكم على يَعقُوبَ بنِ إبراهيم ، فهو عند النَّهَبِيِّ : القاضي صاحبَ أبي حَنِيفَة ، وعند البَيهَقِيِّ : مَدَنِيُّ مَجهُولٌ .

وقال ابنُ الْمُلَقِّنِ في « البدر المُنِير » (٥/ ٣٤٤) : « يَعقُوبُ بنُ إبراهيم واهٍ » .

و نَقَلَ الْمُناوِيُّ فِي « فيض القَدِير » (٤/ ٦٢) عن الذَّهَبِيِّ أَنَّهُ قال : « يعقوبُ

واهٍ »، ولا أُدرِي مِن أيِّ كتابٍ نَقَلَ الْمُناوِيُّ هذا عن الذَّهَبِيِّ ؟ والمُناوِيُّ كثيرُ الأوهام.

ورَجَّحَ الحافظُ في « اللِّسان » (٨/ ٥٢٥) ، بعدَمَا أَنكَرَ الحديثَ ، أَنَّهُ: يَعقُوبُ بنُ إبراهيمَ الزُّهرِيُّ المَدنِيُّ ، الذي تَرجَمَ له ابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (٧/ ٢٦٠٤) ، وقال عنه: « ليس بِالمَعرُوفِ » ، وهذا يَلتَقِي مع كلام البَيهَقِيِّ . وهو الأَشبَهُ . واللهُ أعلَمُ .

١٨١ - سُئلتُ عن حديث: « اللَّهُمَّ ! بَارِك لَنَا فِي رَجَبٍ وَشَعبَانَ ، وَبَلِّغنَا رَمَضَانَ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أَخرَجَهُ عبدُ الله بنُ أَحمدَ في « زَوائِد الْمُسنَد » (٢٣٤٦ -شاكر) ، والبَزَّارُ (٩٦١ - كشف الأستار) ، وابنُ أبي الدُّنيا في « فضائل رمضان » (ق٧/١)، وابن السُّنِّيِّ في « اليوم واللَّيلة » (٦٥٩)، والطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٣٩٣٩) ، وفي « الدُّعَاء » (٩١١) ، وأبو نُعيم في « الجِلية » (٦/ ٢٦٩) ، والبَيهقِيُّ في « الشُّعَب » (٣٨١٥) ، وفي « فضائل الأوقات » (١٤) ، والخطيبُ في « مُوضِح الأوهام » (٢/ ٤٧٣) ، وابنُ النَّجَّارِ في « ذيل تاريخ بَغدادَ » (١/ ١٥٣) ، وابنُ أبي الصَّقرِ في « مَشيَخَته » (٧، ٠٨)، والحَسَنُ بنُ مُحُمَّدٍ الخَلَّالُ في « فضائل رَجَبٍ »، وابن بِشرَانَ في « الأمالي » (١٥١٠) ، والرَّافِعِيُّ في « أخبار قَزوِينَ » (٣/ ٤٤٩) ، والحافظُ في « تَبيِين العَجَب » (ص١١) من طُرُقٍ عن زائدة بن أبي الرُّقادِ ، نَا زِيادٌ النَّمَيرِيُّ ، عن أنس ، قال : كان رسُول الله عَيْكُ إذا دَخَلَ رجبٌ قال: ... فذكره.

وزاد عبدُ الله بنُ أحمد ، وابنُ السُّنِّيِّ ، والبَيهقِيُّ : وكان يقولُ : « لَيلَةُ الجُمْعَةِ غَرَّاءُ ، ويَومُها أزهرُ » .

قال الطَّبَرانيُّ : « لا يُروَى هذا الحديثُ عن رسُول الله عَلَيْكُمْ إلَّا بهذا الإسناد، تَفردَّ به زائدةُ بنُ أبي الرُّقاد».

وقال البيهقيُّ : « تفرَّد به زائدةُ بنُ أبي الرُّ قَاد ، عن زيادٍ النُّميرِيِّ » .

• قلتُ : وزائدةُ مُنكَرُ الحديث ، كما قال البُخاريُّ والنَّسائيُّ . وقال أبو حاتمٍ : « يُحدِّثُ عن زيادٍ النُّميرِيِّ ، عن أنسٍ أحاديثَ مرفُوعةً مُنكَرةً ، ولا نَدرِي مِنهُ أو مِن زيادٍ » ، وقال أبو داوُد : « لا أعرِفُ خبرَ ه » .

ولا الموري من جهّله ؟ كلّ الذي ورد في ترجمته أنّه منكر الحرب عبره من المراب المنسوري المرب المر

وزيادُ بنُ عبد الله النَّمَيرِيُّ ضعَّفَه ابنُ مَعِينٍ وأبو داوُد ، وقال ابن حِبَّانَ : « مُنكَر الحديث . يَروِي عن أنسٍ أشياءَ لا تُشبِه حديث الثِّقات . لا يَجُوز الاحتجاجُ به » ، وقال أبو حاتم : « يُكتَبُ حديثُه ، ولا يُحتجُّ به » . والحديثُ ضعَّفه الذَّهَبِيُّ في « الميزان » في ترجمة ابنِ أبي الرُّقاد . واللهُ أعلمُ .

١٨٢ - سُئلتُ عن حديث: « رُبَّ قَائِم ، حَظُّه مِن قِيَامِهِ السَّهَرُ ، وَرُبَّ قَائِم صَائِم حَظُّهُ مِن صِيَامِهِ العَطَشُ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ أَحمدُ (٨٨٥٦) ، وابنُ خُزَيمة (٣/ ٢٤٢) ، وأبو يَعلَى (ج/ ١١/ رقم ٢٥٥١) ، والحاكمُ (١/ ٤٣١) ، والقُضاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (١٤٢٦) ، والبَغَوِيُّ في « شرح الشُّنَّة » (٢/ ٣٧٣) ، والشَّهاب أي (٢/ ٣٠١) ، والبَعَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (٣/ ٣٠١) ، والشَّجَرِيُّ في « الأمالي » (٢/ ٣٠١، ١١٢) من طريق إسماعيل بن جَعفَر ..

والدَّارِميُّ في « سُنَنه » (٢/٢١) ، وابنُ أبي الدُّنيا في « فضائل رَمَضان » (٣٨) من طريق عبد الرَّحمن بن أبي الزِّناد ..

وابنُ حِبَّانَ (٢٧٠)، والبيهقِيُّ في «الشُّنَ الكبير» (٤/ ٢٧٠)، وفي «فضائل الأوقات» (٥٩) من طريق عبد العزيز بنِ مُحمَّدٍ الدَّرَاوَردِيِّ .. والبيهقيُّ أيضًا في «الشُّعَب» (ج٧/ رقم ٣٣٦٩) من طريق يَعقُوب ابن عبدِ الرَّحن الإِسكَندَرَانِيِّ ، أربعَتُهم عن عَمرِو بن أبي عَمرٍو ، عن سعيدِ المَقبُرِيِّ ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا فذكره .

وهو عند بعضهم بلفظ: «كُم مِن صائم ... ».

وهذا سَنَدٌ جَيِّدٌ؛ وعَمرُو بنُ أبي عَمرِو صَدوقٌ مُتهاسكٌ .

وتابَعَهُ أُسامةُ بنُ زيدٍ اللَّيثيُّ ، فرواه عن سعيدٍ المَقبُرِيِّ ، عن أبي هُريرَة

مرفُوعًا مثله .

أَخرَجَهُ ابنُ ماجَهُ (١٦٩٠)، وأحمدُ (٩٦٨٥)، والنَّسَائيُّ (٢/ ٢٣٩)، وأبو بكر الكِلَابَاذِيُّ في « معاني الأخبار » (ق٧٥٧/ ١)، وأبو نُعيم في « أخبار أصبهان » (١/ ٢٢٥) كُلُّهم من طريق ابن المُبارَك _ وهذا في « مُسنَده » (٧٥) _ ، عن أُسامة .

وتابعه زَيدُ بنُ شُعيبِ ، عن أُسامة به .

أَخرَجَهُ القُضَاعِيُّ فِي « مُسنَد الشِّهاب » (١٤٢٥).

وأَخرَجَهُ النَّسائيُّ في « الكُبرى » أيضًا (٢/ ٢٣٩) من طريق ابن المُبارَك بسَنَدِه سواء ، لكنَّه أوقَفَهُ على أبي هُريرَة .

وأخرَجَهُ النَّسائِيُّ أيضًا من طريق ابنِ الْمبارَك، عن سعيدٍ المَقبُرِيِّ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا.

فزاد في الإسناد « والدَ سعيدِ المَقبُرِيِّ ».

وهذا الاضطرابُ مِن أُسامةً بنِ زيدٍ ؛ لسُوءِ حِفظِه .

لكن يَتَرَجَّحُ الوجهُ الأَوَّلُ المرفوعُ ؛ لمُتابَعة عَمرِو بن أبي عَمرٍو . واللهُ عَلَمُ .

وله شاهدٌ من حديث ابن عُمَرَ مرفُوعًا: « رُبُّ صائم ، حَظُّهُ مِن صيامِهِ الجُوعُ والعَطَشُ ، ورُبَّ قائم ، حظُّه من قيامه السَّهرُ ».

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج ١٦ / رقم ١٣٤١٣) ، وابنُ عَديٍّ في « الكامل » (٢٩٨ / ٢٥) ، والقُضاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (١٤٢٤) من طريق بَقِيَّة بنِ الوليد ، عن مُعاوية بنِ يحيى الأَطرَابُلسِيِّ ، عن مُوسَى

ابن عُقبة ، عن نافع ، عن ابن عُمَر .

قال المُنذِرِيُّ في ﴿ التَّرغيبِ ﴾ (٢/ ١٤٨) : ﴿ إِسنادُه لا بأس به ﴾ ، وقال الْهَيثمِيُّ في ﴿ الْمَجمَعِ ﴾ (٣/ ٢٠٢) : ﴿ رِجالُه مُوَثَّقُونَ ﴾ .

• قلتُ : كذا قالا ! والحديثُ مُنكَرٌ ، كما قال أبو حاتم الرَّازيُّ في «عِلل وَلَدِه» (٦٩٢) ، لكنَّ ابنَهُ سألَهُ : « مَنْ مُعاويةُ بنُ يحيى ؟ » ، فقال : « لا يُدرَى » ، كذا قال أبو حاتم ! وهو الأَطرَابُلسِيُّ .

وقد أورَد ابنُ عَديً هذا الحَديث في تَرجَمته من « الكامل » ، وخَتَم ترجَمته قائلًا : « ومُعاويةُ الأَطرَابُلسِيُّ هذا لَهُ غيرُ ما ذَكرتُ من الحديث ، وفي بعض رواياتِه ما لا يُتابَع عليه » ا.ه. ، ومنها هذا الحديث ؛ فقد قال ابنُ عَديًّ عَقِبَه : « وهذا الحديثُ يرويه مُعاويةُ بنُ يحيى » ، ومقصودُه أنَّه تفَّ د به .

ثُمَّ عِلَّةُ أُخرَى ، وهي عَنعَنَةُ بَقِيَّةَ بنِ الوليد ، وكان يُدلِّس تدليس التَّسوِية ، فنحتاجُ أن يُصَرِّح بالتَّحديث في كُلِّ طَبَقات السَّنَد . واللهُ أعلَمُ .

١٨٣ - سُئلتُ عن حديث: « رَمَضَانُ أَوَّلُهُ رَحَمَةٌ ، وَأُوسَطُهُ مَغْفِرَةٌ ، وَآخِرُهُ عِتقٌ مِنَ النَّارِ ».

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ .

أخرَجَهُ ابنُ أبي الدُّنيا في « فضائل رمضان » (ق ١ / ١) ، وابنُ عَديًّ في « الضَّعفاء » (١٦٢/٢) ، والعُقيليُّ في « الضَّعفاء » (١٦٢/٢) ، والخطيبُ في « مُوضِح الأوهام » (١/ ١٤٧) ، والشَّجَرِيُّ في « الأمالي » والخطيبُ في « مُوضِح الأوهام بن عَمَّارٍ ، ثنا سلَّام بنُ سَوَّارٍ ، ثنا مَسلَمَةُ ابنُ الصَّلتِ ، عن الزُّهريِّ ، عن أبي سَلَمة ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا فذكره . قال ابنُ الصَّلتِ ، عن الزُّهريِّ ، عن أبي سَلَمة ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا فذكره . قال ابنُ الصَّلتِ ، عن الزُّه مِن أبي هُريرَة مرفُوعًا فذكره .

قال ابنُ عَديٍّ : « وهذا أيضًا ، يرويه سَلَّام بن سَوَّارٍ ، عن مَسلَمَةَ بنِ الصَّلت . ومَسلَمَةُ ليس بالمعرُوفِ » .

وقال العُقيليُّ : « لا أصل له _ يعني : الحديثَ _ مِن حديث الزُّهريِّ » .

• قلتُ : وسلَّامٌ هو ابنُ سُليهان بنِ سَوَّار ، ابنُ أخي شَبَابة بنِ سَوَّارٍ ، مُنكَرُ الحديثِ ، ضَعَفه غيرُ واحدٍ من النُّقَاد .

وقد رواه مرةً أُخرَى ، فجَعَلَهُ عن سعيدِ بن الْسيَّب ، عن أبي هُريرَة .

أَخرَجَهُ الخطيبُ في « المُوضِح » ، وقال بعد أن ضَعَّفَه : « ومِن ضَعفِه اختلافُ رِواية هذا الحديث » .

ومَسلَمَةُ بنُ الصَّلت قال ابنُ عَديٍّ : « ليس بالمعروف » ، ووافَقَهُ الذَّهَبِيُّ فِي (الميزان) (٢/ ١٧٩).

١٨٤ - سُئلتُ عن حديث: « إِذَا بَلَغَ بَنُو العَاصِ ثَلَاثِينَ رَجُلًا ، وَعَبَادَهُ خَوَلًا » . الله دَغَلًا ، وَمَالَهُ دُولًا ، وَعِبَادَهُ خَولًا » .

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ .

وقد وَرَدَ مِن حديث أبي هُريرة ، ومُعاوية بنِ أبي سُفيان ، وابن عبَّاسٍ ، وأبي ذرِّ ، وأبي سعيدٍ الخُدرِيِّ رَافِيْهُ .

وهاك تُخرِيجُ أحاديثهم باختصارٍ .

* أمَّا حديثُ أبي هُريرة مَعْك .

فأخرَجَهُ البيهقِيُّ في « دلائل النَّبوَّة » (٦/ ٥٠٧) من طريق أبي بكر ابنِ أبي أُويسٍ ، قال : حدَّثني سُليمانُ بنُ بلالٍ ، عن العلاء بن عبد الرَّحمن ، عن أبيه ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا .

وقد خُولِف سُليهانُ بنُ بِلالٍ في رفعه ..

خالَفَهُ إسماعيلُ بنُ جعفرٍ ، قال : أخبَرَني العلاءُ بنُ عبد الرَّحمن ، عن أبيه ، عن أبي هُريرَة فذكره موقُوفًا .

أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي « الْمُسنَد » (ج١١/ رقم ٢٥٢٣) قال : حدَّثَنا يحيى بن أيُّوب ..

والخَطَّابِيُّ فِي « غريب الحديث » (٢/ ٤٣٦) من طريق عليِّ بن حُجْرٍ ، قالا : ثنا إسهاعيلُ به . وهذه الرِّواية أصحُّ ، ورَفعُ هذا الحديث عِندِي مُنكَرٌ ؛ وأبو بكرٍ ابنُ أبي أُويسٍ اسمُه عبدُ الحميد بنُ عبد الله ، وهو ثِقةٌ ، ولكن قال فيه النَّسائِيُّ : « ضعيفٌ » ، فلعلَّ هذا مِنهُ ، ورُبَّما كان ذلك من العَلاء . واللهُ أعلَمُ .

* أُمَّا حديث مُعاويةً وابنِ عبَّاسٍ رضيم الله

فأخرَجَهُ نُعيمُ بنُ حَمَّادٍ فِي ﴿ الفِتَنَ ﴾ (٣١٦) قال : حدَّثَنَا رِشدِينُ .. والبيهقيُّ فِي ﴿ الدَّلائل ﴾ (٦/ ٧٠٥، ٥٠٥) من طريق كاملِ بنِ طلحة .. كلاهُما عن ابن لَهَيعَة ، عن أبي قبيلٍ ، عن ابن مَوْهَبٍ ، أنَّ مُعاوية بينها هو جالسٌ وعنده ابنُ عبَّاسٍ ، إذ دَخَلَ عليهم مَروَانُ بنُ الحَكَم في حاجةٍ ، فلمَّا أَدبَر قال مُعاوِيةُ لابنِ عبَّاسٍ : أَمَا تَعلَمُ ! أنَّ رسُول الله عَيَّا قال : ﴿ إِذَا بَلَغَ بنو الحَكَم ثلاثين رجُلًا ، اتَّخذُوا مالَ الله تعالى بينهم دُولًا ، وعبادَه خولًا ، وكِتابَه دَغلًا ﴾ ؟ قال ابنُ عبَّاسٍ : اللَّهُمَّ نعم ! . ثُمَّ إِنَّ مروانَ ردَّ عبدَ المَلِكُ قال مُعاوِيةً في حاجَتِه ، فلمَّا أَدبَر عبدُ المَلِكُ قال مُعاوية : أَنشُدُكَ عبدَ المَلِكُ قال مُعاوية : أَنشُدُكَ باللهُ يا ابنَ عبَّاسٍ ! أَمَا تعلَمُ أَنَّ رسُول الله عَيَّا ذَكَرَ هذا فقال : ﴿ أَبُو الجَبَابِرَةِ المُرْبِعة ﴾ ؟ قال ابنُ عبَّاسٍ : اللَّهُمَّ نعَم !

• قلتُ : وهذا مُنكَرُّ جَدًّا ، كأنَّهُ موضُوعٌ ، فلعلَّ أحدًا كَذَبَهُ وأدخَلَهُ على ابن لَهِيعَة ، وليس بغريبٍ أن يَحدُث مثلُه لابن لَهِيعَة ، مع شِدَّة غفلتِه في آخر عُمُره عَمْد .

وقد ذَكَرَ الحافظُ ابنُ كَثيرٍ هذه الرِّواية في « البداية والنَّهاية » (٢٤٢)، ثُمَّ قال: « وفيه غَرَابَةٌ ونَكَارَةٌ شديدةٌ ».

* أمَّا حديث أبي ذُرِّ خُك .

فَأَخْرَجَهُ نُعِيمُ بِنُ حَمَّادٍ فِي « الفتن » (٣١٤) ، والحاكمُ في « المُستدرَك » (٤/ ٤٧٩، ٤٨٠) مِن طَرِيقَين وَاهِيَين عن أبي ذَرِّ .

قال الذَّهَبِيُّ في « تلخيص المُستدرَك » عن أَحدِهِما : « على ضَعفِ رُواتِه مُنقَطِعٌ » .

وقال ابنُ كثيرٍ في « البداية » (٦/ ٢٤٢) : « مُنقَطِعٌ بين راشدِ بن سعدٍ ، وأبي ذَرِّ » .

* أمَّا حديثُ أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ مَكْ .

فأخرَجَهُ أبو يَعلَى في « الْمُسنَد » (٢/ ٣٨٣، ٣٨٤) ، ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (ج١٦/ ق ٢٥٤) ..

وأَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٧٧٨٥) قال : حدَّثَنَا مَحَمُودُ بنُ عُمَودُ بنُ عُمَدٍ الوَاسِطِيُّ ، قالا : ثنا زَكرِيَّا بنُ يَحيَى المعروفُ بـ « زَهْوَيْهِ » ، قال : ثنا ضالحُ بنُ عُمَر ، عن مُطرِّف بن طَرِيفٍ ، عن عَطِيَّة العَوْفِيِّ ، عن أَبي سعيدٍ الخُدريِّ مرفُوعًا فذكر مثله .

وأخرَجَهُ أحمدُ (٣/ ٨٠)، وإسحاقُ بن رَاهَوَيْهِ فِي « مُسنَده » _ كما في « البداية » (٦ ٢٢١) ، والبَيهقِيُّ و البداية » (٦ ٢٤٢) لابن كثير _ ، والبَزَّار (١٦٢٠) ، والبَيهقِيُّ فِي « الدَّلائل » (٦ / ٧٠٥) من طريق جَرير بن عبد الحَميد ، عن الأعمش ، عن عَطِيَّة العَوفِيِّ ، عن أبي سَعيدٍ مرفُوعًا مثله .

قال البَزَّارُ: « لا نَعلَمُ رواه إلَّا أبو سعيدٍ ، ولا عنه إلا عَطِيَّة ».

وقال الطَّبَرانيُّ : ﴿ لَمَ يَروِ هذا الحديثَ عن مُطَرِّفٍ إِلَّا صالحُ بنُ عُمَر .

تفرَّد به زَحمَوَيهِ ».

• قلتُ : أمَّا قَولُ البَزَّار ، فمُتَعَقَّبٌ بها ذكرتُهُ قبلَ ذلك من أحاديث الصَّحابة الكِرام .

وأمَّا قولُ الطَّبَرانيِّ ، فمُتَعَقَّبٌ بأنَّ زَحمَوَيهِ لم يتَفَرَّد به ..

فتابعه سَعْدَوَيهِ ، واسمُهُ سعيدُ بنُ سُليهانَ الوَاسِطيُّ ، قال : ثنا صالحُ ابنُ عُمَر بسَنَدِه سواء .

أَخرَجَهُ البَزَّارُ في « مُسنَده » (١٦٢١ - كشف الأستار) قال : حدَّثَنا مُحمَّدُ بن ُعبد الرَّحيم ، ثنا سعيدُ بنُ سُليهان بسنَدِه سواء .

وسَنَدُ هذا الحديث ضعيفٌ على أيِّ حال ؛ وعَطِيَّةُ العَوْفِيُّ ضعَفه يحيى القَطَّانُ ، وأحمدُ بنُ حنبل ، والنَّسائِيُّ ، وأبو حاتم ، والدَّارَقُطنيُّ ، وليَّنه أبو زُرْعة ، ومشَّاهُ آخرُون .

والحديثُ باطِلٌ على كُلِّ حالٍ. واللهُ أعلَمُ .

1٨٥ - سُئلتُ عن حديثِ: عن أبي هُريرَة ، قال : قال رسُول اللهُ عَلَيْ اللهِ اللهِ اللهُ ال

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ بهذا السِّياق .

ويرويه مُحُمَّدُ بنُ فُضيلٍ ، عن الأعمش ، عن أبي صالحٍ ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا به .

أَخرَجَهُ التَّرِمذيُّ (١٥١)، وأحمدُ (٢/ ٢٣٢)، والبَزَّارُ (ج٢/ ق٠٢٢/١)، والطَّحاوِيُّ في « شرح معاني الآثار » (١/ ١٤٩ – ١٥٠)، والدَّارَقُطنِيُّ والطَّحاوِيُّ في « شرح معاني الآثار » (١/ ١٤٩ – ١٥٠)، والنَّابَ في « الضُّعفاء » (٤/ ١١٩)، وابنُ أبي شَيبة في « المُصنَّف » (١/ ٣٧٦ – ٣١٨)، والبَيهَقِيُّ (١/ ٣٧٥ – ٣٧٠).

وقد أُعلُّ أهلُ العِلم هذا الحديث.

قَالَ التِّرمَذِيُّ : « سَمِعتُ مُحُمَّدًا _ يعني : البُّخاريَّ _ ، يقولُ : حديثُ الأعمش ، عن مُجاهدٍ في المواقيت أصحُّ من حديث مُحَمَّدِ بنِ فُضيلِ ، عن الأعمش؛ وحديثُ مُحمَّدِ بنِ فُضيلِ خطأٌ ، أخطأ فيه مُحمَّدُ بنُ فُضيلِ » . وقال ابنُ أبي حاتم في « العِلل » (٢٧٣) : « سألتُ أبي عن حديثٍ ، رواه مُحُمَّدُ بنُ فُضيلٍ ... _ فذكره _ ، قال أبي : هذا خطأً ، وَهِم فيه ابنُ فُضيلِ. يرويه أصحابُ الأعمش ، عن الأعمش ، عن مُجاهِدٍ قولَه ». وقال ابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (٨٦/٨) : « هذا الحديث عِند جميع أُهل الحديث مُنكَرٌ ، وهو خطأً ، لم يَروِه أحدٌ عن الأعمش بهذا الإسناد، إِلَّا مُحُمَّدُ بِنُ فُضِيلٍ ، وقد أنكَرُوه عليه . _ ثُمَّ نَقَلَ عن _ مُحُمَّد بن وضَّاح قال: قال لنا مُحَمَّدُ بنُ عبد الله بن نُميرٍ: هذا الحديثُ ، حديثُ مُحَمَّدِ بنِ فُضيلٍ ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هُريرَة في المواقيت خطأً ، ليس له أصل . _ ونَقَلَ أيضًا عن _ ابن مَعِينٍ قال : حديثُ الأعمَش ، عن أبي صالح ، عن أبي هُريرَة ، مرفُوعًا : ﴿ إِنَّ لَلصَّلَاةِ أَوَّلًا وآخرًا ... » ، رواه النَّاس كُلُّهم ، عن الأعمش ، عن مُجاهدٍ مُرسَلًا ، ورواه مُحَمَّدُ بنُ فُضيلٍ ، عن الأعمش ، فأخطأ فيه . وهو حديثٌ ضعيفٌ ، ليس بشيءٍ ، إنَّما هو عن الأعمش ، عن مُجاهدٍ مرسل » .

وقال البَزَّار: « وهذا الحديثُ لا نَعلَمُ رواه عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هُريرَة غيرُ مُحَمَّد بن فُضيلٍ ، ولم يُتابَع عليه ، وإنها يَروِيه زائدةُ بنُ قُدَامة ، عن الأعمش ، عن مُجاهدٍ موقُوفًا من قولِه ».

وقال العُقيليُّ بعد رواية الحديث الموقوف: « وهذا أُولَى ».

وقال الدَّرَاقُطنيُّ : « لا يَصِحُّ مُسنَدًا ، وَهِمَ فيه ابن فُضيلٍ . وغيرُهُ يرويه عن الأعمش ، عن مُجاهِدٍ مُرسَلًا ، وهو أصحُّ » .

وخالَفَهُم في هذا الحُكم بعضُ الْمُتَأخِّرين ..

فقال ابنُ حزم في « الْمُحَلَّى » (١٦٨/٣) بعد أن رَوَى هذا الحديث: « وكذلك لَم يَخفَ علينا مَن تَعلَّل في حديث أبي هُريرَة بأنَّ مُحُمَّدَ بنَ فُضيلٍ أخطأً فيه ، وإنَّما هو موقوفٌ على مُجاهِدٍ ، وهذه أيضًا دَعوَى كاذبةٌ ، بلا بُرهان ، وما يَضرُّ إسنادَ من أَسنَد إيقافُ مَن وَقَفَ » .

وأيَّدَهُ في هذا الحُكم الشَّيخُ العلَّامةُ الْمُحَدِّث أبو الأشبال أحمد شاكر على تعليقِهِ على « الْمُحلَّى » ، ثُمَّ في شَرحِه على التِّرمذيِّ (١/ ٢٨٥) .

وكذلك صحَّحه شيخُنا الإمامُ أبو عبد الرَّحن ناصرُ الدِّين الألبانيُّ على بحث الشَّيخ عنظه الله . ، في « الصَّحيحة » (١٦٩٦) ، وأَحَال على بحث الشَّيخ أبي الأشبال ، وقال : « ... وَأَجَادَ » ، يعني في ردِّ تعليل العُلماء الحديث .

ونقل الزَّيلَعيُّ في « نصب الرَّاية » (١/ ١٢٠)، عن ابن الجَوزيِّ أنَّه قال في « كتاب التَّحقيق » : « ابنُ فُضيلِ ثِقَةٌ ، يجوزُ أن يكون الأعمش سَمِعَهُ مِن مُجاهدٍ مُرسَلًا ، ومن أبي صالح مُسنَدًا » .

ونَقَلَ أيضًا عن ابنِ القَطَّان الفَاسِيِّ ، قال : « ولا يَبعُد أن يكون عند الأعمش طريقان : إحداهما مُرسَلةٌ ، والأُخرى مرفُوعةٌ . والذي رفعه صدُوقٌ من أهل العِلم ، وتَّقه ابنُ مَعِينٍ » .

وانفصل الشَّيخُ أبو الأشبال في « شرح التِّرمذيِّ » في نهاية بحثه على

قوله: « والذي أختارُهُ ، أنَّ الرِّواية المُرسَلة ، أو الموقُوفَة تُؤيِّدُ الرِّوايةَ الْمُرسَلة ، أو الموقُوفَة تُؤيِّدُ الرِّوايةَ المُتَّصِلةَ المرفُوعَة ، ولا تَكُون تعليلًا لها أصلًا » ا.هـ.

وهو ما ذهب إليه ابن حزم قبل ذلك.

فقد احتج مَن صحّح الحديث بدليلين:

الأوَّل : أنَّ الوقف لا يُخالِفُ الرَّفع .

الثَّاني: أَنَّهُ لا مانع أن يكُون الحديثُ عند الأعمش على الوجهين. أمَّا بالنَّسبة للدَّليل الأوَّل.

فالأصل أنّه إذا اتّحَدَ مَحَرَجُ الحديث ، واختَلَفَ الرُّواةُ في الرَّفع والوقف ، أن يُنظَر إلى حِفظِ الرُّواة ، وعَدَدِهم ، وخُصُوصِيَّتِهم في شُيوخهم ، فيُحكَمُ للواصِلين أو المُرسِلين بحَسْبِ ذلك . والأصل في ذلك ، أنَّ الوقفَ يكُونُ علَّةً للموصُول ، والعكس .

وأمَّا الدَّليل الثَّاني .

فنعَم، لكن إذا انفرد ابنُ فُضيلٍ عن سائر أصحاب الأعمش المُختَصِّين به، وتكلَّم فيه بعضُ أهل العِلم، كان ذلك سببًا للتَّوقُّف في الحُكم لروايته. وابن فُضيلٍ ثقةٌ ، ولكن نَقَلَ ابنُ سعدٍ أنَّ بعضهم لا يَحتَجُّ به. ولو أَردنا أن نُهدِر مثلَ هذا الجرح، ونقول: « لا نعرِفُ مَن الذي لا يَحتَجُّ به »، فإنَّ الثِّقة الذي ليس عليه أدنى مَغمَزٍ ، يَرُدُّ النُّقَاد بعض حديثه، مثل مالكِ ، وابنِ عُيننَة ، والثَّوْريِّ ، والزُّهرِيِّ ، ولا مانع من الثِّقات ، فلا يُقالُ: « كيف تَرُدُّون روايته وهو ثقةٌ ؟! »، ولا مانع للحُكم للثِّقة إذا خالَف ، إذا ظَهَرَ أَنَّهُ حَفِظَ .

وقد اتَّفَقَ عُلماءُ الحديث الكِبارُ على تعليل رواية ابنِ فُضيلٍ ، وأظُنَّهم أَنكَرُوا عليه في هذا الحديث: «وقت المغرب». والبحثُ في هذا يَطُول ، وليس هاهُنا محلُّ تحريرِه. واللهُ أعلَمُ.

١٨٦ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ رَجُلًا زَارَ أَجًا فِي قَرِيَةٍ ، فَأَرصَدَ اللهُ لَهُ عَلَى مَدرَجَتِهِ مَلكًا ، فَلَمَّا أَتَى عَلَيهِ ، قَالَ : أَينَ تُرِيدُ ؟ اللهُ لَهُ عَلَى مَدرَجَتِهِ مَلكًا ، فَلَمَّا أَتَى عَلَيهِ ، قَالَ : هَل لَكَ عَلَيهِ مِن قَالَ : أُرِيدُ أَجًا لِي فِي هَذِهِ القَريَةِ . قَالَ : هَل لَكَ عَلَيهِ مِن فَالَ : أَريدُ أَجًا لِي فِي هَذِهِ القَريَةِ . قَالَ : هَل لَكَ عَلَيهِ مِن فِي اللهُ عَلَيهِ مِن فَي اللهُ عَلَيهِ مَن أَنِّي أَحبَبتُهُ فِي الله عَلَى . قَالَ : فَإِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيكَ ، بِأَنَّ اللهَ قَد أَحَبَكَ ، كَمَا أَحبَبتُهُ فِيهِ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ (٢٥ ١ / ٣٨) ، والبُخاريُّ في « الأَذَبِ المُفرَد » (٣٥٠) ، وأَحرَجَهُ مُسلِمٌ (٢٩ / ٢٩٢) ، وأَبُو بكر الشَّافعيُّ في « الغَيْلانِيَّات » (٥٥ / ١) ، وأَبُو بكر الشَّافعيُّ في « الغَيْلانِيَّات » (١٠٥٥) ، وأبو مُطِيع المُصريُّ في « الأمالي » (ق٦ / ١) ، والحَطِيبُ في « تاريخه » (٣ / ٤٠٠، و ١١ / ٢٦ ، والشَّجَرِيُّ في « الأمالي » (و١ / ٢٠٠) ، والشَّجَرِيُّ في « الأمالي » و ١١ / ٢١ ، و ١١ / ٢٠ ، والبَرْزَالِيُّ في « مَشيَخة ابن جَمَاعة » (ص ١٦٧ ، ص ٢٨٦) من طُرُقٍ عن حَمَّاد بن سَلَمة ، عن ثابتٍ البُنَانِيِّ ، عن أبي رافع ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا به .

ورواه عن حمَّادِ بنِ سَلَمة جماعةٌ ، منهم : « عبدُ الأعلى بنُ حَمَّادٍ ، وسُليهانُ بنُ حربٍ ، ومُوسَى بنُ إسهاعيل التَّبُوذَكِيُّ ، ويزيدُ بنُ هارُون ، وعبدُ الرَّحن بنُ مَهدِيًّ ، والحجَّاجُ بنُ مِنهَالٍ ، وعَفَّانُ بنُ مُسلِمٍ ، وعُبيد الله بنُ أبي عائشة » .

وأخرَجَهُ البَزَّارُ أيضًا عن حمَّاد بن سَلَمة ، عن عاصم الأحوَلِ ، عن أبي حسَّانَ الأعرج ، عن أبي هُريرَة مرفوعًا .

وقال: «وهذا الحديث لا نَعلَمُ رواه عن عاصم، عن أبي حسَّان ، عن أبي حسَّان ، عن أبي هُريرَة إلَّا حَادُ بنُ سَلَمة. ولا عن ثابتٍ ، عن أبي رافعٍ ، عن أبي هُريرَة إلَّا حَادُ . ولا يُروَى هذا الكَلَام عن النّبيِّ عَيَّالِيَّهُ إلَّا مِن هذا الوجه ».

١٨٧ - سُئلتُ عن حديث: أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ رأى رجُلًا يَتبَعُ حمامَةً، فقال: « شَيطَانٌ يَتبَعُ شَيطَانَةً ».

• قلتُ : هذا حديثٌ حَسَنٌ .

أَخرَجَهُ أَبُو دَاوُد (٤٩٤٠) ، والبُخارِيُّ في « الأَدَبِ المُفرَد » (١٣٠٠) ، وأَجدُ (٥/٥٤) ، وابنُ حِبَّان (٢٤٥) ، وأَجدُ (٥/٥٤) ، وابنُ حِبَّان (٢٤٥) ، والبيهَقِيُّ في « الكُبرَى » (١٩/١، ٢١٣) ، وفي « الشُّعَب » (١٥٣٥) ، وابنُ أبي شيبةَ ، وأبُو يَعلَى في « مُسنَدَيها » _ كها في « إتحاف المَهَرَة » (ج٤/ ق من طُرُقِ عن حَّاد بن سَلَمَةَ ، عن مُحمَّد بن عمرٍ و ، عن أبي هُريرَةَ مرفُوعًا به .

وهذا إسنادٌ حَسَنٌ ؛ ومُحَمَّدُ بنُ عمرِو صَدُوقٌ .

و خُولِف حَمَّادُ بنُ سلَمَةَ ..

خَالَفَهُ شَرِيكٌ النَّخْعِيُّ ، فرواه عن مُحَمَّد بن عمرٍو ، عن أبي سَلَمَةَ ، عن عائشة فَذَكَرَ مِثلَهُ .

أَخرَجَهُ ابنُ ماجَهْ (٣٧٦٤).

وصحَّحه البُوصِيرِيُّ في « الزَّوائد » (٣/ ١٨٥).

وقد تعقَّبتُهُ في هذا التَّصحيح في « تنبيه الهاجد » (رقم١٨٣٦).

والله أعلم.

١٨٨ - سُئلتُ عن الحديث : الذي ينهَى عن البَيعِ والشِّراء في المَسجِد، والدُّعاء على فاعل ذلك .

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أخرَجَهُ أبو داؤد (١٠٧٩)، والنَّسائِيُّ (٢/٧١-٤٨)، والتِّمذيُّ (٣٢٢)، وابنُ خُزيمة (٢/ ٣٢٢)، وابنُ ماجَهْ (٧٤٩)، وأحمدُ (٢٦٦٦)، وابنُ خُزيمة (٢/ ٣٢٢)، والنيهقِيُّ (٢/ ٢٧٥، ٢٧٥)، والفاكِهِيُّ في « أخبار مكَّةَ » (٢٢٦٧)، والبيهقِيُّ (٢/ ٤٤٨)، والبَعَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (٢/ ٢٧٢) من طُرُقٍ عن مُحمَّد بن عَجلَانَ، عن عَمرِو بن شُعيبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه، أنَّ رسُول الله عَلَيْلِهُ عَمَدُ فيه ضالَّةُ ، أو يُنشَدَ فيه شِعرُ، ونهى عن البَيعِ والشِّراء في المسجد، وأن تُنشَدَ فيه ضالَّةُ ، أو يُنشَدَ فيه شِعرُ، ونهى عن البَيعِ والشِّراء في المسجد، وأن تُنشَدَ فيه ضالَّةُ ، أو يُنشَدَ فيه شِعرُ، ونهى عن البَيعِ والشِّراء في المسجد، وأن تُنشَدَ فيه ضالَّةُ ، أو يُنشَدَ فيه شِعرُ، ونهى عن البَيعِ والشِّراء في المسجد، وأن تُنشَدَ فيه ضالَّةُ ، أو يُنشَدَ فيه شِعرُ،

قال التَّرمذيُّ : « حديثٌ حَسَنٌ غريبٌ » .

ولم يَقَع بعضُ الفِقْرات منه عِند بعضِ مَن أَخرَجَه ، لكِنَّهم اتَّفَقُوا على تخريج القَدر الذي سأل عنه السَّائل.

أمَّا الدُّعاء على من أنشَد الضَّالَّة في المسجد فوقع في حديث أبي هُريرة مرفُوعًا: « إِذَا رَأَيتُم من يبيعُ أو يَبتَاعُ في المسجد، فقُولوا: لا أَربَحَ الله عَرارَتك. وإذا رَأَيتُم من يَنشُد فيه الضَّالَّة، فقولوا: لا رَدَّها اللهُ عليك ». عَرَجَهُ النَّسائيُّ في « اليوم واللَّيلة » (١٧٦) ، والتِّرمذيُّ (١٣٢١) ، والتِّرمذيُّ (١٣٢١) ،

والدَّارِميُّ (١/ ٢٦٦) ، وابنُ خُزَيمة (٢/ ٢٧٤) ، وابنُ حِبَّانَ (٣١٣) ، وابنُ الجَّارُود في « المُنتقَى » (٥٦١) ، وابنُ السُّنِّيِّ في « اليوم واللَّيلة » (١٥٤) ، والحَربيُّ في « الغريب » (١/ ٢٠٥) ، والحاكمُ (٢/ ٢٥) ، والحاكمُ (٢/ ٢٥) ، والبَيهَقِيُّ (٢/ ٤٤٧) من طريق عبد العزيز بن مُحمَّدِ الدَّرَاوَردِيِّ ، قال : أخبَرَنِي يزيدُ بنُ خُصَيفَة ، عن مُحمَّد بن عبد الرَّحن بن ثَوبَان ، عن أبي هُريرَة .

قال التِّرمذيُّ : «حديثٌ حَسَنٌ غريبٌ ».

وقال الحاكِمُ: «صحيحٌ على شرط مُسلِم »، ووافقه الذَّهَبيُّ .

وليس كما قالا ؛ فإن مُسلِمًا لم يُخَرِّج شيئًا للدَّرَاوَردِيِّ ، عن يزيد بن عبد الله بن خُصَيفة ، ولا ليزيد ، عن ابن ثَوبَان . ولم يُخرِّج لابن ثَوبان ، عن أبي هُريرة ، إلَّا حديثًا واحدًا ، قرنَه فيه بأبي سَلَمَة ابن عبد الرَّحمن ، فهو عنده من المتابَعات ، فلا يكونُ على شرطِه .

والحديثُ أخرجه مسلمٌ في « الصَّلاة » (١٨٦/٦١٧) ، وهو حديث : « إذا كان الحَرُّ فأبردوا بالصَّلاة ... الحديث » .

وكُنتُ وافقتُ الحاكمَ والذَّهَبيَّ على هذا الحُكم في « غَوثِ المكدود » ، فقد رَجَعتُ عَنهُ . واللهَ أسألُ أن يَغفِر لي ما زَلَّ به قَلَمِي .

والسَّنَدُ جيِّدٌ على كُلِّ حالٍ.

١٨٩ - سُئلتُ عن حديث: « يَا عَائِشَةُ! إِذَا جَاءَ التَّمْرُ فَهَنَّئِينِي ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ باطلٌ .

أَخرَجَه البَزَّارُ (٢٨٨٠) ، وابنُ حِبَّانَ في « المجروحين » (١/ ٢٦٨) ، وابنُ عَديٍّ في وابنُ عَديٍّ في « الكامل » (٢/ ٩٧٩- ٧٨٠) ، وأبو بكر الشَّافعيُّ في « الغَيلَانِيَّات » (ج٩/ ق ٢٥٨/ ١) ، والخطيبُ في « تاريخه » (٥/ ١٠٧) ، وابنُ الجَوزيِّ في « الموضُوعات » (٣/ ٢٧) من طريق مُحمَّد بن مُوسَى الحَرَشِيِّ ، ثنا حَسَّانُ بن سِيَاهٍ ، عن ثابتٍ ، عن أنسٍ مرفُوعًا به .

قال البَزَّارُ: « لا نَعلَمُ رواه إلَّا حَسَّانُ . وقد رَوَى حَسَّانُ بنُ سِيَاهٍ ، عن أنسِ غيرَ حديثٍ لم يُتابَع عليه » .

وقال ابنُ عَديِّ : « وهذا الحديثُ لا أُعلَم يرويه عن ثابتٍ غيرُ حَسَّانَ » .

ونقل ابنُ الجوزيِّ عن الدَّارَقُطنيِّ ، قال : « تفرَّد به حَسَّانُ ، عن ثابتٍ » .

• قلتُ : وهو مَترُوكٌ . وقد خَتَم ابنُ عَديِّ ترجمته بقوله : « وحَسَّانُ ابنُ سِيَاهٍ له أحاديثُ غيرُ ما ذَكَرتُ ، وعامَّتُها لا يُتابِعُه غيرُه عليه ، والضَّعفُ يَتبَيَّنُ على رواياتِه وحديثِه ».

وقال ابن حِبَّانَ : « مُنكَرُ الحديثِ جدًّا ، يأتي عن الثَّقات بها لا يُشبِه حديث الأثبات . لا يَجُوز الاحتجاجُ به إذا انفرَد ؛ لِمَا ظَهَر من خَطَئِه في روايته ، على ظُهُورِ الصَّلَاحِ مِنه » . والله أعلم .

• ١٩ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ اللهَ يُحِبُّ كُلَّ قَلْبٍ حَزِينٍ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرَجَهُ الحَرَائِطِيُّ في « اعتلال القُلوب » (ق٣/ ٢) ، وابنُ أبي الدُّنيا في « الهمِّ والحَرَن » (ق٢/ ١) ، وابنُ عَديٍّ في « الكامل » (٢/ ٤٧١) ، والطَّبَرانيُّ في « مُسنَد الشَّاميِّين » (١٤٨٠) ، وعنه أبو نُعيم في « الحِلية » والطَّبَرانيُّ في « مُسنَد الشَّاميِّين » (١٤٨٠) ، وعنه البَيهَقِيُّ في « المُستدرَك » (٤/ ٣١٥) ، وعنه البَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (ج٣/ رقم ٨٦٥) ، والقُضاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » « الشُّعَب » (ج٣/ رقم ٨٦٥) ، والقُضاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » أبي الدَّرداء مرفُوعًا فذكرَه .

قال الحاكمُ: « صحيحُ الإسناد » ، فرَدَّهُ الذَّهَبِيُّ بقوله: « قلتُ : مع ضعف أبي بكرِ ، مُنقَطعٌ » ا.ه. .

• قلتُ : أمَّا أبو بكرٍ فضعيفٌ جدًّا . لكنَّه لم يتفرَّد به .

فتابَعَهُ مُعاويةٌ بنُ صالحٍ ، فرواه عن ضَمرَةَ بنِ حَبِيبٍ بسَنَده سواء .

أَخرَجَهُ البَزَّارُ (ج٤/رَّقم ٣٦٢٤) ، والطَّبَرانَيُّ في « مُسنَد الشَّاميِّين » (ج٣/رقم ٨٦٦) من طُرُقٍ عن (ج٣/رقم ٨٦٦) من طُرُقٍ عن

عبد الله بن صالح ، حدَّثَني مُعاويةُ بنُ صالح بهذا .

قال الهيَثميُّ في « المَجمَع » (١٠/ ٣٠٩ - ٣١): « إسنادُه حَسَنُّ » ، كذا قال!

والإسناد مُنقَطعٌ كما قال الذَّهبيُّ بين ضَمرَةَ بنِ حبيبٍ ، وأبي الدَّرداء . قال البَزَّار : « لا نَعلَمُ أحدًا رواه عن النَّبيِّ عَلَيْكُ إلَّا أبو الدَّرداء ، ولا له إسنادٌ غيرُ هذا » انتهى .

وكلام البَزَّار مُتعقَّبُ بِرِواية أبي بكرٍ بن أبي مريم. والله أعلم. وطرِيقُ البَزَّار أنظفُ ؛ ومُعاويةُ بنُ صالحِ ثقةٌ ، ولكنَّ الرَّاوي عنه عبد الله بن صالحٍ ، وهو كاتِبُ اللَّيث ، فيه مقالُ . ولذلك قال البَيهَقِيُّ عبد الله بن صالحٍ ، وهو كاتِبُ اللَّيث ، فيه مقالُ . ولذلك قال البَيهَقِيُّ عبد رواية مُعاوية بنِ صالحٍ : « وهذا الإسناد أصحُّ » ، ولا يقصِدُ تصحيحه بهذه العبارة ، لكن يَقصِد أنَّه أقلُ ضعفًا مِن طريق أبي بكرٍ ابن أبي مَريم . وهذه العبارة تأتي كثيرًا على ألسِنَةِ النُّقَّاد ، ولا يَقصِدُون بها تصحيح الإسناد أو الحديث .

ونَظِيرُ هذا: أنَّ الدَّارَقُطنيَّ سُئل عن مُحمَّد بن الحَسَن الشَّيبانيِّ صاحب أبي حَنِيفة: « ما دَرَجَتُه في الحديث؟ »، فقال: « أعورُ بين عميان »، وهو يُزَكِّيه بهذه العِبارة، وإن وَصَفَه بِالعَوَر؛ فكأنَّه قال: له بعضُ حِفظٍ في قوم لا يَحفَظُون الحديث ولا يَضبِطُونَه.

وكَذَلِكَ مَا يَقُولُه بِعضُ الْمَتَأَخِّرِينَ فِي الحُّكُم عَلَى الحَديث، فَيَقُولُون: «رِجالُه رَجالُه رَجالُه الصَّحيح»، أو «رِجالُه ثقاتٌ»، أو «رجالُه مُوَتَّقُون»، كُلُّ هذه العِباراتِ لا يُقصَد بها تصحيحُ الإسناد. فكُن مِنها على ذُكْرٍ، فكَم وَقَعَ بسببها ناسٌ في تصحيح أحاديثَ ضعيفةٍ. والله المُوفِّق.

١٩١ - سُئلتُ عن حديث: « كُلُّ كَلَام ابنِ آدَمَ عَلَيهِ ، لَا لَهُ ، إِلَّا أَمَّ ابنِ آدَمَ عَلَيهِ ، لَا لَهُ ، إِلَّا أَمَرًا بِالمَعرُوفِ ، أَو نَهيًا عَن مُنكرٍ ، أَو ذِكرَ اللهِ ».

• قلتُ: هذا حديثٌ ضعيفٌ.

أَخرَجَهُ النَّسائيُّ في « مجلسان من الأمالي » (١٥) ، وعبدُ الله بنُ أحمد في « زوائد الزُّهد » (ص٢٢–٢٣) ، وأبو يَعلَى (٧١٣٢) ، وابنُ السُّنِّيِّ في « اليوم واللّيلة » (٥) ، والفاكِهِيُّ في « أخبار مكَّة » (٢١٥٦) ، وابنُ أبي الدُّنيا في « الصَّمت » (١٤)، وابنُ الأعرابي في « المعجم » (٣٤٧) ، وبَحشَلُ في « تاريخ واسط » (ص٢٤٥–٢٤٦) ، والحاكمُ (٢/ ١٢ ٥ - ٥١٣) ، والبَيهَقِيُّ في « الشَّعَب » (١٤ ٥، ٤٩٥٤) ، والخطيبُ في « تاريخه » (٢١/١٢) ، والطّبَرَانِيُّ في « الكبير » (ج٢٢/ رقم٤٨٤)، وأبو بَكِر الشَّافِعِيُّ في « الغَيْلَانِيَّات » (٦٥٨)، وعنه ابن مَردَوَيهِ في « تَفسِيرِه » _ كما في « ابن كَثِيرِ » (٢/ ٣٦٤ – طبع الشَّعب) _ ، وأبو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ فِي « جُزءٍ من فوائد حَدِيثِه » (١٦) ، والأُصبَهَانِيُّ فِي « التَّرغيب » (٢٣٤٧) ، وعبدُ الغَنِيِّ المَقدِسيُّ في « الأمر بالمَعروف » (١٠) ، والقُضَاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (٣٠٥) ، والمِزِّيُّ في « تهذيب الكهال » (٣٦٨/٣٥) من طُرُقٍ عن مُحمَّد بن يزيد بن خُنيس، قال: دَخَلنَا على سُفيان الثُّوريِّ نَعُودُه ، فوَجَدْنَا عنده سعيدَ بنَ حسَّانَ المخزوميَّ ، فقال شُفيانُ لسعيدٍ: الحديثَ الذي حدَّثْتَنِيه ، عن أُمِّ صالحٍ ، عن صَفِيَّة بنت

شيبة ، عن أُمِّ حبيبة ، اردُدْه علي . فقال سعيدُ : حَدَّثَتني أُمُّ صالح ، عن صَفِيَّة بنتِ شيبة ، عن أُمِّ حبيبة ، قالت : قال رسُولُ الله عَلَيْهُ : « كُلُّ كلام ابن آدم عليه ، لا له ، إلّا أمرًا بمعرُوفٍ ، أو نهيًا عن مُنكرٍ ، أو ذِكرًا لله عليه .

وأَخرَجَهُ التِّرمذيُّ (٢٤١٢) ، وابنُ ماجَهْ (٣٩٧٤) ، وعَبْدُ بنُ مُمَيدٍ في « المُنتخَب » (١٥٥٤) ، وأبو يَعلَى (٧١٣٤) ، والخطيبُ (١٢/ ٣٣٤– ٤٣٤) من هذا الوجه بدُون ذِكِر القِصَّة .

ووَقَعَ عِند بعض من أَخرَجَهُ مُطوّلًا: قال _ يعني: سُفيان الثّوْريَّ _:

(مَا أَعجَبَ هذا الحديث! امرأةٌ ، عن امرأةٍ ، عن امرأةٍ! » ، قال له صاحبُه: (وما يُعجِبُك من ذلك ، وهو في كتاب الله موجودٌ؟! قال الله تعالى: ﴿ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِن نَجُولهُمْ إِلّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ تعالى: ﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنسَانَ الله على : ﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنسَانَ لَيْ الله على النساء: ١١٤] ، وقال تعالى: ﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنسَانَ لَيْ اللهُ عَنْ أَمْرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ لَهِ اللهَ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ ال

ووَقَعَ عند ابن أبي الدُّنيا: فقال رجلٌ _ يعني: بعد سَمَاع الحديث _ :

« ما أَشَدَّ هذا الحديث ! » ، فقال سُفيان: « وأيُّ شدَّته ؟! أليس قال الله تعالى: ﴿ وَأَيُّ شَدَّتُه ؟! أليس قال الله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَيِّكَةُ صَفَا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحُنُ وَقَالَ صَوَابًا ﴾ [النبأ: ٣٨] ، أليس يقولُ الله تعالى: ﴿ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرِ مِن نَجُونهُمْ إِلَا مَنْ أَمَر بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصَلَيْجِ بَيْنَ النَّاسِ ﴾ [النساء: ١١٤] ، أليس يقول الله تَعَالى عَدُهُ إِلَا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ مَعَنَ إِذَا فُرِ عَعَن يقول الله يَعْدَلُهُ إِلَا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ مَعَنَ إِذَا فُرِ عَعَن يقول الله يَعْدَلُهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ مَعَنَ إِذَا فُرْعَ عَن

قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُواْ ٱلْحَقُّ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكِبِيرُ ﴾ [سبأ: ٢٣] ».

• قلتُ : وهذا الحديثُ سَكَتَ عليه الحاكمُ والذَّهبيُّ .

وقال التِّرمذِيُّ : « هذا حديثٌ غريبٌ » .

وهذا الحكمُ نَقَلَه المِزِّيُّ فِي « تُحفة الأشراف » (١١/ ٣٢٠) ، وكذلك نَقَلَه العِراقيُّ فِي « تخريج الإحياء » (١/ ٧٠) . ووقع في طبعة « عطوة » : « حَسَنٌ غريبٌ » ! والنُّسخةُ سقيمةُ ، كثيرةُ التَّصحيف . واللَّائقُ هو حُكم التِّرمذيِّ عليه بالغَرَابة ؛ لأنَّ مُحمَّدَ بنَ يزيدَ بنِ خُنيسٍ في حِفظِه ضعفٌ .

وأُمُّ صالح مجهولَةٌ ، لم يَروِ عنها إلَّا سعيدُ بنُ حسَّان .

والحديثُ أشار إليه البُخاريُّ في « التَّاريخ الكبير » (١/١/١/ ٢٦٠- ٢٦٢) مُرسَلًا ، فكأنَّه أعلَّه .

والله أعلم.

١٩٢ - سُئلتُ عن حديث: « مَن تَصَبَّحَ بِسَبعِ ثَمُرَاتٍ عَجوَةٍ ، لَمَ يَضَبُّحُ بِسَبعِ ثَمُرَاتٍ عَجوَةٍ ، لَمَ يَضُرُّهُ مُ سُمُّ ذَلِكَ اليَومَ وَلَا سِحرٌ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أخرجه البُخاريُّ (٩/ ٥٦٩، و١/ ٢٣٨، ٢٤٧)، ومُسلِمُ (٢٠٤٧)، ومُسلِمُ (٢٠٤٧)، وأبو عَوَانة (٥/ ٣٩٧)، وأبو داوُد (٣٨٧٥)، وأحمدُ (١/ ١٨١)، وأبنُ أبي شَيبة (٨/ ١٨)، والحُميدِيُّ (٧٠)، والبَزَّارُ (رقم $\cdot \cdot \cdot \cdot -$ مُسنَد سعدٍ)، وأبو يَعلَى في « اللُسنَد » (ج٢/ رقم ٧١٧)، والدَّوْرَقِيُّ في « مُسنَد سعدٍ » (ق٥/ ١)، والبَغوِيُّ في « السُّنَن الكبير » (٨/ ١٣٥)، والبَغوِيُّ اللهُ فَ دَعرَ اللهُ عَمَا النَّبَيِّ عَلَيْكُمُ فَذَكَرَه .

قال البزارُ: « ورَوَاهُ بَعضُهم ، عن هاشم بن هاشمٍ ، عن عائشةَ بنتِ سعدٍ ، عن أبيها » .

• قلتُ : والبَزَّارُ يُشيرُ بذلك إلى الاختلاف في شيخ هاشم .

والرِّوايةُ التي أشار إليها البَزَّارُ رواها عبدُ الله بنُ نُميرٍ ، وقد ذكرها اللَّارَقُطنِيُّ في « العِلل » (٤/رقم ٢١٠) ، وقال : « يرويه هاشم بن هاشم . واختُلِف فيه ، فرواه أبو أُسَامة ، عن هاشم بن هاشم ، عن عامر ابن سعدٍ ، عن سعدٍ . وخالفه ابنُ نُميرٍ ، فرواه عن هاشم ، عن عائشة بنت سعدٍ ، عن أبيها . وكلاهُما ثِقةٌ ، ولعلُّ هاشمًا سَمِعَهُ مِنهُما » ا.ه. .

ورَجَّح أبو زُرعة أنَّهُ: «عن هاشم بن هاشمٍ ، عن عامر بن سعدٍ ، عن أبيه ».

> ذكره ابنُ أبي حاتمٍ في « العِلل » (ج٢/ رقم ٢٥٠٥) عنه . واللهُ أعلَمُ .

١٩٣ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ لِكُلِّ عَبدٍ صِيْتًا ، فَإِن كَانَ صِيْتُهُ فِي المَّرضِ ، وَإِن كَانَ صِيْتُهُ فِي السَّمَاءِ حَسَنًا ، وُضِعَ لَهُ القَبُولُ فِي الأَرضِ ، وَإِن كَانَ صِيْتُه فِي السَّمَاءِ سَيِّئًا ، وُضِعَ لَهُ فِي الأَرضِ » .

• قلتُ : قد صحَّ بغير هذا اللَّفظ .

أخرَجَهُ البَزَّارُ في « مُسنَده » (٣٦٠٣ - كشف) ، والطَّبَرانيُّ في «الأوسط » (٥٢٤٨) ، وابنُ عَديِّ في « الكامل » (٢/ ٥٨٥) ، والبَيهقِيُّ في « الأوسط » (٨١٦) ، وابنُ عَديِّ في « الكامل » (٨١٦) ، والبَيهقِيُّ في « الزُّهد » (٨١٦) من طريق الجُرَّاح بنِ مُليحٍ ، عن الأعمش ، عن أبي هريرة مرفُوعًا : « مَا مِن عبدٍ إلَّا ولَهُ صِيْتُ ... الحديث » .

قال البَزَّارُ : « لا نَعلَمُ رواه بهذا الإسناد إلَّا أبو وكيعٍ » ، يعني : الجرَّاح بن مُلَيحٍ ؛ فهو وَالِدُ وكيع بنِ الجَرَّاح .

وقال ابنُ عَديِّ : « وهذا الحديث ما أَعلَم رواه عن الأعمش غيرُ أبي وكيع ، وسعيدِ بنِ بَشِيرٍ » .

• قلتُ : وكِلاهُما تَكلُّم فيه أهلُ العِلم ، والجَرَّاح أفضلُ الرَّجُلين .

وأنا أَخشَى أن يَكُونَا وَهِمَا على الأعمش في لفظ هذا الحديث ..

فقد رَوَى هذا الحديثَ سُهيلُ بنُ أبي صالحٍ ، وعبدُ الله بنُ دينارٍ ، كلاهما عن أبي صالحٍ ، عن أبي هُريرَة بغير هذا اللَّفظ.

فَرَوَاه مالكٌ ، ووُهَيتٌ ، ومَعمَرُ بنُ راشدٍ ، وأبو عَوَانَة ، وعبدُ العزيز ابنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَردِيُّ ، وجَرِيرُ بنُ عبد الحميد ، وعبدُ العزيز بنُ عبد الله ابنِ أبي سَلَمَة الْمَاجِشُونُ ، والثُّوريُّ ، ومُحَمَّدُ بنُ أَنَسٍ ، والعَلَاءُ بنُ الْمُسيَّب، وأبو حازم، ويَعقُوبُ بنُ عبد الرَّحمن الإِسكَندَرَانِيُّ ، كُلُّهم يرويه عن سُهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا : « إِنَّ اللهَ إِذَا أَحَبَّ عَبدًا ، دَعَا جِبرِيلَ ، فَقَالَ : « إِنِّي أَحِبُّ فُلَانًا ، فَأَحِبَّه » ، _ قال : _ فَيُحِبُّه جِبِرِيلُ ، ثُمَّ يُنَادِي فِي السَّمَاءِ ، فَيَقُولُ : « إِنَّ اللهَ يُحِبُّ فُلَانًا ، فَأَحِبُّوهُ » ، فَيُحِبُّه أَهلُ السَّمَاءِ ، _ قال : _ ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ القَبُولُ فِي الأَرضِ . وَإِذَا أَبِغَضَ عَبِدًا ، دَعَا جِبِرِيلَ ، فَيَقُولُ : « إِنِّي أَبِغِضُ فُلَانًا ، فَأَبِغِضهُ » ، _ قال : _ فَيُبغِضُهُ جِبرِيلُ ، ثُمَّ يُنَادِي فِي أَهلِ السَّمَاءِ : « إِنَّ اللهَ يُبغِضُ فُلَانًا ، فَأَبِغِضُوهُ » ، _ قال : _ فَيُبِغِضُونَهُ ، ثُمَّ تُوضَعُ لَهُ البَغضَاءُ فِي الأَرضِ » . لفظُ حديث جَريرٍ عند مُسلِمٍ.

الْحَرَجَهُ مالكُ فِي ﴿ اللُّوطَّا ﴾ (٢/ ٩٥٣ / ١٥) ، ومُسلِمٌ (١٩٧/٢٦٣٧) ، والتَّرمذيُّ (١٦١٨) ، والنَّسائِيُّ فِي ﴿ الكُبرَى ﴾ (٤/ ٢١٦) ، والتَّرمذيُّ (١٦١٣) ، والمَّيَالِسِيُّ (٢٤٣٦) ، وعبدُ الرَّزَّاق وأحمدُ (٢/ ٢٦٧، ٣٤١، ٣٤١) ، وأبو يَعلَى في ﴿ الْمُسنَد ﴾ (ج٢١/ رقم ٢٦٨٥) ، في ﴿ الْمُصنَّف ﴾ (٣٦٣) ، وأبنُ أبي حاتمٍ في ﴿ تفسيره ﴾ _ كما في ﴿ ابن كَثيرٍ ﴾ وابنُ حِبَّانَ (٣٦٥) ، وابنُ المُقرِئِ في ﴿ الْمُوسِط ﴾ (٢٠٠١) ، وابنُ المُقرِئِ في ﴿ الْمُعجَم ﴾ (ج٨/ ق ١٤١٠) ، وابنُ المُقرِئِ في ﴿ الْمُعجَم ﴾ (ج٨/ ق ١٤١٠) ، وابنُ بِشرَان في ﴿ الأمالي ﴾ (ج٤/ ق ١٤٢) ، وأبو نُعيم ﴿ رَجَّا قَرْمَا لَهُ وَالْمَالِي ﴾ وأبو نُعيم ﴿ رَجَّا قَرَا ٢١١) ، وأبو نُعيم ﴿ رَجَا مَرَا لَا لَهُ وَالْمَالِي ﴾

في « الحِلية » (٣/ ٢٥٨، و ٧/ ١٤١، و ٢٠٦/ ٢٠٠٠) ، وفي « أخبار أصبهان » (٢/ ٥٧).

وخالف هذا الجمع الحاشِد : رَوحُ بنُ القاسم ، فرواه عن سُهيل بن أبي صالح ، عن أبي هُريرَة أبي صالح ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا فذُكَرَه .

فزاد: « القَعقَاعَ بَن حكيمٍ » ، بين « شُهيلٍ » و « أبيه » .

أَخرَجَهُ ابنُ حِبَّانَ (٣٦٤) ، والطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٢٨٠٠) مِن طريق أُمَيَّة بنِ بِسطامَ ، ثنا يزيدُ بنُ زُرَيعِ ، ثنا رَوحُ بنُ القاسم .

ولم أُقِف على من تابَع رَوحَ بنَ القاسمِ على هذه الرِّواية. وهو ثِقةٌ.

وقد ذَهَبَ ابنُ حِبَّانَ إلى صِحَّةِ الرِّوايَتَين جميعًا ، فقال : « سَمِعَ هذا الخبرَ شُهيلُ ، عن أبيه ، وسَمِعَ عن القَعقَاعِ ، عن أبيه » ا.هـ.

أمَّا رِوايةُ عبد الله بن دِينارِ .

فأخرَجَهَا البُخاريُّ (١٣/ ٤٦١)، ومن طريقه الأصبهانيُّ في « الحجَّة » (ج٢/ رقم ١٧٢) من طريق عبد الصَّمَد بن عبد الوارث ..

والبَزَّارُ في « مُسنَده » (ج٢/ق٢٠٦/٢) من طريق أبي قُتَيبة ، كلاهُمَا عن عبد الرَّحمن بن عبد الله بن دينارٍ ، عن أبيه ، عن أبي صالحٍ ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا نحوَه .

ووافق أبا صالح على هذا السّياق نافِعٌ مولى ابنِ عُمَر ، فرَوَاهُ عن أبي هُريرَة مرفوعًا نحوَه .

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ (١٠/ ٤٦١)، والبَزَّارُ (٢/ ١٧٠/ ٢) عن أبي عاصمٍ ..

والبُخاريُّ أيضًا (٦/ ٣٠٣) عن مَحَلَدِ بن يزيدٍ ..

وإسحاقُ بنُ رَاهَوَيْهِ فِي « مُسنَده » (٣٧٥) عن عبد الله بن الحارث .. وابنُ عبد البَرِّ فِي « التَّمهيد » (٢١/ ٢٣٨) عن رَوْح بن عُبادة ، فرَوَوهُ جبيعًا عن ابن جُريج ، حَدَّثني مُوسَى بنُ عُقبة ، عن نافع ، عن أبي هُريرة . قال البزارُ : « وهذا الحديثُ لا نَعلَمُ رواه عن نافع ، عن أبي هُريرة ، إلَّا مُوسى بنُ عُقبة ، ولا نعلَمُ حَدَّث به عن مُوسى ، إلَّا ابنُ جُريجٍ » . واللهُ أعلمُ .

١٩٤ - سُئلتُ عن حديث: « مَنِ انقَطَعَ إِلَى الله عَلَى الله عَلَى اللهُ كُلَّ اللهُ كُلَّ اللهُ كُلَّ مُؤْنَةٍ ، وَرَزَقَهُ مِن حَيثُ لَا يَحتَسِبُ . وَمَنِ انقَطَعَ إِلَى الدُّنيَا ، وَكَلَهُ اللهُ إِلَى الدُّنيَا ، وَكَلَهُ اللهُ إِلَيهَا » .

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخرَجَهُ ابنُ أبي حاتم في «تفسيره» _ كما في «ابن كثير» (٨/ ١٧٤) _ ، والطَّبَرانيُّ في «الأوسط» (٣٣٥٩) ، وفي «الصَّغير» (١١٦/١) ، والطَّبَرانيُّ في «الشُّعَب» (ج٣/ رقم ١٠٤٤) ، والخطيبُ في «تاريخه» والبَيهقِيُّ في «الشُّعَب» (ج٣/ رقم ١٠٤٤) ، والخطيبُ في «تاريخه» (١٩٦/٧) ، وابنُ الجَوزيِّ في «الواهيات» (١٩٦/٢) مِن طريق إبراهيمَ بنِ الأَشعَث، حدَّثنا فُضيلُ بنُ عِياضٍ ، عن هشامٍ ، عن الحَسَن، عن عِمرَانَ بنِ حُصينٍ مرفُوعًا فذكره.

قال الطَّبَرانيُّ : « لَم يَروِهِ عن هشامِ بنِ حسَّانَ ، إلا الفُضيلُ بن عِيَاضٍ . تفرَّد به إبراهيمُ بنُ الأشعث » .

• قلتُ: وهو ضعيفٌ ، كما قال أبو حاتم وغيرُه ، ولِمَا ذَكَرَهُ ابن حِبَّانَ فِي « الثِّقات » (٨/ ٦٦) ، قال: « كان صَاحِبًا للفُضيل بن عِيَاضٍ ، يَروِي عنه الرَّقَائِقَ ... يُغرِبُ ، ويَتَفَرَّ دُ ، ويُخطِئُ ، وَيُخطِئُ ، وَيُخَالِفُ » .

وبه أعلَّ الحديثَ : ابنُ الجوزيِّ ، والهيَثميُّ في « مَجمَع الزَّوائد » (١٠/ ٣٠٣ - ٣٠٤) .

واللهُ أعلَمُ .

١٩٥ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ اللهَ اصطفَى كِنَانَةَ مِن بَنِي إِسَمَاعِيلَ ، وَاصطفَى مِن بَنِي كِنَانَةَ قُرَيشًا ، وَاصطفَى مِن قَرَيشًا ، وَاصطفَى مِن قُرَيشًا ، وَاصطفَى مِن قُرَيشٍ بَنِي هَاشِمٍ » . قُرَيشٍ بَنِي هَاشِمٍ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ (١٢٢٦/١) ، والبُخاريُّ في « التَّاريخ الكبير » (١/ ١٠٤) ، والرَّبِ أبي شيبة ١/٤) ، والرَّبِ مَذيُّ (١٠٧٨) ، وابنُ أبي شيبة (٢٠/١) ، وابنُ سعدٍ في « الطَّبَقات » (١/ ٢٠) ، والطَّبَرانِيُّ في « الكبير » (ج٢٢/رقم ١٦١) ، والبَيهَقِيُّ في « السُّنَ الكبير » (ج٢٢/رقم ١٦١) ، والبَيهَقِيُّ في « السُّنَ الكبير » والجير » (١٣٤/٢) ، وفي « الدَّلائل » (١/ ١٦٥) ، والجنورْقَانِيُّ في « شرح الأُصول » (١٠٥١) ، والجورْقَانِيُّ في « الأباطيل » واللَّلُكَائِيُّ في « شرح اللُّسَة » (١٢٠/١٤) من طريق الأَوْزَاعِيِّ ، حدَّثَني أبو عَارٍ شَدَّادُ ، عن وَاثِلَة بن الأَسقَعِ مرفُوعًا به . واللهُ أعلَمُ .

١٩٦ - سُئلتُ عن حديث: « مَن أَدرَكَ رَكعَةً مِن صَلَاةِ الصَّبحِ قَبلَ أَن تَطلُعَ الشَّمسُ ، وَرَكعَةً إِذَا طَلَعَت ، فَقَد أَدرَكَ قَبلَ أَن تَطلُعَ الشَّمسُ ، وَرَكعَةً إِذَا طَلَعَت ، فَقَد أَدرَكَ الصَّلَاةَ . ومَن أَدرَكَ رَكعَتينِ مِنَ العَصرِ قَبلَ أَن تَعٰرُبَ الصَّلَاةَ . ومَن أَدرَكَ رَكعتينِ مِنَ العَصرِ قَبلَ أَن تَعٰرُبَ الشَّمسُ ، وَرَكعَتينِ بَعدَ أَن تَعٰرُبَ ، فَقَد أَدرَكَ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا اللَّفظ .

أخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٨١٢٥) ، قال : حدَّثنا مُوسَى بنُ هارون ، نا مَنصُورُ بنُ أبي مُزاحم ، نا يزيدُ بنُ يُوسُف ، عن الزُّبيدِيِّ ، عن الزُّبيدِيِّ ، عن الأعرج ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا : « من صلَّى ركعةً مِن صلاة الصُّبح قبل أن تَطلُع الشَّمسُ ، وركعةً إذا طَلَعَت ، فقد أدرَكَ الصَّلاة . ومن أدرك ركعتين من صلاة العَصر قبل أن تَغيب الشَّمسُ ، وركعتين بعد أن تَغرب فقد أدرَكَهَا _ يعني : العَصر _ » .

وأَخرَجَه الطَّبَرَانِيُّ في « مُسنَد الشَّاميِّين » (١٨١١) بذات الإسناد ، ولكن وَقَع عنده: « ومن أدرك ركعةً من العَصرِ ... » .

قال الطَّبرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديثَ عن الزُّهُريِّ إِلَّا الزُّبيدِيُّ ، ولا عن الزُّبيدِيُّ ، ولا عن الزُّبيدِيِّ إلَّا يزيدُ بنُ يُوسُف . تفرَّدَ به مَنصُورُ بنُ أبي مُزاحمِ » .

• قلتُ : ويزيدُ بن يُوسُف تَركه النَّسَائيُّ ، وقال ابن مَعِينٍ : « ليس بِثِقَةٍ ، لا يُساوِي شيئًا » ، وقال صالحٌ جَزَرَةُ : « تَركُوه » ، وقال ابنُ عَديًّ : « مع ضعفِه يُكتَب حديثُه » .

وقال الدَّارَقُطنِيُّ : « لا يَستحِق عندي التَّركَ » .

وهو شِبهُ المتروك. وقد تفرَّد عن الزُّبيدِيِّ بهذا اللَّفظ المُنكَر.

وقد رواه جماعةٌ عن أبي هُريرَة ، منهم الأعرجُ ، كُلُّهم يقول في المحفوظ عنهم : « ومن أدرك ركعةً من العَصر » .

وذِكرُ إدراك « **الرَّكعتين** » قبل المَغرِب شاذُّ .

وهاك تحقيقُ المَقام .

فقد رَوَى الحديثَ جذا اللَّفظ ، عن أبي هُريرَة ثلاثةٌ .

* أُولُهُم: ابنُ عبَّاسٍ والله عبَّاسِ الله عبد ال

أخرَجَه النَّسَائِيُّ في « الكُبرَى » (١٥١ - الرِّسالة) ، وفي « المُجتبَى » (٢٥٧ / ١) ، وابنُ خُزَيمَة (٩٨٤) قالا : أخبَرَنا مُحمَّدُ بنُ عبد الأعلى الصَّنعَانِيُّ ، ثنا المُعتَمِرُ بنُ سُليهان ، قال : سمعتُ مَعمَرًا يُحَدِّث ، عن ابن طاوُوسٍ ، عن أبيه ، عن ابن عبَّاسٍ ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا : « مَن أدرك ركعتين مِن العصر قبل أن تَغرُب الشَّمس ، أو ركعةً من الصَّبح قبل طُلُوع الشَّمس ، فقد أدرك » .

وتابَعَهُ سُليهانُ بنُ داوُد الشَّاذَكُونِيُّ ، قال : ثنا مُعتَمِرٌ بهذا بلفظ : « ركعتين » .

أَخرَجَهُ أَبِو نُعيم في « الْمُستخرَج » (١٣٥٨).

وخالفَهُما أَحمدُ بنُ المِقدام العِجلِيُّ ، فرواه عن المُعتَمِر بهذا الإسناد ، بلفظ : « من أدرك ركعةً من العصر ... الخ » .

أخرجه ابنُ خُزَيمَة (٩٨٤) ، والبَزَّارُ (ج٢/ق١٨٠) قالا : ثنا

أَحمدُ بنُ المِقدَام بهذا .

ولمّا رَوَى ابنُ خُزَيمَة هذا الحديث ، رواه عن شَيْخَيهِ مُحُمَّدِ بن عبد الأعلى ، وأحمد بنِ المقدام معًا ، عن المُعتَمِر بلفظ : « من أدرك ركعتين » ، فإمّا أن يكون اللَّفظُ الذي ذكره ابنُ خُزيمة هو لفظُ الصَّنعَانِيِّ ، وحمَل عليه لفظَ أحمد بنِ المقدام _ وهذا هو الذي يَظهَرُ لي _ ، وإمّا أن يكون اختُلِف على أحمد بنِ المقدام _ وهذا بعيدٌ عِندِي _ .

وتابَع أَحمَدَ بنَ المِقدَام على هذا اللَّفظ: عبدُ الأعلى بنُ حَمَّادٍ النَّرْسِيُّ ، قال : ثنا مُعتَمِرٌ بهذا الإسناد ، بلفظ: « من أدرك ركعةً من العصر ... » . أخرجه مُسلِمٌ (٢٠٨/ ١٦٥) ..

وأبو نُعيمٍ في « المُستخرَج » (١٣٥٨) عن الحَسَن بن سُفيان ، وأبي يعلى _ وهذا في « مُسنَده » (٥٨٩٣) _ ، قالوا: ثنا عبدُ الأعلى بنُ حَمَّادٍ ، ثنا مُعتَمِرٌ مِذا .

ولكن وَقَع في « المُستخرَج » عند أبي نُعيم بلفظ: « ركعتين » . . فرواه من طريق المُعتَمِر ، وعبدِ الرَّزَّاق كِليهِما ، عن مَعمَرِ بهذا اللَّفظ ، وقال: « لفظُهُما سواءٌ » ، يعني أن مُعتَمِرًا وعبدَ الرَّزَّاق ، روياه عن مَعمَرٍ بلفظ: « ركعتين » ، ثُمَّ قال: « رواه مُسلِمٌ ، عن الحَسَن بنِ الرَّبيع ، عن البنِ المُبارَك . وعن عبد الأعلى ، عن مُعتَمِرٍ » .

• قلتُ : وهاهنا مُلاحَظتان ..

الأولى: ما يتعلُّقُ برواية الْمُعتَمِر ، عن مَعمَرِ .

فَإِنَّ أَبِا نُعيمٍ رواها من طريق الشَّاذَكُونِيِّ ، وعبدِ الأعلى بنِ حمَّادٍ ،

كليهما عن مُعتَمِرٍ.

أمَّا روايةُ الشَّاذَكُونِيِّ ـ وهو مُتكلَّمٌ فيه بكلامٍ شديدٍ ـ ، فلا أستطيع الجزمَ بلفظِهِ عن مُعتَمِرٍ : هل هو « من أدرك ركعةً » ، أو « ركعتين » ؟ أمَّا عبدُ الأعلى بنُ حمَّادٍ النَّرْسِيُّ ، فروايتُه عن مُعتَمِرٍ : « من أدرك ركعةً » ، كما جاء مُصرَّحًا به عند أبي يعلى . وأحال مُسلِمٌ لفظهُ على ما قبلَه ، وما قبلَه جاء بلفظ : « ركعةٍ » .

وأستطيعُ الجزمَ أنَّ الحسن بن شُفيان رواه عن عبدِ الأعلى بنِ حَمَّادٍ ، كما رواه مُسلِمٌ ، وأبو يعلى .

فقولُ أبي نُعيم : « لفظُهُما سواءٌ » تسامحٌ واضحٌ ، إلَّا أن يكون تَصَحَّف ، وطبعةُ « المُستخرَج » في غاية السُّوء .

الثَّانية : قولُه : « رواه مُسلِمٌ ... البخ » .

فلم يَقَع عِند مُسلِم لفظُ « الرَّكعتين » ، فلعلَّه قَصَد أصلَ الحديث ، مع قَطع النَّظَر عن خُصوص ألفاظِهِ ، كما يفعل البَيهَقِيُّ وغيرُه .

بل رواه المُعتَمِرُ بنُ سُليهانَ مرَّةً أُخرَى ، عن مَعمَرِ بن راشدٍ ، عن النُّهرِيِّ ، عن أدرك من العصر النُّهرِيِّ ، عن أبي سَلَمَة ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا : « من أدرك من العصر ركعةً ، فقد أدركها ... » .

أَخرَجَهُ ابنُ خُزَيمَة (٩٨٥) قال : حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ عبد الأعلى ، وأبو الأشعث ، قالا : ثنا مُعتَمِرٌ ، عن مَعمَرِ بهذا .

كذا وَقَع في مطبوعة ابن خُزَيمَة ، وقد ارْتَبْتُ فيه ؛ لأنَّ ابن خُزَيمَة رواه قَبلَهُ مباشَرةً عن مُحمَّد بن عبد الأعلى ، وأبي الأشعثِ أحمدَ بنِ

المِقدَام، عن مُعتَمِر، عن مَعمَر، عن ابن طاوُوس، عن أبيه، عن ابن عبّاس، عن أبي هُريرَة.

فراجعتُ « إتحاف المَهَرَة » (١٦/ ١٦/ ٩٩) فرأيتُهُ كذلك ، وأنَّ الحافظ جعَلَه في ترجمة : « أبي سَلَمة ، عن أبي هُريرَة » .

وأَخشَى أن يكون وقع لابن خُزَيمَةَ خَلْطٌ ؛ لأَنَّه أكثر من تحويل الأسانيد في هذا المَوضِع. واللهُ أعلَمُ.

ولعلَّ الاختلافَ في اللَّفظ من المُعتَمِر لثقة من رَوَى عنه اللَّفظين جميعًا. والمُعتَمِرُ ثقةٌ ، ولكن تَكلَّم في حفظه بعضُ العُلماء ، مثلُ يحيى القطَّان ، وابن خِرَاشٍ ، ونقل ابنُ دِحية ، عن ابن مَعِينٍ أنَّه قال : «ليس بِحُجَّةٍ » ، وأنا في ارتيابٍ من هذا النَّقل ، وأخشى أن يَكُون ابنُ دِحية قرأ ما نُسِب إلى يحيى القَطَّان ، فرآه عن يحيى غيرَ مَنْسوبٍ ، فظنَّه ابنَ مَعِينٍ ، وعبَّر بلفظه ، ولم أر من نَسَب هذا القولَ إلى ابنِ مَعِينٍ غيرَهُ . واللهُ أعلَمُ .

وقد تُوبِع المُعتَمِر على لفظ « **الرَّكعتين** » ..

تابعه عبدُ الرَّزَّاق بنُ هَمَّامٍ ، فرواه عن مَعمَر بن راشدٍ بهذا الإسناد كذلك .

أَخرَجَهُ أَبُو عَوَانَة (١٠١) قال : حدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ مُهِلِّ _ بضمِّ الميم، وكسر الهاء، وتشديد اللَّام _ الصَّنعَانِيُّ ..

وأبو نُعيمٍ (١٣٥٨) عن إسحاق بن رَاهَوَيهِ ، قالا : ثنا عبدُ الرَّزَّاق بهذا .

• قلتُ : هكذا رواه أبو نُعيمٍ ، من طريق إسحاق بن رَاهَوَيهِ ، عن

عبد الرَّزَّاق ، فقال : « ركعتين » .

ولكن رواه أبو العبَّاس السَّرَّاجُ في « مُسنَده » (٩٣٧) قال : حدَّثنا إسحاقُ بنُ إبراهيم _ هو ابن رَاهَوَيهِ _ ، قال : أنا عبدُ الرَّزَّاق بهذا الإسناد ، فقال فيه : « مَن أدرك مِن العصر ركعةً ... » .

وقد رواه جماعةٌ ، عن عبد الرَّزَّاق ، عن مَعمَرٍ ، بإسنادٍ آخرَ _ يأتي إن شاء الله تعالى _ ، بلفظ « ركعةٍ » .

وتابَع عبدَ الرَّزَّاق : عبدُ الله بنُ الْمبارَك ، فرواه عن مَعْمَرٍ بهذا الإسناد بلفظ : « مَن أَدرك مِن العصر ركعتين ... » .

أَخرَجَهُ الخطيبُ في « تاريخه » (٨/ ٤٥٥) من طريق عبَّاس بن مُحمَّدٍ الدُّورِيِّ، ثنا ابن المُبارَك، الدُّورِيِّ، ثنا زكريَّا بنُ عَدِيٍّ ـ وكان من خِيار خلق الله ـ ، ثنا ابن المُبارَك، عن مَعمَر بهذا.

وزكريًّا بنُ عَدِيٍّ أحدُ الثِّقات ، غَمَزَهُ ابنُ الْمبارَك بشيءٍ لا يَضُرُّه ، ولكن خالَفَهُ حسنُ بنُ الرَّبيع ، فرواه عن ابن المُبارَك ، عن مَعمَرٍ بهذا الإسناد ، بلفظ : « مَن أدرك مِن العصر ركعةً ... » .

أخرجه مُسلِمٌ (۲۰۸/ ۱۲۵)، وأبو داوُد (۲۱۲)..

وأبو عَوَانَةَ (١١٠٢) قال : حدَّثَنا يعقُوبُ بنُ سُفيان ، وإسحاقُ بنُ بَاحَوَيْهِ ، قال أربَعَتُهم : ثنا حسنُ بنُ الرَّبيع بهذا .

والحسنُ بنُ الرَّبيع ثِقَةٌ جليلٌ ، ويبدو أنَّه كان عارَفًا بابن المُبارَك ، للجارَك على المُبارَك ، للجارة في « تهذيبه » (٦/ ١٥١).

وأمَّا عبدُ الرَّزَّاق، فقد رواه عنه مُحَمَّدُ بنُ مُهِلِّ، وإسحاقُ بنُ رَاهَوَيهِ.

وذَكر المِزِّيُّ في « الأطراف » (١٣٥٧٦) أنَّ مُسلِمًا رواه عن عَبدِ بن مُميدٍ ، عن عبد الرَّزَّاق ، عن مَعمَرٍ ، عن ابن طاوُوسٍ بهذا الإسناد ، وهو سَبقُ نَظَرٍ منه ؛ فالذي في مُسلِم (١٦٣/٦٠٨) أنَّه يرويه عن عَبد بن مُميدٍ ، عن عبد الرَّزَّاق ، عن مَعمَرٍ ، عن الزُّهرِيِّ ، عن أبي سَلَمة ، عن أبي هُريرة . ورواه رَبَاحُ بنُ زيدٍ الصَّنعَانِيُّ _ وهو ثقةٌ جليلٌ _ ، عن مَعمَرٍ ، عن ابن طاوُوسٍ ، عن أبيه ، عن ابن عبَّاسٍ ، قال : « مَن أدرك مِن العصر ركعة قبل أن تَعرُب الشَّمسُ ، فقد أدركها » ، يروي ذلك ، عن ابن عبَّاسٍ ، عن أبي هُريرَة ، عن النبيِّ عَيَّالًا في أدرك مِن الفجر ركعة قبل أن تَعرُب الشَّمسُ ، فقد أدركها » ، يروي ذلك ، عن ابن عبَّاسٍ ، عن أبي هُريرَة ، عن النبيِّ عَيَّالًا في أدرك مِن الفَجر ركعة قبل أن تَعرُب الشَّمسُ ، فقد أدركها » . يروي ذلك مِن الفَجر ركعة قبل أن تَطلُع الشَّمسُ ، فقد أدركها » .

أَخرَجَهُ أَحمد (٢/ ٢٨٢، قال: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ خالدٍ، حدَّثنا رَبَاحٌ بهذا الإسناد.

• قلتُ : فقد رأيتَ ، أراك اللهُ الخيرَ ، أنّه قد اختُلِف على المُعتَمِر ، وابن المُبارَك ، وعبد الرَّزَاق ، في هذا الحرف . فمِن الرُّواة من رواه عنهم بلفظ « ركعتِن » ، ولم يُختَلف على رَبَاحِ النِّر زيدٍ فيها أعلمُ .

والصَّحيحُ الذي لا مَجِيدَ عنه ، أنَّ لفظ « الرَّكعتين » شاذٌّ ، والصَّواب : « مَن أُدرك مِن العصر ركعةً » .

ولم يَختَلِف الرُّواة في صلاة الفجر ، وأنَّها تُدرَك بركعةٍ .

و مِمَّا يدلُّ على صِحَّة ما أقولُ ، أنَّ جَمعًا من الرُّواة رَوَوهُ عن عبد الرَّزَّاق ، أنا مَعمَرُ ، عن الزُّهرِيِّ ، عن أبي سَلَمة ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا : « مَن

أُدرك مِن العصر ركعة قبل أن تَغرُب الشَّمسُ ، فقد أُدركها ، ومَن أُدرك مِن الفَجر ركعة قبل أن تَطلُع الشَّمسُ ، فقد أُدركها » .

أَخْرَجَهُ مُسلِمٌ (١٦٣/٦٠٨) قال: حدَّثنا عبدُ بنُ مُميدٍ ..

وأهمدُ (٢/ ٤٥٢) ..

وأبو عَوَانَة (١١٠٥) قال: حدَّثَنا مُحمَّدُ بنُ مُهِلِّ الصَّنعَانِيُّ ..

وابنُ الجَارُود في « الْمُنتَقَى » (١٥٢) قال : حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ يحيى ..

والسَّرَّاج في « مُسنَده » (٩٢٩) قال : حدَّثنا إسحاقُ بنُ إبراهيم ، والحسنُ بنُ عليِّ الحُلوَانِيُّ ..

وتُوبع عبدُ الرَّزَّاق على هذه الرِّواية ..

تابَعَهُ عبدُ الأعلى بنُ عبد الأعلى ، فرواه عن مَعمَرِ بهذا الإسناد .

أَخرَجَهُ ابن ماجَهُ (٠٠٠) قال : حدَّثَنا جَميلُ بنُ الحَسَن ..

وأحمدُ (۲/ ۲۲) ..

وأبو نُعيمٍ في « المُستخرَج » (١٣٥٧) عن مُحَمَّد بن أبي بكرٍ المُقَدَّمِيِّ ، قالوا: ثنا عبدُ الأعلَى بهذا.

• قلتُ : كذا رواهُ عبدُ الرَّزَّاقُ وعبدُ الأعلَى .

وخالَفهُما سعيدُ بنُ أبي عَروبَةَ ، فرواه عن مَعمَرِ بهذا الإسناد بلفظ : « من أدرَكَ من صلاة الصَّبح ركعةً قبل أن يطلُع قرنُ الشَّيطان الأوَّلُ فقد أدرَكَ من صلاة الصَّبح العَصر ركعةً أو اثنتَين قبل أن تَغرُب أدرَكَ . ومَن أدرك من صلاة العَصر ركعةً أو اثنتَين قبل أن تَغرُب

الشَّمسُ فقد أدرَكَ ».

هكذا بالشَّكِّ في صلاة العَصر .

أَخرَجَه النَّسَائِيُّ فِي « الكُبرى » (٢/١٥٣٤) قال : أنبأنا عِمرانُ بنُ موسَى ، قال : حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ سَوَاءٍ ، عن سعيد بن أبي عَرُوبَة بهذا .

وهذه رواية مُنكَرَة ؛ وسعيدُ بنُ أبي عَرُوبة كان اختَلَط ، ومُحَمَّدُ بنُ سواءٍ ليس من قُدماء أصحابِهِ ، فهذا الشَّكُ منه . واللهُ أعلم .

وانتَظِر ما يأتي إن شاء اللهُ تعالى .

* الطّريق الثَّانية: الأعرِجُ ، عن أبي هُريرَة.

فقد مَضَى في أوَّل البحث أنَّ مُحَمَّدَ بنَ الوليد الزُّبيْدِيَّ ، يرويه عن الزُّهرِيِّ ، عن الأعرج ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا ، بلفظ : « ومَن أَدرَك ركعتين مِن العصر ... » .

وتَفرَّد به عن الزُّبَيْدِيِّ يزيدُ بنُ يوسُف، وهو مُنكَر الحديث.

وليس هذا بمحفُوظٍ ، لا عن الزُّبَيْدِيِّ ، ولا عن الزُّهرِيِّ ، ولا عن الزُّهرِيِّ ، ولا عن الأُهرِيِّ ، ولا عن الأعرج _ أعني : لفظ « الرَّكعتين » _ ، إنَّما المحفوظُ : « مَن أَدرَك مِن العصر ركعةً » ، كما يأتي .

نعم! تُوبِع الزُّهرِيُّ ، عن الأعرج ، على لفظ « الرَّكعتين » ..

تابَعَه زيدُ بنُ أَسلَم ، فرواه عن الأعرج ، وفُلانٍ ، أنَّهُمَا شَهِدَا على أبي هُريرَة ، أنَّهُمَ شَهِدَا على أبي هُريرَة ، أنَّه سَمِع رسُولَ الله عَيْكَة ، قال : « ومَن أَدرَك ركعتين مِن العصر قبل أن تَغِيب الشَّمسُ ، فلم تَفْتُهُ ... » .

أَخرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (٦/ ٢١٤٦) قال: حدَّثَنا عبدُ الله بنُ

مُحُمَّد بن نَاجِيَة ، والعبَّاسُ بنُ أحمدَ بنِ مُحُمَّد بن عيسى البِرْقِيُّ ، قالا : ثنا عبدُ الله بنُ مُعاوية الجُمَحِيُّ ، ثنا مُحَمَّدُ بنُ ثابت العَبْدِيُّ ، ثنا رَوْحُ بنُ القاسم ، عن زيد بن أسلَم بهذا .

كذا وَقَع في كتاب ابن عَدِيٍّ .

وأَخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي « الأوسط » (٢٩٤٢) قال : حدَّثنا إبراهيمُ بنُ مَتَّويهِ الأَصبَهَانِيُّ ، قال : نا عبدُ الله بنُ مُعاوية الجُمَحِيُّ بهذا الإسناد سواء ، فقال : « ومَن أَدرَك ركعةً مِن صلاة العصر ... النح » .

قال الطَّبَرَانِيُّ : « لم يَروِه عن رَوْحٍ إِلَّا مُحَمَّدٌ ، ولا عن مُحَمَّدٍ إِلَّا عبدُ اللهِ ابنُ مُعاوية » .

وقال ابنُ عَدِيِّ : « لا أعلم يرويه عن رَوْحٍ إِلَّا مُحُمَّدُ بنُ ثابتٍ » . ومُحَمَّدُ بنُ ثابتٍ العَبْدِيُّ ضعيفٌ ، ولا يُحَمَّلُ لمثله التَّفرُّدُ عن الثِّقات ، والاختلافُ في هذا الحرفِ لا أَجزِمُ أنَّه منه ؛ لأنَّ طبعة « الكامل » سيِّئةٌ جدًّا ، فقد يكونُ هذا الحرفُ تَصَحَّف فيها .

سَلَّمْنَا أَنَّه على الصَّواب، فهذا مُنكَرُّ عن زيد بن أَسلَم ؛ فقد رواه التُّقاتُ عنه ، عن الأعرج ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا : « مَن أَدرَك ركعةً مِن العصر ... الخ » .

فأَخرَجَهُ البُخارِيُّ فِي «المواقيت» (٢/٥٥)، ومُسلِمٌ (٨٠٦/ ١٦٣)، وأبو عَوَانَةَ (١٠٥٤)، وأبو نُعَيم (١٣٥٥)، كلاهما في «المُستخرَج على مُسلِم »، والنَّسَائِيُّ فِي «الكُبرَى » (١٥١٤)، والتِّرمِذِيُّ (١٨٦)، والدَّارِمِيُّ (١٦١)، والشَّافِعِيُّ فِي «مُسنَده» (١٦١)، وابنُ خُزَيمَةَ والدَّارِمِيُّ (١٦١)، وابنُ خُزَيمَةَ

(٩٨٥)، والبَزَّارُ في « مُسنَده » (٨٢١١، ٥٠٧٨)، وابنُ المُنذِر في « الأوسط » (٢/ ٣٤٨)، والطَّحَاوِيُّ في « شرح المعاني » (١/ ١٥١)، والطَّحَاوِيُّ في « شرح المعاني » (١/ ١٥١)، وابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (٣/ ٢٧٠)، والبَيهَقِيُّ في « السُّنَن الكبير » (١/ ٣٠٦)، وفي « الصُّغرَى » (٢٦٦، ٢٦٧)، وفي « المعرفة »

(٢/ ١٩١، ٢٠٦، و٣/ ٤١٨) مِن طُرُقٍ عن مالكٍ _ وهو في « مُوطَّئِه »

(١/٦/٥) _ ، عن زيد بن أَسلَم ، عن عطاء بن يَسَارٍ ، وبُسرِ بن سعيدٍ ، والأعرج ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا .

وكذلك رواه مِن حديث زيد بن أَسلَم ، عن الأعرج ، عن أبي هُريرَة ، مرفُوعًا ، بلفظ: « ركعةٍ » جماعةٌ .

فأخرَجَهُ ابنُ ماجَهْ (٢٩٩)، وابنُ خُزَيمَةَ (٩٨٥)، والبَزَّارُ (٢٠٧٨، ما خَهُ ابنُ ما جَهْ (٢٠٢)، وابنُ خُزَيمَةَ (٩٨٥)، والبَيهَقِيُّ (١/٣٧٨)، عن عبد العزيز بن مُحمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيِّ ..

وأبو عَوَانَةَ (١٠٥٥، ٢٠٥٦)، وابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (٣/ ٢٧٣) عن حفص بن مَيسَرَة ..

وابنُ نُحزَيمَةَ (٩٨٥) عن عبد الله بن جعفَرٍ ..

والسَّرَّاجُ (٢٠٤، ٥٠١٢) عن مُسلِم بن خالدٍ الزِّنجِيِّ، وأبي غَسَّان مُحَمَّدِ بن مُطَرِّفٍ ..

والبَزَّارُ (٨٩ ٨٨) عن هشام بن سَعدٍ ، كُلُّهُم عن زيد بن أَسلَم بهذا . وتابعهم زُهَيرُ بنُ مُحَمَّدٍ ، فرواه عن زيد بن أَسلَم بهذا ، مثلَ لفظ الجَاعة .

أَخرَجَهُ ابنُ حِبَّان (١٤٨٤) من طريق أبي عامرِ العَقَدِيِّ عبدِ المَلِك بن عَمْرِو، عن زُهيرِ.

وخُولِف أبو عامرٍ ..

خالفه الطَّيَالِسِيُّ ، فرواه في « مُسنَده » (٢٥٠٣) عن زيد بن أَسلَم بهذا بلفظ : « مَن أَدرَك مِن العصر ركعتين _ أو : ركعةً _ قبل أن تَغرُب الشَّمسُ ، لم تَفُتُهُ ... » .

هكذا على الشَّكِّ .

وهذا الشَّكُّ عِندِي من زُهيرِ بنِ مُحُمَّدٍ ؛ فقد رماه أبو حاتم بسُوء لحفظِ.

ولم أقف على رواية أَحَدٍ رواه عن زيد بن أَسلَم شَكَّ في هذا الحرف، بل كُلُّهم يقول: « ركعةً » ، دون شَكِّ . واللهُ أعلَمُ .

وكذلك رواه عن الأَعرَج جماعةٌ آخَرُون ، كُلَّهم يقولُ : « مَن أَدرَك مِن العصر ركعة » ، وبعضُهم يقولُ : « سجدة » ، ولم يَذكُر واحدٌ مِنهُم « الرَّكعَتَين » .

أَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي « الْمُجتَبَى » (١/ ٢٧٣) ، وفي « الكُبرَى » (١٤٥١) ، وأحدُ (٢/ ٤٧٤) ، وابنُ خُزيمَةَ (٢٨٥) ، والسَّرَّاجُ فِي « مُسنَده » وأحمدُ (٢/ ٤٧٤) ، وابنُ خُزيمَةَ (٢٨٥) ، والسَّرَّاجُ فِي « مُسنَده » (١٢٠٨، ١٢٠٧) عن عبد الله بن سعيد بن أبي هندٍ ..

وأبو يَعلَى (٦٢٨٤، ٦٣٠٢، ٦٣٣٢) ، والسَّرَّاجُ (١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤) ، والدَّارَقُطنِيُّ (٢/ ٨٤) عن أبي الزِّنَاد ..

وأبو عَوَانَةَ (١٠٥٥) عن مُوسَى بن عُقبَة ، ثلاثَتُهُم عن الأعرج ، عن

أبي هُريرَة مرفُوعًا بهذا .

* الطَّريقُ الثَّالثة : أبو صالح ، عن أبي هُريرَة .

وهذا يرويه عن أبي صالح : وَلدُه سُهيلٌ ، والأعمشُ .

أمَّا حديث سُهيلِ ..

فيرويه مُحمَّدُ بنُ جَعفرِ غُندَرٌ ، قال : ثنا شعبة ، عن سُهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هُريرَة مرفوعًا : « مَن أدرك من الصُّبح ركعةً قبل طلوع الشَّمسِ ، فقد أدرك الصَّلاة ، ومن أدرك ركعتين من العصرِ قبل أن تغيب الشَّمسُ ، فقد أدرك الصَّلاة » .

أخرجه أحمدُ (٢/ ٤٥٩)..

وابنُ خُزيمة (٩٨٥) قال : أخبَرَنا أبو موسى مُحُمَّدُ بنُ الْمُثنَّى ، قالا : ثنا مُحُمَّدُ بنُ جعفرِ بهذا .

وخالفها مُحُمَّدُ بنُ بشَّارٍ بُندَارٌ ، فرواه عن مُحَمَّد بن جعفرٍ غُندَرٌ ، قال : ثنا شعبة بهذا الإسناد ، بلفظ : « ... ومن أدرك من العصر ركعةً ... » . أخرجه ابنُ خُزيمة (٩٨٥) .

ولكن تُوبِع غُندَرٌ ، عن شعبةَ ، على لفظ « الرَّكعتين » . .

أخرجه أحمدُ (٢/ ٤٥٩) قال : حدَّثَنا أبو النَّضر _ هو : هاشم بن لقاسم _ . .

والطَّحاويُّ في « شرح المعاني » (١/ ١٥٠) عن وهب بن جَريرٍ ، قالوا (يعني : مُحَمَّدَ بنَ جعفرٍ ، وأبا النَّضر ، ووهبَ بنَ جَريرٍ) : ثنا شُعبةُ بهذا الإسناد .

وتُوبع شُعبةُ ، عن سهيلٍ بهذا الإسناد ، على لفظ « ركعةٍ » ..

تابعه عبدُ العزيز بنُ أبي حازم، فرواه عن سُهيلِ بسنده سواء.

أخرجه ابنُ خُزيمة (٩٨٥) قال: أخبَرَنا يعقوبُ بنُ إبراهيم، قال: ثنا ابنُ أبي حازم بهذا.

وسنَدُه جيِّدٌ .

وأخرجه الطَّيالِسِيُّ (٢٥٥٣ – الطَّبعة الجديدة) قال: حدَّثنا وُهيبٌ ـ هو ابنُ خالدٍ ـ ، قال: ثنا سُهيلٌ بهذا ، بلفظ: « من صلَّى من العصر ركعتين ـ أو: ركعة ، الشَّكُ من أبي بِشرِ _ قبل أن تغرُب الشَّمس ، فقد أدرك ... » .

• قلتُ : كذا وقع في مطبوعة « المُسنَد » في الطَّبعة الجديدة : « الشَّكَ من أبي بِشرِ » ، ولا وجود لمن يُكْنَى أبا بِشرِ في الإسناد . ولعلَّ الصَّواب :

« مِن أبي بَكْرٍ » ، وهي كُنيةُ وُهيبِ بِن خالدٍ . والله أعلم .

ويُشبِهُ أن يكون الاضطراب في هذا الحديث من سُهيلٍ ؛ فقد كانت أصابَتهُ علَّةٌ في آخر حياته ، خفَّ بها ضبطُه .

وقد تُوبع شُهيلٌ ، عن أبي صالحِ ، في لفظ « الرَّكعتين » . .

تابعه الأعمشُ ، فرواه عن أبي صالح ، عن أبي هُريرَة مرفوعًا : « من أدرك ركعتين من العصر ، ثُمَّ غرَبت الشَّمسُ ، فقد أدرك الصَّلاة » .

أخرجه الخطيبُ في «تاريخه» (٧/ ١٠٤)، ومن طريقه ابنُ الجَوزِيُّ في « الواهيات » (١/ ٤٣٨) من طريق الحسن بن الفضل بن السَّمح البُوصَرَائِيِّ ، قال : حدَّثَنا أبو هارونَ الرَّازِيُّ مُحمَّدُ بنُ خالد بن يزيد ، ثنا عبدُ الصَّمَد بنُ عبد العزيز ، عن عمرِو بن أبي قيسٍ ، عن شُعيب بن

خالدٍ الرَّازيِّ ، عن الأعمش بهذا .

وأعلَّ هذا الإسنادَ ابنُ الجَوزِيِّ ، فقال : «هذا حديثُ لا يصحُّ ؛ وفيه الحسنُ بنُ الفضل ، يقال له : البُوصَرَائِيُّ . قال أبو الحُسين ابن المنادِي : أكثرَ النَّاسُ عنه ، ثُمَّ انكشف أمرُه ، فرَمَوْا حديثَه » انتهى . زاد الخطيب على ما نقله ابنُ الجَوزِيِّ عنه : « و خَرَق أخي كلَّ شيءٍ كتبه عنه ؛ لأنَّه تبيَّن له أمرُه » .

• قلتُ : سيأتي من غير طريقه إن شاء الله تعالى .

وأبو هارون الرَّازيُّ مُحُمَّدُ بنُ خالدٍ ، ترجمه ابنُ أبي حاتم (٣/ ٢/ ٥) ، وقال : «كتبتُ عنه مع أبي . وهو صدوقٌ . وكان يختم القرآن في كلِّ يوم وليلةٍ » .

وتابعه أبو حاتم الرَّازيُّ ، قال : قرأتُ على عبد الصَّمد العطَّارِ ، عن عمرو بن أبي قيسٍ بهذا الإسناد .

أخرجه ابنُ أبي حاتم في « العلل » (٢٠٤) ، لكن وقع اللَّفظ عنده على الجادَّة : « من أدرك من العصر ركعةً ... » .

وعبدُ الصَّمد بنُ عبد العزيز المقرِئُ العطَّارُ ، ترجمه ابنُ حِبَّان في « الثِّقات » ، وقال : « مِن أهل الرَّيِّ . يَروِي عن عمرِو بنِ أبي قيسٍ ، عن سِمَاكٍ . روى عنه : مُحمَّدُ بنُ مُسلم بن وَارَهْ » ، ولم يَزِد .

وعمرُو بنُ أبي قيسٍ صدوقٌ متهاسكٌ . قال أبو داوُد مرَّةً : « في حديثه خطأٌ » ، وقال مرَّةً : « لا بأس به » . ووثَّقه ابنُ معينٍ وابنُ حِبَّان .

وقال البَرُّارُ: « مستقيمُ الحديثِ ».

وشُعيبُ بنُ خالدٍ ثقةٌ.

فالإسنادُ إلى الأعمش هنا ليس بذاك ، مع اختلاف الرُّواة في لفظ «الرَّكعة » و «الرَّكعتين ».

وقد رواه آخرُون عن الأعمش:

١ - مُحَمَّدُ بنُ عيَّاشِ العامِرِيُّ ، عن الأعمش.

أخرَجه البخاريُّ في « التَّاريخ الكبير » (١/ ٢٠٢) معلَّقًا . ووصله ابنُ أبي حاتم في « العلل » (٢٠٤) قال : قال أبي : حدَّثنا حجَّاجُ بنُ الشَّاعر ، ثنا عُبيدُ الله الحنفيُّ ، ثنا مُحمَّدُ بنُ عيَّاشِ العامِرِيُّ ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هُريرة مرفوعًا : « من أدرك ركعتين من العصر ، فقد أدرك ، والفجرُ مثلُه » .

هذا لفظ البُخاريِّ .

ولفظ أبي حاتم على الجادَّة: « من أدرك ركعةً من العصر ... » . ولفظُ البُخاريِّ مُنكُرُ ؛ لأنَّه يقول : « والفجرُ مثلُه » ، يعني أنَّه لا يُدرِك الصَّلاة إلا بركعتين ، والفجرُ ركعتان فحسب . ثُمَّ إنَّ الرُّواة ، مع اختلافِهم في العصر : أيُدرَك بركعةٍ أو بركعتين ، لم يختَلِفُوا في أنَّ الفجر يُدرَك بركعةٍ .

و مُحُمَّدُ بنُ عيَّاشِ العامِرِيُّ ، قال الدَّارَقُطنِيُّ : « صالحٌ ، عزيز الحديث » ، وذكره ابنُ حِبَّان في « الثِّقات » ، وترجمه ابنُ أبي حاتمٍ ، ونقل عن أبيه ، قال : « شيخٌ كوفِيُّ » . فليس فيه توثيقٌ معتبَر .

مع الاضطراب في لفظ الحديث.

وصرَّح أبو حاتمٍ في « العلل » (٤٠٢) أنَّه لم يروِ عنه إلَّا عُبيدُ الله الحنفيُّ ، فهو مجهولُ العَين .

٢ - عبدُ الله بنُ عبد القُدُّوس ، عن الأعمش.

أخرجه البَزَّار (ج٢/ق٢١/٢) قال : حدَّثنا عبَّادُ بنُ يعقوب ، نا عبدُ الله بنُ عبد القُدُّوس ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هُريرَة مرفوعًا : « من أدرك ركعةً من صلاة الصُّبح قبل أن تطلُّع الشَّمسُ ، فقد أدرك ، ومن أدرك ركعةً من العصر _ أو : ركعتين _ قبل أن تغرُب الشمسُ ، فقد أدرك » .

هكذا رواه عبدُ الله بنُ عبد القُدُّوس ، عن الأعمش ، على الشَّكِّ في العصر : « ركعةً ـ أو : ركعتين ـ » . وابنُ عبد القُدُّوس ضعيفٌ .

٣- أبو حمزة السُّكَّرِيُّ ، عن الأعمش.

أخرجه الرَّامَهُرمُزِيُّ في « المحدِّث الفاصل » (٤٩٣) قال : حدَّثنا عُمرُ ابنُ أَيُّوب ، ثنا ابنُ أَبي رِزمَة ، ثنا عَبْدانُ ، عن أبي هزة ، قال : قرأتُ على الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هُريرَة مرفوعًا : « من أدرك من العصر ركعةً قبل أن تغيب الشَّمس ، فقد أدرك ... » .

وهذا إسنادٌ رجاله ثقاتٌ ، ظاهرُهُ الصِّحَّة .

وعُمرُ بنُ أَيُّوبِ هو ابنُ إسماعيل بنِ مالكٍ أبو حفص السَّقَطِيُّ . سمع عبدَ الأعلى بنَ حَمَّادٍ ، ومحمودَ بنَ غَيلانَ ، وداوُدَ بنَ رُشَيدٍ ، وهذه الطَّبقة . ترجمه الخطيبُ (٢١٩/١) وقال : « كان ثقة » ، ونقل عن الدَّارَقُطنِيِّ توثيقَه .

وابنُ أبي رِزمة هو مُحمَّدُ بنُ عبد العزيز بن أبي رِزمة . أحدُ الثَّقات . وثَّقه النَّسائِيُّ والدَّارَقُطنِيُّ وابن حِبَّان (٩/ ٩٥) . وقال أبو حاتم : «صدوقُ » . وعَبْدانُ هو عبدُ الله بنُ عُثهان . أحدُ الثِّقات . من مشايخ البُخاريِّ . وأبو حمزة السُّكَّرِيُّ هو مُحمَّدُ بنُ ميمونَ . ثقةٌ نبيلُ . لكن قال النَّسائيُّ : «كان قد ذهب بصرُه في آخر عُمره ، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثُه جيِّدٌ » .

• قلتُ : ويظهرُ أنَّ هذا الحديث ليس ممَّا عناه النَّسائيُّ ؛ بدليل قوله : « قرأتُ على الأعمش » .

ومع أنَّ الإسنادَ كما رأيتَ ، إلَّا أنَّ الثِّقاتِ من أصحاب الأعمش رووه عن الأعمش موقُوفًا .

ولذلك قلتُ عن حديث أبي حمزة : « ظاهرُهُ الصِّحَّةُ » ؛ لأنَّه مُعلُّ بالوقف ، كما يأتي إن شاء الله تعالى .

٤ - سفيانُ التَّوريُّ ، عن الأعمش.

ذكر ذلك أبو حاتم الرَّازيُّ _ كما في « علل وَلَده » (٣٨٤) _ ، من رواية النُّعمانَ بنِ عبد السَّلام ، عن الثَّوريِّ .

ولم أقف على هذه الرِّواية .

والذي وقفتُ عليه أنَّ الثَّوريَّ يرويه عن الأعمش موقوفًا.

فأخرجه مُحُمَّدُ بنُ عاصمٍ في « جزئه » (٤٦) ..

وأبو الشَّيخ في « الطَّبقات » (٢/ ٢٢٢) قال : حدَّثَنا إبراهيمُ بنُ مُحُمَّدُ ابن الخيرة _ زاد مُحَمَّدُ بنُ الخارث _ هو : ابنُ نائلة _ ، قالا : ثنا مُحَمَّدُ بن المغيرة _ زاد مُحَمَّدُ بنُ

عاصم: وأبو سُفيان صالحُ بنُ مِهرانَ ، قالا : _ ثنا النَّعمانُ بن عبد السَّلام ، ثنا الثَّوريُّ ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هُريرَة ، قال : « من أدرك ركعتين من العصر قبل أن تغرُب الشَّمس ، فقد أدرك . . . » . هكذا قال هنا : « ركعتين » .

ورواه مُحُمَّدُ بنُ أحمد بن عمرو بن عبد الخالق _ أحدُ مشايخ الدَّارَقُطنِيِّ الثِّقاتِ _ ، قال : ثنا إبراهيمُ بنُ مُحُمَّد بن الحارث ، ثنا مُحَمَّدُ الدَّارَقُطنِيِّ الثِّقاتِ _ ، قال : ثنا إبراهيمُ بنُ مُحُمَّد بن الحارث ، ثنا مُحَمَّدُ الإسناد ، ولكنَّه قال : « من أدرك من العصر ركعةً ... » . أخرجه الدَّارَقُطنِيُّ في « العلل » (١٠/ ٣٢٣) .

ومُحُمَّدُ بنُ المُغيرة ترجمه ابنُ أبي حاتم (٤/ ١/ ٩٢) ولم يَذكُر فيه جرحًا ولا تعديلًا ، فهو مجهول الحال .

وخالفه الحجَّاجُ بنُ يُوسُف بن قُتيبة _ وهو مثلُه _ ، فرواه عن النَّعهانَ ابنِ عبد السَّلام ، عن الثَّوريِّ ، عن سُهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هُريرَة مرفوعًا : « من أدرك ركعتين من العصر ... » .

أخرجه أبو الشَّيخ في « الطَّبَقات » (٢/ ٢٢) قال : حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ يَحِيى بنِ مَندَهْ ، وأحمدُ بنُ محمودٍ ، قالا : ثنا الحجَّاجُ بنُ يُوسُف ، قال : ثنا النُّعان بهذا .

وأَخرَجَه أَبو نُعيم في « الجِلية » (٧/ ١٤٤) ، عن أبي الشَّيخ ، والقاضي أبي أحمد ، قالا : ثنا مُحُمَّدُ بنُ يحيى بن مَندَهْ بهذا ، لكنَّه قال : « ومن أدرك من العصر ركعةً ... » .

وخالفَ شيخَي أبي الشَّيخ : الجُوْرْجِيرِيُّ مُحُمَّدُ بنُ عُمرَ بنِ حفصٍ ،

فرواه عن الحجَّاج بن يوسُف بن قُتيبَة بهذا الإسناد مرفُوعًا بلفظ: « ومَن أدرك من العَصر ركعةً ... ».

أَخْرَجَهُ أَبُو عبد الله مُحَمَّدُ بنُ عبد الله الدَّقَّاقُ في « مُعجَم شُيُوخه »

والجُوْرْجِيرِيُّ نسبةً إلى « جُوْرْجِيرَ » ، وهي مِحِلَّةٌ بأصبَهَان . ترجَمَهُ أَبُو نُعيمٍ في « أخبار أصبَهَان » (٢/ ٢٧٢) ، ولم يَحْكِ فيه شيئًا . وقال السَّمعانِيُّ في « الأنساب » (٣/ ٣٥٦) : « كان أحدَ الثِّقاتِ المُعدَّلين ، صاحبَ أُصُولٍ ». وقال الذَّهبِيُّ في « السِّير » (١٥/ ٢٧١): « الشَّيخ

وقال أبو نُعيم: « تفرَّد به النُّعهانُ ، عن الثَّوريِّ ».

فهذا اختلافٌ على النُّعمانِ في إسناد الحديث ومَتنِه.

وقد وافق النُّعمانَ على وقفه: عبدُ الرَّزَّاق. فقد رواه في « المصنَّف » (١/ ٥٨٥) عن الثَّوريِّ بهذا الإسناد، بلفظ: « ومن أدرك من العصر

وقد رواه عن الأعمش بهذا الإسناد مَوقوفًا ، بلفظ: « من أدرك من العصر ركعةً ... » جماعةٌ من أصحابه ، منهم :

جَريرُ بنُ عبد الحميد، وأبو بكرٍ بنُ عيَّاشٍ، وعَبْثَرُ بنُ القاسم.

ذَكَر ذلك ابنُ أبي حاتمٍ ، ووالدُه ، كما في « العلل » (٣٨٤، ٢٠٤) .

ولا شكَّ في ترجيح روايتهم على رواية شُعيبِ بنِ خالدٍ ، ومُحمَّدِ بنِ

عيَّاشٍ ، وجذا قَطَع أبو حاتمِ الرَّازيُّ ، فقال : « الصَّوابُ : موقوفٌ » .

وممَّا يدلُّ على شُذوذ لفظة « الرَّكعتين » أنَّ الزُّهريَّ روى هذا الحديث عن أبي سَلَمة ، عن أبي هُريرَة مرفوعًا : « من أدرك ركعةً من الصَّلاة ، فقد أدرك » ، فهذا بعمومه يشملُ صلاة العصر .

وقد رواه عن الزُّهريِّ جماعةٌ ، منهم :

١ – مالكُ ، عنه .

أخرجه البُخاريُّ في « المواقيت » (٢/ ٥٧ -صحيحه) ، وفي « جزء القراءة » (٢٠٦، ٢٠٥) قال : حدَّثَنا عبدُ الله بنُ يُوسُف ..

ومسلمٌ (۲۰۷/ ۱۶۱) ، والبَيهَقِيُّ (۱/ ۳۸۲–۳۸۷) عن يحيى بن بحيى ..

ومسلمٌ أيضًا (٢٠٧/ ١٦١)، وأبو يعلى (٥٩٨٨)، والسَّرَّاج في «مُسنَده» (١٦١)، وابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد» (٧١/٧) عن عبد الله ابن المبارَك..

وأبو داوُد (۱۱۲۱) ، وأبو عَوَانة (۱۵۳۰) ، وابنُ حِبَّان (۱٤۸۳) عن القَعنَبيِّ ..

والنَّسائيُّ (١/ ٢٧٤) ، والطَّحَاوِيُّ في « المُشكِل » (٢٣٢٠) عن قُتيبَة ابن سعيدٍ ..

وأبو عَوَانَة (١٥٣٠)، وابنُ حِبَّان (١٤٨٧)، وابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (٧/ ٦٤-٦٥) عن حَّاد بن زيدٍ ..

وأبو عَوَانَة (١٥٢٩)، والطَّحَاوِيُّ في « المُشكِل » (٢٣٢٠) عن عبد الله ابن وَهبِ ..

والبُّخاريُّ في « جزء القراءة » (٢٠٥) عن يحيى بن قَزَعَة ..

والسَّرَّاجُ فِي « مُسنَده » (٠٠٠) عن بِشر بنِ عُمر ..

والبَزَّارُ (٧٨٥٩) عن عبد الرَّحن بن مَهدِيٍّ ..

والبَيهَقِيُّ في « المعرفة » (٤/ ٣٥٧) عن الشَّافعيِّ ، كُلُّهم عن مالكٍ _ وهو في « المُوطَّإِ » (١/ ١٠/ ٥٠) _ ، عن الزُّهريِّ جذا .

• قلتُ : هكذا رواه أحد عشر راويًا من عُيون أصحاب مالكٍ ، جذا للَّفظ .

ورواه أبو عليِّ الحَنَفِيُّ ، عن مالكِ بلفظ : « من أدرك ركعةً من الصَّلاة ، فقد أدرك الفضل » .

أخرجه ابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (٧/ ٦٤) من طريق يعقُوب بن إسحاق القَلْزُمِيِّ ، ثنا أبو عليٍّ الحَنفيُّ بهذا ، وقال : « لم يَقُلهُ غيرُ الحنفيُّ » . عن مالكِ . ولم يُتابَع عليه . وهو أبو عليٍّ عُبيدُ الله بنُ عبد المجيد الحَنفيُّ » .

• قلتُ: وأبو عليِّ أحد الثِّقات ، لم يَثبُت أنَّ ابن مَعِينٍ ضعَّفه ، كما قال الحافظُ . ولكنَّ الجمعَ الغفيرَ من أصحاب مالكِ لم يَذكُر واحدُ منهم قولَه : « أدرك الفضلَ » ، فلا جَرَم أنَّها شاذَّةٌ . وتأتي من وجهٍ آخر قريبًا إن شاء الله تعالى .

وكذلك رواه عمَّارُ بنُ مَطَرٍ ، عن مالكٍ ، بلفظ : « من أدرك ركعةً من الصَّلاة ، فقد أدرك الصَّلاة ووقتَها » .

ذكره ابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (٧/ ٦٤) ، وقال : « وهذا لم يَقُلهُ عن مالكِ أحدٌ ، غيرُ عَبَّارِ بنِ مَطَرٍ ، وليس مَّن يُحتَجُّ به فيها خُولِف فيه » .

٢ - شفيان بن عُيينة ، عنه .

أَخرَجَه مسلمٌ (١٠٢/ ١٦٢)، وأبو نُعيمٍ في « المُستخرَج على مسلمٍ » (١٣٥١)، وابن ماجَه (١١٢٢) عن أبي بكرٍ بنِ أبي شَيبة ..

ومسلمٌ أيضًا (٢٠٧/ ١٦٢) قال: حدَّثَنا عمرٌ و النَّاقدُ ..

ومسلمٌ أيضًا (٢٠١/ ١٦٢)، وأبو يعلى (٩٦٢) قالا: ثنا أبو خَيثَمَة زُهيرُ بنُ حربِ ..

والتَّرِمِذِيُّ (٥٢٤) ، وابن خُزيمَة (١٨٤٨) قالا : ثنا سعيدُ بن عبد الرَّحن ..

والتِّرمِذِيُّ أيضًا (٥٢٤) قال : حدَّثَنا نصرُ بنُ عليٍّ ..

وابنُ ماجَهْ (١١٢٢) قال : حدَّثَنا هشامُ بنُ عَمَّارٍ ..

والدَّارِمِيُّ (١/ ٢٢٢) قال : حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ يُوسُف ..

وأحمدُ (٢/ ٢٤١) ، والشَّافعيُّ في « الْمُسنَد » (١٦٠) ، ومن طريقه البَيهَقِيُّ في « المعرفة » (٤/ ٣٥٧) ، وأبو عَوَانَة (١٥٣٤) ، وأبو نُعيمِ البَيهَقِيُّ في « المعرفة » (٤/ ٣٥٧) ، وأبو نُعيمٍ (١٣٥١) عن الحُمَيدِيِّ ـ وهذا في « المُسنَد » (٩٤٦) ـ . .

وابنُ خُزيمَة (١٨٣٨) قال: أخبَرَنا عبدُ الجبَّار بنُ العلاء..

وابنُ الجَارُود في « المُنتقَى » (٣٢٣) قال : حدَّثَنا ابنُ المقرِئ ..

والسَّرَّاجُ في « مُسنَده » (١١٩٢) قال : حدَّثنا زيادُ بنُ أَيُّوب ..

وأبو نُعيمٍ في « المستخرَج » (١٣٥١) عن إسحاقَ بنِ راهويهُ ، وعبدِ الأعلى بنِ حَمَّادٍ ، قالوا: ثنا سُفيانُ بنُ عُيينَة ، عن الزُّهريِّ بهذا .

٣- عُبيدُ الله بنُ عُمر ، عنه .

أَخرَجَه مسلمٌ (٢٠٠/ ١٦٢) عن عبد الله بن نُميرٍ ، وعبد الوهّاب لتَّقَفِيِّ ..

والبُخاريُّ في « جزء القراءة » (٢١١) عن سُليهانَ بنِ بلالٍ ..

والنَّسائيُّ (١/ ٢٧٤) ، وأبو يَعلَى (٥٩٦٧) ، والسَّرَّاج (١١٩٥) ، وابنُ حِبَّان (١٤٨٥) ، والبَزَّارُ (٧٨٥٨) ، وأبو نُعيمٍ في « المستخرَج »

(١٣٥٤) عن عبد الله بن إدريس ..

وأحمدُ (٢/ ٣٧٤–٣٧٥) ، وأبو عَوَانَة (١٥٣٢) ، والبَيهَقِيُّ في «المعرفة » (٣٥٨/٤) عن مُحمَّد بن عُبيدٍ ..

وأبو عَوَانَة (١١٠٤) عن أبي مُعاوية ..

والسَّرَّاجُ (٢٢٢٤) ، والدَّارَقُطنِيُّ في « العلل » (٩/ ٢٢٢) عن أشعثَ ابنِ عبد الرَّحن بن زُبيدٍ ..

والسَّرَّاجُ أيضًا (١١٩٦) عن أبي بحرٍ البَكْرَاوِيِّ ، كلُّهم عن عُبيد الله ابن عُمر ، عن الزُّهريِّ = بهذا .

وفي حديثِهِ من الزِّيادة: « فقد أدرَكَ الصَّلاة كُلَّها » ، ونبَّه مُسلمٌ عليها . ٤ - عبدُ الرَّحن بنُ عمرِ و الأوزَاعِيُّ ، عنه .

أخرجه مسلمٌ (١٦٠٧)، وأبو نُعيمٍ في « المستخرَج على مسلمٍ » (١٣٥٢، ١٣٥٣)، والسَّرَّاجُ (١١٦٤)، وأبو يَعلَى (٥٩٨٨) عن ابن المبارَك ..

والنَّسائِيُّ (١/ ٢٧٤) عن موسى بن أَعْيَن ..

وابن المُنذِر في « الأوسط » (٤/ ١٩٥) عن بِشر بن بَكرٍ ، كلُّهُم عن

الأُوزَاعِيِّ ، عن الزُّهريِّ بهذا .

وتابَعَهُم الوليدُ بنُ مسلم، فرواه عن الأُوزَاعِيِّ بهذا الإسناد سواء. أخرجه ابنُ خُزيمَة (١٨٤٩)، وأبو عَوَانَة (١٥٣٥)، قالا: حدَّثَنا عليُّ بنُ سهلِ الرَّمْلِيُّ ..

والسَّرَّاجُ فِي « الْمُسنَد » (١١٩٧) قال : حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ الصَّبَّاح ، قالا : ثنا الوليدُ بنُ مسلم بهذا .

وخالفها مُحَمَّدُ بنُ عبد الله بن ميمون الإِسكَندَرَانِيُّ ، فرواه عن الوليد ابن مسلم ، عن الأوزَاعِيِّ بهذا الإسناد ، بلفظ: « من أدرك من صلاةِ الجُمعةِ ركعةً ، فقد أدرك الصَّلاة ».

هكذا قال : « الجُمعة » .

أخرجه ابنُ خُزيمَة (١٨٥٠)، والحاكِمُ (٢٩١/١)، وقال بعد أن ساق عِدَّة أسانيد: « كُلُّ هؤلاء الأسانيد صحاحٌ على شرط الشَّيخين، ولم يُخَرِّجاه بهذا اللفظ، إنَّا اتَّفَقا على حديث الزُّهرِيِّ، عن أبي سَلَمَة، عن أبي هُريرَة، أنَّ رسُول الله عَيَّا قال: « مَن أدرك من الصَّلاة ركعةً ... ومَن أدرك من صلاة العصر ركعةً »، ولُسلم فيه الزِّيادةُ: « فقد أدرَكها كُلَّها » فقط ».

• قلتُ : كذا قال ! ونَقَل كلامَهُ ابنُ الْمُلقِّن في « البدر المُنير » (٤/ ٤) وأقرَّه .

وليس الحديثُ على شرط واحدٍ منهما ، فضلًا عن أن يكون على شرطِهِما ؛ ومُحُمَّدُ بنُ عبد الله بن ميمُونَ لم يَروِ عنه من السِّتَّة إلَّا أَبُو داوُد

والنَّسائِيُّ . وهذه اللَّفظةُ التي أتَى بها شاذَّةُ . وعندِي أنَّ الخطأ فيها منه (۱) ؛ فهو وإن كان ثقة ، لكن نقل مَسلَمَةُ بنُ قاسم أنه تُكلِّم فيه ، ورُمِيَ بالكذب . ولا نعرف مَن قائلُ هذا . أمَّا الكذبُ الاصطلاحيُّ ، فحاشاه ، ولكنَّه ربَّها روى أحاديثَ مناكيرَ ، فرماه القائلُ بهذا ، وقد رأيتُ الذَّهبيَّ قال : «له حديثُ مُنكرٌ ، وهو جائزُ الحديث ».

وقد رواه أصحابُ الأوزَاعِيِّ ، فلم يَقُل أحدٌ منهم: «الجمعة». وكذلك رواه سائرُ أصحاب الزُّهريِّ الأثباتِ ، إلَّا أسامة بن زيدٍ ، وابنَ أبي ذئبٍ ، وحجَّاجَ بنَ أرطاة ، ويحيى بنَ أبي أُنيسَة ، وياسينَ بنَ مُعاذِ الزَّيَّاتَ ، وعبدَ الرَّزَاق بنَ عُمر ، وغيرَهُم . فكلُّ هؤلاء يَذكُرُون عن الزُّهريِّ : «من أدرَكَ من الجُمعة ركعةً » .

وقد أعلُّها سائرُ أهل العِلم ، أذكُرُ منهم :

١- أَبُو حاتِم الرَّازِيُّ كما في « العلل » (٢٩١، ٥١٩، ٢٠٧). ويأتي كلامُهُ إن شاء اللهُ تعالَى.

٢- ابنُ عَدِيٍّ . صرَّح بذلك بهذا في عدَّة مواضع من «الكامل»..
 * فقال في ترجمة حجَّاجِ بنِ أرطاة (٢/ ٦٤٦) : « وهذا يرويه الثِّقاتُ عن الزُّهرِيِّ ، ولا يَذكُرُون فيه « الجُمعة » ، وإنَّما قالُوا : « من أدرَكَ من الصَّلاة ركعة » ، وإنَّما فأكر « الجُمعة » مع الحجَّاجِ قومٌ ضعافٌ عن الزُّهرِيِّ » .
 الشَّلاة ركعة » ، وإنَّما ذكر « الجُمعة » مع الحجَّاجِ قومٌ ضعافٌ عن الزُّهرِيِّ » .

⁽١) وبعد كتابة ما تقدَّم بزمانٍ رأيتُ الدَّارقطنيَّ ذكر هذا في « العِلل » (٩/ ٢١٥) ، فقال : « من « وقال محمَّدُ بنُ عبد الله بن ميمون الإسكندرانيُّ ، عن الوليد ، عن الأوزاعِيِّ : « من أدرك ركعةً من الجمعة » ، وَوَهِم في هذا القول » . فالحمدُ لله على ما أنعم .

* وقال في ترجَمة عبدِ الرَّزَّاق بنِ عُمَر (٥/ ١٩٤٧) : « وهذا بهذا الإسناد عن الزُّهرِيِّ ، عن سعيدٍ ، لا يقولُ : ومن أدرَكَ من الجُمعة ركعةً ، إلا ضعيفٌ . والثَّقاتُ يقولون : من أدرَكَ من الصَّلاة ركعةً » .

* وقال في ترجَمة مُحُمَّدِ بنِ عبدِ الرَّحمٰ أبي جابرِ البَيَّاضِيِّ (٦/ ٢١٩٠): « وهذا رواهُ عن الزُّهرِيِّ الثِّقاتُ ، وقالوا: من أدرَكَ من الصَّلاة ركعةً ، ولم يذكُرُوا « الجُمعة » . ورواه قومٌ ضُعفاءُ عن الزُّهريِّ ، مثلُ معاوية بنِ يحيى الصَّدَفِيِّ وجماعةٍ من أمثالِهِ ، عن سعيدِ بن المُسيَّب ، فذكرُوا « الجُمعة » ، ووافَقَهُم أبُو جابرِ البيَّاضِيُّ ، عن سعيدٍ . وذِكرُ « الجُمعة » في الإسناد ليس بمحفوظٍ » .

* وقال في ترجَمة يحيى بنِ أبي أُنيسَة (٧/ ٢٦٤٦): « وقد رواه جماعةٌ ضُعفاءُ عن الزُّهرِيِّ ، فيهم: ياسينُ الزَّيَّاتُ ، ومُعاوِيةُ بنُ يحيى الصَّدَفِيُّ ، وحجَّاجُ بنُ أرطاة ، وغيرهُمُ . والباقُون الثِّقاتُ عن الزُّهرِيِّ قالوا: من أدرك من صلاةٍ ركعةً فقد أدرك ».

ومنهم:

٣- ابنُ حِبَّان .

* فقال في « صحيحهِ » (٤/ ٣٥٢): « ذِكرُ الخَبَر الدَّالِّ على أَنَّ الطُّرُق المُويَّةَ فِي خبر الزُّهرِيِّ: « مَن أَدرَكَ من الجُمعةِ ركعةً » كلُّها مُعَلَّلَةُ ، للرويَّةَ فِي خبر الزُّهرِيِّ: « مَن أَدرَكَ من الجُمعةِ منها شيءٌ . [ثُمَّ أسنَدَ] عن أبي هُريرَةَ مرفُوعًا: « من أدرَكَ من صلاةٍ ركعةً فقد أدرَكَ » [ثُمَّ قال:] قالُوا: مِن هُنَا قِيلَ: ومن أدرك من الجُمعة ركعةً صلَّى إليها أخرَى » .

* وقال أيضًا في « المَجروحِين » (١/ ٩٠١) في ترجمة إبراهيم بنِ عطيَّة : « وذِكرُ « الجُمعةِ » قاله عن الزُّهرِيِّ ، عن أبي سَلَمَة ، عن أبي هُريرَة : أربعةُ أنفُس ، كُلُّهُم ضُعفاءُ » .

٤ - وكذُلك صرَّح الدَّارَقُطنِيُّ في « العلل » (٩/ ٢١٣ - ٢٢٢).
 وكذلك صرَّح جَمعٌ من المتأخِّرين من العُلماء بمثل هذا.

وعما يدلُّ على أنَّ هذه اللَّفظة « الجُمعة » غيرُ محفوظة ، أنَّها لو كانت عند الزُّهريِّ لما احتاج إلى استنباطها من الحديث ، فقد رَوَى غيرُ واحدٍ عنه ، كمالكِ ، ويُونْسَ ، والأوزاعِيِّ وغيرِهم ، أنَّه قال عَقِب الحديث : « فنرَى أنَّ صلاة الجمعة من ذلك ، فإذا أدرك منها ركعةً فليُصَلِّ إليها أخرى » . والله أعلم .

وخالَفَ كُلَّ مَن تقدَّم عن الأوزاعِيِّ : أَبُو المُغيرة . فرواه عن الأوزاعِيِّ ، عن النُّهرِيِّ ، عن سعيد بن المُسيَّب ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا : « مَن أدرَكَ من صلاةٍ ركعةً فقد أدرَكَهَا » .

فجعل شيخَ الزُّهريِّ «سعيدًا » بدل « أبي سَلَمة » .

أَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي ﴿ الكُبرَى ﴾ (١٥٣٩/٤) قال : أَخبَرَنِي شُعيبُ بنُ شُعيب بنُ شُعيب بنُ شُعيب بن إسحاق ، قال : حدَّثنا الأوزاعِيُّ جذا .

وقال: « لا نَعلَمُ أحدًا تابَعَ أبا المُغيرَة على قوله: عن سعيد بن المسيَّب،

عن أبي هُريرَة . والصَّوابُ : عن أبي سَلَمة ، عن أبي هُريرَة » .

• قلتُ : وأَبُو المُغيرةِ اسمُهُ : عبدُ القُدُّوس بنُ الحجَّاج . وهو وإن كان ثقةً ، فإنَّه خالَف مَن هو أمكنُ منه في الأوزاعيِّ ، وروايتُهُ شاذَّةُ .

والصَّوابُ على ما رواه الرُّواةُ عن الأوزاعِيِّ ، وما رواه أصحابُ الزُّهرِيِّ عنه ، عن أبي سلمة ، عن أبي هُريرَة ، كما قال النَّسائِيُّ . والله أعلمُ .

٥ - مَعمَرُ بنُ راشدٍ ، عنه .

أخرجه مسلمٌ (٢٠٧/ ١٦٢) ، وأبو نُعيم في « المستخرَج » (١٣٥٢، ١٣٥٣) ، وأبو يُعلَى (١٣٥٢) ، وابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (٧١/ ٧١) عن ابن المبارَك ..

وأحمدُ (٢/ ٢٧٠)، والبخاريُّ في « جزء القراءة » (٢١٦)، والسَّرَّاجُ (١١٩٩)، والدَّارَقُطنِيُّ في « العلل » (٩/ ٢٢٣)، وابنُ المُنذِر في

« الأوسط » (١٠٢/٤) ، عن عبد الرَّزَّاق _ وهذا في « المصنَّف » (الأوسط » (٤٧٨، ٣٣٦٩، ٢٢٢٤) _، كلاهما عن مَعمَرِ ، عن الزُّهريِّ بهذا .

قال الزُّهريُّ : « فنرى أنَّ الجمعةَ من الصَّلاة ».

٦ - يُونُسُ بنُ يزيدَ ، عنه .

أخرجه مسلمٌ (١٠٠/ ١٦٢)، وأبو نُعيمٍ في « المستخرَج » (١٣٥٠)، والبَيهَقِيُّ في « المعرفة » (٣٥٨)، وابن عساكرٍ في « تاريخه » (١٦/ ١٦١) عن عبد الله بن وَهبِ ..

والبخاريُّ في « جزء القراءة » (٢١٣) ، وأبو يَعلَى (٥٩٨٨) ، وأبو يَعلَى (٥٩٨٨) ، وأبو نُعيم في « المستخرَج » (١٣٥٢، ١٣٥٣) ، والسَّرَّاجُ (١١٩٤) عن ابن المبارَك ..

والبخاريُّ في « جزء القراءة » (٢١٥) ، وأبو عَوَانَة (١٥٣٣) ،

والسَّرَّاجُ (١٢٢٥)، والدَّارَقُطنِيُّ في « العلل » (٩/ ٢٢٣) عن عُثمان بن عُمر بن فارسِ ..

والبُخاريُّ في « القراءة » (٢١٧) عن اللَّيث بن سعدٍ ..

والسَّرَّاجُ (١٤٩٣) عن عبد الله بن رجاءٍ ، كلَّهم عن يُونُس بن يزيد ، عن الزُّهريِّ بهذا .

• قلتُ : هكذا رواهُ الثِّقاتُ عن يُونُسَ بنِ يزيد .

وخالَفَهُم بقيَّةُ بنُ الوليد ، فرواه عن يُونُسَ بنِ يزيد ، عن الزُّهرِيِّ ، عن سالم بن عبد الله بن عُمر ، عن أبيه مرفوعًا : « مَن أدرَكَ ركعةً من الجُمعة أو غيرِها فَلْيُضِف إليها أخرَى ، وقد تَتَ صلاتُه » .

أَخرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ (٢/ ١٢) من طريق مُحمَّدِ بنِ مُصَفَّى ، قال : نا بقيَّةُ ابنُ الوليد ، ثنا يُونُسُ بهذا .

وأَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي « الكُبرَى » (١٥٤٠) ، وفي « الْمُجتبَى » (١/ ٢٧٤–٢٧٥) قال: أَخبَرَنِي مُوسى بنُ سُليهان بن إسهاعيل بن القاسم، ثنا بقيَّةُ مهذا، إلَّا أنَّه لم يقُل: « فليُصَلِّ إليها أخرى ».

و أَخرَجَه النَّسائِيُّ فِي « الكُبرى » (١٥٤٠)، وابنُ ماجَهْ (١١٢٣).. والدَّارَقُطنِيُّ (٢/ ١٢) قال: حدَّثنا عبدُ الله بنُ سُليهان..

وابنُ عَدِيًّ في « الكامل » (٢/ ٥٠٨) قال : حدَّثنا الفَضلُ بنُ عبد الله ابن عَجَلَدٍ ، قالُوا : ثنا عمرُو بنُ عثمان بن سعيد بن كثير بن دينارٍ الحِمصِيُّ ، ثنا بقيَّةُ بنُ الوليد بهذا .

وأَخرَجَهُ ابنُ أبي حاتِمٍ في « العِلل » (٥١٩) عن حَيْوَةَ بنِ شُرَيحٍ ، عن

بقيَّةُ بهذا

وَنَقَلَ الدَّارَقُطنِيُّ عن شيخِه ابنِ أبي داوُدَ قولَه : « لم يروه عن يُونُسَ إِلَّا بِقيَّةُ » .

قال أَبُو حاتِمِ الرَّازِيُّ - كما في «علل ولده» (٢٠١، ٢٠١) - : «هذا خطأٌ في المتن والإسناد . إنَّما هو : الزُّهرِيُّ ، عن أبي سَلَمة ، عن أبي هُريرة ، عن النَّبيِّ عَيَّالِيَّة : « مَن أدرَكَ من صلاةٍ ركعةً فقد أدرَكَها » . وأمَّا قولُه : « مِن صلاة الجُمعة » ، فليس في هذا الحديث . فوَهِمَ في كِلَيهما » انتهى . وقال أَبُو حاتمٍ في موضعٍ آخر (٢١٥) : «هذا حديثٌ مُنكرٌ » .

وقال أبُو حاتمٍ في موضع آخر (٥١٩): «هذا حديثُ مُنكُرٌ ».
وقال ابنُ عَدِيِّ : « وهذا الحديثُ خالَفَ بقيَّةُ في إسناده ومَتنِه . فأمَّا الإسنادُ ، فقال : « عن سالم ، عن أبيه » ، وإنَّما هو : « الزُّهرِيِّ ، عن أبي سَلَمَة ، عن أبي هُريرَة » . وفي المَتن قال : « مِن صلاة الجُمعَة » ، والثِّقاتُ رووهُ عن الزُّهرِيِّ ، عن أبي سَلَمَة ، عن أبي هُريرَة ، ولم يَذكُرُوا : الجُمعة » انتهى .

وفي مطبُوعة « الكامل » : « سعيدٌ » بدل « أبي سلمة » ، وهو تصحيفٌ ، والكتاب ملآنٌ به بكُلِّ أسفٍ !

لَكِنِّي رأيتُه في « ميزان الاعتدال » (١/ ٣٣٤) نقلًا عن « كامل ابن عَدِيٍّ »: « رواه الثِّقاتُ عن الزُّهرِيِّ ، فقالُوا : عن سعيد بن المُسيَّب ، عن أبي هُريرَة ، وما فيه : الجُمعة ».

فهذا يُؤيِّدُ صِحَّة ما ورد في « الكامل » ، وأنَّه لم يقع ثَمَّة تصحيفٍ . ولكِنِّي أَوْكِّدُ أَنَّ هذا خطأٌ ، لا أدري ممَّن هو ؟ أَهُو من ابن عَدِيٍّ ولكِنِّي أَوْكِدُ أَنَّ هذا خطأٌ ، لا أدري ممَّن هو

وسَبَقَ قلمُهُ ، أم هو من ناسخ الكتاب ؟ والثِّقاتُ إِنَّا يروُونه عن النُّهرِيِّ ، عن أبي سَلَمة ، وليس عن سعيد بن المُسيَّب . فالله أعلَمُ . وقال الدَّارَقُطنِيُّ في « العلل » (٩/٢١٦-٢١٧) : « ورواهُ بقيَّةُ بنُ الوليد ، عن يُونُس ، فَوَهِمَ في إسنادِهِ ومتنه ، فقال : « عن الزُّهرِيِّ ، عن سالمٍ ، عن أبيه : « مَن أدرَك من الجُمعة ركعةً » . والصَّحيحُ قولُ ابنِ المُبارَك ومَن تابَعَهُ » .

• قلتُ : وهكذا تَتَابَع العُلماءُ على توهيم بقيَّةَ بنِ الوليدِ (') في هذا الحديثِ سَنَدًا ومَتنًا .

وأضافَ الحافظُ في « التَّلخيص » (٢/ ٢) عِلَّةً أُخرَى ، فقال : « إِن سَلِمَ مِن وَهم بقيَّةً ، ففيه تَدلِيسُهُ التَّسويَةَ ؛ لأَنَّه عَنعن لشيخَه » انتهى .

فتعقّبه بعضُ المُعاصِرين قائلًا: « صرَّح بقيَّةُ بالتَّحديث من شيخِه يُونُسَ »!

وظاهِرٌ أَنَّه حديثُ عهدٍ بهذا العِلم ، فلم يَفهَم عبارة الحافظِ ؛ لأنَّ الحافظ يقولُ : « عنعن عن شيخه » حتَّى الحافظ يقولُ : « عنعن لشيخه » ، ولم يقل : « عنعن عن شيخه » حتَّى

⁽۱) ورواه بقيَّةُ بنُ الوليد أيضًا ، عنِ الزُّبيدِيِّ ، عن الزُّهرِيِّ ، عن سالم ، عن أبيه مرفوعًا : « من أ**درك من الجمعة ركعةً ، فليصلِّ إليها أخرى** » ، فصار شيخُ بقيَّة هنا هو « محمَّد بن الوليد الزُّبيديَّ » ، بدل « يونس بن يزيد » .

أَخرَجَهُ البزَّارُ ، وقال : ﴿ وَالزُّبِيدِيُّ خَالَفَ الْحُفَّاظِ فِي هذه الرِّواية ؛ لأَنَّ الحَفَّاظ يَروُون هذا الحديثَ عن الزُّهريِّ ، عن أبي سَلَمة ، عن أبي هُريرَة » .

[•] قلتُ: وهي مخالَفةٌ في الشَّكلِ فقط ، وإلَّا فليس عُهدتُها على مُحَمَّد بن الوليد ؛ فإنَّه من الطَّبقة الأولى من أصحاب الزُّهريِّ الأثبات ، ولكنَّ الشَّأن في ثبوت السَّند إليه . وقد بيَّنتُ ذلك في « تنبيه الهاجد » رقم (١٧٦٣) .

يُتعقَّب في هذا . ومُشكلة مُدلِّس التَّسوية العنعنةُ لشيخِه ؛ لأنَّه يُسقِطُ شيخَ شَيخِه . فحتَّى نقبل عنعنة بقيَّة لأبُدَّ أن يُصرِّح بالتَّحديث من يُونُسَ عن الزُّهرِيِّ عن الزُّهرِيِّ عن أبي سَلَمة ، ولا يَكتَفِي بأن يقول : «حدَّثنا يُونُس » . هذا معنَى كلام الحافظِ : «عنعن لشيخِه » .

ومع قول الحافظ هذا ، فقد قال في « بُلوغ المَرام » (٤٧٨) : « إسنادُهُ صحيحٌ ، لكن قوَّى أَبُو حاتِم إرسالَهُ » . فهل نسي ما قالَهُ في « التَّلخيص » ؟ وقد خُولِف بقيَّةُ فيه . .

خالَفَهُ سُليهانُ بنُ بلالٍ ، فرواه عن يُونُسَ ، عن الزُّهرِيِّ ، عن سالمٍ مُرسلًا ، بلفظ : « مَن أدرك ركعةً من صلاةٍ من الصَّلوات فقد أدركها ، إلَّا أن يقضي ما فاتَهُ » .

أَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي ﴿ الكُبرَى ﴾ (٢١٥٤١) ، وفي ﴿ الْمُجتبَى ﴾ (١/ ٢٧٥) قال : أَخبَرَنَا مُحمَّدُ بنُ إسهاعِيل التِّرمِذِيُّ ، حدَّثنا أَيُّوبُ بنُ سُليهانَ ، قال : حدَّثنا أَبُو بكرِ ، عن سُليهانَ بنِ بلالٍ بهذا .

وهذا مُرسَلٌ صحيحُ الإسناد، وهو أصحُّ مِن روايَة بقيَّة.

وأَبُو بكرٍ هذا اسمُهُ: عبد الحميدُ بنُ عبد الله بنِ أُويسٍ ، أحدُ الثَّقات . فهذا هو الصَّحيحُ في روايَة الزُّهرِيِّ ، عن سالِم .

والمَحفُوظُ من رواية يُونُسَ بنِ يزيدَ ، أنَّه يرُويه عن الزُّهرِيِّ ، عن أبي سَلَمَة ، عن أبي هُريرَة . والحمدُ لله تعالَى .

وروَاهُ يحيَى بنُ سعيدِ الأنصاريُّ ، عن الزُّهرِيِّ ، عن سالمِ ، عن أبيه مرفُوعًا .

أَخرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ فِي « الكامل » (١/ ٢٤٥) ، وابنُ حِبَّان فِي « المَجرُوحين » (١/ ٩٠١) من طريق إبراهِيمَ بنِ عطيَّة أبي إسهاعِيل الثَّقَفِيِّ ، عن يَحيَى ابن سعيدٍ بهذا .

وإبراهيمُ تَرَكَه النَّسائِيُّ .

وقال ابنُ عَدِيٍّ: « وهذا الحديثُ من حديث: « يَحيَى بن سعيدٍ ، عن النُّهرِيِّ ، عن سالِم ، عن أبيه » غيرُ محفُوظٍ ، وإنَّما نعرِفُهُ مِن حديث « بقيَّة ، عن سالِم ، عن أبيه » غيرُ محفُوظٍ ، وإنَّما نعرِفُهُ مِن حديث « بقيَّة ، عن يُونُس ، عن الزُّهرِيِّ ، عن سالم ، عن أبيه » [ثُمَّ قال :] وإبراهِيمُ هذا قليلُ الحديث ، ولعلَّه يبلُغُ عشرةً » .

وقال ابنُ حِبَّان : « وإبراهِيمُ بنُ عطيَّة الواسِطِيُّ كان هُشيمٌ يُدلِّسُ عنه أخبارًا لا أصل لها ، كأنَّه وقف على العِلَّة فيها وكان مُنكَرَ الحديثِ جدًّا ... و ذكر هذا الحديثَ ، ثُمَّ قال : _ وهذا خطأٌ ، إنَّما الخَبَرُ : « مَن أدرَكَ من الصَّلاة ركعةً » ، و ذِكرُ الجُمعة قالَهُ عن الزُّهرِيِّ ، عن أبي سَلَمَة ، عن أبي هُريرَة : أربعةُ أَنفُسِ ، كُلُّهم ضُعفاءُ » .

ووَثَقه الرَّاوِي عنه: إسهاعِيلُ بنُ عبد الله بنِ زُرارة ، كها في «كامل ابنِ عَدِيٍّ »، وتَوثِيقُهُ غيرُ مُعتَبَرٍ.

- قلتُ : وقد خالَفَ إبراهيمَ هذا : هُشيمُ بنُ بَشيرٍ ، فرواه عن يحيَى ابن سعيدٍ الأنصاريِّ ، عن نافعٍ ، عن ابن عُمر ، قال : « مَن أدرَكَ من الجُمعة ركعةً ، فليُصَلِّ إليها أخرَى » .
- أَخرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيبَة فِي « الْمُصنَّف » (٢/ ١٢٩) قال : حدَّثَنا هُشيمٌ . وهُشيمٌ مُدَلِّسٌ . ولكن تابَعَهُ جعفرُ بنُ عونٍ _ أحدُ الثِّقات _ ، قال :

أنبأنا يحيى بنُ سعيد بهذا الإسناد، إلا أنَّه قال: « فقد أدركها، إلَّا أنَّه يقضي ما فاتَه ».

أَخرَجَهُ البيهَقِيُّ (٣/ ٣٠٢ - ٢٠٤) من طريق أبي أحمد مُحُمَّد بن عبد الوهَّاب، قال: ثنا جعفر بن عونٍ بهذا.

فهذا هو المَحفُوظُ في رواية يحيَى الأنصارِيِّ ، وليس ما رواه إبراهيمُ ابنُ عطيَّة .

وقد خُولِف هشيمٌ في وقفه .

خالَفَهُ عبدُ العزيز بنُ مُسلم ، فرواه عن يحيَى بن سعيدٍ ، عن نافع ، عن ابن عُمر مرفُوعًا : « مَن أَدرَك من الجُمعة ركعةً ، فقد أدرك ، إلّا أنّه يقضِي ما فاتَهُ » .

أَخرَجَهُ الطَّبرانِيُّ في « الأوسط » (٤١٨٨) ، وفي « الصَّغير » (٥٦٢) قال : حدَّثنا عليُّ بنُ عبد الصَّمد الطَّيالِسِيُّ ..

والمُخلِّصُ في « الثَّاني من السَّادس من الفوائد » (ق٥٨٥/٢) قال : حدَّثنا يحيَى بنُ محمَّد بن صاعِدٍ ، قالا : ثنا الجرَّاحُ بنُ مَحلَدٍ ، قال : نا إبراهيمُ بنُ سُليهان الدَّبَّاسُ ، قال : نا عبدُ العزيز بنُ مُسلِم بهذا .

قال الطَّبَرانِيُّ : « لم يَروِ هذا الحديث عن يَحيَى بن سعيدٍ إلَّا عبدُ العزيز . تفرَّد به إبراهِيمُ » .

كذا قال! ولم يتفرَّد به لا عبدُ العزيزِ ، ولا إبراهيمُ .

أمَّا عبدُ العزيز _ وهو ثقةٌ له أوهامٌ _ . .

فتابَعَهُ عبدُ الله بنُ نُمَيرٍ ، فرواه عن يحيَى بن سعيدٍ بهذا الإسناد سواء .

أَخرَجَه ابنُ عَدِيٍّ (٧/ ٢٧٤١) ، والدَّارَقُطنِيُّ (٢/ ١٣) ، قالا : حدَّثَنا أَبُو حامِدٍ مُحَمَّدُ بنُ هارُون الحَضرَمِيُّ ، ثنا يعيشُ بنُ الجَهم ، ثنا عبدُ الله بن نُمير .

وعبدُ الله بنُ نُمَيرٍ أحدُ الثّقات الرُّفَعاء ، وهو في الثَّبتِ كالأُسطوانة ، ولكنَّ الرَّاوي عنه هو يَعيشُ بنُ الجَهم ، وهو وإن وثَّقهُ ابنُ أبي حاتِم ولكنَّ الرَّاوي عنه هو يَعيشُ بنُ الجَهم ، وهو وإن وثَّقهُ ابنُ أبي حاتِم (٤/ ٢/ ٣١٠) ، لكن قال غيرُهُ : « مُنكر الحديث » ، وقال ابنُ حِبَّان : « يُغرِبُ » ، وساق له ابنُ عَديًّ في « الكامل » طائفةً مِن مَناكِيرِه منها هذا الحديث ، وخَتَم ابنُ عَدِيًّ تَرجَمتَه بقوله : « ولِيَعِيشَ غيرُ ما ذكرتُ أحاديثُ غيرُ محفوظةٍ أيضًا » .

فالصَّحيحُ أنَّ هذه المُتابَعةَ لا تثبتُ عن ابن نُمَير . والله أعلم . وبعد كتابة ما تقدَّم راجعتُ «علل الدَّارَقُطنِيِّ » (٢١/ ٣٤٧) ، فوجدتُهُ يُرَجِّحُ المَوقُوفَ ، ويُعِلَّ روايَة يعيشَ بنِ الجَهم بأنَّ غيرَهُ رواه عن ابنِ نُميرٍ موقُوفًا . فالحمدُ لله على ما أنعم .

﴿ تنبيهُ ﴾

نَسَبِ الذَّهَبِيُّ في « ميزانه » والحافظُ في « لسانه » توثيق يعيشَ لأبي حاتِمٍ ، والذي في « الجَرح » أنَّه لابنِهِ . والله أعلم .

وأمَّا إبراهيمُ الدَّبَّاسُ ..

فتابَعَهُ عيسَى بنُ إبراهيم ، قال : ثنا عبدُ العزيز بنُ مُسلِم بهذا الإسناد . أخرَجَهُ الدَّارِقُطنِيُّ أيضًا ، قال : حدَّثنا الحُسَينُ بنُ إسمَّاعيلَ ، ثنا مُحمَّدُ ابنُ صالح ، ثنا عيسى بنُ إبراهيم . وإبراهيمُ بنُ سُليهان الدَّبَّاسُ ترجَمَهُ ابنُ أبي حاتِم (١٠٣/١/١)، ولم يذكُر فيه شيئًا. وترجَمَهُ ابنُ عَدِيًّ في « الأنساب » (٥/ ٢٦٨)، ولم يذكُر فيه شيئًا. وترجَمَهُ ابنُ عَدِيًّ في « الكامل » (١/ ٢٦٤)، وقال فيه: « إبراهيمُ بنُ سليهانَ ابنُ عَدِيًّ في « الكامل » (١/ ٢٦٤)، وقال فيه : « إبراهيمُ بنُ سليهانَ أبُو إسحاقَ الزَّيَّاتُ: ليس بالقويِّ » وذكرَ له حديثًا عن الثَّوريِّ اتَّهَمَهُ فيه بأنَّه سرقه. وأمَّا ابنُ حِبَّان فذكره في « الثِّقات » (٨/ ٢٩)!

ومُتابَعةُ عيسَى بنِ إبراهيمَ ربَّها تنفعه ، لولا أنَّ بعض العُلهاء تكلُّم فيه أيضًا .

فهذه المُتابَعات كانت تكتَسِبُ قُوَّةً بانضهامِها ، لولا المُخالَفَة التي ذكرتُها ، وأنَّ هُشيًا رواه عن يحيى بنِ سعيدٍ موقُوفًا .

وذكر الدَّارقُطنِيُّ في « العلل » (٢١/ ٣٤٧) أنَّ مطرًا الورَّاقَ رواه عن نافِع ، عن ابن عُمر مرفُوعًا ، ثُمَّ قال : « لا يَصِحُّ » .

و كذلك أخرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ (٢/ ٦٤٦) عن الحجَّاج بن أرطاة ، عن نافِع ، عن ابنِ عُمَر مرفُوعًا ، وقال : « وهذا يَروِيه الثِّقاتُ عن الزُّهرِيِّ ، ولا يَذكُرُون « الجُمعة » ، وإنَّما قالُوا : « مَن أدرك من الصَّلاة ركعةً » ، وإنَّما ذكرَ « الجُمعة » مع الحجَّاجِ قومٌ ضعافٌ عن الزُّهرِيِّ » . وعمَّا يُؤكِّدُ وقفَهُ . .

ر ير ر أنَّ أَيُّوبَ السَّختِيانِيَّ رواه عن نافِعِ ، عن ابنِ عُمر موقُوفًا مثلَه .

أَخرَجَه عبدُ الرَّزَّاقِ في « المُصنَّفُ » (ج٣/ رقم ٥٤٧) ، ومن طريقه الأَثرَمُ ، ومن طريقه ابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (٧/ ٧٠) ، وابنُ المُنذِر في « الأَوسط » (١/ ١٠١) عن مَعمَرٍ ، عن أَيُّوب .

وأيُّوبُ أحد الأثبات في نافع . قيل لمالِكِ : « أيُّوبُ أثبَتُ منك في نافع ؟ » فتبسَّم !

وَّتَابَعَهُ عَبْدُ اللهِ بِنُ عُمرِ الْعُمَرِيُّ ، فرواهُ عن نافِعِ مثلَهُ .

أَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاق (٧٢٥).

وكذلك رواه الأشعثُ بنُ سوَّارٍ ، عن نافِعٍ ، عن ابن عُمر ، قال : « إذا أدركتَ من الجُمعة ركعةً ، فأضِف إليها أُخرَى ، وإن أدركتَهُم جُلُوسًا ، فصلِّ أربعًا » .

أَخرَجَه عبدُ الرَّزَّاق (٥٤٧٣)..

والبيهَقِيُّ (٣/ ٤٠٢) عن الحُسين بن حفصٍ ، كليهما عن الثَّورِيِّ ، عن أشعثَ بهذا .

وأشعثُ ليس بالقوِيِّ .

٧- شُعيبُ بنُ أبي حمزة ، عنه .

أخرجه البُخاريُّ في « جزء القراءة » (٢١٠) ، وأبو عَوَانَة (١٥٣١) عن أبي اليهان ..

وأبو عَوَانَة (١٥٣١) عن عُثمان بن سعيدٍ ..

والطَّبَرَانِيُّ في « مسنَد الشَّاميِّين » (٣٠٥٥) عن عليِّ بن عيَّاشٍ ، كلُّهم عن شُعيب بن أبي حمزة ، عن الزُّهريِّ بهذا .

٨- يزيدُ بنُ عبد الله بن الهادِ ، عنه .

أخرجه البُخاريُّ في « جزء القراءة » (٢١٢) ، والسَّرَّاجُ (١٢٢٦) ، والطَّبَرَانِيُّ في « الأوسط » (٨٧٧١)

عن اللّيث بن سعدٍ ..

والسَّرَّاجُ (١٢٢٦) عن يحيى بن بُكَيرٍ ، كلاهما عن ابن الهاد ، عن الزُّهريِّ بهذا .

٩ - عبدُ الوهَّابِ بنُ أبي بكرٍ ، عنه .

أَخرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ في « المُشكِل » (٢٣١٨) قال : حدَّثنا الرَّبيع بن سُليهان الجِيزِيُّ ، قال : ثنا أبو الأسود النَّضرُ بنُ عبد الجبَّار المُرَادِيُّ ، قال : ثنا نافعُ بنُ يزيد ، عن ابن الهادِ ، عن عبد الوهَّاب بن أبي بكر ، عن الزُّهريِّ ، بلفظ : « من أدرك ركعةً من الصَّلاة ، فقد أدرك الصَّلاة وفضلها » .

وتابعه أبو يزيد يُوسُفُ بنُ يزيد بنِ كاملِ القَرَاطِيسِيُّ ، فقال: نا أبو الأَسوَد النَّضرُ بنُ عبد الجبَّار جذا الإسناد، غير أنَّه وقع فيه: « ابن الهاد، عن عبد الوهَّاب _ يعني: ابن بُخْتٍ _ ».

أَخرَجَه تمَّامٌ الرَّازيُّ في « الفوائد » (٢٥٤-ترتيبه).

وأخشى أن يكون تصحيفًا.

ثُمَّ رأيتُ الحافظ نقل في « تهذيبه » (٦/ ٤٤٦) في ترجمة عبد الوهّاب ابن أبي بكرٍ ، عن الدَّارَقُطنِيِّ ، أنَّه قال : « من زَعَم أنَّه عبدُ الوهّاب بنُ بُخْتٍ ، فقد أخطأ فيه » انتهى ، فظهَر بهذا القول أنَّه خطأ قديمٌ . والله أعلم .

وقد اختلَف رأيُ أهِل العِلم في هذه اللَّفظة: « وفضلها ».

فقال ابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (٧/ ٦٣) : « وهذه لفظةٌ لم يَقُلها أحدٌ

عن ابن شهابٍ ، غيرُ عبد الوهَّاب هذا ، وليس بحُجَّةٍ فيها من أصحاب ابن شهابٍ ».

وخالفه في هذا الحكم الطَّحَاوِيُّ ، فقال : « لم نجد أحدًا رواه عن ابن شهابِ بإدراك الصَّلاة وفضلِها ، غيرَ عبد الوهّاب بن أبي بكرٍ ، وهو مقبولُ الرِّواية » .

فقَبِلَها الطَّحَاوِيُّ ، وردَّها ابنُ عبد البَرِّ . ورَدُّها هو الأليق بالقواعد ، وإن كان عبدُ الوهَّاب بنُ أبي بكرٍ لا يُدفَعُ عن الثَّقة ، فقد أطنب أبو حاتم في الثَّناء عليه ، وقال : « ثقةٌ ، صحيحُ الحديث ، ما به بأسٌ ، من قدماء أصحاب الزُّهريِّ » ، وكذلك وثَّقه النَّسائيُّ وابن حِبَّان .

ولكنَّ الطَّحاوِيَّ قبِلُها من جهة المعنى ، فقال بعدما رَوَى الحديثُ عن اللَّيث وابن عُيينَة ، عن الزُّهريِّ جذا ، وليس في روايتهم « وفضلها » ، قال الطُّحاوِيُّ : « فكان موافِقًا لما رواه اللَّيثُ أيضًا عليه ، ومخالِفًا لما رواه نافعٌ. وعَقَلنَا أنَّ ذلك الإدراك إنَّما هو لفضل الصَّلاة ، لا إدراك الصَّلاة نفسَها ؛ لأنَّه لو كان إدراكًا لها نفسِها لما وَجَب عليه قضاءٌ بقيَّتِها . ولمَّا كان ذلك كذلك ، تأمَّلنا ما يقولُهُ كثيرٌ من أهل العلم مِن مُدرِك هذا المقدار من الصَّلاة ، أنَّه يكون به مدركًا لها ، في وُجوب فَرْضِها عليه ، وفي قضاء ما فاته منها ، على مِثل ما صَلَّاهُ مُدرِكوها ، ويجعلون من أدرك منها ما دون ذلك منها بخلاف ذلك ، حتَّى قال الحِجازِيُّون منهم في الحائض تَطهُر مِن حيضتها وقد بَقِي عليها من وقت الصَّلاة التي طَهُرت في وقتها مقدارُ ركعةٍ منها : إنَّه واجبٌ عليها قضاؤُها ، وفي الصَّبيِّ إذا

بِلَغ فِي مِثل ذلك الوقتِ منها ، وفي النَّصرَانِيِّ إذا أسلم في مثل ذلك الوقت منها: إنَّهما يَقضِيَان تلك الصَّلاة ، وإنَّ هؤلاء الثّلاثةَ الذين ذكرنا لو كان ذلك منهم ، وقد بقي من وقت تلك الصَّلاة أقلَّ من ركعةٍ ، إنَّهم بخلاف ذلك ، وإنَّهم لا يجبُّ عليهم قضاؤُها . وقالُوا في مثل ذلك في صلاة الجمعة : من أدرك منها ركعةً قَضَى أخرى ، ومَن أدرك منها ما دون الرَّكعة صلَّى أربعًا ، ويحتَجُّون في ذلك بالحديث الذي قد رَوَينَاهُ في أوَّل هذا الباب . ووجدنا من الحُجَّة عليهم لمُخالِفِيهم في ذلك من العراقيين ، ممَّن يقولُ في الحُيَّضِ إذا طَهُرْنَ في وقت الصَّلاة ، وقد بقي عليهنَّ من وقتِها مقدارُ ما يَغتسلن فيه ، ويَدخُلن فيه بتكبيرةٍ ، وهو أقلَّ القليل منها: إنَّه يجب عليهنَّ قضاءُ تلك الصَّلاة. ويقولون مثلَ ذلك في الصِّبيان إذا بَلَغُوا ، وفي النَّصارَى إذا أسلموا . ويقولون في من دَخَل في التَّشهُّد في صلاة الجُمعة : إنَّه يكون بذلك من أهلها ، وإنَّه يقضِي ما بقي عليه من صلاة الجمعة ، وجعلوه في ذلك كمُدرِك ركعةٍ منها ، أنَّه قد رُوي عن رسُول الله عَيْسَة في إدراك القليل من الصَّلاة مثلَ الذي قد رُوي عنه في الآثار التي ذكرنا في إدراك الرَّكعة منها ، كما قد حدَّثَنا إبراهيمُ بنُّ مرزوقٍ ، قال : حدَّثَنا يعقوب بن إسحاق الحَضرَمِيُّ ، قال : حدَّثَنا أبو عَوَانَة ، عن يَعلَى بن عطاءٍ ، عن سعيد بن الْمسيَّب ، قال : دَخَلنَا على رجل من أصحاب النَّبيِّ عَيْكُ من الأنصار وهو وَجِعٌ ، فقال : مَن في البيت ؟ فقيل : أهلُك وولدُك وجُلساؤُك في المسجد . قال : فأجلِسُونِي . _ قال : _ فأسنده ابنُّهُ إلى صدره ، ثُمَّ قال : لأَحَدِّثَنَّكُم اليوم حديثًا ، ما

حدَّثتُ به منذ سمعتُهُ من رسُول الله عَلَيْهُ احتسابًا ، وما أُحَدِّثُكُمُوهُ اليومَ إِلَّا احتسابًا ، سمعتُ رسول الله عَيْسَةِ يقولُ : « إِنَّ العبد المسلم إذا توضَّأ فأحسن الوُضوء، ثُمَّ عَمَدَ إلى المسجد، لم يرفع رجلَهُ اليُّمنَى إلَّا كُتبَت له بها حسنةٌ ، ولم يضع اليُسرَى إلَّا خُطَّت عنه بها خطيئةٌ ، حتى يبلُغَ المسجد، فليتقرَّب أو لِيَتَبَاعَدَ ، فإنْ أدرك الصَّلاةَ في الجماعة مع القوم ، غُفِر له ما تقدُّم من ذنبه ، وإن أدرك منها بعضًا وسُبِق ببعضٍ ، فقضى ما فاته فأحسن ركوعَه وسجودَهُ ، كان كذلك ، وإن جاء والقومُ قعودٌ كان كذلك » (١) ، فكان في هذا الحديث في إدراك أقلِّ القليل من الصلاة مثلً ما في الآثار الأُولِ من إدراك ركعةٍ منها . وإذا كان ما قد رُوي في إدراك الرَّكعة منها معناه معنى إدراك الفضل ، فدلَّ ذلك مُحالِفهم على أنَّه يكونُ من أدرك ذلك من الصَّلاة يكونُ به من أهلِها ، كمُدرِكِي ما هو أكثرُ من ذلك منها ، كان ما رَوَينَاهُ في هذا الحديث يَدُهُّم على أنَّ مُدرِكَ أقلُّها في حكم مُدرِك ذلك منها . والله أعلم » انتهَى .

• قلتُ : فنَخلُص من هذا البحث أنَّ زيادة : « وفضلها » لا تصحُّ من جهة الرِّواية ، كما قال ابنُ عبد البَرِّ . أمَّا الطَّحاوِيُّ فصحَّحَها من جهة

⁽۱) هكذا رواه يعقوبُ بنُ إسحاق الحضرميُّ . وخُولف في إسناده ، فأخرجه أبو داود (۲۳) ، ومن طريقه البيهقيُّ (۳/ ۲۹) ، قال : حدَّثنا محمَّدُ بنُ معاذ بن عبَّادٍ العَنْبَرِيُّ . وابنُ نصر في « الصلاة » (۱۰۱) قال : حدثنا يحيى بنُ يحيى . قالا : ثنا أبو عَوانة ، عن يعلى بن عطاء ، عن معبد بن هُرمُزَ ، عن سعيد بن المسيَّب بهذا . فزاد في الإسناد : « معبد ابن هرمز » . فدلَّ على أن إسناد الطحاويِّ فيه انقطاعٌ . ثمَّ معبَدُ بنُ هُرمُزَ مجهولُ العين ، لم يرو عنه إلَّا يعلى بنُ عطاء ، كما قال الذَّهبيُّ . ولأوَّله شواهدُ عن بعض الصحابة ، منهم أبو هريرة محلي ، عند مسلم وغيره . والله أعلم .

المعنى ، وهما بابان مُحتلِفَان ؛ لأنَّنا قد نُصَحِّح المعنى ببعض النُّصوص العامَّة ، وهذا لا يقضِي بثُبُوت اللَّفظ الخاصِّ .

ومثالُ صنيع الطَّحَاوِيِّ ما فعله ابن خُزيمَة ، فإنَّه رَوَى حديثَ الأَوزَاعِيِّ ، عن الزُّهرِّي ، عن أبي سَلَمَة ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا : « من أدرك من صلاة الجُمعة ركعة ، فقد أدرك الصَّلاة » ـ وقد فصَّلتُ الكلام قريبًا في « حديث الأَوزَاعِيِّ ، عن الزُّهريِّ » ـ .

قال ابنُ خُزيمَة عَقِب هذا الحديث: «هذا خبرٌ رُوِي على المعنى ، لم يُؤدَّ على لفظ الخبر. ولفظُ الخبر: « مَن أدرك من الصّلاة ركعة ... » ، فالجُمعة من الصّلاة أيضا ، كما قاله الزُّهرِيُّ . فإذا رُوي الخبرُ على المعنى ، لا على اللّفظ ، جاز أن يُقالَ : من أدرك من الجُمعة ركعة ؛ إذ الجُمعة من الصّلاة . فإذا قال النَّبيُّ عَيَّالًا : « من أدرك من الصّلاة ركعة ، فقد أدرك الصّلاة » ، كانت الصّلواتُ كلُّها داخلةً في هذا الخبر ، الجمعةُ وغيرُها من الصّلاة » ، كانت الصّلواتُ كلُّها داخلةً في هذا الخبر ، الجمعةُ وغيرُها من الصّلوات » انتهى .

• قلتُ : ويُؤخَذ على ابنِ عبد البَرِّ قولُه : « أنَّه لم يَروِ لفظة « وفضلها » عن الزُّهريِّ ، إلَّا عبدُ الوهَّاب بنُ أبي بكرٍ » ، وقد وَرَدت أيضًا عن مُحمَّد ابن الوليد الزُّبيدِيِّ ، عن الزُّهريِّ ، كما يأتي إن شاء الله تعالى ، إلَّا أنْ يكون ابنُ عبد البَرِّ قصد : « مِن وجهٍ صحيحٍ ، عن الزُّهريِّ » . والله أعلم .

١٠ - إبراهيمُ بنُ أبي عَبْلَةَ ، عنه .

أخرجه أبو عَوانَة (١٥٣٦) ، والطَّبَرانيُّ في « مسنَد الشَّاميِّين » (٧٢)

قالا: ثنا سَلَمَةُ بنُ أحمد أبو عُثهان الفَوْزِيُّ _ زاد أبو عَوَانة: وأبو أَيُّوب البَهْرَانِيُّ ، قالا: _ ثنا خَطَّابُ بنُ عُثهان ، قال: ثنا مُحَمَّدُ بنُ حِمْيَر ، ثنا إلبَهْرَانِيُّ ، قالا: _ ثنا خَطَّابُ بنُ عُثهان ، قال تنا مُحَمَّدُ بنُ حِمْيَر ، ثنا إلبَهْرَانِيُّ ، قالا: من أدرك ركعة إبراهيمُ بنُ أبي عَبلَة ، عن الزُّهري بهذا مرفُوعًا ، بلفظ: « من أدرك ركعة من الصَّلاة ، فقد أدركها » .

وهذا سَنَدٌ جيِّدٌ . وخطَّابُ بنُ عُثمان ثقةٌ ، من مشايخ البُخاريِّ .

و مُحَمَّدُ بن حِمْيرِ السَّلِيْحِيُّ صدوقٌ متماسكٌ ، ليَّنه بعضُهم .

وإبراهيمُ بنُ أبي عَبلَة فمن الثُّقات الرُّفعاء.

١١ - عبدُ الرَّحن بنُ ثابت بن ثَوْبان ، عنه .

أخرجه ابنُ حِبَّان (١٤٨٦)، والطَّبَرَانِيُّ في « مسنَد الشَّاميِّين » (١١٨، أخرجه ابنُ حِبَّان (١١٨، عَمَّدُ بنُ عبد الله بن عبد السَّلام البَيرُوتِيُّ مَكَحُولٌ ..

وابنُ عَدِيٍّ (٤/ ٢٨٢) قال: حدَّثنا عبدُ الله بنُ مُحمَّد بن مسلم، قالا: ثنا مُحمَّدُ بنُ غالبِ الأَنطَاكِيُّ، ثنا غُصنُ بنُ إسهاعيل، ثنا ابنُ ثَوبان، عن أبيه ، عن الزُّهريِّ ، ومَكحُولٍ ، عن أبي سَلَمة ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا ، مثل لفظ ابنِ أبي عَبلَة .

وزاد ابنُ حِبَّان : « وليُتِمَّ ما بقي » .

وهذه الزِّيادة مُدرَجةٌ ؛ فقد قال ابنُ عَدِيٍّ بعدما رَوَى الحديث : « يعني : الفضيلة ، وليُتِمَّ ما بقي » .

وهو يقصدُ بقوله: « فقد أدركها » يعني: الفضيلة ... الخ . وهذا سندُ ضعيفٌ جدًّا ؛ ومُحمَّدُ بنُ غالبِ الأنطاكيُّ ذكره ابنُ حِبَّان

في « الثّقات » (٩/ ١٣٩) ، وذكر مُحقِّقُ « الثّقات » أنّه لم يَظفَر بترجمته في كتابِ آخر ، وهو مُترجَمٌ في « الجرح والتّعديل » (٤/ ١/ ٥٥) ، لابن أبي حاتمٍ ، وقال : « كتبتُ أطرافًا من حديثه ، ولم يُقضَى لنا السّماعُ منه » .

وغُصنُ بنُ إسماعيل وقع في « مُسنَد الشَّاميِّين » : « عُثمانُ بنُ إسماعيل » ، وغُصنُ بنُ إسماعيل » ، وهو تصحيفٌ . وغُصنٌ هذا قال الهيَثَمِيُّ في « اللَّجمَع » (٢/ ١٦٠) : « لم أجد من ذكره » كذا قال! وقد ترجمه ابنُ حِبَّان في « الثِّقات » (٩/ ٤) ، وقال : « رُبَّها خالَف » .

وعبدُ الرَّحمن بنُ ثابت بن ثَوبان ، ذكر ابنُ عَدِيً هذا الحديث في ترجمته على أنَّه من مناكيره . وقد تكلَّم جماعةٌ من أهل العلم فيه ، وقد أثنى عليه دُحَيمٌ إمامُ أهل الشَّام ، ووثَّقه أبو حاتم ، وأحسنَ الرَّأيَ فيه ابنُ المَدِينِيِّ ، واختلف فيه رأيُ ابن مَعِينٍ ، وقال عمرُو بنُ عليٍّ الفلَّاسُ : «حديثُ الشَّامِيِّين كلِّهم ضعيفٌ ، إلَّا نفرًا منهم الأوزَاعِيُّ ، وعبدُ الرَّحمن ابنُ ثوبان » .

وخُلاصةُ القول فيه أنَّه ليس بعُمدةٍ ، وإن كان يَصلُح في المتابَعات ، ولا أعلم أحدًا تابعه على هذه الرِّواية .

أمَّا أبوه فثقةٌ . والله أعلم .

١٢ - عبدُ الرَّحن بنُ إسحاق ، عنه .

أخرجه أبو يَعلَى (٥٩٦٦) قال: حدَّثَنا وَهبٌ ، أخبَرَنا خالدٌ ، عن عبد الرَّحمن بن إسحاق ، عن الزُّهريِّ بهذا اللَّفظ: « من أدرك ركعةً من الصَّلاة ، فقد أدرك الصَّلاة ».

وعبدُ الرَّحمن بنُ إسحاق ، المعروفُ بـ « عبَّادٍ » ليس بعُمدةٍ ، وهو حَسَنُ الحديث في المتابَعات ، وقد تابعه الجَمُّ الغفيرُ كما تَرى .

١٣ - مُحَمَّدُ بنُ الوليد الزُّبيدِيُّ ، عنه .

أخرجه الطَّبَرَانِيُّ في « مسنَد الشَّاميِّين » (١٧٣٣) قال : حدَّثنا المِقدامُ ابنُ داوُد ، ثنا أَسَدُ بنُ موسى ، ثنا إسهاعيلُ بنُ عَيَّاشٍ ، عن مُحمَّد بن الوليد الزُّبيدِيِّ ، عن الزُّهريِّ بهذا ، بلفظ : « من أدرك ركعةً من الصَّلاة ، فقد أدرك الصَّلاة وفضلَها » .

وشيخُ الطَّبَرَانِيِّ ضعيفٌ ، ولو تُوبع لكان الإسناد جيِّدًا ، إلَّا لفظة «وفضلها»، وقد تقدَّم البحث فيها .

١٤ - قُرَّةُ بنُ عبدُ الرَّحن ، عنه .

أَخرَجَهُ ابنُ خُزيمة (١٥٩٥) قال: أَخبَرَنا عيسى بنُ إبراهيمَ الغافقِيُّ .. والدَّارَقُطنِيُّ (١/ ٣٤٧-٣٤٧) ، وابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (٧/ والدَّارَقُطنِيُّ (١/ ٣٤٦) ، وابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (٧/ ٢٦٨) ، ومن طريقه البيهَقِيُّ (٢/ ٨٩) عن عمرِ و بن سَوَّادٍ .. والدَّارَقُطنِيُّ أيضًا ، عن مُحمَّدِ بن يحيى بنِ إسهاعِيل ..

والدّار قطبي ايطا ، عن حمد بن عيى بن إسماعيل .. والدّار قطبي ايطا على الأعرابي في والدّار قُطنِيُّ ، والعُقيليُّ في « الضَّعفاء » (٤/ ٣٩٨) ، وابنُ الأعرابيِّ في « المُعجَم » (٩٦٤) عن حَرمَلَة بن يَحيَى ، قالُوا : ثنا عبدُ الله بنُ وهبٍ ، قالُ : أخبَرَنا يَحيى بنُ مُميدٍ ، عن قُرَّة بنِ عبد الرَّحن ، عن ابن شهابِ الزُّهرِيِّ ، عن أبي سَلَمة ابن عبد الرَّحن ، عن أبي هُريرَة ، أنَّ رسُول الله النَّه قال : « مَن أدرك ركعة من الصَّلاة فقد أدركها ، قبل أن يُقيم الإمامُ صُلبَه » .

قال العُقيليُّ: «رواهُ مَعمَرٌ ، ومالكُ ، ويُونُسُ ، وعُقيلٌ ، وابنُ جريج ، وابنُ عُيينَة ، والأوزاعِيُّ ، وشُعَيبٌ ، عن الزُّهرِيِّ ، عن أبي سَلَمَة ابن عبد الرَّحمن ، عن أبي هُريرة ، أنَّ النَّبيَّ عَيَّكُ قال : « مَن أدرك ركعة من الصّلاة فقد أدرَكَ الصّلاة » . ولم يَذكُر أحدٌ منهم هذه اللَّفظة : « قبل أن يُقيم الإمامُ صُلبَه » ، ولعلَّ هذا مِن كلام الزُّهرِيِّ ، فأدخَله يحيى بن مُميدٍ في الحديث ولم يُبينه » .

وقال ابنُ عَدِيِّ : « وهذا _ يعني : يحيى بنَ حميدٍ _ زاد في متنه : « قبل أن يُقيم الإمامُ صُلبَه » ، وهذه الزِّيادَةُ يقوُلُهَا : يحيَى بنُ حُميدٍ ، وهو مِصريُّ ، ولا أعرف له . ولا يَحضُرُنِي إلَّا هذا » .

• قلتُ : ويَحيَى هذا ضعَّفَهُ أيضًا الدَّارَقُطنِيُّ .

وقال البُخارِيُّ في « جُزء القراءة » (ص٧٦) : « وزاد ابنُ وهب ، عن يُحيى بنِ حميدٍ ، عن أبي هُريرَة ، عن ابنِ شِهابِ ، عن أبي سَلَمَة ، عن أبي هُريرَة ، عن النَّبيِّ عَيِّلِيُّة : « فقد أدركها قبل أن يُقيم الإمامُ صُلبَه » . وأمَّا يحيى بنُ حُميدٍ فمجهُولُ ، لا يُعتَمَدُ على حديثِهِ ، غيرُ معرُوفٍ بصِحَّة خَبرَه المرفوع ، وليس هذا ممَّا يَحتَجُّ به أهلُ العلم . وقد تابَعَ مالكًا في حديثِهِ : عُبيدُ الله ابنُ عُمر ، ويحيى بنُ سعيدٍ ، وابنُ الهاد ، ويُونُسُ ، ومَعمرٌ ، وابنُ عُبينة ، وأبنُ عُمر ، وابنُ جُريحٍ ، وكذلك قال عِراكُ بنُ مالكٍ ، عن أبي هُريرَة ، عن النَّبيِّ عَيِّلِيَّة . فلو كان مِن هؤلاء واحدٌ يُحكم بخلاف يحيى بنِ حُميدٍ ، أوثِرُ ثلاثةً عليه ، فكيف باتِّفاق مَن ذَكرنا عن أبي سَلَمَة وعراكٍ ، عن أبي هُريرَة ، عن النَّبيِّ عَيِّلِيَّة . وهو خَبَرٌ مُستَفيضٌ عند أهل العِلم بالحِجاز أبي هُريرَة ، عن النَّبيِّ عَيِّلِيَّة . وهو خَبَرٌ مُستَفيضٌ عند أهل العِلم بالحِجاز أبي هُريرَة ، عن النَّبيِّ عَيِّلِيَّة . وهو خَبَرٌ مُستَفيضٌ عند أهل العِلم بالحِجاز أبي هُريرَة ، عن النَّبيِّ عَيِّلِيَّة . وهو خَبَرٌ مُستَفيضٌ عند أهل العِلم بالحِجاز

وغيرها . وقولُهُ : « قبل أن يُقيم الإمامُ صُلبَه » لا مَعنَى له ولا وَجهَ لزيادَتِه » انتهَى .

وقد رواه سُويدُ بنُ عبد العزيز ، عن قُرَّة بن عبد الرَّحن بهذا الإسناد ، ولم يَذكُر هذه الزِّيادة : « قبل أن يُقيم الإمامُ صُلبَه » .

أَخرَجَه الطَّبرانِيُّ فِي « الأوسَط » (٥٤٦) قال : حدَّثَنا أَحمدُ بنُ القاسم الخرَجَه الطَّبرانِيُّ ، ثنا أبي وعَمِّي ، قالا : ثنا سُويدُ بنُ عبد العزيز ، بذا الإسناد . وقال : « لم يروه عن قُرَّة إلَّا سُويدٌ ورِشْدِينُ » .

كذا قال! وقد تعقّبتُهُ في « تنبيه الهاجِد » (٢٦٣٧).

وشيخُ الطَّبرانِيِّ وتَّقه الخطيبُ (٤/ ٩٤٩).

وأَبُوه : القاسم بنُ الْمُساوِرِ ترجَمَه الخطيبُ أيضًا (٢١/٢٢) ، ولم يذكر فيه شيئًا.

وعمُّ أَحْمَدَ اسمُهُ : عيسى بنُ المساور ، ترجَمَه الخطيب أيضًا (١١/) ووثَّقه ، ونقل عن النَّسائِيِّ أنَّه قال : « لا بأس به » .

لكن الشَّأْنُ في سُويدِ بنِ عبد العزيز: فهو أقربُ إلى الوَهاء، تَركهُ أَحمدُ وغيرُهُ، وقَلَّ مَن مشَّاه.

وقد ذكر الطَّبَرانِيُّ أنَّه تابَعَهُ رِشدينُ بنُ سعدٍ ، وهو ضعيفٌ أيضًا .

٥١ - يَحيَى بنُ سعيدِ الأنصاريُّ ، عنه .

أَخرَجَهُ البَزَّارُ فِي « مُسنَده » (ج٢/ ق٨٩١/ ١) قال : حدَّتَنا عبدُ الله ابنُ شبيبٍ ، قال : نا أَيُّوبُ بنُ سُليهان بن بلالٍ ، قال : حدَّتَني أَبُو بكرِ ابنُ شبيبٍ ، عن سُليهان بنِ بلالٍ ، عن يحيى بنِ سعيدٍ ، عن الزُّهرِيِّ ، ابنُ أبي أُويسِ ، عن سُليهانَ بنِ بلالٍ ، عن يحيى بنِ سعيدٍ ، عن الزُّهرِيِّ ،

عن سعيدٍ ، وأبي سَلَمَة ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا : « مَن أدرَكَ من الصَّلاة ركعةً فقد أدرَكَ الصَّلاة كُلَّها ، إلَّا أنَّه يقضى ما فاته » .

وهذا إسنادٌ نظيفٌ ، لم يروه أحدٌ من أصحاب الكُتب السَّتَة ، وأشار إليه الدَّارَقُطنِيُّ في «عِلله» (٩/ ٢١٧) ، وقال في آخِر بحثه: «والصَّحيح قولُ عُبيدِ الله بنِ عُمر ، ويحيى الأنصارِيِّ ، ومالكٍ ، ومَن تابَعَهُم على الإسناد والمَتن » انتهَى .

وهذا يتعلَّقُ بإسناد الزُّهرِيِّ ، عن أبي سَلَمَة .

أمَّا روايةُ يحيى الأنصارِيِّ ، عن الزُّهرِيِّ ، عن سعيد بن المُسيَّب ، فلم أَرها ، ولم أُبالِغ في التَّفتيش عنها .

١٦ – أَيُّوبُ بِنُ عُتبة ، عنه .

أَخرَجَه أَبُو الشَّيخ فِي « طَبَقات المُحدِّثين » (١٢٦) قال : حدَّثنا مُحمَّدُ الله بنُ داوُد ، قال : ثنا عِكرِمةُ بنُ إبراهيمَ ، عن البُن يَحيَى ، قال : ثنا عبدُ الله بنُ داوُد ، قال : ثنا عِكرِمةُ بنُ إبراهيمَ ، عن هشامِ الدَّستُوائِيِّ ، عن يحيى بنِ أبي كثيرٍ ، عن أَيُّوبَ بنِ عُتبة ، عن الزُّهرِيِّ ، عن أبي سَلَمَة ، عن أبي هُريرَة ، مرفُوعًا : « مَن أدركَ من الصَّلاة ركعةً فقد أدركَ » .

• قلتُ : كذا وَقَعَ الإسنادُ في كتاب أبي الشَّيخ ، وهو خطأٌ لا إشكال فيه ، وقد وقع فيه سقطٌ ، يُشبهُ عندي أن يكون صوابُهُ : « عِكرِمةُ بنُ إبراهيم ، عن هشام الدَّستُوائِيِّ ، عن يَحيَى بن أبي كثيرٍ ، عن أبي سَلَمَة . وعن أثيوب بن عُتبة ، عن الزُّهريِّ ، عن أبي سَلَمَة » ، ويكُون الذي قال : « وعن أثيوب بن عُتبة » هو عِكرِمةُ بنُ إبراهيم . ولم أجِد مَن نصَّ على « وعن أثيوب بن عُتبة » هو عِكرِمةُ بنُ إبراهيم . ولم أجِد مَن نصَّ على

رواية أيُّوبَ ، عن الزُّهريِّ ، لكنَّه يروِي عن يَحيى بن أبي كثيرٍ ، وهو مِن طَبَقة الزُّهريِّ .

فإن يكُن الصَّوابُ هكذا ، فأيُّوبُ بنُ عُتبة ليس بالقَوِيِّ . والله أعلم . وعِكرِمةُ بنُ إبراهيم قاضي الرَّيِّ : واهٍ .

١٧ - ابنُ جُريج ، عنه .

أَخرَجَه البُخارِيُّ فِي « جُزء القراءة » (٢١٦) قال : حدَّثنا محمُودٌ ، ثنا عبدُ الرَّزَّاق ، قال : ثنا ابنُ جُريج ، قال : حدَّثني ابنُ شهابٍ ، عن أبي سَلَمَة ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا مثله .

وإسنادُهُ صحيحٌ .

١٨ - مُعاويةُ بنُ يَحيى الصَّدفيُّ ، عنه .

أَخرَجَهُ ثَمَّامُ الرَّازِيُّ في « الفوائد » (٢٥٣ – ترتيبُهُ) ، وابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (٢٦/ ٦٦) من طريق خيثَمَة بن سُليهان الأطرابُلسِيِّ ، قال : أَخبَرَنا العبَّاسُ بنُ الوليد بنِ مَزْيَدَ ، نا مُحمَّدُ بنُ شُعيبٍ ، أَخبَرَنِي مُعاويةُ بنُ يحيى الصَّدَفِيُّ ، عن الزُّهرِيِّ بهذا الإسناد مثله .

والصَّدَفِيُّ ضعيفٌ .

١٩ - سعيدُ بنُ عبد العزيز ، عنه .

أَخرَجَه ابنُ عساكر (٦٨/ ١٧٤) ، من طريق تمَّامِ الرَّاذِيِّ ـ وليس في « فوائده » ـ ، قال : أنا أَبُو عبد الله بنُ مرْوان ، نا يَحيَى بنُ مُوسى بن هارُون القُرَشِيُّ ، نا زيدُ بنُ يحيَى بن عبيدٍ ، نا سعيدُ بنُ عبد العزيز ، عن الزَّهرِيِّ بهذا ، بلفظ : « مَن أدرك من صلاةٍ ركعةً فقد أدرَكها » .

وهذا إسنادٌ ما أجوَدَه ، لولا يحيَى بن مُوسى ؛ فإنَّ ابن عساكر ذَكَر الحديثَ في تَرجَمته ولم يَحكِ فيه شيئًا . والله أعلم .

• قلتُ : كلُّ هؤلاء الرُّواة عن الزُّهرِيِّ لم يَقُل واحدٌ منهم : « من أدرك من العَصر ركعتين ... » .

فدلَّنا هذا البحثُ على نَكارَة هذا الحرف، وأنَّ اللفظ المَحفُوظ: «ركعةُ ».

وقد خالف هذا الجمع رُواةٌ آخرون عن الزُّهرِيِّ ، فروَوهُ عنه ، عن أبي سَلَمَة ، عن أبي هُريرَة ، مرفُوعًا بلفظ : « من أدرَكَ من الجُمعة ركعة ... ».

ولفظة « الجُمعة » شاذَّة من هذا الوجه . كما تقدَّمَ . والحمدُ لله تعالى . وخُلاصَة الكلام عن حديث التَّرجَمة _ وإن طال _ . .

أَنَّ لَفَظَةَ : « وَمَن أَدرَكَ مِن العصر ركعتَين فقد أَدرَكَ » لَفَظَةٌ مُنكَرةٌ ، وأَنَّ الصَّواب أنَّ الصَّلاةَ تُدرَكُ بركعةٍ واحدةٍ .

وقد رواهُ جمعٌ عن أبي هُريرَة كذلك ، منهم : عِرَاكُ بنُ مالكِ ، وعطاءٌ ، وسعيدٌ المَقبُرِيُّ ، وسعيدُ بنُ المُسيَّب ، وبُسرُ بنُ سعيدٍ ، في آخرين .

وتأيّد هذا بحديث عائشة وطيّ مرفُوعًا: « من أدرَكَ من العَصر سجدةً قبل أن تَغرُب الشّمسُ ، أو من الصّبح قبل أن تطلُع ، فقد أدركها » ، والسّجدة إنّها هي الرّكعة .

أَخرَجَهُ مُسلمٌ (٢٠٩/ ١٦٤) واللَّفظُ له ، والنَّسائِيُّ في « الكُبرَى » (١٥٣٣)، وفي « الْمُجتبَى » (١/ ٢٧٣)، وأحمدُ (٦/ ٧٨)، وابنُ الجارُود

في « المُنتقَى » (١٥٥) عن ابنِ المُبارَك ..

ومُسلمُ أيضًا، وأبُو عَوانَة (١١٠٣)، وأبُو نُعيم (١٣٥٦)، كلاهما في « المُستخرَج على مُسلم »، وابنُ ماجَه (٧٠٠)، والطَّحاوِيُّ في « شرح المُعاني » (١/ ١٥١)، وابنُ حِبَّان (١٥٨٤)، والبيهَقِيُّ (١/ ٣٧٨) عن النَّه وهب ، كلاهُما عن يُونُس بن يزيدَ ، عن الزُّهرِيِّ ، عن عُروةَ بنِ الزُّبير ، عن عائشةَ مرفُوعًا.

والحمدُّ لله تعالى .

١٩٧ - سُئلتُ عن حديث: « مَن لَم يَسأَلِ الله يَغضَبْ عَلَيهِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

فَأَخْرَجَهُ التِّرِمِذِيُّ (٣٣٧٣) ، والبُخارِيُّ في « الأدب المُفَرَد » (١/ ١٤) عن حاتم بن إسماعيل ..

وابنُ ماجَهْ (٣٨٢٧) ، وأحمدُ (٢/ ٤٤٣، ٤٧٧) ، وابنُ أبي شَيبَة (٠١/ ٢٠٠) ، والبَزُ ابي شَيبَة (٠١/ ٢٠٠) ، والبَزَّارُ في « مُسنَده » (ج٢/ ق٢٣٢/ ٢) ، وابنُ عديٍّ في « الكامل » (٧/ ٢٥٠٠) ، والبَغَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (٥/ ١٨٨) ، وفي « تَفسيره » (١٨٨/) عن وكيع ..

والبُخاريُّ في « الأدب المُفرَدُ » (٦٥٨) ، والحاكِمُ (١/ ٤٩١) ، وأحمدُ (٢/ ٤٤١) ، وأحمدُ (٢/ ٤٤٢) ، ومن طريقه ابنُ بِشرَانَ في « الأمالي » (ج٢٢/ ق٤٢/٢) عن مَروان بن مُعاوية ..

والبَزَّارُ (٢/ ٢٣٢/ ٢) ، والحاكِمُ (١/ ٤٩١) ، وعنه البَيهَقِيُّ في « الدَّعَوات » (٢٢) ، والطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٢٤٣١) ، ومن طريقه الزِّيُّ في « التَّهذيب » (٣٣/ ٤١٨) ، والرَّامَهُر مُزِيُّ في « المُحدِّث الفاصل » المِزِيُّ في « المُحدِّث الفاصل » (٢٩٠) عن أبي عاصم النَّبيل ..

والرَّامَهُر مُزِيُّ أيضًا ، عن صفوانَ بن عيسى ، خمستُهُم ، عن أبي المَلِيح ، عن أبي المَلِيح ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا به .

قال التِّرمِذَيُّ : « لا نَعرِفُه إلَّا من هذا الوجه » .

وقال الطَّبَرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديثَ عن أبي صالحٍ إلا أبو المَلِيح » . وقال ابنُ عَديٍّ : « وهذا يُعرف بأبي صالحِ هذا » .

وقال الحاكمُ: « هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ؛ فإنَّ أبا صالح الخُوزِيَّ وأبا المَلِيحِ الفارسيَّ لم يُذكَرا بالجرحِ ، إِنَّما هُمَا في عِداد المجهولين ؛ لقِلَة الحديث » ا.ه. .

• قلتُ: فإن كانا في عِدَاد المجاهيل، فكيفَ يُصَحَّحُ إسنادُ حديثِهِما ؟! وأخشى أن يكون مَذهَبُ الحاكم كمَذهَب ابنِ حِبَّانَ ، أنَّ العَدْل مَن لَمَ يُعرَف مِنهُ جَرحٌ.

ولو سلَّمنا ذلك ، فإِنَّ أبا صالح الخُوزِيَّ عُرِفَ بالجرح ، فقد ضَعَّفه ابنُ مَعِينٍ ، ومَشَّاه أبو زُرعة الرَّازِيُّ ، فقال : « لا بأس به » ، وقال الحافظ في « الفتح » (١١/ ٩٥) : « مُحْتَلَفُ فيه » .

وقد تفرَّد به كما قال هؤلاء الحُفَّاظ، فمِثلُه لا يُحتَمَل منه التَّفَرُّدُ.

فإسنادُ حديثه ضعيفٌ.

أمَّا ابنُ كَثير عَسُّمُ ، فقال في « تفسيره » (٧/ ١٤٣) : « وهذا إسنادٌ لا بأس به » ، وقد عَرَّفناك ما فيه من البأس .

واللهُ أعلَمُ .

۱۹۸ - سُئلتُ عن صحَّة ومعنى حديث: « لَيسَ مِنَّا مَن خَبَّبَ امرَأَةً عَلَى زَوجِهَا ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

وقد وَرَدَ مِن حديث أبي هُريرَة ، وبُريدَة ، وابنِ عُمَر ، وابنِ عَبَّاسٍ ولَحْثُهُ . * أُولًا : حديثُ أبي هُريرَة ولحَثُ مرفُوعًا : « مَن خَبَّبَ عَبدًا عَلَى أَهلِهِ فَلَيسَ مِنَّا ، وَمَن أَفسَدَ امرَأَةً عَلَى زَوجِهَا فَلَيسَ مِنَّا » .

أخرَجَهُ النَّسائيُّ في « العِشرة » (٣٣٢) واللَّفظ له ، وأبو داوُد (٢١٧٥) ، وأحمدُ (٢/ ٣٩٧) ، والبُخاريُّ في « التَّاريخ » (١/ ١/ ٣٩٦) ، وإسحاقُ بنُ رَاهَوَيْه (١٣٤) ، وابنُ الأعرابيِّ في « مُعجَمه » (٧٩٨) ، وابنَّ رَاهَوَيْه (١٣٤) ، وابنُ حِبَّانَ والبَزَّارُ في « مُسنَده » (ج٢/ ق ٢٥ ٢/ ٢ – ٢٤ ٢/١) ، وابنُ حِبَّانَ والبَزَّارُ في « مُسنَده » (ج٢/ ق ١٩٥ / ٢ – ٢٤ ٢/١) ، وابنُ حِبَّانَ والجَلِيْ في « الآداب » (٨٠) ، والجَطيبُ في « تاريخه » (٤/ ٢٩٦) ، وفي « موضح الأوهام » (٢/ ٢٧٦) من طرقٍ عن عَبَّارُ بن رُزَيقٍ ، عن عبد الله بن عيسى ، عن عِكرِمة بن خالدٍ ، عن يحيى بن يَعمَرَ ، عن أبي هُريرة .

قال البزَّارُ: « وهذا الحديث لا نَعلَمُه يُروَى عن أبي هُريرَة إلَّا بهذا الإسناد. وقد رُوِي عن بُريدَة ، عن النَّبيِّ عَيْشُهُ . وهذا الإسناد أَحسَنُ مِن إسناد بُريدَة » .

وقال الحاكم : « صحيح على شرط البُخاري » ، وليس كما قال ؛ فإنَّ عَمَّارَ بن رُزَيقٍ لم يُخَرِّج له البُخاريُّ شيئًا ، وإن كان الإسنادُ صحيحًا .

أُمَّا قُولُ البَرُّارِ : ﴿ إِنَّه لَم يُروَ عَن أَبِي هُريرَة إِلَّا بَهذَا الإسناد » ، فإِنَّهُ مُتعقَّبٌ بها :

أَخرَجَهُ أَبُو أَحمَدَ الحَاكمُ في « كتاب الكُنَى » (ج 1 / ق 3 7 / ۲ - 0 / 7 / 0 من الحامل » (۷ / ۲ ۸ ۹ ٪) ، والخطيبُ في « تاريخه » (۱ / ۲ ۲ ۲ – ۱۲٪) من طريق هارون بن مُحمَّد الشَّيبَانِيِّ ، عن يحيى بن سعيدٍ ، عن سعيد بن المُسيَّب ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا : « مَن خَبَّبَ امرأةً على زوجها فليس مِنَّا » .

وهارونُ بنُ مُحُمَّدٍ كذَّبَهُ ابنُ مَعِينٍ ، وقال ابنُ عَديٍّ : « وهارون ليس بمعروفٍ ، ومِقدارُ ما يرويه ليس بمحفوظٍ » .

وقال أبو أحمد الحاكم: « هو حديثٌ مُنكَرٌ من حديث يحيى ».

* ثانيًا: حديث بُرَيدة بن الحُصَيب للله مرفُوعًا: « ليس مِنَّا من حَلَف بالأمانة ، وليس مِنَّا من خَبَّبَ امرأةً أو مملوكًا ».

أَخرَجَه أَحمَدُ (٥/ ٣٥٢) ، وابنُ حِبَّانَ (١٣١٨) من طريق هَنَّاد بن السَّرِيِّ ، قالا : حدَّثنا وكيعٌ ..

والبَزَّارُ (١٥٠٠-كشف الأستار)، والحاكمُ (٢٩٨/٤) من طريق عبد الله بن داوُد ..

وأبو الحَسَن الخِلَعِيُّ في « الخِلَعِيَّاتِ » (ق٧٥/ ٢) عن زُهير بن مُعاوِية . . والبُرْ جُلَانِيُّ في « الكرم والجُوْد » (٩٦) عن مُحَمَّد بن ربيعة الكِلَابِيِّ . .

والخطيبُ في « تاريخه » (٢١/ ٣٥) عن مِنْدَلِ بنِ عَلِيٍّ ، خمستُهُم عن الوليد بن ثَعلَبة ، عن عبد الله بن بُرَيدة ، عن أبيه مرفُوعًا .

وأَخرَج مِنهُ أبو داوُد في « سُنَنه » (٣٢٥٣) الشَّطرَ الأَوَّلَ ، من طريق زُهير بن معاوية ، عن الوليد .

قال الحاكم: « صحيحُ الإسناد » ، ووافقه الذهبي .

وكذلك صَحَّحَ إسنادَهُ المُنذِرِيُّ في « التَّرغيب » (٣/ ٨٢).

وقال الهَيشَمِيُّ في « المَجمَع » (٤/ ٣٣٢) : « رِجالُ أَحمدَ رِجالُ الصَّحيح ، خلا الوَلِيد بن تَعلَبة ، وهو ثِقةٌ » ا.هـ.

* ثالثًا: حديث ابن عُمَر عَنْ : « مَن لَبِسَ الحريرَ ، أو شَرِب من فِضَّةٍ ، فليس مِنَّا » ومن خَبَّبَ امرأةً على زوجها ، أو عبدًا على مواليه ، فليس مِنَّا » . أخرَجَهُ الخطيبُ في « تاريخه » (١١/ ٤٥ – ٥٥) من طريق سُليهان بن أحمد الطَّبَرانيِّ ، وهو في « المُعجَم الأوسط » (٨٠٢٢) ، وفي « المُعجَم الصَّغير » (١/ ٨٤٢) من طريق مُحمَّد بن عبد الله الرُّزِّيِّ ، ثنا أبو ثُمَيْلَةَ ، عن أبي طَيبة ، ثنا أبو مِجْلَزٍ ، عن ابن عُمَر به .

قال الطَّبَرانيُّ : « لا يُروَى هذا الحديثُ عن ابن عُمَر إلَّا بهذا الإسناد . تَفَرَّد به أبو تُميلَة » .

• قلتُ : وأبو تُميلَة اسمُه يحيى بنُ واضحٍ ، وهو ثقةٌ .

ولكن أبدَى الهَيشمِيُّ في « المَجمَع » (٤/ ٣٣٢) لهذا الإسناد علَّة ، فقال : « فيه مُحمَّدُ بنُ عبد الله الرُّزِيُّ ، ولم أُعرِفه . وبقيَّةُ رجاله وُتُقُوا » . كذا قال ! ومُحمَّدُ بنُ عبد الله ثِقَةٌ معروفٌ ، مِن رجال مُسلِم .

ولم يَتَفَرَّد به ..

فتابعه سعيدُ بنُ مُحُمَّدِ الجَرْمِيُّ ، ثنا أبو تَمُيلَة بسَنَده سواء ، دون قوله : « مَن لَبِسَ الحريرَ ... الخ » .

أَخرَجَهُ الخَرَائِطِيُّ فِي « مساوئ الأخلاق » (٥٠٣) قال : حدَّثَنا العَبَّاسُ بنُ مُحمَّدٍ الدُّورِيُّ ، ثنا سعيدُ بنُ مُحمَّدٍ .

وهذا الإسناد لا بأس به ، وأبو طَيبَةَ اسمُه عبدُ الله بنُ مُسلِمِ السُّلَمِيُّ . وفي حفظه مقالٌ .

* رابعًا: حديث ابن عبَّاسٍ عني مرفوعًا: « ليس مِنَّا من خَبَّبَ امرأةً على زوجها، وليس مِنَّا مَن خَبَّب عبدًا على سيِّده ».

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (١٨٠٣) مِن طريق عليِّ بن أبي هاشمٍ ، ثنا عُثهانُ بنُ مَطَرٍ الشَّيبَانِيُّ ، عن مَعمَر بن راشدٍ ، عن ابن طاوُوسٍ ، عن أبيه ، عن ابن عبَّاسِ به .

وقال: « لَم يَروِ هذا الحديثَ عن ابن طاوُوس إلَّا مَعمَرٌ ، ولا عن مَعمَرِ إلَّا عُثمَانُ . تفرَّد به عليُّ » ا.هـ.

وعُثمانُ بنُ مَطَرِ ضعيفٌ .

وقد خالفه عبدُ الرَّزَّاق ، فرواه في « الْمُصَنَّف » (ج١١/ رقم ٢٠٩٤) عن مَعمَرٍ ، عَمَّن سَمِعَ عِكرِمة ، أنَّ النَّبيَّ عَيْشَةٍ قال : ... فذَكَرَهُ مُرسَلًا . وقد اختُلِف عن عِكرِمة ..

فرواه إسحاقُ بنُ جابرٍ ، عن عِكرِمة ، عن ابن عبَّاسٍ مرفُوعًا : «لَيس مِنَّا مَن خَبَّب عبدًا على سَيِّده ، وليس مِنَّا من أَفسَد امرأةً على زَوجِها ، وليس مِنَّا من أُجلَب على الخيلِ يومَ الرِّهان ».

أَخرَجَهُ الضِّياءُ فِي « الْمُختارَة) (ج ٢٤ / ق ٣٥٨ / ١) من طريق أبي يَعلَى ، وهذا في « مُسنَده » (ج ٤ / رقم ٢٤١٣) قال : حدَّثَنا مُصعَبُ بنُ عبد الله ابنِ مُصعَب ، قال : حدَّثَني الدَّرَاوَردِيُّ ، عن ثور بن زيدٍ ، عن إسحاق ابن جابرٍ .

وأَخرَجَهُ البُخارِيُّ فِي « التَّارِيخِ الكبيرِ » (١/١/ ٣٩٥–٣٩٦) من طريق حُسَين بن حُرَيثٍ ، عن الدَّرَاوَردِيِّ .

ثُمَّ أَخْرَجَهُ البُخارِيُّ أَيضًا ، من طريق أبي ثابتٍ ، حدَّثَنَا الدَّرَاوَردِيُّ ، عن تُور بن زيدٍ ، عن إسحاق بن جابرٍ ، عن عِكرِمة ، عن النَّبيِّ عَيْسَةً مُرسَلًا .

وإِسحاقُ بنُ جابرٍ ترجَمَهُ البُخاريُّ ، وابنُ أبي حاتمٍ في « الجرح والتَّعديل » ، ولم يَذكُرا فيه جرحًا ولا تعديلًا .

وقد خالَفَهُ عبدُ الله بنُ عيسى ، فرواه عن عِكرِمة ، عن يحيى بن يَعمَر ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا .

وقد مَرَّ ذِكرُه في « حديث أبي هُريرَة » .

وهذا الوجهُ أولى.

وجُملَةُ القولِ أنَّ الحديث صحيحٌ .

ومعنى « خَبَّب » ، يعني : أَفسَدَ وخَدَع .

واللهُ أعلَمُ .

١٩٩ - سُئلتُ عن حديث: « مَثَلُ الَّذِي يَسمَعُ الحِكمَةَ وَلَا يَعمَلُ الَّذِي يَسمَعُ الحِكمَةَ وَلَا يَعمَلُ إِلَّا بِشَرِّهَا ، كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى رَاعِيًا ، فَقَالَ: « اجزُرنِي شَاةً مِن غَنَمِكَ » ، قَالَ: « اذهَب! فَخُذ بِأُذُنِ خَيرِ شَاةٍ » ، فَذَهَب ، فَأَخَذ بِأُذُنِ خَيرِ شَاةٍ » ، فَذَهَب ، فَأَخَذ بِأُذُنِ كَلِ الغَنَم » .

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخرَجَهُ ابن ماجَهُ (٢٧٢) عن الحَسَن بن مُوسَى ..

وابنُ القَطَّان في « زاوئده عن سُنَن ابن ماجَهْ » عن مُوسى بن إسهاعيل تَبُو ذَكِيٍّ ..

وأَحمدُ فِي « الْمُسنَد » (٢/ ٣٥٣، ٥٠٥، ٥٠٨، ٥) قال : حدَّثَنَا عَفَّانُ بنُ مُسلِم، ويزيدُ بنُ هارُون ..

والطّيَالِسِيُّ في « مُسنَده » (٢٥٦٣) ..

وأَبُو يَعلَى (ج١١/رقم ٦٣٨٨) ، وابنُ عَديٍّ في « الكامل » (٥/ ١٨٤٣) ، وأبو الشَّيخ في « الأمثال » (٢٩١) ، والرَّامَهُرمُزِيُّ في « الأمثال » (٥٨) أربعَتُهُم عن عبد الأَعلَى بن حَمَّادٍ ..

والرَّامَهُر مُزِيُّ أيضًا (٥٧) ، والبَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (١٦٥٠) عن شُليهان بن حربِ ..

والبَزَّارُ فِي «مُسنَده» (ج٢/ق٢٤٧) عن عبد الصَّمَد بن عبد الوارث.. والبَيهَقِيُّ أيضًا (١٥٩٣) عن حجَّاجِ بن مِنهاكٍ ، تسعتهم عن حَمَّاد بن

سَلَمة ، عن عليِّ بن زيد بن جُدعَان ، عن أوس بن خالدٍ ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا .

ولفظ الطَّيَالِسِيِّ مُختصَرٌ .

قال البَزَّار: « وهذا الحديثُ لا نَعلَمُ رَوَى كلامَهُ عن النَّبِيِّ عَلَيْكُمُ إِلَّا أَبِي عَلَيْكُمُ إِلَّا أَبُو هُرِيرَة ».

وعزاه السَّخَاوِيُّ في « المقاصد الحَسَنة » (ص ٣٧٦) لأحمد بن مَنِيعٍ ، والعَسكَريِّ في « الأمثال » .

• قلتُ: وهذا سَنَدٌ ضعيفٌ؛ لضعف عليِّ بن زيد بن جُدعَان ، وإن كانت رِواية عَيرِه . وبه ضَعَّف كانت رِواية عَيرِه . وبه ضَعَّف البُوصِيرِيُّ الحديث في « مصباح الزُّجاجة » (٢٨٦/٣).

وقد أورده ابنُ عَديِّ في « الكامل » مُستَنكِرًا إِيَّاه على عليِّ بن زيدٍ ، وأوس بن خالدٍ .

قال البُخاريُّ : « لا يَروِي عنه إلَّا عليُّ بن زيدٍ . وعليُّ فيه بعضُ النَّظر » . وقال البُخاريُّ : « له عن أبي هُريرَة ثلاثةُ أحاديث مُنكَرَةٌ ، وليس له كبيرُ شيءٍ » .

وفرَّق الذَّهبِيُّ بينه وبين أوس بن أبي أوسٍ ، فقال في هذا : « لا يُعرَف » ، وهما واحِدٌ .

واللهُ أعلَمُ .

٢٠٠ سُئلتُ عن حديث: « حَضَرَ مَلَكُ المَوتِ رَجُلًا ، فَنَظَر فِي كُلِّ عُضوٍ مِن أَعضائِهِ ، فَلَم يَجِد فِيهِ حَسَنَةً ، ثُمَّ شَقَّ عَلَيهِ كُلِّ عُضوٍ مِن أَعضائِهِ ، فَلَم يَجِد فِيهِ حَسَنَةً ، ثُمَّ شَقَّ عَلَيهِ قَلَبُهُ ، فَلَم يَجِد فيه شَيئًا ، ثُمَّ فَكَ عَن لَحييْهِ ، فَوَجَدَ طَرْفَ لِسَانِهِ لَاصِقًا بِحَنكِهِ ، يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ . فَقَالَ : وَجَبَت لَهُ الجَنَّةُ بِقُولِ كَلِمَةِ الإِخلاصِ » .
 الجَنَّةُ بِقُولِ كَلِمَةِ الإِخلاصِ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخرَجَهُ ابنُ أَبِي الدُّنيا فِي « كتاب الْمُحتَضِرين » (ق ٣/٢) قال: حدَّثَنا مُحمَّدُ بنُ الصَّبَّاح..

وأَخرَجَهُ البَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (ج٣/ رقم ٩٨٤ - طبع الهند، و ج٦/ رقم ٩٢٣ - طبع الهند، و ج٦/ رقم ٩٢٣٥ - طبع بيروت) من طريق عبد العزيز الأُويسِيِّ ..

والخطيبُ في «تاريخه» (٩/ ١٢٥) من طريق سعد بن عبد الحميد بن جعفرٍ ، ثلاثتهم عن عبد الرَّحن بن أبي الزِّناد ، عن مُوسَى بن عُقبَة ، عن رجُل من آل عُبادة بن الصَّامِت ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا فذكرَه .

وُوَقَعَ عند ابن أبي الدُّنيا مُحْتصَرًا.

وعَزَاهُ العِراقيُّ في « تخريج الإحياء » (٤/ ٢٦٦) إلى الطَّبَرانيِّ ، وقال : « وإسنادُهُ جَيِّدٌ ، إلَّا أنَّ في رِوايَةِ البَيهَقِيِّ رَجُلًا لم يُسَمَّ . وفي رِوايَةِ البَيهَقِيِّ رَجُلًا لم يُسَمَّ . وفي رِوايَة الطَّبَرانيِّ إسحاقُ بن يحيى بن طلحة ، وهو ضعيفٌ » ا.ه. .

وعزاه الزَّبِيدِيُّ في « إتحاف السَّادَة » (١٠/ ٢٧٥) إلى ابن لَالٍ في « مكارِم الأخلاق » ، والدَّيلَمِيِّ في « مُسنَد الفِردَوس » .

أمَّا قولُ العِرَاقِيِّ : « إِسنادُه جَيِّدٌ » ، فلا يتوهمنَّ أحدٌ أنَّ العراقيَّ يجوِّدُ الإسنادَ ؛ لأن فيه رَجُلًا مجهولَ العين والصِّفَة . ثُمَّ إنَّ ابنَ أبي الزِّناد في حِفظِه لينٌ .

واللهُ أعلَمُ .

﴿ تنبيهُ ﴾

فإن قال قائل : « إذا كان الإسنادُ مُشتمِلًا على علَّةٍ كهذا المجهُولِ ، فلِمَ يقول النُّقَّادُ : إسنادُهُ جيِّدٌ أو صحيحٌ لولا كَذَا وكذَا ؟ فهلَّا قالُوا : إسنادُهُ ضعيفٌ ، وصرَّحوا بذلك ؟ » .

فَالِحَوَابُ : أَنَّه إِنَّمَا يَفْعَلُ النَّاقَدُ ذلك ليقُول لك : إِنْ جُبِرَت هذه العِلَّةُ ، فَائدةُ الاستِثنَاءِ فَأَنا أَضْمَنُ لك سَلَامَةَ بقيَّةِ الإِسنادِ مِن العِلَل . وهذا فائدةُ الاستِثنَاءِ الذي يَقَعُ في كَلامِهِم .

١٠١- سُئلتُ عن حديث: ﴿ إِنَّ للله ـ بَهَرَكَ وَنَعَالَ ـ عَمُودًا مِن نُورٍ ، بَينَ يَدِي الْعَرْشِ ، فَإِذَا قَالَ الْعَبَدُ: ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ﴾ ، اهتَزَّ ذَلِكَ الْعَمُودُ ، فَيَقُولُ اللهُ ـ بَهَرَكَ وَتَعَالَ ـ : ﴿ أُسكُن ! ﴾ ، فَيَقُولُ : ﴿ كَيفَ الْعَمُودُ ، فَيَقُولُ اللهُ ـ بَهَرَكَ وَتَعَالَ ـ : ﴿ أُسكُن ! ﴾ ، فَيَقُولُ : ﴿ كَيفَ أُسكُنُ وَلَمَ يُغفَر لَ لَقَائِلِهَا ؟! » ، فَيَقُولُ : ﴿ إِنِّي قَد غَفَر تُ لَهُ » ، فَيَسكُنُ عِندَ ذَلِكَ » . فَيَسكُنُ عِندَ ذَلِكَ » .

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ .

أخرَجَهُ أبو نُعَيم في « الجِلية » (٣/ ١٦٤) مِن طريق مُحَمَّد بن يُونُس الْحَرَجَهُ أبو نُعَيم في « الجِلية » (١٦٤/٣) مِن طريق مُحَمَّد بن يُونُس الكُديمِيِّ ، ثنا عبدُ الله بنُ إبراهيم بن أبي عَمرٍ و الغِفَارِيُّ ، ثنا عبدُ الله بنُ أبي بكرٍ بن المُنكِدر ، عن صَفوان بن سُليم ، عن سُليمان بن يَسَارٍ ، عن أبي هُريرَة مرفوعًا فذكرَه .

قال أبو نُعيم: « غريبٌ من حديث صَفوان ، تفرَّد به ابنُ المُنكَدِر . رواه مُحُمَّدُ بنُ أَشرَسَ ، عن عبد الصَّمَد بن حَسَّانَ ، عن سُفيان الثَّوْريِّ ، عن صَفوَان مِثلَه » .

• قلتُ : وهذا سَنَدٌ ضعيفٌ جدًّا ؛ ومُحمَّدُ بنُ يُونُس مُتَّهَمٌ مَترُوكٌ .

لكنَّه لم يتَفَرَّد به ..

فتابعه سَلَمَةُ بنُ شَبِيبٍ _ وهو ثقةٌ حافظٌ _ ، فرواه عن عبد الله بن إبراهيم بسَنَده سواء .

أخرجَهُ البزارُ في « مُسنَده » (٢٠٦٦ - كشف الأستار) ، وابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (١٦/٦) من طريق أبي جَعفَر الوَرَّاق أحمد بن صالح الرَّازِيِّ ، وأبي العَبَّاس الطِّهرَانِيِّ عبد الرَّحمن بن مُحمَّدٍ ، ثلاثَتُهم قالوا: ثنا سَلَمَةُ بنُ شَبِيبِ به .

قال البَزَّار : « لا نَعلَمُه يُروَى عن النَّبِيِّ عَلَيْكُ إلَّا بهذا الإسناد . وعبدُ الله ابنُ إبراهيم ليس بالقويِّ في الحديث ، وإنها ذَكرنَا هذا لِحُسن كَلَامِه » ا.ه. .

وعبدُ الله بنُ إبراهيم هذا مَترُوكٌ ، شديدُ الضَّعف ، قال أبو داوُد : « مُنكَر الحديث » .

وقال ابن عَديِّ : «عامَّةُ ما يرويه لا يُتابِعُه عليه الثِّقاتُ ».

وقال الدَّارَقُطنِيُّ : «حديثُهُ مُنكَرٍّ ».

وذكر له ابن حِبَّانَ في « المجرُوحِين » (٢/ ٣٧) هذا الحديث مِن بَلاَياه ، وقال : « كان مِمَّن يَأْتِي عن الثِّقات بالمقلوبات ، وعن الضَّعَفاء بالمُلْزَقَات » ، ثُمَّ أُورَد حديثًا باطِلًا عنه ، عن عبد الرَّحمن بن زيد بن أسلَم ، ثُمَّ قال : « عَلَى أَنَّ عبد الرَّحمن ليس هذا من حديثِهِ بمشهورٍ ، فكأنَّ القَلبَ إلى أنَّه مِن عَمَلِ عبدِ الله بن أبي عَمرٍ و أَمْيَلُ » .

وقال الحاكم: « يَروِي عَن جماعةٍ من الضَّعَفاء أحاديثَ موضُوعةً ، لا يَروِيهَا عَنهُم غيرُه ».

وأمَّا ما ذَكرَه أبو نُعيمٍ مِن الْمُتابَعة ، فإِنَّها لا تَثبُت ؛ ومُحَمَّدُ بنُ أَشرَسَ ، قالَ الذَّهَبيُّ في الحديث ، وتَرَكَهُ قال الذَّهَبيُّ في الحديث ، وتَرَكَهُ

أبو عبد الله ابنُ الأخرم الحافظُ وغيرُه ».

وذَكَرَ الحَافظُ في « اللِّسان » (٥/ ٨٤) أَنَّ الدَّارَقُطنِيَّ ضَعَّفه ، وأَنَّ الضَّياء المَقدِسِيَّ أَخرَجَ له في « المُختارَة » ، ثُمَّ قال : « وخَفِيَ على الضِّياء حالُ مُحمَّد بن أشرس » .

٢٠٢- سُئلتُ عن حديث: « مَا مِن عَبدٍ قَالَ: « لَا إِلَهُ إِلَّا اللهُ » فِي سَاعَةٍ مِن لَيلٍ أَو نَهَارٍ ، إِلَّا طُمِسَت مَا فِي الصَّحِيفَةِ مِن السَّيِّنَاتِ ، حَتَى تَسكُنَ إِلَى مِثلِهَا مِنَ الْحَسنَاتِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

أخرجه أَبُو يعلَى في « مُسنَدِهِ » (٣٦١١) قال : حدَّثَنا هُذيلُ بنُ إبراهيمَ الجُّ إنِيُّ ، حدَّثَنا عثمانُ بنُ عبد الرَّحمن الزُّهرِيُّ من ولد سعد بنِ أبي وقَاصٍ ، عن الزُّهرِيِّ ، عن أنسٍ ، قال : قال رسُولُ الله عَيَّالِيَّهُ : « مَا قَالَ عَبدٌ ... » . ذَكَرَهُ المُنذِرِيُّ في « التَّرغيب » (٢/٢١٤) ، والهيَثمِيُّ في « المَجمَع » ذَكَرَهُ المُنذِرِيُّ في « التَّرغيب » (٢/٢١٤) ، والهيَثمِيُّ في « المَجمَع »

وقال الهَيشمِيُّ : « فيه عُثمانُ بنُ عبد الرَّحن الزُّهرِيُّ ، وهو مَترُوكُ » . وعَزَاهُ الدِّميَاطِيُّ في « المَتجَر الرَّابح » (١٢٩١) لأبي يَعلَى ، ولم يَتكَلَّم لله بشيء .

والمُنذِرِيُّ كان أحسن حالًا مِنهُ ؛ لأنَّه وإن لم يتكلَّم على الحديث صراحةً ، إلَّا أنَّهُ صدَّرَه بقوله: « رُوي عن أنسٍ » ، هكذا بصيغة التَّمريض ، التي تدلُّ على ضعف الحديث ، أو وهائه ، كما صرَّح هو في مُقدِّمة كتابه ، وليتَهُ استَغنَى عن كثيرٍ من هذا الضَّرب من الأحاديث لشِدَّة ضعفها في الغالب . ٣٠٢- سُئلتُ عن حديث: « صَلُّوا عَلَى مَن قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ . وَصَلُّوا خَلفَ مَن قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ (٢/٢٥) ، والخطيبُ في « تاريخه » (٣٠٩،٣، والخطيبُ في « تاريخه » (٣٠٩،٣، و ١ / ٢٩٣) من طريق مُحمَّد بن الفضل ، عن سالم الأَفطَس ، عن مُجاهِدٍ ، عن عبد الله بن عُمَر بن الخطَّاب مرفُوعًا فذَكرَه .

وسَنَدُهُ واهِ جدًّا ؛ ومُحمَّدُ بنُ الفضل كذَّبَهُ ابنُ مَعِينٍ ، واتَّهَمَه أَحمدُ ، وتركه النَّسائِيُّ .

وخالَفَهُ سُوَيدُ بنُ عَمرٍ و ، فرواه عن سالم الأَفطَس ، عن سعيد بن جُبيرٍ ، عن ابن عُمَر مثله .

أَخرَجَهُ أَبُو نُعيمٍ في « الجِلية » (١٠/ ٣٢٠) مِن طريق نَصرِ بن الحَرِيشِ الحَرِيشِ الصَّامَةِ ، ثنا المُشْمَعِلُ بن مِلحَانَ ، عن سُويد بن عَمرٍ و به .

ونَصرٌ ضعَّفَهُ الدَّارَقُطنِيُّ ، كما في «تاريخ بغداد » (٢٨٦/١٣) . وكذلك ضعَّف الدَّارَقُطنِيُّ المُشْمَعِلَ بنَ مِلحَانَ ، ومشَّاهُ ابنُ مَعِينٍ ، وذكرَه ابنُ حِبَّانَ في «الثِّقات ».

وله طُرِيقٌ آخرُ عن ابن عُمَر ..

أَخرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ (٢/٢٥) ، وأبو نُعيمٍ في « أخبار أصبهان »

(٢/٣١٧) ، وابنُ الجَوزِيِّ في « الواهيات » (١/ ٤٢٠) ، من طريق عُثهانَ بنِ عبد الرَّحمن ، عن عطاء بن أبي رَبَاحٍ ، عن ابن عُمَر مرفُوعًا به . قال ابنُ الجَوزِيِّ: «عُثمانُ نَسَبَه يحيى ـ يعني : ابنَ مَعِينٍ ـ إلى الكَذِب ». وله طُرُقٌ عن ابن عُمَر ، كُلُّها ساقطةٌ .

وله شاهد بمعناه مِن حديث أبي هُريرَة مرفُوعًا: « صَلُّوا خلف كُلِّ بَرٍّ وفاجرِ ، وصَلُّوا على كُلِّ بَرِّ وفاجرِ ، وجَاهِدُوا مع كُلِّ بَرِّ وفاجرِ » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد (٢/٤٠٣-٥٠٣، و٧/٧٠٧- عون المعبود) ، والدَّارَقُطنِيُّ (٢/ ٥٧)، والبَيهَقِيُّ في « السُّنَن الكبير » (٣/ ١٢١)، وابن الجَوزِيِّ في « الواهيات » (١/ ٤١٨ -٤١٩) من طريق مُعاوِيَة بن صالح ، عن العلاء بن الحارث ، عن مَكحُولٍ ، عن أبي هُريرَة به . قَالَ الدَّارَقُطنِيُّ: « مَكحُولٌ لم يَسمَع من أبي هُريرَة . ومَن دُونَه ثقاتٌ » .

وقال البَيهقِيُّ : « إسنادُهُ صحيحٌ ، إلَّا أنَّ فيه إرسالًا بين مكحولٍ

وكذلك أعلَّه ابنُ الجَوزِيِّ ، والمُنذِرِيُّ ، وابنُ التُّركُمَانِيِّ ، وغيرُهُم . غيرَ أَنَّ ابن الجَوزِيِّ انفَرَدَ عنهم بعلَّةٍ أُخرَى ، هي عَجِيبةٌ من الأعاجيب! وهي تَضعِيفُه لمُعاويةَ بن صالحٍ ، فها أَصابَ ؛ ومُعَاوِيَةُ ثقةٌ مِن رجال الصَّحيح ، كما قال ابنُ عبد الهادِي .

والحديثُ ضعَّف النَّوَوِيُّ إسناده في « المجموع » (١٥٢/٤) ، وضعَّفه غيرُه .

٤ • ٢ - سُئلتُ عن حديث: ﴿ لَا صَلَاةً لِـمَن عَلَيهِ صَلَاةٌ ».

• قلتُ : هذا الحديثُ لا أصل له .

قال إبراهيمُ الحَربِيُّ حَلَّمُ: « سَأَلتُ أَبا عبد الله أحمدَ بنَ حنبلِ عن مَعنَى هذا الحديث ، فقال : لا أُعرِفُهُ البتَّة » ، قال إبراهيمُ : « ولا سَمِعتُ أنا بهذا عن النَّبِيِّ عَلَيْلَةً قطُّ » .

كذا نقله ابنُ الجَوزِيِّ في « الواهيات » (١/ ٤٣٩) ، وقال : « هذا حديثُ نَسمَعُه مِن ألسِنَةِ النَّاس ، وما عَرَفنَا له أصلًا » ا.هـ.

ووافقه ابنُ دَقِيقِ العِيدُ في « الإمام » _ كما في « نصب الرَّايَة » (١٦٦/٢) للزَّيلَعِيِّ _ ، وابنُ القَيِّم في « المنار المُنِيف » (٤٦).

٥٠٢- سُئلتُ عن حديث: « اطلَبُوا الأَشْيَاءَ بِعِزَّةِ نَفْسٍ ؛ فَإِنَّ الأَمُّورَ تَجرِي بِمَقَادِيرَ » .

• قلتُ : هذا الحديثُ لا يَصِحُّ عن رسول الله عَلَيْكُهِ .

فأخرَجَهُ تَكَامُ الرَّازِيُّ فِي « الفوائد » (١٦٦٩) ، ومن طريقه ابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (ج١٥ / ق٣٥٦) قال : أخبَرَنَا أبو زُرعَة مُحمَّدُ بنُ سعيد بن أحمد القُرشِيُّ ويُعرَف بابن التَّار ، نا عليُّ بنُ عَمرِو بن عبد الله المَخزُومِيُّ ، نا مُعاوِيَةُ بنُ عبد الرَّحمن ، نا حَرِيزُ بنُ عُثمان ، نا عبدُ الله بنُ بُسْرِ المَازِنِيُّ مرفُوعًا : « اطلُبُوا الحَوَائِجَ بِعِزَّةِ الأَنفُسِ ؛ فَإِنَّ الأُمُورَ تَجرِي بالمَقادِير » .

وشَيخُ تَمَّامِ الرَّازِيِّ لم يَذكُرِ ابنُ عساكر في ترجمَتِه شيئًا يذُلُّ عليه.

وشَيخُه عليُّ بنُ عَمرٍو لم أُعرِفه.

ومُعاوِيَةُ بن عبد الرَّحمن قال أبو حاتم : « ليس بمعرُوفٍ » ، أمَّا ابنُ حِبَّانَ فَوَتَّقَه على قاعدته المعرُوفة .

وهذا الحديثُ عندي مُنكَرٌ . واللهُ أعلَمُ .

ويُغنِي عن هذا الحديثِ ما:

أَخرَجَهُ ابنُ مَاجَهُ (٢١٤٤) عن الوليد بنِ مُسلمٍ ..

والحاكمُ (٢/ ٤٩) عن مُحمَّدِ بنِ بَكرٍ البُرسانِيِّ ..

والقُضاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (١١٥٢) عن حجَّاجِ الأعورِ ..

وابنُ الجارُود في « المُنتقَى » (٥٥٦) ، والطَّبَرانِيُّ في « الأوسَط » (٣١٠٩) ، والحاكمُ (٤/ ٣٢٥-٣٢٦) ، وعنه البيهَقِيُّ (٥/ ٢٦٥) عن عبد المَجِيد بنِ عبدِ العزيزِ بنِ أبي روَّادٍ ، أربَعَتُهُم عن ابنِ جُريجٍ ، عن أبي الزُّبير ، عن جابرِ بنِ عبدِ الله ، قال : قال رسُولُ الله عَيْلِهُ : « أَيُّها النَّاسُ ! اتَّقُوا اللهَ وأجمِلُوا في الطَّلَبِ ؛ فإنَّ نفسًا لن تموتَ حتى تَستَوفي رزقها ، وإنْ أبطاً عنها . فاتَّقُوا اللهَ وأجمِلُوا في الطَّلَب . خُذُوا ما حَلَّ ودَعُوا ما حَرُّمَ » .

وله طريقٌ آخَرُ عن جابرٍ مُعْكُ .

أَخرَجَه ابنُ حِبَّانَ (٣٢٤١)، والبَيهَقِيُّ (٥/ ٢٦٤–٢٦٥) عن الوليدِ ابن شُجاع السَّكُونِيِّ ..

وابنُ حِبَّانَ أيضًا (٣٢٣٩) عن حَرمَلَةَ بنِ يحيَى ..

والحاكمُ (٢/٤) عن أحمدَ بنِ عيسَى ، قالُوا : ثنا ابنُ وَهبٍ ، قال : أخبَرَنِي عمرُو بنُ الحارث ، عن سعيدِ بنِ أبي هِلالٍ ، عن مُحمَّدِ بنِ المُنكدِرِ ، عن جابرٍ مرفُوعًا : « لا تَستَبطِئوا الرِّزقَ ؛ فإنَّه لن يموتَ العبدُ حتَّى يبلُغَهُ آخِرُ رِزقٍ هو له . فأجِلُوا في الطَّلَبِ : أخذِ الحلال ، وتَركِ الحرام » .

قال الحاكمُ: «صحيحُ على شرط الشَّيخَين، ولم يُخَرِّجاه».

وكنتُ وافقتُ الحاكمَ على هذا في « غَوث المَكدود » ، والصَّوابُ أنَّه على شرط مُسلم ؛ فإنَّ البُخاريَّ لم يُخرِّج شيئًا لـ « سعيدِ بنِ أبي هلالٍ ، عن ابنِ المُنكدِر » .

وقد تُوبع سعيدُ بنُ أبي هلالٍ ..

تابَعَهُ شُعبةُ بنُ الحَجَّاجِ ، فرواه عن ابنِ المُنكَدِرِ بهذا الإسناد .

أَخرَجَهُ أَبُو نُعَيمٍ فِي ﴿ الحلية ﴾ (٣/ ١٥٦-١٥٧، و٧/ ١٥٨) قال : حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ المُظفَّر الحافظُ فِي جَماعةٍ ، قالُوا : ثنا إسحاقُ بنُ بُنَانَ ، ثنا حُبيشُ بنُ مُبَشِّرٍ ، ثنا وهبُ بنُ جَريرٍ ، ثنا شُعبةُ ، عن مُحمَّدِ بنِ المُنكَدِرِ ، عن جابرِ مرفُوعًا .

قال أَبُو نُعَيم : « غريبٌ من حديث مُحُمَّدٍ وشُعبَةً . تفرَّد به : وَهبُ بنُ جَرير » ، وقال في الموضع الثَّانِي : « غريبٌ من حديث شُعبة . تفرَّد به : حُبيشٌ ، عن وهبِ » .

وهذا إسنادٌ صحيحٌ. وابنُ المُظفَّر ثقةٌ حافظٌ.

وإسحاقُ بنُ بُنانَ وتَّقه الدَّارَقُطنِيُّ _ كها في « سؤالات السَّهمِيِّ » (١٨٧) ، وانظُر « تاريخ بغداد » (٦/ ٣٩٠) _ .

وحُبَيشُ بنُ مُبَشِّرٍ وتَّقه ابنُ حِبَّان والدَّارَقُطنِيُّ ، وقال الخطيبُ : «كان فاضِلًا ، يُعَدُّ من عُقلاء البَغدادِيِّين » .

وانظُر « تنبيه الهاجد » (٢٤٧٤) ، وتخرِيجِي على « تفسير ابنِ كَثيرٍ » (٢/ ٥٨٨–٥٨٩).

وللحديثِ شواهدُ ، ذكرتُها في « غوث المَكدود » (٢/ ١٤٩ - ١٥١). والحمدُ لله . ٢٠٦- سُئلتُ عن حديث: « اللَّهُمَّ! رَبَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ! اغفِر ذَنبِي، وَأَذهِب غَيظَ قَلبِي، وَأَجِرنِي مِن مُضِلَّاتِ الفِتنِ ».

• قلتُ: هذا حديثٌ ضعيفٌ ، أو مُحتَمِلُ للتَّحسين . وقد وَرَد هذا الحديثُ مِن حديث أُمِّ سَلَمَة ، وعائِشة التَّك .

أمًّا حديثُ أُمِّ سَلَمة:

فَأَخْرَجَهُ ابِنُ جَرِيرِ فِي « تفسيره » (٦٦٥٢) قال : حدَّثَنا الْمُثَنَّى ، ثنا الحَجَّاجُ بنُ المِنهال ، ثنا عبدُ الحميد بنُ بَهرَامَ الفَزَارِيُّ ، ثنا شَهرُ بنُ حَوشَبِ، قال: سمِعتُ أُمَّ سَلَمَة تُحَدِّثُ، أَنَّ رسُول الله عَيْكَة كَانَ يُكثِرُ في دُعائه أن يقول: « اللَّهُمَّ! مُقَلِّبَ القُلُوبِ! ثَبِّت قَلبِي على دِينِك ». قالت : قُلتُ : « يا رسُول الله ! وَإِنَّ القلبَ لَيْقَلَّبُ ؟! » ، قال : « نَعَم ! مَا خَلَقَ اللهُ من بني آدمَ مِن بَشَرِ إلَّا وَقَلبُه بين أُصبُعَين من أصابِعِه ، فإن شاء أَقَامَهُ ، وإن شاء أَزَاغَهُ ، فنَسأَلُ اللهَ رَبَّنَا ! أَن لا يُزِيغَ قُلُوبَنَا بعد إِذ هَدَانَا ، ونَسأَلْهُ أَن يَهَبَ لنا مِن لَدُنهُ رحمةً ، إِنَّه هو الوَهَّابِ » ، قلت : « يا رسُول الله ! أَلَا تُعَلِّمْنِي دعوةً ، أدعُو بها لنفسي ؟ » ، قال : « بَلَى ! قُولِي : اللَّهُمَّ ! رَبَّ النَّبيِّ مُحَمَّدٍ! اغفر لي ذنبي ، وأُذهِب غيظ قلبي ، وأُجِرني من مُضِلَّات

• قلتُ : وشيخُ الطَّبَريِّ هو الْمُنَّى بنُ إبراهيم . لم أَجِد له ترجمةً .

ولكنَّه لم يتفَرَّد به ..

فتابَعَهُ عليُّ بنُ عبد العزيز ، ثنا حجَّاجُ بنُ مِنهالٍ بسَنَده سواء . أخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٢٣/ رقم ٧٨٥) ، وفي « الدُّعاء » (١٢٥٨، ١٤٣٩) .

وكذلك تابَعه أبو مسلم الكَشِّيُّ ، ثنا حجَّاجُ بنُ مِنهالٍ بهذا . أخرَجَهُ البَيهَقِيُّ في « الدَّعوات الكبير » (٣٢٢) .

وتُوبعَ حجَّاجُ بنُ مِنهالٍ ..

تابَعَهُ أَحمدُ بنُ يونُس ، ثنا عبدُ الحميد بهذا بتهامِه .

أَخرَجَه عبدُ بنُ مُمَيدٍ في «المنتَخَب» (١٥٣٤).

وتابَعَهُ هاشمُ بنُ القاسم ، ثنا عبدُ الحميد بنُ بَهرَامَ بسَنَده سواء مِثلَه . أخرَجَهُ أحمدُ في « المُسنَد » (٦/ ٣٠٢) .

ورَوَاهُ وكيعُ بن الجَرَّاح ، وأَسَدُ بنُ مُوسَى ، وعمرُو بنُ عونِ الواسطيُّ ، ومُحَمَّدُ بنُ بَكَّارٍ ، كلُّهُم عن عبد الحميد بن بَهْرَام بسَنَده سواء ، مُختصَرًا ليس فيه محَلُّ الشَّاهد .

أَخرَجَهُ أَحمدُ (٢/ ٢٩٤) ، وإسحاقُ بنُ راهَوَيه في « المسنَد » (٢٨٧٩) ، وعبدُ الله بنُ أحمد في « السُّنَة » (٢٦٨) ، وابنُ جَرِيرٍ (٢٥٠، ٢٦٥٠) ، وابنُ أبي حاتم في « تفسيره » (١٤٥ - آل عمران) ، وابنُ بَطَّة في « الإبانة » (٢٠٠٤ - كتاب القَدَر) ، وعثمانُ الدَّارِمِيُّ في « الرَّبِيِّ » (٢٠٨) ، وابنُ مَردَوَيهِ في « تفسيره » - كما في « ابن كَثيرٍ »

ورواه أبو كَعبِ صاحبُ الحَرِيرِ واسمُه عبدُ رَبِّه بنُ عُبيدٍ الأَزدِيُّ الجُرْمُوزِيُّ _ وتُّقَهُ ابنُ مَعِينٍ وغيرُه _ ، عن شهر بن حَوْشَبٍ ، عن أُمِّ سَلَمَة مُخْتَصَرًا .

أَخرَجَهُ الطَّيالِسيُّ (١٧١٣).

وأخرجه التِّرمذيُّ (٣٥٢٢) ، وأحمدُ (٣/٥٢٦) ، وابنُ أبي شَيبَةَ (٣١٥/١) ، وابنُ أبي شَيبَةَ (٢٣٢-٢٠١) ، وابنُ أبي عاصمٍ في « السُّنَّة » (٢٢٣، ٢٣٣) ، وأبو يعلَى (٦٩٨٦) عن مُعاذبن مُعاذٍ..

والدُّوْلابِيُّ فِي «الكُنَى » (٣/ ٩٣٨) عن زيد بن الحُبَاب العُكْلِيِّ ..

وأبو يَعلَى في « مُسنكه » (٦٩١٩) عن أبي عاصم النّبيل ..

والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٢٣/ رقم ٧٧٢) ، وفي « الأوسَط » (٢٣٨١) ، وفي « الأوسَط » (٢٣٨١) ، وفي « الدُّعاء » (١٢٥٧) عن مُسلِم بن إبراهيم ، كلُّهُم عن أبي كعبِ صاحبِ الحرير به .

وأَخرَجُهُ ابنُ خُزَيمةَ في « التَّوحيد » (ص:١٩١) من طريق عبد الله بن أبي الحُسَين ، عن شَهر بن حَوْشَبِ بهذا مُختصَرًا .

وتابَعَه مقاتِلُ بنُ حَيَّان ، فرواه عن شهرٍ كذلك .

أَخرَجَه ابنُ الأعرابيِّ في « المعجَم » (١٦٦٧) قال : حدَّثَنا أبو داوُد السِّجِستانيُّ ..

والطَّبرانِيُّ في « الأوسط » (٩٤٣٢) قال : حدَّثَنا هيثمُ بنُ خَلَفٍ الدُّورِيُّ ..

والآَجُرِّيُّ فِي « الشَّريعة » (ص١٦٣) قال : حدَّثنا أبو بكرٍ بنُ أبي داوُد ..

وأبو نُعَيم في « الجِلية » (٨/ ٤٥) عن الهيثم بن خَلَفٍ ، ومُحَمَّد بن مُحَمَّد بن سليهان ، والفَضل بن أحمد بن إسهاعيل ، قالوا: ثنا مُحَمَّدُ بنُ منصورِ الطُّوسِيُّ ، ثنا حاجبُ بنُ الوليد ، ثنا بقيَّةُ ، عن إبراهيمَ بنِ أدهمَ ، عن مقاتلِ بن حيَّان ، عن شهرِ بن حَوشَبٍ ، عن أمِّ سَلَمَة مرفوعًا .

قال الطَّبرانِيُّ : « لم يَروِه عن إبراهيم بن أدهم إلَّا بقيَّةُ ، ولا عن بقيَّةَ إلَّا عن بقيَّةَ إلَّا عن بقيَّة إلَّا حاجبُ بنُ الوليد . تفرَّد به : مُحمَّدُ بنُ منصورٍ الطُّوسِيُّ » .

وقال أبو نُعيمٍ : « هذا مِمَّا تفرَّد به حاجبُ ، عن بقيَّةَ ، عن إبراهيم . وما كتبتُه إلَّا من حديث مُحَمَّد بن منصورِ » .

• قلتُ : وهذا إسنادٌ نظيفٌ إلى شهر بن حَوشَبٍ ، إن نجا من عنعنة بقيَّة بن الوليد ، ولم أره صرَّح بالتَّحديث في شيءٍ من طُرُقه .

وحاجبُ بنُ الوليد وثَّقه ابنُ حِبَّان والخطيبُ . وسُئل ابنُ مَعِينِ عنه ، فقال : « لا أعرفه . وأمَّا أحاديثُه فصحيحةٌ » ، فقال له عبدُ الخالق بن منصورٍ : « تَرَى أن أكتُب عنه ؟ » ، قال : « ما أعرفه . وهو صحيحُ الحديث » .

وكلامُ ابن مَعِينِ ظاهرٌ في أنّه لا يعرفُهُ معرفةً خاصَّةً ، لا أنّه مجهولُ عنده ، وإلّا لم يقُل : « هو صحيحُ الحديث » ، ولكنْ يظهَرُ أنّه اعتبر روايتَه فو جَد الثّقاتِ يوافقونه عليها ، فلذلك قال : « أحاديثُهُ صحيحةٌ » . والله أعلم .

قال التِّرمذيُّ : «هذا حديثٌ حَسَنٌ ».

وقال الزَّبِيدِيُّ في « إتحاف السَّادة » (٥/٥٠١) : « ورَأَيتُ بخطِّ

محرَّم ۱۶۲۰هـ

الحافظ السَّخَاوِيِّ، ما نَصُّهُ: هو في « مُسنَد أحمد »، من حديث أُمِّ سَلَمة ، في حديثٍ أُمِّ سَلَمة ،

• قلتُ : لعلَّ التِّرمذيَّ حَسَّن أصل الحديث _ يعني في تقليب القلوب _ ؟ فإنَّ له شواهدَ صحيحةً .

وشَهِرُ بن حَوْشَبِ، فتكلُّم العُلماء في حِفظِه.

وقد وَجَدتُ للفقرة المسؤُول عنها شاهدًا من حديث عائشة ضي .

أُخرَجَهُ ابنُ السُّنِّيِّ فِي « اليوم واللَّيلة » (٤٥٥) قال : أخبَرَنِي مُحمَّدُ بنُ الْمَاجِر ، ثنا إبراهيمُ بنُ مَسعُودٍ ، ثنا جعفرُ بنُ عَونٍ ، ثنا أبو العُمَيسِ ، عن القاسم بنِ مُحمَّد بن أبي بكرٍ ، قال : كانت عائشةُ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَرَكَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ بِأَنفِهَا ، ثُمَّ يقول : « يا عُويش ! قُولِي : اللَّهُمَّ ! إذا غَضِبَت عَرَكَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ بِأَنفِهَا ، ثُمَّ يقول : « يا عُويش ! قُولِي : اللَّهُمَّ ! رَبَّ مُحَمَّدٍ ! اغفر لي ذنبي ، وأذهب غيظ قلبي ، وأجرني من مُضِلَّات الفَتن » .

وهذا سَنَدُ قَوِيُّ ، لولا أَنِّي لم أَقِف على تَرجَمَةٍ لشيخ ابن السُّنِيِّ . ثُمَّ وجدتُ ابنَ السُّنِيِّ أَخرَجَهُ في موضع آخر (٦٢٢) قال : أخبَرَنِي أبو عُروة ، حدَّثنا عليُّ بنُ مَيمُونَ ، ثنا أبو تَوبة الرَّبيعُ بنُ نافع ، عن سَلَمة ابن عليٍّ ، عن هشام بنِ عُروة ، عن عائشة بلي ، قالت : دَخَل عليَّ رسُول الله عَلِيُّ وَأَنَا غَضْبَى ، فأخذ بطرف المِفصَل مِن أنفي ، فعَرَكَهُ ، ثُمَّ قال : « يا عُويشُ ! قُولِي : اللَّهُمَّ ! اغفر لي ذنبي ، وأذهِب غيظ قلبي ، وأجرني من الشَّيطان » .

قال العِراقِيُّ في « تخريج الإحياء » (١/ ٣٢٦): « إسنادُه ضعيفٌ ».

والصّواب أنّه ضعيفٌ جِدًّا ؛ ومَسلَمَةُ بنُ عليٍّ هُوَ الخُشَنِيُّ ، قال أبو حاتم : « هُو فِي حَدِّ التَّرك » ، وقد تركه النَّسائِيُّ والدَّارَقُطنِيُّ والبَرقَانِيُّ . وقال أبو أحمد الحاكمُ : « ذاهبُ الحديث » . وقال ابنُ عَديِّ : « جميع أحاديثه غيرُ محفوظةٍ » ، والكلام فيه مشهورٌ .

ثمَّ إنَّني لا أدري أسقط ذِكرُ: «عُروة » من الإسناد أم لا.

وقد وَجَدتُ له طريقًا آخرَ .

أَخرَجَهُ ابن عساكر في " تاريخه " _ كما في " ابن كثير " (٤/ ٦٠) _ مِن طريق أبي أحمد الحاكم ، عن البَاغِندِيِّ ، عن هِشام بن عَمَّارٍ ، حدَّثَنا عبدُ الرَّحمن بنُ أبي الجَونِ ، عن مُؤذَّنٍ لعُمَرَ بنِ عبد العزيز ، عن مُسلِم ابن يَسَارٍ ، عن عائشة مثله .

وسَنَدُه ضعيفٌ ؛ وهشامُ بنُ عَمَّارٍ تكلَّم النُّقَّاد في حِفظِه .

وابن أبي الجَونِ قال أبو حاتم _ كما في « الجرح والتَّعديل » (٢/ ٢/ ، ٢٤) _: « يُكتَبُّ حديثُه و لا يُحتَجُّ به » ، وضعَّفه أبو داوُد كما في « الميزان » (٢/ ٨٦) ، و وَتَّقَهُ ذُحَيمٌ ، و مَشَّاه ابنُ عَديٍّ .

ومُؤَذِّنُ عُمَر بن عبد العزيز مَجَهُولٌ . والله أعلم .

وخُلاصة البحث: أنَّ الحديث ضعيفٌ ، ولو كان شيخُ ابنِ السُّنِيِّ في الطَّريق الأوَّل ثقةً ، أو تُوبع من مِثلِه أو قريبٍ منه ، لَصَحَّ الحديثُ . والعِلمُ عند الله تعالى .

٧٠٧ - سُئلتُ عن حديث: « إِذَا نَزَلَ الرَّجُلُ عَلَى قَومٍ ، فَلَا يَصُمَ إِلَّا بِإِذْنِهِم ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أَخرَجَهُ أَبِو نُعيمٍ في « الحِلية » (٣/ ١٤١-١٤٢) ، عن عليِّ بن الحُسَين مُعضَلًا.

وقد ورد موصُولًا.

أَخرَجَهُ التِّرمذيُّ فِي « سُننه » (۷۸۹) ، وفي « العِلل الكبير » (۱/ ۳۷۰) ، وابن عَديًّ في « الكامل » (۱/ ۳٤۸) ، وأبو نُعيم في « أخبار أصبهان » (۱/ ۱۹۰، و ۲۲۲۲) ، والقُضَاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » أصبهان » (۱/ ۱۹۰، و ۲۲۲۲) ، والقُضَاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (۵۳۲) من طريق بِشر بن مُعاذِ العَقَدِيِّ ، ثنا أَيُّوبُ بنُ واقدٍ ، عن هشام ابن عُروة ، عن أبيه ، عن عائشة مرفُوعًا : « مَن نَزَلَ على قومٍ ، فلا يَصُومَنَّ تطوُّعًا إلَّا بَإِذَنِم » .

ورواه سُليهانُ بنُ أيُّوب صاحبُ البصريِّ ، عن أيُّوب بن وَاقِدٍ بسَنَده سواء .

أَخرَجَهُ ابن حِبَّانَ في « المجروحين » (١/ ١٦٩) ، ومن طريقه ابنُ الجَوزِيِّ في « الواهيات » (٨٦٩) .

قال التِّرمذِيُّ في « سُنَنه » : « هذا حديثٌ مُنكرٌ ، لا نَعرِفُ أحدًا مِن التَّقات رَوَى هذا الحديثَ عن هشام بن عُروة . وقد رَوَى مُوسَى بنُ

داوُد ، عن أبي بكر المَدنِيِّ ، عن هشام بن عُروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، عن النَّبِيِّ عَلَيْكُ نحوًا من هذا . وهذا حديثُ ضعيفٌ أيضًا ؛ وأبو بكر ضعيفٌ عند أهل الحديث ، وأبو بكر المَدِينِيُّ الذي روى عن جابر بن عبد الله ، اسمُه : الفضلُ بنُ مُبَشِّر ، وهو أوثقُ مِن هذا وأقدمُ » ا.ه. .

وقال التِّرمذِيُّ في « العِلل الكبير »: « سأَلتُ مُحُمَّدًا _ يَعنِي : البُخاريَّ _ عن هذا الحديث ، فقال : حديثُ مُنكرٌ ».

وقال ابنُ حِبَّانَ في ترجمة أَيُّوبَ بنِ واقدٍ: «كان يَروِي المناكيرَ عن المشاهير ، حتى يَسبِقَ إلى القلب كأنَّه المُتعمِّدُ لها ؛ لا يَجُوزُ الاحتجاج بروايته ».

وقال ابنُ عَديِّ : « وأيُّوبُ بنُ واقدٍ عامَّةُ ما يرويه لا يُتابَع عليه » .

• قلتُ : تُوبِع أَيُّوبُ بنُ واقدٍ _ كما تقدَّم في كلام التِّر مذيِّ _ . .

تابعه أبو بَكرِ اللَّذِيُّ ، وهو أبو بَكرِ الدَّاهِرِيُّ .

وقد أخرَجَ هذه المُتابَعة ابنُ ماجَهْ (١٧٦٣) قال : حدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ يحيى الأَزدِيُّ ، ثنا مُوسَى بنُ داوُد ، وخالدُ بنُ أبي يزيدَ ، قالا : ثنا أبو بكر المَدنِيُّ بهذا .

وسَنَدُه ضعيفٌ جدًّا ؛ وأبو بَكرٍ الدَّاهِرِيُّ تالفُّ .

وقال ابنُ الجوزيِّ : « هذا حديثٌ لا يَصِحُّ » .

ونَقَلَ الْمَنَاوِيُّ فِي « الفيض » (١/ ٤٤٦) ، عن البَيهَقِيِّ أَنَّه قال: « إسنادُهُ مُظلِمٌ ».

وقد وقفتُ له على شاهدٍ من حديث أبي هُريرَة مرفُوعًا: « مَن أَلبَسَهُ

اللهُ نعمةً فَليُكثِر من الحمد لله . ومن كَثُرَت هُمومُه فَليستَغفِر الله . ومَن نَزَلَ مع أَبطاً عنه رِزقُهُ ، فليُكثِر من قول : لا حَولَ ولا قُوَّة إلَّا بالله . ومن نَزَلَ مع قوم فلا يَصُومَنَّ إلاَّ بإذنهم . ومن دَخَلَ دار قوم فليَجلِس حيثُ أَمَرُوه ؛ فإنَّ القَومَ أعلمُ بعورة دارِهم . وإنَّ من الذَّنب المسخُوطِ به على صاحبِه : الحِقدُ ، والحَسَدُ ، والكَسَلُ في العبادة ، والضَّنكُ في المعيشة » .

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٦٥٥٥) ، وفي « الصَّغير » (٢/ ٧٧) من طريق مُحمَّد بن سَلَمة الْمُرَادِيِّ ، نا يُونُسُ بنُ تَميم ، عن الأَوزَاعِيِّ ، عن عن أبي مُريرة .

وأَخرَجَهُ ابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (ج١٣ / ق٧١٣) من طريق محمَّد بن سَلَمة الْمُرَادِيِّ .

لكن وَقَع عِندَه : « أَيُّوبُ بنُ تَميمٍ » ، بَدَلَ : « يُونُسَ بنِ تَميمٍ » ، والصَّوابُ أَنَّه يُونُس .

وهو خَبَرٌ باطلٌ ، كما قال الذَّهَبِيُّ في « الميزان » (٤٧٨/٤) ، في ترجمة يُونُسَ بنِ تَميمٍ .

٨٠٢ - سُئلتُ عن حديث: « مِن أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: مَوتُ الرَّجُلِ
 فَجأةً ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخرَجَهُ أَبُو عَمرِو الدَّانِيُّ فِي « الشَّنَ الواردة فِي الفِتن » (٣٩٥، ٣٩٥) من طريق حَمَّاد بن سَلَمة ، عن عاصم بن بَهدَلَة ، عن الشَّعبيِّ ، أنَّ رسُول الله عَلَيْ قال : « إِنَّ مِن أشراط السَّاعة مَوتُ الفَجأةِ » .

وهذا سَنَدٌ ضعيفٌ ؛ لإرساله .

وقد رأيتُهُ موصُّولًا.

أَخرَجَهُ الطَّبَرانِيُّ فِي « الصَّغير » (٢/ ١٢٩) قال : حدَّثنا الهَيثَمُ بن خالدٍ المِصِيُّ ، حدَّثنا عبدُ الكبير بنُ المُعَافَى بنِ عِمرَانَ ، حدَّثنا شَريكُ ، عن العبَّاس بن ذُرَيحٍ ، عن الشَّعبِيِّ ، عن أنس مرفُوعًا : « مِنَ اقتراب السَّاعَة أن يُرَى الهِلالُ قُبُلًا ، فيُقالُ لِليَلتَينِ ، وأن تُتَخذَ المَسَاجِدُ طُرُقًا ، وأن يظهر مَوتُ الفجأة » .

قال الطَّبَرانيُّ : « لم يَروِه عن الشَّعبيِّ إلَّا العبَّاسُ بنُ ذُريحٍ ، ولا عَنهُ إلَّا شَريكُ . تفرَّد به عبدُ الكبير » .

وأعَلَّه الهَيثمِيُّ في « المَجمَع » (٧/ ٣٢٥) بالهَيثَم بن خالدٍ ، شيخِ الطَّبَرانيِّ ، وقال : « إنَّه ضعيفٌ » .

ومَن نَظَرَ فِي نقد الطَّبَرانيِّ وقَع له أنَّ الهَيْثُم لم يَتَفرَّد به .

والصُّوابُ إِعلالُه بشريكِ بن عبد الله النَّخْعِيِّ ؛ فهو سَيِّءُ الحِفظ.

أمَّا الرَّاوِي عنه ، وهو عبدُ الكبير بنُ المُعَافَى ، فقد قال فيه أبو حاتم الرَّادِيُّ _ كما في « الجرح والتَّعديل » (٣/ ١/ ٣٣) _ : « كان ثِقَةً رِضًا ، وكان يُعَدُّ مِنَ الأبدال » .

ورأيتُ لِلحَدِيثِ طريقًا آخرَ عن أنسِ.

أَخرَجَهُ ابنُ عَديٍّ في « الكامل » (٢/٥/٢) ، ومن طريقه ابنُ الجَوزِيِّ في « الواهيات » (١٤٩١) من طريق الحَسَن بن عُمَارة ، عن الحَوَارِيِّ بن في « الواهيات » (١٤٩١) من طريق الحَسَن بن عُمَارة ، عن الحَوَارِيِّ بن زيادٍ ، عن أنسٍ مرفُوعًا : « إِنَّ من اقتراب السَّاعة : فُشُوُّ الفَالِج ، ومَوتُ الفَجأة » .

وسَنَدُه ضعيفٌ جدًّا ؛ والحَسَنُ بن عُهارةَ مَطرُوحٌ ، كذَّبَه ابنُ مَعِينٍ وغيرُه ، وتَرَكَهُ آخَرُون . وسيأتي بسطُ حالِهِ عند رقم (٢٨٩) .

وبالجُملة: فالحديث لا يَصِحُّ من كُلِّ طُرُقِه.

واللهُ أعلَمُ .

٢٠٩ - سُئلتُ عن حديث: أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْكُهُ لَمَّا تَلَا قُولَهُ تَعَالَى : ﴿ مَا غَرَّكُ بِرَبِكَ ٱلۡكَرِيمِ ﴾ [الانفطار: ٦] ، قَالَ : ﴿ عَرَّهُ جَهَلُهُ ﴾ .

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخْرَجَهُ أَبُو عُبِيدٍ فِي « فضائل القُرآن » (١٩٥-طبع المغرب) قال : حدَّثَنا كَثِيرُ بِنُ هشامٍ ، عن جعفر بن بُرقَانَ ، عن صالح بن مِسمَارٍ ، قال : بَلَغَنَا أَنَّ رسُول الله عَيِّكُ تلا هذه الآية : ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلْإِنسَنُ مَا غَرَكَ بِرَبِكَ اللهَ عَيِّكُ تَلا هذه الآية . ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلْإِنسَنُ مَا غَرَكَ بِرَبِكَ اللهَ عَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكَ اللهِ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ ا

وأَخرَجَهُ الثَّعلَبِيُّ فِي « تفسيره » (٧/ ٢٣٠/٢) ، ومِن طريقه الوَاحِدِيُّ فِي « الوسيط » من طريقين آخَرَين ، عن كثير بن هشام به . وهذا سَنَدُ ضعيفٌ ؛ لإعضاله .

صفر ۱٤۲۰هـ

٠١١- سُئلتُ عن حديث: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ قَرَأً: « إِنَّا أَنطَينَاكَ النَّبِيِّ عَلَيْكُ قَرَأً: « إِنَّا أَنطَينَاكَ الكُوثَرَ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

أَخرَجَهُ الحَاكمُ فِي « المُستدرَك » (٢/ ٢٥٦) من طريق أَزهَرَ بن مَروان .. والدَّارَقُطنِيُّ فِي « المُؤتَلِف والمُختَلِف » (ص ٢٠٤١) من طريق عَمرِو الدَّارَقُطنِيُّ فِي « المُؤتَلِف والمُختَلِف » (ص ٢٠٤١) من طريق عَمرِو ابن مُخرَّمٍ ، قالا : ثنا عبدُ الوارث ، عن عَمرِو بن عُبيدٍ ، عن الحَسَن البَصريِّ ، عن أُمِّه ، عن أُمِّ سَلَمة فذكرَته .

ووَقَعَ فِي « الْمُستدرَك » : « أَعطينَاكَ » ، وهو تَصحِيفٌ .

وقد عَزَاهُ الزَّيلَعِيُّ في « تخريج أحاديث الكَشَّاف » (٣٠٣/٤) إلى الحاكم بلفظ: « أَنطَينَاكَ » بالنُّون ، وعزاه أيضًا للطَّبَرانيِّ في « مُعجَمه » ، والتَّعلبِيِّ ، وابنِ مَردَوَيهِ في « تَفسِيرِ جها » .

قال الحاكم: « صَحيحُ الإسناد » ، فتعقَّبه الذَّهَبيُّ بقوله: « عَمرُو بن عُبيدٍ واهٍ » .

٢١١ - سُئلتُ عن حديث: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُم كَانَ يُعجِبُهُ الصَّلَاةُ فِي الْحِيطَانِ.

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرَجَهُ التَّرمذِيُّ (٣٣٤) ، ومن طريقه ابنُ الأَبَّارِ في « مُعجَم أصحاب أبي عليِّ الصَفَدِيِّ » (ص ٢٦١) ، وأبو الشَّيخ في « ما رواه أبو الزُّبير عن غير جابر » (رقم ٤٨-بتحقيقي) ، وابنُ عَديٍّ في « الكامل » (رقم ٢٨/٢) من طريق أبي داوُد الطَّيَالِسِيِّ ، ثنا الحَسَنُ بنُ أبي جعفرٍ ، عن أبي الطُّفيل ، عن مُعاذٍ فذكره .

وتابَعَهُ مُسلِمُ بن إبراهيم، عن الحَسَن بن أبي جعفر بسَنَده سواء.

أَخرَجَهُ تَمَّامُ الرَّازِيُّ فِي ﴿ الفوائد ﴾ (٢٨٣).

قال التِّرمذِيُّ : «هذا حديثُ غريبٌ ، لا نَعرِفُه إلَّا مِن حديث الحَسَن اللهِ مَن عفر على الحَسَن اللهُ عن أبي جعفر قد ضَعَفه يحيى بن سعيدٍ وغيرُه » . وقال ابنُ عَديٍّ : «وهذا لا يُعرَفُ رواه عن أبي الزُّبير غيرُ الحَسَن بنِ أبي جعفر » . والحسَنُ هذا كان من المُتعبِّدِين ، مِمَّن غَفَل عن صِناعة الحديث ، كما قال ابنُ حِبَّانَ ، فآل فِيهِ الأَمرُ إلى سُوءِ الحِفظ والغَفْلة ،

حتَّى قال فيه البُخاريُّ : « مُنكَرُ الحديث » ، وضعَّفه أحمدُ ، وابنُ المَدِينِيِّ ، والنَّ المَدِينِيِّ ، والنَّ المَدِينِيِّ ، والنَّاسَ ، وغيرُهم .

وقد فَسَر أبو داوُد الطَّيَالِسِيُّ الجِيطان ب: « البساتين » .

٢١٢ - سُئلتُ عن حديث: « لَا تَصحَبُ اللَّائِكَةُ رُفقَةً فِيهَا جَرَسٌ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

وقد وَرَد من حديثِ أمِّ سلمة ، وأبي هُريرَةَ ، وأنسٍ ، وعائشَة ، وغيرِهِم رَاقِيهُ .

أُوَّلًا: حديثُ أُمِّ سَلَمَةً.

فأخرَجَهُ النَّسائيُّ في « الكبرى » (٥/ ٢٥١-٢٥٢) ، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٣٢/ رقم ٢٩٣) ، والخطيبُ في « تاريخه » (١١٠/ ١٠- ١١٠ الكبير » رج ٢٣/ رقم ٢٩٣) ، والخطيبُ في « تاريخه » را ١١٠ عن عن طريق عبد الله بن وَهبٍ ، عن عَمرِو بن الحارث ، عن الزُّهريِّ ، عن سالم بن عبد الله ، عن سَفِينَة مولى أُمِّ سَلَمة ، عن أُمِّ سَلَمة ، عن النَّبِيِّ عَلَيْكُ فَذَكَره .

وسَنَدُه صحيحٌ .

وتُوبع عَمرُو بنُ الحارث..

تابَعَهُ عُقَيلُ بنُ خالدٍ ، عن الزُّهريِّ مثلَهُ .

أَخرَجَهُ أَبُو يَعلَى فِي « الْمُسنَد » (٦٩٤٥) ، وفي « المُعجَم » (٨٣) عن سَلَامةَ بنِ رَوح ..

والخَرائِطِيُّ فِي « المَساوِئ » (٨٥٩) ، والطَّبَرانيُّ فِي « الكبير » (ج٢٣/ رقم ٨٩٨) عن اللَّيثِ بنِ سعدٍ ، كلاهُما عن عُقَيل بن خالدٍ بهذا .

وتابعه أيضًا مُحُمَّدُ بنُ الوَليد الزُّبيدِيُّ ، عن الزُّهرِيِّ مثله .

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ (٨٩٩) عن أبي النَّضر إسحاقَ بنِ إبراهيم ..

وتمَّامٌ الرَّازِيُّ في « الفوائد » (١٥٧٣) عن أبي مُسهِرٍ ، قالا : ثنا يحيَى ابنُ حَمزة ، قال : حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ الوليد بهذا .

وتُوبع يحيَى بنُ حَمزَةَ ..

تابَعَهُ عبدُ الله بنُ سالمٍ ، عن الزُّبيدِيِّ ، أَخبَرَنِي مُحَمَّدُ بنُ مُسلِمٍ الزُّهرِيُّ بِهِذا .

أَخرَجَهُ الطَّبرانِيُّ فِي « مُسنَد الشَّامِيِّين » (١٧٨٥) قال : حدَّثَنا عمرُو ابنُ إسحاق ، ثنا أبي ، ثنا عمرُو بنُ الحارث ، عن عبدِ الله بنِ سالم بهذا . وشيخُ الطَّبرانِيِّ هو عمرُو بنُ إسحاقَ بنِ إبراهِيم بنِ العَلاء : ما عرفتُهُ .

وأبوه المعروف بـ « زِبرِيقَ » قال النَّسائِيُّ : « ليس بثقةٍ إذا رَوَى عن عمرِو بنِ الحارث » وهذا من روايَتِه عنه .

وَعَمْرُو بِنُ الحَارِثِ هذا هو الحِمصِيُّ ، ذَكَرَهُ ابِنُ حِبَّانَ فِي « الثَّقات » (٤٨٠/٨) وقال : « مُستقيمُ الحديث » . لكن قال الذَّهَبِيُّ : « تفرَّد بالرِّواية عنه إسحاقُ بنُ إبراهيمَ زِبرِيقُ ، ومولاةٌ له اسمُها عُلوَةُ . فهو غيرُ معروفِ العدالةِ . وابنُ زِبرِيقَ ضعيفٌ » .

فلا تَثبُتُ هذه المُتابَعةُ إلى عبد الله بن سالمٍ . والإسنادُ الأوَّلُ أَجوَدُ . والله أعلمُ .

وللحديث طُرُقُ أُخرَى عن أُمِّ سَلَمة.

ثانيًا: حديثُ أبي هُريرَة.

فأخرَجه مُسلِمٌ (١٠٣/٢١١٣)، والنَّسائِيُّ في «كتاب الملائكة» _ كها في «أطراف المِزِّيِّ » (٩/ ٣٩٥) _ ، وأبو داوُد (٢٥٥٥)، والتِّرمذِيُّ في «أطراف المِزِّيُّ (٢٦٧٩)، وابنُ أبي شَيبةَ في «المُصنَّف » (١٢/ ٢٢٨)، والدَّارِمِيُّ (٢٦٧٦ - ٢٦٣، ٣٦٧، ٣٢٧، ٣٤٣، ٤٤٤، ٢٩٨)، وأحمدُ (٢/ ٢٦٢ – ٢٦٣، ٢١١)، وابنُ خُزيمةَ (٣٩٥٠)، وابنُ خُزيمةَ (٣٥٥٧)، وابنُ خُزيمةَ (٣٥٥٧)، وأبُو القاسم البَغَوِيُّ في « مُسنَد ابنِ الجَعد » (٢٧٦٤)، وابنُ حِبَّانَ وأبُو القاسم البَغَوِيُّ في « مُسنَد ابنِ الجَعد » (٢٧٦٤)، وابنُ حِبَّانَ في « شرح السُّنَّة » (١١/ ٢٥)، من طُرُقِ عن سُهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا: « لا تَصحَبُ الملائِكةُ رُفقةً فيها كلبٌ أو جَرَسٌ » .

ورواه عن سُهَيل: « أَبُو عَوانَةَ ، وهَّادُ بنُ سَلَمَة ، وزُهَيرُ بنُ مَلَمَة ، وزُهَيرُ بنُ مُعاوِية ، وشَريكُ النَّخعِيُّ ، وبِشرُ بنُ المُفضَّل ، وخالدُ بنُ عبد الله الواسِطِيُّ ».

ثالثًا: حديثُ أنس.

فله طريقٌ يأتي في : « حديث عائِشة » .

وله طريقٌ آخَرُ ..

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٤٦٩٩)..

وأبو الشَّيخ في « ما رواه أبو الزُّبَير عن غير جابرٍ » (٢٥) قال : حدَّثَنا عبدُ الرَّحمنِ بنُ داوُد بنِ مَنصُورٍ ..

وابنُ عَديًّ في « الكامل » (٣/ ١٢١١) ، قال : حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ عبيد الله الخُوارَزمِيُّ خَتَنُ أبي الآذانِ الحافِظِ (١) ، قال ثلاثتُهُم : حدَّثنا أبو زُرعة الخُوارَزمِيُّ خَتَنُ أبي الآذانِ الحافِظِ (١) ، قال ثلاثتُهُم : حدَّثنا أبو زُرعة الدِّمشقِيُّ ، ثنا مُحمَّدُ بنُ بكَّارِ بن بِلالٍ ، عن سَعيد بن بَشِيرٍ ، عن أبسٍ مرفُوعًا : « لا تَقرَبُ الللائِكَةُ عِيرًا فيها جَرَسٌ ، ولا بَيتًا فيه جرَسٌ » .

قال الطَّبرانِيُّ : « لم يَروِ هذا الحديثَ عن أبي الزُّبير إلَّا سعيدُ بنُ بَشيرٍ . تفرَّد به مُحَمَّدُ بنُ بكَّارِ » .

• قلتُ : ومُحُمَّدُ بنُ بكَّارٍ ثقةٌ . وقد خُولِف ، كما في :

رابعًا: حديث عائشةً.

خالَفَهُ مُحُمَّدُ بنُ خالد بن عَثَمَةً ، قال : حدَّثَنا سعيدُ بنُ بَشِيرٍ ، عن قَتَادة ، عن زُرَارة بن أُوفَى ، عن سعد بن هشامٍ ، عن عائشة مرفُوعًا : « لا تصحَبُ الملائكةُ رُفقةً فيها كَلبُ أو جَرَسٌ » .

فجعله مِن: « مُسنَد عائشة ».

أَخرَجَهُ الخَرَائِطِيُّ في « مساوئ الأخلاق » (٨٥٦) قال : حدَّثنا حمَّادُ النُّ الحَسَنِ بنِ عَنبَسَةَ ، ثنا مُحَمَّدُ بنُ خالدِ بنِ عَثَمَةَ بهذا الإسناد .

وتابَعَهُ الوليدُ بنُ مَسلم ، قال : ثنا سعيدُ بنُ بَشِيرٍ بهذا الإسناد .

أَخرَجَهُ الطَّبرانِيُّ في « مُُسنَد الشَّامِيِّين » (٢٧٢٠) قال: حدَّثَنا إبراهِيمُ ابنُ دُحيمٍ ، ثنا أبي ، ثنا الوليدُ بهذا .

⁽١) هو عُمرُ بنُ إبراهيم بن سليان البغداديُّ . ثقةٌ مشهورٌ . مُترجَمٌ في « التَّهذيب » (٢٦٧/٢١) .

والوليدُ يُدلِّسُ التَّسويةَ ، ولم يُصرِّح لشيخِهِ .

وتابَعَهُ أيضًا أَبُو الجَهَاهِر مُحُمَّدُ بنُ عُثَهَانَ التَّنُوخِيُّ ـ وهو من الأثبات ـ ، فرواه عن سعيدِ بنِ بشيرٍ جذا ، بلفظ: « لا تَقرَبُ الملائِكةُ رُفقةً فيها جَرَسٌ ولا جِلدُ نَمِرٍ ».

أَخرَجَهُ ابنُ المُنذِرِ في « الأوسط » (٢/ ٢٩٩).

وذِكرُ : « جِلد النَّمِر » فيه مُنكرٌ . لكنَّ هذا الوجه هو المَحفُوظُ ، وهو الذي تُوبع عليه سعيدُ بنُ بَشير على إسنادِهِ دون متنِهِ ، كها يأتي إن شاء الله . وخُلاصَةُ القول أنَّ روايَة مُحمَّدِ بنِ خالِدِ بنِ عَثَمَة أولَى من رواية مُحمَّد ابن بكَّارِ الذي جَعَل الحديث من مُسنَدِ أنسِ .

وابنُ عَثَمَةَ لا بأس به ، كما قال أحمدُ وأَبُو زُرعةً .

وقال ابنُ حِبَّان : « رُبَّما أخطأ » .

• قلتُ : رُبَّمَ قَصَدَ ابنُ حِبَّان الحديثَ الذي أَخرَجَهُ عبدُ الله بنُ أَحمدَ (٧٧) ، والبَزَّارُ (٢٠٠١ – كشف) قالا : حدَّثَنا مُحمَّدُ بنُ المُثَنَّى ..

وابنُ أبي حاتِمٍ في « العِلل » (٨٣٩) ، وأَبُو نُعَيمٍ في « معرفة الصَّحابة » (٦٦٦٩) عن مُحمَّد بن بشَّارٍ ، قالا : ثنا مُحمَّد بن خالدِ بن عَثَمَةَ ، حدَّثني سعيدُ بنُ بشِيرٍ ، عن قَتادَةَ ، عن أبي قِلابَةَ ، عن أبي الشَّعثاءَ ، عن يُونُس

سعيد بن بسِيرٍ ، عن قاده ، عن أبي فِاربه ، عن أبي السعاء ابن السعاء ابن شدّادٍ ، أنَّ رسُول الله عَيْنِ أَنْ عن صَوم أيَّام التَّشريق .

قال البزَّارُ: « لا نَعلَمُ أَسنَدَ يُونُسُ بنُ شدَّادٍ إلَّا هذا ، ولا نَعلَمُ له إسنادًا إلَّا هذا ، ولم يُتابَع مُحُمَّدُ بنُ خالِدٍ عليه » .

وسُئِل أَبُو حاتِم _ كما في « علل ولده » (٨٣٩) _ عن هذا الحديثِ ،

فقال: «هذا إسنادٌ مُضطربٌ ؛ «أبُو قِلابة ، عن أبي الشَّعثاءَ »: لا يَجِيءُ . وذاك أنَّ الذي يُعرَفُ : أبو الشَّعثاء جابرُ بنُ زيدٍ . وأبُو قِلابة عن جابر ابن زيدٍ يستحيلُ . ويُونُسُ بن شدَّادٍ لا نعرفُهُ » .

• قلتُ : فلعلَّ هذا الحديث هو الذي قال مِن أجله ابنُ حِبَّانَ في ابنِ عَثَمةَ : « يُخطِئُ » .

وفي الإسناد سعيدُ بنُ بَشيرٍ ، وهُو مُنكَر الحديث في قتادة خاصَّةً .

فينبَغِي تَعصيبُ الجِنايَة به ، لا بابنِ عَثَمَةً ، إلَّا أن يكون تُوبع سعيدُ بن بشيرٍ . وعِلَّةُ هذا الاضطرابِ _ أعني : حديث التَّرجمة _ هي مِن سعيد بن

بَشيرٍ ؛ فإنَّه ضعيفٌ .

وقال ابنُ عَديِّ : « لا يُعرَف عن أبي الزُّبير إلا مِن حديث سعيد بن بَشيرٍ عَنهُ ، ولا أَظنُّ أَنَّه يُعرَف لأبي الزُّبير ، عن أنسِ ، غيرُهُ » .

• قلتُ : كذا قال ابنُ عَدِيِّ ! وقد رَوَى أَبُو الزَّبِير عن أَنَسٍ غيرَ هذا الحديثِ ، كما بيَّنتُهُ في « تنبيهِ الهَاجِد » (٢٧٣٥) .

وقد خُولِف سعيدُ بنُ بَشِيرٍ في إسنادِهِ ..

خالَفَهُ الأوزاعِيُّ ، فرواهُ عن أبي الزَّبير ، عن سُليهانَ بنِ بَابَى ، عن أُمِّ سَلَمَةَ مرفُوعًا : « لا تَصحَبُ الملائكةُ رُفقةً فيها جَرَسٌ » . قالت : وسمعتُهُ يقولُ : « لا تَدخُلُ الملائكةُ دارًا فيها كلبُ » .

أَخرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ فِي « المُؤتَلِف والمُختَلِف » (ص:٣٣٣) قال : حدَّثَنا أَبُو مُحَمَّدٍ ابنُ صاعدٍ ، حدَّثَنا شُليهانُ بنُ سيفٍ ، حدَّثَنا أَيُّوبُ بنُ خالدٍ الحَرَّانِيُّ ، حدَّثَنا الأوزاعِيُّ بهذا .

وهذا مُنكَرُّ عن الأوزاعِيِّ ؛ وأيُّوبُ بنُ خالدٍ قال ابنُ عَدِيٍّ (١/ هذا مُنكَرُ عن الأوزاعِيِّ بالمَناكِير » وخَتَمَ تَرجَمَتَهُ بقوله : « قلَّ ما يُتابِعُهُ عليه أحدٌ » .

وقال أَبُو أَحمدَ الحاكمُ: ﴿ لا يُتابَعُ فِي أَكثر حديثِهِ ﴾ .

والصّحيحُ في هذا ما رواه ابنُ جُرَيج ، قال : أخبَرَنِي سُليهانُ بنُ بَابَيْهِ مَولَى آلِ نَوفَلِ ، أَنَّ أُمَّ سَلَمَة زوجَ النَّبِيِّ عَيْسَةً قالت : سمعتُ رسولَ الله عَلَيْ الله عَلَى آلِ نَوفَلِ ، أَنَّ أُمَّ سَلَمَة زوجَ النَّبِيِّ عَيْسَةً قالت : سمعتُ رسولَ الله عَلَى آلِ نَوفَلِ ، أَنَّ أُمَّ سَلَمَة زوجَ النَّبِيِّ عَيْسَةً قالت : سمعتُ رسولَ الله عَلَى آلِ نَوفَلِ ، أَنَّ أُمَّ سَلَمَة زوجَ النَّبِيِّ عَيْسَةً قالت : سمعتُ رسولَ الله عَلَى آلِ نَوفَل : « لا تَدخُلُ الملائكةُ بيتًا فيه جُلجُلٌ ولا جَرَسٌ . ولا تَصحبُ الملائكةُ رُفقةً فيها جَرَسٌ » .

أَخرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ فِي « الْمُؤتَلِف » (ص:٣٣٣) مُعلَّقًا ، ووصَلَهُ النَّسائِيُّ فِي « الْمُجتبَى » (٨/ ١٨٠) ، قال : أَخبَرَنا يُوسُفُ بنُ سعيد بنِ مُسلمِ ، قال : حدَّثنا حجَّاجٌ ، عن ابنِ جُرَيج بهذا .

وابَنُ بَابَيْهِ لَم يُوَتِّقَهُ إِلَّا ابنُ حِبَّان .

ووقفتُ عليه في « الجَعدِيَّات » (٢٧١٦) لأبي القاسِمِ البَغَوِيِّ ، قال : « وبه عن أبي الزُّبير ، عن أُمِّ سَلَمَة . [قال :] كذا ... [وساق الحديث] » . وأظُنُّ إسنادَهُ كهذا الذي عند النَّسائِيِّ . والله أعلم .

والصَّحيحُ في حديث زُرارَةَ بنِ أوفَى ، عن سعد بن هِشام ، عن عائشة ، أنَّ رسول الله عَيْنِ أَمَرَ بالأجراس أن تُقطَعَ من أعناق الإبل يوم بدر . أخرَجَهُ أحمدُ (٦/ ١٥٠) ..

وابنُ حِبَّان (٤٦٩٩) عن مُحمَّد بنِ المُثنَّى ، قالا : ثنا مُحمَّدُ بنُ جَعفَرٍ ، ثنا سعيدُ بنُ أبي عَروبَةَ ، عن قتادةَ بهذا .

وسعيدُ بنُ أبي عَروبَةَ كان اختلَطَ ، وروايَةُ غُندَرٍ عنه بعد اختلاطه .

وتابَعَهُ مُحُمَّدُ بنُ بَكرٍ البُرسَانِيُ ، فرواه عن سعيدِ بنِ أبي عَروبَةَ بهذا .

أَخرَجَهُ إسحاقُ بنُ راهَوَيه (١٣١٥/ ٧٧٢).

وابنُ بكرٍ ليس مِن قُدماء أصحابِ سعيدٍ.

ولكن تابَعَهُمَا خالدُ بنُ الحارِث، قال: حدَّثنا سعيدُ بنُ أبي عَرُوبَةَ بهذا، ولم يَقُل: « من أعناق الإبل يوم بدرٍ ».

أَخرَجَهُ النَّسائِيُّ في « كتاب السِّير » (٩٠٨-الكُبرَى) قال : أنبأنا أَبُو الأَشْعَثِ ، قال : حدَّثنا خالدُ بنُ الحارِثِ بهذا .

وخالدُ بنُ الحارِثِ كان ممَّن سمع من سعيدٍ قبل الاختلاط، وهو أثبتُ النَّاس فيه.

ولكن اختُلِفَ عليه ..

فرواه أَبُو الأشعث أحمدُ بنُ المقدامِ عنه ، كما مَضَى .

وخالَفَهُ القَعنَبِيُّ ، فرواهُ عن خالد بنِ الحارث ، قال : ثنا سعيدٌ ، عن قتادَة ، عن أنَسِ ، أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ أَمَرَ بقطع الأجراس .

أَخرَجَهُ ابنُ حِبَّان (٤٧٠١) من طريق مُحَمَّدِ بنِ عبد الرَّحيمِ صاعقةٌ ، قال: ثنا القَعنبيُّ بهذا .

وصرَّح الدَّارَقُطنِيُّ في « العِلل » (ج٥/ ق٢١/ ٢) بأنَّ القَعنَبِيَّ وَهِمَ نيه.

فهذا هو اللَّفظُ الصّحيحُ في حديث عائِشَة ، وليس ما ذكرَهُ سعيدُ بنُ

وقد اختُلِف على قتادةً في إسنادِهِ .

فرواه سعيدُ بنُ أبي عَرُوبةً ، عن قتادَةَ هكذا.

فجعله من : « مُسنَد عائشة » .

وخالفه هشامٌ الدَّستُوائِيُّ ، فرواه عن قتادة ، عن زُرارَة بنِ أوفى ، عن أرارَة بنِ أوفى ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا: « لا تَصحَبُ الملائِكةُ رُفقةً فيها جَرَسٌ ».

فسَقَطَ ذِكرُ: «سعدِ بنِ هشامِ »، وجَعَلَهُ من: «مُسنَد أبي هُريرَةَ ».

أَخرَجَهُ النَّسائِيُّ فِي ﴿ الكُبرَى ﴾ (٨٨١٠) قال : أَخبَرَنا عُبيدُ الله بنُ

سعيدٍ ..

وأَحمدُ (٢/ ٣٨٥، ٤١٤) قال : حدَّثَنا عليُّ بنُ اللَّدِينِيِّ ، وعَفَّانُ بنُ مُسلِم _ فرَّقَهُما _ . . .

وإسحاقُ بنُ راهَوَيه في « مُسنَده » (۲۸۰) ..

والبزَّارُ (ج٢/ ق٠٣٢/ ٢) قال : حدَّثَنا عمرُو بنُ عليٍّ ..

والحَربِيُّ في « الغريب » (١/ ٨) قال : حدَّثَنا ابنُ أبي الأَسوَد ، قال سِتَّتُهُم : ثنا مُعاذُ بنُ هشامِ الدَّستُوائِيُّ ، حدَّثَنِي أبي بهذا .

وخُولِف مُعاذُ بنُ هشام في إسنادِهِ ..

خالَفَهُ وكيعُ بنُ الجَرَّاحِ ، قال : حدَّثَنا هشامٌ الدَّستُوائِيُّ بهذا الإسناد ، موقُوفًا .

أَخرَجَهُ ابنُ أبي شَيبَةَ في « الْمُصنَّف » (٢٢٩/١٢).

وهذا الموقوفُ ليس بِعِلَّةٍ للمرفوع ، بل قصَّر وكيعٌ . ويُحتَمَل أن يكون هذا من هشام .

وعلى كُلِّ حالٍ فمِثلُ هذا لا يُقال بالرَّأي ، فله حُكمُ المرفوع . وعندي أنَّ الحديث من : « مُسنَد أبي هُريرَةَ » أولَى . وهو صحيحٌ على شرط الشَّيخَين .

وهشامٌ الدَّستُوائِيُّ كان أثبتَ النَّاس في قتادَة ، وكان شُعبة يُفَضِّلُهُ على نفسه في قتادَة . فروايتُهُ أولَى من روايَة سعيدِ بنِ أبي عَرُوبَة ، لاسِيَّا وقد اختُلِف عليه فيها . ويُحتَمَلُ أن يكون الوجهان محفُوظين . والله أعلمُ .

وبعد كتابَةِ ما تقدَّمَ رأيتُ الدَّارَقُطنِيَّ روَى هذا الحديثَ في « الأفراد » _ كما في « أطراف الغَرائِب » (٢٢ • ٥) _ وقال : « تفرَّد به أَبُو جُزَيٍّ ، عن قتادَةَ ، عن زُرارَةَ ، عن أبي هُريرَةَ . واختُلِفَ على قَتادَةَ في إسنادِهِ » .

• قلتُ : كذا قال ! وقد رأيتَ أنَّ هشامًا الدَّستُوائِيَّ رواه عن قتادةً هكذا .

وأَبُو جُزَيِّ هذا اسمُهُ نَصرُ بنُ طَريفٍ . وهو مَترُوكٌ .

وأخرَجَ عبدُ الله بنُ أحمدَ في « العلل » (٣١٢) ، وعنه الدُّولابِيُّ في « الكُنى » (١/ ١٤٠) قال : حدَّثَنِي أبي ، عن عفَّانَ ، قال : جاء أبُو جُزَيِّ _ واسمُهُ نصرُ بنُ طَريفٍ _ إلى جَرِيرِ بن حازِمٍ يَشفَعُ لإنسانٍ يُحدِّثُهُ جَريرٌ ، فقال جريرٌ : « حدَّثنا قتادةُ ، عن أنسٍ ، قال : كانت قبِيعَةُ سيفِ رسول الله عَلَيْ من فِضَةٍ » . قال أبُو جُزَيِّ : « كَذَبَ كانت قبِيعَةُ سيفِ رسول الله عَلَيْ من فِضَةٍ » . قال أبُو جُزَيِّ : « كَذَبَ والله ! ما حدَّثناهُ قتادةُ إلَّا عن سعيد بن أبي الحَسَن » .

قال أبي _ يعني الإمامَ أحمدَ _ : « وهو قولٌ أبي جُزَيٍّ _ يعني أصاب _ ،

وأخطأ جَريرٌ » (١).

وللحديثِ شواهدُ كثيرةٌ عن جماعةٍ من الصَّحابة ، استوفيتُ أحادِيثَهم مع الكلام على عِلَلِها في « تنبيه الهاجد » (٢٧٣٦) . والحمدُ لله تعالى .

⁽۱) والصَّواب في هذا الحديث الإرسالُ ، كما بيَّنته في « جُنَّة المستغيث بشرح علل الحديث » (٩٣٨) لابن أبي حاتم .

٢١٣ - سُئلتُ عن صحَّة ومعنى حديث : « الجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُم مِن شِرَاكِ نَعلِهِ ، وَالنَّارُ مِثلُ ذَلِكَ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أخرَجَه البُخاريُّ في «صحيحه» (۱۱/۱۱)، وأحمدُ (۱/ ۲۸۷)، وأخرَجَه البُخاريُّ في «صحيحه » (۲۱۱/۱۲)، والهيَثَمُ بنُ كُليبٍ في وأبو يَعلَى (۲۱۱)، وعنه ابنُ حِبَّانَ (۲۲۱)، والهيَثَمُ بنُ كُليبٍ في «المُسنَد» (۱۱/ ۲۸۷–۲۸۸)، والخطيبُ في «تاريخه» (۱۱/ ۲۸۷–۲۸۸)، والبَغوِيُّ في «شرح السُّنَّة» (۱۱/ ۲۷۷) من طُرُقٍ عن الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مَسعُودٍ مرفُوعًا فذكرَه.

وتابَعَهُ منصورٌ بن المُعتَمِر ، فرَوَاه عن أبي وَائلٍ بهذا الإسناد.

أَخرَجَهُ أَحمدُ (١/ ١٣)، والبَيهقِيُّ (٣/ ٣٦٨)، وأبو نُعيمٍ في «الجِلية» (٧/ ١٢٥).

وأَخرَجَهُ أَحمدُ (١/ ٤٤٢) ، وأبو يَعلَى (٥٢٨٠) من طريق عبد الرَّحمن ابن مَهدِيٍّ ، عن شُفيان الثَّورِيِّ ، عن الأعمش ، ومَنصُورٍ معًا ، عن أبي وائلِ ، عن ابن مَسعُودٍ مرفُوعًا .

* أمَّا معنى الحديث.

فإنَّ الطَّاعةَ أو المعصيةَ قد تكُونُ في أيسَرِ الأشياءِ ، فإنَّك لا تَدرِي ما هي الحسنَةُ التي يرحَمُكَ اللهُ بها ، رُبَّها كانت في شيءٍ تَزهَدُهُ ، ولا تدري أيضًا السِّيَّةَ التي تعْطَبُ بها ، رُبَّها تناهت في الصِّغَرِ في عَينِك . فلا تَزهَدَنَّ أيضًا السِّيَّةَ التي تَعْطَبُ بها ، رُبَّها تناهت في الصِّغَرِ في عَينِك . فلا تَزهَدَنَّ

في قَليلِ الخَيرِ أَن تَأْتِيَهُ ، ولا في دَقِيقِ الشَّرِّ أَن تجتنبه .

وما أجمَلَ ما قالَهُ ابنُ القَيِّمِ في كتاب « الفَوائِد » حولَ هذا المعنَى ..

قال عن التَّهاوُن في المعَاصِي:

« يا مغرُورًا بالأَمَانِي! لُعِنَ إبليسُ وأُهبِطَ مِن مَنزِلِ العِزِّ بِتَركِ سَجدَةٍ واحدةٍ أُمِرَ بها. وأُخرِجَ آدمُ من الجَنَّة بلُقمَةٍ تناوَلها. وحُجِب القاتِلُ عنها ـ يعني: عن الجَنَّة ـ بعد أن رَآها عَيَاناً بمل عِك مَن دَمٍ. وأُمِر بقتل الزَّانِي أَشْنَعَ القِتلَاتِ بإيلاجِ قَدرِ الأُنمُلَةِ فيها لا يحِلُّ. وأُمر بإيسَاعِ الظَّهرِ سِياطًا بكلمةِ قَذفٍ أو بقطرةٍ من مُسكِر. وأَبانَ عُضوًا من أعضائِكَ بثلاثةِ دَراهِمَ! فلا تأمَّنهُ أن يَحبِسَكَ في النَّار بمعصيةٍ واحدةٍ من مَعاصِيه بثلاثةِ دَراهِمَ! فلا تأمَّنهُ أن يَحبِسَكَ في النَّار بمعصيةٍ واحدةٍ من مَعاصِيه ولَا يَعْنَهُ أَن يَحبِسَكَ في النَّار بمعصيةٍ واحدةٍ من مَعاصِيه ولَا يَعْنَهُ أَنْ يَحبِسَكَ في النَّار بمعصيةٍ واحدةٍ من مَعاصِيه ولَا يَعْنَهُ أَنْ يَعْنِسَكَ في النَّار بمعصيةٍ واحدةٍ من مَعاصِيه ولَا يَعْنَهُ أَنْ يَعْنِسَكَ في النَّار بمعصيةٍ واحدةٍ من مَعاصِيه ولَا يَعْنَهُ أَنْ النَّهُ عَلَيْهُ النَّارِ بمعصيةٍ واحدةٍ من مَعاصِيه ولَا يَعْنَهُ أَنْ يَعْنَهُ أَنْ النَّهُ النَّارِ بمعصيةً واحدةٍ من مَعاصِيه ولَا يَعْنَهُ أَنْ النَّهُ مَا النَّهُ مَنْ النَّهُ عَلَيْهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ مِنْ الْعَنْ الْهُ اللَّهُ اللَه

« دَخَلَت امرأةُ النَّارَ في هِرَّةٍ »، و « إنَّ الرَّجُلَ ليتكلَّمُ بالكَلِمَةِ لا يُلقِي فا باللَّم بالكَلِمةِ النَّارِ أبعَدَ ما بين المَشرقِ والمَغربِ »، و « إنَّ الرَّجُل فا بالا يَهوي بها في النَّارِ أبعَدَ ما بين المَشرقِ والمَغربِ »، و « إنَّ الرَّجُل ليَعَملُ بطَاعةِ الله سِتِّين سَنَةً ، فإذا كان عندَ الموتِ جَارَ في الوَصِيَّةِ فيُختَمُ له بسُوءِ عَمَلِه فيدخُلُ النَّارَ ».

العمرُ بآخِرِهِ ، والعَمَلُ بخاتِمَتِهِ .

مَن أَحدَثَ قبل السَّلامِ بطَلَ ما مضَى مِن صلاتِهِ. ومن أَفطَرَ قَبلَ غُروبِ الشَّمسِ ذَهَبَ صِيامُهُ ضائِعاً. ومَن أَسَاءَ فِي آخرِ عُمُرِهِ لقِيَ ربَّهُ بذلك الوجهِ. لو قَدَّمتَ لُقمَةً وَجدتها، ولكن يُؤذِيكَ الشَّرَهُ.

كم جاء الثَّوابُ يَسعَى إليكَ فوَقَفَ بالباب، فرَدَّهُ بَوَّابُ « سوفَ » ، و « لعلَّ » و « عَسَى »!

كيف الفَلاحُ بينَ إيهان نَاقِصٍ ، وأملٍ زائدٍ ، ومَرَضٍ لا طبيبَ لَهُ ولا عائِدَ ، وهَوَى مُستَيقِظٍ ، وعَقلِ راقِدٍ ، ساهيًا في غَمرَتِهِ ، عَمِهًا في سَكرَتِهِ ، عائِدَ ، وهَوَى مُستَيقِظٍ ، وعَقلِ راقِدٍ ، ساهيًا في غَمرَتِهِ ، عَمِهًا في سَكرَتِهِ ، سابحًا في جُنَّةٍ جَهلِهِ ، مُستَوحِشًا من رَبِّه ، مُستأنِسًا بخَلقِهِ ، ذِكرُ النَّاسِ فَاكِهَتُهُ وقُوتُه ، وذِكرُ الله حَبسُهُ ومَوتُهُ ، لله مِنهُ جُزءٌ يسيرٌ من ظاهِرِهِ ، وقَلبُهُ ويقِينُهُ لغيرِهِ ؟!

لا كان مَن لِسِوَاكَ فيه بقيَّةٌ يَجِدُ السَّبيلَ جا إليه العُذَّلُ »

• قلتُ : وكذلك عَمَلُ البِرُّ . فرُبَّ شيءٍ يسِيرٍ يكُونُ سببًا في نجاتِك ، وأنت لا تَدرِي .

فقد أَخرَجَ ابنُ أبي شَيبةَ في « الْمُصنَّف » (١٣/ ١٨٤ –١٨٥) ، ومن طريقه أبو نُعيمٍ في « الحِليَةِ » (١/ ٢٦٣) ، وابنُ قُدامَة في « كتاب التَّوَّابِين » (ص٧٦-٧٧) قال: حدَّثَنا مُعتَمِرُ بنُ سُليهانَ ، عن أبيه ، قال: حدَّثَنا أبو عُثمانَ ، عن أبي بُردَة ، قال : لمَّا حَضَرَ أبا مُوسَى الوفاةُ ، قال : يا بَنيَّ ! أَذَكُرُوا صاحبَ الرَّغِيف. قال: كان رجُلٌ يتعبَّدُ في صَومَعَتِه _ أَراهُ قال: سَبعِينَ سنةً _ لا يَنزِلُ إِلَّا فِي يومِ أُحَدٍ . قال : فنزَلَ فِي يومِ أُحَدٍ . قال : فَشُبِّه أو شَبَّ الشَّيطَانُ في عينه امرأةً ، فكان مَعَها سَبعَةَ أيَّامِ وسَبعَ لَيالٍ . قال : ثُمَّ كُشِفَ عن الرَّجُلِ غطاؤُهُ فخَرَج تائبًا ، فكان كُلَّمَا خَطَا خُطوَةً صلَّى وسَجَدَ . قال : فآوَاهُ اللَّيلُ إلى دُكَّانٍ عليه اثنا عَشَر مِسكِينًا ، فأدَركَهُ الإِعيَاءُ ، فرَمَى بنفسه بين رَجُلَين مِنهُم . وكان ثُمَّ راهبٌ يَبعَثُ إليهم كُلُّ ليلةٍ بأرغِفَةٍ ، فيُعطِي كُلّ إنسانٍ رَغيفًا ، فجاء صاحِبُ الرَّغيفِ ، فأعطَى كُلُّ إِنسَانٍ رَغَيْفًا ، وَمَرَّ عَلَى ذَلْكَ الَّذِي خَرَجِ تَائِبًا ، فَظَنَّ أَنَّهُ مِسكينٌ ،

فأعطاهُ رَغِيفًا ، فقال المَرُوكُ لصاحب الرَّغيف : « مالَكَ لم تُعطِنِي رَغِيفِي ؟ ما كان إليَّ عَنهُ غنَى ! » ، قال : « تُرَانِي أُمسِكُهُ عنكَ ؟ » فسألَ : « هل أعطيتُ أَحدًا منكم رَغِيفَين ؟ » ، قالوا : « لا » ، قال : « إنِّي أُمسِكُ عنكَ ؟! والله لا أُعطيك شيئًا اللَّيلةَ » . قال : فعَمَدَ التَّائبُ إلى الرَّغيفِ الذي دَفعَهُ إلى الرَّجُل الذي تُرِكَ . فأصبَحَ التَّائبُ ميتًا ، الذي دَفعَهُ إلى الرَّجُل الذي تُرِكَ . فأصبَحَ التَّائبُ ميتًا ، فورزنت السَّبعُون سَنةً بالسَّبع اللَّيالي فلم تَزِنْ . قال : فورزن الرَّغيفُ بالسَّبعِ اللَّيالي فلم تَزِنْ . قال : فورزن الرَّغيفُ بالسَّبعِ اللَّيالي . قال : فرَجَحَ الرَّغيفُ . فقال أبو مُوسَى : يا بَنِيَّ ! اذكُرُوا صاحبَ الرَّغِيف .

وهذا إسنادٌ قويٌ .

وأَخرَجَ ابنُ أَبِي شَيبَة فِي « الزَّكاة » (٣/ ١١١) ، وفي « ذِكرِ رَحمةِ الله » (١١١/ ٢٣) ..

والبَيهَقِيُّ في «الشَّعَب» (٢٤٨٨) عن العبَّاسِ بنِ مُحمَّدٍ الدُّورِيِّ ، قالا : ثنا أَبُو داوُد الحَفرِيُّ عُمرُ بنُ سَعدٍ ، عن سُفيانَ ، عن سَلَمَةَ ، عن أبي الزَّعْرَاءِ ، عن عبدِ الله : أنَّ راهبًا عَبَدَ الله في صَومَعَتِهِ سِتِّين سنةً ، فجاءت امرأةٌ فنزَلَت إلى جَنبِهِ ، فنزَلَ إليها فواقعَهَا سِتَّ ليالٍ ، ثُمَّ أُسقِط في يَدِهِ ، فهَرَب ، فأتي مَسجِدًا ، فأوى إليه ، فمَكَثَ ثلاثًا لا يَطعَمُ شيئًا ، فأتي برَغِيفٍ ، فكَسَر نِصفَهُ ، فأعطى نصفَهُ رجُلًا عن يَمِينِهِ ، وأعطى آخرَ عن يَسارِهِ ، فبَعثَ الله أليه ملك الموتِ فقبَض رُوحَهُ ، فوضِع عملُ عن يَسارِهِ ، فبَعث الله أليه ملك الموتِ فقبَض رُوحَهُ ، فوضِع عملُ السِّيِّة في كِفَّةٍ ، فرَجَحَت السَّيِّئة ، ثُمَّ السَّيِّة ، ووضِعت السَّيِّئة في كِفَّةٍ ، فرَجَحَت السَّيِّئة ، ثُمَّ الله عَلَى فَرَجَحَت السَّيِّئة ، ثُمَّ عبالرَّغيف فرَجَحَ بالسَّيِّة .

وهذا إسنادٌ صالحٌ ، ليس فيه من يُنظَر في حاله إلَّا أبو الزَّعراءِ ، واسمُهُ: عبدُ الله بنُ هانِئٍ . ترجَمهُ البُخارِيُّ في « التَّاريخ الكبير » (٣/ ١/ ٢٢) وقال : « سَمِعَ ابنَ مسعُودٍ منك . سمِعَ منه سَلَمَةُ بنُ كُهيلٍ . رَوَى عن ابنِ مسعُودٍ منك في الشَّفَاعَةِ : « ثُمَّ يقُومُ نبيَّكُم رابِعَهُم » ، والمعرُوفُ عن النَّبِّ عَيِّلِهُ : « أَنَا أَوَّلُ شافِعٍ » ، ولا يُتابَع في حديثه » .

• قلتُ : وسوف يأتي الكلامُ عن هذا الحديثِ برقم (٣٦٦) .

فالحاصلُ أنَّ أبا الزَّعراءِ لم يَروِ عنه إلَّا ابنُ أُختِهِ سَلَمَةُ بنُ كُهَيل.

ووَتَّقَهُ ابنُ سَعدٍ في «طبقاتِهِ » (٦/ ١٧١)، والعِجلِيُّ (٩٨٧)،

وابنُّ حِبَّانَ (٥/ ١٤) ، كلاهما في « الثِّقات » .

ومع تقدُّم طَبَقَتِهِ وتَوثِيقِ هؤُلاء العُلَماء، يُمكِنُ تَمْشِيَةُ حالِهِ في مِثلِ هذه الحِكاياتِ، أمَّا الأحاديثُ المَرفُوعَةُ فلها شأنُ آخَرُ. واللهُ أعلَمُ.

والأحاديثُ الصَّحيحَةُ والحِكايَاتُ في هذا كَثِيرةٌ.

نسألُ اللهَ أن يُوَفِّقَنا إلى مَراضِيهِ.

٢١٤ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّمَا يَدخُلُ الجَنَّةَ مَن يَرجُوهَا ، وَإِنَّمَا يَرجُوهَا ، وَإِنَّمَا يَرحُمُ اللهُ مَن يَرحَمُ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفُ الإسناد .

أَخرَجَهُ البَيهَقِيُّ فِي «شُعَب الإيهان» (ج٣/ رقم ٧٦٠)، وفي « الآداب» (١١٤٦)، وفي « الأربعون الصُّغرَى » (٣٠)، وأبو نُعيمٍ في « الحِلية » (٣٠)، وفي من طريق سُوَيد بن سَعيدٍ، عن حَفص بن مَيسَرة، عن زيد ابن أَسلَمَ، عن ابن عُمَر مرفُوعًا فذَكرَه.

قال العَلَائِيُّ: « إِسنَادُهُ حَسَنٌ على شرط مُسلِمٍ » ، فتَعَقَّبَه الْمَنَاوِيُّ في « فيض القدير » (٣/ ٨) بقوله: « هذا غيرُ مقبولٍ ، ففيه سُويد بن سعيدٍ ، فإن كان الهَرَوِيَّ ، فقد قال الذَّهَبِيُّ : « قال أَحَدُ : مَترُوكُ . وقال البُخاريُّ : عَمِيَ ، فَلُقِّنَ ، فَتَلَقَّنَ . وقال النَّسَائِيُّ : ليس بثِقَةٍ » . وإن كان الدَّقَاق ، فمُنكَرُ الحديث ، كما في « الضُّعفاء » للذَّهبيِّ » انتهى .

• قلتُ: هو الهرَوِيُّ بلا شكِّ ، وما كان يَنبَغِي للمُنَاوِيِّ أن يَتَوقَّف فيه ، لاسِيَّا والعَلائِيُّ يقُولُ: «على شرط مُسلِم »، ومُسلِمٌ إنَّا أخرج لسُويد ابن سعيدِ الهرَوِيِّ ، عن حفص بن مَيسَرة . أمَّا سُويدُ بن سَعيدِ الدَّقَّاقُ ، فلا يَكادُ يُعرَف . والله أعلم .

وممَّا يُؤاخَذُ به الْمُنَاوِيُّ عَلَى أَنَّهُ نَقَلَ أَشَدَّ ما قيل في سُوَيد بن سَعِيدٍ .

ونَقْلُ الجَرِحِ دُونَ التَّعديلِ فِي الرَّاوي يجعَلُه بعضُ النَّاسِ خِيانَةً . وسُويدٌ : فَوثَقَهُ أَحمدُ ، وقال : « ما علمتُ إلَّا خيرًا » ، والعِجلِيُّ ، ومَسلَمَةُ بنُ قاسِم ، والخَلِيلِيُّ فِي « الإرشاد » . وقال أبُو حاتِم : « كان صَدُوقًا ، وكان يُدلِّسُ ويُكثِرُ من ذلك » ، وكذلك رماه الإسمَاعِيليُّ بالتَّدليس . وقال يعقُوبُ بنُ شَيبة : « صدُوقٌ ، مُضطرِبُ الجِفظِ ، لاسيَّا بعدما عَمِي » .

أَمَّا ابنُ مَعينٍ فاشتَدَّ عليه . ونَقَلَ النَّسائِيُّ كلامَ ابنِ مَعينٍ ثُمَّ قال : « ليسَ بثِقَةٍ ولا مأمُونٍ » . وكانت آفةُ سُويدٍ التَّلقينَ .

وقد احتاطَ مُسلمٌ في الرِّوايةِ عنهُ ، بحيثُ أنَّ غَالِبَ أحادِيثِهِ قد تُوبِع فيها سندًا ومَتنًا . ولم يُخَرِّج له مُنفردًا إلَّا نَزرًا يسِيرًا .

وقد نُحولِف حفصُ بن مَيسَرة في إسناده ..

وقد نَصَّ على ذَلكَ أبو نُعيم ، فقال : « هذا حديثٌ غريبٌ من حديث زيد بن أَسلَم مرفُوعًا مُتَّصلًا ، تفرَّد به حفصٌ . ورواه ابنُ عَجلان ، عن زيد بن أَسلَم مُرسَلًا » ا.هـ.

ومُرسَلُ زيدٍ هذا: أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيبَةَ في « المُصَنَّف » (١٣/ ٢٣٢) قال: حدَّثنا أبو خالدٍ الأحمَرُ ، عن ابن عَجلان ، عن زيد بن أسلَمَ ، قال: قال رسُول الله عَيْنِيَّةُ : ... فذكره .

﴿ تنبيهُ ﴾

وبعد كتابة ما تقدَّمَ رأيتُ أبا الفَيضِ الغُمَارِيَّ تَعَقَّبَ كلامَ المُناوِيِّ هذا في « المُداوِي » (٣/ ١٥-١٦) فقَالَ :

« قُلتُ : الشَّارِحُ تسلَّطَ على الحديثِ وهو لَيسَ مِن أهلِهِ ولا ضُرِبَ لَهُ بَسَهِمٍ فيه ، ومَن لا يُفَرِّقُ بين سُويدِ بنِ سَعيدٍ الهَرَوِيِّ الحَدَثَانِيِّ ، وبين سُويدِ الطَّحَّانِ ، كيف يَتَعَقَّبُ على مِثلِ الحَافِظِ العَلَائِيِّ ؟! إنَّ هذا لعَجَبُ ! سُويدِ الطَّحَّانِ ، كيف يَتَعَقَّبُ على مِثلِ الحَافِظِ العَلَائِيِّ ؟! إنَّ هذا لعَجَبُ ! فَسُويدُ بنُ سعيدٍ المَذكُورُ في سندِ الحديثِ هو الأوَّلُ ، وهو مِن رجالِ مُسلِم . فالحديثُ على شَرطِهِ كما قالَ العَلائِيُّ .

وَسُويدُ بِنُ سعيدٍ وإِن كَانَ خُتَلَفًا فيه ، إلا أَنَّ أكثرَ ما عِيبَ به التَّدليسُ ، وكُونُهُ عَمِيَ فصارَ يَتَلقَّنُ . وإنَّهَا أَفحَشَ القولَ فيه ابنُ مَعنِ للعصبيَّةِ المَلَدَهَبِيَّةِ ، ومُشارَكِتِهِ نُعيمَ بنَ حَمَّدٍ في رِوايَةِ الحديثِ الوَارِدِ في ذَمِّ الحَنفِيَّةِ ، ومُشارَكِتِهِ نُعيمَ بنَ حَمَّدٍ في رِوايَةِ الحديثِ الوَارِدِ في ذَمِّ الحَنفِيَّةِ ، وإلا فقد وَثَقَةُ بُعاعةٌ ، وقال مَسلَمة : «هو ثِقةٌ ثِقةٌ »، وقال إبراهيم بنُ أبي طالب : «قلتُ لُسلِم : كيف استَجزت الرِّوايَة عن سُويدٍ في الصَّحيح ؟ فقالَ : ومِن أينَ كُنتُ آتِ بنُسخَةِ حفصِ بنِ مَيسرَة ؟! » ا.ه. . الصَّحيح ؟ فقالَ : ومِن أينَ كُنتُ آتِ بنُسخَةِ حفصِ بنِ مَيسرَة ، وهي معرُوفَةٌ مأمُونٌ الصَّحيح أمرُهَا ؛ لأنَّهَا مكتُوبَةٌ محفُوظَةٌ ، وهذا الحديثُ أيضًا منها ، فإنَّ سُويدًا رواهُ عن حفصِ بنِ مَيسرَة ، عن زيدِ بنِ أَسلَمَ ، عن ابن عُمَرَ » انتهى كلامُ الغُهارِيِّ .

• قلت: ولي مُلاحَظاتٌ على كلامِهِ:

* الأُولى: أنَّهُ وَافَقَ الحَافظَ العَلَائِيَّ على أنَّ الحديثَ على شرطِ مُسلِم. وليس كذلك؛ فإنَّ هذه التَّرجَمة لم تقع عند مُسلِم، ولم يَروِ مُسلمٌ لـ « زَيدِ البنِ أُسلمَ، عن ابنِ عُمَرَ » قطُّ . فالعُلماءُ يَشتَرِ طُون أن تَقع التَّرجَمةُ كاملةً إلى مُنتهَاهَا في « الصَّحيح » ، وإلَّا فيُقالُ : « رِجالُهُ رِجالُهُ رَجالُ مُسلِم » ،

ولا يُقالُ: «على شَرطِ مُسلِمٍ». فالذي في مُسلِمٍ: «سُويدُ بنُ سعيدٍ، عن حفصٍ، عن زيدِ بنِ أُسلَمَ».

وشُيُوخٌ زيدِ بنِ أَسلَمَ عِندَ مُسلِمٍ ، هم:

١ - عطاءُ بنُ يَسارِ .

أَخرَجَ له في: « الإيهانِ » (٢٠٢/ ٢٠٣) ، وفي « الكُسُوف » (٢٠٧/ ٢٠٢) ، وفي « الكُسُوف » (٢١٢١/ ٢) ، وفي « اللِّباس والزِّينَةِ » (٢١٢١/ ٢) ، وفي « اللِّباس والزِّينَةِ » (٢١٢١/ ٢) . وفي « العِلمِ » (٢٦٦٩/ ٦) .

٧- مُوسَى بنُ عُقبَة .

أَخرَجَ له في : « المُساجد » (١٤/٥٢٦) ، وفي « الزَّكَاة » (١٠٢١/ ٧٨) ، وفي « النَّيْرَانِ ٧٨) ، وفي « النَّيْروع » (١٠٥٤/ ٥١) ، وفي « الأَيْرَانِ والنَّذُورِ » (١٦٥٤/ ٢٥) ، وفي « الأَقضِيَةِ » (١٧٢٠/ ٢٠) ، وفي « الفضائل » والنَّذُورِ » (٢٢٩٩) ، وفي « الجَنَّةِ » (٢٢٨٦/ ٢٠) ، وفي « الجَنَّةِ » (٢٢٩٩) .

٣- أبو صالح ذكوانُ .

أخرج له في : ﴿ الزَّكَاةِ ﴾ (٩٨٧/ ٢٤) ، وفي ﴿ التَّوبَةِ ﴾ (١/٢٦٧٥) . ٤ - عبدُ الرَّحَن بنُ وَعْلَةً .

أخرج له في : « البيُّوع » (١٥٧٩/ ٦٨).

٥- أمُّ الدّرداءِ .

أخرج له في : « البِرِّ » (٨٥ / ٢٥٩٨).

• قلتُ : هذا ما لحَفصِ بنِ مَيسَرَةً ، عن زيدِ بنِ أَسلَمَ .

بقي ثلاثةٌ مواضعَ لحفصٍ يَروِيهَا عن العَلاء بنِ عبدِ الرَّحمن:

الأُوَّلُ فِي : كتاب (البِرِّ » (١٣٨/٢٦٢) ، والثَّاني في : (الجَنَّة » (١٣٨/٢٦٢) ، والثَّالثُ فِي : (البِّنَّة » (٢٩٥٩/٤) .

هذا كُلُّ ما لسُوَيدٍ ، عن حَفصِ بنِ مَيسَرَةً .

وإنَّما عُنِيتُ بهذا للحِكَايةِ الشُّهيرَةِ التي سَجَّلَ فيها أَبُو زُرعةَ اعترَاضُهُ على مُسلِم لروَايَتِهِ عن سُوَيدِ بنِ سعيدٍ ، فكان جوابُ مُسلِم : « ومِن أين كُنتُ آتِي بنُسخَةِ حفصِ بنِ مَيسَرَةً ؟ » ، يُرِيدُ أَنَّهُ عَلَا بسُويدٍ ، فلو رَوَى ل « حفصِ بنِ مَيسَرَةَ » من غيرِ طَرِيقِ شُويدٍ لنَزَلَ . والحديثُ معرُوفٌ من رواية الثُّقاتِ بنُّزُولٍ ، أو برجَالٍ ليسُوا على شَرطِهِ ، ومع ذلك فقد احتَاطَ مُسلِمٌ عِلَهُ ، فأتَى بمُتابَعَاتٍ قويَّةً للأحاديثِ التي رَواهَا لحفصٍ مِن طريق سُوَيدٍ إلَّا في مَواضِعَ قليلةٍ ، ولها مُتابَعاتٌ خارجَ « الصَّحيح » . وقد ذِكْرَتُ كُلُّ مَا لِسُوَيدٍ فِي « صحيح مُسلِمٍ » ، وبيَّنتُ أَنَّهُ لم يَتَفَرَّد بمَتنِ قط ، في رَدِّي على الغُمَارِيِّ في « التَّنكيل والخَسفِ بصاحبِ كتابِ دَرءِ الضَّعفِ عمَّن عَشَقَ فعفتُّ » وقد تَمَّ والحمدُ لله ، رَدَدتُ فيه على الغُمَارِيِّ أَبِي الفَيضِ ، إِذْ قَوَّى حديثَ : « مَن عَشَقَ فَعَفَّ ، فَهَاتَ ، مَاتَ شهِيدًا ». وهو حديثُ أبطكهُ سائرُ عُلماءِ الحَديثِ .

* والثّانية : قولُه : « إنَّما أَفحَشَ القَولَ فيه ابنُ مَعينٍ للعصبِيَّة المَذهَبِيَّةِ ، ومُشارَكَتِهِ نُعيمَ بنَ حَمَّادٍ في روايةِ الحديثِ الوَارِدِ في ذُمِّ الحَنَفِيَّةِ » .

فَأْقُولُ: هذا هو الظَّنُّ الكَاذِبُ بِعَينِهِ. ولم يَقُلُ أَحَدُّ قَطُّ أَنَّ ابنَ مَعِينٍ تَكَلَّم فيه بسَبَبِ أوهَامٍ وَقَعَت لهُ في تَكَلَّم فيه بسَبَبِ أوهَامٍ وَقَعَت لهُ في أحاديثَ ، مِنهَا حديثُ: « مَن عَشَقَ فعَفَّ » ، ومنها حديثُ: « مَن قَالَ

في دِينِنَا بِرَأْيِهِ فَاقْتُلُوهُ »، فقال ابنُ مَعِينٍ: «ينبَغِي أَنْ نَبِدَأَ بِسُوَيدٍ فَيُقْتَلُ »! وأنكرُوا عليه أحاديثَ ، إِمَّا دَلَّسَها عن رِجالٍ مجرُوحِينَ ، وإمَّا لَقَّنُوهُ إِلَّاهَا فَرَوَاهَا . وهذا كافٍ في إِسقاطِ أَيِّ راوٍ . فها دَخلُ العَصَبِيَّةِ المَذَهَبِيَّةِ المَذَهَبِيَّةِ المَذَهَبِيَّةِ المَذَهَبِيَّةِ المَذَهَبِيَّةِ المَذَهَبِيَّةِ المَذَهُبِيَّةِ المَذَهُ الْعَصَبِيَّةِ المَذَهُ الْعَصَبِيَةِ المَذَهُ الْعَصَبِيَةِ المَذَهُ الْعَصَبِيَةِ المَذَهُ الْعَصَبِيَةِ المَذَهُ الْعَلَى الْعُلَى الْعَلَى الْعَلَ

وهذا دَأَبُ الغُهَارِيِّ ، إذا لم يَجِد جَوابًا سَدِيدًا على اتَّهَامٍ قَويٍّ ، اختَرَعَ تُهمةً فأَلصَقَهَا بالخَصمِ ، كما اتَّهم البُخارِيَّ بأنَّهُ يميلُ إلى مَذهب « النَّصبِ » لُجرَّدِ أنَّه رَوَى عن رِجالٍ يَمدَحُون من يُنَاصِبُ عليًّا وَعَيُّ الخُصُومَة ، كما مضى التَّنبِيهُ على ذلك في الحديثِ رقم (٣١) .

وإذا كانَت العَصَبِيَّةُ المَذَهَبِيَّةُ الحَنَفِيَّةُ تَحَمَّلُ ابنَ مَعِينٍ على جَرحِ مَن ليس بمجُروحٍ ، فلِمَ لم يَتَكَلَّم ابنُ مَعِينٍ في مالكٍ والثَّورِيِّ والأوزَاعِيِّ ليس بمجُروحٍ ، فلِمَ لم يَتَكَلَّم ابنُ مَعِينٍ في مالكٍ والثَّورِيِّ والأوزَاعِيِّ وغيرِهِم كَثِيرٍ ، وقد تكلَّمُوا في أبي حَنِيفَةَ نَفسِه ؟

مع أنَّ كلامَ الثَّورِيِّ فيه صريحٌ جدًّا ، ومُؤذِ للحنفيَّة غاية الإيذاء ، فقد قال : « لم يُولَد في الإسلام مولُودٌ أشأمَ عليه من أبي حَنِيفَة » ، وقال أيضًا : « استَتبتُ أبا حنِيفَة من الكُفرِ مرَّتَين » .

وقد زكَّى ابنُ مَعِينٍ عشراتِ الرُّواةِ مِن هذا الضَّربِ مُمَّن يُعَادُونَ الْحَنَفِيِّين ، فلِمَ انفَردَ سُويدٌ بهذا دُونَهُم جَميعًا ؟!

* الثّالثةُ: أنَّ كلامَهُ في الْمُناوِيِّ هنا في غاية الرِّفق ، وإلَّا فمِن عادة الغُماريِّ أن يَسُبَّ الْمُناوِيَّ بأقذعِ أنواعِ السِّبابِ وأغلظِهِ ، بحيثُ لو جرَّدتُ شتائمَهُ للمُناوِيِّ وغيرِهِ من العُلماء ـ لاسيَّا علماءَ الحديثِ ـ لجاء في مجُيلِيدٍ لطيفٍ .

أقُولُ هذا ، مع اعترافي بأنّه مُصيبٌ في كثير ممّا تَعقّب فيه المُناوِيّ ؛ لأنّ المُناوِيّ جَانَبَ الصّوابَ في كثير ممّا قال ، وبعضْ أوهامِه في غاية العَجَبِ ، المُناوِيّ جَانَبَ الصّوابَ في كثير ممّا قال ، وبعضْ من تَعقُّبِه وبَيَانِ خَطئِهِ ، فلا مَانِع من تَعقُّبِه وبَيَانِ خَطئِهِ ، أمّا أن يُسَبَّ بأقذَعِ ما أنتَ سامعٌ من الوصف بـ « الجُنون » و « اختلال العقل » و «طلب الحَجر عليه » إلى آخرِ هذه العِبارَاتِ ، فلا . واللهُ المُستَعانُ .

٥ ٢١٥ - سُئلتُ عن حديث: كَانَ مِن دُعَاءِ النَّبِيِّ عَلَيْكَ (وَأَسَأَلُكَ الرِّضَا بَعدَ القَضَاءِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أخرَجَهُ النَّسائِيُّ (٣/ ٥٥) ، وابنُ حِبَّانَ (٥٠٥) ، والحاكم (١/ ٥٢٥) ، والبَيهَقِيُّ (٩/ ١٦١) مِن طريق حَمَّاد بن زَيدٍ ، حدَّثَنا عطاءُ بنُ السَّائِب ، عن أبيه ، قال : صَلَّى بنا عَبَّارُ بنُ ياسرٍ صلاةً ، فأو جَزَ فيها ، فقال له بعضُ القوم : لقد خَفَّفت _ أو : أو جَزَتَ _ ؟ فقال : أمَا فيها ، فقال له بعضُ القوم : لقد خَفَّفت _ أو : أو جَزَتَ _ ؟ فقال : أمَا عَلَى ذلك ، فَقَد دَعُوتُ فِيهَا بَدَعُواتٍ ، سَمِعتُهُنَّ مِنَ النَّبِيِّ عَيَّالِلًهُ . فَلَما قام ، ثَبِعَهُ رَجُلٌ من القوم _ هُو أبي ، غيرَ أنَّهُ كَنَّى عن نفسه _ ، فَسَأَلَهُ عن تَبِعَهُ رَجُلٌ من القوم _ هُو أبي ، غيرَ أنَّهُ كَنَّى عن نفسه _ ، فَسَأَلهُ عن الدُّعاء ، ثُمَّ جاء ، فأخبَرَ به القَوم : « اللَّهُمَّ ! بِعِلمِكَ الغيبَ ، وقُدرَتِك على الخَلق ... وساق حديثًا ، فيه : _ وَأَسَأَلُكَ الرِّضَا بعد القضاء » .

ومِن هذا الوَجه أخرَجَهُ أبو سَعيدِ الدَّارِمِيُّ فِي « الرَّد على الجَهمِيَّة » (١٨٨) ، وعبدُ الله بنُ أحمد في « السُّنَّة » (٢٦٦) ، وابنُ نصرِ في « قيام اللَّيل » (ص ٢٤٦) ، وابن خُزيمَة في « التَّوحيد » (١/ ٢٩-٣٠) ، وابنُ مَندَهُ في « الأسماء والصِّفات » وابنُ مَندَهُ في « الإيمان » (٨٦) ، والبَيهَقِيُّ في « الأسماء والصِّفات » (ص:١٢٠).

وهذا سندٌ صحيحٌ. وحَمَّادُ بنُ زيدٍ مِمَّن سَمِعَ مِن عطاء بن السَّائِب قبل الاختِلاط، ولذلك صحَّحَهُ الحاكِمُ، ووافَقَهُ الذَّهبيُّ.

وله شاهد من حديث زيد بن ثابتٍ مُطَيِّك . .

أخرَجَهُ أحمدُ (٥/ ١٩١)، والحاكمُ (١/ ٥ - ٥١٥) من طريق أبي بكرٍ ابن أبي مَريَم، ثنا ضَمرَةُ بن حبيب، عن أبي الدَّرداء، عن زيد بن ثابتٍ، أنَّ رسُول الله عَيَّلَةُ عَلَّمَهُ دُعاءً، وأَمَرَهُ أن يَتَعَاهَدَ به أهلَه كُلَّ يَومٍ، قال : « قُل كُلَّ يومٍ حين تُصبِح : لَبَيْكَ اللَّهُمَّ ! لَبَيْكَ ، وسَعدَيكَ ، والخَيرُ في يَدَيك ، ومِنك ، وَبِك ، وَإِلَيك ... - ثُمَّ ساق دُعاءً ، فيه : _ أسألُك الرِّضا بعد المَهات ، ولَذَة النَّظَر إلى وجهك ، وشَوقًا بعدَ القَضَاء ، وبَردَ العَيشِ بعد المَهات ، ولَذَة النَّظَر إلى وجهك ، وشَوقًا إلى لِقَائِك ، مِن غير ضَرَّاءَ مُضِرَّةٍ ، ولا فِتنَةٍ مُضِلَّةٍ ... وسَاق دُعاءً . » . وأخرَ جَهُ ابن أبي عاصم في « السُّنَّة » (٢٦٤) ، من طريق أبي بكرٍ ابن أبي مَريَم بهذا الإسناد نُحْتَصَرًا .

قال الحاكِمُ: « صحيح الإسناد » ، فرَدَّه النَّهبِيُّ بقوله: « أبو بكرٍ ضعيفٌ ، فأين الصِّحَّة ؟! » .

وله شاهد من حديث فَضَالَة بنِ عُبَيدٍ مُعَنْك ..

أَخرَجَهُ ابنُ أبي عاصم في « السُّنَّة » (٤٢٧) من طريق ابن حَلبَسٍ يونُسَ بنِ مَيسَرة ، عن أُمِّ الدَّرداء ، أن فَضَالة بنَ عُبيدٍ كان يَقولُ : « اللَّهُمَّ ! إنِّي أَسأَلُكَ الرِّضا بعد القضاء ، وبَرْدَ العيش بعد المَوتِ ، ولَذَّة النَّظر إلى وجهك ، والشَّوقَ إلى لقائك ، من غير ضَرَّاءَ مُضِرَّةٍ ، ولا فِتنَةٍ مُضِلَّةٍ » ، وزَعَمَ أنَّها دَعَوَاتُ ، كان يَدعُو بها النَّبيُّ عَيْلِيَّهُ .

وسَنَدُه صحيحٌ .

٢١٦ - سُئلتُ عن حديث: « طُوبَى لِمَن هُدِيَ إِلَى الإِسلَامِ ، وَكَانَ عَيشُهُ كَفَافًا ، وَقَنَعَ بِهِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أخرَجَه التِّرمذيُّ (٢٣٤٩)، وأحمدُ (٢/ ١٩)، وابن الْمبارَك في «الزُّهد» (٥٥٣)، وابنُ حِبَّانَ (٢/ ٢١/ ٦٩٤)، وابنُ شاهين في «التَّرغيب» (٥٥٣)، وابنُ حِبَّانَ (٢/ ٢١/ ٦٩٤)، وابنُ شاهين في «التَّرغيب» (٩٨٠/ ٢)، والطَّبَرانيُّ في «الكبير» (ج/ ١/ رقم ٢٨٨، ٧٨٧)، والطَّبَرانيُّ في «الكبير» (٩٨١/ رقم ٢٨٦، ١٦٠) والقُضَاعِيُّ في «مُسنَد الشِّهاب» (٦١٦، ١٦٧)، والأَصبَهَانِيُّ في «التَّرغيب» (٢٢٧٥) من طريق مُميد بن هاني أبي هاني الخَوْلَانِيِّ، عن عَمرِو بن مالكِ الجَنْبِيِّ، أنَّهُ سَمِعَ فَضَالَةَ بن عُبيدٍ فذَكَرَه مرفُوعًا.

قال التَّرمذِيُّ : « هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

وقال الحاكِمُ: «صحيحٌ على شرط مُسلِم »، ووافَقَهُ الذَّهبِيُّ! والصَّواب أنَّهُ صحيحٌ فقط؛ لأنَّ مُسلِمًا لَم يُخَرِّج لعَمرِو بن مالكِ شيئًا. واللهُ أعلَمُ.

٢١٧ - سُئلتُ عن حديث: « قَد أَفلَحَ مَن أَسلَمَ ، وَرُزِقَ كَفَافًا ، وَقَنْعَهُ اللهُ بِمَا آتَاهُ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ (١٠٥٤/ ١٢٥)، وأبو نُعيمٍ في « الْمُستَخرَج » (٢٣٤٩)، عن أبي بكرٍ بن أبي شيبة ..

وأحمدُ (٢/ ١٦٨)، وفي « الزُّهد » (ص٨)..

وعَبْدُ بنُ مُميدٍ في « المُنتخَب » (٣٤١) ..

والحاكمُ (٤/ ١٢٣) عن أبي يحيى ابنِ أبي مَسرَّة ..

والطَّبرانِيُّ في « الكبير » (ج١٣/ رقم ٤٤ - قطعةٌ منه) قال : حدَّثنا هارُون بن ملُّول ..

والبَيهَقِيُّ في « الكُبرى » (١٩٦/٤) ، وفي « الأربَعُون الصُّغرَى » (٥٥) عن خُشْنَامَ بنِ الصِّدِّيق ..

وابنُ الأعرابِيِّ في « الزُّهد » (٩٣) ، والبَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (٩٣) ، والبَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (١٠٣٥) ، وفي « الآداب » (١٠٨٥) عن مُحمَّد بن إسماعيل الصَّائِغ ..

والأَصبَهانِيُّ في « التَّرغيب » (٢٣٢٤) عن أحمدَ بن عَبْدَكَ ..

والبَغَوِيُّ فِي « شرح السُّنَّة » (٢٤٥/١٤) عن مُحَمَّد بن عبد الله بن يزيد المُقرِئُ ، ثنا سعيدُ بن

أبي أيُّوبَ، حدَّثَني شُرَحبِيلُ بنُ شريكٍ، عن أبي عبدِ الرَّحمن الحُيُلِيِّ، عن عبدِ اللَّحمن الحُيُلِيِّ، عن عبدِ الله بن عَمْرِ و رفي مرفوعًا.

قال الحاكمُ: «صحيحٌ على شرط الشَّيخين » كذا قال! واستِدرَاكُه على مُسلِم وَهَمٌ ؛ فقد أخرَجَه كما ترى . ثُمَّ ليس هُو على شَرط البُخاريِّ ؛ لأَنَّهُ لم يُخَرِّج شيئًا في «صَحيحه » لشُرَ حبِيلَ بن شريكٍ ، كما بَيَّنتُهُ في «تنبيه الهَاجِد» (١٦٦٤).

وتُوبع سعيدُ بنُ أبي أيُّوب.

تَابَعَهُ عَبْدُ الله بِنُ هَمِيعَة ، فرواه عن شُرَحبِيلَ بنِ شريكٍ بهذا .

أَخرَجَهُ أَحمدُ (٢/ ١٧٢ - ١٧٣) قال: حدَّثنا يحيى بنُ إسحاقَ ..

والطّبَرَانِيُّ في « الكبير » (ج١٣/ رقم ٤٤ -قطعةٌ منه) عن سعيد بن أبي مَريَم، قالا: ثنا ابنُ لَهِيعَة بهذا .

وخالَفَهُما مُحُمَّدُ بنُ رُمْحٍ ، قال : حدَّثَنا ابنُ لَهِيعَة ، عن عُبيد الله بن أبي جَعفو ، وحُميدِ بن هانئ الحَوْلانِيِّ ، أنَّهُمَا سَمِعَا أبا عبدِ الرَّحمن الحُيُلِيَّ يُخبِرُ ، عن عبدِ الله بن عَمرٍ و مرفُوعًا : « قَد أَفلَحَ من هُدي إلى الإسلام ، ويُخبِرُ ، عن عبدِ الله بن عَمرٍ و مرفُوعًا : « قَد أَفلَحَ من هُدي إلى الإسلام ، ورُزِق الكَفَاف ، وقَنع به » .

أَخرَجَهُ ابنُ ماجَهْ (٤١٣٨).

وهذا مِن تَخلِيطِ ابن لَهِيعَة .

فقد خَالَفَهُ جَمعٌ ، فرَوَوهُ عن خُميد بن هانئ ، عن أبي عليٍّ عَمرِو بن مالكِ الجَنْبِيِّ ، أنَّه سَمِع فَضالَة بنَ عُبيدٍ مرفُوعًا : « طُوبَى لمن هُدِي إلى الإسلام ، وكان عَيشُه كَفافًا ، وقَنَع به » .

أَخرَجَهُ أَحمدُ (٦/ ١٩)، وفي «الزُّهد» (ص٨-٩)..

والتِّرمِذِيُّ (٢٣٤٩) قال : حدَّثنا العبَّاسُ الدُّورِيُّ ..

وابنُ السُّنِّيِّ في « القَناعة » (٣) عن يَحيَى بن عبدك ..

وابنُ حِبَّان (٧٠٥) عن نَصر بن عَلِيٍّ ..

والطَّبَرَانِيُّ في « الكبير » (ج١٨/ رقم ٧٨٦) ، ومن طريقه الضِّيَاءُ في « حديث أبي عبدِ الرَّحمن المُقرِئِ » (٤٨) ، والحاكمُ (١/ ٢٤-٢٥) عن بشرِ بن مُوسَى ..

والحاكمُ أيضًا (١/ ٢٤-٢٥) عن السَّرِيِّ بن خُزيمَةً ..

والأَصبَهَانِيُّ فِي « التَّرغيب » (٢٧٧٥) عن مُحمَّد بن عاصم ، قالُوا: ثنا عبدُ الله بن يزيدَ المُقرِئ ، ثنا حَيْوَةُ بنُ شُريحٍ ، قال: أخبَرَني مُميدُ بنُ هانئ بهذا.

وكذلك رواه عبدُ الله بنُ الْمُبارَك ، قال : أَخبَرَني حُميدُ بن هانيِ جهذا الإسناد .

أَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «كتاب الرِّقَاق » _ كما فِي « إتحاف المَهَرة » (٨/ الحَرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي « مُسنَد الشِّهاب » (٢١٦) ، عن ابن المُبارَك _ وهذا فِي « الزُّهد » (٥٥٣) _ .

وكذلك رواه عبدُ الله بن يَحيَى المَعَافِرِيُّ ، عن حَيْوَةَ بن شُريحِ بهذا . أخرَجَهُ ابنُ السُّنِّيُّ في « القَناعة » (٢) قال : حدَّثنا أَحمدُ بنُ عيسَى الصَّدفِيُّ ، ثنا مُحَمَّدُ بنُ مَيمُون الفَخَّارِيُّ ، ثنا عبدُ الله بنُ يحيى المَعافِرِيُّ نا

وتُوبِع حَيوَةُ بنُ شُريح .

تابَعَهُ عبدُ الله بنُ وَهبٍّ ، قال : أخبَرَني أبو هاني خميدُ بنُ هاني بهذا .

أَخرَجَهُ أَبُو عَوَانَة فِي « الْمُستخرَج » _ كما فِي « إتحاف المَهَرة » (٢٦٢/١٢) _، قال: حدَّثَنا يُونُسُ بنُ عبد الأعلى ..

وابنُ السُّنِيِّ في « القَنَاعة » (١) ، والطَّبَرَانِيُّ في « الكبير » (ج١٨/ رقم ٧٨٧) عن أحمدَ بن عيسَى المِصرِيِّ ..

والطَّبَرانِيُّ أيضا (٧٨٧) عن أحمدَ بن صالحٍ ..

وابنُ شاهينَ في « التَّرغيب » (٢٠٤/ ٢) ، والقُضاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (٦١٧) عن أحمدَ بن عبد الرَّحمن بن وهبِ ..

والحاكمُ في « الأطعِمَة » (٤/ ١٢٢ – المُستدرَك) عن بَحر بن نَصرٍ ، قالُوا: ثنا عبدُ الله بنُ وَهبِ بهذا الإسناد.

قال الحاكم : « صحيح الإسناد » ، وهو كما قال .

فقد رأيتَ أنَّ ابنَ وهبٍ ، وحَيْوَةَ بَن شُريحٍ خالَفَا ابنَ لَهِيعَة في إسنادِهِ ، وهو لا يُقارَن بواحدٍ مِنهُما .

ثُمَّ يبدُو لِي أَنَّه لَفَّقَ لفظَ الحَدِيثَين . والله أعلم .

وتُوبع أبو عبد الرَّحن الحُبُلِيُّ ..

تابَعَهُ عبدُ الرَّحمن بنُ سَلَمة ، عن عبد الله بن عَمرٍ و مرفُوعًا ، لكنه قال : « وصبر على ذلك » ، بدل : « وقنَّعهُ الله بها آتاه » .

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ في « التَّاريخ الكبير » (٣/ ١/ ٢٩٠) مُعلَّقًا . ووَصَلَهُ ابنُ حِبَّانَ (٦٧٠) ، وابنُ عساكر في « تاريخ دمشقَ » (٣٦/ ٢٧٥) عن

الوَلِيد بن مَزْيَدٍ ..

ويعقُوبُ بن سُفيان في «التَّاريخ» (٢/ ٥٢٣)، والطَّبَرانيُّ في «الأوسَط» (٢٢٠٠)، وفي « مُسنَد الشَّاميِّين » (٣٣٠)، والبَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (٢٦٩، ٩٧٢٣)، وأبو نُعَيم في « الحِليَة » (٢/ ١٢٩)، والخطيبُ في « المُتَّفِق والمُفترِق » (١٠١٣/ ١٥١)، وابنُ عساكر في « تاريخ دِمشق » « المُتَّفِق والمُفترِق » (١٥١٣/ ١٥١)، وابنُ عساكر في « تاريخ دِمشق » (٣٦/ ٢٧٥) عن يحيى بن صالح الوُحَاظِيِّ، قالا: ثنا سعيدُ بنُ عبد العَزيز، عن عبدِ الرَّحمن بن سَلَمة، عن عبدِ الله بن عَمْرٍ و مرفُوعًا. وسعيدُ بنُ عبد العَزيز أحدُ الأَئِمَّة. قال أبو مُسْهِرٍ، وأبو داوُد أنَّه تغيَّر وسعيدُ بنُ عبد العَزيز أحدُ الأَئِمَّة. قال أبو مُسْهِرٍ، وأبو داوُد أنَّه تغيَّر قبل مَوتِه.

• قلتُ: وهذا لا يضُرُّه؛ لأنَّ زَمَنَهُ لم يَطُل ، ولذلك لم يتكلَّم أحدٌ من أهل العِلم عن هذا ، بل أجمَعُوا على جَلالَته وحِفظِه . وهذا النَّسائِيُّ مع تشدُّدِه يقُولُ : « ثقةٌ ثبتٌ » . ويقُولُ أحمدُ : « هو والأوزَاعِيُّ عندي سواءٌ » ، ولو كان حَدَّث في الاختِلاط مُدَّةً لَكَثُرَت أوهامُهُ ، وشاع الكلامُ عنه ولو كان حَدَّث في الاختِلاط مُدَّةً لَكَثُرت أوهامُهُ ، وشاع الكلامُ عنه وإنَّما قلتُ ذلك لأنَّني لمَّا أجَبتُ عن هذا الحديثِ في « مَجلَّة التَّوحيد » وإنَّما قلتُ ذلك لأنَّني لمَّا أجَبتُ عن هذا الحديثِ في « مَجلَّة التَّوحيد » قديمًا قلتُ : ثقةٌ ، كان اختلَط . وهو حكمٌ غيرُ دقيقٍ ، فصحَّحتُهُ هنا . والحمدُ لله . .

وأَخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي « مُسنَد الشَّامِيِّين » (١٨٧٨) ، وابنُ شاهِين في « التَّرغيب » (٢٧٥/٧) ، وابن عساكِر (٣٦/ ٢٧٤، ٢٧٥) من طرِيقَين عن عبدِ الرَّحن بن سَلَمة بهذا .

وقال أبو نُعيم: «غريبٌ من حديث سعيدٍ ، عن عبد الرَّحن ».

وعبدُ الرَّحمن هذا تَرجَمهُ البُخاريُّ في مَوضِع الحديث كما مَرَّ ، وابن أبي حاتِم (٢/ ٢/ ٢٠ ٤٠ - ٢٤١) ، ولم يَذكُرَ ا فيه شيئًا . ونقل ابن عساكر ، عن ابن خراشِ ، قال : « لم نَعرِفه » .

فالصَّحيَّحُ في لفظ الحديث: « وَقَنَّعه اللهُ بها آتَاهُ » ، وليس: « وَصَبَر على ذَلِك ».

واللهُ أعلَمُ .

٢١٨ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ أَكثَرَ مَا أَخَافُ عَلَيكُم مَا يُخرِجُ اللهُ لَكُم مِن بَرَكَاتِ الأَرضِ. وَإِنَّ هَذَا المَالَ خَضِرَةٌ خُلوَةٌ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ (٢/٢) مُختصَرًا ، و٣/٧٣، و٢٤٤، و٢/٤٥ و ١٠٥١) ، والنَّسائِيُّ (٥/ ٩٠- ٩١) ، وأحمدُ (٢/ ٢١) ، ومُسلِمُ (١٠٥١) ، والنَّسائِيُّ (٥/ ٩٠- ٩١) ، والطَّيَالِسِيُّ (٥/ ٢١، ٩١) ، وعبدُ الرَّزَّاق في « المُصنَّف » (١١/ ٩٦) ، والطَّيَالِسِيُّ في « مُسنَده » (٢١٨٠) ، وأبو يَعلَى (ج٢/ رقم ١٢٤٢) ، وابن حِبَّانَ في « مُسنَده » (٣٢٢٠) ، والبيهَقِيُّ (٣/ ١٩٨) ، وفي « الأربعون (ج٨/ رقم ٢٥٢٥) ، والبَعَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (١٩٨) ، وفي « الأربعون الصُّغرَى » (٦٠) ، والبَعَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (١٩٨) من طَرِيقَين عطاءُ بن يَسَادٍ ، عن أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ مرفُوعًا ، وساق حديثًا طويلًا . وتُوبِعَ عطاءٌ ..

تَابَعَهُ عِياضٌ بنُ عبد الله بنِ سعدٍ ، عن أبي سعيدٍ مرفُوعًا نحوه . أخرَجَهُ مُسلِمٌ (١٢١/١٠٥٢) ، وابنُ ماجَهْ (٣٩٩٥) ، وأحمدُ (٣/٧) ، والحُمَيدِيُّ في « مُسنَده » (٧٤٠) ، وابنُ حِبَّانَ (٣٢٢٦) . ٢١٩ - سُئلتُ عن حديث: « مَن أَحَبَّ أَن يُبسَطَ لَهُ فِي رِزقِهِ ، وَيُنسَأَ لَهُ فِي رِزقِهِ ، وَيُنسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ ، فَلْيَصِل رَحِمَهُ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ (١/٤/ ٣٠٠م، و١/٥١٠) ، وفي « الأدب المُفرَد » (٥٦) ، ومُسلِمٌ (٢٥٥٧/ ٢٠-٢١) ، وأبو داوُد (١٦٩٣) ، والنَّسائِيُّ في « الكُبرَى » _ كها في « أطراف المِزِّيِّ » (١/ ٣٩٧) _ ، وأحمد (٣/ ٢٤٧) ، والحَرَائِطِيُّ في « مكارم الأخلاق » (٢٥٤، ٢٥٥) ، والبَيهَقِيُّ (٧/ ٢٧) ، والبَغوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (١٨/ ١٨ - ١٩) من طريق الزُّهرِيِّ ، عن أنس مرفُوعًا .

وله طُرُقٌ أُخرَى عن أنسٍ ، وشواهدُ عن جماعةٍ من الصَّحابة وللشُّهُ .

• ٢٢- سُئلتُ عن حديث: « مَا نَقَصَت صَدَقَةٌ مِن مَالٍ ، وَمَا زَادَ اللهُ عَبِدًا بِالْعَفْوِ إِلَّا عِزًّا ، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ للهُ إِلَّا رَفَعَهُ اللهُ عَلَّا ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ (٢٥٨٨/ ٦٩) ، والدَّارِمِيُّ (٢/ ٣٩٦) ، وأحمدُ (٢/ ٣٨٦) ، والخطيبُ في ٣٨٦) ، وابنُ خُزَيمَةَ (٢٤٣٨) ، والبَيهَقِيُّ (٤/ ١٨٧) ، والخطيبُ في « التَّلخيص » (١١١/ ١) ، والبَغَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (٦/ ١٣٢) مِن طريق إِسهاعِيلَ بن جعفوٍ ، ثنا العلاءُ بنُ عبد الرَّحمن ، عن أبيه ، عن أبيه مُويرَة مرفُوعًا فذَكَرَه .

٢٢١ - سُئلتُ عن حديث : « مَن أَنظَرَ مُعسِرًا ، أَو وَضَعَ عَنهُ ، أَظَلَّهُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَومَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلَّهُ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ (٢٠٠٦/ ٧٤) مُطَوَّلًا ، والبُخاريُّ في « الأدب المُفرَد » (١٨٧) ، والحاكمُ (٢/ ٢٨ – ٢٩) ، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج ١٩/ رقم ٣٧٩) ، والبَيهَقِيُّ (٥/ ٣٥٧) ، وأبو نُعيم في « الجِلية » (٢/ ١٩ – ٢١) ، والقُضَاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (٢٦٤) من طريق عُبادة بنِ الوَليد بنِ عُبادة بنِ الصَّامت ، عن أبي اليسَر مرفُوعًا .

وأخرَجَهُ أحمدُ (٣/ ٤٢٧) ، والطَّبَرانيُّ في « الكَبير » (ج ١٩/ رقم ٣٧٢) ، والدُّولَابِيُّ في « الكُنى » (١/ ٦٢) ، والبَغَوِيُّ في « شرح السُّنَة » (١/ ١٩٨) ، والقُضَاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (١٩٨، ٤٦١) من طريق عبد المَلِك بن عُمير ، عن رِبعِيِّ بن حِرَاشٍ ، عن أبي اليسَر مرفُوعًا .

٢٢٢ - سُئلتُ عن حديث: « أَمِيرَانِ ، وَلَيسَا بِأَمِيرَينِ: المَرأَةُ تَحُجُّ مَعَ القَومِ ، فَتَحِيضُ قَبلَ أَن تَطُوفَ بِالبَيتِ طَوَافَ الزِّيَارَةِ ، فَلَيسَ لِأَصحَابِهَا أَن يَنفِرُوا حَتَّى يَستَأذِنُوهَا ، وَالرَّجُلُ يَتبَعُ فَلَيسَ لِأَصحَابِهَا أَن يَنفِرُوا حَتَّى يَستَأذِنُوهَا ، وَالرَّجُلُ يَتبَعُ الجِنَازَةَ ، فَيُصَلِّي عَلَيهَا ، فَلَيسَ لَهُ أَن يَرجِعَ حَتَّى يَستَأْمِرَ أَهلَ الجِنَازَةَ ، فَيُصَلِّي عَلَيهَا ، فَلَيسَ لَهُ أَن يَرجِعَ حَتَّى يَستَأْمِرَ أَهلَ الجِنَازَةِ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

أَخرَجَهُ البَزَّارُ (٧٩٥-زوائد ابن حجر) قال : حدَّثَنا أَحمدُ بن داوُد الكُوفِيُّ ، ثنا أَحمدُ بنُ عبد الغَفَّار ، ثنا الأَعمَشُ ، عن أبي سُفيان ، عن جابرِ مرفُوعًا فذكرَه .

قال البَزَّارُ: « لا نَعلَمُه بهذا اللَّفظ من وجهٍ أَحسَنَ مِن هذا ، على أنَّ الأَعمشَ لم يَسمَع مِن أبي شُفيان ، وقد رَوَى عنه نحوَ مئةِ حديثٍ . ولا رَوَى هذا عن الأعمش غيرُ عبد الغَفَّار » .

• قلتُ: كذا وَقَع في الإسناد: «أحمدُ بنُ عبد الغَفَّار»، وفي نقد البَزَّارِ: «عبد الغَفَّار»، والصَّوابُ أنَّه: «عَمرُ و بنُ عبد الغَفَّار»؛ فقد ذكر النَّه في « الميزان» (٣/ ٢٧٢) هذا الحديث، ونَقَلَه مِن « مُسنَد البَزَّار» في ترجمة عَمرٍ و، ثُمَّ أَعقَبَهُ بقولِه: « تَفَرَّد به عَمرُ و. وعَمرُ و مُتَّهَمُ »، وقد تركه ابنُ المَدِينيّ، وأبُو حاتِم، وقال ابنُ عَديّ : « التَّهِمَ بوضع الحديث».

ثُمَّ وقفتُ على الحديث في « أخبار أصبهان » (١/ ٨٨) لأبي نُعيمٍ ، فرأيتُه يروِيه من طريق أحمدَ بن أبي داوُد الحَنَّاطِ ، ثنا عَمرُو بنُ عبد الغَفَّار ، عن الأَعمَش ، بِهَذَا الإسناد سواء .

فْتُبَتَ مَا ظَهَر لِي ، وَالْحَمْدُ لللهِ .

وهذا الإسناد ضعيفٌ جدًّا.

على أنَّ البَزَّار قد أَظهَر له علَّةً ، فقال : « الأعمشُ لَم يَسمَع مِن أبي سُفيان » ، فتَعَقَّبه الهَيثَمِيُّ بقوله : « عَجِبتُ مِن قوله : لَم يَسمَع الأعمشُ مِن أبي سُفيان ! » .

وسِرُّ تَعَجُّب الهَيْثَمِيِّ مِن قول البَزَّار أَنَّه قَد ثَبَتَ سَمَاعُ الأعمش مِن أبي سُفيان_واسمُه: طَلحةُ بنُ نافع_.

وقد وَقَعَ هذا السَّماعُ في « صحيح البُخاري » ، فأخرَجَ البُخاريُّ في « كتاب الأشربة » (١٠/ ٧٠) قال : حدَّثنا قُتيبةُ ، حدَّثنا جَرِيرٌ ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، وأبي سُفيان ، عن جابرٍ ، قال : جاء أبو مُميدٍ بقَدَحِ لَبَنِ مِنَ النَّقِيع ، فقال رسُول الله عَيْسَةُ : « أَلَا خَمَّرتَهُ ، ولَو أَن تَعرِضَ عليه بِعُودٍ » .

وأَخرَجَهُ مُسلِمٌ في « الأشربة » (٢٠١١) قال : حدَّثَنا عُثمانُ بن أبي شَيبَة ، ثنا جَريرٌ مِثلَه .

ثُمَّ أَخرَجَه البُخاريُّ عَقِبَهُ ، مِن طريق حَفص بن غِيَاثٍ ، عن الأعمش ، قال : حدَّثني أبو سُفيان ، عن جابرٍ ، عن النَّبيِّ عَيَّالَةُ بهذا .

وقد أخرج الشَّيخانِ معًا حديثَ الأعمشِ ، عن أبي سُفيانَ ، عن جابرٍ

مرفُوعًا: « اهتَزَّ عَرشُ الرَّحمن لِـمَوتِ سعد بن مُعاذٍ » .

وقد قَرَنَ البُخاريُّ رواية أبي سُفيان برواية أبي صالحٍ ، في هَذَين الحَدِيثَين .

ولَم يَروِ البُخاريُّ شيئًا للأعمشِ عن أبي سُفيان غيرَ هذين الحديثين، ورِوَايَتُهُ في الموضعين مَقرُونَةٌ برواية أبي صالح.

أمَّا مُسلِمٌ ، فأخَرجَ نحوَ ثلاثين حديثًا لهذَه التَّرجمة : « الأعمش عن أبي سُفيان » .

ولَعلَّ البَزَّارَ أرادَ أَنَّ الأعمش لم يَسمَع مِن أبي سُفيانَ هذا الحديث ، وهذا سائغٌ ، لو أراده البَزَّارُ ؛ وذلك لأنَّ الأعمَشَ مُدَلِّسٌ ، وقَد عَنعَنَهُ . والله أعلم .

وقد وَجَدتُ له شاهدًا من حديث أبي هُريرَة بخلفٌ مرفوعًا مِثلَه.

أَخرَجَهُ العُقيليُّ في « الضُّعَفاء » (٣/ ٢٨٧) في ترجمة « عَمرو بن عبد الجَبَّار السِّنجَارِيِّ » من طريقه ، عن أبي شِهابٍ ، عن يحيى بن سعيدٍ ، عن سعيدٍ ، عن المُسَيَّب ، عن أبي هُريرَة .

وقال العُقيليُّ : « عَمرُو بنُ عبد الجَبَّار لا يُتابَع على حدِيثِه » .

وذَكَرَ الذَّهَبِيُّ فِي « الميزان » (٣/ ٢٧٢) أنَّ السِّنْجَارِيَّ هذا سَرَقَ هذا اللَّهُ عَمِرو بنِ عبد الجَبَّارِ الفُقَيمِيِّ ، أو سَرَقَهُ الفُقَيمِيُّ مِنهُ .

وقد قال العُقيليُّ عَقِب الحديث: « هَذَا يُروَى بإسنادٍ مُعَلِّ ».

ولَعلَّه يُشِيرُ إلى حديثِ الفُقيمِيِّ الذي مرَّ ذِكرُه ، أو يَقصِدُ ما ذَكرَهُ الدَّارَقُطنِيُّ فِي « الواهيات » الدَّارَقُطنِيُّ فِي « الواهيات »

(٩٤٣) مِن طريق الحَسَن بن عُمارة ، عن الحَكَم _ أو عَديِّ بن ثابتٍ _ ، عن أبي حازمٍ ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا فذَكَرَه .

والحَسَنُ بن عُمارةَ متروكَ .
وذَكَرَ الدَّارَقُطنِيُّ أَن لَيثَ بن أَبِي سُليمٍ يرويه عن طَلحَة بنِ مُصَرِّف، عن أَبِي صُليمٍ يرويه عن طَلحَة بنِ مُصَرِّف، عن أَبِي هُريرَة، قولَه موقُوفًا عليه.
قال الدَّارَقُطنِيُّ : « ولا يَثبُتُ مرفُوعًا » .

٢٢٣- سُئلتُ عن حديث: أَنَّ عَائِشَةَ ضَا كَانَت تَستَحِبُ التَّزويجَ فِي شَوَّالٍ.

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَه مسلمٌ في « النَّكاح » (٧٣/١٤٢٣) ، وأبو عَوَانةً في « المستخرّج » (٤٢٧٥)، وابنُ ماجَهْ (١٩٩٠)، وأحمدُ (٢/٦٠٦)، وابنُ جريرٍ في « تاریخه » (۲/ ۰۰۶) ، وابنُ سعدٍ في « الطَّبقات » (۸/ ٥٩) ، وأبو نُعيم الأَصبَهانِيُّ في « المستخرَج على مسلم » (٣٣١٤) ، والآجُرِّيُّ في « الشَّريعة » (١٨٨١)، والبَغَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (٩/ ٣٦) عن وكيع بن الجَرَّاح .. والنَّسائِيُّ (٦/ ٧٠) ، وابنُ ماجَهْ (١٩٩٠) ، والتَّرمِذيُّ (١٠٩٣) ، وأحمدُ (٦/ ٤٥)، وابنُ جريرٍ في « تاريخه » (٢/ ٣٩٩) عن يحيى القطّان .. وعبدُ بنُ مُمَيدٍ في « المنتخَب » (١٥٠٨) ، وإسحاقٌ بنُ راهَوَيه في « المسنَد » (۲۰۸/ ۲۰۹) ، وابنُ سعدٍ في « الطّبَقات » (۸/ ۲۰) ، وأبو عمرِو السَّمَرقَندِيُّ في « الفوائد المنتقاة » (٦٣-بتحقيقي) ، والطَّبَرَانيُّ في « الكبير » (ج٢٣/ رقم ٦٨) عن أبي نُعيم الفضل بن دُكَينٍ ... وعبدُ الرَّزَّاق في « المصنَّف » (٦/ ١٩٠) ، ومن طريقه الطَّبرانِيُّ (ج۲۲/ رقم ۲۸)..

والدَّارِميُّ (٢/ ٦٨-٦٩) ، وأبو عَوانَة (٤٢٧٣) عن عبيد الله بن

موسى ..

وابنُ سعدٍ (٨/ ٦٠)، وأبو نُعيمٍ في «المستَخرَج» (٣٣١٥) عن أبي أحمد الزُّبيرِيِّ مُحمَّد بن عبد الله الأسَدِيِّ ..

وأبو عَوانَةَ (٤٢٧٦، ٤٢٧٥، ٤٢٧٥) عن عبد الرَّحمن بن مهدِيٍّ ، ومُحُمَّد بن يوسُف الفِريابِيِّ ، وعبدِ الملك بنِ عبد الرَّحمن الذِّمارِيِّ ، وقبيصَة بنِ عُقبة ، وشاذان ..

وإسحاقُ بنُ راهَوَيه في « المسنَد » (١٨١/٧٢٤) قال : أخبَرَنا يحيى ابنُ آدمَ ..

وابنُ سعدٍ في « الطَّبقات » (٨/ ٢٠) قال : أخبَرَنا أبو عاصم النَّبيل .. والعِجِلِيُّ في « الثِّقات » (٢/ ٤٥٦) عن أبي داوُد الحَفْرِيِّ ..

والبَيهَقِيُّ (٧/ ٢٩٠) عن مُحُمَّد بن كثير ، قالوا ـ وعُدَّتُهم خمسة عشر فلسًا ـ : ثنا الثَّورِيُّ ، ثنا إسهاعيلُ بنُ أُمَيَّة ، عن عبد الله بن عُروة ، عن أبيه ، عن عائِشة ، قالت : « تزوَّجني رسولُ الله عَنْ الله عَ

قال ابنُ سعدٍ: « وقال أبو عاصمٍ: إنَّما كره النَّاس أن يُدخِلوا النَّساء في شوَّال لطاعونٍ وقع في شوَّال في الزَّمن الأوَّل. قال أبو عاصمٍ: وأخبَرَنا سفيانُ هذا الحديث سنة ستِّ وأربعين ومئةٍ بمكَّة في دار الحسن ابنِ وهبِ الجُمَحِيِّ ».

وأخرجه مسلمٌ (٧٣/١٤٢٣) عن عبد الله بن نُميرٍ ..

والنَّسائِيُّ (٦/ ١٣٠) قال: أخبَرَنا إسحاقُ بنُ إبراهيم ـ هو ابن راهَوَيه.

وهذا في « مُسنَده » (۲۲ / ۱۸۰) _ قال : أُخبَرَنا وكيعٌ ..

وأبو زُرعَةَ الدِّمَشقِيُّ في « تاريخه » (١٢٨٩) قال : حدَّثَنا أبو نُعَيمٍ .. وابنُ حِبَّان (٤٠٥٨) عن عبد الرَّحمن بن مَهدِيٍّ ..

وأبو نُعيمٍ في « معرفة الصَّحابة » (٧٣٨٢) عن أبي داوُد الحَفرِيِّ عمر ابن سعدٍ ، قالوا: ثنا الثَّورِيُّ جذا الإسناد ، دون فِعل عائشة .

ويبدو أنَّ الثَّورِيَّ كان يذكُر هذه الزِّيادَة مرَّةً ، ويُمسِكُ عن ذِكرِها أُخرى ؛ لأنَّ الذين رَوَوه عنه بدونها هُم الذين ذَكَرُوها عنه ، كها تقدَّم في التَّخريج . والله أعلم .

قال التِّرِمِذِيُّ : « هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ ، لا نعرفه إلَّا من حديث التَّورِيِّ ، عن إسماعيل » .

وللحديث طُرُقٌ أخرى ذكرتُها في تخريجِي على « الفوائد المنتقاة » (٦٣) لأبي عمرِو السَّمَرقَندِيِّ . والحمدُ لله .

لكنْ أَزيدُ هنا فوائدَ . .

فقد رواه هشامُ بنُ عُروةً ، عن أبيه ، عن عائشة مثله .

أَخرَجَه الدَّارِقُطنِيُّ في « الأفراد » _ كما في « أطراف الغرائب » (عَرَجَه الدَّارِقُطنِيُّ في المبارَك بن مجاهِدٍ ، عن هشام بن عُروة بهذا .

قال الدَّارَقطنِيُّ : « غريبٌ من حديث هشامٍ ، عن أبيه . تفرَّد به : المبارَكُ بنُ مجاهِدٍ ، عنه » .

كذا قال! وقد رواه زيدُ بنُ أبي بكر ، عن هشام بن عُروَة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : تزوَّجني رسولُ الله عَنْ شُوَّال ، وابتَنَى بي فيه .

أَخرَجَه الخطيبُ (٤/ ٣٤٤) في ترجمة أحمدَ بنِ الفُراتِ الدَّعَّاءِ ، من طريقه ، قال : حدَّثنا خُنيسُ بنُ بكر بن خُنيسٍ ، أَخبَرَنا زيدُ بنُ أبي بكرٍ ، عن هشام بن عُروة بهذا .

وخُنَيسٌ هذا ضعَّفه صالحٌ جزرةُ الحافظُ.

وزَيدٌ هذا ، يُنظَر مَن هو .

أمَّا المبارَكُ بنُ مجاهِدٍ فقال أبو حاتم : « ما أرَى بحديثِه بأسًا » . قال الذَّهَبِيُّ : « وضعَّفَه قُتَيبةُ وغيرُه . ولم يُترَك » انتهى .

ولكنِّي لا أعرف: أصحَّ الإسنادُ إليه أم لا ؟

ويَروِي هذا الحديثَ أيضًا: القاسمُ ، عن عائشة .

أخرجه ابنُ عَدِيًّ في « الكامل » (٥/ ١٨٨١) قال : حدَّثنا مُحُمَّدُ بنُ كيي بن سُليهان ، عن عيسى بن ميمُونَ مولَى القاسم بن مُحَمَّدٍ ، قال : ثنا القاسم ، عن عائشة بتهامِهِ .

وعيسَى بنُ مَيمُون تَركه غيرُ واحدٍ من النَّقَّاد.

ثمَّ وقفتُ له على متابع ..

تابَعَهُ سعدُ بنُ إبراهيم ، فروَاه عن القاسِم بن مُحُمَّدٍ بهذا ، وزاد : تزوَّجني رسولُ الله عَلَيْلَةِ وأنا بنتُ سِتِّ سنين ، وبَنَى بي وأنا بنتُ تسع سنين ، وبنَى بي في شوَّال .

أخرجه الطَّبَرانِيُّ في « الكبير » (ج٢٣/ رقم ٦٩) قال : حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ عبد الله الحَضرَمِيُّ ، ثنا الحَسَنُ بنُ سهلِ الحَنَّاطُ ، ثنا مُحَمَّدُ بنُ الحسن الأَسَديُّ . (ح) وحدَّثنا زكريًا بنُ يجيى السَّاجِيُّ ، ثنا عُمرُ بنُ مُحَمَّد بن

الحَسَن ، ثنا سُفيانُ ، عن سعد بن إبراهيمَ بهذا .

• قلتُ : كذا وَقَعَ الإسنادُ في مطبُوعة « المعجَم الكبير » : « عُمرُ بنُ عُمرً بنُ عُمرً بن الحَسَن ، ثنا سفيانُ » ، وقد وقع فيه سقطٌ ، صوابه عِندي : « عمرُ ابنُ مُحَمَّد بن الحَسَن ، ثنا أبي ، ثنا سفيان » ؛ فإنَّ عُمر بن مُحَمَّد لم يَلحق التَّورِيَّ . والله أعلم .

وهذا إسنادٌ صالحٌ ، ومُحمَّدُ بنُ الحَسَن هو ابنُ الزُّبير الأَسَديُّ ، مُحَتَلَفٌ فيه ، وتَّقَه جماعةٌ ، وضعَّفه آخرون .

والحَسَنُ بنُ سَهلٍ في الإسناد الأوَّل هو الجَعفَرِيُّ ، ترجمه ابنُ أبي حاتم (١/ ٢/ ١٧) وقال: « روى عنه أبو زُرْعة » ، وهذا يدُلُّ على أنَّه متماسِكُّ في الجُملَة ؛ لأنَّ أبا زُرعَة كان إذا وهَن أمر راوٍ ضرب على حديثِه ولم يقرأه .

وعُمَرُ بنُ مُحُمَّد بن الحَسَن صدوقٌ ، من شُيوخ البُخارِيِّ . والله أعلم . وللحديثِ طريقٌ آخرُ ذكرتُهُ في تخريجي على « الفوائد المنتقاة » . والحمدُ لله تعالى .

٢٢٤ - سُئلتُ عن حديث: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ سُئِلَ عَنِ الْمُحرِمِ يَشْكِي عَيْنَهُ، فَقَالَ: « يُضَمِّدُهَا بِالصَّبِرِ ». يَضَمِّدُها بِالصَّبِرِ ». وهل معناه أن يَصبِرَ على ما يَجِدُه، أم يَتَدَاوَى ؟

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ (١٢٠٤/ ٨٩) ، وأبو داؤد (١٨٣٨) ، والنَّسائِيُّ (١/٣٩٧) ، والنَّسائِيُّ (١/٣٩٧) ، والتِّرمِذِيُّ (١٥٩) ، والطَّيَالِسِيُّ (١٨ (٣٩٧) ، وابنُ خُزيمَة (١/ ٢٩) ، والطَّيَالِسِيُّ (١٨) ، وابنُ خُزيمَة (٤/ ٢٩) ، وابنُ الجَارُودِ في « المُنتَقَى » (٤٣٤) ، وأبو نُعيمٍ في « الطِّبِ » (١٨٦) ، وابنُ الجَارُودِ في « المُنتَقَى » (٤٣٤) ، وأبو نُعيمٍ في « الطِّبِ » (ق٨٤/ ٢) ، والبيهَقِيُّ (٥/ ٢٢) من طريق سُفيان بن عُينَة ، عن أَيُّوب ابن مُوسَى ، عن نُبيهِ بن وَهبٍ ، قال : اشتكى عُمَرُ بنُ عُبيد الله بن مَعمَ عَنينَهِ ، فلمَّ أَتَى الرَّوحاءَ اشتَدَّ به ، فأرسَلَ إلى أَبانَ بنِ عُثمان ، فأرسلَ أَبانُ ، أَنَّهُ قال : « يُضَمِّدُهَا بالصَّبر » . أنَّ عُثمان ، فأرسَلَ أَبانَ بنِ عُثمان ، فأرسَلَ أَبانُ » .

وتُوبِعَ ابنُ عُينة .

تابَعَهُ عبدُ الوارث بن سعيدٍ ، ثنا أيُّوبُ بنُ مُوسَى به .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ ، وأحمدُ (١/ ٢٥).

وقال التّرمذِيُّ: «هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ ».

وليس معنى « الصَّبر » هو ما ذَهَبَ إليه ذِهنُ السَّائل ، مِن أنَّه احتمالُ

النَّفسِ الكَدَّ، ولكن « الصَّبِر » _ بتَشدِيد الصَّاد ، وكَسر البَاءِ المُوَحَّدة ، ويَجُوزُ إسكانُها _ هو: دَواءٌ مُرُّ .

ومعنى: « يُضَمِّدُها » يعني: يُلَطِّخُها، وكذلك يُقَالُ للخِرقَةِ التي يُشَدُّ بها العُضو: « ضِهَادٌ »، وأصلُ الضَّمْدِ: هو الشَّدُّ. واللهُ أعلَمُ.

٢٢٥ سُئلتُ عن حديث: « أَوحَى اللهُ عَلِلَ إِلَى دَاوُدَ النَّبِيِّ: يَا دَاوُدُ! مَا مِن عَبدٍ يَعتَصِمُ بِي دُونَ خَلقِي ، أَعرِفُ ذَلِكَ مِن نِيَّتِهِ ، فَتَكِيدُهُ السَّمَاوَاتُ بِمَن فِيهَا ، إِلَّا جَعَلتُ لَهُ مِن بَينِ ذَلِكَ مَخرَجًا ، وَمَا مِن عَبدٍ يَعتَصِمُ بِمَخلُوقٍ دُونِي ، أَعرِفُ ذَلِكَ مَخرَجًا ، وَمَا مِن عَبدٍ يَعتَصِمُ بِمَخلُوقٍ دُونِي ، أَعرِفُ ذَلِكَ مِن نِيَّتِهِ ، إِلَّا قَطَعتُ أَسبَابَ السَّمَاءِ بِينَ يَدَيهِ ، وَأَسَختُ لَلْأَرضَ مِن تَحتِ قَدَمَيهِ ، وَمَا مِن عَبدٍ يُطِيعُنِي ، إِلَّا وَأَنَا الأَرضَ مِن تَحتِ قَدَمَيهِ ، وَمَا مِن عَبدٍ يُطِيعُنِي ، إلَّا وَأَنَا مُعطِيهِ قَبلَ أَن يَستَغفِرَنِي » .
 مُعطيهِ قَبلَ أَن يَسأَلنِي ، وَغَافِرٌ لَهُ قَبلَ أَن يَستَغفِرَنِي » .

• قلتُ : هذا حديثٌ موضُوعٌ .

أَخرَجَه تَكَامُ الرَّازِيُّ فِي « الفوائد » (١٧٠٠) ، والدَّيلَمِيُّ فِي « مُسنَد الفِردَوس » _ كها فِي « زَهر الفِردَوس » (٤٩٦) _ مِن طريق هِشام بن يُوسُف ، ثنا يُوسُفُ بنُ السَّفَرِ ، عن الأَوزَاعِيِّ ، عن الزُّهرِيِّ ، عن عن عن الرَّمن بن كعب بن مالِكٍ ، عن أبيه مرفُوعًا فذكره .

وهذا سَنَدُ موضُوعٌ ؛ ويُوسُفُ بنُ السَّفَرِ كَذَّبَه ابنُ مَعِينٍ ، والجُوْزْ جَانِيُّ ، وقال البَيهَقِيُّ : « هُو في عِداد مَن يَضَعُ الحديث » ، وتَرَكَهُ آخرُون مِن النَّقَاد .

٢٢٦ - سُئلتُ عن حديث: « تَقُولُ النَّارُ لِلمُؤمِنِ يَومَ القِيَامَةِ: جُزْ يَا مُؤمِنُ! فَإِنَّ نُورَكَ أَطفَأَ نَارِي ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أَخرَجَه أَبُو نُعيمٍ في « الحِلية » (٩/ ٣٢٩) ، والخطيبُ في « تاريخه » (٥/ ١٩٣ – ١٩٤) من طريق مُحمَّد بن جعفرِ العابدِ ..

وأخرَجَهُ ابنُ عَديًّ في « الكامل » (٦/ ١٩٩٠) ، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٢٢/ رقم ٦٦٨) ، وعنه أبو نُعيم في « الجِلية » (٩/ ٣٢٩) ، والبَيهَقِيُّ في « الجِلية » (١/ ٣٣٩- ٣٤٠) مِن طريق سُلَيم بن مَنصُور بن عَبَّارٍ ، في « الشُّعَب » (١/ ٣٣٩- ٣٤٠) مِن طريق سُلَيم بن مَنصُور بن عَبَّارٍ ، كِليهِمَا عن مَنصُور بن عَبَارٍ ، عن بَشِير بن طَلحة _ وسقط ذِكرُه عند الخطيب _ ، عن خالد بن دُرَيْكِ ، عن يَعلَى بن مُنْيَةَ مَرفُوعًا .

وهذا سَنَدٌ ضعيفٌ؛ لِضَعفِ مَنصُورٍ ، فقال أبو حاتم : « ليس بالقَوِيِّ » ، وقال ابنُ عَديٍّ : « لا يُقيمُ الحديث » . وقال العُقيليُّ : « لا يُقيمُ الحديث » . ثُمَّ هو أيضًا مُنقطعٌ بين خالد بن دُريكٍ ويَعلَى بنِ مُنْيَةَ ، كما صرَّح بذلك السَّخاوِيُّ في « المقاصد الحَسَنة » (ص١٦٠) .

وقال ابنُ رجبٍ في « التَّخويف من النَّار » (ص٢٠٢) : « غريبٌ ، وفيه نَكَارَةٌ » .

وقال ابنُ كَثيرٍ في « النِّهاية » (٢/ ٩٣) : « هذا حديثٌ غريبٌ جدًّا » .

٢٢٧ - سُئلتُ عن حديث: « أُحسَابُ أَهلِ الدُّنيَا هَذَا المَالُ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ حَسَنٌ على شرط مُسلِم .

أَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٦/ ٦٤)، والدَّارَقُطنِيُّ فِي ﴿ الجُّزَءَ الثَّالِثُ والعشرين مِن حديث أبي الطَّاهر الذُّهْلِيِّ ﴾ (١٥٩) من طريق أبي تُمُيْلَةَ يحيى بن واضح..

وأَخَرَجَهُ أَحمدُ (٥/ ٣٥٣) ، وابنُ حِبَّانَ (٢/ ٤٧٤) ، والحاكمُ (٢/ ١٦٣) ، وابنُ أبي عاصم في « الزُّهد » (٢٢٨) ، والخطيبُ في « تاريخه » (١/ ٣١٨) ، والقُضَاعِيُّ في « الشُّعَب » (٧/ ٢٨١) ، والقُضَاعِيُّ في « مُسنَد الشَّهاب » (٩٨٢) ، والدَّارَقُطنِيُّ في « الجُزء الثَّالث والعِشرين من الشَّهاب » (٩٨٢) ، والدَّارَقُطنِيُّ في « الجُزء الثَّالث والعِشرين من حديث أبي الطَّاهر الذُّهْلِيِّ » (١٥٩) من طريق زيد بن الحُباب .. والدَّارَقُطنِيُّ في « سُننه » (٣/ ٢٠٤) ، والدَّارَقُطنِيُّ في « سُننه » (٣/ ٢٠٤) ، والبَيهَقِيُّ (٧/ ٢٠٤) من طريق الحَسَنِ بن عليِّ بن شقيقٍ ، والبَيهَقِيُّ (٧/ ٢٨٠-٢٨١) من طريق الحَسَنِ بن عليِّ بن شقيقٍ ، ثَلاثَتُهُم عن الحُسين بن واقدٍ ، عن عبد الله بن بُريدة ، عن أبيه مرفُوعًا .

ر تنهم عن الحسين بن واقدٍ ، عن عبد الله بن بريده ، عن ابيه مرقو قال الحاكم : « صحيحٌ على شرط الشَّيخين » ، ووافقه الذَّهَبيُّ ! والصَّواب أنَّهُ على شرط مُسلِم . ٢٢٨ - سُئلتُ عن حديث : أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ قَرَأً : ﴿ لَا يَنَالُ عَهْدِى النَّكِمِينَ ﴾ [البقرة: ١٢٤] ، قَالَ : ﴿ لَا طَاعَةَ إِلَّا فِي المَعرُوفِ » .

• قلتُ : أُمَّا ذِكرُ الآية فيه فَمُنكَرٌ .

وقد أُخرَجَهُ ابن مَردَوَيهِ في « تفسيره » _ كها ذكر ابنُ كثير _ مِن طَريق سُليم بنِ سَعيدِ الدَّامَغَانِيِّ ، ثنا وكيعٌ ، عن الأعمشِ ، عن سَعدِ بنِ عُبيدة ، عن أبي عبد الرَّحمن الشَّلَمِيِّ ، عن عليِّ بن أبي طالبٍ ، عن النَّبيِّ عَلَيْكُم . • قلتُ : كذا رَوَاهُ الدَّامَغَانِيُّ .

وقد خَالَفَهُ الثِّقَاتُ مِن أصحاب وكيع فرَوَوهُ عنه ، عن الأعمش ، عن سعدِ بنِ عُبيدة ، عن أبي عبد الرَّحمن السُّلَمِيِّ ، عن عليِّ بن أبي طالبٍ ، قال : بَعَثَ رسُولُ الله عَلَيْ سَرِيَّةً ، واستَعمَلَ عليهِم رَجُلًا من الأنصار ، قال : _ فلكَما خَرَجُوا ، وَجَدَ عَليهِم في شيءٍ ، فقال لهم : « أليسَ قد أَمرَكُم رسولُ الله عَلَيْ أَن تُطِيعُونِي ؟ » ، قالوا : « بَلَى ! » ، قال : « اجمَعُوا خَطبًا » ، ثُمَّ دَعَا بنارٍ ، فَأَضرَمَهَا فيه ، ثُمَّ قَالَ : « عَزَمتُ عَليكُم ! لَتَدخُلُنَّهَا » ، _ قال : _ فقال لهم شابُّ لتَدخُلُوها ، _ قال : _ فقال لهم شابُّ منهم : « إِنَّهَا فَرَرتُم إلى رسُولِ الله عَيْكُمُ مِن النَّارِ ! فَلا تَعجَلُوا ، حتَّى منهم : « إِنَّهَا فَرَرتُم إلى رسُولِ الله عَيْكُمُ مِنَ النَّارِ ! فَلا تَعجَلُوا ، حتَّى منهم : « لَو دَخَلتُمُوها ما فَرَجُعُوا إِلَى رسُولِ الله عَيْكُمُ ، فَأَحْبَرُوه ، فقال لهم : « لَو دَخَلتُمُوها ما خَرَجتُم منها أبدًا ؛ إِنَّها الطَّاعةُ في المعروف » .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ (١٨٤٠/ ٤٠)، وأبو عَوَانة (٤/ ٢٥٢–٤٥٣)، وأحمدُ (٢/ ٢٥١)، وأبو يَعلَى (١٠١٨)، وأبو يَعلَى (٢١/ ٢٥١)، وأبو يَعلَى (٢/ رقم ٣٧٨، ٢١١).

وقد رواه عن وكيع: أحمَدُ بنُ حنبل، وابنُ أبي شَيبَة، ومُحمَّدُ بنُ عبد الله بن نُمير، وزُهيرُ بنُ حرب، وأبو سعيدِ الأشَجُّ، وإبراهيمُ بنُ عبد الله، وعُبيدُ الله بنُ عُمَر القَوَارِيرِيُّ، كُلُّهم يرويه عن وكيع، عن الأعمش بذا الإسناد، ولم يَذكُر واحدٌ منهم الآية.

وكذلك رَوَاهُ أصحابُ الأَعمَش عنه ، عن سعدِ بنِ عُبيدةَ بهذا الإسناد، فلم يَذكُر واحدٌ منهم الآيةَ فيه .

أَخرَجَهُ البُخاريُّ (٨/٨) من طريق عبد الواحد بن زيادٍ ..

وأيضًا (١٣/ ١٢٢) من طريق حفص بن غِيَاثٍ ..

ومُسلِمٌ (۱۸٤٠/ ٤٠) ، وأحمدُ (۲۲۲) من طريق أبي مُعاوية ..
والنَّسائِيُّ في «كتاب السِّيرَ » (٥/ ٢٢١ – الكبرى) ، والطَّيَالِسِيُّ في «مُسنَده » (١٠٩، ١٠٩) ، وأبو عَوَانة (٤/ ٤٥١ – ٤٥١) من طريق شُعبَة ابن الحَجَّاج ..

وأبو عَوَانة (٤/ ٤٥٣ - ٤٥٤) من طريق عليّ بن مُسهِرٍ ، كُلُّهم عن الأعمش ، عن سعدِ بن عُبيدة بسَنَده سواء .

وكذلك رواه مَنصُورُ بنُ المُعتَمِر ، عن سعدِ بن عُبَيدةَ بهذا الإسناد ، ولم يَذكُر الآية .

أَخرَجَهُ النَّسائيُّ في « كتاب السِّير » (٥/ ٢٢١-الكبرى) من طريق

أبي داوُد الطَّيَالِسِيِّ ..

وأَبُو عَوَانة (٤/ ٤٥١ - ٤٥١) من طريق سهل بن حَمَّادٍ أبي عَتَّابٍ الدَّلَالِ، قالا: ثنا شُعبة، عن الأعمشِ، ومَنصُورٍ، عن سعد بن عُبيدة بسَنَده سواء.

ولم يَذكُر النَّسائيُّ القِصَّة.

وكذلك رواه زُبَيدٌ الإِيَامِيُّ ، عن سعد بن عُبيدَةَ بهذا الإسناد ، ولم بَذكُر الآية .

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ (١٣/ ٢٣٣) ، ومُسلِمٌ (١٨٤٠/ ٣٩) ، والنَّسَائِيُّ في « المُجتبَى » (١/ ١٥٩) ، وفي « السِّير » (٥/ ٢٢١ – الكبرى) ، وأحمدُ (٧٢٤) من طريق مُحمَّد بن جعفَرٍ غُندَرٍ ..

وأخرجه أبو داوُد (٢٦٢٥) قال : حدَّثَنا عَمرُو بنُ مَرزُوقٍ ..

وابنُ حِبَّانَ (ج١٠/ رقم ٤٥٦٧) من طريق ابن الْمبارَك ..

وأبو عَوَانة (٤/ ٥١ - ٤٥٢) من طريق الطَّيَالِسِيِّ، وسهلِ بن حَمَّادٍ .. والبَزَّارُ (٥٨٩) من طريق وهب بن جَريرٍ ..

وابنُ نُجَيدٍ في « أحاديثه » (ق ٧/١) من طريق ابن أبي عَديٍّ ، قالُوا جميعًا: ثنا شُعبَةُ ، عن زُبَيدٍ الإِيَامِيِّ .

وتابَعَهُ الثَّورِيُّ ، عن زُبيدٍ الإِيَامِيِّ بهذا الإسناد ، دُون القِصَّة ، ولم يَذكُر الآية .

أَخرَجَهُ أَحمدُ (١٠٦٥)..

وابنُه عبدُ الله في « زوائد الْمُسنَد » (١٠٩٥) قال : حدَّثَنا عُبَيدُ الله بنُ

عُمَر القَوَارِيرِيُّ ..

وأبو يَعلَى (ج١/ رقم ٢٧٩) قال: حدَّثَنا زُهيرُ بنُ حربٍ ..

وابنُ حِبَّانَ (ج٠١/ رقم ٢٥٦٨، ٤٥٦٩) من طريق نُوَح بن حبيبٍ،

أربَعَتُهُم قالوا: ثنا عبدُ الرَّحمن بنُ مَهدِيٍّ ، ثنا سُفيانُ الثَّوْريُّ .

وتابَعَهُ رَوحُ بنُ عُبادة ، ثنا الثُّوْرِيُّ بهذا الإسناد .

أَخرَجَهُ البَرَّارُ (٥٨٦-البحر).

• قلتُ : فيَظهَرُ من هذا أنَّ ذِكرَ الآيةِ في الحديث مِمَّا تفرَّد به الدَّامَغَانِيُّ ، فروَايتُهُ مُنكرَةٌ .

واللهُ أعلَمُ .

٢٢٩ - سُئلتُ عن حديث: ﴿ أَنَّ إِبرَاهِيمَ عَلَيْتُ اللهُ قَالَ فِيهِ اللهُ : ﴿ وَإِبْرَهِيمَ اللَّذِي وَفَى ﴾ [النَّجم: ٣٧] ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ كُلَّمَا أَصبَحَ أَو أَمسَى : ﴿ فَسُبْحَنَ اللّهِ حِينَ تُمسُونَ وَحِينَ أَللّهِ حِينَ تُمسُونَ وَحِينَ تُصُونَ وَحِينَ تُصُونَ وَحِينَ تُصُونَ وَحِينَ تُصُونَ وَحِينَ اللّهِ حِينَ تُمسُونَ وَحِينَ تُصُونَ وَحِينَ اللّهِ حِينَ تُمسُونَ وَحِينَ تُصُونَ وَحِينَ اللّهِ حَينَ تُمسُونَ وَحِينَ اللّهِ حَينَ تُمسُونَ وَحِينَ اللّهِ حَينَ تُمسُونَ وَحِينَ اللّهِ عَينَ اللّهِ عَلَى اللهِ وَالرُّوم: ١٧] .

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أَخرَجَهُ ابنُ جَريرٍ في « تفسِيره » (١٩٣٨، و ٢٧/ ٧٣)، وفي « التَّاريخ » (١٩٣٨) قال : حدَّثنا أبو كُريبِ ..

وأَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الكبير) (ج ٢٠/ رقم ٤٢٨) من طريق مُحمَّد ابن أبي السَّرِيِّ ..

وابنُ عَديِّ في « الكامل » (٣/ ١٠١١) من طريق زُهير بن عَبَّادٍ ..

وابن عدي في « الكامل » (۱۲/۱۲) من طريق رهير بن عباد .. وابنُ عساكر في « تاريخه » (۲۱۲ – ۲۱۳) من طريق مُحمَّد بن يُوسُفَ ، قالوا : ثنا رِشدِينُ بنُ سَعدٍ ، حدَّثَني زَبَّانُ بنُ فَائدٍ ، عن سهل ابن مُعاذ بن أنسٍ ، عن أبيه ، قال : كان النَّبيُّ عَيَّلِيَّ يقول : « أَلَا أُخبِرُكُم لَم سَمَّى اللهُ إِبرَاهِيمَ خَلِيلَهُ الَّذِي وَفَى ؟ لِأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ كُلَّما أصبح وكُلَّما أمسى : ﴿ فَسُبَحَنَ ٱللّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ... حَتَّى يَختِمَ اللهَ الرّهِ مِن اللهُ اللهِ عِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ... حَتَّى يَختِمَ اللهَ اللهِ المَالِي المَالِمُ اللهِ اللهِ المَالِيقِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المَالمُولِ اللهِ اللهِ ال

ورِشدِينُ بنُ سعدٍ ـ بكسر الرَّاء المُهمَلة ـ ضعيفٌ جدًّا .

لكِنَّه تُوبع ..

تابَعَهُ عبدُ الله بنُ هَيعَةَ ، ثنا زَبَّانُ بنُ فائدٍ بهذا الإسناد سواء .

أَخرَجَه أَحمدُ (٣/ ٤٣٩) ، ومن طريقه ابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (٢/ ٢١) قال : حدَّثنا حَسَنُ بنُ مُوسَى الأشيبُ ..

وابنُ أبي حاتم في «تفسيره » _ كها في «ابن كثير » (٧/ ٤٤٠) _ ، وابنُ أبي حاتم في «تفسيره » _ كها في «ابن كثير » (٢٤٠) من والطَّبَرانيُّ في «الكبير » (ج٠٢/ رقم ٤٢٧) ، وفي «الدُّعاء » (٣٢٤) من طريق أَسَد بن مُوسَى ..

وابنُ السُّنِيِّ في « عَمَل اليَوم واللَّيلة » (٧٨) ، ومن طريقه الأَصبَهَانيُّ في « التَّرغيب » (١٣١١) ، وابنُ عساكر (٦/ ٢١٢) من طريق عُثان بن سعيد بن كَثيرِ ..

وابنُ عساكر أيضًا ، من طريق النَّضر بنِ عبد الجَبَّار ، قالوا جميعًا : حدَّثنا ابنُ لَهِيعَة بسَنَده سواء .

وسَنَدُه ضعيفٌ جدًّا ؛ وزَبَّانُ _ بالزَّاي المُعجَمة ، مع تشديد الباء اللُوحَدة _ هو ابنُ فائدٍ ، وهو مُنكَرُ الحديث . ضعَّفه أحمدُ ، وابنُ مَعِينٍ ، وغيرُهما. وقال ابنُ حِبَّانَ : « يتفرَّدُ عن سهلِ بنِ مُعاذٍ بنُسخَةٍ كأنَّها موضوعةٌ » .

وسَهلُ بنُ معاذٍ ضعَّفه ابنُ مَعِينٍ ، وقال ابنُ حِبَّانَ : « مُنكَرُ الحديث جدًّا » ، ومَشَّاه أبو حاتم .

فلستُ أُدرِى ، أَوَقَعَ التَّخليطُ في حديثه مِنهُ أو مِن زبَّان بن فائدٍ ؟ فإِن كان مِن أحدِهِمَا ، فالأخبارُ التي رواها أحدُهما ساقطةٌ .

وبالجُملَة: فالحديث مُنكَرُ ، وقد ضَعَّفه ابنُ جَرِيرٍ لَمَّا رواه ، وَوَافَقَهُ ابنُ كثير على ذلك .

أَمَّا الْهَيَثَمِيُّ عَلَى فَقد أُوهَم، فقال في « المَجمَع » (١١٧/١٠): « رواه الطَّبَرانِيُّ. وفيه ضُعفاءُ قد وُثِّقُوا ».

وكثيرٌ من النَّاس يَغتَرُّ بمثل هذا الحُكم ، ويَظُنُّ أَنَّهُ تقويةٌ للحديث ، وليس كذلك ؛ وزبَّانُ بنُ فائدٍ لم يُوثِّقهُ أحدٌ كما قد يَفهم بعضُ النَّاس من كلام الهيَثَمِيُّ ، إنَّما قولُهُ : « وُثِّقَ » يُشيرُ إلى ضعف التَّوثيقِ إنْ وَرَدَ ، أو إلى تعديلٍ ضِمنيًّ ، وقد قال فيه أبو حاتم : « صالحٌ » ، ولكنّها لا تُغني عنه شيئًا ، لاسيّما في روايته عن سهلِ بنِ مُعاذٍ . والله أعلم .

٠٣٠ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ إِبرَاهِيمَ عَلَيْتَ اللهِ سُمِّي: ﴿ ٱلَّذِى وَفَقَ ﴾ ؛ لِأَنَّهُ وَفَى عَمَلَ يَومِه: أَربَعَ رَكْعَاتٍ فِي النَّهَارِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخرَجَه ابنُ جَريرٍ في « التَّفسير » (١٩٣٩، و ٢٧/ ٤٣)، وفي « التَّاريخ » (١٩٣٩) من طريق إسرائيلَ بنِ يُونُس ..

وابنُ أبي حاتم في «تفسيره »، وآدمُ بنُ أبي إِياسٍ ، وعَبدُ بن مُميدٍ في «تفسيرهما » _ كما في « ابن كثيرٍ » (٧/ ٤٣٩ – ٤٤) _ من طريق حَمَّاد بن سَلَمةَ ...

وابنُ عساكر في « تاريخه » (٦/ ٢١٣ – ٢١٤) من طريق يزيد بن هارون ، ومَكِّيِّ بنِ إبراهيم ، كُلُّهم عن جعفر بن الزُّبيرِ ، عن القاسم ، عن أبي أُمَامَة مرفُوعًا .

وسَنَدُهُ ساقطٌ ؛ وجَعفَرُ بنُ الزُّبير تالفٌ ، قال أبو حاتم : « روى جعفرُ بنُ الزُّبير ، عن القاسم ، عن أبي أُمامة ، نُسخة موضُوعة ، أكثرَ من مئة حديثٍ » .

ولكن وجدتُ له طريقًا آخر .

أخرجه الطَّبَرانيُّ ، ومن طريقه ابنُ عساكر (٦/ ٢١٣) قال : حدَّثَنا أَحمدُ بنُ أَبِي يحيى الحَضرَمِيُّ ، نا مُحمَّدُ بنُ أَيُّوب بنِ عَافِيَةَ ، ثنا جَدِّي ، نا مُعاويةُ بنُ صالح ، عن سُليم بن عامر ، عن أبي أُمَامة مرفُوعًا فذَكَرَه . وإسنادُهُ وإن كان خيرًا من الأوَّل ، إلَّا أَنَّه ضعيفٌ ؛ وأحمَدُ بنُ أبي يحيَى ليَّنَهُ ابنُ يُونُس ، كها في « الميزان » (١/٣٢).

وعافيةُ بنُ أَيُّوبِ جَدُّ مُحَمَّدٍ قال الذَّهبِيُّ (٢/٣٥٨) : « تُكُلِّم فيه . ما هو بِحُجَّةٍ ، وفيه جَهَالةٌ » .

واللهُ أعلَمُ .

٢٣١ - سُئلتُ عن حديث: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ قَرَأً: ﴿ يَتُلُونَهُ حَقَّ النَّبِيَ عَلَيْكُ مَقَّ النَّبَاعِهِ ». وَقَال: ﴿ يَتَبِعُونَهُ حَقَّ اتَّبَاعِهِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ باطلٌ .

أَخرَجَهُ الخطيبُ البَغدَادِيُّ في « الرُّواة عن مالكِ » ، وفي « اقتضاء العِلم العَملَ » (١١٨) من طريق العبَّاس بن أحمد الخَوَاتِيمِيِّ ، ثنا العبَّاسُ بنُ الفضل الأُرْسُوفِيُّ ، نا أحمدُ بنُ عبد العزيز ، نا نَصرُ بنُ عيسى ، عن مالكِ ، عن نافع ، عن ابن عُمَر ، عن النَّبِيِّ عَيْسُهُ فذكرَه .

وصرَّح الخطيبُ ، فيها نَقَلَهُ الذَّهبيُّ في « الميزان » (٤/٣٥٤) ، أنَّ في إسنادِهِ غيرُ واحدٍ مِنَ المجاهيل ، وهم: الخوَاتِيمِيُّ ، وأحمدُ بن عبد العزيز ، ونصرُ بنُ عيسى .

أما الأُرسُوفِيُّ ، فَقَد اتَّهَمَهُ الذَّهبِيُّ فِي « الميزان » (٢/ ٣٨٦) بِخَبَرٍ باطلٍ . واللهُ أعلَمُ .

٢٣٢ - سُئلتُ: ذَكَرَ بعضُ الخُطباء أنَّ الإنسانَ إذا كان يُصَلِّى، وتكلَّم حَولَهُ ناسٌ، فوَعَى ما يقُولُون، فإِنَّ هذا يَقدَحُ في خُشُوعه، فهل هذا الكلام صحيحٌ ؟

• قلتُ : هذا بِحَسْبِ وعيِه لما يَدُور حولَه .

أمَّا إذا التَقَطَ المرءُ بعضَ ما يَدُور حَولَه ، فهذا لا يَقدَحُ في خُشوعه ؛ إذ لا يُتَصَوَّرُ أن يكونَ المرءُ أصمَّ عمَّا يجري حولَهُ ؛ فهذا مِن تكليف مَا لا يُتَصَوَّرُ أن يكونَ المرءُ أصمَّ عمَّا يجري حولَهُ ؛ فهذا مِن تكليف مَا لا يُطاق .

والدُّليل على ذلك ما:

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ (٣٣/ ٥٤)، وهذا لفظهُ والحديث في «الصَّحيحين» ومن حديث عِتْبانَ بنِ مالكِ ، قال : أَصَابَنِي في بَصَرِى بعضُ الشَّيء ، فبَعَثُ إلى رَسُول الله عَيْكُ : « إِنِّي أُحبُّ أَن تَأْتِينِي فَتُصَلِّي في مَنزِلي ؛ فأَتَّخِذُهُ مُصَلَّى » ، وقال : وفأتَى النَّبيُّ عَيْكُ وَمَن شاء اللهُ من أصحابه ، فَمَّ أَسندُوا فَدَخَلَ ، وهو يُصَلِّي في منزلي ، وأصحابُه يَتَحدَّثُون بينهم ، ثُمَّ أَسندُوا عُظْمَ ذلك وكُبْرَه إلى مالكِ بنِ دُخشُم ، قالوا : « وَدُّوا أَنَّه دعا عليه ، فَهَلَكَ ، ووَدُّوا أَنَّه أصابه شرُّ » ، فقضَى رسُولُ الله عَيْكُ الصَّلاة ، وقال : « فَودُّوا أَنَّه أصابه شرُّ » ، فقضَى رسُولُ الله عَيْكُ الصَّلاة ، وقال : « الحديث .

فَفِي هذا الحديثِ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكَةٍ وَعَى بعضَ كلامِهِم وهُو يُصَلِّي، فلمَّا قَضَى صلاتَه ردَّ عليهم، ولَم يَقدَح ذلك في خُشُوعِه عَلَيْكَةٍ. والله أعلم.

٣٣٧ - سُئلتُ عن حديثِ: عن عليِّ بن أبي طالبٍ مُعلَّكُ، أنَّهُ كان إذا استَكَمَ الحجر، قال: « اللَّهُمَّ! إِيمَانًا بِكَ، وَتَصدِيقًا بِكَ، وَتَصدِيقًا بِكَ، وَاتَّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ عَلَيْكُمْ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ لا يَثبُت .

أَخرَجَه الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٤٩٢) قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ مُحمَّدٍ ، الشَّافعيُّ ، قال : حدَّثني إبراهيمُ بنُ مُحمَّدٍ ، قال : نا حفصُ بنُ غِيَاثٍ ، عن أبي العُميسِ ، عن أبي إسحاق ، عن الحارِث ، عن عليِّ بن أبي طالبٍ . قال الطَّبَرانيُّ : « لَا نَعلَمُ أسند أبو العُميسِ ، عن أبي إسحاق حديثًا غيرَ هذا . ولم يَروهِ عن أبي العُميسِ إلَّا حفصٌ ، ولا عن حفصٍ إلَّا غيرَ هذا . ولم يَروهِ عن أبي العُميسِ إلَّا حفصٌ ، ولا عن حفصٍ إلَّا إبراهيمُ الشَّافعيُّ » .

• قلتُ : وهذا سَنَدٌ ضعيفٌ جدًّا ؛ والحارثُ هو الأَعوَرُ ، وهو واهٍ ، وبه ضعَّفَهُ الهيثميُّ في « مَجَمَع الزَّوائد » (٣/ ٢٤٠) ، لكِنَّه تسامَحَ في حقِّه ، فقال : « فيه الحارثُ ، وهو ضعيفٌ ، وقد وُثِّق »!!

وبَقِيَّةُ رجالِ الإسنادِ ثقاتٌ ، إلَّا ما كان من أُمرِ أبي إسحاقَ السَّبِيعِيِّ ؛ فإنَّه كان اختَلَطَ ، ثُمَّ هُو مُدَلِّسُ ، وقد عَنعَنه . والله أعلم .

لكن له شاهدٌ عن ابن عُمَر ، أنَّهُ كان إذا أراد أن يَستَلِمَ الحَجَر ، قال : ... فذكرَ مثله .

رجب ۱٤۲۰هـ

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٥٨٤٣) ، والعُقيليُّ في « الضَّعفاء » (١٣٦/٤) قالا: حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ الحُسين أبو حُصَينِ ..

والطَّبرانِيُّ أيضًا (٥٤٨٦) قال: حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ عُثمان بن أبي شَيبة، قالا: ثنا عَونُ بنُ سلَّامٍ، نا مُحمَّدُ بنُ مُهاجِرٍ، عن نافعٍ، عن ابن عُمَر. قال الطَّبَرانِيُّ: « لَم يَروِ هذا الحديثَ عن مُحمَّدِ بنِ مُهاجرٍ إلَّا عونُ بنُ سلَّامٍ».

وذَّكرَ العُقيليُّ هذا الحديث في ترجمة « مُحَمَّدِ بنِ مُهاجِر »، وقال: « لا يُتابَع عليه »، وسَبَقَهُ الإمامُ البُخاريُّ ، فرَوَى هذا الحديث في « التَّاريخ الكبير » (١/ ١/ ٢٣٠) ، في ترجمة « مُحَمَّدِ بنِ مُهاجِر »، ثُمَّ قال: « لا يُتابَع عليه ».

٢٣٤ – سُئلتُ عن حديث: « لَو كَانَ الفُحشُ رَجُلًا ، لَكَانَ رُجَلَ مَوْعٍ » .

• قلتُ : هذا حديثُ ضعيفٌ .

أخرَجَهُ ابنُ أبي الدُّنيا في « الصَّمت » (٣٢٨) قال : حدَّثنا الحَكَمُ بنُ مُوسَى ، حدَّثنا الوليدُ بنُ مُسلِم ، عن طلحة بن عَمرو ، عن عطاء بن أبي رباح ، أنَّ النَّبيَّ عَيِسُهُ قال لعائشة وَ عَلَيْهُ : « يا عائشةُ ! لَو كَانَ الفُحشُ رجُلًا ، لكان رَجُلً سَوْءٍ » .

والوليدُ بنُ مُسلِمٍ كان يُدَلِّسُ تدليسَ التَّسوِية ، وقد عَنعَنَ الإسنادَ . وخالَفَهُ أبو داوُد الطَّيَالِسِيُّ ، فأخرَجَهُ في « مُسنَده » (١٤٩٥) قال : حدَّثنا طلحةُ بنُ عَمرٍ و ، عن عطاءٍ ، عن عائشة مرفُوعًا .

فأنت ترى أنَّ الوليدَ بنَ مُسلِمِ أرسلَ الحديثَ ، فقال : « عطاءٌ ، أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ قال لعائشة » ، بينها قال الطَّيَالِسِيُّ : « عطاءٌ ، عن عائشة » .

غيرَ أَنَّ الإِسنادَ على الوَجهَين لا يَثبُتُ ؛ وطلحةُ بنُ عَمرٍ و متروكٌ ، تركهُ أَحمَدُ والنَّسائِيُّ وغيرُهما ، وقال البُخاريُّ : « ليس بشيءٍ ، كان يَحيَى ابنُ مَعِينٍ سَيِّءَ الرَّأي فيه » ، وضعَّفه أبو داوُد ، وابنُ سعدٍ وزاد : « جدًّا » ، والكلامُ فيه طويلُ الذَّيلِ .

ولكن وقفتُ له على طُرُوقٍ أُخرَى ..

منها ما : أخرَجَهُ البَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (١٧٢٢) ، وفي « الأسماء والصِّفات » (١/ ٢٥٦) ، والخطيب في « مُوْضِح الأوهام » (١/ ٣١٩) ، والأَصبَهَانِيُّ في « التَّرغيب » (١١٧١) ، والشَّجَرِيُّ في « الأَمَالِي » (٢/ ١٩٧) من طُرُقٍ عن إبراهيمَ بنِ مُحمَّدِ الشَّافعيِّ ، ثنا أبو غِرَارَةَ القُرشِيُّ مُحمَّدُ بنُ عبد الرَّحمن ، قال : أخبَرَنِي أبي ، عن القاسم ابن مُحمَّدٍ ، عن عائشة مرفُوعًا : « الرِّقن يُمنُّ ، والحَرَقُ شُؤمٌ ، وإذَا أرادَ اللهُ ابن مُحمَّدٍ ، عن عائشة مرفُوعًا : « الرِّقق يُمنُ ، والحَرَقُ شُؤمٌ ، وإذَا أرادَ اللهُ بأهل بيتٍ خيرًا أدخل عليهم الرِّفق . إنَّ الرِّفق لم يَكُن في شيءٍ إلَّا زانَهُ ، والحَرَقُ لم يَكُن في شيءٍ إلَّا زانَهُ ، والحَرَقُ لم يَكُن في شيءٍ اللَّا شَانَهُ . وإنَّ الحياءَ من الإِيهانِ ، وإنَّ الإِيهانَ وإن الفُحشَ من الفُجورِ ، في الخَبَّة ، ولو كان الحياءُ رجُلًا ، لكان صالحًا . وإن الفُحشَ من الفُجورِ ، وإن الفُحش من الفُجور ، وإن الفُحش من الفُحور ، ولو كان الفُحش رجُلًا يمشي في النَّاس لكان رجُلَ

وسَنَدُه ضعيفٌ جدًّا؛ ومُحُمَّدُ بنُ عبد الرَّحمن هذا ذَكرَهُ البُخاريُّ في «التَّاريخ الأوسط» (١٧٦/٢)، وقال بعد أن ذكر هذا الحديث: «وقال لي التَّاريخ الأوسط ابن أبي أُويسٍ -: سَمِعتُ مُحَمَّدَ بنَ عبدِ الرَّحمن بن أبي بكرٍ الجُدْعَانِيَّ القُرَشِيَّ المُلكِيَّ » ا.ه. .

والجُدْعَانِيُّ هذا تَرَكَهُ النَّسائِيُّ ، ونقل ابنُ عَديٍّ في « الكامل » (٢/٢٩٦) عن البُخاريِّ أنَّهُ قال : « مُنكَرُ الحديث » .

وقال أبو حاتم الرَّازيُّ ـ كما في « العِلل » (١٩٥٣) : « مُنكُرٌ بهذا الإِسناد » .

وثُمَّ طريقٌ آخرُ ..

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ فِي « الصَّغير » (١/ ٢٤٠) قال : حدَّثنا عبدُ الرَّحمن ابنُ مُعاوية المِصرِيُّ ، ثنا يحيى بنُ بُكيرٍ ، ثنا عبدُ الله بنُ لَهِيعة ، عن أبي الأَسْود مُحمَّد بن عبد الرَّحمن بن نَوفَل ، عن يحيى بنِ النَّضر ، عن أبي سَلَمة ، عن عائشة مرفُوعًا : « يا عائشة ! لو كان الحياءُ رجُلًا ، لكان رجُلًا صالحًا ، ولو كان البَذَاءُ رجُلًا ، لكان رجُلً سَوْءٍ » .

وشَيخُ الطَّبَرانيِّ لم أَجِد مَن وَتَّقه.

ولَكِن أَخرَجَهُ ابنُ أبي الدُّنيا في « الصَّمت » (٣٣١) ، وفي « مكارم الأخلاق » (٨٩) قال : حدَّثني إبراهيمُ بنُ سعيدٍ ، ثنا عُبيدُ بنُ أبي قُرَّة ، عن ابن لَهِيعة بسَنَدِه سواء ، بشطره الثَّاني ، دُون الأوَّل .

وعنده « الفُحشُ » ، بدل « البَذاءِ » .

وأَخرَجَهُ الخطيب في « تاريخه » (٢/ ٣٥٥) من طريق عُثمان بن صالحٍ ، ثنا ابنُ لَهِيعة بسَنَده سواء ، بشطره الأوَّل .

ووقع عند ابنِ أبي الدُّنيا ، والخطيب : « أبو النَّضر » ، بدل « يحيى بنِ النَّضر » .

قال الطَّبَرانيُّ: «لم يَروِهِ عن أبي سَلَمَة إلَّا يحيى بنُ النَّضر، ولا عنه إلَّا أبو الأَسْوَد. تفرَّد به ابنُ لَهِيعة ».

• قلتُ : هكذا اختُلِف في إسناده ..

فَرَوَاهُ يحيى بنُ بُكيرٍ ، عن ابن لَهِ يعة ، فقال : « يحيى بنُ النَّضر ، عن أبي سَلَمة » . .

ورَوَاهُ عُبيدٌ بنُ أبي قُرَّة ، وعُثمانُ بنُ صالحٍ ، عن ابن لَهِيعَة ، فقال :

« أبو النَّضر ، عن أبي سَلَمة » .

وأبو النَّضر هو سالمُ بنُ أبي أُميَّة .

وهذا الاضطرابُ من ابن لَهِيعة ؛ لسُوءِ حِفظِه .

وقد و جَدتُ له طريقًا رابعًا ..

أَخرَجَهُ العُقيليُّ في « الضَّعفاء » (٣/ ٨٥) من طريق أسدِ بنِ مُوسَى ، ثنا عبدُ الجُبَّار بنُ الوَرْدِ ، قال : سمعتُ ابنَ أبي مُلَيكة ، عن عائشة مرفُوعًا : « يا عائشة ! إيَّاكِ والفُحشَ ، إيَّاكِ والفُحشَ ؛ فإنَّ الفُحشَ لو كان رجُلًا ، لكان رَجُلَ سَوْءٍ » .

وعبدُ الجَبَّار بنُ الوَرد وَ ثَلَقهُ أَحمدُ ، وأبو حاتمٍ ، وابنُ حِبَّانَ ، والعِجليُّ ، ولكن قال البُخاريُّ : « يُخالِفُ في بعض حديثه » .

وقد تَابَعَهُ أَيُّوبُ بنُ مُوسى ، عن ابن أبي مُليكة ، عن عائشة مرفُوعًا ، وزاد : « وَلَو كَان الحياءُ رجُلًا ، لكان رَجُلَ صِدقٍ » .

أَخرَجَه الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٣٣٣) قال : حدَّثَنا أَحمدُ بنُ رِشدِين ، ثنا أَحمدُ بنُ وهبٍ ، أخبرني عَمرُو بنُ الحارِث ، عن أيُّوبَ ابن مُوسَى به .

قال الطَّبَرانيُّ : ﴿ لَمَ يَروِ هذا الحديثَ عن أَيُّوبَ بنِ مُوسَى إِلَّا عَمرُو بنُ الحارث . تفرَّد به ابنُ وهبِ » ا.هـ .

• قلتُ : وكُلُّهم مِنَ التُّقاتِ الأَثبَاتِ ، إلَّا شيخَ الطَّبَرانيِّ أَحمدَ بنَ رِشدِينَ ؛ فَقَد حَكَى ابنُ عَديٍّ أَنَّهُم كَذَّبُوه .

فالْتَابَعة لَا تَثبُت بهذا الإسناد.

أما قولُ العُقيليِّ: « وقد رُوِيَ هذا بغير هذا الإسناد، بأصلح من هذا، وبألفاظٍ مُختلِفَةٍ، في معنى الفُحش »، فهو لا يَقصِدُ تقوية الحديثِ بلفظه، بل يُشِيرُ إلى ثُبُوت معناه.

وقد يَقصِدُ العُقيليُّ بقوله: «أصلح » يعني: أخفَّ ضعفًا ، ولا يَعنِي الصِّحَّة ، وهذا معروف عند عُلماء الحديث. والله أعلَمُ.

رجب ۱٤۲۰هـ

٢٣٥ - سُئلتُ عن حديث: « لَو كَانَ الأُرْزُ رَجُلًا ، لَكَانَ حَلِيمًا ».

• قلتُ : هذا كَذِبٌ مَوضُوعٌ ، كما جَزَم به ابنُ القَيِّم في « الطِّبِّ النَّبويِّ » ، والحافظُ ابنُ حَجَرٍ ، والسَّخَاوِيُّ .

وكُلُّ حديثٍ وَرَدَ في فضل الأُرْزِ فمَوضُوعٌ .

وانظُر ..

« المَقَاصِدَ الحَسَنة » (ص ٤٣٦) ، و « كشفَ الخَفَاء » (٢/ ١٥٩) ، و « التَّمييز » (١٣١) لابن الدَّيْبَعِ ، و « تنزيه الشَّريعة المرفُوعَة » (٢/ ١٩٩) لابن عَرَّاقٍ ، و « الفوائدَ المَجمُوعة » (١٤٦) للشَّوكَانِيِّ .

٢٣٦ - سُئلتُ عن حديث: « يَا عَلِيُّ ! إِنَّمَا مَثَلُكَ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ ، كَمَثَلِ عِيسَى عَلَيْتُلِارٌ » ، فَنَزَلَ قولُه تعالى: ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ أَبْنُ مَرْبِيمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾ والزخرف: ٥٧] .

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ موضُوعٌ ، قَبَّحَ اللهُ وَاضِعَه .

أخرَجَهُ ابنُ حِبَّانَ فِي « المجروحين » (٢/ ١٢٢) ، ومن طريقه ابنُ الجُوزيِّ فِي « الواهيات » (١/ ٢٢٧ – ٢٢٨) من طريق عيسى بن عبد الله ، قال : حِنَّ إلى حدَّثني أبي ، عن أبيه ، عن جَدِّه عليِّ بن أبي طالب ، قال : حِنَّ إلى رسُولِ الله عَيَّلِيُّهُ يومًا ، فَوَجَدتُه فِي مَلَإٍ مِن قُريشٍ ، فنظرَ إليَّ وقال : « يا عَلِيُّ ! إِنَّهَا مَثَلُك فِي هذه الأُمَّة ، كَمَثل عِيسى ابنِ مَريَم ؛ أَحَبَّه قومٌ فأفرطُوا فيه ، وأبغضَهُ قومٌ فأفرطُوا فيه » ، _ قال : _ فضحِكَ الملأُ الذين عِندَه ، وقالُوا : « انظُرُوا ! كيف شبَّه ابنَ عمّه بعيسى » ، _ قال : _ ونزل القُرآنُ : ﴿ وَلَمَا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَعَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُونَ ﴾ [الزخرف: ٥٠] .

وهذا حديثُ كَذِبُ ؛ وآفتُهُ عِيسَى بنُ عبد الله هذا ، قال ابنُ حِبَّانَ : « يَروِي عن أبيه ، عن آبائِه أشياءَ مَوضُوعةً . لا يَحِلُّ الاحتِجاجُ به . كأنَّه كان يَهِمُ ويُخطِئ ، حتَّى كان يَجِيءُ بالأشياء المَوضُوعة عن أسلافه ، فبطَلَ الاحتجاجُ بها يَروِيه ؛ لما وَصَفتُ ... وهذه النُّسخة أكثرُها معمولةٌ » ، يعنى : مكذوبةً .

وله طريقٌ آخرُ ، دُون الآية .

أَخرَجَهُ أَحمدُ فِي « فضائل الصَّحابة » (١٠٢٥ – ١٢٢١) ، وابنُه عبدُ الله في « زوائد الفضائل » (۱۰۸۷) ، وفي « زوائد المُسنَد » (۱/ ۱٦٠) ، وفي « السُّنَّة » (١٢٦٣) ، والنَّسائيُّ في « خصائص عليِّ » (١٠٠) ، والبُخاريُّ في « التَّاريخ الكبير » (٢/ ١/ ٢٨١ – ٢٨٢) ، والبَزَّارُ (٣/ ٢٠٢) ، وأبو يَعلَى في « المُسنَد » (١/ ٢٠٤، ٤٠٧) ، وابنُ أبي عاصم في « السُّنَّة » (١٠٠٤) ، والبلاذُرِيُّ في « أنساب الأشراف » (٢/ ١٢٠) ، وابنُ الأعرابيِّ في « مُعجَمه » (ج٢/ ق٢٥١/ ١) ، والحاكمُ (٣/ ١٢٣) ، وابنُ الجوزيِّ في « الواهيات » (١/ ٢٢٧) ، وابنُ المغَازِلِيِّ في « مَناقِب عليٍّ » (١٠٤) من طريق الحَكَم بن عبد المُلِك ، عن الحارث بن حَصِيرَة ، عن أبي صادقٍ ، عن رَبِيعَة بنِ نَاجِدٍ ، عن عليِّ بن أبي طالبٍ ، أنَّ رسُول الله عَلَيْكُم قال: « يا عليُّ ! فيك مَثلٌ مِن مثل عِيسَى ؛ أبغَضَتهُ اليهودُ حتَّى بَهَتُوا أُمَّهُ ، وأُحَبَّتهُ النَّصارَى حتَّى أُنزَلُوه المَنزَلَ الذي ليس به ».

قال الحاكمُ: « صحيحُ الإسناد » ، فتعقّبه الذَّهَبيُّ بقوله: « قُلتُ : الحَكُمُ وهَّاهُ ابنُ مَعِينِ » .

• قلتُ : لم يَتَفرَّد به الحَكم ..

فتابعه مُحُمَّدُ بنُ كَثيرٍ الْمُلَائِيُّ ، قال : ثنا الحارثُ بنُ حَصِيرة بهذا لإسناد.

أَخرَجَهُ البَزَّارُ (٣/ ٢٠٢) ، وقال : « لا نَعلَمُه عن عليٍّ مرفُوعًا إلَّا بهذا الإسناد . ومُحَمَّدُ بنُ كثيرٍ هذا مُنكَرُ الحديث » .

وهناك علَّةُ أخرى ، وهي رَبِيعَةُ بنُ نَاجِدٍ ، لا يَكَادُ يُعرَف ، كها قال الذَّهبيُّ في « الميزان » ، ولم يَعتَبِر الذَّهبيُّ توثيقَ ابنِ حِبَّانَ ، والعِجليَّ ؛ لتَسَاهُلِهمَا ، لاسِيَّما في التَّابِعين . واللهُ أعلمُ .

٢٣٧ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ مِن أُمَّتِي مَن لَو جَاءَ أَحَدُكُم يَسأَلُهُ دِينَارًا لَم يُعطِهِ ، وَلَو سَأَلَ اللهَ الجَنَّةَ لَأَعطَاهَا إِيَّاهُ: يُسأَلُهُ دِينَارًا لَم يُعطِهِ ، وَلَو سَأَلَ اللهَ الجَنَّةَ لَأَعطَاهَا إِيَّاهُ: ذُو طِمرَينِ ، لَا يُؤْبَهُ لَهُ ، تَنْبُوْ عَنهُ أَعيُنُ النَّاسِ ، لَو أَقسَمَ عَلَى الله لَأَبَرَّهُ ».

• قلتُ : لا يصحُّ الحديثُ بهذا السِّياق ، وآخرُهُ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٧٥٤٨) قال : حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ إبراهيمَ العسَّالُ ، نا سَهلُ بنُ عُثمان ، نا أبو مُعاوية ، عن الأعمش ، عن سالم بنِ أبي الجَعد ، عن ثَوبَان مرفُوعًا فذكرَه .

قَالَ الْهَيَشَمِيُّ فِي « مَجَمَع الزَّوائد » (٢٦٤/١٠) : « رِجالُه رجالُه الصَّحيح » ، وهو يعني صحيحَ مُسلِمٍ ؛ لأن سَهلَ بنَ عُثمان من شُيوخ مُسلِم مُسلِم دُون البُخاريِّ .

وشَيخُ الطَّبَرانيِّ وتَّقَهُ أبو نُعيمِ الأَصبَهَانِيُّ في « أخبار أصبهان » (٢/ ٢).

ولكن عِبارةُ الهَيَثَمِيِّ لا تدلُّ على صحَّة الإسنادِ ، كما هو معروفٌ عند أهل العِلم بالحديثِ ؛ لأنَّ هذا الحُكمَ إِنَّما يَشمَلُ شَرطَين فحسبُ من شُروط الحديث الصَّحيح ، وهي خمسةٌ : أوَّلُها اتِّصالُ السَّنَد ، وهذا الإسناد مع ثقة رجاله ، إلَّا أنَّهُ غيرُ مُتَّصِل .

فقد صرَّح أحمدُ بنُ حنبلٍ ، وأبو حاتم الرَّازِيُّ أن سالمَ بنَ أبي الجَعدِ لم يَلقَ ثَوْبَانَ ، قال أحمدُ : « لم يسمع ثَوْبَانَ ، ولم يلقه » ، وقال أبو حاتم : « لم يُدرِك ثَوْبَانَ » .

وكلامُ الهَيْثَمِيِّ مع أَنَّهُ مُوهِمٌ لِغَيرِ الْمَتَخَصِّصِين ، إلَّا أَنَّهُ أَدقُّ من كلام شيخِه العِراقِيِّ ، الذي خرَّج هذا الحديثَ في « المُغني عن حمل الأسفار » ، فقال (٣/ ٢٧٧): « إسنادُه صحيحٌ » ، وقد بَيَّنَا لك المانعَ من ذلك . ثُمَّ علَّةُ أُخرَى مُؤتِّرة ، وهي المُخالَفة .

فقد خُولِف سَهلُ بنُ عُثمان في إسناده ..

خالفه الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلِ (ص ١٢) ، وهنَّادُ بنُ السَّرِيِّ (رقم ٥٨٧) كلاهما في «كتاب الزُّهد»، قالا: ثنا أبو مُعاوية ، عن الأعمش، عن سالم بنِ أبي الجَعد، قال: قال رسُولُ الله عَيْسَةُ : ... فذكرَهُ ، هكذا مُرسَلًا.

وعندهما: « وَلَو سَأَلَهُ الدُّنيالِم يُعْطِها إِيَّاه ، وما يَمنَعُهَا إِيَّاه لَهُوَانِهِ عليه ». وليس عِندَهُما _ و لا عِند الطَّبَرانيِّ ، فيها تَقَدَّم _ قولُه: « تَنبُو عَنهُ أَعيُن النَّاسِ » ، وسيأتي شاهِدُهَا .

فها هو أحمدُ وهنادٌ يُخَالِفان سهلَ بنَ عُثمانَ فيُرسِلَانِه ، وهما أَرجَحُ منه بلا شكِّ ، مع ثِقَة سهلِ بنِ عُثمان .

وتتأيَّدُ الرِّوايةُ المُرسَلةُ ، بأنَّ أبا مُعاويةَ تُوبِع على هذا الوجه المُرسَل .. فتابَعَهُ زائدةُ بنُ قُدامة _ وهو ثِقَةٌ ثبتُ _ ، فرواه عن الأعمش ، عن سالم بن أبي الجَعد ، قال : قال رسُولُ الله عَلَيْكُ : ... فذكره .

أَخرَجَهُ الحارثُ بنُ أبي أُسامة في « مُسنَده » (١١٠٣ –زوائده) قال : حدَّثنا مُعاويةُ بنُ عَمرِو ، ثنا زائدةُ .

ومُعاويةُ بنُ عَمرِو هو ابن الْمُهَلَّبِ ، مِن ثقات شُيوخ البُخاريِّ .

وقد خالَفَهُ يحيى بنُ يَهَانَ _ وهو سَيِّءُ الجِفظ _ ، فرَوَاهُ عن زائدة بن قُدامة بهذا الإسناد ، غير أنَّهُ قال : « قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : إِنَّ مِن أُولِيَائِي ... الخ » .

أَخرَجَهُ ابنُ أبي الدُّنيا في « الأولياء » (١١) قال: حدَّثنا أبو هشام _ هو الرِّفَاعِيُّ _ ، ثنا يحيى بنُ يَهَانَ .

ولعلَّ جَعلَ هذا الحديث من كلامِ الله تعالى ، وليس مِن كلام النَّبيِّ وَلِيسَ مِن كلام النَّبيِّ وَلِيسَ مِن كلام النَّبيِّ وَلِيسَ مِن سُوء حفظ يحيى بنِ يَهان .

فهذا كُلُّه يدلُّ على أن الأصل في هذا الحديث الإرسال ، وهو المحفُوظ . أمَّا قولُه: « تَنبُو عَنهُ أَعيُن النَّاس » ، فلَهُ شاهدٌ مِن حديث أبي هُريرة مرفُوعًا: « رُبَّ أَشعَثَ ، أَغبَرَ ، ذِي طِمرَينِ ، تَنبُو عَنهُ أَعيُنُ النَّاسِ ، لَو أَقسَمَ عَلَى الله لَأَبَرَّهُ » .

أَخرَجَهُ الحَاكِمُ في « المُستدرَك » (٣٢٨/٤) ، والطَّحَاوِيُّ في « المُشكِل » (١/ ٢٩٢) مِن طريق إبراهيم بن حمزة ، ثنا عبدُ العزيز بنُ أبي حازمٍ ، عن كثيرِ بن زيدٍ ، عن المُطَّلِب بنِ عبد الله ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا .

قال الحاكم: «صحيحُ الإسناد».

كذا قال! والإسناد مُنقطعٌ؛ فقد قال أبو حاتمٍ: « لَم يُدرِك المُطَّلِبُ أَحدًا مِنَ الصَّحابَةِ إلَّا سهلَ بنَ سعدٍ ».

ورأيتُهُ في « الجِلية » (١/٧) لأبي نُعيم ، رواه من طريق إبراهيم بن حرزة بذا الإسناد ، لكنَّهُ قال : « الوليدُ بنُ رَبَاح » ، بدل « المُطَّلِب بن عبدِ الله » ، وأخشى أن يَكُون تصحيفًا ، وكتابُ « الجِلية » ملآنٌ من مثله ، ولعله اختلافٌ في الإسناد . والله أعلم .

أَمَّا آخرُ الحديث ، فأخرَجَهُ البُّخاريُّ (٥/ ٣٠٦، و٨/ ١٧٧، ٢٧٤، و ۲۲ / ۲۲۳) ، وأَبُو داوُد (٥٩٥٤) ، والنَّسائِيُّ (٨/ ٢٦، ٢٧) ، وابنُ ماجَهْ (٢٦٤٩) ، وأحمدُ (٣/ ١٢٨، ١٦٧) ، وابنُ الجارُود في « المُنتقَى » (٨٤١) مُخْتَصَرًا ، وابنُ حِبَّان (٦٤٩٠) ، وابنُ أبي الدُّنيا في « الأولياء » (٤٤) ، والطّحاوِيُّ في « شرح المَعاني » (٤/ ٢٧١) ، والطّبرانِيُّ في « الكبير » (ج١/رقم٧٦٨، وج٢٤/رقم٦٦٤)، والبيهقِيُّ (٨/ ٢٥) والقُضاعِيُّ في « مُسند الشِّهاب » (١٠٠٢ – ١٠٠٤) ، والبَغَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (١٦٦/١٠) من طُرُقٍ عن حُمَيدٍ الطُّويل، عن أنس، أنَّ الرُّبيِّع عمَّةَ أنس كَسَرَت ثنيَّةَ جاريةٍ ، فطَلَبُوا إلى القوم العفوَ ، فأبَوْا ، فأتَوْا رسُولَ الله عَلَيْكَةٍ ، فقال: « القِصاص » ، قال أنسُ بنُ النَّضر: « يا رسُولَ الله ! تُكسَرُ ثَنِيَّةُ فُلانَةَ ؟! » ، فقال رسُولُ الله عَلَيْكَةِ : « يا أنسُ ! كتابُ الله القِصاص » ، _قال: فقال: « والذي بَعَثَكَ بالحَقِّ! لا تُكسَرُ ثنيَّةُ فُلانةَ! » ، _قال: _ فرضى القومُ ، فَعَفُوا وتَرَكُوا القصاص ، فقال رسُولُ الله عَلَيْكُم : « إنَّ مِن عباد الله مَن لو أقسَمَ على الله أَبَرَّهُ ».

وأَخرَجَهُ مُسلمٌ (٢٤/١٦٧٥) ، والنَّسائِيُّ (٨/٢٦–٢٧) ، وأحمدُ (٣/ ٢٨٤) ، وأَبُو يَعلَى (٣٣٩٦، ٣٥١٩) ، وابنُ حِبَّان (٦٤٩١) ، والبَيهَقِيُّ (٨/ ٦٤) من طَرَقٍ عن حمَّاد بن سَلَمَة ، عن ثابتٍ ، عن أنسٍ ، أنَّ أخت الرُّبيِّع ، أُمَّ حارثة ، جَرَحت إنسانًا ، فاختَصَمُوا إلى النَّبيِّ عَيَّالِكُهُ ، فقال رسُولُ الله عَلَيْكُ : « القصاص القصاص » ، فقالت أُمُّ الرُّبيِّع : « يا رسول الله ! أيُقتَصُّ من فُلانَة ؟! والله ! لا يُقتَصُّ منها » ، فقال النَّبيُّ والله ! لا يُقتَصُّ منها » ، فقال النَّبيُّ : « سُبحانَ الله ! يا أُمَّ الرُّبيِّع ! القصاص من كتاب الله ! » ، قالت : عَلَيْكُ : « سُبحانَ الله ! يا أُمَّ الرُّبيِّع ! القصاص من كتاب الله ! » ، قالت : فقال رسُولُ الله ! لا يُقتَصُّ منها أبدًا ! » ، _ قال : _ في زالت حتَّى قبلوا الدِّية ، فقال رسُولُ الله عَيِّكُ : « إنَّ من عباد الله من لو أقسم على الله لأبرَّه » .

• قلتُ : وسياقُ حديثِ مُمَيدٍ يَختلِفُ عن سياقِ حديث حمَّادِ بن سَلَمَةَ فِي ثلاثة أشياء :

الأُولى: هل الجانيةُ الرُّبيِّعُ ، أم أُختُها ؟

والثَّانية: هل الجِنايةُ كسرُ الثَّنيَّةِ ، أم الجِراحةُ ؟

والثَّالثة: هل الحالف أُمُّ الرُّبيِّع، أم أخُوها أنَسُ بنُ النَّضر؟

فاختَلَفَ العُلماءُ. فمنهُم من قال: «هما قِصَّتان مُتغايِرتان »، كابنِ حزمٍ ، والبَيهَقِيِّ ، واحتَمَلَهُ النَّووِيُّ .

ومنهم مَن قال: (الحديثُ حديثُ مُميدٍ) .

وخالَفَهُم آخَرُون ، فقالُوا: «حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ أَثْبَتُ مِن مُميدٍ فِي ثابتٍ » . وقد حرَّرتُ هذا البحثَ في «تَعِلَّة المَفؤود بشرح مُنتقى ابنِ الجارُود » (عَلَّة المَفؤود بشرح مُنتقى ابنِ الجارُود » (٩٠٨) . والحمدُ لله .

ومن شواهد هذه الفقرةِ ما:

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ في «كتاب الجَنَّة » (٤٨/٢٨٥٤) من حديث أبي هُريرة

البَرَاءُ بنُ مالكٍ ».

مرفُوعًا: «رُبَّ أَشْعَتُ ، مدفُوع بالأبواب ، لو أقسَمَ على الله لأَبَرَّهُ». وأخرَجَ التِّرمذيِّ (٣٨٥٤) من حديث جَعفَر بنِ سُليهان ، قال : حدَّثنا ثابتُ ، وعليُّ بنُ زيدٍ ، عن أنس بن مالكِ مرفُوعًا: « كم من أشعَثَ ، أغبَرَ ، ذي طِمرَينِ ، لا يُؤبَهُ له ، لو أقسَمَ على الله لأبَرَّهُ ، مَنهُم

وأخرَجَهُ أَبُو يَعلَى (٣٩٨٧) عن عليِّ بن زيدٍ وحده ، عن أنسٍ . قال التِّرمَذِيُّ : « هذا حديثُ حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه » . وله طُرُقٌ عن أنسٍ . واللهُ أعلمُ .

٢٣٨ - سُئلتُ عن حديث: « إِذَا وُضِعَ السَّيفُ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ ، لَمَ يُرفَع عَنهُم إِلَى يَومِ القِيَامَةِ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ أَبُو دَاوُد (٢٥٢)، والتِّرمذيُّ (٢٢٠٢)، وأحمدُ (٥/ ٢٧٨، الحَرَجَهُ أَبُو دَاوُد (٢٢٠١)، والحَربِيُّ فِي « الغريب » (٣/ ٩٥٦)، والبَيهَقِيُّ فِي « الدَّلائل » (٢/ ٢٦٥)، وأبو نُعيم في « الجِلية » (٢/ ٢٨٩)، وفي « الدلائل » (٢/ ٢٦٥) من طُرُقٍ عن حمَّاد بن زيدٍ، عن أَيُّوبَ بن أبي تَميمَة السَّختِيَانِيِّ، عن أبي قِلَابَةَ، عن أبي أَسمَاءَ، عن ثَوبَانَ مرفوعًا.

وهذا سَنَدٌ صحيحٌ.

و جَوَّد ابنُ كَثيرٍ إسنادَهُ في « تفسيره » ، وسبَقَ التِّر مذيُّ إلى ذلك فقال : « هذا حديثُ حَسَنٌ صحيحُ » .

ولهذا الإسناد مُتَابَعاتٌ عند الحاكم (٤/ ٩٤٩)، وغيرِهِ.

٣٩٧- سُئلتُ عن حديث: « عَجِبتُ لِغَافِلٍ لَيسَ يُغفَلُ عَنهُ ، وَعَجِبتُ وَعَجِبتُ لِعَافِلٍ لَيسَ يُغفَلُ عَنهُ ، وَعَجِبتُ وَعَجِبتُ لِمَن يَأْمَنُ الدُّنيَا وَالمَوتُ يَطلُبُهُ ، وَعَجِبتُ لِخَاجِكِ مِلءَ فِيهِ لَا يَدرِي أَرْضَى اللهَ أَو أَسخَطَهُ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

أَخرَجَهُ ابنُ عَديٍّ فِي « الكامل » (٢/ ٦٨٩) ، ومن طريقه البَيهَقِيُّ فِي « الشُّعب » (١٠٥٨٨) من طريق هشام بن يُونُس ، ثنا يحيى بنُ يَعلَى الأَسلَمِيُّ ، عن حُميدِ الأعرج ، عن عبد الله بن الحارث ، عن ابن مَسعُودٍ ، وكان يرفَعُه إلى النَّبيِّ عَيِّلِهُ وذكره .

وأَخرَجَهُ البَيهَقِيُّ أيضًا (١٠٥٨٧) من طريق عُثمان بن سعيدِ الدَّارِمِيِّ ، ثنا يحيى بنُ يَعلَى بهذا الإسناد .

وأخرَجَهُ القُضَاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (٥٩٤) من طريق وكيع بن الجَرَّاح ، عن مُميدٍ الأعرَج به .

وهذا إِسنَادٌ ضعيفٌ جدًّا ؛ لِوَهَاءِ مُميدٍ الأعرجِ.

قال البُخاريُّ ، وأبو حاتم الرَّازِيُّ : « مُنكَرُ الحديث » ، زاد أبو حاتم : « ضعيفُ الحديث ، قد لَزِمَ عبدَ الله بنَ الحارث ، عن ابن مَسعُودٍ . ولا نَعلَمُ لعبدِ الله عن ابن مَسعُودٍ شيئًا » .

ومعنى قولِ أبي حاتم: « لَزِمَ عبدَ الله بنَ الحارث ، عن ابن مَسعُودٍ » ،

معناه : لَزِمَ الرِّواية بهذا الإسناد .

وقال ابنُ مَعِينٍ : « ليس بشيءٍ » ، وضَعَّفَهُ أحمدُ .

وقال الدَّارَقُطنِيُّ: « مَترُوكٌ ، وأحاديثُهُ تُشبِهُ الموضُوعة ».

وقال ابنُ حِبَّانَ : « يَروِي عن عبد الله بن الحارث ، عن ابن مَسعُودٍ نُسخةً كأنَّها موضُوعةٌ » .

وقال ابنُ عَديِّ : « وهذه الأحاديثُ عن عبد الله بن الحارث ، عن ابن مَسعُودٍ ليست بمُستقيمَةٍ ، ولا يُتابَع عليها » .

فَالرَّاجِحُ أَنَّ الرَّجُل واهٍ ، كَمَا قَالَ الذَّهَبِيُّ .

أمَّا الحافظ ابن حَجَرٍ ، فقد تَسَاهَل في الحُكم عليه ، فقال في « التَّقريب » : « ضعيفٌ »!!

• ٢٤ - سُئلتُ عن حدیث: « أَنتُم فِي زَمَانٍ ، مَن تَرَكَ مِنكُم عُشرَ مَا أُمِرَ بِهِ هَلَكَ ، وَسَيَأْتِي زَمَانٌ ، مَن عَمِلَ مِنهُم بِعُشرِ مَا أُمِرَ بِهِ هَلَكَ ، وَسَيَأْتِي زَمَانٌ ، مَن عَمِلَ مِنهُم بِعُشرِ مَا أُمِرَ بِهِ نَجَا ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخرَجَهُ التِّرمَذِيُّ (٢٢٦٧)، ومن طريقه الذَّهَبيُّ في « تَذكِرَة الحُفَّاظ » (٢ / ١٨٥)، والطَّبَرانيُّ في « الصَّغير » (١١٥٦)، وأبو نُعيم في « الحِلية » (٢ / ١٦٨)، والسَّهمِيُّ في « الكامل » (٧/ ٣١٣)، والسَّهمِيُّ في « الكامل » (١٧٢١)، والسَّهمِيُّ في « تاريخ جُرجانَ » (ص ٤٦٤)، وتَكَامُّ الرَّازِيُّ في « الفوائد » (١٧٢١) من طُرُقٍ عن نُعيم بن حَمَّادٍ ، عن سُفيان بن عُيينَة ، عن أبي الزِّنَاد ، عن الأَعرَج ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا فذَكَرَه .

قال التِّرمذيُّ : « هذا حديثُ غريبٌ ، لا نَعرِفُه إلَّا من حديث نُعيمٍ ، عن سُفيان » .

وقال الطُّبَرانيُّ : « لم يَروِهِ عن سُفيان إلا نُعيمٌ » .

وكذلك قال ابن عَديٍّ ، وأبو نُعيمٍ .

وقال الذَّهَبِيُّ: «هذا حديثُ مُنكَرُّ ، لا أصل له مِن حديث رسُول الله عَلَى الله عَلَى

ونقل ابنُ الجَوزِيِّ في « الواهيات » (٢/ ٣٦٩) عن النَّسَائِيِّ ، أَنَّهُ قال : « هذا حديثُ مُنكَرٌ ، رواه نُعيمُ بنُ حَمَّادٍ ، وليس بثِقَةٍ » .

• قلتُ: ولا يُحتَمَلُ لنُعيمِ بنِ حَمَّادٍ التَّفرُّدُ بهذا الإسناد النَّظِيفِ. وقد بَيَّن الذَّهَبِيُّ فِي « سِيَر النَّبلاء » (١٠١، ٢٠٦) كيف وَقَعَ لنُعيمِ بنِ حَمَّدٍ هذا الوَهَمُ ، فقال: « وتفرَّد نُعيمٌ بذاك الخَبرِ المُنكر: حدَّثنا شفيان ... وذكرَ الحديثَ . ثُمَّ قال الذَّهَبِيُّ: وهذا ما أَدرِي: مِن أين أتى به نُعيمٌ ؟! وقد قال نُعيمٌ : « هذا حديثُ يُنكِرُونَه ، وإنَّما كُنتُ مع سُفيانَ ، فمرَّ شيءٌ ، قال نُعيمٌ : « هذا الحديث » . قلتُ : هو صادقٌ في سَمَاع لفظ الخَبر من سُفيان . والظَّهرُ ، واللهُ أعلَمُ ، أنَّ سُفيان قالَه مِن عندِهِ ، بلا إسنادٍ ، وإنها الإسنادُ قاله لِحَديثٍ كان يُريدُ أن يَروِيهُ ، فلمَّا رَأَى المُنكرَ تَعجَّب ، وقال ما قال عَقِبَ ذلك الإسناد ، فاعتقدَ نُعيمٌ أنَّ ذاك الإسنادَ لهذا القول . واللهُ أعلَمُ » ا.هـ .

وتعَقَّبَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ بعضَ ما قاله الذَّهبيُّ ، فقال في « النُّكَت الظِّراف على الأطراف » (١٧٣/١٠) : « قرأتُ بخطِّ الذَّهبيِّ : « لا أصل له ولا شاهدَ ، ونُعيمُ بنُ حَمَّادٍ مُنكَرُ الحديث ، مع إمامته » . قُلْتُ : بل وَجَدتُ له أصلًا ، أخرَجَهُ ابنُ عُيينة في « جامعه » ، عن معرُوفٍ بل وَجَدتُ له أصلًا ، أخرَجَهُ ابنُ عُيينة في « جامعه » ، عن معرُوفٍ المَوصِلِيِّ ، عن الحَسَن البَصرِيِّ به مُرسَلًا ، فيُحتَمل أن يكون نُعيمٌ دَخَلَ له حديثُ في حديثٍ » ا.ه. .

• قلتُ : وقد سُئل أبو حاتم الرَّازيُّ _ كما في « العِلل » (٢/ ٤٢٩) لولَدِه _ عن حديث نُعيم بنِ حَمَّادٍ هذا فقال : « هذا عندي خطأٌ ، رواه

جَريرٌ ، ومُوسى بنُ أَعيَنَ ، عن ليثٍ ، عن معرُوفٍ ، عن الحَسَن ، عن النَّبِيِّ عَيْلِيَّةٍ : مُرسَلُ » .

وأَخرَجَهُ أَبُو عَمرِو الدَّانِيُّ فِي « الفِتَن » (٢٢٩) من طريق إبراهيم بن مُحمَّدٍ ، عن ليث بن أبي سُليم به مُرسَلاً .

وقد وجدتُ له شاهدًا من حديث أبي ذَرِّ مُطَّفَّه .

أَخرَجَهُ أَحمدُ (٥/٥٥) قال : حدَّثَنا مُؤَمَّلُ ، ثنا حَمَّدُ ، ثنا حجاجٌ الأسودُ ـ قال مُؤَمَّلُ : وكان رجُلًا صالحًا ـ ، قال : سَمِعتُ أبا الصِّدِّيقِ ، كِدِّث ثابتًا البُنَانِيَّ ، عن رَجُلٍ ، عن أبي ذَرِّ مرفُوعًا : « إِنَّكُم في زمانٍ ، عُلمَاؤُهُ كثيرٌ ، خُطبَاؤُهُ قليلٌ ، من تَرَكَ فيه عُشيرَ ما يَعلَمُ هَوَى ـ أو قال : هَلكَ ـ ، وسَيأتِي على النَّاس زَمَانٌ ، يَقِلُّ عُلماؤُهُ ، ويكثُر خطباؤُه ، مَن تَمَك فيه بعُشير ما يَعلَمُ نجا » .

وقد اختُلف في إسناده ..

فأخرَجَهُ البُخارِيُّ في « التَّاريخ الكبير » (١/ ٢/ ٣٧٤) قال : « وقال إسحاقُ _ هو ابنُ راهوَيه _ : حدَّثنا الْمؤمَّلُ ، سَمِعَ حَمَّادَ بنَ سَلَمة ، سَمِعَ حَجَّاجًا الأسود ، يُحدِّث ثابتًا ، عن أبي الصِّدِّيق ، عن أبي ذرِّ، مرفوعًا _ نحه ه _ » .

ووَجهُ الاختلاف ، أنّهُ في رواية أحمدَ أنّ أبا الصّدِّيقِ هو الذي كان يُحدِّثُ ثابتًا ، وفي رواية البُخاريِّ أن حجاجًا الأسودَ هو الذي كان يُحدِّثُ ثابتًا ، بحضرة أبي الصّدِّيق . ووقعت واسطةٌ بين أبي الصّدِّيق ، وأبي ذرِّ في رواية أحمدَ ، بينها خَلَت روايةُ البُخاريِّ منها .

وقد أخرَجَهُ البُخاريُّ أيضًا ، قال : قال إبراهيمُ بنُ مُوسَى .. والهَرَوِيُّ فِي « ذُمِّ الكلام » (١٠٠) من طريق عليِّ بن خَشرَمٍ ، قالا :

ثنا عِيسَى بنُ يُونُس ، سمع حجَّاجَ بن أبي زيادٍ الأسودَ ، قال أَ حدَّثني

أبو نَضرَة ، أو أبو الصِّلِّيق _ شكَّ حجَّاجٌ _ ، عن أبي ذَرِّ مرفُوعًا نحوَه .

فهذه الرِّواية تُؤَيِّدُ _ في الجُملة _ رِوايَةَ إسحاقِ بن رَاهَوَيه المُتقدِّمةَ ، بإسقاط الوَاسِطَة ، ولكنْ وَقَعَ فيها الشَّكُّ من حجَّاجِ الأسودِ ، وهذا عندي اختلافٌ مُؤَثِّرٌ ، يُضَعَّفُ به الحديثُ .

والعلمُ عِند الله تعالَى.

﴿ تنبيهُ ﴾

وبعد كتابة ما تَقَدَّم بزَمانٍ ، وقفتُ على كتاب « المُداوِي » لأبي الفَيض الغُمارِيِّ ، فوجدتُه نقل كلامَ الذَّهَبِيِّ في نَكارَة الحديثِ ، وأنَّه ليس له أصلٌ ولا شاهدُ ، فعلَّق عليه قائِلًا (٢/ ٥٦٠) : « كذا قال! وهو ظُلمٌ وإسرافٌ ؛ وليس في الحكديثِ ما يُنكرُ ، بل الحالُ والواقعُ شاهدٌ له ؛ فإنَّ السَّلفَ الصَّالح ولاسيَّما الصَّحابة لو رأوا زمانَنا وأعمالَنا لَحَكموا علينا بالرِّدَّة! نعُوذُ بالله من سُوء القَضاء » انتهى .

• قلتُ : ونحنُ نعُوذ بالله من مخالَفة قانُون العِلم بلا مُستند ، إلّا بالهُوَى والتَّشهِّي ، فإنَّ تصحيحَ الحديثِ بواقعِ الحالِ مع قطعِ النَّظَر عن رعاية الاصطلاح لم يَقُل به أحدٌ ممَّن يُرجَع إلى قوله من أهل العِلم . والغُهاريُّ متناقِضٌ في هذا جِدًّا ، فقد رأيتُه في مواضعَ عديدةٍ من « المُداوِي » يُصحِّح الأحاديثَ المُنكَرةَ بأنَّ الواقعَ يشهَدُ لمعناها ، وفي مرَّاتٍ أخرى يُصحِّح الأحاديثَ المُنكَرةَ بأنَّ الواقعَ يشهَدُ لمعناها ، وفي مرَّاتٍ أخرى

ينتقد من يُصحِّحُ بالذَّوق دُون مراعاةٍ لعُلوم الحديث. ولو سَلَكنا هذا المَسلَكَ فسوف نُصحِّحُ المئاتِ ، بل الألوف ، من الأحاديثِ المَوضُوعة والباطلةِ ؛ فمُتُون هذه الأحاديثِ تلتقي مع الأُصول العامَّة للشَّريعة ، فهل يُمكنُ مثلًا أن نُصحِّحَ حديثَ : « من أَخَذ مالًا من نَهاوِشَ أَذهَبَهُ اللهُ نَهابرَ » وهو حديثُ موضوعٌ ، ومعناه : من أخَذ مالًا من غير حِلِّه أذهبَه اللهُ هَدَرًا ولم ينتفع به صاحبُه ؟ فهذا المعنَى يُوجَدُ في عموم آياتٍ وأحاديثَ ، وأنَّ الله يعاقِبُ صاحبَ المالِ الحرامِ بالابتلاء ، وقد رأينا عشراتِ الحِكاياتِ التي تدُلُّ على ذلك ، فهل يُمكنُ أن نُصحِّحَ هذا الحَديثَ مع قطع النَّظر عن إسنادِه لأنَّه يوافِقُ الواقعَ ؟!

وقد رأيتُ الغُماريَّ يقوِِّي الأحاديثَ بناءً على هذا الأصلِ الباطِل في مَواضعَ من « المُداوِي » ، أَذكُر لك بعضَها ليس على سبيل الحَصر .

فمن ذلك:

أَنَّ السِّيوطِيَّ ذكر في « الجامِع الصَّغير » حديثَ : « اقرؤوا على موتاكم ﴿ يَسَ ﴾ » ، فقال الغُهاريُّ (٢/ ١٣٣ – ١٣٤) :

ابن بُندَارَ ، ثنا مُحُمَّدُ بنُ يحيى بن أبي عُمرَ ، ثنا عبدُ المَجيد بنُ أبي رَوَّادٍ ، عن مُوَقِّرِيِّ بنِ سالم ، عن صفوانَ بنِ عمرٍ و ، عن شُريح ، عن أبي الدَّر داء ، قال: قال رسُولُ الله عَيْسَةُ: ما مِن ميّتٍ يموتُ فيُقرأُ عنده ﴿ يَسَ ﴾ إلّا هَوَّن الله عليه » ، ويُؤيِّدُ هذا ما حكاه الشَّارَحُ نفسُه في « الكبير » ، عن ابنِ العَربِيِّ ، أنَّه قال : مرضتُ وغُشِي عليَّ وعُدِدتُ من المَوتَى ، فرأيتُ قومًا كَرَشِّ المطَرِ يريدُون أذِيَّتي ، ورأيتُ شخصًا جميلًا طيِّبَ الرَّائحةِ شديدًا، دفَعَهُم عنِّي حتَّى قَهَرَهُم، فقلتُ: « مَن أنتَ ؟! »، قال: « سُورَةُ ﴿ يَسَ ﴾ ، فأفقتُ ، فإذا بأبي عِند رأسي وهو يبكي ويَقرأ ﴿ يسَ ﴾ وقد خَتَمَها . انتهَى . وأيضًا ، فإنَّ الميِّت في حالة الاحتِضار لا يكُون غالبًا مِن أهل الفهم والتَّدبُّر ؛ لما هو فيه مِن أَلَم الموتِ وكُرَبِه وهوله ، بل الشَّارِحُ قد اختار الجمعَ وهو قراءَتُها على الميِّت بعد مفارَقة الرُّوْح ، كما يُفيدُه عمُومُ لفظ الحديثِ ويُصَرِّح به حديثُ أبي الدَّرداء ، فبطَل التَّعليلَ بها قالَه ابن القيِّم واعتَمَده الشَّارحُ » انتهَى.

صِحَّةَ الاسم: مَرْوان.

ومروانُ بنُ سالم هذا ساقطٌ ، كذَّبه السَّاجِيُّ وقال : «يضع الحديث » ، وكذلك قال أبو عَروبَة ، وَتَركه النَّسائِيُّ والدَّارَقُطنِيُّ ، وقال النَّسائِيُّ وأحدُ وابنُ مَعِينِ والعُقَيلِيُّ : « ليس بثقة » ، وقال البُخارِيُّ ومُسلمُ وأبو حاتم الرَّازِيُّ والفَسَوِيُّ وأبو نُعَيم الأصبَهانِيُّ : « مُنكرُ الحديث » ، وأد أبُو حاتم : « جِدًّا » ، وقال ابنُ عَدِيِّ : « عامَّة حديثِه لا يُتابِعُهُ الثَّقاتُ عليه » ، والكلام فيه طويلُ الذَّيل .

فهل يُمكن أن يُقوَّى هذا الحديثُ برُؤيا منامِ رآه إنسانٌ مها بَلَغَ صلاحُهُ ؟!

وقد اتَّفق أهلُ العِلم أنَّه لا تُؤخَذُ أحكامٌ شرعيَّةٌ من المنامات. فلو أنَّ المُسلمين اختلَفُوا في أوَّل يوم من رمضان ، فرأى رجلٌ النّبيّ عَيَّالِيّهُ في منامه رُؤيَا صِدقٍ ، وقال له: « غدًا أوَّلُ رمضان » فلا يَلزَمُ هذا الرّجُلَ أن يصوم الهذه الرّؤيا. والله أعلم.

ومن ذلك أيضًا:

أَنَّ السِّيوطِيَّ أُورَدَ فِي « الجامِع » حديثَ : « أقلُّ ما يُوجَدُ فِي أُمَّتِي فِي آخِر الزَّمان دِرهم حلالٌ ، أو أخْ يُوثَقُ به » ، فقال الغُماريُّ (٢/ ١٣٧) : « قال الشَّارِح فِي « الكبير » : « قال ابنُ الجَوزِيِّ : هذا لا يَصِحُّ ؛ قال يحيى : « يزيدُ بنُ سِنانَ _ أحَد رِجالِه _ غيرُ ثقةٍ » ، وقال النَّسائِيُّ : « متروكُ الحديث » ، ومِن ثَمَّ رَمَزَ المصنِّفُ لضعفه » .

قلتُ [القائلُ الغُماريُّ]: لا يَلزَم من ضعفِ السَّند ضعفُ الحديثِ ؟ فإنَّ الواقعَ يشهَدُ بصِدقِ هذا الحديثِ ، فأقلُ ما يوجَدُ اليومَ دِرهمٌ حلالُ

لكثرة مُعامَلات الرِّبا وأخذِ الرَّشاوي والأموالِ بالباطِل ، وأخٌ يُوثَق به لكثرة الجواسيس وتحاسُدِ النَّاس وتَبَاغُضِهم ومَحَبَّةِ إفشاء الأسرار وتتبُّع العَوْرات وإيصالهِا إلى الأعداء . فلا حَول ولا قُوَّة إلَّا بالله » انتهَى .

• قلتُ : فهل رأيتَ مِثلَ هذا قطَّ ؟! حديثٌ فيه متروكٌ ، فيقُول : « لا يَلزَم تضعيفُ الحديثِ به ؛ لأنَّ الواقع يشهَدُ له »! فها فائِدةُ علم الحديث إذن ؟!

ونقولُ للغُمارِيِّ ما قاله هُو في « اللَّداوي » (٢٤٣/٢) وهو يتَعقَّبُ الْمُناويَّ إذ حسَّن إسنادَ حديثٍ منكرٍ ، قال : « أَخَذَ هذا [يعني : المُناوِيَّ] من قول العامِرِيِّ في « شرح الشِّهاب » كما صرَّح به في « الكبير » . والعَامِرِيُّ يُصحِّحُ الحديثَ بحسب ذَوقِه وهواه ، غيرَ مُرتَكِنٍ في ذلك إلى قاعدةٍ حديثيَّةٍ ، ولا ناظِرٍ إلى إسنادٍ ، فهو كالشَّارح مِن أعجَب مَن رأينا من الرِّجال المُتكلِّمين على الأحاديث » انتهى .

والذي اتَّفق عليه العُلماءُ أنّه لا يُنظَرُ في المَتن إلّا بعد النّظر في الإسناد ؛ فعليه المُعوّلُ . وما أجمل ما خَتَم به الذّهَبِيُّ ترجمة يحيى القَطّان من « السّير » (٩/ ١٨٨) ، إذ نقل عن مُحمَّد بن عبد الله بن عبّارٍ ، قال يحيى بنُ سعيدٍ : « لا تَنظُروا إلى الحديث ، ولكن انظُرُوا إلى الإسناد ، فإن صحَّ الإسناد ، وإلّا فلا تغتَرُّوا بالحديث إذا لم يصحّ الإسناد » .

ومن ذلك أيضًا:

أَنَّ السِّيُوطِيَّ أُورَدَ حديث: « أكذبُ النَّاس الصَّبَّاغُون والصَّوَّاغُون » ، فقال الغُمارِيُّ (٢/ ١٧٤ – ١٧٥):

« وهُو فِي نَقدِي حديثُ باطلٌ موضوعٌ ، ما نَطَق به رسولُ الله عَنْ ولا رواه عنه أَبُو هُريرة . وكيفَ ينطِقُ مَن لا يَنطِق عن الهَوَى بها يُخالِف الواقع ؟! فها الصَّوَّاغُون والصَّبَّاغُون بأكذبِ النَّاس ، ولا هُم خَصُوصون بذلك مِن بين سائر الصُّنَاع . وإذا كان يُرَدُّ بِمِثل هذا ولو كان مِن رواية الثَّقة ، بل من رواية الآحاد ، فكيف به وهُو مِن رواية الضَّعفاء والمَترُوكين ؟ [ثمَّ خَتَمَ بحثَه بذِكر لفظِ الدَّيلَمِيِّ ، يقول : « أكذَبُ النَّاس الصُّنَاع » ، فقال :] وفي هذا السَّنَد ضُعفاءُ ، على أنَّه أعمُّ مِن الذي قبله ، وفيه مُوافَقةُ للواقع ، ومع ذلك فإنِّي أجزِمُ ببُطلانِه أيضًا ، وأنَّه ما خرج من شفتي النَّبيِّ عَيُّكِيُّهُ » انتهَى .

• قلتُ : كذا قال ! ومُخَالَفةُ الواقِع أمرٌ نِسبيٌّ يخضعُ للمَفهوم ، والمَفهُومُ لا يَنحَصِر ، وقد يَتَوهَّمُ المرءُ الشَّيءَ ولا يكونُ كها توهَّمَه . فيرُدُّ حديثَ الثَّقة بمثل هذا ، وفي هذا جنايَةٌ على النَّصوص . وقد ردَّ الغُهارِيُّ رواياتٍ لثقاتٍ مشهورين بهذا الأصل الباطِل .

ونحنُ نوافقه على أنَّ حديث: « أكذَبُ النَّاسِ الصَّبَّاغُون ... » باطلٌ موضوعٌ . لكن لو توهَّمنا _ جَدَلًا _ أنَّ الحديث صحيحٌ ، فيُمكنُ تأويلُ دلالته ، بأنَّ أفعلَ التَّفضيل هنا خَرجَ على غير بَابِهِ ، وإلَّا لَلَزِمَنَا أن نرُدَّ حديثَ : « ما أقلَّت الغَبراءُ ولا أظلَّت السَّماءُ أصدقَ لهجةً مِن أبي ذرِّ » حديثَ : « ما أقلَّت الغَبراءُ ولا أظلَّت السَّماءُ أصدقَ لهجةً مِن أبي ذرِّ » وما أشبههُ . فلقائل أن يقول : هذا كَذِبُ ، وإلَّا فأبو بكر الصِّدِيقُ أصدقُ منه ، فكيف يفوقُهُ أبُو ذرِّ في شيءٍ صار لقبًا عليه وهو « الصِّدِيق » ؟ ولكن للعُلهاء في هذا تأويلاتُ سائغةُ تُراجَع من مَظانَها .

ومن ذلك أيضًا:

أَنَّ السِّيُوطِيَّ ذكر حديث: « اللهُمَّ! لا يُدركني زمانٌ ، ولا تُدرِكوا زمانًا ، لا يُتَّبَعُ فيه العليمُ ، ولا يُستَحيا فيه من الحَليم ، قُلوبُهُم قُلوبُ الأعاجم، وألسِنَتُهُم ألسنةُ العَرَب »، قال الغُماريُّ (٢/ ٢٢٥-٢٢٦): « قال الشّارحُ : « بإسنادٍ ضَعَّفوه » . قلتُ : ليس هو بضعيفٍ ، إنَّما هو مِن رواية ابن لَهِيعَة ، وحديثُهُ حَسَنٌ إذا لَمَ يُخالَف فيه ، لاسيَّما إذا كان له شاهدٌ أو صدَّقه الواقعُ ، كهذا . فإنَّ الزَّمان الذي وَصَفَهُ النَّبيُّ عَلَيْكُمُ هو هذا ، فإنَّه لا يُتَّبِعُ فيه العليمُ ، ولا يُستَحى فيه من الحليمِ ، بل رفع الله من أهلِهِ الحَياءَ واحترامَ أهل الفضل والدِّين ، وعدم الالتفات للعُلماء ، بل أصبَحَ العليمُ فيه مرذولًا محتَقَرًا ، لاسِيَّما الطَّائفةُ العَصْريَّةُ فإنَّهم لا يُقيمون للدِّين وأهله وزنًا ، ولا يَرضَون عِلمَ عالِم ولا إرشادَ مُرشِدٍ ، بل يَرُونَ الحَقُّ مَا هُم عليه من التَّفَرنُج والفُجور والإلحاد والفِسقِ والكُفور، قلوبُهُم قلوبُ الأعاجمِ ، وهَوَاهم هوى الفِرنج ، وحالَهُم حالَ الزَّنادقة ، وألسِنَتُهُم ألسنةُ العرب، لَم يَبق لهم من الإسلام إلَّا اللِّسانُ والأسماءُ، فإذا قيل للواحد منهم: « إنَّ الدِّين الإسلامِيَّ يُنافِي ما أنتُم عليه » وتَلا القُرآنَ والسُّنَّةَ ، قال : « أنتُم أعداءُ الدِّين ، تُشَوِّهونه وتُنَفِّرون منه النَّاس ، إنُّها الدِّين في القَلب ، وما عدا ذلك من امتِثَال الأوَامر واجتِناب المُنَاهي فَغُلُوٌّ وتنطُّعٌ وضلالٌ من أهله يأكُلُون به أموال النَّاس » . هذا حالَهُم ، أصبحَ مشهورًا ذائعًا والنَّاسُ يَدخُلون معهم فيه أفواجًا أفواجًا ، فيُصبِح الرَّجُلُ مُؤمِنًا ويُمسي عصريًّا كافِرًا مُلحِدًا لسانُّهُ لسَانُ العَرَب وقلبُهُ قلبُ

العجم ، لا يَهوَى إلَّا حالَة العَجَم ولا يُقدِّس إلَّا سيرَةُم ولا يَعتَقِدُ الفَضلَ والخَير إلَّا في اتِّباعِهِم . فكيف يكُونُ الحديثُ ضعيفًا وقد ظَهَر مِصداقُهُ بعد مُضِيِّ أزيَدَ من ألف سنة ؟! هذا ، وإنِّي في شكِّ مِن وُجُود حديث أبي هُريرَة في « مُستَدرَك الحاكِم » ، فقد تَتَبَّعتُه في مظانّه فلم أرهُ فيه ، وقد اقتصر الحافِظان المُنذِريُّ والعِراقِيُّ على عَزوهِ لأَحمدَ مِن حديث سهل بن سعدٍ ، وما تَعرَّضا لحديثِ أبي هُريرة ، فالغَالِب أنَّه سبقُ قلمٍ من المصنف . والله أعلم » انتهَى .

• قلتُ: وليس في يد الغُمارِيِّ ما يَرُدُّ به على تَضعيفِ الحديثِ سوى قوله: «ليس هو بضعيفٍ ... لاسيَّما إذا كان له شاهدٌ أو صدَّقه الواقع »، وأطال الكلام في ذلك كما رأيتَ. ولَّا نظر إلى الحديثِ وتكلَّم بقانون العِلم لم يكُن مصيبًا ؛ لأنَّه ذكر أنَّه مِن روايَة ابن لهَيعَة ، قال : «وهو حَسَنُ الحديث إذا لم يُخالَف »، وقد خُولِف ابنُ لهيعَة كما يأتِي .

ولو سلَّمنا أنَّه لم يخالَف فإنَّه لم يُتابَع أيضًا عند الغُهاريِّ ، وهذا هُو التَّفرُّد عند العُلهاء ، وابنُ لهيعة إذا تفرَّد لا يُحسِّنُ أحدٌ يُحسِنُ النَّقدَ حديثَهُ ، وإن فشَا ذلك في المتأخِرين .

وقد صرَّح الذَّهَبِيُّ فِي « الميزان » أنَّ تفرُّد الصَّدُوق يُعدُّ مُنكَرًا ، وهذا القولُ يحتاجُ إلى تفصيل ليس هَاهُنا موضِعُهُ .

ولو سلَّمنا أيضًا أنَّ ابنَ لهيعَةَ تُوبع فشَيخُهُ مجهولٌ ..

فقد أخرجَه أحمدُ (٥/ ٣٤٠) قال : حدَّثنا حَسَنُ بنُ مُوسَى ، أخبَرَنا ابنُ لهيعَة ، حدَّثنا جميلُ الأسلَمِيُّ ، عن سهل بن سعدٍ مرفوعًا .

وجميلٌ هذا هو الحَذَّاءُ الأسلَمِيُّ ، قال الحافِظُ في « تعجيل المَنفَعة » (١٤٩) : « عن : أبي هُريرَة ، وسهلِ بن سعدٍ . وعنه : ابنُ لهيعَة ، وبَكرُ ابن مُضَرٍ ، وغيرُهما . فيه نظرٌ ، وقال في « الإكهال » : مجهولٌ . قلتُ : قد ذكره ابنُ حِبّان في « الثّقات » في أتباع التّابعين ، فكأنّه لم يَثبُت عندَه روايَتُهُ عن صحابيً ، وقال : يَروِي المراسِيلَ ، روى عنه عمرُو بن الحارث . وقال ابن يُونُس في « تاريخ مصر » : جميلُ بن سالم مولى أسلم ، يُكنّى أبا عُروة ، روَى عنه عمرُو بنُ الحارِثِ وابنُ لهيعَة ، وحديثُهُ عن سهلِ معلولٌ » انتهى .

• قلتُ : أمَّا ابنُ لهيعَةَ فقد خالَفه عمرُو بنُ الحارِث _ وهو أحدُ الأثبات _ ، فرواه عن جميل بن عبد الرَّحمن الحذَّاء ، عن أبي هُريرة مرفوعًا فذكر مثله .

أخرَجَه الحاكِمُ في « كتاب الفِتَن » (١٠/٥-المُستدرَك) من طريق بكرِ بن مُضَرِ ، عن عمرِو بن الحارث بهذا ، وقال : « صحيحُ الإسناد »!! كذا قال الحاكِمُ ، وقد عرفتَ ما فيه ، فالحديثُ مُضطرِبٌ ضعيفُ الإسناد .

وَذَكر له الغُهارِيُّ شاهِدًا من « مُسنَد الفِردَوس » للدَّيلَمِيِّ ، عن عليِّ ابن أبي طالبِ مرفوعًا مثلَه ، ولم يتكلَّم على إسنادِه .

وهو حديثُ باطلٌ كغالِبِ مفاريد الدَّيلَمِيِّ ؛ وفي إسنادِهِ عبدُ الله بنُ مُحمَّد بنِ وهبِ الدِّينَورِيُّ ، وهو ابنُ حِمدَانَ ، كان له حِفظٌ ومعرِفةٌ ، ولكن تَركه الدَّارَقُطنِيُّ ، وقال مرَّةً : « يضعُ الحديثَ » ، ورماه عُمرُ بنُ ولكن تَركه الدَّارَقُطنِيُّ ، وقال مرَّةً : « يضعُ الحديثَ » ، ورماه عُمرُ بنُ

سهل بالكذِب، كما قال ابنُ عَديٍّ، ولعلَّ ذلك لأنَّه كان يَجمَع الغَرائب، قال ابنُ عُقدة : « كتبَ إليَّ ابنُ وهب [يعني : الدِّينَوريَّ هذا] جُزأين من غرائب سُفيانَ الثَّورِيِّ ، فلم أعرف منها إلَّا حديثين ، وكان قد سوَّى عامَّتها عن شُيوخه الشَّامِيِّين ، فكنتُ أَتَّهِمُهُ ».

قال ابنُ عَدِيِّ : « وقبِلَه قومٌ وصَدَّقُوه » .

وابنُ وهبِ الدِّينَورِيُّ هذا ليس هُو صاحب « اللَّجالَسة » ، هذا اسمُهُ: أَحمدُ بنُ مروانَ ، وقد اتَّهمَه أيضًا الدَّارَقُطنِيُّ بوضع الحَديث ، وخالَفَه غيرُهُ.

فقد رأيتَ أنَّ الشَّاهِدَ ساقطٌ عن حدِّ الاعتبار به.

وخُلاصَةُ ما أريدُ أن أقولَه:

إِنَّ تصحيحَ الأحاديثِ أو تضعيفَها بموافَقَة الواقعِ لها ، أصلٌ باطلٌ لا يجوزُ الاعتهادُ عليه ؛ لأنَّ علمَ الحديث قائمٌ على تصحيحِ أو تَوهِين نِسبة الكَلام إلى النَّبِيِّ عَيَّلِكُمْ أوَّلًا ، وإلى غيره ثانيًا . ولو نظرتَ في كتاب « المُعجَم الأوسَط » للطَّبَرانِيِّ ، أو « الأفراد » للدَّارَقُطنِيِّ ، لوجدتَ أنَّ جُمهُورَ متُونِ الكِتابَين صحيحةٌ ، لكنَّها بأسانيدَ مُنكرةٍ أو باطِلةٍ ، مع أنَّ المُتُون معروفةٌ من غير هذا الوجه ، ومع ذلك فلا يَحكُم أحدٌ لها بالصِّحَة بهذا الإسناد . وصِحَّةُ الكلامِ في ذاتِهِ شيءٌ ، وثُبُوتُهُ عن قائِله شيءٌ آخر ، فليس كلُّ كلام حَسَنِ يَصلُحُ أن يكون حديثًا .

فهذه تَذكِرَةٌ وتنبيةٌ .

والله المُستَعان لا ربَّ سواه ، وهُو أعلَى وأعلم .

٢٤١ - سُئلتُ : هل صحيحٌ ما ذكره الحافظُ جلالُ الدِّين السِّيُوطيُّ فِي «كتاب الحاوي » أنَّ حديث : « أَبِي وَأَبُوكَ فِي السِّيُوطيُّ فِي «كتاب الحاوي الضَّعيفة ، بِرَغْمِ أنَّ مُسلِمًا رواه فِي النَّارِ » من جُملة الأحاديث الضَّعيفة ، بِرَغْمِ أنَّ مُسلِمًا رواه في «صحيحه » ؟

• قلتُ : نعم!

فقد أُورَدَ السِّيُوطِيُّ في « مَسَالِك الحُنَفَا في وَالِدَيْ الْمُصطَفَى » (٢/ ٤٣٥ - ٤٣٥) سُؤالًا ، في مسألة إيهان وَالِدَي النَّبِيِّ عَلَيْكُم ، فقال: « فَإِن قُلتَ : بَقِيَت عُقدَةٌ وَاحِدَةٌ ، وهي ما رَوَاهُ مُسلِمٌ عن أنَس ، أنَّ رجُلًا قال : « يا رسُول الله ، أين أبي ؟ » ، قال : « فِي النَّارِ » ، فلمَّا قفَّى ، دعاه ، فقال : « إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ » . وحديثُ مُسلِم ، وأبي داوُد ، عن أبي هُريرَة ، أنَّهُ عَلِيلًا استَأذَنَ في الاستغفار لأُمِّه ، فلَم يُؤذَن لَهُ ، فاحلُل هذِه العُقدَة . قلتُ : على الرَّأس والعَينِ ! والجَوَابُ : أنَّ هذه اللَّفظة ، وهي قولُه : « إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ » لَم يَتَّفِق على ذِكرها الرُّواةُ ، وإنَّما ذَكَرَها حَمَّادُ بنُ سَلَمة ، عن ثابتٍ ، عن أنسٍ ، وهي الطَّريقُ التي رواه مُسلِمٌ منها . وقد خالَفَهُ مَعمَرٌ ، عن ثابتٍ فلم يَذكُر : ﴿ إِنَّ أَبِي وأَبَاكَ فِي النَّارِ » ، ولكن قال : « إِذَا مَرَرتَ بِقَبرِ كَافِرٍ فَبَشِّرهُ بِالنَّارِ » ، وهذا اللَّفظُ

لا دَلَالَةَ فيه على والدِه عَيْسِكُم بأمرِ البتَّة ، وهو أَثبَتُ من حيثُ الرِّواية ؛ فإنَّ

مَعمَرًا أَثبَتُ من حمَّادٍ ؛ فإنَّ حمَّادًا تُكُلِّم في حِفظِه ، ووَقَعَ في أحاديثِهِ مناكيرُ ، ذَكرُوا أَن رَبِيبَهُ دسَّها في كُتُبِه ، وكان حمَّادُ لا يَحفَظُ ، فَحدَّث بها ، فوهِمَ ، ومِن ثمَّ لَم يُخَرِّج له البُخاريُّ شيئًا ، ولا خَرَّج له مُسلِمٌ في الأُصول ، إلَّا مِن حديثه ، عن ثابتٍ ... وأمَّا مَعمَرُ فلَم يُتكلَّم في حِفظِه ، ولا استُنكِر شيءٌ من حديثه ، واتَّفَق الشَّيخانِ على التَّخريج له ، فكان لفظُهُ أثبتَ ... [ثُمَّ ذكر السِّيُوطِيُّ شاهدًا لحديث مَعمَرٍ ، مِن حديث سعد بن أبي وَقَاصِ رَكِ] » .

وقد ألَّفَ السِّيُوطِيُّ في هذه المسألة مُؤلَّفاتٍ سبعةً ، وهو يُكرِّرُ في كُلِّ جُزءٍ ما يكونُ مذكُورًا في جُزءٍ آخرَ ، وقَلَّما يأتي بزيادةٍ نافعةٍ ، بل التَّكَلُّفُ هو السِّمةُ الظَّاهِرةُ فيها ، بِحَيثُ يُقلِّبُ المرءُ كفَّيه عَجَبًا من ضَيَاع المنهج العِلميِّ الرَّصين في سائِرها .

وقد وَقَعَ السِّيُوطِيُّ فِي سائِرِهَا فِي تَكَلُّفٍ مُدهِشٍ ، حتَّى وَصَل به الحالُ أن خَالَف قانُون العِلم في مسائِلَ يطُولُ الأمرُ بِذِكرِها ، ومِنهَا هذه المسألةُ التي يسألُ عنها السائلُ .

وسأَجعَلُ هذه المسألَةَ آيةً ، يَقِيسُ عليها القارئُ ما غاب عَنهُ من جواب السِّيُوطِيِّ عَلَيُهُ .

والجوابُ من وجوهٍ .

* الأوّل: أنَّ السِّيُوطِيَّ ضعَّف حديثَ مُسلِم ، وبَنَى تضعيفَه على مُقَدِّمةٍ ، وهي أنَّ مَعمَرُ بنَ راشدٍ خالَف حمَّادَ بنَ سَلَمة في لفظِه ، ومَعمَرُ ابنُ راشدٍ أوثَقُ من حمَّاد بن سَلَمة .

وهذه المُقارَنة حَيْدَةٌ مَكشُوفَةٌ ؛ فإنَّ الأمرَ لا يَخفَى على أحدٍ من الْمُشتَغِلين بالحديثِ ، ومِنهُم السِّيُوطِيُّ نفسُه ، فإنَّ أهل العِلم بالحديث قَالُوا: ﴿ أَثْبَتُ النَّاسِ فِي ثابتٍ البُّنَانِيِّ هو حَمَّادُ بنُ سَلَمة ، ومها خالفه مِن أَحَدٍ ، فالقَولُ قَولُ حَمَّادٍ » ، فقال أبو حاتم الرَّازِيُّ _ كما في « العِلل » (٢١٨٥) _ : « حَمَّادُ بنُ سَلَمة أَثْبَتُ النَّاسِ في ثابتٍ ، وفي عليِّ بن زيدٍ » ، وقال أحمدُ بنُ حَنبل: « حَمَّادُ بنُ سَلَمة أَثبَتُ في ثابتٍ من مَعمَرٍ » ، وقال يحيى بُن مَعِينٍ: « مَن خالفَ حمَّادَ بنَ سَلَمة ، فالقَولُ قول حمَّادٍ. _ قيل: فَسُليهانُ بنُ المُغيرة عن ثابتٍ ؟ ، قال : _ سُليهانُ ثبتٌ ، وحمَّادٌ أعلمُ النَّاس بثابتٍ » ، وقال ابنُ مَعِينٍ مَرَّةً : « أَثبَتُ النَّاس في ثابتٍ : حَمَّادُ بنُ سَلَمة » ، وقال العُقيليُّ في « الضَّعفاء » (٢/ ٢٩١) : « أَصَحُّ النَّاس حديثًا عن ثابتٍ : هَّادُ بنُ سَلَمة » ، وقد أكثر مُسلِمٌ من التَّخريج لحَمَّاد بن سَلَمة عن ثابتٍ في الأصول.

أمَّا مَعْمرُ بنُ راشدٍ فإنَّه وإن كان ثقةً في نفسه ، إلَّا أنَّ أهل العِلمِ بالحديث كانُوا يُضَعِّفُون روايتَه عن ثابتٍ البُنَانِيِّ ، ولم يُخَرِّج له مُسلِمٌ شيئًا في «صحيحه» عن ثابتٍ ، إلَّا حديثًا واحدًا في المُتابَعات ، ومقرُونًا بعاصم الأحولِ ، وهذا يدُلُّك على مدى ضَعف رواية مَعمَرٍ عن ثابتٍ ، ولذلك قال ابنُ مَعِينٍ : « مَعمَرٌ عن ثابتٍ : ضعيفٌ » ، وقال مرَّةً : « وحديثُ مَعمَرٍ عن ثابتٍ ، وعاصم بن أبي النَّجُود ، وهشام بن عُروة ، وهذا الضَّعفاء وهذا الضَّرب ، مُضطرِبٌ ، كثيرُ الأوهام » . وقال العُقيليُّ في « الضَّعفاء » (٢٩١ / ٢) : « أَنكَرُ النَّاس حديثًا عن ثابتٍ : مَعمَرُ بن راشدٍ » .

وبعد هذا البيكان، فما هي قِيمَةُ المُفَاضَلة التي عَقَدَها السِّيُوطِيُّ بين الرَّجُلَين ؟!

فالصُّوابُ : روايةُ حمَّاد بن سَلَمة . وروايةُ مَعمَرِ بن راشدٍ مُنكَرَة .

* الثَّاني: قولُ السِّيُوطِيِّ: ﴿ إِنَّ ربيب حَمَّاد بن سَلَمة دسَّ في كُتُبِه أَحاديثَ مَنَاكِيرَ ، وانطلى أمرُها على حَمَّادٍ ؛ لسُوء حِفظِه ﴾ .

وهذه « تُهُمَةٌ فاجرةٌ » ، كما قال الشَّيخُ الْمُعَلِّمِيُّ عَلَيْ فِي « التَّنكيل » (١/ ٢٤٣).

ومُستَنَدُ كُلِّ من تكلَّم بهذه التُّهمَة ، ما ذَكَرَهُ الذَّهبيُّ في « ميزان الاعتدال » (١/ ٥٩٣) من طريق الدُّولَابِيِّ ، قال : حدَّثَنا مُحمَّدُ بنُ شُجاع ابن الثَّلجِيِّ ، حدَّثَني إبراهيمُ بنُ عبد الرَّحن بنِ مَهدِيٍّ ، قال : « كان حمَّادُ بنُ سَلَمة لا يُعرَفُ بهذه الأحاديث _ يعني أحاديث الصِّفات _ ، حتَّى خَرَجَ مَرَّةً إلى عَبَادَانَ ، فجاء وهو يَروِيها ، فلا أحسَبُ إلَّا شيطانًا خرج إليه من البحر ، فألقاها إليه ! » . قال ابنُ الثَّلجيِّ : « فسَمِعتُ عبَّاد ابن صُهيبِ يقول : إنَّ حمَّادًا كان لا يَحفَظُ ، وكانُوا يقولُون إنَّها دُسَّت في كُتُبه . وقد قيل : إنَّ ابنَ أبي العَوجَاءَ كان رَبِيبَهُ ، فكان يَدُسُّ في كُتُبه » . وعلَّق الذَّهبيُّ على هذه الحكاية بقوله : « ابنُ الثَّلجِيِّ ليس بِمُصَدَّقٍ على حمَّادٍ وأمثالِه ، وقد اتَّهم . نسألُ اللهَ السَّلامة » انتهَى .

وابنُ الثَّلجِيِّ هذا كان جَهميًّا ، عدُوَّا للسُّنَّة ، وقد اتَّهمَهُ ابنُ عَدِيًّ بِوَضعِ الأَحاديث ، ويَنسِبُهَا لأهل الحديث ؛ يَثلُبُهم بذلك ، فالحِكاية كُلُّها كَذِبٌ ، فكيفَ يُثلَبُ حَمَّادُ بنُ سَلَمة بمثل هذا ؟!

ولو جاز لنا أن نَرُدَّ على السِّيُوطِيِّ بِمِثلِ صنيعه ، لذَكَرنا ما رُوِي عن أبي حامدٍ ابنِ الشَّرقيِّ ـ كما في « تاريخ بغداد » (٤ / ٤٢) ـ ، أنَّه سُئِلَ عن حديث أبي الأزهر ، عن عبد الرَّزَاق ، عن مَعمَرٍ ، في فضائل عليِّ بن أبي طالبٍ ، فقال أبو حامدٍ : « هذا حديثُ باطلٌ ؛ والسَّببُ فيه أنَّ معمرًا كان له ابنُ أخ رافضيُّ ، وكان مَعمرٌ يُمكِّنُهُ من كُتُبه ، فأدخَلَ عليه هذا الحديث ، وكان مَعمرٌ رجُلًا مَهِيبًا ، لا يَقدِرُ أحدٌ عليه في السُّؤال والمُراجَعة ، فسَمِعَهُ عبدُ الرَّزَاق في كتاب ابنِ أخي مَعمر » ، فعلَّق والمُراجَعة ، فسَمِعَهُ عبدُ الرَّزَاق في كتاب ابنِ أخي مَعمر » ، فعلَّق النَّهُ الذَّهبيُّ في « السِّير » (٩ / ٥٧٦) قائلًا : « هذه حِكايَةٌ مُنقَطِعةٌ ، وما كان معمرٌ شيخًا مُغَفَّلًا ، يَرُوجُ عليه هذا ، كان حافِظًا ، بصيرًا بحديث الزُّهريِّ » ا.هـ .

ولكنّنا لا نَستَجِيزُ أن نطعن على الثّقات بمثل هذه الحكايات. * الوَجهُ الثَّالِثُ: قولُهُ: « ولم يُخَرِّج لَهُ البُخاريُّ شيئًا ».

وقد تَقَرَّر عند أهل العلم، أنَّ ترك البُخاريِّ التخريجَ لراوٍ لا يَعنِي أنَّهُ ضعيفٌ. وقد عاب ابنُ حِبَّانَ على البُخاريِّ أنَّهُ ترك حَمَّادَ بنَ سَلَمة، وخرَّج لمن هو أدنى مِنه حِفظًا وفَضلًا، فقال: « ولم يُنصِف مَن جَانَب حديثَ حَمَّادِ بنِ سَلَمة، واحتَجَّ بأبي بكرٍ بنِ عيَّاشٍ، وبابن أخي الزُّهريِّ، وبعبد الرَّحن بن عبد الله بن دِينارٍ، فإنْ كان تركُه إيَّاه لِـمَا كان يُخطئ، فغيرُهُ من أقرانه، مِثلُ الثَّوْريِّ، وشُعبَة ، وذَوِيمِا كانُوا يُخطِئُون، فإن زَعَمَ أن خطأه قَد كَثر من تَغَيَّر حِفظِه، فقد كان ذلك في أبي بكرٍ ابن عيَّاشٍ موجُودًا، وأنَّى يبلغُ أبو بكرٍ حَمَّادَ بنَ سَلَمة ؟ أفي إتقانِه، أم في ابن عيَّاشٍ موجُودًا، وأنَّى يبلغُ أبو بكرٍ حَمَّادَ بنَ سَلَمة ؟ أفي إتقانِه، أم في أبن عيَّاشٍ موجُودًا، وأنَّى يبلغُ أبو بكرٍ حَمَّادَ بنَ سَلَمة ؟ أفي إتقانِه، أم في أبن عيَّاشٍ موجُودًا، وأنَّى يبلغُ أبو بكرٍ حَمَّادَ بنَ سَلَمة ؟ أفي إتقانِه، أم في

جَمعه ، أم في عَمَلِه ، أم في ضَبطِه ؟! » انتهَى .

* الوجه الرَّابع: في ذِكرِ الشَّاهد الذي احتجَّ به السِّيُوطِيُّ لتَقوِيَةِ لفظ مَعمَرِ بن راشدٍ.

فهذا الحديثُ أخرَجَهُ البَزَّار (٢٧ - مُسنَد سعد) ، وابنُ السُّنِيِّ في « اليوم واللَّيلة » (٦٠٠) ، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج١/ رقم ٢٣٦) ، والبيهقِيُّ في « الدَّلائل » (١/ ١٩١ - ١٩١) ، وأبو نُعيم في « المعرفة » (ج١/ رقم ٤٥٠) ، والضِّياء المَقدِسِيُّ في « المُختارَة » (١/ ٣٣٣) - كما في « الصَّحيحة » (١٨) - مِن طريق زيد بن أَخزَمَ ، ثنا يزيدُ بنُ هارُون ، ثنا إبراهيمُ بنُ سعدٍ ، عن الزُّهريِّ ، عن عامر بن سعدٍ ، عن أبيه ، أنَّ أعرابيًا قال لرسُول الله عَيْلِيَهُ : « أَين أبي ؟ » ، قال : « في النَّار » ، قال : « فأين أبوك ؟ » ، قال : « في النَّار » ، قال : « فأين أبوك ؟ » ، قال : « في النَّار » ، قال : « فأين أبوك ؟ » ، قال : « في النَّار » ، قال : « فأين

قال السِّيُوطِيُّ : « وهذا إسنادٌ على شرط الشَّيخَينِ » وليس كما قال ؟ لِـمَـا يأتي .

وذَكَرَ ابنُ كَثيرٍ هذا الحديث في « البداية والنِّهاية » (٢/ ٢٨٠) ، وقال : « غريبٌ » .

وقد خُولِفَ زيدُ بنُ أَخزَمَ في إسناده .

فخالَفَهُ مُحُمَّدُ بنُ إسهاعيل بن البَختَرِيِّ الوَاسِطِيُّ ، فرَوَاهُ عن يزيد بن هارُون ، عن إبراهيم بن سعدٍ ، عن سالمٍ ، عن أبيه فذكره .

أَخرَجَهُ ابنُ ماجَهُ (١٥٧٣).

قال البُوصِيرِيُّ في « الزَّوائد » (١/٥١٥) : « هذا إسنادٌ صحيحٌ ،

رَجَالُهُ ثِقَاتٌ . وَمُحُمَّدُ بِنُ إِسْهَاعِيلِ وَثَقَهُ ابِنُ حِبَّانَ ، والدَّارَقُطنِيُّ ، والذَّهَبِيُّ . وباقي رجال الإسناد على شرط الشَّيخين » .

• قلتُ : ولا شكَّ في تقديم رِواية زيد بن أَخزَمَ ؛ لأمرين :

الأُوَّل: أَنَّهُ أَثبتُ من مُحمَّد بن إسهاعيل بن البَخترِيِّ.

الثّاني: أنَّهُ تُوبِعَ عليه كَمَا في رِواية البَزَّار، والذي تابَعَهُ هو مُحُمَّدُ بنُ عُثمان بن مَحَلَدٍ _ وقد سُئل عنه أبو حاتم _ كما في « الجرح والتَّعديل » عُثمان بن مَحَلَدٍ _ وقد سُئل عنه أبو حاتم _ كما في « الجرح والتَّعديل » (٤/ ١/ ٥٧) _ ، فقال : « شيخٌ »، وقال ابنُ أبي حاتم : « صَدُوقٌ »، ووتَّقَه ابنُ حِبَّانَ (٩/ ١٢٠) _ .

وقد ذَكَرَ البَزَّارُ أَنَّ يزيدَ بنَ هارُون تفرَّد به ، وليس كما قال .

فقد تابَعَه مُحُمَّدُ بنُ أبي نُعيم الوَاسِطِيُّ ، قال : ثنا إبراهيمُ بنُ سعدٍ ، عن الزُّهريِّ ، عن عامر بن سعدٍ ، عن أبيه .

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (٣٢٦) ، وعنهُ أبو نُعيمٍ في « معرفة الصَّحابَة » (٥٤٣) قال : حدَّثنا عليُّ بنُ عبد العزيز ، نا مُحمَّدُ بنُ أبي نُعيم . وهذه مُتابَعةٌ جَيِّدةٌ ، وابنُ أبي نُعيم وتَّقَهُ أبو حاتمٍ ، وابنُ حِبَّانَ ، وكذا صدَّقه أحدُ بنُ سنانَ القَطَّانُ . وكذَّبَهُ ابنُ مَعِينٍ ، وأبعَدَ في ذلك .

وقد أعلَّ أبو حاتم هذا الحديث بقوله: «كذا رواه يزيدُ وابنُ أبي نُعيم، ولا أعلمُ أحدًا يُجاوِزُ به الزُّهريَّ غيرَهما، إنَّما يرَوُونَه عن الزُّهريِّ، قال: جاء أعرابيُّ إلى النَّبيِّ عَيَّلُهُ ... والمُرسَل أشبَهُ »، ذكرَهُ وَلَدُه في « العِلَل » (ج٢/ رقم ٢٢٦٣).

• قلتُ : وقولُ أبي حاتمٍ مُتَعَقَّبٌ أيضًا ، بأنَّهُ قد رواه اثنان آخَرَانِ

مُتَّصِلًا ، وهُمَا :

١ - الوليدُ بنُ عطاء بن الأَغَرِّ ، عن إبراهيم بن سعدٍ به .

ذَكَرَهُ الدَّارَقُطنِيُّ في « العِلل » (٤/ ٣٣٤). والوليدُ صَدُوقٌ.

٧- والثَّاني: الفَضلُ بنُ دُكينٍ ، عن إبراهيم بن سعدٍ .

أَخرَجَهُ البَيهَقِيُّ في « الدَّلائل » (١/ ١٩١) . وسَنَدُه صحيحٌ إلى إبراهيمَ بن سعدٍ .

وقد رَجَّح الضِّياءُ المَقدِسِيُّ الرِّوايةَ الْمُتَّصلةَ ، بَينَهَا رَجَّح أبو حاتمٍ الرِّوايةَ الْمُرسَلةَ .

وقول أبي حاتم هُو الصَّوَابُ .

وهذه الرِّوايةُ الْمُرسَلة ، أخرَجَهَا عبدُ الرَّزَّاق في « المُصنَّف » (ج١٠/ رقم ١٩٦٨) عن مَعمَر بن راشدٍ ، عن الزُّهريِّ ، قال : جاء أعرابيُّ ... وساق الحديث .

فهكذا اختَلَف إبراهيمُ بنُ سعدٍ ، ومَعمَرُ بن راشدٍ .

ولا شَكَّ عِندَنَا فِي تَقدِيم رِوايةِ معمرِ المُرسَلةِ ؛ لأنَّ معمرًا كان ثبتًا في الزُّهريِّ ، وأمَّا إِبراهيمُ بنُ سعدٍ ، فقد قال صالحُ بنُ مُحمَّدِ الحافظُ : «سَمَاعُه من الزُّهريِّ ليس بذاك ؛ لأنَّهُ كان صغيرًا حين سَمِعَ من الزُّهريِّ »، وقال ابن مَعينٍ وسُئِل : « إبراهيمُ بنُ سعدٍ ، أحبُّ إليك في الزُّهريِّ ، أو ليثُ بنُ سعدٍ ؟ » ، قال : « كلاهما ثِقتَانِ » ، فإذا تَدَبَّرت قولَ يَعقُوبَ بنِ شَيبة في اللَّيث : « ثِقَةٌ ، وهو دُونَهُم في الزُّهريِّ - يعني : دُون مالكِ ، ومَعمَرِ ، وابنِ عُينة - ، وفي حديثِهِ عن الزُّهريِّ بعضُ الاضطرابِ » ، ومَعمَرِ ، وابنِ عُينة - ، وفي حديثِهِ عن الزُّهريِّ بعضُ الاضطرابِ » ،

عَلِمتَ أَنَّ قُولَ ابنِ مَعِينٍ لا يُفيدُ أَنَّه ثبتُ في الزُّهريِّ مثلُ مَعمَرٍ .

فالذي يَتَحرَّر مِن هذا البحث ، أنَّ الرِّواية المُرسَلة هي المحفوظة ، وهي التي رَجَّحَها أبو حاتم الرَّازيُّ والدَّارَقُطنِيُّ ، فلا معنى للقول أنَّهُ على شرط الشَّيخين بعدَ تُبُوت هذه المُخالَفة .

وبعدُ:

فَهذَا مثالٌ واحدٌ ، بَيَّن لك كَيفَ عالَجَ السِّيُوطِيُّ المسألة . وما تَركتُه أَعجَبُ وأَعجَبُ .

وهكذا عَارَضَ السِّيُوطِيُّ هذه الأحاديثَ الصَّحِيحَةَ بأحاديثَ مُنكَرةٍ وباطلةٍ . ومِنَ التَّجَنِّي أن يُوصَف من يتمَسَّكُ بالأحاديث الصَّحِيحة بسُوء الأَدَب.

ووالله! لَو صَحَّت الأحاديثُ في إسلام وَالِدَي النَّبِيِّ عَلَيْكُ لَكُنَّا أَسعدَ النَّاسِ بَها، كَيفَ وَهُم أقربُ النَّاسِ لِرَسُولِ الله عَلَيْكُ ، الذي هو أحبُّ إليَّ مِن نفسي ، واللهُ على ما أَقُولُ وكيلُ .

ولكِنّنَا لا نَتَبَنّى قولًا ليس عليه دليلٌ صحيحٌ. لكنَّ كثيرًا من النَّاس يَتَخَطَّى المحبّة الشّرعِيّة ، ويُخالِفُ الحُجّة ويحارِجُها . والله المُستعانُ ، لا ربَّ سِواه . وهو أعلى وأعلم .

وقد قال البَيهَقِيُّ في « الدَّلائل » (١/ ١٩٢ – ١٩٣) بعد تخريجه لهذا الحديث: « وكيف لا يَكُونُ أَبُواهُ وَجَدُّه بهذه الصِّفة في الآخرة ، وكانُوا يعبُدُون الوَثَنَ حتَّى ماتُوا ، ولم يَدِينُوا دينَ عِيسَى ابن مَريَم عَلَيْتِلِا ، وأَمرُهم لا يَقدَحُ في نَسَب رسُول الله عَيْشَادُ ؛ لأنَّ أَنكِحَةَ الكُفَّار صحيحةٌ ،

أَلَا تَرَاهُم يُسلِمُون مع زوجاتهم ، فلا يَلزَمُهُم تجديدُ العقد ، ولا مُفَارَقتُهن ، إذا كان مثلُه يَجُوز في الإسلام . وبالله التوفيق » انتهى .

وقال النَّووِيُّ في « شرح مُسلِم » (٣/ ٧٩): « فيه: أنَّ مَن مَاتَ على الكُفرِ ، فهُو في النَّار ، ولا تَنفَعُه قَرَابَةُ المُقرَّبين . وفيه: أنَّ مَن مَاتَ في الفَترَةِ على ما كانت عليه العَرَبُ ، من عبادة الأوثان فَهُوَ من أهل النَّار . وليس هذا مؤاخذةً قبل بُلُوغ الدَّعوة ؛ فإِنَّ هؤُلاء كانت قد بَلَغَتهُم دعوةُ إبراهيم وغيرِه من الأنبياء -صَلَواتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيهِم - » انتهى .

أَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرِيرَة مُعْك ، وهُو في « صحيح مُسلِم » أيضًا ، وفيه أنَّ الله نَهَى نَبِيَّهُ عَلَيْكُ عن الاستغفار لِأُمِّه ..

فلَم يَتَعَرَّض لَهُ السِّيُوطِيُّ إِلَّا بِجَوَابٍ مُجْمَلٍ ، وهذا الحديثُ صريحٌ في عدم إِيمَانِها ؛ لأنَّ الله وَ قَلَ قال : ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِي وَاللَّذِينَ ءَامَنُواْ أَن لِلنَّبِي وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ أَن لِلنَّبِي وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ أَن لله وَ عَلْقَ أَوْلِي قُرُونَ مِنْ بَعَدِ مَا تَبَيَّنَ هَمُ أَنَهُمُ يَسَتَغُفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُواْ أُولِي قُرُونَ مِنْ بَعَدِ مَا تَبَيَّنَ هَمُ أَنَّهُمُ أَن يَمْ مَا تَبَيَّنَ هَمُ أَنَّهُمُ أَن الله عَنْ الله عَلَي الله عَلَى الله عَلَي الله عَلَى الله عَلَى الله عَنه مِن الاستغفار لِلمُشركين ، لاستَغفرنا لأبي طَالب ، وتَرَحَّمَنا عليه » ا.ه. .

فَقَد تَبَيَّن مِن هذا الجَوَاب، على اختصاره، أنَّ الحَدِيثَينِ صحيحَان، لا مَطعَنَ فيهما.

والحمد لله ربِّ العالمين .

٢٤٢ - سُئلتُ عن حديثٍ: عن أبي الدَّرداء، أنَّ النَّبِيَّ عَيُسِلُهُ فسَّر قُولَه تعالى: ﴿ وَكَانَ تَعْتَهُ كَنْزُ لَهُمَا ﴾ [الكهف: ٨٦]، بِأَنَّه ذَهَبٌ و فِضَةٌ. و فسَّر الكنز بأنَّه العِلم، فأيَّما الصَّحيحُ ؟

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

أخرجه البُخاريُّ في « التَّاريخ الكبير » (٤/ ٢/ ٣٦٩) مُعلَّقًا ، ووصله التِّرمذيُّ (٢٧٢٣) ، والطَّبَرانيُّ في « الكامل » (٧/ ٣٢٣) ، والطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٢٩٩٦) ، والحِلَّمُ (٢/ ٣٦٩) ، والمِزِّيُّ في « التَّهذيب » في « الأوسط » (٢٩٩٦) من طُرُقٍ عن الوليد بن مُسلِم ، حدَّثَني يزيدُ بنُ يُوسُف الصَّنعانِيُّ ، عن يزيد بن يزيد بن جابرٍ ، عن مكحولٍ ، عن أُمِّ الدَّرداء ، عن أبي الدَّرداء مرفُوعًا فذكره .

وصحَّح الحاكمُ إسنادَهُ ، فردَّه الذَّهبيُّ في « مُخْتَصَره » قائلًا : « بل يزيدُ ابن يُوسُف متروكُ ، وإن كان حديثُهُ أشبهَ بمُسمَّى الكَنز » ا.هـ .

وذكر ابنُ عَديِّ هذا الحديث في ترجمة يزيدَ هذا ، وقال : « غير محفُوظٍ » ، وهذا الحكمُ هو الصَّوابُ .

ويزيدُ بنُ يُوسُفَ طَرَحَهُ يحيى بنُ مَعِينٍ ، وقال : « لا يُساوِي شيئًا . ليس بثقةٍ » ، وتَركَهُ النَّسائِيُّ والدَّارَقُطنِيُّ في روايةٍ ، وضَعَّفَهُ أبو حاتمٍ وأبو داوُد وابنُ حِبَّانَ في آخَرِين .

والوَلِيدُ بنُ مُسلِمٍ كان يُدَلِّسُ تدليس التَّسوية ، ولم يُصَرِّح بالتَّحديث في جميع الإسناد.

وقد قال الطَّبَرانيُّ عَقِبَ روايتِه الحديثَ : « لم يَروِ هذا الحديثَ عن مكحولٍ إلَّا يزيدُ بنُ يزيدُ بنِ جابرٍ ، ولا رواه عن يزيدَ إلَّا يزيدُ بنُ يُوسُف . تفرَّد به الوليدُ بنُ مُسلِمٍ » .

أُمَّا تفسيرُ الكَنزِ بأنَّهُ العِلمُ ، فكلامُ السَّائل يُوهِمُ أَنَّهُ مرفوعٌ إلى النَّبيِّ عَلَيْهُ ، وليس كذلك ، بل هو مَروِيُّ عن ابن عبَّاسِ قوله .

أَخرَجَهُ الحَاكمُ (٢/ ٣٦٩) قال: أخبَرَنا أبو عبد الله مُحمَّدُ بنُ عبد الله الصَّفَّارُ ، ثنا أحمدُ بنُ مِهرَانَ ، ثنا أبو نُعيم ، ثنا عليُّ بنُ صالح ، عن ميسرة ابنِ حبيبِ النَّهدِيِّ ، عن المِنهالِ بن عَمرٍ و ، عن سعيد بن جُبيرٍ ، عن ابن عبّاسِ رَبِّ : ﴿ وَكَانَ تَعْتَدُر كَنْزُ لَهُمَا ﴾ [الكهف: ٨٦] ، قال: « ما كان ذَهبًا ولا فِضَّةً ، كانت صُحُفًا وعِلمًا ».

قال الحاكم: «صحيحُ الإسناد، ولم يُخَرِّجاه».

• قلتُ : أُمَّا شيخُ الحاكم ، فترجمه الذَّهبيُّ في « السِّير » (١٥ / ٢٣٧ - ٤٣٨) ، فقال : « الشَّيخُ ، الإمامُ ، المُحَدِّثُ ، القُدوةُ » ، ونقل عن الحاكم ، قال : « هو مُحَدِّثُ عَصرِه ، كان مُجَابَ الدَّعوة ، لم يَرفَع رأسَه إلى السَّماء ، كما بَلَغَنا ، نَيِّفًا وأربعين سنةً » ، فظاهرٌ من ترجمته أنه صَدُوقٌ مُتماسِكُ . وأحمدُ بنُ مِهرانَ هو ابنُ خالدٍ الأصبَهانِيُّ ، ذَكره ابنُ حِبَّانَ في « الثِّقات » وأحمدُ بنُ مِهرانَ هو ابنُ خالدٍ الأصبَهانِيُّ ، ذَكره ابنُ حِبَّانَ في « الثِّقات » وأحمدُ بنُ مِهرانَ هو ابنُ خالدٍ الأصبَهانِيُّ ، ذَكره ابنُ حِبَّانَ في « الثِّقات » وأحمدُ بنُ مَهرانَ هو ابنُ خالدٍ الأصبَهانِيُّ ، ذَكره ابنُ حِبَّانَ في « الثِّقات »

أبو نُعيم الأصبهانيُّ في « أخبار أصبهان » (١/ ٩٥) ، وقال : « كان لا

يَحُرُجُ من بيته إلا إلى الصَّلاة »، ولم يَذكُر من حاله ما يَدُلُ على ضَبطِه وثِقَتِه ، ويَلُوحُ لِي أَنَّهُ الذي ترجمه ابنُ أبي حاتم في « الجرح والتَّعديل » (١/١/٢) ، قال : « أحمدُ بنُ مِهرانَ بنِ المُنذِر القَطَّانُ الهَمدَانِيُّ أبو جَعفَرٍ ، الذي سَمِعَ أبي في كتابه « المُوطَّإِ »، عن القَعنبيِّ . روى عن عُثهان بن الهيثم ، وعبد الله بن رجاءٍ ، وحَسَن بن مُوسَى الأشيب ، والأنصارِيِّ . وهو صَدوقُ »، فإن يَكُنْهُ فالسَّندُ جيِّدٌ ؛ لأنَّ بَقِيَّة رجال الإسناد مَعرُوفُون .

وأبو نُعيم هو الفضلُ بنُ دُكينٍ ، أحَدُ الأَئِمَّة الأثبات.

وعليُّ بنُ صالح أخو الحسن بن صالح بن حَيٍّ ، وتَّقَهُ أَحمدُ ، وابن مَعِينٍ ، والنَّسَائِيُّ ، وابنُ حِبَّانَ ، وغيرُهم .

ومَيسَرَةُ بن حبيبٍ وتَّقَهُ أحمد ، وابنُ مَعِينٍ ، والنَّسَائِيُّ ، وابنُ حِبَّانَ ، وقال أبو حاتم : « لا بأس به » .

والمِنهَالُ بنُ عَمرِو صَدُوقٌ مُتهاسِكٌ .

والأشبهُ في تفسير الكَنز أن يكون ذَهَبًا أو فِضَّةً .

واللهُ أعلمُ .

٢٤٣ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّمَا سُمِّيَ ذُو القَرنَينِ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ طَافَ قَرنَي الدُّنيَا ».

• قلتُ: هذا الحديثُ لا أعلَمُهُ عن النّبيّ عَلَيْكُهُ في سَنَدٍ من الأسانيد. ثُمَّ وقَفَتُ عليه في « تخريج أحاديث الكَشَّاف » (٢/ ٩ /٣). وقد نَسَبَهُ الزَّ خَشَرِيُّ المُعتَزِلِيُّ إلى النّبيِّ عَلَيْكُهُ ، فقال الزَّيلَعِيُّ : «غريبٌ ». وقد رواه الدَّارَقُطنِيُّ في « المُؤتلِف والمُختَلِف » من قول الزُّهرِيِّ ، فرواه من طريق الحَضِر بنِ دَاوُد ، ثنا الزُّبيرُ بنُ بَكَّارٍ ، ثنا إبراهيمُ بنُ المُنذِر ، حدَّثني عبدُ العزيز بنُ عِمرانَ ، عن سُليانَ بنِ أسيدٍ ، عن النُّهرِيِّ ، قال : « إنها شُمِّي ذا القرنين ؛ لأَنَّه بَلَغَ قرنَ الشَّمسِ من مَغرِبَا ، وقرنَ الشَّمسِ من مَطلَعِها ، فسُمِّي ذا القرنين » .

وسَنَدُهُ ضعيفٌ جدًّا؛ والخَضِرُ بنُ داوُد ذَكَرَهُ الدَّارَقُطنِيُّ في «المؤتلِف » (ص ٢٣٠)، قال: «كان بِمَكَّة مُقِيًا، يَروِي عن الزُّبير بن بَكَّارٍ كتابَ «النَّسب» وغيرَهُ. يَروِي عن الأَثرَمِ «عِللَ أحمد بن حنبل»، ولم يَذكُر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وعبدُ العزيز بنُ عمران تَرَكَهُ النَّسائِيُّ وغيرُه ، وقال البُخاريُّ : « لا يُكتَبُ حديثُه » ، وقال ابنُ مَعِينِ : « ليس بثقةٍ » .

وسُليهان بنُ أسيدٍ ترجمه ابنُ أبي حاتمٍ في « الجرح والتَّعديل » (٢/ ١/ الله أعلمُ . (١ / ١) ولم يَذكُر فيه جرحًا ولا تعديلًا . والله أعلمُ .

٢٤٤ – سُئلتُ عن حديث: « مَن أَحَبَّ فِطرَتِي فَليَستَنَّ بِسُنَّتِي ، وَإِنَّ مِن سُنَّتِي النِّكَاحَ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أَخرَجَهُ ابنُ عَديٍّ في « الكامل » (٢٥٤٩/٧) من طريق أبي حُرَّة واصلِ بنِ عبد الرَّحمن ، عن الحَسَن ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا فذكرَه . وأبو حُرَّة مُختَلَفٌ فيه ، ورَوَى ابنُ عَديٍّ ، عن يحيى بن مَعِينٍ ، قال : «حدَّثني غُنْدَرٌ ، قال : وقَفتُ أبا حُرَّة على حديثِ الحَسَن ، قال : لم أسمَعها مِن الحَسَن ، وقال غُندَرٌ : فلم يَقِف على شيءٍ منها أنَّهُ سَمِعَ الحَسَن » .

ثُمَّ إِنَّ الْحَسَن لَم يُصَرِّح بسماعٍ من أبي هُريرة وَ عَنْ .. والصَّوابُ في هذا الحديث الإرسالُ ..

فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاق في «المُصنَّف» (ج٦/رقم ١٠٣٧٨).. والبَيهَقِيُّ في «السُّنَن الصُّغرَى» والبَيهَقِيُّ في «السُّنَن الكبير» (٧٨/٧)، وفي «السُّنَن الصُّغرَى» (٢٣٤٦)، وفي «المعرفة» (١٠/١٩) من طريق عبد الوَهَّاب بن عطاءٍ.. وابنُ بَطَّة في «الإبانة» (٢٦٠) من طريق حَجَّاج بن مُحمَّدٍ، ثلاثتُهم

عن ابن جُريج ، قال : أَخبَرَني إبراهيمُ بنُ مَيسرَة ، عن عُبيد بن سعدٍ ، عن النّبيِّ عَلَيْهُ فذكرَهُ .

وتابَعَهُ ابنُ عُيينة ، عن إبراهيم بن مَيسَرة بهذا الإسناد سواء .

أَخرَجَهُ سعيدُ بنُ مَنصُورِ في « سُنَنه » (٤٨٧) ..

وأبو يَعلَى في « مُسنَده » (ج ٥/ رقم ٢٧٤٨) قال : حدَّثَنا أبو خَيثَمة ـ هُو

زُهير بن حربٍ _ ، قالا : ثنا سُفيانُ بنُ عُيينة فذكرَه .

قال البَيهَقِيُّ : «هذا مُرسَلٌ ».

وهذا مُرسَلٌ صحيحُ الإسنادِ.

٧٤٥ – سُئلتُ عن حديث: أَنَّ النَّبِيَّ عَيْسُهُ سأل أحد أصحابه: « هَل لَكَ زَوجَةٌ ؟ » ، قال: « لَا » ، قال: « فَهَل لَكَ جَارِيَةٌ ؟ » ، قال: « لا » ، قال. .

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ .

يرويه بَقِيَّةُ بنُ الوليد ، عن مُعاوية بن يحيى ، عن سُليهان بن مُوسَى ، عن مكحولٍ ، عن غُضَيف بن الحارث ، عن عَطِيَّةَ بنِ بُسرِ المَازِنِيِّ ، قال : جاء عَكَّافٌ بِنُ وَدَاعَةَ الْهِلَالِيُّ إِلَى رَسُولَ الله عَلَيْكَةٍ ، فقال له رَسُولَ الله عَلَيْكَةٍ : « يَا عَكَّافُ ! أَلَكَ زَوجَةٌ ؟ » ، قال : « لا » ، قال : « وَلَا جَارِيَةٌ ؟ » ، قال : « لا » ، قال : « وَأَنتَ صَحِيحٌ مُوسِرٌ ؟ » ، قال : « نَعَم ! والحمدُ لله » ، قال : « فَأَنت إِذَن من إخوان الشَّيَاطِين . إمَّا أَن تَكُون من رُهبان النَّصَاري ، فأنتَ مِنهُم ، وإمَّا أن تَكُون مِنَّا ، فاصنع كما نَصنَعُ ، فإنَّ مِن سُنَّتِنَا النِّكاح . شِرَارُكُم عُزَّابُكم ، وأَرَاذِلُ موتاكم عُزَّابُكم آباءٌ للشَّيَاطِين تَمَرَّسُون ، مَا لَهُم في نفسي سلاحٌ أبلغُ في الصَّالِحِين من الرِّجال والنِّساء ، إلَّا المَتزَوِّجُون ، أُولئك الْمُطَهَّرُون ، الْمُبَرَّؤُون من الْخَنَا . وَيَحَكَ يَا عَكَّافُ ! إِنَّهُنَّ صَوَاحِبُ دَاوُدَ ، وصواحبُ أَيُّوبُ ، وَصَواحِبُ يُوسُف ، وصواحبُ كُرسف » ، قال : « وما الكُرسفُ يا رسُول الله ؟ » ، قال : « رَجُلُ كان في بني إسرائيل ، على ساحلٍ من سَوَاحِل البَحرِ ، يَصُوم النَّهار ، ويَقُوم اللَّيل ، لا يَفتُرُ مِن صلاةٍ ، ولا صِيَامِ ، ثُمَّ كفر بعد ذلك بالله العظيم ؛ في سَبَبِ

امرأة ، عَشِقَها ، فَتَرَكَ ما كان عليه مِن عِبادَة رَبِّه ، فتدارَكَهُ اللهُ بها سَلَفَ مِنهُ ، فتاب عليه . ويحك يا عكّافُ! تزوَّج فَإِنَّك من المُذَبذبين » ، فقال عكَّاف : « يَا رسُول الله ! لا أَبرَحُ ، حتَّى تُزَوِّجني من شِئت » ، فقال رسُول الله عَيَّلِهُ : « فَقَد زَوَّجتُك على اسمِ الله والبَركة : كريمة بنت كُلثوم الحِميريِّ » .

أَخرَجَهُ إسحاقُ بنُ رَاهَوَيه في « المُسنَد » قال : أَخبَرَنا بَقِيَّةُ بنُ الوليد ، قال : حدَّثني مُعاوِية بنُ يحيى الصَّدَفِيُّ ، عن سُليهان بن مُوسَى ، عن مكحولٍ ، عن غُضيف بن الحارث ، عن عَطِيَّة بن بُسرٍ المَازِنِيِّ .

وتابعه عبدُ الجَبَّار بنُ عاصمٍ ، ثنا بَقِيَّةُ بهذا الإسناد سواء .

أَخرَجَهُ أَبُو يَعلَى فِي « الْمُسنَد » (٦٨٥٦) ، وعنه ابنُ حِبَّانَ فِي « المجروحين » (٣/٣-٤) ، والطَّبَرانيُّ فِي « الكبير » (ج١١/ رقم ١٥٨) ، وفي « مُسنَد الشَّامِيِّين » (٣٥٦٧) .

ورواه الوليدُ بنُ مُسلِمٍ ، عن مُعاوية بن يحيى الصَّدَفِيِّ بهذا الإسناد سواء.

أَخرَجَهُ العُقيليُّ في « الضُّعفاء » (٣/ ٣٥٦) من طريق داوُدَ بنِ رُشَيدٍ ، ثنا الوليدُ .

• قلتُ : وهذا سَنَدُ ضعيفٌ جدًّا ؛ ومُعاويةُ بنُ يحيى الصَّدَفِيُّ قال ابن مَعِينٍ : « ليس بشيءٍ » ، وقال أبو زُرعة : « أحاديثُهُ كُلُّها مقلوبةٌ » . وضعَّفه الدَّارَقُطنِيُّ وغيرُهُ . وقال ابنُ حِبَّانَ : « مُنكَرُ الحديث جدًّا » ـ لكِنَّهُ خَلَطَ بين الصَّدَفِيِّ والأَطرَابُلسِيِّ ، والصَّوابِ أنَّهُما اثنان ـ .

وقد رواه عن الصَّدَفِيِّ بَقِيَّةُ بنُ الوليد ، والوليدُ بنُ مُسلِم ، وكلاهما يُدَلِّس تدليس التَّسوية ، ولم يُصَرِّحا في جميع الإسناد .

وقد اختُلِفَ في إسناده ..

فَرَوَاهُ بُردُ بِنُ سِنانَ ، عن مكحولٍ ، عن عَطِيَّةَ بِنِ قيسٍ ، عن عَكَّاف ابن وَدَاعَة فَذَكَرَه .

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « مُسنَد الشَّامِيِّين » (٣٨١) ، والعُقَيليُّ في « الضُّعفاء » (٣/ ٣٥٦) من طُرقٍ عن بُرْد .

ورواه مُحُمَّدُ بنُ راشدٍ ، قال : سمعتُ مكحولًا يُحَدِّث ، عن رَجُلٍ ، عن أبي ذَرِّ فذَكَرَهُ نحوه .

أَخرَجَهُ أَحمدُ (٥/ ١٦٣ - ١٦٤) قال : حدَّثَنا عبدُ الرَّزَّاق _ وهذا في « الْمُصنَّف » (١٠٣٨٧) _ عن مُحمَّد بن راشدٍ .

وللحديث طُرُقٌ أُخرَى ، لا تَخلُو من عِلَّة .

والحديثُ لا يَصِحُّ من كُلِّ وُجُوهِه، وهو مُرَكَّبُ، ولا يَبعُد أن يكون مَوضُوعًا.

واللهُ أعلَمُ .

٢٤٦ - سُئلتُ عن حديث: أَنَّ الصَّحابة أَكَلُوا فَرَسًا على عهد النَّبِيِّ مَلْكِلَهِ ؟

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ (٩/ ٦٤٨) ، ومُسلِمٌ (٣٨/١٩٤٢) ، والنَّسَائيُّ (٢٣١/) ، وابنُ مَاجَهُ (٣١٩٠) ، والدَّارِمِيُّ (٢/ ٢٣١) ، وأحمدُ (٢ / ٢٣١) ، وابنُ مَاجَهُ (٣١٩٠) ، والشَّافعيُّ في «المُسنَد» (٢٠٠) ، والحُمَيدِيُّ (٢٢٥) ، وابنُ حِبَّانَ (ج٧/ رقم (٣٢١) ، وابنُ الجارُود في «المُنتقَى» (٨٨٦) ، وابنُ حِبَّانَ (ج٧/ رقم (٣٢١) ، والطَّحَاوِيُّ في «شرح المعاني» (٢١١٤) ، والدَّارَقُطنِيُّ (٤/ ٢٩٠) ، والبَيهَقِيُّ (٩/ ٣٢٧) من طُرُقٍ عن هشام بن عُروة ، عن فاطمة بنت المُنذِر ، عن أسماءَ بنتِ أبي بكرٍ ، قالت : «أَكَلنَا لَحَمَ فَرَسٍ عَلَى عهد رسُول الله عَيُّكُمُ ».

٧٤٧ - سُئلتُ عن حديث: « مَن قَالَ: « أَستَغفِرُ اللهَ ! الَّذِي لَا إِلَهُ إِلَّا هُوَ ، الحَيَّ القَيُّومَ ، وَأَثُوبُ إِلَيهِ » ، غَفَرَ اللهُ لَهُ ، وَإِن كَانَ فَرَّ مِنَ الزَّحفِ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

وقد وَرَدَ هذا الحديث عن جَمَاعةٍ من الصَّحابة طُفَّ، مِنهُم : أبو هُريرَة ، والبَرَاء بن عَازِبٍ ، وابن مسعُودٍ ، وزيدٍ مولَى النَّبيِّ عَلَيْكُم ، وأنس بن مالكِ ، طُفِّه .

أمَّا حديثُ أبي هُريرَة .

فأخرجه ابنُ عَديِّ في « الكامل » (٢/ ٤٤٥) ، ومن طريقه ابن الجَوزيِّ في « الواهيات » (٢/ ٣٥٠) من طريق عُقبَة بن مُكْرِم ..

وأبو نُعيمٍ في « أخبار أصبهان » (١/ ٣٠٣) من طريق أحمد بن إبراهيم الدَّورَقِيِّ ، قالا : ثنا صَفوَانُ بنُ عِيسى الزُّهرِيُّ ، ثنا بِشرُ بنُ رافع ، عن مُحمَّد بن عبد الله البَكَّاء ، عن أبيه ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا : « مَن قَالَ : « أَستَغفِرُ الله الَّذي لَا إِلَهَ إلَّا هو ، الحيَّ القيُّومَ ، وأتُوبُ إليه » ، ثلاث مَرَّاتٍ ـ أو : مرَّةً ، شَكَّ صفوانُ ـ ، غُفِرَ له ، وإن فرَّ من الزَّحف » .

ولم يقع الشَّكُّ في رواية أبي نُعيمٍ.

قال ابنُ الجَوزِيِّ : « هذا حديثُ لا يَصِحُّ ؛ قال أحمدُ بنُ حنبلِ : بِشرُ

ابن رافع ليس بشيء » ا.هـ ، وضَعَفَّه النَّسَائِيُّ ، وقال أبو حاتمٍ ، والدَّارَقُطنِيُّ : « مُنكَرُ الحديث » ، وتَكلَّم فيه آخرُون .

وأمَّا حديثُ البَرَاء بن عَازِبٍ.

فأخرجه الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٧٧٣٨) ، وفي « الصَّغير » (٨٣٩) ، وأخرجه الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (١٧١٥) ، والدَّارَقُطنِيُّ في « الأَفراد » _ كها وابنُ عَديِّ في « الكامل » (٥/ ١٧١٥) ، والدَّارَقُطنِيُّ في « الأَفراد » _ كها في « أطراف الغَرائِب » (١٤٤٩) _ من طريق أبي يُوسُف القُلُوسِيِّ يعقُوبَ بنِ إسحاق ، نا عليُّ بنُ مُميدٍ ، نا عُمَرُ بنُ فَرقَدِ البَزَّارُ ، عن يعقُوبَ بنِ إسحاق ، نا عليُّ بنُ مُميدٍ ، نا عُمَرُ بنُ فَرقدِ البَزَارُ ، عن عبد الله بن المُختَار ، عن أبي إسحاق السَّبيعِيِّ ، عن البَرَاء بن عَازِبِ مرفُوعًا : « مَن قَالَ دُبُرَ كُلِّ صلاةٍ : « أَستَغفِرُ الله ! الذي لا إله إلاَّ هو ، مرفُوعًا : « مَن قَالَ دُبُرَ كُلِّ صلاةٍ : « أَستَغفِرُ الله ! الذي لا إله إلاَّ هو ، الحَيَّ القيُّومَ ، وأَتُوبُ إليه » ، غُفِرَ له ، وإن فرَّ من الزَّحف » .

قال الدَّارَقُطنِيُّ: «غريبٌ مِن حديث أبي إسحاقَ ، عن البَراء . غريبٌ مِن حديث عبد الله بن اللُختار ، عنه . تفرَّد به : عُمرُ بنُ فَرقَدِ البزَّارُ . ولا نعلَمُ حدَّث به غيرُ أبي يُوسُف القُلُوسِيُّ » .

وقال الطّبرانِيُّ : « لم يَروِ هذا الحديثَ عن أبي إسحاق إلّا عبدُ الله بنُ الله بنُ الله عن عُمَر بنِ الله عن عبد الله بن المُختار إلَّا عُمرُ بنُ فَرقَدٍ ، ولا عن عُمَر بنِ فَرقَدٍ ، ولا عن عُمَر بنِ فَرقَدٍ إلَّا عليُّ بنُ مُميدٍ . تفرَّد به : يعقُوبُ بنُ إسحاق » .

ولم يتفَرَّد به عبدُ الله بنُ المُختار كما رأيتَ . وقد نبَّهتُ على ذلك في « تنبيه الهاجِد » (١٣٨) ، والحمدُ لله تعالى .

وأعلَّه ابنُ عَديٍّ قائلًا: « لا أَعرِفُ لَعُمَرَ بنِ فَرقَدٍ غيرَ هذا الحديث، وفي حديثه نَظرٌ » ، فيَظهرُ من نقد ابنِ عَديٍّ أنَّه مجهولٌ .

وعليُّ بنُ مُميدٍ هو عندي السَّلُولِيُّ ، قال أبو زُرعَة : « لا أعرفه » ، كها في « الجَرح والتَّعديل » (٣/ ١/ ١٣٨) ، وذَكرَه ابنُ حِبَّان في « الثِّقات » في « الجَرح والتَّعديل » (١٣٨ / ١ / ١) ، وزَوَى له العُقيليُّ حديثًا رَفَعَه عن شُعبة لم يُتَابَع عليه .

و خالَفه عمرُ و بنُ مرزوقٍ ، فرواه عن شُعبَةَ موقوفًا .

قال العُقَيليُّ : « وهو أولَى » ، واستَغرَب الذَّهبيُّ المرفُوعَ جدًّا .

وقد جاء الحديثُ من وجه آخرَ ، عن أبي إسحاق السَّبِيعِيِّ ، بلفظ: « مَن استَغفَرَ الله في دُبُرِ كُلِّ صلاةٍ ثلاث مرَّاتٍ ، فقال: « أَستَغفِرُ الله ... » الخ » . أخرَجَهُ ابنُ السُّنِيِّ في « اليوم واللَّيلة » (١٣٧) قال: أخبَرَنا أبو يَعلَى ، ـ وهذا في « مُسنَده » ، كما في « المطالب العالية » (٢٨٩) ، و « إتحاف

السَّادة » (٣/ ٢٩١) _ ، قال [يعني أبا يَعلَى] : حدَّثَنا عَمرُو بنُ الحُصَين ، ثنا سعيدُ بنُ راشدٍ ، عن الحَسَن بن ذكوان ، عن أبي إسحاق السَّبِيعِيِّ .

وعَمرُو بنُ الحُصين أَحَدُ التَّلفَى .

وسعيدُ بنُ راشدِ لا أدري : هل هو المُرادِيُّ أم لا ؟ فإن يكُنهُ فقد قال في « اللِّسان » : « لا يُعرَف » ، وإلَّا فليُحرَّر .

والحَسَنُ بنُ ذَكوان _ ووقع في كتاب « ابن السُّنِيِّ » : الحُسين ، بياءٍ زائدةٍ . وهو عِندي تصحيفٌ ؛ فالحَسَنُ بن ذَكوَانَ هو الذي يَروي عن أبي إسحاقَ ، ويَروِي عنه سعيدُ بن راشدٍ ، كها في « تهذيب المِزِّيِّ » (٦/ أبي إسحاقَ ، ووثَّقه ابنُ حِبَّان ، والحَسَنُ هذا _ ضعيفٌ في رأي أكثرِ النُّقَّاد ، ووثَّقه ابنُ حِبَّان ، ومشَّاه ابنُ عَدِيٍّ ، وكان يُدَلِّسُ .

وأبو إسحاقَ السَّبيعِيُّ كان تغيَّر ، وهو مُدلِّسُ أيضًا .

فالإسنادُ ضعيفٌ جدًّا. والله أعلم.

أمَّا حديثُ زيدٍ ، مولى النَّبِيِّ عَلَيْكُم .

فأخرَجَهُ أبو داوُد (١٥١٧) ، ومِن طريقه البَيهَقِيُّ في « الأساء والصِّفات » (ص ٤٧) ، والبُخاريُّ في « التَّاريخ الكبير » (٢/ ١/ ٣٧٩- ٣٨٠) ، وعنه التِّرمذيُّ في « سُننه » (٣٥٧٧) ، وابنُ سعدٍ في « الطَّبقات » (٣٨٧) ، وعنه التِّرمذيُّ في « سُننه » (٣٥٧٧) ، وابنُ سعدٍ في « الطَّبقات » (٧/ ٦٦) ، قال ثَلاَثَتُهم : حدَّثَنا مُوسَى بنُ إسهاعيل التَّبُوذَكِيُّ ، ثنا حَفَصُ بنُ عُمَر الشَّنِيُّ ، قال : سمعتُ حَفصُ بنُ عُمَر الشَّنِيُّ ، قال : حدَّثَني أبي عُمرُ بنُ مُرَّة ، قال : سمعتُ بلالَ بنِ يسار بن زيدٍ ، حدَّثَني أبي ، عن جَدِّي ، سَمِعَ النَّبيَّ عَلَيْكُم ، يقُول : « مَن قال : « أَستَغفِرُ الله ! الذي لا إله إلّا هو ، الحيَّ القيُّومَ ، وأَتُوبُ إليه » ، غُفر له ، وإن كان فرَّ من الزَّحف » .

وأَخرَجَهُ أَبو نُعيم في « معرفة الصَّحابة » (٣/ ١١٤٣ – ١١٤٣) من وُجُوهٍ أُخرَى عن التَّبُوذَكِيِّ .

قال التِّرمذيُّ : « هذا حديثٌ غريبٌ ، لا نَعرِفُهُ إلَّا من هذا الوجه » ، فهذا من التِّرمذِيِّ تضعيفُ للحديث من هذا الوجه .

وخالَفَهُ الْمُنذِرِيُّ فقال في « التَّرغيب والتَّرهيب » (٢/ ٤٧٠): « وإسنادُهُ جَيِّدٌ مُتَّصِلٌ ؛ فقد ذَكَرَ البُخارِيُّ في « تاريخه الكبير » أن بِلالاً سَمِعَ من أبيه يسارٍ ، وأنَّ يَسَارًا سمع من أبيه زيدٍ مولى النَّبيِّ عَيْسُهُ . وقد اختُلف في « يسارٍ » والدِ « بلال » ، هل هو بالباء المُوحَدة ، أو بالياء المُثنَّاة تحتُ ، وذَكَرَ البُخارِيُّ في « تاريخه » أنَّهُ بالمُوحَدة . والله أعلم » انتهى.

• قلتُ : وفي كلام المُنذِرِيِّ نَظَرٌ ، من وُجُوهٍ :

الأوَّل : في حُكمِهِ بجودة الإسناد .

والصَّوابُ ضعفُهُ ؛ لأن بِلالًا وأباه يسارًا مَجَهُولَان ، ولم يُوَثِّقهُما إلَّا ابنُ حِبَّانَ (٥/ ٥٥، و٦/ ٩١) ، وتساهُلُه في توثيق هذه الطَّبقات معروفٌ عند أهل العِلم ، ومع ذلك فقد ذَكَرَ العراقيُّ هذا الحديث في « تخريج الإحياء » (١/ ٤٥٠) ، ثُمَّ قال : « رجالُهُ مُوَثَّقُون »!! فالصَّوابُ أن الإسناد ضعيفٌ ؛ جَهَالَةِ بلالٍ وأبيه .

فَقُولُهُ: ﴿ مُتَّصِلٌ ﴾ لم يَعُد مُجُدِيًا ، بعد ثُبُوت ضعفه .

الثَّاني: قولُ المُنذرِيِّ: إنه اختُلِف في والد « بلالٍ » ، هل هو بالمُوحَّدة أو بالتَّحتانِيَّة ؟ ثُمَّ ذَكَر أن البُخارِيَّ رَجَّح أَنَّهُ بالمُوحَّدة ؛ « بلال » اسمُهُ: « بَشَّارٌ » بالباء بعدها شِينٌ مُعجَمة .

وهذا الاختلافُ في اسم والد بِلالِ لا أُدرِي مِن أين أَتَى به المُنذِرِيُّ ، وكيف نَسَبَ إلى كتاب البُخاريِّ أَنَّهُ بالباء المُوحَّدة ، مع أنَّ الذي في «تاريخ البُخاريِّ) وغيره مِن كُتُب التَّرَاجم أنه «يَسَارُ » بالياء التَّحتانِيَّة . والله أعلم .

هذا خُلاصَةُ ما تَعَقَّب به الحافظُ النَّاجِيُّ المُنذِرِيَّ في كتابه « عُجالة الإملاء » (ق ١٥٦/١).

وأمَّا حديث أنسِ.

فأَخرَجَهُ الخطيبُ في « تاريخ بغداد » (٨/ ٣٨١-٣٨١) ، ومن طريقه ابنُ الجَوزِيِّ في « الواهيات » (٢/ ٣٤٩) من طريق أحمد بن مُحمَّد بن

غالبٍ غُلامٍ خَليلٍ ، قال : حدَّثنا دينارُ بنُ عبد الله خادمُ أنس بن مالكٍ ، عن أنسٍ مرفُوعًا : « إِذَا قال العبدُ : « أَستَغفِرُ الله ! الذي لا إله إلّا هو ، الحيّ القيُّومَ ، وأتوب إليه » ، غُفر له ، وإن كان مُولِيًّا من الصَّفِّ » . قال ابنُ الجَوزيِّ : « هذا حديثُ لا يصحُّ . قال ابنُ عَدِيٍّ : دِينَارٌ مُنكرُ الحديث ، شِبهُ المجهولِ . وغلامُ خليلٍ ، كان يقولُ : وضَعْنَا أحاديثَ لِنُرَقِّقَ بها قُلوبَ العامَّة » .

وأمَّا حديثُ ابن مَسعُودٍ .

فأخرَجَهُ الحاكِمُ في «كتاب الدُّعاء » (١/ ٥١١) من طريق مُحمَّد بن سابق . وأيضًا في «كتاب الجهاد » (١١٨ ، ١١٧) من طريق مُحمَّد بن يُوسُف الفِريَابِيِّ . قالا : ثنا إسرائِيلُ ، عن أبي سِنانَ ، عن أبي الأحوص ، عن ابن مسعُودٍ مرفُوعًا : « مَن قَالَ : « أَستَغفِرُ الله ، الذي لا إله إلَّا هو ، الحيَّ القيُّومَ ، وأتُوبُ إليه » ثلاثًا ، غُفِرَت ذنوبُه ، وإن كان فارًّا من الزَّحف » .

قال الحاكمُ في المُوضِع الأوَّل: « هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشَّيخَين » ، وقال في الموضع الثَّاني : « على شرط مُسلِمٍ » ، وحُكمُه الثَّاني هو الصَّواب .

وقد تَعَقَّب الذَّهَبِيُّ الحاكمَ في الموضع الأوَّل ، فقال : « أبو سِنانَ هو ضِرَارُ بنُ مُرَّةَ ، لم يُخَرِّج له البُخاريُّ » ا.هـ.

وأُضِيفُ إلى قول الذَّهبيِّ أنَّ أبا الأحوص ـ واسمُهُ: عَوفُ بنُ مالكٍ الجُشَمِيُّ ـ ليس مِن رجال البُخارِيِّ في « الصَّحيح » ، فالصَّوابُ أنَّ الجُشَمِيُّ ـ ليس مِن رجال البُخارِيِّ في « الصَّحيح » ، فالصَّوابُ أنَّ

الحديث صحيحٌ على شرط مُسلِمٍ.

فحاصلُ البَحثِ أَنَّ الْمُعَوَّلَ عليه هو حديثُ ابنِ مسعُودٍ ، وبَقِيَّةُ الأحاديث ساقِطةٌ عن حَدِّ الاعتبار بها . واللهُ أعلَمُ .

٢٤٨ - سُئلتُ عن حديث: « مَن قَالَ: « لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ » دَخَلَ الْجَنَّةَ » .

• قلتُ : هذا حديثُ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ ابنُ خُزيمة في « التَّوحيد » (ص: ٢٤١ – ٣٤٢) ، وابنُ حِبَّانَ اللهُ عَبِيدَة ، عن طريق مُحرَّر بنِ قَعنَبِ البَاهِلِيِّ ، ثنا رِيَاحُ بنُ عَبِيدَة ، عن ذكوانَ السَّمَّان ، عن جابر بن عبد الله ، قال : بَعَثَنِي رسُولُ الله عَلَيْهُ ، فقال : « نَادِ فِي النَّاس : مَن قال : « لا إله إلَّا اللهُ » دَخَل الجَنَّة » . فَخرَجَ ، فلقيهُ عُمرُ فِي الطَّريق ، فقال : « أين تُريدُ ؟ » ، قلتُ : « بَعَثَنِي رسُول الله عَلَيْكُ عَمرُ فِي الطَّريق ، فقال : « أين تُريدُ ؟ » ، قلتُ : « بَعَثَنِي رسُول الله عَلَيْكُ في صدري بِكَذَا وكَذَا » ، قال : « ارجع! » ، فأبيتُ ، فلَهزَنِي لهزةً في صدري بكذا وكذا ؟ » ، فرَجَعتُ ، ولم أَجِد بُدًّا ، قال : « يا رسُول الله ! بَعَثَ هذا طَمِعُوا وخَبُثُوا » ، فقال رسُولُ الله عَلَيْكُم : « أَقَعُد » .

وهذا سَندُ قويُ ؛ والْحَرَّرُ بنُ قَعنَبٍ وَتَّقَهُ أَحمدُ في روايةٍ ، وأبو زُرعة ، وقال أحمدُ في روايةٍ : « لا بأس به » .

و « رِياحُ » بكسر الرَّاء ، بعدها ياءٌ تحتيَّةٌ ، ثمَّ حاءٌ مُهمَلةٌ . و « عَبِيدَةُ » بفتح العَين المهمَلة : كان مِن جُلساء عمر بن عبد العزيز .

⁽١) يعني : وجدتُ ألمها .

وذَكوَانُ هو أبو صالح ، وهو بكُنيَتِه أشهرُ منه باسمِه .

وأَخرَجَهُ أَبُو نُعيمٍ فِي « الحِلية » (٧/ ١٧٤) مِن طريق مُحُمَّد بن بَشَّارٍ ، ثنا أبي عَديٍّ ، ثنا شُعبة ، عن صَدَقَة بن يسارٍ ، عن أنسٍ ، أنَّ النَّبِيَّ ثنا ابنُ أبي عَديٍّ ، ثنا شُعبة ، عن صَدَقة بن يسارٍ ، عن أنسٍ ، أنَّ النَّبِيَّ عَديًّ اللهُ عَدَا اللهُ اللهُ

وهذا إسنادٌ صحيحٌ.

وأخرجه أبو نُعيم أيضًا (٩/ ٢٥٤) من حديث زيد بن أَرقَمٍ مرفُوعًا، بسندٍ ضعيفٍ جدًّا.

وأَخرَجَهُ الحاكمُ في «كتاب التَّوبة والإنابة » (١/٢٥٦-المستدرك) مِن حديث أبي طَلحَة ، بِسَنَدٍ ضعيفٍ ، وفيه زيادةٌ .

وأخرَجَهُ أَحمدُ (٥/ ٢٣٦) قال : حدَّثَنَا سُفيانُ بنُ عُيينة ، عن عَمرِ و ابن دينارٍ ، قال : سَمِعتُ جابرَ بنَ عبد الله ، يقُول : أنا مَن شَهِدَ مُعاذًا حِين حَضَرَتهُ الوفاةُ ، يقولُ : اكشِفُوا عني سِجْفَ القُبَّةِ ، أُحَدِّثُكم حديثًا سَمِعتُه مِن رسُول الله عَيُّلِيَّهُ _ وقال مَرَّةً : أُخبِرُكُم بشيءٍ سمِعتُهُ مِن رسُول الله عَيُّلِيَّهُ _ وقال مَرَّةً : أُخبِرُكُم بشيءٍ سمِعتُهُ مِن رسُول الله عَيُّلِيَّهُ _ وقال مَرَّةً : أُخبِرُكُم بشيء سمِعتُهُ يقول : رسُول الله عَيَّلِيَّهُ _ ، لمَ يَمنَعني أن أُحدَّثَكُمُوهُ إلَّا أن تَتَكِلُوا ، سَمِعتُهُ يقول : « مَن شَهِدَ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ ، مُخلِطًا من قلبِه _ أو : يقينًا من قلبه _ ، لمَ يَدخُل النَّارُ _ أو : دَخَلَ الجَنَّة ، ولم تمسّه النَّارُ _ » . يَدخُل الجَنَّة ، ولم تمسّه النَّارُ _ » . وأخرَجَهُ ابنُ حِبَّانَ (٤) مِن طريق ابن أبي زائدة . .

وأبو نُعيمٍ في « الجِلية » (٧/ ٣١٢) من طريق أبي نُعيمٍ الفضلِ بنِ دُكينٍ ، قالا : ثنا سُفيانُ بنُ عُيينة جذا الإسناد .

وهذا سندٌ صحيحٌ على شرط الشَّيخين.

ولفظُ أبي نُعيم : « مَن قال : لا إله إلَّا الله ... » .

والحديثُ في ً « صحيح مُسلِمٍ » (٤٧/٢٩) من حديث عُبادة بن الصَّامِت.

وله ألفاظُ أُخرَى ، وإنها حَرَصتُ على تخريج اللَّفظ الذي ذَكَرَهُ السائلُ. واللهُ أعلَمُ .

٩٤٢ - سُئلتُ عن حديث: « الزَّبَانِيَةُ أَسرَعُ إِلَى فَسَقَةِ القُرَّاءِ مِنهُم إِلَى فَسَقَةِ القُرَّاءِ مِنهُم إِلَى عَبَدَةِ الأَوثَانِ ؟! إِلَى عَبَدَةِ الأَوثَانِ ؟! فَيَقُولُونَ : يُبدَأُ بِنَا قَبلَ عَبَدَةِ الأَوثَانِ ؟! فَيُقَالُ لَهُم : لَيسَ مَن يَعلَمُ كَمَن لَا يَعلَمُ ».

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ .

أَخرَجَهُ الطَّبَرانِيُّ فِي « جُزءٍ من حديثِه » (ق١٩٦/ ٢-انتقاء ابن مَردَوَيه) ، وعنه أبو نُعيم في « الجولية » (٨/ ٢٨٦) ، وابنُ الجَوزِيِّ في « الموضُوعات » (١/ ٢٦٦) قال : حدَّثنا مُوسى بنُ مُحمَّد بن كثيرِ السِّرِّينيُّ (١) أبو هارُون ، ثنا عبدُ الله بنُ عبد العزيز العُمَرِيُّ ، ثنا عبدُ الله بنُ عبد العزيز العُمَرِيُّ ، عن أبي طوالَة ، عن أنسِ فذكرَه .

قال أبو نُعيم: « غريبٌ من حديث أبي طوالَةَ . تفرَّدَ به عن العُمَرِيِّ » .

• قلتُ : أمَّا العُمَرِيُّ فو ثَقَه النَّسائيُّ وابن حِبَّان . وقال ابنُ مَعِينٍ : « صالحٌ . ليس به بأسٌ » . قال ابن حِبَّان : « ولعلَّ كلَّ شيءٍ حدَّثَ في الدُّنيا لا يكُونُ إلَّا أربعةَ أحاديثَ » .

وأَبُو طُوالَةَ هُو عَبْدُ الله بنُ عَبْدُ الرَّحْمَنُ بن عَمْرٍو . من ثقات أهل لَمْدينَة .

وعبدُ الملك بنُ إبراهيم الجُدِّيُّ مِن رجال البُخارِيِّ . وتَّقَه ابنُ حِبَّان

انظر « تبصیر المنتبه » (۲/ ۲۲۷) .

والدَّارقُطنِيُّ ، وقال أبو زُرعَة : « لا بأس به » .

قال السِّيُوطِيُّ في « اللَّآلئ المصنُوعَة » (١/ ٢٢٤): « ولم أَرَ لعبدِ المَلِك ذِكرًا في الميزان ، و لا اللِّسان » ، فقال الزَّبِيدِيُّ في « إتحاف السَّادة المُتَّقين » (١/ ٣٧٠): « وهذا غريبٌ من الحافظ السِّيُوطِيِّ . عبدُ المَلِك الجُدِّيُّ ثقةٌ ، من رجال البُخارِيِّ ، وأبي داوُد ، والتِّرمِذِيِّ ، والنَّسائِيِّ » ا.ه. .

• قلتُ: وهذا الاستغرابُ من الزَّبِيدِيِّ إنَّما بناه على فهمه أنَّ السِّيُوطِيَّ لَم يَعرِف عبدَ المَلِك . وليس مُرادُ السِّيُوطِيِّ ما فَهِمَه عنه الزَّبِيدِيُّ من أنَّه لا يَعرِفُه ، بل مُرادُ السِّيُوطِيِّ أنَّ عبدَ المَلِك ثقةٌ ، ليس فيه قَدحٌ ؛ فلو كان فيه لكان مِن رجال « المِيزَان » و « اللِّسَان » ، وهما يَذكُران الرَّجُلَ لأَدنَى مَغمَزِ ، حتى ولو لم يَكُن قادحًا . والله أعلم .

بقي أن أقول: إنَّ عبدَ المَلِك بنَ إبراهيمَ وإن كان ثِقَةً ، لكن قال السَّاجِيُّ : « رَوَى عن شُعبَة حديثًا لم يُتابَع عليه » ، فهذا مِن شَرط « المِيزَان » و « اللِّسان » . والله أعلم .

يَبقَى شيخُ الطَّبَرَانِيِّ ، وهو مُوسَى بنُ مُحَمَّدٍ ، فقد قال الذَّهَبِيُّ عنه : « عن عبد الملك الجُدِّيِّ ، وعنه الطَّبرانِيُّ ، بخبرٍ مُنكَرٍ في عذاب فَسَقَة القُرَّاء » ا.ه. .

وقال المُنذِرِيُّ في « التَّرغيب » (٢١٠) : « غريبٌ » .

وقد رواه جابرُ بنُ مَرزُوقٍ ، عن عبد الله العُمَرِيِّ ، عن أبي طوالَةَ ، عن أنسِ به .

أَخْرَجَهُ ابنُ حِبَّانَ فِي « المجرُّوحين » (١/ ٢١٠) مُعلَّقًا . ووَصَلَه

الجُوْرْقَانِيُّ فِي « الأباطيل » (١/ ٨٨) من طريق قُتيبَة بن سعيدٍ ، قال : حدَّثنا جابرُ بنُ مرزُوقٍ به .

قال ابنُ حِبَّان : « جابرُ بنُ مرزُوقِ شيخٌ ، من أهل جُدَّة ، يأتي بها لا يُشبِهُ حديثَ الثِّقات عن الأثبَات . لا يَجُوزُ الاحتجاجُ به ... _ قال : _ وهذا خبرٌ باطلٌ . ما قالَهُ رسُولُ الله عَلَيْكُ ، ولا أنسُ رواه . وأبو طوالَة اسمُهُ عبدُ الله بنُ عبد الرَّحمن بن عَمْرِو بن حزم الأنصارِيُّ ، من ثقات أهل المدينة . ليس هذا من حدِيثِه . فكأنَّ القلبَ إلى أنَّه معمُولٌ أميلُ » أهل المدينة . ليس هذا من حدِيثِه . فكأنَّ القلبَ إلى أنَّه معمُولٌ أميلُ » أهل الهدينة . ومَعمُولٌ يعني : مكذُوبُ .

وقال الجُوْرْقَانِيُّ : « هذا حديثُ باطلٌ » ، ونَقَل عبارَةَ ابنِ حِبَّانَ السَّابِقة ، قال : « وجابرُ بنُ مرزُوقٍ الجُدِّيُّ هذا ، قال أبو حاتِم الرَّازِيُّ : مجهُولٌ » .

وقال ابنُ الجَوزِيِّ: «هو حديثٌ لا يصِحُّ عن رسُولِ الله عَيْطَة ، وإنَّمَا ، وضَعَه من يَقصِدُ وَهَنَ العُلَماء . وإنَّما يُبدأُ في العِقَاب بالأَعظَم جُرمًا ، وجُرمُ الكُفرِ أعظَمُ من جُرمِ الفِسقِ ... وجابرُ بنُ مرزُوقٍ ليس بشيءٍ ، ولعلَّ عبدَ المَلِك الجُدِّيَّ أخذَهُ مِنهُ » ا.ه. .

• قلتُ : وفي هذا اتِّهامٌ لعبدِ المَلِك بالتَّدليس ، ولم أَرَ مَن رماه بذلك . والله أعلَمُ .

أمَّا قولُ الزَّبِيدِيِّ في « الإتحاف » (١/ ٣٧٠): « فالصَّوابُ الحُكمُ على حديث الطَّبرانِيِّ بعدم البُطلان ؛ لأنَّ رجالَهُ ثِقاتُ ، غيرَ شيخ الطَّبرانِيِّ مُوسَى بنِ مُحُمَّد بن كثيرٍ ... قال: وله شاهدٌ صحيحٌ ، رواه التِّرمِذِيُّ ، مُوسَى بنِ مُحُمَّد بن كثيرٍ ... قال: وله شاهدٌ صحيحٌ ، رواه التِّرمِذِيُّ ،

وحسَّنَه ، وابنُ خُزَيمَة ، وابنُ حِبَّان ، عن أبي هُريرَة . قلتُ : ومُسلمٌ أيضًا نحوه ، وأشار إليه الحافظُ المُنذِرِيُّ » ا.هـ.

• قلتُ : أمَّا ثِقَةُ رجالِهِ فإنَّها وحدَهَا لا تَكفِي لعَدَم الحُكم بالبُّطلان.

نَعَم! تَكفِي لعدم الحُكم بالوَضع. وبَينَهُما فَرقٌ لا يَخفَى. والله أعلم.

وقد صحَّ هذا القولُ عن أبي سُليهانَ الدَّارَانِيِّ.

أَخرَجَهُ البَيهَقِيُّ فِي «شُعَب الإيهان» (٥/٥٥).

والحمدُ لله على التَّوفِيق .

• ٢٥ - سُئلت عن : حديث التَّلقين .

وقال السَّائل: أنَّه قد سَمِعَ بعضَ الخُطباء يَستَحِبُّ العملَ به، وذَكر أن بعض العُلماء صحَّحه.

• قلتُ : هذا حديثٌ باطلٌ مُنكَرٌ .

وقد أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الكبير » _ كما في « مَجمَع الزَّوائد » (٣/ ٤٥) _ من طريق سعيد بن عبد الله الأَوْدِيِّ ، قال : شَهِدتُ أَبا أُمَامَة وهو في النَّزْع ، فقال : إِذَا أَنَا مِتُّ ، فاصنَعُوا بِي كَمَا أَمَرَ رَسُولُ الله عَلَيْكُم ، فقال : « إِذَا مَاتَ أَحَدُ مِن إِخْوَانِكُم ، فَسَوَّيتُم التُّرَابَ عَلَى قَبِرِهِ ، فَليَقُم أَحَدُكُم عَلَى رَأْسِ قَبِرِهِ ، ثُمَّ ليَقُل : « يَا فُلَانَ ابنَ فُلَانَةً ! » ، فَإِنَّهُ يَسمَعُهُ ، ولا يُجِيبُ ، ثُمَّ يَقُولُ : « يَا فُلَانَ ابنَ فُلَانَة ! » ، فَإِنَّهُ يَستَوِي قَاعِدًا ، ثُمَّ يَقُولُ : « يَا فُلَانَ ابِنَ فَلَانَةَ ! » ، فَإِنَّهُ يَقُولُ : « أَرشِد ! يَرِحَمُكَ اللهُ ! » ، وَلَكِن لَا تَشْعُرُونَ ، فَليَقُل : « أُذكُر مَا خَرَجتَ عَلَيهِ مِنَ الدُّنيَا : شَهَادَةَ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبِدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَنَّكَ رَضِيتَ بِالله رَبًّا ، وَبِالإِسلَام دِينًا ، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا ، وَبِالقُرآن إِمَامًا » ، فَإِنَّ مُنكَرًا وَنَكِيرًا ، يَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا بِيَدِ صَاحِبِهِ ، وَيَقُولُ : « انطَلِق ! مَا نَقعُدُ عِندَ مَن قَد لُقِّنَ حُجَّتَهُ ! » ، فَيَكُونُ اللهُ عَظِلَ حَجِيجَهُ دُونَهُمَا » ، فقال رَجُلٌ : « يا رَسُول الله ! فَإِن لَم يَعرِف أُمَّه ؟ » ، قال : « يَنسِبُهُ إِلَى حَوَّاءَ عَلَيْتَكَا : يِا فُلَانَ ابنَ حَوَّاءَ » . قال الهَيْتُميُّ في « المَجمَع » : « في إسناده جَمَاعةٌ لَم أَعرِفهُم » .

وأَخرَجَهُ الخِلَعِيُّ في « الفوائد » (ق ٥٥/ ٢) _ كما في « الضَّعيفة » (٥٩٥) _ . .

وفي إِسنادِهِ عُتبةُ بنُ السَّكَن ، وقد تَرَكَهُ الدَّارَقُطنِيُّ ، وقال البَيهَقِيُّ : « وَاهٍ ، مَنسُوبٌ إِلَى الوَضعِ » .

هذا مع جهالة جماعةٍ في الإسناد.

وقد تَتَابَعَت عِباراتُ أهل العِلم في تضعيفه ..

فقال ابنُ عَديٍّ : « مُنكَرُّ » .

وقال ابنُ الصَّلَاح _ كما في « الأذكار » (ص١٧٤) للنَّووِيِّ _ : « لَيسَ إِسنادُهُ بِالقَائِم » .

وضَعَّفه النَّوَوِيُّ في « المَجمُوع » (٥/ ٢٠٤) ، وفي « الفتاوَى » (ص٤٥).

وقال ابنُ تَيمِيَّة في « مَجمُوع الفتاوَى » (٢٩٦/٢٤) : « وهُو مِمَّا لا يُحكَم بصِحَّتِه » .

وقال ابنُ القَيِّم في « زاد المَعَاد » (١/ ٥٢٣) : « لا يَصِحُّ رفعُه » ، وقال في « تهذيب سُنن أبي داوُد » (٢٩٣/١٣) : « وهذا الحديثُ مُتَّفَقٌ على ضعفه » .

وضعّفه العِراقيُّ في «تخريج أحاديث الإحياء» (٤/ ٢٠٠). والحافظُ في « الفَتح » (١٠/ ٥٦٣)، وفي « نتائج الأفكار »، وقال : « ضَعيفٌ فِي « اللَّالِئ المَنتُورة » (ص٥٩)، والسِّيُوطِيُّ في جِدًّا ». والزَّركشِيُّ في « اللَّالِئ المَنتُورة » (ص٥٩)، والسِّيُوطِيُّ في « اللَّارَر المُنتشِرة » (ص٥٩)، والصَّنعانِيُّ في « سُبُل السَّلام » (١١٤/١)،

وقال: « ويَتَحَصَّلُ مِن كلام أَئِمَّة التَّحقيق أَنَّهُ حديثٌ ضعيفٌ ، والعَمَلُ به بِدعَةٌ ، ولا يُغتَرُّ بكثرة من يفعلُه » انتهى ، وهذا هو الصَّواب الذي لا يَحِيدَ عَنهُ .

وإِنَّهَا تَمْسَكُ مَن ذهب إلى العَمَل به بِكلامِ ابنِ الصَّلَاح ، واغتَرَّ به النَّووِيُّ ، حيث قال الأوَّلُ : « ولكن اعتَضَدَ بشواهدَ ، وبعملِ أهل الشَّام به قديمًا » ، وأضاف النَّووِيُّ : « وقد اتَّفَق علماءُ الحديث وغيرُهم ، على المُسامَحةِ في أحاديث الفَضَائل والتَّرغيب » .

ونَقلُ دَعوَى الاتِّفاق في غاية الغَرَابة ؛ إذ الخِلافُ في هذه المسألة مشهورٌ معروفٌ.

ثُمَّ مَن هُم « أهلُ الشَّام » الذين عناهم ابنُ الصَّلاح ، إلَّا العوامَّ ، الذين لا يَعرِفُون قَبيلًا من دَبيرِ!

وإذا أَرَدنَا أَن نُحَرِّر المَسأَلَة ، فينبَغِي أَن نُحَدِّدَ معنى « المُسامَحة » ، وما هو مَفهومُها .

والذي يَتَحَصَّلُ من كلام النَّقَاد، أنَّ المُسامَحة مع الرَّاوِي: أن لا يَكُون في الدَّرَجة العُليا من الضَّبط والإِتقان، فنقبَلُ أحاديثَ ابنِ إسحاق، وابنِ عَجلان، وعبدِ الله بنِ مُحمَّد بن عقيل، وأضرابهم. وحديثُ هؤلاء حَسَنُ عند أكثر المُتَأَخِّرين. ثُمَّ هؤلاء المُتأخِّرُون تَسَامُحُوا غاية التَّسَامُح في تطبيق قاعدة: « يُعمَل بالضَّعيف في فضائل الأعمال »، فصارُوا لا يُفرِّ قُون بين الضَّعيفِ وشديدِ الضَّعف ؛ لأنَّ كثيرًا مِنهُم لم يَكُن عِندَه « ذَوقُ » المُحَدِّثين، ولا نقدُ الحُفاَظ المُبرَّزين، فاتَسَع الخَرْقُ على الرَّاقِع.

وكَم مِن حديثٍ ، جَزَمَ أَئمَّةُ الحديث وفُرسَانُه ببُطلانِه ، أو حَكَمُوا بوضعه ، عَمِلَ به هؤلاء الْتَأَخِّرُون ، بدعوى القاعدة السَّابِقَة .

ثُمَّ إِنَّهُ ممَّا يدلُّ على نَكَارَة حديث التَّلقين هذا ما:

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ (٦/ ٢٨٣، و١/ ٥٦٥، و١/ ٣٣٨، و٣١/ ٦٦)، وأخرَجَهُ البُخارِيُّ (٦/ ٢٨٣، و٢٨ مرفَويِّ) وغيرُهم مِن حديث ابن عُمَر مرفُوعًا: « إِنَّ الغَادِر يُرفَعُ له لِواءٌ يوم القيامة، يُقالُ: هذه غَدرَةُ فُلَانِ بن فُلَان ».

وقد بَوَّب البُخاريُّ على هذا الحديث بقوله: « بَابُ ما يُدعَى النَّاسُ آبائهم ».

وقال ابنُ بَطَّالٍ: « في هذا الحديثِ ردُّ لقول من زَعَمَ أَنَّهُم لا يُدعَون يوم القِيامة إلَّا بأُمَّهَاتِهم ؛ سَترًا على آبائهم » ، ويُشِيرُ ابنُ بَطَّالٍ إلى أولاد الزِّنى ؛ إذ لا آباء لهم .

وخُلَاصَةُ البَحث: أنَّ الحديث سَاقِطٌ كما تَرَى.

واللهُ أعلَمُ .

٢٥١- سُئلتُ عن : الحديث الوارد في عُقوبة تارك الصَّلاة ، وأنَّهُ يُعاقَب بخَمس عشرة عقوبةً .

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ .

أَخرَجَهُ ابنُ النَّجَّارِ _ كما في « تنزيه الشَّريعة » (٢/ ١١٣ - ١١٤) _ ، من حديث أبي هُريرَة مرفُوعًا: « مَن تَهَاوَنَ بِصَلَاتِهِ ، عَاقَبَهُ اللهُ بِخَمسَ عشرة خَصلةً : سِتَّةٌ منها في الدُّنيا ، وثلاثةٌ منها عند المَوت ، وثلاثةٌ منها في قَبرِه ، وثلاثةٌ منها تصيبُهُ يوم القِيامة إذا خَرَجَ مِن قبرِهِ . فأمَّا التي تصيبُهُ في دار الدُّنيا ، فأوَّلُها : يَرفَعُ اللهُ البَرَكَةَ مِن رِزقِهِ ، والثَّانِيَةُ : يَنزِعُ اللهُ البَرَكَة من عُمُرِه ، والثَّالِثَةُ : يَرفَعُ اللهُ سِيهَا الصَّالِحِين من وَجِهِه ، والرَّابِعَةُ : لا حَظَّ لَهُ فِي دُعاء الصَّالحين ، والخامسةُ : كُلُّ عملِ يَعمَلُه مِن أعمال البِرِّ لا يُؤجَرُ عليه ، والسَّادِسَةُ : لَا يَرفَعُ اللهُ دُعاءَهُ إلى السَّماء . وأمَّا التي تُصيبُهُ في قبره ، فأوَّهُا: يُوَكِّلُ اللهُ به مَلَكًا يُزعِجُهُ في قبره إلى يوم القيامة ، والثَّانِيَةُ : تكونُ ظُلمةٌ في قَبرِهِ فلا يُضَاءُ له أبدًا ، والثَّالِثَةُ : يُضَيِّقُ اللهُ عليه قَبرَه إلى يوم القيامة . وأمَّا التي تُصِيبُهُ مِنهَا إذا خَرَجَ من قبره ، فأوَّلُها : يُوَكِّلُ اللهُ بِهِ مَلَكًا يَسحَبُهُ على حُرِّ وَجِهِهِ فِي عَرَصَاتِ القيامة ، والثَّانِيَة : يُحاسِبُهُ حِسابًا طويلًا ، والثَّالِثَةُ : لا يَنظُرُ الله إليه ولا يُزَكِّيه وَلَهُ عذابٌ أليمٌ ، - ثُمَّ تلا النَّبيُّ عَلَيْكُ : - ﴿ فَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفُ أَضَاعُواْ الصَّلَوةَ وَاتَّبَعُواْ الشَّهُوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقُونَ غَيًّا * إِلَّا مَن تَابَ ﴿ [مريم: ٥٩-٢٠] ». ولم تَذكُر هذه الرِّوَايةُ الثَّلاث التي تُصِيبُه عند الموت.

ومِثلُ هذا الحديث البَاطل لا يُحتَمَلُ أن يجيء بإسنادٍ نَظِيفٍ كهذا ، فأنَّى يُقبَلُ مِن هذا التَّالِف ؟!

وهذا أَحَدُ عَلَامَاتِ وضع الحديث عند العُلماء ، أن يُروَى حديثُ مُنكَرٌ بإسنادِ نظيفٍ .

واللهُ أعلَمُ .

٢٥٢- سَأَلَنِي سَائلٌ ، فقال : سمعتُ بعضَ الشَّيُوخ يروي حكايةً ، عن بعض العُلماء ، أنَّهُ كان يَروِي حديث : « مَن كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ دَخَلَ الجَنَّةَ » ، فهات هذا العالمِ عند ذكر لَفظِ الجَلالة ، فَهَل هذا صحيحٌ ؟

• قلتُ : هذه القِصَّةُ صحيحةٌ .

وقد وَقَعَت لعالِم ، مِن أكبر عُلماء الحديث في زَمَانِه ، وهو عُبَيدُ الله بن عبد الكَريمِ ، المعرُوف بـ « أبي زُرعَةَ الرَّازِيِّ » ، رَحِمَهُ اللهُ وَرَضِيَ عَنهُ . وهذه القِصَّةُ أخرَجَهَا ابنُ أبي حاتمٍ في « مُقدِّمَة الجرح والتَّعديل » (ص٣٤٥–٣٤٦) ، والخَلِيليُّ في « الإرشاد » (ص٧٧٧–٧٧٨) ، والحاكمُ في « عُلوم الحديث » (ص٧٦) ، والبيهقيُّ في « الشُّعَب » (ج٦/رقم ٩٢٣٧) ، وابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (١٠/٩٩٦-٠٠٧) ، وابنُ البَنَّاء في « فضلُ التَّهليل وثوابُهُ الجزيل » (٤٩) ، والشُّجَرِيُّ في « الأمالي » (١/ ١٣) مِن طريق مُحَمَّد بن مُسلِم بن وَارَةَ الرَّازِيِّ ، قال : حَضَرتُ مع أبي حاتم الرَّازِيِّ مُحُمَّدِ بنِ إدريس عند أبي زُرعَةَ الرَّازِيِّ ، وهو في النَّزْع _ يعني : في سِياقَة الموت _ ، فقُلتُ لأبي حاتم : « تَعَالَ ، حَتَّى نُلَقِّنَهُ الشَّهَادَة » ، فقال أبو حاتم : « إِنِّي لأُستَحيِي من أبي زُرعَة أن أُلَقِّنَهُ الشَّهادة ، ولَكِن تعال حتَّى نَتَذَاكُر الحديث ، فلَعَلَّه إذا سَمِعَهُ يقولُ » ، فدَخَلا عليه ، وفقال مُحمَّد بن مُسلِم : فَلَدَأْتُ ، فقُلتُ : « حَدَّثنا أبو عاصم النَّبِيلُ ، قال : حدَّثنا عبدُ الحَمِيدِ بنُ جعفو ... » ، فَأُرْتِجَ عَلَيَّ الحديثُ ، حتَّى كَأْنِي ما سَمِعتُهُ ولا قَرَأْتُهُ ، فبَدَأَ أبو حاتم ، وقال : « حدَّثنا أبو عاصم النَّبيلُ ، قال : حدَّثنا أبو عاصم النَّبيلُ ، عن عبد الحميد بن جعفو ... » ، فأُرتِجَ عليه ، حتَّى كَأَنَّهُ ما قَرَأُهُ ولا سَمِعَهُ ، فَأَشَارَ أبو زُرعةَ إليهما : « أَن أَجلِسَانِي » ، فَجَلَسَ ، فقال : « حَدَّثنا مُعَمَّدُ بنُ بَشَارٍ ، قال : حدَّثنا عبدُ الحميد محمَّدُ بنُ بَشَارٍ ، قال : حدَّثنا أبو عاصم النَّبيلُ ، قال : حدَّثنا عبدُ الحميد ابن جعفو ، عن صالح بن أبي عَرِيبٍ ، عن كثير بن مُرَّة ، عن مُعاذ بن ابنُ جعفو ، عن صالح بن أبي عَرِيبٍ ، عن كثير بن مُرَّة ، عن مُعاذ بن جَبَلٍ ، قال : قال رسُول الله عَلَيْ : « مَن كان آخِرُ كلامِهِ مِنَ الدُّنيا لا إله إلا اللهُ » ... » ، وخَرَجَت رُوحُه مع الهاء ، مِن قبل أن يَقُولَ : « دَخَلَ الجَنَّة » ... » ، وخَرَجَت رُوحُه مع الهاء ، مِن قبل أن يَقُولَ : « دَخَلَ الجَنَّة » ... » ، وخَرَجَت رُوحُه مع الهاء ، مِن قبل أن يَقُولَ : « دَخَلَ الجَنَّة » ... » ، وخَرَجَت رُوحُه مع الهاء ، مِن قبل أن يَقُولَ : « دَخَلَ الجَنَّة » ... » ، وخَرَجَت رُوحُه مع الهاء ، مِن قبل أن يَقُولَ : « دَخَلَ الجَنَّة » ... » ، وخَرَجَت رُوحُه مع الهاء ، مِن قبل أن يَقُولَ : « دَخَلَ

ورَأَيتُ الحِكايةَ عند الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٣٥). فرَحَمَةُ الله على أَبِي زُرعَة ، ومَن في النَّاس كأبي زُرعة ؟! واللهَ أَسأَلُ ، أَن يَحشُرَنا وإيَّاهُم تحت لِواء نَبِيِّنَا عَيْسُهُ.

تم بحمد الله تعالى السِّفرُ الثَّاني من: «إسعاف اللَّبيث» ويتلُوه السِّفرُ الثَّالث ويتلُوه السِّفرُ الثَّالث وأوَّلُهُ: «إذا كانت أُمراؤُكُم خِيَارَكُم ... الحديث»

٢٥٣ - سُئلتُ عن حديث: ﴿ إِذَا كَانَت أُمَرَاؤُكُم خِيَارَكُم ، وَكَانَ أَمْرُكُم شُورَى بَينَكُم ، وَكَانَ أَمْرُكُم شُورَى بَينَكُم ، وَكَانَ أَمْرُكُم شُورَى بَينَكُم ، فَكَانَ أَمْرُكُم شُورَى بَينَكُم ، فَظَهْرُ الأَرضِ خَيرٌ لَكُم مِن بَطنِهَا . وَإِذَا كَانَ أُمُرَاؤُكُم شِرَارَكُم ، وَكَانَت أُمُورُكُم إِلَى شِرَارَكُم ، وَكَانَت أُمُورُكُم إِلَى نِسَائِكُم ، فَبَطنُ الأَرضِ خَيرٌ لَكُم مِن ظَهْرِهَا » .

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أَخرَجَهُ البَزَّار (ج٢/ق٢٤٢)، وأبو نُعيمٍ في « الجِلية » (١٧٦/١) مِن طريق عَبدان بن أحمد، قال: ثنا عبدُ الله بنُ مُعاوية الجُمَحِيُّ، ثنا صالحُ المُرِّيُّ، عن سعيدِ الجُريرِيِّ، عن أبي عُثان النَّهدِيِّ، عن أبي هُريرة مرفُوعًا فذَكرَه.

قال البَزَّارُ: « وهذا الحديثُ لا نَعلَمُ رواه عن رسُول الله عَيَّالَهُ إلَّا أبو هُريرة ، ولا نَعلَمُ له طريقًا غيرَ هذا الطَّريق ، ولا رواه عن الجُريريِّ أبو هُريرة ، ولا نَعلَمُ له طريقًا غيرَ هذا الطَّريق ، ولا رواه عن الجُريريِّ إلا صالحُ المُرِّيُّ . وصالحُ كان أحدَ العُبَّاد المجتهدين ، وأحسِبُ أنَّ عبادته كانت تَشغَلُه عن تَحَفَّظِ الحديث » .

وقال أبو نُعيم: «غريبٌ من حديث سعيدٍ ، وصالحٍ . لم نَكتُبهُ إلا مِن حديث عبد الله بن مُعاوية الجُمَحِيِّ » .

• قلتُ : وصالحُ الْمُرِّيُّ اتَّفَق سائرُ النُّقَّاد على تضعيفه ، بل تَركَهُ

بعضُهم ، كالنَّسائيِّ وابنِ حِبَّان ، وضَعَّفَه جِدًّا آخرُون ، كابن المَدينِيِّ والبُخَارِيِّ ، وصرح ابنُ حِبَّان أنَّ ابنَ مَعِينٍ كان شديد الحَملِ عليه . وقد مشَّاه ابنُ مَعِينٍ في روايةٍ ، فكأنَّهُ قَصَدَ صِدقَه . ووَثَقَه يَعقوبُ الفَسوِيُّ ، وهو توثيقُ مردُودٌ ، أو أنَّهُ قَصَدَ عدالتَه .

وعِلَةُ أُخرَى ، وهي اختلاطُ سعيدِ الجُريرِيِّ ، والقاعدةُ عند الْمَحَدَّثين ، وعِلَةُ أُخرَى ، وهي اختلاطُ سعيدِ الجُريرِيِّ ، والقاعدةُ عند الْمَحَدِّثين ، أَنَّهُم يتَوَقَّفُون في قَبُول حديث من اختلط ، حتَّى يَقِفُوا على روايةِ مَن رَوَى عنه قبل الاختلاط ، وهذا لم يتحَقَّق في هذا الحديث . واللهُ أعلَمُ .

١٥٤ – سُئلتُ عن حديث: ﴿ أَنَا أَوَّلُ مَن يُفتَحُ لَهُ بَابُ الجَنَّةِ ، فَتَأْتِي امْرَأَةٌ تُبَادِرُنِي ، فَأَقُولُ لَهَا: مَا لَكِ ؟ وَمَن أَنْتِ ؟ فَتَقُولُ: فَتَقُولُ: أَنَا امْرَأَةٌ قَعَدتُ عَلَى أَيْتَامٍ لِي ».

• قلتُ :هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخرَجَهُ أَبُو يَعلَى (٢٥١) قال: حدَّثَنا سُليهانُ بنُ عبد الجبَّار أَبُو أَيُّوب.. والبَزَّارُ فِي « مُسنَده » (ج٢/ ق٢٤٢/ ١) قال: حدَّثَنا الوليدُ بنُ عَمرِو البَزَّارُ فِي « مُسنَده » (ج٢/ ق٢٤٢/ ١) قال: حدَّثَنا الوليدُ بنُ عَمرِو ابن سُكَيْنٍ ، قالا: ثنا يَعقُوبُ بنُ إسحاق الحَضرَمِيُّ ، عن عبد السَّلام بن عَجلان ، عن أبي عُثمان النَّهدِيِّ ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا.

وصرَّحَ يَعقُوبُ بِالتَّحديث عند البَزَّار ، وصرَّحَ عبدُ السَّلامِ بِالتَّحديث عند أبي يَعلَى .

والحديثُ عَزَاهُ الهَيَثَمِيُّ فِي « المَجمَع » (٨/ ١٦٢) لأبي يَعلَى ، وفاتَهُ العزوُ للبَزَّار ، وقال : « فيه عبدُ السَّلام بنُ عَجلان ، وثَّقَهُ أبو حاتمٍ ، وابنُ حِبَّان ، وقال : « يُخطِئُ ويُخَالِفُ » ، وبقيَّةُ رجاله ثقاتُ » .

وقال البَزَّارُ: « وهذا الحديثُ لا نَعلَمُه رواه إلَّا أبو هُريرَة ، عن النَّبِيِّ عَجلان رجلٌ من أهل البَصرَة ، عَشَهُورٌ ، حدَّث عنه الثِّقاتُ » ا.ه. .

• قلتُ : وقولُ الهَيْثَمِيِّ : « وَتَّقَهُ أبو حاتم » خطأٌ ؛ فإنَّ ابن أبي حاتم

ترجمَهُ في « الجرح والتَّعديل » (٣/ ١/٢) ، وقال : « سأَلتُ أبي عنه ، فقال : شيخٌ بصريٌّ ، يُكتَبُ حديثُه » ، فلعَلَّه وقع خطأٌ من الهَيثَمِيُّ ، أو تصحيفٌ من النَّاشِر ، ويَكُون صوابُ العِبارة : « وَثَقُه أبو حاتم ابنُ حِبَّان » ، وكأنَّ هذا هو الصَّوَابُ ؛ وكُنية ابن حِبَّان : « أبو حاتم » . وقول أبي حاتم الرَّازِيِّ : « يُكتَبُ حديثُه » فيه تَلِينُ لَهُ ، فإذا انضاف وقول أبي حاتم الرَّازِيِّ : « يُكتَبُ حديثُه » فيه تَلِينُ لَهُ ، فإذا انضاف إليه قولُ ابنِ حِبَّان في « الثِّقات » (١٢٧/٧) : « يُخطِئُ ويُخالِف » ، وَرَجَّحَ لديك التَّوقُفُ في تقوية حديثه .

واللهُ أعلَمُ .

٥٥٧- سُئلُ عن حديث: « أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَعبُدُ صَنَاً ، فَنَادَاهُ يَومًا ، فَأَرَادَ أَن يَقُولَ: يَا صَنَمُ ، فَأَخطاً لِسَانُهُ ، فَقَالَ: يَا صَمَدُ . فَأَعطاهُ اللهُ مَا أَرَادَ ، فَقَالَت اللَائِكَةُ : يَا رَبَّنَا! إِنَّهُ مَا قَصَدَ دُعَاءَكَ ، فَلِمَ تُعطِهِ ؟ قَالَ لَهُم : لَو لَمَ أُعطِهِ لَكُنتُ كَالصَّنَمِ ، وَأَنَا الصَّمَدُ » .

• قلتُ : لا أصل له مرفُوعًا ، وهو باطلٌ ، وقد وَقَفتُ على أصلِه . فَأَخْرِجِ مُحُمَّدُ بِنُ فُضِيلِ فِي « كتابِ الدُّعاءِ » (٧٩) قال : حدَّثَنا عطاءُ ابن السَّائِب، قال: لَـمَّا انهزَمَ النَّاسُ يوم الجماجم _ وهي معركةٌ، وَقَعَت بين الحجَّاج بن يُوسُف ، وعبد الرَّحمن بن الأشعث _ ، جَعَلَ أبو البَختَرِيِّ الطَّائِيُّ يُحَرِّض النَّاسَ ، فسمِعتُه يقول : « كان نَبِيُّ من بني إسرائيل قد ظَهَرَ ، وتَبِعَهُ مَن شاء الله ، وأنَّهُ تَزَوَّج بنتَ رجلِ مِمَّن تابعه من المؤمنين ، وكان مِن أفضل أصحابِه ، فوَلَدَت له غُلامًا ، فلمَّا بلغ وشَبَّ ، تَتَبَّع النَّصارى ، فنَصَّرُوه ، وعَقَدُوا له أَلوِيتَهُم ، فخرج جم على أبيه ، فقتل أباه وجَدَّه الْمُؤمنَ أبا أُمِّه ، وظَهَر عليهم ، إلَّا شِرذِمةً قليلةً من المؤمنين ، فبَينَمَا هُو قد ظَهَرَ عليهم ، إذ قال في نفسه : إنَّ المؤمنين قد آذَنُوا لَكُم بِالْحَرِبِ . فَخَرَجِ بِمِن مَعَهُ ، وهو يراهم كَأْكَلَةِ رأسٍ ، فاقتَتَلُوا ، فَأَظْهَرَ اللهُ المؤمنين عليهم ، فَهَزَمُوهُم ، فأُخِذَ ابنُ النَّبِيِّ أُسيرًا ، فَصَلَبُوه

وهو حيُّ ، وكذلك كانوا يفعلُون في ذلك الزَّمان ، حتَّى يموت مَوتَة نفسِه ، ولا يُقتَلُ ، فبينا هو يدعُو الله َ بآلهته ، ويهتِفُ بالآلهة ، ويَهتِفُ بأسهائها ، يدعُوها أن تُخلِّصه مَّا هو فيه ، فهتَفَ ليلةً ، حتَّى إذا خاف الصُّبح ، دعا الله َ ، فقال : يا الله ُ! خَلِّصنِي ونَجِّنِي . فتَقَطَّعت عنه الشُّرُطُ ، فذهب ، فلَم يَقدِرُوا عليه ، فكبُر ذلك على المؤمنين ، واشتدَّ عليهم ، وقال : _ فأوحى الله ُ إلى رجل من المؤمنين في مَنَامِه : أنَّه دعا آلهته فلَم تُجِبه ، ودعاني فأجَبتُه ، ولم أكن كالصُمِّ البُكمِ الذين لا يَعقِلُون » .

فقد تبيّن بهذا ، أنَّ هذا من الإسرَائِيلِيَّات ، التي أُمِرنَا أن لا نُصَدِّقَها ولا نُكَذِّبَها إذا صحَّ سَنَدُها ، فكيف ولم يَصِحَّ سَنَدُها أيضًا ؛ وعطاءُ بنُ السَّائب كان اختلط ، ومُحمَّدُ بنُ فُضَيلٍ سَمِعَ منه بعد الاختلاط ، كما نصَّ عليه غيرُ واحدٍ من النُّقَاد ، مِنهُم ابنُ مَعِينٍ وأبو حاتم الرَّازِيُّ .

وأصحابُ عطاء الذين سَمِعُوا منه قبل الاختلاط: شُعبَةُ ، وسُفيانُ التَّورِيُّ ، وحَمَّادُ بنُ زيدٍ ، واختُلف في حَمَّاد بن سَلَمة ، والصَّوابُ أنَّه سَمِعَ منه قبل الاختلاط وبعده ، فيُتَوَقَف في روايته عنه .

وَهذا كُلُّه مُتعلِّقٌ بصِحَّةِ الإسناد إلى أبي البَختَرِيِّ ، واسمُهُ سعِيدُ بنُ فَيرُوزَ .

واللهُ أعلَمُ .

٢٥٦ - سُئلتُ عن حديث: أنَّ عائشة ضَّ سَأَلَت النَّبِيَّ عَلَيْكُمُ أن النَّبِيَّ عَلَيْكُمُ أن النَّبِيَّ عَلَيْكُمُ أن الله الأعظمَ، فأبى، فقامَت، فصَلَّت، وجَعَلَت يُعلَّمُها اسمَ الله الأعظمَ، فأبى ، فقامَت، فصَلَّت، وجَعَلَت تَدعُو، فقال لها النَّبِيُّ عَلَيْكُمُ : « إِنَّهُ فِي هَذِهِ الأَسمَاءِ الَّتِي دَعُوتِ تَدعُو، فقال لها النَّبِيُّ عَلَيْكُمُ : « إِنَّهُ فِي هَذِهِ الأَسمَاءِ الَّتِي دَعُوتِ تَدعُو، فقال لها النَّبِيُّ عَلَيْكُمُ : « إِنَّهُ فِي هَذِهِ الأَسمَاءِ الَّتِي دَعُوتِ مَا ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

أخرَجَهُ الطَّبَرانِيُّ فِي « الأوسط » (٥١٤٠) ، و فِي « الدُّعاء » (١٢٠) قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ القاسمِ بنِ مُسَاوِرٍ الجَوهَرِيُّ ، ثنا عُبيدُ الله بنُ عُمَر القَوَارِيرِيُّ ، ثنا غالبُ القَطَّانُ ، عن أنس القَوَارِيرِيُّ ، ثنا غالبُ القَطَّانُ ، عن أنس القوَارِيرِيُّ ، ثنا غالبُ القَطَّانُ ، عن أنس ابن مالك ، عن النَّبِيِّ عَيَّلِيُّهُ ، أنَّهُ دخل على عائشة ذات غَدَاةٍ ، فقالت : « بأبي وَأُمِّي يا رسول الله ! عَلِّمني اسمَ الله ، الذي إذا دُعي به أجاب ، وإذا سُئل به أعطى » ، فأعرض النَّبيُّ عَيِّلِهُ بوجهه ، فقامَت ، فتوضَات ، فقالَت : « اللَّهُمَّ ! إِنِّي أَسَألُك من الخَيرِ كُلِّه ، ما علمتُ منه وما لم أعلم ، وباسمك العَظِيم ، الذي إذا دُعِيتَ به أَجبتَ ، وإذا سُئِلتَ به أعطيتَ » ، فقال : « وَالله ! إنَّهُ لَفِي هذه الأسهاء » .

قال الطَّبَرانيُّ : « لَمَ يَروِ هذا الحديث عن غالبِ القَطَّان إلَّا مُحَمَّدُ بنُ عبد الله العَصَرِيُّ . تفرَّد به القَوَارِيرِيُّ ».

وهذا سندٌ واهٍ ؛ والعَصَرِيُّ قال ابنُ حِبَّان : « مُنكَرُ الحديث جدًّا . لا يجوز الاحتجاجُ به ، ولا الاعتبارُ بها يَروِيه ، إلَّا عند الوِفاق للاستئناس به » .

وأخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في «الدُّعاء» (١١٨) مِن طريق عبد الله بن صالحٍ ، حدَّ ثَني اللَّيثُ ، عن إسحاق بن أسيدٍ ، عن رَجُلٍ ، عن أنس بن مالكِ ، أنَّ عائشة قالت : «يا رسُول الله! علّمني اسمَ الله العظيمَ »، فقال لها رسُولُ الله عَيَّلِيَّةُ : «قُومِي ، فتَوَضَّئي ، ثُمَّ ادعي حتَّى أسمَعَ »، قالت : ففعلتُ ، فقُلتُ : «اللَّهُمَّ! إني أَسأَلُكَ بأسمائك الحُسنَى كُلِّها ، ما عَلِمتُ منها وما لم أعلَم ، وباسمك العظيم الأعظم ، وباسمك الأكبر »، فقال رسُولُ الله عَيِّلِيَّةً : «أصَبتِ! والذي نفسي بيده! ».

وسَنَدُهُ ضعيفٌ أو واهٍ ؛ وعبدُ الله بنُ صالحٍ ، وإسحاقُ بنُ أسيدٍ فِيهِما ضعفٌ . مع جهالة الرَّاوِي عن أنسٍ .

٢٥٧ - سُئلتُ عن حديث: « مَن سَعَى عَلَى وَالِدَيهِ ، وامرَأَتِه ، وعِيالِه ، فَهُو فِي سَبِيل الله ، ومَن سَعَى مُكَاثَرَةً ، فَهُو فِي سَبِيل الله ، ومَن سَعَى مُكَاثَرَةً ، فَهُو فِي سَبِيل الله ، الشّيطانِ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ حَسَنٌ .

وقد وَرَد من حديث أنَسٍ، وأبي هُريرَة، وكَعبِ بن عُجْرَةَ طَعْثُما.

* أمَّا حديث أنس معك .

فأخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٨٦٣٠) قال : حدَّثنا مُطَّلِبُ بنُ شُعيبٍ ، ثنا عبدُ الله بنُ صالحٍ ، حدَّثني اللَّيثُ ، حدَّثني إسحاقُ بنُ أُسِيدٍ ، عن عبد الكريم ، عن أنس بن مالكِ مرفُوعًا : « السَّاعي على وَالِدَيه ليَكُفَّهُمَا ، أو يُغنِيَهُمَا عن النَّاس : في سبيل الله ، ومن سعى على زوجٍ ، أو وَلَدٍ ، ليَكُفَّهُم ويُغنِيَهُم عن النَّاس : في سبيل الله ، والسَّاعي على نَفسِه ليُغنِيَهَا عن النَّاس : في سبيل الله ، والسَّاعي على نَفسِه ليُغنِيَهَا عن النَّاس : في سبيل الله ، والسَّاعي على نَفسِه الله نَفسِه الله ، والسَّاعي مُكَاثَرَةً : في سبيل الله ، والسَّاعي مُكَاثَرَةً .

قال الطَّبَرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديثَ عن عبد الكَريم الجَزَرِيِّ إلَّا إلله الطَّبَرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديثَ عن أنسٍ إلَّا بهذا الإسناد » . إسحاقُ بنُ أَسِيْدٍ ، تفرَّد به اللَّيثُ . ولا يُروَى عن أنسٍ إلَّا بهذا الإسناد » .

• قلتُ : وإسحاقُ بن أُسِيْدٍ ـ بفتح الهمزة ـ قال أبو حاتمٍ : « شيخٌ ليس بالمشهور ، لا يُشتَغَلُ به » ، وقال أبو أحمدٍ الحاكمُ : « مجهولٌ » ، ولـمّــا

ذَكرَه ابنُ حِبَّان في « الثِّقات » (٦/ ٥٠) قال : « كان يُخطِئ » .

وضَعَّف الهَيَثَمِيُّ الحديثَ به في « مَجمَع الزَّوائد » (٤/ ٣٢٥).

وعبدُ الله بنُ صالح كان كَثيرَ الغَلَط.

وعبدُ الكَرِيم جزم الطَّبَرانيُّ أَنَّه الجَزَرِيُّ ، وهو ابنُ مالكِ ، ذَكَرَ المِزِّيُّ في « تهذيب الكهال » (٢٥٣/١٨) أنَّه رأى أنس بنَ مالكِ ، والظَّاهر أنَّه عبدُ الكريم بُن رَشِيدٍ ، ويقال رَاشِدٌ ؛ فقد ذَكَر المِزِّيُّ أَنَّه يَروِي عن أنسٍ ، وعنه إسحاقُ بنُ أسِيْدٍ ، ونقل توثيقَه عن ابن مَعِينٍ وابنِ حِبَّان ، ونقل ابنُ حَجَرٍ توثيقه عن ابن نُمَيرٍ ، وقال النَّسَائِيُّ : « ليس به بأسٌ » .

* وأمَّا حديث أبي هُريرَة نظُّك .

فأخرَجَهُ البَزّارُ (ج ٢/ق ٢٦٦/٢)، والطّبَرانيُّ في «الأوسط» (٢١٤)، والضّياءُ في والبَيهَقِيُّ (٢/ ٢٥)، والأَصبَهَانِيُّ في «التَرغيب» (٢٨٤)، والضّياءُ في «المُختارَة» (ق ٢٥/١) من طريق أحمد بن يُونُس، قال: نا رِيَاحُ بن عَمْرو القَيْسِيُّ ، قال: نا أَيُّوبُ السَّختِيَانِيُّ ، عن مُحمَّد بن سِيرِين، عن أبي هُريرَة، قال: بينا نَحنُ مع رسُولِ الله عَيْشَةٍ ، إِذ طَلَع علينا شابُّ مِن الثَّنِيَّة ، فلمَّا رميناه بأبصارنا، قُلنا: «لو أنَّ ذا الشَّابِ جَعَل نشاطَه، وشبابَه، وقُوتَه في سبيل الله؟» ، فسَمِع مقالَتنا رسُولُ الله عَيَّالَةِ ، فقال: «وما سَبِيلُ الله إلا من قُتِل ؟! مَن سَعَى على وَالِدَيه فهو في سَبِيل الله ، ومن سَعَى على عِياله فهو في سَبِيل الله ، ومن سَعَى على عِياله فهو في سَبِيل الله ، ومن سَعَى على عَياله فهو في سَبِيل الله ، ومن سَعَى على عَياله فهو في سَبِيل الله ، ومن سَعَى على عَياله فهو في سَبِيل الله ، ومن سَعَى على عَياله فهو في سَبِيل الله ، ومن سَعَى على عَياله فهو في سَبِيل الله ، ومن سَعَى مُكاثِرًا ففي سَبِيل الله ، ومن سَعَى على عَياله فهو في سَبِيل الله ، ومن سَعَى مُكاثِرًا ففي سَبِيل الله ، ومن سَعَى على وَياله فهو في سَبِيل الله ، ومن سَعَى مُكاثِرًا ففي سَبِيل الله ، ومن سَعَى مُكاثِرًا ففي سَبِيل الطَّاغُوت».

قال البَزَّارُ: « وهذا الحديثُ لا يُروَى عن أبي هُريرَة إلَّا مِن هذا الوَجه، ولا نَعلَمُ رواه عن رِيَاحٍ ولا نَعلَم رواه عن رِيَاحٍ

إِلَّا أَحْدُ بِنُ يُونُس ».

وقال الطَّبَرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديث عن مُحمَّد بن سِيرِين إلَّا أَيُّوبُ ، ولا رواه عن أيُّوبَ إلَّا رِيَاحُ بنُ عَمْرٍو ، ولا يُروَى عن أبي هُريرَة إلَّا بهذا الإسناد . تفرَّد به أحمدُ بنُ يُونُس » .

• قلتُ: وأحمدُ هو ابنُ عبد الله بنِ يُونُس، مِن شُيُوخ البُخَارِيِّ ومُسلِمٍ. ورِيَاحٌ ـ بالياء التحتانية ـ ، وتصحَّف عِند الطَّبَرانيِّ وغيرِه إلى « رَبَاحٍ » _ بالباء المُوحَدة ، وصوابُهُ « رِيَاحٌ » ، كما في « المُؤتَلِف » (٢/ ١٠٣٨) للذَّارَقُطنِيِّ ، و « الإكمال » (٤/ ١٤) لابن مَاكُوْلا ـ ، وذَكرُوا رِوايتَه عن اللَّدَارَقُطنِيِّ ، وعنه أحمدُ بنُ يُونُس ، وقد ترجمه ابنُ أبي حاتم في « الجرح التَّعديل » (١/ ٢/ ١١٥ - ١١٥) ، وقال : « سألتُ أبا زُرعَة عنه ، فقال : ولتَعديل » (١/ ٢/ ١١٥ - ١٥) ، وقال : « سألتُ أبا زُرعَة عنه ، فقال : همدوقٌ » ، وذكره ابنُ حِبَّان في « الثِقات » (٦/ ٢٠) ، وقال : « مِن عَبَّاد أهل البَصرَة ، وزُهَّادِهِم » .

ونقل الذَّهَبِيُّ في « الميزان » ، وعنه ابن حَجَرٍ في « اللِّسان » ، عن أبي داوُد قال : « رَجلُ سُوءٍ » ، واتَّهَمَه بالزَّندَقة ، وإنَّها اتَّهَمه بالزَّندَقة ، مع رابِعة العَدَوِيَّة ، في آخَرِين ، لعِبَاراتٍ صَدَرت منهم ، تحتاجُ إلى تأويلٍ ، والصَّواب أنَّ هذا لا يَمَشُّ روايتَهُم ، إلَّا إذا قام دليلُ ظاهرٌ على سُقُوط عدالَتِهم ، أو اختلالِ ضَبطِهم ، ولم أقِف على ما يُوجِب ذلك .

وباقي رجال الإسناد ثقاتٌ معرُوفُون.

فهذا الحديثُ جَيِّدُ الإسناد، وعليه الاعتهادُ، ولهذا وَضَعه الضِّياء في «اللُختارَة»، والحمد لله.

* أمَّا حديث كعب بن عُجْرَةَ مَكْ .

فَأَخرَجَهُ الطّبَرانيُّ في « الكبير » (ج١٩/ رقم٢٨٢) ، وفي « الأوسط » (٦٨٣٥) ، وفي « الصَّغير » (٩٤٠) قال : حدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ مُعاذٍ الحَلَبِيُّ ، حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ كَثيرِ العَبْدِيُّ ، ثنا هَمَّامُ بنُ يحيى ، ثنا إسهاعيلُ بنُ مُسلِم المَكِّيُّ ، عن الحَكَم بن عُتَيبة ، عن عبد الرَّحمن بن أبي لَيلَي ، عن كعب بن عُجْرَة ، أَنَّ رَجلًا مَرَّ على أصحاب النَّبِيِّ عَلَيْلَةٍ ، فرأى أصحابُ النَّبِيِّ عَلَيْكَةٍ من جَلَدِه ونشاطِهِ مَا أُعجَبَهُم ، فقالوا : « يا رسُولَ الله ! لو كان هذا في سبيل الله ؟ » ، فقال رسُولُ الله عَلَيْكَةِ : « إِنْ كَان يَسعَى على وَلَدِه صغارًا فهو في سَبيل الله ، وإن كان خَرَج يَسعَى على أبوين شيخين كبيرين ففي سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى على نفسه ليُعِفُّها ففي سبيل الله ، وإن كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى أَهْلِهُ فَفِي سَبِيلُ الله ، وإن كَانَ خَرَجَ يَسْعَى تَفَاخُرًا وتَكَاثُرًا ففي سبيل الطَّاغُوت ».

وأَخرَجَهُ بَحشَلُ في « تاريخ واسطَ » (ص ١٦٢-١٦٣) من طريق مُحمَّد بن كَثيرِ بهذا الإسناد.

قال الطَّبَرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديث عن الحَكَم إلَّا إسهاعيلُ بنُ مُسلِم، ولا رواه عن إسهاعيلَ إلا هَمَّامٌ . تفرَّد به مُحَمَّدُ بنُ كثيرٍ . ولا يُروَى عن كعب بن عُجْرَةَ إلَّا بهذا الإسناد » .

قال الهَيَثَمِيُّ في « المَجمَع » (٣٢٥/٤) : « رجالُ « الكبير » رجالُ لصَّحيح » .

وهذا عَجَبٌ ؛ فقد رأيتَ أنَّ الطَّبَرانيَّ رواه في معاجمه الثَّلاثة بذات

الإسناد، فما معنى تخصيص رجال « المُعجَم الكبير » دون المُعجَمين الباقييْن ؟!

وسَبَقه إلى هذا الحُكمِ الْمُنذِرِيُّ في « التَّرغيب » (٢٥١٦، ٢٩٢٣) ، فقال : « رواه الطَّبَرانيُّ ، ورجالُهُ رجال الصَّحيح » .

وليس كما قالا؛ لأنَّ إسماعيلَ بنَ مُسلِم المَكِّيَّ ، فضلًا عن أنَّ الشَّيخين ولا أحدَهُما خرَّج له شيئًا ، فهو واهٍ ، تَركه كثيرٌ من النُّقَّاد . والله أعلَمُ .

٢٥٨ - سُئلتُ عن حديث : « مَن قادَ أَعمَى أربعين خُطوَةً وَجَبَت له الجَنَّةُ ».

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ .

وقد ورد من حديث ابن عُمَر ، وأنَسٍ ، وابنِ عبَّاسٍ ، وأبي هُريرَةَ ، وجابر بن عبد الله رضي .

* أمَّا حديث ابن عُمَر راك عُ

فأخرَجَهُ أبو يَعلَى (ج٩/ رقم ٢١٣٥)..

وابنُ عَدِيٍّ فِي « الكامل » (٥/ ١٨٥١) قال : حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ إبراهيم ابن مَيمُون ..

وأبو نُعيمٍ في « الجِلية » (٣/ ١٥٨) ، ومن طريقه ابنُ الجَوْزِيِّ في « الموضوعات » (١٠٨٧) من طريق مُحمَّد بن إبراهيم بن أبان السَّرَّاج ، ثَلَاثَتُهم : ثنا يحيى بنُ أَيُّوبَ ، ثنا سَلْمُ بنُ سالمٍ ، عن عليِّ بن عُروة ، عن مُحمَّد بن المُنكدِر ، عن ابن عُمَر مرفُوعًا فذكرَه .

وأخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (٣٥٣/١٢) عن عبد الحَمِيد بن مبالح ..

والَّبَيهَقِيُّ فِي «الشُّعَب» (ج٦/رقم٧٦٢٨) عن سَعدَان بن نصر .. والخطيبُ في «تاريخه» (٥/٥٠١) عن الحَسَن بن عَرَفة ، ثَلاَثَتُهم عن سَلْم بن سالم بهذا الإسناد سواء .

وهذا سَنَدٌ ضعيفٌ جدًا؛ وسَلْمُ بنُ سالمٍ شِبهُ المتروك، فقد ضعَّفه أحمدُ، وابنُ مَعِينٍ، والنَّسَائِيُّ، وكان ابنُ المُبارَك شديدَ الحَمْل عليه.

وقد تابَعَهُ أَصرَمُ بنُ حَوْشَبٍ ، فرواه عن عليِّ بن عُروَة بهذا الإسناد .

أَخرَجَهُ ابنُ شَاهِين في « التَّرُغيب » (١٣٥) ، ومن طريقه ابنُ الجَوزِيِّ في « الموضوعات » (١٠٨٧).

وأَصرَمُ أَصرَمٌ مِن الخَيرِ ، فقد كَذَّبَهُ غيرُ واحدٍ منهم ابنُ مَعِينٍ ، وتَركه البُخارِيُّ ، وغيرُه .

وعليُّ بنُ عُروة ذكر ابنُ حِبَّان هذا الحديثَ في ترجَمَتِهِ من « المجرُوحين » (المجرُوحين » . (كان ممَّن يضعُ الحديثَ ، على قِلَّته » .

وقد تُوبع عليٌّ ..

فتابَعَهُ ثَوْرٌ بنُ يزيد ، فرواه عن ابن المُنكدِر بهذا الإسناد سواء .

أَخرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ فِي « الكامل » (٢/ ٥٣١) ، ومن طريقه ابنُ الجَوزِيِّ الْحَرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ فِي « الكامل » (١٠٩١) قال : حدَّثنا إسهاعيلُ بنُ مُحمَّدٍ ، ثنا سُليهانُ بنُ عبد الرَّحمن ، ثنا مُحمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحمن القُشيرِيُّ ، ثنا ثورُ بنُ يزيدَ بهذا .

قال ابنُ عَدِيِّ : « هذا الحديث لا يَروِيه عن ابن المُنكدِر غيرُ ثَوْرٍ ، ومِن حديثِ ثورٍ غيرُ عُمَّدٍ ، وعنه ومِن حديثِ ثورٍ أغربُ . ولا أعلمُ يرويه عن ثورٍ غيرُ مُحمَّدٍ ، وعنه سُليهانُ » .

وثورٌ ثقةٌ ، تَكلَّمُوا فيه لبدعته . ولكنِ الشَّأنُ في الرَّاوِي عنه ، وهو مُحمَّدُ بنُ عبد الرَّحمن ؛ فإنَّه نَكِرَةٌ لا يُعرَفُ .

ورواه أيضًا مُحُمَّدُ بنُ عبد المَلِك الأَنصَارِيُّ ، عن ابن المُنكدِر بإسناده ،

بلفظ: « من قاد مَكفُوفًا أربعين خُطوَةً فصاعدًا غَفَر اللهُ له ما تَقدَّم من ذَنبه ».

أَخرَجَهُ البَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (٧٦٢٧) من طريق عبد الوَهَّاب بن الضَّحَّاك _ أحد الهَلكَى _ ، قال: نا إسهاعيلُ بنُ عَيَّاشٍ ، نا مُحمَّدُ بنُ عبد المَلك بذا الإسناد .

وأَخرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ فِي « الكامل » (٦/ ٢١٦٧) ، ومن طريقه ابنُ الجَوزِيِّ وأخرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ فِي « الكامل » (١٠٨٩) من طريق عامر بن سَيَّارٍ ، ثنا مُحَمَّدُ بنُ عبد المَلِك بهذا الإسناد ، دون قوله: « فصاعدًا » .

وهذا حديثُ مُنكُرٌ جدًّا؛ ومُحمَّدُ بنُ عبد المَلِك تالفُّ البَّةَ ، رماهُ أحمدُ بوضع الحديثِ ، وقال البُخاريُّ ومُسلِمٌ : « مُنكر الحديث » ، وتركه النَّسَائِيُّ والدَّارَقُطنِيُّ وغيرُهما .

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في « المطالب العالية » (١٥٨/٧) : « ضعيفٌ جدًّا ، و لا يَثبُت في هذا شيءٌ » .

وقد رأيتُ ابنَ الجَوزِيِّ أُورَد هذا الحديثَ من طريق الخطيب في «تاريخه» (٥/٥/١)، لكنَّه جَعَل صحابيَّ الحديث: عبدَ الله بنَ عَمْرو بن العَاصِ، والذي عِند الخطيب: عبدُ الله بنُ عُمَرَ بن الخَطَّاب، فاللهُ أَعلَمُ، أيَّ ذلك هُو الصَّوابَ. وكان ابنُ الجَوزِيِّ كَثيرَ الأوهام في نَقلِه مِن كُتب العُلماء.

وله طريقٌ آخَرُ يرويه عُبيدُ الله بنُ أبي خُميدٍ ، عن نافعٍ ، عن ابنِ عُمر مرفُوعًا : « من قاد أعمى أربَعِين خطوَةً غُفِر له ما تقدَّم من ذنبه » .

أَخرَجَه الخطيبُ في « تاريخِهِ » (١/٩) ، ومن طريقه ابنُ الجَوزِيِّ ، (١٠٩٠) من طريق عبدِ الباقِي بنِ قانِع ، ثنا خَلَفُ بنُ عَمرِ و العُكْبَرِيُّ ، ثنا اللّعلَّى بنُ مهدِيٍّ ، ثنا سِنانُ بنُ البَختَرِيِّ ـ شيخٌ من أهل المدينة ، قَدِمَ علينا ببغدَادَ ـ ، عن عُبيدِ الله بنِ أبي حُميدٍ بهذا .

ثُمَّ قال الخطيبُ: « رواه غيرُ عبدِ الباقِي ، عن خَلَفٍ ».

قال ابنُ الجَوزِيِّ : « عُبيدُ الله بنُ أبي مُميدٍ مُدَلَّسُ ، وصوابُهُ : مُحُمَّدُ بنُ أبي مُميدٍ مُدَلَّسُ ، وصوابُهُ : مُحَمَّدُ بنُ أبي مُميدٍ ، قال البُخارِيُّ : مُنكَرُ الحديث . وقال النَّسائِيُّ : ليس بثقةٍ » .

أبي خُميدٍ، قال البُخارِيُّ: مُنكَرُ الحديث. وقال النَّسائِيُّ: ليس بثقةٍ ». أمَّا المُناوِيُّ فأعلَّهُ في « فيض القدير » (٦/ ١٨٨) بعِلَّةٍ عجيبةٍ ، فقال: « رواهُ الخطيبُ في ترجمَةِ البَختَرِيِّ ... وفيه : عبدُ الباقِي بنُ قانِع ، أورَدَهُ الذَّهَبِيُّ في « الضُّعفاء » ، وقال : قال الدَّارَقُطنِيُّ : يُخطِئُ كثيرًا . والمُعلَّى الذَّهَبِيُّ في « الضُّعفاء » ، وقال : قال الدَّارَقُطنِيُّ : يُخطِئُ كثيرًا . والمُعلَّى ابنُ مَهدِيٍّ ، قال أَبُو حاتِم : يأتِي أحيانًا بالمُنكر » !

فشَنَّ عليه الغُمارِيُّ الغارة في « المُداوِي » (٦/ ٣٧٣-٢٧٤) قائلًا:

« قلتُ : مِن عجيبِ أحوالِ هذا الرَّجُل أنَّه يُريدُ أن يستقِلَ بالتَّصرُّ ف في الحديث والكلامِ على إسنادِهِ مع عدم معرِفَتِهِ ، فيأتي بالطَّامَّات ، لاسيَّا مع وُقُوفِهِ على كلام الحُفَّاظ في الحديث ، فهذه الطَّريقُ قد ذَكَرَ ها ابنُ الجَوزِيِّ في « الموضُوعات » من طريق الخطيبِ ، ثُمَّ من طريق عبدِ الباقي بنِ قانِعٍ ، ثنا خَلَفُ بنُ عَمرٍ و العُكْبَرِيُّ ، ثنا المُعلَّى بنُ مَهدِيٍّ ، ثنا سِنانُ بنُ البَحتَرِيِّ - شيخٌ من أهل المدينة - ، عن عُبيدِ الله بنِ أبي حُميدٍ ، عن نافِعِ ، عن ابنِ عُمر به .

ثُمَّ قَالَ ابنُ الجَوزِيِّ : « قُولُهُ : عُبيدُ الله بنُ أبي مُميدٍ تدليسٌ ، وإنَّما هو :

مُحُمَّدُ بِنُ أَبِي مُميدٍ ، وهو مُنكَرُ الحديث ، ليس بثقةٍ » ا.ه. .

فَتَرَكَ الشَّارِحُ هذا ، وذَهَبَ يُعلِّلُ الحديثَ بعبدِ الباقِي بنِ قانِعِ صاحبِ المُعجَمِ وغيرِهِ . مع أنَّه لم يَنفَرِد به ، بل تابَعَهُ غيرُهُ عن شيخِهِ خَلَفٍ ، كها نَصَّ عليه الخطيبُ عَقِبَ الحديث . ثُمَّ بالمُعلَّى بنِ مَهدِيٍّ الذي قال فيه الذَّهَبِيُّ : « هو من العُبَّاد الخِيرَةِ ، صدُوقٌ في نفسِهِ » ، وذكرهُ ابنُ حِبَّان في « الثَّقات » .

ثُمَّ إِنَّ قُولَه فِي ترجَمَةِ البَختَرِيِّ من الكلامِ الغَثِّ الذي لا فائدة فيه ، سوى تسويدِ الوَرَقِ وانشِغالِ الأفكارِ والإحالَةِ على ما يُتعِبُ ؛ فإنَّ في « تاريخ الخطيب » نحوُ تسعة آلاف ترجَمَةٍ بتقديم التَّاء ، فأيُّ ترجَمَةٍ وُصِف صاحِبُها بالبَختَرِيِّ من هذا العَدَد الهائل حتَّى يُمكن الرُّجوعُ إليها لمن أراد ذلك ؟!

مع أنَّ الواقع أنَّه خرَّ جَهُ في ترجمة: « سنانَ بنِ البَختَرِيِّ المَدِينِيِّ » ، في نصف المُجلَّد التَّاسع ، فلو فَرَضنا أنَّ أحدًا أراد الكَشف عنه لَرَاجَعَ المُجلَّدات الثَّمانية كُلَّها ونصفَ التَّاسع حتَّى يعثُر على هذا الاسم . وهذا المُجلَّدات الثَّمانية ما يُمكن من التَّهوُّر وسُوء التَّصرُّف . فالواجبُ عليه أن يكتُب الاسم الكامل ، أو يترُك التَّعريضَ بالكُلِّيَّة » انتهَى كلام الغُمارِيِّ .

• قَلْتُ : والغُمارِيُّ مُحِقُّ فيها يتَّصلُ بالنَّقد العِلمِيِّ ، إلَّا قولَهُ فيها يتعلَّق بالبَختَرِيِّ ، فاحتهال سُقُوط : « سنان بن » من مطبُوعة « الفيض » واردُ جدًّا ورُبَّها قال المُناوِيُّ : « ابنُ البَختَرِيِّ » ، فسَقَطت كلمةُ « ابن » . والله أعلمُ .

وله طريقٌ آخر عن ابنِ عُمريكُ .

أَخرَجَهُ البيهَقِيُّ فِي « الشَّعب » (٧٦٢٦) ، والأصبهانِ في « التَّرغيب » (١١٤٧) من طريق أبي الأزهر أحمد بنِ الأزهر ، ثنا أَبُو المُغيرة ، ثنا مُحمَّد ابنُ المُنكدِر ، عن ابن عُمر مرفُوعًا مثلَهُ .

قال البيهَقِيُّ : «كذا وجدتُهُ في أصل سماعِهِ ».

• قلتُ : ولا أدري ما هذا الإسنادُ ، كأنَّ فيه سَقطًا . واللهُ أعلمُ .

* أمَّا حديث ابن عبَّاسِ رضي .

فأَخرَجَهُ ابنُ عَدِيِّ (٤/ ١٥٤٤) ، ومن طريقه ابنُ الجَوزِيِّ (١٠٩٣) من طريق عبد الله بن أَبَان الثَّقَفِيِّ ، ثنا سُفيانُ الثَّوْرِيُّ ، قال : حدَّثني عَمْرو بنُ دينارٍ ، عن ابن عبَّاسٍ مرفُوعًا : « من قاد مَكفُوفًا أربعين ذِراعًا أَدخَلَه اللهُ الجَنَّةَ » .

قال ابنُ عَدِيٍّ : « وهذا الحديثُ بهذا الإسناد باطلٌ ، وكان عند هذا الشَّيخ _ يعني : عبد الله بن أبانَ _ عن عبد الله بن مُحمَّد بن يُوسُف أحاديثُ للثَّورِيِّ غيرُ هذا مشاهيرُ . وهذا الحديثُ مُنكَرٌ عن التَّورِيِّ بهذا الإسناد ، والشَّيخُ مَجهُولٌ » .

وقد خُولِف في إسناده ..

خالَفَهُ خالدُ بنُ نزارٍ ، قال : ثنا سُفيانُ الثَّورِيُّ ، عن عَمرٍ و ، عن أبي وائِلٍ ، عن ابنِ عُمر مرفُوعًا مثلَهُ .

أَخرَجَهُ ابنُ شاهينَ في « التَّرغيب » (٥١٥) ، ومن طريقِهِ ابنُ الجوزِيِّ الحَرَجَهُ ابنُ الجوزِيِّ (١٠٨٨) من طريق مُحمَّد بنِ عبدِ الرَّحمن بنِ بَحِيرٍ ، ثنا خالدُ بنُ نزارٍ بهذا .

قال ابنُ الجَوزِيِّ : « ومُحُمَّدُ بنُ عبد الرَّحن بنِ بَحِيْرٍ ، قال ابنُ عَدِيٍّ : روَى عن الثِّقات المَناكيرَ ، و : عن أبيه ، عن مالكِ البَوَاطيلَ » .

وله طريقٌ آخَرُ عن ابنِ عبَّاسِ ..

أَخرَجَهُ الطَّبرانِيُّ فِي ﴿ الكبير ﴾ (ج١١/ رقم١٩٤٢) قال : حدَّثنا سهلُ بنُ مُوسَى ، ثنا عُمرُ بنُ يحيَى الأَّبُلِيُّ ، ثنا عيسَى بنُ شُعيبٍ ، ثنا حَادُ ابنُ سَلَمَةَ ، عن عليِّ بن زيدٍ ، عن يُوسُفَ بنِ مِهرَانَ ، عن ابنِ عبَّاسٍ مرفُوعًا : ﴿ من قاد أعمَى حتَّى يُبَلِّغَهُ مأمّنَهُ غَفَرَ اللهُ تعالى له أربَعِينَ كبيرةً وأربع كبائِرَ تُوجِبُ النَّار ﴾ .

قال الهَيَثَمِيُّ في « المَجمَع » (٣/ ١٣٨) : « فيه عُمرُ بنُ يحيَى الآمِلِيُّ ، ولم أجد له ترجَمَةً ، ولكن فيه عليُّ بنُ زيدٍ ، وفيه كلامٌ » .

• قلتُ : كذا قال ! وعُمرُ بنُ يحيى هو : الأَبُلِيُّ ، وليس الآمِلِيَّ . فرُبَّما تصحَف على الهَيَثَمِيِّ ، فلم يعرفه لأجل هذا .

وعُمرُ هذا ذَكَرَهُ ابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » في ترَجَمَة « جارِيةَ بنِ هَرَمٍ » ، وأشار إلى أنَّه سَرَقَ حديثًا من يحيَى بنِ بِسطامٍ ، فهو أولَى أن يُعلَّل به الحديثُ من عليِّ بنِ زيدٍ . واللهُ أعلمُ .

* أمَّا حديث أنَّسِ مَعْكُ .

فأَخرَجَهُ أَبو يَعلَى الْخَلِيلِيُّ فِي « الإرشاد » (ص:٣٣٧) من طريق عبد الله ابن مُحمَّد بن يُوسُف بن أبي عُبيدٍ الطَّائِفِيِّ ، ثنا سُفيانُ الثَّوْرِيُّ ، عن عَمْرو بن دينارٍ ، عن أنس بن مالكِ مرفُوعًا : « من قاد أعمى أربعين خُطوَةً فله الجَنَّة » .

قال الخَلِيليُّ : « عبدُ الله بنُ مُحَمَّدٍ الطَّائِفِيُّ مجهولُ ، والحديثُ مُنكَرُّ بهذا الإسناد ، غريبٌ » ا.ه. .

وقد رواه عبدُ الله بنُ أَبَان الثَّقَفِيُّ ، عن الثَّوْرِيِّ ، فجعله من مُسنَد ابن عبَّاسِ ، كما مرَّ قريبًا .

وله طريقٌ آخرُ ..

أخرَجَهُ المُخَلِّصُ في « الفوائد » (٢٩٨٢، ٣١٠٣) ، ومن طريقه أَبُو القاسم السَّمَرقَندِيُّ في « حديثِهِ » (ق ٢/٢) ، ومسعُودُ بنُ الحَسَن النَّقَفِيُّ في « عروس الأجزاء » (٤٤) ، وابنُ الجَوزِيِّ (١٠٩٦) ، والذَّهبِيُّ في « المُعجَم الكبير » (٢/ ١٩١) ، وفي « الميزان » (٤/ ٤٥٩) .. وأخرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ في « المؤتلِف » (ص: ٢٢٣٤) ، قالا [المُخلِّصُ والدَّارقُطنِيُّ] : ثنا أبو حامدٍ مُحمَّدُ بنُ هارون الحَضرَمِيُّ ، ثنا عيسى بنُ مُساوِرٍ ، ثنا يَغْنَمُ بنُ سالم بن قَنْبَرٍ خادمِ عليِّ بن أبي طالبٍ ، عن أنسٍ مرفُوعًا : « مَن قاد أعمى أربعين خُطوةً وَجَبَت له الجَنَّةُ » .

ووقع عند المُخلِّص: «لم تمسَّ وجهَهُ النَّارُ».

قال الذَّهَبِيُّ : « يَغْنَمُ متروكُ باتِّفاقٍ ، والمتنُّ لم يَصِحّ » .

ويَغْنَمُ هذا ضَعَّفَه أبو حاتم الرَّازِيُّ ، وقال ابنُ حِبَّان في « المجروحين » (٣/ ١٤٥): « شيخٌ يَضَعُ الحديثَ على أنس بن مالكِ ، رَوَى عنه نُسخةً موضُوعةً ، لا يحلُّ الاحتجاجُ به ، ولا الرِّوايةُ عنه ، إلَّا على سبيل الاعتبار ». وكذَّبه ابنُ يُونُسَ .

وله طريقٌ ثالثٌ ..

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٣٥٩٤) قال : حدَّثنا رجاءُ بنُ أحمد ابن زيدٍ البَغدَادِيُّ ..

والبَيهَقِيُّ في «الشُّعَب» (٧٦٢٩) من طريق يُوسُف بن مُوسَى ، قالا : ثنا أحمدُ بنُ مَنِيع _ وهذا في « مُسنَده » ، كما في « المطالب العالية » (١٥٨/٧) _ ، قال : حدَّثنا يُوسُفُ بنُ عطيَّة ، عن سُليهانَ التَّيمِيِّ ، عن أنس بن مالكِ مرفُوعًا : « من قاد أعمى أربعين ذِراعًا أو خمسين ذراعًا كُتِب له عِتقُ رقبةٍ » .

ولم يَذكُر الطُّبَرانيُّ : « خمسين ذراعًا » .

قال البَيهَقِيُّ: « يُوسُفُ بنُ عطيَّة هذا ضعيفٌ ».

• قلتُ : بل ضعيفٌ جدًّا ، قال الذَّهَبِيُّ في « الميزان » (٤٦٨/٤) : « مُجُمَعٌ على ضعفه » .

وتابعه المُعلَّى بنُ هلالٍ ، عن سُليهان التَّيمِيِّ بهذا الإسناد ، ولم يَذكُر : «خمسين ذراعًا » .

أَخرَجَهُ ابنُ شاهين في « التَّرغيب » (١٢٥) ، وابنُ الجَوزِيِّ في « الموضوعات » (١٠٩٥، ١٠٩٤).

والمُعلَى تالفُ البَّةَ ، اتَّهَمَه أَحمدُ ، وابنُ الْمبارَك ، وابنُ مَعِينٍ بِوضع الحديث ، ورَمَاهُ السُّفيَانَانِ بالكَذِب ، وتَرَكَه النَّسَائِيُّ وغيرُه .

وَنَقَلَ ابنُ الجَوزِيِّ عن الدَّارَقُطنِيِّ ، قال : « لم يروِهِ عن سُليهان التَّيمِيِّ ، قال : « لم يروِهِ عن سُليهان التَّيمِيِّ ، قَال : « لم يروِهِ عن سُليهان التَّيمِيِّ ، قَال : « لم يروِهِ عن سُليهان التَّيمِيِّ ، قَال : « لم يروِهِ عن سُليهان التَّيمِيِّ

• قلتُ : قد رواه سُليهانُ بنُ عَمْرِو _ وهو هالكُ _ .

أَخرَجَهُ ابنُ الجَوزِيِّ فِي « الموضوعات » (١٠٩٧) من طريق أبي الوليد ، قال : أتيتُ سُليهانَ بنَ عَمْرٍ و ، فجلستُ إليه ، فقال : « حدَّثَنا سُليهانُ التَّيمِيُّ ، عن أنس ، قال : من قاد أعمى أربعين خُطوَةً » ، فقلتُ : « قُومُوا من عند هذا الكَذَّاب! » .

وهذا موقُوفٌ ، مع سُقُوطِه .

ووقفتُ له على طريقٍ خامسٍ ..

أَخرَجَهُ أَبُو الشَّيخ فِي « طبقات المُحَدِّثين » (١٦٣) من طريق الوليد ابن مُسلِم ، ثنا بحرٌ السَّقَاءُ ، عن قتادة ، عن الحَسَن ، عن أنس مرفُوعًا : « من قاد ضريرًا ، أو مريضًا ، أربعين خُطوةً عَدَلَت له رقبةً ، فإن قاده ثمانين خُطوةً عَدَلَ له رقبةً » .

وهذا ضعيفٌ جدًّا؛ والوليدُ بنُ مُسلِمٍ كان يُدلِّس التَّسويةَ ، ولم يُصَرِّح في جميع الإسناد .

وبَحرُ بن كُنيزِ السَّقَّاءُ ضعيفٌ .

وقتادة ، والحَسَنُ مُدَلِّسان . والله أعلَم .

* وأما حديث جابرِ نعك .

فأَخرَجَهُ العُقيليُّ في ﴿ الضَّعفاء ﴾ (١٠٣/٤) ، ومن طريقه ابنُ الجَوزِيِّ في ﴿ المُوضوعات ﴾ (١٠٩٨) من طريق يزيد بن مَرْوان الخَلَال ، ثنا مُحمَّدُ ابنُ عبد المَلِك الأنصاريُّ ، عن مُحمَّد بن المُنكدِر ، عن جابرٍ مرفُوعًا : ﴿ من قاد مكفوفًا أربعين خُطوَةً وَجَبَت له الجَنَّةُ ﴾ .

وقد أورد العُقيليُّ هذا الحديثَ في « الضُّعفاء » (٤/ ١٠٣) في ترجمة

الأنصَارِيِّ هذا ، ولم يُسنِده ، وقال : « لا يُتابَع عليه ، إلَّا مِن جهةٍ هي أوهنَ مِن جهةٍ هي أوهنَ مِن جِهةٍ هي أوهنَ مِن جِهةِه » . وقال أحمدُ عن الأنصارِيِّ هذا : « رأيتُهُ ، وكان يضعُ الحديثَ » .

ويزيدُ بن مَرْوان كَذَّبه يحيى بنُ مَعِينٍ ، كها في «ضعفاء العُقيليِّ » (٤/ ٣٨٩).

وقد تقدُّم الاختلافُ على الأنصارِيِّ في إسناده.

وتُوبع الأنصارِيُّ ..

تابَعَهُ مُحُمَّدُ بنُ أبي مُمَيدٍ ، عن مُحَمَّد بن الْمُنكَدِرِ ، عن جابرٍ مرفُوعًا : « من قاد مَكفُوفًا أربعين خُطوةً غُفِرَ له ما مضى من ذنُوبِهِ » .

أَخرَجَه ابنُ عَدِيٍّ (٧/ ٢٥٢٨) ، ومن طريقه ابنُ الجوزِيِّ (٢/ ٢٧٦) قال : أَخبَرَنا ميمُونُ بنُ سلَمَة ، ثنا الْمُسيَّبُ بنُ واضح ، ثنا أَبُو البَختَرِيِّ ، عن مُحمَّد بن أبي مُميدٍ بهذا .

قال ابنُ عَدِيِّ : « وهذا قد قيل فيه : مُحُمَّد بنُ المُنكدِر ، عن جابرٍ . وقيل فيه : مُحُمَّد بن المُنكدِرِ ، عن ابنِ عُمَرَ . وجميعًا غيرُ محفوظين » .

وهذا الوجهُ ساقطٌ البتّة ؛ وأبُو البَختَرِيِّ اسمُهُ: وهبُ بنُ وَهبٍ ، كان يضعُ الحديث وَضعًا ، كما قال أحمدُ . وقال ابنُ مَعينٍ : « لا رَحِمَ اللهُ أبا البَختَرِيِّ ؛ كان يضعُ الحديث » . وكذَّبهُ وكيعٌ وإسحاقُ بنُ راهويه وغيرُهُما . وختَمَ ابنُ عَدِيً ترجَمَتهُ بقوله : « ولأبي البَختَرِيِّ من الحديث عن الثّقات غيرُ ما ذكرتُ ، وهو ممّن يضعُ الحديث » .

ومُحَمَّدُ بنُ أبي مُميدٍ ضعيفٌ أيضًا.

* وأمَّا حديثُ أبي هُريرَة مَعْكُ .

فأخرَجَهُ ابنُ شاهينَ (٥١٤)، ومن طريقِهِ ابنُ الجَوزِيِّ (١١٠) قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ عَبد الرَّحيم البَرقِيُّ ، ثنا عمرُ و بنُ أبي سَلَمَة أبُو حفص ، ثنا إبراهيمُ بنُ مُحمَّدِ البصرِيُّ ، عن عليً ابن ثابتٍ ، عن ابنِ سيرينَ ، عن أبي هُريرَة ، قال : قال رسُولُ الله عَيَّكِيْدُ : «يا أبا هُريرَة ! مَن مشَى مع أعمَى مِيلًا يُرشِدُهُ كان له بكُلِّ ذراع من المِيل عِتقُ رقبَةٍ . يا أبا هُريرَة ! إذا أرشدتَ أعمَى فخُذ يده اليُسرَى بيدك اليُمنى ؛ فإنها صدقةٌ » .

قال ابنُ الجَوزِيِّ : « وإبراهيمُ البصرِيُّ ، قال أَبُو حاتمِ الرَّازِيُّ : ضعيفُ الحديثِ مُنكَرُّ » .

و جُملة القول أنَّ الحديث باطلٌ من جَمِيع وُجُوهِه . ومع ذلك ، فقد حاوَلَ السِّيُوطِيُّ (٢/ ٨٨- ٩) أن يُرقِّيه إلى درجة الضَّعيف فقط ؛ حتَّى يتسنَّى له القولُ بأنَّه جائزٌ في فضائل الأعمال ، وذلك بأن ينقل قول البيهَقِيِّ في « الشُّعب » في رُواتِهِ .

فقال البيهَقِيُّ : « عليُّ بنُ عُروة : ضعيفٌ . وما قبله : إسنادُهُ ضعيفٌ أيضًا » ، والإسنادُ الذي قبله فيه : عبدُ الوهَّابِ بنُ الضَّحَاك .

ايصا "، والإساد الذي قبله قيه . عبد الوهاب بن الصحاد . ثُمَّ روَى البيهَقِيُّ حديث يُوسُفَ بنِ عطيَّة ، وقال : « ويُوسُفُ ضعيفٌ » . وهؤُلاء الثَّلاثةُ الذين ذكرَهُمُ البيهَقِيُّ كذَّابُون ، يَضَعُون الحديث . والسِّيُوطِيُّ لابُدَّ أن يَعلَمَ هذا من تراجِمِهم ، فإذا قال البيهَقِيُّ في أحد هؤلاء الهلكي إنَّه ضعيفٌ ، ظنَّ قارئ هذا الحُكمِ أنَّه مثلُ ضعفِ أهلِ

الصِّدقِ مُمَّن ضَعُفَ حَفظُهُم ، فيلجأُ إلى القاعدة المشهُورة : « يُعمَلُ بالضَّعيف في فضائِل الأعمال » .

وقد اغترَّ بصنيع السِّيُوطِيِّ هذا: ابنُ عَرَّاقٍ في « تنزيه الشَّريعة » (٢/ ١٣٨) بقوله: « تُعُقِّب _ يعني: ابنَ الجوزيِّ _ بأنَّ أصلحَ طُرُق الحديثِ حديثُ أبي هُريرَة ؛ فإنَّ إبراهيمَ لم يُتَّهَم بكذِبٍ. على أنَّ البيهَقِيَّ أخرَجَ في « الشُّعب » حديثَ ابنِ عُمَرَ من طريق سَلْم ، ومن طريق محمَّدِ بنِ عبدِ الملك ، وثورِ بنِ يزيدَ ، وقال في كُلِّ منهما: ضعيفٌ » ا.ه..

كذا قال! وإذا اغترَّ أمثالُ هؤلاء العُلماء بأحكامٍ غيرِ دقيقةٍ صَدَرَت من البَيهَقِيِّ، فكيف بالعوامِّ ؟!

وقد نبَّهتُ في هذا الكتابِ وفي غيرِهِ ، أنَّ عبارَةَ النَّاقَد إذا قَصُرَت عن الوصف الدَّقيق للرَّاوِي أو المَروِيِّ ، فإنَّما تُؤدِّي إلى مَثَالِبَ ، منها ما نحنُ بصدَدِهِ الآنَ ، فإذا قال البيهَقِيُّ عن الكذَّاب إنَّه ضعيفٌ فقط ، اغترَّ به من ليس من أهل الحديث ، وسَارَعَ إلى العمل به طبقًا للقاعدة السَّابقة . فاللهُ المُستَعانُ .

٢٥٩ - سُئلتُ عن حديث: « مَن قَرَأً ﴿ قُلَ هُوَ ٱللَّهُ أَحَكُ ﴾ خمسين مرَّةً غَفَر الله له ذُنُوب خمسين سَنَةً ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرجه الدَّارِمِيُّ (٢/ ٤٦١) ، وأبو يَعلَى _ كما في « تفسير ابن كَثيرٍ » (٨/ ٤٤٥) _ قالا :حدَّثنا نصرُ بنُ عليٍّ ، عن نُوحِ بن قيسٍ ، عن مُحمَّدٍ العَطَّارِ ، أخبرَ تْنِي أُمُّ كَثيرٍ الأنصاريَّةُ ، عن أنس بن مالكٍ مرفُوعًا فذكره . ووقع عند الدَّارِمِيِّ : « مُحمَّدٍ الوَطَّاء » ولم أَجِد هذه النِّسبَة .

وفي ترجمة نُوح بن قيسٍ من « تهذيب الكمال » يَروِي عن أبي رجاءٍ مُحمَّد بن سَيفٍ ، فكأنَّه هو . وقد وثَقَه ابن مَعِينٍ والنَّسَائِيُّ وابنُ سَعدٍ وابنُ حِبَّان ، وقال أبو حاتم : « صالحُ الحديث » .

وأمُّ كَثيرٍ الأنصاريَّةُ لم أُعرِّ فها .

ولذلك قال ابنُ كَثيرٍ: ﴿ إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ﴾ .

وأخرَجَهُ التِّرمِذِيُّ (٢٩٠٠) ..

وابنُ عَدِيِّ (٢/ ٥٤٨)، ومن طريقه البَيهَقِيُّ في «الشُّعَب» (٢٥٤٨)، ومن طريقه البَيهَقِيُّ في «الشُّعَب» (٢٥٤٨)، قال : حدَّثنا مُحمَّدُ بُن مُحمَّدٍ النَّفَّاخ بمصر ، قالا : ثنا مُحمَّدُ بنُ مَرزُوقٍ ، ثنا حاتمُ بنُ مَيمُونَ أبو سهلٍ ، عن ثابتٍ البُنانيِّ ، عن أنسٍ مرفُوعًا : « من قرأ كُلَّ يومٍ مِئتَي مرَّةً ﴿ قُلْ هُو ٱللَّهُ أَحَدُ ﴾ مُحيي عنه ذنوبُ خمسين سَنةً ، إلا أن يكون عليه دَيْنُ » .

ورواه أبو الرَّبيع الزَّهرَانِيُّ ، ثنا حاتمُ بنُ مَيمُونَ بهذا الإسناد ، بلفظ : « من قرأ في يوم ﴿ قُلُ هُو ٱللَّهُ أَحَدُ ﴾ مِئتَي مرَّةً كُتِب له ألفُ و خَمسُمِئةِ حسنةً ، إلَّا أن يكون عليه دَيْنٌ » .

أَخرَجَهُ أَبُو يَعلَى (٣٣٦٥) ، وعنه ابنُ عَدِيٍّ (٢/ ٨٤٤) ، ومن طريقه البَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (٢٥٤٧) ، والخطيبُ (٦/ ٤٠٤) .

كذا اختَلَفُوا على حاتم بن مَيمُون في لفظه.

وحاتمٌ قال ابنُ حِبَّان في « المجروحين » (١/ ٢٧٠): « مُنكَر الحديث ، على قِلَّتِه ، يَروِي عن ثابتٍ ما لا يُشبِه حديثَه ، لا يجوز الاحتجاجُ به بحالٍ ـ ثُمَّ ذكر له ابنُ حِبَّان هذا الحديث ـ » .

وقد استغرَبَه التِّرمِذِيُّ .

وأَخرَجَهُ البَزَّارُ _ كما في « تفسير ابن كثيرٍ » (٨/ ٥٤٤) _ ، من طريق أغلبَ بنِ تَمَيمٍ ، ثنا ثابتُ ، عن أنسٍ مرفُوعًا : « من قَرَأ ﴿ قُلْ هُو ٱللّٰهُ أَعَلَبُ بنِ تَمَيمٍ مَ ثَنا ثابتُ ، عن أنسٍ مرفُوعًا : « من قَرَأ ﴿ قُلْ هُو ٱللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ عَلَمُ مَنتَى سنةً » .

وأَخرَجَهُ ابنُ الضُّرَيسِ في « فضائل القُرآن » (٢٦٦) ، وابنُ بِشرَانَ في « الأمالي » (١٢٢٩) ، والبَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (٢٥٤٦) ، والخطيبُ (٦/ ١٨٥) من طريق الحَسَن بن أبي جَعفَرٍ ، عن ثابتٍ ، عن أنسٍ مرفُوعًا مثلَه . قال البَرَّارُ : « لا نَعلمُ رواه عن ثابتٍ إلَّا الحَسَنُ بنُ أبي جعفرٍ ، والأَعلَبُ بنُ تَميمٍ ، وهما مُتَقَارِبَان في سُوء الجِفظ » .

• قلتُ : وهذاً حديثٌ مُنكرٌ ، مُضطرِبُ المتن ، ضعيفُ الإسناد . واللهُ أعلَمُ .

٠٢٦- سُئلتُ عن حديث: « تَخرُجُ الدَّابَّةُ فِي شِعبٍ يُقَالُ لَهُ: جِيَادٌ، فَتَصرُخُ ثَلَاثَ صَرخَاتٍ، فَيَسمَعُهَا مَا بَينَ الْخَافِقَينِ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أَخرَجَهُ البُخاريُّ في « التَّاريخ الكبير » (٢/ ١/ ٣١٦) ، وفي « الأَوسط » (١/ ١٤٧ –١٤٨) ، وابنُ حِبَّان في « المجرُوحين » (١/ ٢٠٠-٢٠١) ، وابنُ عَديِّ في « الكامل » (٣/ ١٠٣٣) ، والعُقَيليُّ في « الضُّعَفاء » (٢/ ٦١) ، والطّبرانيُّ في « الأوسط » (٤٣١٧) ، والوَاحِدِيُّ في « الوَسِيط » (٣/ ٣٨٥) ، والشَّجَرِيُّ في « الأمالي » (٢/ ٢٧٧) ، والذَّهَبِيُّ في « الميزان » (٢/ ١٣٧) من طريق يحيى بن مَعِينٍ ، ثنا هشامُ بنُ يُوسُف ، ثنا رَبَاحُ بنُ عُبيد الله بن عُمَر ، عن سُهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هُريرة مرفُوعا: « بِئِسَ الشِّعبُ جِيَادٌ ـ قالها ثلاثَ مرَّاتٍ ، أو مرَّتين ـ » ، قالُوا: « فيم ذاك يا رسول الله ؟ » ، قال : « تَخرُجُ الدَّابَّةُ فتصرُخ ... الخ » . قال الطُّبَرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديثَ عن شُهيل بن أبي صالح إلَّا رَبَاحُ ابنُ عُبيد الله بنِ عُمَر ، ولا عن رَبَاحِ إلَّا هشامُ بنُ يُوسُف . تفرَّد به يحيى

وقال البُخاريُّ والعُقيليُّ وابنُ عَديٍّ: «تفرَّد به رباحٌ ». ورباحٌ هذا قال أحمدُ والدَّارَقُطنِيُّ: «مُنكر الحديث ».

وقال ابن حِبَّان: «كان قليل الحديثِ ، مُنكرَ الرِّواية ، على قِلَّتِها ، لا يَجُوزُ الاحتجاجُ بِخَبَرِهِ عِندِي ، إلَّا بِها وافق الثِّقات » ، وكذلك صَرَّح ابنُ عَدِيٍّ : « أنَّهُ كان قليلَ الحديث » ، وهذا يَدُلُّ على وهائه : أن يَكُونَ قليلَ الحديث ، ومع ذلك فأحاديثُهُ ليست مَحفُوظةً ؛ لأنَّ الغَلَط قد يُغتَفَرُ مع سِعَة الرِّواية . واللهُ أعلَمُ .

١٦٦ - سُئلتُ عن حديث: « إِذَا كَانَ يَومُ الفِطرِ ، وَقَفَت المَلَائِكَةُ عَلَى أَبُوابِ الطُّرُقَاتِ ، فَيَقُولُونَ: أُغدُوا ، يَا مَعشَرَ المُسلِمِينَ! لِتَقبِضُوا جَوَائِزَكُم ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ جِدًّا ، شِبهُ موضُوعِ .

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج ١/ رقم ٦١٧) ، وعنه أبو نُعيمٍ في « معرِفة الصَّحابة » (٩٩٦) قال : حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ خالدٍ الرَّاسِبِيُّ ، ثنا الْحَسَنُ بنُ جعفرِ الكَرْمَانِيُّ ، ثنا يحيى بنُ أبي بُكيرٍ ، ثنا عَمرُو بنُ شِمْرِ ، عن جابرٍ ، عن أبي الزُّبَير ، عن سعد بن أوسِ الأنصاريِّ ، عن أبيه ، قال : قال رسُول الله عَيْسَة : « إِذَا كان يومُ الفِطر ، وقَفَت الملائكةُ على أبواب الطُّرُق ، فنَادَوْا : « أُغدُوا ، يا مَعْشر الْمُسلِمين ! إِلَى ربِّ كريم ، يَمُنُّ ا بالخيرِ ، ثُمَّ يُثِيبُ عليه الجزيلَ ، لقد أُمِرتُم بقيام اللَّيل ، فقُمتُم ، وأُمِرتُم بصيام النَّهَار ، فصُمتُم ، وأطَعتُم ربَّكم ، فَاقبِضُوا جوائزكم » ، فإذا صَلُّوا ، نادي مُنَادٍ : « أَلَا إِنَّ ربَّكُم قد غَفَرَ لكم ، فَارجِعُوا راشدين إلى رِحالكم فهو يومُ الجائزة » ، ويُسَمَّى ذلك اليومُ في السَّماء يومَ الجائزة » . وأُعَلَّهُ الْهَيْثَمِيُّ (٢٠١/٢) بجابرِ الجُعفِيِّ ، وتَرَكَ التَّنبيهَ على حال عمرِو بنِ شِمْرٍ ، وهو أَحَدُ التَّلفَى ، فقد تَركَهُ النَّسائِيُّ والدَّارَقُطنِيُّ

وغيرُهما . وقال البُخارِيُّ : « مُنكَرُ الحديث » . وكَذَّبَهُ الجُوْزْجَانِيُّ .

وقال ابنُ مَعِينٍ : « ليس بشيءٍ » . ورماه السُّلَيَمانِيُّ بوضع الحديث للرَّوَافِض . وقال ابنُ حِبَّان في « المجروحين » (٢/ ٧٥-٧٧) : « كان رافِضِيًّا ، يَشتُمُ أصحابَ رسُولِ الله عَيَّلِهُ ، وكان مِمَّن يَروِي الموضوعاتِ عن الثِّقات في فضائل أهلِ البيت وغيرِهم . لا يَحِلُّ كتابةُ حديثه إلَّا على جِهَةِ التَّعَجُّب » .

أَضِف إلى ذلك عَنعَنَهَ أبي الزُّبير.

ولكن له طريقٌ آخرُ إلى سعيد بن أوس.

أَخرَجَهُ الطَّبَرانِيُّ فِي « الكبير » (٦١٨) ، والحَسَنُ بنُ سُفيان في « مُسنَده » _ كما في « الإصابة » (١/ ١٦١) _ ، ومِن طريقه أبو نُعيمٍ في « المعرفة » (٩٩٤) ، والشَّجَرِيُّ في « الأمالي » (٢/ ٤٧) من طُرُقٍ عن سَلْم بن سالم ، ثنا سعيدُ بنُ عبد الجبَّار ، عن تَوبَة _ أو : أبي تَوبَة ، شَكَّ سَلَمٌ _ ، عن سعيد بن أوسٍ الأنصاريِّ ، عن أبيه مرفُوعًا مثله .

وهذا سَنَدٌ ضَعيفٌ جدًّا، وسَلْمُ بنُ سالمٍ كان ابنُ الْمبارَك شديدَ الحَملِ عليه، وكان يقوُل: « اتَّقِ حيَّاتِ سَلْم ؛ لا تلسعك »! وقد سُئِل ابن الْمبارَك عن الحديث في أكل العدس، وأنَّهُ قُدِّس على لسان سبعين نبيًّا!! فقال: « لا ، ولا على لسان نبيًّ واحدٍ ؛ إِنَّهُ لمؤذٍ مُنفِخٍ . مَن يُحدِّثُكم ؟ » ، قالوا: « سَلْمُ بنُ سالم » ، قال: « عمَّن ؟ » ، قالوا: « عنك »! قال: « وعَنِي « سَلْمُ بنُ سالم » ، قال أحمدُ : « ليس بذاك » . وضعَّفه ابنُ مَعِينٍ . وقال أبو زُرعة : « لا يُحتب حديثُه » ، ثُمَّ أوماً بيده إلى فيه ، قال ابنُ أبي حاتمٍ : أبو زُرعة : « لا يَصْدُقُ » .

وسعيدُ بنُ عبد الجبار أظُنَّه أبا عُثَيم ، الذي يَروِي عن الجِمْصِيِّن ، مثلِ حَريزِ بنِ عُثمانَ ، وصفوانَ بنِ عَمرٍ و ، فإن يكُنهُ فقد ترجَمهُ ابن أبي حاتم في « الجرح والتَّعديل » (٢/ ١/ ٤٣ - ٤٤) ، ونَقَلَ عن قُتيبةَ بنِ سعيدٍ ، قال : « كان جَريرُ بنُ عبد الحَمِيد يُكذَّبُه » . وأضجَعَ ابنُ مَعِينٍ القولَ فيه . وقال أبو حاتم : « ليس بقويً ، مُضطرِبُ الحديث » .

وتَوْبَة ، أو أبو تَوْبة ، لا أعرفه .

وسعيدُ بنُ أوسِ مجهولٌ .

ورواه عبدُ الرَّحمن بنُ قيسِ الحضرمِيُّ ، عن سعيد بن عبد الجبَّار ، عن سعيد بن أوسِ ، عن أبيه مرفُوعا .

فَسَقَط ذِكرُ « توبة ، أو أبي توبة » .

أَخرَجَهُ أَبُو نُعيمٍ أَيضًا (٩٩٥) من طريق خلَّاد بن أَسلَم ، ثنا عبد الرَّحمن بهذا .

وهذا إسنادٌ ظُلُمَاتٌ بعضُها فوق بعض ، مع ما فيه من الاضطراب . ووقفتُ له على شاهدٍ عن ابن عبَّاسٍ مرفُوعا ، فساق حديثًا طويلًا ، جاء في آخِرِهِ : « فإذَا كانت ليلةُ الفِطر ، سُمِّيتْ ليلةَ الجائزة ، فإذا كانت غداةُ الفِطر بَعَثَ اللهُ عَبَرَكَ رَبَعَالَ الملائِكةَ في كلِّ ملاٍ ، فيهبِطُون إلى الأرض ، فيقُومُون على أفواه السِّككِ ، فيُنادُوْن بصوتٍ يسمعُه جميعُ من خَلَق اللهُ إلاَّ الجنَّ والإنسَ ، فيقُولُون : « يا أُمَّةَ مُحمَّدٍ ! أُخرُجُوا إلى ربِّ كريمٍ ، يغورُ العظيم » ، وإذا بَرزُوا في مُصلَّاهم ، يقُول اللهُ تعالى : « يا ملائكتي ! يغفِرُ العظيم » ، وإذا بَرزُوا في مُصلَّاهم ، يقُول اللهُ تعالى : « يا ملائكتي ! ما أَجرُ الأجير إذا عَمِلَ عملَه ؟ » ، فتقُول الملائكةُ : « إلَ هَنَا ! وَسَيِّدَنَا !

جزاؤُه أن يُوفِّيه أجرَه »، فيقولُ اللهُ كَاكُل : « أُسْهِدُكُم يا ملائكتي ! أَنَّي قد جعلتُ ثوابَهم ، مِن صيامِهم شهر رمضان ، وقيامهم ، رِضَائِي ومغفرتِ »، فيقول اللهُ كَاكُل : « سَلُونِي ! وَعِزَّتِي وَجلالي ! لا تَسألُونِي اليومَ شيئًا في جَمعِكُم هذا لِآخِرَتُكم إلَّا أَعطَيتُكُمُوهُ ، ولا لِدُنيا إلَّا نظرتُ لكم . وعِزَّتِي ! لأستُرنَ عَلَيكُم عَثَرَاتِكُم ما رَاقَبتُمُونِي . وعِزَّتِي وجلالي ! لا وعِزَّتِي ! لأستُرنَ عَلَيكُم عَثَرَاتِكُم ما رَاقَبتُمُونِي . وعِزَّتِي وجلالي ! لا أخزيكُم ولا أفضَحُكُم بين يدي أصحاب الجُدُود _ أو : الحُدود ، شَكَّ أبو عَمرٍ و _ ، وانصَرِفُوا مغفورًا لكُم ، قد أَرضَيتُمُونِي ، ورَضِيتُ عنكم » ، أبو عَمرٍ و _ ، وانصَرِفُوا مغفورًا لكُم ، قد أَرضَيتُمُونِي ، ورَضِيتُ عنكم » ، أفطرُ وا » . قال : _ فتَفرَحُ الملائكةُ ، ويَستَبشِرُ ون بها يُعطِي اللهُ هذه الأُمَّةَ إذا أفطرُ وا » . أخرَجَهُ الأَصبَهَانُ في « التَّرغيب » (١٧٤١) ، وابنُ الجَوزِيّ في أخرَجَهُ الأَصبَهَانُ في « التَّرغيب » (١٧٤١) ، وابنُ الجَوزِيّ في في اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَى اللهُ هَذَه الأَمَّة إذا أَخرَجَهُ الأَصبَهَانُ في « التَّرغيب » (١٧٤١) ، وابنُ الجَوزِيّ في المَرْجَةُ الأَصبَهَانُ في « التَّرغيب » (١٧٤١) ، وابنُ الجَوزِيّ في

أَخرَجَهُ الأَصبَهَانِيُّ فِي « التَّرغيب » (١٧٤١) ، وابنُ الجَوزِيِّ فِي « الواهيات » (٢/ ٤٣ – ٤٥/ ٨٨٠) ، وقال : « لا يَصِتُّ . سَنَدُه واهِ جِدًّا » ، وعزاه المُنذِرِيُّ فِي « التَّرغيب » (٢/ ٩٩ – ١٠١) لأبي الشَّيخ في « كِتاب التَّواب » ، والبيهقيِّ ، وقال : « ليس في إسناده من أُجِعَ على ضعفِه » .

• قلتُ : كذا قال ! وليس من شرط الحديث الباطل أن يكُون الإجماعُ انعَقَدَ على ضعفِ أَحَدِ رُواتِه .

وهذا حديثٌ مُنكَرٌ جدًّا، شِبهُ الموضُّوع.

وإن كان ابنُ الجَوزِيِّ أخطأ في زعمِه أنَّ القاسمَ بنَ الحَكَم العُرَنِيَّ _ أحد رُواتِه _ مجهولٌ ، فليس بمجهولٍ ، بل هو معروفٌ ، فقد وتَّقَه غيرُ واحدٍ ، منهُم أحمدُ وابن مَعِينٍ والنَّسائِيُّ .

وقال أبو زُرعة: «صدُوقٌ ».

وقال ابن حِبَّان: « مُستقيم الحديث ». وضعَّفَهُ العُقيليُّ وأبو نُعيم الفضلُ بنُ دُكين لغَفلَةٍ كانت فيه. وعلى كُلِّ حالٍ ، فليس يصِحُّ في هذا الباب شيءٌ أعلَمُه. واللهُ أعلَمُ .

٢٦٢ - سُئلتُ عن حديث: « مَا أَحَلَّ اللهُ فِي كِتَابِهِ فَهُو حَلَالُ ، وَمَا سَكَتَ عَنهُ فَهُو عَفْوٌ ، فَاقَبَلُوا مِنَ وَمَا سَكَتَ عَنهُ فَهُو عَفْوٌ ، فَاقَبَلُوا مِنَ الله عَافِيَتهُ ، فَإِنَّ اللهَ لَم يَكُن لِينسَى شَيئًا ، ـ ثُمَّ تَلا هذه الآية : ـ ﴿ وَمَا كُن لِينسَى شَيئًا ، ـ ثُمَّ تَلا هذه الآية : ـ ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِينًا ﴾ [مريم: ١٤] » .

• قلتُ : هذا حديثٌ حسنٌ .

أَخرَجَهُ البَزَّارُ (١٢٣، ١٣٣١، ٢٨٥٥ - كشف الأستار) قال : حدَّ ثَنا إبراهيمُ بنُ عبد الله ، ثنا سُليهانُ بنُ عبد الرَّحمن الدِّمشقيُّ ، ثنا إسهاعيلُ ابنُ عَيَّاشٍ ، عن عاصم بن رجاء بن حَيْوة ، عن أبيه ، عن أبي الدَّرداء مرفُوعًا : « مَا أَحَلَّ اللهُ في كتابه فهو حلالٌ ، وما حرَّم فهو حرامٌ ، وما سَكَتَ عنه فهو عفوٌ ، فاقبَلُوا من الله عافيتَهُ ، فإنَّ الله لم يَكُن لينسى شيئًا ، مَن الله هذه الآية : علا هذه الآية : علا ومَاكَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم: ١٤] » .

وأخرَجَهُ الحاكم (٢/ ٣٧٥)، وعنه البَيهَقِيُّ (١٢/١٠) من طريق أبي نُعيم الفضل بن دُكَين، ثنا عاصمُ بنُ رجاءٍ بهذا الإسناد.

وقالً الحاكمُ: «صحيحُ الإسناد»، وحسَّن إسنادَهُ الهيثميُّ (١٠١/١٠)، وهو حَرِيُّ بذلك، لاسيَّا أنَّ له شاهدًا موقُوفًا صحيحَ الإسناديأتي.

قال البَزَّارُ: « لا نَعلَمُه يُروَى عن النَّبِيِّ عَلَيْهُ إِلَّا بَهذَا الإسناد. وعاصمُ بنُ رجاءٍ حدَّثَ عنه جماعةٌ. وأَبُوه رَوَى عن أبي الدَّرداء غيرَ حديثٍ. وإسنادُه صالحٌ ».

وعاصمُ بنُ رجاءٍ وتَّقه ابنُ حِبَّان ، وابنُ عبدِ البَرِّ . وقال أَبُو زُرعة : « لا بأس به » . وقال ابنُ مَعينٍ : « صُويلحٌ » . أمَّا الدَّارَقُطنِيُّ فضعَّفهُ .

ويأتي إن شاء اللهُ عن أبي الدَّرداء من وجهٍ آخرَ بسياقٍ مُختلفٍ عند الحديث (٣٢٣) وفيه بعضُ معنى هذا الحديث .

وقد رُوِي هذا الحديثُ من وجهِ آخر ..

فأخرَجَهُ التِّرمذيُّ في « سُننه » (١٧٢٦) ، وفي « العِلل الكبير » (١٥٥) ، وابنُ ماجَهُ (٣٣٦٧) ، وأبو القاسم البَغَوِيُّ في « مُعجَم الصَّحابة » (ج٩/ ق ١٩٥١/ ١ - ٢) ، وابنُ أبي شُرَيح في « جُزء بِيبَى » (٨٥) ، وابنُ عَديٍّ في « الكامل » (٣/ ١٢٦٧) ، والعُقيليُّ في « الضَّعفاء » (٢/ ١٧٤) ، والطَّبَرانيُّ في « الضَّعفاء » (١/ ١٧٤) ، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٦/ رقم ٢١٢٤) ، والحاكمُ (٤/ ١١٥) ، والبَيهَقِيُّ (١١/ ١١) ، والبَيهَقِيُّ (١١/ ١٠) ، وأبُو نُعيم في « أخبار أصبهان » (١/ ٢١٢) من طُرُقٍ عن سيف بن هارُون ، عن سُليانَ التَّيمِيِّ ، عن أبي عُثمان النَّهدِيِّ ، عن سَلمانَ الفارسِيِّ ، قال : سُئِلَ رسُولُ اللهُ عَيُّا عن السَّمن والجُبن والفِراء ، فقال : « الحلالُ ما أحلَّ اللهُ في كتابه ، والحرامُ ما حرَّم اللهُ في كتابه ، وما سَكَتَ عنه فهو عفوٌ » .

قال التِّرمذيُّ : « هذا حديثُ غريبٌ ، لا نعرِفُهُ مرفُوعًا إلَّا من هذا الوجه . ورَوَى سُفيانُ وغيرُه ، عن سُليانَ التَّيمِيِّ ، عن أَبِي عُثانَ ، عن سَليان قولَه ، وكأنَّ الحديثَ الموقُوفَ أصَّحُ . وسألتُ البُخاريَّ عن هذا الحديثِ فقال : ما أراه محفوظًا ، رَوَى سُفيانُ ، عن سُليانَ التَّيمِيِّ ، عن أبي عُثان ، عن سَليانَ التَّيمِيِّ ، عن مُقارِبُ الحديثِ ، وسيفُ بنُ هُمُّدٍ ذاهبُ الحِديثِ » .

قال الحاكمُ: « هذا حديثُ مُفسِّرٌ في الباب ، وسيفُ بنُ هارُون : لم يُخرِّجاه » ، فتعقَّبه الذَّهبيُّ قال : « ضعَّفه جماعةٌ » .

وقال العُقيليُّ : « لا يُحفَظُ إلَّا عنه _ يعني : عن سُفيان بن هارون _ إلَّا جذا السَّنَد » .

وسُئِلَ أبو حاتمِ الرَّازِيُّ _ كما في « عِلل الحديث » (١٥٠٣) _ عن هذا الحديث ، فقال : « هذا خطأ . رواه الثِّقاتُ عن التَّيمِيِّ ، عن أبي عُثمان ، عن النَّبيِّ مَيُّكُ مُرسَلًا ، ليس فيه سلمان . وهو الصَّحيح » انتهى .

• قلتُ : وقد وقفتُ على روايةِ سُفيانَ بنِ عُينة ..

أَخرَجَهَا البَيهِقِيُّ (١٠/ ١٢) من طريق بِشر بن مُوسَى ، ثنا الحُمَيدِيُّ ، عن سُفيانَ ، عن سُليهانَ التَّيمِيِّ ، عن أَبِي عُثهان ، عن سلهانَ رَفَّك _ أُراه رَفَعه _ ، قال : ... وذكره .

هكذا وردت هذه الرِّواية على الشَّكِّ في رفعه.

ووقع في كلام البُخاريِّ الجزمُ بوقفه عن سُفيان .

وقد أعلَّ العُقيليُّ الرِّواية المرفُوعة ، بها رواه عن الحَسَن البصريِّ مُرسَلًا ، فقال : حدَّثنا عليُّ بنُ عبد العزيز ، قال : حدَّثنا أبو حفصٍ عُمَرُ ابنُ يزيد الشَّيبَانِيُّ ، قال : حدَّثنا حمَّادُ بنُ عبد الرَّحمن المَالِكِيُّ ، عن الحَسَن ، أنَّ رجُلًا قام إلى النَّبِيِّ عَيِّلِيُّهُ ، فقال : « يا رسُول الله ! ما تقول في الجُبن والفِراء والسَّمن ؟ » ... الحديث .

قال العُقيليُّ: «هذا أُولَى ».

ثُمَّ وقَفتُ على شاهدٍ آخر عن ابن عُمَر الله عُمَر الله عُمَر الله عُمَر الله عُمَر الله عُمَر الله ع

أَخرَجَهُ ابنُ عَديً في « الكامل » (٧/ ٢٤٨١) قال : حدَّثَنا مُحمَّدُ بنُ الحجفر بن يزيد ورَّاقُ ابنِ أبي الدُّنيا ، ثنا مُحمَّدُ بنُ سليهان بن الحارث ، ثنا أبو هارُون مُحمَّدُ بنُ أيُّوب ، ثنا نُعيمُ بنُ مُورِّع بن توبة العَنبَرِيُّ ، عن ابن جُريج ، عن نافع ، عن ابن عُمَر : سُئِل رسُول الله عَيْنِهُ عن الجُبن والسَّمن والفِراء ، فقال : « الحلالُ ما أحلَّ اللهُ في كتابِه ، والحرامُ ما حرَّم في كتابِه ، وما سكت عنه ، فهو ممَّا عفا عنه » .

قال ابنُ عَديِّ : « وهذا غير محفوظٍ من حديث ابن جُريجٍ ، وما أظنَّه يرويه غيرُ نُعيمٍ . ولنُعيمٍ غيرُ ما ذكرتُ من الحديث . وعامَّةُ ما يرويه غيرُ معفوظٍ » .

وذَكَرَ البَيهةِ فِي « سُنَنه الكبير » (١١/١١) أنَّهُ ورد عن ابن عبَّاسٍ وَذَكَرَ البَيهةِ فِي في « سُنَنه الكبير » (١٠/١٠) أنَّهُ ورد عن ابن عبَّاسٍ وَخَتَ أيضًا.

قال الحاكم: «صحيحُ الإسناد»، وهو كما قال. واللهُ أعلمُ.

السَّرِيُّ ».

٢٦٣ - سُئلتُ عن حديث: « مَا اختَلَطَ حُبِّي بِقَلبِ عَبدٍ فَأَحَبَّنِي إِلَّا حَرَّمَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ ».

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ موضوعٌ .

أَخرَجَهُ أَبو نُعيم في « الحِلية » (٧/ ٢٥٥-٢٥٦) قال : حدَّثَنا أبو بكرٍ مُحُمَّدُ بِنُ مُميدٍ ، ثنا أحمدُ بِنُ مُحَمَّد بِن سعيدٍ ، ثنا مُحُمَّدُ بِنُ عيسى ، ثنا السَّرِيُّ بنُ مَرثَدٍ ، ثنا إسهاعيلُ بنُ يحيى ، ثنا مِسعَرٌ ، عن عطيَّة ، قال : كُنتُ مع ابن عُمَر جالسًا ، فقال رُجُلٌ : لودِدتُ أنِّي رأيتُ رسُول الله عَيْكَةُ ، فقال له ابنُ عُمَر : فكُنتَ تصنَعُ ماذا ؟ قال : كُنت والله ! أُومِنُ به ، وأُقَبِّلُ مَا بِينَ عِينِيهِ . فقال ابنُ عُمَر : أَلا أُبَشِّرُك ؟ قال : بلي ، يا أبا عبد الرَّحمن! فقال: سمِعتُ رسُول الله عَلَيْكُم يقول: « ما اختَلَطَ خُبِّي بقلب عبدٍ ، فأحَبَّنِي ، إلَّا حرَّم اللهُ جسده على النَّار _ ثُمَّ قال : _ ليتَنِي أُرَى إخواني ، وَرَدُوا على الحوضِ ، فاستقبِلُهم بالآنية ، فيها الشَّرابُ ، فأسقِيهِم من حوضِي، قبل أن يدخُلُوا الجنَّة »، فقيل له: « يا رسُول الله! أُولَسنَا إخوانك ؟! » ، قال : « أَنتُم أصحابي ، وإخواني مَن آمَنَ بي وَلَم يَرَنِي ، إني سألتُ ربِّي أن يُقِرَّ عيني بكم ، وبمن آمن بي ولم يَرَني » . قال أبو نُعيم: « غريبٌ من حديث مِسعرٍ ، تفرَّد به إسهاعيلُ ، وعنه

• قلتُ : وهذا سَنَدُ ساقطُ البتّهَ ؛ وإسهاعيلُ بنُ يحيَى هالكُ ، كذَّبه الدَّارَقُطنِيُّ والحاكمُ وأبو عليِّ النّيسَابُورِيُّ الحافظ . وقال صالحٌ جَزَرةُ : « كان يَضَع الحديثَ » ، بل قال الأَزدِيُّ : « رُكنُ من أركان الكَذِب ، لا تَحِلُ الرِّواية عنه » ، كان يُحدِّثُ عن مِسعرٍ وابن جُريجٍ بالأباطيل ، لذلك قال الذّهبيُّ في « الميزان » (١/ ٢٥٣) : « مُجمَعٌ على تركه » .

وفي الإسناد إليه أحمدُ بنُ مُحمَّد بن سعيدٍ ، وهو المعروف بابنِ عُقدة ، فهو مع حفظه ، فقد اللهُم بسَرِقة الحديثِ .

٢٦٤ – سُئلتُ عن حديث: أَنَّ رَجُلًا ذَهَبَ إِلَى قَومٍ ، فَقَالَ: « إِنَّ رَجُلًا ذَهَبَ إِلَى قَومٍ ، فَقَالَ: « إِنَّ رَسُولَ الله عَيْنِيُهُ أَمَرَنِي أَن أَحكُم فِي أَموَالِكُم وَدِمَائِكُم ، وَأَن تُرَسُولَ الله عَيْنِيُهُ أَمرَنِي أَن أَحكُم فِي أَموَالِكُم وَدِمَائِكُم ، وَأَن تُرَوّجُونِي » ، فَأَرسَلُوا إِلَى النّبيِّ عَيْنِيْهُ ، فَأَمَرَ بِقَتلِهِ ، فَلَمَّا دَفَنُوهُ لَوْحُونِي » ، فَأَرسَلُوا إِلَى النّبيِّ عَيْنِيْهُ ، فَأَمَرَ بِقَتلِهِ ، فَلَمَّا دَفَنُوهُ لَقَطَتهُ الأرضُ .

• قلتُ : هذا السِّياقُ المذكورُ يتألَّفُ من حديثين ، أحدهما ضعيفٌ ، والآخر صحيحٌ .

* أما الحديث الضَّعيف.

فأخرَجَهُ ابنُ عَديِّ في « الكامل » (٤/ ١٣٧١ – ١٣٧١) قال : ثنا الحسن ابنُ مُحمَّد بن عَنْبٍ ، ثنا حجَّاجُ بنُ يوسُف الشَّاعرُ ، ثنا زكريَّا بنُ عَديٍّ ، ثنا عليُّ بنُ مُسهِرٍ ، عن صالح بن حَيَّان ، عن ابن بُريدة ، عن أبيه ، قال : كان حيُّ من بني ليثٍ من المدينة على مِيلَينِ ، وكان رجُلٌ قد خَطَب منهُم في الجاهلية ، فلم يُزَوِّجُوه ، فأتاهم وعليه حُلَّةُ ، فقال : « إنَّ رسُولَ الله عَيْكُ كَسَانِي هذه ، وأَمرَنِي أن أَحكُم في أموالكم ودمائكم » ، ثُمَّ انطلق ، فنزَلَ كسانِي هذه ، وأمرَنِي أن أَحكُم في أموالكم ودمائكم » ، ثُمَّ انطلق ، فنزَلَ على تلك المرأة التي كان خَطَبَها ، فأرسل القومُ إلى رسُول الله عَيْكُ ، فقال : « إن وجدته حيًّا ، وما أُراكَ عَدُهُ حيًّا ، فاضرب عُنقه ، وإن وجدته ميَّتًا ، فأحرِقهُ بالنَّار » ، ـ قال : _ فذلك فجاءَهُ ، فوَجَدَهُ قد لدَغَته أفعى ، فإت ، فحرقه بالنَّار ، _ قال : _ فذلك

قولُ رسُولِ الله عَيْشَكَّمُ: « مَن كذب عليَّ مُتَعَمِّدًا ، فليتبَوَّأُ مَقعده من النَّار » . قال ابنُ عَديٍّ : « وهذه القِصَّة لا أعرِفُها إلَّا من هذا الوجه ، ومن رواية زكريًا بنِ عَديٍّ ، عن عليِّ بن مُسْهرٍ . وعن زكريا : حجَّاجُ الشَّاعر » . كذا قال ابن عَديٍّ عِنْ ! أنَّ حجاج بن يُوسُف الشَّاعرَ ، وزكريًّا بنَ عَديٍّ ، تفرَّدا بالحديث ، وليس كها قال ..

فأمَّا حجَّاجٌ الشَّاعرُ .

فتابَعَهُ مُحُمَّدُ بنُ إسحاق الصَّغَّانِيُّ ، قال : أنا زكريَّا بنُ عَديٍّ ، نا عليُّ بنُ مُسهِرِ ، عن صالح بن حَيَّان ، عن ابن بُريدة ، عن أبيه ، قال : كان حيٌّ من بني كِنانة من المدينة على مِيلَين ، فأتاهم رَجُلُ وعليه حُلَّةٌ ، فقال : ﴿ إِنَّ رسُول الله عَلَيْكُ كَسَانِي هذه الحُلَّة ، وأَمَرَني أن أَحكُم في أموالكم ونسائكم بَهَا أَرَى » ، وكان قد خَطَب امرأةً منهم ، فأَبُوْا أَن يُزَوِّ جُوه ، _ قال : _ ثُمَّ انطلق فَنَزَل على تلك المرأة ، فأرسَلَ القومُ إلى رسُول الله عَلَيْكُم رسُولًا ، فَأَخبره ، فقال : « كَذَبَ عدقُّ الله ! » ، وأرسل رجُلًا ، وقال : « إن وجدته حيًّا ، فاضْرِب عُنْقَه ، ولا أَرَاكَ تَجِدُهُ حيًّا ، وإن وجدته ميِّتًا ، فَأَحرِقَهُ بِالنَّارِ » ، _ قال : _ فجاء ، فَوَجَدَهُ قد لدَغَتهُ أَفعى ، فهات ، فذلك قولُ رسُولِ الله عَلَيْكَةِ: « مَن كَذَبَ عليَّ مُتعمِّدًا ، فليتبوَّأ مَقعَده من النَّار ». أَخرَجَهُ الرُّويَانِيُّ فِي « مُسنَده » (٣٤) قال : أخبرَنَا مُحُمَّدُ بنُ إسحاق به . وكذلك تابَعَهُ إسماعيلَ بنُ حيَّانَ الواسِطِيُّ ، قال : ثنا زكريَّا بنُ عديِّ جذا . أَخرَجَهُ النَّهرَوَانِيُّ في « الجليس الصَّالح » (١/ ١٨٢) قال : حدَّثَنا الحسنُ بنُ مُحمَّد بن شُعيبِ الأنصاريُّ ، ثنا إسهاعيلَ بهذا .

وأمَّا زكريًّا بن عَديٍّ .

فتابَعَهُ يحيى بنُ عبد الحميد الحِمَّانِيُّ ، ثنا عليُّ بنُ مُسهِ ، عن صالح بن حَيَّان ، عن ابن بُريدة ، عن أبيه ، أن النَّبيَّ عَيَّالِيَّهُ بَلَغَه أن رجُلًا قال لقوم : « إِنَّ النَّبيَّ عَيُّلِيُّهُ أَمَرَنِي أَن أَحكُم فيكم برأيي ، وفي أموالكم كذا وكذا » ، وكان خَطَب امرأة منهم في الجاهلية ، فأبوا أن يُزوِّ جُوه ، ثمَّ ذهب ، حتَّى نزل على المرأة ، فبَعَثَ القومُ إلى رسُول الله عَيُّلِيُّهُ ، فقال : « كَذَبَ عدوُّ الله ! » ، ثمَّ أرسل رجُلًا ، فقال : « كَذَبَ عدوُّ الله ! » ، ثمَّ أرسل رجُلًا ، فقال : « إن وجدته حيًّا ، فاقتُلهُ ، وإن أنت وجدته ميِّتًا ، فحرِّقه بالنَّار » فعند ذلك فحرِّقهُ بالنَّار » ، فانطَلق ، فوجَدهُ قد لُدغ فيات ، فحرَقه بالنَّار ، فعند ذلك قال رسُولُ الله عَيُّلِيُهُ : « مَن كذَبَ عليَّ مُتعمِّدًا ، فليتبَوَّأُ مَقعَده من النَّار » . قال رسُولُ الله عَيُّلِيُهُ : « مَن كذَبَ عليَّ مُتعمِّدًا ، فليتبَوَّأُ مَقعَده من النَّار » . أخرَجَهُ أبو القاسم البَعَوِيُّ في « حديثه » _ كما في « الصَّارم المسلول » أخرَجَهُ أبو القاسم البَعَوِيُّ في « حديثه » _ كما في « الصَّارم المسلول »

أَخرَجَهُ أبو القاسم البَغَوِيَّ في «حديثه» _ كما في « الصَّارم المسلول» (ص ١٦٩) لابن تيميَّة عِلَيْهُ _ ، وعنه أبُو الفَرَج النَّهرَوَانِيُّ في « الجليس الصَّالح» (١/ ١٨١) قال: حدَّثنا يحيى الحِمَّانِيُّ ..

وأَخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي « جُزء مَن كَذَب عليَّ » (١٤٦) قال: حدَّثَنا مُحمَّدُ ابنُ عبد الله الحَضرَمِيُّ ..

وتمَّامُّ الرَّازِيُّ فِي « الفوائد » (٧٤٥) من طريق مُحَمَّد بن جعفر بن الإمام .. وابنُ الجَوزِيِّ فِي « الموضوعات » (١/ ٨٤) من طريق إبراهيم الحَربِيِّ ، قالُوا: ثنا يحيى الجِمَّانِيُّ بسنده سواء ، بآخره دُون القِصَّة .

وصحَّح إسنادَهُ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة في «الصَّارم» (ص:١٧٠)، وقال: «هذا إسنادٌ صحيحٌ، على شرط الصَّحيح، لا نعلم له علةً». كذا قال! وعِلَّتُه ظاهرةٌ، وهي صالحُ بنُ حَيَّان، ضعَّفه ابنُ مَعِينٍ.

وقال النَّسائِيُّ: «ليس بثقة ». وقال البُخاريُّ: «فيه نَظَرُ »، وقال أبو حاتم . والدَّارَقُطنِيُّ: «ليس بالقويِّ ». وقال ابن حِبَّان: «يَروِي عن الثِّقات أشياءَ لا تُشبِه حديث الأثبات. لا يُعجِبُنِي الاحتجاجُ به إذا انفرد » انتهى ، ولا أعلَمُ أحدًا تابعه على هذه القِصَة بعد التَّفتيش. واللهُ أعلَمُ . وله شاهدٌ من حديث عبد الله بن الزُّبير والله أعلَمُ .

أَخرَجَهُ النَّهرَوَانِيُّ (١/ ١٨٢ –١٨٣) قال : حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ هارُونَ أَبُو حامدٍ الْحَضرَمِيُّ ، قال : حدَّثنا السَّرِيُّ بنُ مَزْيَد الخُرَاسَانِيُّ ، قال : حدَّثنا أَبُو جعفر مُحُمَّدُ بنُ عليِّ الفَزَارِيُّ ، قال : حدَّثَنا داؤُدُ بنُ الزِّبرِقان ، قال : أخبَرَني عطاءُ ابنُ السَّائب، عن عبدِ الله بنِ الزَّبير، أنَّه قال يومًا لأصحابه: أتدرُون ما تأويل هذا الحديث: « مَن كَذَبَ عليَّ مُتعمِّدًا فلْيتبوَّأ مَقعَدَه من النَّار » ؟ قال: رجُلُ عشق امرأةً فأتى أهلَها مساءً ، فقال : ﴿ إِنِّي رَسُولُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْكُمْ ، بَعَثَنِي إليكم أنَّ أتضيَّف في أيِّ بُيُوتكم شئتُ » ، _ قال : _ فكان ينتظرُ بَيتُوتَهُ إلى المساء ، _ قال : _ فأتَى رجُلُ منهم النَّبِيُّ عَلَيْكُم ، فقال : « إِنَّ فُلانًا أتانا يزعُمُ أَنَّكَ أَخبرتَهُ أَن يبيت في أيِّ بُيُوتنا شاءَ » ، فقال : « كَذَبَ ! يا فُلانُ ! انطلق معه ، فإن أَمْكَنَكَ اللهُ منه فاضرب عُنْقَهُ وأحرِقهُ بالنَّار ، ولا أراك إلَّا قد نُعِيتَهُ » ، فلَّمَا خرجَ الرَّسُولُ قال رسُولُ الله عَلَيْكَةِ: « أُدعُوه ! » ، فلَّمَا جاء قال: « إنِّي قد كنتُ أمرتُك أن تضرب عُنْقَهُ وأن تُحرِّقه بالنَّار ، فإن أمْكَنَكَ اللهُ منه فاضرب عُنُقَهُ ولا تُحرِّقه بالنَّار ، فإنَّه لا يُعذِّبُ بالنَّار إلَّا ربُّ النَّار ، ولا أراك إلَّا قد كُفِيتَهُ » ، فجاءت السَّماءُ فصبَّت ، فخرج ليتوضَّأ فلسعتهُ أفعَى ، فلمَّا بلغ ذلك النَّبِيَّ عَلَيْكُ قال: « هُو في النَّار ».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا ؛ وابنُ الزِّبرقان مطرُوحٌ .

وعطاءُ بنُ السَّائب كان اختَلَطَ ، ولم يسمع من ابن الزُّبير . قال ابنُ حِبَّان في « الثِّقات » (٧/ ٢٥١) : « قيل : إنَّه _ يعني عطاءً _ إنَّه سمع من أنسٍ ، ولا يصحُّ ذلك عندي » انتهى . وقد مات أنسُ في سنة ٩٣هـ، وقيل قبل ذلك بسنةٍ أو بسنتين . أمَّا عبدُ الله بنُ الزُّبير فقُتل سنة ٢٧هـ في أكثر الأقوال ، فلئلًا يسمع من ابن الزُّبير أولى . واللهُ أعلم .

* أَمَّا الحديثُ الصَّحيح ، والذي أشار إليه السَّائل في الشَّطر الثَّاني من سؤاله .. فأخرَجهُ البُخاريُّ في « كتاب المناقب » (٦/ ٦٢٤) واللَّفظُ له ، قال : حدَّثنا أبو مَعمَرٍ _ هو عبدُ الله بنُ عَمرٍ و المُقعَدُ _ . .

وأبو يَعلَى في « مُسنَده » (ج٧/ رقم ٣٩١٩) ، ومِن طريقِهِ البَيهَقِيُّ في « الدَّلائل » (٧/ ١٢٧) قال : حدَّثَنا جعفرُ بنُ مِهرانَ ، قالا : ثنا عبدُ الوارث ابنُ سعيدٍ ، عن عبد العزيز بن صُهيبِ ، عن أنس مطي ، قال : كان رُجُلُ نصرانيًا ، فأسلَمَ ، وقرأ البَقَرَةَ وآلَ عِمران ، فكان يكتُبُ للنَّبيِّ عَلَيْكُم ، فعاد نصرانيًّا ، فكان يقولُ : « مَا يَدرِي مُحُمَّدٌ ما كتبتُ له » ، فأماته الله ، فدَفَنُوه ، فأصبح وقد لَفَظَتهُ الأرضُ ، فقالوا : « هذا فِعلُ مُحُمَّدٍ وأصحابِه ، لـمَّا هرب مِنهُم نبشوا عن صاحِبِنَا ، فألقَوْهُ ! » ، فحَفَرُوا له ، فأَعمَقُوا ، فأصبَح وقد لَفَظَتهُ الأرضُ ، قالوا : « هذا فِعلُ مُحَمَّدٍ وأصحابِه ، نبَشوا عن صاحِبِنَا لـمَّــا هرب مِنهُم ، فألقَوْهُ خارج القبر » ، فحفَرُوا له ، وأعمَقُوا له في الأرض ما استطاعُوا ، فأصبَحَ قد لَفَظَتهُ الأرضُ ، فعَلِمُوا أنَّه ليس من النَّاس ، فألقَوْهُ . وأَخرَجَهُ مُسلِمٌ (١٤/٢٧٨١)، وأحمدُ (٣/٢٢٢-٢٢٣)، وعَبدُ بنُ

مُميدٍ في « الْمَتخَب » (١٢٧٨) ، والبَيهَقِيُّ في « إثبات عذاب القبر » (٦٤) ، وفي « الدَّلائل » (١٢٦/) عن هاشم بنِ القاسِم أبي النَّضر .. وعبدُ بنُ مُميدٍ في « المنتخَب » (١٢٨٠) قال : حدَّثنا سلْمُ بنُ قُتَيبة .. وأبو عَوَانة في « المُستَخرَج » _ كما في « إتحاف المَهرَة » (١/٢٦٥) _ عن موسَى بن إسماعيل التَّبُوذَكِيِّ ، قالوا : ثنا سُليمانُ بنُ المُغيرة ، عن ثابتٍ ، عن أنسٍ فذكرَه .

وتابَعَهُ حَمَّادُ بنُ سَلَمَة ، عن ثابتٍ بهذا الإسناد .

أَخرَجَه الطَّيَالِسِيُّ (٢٠٢٠)، ومِن طريقه ابنُ أبي داوُد في «المَصاحف» (٣).. وأحمدُ (٣/ ٢٤٥-٢٤٦)، قال: حدَّثنا عفَّانُ بنُ مُسلِم، قالا: ثنا حمَّادُ بنُ مُسلِم، عن ثابِتٍ، عن أنسٍ، أنَّ رجُلًا كان يكتُبُ لرسُولِ الله عَلَيْنَةُ ... وساق نحوَه.

• قلتُ : كذا رواه الطَّيالِسِيُّ وعفَّانُ بنُ مسلم .

ورواه سليمانُ بنُ حربٍ ، قال : ثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَة بهذا الإسناد ، بلفظ : كان رجلٌ يكتُبُ لرسولِ الله عَيْسَةُ القرآنَ ... وساق نحوه .

أَخرَجَه عبدُ بنُ مُميدٍ في « المنتخَب » (١٣٥٤).

ولم يقع في حديثِ أحدٍ عن أنسٍ أنَّ هذا الرَّجل كان يكتُبُ القُرآن ، إنَّما الذي ورد أنه «كان يكتُبُ » هكذا بإطلاقٍ . وأخشَى أن يكون حمَّادُ بنُ سَلَمَة اضطرب في هذا الحرف مع أنَّه أثبتُ النَّاس في ثابتٍ ـ ؛ فإنَّ الرُّواة عن حمَّادٍ أثباتُ . ويُؤيِّدُ ذلك أنَّ لفظة «القُرآن » لم تَرِد في حديثِ أحدٍ عن أنسٍ . وسيأتي النَّظرُ في هذا الحرفِ قريبًا إن شاء اللهُ تعالى .

وكذلك رواه خُمَيدٌ الطُّويلُ ، عن أنَسِ ، أنَّ رجُلًا كان يكتُبُ للنَّبيِّ عَلِيْكُمْ ، وقد كان قرأ البَقَرَة وآلَ عِمرانَ _ وكان الرَّجُلُ إذا قرأ البقرَةَ وآل عمران جَدَّ فينا ، يعني : عَظُم _ ، فكان النَّبيُّ عَلَيْكُمْ يُملي عليه : « غفورًا رحيهًا »، فيكتُبُ : «عليهًا حكيهًا »، فيقول له النَّبيُّ عَلَيْكُم : « اكتُب كذا وكذا . اكتُب كيف شِئتَ » ، ويُملِي عليه : « عليًا حكيمًا » ، فيقول : « أكتُبُ : سميعًا بصيرًا ؟ » ، فيقول : « اكتُب كيف شِئتَ » . فارتدَّ ذلك الرَّجُلُ عن الإسلام، فلَحِقَ بالمُشركين، وقال: « أنا أعلَمُكُم بمُحمَّدٍ، إن كنتُ لَأَكْتُبُ كَيْفِهَا شِئتُ » ، فهات ذلك الرَّجُلُ ، فقال النَّبِيُّ عَلِيْكُ : « إِنَّ الأرض لم تَقبَلهُ » . _ وقال أنسٌ : _ فحدَّثني أبو طَلحَةَ أنَّه أتَى الأرضَ التي مات فيها ذلك الرَّجُلُ ، فوجدَهُ منبُوذًا ، فقال أبو طَلحَةَ : « ما شأنُ هذا الرَّجُل ؟ » ، قالوا : « قد دفنَّاه مِرَارًا ، فلم تَقبَله الأرضُ » . أَخرَجَه أَحمدُ (٣/ ١٢٠-١٢١) ، والدِّينَورِيُّ في « الْمجالَسة »

أَخرَجَه أَحمدُ (٣/ ١٢٠- ١٢١) ، والدِّينُورِيُّ في « المُجالَسة » (٢٣٩٢) ، والبيهَقِيُّ في « عذاب القَبر » (٦٥) ، وفي « السُّنَن الصَّغير » (٢٣٩٢) ، والتَّعلَبِيُّ في « تفسِيره » (ج١/ ق٣٤/ ٢) ، والبَغوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (١٣/ ٥ ٣٠- ٣٠٠) عن يزيد بن هارون ..

وأحمدُ (٣/ ١٢١) ، والطَّحاوِيُّ في « المُشكِل » (٤/ ٢٢٠) عن عبد الله ابن بكرِ السَّهمِيِّ ..

والطُّحاوِيُّ أيضًا ، عن يحيى بن أيُّوب ..

وابنُ حِبَّان (٧٤٤) عن الْمعتَمِر بن سُليهان ..

وابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (٧/ ٢٦٨٠) عن يحيى بن خُمَيدٍ الطُّويل ،

كلُّهُم عن مُمَيدٍ ، عن أنسٍ .

وصرَّح مُمَيدٌ بالتَّحديث عند ابنِ حِبَّانَ .

• قلتُ: وقد طعن بعضُ الجُهلاء من أبناء عَصرنا في صِحَّة هذا الحديث؛ لأنَّ إثباتَه _ بزعمِه _ يُفقِد الثَّقة في نقل القُرآن، ويَفتَحُ البابَ أمام أعدائنا لإثباتِ أنَّ القُرآن مُحرَّفٌ. ومُصيبةُ هؤلاء أنَّه لا يقرؤُون ما كَتبَه العُلهاء، ولا يَرفَعون له رأسًا.

وقد تكلّم العُلماءُ في هذا المَعنَى ..

فذهب الطَّحاوِيُّ إلى أنَّ المَقصودَ بالحَدِيث ليس القُرآنَ ، وإنَّما ما كان النَّبيُّ عَلَيْه عَلَى ذلك الكاتِبِ أن يَكتُبهُ إلى النَّاس في دعائه إيَّاهم إلى الله عَلَيْ في مُليه على ذلك الكاتِبِ أن يَكتُبهُ إلى النَّاس في دعائه إيَّاهم إلى الله عَلَيْ فيكتُبُ الكاتِبُ خلافَها مَعناها معناها ، إذ كانت كلُّها من صفات الله عَلَيْ. وعلى التَّسليم بأنَّ لفظة « القُرآن » ثابتةٌ وليست شاذَّةً ، فقد وجَهها البَيهَقِيُّ ، فقال :

« قلتُ : ويُحتَمَل أنّه إنّها أجاز قراءة بعضِها بدل بعضٍ لأنّ كلّ ذلك مُنَزّ لُ ، فإذا بدّل بعضها ببعضٍ فكأنّه قرأ مِن هاهنا ومِن هاهنا ، وكلٌّ قرآنٌ ، وأطلَق فإذا بدّل بعضها ببعضٍ فكأنّه قرأ مِن هاهنا ومِن هاهنا ، وكلٌّ قرآنٌ ، وأطلَق للكاتِب كتابَة ما شاء مِن ذلك ؛ لأنّ النّبيّ عَيْنِ كان يُعرَضُ عليه القُرآنُ في كلِّ عام مرّة ، فليًا كان العامُ الذي قُبِض فيه عُرِض عليه مرّتين ، فكان الاعتبارُ بها تقعُ عليه القراءة عند إكهال الدّين وتناهي الفرَائض ، فكان لا يُبالي بها يُكتَب قبل العَرض من اسمٍ من أسهاء الله مكان اسمٍ ، فليًا استقرّت القراءة على ما اجتمعت عليه الصَّحابة وأثبتُوه في المصاحِف على اللَّغات التي قرقُوه عليها ، اجتمعت عليه الصَّحابة وأثبتُوه في المَصاحِف على اللَّغات التي قرقُوه عليها ، صار ذلك إمامًا يُقتدَى به لا يَجُوزُ مُفارَقتُهُ بالقصد ، إلَّا أن يَزِلَ الحِفظُ فيُبدِّل اسمًا باسمٍ مِن غير قصدٍ ، فلا يحرُجُ ذلك إن شاء الله تعالى » انتهى .

٢٦٥ - سئلتُ : هل صحَّ أَنَّ عُمَر بن الخطَّاب حرَق بالنَّار رَجُلًا كَوَى مولًى له ؟ وكيف يتَّفِقُ هذا مع نهي النَّبيِّ عَلَيْكُ عَن التَّعذيب بالنَّار ؟

• قلتُ : هذا الذي ذكره السَّائلُ فلم أقف عليه ، ولا أظنُّه وَقَعَ ، بل الذي وقفتُ عليه بخلاف ما ذكر .

فقد أخرج العُقيليُّ في « الضُّعفاء » (٣/ ١٨٢) مُعَلَّقًا ، ووَصَلَهُ الحاكم (٤/ ٣٦٨) ، وابنُ عَديٍّ في « الكامل » (٥/ ١٧١٣) ، والطَّبرانِيُّ في « الأوسط » (٨٦٥٧) من طُرُقٍ عن اللَّيث بن سعدٍ ، عن عُمَر بن عيسى القُرَشِيِّ ، ثُمَّ الأَسَدِيِّ ، عن ابن جُريجِ ، عن عطاء بن أبي رباحٍ ، عن ابن عبَّاسِ ، أنَّهُ قال : جاءت جاريةٌ إلى عُمَرَ بنِ الخطَّاب ، فقالت : « إنَّ سَيِّدي اتَّهَمَنِي، فأقعَدَنِي على النَّار، حتَّى احتَرَقَ فَرجِي »، فقال لها عُمَرُ: « هل رأى ذلك عليك ؟ » ، قالت : « لا » ، قال : « فاعترَ فتِ له بشيءٍ ؟ » ، قالت: « لا » ، قال عُمَر: « عَلَيَّ به » ، فلمَّا رأى عُمَرُ الرَّجلَ ، قال: « أَتُعَذَّبُ بعذاب الله ؟ » ، قال : « يا أمير المؤمنين ! اتَّهَمتُها في نفسها » ، قال: « أَرَأيتَ ذلك عليها؟ » ، قال الرَّجلِّ: « لا » ، قال: « أَفاعترَفَت لك به ؟ » ، قال : « لا » ، قال : « والذي نفسي بِيَدِه ! لَو لَم أَسمَع رسُولَ الله عَلَيْكُ يقُول: لا يُقادُ مملوكٌ من مالِكِه ولا وَلَدٌ من وَالِده. لأَقَدتُها منك »،

فبرَّزه ، فضرَبَهُ مئة سوطٍ ، ثُمَّ قال : « اذهبي ، فأنتِ حُرَّةُ لوجه الله ، وأنتِ مولاةُ الله عَلَيْكُم يقول : من وأنتِ مولاةُ الله ورسولِه ؛ أشهد! لَسَمِعتُ رسولَ الله عَلَيْكُم يقول : من حُرِقَ بالنَّارِ أو مُثَّل به فهو حُرُّ ، وهو مولى الله ورسولِه » .

قال اللَّيثُ : « هذا أمرٌ معمولٌ به » .

قال الطَّبَرانيُّ : ﴿ لَمْ يَرُو هِذَا الْحَدَيْثُ عَنَ ابْنَ جُرِيحٍ ، إلَّا عُمَرُ بْنَ عِيسِى . تفرَّد به اللَّيث » .

وهذا حديثُ مُنكُرٌ ؛ وآفَتُه عُمَرُ بنُ عيسى هذا ، فقد تَرجَمَهُ البُخاريُّ فِي « الكبير » (٣/ ٢/ ١٨٢) ، وقال : « مُنكَرُ الحديث » ، ونقل العُقيليُّ وابنُ عَديٍّ والعُقيليُّ أَنَّهُ تَفرَّد به ، وابنُ عَديٍّ والعُقيليُّ أَنَّهُ تَفرَّد به ، كما قال الطَّبَرانيُّ ، وبهذا تَعلَمُ ما في قول الحاكم : « صحيح الإسناد » ! وقد أورد له الحاكمُ شاهدين دون القِصَّة .

إِنَّمَا الذي صحَّ أنَّه حرَق بالنَّار ، فهو عليُّ بنُ أبي طالبٍ مَعْ اللهِ .

فقد أخرَجَ البُخارِيُّ في «كتاب الجهاد » (٦/ ١٤٩) ، وفي «استتابة المُرتَدِّين » (٢٦٧/ ٢٦) من طريق عِكرِمة ، قال : أُتِي عليُّ مُخْتُ بِزَنَادِقَةٍ ، فأحرَقَهُم ، فبلغ ذلك ابنَ عبَّاسٍ ، فقال : لو كنتُ أنا ، لم أحرِقهُم ؛ لنهي رسُول الله عَلَيْكُ : « لا تُعذِّبُوا بعذاب الله » ، ولَقَتَلتُهم ؛ لقول رسُولِ الله عَلَيْكُ : « مَن بَدَّل دينه فاقتلوه » .

وقال بعضُ النَّاس : إنَّه لم يَحرِقهُم ، وإنَّما حَفَرَ لهم خندقًا . ورُدَّ ذلك عليه ..

فَأَخرَجَ الْحُميديُّ فِي « مُسنَده » (٥٣٣)..

والبَيهَقِيُّ (٩/ ٧١) مِن طريق مُحُمَّد بن عبَّادٍ ، قالا : ثنا سُفيانُ بنُ عُيينة ، ثنا أَيُّوبُ ، عن عِكرِمة ، قال : لـمَّا بلَغَ ابنَ عبَّاسٍ أنَّ عليًّا أحرق المرتدِّين _ يعني الزَّنَادِقة _ ، قال ابنُ عبَّاسٍ : لو كنتُ أنا لقَتَلتُهُم ؛ لقول رسُولِ الله رَسُولِ الله عَيَّالَيْهُ : « مَن بَدَّل دينه فاقتُلُوه » ، ولم أحرِقهُم ؛ لقول رسُولِ الله عَيَّالَيْهُ : « لا يَنبَغِي لأحدٍ أن يُعذِّب بعذاب الله » .

قال سُفيانُ : فقال عَمَّارٌ الدُّهْنِيُّ وهو في المجلِسِ ـ مجلسِ عَمرِو بن دينارٍ ـ ، وأَيُّوبُ يُحدِّثُ بهذا الحديث : إنَّ عليًا لم يَحرِقهُم ، إنَّها حفر لهم أسرابًا ، وكان يُدخِلُ عليهم مِنهَا ، حتَّى قَتَلَهم . فقال عَمرُو بنُ دينارٍ : أَمَا سمِعتَ قائِلَهُم وهو يقولُ :

لِتَرَمِ بِيَ الْمَنَايَا حيثُ شَاءَت إِذَا لَمَ تَرمِ بِي فِي الحُفْرَتَينِ إِذَا لَمَ تَرمِ بِي فِي الحُفْرَتَينِ إِذَا مَا قَرَّبُوا حَطَبًا ونَارًا هُناكَ الموتُ نقدًا غيرَ دَيْنِ

وقد رَوَى هذا الحديثَ جَرِيرُ بنُ حازم ، عن أَيُّوبَ السَّختِيَانِيِّ بالسَّنَد الْمُتقدِّم ، وزاد فيه : فبلغ ذلك عليًّا _ يعني : اعتراضَ ابنِ عبَّاسٍ _ ، فقال : « وَيحَ ابن أُمِّ الفضل ! إِنَّهُ لَغوَّاصُ على الهَنَاتِ ! » .

أَخرَجَهُ عُثمانُ بنُ سعيدِ الدَّارِمِيُّ في « الرَّدِّ على الجهمية » (٣٦١، ٥٨٣) ، ويعقوبُ الفَسَوِيُّ في « المعرفة والتَّاريخ » (١٦/١٥) ، ومن طريقه البَيهَقِيُّ (٨/ ٢٠٢).

وسببُ تحريقِ عليٍّ مُخْفُ إِيَّاهِم أَنَّهُم ادَّعُوا أَنَّه هُو اللهُ ، كَمَا أَخْرِجُهُ أَبُو طَاهِرٍ الْمُخلِّصُ فِي « الفوائد المُنتَقاة » (ج٣/ ق٢٥١/ ٢-١٥٣/) ، قال : حدَّثَنا يجيى [هُو ابنُ صاعدًا] ، حدَّثَنا لُوَينُ ، حدَّثَنا عبدُ الله بنُ

الزَّبَيرِ ، عن عبد الله بن شريكٍ العامِرِيِّ ، عن أبيه ، قال : أَتي عليُّ بن أبي طالب ، فقيل : « إنَّ هاهنا قومًا على باب المَسجِد يَزعُمُون أنَّك رجُّهُم » ، فدعاهم فقال لهم: « ويلَكُم ! ما تقُولُون ؟! » ، فقالوا: « ربُّنا وخالِقُنا ورازِقُنا » ، فقال : « وَيلَكُم ! إنَّها أنا عبدٌ مثلُكُم ، آكُلُ الطَّعام كما تأكُلُون ، وأشربُ كما تَشرَبُون ، إن أطعتُهُ أثابَنِي إن شاء اللهُ ، وإن عصيتُهُ خشيتُ أَن يُعَذِّبَنِي ، فاتَّقُوا الله وارجِعُوا » فأبَوا ، فطَرَدَهم ، فلَّما كان مِن الغَد غَدُوا عليه ، فجاء قَنبَرٌ ، فقال : « قد والله ! رجعوا يَقولون ذلك الكلام » ، فقال : « أُدخِلهُم عليَّ » ، فقالوا له مثلها قالوا ، وقال لهم مثلها قال ، إلَّا أَنَّه قال : « إِنَّكُم ضالُّون مَفتُونُون » فأبَوا ، فليَّا كان اليومُ الثَّالثُ أتَوهُ ، فقالوا له مثلَ ذلك القولِ ، فقال لهم : « والله ! لئن قُلتُم ، لأقتُلنَّكم بأخبث القِتلة » فأبَوا إلا أن يتمُّوا على قولهِم ، فدعا قَنبَرًا ، فقال : « ائتنى بِفَعَلَةٍ معهم مُرورُهُم وزَبلُهم » ، فلمَّا جاء بهم خَدَّ لهم أُخدودًا بين باب المسجد والقَصر ، وقال : « احفِرُوا » ، فحفروا فأبعَدُوا في الأرض ، فلمَّا حَفَروا وأَبعَدوا جاء بالحطب فطرحه ، وبالنَّار في الأخدُود ، وقال : « إنِّي طارِحُكُم فيها ، أو تَرجِعُوا » ، فأبَوا أن يَرجِعُوا ، فقذف بهم فيها ، حتَّى إذا احترَقوا قال:

« إنِّي إذا رأيتُ أمرًا منكَرًا أو قدتُ ناري و دعوتُ قَنبَرًا » .

قال ابنُ صاعِدٍ: ولم يحفظ لُوَينُ الشِّعرَ كلُّه .

قال الحافظُ في « الفتح » (۱۲/ ۲۷۰) : « إسناده حَسَنٌ » .

وتعليقُ عليٍّ مُكَّتَّ مُكَّا وَجهين :

الأوَّل : أَنَّهُ قالها تَوَجُّعًا ، حيثُ إِنَّ النَّهي عن التَّحريق حَمَلَهُ عَلِيُّ عَلَى كراهة التَّنزِيه ، وحَمَلَهُ ابنُ عبَّاسٍ على التَّحريم ، فأَنكَرَهُ عليُّ ، وتَوَجَع لذلك .

والثّاني: أن يكُون قالهًا رضًى بها قال ، وأنَّه حَفِظَ ما نَسِيَه ، بِناءً على أحد ما قيل في كلمة « وَيح » ، وأنَّها تُقال بمعنى المدح والتَّعَجُّب ، ويُحتَمل أن يكُون على تُوجَع أنَّ ابن عبَّاسٍ لم يُبادِر بتذكيره .

ويدُلُّ على أنَّه إنَّما قالها مُوافِقًا لابن عبَّاسٍ ، لا مُعارِضًا ..

ما رواه عبدُ الوهَّابِ الثَّقَفِيُّ ، عن أَيَّوبُ السَّختِيَانِيِّ ، في هذا الحديث قال : فبَلَغَ ذلك عليًّا ، فقال : صَدَقَ ابنُ عبَّاسِ .

أَخرَجَهُ التِّرَمذيُّ (١٤٥٨)، وقال: «حَسَنُّ صحيحٌ ». واللهُ أَعلَمُ. وقد أفضتُ في تخريج هذا الحديثِ في «تنبيه الهاجِدِ» (١٣٨٨). والحمد لله تعالَى.

٢٦٦ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ مِن وَرطَاتِ الأَمُورِ سَفكُ الدَّمِ الخَمُورِ سَفكُ الدَّمِ الخَرَامِ».

• قلتُ : هذا الحديثُ لا أعلَمُه مرفُوعًا ، إنَّما هو موقوفٌ على ابن عُمَر سِي .

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ فِي «صحيحه » (١٨٧/١٢) ، ومن طريقه البَيهَقِيُّ (٨/ ٢١) ، وابنُ حَرَمٍ فِي « المُحلَّى » (١٠/ ٣٤٣) عن ابن عُمَر ، قال : « إِنَّ مِن ورطات الأُمور ، التي لا مَحرَج لها لِـمَن أُوقَع نفسَه فيها : سَفكُ الدَّم الحرام بغير حِلِّه » .

وإِنَّمَا أَخَذَ ابنُ عُمَر هذا المَعنَى من حديث النَّبيِّ عَيَّالَةُ ، والذي يرويه هو: « لا يَزَالُ المُؤمِنُ في فُسْحةٍ من دِينِه ما لم يُصب دمًا حرامًا ».

أخرَجَهُ البُخارِيُّ (١٨٧/١٢)، وأحمدُ (٢/ ٩٤)، وعَبدُ بنُ حُميدٍ في الخرَجَهُ البُخارِيُّ (٨٥٦)، وابنُ أبي عاصم في « الدِّيات » (ص٣٣)، والبَيهَقِيُّ في « السُّنَ الكبير » (٨/ ٢١)، وفي « شُعَب الإيان » (٥٣٣٥)، والبَعَوِيُّ في « أسرح السُّنَّة » (١١/ ١٤٨- ١٤٨) من طريق إسحاق بن سعيد بن عَمرٍ و، عن أبيه، عن ابن عُمَر مرفوعًا.

واستدرَكَهُ الحاكمُ (٤/ ٢٥١) فَوَهِمَ.

وله طريقٌ آخرُ ..

أَخرَجَهُ الحاكم (٤/ ٣٥٠) عن أبي حاتم الرَّازيِّ ..

والطّبَرانيُّ في « الأوسط » (١٤٠١) عن أحمد بن شَبَّوَيهِ المروزيّ ..

والبَيهَقيُّ (٨/ ٢١) عن مُحمَّد بن يحيى الذَّهليِّ ، قالوا: ثنا أبو غسَّانَ مُحُمَّدُ بِنُ يحيى الكِنانِيُّ ، قال : ثنا عبدُ العزيز بنُ مُحُمَّدٍ الدَّراوَرديُّ ، عن عُبيد الله بن عُمر ، عن نافع ، عن ابن عُمر مرفوعًا : « لا يزالُ المراءُ في فُسْحَةٍ ... الحديث ».

قال الطَّبرانيُّ : ﴿ لَمْ يَرُوِ هَذَا الْحَدَيثَ عَنْ عُبِيدُ اللهُ إِلَّا الدَّرَاوَرِدِيُّ . تفرَّد به: أبو غَسَّان ».

• قلتُ : وروايةُ الدَّراوَرديِّ عن عُبيد الله بن عُمر منكَرَةٌ ، كما قال النَّسائيُّ وغيرُه . وبهذا تعلَمُ ما في قول الحاكِم : « صحيحٌ على شرط

ولو سلَّمنا أنَّ روايَة الدُّراوَردِيِّ عن عُبيد الله سالمةُ من هذا ، فليس هذا الإسنادُ على شرط واحدٍ منهما ؛ فالكِنانيُّ ليس على شرط مُسلم ، والدُّرَاوَردِيُّ ليس على شرط البُخاريِّ ، فحينئذٍ يُقوَّى الإسنادُ مطلَقًا ، ليس مقيَّدًا بشرطهما ، أو بواحدٍ منهما .

والله أعلم.

٧٦٧ - سُئلتُ عن حديث: أَنَّ رجلًا أَكَلَ من بُستان رجُلِ آخرَ ، بغير إذنِه ، فضرَبَه صاحبُ البُستان ، فشكاه إلى النَّبِيِّ عَلَيْلَةً ، فلامه على ذلك .

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد (٢٦٢٠، ٢٦٢١)، وابنُ مَاجَهُ (٢٢٩٨)، وأحمد (٤/ ١٦٦ – ١٦٧) ، والطّيَالِسِيُّ (١٦٩) ، وابنُ أبي شَيبَة (٦/ ٨٦ – ٨٨) ، وابنُ أبي عاصم في « الآحاد والمثاني » (١٦٥٤) ، وابنُ قانع في « مُعجَم الصَّحابة » (٢/ ١٩٠-١٩١)، والبّيهَقِيُّ (١١/٢)، وابنُ عبد البَرِّ في « الاستذكار » (١٥/ ٥٥٨، و٢١٧ / ٢١٢ – ٢١٣) ، والحاكم (٤/ ١٣٣) ، وبَحشَلُ في « تاريخ واسطَ » (ص٤٨) ، وأبو نُعيمِ في « معرفة الصَّحابة » (٤/ ١٩٢٩) من طريق شُعبَة بن الحجَّاج، عن أبي بِشرٍ جعفرِ بنِ إياسٍ، قال : سمِعتُ عبَّادَ بنَ شُرَحبيلَ الغُبَرِيَّ ، قال : أصابَنَا عامُ مَحْمَصَةٍ ، فَأْتَيتُ المدينة ، فأتيتُ حائطًا من حِيطانِهَا ، فأخذتُ سُنبُلًا ، ففرَكتُهُ ، وأكلتُه ، وجعلتُه في كِسائي ، فجاء صاحبُ الحائط فضَرَبَنِي ، وأَخَذَ ثوبي ، فأتيتُ النَّبِيَّ عَلَيْكُم ، فأخبرتُه ، فقال للرَّجُل : « ما أطعَمتَهُ إِذ كان جائِعًا ، أو سابِغًا ، ولا عَلَمتَه إذ كان جاهلًا » ، فأمَرَهُ النَّبيُّ عَلَيْكُ ، فردَّ إليه ثوبَهُ ، وأُمَرَ له بَوسْقٍ من طعامٍ ، أو نصف وَسْقٍ .

قال ابنُ كَثيرٍ في «تفسيره» (١/ ٤٨٢): «إِسنادٌ صحيحٌ ، قوِيٌ ، جيّدٌ ». وقال الذَّهبيُّ في «الميزان» (١/ ٤٠٣): «هذا إسنادٌ صحيحٌ غريبٌ ». وقال القُرطُبِيُّ في «تفسيره» (٢/ ٢٢٦): «هذا حديثٌ صحيحٌ ، اتَّفَق على رجاله البُخاريُّ ومُسلِمٌ ، إلَّا ابنَ أبي شيبة ، فإنَّهُ لُسلِم وحدَه » كذا قال! وابنُ أبي شيبَة من شُيُوخ البُخاريِّ أيضًا ، روى عنه جُملةً وافرةً ، وإن كان مُسلِمٌ أكثرَ روايةً عنه منه . واللهُ أعلَمُ .

وأَخرَجَهُ النَّسائيُّ (٨/ ٢٤٠) من طريق مُبَشِّر بن عبد الله ..

والطَّبَرانيُّ في «الأوسط» (٨٥١٩)، وابنُ قانع في «مُعجَم الصَّحابة» (٢/ ١٩٠)، وأبو نُعيم في «المعرفة» (٤/ ١٩٣٠) من طريق عُمَر بن عليٍّ، كلاهما عن سُفيان بن حُسين، عن أبي بِشرٍ، عن عبَّاد بن شُرَاحِيلَ، فذكرَ مثلَه. كذا قال: «شُراحيل».

ورواه شُعبةُ مثلَ ذلك ، فقال : « شُرَحبِيل » .

قال الطَّبرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديث عن سُفيان بن حُسينٍ إلَّا عُمرُ بنُ عليِّ »

كذا قال! وقد رأيتَ أنَّهُ رواه مُبَشِّرُ بنُ عبد الله ، عند النَّسائيِّ .

ورواه أشعثُ بنُ سعيدٍ ، عن أبي بِشرٍ ، عن عبَّاد بن شُرحبيل . فوافق شُعبَة .

أَخرَجَهُ ابنُ سعدٍ في « الطَّبقات » (٧/ ٥٤-٥٥) ، وبَحشَلُ في « تاريخ واسطَ » (ص ٤٨) من طريق يزيد بن هارون ، ثنا أشعثُ بنُص سعيدٍ . وانظُر « تنبيه الهاجِد » (١٢٩٨، ١٢٩٩) . واللهُ أعلَمُ .

٢٦٨ - سُئلتُ عن صحَّة ومعنى حديث : « مَن أَصابَ مِن ذِي الْحَاجَةِ بِفِيهِ ، غَيرِ مُتَّخِدٍ نُحبنَةً ، فَلَا شَيءَ عَلَيهِ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ حَسَنٌ .

أَخرَجَهُ أَبو دَاوُد (١٧١٠) ، والنَّسائيُّ (٨/٥٨) ، والتِّمذيُّ (١٢٨٩) قالوا: ثنا قُتيبةُ بنُ سعيدٍ ، ثنا اللَّيثُ بنُ سعدٍ ، عن ابنِ عَجلانَ ، عن عَمْرو بن شُعيبٍ ، عن أبيه ، عن جَدِّه عبدِ الله بنِ عَمْرو بن العاص مرفُوعًا فذكره .

قال التِّرمذيُّ : «هذا حديثٌ حسنٌ ».

وأخرَجَه أحمدُ (٢/ ١٨٠، ٢٠) قال: حدَّثنا يَعلَى بنُ عُبيد ، ويزيدُ ابنُ هارُون _ فرَّ قَهُما _ ، ثنا مُحمَّدُ بنُ إسحاق ، عن عَمْرو بن شُعيبٍ ، عن أبيه ، عن جَدِّه ، قال : سمعتُ رجلًا من مُزينة يسألُ رسُولَ الله عَلَيْهُ ، قال : « معها قال : « يا رسُول الله ! جئتُ أسألُك عن الضَّالَة من الإبل » ، قال : « معها حتى يأتيها باغيها » ، حِذاؤُها وسِقاؤُها ، تأكُلُ الشَّجر ، وتَرِدُ الماء ، فدعَها حتى يأتيها باغيها » ، قال : « لك ، أو لأخيك ، أو للذِّئب ، قال : « الخَريسَةُ التي تُوجد في مَرَاتِعِها ؟ » ، قال : « الحَريسَةُ التي تُوجد في مَرَاتِعِها ؟ » ، قال : « فيها ثَمَنُها مرَّتين ، وضَربُ نكالٍ ، وما أُخِذ من عَطَنِهِ ، ففيه قال : « فيها ثَمَنُها مرَّتين ، وضَربُ نكالٍ ، وما أُخِذ من عَطَنِهِ ، ففيه القطعُ ، إذا بَلَغَ ما يُؤخذُ من ذلك ثمن المِجَنِّ » ، قال : « يا رسُول الله !

فالثّمارُ وما أُخذ منها في أكمامِها ؟ »، قال : « مَن أخذَ بفمه ، ولم يتّخِذ خُبْنَةً ، فليس عليه شيءٌ . ومَن احتَمَلَ ، فعليه ثمنُهُ مرَّتَين ، وضربًا ونكالًا . وما أُخذ من أجرانِه ففيه القطعُ ، إذا بلغ ما يُؤخَذُ من ذلك ثمَنَ الحِجنِّ »، قال : « يا رسول الله ! واللُّقطةُ نجدُها في سبيل العامِرَةِ ؟ » ، قال : « عرِّفها حَوْلًا ، فإن وُجد باغِيها فأدِّها إليه ، وإلَّا فهي لك » ، قال : « ما يُوجَد في الخَرِبِ العادِيِّ ؟ » ، قال : « فيه وفي الرِّكازِ : الحُمُسُ » . وأخرَجهُ أحمدُ أيضًا (٢/ ١٠٣) قال: حدَّثنا عبدُ الله بنُ إدريس ، ثنا وأخرَجهُ أحمدُ أيضًا (٢/ ١٠٣) قال: حدَّثنا عبدُ الله بنُ إدريس ، ثنا محمَّدُ بنُ إسحاق بسَندِه سواء ، وليس عنده محلُّ الشَّاهد .

وسَنَدُه حَسَنٌ ، لو لا تدليسُ ابنِ إسحاقَ .

وله شاهدٌ مِن حديث ابنِ عُمَر مرفُوعًا: « مَن دَخَلَ حائطًا ، فليأكل ، ولا يَتَّخِذ خُبنَةً ».

أَخرَجَهُ التَّرِمذيُّ فِي « سُنَنه » (١٢٨٧) ، وفي « العِلل الكبير » (٣٩٩) ، وابنُ ماجَهُ (٢٣٠١) ، والبيهقِيُّ (٥/ ٣٥٩) مِن طريق يحيى بن سُليمٍ وابنُ ماجَهُ (٢٣٠١) ، والبيهقِيُّ (٥/ ٣٥٩) مِن طريق يحيى بن سُليمٍ الطَّائفيِّ ، عن عُبيد الله بن عُمَر ، عن نافع ، عن ابن عُمَر .

قال التِّرمذيُّ : « حديثُ ابن عُمَر حدَيثٌ غريبٌ ، لا نعرِفُه من هذا الوجه ، إلَّا من حديث يحيى بنِ سُليم » .

و آفَتُه يحيى بنُ سُليم ؛ فقد ضعَّفُو في روايته عن عُبيد الله بن عُمَر ، وهذا منها ، ولذلك أَنكَرَهُ أبو زُرعةَ الرَّازيُّ ـ كما في « عِلل ابن أبي حاتم » (٢٤٩٥) _ .

ونَقَلَ البيهقيُّ (٩/ ٣٥٩) عن ابن مَعِينٍ ، أنَّهُ سُئِلَ عن هذا الحديث ،

فقال: « غلطٌ » ، وأنكَرَهُ البُخاريُّ أيضًا _ كها في « عِلل التِّرمذيِّ » _ . . فاللُعوَّلُ على حديثِ عبد الله بن عَمْرٍ و . والله أعلم .

أمّا معنى الحديث.

إِنَّ مَن أصابته مجاعةٌ ، فله أن يأكل من الثَّمَر المُعلَّق ، بشرط ألَّا يحمل معه شيئًا .

والخُبْنَةُ ـ بضمِّ الخاء المُعجَمة ، وسُكون الباء المُوحَدة ، ثم نونٌ ـ هي : معطَفُ الإزار ، وطَرَفُ الثَّوب ، أي : لا يأخذ منه في ثوبه . يُقال : « أخبنَ الرَّجلُ » ، إذا خبَّأ شيئًا في خُبنةِ ثوبه ، أو سراويله . واللهُ أعلَمُ .

٢٦٩ - سُئلتُ عن حديثٍ : ذُكِر فيه جوازُ أن يأكل الرَّجلُ مع المرأة الأجنبية ، على مائدةٍ واحدةٍ .

• قلتُ : لعلَّ السَّائلَ يقصد حديث أُمِّ الدَّرداء ..

قالت : أَتَانِي سلمانُ الفارسيُّ ، يُسَلِّم عليَّ ، وعليه عباءةٌ قَطوَانِيَّةٌ ، مُرتَديًا بها ، فطرَحتُ له وِسادةً ، فلم يُردْهَا ، ولفَّ عباءَتَه ، فجَلَسَ عليها ، وقال : « بحَسْبكِ ! ما بلَّغَكِ المحلُّ » ، ثُمَّ حَمِد الله ساعة ، وكبّر ، وصلَّى على النَّبِيِّ عَلَيْكُم ، ثُمَّ قال: ﴿ أَين صَاحِبُك ؟ ﴾ ، يعني أبا الدَّرداء ، فقلتُ : « هو في المسجد » ، فانطَلَقَ إليه ، ثُمَّ أَقبَلًا جميعًا ، وقد اشترَى أبو الدَّرداء لحمًا بدرهم ، فهُو في يده مُعلَّقةٌ ، فقال : « يا أُمَّ الدَّرداء! اخبزي ، واطبُخي » ، فَفَعَلنَا ، ثُمَّ أتينا سلمانَ بالطُّعام ، فقال أبو الدَّرداء : « كُل مع أُمِّ الدَّرداء ، فإنِّي صائمٌ » ، فقال سَلهانُ : « لا آكُلُ حتَّى تأكلَ » ، فأفطر أبو الدُّرداء ، وأكل معه ، فلمَّا كانت السَّاعةُ التي يقوم فيها أبو الدَّرداء ، ذَهَب ليقوم ، فأجلَسَه سلمانٌ ، فقال أبو الدَّرداء : « أَتَنهانِي عن عِبادة ربِّي ؟! » ، قال سَلهانُ : « إنَّ لِعَينِكَ عليك حقًّا ، وإنَّ لأهلِكَ عليك نصيبًا » ، فمَنَعَهُ ، حتَّى إذا كان في وجه الصُّبح ، قاما ، فرَكَعَا ركْعاتٍ ، وأَوْتَرا ، ثُمَّ خَرَجا إلى صلاة الصُّبح ، فذُكَر أمرُ هما للنَّبيُّ عَيْكُمْ ، فقال: « مَا لِسَلَهَانَ! تَكِلَتهُ أُمُّه! لقد أُشبعَ مِن العِلم ». أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٧٦٣٧) قال : حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ المَّرْزُبَان الأَدَمِيُّ ، نا الحَسَنُ بنُ جَبَلة ، نا سعدُ بنُ الصَّلت ، عن الأعمش ، المَرْزُبَان الأَدَمِيُّ ، نا الحَسَنُ بنُ جَبَلة ، نا سعدُ بنُ الصَّلت ، عن الأعمش ، عن شهر بن حَوْشبٍ ، عن أُمِّ الدَّرداء به .

قال الطَّبَرانيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن الأعمش إلَّا سعدُ بنُ الصَّلْت، تفرَّد به الحَسَنُ بنُ جَبَلة ».

• قلتُ : وهذا حديثُ مُنكَرُ ؛ وشيخُ الطَّبَرانيِّ ، وشيخُه : لَمَ أَعرِفهُما ، وأعلَّ الطَّبَرانيِّ ، وشيخُه : لَمَ أَعرِفهُما ، وأعلَّ الهَيْثَمِيُّ فِي « المَجمَع » (٩/ ٣٤٣–٣٤٤) الحديثَ بالثَّاني مِنهُما ، قال : « والحَسَنُ بنُ جَبَلة لم أعرفه » .

وسعدُ بنُ الصَّلْت له مَنَاكِيرُ عن الأعمش.

وقد ثَبَت الحديثُ بسياقٍ مُقارِبٍ ، وليس فيه هذه الزِّيادةُ المُنكَرة . فَأَخْرَجُهُ البُّخَارِيُّ فِي « كتاب الصَّوم » (٢٠٩/٤) ، وفي « أدب الصَّحيح » (١٠/ ٥٣٤) ، والتِّرمذيُّ (٢٤١٣) ، وابنُ خُزَيمَة (٢١٤٤) ، وأبو يَعلَى (٨٩٨) ، وابنُ حِبَّان (٣٢٠) ، والدَّارَقُطنِيُّ (٢/ ١٧٦) ، والطّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٢٢/ رقم ٢٨٥) ، والبيهقِيُّ (٤/ ٢٧٦) ، وأبو نُعيم في « الجِلية » (١/ ١٨٨) عن أبي جُحيفَة ، قال : آخَى رسُولُ الله عَيْسَةُ بِين سَلَمَانَ ، وأبي الدَّرداء ، فرأى أُمَّ الدَّرداء مُتَبَذِّلَةً ، فقال لها : « ما شَأْنُكِ ؟! » ، قالت : « أُخُوك أبو الدَّرداء ، ليس له حاجةٌ في الدُّنيا » ، فجاء أبو الدَّرداء ، فصَنَع له طعامًا ، فقال له : « كُلْ ! » ، فقال : « إنِّي صائمٌ »، قال : « ما أنا بآكلِ حتَّى تأكُلَ »، _ قال : _ فأكلَ ، فليَّا كان اللَّيلُ ، ذَهَبَ أبو الدَّرداء يقُومُ ، قال : « نَمْ ! » ، فلمَّا كان مَعَهُ آخرَ اللَّيل ،

قال سَلَمَانُ: « قُم الآن » ، فصَلَّيَا ، فقال له سَلَمَانُ: « إِنَّ لِرَبِّك عليك حقًّا ، ولنَفسِك عليك حقًّا ، والأهلِكَ عليكَ حقًّا ، فأُعطِ كُلُّ ذي حقًّا ، والنَّفسِك عليك حقًّا » ، فأتى النَّبِيَّ عَيْسَة ، فذكر ذلك لَهُ ، فقال له النَّبِيُّ عَيْسَة : « صَدَقَ سَلَمانُ ». وأَخرَجَهُ ابنُ سعدٍ في « الطّبَقات » (٤/ ٨٥) بنحوه ببعض اختصارِ ، وفيه قال رسُولُ الله عَلَيْكَ : « عُوَيمِرُ ! سَلَمَانُ أَعَلَمُ منك! ». وعُوَيمِرُ هو أبو الدَّرداء .

ولكن إسنادُهُ مُنقَطعٌ.

٠٧٧- سُئلتُ عن حديث: « إِذَا أَتَى أَحَدُكُم أَهلَهُ ، ثُمَّ أَرَادَ أَن يَعُودَ ، فَليَتَوَضَّأ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ (١/ ١٧١)، وأبو عَوَانَة (١/ ٢٨٠)، وأحمدُ (٣/ ٢٨)، والحُمَيدِيُّ (٢/ ٣٣٢)، وابنُ أبي شَيبَة (١/ ٢٥/١)، وابنُ خُزَيمَة والحُمَيدِيُّ (٢/ ٢١٠)، والمَحَامِلِيُّ في «الأمالي» (ق ٢/ ١)، وسَمَّوَيْهِ في «الفوائد» (ج٣/ ق٤/ ٢)، وأبو نُعيمٍ في «الطِّبِّ» (ج٢/ ق٢/ ١)، والبَغَوِيُّ في «شرح السُّنَّة» (٢/ ٣٨) مِن طريق أبي المُتَوكِّل ، عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ مرفُوعًا.

٢٧١ - سألني سائلٌ ، فقال : وَرَدَ عليَّ إِشكالٌ فِي فهم كلام أبي داوُد ، تحت الحديث (١٨٢٩) ، قال : حدَّثنا سُليهانُ بنُ حربٍ ، حدَّثنا حمَّادُ بنُ زيدٍ ، عن عَمْرو بن دينارٍ ، عن جابر ابن زيدٍ ، عن ابن عبَّاسٍ ، قال : سمعتُ رسُول الله عَيُّكِيْدٍ ، يقُول : « السَّرَاوِيلُ لِمَن لَا يَجِدُ الإِزَارَ ، وَالْخُفُّ لِمَن لَا يَجِدُ الإِزَارَ ، وَالْخُفُ لِمَن لَا يَجِدُ الْإِزَارَ ، وَالْخُفُ لِمَن لَا يَجِدُ الإَنْعَلَيْن » .

قال أبو داوُد عَقِبَه: « هذا حديثُ أهل مَكَّة ، ومَرجِعُهُ إلى البصرة ، إلى جابر بن زيدٍ ، والذي تفرَّد به منه: ذِكرُ السَّراويلِ ، ولم يَذكُر القطع في الخُفِّ » انتهى . فأحتاج إلى شرح هذا الكلام . وأمَّا القطعُ ، فقد وقفتُ عليه من « سُنَن النَّسَائيِّ » بإسنادٍ صحيحٍ ، فهل أخطأ أبو داوُد بنفيه ذلك ؟!

• قلتُ : كلامُ أبي داوُد عَلَى مُشتَمِلٌ على مسألتين : الأُولى : أنَّ جابر بن زيدٍ تفرَّد عن ابن عبَّاسٍ ، بذكر السَّراويل . والثَّاني : أنَّه لم يقع ذِكرُ لقطع الحُفِّ في حديث جابر بن زيدٍ . * أمَّا المسألةُ الأُولى ..

فَإِنَّ جَابِرَ بِنَ زِيدٍ ، وَيُكْنَى أَبِا الشَّعثاء ، لم يتفرَّد بذِكر السَّراويل عن ابن عبَّاسِ ، كما قال أبو داوُد عِلَيْهِ ..

بل تابعه سعيدُ بنُ جُبيرٍ ، فرواه عن ابن عبَّاسٍ مرفُوعًا : « إِذَا لَم يَجِد اللَّحرِمُ إِزَارًا ، فلْيَلْبَس سراويلَ ، ومن لم يَجِد نعلينِ ، فلْيَلْبَس خُفَّين » . الْحرَجَهُ الطّبَرانيُّ في « الكبير » (ج١١/ رقم ١٢٤٠) ، وفي « الأوسط » أخرَجَهُ الطّبَرانيُّ في « الكبير » (ج١١/ رقم ١٢٤٠) ، وفي « الأوسط » (٨٠) قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ يحيى بن خالد بن حَيَّانَ الرَّقِيُّ ، ثنا يحيى بنُ

سُليهانَ الجُعفِيُّ ، ثنا يجيى بنُ عبد الملك بن أبي غَنِيَّةَ ، ثنا أبو إسحاق الشَّيبَانِيُّ ، عن سعيد بن جُبيرِ بسَنَدِه سواء .

قال الطَّبَرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديثَ عن الشَّيبَانِيِّ إلَّا يحيى بنُ عبد المَلِك ، وأبو شهابِ الحَنَّاطُ » .

• قلتُ : وهذا سَنَدُ ضعيفٌ ؛ وشيخُ الطَّبَرانيِّ ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ في « تاريخ الإسلام » ، ولم يَذكُر فيه جرحًا ولا تعديلًا .

ويحيى بنُ سُليهان الجُعفِيُّ وَتَقه الدَّارَقُطنِيُّ ، وابنُ حِبَّان ، وقال : « رُبَّها أغرب » ، وقال أبو حاتم : « شيخٌ » ، وقال مَسلَمَةُ بنُ قاسم : « لا بأس به ، وكان عند العُقيليِّ ثقةً ، وله أحاديثُ مناكيرُ » . أمَّا النَّسائِيُّ فقال : « ليس بثقةٍ » .

وقد اختُلِفَ في إسناده ..

فرواه عليُّ بنُ مُسهِرٍ ، عن أبي إسحاق الشَّيبَانِيِّ، عن سعيد بن جُبيرٍ ، عن ابن عبَّاسِ موقُوفًا .

أَخرَجَهُ ابنُ أبي شَيبَةَ في « المُصنَّف » (٤/ ١٠٠).

وهذا إسنادٌ صحيحٌ.

فالصُّوابُ أنَّ رواية الشَّيبانيِّ ، عن سعيد بن جُبيرٍ موقُوفةٌ .

أُمَّ وقفتُ له على وجهِ آخرَ عن سعيد بن جُبيرٍ ..

أَخرَجَهُ ابنُ الأعرابيِّ فِي « مُعجَمه » (٣١٦) قال: نا مُحَمَّدُ بنُ عيسى ابنِ أبي قُاشٍ ، قال: سمعتُ أبا الوليد، قال: سمعتُ شُعبَة ، يقولُ: سمعتُ عَمْرَو بنَ دينارٍ ، يقولُ: سمعتُ سعيد بن جُبيرٍ ، يقولُ: سمعتُ عبد الله عَبَّلِهُ ، يقولُ في سمعتُ عبد الله عَبَّلِهُ ، يقولُ في المُحرِم: « إِذَا لَم يَجِد النَّعلَين ، لبِس الخُفَّين ، ولْيَقطَعهُما ، وإذا لَم يَجِد الإزارَ ، لبِس السَّراويل » .

قال شُعبة: « أَوَّه! » ، قال ابنُ أبي قُهاشٍ: فأخبَرَنِي بعضُ أصحابنا ، قال شُعبة: « أَوَّه الله بَعْضُ أصحابنا ، قال: « قلتُ لأبي الوليد: « لِم تأوَّه شُعبةُ ؟! » ، قال: « تأوَّه على ابن عبَّاسٍ ، حين قال: سمعتُ النَّبيَّ عَيِّللَهُ ، وكان صغيرًا » .

وهذا إسنادٌ صحيحٌ ، وابنُ أبي قُماش وتَّقَه الخطيبُ في « تاريخ بغداد » (٢/ ٠٠٠) . وباقي رجال الإسناد أئمَّةُ مشاهيرُ .

* وأمَّا المسألة الثَّانيةُ ..

فتتعلَّقُ بقول أبي داوُد: « ولم يَذكُر القطعَ في الخُفِّ » ، يعني جابرَ بنَ زيدٍ في روايته .

ولكن أخرَجَهُ النَّسَائيُّ (٥/ ١٣٥) قال : أخبَرَنا إسهاعيلُ بنُ مسعُودٍ ، قال : حدَّثنا يزيدُ بنُ زُريعٍ ، قال : أنبأنا أيُّوبُ ، عن عَمْرٍ و ، عن جابر بن زيدٍ ، عن ابن عبَّاسٍ : سمعتُ رسُولَ الله عَيْكُ ، يقولُ : « إذا لم يَجِد إزارًا ، فليُلْبَس السَّراويل ، وإذا لم يَجِد النَّعلين ، فلْيَلْبَس الخُفَّين ، ولْيَقْطَعها أسفل من الكَعبين » .

فهذا الذي عناه السَّائلُ ، وقال عن هذه الرِّواية : إسنادُها صحيحٌ .

• قلتُ : كذا رواه إسهاعيلُ بنُ مَسعُودٍ ، عن يزيد بن زُريعٍ .

وخالَفَهُ أَحمدُ بنُ عَبدَةَ الضَّبِيُّ ، وهُو أَمثُلُ مِنهُ ، فرواه عن يزيد بن زُريعِ بهذا الإسناد سواء ، ولم يَذكُر القطعَ في الخُفِّ .

أُخَرَجَهُ التِّرمذيُّ (٨٣٤) قال: حدَّثَنا أَحمدُ بنُ عَبدَةَ بهذا.

وتابَعَهُ صالحُ بنُ حاتم بنِ وَردَانَ ، ثنا يزيدُ بنُ زُريع بهذا الإسناد.

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في ﴿ الكبير ﴾ (ج١١/ رقم ١١٨) قال : حدَّثنا الحُسينُ بنُ إسحاق التُّستَرِيُّ ، ثنا صالحُ بنُ حاتمٍ .

وهذا سَنَدُ جيِّدُ ، وصالحٌ صدوقٌ ، مِن شُيوخ مُسلِم ، وثَّقَه ابنُ حِبَّان ، وقال أبو حاتم : « صالحٌ » .

ووافق يزيد بنَ زُريع على عدم ذِكرِ القطع : إسهاعيلُ بنُ عُليَّة .. فرواه عن أيَّوب السَّختِيَانِيِّ بهذا .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ (١١٧٨) قال : حدَّثَنا عليُّ بنُ حُجرٍ ، ثنا إسهاعيلُ ابنُ عُليَّة بهذا .

وتابَعَهُ أَيُّوبُ بِنُ مُحُمَّدٍ الوَزَّانُ ، ثنا ابنُ عُلَيَّة بسَنَده سواء .

أَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٥/ ١٣٣)..

وابنُ حِبَّان (ج٩/رقم ٣٧٨٥) قال : أَخَبَرَنا الحُسينُ بنُ عبد الله بن يزيد القَطَّانُ بالرَّقَّةِ ، قالا : ثنا أَيُّوبُ بنُ مُحَمَّدٍ الوَزَّانُ به .

وتابعه ابنُ أبي شَيبَة في « المُصنَّف » (٤/ ٠٠٠) قال : ثنا ابنُ عُليَّة بهذا الإسناد .

وقد رَواهُ جَمعٌ مِن أصحاب عَمْرو بن دينارٍ ، فلم يَذكُرُوا القطع في الخُف ، مِنهُم :

١ - شُعبةُ بنُ الحَجَّاجِ:

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ في « جزاء الصَّيد » (٤/ ٥٧)..

والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج١٦/ رقم ١٢٨١٤) قال : حدَّثنا عُثمان ابن عُمَر ، قال ثلاثتهم : ثنا أبو الوليد الطَّيَالِسِيُّ هشامُ بنُ عبد المَلِك ، ثنا شُعبةُ ، عن عَمْرو بن دينارِ بهذا .

وأَخرَجَهُ البُخارِيُّ في « الحجِّ » (٣/ ٥٧٣)..

وابنُ حِبَّان (ج٩/ رقم ٣٧٨٦) قال: أخبَرَنا الفضلُ بنُ الحُباب الجُمَحِيُّ ..

والطَّبَرانيُّ (١٢٨١٤) قال : حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ يحيى القَزَّازُ ، قال ثلاثتهم : ثنا حفصُ بنُ عُمَر الحَوضِيُّ ، ثنا شُعبةُ مثلَه .

و أَخرَجَهُ البُخارِيُّ في « جزاء الصَّيد » (٤/ ٥٨)..

والبيهقيُّ (٥/ ٥٠) مِن طريق جعفر بن مُحَمَّدٍ القَلَانِسِيُّ ، قالا : ثنا آدمُ ابنُ أبي إياسِ ، ثنا شُعبةُ .

وأَخرَجَهُ مُسلِمٌ (١١٧٨) ..

والنَّسَائيُّ في « الْمُجتبَى » (٨/ ٥٠٢ – ٢٠٦) ، وفي « الكُبرَى » (٥/ ٩٦٧٤) ، وفي « الكُبرَى » (٥/ ٩٦٧٤) ، قالا : ثنا مُحُمَّدُ بنُ بشَّارٍ .

وأَخرَجَهُ أَحمدُ (١/ ٢٨٥) قال : ثنا مُحمَّدُ بنُ جعفرٍ، ثنا شعبةُ بهذا .

وأَخرَجَهُ مُسلِمٌ ، قال : حدَّثَنا أبو غسَّانَ الرَّازِيُّ ..

وأحمدُ (١/ ٢٧٩)، قالا: ثنا بَهزُ بنُ أَسَدٍ، ثنا شُعبَةُ بهذا.

وأَخرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ (٢/ ١٣٣) من طريق سُليهان بن حربٍ ، وحجَّاج ابن مِنهَالٍ ..

والطَّبَرانيُّ (١٢٨١٤) من طريق عبد السَّلام بن مُطَهَّرِ ..

والطَّيَالِسِيُّ في « مُسنَده » (٢٦١٠) ، قالوا: ثنا شُعبة بهذا.

٢ - شُفيانُ الثَّوريُّ :

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ في « اللِّباس » (١٠/ ٢٧٢)..

والنَّسَائيُّ في « الكُبرَى » (٥/ ٤٨٣) قال : أَخبَرَني عَمْرُو بنُ منصُورٍ ..

والطَّحَاوِيُّ (٢/ ١٣٣) قال : حدَّثَنا عليُّ بنُ شَيبَة ..

والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج١٢/رقم ١٢٨٠٩) قال : حدَّثنا عليُّ بنُ عبد العزيز ، قالُوا : ثنا أبو نُعيم _ هو الفضلُ بن دُكين _ ، ثنا سُفيانُ الثَّوْريُّ ، عن عَمْرو بن دينارِ جذا الإسناد .

وأَخرَجَهُ البُخارِيُّ في « اللِّباس » (١٠/ ٣٠٨) ..

والدَّارَقُطنِيُّ (٢/ ٢٣٠) من طريق ابن زَنجَوَيْهِ ، قالا : ثنا مُحُمَّدُ بنُ يُوسُف الفِريابِيُّ ، ثنا الثَّوْرِيُّ بهذا .

وأَخرَجَهُ مُسلِمٌ ، من طريق وكيعِ ، ثنا الثُّوريُّ بهذا .

٣- سُفيانُ بنُ عُييْنَة :

أَخرَجَهُ أَحمدُ (١/ ٢٢١) ، وابنُ أبي شَيبَة في « الْمُصنَّف » (٤/ ١٠٠٠) ،

وعنه مُسلِمٌ (١١٧٨)، والحُميدِيُّ في «المُسنَد» (٢٦٤)، والشَّافِعِيُّ (١/ ٣٠٢)، ومن طريقه البَيهَقِيُّ (٥/ ٥٠)، والبَغَوِيُّ في «شرح السُّنَّة» (٧/ ٣٠٨)، قال أربَعَتُهم: ثنا سُفيانُ بنُ عُيينَة، عن عَمْرو بن دينارِ بهذا الإسناد.

وأَخرَجَهُ ابنُ ماجَهْ (٢٩٣١) قال : حدَّثَنا هشامُ بنُ عَمَّارٍ ، ومُحَمَّدُ بنُ الصَّبَّاح ..

وأبو يَعلَى (ج٤/ رقم ٢٣٩٥) قال : حدَّثَنا أبو خَيثَمَة _ هو زُهيرُ بنُ حربِ _ . .

وابنُ الجارُود في « الْمُنتَقَى » (١٧٤) قال : حدَّثَنا عليُّ بنُ خَشرَمٍ .. والطَّحَاويُّ (١٣٣) ، والبَيهقِيُّ (٥/ ٥٠) من طريق إبراهيم بن بَشَّارِ الرَّمَادِيِّ ..

والدَّارَقُطنِيُّ (٢/ ٢٣٠) من طريق عبد الجبَّار بن العلاء .. والطَّحاوِيُّ ، من طريق سعيد بن منصُورٍ ، قالوا : ثنا سُفيانُ بنُ عُيينَة بهذا الإسناد .

٤ - هَّادُ بنُ زيدٍ:

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ (١١٧٨) والنَّسائيُّ (٥/ ١٣٢ –١٣٣) ، والتِّرمذيُّ (١٨٣٤) ، قالوا: ثنا قُتيبَةُ بنُ سعيدٍ ..

ومسلمٌ أيضًا ، قال : حدَّثنا يحيى بنُ يحيى ، وأبو الرَّبيع الزَّهرانِيُّ .. وابنُ خُزَيمة (٤/ ١٩٩/ ٢٦٨١) ، قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ عَبدَة ، وعمران بن مُوسَى القَزَّاز ، وأحمدُ بنُ المِقدام العِجليُّ ..

والطَّيَالِسِيُّ (٢٦١٠) ، وابنُ حِبَّان (ج٩/رقم ٣٧٨١) من طريق إبراهيم بن الحَجَّاج ..

والطَّحَاوِيُّ (٢/ ١٣٣) من طريق سعيد بن منصُورٍ ..

والطَّبَرانيُّ (ج١٢/رقم ١٢٨١) من طريق أبي النُّعمان عارمٍ ، قالوا : ثنا حَمَّاد بن زيدٍ ، عن عَمْرو بن دينارٍ بهذا .

٥- ابنُ جُريج:

أَخْرَجَهُ مُسلِمٌ (١١٧٨) عن طريق عيسى بن يُونُس ..

والدَّارِمِيُّ (١/٣٦٣) ، والطَّحاوِيُّ في « شرح المعاني » (٢/ ١٣٣) عن أبي عاصم النَّبيل ..

وأَحمدُ (١/ ٢٢٨) ، ومن طريقِهِ الطَّبَرانيُّ (١٢٨١٥) قال : حدَّثَنا يحيى بنُ سعيدٍ ..

وأَحمدُ أيضًا (١/ ٣٣٦–٣٣٧) قال : حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ بكرٍ ، ورَوْحُ بن عُبادَةَ ، قالُوا : ثنا ابنُ جُريج ، عن عمرو بن دينارٍ بهذا الإسناد .

وقد صرَّح ابنُ جُريجِ بالُتَّحديث.

٦ - هُشَيمُ بنُ بَشيرٍ:

أَخرَجَه أَحمدُ (١/ ٢١٥)، وابن أبي شيبة (٤/ ١٠٠)، قالا: ثنا هُشيمٌ، عن عَمْرو بن دينارٍ بسَنَده سواء.

وأُخرَجَهُ مُسلِمٌ ، قال : حدَّثَنا يحيى بنُ يحيى ..

والطَّحاويُّ (٢/ ١٣٣) من طريق سعيد بن منصُورٍ ، قالا : ثنا هُشيمٌ بهذا الإسناد .

رجب ۱٤۲۲هـ

٧، ٨- سعيدُ بنُ زيدٍ ، وأَشعَتُ بنُ سَوَّارِ :

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (١٢٨١٢، ١٢٨١٣).

٩ - حَجَّاجُ بِنُ أُرطَاةً :

أَخرَجَهُ ابنُ حِبَّان (٣٧٨٢) من طريق حمَّاد بن زيدٍ عنه .

• قلتُ : فها أنت قد رأيتَ _ أراك اللهُ الخيرَ _ أنَّ أصحابَ يزيدَ بنِ زُريع ، وأصحابَ أيُّوبَ السَّختِيَانِيِّ ، وأصحابَ عَمْرِو بنِ دينارٍ ، كلَّهُم رَوَوْا هذا الحديث ، فلم يَذكُر واحدٌ مِنهُم قطع الخُفِّ ، وهذا فيما يَتَعَلَّقُ بحديث ابنِ عبَّاسٍ ، الذي يدورُ كَلَامُنا عليه .

أَمَّا قَطعُ النَّف اللَّه عَيْنَ من حديث ابنِ عُمَر النَّك ، كما في «الصَّحيحين»، قال: قال رسُول الله عَيْنَ ، وسأله رجُلُ: «ما يَلبَسُ المُحرِم؟»، قال: «لا يَلبَسُ القميصَ ، ولا العِمَامة ، ولا السَّر اويلَ ، ولا البُرْنُسَ ، ولا ثوبًا مَسَّه الوَرْسُ ، ولا الزَّعفَرَانُ ، فإن لم يَجِد النَّعلَين ، فلْيَلْبَس الخُفَّين ، ولا يَقطعهما ، حتَّى يَكُونَا تَحت الكَعبين».

والله أعلم.

٢٧٢ - سُئلتُ عن صِحَّة ومعنى حديث: نَهَى رَسُولُ الله عَلَيْكَةً عن بَيع حَبَلِ الحُبْلَةِ .

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ مَالِكُ فِي ﴿ الْمُوطَّا ِ ﴾ (٢/ ٢٥٣ – ٢٥٢/ ٢٦) ، والبُخاريُّ (٤/ ٣٥٨، ٣٣٨١) ، وأبو داؤد (٢٣٨١، ٣٣٨١) ، وأبو داؤد (٢٣٨١، ٣٣٨١) ، والتَّرمِذيُّ (١/ ٢٢١) ، وأحمدُ (١/ ٥٦، ٢/٥، ٢/٥، ٣٦، ٢٧، ٨٠، ١٤٤، ١٥٥) ، وابنُ الجارُود فِي ﴿ المُنتقَى ﴾ (١٩٥) من طريق نافع ، عن ابن عُمَر .

وتابَعَهُ سعيدُ بنُ جُبّيرٍ ، عن ابن عُمَر مثله .

أَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٧/ ٢٩٣)، وابنُ ماجَهْ (٢١٩٧)، وأحمدُ (٢/ ١١)، والحُميدِيُّ (٦٨٣).

وفي الباب عن ابن عبَّاسٍ ، عند النَّسائيِّ ، وأحمد .

أمًّا معنى الحديثِ ..

فقال الخَطَّابِيُّ في « معالم السُّنَن » (٣/ ٨٩): « و « حَبَلُ الحُبْلَةِ » هو نتاج النَّتَاج ، وقد جاء تفسيرُه في الحديث ، وهو أن يُنتِجَ النَّاقَةُ بطنها ، ثُمَّ تَحمِل التي نُتِجَت . وهذه بيوعُ كانُوا يَتبَايَعُونَهَا في الجاهلية ، وهي كُلُّها يدخُلُ الجهلُ فيها والغَرَرُ ، فنُهُوا عنها ، وأرشِدُوا إلى الصَّواب » .

واللهُ أعلَمُ .

٣٧٧ – سألني سائلٌ ، فقال : خَطَب بنا خطيبُ مَسجِدنا ، فذكر حديثًا طويلًا ، ظلَّ قُرابة سَنةٍ كاملةٍ يشرح فيه ، وهو عن أنس بن مالكٍ ، وأوَّلُه : « اكتُم سِرِّي تَكُن مُؤمِنًا ، وأسبغ الوُضُوءَ يَظُل عُمُرُك ... » ، فهل هو صحيحٌ ، أم لا ؟

• قلتُ : هذا حديثُ مُنكَرٌ بتهامه ، وإن كان لبعض فقَرَاته شواهدُ صحيحةٌ .

وقد أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٥٩٩١) قال : حدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ عمران النَّاقِطُ البَصِرِيُّ ..

وأخرَجه في «الصَّغير» (٨٥٦) قال: حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ صالح بن الوليد النَّرْسِيُّ ، قالا: ثنا مُسلِمُ بنُ حاتم الأنصاريُّ ، ثنا مُحمَّدُ بنُ عبد الله الأنصاريُّ ، ثنا مُحمَّدُ بنُ عبد الله بن المُثنَّى ، عن عليِّ بن زيد بن جُدعانَ ، عن الأنصاريُّ ، عن أبيه عبد الله بن المُثنَّى ، عن عليِّ بن زيد بن جُدعانَ ، عن الله عَلَيْكِ الله الأنصارِ ونساءَهم قد أَتَحَفُوكَ غيرِي ، ولم أجِد ما رُسُولَ الله ! إنَّ رِجال الأنصارِ ونساءَهم قد أَتَحَفُوكَ غيرِي ، ولم أَجِد ما أَتِحِلُ الله عَلَيْلَ عَشرَ سِنين ، فلَم يَضْرِبني ضربةً قطُّ ، ولم يَسُبَنِي ، فَخَدَمتُ رسُولَ الله عَلَيْلَ عَشرَ سِنين ، فلَم يَضْرِبني ضربةً قطُّ ، ولم يَسُبَنِي ، فَخَدَمتُ رسُولَ الله عَلَيْلَ عَشرَ سِنين ، فلَم يَضْرِبني ضربةً قطُّ ، ولم يَسُبَنِي ، فَخَدَمتُ رسُولَ الله عَلَيْلَ عَشرَ سِنين ، فلَم يَضْرِبني ضربةً قطُّ ، ولم يَسُبَنِي ، وكان أوَّلَ ما أوصَانِي به ، أن قال : « يا بُنَيَّ ! اكتُم

سِرِّي تَكُن مُؤمنًا » ، فها أخبرتُ بسِرِّه أحدًا ، وإن كانت أُمِّى ، وأزواجُ النَّبِيِّ عَلَيْكُ يَسَأَلْنَنِي أَن أُخبِرَهن بِسِرِّه ، فلا أُخبِرُهُنَّ ، ولا أُخبرُ بِسِرِّه أَحدًا أبدًا ، ثُمَّ قال : « يا بُنيَّ ! أُسبغ الوُضُوء يزِدْ في عُمُرك ، ويُحبُّك حافظاك »، ثُمَّ قال: « يا بُنيَّ ! إِن استَطَعتَ أَن لا تَبيت إلَّا على وُضُوءٍ ، فافعل ؛ فإنَّه من أتاه الموتُ وهو على وُضُوءٍ أُعطي الشَّهادةَ » ، ثُمَّ قال : « يا بُنيَّ ! إن استطعت أن لا تَزال تُصَلِّى فافعَل ؛ فإنَّ الملائكة لا تزالُ تُصَلِّي عليك ما دُمتَ تُصَلِّي » ، ثُمَّ قال : « يا بُنيَّ ! إيَّاك والالتفاتَ في الصَّلاة ؛ فإنَّ الالتفاتَ في الصَّلاة هَلَكَةٌ ، فإن كان لا بُدَّ ففي التَّطَوُّع ، لا في الفريضة » ، ثُمَّ قال لي : « يا بُنيَّ ! إذا رَكَعتَ ، فضَع كفَّيكَ على رُكبَتَيك ، وافرُج بين أُصَابعك ، وارفع يَدَيك عن جَنبيك ، فإذا رَفعتَ رأسَك من الرُّكُوع ، فكُن لكُلِّ عُضو موضعَهُ ؛ فإنَّ اللهَ لا يَنظُر يومَ القيامة إلى مَن لا يُقيمُ صُلْبَهُ في رُكُوعه وسُجُودٍه » ، ثُمَّ قال : « يا بُنيَّ ! إذا سَجَدت ، فلا تَنقُر كما يَنقُر الدِّيكُ ، ولا تُقْع كما يُقْعِي الكَلبُ ، ولا تَفتَرِش ذِرَاعَيكَ افتراشَ السَّبع ، وافرش ظَهرَ قَدَمَيكَ الأرضَ ، وضع إِلْيَتَيكَ على عَقِبَيك ؛ فإنَّ ذلك أَيْسَرُ عليك يومَ القيامة في حسابك » ، ثُمَّ قال : « يا بُنيَّ ! بَالِغ في الغُسل من الجَنابة ؛ تَخرُج من مُغتَسَلِك ليس عليك ذنبٌ ولا خطيئةٌ »، قلتُ : « بأبي وأمي ! ما الْمبالَغَةُ ؟ »، قال : « تَبُلُّ أَصُول شَعِرِك ، وتُنْقى البَشَرَةَ » ، ثُمَّ قال لي : « يا بُنيَّ ، إن قَدَرتَ أَن تَجعَل من صَلَوَاتِك في بيتك شيئًا فافعل ؛ فإنَّه يَكثُرُ خيرُ بيتك » ، ثُمَّ قال لي : « يا بُنيَّ ! إذا دَخَلتَ على أهلِك ، فَسَلِّم على أهلِك ؛ يَكُن برَكةً

عليك وعلى أهل بيتك »، ثُمَّ قال : « يا بُنيَّ ! إذا خَرَجتَ مِن بيتك ، فلا يَقَعنَّ بَصَرُك على أحدٍ من أهل القِبلة إلَّا سَلَّمتَ عليه ؛ تَرجعُ وقد زِيدَ في حسناتك »، ثُمَّ قال لي : « يا بُنيَّ ! إنَّ قَدَرت أن تُمْسِي وتُصبِحَ ، وليس في قلبك غِشُّ لأحدٍ ، فافعل » ، ثُمَّ قال لي : « يا بُنيَّ ! إذا خَرَجتَ من أهلِك ، فلا يَقَعَنَّ بَصَرُك على أحدٍ من أهل القِبلة إلَّا ظَننتَ أنَّ له الفَضلَ عليك » ، ثُمَّ قال لي : « يا بُنيَّ ! إن حَفِظتَ وَصِيَّتِي ، فلا يَكُونَنَّ شيءُ عليك » ، ثُمَّ قال لي : « يا بُنيَّ ! إن حَفِظتَ وَصِيَّتِي ، فلا يَكُونَنَّ شيءُ أحبًا إليك من الموت » ، ثُمَّ قال لي : « يا بُنيَّ ! إن حَفِظتَ وَصِيَّتِي ، فلا يَكُونَنَّ شيءُ أحبًا إليك من الموت » ، ثُمَّ قال لي : « يا بُنيَّ ! إنَّ ذلك مِن سُنتِي ، ومَن أحبًا إليك من الموت » ، ثُمَّ قال لي : « يا بُنيَّ ! إنَّ ذلك مِن سُنتِي ، ومَن أحْبَانِي كان مَعِي في الجَنَّة » .

وأَخرَجَهُ أَبُو يَعلَى (٣٦٢٤) قال: حدَّثَنا يحيى بنُ أَيُّوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بن الْحُمَّدُ بن الْحَسَن بن أبي يزيدَ الصُّدَائِيُّ ، ثنا عبَّادٌ المِنْقَرِيُّ ، عن عليِّ بن زيد بن جُدعَانَ مِذَا الحديث بطوله .

قال الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » : « لَم يَروِ هذا الحديثَ بهذا التَّهَام عن سعيد بنِ الْمُسَيَّب إلَّا عليُّ بن زيدٍ ، ولا عن عليِّ بن زيدٍ إلَّا عبدُ الله بنُ المُشَيَّب إلَّا عليُّ بن زيدٍ ، ولا عن عليِّ بن زيدٍ إلَّا عبدُ الله بنُ المُثنَّى ، تَفَرَّد به مُسلِمُ بنُ حاتمٍ ، عن الأنصاريِّ ، عن أبيه ، وتَفَرَّد به مُحَمَّدُ بنُ الحَسَن بن أبي يزيد ، عن عبادٍ المِنْقَرِيِّ » .

• قلتُ : فالحاصل ، أنَّ هذا الحديث يَروِيه عليُّ بنُ زيد بن جُدعان ، عن سعيد بن المُسيَّب ، عن أنس بن مالكِ وطف ، ورواه عن عليِّ بن زيدٍ اثنان : الأوَّل : هو عبدُ الله بنُ المُثنَّى .

والثَّاني : هو عبَّادٌ المِنْقَرِيُّ .

أمَّا الطَّريق الأوَّل ..

فشيخُ الطُّبَرانيِّ مُحُمَّدُ بنُ صالحِ لم أُجِد له ترجمةً .

ومُسلِمُ بنُ حاتم الأنصاريُّ ، فقد وَثَقَه الطَّبَرانيُّ في « الصَّغير » ، بعد أن روى له هذا الحديث . ووَثَقَهُ التِّرمذيُّ ، وابنُ حِبَّان ، وقال : « رُبَّما أخطأ » .

ومُحُمَّدُ بنُ عبد الله الأنصاريُّ مِن كبار شُيُوخ البُخاريِّ ، ووَثَقَه ابنُ مَعِينٍ فِي روايةٍ ، وابنُ حِبَّان ، وقال أبو حاتم ، وابنُ سعدٍ : « صَدُوقٌ » ، ووَصَفَهُ أبو حاتم بالإِمَامَةِ ، وهذا تزكيةٌ عظيمةٌ مِن مِثل أبي حاتم الرَّازيِّ ، المَعرُوف بتَشَدُّدِه ، وقال أبو داوُد : « تَغَيَّر تغيُّرًا شديدًا » ، ولعلَّ أبا داوُد قال ذلك بسبب روايته عن حبيب بن الشَّهيد ، عن ميمُون بن مِهران ، عن ابن عبَّاسٍ ، أنَّ النَّبيَّ عَيِّلِيُّ احتَجَمَ وهو مُحرِمٌ صائمٌ ، فقد أنكرَه عليه مُعاذُ بنُ معاذٍ ، ويحيى القَطَّانُ . وضعَفَهُ أحمدُ أيضًا .

وأمَّا أَبُوه عبدُ الله بنُ الْمُثَنَّى ، فقد قال ابنُ مَعِينٍ ، وأبو زُرعَة ، وأبو ورُرعَة ، وأبو حاتمٍ : « صالحٌ » . ولَيَّنَه النَّسَائيُّ .

وأمَّا الطّريق الثّاني ..

فلا يَصِحُّ أيضًا؛ ومُحُمَّدُ بنُ الحَسَن ضَعَّفه أَحمدُ، وابنُ مَعِينٍ، وأبو داوُد، وتَركه النَّسائِيُّ، وغيرُه، بل كَذَّبه ابنُ مَعِينٍ، وأبو داوُد.

وشَيخُه عبَّاد بن مَيسَرَة المِنْقَرِيُّ ضَعَّفه أَحمدُ ، وابنُ مَعِينٍ في رواية أبي داوُد ، ومشَّاه ابنُ مَعِينٍ في روايةٍ .

والطَّرِيقَان يلتَقِيَان في عليِّ بن زيد بن جُدعان ، وهو ضعيفٌ .

وأَخرَجَهُ التِّرمذِيُّ (٥٨٩، ٢٦٧٨، ٢٦٩٨) من الوجه الأوَّل ، عن

شَيخِه مُسلِم بن حاتم الأنصاريِّ ببعضه ، وقال : « حَسَنٌ غريبٌ » .

وفي حُكمِهِ هذا نظرٌ ؛ لأنَّهُ رَوَى في الموضع الثَّاني عن شُعبة ، أنَّهُ قال : « حدَّثَنا عليُّ بنُ زيدٍ ، وكان رَفَّاعًا . ولا نَعرِفُ لسعيد بن الْمسيَّب ، عن أنسِ روايةً إلَّا هذا الحديث بطُولِه » ، قال : « وقد رَوَى عبَّادُ بنُ مَيسَرة المِنْقَرِيُّ هذا الحديث ، عن عليِّ بن زيدٍ ، عن أنس ، ولم يَذكُر فيه : « عن سعيد بن المُسيَّب »، وذَاكَرتُ مُحمَّدَ بنَ إسماعيل ـ هُو البُخاريُّ ـ به، فَلَم يَعرِفهُ ، ولم يَعرِف لسعيد بن الْمسيَّب ، عن أنسِ هذا الحديث ، ولا غيره ، ومات أنسُ بنُ مالكٍ سنة ثلاثٍ وتِسعين ، ومات سعيدُ بنُ المُسيَّب بعدَه بسَنتَين ، مات سنة خمس وتسعين » .

وأَخرَجَهُ الخطيبُ في « التَّلخيص » (١/ ٥٤٣-٥٤٣) ، والأَصبَهَانِيُّ في « التَّرغيب » (١/ ١٣٣) ، وابنُ الجَوزِيِّ في « الموضُوعات » (٣/ ١٨٧)، من طريق بِشر بن إبراهيم، عن عبَّاد بن كَثيرٍ، عن عبد الرَّحمن ابن حَرمَلَةً ، عن سعيد بن الْمُسَيَّب ، عن أنسٍ مرفُوعًا بأكثَرِه .

وسَنَدُه ضعيفٌ جدًّا ؛ لضعف بِشرٍ ، وعبَّادٍ ، وعبدِ الرَّحمن ، مع ما تَقَدُّم مِن قول البُخارِيِّ الذي يُشِيرُ إلى الانقطاع في سَنَده بين سعيد بن المُسَيَّب، وأنَسِ.

ورَوَاهُ يزيدُ بنُ هارُون ، ثنا العَلَاءُ أبو مُحُمَّدٍ الثَّقَفِيُّ ، قال : سمِعتُ أنَسًا مرفُوعًا بأكثَره .

أَخرَجَهُ أَحمدُ بنُ مَنِيعِ في « مُسنَده » _ كما في « المَطَالِب العالية » (٣١٢٧) _، وأبو اللَّيث السَّمَرْ قَندِيُّ في « تَنبِيه الغافلين » (ص ١١٣). وأَخرَجَهُ ابنُ سَعدٍ في « الطَّبَقات » (٧/ ١٢) ، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (١٢/ ٢٠٣) ، وأبو نُعيمٍ في « معرفة الصَّحابة » (٢/ ٣٠٣) من طريق يزيد ابن هارُون بهذا الإسناد ببعضه مِن أوَّلِه .

وضعَّفَه البُوْصِيرِيُّ فِي « إِتحاف الخِيرَة » (٩/ ٥٤٢) بالعَلَاءِ أبي مُحُمَّدٍ. وضعَّفَه البُوْصِيرِيُّ فِي « إِتحاف الخِيرَة » (٩/ ٥٤٢) بالعَلَاء هذا والصَّواب أنَّ الحديثَ باطلٌ موضوعٌ من هذا الوَجه؛ لأنَّ العَلاء هذا قال فيه ابنُ المَدِينِيِّ : « كان يَضَعُ الحديثَ »، وتركه أبو حاتم والدَّارَقُطنِيُّ ، وقال البُخاريُّ : « مُنكرُ الحديث »، وبالجُملة فهُو أَحَدُّ الهَلكَي.

وله طُرُقُ أُخرَى كُلُها ساقطةٌ ؛ ولذلك قال العُقيليُّ في « الضُّعَفاء » ، (١١٩/١) : « ولهذا الحديث عن أنسٍ طُرقٌ ، ليس منها وَجهٌ يَثبُتُ » ، وقال في مَوضع آخر (١٤٨/١) : « ليس لهذا المتن عن أنسٍ إسنادٌ صحيحٌ » ، وقال في موضع ثالثٍ (٢/٣) : « وفي هذا الباب أسانيدُ لَيّنةٌ » . وقال ابنُ أبي حاتم في « العِلل » (١/ ٥٢) : « سألتُ أبي ، وأبا زُرعة ، عن أحاديثَ تُروَى عن أنسٍ ، عن النّبيِّ عَيْنِيدُ في : « إسباغ الوُضُوء يَزِيدُ في العُمر » ، وذكرتُ لَهُم الأسانيدَ المرويَّة في ذلك ، فضعَّفاها كُلَها ، وقالا : ليس في : « إسباغ الوُضُوء يَزِيدُ في العُمر » حديثٌ صحيحٌ » وقالا : ليس في : « إسباغ الوُضُوء يَزِيدُ في العُمر » حديثٌ صحيحٌ » انتهَى .

٢٧٤ - سُئلتُ عن حديثِ: عن جابر بن عبد الله وظفى، قال: كُنّا وُنحنُ الله طَلَق مَنَازِلِنا وَنحنُ الله طَلَق مَع النّبيّ عَلَيْكُم المَغرِبَ، ثُمّ نَرجِعُ إلى مَنَازِلِنا وَنحنُ انْبَصِر مَوَاقِع النّبُلِ.

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أخرَجَهُ أحمدُ (٢٠٣٦، ٣٦٩، ٣٧٠) واللفظُ له _، وعَبْدُ بنُ مُحيدٍ في «المُنتخَب» (١٠٣٥)، وابنُ أبي شَيبة (١/ ٣١٩)، وعبدُ الرَّزَّاق في «المُصنَّف» (٢٠٥٦، ٢٠٥١)، وأبو يَعلَى (٢٠٤٨)، والبَزَّارُ (٢٠٤٥ كشف)، وابن المُنذِر في «الأوسط» (١٠١١) من طُرُقِ عن سُفيان الثَّوريِّ، عن عبد الله بن مُحمَّد بن عَقِيلٍ، عن جابرٍ، قال: «الظُّهرُ كاسمِها، وكُنَّا نُصلِي مع رسول الله كاسمِها، والعصرُ بيضاءُ حيَّةُ، والمغرِبُ كاسمها، وكُنَّا نُصلِي مع رسول الله عن جابرٍ، ثُمَّ نأتي مَنازِلَنا وهو على قدر مِيلٍ، فَنرَى مواقِع النَّبل، وكان يُعَجِّلُ العِشاءَ ويُؤخِّرُ، والفَجرُ كاسمِها، وكان يُغَلِّسُ بها».

واقتَصَر بعضُ الْمُخرِّ جين على بعضه .

وهذا سَنَدٌ جَيِّدٌ ، وابنُ عَقِيلِ فيه مقالٌ يسيرٌ .

قال الهَيْتَمِيُّ فِي « المَجمَع » (١/ ٣١٠): « فيه عبدُ الله بنُ مُحَمَّد بن عقيلٍ ، وهو مُختلَفُ فِي الاحتجاج به ، وقد وَثَقه التِّرمذِيُّ ، واحتجَ به أحمدُ وغيرُه ».

قال البَزَّارُ: « لا نَعلَمُ له طريقًا عن جابرٍ إلَّا هذا ».

كذا قال! وله أكثر من طريقٍ ..

منها ما: أخرَجَه الطَّيَالِسِيُّ في « مُسنَده » (١٧٧١)..

والشَّافِعيُّ في « الأمِّ » (١/ ٧٤) ، وفي « المُسنَد » (١٥٨) ، ومِن طريقِه البيهقيُّ في « المَعرِفة » (١٩٦/٢) قال : ثنا ابنُ أبي فُدَيكٍ ..

وأَحمدُ (٣/ ٣٨٢) قال : حدَّثَنا يزيدُ بنُ هارون ..

وابنُ خُزَيمَةَ (٣٣٧) مِن طريق عُبيد الله بن عبد المَجِيد ..

والطَّحَاوِيُّ في « شرح المعاني » (٢ / ٢١٣) من طريق أسد بن مُوسَى ، قالوا: ثنا ابنُ أبي ذئب ، عن المَقبُرِيِّ ، عن القَعقَاع بن حكيم ، عن جابر ابن عبد الله ، قال : كُنَّا نُصَلِّي مع رسُول الله عَيْسَةُ المغربَ ، ثُمَّ نأتي بني سَلَمَة ، ونَحنُ نُبصرُ مواقعَ النَّبُل .

وسَنَدُهُ صحيحٌ .

ومنها ما : أخرجه عَبْدُ بنُ مُميدٍ في « المُنتخَب » (١١٢٨) ..

والبزَّارُ (٧٧٢-كشف) قال: حدَّثنا مُحُمَّدُ بنُ مَعمَرٍ ، قالا: أخبَرَنا يَعلَى بنُ عُبيدٍ ، ثنا أبو بكر المَدنِيُّ ، عن جابرٍ ، قال: كُنَّا نُصَلِّي مع رسُول الله عَلَى بنُ عُبيدٍ ، ثنا أبو بكر المَدنِيُّ ، عن جابرٍ ، قال: كُنَّا نُصَلِّي مع رسُول الله عَلَيْ المَعربَ ، ونَحنُ نَنظُر إلى السَّدَفِ .

وسَنَدُه ضعيفٌ ؛ لضعف أبي بكر المَدنيِّ الفضلِ بنِ مُبَشِّر ، فقد ضَعَفه ابنُ مَعِينٍ والنَّسائِيُّ وأبو حاتم وغيرُهم ، وقال ابنُ عَدِيٍّ : « له عن جابر دُون العَشَرة ، وعامَّتُها لا يُتابَعُ عليها » .

أُمَّا الْهَيْثَمِيُّ فقال (٢/ ٨٢): « أبو بكرِ اللَّذِيُّ مجهولٌ »!!

ومنها ما: أخرَجَهُ ابنُ الْمُنذِر في « الأوسط » (٢/ ٣٦٨) قال : حدَّ ثَنا الرَّبِيعُ بنُ سُليهان ، قال : ثنا ابنُ وهب ، قال : أخبَرَنِي أُسامةُ ، عن مُحمَّد ابن عمرو بن حَلْحَلَةَ الدِّيلِيُّ ، عن وهب بنِ كَيسَانَ ، أنَّهُ سمع جابر بن عبد الله ، يقولُ : كُنَّا نُصَلِّي مع النَّبِيِّ عَيَّالِيُّ المغرب ، ثُمَّ نَرجِعُ ، فنتناضَلُ ، حتَّى نَبلُغ مَنازلَنا في بني سَلَمَة ، فنَنظُر إلى مواقع نَبلِنا من الإسفار . وهذا سَنَدٌ صالحُ ، وأُسامةُ بنُ زيدٍ فيه مقالٌ .

ومنها ما: أخرَجَه أحمدُ (٣/ ٣٣١) قال: حدَّثَنا أبو أحمد، ثنا عبدُ الحميد، عن عُقبة بن عبد الرَّحمن، عن جابر، قال: « كُنَّا نُصلِّي مع رسول الله عَلَيْ المغربَ، ثُمَّ نرجِعُ إلى بني سَلَمة، فَنَرَى مواقع النَّبل».

وعُقبةُ بنُ عبد الرَّحمن لم يُوتَّقه إلَّا ابنُ حِبَّان (٥/ ٢٢٧)، ولم يَروِ عنه إلَّا عبدُ الحَميد بنُ يزيد. والله أعلم.

ومنها ما : أخرَجه الشَّافِعِيُّ في « الأمِّ » (١/ ٧٤) ، وفي « المُسنَد » (١٥٧) ، ومِن طريقِه البَيهَقِيُّ في « المَعرِفة » (١٩٥/) ، والبَغَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (٢/ ٢٦) قال : أخبَرَنا إبراهيمُ بنُ مُحُمَّدٍ ، عن مُحمَّد بن عمرو بن عَلقَمة ، عن أبي نُعَيم ، عن جابرٍ ، قال : « كُنَّا نُصلِّي المغربَ مع النَّبيِّ عَيْنِيُّ ، ثُمَّ نَخرجُ نتناضَلُ حتى ندخُل بيوتَ بني سَلَمَة ننظُرُ إلى مواقِع النَّبل من الإسفار » .

وسَندُه ضعيفٌ جدًّا؛ وإبراهيمُ هو ابنُ مُحمَّد بن أبي يحيى الأسلَمِيُّ، وهو مَترُوكٌ، أحسَنَ الشَّافِعِيُّ به الظَّنَّ؛ لأنَّه سمِع منه وهُو صغيرٌ، كما قال ابنُ حِبَّان وغيرُه. وللحديث شواهدُ عن جماعةٍ من الصَّحابَة رَاتُهُ .

7٧٥ - سُئلُ عن حديث: ﴿ إِذَا فَعَلَت أُمَّتِي خَمسَ عَشرَةَ خَصلَةً ، حَلَّ جِهَا البَلَاءُ ﴾ ، قالوا: ﴿ وما هُنَّ ، يا رسُول الله ؟ ﴾ ، قال : ﴿ إِذَا كَانَ المَغنَمُ دُولًا ، والأَمَانَةُ مَغنَهَا ، وَالزَّكَاةُ مَغرَمًا ، وَأَطَاعَ الرَّجُلُ زُوجَتَهُ وَعَقَّ أُمَّه ، وَبَرَّ صَدِيقَهُ وَجَفَا أَبَاهُ ، وَأَطَاعَ الرَّجُلُ خَافَةَ شَرِّهِ ، وَشَرِبَتِ الْخُمُورُ ، وَلُبسَ الحَرِيرُ ، وَأَكْرِمَ الرَّجُلُ خَافَةَ شَرِّهِ ، وَشُرِبَتِ الْخُمُورُ ، وَلُبسَ الحَرِيرُ ، وَالْخَرِيرُ ، وَالْجَنَ رَعِيمُ القومِ أَوْلَهُم ، وَأَكْرَمَ الرَّجُلُ خَافَةَ شَرِّهِ ، وَشُرِبَتِ الْخُمُورُ ، وَلُبسَ الحَرِيرُ ، وَالْجَن رَعِيمُ القَومِ أَوْلَهُم ، وَالنَّي رَعِيمُ القومِ أَوْلَهُم ، وَالنَّي رَعِيمُ القومِ أَرْدَلُهُم ، وَالْجَرِيرُ ، وَلُبسَ الحَرِيرُ ، وَلُبسَ الحَرِيرُ ، وَلُبسَ الحَرِيرُ ، وَلُعَنَ آخِرُ هَذِهِ الأُمَّةِ أَوَّلَهَا ، وَالْخَرَتِ القِينَاتُ والمَعَازِفُ ، وَلَعَنَ آخِرُ هَذِهِ الأُمَّةِ أَوَّلَهَا ، فَلْيَرَتَقِبُوا عِندَ ذَلِكَ رِيحًا حَمَرَاءَ ، أَو خَسفًا وَمَسخًا » . فَلْ يَتَقِبُوا عِندَ ذَلِكَ رِيحًا حَمَرَاءَ ، أَو خَسفًا وَمَسخًا » .

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ ، كما قال الدَّار قُطنِيُّ .

أَخرَجَهُ التِّرمذِيُّ (٢٢١٠) ، ومِن طريقه ابنُ الجَوزِيِّ في « الواهيات » (٢/ ٣٦٧) قال : حدَّثنا صالحُ بنُ عبد الله التِّرمذِيُّ ..

وابنُ حِبَّان في « المجروحين » (٢/ ٢٠٧) من طريق قُتَيبَة بن سعيدٍ ، والرَّبيع بن ثعلبِ ..

والخَطِيبُ في « تاريخ بغداد » (١٥٨/٣) من طريق مُحَمَّد بن الفَرَج ابن فَضَالة ..

والشَّجَرِيُّ في « الأمالي » (٢/ ٢٥٤ - ٢٥٥، ٢٦٥، ٢٦٨) مِن طريق إبراهيم بن عليِّ البَزَّارِ ، وعبد الرَّحمن بن وَاقدٍ ، والرَّبيع بن ثعلبٍ ،

قالوا: ثنا الفَرَجُ بنُ فَضَالة ، عن يحيى بن سعيدٍ الأنصاريِّ ، عن مُحمَّد ابن عُمَر بن عليٍّ ، عن عليٍّ بن أبي طالبٍ ، عن رسُول الله عَيْسَةٍ .

قال التِّرمذيُّ : «هذا حديثُ غريبٌ ، لا نعرفُهُ من حديث عليِّ بن أبي طالبٍ إلَّا من هذا الوجه ، ولا نَعلَمُ أحدًا رواه عن يحيى بن سعيدٍ الأنصاريِّ ، غيرَ الفَرَج بن فَضَالَة ، والفَرَجُ بنُ فَضَالَة قد تَكلَّم فيه بعضُ أهل الحديث ، وضعَّفَه من قِبَل حِفظه ».

وقال ابنُ حِبَّان : « فرَجُ بنُ فَضَالة كان مِمَّن يَقلِب الأسانيد ، ويُلزِقُ الْمُتُونَ الواهية بالأسانيد الصَّحيحة ، لا يَجِلُّ الاحتجاجُ به » .

وقال أحمد بن حنبل : « حديثُه عن يحيى بن سعيدٍ مُضطرِبٌ » ، وكذلك قال ابنُ مَهدِيٍّ ، والبُخاريُّ ، ومُسلِمٌ ، وزَكرِيَّا السَّاجِيُّ ، وآخرون ، ضَعَّفُوه في روايته عن يحيى بن سعيدٍ الأنصاريِّ ، وهذا الحديث مِنها .

وسُئل الدَّارَقُطنِيُّ عن هذا الحديث ، فقال: « هذا باطلٌ » ، فقال له البَرقَانِيُّ : « مِن جِهَة فرَج ؟ » ، قال : « نعم » .

وأبدى ابنُ الجَوزِيِّ عِلَّةً أُخرى ، فقال : « مُحَمَّدُ بنُ عليٍّ لَم يَرَ عليَّ بن أبي طالبِ » .

وله شاهدٌ مِن حديث أبي هُريرة.

أَخرَجَهُ التِّرَمذيُّ (٢٢١١) قال : حدَّثنا عليُّ بنُ حُجْرٍ ، قال : حدَّثنا عليُّ بنُ حُجْرٍ ، قال : حدَّثنا عليُّ بنُ حُجْرٍ ، قال : حدَّثنا عليُّ بنُ يزيدَ الواسِطِيُّ ، عن المُستلِم بنِ سعيدٍ ، عن رُمَيحِ الجُدَامِيِّ ، عن المُستلِم بنِ سعيدٍ ، عن رُمَيحِ الجُدَامِيِّ ، عن أبي هُريرَة ، قال : قال رسُولُ الله عَيْسُهُ : « إذا النُّخِذَ الفَيءُ دُولًا ،

والأمانةُ مَغنَمًا، والزَّكاةُ مَغرَمًا، وتُعلِّم لغير الدِّين، وأطاع الرَّجُلُ امرأتهُ وعقَ أُمَّهُ، وأدنى صديقَهُ وأقصَى أباه، وظهرت الأصواتُ في المساجد، وساد القبيلة فأسِقُهُم، وكان زعيمَ القوم أرذلُهُم، وأكرِم الرَّجُلُ خافة شَرِّه، وظهرت القيناتُ والمعازفُ، وشُربت الخُمور، ولَعَنَ آخِرُ هذه الأَمَّةِ أَوَّلَهَا، فليَرتقِبُوا عند ذلك ريحًا حمراءَ، وزلزَلَةً، وحَسفًا، ومَسخًا، وقذفًا، وآياتٍ تتابعُ كنظامِ بالٍ قُطع سِلكُهُ فتتابع».

وأخرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ في « الأفراد » _ كها في « أطراف الغرائب » (١٠٢٠) _ ، من طريق عَمرِو بن شِمرٍ ، عن جابر بن يزيد الجُعفِيِّ ، عن رُميح الجُذامِيِّ بهذا . وقال : « تفرَّد به عمرُو بنُ شِمرٍ ، عن جابرٍ » .

• قلتُ : وابنُ شِمرٍ هالكٌ . وجابرٌ الجُعفِيُّ واهٍ .

قال التَّرِمِذِيُّ : « حديثُ غريبٌ » ، يعني: ضعيفٌ ؛ وآفَتُه رُمَيحٌ الجُّذَامِيُّ ؛ مِعنيُ ؛ وآفَتُه رُمَيحٌ الجُّذَامِيُّ ؛ مجهولُ ، كها قال ابنُ القَطَّان ، والذَّهَبيُّ ، وابن حَجَر .

وأمَّا قولُه: « إذا كان المَغنَم دُولًا » ، فالمقصود: إذا كان مالُ الفَيءِ يُتدَاوَلُ بين الأغنياء وأصحابِ المناصب ، ويُؤخَذ غَلَبةً وأثرَةً ، كما يَصنعُ أهلُ الجاهِلِيَّة ، فيكون لقوم ، دُون قوم ، ويُحرَمُهُ الفقراءُ .

و « دُولًا » يكون بضم الدَّال ، وكسرها ، كما قال تعالى : ﴿ كُن لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ﴾ [الحشر: ٧] .

والله أعلم.

٢٧٦ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى مَيَامِنِ الشَّهُ فُوفِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرَجَه أبو داوُد (٦٧٦)، وابنُ ماجَهْ (١٠٠٥)، وابنُ حِبَّان (٣٩٣)، وابنُ حِبَّان (٣٩٣)، والبَيهَقِيُّ (٣/ ٢٠١)، والبَغَوِيُّ في «شرح السُّنَّة » (٣/ ٢٧٤) من طريق أُسامة بن زيدٍ، عن عُثمان بن عُروة، عن عروة، عن عائشة مرفوعًا. قال البيهقيُّ : «كذا قال! والمحفوظُ بهذا الإسناد، عن النَّبيِّ عَيْسَالَهُ : إنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الَّذِينَ يَصِلُونَ الصُّفُوفَ » ا.هـ.

ويَظهَرُ أَنَّ هذا الوهَمَ مِن أُسَامَة بن زيدٍ ، فلَم أَقِف على مَن تَابَعه . ومع هذا فَقَد حَسَّنه الحافظُ في « الفتح » (٢/٣٢) ، وسَبَقَه المُنذِرِيُّ ! والله أعلم .

٧٧٧ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الثَّانِي؟ »، قال: « وَالصَّفِّ الثَّانِي ؟ »، قال: « وَالصَّفِّ الثَّانِي ». قال: « وَالصَّفِّ الثَّانِي ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أخرَجَهُ أبو داوُد (٢٦٤) ، والنَّسَائيُّ (٢/ ٨٩ – ٩٠) ، وابنُ ماجَهْ (٩٩٧) ، والدَّارِمِيُّ (١/ ٢٣٢) ، وأحمدُ (٤/ ٢٨٥، ٢٩٧، ٢٩٧، ٥٩٠) و و / ٢٦٢) ، والطَّيَالِسِيُّ (١٤٧) ، وابنُ خُزَيمَةَ (٣/ ٢٦) ، وابنُ حِبَّان و ٥/ ٢٦٢) ، وابنُ الجَارُود (٣١٦) ، وعبدُ الرَّزَّاق (٢/ ٤٥) ، وأبو نُعيمٍ في (٣٨٦) ، وابنُ الجَارُود (٢١٣) ، وعبدُ الرَّزَّاق (٢/ ٥٤) ، وأبو نُعيمٍ في (الجِلية » (٥/ ٢٧) ، والبَيهَقِيُّ (٣/ ٣٠١) ، والحَاكِمُ (١/ ٢٧٥) ، والفَسَوِيُّ في « الأوسط » (٢٠ ٧٧) ، والفَسَوِيُّ في « الأوسط » (٢٠ ٧٧) ، والعُقَيليُّ في « الشَّعفاء » (٤/ ٢٨) في وفي « مُسنَد الشَّامِيِّين » (٧٦٧) ، والعُقَيليُّ في « الضُّعفاء » (٤/ ٨٨) في أخرِين من طُرُقِ عن طلحة بن مُصَرِّفٍ ، عن عبد الرَّحمن بن عَوْسَجَةَ ، عن البَرَاء بن عازب .

وهو عند أحمدَ وغيرِهِ مُطَوَّلُ .

وقد رواه عن طلحة بنِ مُصَرِّفٍ خَلْقٌ ، ذكر مِنهُم أبو نُعيمٍ نحوًا مِن ثلاثين نفسًا .

واللهُ أعلَمُ .

٢٧٨ - سُئلتُ عن حديث: « هِمَّةُ السُّفَهَاءِ الرِّوَايَةُ ، وَهِمَّةُ العُلَمَاءِ الرِّوَايَةُ ، وَهِمَّةُ العُلَمَاءِ الرِّعَايَةُ ».

وذَكَر السَّائلُ أَنَّه قَرَأَهُ في كتاب « أدب الدُّنيا والدِّيْن » للهَاوَرْدِيِّ.

• قلتُ : هذا حديثُ لا يصحُّ .

فقد أخرَجَهُ ابنُ عساكرَ في « تاريخ دمشق » ، عن الحَسَن البَصريِّ ، مُرسَلًا ، ومراسيلُ الحَسَن شِبهُ الرِّيح . ٢٧٩ - سُئلتُ عن حديثٍ : عن مُعاذ بن جَبَلٍ مرفُوعًا : « اتَّقُوا اللَّويقِ ، وَالطَّلِّ » . اللَّرَازَ فِي المَوَارِدِ ، وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ ، وَالطَّلِّ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ لشواهده .

أَخرَجَهُ أَبو دَاوُد (٢٦) ، وابنُ مَاجَهْ (٣٢٨) ، والحَاكمُ (١/١٦٧) ، والطَّبَرانيُّ في « الغريب » والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٠٢/ رقم ٢٤٧) ، والخَطَّابِيُّ في « الغريب » (١/٧٠) ، والبَيهَقِيُّ (١/٩٧) مِن طريق نافع بن يزيد ، حدَّثني حَيْوةُ ابنُ شُريحٍ ، أن أبا سعيدٍ الحِميَرِيَّ حدَّثه ، عن معاذ بن جَبَلٍ مرفُوعًا فذكرَه .

قال الحاكِم: «صحيح الإسناد».

وجوَّد النَّوَويُّ إسناده في « المَجموع » (٢/ ٨٦).

ونقل الشَّوْكَانِيُّ في « السَّيل الجُرَّار » (١/ ٦٥) أنَّ ابن حَجَرٍ حَسَّنَه.

كذا قال! وابنُ حَجَرٍ قال في « تلخيص الحبير » (١/٥٠١): «صحَّحَه ابنُ السَّكَن والحاكِمُ ، وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ أبا سعيدٍ لم يَسمَع من مُعاذٍ ، ولا يُعرَف هذا الحديثُ بغير هذا الإسناد ، قاله ابنُ القَطَّان » انتهَى ، فلعلَّهُ قَصَد أنَّ ابنَ حَجَرٍ حَسَّنه بشواهِدِه ، وهو كذلك ، كما يأتي إن شاء الله تعالى .

وأمًّا نَقلُ ابنِ حَجَرٍ أنَّ ابنَ القَطَّان قال : ﴿ إِنَّ هذا الحديث لا يُعرَف

إِلَّا بَهذَا الْإِسنَادِ » ، فَوَهَمُّ مِنْهُ عَلَى ابنِ القَطَّانَ ؛ لأَنْ ابنَ القَطَّانَ قَالَ في « الوهم والإيهام » (٣/ ٤١) : « وأبو سعيدٍ هذا لا يُعرَف في غير هذا الإسناد » ، ولذلك صَرَّح بأنَّه مجهولٌ ، وفرقٌ كبيرٌ بين النَّقلَين .

ولو سَلَّمنا أَنَّ ابن القَطَّان قال ما ذَكَرَه عنه ابنُ حَجَرٍ ، فهو مُتَعَقَّبٌ بها يأتي من الشَّواهد ، إن شاءُ الله تعالى .

ونَقَلَ الْمُنذِرِيُّ فِي « التَّرغيب » (١/ ١٣٤) عن أبي داوُد ، أنَّهُ قال : « مُرسَلُ » ، قال : « يعني : أنَّ أبا سعيدٍ لم يُدرِك مُعاذًا » .

ثُمَّ إِنَّ أَبِا سعيدٍ هذا مجهولٌ ، كما تقَدَّم .

وله شاهدٌ مِن حديث ابن عبَّاسٍ عَنَّ مرفُوعًا: « اتَّقُوا المَلاعِن الثَّلاث: أن يَقعُد أحدُكُم في ظِلِّ يُستَظَلُّ فيه ، أو في طريقٍ ، أو في نَقعِ ماءٍ ».

أَخرَجَهُ أَحمدُ (١/ ٢٩٩) ، والخَطَّابِيُّ في « الغريب » (١٠٨/١) من طريق ابن المُبارَك ، وابن وَهبٍ ، قالا : ثنا ابنُ لَهِيعَة ، حدَّثَني ابنُ هُبيرَة ، قال : أخبَرَني من سَمِع ابنَ عبَّاسٍ مرفُوعًا .

قال الحافظُ في « التَّلخيص » (١/ ١٠٥): « فيه ضعفٌ ؛ لأجل ابن لهَيعة . والرَّاوِي عن ابن عبَّاسِ مُبهَمُّ » .

• قلتُ : ابنُ المُبارَك وابنُ وَهبٍ ، مِن قُدَماء أصحاب ابن لَهِيعَة ، وروايَتُهم ، مع من سَمِعُوا من ابن لَهِيعَة قبل احتراق كُتُبِه ، متهاسِكَةُ .

ورَوَاهُ أَبُو هُرِيرَة مرفُوعًا بلفظ: « اتَّقُوا اللَّعَّانَيْنِ » ، قالوا: « وما اللَّعَّانَانِ ، يا رسُول الله ؟ » ، قال: « الَّذِي يتَخَلَّى فِي طريق النَّاس ، أو في ظِلِّهِم » .

أَخْرَجَه مُسلِمٌ (٢٦ / ٦٨)، وأبو عَوَانة (١/ ١٩٤)، وأحمدُ (٢/ ٣٧٢)، وأبو يَعلَى (٣٧٢)، وأبو يَعلَى (٣٤٨٣)، وأبو يَعلَى (٣٤٨٣)، وأبنُ حِبَّان (١٤١٥)، وأبنُ الجَارُود في « المُنتقَى » (٣٣)، وإسهاعيلُ ابنُ جعفو في « حديثه » (٢٩٣)، والبَيهَقِيُّ (١/ ٩٧)، والبَغوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (١/ ٣٨) من طريق العَلَاء بن عبد الرَّحمن ، عن أبيه ، عن أبيه ، عن أبي هُريَرة .

ورَوَاهُ ابن عَدِيٍّ في « الكامل » (٦/ ٢٣١٣) من طريق مُسلِم بن خالدٍ الزِّنجِيِّ ، عن العَلَاء بهذا ، وقال : « إن مُسلِمًا تَفَرَّد به ، وأنَّ الحديثَ غيرُ محفوظٍ » .

كذا قال! ولم يَتَفَرَّد به الزِّنجِيُّ ، فتابَعَهُ إسماعيلُ بنُ جعفرٍ ، وسُليهانُ ابنُ بِلالٍ ، ومُحَمَّدُ بنُ جعفر بن أبي كثيرٍ ، كما شَرَحتُه في « تنبيه الهاجد » (١٦٣٤) ، والحمدُ لله .

وله شواهدُ أخرَى.

فَأَخْرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ (٥/ ١٦٧٢) من حديث عبد الله بن عَمْرٍو ، بلفظ: « نَهَى رَسُولُ الله عَيْنِيْ أَن يُتَخَلَّى تحت شَجَرةٍ مُثمِرةٍ » .

وفي إسناده عُمَرُ بنُ مُوسَى الوَجِيهِيُّ ، وليس له وَجَاهَةٌ قطُّ ؛ فإنَّه في عِداد من يَضَعُ الحديث ، كما قال ابنُ عَدِيٍّ ، وأسقَطَهُ سائرُ النُّقَّاد .

وفي الباب عن ابن عُمَر راك الله عَرَاك الله عَرَاك الله عَرَاك أن يُصَلَّى على قَارِعة الطَّريق، أو يُضرَبَ الخلاءُ عليها، أو يُبالَ فيها ».

أَخرَجَهُ ابنُ ماجَهُ (٣٣٠) ، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج١١/

رقم ١٣١٢) من طريق عَمْرو بن خالدٍ الحَرَّانِيِّ، ثنا ابنُ لَهِيعَة ، عن قُرَّة ، عن النُّهرِيِّ ، عن سالمٍ ، عن أبيه .

قال الحافظ في « التَّلَخيص » (١/ ٥٠٥) : « في إسناده ابنُ لَهِيعة ، وقال الدَّارَقُطنِيُّ : رَفعُهُ غيرُ ثابتٍ » .

وضَعَّف إسناده البُوصِيرِيُّ في « الزَّوَائِد » (١/ ١٤١) بابن لَهِيعَة وشَيخِه ، ثُمَّ قال: « ولكن لِلمَتن شواهدُ صحيحةٌ » انتهَى.

وله طريقٌ آخرُ عن ابن عُمَر ، بلفظ : « نَهَى رَسُولَ الله عَنْظَةُ أَن يَتَخَلَّى الرَّجِلُ عَلَى ضَفَّة نَهْ جَادٍ » . الرَّجِلُ عَلَى ضَفَّة نَهْ جَادٍ » . أخرَجه ابنُ عَدِيٍّ (٢/ ٢٠٥٠) ، والعُقَيليُّ في « الضُّعفاء » (٣/ ٤٥٨) من طريق فُرات بن السَّائب ، عن مَيمُون بن مِهران ، عن ابن عُمَر .

وهو حديث مُنكر بهذا الإسناد ؛ وابنُ السَّائب مُنكرُ الحديث في مَيمُونَ بنِ مهران .

وفي الباب عن جابر بن عبد الله ولفي مرفُوعًا ، فذَكَر حديثًا وفي آخره: « إِيَّاكُم والتَّعرِيسَ على جوادِّ الطَّريق ، والصَّلاةَ عليها ؛ فإنَّها مأوى الحَيَّاتِ والسِّباع ، وقضاءَ الحَاجَة عليها ؛ فإنَّها من المَلاعن » .

أَخرَجَه ابنُ مَاجَهْ (٣٢٩) ، وابنُ خُزَيمَة (٢٥٤٨) قالا: ثنا مُحُمَّدُ بنُ يَحيى ، ثنا عَمرُو بنُ أبي سَلَمة ، عن زُهير بن مُحَمَّدٍ ، قال: قال سالمُ: سمِعتُ الحَسَن ، يقولُ: ثنا جابرٌ ، عن النَّبيِّ عَيْشَةٍ ، فذكره .

وحسَّنَ الحافظُ إسنادَه في « التَّلخيص » (١/ ١٠٥)، وتَبِعَهُ الشَّوكَانِيُّ، كعادته، في « السَّيل الجَرَّار » (١/ ٢٥)، وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ من النَّكَارة في هذا الإسناد قولُ الحَسَن : « ثنا جابرٌ » ، وأَحسَبُ أَنَّ هذا أَتَى من قِبَلِ زُهيرِ بنِ مُحُمَّدٍ ؛ فقد ذَكر غيرُ واحدٍ من النُّقَّاد أَنَّ رواية أهل الشَّام عنه ممَّا تَكثُر فيها المناكيرُ ، وعَمرُو بن أبي سَلَمة شاميٌّ .

وأعَلُّه البُوصِيرِيُّ في « الزَّوائد » (١/ ١٤٠) بسالم بن عبد الله الخَيَّاطِ ، وذَكَر تَضعِيفَه عن ابنِ مَعِينٍ ، والنَّسَائيِّ ، وأبي حاتم ، والدَّارَقُطنِيِّ ، وابنِ حِبَّان . ولذلك قال ابنُ خُزَيمة : ﴿ إِنْ صَحَّ الْخَبَرُ ، فإنَّ في القلب مِن سَمَاعِ الْحَسَنِ من جابرٍ » ، وقد صَرَّحِ ابنُ مَعِينٍ أَنَّهُ لم يَسمَع منه ، وكذلك قال بَهزُّ ، وأبو زُرعَة ، ونقل ابنُ خُزَيمَة (٤/ ١٤٥) عن الذُّهلِيِّ ، أَنَّهُ قال: « كان عليُّ بنُ عبد الله يُنكِرُ أن يكون الحَسَنُ سمع من جابِرِ ». وقد رواه هِشامُ بنُ حسَّان ، عن الحَسَن ، عن جابرِ بالعنعنة مرفوعًا : « إذا كُنتُم في الخِصبِ فأمكِنُوا الرُّكب أسِنتَّها ، ولا تَعدوا المَنازِلَ . وإذا كنتُم في الجَدب فاستَنجُوا . وعليكُم بالدُّلجة ؛ فإنَّ الأرض تُطوَى بالليل ، فإذا تغوَّلت عليكُم الغيلانُ فبادِروا بالأذان ، ولا تُصلُّوا على جَوَادِّ الطَّريق ، ولا تَنزِلوا عليها ؛ فإنَّها مأوَى الحيَّاتِ والسِّباعِ ، ولا تَقضُوا عليها الحوائج ؛ فإنَّها المَلَاعِنُ » .

أَخرَجَهُ أَبِو دَاوُد (٢٥٧٠) قال : حدَّثَنا عُثمانُ بِنُ أَبِي شيبَةَ ..

والنَّسائِيُّ في « اليَوم والليلة » (٩٥٥) ، ومن طريقه ابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (٢٦٨ / ١٦) قال: أخبَرَنا أحمدُ بنُ سُليمان ..

وابنُ ماجَه (٣٧٧٢) قال: حدَّثنا أبوبكر بنُ أبي شيبةً وهذا في «المصنَّف» (٨/ ٥٠ - طبع الرشد)، وفي «كتاب الأدب» (ج١/ ق٠٥١/٢) ـ..

وأحمدُ (٣/ ٥٠٣، ٢٨١ – ٢٨٢) ..

وأبو يَعلَى (٢٢١٩) قال : حدَّثَنا أبو خَيثَمةً زُهَيرُ بنُ حَربٍ ، قالُوا : ثنا يزيدُ بنُ هارُون ، قال : أنبأنا هشامُ بنُ حسَّانَ بهذا الإسناد .

وقد خولِف هشام بن حسّان.

خالَفه يُونُسُ بنُ عُبيدٍ _ وهو أثبتُ النَّاس في الحَسَن _ ، فرواه عن الحَسَن ، عن سعد بن أبي وقَّاصٍ ، قال : « أَمَرَنا رسولُ الله عَلَيْكُ إذا تغوَّلت لنا الغُولُ _ أبا الغولَ _ نُنادِي بالأذان » .

أَخرَجَه البزَّارُ في « مُسنَده » (١٧٤ – مُسنَد سعدٍ) ، والدَّورَقيُّ في « مُسنَد سعدٍ » (ق٨١ / ٢) ، وابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (٧/ ٢٦٠٩) ، والبَيهَقِيُّ في « الكامل » (١٠٤ / ٢) ، والبَيهَقِيُّ في « الدَّلائل » (١٠٤ / ٢) .

قال البزَّارُ: « وهذا الحديثُ لا نَعلَمُهُ يُروَى عن سعدٍ إلَّا مِن هذا الوجه. ولم نَسمَعهُ إلَّا مِن حديث يُونُس ، عن الحَسَن ، عن سعدٍ. ولا نَعلَمُ سَمِع الحَسَنُ مِن سعدٍ شيئًا ».

وانظُر بقيَّة البَحث في تَخريجي على « مُسنَد سعد بن أبي وَقَّاصٍ » (١٧٤) للبزَّار . والحمدُ لله تعالى .

قال الهَيْثَمِيُّ في « مَجَمَع الزَّوائد » (٣/ ٢١٣) : « رواه أبو يَعلَى ، ورِجالُهُ رجالُ الصَّحيح » ، وفاته أن يَعزُوه لأحمد .

وليس في قولِه تصحيحُ للإسناد ، كما هو معلومٌ .

وفي الباب أخيرًا ، عن سعد بن أبي وقَّاصٍ مُطَّفَّ موقُوفًا : « إِيَّاكُم والملاعنَ ، وأن يَقذِف أحدُكم أذاه على الطَّريق ، فلا يَمُرَّ أحدٌ في الطَّريق

إِلَّا قال: لَعَن اللهُ مَن فَعل هذا!».

أَخرَجَه الخَرَائِطِيُّ فِي « مَساوِئ الأخلاق » (٧٩٥) مِن طريق عَمْرو ابن مَرزُوقٍ ، ثنا شُعبة ، عن بَيَان بن بِشرٍ ، قال : سمِعتُ قيسَ بن أبي حازمٍ ، يقول : خَطَب سعدٌ ، فقال :

وسَنَدُهُ صحيحٌ.

ورواه أبو عبَّادٍ يحيى بنُ عَبَّادٍ ، ثنا شُعبَةُ بهذا الإسناد ، إلَّا أنَّه قال : أَظُنُّه رَفَعه .

أَخرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ في « العِلل » (١/ ١٢٣/١)، وذَكرَه أيضًا عن مُحمَّد ابن حُميدٍ، عن الطَّيَالِسِيِّ، عن شُعبة بهذا الإسناد مرفُوعًا.

وابن خُميدٍ واهٍ ؛ ولذلك جَزَمَ الدَّارَقُطنِيُّ بصِحَّة وقفِه ، لاسِيَّا وقد رَوَاه إسهاعيلُ ابنُ أبي خالدٍ ، عن قيس بن أبي حازمٍ ، عن سعدٍ موقُوفًا عليه .

ولا يصِحُّ مِن المرفُوع إلَّا حديثُ أبي هُريرَة الذي أخرَجَه مُسلمٌ. والله أعلم.

• ٢٨ - سُئلتُ عن صحَّة ومعنى حديث: نَهَى رَسُولُ الله عَلَيْكَةٍ ، عن عَشْبِ الفَحل.

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَه البُخارِيُّ فِي « الإجارة » (٤/ ٢٦١) ، ومِن طريقه البَغَوِيُّ فِي « شرح السُّنَّة » (٨/ ١٣٨) ، وأبو داوُد (٣٤٢٩) ، وابنُ حِبَّان (ج ٢١/ رقم ٢٥٦٥) ، والبَيهَقِيُّ فِي « المعرفة » (٨/ ٢٤٦) عن مُسَدَّد بن مُسَرهَد ، ثنا إسماعيلُ بنُ إبراهيم ، عن عليِّ بن الحكم ، عن نافع ، عن ابن عُمَر فذكرَه . واستدرَكَهُ الحاكمُ (٢/ ٤٢) على البُخاريِّ ، فوَهِم (١).

وأَخرَجَه الشَّافِعِيُّ في « سُنَن حرملةَ » _كما في « المعرفة » (١٤٦/٨) للبَيهَقِيِّ _ ، وأَحمدُ (٢/ ١٤) ..

والنَّسَائِيُّ في « الكُبرَى » (٤/٤) ، وفي « المجتبَى » (٧/ ٣١٠) قال : أخبَرَنا إسحاقُ بنُ إبراهيم ..

والتِّرمذِيُّ (١٢٧٣) قال: حدَّثَنا أحمدُ بنُ مَنِيعٍ ، وأبو عمَّارٍ الحُسينُ بن حُريثٍ ..

⁽١) قال الحافظُ في « الفَتح » (٤/ ٤٦٢): « وقد وَهِمَ في استِدراكِه ، وهو في البُخاريِّ كما تَرَى ، وكأنَّه لَّا لم يره في « كتاب البُيوع » توهَّم أنَّ البُخاريَّ لم يُخرِّجه » . وسَبَقَهُ شيخُه ابن الملقِّن ، فقال في « التَّوضيح » (١٥/ ١٠٠): « هذا الحديثُ من أفراد البُخارِيِّ ، وأغرَبَ الحاكِمُ فاستدرَكَه ... وانفَرَدَ مُسلمٌ بإخراجِه من حديث جابرٍ » انتهَى .

وابنُ الجارُود في « المنتقَى » (٥٨٢) قال : حدَّثَنا أبو سعيدٍ الأَشَجُّ ، قالوا: ثنا إسهاعيل بن إبراهيم بهذا .

وأخرَجَه البُخارِيُّ في « الإجارَة » (٤٦١/٤) ، ومِن طريقِه البَغوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (٨/ ١٣٨) قال : حدَّثَنا مُسدَّدُ بنُ مُسَرهَدٍ ..

والنَّسَائِيُّ في « الكُبرَى » (٤/٤) ، وفي « المجتبَى » (٧/ ٣١٠) قال : أنبأَنَا حُميدُ بنُ مَسعَدة ، قالا : ثنا عبدُ الوارِث بن سعيد ، عن عليِّ بن الحَكَم بهذا الإسناد سواء .

وأخرَجَه أبو داوُد _ مِن روايَة ابنِ داسَّهْ _ ، ومِن طريقه البيهَقيُّ في « المَعرفة » (٨/ ١٤٦) قال : حدَّثنا مُسدَّدٌ ، ثنا إسهاعيلُ بنُ عُليَّة ، عن عليِّ بن الحَكم بهذا .

قال البَيهَقِيُّ : « ورواه الشَّافِعيُّ في « مُسنَد حَرمَلة » ، عن إسماعيل بن عُليَّة » .

وأخرَجَه أبو نُعيمٍ في « الحِلية » (٩/ ١٦١) مِن طريق عبد الرَّحمن بن مَهدِيٍّ ، ثنا يزيدُ بنُ زُريعٍ ، عن عليِّ بن الحَكَم بهذا الإسناد .

قال التِّر مِذِيُّ: « هذا حُديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ ».

وللحَديث شواهدُ عن أنَسٍ، وجابرِ بن عبد الله، وعليِّ بن أبي طالبٍ، وأبي هُريرَة، وأبي سعيدٍ الخُدرِيِّ ولللهُ.

* أُوَّلًا: حديثُ أنسٍ مُعْك .

أَخرَجَه النَّسائِيُّ (٧/ ٢١٠) قال: أَخبَرَنا عِصْمَةُ بنُ الفضل.. والطَّبرانيُّ في « الصَّغير » (١٠٣٢) ، والبَيهَقِيُّ

(٥/ ٣٣٩) عن عبدة بنِ عبد الله الصَّفَّارِ ، قالا : ثنا يحيَى بنُ آدَمَ ، ثنا إبراهيمَ إبراهِيمُ بن مُحميدٍ الرُّؤاسِيُّ ، عن هشام بن عُروة ، عن مُحمَّد بن إبراهيمَ التَّيميِّ ، عن أنسٍ ، قال : جاء رجُلُ مِن بني الصَّعْق _ أحَدِ بني كِلابٍ _ إلى رسول الله عَيَّلِيَّةٍ ، فسألَهُ عن عَسْبِ الفَحل ، فنهاه عن ذلك ، فقال : « إنّا نُكرِمُ على ذلك » .

زاد عَبْدةُ بنُ عبد الله : فَرخَّص له في الكرامة .

قال الطَّبَرانِيُّ : « لم يَروِه عن مُحُمَّدِ بنِ إبراهيم إلَّا هشامُ بنُ عُروة ، ولا عن هشام إلَّا إبراهيم بنُ مُمَيدٍ . تفرَّد به : يحيَى بنُ آدمَ » .

وقال التِّرمِذِيُّ : « هذا حديثٌ حسَنٌ غريبٌ ، لا نَعرِفُهُ إلَّا مِن حديث إبراهيمَ بنِ مُميدٍ ، عن هشام » .

• قلتُ : وإسنادُهُ صحيحٌ ، كُلُّهم ثقاتٌ .

وله طريقٌ آخرُ ..

أَخْرَجُه أَحْمُدُ (٣/ ١٤٥)..

وأَبُو يعلَى (٣٥٩٢) قال: حدَّثَنا أَبُو مُوسَى ، قالا: ثنا حَسَنُ بنُ موسَى الأشيَبُ ، ثنا ابنُ لَهَيعَة ، ثنا يزيدُ بنُ أبي حبيبٍ ، وعُقَيلُ بنُ خالِدٍ ، عن ابن شِهابٍ ، عن أنس بن مالكٍ ، أنَّ رسول الله عَيَّالَة نَهَى أن يَبيعَ الرَّجُلُ فِحْلَة فَرَسِه .

وأَخرَجَه ابنُ أبي حاتم في « العلل » (٢٨٣٦، ١٦٣٧) قال: سمعتُ أبي، وحدَّثَنا حَرمَلَةُ ، عن ابن وَهب، عن ابن فَيعَة ، عن يزيدَ بنِ أبي حبيب، عن ابن فِيعَة ، عن يزيدَ بنِ أبي حبيب، عن ابن شِهاب، عن أنسٍ ، أنَّ النَّبيَّ عَيَّالَةٍ نَهَى عن أجر عَسْبِ الفَحل.

قال أبو حاتِم : « إنَّما يُروَى مِن كلام أنس . ويزيدُ لم يَسمَع مِن الزُّهرِيِّ ، إنَّما كتبَ إليه » .

وروَاه الدَّارَقُطنِيُّ في « الأفراد » _ كما في « أطراف الغَرائب » (١١٣٩) _ بلفظ أحمدَ السَّابِقِ ، وقال : « تفرَّد به ابنُ لَهيعَة ، عن يزيدَ بن أبي حبيبٍ ، عنه . وَوَقَفه اللَّيثُ . ورَفَعَهُ ابنُ لَهِيعَة ، عن يزيدَ » .

وذَكَرَه الدَّارَقُطنِيُّ في مَوضِع آخرَ من « الأفراد » _ كما في « الأطراف » وذَكرَه الدَّارَقُطنِيُّ في مَوضِع آخرَ من « الأفراد » _ كما في « الأطراف » (١١٣٨) _ بلفظ : نَهَى رسولُ الله عَلَيْكُ عن عَسْب الفَحل .

ثُمَّ قال: « تفرَّد به عبدُ الله بنُ يُوسُف ، عن ابن لَهِ يعَةَ ، عن عُقَيلٍ بهذا اللَّفظ » .

• قلتُ: وقد خالَفَه _ أعني : عبدَ الله بنَ يُوسُف _ في سياقِهِ : الحسنُ ابنُ موسَى ، فرواه عن ابنِ لَهيعَة ، عن عُقيلٍ ، بلفظ : نَهَى أن يبيع الرَّجُلُ فِحلَة فَرسِهِ .

وله طريقٌ ثالثٌ عن أنس ..

أَخْرَجَهُ ابنُ عَلِيٍّ فِي « الكَامل » (٣/ ١٢٣٥) ، ومِن طريقِهِ البَيهَقِيُّ فِي الْمَعرِفة » (١٤٧-١٤٦) قال : حدَّثَنا مُوسَى بنُ الحَسَن الكُوفِيُّ بمصر ، قال : حدَّثَنا عبدُ الغَنِيِّ بنُ عبد العزيز الفقيهُ ، ثَنَا مُحمَّد بن إدريس الشَّافِعيُّ ، قال : حدَّثَني سعيدُ بنُ سالمِ القدَّاحُ ، عن شبيبِ بنِ عبد الله البَجَلِيِّ - مِن أهل البَصرة - ، عن أنس بن مالكِ ، أنَّ رسول الله عَلَيْكُ نهي عن ثَمَن عَسْب الفَحل .

وأَخرجَه البيهقِيُّ أيضًا (٨/ ١٤٧) عن الْمَزَنِيِّ ، قال : حدَّثَنا الشَّافِعِيُّ ،

بهذا الإسناد.

وسعيدُ بنُ سالم ، فالأكثرون على تقوية أمره ، وخَتَم ابنُ عَدِيِّ تَرجَمَته بقولِه : « هو حَسَنُ الحديث ، وأحاديثُهُ مُستقيمةٌ ، ورأيتُ الشَّافعيَّ كثيرَ الرِّوايَة عنه . كتَبَ عنه بِمكَّة ، عن ابن جُريج ، والقاسِم بن مَعنٍ ، وغيرِهما . وهُو عِندي صَدوقٌ ، لا بأس به ، مقبولُ الحديث » .

أمَّا شبيبُ بنُ عبد الله ، فهَا عرَفتُه . والله أعلم .

* ثانيًا: حديثُ جابرِ بنِ عبد الله وها.

أَخرَجَه مُسلمٌ في « المُساقاة » (١٥٦٥/ ٣٥) ، والبَيهَقِيُّ (٥/ ٣٣٩) عن رَوح بن عُبادَة ..

وابنُ أبي شَيبَة (١١/ ١٧ ٥ - طبع عوَّامة) قال: ثنا وكيعٌ ..

والنَّسائِيُّ (٧/ ٣١٠)، وفي « الكُبرى » (٩/٤٧٠٠) عن حجَّاج بن مُحمَّدِ الأعورِ ..

والبَيهَقِيُّ فِي « المَعرفة » (١٤٧/٨) عن سعيد بن سالم القدَّاح ، كلُّهُم عن ابن جُريج ، أخبَرَني أَبُو الزُّبَير ، أنَّه سمع جابرًا ، يقول : نَهَى رسول الله عَيْظَةُ عن ضِرابِ الجَمَل .

ولفظُ وكيعٍ: نَهَى عن طَرْقِ الفَحل.

واستَدرَكَه ألحاكِمُ (٢/ ٤٤) على مُسلمٍ ، فَوَهِمَ .

* ثالثًا: حديثُ أبي هُرَيرة ملك .

أَخرَجَه النَّسائِيُّ في « الكُبرَى » (٢٩٨٨ / ٧) ، وفي « المُجتبَى » (٧/ ٣١١) ، والتِّرمذيُّ في « العِلل » (١/ ٥١٥) قالا: أخبَرَنا واصلُ بنُ عبد الأعلَى ..

وابنُ ماجَهْ (٢١٦٠) قال : حدَّثَنا عليُّ بنُ مُحَمَّدٍ ، ومُحَمَّدُ بنُ طَرِيفٍ .. والدَّارِمِيُّ (٢/ ١٨٥) قال : أخبَرَنا مُحَمَّدُ بنُ عيسى ..

والطَّحَاوِيُّ في « شرح المَعاني » (٤/ ٥٣) عن مُحَمَّدِ بنِ سعيدٍ الأَصبَهانِيِّ، قالوا: ثنا مُحَمَّدُ بنُ فُضَيلٍ، عن الأَعمش، عن أبي حازم، عن أبي هُريرَة، قال: نَهَى رسول الله عَيِّلِيَّ عن ثَمَن الكلب، وعَسْب الفَحل. لفظُ النَّسائِيِّ وابنِ ماجَهْ.

واقتَصَر الدَّارِميُّ على عَسْب الفَحل. والطَّحاويُّ على ثمن الكلب. وسَقَط ذكر أبي هريرة من « المُجتبَى »، وهو ثابتُ في « أطراف المِزِّيِّ » (عَسْبَ المُجتبَى) ، وهو ثابتُ في « أطراف المِزِّيِّ » (عَسْبَ المُجتبَى) ، وفي « الكُبرَى ».

قال النَّسائِيُّ : « رواهُ ابنُ أبي عُبَيدَةَ ، عن أبيه ، وقال بدل : « عَسْبِ التيسِ » : البغل » .

ثمَّ أخرجَه في «الكُبرَى» (٢٩٩) قال: حدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ الحَسَن. وكذلك أبو يَعلَى (٢٢١٠) قال: حدَّثَنا أبو بكر بنُ أبي شَيبَة، قالا: ثنا ابنُ أبي عُبيدَة، عن أبيه، عن الأعمش بهذا مرفوعًا، بلفظ: « لا يَجِلُّ ثَمَنُ الكلب، ومَهرُ البَغِيِّ ».

هذا لفظُ النَّسائِيِّ ، ولم يَذكُر « عَسْبَ البَغل » ، وأظُنَّه سَقَط من « مطبوعة السُّنَنَ » ، وهي رديئة التَّحقيق .

ولفظُ أبي يَعلَى: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْكُمْ

وإسنادُهُ صحيحٌ . وابنُ أبي عُبَيدَةَ هو مُحُمَّد بن عبد المَلِك ، وأبوه : عبدُ المَلِك بنُ مَعنِ .

وبهذه المُتابَعة يُرَدُّ على البُخاريِّ وأبي حاتِمٍ ..

فقد قال التَّرِمِذِيُّ عقبَ روايَتِهِ الحديثَ : « سَأَلتُ مُحُمَّدًا عن هذا الحديث ، فقال : لا أعلَمُ أحدًا روَى هذا الحديثَ غيرَ ابنِ فضيلِ » .

وقال ابنُ أبي حاتِمٍ في « العِلل » (٢٨٣٤): « سألتُ أبي عن حديثٍ ، رواهُ ابنُ فُضَيلٍ ، عن الأعمش ... [فذكره . قال أبو حاتِمٍ :] لم يَروه عن الأعمش ، عن أبي حازِمٍ ، عن أبي هُريرَة ، غيرُ ابنِ فضيلٍ . وأخشَى أنّه أراد : أبا سُفيان ، عن جابرٍ ، عن النّبيِّ عَيْسًا ﴾ انتهى .

• قلتُ : فلم يتفرَّد ابنُ فضيلٍ بهذا الإسناد ، فقد تابَعَهُ عبدُ المَلِك بنُ معنِ ، كما تَقَدَّم .

ووجدتُ له متابِعًا آخر ، وهو : أسباطُ بنُ مُحمَّدٍ ..

فرواه عن الأعمش ، عن أبي حازِم ، عن أبي هُريرَة ، قال : نَهَى رسول الله عَلَيْ عَن تَمَن الكلب ، ومَهر البَغِيِّ .

أَخرَجَه أَبُو عَوَانة (٥٢٧٦، ٤٤٩١) قال : حدَّثَنا مُحمَّدُ بنُ إسماعيلَ الأَحمَسِيُّ ، قال : ثنا أسباطُ ، قال : ثنا الأعمَش بهذا .

وكذلك رواه شَريكُ بنُ عبد الله النَّخْعِيُّ ، قال : ثنا الأعمشُ ، عن أبي صالح ، وأبي حازمٍ ، عن أبي هُريرَة مرفوعًا : « لا يجِلُّ مَهرُ الزَّانية ، ولا ثَمَنُ الكَلب » .

أَخرَجَهُ الحاكمُ في « البُيوع » (٣/ ٣٣) من طريق أبي كُريبٍ ، ثنا عبدُ الرَّحمن بنُ شَريكٍ ، ثنا أبي بهذا .

وقال: «على شرط مُسلمٍ »!! كذا قال!

فهذه المُتابَعةُ قاضِيةٌ بأنَّ مُحمَّدَ بنَ فُضيلٍ لم يتفرَّد بجَعل الحديث عن الأعمَش، عن أبي حازم، عن أبي هُريرَة. والحمد لله.

أَمَّا حديثُ أبي شُفيانَ ، عن جابرٍ ، والذي أشار إليه أبو حاتمٍ ، فقد خرَّجتُهُ في « تنبيه الهاجِد » (١٢٠١) . والحمدُ لله تعالى .

وله طُرُقٌ أُخرَى عن أبي هُريرَة وَ الله عنه : مُحُمَّدُ بنُ سِيرينَ ، وعبدُ الرَّحِن بنُ أبي نُعْمٍ ، وعليُّ بنُ رباحٍ ، وعطاءُ بنُ أبي رباحٍ .

وحديثُ ابنِ أبي نُعمٍ يأتي في حديثً أبي سعيدٍ الخُدريِّ ، إن شاء الله تعالى .

* رابعًا: حديث أبي سعيدٍ الخُدريِّ على .

أَخرَجُه النَّسَائِيُّ فِي « الكُبرَى » (٤٦٩٤) عن حَبَّانَ بنِ مُوسَى .. وأبو يَعلَى (٢١١) عن الحَسَن وأبو يَعلَى (٢١١) عن الحَسَن البن عيسى بن مَاسَرْ جَسَ ..

والطَّحاوِيُّ أيضًا ، عن نُعَيم بن حَمَّادٍ ، قالوا : ثنا عبدُ الله بنُ المبارَك ، عن التَّورِيِّ ، عن هشامِ بن أبي كُليبٍ ، عن ابن أبي نُعْمٍ ، عن أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ ، قال : نُهِي عن عَسْبِ الفَحل .

زاد ابنُ مَاسَرْ جَسَ : وقفيز الطُّحَّان .

• قلتُ : هكذا رَوَوه عن ابن الْمبارَك ، بلفظ « نُمِي » ، ولم يَذكُروا رسولَ الله عَيْلِيَّة .

ورواه عبدُ الله بنُ جعفر بن غيلانَ الرَّقِيُّ ، عن ابن المُبارَك بهذا الإسناد ، بلفظ: نَهَى رسول الله عَيْسَةُ

أَخرَجَه ابنُ أبي خَيثمة في « تاريخه » (٤٧٥٩) قال : حدَّثنا عبدُ الله بن جعفر بهذا .

وعبدُ الله بنُ جَعفَرِ هذا وإن كان ثقةً ، إلّا أنَّ النّسائيّ قال : « ليس به بأسٌ قبل أن يتغيّر » . وقال هلالُ بنُ العَلاء : « ذَهَب بصرُهُ سنة (٢١٦) ، وتَغيّر سنة (٢١٨) ، وماتَ بعدها بِسَنتَين » . وكذلك قال ابنُ حِبّان ، إلّا أنّه قال : « لم يَكُن اختلاطُه فاحِشًا ، إلّا أنّه رُبّها خالَف » .

فدلَّ هذا على أنَّ اللفظ الصَّحيح « نُمِي » لِـمَا لم يُسمَّ فاعِلُه .

وكذلك رواهُ أصحابُ الثُّورِيِّ ..

فأخرَجَه النَّسائِيُّ في « الكُبرَى » (٤٦٩٤) ، وفي « المُجتبَى » (٧/ ٣١١) عن مُحمَّد بن يُوسُف الفِريابِيِّ ..

وابنُ أبي شَيبَة في « الْمُصنَّف » (٧/ ١٤٥ – ١٤٦) ، والدَّارَقُطنيُّ (٣/ ٤٥) ، ومِن طريقِه البَيهَقِيُّ (٥/ ٣٣٩) عن وَكِيع بن الجرَّاح ..

زاد عُبيدُ الله : وقَفِيزِ الطَّحَّان .

وكذلك رَجَّح أنَّ اللَّفظ « نَهِي » لما لم يُسمَّ فاعلُهُ: ابنُ القَطَّانِ الفاسِيُّ في « بيان الوَهم والإيهام » (٢/ ٢٧١-٢٧٢) ..

فإنَّ عبدَ الحَقِّ الأَشبيليَّ نَقَل الحديثَ في « الأحكام » عن « سُنَن الدَّارَقُطنيِّ » بلفظ: « نَهَى رسولُ الله عَيْسُةُ ... » ، فقال ابنُ القطَّان: « كذا ذكرَه ، وبحثتُ عنهُ فلم أجدهُ ، وإنَّما هو في « كتاب الدَّارِقُطنِيِّ » في كُلِّ ذكرَه ، وبحثتُ عنهُ فلم أجدهُ ، وإنَّما هو في « كتاب الدَّارِقُطنِيِّ » في كُلِّ

الرِّواياتِ هكذا مُرَكَّبًا لما لم يُسمَّ فاعلُه: « نُمِي عن عَسْب الفَحل، وقفيز الطحان ». ولعلَّ قائِلًا يقولُ : لعلَّه اعتَقَد فيها يقولُه الصَّحابِيُّ مِن هذا مرفوعًا. فنَقُول له: إنَّما عليه أن ينقُل لنا رِوايَتَه، لا رأيه، فلعلَّ مَن يَبلُغُهُ يَرَى غيرَ ما يراه مِن ذلك، فإنَّما نقبل مِنه نقلَه لا قولَه » انتهى.

وَنَقَل كلامَ ابنِ القطَّان مُحْتصَرًا: المناويُّ في « فيض القَدير » (٦/ ٢٠٤)، فتعقُّبه الغُماريُّ في « المُداوي » (٦/ ٣٠٥) قائلًا : « فإنَّ بَحثَ ابنِ القطَّان وتعقُّبَه ضائعٌ باطلٌ ، والصَّوابُ مع عبد الحقِّ ؛ فإنَّ صيغَة الحديث عند الدَّارَقُطنيِّ مِن روايَة ابنِ أبي نُعْمِ البَجَلِيِّ ، عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ ، قال : « نَهَى عن عَسْبِ الفَحل » ، فمن عرَّف ابنَ القطَّان أنَّه مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعلُه ، والواقعُ أنَّه مبنيٌّ للفاعِل وهو النَّبيُّ عَلَيْكُ ، كما جَرَت العادَةُ أن يحذفوه أحيانًا للعِلم به ، والسيَّما أهل البَصرة ، فإنَّ ذلك معرُّوفٌّ مِن صنيعِهِم ، منصوصٌ عليه في عُلوم الحديث ، ويُؤيِّدُهُ وُرُود التَّصريح به عَلِيلَهُ فِي غير رواية الدَّارقُطنيِّ. قال الطَّحاوِيُّ فِي « مُشكِل الآثار »: « حدَّثنا أَحمدُ بنُ أبي عمران ، ثنا الحَسَنُ بُن مَاسَرجَسَ مَولى ابن المُبارَك (ح) وحدَّثَنا يحيَى بُن عُثمان بن صالح ، ثنا نُعَيمُ بنُ هَّادٍ . قالا : حدَّثَنا ابنُ الْمبارَك ، عن سُفيانَ الثُّوريِّ ، عن هشأم بنِ كُلَيبٍ _ كذا قال : ابن كُليبٍ _ ، عن ابن أبي نُعْم، عن أبي سعيدِ الخُدريِّ، قال: نَهَى رسولُ الله عَيْكُمْ ... وَذَكَرَه. وأخرَجَه أيضًا ، عن سُليهانَ بنِ شُعَيبِ الكَيْسَانِيِّ ، ثنا أبي ، ثنا أبو يُوسُف ، عن عطاء بن السَّائب، عن ابن أبي نُعْم، عن بعض أصحاب النَّبيِّ عَلَيْكُم، عن النَّبِيِّ عَلَيْكُ ، أنَّه نَهَى عن عَسْب التَّيْسِ ، وكسبِ الحجَّام ، وقَفِيزِ

الطَّحَّان. وهذا الطَّريقُ يُبرِّئُ أيضًا ساحة هشام بن كُليبٍ منه » انتهى.

• قلتُ : كذا قال! وقد سَبَقَ ابنَ القطَّان إلى هذا: البَيهَقِيُّ ، فقال في « سُنَنِه » عقب ذِكر الحديث مِن طريق وكيع ، وعُبيد الله بن موسَى ، عن التَّوريِّ ، بلفظ: « نُهي » ، قال: « ورواه ابنُ المُبارَك ، عن سُفيان ، كها رواه التَّوريِّ ، بلفظ: « نُهي » ، قال: « ورواه ابنُ المُبارَك ، عن سُفيان ، كها رواه

عُبيدُ الله: « نُهِي ». وكذلك قاله إسحاقُ الحَنظَلِيُّ ، عن وكيع: « نُهِي عن عَسْب الفَحل ». ورواه عطاءُ بنُ السَّائب ، عن عبد الرَّحمن بن أبي نُعم ،

أمَّا ما نَقَله الغُماريُّ من « المُشكِل » (١/٧٠٣) من الطَّبعة القديمة ، فهو كما نَقَل ، وفيها أنَّ لفظ حديثِ ابنِ المُبارَك : « نَهَى رسولُ الله عَيْكُ » ، أمَّا في الطَّبعة الجَديدة فلفظُ الحديث : « نُهي » ، ولم يُذكر فيه رسُولُ الله عَيْكُ . وهذه الطَّبعة أوثَقُ مِن سابِقَتِها ؛ ففي الطَّبعة القديمة سقطٌ وتحريف في مواضع كثيرة .

سلَّمنا أنه لم يَقَع ثمَّة تحريفٌ ، فإنَّ الطَّحاوِيَّ روى الحديث عن اثنين مِن تلاميذ ابنِ المُبارَك ، أوَّهُما: الحَسَنُ بنُ عيسَى بن مَاسَرْ جَسَ ، وثانيهما: نُعَيمُ بنُ حمَّادٍ . ولفظُ حديث ابن ماسَر جَسَ هو: « نُهِي » لما لم يُسمَّ فاعلُهُ ، كما وَقَعَ في « مُسنَد أبي يَعلَى » ، فيكونُ هذا لفظ حديث نُعيم بنِ حمَّادٍ ، وهُو سيِّءُ الحِفظِ ، كان يَقبَل التَّلقينَ ، فيكُون هذا مِن أوهامِهِ ، كان يَقبَل التَّلقينَ ، فيكُون هذا مِن أوهامِهِ ، لاسيَّا وقد رواهُ الثَّقاتُ عن ابن المُبارَك هكذا بالبِناءِ لما لم يُسمَّ فاعلهُ . والله أعلم .

وقد رأيتُ شيخَنا الألبانيَّ ﴿ مُلَّمْ ردَّ على البّيهَقِيِّ في « الإرواء » (٥/

٢٩٦) بها وقع في « كتاب الطَّحاوِيِّ »، وقد علمتَ ما فيه. وذهب الشَّيخُ إلى تَصحيح الإسناد ؛ لِتَرجيحه أن هشامًا هو ابنُ عائِذٍ ، وقد تقدَّم البَحثُ في ذلك. والحمدُ لله.

أمَّا روايَةُ عطاء بن السَّائِب فقد خالَفَ فيها هِشامًا أبا كُليبٍ في المَتن والإسناد.

وروايَةُ عطاءٍ هذه أخرَجَها الطَّحاوِيُّ في « المُشكِل » (٧٠٩) قال : حدَّثنا سُلَيهانُ بن شُعيبِ الكَيْسَانِيُّ ، ثنا أبي ، ثنا أبو يُوسُف ، عن عطاء ابن السَّائِب ، عن ابن أبي نُعْمٍ ، عن بعض أصحاب النَّبيِّ عَيَّالِهُ ، عن النَّبيِّ عَيَّالُهُ ، عن النَّبيِّ عَيَّالُهُ ، وكسب الحجَّام ، وقفِيزِ النَّبيِّ عَيَّالُهُ ، أَنَّه كان يَنهَى عن عَسْب التَّيسِ ، وكسب الحجَّام ، وقفِيزِ الطَّحَان .

فخالَفَ في المَتن إذ رَفَعه إلى النَّبِيِّ عَلَيْكُ . وخالَفَ في الإسناد إذ أَجَهَ اسمَ الصَّحابيِّ .

وعطاءُ بنُ السَّائب كان اختَلَطَ ، وأبو يُوسُف ليس مِن قُدماء أصحابه . وقد رواه الطَّحاوِيُّ أيضًا مِن وجهٍ آخر عن أبي يُوسُف بإسقاط ابن أبي نُعْم من الإسناد .

وخُولِفُ أَبُو يُوسُف.

خالفه خالدُ بنُ عبد الله الواسِطِيُّ ، فرواه عن عطاء بن السَّائب ، عن عبد الرَّحمن بن أبي نُعْم ، قال : نَهَى رسولُ الله عَلَيْلَة عن قفيز الطَّحَان . أخرَجه مُسدَّدُ في « مُسنَده » _ كها في « المَطالِب العالِية » (٢/ ٩٩) _ ، وقال الحافظُ : « هذا مُرسَلُ حَسَنٌ » !

وذَكَر هذا الحديثَ البُوصِيريُّ في « إتحاف الخِيرَةِ » (٢٦٢) وقال : « مَدَارُ هذه الطُّرق على عبد الرَّحن الإفريقيِّ ، وهو ضعيفٌ »!

كذا قال! والإفريقيُّ هو عبدُ الرَّحمن بنُ زياد بن أنعم الإفريقيُّ ، وهو مُتأخِّرٌ قليلًا عن عبد الرَّحمن بن أبي نُعم ؛ فإنَّ هذا يَروي عن الصَحابَة ، مُتأخِّرٌ قليلًا عن عبد الرَّحمن بن أبي سُعيدٍ الخُدريِّ ، والمُغِيرة بنِ شُعبة ، ورافع كأبي هُريرة ، وابنِ عُمَر ، وأبي سعيدٍ الخُدريِّ ، والمُغِيرة بنِ شُعبة ، ورافع ابنِ خَديج ، وغيرِهم .

• قلتُ : وإذ قد عُلِم أنَّ اللَّفظَ المَحفوظَ هو « نُهي » لِالله يُسَمَّ فاعلُهُ ، فإنَّ هشامًا أبا كُليبِ قد اختَلَف العُلماءُ : مَن هو ؟!

فرجَّح المِزِّيُّ في « الأطراف » أنَّه : هشامُ بنُ عائذٍ أبو كُليبِ الكُوفيُّ . . بينَما قال ابنُ القطَّان ، والذَّهَبيُّ في « الميزان » ، وتَبِعَه الحافِظُ في « اللسان » : « لا يُعرَف » .

أمَّا ابنُ عائذٍ فإنَّه ثقةٌ.

والصَّوابُ عِندِي فِي ذلك أنَّ هشامًا أبا كُليبٍ راوٍ آخَرُ ، وليس هو ابنُ عائذٍ ، وإن كان الثَّوريُّ يَروي عنهُما .

وقد فرَّق بينَهما ابنُ أبي حاتِم.

ولمَّا ذكره ابنُ أبي خَيثَمة في « تاريخِه » وروَى له الحديث ، ولم ينسِبهُ ، بل قال : « هشامٌ أبو كُليبٍ » .

وكذلك فَعَل البُّخارِيُّ فِي «تاريخِه » (٣/ ١٩٦/٢) ، والدُّولابِيُّ فِي « النُّولابِيُّ فِي « النُّقات » (٣/ ٩٣٢) ، ولم « الكُنَى » (٣/ ٩٣٢) ، وابنُ حِبَّان فِي « الثِّقات » (٧/ ٥٦٨) ، ولم يَذكُرُوا عنه راويًا إلَّا الثَّوريَّ .

ولكن يُتَعَقَّبُ ابنُ القطَّانِ والذَّهَبِيُّ وابنُ حَجَرٍ في دعواهُم أنَّه لا يُعرَف ؛ فقد نَقَل ابنُ أبي حاتم في « الجَرح والتَّعديل » (٤/ ٢/ ٨) عن عبد الله بن أحمد ، قال : « سألتُ أبي عن هشام بن كُليبِ الذي يروِي عنه التَّورِيُّ . فقال : ثقةٌ » .

ولم أر مَن سمَّاه « هشام بن كُليبٍ » ، فلعلَّه وقع تصحيفٌ في كتاب ابن أبي حاتم ويكونُ صوابُ العبارة : « سألتُ أبي عن هشام أبي كُليبٍ » ، فيُحتَمَل حينئذٍ أن يكون أحمدُ قصد هشامَ بن عائذٍ ، ويُكْنَى أبا كُليبٍ أيضًا . فالله أعلم ، فقد أشكل عليَّ تحريرُ الفَرق بينهما .

وقد حَكَم الذَّهبيُّ على هذا الحديثِ بالنَّكارَة بناءً على جَهالَة هشامٍ أبي كُليبٍ، ووافَقَه الحافظُ في « اللِّسان »، ونَقَل فيه توثيقَ ابنِ حِبَّان ، ولم يتعرَّض لِذِكرِ توثيقِ أحمدَ ، فرُبَّما يُرجِّحُ هذا ما ذكرتُهُ أنَّ أحمدَ قصد هشام ابن عائذٍ بالتَّوثيق ، ونَقَلَه ابنُ أبي حاتمٍ في هشامٍ أبي كُليبٍ . فالله أعلم أيّ ذلك هو الصَّحيح .

وقد خُولِف هشامٌ هذا.

خالَفَه المُغيرَةُ بنُ مِقْسَمِ الضَّبِّيُّ ، فرواه عن ابن أبي نُعْم ، أنَّه سمع أبا هُريرَة ، يقولُ : نَهَى رسولُ الله عَلَيْلَةِ عن كسب الحجَّام ، وعن ثمَن الكلب ، وعن عَسْب الفَحل .

أَخرَجَه النَّسائِيُّ فِي « الكُبرَى » (٤٦٩٣) ، وفي « المُجتبَى » (٧/ ٣٠- الحرَجَه النَّسائِيُّ فِي « الكُبرَى » (٤٦٩٣) ، وفي « المُجتَبَى » (١٠ ٣٠ الله الله عَلَيْ الله عَلِي الله عَلَيْ الله عَلِيْ الله عَلَيْ الله عَلِي الله عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَيْ الله عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلِي الله عَلَيْ عَلَيْ الله عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلِي عَلَيْ عَيْ عَلَيْ عَلِيْ عَلِيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلِيْ عَلَيْ عَلِيْ عَلَيْ عَلِيْ عَلِيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ ع

وأخرَجَه أحمدُ (٢/ ٢٩٩) قال : حدَّثَنا مُحمَّدٌ _ هو غُندَرٌ _ ، حدَّثَنا مُحمَّدٌ من أبي نُعْم يُحدِّثُ _ قال شُعبَةُ ، عن المُغيرَة ، قال : سمِعتُ عُبيدَ الله بن أبي نُعْم يُحدِّثُ _ قال عبدُ الله بنُ أحمد : قال أبي : إنَّما هو عبدُ الرَّحمن بنُ أبي نُعْم ، لكنْ غُندَرٌ كنا قال _ ، أنَّه سمِع أبا هُريرَة ... فذكره ، وزاد : « وكسبَ البَغِيِّ » ، وقال في آخِرِه : « قال أبُو هُريرَة : وعَسْب الفَحل ، وهذه مِن كيسي » .

• قلتُ : هكذا وقع في هذه الرِّواية !!

والنَّهي عن « عَسْب الفَحل » ثابتُّ رفعُهُ في حديثِ أبي هُريرَة ، وأنا أخشَى أن يكُون غُندَرٌ لم يَضبط الحديثَ سَنَدًا ولا مَتنًا كما رأيتَ .

ورواه عنهُ مُحُمَّدُ بنُ بشَّارٍ على الصَّواب، ولم يَقُل في روايَته: «هذه مِن كيسي ». والله أعلم.

والصَّواب في هذا الاختِلاف على ابنِ أبي نُعْمٍ أنَّ الحديثَ مِن مُسنَد أبي هُريرَة. والله أعلم.

* خامسًا: حديثُ عليِّ بن أبي طالبٍ ملك .

أَخرَجَه عبدُ الله بنُ أَحمد في « زوائدً الْمُسنَد » (١/ ١٤٧) قال : حدَّثنا مُحمَّد بنُ يحيى ..

وأبو يَعلَى (٣٥٧)، وعنه ابنُ عَديِّ (٥/١٧٧٦) قال: حدَّثنا أَبُو خَيثَمة..

وابنُ عَديٍّ أيضًا (٥/ ١٧٧٦) عن أبي بكرٍ ابن أبي النَّضر .. والحاكمُ في « عُلُوم الحَديث » (ص٩٠٠٠) ، قالوا : ثنا عبدُ الصَّمد

ابن عبد الوارث ، أخبَرَني أبي ، ثنا الحَسَن بن ذكوانَ ، عن حبيب بن

أبي ثابتٍ ، عن عاصم بن ضَمرة ، عن عليٍّ ، أنَّ النَّبيَّ عَلَيْهُ نَهَى عن أكل كُلِّ ذي نابٍ من السِّباعِ ، وكُلِّ ذي مخلبٍ من الطَّير ، وعن ثَمَن المَيْتة ، وعن الخَمر ، والحُمُر الأهليَّة ، وكسبِ البَغِيِّ ، وعن عَسْب كلِّ ذي فَحلٍ . قال ابنُ عَديٍّ : « وهذا الحديثُ يرويه الحَسَنُ بنُ ذكوان ، عن عمرِ وابن خالد _ وعَمرُ و مترُوكُ الحديث _ ، ويُسقِطُه الحَسَنُ بنُ ذكوان من الإسناد لضعفِهِ » .

ورواية عمرو بن خالد هذه: أخرَجها أبو الحَسَن الحَمَّامِيُّ في « التَّاسع من الفَوائِد » (ق٣٥١/١) مِن طريق إبراهيم الحربيِّ، قال: ثنا أبُو مَعمَرٍ، ثنا عبدُ الوارِث، عن الحَسَن بن ذَكوَان، عن عمرو بن خالدٍ، عن حبيب ابن أبي ثابتٍ بهذا الإسناد، بالفَقرة الأخيرة منه.

وقال: «هذا حديثُ غريبٌ من حديث حبيب بن أبي ثابتٍ ، عن عاصم ابن ضَمرَة . لا أعلَمُ حدَّث به إلَّا عمرُو بنُ خالدٍ » .

ونَقَل الحاكِمُ عن مُحمَّد بن نصرٍ ، قال : « قال أبو عبد الله مُحمَّدُ بنُ نصرٍ : وهذا حديثٌ لم يَسمَعه الحسنُ بنُ ذكوانَ مِن حبيب بن أبي ثابتٍ ؛ وذلك أنَّ مُحمَّد بن يحيى حدَّثنا ، قال : حدَّثنا أبو مَعمَرٍ ، قال : حدَّثني عبدُ الوارث ، عن الحسن بن ذكوان ، عن عمرو بن خالدٍ ، عن حبيب ابن أبي ثابتٍ . وعمرٌ و هذا مُنكرُ الحديث ، فدلَّسَه الحَسَنُ عنه » انتهى .

أَمَّا معناه:

فالعَسْبُ _ بفتح العين ، وسُكُون السِّين ، المُهملَتين ، وفي آخره مُوحَّدةٌ _ ، ويقال له : العَسِيبُ أيضًا ، فهو : ماءُ الفَحلِ ، أو أُجرَة الجِمَاع .

والفَحْلُ، هو: الذَّكَرُ مِن كُلِّ حيوانٍ، فرسًا كان، أو جَمَلًا، أو تَيْسًا، أو غير ذلك، كما في « الفتح » (٤٦١/٤).

وقد اختَلَفَ العُلماءُ في تأويل هذا الحديثِ _ كما قال ابنُ بطَّالٍ في « شرح البُخاريِّ » (٦/ ٢١٤) _ . . .

فكَرِهَت طائفةٌ أَن يَستأجِر أحدٌ الفحلَ ليُنْزِيهِ مُدَّةً معلُومَةً بأجرٍ معلُومٍ . فُكِرَ ذلك عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ ، والبَرَاء بنِ عازِبِ .

وذهب الكُوفيُّون ، والشَّافعيُّ ، وأَبُو ثَورٍ إلى أَنَّه لا يَجُوزُ عَسْبُ الفحلِ ، واحتجُّوا بها مضَى من الأحاديث ، وقالُوا : هُو شيءٌ مجهُولُ لا يُدرَى أَيْنتَفَعُ به أم لا ، وقد لا يُنزِلُ .

وقال عطاءٌ: لا تأخُذ عليه أجرًا ، ولا بأس أن تُعطِي الأجرَ إذا لم تَجِد مَن يُطرقُكَ .

ورخُّص فيه الحَسَنُ ، وابنُ سِيرِينَ ، وأجازَهُ مالكٌ مُدَّةً معلُومةً .

ورحص فيه احسن، وابن هيرين، واجاره مالك مده معلومه. واحتج الأبهري بأنها بيع منفعة ، وكُلُّ ما جاز للإنسانِ أن ينتفع به جاز أن يَهَبَهُ ويُعاوِض عليه ، غير الوطء خاصَّة . وأمَّا الذي لا يُجُوزُ أخذُ العوض عليه ما لا يُجُوزُ فعلُهُ ممَّا هُو منهيٌّ عنه ، كبيع الخمر وشبهه من الأعيان المُحرَّمة والمَنافع المنوعة . قال : ومعنى نهيهِ عن عسب الفحل : هو أن يُكرِيه للعُلُوقِ ؛ لأنَّ ذلك مجهُولُ لا يُدرَى متى يعلَقُ ، ولا يَجُوزُ بيعهُ . قال : فأمَّا إذا كان إلى أجلٍ معلُومٍ أو إجارَةُ المجهُول ، كما لا يجُوزُ بيعهُ . قال : فأمَّا إذا كان إلى أجلٍ معلُومٍ أو نزواتٍ معلُومةٍ فلا بأس بذلك .

واللهُ أعلم. وانظُر « التَّوضيح » لابن المُلقِّن (١٥/ ١٠٠ - ١٠١).

٢٨١ - سُئلتُ عن حديث: « إِذَا حَضَرتُم المَيِّتَ ، فَقُولُوا خَيرًا ؟ فَإِنَّ اللَّائِكَةَ تُؤَمِّنُ عَلَى مَا تَقُولُونَ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ في « كتاب الجنائز » (٦/٩١٩) قال : حدَّثنا أبو بكرٍ ابنُ أبي شيبة ، وأبو كُريبٍ ، قالا : ثنا أبو مُعاوية ، عن الأَعمَش ، عن شَقيقٍ أبي وائلٍ ، عن أُمِّ سَلَمة مرفُوعًا: « إذا حَضَرتُم المَيِّت _ أو : المريض ... » ، والباقي مثله ، قالت أُمُّ سَلَمة : فليًا مات أبو سَلَمة ، أتيتُ النَّبيَّ عَيْنِهُ ، فقُلتُ : « يا رسُول الله ! إنَّ أبا سَلَمة قد مات » ، قال : « قُولي : اللَّهُ مَّ ! اغفر لي وله ، وأعقِبني منه عُقبَى حسنةً » ، _ قالت : _ فقُلتُ ، فأعقَبني الله مَن هو خيرٌ مِنه ، مُحمَّدًا عَيْنِهُ .

واستدرَكَه الحاكمُ (٤/ ١٦)، فَوَهِم.

وأُخرَجَهُ ابنُ ماجَهُ (١٤٤٧) ..

والطَّبَرانيُّ في « الدُّعاء » (١١٥١) ، وأبو نُعَيمٍ في « المُستخرَج على مُسلمِ » (٢٠٥٥) عن عُبيد بن غَنَّامٍ ..

وابّنُ عبد البر في « التَّمهيد » (٣/ ١٨١) من طريق مُحَمَّد بن وضَّاحٍ ، قال : قال أبو بَكرٍ بنُ أبي شيبة _ وهذا في « المُصنَّف » (٣/ ٢٣٦) _ ، قال : حدَّثَنا أبو مُعاوية بهذا الإسناد .

ولم تَقَع القِصَّة في « الْمُصنَّف ».

وأَخرَجَهُ أَحمدُ (٦/ ٢٩١) ، وابنُ سعدٍ في « الطَّبَقات » (٨/ ٨٨) ، وإسحاقُ بنُ راهَوَيه في « المُسنَد » (٩٤/١٩٠) ..

والتِّرمذيُّ (٩٧٧) قال: حدَّثنا هنَّادٌ ـ هو ابنُ السَّرِيِّ ـ ..

وابنُ ماجَهُ (١٤٤٧) قال : حدَّثَنا عليُّ بنُ مُحُمَّدٍ ..

وأبو عَوانَة في « المُستخرَج » _ كما في « إتحاف المَهَرَة » (١١٧/١٨) _ ، قال : حدَّثنا عليُّ بنُ حَربٍ ، ومُحمَّد بنُ عُبيدٍ ، قال سَبعَتُهُم : حدَّثنا أبو مُعاوية بهذا الإسناد .

قال التَّرمِذِيُّ : «حسن صحيحٌ ».

وأُخرَجَهُ أَبُو دَاوُد (٢١١٥) ..

وابنُ حِبَّان (ج٧/ رقم ٣٠٠٥) ، وابنُ عساكِر في « تاريخ دمشق » (١٩٧/ ٣٩) عن الفضلُ بنُ الحُبَابِ ، قالا : ثنا مُحُمَّدُ بنُ كثيرٍ، قال : أخبَرَنا شُفيانُ الثَّوْرِيُّ ، عن الأعمش بهذا الإسناد .

وتابعه عبدُ الرَّزَّاق، فرَوَاه عن الثَّوْريِّ بهذا الإسناد، دون القصة.

أُخرَجَه أَهمُدُ (٦/ ٣٢٢)..

والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٣٢/ رقم ٧٢٢) ، وفي « الدُّعاء » (١١٤٨) قال : حدَّثنا إسحاقُ بنُ إبراهيم الدَّبَرِيُّ ، قالا : ثنا عبدُ الرَّزَّاق _ وهذا في « مُصنَّفه » (ج٣/ رقم ٢٠٦٦) _ .

وأَخرَجَه الطَّبَرانيُّ في « الدُّعاء » (١١٤٨) من طريق عبد الصَّمَد بن حسَّان ، عن الثَّوْريِّ بهذا .

وأخرَجَه أَبُو عَوَانة، عن أبي داوُد الحَفْرِيِّ عُمرَ بنِ سعدٍ ..

وأَبُو بَكْرِ الشَّافِعِيُّ فِي (الغَيلانيَّات) (٨٦٣، ٨٦٤) ، ومِن طريقِه الشَّجَرِيُّ فِي (الأمالي) (١/ ٢٥٢، و٢/ ٢٨٧) عن أبي حُذيفة النَّهدِيِّ ، كلاهُما عن الثَّوريِّ بهذا .

وأَخرَجَه النَّسَائيُّ في « الْمُجتبَى » (٤/ ٤ - ٥) ، وفي « عَمل اليوم واللَّيلة » (٢٠٦٩) قال: أَخبَرَنا مُحمَّدُ بنُ المُثنَّى ..

وأحمدُ في « المُسنَد » (٦/٦) ، قالا : ثنا يحيى بنُ سعيدِ القَطَّانُ ، عن الأعمش بهذا الإسناد بتهامه .

وأَخرَجَه أَحمدُ (٦/٦/٣)، وأبو عَوانَة _ كما في « إتحاف المَهَرة » (١٧/ ١٨) _، عن عبد الله بنِ نُميرٍ ..

وأبو يَعلَى (ج١٢/رقم ٢٩٦٤) ، وابنُ أبي خَيثَمةَ في « تاريخِه » (٤٤٥٧) من طريق جرير بن عبد الحميد ..

وأَبُو عُوانَة ، عن وكيع بن الجرَّاح ..

وإسحاقُ بنُ راهَوَيه (١٩٠٧/ ٩٣) قال: أخبَرَنا عيسَى بنُ يُونُس.. وأَبُو الشَّيخ فِي « طَبَقات الْمُحدِّثين » (٦٨٣) عن سعيد بن زكريَّا .. والطَّبَرانيُّ فِي « الدُّعاء » (١١٤٩) ، وفي « الصَّغير » (٦٣١) من طريق عيسى بن الضَّحَاك ..

وعبدُ بنُ مُميدٍ في « المُنتخَب » (١٥٣٧) ، وابنُ سعدٍ في « الطَّبقات » (٨٨ /٨) ، والبَيهقِيُّ (٣/ ٣٨٣–٣٨٤) عن عبيد الله بن مُوسَى .. والطَّبَرانيُّ في « الدُّعاء » (١١٥٠) من طريق أبي إسحاق الفَزَارِيِّ ،

جميعًا عن الأعمش بهذا الإسناد.

وأخرَجَه الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (٧٢٥) من طريق واصلِ الأحدب .. وفي « الدُّعاء » (١١٥٢) من طريق عاصم بن بَهدَلة ، كلاهما عن أبي وائلِ بهذا الإسناد ، ببعض اختصارٍ .

قال التَّرِمِذِيُّ : « هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ » .

ويرويه قَبيصةُ بنُ ذُؤيبٍ ، عن أُمِّ سَلَمَة ، قالت : دخَلَ رسولُ الله عَلَيْكُهُ على أبي سَلَمَة وقد شَقَّ بصرُهُ ، فأغمَضَه ، ثمَّ قال : « إنَّ الرُّوح إذا قُبض تَبِعَه البَصَرُ » ، فضج ناسٌ من أهله ، فقال : « لا تَدْعُوا على أنفُسِكُم إلّا بخيرٍ ؛ فإنَّ الملائِكة يُؤمِّنُون على ما تَقُولون » ، ثُمَّ قال : « اللهمَّ ! اغفِر لأبي سَلَمَةً ، وارفَع دَرَجته في المَهدِيِّين ، واخلُفهُ في عَقِبه في الغابرين ، واغفِر لنا وله يا ربَّ العالمَين . اللهُمَّ ! افسَح في قَبرِه ، ونوِّر له فيه » . أَخرَجَه مُسلمٌ في « الجنائز » (٧/٩٢٠) ، وأَبُو عَوانة في « المُستخرَج » ـ كما في « إتحاف المَهَرة » (١٨/ ١٥٥) ـ ، وابنُ ماجَهْ (١٤٥٤) ، وأحمدُ (٦/ ٢٩٧)، وأبو يعلَى (٧٠٣٠)، ومن طريقِه المزِّيُّ في « التَّهذيب » (١٩/ ٢٦-٢٦) ، وابنُ حِبَّان (٤١) ، والطّبَرانِيُّ في « مُسنَد الشَّامِيّين » (٢١٤٣) ، وفي « الدُّعاء » (١١٥٤) ، والدَّارَقُطنيُّ في « العِلل » (١٥/ ٢٠٨) ، والبَيهَقِيُّ في « السُّنن الكبير » (٣/ ٣٨٤-٣٨٥) ، وفي « الصَّغير » (١٠١٨)، وفي « المَعرِفة » (٥/ ٢١٦) عن مُعاوية بن عمرِو ، ثنا أَبُو إسحاق الفَزاريُّ ، عن خالدٍ الحذَّاءِ ، عن أبي قِلابَة ، عن قَبيصَةَ بنِ ذُؤيبِ بهذا .

وأخرَجَه أبو داوُد (٣١١٨) ، وأبو عَوَانَة في « المُستخرَج » ، والطَّبَرانيُّ

في «الكبير» (ج٢٣/ رقم٧١٦)، عن عبد المَلِك بن حبيبٍ أبي مروان.. والنَّسائيُّ في «الكُبرى» (٨٢٨٥) عن أبي صالحٍ محبوب بن موسَى الفرَّاءِ..

والطَّبَرانيُّ في «الكبير» (ج٣٦/رقم٢١٧)، وأبو نُعَيمٍ في «المستخرَج» (٢٠٥٩)، والمِزِّيُّ في «التَّهذيب» (٢٦/١٩) عن المسيَّب بن واضح، ثلاثتُهم عن أبي إسحاق الفَزَاريِّ إبراهيمَ بنِ مُحمَّد بن الحارث بهذا الإسناد.

وتُوبِع أبو إسحاقَ الفَزَارِيُّ ..

فأخرَجَه مُسلمٌ (١٩٢٠)، وأبو نُعَيم في « الْمُستَخرَج » (٢٠٦٠)، وفي والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (٧١٣)، وفي « مُسنَد الشَّاميِّين » (٢١٤٤)، وفي « الدُّعاء » (١١٥٥)، والدَّارَقُطنيُّ في « العِلل » (١١٥٥) عن عُبيد الله بن الحَسَن ..

والدَّارقُطنِيُّ في «العِلل» (١٥/ ٢٠٩)، والطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (٧١٤)، والطَّبَرانِيُّ في «الكبير » (٧١٤)، وفي « مُسنَد الشَّامِيِّين » (٢١٤٥) عن مَحلَد بن هلالٍ ، كلاهُما عن خالدٍ الحَدَّاء بهذا الإسناد .

• قلتُ : هكذا رواه موصولًا : أبو إسحاق الفَزَاريُّ ، وعُبيدُ الله بن الحسنِ ، ونَحَلَدُ بنُ هلالٍ .

وخَالَفَهُم سُفيانُ الثَّورِيُّ ، فرواه عن خالدٍ الحذَّاءِ ، عن أبي قِلابة ، عن قبيصَة بنِ ذُؤيبٍ ، أنَّ رسول الله عَيُّكُ ... وساق نَحوَه ، هكذا مُرسَلًا . أخرَجَه ابنُ سعدٍ في « الطَّبَقات » (٣/ ٢٤١) قال : أخبَرَنا وكيعُ بنُ أخرَجَه ابنُ سعدٍ في « الطَّبَقات » (٣/ ٢٤١) قال : أخبَرَنا وكيعُ بنُ

الجرَّاح، والفَضلُ بنُ دُكَينٍ، ومُحمَّدُ بنُ عبد الله الأَسَدِيُّ ، عن الثَّوريِّ ، جهذا .

وروايةُ الجَمَاعَة أرجَحُ ، ولعلَّ سُفيانَ قصَّر في إسنادِهِ . وخُولِف خالدٌ الحذَّاءُ ..

وابنُ سعدٍ في « الطَّبَقات » (٣/ ٢٤١-٢٤٢) عن حَمَّاد بن زيدٍ ، كلاهُما عن أَيُّوب ، عن أبي قِلابة بهذا .

ولعلَّ التَّقصيرَ في وصله مِن أَيُّوبَ ؛ فقد كان شديدَ العُوَاءِ في رفع الحديثِ ، وقد ورث هذا مِن شيخِه مُحَمَّدِ بنِ سيرين ، رحمها الله تعالى . وقد رواه الزُّهريُّ ، عن قبيصة بنِ ذُؤيبٍ ، قال : لمَّا حَضَرَت أبا سَلَمَة ابن عبد الأسد الوفاة ، حَضَرَه النَّبيُّ عَيْسَةٍ ، وبينَهُ وبينَ النِّساء سِترٌ مستُورٌ ،

فَبَكَينَ ، فقال رسول الله عَيْسِكُمْ : « إِنَّ الميِّتَ يَحضُرُ ويُؤَمِّنُ على ما يقولُهُ أهلُهُ . وإِنَّ الميت يَعضُرُ ويُؤَمِّنُ على ما يقولُهُ أهلُهُ . وإِنَّ البَصَر لَيَشخَصُ للرُّوح حين يُعرَجُ بها » ، فليَّا قاظَت نَفسُه بسط النَّبيُّ عَيْسِهُ كَفَيه على عينيه فأغمَضَهُما .

أَخرَجَهُ ابنُ سعدٍ (٣/ ٢٤١) عن ابن أبي ذئبٍ ، ويُونُس بن يزيد . . والشَّافِعِيُّ في « المُسنَد » (١/ ٢٠٧) ، ومِن طريقِهِ البَيهَقِيُّ في « المعرفة » والشَّافِعِيُّ في « المُسنَد » (١/ ٢٠٧) ، والبَغوِيُّ في « شَرح السُّنَّة » (٥/ ٢٩٩) قال : أَخبَرَنا إبراهيم بنُ سعد بن إبراهيم ، ثلاثتُهُم عن الزُّهريِّ بهذا .

وقد اختُلِف على هؤلاء في إسناده .

فرواه يزيدُ بنُ هارون ، عن ابن أبي ذئبٍ ، عن الزُّهريِّ ، عن قبيصَة مُرسَلًا كما مَرَّ عند ابن سَعدٍ .

ورواه مَعنُ بنُ عِيسى ، ومُحَمَّدُ بنُ إسماعيل بن أبي فُديكٍ ، قالا : أخبَرَنا ابنُ أبي ذئبٍ ، عن الزُّهريِّ ، عمَّن سمع قبيصَةَ بنَ ذُؤيبٍ أخرَجه ابنُ سعدٍ أيضًا (٣/ ٢٤١).

وذكر الدَّارَقُطنِيُّ أَنَّ يُونُس رواه عن الزُّهريِّ ، قال : أخبَرَني مَن سمع قبيصة بن ذُؤيبِ

وأمَّا إبراهيمُ بنُ سعدٍ ، فرواه عنه الشَّافِعيُّ كما مرَّ .

وخالَفَه الحُسَينُ بنُ سيَّارِ الحَرَّانيُّ ، فرواه عن إبراهيم بن سعدٍ ، عن الزُّهريِّ ، عن قَبيصة ، عن أُمِّ سَلَمة .

ذَكَرَه الدَّارَقُطنيُّ في « العِلل » (١٥/ ٢٠٧).

وابنُ سيَّارٍ هذا هو آخِر مَن روَى عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ .

۱۲٤ مـ رجب ۱۲۲

وذَكر الدَّارَقُطنيُّ أيضًا أنَّ ابنَ عُيينَة رواه عن مَعمَر ، عن الزُّهرِيِّ ، فأرسَلَه ، ولم يَذكر قبيصة في إسنادِه . ورجَّح أنَّ أشبَه هذه الوُجُوهِ مِن حديث الزُّهريِّ : « الزُّهريُّ ، عمَّن سمع قبيصة بنَ ذُؤيبٍ ، أنَّ النَّبيَّ حديث الزُّهريِّ : « الزُّهريُّ الطَّريقَ المَوصولَ الذي أخرَجَهُ مُسلِمُ وَغيرُهُ . والحمدُ لله ربِّ العالمين .

﴿ تنبيه ﴾

قال الذَّهَبِيُّ في « تلخيص المُستدرَك » : « قلتُ : خ م ، إن لم يَكُونا أخرجاه » انتهَى ، كذا قال ! وقد رأيتَ أنَّ البُخاريَّ لم يُخَرِّجه .

٢٨٢ - سُئلتُ عن حديثِ : عن ابن عبَّاسٍ : « إِنَّهَا أُمِرتُم بِالطَّواف بالبيت ، ولم تُؤمّرُوا بدخُولِه » .

• قلتُ : هذا الحديث صحيحٌ .

فقد أخرَجَهُ مُسلِمٌ في « الحَجِّ » (١٣٣٠ / ٣٩٥) قال : حدَّ ثَنا إسحاقُ ابنُ إبراهيم ، وعَبدُ بن مُميدٍ ، جميعًا عن ابن بكرٍ ، قال عَبدُ : أَخبَرَنا مُحمَّدُ ابنَ عَبَّاسٍ ، ابن بكرٍ ، أخبَرَنا ابنُ جُريجٍ ، قال : قُلتُ لعطاءٍ : أَسَمِعتَ ابنَ عبَّاسٍ ، يقُول : « إِنَّما أُمِرتُم بالطَّواف ، ولم تُؤمَرُوا بدُخُولِه » ؟ قال : لم يَكُن يَنهَى عَنْ دُخُوله ، ولكنِّي سمعتُه يقول : أخبَرَنِي أُسامةُ بنُ زيدٍ ، أنَّ النَّبيَّ عَيَّكُ عَنْ يَنهَى عَن دُخُوله ، ولكنِّي سمعتُه يقول أَ: أخبَرَنِي أُسامةُ بنُ زيدٍ ، أنَّ النَّبيَّ عَيَّكُ لَا لَمْ عَن دُخُوله ، ولكنِّي سمعتُه يقول أَ: أخبَرَنِي أُسامةُ بنُ زيدٍ ، أنَّ النَّبيَّ عَيَّكُ لَاللَّهُ لَا مَا دَخَل البيتَ دعا في نواحيه كُلِّها ، ولم يُصلِّ فيه ، حتَّى خَرجَ ، فلمَّا خرجَ ، رَكعَ في قُبُلَ البيتِ ركعتين ، وقال : « هذه القبلةُ » . قُلتُ له : ما نواحيها ؟ أَفِي زواياها ؟ قال : بل في كُلِّ قبلةٍ مِن البيت .

وأخرَجَهُ البَيهَقِيُّ (٢/ ٣٢٨) من طريق أحمد بن سَلَمة ، ثنا إسحاقُ ابنُ إبراهيم بهذا الإسناد .

وأَخرَجَه ابنُ خُزَيمَة (٣٠٠٣، ٢٥٠٣) ..

والبَيهَقِيُّ (٢/ ٣٢٨) من طريق أحمد بن سهل بن بَحرٍ ، قالا : ثنا مُحمَّدُ بنُ بَكرٍ بهذا الإسناد .

وأَخرَجَه أبو القاسم البَغَوِيُّ في « مُسنَد أُسامة » (٢٥، ٣٤) من طريق

هارُون بن عبدالله ، قال : حدَّثَنا مُحمَّدُ بنُ بَكرٍ بهذا الإسناد .

وأخرَجَهُ أحمد (٥/ ٢٠٨)..

وأبو القاسم البَغَوِيُّ في « مُسنَد أُسامة » (٢٤) من طريق زُهير بن حربِ، قالا: ثنا رَوْحُ بنُ عُبادة، ثنا ابنُ جُريج بهذا الإسناد.

وأَخرَجَهُ أبو القاسم البَغَوِيُّ في « مُسنَد أُسامة » (١٩) من طريق يعقُوب بن إبراهيم ..

والطَّحَاوِيُّ في « شَرح المعاني » (١/ ٣٨٩) قال : حدَّثنا أبو بَكْرَةَ بَكَّارُ ابنُ قُتَيبة القاضي ..

وابنُ حِبَّان (ج٧/ رقم ٣٢٠٨) من طريق مُوسَى بن مُحَمَّد بن حَيَّان ، قالوا: ثنا أبو عاصمِ الضَّحَّاكُ بنُ مَحَلَدٍ ، ثنا ابنُ جُريجِ فذَكَر مِثلَه .

وأَخرَجَهُ البَغَوِيُّ (٣٣) مِن طريق عليِّ بن شُعيبٍ ، ثنا عبدُ المَجِيد ، قال : أَخبَرَنا ابنُ جُريج مثلَه سواء .

كذا رواه عليُّ بنُ شُعيبٍ ، عن عبد المَجِيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّادٍ . وخالَفَهُ حاجبُ بنُ سُلِيهان المَنْبِجِيُّ ، فرواه عن ابن أبي رَوَّادٍ ، قال : حدَّثنا ابنُ جُريجِ ، عن عطاءٍ ، عن أسامة .

فسقط ذِكرُ ابن عبَّاسِ.

أَخرَجَه النَّسَائِيُّ في « المُجتبَى » (٥/ ٢١٨).

وراجَعتُ « أطراف المِزِّيِّ » (١/ ٤٨) ، فوجَدتُه نصَّ على سُقُوط ذِكر ابن عبَّاسٍ في رواية ابن أبي رَوَّادٍ .

ولكن رأيتُهُ في « السُّنَن الكُبرَى » (٢/ ٣٩٣) للنَّسَائِيِّ ، بذات الإسناد

الواقع في « المُجتبَى » ، فذَكَر ابنَ عبَّاسٍ في إسناده ، وهذا الموضعُ يَحتاجُ إلى تحريرٍ . والله أعلم .

وقد وقع في هذا الحديث اختلافٌ آخرُ في إسناده.

فأخرَجَهُ البُخارِيُّ فِي « كتاب الصَّلاة » (١/١٥) قال : حدَّثنا السَّلاة » (١/١٥) قال : حدَّثنا عبدُ الرَّزَّاق ، أخبَرَنا ابنُ جُريج ، عن عطاء ، قال : سمِعتُ ابنَ عبَّاسٍ ، قال : لمَّا دَخَل النَّبيُّ عَيِّلِهُ البيت ، عطاء ، قال : سمِعتُ ابنَ عبَّاسٍ ، قال : لمَّا دَخَل النَّبيُّ عَيِّلِهُ البيت ، دعا في نواحيه كُلِّها ، ولم يُصلِّ حتَّى خَرَج منه ، فلمَّا خَرَج رَكَع ركعتين في قبُلِ الكَعبَة ، وقال : « هذه القِبلةُ » .

وأَخرَجَهُ البَغَوِيُّ فِي « شرح السُّنَّة » (٢/ ٣٣٤) من طريق البُخاريِّ .

• قلتُ : كذا رواه إسحاقُ بنُ نَصرٍ ، شيخُ البُخاريِّ ، عن عبد الرَّزَّاق ، فَجَعَلَه من مُسند ابن عبَّاسِ .

وخالَفَهُ آخَرُون ، فرَوَوهُ عن عبد الرَّزَّاق ، عن ابن جُريجٍ ، عن عطاءٍ ، عن ابن عبَّاسِ ، عن أسامة بن زيدٍ .

فأخرَجَهُ النَّسائيُّ (٥/ ٢٢٠-٢٢١) قال : أخبَرَنا أبو عاصمٍ خُشَيْشُ ابنُ أصرَمَ النَّسائيُّ ..

وأحمدُ (٥/ ٢٠١، ٨٠٢) ..

وابنُ خُزَيمة (٤٣٢) قال : حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ يحيى ، قالوا : ثنا عبدُ الرَّزَّاق _ وهذا في « مُصنَّفه » (٥/ ٧٨/ ٥٠) _ قال : أخبَرَنا ابنُ جُريحٍ بهذا الإسناد . وعِنده زيادةٌ في آخِرِه .

فقد رَوَاه عن عبد الرَّزَّاق : خُشَيشُ بنُ أَصرَم ، وأحمدُ بنُ حَنبَلٍ ،

و مُحُمَّدُ بنُ يحيى الذُّهِ لِيُّ ، وإسحاقُ بنُ إبراهيم الدَّبرِيُّ .

وذَكَر الحافظُ في « الفتح » (١/١٠٥) أنَّ الإسهاعيليَّ وأبا نُعيمٍ ، رَوَيَاهُ

في « المُستخرَج » ، مِن طريق إسحاق بن رَاهَوَيهِ .

كُلُّ هؤلاء، جَعَلُوه من مُسنَد أُسامة، خِلافًا لإسحاقَ بن نَصرٍ.

ورجَّح الحافظُ روايةَ الجماعة .

واللهُ أعلَمُ .

٣٨٢ - سُئلتُ عن صُحَّة ومعنى حديث: « تَعِسَ عبدُ الدِّينَارِ ، تَعِسَ عَبدُ الدِّينَارِ ، تَعِسَ عَبدُ الدِّينَارِ ، تَعِسَ عَبدُ الدِّرهَمِ والقَطِيفَةِ ، تَعِسَ وَانتكَسَ ، وَإِذَا شِيكَ فَلَا انتَقَشَ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَه البُخاريُّ في « الجِهاد » (٢/١٨) ، وفي « الرِّقاق » (٢٦١/١٤) ، ومن طريقه البَغَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (٢٦١/١٤) ، وابنُ حِبَّان (٣٢١٨) ، والبَيهَقِيُّ (٩/١٥٩، وابنُ حِبَّان (٣٢١٨) ، والبَيهَقِيُّ (٩/١٥٩، وابنُ عِبَّانٍ ماجَهْ (٢٤٥/١) من طُرُقٍ عن أبي بَكرٍ بنِ عيَّاشٍ، عن أبي حَصِينٍ - بفتح الحاء الله مَلة - عُثمانَ بنِ عاصم ، عن أبي صالح ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا فذكره ، وبقيتُهُ : « ... والحَمِيصَة ، إن أُعطِي رَضِي ، وَإِن لَم يُعطَ لَم يَرضَ » . وأخرَجَهُ البُخاريُّ في « الجِهاد » (١/١٨) ، ومن طريقه البَغوِيُّ وأخرَجَهُ البُخاريُّ في « الجِهاد » (١/١٨) ، ومن طريقه البَغوِيُّ عبد الله بن دينارٍ ، عن أبيه ، عن أبي صالحٍ بهذا الإسناد ، بالسِّياق الذي عبد الله بن دينارٍ ، عن أبيه ، عن أبي صالحٍ بهذا الإسناد ، بالسِّياق الذي ذكره السَّائل .

وعَمْرُ و ، شيخُ البُخاريِّ ، هو ابنُ مرزُوقٍ .

وقد أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٢٥٩٥) قال : حدَّثَنا أبو مُسلِمٍ كَشِّيُّ .. والقَطِيعِيُّ في « الفوائد » ، ومن طريقه الشَّجَرِيُّ في « الأمالي » (١٥٤/٢) قال : حدَّثنا إبراهيمُ بنُ عبد الله البَصِرِيُّ ، قالا : ثنا عَمْرُو ابن مرزُوقٍ بهذا الإسناد .

وأخرَجَهُ ابنُ ماجَهُ (٤١٣٦) من طريق صَفوان بن سُلَيمٍ ، عن عبد الله ابن دينارِ بهذا .

• قلتُ : كذا رواه عبدُ الرَّحمن بن عبد الله بن دينارٍ ، وصفوانُ بنُ سليمٍ ، عن عبد الله بن دينارٍ ، فجعلاه من مُسنَد أبي هُريرَة .

وخالَفَهُما الحَسَنُ بنُ دينارٍ ، فرواه عن عبد الله بن دينارٍ ، عن ابن عُمَر مرفُوعًا .

أَخرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ فِي « الكامل » (٢/ ٢١٧، و٦/ ٢٢٧٢) ، عن مُحمَّد ابن مُنَاذِرٍ ، ثنا الحَسَنُ بنُ دينارِ بهذا .

وهذه مخُالَفةٌ لا قيمة لها ؛ ومُحُمَّدُ بنُ مُناذِرٍ قال فيه ابنُ مَعِينٍ : « لا يَروِي عنه مَن فيه خيرٌ » ، وقال ابنُ عَديِّ : « لم يَكُن من أصحاب الحديث ، وكان الغالبُ عليه المُجُونُ واللَّهوُ » .

والحَسَنُ بنُ دينارٍ متروكُ الحديث.

والصّواب أنَّ الحديث من مُسنَد أبي هُريرة.

وقد رواه عَمْرُو بنُ عبد الغَفَّار الفُقَيمِيُّ ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي صالح ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا .

أَخرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ (٥/١٧٩٦) ، وقال : « هذا غيرُ محفوظٍ عن الأعمش » ؛ وعِلَّتُهُ الفُقَيمِيُّ هذا ؛ فإنَّهُ متروكٌ .

وأخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٧٧٠) عن أبي حازم .. والخطيبُ في « تاريخه » (٨/ ٥٣) عن الحَسَن البصريِّ ، كلاهما عن أبي هُريرَة .

ولا يَصِحَّان جميعًا .

والتَّعويل على رواية البُخاريِّ. واللهُ أعلَمُ.

ومعنى الحديث ..

خَابَ و خَسِر مَن جَعَل جَمعَ المال هَمَّهُ وَوَكَدَهُ ، فلا يَصدُرُ إلَّا عنه ، ولا يَزِنُ النَّاسَ إلَّا به ، ولذلك عبَّر عنه بالعَبد ، ولم يَقُل : « مالك الدِّينار » ، ولا : « جامع الدِّينار » ؛ ليُؤذِن بانغِمَاسِه في مَحَبَّة الدُّنيا وشَهَواتها ، كالأسير الذي لا يَجدُ خَلاصًا .

ومعنى: « وإذا شِيكَ فلا انتَقَشَ » ، فهذا دُعاءٌ عليه ، أنَّهُ إذا دَخَلَت فيه شَوكَةٌ لم يَجِد من يُخرِجُها له بالمنقاش . والله أعلَمُ.

٢٨٤ - سُئلتُ عن حديث: « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُم الرَّكعَتَينِ قَبلَ الصُّبحِ، فَلْيَضطَجع عَلَى جَنبِهِ الأَيمَنِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ أَبُو دَاوُد (١٢٦١) ، ومن طريقه البَيهَقِيُّ (٣/ ٤٥) قال : حدَّثَنا مُسدَّدٌ ، وأبو كاملِ ، وعُبيدُ الله بنُ عُمَر بن مَيسَرة ..

وابنُ حزم في «المُحلَّى » (١٩٦/٣) عن أبي داوُد، عن عُبيد الله وحدِه.. والتِّرمِذِيُّ (٢٢٤) ، ومن طريقه البَغَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (٣/ ٤٦٠ - ٤٦١) ، وابنُ خُزيمةَ (١١٢٠) ، وابنُ حِبَّان (٢٤٦٨) ، وابنُ عساكرَ (٢٤٦٨) عن بِشر بن مُعاذٍ العَقَدِيِّ ..

وأحمدُ في « مُسنَده » (٢/ ٤١٥) قال : حدَّثنا عَفَّانُ _ هو ابن مُسلِم _ ، قالُوا : ثنا عبدُ الواحد بنُ زيادٍ ، ثنا الأعمشُ ، عن أبي صالحٍ ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا .

زاد أبو داوُد ، وابنُ خُزيمة ، وابن حِبَّان : فقال له مَرْوان بن الحَكَم : « أَمَا يُجِزِئُ أَحدَنا ممشاهُ إلى المسجد حتى يَضطَجع على يمينيه ؟ » ، _ قال عُبيد الله في حديثه : _ قال : « لا » ، فبَلَغَ ذلك ابنَ عُمر ، فقال : « أَكثر أبو هُريرَة على نَفسِه » ، _ قال : _ فقيل لابن عُمَر : « هل تُنكِرُ شيئًا ممَّا يقولُ ؟ » ، قال : « لا ، ولكنَّهُ اجتَرَأً ، وجَبُنَّا » ، _ قال : _ فبَلغ ذلك أبا هُريرَة ، قال : « فها ذَنبِي إن كُنتُ حِفِظتُ ونَسَوْا ؟! » .

• قلتُ : وهذا إسنادٌ ظاهرهُ الصِّحَّةُ .

ولكن أعلَّه البَيهَقِيُّ ، ونقل ابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (٨/ ١٢٦) ، عن الأثرم ، قال : « سمِعتُ أحمد بن حَنبلِ ، يُسألُ عن الاضطجاع بعد رَكعَتَي الفَجر ، فقال : ما أفعلُه أنا . قيل له : لِمَ لم تَأْخُذ به ؟ قال : ليس فيه حديثُ يَثبُتُ . قلتُ له : حديثُ الأعمش ، عن أبي صالحٍ ، عن أبي هُريرَة ؟ قال : رواه بعضُهم مُرسَلًا » انتهى .

وقال الذَّهَبِيُّ في « الميزان » (٢/ ٢٧٢) ، في ترجمة « عبد الواحد » : « احتَجَّا به في الصحيحين ، وتَجَنَّبا تلك المناكير التي نُقِمت عليه ، فيُحدِّث عن الأعمش بصيغة السَّماع ، عن أبي صالح ، عن أبي هُريرة ، مرفُوعًا وذكر هذا الحديث ، وعزاه إلى أبي داوُد . » .

وهذا التَّصريح بالتَّحديث ، الذي ذَكَره الذَّهَبِيُّ ، لم أَقِف عليه عِند أحدٍ من المُخَرِّجين .

وقد ذَكر العُقيليُّ في « الضَّعفاء » (٣/ ٥٥) ، عن أبي داوُد الطَّيَالِسِيِّ ، وذُكر عنده عبدُ الواحد بنُ زيادٍ ، فقال : « عَهد إليَّ نقلَ أحاديثَ كان يُرسِلُها الأعمشُ ، فوصَلَها كُلَّها ، يقولُ : حدَّثَنا الأعمشُ ، قال : حدَّثَنا الأعمشُ ، قال : حدَّثَنا الأعمشُ ، قال : حدَّثَنا الأعمش عن عُنا وكذا » ، فهذا يدلُّ على أنَّ عبد الواحد وَهِمَ في حديث الأعمش عن مُجاهدٍ خاصَّةً ، وكان الأعمشُ إذا رَوَى عن صغار شُيوخِه ، مثلَ مُجاهدٍ ، أكثرَ من التَّدلِيس ، بخلاف روايتِه عن أبي صالح ، فإنَّه من جُلَّة شُيوخه ، ثُمَّ هو مُكثِرٌ عنه ، حتَّى استثناه الذَّهَبيُّ ، مع غيره ، مِنَّن يَروِي عنهُم الأعمشُ عنه بالعَنعَنة ، يَروِي عنهُم الأعمشُ عنه بالعَنعَنة ،

كما تراه في ترجمة الأعمش من « الميزان ».

أُمَّا ما رواه العُقيليُّ ، عن يحيى بن سعيدٍ القَطَّان ، قال : « ما رأيتُ عبدَ الواحدِ بنَ زيادٍ يَطلُبُ حديثًا قطُّ بالبصرة ، ولا بالكُوفَة ، وكُنَّا نَجلِسُ على بابِه يومَ الجُمُّعة بَعد الصَّلاة ، أُذاكِرُه حديثَ الأعمش ، لا يَعرِفُ منه حرفًا » ، فهذا مُقابَلُ بقول ابن مَعِينٍ ، وسُئِل عن أَثبتِ أصحاب الأعمش بعد سُفيانَ وشُعبَة ، فقال : « أبو مُعَاويةَ الضَّرير ، وبعده عبدُ الواحد بنُ زيادٍ » ، وقد احتجَّ به الشَّيخانِ في حديثه عن الأعمش ، ولم يَقُم دليلٌ على أنَّ أحدًا من أصحاب الأعمش الكبار خالَفَهُ في هذا الحديث ، فإنْ وَجَدنَا عَمِلنَا بمُقتَضَاه ، فلُو رَوَاه مَن هو أثبتُ مِن عبد الوَاحد بن زيادٍ ، عن الأعمش ، فأرَسلَهُ ، كما وقع في كلام أحمد ، حكَمنَا لهذا الثّبت عَلَيه ، إلّا أن يقوم مانعٌ . وقولُ أحمد : « رواه بعضُهم مُرسَلًا » ، فلا نَدرِي من هذا « البعض » ، وهل يُقدُّم عَلَى عبدِ الواحد، أم لا.

وأمَّا قولُ المُنذِرِيِّ في « تهذيب سُنَن أبي داوُد » (٧٦/٢): « قيل: إنَّ أبا صالح لم يَسمَع هذا الحديث من أبي هُريرَة ، فيكونُ مُنقَطِعًا » .

فقد سَّبَقَهُ إلى ذلك أبو بَكر ابنُ العَرَبِيِّ ، فقال في « عارضة الأَحوَذِيِّ » (٢ / ٢) : « وحديثُ أبي هُريرَة معلولٌ ، لم يَسمَعهُ أبو صالحٍ من أبي هريرة ، وبين الأعمش وأبي صالح كلامٌ » ا.ه. .

فأمَّا القولُ بأن أبا صالَّحٍ لم يَسمَعهُ مِن أبي هُريرَة ، فلم أَقِف على قَائِلِه مِن أَبِي هُريرَة ، فلم أَقِف على قَائِلِه مِن أَئمَّة الحديث الكِبار ، ولا على دَلِيلِه .

وابنُ العَرَبِيِّ عِلَى فليسَ مِن أُحلَاسِ هذا العِلم، وله أوهامٌ في تَوالِيفِه،

في التَّصحيح والتَّضعيف، والكلامِ على عِلَل الحديثِ.

وقد صحَّحه التِّرمذِيُّ ، وابنُ حزمٍ في « الْمحلَّى » (١٩٦/٣) ، لكنَّه اشتَطَّ في الاستدلال به على فَرضِيَّة الضَّجْعَةِ بعد ركعَتَيْ الفجر .

وصحَّحَهُ أيضًا من المُتَأخِّرين النَّوَوِيُّ في « شرح مُسلِم » (١٩/٦) ، وفي « المجمُّوع » (٢٨/٤) على شرط الشَّيخين ، وقال في « رياض الصَّالحين » (ص٣٤٣) ، وفي « الخُلاصَة » (١٩/٢٥) : « رواه أبو داوُد ، والتِّرمِذِيُّ ، بأسانيدَ صحيحةٍ » .

كذا قال! وهي عِبارةٌ ، يُكثِرُ منها النَّوَوِيُّ ، ولا معنى لها ؛ وليس للحديث عندَهُمَا إلَّا هذا الإسنادُ الواحدُ .

وصحَّحَهُ أيضًا الشَّيخُ المُحقِّق أبو الأشبال أحمد شاكر ، وشيخُنا الألبانيُّ في «صحيح الجامع» (١٧١/١).

وقد أعلَّه البَيهَقِيُّ بأنَّ مُحُمَّدَ بن إبراهيم التَّيمِيَّ رواه عن أبي صالح، قال: سَمِعتُ أبا هُريرَة يُحُدِّثُ مَرْوان بن الحكم، وهو على المدينة، أنَّ رسُول الله عَلَيْلَة كان يَفصِلُ بين ركعتيه مِن الفَجر وبين الصُّبح بِضَجْعَةٍ على شِقِّه الأيمن.

وقد تابعه سُهيلُ بنُ أبي صالحٍ ، عن أبيه بهذا الإسناد .

أَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي « الكُبرَىِ » (١/ ٤٥٥) ، عن أبي كُدَيْنَةَ يجيى بن لُهُلَّب..

وابنُ ماجَهْ (١١٩٩) عن شُعبة ، كلاهُمَا عن سُهيل بن أبي صالح بهذا . قال البَيهَقِيُّ : « وهذا أُولَى أن يَكُون مَحَفُوظًا ؛ لُوافَقَتِه سائرَ الرِّوايات ،

عن عائشة وابنِ عبَّاسِ » ا.هـ.

والأعمشُ أَثبَتُ مِنهُما في أبي صالحٍ.

فإن قُلتَ : نعم ! ولكنَّ الشأنَ في الرَّاوِي عنه ، وهو ابنُ زيادٍ .

قلنا: نعم! وقد قَدَّمنا لك أنَّهُ أحدُ الأثبات في الأعمش ، كما قال ابنُ مَعِينٍ ، فالصَّوابُ الحُكمُ له ، حتَّى يظهر لنا أنَّهُ قد خالفه من هو أَمكنُ مِنه .

فالرَّاجِح عِندي صِحَّةُ الحديث ، بالشَّرط المذكُور . واللهُ أعلَمُ .

١٨٥ – سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ اللهَ كَتَبَ كِتَابًا ، قَبلَ أَن يَخلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضَ بِأَلفَيْ عَام ، أَنزَلَ مِنهُ آيَتَينِ ، خَتَمَ بِهَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرضَ بِأَلفَيْ عَام ، أَنزَلَ مِنهُ آيَتَينِ ، خَتَمَ بِهَا سُورَةَ البَقَرَةِ ، وَلَا يُقَرَآنِ فِي دَارٍ ثَلَاثَ لَيَالٍ فَيَقَرَبَهُا شَيطَانٌ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ بهذا السِّياق .

أَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي « اليوم واللَّيلة » (٩٦٧) عن حجَّاج بن مِنهالٍ . . والتِّرمذِيُّ (٢٨٨٢) عن عبد الرَّحمن بن مَهدِيٍّ ، قالا : حدَّثنا حمَّادُ بنُ سَلَمة ، عن أشعثُ بنِ عبد الرَّحمن الجَرْمِيِّ ، عن أبي قِلاَبة ، عن أبي الأشعث الصَّنعَانِيِّ ، عن النُّعمان بن بَشِيرٍ مرفُوعًا فذَكرَه .

و أَخرَجَهُ النَّسائِيُّ أيضًا (٩٦٧) قال : أَخبَرَنا أَحمُدُ بنُ سُليهان ..

والدَّارِمِيُّ (٢/ ٣٢٣) ، وأحمدُ (٤/ ٢٧٤) ، وأبو عُبيدٍ في « فضائل القُرآن » (ص١٢٤) ..

والحاكمُ (١/ ٥٦٢) ، وعنه البَيهَقِيُّ في « الأسهاء والصِّفات » (١/ ٣٦٥) عن مُحمَّد بن إسحاق الصَّغَّانِيِّ ..

والحاكمُ أيضًا (٢/ ٢٦٠) عن الحُسين بن الفضل..

والسَّه مِيُّ في « تاريخ جُرجان » (ص١٢٩) عن إبراهيم بن أبي خالدٍ العَطَّارِ ، قال سبعَتُهم : ثنا عفَّانُ بنُ مُسلِمٍ ، ثنا حمَّادُ بنُ سَلَمة بهذا الإسناد .

وأَخرَجَهُ ابنُ الضُّرَيسِ في « فضائل القُرآن » (١٦٧) قال : حدَّثنا مُوسَى بنُ إسماعيل ..

وأَحمدُ (٤/ ٢٧٤) قال : حدَّثَنا رَوْحُ بنُ عُبادة ..

وابنُ حِبَّان (٧٨٢) عن هُدبَة بن خالدٍ ..

والبَغَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (٢٦٦-٢٦٧) عن عبد الجبَّار بن العلاء، قال أربعتُهُم: حدَّثَنا حَمَّادُ بنُ سَلَمة بهذا الإسناد سواء.

ولم يَذكُر ابنُ الضُّرَيسِ في روايته : « ثلاث ليالٍ » .

وهو عند ابن حِبَّان بآخِرِه .

حديثُه ، ويُنظَر فيه » .

قال التِّرِمِذِيُّ : « حَسَنٌ غريبٌ » ، ولكن وقع في « أطراف المِزِيِّ » أنَّهُ : « غريبٌ » . وكذلك استغرَبَهُ البَغَوِيُّ .

وهذا هو الأَوْلَى ؛ وأشعثُ بنُ عبد الرَّ من وثَقه ابنُ مَعِينٍ ، وقال أحمدُ : « لا بأس به » ، فإنَّه لم يَروِ عنه إلَّا حَمَّادُ بنُ سَلَمة وحده ، فهنا محَلُ النَّظَر ، هل إذا تَفَرَّد واحدٌ بالرِّواية عن رَاوٍ ، ووثَقهُ بعضُ النُّقَاد ، هل يقومُ هذا التَّوثيقُ مقام الرَّاوِي الثَّاني ، فتَنتَفِي جهالةُ عَينِه وحالِه ؟ فهذا عندي مُحتَملٌ ، فإذا تَفرَّد مثلُ هذا الرَّاوِي ، عن شيخٍ له مثلِ أبي قِلابة الجَرْمِيِّ ، فأقلُ أحواله أن يُتَوقَف في حديثه ، ويُنظرَ فيه ، وهذا معنى قول أبي حاتم الرَّازِيِّ في الرَّاوِي : « شيخٌ » ، وقد قال هذا الحُكمَ في أشعَث بن عبد الرَّحن ، وأفصح ابن أبي حاتمٍ في « الجرح والتَّعدِيل » عبد الرَّحن ، وأفصح ابن أبي حاتمٍ في « الجرح والتَّعدِيل » عبد الرَّحن ، وأفصح ابن أبي حاتمٍ في « الجرح والتَّعدِيل »

وقد وقع اختلافٌ في إسناده ..

فرواه هُدْبَةُ بنُ خالدٍ ، عن حمَّاد بن سَلَمة ، ثنا أشعثُ بنُ عبد الرَّحمن ، عن أبي قِلابَة ، عن أبي أسهاء الرَّحبِيِّ ، عن شدَّاد بن أوسٍ مرفُوعًا فذكره . أخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (٧١٤٦) قال : حدَّثنا عبدُ الله بنُ أحمد ابن حنبلِ ، ثنا هُدْبَةُ بنُ خالدٍ بهذا .

فزاد في الإسناد أبا أسماء ، وجَعَلَه من مُسنَد شدَّاد بن أوسِ.

ولعلَّ هذا مِن حَمَّاد بن سَلَمة ، أو من أشعث ؛ لأنَّ هُدبَةَ رُواه عن حَمَّاد ابن سَلَمة مِثلَ رِواية الجهاعة عن حَمَّادٍ .

ووقع فيه مخالفةٌ أُخرَى .

فقد رواه أيُّوبُ السَّختِيَانِيُّ ، عن أبي قِلابة ، عن أبي صالحِ الحَارِثِيِّ ، عن النُّعهان بن بَشيرِ مرفُوعًا .

أَخرَجَهُ النَّسائيُّ في « اليوم واللَّيلة » (٩٦٦) . .

والطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (١٣٦٠) قال : حدَّثَنا أحمدُ بنُ مُحمَّد بن صدقة ..

وأيضًا في « الصَّغير » (١٤٧) قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ مُحُمَّد بن الصَّبَّاح

أبو عبد الله البصريُّ ، قالوا : ثنا إبراهيمُ بنُ سعيدٍ الجَوهريُّ ، قال : نا

رَجْانُ بنُ سعيدٍ ، قال : نا عبَّادُ بنُ منصورٍ ، عن أيُّوب السَّختِيَانِيِّ بهذا .

قال الطَّبَرانيُّ: « لَم يَروِ هذا الحديثَ عن أَيُّوبِ إِلَّا عبادٌ ، تَفرَّد به رَجْانُ » . وهذه مُخالَفةٌ واهيةٌ ؛ ورَجْانُ وعبَّادٌ ضعيفان .

وأبو صالح الحارِثِيُّ مجهولُ الحال.

والصّوابُ في هذا حديثُ حمَّاد بن سَلَمة ، كما رَجَّحَه أبو زُرعَة الرَّازِيُّ ،

على ما في « عِلل ابن أبي حاتم » (١٦٧٨) ، وقد مرَّ ما فيه .

ولم أر في صحيح الحديث أنَّ من قَرَأَ آخر آيتَينِ من سُورَة البَقَرة في بيتٍ ثلاث ليالٍ لم يَقرَبهُ شيطانٌ ، إنَّما المحفوظُ قولُه عَلَيْكُم : « البيتُ الذي تُقرَأُ فيه سُورةُ البَقرَة لا يَدخُلُه شيطانٌ » ، وقد خرَّ جتُهُ في « تفسير ابن كثير » .

والحمدُ لله تعالى .

١٨٦ - سُئلُ عن حديث: « قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: إِنَّمَا أَتَقَبَّلُ الصَّلَاةَ مِمَّن تَوَاضَعَ بِمَا لِعَظَمَتِي ، وقَطَع نَهَارَه بِذِكرِي ، ولَطَّع نَهَارَه بِذِكرِي ، وكَفَّ نَفسَهُ عن الشَّهَواتِ ابتِغَاءَ مَرضَاتِي ، ولم يَتَعَاظَم على خَلْقِي ، ولم يَبِت مُصِرًّا عَلَى خَطِيئَةٍ ، يُطعِمُ الجَائِع ، ويُؤوِي خَلْقِي ، ولم يَبِت مُصِرًّا عَلَى خَطِيئَةٍ ، يُطعِمُ الجَائِع ، ويُؤوِي الغَرِيبَ ، ويَرحَمُ المُصَابَ ، فذَلِكَ الذي يُضِيءُ نُورُ وَجِهِهِ الغَرِيبَ ، ويَرحَمُ المُصَابَ ، فذَلِكَ الذي يُضِيءُ نُورُ وَجِهِهِ كَمَا يُضِيءُ نُورُ الشَّمسِ ، يَدعُونِي فَأْلَبِي ، وَيَسَأَلُنِي فَأُعطِي ، فَمِثْلُهُ عِندِي كَمِثْلِ الفِردَوسِ فِي الجِنانِ ، لا يَفنَى ثَمَرُها ، وَلَا تَتَغَيَّرُ عن حَاهِا ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرُ .

أَخرَجَهُ البَزَّارِ (٣٤٨-زوائده) قال: حدَّثَنا أبو داوُد سُليهانُ بنُ سيفٍ .. وابنُ حِبَّان في « المجرُوحين » (٢/ ٣١) ، وابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » وابنُ حِبَّان في « المجرُوحين » (٢/ ٣١) ، وابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (٢/ ٨٢٧) من طريق إسحاق بن زيدٍ ، قالا : ثنا أبو قتَادة عبدُ الله بنُ واقدٍ ، عن حَنظُلة بن أبي سُفيان ، عن طاوُوسٍ ، عن ابن عبَّاسٍ مرفُوعًا فذَكره .

زاد البَزَّار : « ... أَكَلَوُهُ بِعِزَّتِي ، وَأَستَحفِظُهُ مَلَائِكَتِي ، أَجعَلُ لَهُ فِي الظُّلْمَةِ نُورًا ، وَفِي الجَهَالَةِ حِلمًا » .

قال البَزَّارُ: « لا نَعلَمُه مرفُوعًا بهذا اللَّفظ إلَّا عن ابن عبَّاسٍ ، بهذا

الإسناد. وعبدُ الله بنُ واقدٍ لم يَكُن بالحافظ، حدَّثَ عنه جماعةٌ كثيرةٌ من أهل العلم، وكان حَرَّانيًا، عفيفًا، مُتَفَقِّهًا بقول أبي حنيفة، وكان يَغلَط، ولا يَرجِع إلى الصَّواب، وكان قاضيًا يُكنَى أبا قتادة » انتهى.

وأبو قتادة هذا ضعّفه أكثرُ النُّقَّاد ، مثلُ ابنِ مَعِينٍ ، وأبي زُرعة ، والدَّارَقُطنِيِّ ، وابنِ عَدِيٍّ ، في آخرين . ومِنهُم من تَركه ، كالبُخارِيِّ ، والدَّارَقُطنِيِّ ، وابنِ عَدِيٍّ ، في آخرين . ومِنهُم من تَركه ، كالبُخارِيِّ ، والجُوْزْ جَانِيٍّ . ومَشَّاه أحمدُ في روايةٍ ، وقال : « رُبَّها أخطأ » . وكأنَّ مَن تَركه ؛ لِعِلَّةِ أَنَّه كان يغلط ، ويُصِرُّ على غلطه ، كما وقع في كلام البَزَّار .

والجوزجاني . ومشاه احمد في روايه ، وقال : " ربه احطا " . و حال من تركه ؛ لِعِلَّةِ أَنَّه كان يغلط ، ويُصِرُّ على غلطه ، كها وقع في كلام البَزَّار . وقال ابنُ عَدِيٍّ : « وهذا الحديثُ مَتنهُ غيرُ مَحفُوظٍ . ولم يُؤت مِن قِبَلِ حَنظَلَة ، وإنَّهَا أُتِيَ من قِبَلِ الرَّاوِي عنه : أبو قتادة ، واسمُهُ عبدُ الله بنُ واقدِ الحرَّانِيُّ ، وقد تُكلِّم فيه ... إلَّا أنَّ أحمدَ بن حَنبَل أَثنَى عليه ، وقال : كان رجُلًا صالحًا ، إلَّا أنَّهُ يَحمِلُ على حِفظِه فيُخطِئ . وهذا الحديثُ عندي رواه عن حنظلة تَوهُمًا أنَّ حَنظَلة حدَّثهُ بهذا ؛ لأنَّ عامَّة ما يَروِي حَنظَلة مُستَقِيمٌ » .

واللهُ أعلمُ .

٢٨٧ - سُئلتُ عن حديث: « قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: إِنِّي وَالجِنُّ وَالْجِنُّ وَالْجِنُّ وَالْإِنسُ فِي نَبَإِ عَظِيمٍ ؛ أَخْلُقُ ، وَيُعبَدُ غَيرِي ، وَأَرزُقُ ، وَيُعبَدُ غَيرِي ، وَأَرزُقُ ، وَيُعبَدُ ضِرِي .

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخرَجَهُ الحاكمُ في « تاريخ نيسابورَ » _ كما في « الدُّرِّ المنثور » (٢/٦٦) _ ، وعنه البَيهَقِيِّ في « شُعب الإيهان » (٢٥٦٣) مِن طريق مُهَنَّى بن يحيى ، حدَّثنا بَقِيَّةُ بنُ الوليد ، حدَّثنا صفوانُ بنُ عَمْرٍ و ، حدَّثني عبدُ الرَّحمن بنُ جُبير بن نُفَيرٍ ، وشُريحُ بنُ عُبيدٍ الحَضرَمِيَّانِ ، عن أبي الدَّرداء ، عن النَّبيِّ عَيْلِيْ ... الحديث .

وأعَلَّه الْمُنَاوِيُّ فِي « فيض القدير » (٤/ ٤٦٩) قائلًا: « مُهَنَّى بنُ يحيى مجهولٌ. وبقيَّةُ بنُ الوليد أورَدَهُ الذَّهبيُّ فِي « الضُّعفاء » ، وقال: « يَروِي عن الكذَّابين ، ويُدَلِّسُهم » . وشُريحُ بنُ عُبيدٍ ثقةٌ ، لكنه يُرسِل » انتهى . كذا قال! ومُهَنَّى بنُ يحيى ثقةٌ نبيلٌ ، كما قال الدَّارَقُطنِيُّ ، ووثَّقه آخُ ون .

ولو فَرَضْنَا أَنَّه كما قال الْمُنَاوِيُّ ، فقد تابعه حَيوَةُ بنُ شُريحٍ ، ثنا بقيَّةُ بِهِذَا الإسناد .

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « مُسنَد الشَّاميِّين » (٩٧٤، ٩٧٥) ، ومِن طريقه ابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (١٩/ ٥٦) .

وبقيّة صَرَّحَ بالتَّحديث في سائر الإسناد ، ولكن عِلَّة هذا الإسناد الانقطاع بين شُريح ، وعبد الرَّحمن ، وبين أبي الدَّرداء ، وقد سُئِل مُحمَّدُ ابنُ عَوفٍ : « هل سَمِعَ شُريحٌ من أبي الدَّرداء ؟ » ، قال : « لا » ، قيل له : « فسَمِعَ من أحدٍ من أصحاب النَّبِيِّ عَيَّالِيَّهُ ؟ » ، قال : « ما أظنُّ ذلك » . والله تعالى أعلَم .

٢٨٨- سُئلتُ عن حديث: « لَعَنَ اللهُ زَائِرَاتِ القُبُورِ ، وَالْمُتَخِذِينَ عَلَيهَا السُّرُجَ وَالْمَسَاجِدَ».

• قلتُ : هذا حديثٌ حَسَنٌ .

أَخرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ (٢٣٥٨)..

والبَيهَقِيُّ (٤/ ٧٨) عن مُوسى بن إسهاعيل ..

وأبو يَعلَى (٥٩٠٨)، وعنه ابنُ عديٍّ (٥/ ١٦٩٨) قال : حدَّثَنا شيبانُ ابنُ فَرُّوخِ ..

وابنُ حِبَّان (٣١٧٨) عن قُتيبة بن سعيدٍ ، قالوا: ثنا أبو عَوَانَة ، عن عُمَرَ بنِ أبي سَلَمة ، عن أبيه ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا: « لَعَنَ اللهُ زَوَّارَاتِ القُبُور ».

و وقع عند ابن حِبَّان : « زائرات » .

وأَخرَجَهُ التِّرمذِيُّ (١٠٥٦) قال : حدَّثَنا قُتيبةُ بنُ سعيدٍ ..

وابنُ مَاجَهْ (١٥٧٦) عن مُحَمَّد بن طالبِ ..

وأَحمدُ (٢/ ٣٣٧، ٣٥٦) قال : حدَّثنا يحيى بنُ إسحاق ، قالوا : ثنا أبو عَوَانة ، بهذا اللَّفظ : لَعَنَ رسُول الله عَيْشَةُ زَوَّارَاتِ القُّبُورِ .

قال التِّرمذِيُّ : « حَسَنٌ صحيحٌ » .

وقال البَغَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (٢/ ٤١٧) : « صحَّ عن أبي هُريرَة » . وعُمَرُ بنُ أبي سَلَمة مُحَتَلَف فيه ، وهو كها قال ابنُ عَدِيٍّ : « مُتَهَاسِك

الحديث ، لا بأس به » يعني : عند عدم اللَّخالَفة ، فالإسنادُ حسنٌ .

وله شاهدٌ من حديث ابن عباسٍ ، قال : لَعَن رسُول الله عَيْسَةُ زَائِرَاتِ اللهُ عَيْسَةُ زَائِرَاتِ اللهُ عَيْسَةُ وَائِرَاتِ اللهُ عُودِ ، والمُتَّخِذين عليها المَسَاجِدَ والشَّرُجَ .

أَخرَجَهُ أَبُو دَاوُد (٣٢٣٦) قال : حدَّثَنا مُحُمَّدُ بِنُ كَثيرٍ ..

وأحمدُ (١/ ٢٢٩، ٢٨٧، ٣٢٤، ٣٣٧) قال : حدَّ ثنا يحيى القَطَّانُ ، ووكيعٌ ، ومُحمَّدُ بنُ جعفرٍ ، وهاشمُ بنُ القاسم ، وحجَّاجُ بنُ مُحمَّدٍ .. وابنُ أبي شَيبَةَ (٢/ ٣٧٦، ٣/ ٣٤٤) قال : حدَّ ثنا وكيعٌ ..

والطَّيَالِسِيُّ في « مُسنَده » (۲۷۳۳) ، ومن طريقه أبو القاسم البَغَوِيُّ في « الْمُستدرَك » في « الجُعدِيَّات » (١٥٥٠) ، والبَيهَقِيُّ (١/٧٨) ، والحاكِم في « المُستدرَك » (١/٤٧٣) عن أبي الوليد الطَّيَالِسِيِّ ، ومُسلِم بن إبراهيم ، ويحيى القَطَّان ، ومُحمَّد بن جعفر ..

والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج١٦/ رقم ١٢٧٢) عن عَمْرو بن مَرزُوقٍ ، قال : قال عَشَرتُهُم : ثنا شُعبةُ بنُ الحجَّاج ، عن مُحمَّد بن جُحَادَة ، قال : سمعتُ أبا صالح ، عن ابن عبَّاسٍ فذكرَه .

ووَقَعَ فِي رواية وكيعٍ ، عند أحمد وغيرٍه : « سمعتُ أبا صالحٍ ، بعدما كَبرَ » .

وتابعه عبدُ الوارث بنُ سعيدٍ ، فرواه عن مُحَمَّد بن جُحادة بسَنَدِه سواء . أخرَجَهُ النَّسائيُّ (٤/ ٩٤ – ٩٥) ، والتِّرمذيُّ (٣٢٠) ، وابنُ حِبَّان (٣٢٠) ، والبَغوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (٣/ ٢١٦) عن قُتيبة بن سعيدٍ . .

وابنُ ماجَهْ (١٥٧٥) عن أزهر بن مَرْوان ..

والبيهقيُّ (٤/ ٧٨) عن عفَّان بن مُسلِمٍ ، قال ثلاثَتُهُم : ثنا عبدُ الوارث ابن سعيدٍ بهذا الإسناد .

ورواه همَّامُ بنُ يَحيَى ، عن مُحمَّد بن جُحادة أيضًا . أخرَجَهُ البيهقيُّ (٢٨/٤) .

• قلتُ: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ وأبو صالح هو بَاذَامُ، ويُقال: بَاذَانُ، ضَعَفه أهلُ العِلم؛ لأنَّه كَبِر وساء حِفظُه. وزَعَم ابنُ حِبَّان، عَقِب الحديثِ، أنَّ أبا صالح هذا اسمُهُ ميزَانُ، ووَثَقَه، ولم يُتابِعهُ أحدٌ على ذلك، كما قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ في « النُّكَت الظِّراف » (١٤/٣٦٨).

وأَكثَرُ أصحاب شُعبَة يقولُ: « زائرات »، وبعضُهم يقولُ: « زَوَّارَات » . وقد حَسَّن التِّرمِذِيُّ حديثَ ابنِ عبَّاسٍ هُنا ، ولعلَّ ذلك لاعتِضَادِه بحديث أبي هُريرَة السَّالِف ، وإلَّا فحديثُ ابنِ عبَّاسٍ لا يَنبَغِي تحسينُه بهذا الإسناد .

ثُمَّ هُناكَ عِلَّةٌ أُخرَى في هذا الحديث، لم أر من تَنَبَّه لها ..

فقد أَخرَجَ أبو القاسم البَغَوِيُّ في « الجَعديَّات » (١٥٤٩) قال : حدَّثَنا محمُوُد بنُ غَيلَان ، نا وكيعٌ ، قال : سمِعتُ شُعبة ، يقول : « سمِعتُ من محمُود بن جُحادة ثلاثة أحاديث ، واحدٌ نَسِيتُه ، وآخرُ شَككتُ فيه ، وواحدٌ خَفِظتُه » ، وهذا إسنادٌ صحيحٌ غايةٌ ، وفيه إثباتُ حَدِيثَين عن محمَّد بن جحادة ، لأن شُعبة نَسِي الثَّالِثَ فلم يُحدِّث به .

أمَّا الحديثُ الذي حَفِظَه .

فهو الذي أخرَجَهُ البُخاريُّ في « الإجارة » (٢٢٨٣) ، وفي « الطَّلاق » (٣٤٨٥) ، وأبو داوُد في « البُيوع » (٣٤٢٥) ، والدَّارِمِيُّ (٢/ ١٨٥) ، وغيرُهم ، وهو مُحَرَّجُ في « غوث المكدود » (٥٨٧ من طُرُقِ عن شُعبَة ، عن مُحمَّد بن جُحادة ، عن أبي حازم ، عن أبي هُريرَة ، قال : نَهَى رسُولُ الله عَيَّالَةُ عن كسب الإماء .

فهذا يَعنِي أَنَّ حديثَ ابنِ عبَّاسٍ في لَعنِ زائرات القُبورِ ممَّا شكَّ فيه شُعبةُ ، بدلالة النَّصِّ السَّابق ، وهذا ممَّا يزيدُ حديثَ ابنِ عبَّاسٍ ضعفًا . والله أعلم .

وله شاهد من حديث حسانَ بنِ ثابتٍ مُخلَّكُ ، قال : لَعَنَ رَسُول الله عَلَيْكُ وَ وَارات القُهُ مِن حديث حسانَ بنِ ثابتٍ مُخلِّكُ ، قال : لَعَنَ رَسُول الله عَلَيْكُ وَ وَارات القُبُور .

أَخرَجَهُ ابنُ مَاجَهُ (١٥٧٤) ، وأحمدُ (٣/٤٤٢) ، وابنُ أبي شَيبَة (٤٤/ ١٤١) ، والحاكمُ (١/٤٧٣) ، والطَّبَرانيُّ (ج٤/ رقم ٣٥٩١) ، والطَّبَرانيُّ (ج٤/ رقم ٣٥٩١) ، والبَيهَقِيُّ (٤/ ٧٨) من طُرُقِ عن سُفيان الثَّوْريِّ ، عن عبد الله بن عُثمان ابن خُثيمٍ ، عن عبد الرَّحمن بن حسَّان بن ابن خُثيمٍ ، عن عبد الرَّحمن بن حسَّان بن ثابتٍ ، عن أبيه .

وصحَّح إسنادَهُ البُوصِيرِيُّ في « مِصباح الزُّجاجة » (١٦/١٥) ، ولم يُصِب ؛ لأنَّ ابن بَهُ إن ، وإن وَثَقَهُ العِجليُّ وابنُ حبان ، فقد قال ابنُ المَدينيِّ : « لا نَعرِفُه ، ولم يَروِ عنه إلَّا ابنُ خُثيم » ، فهذا يُقبَلُ حالَ المُتابَعة ، وهي مَفقُودةُ هنا ، فيما نعلم ، فالواجب التَّوقُف في حديثِه .

وبالجملة فلا يَثبُت إلَّا حديثُ أبي هُريرَة . والله أعلم .

وأمَّا زيادة « الشُّرُج » في حديث ابن عبَّاسٍ فليس لها شاهدٌ ، كما حقَّقَهُ شيخُنا الألبانيُّ عَلَّهُ ، في الضَّعيفة (٢٢٣). واللهُ أعلمُ .

٢٨٩ - سُئلتُ عن حديث: « مَن كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَةُ الإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةُ الإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ الإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ ».

• قلتُ :هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخرَجَهُ ابنُ مَاجَهُ (١٥٨)، وعَبدُ بن مُميدٍ في « المُنتخَب » (١٠٥٠)، والطَّحَاوِيُّ في « شرح المعاني » (١/٢١٧)، والدَّارَقُطنِيُّ (١/٣٣١)، والطَّحَاوِيُّ في « الكامل » (٢/٢١٥)، وأبو نُعيم في « الحِلية » (٧/ وابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (٣٤٤)، وأبو نُعيم في « الحِلية » (٣٣)، والبَيهَقِيُّ في « جزء القراءة » (٣٤٤)، وابنُ الجَوزِيِّ في « التَّحقيق » (٤٧٢) من طُرُق عن الحَسَن بن صالحٍ ، عن جابرٍ الجُعفِيِّ، عن أبي الزُّبير، عن جابرٍ مرفُوعًا.

وأخرجه أحمدُ (٣/ ٣٣٩) قال : حدَّثَنا أسودُ بنُ عامرٍ ، أخبَرَنا الحسنُ ابنُ صالح ، عن أبي الزُّبَير ، عن جابر مرفُوعًا .

فسقط فَ ذِكرُ « جابرٍ الجُعفِيِّ » شيخِ الحسن بن صالحٍ .

وقد رأيتُ الحديثَ عند الدَّارَقُطنِيِّ (١/ ٣٣١) عن مُحمَّد بن أشكابَ ، عن شَاذانَ _ وهو الأسودُ بن عامرٍ _ ، عن الحَسَن بن صالحٍ ، عن جابرٍ الجُعفِيِّ ، عن أبي الزُّبير .

وذِكرُه ثابتُ في « التَّحقيق » لابن الجَوزِيِّ . وقد رواه من طريق أحمدَ . وراجعتُ « أطراف المُسنَد » (١٣٩/٢) للحافظ ، فرأيتُه أثبتَ ذِكرَ جابرِ الجُعفِيِّ في الإسناد .

ثُمَّ راجعتُ « إتحافَ المَهَرة » (٣/٣٣) في مُسنَد جابرٍ ، فوجدتُه عَقَدَ ترجمةً لـ « جابرٍ الجُعفِيِّ ، عن أبي الزُّبير » ، وذكر الحديثَ ، وعزاه لأحمد ، والطَّحاوِيِّ ، والدَّارَقُطنِيِّ . لكنَّه لم يَذكُر إسناد أحمد . ولم يَعقِد ترجمةً لـ « الحسن ابن صالح ، عن أبي الزُّبير » . فهذا يدُلُّ _ والله أعلم _ على سُقوط ذِكر جابرٍ الجُعفِيِّ من النُّسخة المطبُوعة من « مُسنَد أحمد » .

لَكُنِّي رأيتُ الحديثَ عند ابن أبي شَيبَة (١/ ٣٧٧) قال: حدَّثنا مالكُ ابنُ إسهاعيل، ثنا حَسَنُ بنُ صالح، عن أبي الزُّبير، عن جابرٍ. فسقط ذِكرُ جابرِ الجُعفِيِّ أيضًا.

ورأيتُ الدَّارَقُطنِيَّ رواه عن مُحُمَّد بن أشكابَ ، عن أبي غسَّانَ ـ وهو مالكُ بنُ إسهاعيل ـ ، عن الحَسَن بن صالح ، عن جابرِ الجُعفِيِّ بهذا . ونُسخةُ « المُصنَّف » فيها سقطٌ وتحريفٌ . فالله أعلم .

والصّحيحُ في هذا إثباتُ جابرِ الجُعفِيِّ في الإسناد. وقد أثبَتَهُ أبو نُعيمِ الفضلُ بنُ دُكَينٍ ، وعُبيدُ الله بنُ مُوسَى ، وأحمدُ بنُ عبد الله بن يُونُس ، وسَلَمةُ بنُ عبد الله .

وكذلك ، شاذَانُ ، وأبو غَسَّانَ ، على اختلافٍ عليهما .

قال أبو نُعيم: «مشهورٌ من حديث الحَسَن ».

وأَعَلَه البُخارِيُّ في « جزء القراءة » (٢٣) بقوله : « ولا يُدرَى ، أَسَمِعَ جابرٌ من أبي الزُّبير ؟ » انتهى .

وإسنَادُه ضعيفٌ جدًا ؛ ومع العِلَّة التي أبداها البُخاريُّ ، فجابرٌ الجُعفِيُّ تالفٌ .

قال ابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (٤/ ٣٥٧-شروح المُوطَّإِ) : « وجابرٌ الجُعفِيُّ ضعيفُ الحديث ، مذمومُ المَذهَب ، لا يُحتَجُّ بمثله ، وإن كان حافظًا » .

ولكنُّه تُوبع ..

تابعه ليثُ بنُ أبي سُليمٍ ، فرواه عن أبي الزُّبير بسَنَدِه سواء .

أَخرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ (١/ ٢١٧) ، والدَّارَقُطنِيُّ (١/ ٣٣١) وابنُ عَدِيًّ (١/ ٢٣١) وابنُ عَدِيًّ (٢/ ٢١٠٧) ، والبَيهَقِيُّ (٢/ ٢١٠٧) ، والبَيهَقِيُّ

(٢/ ١٦٠)، وفي « القراءة » (٣٤٣، ٣٤٥)، وابنُ الجوزيِّ في « التحقيق »

(٤٧٣) من طريق إسحاق بن منصُورٍ ، ويحيى بن أبي بُكيرٍ ، كلاهُما عن

الحَسَن بن صالح ، عن ليثٍ ، وجابرٍ ، معًا عن أبي الزُّبير به .

وقال البُخارِي في « جُزء القراءة » (٢٢) : « هذا خبر لم يَثبُت عند أهل

العِلم من أهل الحِجَاز وأهلِ العِراق وغيرِهم ؛ لإرساله وانقطاعه ».

قَالَ الدَّارَقُطنِيُّ فِي « الشُّنَن » : « جابرٌ وليثٌ ضعيفان » ، وقال في « العِلل » (ج٢/ق٢٦/١) : « لا يصحُّ رفعُه » .

وقال ابنُ عَدِيِّ : « وهذا معروفٌ بجابرٍ الجُعفيِّ ، عن أبي الزُّبير ، يرويه الحَسَن بن صالحِ ، عن ليثٍ وجابرٍ ، فجَمَعَ بينَهُما » .

وقال البَيهَقِيُّ : « جَابِرٌ الجُعفِيُّ ، ولَيثُ بنُ أبي سُليم لا يُحتجُّ بها ، وكُلُّ من تابَعَهُما على ذلك أضعَفُ مِنهُما ، أو من أحدهما ».

وقال ابنُ المنذر: « لا يثبت ».

• قلتُ : وهذا ما كنتُ كتبتُه في « مجلَّة التَّوحيد » ، وأحلتُ على بقيَّة

البَحث في كتابي «تسلية الكَظِيم بتخريج أحاديثِ تفسير القُرآن العظيم ». وكنتُ قد انتهيتُ من تخريج الجُزء الخامس منه في المحرَّم ١٤١٨هـ، وفيه هذا الحديثُ. فرأيتُ أن أنقُل هنا خُلاصَة ما كتبتُه هناك ؛ خشية أن يتأخَّر نشرُ «تسلية الكظيم ».

فقلتُ هنا ، تتمَّةً لهذا البَحث :

ورد في تقوية جابرٍ الجُعفِيِّ كلامٌ غيرُ معتَبرٍ ..

قال البَيهَقِيُّ في « جُزء القراءة » (ص١٥٧ –١٥٨): « ورُوِي في توثيق جابرِ حكايةُ ابنِ عُليَّة ، قال : قال شُعبَةُ : أمَّا جابرٌ الجُعفِيُّ ، ومُحُمَّدُ بنُ إسحاقَ فصدُوقَان في الحديث . فاعتَمَد قولَ شُعبَةَ في توثيق جابرِ الجُعفِيِّ ، حيثُ رَوَى ما يوافِقُه ، ولم يعتمده في تصديق مُحُمَّدِ بنِ إسحاقَ ابن يَسارٍ ، حيث رَوَى ما يُخالِفُه في القراءة خلف الإِمام . ومَن نَظَر في عِلم الحديث ووَقَف على أقاويل أهلِهِ عَلِمَ ما بين مُحَمَّدِ بن إسحاقَ بنِ يسارٍ ، وجابرِ الجُعفِيِّ في العَدالة ؛ قد مَضَى بعضُ ما بَلَغَنَا من أقاويل الأئِمَّة في توثيق مُحمَّد بن إسحاق بن يسارٍ ، وتكذيب جابِرِ الجُعفِيِّ وتكفِيرِهِ . ولو لم يَكُن في جَرح جابرِ الجُعفِيِّ إلَّا قولُ أبي حَنِيفَة ﴿ اللَّهُ عَالَمُهُ اللَّهُ لكَفَاهُ به شَرًّا، فإنَّه رآه وجَرَّبَه، وسَمِع منه ما يُوجِب تكذِيبَه فأُخبَرَ به.. وذلك فيها أخبَرَنا أبو سعدٍ المالِينِيُّ ، أنا أبو أحمدَ ابنُ عَدِيِّ الحافظُ ، نا الْحَسَنُ بِنُ عبد الله القَطَّانُ ، نا أَحمدُ بنُ أبي الحوارِيِّ ، قال : سمعتُ أَبا يحيى الحَمَّانِيَّ ، يقول : سمعتُ أبا حَنيفَةَ ، يقول : « ما رأيتُ فيمن

رأيتُ أفضلَ مِن عطاءٍ . ولا لَقِيتُ فيمن لقيتُ أَكذَبَ من جابرِ الجُعفِيِّ ؟

مَا أَتَيْتُه بشيءٍ قطَّ مِن رأيِي إلَّا جَاءَني فيه بحديثٍ ، وزَعَم أَنَّ عنده كذا وكذا أَلفُ حديثٍ عن رسُول الله عَيِّالَةً لم يُظهِرهَا!».

وأخبرَنا أبو سعدٍ ، أنا أبو أحمدَ ، أنا عبدُ الله بنُ مُحمَّد بن عبد العزيز ، نا محمُودُ بنُ غَيلان ، نا عبدُ الحميد ، قال : سمعتُ أبا سعدٍ الصَّاغَانِيَّ ، يقول : جاء رجلٌ إلى أبي حَنِيفَة ، فقال : ما تَرَى في الأخذ عن الثَّورِيِّ ؟ فقال : « اكتُب عنه ، ما خَلا حديثَ أبي إسحاق ، عن الحارِثِ ، عن عليً ، وحديثَ جابرِ الجُعفِيِّ » .

أَخبَرَنَا أَبُو عَبِدَ الله الحَافظُ ، قال : سمعتُ أَبِا العَبَّاسِ مُحُمَّدَ بِن يَعَقُوبَ ، يقول : سمعتُ أَبا يحيى يقول : سمعتُ أَبا يحيى الحِبَّانِيَّ ، يقول : سمعتُ أَبا يحيى الحِبَّانِيَّ ، يقول : سمعتُ أَبا حَنيفة ، يقولُ : « ما رأيتُ فيمن رأيتُ أَكذَبَ من جابرِ الجُعفِيِّ » انتهى .

• قلتُ : وقد تُوبِعا _ أعني : ليثًا ، والجُعفِيَّ _ ...

تابَعَهُما عبدُ الله بنُ لَهِيعَة ، فرواه عن أبي الزُّبير ، عن جابرٍ مرفُوعًا مثله . أخرَجَهُ البَيهَقِيُّ في « جُزء القِراءة » (٣٤٧) ، من طريق أبي الفَضل مُحمَّد بن عبد الله السَّختِيَانِيِّ ، ثنا أبو إسحاقَ مُحمَّدُ بنُ أحمد المَالِينِيُّ ، ثنا مُحمَّدُ بنُ أَهمد المَالِينِيُّ ، ثنا مُحمَّدُ بنُ أَشْرَسَ ، نا عبدُ الله بنُ عُمَر ، عن ابن لَهيعَة بهذا .

قال البَيهَقِيُّ : « هكذا وجَدتُه في « كتاب التَّلخيص » ، وأخبَرَناه أبو عبد الله في « التَّاريخ » ، حدَّثني أبو النَّضر الأَنهَاطِيُّ ـ وهو ابنُ بنت أبي يحيى البَزَّازِ ـ ، نا أبو إسحاقَ مُحمَّدُ بنُ أحمدَ المَنادِيليُّ ، نا مُحمَّدُ بنُ أَشرَسَ ، نا بشرُ بن القاسم ، نا عبدُ الله بن ُ لَهِ عَدَ فذكرَه .

قال لنا أَبُو عبدِ الله : قلتُ له : مَن مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الله ؟ فأَثنَى عليه . قلتُ : قلتُ : قلتُ : فمَن المالِينِيُّ الطَّيرُ الذي رَواه عنه ؟ قال : لا يُعرَف . قلتُ : فمُحمَّدُ بنُ أَشرَس أعرفه أنا حقَّ المَعرِفَة ، هو مترُوكُ الحديث .

قال أبو عبد الله: سمعتُ أبا عبد الله مُحمَّدَ بنَ يعقُوبَ الحافظَ ، وسُئل عن حديثٍ لابن أشرَسَ ، فقال: لا تَحلُّ الرِّوايةُ عنه.

ورَوى بإسنادٍ مُظلِمٍ عن إبراهيمَ بنِ رُستُمَ ، عن أبي عِصْمَةَ نُوْحِ بن أبي مَريَم ، عن الفَضل بن عطيَّة ، عن أبي الزُّبير ، عن جابرٍ ، عن النَّبيِّ عَلَيْهُ .

وإبراهيمُ بنُ رُستُمَ ، ونُوحُ بنُ أبي مَريَم ، لها من الأفراد والمُنكرات ما يُوجِب تركَ الاحتجاجِ بروايتِهما . كيف وفي صِحَّة هذه الرِّواية عَنهُما مقالٌ ؛ لجَهَالة الرَّاوي عن إبراهِيمَ ؟

وكان مُحُمَّدُ بنُ سِيرِينَ يقُولُ: هذا الحديثُ دِينٌ فانظُرُوا عن من تَأْخُذُون دِينَكم » انتهى.

وتابَعَهُما أيضًا صالحُ بنُ حيِّ ، فرواه عن أبي الزُّبير ، عن جابرٍ ، مرفُوعًا بهذا .

قال البَيهَقِيُّ (ص١٥٦-١٥٧) : « والعَجَبُ ، أَنَّ بعضَ مَن جَمَع في هذه المسألة أخبارًا تُوافِقُ مَذهَبه ، رَوَى مُتابَعةً لجابرٍ الجُعفِيِّ في روايته عن أبي الزُّبير ، حديثًا عن عبدِ الله بن يُوسُف الأصبَهَافِيِّ ، عن أحمدَ بن أبي عِمران الهَرَوِيِّ ، عن أبي جَعفَرٍ مُحمَّد بن عليِّ بن مُحمَّدٍ المَروَزِيِّ ، عن سعيدِ بن مسعُودٍ ، عن إسحاقَ بن منصُورٍ السَّلُوْلِيِّ ، عن الحَسَن بن سعيدِ بن مسعُودٍ ، عن إسحاقَ بن منصُورٍ السَّلُوْلِيِّ ، عن الحَسَن بن

صالح ، عن أبيه . وجابرٌ ، عن أبي الزُّبير ، عن جابرٍ . وقد رُوِّينَا هذا الحديثَ عن شَيخِنا أبي عبد الله الحافظِ ، عن أبي جَعفَرٍ المَروَزِيِّ هذا ، بإسنادِهِ عن الحسنَ بن صالح ، عن لَيثٍ ، وجابرٍ .

وأخبرَناه أبُو عبد الله ، ثنا أبُو العبّاس مُحمّدُ بنُ يعقُوب ، ثنا العبّاسُ وأخبرَناه أبُو عبد الله ، ثنا يحيى بنُ أبي بُكيرٍ ، وإسحاقُ بنُ منصُورِ السّلُولِيُّ ، قالا : ثنا الحَسَنُ بنُ صالح بن حَيِّ ، عن جابرٍ . وليثُ بنُ أبي سُليمٍ ، عن أبي الزُّبير ، عن جابرٍ ، قال : قال رسُولُ الله عَيْلِيُّهُ : « مَن كان له إمامٌ فقراءة الإمام له قِراءة أ » . فالحديثُ عن الحسن بن صالحٍ ، عن ليثٍ ، وجابرٍ . فمِن أبن جاء له عن أبيه ، عن جابرٍ ؟! فإمّا أن صَحَف فيها حَمَل من الحديث ولم يَدرِ به ، وإمّا أن تَعمّدَه ليَكُون المُتابِعَ لجابرٍ الجُعفِيِّ ثقة عيرَ مجرُوحٍ . وأيّها كان ، فكفاه به ذَمّا ، وعيبًا ، وكذبًا ، وزُورًا » انتهى . عليرَ عرود . والبيهقِيُّ يُعرِّضُ هنا بالطّحاوِيِّ ، فيها أظُنُّ .

وذِكرُ تعمُّدِ الطَّحاوِيِّ الزِّيَادَةَ فِي الإسناد مِن عِندِه لا يَجُوزُ أبدًا ؛ والطَّحَاوِيُّ ثقةٌ أمينٌ حافظٌ . وهذا مِن آثار الخُصُومة بين الحنفيَّة والشَّافعيَّة . والبَيهَقِيُّ كثيرُ التَّعريض بالطَّحَاوِيِّ . غفر اللهُ لنا ولمَّها .

وتابَعَهُما أيضًا أَبُو حَنِيفَة النُّعمانُ ...

أَخرَجَهُ أَبُو نُعيمٍ فِي « مُسنَد أبي حَنِيفة » (ص٣٢) من طريق إسحاقَ الأَزرَقِ ، عن أبي حَنِيفة ، عن أبي الزُّبَير ، عن جابرٍ مرفُوعًا .

قال أبو نُعيمٍ: « كذا في أصل أبي الزُّبير ، عن جابرٍ » .

وهذه الرِّوايَةُ وهمٌ .

والصَّواب أنَّ أبا حَنِيفَة يرويه عن جابرٍ الجُعفِيِّ ، عن أبي الزُّبَير . وانتَظِر ما يأتي .

وقال ابنُ التُّركُمانِيِّ في « الجوهر النَّقيِّ » (١٦٩-١٦٠) في قضيَّة إثباتِ جابرٍ الجُعفِيِّ في الإسناد وحَذفِه ، بعد أن ذَكَر رواية ابنِ أبي شَيبة الماضِية : « وهذا سَنَدُ صحيحٌ . وكذا روَاهُ أبو نُعيم ، عن الحَسَن بن صالحٍ ، عن أبي الزُّبير ، ولم يَذكُر الجُعفِيَّ . كذا في « أطراف المِزِّي » . وتُوفِي أبو الزُّبير سنة ثمانٍ وعِشرين ومِئةٍ ، ذَكرَهُ التَّرمِذِيُّ ، وعَمْرُو بنُ عليً . والحَسَنُ بنُ صالحٍ وُلِد سنة مِئةٍ ، وتُوفِي سنة سبع وستيّين ومئةٍ . وسَاعُه من أبي الزُّبير مُكِنُ . ومَذهبُ الجُمهور : إنْ أمكن لقاؤهُ وسَماعُه من أبي الزُّبير مُكِنُ . ومَذهبُ الجُمهور : إنْ أمكن لقاؤهُ الشخصِ ، ورَوَى عنه ، فروايَتُه محمولةٌ على الاتّصال . فيُحمَل على أنَّ الحَسَن سَمِعه من أبي الزُّبير مرَّةً بلا واسِطةٍ ، ومرَّةً أخرَى بواسطة الجُعفِيِّ ولَيثِ بن أبي سُليم » انتهَى .

ونَقَل كلامَه الزَّبِيدِيُّ في « إتحاف السَّادة » (٣/ ١٩٨) برُمَّتِه ، ولم يَنسِبهُ إليه كعادَتِه !

• قلتُ : أمَّا رِوايةُ أَبِي نُعيمِ التي ذَكَرَها الْزِيُّ فِي « أطرافه » (٢٩١/٢) ، فلا أُدرِي من رَواها عنه . فإنَّ عَبدَ بنَ مُميدٍ ، والعَبَّاسَ بنَ مُحَمَّدٍ ، وأحمدَ ابنَ الهيَثَمِ ، ومُحَمَّدَ بنَ أَشكابٍ ، رَوَوهُ عن أبي نُعيمٍ ، فأثبتُوا الجُعفِيَّ فِي الإسناد . وما أظُنُّ أنَّ الذي رواه عن أبي نُعيم بحَذفِه يترجَّحُ عليهِم الإسناد . وما أظُنُّ أنَّ الذي رواه عن أبي نُعيم بحَذفِه يترجَّحُ عليهِم جميعًا . سلَّمنا أنَّهُ وقع اختلاف على شاذَان ، وأبي نُعيمٍ ، وأبي غسَّان ، فقد رواه عُبيدُ الله بنُ مُوسَى ، وأحمدُ بنُ يُونُس ، وسَلَمةُ بنُ عبد المَلِك ، فقد رواه عُبيدُ الله بنُ مُوسَى ، وأحمدُ بنُ يُونُس ، وسَلَمةُ بنُ عبد المَلِك ،

فَأْثَبَتُوا ذِكرَ الجُعفِيِّ، ولا أَعلَمُ اختلافًا علَيهِم في هذا الإسنادِ _ إلَّا اختلافًا على أحمدَ بنِ يُونُس ، يأتي _ . فلو سلَّمنَا تساقُطَ رواياتِ مَن اختُلِف عليهم ، لَبَقِيَت رواياتُ مَن لم يُختَلَف عليهم ، وهي كافيةٌ في اثباتِهِ . ثُمَّ في تصحيح ابنِ التُّركُمانِيِّ لإسناد الحديث نظرٌ ؛ فإنَّ أبا الزُّبَير مشهورٌ بالتَّدليس ، ولم يُصَرِّح بتحديثٍ .

ومن وُجُوه الاختلافِ على الحَسَن بن صالحٍ في إسناده ، أنَّ أَحمدَ بن عبدِ الله بن يُونُس رواه ، عن حَسَن بن صالح ، عن جابرِ الجُعفِيِّ ، عن نافع ، عن ابن عُمَر مرفُوعًا: « مَن كان له إمامٌ ، فقِراءَةُ الإمام له قراءةٌ » . أخرَجَهُ الطَّحاوِيُّ (١/ ٢١٨) قال: حدَّثنا فَهدُ بنُ سُليهانَ ..

وابنُ عَدِيِّ فِي « الكامل » (٢/ ٥٤٢) قال : أَخبَرَنا إبراهيمُ بنُ شَريكٍ ، قالا : ثنا أَحمُدُ بنُ عبدِ الله بن يُونُس بهذا .

وقد تقدَّم أن أحمدَ بنَ داوُد المَكِّيَّ ، وفَهدَ بنَ سُليهان ، وإبراهيمَ بن شُريكٍ رَوَوهُ ، عن أجمدَ بن يُونُس بهذا الإسناد ، عن أبي الزُّبير ، عن حاد .

وقد تُوبع جابرٌ الجُعفِيُّ على جَعل الحديثِ مِن مُسنَد جابرٍ .. تابَعَهُ أَيُّوبُ السَّختِيَانِيُّ ، فرواه عن أبي الزُّبير ، عن جابرٍ مرفُوعًا : « مَن صلَّى خلف الإمام ، فقِراءَةُ الإمام له قِراءةٌ » .

أَخرَجَهُ مُحُمَّدُ بِنُ الْحَسَنِ فِي « الْمُوطَّإِ » (ص٩٩) ، والطَّبَرَانِيُّ فِي « الْمُوطَّإِ » (ص٩٩) ، والطَّبَرَانِيُّ فِي « الأوسط » (٧٩٠٣) ، والدَّارَقُطنِيُّ (١/ ١٠١) ، والبَيهَقِيُّ فِي « القِراءة » (١٢ - ٢١) ، وابنُ الجَوزِيِّ فِي « التَّحقيق » (١/ ١٢٠) من طريق سَهل بن

العَبَّاسِ الرَّمِلِيِّ ، ثنا إسهاعيلُ بنُ عُلَيَّةَ ، عن أَيُّوبَ السَّختِيَانِيِّ بهذا .

قال الطَّبَرَانِيُّ : « لم يَرفَع هذا الحديثَ أحدٌ مَّن رواه عن ابن عُليَّة إلَّا سَهلُ بنُ العبَّاس . ورواه غيرُهُ موقُوفًا » .

وقال الدَّارَقُطنِيُّ: «هذا حديثُ مُنكرٌ؛ وسهلُ بنُ العبَّاس مترُوكٌ ». وقال أيضًا في « العِلل » (ج٢/ق٢/١-٢): «وحدَّثَ به شيخٌ يُعرَف بسَهل بنِ العبَّاس، وكان ضعيفًا ... - ثُمَّ قال: - وحديثُ سهلِ بنِ العبَّاس، عن ابن عُليَّة: لا أصلَ له » انتهَى.

وقال البَيهَقِيُّ: «قال أبو عبد الله _ يعني : الحاكم _ : هذا الخَبَرُ باطلٌ بهذا الإسناد . ولو صحَّ مِثلُ هذا من حديثِ أيُّوبَ السَّختِيَانِيِّ ، عن أبي الزُّبير ، عن جابرٍ ، لكان الأَخذُ باليَد ، ولَهَا اختَلف عليه أحدٌ . وإنها الحَمْلُ فيه على سهل بن العبَّاس هذا ؛ فإنَّه مجهُولٌ لا يُعرَف » .

• قلتُ: وقولُه: «كالأَخذِ باليَد» يعني: لَوُجِد في حديث الثِّقات مِن أصحاب أيُّوبَ. فلمَّا انفَرَد به مثلُ هذا المجهُول، ولم يُوجَد عند الثِّقات، دلَّ على نَكارَته وبُطلان نِسبَتِه إلى أيُّوبَ، وهذا علامَةُ الحديثِ المُنكر. والله أعلم.

واختُلِف على أَيُّوبَ السَّختِيَانِيِّ في إسناده ..

فرواه خارِجَةُ بنُ مُصعَبٍ ـ وهو متروكٌ ـ ، عن أَيُّوبَ السَّختِيَانِيِّ ، عن نافع ، عن ابن عُمَر .

أُخرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ (١/ ٢٠٤)، والخطيبُ (١/ ٣٣٧).

قال الدَّارَقُطنِيُّ : « رَفْعُهُ وهم " .

ثم رواه من طريق أحمدَ بنِ حنبَلِ ، عن إسهاعيلَ بن عُليَّة ، ثنا أَيُّوبُ ، عن نافع ، وابنِ سِيرِينَ ، أَنَّهُما حدَّثا عن ابن عُمَرَ ، أَنَّه قال في القِراءة خلف الإمام: « تَكفِيكَ قراءةُ الإمام » .

وكذلك أخرَجَهُ البَيهَقِيُّ في « جُزء القِراءة » (١٢٥).

وأَخرَجَ عبدُ الرَّزَّاق (ج٢/ رقم ٢٨١٢) عن هشام بن حسَّانَ ، عن أنس بن سِيرِين ، قال : « إنَّك أنس بن سِيرِين ، قال : سألتُ ابنَ عُمَر : أقرأُ مع الإمام ؟ قال : « إنَّك لَضَخْمٌ !! تكفيك قراءَةُ الإمام » .

وأَخرَجَ مالكُ في « المُوطَّإِ » (١/ ٨٦/ ٤) عن نافع ، أنَّ عبدَ الله بن عُمَر كان إذا سُئل: هل يَقرَأُ أحدُّ خلف الإمام ؟ قال: « إذا صلَّى أحدُكم خلفَ الإمام فحَسْبُهُ قراءةُ الإمام ، وإذا صلَّى وحدَهُ فليقرأ » ، ـ قال: وكان عبدُ الله بنُ عُمَر لا يقرَأُ خلف الإمام .

وأَخرَجَ عبدُ الرَّزَّاق (ج٢/ رقم ٢٨١) عن مَعمَرٍ ، وابنِ جُريجٍ ، عن الزُّهرِيِّ ، عن النُّهرِيِّ ، عن سالم بن عبدِ الله ، قال : « يَكفِيكَ قراءةُ الإمام فيها يَجهَر في الصَّلاة » .

قال ابنُ جُريج: حدَّثَني ابنُ شِهابٍ ، عن سالمٍ ، عن ابن عُمَر ، كان يقُولُ: « يُنصِت للإمام فيما يَجهر به في الصَّلاة ، ولا يَقرَأُ مَعَهُ ».

وهذه كُلُّها أسانيدُ صحيحةٌ.

وأُخرَجَ عبدُ الرَّزَّاق (٢٨١٤) قال : أُخبَرَنا داوُدُ بنُ قَيسٍ ، عن زيد ابن أَسلَم ، عن ابن عُمَر : كان يَنهَى عن القراءة خلف الإِمَام .

• قلتُ : فالصَّحيحُ في حديث ابن عُمَر الوَقفُ . أمَّا الرَّفعُ فمُنكَرٌ .

و وَجهٌ رابعٌ من الاختلاف على الحَسَن بن صالح في إسناده ..

فرواه النَّضرُ بنُ عبد الله الأَزدِيُّ ، قال : ثنا حَسَنُ بن صالحٍ ، عن أبي هارُونَ العَبدِيِّ ، عن أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ مرفُوعًا مِثلَه .

أَخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي « الأَوسَط » (ج٢/ ق٢٩١/ ٢) قال : حدَّثَنا مُحمَّدُ ابنُ إبراهيمَ بن عامرٍ ، ثنا أبي ، عن جَدِّي ، ثنا أبو غالبِ النَّضرُ بنُ عبد الله جذا الإسناد .

وقال: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن الحَسَن بن صالحٍ ، عن أبي هارُونَ ، إلَّا النَّضرُ . تفرَّد به عامرٌ » .

• قلتُ : أمَّا عامرٌ ، فهو ابنُ إبراهيمَ الأصبهانيُّ . وهو ثقةٌ .

والنَّضرُ مجهُولٌ . ولكنَّه لم يتفرَّد به كما قال الطَّبَرَانِيُّ ..

فتابعه إسماعيلُ بنُ عَمْرِو بن نَجِيحٍ البَجَلِيُّ ، فرواه عن الحَسَن بن صالح بسَنَده سواء .

أَخَرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (١/ ٣١٦) ، وقال بعد ذِكر أحاديث : « وهذه الأحاديثُ التي أمليتُها مع سائر روايَاتِه التي لم أَذكُرها ، عامَّتُها مَّ لا يُتابِع إساعيلَ أحدٌ عليها . وهو ضعيفٌ » انتهَى .

كذا قال! ورِوايَةُ الطَّبَرَانِيِّ ترُدُّ عليه، وروايَتُه تَرُدُّ على الطَّبَرَانِيِّ . فُسُبحان من وَسِع كُلَّ شيءٍ عِلمًا .

وانظُر « تنبيهَ الهَاجِد » (٥٠٨) .

وقد خالَفَهُما في سياقِهِ مُعتَمِرُ بنُ سُليهان.

فرواه عن أبي هارُونَ العَبدِيِّ ، قال : سألتُ أبا سعيدٍ الخُدرِيِّ ، عن

القِراءة خلفَ الإِمام، فقال: « يَكفِيكَ قراءةُ ذاك الإِمام ».

أَخرَجَهُ ابنُ أبي شَيبَة (١/ ٣٧٧).

فهذا الوَجهُ أولَى . لكن مدارُهُ على أبي هارُونَ العَبدِيِّ ، واسمُهُ عِمارَةُ ابن جُوَينِ ، وهو مترُوكٌ .

والأَشْبَهُ فِي كُلِّ مَا مَضَى _ من المرفُوع _ هو حديثُ جابرٍ مُعْتُ .

وقد وجدتُ له طريقًا آخرَ .

أَخرَجَهُ أَبِو يُوسُف القاضي في « كتاب الآثار » (١١٣) ، ومحُمَّدُ بنُ الحَسَن الشَّيبَانِيُّ في « اللُّوطَّإِ » (ص ٦١) ، والطَّحَاوِيُّ (١/٢١٦) ، والدَّارَقُطنِيُّ (١/٣٢٣، ٣٢٣–٣٢٥) ، وفي « العِلَل » (ج٤/ق٢٩/ والدَّارَقُطنِيُّ (١/٣٢٣، ٣٢٣) ، وفي « العِلَل » (ج٤/ق٢٩) ، والبَيهَقِيُّ (٢/١٥٩) ، وفي « المَعرِفَة » (م ٢٧٨) ، والبَيهَقِيُّ (٢/١٥٩) ، وفي « المَعرِفَة » (٣٧، ٧٩) ، وفي « جُزء القِراءة » (٣٣٤، ٣٣٥) ، والخطيبُ (١٠/ ٢٤٠) من طريق أبي حَنيفَة النُّعمانَ بنِ ثابتٍ ، عن والخطيبُ (١٠/ ٢٤٠) من عبدِ الله بن شدَّادٍ ، عن جابر بن عبدِ الله والله والله والله والمَّمُ ، فقراءَةُ الإمام له قراءةٌ » .

قال ابنُ عبد البَرِّ في ﴿ التَّمهيد ﴾ (٤/ ٣٥٧-شُروح المُوطَّإِ) : ﴿ ولم يُسنِدهُ غيرُ أبي حَنِيفَة ، وهو سَيِّءُ الجِفظ عند أهل الحَدِيث . وقد خالَفَهُ الحُفَّاظُ فيه : سفيانُ الثَّورِيُّ ، وشُعبةُ ، وابنُ عُيينَة ، وجَريرٌ ، فرَوَوهُ عن مُوسَى بن أبي عائِشَة ، عن عبدِ الله بن شَدَّاد مُرسَلًا . والصَّحيح فيه الإرسَالُ ، وليس ممَّا يُحتَّج به ﴾ انتهى .

• قلتُ : رضي الله عنك!

فلم يتفرَّد بوَصلِه أبو حَنِيفَة ..

بل تابَعَهُ الحَسَنُ بنُ عُمارَةَ ، فرواه عن مُوسَى بن أبي عائِشَة بهذا الإسناد.

أَخرَجَهُ ابن عَدِيٍّ فِي « الكامل » (٢/ ٢٠٧) ، والدَّارَقُطنِيُّ (١/ ٣٢٥). قال ابنُ عَدِيٍّ : « وهذا لم يُوصِلهُ _ فزاد في الإسناد جابرًا _ غيرَ الحَسَن ،

وأبي حنيفة. وهو بأبي حَنِيفة أشهَرُ منه بالحَسَن بن عُمارَةً ».

وقال الدَّارَقُطنِيُّ : « لم يُسنِدهُ عن مُوسَى بن أبي عائِشَةَ غيرُ أبي حَنِيفَة ، والحَسَنِ بن عُمارَة ، وهما ضَعِيفَان » .

وقال أيضًا: « الحَسَن بن عُمارَةَ مترُوكُ الحديث ».

وقال أيضًا: « رَوَى هذا الحديثَ: الثَّورِيُّ ، وشُعبَةُ ، وإسرائيلُ بنُ يُونُس ، وشَريكُ ، وأبو خالدٍ الدَّالانِيُّ ، وأبو الأَحوَصِ ، وسُفيانُ بنُ عُينة ، وجَريرُ بنُ عبد الحَميد ، وغيرُهم ، عن مُوسَى بن أبي عَائِشة ، عن عبد الله بن شدَّادٍ مُرسَلًا عن النَّبيِّ عَيَّالِيَّ . وهو الصَّواب » ، وكذلك قال في « العِلَل » (ج٤/ ق٢٩/ ١) ، وزاد: « ويُشبِهُ أن يكُون أبو حَنِيفَة وَهِم في قَولِه في هذا الحديث : عن جابرٍ » .

وزاد ابنُ عَدِيٍّ مُمَّن رواه مُرسَلًا: وَهبًا ، وزائدةَ بنَ قُدَامَة ، وأبا عَوَانَة ، وابنَ أبي لَيلَى ، وقيسَ بنَ الرَّبيع .

وزاد البَيهَقِيُّ في « القراءة » : أبا حَنِيفَة .

وسَبَقَهُم أبو حاتِمِ الرَّازِيُّ .

فقال ابنُ أبي حاتِم في « العِلل » (٢٨٢) : « وذَكَر أبي حديثًا ، رواه

التَّورِيُّ ، عن مُوسى بن أبي عَائِشة ، عن عبدِ الله بن شدَّادٍ ، عن النَّبيِّ عَائِشة ، عن عبدِ الله بن شدَّادٍ ، عن النَّبيِّ عَالِيْلَةٍ ، قال : « مَن كان له إمامٌ فقِراءة الإمام له قِراءَةٌ » .

قال أبي : هذا يَروِيه بعضُ الثِّقات ، عن مُوسى بن أبي عائِشَة ، عن عبدِ الله بن شَدَّادٍ ، عن رجُل مِن أهل البَصرَة .

قال أبي: ولا يَختَلِفُ أهلُ العِلمِ أنَّ من قال: « مُوسَى بن أبي عائِشَة ، عن جابرِ » ، أنَّه قد أخطأ .

قلتُ : الذي قال : « عن مُوسَى بن أبي عائشة ، عن جابرٍ » فأخطأً ، هو النُّعان بن ثابتٍ ؟ قال : نعم » انتهى .

وكذلك قال ابنُ مَعِينٍ .

فقال ابنُ طَهَانَ فِي « سُؤَالَاتِه » (٣٩٧) : « سمعتُ يحيى يقولُ : حديثُ يرويه أبو حَنِيفَة ، عن مُوسَى بن أبي عائِشَة ، عن عبد الله بن شَدَّادٍ ، عن جابرٍ ، عن النَّبيِّ عَلَيْكُ لِهُ فَقَالَ : ليس هو بشيءٍ ؛ إنَّها هو عبدُ الله بن شَدَّادٍ ».

وكذلك قال أبو زُرعَة ، في حكاية طويلة ذكرَها البَرذَعِيُّ في «سُؤالاتِه لأبي زُرعَة » (ص٧١٧- ٧٢٠) : « ورَأَى أبو زُرعَة في كِتابي حَدِيثًا ، عن أبي حاتِم ، عن شيخ لَهُ ، عن أبيُّوبَ بن سُويدٍ ، عن أبي حَنيفَة ، حديثًا مُسنَدًا ، وأبو حاتِم جالسٌ إلى جَنبِه ، فقال لي : من يُعاتَب على هذا أنت أو أبو حاتِم ؟ قلتُ : أنا . قال : لم ؟ قلتُ : لأني جَبَرتُه على قِراءَته ، وكان يأبى ، فقراً هُ علي بعد جَهدٍ ، فقال لي قولًا غَليظًا أُنسِيتُه في كتابي ذلك الوقت . فقلتُ له : إنَّ إبراهيمَ بن أَرُومَة كان يُعنَى بإسنادِ أبي حَنيفة . الوقت . فقلتُ له : إنَّ إبراهيمَ بن أَرُومَة كان يُعنى بإسنادِ أبي حَنيفة .

فقال أبو زُرعَة : إنَّا لله وإنَّا إليه راجِعُون ! عَظُمت مصيبَتُنا في إبراهيم ! يُعنَى به! لأيِّ معنَّى يُصَدِّقه؟ لاتِّباعه؟! لإِتقانه؟! ثُمَّ ذكر كلامًا غَلِيظًا في إبراهيمَ لم أُخرِجهُ هاهنا . ثُمَّ قال : رَحِم اللهُ أَحمدَ بنَ حنبل ! بَلَغَنِي أَنَّه كان في قَلبِه غُصَصٌ من أحاديثَ ظَهَرَت ، عن الْمعلَّى بن منصُورٍ ، كان يَحتاجُ إليها ، وكان الْمُعلَّى أُشبَهَ القَوم بأهل العِلم ، وذلك أنَّه كان طَلَّابَةً للعِلم ، ورَحَل ، وعُنِي به ، فصَبَر أحمدُ عن تلك الأحاديث ، ولم يَسمَع منه حرفًا ، وأمَّا عليُّ بنُ المَدِينِيُّ ، وأبو خَيثَمة ، وعامَّةُ أصحابِنا ، سَمِعوا منه ، وأيُّ شيءٍ يُشبِهُ المُعلَّى من أبي حنيفة ؟ المُعلَّى صدُّوقٌ وأبو حَنيفَة يُوصِل الأحاديثَ _ أو كلمةً قالها أبو زُرعَةَ هذا معناها _ . ثُمَّ قال لي أبو زُرعَة : حَدَّث عن مُوسَى بن أبي عائِشَة ، عن عبدِ الله بن شَدَّادٍ ، عن جابِر ، عن النَّبِيِّ عَلَيْكُمْ . فزاد_يعني : أبا حَنِيفَة_في الحديثِ : «عن جابِر » ، يعني: حديثُ القراءة خَلف ... » انتهَى.

• قلتُ : فهذا إجماعٌ من صَيَارِفَة الفَنِّ على وَهم أبي حَنِيفَة والحَسَنِ بن عُمارة في وَصل هذا الحديث .

ولأبي حَنِيفَة فيه لونٌ آخَرُ .

أَخرَجَهُ أَبُو نُعيمٍ في « مُسنَد أبي حَنِيفَة » (ص٢٢٨-٢٦٩) من طريق زُفَر بنِ الهُذيل ، عن أبي حَنِيفَة ، عن مُوسَى بن أبي عَائِشة ، عن عبدِ الله ابن شَدَّادٍ ، عن أبي الوليد ، عن جابِرٍ مرفُوعًا .

فزاد: « أبا الوليد » في إسناده.

وتُوبع زُفَرُ بنُ الهُذيل ..

تابَعَهُ أبو يُوسُف القاضي ، فرواه عن أبي حَنِيفَة ، عن مُوسَى بن أبي عائِشَة ، عن عبدِ الله بن شَدَّادٍ ، عن أبي الوَلِيد ، عن جابر مرفُوعًا . أخرَجَهُ ابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (٤/ ٣٥٨ - شروح اللُّوطَّإِ) مُعلَّقًا ، ووَصَلَهُ الدَّارَقُطنِيُّ (١/ ٣٢٥) ، ومن طريقه البَيهَقِيُّ في « جُزء القِراءة » (ص ١٥٠) ، وابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (٧/ ٢٤٧٧) من طريق أحمدَ بن عبدِ الرَّحن بن وهبٍ ، ثنا عمِّي عبدُ الله بنُ وَهبٍ ، ثنا اللَّيثُ بنُ سعدٍ ، عن أبي يُوسُف يعقُوبَ ، جذا الإسنادِ ، عن جابر بن عبد الله ، أنَّ رجُلًا عن أبي يُوسُف يعقُوبَ ، جذا الإسنادِ ، عن جابر بن عبد الله ، أنَّ رجُلًا قرأ خلف النَّبيِّ عَيِّكُمْ فِا فَنهاه ، فلمَّا انصرف قال : أَتَنهَانِي أن أقرأ خلف النَّبيِّ عَيْكُمْ ؟! فتَذاكَرَا ذلك ، حتى المَّمِع النَّبيُّ عَيَّكُمْ ، فقال رسُولُ الله عَيْكُمْ : « من صلَّى خلف إمامٍ ، فإنَّ مَراءَةُ له قراءةٌ » .

قال الدَّارَقُطنِيُّ : « أبو الوَليد هذا مجهُولٌ . ولم يَذكُر في هذا الإسناد جابرًا غيرُ أبي حَنِيفة » .

وقال ابنُ عبد البَرِّ: « وأبو الوليد مجهولُ ، لا يُعرَف. وحدِيثُهُ هذا لا يُصِحُّ ».

• قلتُ : كذا رواه ابنُ أخي ابنِ وَهبٍ . وخالَفَهُ عبدُ اللَّيكُ بنُ شُعيبِ ابن اللَّيث بن سَعدٍ ، عن ابن اللّيث بن سَعدٍ ، عن طَلحة ، عن مُوسَى بن أبي عَائِشَة ، عن عَبد الله بن شَدَّاد بن الهَادِ ، عن أبي الوَلِيد ، عن جابرِ .

أَخرَجَهُ البَيهَقِيُّ في « جزء القِراءة » (٣٣٩).

ثم رواه مرَّةً أُخرَى بهذا الإسناد ، إلَّا أَنَّه أَسقَطَ طلحة هذا من الإِسناد ، ثُمَّ قال : « أَخبَرَنا أبو عبد الله الحافظُ ، قال : قال أبو عَلِيٍّ الحافظُ : هكذا كتَبناه ، وهو خطأٌ ، إنَّها هو : عن اللَّيث بن سعدٍ ، عن يعقُوبَ بن أبي يُوسُف ، عن أبي حَنِيفَة ، عن مُوسَى بن أبي عائِشَة ، عن عبد الله بن شدَّاد بن الهادِ ، عن أبي الوَليد ، عن جابِر ، يعني القصَّةَ الأُولَى .

وأمَّا القصَّة الأُخرَى ، فإنَّها بهذا الإسناد ، دُون ذِكر أبي الوَلِيد في إسنادِه . قال أبو عَلِيٍّ : والوَهَمُ من عبدِ المَلِك بن شُعيبٍ » .

قال البَيهَقِيُّ: « والدَّليل على صِحَّة ما قال أبو عليٍّ الحافظُ عِلَىٰ : أنَّ أبا بَكرٍ أَهمَدَ بن مُحمَّد بن الحارث الفقيه قال : ... وساق إسنادَهُ إلى الدَّارَقُطنِيِّ ، كما مَرَّ قريبًا . ثُمَّ قال : _ هذا هو الصَّحيح : عن اللَّيث بن سعدٍ ، عن يعقُوبَ . وكذلك رواه خَلَفُ بنُ أَيُّوب ، عن أبي يُوسُف ، عن أبي حَنيفة ، والحَكمُ بنُ أَيُّوب ، عن زُفَر ، عن أبي حَنيفة ، عن مُوسَى ابن أبي عَنيفة ، عن عبد الله بن شَدَّادٍ ، عن أبي الوَليد ، عن جابٍ ، عن النَّبيِّ عَيَسِلَةً مُحْتَصَرًا ، في قراءَة الإمام له قراءةٌ .

وَفِي رواية اللَّيث بن سَعدٍ ، وهو أَحَدُ الأَئمَّة ، عن يعقُوب بن أبي يُوسُف ، دليلٌ على أنَّ قِصَّة ﴿ سَبِّح ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ إنَّما رواها أبو حَنيفَة ، عن مُوسَى بن أبي عَائِشة ، عن عبدِ الله بن شَدَّادٍ ، عن جابٍ ، وليس فيها أنَّ : « قراءَتَهُ له قراءةٌ » ، وهي القصَّةُ التي رواها عِمرانُ بن حُصينٍ وأمَّا القِصَّة التي فيها : « فإنَّ قِراءَتَهُ له قراءةٌ » ، فإنَّ أبا حنيفَةَ إنَّما رواها عن مُوسَى بن أبي عَائِشة ، عن عبد الله بن شَدَّاد ، عن أبي الوليد ، واها عن مُوسَى بن أبي عَائِشة ، عن عبد الله بن شَدَّاد ، عن أبي الوليد ،

عن جابر . وهو رَجُلُ مجهُولُ ، كها قال الدَّارَقُطنِيُّ عَنْ ، ولا تقُومُ به حُجَّةُ . ومن رَوَى هذا الحديث عن أبي بَكرِ الحَارِثِيِّ ، عن الدَّارَقُطنِيِّ ، وأسقط من إسنادِه أبا الوليد ، أو رواه عن الحَاكِم أبي عبد الله ، عن أبي عليِّ الحافظ ، وأسقط من إسنادِه ابنَ شَدَّادٍ ، وأوهَمَ أنَّ أبا الوليد كُنيَةُ ابنِ شَدَّادٍ ، وأوهَمَ أنَّ أبا الوليد كُنيَةُ ابنِ شَدَّادٍ ، فإنَّه لم يَسلُك سبيلَ الصِّدق في رواية الحديث ، وله مِن إسقاط بَعضِ المُتُون ليستَقِيمَ له ما يَقصِدُه من الاحتجاج أشباهٌ كَثِيرَةٌ ، لا أُحِبُّ ذِكرَها ، والله يَعصِمُنا من أمثال ذلك بفضلِه ورحمَتِه .

ورَوَى أبو بَكرٍ مُحُمَّدُ بنُ إسحاقَ بنِ خُزَيمَة الإمامُ هذا الحديثَ ، عن أحمدَ بن عبد الرَّحمن بن وهب . كما رواه أبو بَكرِ ابنُ زيادٍ النَّيسَابُورِيُّ ، وهو أحدُ الأئِمَّة في الفِقه والحديث . ثُمَّ قال ابنُ خُزَيمَة : أبو الوَلِيد مجهُولُ لا يُدرَى مَن هُو ، كما قال الدَّارَقُطنِيُّ ، قال : وفي قِصَّة ﴿ سَبِّحِ اللهَ مَن مُو مَن هُو ، كما قال الدَّارَقُطنِيُّ ، قال : وفي قِصَّة ﴿ سَبِّحِ اللهَ مَن مَن هُو ، كما قال الدَّارَقُطنِيُّ ، قال : وفي قِصَّة ﴿ سَبِّحِ اللهَ رَبِّكَ المُعْلَى ﴾ دليلُ على أنَّ الرَّجُل قَراً خلف النَّبيَّ عَيَّالِيُهُ قال : « مَن قَراً منكم المُعْلَى ﴾ جَهرًا لا خفيًا ؛ لأنَّ في الخَبَر أنَّ النَّبيَّ عَيَّالِيُهُ قال : « مَن قَراً منكم صَبِّحِ اللهَ عَلَى المُعْلَى المُعْلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَل

وأمَّا خَبَرُ أبي الوَلِيد، عن جابرٍ، ففيه أنَّهُ أوماً إليه رجُلٌ. والعِرَاقِيُّون ينهَونَ عن الإِيهَاء في الصَّلاة بها يُفهَم عن اللّومِي. ومَن أبُو الوَلِيد فيُحتَج به على أَخبَارٍ ثابتَةٍ عن النّبيِّ عَيِّكُ ويُترَكُ له النَّظُرُ والمقاييسُ ؟! قال: وذِكرُ جابرٍ في هذا الخَبر خطأُ فاحشٌ. وكذلك ذِكرُ أبي الوَلِيد قبلَه. إنّها الخَبرُ : عن عبدِ الله بن شدّادٍ، عن النّبيِّ عَيْكُمْ . كها رواه أهلُ العلم الخَبرُ : عن عبدِ الله بن شدّادٍ ، عن النّبيِّ عَيْكُمْ . كها رواه أهلُ العلم

وحُفّا ظُهم ومُتقِنُوهم وأهلُ المعرفة بالأخبار ، عن مُوسَى بن أبي عائِشَة ، عن عبدِ الله بن شَدَّادٍ ، عن النّبيِّ عَيَّالَةٍ مُرسَلًا : شُعبَةُ بن الحَجَّاج عالمُ أهلِ زمانِهِ بالحديث ، وسُفيانُ الثَّورِيُّ إمامُ أهل العِراق في الحديث ومُتقِنُهم وحافِظُهم ، ولم يَكُن بالعِراقِيِّين في عَصرِهما مثلُهما في حفظ الحديث وإتقانِه ، وابنُ عُيينَة حافظُ أهلِ الحرَم ، ولم يَكُن بحرم الله مَكَّة في زمانه أحفظُ منه ، رَوَوا هذا الخَبَر ، وجماعةٌ غيرُهم ، ليس فيه ذِكرُ جابرٍ . وذَكرَ شيخُنا أبو عبد الله الحافظُ ، عن أبي عليٍّ الحُسين بن عليٍّ الحافظِ ، أنَّه قال : هُما قِصَّتان ، رواهما أبو حَنيفة ، عن مُوسَى بن الحافظِ ، أنَّه قال : هُما قِصَّتان ، رواهما أبو حَنيفة ، عن مُوسَى بن أبي عائِشَة ، واختَلفت رُواته عنه فيهما ، كما ذَكرنا .

فَأُمَّا قِصَّة ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكِ ٱلْأَعْلَى ﴾ ، فإنَّما راجِعَةٌ إلى حديث زُرارة بنِ أُوفَى ، عن عِمرانَ بنِ حُصينٍ .

وأمَّا قِصَّةُ: « مَن كان له إمامٌ فقراءة الإمام له قراءةٌ » ، فرواها منصُورُ ابنُ المُعتَمِر ، وشُعبَةُ بنُ الحَجَّاج ، وسُفيانُ بنُ سعيدِ الثَّورِيُّ ، وسُفيانُ ابنُ عُيينَة ، وأبو عَوَانَة ، وشَريكُ بن عبد الله النَّخْعِيُّ ، وزائدةُ بنُ قُدَامَة ، وأبو إسحاقَ الفَزَارِيُّ ، وجَريرٌ ، وغيرُهُم ، عن مُوسَى بن أبي عائِشَة ، عن عبدِ الله بن شَدَّاد ، عن رسُول الله عَيْسَةً مُرسَلًا ... » .

قال البَيهَقِيُّ : « ومَن حَكَم لهذا الحديثِ بالوَصلِ برواية واحدٍ ، ومُتابَعةِ جماعةٍ من الضُّعَفاء والمجهُولِين إيَّاه على ذلك ، وتَرَكَ رواية مَن ذَكَرنَاهُم من الأئِمَّة ، عن مُوسَى بن أبي عائِشَة مُرسَلًا ، ثُمَّ رواية عبد الله ابن المُبارَك ، عن سُفيان ، وشُعبَة ، وأبي حَنِيفَة ، ثُمَّ رواية وكيعٍ ، ابن المُبارَك ، عن سُفيان ، وشُعبَة ، وأبي حَنِيفَة ، ثُمَّ رواية وكيعٍ ،

وأبي نُعَيمٍ ، والأَشجَعِيِّ ، وعبدِ الرَّزَّاق ، وعبدِ الله بن الوَلِيد العَدَنِيِّ ، وأبي داوُد الحَفرِيِّ ، وغيرِهم ، عن سُفيانَ الثَّورِيِّ ، عن مُوسَى بن أبي عائِشَة ، كذلك مُرسَلًا ، لم يَكُن له كبيرُ مَعرِفَةٍ بعِلمِ الحديث ، ولو لم يُستدلَّ بمُخالَفة رَاوِي الحديث ما هُو أَثبَتُ وأَكثَرُ دِلالاتٍ بالصِّدق منه على خَطَإِ الحِديث ، لم يَعرِف قطُّ صوابَ الحكيثِ من خَطَئِه » .

• قلتُ: أطالَ البَيهَقِيُّ وأطَابَ ﴿ مُثَلِّهُ .

بَيدَ أَنَّه وَقَع اختِلَافٌ في رِوَايَة أبي يُوسُف، عن أبي حَنِيفَة..

فرُوِي كما مرَّ ذِكرُه ، عن أبي يُوسُف يعقوبَ ، عن أبي حَنِيفَة ، عن مُوسى بن أبي عائشة ، عن عبد الله بن شَدَّادٍ ، عن أبي الوليد ، عن جابرٍ . وأخرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ (٧/ ٢٤٧٧) ..

والبَيهَقِيُّ في « جزء القِراءَة » (٣٣٤) عن أبي الحسن مُحمَّد بن عبد الله ، قال : ثنا أبو يَعلَى ، قال : قُرئ على بِشر بن الوَلِيد ، عن أبي يُوسُف ، عن أبي حَنِيفَة بهذا .

ولم يَذكُر أبا الوَلِيد.

وكذلك رواه اللَّيثُ بنُ سعدٍ ، وأَسَدُ بنُ عَمْرٍ و ، وابنُ إِسحَاق ، وأبو يحيى الحِمَّانِيُّ ، ومُحَمَّدُ بنُ الحَسَن ، ويُونُسُ بنُ بُكيرٍ هكذا .

وخالَفَهُم عبدُ الله بنُ الْمبارَك ، فرواه عن أبي حنِيفَة ، عن مُوسَى بن أبي عائِشة ، عن مُوسَى بن أبي عائِشة ، عن عبد الله بن شَدَّادٍ ، قال : قال رسُولُ الله عَلَيْكُمُ : ... مُرسَلًا . أخرَجَهُ البَيهَقِيُّ (٣٣٦) ، ثمَّ قال : « وهكذا رُوِي عن زُفَرَ بنِ الهُذَيل

في أصحِّ الرِّوَايَتَينَ عنه ، عن أبي حَنِيفَة مُرسَلًا » انتهَى .

فَأَكْثَرُ أُصِحَابِ أَبِي حَنِيفَة رووه عنه موصُّولًا.

وابنُ الْمُبارَك، وزُفَرُ _ في أصحِّ الرِّوايَتَين _ روياه عن أبي حَنِيفَة مُرسَلًا، فوافق الثِّقاتِ على إرسالِه، وهذا يدلُّ على اضطرابِ فيه.

والصَّوابُ في هذا الحديث ما رواه الأئمَّةُ عن مُوسى بن أبي عائِشَة ، عن عبد الله بن شَدَّادٍ ، عن النَّبِيِّ عَلِيلَةً مُرسَلًا ..

منهم: الثَّورِيُّ ، عند عبد الرَّزَّاق في « المُصنَّف » (ج٢/ رقم ٢٧٩٧) ، والطَّحَاوِيِّ في « الأوسط » والطَّحَاوِيِّ في « شرح المعاني » (١/ ٢١٧) ، وابنِ المُنذِر في « الأوسط » (٣/ ٢٠٢) ، والبَيهَقِيِّ (٢/ ١٦٠) ..

ومنهم: سُفيانُ بن عُيَينَة ، أخرجه ابنُ عَدِيٍّ (٧/ ٢٤٧٧) .. ومنهم : جَرِيرُ بنُ عبد الحَمِيد ، عند ابن أبي شَيبَة (١/ ٣٧٦) ، وابن عَدِيٍّ (٧/ ٢٤٧٧) ..

ومنهم: شَريكُ بنُ عبد الله النَّخْعِيُّ ، عند ابن أبي شَيبَة (١/ ٣٧٦).. ومنهم: شُعبَةُ ، عند ابن عَدِيًّ (٧/ ٢٤٧٧)..

ومنهم: شعبة، عند ابن علِي (٧/ ٢٤٧٧)..
ومنهم: إسرائيلُ بنُ يُونُس، أخرَجَهُ مُحمَّدُ بنُ الحَسَن في « المُوطَّإِ »
(ص٢٦-٦٣)، وقال: أخبَرَنا إسرائيلُ بنُ يُونُس، قال: حدَّثني مُوسَى ابنُ أبي عائِشَة، عن عبد الله بن شَدَّادٍ، قال: أمَّ رسولُ الله عَيَّكُ النَّاسَ في العَصر، وقال: وفقراً رجُلُ خلفه، فغمَزَهُ الذي يليه، فلمَّا أَنْ صلَّى قال: لمَ غمزتني ؟ قال: كان رسُولُ الله عَيَّكُ قُدَّامك، فكرهتُ أن تقرأ خلفه. فقمرة أن كان له إمامٌ، فقراءَتُهُ له خَلفَه. فقراءَتُهُ له قراءَتُهُ له قراءَتُهُ له قراءةٌ ».

كذا رواه مُحُمَّدُ بنُ الحَسَن .

وخالفه أبو أحمدَ الزُّبيرِيُّ ، فرواه عن إسرائيلَ ، عن مُوسَى بن أبي عائِشَة ، عن عبد الله بن شدَّادٍ ، عن رجُلٍ من أهل البَصرَة ، عن النَّبيِّ أَبِي عَائِشَة نَحْوَه .

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ (١/ ٢١٧) قال: ثنا أبو بَكْرَةَ ، ثنا أبو أَحْمَدَ بهذا . وقد تقدَّمت أسهاءُ مَن رواه من الثِّقات عن مُوسَى بن أبي عائِشَة مُر سَلًا .

قال شيخُنا عِشَ في « الإرواء » (٢٧٢/٢) : « وقد تعقّب بعضُ الْتَأخّرين قولَ الدَّارَقُطنِيِّ الْمُتقدِّمَ : أنَّه لم يُسنِدهُ غيرُ أبي حَنيفَة ، وابنِ عُهارة ، بها رواه أحمدُ بنُ مَنِيعٍ في « مُسنَده » : أخبَرَنا إسحاقُ الأَزرَقُ ، حدَّثنا سُفيانُ ، وشريكٌ ، عن مُوسَى بن أبي عائِشَة ، عن عبدِ الله بن شدَّادٍ ، عن جابرٍ ، مرفُوعًا به .

قلتُ : وهذا سندُ ظاهرُهُ الصِّحَّةُ ، ولذلك قال البُوصِيرِيُّ في « الزَّوائد » (٥٦ / ١) : « سندُهُ صحيحٌ ، كما بيَّنتُهُ في زوائد المسانيد العَشرة » .

قلتُ : وهو عِندِي معلُولُ ؛ فقد ذَكَر ابنُ عدِيٍّ ، كها تقدَّم ، وكذا الدَّارَقُطنِيُّ ، والبَيهَقِيُّ ، أنَّ سُفيانَ الثَّورِيَّ ، وشَريكًا روياه مُرسَلًا ، دون ذِكر جابِر في إسنادِ ابنِ مَنِيع وَهَمٌ ، وأظنَّهُ من إسحاق الأزرق ؛ فإنَّه وإن كان ثِقَةً ، فقد قال فيه ابنُ سعدٍ : رُبَّها غَلَط » انتهى .

• قلتُ : وهذا هو الحَقُّ ؛ فإنَّ ابنَ أبي شَيبَة ، وأبا أَحمدَ الزُّبيرِيَّ ، خالَفَاه ، فرواه الأَوَّلُ عن شَريكٍ ، والثَّاني عن الثَّورِيِّ ، عن موسى بن

أبي عائشة ، فأرسَلاه . وهما أَثبَتُ من إسحاقَ بنِ يُوسُف الأَزرَقِ . ورَوَى البَيهَقِيُّ في « المعرفة » (٧٩/٣) عن سَلَمة بن مُحمَّدٍ الفَقِيهِ ، قال : « سَأَلتُ أبا مُوسَى الرَّازِيَّ الحافظ ، عن الحديث المَروِيِّ عن رسُول الله عَيُّلِيَّهُ : « مَن كان له إمامٌ ... » ، فقال : لم يَصحّ فيه عِندَنا ، عن النبيِّ عَيُّلِيَّهُ شيءٌ ، وإنَّم اعتَمَد مشايخُنا فيه الرِّواياتِ عن عليٍّ وابنِ مسعُودٍ ، والصَّحَابةِ ... ونقل البَيهَقِيُّ - عن الحاكِم ، قال : أعجَبني هذا ليَّا سمِعتُه منه ؛ فإنَّ أبا مُوسى أحفظُ مَن رَأينا مِن أصحاب الرَّأي على أدِيمِ الأَرض » انتهى .

وقد تُوبع مُوسى بنُ أبي عائشة ..

تابَعَهُ الحَكَمُ بنُ عُتَيبَة ، فرواه عن عبد الله بن شَدَّادٍ ، عن جابرٍ مرفُوعًا: « مَن كان له إمامٌ ، فقِراءَة الإمام له قراءةٌ ».

أَخرَجَهُ البَيهَقِيُّ فِي « القِراءة » (٣٤٢) من طريق العبَّاس بن عزيز بن سيَّارٍ القطَّانِ المَروَزِيِّ ، نا عَتِيقُ بنُ مُحُمَّدٍ النَّيسَابُورِيُّ ، نا حفصُ بنُ عبد الرَّحمن ، عن أبي شَيبَة ، عن الحكم بهذا .

قال البَيهَقِيُّ: « قَيل : هذه الرِّوايةُ إِنْ سَلِمت من العبَّاس القطَّان هذا _ فإنِّ لا أُعرِفُه بعد العَدِّ فلا تَسلَمُ من أبي شَيبَة عبدِ الرَّحن بن إسحاقَ الوَاسِطِيِّ . قال أحمدُ بنُ حنبَلِ عِنْ : أبو شَيبَة ليس بشَيءٍ ، مُنكرُ الحديثِ . وقال يحيى بنُ مَعِينٍ : عبدُ الرَّحن بنُ إسحاقَ الكُوفِيُّ مترُوكٌ . وجَرَحَهُ أيضًا البُخَارِيُّ ، وأبو عبد الرَّحن النَّسَائِيُّ ، وغيرُهما من أهل العِلم أيضًا البُخارِيُّ ، وإذا كُنَّا لا نَقبَلُ رواية المَجهُولِين ، فكيف نَقبَل رواية بالحديث . وإذا كُنَّا لا نَقبَلُ رواية المَجهُولِين ، فكيف نَقبَل رواية بالحديث . وإذا كُنَّا لا نَقبَلُ رواية المَجهُولِين ، فكيف نَقبَل رواية

المَجرُوحِين ؟ لا نَقبَلُ من الحديث إلَّا ما رواه مَن ثَبَتَت عدالَتُه ، وعُرف بالصِّدق رواتُهُ . وقد رواه أيُّوبُ بنُ الحَسَن ، ومُحَمَّدُ بنُ يزيدَ السُّلَمِيُّ ، عن حفص بن عبد الرَّحمن مُرسَلًا » .

وله طريقٌ آخرُ عن جابرِ على .

أَخرَجَهُ ابنُ عبد البَرِّ فِي « التَّمهيد » (٢/٣٥) مُعلَّقًا ، ووَصَلَهُ الطَّحاوِيُّ (١/٢١٧) ، والدَّارَقُطنِيُّ (١/٣٢٧) ، وأبو الحَسَن الخِلَعِيُّ فِي الطَّحاوِيُّ (١/٢٧٧) . والدَّارَقُطنِيُّ في « الإِرواء » (٢/٣٧٧) . ، وابنُ الجَوزِيِّ وابنُ عَدِيِّ (٧/٨٠٧) ، والبَيهَقِيُّ في « القراءة » (٣٤٩) ، وابنُ الجَوزِيِّ في « التَّحقيق » (٢٧٦) ، من طريق يحيى بن سَلَامٍ ، ثنا مالكُ ، عن في « التَّحقيق » (٢٧٤) من طريق يحيى بن سَلَامٍ ، ثنا مالكُ ، عن أبي نُعيم وهبِ بن كَيسَان ، عن جابرٍ مرفُوعًا : « مَن صلَّى صلاةً لم يَقرَأ فيها بفاتِحة الكِتَابِ فلم يُصَلِّ ، إلَّا وراء الإمام » .

قال ابنُ عَدِيٍّ: « وهذا الحديثُ عن مالكِ بهذا الإسنادِ ، لَم يَرفَعهُ عن مالكِ بهذا الإسنادِ ، لَم يَرفَعهُ عن مالكِ ، غيرُ يحيى بنُ سَلَّامٍ . وهذا الحديثُ في «المُوطَّإِ » مِن قول جابرٍ موقُوفٌ » .

وقال الدَّارَقُطنِيُّ: « يحيى بنُ سَلامٍ ضعيفٌ ، والصَّوابُ موقُوفٌ » . وقال الدَّارَقُطنِيُّ : « لم يَروِ هذا الحديثَ أحدٌ من رُواة « المُوطَّإِ » موقُوفٌ على جابرٍ مِن قولِه . وانفَرَد يحيى مرفُوعًا ، وإنَّمَا هو في « المُوطَّإِ » موقُوفٌ على جابرٍ مِن قولِه . وانفَرَد يحيى ابنُ سَلَّام ، عن مَالكِ ، ولم يُتابَع عليه » .

• قلتُ : كذا ! وقد تابَعَهُ إبراهيمُ بنُ رُستُمَ ، وعليُّ بنُ الجَارُود بن يزيدَ ، قالا : نا مالكُ بهذا الإسنادِ ، بلفظ : « لا تُجزِئُ صلاةٌ لا يُقرأ فيها بفاتحة

الكتاب ، إلَّا أن يكون وراء الإمام » .

أَخرَجَهُ البَيهَقِيُّ في « المعرفة » (٣٥٣) قال : أَخبَرَنا أَبو عبد الله الحافظُ ، نا مُحمَّدُ بنُ عبد الله الشَّعَيرِيُّ ، نا مُحمَّدُ بنُ أَشرَسَ ، نا إبراهيمُ بنُ رُستمَ ، وعليُّ بن الجَارُود بهذا .

قال البَيهَقِيُّ : « مُحُمَّدُ بنُ أَشْرَس هذا مَرمِيٌّ بالكَذِب ، ولا يَحتَجُّ بروايته إلَّا مَن غَلَب عليه هَوَاهُ ، نعُوذُ بالله من مُتابَعة الهَوَى . وهذا الحديثُ في « المُوطَّإِ » الذي صنَّفَه مالكُ بنُ أنسٍ وتدَاوَلَهُ أهلُ العلم إلى يَومِنا هذا موقوفٌ . وأَنكَرَ فيها رُوِّينا عنه رَفعَه ، فكيف يُقبَلُ مِن قومٍ لم تَثبُت عدالتُهم ، بل اشتُهروا بروايةِ المَناكِير ، روايتَه مرفُوعًا ؟! وبالله التَّوفيق » .

وتابَعَهُ كذلك الدَّارَقُطنِيُّ في «غرائب مالكِ »، من طريق عاصم بن عصام، عن يحيى بن نَصر بن حاجِبٍ، عن مالكِ ، عن وَهبِ بن كَيسَان، عن جابِرٍ مرفُوعًا: « مَن كان له إمامٌ ، فقراءَةُ الإمام له قراءةٌ ».

قال الدَّارَقُطنِيُّ : « هذا باطلٌ ، لا يَصِحُّ عن مالكِ ، و لا عن وَهبِ بن كيسان . وعاصمُ بنُ عِصام لا يُعرَف » .

وأخرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ ، والَّدَّارَقُطنِيُّ ، والبَيهَقِيُّ (٢/ ١٦٠) ، وفي « جُزء القراءة » (٣٥٤–٣٥٨) ، والجِلَعِيُّ في « الجِلَعِيَّات » (٢٠/ ٢١/ ١) من طُرُقٍ عن مالكِ _ وهو في « المُوطَّإِ » (١/ ٨٤/ ٣٨) _ ، عن وَهبِ بن كَيسَان ، أنَّهُ سَمِع جابرًا ، يقُولُ : « من صَلَّى ركعةً لم يَقرَأ فيها بأُمِّ القُرآن لم يُصَلِّ ، إلَّا وراء الإمام » .

ورواه عن مالكِ: يَحيَى بنُ يَحيَى ، ومُحمَّدُ بنُ الحَسَن الشَّيبَانِيُّ ، ويَحيَى ابنُ بُكير ، وابنُ وهبٍ ، وإسهاعيلُ بُن مُوسَى ابنُ بنت السُّدِّيِّ ، والقَعنَبِيُّ ، في آخرين .

قال البَيهَقِيُّ : « هذا هو الصَّحيح عن جابرٍ ، مِن قَولِه ، غيرُ مرفُوع . وقد رَفَعَهُ يحيى بنُ سَلَّامٍ ، وغيرُهُ من الضُّعَفاء ، عن مالكٍ ، وذلك ممَّا لا يَجِلُ روايَتُه على طريقة الاحتجاج به » .

ثُمَّ أَخرَجَ البَيهَقِيُّ فِي « القِراءة َ » (٣٥٩) قال : « فقد أخبَرَنا أبو عبد الله الحافظُ ، أنا أبو غانِم أزهَرُ بنُ أحمدَ بن حمدُونَ المُنادِي ببغدادَ ، نا أبو قِلابَة الرَّقَاشِيُّ ، نا بُكيرُ بنُ بكَّارٍ ، نا مِسعَرٌ ، عن يزيدَ الفقيهِ ، عن جابرِ بن عبدِ الله ، قال : « كان يَقرَأُ فِي الرَّكعتين الأُولَين بفاتحة الكتاب ، وسورةٍ مَعَها ، ويقرَأُ فِي الأُخرَين بفاتحة الكتاب . _ قال : _ وكُنَّا نتحدَّثُ أنّه لا يَجُوزُ صلاةٌ إلَّا بفاتحة الكِتَاب ، وشيءٍ مَعَها _ وفي رواية ابن بشرَان : فيا فوقَ ذاك ، أو قال : فيا أَكثر من ذاك _ » ، وهذا لفظُ عامٌ يَجَمَعُ المُنفرِد والمَامُومَ والإمام .

ورواه عُبيدُ الله بنُ مِقسَم ، عن جابر بن عبدِ الله ، أنَّهُ قال : « سُنَّةُ القراءة في الصَّلاة : أن يَقرأ في الأُولَيين بأُمِّ القُرآن وسُورَةٍ ، وفي الأُخرَيين بأُمِّ القُرآن » ، والصَّحَابِيُّ إذا قال : سُنَّةً ، أو كُنَّا نتحدَّثُ ، فإنَّ جماعةً من أصحاب الحَدِيث يُخرِجُونَه في المَسانِيد » انتهى.

وجُملَةُ القول :

أَنَّ هذا الحديثَ لا يَصِحُّ عن جابرٍ إلَّا موقُوفًا ، أمَّا المَرفُوعُ فساقطٌ عن

حدِّ الاعتِبَار به ، إلَّا مُرسَلَ عبد الله بن شدَّادٍ . والله أعلَمُ .

﴿ تنبيهُ ﴾

بعد كتابة ما تقدَّمَ بثلاثة عَشَر عامًا ، وقفتُ هذه الأيَّام على الطَّبعة الجَدِيدة لكتاب « مُصنَّف ابنِ أبي شَيبَة » ، بتحقيق الأُستاذ مُحمَّد عوَّامة ، فرأيتُهُ تعرَّض للكلام عن هذا الحديثِ (٣/ ٢٧٤–٢٧٧) ، لكنَّهُ أتى في كلامِه بعجائبَ ومُغالطاتٍ .

فإنَّ ابن أبي شَيبَةَ رواه في « مُصنَّفه » قال : حدَّثَنا شَريكٌ ، وجَريرٌ ، عن مُوسَى بن أبي عائشة ، عن عبدِ الله بن شَدَّادٍ ، قال : قال رسُولُ الله عَلَيْكَ : ... فذَكَرَه .

قال الأستاذُ عوَّامةُ:

« هذا إسنادٌ صحيحٌ مُرسَلٌ . عبدُ الله بن شَدَّادٍ وُلِد على عَهدِ النَّبِيِّ عَلَيْ النَّبِيِّ عَهدِ النَّبِيِّ عَهدِ النَّبِيِّ عَهدِ النَّبِيِّ . تَرجَمَهُ ابنُ حَجَرِ في القِسم الثَّاني من « الإصابة » .

ومع ذلك فقد جاء الحديثُ موصُولًا من طَرِيقِه . رواه الإمامُ أبو حَنِيفَة في « مُسنَده » (ص٥٩، ٦١-بشرحه « تنسيق النظام » للسَّنْبَهْلِيِّ) ، عن مُوسى بن أبي عائِشَة ، عن عبد الله بن شَدَّادٍ ، عن جابر ابن عبد الله مرفُوعًا .

وجاء ذلك في « مُوطَّإِ الإمام مُحُمَّدٍ » (١١٧) _ وانظُره في « التَّعليق الْمُجَّد » (٤١٥) _ ، و « الآثارِ » له (٨٦) ، ولأبي يُوسُف (١١٣) .

وتابع أبا حنيفة على ذلك: سُفيانُ الثَّورِيُّ ، وشريكُ القَاضِي .

جاء ذلك فيها رواه أحمدُ بنُ مَنِيعِ في « مُسنَده » ، عن إسحاقَ الأَزرَق

- أَحَدُ الثِّقات - عنهُما . نَقَل ذلك البُوصِيرِيُّ في « إتحاف الجِيرَة » (الجَيرَة) الجُومِيرِيُّ في « إتحاف الجِيرَة » (١٥٦٧) ، ومِن خَطِّه أَنقُلُ ، وقال : « صحيحٌ على شرط الشَّيخَين » ، وسيأتي تمامُ كلامِهِ .

وجاءَ الحديثُ موصُولًا مرفُوعًا ، بإسنادٍ صحيح إلى جابر بن عبد الله أيضًا في « مُسنَد أحمد » (٣/ ٣٣٩=٤٦٤٣ من الطَّبعة المُحقَّقة) ، عن أسود بن عامرٍ شَاذَانَ _ وهو ثقةٌ _ . وفي « المُنتَخَب » لعبد بن حُميدٍ (١٠٥٠) ، عن أبي نُعيمِ الفَضلِ بن دُكينٍ _ وهو ثقةٌ إمامٌ مشهُورٌ _ . كلاهما عن الحَسَن بن صالحٍ ، عن أبي الزُّبير ، عن جابرِ بن عبد الله مرفُوعًا .

والحَسَنُ بنُ صالح ثقةٌ فقيةٌ . وأبو الزُّبَير ثقةٌ ، وهو على شرط مُسلمٍ . وسيأتي برقم (٣٨٢٣) ، من رواية مالك بن إسهاعيلَ _ أحدِ الثِّقات _ ، عن الحِسَن بن صالح ، عن أبي الزُّبَير به .

ولمَّا ذَكَرَهُ الزَّيلَعِيُّ في « نصب الرَّايَة » (٢/ ١٠) ، وعزاه إلى أحمد ، وقال : « في إسنادِهِ ضعفٌ » ، استَدرَكَ عليه تصحيحَهُ محقِّقُه العلَّامُة الفِنجَابيُّ (١) ، فانظُرهُ .

كما أستَدرَك البُوصِيرِيُّ في المَوضِع الثَّاني (١٨٣٤) ، علَى ابنِ عَدِيًّ دعوَاهُ تفرُّدَ الحَسَن بن عُمارة برَفعِهِ ، بما نَقَلَهُ من « مُسنَد ابن مَنِيعٍ » و «عبدِ بن حُميدٍ » . وسأنقُلُ لفظهُ آخِرَ هذه الكَلِمَة للتَّنبيه إلى أمرٍ آخَرَ . والصَّوابُ في سند عَبدِ بنِ حُميدٍ هو ما نقلتُهُ من خطِّ البُوصِيرِيِّ في والصَّوابُ في سند عَبدِ بنِ حُميدٍ هو ما نقلتُهُ من خطِّ البُوصِيرِيِّ في

١) ولم يفعل الفنجَابِيُّ شيئًا سوى ترديد الكلام الذي بيَّنَّا خطأه .

المَوضِعَين المُشار إِلَيهِما ، بل إنَّه في المَوضِع الثَّاني كَتَب هكذا: «رواه عَبدُ ابنُ مُميدٍ: حدَّثنا أبو نُعيم ، حدَّثنا الحَسَنُ بنُ صالح ، عن أبي الزُّبير »، وكتَب فوق «عن »: «صَحَّ »؛ تنبيهًا إلى صِحَّة ما كتَب ، وأنَّه لم يُسقِط شيئًا من الإسناد ، لأنَّه سَيسُوق عَقِبَهُ إسنادَ ابنِ ماجَهْ ، وفيه زيادةُ جابرٍ الجُعفِيِّ بين الحَسَن بن صالح ، وأبي الزُّبير ، كما سيأتي .

وقد جاء لفظ عبد بن حُميد في مَطبُوعَتِه التي أَنقُلُ عنها: « ١٠٥٠ - حدَّثنا أبو نُعيم ، حدَّثنا الحَسَن بن صالح ، عن جابر ، عن أبي الزُّبَير ... » . وجابرٌ هذا هو الجُعفِيُّ ، وهو ضعيفٌ . وهذا إقحامٌ لاسمِهِ في السَّند مِن ناسِخ ماسِخ مُتأثِّر بإسنادِ ابنِ ماجَهْ (١٥٥٠) ؛ لذا كتَب البُوصِيرِيُّ ناسِخ ماسِخ مُتأثِّر بإسنادِ ابنِ ماجَهْ (١٥٥٠) ؛ لذا كتَب البُوصِيرِيُّ « صحَّ » فوق « عن » ؛ لئلَّا يَظُنَّ ظانٌّ أنَّه أسقَطَ الوَاسِطَة التي عند ابن ماجَهْ .

ويؤكِّدُ أَنَّ هذا إقحامٌ خاطئ قولُ المِزِّيِّ فِي « تُحفَته » (٢٦٧٥): « رواه أبو نُعيم ، عن الحَسَن بن صالح ، عن أبي الزُّبير ، عن جابر ، ولم يَذكُر جابرًا الجُعفِيَّ ». فرواية أبي نُعيم في الحديثِ ليس فيها ذِكرٌ لجابرِ الجُعفِيِّ ، وهي رواية عبد بن مُميدٍ عنه ، كما ترى .

وبعدَ أَن ذَكَر البُوصِيرِيُّ إسنادَ ابنِ مَنيعِ المَوصُولَ والمُرسَلَ ، وإسنادَ عَبدِ بن مُميدِ الذي نَقَلتُه أَوَّلَ التَّخرِيجِ ، قال : « قلتُ : إسنادُ جابرِ الأوَّلُ عَبدِ بن مُميدِ الذي نَقَلتُه أَوَّلَ التَّخرِيجِ ، قال : « قلتُ : إسنادُ ابنِ مَنِيعٍ _ صحيحٌ على شرط الشَّيخَين ، والثَّاني _ أي : إسنادَ عَبدِ بن مُميدٍ _ على شرط مُسلِم » . » انتهَى كلامُهُ.

• قلتُ : والجواب عن هذا الكلام من وجُوهٍ :

- * الأوَّلُ: قوله: « وتابَعَ أبا حَنِيفَة عليه: سُفيانُ الثَّورِيُّ ، وشريكُ القَاضِي » ، وأحال إلى رواية أحمد بنِ مَنِيعٍ ، عن إسحاقَ الأزرَقِ ، عن القَاضِي » ، وشريكِ ... ثُمَّ نَقَلَ كلامَ البُوصِيرِيِّ أنَّه: « إسنادٌ صحيحٌ على شرط الشَّيخين ... » .
- قلتُ : أمَّا رِوايَةُ الثَّورِيِّ ، فقد رواها عنه : عبدُ الرَّزَاق ، وأبو أحمدَ الزُّبيرِيُّ مُرسَلةً . وهما أُوثَقُ من إسحاقَ بن يُوسُف الأزرَق . وإسحاقُ مع ثِقَتِه ، فقد قال ابنُ سعدٍ : « رُبَّما غلط » .

وقد اختُلِف على إسحاق الأزرق في إسناده ..

فرواه مُحُمَّدُ بنُ حَربِ الوَاسِطِيُّ ، قال : ثنا إسحاقُ الأَزرَقُ ، عن أبي حَنيفة ، عن مُوسى بن أبي عائشة ، عن عبدِ الله بن شَدَّادٍ ، عن جابرٍ مرفُوعًا .

أَخرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ (١/ ٣٢٣)، وفي « العِلَل » (١٣/ ٣٧٣). وصَوَّبَ الدَّارَقُطنِيُّ هذه الرِّواية.

ورواه عليُّ بنُ أَشكاب، قال: ثنا إسحاقُ الأزرقُ ، عن أبي حَنِيفَة ، عن أبي حَنِيفَة ، عن أبي حَنِيفَة ،

أَخرَجَهُ أَبو نُعيم في « مُسنَد أبي حَنِيفَة » (ص٣٢).

قال الدَّارَقُطنِيُّ فِي «علله» (٣٧٢/١٣) عن هذه الرِّواية: «وَهِم فيه». وأمَّا رواية شَريكِ الموصُولةُ ، فهي من طريق إسحاق الأزرقِ أيضًا. وقد خالَفَهُ فيها أبو بَكرٍ بنُ أبي شَيبَة ، فرواها عن شَريكٍ مُرسَلةً. وهو أوثَقُ من الأَزرَق ، لا شكَّ في ذلك . فلا أدرِي : هل سَمِع الأستاذُ

عوَّامةُ عن « الحديث الشَّاذِّ » ؟!

أمَّا الأَعجَبُ من هذا: استرواحُهُ لتَصحيح البُوصِيرِيِّ هذا الإسنادَ على شرط الشَّيخَين. والبُوصِيرِيُّ عِنْ لم يَكُن من فُرسَان هذا المَيدَان، مثلَ الهَيثَمِيِّ، ولا يُنازع في هذا أحدٌ له ذَوقُ المُحَدِّثِين، إنَّا كانا يَجرِيَان على ظَاهِر الإسناد، وَمَع ذلك، فلَهُما تناقُضَاتُ غرِيبَةٌ، وقد علمتُ هذا عن البُوصِيرِيِّ لمَّا حققتُ « زوائِدَه على ابن ماجَهْ » على نُسخَتين بخطِّ ولَدِه مُحمَّدٍ، وبيَّنتُ تناقُضَه في كثيرِ من أحكامه.

ولو سَلَّمنا أنَّه لم يُعَلَّ بالمُخالَفة ، كما هو الوَاقِعُ ، فليس على شرط الشَّيخين ؛ وأحمدُ بنُ مَنِيعٍ لم يَروِ له البُخارِيُّ شيئًا ، ولم يَروِ له مُسلِمٌ شيئًا عن إسحاقَ الأَزرَق . ولم يَروِ الشَّيخَان شيئًا للثَّورِيِّ ، عن مُوسى بن أبي عائِشَة . ولا لمُوسَى ، عن عبدِ الله بن شَدَّادٍ . ولم يَروِ أحدُ من أصحاب الكُتُب السِّتَةِ لعبدِ الله بن شَدَّادٍ ، عن جابرٍ .

وحُكمُ البُوصِيرِيِّ هذا يَقَعُ في مِثلِه كثيرٌ من المُتَأَخِّرِين ، فلا يَكَادُون يُفَرِّقُون بين قَولِ القائل : « على شرط الشَّيخين » ، وبين : « رجالُهُ رجالُ الشَّيخين » .

وشَرطُ الحُكمِ على الإسناد بأنَّه على شرط الشَّيخَين أو أحدِهِما ، مُتعلِّقُ بوُجُود الإسناد بعَينِهِ في الكِتَابَين أو أحدِهما ، وليس مُلَفَّقًا من رجالها ، وأن يَكُونَا ذَكراه على سبيل الاحتجاج ، لا الاستِشهَادِ ، مع شَرائِطَ أُخرى . فلا يكفِي أن يكُون الإسنادُ مُلفَّقًا من رجالها .

قال السِّيُوطِيُّ في « تدريب الرَّاوِي » وهو يَنقُل كلامًا للعِرَاقِيِّ ،

وتعقيبًا للحافظ في « نُكتِه » ، قال : « وورَاءَ ذلك كُلِّه أن يُروَى إسنادٌ ملفَّقُ من رجالهما ، كسِمَاكٍ ، عن عِكرَمة ، عن ابن عبَّاسٍ . فسِماكٌ على شرط مُسلِمٍ فقط ، وعِكرِمَةُ انفَرَد به البُخارِيُّ . والحقُّ أنَّ هذا ليس على شرط واحدٍ منهما .

وأدَقُّ من هذا أن يَروِيا عن أُناسِ ثقاتٍ ، ضُعِّفُوا في أُناسٍ مَحَصُوصِين ، من غيرِ حديثِ الذين ضُعِّفُوا فيهم ، فيجِيءُ عنهم حديثٌ من طريقِ من ضُعِّفُوا فيه ، برجالٍ كُلُّهم في الكِتَابين أو أحدِهما . فنِسبَتُه أنَّه على شرط من خَرَّج له غَلَطٌ .

كَأْنَ يُقَالَ فِي : ﴿ هُشَيمٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ﴾ : كُلُّ مِن هُشيمٍ ، والزُّهْرِيِّ ، أخرَجَا له ، فهو على شَرطِهما .

فيُقال: بل ليس على شَرط واحدٍ مِنهُما ؛ لأنَّهما إنَّما أَخرَجا هُشَيمٍ من غيرِ حديثِ الزُّهرِيِّ ؛ فإنَّه ضُعِف فيه ؛ لأنَّه كان دَخَل إليه فأَخَذَ منه عِشرِين حديثًا ، فلَقِيَهُ صاحبٌ له وهو راجعٌ ، فسأله روايتَهُ ، وكان ثَمَّ ريحٌ شديدةٌ ، فذَهَبَت بالأوراق من الرَّجُل ، فصار هُشيمٌ يُحَدِّثُ بها عَلَق منها بذِهنِهِ ، ولم يَكُن أتقَنَ حِفظَها ، فوَهِمَ في أشياءَ منها ، ضُعِّف في النُّهرِيِّ بسببها .

وكذا، همّامٌ ضعيفٌ في ابن جُريج، مع أنَّ كلَّا منهُما أخرَجَا له، لكن لم يُخرِجَا له عن ابن جُريج شيئًا. فعلى مَن يَعزُو إلى شَرطِهما، أو شَرطِ واحدٍ مِنهُما، أن يسُوقَ ذلك السَّندَ بنسق روايةِ من نُسِب إلى شرطه، ولو في موضع مِن كتابه » انتهى.

* الثَّاني: قولُه: « وجاء الحديثُ موصُولًا مرفُوعًا ، بسندٍ صحيحٍ في « مُسنَد أحمد » ... الخ » .

وقد بيَّنتُ لك فيها مَضَى أنَّ إثبات جابرِ الجُعفِيِّ في إسناد أحمد هو الصَّحيحُ ، وذكرتُ دلائلَ على ذلك . سلَّمنا أنَّه لم يَقَع ثمَّة سقطٌ ، فقد اختُلِف على شاذانَ في إثباته ، فكيف يكُونُ الإسنادُ صحيحًا ؟!

* الثَّالث: قولُه: « والصَّواب في سَنَد عبدِ بنِ مُميدٍ ما نقلتُهُ بخطِّ الثَّالث: قولُه: « والصَّواب في سَنَد عبدِ بن مُميدٍ خالٍ من ذِكر البُوصِيرِيِّ ... الخ» ، وهو يعني أنَّ إسناد عبدِ بن مُميدٍ خالٍ من ذِكر جابرِ الجُعفِيِّ. واستدلَّ على ذلك بدَلِيلَين:

أَوَّ هَمَا: أَنَّ البُوصِيرِيَّ نَقَل الإسنادَ مِن « مُسنَد عبد » ، وليس فيه جابرٌ الجُعفِيُّ ، وعلَّم بعلامة « صحَّ » ؛ تنبيهًا إلى أنَّهُ لم يقع سَقطٌ في الإسناد .

ثانيهما: أنَّ المِزِّيَّ ذَكر في « أطرافه » أنَّ أبا نُعيم الفضلَ بنَ دُكينٍ رواه بدون ذِكر الجُعفِيِّ في إسناده ، واستَنبَطَ مِن هذا أنَّ رواية أبي نُعيمٍ خاليةٌ من ذِكر الجُعفِيِّ .

أمَّا الدَّليل الأوَّلُ: فمنقُوضٌ بأنَّ أُصولَ « مُسنَد عبد بن مُميدٍ » قد ثَبت فيها ذِكرُ جابرِ الجُعفِيِّ ، ومنها نُسخَتان مكتُوبَتان في القرن السَّادس والسَّابع ، وهما أُوثَقُ مِن نَقلِ البُوصِيرِيِّ ، فلَرُبَّا وَهِم أثناء نَقلِه ، أو رَجَّح ما هو مرجُوحٌ ، أو وقع له نُسخَةٌ فيها هذا السَّقطُ . فلا يكُونُ هذا دليلًا على رُجحَان السَّقط مع ثُبُوته في أصل الكِتاب .

وأمَّا الدَّليلُ الثَّاني: فإنَّ المِزِّيَّ يَذكُر _ كعادَتِه _ في بعض الأحاديث

الاختلافَ على الرُّواة في إسناد الحَدِيث. وقد رَوَاهُ _ كها مرَّ _ العبَّاسُ بنُ مُحُمَّدٍ الدُّورِيُّ ، ومُحُمَّدُ بنُ أشكاب ، وأحمدُ بنُ الهَيثَم ، كُلُّهم _ مع عَبْدِ بن مُحميدٍ _ يروُونَه عن أبي نُعيمٍ ، بإثباتِهِ في الإسناد . أمَّا الذي أشار إليه المِزِّيُّ فلا نَدرِي : مَن الرَّاوي عن أبي نُعيمٍ ؟ وحتَّى لو كان ثِقةً ، فهذا من الاختلاف على أبي نُعيمٍ في إسناده ، وذلك لا يَقتَضِي الادِّعَاءَ أنَّ رواية عَبدِ بن مُميدٍ خاليةٌ من ذِكر جابرِ الجُعفِيِّ .

ثمَّ بعد ذلك يقولُ : « وهذا إقحامٌ من ناسخٍ ماسخٍ ... ـ ثمَّ يقول : ـ ويُؤكِّدُ أنَّ هذا إقحامٌ خاطئ قولُ المِزِّيِّ : ... » .

فهل هذا الكلامُ يمُتُّ إلى العِلم بسَبَ إ!!

ثمَّ يقُولُ الأستاذُ عوَّامَةُ بعد ذلك:

« قال البُوصِيرِيُّ _ وهو مِن مُحَدِّتِي السَّادةِ الشَّافعيَّة ، ومِن مُعاصِري ابن حَجَرٍ _ رحماله _ _ _ (١٥٦٩) : « وهذا الحديثُ معرُوفٌ برواية الحَسَن ابن عُمارَةَ الكُوفِيِّ . وقد تَكلَّمُوا فيه كثيرًا : كذَّبَهُ شُعبَةُ ، ونقل السَّاجِيُّ إبناعَ أهلِ الحديثِ على تَركِ حدِيثِه ، وفيه كلامٌ كثيرٌ جدًّا . فرواه الحَسَن ابن عُمارةَ ، عن موسى بن أبي عائشة ، به موصولًا . وسيأتي _ عنده ابن عُمارةَ ، عن موسى بن أبي عائشة ، به موصولًا . وسيأتي _ عنده (١٥٦٩) _ أَبسَطَ من هذا في « كتاب افتِتَاح الصَّلاة » ، في « باب ترك القِرَاءة خلف الإِمام » . وزعم ابنُ عَدِيٍّ أن الحَسَن بن عُمارَةَ تفرَّدَ بوصله ، قال : وقد رواهُ عن موسى غيرُه مثلُ : شُعبَةَ ، والثَّورِيِّ ، وزائدَةَ ، كلُّهُم مُرسَلًا » .

أَقُولُ [القائلُ هو الأستاذ عوَّامة]: في كلامِهِم عن الحَسَن بن عُمارَةَ

توارُدٌ ومتابَعَةٌ لطعن شُعبَةَ فيه . انظُر لزامًا ما كتَبتُه وطوَّلتُ الكلام فيه في الْقَدِّمة (ص٦٤).

وفي قول البُوصِيرِيِّ: « زَعَم ابنُ عَدِيٍّ أَنَّ الحَسَن بن عُمارَةَ تفرَّدَ بوَ فِي قول البُوصِيرِيِّ: « زَعَم ابنُ عَدِيً بوَصلِهِ » أَدَبُ كبيرٌ مع الإمام أبي حَنيفَة وَفَيْ ؛ ذلك ، أَنَّ كلام ابنَ عدِيً متوجِّهٌ إلى الحَسَن وأبي حَنيفَة _ انظُرهُ في « الكامل » (٢/ ٢ / ٧) _ . لكنَّ البُوصِيرِيَّ تأدَّبَ ، وأَعرَضَ عن ذِكر الإمامَ الأَعظَمِ بالشُّوء الذي تورَّط فيه ابنُ عَدِيًّ! فرَحِمَهُ الله ! ما أَعقَلَه ! » انتهى .

• قلتُ : وهنا تُسكَبُ العَبَراتُ على ضَياعِ المَنهَجِ العِلمِيِّ ، اتَّبَاعًا لنَعَرَات العَصَبِيَّةِ المَدْهَبِ ، فأدَّاهُ تعصَّبُه لنَعَرَات العَصَبِيَّةِ المَدْهَبِية . والأستاذُ عوَّامةُ حنفِيُّ المَدْهَبِ ، فأدَّاهُ تعصَّبُه ذلك إلى فواقرَ ..

* مِنهَا: أَنَّهُ أَسَاءَ الأَدبَ مع الإِمام الحافظِ ابنِ عَدِيٍّ ، وأسبَعَ المَدحَ على البُوصِيرِيِّ ـ مع ما بَينَهُما من البَون الشَّاسِع ـ ، فقال في شأن البُوصِيرِيِّ : « هو من مُحدِّثِي السَّادةِ الشَّافعيَّة » ، كلُّ هذا لأنَّه لم يتعرَّض البُوصِيرِيِّ : « هو من مُحدِّثِي السَّادةِ الشَّافعيَّة » ، كلُّ هذا لأنَّه لم يتعرَّض لذِكرِ تفرُّدِ أبي حَنِيفَة عِنْ بالحديثِ ، ونصَّ على الحَسَن بن عُمارَة ، بينما الذِكرِ تفرُّدِ أبي حَنِيفَة عَنْ بالحديثِ ، ونصَّ على الحَسَن بن عُمارَة ، بينما ابنُ عَدِيٍّ « تورَّطَ » ، فذكر الإمام الأعظم ، وهذا دليلُ على « قِلَّة عقلِه » ، وهنا معلى البُوصِيرِيِّ بعد لَمْزِ ابنِ عَدِيٍّ ، ولذلك مَدَحَ البُوصِيرِيَّ بعد لَمْزِ ابنِ عَدِيٍّ ، ولذلك مَدَحَ البُوصِيرِيَّ بعد لَمْزِ ابنِ عَدِيٍّ ، فقال : « فَرَحِمَهُ اللهُ ! ما أَعقَلَه ! » .

فلستُ أدري _ والله ! _ كيفَ يَأْمُر بالتَّأَدُّب مع العُلماء ، ويُسِيءُ الأَدبَ في ذات المَوضِع ؟!

* ومِنهَا: قولُه: «كلامُهُم في الحَسَن بن عُمارَةَ مُتابَعةٌ لطعن شُعبَة ... »،

وأَحالَ على مُقدِّمتِه التي كَتبَها على « المُصنَّف ».

وهذه عادَةُ المَدرَسة الكوثَرِيَّة والغُمارِيَّة ، أَنَّهُم إذا أَرَادُوا أَن يتخلَّصُوا من جَرحِ راوٍ زَعَمُوا أَنَّ الْمَتَأَخِّرين قَلَّدُوا الْمَتَقَدِّمين دُون فَهْم ، فَهُمْ كَالبَبَّغاواتِ ، يقُولُون ما لا يَفهَمُون . وقد تقدَّم طَرَفٌ من مُناقَشة هذا الخَطَل عند الحديث رقم (٣١) .

وأرجُو أن يَعذِرَني القارِئُ في نَقلِ كلامه مع طُولِه ، ليَظهَر لك فَهمُ الأُستاذ عوَّامَةَ وتدبُّرَه .

قال في (١/ ٦٤):

« لقد كَثُر الكلامُ في الحَسَن بن عُهارَة . والنَّاظِرُ في ترجمَتَه يجِدُ أَنَّ التُكلِّمِين فيه قِسهَان : مُعاصِرُون له ، ومُتأخِّرُون عنه . ولم يتكلَّم فيه من المُعاصِرين له إلَّا شُعبَة ، والثَّورِيُّ ، كها قال ابنُ المُبارَك : « جَرَحه عندي شُعبَة وسُفيانُ ، فبقَولِهِ تركتُ حديثَه » ، فانظر المُتابَعة (١٠ ! بل يَجِدُ النَّاظرُ أَنَّ شُعبَة هو المتكلِّم فيه والمؤلِّب عليه ، وسُفيانُ مُتابِعٌ له مُوافِقٌ . قال عيسى بن يُونُس : « الحَسَنُ بن عُهارَة شيخٌ صالحٌ . قال فيه شُعبَة ، وأعانه عليه سُفيانُ » ، ولذلك كان الحَسَن بن عُهارَة يقُولُ : « النَّاسُ كُلُّهُم مِنِّي في حِلِّ ما خلا شُعبَة) . ولكثرة مَن تَابَع شُعبَة على قولِه فيه ، سَهُل على السَّاجِيِّ قولُه : « أَجْعَ أهلُ الحديث على تَركِ حديثه » !!

ولكن ، يَنبَغِي النَّظَرُ بعين التَّدَبُّرِ والإنصاف. فهذا جريرُ بنُ حازمٍ

١٠) يعني: بلا عقلٍ ولا تدبُّرٍ !!

- أَحَدُ أَجِلَاء البَصرَة ورُفَعَائِهم (') - ، وحمَّادُ بنُ زَيدٍ - وكان يُنَظَّر بالثَّورِيِّ والأَوزَاعِيِّ ومالكٍ - ، كانا يَعتِبَان على شُعبَة بسبب كلامِهِ في الحَسَن هذا ، ومَعَهُما مُعاذُ بنُ مُعاذٍ العَنبَرِيُّ - وهو من الجَلَالة بمكانٍ رَفِيع ، حتى قال أحمدُ : إليه المُنتَهَى في التَّبُّتِ بالبَصرة . وهو من الرُّواة عن شُعبَة ، وكان له حَظوَةٌ عنده - .

وسِياقُ ابنِ عَدِيٍّ يُفيدُ أَنَّ مع الثَّلاثة عبَّادُ بنُ عبَّدٍ . فهؤلاء أربَعةُ شَافَهُوا شُعبَة بالعَتْب والإِنكارِ عليه : لَم يَتكلَّمُ في الحَسَن بن عُمارة ؟ لكن قِصَّةُ إِنكارِ جريرِ بن حازم ، وحمَّدِ بن زيدٍ ، جاءَت كما يلي ، وأنقُلُها من عند ابن عَدِيٍّ : « قال شُعبةُ : ألا تَعجَبُون من هذا المَجنُونِ! وأنقُلُها من عند ابن عَدِيٍّ : « قال شُعبةُ : ألا تَعجَبُون من هذا المَجنُونِ! أَتَانِي هو وحمَّادُ بنُ زيدٍ ، فكلَّماني أن أكُفَّ عن ذِكر الحَسَن بن عُمارة . أنا أكُفُّ عن ذِكرِه ؟! لا والله ! لا أكُفُّ عن ذِكره ... » .

فالطَّابِعُ العامُّ للقصَّة: حِرصُ شُعبَةَ على الذَّبِّ عن السُّنَّة، وشِدَّتُه في الله تعالى، وفي كشفِه عن الكذَّابِين، وما إلى ذلك، وهذا ما يَجعَلُ الكَاتِبِين في هذا الشَّأن يُسارِعُون إلى حكاية هذا الخَبَر ونَحوِه، وإلى إشاعته، ويَغِيبُ بعد ذلك ما وَراءَه!

ولكن يَنبَغِي النَّظُرُ بعينٍ أُخرَى ، إلى مَوقِف جَريرٍ وحَمَّادٍ ، وهُما مَن هُما ، أَنَّهُما كانا مُوافِقَين لشُعبَة في هذا المَوقِف بعينه . أمَّا مِن حيث الجُملَة ، فدِفَاعُ شُعبَة ، ونَدبُهُ نَفسَه لخدمة السُّنَّة ، والدِّفاع عنها ،

⁽١) أسبغ الأستاذُ عوَّامةُ الثَّناء على هؤلاء الأئمَّة _ وهم كذلك _ ؛ لسببٍ لا يَخفَى على ذي لُبِّ . ولكن ، ثقتُهُم شيءٌ ، واعتِمادُ كلامِهم في الرُّواة شيءٌ آخر .

و.... فهذا أمرٌ لا يُنكر أبدًا.

وشُعبَةُ هو الذي كان يأتي جَرِيرَ بنَ حازم ليسألَهُ عن حديث الأعمَش، وهو الذي كان يدُلُّ بعضَ الرُّواة على جرير نفسِهِ ليأخُذ عنه. فقولُهُ هنا: «هذا المجنون » إنَّما هو من بابَةِ ما كان يُسَمِّيه شيخُنا العلَّامة الأجَلُّ عبدُ الفتاح أبو غُدَّة ـ رحه الله تعالى ـ : غَضْبات المُحَدِّثين لا يُقلَّدون فيها » انتهى.

• قلتُ : وخُلاصةُ هذا الكلام أنَّ شُعبَة تكلَّم في الحَسَن بن عُمارة ، وتَبِعَهُ الثَّورِيُّ ، وتركهُ ابنُ المُبارَك لقَولِم الله وقد رَاجَعَ شُعبة جماعةٌ من أهل العِلم والجَلالة ، مثلُ حمَّادِ بنِ زيد ، ومُعاذِ بنِ مُعاذٍ ، وجَريرِ بن حازم ، في كلامه في الحَسَن بن عُمارة . كلُّ هذا ، وشُعبةُ مُصِرُّ على الكلام فيه ، فلهاذا يا تُرَى ؟

يرى الأستاذُ عوَّامَةُ أَنَّ هذا اندفاعٌ من شُعبَة ، باعثُه الحِرصُ على السُّنَة والذَّبُ عنها ، وهو باعثُ محمُودٌ ، لكنَّه لم يكنُ مُحِقًا فيه ، فصار شُعبَةُ كما يقال : «كالدُّبِ الذي قتل صاحِبَه » ، لمَّا رأى ذُبابة على رأسِهِ وهو نائمٌ ، فأرادَ أن يُعاقِبَ الذُّبابَة ، فأتى بحَجَرٍ ، وألقاه على الذُّبابة التي هي على وأس صاحبِه ، فقتل المسكينَ ، وهَشَّم رأسه!! فهل رُؤيَةُ الأستاذ عوَّامة صحيحةٌ وعادلةٌ ؟!

فَأَخْرَجَ ابنُ عَدِيٍّ (٢/ ٦٩٨) ، والعُقَيليُّ في « الضَّعَفَاء » (٢/ ١٠- اللهُ فَاخُرَجَ ابنُ عَدِيِّ (٢/ ١٠- ١٠) عن أبي داوُد الطَّيالِسِيِّ ، قال : قال لي شُعبَةُ : ائْتِ جريرَ بنَ حازِمٍ ، فقُل له : لا يَحِلُّ لك أن تَروِي عن الحَسَن بن عُمارَة فإنَّه يَكذِبُ . _ قال

أبو داوُد: _ قلتُ لشُعبَة: وكيف ذاك؟ قال: حدَّثنا عن الحكم بأشياء، لم نَجِد لها أصلًا. قلتُ له: بأيِّ شيءٍ ؟ قال: قلتُ للحكم : صلَّى النَّبيُّ على قَتلَى أُحُدٍ ؟ قال: لم يُصلِّ عليهم، وقال الحَسَن بن عُمارَة، عن الحَسَن، عن مِقسَم، عن ابن عبَّاس، أنَّ النَّبيَّ عَيَّالَةُ صلَّى عليهم ودَفَنَهم. الحَسَن، عن مِقسَم، عن ابن عبَّاس، أنَّ النَّبيَّ عَيَّالَةُ صلَّى عليهم ودَفَنَهم. قال شُعبةُ: قلتُ للحَكم: ما تقُولُ في أولاد الزِّنا؟ فقال: يُروَى عن النَّبيِّ عَيِّلَةُ فيه شيءٌ. قلتُ : من يَذكُرُه؟ قال: يُذكر من حديث الحسن البَصرِيِّ. وقال الحَسَن: حدَّثنا الحكم، عن يحيى الجزَّارِ، عن عليٍّ، أنَّه البَصرِيِّ. وقال الحَسَن: حدَّثنا الحَكمُ ، عن يحيى الجزَّارِ ، عن عليٍّ ، أنَّه قال: يُعتَقُون ».

فرد الرَّامَهُرمُزِيُّ على استدلال شُعبَة في تكذيبِه الحَسنَ بمِثلِ هذا _ كها في « المُحدِّث الفاصل » (ص ٣٢٠-٣٢١) _ قائلًا : « وليس يُستدَلُّ على تكذيبِ الحَسَن بن عُهارة من الطَّريق الذي استَدلَّ به أبو بِسطامَ _ شُعبَةُ _ ؛ لأَنَّهُ استفتَى الحَكَم _ ابن عُتيبَة _ في المسألتين ، فأفتاه الحَكمُ بها عِندَهُ ، وهو أحَدُ فُقهاء الكُوفة زمن حمَّادِ _ ابن أبي سُليهان _ . فلمَّا قال له أبو بِسطام : عمَّن ؟ أمكنَ أن يكُون يظنُّ أنَّه يقولُ : مَن الذي يقُولُه من فُقهاء الأَمصَار ، فقال في إحداهما : هو قولُ إبراهيمَ . وفي الأُخرى : هو قول الحَسَن . وليس يَلزَمُ المُفتِي أن يُفتِي بجميع ما رَوى ، ولا يَلزَمُه أيضًا أن يَترُك رواية ما لا يُفتِي به . وعلى هذا مَذهَبُ جميع فُقهاء الأَمصَار » .

• قلتُ : إنكارُ شُعبَةَ ، وإن كان وجِيهًا ، لكنَّهُ ليس كافيًا في دَمغِ الحَسَن بن عُمارَةَ بالكَذِب ؛ للاحتمال الذي أبدَاهُ الرَّامَهُرمُزِيُّ ، فهذا

الاحتمالُ يَنفِي عنه صِفَةَ الكَذِب فحسبُ . ونَحنُ نُوافِقُ على هذا ، وأنَّ الْحَسَنَ أَجَلُّ من أن يَكذِب، لكنَّه كان شَدِيدَ الغَفلَة، قبيحَ التَّدليس، حتى تَرَكَهُ الْمُحَدِّثُون . وإنَّما شَفَع فيه بعض أجِلَّه أهل العِلم ؛ لأنَّهُ كان من ذَوِي الهَيئات المُوسَرين ، ومثلُ هؤُلاء يكُونُ لهم وجاهَةٌ عند النَّاس ومكانَةُ في بَلَدِهم. فقد رَوَى ابنُ عَدِيِّ (٢/ ٦٩٩) عن روَّاد بن الجَرَّاح، قال : « كان الحَسَنُ بن عُمارَةَ رجُلًا مُوسِرًا ، وكان الحَكَم بنُ عُتَيبَة مُقِلًّا ، فضَمَّه الحَسَنُ بن عُمارَةَ إلى نَفسِه ، وأُجرَى عليه الرِّزقَ ، فصار الحَسَنُ من خاصَّة الحَكَم ، فكان يُحَدِّثُه ولا يَمنَعُهُ شيئًا عِندَه ، فحدَّثَه بقريبِ مِن عَشرَةِ آلاف قَضِيَّةٍ ، عن شُريح وغيرِه ، وسَمِع شعبةُ من الحَكَم شيئًا يسيرًا ، فلمَّا تُوفِّي الحَكَمُ ، قال شُعبةُ للحَسن : مِن رأيك أن تُحدِّث عن الحَكَم بكلِّ شيء سمعته ؟ فقال له الحَسَن : نعم ! ما أكتُمُ شيئًا سمعتُهُ . _ قال : _ قال شُعبةُ : مَن أراد أن يَنظُر إلى أَكذَب النَّاس فليَنظُر إلى الحَسَن ابن عُمارة . وقَبِلَ النَّاسُ من شُعبَة وتَرَكُوا الحَسَن . هذا أو نحوه » انتهَى . وهذا الذي جَرَى مع الحَسَن بن عُمارَةَ ، حَدَثَ مِثلُهُ مع أبان بن أبي عيَّاشِ . وأبَانُ مترُوكٌ عند سائر العُلَماء ، مع إقرارِهِم بأنَّه كان لا يتعمَّدُ الكَذِبَ ، فقد حَكَى الإمامُ أحمدُ ، عن عبَّاد بن عبَّادٍ الْمَهَلَّبِيِّ ، قال : أتيتُ شُعبَة ، أنا وحمَّادُ بنُ زَيدٍ ، فكلَّمناه في أبانَ بنِ أبي عيَّاشِ ، فقالا له : يا أَبَا بِسطَامَ! تُمسِكُ عَنهُ ؟ فلَقِيَهُم بعد ذلك ، فقال: ما أَرَانِي يَسَعُنِي السُّكوتُ عنه .

وتعجَّب الأُستاذُ عوَّامَةُ من شُعبَةَ ، إذ تَرَك الحَسَن ، ثُمَّ رَوَى عنه!

ولا عَجَب في هذا ؛ فإنَّ المُحَدِّثَ قد يُحَدِّثُ عمَّن يرغَبُ عن روايته للاعتِبَار . وهذا مِثلَما كان يَحَدُث مع الثَّورِيِّ ، فإنَّه كان يَروِي عن مُحمَّد ابن السَّائب الكَلبِيِّ ، ويَنهَى عن الرِّوايَة عنه ، فكَلَّموه في ذلك ، فقال : أنا أعرِف صِدقَه مِن كَذِبه .

ولرُبَّما يقُولُ قائلٌ: إنَّ سُفيانَ الثَّورِيَّ رَجَعَ عن جَرِحِ الحَسَن بن عُمارَةَ ، واستَدَلَّ بها رواه أيُّوبُ بنُ سُويدٍ ، قال : كُنتُ عند سُفيانَ الثَّورِيِّ ، فذُكِر الحَسَنُ بنُ عُهارَةَ ، فغَمَزَه ، فقلتُ له : يا أبا عبدِ الله ! هو عِندِي خيرٌ منك ! قال : وكيفَ ذاك ؟ قلتُ : جلستُ مَعَهُ غيرَ مَرَّةٍ ، فيَجرِي ذِكرُك ، فها يَذكُرُك إلا بِخيرٍ . قال أيُّوبُ : فها سمِعتُ سُفيانَ ذَاكِرًا الحَسَنَ بنَ عُهارَةَ بعد ذلك إلا بِخيرٍ ، حتَّى فارَقتُه .

فالجوابُ عن هذا: أنَّ أيُّوبَ بنَ سُويدٍ ضعيفٌ. سلَّمنا أنَّه ثقةٌ ، أو أنَّا تَسامَحنا في نقل هذه الحِكاية ، فإنَّ تصرُّف سُفيانَ خَرَجَ على مَذهب أهل الوَرَع . وهذا يُشبِهُ تمامًا مَوقِفَ الثَّورِيِّ من الحَسَن بن صالحِ بن حَيٍّ ، فقد كان سُفيانُ شَدِيدَ الحَملِ عليه ، مع أنَّ الحَسَن كلمةُ إجماعٍ في ثِقَتِهِ فقد كان سُفيانُ شَدِيدَ الحَملِ عليه ، مع أنَّ الحَسَن كلمةُ إجماعٍ في ثِقَتِه وزُهدِهِ وعِبَادَتِه . فذكرُوا أنَّ سُفيانَ كان مُجاوِرًا بمكَّة ، فلمَّا كان ذات يَومٍ ، حاء إنسانٌ ، فقال لسُفيانَ : يا أبا عبد الله ! قَدِم اليومَ حَسَنٌ وعليُّ ابنا صالحٍ . قال : وأين هُمَا ؟ قال : في الطَّواف . قال : فإذا مَرَّا فأرينِهِما . حال : وقمرَّ أحدُهُما ، فقال : هذا عليُّ . ثُمَّ مرَّ الآخَرُ ، فقال : هذا حَسَنٌ . عَسَنًا _ فقال شفيانُ : أمَّا الأوَّلُ فصاحبُ آخِرَةٍ ، وأمَّا الآخَرُ _ يعني : حَسَنًا _ فصاحبُ سَيفٍ ، لا يملأُ جَوفَهُ شيءٌ . _ قال : _ فتقدَّمَ رجُلٌ ممَّن كان فصاحبُ سَيفٍ ، لا يملأُ جَوفَهُ شيءٌ . _ قال : _ فتقدَّمَ رجُلٌ ممَّن كان

مَعَنَا ، فذهب إلى عليّ ، فأخبَرَهُ الخَبَرَ ، فليّا كان مِنَ الغَدِ جاء سُفيانُ يُسَلّمُ على على على بنِ صالح ، فقال له عليّ : يا أبا عبد الله ! ما حَمَلَكَ على أن ذكرتَ أخي أمسَ بها ذكرتَه ؟ أيشٍ يُؤمّنك أن تَبلُغ هذه الكلِمَةُ ابن أبي جَعفَرٍ ، فيَبعَثُ إليه فيَقتُلُه ؟ _ فقال : _ فنظرتُ إلى سُفيانَ ، وهو يقُولُ : أستَغفِرُ الله . وجَادَتَا عيناه .

تُرى: لَمَّا بَكَى شُفيانُ رهبةً مِن أن يُقتل الحَسَنُ ، هل غيَّر رأيهُ فيه ؟ كلَّا ، لكنَّهُ خَشِيَ إن قُتل يُسألُ عن دَمِه يوم القيامة .

ولو سلَّمَنا جدَلًا أنَّ شُعبةَ تجاوَزَ حُدُودَ العَدلِ في الحُكم على الحَسَن ابن عُمارَةَ ، فهل سائِرُ النُّقَّاد تابَعُوا شُعبَة في هذا « الجَوْر » ؟

فهاهو عليُّ بنُ المَدِينِيِّ يقولُ : « ما أَحتَاجُ إلى شُعبَةَ فيه ؛ أمرُهُ أبيَنُ مِن ذلك » ، قيل له : يَغلَطُ ؟ فقال : « أيُّ شيءٍ كان يغلط ؟ » ، وذهب إلى أنَّه كان يَضَعُ الحديثَ .

وابنُ المَدِينِيِّ عَلَمٌ من أَعلَام النُّقَّاد لا يَخفَى مكانُه ، وإن كُنَّا لا نُوافِقُه على دعوى الوَضع .

لكن اسمَع كلام بقيَّة الأَئِمَّة في الحسن بن عُمارَةً .

قال ابنُ مَعِينٍ: «ضعيفٌ. ليس حديثُهُ بشيءٍ. لا يُكتَب حديثُهُ ». وقال أبو طالب: سمعتُ أحمدَ بن حنبلٍ ، يقُولُ: « الحَسَنُ بنُ عُهارَةَ مترُوكُ الحديث » ، قلتُ : كان له هوًى _ يعني : أكان مُبتَدِعًا _ ؟ قال : « لا ، ولكن كان مُنكَرَ الحديثِ ، وأحاديثُهُ موضُوعَةٌ. لا يُكتَب حديثُهُ ».

وقال أبو حاتِم ومُسلِمٌ والنَّسائِيُّ والدَّارَقُطنِيُّ : « مترُّوكُ الحديث » .

وقال النَّسائِيُّ في موضع آخر : « ليس بثِقةٍ ، ولا يُكتَب حديثُهُ » . وقال النَّسائِيُّ في موضع آخر : « ليس بثِقةٍ ، ولا يُكتَب حديثُهُ » . وقال زكريَّا بنُ يَحيَى السَّاجِيُّ : « ضعيفُ الحديثِ ، مترُوكُ ، أجمَعَ أهلُ الحديث على تَركِ حديثِهِ » .

وقال إبراهيم بنُ يَعقُوبَ الجُوْزْجَانِيُّ: «ساقطٌ ».

وقال صالحُ بنُ مُحُمَّدٍ البَغدَادِيُّ : ﴿ لا يُكتَب حديثُهُ ﴾ .

وقال عَمْرُو بنُ عليٍّ : « رجُلٌ صالحٌ صَدُوقٌ ، كثيرُ الخَطَإِ والوَهَم ، مترُوكُ الحديث » .

وقال أبو أحمد ابنُ عَدِيٍّ ، بعد أن رَوَى طَرَفًا صالحًا من حديثه: «ما أقربَ قصَّتَهُ إلى ما قال عَمْرُو بنُ عليٍّ : إنَّه كثيرُ الوَهَمِ والخطإ . وقد رَوَى عنه الأَئِمَّةُ من النَّاس _ كها ذكرتُه _ : سُفيانُ الثَّورِيُّ ، وسُفيانُ بنُ عُيينَة ، وابنُ إسحاقَ ، وجَريرُ بنُ حازم _ وذكر آخرين ، ثُمَّ قال : _ وشُعبةُ ، مع وابنُ إسحاقَ ، وجَريرُ بنُ حازم _ وذكر آخرين ، ثُمَّ قال : _ وشُعبةُ ، مع إنكارِهِ عليه أحاديثَ الحَكمِ ، قد رَوَى عنه _ كها ذكرتُه _ . وقد قُمتُ باعتِذَار بعضِ ما أمليتُ أنَّ قومًا شارَكُوا الحَسَنَ بنَ عُهارَةَ في بعض هذه الرِّوايَاتِ . وقد قيل إنَّ الحَسَنَ بنَ عُهارَةَ كان صاحبَ مالٍ ، فحَوَّلَ الحِكمَ إلى مَنزِلِه ، فاستَفَاد منه ، وخَصَّه بها لم يَخُصَّ غيرَهُ . على أنَّ بعض رواياتِهِ ، عن الحَكم ، وعن غيرِه ، غيرُ محفُوظاتٍ . وهو إلى الضَّعف أقربُ منه إلى الصِّدق » .

وأعدلُ الأَقوالُ فيه ، ما قاله ابنُ حِبَّان في ترجَمَتِه من « المَجرُوحين » (١/ ٢٢٩) ، وقد أبان عن العِلَّة الخفيَّة التي جعلت المُحدِّثين يُسقِطون حديثَه ، قال : « كان بَلِيَّةُ الحَسَن بن عُمارَةَ أَنَّهُ كان يُدَلِّسُ عن الثَّقات ما

وَضَع عليهم الضَّعَفَاءُ. كَانَ يَسَمَعُ مِن مُوسَى بِن مُطَيرٍ، وأَبِي العَطُوفِ، وأَبِانَ بِنِ أَبِي عَيَّاشٍ، وأَضرَابِهم، ثُمَّ يُسقِط أسهاءَهم، ويَروِيها عن مَشايِخِهم الثِّقات، فلكَّا رَأَى شُعبَةُ تلكَ الأحاديث الموضُوعَة، التي يَروِيها عن أقوام ثِقاتٍ، أَنكَرَها عليه، وأَطلَقَ عليه الجَرح، ولم يَعلَم أَنَّ بَينَهُ وبَينَهُم هؤلاء الكَذَّابِين، فكان الحَسَنُ بنُ عُهارَةَ هو الجاني على نَفسِه بتَدلِيسِه عن هؤلاء، وإسقاطِهم من الأخبار، حتَّى التَزَق الموضُوعاتُ به . وأرجُو أَنَّ الله عَلَي يَرفَعُ لشُعبَةَ في الجِنان درجاتٍ، لا يَبلُغُها غيرُهُ، إلَّا مَن عَمِلَ عَمَلَهُ بذَبِّهِ الكَذِبَ عمَّن أَخبَرَ الله عَلَي أَنَّهُ لا يَنطِقُ عن الهَوَى، إلَّا هُو إلَّا وَحيُ يُوحَى، عَلَيْكُ التَهَى. الله هُو إلَّا وَحيُ يُوحَى، عَلَيْكُ التَهَى.

• قلتُ : فهل يُمكِنُ للأستاذ عوَّامة أن يَدَّعي أنَّ المُحَدِّثين أجمَعين تناوَلُوا الحَسَنَ بنَ عُمارة ، مُتابِعِين شُعبَة في رأيهِ ، لا يَعصِمُهُم وَرَعٌ ، ولا تَرُدُّهُم خَشيَةٌ ، كأنَّما تحوَّلُوا جميعًا إلى ظَلَمَةٍ وفَجَرَةٍ ؟!

ثُمَّ خَتَمَ الأُستاذُ بَحثَهُ قائلًا: « وانظُر بعدَ هذا تألَّمَ جَرِيرِ بنِ عبدِ الحَمِيدِ الضَّبِّيِّ، إذ يقُولُ: « ما ظَنَنتُ أنِّي أعيشُ إلى دَهرٍ ، يُحدَّثُ فيه عن مُحمَّد ابن إسحاق ، ويُسكَتُ فيه عن الحَسَن بن عُمارَة »! يريدُ: لا يُروَى فيه عن الحَسَن بن عُمارَة »! يريدُ: لا يُروَى فيه عن الحَسَن بن عُمارَة » وحالُ عن الحَسَن بن عُمارَة ؛ فهو أجلُّ من محمَّد بن إسحاق بدرَجَاتٍ ، وحالُ ابنِ إسحاق وما استقرَّ عليه أمرُهُ من حيث القَبُول معلومَةٌ .

وما أعدَلَ ما حكاه البُخَارِيُّ في « تاريخه الكبير » ، عن عبد الله بن مُحَمَّد ـ وأظنَّهُ أبا بكرٍ بنَ أبي شَيبَة ، بل هُوَ هُو ـ قال : « قيل لابن عُيينَة : أكان الحَسَنُ بنُ عُهارَة يَحفَظُ ؟ فقال : كان له فَضلٌ ، وغيرُهُ أحفَظُ مِنهُ » .

• قلتُ : ولا أظُنُّ أحدًا _ ولا الأستاذ نفسه ، فيما أظنُّ _ يَرَى أنَّ الحَسَنَ بِنَ عُمارة أقوى من مُحمَّد بن إسحاق ، حتى يُتابع جَرِير بنَ عبد الحميد على رَأيه . فيُريدُ الأستاذُ أن يَقُولَ : قد استقرَّ عَمَلُ المُحَدِّثين على تحسين حديثِ ابنِ إسحَاق ، وحسبَ كلام جرير بنِ عبد الحميد ، فيكُونُ الحَسَنُ بنُ عُمارة صحيحَ الحديث ، أو حَسَنَهُ على أقلِّ تقديرٍ . فهل تَرَى في قولِ النُّقَاد وصيارفة الفَنِّ ما يُشِيرُ إلى قريبٍ من هذا ؟ وهل يعتقِدُ الأستاذُ أنَّ جَرِيرَ بن عبد الحميد مِن النُّقَاد حتَّى يُقبَلَ قولُهُ المُناقِضُ لقول العُلمَاء جميعًا ؟

ثُمَّ زاد الأُستاذُ الطِّينَ بِلَّهُ عندما خَتَمَ كلامَهُ بِقُولِهِ: « وما أعدلَ ما حَكَاهُ البُخارِيُّ ... ». فظن الأستاذُ أن كلامَ ابنِ عيينة فيه تزكيةُ للحسن ابن عُمارةَ ، إذ سُئل: أكانَ الحَسَنُ بنُ عُمارةَ يحفظ ؟ قال: « كان له فضلٌ . وغيرُهُ أحفظُ منه ».

ولو كان ابنُ عُينَة يراه كها يظُنُّ الأستَاذُ ، وسُئل : أكان يحفظُ ؟ فكان ينبَغِي أن يكون جوابُ ابنِ عُينَة إن أرادَ تَزكِيتَه أن يقُولَ : « نعم » ، أمَّا أن يُسألَ : « هل كان يَحفظُ ؟ » ، فيقُولُ : « له فضلٌ » فالحيدةُ هنا جَرحٌ ، وليست تَزكِيةً . كها سُئل بعضُ النُّقَّاد عن رَاوٍ _ أظُنَّه : أبا عبد الله الجَدلِيَّ _ ، فقال : « كان يُجِيدُ الضَّربَ بالسَّيف » ، فعلَّق الشَّافِعِيُّ _ على ما أَذكُرُ _ فقال : « ومن نُسب إلى غير صناعتِه فقد وُهِصَ » أو كها قال ! يُشِيرُ بذلك إلى أنَّ الحُكمَ على الرَّاوِي ، الذي رأسُ مالِهِ العَدَالَةُ والضَّبطُ ، إلى ذكر شيءٍ لا يتعلَّقُ جها ، فيه دلالةٌ على جَرحِه .

• قلتُ: هذا ما يتعلَّقُ بالحَسَن بن عُمارَةَ في كلام الأُستاذ مُحَمَّد عوَّامَة . أَمَّا الشَّيءُ الآخَر ، والذي اتَّهم به عوَّامةُ ابنَ عديٍّ أَنَّه « لا يَعقِل ما يقُولُ » ، فهو أنَّهُ وَصَفَ أبا حَنِيفَة حَالِمُ بسُوء الحفظ .

وهذه مسأَلةٌ جَرَت بِسَبَبِها خُصوماتٌ شديدةٌ بين الْمُحَدِّثِين والحَنَفِيَّة. ذلك أنَّ الحَنَفِيَّة يأبُون إلَّا أن يَكُون أبو حَنِيفَة من سادة الحُفَّاظ، الذين يَجِرُون في مِضهَار الأَعمَش ، ومَنصُورِ ، وشُعبَةَ ، والثُّورِيِّ ، وأَضرَابِهم . ولا يُسَلِّمون للمُحَدِّثين كَلامَهم في رَميِه بسُوءِ الجِفظِ ؛ وكيفَ يكُونُ أَئِمَّةُ المذاهِبِ الثَّلاثة الأُخرَى : مالكٌ ، والشَّافِعِيُّ ، وأحمدُ ، مِن أعيَان الحُفَّاظ والفُّقهَاء ، ويكونُ أَبُو حَنِيفَة من أعيان الفُّقهاء ، ويَفُوتُه الحفظ ؟! هذا ما يأبَاهُ الْحَنَفِيَّةُ تمامًا . فجَرَّهُم هذا الإِبَاءُ إلى رَمِي الْمُحَدِّثِين جميعًا بعَدَاوَة مَدرَسَة الرَّأي، بَغيًا وعُدوانًا، وأنَّهُم مُتحَامِلُون على أبي حَنِيفَة وأصحَابِه - رحهم الله تعالى - . وقد جَرَت بَينَهُم وقائعُ تُشبِهُ الحَربَ الْمُسلَّحةَ . فَذَكَرَ الذَّهَبِيُّ فِي « تَذكِرَة الحُفَّاظ » (١٣٧٨/٤) ، عن عبدِ الغَنِيِّ المقدِسيِّ ، قال : « كُنَّا نَسمَعُ بالمَوْصِل « كِتَابِ الضُّعفاء » للعُقَيليِّ ،

المقدِسيِّ ، قال : « كُنَّا نَسمَعُ بالمَوْصِل « كِتَابِ الضُّعفاء » للعُقَيلِ ، فأَخَذَنِي أهلُ الموصِل وأَرَادُوا قَتِلي مِن أجل ذِكرِ رَجُلٍ فيه ... فجاءَنِي مَا خُلُ طويلٌ بسيفٍ ، فقلتُ لعلَّه يقتُلُني فأستَريحُ !! ـ قال : ـ فلَم يَصنَع شيئًا ، ثُم أُطلقتُ ... » انتهى . وأوضَحَها الحافظُ ابنُ كثيرٍ في « البِداية والنِّهاية » (١٣/ ٣٩) ، فقال : « لَّا دَخَل ـ يعني : عبدَ الغنيِّ ـ الموصِل سَمِع كتابَ العُقَيليِّ في الجَرح والتَّعديل ، فثار عليه الحَنفِيَّةُ بسبب أبي صَنِيفَة ، فَخَرَجَ منها خائفًا يترَقَّبُ ... » انتهى .

وماذا يَضُرُّ عبدَ الغَنِيِّ المَقدِسِيَّ من ثَورَةِ العَامَّة عليه ؟؟ فكما لم يَضُرَّ عبدَ الله ابنَ جَريرٍ قيامُ الحَنَابِلَة عليه ، ورَدمُهم دَارَهُ بالحِجَارة ، ولم يَضُرَّ عبدَ الله ابنَ مُحمَّد بن عُثهان السَّقَاء أنَّ هاج عليه العَامَّةُ وهو يُحَدِّثُ بحديثِ الطَّير ، ولم يَضُرَّ الخطيبَ أنَّهم طيَّنُوا عليه بابَ دَارِه ليَحُولُوا بينه وبين شُهُودِ الجُهَاعَة ، فإنَّ قِيَام العَامَّة على عبدِ الغَنِيِّ لا يَضرُّه ، ولا يَضُرُّ كتاب العُقيلِ أيضًا .

ثُمَّ هب أَنَّ أَبا حَنِيفَة كَانَ ثِقَةً فِي الحديث، فإيراد العُقَيليِّ له في « الضُّعفاء » يَتَّفقُ مع ما اشتَرَطُوه من أَنَّهُم قد يَذكُرُون الرَّجُل لأدنَى جَرحٍ فيه وإن لم يَضُرُّه، فكيف إذا كان الجَرحُ يَضُرُّه ؟

والذي يَنبَغِي أن يُعتَقَد ، ولا يَجُوزُ غيرُهُ ، أنَّه من المُحال أن يَجتَمِع العُلهاء على جَرحِ عَدلٍ ، أو تعديلِ مجرُوح . والجائِزُ ، بل الواقِعُ ، أنَّهُم يَختَلِفُون في تَوثِيقِ راوٍ أو جَرحِه . فوضَعَ العُلهاءُ لذلك ضَوَابِطَ كُليَّةً ، قد يتخلّف بَعضُها بسَبَ القرائِن التي تَظهَرُ للنَّاقد .

فإذا نَظَرتَ إلى كُتب العُلَماء ، كأصحاب الصِّحاح والسُّنَن والمَسانِيد ، وجدتَها خاليةً من رواياتِ أبي حَنيفة ، إلَّا بِقَدرٍ ضئيلٍ جدًّا ، حتى أنَّنِي لا أَذكُر أنَّ أَحمد ، مع اتِّساع مُسنَدِه ، رَوَى لأبي حَنيفَة حديثًا ، إلَّا حدِيثًا واحدًا _ ولم يُسمّه _ ، بل قال فيه : « أبو فُلان » ، فاستَفهَمَه ولَدُهُ : أهو أبو حَنيفَة ؟ قال : « نعم » .

فعُلماء الجَرح والتَّعديل مُختَلِفون في شأن أبي حَنِيفَة عِشَّم . فهُناك مَن وَثَقه بإطلاقٍ ، وهُناك مَن جَرَحَهُ بإطلاقٍ ، وهُناك مَن تَوسَّط في أمره .

فَالْقَاعِدَةُ قَاضِيَةٌ بـ « تقديم الجَرَح على التَّعديل إذا كان مُفسَّرًا » ، وجَرْحُ العُلهاء أبا حَنِيفَة مُفسَّرٌ بأنَّهُ سيِّءُ الحفظ .

ولا نَستَثنِي من هذه القاعدةِ أحدًا ، كائنًا مَن كان .

ولا يَضُرُّ أبا حَنِيفَة ﴿ أَلَّا يَكُونَ حافظًا ، فعِندَنا مثلًا حفص بن سُليَ إِن الْأَسَدِيُّ ، وهو رَاوِي القِراءَةِ الشَّهِيرَة عن عاصِم ، فقد حَكَم العُلماءُ بأنَّهُ مترُّوكُ الحديثِ ، مع إطبَاقِهم على إِمَامَتِه في القِراءَة . وكذلك الأَعمَشُ ، أَطبَقُوا على أنَّهُ ثقةٌ ثبتٌ في الحديث ، وجَعَلُوا قِراءَتَه في عِدادِ الشَّاذِّ. وهكذا ، فليَكُن أبو حَنِيفَة من هذا الضَّرب ، فشَيخُهُ حمَّادُ بن أبي سُلَيهان تَكَلُّم العُلماء في حِفظِه ، مع اعتِرَافِهم بفِقهِهِ . وكذلك ابنُ أبي لَيلَى وشَرِيكٌ ، كانا من الفُقَهاء المَشهُورين ، مع سُوء حِفظِهم . فلا أُدرِي : لمَ أَقَامَ الْحَنَفِيَّةُ الدُّنيا ولم يُقعِدُوها لَّا تَكلُّم الْمُحَدِّثُون في حفظ أبي حَنِيفَة ، وصَيَّرُوهم جميعًا مُتَحامِلِين ، لا يَصُدُّهم وَرَعٌ ، ولا يَمنَعُهُم خوفٌ من الله أن يَفتَرُوا على الإمام الأعظم، ويَنسِبُون إليه ما هُو منه براءٌ ؟! نسألُ الله تعالَى أن يَرزُقَنا الإنصافَ والعَدلَ ، في الغَضَب والرِّضا ، إنَّه وليُّ ذلك ومَولَاه .

والله أعلم.

· ٢٩ - سُئلتُ عن حديث: « مَا أُخِذَ بِسَيفِ الْحَيَاءِ فَهُوَ حَرَامٌ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ لا أصل له ، ومعناه باطلٌ .

ويعارضه ما أخرَجَهُ البُخاريُّ في «صحيحه » (١٠/ ٥٢١) وغيره ، عن ابن عُمَر ، قال : مرَّ رسُول الله عَيْنَةُ على رجُل ، وهو يُعاتِب أخاه في الحياء ، يقُول : « إِنَّك لتَستَحِي ، _حتَّى كأنَّه يقولُ : _ قد أَضَرَّ بك ! » ، فقال رسُولُ الله عَيْنَةُ : « دَعهُ ؛ فإنَّ الحياء من الإيمان » .

ففي هذا الحديث أنَّ الرَّجُلَ قال لأخيه: إنَّه قد وَقَع عليك ضَرَرٌ بسبب حيائك، فقد يُطلَبُ منه الشَّيءُ، وهو في شِدَّة الحاجة إليه، فلا يَسألُهُ سائلٌ إلَّا أعطاهُ، مع شِدَّة حاجته، ومع ذلك فقد قال النَّبيُّ عَلَيْكُ كَاللَّهُ على ما فَاتَه بسبب حيائه؛ فإنَّ الحياء من الإيهان، فهذا مَدحٌ لصنيعه. واللهُ أعلَمُ.

• قلتُ : ثمَّ استدركتُ ، فقلتُ : يُحتَمَل أن يكُون لمعناه محملٌ مقبولٌ ، مع تسليمِنا أنَّه لا يصحُّ بلفظِه عن النَّبيِّ عَيَّكُ ، ويُنتزَعُ هذا المَعنَى مِن قوله عَيَّكُ : « لا يجلُّ لامرئِ مِن مالِ أخيه إلَّا ما أعطاهُ مِن طيب نفسٍ » . وهو حديثُ صحيحُ ، رواه جماعةٌ من الصَّحابَة ، وهذا يَشمل الحياء وغيره .

وانظُر « الإرواء » (١٤٥٩) لشيخنا الألبانيِّ عَهِمُّ.

١٩١ – سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ مِن شَرِّ النَّاسِ عِندَ اللهِ مَنزِلَةً يَومَ القِيامَةِ الرَّجُلُ يُفضِي إِلَى المَرأَةِ، وَتُفضِي إِلَيهِ، ثُمَّ يَنشُرُ سِرَّهَا». القِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفضِي إِلَى المَرأَةِ، وَتُفضِي إِلَيهِ، ثُمَّ يَنشُرُ سِرَّهَا».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ فِي « النِّكاح » (١٢٣/١٤٣٧) ، وأبو نُعيمٍ فِي « الحِلية » (١٢/ ٢٣٦ – ٢٣٧) عن ابن أبي شَيبة ، وهذا في « المُصنَّف » (١/ ٣٩١) قال : حدَّثَنا مَرْوانُ بنُ مُعاوِية ، عن عُمَرَ بنِ حمزة العُمَرِيِّ ، حدَّثَنا عبدُ الله بنُ سعدٍ ، قال : سَمِعتُ أبا سعيدٍ الخُدرِيَّ ، يقولُ : قال رسُول الله عبدُ الله بنُ سعدٍ ، قال : سَمِعتُ أبا سعيدٍ الخُدرِيَّ ، يقولُ : قال رسُول الله عبدُ الله عند الله منزلة يوم القيامة ، الرَّجلُ يُفضِي إلى المرأته ، وتُفضِي إليه ، ثم يَنشُر سِرَّها » . لفظُ مُسلِمٍ .

ووقع عند ابن أبي شيبة : « إِنَّ مِن شَرِّ النَّاس » .

وفي « الجِلية » : « إِنَّ مِن شِرار النَّاس » .

كذا رواه ابنُ أبي شَيبَة ، عن مَرْوان بن مُعاوِية .

وأخرجه أحمد (٣/ ٦٩) قال : حدَّثَنا إسهاعيلُ بنُ مُحَمَّدٍ أبو إبراهيم لمُعَقِّبُ ..

وابنُ السَّنِيُّ في « اليوم واللَّيلة » (٢١٤) عن يحيى بن مَعِينٍ . . وابنُ السُّنِيُّ في « السُّنَن » (٧/ ١٩٤ – ١٩٤) ، وفي « الشُّعب » (٢٣١) عن الحَسَن بن مُحمَّد بن الصَّبَّاح الزَّعفَرَانِيٍّ ، قال ثَلاَثَتُهُم : ثنا مَرْوانُ بنُ

مُعاوية بهذا الإسناد، بلفظ: « إِنَّ مِن أعظم الأَمَانَة عِند الله يوم القِيامَة، الرَّجلُ يُفضِي إلى امرأته ... » والباقي مثله.

ووافق مَرْوانَ بنَ معاوية على هذا اللَّفظ: أبو أُسامة ، فرواه عن عُمَرَ ابن حمزة بسَنَده سواء .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ (١٢٢/ ١٢٤) قال: حدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ عبد الله بن نُميرٍ ، وأبو كُريبٍ ..

وأبو داوُد (٤٨٧٠) قال: حدَّثنا مُحُمَّدُ بنُ العلاء، وإبراهيمُ بنُ مُوسَى الرَّازِيُّ ..

وأبو نُعيمٍ في « الجِلية » (١٠/ ٢٣٦) عن أبي عمران مُوسَى بن حِزَامٍ التِّرمذيِّ ، قالوا: ثنا أبو أُسامة حَّادُ بنُ أُسامَة بهذا الإسناد.

وذَكَرَ الذَّهَبِيُّ فِي « الميزان » (٣/ ١٩٢) أنَّ هذا الحديث ممَّا استُنكِر على عُمرَ بنِ حمزَة ، فقد ضعَّفَه أحمدُ ، وابنُ مَعِينٍ ، والنَّسائيُّ . ولا أُدرِي وَجهَ النَّكَارَة التي عَناهَا الذَّهَبِيُّ ، فمِن المَعلُوم أنَّ صَاحِبَي « الصَّحِيحَين » إذا رَوَوْا عن راوٍ مُتكَلَّمٌ فيه ، فإنَّهُم يَنتَقُون مِن حديثِه ما لم يُستَنكر عليه ، وهذا هو اللَّرئِق بها ، وبمكانِها في العلم .

واللهُ الموفِّق.

٢٩٢ - سُئلتُ عن حديث: « قَالَ اللهُ تَعَالَى: أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكِينِ ، مَا لَم يَخُن أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ».

• قلتُ : هذا حديثُ ضعيفٌ .

أُخرَجَهُ أبو داؤُد (٣٣٨٣) . .

والخطيبُ في « تاريخه » (٢١٦/٤) عن أبي القاسم البَغَوِيّ ، قالا : ثنا محمَّدُ بنُ سُليهان المِصِّيعِيُّ ، المعروفُ بـ « لُوينٍ » ، قال : ثنا أبو همَّامِ الأَهوازِيُّ مُحمَّدُ بنُ الزِّبْرِقَان ، عن أبي حَيَّان التَّيْمِيِّ ، عن أبيه ، عن أبي هُريرة مرفُوعًا فذكره ، وزاد : « فَإِذَا خانَهُ ، خرجتُ مِن بينِهما » .

ونَقَل الخطيبُ عن لُوينٍ ، أنَّهُ قال : « لَم يُسنِده أحدٌ إلَّا أبو همَّامٍ ، وهو ثبتُ » .

• قلتُ : وتَّقَهُ ابنُ المَدِينِيِّ والدَّارَقُطنِيُّ . وقال ابنُ مَعِينٍ والنَّسائِيُّ : « لا بأس به » . وذَكرَهُ ابن حِبَّان في « الثِّقات » (٧/ ٤٤١) ، وقال : « رُبَّما أخطأ » . وقال أبو زُرعة : « صالحٌ وَسَطٌ » ، فهذا يدلُّ على أنَّهُ ليس من أهل الإتقان .

وقد خالَفَهُ جَريرُ بنُ عبد الحَمِيد وغيرُهُ ، فرَوَوْهُ عن أبي حَيَّان ، عن بيه ، مُرسَلًا .

ذَكَرَه الدَّارَقُطنِيُّ في « العِلَل » (١١/ ٧) ، وقال : « وهو الصَّواب » .

٢٩٣ - سُئلتُ عن حديث: دَخَلَ رَسُولَ الله عَلَيْكُ المسجد، فمرَّ بِمَجلِسَين، أحدُهُما يقرؤُون القُرآن، ويدعُون الله، والأُخرى يتَعَلَّمُون، ويُعلِّمون، فقال النَّبِيُّ عَلَيْكُ : «كُلُّ على خير، هؤُلاء يَقرَؤُون القُرآن، ويدعُون الله، فإن شاء خير، هؤُلاء يَقرَؤُون القُرآن، ويدعُون الله، فإن شاء أعطًاهُم، وإن شاء مَنعَهُم، وهؤُلاء يَتَعلَّمُون، ويُعلِّمُون، وإنَّ شاء مُنعَهُم، وهؤُلاء يَتَعلَّمُون، ويُعلِّمُون، وأَعلَّمُون، وأَعلَّمُون، وأَعلَمُون، وأَعلَمُون، وأَعلَمُون، وأَعلَمُون، وأَعلَمُون، وأَعلَمُون مُعلَّم وأَعلَمُون الله وأَعلَمُون اللهُ وأَعلَمُ اللهُ وأَعلَمُون اللهُ وأَعلَمُون اللهُ وأَعلَمُون اللهُ وأَعلَمُون اللهُ وأَعلَمُ وأَع

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرجه ابنُ ماجَهْ (٢٢٩) قال : حدَّثَنا بِشرُ بن هلالٍ الصَّوَّافُ ، ثنا داوُد بن الزِّبْرِقَان ، عن بَكر بن خُنيسٍ ، عن عبد الرَّحمن بن زيادٍ ، عن عبد الله بن يزيد ، عن عبد الله بن عَمْرِو فذكره .

وسَنَدُه ضعيفٌ جدًّا؛ وداوُدُ بن الزِّبْرِقَان متروكٌ.

وبكر بن خُنيس ضعيفٌ.

ولكن تابعه أبو يُوسُف القاضي ، فرواه عن عبد الرَّحمن بن زيادٍ بهذا الرّحمن بن إلى الرّحمن ا

أخرجه الخطيبُ في « الفقيه والمتفقِّه » (٣٤).

• قلتُ : هكذا رواه بَكرُ بن خُنيسٍ ، وأبو يُوسُف القاضي ، عن عبد الرحمن ابن زيادٍ .

وخالَفَهُما جماعةٌ من الثَّقات ، فرَوَوهُ عن عبد الرَّحمن بن زيادٍ ، عن عبد الرَّحمن بن رافع ، عن عبد الله بن عَمْرِو فذَكَرَه .

أَخرَجَهُ الدَّارِميُّ (٣٦١) ، والطَّبَرانيُّ في « مُعجَمه » ، ومن طريقه الشَّجَرِيُّ في « الأمالي » (١/ ٤٣) عن عبد الله بن يزيد المُقرِئِ ..

والطَّيَالِسِيُّ في « مُسنَده » (٢٢٥١) ، والخطيبُ في « الفقيه والمُتفقِّه » (٣١٠) عن ابن المُبارَك ، وهو في « الزُّهد » (١٣٨٨) ..

وابنُ عبد البَرِّ في « جامع العِلم » (٢٤٢) عن ابن وهبٍ ..

والطَّبَرانيُّ ، ومِن طريقه الشَّجَرِيُّ (١/ ٤٣) عن زُهير بن مُعاوية ، قال أربَعَتُهُم : ثنا عبد الرَّحمن بن زيادٍ بهذا .

وذكر الخطيب في « الفقيه » (١/ ٩٠) أنَّ جعفر بن عَوْن رواه أيضًا عن عبد الرَّحمن بن زيادٍ الأَفرِيقِيِّ .

فهؤلاء خمسةٌ من الثّقات ، خالَفُوا بَكرَ بن خُنيسٍ ، وأبا يُوسُف القاضي . ورِوَايَتُهُم أولى .

ولكنَّ الإسنادَ ضعيفٌ على أيِّ حالٍ ؛ لضعف الأَفرِيقِيِّ ، وعبدِ الرَّحمن ابن رافع .

وضعَّفَهُ العِراقي في « تخريج أحاديث الإحياء » (١/١١). والله أعلم.

٢٩٤ - سُئلتُ عن حديث: « الأَروَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ ، مَا تَعَارَفَ مِنهَا ائْتَلَفَ ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنهَا اخْتَلَفَ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ في « البِرِّ والصِّلة » (١٥٩/٢٦٣٨) عن عبد العزيز بن مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَردِيِّ ..

والبُخاريُّ في « الأدب المُفرَد » (٩٠١) عن سُليهان بن بلالٍ ..

وأحمدُ (٢/ ٢٩٥، ٢٩٥)، وابنُ حِبَّان (٢١٦٨) عن حمَّاد بن سَلَمة ..

وأبو الشَّيخ في « الأمثال » (١٠٢) ، وابنُ جُميعٍ في « المُعجَم » (ص٣٤٧) ، والخطيبُ (٣/ ٣٢٩) عن شُعبَة ..

وابنُ نُجيدٍ في « أحاديثه » (ق٥/١) ، وابنُ الْمُقرِئ في « مُعجَمه » (٦٦٣) عن رَوْح بن القاسم ..

وأبو نُعيمٍ في « أخبار أصبهان » (٢/ ٩٤) عن مُحَمَّد بن جعفر ، وسُليهان بن بلالٍ ، كُلُّهُم عن سُهيل بن أبي صالحٍ ، عن أبيه ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا .

وتابَعَهُم مُوسَى بنُ يعقوب الزَّمْعِيُّ ، فرواه عن سُهيل بن أبي صالح بهذا الإسناد ، بلفظ : « الأرواح جُنُودٌ مُجَنَّدةٌ ، تطوفُ باللَّيل » ... الحديث .

أَخرَجَهُ أبو الشَّيخ في « الأمثال » (١٠٩) ، والخطيبُ (٤/ ٣٥٢).

وهو حديث مُنكَرُّ بزيادة: « تطُوف باللَّيل » ؛ والزَّمْعِيُّ ضعيفٌ .

وأَخرَجَهُ مُسلِمٌ (٢٦٣٨/ ١٦٠) ، وأبو داوُد (٤٨٣٤)، وأحمدُ (٢٨ ٤٥)، وأحمدُ (٢٨ ٥٣٩) ، والحُميدِيُّ (٢٠٤٦) من طريق يزيد بن الأصمِّ ، عن أبي هُريرَة ، مع زيادةٍ في متنه .

وأخرَجَهُ ابنُ حِبَّان في « المجرُوحين » (٢/ ٩٧) بسندٍ واهٍ ، عن ابن سِيرِين ، عن أبي هُريرَة مرفوعًا .

وفي الباب عن عائشة مرفُوعًا مثله.

أخرَجَهُ البُخارِيُّ في « الأنبياء » (٦/ ٣٦٩) معلقًا ، وَوَصَلَهُ في « الأدب المُفرَد » (٩٠٠) ، وابنُ الأعرابيِّ في « المُعجَم » (٢٢٩) ، والبيهَقِيُّ في « المُفرَد » (٩٠٠٩) عن عبد الله بن صالح كاتبِ اللَّيث ، عن اللَّيث بن سعدٍ ، عن يحيى بن سعيدٍ الأنصاريِّ ، عن عَمرة بنتِ عبد الرَّحمن ، عن عائشة مرفُوعًا .

وأَخرَجَهُ البُخارِيُّ في « الأنبياء » (٦/ ٣٦٩) معلقًا ، وَوَصَلَهُ في « الأدب المُفرَد » (٩٠٠) ..

وأبو يَعلَى (٤٣٨١) ، وعنه أبو الشَّيخ في « الأمثال » (١٠٠) ، وابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (٢٦٧١) قال : حدَّثنا يحيى بنُ مَعِينٍ ، قالا : ثنا سعيدُ بنُ الحكم بن أبي مريمَ ، ثنا يحيى بن أيُّوب ، عن يحيى بن سعيدٍ الأنصاريِّ بهذا الإسناد .

وأَخرَجَهُ البَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (٩٠٣٧) عن إبراهيم بن الحُسَين ، قال: نا سعيد بن أبي مريمَ بهذا الإسناد .

وله طريقٌ آخرُ عن عائشة ..

أَخرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ فِي « الكامل » (7/ ٢٩٩) قال : حدَّثَنا مُحمَّد بن أخرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ فِي « الكامل » (٢/ ٢٩٩) قال : حدَّثَنا مُحمَّد بن أحمد بن عيسى أبو الطَّيِّب ، ثنا ابنُ أخي ابن وهبٍ ، ثنا عَمِّي ، عن يُونُس بن يزيد ، عن الزُّهريِّ ، عن أبيه ، عن عائشة مرفُوعًا مثله .

وشيخُ ابن عَدِيٍّ كان يَضَعُ الحديثَ ، وقد سَرَقَ هذا الحديثَ ، وألزَقَهُ على ابن أخي ابن وهبٍ ، قال ابنُ عَدِيٍّ : « وهذا حديثُ عبد الله بن هلالٍ الأزديِّ المِصرِيِّ ، عن ابن وهبٍ » ، ثم رواه من وجهين عنه ، عن ابن وهبٍ .

وقد رُواه أيضًا ابنُ الْمُقرِئِ فِي « الْمُعجَم » (٤١٢) قال : حدَّثنا أحمد بن مُحمَّد بن هلالٍ أبو جعفرٍ الْمُقرِئُ بمصرَ ، حدَّثني أبي ، حدَّثنا ابن وهبٍ بسَنَده سواء .

. قال ابنُ الْمُقرِئِ : « هذا حديث مُحَمَّدِ بنِ هلالٍ ، وهو أحد ثقات المِصريِّين » .

وفي الباب عن جماعةٍ من الصَّحابة ، كابن مَسعُودٍ ، وابن عُمَر ، وسَلمان الفارسيِّ ، وابن عبَّاسٍ ، تَجِدُها عند أبي الشَّيخ في « الأمثال » وسَلمان الفارسيِّ ، وابن عبَّاسٍ ، تَجِدُها عند أبي الشَّيخ في « الأمثال » (١٠١، ٢٠١، ٢٠١، عَدِيِّ (٢/٢٠) ، وابنِ عَدِيًّ واللهِ » (٢/٣/٢) ، وأبي نُعيمٍ في « الحِلية » (٢/٣/٢) ، وأبي نُعيمٍ في « الحِلية » (١٥٧٧) ، والطَّبَرانيِّ في « الكبير » (٦١٦٩) ، وفي « الأوسط » (١٥٧٧) ، وابنِ عساكر في « تاريخ دمشق » والبيهقيِّ في « الشُّعب » (٩٠٣٨) ، وابنِ عساكر في « تاريخ دمشق »

(٥/ ١٦ ٤)، و١٢/ ١٠٠، و ٢١/ ٤٣٧، و ٥٠/ ١٧٧، و٥٣ / ٤٧٣).

٢٩٥ – سُئلتُ عن حديثِ: رواه أحمد عن طارق بن عبد الله الله حارِبِيِّ مرفُوعًا: « إذا صَلَّيتَ فَلَا تَبصُق عن يمينك ، ولا بين يديك ، وابصُق خَلفَك ، وعن شِمالِك ، إن كان فارغًا ، وإلا فهكذا ـ ودَلك تحت قدميه _ ».

قال أحمد: ولم يَقُل وكيعٌ ولا عبدُ الرَّزَّاق: « وابصُق خلفك ». فها تفسير قولِه ، وما فِقهُ هذه الزِّيادة ؟

• قلتُ: اعلم أيّها الْمُستَرشِد!

أَنَّ يحيى بنَ سَعيدِ القَطَّانَ رَوَى هذا الحديثَ عن شُفيان الثَّوْريِّ ، عن منصورٍ ، عن رِبعيِّ بن حِراشٍ ، عن طارق بن عبد الله المُحَارِبِيِّ ، باللَّفظ السَّابق ، وفيه زيادة : « وابصُق خلفك » .

أَخرَجَهُ أَحمدُ (٦/ ٣٩٦)..

والنَّسائيُّ في « الكُبرَى » (٨٠٥) ، وفي « المُجتبَى » (٢/٥) قال: حدَّثنا عُبيدُ الله بن سعيدٍ ..

والتِّرمذيُّ (٧١) قال: حدَّثنا مُحمَّد بن بَشَّارٍ ..

وابنُ خُزَيمة (٨٧٦) قال : حدَّثَنا بُندارٌ ، وأبو مُوسَى هو مُحمَّد بن لُثنَى ..

والحاكمُ (١/ ٢٥٦) ، وابنُ قانعٍ في « مُعجَم الصَّحابة » (٢/ ٤٤) ،

عن مُسدَّد بن مُسَرهَدٍ ، قال خمستُهُم : ثنا يحيى بن سعيدٍ القَطَّان بهذا الإسناد .

ولم تَقَع هذه الزِّيادةُ في رواية مُسدَّدٍ عند الحاكم . أمَّا ابنُ قانعٍ ، فإنَّهُ أحال على سِياق حديث شُعبَة .

ولم يَذكُر التِّرمذيُّ قولَه: « ولا بين يديك ».

وقد تفرَّد يحيى القَطَّان بهذه الزِّيادة ، عن شُفيان . وقد رواه أصحاب التَّوْريِّ ، فلم يَذكُرُوها ، كها نَبَّه على ذلك الإمام أحمدُ ، عَقِب الحديث ، فقال: « إنَّ وكيعًا ، وعبد الرَّزَّاق لم يَروِيَاهَا » .

أمَّا رواية وكيع ..

فأخرَجَهَا ابنُ مَاجَهْ (٢٠٢١) قال : حدَّثنا أبو بكرٍ بنُ أبي شَيبَة ، وهذا في « الْمُصنَّف » (٢/ ٣٦٤) ..

وابنُ أبي عاصم في « الآحاد والمثاني » (١٣٢٢) قال : حدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ فُضيل أبو جعفر البَزَّازُ _ ثقةٌ _ ، قالا : ثنا وكيعُ بنُ الجَرَّاح ، ثنا يحيى القَطَّانُ بهذا الإسناد ، دون الزِّيادة .

وكذلك رواه عبد الرَّزَّاق في « الْمُصنَّف » (١٦٨٨) ، ومِن طريقِهِ الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٨/ رقم ٨١٦٥) عن سُفيان الثَّوْريِّ ، دُون الزِّيادة .

وأَخرَجَهُ الحاكمُ (١/ ٢٥٦) عن عُبيد الله الأَشجَعِيِّ ..

والبَيهَقِيُّ (٢/ ٢٩٢) عن الحُسين بن حفصٍ ، كلاهُما عن سُفيان التَّوْريِّ بهذا الإسناد ، دُون الزِّيادة .

فهؤلاء أربعةٌ من أصحاب شُفيان الثَّوريِّ ، وعلى رأسهم وكيع بن الجَرَّاح ، يَرْوُون الحديث دُون الزِّيادة .

وقد رواه أصحاب منصور بن المُعتَمِر، فلم يَذكُرُوها..

فأخرَجَهُ أبو داوُد (٢٧٨) ، والطَّبَرانيُّ (٨١٦٨) ، والطَّيَالِسِيُّ فأجرَجَهُ أبو داوُد (٢٧٨) ، والطَّيَالِسِيُّ (١٥٥٥) عن (١٢٧٥) ، ومن طريقه أبو نُعيمٍ في «معرفة الصَّحابة » (٣/ ١٥٥٥) عن أبي الأَحْوَص سلَّام بن سُليمٍ ..

وأحمد (٦/ ٣٩٦)، والطَّيَّالِسِيُّ (١٢٧٥)، ومن طريقه أبو نُعيم (٣/ ٥٥٥)، وابنُ قانعٍ في « مُعجَمه » (٢/ ٤٤)، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (١٦٦٨) عن شُعبة بن الحَجَّاج ..

وأحمد أيضًا (٦/ ٣٩٦) قال: حدثنا عَبِيدَةُ بن خُميدٍ ..

وابنُ نُحزَيمَةَ (٨٧٧) عن جَريرِ بن عبد الحميد . .

والطَّيَالِسِيُّ (١٢٧٥)، وأبو نُعيمٍ (٣/ ١٥٥٥)، وابن قَانعٍ (٢/ ٤٤) عن وَرقَاء بن عُمر ..

والطَّيَالِسِيُّ أيضًا (١٢٧٥) ، وأبو نُعيمٍ (٣/ ١٥٥٥) ، والطَّبَرانيُّ (٢/ ١٥٥٥) ، والطَّبَرانيُّ (٨١٦٨) عن قيس بن الرَّبيع ..

والطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٣٣٠٧) ، وفي « الكبير » (٨١٧٠) عن غيلان بن جريرٍ ..

والطَّبَرانِيُّ في « الكبير » (٨١٦٧، ٨١٦٩، ٨١٧١، ٨١٧١) عن زائدة بن قُدامة ، والأعمش ، ومُفَضَّل بن مُهَلهَل ، وجعفر بن الحارث ..

وفي « المُعجَم الصَّغير » (٢٢٢) عن مالك بن مِغْوَلٍ ، كُلُّهُم ، وهم اثنا

عشر راويًا ، عن مَنصُور بن المُعتَمِر جذا الإسناد ، دُون الزيادة .

وقد ذَكَرَ أبو نُعيمٍ أنَّ عبد المَلِك بن عُميرٍ رواه عن رِبْعِيِّ بن حِراشٍ ، عن طارق بن عبد الله المُحَارِبِيِّ .

فقد يُقال: « إِنَّ يحيى القَطَّانَ رئيسُ أصحاب الثَّوْرِيِّ ، وهو من الثَّقات الأثبات ، فلا مَانِع من قَبُول زِيادَتِه » ، ولكن يَلُوح لِي شُذُوذ هذه الزِّيادة ؛ للأدلَّة التي ذَكَرتُها ، مع اعتِرافنا بمكان يحيى القَطَّان من الجِفظ ، وخُصُوصًا في شُفيان الثَّوْرِيِّ .

والعلمُ عِند الله تعالَى .

٢٩٦ - سُئلتُ عن حديث: «أُسوَأُ النَّاسِ سَرِقَةً ، الذي يَسرِقُ مِن صَلاته ؟ »، قال: مِن صَلاته ؟ »، قال: «لا يُتِمُّ رُكُوعَهَا، وَلَا سُجُودَهَا ».

• قلتُ : هذا حديثُ حسنٌ .

قد ورد هذا الحديثُ من حديث أبي قتادة ، وأبي هُريرَة ، وأبي سعيدٍ الخُدريِّ ، وعبدِ الله بن المُغَفَّل -رَضِيَ اللهُ عَنهُم جَمِيعًا ـ .

١ - أمَّا حديثُ أبي قتادة .

فأخرَجَهُ الدَّارِمِيُّ (١/ ٢٤٧) ، وأحمدُ (٥/ ٣١٠) ، وابنُ خُزَيمَة (١/ ٣٣١–٣٣٦) ، ومن طريقه ابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (٥/ ٥٣) ، وابنُ أبي حاتم في « العِلل » (٤٨٧) ، والبَغَوِيُّ في « معجم الصحابة » (٤٣١) ، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » الصحابة » (٣٦٨) ، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٣/ رقم ٣٢٨٣) ، وفي « الأوسط » (٨/ ١٥) ، والدَّارَقُطنِيُّ في « الأفراد » (ج٣/ رقم ٣٢٨٣) ، وفي « الأوسط » (٨/ ٤٥) ، وابنُ المُنذِ ركم الأوسط » (١/ ٤٨٥) ، وفي « العِلل » (٨/ ١٥) ، وابنُ المُنذِ رفي « الأوسَط » (٣/ ١٧٤) ، والبَيهَقِيُّ (٢/ ٥٨٥–٣٨٦) ، وفي « الشُّعَب » في « المعرفة » (١/ ٢٥٥) ، والحَطيبُ (٨/ ٢٢) ، وابنُ عساكِر في « تاريخ دمشق » (١/ ٧٥) ، والحَظيبُ (٨/ ٢٢) ، وابنُ عساكِر في « تاريخ دمشق » (١/ ٣٩) من طريق الحَكَم بن مُوسَى ، وابنُ عساكِر في « تاريخ دمشق » (١/ ٣٩) من طريق الحَكَم بن مُوسَى ، ثنا الوليدُ بنُ مُسلِم ، عن الأَوزَاعِيِّ ، عن يحيى بن أبي كَثيرٍ ، عن عبد الله ثنا الوليدُ بنُ مُسلِم ، عن الأَوزَاعِيِّ ، عن يحيى بن أبي كَثيرٍ ، عن عبد الله

ابن أبي قتادة ، عن أبيه فذكر ه .

قال البَغَوِيُّ : « لا أعلم حَدَّث بهذا الحديث ، عن الأوزَاعِيِّ ، بهذا الإسناد ، غيرَ الوليد » .

وقال الدَّارَقُطنِيُّ في « الأفراد » : « غريبٌ مِن حديث يحيى بن أبي كَثيرٍ ، عن عبد الله ، عن أبيه . وغريبٌ مِن حديث الأوزاعِيِّ عنه . تفرَّد به : الحَكَمُ بنُ موسى ، عن الوليد » .

وهذا إسنادٌ ظاهرُهُ الجَودَة ، وليس كذلك ؛ فإنَّهُ مُعَلَّ بعنعنة الوليد بن مُسلِم ، فقد كان يُدَلِّسُ أقبحَ أنواع التَّدليس ، وهو تدليسُ التَّسوِية ، والذي يُلزِمُ المُدلِّسَ أن يُصَرِّح بالتَّحديث في كُلِّ طَبَقات السَّنَد .

وقد صرَّح أبو حاتمٍ ، وعليُّ بنُ المَدِينِيِّ ، والدَّارَقُطنِيُّ ، بتفرُّد الحَكم ابن مُوسَى ، به ..

فَرُوَى الخطيبُ (٨/ ٢٢٧) عن عُثهانَ بن سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ ، قال : قَدِم عليُّ بنُ اللَدِينِيُّ بغدادَ ، فحَدَّثَهُ الحَكُمُ بنُ مُوسَى بحديث أبي قَتَادَةَ : « إنَّ أَسُواً النَّاسِ سَرِقَةً ... » ، فقال له عَلِيُّ : « لو غَيرُك حدَّثَ به كُنَّا نَصِنعُ به _ يعني : لأنَّك ثِقةٌ _ » ، ولا يرويه غيرُ الحَكَم . انتهى .

وليس كما قالُوا ..

فقد تابعه أبو جعفرِ الشُّوَيدِيُّ مُحُمَّدُ بنُ النُّوْشَجَان ..

أَخرَجَهُ أَحمدُ (٥/ ٣١٠) ، ومن طريقه ابنُ أبي حاتمٍ في « العِلل » (٤٨٧).

وتابعه أيضًا سُليهانُ بنُ أحمد الوَاسِطِيُّ ، كما قال الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » .

وقد خُولِف الوليدُ بنُ مُسلِم في إسناده ..

خالَفَهُ عبدُ الحميد بنُ أبي العِشرين ، فرواه عن الأُوزَاعِيِّ ، عن يحيى ابن أبي كثيرٍ ، عن أبي هُريرَة فذَكَرَ مثلَه .

أَخرَجَهُ ابنُ أبي حاتم في « العِلل » (٤٨٧) ..

وابنُ حِبَّان (١٨٨٨) قال: أخبرنا القطَّانُ بالرَّقَّة ..

والحاكِمُ (١/ ٢٢٩)، وعنه البَيهَقِيُّ (٣/ ٣٨٦) عن عُبيد بن عبد الواحد ..

وابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (٢٣/ ٢١٠) عن إسحاق بن أبي حسَّان الأَنهَاطِيِّ ..

والبَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (٣١١٦) عن أبي عُثمان الأنبارِيِّ ..

وابنُ عساكر في « تاريخ دِمَشقَ » (١٥/ ٥٤) عن مُحُمَّد بن مُحُمَّد بن

سُليهان ، قالوا: ثنا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ ، نا عبدُ الحميد بنُ أبي العِشرين بهذا .

وهشام بن عمارٍ يضعف.

ثُمَّ وَجدتُ له مُتابِعًا ..

تابَعَهُ أبو الجَهَاهِرِ مُحُمَّدُ بنُ عُثمانَ ، قال : نا عبدُ الحَمِيد بنُ حَبِيب بن أبي العِشرِين بهذا الإسناد .

أَخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي « الأوسط » (٤٦٦٥) قال : حدَّثَنا عبدُ الرحمن ابنُ عَمرِو أبو زُرعَةَ ، قال : نا أبو الجَمَاهِرِ بهذا .

وقال : « لم يَروِ هذا الحديثَ عن الأُوزَاعِيِّ ، عن يحيى ، عن أبي سَلَمة ، عن أبي سَلَمة ، عن أبي سَلَمة ، عن أبي العِشرِين » .

• قلتُ : وأبو زُرعَةَ الدِّمَشقِيُّ ثِقَةٌ ثَبتٌ .

وأبو الجَمَاهِر من الثِّقاتِ الرُّفَعَاءِ .

وابنُ أبي العِشرِين قال أبو زُرعَةَ الرَّازِيُّ : ﴿ ثِقَةٌ . حديثُهُ مُستقِيمٌ . وهو من المعدودين في أصحاب الأوزَاعِيِّ ». وكذلك وثَّقَهُ أحمدُ ، وقال : « كان أَبُو مُسْهِرٍ يَرضَاهُ » ، وأبو حاتِم ، وقال ابنُ مَعِينٍ ، والعِجِلِيُّ : « لا بأس به ». وقال هشامُ بنُ عَمَّارٍ : « أُوثَقُ أصحاب الأُوزَاعِيِّ كاتبُهُ عبدُ الحميد ». ولَيَّنَهُ أبو حاتم في روايةٍ ، والنَّسَائِيُّ . وقال البُخَارِيُّ : « رُبَّهَا يُخالِفُ في حديثِهِ ». وقال دُحَيمٌ - إمامُ أَهل الشَّام -: « عُمَرُ بنُ عبد الواحد ثِقَةٌ ، أَصَحُّ حديثًا من ابنِ أبي العِشرِين بِكَثِيرٍ . وابنُ أبي العِشرِينَ ضعِيفٌ » ، يعني : إذا قُورِنَ بعُمَرَ بنِ عَبدِ الواحد ، لا أنَّهُ ضعيفٌ بإطلاقٍ ؛ فإنَّهُ كان مُحْتَصًّا بِالأُوزَاعِيِّ ، حتَّى أنَّهُ لم يَروِ كَبِيرَ شيءٍ عن غيرِهِ ، وكان كاتِبًا له ، مَعَ ما تَقَدَّمَ مِن كلام أبي زُرعَةَ ، وهشام بن عَيَّارٍ ، مِن أَنَّه مِن أُوثقِ النَّاس

فعِندِي أنَّ هَذَا الإسنادَ هو أَمثَلُ أسانيدِ هذا الحديثِ.

أَمَّا الْحَاكِمُ ، فَصَحَّحَ الإِسنَادَينِ جَمِيعًا ، وفي كَلَامِهِ نَظَرُ ؛ كيفَ وقد الخَلُفَ على الأوزَاعِيِّ عَنهُ ؟

أُمَّا أَبُو حَاتِمِ الرَّازِيُّ ، فعلَى النَّقِيضِ تَمَامًا ، إِذْ قَالَ : « إِنَّ الطَّرِيقَين جَمِيعًا مُنكَران ، ليس لواحدٍ منهما معنًى » ، قال له ابنه: « لمَ؟ » ، قال : « لأنَّ حديثَ ابنِ أبي العِشرين لمَ يَروِه أحدُّ سِواه . وكان الوَليدُ صنَّف « لأنَّ حديثَ ابنِ أبي العِشرين لمَ يَروِه أحدُّ سِواه . وكان الوَليدُ صنَّف « كتاب الصَّلاة » وليس فيه هذا الحديث » .

وإعلالُ الحديث بأنَّه لا يُوجَد في كُتُب الرَّاوِي وقع في كلام الأئمَّة

القُدامَى ، كأحمد ، وابن مَعِينٍ ، وأبي حاتم ، وأبي زُرعَة ، في مواضع من كُتُب العلل ، ولكن لا ينبغي أن نجعَلَها جادَّةً مطرُّوقَةً ؛ لأنَّ الرَّاوِي إذا صنَّف كتابًا يضعُ فيه أحاديثَه ، فلا يذكُرُها كُلُّها بداهةً ، فانظُر إلى كُتب وَكِيع ، وابنِ الْمُبارَك ، وابن وَهبٍ ، وأَضْرَابِهِم ، تجِدُها خلت من جُلَّ الأحاديث المَروِيَّة عنهم في الصِّحاح والسُّنن والمسانيد والمَعَاجِم، وغيرِها. وقد قال ابنُ أبي حاتم في « العِلل » (٣٧٨) : سمعتُ أبي ، يقول : « سألتُ يحيى بن مَعِينٍ ، وقلتُ له : حدَّثَنا أحمدُ بنُ حَنبل بحديث إسحاقَ الأزرقِ ، عن شَريكٍ ، عن بيانَ ، عن قيسِ ، عن المُغِيرَة بن شُعبة ، عن النَّبِيِّ عَلَيْكُم ، أنَّه قال: « أُبِرِدُوا بالظّهر ». وذكرتُهُ للحَسَنِ بنِ شَاذَانَ الوَاسِطِيِّ ، فحدَّثَنا به . وحدَّثَنا أيضًا عن إسحاق ، عن شَريكٍ ، عن عُمَارةَ بن القَعقَاع ، عن أبي زُرعَة ، عن أبي هُريرَة ، عن النَّبيِّ عَلَيْكُم بمثله . قال يحيى: ليس له أصلُ ؛ إنَّما نَظَرتُ في كتاب إسحاق، فليس فيه هذا »، قلتُ لأبي : « فما قولُك في حديث عُمارة بن القَعقَاع ، عن أبي زُرعَة ، عن أبي هُريرَة ، عن النَّبِيِّ عَلَيْكُ ، الذي أَنكره يحيى ؟ » ، قال : « هو عِندي صحيحٌ ، وحدَّثَنا أحمدُ بنُ حنبل عِشَهُ بالحديثين جميعًا ، عن إسحاق الأزرق » ، قلتُ لأبي : « فها بالُ يحيى ، نَظَر في كتاب إسحاق ، فلم يجده ؟ » ، قال : « كيف ؟! نَظَر في كُتُبِه كُلِّها ؟! إنَّما نظر في بعضٍ ، ورُبَّما كان موضعٌ آخرُ » ا.هـ.

٢- أمَّا حديثُ أبي سعيدٍ الخُدريِّ .

فَأَخرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ في « مُسنَده » (٢٢١٩) ، ومِن طريقه ابن عبد البَرِّ

في « التَّمهيد » (٢٣/ ٢٠٩) ، والبَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (٢١١٨) .. وأحمدُ (٣/ ٥٦) ، وادرُ أبي شببة (١/ ٢٨٨) ، وأبه يَعلَ (١٣١١) عـ٠

وأحمدُ (٣/ ٥٦)، وابنُ أبي شيبة (١/ ٢٨٨)، وأبو يَعلَى (١٣١١) عن عفَّانَ بن مُسلِم ..

وعَبدُ بن خُميَّدٍ في « المُنتخَب » (٩٩٠) قال : حدَّثَنا الحَسَنُ بن مُوسَى .. والبَزَّارُ (٣٦٥) عن يزيد بن هارون ..

وابنُ عَدِيٍّ في «الكامل » (٥/ ١٨٤٣) عن إبراهيم بن الحَجَّاج .. وأبو نُعيم في « الحِلية » (٨/ ٣٠٢) عن بِشر بن السَّرِيِّ ، قالُوا: ثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمة ، أَخبَرَنا عليُّ بنُ زيدِ بنِ جُدعَان ، عن سعيد بن المُسَيَّب ، عن أبي سعيد الخُدرِيِّ فذكرَ مثله .

قال البَزَّارُ: « لا نَعلَمُه عن أبي سعيدٍ إلَّا مِن هذا الوجه ».

وقال أبو نُعيمٍ: «تفرَّد به عليُّ بنُ زيدٍ وهو ابن جُدعان _، عن سعيدٍ ، وعنه حَمَّادٌ ».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ ؛ وسائرُ النُّقَّاد يُضَعِفون عليَّ بنَ زيد بن جُدعان ، والقليلُ مِنهُم يُمَشِّي حالَه ، ولم يَروِ له مُسلِمٌ إلَّا حديثًا واحدًا في «الجهاد» (الجهاد مُسلِمٌ إلَّا حديثًا واحدًا في «الجهاد» (۱۷۸۹/ ۱۷۸۹) مقرُونًا بثابتِ البُنَانِيِّ ، ولا يُحتَمَل تفرُّد عليِّ بنِ زيدِ بهذا الحديث عن مِثل سعيد بن المُسيَّب .

وعلى كُلِّ حالٍ ، فرِواية حَمَّاد بن سَلَمة ، عن عليِّ بن زيدٍ ، أَمثَلُ مِن غيرها .

٣- أمَّا حديثُ أبي هُريرَة.

فقد تقدَّم طريقٌ له في حديث أبي قتادة.

وأَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ فِي « مُسنَد الشَّامِيِّين » (٢٣٤٧) من طريق إسحاق ابن رَاهَوَيْهِ _ وهذا فِي « مُسنَده » (٣٩١) أنا كُلثُومُ بنُ مُحمَّد بن أبي سِدرة ، ثنا عطاءٌ الخُرَاسَانِيُّ ، عن أبي هُريرَة مثله .

وهذا إسنادٌ واهٍ ؛ وكُلثومُ ضعيفٌ ، قال أبو حاتم : « يَتَكلَّمون فيه » ، وترجَمَه ابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (٦/ ٢٠٩) ، وقال : « يُحدِّث عن عطاءٍ الخُرَاسَانِيِّ بمراسيلَ وغيرِه ، بها لا يُتابَع عليه » .

وعطاءٌ الخُرَاسَانِيُّ لم يَسمَع من أبي هُريرَة ، وسُئل ابنُ مَعِينٍ _ كما في « مراسيل ابن أبي حاتم » (ص١٥٧) _ : « لقي عطاءٌ الخُرَاسَانِيُّ أحدًا مِن أصحاب النَّبِيِّ عَيِّلِيَّهُ ؟ » ، قال : « لا أعلمُهُ » .

وله طريقٌ آخَرُ .

أَخرَجَه البَيهَقِيُّ فِي « الشُّعَب » (٣١١٥) عن زائدة بن قُدامَة .. والأصبَهَانِيُّ فِي « التَّرغيب » (١٨٨٩) عن هُشيم بن بَشير ، كلاهُما عن يحيى بن عُبيد الله ، قال : سمعتُ أبي ، يقول : سمعتُ أبا هُريرَة مَكُ ، يقول : سمعتُ أبا هُريرَة مَكُ ون يقول : ذُكِرَت السَّرِقة عند رسول الله عَيَّكِهُ ، فقال : « أيَّ السَّرِقة تَعُدُّون اقبَحَ ؟ » ، قالوا : « الرَّجُلُ يَسرِقُ مِن أَخيه » ، فقال : « إنَّ أقبَحَ السَّرِقة الذي يَسرِقُ صلاتَهُ » ، قالوا : « كيف يَسرقُ أَحَدُنا صلاتَهُ ؟! » ، قال : « لا يُتِمُّ رُكُوعَها ، ولا شُجُودَها ، ولا خُشُوعَها » .

وسَنَدُهُ ضعيفٌ جدًّا؛ ويَحيَى بنُ عُبيد الله مُنكَرُ الحديث.

وقال أحمدُ والجُوْزْجانِيُّ : « أَبُوهُ لا يُعرَف » .

وخالَفَهُما ابنُ حِبَّان ، فقال في يحيى : « يَروِي عن أبيه مالا أصل له .

وأبوه ثقة »، وقال الحاكم: « رَوَى عن أبيه عن أبي هُريرَة بِنُسخَةٍ أكثرُها مَنَاكِرُ ».

٤ - وأمَّا حديثُ عبد الله بن المُغَفَّل.

فأخرَجَهُ الطَّبَرانِيُّ في « الأوسط » (٢٣٩٢) ، وفي « الصَّغير » (٣٣٥) قال : حدَّثنا جعفرُ بنُ مَعدانَ الأَهوازِيُّ ، ثنا زَيدُ بنُ الحَرِيشِ ، ثنا عُثانُ ابن الهيثم ، ثنا عوف ، عن الحَسَن ، عن عبد الله بن المُغَفَّل مرفُوعًا : « إنَّ أَسرَق النَّاسِ مَن سَرَقَ صلاتَه ... ـ الحديث ، وفيه : _ ... وأبخلُ النَّاسِ مَن بَخِلَ بالسَّلام » .

قال الطَّبَرانيُّ : « لَم يَروِ هذا الحديثَ عن عبد الله إلَّا الحَسَنُ ، ولا عن الحَسَن إلَّا عوفٌ ، ولا عن الحَسَن إلَّا عوفٌ ، ولا عن عوفٍ إلَّا عُثانُ . تفرَّد به زيدٌ » .

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ وشيخُ الطَّبَرانيِّ لم أَجِد له ترجمةً ، وأَقَلَ عنه الطَّبَرَانِيُّ جِدَّا .

وزيدُ بن الحَرِيش ذَكَرَه ابنُ حِبَّان في « الثِّقات » (٨/ ٢٥١) ، وقال : « رُبَّها أخطأ » ، وقال ابنُ القَطَّان : « مجهولُ الحال » ، وقد عَلِمتَ أَنَّه تَفرَّد بالحديث .

ثُمَّ الْحَسَنُ البصريُّ لَم يُصَرِّح بتحديثٍ . والله أعلمُ .

وأُولَى مِنهُ ما :

أَخرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيبَة (١/ ٢٨٩) قال : حدَّثَنَا هُشَيمٌ ، قال : أنا يُونْسُ ، عن الحَسَن ، قال : قال رسُولُ الله عَيْشَةُ : « إِنَّ أَسواً النَّاس سَرِقَةً ... الحديث » .

وهذا مُرسَلٌ صحيحُ الإسناد، وهو أولَى مِن رِوايَةِ الحَسَن، عن عبدِ الله ابن المُغَفَّل مَعْك ؛ غيرَ أنَّ مَرَاسِيلَ الحَسَن شِبهُ الرِّيح.

أَمَّا الْمُنذِرِيُّ فجوَّد إسنادَ حديثِ ابنِ مُغَفَّلٍ ، كما في « التَّرغيب » (١/ ٣٣٥) ، وليس بجيِّدٍ .

وقال الهَيَثَمِيُّ في « المَجمَعِ » (٢/ ١٢٠) : « رجالُه ثقاتٌ » ، وليس فيه تقويَةٌ للإسناد ، كما هو مَعلُومٌ .

وقد رَوَى مالكُ في « المُوطُّإِ » (١/ ٢٧ / ١) ، ومِن طريقِهِ الشَّافِعِيُّ في « المُسنَد » (٢٩٢) ، والبيَهَقِيُّ (٨/ ٢٠٩ - ٢١) ، وابنُ عبد البَرِّ في في « المُسنَد » (٢٩٢) ، والبيَهَقِيُّ (٨/ ٢٠٩ - ٢١) ، وابنُ عبد البَرِّ في « جامع العِلم » (٧٦٥) عن يحيى بن سعيدٍ ، عن النُّعهان بن مُرَّة ، أنَّ رسول الله عَيْنِهُ قال : « ما تَرُونَ في الشَّارِب ، والسَّارِق ، والزَّانِي ؟ » ، وذلك قبل أن يُنزَل فيهم ، قالوا : « اللهُ ورسولُهُ أعلمُ » ، قال : « هُنَّ فواحشُ ، وفيهن عُقُوبةُ ، وأسوأُ السَّرقة الذي يَسرِق صلاتَه » ، قالوا : « وكيف يَسرِق صلاتَه » ، قالوا : « وكيف يَسرِق صلاتَه يا رسُول الله ؟ » ، قال : « لا يُتِمُّ ركُوعَها ، ولا سُجُودَها » .

وتابَعَهُ شُفيانُ بن عُيينة ، فرواه عن يحيى بن سعيدٍ الأَنصَارِيِّ بهذا الإِسناد مِثلَه .

أَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاق في « المُصنَّف » (٢/ ٣٧١/ ٠٤٧٣).

وهذا مُرسَلٌ صحيحُ الإسناد، فإذا انضَمَّ إلى حَدِيثِ أبي هُرَيرَة، صَحَّ به الحديثُ. والحمدُ لله.

وحديثُ أبي سعيدٍ قَرِيبُ الضَّعفِ ، ولذلك قال ابنُ عَبدِ البَرِّ في

« التَّمهيد » (٢٣/ ٩٠٤) : « هو حديثٌ صحيحٌ ، يَستَنِدُ من وُجُوهٍ ، من حديث أبي هُريرَة ، وأبي سَعِيدٍ » ا.ه. .

وكنتُ ضَعَّفتُ الحديثَ عندما كتبتُ هذا البحثَ في « مَجَلَّةِ التَّوحيد » ، فليُضرَب على ما هُنَالك . والحمدُ لله تعَالَى .

٢٩٧ - سُئلتُ عن حديث: « مَثَلُ الْمُؤمِنِ كَمَثَلِ خَامَةِ الزَّرعِ ، ثُمِيلُهَا الرِّيحُ . وَمَثَلُ الْمُؤمِنُ يُصِيبُهُ البَلاءُ . وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ شَجَرَةِ الأَرْزِ ، لَا تَهتَزُ حَتَّى تُستَحصَدَ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ (١٠ / ١٠، و ١٠ / ٤٤٦) ، ومُسلِمٌ (١٠ / ٢٨٠) ، والتِّرمِذِيُّ (٢٨٦٦) ، وأحمدُ (٢/ ٢٣٤، ٢٨٣–٢٨٤، ٥٢٣) ، وابنُ حِبَّان (ج٧/ رقم ٢٩١٥) ، وعبدُ الرَّزَّاق (ج١١/ رقم ٢٠٣٠) ، وابنُ أبي شَيبَة (١١/ ٢٠، ٢١، و١٣/ ٢٥٢) ، وفي « الإيبان » (٨٦) ، والبَغَوِيُّ في « الشَّعَب » (ج٧/ رقم ٩٧٧٨) ، والبَغَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » والبَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (ج٧/ رقم ٩٧٧٨) ، والبَغَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (٥/ ٢٤٧) مِن طُرُقِ عن أبي هُريرَة وَفَيْك .

وله شاهدٌ مِن حديث كعب بن مالكٍ مرفُوعًا: «المُؤمِنُ كَمَثَلِ خامة الزَّرع، تُفِيئُها الرِّيح، تَصرَعُها مرَّةً، وتَعدِلهُا أُخرَى حتى تَمِيج. ومَثَلُ الزَّرع، تُفِيئُها الأَرْزَةِ المُجدِبَةِ على أُصولها، لا يُفِيئُها شيءٌ، حتَّى يكونَ النَجِعَافُها مرَّةً واحدةً».

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ (١٠٣/١٠)، ومُسلِمٌ (١٠٢/ ٥٩-٢٦)، وأَحمدُ البُخارِيُّ (٢٨١٠)، وأَحمدُ (٣/ ٤٥٤، ٣/ ٣٨٦)، والدَّارِمِيُّ (٢/ ٣١٠)، وابنُ أبي شَيبَة (٣/ ٤٥٤، ٢/ ٢٥٢)، وفي « الإيهان » (٨٧)، والرُّويَانِيُّ في « مُسنَده »

(ج٣٢/ ق٥٤٥/ ١)، والطَّبَرانيُّ في «الكبير» (ج٩١/ رقم١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٥)، والرَّامَهُر مُزِيُّ في «الأمثال» (٣٧)، وأبو الشَّيخ في «الأمثال» (٣١) وغيرُهم.

وأَخرَجَهُ أَحمدُ (٣/ ٣٤٩، ٣٨٧، ٣٩٤) ، والبَزَّار (٤٦، ٤٧) ، وأَبو الشَّيخ في « الأَمثال » (٣٤٠) من طُرُقٍ عن جابر بن عبد الله رسي نحوَه .

وأخرَجَهُ البُخارِيُّ في « التَّاريخ الكبير » (٣/٢/٤) ، وأبو يَعلَى (٣/٨٠، ٣٠٨٠) ، والبَزَّارُ (٤٨) ، وابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (٣/ ١٠٧١ ، و٦/ ٣٤٣) ، وأبو الشَّيخ (٣٤١) ، والرَّامَهُر مُزِيُّ (٣٨) ، كِلاهما في « الأمثال » ، مِن حديث أنسٍ مُخْفُ بنحوِه . واللهُ أعلَمُ .

٢٩٨ - سُئلتُ عن حديث: « أَبِخَلُ النَّاسِ مَن بَخِلَ بِالسَّلَامِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ ، مُعلَّ بالوقف .

أَخرَجَهُ ابنُ نُجيدٍ في « أحاديثه » (ق ٤/١) ، والبَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (7/ ٤٢٩/ ٤٢٩) عن أحمد بن داود السِّمْنَانِيِّ ..

والطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٥٩١) ، وفي « الدُّعاء » (٦٠) ، وعبد الله الحَضرَمِيِّ .. وعبد الله الحَضرَمِيِّ ..

وأبو الشَّيخ في « الأمثال » (٢٤٧) قال : حدَّثنا عبدانُ ، قال ثلاثتهم :

ثنا مَسرُ وقُ بنُ المَرزُ بَان، ثنا حفصُ بنُ غِيَاثٍ، عن عاصم الأحول، عن

أَبِي عُثَهَانَ النَّهَدِيِّ ، عن أَبِي هُرِيرَة مرفُوعًا : « أَعجَزُ النَّاسَ مَن عَجَز في الدُّعاء ، وأبخلُ النَّاس من بَخِل بالسَّلام » .

قال الطَّبَرانيُّ : « لَم يَروِ هذا الحديثَ عن عاصم إلَّا حفصٌ ، تفرَّد به مسروقٌ ، ولا يُروَى عن رسُول الله عَيْشَةُ إلَّا بهذا الإسناد » .

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ ؛ ومسروقُ بنُ المَرزُبَان ، قال أبو حاتم : « ليس بقويٍّ . يُكتَبُ حديثُه » ، يعني في المُتابَعات ، وقد عَلِمتَ أنَّهُ تفرَّد به ، فلا يَنفَعُه توثيقُ ابنِ حِبَّان ، ولا قولُ الذَّهبيِّ : « صدوقٌ » ، وقد صرَّح الذَّهبيُّ في « الميزان » أنَّ تفرُّد الصَّدُوق يُعَدُّ مُنكَرًا .

فقولُ الْمُنذِرِيِّ في « التَّرغيب » (٣/ ٢٠): « إسنادٌ جيِّدٌ قويُّ » ، ليس بجيِّدٍ ولا قويٍّ . وممَّا يدلُّ على ذلك أنَّ البُخاريَّ رواه في « الأدب المُفرَد » (١٠٤٢) عن على بن مُسهر ..

وأبو يَعلَى (٦٦٤٩مكرر) ، وعنه ابنُ حِبَّان (١٩٣٩ - موارد) عن إسماعيل بن زكريًّا ، كلاهُما ، عن عاصم الأحول ، عن أبي عُثمان النَّهديِّ ، عن أبي هُريرَة ، قال : ... فذكرَه موقُوفًا .

وهذا أولى بالصَّواب، قال الحافظ في « الفتح » (٩/ ٥٦٥): « هذا موقوفٌ صحيحٌ عن أبي هُريرَة ».

﴿ تنبيهُ ﴾

قال الشَّيخ فضلُ الله الجِيلَانِيُّ في « فضل الله الصَّمَد » (٢/ ٤٨٨): « أبو عُثهان الرَّاوِي عن أبي هُريرَة اثنان ، الأوَّل: مُسلِمٌ الطُّنْبُذِيُّ ، والآخرُ: عبدُ الرَّحمن بنُ مَلِّ النَّهْدِيُّ ، والأقرَبُ مِنهُما هو الطُّنْبُذِيُّ ». كذا قال! وليس بغريب مِنهُ ، والصَّوابُ أنَّهُ النَّهْدِيُّ بلا تَرَدُّدٍ.

٢٩٩ - سُئلتُ عن حديث: « يَكُونُ عَلَيكُم أُمَرَاءُ مِن بَعدِي ، يُوَخِّرُونَ الصَّلَاةَ ، فَهِيَ لَكُم وَهِي عَلَيهِم ، فَصَلُّوا مَعَهُم مَا صَلَّوْا إِلَى القِبلَةِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخرَجَهُ أَبُو دَاوُد (٤٣٤)، وابنُ سعدٍ في « الطَّبقات » (٧/٥٦).. وابنُ سعدٍ في « الطَّبقات » (٣/٢٥).. وابنُ قانع في « مُعجَم الصَّحابة » (٣/٣٤٣) قال : حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ عيسى بن السَّكن ..

وأبو نُعيم في « معرفة الصَّحابة » (ص٢٣٣٤) عن أبي مُسلِم الكَشِّيِّ ، وَيَعيى بن مُطَرِّفٍ ، قال خمستهُم : ثنا أبو الوليد الطَّيَالِسِيُّ ، ثنا أبو هاشم الزَّعفَرانِيُّ ، ثنا صالحُ بنُ عُبيدٍ ، عن قبيصة بن وقاص مرفُوعًا .

وأخرَجَهُ البُخاريُّ في « التَّاريخ الكبير » (٤/ ١/٣٧١) قال : قال أبو الوليد هشامُ بنُ عبد الملك ـ هو الطَّيَالِسيُّ ـ بهذا الإسناد .

ثُمَّ أَخرَجَهُ عن رَوْح بن عُبادة ، قال : نا عَمَّارٌ بهذا الإسناد .

قلتُ : وهذا إسنادٌ ضعيفٌ ؛ وصالحُ بنُ عُبيدٍ وثَّقَه ابنُ حِبَّان ، ولكن قال ابنُ القَطَّان : « لا نَعرِف حالَه أصلًا » ولم يُتابِعه أحدُّ وقفتُ عليه .

وأبو هاشم الزَّعفَرانيُّ ، هو عهَّارُ بنُ عُهارة ، وثَّقه ابنُ مَعِينٍ ، وأبو هاشم الزَّعفَرانيُّ ، هو عهَّارُ بنُ عُهارة ، وثَقه ابنُ مَعِينٍ ، وابنُ حِبَّان ، ونَقَل الفَسوِيُّ توثيقه في « المعرفة » (٢/ ٦٦٩) ، وقال أبو حاتم: « صالحٌ ، ما أرى بحديثه بأسًا » ، وقال البُخاريُّ : « فيه نَظرٌ » .

• • ٣ - سُئلتُ عن حديث : « مِن مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ ، إِلَى بَكرِ بنِ وَائِلٍ : أَسلِمُوا تَسلَمُوا » .

• قلتُ : هذا حديثٌ حَسَنٌ .

أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى (٢٩٤٧)، والْبَزَّارُ (١٦٧٠)..

وابنُ حِبَّان (ج١٤/ رقم ٢٥٥٨) ، والطَّبَرانيُّ في « الصَّغير » (٣٠٧) قالا : حدَّثنا بَكرُ بنُ أحمد بن سعيدٍ الطَّاحِيُّ ..

وأبو الفضل الزُّهريُّ في «حديثِهِ » (ج٣/ ق٢/ ١) قال : حدَّثَنا أبو عُمَر عُبيدُ الله بنُ عُثمان بن عبد الله العُثمَانِيُّ ..

وابنُ أبي عاصمٍ في « الآحاد والمثاني » (١٦٢٩) ، قالوا: ثنا نَصرُ بنُ عليّ ، ثنا نُوحُ بنُ قيسٍ ، عن أخيه خالد بن قيسٍ ، عن قتادة ، عن أنسٍ ، أنَّ النَّبيّ عَيَّكُ كَتَبَ إلى بكر بن وائلٍ : « مِن مُحمَّدٍ رسُولِ الله إلى بكر بن وائلٍ : « مِن مُحمَّدٍ رسُولِ الله إلى بكر بن وائلٍ : أسلِمُوا تَسلَمُوا » ، _ قال : _ فها وَجَدُوا مَن يقرؤُهُ لَمُم إلّا رجلًا من بني ضُبيعة ، فهم يُسمَّون بني الكاتب .

قال البزَّارُ: « لا نَعلَمُه بهذا اللَّفظ إلَّا بهذا الإسناد ».

وقال الطَّبَرانيُّ : ﴿ لَم يَروِه عن قتادة إلَّا خالد بن قيسٍ » .

وخالدٌ ونوحٌ كِلاهما صَدُوقٌ .

وقال الهَيْثَمِيُّ في « المَجمَع » (٥/ ٥٠٥) : « رواه أبو يَعلَى ، والبَزَّارُ ،

والطَّبَرانيُّ في الصَّغير ».

قلتُ : وخالدُ بنُ قيسٍ وثَقه ابنُ مَعِينٍ ، والعِجِلِيُّ ، وابنُ حِبَّان ، وقال ابنُ المَدِينِيِّ : « روى عن قتادة ابنُ المَدِينِيِّ : « روى عن قتادة مناكيرَ » ، وهذا مِن روايَتِه عَنهُ .

وقد خالَفَهُ شيبانُ بنُ عبد الرَّحمن ، وهو أَوثَقُ مِنه ، فرواه عن قتادة ، عن مُضَارِب بن حَزْنِ العِجليِّ ، عن مَرثَدِ بنِ ظُبيَان ، قال : جاءَنَا كتابُ مِن رسُول الله عَيْسُهُ ، فها وجدنا له كاتبًا يقرؤه ، حتَّى قرأهُ رجلٌ من بني ضُبيعة : «مِن رسُول الله عَيْسُهُ ، إلى بكر بن وائلِ : أَسلِمُوا تَسلَمُوا » .

أَخرَجَهُ أَحمدُ (٥/ ٦٨) ، ومِن طريقه ابنُ الأثير في « أُسد الغابة » (٥/ ١٣٦) قال : حدَّثنا يُونُسُ بنُ مُحمَّدٍ المُؤدِّبُ ، وحُسينُ بنُ مُحمَّد بن جَرامَ ، قالا : ثنا شَيبانُ بهذا .

ورواه سعيدُ بنُ أبي عَرُوبة ، عن قتادة ، عن رجُلٍ من بني سُدُوس ، قال : كَتَب رسُول الله عَلَيْكُ إلى بكر بن وائلٍ ، قال قتادة : فها وَجَدُوا رجُلًا يقرؤُه ... الخ .

أَخرَجَهُ ابُن سعدٍ في « الطَّبقات » (١/ ٢٨١) قال : حدَّثنا عليُّ بنُ مُحمَّدٍ القُرَشِيُّ ، عن سعيد بن أبي عَرُوبة به .

وابن أبي عَرُوبة مِن الأثبات في قتادة ، لكن الرَّاوِي عنه عليُّ بنُ مُحَمَّد ابن أبي الخَصِيبِ القُرشِيُّ ، أحدُ شُيوخ ابنِ ماجَهْ ، ذَكَرَهُ ابنُ حِبَّان في « الثِّقات » (٨/ ٤٧٥) ، وقال : « رُبَّما أخطأ » ، وقال ابنُ أبي حاتم : « محلُّه الصِّدقُ » .

وسعيد بن أبي عَرُوبة كان اختَلَط ، والقُرَشِيُّ لَيسَ مِن قُدماء أصحابِه . نعم! وَجَدتُ له مُتابعًا .

فرواه عبدُ الأعلى بنُ عبد الأعلى ، عن سعيد بن أبي عَرُوبة ، عن قتادة ، قال : لقد حدَّث مَر تَدُ بنُ ظُبيَان أحدُ بني سُدُوس رَاكُ فَذَكَرَه كُلَّه ، ولمَ يَجعَل شيئًا من المتن مِن قول قتادة .

أَخرَجَهُ ابنُ أَبِي عاصمٍ في « الآحاد والمثاني » (١٦٥٨) قال : حدَّثَنا يُوسُفُ بنُ حَمَّادٍ ، ثنا عبدُ الأعلى بهذا .

وعبد الأعلى مِن قُدَماء أصحاب سعيدٍ ، ولكن أرجَحُ الأقوال عِندي هو قول شَيبَانَ بن عبد الرَّحمن .

وإسنادُهُ صالحٌ ، ومُضَارِبُ بنُ حَزْنٍ وثَقَه ابنُ حِبَّان ، والعِجليُّ ، ورَوَى عنه جماعةٌ .

واللهُ أعلَمُ .

١٠٣- سُئلتُ عن حديث: « مَن كَذَّبَ بِالقَدرِ ، أَو خَاصَمَ فِيهِ ، فَقَد كَفَرَ بِمَا جِئتُ بِهِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أَخرَجَهُ ابنُ عَدِيِّ فِي « الكامل » (٣/ ٤٥٥) ، وأبو الفضل الزُّهرِيُّ فِي « حديثِهِ » (ج٣/ ق7/ ٢) قالا : حدَّثَنا عبدُ الله بنُ مُحمَّد بن عبد العزيز هو أبو القاسم البَغَوِيُّ ، قال : حدَّثَني أبو الجَهمِ العلاءُ بنُ مُوسَى وهذا في « جُزئه » (٨٩) _ ، قال : حدَّثَنا سوَّارُ بنُ مُصعَبِ ، عن كُليب بن وائلٍ ، قال : سمعتُ ابنَ عُمَر ، يقولُ : قال رسُول الله عَيْنَا فَذَكَره .

وَهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا ؛ وسوَّارُ بنُ مُصعبِ واهٍ ، لاسيَّ اوقد قال ابنُ عَدِيٍّ : « وهذا عن كُليبٍ ، يرويه سوَّارُ بنُ مُصعبٍ » ، وهذا يعني أنَّهُ تفرَّد به .

وقد تابعه سوَّارُ بنُ عبد الله بن قُدامة العَنبَرِيُّ قاضي البَصرَةِ ، فرواه عن كُليبِ بهذا .

أَخرَجَهُ العُقيليُّ (٢/ ١٧٠) ، وقال : « قد رُوي في الإيهان بالقَدَر أحادِيثُ صحاحٌ ، وأمَّا هذا اللَّفظُ ، فلا يُحفَظ إلَّا عن هذا الشَّيخ » . وقد قال الحافظ ابنُ حَجَرٍ في « لسان الميزان » (٣/ ١٢٧) ، مُعَلِّقًا على رواية العُقيليِّ : « لعلَّه وَقَع في الرِّواية غيرَ منسوبٍ ، ونَسَبَهُ بعضُهم ،

فأخطاً ، وإلّا فهذا الحديث رُوِّينَاه في جُزء أبي الجهم ، عن سوَّار بن مُصعَب ، عن كُليبٍ » انتهى .

وعِندي، أنَّ هذا ليس بكافٍ في دعوى التَّخطِئة، مع شُقوط الحديث. واللهُ أعلَمُ.

٢٠٣- سُئلتُ عن صِحَّة ومعنى حديث: « مَن صَامَ الدَّهرَ ، ضُيِّقَت عَلَيهِ جَهَنَّمُ هَكَذَا _ وعَقَد تِسعين _ ».

• قلتُ : هذا حديثُ مُعلَّ بالوقف .

فأخرَجَهُ النَّسَائِيُّ في « المُحارَبة » _ كما في « أطراف المِزِّيِّ » (٦/ ١٨١) _ ، وابنُ جُريرٍ في « تهذيب الآثار » (٤٨٥ – وابنُ جَريرٍ في « تهذيب الآثار » (٤٨٥ – مُسنَد عُمَر) ، والبَزَّارُ (٢٢ • ٣ – البحر) من طُرُقٍ عن مُحمَّد بن أبي عَدِيٍّ ، عن سعيد بن أبي عَرُوبة ، عن قتادة ، عن أبي تمَيمة وهو طريفُ بنُ مُجالدٍ ، عن أبي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ مرفُوعًا به .

قال ابنُ خُزَيمَة: «لم يُسنِد هذا الخبرَ عن قتادة غيرُ ابن أبي عَدِيٍّ ، عن سعيدِ ».

وقال البَزَّار: « وهذا الحديثُ قد رواه غيرُ واحدٍ ، عن قتادة ، عن أبي تَحييمة ، عن أبي عَدِيٍّ ، عن أبي عَدِيًّ ، عن ابن أبي عَدِيًّ ، عن ابن أبي عَرُوبَة ».

• قلتُ : وابنُ أبي عَدِيِّ كان ممَّن سمع من سعيد بن أبي عَرُوبَة في الاختِلاط، كما قال العِجِلِيُّ وغيرُه، ولكنَّه لم يتفرَّد بوصلِه..

فتابعه عبدُ الأعلى بنُ عبد الأعلى ، قال : نا سعيدُ بنُ أبي عَرُوبة بهذا الإسناد سواء .

أخرجه الرُّوْيَانِيُّ في « مُسنَده » (٥٦١) قال : أَخبَرَنا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ ، نا ابنُ أبي عَدِيٍّ ، وعبدُ الأعلى ، قالا : نا سعيدُ بنُ أبي عَرُوبة بهذا .

وعبدُ الأعلَى من قُدماء أصحابِ ابن أبي عَرُوبَة.

وقد تُوبع ابنُ أبي عَرُوبة على رفعه ..

تابَعَهُ شُعبةٌ بنُ الحَجَّاجِ ، فرواه عن قتادة بهذا الإسناد .

أَخرَجَهُ ابنُ جريرٍ في « تهذيب الآثار » (٤٨٦ – مُسنَد عُمَر) قال: حدَّثنا ابنُ بَشَّارٍ ، وابنُ المُثنَّى ، قالا: حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ جعفرٍ ، حدَّثنا شُعبة . وقد رَوَى ابنُ جريرٍ قبلَه حديثَ سعيد بن أبي عَرُوبة ، عن قتادة بهذا مرفُوعًا ، ثم أَردَفَهُ بحديث شُعبَة ، ثم قال: « بنحوه » ، وهذا يقتضي أنَّ حديث شُعبة مرفُوعٌ .

وقد رواه غيرُ مُحُمَّد بن جعفرِ ، عن شُعبة موقُوفًا .

فَأَخْرَجَهُ أَحْمُدُ (٤/٤/٤) ، وابنُ أبي شَيبَة (٧٨/٣) قالا : حدَّثَنا وكيعٌ ..

والطَّيَالِسِيُّ (٥١٣) ، ومِن طريقه ابنُ جريرٍ (٤٨٨) ، والبَيهَقِيُّ (٢٠٠) قالا: ثنا شُعبةُ ، عن قتادة به موقُوفًا .

وفي « مُسنَد الطَّيَالِسِيِّ »: « لَم يَرفَعْه شُعبةُ ، ورَفَعَه سعيدٌ ».

وَوَقْفُهُ عِن شُعبةَ أَشْهَرُ ، وهو أصحُّ في حديث قتادة .

فقد رواه أيضًا همَّامُ بنُ يحيى ، عن قتادة بهذا الإسناد موقُوفًا .

أَخرَجَهُ عَبدُ بن مُميدٍ في « المُنتخَب » (٥٦٣) قال : حدَّثَني مُسلِمُ بنُ إبراهيم، ثنا همَّامٌ بهذا .

وتابَعَه أيضًا هِشامُ بنُ أبي عبد الله الدَّستُوائِيُّ ، عن قتادة مثلَه موقُوفًا . أخرَجَهُ ابنُ جريرٍ في « التَّهذيب » (٤٨٧ ، ٤٨٧) من طريق مُعاذ بن هشام ، وعبدِ الأعلى بن عبد الأعلى ، قالا : ثنا هشامُ الدَّستُوائِيُّ به . فقد رأيتَ ، أراك اللهُ الخيرَ ، أنَّ شُعبةَ ، على اختلافٍ عنه ، وهشامًا الدَّستُوائِيَّ ، وهمَّامَ بنَ يحيى ، رَوَوْا هذا الحديث ، عن قتَادة موقُوفًا .

وتَأْيَّدَت رِوايةُ قتادةَ الموقُوفةُ ، بمُتابَعة سُفيان الثَّوْريِّ ..

فقد رواه عن أبي تمَيمة ، عن أبي مُوسَى مَطَقَى موقُوفًا .

أَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاق في « الْمُصنَّف » (ج٤/ رقم٧٨٦).

ورواه عُقبةُ بنُ عبد الله الأصمُّ _ وهو ضعيفٌ _ ، عن أبي تَميمة، عن أبي مُوسَى موقُوفًا .

أَخرَجَهُ عبدُ الله بنُ أَحمد في « زوائد الزُّهد » (ص١٩٧) قال : حدَّ تَني حَوثَرَةُ بنُ أشرسَ بنِ عونِ العَدَوِيُّ ، قال : أَخبَرَني عُقبةُ بنُ عبد الله بهذا . أَمَّا رِوايةُ الرَّفع .

فتابع ابنَ أبي عَرُوبة عليها أبانُ بنُ أبي عيَّاشٍ.

أَخرَجَهُ عَبدُ بنُ مُميدٍ في « المُنتخَب » (٦٤) قال : حدَّثني مُسلِمُ بن إبراهيم ، قال : ثنا أبانُ بنُ أبي عَيَّاشٍ ، عن أبي تميمة ، عن أبي مُوسَى مرفُوعًا . قال همامٌ : فقُلتُ له : « فإنَّ قتادة لم يَرفَعْه ؟ » ، فقال أبانُ : « أخبرَني في بيتي مرفُوعًا » .

وإسنادهُ ساقطٌ ؛ وأبانُ تالفٌ .

ولكن تَابَعه الضَّحَّاكُ بنُ يسارٍ أبو العلاء البَصرِيُّ ، أنَّهُ سَمِع أبا تَميمَة

يُحِدِّثُ به ، عن أبي مُوسَى مرفُوعًا .

أَخرَجَهُ أَحمدُ (٤/٤) قال : حدَّثَنا وكيعٌ ..

والبَزَّارُ (٢٣٠٩-البحر)، والبَيهَقِيُّ في «السُّنَن الكبير » (١٤/٠٠٣)، وفي « السُّنَن الكبير » (١٤/٥)، عن الطَّيَالِسِيِّ ، وهذا في « مُسنَده » (١٤١٥)..

وابنُ حِبَّان (٣٥٨٤) ، والطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٢٥٦٢) عن حفص ابن عُمَر ..

والعُقَيليُّ في « الضَّعفاء » (٢/ ٢١٩) ، والبَيهَقِيُّ في « الكبير » (٤/ ٢٠٠) ، والبَيهَقِيُّ في « الكبير » (٤/ ٢٠٠) ، وفي « الشُّعَب » (٣٨٩١) عن أبي الوليد الطَّيَالِسِيِّ ، قالوا: ثنا الضَّحَّاكُ ابن يَسارٍ بهذا الإسناد .

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ والضَّحَّاكُ ضعَّفه ابنُ مَعِينٍ، وأبو داوُد، والسَّاجِيُّ، والعُقَيليُّ، وابنُ الجارُود. ومع تضعيف هؤلاء النُّقَاد له، قال ابنُ عَدِيًّ: « لا أَعرِفُ له إلَّا الشَّيءَ اليسيرَ »، فهذا مِمَّا يُقَوِّي ضعفَه، خلافًا لأبي حاتمٍ، فإنَّه قال: « لا بأس به »، وهذا قَلَّما يَقَعُ لمثل أبي حاتمٍ. والله أعلم.

وقد قال العُقَيليُّ في ترجمة الضَّحَّاك : « وقد رُوِي هذا عن أبي مُوسَى موقُوفًا ، ولا يصحُّ مرفُوعًا » .

أمًّا معنى الحديث على فرض صِحَّتِه:

فقال ابنُ خُزَيمَة (٣/ ٣١٣ – ٣١٤) : « سألتُ الْمُزنِيَّ عن معنى هذا الحديث ، فقال : « يُشبِه أن يكون معناه ، أي : ضُيِّقت عَنهُ جَهنَّمُ ، فلا يَدخُلُ جهنَّمَ ، ولا يُشبِهُ أن يكون معناه غيرَ هذا ؛ لأنَّ من ازداد لله عملًا يَدخُلُ جهنَّمَ ، ولا يُشبِهُ أن يكون معناه غيرَ هذا ؛ لأنَّ من ازداد لله عملًا

وطاعةً ، ازداد عند الله رِفعةً ، وعليه كرامةً ، وإليه قُرْبةً » ، هذا معنى جواب الْمَزَنِيِّ » انتهَى .

وقال البَزَّارُ: « يُحتمَل معناه عندي ، واللهُ أعلَمُ ، أن تُضَيَّق عليه ، فلا يدخُلُها ، جزاءً لصومِه . ويُحتمَل أيضًا ، إذا صام الآيّام التي نهى النّبيُّ يلدخُلُها ، جزاءً لصومِه ، فيُحتمَل أيضًا ، إذا صام الآيّام التي عقوبةً ، عن صومها ، فتعمَّد مُحالَفة الرّسُول عَيْسَةُ ، أن يَكُون ذلك عقوبةً ، لُخالَفة رسُول الله عَيْسَةُ » انتهى .

ونَقَل الحافظُ في « الفتح » (٢٢٣/٤) كلام ابنِ خُزَيمة ، ثُمَّ قال : « ورَجَّح هذا التَّاويلَ جماعةٌ ، منهم الغَزَالِيُّ ، فقالوا : له مناسبةٌ ، مِن جِهة أنَّ الصَّائم لمَّا ضَيَّق على نفسه مَسَالِكَ الشَّهَوات بالصَّوم ، ضَيَّق الله عليه النَّار ، فلا يَبقَى لَهُ فيها مكانٌ ؛ لأَنَّهُ ضَيَّق طُرُقَها بالعبادة . وتُعُقِّب : ليس كُلُّ عمل صالح ، إذا ازداد العبدُ منه ، ازداد من الله تَقرُّبًا ، بل رُبَّ عَمَل صالح ، إذا ازداد منه ، ازداد بُعدًا ، كالصَّلاة في الأوقات المكروهة . والأَوْلَى إِجرَاءُ الحديث على ظاهرِه ، وحَملُه على من فوَّت حقًّا واجبًا بذلك ، فإنَّهُ يتوجَّه إليه الوعيدُ ، ولا يُخالِفُ القاعدة التي أشار إليها المُزنِيُّ » ا.ه. .

• قلتُ : وهذا جوابٌ بديعٌ من الحافظ على أمَّهُ ، وما أمرُ الخوارج عنك ببعيدٍ ، فقد اتَّفَق كُلُّ من نَقَل أخبارَهم على أمَّهُم كانوا مِن أعبد النَّاس ، حتَّى كُنتَ ترى سِيهَا الصَّلاة في وجه الواحد مِنهُم كرُكبة العَنزِ ، مع فرط تألِّهِم ، وتجافيهم عن الدُّنيا ، ومع ذلك قال فيهم رسُولُ الله عَيْسَةُ : « يَقرَؤُون القُرآن ، لا يُجاوِز تراقِيهِم ، يَخرُجون من الدِّين كما يَخرُج السَّهمُ من الرَّمِيَّةِ ،

يَقْتُلُون أهلَ الإسلام ، ويَدَعُون أهلَ الأوثان ، لَئِن أَدرَكتُهم ، لأُقَتِّلنَّهُم قتلَ عادٍ » ، فقومٌ يقولُ عنهم رسُولُ الله عَيْسَةُ مثل هذا القول الشَّديد ، لا يَرْدَادُون بِعِبَادَتِهم إلا بُعدًا . وصَدَقَ ابنُ مَسعُودٍ مَعْ ، إذ قال : « اقتصادُ في سُنَّةٍ ، خيرٌ من عملٍ كثيرٍ في بِدعةٍ » ، أو كما قال .

وما أَحسَنَ ما رواه البَيهَقِيُّ في « سُنَنه » (٢/ ٢٦٤) من طريق أبي زُرعَة الرَّازِيِّ ، ثنا أبو نُعيم ، ثنا سُفيانُ ، عن أبي رَبَاحٍ ، عن سعيد بن المُسيَّب ، أنّهُ رأى رَجُلًا يُصَلَّي بعد طُلُوع الفجر أكثرَ من ركعتين ، يُكثِر فيها الرُّكُوع والسُّجُود ، فنهاهُ ، فقال : « يا أبا مُحمَّدٍ ! يُعذِّبُني اللهُ على الصلاة ؟! » ، قال : « لا ، ولكن يُعَذِّبُك على خِلاف السُّنَّة » .

وصحَّح إسناده شيخُنا أبو عبد الرَّحمن الأَلبَانِيُّ عِلَمُ في « إِرواء الغليل » (٢/ ٢٣٦).

• قلتُ: ورجالُهُ ثقاتُ أئمةُ ، لولا أنَّ أبا رباحٍ شيخَ الثَّوريِّ ما عَرَفتُه ، ويُحتمل أن يَكُون هو أبو رَبَاحٍ ابنُ أبي الحَكمِ بن حبيبٍ الثَّقَفِيُّ ، ترجمهُ ابنُ أبي حاتم (٤/ ٢/ ٣٧١) ، وابنُ حِبَّان في « الثِّقات » (٥/ ٥٧٥) ، وقالا: «رَوَى عنه عُمَرُ بنُ ذرِّ » ، ويُحتمل أن يكون هو رباحُ بنُ أبي معرُوفٍ المَحتيُّ ، وتَكُونُ أداةُ الكُنيَة مُقحَمةً ؛ فإنَّ الثَّوْريَّ يروِي عنه ، وهو قد روى عن جماعةٍ من التَّابِعين ، مِنهُم عبدُ الله بنُ أبي مُليكة وغيرُه ، فروايتُهُ عن سعيدٍ مُحتَمَلة ، ثُمَّ هو مُحتلفٌ فيه ، وهو وَسَطٌ . فإن يَكُنه ، فالإسناد صالحٌ ، ومثلُ هذه الحكايات يَتسَامَحُ فيها أهلُ العلمُ .

وحملُ الحديث على من فوَّت حقًّا واجبًا ، فإنَّهُ يتَوَجَّه إليه الوعيدُ ،

كَمَن يَترُك التَّدَاوِي لما في الصَّبر على المَرض من الأَجر ، لكنه يُضَيِّعُ الصَّلاة مثلًا لعدم قُدرَتِه على احتمال الأَلم ، فإنَّ تَركَ التَّدَاوِي ، وإن كان جائزًا لمن له قُدرَةٌ على الصَّبر ، لَكِنَّه لا يجوزُ إذا فوَّت المرءُ به ما أو جبَهُ الله عليه .

واللهُ أعلمُ .

٣٠٣- سألني سائل ، فقال : سمعتُ بعض مشايخ الحديث ، يقول عن حديث : أنَّ رجُلًا لُدغ ، فشكا ذلك إلى النَّبِيِّ عَيْسَالُهُ ، فقال : « أَمَا لَو قُلتَ حِينَ أَمسَيتَ : أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ الله التَّامَّاتِ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ، لَم يَضُرَّك » ، فقال هذا الشَّيخُ : « إنَّ هذا الحديث ضعيفٌ لاضطرابه » ، مع أنَّني بحثتُ عنه ، فوجدتُهُ في «صحيح مُسلِم » ، فها قولُكم في ذلك ؟

• قلتُ : هذا الحديث صحيحٌ لا شكَّ فيه .

ولكن وَقَع في إسناده اختلافٌ ، فلَرْبَّها رآه ذلك الشَّيخُ مؤثِّرًا ، وقصَد وجهًا واحدًا من الاختلاف ، ومع ذلك : فلا يُحكَم على الحديث بالاضطراب إلَّا إذا تعذَّر التَّرجيحُ ، وتساقطت كلُّ الوجوه جميعًا ، أمَّا إذا رجَّحنا وجهًا على آخرَ ، فينتفي الاضطرابُ ، ويُحكَم للوجه الرَّاجح على ما سواه . فهذه هي القاعدةُ الكُلِّيَة للحديث المُضطرِب .

أمَّا الحديثُ:

فَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي « اليوم واللَّيلة » (٥٩٦) ، والطَّحَاوِيُّ فِي « المُشكِل » (٢٨) عن أَسَد بن مُوسَى ..

وأحمدُ في « المُسنَد » (٣/ ٤٤٨، و٥/ ٤٣٠)، والطَّحاويُّ في « المُشكِل » (٢٥) عن وهب بن جريرِ .. وأبو يَعلَى الخَلِيلِيُّ في « الفوائد » (ق١٩٢/١-٢) ، ومن طريقه الرَّافِعِيُّ في « أخبار قَزوِين » (١٩٢/١) عن سلْم بن سلَّامٍ ، ثلاثتهم عن شُعبة بن الحجَّاج ، عن سُهيل بن أبي صالح ، وأخيه _ هو صالح بن أبي صالح _ ، وأخيه _ هو صالح بن أبي صالح _ ، عن أبيها ، عن رجلٍ من أسلَمَ ، أنَّه لُدِغَ ، فشكا ذلك ... الحديث .

وقد تُوبع شعبةُ ..

فأخرَجَه أبو داوُد (٣٨٩٨) ، والنَّسائيُّ (٥٩٤) ، والطَّحاويُّ (٢٦) عن زُهير بن مُعاوِية ..

والنَّسَائيُّ أيضًا (٥٩٣، ٥٩٦)، والطَّحَاوِيُّ (٢٤، ٢٩) عن وُهيب ابن خالدٍ، وسُفيان بن عُيينة ..

والطَّحَاوِيُّ أيضًا (٢٧) عن أبي عَوَانة ..

وعبدُ الرَّزَّاق في « المُصنَّف » (١٩٨٣٤) عن مَعمَر بن راشدٍ . . والنَّسَائِيُّ (٩٩٦) ، والطَّحَاوِيُّ (٣٣) ، والبَيهَقِيُّ في « الدَّعَوات الكبير » (٣٦) عن سُفيان الثَّوْريِّ ، كُلُّهم عن سُهيل بن أبي صالحٍ بهذا

وقد اختُلِف على سُهيل في إسناده ..

الإسناد.

فرواه الثَّوْرِيُّ ، وشُعبةُ ، ومَعمَرُ بن راشدٍ ، وأبو عَوَانة ، وسُفيانُ بن عُينة ، ووُهَيبُ بن خالدٍ ، وزُهيرُ بن مُعاوية _ وكُلُّهم من الثِّقات الأثبات_، عن سُهيلٍ ، فجَعَلُوه من مُسنَد رجلٍ من أسلَم .

وخالَفَهُم مالكٌ فرواه عن سُهيل بن أبي صالحٍ ، عن أبيه ، عن

أبي هُريرَة ، أنَّ رجُلًا من أُسلَم ، قال : « ما نِمتُ هذه اللَّيلة ؛ لَدَغَتنِي عقربٌ » ، فقال رسُولُ الله عَيْنِي : « أَمَا لو قُلتَ حين أمسيتَ : أعوذُ بكلمات الله التَّامَّات من شرِّ ما خَلَق ، لم يَضُرَّك ، إن شاء الله ".

فَجَعَلَه من : « مُسنَد أبي هُريرَة » .

أَخرَجَهُ أَحمدُ (٢/ ٣٧٥) قال: حدَّثنا إسحاقُ _ هو ابن عيسي _ ..

والبُخاريُّ في « خلق أفعال العباد » (٤٤٥) قال : حدَّثَنا عبدُ الله بن يُوسُف، وعبدُ الله بن مُسلَمَة القَعْنَبِيُّ ..

والنَّسَائِيُّ في « اليوم واللَّيلة » (٥٨٩) قال : أَخبَرَنا قُتيبةُ بن سعيدٍ ..

والطَّحَاوِيُّ في « المُشكِل » (١٦) عن عبد الله بن وهبٍ ..

وابنُ حِبَّان (١٠٢١) عن أحمد بن أبي بَكرٍ ..

والبَيهَقِيُّ في « الأسماء » (٣٦٥) عن يحيى بن بُكيرٍ ، قالوا : ثنا مالكُّ _ وهو في « المُوطَّإِ » (٢/ ١٩٥١) _ ، عن سُهيل بن أبي صالحٍ بهذا . ولم يَقَع لفظُ المشيئة عند أحمد .

وزاد النَّسَائِيُّ بعدها: «شيءٌ ».

وأفاد ابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (٢١/٢١) أنَّ ابن وهبٍ رواه عن مالكِ بإسناده ، إلَّا أنَّه لم يَذكُر المشيئةَ في آخرِه .

وقد رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ ، عن ابن وهبِ فذَكَرَها . والحمد لله .

وأخرَجَهُ أبو داوُد (٣٨٩٨) عن زُهير بن مُعاوية ..

وابنُ ماجَهْ (٣٥١٨) ، والبُخَارِيُّ في « خلق الأفعال » (٤٤٦) ، والنَّسَائِيُّ في « العمل » (٥٩١) ، وأبو يَعلَى (٦٦٨٨) ، وابنُ حِبَّان

(١٠٣٦)، والطَّحَاوِيُّ في « الْمُشكِلِ » (٢٢) عن عُبيد الله بن عُمَر ..

والبُخاريُّ أيضًا (٤٤٧)، والطَّحَاوِيُّ (٢١)، وابنُ حِبَّان (١٠٢٢) عن جرير بن حازم ..

والنَّسَائِيُّ (٩٠٥)، وأحمدُ (٢/ ٢٩٠)، والطَّحَاوِيُّ (٢٠) عن هشام ابن حسَّان..

والبُخَارِيُّ (٤٤٨، ٤٤٩)، وابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (٢١/ ٢١) عن سعيد بن عبد الرَّحَمَن الجُمَحِيِّ ..

والنَّسائيُّ (٥٨٨)، والطَّحَاوِيُّ (١٩) عن حمَّاد بن زيدٍ ..

والطَّحاوِيُّ أيضًا عن التَّوْريِّ ، ورَوْح بن القاسم ..

والطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٥٢٣) عن إبراهيم بن أبي بَكر ابن المُنكَدِر ، كُلُّهم عن سُهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هُريرَة فذَكرَه .

• قلتُ: فقد رأيتَ ، أراك اللهُ الخيرَ ، أنَّ جَمْعًا من الثِّقات رَوَوْه عن شهيلٍ ، فجَعَلُوه من مُسنَد أبي هُريرة . فيُحتمَل أن يكون الوجهان جميعًا صحيحين . ويقعُ لي أنَّ الحديث من مُسنَد أبي هُريرَة أشبَهُ ؛ لأنَّا وَجَدنَا القعقاع بن حكيم تَابَع سُهيل بن أبي صالح على جَعلِه من : « مُسنَد أبي هُريرَة » ، وهذا أولى أن يَكُون محفوظًا ؛ لأن سُهيلًا كانت قد أصابته عِلَّةُ ، فنسِى بعض حديثِه ، فلعلَّه اضطرب في إسناد هذا الحديث ، ولم يُحْديثُه ، فلعلَّه اضطرب في إسناد هذا الحديث ، ولم

وقد رجَّح الطَّحَاوِيُّ ذلك ، فقال في « المُشكِل» : « ولمَّا وَجَدنَا من رواية القَعقَاع ، عن أبي صالحٍ ، عن أبي هُريرَة ، لا عن رجلٍ من أسلم ،

قُوِيَ فِي قُلُوبِنا أَنَّ أصل الحديث عن أبي صالحٍ ، عن أبي هُريرة » انتهَى . وحديثُ القعقاع بن حكيم هذا ..

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ في « الذِّكر وَالدُّعاء » (٢٠٨١/٤) قال : حدَّثنا هارونُ ابن معروفٍ ، وأبو الطَّاهر ..

وابنُ خُزَيمةَ في « التَّوحيد » (١/ ٣٩٩، ٤٠١) ، والطَّحَاوِيُّ في « المُشكِل » (٣١) قالا : ثنا بحرُ بن نصرِ الخَوْلَانِيُّ ..

والطَّحَاوِيُّ أيضًا (٣٠) قال : حدَّثَنا يُونُسُ بن عبد الأعلى ..

وابنُ حِبَّان (٢٠٢٠) عن حَرمَلة بن يحيى ، قالوا: ثنا ابنُ وهبِ ، قال: أخبَرَنا عمرُ و بنُ الحارث ، أن يزيد بن أبي حبيبٍ ، والحارث بن يعقوبٍ حدَّثاه ، عن يعقوب بن عبد الله الأشَجِّ ، قال: قال القَعقَاعُ بن حكيمٍ ، عن ذكوانَ أبي صالح ، عن أبي هُريرَة فذكر مثلَه .

وقد رواه اللَّيثُ بَن سعدٍ ، عن يزيد بن أبي حبيبٍ ، على وجه آخر ، ذكرتُهُ في « تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النَّظر في كتب الأماجد » (رقم ١٩٧١) ، والحمد لله .

• قلتُ : فهذا هو قولي في هذا الحديث . وقد تبيَّن بحمد الله تعالى ، أنَّ الاضطرابَ مُنتَفِ عنه ، بالتَّرجيح الذي ذكرناه ، وليس ببعيدٍ تصحيحُ الوجهين جميعًا ، كها تقدَّم ، لاسيها وقد رواه الثَّوْريُّ ، وزُهيرُ بن مُعاوية ، عن شُهيلِ بالإسنادين جميعًا .

والله سبحانه وتعالى أعلم.

ع • ٣- سُئلتُ عن حديث: « لَا يُتْمَ بَعدَ احتِلَامِ » .

• قلتُ : هذا حديثُ حَسَنٌ ، وقد صَحَّ موقُوفًا .

وقد وَرَدَ من حديث عليِّ بن أبي طالبٍ ، وجابر بن عبد الله ، وأنسٍ ، وحنظلة بن حُذَيم رضي .

* أُوَّلًا: حديثُ عليِّ بن أبي طالبِ مع .

وله عنه طُرُقٌ ..

١ - عبدُ الله بنُ أبي أحمد ، عنه .

أُخرَجَهُ أبو داوُد (٢٨٧٣)..

والطَّحَاوِيُّ في « المُشكِل » (١/ ٢٨٠) قال : حدَّثَنا عُمَرُ بن عبد العزيز ابن عمران بن أيُّوب بن مِقْلَاصِ الخُزَاعِيُّ ..

والطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٢٩٠) قال : حدَّثَنا أحمدُ بن رِشدِينَ ..

وفي « الصّغير » (٢٦٦) قال : حدَّثنا إسهاعيلُ بنُ الحَسَن الخَفَّافُ الْمِصرِيُّ ، قالوا : حدَّثنا أحمدُ بن صالح ، حدَّثنا يحيى بنُ مُحمَّدٍ اللّدينِيُّ ، حدَّثنا عبدُ الله بن خالد بن سعيد بن أبي مَريمَ ، عن أبيه ، عن سعيد بن عبد الرَّحمن بن يزيد بن رُقَيْشٍ ، أنَّهُ سمع شُيوخًا من بني عَمْرو بن عوفٍ ، عبد الرَّحمن بن يزيد بن رُقَيْشٍ ، أنَّهُ سمع شُيوخًا من بني عَمْرو بن عوفٍ ، ومِن خاله عبدِ الله بن أبي أحمد ، قال : قال عليُّ بن أبي طالبٍ : حَفِظتُ عن رسُول الله عَيْنِ أبي قال : « لَا يُتْمَ بعد احتِلامٍ ، ولا صُمَاتَ يَومِ إِلَى

اللَّيل ». لفظُ أبي داوُد.

وزاد الآخَران : « ولا طلاق إلَّا مِن بعد نكاحٍ ، ولا عِتاقَ إلَّا مِن بعد مِلاً عِتاقَ إلَّا مِن بعد مِلكٍ ، ولا وفاء لنذرِ في معصيةٍ ، ولا وِصَالَ في الصِّيام » .

ووقع عند الطَّحَاوِيِّ : « ابنُ رُقَيشٍ ، عن عُمُومةٍ له مِن بني عَمْرو بن عوفٍ » ، وهذا القدرُ من الإسناد لم يَقَع عند الطَّبَرانيِّ .

قال الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » : « لا يُروَى هذا الحديثُ عن عبد الله بن أله أبي أحمد إلَّا بهذا الإسناد ، تفرَّد به أحمدُ بن صالحِ » .

وقال في « الصَّغير »: « لا نَحفَظُ لعبد الله بن أبي أحمد حديثًا مُسنَدًا غيرَ هذا » انتهَى .

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ ؛ ويحيى بنُ مُحمَّدٍ هو ابنُ عبد الله الجَارِيُّ ، وثَقَه يحيى الزِّمِّيُّ والعِجلِيُّ ، وابن حِبَّان في « الثِّقات » (٩/ ٢٥٥) ، وقال : « يُغرِبُ » . وقال ابن عَدِيٍّ : « ليس به بأسٌ » . لكن قال البُخاريُّ : « يتكلَّمُون فيه » .

وذكره ابنُ حِبَّان في « المجروحين » (٣/ ١٣٠) ، وقال : « كان مِمَّن ينفَرِد بأشياء لا يُتابَع عليها على قِلَّة روايته ، كأنَّه كان يَهِمُ كثيرًا ، فمِن هُنا وَقَع المناكيرُ في روايتِه . يجبُ التَّنكُّبُ عها انفرد به من الرِّوايات ، وإن احتجَ به مُحتَجُّ فيها وافق الثِّقاتِ ، لم أَرَ به بأسًا » انتهَى .

ولا أعلم أحدًا تابعه على هذه الرِّواية.

وعبد الله بن خالدٍ وأبوه كلاهُما من رجال « التَّهذيب » . فعبدُ الله بنُ خالدٍ وثَّقَهُ أحمدُ بنُ صالح ، وابنُ شاهين ، وقال الأزدِيُّ : « لا يُكتَبُ

حديثُهُ » ، وقال ابنُ القطَّان : « مجهُولُ الحال » .

وأمَّا أَبُوه خالدُ بنُ سعيد بن أبي مريَمَ ، فجهَّله ابنُ المَدِينيِّ وابنُ القطَّان ، وذَكَرَهُ العُقيليُّ في « الضُّعفاء » . أمَّا ابنُ حِبَّان فترجَمَ له « الثَّقات » !!

رَضَاع بعد ٢- النَّزَّالُ بنُ سَبْرة ، عن عليِّ بن أبي طالبٍ مرفُوعًا: « لا رَضَاع بعد الفِصَال . ولا وَصَالَ . ولا يُتم بعد الحُلم . ولا صَمتَ يومٍ إلى اللَّيل . ولا طلاق قبل النَّكاح » .

أَخرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ فِي « الكامل » (٢/ ٥٤٥) ، والبَيهَقِيُّ (٧/ ٤٦١) ، عن مَعمَر عن عبد الرَّزَّاق وهذا في « المُصنَّف » (٦/ ١٦٤/ ١٥٥٠) وهذا أن المُصنَّف المُصنَّف المُصنَّف المُراحِمِ ، عن النَّزَال ابن راشدٍ ، عن جُويبِر بن سعيدٍ ، عن الضَّحَّاك بن مُزاحِمٍ ، عن النَّزَال ابن سَبْرَة ، عن عليٍّ بهذا .

وعند عبد الرَّزَّاق: « فقال له التَّوْرِيُّ : يا أبا عُروة ـ هي كُنيةُ مَعمَرٍ ـ! إِنَّا هو عن عليٍّ موقُوفٌ . فأَبَى عليه مَعمَرٌ ، إلَّا عن النَّبيِّ عَلَيْهُ » .

وعند البَيهَقِيِّ : « قال سُفيانُ لَعمَرٍ : إنَّ جُوَيبِرًا حدَّثَنا بهذا الحديث ، ولم يَرفَعه . قال مَعمَرُ : وحدَّثَنا به مِرارًا ورَفَعه » .

وقد تُوبع مَعمَرٌ على رفعِه ..

تابعه سُفيانُ الثَّوريُّ ، فرواه عن جُوَيبِر بهذا الإسناد .

أَخرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ في « العِلل » (٤/ ٢٤٢) ، والثَّقَفِيُّ في « الثَّقَفِيَّات » (٣/ ٩/ ٢) من طريق أَيُّوب بن سُويدٍ ، عن الثَّوْريِّ جذا .

وهذا مُنكَرُ عن الثُّوريِّ لأمرَين:

الأَوَّل : أَنَّ الثَّوْرِيَّ أَنكر على مَعمَر بن راشدٍ رفَعه كما تقدَّم ، وقال :

إنَّه موقُّوفٌ .

الثَّاني: أنَّ أَيُّوب بن سُويدٍ ضعيفٌ ، وقد خالفه مُحَمَّد بن كَثيرٍ ، وهو أُوثَقُ منه بطَبَقاتٍ فرواه عن التَّوْريِّ فوقَفَه .

ورجَّح الدَّارَقُطنِيُّ وقفَه ، وقال : « هو المحفوظُ » .

وممّاً يُؤيِّد وقفَه أَنَّ هُشيم بن بَشيرٍ رواه عن جُوَيبٍ ، عن الضَّحَّاك ، قال : أخبَرَني النَّزَّالُ بنُ سَبْرة ، قال : سمِعتُ عليًّا ، يقول : ... فذكره موقُوفًا .

أَخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصُورٍ في « سُنَنه » (١٠٣٠) قال: نا هُشيمٌ . وكذلك رواه حَمَّادُ بن زيدٍ ، وإسحاقُ بن الرَّبيع ، عن جُوَيبرٍ بهذا و قُوفًا .

ذكر ذلك الدَّارَقُطنِيُّ أيضًا.

وترجيحُ المَوقُوف على المرفُوعِ نظريٌ ، بمعنى أنه لا يُقَوِّي الحديث ؟ لأنَّ جُوَيبِرَ بن سعيدٍ متروكُ الحديث ، وقد رَوَى الوجهين جميعًا .

ثُمَّ رأيتُ مُتابِعًا لِحُوَيبٍ ..

تابَعَهُ عبدُ الكَريم بن أبي الْمُخَارِق ، فرواه عن الضحَّاك بهذا مرفُوعًا تهامه .

أَخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ في « الأوسط » من طريق مُطَرِّف بنِ مازنٍ ، عن مَعمَر بن راشدٍ ، عن عبد الكريم بهذا .

قال الطَّبَرَانِيُّ : « هكذا رَوَى هذا الحديثَ مُطَرِّفُ بن مازنٍ ، عن مَعمَرٍ ، عن عَمرٍ ، عن عبد الكريم بن أبي المُخارِق ، ورواه عبدُ الرَّزَّاق ، عن مَعمَرٍ ، عن

جُويبرٍ ، عن الضَّحَّاك ».

وهذا الوجهُ ساقطٌ أيضًا ؛ ومُطرِّفٌ ضعيفٌ ، ولا يُقاوم عبدَ الرَّزَّاق في حفظه .

وابنُ أبي الْمُخارِق متروكٌ .

٣- عَلَقَمَةُ بن قَيسٍ ، عن عليِّ بن أبي طالبٍ مرفُوعًا : « لا رَضَاع بعد فِطام ، ولا يُتم بعد حُلم » .

أُخرجه الطَّبَرَانِيُّ فِي ﴿ الأوسط ﴾ (٢٥٦٤) ، وفي ﴿ الصَّغير ﴾ (٩٥٢) ، وفي ﴿ الصَّغير ﴾ (٩٥٢) ومِن طريقه الخطيبُ في ﴿ تاريخه ﴾ (٢٩٩/٥) قال : حدَّثَنا مُحمَّدُ بن سُليهان بن هارُون البَغدَادِيُّ ، ثنا مُحمَّدُ بنُ عُبيد التِّبَانُ المَدِينِيُّ ، ثنا أبي ، نا مُحمَّدُ بن جعفر بن أبي كَثيرٍ ، عن مُوسى بن عُقبة ، عن أَبَانَ بن تَغْلِبَ ، عن إبراهيم ، عن عَلقَمة ، عن عليٍّ مرفُوعا .

قال الطَّبَرَانِيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن علقمة إلَّا إبراهيمُ ، ولا رواه عن إبراهيم إلَّا أَبَانُ بنُ تَغْلِبَ ، ولا رواه عن أَبَان إلَّا مُوسى بنُ عُقبَة ، ولا عن أبان إلَّا مُوسى بنُ عُقبَة ، ولا عن مُوسى إلَّا مُحَمَّدُ بنُ جعفرٍ ، تفرَّد به مُحَمَّدُ بنُ التَّبَان عن أبيه ، ولا كتبناه إلَّا عن هذا الشَّيخ ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ ؛ وشيخُ الطَّبَرَانِيِّ ترجَمَه الخطيبُ في موضع الحديث ، ولم يَذكُر فيه جرحًا ولا تعديلًا .

وعُبيدُ بنُ مَيمُونَ التِّبَّانُ مجهولٌ ، كما قال أبو حاتم الرَّازِيُّ ، وإن ذَكره ابنُ حِبَّان في « الثِّقات » فتساهُلُه معروفٌ .

* أمَّا حديثُ جابرٍ منه ، عن النَّبيِّ عَلَيْكُ ، قال : « لا رضاعَ بعد فِصالٍ .

ولا يُمْنَ بعد احتلام . ولا عِتقَ إلّا بعد مِلكِ . ولا طلاقَ إلّا بعد النّكاح . ولا يمينَ في قطيعة . ولا تَعَرُّبَ بعد هِجرة . ولا هِجرة بعد الفتح . ولا يمينَ لولَدٍ مع وَالِدٍ . ولا يمينَ لامرَأَةٍ مع زوج . ولا يمينَ لعبدٍ مع سيّده . ولا نذرَ في معصية الله . ولو أنَّ أعرابيًّا حجَّ عَشرَ حِجَج ، ثُمَّ هاجَر ، كانت عليه حِجَّةُ إن استطاع إليه سبيلًا . ولو أنَّ صبيًّا حجَّ عشرَ حِجج ، ثُمَّ احتَلَم ، كانت عليه حِجَّةٌ إن استطاع إليه سبيلًا . ولو أنَّ عبدًا حجَّ عشر حِجج ، ثُمَّ عُتِقَ ، كانت عليه حِجَّةٌ إن استطاع إليه سبيلًا . ولو أنَّ عبدًا حجَّ عشر حِجج ، ثُمَّ عُتِق ، كانت عليه حِجَّةٌ إن استطاع إليه سبيلًا .

أخرجه الطَّيَالِسِيُّ (١٧٦٧)، ومن طريق البَيهَقِیُّ (٧/٣٥-٣٢٠) قال : حدَّثنا اليَهانُ أبو حُذيفة ، وخارِجَةُ بنُ مُصعَبِ . فأمَّا خَارِجَة ، فحدَّثنا عن حَرام بن عُثهان ، عن أبي عَتِيقٍ ، عن جابرٍ . وأمَّا اليَهانُ ، فحدَّثنا عن أبي عَبْسٍ ، عن جابرٍ مرفُوعًا .

وأخرجه الحارثُ بن أبي أُسامة في « مُسنَده » (٣٥٧–زوائده) عن إِسهاعيل بن عيَّاشٍ ..

وابنُ عَدِيٍّ فِي « الكامل » (٢/ ٤٤٧) عن مُطَرِّفٍ البَكرِيِّ ، كلاهما عن حَرَام بن عُثمان ، عن أبي عَتِيقٍ ، عن جابرٍ .

والوَجهَانِ جميعًا ضعيفان ؛ واليَهَانُ ضعيفٌ .

والوجه الثَّاني أشدُّ ضعفًا ؛ وحَرَامُ بن عُثمان تالفُّ .

قال الشَّافِعِيُّ : « الرِّواية عن حَرَام حَرَامٌ » .

ورواه أبو بَكرٍ بنُ عيَّاشٍ ، وحفصُ بن مَيسَرَة ، كِلاهما عن حَرَام بن عُثهان ، عن عبد الرَّحن ، ومُحَمَّدٍ ابنَيْ جابرٍ ، عن أبيهها ـ زاد البَيهَقِيُّ :

وأبي عَتِيقٍ ، عن جابرٍ _ مرفُوعًا .

أخرجه ابنُ عَدِيٍّ (٢/ ٤٤٧)، والبَيهَقِيُّ (٧/ ٣١٩).

وهذا الوجهُ ساقطٌ أيضًا ؛ لحال حرام بن عُثمان.

فحديثُ جابرِ ضعيفٌ جدًّا.

* وأمَّا حديث أُنَسِ مُكْ .

فأخرجه البَزَّارُ (١٣٠٢-كشف)..

وأبو الفَضْل الزُّهْرِيُّ في «حديثه » (ج٥/ق٢/٢) ، قال : حدَّثنا يحيى بنُ مُحمَّد بن صاعدٍ ، قالا : ثنا إبراهيمُ بن سعيدٍ الجَوْهَرِيُّ ، نا يحيى ابن يُحمَّد بن عبد المَلِك النَّوْفَلِيُّ ، عن أبيه ، عن مُحمَّد بن المُنكدِر ، عن أنسِ مرفُوعًا : « لا يُتْم بعد حُلم » .

قال البَزَّارُ: « لا يُروَى عن أَنَسٍ إلَّا بهذا الإسناد، ويزيدُ لَيِّنُ الحديث، وقد رَوَى عنه جماعةٌ من أهل العِلم ».

وأخرجه ابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (٢٦١/٧) من طريق دُحَيْمٍ ، ثنا يزيدُ بن عبد المَلِك بسَنَدِه سواء .

وقال: « وهذا الحديث عن مُحمَّد بن المُنكَدِر، عن أَنسٍ، لا يَروِيه غيرُ يزيدَ بنِ عبد المَلِك ».

وسنَدُه ضعيفٌ جدًّا؛ ويزيدُ هذا ضعَّفَه أكثرُ النَّقَّاد، أحمدُ بنُ حنبلٍ، وابنُ مَعِينٍ في روايةٍ، وأبو حاتم وزاد: « مُنكَرُ الحديث جدًّا»، وأبو زُرعَة، وقال: « واهي الحديث »، وغلَّظ فيه القولَ جدًّا. وتركه النَّسَائِيُّ، وضعَّفَه البُخارِيُّ جدًّا، وقال: « ذاهبُ الحديث ، أحاديثه

شِبهُ لا شيء ».

* وأمَّا حديث حَنظَلَة بن حُذَيمٍ مَعْكُ .

فأخرجه ابنُ قَانِعٍ في « مُعجَم الصَّحابة » (١/٤٠٢) عن إبراهيم بن عَرعَرة ..

والطَّبَرَانِيُّ في « الكبير » (ج٤/ رقم٢٠٥٣) ، وأبو نُعيمٍ في « معرفة الصَّحابة » (٢/ ٨٥٧) عن مُحمَّد بن أبي بكرِ المُقَدَّمِيِّ ..

وأبو نُعيم أيضًا ، عن محمد بن عقبة السُّدُوسِيِّ ، قالوا : ثنا سَلْمُ بن قُتَيبة ، ثنا الذَّيَّالُ بنُ عُبيد بن حَنظَلَة ، قال : سمِعتُ جَدِّي حَنظَلَة ، قال : قَلَى اللهِ عَلَيْكُ : « لا يُتْم بعد احتلام ، ولا يُتْم على جارية إذا هي حاضَت » .

• قلتُ : وهذا أَمثَلُ إسنادٍ وقفتُ عليه لهذا الحديث .

وسَلْمُ بنُ قُتَيبة وثَقَه أبو داوُد وأبو زُرعَة والدَّارَقُطنِيُّ وابن حِبَّان ، وقال ابنُ مَعِينٍ وأبو حاتم : «ليس به بأسٌ » ، زاد أبو حاتم : «كثير الوَهَم ، يُكتَب حديثُه » . وضعَّفَه يحيى القَطَّان بقوله : «ليس أبو قُتيبة مِن الجِمَالِ التي تحمل المحامل » .

وذَيَّالُ بنُ عُبيدٍ وثَّقَه ابنُ مَعِينٍ ، كها ذكره ابنُ أبي حاتمٍ في « الجرح والتَّعديل » (١/ ٢/ ٢٥٤) ، وسأل أباه عنه ، فقال : « تابعيُّ » ، فقال له : « يُحتَجُّ به ؟ » ، فقال أبو حاتم : « شيخٌ أَعرَابِيُّ » .

فهذا الإسناد حَسَنٌ ، لا بأس به .

وقد حَسَّن النَّوَوِيُّ هذا الحديثَ في « المجموع » (٦/ ٣٧٦) ، وفي

« رياض الصَّالحين » (ص٤٠٥) ، وفي « الأذكار » (ص٣٤٩) ، فقال : « رواه أبو داوُد بإسنادٍ حَسَنِ » .

كذا قال! وسَنَد أبي داوُد لا يَحتَمِل مِثلَ هذا التَّحسين، كما تقدَّم شهر حُه.

وصحَّح شيخُنا الألبانيُّ ﴿ هَنَا الحديث في ﴿ الإِرواء ﴾ (١٢٤٤) ، ولا يَرقَى الحديثُ إلى هذا ، كما تقدَّم شرحُه . والحمدُ لله .

وقد صحَّ موقُوفًا على ابن عبَّاسٍ رضي الله على الله

فأخرجه أحمدُ (١/ ٢٢٤) عن الحجَّاج بن أرطاة ..

وأبو يَعلَى (٢٦٣٠) عن إسماعيل بن أُمَيَّة ، كلاهما عن عطاء بن أبي رباحٍ ، وعن أنَّ نَجِدَة الحَرُّورِيَّ بَعَثَ يسألُ ابن عبَّاسٍ عن مسائل ، مِنهَا : « وعن الصَّبيِّ متى يَنقَطِعُ عنه اليُتمُ ؟ » ، فقال له : « وأمَّا الصَّبيُّ ، فينقطع عنه اليُتم إذا احتَلَم » . لَفْظُ أحمد .

والحجَّاجُ بنُ أرطاة فيه مَقَالٌ.

والرَّاوي عن إسهاعيل بن أُميَّة هو: مُحُمَّدُ بن إسحاق، وهو مُدَلِّسُ، وقد عنعنه.

غير أنَّ أبا يَعلَى أخرجه أيضًا (٢٦٣١) مِن طريق مُحُمَّد بن إسحاق، عن أبي جَعفَرٍ، والزُّهرِيِّ، وإسهاعيل بن أُميَّة، عن يزيد بن هُرمُزٍ، قال: أنا كتَبتُ كتاب ابن عبَّاسٍ إلى نَجدَة، وفيه قولُ ابن عبَّاسٍ.

وقد أخرجه مُسلِمٌ في « الجهاد » (١٣٧/١٨١٢) وغيره ، من طريق جعفر بن مُحَمَّدٍ ، عن أبيه ، عن يزيدَ بن هُرمُزٍ ، عن ابن عبَّاسٍ ،

بسُؤالاتِ نجدة ، وفيه: « وكتبتَ تسألُنِي: « متى ينقضي يُتُمُ اليَتِيم؟ » ، فلَعَمْرِي! إنَّ الرَّجُل لتَنبُت لحيتُهُ وإنَّه لَضَعِيفُ الأخذ لنفسه ، ضعيفُ العَطَاء مِنهَا فإذَا أَخَذَ لنفسه مِن صالح ما يأخُذُ النَّاسُ ، فقد ذَهَبَ عنه اليُتْمُ » .

وهذا الكلام أُوسَعُ في معناه من اللَّفظ الأُوَّل ؛ لأنَّ ابن عبَّاسٍ أنَاطَهُ بالتَّمييز ، فكأنَّه قال رُبَّ رجلٍ بَلَغَ البُلوغ الشَّرعِيَّ بظُهور الشَّعر ، ولم يَزُل عنه معنى اليُتْم ؛ لأنَّ اليتيم لضَعفِهِ ، يحتاج من يُدَبِّر له حاله ، وليس في هذا اللَّفظ ما يَنفِي أنَّ اليُتْم يَنقَضِي بالاحتلام ، ولو بدلالة الإيهاء . والله تعالى أعلم .

ولكتاب ابن عبَّاسٍ هذا طُرُقٌ وألفاظٌ ، استوفيتُها في « تَعِلَّة المَفؤود شرح مُنتَقَى ابن الجَارُود » (رقم ١٢٢٦).

والحمدُ لله تعالى .

٥٠٠٥ سألني سائل ، فقال : رَوَى أبو داوُد في « سُنَنه » حديث أبي أُمامة ، أنَّ النَّبيَّ عَلَيْكُ قال : « الأَذْنَان من الرَّأس » ، وقال كلامًا عَقِب الحديث ، لم أَفْهَم مُرادَه منه ، فها هو مرادُه ؟

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

فأَخرَجَ أَبُو دَاوُد (١٣٤) قال: «حدَّثنا سُليهانُ بن حربٍ ، حدَّثنا حَمَّادُ . (ح) وحدَّثنا مُسدَّدُ ، وقُتيبةُ ، عن حَمَّاد بن زيدٍ . عن سِنانَ بن ربيعة ، عن شهر بن حَوْشَبٍ ، عن أمامة ، وذكر وَضُوءَ النَّبِيِّ عَيِّكِيْ ، قال : كان رسُولُ الله عَيِّكِيْ يَمسح المَأْقَينِ ، _قال : _وقال : « الأَذْنان من الرَّأس » . قال سُليهانُ بنُ حربِ : يقوهُ أَبُو أُمَامة .

قال قتيبةُ: قال حمَّادٌ: لا أُدرِي، هو مِن قول النَّبِيِّ عَلَيْكُهُ، أو من أبي أُمَامة، يعني: قِصَّة الأَذْنين.

قال قُتَيبة : عن سنانٍ أبي ربيعة .

قال أبو داوُد: هو ابنُ ربيعة ، كُنيتُهُ: أبو رَبِيعة » انتهى .

• قلتُ : وأخرَجَهُ التِّرمِذيُّ (٣٧) قال : حدَّثَنا قُتيبةُ بنُ سعيدٍ .. وابنُ ماجَهْ (٤٤٤) ، والدَّارَقُطنِيُّ (١٠٣/١) عن مُحمَّد بن زيادٍ لزِّيَادِيِّ ..

وأحمدُ في « مُسنَده » ، وأبو عُبيدٍ في « كتاب الطَّهُور » (٨٨، ٣٥٩) ، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٨/ رقم ٤٥٥٧) عن عفَّان بن مُسلِم . .

وأحمدُ أيضًا (٥/ ٢٦٤، ٢٦٨) قال : حدَّثَنا يُونُس بن مُحمَّدِ المؤدِّبُ، ويحيى بنُ إسحاق ..

والدَّارَقُطنِيُّ (١٠٣/١) ، والبَيهَقِيُّ (١/٦٦–٦٧) عن سُليهان بن برب..

والطَّحَاوِيُّ في « شرح المعاني » (١/ ٣٣) عن يحيى بن حسَّان ..

وابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (٣/ ١٢٧٧) عن أحمد بن عَبْدة ..

وابنُ جَرِيرٍ في « تفسيره » (١١٣٨١ - شاكر) عن حمَّاد بن أُسامة ..

والدَّارَقُطنِيُّ (١٠٣/١) عن الهيثم بن جَمِيلٍ ، وأبي عُمَر الضَّرير ، ومُحَمَّد بن أبي بكر ..

والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (٧٥٥٤) عن عارمٍ ، وخالد بن خِدَاشٍ ، وأبي عُمَر الضَّرير ..

والبَيهَقِيُّ (١/ ٦٦) عن مُسدَّد بن مُسَرهَد ، وأبي الرَّبيع الزَّهراني ، قالُوا جميعًا: حدَّثنا حمَّادُ بن زيدٍ ، عن سِنان بن ربيعة .

ورواه مُحُمَّدُ بن عبد الله بن بَزِيعٍ ، قال : ثنا حَمَّادُ بن زيدٍ بإسناده ، لكنَّه قال : « عن أبي أُمَامة ، أو عن أبي هُريرَة » هكذا على الشَّكِّ في صحابيِّ الحديث .

أَخرَجَه ابنُ جَرِيرِ (١١٣٧٩).

وكذلك شَكَّ مُعَلَّى بن منصورٍ ، فرَوَى هذا الحديث عن حمَّاد بن زيدٍ بسَنَده ، فقال : « عن أَمَامة ، عن النَّبيِّ عَلَيْكُ . أو عن أبي أُمَامة ، قال : الأَّذُنان من الرَّأس » .

أَخرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ (١٠٣/١) عن مُحمَّد بن شاذان ، نا مُعَلَّى بن سنصورِ .

ولكنِّي وجدتُ أبا كُريبٍ ، وهو مُحَمَّدُ بن العلاء ، رواه عن مُعَلَّى بن منصُورٍ ، عن حمَّاد بن زيدٍ ، كها رواه الجهاعة .

أَخرَجَهُ ابنُ جريرِ (١١٣٨٠).

• قلتُ: فقد رأيت ، أراك الله الخير ، أنَّ خمسة عشر راويًا ، فِيهِم جمعٌ من الحُفَّاظ الأثبات ، رَوَوْا هذا الحديث عن حمَّاد بن زيد بسنده ، فجزَمُوا أنَّ الحديث من مُسنَد أبي أُمَامة ، وأنه مرفُوعٌ إلى النَّبيِّ عَيَّالِيَّهُ . وخالفَهُم سُليهانُ بن حربٍ ، فجزم بأنَّ قوله : « الأُذُنان من الرَّأس » مِن كلام أبي أُمامة مَكْ .

فَنَظَرَ الدَّارَقُطنِيُّ في هذا الاختلاف، فقال عَقِب تخريجِه الحديثَ: «أَسنَد هؤلاء عن حمَّادٍ، وخالفَهُم سُليهانُ بن حربِ، وهو ثِقَةٌ حافظٌ ».

هُولاء عن سَمَادٍ، وحالفهم سبيها بن حربٍ ، وهُو بِفه حافظ » . فهذا يدُلُّ على أنَّ الدَّارَقُطنيَّ يُرَجِّح رواية سُليهان بن حربٍ على رواية هؤلاء النَّفَر ، وفِيهِم من ذكرتُ من الحُفَّاظ ، وهذا يُخالِفُ القاعدة الكُلِّيَّة التي وضعها عُلهاءُ الحديث في تعريف الشَّاذِّ ، ولكنَّ هذه القاعدة قد تتخلف أحيانًا لقرائن تَكُونُ عند النَّاقد ، ولعلَّ من القرائن التي اعتمد عليها الدَّارَقُطنِيُّ في ترجيح رواية سُليهان وحده أنَّه كان ذا خُصُوصيَّةٍ في حمَّاد بن زيدٍ ، فقد ذكر يعقوبُ بن سُفيان في « المعرفة والتَّاريخ » حمَّاد بن زيدٍ ، فقد ذكر يعقوبُ بن سُفيان في « المعرفة والتَّاريخ » جالستُهُ مَّاد بن زيدٍ ، ولَزِمتُه حتَّى مات ، جالستُهُ تِسعَ عشرة سنة » .

ومِن القرائن أيضًا الأخذُ بالأقلِّ عِند الاختلافِ، والأقلَّ أن يَكُون موقُوفًا، لا مرفُوعًا.

إِنَّمَا أَقُولُ هذا تخريجًا لصنيع الدَّارَقُطنِيِّ ﴿ مُلَّهُ ، وإِلَّا فالصَّوابُ عِندي هو تقديمُ رِواية الجماعة على رِوايتِه وحده ، السيّما وقد نَقَل التّرمِذِيُّ عن شيخه قُتَيبة بن سعيدٍ ، أنَّه قال : قال حمَّادٌ : « لا أُدرِي : هذا مِن قول النَّبِيِّ عَلَيْكُ ، أو مِن قول أبي أُمَامة ؟ » ، فدَلَّنا ذلك على أنَّ الذي شكَّ في رفعه أو في وَقفِه إنَّما هو حمَّادُ بن زيدٍ ، فتلقَّاهُ عنه الجَمَاعَةُ مرفُوعًا ، وسُليهانُ بنُ حربِ موقُوفًا ، وإذْ الأمرُ كذلك فلا داعي لنَصبِ الخلاف بين الرُّواة عن حمَّادٍ ، ولا داعي أيضًا لقول سُليهان بن حرب فيها ذَكَرَهُ البَيهَقِيُّ ، إذ قال: « الأَذُنان من الرَّأس ، إنَّما هو مِن قول أبي أُمامَة ، فَمَن قال غير هذا ، فقد بدَّل ، أو كلمةٌ قالها سُليمانٌ ، أي : أخطأ » انتهى ؛ لأنَّه من العَسِير أن يَهِمَ أو يُخطِئ هذا الجمعُ الغفيرُ من الثِّقات ، ويتواطَؤُوا على التَّبديل .

فهذا هُو مُرادُ أبي داوُد من التَّعليق على هذا الحديث. واللهُ أعلَمُ. أما الحُكمُ على الحديث، فهو الضَّعفُ.

وقد قال التَّرِمِذِيُّ عَقِبهُ: « ليس إسنادُهُ بذاك القائم » ؛ وسِنانُ بن ربيعة ، وشَهرُ بن حَوْشَبِ مُتَكَلَّمٌ فيهما .

و لا يَصِحُّ في مَسح المَأْقَينِ حديثٌ مرفُوعٌ .

و « المَأْقُ » ، ويُقالَ أيضًا : « الماق » بلا همزٍ ، و « المُوْقُ » : طرفُ العين ، الذي يلي الأنف .

وكذلك: « الأُذُنان من الرَّأس » ، قد رُوي مرفُوعًا عن جماعةٍ من الصَّحابة ، ولا يصحُّ منها شيءٌ ، كما جَزَم بذلك جماعةٌ من النُّقَّاد ، والصَّوابُ أَنَّهُ موقوفٌ .

وقد استَوفي شيخُنا الأَلبَانِيُّ عَلَيْ أَحاديث هؤُلاء الصَّحابة في « سِلسِلة الأحاديث الصَّحيحة » (رقم٣٦) ، ورَجَّح الرَّفع ؛ لإسنادٍ وَجَدَه في « المُعجَم الكبير » للطَّبَرانيِّ ، وقال : « وهذا سَنَدٌ صحيحٌ ، رِجالُهُ كُلُّهم ثقاتٌ ، ولا أَعلَمُ له علَّةً ... » ، ولكنِّي وقفتُ على عِلَّته ، فإذا هي المُخالَفةُ ، كما ذكرتُهُ في « نوح الهدِيل بكشف ما في سُنَن أبي داوُد من التَّذييل » . والحمدُ لله .

٣٠٦- سُئلتُ عن حديث: « لَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُم المَوتَ لِضُرِّ أَصَابَهُ، أَو نَزَلَ بِهِ ».

وقال السَّائل: وإذا صحَّ، فكيف دعا الإمامُ البُخاريُّ على نفسه بالموت ؟

• قلتُ : هذا الحديثُ صحيحٌ .

وقد ثَبَت من حديث أنس، وأبي هُريرَة، وخبَّابِ بن الأَرتِّ طِعْثُم.

وله شواهدُ عن آخَرِين من الصَّحابة في أسانِيدِها مقالً .

أمَّا كيف دعا الإمامُ البُخارِيُّ على نفسه ، فلابُدَّ من مَعرِفة القِصَّة على وَرَفَة القِصَّة على وَرَجِهها .

فاعلم أيُّها الْمُستَرشِدُ!

أَنَّهُ ثَارَت فِي أَيَّام الإمام أحمد بن حنبل عَمْ فتنة عمياء ، وداهية دهياء ، وفِكرة صلعاء ، ألا وهي فتنة خلق القُرآن ، ووَقَف لها جَمْعٌ من العُلماء الرَّبَّانِيِّين ، وعلى رأسِهم الإمام أحمد ، حتّى كَسَر الله وَهَلَ بِهِم شَوكة الجَهمِيَّة ، فحوَّرُوا مُرَادَهم بطريقة أُخرَى ، وهو أنَّهُم قالوا : « لفظي بالقُرآن مخلوق » ، و « اللّفظ » كلمة مجمَلة ، فقد يُقصد بها الملفوظ ، وهو القُرآن ، وقد يُقصد بها حركة اللّسان ، فوقف الإمام أحمد ، ومحمّد ببالمرصاد . على النّه هلي مع جَمَاعة مِن أهل العِلم لهذه البِدعة الجديدة بالمِرصَاد .

فلمَّا أراد البُخارِيُّ عَلَى أَن يَدخُل نيسابورَ ، قال عالمُها وفاضلُها مُحمَّدُ ابنُ يحيى الذَّهِلِيُّ ، أحدُ مشايخ البُخاريِّ : ﴿ إِنَّ العبد الصَّالِحَ مُحُمَّد بن إسماعيل سَيَأْتِينَا غدًا ، فمَن أراد أن يَستَقِبَله ، فإنِّي مُستقَبِلُهُ » ، فاستقبَله النَّاسُ على ثلاثة فراسخ ، ونَثَرُوا الحَلوَى على رُؤُوس النَّاس ، ابتهاجًا بِمَقدِم هذا العبد الصَّالح ، ونَزَل في دار البُخَارِيِّين في نيسابُورَ ، ثُمَّ بدأ يَعقِد مجالسَ الإِملاء . وقال أبو أحمد ابنُ عَديٍّ : ذَكَر لي جماعةٌ من المشايخ ، أَنَّ مُحُمَّد بن إسماعيل لَّا وَرَد نيسابُور ، اجتَمَع النَّاسُ عليه ، حَسَدَهُ بعضُ مَن كان في ذلك الوقتِ من مشايخ نيسابور ؛ لـمَّـا رَأُوْا إِقبالَ النَّاسِ إليه ، واجتِهَاعَهم عليه ، فقال لأصحاب الحديث : إنَّ مُحَمَّد بن إسهاعيل يقول : « اللَّفظ بالقرآن مخلوقٌ ، فامتَحِنُوه في المجلس » ، فلما حَضَر النَّاسُ مجلسَ البُخاريِّ ، قام إليه رجلٌ ، فقال : « يا أبا عبدِ الله ! ما تقول في اللَّفظِ بالقُرآن ، مخلوقٌ هو أم غيرُ مخلوقٍ ؟ » ، فأعرَضَ عنه البُخارِيُّ ولم يُجِبْه ، فقال الرَّجُل : « يا أبا عبد الله ! » فأعاد عليه القولَ ، فأعرضَ عنه ، ثم قال في الثَّالثة ، فالتفَتَ إليه البُخاريُّ ، وقال : « القُرآنُ كلامُ الله ، غيرُ خَلُوقٍ ، وأفعالُ العباد مخلُوقةٌ ، والامتحانُ بدعةٌ » ، فشغَّب الرَّجُلُ ، وشغُّب النَّاسُ ، وقعد البخاريُّ في منزله .

وقال أَبُو حامدٍ ابنُ الشَّرقِيِّ: سمعتُ يحيى بنَ مُحَمَّدٍ الذَّهلِيَّ يقولُ: « القُرآنُ كلامُ الله ، غيرُ مخلُوقٍ من جميع جِهاته ، وحيث تُصُرِّفَ ، فمن لَزِم هذا استغنَى عن اللَّفظ ، وعيَّا سِواه من الكلام في القُرآن . ومن زَعَم أنَّ « القُرآن مخلوقٌ » ، فقد كَفَرَ ، وخرج عن الإيهان ، وبانت منه امرأتُه ،

يُستَتَابُ، فإن تاب، وإلَّا ضُرِبَت عُنقُه، وجُعِل مالُه فَيْئًا بين المُسلِمين، ولم يُدفَن في مقابِرِهم. ومن وَقَف، فقال: « لا أقول مخلوقٌ، ولا غيرُ مخلُوقٍ »، فقد ضَاهَى الكُفرَ. ومن زَعَم أنَّ « لفظي بالقرآن مخلُوقٌ »، فهذا مُبتَدِعٌ، لا يُجالَس، ولا يُكلَّم. ومن ذَهَب بعد هذا إلى مُحمَّد بن إسهاعيل البُخارِيِّ فاتَّهِمُوهُ، فإنَّه لا يَحضُر مجلِسَهُ إلَّا مَن كان على مِثل مذهبه».

وذَكر بعضُ أهل العِلم أنَّ هذا كان حَسَدًا من الذُّهلِيِّ على البُخاريِّ ، وأنا أَستَبعِدُ ذلك ؛ فقد كان الذُّهلِيُّ مِن أفاضل أهل العِلم وخِيارِهم ، ولكن ما يُعابُ عليه أنَّهُ لم يَتَثَبَّت مِن مقالة البُخاريِّ ، فإنَّ البُخاريُّ ما قال : « لفظي بالقُرآن مخلوقٌ » ، إنَّما قال : « أفعالُنا مخلوقةٌ » .

ثُمَّ امتدَّت الحِحنَةُ ، حتَّى خَرَج البُخارِيُّ من نيسابُور ، فاستقبَلَتهُ مِحنَةٌ أُخرَى عِندَما نَزَل بُخارَى ، فقد قال بَكرُ بنُ منير بن خُليد بن عسكرٍ : أَخرَى عِندَما نَزَل بُخارَى ، فقد قال بَكرُ بنُ منير بن خُليد بن عسكي : « أَن بَعَثَ الأَميرُ خالدُ بن أحمد الذُّهِلِيُّ وَالِي بُخارَى ، إلى مُحمَّد بن إسهاعيلَ : « أَن احمِلْ إليَّ كتابَ « الجامع » و « التَّاريخ » وغيرَهُما ، لأسمع مِنك » ، فقال لرسُولِه : « أَنا لا أُذِلُّ العلمَ ، ولا أَحْمِلُه إلى أبوابِ النَّاس ، فإن كانت لكَ إلى شيءٍ منه حاجةٌ ، فاحضر في مسجدي ، أو في دارِي ، وإن لم يُعجبُك هذا فإنَّك سلطانٌ ، فامنَعنِي من المَجلِس ، ليكون لي عُذرٌ عِند الله يومَ القِيامة ، لأنِّي لا أَكتُم العلم ، لقول النَّبِيِّ عَيَّالُهُ : مَن سُئِل عَن عِلمٍ فَكَتَمَهُ أَلِجِمَ بِلِجام مِن نارٍ » ، فكان سببَ الوَحشَة بينَها هذا .

فلمَّا وقع مذا للإمام خَشِي على دِينِه ، قال ابنُ عَدِيِّ : سمعتُ عبد القُدُّوس

ابن عبد الجبَّار السَّمَر قَندِيَّ ، يقولُ : جاء مُحُمَّدُ بن إسهاعيل إلى خَرْتَنْكَ وهي قريةٌ على فَرسَخين من سمر قند _ ، وكان له بها أقرباءُ ، فنزَل عِندَهم ، فسمعتُهُ ليلةً يدعُو ، وقد فَرَغ من صلاة اللّيل : « اللّهمَّ ! إنَّه ضاقت عليَّ الأرضُ بها رَحُبَت ، فاقبضنِي إليك » ، فها تمَّ الشَّهرُ حتَّى مات .

وقد جَعَل جماعةُ العُلماء حديثَ النَّهي عن تمنِّي الموت خاصًا بالمصائب التي يُبتَلى العبدُ بها في الدُّنيا ، أمَّا إذا خَشِي ذَهَابِ دينِه ، فيُشرَع له أن يَدعُو بالموت .

وقد عَقَد البُخاريُّ في « كتاب الفِتَن » (١٣/ ٧٤-٧٥) بابًا لذلك ، فقال : « باب : لا تَقُوم السَّاعة حتى يُغبَط أهلُ القُبُور » ، ثُمَّ رَوَى فيه حديث أبي هُريرَة مرفُوعًا : « لا تَقُوم السَّاعة حتَّى يمُرَّ الرَّجلُ بقبر الرَّجل ، فيقول : يا لَيتَنِي مكانَك » ، وهذا الحديث أَخرَجَه مُسلِمٌ أيضًا .

وقال ابنُ عبد البَرِّ: « ظنَّ بعضُهم أنَّ حديث أبي هُريرَة مُعارِضُ للنَّهي عن تَمَنِّي الموت ، وليس كذلك ، إنَّما في حديث أبي هُريرَة أنَّ هذا سَيكُون لشدَّة تَنزِلُ بالنَّاس ، من فساد الحال في الدِّين ، أو ضعفِه ، أو خوف ذهابه ، لا لضَرَرٍ يَنزِل بالجسم ، كما قال الحافظُ » ، وكذلك أجاب القُرطُبِيُّ وغيرُهُ .

وقد أُثِر عن جماعةٍ من السَّلَف أنَّهُم تَمَنَّوا الموتَ خوفَ الفِتنَة في الدِّين، وأنا أَذكُر ما يَحضُرُني من ذلك.

وقد وَرَد هذا المعنى في حديث ابن عبَّاسٍ مرفُوعًا: « ... وإذا أردتَ بعبادك فتنةً فاقبضني إليك غيرَ مفتُونٍ » .

أَخرَجَهُ أَحمدُ (١/ ٣٦٨) ، والتِّرمِذيُّ (٣٢٣٣) ، وعبدُ الرَّزَّاق في

«تفسيره» (٢/ ١٦٩) ، وعَبْدُ بنُ مُميدٍ في «المنتخَب» (٦٨٢) ، وابنُ خُزَيمة في «التَّوحيد» (ص٢١٧–٢١٨) ، والدَّارَقُطنِيُّ في «الرُّوية» (٢٧١، ٢٧١) ، وابنُ عساكِر (٣٦/ ٣٦٥–٣٢٦) ، وابنُ الجَوزِيِّ في «الواهِيات» (١٤) مِن طريق مَعمَرٍ ، عن أَيُّوب ، عن أَبِي قِلابة ، عن ابن عبَّاس .

ولكنَّه لا يَصِحُّ ؛ لاضطرابه ، ولانقطاع في سَنَدِه .

وروايةُ مَعمَرِ عن البَصرِيِّين ضعيفةٌ.

وقد أشبعتُ المَقامَ تحريرًا في « جُنَّة المُستَغيث بشرح عِلل الحديث » (٢٦) ، لابن أبي حاتم .

وإنها نبَّهتُ على ذلكَ لأنَّ بعض العُلهاء، كابن كَثيرٍ عَلَيْ ، احتجَّ به على هذا المَعنَى، وهو رائقٌ لو صحَّ الحديثُ .

أمَّا الآثار عن السَّلَف -رَحِمَهُم اللهُ- ، فمنها:

١- ما أخرَجَهُ الحاكمُ في « المُستدرَك » (١٨/٤) من طريق بِشر بن بكرٍ ، حدَّثَني الأُوزَاعِيُّ ، عن يحيى بن أبي كثيرٍ ، حدَّثَني أبو سَلَمة ، قال : عُدتُ أبا هُريرَة ، فسَندتُهُ إلى صَدرِي ، ثُمَّ قلتُ : « اللَّهُمَّ! اشْفِ أبا هُريرَة » ، فقال : « اللَّهُمَّ! اشْفِ أبا هُريرَة » ، فقال : « اللَّهُمَّ! الشفِ أبا سَلَمة أن فقال : « اللَّهُمَّ الحياة أبا سَلَمة أن عَلَى الْعُلمَاء زمانُ ، الموتُ أحبُّ إلى أَحدِهم نفسُ أبي هُريرَة بيده ! ليَأتِينَ على العُلمَاء زمانُ ، الموتُ أحبُّ إلى أَحدِهم من الذَّهَب الأحمر ، ليَأتِينَ أحدُكم قَبرَ أخيه ، فيقول : لَيتَنِي مكانَه » . وأخرَجَهُ أبو نُعيم في « الحِلية » (١/ ٣٨٤) من طريق عبيد الله بن عُمَر ، وأخرَجَهُ أبو نُعيم في « الحِلية » (١/ ٣٨٤) من طريق عبيد الله بن عُمَر ،

ثنا حَمَّادُ بن زيدٍ ، ثنا أيُّوبُ ، عن يحيى بن أبي كَثيرٍ بهذا باختصارٍ .

قال الحاكمُ: « صحيحٌ على شرط الشَّيخين ، ولم يُخَرِّجاه » ، والصَّوابُ أَنَّه على شرط البُخاريِّ ، وبشرُ بنُ بكرِ لم يُخَرِّج له مُسلِمٌ شيئًا .

٢- وأخرَجَ أبو العبّاس الأصمُّ في (الثّاني من حديثه) (ق٦/١٦- ١٠٠ وأخرَجَ أبو العبّاسُ بن الوليد بن مَزْيَدٍ ، أخبَرَني أبي ، حدَّثني ابنُ جابرٍ ، عن عُمير بن هانئٍ ، أنّه حدّثه ، قال : كان أبو هُريرَة يَمشِي في سُوق المدينة ، وهو يقول : (اللّهُمَّ ! لا تُدرِكني سَنَةُ السّتين . اللّهُمَّ ! لا تُدرِكني إمارَة الصّبيان) .

وأَخرَجَهُ أَبُو زُرعَة الدِّمَشقِيُّ فِي « تاريخه » (٢٣٤) قال : أَخبَرَنا أَبُو مُسهِرٍ ، قال : حدَّثني صَدَقةُ بنُ خالدٍ ، عن ابن جابرٍ ، عن عُمير بن هانئ ، قال : كان أبو هُريرَة ، يقول : « تشبَّثُوا بصدغيْ مُعاوِية ! اللَّهمَّ! لا تُدرِكني سنة سِتِّين ! » .

ثُم أَخرَجَه أبو زُرعَة (٢٣٥) من طريق الوليد بن مُسلِم ، عن ابنُ جابرٍ بهذا الإسناد ، ثُمَّ زاد : « فتُوُفِّي أبو هُريرَة فيها أو قبلها سنة » .

وأَخرَجَ الطَّبَرانيُّ فِي « الأوسط » (١٣٩٧) قال : حدَّثنا أَحمدُ ـ هو: ابن مُحمَّد بن صدقةٍ ـ ، قال : حدَّثنا مُحمَّدُ بن معمرِ البَحْرانيُّ ، قال : حدَّثنا رَوْحُ بن عُبَادَة ، قال : حدَّثنا حَّادُ بن سَلَمَة ، عن عليِّ بن زيدٍ ، عن أبي هُريرَة ، أنَّه قال : « في كيسي هذا حديثُ ، لو عَدَ ثَنَا كُمُوْهُ لَرَجَمْتُمُوْنِي » ، ثُمَّ قال : « اللَّهُمَّ ! لا أَبْلُغَنَّ رأسَ السِّتَيْنَ » ، حَدَّ ثَنْكُمُوْهُ لَرَجَمْتُمُوْنِي » ، ثُمَّ قال : « اللَّهُمَّ ! لا أَبْلُغَنَّ رأسَ السِّتَيْنَ » ،

قالوا: « وما رأسُ السِّتِّينَ ؟ » ، قال: « إِمارةُ الصِّبيان ، وبيعُ الحُكم ، وكثرةُ الشُّرَط ، والشُّهادةُ بالمعرفةِ ، ويَتَّخِذُونَ الأمانةَ غنيمةً ، والصَّدَقةَ مَغرَمًا ، ونَشْوٌ يتَّخذونَ القُرآنَ مَزَامِير » ، قال حمَّادٌ : وأظُنَّهُ قال : « والتَّهاونُ

قَالَ الطَّبَرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديث عن عليِّ بن زيدٍ ، إلَّا حمَّادٌ . تفرَّد به رَوْح بنُ عُبادة ».

وسَنَدُهُ حَسَنٌ في الْمَتابَعات؛ وعليُّ بنُ زيدٍ ضعيفٌ ، ولكن روايةُ حمَّاد ابن سَلَمة عنه أَمثَلُ مِن رِواية غيرِه عَنه ، كما قال أبو حاتم الرَّازيُّ .

قال الحافظُ في « الفتح » (١/ ٢١٦) : « يُشيرُ _ يعني: أبا هُريرَة _ إلى خِلافة يزيد بن مُعاوِية ، لأنَّها كانت سنة سِتِّين من الهِجرة » ، وكأنَّه لأجل هذا ومثلِه كان أَبُو هُريرَة مَعْقَ يقول: «حفِظتُ من رسُول الله عَلَيْكُهُ وعاءين : فأمَّا أحدُهُمَا فبَثَثتُه ، وأمَّا الآخرُ ، فلو بَثَثتُهُ قُطِع هذا البُلعُوم » . أَخرَجَهُ البُخاريُّ (١/ ٢١٦) من طريق عبد الحميد بن أبي أُويس.. والبَزَّارُ في « مُسنَده » (ج٢/ ق٧١٧/ ٢) من طريق بُهْلُولَ بن مُوَرِّق . .

وابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (١/ ٣٣) من طريق ابن أبي فُدَيكٍ ، قالوا: ثنا ابن أبي ذئبٍ ، عن سعيدٍ المَقبُرِيِّ ، عن أبي هُريرة .

وأَخرَجَهُ البَزَّارُ في « مُسنَده » (ج٢/ ق٢٢٩/ ٢) قال : حدَّثَنا الوليد ابن عَمْرو بن سُكين ، نا كَثيرُ بن هاشمٍ ، حدَّثَنا جَعفَرُ بن بُرقَانَ ، عن يزيد الأَصَمِّ، عن أبي هُريرَة، قال: «عِندِي عن رسُول الله عَيْكُ جِرَابَان، قد حَدَّثتُكُم بأحدِهِما ، ولو حَدَّثتُكُم بالآخر لَفَعلتُم بي وفَعلتُم » .

وهناك آثارٌ أخرى عن جَمْع مِن الصَّحابة ، فيها الحَسَنُ الثَّابت ، والضَّعيفُ ، ذَكَرَها نُعيمُ بن حَمَّادٍ في « الفِتن » (١/ ٧١–٧٧) ، وأبو عَمْرِو الضَّعيفُ ، ذَكَرَها نُعيمُ بن حَمَّادٍ في الفِتن » (١/ ١٧٨) ، والحاكِم (٤/ ٤٨٦) ، الدَّانِيُّ في « السُّنَن الواردة في الفِتن » (١٧٨–١٨١) ، والحاكِم (٤/ ٤٨٦) ، رأيتُ أن لا أُطِيل الأمرَ بذِكرِها .

واللهَ نَسألُ أَن يَقبِضَنَا على التَّوحيد الخالِص ، إنَّه جَوَادٌ كريمٌ .

٧٠٧- سُئلتُ عن حديث: « نِعمَ صَومَعَةُ الرَّجُلِ بَيتُهُ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ - كما في «كشف الخفاء» (٢/ ٣٢٢) - ، ومِن طريقه الشَّجَرِيُّ في « الأَمَالي » (٢/ ١٥٧) قال : حدَّثَنا أبو زيدٍ الحَوْطِيُّ - يعني : الشَّجَرِيُّ في « الأَمَالي » (١٥٧/٢) قال : حدَّثَنا أبو اليَهان - يعني : الحكم أحمد بن عبد الرَّحيم بن يزيد - ، قال : حدَّثَنا أبو اليَهان - يعني : الحكم ابن نافع - ، قال : حدَّثَنا عُفَيرُ بنُ مَعدَان ، عن سُليم بنُ عامرٍ ، عن أبي أُمَامة مرفُوعًا: « نِعم صَوْمعةُ الرَّجل بيتُهُ » .

وأَخرَجَهُ الشَّجَرِيُّ أَيضًا (٢/ ١٥٦ - ١٥٧) عن يحيى بن صالح ، قال : ثنا عُفيرُ بنُ مَعدان بسَنَده سواء ، وزاد : « الرَّجلِ المُسلِم » .

• قلتُ: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ وعُفيرُ بنُ مَعدان ، قال فيه أبو حاتم الرَّازِيُّ: «ضعيف الحديث ، يُكثِر الرِّواية عن سُليم بن عامرٍ ، عن أبي أُمامَة ، عن النَّبِيِّ عَيْنِهُ ما لا أصل له . لا يُشتغَل بروايته » .

وقال أحمدُ والبُخاريُّ وأبو زُرعة : « مُنكَر الحديث » ، زاد أبو زُرعة : « جدًّا » .

وقال ابنُ مَعِينٍ : « لا شيء » ، وقال النَّسَائِيُّ ، وابن مَعِينٍ : « ليس بثقةٍ » ، زاد النَّسَائِيُّ : « ولا يُكتَب حديثُه » .

وقال ابنُ عَدِيِّ : « عامَّةُ روايَاتِه غيرُ محفُوظَةٍ » ا.هـ .

ومع هذا الضَّعف الشَّديد، فقد خالَفه ثَوْرُ بن يزيد الرَّحْبِيُّ، فرواه

عن سُليم بن عامرٍ ، عن أبي الدَّرداء ، قال : « نِعم صومعةُ المُسلِم بيتُهُ ؟ يَكُفُّ بَصَرَه وفرْجَه ، وإيَّاكُم والأسواقَ ؛ فإنها تُلغِي وتُلهِي » .

يَّ الْمَرَجَهُ الْبَيهَقِيُّ فِي « الشُّعَب » (٧/ ٣٧٩) من طريق مُحُمَّد بن يوسُف الْخَرَجَهُ الْبَيهَقِيُّ فِي « الشُّعَب » (٧/ ٣٧٩) من طريق مُحَمَّد بن يوسُف الفِريَابِيِّ، قال: ذَكَرَ سُفيان _ يعني: الثَّوْريَّ _ ، عن ثور بن يزيد فذكره . وهذا سندُ جيِّدُ موقُوفٌ ، وثَورُ بنُ يزيد وثَّقَه أكثرُ النُّقَّاد ، ومن تَكلَّم فيه ، فلبدِعَتِه .

نَّ فَالصَّوابُ فِي هذا الحديث الوقفُ.

واللهُ أعلَمُ .

مرسل الخطّاب على الله الله المعض الخطباء ، ينقُل عن عُمَر بن الخطّاب على الله سأل سؤالًا لبعض جُلَسائه ، فقال : « الله ورسُوله أعلم » ، فأنكر عليه ذلك ، مع أنّنا نعلَم أنّ المرء إذا سُئِل عن شيء لا يَعرِفُ جوابَه ، فليقُل الله أعلَم ، ومِن ثَمَّ أنكرتُ صِحَّة ذلك ، واستبعدتُ أن يَصدُر هذا مِن مِثلِ عُمَر بن الخطّاب ، فها مدى صحَّة ذلك ؟ وما توجيهُه ، وأن صحَّ ؟

• قلتُ : أنَّ ما نَسَبه السَّائلُ إلى أمير المُؤمنين عُمَر بن الخطَّاب مَعْ اللهُ عَلَيْك صحيحٌ إليه .

فقد أخرجه البُخاريُّ في « كتاب التَّفسير » (٨/ ٢٠١٠) قال : حدَّثنا إبراهيمُ بنُ مُوسَى ، نا هشامٌ ، عن ابن جُريجٍ ، سمعتُ عبد الله بن أبي مُليكة يُحدِّثُ ، عن ابن عبَّاسٍ ، قال : وسمعتُ أخاهُ أبا بكرٍ ابن أبي مُليكة يُحدِّثُ ، عن عبيد بن عُميرٍ ، قال : قال عُمَرُ وَفَ يومًا ابن أبي مُليكة يحدِّثُ ، عن عُبيد بن عُميرٍ ، قال : قال عُمَرُ وَفَ يومًا لأصحاب النَّبِيِّ عَيَّالِيَّهُ : « فيمَ تَرَوْن هذه الآيةَ نزلت : ﴿ أَيُودُ أَحَدُكُمُ أَن لأصحاب النَّبِيِّ عَيَّالِيَّ : « فيمَ تَرَوْن هذه الآيةَ نزلت : ﴿ أَيُودُ أَحَدُكُمُ أَن تَكُونَ لَهُ وَخَلِ اللهُ أعلم » ، فَعَضِب عُمَر ، قال : « قولوا نعلمُ أو لا نعلم » ، فقال ابنُ عبَّاسٍ : « في نفسي منه شيءٌ يا أمير المؤمنين » ، قال عُمَرُ : « يا ابن أخي ! قُل ، ولا ثُحقِّ نفسك » ،

قال ابنُ عبَّاسٍ: « ضُرِبت مثلًا لعمَلٍ! »، قال عُمَر: « أيُّ عَمَلٍ؟ »، قال ابنُ عبَّاسٍ: « لعمَلٍ »، قال عُمَرُ: « لرُجلٍ غنيٍّ يَعمَل بطاعة الله وَ الله والله وال

وأَخرَجَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في « تفسيره » (٢٧٧٣) قال : حدَّثَنا أبي ، ثنا إبراهيمُ بن مُوسَى ، أنا هشامُ بن يُوسُف بهذا الإسناد .

وأَخرَجَهُ ابنُ الْمُبارَكِ فِي « الزُّهد » (١٥٦٨) ، ومن طريقه ابنُ جَرِيرٍ في « تفسيره » (٦٠٩٦) عن ابن جُريجِ ، بالإسنادين جميعًا .

وأَخرَجَهُ الحاكمُ في « المُستدرَك » (٢/٣/٢) من طريق حَجَّاج بن مُحَمَّدٍ ، عن ابن جُريج ، قال : سمعتُ ابن أبي مُليكة يُخبِر ، عن عُبيد بن عميرٍ ، أنَّه سَمِعه يقولُ : سأل عُمَرُ أصحابَ النَّبِيِّ عَيْشَةُ فَذَكَرَه .

وابنُ أبي مُلَيكَة في إسناد الحَاكِم هو أبو بَكرٍ ، وليس أخاه عبدُ الله ؛ لأنَّ أبا بَكرٍ هو رَاوِي حديثِ عُبيد بن عميرٍ ، ولا أَعلَمُ اختلافًا على ابن جُريج في هذا . والله أعلمُ .

وقد وَهِم الحاكمُ في استدراك هذا على البُخاريِّ ، كما ترى .

وأخرَجَهُ الحاكمُ أيضًا في « معرفة الصَّحابة » (٣/ ٥٤٢ - المستدرك) من طريق حَمَّاد بن زيد ، عن أيُّوبَ السَّختِيَانِيِّ ، عن ابنِ أبي مُلَيكَة، أنَّ عُمَر بن الخطَّاب مُطَّك تلا هذه الآية ... وذكر الحديث .

• قلتُ : كذا وَقَعَت الرِّواية في « الْمُستدرَك » : « ابن أبي مُلَيكَة ، أنَّ عُمَر ابن الخطَّاب » ، والإسنادُ على هذا الرَّسم مُنقَطِعٌ ، ولعلَّ ذِكْرَ ابنِ عَبَّاسِ سَقَطَ من الإسناد .

وقد راجعتُ « إتحاف المَهَرة » للحافظ ابن حَجَرٍ ، فلم يَذكُر رواية ابن عبَّاسٍ ، وعُبيد بن عُميرٍ كليهما ، عن عُمَر بن الخطَّاب ، فليُستَدرَكُ عليه .

وأمَّا ما ذَكَرَه السَّائلُ أنَّ جليس عُمَرَ قال : « اللهُ ورسولُهُ أعلمُ » ، فقد وقَعَ هذا اللَّفظُ في رواية أيُّوبَ السَّختِيَانِيِّ ، عن ابن أبي مُليكة .

أَمَّا فِي سائر الرِّوايات فلم يَذكُّرُوا: « ورسوله ».

هذا فيما يتعلق بهذه الرِّواية.

أمَّا قولُ القَائِل إذا سُئِل عن شيءٍ من الأحكام الشَّرعِيَّة: « اللهُ ورسولُهُ أعلمُ » ، فهذا لا شيء فيه ؛ لأنَّ معنى العِبارة أنَّ النَّبيَّ عَيَّالُهُ لو سُئِل عن هذا الحُكم لكان أعلمَ بجوابه.

وقد وَقَع هذا في جُملَةٍ من الأحاديث ..

منها ما: أخرَجَهُ البُخارِيُّ في « التَّوحيد » (١٣ / ٣٤٧) ، ومُسلِمٌ في « الإيهان » (٤٨ / ٣٠) عن مُعاذ بن جَبَلٍ ، قال : كُنتُ رِدفَ النَّبِيِّ عَلَيْكُ ، فقال : كُنتُ رِدفَ النَّبِيِّ عَلَيْكُ ، فقال : « يا مُعاذَ بنَ جَبَلٍ ! هل تَدرِي ما حقُّ الله على العِباد ؟ » ، _ قال : _ قلتُ : « اللهُ ورسُولُه أعلمُ » . . . الحديث .

ومنها ما: أخرَجَهُ البُخارِيُّ في « الإيهان » (١/ ١٢٩) ، وفي « العِلم » (١/ ١٨٣) ، وفي « أخبار الآحاد » (١/ ١٤٢ – ٢٤٢) ، ومُسلِمٌ في « الإيهان » (١/ ٢٤٢) من حديث ابن عبَّاسٍ ، فذكرَ حديث وفد عبد القيس ، وفي هذا الحديث ، قال كلمُ رسُولُ الله عَيَّالِيَّهُ : « هل تَدرُون ما الإيهان بالله ؟ » ، قالوا: « اللهُ ورسُولُهُ أعلمُ » ... الحديث .

ومنها ما: أخرَجَهُ البُخارِيُّ في « الصَّلاة » (١/ ٥١٥) ، و في « التَّهَجُّد » (٣/ ٢٠- ٦١) ، ومُسلِمٌ في « الإيهان » (٣٣/ ٥٤) من حديث عِتبان بن مالك ، أنَّهُ قال للنَّبِيِّ عَلَيْكُ : « إنِّي أُحِبُّ أن تأتِينِي ، فتُصلِي في منزِلي ؛ فأَخِذُه مُصلًى » . و في الحديث أنَّ الصَّحابة الذين حضروا ، تَكلَّمُوا في أمر مالك بن الدُّخشُن _ أو : الدُّخشُم _ ، وَوَدُّوا لو أنَّه هَلك ، فقال النَّبِيُّ أَمْر مالك بن الدُّخشُن _ أو : الدُّخشُم _ ، وَوَدُّوا لو أنَّه هَلك ، قالوا : « اللهُ عَرَسُولُهُ أعلمُ » . وهذا لفظ البُخارِيُّ . وهذا لفظ البُخارِيُّ .

ومنها ما: أخرجه البُخاريُّ في «الأذان» (٢/ ٣٣٣)، وفي «الاستسقاء» (٢/ ٥٢٢) ومُسلِمٌ في «الإيهان» (٧١/ ٥٢٥) من حديث زيد بن خالدٍ ، أنَّ النَّبيَّ عَيِّكُم ؟»، قالوا: «هل تَدرُون ماذا قال رَبُّكُم ؟»، قالوا: «اللهُ ورسولُه أعلم»، قال: «قال: أصبَح مِن عِبادِي مُؤمِنٌ بي، وكافرٌ ...» الحديث.

ومنها ما: أخرَجَهُ البُخارِيُّ في « الفِتَن » (٢٦/١٣) ، وفي « التَّوحيد » (٢١/٢١) ، وفي مواضعَ أخرَى ، ومُسلِمٌ في « القَسَامة » (٢٩/١٦٧٩) من حديث أبي بَكْرَةَ الثَّقَفِيِّ ، أنَّ النَّبِيَّ عَيْشَهُ قال للصَّحابة : « أيُّ شهرٍ هذا؟ » ، قالوا: « اللهُ ورسولُهُ أعلم » ... وذكر الحديث .

ومنها ما: أخرَجَهُ البُخارِيُّ (٣١٩٩، ٣١٩٤، ٤٨٠٢) ، ومُسلِمٌ (٢٥٠/ ٢٥٠) من حديث أبي ذرِّ الغِفَارِيِّ ، أنَّ النَّبِيَّ عَيَّالِيُّهُ قال: « أَتَدرُون أَيْنَ النَّبِيِّ عَيَّالِيُّهُ قال: « أَتَدرُون أَيْن تَذَهَبُ هذه الشَّمسُ ؟ » ، قالوا: « اللهُ ورسُولُهُ أعلم »... الحديث . وهُناك أحاديث كثيرةٌ قال فيها الصَّحابةُ هذه اللَّفظة .

ولا إِشكال أن يَقُولَها من جاء بعد الصَّحابة ، إذا تعلَّقَت بالأحكام الشَّرعية ، لكن يُنكَر على من يقولُها إذا لم يكن لها محلُّ ، مثلُ أن يقول رجلُ لآخر : « أين أخوك ؟ » ، فلا يقل له : « اللهُ ورسوله أعلم » ، ولكن ليَقُل : « الله أعلم » .

٩٠٣- سُئلتُ عن حديث: أنَّ بَنِي سَلَمة أرادوا أن يتحَوَّلُوا مِن ديارِهم؛ فيكونُوا قريبًا من مسجد النَّبيِّ عَيْسَةُ فقال لهم: «يا بَنِي سَلَمة! دِيَارَكُم؛ فإنها تُكتَبُ آثارُكم».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

فقد أخرَجَهُ مُسلِمٌ في « كتاب المساجد » (٢٦٠/ ٢٨٠) مِن طريق الجُريرِيِّ ، عن أبي نَضرة ، عن جابر بن عبد الله ، قال : خَلَت البقاعُ حول المسجد ، فأراد بنو سَلَمة أن ينتَقِلُوا إلى قُرب المسجد ، فبَلَغ ذلك رسُولَ الله عَلَيْ الله عَلَيْ أَنَّكُم تُريدُون أن تَنتَقِلُوا قُرب المسجد » ، فقال لهم : « إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّكُم تُريدُون أن تَنتَقِلُوا قُرب المسجد » ، قالوا : « نعم ، يا رسول الله ! قد أردنا ذلك » ، فقال : « يا بني سَلَمة ! ديارَكُم ، تُكتَبُ آثارُكُم » ، ثلاث مرَّاتٍ .

وأَخرَجَهُ مُسلِمٌ أيضًا (٢٦٠/ ٢٨١) قال : حدَّثَنا عاصمُ بن النَّضر التَّيمَيُّ ..

والطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٤٣٧٩) عن مُحمَّد بن أبي السَّرِيِّ ..

والبَيهَقِيُّ (٣/ ٦٤) عن مُحمَّد بن عبد الأعلى ، قال ثلاثتهم: ثنا مُعتَمِرُ ابن سُليهان ، قال: نا كَهمَسُ بن الحَسَن ، عن أبي نَضرَة بهذا نحوه.

وقد ذكر الطَّبَرانيُّ أَنَّهُ لم يَروِه عن مُعتَمر بن سُليهان إلَّا ابنُ أبي السَّرِيِّ، وهو مُتَعقَّبٌ كما رأيتَ. وقد أُخرَجَهُ أبو عَوَانة (١/ ٣٨٨) من طريق ابن

أبي السَّرِيِّ أيضًا ، واسمُهُ : مُحُمَّد بن الْمُتوكِّل بن أبي السَّرِيِّ .

• ٣١٠ سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ اللهَ يتجَلَّى لعبادِهِ المُؤمِنِين عامَّةً ، ويتَجَلَّى لأبي بَكرٍ خاصَّةً ».

• قلتُ : هذا حديثٌ باطلٌ .

أَخرَجَهُ أَبو نُعيم في « الجِلية » (٥/ ١١ - ١٢) ، ومن طريقه ابنُ الجَوزِيِّ في « الموضوعات » (٢/ ٤١-٤٢) قال : حدَّثَنا أبو عليٍّ مُحمَّد بن أحمد بن الحَسَن ، ومُحَمَّدُ بنُ عُمَر بن سَلْمٍ ، قالا : ثنا يُوسُفُ بنُ الحَكَم ، ثنا مُحَمَّدُ ابن خالدٍ الخُتُلِيُّ ، ثنا كَثيرُ بنُ هشامِ ، ثنا جعفرُ بنُ بُرقانَ ، عن مُحمَّد بن سُوْقَةَ ، عن مُحمَّد بن المُنكَدِر ، عن جابرٍ ، قال : جاءَ وفدُ عبد القَيس إلى رسُول الله عَلَيْكُ ، فَكَلَّمَهُ بعضُهم بكلام وأَلْغَزَ فيه ، فالتَفَت النَّبيُّ عَلَيْكُ إلى أبي بكرٍ ، فقال : « يا أبا بكرٍ ! سَمِعتَ ما قالوا ؟ » ، قال : « نعم ، يا رسُول الله! وفهمتُه » ، قال: « فَأَجِبْهُم ، يا أبا بكرٍ! » ، فأجَابَهُم بجوابٍ ، وأجادَ في الجواب، فقال له النَّبيُّ عَلَيْكَةٍ: « يَا أَبِا بَكْرِ ! أَعْطَاكُ اللهُ الرِّضوانَ الأكبرَ » ، فقال له بعضُ القوم : « يا رسول الله ! وما الرِّضوانُ الأَكبرُ ؟ » ، قال : « يتجلَّى اللهُ عَجْكَ في الآخرة لعباده المُؤمِنين عامَّةً ، ويتجَلَّى لأبي بكرِ خاصَّةً » .

قال أبو نُعيمٍ: « هذا حديثُ ثابتٌ ، رواتُهُ أعلامٌ ، تفرَّد به الخُتُلِّيُّ ، عن

كَثيرِ »!!

• قلتُ : كذا قال أبو نُعيم ! فهذا الحديثُ ليس بثابتٍ ، بل هو باطلٌ ؛ ومُحمَّدُ بنُ خالدٍ الخُتُلِيُّ ليس بثِقةٍ أصلًا .

وأَخرَجَه الحاكمُ (٣/ ٧٨) قال : أَخبَرَنا أَحمَدُ بن كاملِ القاضي ، ثنا يُوسُفُ بن مُحمَّد رئيسُ الخيَّاط ، ثنا مُحمَّدُ بن خالدٍ الخُتُلَيَّ بهذا الإسناد .

سكتَ عنه الحاكمُ ، فتعقَّبَهُ الذَّهَبِيُّ في « تلخيص المُستدرَك » ، فقال : « تفرَّد به مُحَمَّدُ بن خالدِ الخُتُلِّيُّ ، عن كثير بن هشام ، عن جعفر بن بُرقان ، عن ابن سُوقَة ، واحسَبُ مُحَمَّدًا وضعَهُ » .

وقال ابنُ الجَوزِيِّ: « تفرَّد به مُحُمَّدُ بن خالدٍ ، وقال بعضُهم : مُحُمَّدُ بن خَلدٍ ، وكِلاهُما مكذَّبٌ » .

وذَكَرَه الذَّهَبِيُّ في « تلخيص الموضوعات » (ص١٣٣) ، وقال : « مُحُمَّدُ الخُتُلِّ أَظُنُّ البلاءَ منه » .

ونَقَلَ الذَّهَبِيُّ فِي « الميزان » (٣/ ٥٣٤) عن ابن مَندَهْ ، قال : « صاحبُ مناكير » .

ولهُ طُرُقٌ أخرى عن جابرٍ ، كُلُّها ساقطةٌ .

فمنها ما: أخرجه ابنُ حِبَّان في « المجروحين » (٢/ ١١٥) ، وابنُ عَدِيًّ في « الكامل » (٥/ ١٨٥٨) ، والخطيبُ (١٩/ ١٩) ، وابنُ الجَوزِيِّ (٢/ في « الكامل » وأبو طاهر المُخلِّص (٢٩٣١) ، ومن طريقه الذَّهبيُّ في « الميزان » (٣/ ١٢٠) من طريق عليِّ بن الحَسَن المُكتِب وهو عَليُّ بنُ عَبدةً ۔ ، قال : ثنا يحيى بن سعيدِ القَطَّانُ ، عن ابن أبي ذئبٍ ، عن ابنِ المُنكدِر ، عن جابرٍ ، مرفُوعًا : « إنَّ الله ليَتَجَلَّي للنَّاس عامَّةً، ويتجلَّى النَّاس عامَّةً، ويتجلَّى النَّاس عامَّةً، ويتجلَّى

لأبي بَكرِ خاصَّةً ».

قَالَ أَبِنُ حِبَّانَ : «عليُّ بنُ عبدة شيخٌ كان ببغداد ، يَسرِق الحديث ، ويَروِي ويَعمد إلى كُلِّ حديثٍ رواه ثقةٌ ، يرويه عن شيخ ذلك الشَّيخ ، ويَروِي عن الأثبات ما ليس من حديث الثقات ، لا يَحِلُّ الاحتجاجُ به ».

وقال ابنُ عَدِيٍّ : « وهذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد ، وعليُّ بن عَبدَة هذا مِقدَارُ مَا لَهُ : إمَّا حديثُ مُنكرٌ ، أو حديثُ سَرَقَهُ من ثِقَةٍ فرواه » .

وقال الخطيبُ: «هو باطلٌ ، لا أَعلَمُ رواه عن جابرٍ ، ولا عن ابن المُنكَدِر ، ولا عن ابن المُنكَدِر ، ولا عن ابن أبي ذئبِ ، ولا عن يحيى بن سعيدٍ ، غيرَ عليِّ بن عبدة » .

وقال الذَّهَبِيُّ: ﴿ فَهِذَا أَقَطَعُ أَنَّهُ مِن وَضِعِ هذَا الشُّوَيْخِ على القَطَّانِ ﴾ . ورواه يحيَى بنُ أبي بُكيرٍ ، عن ابن أبي ذئبٍ بسَنَده سواء .

أَخرَجَهُ الخطيبُ (١٢/ ١٩ - ٢٠) ، ومِن طريقه ابنُ الجَوزِيِّ في « الموضُوعات » (٢ / ٤٣) من طريق أبي حامدٍ أحمد بن عليِّ بن حَسنَوَيْهِ المُقرِئِ ، عن الحَسَن بن عليِّ بن عقَّان ، ثنا يحيى بن أبي بُكيرِ بهذا .

قال الخطيب: « باطلٌ ، والحَملُ فيه على أبي حامدِ ابن حَسنَويهِ ؛ فإنّه لم يَكُن ثقةً ، ونرى أنّ أبا حامدٍ وَقع إليه حديثُ عليّ بن عبدة ، فركّبَهُ على هذا الإسناد ، مع أنّا لا نعلم أنّ الحَسَن بن عليّ بن عفّان سمع من يحيى ابن أبي بُكيرِ شيئًا ».

وله طريقٌ آخر عن جابر نك .

أَخرَجَهُ الخطيبُ (١١/ ٢٥٤–٢٥٥) من طريق أبي القاسم عُمَر بن مُحمَّد بن عبد الله التِّرمِذِيِّ ، حدَّثنا الحَسَن بن

عَرَفَة ، حدَّثَنا أبو مُعاوِية ، عن الأعمش ، عن أبي الزُّبير ، عن جابرٍ ، قال : « بلى ، قال رسُول الله عَيَّكُ لأبي بَكرٍ : « يا أبا بَكرٍ ! أَلا أُبشِّرُك ؟ » ، قال : « بلى ، يا رسُول الله ! » ، قال : « إنَّ الله يتجلَّى للخلائقِ عامَّةً ، ولك خاصَّةً » . يا رسُول الله ! » ، قال : « إنَّ الله يتجلَّى للخلائقِ عامَّةً ، ولك خاصَّةً » . ثُمَّ رواه من طريق أبي القاسم هذا ، عن خاله أحمد بن محمَّد بن عبيد الله ، ثنا الحَسَن بن عَرَفة بهذا .

قال الخطيبُ عن ابن أبي الفوارس: « أبو القَاسِم التِّرمذِيُّ فيه نَظَرٌ » ، واتَّهَمه ابنُ الجَوزِيِّ بوضع الحديثِ .

• قلتُ: فهذا كما ترى ، ساقطٌ عن حدِّ الاعتبار ، فَضلًا عن الاحتجاج به . وله شواهدُ عن أنسٍ ، وأبي هُريرة ، والحَسَن بن عليٍّ ، وعائشة وليَّهُ ، وكُلُّ طُرُقِها لا تَخلُو من كذَّابٍ ، أو مُتَّهَمٍ ، أو مَتروكٍ ، فلا نُسَوِّد وَجه القِرطَاسِ بذكرِها .

﴿ تنبيهُ ﴾

حاوَلَ الشَّيخُ المُعلِّمِيُّ عَلَى أَن يَجِدَ نَحَرَجًا لكلِمة أَبِي نُعيمٍ هذه ، فقال في تعليقه على « الفوائد المَجمُوعة » (ص ٣٣٠) للشَّوكانيِّ : « أراد _ يعني : أبا نُعيمٍ _ أنه ثابتُ في كِتابِه ، ونَحو ذلك ، فأمَّا الثُّبُوت عن النَّبيِّ عَلَيْهُ ، فلا » انتهى .

فهذا تأويلٌ مُستكرَهٌ لكلام أبي نُعيم ، والصَّواب أنَّ أبا نُعيم قَصَد تقوية الحديث بذلك ، بدليل قوله: «رُواتُهُ أعلامٌ »، وهذه عِبارةٌ دارجةٌ على ألسنة العُلماء ، يَقصِدُون بها تصحيحَ الحديث . وقد أَطلَق أبو نُعيم هذا الحُكمَ على أحاديث صحيحةٍ ، رواها الشَّيخان ، وغيرُهما . والله أعلم .

٣١١ - سألني سائلٌ ، فقال : قرأتُ في تفسير « مفاتيح الغيب » للفخر الرَّازِيِّ ، في أثناء تفسيره لسُورة يُوسُف ، قولَه : « واعلم! أنَّ بعض الحَشُويَّة رَوَى عن النَّبِيِّ عَلَيْكُم أَنَّهُ قال: « ما كَذَبَ إبراهيم عَلَيْتُلِا إلَّا ثلاثَ كِذباتٍ »، فقلتُ : « الأُوْلَى أن لا نَقبَل مِثل هذه الأخبار »، فقال على طريق الاستنكار: « فإن لم تَقبلُهُ ، لَزِمَنَا تكذيبُ الرُّواة ؟ » ، فقلتُ له : « يا مسكينُ ! إن قَبلنَاه لَزمَنا الحُكمُ بتكذيب إبراهيم عَليسًا ، وإن رَدَدنَاه لزمنا الحُكمُ بتكذيب الرُّواة ، ولا شكَّ أن صون إبراهيمَ عَلَيْ عن الكَذِب أُولَى من صَونِ طائفةٍ من المجاهيل عن الكَذِب » انتهى كلامُ الفخر الرَّازيِّ . وسؤالي : هل ما قاله الفخرُ صحيحٌ ؟ مع أنَّني أعلمُ أنَّ الحديث صحيحٌ ، وهو في البُخاريِّ على ما أذكر .

• قلتُ : اعلم أيُّها السَّائل ، أيَّدك الله ، أنَّ الجواب من وُجُوهٍ : ** الوجهُ الأوَّل ..

أَنَّهُ من الْمُتَّفَق عليه عند سائر العُقَلاء، أَنَّه يُرجَع في كُلِّ علم إلى أهله، ويُقضَى لَمُه على الأحاديثِ، ويُقضَى لَمُحدِّثين في الكلام على الأحاديثِ،

تصحيحًا وتضعيفًا ، ويُقضَى للفُقهاء في الفقه ، وللنُّحاة في النَّحو ، وهكذا . فإذا علمنا ذلك ، فيَنبَغِي أن لا يُقبَل كلامُ الفخر الرَّازِيِّ في الحُكمِ على الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا ، لأنَّهُ مُزْجَى البِضاعة في الحديث ، تامُّ الفقر في هذا الباب . وقد قضَى الرَّجلُ حياتَه في مُحارَبة السُّنَنَ ، ووضع الأصول الفاسِدَة لردِّها ، وقد اعتَرَف في آخر حياتِه بندَمِه على عُمرِه الذي أنفقه في هذا الخَطَل .

قال الذَّهَبِيُّ في « سير النُّبلاء » (٢١/٢١) : « وقد بَدَت مِنهُ في تواليفه بلايا ، وعظائمُ ، وسحرٌ ، وانحرافاتُ عن السُّنَّة ، واللهُ يعفو عنه ، فإنَّهُ تُوفِقِ على طريقةٍ حميدةٍ ، والله يتولَّى السَّرائر » .

** الوجه الثَّاني ..

أنَّ الحديثَ صحيحٌ ، لا ريب فيه .

وقد وَرَد عن أبي هُريرَة ، وأنَس بن مالكٍ ، وأبي سعيدٍ الخُدْريِّ ، وغيرِهِم .

* أمَّا حديث أبي هُريرَة ..

فيرويه عنه اثنان:

أوَّلْمَا: الأعرج عنه مرفُوعًا: « لَم يَكذِب إبراهيمُ إلَّا ثلاث كِذباتٍ: قولُه حين دُعِي إلى آلهتهم: ﴿ إِنِي سَقِيمٌ ﴾ [الصَّاقَات: ٨٩]، وقولُه: ﴿ فَعَكُهُ وَوَلُه حين دُعِي إلى آلهتهم: ﴿ إِنِي سَقِيمٌ ﴾ [الصَّاقَات: ٨٩]، وقولُه: ﴿ فَعَكُهُ مَكُلُهُ مَكُلُهُ هَا أَخْتِي ، _ قال: _ ودَخَل كَبِيرُهُمُ مَكْذًا ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، وقولُه لسارَّة: إنَّهَا أُخْتِي ، _ قال: _ ودَخَل إبراهيمُ قريةً فيها مَلِكٌ من الملوك _ أو: جبَّارٌ من الجبابرة _ ، فقيل: دخل إبراهيمُ اللَّيلة بامرأةٍ مِن أحسن النَّاس. _ قال: _ فأرسَلَ إليه المَلِك _ أو:

الجبَّارُ _: من هذه مَعَك ؟ قال : أُختِي . قال : أُرسِل بها . _ قال : _ فأرسَلَ بِهَا إِلَيهِ ، وقال لها : لا تُكَذِّب قولي ؛ فإنِّي قد أخبرتُهُ أنَّك أُختِي ؛ إنْ على الأرض مؤمنٌ غيري وغيرك . _ قال : _ فلما دَخَلَت إليه ، قام إليها ، _ قال : _ فَأَقْبَلَت تُوضًّا وتُصلِّي ، وتقولُ : اللَّهُمَّ ! إِنْ كُنتَ تعلمُ أَنِّي آمنتُ بك وبرسُولِك ، وأحصنتُ فرجي إلَّا على زوجي ، فلا تُسَلِّط عليَّ الكافرَ . _ قال : _ فغُطّ ، حتَّى ركض برجله ، _ قال أبو الزِّناد : قال أبو سَلَمة ابن عبد الرَّحمن ، عن أبي هُريرَة ، أنَّها قالت : اللَّهُمَّ ! إنَّه إن يَمُت ، يُقَل : هي قَتَلَتهُ ، قال : _ فأرسِلَ ، ثُمَّ قام إليها ، فقامت توضَّأُ ، وتُصَلِّى ، _ ثُمَّ حدث هذا ثلاث مرَّاتٍ _ ، فقال في الثَّالِثة أو الرَّابعة : ما أَرسَلتُم إليَّ إلَّا شيطانًا ! أُرجِعُوها إلى إبراهيم ، وأعطُوهَا هاجرَ . _ قال : _ فرَجَعَت ، فقالت الإبراهيم: أَشَعَرتَ أَنَّ الله تعالى ردَّ كيد الكَافِر، وأَخدَمَ وليدةً». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٣٤١) قال : حدَّثَنا عليُّ بن حفصٍ ، عن وَرْقَاء ، عن أبي الزِّناد ، عن الأعرج ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا .

وأخرَجَهُ البُخارِيُّ في « البيوع » (٤/ ١٠٥ – ٤١١) ، وفي « الهِبَة » (٥/ ٢٤٦) ، وفي « الهِبَة » (٥/ ٢٤٦) ، وفي « الإكراه » (١٢/ ٣٢١) قال : حدَّثَنا أبو اليَهَان ، أخبَرَنا شُعيب بن أبي حمزة ، ثنا أبو الزِّناد بهذا الإسناد .

وهو مُحتصَرٌ في الموضع الثَّاني والثَّالث ، واقتَصَر في الموضع الأوَّل على قِصَة سارَّة .

وأَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ في « المناقب » (٥/ ٩٨-الكُبرَى) عن عليِّ بن عيَّاشٍ ، نا شُعيب بن أبي حمزة بهذا الإسناد .

وأخرجه التِّرمِذِيُّ (٣١٦٦) ، عن مُحمَّد بن إسحاق ، عن أبي الزِّناد بهذا ، دُون قِصَّة سارَّة .

ثانيهما: مُحَمَّدُ بن سيرين ، عن أبي هريرة .

ويرويه عن ابن سيرين ثلاثةٌ:

١- أَيُّوبِ السَّختِيَانِيُّ ، عن ابن سِيرِين ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا: « لَمَ يَكذِب إبراهيمُ النَّبيُّ عَلَيْتُ اللهُ قطُّ إلَّا ثلاث كِذبات ، ثِنتَين في ذات الله ، قوله : ﴿ إِنِّ سَقِيمٌ ﴾ [الطَّاقَات: ٢٩] ، وقولُه : ﴿ إِلَّ فَعَلَهُ كُرُ مَعُ اللهٰ اللهٰ اللهٰ عَلَهُ وَاللهٰ اللهٰ اللهٰ

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ فِي « النِّكَاح » (١٢٦/٩) قال : حدَّثنا سعيدُ بنُ تَلِيدٍ .. ومُسلِمٌ فِي « الفضائل » (١٣٢١/ ١٥٤) قال : حدَّثني أبو الطَّاهر ، قالا : ثنا عبدُ الله بن وهبٍ ، قال : أخبَرَني جريرُ بن حازمٍ ، عن أَيُّوب السَّختِيَانِيِّ ، عن ابن سِيرِين بهذا .

واللَّفظ لمُسلِمٍ، وأورده البُخاريُّ مختصَرًا، وأحال على حديث حمَّاد بن زيدٍ الآتي .

ورواه حَمَّادُ بن زيدٍ ، عن أَيُّوبِ السَّختِيَانِيِّ بسَنَده سواء ، لكنه أُوقَفَهُ على أبي هُريرة ولم يَذكُر فيه رسُولَ الله عَيْسَالُهُ .

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ فِي « النِّكاح » (١٢٦/٩) ، والبَيهَقِيُّ (٧/ ٣٦٦) عن شُليهان بن حربِ ..

والبُخاريُّ أيضًا في « أحاديث الأنبياء » (٦/ ٣٨٨) قال : حدَّثَنا مُحمَّد

ابن محبوبٍ ، كلاهما عن حمَّاد بن زيدٍ ، عن أيُّوب بهذا الإسناد .

وحمَّادُ بَنُ زيدٍ من أثبت النَّاس في أَيُّوب ، ورواية جَرِير بن حازم المرفُوعةُ صحيحةٌ أيضًا ؛ لأنَّ مُحمَّد بن سيرين كان يُوقِف كثيرًا مِن حديثِه ، مع كونه مرفُوعًا ، وهذا معرُوف عنه ، فكأنَّ ابن سيرين كان يَرفَعُه ، ثم لا يَنشَطُ ، فيوقِفُه ، فتلقَّاه عنه أَيُّوب على الوَجهَين .

فإن قُلتَ: « فإنَّ جرير بن حازم قد تَكلَّم فيه ابنُ حِبَّان ، وقال: « كان يُخطِئ ؛ لأَنَّه كان يُحدِّث من حِفظِه » ، فلعلَّه أخطأ في هذا الحديث ورَفَعه ، وقد خالَفَهُ حَمَّاد بن زيدٍ ، وهو أثبت منه ، فأوقفَه ؟ » .

• قلتُ : أمَّا جرير بن حازمٍ فقد وثَّقَه ابن مَعِينٍ ، والعَجِليُّ ، وقال أبو حاتمٍ : "وحاتمٍ : "صدوقٌ » ، وقال النَّسَائِيُّ : "لا بأس به » ، وقال أبو حاتمٍ : "تغيَّر قبل موته بسنَةٍ » ، ولكنَّ هذا التَّغيُّر لا يضرُّه ، فقد قال عبدُ الرَّحمن ابن مَهدِيِّ : "اختلَط ، وكان له أولادُ أصحابُ حديثٍ ، فليًا أحسُّوا ذلك منه ، حَجَبُوه ، فلم يَسمَع منه أحدُّ شيئًا حال اختلاطه » ، وما ذكرَه ابن حِبَّان فمُلازِمٌ لكثيرٍ من الثِّقات الأثبات ، وأنَّهُم كانوا يُخطِئون في بعض ما رَوَوْه ، ولا يَضُرُّهم مثلُ هذا ، ولذلك قال الذَّهبيُّ : "اغتُفِرَت أوهامُه في سِعَة ما رَوَى » ، واختيارُ الشَّيخين لحديثٍ من روايتِه دالُّ على أنَّه لم بَهم فه .

وممَّا يدلُّ على أنَّ الحديث مرفوعٌ مِن رواية ابن سِيرِين ، عن أبي هُريرة ، بُرَّ .

٢- هشام بن حسَّان ، وهو من أثبت النَّاس في ابن سيرين ، قد رواه

عنه ، عن أبي هُريرة مرفوعًا .

فأخرَجَهُ أبو داوُد (٢٢١٢) عن عبد الوهَّابِ الثَّقَفيِّ ..

والنَّسَائِيُّ (٥/ ٩٨-الكُبرَى) عن أبي أُسامة حمَّاد بن أُسامة ..

وابنُ حِبَّان (٥٧٣٧) عن النَّضر بن شُميلٍ ، ثلاثتهم عن هشام بن حسَّان ، عن ابن سِيرِين ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا : « إنَّ إبراهيم لم يَكذِب إلَّا في ثلاثٍ: ثِنتَين في ذات الله ... » ، وساق الحديث .

وخالَف هؤلاء الثَّلاثة : مَخَلَدُ بن الحُسَين ، فرواه عن هشام بن حسَّان بهذا الإسناد ، إلَّا أنَّه قال : « كُلُّهنَّ في الله » ، يعني : الكِذبات الثَّلاثة .

أَخرَجَه أبو يَعلَى (٢٠٣٩) قال: حدَّثَنا مُسلِمُ بنُ أبي مُسلِمٍ الجَرمِيُّ ، ثنا مَحَلَد بن الحُسين بهذا.

وهذه روايةٌ شاذَةٌ ، أو مُنكَرَةٌ ، والصَّواب ما اتَّفَق عليه الثِّقاتُ أنَّ ثنتين من هذه الثَّلاث كُنَّ في الله عَجَك .

ولَيسَت عُهدةُ الوَهَم على مَحْلَد بن الحُسين ، فإنَّه ثقةٌ عاقلٌ كَيِّسٌ ، وكان هشامُ بن حسَّان زوجَ أُمِّه ، ولكنْ الشأنُ في الرَّاوي عنه ، وهو شيخ أبي يَعلَى ، فقد قال ابنُ حِبَّان : « رُبَّها أخطأ » ، وقال الأزديُّ : « حدَّث بأحاديث لا يُتابَعُ عليها » ، وقال البَيهَقِيُّ : « غيرُ قويًّ » ، وقد وثَّقه الخطيبُ ، ولو وَجَدنَا له مُتابِعًا لأَمكن حملُ روايتِه على معنى مقبولٍ .

ذكرتُهُ في « تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النَّظَر في كُتب الأماجد » (٢٠٠٣)، لا يتَّسِع المجالُ هنا لذِكرِه .

٣- أمَّا الرَّاوي الثَّالث الذي رواه عن ابن سيرين ، فهو عبد الله بن عَونٍ ..

فأخرَجَ هذه الرواية النَّسَائِيُّ (٥/ ٩٨) من طريق النَّضر بن شُمَيلٍ ، عن عبد الله بن عَونٍ ، عن ابن سِيرِين ، عن أبي هُريرَة فذَكَرَه موقُوفًا . ولا تَخَالُفَ بين روايته ورواية الرَّفع ، لما قدَّمنا أنَّ ابن سِيرِين كان يَرفَعُه ويُوقِفُه ، وليست هذه علَّةُ تَقدَحُ في الرِّواية .

فهذا ما يتَعَلَّق بحديث أبي هُريرة ، وهو صحيحٌ لا ريب في ذلك ، وقد اتَّفق عليه الشَّيخان ، من رِواية ابن سيرين عنه .

* أمَّا حديثُ أنَّس مَعْكُ ..

فأخرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي « التَّفسير » (١٤٣٣-الكُبرَى) قال : أخبَرَنا الرَّبيع بن مُحمَّد بن عيسى ، ثنا آدمُ - هو ابنُ أبي إياسٍ - ، ثنا شيبانُ بن عبد الرَّحن أبو مُعاوِية ، ثنا قتادة ، عن أنسٍ مرفُوعًا: « يَجمَع الله المُؤمِنِين يوم القيامة ، - فذكر حديث الشَّفاعة ، وفيه : - فيأتُون إبراهيم ، فيقُول : يوم القيامة ، ويَذكُرُ كِذباتِهَ الثَّلاث : قولَهُ : ﴿ إِنِّ سَقِيمٌ ﴾ [الصَّافَات: إنِّ لست هُنَاكُم . ويَذكُرُ كِذباتِهَ الثَّلاث : قولَهُ : ﴿ إِنِّ سَقِيمٌ ﴾ [الصَّافَات: مم] ، وقولَه السارَّة حين أني المجبّر : أخبِري أني أخوك ، فإنِّ سأُخبرُ أنا أنَّكِ أُختِي ؛ فإنَّا أَنَى على الجبّار : أخبِري أني أخوك ، فإنِّ سأُخبرُ أنا أنَّكِ أُختِي ؛ فإنَّا أَخَوان في كتاب الله ، ليس في الأرض مُؤمِنٌ ولا مُؤمِنَة غيرُنا ... » الحديث .

وإسنادُهُ قويٌ ، والرَّبيع بنُ مُحمَّد ، قال تلميذُه النَّسَائِيُّ : « لا بأس به » ، وبقيَّةُ رجال الإسناد ثقاتُ معروفُون .

* وأمَّا حديثُ أبي سعيدِ الخُدْرِيِّ وَ اللهُ مرفوعًا ، فذَكَرَ حديث الشَّفاعة ، وفيه : « فيأتون إبراهيم ... » ، فيذكره بنحو حديث أنسِ الفائت .

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢١٤٨) قال: حدَّثَنا ابنُ أبي عُمَر..

وأبو يَعلَى (٢٠٤٠) قال: حدَّثَنا عبدُ الأعلى بن حَمَّادٍ النَّرْسِيُّ ، قالا: ثنا شُفيان بن عُيينة ، عن عليِّ بن زيد بن جُدعَان ، عن أبي نَضرَة ، عن أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ مرفُوعًا.

وقد اختُلِف في إسناده ..

فرواه حمَّادُ بن سَلَمة، عن عليِّ بن زيدٍ ، عن أبي نضرة ، عن ابن عبَّاسٍ مرفُوعًا ، فساق حديث الشفاعة بطوله .

أَخرَجَه أَحمد (١/ ٢٨١-٢٨٢) قال : حدَّثنا عفَّان بن مُسلِمٍ ..

وأيضًا (١/ ٢٩٥-٢٩٦) قال : حدَّثَنا حَسَن بن مُوسَى ..

وأبو يَعلَى (٢٣٢٨) ، والبَيهَقِيُّ في « الدلائل » (٥/ ٤٨١ – ٤٨١) عن هُدبَة بن خالدٍ ..

والبَيهَقِيُّ أيضًا ، عن أبي داوُد الطَّيَالِسِيِّ ، قال أربعتهم : ثنا حَمَّاد بن سَلَمة ، عن عليِّ بن زيدٍ بهذا الإسناد .

فجعله من : « مُسنك ابن عبَّاسِ » .

وعليُّ بن زيد بن جُدعان ضعيفُ الحديث .

والحديث عندي من مُسنَد ابن عبَّاسٍ أشبَه.

ورِواية حمَّاد بن سَلَمة عن عليِّ بن زيدٍ مُتماسِكةٌ ، كما يُشِير إلى ذلك قولُ أبي حاتم الرَّازيِّ ، أنَّ حمَّاد بن سَلَمة كان أعرَفَ بحديث عليِّ بن زيدٍ مِن غيرِه ، وهذا لا يَعنِي تصحيحَ حديثِه كما لا يَخفَى . واللهُ أعلَمُ .

• قلتُ : فقد ظَهَر لك أيُّها المُسترشِدُ أنَّ الحديث صحيحٌ ، على طريقة

أهل الحديث ، الذين هم فُرسان هذا المَيْدان ، وإليهم فيه المَرجِع والشَّأن .

أن العُلماء الذين مرَّ عليهم هذا الحديثُ ، قبل أن يُخلَق الفخرُ الرَّازيُّ ، فسَرُوه تفسيرًا مُستَقِيًا ، ولم يَنصِبُوا التَّعارُضَ فيه بين صِدق إبراهيم عَلَيْ وصِدقِ الرُّواة .

فقال الحافظُ في « الفتح » (٦/ ٣٩٢) : « قال ابنُ عَقِيل : دِلاَلَةُ العقل تَصُرِفُ ظاهرَ إطلاق الكَذِب على إبراهيم ، وذلك أنَّ العقل قَطَع بأنَّ الرَّسُول ينبغي أن يكُون موثُوقًا به ، ليُعلَم صدقٌ ما جاء به عن الله عَيْك ، ولا ثقةٌ مع تجويز الكَذِب عليه ، فكيف مع وُجُود الكَذِب منه ، وإنَّما أَطلِق ذلك عليه لكونِه بصورة الكَذِب عند السَّامع . وعلى تقديره ، فلم يَصدُر من إبراهيم عَلَيْتَهِ إلَّا في حال شِدَّة الخوف ، لعُلُوِّ مقامه ، وإلَّا فَالْكَذِبُ الْمُحضُ فِي مِثْلُ تَلْكُ الْمُقَامَاتِ يَجُوزُ ، وقد يَجِب تحمُّل أَخفُّ الضَّرَرين دفعًا لأعظمِهِمَا ، وأمَّا تسميتُهُ إيَّاها كِذباتٍ ، فلا يُرِيد أنَّها تُذَمُّ ، فإنَّ الكَذِب وإن كان قبيحًا مُخِلًّا ، لكنَّهُ قد يَحسُنُ في مواضع ، وهذا منها » انتهى ، وهذا ما يُسمَّى عند العلماء بـ « المعاريض » ، وهي مُباحَةٌ . وقد حاول الفَخرُ الرَّازِيُّ عِند تفسيرِه لقوله تعالى : ﴿ بَلِّ فَعَـكُهُۥ كَبِيرُهُم هَنذًا ﴾ [الأنبياء: ٦٣] ، أن يتخلُّص من دِلالة الآية على معنى التَّعريض ، بوجُوهٍ ضعيفةٍ ، وقد قال في (٢٢/٢٢) ، وهو يَذكُر هذه الكِذبات : « وإذا أمكن حملُ الكلام على ظاهِره ، من غير نسبة الكَذِب إلى الأنبياء عَلَيْسَيِّلِا ، فحينئذِ لا يَحكُم بنِسبة الكَذِب إليهم إلَّا زِندِيثٌ »

انتهى ، ونحن نقولُ له: المَسأَلَةُ لفظيةٌ ، لا حُكميَّةٌ ، ولا يُوجَد مُسلِمٌ ، بحمد الله ، يَجرُو على تكذيب نبيٍّ ، ولم يَقُل بهذا واحدٌ قطُّ ، فإذا كانت المسألةُ لفظيةً ، فها الذي حَمَل الفخرَ الرَّازيَّ على ردِّ الحديث بمثل هذه الشَّقَاشِق؟!

** الوجهُ الرابع ..

قولُهُ: « ... أولى من صَوْن طائفةٍ من المجاهيل ... » ، والمجهولُ عند أهل الحديث أقسامٌ منها : مجهولُ العين ، وهو من لم يَروِ عنه إلَّا واحدٌ ، ومنها : مجهولُ الحال ، وهو من لم يَأْتِ فيه توثيقٌ مُعتبَر . فإذا عَلِمتَ ذلك ؛ فقد رَوَى هذا الحديث : أبو هُريرَة ، ومحُمَّد بن سيرين ، والأعرج ، وأبو الزِّناد ، وشُعيب بن أبي حمزة ، ومحُمَّد بن إسحاق ، ووَرْقَاءُ بن عُمَر ، وأيُّوب السَّختِيَانِيُّ ، وهشام بن حسَّان ، وعبدُ الله بنُ عَوْنٍ ، وحمَّاد بن وأيدٍ ، وحمَّاد بن إبلاق اسم الجهالة عليه ، وغيرُهم ممَّن ذكرنا ، فمَن مِن هؤلاء يُمكِن إطلاق اسم الجهالة عليه ، وهم أئمةٌ ثقاتٌ معرُوفُون ؟! فاللَّهُمَّ ! غَفْرًا . وللفخر الرَّازيِّ مواضعُ في « تفسيره » ، أَنكر فيها أحاديث صحيحةً ، والحمدُ لله تعالى .

٣١٢ - سُئلتُ عن حديث: « مَن استعمَل رَجُلًا على عَشَرَةٍ ، وهو يَعلَم أنَّ فيهم مَن هو أفضل منه ، فقد غشَّ الله ، ورسُولَه ، وجماعة المُسلِمين ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

وقد وَرَد من حديث حُذيفةً بن اليَهان مُطُّك .

أَخرَجَهُ أَبُو يَعلَى فِي « الْمُسنَد » _ كها في « المَطالب العالية » (٢١٥٣) _ قال : حدَّثنا خالد بن مُحمَّدٍ ، ثنا عبد الله بن بكرٍ ، ثنا خَلَف بن خالدٍ ، عن إبراهيم بن سالمٍ ، عن عَمْرو بن ضِرارٍ ، عن حُذيفة مرفُوعًا .

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ ، أو واهٍ ؛ وخالد بن مُحَمَّدٍ أبو وائلٍ ذَكَرَه ابن حِبَّان في « الثِّقات » (٨/ ٢٢٦) ، وقال : « حدَّثَنا عنه أحمد بنُ عليِّ بن المُثَنَّى . يُغربُ » .

وعبد الله بن بكرٍ السَّهْمِيُّ ثقةٌ حافظٌ.

و خَلَف بن خالدٍ أظنَّه المُترجَم في « الجرح والتَّعديل » (١/ ٢/ ٣٧٢)، ويَروِي عن اللَّيث بن سعدٍ وطَبَقَته، قال أبو حاتمٍ: « شيخٌ » . ومن فوقه لم أعرِفهُ .

وله شاهدٌ مِن حديث ابن عبَّاسٍ رَضِي مرفُوعًا: « من استَعمَل رَجُلًا على عِصابةٍ ، وفيهم من هو أرضَى لله مِنهُ ، فقد خان الله ورسوله والمُؤمنين ».

أَخرَجَهُ ابن أبي عاصم في « السُّنَّة » (١٤٦٢) ، ومُسَدَّدٌ في « مُسنَده » _ كما في « المطالب العالية » (٢١٥٦) _ ، والحاكم (٤/ ٩٣ – ٩٣) ، وابن عَدِيٍّ في « الكامل » (٢/ ٣٦٧) ، والعُقَيليُّ في « الضُّعفاء » (١/ ٢٤٨) ، ووكيعٌ في « أخبار القُضاة » (١/ ٨٨) من طريق حُسين بن قيسٍ ، عن عِكرمة ، عن ابن عبَّاسٍ مرفُوعًا .

قال الحاكم: «صحيح الإسناد»!

وقال البُوْصِيرِيُّ في « الإتحاف » : « إسنادُهُ حَسَنٌ » !

وليس كما قالا ، بل الإسناد ضعيفٌ جدًا ؛ وحُسين بن قيسِ الرَّحْبِيُّ تَرَكَهُ أَحْد والنَّسَائِيُّ والدَّارَقُطنِيُّ . وضعَّفه ابنُ مَعِينٍ . وقال البُخَارِيُّ : « أحاديثُه مُنكَرةٌ جدًّا » . وقال الجُوْزْ جَانِيُّ : « أحاديثُه مُنكَرةٌ جدًّا » .

ونَقَل الزَّيلَعِيُّ في « نصب الرَّاية » (٤/ ٦٢) أَنَّ الذَّهَبِيَّ تعقَّب الحاكمَ في هذا الحُكم ، وقال : « حُسينُ بن قيسٍ ضعيفٌ » ! والصَّواب أنَّه ضعيفٌ جدًّا ، لكنَّه لم يتفرَّد به .

فتابَعَهُ يزيد بن أبي حبيب، فرواه عن عِكرمة ، عن ابن عبَّاسٍ مرفُوعًا: « من استَعمَل عاملًا مِن المُسلمين ، وهو يَعلَم أنَّ فيهم أولى بذلك منه ، وأعلمَ بكتاب الله وسُنَّة نبيِّه ، فقد خان الله ورسوله وجميع المُسلِمين » .

أَخرَجَهُ البَيهَقِيُّ (١١٨/١٠) عن الحاكم ، قال : ثنا أبو جَعفَرٍ مُحُمَّد ابن مُحَمَّد بن عبد الله البَغدَادِيُّ ، ثنا يحيى بن عُثمان بن صالح ، ثنا أبي ، ثنا ابن لَهِيعَة ، ثنا يزيد بن أبي حبيبٍ بهذا الإسناد .

وشيخ الحاكم تَرجَمَه الخطيب (٣/ ٢١٧)، وقال: «كان ثَبْتًا، صحيح

السَّمَاع ، حَسَن الأصول » ، وقال الذَّهَبِيُّ في « السِّير » (١٥/ ٧٤٥) : « الشَّيخ ، المُسنِد ، الثَّقة ، مُحُدِّث سَمَرْ قَندَ » ، ثُمَّ نَقَل عن الحاكم ، قال : « هو مُحَدِّث عصر ه بخُرَاسَانَ ، وأكثرُ مشايخنا رِحلَةً ، وأثبتُهم أُصولًا » . وبقيَّة الإسناد ثقاتُ معروفون ، إلَّا ابنَ لهيعة ؛ فقد كان سيِّء الحفظ ، وليس عُثمانُ بن صالح مِن قُدَماء أصحابه .

وقد رواه خُصَيفٌ بن عبد الرَّحمن ، عن عِكرِمة ، عن ابن عبَّاسٍ مرفُوعًا مُطوَّلًا ، وفيه محَلُّ الشَّاهد.

أَخرَجَهُ الخطيب في « تاريخ بغداد » (٧٦/٦) من طريق إبراهيم بن زيادٍ القُرَشِيِّ ، عن خُصَيفٍ ، عن عِكرمة بهذا .

وسَنَدُه ضعيفٌ جدًّا؛ وإبراهيمُ بنُ زيادٍ لا يُعرَف ، كما قال ابن مَعِينٍ ، وقال الخطيب : « في حديثه نُكرةٌ » ، ومَن كان مجهولًا ، ومع ذلك يَروِي المناكير فهو تالفٌ .

ونُحصَيف بن عبد الرَّحمن اختَلَط بآخِرةٍ .

وله طريقٌ آخر عن ابن عبَّاس مرفُوعًا ، وفيه : « ومن تولَّى مِن أُمراء المسلمين شيئًا ، فاستَعمَل عليهم رَجُلًا ، وهو يَعلَمُ أنَّ فيهم مَن هو أولى بذلك ، وأعلمُ منه بكتاب الله وسُنَّة رسوله ، فقد خان الله ، ورسوله ، وجميعَ المُؤمِنين ... » ، وساق كلامًا آخر .

أَخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي « الكبير » (ج١١/رقم ١١٢١٦) قال : حدَّثَنا ابن حنبلٍ _ هو عبدُ الله بنُ أحمد _ ، ثنا مُحمَّد بن أبانَ الوَاسِطِيُّ ، ثنا أبو شهابٍ ، عن أبي مُحمَّدٍ الجَزَرِيِّ _ وهو حمزةُ النَّصِيبِيُّ _ ، عن عَمْرو بن

دينارٍ ، عن ابن عبَّاسِ مرفُّوعًا .

قاُل الهَيَثَمِيُّ في « اللَجمَع» (٥/ ٢١٢) : « فيه أبو مُحَمَّدٍ الجَزَرِيُّ حمزةُ ولم أعرفه ، وبقيَّة رجاله رجال الصَّحيح » .

كذا قال! وحمزة النَّصِيبِيُّ هذا أَحَد الهلكى؛ قال ابن عَدِيٍّ: «عامَّة ما يرويه موضوعٌ »، وقال ابن مَعِينٍ: « لا يُساوِي فَلسًا »، وقال البُخَارِيُّ: « مُنكر الحديث »، وهذا يَعنِي أنَّه شديد الضَّعف، وتركه الدَّارَقُطنِيُّ.

فالسَّنك ساقطٌ.

فحاصل البَحثِ ، أنَّ عامَّة أسانيده واهيةٌ ، إلَّا طريقَ ابنِ لَهِيعَة ، فهو ضعيفٌ ، كما مرَّ بك .

واللهُ أعلمُ .

٣١٣ – سألني سائلٌ ، فقال : سمعتُ بعض الخُطَباء يوم الجُمْعة ، يقول: إِنَّ الذِّئب أتى راعيًا، فأخبره ببِعثَة رسُول الله عَلْكُمْ، فهل ذلك صحيحٌ ؟

• قلتُ : هذا الحديثُ صحيحٌ .

أَخرَجُه أَحمد (٣/ ٨٣-٨٤) قال : حدَّثَنا يزيد بن هارُون ..

وعَبْد بن مُميدٍ في « الْمنتخَب » (۸۷۷) ، والبزَّار (۲٤٣١) ، والطَّحَاوِيُّ في « الْمشكِل » (١٥/ ٤٨٠-٤٨١) ، والعُقيليُّ في « الضُّعفاء » (٣/ ٤٧٧ – ٤٧٨) عن مُسلِم بن إبراهيم ..

والحاكم (٤/ ٤٦٧ – ٤٦٨) عن وكيع بن الجرَّاح ..

والبَيهَقِيُّ في « دلائل النَّبُوَّة » (٦/ ٤١-٤٢) عن عُبيد الله بن مُوسَى ..

وأبو نُعيم في « الدَّلائل » (٢٧٠) عن أبي الوليد الطَّيَالِسِيِّ ، وهُدبة بن خالدٍ ، وأبي عُمَر الحَوْضِيِّ ، وهُرَيمَ بنِ عُثمان ، قالوا: ثنا القاسم بن الفَضل ، عن أبي نَضرَة ، عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ ، قال : عدا الذَّئبُ على شاةٍ ، فأخَذَهَا ، فطكبه الرَّاعي ، فانتزَعَها منه ، فأَقعَى الذِّئبُ على ذَنبِه ، وقال: ﴿ أَلا تَتَّقِي الله ! تَنزِع مِنِّي رزقًا ساقَهُ الله إليَّ ؟ » ، فقال: ﴿ يَا عَجَبًا! ذئبٌ مُقْع على ذَنَبه ، يُكَلِّمُني بكلام الإِنس ؟! » ، فقال الذِّئبُ :

« أَلَا أُخبِرُك بأعجب من ذلك ؟ مُحمَّدٌ عَيْسَالُهُ بيثرب يُخبِر النَّاس بأنباء ما قد

سَبَق »، _ قال : _ فأقبَل الرَّاعي ، يسوقُ غَنمَهُ ، حتَّى دخل المدينة ، فزَوَاها إلى زاويةٍ مِن زواياها ، ثُمَّ أتَى رسُولَ الله عَيْكَ فأخبَرَه ، فأمر رسُول الله عَيْكَ ، فنُودِي : « الصَّلاة جامعةُ » ، ثُمَّ خَرَج ، فقال للرَّاعي : « أخبرهم » ، فأخبرهم ، فقال رسُول الله عَيْكَ : « صَدَق ! والذي نفسي بيدِه ! لا تَقُوم السَّاعة حتَّى تُكلِّم السِّباعُ الإنسَ ، ويُكلِّم الرَّجل عَذَبَةُ سَوْطِه ، وشِراكُ نعلِه ، ويُخبِره فخذُهُ بما أحدث أهلُه بعده » .

وأخرَجَه التِّرمِذِيُّ (١٦٧) قال: حدَّثنا شُفيان بن وكيع .. وابن أبي شَيبَة (١٦٧/٥) ، والحاكمُ (٤٦٧٤) عن أحمد بن حنبل .. وأبو نُعيم في « الجِلية » (٨/ ٣٧٧–٣٧٨) عن أبي شُعيبِ الواسطيِّ مُحمَّد بن يزيد ، قالوا: ثنا وكيعٌ ، ثنا القاسم بن الفضل بهذا الإسناد ، بآخِرِه .

ثُمَّ رأيتُهُ عند ابن حِبَّان (٦٤٦٠) فرواه عن أبي يَعلَى ، قال : حدَّثَنا هُدبة بن خالدٍ ، نا القاسم بن الفَضل ، ثنا الجُريرِيُّ ، قال : حدَّثَنا أبو نَضرة ، عن أبي سعيدٍ مرفُوعًا .

فَجَعَل: ﴿ الجُريرِيَّ ﴾ واسطة بين ﴿ القاسم ﴾ و﴿ أبي نضرة ﴾ . وهذه رواية شاذَّة ؛ وقد رواه سائر أصحاب القاسم ، فلَم يَذكُروا الجُريرِيَّ في إسناده ، وتقدَّم أنَّ هُدبة بن خالدٍ يرويه مثلَ رواية الجماعة . ورواها عنهُ هِشامُ بن عليِّ السِّيرَافِيُّ ، وقد ترجمه ابن حِبَّان (٩/ ٢٣٤) ، وقال : ﴿ مُستَقِيم الحديث ﴾ ، فإمَّا أن يَكُون وَهِمَ فيها أبو يَعلَى ، أو هُدبة ابن خالدٍ ؛ وهُدبة مع ثِقَتِه ، فقد ضعَّفه النَّسَائيُّ . واللهُ أعلَمُ .

وقال التِّرمِذِيُّ بعد تخريجه للحديث: « وهذا حديثُ حَسَنٌ صحيحٌ غريبٌ ، لا نَعرِفُه إلَّا مِن حديث القاسم بنِ الفضل . والقاسمُ بنُ الفضل ثقةٌ مأمونٌ عند أهل الحديث ، وثَقَهُ يحيى بن سعيدٍ القَطَّان ، وعبدُ الرَّحمن ابن مَهديً » انتهى .

وقال الحاكم: «صحيحٌ على شرط مُسلِم».

وقال البَيهَقِيُّ في « الدَّلائل » : « هذا إسنادٌ صحيحٌ » .

وهذا هو الصَّوَاب، وليس الحديثُ على شرط مُسلِم، كما قال الحاكم، أو عَلَى شرط الصَّحيح، كما قال ابنُ كَثيرٍ في « البِداية والنِّهاية » (٦/ ١٤٣)؛ لأنَّ مُسلِمًا عَلَى لم يَروِ في « صحيحه » للقاسم بن الفضل، إلَّا عن شيخه شيبان بن فَرُّوخٍ، عن القاسِم، فالصَّواب أنَّ الإسناد صحيحُ بإطلاقٍ، وليس مُقيَّدًا بشرط مُسلِم. واللهُ أعلَمُ.

ولا أُدرِي ما الذي حَمَل العُقَيليَّ على إيرادِه هذا الحديث في « الضُّعفاء » ، فإنَّ الحِكاية التي أُورَدَها تُثبِت الحديثَ ، ولا تُعلَّهُ .

فقد رَوَى مِن طريق مُسلِم بن إبراهيم ، قال : « كُنتُ عند القاسم بن الفضل الحُدَّانِيِّ ، فأتاه شُعبةُ ، فسَأَلَه عن حديث أبي نضرة ، عن أبي سعيدٍ ، عن النَّبِيِّ عَلَيْهُ : « بينا راع يسوقُ غَنَمَهُ ، عدا الذِّئبُ عليه ... » ، فقال له شُعبةُ : « لعلَّك سمعتَه من شهر بن حَوْشَبٍ ؟ » ، قال : « بلى ! حدَّثَنا أبو نَضرَة ، عن أبي سعيدٍ » ، فها سَكَت حتَّى سكت شُعبة » انتهى .

فكأنَّ شُعبة جَادَله في هذا ، ولم يُسَلِّم له القاسمُ ، حتَّى انقَطَعت حُجَّةُ شُعبة ، أو مسألتُه ، فحينئذٍ سَكَت القاسمُ .

فهذا يدلُّ على أنَّ شُعبة كان مُستَفهِمًا ، لا مُعِلَّا ، وقد أجابه القاسمُ بأنَّه سمعه من أبي نَضرة ، فلا وَجهَ لإيراد الحديثِ ، ولا روايته في « كتاب الضُّعفاء ».

أمَّا رواية شهر بن حَوْشَبِ ..

فقد أخرَجَها أحمدُ (٣/ ٨٨-٨٨) قال : حدَّثَنا أبو اليَهان ، أخبَرَنا شُعيب بن أبي حمزة ، حدَّثَني شَهرٌ ، أنَّ أبا سعيدٍ حدَّثَه مرفُوعًا فذكر مثلَه .

ورَوَاهُ عبد الحَمِيد بن جَرَامَ ، قال : حدَّتَني شَهرُ بن حَوْشَبٍ ، عن أبي سعيدٍ مرفُوعًا .

أَخرَجَهُ أَحمدُ (٣/ ٨٩) قال: حدَّثنا أبو النَّضر هاشِمُ بن القاسِم.. والبَيهَقِيُّ في « الدَّلائل » (٦/ ٤٣) عن يُونُس بن بُكيرٍ ، كلاهما عن عبد الحَمِيد بهذا.

ورواه البَيهَقِيُّ أيضًا (٦/ ٤٢ - ٤٣) من طريق مَعقِل بن عبد الله ، عن شهر مهذا .

وشهرُ بن حَوْشَبِ مُتكلَّمٌ فيه بكلامٍ كثيرٍ ، وخُلاصَة الرَّأي عندي فيه أنَّهُ حَسَنُ الحديث ، إلَّا إذا خالَفَه مَن هو أمكنُ منه ، وهو هنا مُتابَعٌ مِن قِبَل أبي نَضرة ، فهذا يذُلُّ على أنَّهُ حَفِظ .

والعلمُ عِند الله تعالَى .

٣١٤ - سُئلتُ عن حديث : « إذا مُدِحَ المُؤمِن في وَجهِه ، رَبَا الإيهانُ في قلبِه » .

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أَخرَجَهُ الحاكم (٣/ ٥٩٧) قال: أَخبَرَنا أَبو جعفرٍ مُحمَّد بن عبد الله البَغدادِيُّ ..

والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج 1 / رقم ٤٢٤) ، قالا : ثنا مُحمَّد بن عَمْرو ابن خالدٍ الحَرَّانِيُّ ، حدَّثني أبي ، ثنا ابن لَهِيعَة ، عن صالح بن أبي عَرِيبٍ ، عن خلاد بن السَّائِب ، قال : دَخَلتُ على أُسامة بن زيدٍ ، فمَدَحَني في وَجِهِي ، فقال : إنَّه حَمَلني أن أَمدَحك في وجِهِك أني سَمِعتُ رسُولَ الله وَجِهِي ، فقال : إنَّه حَمَلني أن أَمدَحك في وجِهِك أني سَمِعتُ رسُولَ الله عَيْنَ يقول : « إذا مُدح المُؤمنُ ... » الحديث .

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ ، كما قال العِراقيُّ في « تخريج الإحياء » ، وتَبِعَه العَجلُونِيُّ في « كشف الخفاء » (١/ ٩٩).

وقال الهَيَثَمِيُّ في « المَجمَع » (١١٩/١) : « فيه ابن لَهِيعة ، وبقيَّة رجاله وُثِّقُوا » ، وهو يُشِير بقوله : « وُثِّقُوا » إلى ضعف التَّوثيق الوارد في صالح ابن أبي عَرِيب ، فلم يُوثِّقه إلَّا ابن حِبَّان ، ولذلك قال ابن القَطَّان : « لا يُعرَفُ له حالً » .

أما ابن لهيعة فالكلام فيه كَثيرٌ ، خُلاصَتُه أنَّ مَن سَمِع قبل احتراق

كُتُبه ، فروايته أمثلُ من رواية من سَمِع منه بعد احتراق كُتُبه ، وعَمْرُو بن خالدٍ الحَرَّانِيُّ ليس من قُدَماء أصحابه .

ثُمَّ هذا المتنُ يُخالِف بعض الأحاديث الصَّحيحة ، والتي نَهَى فيها رسُولُ الله عَلَيْلَةِ عن مدح الرَّجل أخاه في وجهه .

فمن ذلك ما:

أخرَجَه البُخارِيُّ في «صحيحه» (٥/ ٢٠٢، و١/ ٤٧٦)، وفي «الأدب المُفرَد» (٣٣٣)، ومُسلِمٌ (٢٠٠/ ٣٥- ٣٦)، وأبو عَوَانة في «المُستخرَج» المُفرَد» (٣٣٣)، ومُسلِمٌ (٢٠٠/ ٣٥- ٣٦)، وأبو داوُد (٤٨٠٥)، والنَّسَائِيُّ في «إليوم واللَّيلة» (٢٣٩)، وابن ماجَه (٤٧٤)، وأحمد (٥/ ٤٦، ٤٦، في «اليوم واللَّيلة» (٢٣٩)، وابن ماجَه (٢٧٤)، وأحمد (٥/ ٤٦، ٤٦، وكي وغيرُهم من طريق عبد الرَّحمن بن أبي بكْرَة ، عن أبيه ، أنَّهُم ذَكَرُوا رجُلًا عند النَّبِيِّ عَيَّلِيُّهُ ، فقال رجُلٌ : «يا رسُول الله! ما مِن رجُلٍ بعد رسُول الله أفضلُ منه في كذا»، فقال النَّبيُّ عَيِّلِيُّهُ : « ويحك! قَطَعتَ عُنق رسُول الله عَيْلِيُهُ : « ويحك! قَطَعتَ عُنق أخيك »، مِرارًا يقول ذلك ، قال رسُول الله عَيَّلِيُهُ : « إِن كان أحدُكم مادحًا أخاه لا محالة ، فليَقُل : أحسَبُ فُلانًا ـ إِن كان يَرَى أنَّه كذلك ـ ، ولا أُزَكِّي على الله أحدًا، وحسِيبُه الله ، أحسَبُه كذا وكذا».

وأخرَجَهُ البُخارِيُّ (٢٠٦٦، ٢٦٦٠)، وفي «الأَدَبِ المُفرَد» (٣٣٤)، وأخرَجَهُ البُخارِيُّ (٣٣٤)، وأبو عَوَانة _ كها في «الإتحاف» (٨٦/١٠)، وأحمدُ ومُسلِمٌ (٢٠٠١)، وأبو عَوَانة _ كها في «الإتحاف» (٤١٢/٤)، وأحمدُ (٤/٢١٤) من حديث أبي مُوسَى الأشعريِّ، قال: سَمِع النَّبِيُّ عَيْلِكُ مَا لَا يَسْمِع النَّبِيُّ عَيْلِكُ مَا لِمُ مُوسَى الأشعريِّ، قال: «لقد أهلكتُم _ أو: رجُلًا يُثنِي على رجلٍ، ويُطرِيه في المِدْحَةِ، فقال: «لقد أهلكتُم _ أو: قطعتم _ ظَهرَ الرَّجل ».

وأخرَجَ مُسلِمٌ (٢٠٠٢)، والبُخاريُّ في « الأدب المُفرَد » (٣٣٩)، وأبو داوُد (٤٨٠٤)، والتِّرمِذِيُّ (٢٣٩٣)، وابن ماجَهْ (٣٧٤٢)، وأبو داوُد (٤٨٠٤)، والطَّيَالِسِيُّ (١١٥٨، ١١٥٩)، وأبن أبي الدُّنيا في « الصَّمت » وأحمدُ (٦/٥)، والطَّيَالِسِيُّ (١١٥٨، ١١٥٩)، وأبن أبي الدُّنيا في « الصَّمت » (٩٤٥) وغيرُهم من حديث المِقداد بن الأسود، قال: « أَمَرَنا رسُول اللهُ عَيَّا اللهُ إذا رَأَينَا المدَّاحِين أن نَحتُو في وُجُوهِهم التُّراب ».

وقد رَوَى هذا المَعنَى جماعةٌ من الصَّحابة ، مِنهُم ابن عُمَر ، وأبو هُريرَة ، وأنسُ ، وعبد الرَّحن بن أزهر ، ومِحِجَنُ الأَدرَعُ وَلَيْهُ .

ولو صحَّ هذا الحديثُ ، لكان محمُولًا على من يُوثَق به ، وأنَّ المَدحَ لا يُضِيرُه ولا يَغُرُّه ، بل يُرجَى خيرُه ببيان فضله وتقدُّمه ، كما حدث ذلك من مدح النَّبيِّ عَيْسَالُهُ لأبي بكرٍ ، وعُمَر ، وعُثمان ، وعليٍّ وغيرِهِم وليُّهُ . والله المُوفِّق ، لا ربَّ سواه .

٣١٥- سُئلتُ عن حديث: « مَن بَاتَ طاهرًا ، بَاتَ في شِعَارِه مَلكُ ، فلا يَستَيقِظُ من اللَّيل إلَّا قال اللَك : اللَّهُمَّ ! اغفِر لعبدِك ، كمَا باتَ طاهِرًا » .

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخرَجَهُ البَزَّار (٢٨٨-زوائد) قال: حدَّثَنا وهب بن يَحيَى بن زِمَامَ القَيسِيُّ، ثنا مَيمُون بن زيدٍ، ثنا الحَسَن بن ذكوان، عن سُليهان الأحول، عن عطاء، عن ابن عُمَر مرفوعًا فذكره.

ومَيمُون بن زيدٍ ليَّنَه أبو حاتمٍ.

ولكن تابَعَهُ ابنُ الْمُبارَك ، فرواه عن الحَسَن بن ذكوان بهذا الإسناد .

أَخرَجَه ابنُ حِبَّان (١٠٥١) من طريق أبي عاصمٍ أحمد بن جَوَّاسٍ الْحَنَفِيِّ، حدَّثَنا ابن الْمبارَك بهذا.

وأحمدُ بنُ جوَّاسٍ أحَدُ شُيوخ مُسلِمٍ وأبي داوُد. وثَقَهُ مُطَيَّنُ وابن حِبَّان وأبو عليِّ الغَسَّانِيُّ ومَسلَمَةُ بن قاسمٍ. وروى عنه مُحمَّد بن مُسلِمٍ بن وَارَة، وأحسن الثَّنَاء عليه.

وقد خالفه الحُسين بن الحسن المَرْوَزِيُّ - أَحَدُ الثِّقات ، ومن أصحاب البن اللُبارَك ، فروى هذا الحديث في « كتاب زُهد ابن اللُبارَك » (١٢٤٤) قال : أخبَرَنا ابن اللُبارَك ، أخبَرَنا الحَسَن بن ذكوان ، عن سُليهان الأحول ، عن عطاء ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا .

وأخرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (٢/ ٧٣٠) من طريق سُويد بن نصرٍ ، والحَسَن بن عيسى بن مَاسَر جَسَ ، قالا : ثنا ابن الْبارَك بهذا الإسناد . وكذلك أخرَجَه الدَّارَقُطنِيُّ في « الأفراد » _ كها في « أطراف الغرائب » (٥/ ٢٣٤) _ ، عن ابن الْبارَك بمثله .

فجعله هؤُلاء عن ابن المُبارَك، من مُسنَد أبي هُريرَة، بدل ابن عُمَر، وليس على واحدٍ من الرُّواة عن ابن المُبارَك عُهدةُ هذا الخلاف، ويدلُّ على ذلك أنَّ أحمد بن الجوَّاسِ رواه عن ابن المُبارَك، فجعله من مُسنَد أبي هُريرَة أيضًا، كما عند ابن عَدِيٍّ.

وقد قال الدَّارَقُطنِيُّ: «غريبٌ من حديث سُليهانَ الأحول ، خالِ ابن أبي نَجِيحٍ عنه ، تفرَّد به الحَسَن بن ذكوان ، وعنه عبد الله بن المُبارَك » . وإنّا تقع عُهدةُ هذا الاختلاف على الحَسَن بن ذكوان ؛ فقد ضعّفه أكثرُ النُّقَاد: أحمدُ ، وابن مَعِينٍ ، وأبو حاتم ، والنَّسَائِيُّ ، وابن المَدينيِّ ، والدَّارَقُطنِيُّ ، ومشَّاهُ ابنُ عَدِيٍّ . وكان يُدلِّس ، ولم يُصرِّح بتحديثٍ ، ولذلك لم يُصِب الهيشَمِيُّ ، إذْ قال في « بجَمَع الزَّوائد » (١/ ٢٢٦) : «أرجو ولذلك لم يُصِب الهيشَمِيُّ ، إذْ قال في « بجَمَع الزَّوائد » (ا/ ٢٢٦) : «أرجو على عطاء بن أبي رباح .

فقد رواه سُليهانُ الأحولُ عنه مرَّةً عن ابن عُمَر ، ومرَّةً عن أبي هُريرَة .. ورواه العبَّاسُ بن عُتبَة ، عن عطاء بن أبي رباحٍ ، عن ابن عبَّاسٍ مرفُوعًا : « طَهِّرُوا هذه الأجسادَ ، طَهَّرَكُم اللهُ ! فإنَّه ليس من عبدٍ يَبِيت طاهرًا ، إلَّا بات معه في شِعاره ملَكُ ، لا يَنقَلِبُ ساعةً من اللَّيل إلَّا قال :

اللَّهُم اغفر لعبدك، فإنَّه بات طاهرًا».

أَخْرَجَهُ الطَّبَرانِيُّ فِي « الأوسط » (٥٠٨٧) قال : حدَّثنا مُحمَّد بن العبَّاس المُؤدِّب، قال : نا عاصم بن عليٍّ، قال : نا إسهاعيل بن عيَّاشٍ، عن العبَّاس بن عُتبة ، عن عطاء بن أبي رباحٍ ، عن ابن عبَّاسٍ مرفُوعًا . وقال : « لم يَروِ هذا الحديث عن عطاء بن أبي رباحٍ إلَّا العبَّاس بن عُتبة ، تفرَّد به إسهاعيل بن عيَّاش » .

وجوَّد إسنادَه المُنذِرِيُّ في « التَّرغيب » (٨٦٨) ، والحافظ في « الفتح » (١١/ ٩٠١) ، وحسَّنَه الهَيثَمِيُّ في « المَجمَع » (١١/ ١٢٨) ! كذا قالوا ، وقد علِمتَ ممَّا مضى من التَّخريج أنَّ هذا أحدُ أوجه الاختلاف في الحديث .

والعبَّاس بن عُتبة ذَكرَه الذّهبِيُّ في « الميزان » (٢/ ٣٨٤) ، وقال : « عن عطاءٍ ، لا يصحُّ حديثُه ، وعنه إسماعيل بن عيَّاشٍ » ، وذكر هذا الحديث ، فظاهرٌ من هذه التَّرجمة أنَّه مجهولٌ ، فكيف يُجوَّد إسنادُ حديثِه ، مع ما فيه من الاختلاف ؟!

والصَّوابُ أنَّه حديثٌ ضعيفٌ كما قدَّمتُ .

٣١٦ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ حافَّتَي نهر الكُوثَر من قِبابِ اللَّوْلُوِ المُجوَّف ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ البُخارِيِّ فِي « كتاب الرِّقاق » (١١/ ٤٦٤) قال : حدَّثنا أبو الوليد، حدَّثنا همَّامٌ، عن قتادة، عن أنسٍ، عن النَّبيِّ عَلَيْكُمُ.

ابو الوليد ، حديما همام ، عن فتاده ، عن السي عليه .
ثُمَّ قال البُخاريُّ : وحدَّثنا هُدبةُ بن خالدٍ ، حدَّثنا همَّامٌ ، حدَّثنا قتادة ،
حدَّثنا أنسُ بن مالك ، عن النَّبيِّ عَيَّكِيْ ، قال : « بَينَها أنا أسيرُ في الجنَّة ، إذ
أنا بنهرٍ ، حافَّتاه الدُّرُّ المُجوَّفُ ، قلتُ : ما هذا يا جبريلُ ؟ قال : هذا
الكوثر الذي أعطاك ربُّك . فإذا طيبُهُ _ أو : طينُهُ _ مِسكُ أذفرُ » ، شكَّ
هُدْدةُ

• قلتُ : وشكُّهُ : هل هو بالباء المُوحَدة من « الطِّيْبِ » ، أو هو بالنُّون من « الطِّينِ » ؟ والصَّوابُ الرَّاجح أنَّه بالنُّون .

يدلُّ على ذلك أنَّ بقيَّة بن مَحَلَدٍ رواه في « جُزء ما رُوِي في الحَوْض والكوثر » (٣٦) قال : حدَّثَنا هُدْبةُ بن خالدٍ ، نا همَّام بسَنَده سواء ، وفيه: « فضَرَب الملَكُ بيده ، فإذا طينتُهُ مسكُّ أذفرُ » .

وأُخرَجَهُ أَبُو يَعلَى (٢٨٧٦)..

والبَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (١١٧) من طريق الحَسَن بن الطَّيِّب اللَّخمِيِّ، قالا : ثنا هُدبةُ بنُ خالدٍ بهذا الإسناد، بالنُّون.

فهذا يدلُّ على أن هُدبة كان يشكُّ أحيانًا.

وقد رواه البُخاريُّ عن شيخه أبي الوليد، عن همَّامٍ، فلم يشكَّ. وعفَّان وأخرَجَهُ أحمدُ (٣/ ١٩١، ٢٨٩) قال : حدَّثنا بهز بن أَسَد، وعفَّان ابن مُسلم، قالا: ثنا همَّامٌ بهذا الإسناد، فقالا: «طيئهُ » بالنون.

وأَخرَجُهُ الطَّيَالِسِيُّ (١٩٩٢) قال : حدَّثَنا همَّامٌ ، عن قتادة بهذا ، وفيه : « فأدخلتُ يدي ، فإذا ترابُهُ مسكٌ أذفرُ » ، وهذا يؤكِّد أنَّه بالنُّون .

وأخرجه الخِلَعِيُّ في « الخِلَعِيَّات » (ق٨٦١/ ١) من طريق عفَّان ، ثنا همَّامٌ مثلَه .

وأخرَجه ابن أبي الدُّنيا في « صِفَة الجُنَّة » (٧٦) ، عن عبد الصَّمَد بن عبد الوارث ، ثنا همَّامٌ بهذا ، وعنده : « فَضَرَبَ جِبريلُ بيده ، فإذا طينهُ مِسكُّ أذفَر » .

وأخرَجَهُ أحمدُ (٣/ ٢٣١-٢٣٢) ، وأبو مُحُمَّدٍ ابنُ فارسٍ في « جزءٍ من حديثه » (ق٣٥٣/ ١) ، وابن بِشرَانَ في « الأمالي » (ج١ / ق٢١٩ ٢) عن عبد الوهَّاب بن عطاءٍ الخفَّاف ..

وابنُ جَرِيرٍ في « تفسيره » (٣٠/ ٣٠٣) ، وابن حِبَّان (٦٤٧٤) ، وابنُ جَرِيرٍ في « تفسيره » (٣٢٣/ ٣٠٣) عن يزيد بن زُريعِ .. والآجُرِّيُّ في « الشَّريعة » (ص٣٩٥–٣٩٦) عن يزيد بن زُريعِ ..

والبزَّارُ (ج٢/ ق٧٨/ ٢) عن رَوح بن عُبادَةً ، كلهم ، عن سعيد بن أبي عَرُوبة ، عن قتادة ، عن أنس مرفُوعًا ، وفيه : « وضرب يعني : الملك بيده ، فأخرَج من طينِه المسك » .

وسنده صحيحٌ ، ويزيد بن زُريعٍ ، وعبد الوهَّاب ، من قُدماء أصحاب

سعيد بن أبي عَرُوبة.

وأخرَجَهُ البُخارِيُّ (٨/ ٧٣١)، وأبو داوُد (٤٧٤٨)، والنَّسائِيُّ في «التَّفسير» (٢٣٦٠، ١٥٣٣)، وعَبدُ (التَّفسير» (١١٥٣)، وأحمدُ (٢/ ١٦٤، ٢٠٧)، وأبُو يَعلَى (٢١٨٦)، وعَبدُ ابن حُميدٍ (١١٨٩)، وأحمدُ (٢/ ٢٠٤، ٢٠٧)، وأبُو يَعلَى (٣١٨٦)، وعبد الرَّزَاق في «تفسيره» (٢/ ٢٠٤)، وابن جَريرٍ (٣٠/ ٣٢٣–٣٢٤)، والطَّبَرانِيُّ في «مُسنَد الشَّامِيِّن» (٢٥٧٩)، وفي «الأوسَط» (٢٨٨٥)، والبَرَّار (ج٢/ ق٧٨/ ٢)، والبَيهَقِيُّ في «البَعث» (١١٥، ١١٥) من والبَرَّار (ج٢/ ق٧٨/ ٢)، والبَيهَقِيُّ في «البَعث » (١١٥، ١١٥) من طُرُقِ عن قتادة، عن آنسٍ، قال: لَّا عُرِج بالنَّبِيِّ يَأْلِلُهُ إلى السَّماء قال: «أَتيتُ على حافَّة نهرٍ حافَّتاه قِبابُ اللولُو مُجوَّفٌ، فقلتُ : ما هذا يا جِبريلُ ؟ قال : هذا الكوثرُ ». لفظُ البُخارِيِّ .

ورواه عن قتادة : « مَعمَرُ بن راشدٍ ، وشيبانُ بن عبد الرَّحمن ، وشيبانُ بن عبد الرَّحمن ، وسُليهان التَّيمِيُّ ، والحَكم بن عبد المَلِك ، وسعيدُ بن بَشيرٍ » . وقال التِّرمِذِيُّ : « هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ » .

وأخرَجَه أحمدُ (٣/ ١٥٢) ، وابنُ حِبّان (١٤٧١) ، وأبنُ يعلَى « صفة الجنّة » (٣٢٩٠) ، والبزّار (٢٨١٦ – البَحر) ، وابنُ أبي الدُّنيا في « صفة الجنّة » (٧٥) مِن طُرُقٍ عن حمّاد بن سَلَمَة ، عن ثابتٍ ، عن أنسٍ ، قال : قال رسُولُ الله عَيَّالَةُ : « أُعطِيتُ الكَوثَر ، فإذا هُو نَهرٌ يجرِي كذا وَجة الأرض ، حافّتاه قِبابُ اللَّولُو ، ليس مشقُوقًا ، فَضَربتُ يدي إلى تُربَتِه ، فإذا مِسكُهُ ذَفِرَةٌ ، وإذا حَصاه اللَّولُو » .

وإسنادُهُ صحيحٌ على شَرط مُسلمٍ.

وأَخرَجَه النَّسائِيُّ في « الكُبرَى » (١١٧٠٦) ، وأحمد (٣/٣٠، ١١٥ – ١١٦، ٢٦٣)، وابنُ أبي شَيبة (١١/ ٤٣٧، و١٤٧)، وهنَّاد ابن السَّريِّ في « الزُّهد » (١٣٤) ، والحُسَين المَروَزِيُّ في « زوائده على زُهد ابن الْمبارَك » (١٦١٢) ، وأَبُو يَعلَى (٢٧٢٦، ٣٨٢٣، ٢٩٠٩) ، وابن جَريرِ في « تَفسيرِه » (۳۰/ ۳۲۳–۳۲۲) ، والبزَّار (۸۰۲، ۹، ۲۲۰– البَحر) ، وابنُ حِبَّان (٦٤٧٢، ٦٤٧٣) ، والحاكِم (١/ ٧٩ – ٨٠) ، والآجُرِّيُّ في « الشَّريعة » (ص٣٩٦) ، وتمَّامٌ الرَّازِيُّ في « الفوائد » (٢٣٣) ، وأَبُو نُعيمٍ في « صفة الجنَّة » (٣٢٧) ، واللَّالَكَائِيُّ في « أصول الاعتقاد » (٢٢٥١) ، والخطيبُ في « تاريخه » (١١/ ٤٥) مِن طُرُقٍ عن مُمَيد بن أبي مُميدِ الطُّويل، عن أنسِ، قال: قال رسُولُ الله عَلَيْكُمُ: « دَخَلتُ الجنَّة ، فإذا أنا بِنَهِر حافَّتاه خِيامُ اللَّوْلُو ، فضَربتُ بيدي إلى ما يَجري فيه الماء ، فإذا هو مِسكٌ أَذْفَر ، قلت : ما هذا يا جِبريل ؟ قال : هذا الكوثر الذي أعطاكَهُ اللهُ ».

ورَواه عَن حُميدٍ الطَّويل خلقٌ ، منهمُ : « يحيى القطَّانُ ، وعبدُ الله بن بكرٍ السَّهميُّ ، ومُحمَّدُ بن إبراهيمَ بن أبي عَدِيٍّ ، وأبُو بكرٍ بنُ عيَّاشٍ ، وعبيدةُ بن حميدُ ، وخالدُ بن عبد الله ، ويَزِيدُ بن زُريعٍ ، وإسماعيلُ بن جعفرٍ ، ومُحمَّدُ بن طلحة ، وعبدُ الأعلَى جعفرٍ ، ومُحمَّدُ بن طلحة ، وعبدُ الأعلَى ابن عبد الأعلَى ، وعبدُ الوهَّابِ بن عبد المَجيد الثَّقفِيُّ ... في آخرين » . وله طُرُقٌ عن أنسٍ وعن جَماعَةٍ من الصَّحابَة _ رضي الله عنهُم جميعًا ـ .

٣١٧ – سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ أنهارَ الجنَّة تَجرِي في غير أُخدُودٍ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ مرفوعًا .

أخرَجَه ابن مَردَوَيهِ في « تفسيره » _ كما في ابن كثير (٧/ ٢٧) _ ، وأبو نُعيمٍ في « الجِلية » (٢٠٥/٢) ، وفي « صِفة الجِنَّة » (٣١٦) من طريق مَهديِّ بن حَكيم ، ثنا يزيد بن هارُون ، أنبأنا الجُريرِيُّ ، عن مُعاوية بن قُرَّة ، عن أنسٍ مرفوعًا : « لعلَّكُم تَظُنُّون أنَّ أنهار الجنَّة أخدودٌ ؟! لا والله ! إنَّها لسائمةٌ على وجه الأرض ، حافَّتاها خيامُ اللُّولُو ، وطينُها المِسك الأذفرُ » ، قُلتُ : « يا رسُول الله ! وما الأذفرُ ؟ » ، قال : « الذي لا خَلطَ فيه » .

وعزاه السِّيُوطِيُّ في « الدُّرِّ المنثور » (١/ ٣٨) للضِّياء المقدسيِّ في « صِفة الجَنَّة » .

• قلتُ : وهذا إسنادٌ ضعيفٌ ؛ والجُريرِيُّ اسمه سعيد بن إياسٍ الجُريرِيُّ ، كان اختلط ، وسماعُ يزيد بن هارُون مِنه في الاختلاط .

وقد اضطرَب فيه: فرواه يعقوبُ بن عُبيدٍ ، وبِشر بن مُعاذٍ ، كلاهُما عن يزيد بن هارُون ، جذا الإسناد موقُوفًا .

أَخرَجَهُ ابن أبي الدُّنيا (٦٩) ، وأبو نُعيمٍ (٣١٦) ، كلاهما في « صفة الجَنَّة ».

ورَجَّح المُنذِرِيُّ في « التَّرغيب » (١٨/٤) وقفه ، وقال : « هو أشبه بالصَّواب » .

وطريق المرفُوع والموقُوف واحدٌ ، فلعلَّ قائلًا يقول : « لا يَصِحُّ المرفُوع ، ولا الموقُوف » .

فالجوابُ : إنَّ طريقةَ العُلماء في مِثل هذا أنْ يأخُذُوا بالأقلِّ ؛ لأنَّه المُوافِق للاحتياط. واللهُ أعلَمُ .

وللمَوقُوف شاهدٌ عن ابن عبَّاسِ عِنْ اللهِ ..

أَخرَجَه ابنُ أبي الدُّنيا في « صفة الجَنَّة » (١٦٢، ١٦٢) قال : حدَّثنا سُويدُ بنُ سعيدٍ ، ثنا عبدُ رَبِّه بنُ بارِقٍ الحَنَفِيُّ ، حدَّثَني خالي زُمَيلُ بنُ سِهاكٍ ، أنَّه سَمِعَ أباهُ يُحدِّثُ ، أنَّهُ لَقِيَ عبدَ الله بنَ عبَّاسٍ بالمدينة بعدما كُفَّ بَصَرُهُ ، فقال : « يا ابنَ عبَّاسِ ! ما أرضُ الجَنَّة ؟ » ، قال : « مَرمَرَةٌ بيضاءُ مِن فِضَّةٍ ، كَأَنَّهَا مرآةٌ » ، قلتُ : « ما نُورُها ؟ » ، قال : « ما رأيتَ السَّاعة التي يكُون فيها طلوعُ الشَّمس ؟ فذلك نورُها ، إلَّا أنَّها ليس فيها شمسٌ ولا زمهريرٌ » ، _ قال : _ قلتُ : « فيا أنهارُها ؟ أفي أخدودُ ؟ » ، قال : « لا ، لكنُّها تَجرِي في أرض الجَنَّة ، مُستَكِفَّةً ، لا تفيض هاهنا ولا هاهنا ، قال الله لها : كُونِي . فكانت » ، قلتُ : « فها حُلَل الجَنَّة ؟ » ، قال : « فيها شجرةٌ ، فيها ثمرٌ كأنَّه الرُّمَّان ، فإذا أراد وليُّ الله منها كسوةً ، انحدَرَت إليه من غُصنِها ، فانفَلَقَت له عن سَبعِين حُلَّة ، ألوانًا بعد ألوان ، ثُمَّ تَنطَبِق ، فترجِع كما كانت » .

وتابَعَهُ زيادُ بن يحيى ، قال : ثنا عبدُ ربِّه بنُ بارِقٍ بهذا الإسناد .

أَخرَجَهُ أَبُو نُعيمٍ في « صفة الجَنَّة » (٣١٧) قال : حدَّثَنا عبدُ الله بنُ محمَّد بن جعفرٍ ، ثنا مُحمَّدُ بنُ العبَّاس ، ثنا زيادُ بنُ يحيَى بهذا .

وابنُ بارقٍ لا بأس به . وقد تكلُّم فيه ابنُ مَعينٍ وأَبُو زُرعة .

وزُمَيلٌ هذا ترجَمَه ابنُ أبي حاتم (١/ ٢/ ٢٢٠)، ولم يَذكُر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وسماكُ بنُ حربِ كان تغيَّر في آخر حياتِهِ .

وحسَّن إسناده المُنذِرِيُّ في « التَّرغيب » (١٨/٤)! وفيه نَظَرٌ . والله أعلمُ .

ويُعَضِّد هذا الموقُوفَ بعض الشُّواهد المقطوعة ..

منها ما : أخرَجَهُ ابن أبي شَيبَة (١٢/ ٩٧) ، وهَنَّاد بن السَّرِيِّ في «الزُّهد» (١٤٩٠) ، والمُرْوَزِيُّ (١٤٩٠) ، وابنُ صاعدٍ (١٤٩٠) ، كلاهما في «الزَّوائد على الزُّهد» لابن المُبارَك ، وابنُ جَرِيرٍ في «تفسيره» كلاهما في «الزَّوائد على الزُّهد» لابن المُبارَك ، وابنُ جَرِيرٍ في «تفسيره» (٢٠٥، ٥١١) ، وابن قُتيبة في «غريب الحديث» (٢/ ٥٢٧) ، والبيهَقِيُّ في «البَعث» (٢٩٢) ، وأبو نُعيمٍ في «صفة الجنَّة » (٣١٥) من طُرُقٍ عن عمرو بن مُرَّة ، عن أبي عُبيدة ، عن مسرُوقٍ ، قال : «أنهار الجنَّة بَجِرِي في غير أُحدُودٍ ، وثَمَرُها كالقِلال ، كُلَّما أَخَذَ ثمرةً عادت مكانَها أُخرَى ، والعُنقودُ اثنا عشر ذراعًا » ، قال عَمْرُو بن مُرَّة : فقلتُ الْبِي عُبيدة : من حدَّثك ؟ . فغَضِب ، وقال : مسروقٌ !

وسَنَده صحيحٌ .

وأُخرَجَ أبو نُعيمٍ (٣١٨) من طريق إبراهيم بن مُحمَّد بن الحَسَن ، ثنا

عبد الجَبَّار بن العلاء ، ثنا شُفيان بن عُيينة، عن عَمْرو بن دِينَار ، قال :

سَمِعتُ عُبيد بن عُمير ، يقول : « أرضُ الجَنَّة مُستَوِيةٌ ، لا تُكْلَمُ ـ يعني : لا تُشتُّ ، ولا تُخَدُّ ـ أنهارُها » .

وسندُهُ جيِّدٌ ، وإبراهيم بن مُحَمَّدٍ ترجمه أبو نُعيمٍ في « أخبار أصبهان » (١/ ١٨٩) ، وأثنَى عليه .

واللهُ أعلمُ.

٣١٨- سألني سائلٌ ، فقال : سمعتُ بعض الخُطباء يقول أنَّ بعض أهل الجَنَّة يهارس مهنة الفِلاحةِ في الأرض ، فهل هذا صحيحٌ ؟

• قلتُ : لعلَّ هذا الخطيبَ يقصدُ ما :

أخرَجَهُ البُخارِيُّ فِي « الحرث والمُزارَعة » (٥/ ٢٧) ، و فِي « التَّوحيد » (٤٨٧ / ١٣) قال : حدَّثنا هُحمَّد بن سِنان ، حدَّثنا فُليحُ ، حدَّثنا هلالُ ، عن عطاء بن يسارٍ ، عن أبي هُريرَة ، أنَّ النَّبيَّ عَلَيْكُم كان يومًا يُحدِّث ، وعنده رجلٌ من أهل البادية : « أنَّ رجُلًا من أهل الجَنَّة ، استأذن ربَّه في الزَّرع ، فقال له : أولست فيها شئت ؟ قال : بلى ، ولكنِّي أُحِبُّ أن أزرع . فأسرع ، وبَذَر ، فتبادرَ الطَّرْفَ نباتُهُ واستواؤُهُ ، واستحصادُهُ ، وتكويرهُ أمثالَ الجِبال ، فيقول الله تعالى : دُونك يا ابن آدم ! فإنَّه لا يُشبِعُك شيءٌ ! » ، فقال الأعرابيُّ : « يا رسُول الله ! لا تَجِد هذا إلَّا قُرشيًّا أو أنصاريًّا ؛ فإنَّه م أصحابُ زرعٍ ، فأما نحنُ فلسنا بأصحاب زرعٍ » ، فضَحِك رسُول الله عَيْكُ .

وأخرجَه البُخاريُّ في « الحَرْث » (٧/٥) قال : حدَّثَني عبد الله بن مُحَمَّدٍ ..

وأحمد في « الْمُسنَد » (٢/ ١١ ٥- ٥١٢)، قالا : ثنا عبدُ الملك بن عَمْرٍ و أبو عامرٍ العَقَدِيُّ ، قال : ثنا فُليحُ بن سُليهان بهذا الإسناد سواء .

٣١٩ - سُئلتُ عن حديث: « لَا يَدخُل الْجَنَّة جسدٌ غُذِّي بالحرام ».

• قلتُ : هذا حديثٌ جيِّدٌ .

أَخرَجَهُ عَبدُ بن مُميدٍ في « المنتخَب » (٣) ، وأبو بكرٍ المَرْوَزِيُّ في « مُسنَد أبي بَكرٍ الصِّدِّيق » (٥١) ، وأبو يَعلَى (٨٤) عن أبي داوُد الطيالسي ..

والحاكم (٤/ ١٢٧)، والطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (١٢٧٥)، والبَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (٥٧٦٠) عن قُرَّة بن حبيبٍ ..

والمَرْوَزِيُّ (٥٠) ، وابن حِبَّان في « المجروحين » (١٥٥/٢) ، والمَرْوَزِيُّ (٥٠) ، وابن حِبَّان في « المجروحين » (١٥٥/٢) ، والبَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » وابنُ عَدِيٍّ في « الشُّعَب » (٥٧٥٩) ، عن أبي عُبيدة الحدَّادِ عبد الواحد بن واصلٍ ..

والبَزَّار (٤٣-البحر) عن أبي عبيدة إسهاعيلَ بنِ سِنانَ البَصريِّ ، كُلُّهم عن عبد الواحد بن زيدٍ البصريِّ ، عن أسلَمَ الكُوفيِّ ، عن مُرَّة الطَّيِّبِ ، عن زيد بن أرقَم ، عن أبي بكرِ الصِّدِّيق مرفُوعًا .

ووقع عند البَيهَقِيُّ سَببُ ذكر هذا الحديثِ ، فعنده ... عن زَيد بن أرقم ، قال : كنتُ عند أبي بكرٍ ، فأتاه غلامٌ له بطعامٍ ، فأهوَى إلى لقمةٍ فأكلَها ، ثم سأله مِن أين اكتسبه ؟ قال : «كنتُ قِسًّا للقومِ في الجاهليَّة ، فأوعَدُونِي ، فأطعَمُونِي هذا _ يعني : اليوم _ » ، فقال : « لا أراك إلَّا

أطعمتني ما حرَّم اللهُ ورسولُهُ » ، ثُمَّ أدخَلَ أصبعيه فتقيَّأ ، ثم قال : « سمعتُ رسُولَ الله عَيْسِةُ يقول : أيَّما لحم نبَتَ مِن حرام فالنَّارُ أولَى به » .

• قلتُ : ورَبْطُ سببِ الحديثِ به مُنْكُرٌ عندي مِنَ هذا الوَجه ، أمَّا الذي ثَبَتَ هو فِعلُ أبي بكرٍ مُنْ ذلك مِن وجهٍ آخَر ..

أخرجهُ البُخاريُّ في « مَنَاقب الأنصار » (٧/ ١٤٩) مِن حديثِ يحيَى ابن سعيدٍ ، عن عبد الرَّحَمن بن القاسِم ، عن القاسِم بن مُحُمَّدٍ ، عن عائِشةَ وَقَطَّ ، قالت : كان لأبِي بكرٍ غلامٌ يُخرِج له الخراجَ ، وكان أبو بكرٍ يأكُلُ مِن خَراجِه ، فجاء يومًا بشيءٍ ، فأكل مِنه أبو بكرٍ ، فقال له الغُلامُ : « تَدرِي ما هذا ؟ » ، فقال أبو بكرٍ : « وما هو ؟ » ، قال : « كُنتُ تكهَّنتُ لإنسانٍ في الجاهليَّة ، ومَا أُحسِن الكَهانَة ، إلَّا أنِّي خدعتُهُ ، فلَقينِي فأعطاني بذلك ، فهذا الذي أكلتَ منه » ، فأدخل أبُو بكرٍ يده ، فقاء كلَّ شيءٍ في بطنِه (°) .

⁽۱) قال الحافظُ في « الفَتح » : « ووقعَ لأبِي بكرٍ مع النَّعَيان بن عمرو - أحد الأحرار من الصَّحابة - قصَّةٌ ذكرهَا عبد الرَّزَاق بإسناد صحيح ، أنَّهُم نَزَلوا بهاء ، فَجَعَل النُّعَيهان يقولُ لهم : « يكُونُ كذا » فيأتُونَهُ بطعام ، فيُرسلُهُ إلى أصحابِه ، فبلَغَ أبا بكرٍ فقال : « أراني آكُلُ لهم : « يكُونُ كذا » فيأتُونَهُ بطعام ، فيُرسلُهُ إلى أصحابِه ، فبلَغَ أبا بكرٍ فقال : « أراني آكُلُ كَهَنَةَ النَّعَيهان مُنذ اليَوم » ، ثم أدخلَ يده في حلقه فاستقاء . وفي «الورع » لأحمد عن إسهاعيلَ ، عن أيُّوب ، عن ابن سِيرين : « لم أعلم أحدًا استقاء مِن طعام غير أبي بكرٍ ، فإنَّهُ أي بطعام ، فأكله ، ثم قيل له : « جاء به ابن النُّعيهان » ، قال : « أطعمتُمُونِي كَهانَةَ ابن النُّعيهان ! » ثم استقاء » ، ورجالُه ثقاتٌ ، لكنّه مُرسَلٌ . ولأبي بكرٍ قصَّةٌ أخرَى في نحو هذا ، أخرَجَها يعقوبُ بن شيبةَ في « مُسنَده » ، مِن طريق نُبيح العَنزِيِّ ، عن أبي سعيدٍ ، قال : كنّا نَنزِلُ رِفَاقًا ، فَنزلتُ في رُفقةٍ فيها أبو بكرٍ على أهل أبياتٍ ، فيهنَّ امرأةٌ حُبلَى ، ومَعَنا رجُلٌ ، فقال لها : « أُبشِّرُكِ أَن تَلِدي ذَكَرًا » ، قالت : « نَعَم » ، فَسَجَع لها أسجاعًا ، رجُلٌ ، فقال لها : « أُبشِّرُكِ أَن تَلِدي ذَكَرًا » ، قالت : « نَعَم » ، فَسَجَع لها أسجاعًا ،

وقد اختُلِف على عبد الواحد بن زيدٍ في إسناده ..

فرواه أبو عبيدة الحدَّادُ أيضًا ، عن عبد الواحد بن زيدٍ ، عن فَرقدٍ السَّبَخِيِّ ، عن مُرَّة الطَّيِّبِ ، عن زيد بن أرقم ، عن أبي بكرٍ الصِّدِّيق مرفُوعًا مثله .

فصار شيخ عبدِ الواحد « فرقدٌ » ، لا « أُسلَمَ » .

أَخرَجَهُ أَبُو يعلى (٨٣) ، وعنه ابنُ عَدِيٍّ فِي « الكامل » (٥/ ١٩٣٦) قال : حدَّثنا يحيى بن مَعِينِ ، ثنا أبو عبيدة الحدَّادُ بهذا .

قال الطَّبَرانيُّ : « لا يُروَى هذا الحديثُ عن أبي بكرٍ إلَّا بهذا الإسناد ، تفرَّد به عبد الواحد بن زيدٍ » .

• قلتُ : وهو ضعيفٌ جدًّا ، قال ابن مَعِينٍ : « ليس بشيءٍ » ، وقال البُخاريُّ : « تركوه » ، وقال النَّسَائِيُّ : « ليس بثقةٍ » ، وقال السَّعدِيُّ : « سيَّءُ المذهب ، ليس من معادن الصِّدق » ، وكان عبدُ الواحد صاحبَ مواعظ ، ولكنَّه غَفَل عن ضبط الحديث ، فاستحقَّ التَّرك ، وقد اضطربَ في إسناده ، كها قدَّمتُ .

وأسلمُ الكوفيُّ مجهولٌ .

وفرقدُ السَّبَخِيُّ ضعيفٌ .

ولا يصحُّ الحديث من هذا الوجه بحالٍ . والله أعلَمُ .

وله شاهِدٌ مِن حديثِ جابر بن عبد الله والله على النَّبيُّ عَلَيْكُم قال لكعب

فأعطتهُ شيئًا ، فذَبَحَها وجَلَسنا نأكُلُ ، فلمَّا عَلِم أبو بكرٍ بالقصَّة قامَ فتقيَّأ كلَّ شيءٍ أكَلَهُ » انتهَى .

ابن عُجرَة : « أَعَاذَكَ اللهُ مِن إمارة السُّفَهَاء » ، قال : « وما إمارة السُّفَهَاء ؟ » ، قال : « أُمَرَاءُ يكُونُون بعدِي ، لا يَقتَدُون بِهديي ، ولا يَستَنُّون بسُنَتي ، فَمَن صدَّقَهُم بِكَذِيهِم وأعانَهُم على ظُلمِهِم ، فأولئك ليستُوا مِنِّي ، ولستُ مِنهُم ، ولا يَردُوا عَليَّ حَوضي . ومَن لم يُصدِّقهُم بكَذِيهِم ، ولم يُعِنهُم على ظُلمِهِم ، فأُولئك مِنِّي ، وأنا مِنهُم ، وسَيَردُوا عليَّ بكَذِيهِم ، ولم يُعِنهُم على ظُلمِهِم ، فأُولئك مِنِّي ، وأنا مِنهُم ، وسَيَردُوا عليَّ حَوضي . يا كعبَ بن عُجرة ! الصَّومُ جُنَّةٌ ، والصَّدَقةُ تُطفِئُ الخَطيئة ، والصَّدة قُربانٌ _ أو قال : بُرهانٌ _ . يا كعبَ بن عُجرة ! إنَّه لا يَدخُلُ والصَّدَة خُمْ نَبَتَ مِن سُحتٍ ، النَّارُ أولَى به . يا كعبَ بن عُجرة ! النَّاسُ غادِيان ، فمُبتاعٌ نفسَه فمُعتِقُها ، وبائعٌ نفسَه فمُوبِقُها » .

أُخرَجَه أُحمدُ (٣٢١/٣) ، ومِن طريقِه البَيهَقِيُّ في « الدَّلائل » (٦/ ٥٢٢) ، والجاحِمُ في « الفِتَن » (٤/ ٤٢٦- ٥٢٢) ، والجاحِمُ في « الفِتَن » (٤/ ٤٢٠ المُستدرَك) ، والبَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (٩٣٩٩) ، وفي « الدَّلائِل » المُستدرَك) ، وفي « الآداب » (٤٠٤) عن إسحاق بن إبراهيم الدَّبرِيِّ ، قال : ثنا عبد الرَّزَاق _ وهذا في « مُصنَّفِه » (٢٠٧١٩) _ ، قال : أُخبَرَنا مَعمَرُ ، عن عبد الله بن عُثان بن خُثيمٍ ، عن عبد الرَّحمَن بن سابطٍ ، عن جابر بن عبد الله فذكرَه بِتهامِه .

قال الحاكِمُ: «صحيحُ الإسناد».

• قلتُ : إسنادُهُ جَيِّدٌ ، وابنُ خُثيمِ صدوقٌ .

ولكن قال ابن مَعِينٍ: « عبد الرَّحَمَن بن سابطٍ لَم يَسمع مِن جابِرٍ » . وخالَفَهُ أبو حاتِمِ الرَّازِيُّ ـ كما في « الجرح والتَّعديل » (٢/ ٢/ ٢٤)

لولدِهِ _ ، قال : « عبدُ الرَّحمن بن سابطٍ ، عن جابر بن عبد الله : مُتَّصِلُ » ، وقد وَقَعَ تصريحُه مِن جابرِ بالسَّمَاع عند : أبي يَعلَى ، والبَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » ، والخطيب في « تلخيص المُتشابِه » ، والبَغوِيُّ في « شَرح السُّنَة » .

وأَخرَجَه الدَّارِمِيُّ (٢/ ٢٢٥-٢٢٦) ، والطَّحاوِيُّ في « المُشكِل » (١٣٤٥) ، وابن حِبَّان (١٧٢٣) عن حَمَّاد بن سَلَمَة ..

وابن زنجَوَيه في « الأموال » (١٣١٦) ، والأصبَهَانِيُّ في « التَّرغيب » (٢٠٧٩) عن داوُد بن عبد الرَّحن ..

والبَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (٥٧٦١) ، والخَطيب في « تلخِيص المُتشابه » (٢/ ٨٢٥) عن عليِّ بن عاصمِ ..

والبزَّارُ (١٦٠٩-كشف) ، والحاكم في « معرِفَة الصَّحابَة » (٣/ ١٤٥- ٤٨٩) عن وُهَيبِ بن خالِدٍ ..

وأَبُو يَعلَى (١٩٩٩) عن يحيى بن سُلَيمٍ ..

وأَبُو نُعَيم في « الحِلية » (٨/ ٢٤٧) عن زائدة بن قُدامَة ..

والبَغَوِيُّ فِي « شرح السُّنَّة » (٨/٨-٩) عن زهير بن مُعاوِية ، كلَّهُم عن أبي خُثيم بهذا الإسناد ، مُطوَّلًا ونُحْتَصَرًا .

وهو بِتهامِهُ عند البَيهَقِيِّ (٥٧٦١)، والبزَّار، والأصبَهَانيِّ، والبَغَوِيِّ، وأبي نُعَيمٍ، وأبن حِبَّان (١٧٢٣). وببعضِه عند الباقين.

ومحلُّ الشَّاهِد منه عند الدَّارِمِيِّ.

وقد وَرَدَ هذا الحديثُ مِن حديثِ كعب بن عُجرةً نفسِه ، وصحَّحه

التِّرمِذِيُّ (٢٢٥٩) ، وابن حِبَّان (٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٥) ، والحاكم (٢/ ٢٨٥–٧٩) ، والحاكم (١/ ٧٨–٧٩) ، وأخرجه آخَرُون معهم مِن أوَّله حتى قوله : « وَسَيردوا علىَّ الحوض » .

أَخرَجَه الطَّبرانِيُّ فِي « الأوسَط » (٦٦٧٥) قال : حدَّثنا مُحُمَّد بن الحسن بن قُتيبَة ، ثنا إبراهيمُ بن خَلَف الرَّمليُّ ، ثنا أيُّوب بن سُويدٍ ، عن سُفيان الثَّوريِّ ، عن عبد المَلِك بن عُمَيرٍ ، عن رِبعِيِّ بن حِراشٍ ، عن حُدَيفة مرفوعًا : « لا يَدخُل الجَنَّة لحمٌ نبت مِن سُحتٍ » .

قال الطّبَرانِيُّ : « لا يَروِي هذا الحديثَ عن سُفيانَ إلّا أَيُّوب بن سُويدٍ . تفرَّد به : إبراهيمُ بن خَلَفٍ » .

• قلتُ: وإبراهيمُ هذا قال الهَيْمَوِيُّ في « المَجمَع » (١٠/ ٢٩٣): « لم أعرفه » ، ولم أجِد له تَرجَمةً ، وراجَعتُ ترجَمة أيُّوب بن سُويدٍ فرأيتُ في الرُّواة عنه ثلاثةً مَّن يُسمَّون إبراهيم ، فنَظَرتُ في تَراجِمِهم ، فرأيتُ في ترجَمة الثَّاني مِنهم ، وهو إبراهيم بن مُحمَّد بن يُوسُف الفِريابِيُّ - وليس ابنًا لصاحِبِ الثَّورِيِّ - ، فرأيتُهُ يَروِي عن أيُّوب بن سُويدٍ ، وعنه : مُحمَّد بن الحَسَن بن قُتيبَة ، فوقع في قلبي أن يكون هو ، ووقع تحريفٌ في اسم أبيه ، ولستُ أجزِمُ بذلك . فإن يَكُنهُ فقد قال أبو حاتِم : « صَدُوقٌ » ، وَجَرَحه الأزدِيُّ ، ورَدَّه الذَّهَبِيُّ .

و آفَةُ هذا الإسناد أيُّوبُ بن سُوَيد؛ اتَّهَمَه ابن مَعِينٍ بِسَرِقة الأحاديث، وقال النَّسَائِيُّ: «ليس بِثِقَةٍ»، وضعَّفَهُ أكثرُ النُّقَّاد.

أَمَّا الْهَيَثَمِيُّ فقال (١٠/ ٢٩٣): « وهُو مِن روايَة أَيُّوب بن سُوَيدٍ ، عن التَّورِيِّ ، وهي مُستَقيمَةٌ »!!

كذا قال! ولا أدري وَجه استِقامَتِها؟ بل هذا مُنكَرٌ عن الثَّورِيِّ؛ ومِن علامَة المُنكَرُ عن الثَّورِيِّ؛ ومِن علامَة المُنكَر أن يَنفَر د ضعيفٌ عن شيخٍ ثِقةٍ له أصحابٌ مُتوافِرُون، مثل الثَّوريِّ. وقد صرَّح الطَّبَرانِيُّ بتفرُّدِه.

وهذا مِثالٌ مِن أمثلةٍ كثيرةٍ تدُلُّ على تساهُل الهَيَثَمِيِّ عَلَيْ .

ثُمَّ علمتُ مُستندَ الهَيثمِيِّ في ذلك.

قال ابن حِبَّان في ترجَمة أَيُّوب بن سُوَيدٍ: «كان رديءَ الحِفظِ، يُخطِئُ. يُخطِئُ . يُخطِئُ . يُخطِئُ من روايةِ ابنِهِ مُحمَّد بن أَيُّوب عنه ؛ لأنَّ أخبارَه إذا سُبِرَت مِن غير رواية ابنِهِ عنه وُجِد أكثرُ ها مُستَقِيمةً ».

فنظر الهيشمِيُّ في الإسناد، فإذا هو ليس مِن رِوايَة مُحمَّد بن أَيُّوب، عن أبيه، فظنَّ أنَّها مُستَقيمةٌ!! وكلامُ ابنِ حِبَّان لا يدُلُّ على أنَّه إذا رَوى عن أيُّوب بن سُويدٍ غيرُ ولده مُحمَّدٍ أنَّ الرِّوايَة مُستَقيمةٌ، بل قال: « وُجِد أكثرُها مُستقيمةً »، وقد أورَدَ ابن عَدِيٍّ في ترجَمة أيُّوب هذا جُملةً مِن أكثرُها مُستقيمةً »، وقد أورَدَ ابن عَدِيٍّ في ترجَمة أيُّوب هذا جُملةً مِن مناكِيرِه مِن غير رِوايَة وَلَدِه عنه، وخَتَمَ تَرجَمَتَه بقولِه : « له حديثُ صالحٌ ، عن شُيُوخ معروفين ... وذكر منهم : الثَّوريَّ . ثُمَّ قال : ويَقَعُ في حديثِه ما يُوافِقُه الثِّقاتُ عليه، ويَقَعُ فيه ما لا يُوافِقُونَه عليه، ويَقَعُ فيه ما لا يُوافِقُونَه عليه، ويُكتَب حديثُهُ في جُملة الضَّعَفاء » انتهى .

يعني: للاعتبار.

وله شاهدٌ مِن حديث عُقبة بن عامرِ الجُهنِيِّ مَا عَلَيْ مَا عَلَيْ مَا عَلَيْ مَا عَلَيْ مَا عَلَيْ مَا عَلَيْ

أَخرَجَهُ البَيهَقيُّ في « الشَّعَب » (٥٧٥٧) مِن طريق أبي حاتم الرَّاذِيِّ ، ثنا عبد الله بن جعفو ، ثنا عُبيد الله بن عمو و ، عن مُحمَّد بن إسحاق ، عن يزيدَ بن أبي حبيب ، عن عبد الرَّحمن بن شُمَاسَة ، عن عُقبَة بنِ عامِرٍ يزيدَ بنِ أبي حبيب ، عن عبد الرَّحمن بن شُمَاسَة ، عن عُقبَة بنِ عامِرٍ مرفوعًا: « لا يَدخُلُ الجنَّة لحمُّ ودمٌ نَبتَ مِن نجسٍ » .

كذلك وَقَعَ فِي مطبُوعة « الشُّعَب » . وراجَعتُ مطبوعة الهند (١٠/ ٢٣٠) ، فرأيتُهُ كذلك ، وأظُنُّ صوابَه : « شُحت » . والله أعلم . وهذا سَنَدٌ رجالُهُ ثقاتٌ ، ليس فيه عِلَّةٌ إلَّا عنعنةُ ابن إسحاق . والله أعلم .

وله شاهد مِن حديثِ ابن عبَّاسٍ مُعلَّك ..

« ابن كثيرٍ » (١/ ٢٩٢ - طبع الشَّعب) _ .

أخرَجَهُ الطّبرانيُّ في « الأوسط » (٦٤٩٥) قال : حدَّثنا مُحمَّد بن عيسى ابن شيبة ، قال : حدَّثنا أبو عبد الله البن شيبة ، قال : حدَّثنا أبو عبد الله الجُوْزُ جانِيُّ رفيقُ إبراهيم بنِ أدهَم ، قال : حدَّثنا ابن جُريج ، عن عطاء ، عن ابن عبّاس ، قال : تُليّت هذه الآيَةُ عند رسول الله عَيُّكُ : ﴿ يَتأَيّهُا النّاسُكُلُوا مِمّا فِي اللّهَ عَلَيْ : ﴿ يَتأَيّهُا النّاسُكُلُوا مِمّا فِي اللّهَ عَلَيْ اللهِ اللهِ عَلَيْ : ﴿ يَتأَيّهُا النّاسُكُلُوا مِمّا فِي اللّهَ عَلَيْ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

وَعَزَاهِ الْمُنذِرِيُّ فِي « التَّرغيب » (٢/ ٥٤٨) لـ « الصَّغير » ، وَتَبِعَهُ الْمَيثَمِيُّ فِي « الْمَجمَع » (١٠/ ٢٩١) ، وهو وَهَمٌّ . وتخلَّص الدِّمياطِيُّ مِن هذا ، وعَزاه في « المَتجَر الرَّابِح » (١٤٩٠) للطَّبَرانِيِّ ، هكذا دون تعيين الكتاب .

قال الطَّبَرانِيُّ: « لا يُروَى هذا الحديثُ عن ابن جُريجٍ إلَّا بهذا الإسناد. تفرَّد به: الاحتِياطِيُّ ».

• قلتُ: وهذا حديثُ مُنكرٌ جِدًّا؛ والحَسَنُ بن عليِّ الاحتِياطيُّ ـ هكذا وَقَع نَسَبُهُ فِي هذه الرِّواية ، وصوابُ اسمِه : الحَسَن بن عبد الرَّحمن بن عبد الرَّحمن الفَزَارِيُّ المعروف بالاحتياطِيِّ ـ ، قال ابن عَديٍّ فِي « الكامل » (٢/ ٢٤٧) : « نَسَبَهُ لِي مُحمَّدُ بن العبَّاس الدِّمَشقِيُّ . يَسِرِقُ الحديثَ . مُنكرٌ عن الثقات » ، وساق له أحاديث مناكِيرَ عن شُيُوخ ثقاتٍ ، ثُمَّ خَتَمَ تَرجَمَتَه بقولِه : « ولا يُشبِهُ حديثُهُ حديثُ أهلَ الصِّدق » .

وكذلك ترجَمه الخطيب في «تاريخه» (٧/ ٣٣٧)، والسَّمعانيُّ في «الأنساب» (١/ ١٤٠)، وأورَدَ له الخطيب حديثًا باطلًا، وقال: «رَوَى عنهُ غيرُ واحدٍ، فسرَّاه الحُسَين»، ثُمَّ أعاد الخطيب ذِكرَه (٨/ ٥٧)، ونَقَل عن أبي بكرٍ المَروَزِيِّ أَنَّه سأل الإمامَ أحمدَ عن الاحتياطِيِّ: «أتَعرِفُهُ؟»، قال: «يُقال له: حُسَينٌ. أعرِفُه بالتَّخليط، وذَكرَ أَنَّه دَخل مع إنسانٍ في أمر السُّلطان».

وجَرَى الذَّهَبِيُّ على هذا التَّفريقِ في « ميزانه » ، وتَبِعه الحافظُ في « لسانه » ،

ونَقَل الأوَّلُ منهما في ترجَمَة « الحَسَن » أَنَّ الأَزدِيَّ قال : « لو قُلتُ : كان كَذَّابًا ، لَجَازَ » ، قال الذَّهبِيُّ : « هو مُقرِئُ له مَنَاكيرُ » ، ثُمَّ أعاده الذَّهبِيُّ فيمن اسمه حُسَين ، وقال : « لعلَّه الاحتياطِيَّ ؛ فإنَّه غيرُ مُعتَمَدٍ . قال ابن المَدِينِيِّ : تَرَكُوا حديثَه » ، ولعلَّ الذي عَناه ابنُ المَدِينِيِّ آخَرَ غير الاحتياطِيِّ ، ولم أَرَ أَحَدًا نقل كلام ابن المَدِينِيِّ فيه . والله أعلم .

وبالجُملَة ، فهذا الاحتياطيُّ ساقطٌ . وخَفِيَ أَمرُهُ على ابن حِبَّان ، فَذَكَره فِي « الثِّقات » (٨/ ١٧٩ – ١٨٠)!!

وأبو عبد الله الجُوزْجانِيُّ شيخُ الاحتياطيِّ لم أعرِفه ، وله ذِكرٌ في «تاريخ دمشق » (٦/ ٣٠٢) في قصَّة وفاة إبراهيم بن أدهم ، وذكرها المِزِّيُّ في «التَّهذيب» في ترجمة إبراهيم .

أَمَّا شَيخُ الطَّبَرانِيِّ فَهُو مِن رجال « التَّهذيب » . رَوَى عنه النَّسائِيُّ في « حديث مالكِ » ، ولا أعلَم مِن حالِه شيئًا . والله أعلَم .

ووجدتُ لبعضِه طريقًا آخَر عن سعد بن أبي وقَّاصِ ..

أَخرَجَه ابن عساكر في « تاريخِه » (٢٢/ ٢٣١-٢٣١) مِن طريق مُحمَّد ابن إدريسَ ، ثنا مُحمَّد بن عائد الدِّمَشقِيُّ ، حدَّثَني الهَيثَم بن حُمَيدٍ ، ثنا مُطْعِمُّ - يعني : ابن المِقدام الصَّنعانيَّ - ، أنَّ سعد بن أبي وقَاصٍ قال : « يا مُطْعِمُّ - يعني : ابن المِقدام الصَّنعانيَّ - ، أنَّ سعد بن أبي وقَاصٍ قال : « يا رسُول الله ! ادعُ الله لا رسُول الله ! ادعُ الله يستَجيبُ دُعاء عبدٍ حتَّى تَطِيبَ طُعمَتُهُ » ، قال : « يا رسُول الله ! ادعُ الله أن يُطبِبُ طُعمَتُهُ » ، قال : « يا رسُول الله ! ادعُ الله أن يُطبِبُ طُعمَتُه » ، قال : « اللهُمَّ ! أطب أن يُطبِبُ طُعمَة سعدٍ » ، فإن كان سعدٌ لَيرَى السُّنبُلَة مِن القمحِ في حَشيش دوابّه طُعمَة سعدٍ » ، فإن كان سعدٌ لَيرَى السُّنبُلَة مِن القمحِ في حَشيش دوابّه

حين أتي به عليه ، فيقُول لهم: «رُدُّوها مِن حيثُ حصدتموها». وهذا سندُّ رجالُهُ ثقاتٌ ، لكنَّه مُنقطِعٌ ؛ والمُطعِمُ بن المِقدام لم يُدرك أحدًا من الصَّحابة.

و مُحُمَّدُ بن إدريس هو أبو حاتم الرَّازيُّ ، الإمامُ مُنقَطِع القَرين . و مُحُمَّد بن عائذِ ثقةٌ ، استَغربتُ حُكم الحافظ عليه في « التَّقريب » ، فقال : « صَدُوقٌ » ، وليسَ فيه ثَمَّةَ مَغمَزٍ سوى قول أبي داوُد : « وَلِيَ خَراجًا » ، وهذا ليس بجَرح كما لا يَخفَى .

والهَيْثَمُ بنُ مُحيدٍ وثَّقه النَّقَّاد ، ولم يُضَعِّفه إلا أبو مُسهِر ، ولم يُبدِ حُجَّة في تَضعيفه سوى أن قال: «كان صاحبَ كُتُبٍ ، ولم يكُن مِن الأثبات ولا مِن أهل الحِفظ ، وقد كنتُ أمسكتُ عن الحديثِ عنه ؛ استضعفته أ » ، فكأنَّه استضعفته لأنَّه لم يكُن يحفظ ، وهذا لا شيء فيه إذا كان يُحدِّثُ مِن كتابِهِ ، فلو قال: «كان يُحدِّثُ مِن حِفظه ، ولم يكُن جيِّدَ الحِفظ » لكَان مُحِقًا في تضعيفِه . وقد وثَّقَهُ دُحَيمٌ ، وهو أَحَدُ أئمَّة الشَّامِيِّين ، وأثنى عليه أبُو زُرعة الدِّمَشقِيُّ . والله أعلم .

والمُحفُوظ في هذا الحديث ما:

أَخرَجَه مُسلَمٌ (١٠١٥)، والبَيهَقِيُّ (٣/ ٣٤٦) عن حمَّاد أسامة .. والتِّرمِذِيُّ (٢٩٨٩)، والدَّارِمِيُّ (٢/ ٢١٠ – ٢١١)، والبُخَارِيُّ في «رفع اليَدَين » (٩٤)، والبَيهَقِيُّ (٣/ ٢٤٣عن الفَضل بن دُكَين .. وأحمدُ (٢/ ٣٢٨) قال : حدَّثنا أبُو النَّضر _ هو : هاشم بن القاسم _ .. والبزَّار (ج٢/ ٣٥٥) عن أبي أحمد الزُّبَيريِّ ، قالُوا : ثَنا فُضيلُ بن والبزَّار (ج٢/ ق٧٥٢/ ٢) عن أبي أحمد الزُّبَيريِّ ، قالُوا : ثَنا فُضيلُ بن

مرزوقٍ ، عن عَدِيِّ بن ثابتٍ ، عن أبي حازم ، عن أبي هُريرة وَ عَنِي ، قال : قال رسُول الله عَلَيْهُ : « أَيُّهَا النَّاسُ ! إِنَّ الله طيِّبُ لا يَقبَل إلَّا طَيِّبًا ، وإنَّ الله أَمَر المُؤمِنين بها أَمَر به المُرسَلين ، فقال : ﴿ يَتَأَيُّهَا الرَّسُلُ كُلُوا مِنَ الله أَمَر المُؤمِنين بها أَمَر به المُرسَلين ، فقال : ﴿ يَتَأَيُّهَا الرَّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِبَتِ وَاعْمَلُوا صَلِحًا إِنِي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ [المؤمنون: ١٥] ، وقال : ﴿ يَتَأَيُّهَا الطَّيْبَتِ وَاعْمَلُوا صَلِحًا إِنِي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ [المؤمنون: ١٥] - ثمَّ ذَكَر الرَّجُلَ النَّينَ عَامَنُوا صَلُوا مِن طَيِبَتِ مَا رَزَقَنَكُمْ ﴾ [المقرة: ١٧٢] - ثمَّ ذَكَر الرَّجُلَ يُطيل السَّفَرَ ، أشعَث أغبَرَ ، ثُمَّ يمدُّ يده إلى السَّماء : يا ربِّ ! يا ربِّ ! يا ربِ ! وَمَطعمُهُ حرامٌ ، ومَشرَبُهُ حرامٌ ، ومَلبَسُهُ حرامٌ ، وغُذِّي بالحَرام ، فأنَّى يُستَجابُ لذلك ؟! - » .

قال البزَّارُ: « لا نَعلَم رواه عن عَدِيِّ بن ثابتٍ إلَّا فُضَيلُ بنُ مرزوقٍ » . ولحديث التَّرجمة شاهدٌ خامسٌ عن عبد الرَّحمن سمرة رطي ..

أَخرَجَه الحاكمُ في « الأطعمة » (٤/ ١٢٧ - ١٢٧) قال : أَخبَرَنا أَبُو جعفْرٍ مُحمَّد بن سَمُرة ثنا سعيدُ بنُ بَشيرٍ ، عن قتادة ، عن الحسَن ، عن عبد الرَّحمٰن بن سَمُرة تنا سعيدُ بنُ بَشيرٍ ، عن قتادة ، عن الحسَن ، عن عبد الرَّحمٰن بن سَمُرة تنا سعيدُ بنُ بَشيرٍ ، عن قتادة ، « أعاذكَ اللهُ مِن أُمَراء يُكُونُون بعدي » ، قال : « مَن دَخل عَليهم فصدَّقَهُم قال : « مَن دَخل عَليهم فصدَّقَهُم وأعانَهُم في جَورِهِم ، فليس مِنِّي ، ولا يَرِدُ عليَّ الحَوضَ . اعلم يا عبدَ الرَّحمٰن ! إنَّ الله عبدَ الرَّحمٰن ! أَنَّ الطَّيْ عليَّ أَن يُدخِل الجَنَّةُ لحمًا نَبَتَ مِن سُحتٍ ؛ فالنَّار أولَى به » .

ورواه زيدُ بن يحيى بن عُبيدٍ الدِّمَشقِيُّ ، قال : ثنا سعيدُ بن بَشيرٍ بهذا الإِسناد ، بلفظ : « يا عبدَ الرَّحمن ! أعاذكَ اللهُ ... الخ » .

أَخرَجَه الخطيبُ في « تاريخه » (١١/ ١١٠) مِن طريق عليِّ بن نوح بن مَعبَدٍ البَغدادِيِّ ، ثنا زيدُ بن يَحيَى بهذا .

قال الحاكِم: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد»!

كذا قال! وسعيد بن بشير مُنكَرُ الحديثِ في قَتادَةً.

والحَسَن البَصريُّ مُدلِّسٌ ، وتوقَّف بعض الحُفَّاظ في سهاعِهِ مِن عبدِ الرَّحن بن سَمُرة ، وعِندِي أنَّه سمع . والله أعلم .

وشاهد سادس من حديث ابن عبَّاس والله الله عبَّاس والله الله

أَخرَجَهُ ابنُ حِبَّانَ فِي « المَجروحين » (٢ / ٢٤٣) ، ومن طريقه ابنُ الجَوزِيِّ فِي « المَوضُوعات » (٢٢٢) قال : أنبأنا الحُسين بن عبد الله القطَّانُ بالرَّقَة ، ثنا الوليد بن عُتبة ، ثنا مُحمَّد بن حِمْيَرٍ ، ثنا إسهاعيلُ بنُ عيَّاشٍ ، عن حَكرمة ، عن ابنِ عبَّاسٍ مرفوعًا : « مَن أكل درهمًا من ربًا فهو مثل ستَّةٍ وثلاثين زنيةً ، ومَن نَبَت لحمُهُ من السُّحتِ فالنَّار أولَى به » . وسندُهُ ساقطُ ؛ لحال حنشٍ هذا . وقد فصَّلتُ حالَهُ في هذا الكتاب برقم (٣٦٤) . والحمدُ لله تعالى . وخُلاصة الكلم ..

أَنَّه لم يصحَّ مِن هذه الأحاديث إلَّا حديثُ جابرٍ . والله أعلمُ .

• ٣٢٠ سُئلُ عن حديث: « إِنَّ الله تعالى يقولُ: أنا اللهُ ، لا إله إلا أنا ، مالِكُ الْمُلوك ، ومَلِك الْمُلوك ، قلوبُ الْمُلوك في يَدِي ، وإنَّ العباد إذا أطاعُونِي ، حوَّلتُ قلوب مُلُوكِهم عليهم بالرَّأفة والرَّحمة ، وإنَّ العباد إذا عَصَونِي ، حوَّلتُ قلوبهم عليهم عليهم بالسَّخْطَة والنِّقمة ، فسامُوهُم سوء العذاب ، فلا تشغَلُوا أَنفُسَكم بالدُّعاء على المُلوك ، ولكن اشتَغِلوا بالذِّكر والتَّضُرِّع إليَّ ، أَكْفِكُم مُلُوكَكُم » .

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ .

أَخرَجَهُ ابن حِبَّان في « المجروحين » (٣/ ٧٦) عن أحمد بن عبد المُؤمِن المُرْوَزِيِّ ..

والطَّبَرانِيُّ في « الأوسط » (٨٩٦٢) ، وعنه أبو نُعيمٍ في « الجِلية » (٢/ ٣٨٨) قال : حدَّثنا مِقدام بن داوُد ، قالا : ثنا عليُّ بن مَعْبدِ الرَّقِيُّ ، ثنا وَهْبُ بنُ راشدٍ ، ثنا مالكُ بنُ دينارٍ ، عن خِلاسِ بن عَمْرٍ و ، عن أبي الدَّرداء ، عن رسُول الله عَيْسَةً ، قال : ... فذكرَه .

قال الطَّبَرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديث عن مالك بن دينارٍ إلَّا وهب بن اشدٍ » .

وقال أبو نُعيمٍ: « غريبٌ من حديث مالكٍ مرفُوعًا ، تفرَّد به عليُّ بن

مَعْبِدٍ ، عن وهب بن راشدٍ ».

• قلتُ : وسَنَده ضعيفٌ جدًّا ؛ وآفته وهبُ بن راشدٍ .

قال ابن حِبَّان: «شيخٌ يَروِي عن مالك بن دينارِ العجائب، لا تحلُّ الرِّواية عنه، ولا الاحتجاجُ به»، وذكرَهُ الدَّارَقُطنِيُّ في « العِلل » الرِّواية عنه، ولا الاحتجاجُ به »، وذكرَهُ الدَّارَقُطنِيُّ في « العِلل » (٢٠٦/٦)، وقال: «يرويه وهب بن راشدٍ، وهو ضعيفُ جدًّا، متروكُ ، ولا يصحُّ هذا الحديث مرفُوعًا، ورواه جعفر بن سُليان، عن متروكُ ، ولا يصحُّ هذا الحديث مرفُوعًا، ورواه جعفر بن سُليان، عن مالك بن دينارٍ، أنَّه قرأ في بعض الكُتُب هذا الكلام، وهو أشبه بالصَّواب » انتهى.

٣٢١ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّهَا العلم بالتَّعلُّم، وإنها الجِلم بالتَّعلُّم، وإنها الجِلم بالتَّحلُّم، من يتحرَّ الخيرَ يُعطَه، ومن يتوقّ الشَّرَّ يُوقَه، ثلاثُ من كُنّ فيه لم يَسكُن الدّرجات العُلا، ولا أقول لكم الجَنّة: من تكهّن، أو استَقْسَم، أو رَدَّه من سفرٍ تطيّرُ ".

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

وقد وَرَد من حديث أبي هُريرَة ، وأبي الدَّرداء ، ومُعاوية بن أبي سُفيان رَحِيُهُ . * أُوَّلًا: حديث أبي هُريرَة رَحِيُهُ .

أخرَجَهُ الخطيب في « تاريخه » (٩/ ١٢٧) من طريق سعد بن زُنبُور ، حدَّ أنا إسهاعيل بن مجُالِد ، عن عبد المَلِك بن عُمير ، عن رجاء بن حيوة ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا فذكرَه دون قوله : « ثلاثُ من كُنَّ فيه ... الخ » . وإسهاعيلُ بنُ مُجَالِدٍ مُحتلَفٌ فيه ، قال أحمد والبُخاريُّ : « صدوقٌ » ، ووتَّقَهُ ابن مَعِينٍ في روايةٍ ، وضعَّفه النَّسَائِيُّ والعُقيليُّ ، وقال الدَّارَقُطنِيُّ : « لا شكَّ أنَّه ضعيفٌ » ، وذكرَه ابنُ حِبَّان في « الثقات » وقال : « يُخطِئ » . وقد خُولِف في إسناد هذا الحديث . .

خالفه رقبةٌ بنُ مَصقَلَة ، فرواه عن عبد المَلِك بن عُمير ، عن رجاء بن حَيْوة ، عن أبي الدَّرداء مرفُوعًا فذكرَه بتهامه .

أَخرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ في « الأفراد » (ق ٢٦٦/ ١) من طريق يحيى بن داوُد الحرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ في « الأفراد » (ق ٢٦٦/ ١) من طريق يحيى بن داوُد الواسطيِّ ، ثنا إبراهيم بن يزيد بن مَرْدَانْبَةَ ، عن رقبة بن مَصْقَلَةَ جذا .

وهذا لا يَثبُت عن رقبة بن مَصْقَلَة ؛ وابن مَرْدَانْبَةَ قال البُخارِيُّ في « التَّارِيخ الأوسط » : « لا يَحتجُّون بحديثه » ، وقال أبو حاتم الرَّازِيُّ : « التَّاريخ الأوسط » وقال الأَزدِيُّ : « عنده مناكيرُ » . « يُكتَب حديثُه ، ولا يُحتجُّ به » ، وقال الأَزدِيُّ : « عنده مناكيرُ » .

ورواه سُفيان التَّوْرِيُّ ، عن عبد المَلِك بن عُمير ، عن رجاء بن حَيوَة ، عن أبي الدَّرداء مرفُوعًا بتهامه .

أَخرَجَه الطَّبَرانِيُّ فِي « الأوسط » (٢٦٦٣) ، والدَّارَقُطنِيُّ فِي « العِلل » (٦/ ٢١٩ - ٢٢٠) ، وأبو نُعيم في « الحِلية » (٥/ ١٧٤) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (ج٦/ ق ٢٣١) ، والعسكريُّ في « الأمثال » _ كها في « المقاصد الحَسَنة » (ص ٢٠١) للسَّخَاوِيِّ _ ، وابن شاهين في « التَّرغيب » (٢٤٢) ، والخطيب في « تاريخه » (٥/ ٢٠١) من طريق مُحمَّد بن الحَسَن الحَسَن الحَسَن أَنْ سُفيان الثَّورِيُّ بهذا .

قال الطَّبَرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديث عن سُفيان إلَّا مُحُمَّد بن الحَسَن » . وقال أبو نُعيم : « غريبٌ من حديث الثَّوْريِّ ، عن عبد المَلِك ، تفرَّد به : مُحُمَّد بن الحَسَن » .

• قلتُ: وإسناده ساقطٌ؛ ومُحمَّد بن الحَسَن هو ابنُ أبي يزيد الهَمْدَانِيُّ؛ التَّهَمه يحيى بن مَعِينٍ بالكَذِب، وقال النَّسَائِيُّ : « متروكٌ »، وقال الذَّهَبِيُّ في « تلخيص العِلل المتناهية » (٧٠٦) : « واهٍ ».

والحديث مع ضعفه مُنقَطِعٌ.

وقد رواه ابن وهب، قال: ثنا سُفيان الثَّوريُّ بهذا الإسناد موقُوفًا. أخرَجَه ابنُ عبد البَرِّ في « جامع العلم » (٩٠٣).

وهذا هو المحفوظُ في رواية الثُّوريِّ .

ويُؤيِّدُه أَنَّ جَمَاعةً من الثِّقات رَوَوْا هذا الحديث عن عبد اللَّك بن عُمير ، عن رجاء بن حَيْوة ، عن أبي الدَّرداء موقُوفًا .

فأخرَجَهُ هنّاد بن السَّرِيِّ في «كتاب الزُّهد» (١٢٩٤) عن وكيع بن الجرَّاح.. وأبو خَيثَمة في «كِتاب العلم» (١١٤)، وابن عبد البَرِّ في « الجامع » (٦١٧) عن جرير بن عبد الحميد..

وابنُ حِبانُ فِي «روضة العُقلاء» (ص ٢١٠) عن أبي عَوَانة وضَّاحِ اليَشكُرِيِّ .. وابنُ حِبانُ فِي « المَدخَل » (٣٨٥) عن عُبيد الله بن عَمْرٍ و الرَّقِيِّ ، كُلُّهم عن عبد الملك بن عُميرِ بهذا الإسناد موقُوفًا .

ورَوَى ابن أبي شَيبَة في « الْمُصنَّف » (٩/ ٤٣) عن شريكِ النَّخْعِيِّ ، عن عبد المَلِك بن عُميرِ بسنده: آخِرَه: « ثلاثٌ من كُنَّ فيه ... » .

عن عبد الملك بن عمير بسنده : احِره : « للات من كن فيه ... » . قال الدَّارَقُطنِيُّ في « العِلل » (٢/ ٢١٩) : « الموقوف هو المحفوظ » ، وهذا لا يَعنِي أنَّه صحيحٌ ، كما فَهِم من صحَّح إسناد الموقوف ، فإنَّه لا يصحُّ ؛ لأنَّ رواية رجاء بن حَيْوة ، عن أبي الدَّرداء ، مُنقَطِعةٌ ، كما صرَّح الذَّهبِيُّ بذلك ، وهذا يُسمَّى عند عُلماء الحديث بـ « التَّرجيح النَّظريِّ » ، وهو لا يُفيد الحديث قوَّة ، ومُرادُهم أنَّه إذا تعارض الرَّفعُ والوقفُ ، فلاً أنَّه تصحيحٌ للموقوف .

وقد ألمحَ البُخاريُّ إلى الحديث المرفُوع ..

فعلَّق الفقرة الأولى منه: « إِنَّمَا العلم بالتَّعَلَّم » بصيغة الجزم ، في « كتاب العِلم » من « صحيحه » (١٦٠/١) ، فقال: « وقال النَّبِيُّ عَلَيْكُ : من يُرِد اللهُ

به خيرًا يُفَقِّههُ في الدِّين ، وإنَّما العِلمُ بالتَّعَلَّم ».

فعلَّق الحافظُ في « الفتح » (١/ ١٦١) قائلًا : « قولُه : « وإنَّمَا العلم بالتَّعلُّم » ، وهو حديثُ مرفوعٌ ، أورده ابن أبي عاصم ، والطَّبَرانيُّ ، من حديث مُعاوية ، بلفظ : « يا أيُّما النَّاس! تعلَّمُوا ، إنَّمَا العلم بالتَّعلُّم ، والفقه بالتَّفقُّه ، ومن يُرِد الله به خيرًا يُفَقِّهه في الدِّين » ، إسنادُه حَسَنٌ ، إلا أن فيه مُبهَمًا ، اعتَضَد بمجيئه من وجهٍ آخر » انتهى.

* ثانيًا: حديثُ أبي الدُّرداء على :

مرَّ الكلامُ عنه في حديث أبي هُريرة.

* ثالثًا: حديثُ مُعاوية رضي :

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج ١٩ / رقم ٩٢٩) قال: حدَّثنا أحمد ابن المُعلَّى الدِّمَشقِيُّ ، ثنا هشام بن عمَّارٍ ، ثنا صدقة بن خالدٍ ، ثنا عُتبة بن أبي حَكِيمٍ ، عمَّن حدَّثَه ، عن مُعاوية مرفُوعًا: « يا أيُّما النَّاس ... » ، وساقه كما ذكر الحافظُ قريبًا.

وإسنادُه ظاهر الضَّعف؛ وهشام بن عمَّارٍ ساء حفظُه، لاسيا في آخر عُمره. وعُتبة بن أبي حَكيم مُختلَفُ فيه. ومن حدَّثَهُ مجهولُ.

وذكر البدرُ العَيْنِيُّ في ﴿ عُمدة القاري ﴾ (٢/ ٤٣) ، أنَّ الخطيب البَغداديَّ رواه في « الفقيه والمتفقَّه » ، عن مكحُولٍ ، عن مُعاوية .

ويُشبهُ أن يكون الْمُبهَمُ في إسناد الطَّبَرانيِّ هو مكحولُ الشَّامِيُّ ، فإن عُتبة بن أبي حَكِيمٍ يَروِي عنه .

ومكحولٌ لم يَسمَع من مُعاوِية ، كما صرَّح بذلك أبو حاتم الرَّازِيُّ ،

على ما في « المراسيل » (ص ٢١٢) ، ونَقَل ابن أبي حاتم في « المراسيل » (ص ٢١١) عن أبيه ، قال : « سألتُ أبا مُسهِرٍ : هل سَمِع مكحولٌ من أَحَدٍ من أصحاب النَّبِيِّ عَلَيْكُم ؟ قال: ما صحَّ عندنا إلَّا أنس بن مالكٍ ». كذا قال في هذا الموضِعَ ، وقد سألَهُ أَبُو حاتِم ـ كما في « الجرح والتَّعديل » (٤٠٨/١/٤)_فقال له: « هل سمِعَ مكحُولٌ من أحدٍ من أصحاب النَّبيِّ عَلَيْكُ ؟ فقال : سمع من أنس . قلت له : وسَمِعَ من أبي هندٍ الدَّارِيِّ ؟ فقال: مَن رواه ؟ فقلتُ : حَيْوَةُ بنُ شُريح ، عن أبي صَخرٍ ، عن مكحُولٍ ، سَمِعَ أَبِا هَندِ الدَّاريَّ ، يقول: سمعتُ النَّبيُّ عَلَيْكُم . فكأنَّه لم يلتفت إلى ذلك . فقلتُ : فَوَاثِلةُ بنُ الأَسْقَع ؟ فقال : مَن رواه ؟ فقلتُ : حدَّثنا أَبُو صالح كاتبُ اللَّيث ، قال : حَدَّثَنا مُعاوِيةٌ بنُ صالحٍ ، عن العَلاء بنِ الحارث ، عن مكحُولٍ ، قال : دخلتُ أنا وأَبُو الأزهر على واثِلَةَ بنِ الأسقع . فكأنَّهُ أوماً برأسِهِ ، كأنَّه قَبِلَ ذلك » .

ونقلهُ عنه ابنُ عساكر في « تاريخه » (٦٣/ ١٥٠).

• قلتُ: لكنَّ أبا مُسهِرٍ أنكرَ سَمَاعَهُ من واثلةَ إنكارًا صريحًا كما في « مراسيل ابنِ أبي حاتمٍ » (ص:٢١١).

وقال التَّرمِذِيُّ : « سَمِعَ : واثلَة ، وأنسًا ، وأبا هِندِ الدَّاريَّ . ويُقال : لم يسمَع من أحدٍ من أصحاب النَّبيِّ عَيْسَةٍ غيرهم » .

وكذلك نَقَله ابنُ عساكر في « تاريخه » (١٥١/٦٣) عن ابنِ مَعينٍ ، وزاد: « وعَمْرَو بنَ أبي خُزاعةً » .

وقال صالحٌ جَزَرَةُ _ كما في « تاريخ دمشق » (٦٣/ ١٥١) _ : « سمع

أَبِا أُمامةً » ، وأنكَرَهُ يحيَى بنُ مَعينٍ وغيرُهُ .

وبالجُملة فلا وجهَ لتحسين هذا الإسناد، كما فعل الحافظُ عِلَيْ .

وقد رأيتَ الوُجوه الأُخرَى التي أشار إليها الحافظُ ، وهي ضعيفةٌ جدًّا ، لا تصلح للتَّقوية ، والبُخاريُّ يَذكُر في مُعلَّقاته الحديثَ الصَّحيح ، والجَسَن ، والضَّعيف ، كما يَعرِفُه مَن له عنايةٌ بصحِيحِه .

وقد صحَّت الفقرةُ الأولى منه: « إنَّمَا العلم بالتَّعلَّم »، عن ابن مسعُودٍ وَاللَّهُ. أَخرَجَهُ أَحمدُ فِي « الزُّهد » (ص ١٦٢-١٦٣)..

وابن أبي شَيبَة (٨/ ٧٣٠)، ومن طريقه ابن عبد البَرِّ في « الجامع » (٦١٥)، قالا: ثنا وكيعٌ _ وهذا في « كتاب الزُّهد » (٥١٨) _ ، قال: حدَّثنا سُفيان الثَّوْرِيُّ ، ثنا أبو الزَّعْرَاءِ ، عن عمِّه أبي الأحوص ، عن ابن مسعُودٍ ، قال: « إِنَّ الرَّجُل لا يُولَد عالمًا ، إِنَّمَا العلم بالتَّعلُّم » .

وأخرَجَهُ أبو خَيثَمة في «كتاب العِلم » (١١٥) عن وكيع به . وهذا إسنادٌ صحيحٌ .

وأَبُو الزَّعراء هو الكوفِيُّ ، ابنُ أخي أبي الأحوَص الجُشَمِيِّ . وهو ثقةٌ نبيلٌ . وعمَّهُ اسمُهُ عوفُ بنُ مالكِ بن نَضْلَةَ الجُشَمِيُّ .

وأَخرَجَهُ ابنُ أبي شيبة ، ومن طريقه ابن عبد البَرِّ (٦١٦) قال : ثنا أبو داوُد ـ وهو الحَفْرِيُّ ـ ...

والبيهقيُّ في « المَدخَل » (٣٧٧) عن يعلى بن عُبيدٍ ، قالا : ثنا سُفيان الثَّوريُّ ، عن عليِّ بن الأقمر ، عن أبي الأحوص ، عن ابن مسعُودٍ . واللهُ أعلمُ .

٣٢٢ - سُئلتُ عن حديث: « أُولِيَاءُ عليّ بن أبي طالبٍ في الجَنّة، ومُبغِضُوه في النّار».

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ .

ولم أَقِف عليه بهذا اللَّفظ ، ووقفتُ عليه بلفظ : « عليُّ قسيمُ النَّار ، يدخلُ أولياؤُه الجَنَّة ، وأعداؤُه النَّار » .

أَخرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ في « العِلل » (٢٧٣/٦) قال : حدَّثنا الشَّافِعِيُّ أبو بكر ، قال : ثنا مُحمَّد بن هاشم القَبَلِيُّ ، قال : ثنا مُحمَّد بن هاشم الثَّقَفِيُّ ، ثنا عُبيد الله بن مُوسَى ، ثنا الأعمش ، عن إبراهيم التَّيمِيِّ ، عن أبيه ، عن أبي ذَرِّ ، قال : قال النَّبيُّ عَلَيْكُمْ : ... فَذَكره .

قال الدَّارَقُطنِيُّ: « وهذا الحديث باطلٌ بهذا الإسناد، ومَن دُون عُبيد الله ضعفاءُ ، والقَبَلِيُّ ضعيفٌ جدًّا ، وإنَّما روى هذا الحديثَ : الأعمشُ ، عن مُوسَى بن طريفٍ ، عن عَبَايَة ، عن عليٍّ » انتهى .

والقَبَائِيُّ هذا ، ترجَمَهُ الخطيبُ في « تاريخه » (٣/ ٢٤) ، وأورَدَ في ترجَمَتِهِ حديثًا مرفُوعًا مُنكَرًا جدًّا : « زوَّجَ اللهُ التَّوانِي بالكَسَلِ ، فوُلِدَ بينَهُمَ الفَاقَةُ » ، ولذلك أورَدَهُ ابنُ الجَوزِيِّ في « الموضُوعات » (١٦٢٣) .

• قلتُ : وحديثُ الأعمش الذي أشارَ إليه الدَّارَقُطنِيُّ :

أَخرَجَه الفَسَوِيُّ فِي « المعرفة والتَّاريخ » (٢/ ٧٦٤) قال : حدَّثَنا يحيى ابن عبد الحميد ، ثنا عليُّ بن مُسهِرٍ ، عن الأعمش ، عن مُوسَى بن

طريفٍ، عن علي ، قال: « أنا قسيمُ النَّار، إذا كان يومُ القيامة، قلتُ: هذا لك وهذا لي ».

قال الفَسوِيُّ: سمعتُ الحَسَن بن الرَّبيع ، يقول : قال أبو مُعاوية : قُلنا للأعمش : « لا تُحدِّث بهذه الأحاديث ! » ، قال : « يسألُونَنِي ، فها أصنع ؟ رُبَّها سهوتُ ، فإذا سألُونِي عن شيءٍ من هذا فسهوتُ فذكِّرُونِي » ، قال : _ فكنتُ عنده يومًا ، فجاء رجلٌ فسأله عن حديث : « أنا قسيم النَّار » ، قال : فتنَحنَحتُ ، _ قال : _ فقال الأعمشُ : « هؤُلاء المُرجِئةُ لا يَدَعُون أحدًا يُحدِّث بفضائل عليٍّ ، أخرِجُوهُم من المسجد حتَّى أحدَّثكم » .

ورَوَى هذا الأثرَ العُقيليُّ في « الضَّعفاء » (١٥٨/٤) من طريق سلَّامٍ الخيَّاط، عن مُوسَى بن طريفٍ ، جذا الإسناد.

ونَقَل عن عبد الله بن داؤد الخُرَيْبِيِّ ، قال : كُنَّا عند الأعمش ، فجاء يومًا وهو مُغضَبُّ ، فقال : ﴿ أَلَا تَعْجَبُونَ مِن مُوسَى بن طريفٍ ، يُحدِّث عن عَبَايَة ، عن عليٍّ وَ فَقَال : أنا قسيم النَّار » .

ورَوى أيضًا عن أبي بكرٍ بن عيَّاشٍ ، رَوَى عن مُوسَى بن طريفٍ ، أنَّه كان يَروِي مثل هذا الكلام يَسخَرُ به مُكَّن يَعتَقِدُه .

فهذا يدلُّ على قلَّة مبالاةٍ .

ومُوسَى بنُ طريفٍ أَحَد الهلكى ، وكذَّبه بعضُ النُّقَّاد ، ولا يَثبُت هذا الكلامُ ، لا مرفُوعًا ، ولا موقُوفًا ، وقبَّح اللهُ المُفتَرِين .

٣٢٣- سُئلتُ عن حديث: ﴿ إِنَّ اللهَ فَرَضَ فَرَائِضَ، فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَدَّ حُدُودًا، فلا تَعتَدُوها، وحرَّم أشياءَ، فلا تَنتَهِكُوهَا، وسَكَت وَحَدَّ حُدُودًا، فلا تَعتَدُوها، وحرَّم أشياءَ، فلا تَنتَهِكُوهَا، وسَكَت عن أشياء رحمةً بِكُم من غير نِسيانٍ، فلا تَبحَثُوا عنها».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرَجَه الدَّارَقُطنِيُّ (٤/ ١٨٣ - ١٨٤)، والحاكمُ (٤/ ١١٥)، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٢٢/ رقم ٥٨٩، ٢٢١، ٣٢٢)، وابن بَطَّة في « الإبانة » (٠٠٤)، والبيهقِيُّ (١١/ ١٢ - ١٣)، وأبو نُعيم في « الجِلية » (٩/ ١٧)، والخطيب في « الفقيه والمُتفقِّه » (٦٣٠) من طُرُقٍ عن داوُد بن أبي هندٍ، عن أبي ثعلبَة الخُشنِيِّ مرفُوعًا فذكرَه.

وهذا الحديثُ حسَّنه النَّووِيُّ في « الأربعين » (ص ٤٠) ، وفي « رياض الصَّالحين » (ص ٥١٥) ، وفي « الأذكار » (ص ٣٥٣) ، وسَبَقَه إلى هذا الحُكم أبو بكر السَّمعَانِيُّ في « الأمالي » _ كها ذَكَره ابن رَجبٍ في « جامع العُلوم » (ص ٢٤٢) _ ، وصحَّحهُ ابنُ كثيرٍ في « تفسيره » (٣/ ٢٠٢ طبع الشَّعب) . وذكر شيخُنا الألبانيُّ عَيْنُ في « غاية المرام » (ص ١٨) أنَّ أبا الفُتُوحِ الطَّائِيَّ خَرَّجه في « الأربعين » وقال : « حديثُ كبيرٌ حَسَنُ ، تفرّد به داوُدُ عن مكحولٍ » .

وقال ابنُ حَجَرِ الهَيَتَمِيُّ الفقيهُ في « فتح المُبين بشرح الأربعين » (ص٢٣٠): « بل صحَّحهُ ابنُ الصَّلَاح . ومِمَّن حسَّنه أيضًا : الحافظُ أَبُو بكرٍ بنُ السَّمعانيِّ

في «أماليه». وقولُ الذَّهبيِّ: إنّ راويه مكحُولًا لم يُدرِك أبا ثَعلَبَةَ ، تَبعَ فيه إنكار أبي مُسهرٍ لسهاعِهِ منه ، ووافقه أبُو زُرعة وأبُو حاتِمٍ ، فقالا: دخل عليه ، ولم يسمع منه . لكن خالفَهُم ابنُ مَعينٍ ، فقال: إنَّه سمع منه . والقاعِدةُ الأُصوليَّة أنَّ الإثبات مُقدَّمٌ على النَّفي ، تُرجِّحُ ما قالَهُ ابنُ مَعِينٍ ، فلذا اعتَمَدَه النَّووِيُّ في «أربعينه» ، وغيرُهُ . ويُؤيِّدُهُ أنَّهُ مُعاصِرٌ له بالسِّنِّ والبَلَدِ ، فاحتِهالُ سهاعِهِ منه أقربُ من عَدَمِهِ . وكونْهُ مُدلِّسًا لا يُنافِي حُسنَ حديثِهِ ولا صِحَّتَهُ كها هُو مُقرَّرٌ في مِحلِّه ، ويُحتَمَلُ أنَّ تحسينَ النَّووِيِّ له لكونِهِ رُوي من طُرُقٍ بعضُها ضعيفٌ ، وبعضُها مُنقطعٌ ، فإذا انضمَّ بعضُها إلى بعضٍ قويت ، فيكُونُ حَسَنًا لغيره لا وبعضُها مُنقطعٌ ، فإذا انضمَّ بعضُها إلى بعضٍ قويت ، فيكُونُ حَسَنًا لغيره لا لذاته ، وإنَّ تصحيحِ ابنِ الصَّلاح أَخذَهُ من قول البزَّار في روايته : إسنادُها صالحٌ ، والحاكِم فيها أنَّها صحيحةُ الإسناد» انتهى .

• قلتُ : كذا قال! وقد نصَّ الزِّيُّ في ترجمة «أبي ثَعلَبَةَ »أنَّ مكحُولًا لم يسمع منه ، وسبقه إلى ذلك أبُو نُعيم الحافظُ ، ووافقهُ ابنُ رجبٍ في « جامع العُلوم » ، وذكر التِّرمِذِيُّ أنَّه لم يسمع إلَّا من ثلاثةٍ من أصحاب النَّبيِّ عَيَّكُ ، كما مضى في الحديث (٣٢١) . وقولُ الهيتَمِيِّ إنَّ ابنَ مَعينٍ أثبتَ سماعَ مكحُولٍ من أبي ثَعلَبةَ ما أراهُ إلَّا وَهَمَّا منه ، ولم أر أحدًا نَسَب هذا إلى ابنِ مَعينٍ ولا إلى غيره . ولو سلَّمنا بصحَّة نقله ، فإنَّ القاعدة الأُصُوليَّة التي ذَكرَها تصحُّ إذا لم يكن ثمَّة مانعٌ . والمانعُ بصحَّة نقله ، فإنَّ القاعدة الأُصُوليَّة التي ذَكرَها تصحُّ إذا انتفى هذان ، ولذا قال هنا أنَّ مكحُولًا كان يُرسِلُ ويُدلِّسُ ، والمُعاصَرَةُ تنفعُ إذا انتفى هذان ، ولذا قال العكلائيُّ في « جامع التَّحصيل » (ص٢٨٥-٢٨٦) : « روى عن أبي ثَعلَبة حديثَ : إنَّ الله فَرضَ فرائضَ ... وهو مُعاصِرٌ له بالسِّنِّ والبلد فيُحتَمَلُ أن يكُون أرسَلَ كعادته ، وهو يُدلِّسُ أيضًا » ا.ه. . فمن قوَّى هذا الإسنادَ فلا شكَّ يكُون أرسَلَ كعادته ، وهو يُدلِّسُ أيضًا » ا.ه. . فمن قوَّى هذا الإسنادَ فلا شكَّ

أَنَّه مُخْطِئٌ ؛ للانقطاع ، وهذه عِلَّةٌ لا سبيل إلى جَبرها . وأمَّا ظنُّ الهَيَمِيِّ أنَّ ابنَ الصَّلاح أَخذَ تصحيح الحديث من قول البزَّار : إسنادُهُ صالحٌ ، فإنَّ البزَّار قال هذا في حديث أبي الدَّراداء الذي مرَّ برقم (٢٦٢) ، وليس في حديث أبي تَعلَبة . واللهُ أعلمُ . وتقدَّم في الحديث (٣٢٠) أنَّ مَكحُولًا لم يَسمع مِن أحدٍ من الصَّحابَة ، إلَّا أنسَ بنَ مالكِ ، كما قال أبُو مُسهِرٍ .

وذَكر الدَّارَقُطنِيُّ في « العِلل » (٦/ ٣٢٤) أنَّه اختُلف على مكحولٍ في رفعه ووقفه. فرَفَعهُ إسحاقُ الأزرقُ ، ومُحمَّدُ بن فُضيلٍ ، وغيرُهما ، عن داوُد. ورواه يزيدُ بن هارُون ، وحفصُ بن غِياثٍ ، عن داوُد ، فوقفاه. ورواية حفصِ عند البَيهَقِيِّ (١٠/ ١٢).

ورواه قَحْذَمُ ابن سُليهان ، قال : سمعتُ مكحولًا يقول ، ولم يتجاوز به . ورجَّح الدَّارَقُطنِيُّ الطَّريق المرفُوع ، وقال : « هو أشهر » ، وقد مرَّ بك ما أُعِلَ به .

وله شاهدُ من حديث أبي الدَّرداء تعلق ، أخرَ جَهُ الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٧٤٦١) قال : حدَّثنا مُحمَّد بن إبراهيم الوَشَّاءُ .. وأيضًا في « الصَّغير » (١١١١) قال : حدَّثنا نُوحٌ الأُبلِّيُّ .. قالا : ثنا أبو الأشعث أحمدُ بن المِقدام ، نا قُرَّةُ بنُ خالدٍ ، عن الضَّحَّاك بن مُزاحِمٍ ، عن طاوُوسِ ، قال : سمَعتُ أبا الدَّرداء مرفُوعًا فذكر مثله .

قال الطَّبَرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديث عن قُرَّة بن خالدٍ إلَّا أصرمُ بنُ حوشبٍ ، تفرَّد به أبو الأشعث » .

وأصرمُ هذا كذَّابٌ وضَّاعٌ.

ورواه نَهْ الْخُرَاسَانِيُّ ، عن الضَّحَّاك بن مُزاحِم ، أنَّه اجتَمَع هو والحَسَنُ بنُ أبي الحَسَن ، ومكحولُ الشَّامِيُّ ، وعَمْرُو بنُ دينارِ المَكِيُّ ، وطاوُوسٌ اليَهانِيُّ ، فاجتَمَعُوا في مَسجِد الخَيْفِ ، فارتَفَعت أصواتُهم ، وكثُر لغَطُهُم في القَدَر ، فقال طاوُوسٌ ، وكان فيهم مَرضِيًّا : « أَنصِتُوا ، حتَّى أخبِرَكم ما سمعتُ من أبي الدَّرداء وفي ، قال : سمعتُ رسُول الله عَيْنَ ، يقول : « إنَّ الله افترض عليكم فرائض ... الحديث » ، وفي آخِرِه : فقول ما قال ربُّنا ونبيُّنا ، الأُمُورُ بيد الله ، مِن عند الله مصدَرُها ، وإليه مَرجِعُها ، ليس إلى العِبَاد فيها تفويضٌ ، ولا مشيئةٌ » ، فقامُوا ، وهم راضُون بقول طاوُوسٍ .

أَخرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ (٤/ ٢٩٧- ٢٩٨) من طريق إسحاقَ الأزرقِ ، عن أبي عَمْرِو البَصريِّ ، عن نهشلَ الخُرَاسَانِيِّ بهذا .

وسَنَدُهُ مِثْلُ سَابِقه ، سَاقطٌ ؛ ونهشلُ كَذَّبه ابنُ رَاهَوَيهِ ، وتَرَكه النَّسَائِيُّ وأبو حاتم ، والكلامُ فيه طويلُ الذَّيل .

وللفقرة الثَّالِثَةِ طريقٌ آخرُ عن أبي الدَّرداء ، مرَّ برقم (٢٦٢).

وله شاهدٌ مِن حديث سلمان الفَارِسِيِّ ، بسَنَدٍ ضعيفٍ ، خرَّجتُهُ فيها مضى برقم (٢٦٢) ، وفي «تنبيه الهاجد» (١١٦٢) .

٣٢٤ - سُئلتُ عن حديث: « أَنهَارُ الْجَنَّة تَفَجَّرُ مِن تَحَتِ جِبَالِ الْمِسَكِ ».

• قلتُ : هذا حديثُ حَسَنُ .

أخرَجَهُ ابنُ حِبَّان (٢٦٢٢) ، والعُقَيليُّ في « الضُّعفاء » (٢٢٣) ، والحاكمُ _ كما في « حادي الأرواح » (ص٢٦١) _ ، وأبو نُعيمٍ في « صفة الجنَّة » (٣١٣) ، والبَيهَقِيُّ في « البعث » (٢٦٦) من طُرُقٍ عن أَسَد بن مُوسَى ، ثنا عبدُ الرَّحمن بنُ ثابت بن ثَوْبان ، عن عطاء بن قُرَّة ، عن عبد الله ابن ضَمْرة ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا : « أَنهَارُ الجَنَّة تَفَجَّرُ من تحت تلالٍ _ أو : من تحت جبال _ الجسك » .

ولفظ البَيهَقِيِّ : « مَن سرَّه أَن يَسقِيهُ اللهُ كَالُا الخمرَ في الآخرة ، ليَترُكها في الدُّنيا . ومن سرَّه أن يَكسُوه اللهُ الحريرَ في الآخرة ، فليترُكُه في الدُّنيا . أنهارُ الجَنَّة تَفَجَّرُ مِن تحت تلال _ أو : من تحت جِبال _ المِسكِ ، ولو كان أَدنَى أهلِ الجنة حِليةً ، عَدَلَت بحِلية أهل الدُّنيا جميعًا ، لكان ما يُحلِّيه به اللهُ كَالَة به في الآخرة أفضلُ مِن حِلية أهل الدُّنيا جميعًا » .

وأَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (ج٢/ق٢٦٦/١) قال: حدَّثنا مِقدامُ، ثنا أَسَدُ بن مُوسَى، ثنا ابن ثَوْبان بهذا الإسناد، بالفقرة الأولى والثَّانية.

ثُمَّ قال: « لم يَروِ هذا الحديث عن ابن ثَوْبان إلَّا أسدُ بن مُوسَى ».

وهذا سَنَدٌ حَسَنٌ ، كما قال العِرَاقِيُّ في « تخريج الإحياء » (١٠٠٥). وقال المُنذِرِيُّ في « التَّرغيب » (٣/ ١٠٠٠): « رواه الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » ، ورُواته ثقاتُ ، إلَّا شيخَهُ المقدامَ بنَ داوُد ، وقد وثَّقه » . وقد رأيتَ أنَّه لم يتفرَّد به المقدامُ ، فتابعه الرَّبيعُ بن سُليهان عند البَيهَقِيِّ على محلِّ الشَّاهد . واللهُ أعلمُ .

٣٢٥- سُئلتُ عن حديثٍ: أخرجه أبو داوُد من حديثِ عائشة ، قالت: «كان رسُولُ الله عَلَيْكُ يُحِبُ التيمُّن ما استطاع في شأنه كلّه: في طَهُوره ، وتَرجُّله ، ونَعْلِه ، وزاد: وسواكه » ، فها صحَّةُ هذه الزِّيادة ؟

• قلتُ : أَخرَجَهُ البُخارِيُّ فِي « الوُضوء » (١/ ٢٦٩) ، وأبو داوُد (١٤٠) ، والبَيهَقِيُّ .. والبَيهَقِيُّ فِي « الصَّلاة » (١/ ٢١٣) ، والبَيهَقِيُّ فِي « الصَّلاة » (١/ ٣٢٥) ، والبَيهَقِيُّ فِي « الصَّلاة » (١/ ٣٢٥) ، والبَيهَقِيُّ فِي « الشُّعَب »

واجتحاري ي سرا حرب ... (۱۲۸۰) عن سُليهان بن حربِ ..

والبُخاريُّ أيضًا في « الأطعمة » (٩/ ٥٢٦) ، والنَّسَائِيُّ (١/ ٢٠٥) عن عبد الله بن المُبارَك ..

والبُخاريُّ في « اللِّباس » (١٠/ ٣٠٩) عن حجَّاج بن مِنهالٍ ، والبُخاريُّ في « اللِّباس » (١٠/ ٣٠٩) عن حجَّاج بن مِنهالٍ ، وأبي الوليد الطَّيَالِسِيِّ ..

ومُسلِمٌ في « الطَّهارة » (٦٧/٢٦٨) ، وأبو داوُد (٤١٤٠) معلَّقًا عن مُعاذبن مُعاِذ العَنبريِّ ..

والنَّسَائِيُّ (١/ ٨٧، ٨/ ١٨٥)، وابنُ نُحزَيمَة (١٧٩)، وعنه ابن حِبَّان (١٧٩) عن خالد بن الحارث..

وأحمدُ (٦/ ٩٤، ١٨٧ -١٨٨) قال : حدَّثَنا بهزُ بن أَسَد ، وعبدُ الرَّحمن ابن مَهدِيٍّ ..

وأحمدُ (٦/ ١٣٠)، وأبو عَوَانة (١/ ٢٢٢) عن عفَّان بن مُسلِم .. وأحمدُ (٦/ ١٤٧)، والإِسمَاعِيليُّ في «المُستخرَج » ـ كما في «الفتح » ـ.، عن غُندَر ..

وأحمدُ (٦/ ٢٠٢)، وابن خُزَيمة (٢٤٤) عن يحيى القَطَّانِ..

وأبو عَوَانة (١/ ٢٢٢)، والبَيهَقِيُّ (١/ ٢١٦) عن بِشر بن عُمَر الزَّهرَانِيِّ .. والطَّيَالِسِيُّ (١٤١٠)، ومن طريقه أبو عَوَانة (١/ ٢٢٢)، وإسحاقُ ابن رَاهَوَيهِ في « المُسنَد » (٩٢٠/ ١٤٦٣)، والخطيبُ في « الجامع » (٩١٧) عن النَّضر بن شُميلِ ..

وابن المُنذِر في « الأوسط » (١/ ٣٨٦) ، والبيهقيُّ (١/ ٨٦) عن أبي الوليد الطَّيَالِسِيِّ ..

وابنُ سعد في « الطبقات » (١/ ٣٨٦) قال : أخبرنا يحيى بنُ السَّكَنِ .. وابنُ راهَوَيهِ في « المُسنَد » (٩٢١/ ١٤٦٤) قال : أخبَرَنا وهبُ بن

وأبو الشَّيخ في « أخلاق النَّبيِّ » (ص٢٨٢) ، عن أبي أُسامة حمَّاد بن أُسامة ..

والبَيهَقِيُّ في «المعرفة » (١/ ٣١٦) عن حجَّاج بن مِنهالٍ ، قالوا جميعًا _ والبَيهَقِيُّ في «المعرفة » (١/ ٣١٦) عن حجَّاج بن سُليم ، عن أبيه ، عن _ وهم ثهانية عشر راويًا _: ثنا شُعبةُ ، عن أشعث بن سُليم ، عن أبيه ، عن مسرُ وقٍ ، عن عائشة فذكرته .

قال شُعبة: سمعتُ الأشعثَ بواسطَ يقول: « يُحبُّ التَّيامُن » ، فذكر شأنَه كُلَّه ، ثُمَّ سمعتُهُ بالكُوفة يقول: « يُحبُّ التَّيامُنَ ما استطاع » .

وتابعَهُم مُسلِمُ بنُ إبراهيم ، قال : حدَّثَنا شُعبة بهذا الإسناد ، إلَّا أنَّه قال : « وسواكه » ، ولم يَذكُر قولَه : « في شأنه كُلِّه » .

أَخرَجَهُ أبو داوُد (١٤٠) قال : حدَّثنا مُسلِمٌ بهذا .

ورواه جمعٌ تابَعُوا شُعبة عليه ، ولم يَذكُروا هذه الزِّيادة .

وسبيل هذه الزِّيادة ، عند النَّاظر في هذا التَّخريج ، أن تكون شاذَّةً ..

لكنِّي لا أُحكُم بشذُوذِها ، لأمرين:

أُوَّ لِهِما : أنَّ مُسلِم بن إبراهيم ثقةٌ مأمونٌ ، لم يُختلَف فيه .

الثّاني: أنَّ زيادة السّواك داخلة في عُموم قولِه: «في شأنه كُلِّه»، ثُمَّ ذَكَر الطَّهُورَ ، والتَّرجُّل ، والتَّنعُّل على سبيل المثال ، فلا مَانِع أن يَدخُل فيه السِّواكُ وغيرُه ، ولعلَّ أشعتُ بنَ سُليم كان يذكرُها ويترُّكها ، كما كان يقول في الكوفة: «ما استطاع»، ولا يذكرُها في مرَّةٍ أخرى.

ولستُ مُمَّن يرَى قَبُول زيادة الثَّقة بإطلاق ، كما يراه جُمهُور الأصوليِّين والفُقهاء ، فإن الحُنَّاقَ من أهل الحديث كانوا يُفصِّلون ، فتارة يَقبَلُونَها ، ويَدُورُون مع القرائن .

وقد ذكرتُ قرينتين ، بل ثلاثةً ، تُرَجِّح قَبول زيادةِ مُسلم بن إبراهيم . والمقامُ يَحتَمِل البسطَ ، ولكن الموضعَ هنا لا يسعُهُ . واللهُ أعلمُ .

٣٢٦ - سُئلتُ عن حديث: « مَن تَرَكَ شَعرَةً لَم يُصِبها الماءُ مِنَ الجنابة فَعَل اللهُ به كذا وكذا ».

وذكر السَّائلُ أنَّه سمع بعض النَّاس يُصَحِّحُ رواية حَّاد بن سَلَمة ، عن عطاء بن السَّائب ، ويقول : إنَّ حَّادًا سَمِع من عطاءٍ قبل الاختلاط.

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخرَجَهُ أَبُو دَاوُد (٢٤٩) ، وابنُ جَرِيرٍ في « تهذيب الآثار » (ص٢٧٦- ٢٧٧ رقم ٤٢ - مُسنَد عليٍّ) عن أبي سَلَمة مُوسَى بن إسهاعيل ..

وابنُ ماجَهْ (٥٩٩) قال : حدَّثَنا أبو بكرٍ بنُ أبي شيبة _ وهذا في « المُصنَّف » (١/ ١٠٠) _ ، قال : حدَّثَنا أسودُ بنُ عامرٍ ..

وأحمدُ (١/ ٩٤، ١٠١) قال : حدَّثَنا حَسَنُ بنُ مُوسَى ، وعفَّان بن مُسلم ..

وعَبدُ الله بنُ أحمد في « زوائد الْمُسنَد » (١/ ١٣٣) قال : حدَّثَنا إبراهيم ابن الحجَّاج ، ومُحمَّد بن أبان بن عِمرانَ الوَاسِطِيُّ ..

والدَّارِمِيُّ (١/ ١٥٧) قال: أَخبَرَنا مُحُمَّد بن الفَضل..

وابنُ جَرِيرٍ في « التَّهذيب » (ص٢٧٦/ رقم ٤١) عن حجَّاج بن مِنهالٍ .. وأبو نُعيم (٤/ ٢٠٠) عن يحيى القَطَّان ..

والبَزَّار (١٣٨-البحر) عن أبي الوليد الطّيالِسِيِّ ..

والبَيهَقِيُّ (١/ ١٧٥) عن عفَّان ، وحجَّاجٍ ، وعُبيد الله بن عُمَر ..

والطَّيَالسيُّ (١٧٥) ، ومن طريقه أبو نُعيِّم في « الحِلية » (٤/ ٢٠٠) ،

قالوا: ثنا حمَّاد بن سَلَمة ، عن عطاء بن السَّائب ، عن زَاذَانَ ، عن عليِّ ابن أبي طالبِ مرفُوعًا .

قال عليٌّ : « ولذلك عَادَيتُ شَعرِي _ أو قال : رأسي _ » ، وكان يَجزُّ شَعرَه .

قال أبو نُعيمٍ: «هذا حديثٌ غريبٌ ، تفرَّد به حمَّادٌ ، عن عطاءِ ». ولم يتفرَّد به ، كما يأتي .

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ عطاء بن السَّائب كان اختلَط، وأجمع النُّقَّاد على أنَّ من سَمِع منه قبل الاختلاط فحديثُهُ صحيحٌ، كما قال أحمدُ وابن مَعِينٍ وأبو حاتم والنَّسَائِيُّ والعِجلِيُّ، في آخرين. ومن سَمِع منه بعد الاختلاط فحديثُه ضعيفٌ. ومن لم يُتميَّز أَسَمِع منه قبل الاختلاط أم بَعدَه فالتَّوقُف في الاحتجاج بحديثه هو المتعيِّنُ المُناسِب للاحتياط.

وقد نصَّ جماعةٌ مِن أهل العلم ، كابن مَعِينٍ وأبي داوُد والطَّحَاوِيِّ ، أنَّ حَمَّاد بن سَلَمة سَمِع عطاءً قبل الاختلاط ، ولكن نقل العُقيليُّ في « الضَّعفاء » حمَّاد بن سَلَمة سَمِع عطاءً قبل الاختلاط ، ولكن نقل العُقيليُّ في « الضَّعفاء » (٣/ ٣٩٩) : « عن عليِّ بن المَدِينِيِّ ، أنَّه قال ليحيى القطَّان : كان أبو عَوانة حَمَل عن عطاء بن السَّائب قبل أن يَختَلِط ؟ فقال يحيى القطَّانُ : كان لا

يَفصِل هذا من هذا ، وكذلك حَّاد بن سَلَمة » .

وقال الحافظُ ابن حَجَرٍ في « التَّهذيب » (٧/ ٧٠): « فيَحصُل لنا من

مجمُوع كلامِهِم أَنَّ: « سُفيان الثَّوْرِيَّ، وشُعبةً ، وزُهيرَ ، وزائدة ، وحمَّاد ابن زيدٍ ، وأَيُّوبَ » عنه : صحيحٌ . ومَن عَدَاهُم فيتُوقَّف فيه ، إلَّا حمَّاد ابن سَلَمة ، فاختَلَف قولهُم ، والظَّاهرُ أنَّه سَمِع منه مرَّتين ، مرَّةً مع أيُّوب ، كما يُوحِى إليه كلامُ الدَّارَقُطنِيِّ ، ومرَّةً بعد ذلك لمَّا دخل إليهم البصرة ، وسَمِع منه جريرٌ وذَوُوْه » انتهى.

وهذا التَّحقيق من الحافظ هو الصَّواب، مع أنَّه خالف ذلك في « التَّغليق » (٣/ ٤٧٠) ، وكذلك شيخُه العِرَاقِيُّ في « نُكتِه على ابن الصَّلاح » (ص٤٤٣).

وقد تُوبع حمَّادُ بنُ سَلَمة ..

تابعه عبد العَزِيز بن أبي روَّادٍ ، عن عطاء بن السَّائب بهذا الإسناد . أخرَجَه الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٧٠٣٤) ، وفي « الصَّغير » (٩٨٧) قال : حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ الأعجم الصَّنعَانِيُّ ، ثنا حَرِيزُ بنُ المُسلِم ـ بالحاء المُهمَلة ، ثُمَّ راءٍ ، وآخرِهُ زايٌ مُعجَمةٌ ـ ، ثنا عبدُ المَجِيد بنُ عبد العزيز بن أبي روَّادٍ ، عن أبيه بهذا الإسناد .

قال الطَّبَرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديث عن عبد العزيز بن أبي رَوَّادٍ إلَّا ابنُه . تفرَّد به حَرِيزُ بن المُسلِم » .

ورواهُ أيضًا شُعبةُ بنُ الحجَّاجِ ، عن عطاء بن السَّائب بهذا .

أَخرَجَهُ ابنُ الْمُظَفَّرِ فِي ﴿ غرائب شُعبة ﴾ (ق77/1) ، كما ذَكَرَه مُحَقِّقُ كتاب ﴿ الكواكب النَّيِّرات ﴾ (ص٣٠) ، ولكنَّهُ لم يَذكُر إسنادَه إلى شُعبة . ولكن نَقَل صاحبُ « الكواكب » عن يحيى القَطَّان ، أنَّ شُعبة سَمِع من عطاءٍ ، عن زَاذَانَ ، حدِيثَين في الاختلاط ، واستَظهَر المُحَقِّقُ أنَّ هذا أحدُهُما .

والصَّوابُ في هذا الحديث الوقفُ ، كما رواه حَمَّادُ بنُ زيدٍ ، عن عطاء ابنِ السَّائب بهذا الإسناد ، على ما ذكره الدَّارَقُطنِيُّ في « العِلل » (٢٠٨/٣).

وحَمَّادُ بنُ زيدٍ كان مَمَّن سَمِع من عطاء بن السَّائب قَبلَ الاختلاطِ ، كما قال يَحيَى القطَّانُ ، والبُخاريُّ ، وغيرُهُما .

وأَغْرَبَ الحَافظُ ، فرجَّح في « التَّلخيص » (١/ ١٤٢) صِحَّة إسناد حديث هَّاد بن سَلَمة سَمِع من عطاءٍ قَبل الاختلاط ، وقد قدَّمنا الجَوابَ عن ذلك .

واللهُ أعلمُ .

٣٢٧- سُئلتُ عن حديث: المسحِ على العَصَائِب والتَّسَاخِين.

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ أَبُو دَاوُد (٢٤١)، والحاكم (١/ ١٦٩)، والطَّبَرانيُّ في « مُسنَد الشَّاميِّين » (٤٧٧)، والبَيهَقِيُّ (١/ ٦٢) عن أحمد بن حنبل، وهو في « مُسنَده » (٥/ ٢٧٧)..

وأبو عُبيدٍ في « غريب الحديث » (١/ ١٨٧)..

والطَّبَرانيُّ في « مُسنَد الشَّامِيِّين » (٤٧٧) عن مُسدَّد بن مُسَرهَدٍ ، قال ثلاثتهم: ثنا يَحيَى بنُ سعيدٍ القَطَّان ، عن ثَوْر بن يزيد ، عن راشد بن سعدٍ ، عن ثوبان ، قال : بَعث رسُول الله عَلَيْ سريَّة ، فأصابَهُم البَرْدُ ، فلمَّا قَدِمُوا على النَّبِيِّ عَلَيْكُم ، شَكُوا إليه ما أصابهم من البَرْد ، فأَمَرَهم أن يَمسَحُوا على الغَصَائِب والتَّسَاخِين .

وقال الحاكم: «صحيحٌ على شرط مُسلِم».

وليس كما قال ؛ فإنَّ ثورًا لم يَروِ له مُسلِمٌ . وراشدُ بنُ سعدٍ لم يحتجَّ به الشيخانِ ، كما قال الزَّيلَعيُّ في « نصب الرَّاية » (١/ ١٦٥) .

وصحَّح النَّوَوِيُّ إسنادَهُ في « المجموع » (١/ ٤٠٨).

ولكن أعلّه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في « التَّلخيص » بقوله: « هو مُنقَطِعٌ » ، ولكن أعلّه يشيرُ إلى ما نَقَلُوه عن أحمد وأبي حاتم وإبراهيم الحَربِيِّ: « أنَّ راشد ابن سعدٍ لم يَسمَع مِن ثوبان » .

وخالَفَهُم في هذا الإمامُ البُخاريُّ ، فإنَّه ترجم لراشد بن سعدٍ في « التَّاريخ الكبير » (٢/ ١/ ٢٢) ، وقال : « سَمِع ثوبان » ، والبُخاريُّ حُجَّةٌ في هذا الباب . وروى عن حَيْوة ، ثنا بقيَّةُ ، عن صفوان بن عَمْرٍ و ، قال : « فَهذا الباب عينُ راشدٍ يوم صِفِّين » ، فهذا يردُّ قولَ أَحمدَ ومَن مَعهُ بالانقطاع ؛ فإنَّ ثوبان مات سنة أربعٍ وخمسين ، ومات راشدٌ سنة ثهانٍ ومائة ، فقد عاصَرَه ما يُقارِب عشرين عامًا ، ولا يُعلَم عنه تدليسٌ ، ولذلك قوَّى الذَّهَبِيُّ فِي « السِّير » (٤/ ٤٩١) إسناد هذا الحديث . واللهُ أعلَمُ .

٣٢٨ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ مِن أَحسَن النَّاس صوتًا بالقُرآن مَن إِذَا سَمِعتُمُوه يقرأُ حَسِبتُمُوه يخشى الله َ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

وَرَدَ من حديث جابرٍ ، وابنِ عُمَر ، وابن عبَّاسٍ ، وأبي هُريرَة ، وعائشةَ . ومن مُرسَل طاؤُوسِ ، والزُّهرِيِّ .

* أُوَّلًا: حديثُ جابر ره الله ع

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ فِي ﴿ خَلق أفعال العِباد ﴾ (٢٨٦) مُعلَّقًا بصيغة التَّمريض. ووصله: ابنُ ماجَهْ (١٣٣٩) ، والآجُرِّيُّ فِي ﴿ أخلاق حَمَلة القُرآن ﴾ (٨٣) ، وفي ﴿ فوائده ﴾ ، وابنُ أبي داوُد في ﴿ كتاب الشَّريعة ﴾ _ كها في ﴿ إتحاف السَّادة ﴾ (٤/ ٢٥) _ من طُرُقٍ عن عبد الله بن جعفر المَدينيِّ ، عن إبراهيم بن إسهاعيل بن مُجَمِّع ، عن أبي الزُّبير ، عن جابرٍ مرفوعًا فذكره.

قال العِرَاقِيُّ في « تخريج أحاديث الإحياء » (٢٨٦/١) : « سَنَدُهُ ضعيفٌ ».

وقال البُوصِيرِيُّ في « الزَّوائد » (١/٤٣٦) : « هذا إسنادٌ ضعيفٌ ؟ لضعف إبراهيمَ بنِ إسهاعيل بن مُجَمِّعٍ ، وعبدِ الله بن جعفرٍ » .

• قلتُ : وعنعنةُ أبي الزُّبَير أيضًا .

فالصُّوابُ أنَّ السَّند ضعيفٌ جدًّا. واللهُ أعلَمُ.

* ثانيًا: حديثُ ابن عُمَر رضي .

أَخرَجَهُ ابنُ حِبَّانَ فِي « المجروحين » (١٥٧/١) قال : حدَّثَنا أبو بِشرِ أَحمُدُ بنُ مُحَمَّد بن مُصعَبٍ ، قال : ثنا أبي ، وعَمِّي ، قالا : ثنا أبي ، ثنا يحيى ابنُ عُثمان ، ثنا شُعبة ، والثَّوْرِيُّ ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عُمَر ، أنَّ النَّبيَّ عَيْلِيْهُ سُئل : « أيُّ النَّاسِ أحسنُ صوتًا ؟ » ، قال : « مَن إِذَا قرأ رأيتَ أنَّه يَخشَى الله عَلَى » .

وهذا سَنَدٌ ساقطٌ ؛ وأبُو بِشر هذا قال فيه تلميذُهُ ابنُ حِبَّان : «كان ممَّن يَضَعُ المتون للآثار ، ويَقلِب الأسانيد للأخبار ... ولعله أقلَب على الثِّقات أكثر مِن عشرة آلاف حديثٍ ».

لكن له طريقٌ آخرُ عن عبد الله بن دينارٍ ..

أَخرَجَهُ البَزَّارُ (ج٣/ رقم ٢٣٣٦) ، والرُّوْيَانِيُّ في « مُسنَده » (ج٣/ ق ١٤/٢) ، والطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (ج١/ ق ١١/ ٢-٢/ ١٨٤ /١-٢) ، والطَّبَرانيُّ في « الفوائد » (١٣١٩) ، وابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (٢/ وتمَّامُّ الرَّازِيُّ في « الفوائد » (١٣١٩) ، وابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (٢/ ٢٩٣) ، وفي « تلخيص المُتشابه » (٢٩٣) ، وفي « تلخيص المُتشابه » (٢٩٨/١) من طريق مُحمَّد بن مَعمرِ البَحرَانِيِّ ، نا مُحيدُ بنُ حمَّاد بن أبي الحُوار ، عن مِسعَرٍ ، عن عبد الله بن دينارٍ ، عن ابن عُمَر ، قال : قيل للنَّبِيِّ عَيِّلِكُمْ : « مَن أحسنُ صوتًا بالقرآن ؟ » ، قال : « من إذا سمعتَ قراءَتَهُ رأيتَ أنَّه يَخشَى الله عَلَلَ » .

قال البَزَّارُ: ﴿ لَمْ يُتَابَع خُميدٌ على روايته هذه ، إنَّها يرويه مِسعَرٌ ، عن

عبد الكريم ، عن مُجاهدٍ مُرسَلًا . ومِسعَرٌ لم يُحدِّث عن عبد الله بن دينارٍ بشيءٍ . ولم نَسمَع هذا الحديث إلَّا مِن مُحمَّد بن مَعمَرٍ ، أخرَجَه إلينا مِن كتابه » .

وقال الطَّبَرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديثَ عن مِسعَرٍ إلَّا مُميدُ بنُ حَمَّادٍ . تفرَّد به مُحَمَّدُ بنُ مَعمَرِ » .

وقال ابنُ عَدِيًّ: «وهذا عن مِسعَرٍ ، عن عبد الله بن دينارٍ ، عن ابن عُمَر ، لم يَروِه إلَّا مُميدُ بنُ حَادٍ هذا ، وقد رُوِي هذا الحديثُ : «عن مِسعَرٍ ، عن عبد الكريم المُعلِّمِ ، عن طاوُوسٍ ، قال : سُئِل النَّبيُّ عَيِّكِ ﴿) : مُرسَلُ ، ووَصَلَهُ إسماعيلُ بن عَمْرٍ و البَجِلِيُّ ، عن مِسعَرٍ ، عن عبد الكريم ، عن طاوُوسِ ، عن ابن عبَّاسِ » .

وقال الخطيب : « تفرَّد بروايته ابنُ خُوارٍ ، وخالفه إسهاعيلُ بنُ عَمْرٍ و ، عن مِسعَرٍ ، عن عبد الكريم ، عن طاؤوسٍ ، عن ابن عبَّاسٍ ، عن النَّبِيِّ عَيْسُهُ » .

• قلتُ : وحُميدُ بنُ حَمَّاد بن أبي الْخُوَار _ بضمِّ الخَاء المُعجَمة ، وتخفيف الواو ، آخرُه راءٌ _ ضعَّفه أبو داوُد ، وقال ابنُ عَدِيِّ : «هو قليلُ الحديث ، وبعضُ أحاديثه ، على قِلَّتِها ، لا يُتابَعُ عليه » ، ومن تدبَّر ما أورَدَهُ له ابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » عَلِم أنَّه واهٍ .

وخالفه إسهاعيلُ بنُ عَمْرٍ و البَجَلِيُّ ، كما يأتي إن شاء اللهُ .

ورأيتُ له طريقًا آخر عن ابن عُمَر راه عُي .

أَخرَجَه الخَليليُّ في « الإرشاد » (٣/ ٩٦٩) قال : حدَّثني أَحمدُ بن مُحمَّد ابن مُحمَّد ابن مُحمَّد ابن الحُمَّد عِصْمَةُ بنُ محمُودٍ البِيْكَندِيُّ ، حدَّثنا أبو مُحمَّدٍ عِصْمَةُ بنُ محمُودٍ البِيْكَندِيُّ ، حدَّثنا

قال ابنُ عُمَر: «ولا أعلَمُ إلّا أنَّ طَلْقَ بنَ حبيبٍ مِن أَخوَ فِهِم لله تعالى ». قال الخليليُّ: « لم يَروهِ إلَّا عبدُ الله بنُ كَيْسانَ ، وعنه: عِيسَى غُنْجَارُ ». ثُمَّ رأيتُهُ في «عِلَل الحديث » (١٨٥٠) لابن أبي حاتِمٍ ، قال: « سألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُحمَّدُ بنُ أميَّة السَّاوِيُّ ، عن عِيسَى بن مُوسَى التَّيمِيِّ أبي عن حديثٍ راء هُمَّدُ بنُ أميَّة السَّاوِيُّ ، عن عِيسَى بن مُوسَى التَّيمِيِّ البُخاريِّ المعروفِ بالغُنْجَارِ ، عن عبد الله بن كَيْسانَ ، عن يحيى بن يعمَر ، البُخاريِّ المعروفِ بالغُنْجَارِ ، عن عبد الله بن كَيْسانَ ، عن يحيى بن يعمَر ، عن النَّبيِّ عَيْلُهُ ، أنَّهُ سُئل: « مَن أحسَنُ النَّاسِ صوتًا بالقُرآن ؟ » ، قال: « أخوَفُهُم لله » . وقال ابنُ عُمَر: « ولا أعلَمُ إلَّا أنَّ طلق بن حبيبٍ مِن أخوَفِهِم لله » ؟ فسمِعتُ أبي يقولُ : هذا حديثُ غريبٌ مُنكَرُ ».

فاعترَضهُ أبو الفَيضِ الغُهارِيُّ في « اللَّداوِي » (١/ ٢٢٦) قائلًا: « لم يُبيِّن عِلَّته ، فهو غيرُ مقبُولٍ ؛ إذ الحديثُ كها ترَى له طُرُقٌ متعدِّدةٌ ، لا يَجُوزُ أن يكون مَعَهَا غريبًا منكرًا ».

• قلتُ : وهو مِن أغرَب الاعتراضاتِ وأسمَجِها ؛ وعِلَّتُهُ ظاهِرَةٌ كالشَّمس ، ألا وهي : عبدُ الله بنُ كَيْسَانَ أبو مُجَاهِدٍ . قال البُخارِيُّ : « مُنكَرُ الله بنُ كَيْسَانَ أبو مُجَاهِدٍ . قال البُخارِيُّ : « مُنكَرُ الحَدِيث » ، وضعَّفه أبو حاتِم الرَّازِيُّ . وقال النَّسائِيُّ والدَّارَقُطنِيُّ : « ليس بالقَوِيِّ » ، وقال العُقيلي : « في حديثه وَهَمٌ كثيرٌ » .

وقال ابنُ عَدِيِّ : « ولعبد الله بن كَيْسَانَ ، عن عِكرِمة ، عن ابن عبَّاسٍ ، أحادِيثُ غيرُ ما أُمليتُ غيرُ محفُظَةٍ . وعَن ثابتٍ ، عن أنسٍ كذلك » . وقد صرَّح الخَلِيلِيُّ أَنَّه تفرَّد به ، فكيف يكُونُ حديثُ مَن هذا وَصفُهُ ؟ وتَسَاهَل الحافِظُ في أمرِهِ فقال في « تقريبِهِ » : « صَدُوقٌ يُخطِئُ كثيرًا » وكان يَنبَغِي أن يَجزم بضعفِهِ .

ولا قِيمَةَ لتَوثيق ابن حِبَّان إيَّاه . والله أعلم .

* ثالثًا: حديثُ ابن عبَّاسِ عِنْكُ .

فيرويه إسماعيلُ بنُ عَمْرِو البَجِلِيُّ ، عن مِسعَرِ ، عن عبد الكَريم ، عن طاوُوسٍ ، عن ابن عبَّاسٍ ، قال : سُئل النَّبِيُّ عَيْسُهُ : « مَن أَحسَنُ النَّاسِ قراءةً ؟ » ، قال : « مَن إِذَا قرأ رأيتَ أَنَّه يَخشَى الله عَلَى .

أَخرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ فِي (الكامل (٢/ ٦٩٣))، والبَيهَقِيُّ فِي (الشَّعَب) (ج٥/ رقم ١٩٥٨)، وأبو نُعيم في (الجلية (١٩/٤))، وفي (أخبار أصبهان (١٩/٤))، وأبنُ مَرْدَوَيهِ فِي (أحادِيث أبي الشَّيخ (٥)، والخَطيبُ في (المُتَّفِق والمُفتَرِق (٢٠٢).

قال أبو نُعيم : « غريبٌ من حديث مِسعَرٍ ، لم يَروِه عنه مرفُوعًا موضُولًا إِلَّا إسماعيلُ» ا.هـ.

وإسهاعيلُ هذا مُنكر الحديث ، لذلك قال ابنُ عَدِيِّ : « والرِّوايتان جميعًا غيرُ محفوظتين » ، يعني حديث ابن أبي الخُوَار ، وإسهاعيل بن عَمْرِو ، كليهها عن مِسعَر .

وخالفهما وكيعُ بنُ الجرَّاح ، وجعفرُ بنُ عونٍ ، وأبو أُسامة حمَّادُ بنُ

أُسامة ، فرَوَوْه عن مِسعَرٍ ، عن عبد الكريم ، عن طاوُوسٍ ، قال : سُئل النَّبِيُّ عَلَيْتُهُ عن أحسن النَّاس قراءةً ... الحديث .

أَخرَجَهُ الدَّارِمِيُّ (٢/ ٣٣٨) ، وابنُ أبي شيبة (٣/ ٥٢٢، و ١٠ ٤٦٤ - اخرَجَهُ الدَّارِمِيُّ (٢/ ٣٣٨) ، وابنُ أبي شيبة (٣/ ٥٢٢) ، وابنُ نَصرِ في « كتاب الصَّلاة » _ كما في « إتحاف السَّادة » (٤٦٥) ، والبَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (ج٥/ رقم ١٩٥٩) .

قال ابنُ عَدِيٍّ: « الصَّوابُ مُرسَلُ ».

وقال الزَّبِيدِيُّ في « الإتحاف » : « هذا مُرسَلُ حَسَنُ السَّنَد » كذا !! وعبدُ الكريم هو ابنُ أبي المُخَارِق ، وهو ضعيفٌ ، ومع ضعفه ، فإنَّ الإرسالَ هو الصَّوابُ قطعًا .

وقد سُئل الدَّارَقُطنِيُّ _ كما في « العِلل » (٢/ ٣٨/١) _ ، عن هذا الحديث ، فقال : « المحفوظُ : عن مِسعَرٍ ، عن عبد الكريم ، عن طاوُوسٍ : مُرسَلُ » .

وممّا يُؤيّد هذا الحُكم ، أنّ سُفيانَ بن عُيينة رَوَى ، عن عبد الكريم ، قال : قال لي طاووسٌ وأنا أطُوفُ معه : « والله ! ما سمِعتُ رجُلًا أحسنَ قراءةً مِن طلق بن حبيبٍ » ، ورَفَعَ طاووسٌ يديه إلى السّماء ، وسُئل : « أيُّ النّاس أحسنُ قراءةً ؟ » ، قال : « مَن إذا سَمِعتَه يقرأُ رأيتَ أنّه يَخشَى الله . _ قال : _ وكان طَلْقُ كذلك » .

أَخرَجَهُ الفَاكِهِيُّ فِي « أَخبار مكَّةَ » (١٥٨٢) قال حدَّثَنا مُحمَّدُ بن أبي عُمَر _ _ . هو العَدَنِيُّ _ ، قال : ثنا سُفيانُ جذا .

وأَخرَجَهُ عبدُ الله بنُ أحمد في « زوائد الزُّهد » (ص١٧٤) ، ومِن طريقه

أَبُو نُعَيمٍ فِي « الجِلية » (٣/ ٦٤) قال : حدَّثَنا أَبُو مَعمَرٍ ، ثنا سُفيانُ ، عن عبد الكَريم بن أبي أميَّة ، عن طلقٍ ، قال : « أحسَنُ النَّاس صوتًا بالقُرآن الذي إذا قرأ رأيتَ أنَّه يَخشَى الله عَنِكَ » .

قال عبدُ الكريم : وكان طلقٌ كذلك .

قال عبدُ الكَريم: قال طَلقٌ: « إنّي لأشتهِي أن أقوم حتَّى يَشتكِي صُلبي »، وكان طَلقٌ يفتَتِحُ البَقرة ، فلا يَركَعُ حتَّى يبلُغ العنكبوت.

• قلتُ : كذا رواه أبو مَعمَرٍ ، عن شُفيان ، فجعله من كلام طلقِ بن

حبيبٍ .

وروايَةُ مُحَمَّد بن أبي عُمر جيِّدةٌ مُفسِّرَةٌ.

وقَولُه: ﴿ إِنِّي لاَّ شَتَهِي ... الخ » ..

أَخرَجَه الفَاكِهِيُّ (١٥٨٣) قال: حدَّثَنا مُحُمَّدُ بن أبي عُمَر..

وأَبُو نُعَيمِ (٣/ ٦٤) عن الحُمَيدِيِّ ، قالا : ثنا سُفيانُ بهذا .

ومِمَّا يُقَوِّي روايَةَ الإرسالِ أنَّ ابن جُريجٍ رواه ، عن عبد الكَريم ، عن طاوُوسِ مُرسَلًا .

أَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاق في « المُصنَّف » (ج٢/ رقم ٤١٨٥).

وأخرجه أبو عُبيدٍ في « الفضائل » (ص ٨٠) قال : حدَّثَنا قَبِيصَةُ ، عن شُفيانَ الثَّوريِّ ، عن ابن جُريج ، عن ابن طاؤوسٍ ، عن أبيه ، وعن الحَسَن بن مُسلِم ، عن طاؤوسٍ مُرسَلًا .

وخُولِف أبو عُبيدٍ ..

خَالَفَهُ أَحِمُدُ بِنُ عُمَرِ الوَكِيعِيُّ ، قال : حدَّثَنا قَبِيصَةُ ، ثنا سُفيانُ ، عن

ابن جُريجٍ ، عن عطاءٍ ، عن ابن عبَّاسٍ ، قال : سُئل النَّبيُّ عَلَيْكُمْ : « أَيُّ اللهُ عَلَيْكُمْ : « أَيُّ النَّاسِ أَنَّهُ يُخشى اللهَ » . النَّاسِ أحسنُ قراءةً ؟ » ، قال : « إذا قرأ رأيتَ أَنَّهُ يُخشى اللهَ » .

أخرجه أَبُو سعيدٍ النَّقَاش في « فوائد العِراقِيِّين » (٥) ، وأبو نُعيمٍ في « الحِلية » (٣/ ٣١٧) ، وقال : « هذا حديثُ غريبٌ من حديث الثَّوْريِّ ،

عن ابن جُريج ، عن عطاءٍ . انفرد به أحمدُ بنُ عُمَر ، عن قَبِيصَة » ا.هـ .

• قلتُ : والوَكِيعِيُّ وثَّقَه ابنُ مَعِينٍ وغيرُه ، ولكن قال ابنُ حِبَّان : «كان يُغرِب » ، فرواية أبي عُبيدٍ أرجَحُ من روايته . واللهُ أعلَمُ .

وأَخرَجَهُ ابنُ الْمَبارَك في « الزَّهد » (١١٣) من طريق عُمَر بن سعيد ابن أبي حُسينٍ ، عن رجُلٍ ، عن طاؤوسٍ مُرسَلًا .

وأخرَجَهُ أبو عُبيدٍ في « الفضائل » (ص٨٠) ، وفي « الغريب » (٢/ ١٤١) ، وعبدُ الله بن أحمدَ في « زوائد الزُّهد » (ص٢١٣) من طريق ليثِ بنِ أبي سُليم ، عن طاوُوسٍ ، قال : « أحسَنُ النَّاس صوتًا بالقُرآن أخشاهُم لله عَنَكُ ».

وليثُ ضعيفُ الحديث.

وخالَفَهُم عَمْرُو بنُ دينارٍ ، فرواه عن طاوُوسٍ ، عن ابن عبَّاسٍ ، أنَّ رسُولَ الله عَيُّالِيَّهُ قال : « إنَّ أحسن النَّاس قراءةً مَن إِذَا قرأ تحزَّن » .

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج١١/رقم١٠٨٥) ، ومن طريقه أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الحِلية » (١٠٨٥) قال : حدَّثَنا يحيى بنُ عُثمان بن صالحٍ ، ثنا أبي ، ثنا ابنُ لَهِيعة، عن عَمْرو بن دينارٍ فذَكرَه .

وابنُ لَهِيعة يُضعَّفُ في الحديث.

ورواه الأحولُ ، عن طاوُوسٍ ، عن ابن عُمَر ، أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ قيل له: « أيُّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ قيل له : « أيُّ النَّاسِ أحسنُ قراءةً ؟ » ، قال : « الذي إذا سمعتَ قِراءَتَهُ رأيتَ أنَّه يخشى الله » .

أَخرَجَهُ ابنُ نصرٍ في « قيام اللَّيل » (ص١٣٨) ، من طريق مرزُوقٍ أبي بَكرٍ ، عن الأحولِ .

والأحولُ هو: عاصمٌ.

ومرزوقٌ أبو بَكرِ الباهليُّ مُحتلَفٌ فيه ، فوتَّقه أبو زُرعَة ، وابنُ حِبَّان ، وقال : « يُخطِئ » . وقال ابنُ خُزيمة : « أنا بريءٌ من عُهدَتِه » ، وهذه عادَتُه فيمن لا يَحتَجُّ به .

ثُمَّ رأيتُ الحديثَ في « المُنتخَب » (٨٠٢) لعبد بن حُميدٍ ، و « أخبار أصبَهَانَ » (٣٠٣) لأبي نُعيمٍ ، لكنَّهُ سمَّى الأحولَ سُليمانَ .

وسُليهانُ بنُ أبي مُسلِمِ الأحُولُ يَروِي عن طاوُوسٍ أيضًا ، وإن كان المذكورُ في ترجمة مَرزُوقٍ الباهليِّ ، هو عاصمٌ . فاللهُ أعلَمُ .

وهذه الرِّوايةُ أُولَى مِن رواية ابن لَهِيعة ، لكن تَبْقَى الْمُخالَفةُ .

وذَكَر الزَّبِيدِيُّ في « الإتحاف » (٤/ ٥٢٢) ، أنَّ السِّجْزِيَّ رواه في « الإبانة » ، من طريق طاوُوسٍ ، عن أبي هُريرَة .

فهذا اختلافٌ شديدٌ على طاوُوسِ.

والصُّوابُ عِندِي في هذا الحديث الإرسالُ.

وقد أَخرَجَهُ ابنُ الْمُبارَكِ فِي « الزُّهد » (١١٤) ، ومِن طريقِهِ الآجُرِّيُّ فِي « أَخلاق حَمَلة القُرآن » (٨٤) من طريق يُونُسَ بنِ يزيد ، عن الزُّهرِيِّ ،

قال: بَلَغَنَا أَنَّ رَسُولَ الله عَيْكُ قال: « إِنَّ مِن أحسن النَّاس صوتًا بالقُرآن الذي إذا سَمِعتَه يقرأُ أُرِيْت أَنَّهُ يَخشَى الله عَلَى ».

وهذا سَنَدٌ مُعضَلٌ ، أو مُرسَلٌ .

* رابعًا: حديثُ عائشةَ رطي .

أَخرَجَهُ أَبُو نُعيمٍ في « أَخبار أصبهان » (٢/ ٥٨) من طريق ابن أَشْكِيبَ، ثنا يحيى بنُ عُثمان بن صالح المِصرِيُّ، ثنا أبي ، ثنا ابنُ لَهِيعة، عن يزيد بن يزيد بن يزيد وهو ابن جابر _، عن ابن شهابٍ ، عن عُروة ، عن عائشة مرفُوعًا: « إِنَّ أَحسَنَ النَّاس قراءةً الذي إذا قَرَأَ رأيتَ أَنَّه يخشى الله ».

• قلتُ : وهذا مِن وُجوه الاختلاف على ابن لَهِيعة فيه .

وقد خالف الطَّبَرانِيُّ ابنَ أَشكِيبَ ، فرواه عن يحيى بن صالح المِصرِيِّ ، عن أبيه ، عن ابن هَيعة ، عن عَمْرو بن دينارٍ ، عن طاوُوسٍ ، عن ابن عبَّاسٍ كما مرَّ ذِكرُه .

وكُلُّ هذه الوُجُوه ضعيفةٌ ، لا يُعتَبَرُ بها ، ولا يَتَقَوَّى بها الحديثُ ؛ لأنَّ طُرُقَه تعدَّدَت من أثر اضطراب رُوَاتِه .

والصَّواب في الحديث الإرسالُ ، كما قدَّمتُ ، ولمَ يُصِب مَن قوَّاه . واللهُ تعالى أعلَمُ .

٣٢٩- سُئلتُ عن حديث: أنَّ صحابيًّا أَذنَب ذنبًا، فهرَب في الجبال بسببه، وأنَّ النَّبيَّ عَيُّكُ أُرسَل في طَلَبِه، وأخبَرَه أنَّ الله غَفَر له، ولحَّمَا مات هذا الصَّحابيُّ لم يَستَطِع النَّبيُّ عَيُّكُ أَن يُشَعِه من كثرة مَن حَضَره من الملائكة.

• قلتُ : بحثتُ عن هذه الحِكاية حتَّى ظفرتُ بها ، وهي حكايةٌ باطلةٌ ، لا يَشُكُّ حديثيٌّ مُبتدِئٌ في بُطلانها .

فأخرَجَ أبو نُعيمٍ في «معرفة الصّحابة» (٢٧٦-٢٧٦)، وأبو عَمْرٍ و الدَّرَّاجُ عُثَانُ بنُ عُمَر في « جزءٍ من حديثه» (ق ٢٧٩-٢٠١/١٥ عَمَر في « الدَّرَاجُ عُثَانُ بنُ عُمَر في « البنُ مَندَهْ في « الصَّحابة» - كما في « الإصابة» عجموع ٤٥)، وابنُ شاهين، وابنُ مَندَهْ في « الصَّحابة » - كما في « الإصابة » (١/ ٤٠٥) - من طريق مَنصُور بن عمَّارٍ ، عن المُنكدِر بن مُحمَّد بن المُنكدِر ، عن أبيه ، عن جابرٍ ، أنَّ فتَى من الأنصار، يُقال له ثعلبةُ بنُ عبد الرَّحن، وكان يَخدُم النَّبيَّ يَيِّكُمْ ، وأنَّ رسُولَ الله عَيْكُمْ بعثه في حاجةٍ ، فمرَّ بباب رَجُلٍ من الأنصار، فرأى امرأة الأنصاريِّ تغتسلُ ، فكرَّر إليها النَّظرَ ، وخاف أن يَنزِل الوحيُ على رسُول الله عَيْكُمْ ، فَخَرَجَ هاربًا على وَجِهِه ، فأتى جِبالًا بين مكَّة والمدينةِ ، فوَجَها ، ففقده رسُولُ الله عَيْكُمْ أَن جبريل وَجِهِه ، فأتى جِبالًا بين مكَّة والمدينةِ ، فوَجَها ، ففقده رسُولُ الله عَيْكُمْ أَن جبريل وَبَعِين يومًا - وهي الأيَّامُ التي قالوا : وَدَّعَهُ ربُّه وقلاه - ، ثُمَّ إنَّ جبريل نَزل على رسُول الله يَقِرُأُ عليك السَّلامَ ، نَزل على رسُول الله يَقَرَأُ عليك السَّلامَ ، نَزل على رسُول الله يَقَرَأُ عليك السَّلامَ ،

ويقول لك: إنَّ الهاربَ من أُمَّتك، بين هذه الجِبال، يتعوَّذُ بي من ناري »، فقال رسُولُ الله عَيْسَانُم : « يا عُمَرُ ! ويا سَلَمَانُ ! انطلِقا ، فأتياني بثعلبة بن عبد الرَّحمن » ، فخرَجَا في أنقاب المدينة ، فلَقِيَهُما راعِ من رِعاءِ المدينة ، يُقال له ذُفَافَةُ ، فقال له عُمَرُ : « يا ذُفافةُ ! هل لك عَلمٌ بشابِّ بين هذه الجبال؟ » ، فقال له ذُفافةُ: « لعلَّك تُرِيد الهاربَ من جهنَّم؟ » ، فقال له عُمَرُ: ﴿ وَمَا عِلْمُكَ أَنَّهُ هُرِبِ مِن جَهَنَّمَ ؟ ﴾ ، قال: ﴿ لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي جوف اللَّيل ، خَرَج علينا من بين هذه الجِبَال ، واضعًا يده على أُمِّ رأسِه ، وهو يقُول : يا ربِّ ! ليت قَبَضتَ رُوحِي في الأرواح ، وجَسَدِي في الأجساد ، ولا تُجَرِّدْني في فصل القضاء » ، قال عُمَرُ : « إيَّاه نُرِيدُ » ، _ قال : _ فانَطَلَق بهم ذُفَافةُ ، فلَّما كان في جَوْف اللَّيل ، خَرَج عليهم مِن بين تلك الجبال ، واضعًا يده على أُمِّ رأسه ، وهو يقُول : « يا ليت قبضتَ رُوحِي في الأرواح ، وجَسَدِي في الأجسادِ ، ولم تُجَرِّدني لفصل القضاء » ، _قال: فعدا عليه عُمَرُ ، فاحتَضَنه ، فقال: « الأمانَ! الأمانَ! الخلاصَ من النَّار! »، فقال له عُمَرُ بنُ الخطَّاب: « أنا عُمَرُ بنُ الخطَّاب »، فقال: « يَا غُمَرُ ! هِلْ عَلِم رَسُولَ الله عَيَّالِيَّهُ بِذَنبِي ؟ » ، قال : « لا عِلم لي ، إلَّا أَنَّه ذَكَرَك بِالأَمْسِ ، فَبَكَى رَسُولُ الله عَيْسَالُهُ ، فأرسَلَني وسَلَمَانَ في طلبك » ، فقال : « يا عُمَرُ ! لا تُدخِلني عليه إلَّا وهو يُصَلِّي ، أو بلالًا يقولُ : قد قامت الصَّلاة » ، قال : « أَفعَلُ » ، فأقبَلُوا به إلى المدينة ، فوَافَقُوا رسُولَ الله عَلَيْكُ وهو في صلاة الغَدَاة ، فبَدَرَ عُمَرُ وسَلمانُ الصَّفَ ، فما سَمِع قراءة رسُولِ الله عَيْسَةِ حتَّى خرَّ مغشِيًّا عليه، فلمَّا سَلَّم رسُولُ الله عَيْسَةِ، قال:

« يا عُمَرُ ! ويا سَلَمَانُ ! ما فَعَل ثعلبةُ بنُ عبد الرَّحن ؟ » ، قالا : « هاهو ذا يا رسُولَ الله! »، فقام رسُولُ الله عَلَيْكَ ، فأتاه ، فقال: « يا ثعلبةُ! »، قال: « لبَّيك، يا رسُول الله! »، فنَظَر إليه، فقال: « ما غيَّبك عنِّي ؟ »، قال : « ذَنْبِي يا رسُول الله ! » ، قال : « أَفَلَا أَدلُّك على آيةٍ تَمْحُو الذُّنوبَ والخطايا؟ » ، قال : « بلى ، يا رسُول الله ! » ، قال : « قُل : اللَّهُمَّ ! آتِنا في الدُّنيا حسنةً وفي الآخرة حسنةً وقِنا عذاب النَّار » ، قال : « ذَنبي أعظمُ ، يا رسُول الله! »، فقال رسُولُ الله عَنْ : « بل كلامُ الله أَعظمُ »، ثُمَّ أَمَرَه رسُول الله عَيْسَةً بالانصراف إلى مَنزِله ، فمَرِض ثمانيةَ أيَّام ، فجاء سَلمانُ إلى رسُول الله عَلَيْكَة ، فقال: « يا رسُول الله! هل لك في تَعلَبة ؟ فإنه لـمَّــا به » ، فقال رسُولُ الله عَيْسَةُ : « قُومُوا بنا إليه » ، فلم دَخَل عليه ، أَخَذَ رسُولُ الله عَلَيْكُم رأسه ، فوضعه في حِجره ، فأزال رأسَه عن حِجر رسُول الله عَلَيْهُ ، فقال له رسُولُ الله عَلَيْكُ : « لِمَ أَزِلتَ رأسَك عن حِجرِي ؟ » ، قال : « إِنَّه مِنَ الذَّنُوبِ ملآنٌ » ، قال : « ما تَجِدُ ؟ » ، قال : « أَجِد مثل دَبِيب النَّمل بين جِلدِي وعَظْمِي » ، قال : « في تَشتَهِي ؟ » ، قال : « مغفِرَةَ ربِّي » ، _ قال : _ فنزل جِبريلُ على رسُول الله عَلَيْكُهُ ، فقال : « إِنَّ ربَّك يُقرِئُك السَّلامَ ، ويقول : لو أنَّ عبدي هذا لَقِيَنِي بقُرابِ الأرضِ خطيئةً ، لَلَقِيتُهُ بِقُرابِها مغفرةً » ، فقال له رسُولُ الله عَلَيْكَ : « أَفَلا أُعلِمُه ذلك ؟ » ، قال : « بلى » ، _ قال : _ فأعلَمَهُ رسُولُ الله عَلَيْكَ ذلك ، فصاح صيحةً ، فهات ، فَأُمَرَ رَسُولُ الله عَلَيْكُ بِغَسلِه وكَفْنِه ، وصَلَّى عليه ، فجَعَل رَسُول الله عَلَيْكُ يَمشِي على أطراف أنامله ، فقالوا : « يا رسُولَ الله ! رأيناك تَمشِي على أطراف أناملك ؟ »، قال : « والذي بَعَثَنِي بالحقّ ! ما قَدَرتُ أن أَضَعَ رِجِلِي على الأرض مِن كَثرَة أجنحة من نَزَل ليشيّعَه من الملائكة ».

قال ابنُ مَندَه بعد أن رواه: «تفرَّد به منصورٌ ».

وقال الحافظُ في « الإصابة » (١/ ٢٠٤) : « وفيه ضعفٌ ، وشيخُه أضعفُ منه ».

• قلتُ: أمَّا منصورٌ ، فضعيفٌ جدًّا ، قال أبو حاتم : « ليس بالقويِّ » . وقال الدَّارَقُطنِيُّ : « يَروِي عن ضعفاءَ أحاديثَ لا يُتابَعُ عليها » . وقال الذَّ عَدِيٍّ : « مُنكر الحديث » .

وَخَتَمِ الذَّهَبِيُّ ترجمته في « الميزان » (١٨٨/٤) بقوله : « وساق له ابنُ عَدِيٍّ أحاديثَ تَدُلُّ على أنه واهٍ في الحديث » .

أَضِف إلى ما تقدُّم قولَ العُقيليِّ: « فيه تَجَهُّمْ ».

وقال ابنُ أبي شيبة: « كُنَّا عند ابن عُيينة ، فجاء منصورُ بنُ عمَّادٍ ، فسأله عن القُرآنِ ، فزَبَرَهُ ، وأشار إليه بعُكَّازِهِ ، فقيل: يا أبا مُحمَّدٍ! إنَّه عابدٌ ؟ فقال: ما أراه إلّا شيطانًا ».

وأمّا شيخُه المُنكدِرُ بنُ مُحمّد بن المُنكدِر ، فقال أبو حاتم : «كان رَجلًا صالحًا ، لا يَفهَم الحديث ، وكان كثير الخَطَإِ ، لم يَكُن بالحافظ لحديث أبيه » ، وضعّفه ابنُ عُيينة ، وابنُ مَعِينٍ في روايةٍ ، وأبو زُرْعَة ، وأبو داوُد ، والحُوْزْ جَانِيُّ ، ويعقُوبُ بنُ سُفيان ، والعِجلِيُّ ، وآخرون . ووَثَقه أحمد ، وابنُ مَعِينٍ في روايةٍ ، ولخّص ابنُ حِبّانَ حالَه ، فقال في « المجروحين » وابنُ مَعِينٍ في روايةٍ ، ولخّص ابنُ حِبّانَ حالَه ، فقال في « المجروحين » (٢٢) : «كان مِن خيار عِبَاد الله ، فقطعته العبادةُ عن مُراعَاة الحِفظ ،

فكان يأتي بالشَّيء تَوَهُّمًا ، فبطل الاحتجاجُ بأخباره » .

وهناك عِلَّةُ أخرى تُبطِل هذا الخبرَ ..

فقال ابنُ الأثير في «أُسْد الغابة » (١/ ٢٩٠): «وفيه نَظَرٌ غيرُ إسنادِه، فإنَّ قولَه تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ [الضَّحى: ٣] ، نَزَلت في أوَّل الإسلامِ والوحي، والنَّبيُّ عَيْسَةً بمكَّة، والحديثُ في ذلك صحيحٌ، وهذه القِصَّةُ كانت بعد الهِجرة، فلا يَجتَمِعان ».

وقال الحافظ في « الإصابة » : « وفي السِّياق ما يَدُلُّ على وَهَن ذلك الحَبَر ، لأَنَّ نُزُولَ : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ [الصُّحى: ٣] ، كان قبل الهِجرَة بلا خلافٍ » انتهى .

•٣٣٠ سُئلُ عن حديثِ: عن عائشة وعضى، قالت: دَخَلَ علي النَّبِي عَيْدُ وأنا أبكي، فقال: «ما يُبكِيكِ؟ »، فقلتُ: «سَبَّنِي فاطمةُ »، قال: «يا بُنيَّةُ! أليس تُحِبين ما أُحِبُ ، وتُبغِضِين ما أُبغِضُ ؟ »، قالت: «بلى »، قال: «فَأَحِبِي عائشة ؛ فإنِّي أُحِبُها »، فقالت فاطمةُ: «ما أقول لعائشة شيئًا تَكرَهُه أبدًا ».

• قلتُ : هذا حديثُ ضعيفٌ بهذا السِّياق ، وقد ورد لبعضه شاهدٌ صحيحٌ ، يأتي ذِكرُه إن شاء الله .

فَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى (٤٩٥٥) قال : حدَّثَنا هارُونُ بنُ عبد الله ..

والبَزَّارُ (٢٦٦١) قال: حدَّثَنا إبراهيمُ بنُ سعيدٍ الجَوهَرِيُّ ..

والرُّوياني ، ومن طريقه اللَّالَكَائِيُّ في « شرح الأصول » (٢٧٥٢) ، والرُّوياني ، ومن طريقه اللَّالَكَائِيُّ في « شرح الأصول » (٢٧٥٢) ، وأبو عَرُوبة الحَرَّانِيُّ في « حديثه » (٣٠) قالا : ثنا أبو كُريبٍ مُحمَّدُ بنُ العلاء_زاد أبو عَرُوبة : ومُحمَّدُ بنُ عُثمان بن كرامة _ ، قالوا : ثنا أبو أُسامة ، عن مُبرُوقٍ ، عن عائشة .

قال البَزَّارُ: « لا نَعلَمُ رواه عن مُجالِدٍ هكذا إلَّا أبو أُسامَة ».

• قلتُ : ومجالدٌ ضعيفٌ ، وبه ضعَّف البُوصِيرِيُّ الحديث ، كما في « مُحْتصَر الإتحاف » (٩/ ٢٣١) .

وأمَّا قولُه: «أيْ بُنيَّةُ! ألست تُحِبِّين ما أُحبُّ؟ »، قالت: «بلي »، قال: « فأحِبِّي هذه ».

فهذا القدر صحيحٌ ، لكنَّه قيل في سياقٍ آخرَ .

فأخرج مُسلِمٌ (١٤٤٢/ ٨٣)، والنَّسَائِيُّ (٧/ ٦٤-٦٦)، وفي «الكُبرَى» (٨٨٩٢)، وأحمدُ (٦٨/٦)، وابنُ أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٨٨٩٢)، والطَّبَرانيُّ في «الكبير» (ج٢٣/ رقم ١٠٥) عن صالح بن كَيْسَانَ..

ومُسلِمٌ، والبَيهَقِيُّ (٧/ ٢٩٩) عن يُونُس بن يزيد .. والبُخاريُّ في « الأدب المُفرَد » (٥٩٥) ، والنَّسَائِيُّ (٧/ ٦٦–٦٧) ، وأحمدُ (٦/ ٨٨) عن شُعيب بن أبي حمزة ، ثلاثَتُهم عن الزُّهريِّ ، عن مُحُمَّد بن عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام ، عن عائشة رطي ، قالت : أَرْسَلَ أَزُواجُ النَّبِيِّ عَلَيْكُمْ فَاطْمَةَ بِنَتَ النَّبِيِّ عَلَيْكُمْ ، فاستأذَنَت ، والنَّبيُّ عَلَيْكُمْ مع عائشةَ في مِرطِهَا ، فأَذِنَ لها ، فدَخَلت عليه ، فقالت : « يَا رسُول الله ! إِنَّ أَزْوَاجَكُ أَرْسَلْنَنِي إليك ، يَسأَلْنَك العدلَ في ابنةِ أبي قُحَافة » ، فقال النَّبِيُّ عَلَيْكُم : ﴿ أَي بُنيَّةُ ! أَلستِ تُحِبِّين ما أحبُّ ؟ » ، فقالت : « بلي » ، فقال: « فأحبِّي هذه » لعائشة ، _ قالت: _ فقامت فاطمة أ ، فخرَجَت ، فجاءتْ أزواجَ النَّبِيِّ عَلَيْكُ فحدَّثَتَهُن بها قَالَت ، وبها قال لها ، فقُلن لها : « ما أَغَنيتِ عنَّا مِن شيءٍ ، فارجِعِي إلى النَّبيِّ عَلَيْكُم ، فقالت فاطمةُ عَلَيْكُما:

« والله لا أُكلِّمُه فيها أبدًا » ، فأرسَلَ أزواجُ النَّبيِّ عَلَيْكُ زينَبَ بنتَ جحش ،

فاستأذَنَت، فأذِن لها ، فدَخَلت ، فقالت : « يا رسُول الله ! أرسلنني إليك

أزواجُك، يسألْنك العدل في ابنة أبي قُحافة »، _ قالت عائشة : _ ثُمَّ وَقَعَت بِي زِينبُ ، _ قالت عائشة : _ فطَفِقتُ أَنظُر إلى النَّبِيِّ عَيِّكُ مَتَى يأذَنُ لَوَقَعَت بِي زِينبُ ، _ قالت عائشة : _ فطَفِقتُ أَنظُر إلى النَّبِيِّ عَيِّكُ مَتَى يأذَنُ لِي فِيهَا ، فلم أَزَل حتَّى عَرَفتُ أَنَّ النَّبِيَّ عَيِّكُ لا يَكرَه أَن أَنتَصِر ، _ قالت : _ فوقَعتُ بزينَب ، فلم أَنشَبْهَا أَن أَفحمَتُها ، فتبسَّم النَّبِيُّ عَيِّكُ ، ثُمَّ قال : « إنها ابنهُ أبي بكر » .

وخالَفَ هؤلاء الثَّلاثة مَعمَرُ بنُ راشدٍ ، فرواه عن الزُّهرِيِّ ، عن عُروة ، عن عائشة بطُولِه .

فَجَعَلَ شَيْخَ الزُّهْرِيِّ: «عُروةَ »، بدل «مُحَمَّد بن عبد الرَّحْن ».
وأخرَجَهُ أحمدُ (٦/ ١٥٠ - ١٥١) ، وإسحاقُ بنُ رَاهَوَيهِ فِي « الْمُسنَد »
وأخرَجَهُ أحمدُ (٢/ ٢٧) ، وابنُ أبي عاصم في « الآحاد والمثاني »
(٢٠١٦) ، وابنُ حِبَّان (٢٠١٥) عن عبد الرَّزَّاقَ ، وهذا في « مُصنَّفِه »
(٢٠٩٢٥) قال: أخبَرَنا معمرٌ بهذا.

وكلاهُما محفوظٌ عِندِي .

ويؤيّدُ ثُبوتَه عن عُروة أيضًا ، أنَّ هشام بن عُروة ، رواه عن أبيه ، عن عائشة ويُقط أنَّ نساء رسُولِ الله عَيَّلِيَّهُ كُنَّ حِزبين ، فحزبٌ فيه عائشة ، وحفصة ، وصفيّة ، وسَوْدة ، والجِزبُ الآخرُ أمُّ سَلَمة ، وسائرُ نساء رسُول الله عَيِّلِيَّهُ ، وكان المُسلِمُون قد عَلِمُوا حُبَّ رسُول الله عَيِّلِيَّهُ عائشة ، فإذا كانت عند أحدِهِم هديَّة يُريد أن يُهدِيها إلى رسُول الله عَيَّلِيَّهُ ، أَخَرَها ، حتَّى إذا كان رسُولُ الله عَيِّلِيَّهُ في بيت عائشة ، بَعَث صاحبُ الهديَّة إلى رسُول الله عَيِّلِيَّهُ في بيت عائشة ، بَعَث صاحبُ الهديَّة إلى رسُول الله عَيْلِيَّهُ في بيت عائشة ، بَعَث صاحبُ الهديَّة إلى رسُول الله عَيْلِيَّهُ في بيت عائشة ، بَعَث صاحبُ الهديَّة إلى رسُول الله عَيْلِيَّهُ في بيت عائشة ، بَعَث صاحبُ الهديَّة إلى رسُول الله عَيْلِيَّهُ في بيت عائشة ، فقُلن لها : « كَلِّمي رسُول الله عَيْلِيَّهُ في بيت عائشة ، فكلَّم حِزبُ أُمِّ سَلَمة ، فقُلن لها : « كَلِّمي

رسُولَ الله عَيْكُم ، يُكلِّم النَّاس ، فيقول : مَن أراد أن يُهدِي إلى رسُول الله عَلِيلًا هديَّةً فليُهد حيثُ كان مِن نسائه » ، فكلُّمته أمُّ سَلَمةَ بها قُلن ، فلم يقل لها شيئًا ، فسألنها ، فقالت : « ما قال لي شيئًا » ، فقُلن لها : « فكلِّمِيه » . _ قالت : _ فكلَّمَتْه حين دار إليها أيضًا ، فلم يَقُل لها شيئًا ، فسألنها ، فقالت : « ما قال لي شيئًا » ، فقُلن لها : « كلِّميه ، حتى يكلِّمكِ » ، فدار إليها فكلَّمَتهُ ، فقال لها : « لا تُؤذِينِي في عائشة ، فإنَّ الوحى لم يأتِنِي وأنا في ثوب امرأةٍ إلّا عائشة »، _ قالت : _ فقلت : « أَتُوبُ إلى الله مِن أذاك يا رسُول الله! »، ثُمَّ إِنَّهُن دَعُونَ فاطمةَ بنتَ رسُولِ الله عَلَيْكَ ، فأرسَلَت إلى رسُول الله عَلِيلَةِ ، تقولُ : « إنَّ نساءك يَنشُدْنَك اللهَ العدلَ في بنت أبي بَكر »، فكلَّمَتْه، فقال: « يا بُنَيَّةُ! ألا تُحِبِّين ما أُحِبُّ؟ »، قالت: « بلي » ، فرَجَعَت ، ثُمَّ ذكر الحديث .

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ فِي «كتاب الهِبة » (٢٥٨١) قال : حدَّثَنا إسهاعيلُ ، قال : حدَّثَني أخي ، عن سُليهان ، عن هشام بن عُروة بهذا .

١ ٣٣- سُئلتُ عن حديث: « لَا تُفَتَّشُوا التَّمرَ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أَخرَجَهُ أَبو بكر الأَبْهَرِيُّ مُحَمَّدُ بنُ عبد الله في « الفوائد والغرائب الحِسَان » (ق ١٣٤/ ١ - مجموع ٤٦) قال : حدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ عُبيدٍ ، قال : حدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ عُبيدٍ ، قال : حدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ مَرْوان ، عن عُبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عُمَر مرفُوعًا : « لا تُفَيِّشُوا التَّمر » .

وهذا إسنادٌ واه جدًّا؛ ومُحمَّدُ بنُ مَرْوان هو المعروف بالسُّدِّيِّ الصَّغير ، ساقطٌ مطروحٌ ، قال البُخاريُّ ، وأبو حاتم : « لا يُكتَبُ حديثُه البتَّهَ » ، زاد أبو حاتم : « ذاهبُ الحديث ، متروكٌ » ، وقال صالحُ بن مُحمَّدِ جَزَرَةُ : « كان يضع الحديث » ، وكذَبه ابنُ نُميرٍ ، وتَركه النَّسَائِيُّ وغيرُه . وقد وقفتُ له على طريقٍ آخرَ .

أَخرَجَهُ البَيهَقِيُّ فِي «شُعب الإيهان» (٥٨٨٣)، قال: حدَّثنا أبو عبد الله الحافظُ، أنا أبو بكر ابنُ إسحاقَ، أنا مُحمَّدُ بنُ الحُسين الأَنهَ اطِيُّ، ثنا مُحمَّدُ بنُ بَكَارٍ، ثنا إسهاعيلُ بنُ زكريًا، عن قيس بن الرَّبيع، عن جَبلَة ابن سُحَيمٍ، عن ابن عُمَر، أنه قال: نَهى رسُولُ الله عَيْظُهُ أن يُشَقَّ التَّمرةُ عَمَا فيها.

وأَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الكبير » _ كما في « مَجمَع الزَّوائد » (٥/ ٤٢) _ ،

وقال: « فيه قيسُ بنُ الرَّبيع ، وثَّقَه شُعبةُ ، والثَّوريُّ ، وضعَّفه يحيى القَطَّانُ ، وبقيَّةُ رجاله ثقاتُ ».

وأخرَجَهُ البَيهَقِيُّ أيضًا (٥٨٨٥) من طريق داؤد بن الزِّبْرِقَان ، عن عمِّه أبي حفص الكِندِيِّ ، عن حبيب بن أبي ثابتٍ ، عن ابن عُمَرَ ، قال : خَمَانَا رسُولُ الله عَلَيْ أَن نَدَهِنَ إلَّا غِبًّا ، وأن نَقرِن بين التَّمرَتين ، أو نَشُقَّ عما فيهما .

وهذا إسنادٌ ساقطٌ ؛ وداوُدُ بن الزِّبْرِقَان تالفٌ ، تَرَكه أبو زُرعة ، ويعقُوبُ بنُ شيبة ، وأبو داوُد ، وضعَّفه ابنُ المَدِينِيِّ جدًّا ، بل كذَّبه الجُوْزْجَانِيُّ ، وأظنَّه بَالَغَ ، وقال ابنُ عَدِيٍّ ، مع توسُّطه : «عامَّةُ ما يرويه عن كُلِّ مَن رَوَى عنه ممَّا لا يُتابِعُه أحدٌ عليه ».

ويُنظَر حالُ عمِّه أبي حفصِ الكِندِيِّ .

وصحِّح الحاكمُ في « المُستدرَك » (١/ ٩٠٢) سماع حبيب بن أبي ثابتٍ من ابن عُمَر ، وكذلك قال العِجلِيُّ ، ولكن قال ابنُ خُزَيمة ، وابن حِبَّان : «كان مُدلِّسًا » .

وقد وَرَد ما يدلُّ على نَكَارَة هذا المتن ..

فقد أَخرَجَ أَبُو دَاوُد (٣٨٣٢) ، ومن طريقه البَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (٥٨٨٦) قال : حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ عَمْرو بن جَبَلَةَ ..

وابنُ ماجَهْ (٣٣٣٣) ، وأبو الشَّيخ في « أخلاق النَّبِيِّ » (ص٢٢) عن أبي بِشرِ بَكرِ بنِ خَلَفٍ ..

والطُّبَرَانِيُّ في « الأوسط » (١٤٦٢) عن هِلال بن بِشرٍ ، قالوا: ثنا

أبو قُتيبةَ سَلْمُ بنُ قُتيبة ، عن همَّام ، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك ، قال : أُتي النَّبيُّ عَلَيْكُ بتمرٍ عتيقٍ ، فجَعَلَ يُفَتَّشُه ؛ يُخرِج منه السُّوسُ .

وسَلْمُ بِنُ قُتِيبة وتَّقَه أكثرُ النُّقَّاد ، وتكلَّم فيه أبو حاتمٍ .

وقد خالفه مُحَمَّدُ بنُ كَثيرِ العَبْدِيِّ ، فقال : أَخبَرَنا هَمَّامٌ ، عن إسحاق ابن عبد الله بن أبي طلحة ، أنَّ النَّبِيَّ عَيْشَهُ فذَكَرَ معناه . فأرسَلَه .

أَخرَجَهُ أَبُو دَاوُد (٣٨٣٣) ، ومن طريقه البَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (٥٨٨٧) قال : حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ كَثير بهذا .

قال البَيهَقِيُّ : « وهذا مع إرساله ، أصحُّ من حديث قيس بن الرَّبيع ، وداوُدَ بنِ الزِّبْرِقَانَ » .

فَكَأَنَّ البَيهَقِيَّ يَذْهَبُ إِلَى ترجيح المُرسَل على الموصول ، ولا يَظهَرُ لِي ذَلك ؛ لأنَّ مُحَمَّدَ بنَ كَثيرِ العَبْدِيَّ تَكلَّم فيه ابنُ مَعِينٍ ، فقال : « لم يَكُن بالثَّقة » ، وقوَّاه آخَرُون ، وقال ابنُ حَجَرِ : « لم يُصِب من ضعَّفه » .

وعِندِي أَنَّ حديث سَلْم بن قُتيبة جيِّدُ الإسناد، ولا مانِع من وُرُود الحديثِ موصُولًا ومُرسَلًا.

وقد تأوَّل البَيهَقِيُّ حديثَ النَّهي عن تفتيش التَّمر ، على فرض صِحَّته ، بأن يَكُون جديدًا ، أمَّا إذا كان عتيقًا ، كها في حديث أنسٍ ، فلا بأس بذلك ، وقد عَلِمتَ أنَّ حديث النَّهي عن التَّفتيش مُنكَرٌ .

واللهُ أعلَمُ .

٣٣٢ - سُئلتُ عن حديث: « نَهَى عَن كُلِّ ذي نابٍ من السِّباع ، وخِ لَبِ مِن الطَّير ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

قد وَرَد عن جماعةٍ من الصَّحابة وليُّهُ ، مِنهُم ابن عبَّاسِ وليُّهُ ..

يرويه أبو عَوَانة وضَّاحُ بنُ عبد الله اليَشْكُرِيُّ ، عن أبي بِشرِ جعفر بن إياسِ ، عن ميمُونَ بنِ مِهران ، عن ابن عبَّاسِ فذَكَرَه .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ (١٩٣٤/ ١٦) قال: حدَّثني أبو كاملِ الجَحدَرِيُّ ..

وأبو عَوَانة في « المُستخرَج » (٧٦١٣) عن حجَّاج بنَّ مِنهالٍ ، ومُوسى ابن داوُد ، وأحمد بن عبد المَلِك الحَرَّانيِّ ..

وأبو داوُد (٣٨٠٣) ، وأبو عَوَانة (٧٦١٤) عن مُسَدَّد بن مُسَرهَدٍ .. وأحمدُ (١/ ٣٢٧) ، وابنُ الجَارُود في « المُنتقَى » (٨٩٢) عن عفَّان بن

مُسلِمٍ ..

وأَحمدُ (١/ ٢٤٤) قال : حدَّثَنا يُونُسُ بنُ مُحُمَّدٍ ..

والدَّارِمِيُّ (٢/ ١٢) قال: أخبَرَنا يحيى بنُّ حمَّادٍ..

وابنُ أبي شَيبَة (٥/ ٣٩٩) قال : حدَّثَنا يحيى بنُ آدمَ ..

وأبو عَوَانة (٧٦١٤)، والطَّحَاوِيُّ في « شرح المعاني » (٤/ ١٩٠)،

وفي « المُشكِل » (٣٤٧٥) عن يحيى بن حسَّان ..

وابنُ حِبَّان (٥٢٨٠) عن إبراهيم بن الحَجَّاج النَّيْلِيِّ ..

والطَّحَاوِيُّ في «الشَّرح» (١٩٠/٤) عن عليِّ بن الحسن بن شقيقٍ .. والطَّبَرانيُّ في «الكبير» (ج١٦/رقم٥١٩٩) عن مُحَمَّد بن الفضل عارم، قالوا: ثنا أبو عَوَانة وضَّاحٌ اليَشكُرِيُّ بهذا .

وتُوبع أبو عَوَانة ..

تابَعَهُ هُشيمُ بنُ بَشِيرٍ ، فرواه عن أبي بِشرٍ ، عن مَيمُونَ بنِ مِهرَانَ ، عن ابن عبَّاسِ فذكرَه .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ ، قال : حدَّثَنا أَحمدُ بنُ حنبل ، ويحيى بنُ يحيى ـ فرَّقَهَا ـ . . وابنُ أبي شيبة في « المُصنَّف » (٥/ ٣٩٩) ، والطَّحَاوِيُّ في « الشَّرح » وابنُ أبي شيبة في « المُصنَّف » (٥/ ٣٩٩) ، والطَّحَاوِيُّ في « الشَّرح » (١٩٠/٤) ، وفي « المُشكِل » (٣٤٧٤) عن سعيد بن مَنصُورٍ . .

والبَيهَقِيُّ (٩/ ٣١٥) عن يحيى بن يحيى ، قال أربعتُهم : ثنا هُشيمُ بنُ بَشِيرِ بهذا الإسناد .

وتُوبِع أبو بِشرٍ جعفرُ بنُ إياسٍ . .

تابَعَهُ الحَكَمُ بن عُتَيبة ، فرواه عن مَيمُون بن مِهرانَ ، عن ابن عبَّاسٍ فذكره .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ (١٦/١٩٣٤) ، وأبو عَوَانَة (٧٦٠٩) ، والبَغَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (٢١/ ٢٣٤) عن مُعاذبن مُعاذٍ العَنبَرِيِّ ..

ومُسلِمٌ أيضًا ، عن سهل بن حمَّادٍ . .

وأبو عَوَانَة (٧٦٠٧، ٧٦٠٨، ٧٦١٠) عن عبد الوهَّاب بن عطاءِ، ويزيدَ بنِ زُريعٍ، ويجيى بنِ سعيدٍ، وعُثمانَ بنِ جَبَلَةَ ..

وأَحمدُ (١/ ٢٨٩) ً، والطَّحاوِيُّ في « الْمشكِل » (٣٤٧٧، ٣٤٧٧) ،

عن عبد الله بن الْمبارَك ، كلُّهم عن شُعبة ، عن الحكم بن عُتيبةَ بهذا .

• قلتُ : هكذا رواه مُعاذُ بنُ مُعاذٍ ، وسهلُ بنُ حَّادٍ ، ويحيى بنُ سعيدٍ ، ويزيدُ بن زُريعٍ ، وعبدُ الوهّاب بنُ عطاءٍ ، وعثهانُ بنُ جَبَلةَ ، وابنُ المُبارَك ، كُلُّهم يرويه عن شُعبة ، عن الحكم بن عُتيبة، عن مَيمُونَ بنِ مِهرانَ ، عن ابن عبّاسِ .

وخالَفَهُم أبو قُتَيبة سَلْمُ بنُ قُتَيبة ، فرواه عن شُعبة ، عن عَمْرو بن دينارٍ ، عن مَيمُونَ بنِ مهرانَ ، عن ابن عبّاسِ فذكرَه .

فَجَعَل شيخَ شعبةً: «عَمْرَو بنَ دينارٍ »، بدل « الحَكَم ».

أَخرَجَه الطَّبَرانيُّ في « المُعجَم الكبير » (ج١١/ رقم ١٢٩٦) قال: حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ الحُسَين بن مُكْرِمٍ ، ثنا سُليانُ بنُ عُبيد الله الغَيْلَانِيُّ ، ثنا أبو قُتيبة بهذا.

وروايةُ الجَاعة هي المحفوظةُ ، وسَلْمُ بنُ قُتَيبة وإن وتَّقَه غيرُ واحدٍ ، فقد قال أبو حاتم : «كثيرُ الوَهَم ، يُكتَبُ حديثُه » ، فلا يُحتمَلُ منه مخالفةُ واحدٍ من هذا الجَمع ، فضلًا عنهم .

وتُوبع شعبةُ على الوجه الأول ..

تابَعَهُ أبو عَوَانة ، فرواه عن أبي بِشر ، والحَكَم بن عُتَيبة معًا ، عن ميمونَ بنِ مِهرانَ ، عن ابن عبَّاسِ فذكره .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ (١٦/١٩٣٤) ، وأبو عَوَانة (٧٦١٢) ، وأحمدُ (١/ ٢٠٣، ٣٧٣) ، والطَّحَاوِيُّ في « المُشكِل » (٣٤٧٦) ، والطَّعَافِيُّ (٩/ ٣٠٣) ، والخَطِيبُ في « تاريخه » (٧/ ٢٧٨) كُلُّهم عن أبي داوُد الطَّيَالِسِيِّ

وهذا في « مُسنَده » (٢٧٤٥)، قال : حدَّثَنا أبو عَوَانة بسَنَده سواء . ورواه سُفيانُ بنُ حُسين ، عن الحَكم بن عُتيبة بهذا .

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج١١/ رقم ١٢٩٩٤) من طريق سُويد ابن عبد العزيز ، عن سُفيان بن حُسينٍ بهذا .

وسُويدٌ ضعَّفُوه .

• قلتُ : هكذا رواه شُعبة ، وأبو عَوَانة ، وسُفيانُ بن حُسينٍ ، ثلاثتهم عن الحُكَم بن عُتيبة ، عن مَيمُونَ بنِ مهرانَ ، عن ابن عبَّاسٍ . وخالفَهُم إسهاعيلُ بنُ مُسلِمٍ ، فرواه عن الحَكَم ، عن مِقسَمٍ ، عن

بن مبائي . فجعل شيخ الحكم « مِقسَمًا » ، بدل « ميمون » .

أَخرَجَهُ ابنُ أَبِي عُمَر العَدَنِيُّ فِي « مُسنَده » _ كما في « المطالب العالية » (٢٣٥٤) _ ، قال : حدَّثنا مَرْوانُ بنُ مُعاوِية، ثنا إسماعيلُ بنُ مُسلِم بهذا .

وهذه مخالَفةٌ واهيةٌ ؛ وإسماعيلُ بنُ مُسلِمٍ هو المكيُّ ضعيفٌ ، بل لعلَّه واهِ ، وقد تَركه جماعةٌ من النُّقَاد .

• قلتُ : هكذا رواه أبو بِشرٍ ، والحَكَمُ بنُ عتيبة ، عن مَيمُونَ بنِ مِهرانَ ، عن ابن عبَّاسِ .

وخالَفَهُما عليُّ بنُ الحَكم ، فرواه عن مَيمُونَ بنِ مهرانَ ، عن سعيد بن جُبيرٍ ، عن ابن عبَّاسٍ .

فزاد في الإسناد: سعيدَ بنَ جُبيرٍ.

أَخرَجَهُ أَبُو دَاوُد (٣٨٠٥) ، وابنُ مَاجَهْ (٣٢٣٤) ، وأَبُو يَعلَى (٢٦٩٠) ،

والبَزَّارُ (٤٩٩٩-البحر) عن مُحمَّد بن أبي عَدِيٍّ ..

والنَّسَائِيُّ (٧/ ٢٠٦) عن بِشر بن الْمُفضَّل ..

وأَحمدُ (١/ ٣٣٩) ، وابنُ الجَارُود في « الْمُنتقَى » (٨٩٣) عن رَوْح بن عُبادة ..

وأَحمدُ أيضًا (١/ ٣٣٩) قال : حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ جعفرِ ..

والطَّحَاوِيُّ فِي « الشَّرح » (١٩٠/٤) ، وفي « المُشكِل » (٣٤٧٩) عن خالد بن الحارث ، كُلُّهم عن سعيد بن أبي عَرُوبة ، عن عليٍّ بن الحَكَم بهذا.

قال البَزَّارُ: « وهذا الحديثُ لا نَعلَمُ أحدًا رواه عن مَيمُونَ بنِ مِهرانَ ، عن سعيد بن جُبيرٍ ، عن ابن عبَّاسٍ ، إلَّا عليَّ بن الحَكَم . وقد رواه أبو بِشرٍ ، والحَكَم ، عن مَيمُونَ بن مهرانَ ، عن ابن عبَّاسٍ ، ولم يَذكُرَا سعيدَ بن جُبيرٍ ، بين مَيمُون بن مهران ، وابنِ عبَّاسٍ » انتهى .

فنظر أهلُ العِلم في هذا الاختلاف ..

فقد أُورَدَ عبدُ الحَقِّ الأَسْبِيلِيُّ هذا الحديثَ في « الأحكام الوُسطَى » فقد أُورَدَ عبدُ الحَقِّ الأَسْبِيلِيُّ هذا الحديثَ في « الوهم والإيهام » (٢/ ٤٥٠) قائلًا: « كذا ذَكَرَه ، وسَكَت عنه ، ولم يَضَع فيه نظرًا ؛ لَمَّا كان مِن عِند مُسلِم ، وهو مِن أفراد مُسلِم ، ولم يُخَرِّجهُ البُخاريُّ ... _ قال : _ ولم يَسمَعهُ مَيمُونُ بنُ مهرانَ من ابن عبَّاسٍ ، بل بينها فيه سعيدُ بنُ جُبيرٍ . _ ثم قال : _ وعيَّ وثقه وعليُّ بنُ الحكم ثقةُ ، أخرَجَ له البُخاريُّ ، ومُسلِمٌ ، وممَّن وثقه النَّسائيُّ عَلَىٰ انتهى .

• قلتُ : وليس في يد ابن القَطَّان دليلٌ على الانقطاع ، إلَّا وجودُ الواسطة ، وهذا ليس بكافٍ ، وإنَّها هو أَمَارَةٌ حسبُ ؛ لاحتهال أن يَسمَع الرَّاوِي الحديثَ بواسطةٍ عن شيخٍ ، ثُمَّ يسمَعُهُ من هذا الشَّيخ ، وهذا الاحتهال مؤيَّدٌ بعشرات ، بل مئات الأمثلة . هذا أوَّلًا .

وثانيًا: فإنَّ مُسلِمًا لم يُخَرِّج لعليِّ بنِ الحَكَم البُّنَانِيِّ شيئًا.

وثالثًا: فقد خُولِف ابنُ القَطَّان في حُكمِه هذا..

فخالفه مُسلِمٌ ، إذ صحَّح رِواية مَيمُونَ بنِ مِهرانَ ، عن ابن عبَّاسٍ ، دُون واسطةٍ .

و خالَفَهُ أيضًا الخطيبُ البَغدَادِيُّ ، فنَقَل المِزِّيُّ في « الأطراف » (٥/ ٢٥٣) ، أنَّ الصَّحيح في هذا الحديث أنَّهُ: « مَيمُونُ ، عن ابن عبَّاسٍ » .

الصحيح في هذا الحديث الله: "ميمون، عن ابن عباس".
وخالفه أيضًا الحافظُ ابنُ حَجَرٍ، فقال في " النَّكت الظِّراف » (٥/ ٢٥٣): " وقال البَزَّارُ: " تفرَّد عليُّ بنُ الحكم بإدخال سعيدٍ بين ميمونَ وابن عبَّاسٍ »، وعليُّ بنُ الحكم قال فيه أبو حاتم: " صالحُ الحديث »، ووثقه جماعةٌ ، وضعَّفه أبو الفتح الأزدِيُّ . وخالفه الحكمُ بنُ عُتيبة، وأبو بشرٍ جعفرُ بنُ أبي وحشيَّة ، فلم يَذكرا سعيد بن جُبيرٍ، وهما أحفظُ مِن عليًّ بن الحكم ، فروايتُه شاذَّةٌ . وتابعَهما جعفر بن بُرْقانَ وغيرُه ،

فلهذا جَزَم الخطيبُ بأنَّ رواية عليِّ بن الحَكَم من المَزِيد » انتهَى .

ولم أر أحدًا تابَع أبا الفتح الأزدِيَّ على جَرحِ عليِّ بن الحَكَم. والصَّواب في ذلك عِندِي هو صحَّةُ الرِّوايتين جميعًا.

وعليُّ بنُ الحَكَم وتَّقه سائرُ النُّقَّاد .

ثُمَّ رأيتُ ابنَ أبي حاتم ذكر حديث عليِّ بن الحُكَم في « العِلل » (١٥٠٦) ، ونَقَل عن أبيه ، أنَّهُ قال : « وهو عندي محفوظٌ » ، فدلَّ هذا على صِحَّة الرِّوايتين جميعًا .

ولا يَظهَرُ من كلام أبي حاتم أنَّه يُرجِّح حديث عليِّ بن الحَكَم على حديث أبي بِشرٍ ، والحَكَم بن عُتيبة ، وإلَّا لَقَال : « وهو المحفُوظ » . واللهُ أعلَمُ .

ولا يُعِلُّ الحديثَ قولُ شُعبة في روايةٍ لأحمد (٢٨٩/١): « رَفَعَهُ الحَكُمُ ، _ قال شُعبةُ : _ وأنا أكرَهُ أن أُحدِّث برفعِه . _ قال شُعبةُ : _ وحدَّثنِي غَيلانُ ، والحجاجُ _ يعني : ابنَ أرطاةَ _ ، عن مَيمُونَ ، عن ابن عبّاسِ ، لم يَرفَعْه » انتهى .

فقد رواه أكثر من نفسٍ عن شُعبة ، وصرَّح برفعِه ، فكأنَّه كان يتهيَّب أحيانًا أن يرفعَهُ .

ثُمَّ إِنَّ سُفيانِ الثَّوْرِيَّ رواه عن حجَّاج بن أرطاة ، وجعفرِ بن بُرقَانَ ، عن مَيمُونَ بنِ مِهرانَ ، عن ابن عبَّاسٍ ، قال أحدُهما : « نَهَى رسُول الله عَيْلُهُ » ، وقال الآخرُ : « نَهَى » .

كذا ذكر المِزِّيُّ في « الأطراف » (٥/ ٢٥٣).

وله طريقٌ أُخرَى عن ابن عبّاسٍ ، يرويها مُجَاهِدٌ عنه ، قال : « نَهَى رَسُول الله عَيْسَةُ يَومَ حُنينٍ عن بيع الغنائم ، حتى تُقسَم ، وعن الحَبَالَى أن يُوطئن ، حتَّى يَضَعن ما في بُطونهن ، وقال : « أَتَسقِي زرع غيرك ؟ » ، يُوطئن ، حتَّى يَضَعن ما في بُطونهن ، وقال : « أَتَسقِي زرع غيرك ؟ » ، وعن خُوم الحُمُر الإنسيَّة ، وعن كُلِّ ذي نابِ من السِّباع » .

أَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٧/ ٣٠١)..

والدَّارَقُطنِيُّ (٣/ ٦٨-٦٩) قال : حدَّثَنا أبو بكرٍ النَّيسَابُورِيُّ ..

والحاكمُ (٢/٥٦، ١٣٧) عن مُحَمَّد بن مَحْمَوَيْهِ ..

والطَّبَراني في « الأوسط » (٦٩٨١) قال : حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ عليِّ المُرُوزِيُّ ، قال أربعتُهم : ثنا أحمدُ بنُ حفص بن عبد الله ، حدَّثَني أبي ، ثنا إبراهيمُ ابنُ طَههَان ، عن يحيى بن سعيدٍ ، عن عَمْرو بن شُعيبٍ ، عن ابن أبي نَجِيحٍ ، عن ابن عبّاسِ .

قال الطَّبَرانيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن عَمْرو بن شُعيبٍ إلَّا يحيى بنُ سعيدٍ ، ولا عن يحيى إلَّا إبراهيمُ بنُ طَهان . تفرَّد به حفصُ بنُ عبد الله » . كذا قال ! ولم يتفرَّد به حفصٌ . .

فتابَعَهُ أزهرُ بنُ سُليهان ، قال : ثنا إبراهيمُ بنُ طَههان بهذا .

أَخْرَجَهُ الحاكمُ (٢/ ٥٥-٥٦).

وانظُر ما كتبتُه في « تنبيه الهاجد » (٢٠٤٠).

وقال الحاكمُ: « صحيحُ الإسناد ».

ورواه عبدُ الرَّحمن بنُ الحارث المَخزُومِيُّ ، عن مُجاهدٍ ، عن ابن عبَّاسٍ لذَكرَه .

أَخرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي « شرح المعاني » (٤/ ١٩٠، ٢٠٤) قال : حدَّثنا يُونُس بنُ عبد الله بن يُعيى بنُ عبد الله بن يُونُس بنُ عبد الرَّحمن بن الحارث المَخزُومِيِّ ، عن مُجاهدٍ ، عن ابن عبَّاسٍ فذَكرَه .

• قلتُ: هكذا وَقَع في « كتاب الطَّحَاوِيِّ »: « عبدُ الرَّحمن بنُ الحارث ، عن مُجَاهدٍ » ، والصَّوابُ أنَّه: « عبدُ الرَّحمن بنُ الحارث _ وهو ابنُ عبد الله ابن عيَّاشٍ _ ، عن عبد الله بن أبي نَجِيحٍ ، عن مُجاهدٍ ».

وأُستَبعِدُ أن يكون اختلافًا في الإسناد ؛ لوُجُود مِثلِ هذا السَّقط من مطبوعة «كتاب الطَّحَاوِيِّ ». واللهُ أعلَمُ .

وعبدُ الرَّحمن بنُ الحارث مُتكَلَّمٌ فيه . ولكنه مُتابَعٌ كما رأيتَ .

وأَخرَجَهُ أَحمدُ (١/ ٣٢٦)..

وأبو يَعلَى (٢٤٩١) قال : حدَّثَنا أبو بَكرٍ بنُ أبي شيبة ، قالا : ثنا يحيى ابنُ آدم ، ثنا شَريكُ ، عن الأعمش ، عن مُجاهدٍ ، عن ابن عبَّاسٍ فذكره . وشَرِيكُ ضعيفُ الحِفظِ . والأعمشُ مُدَلِّسٌ .

وأَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاق (٨٧٠٧) ، وعنه أحمدُ (١/ ٣٣٢) قال : أخبَرَنا مَعمَرُ ، عن قَتَادة ، عن رجُلٍ ، عن ابن عبَّاسٍ به .

وضَعفُه ظاهرٌ .

وفي الباب عن أبي تَعلَبَه الخُشَنِيِّ، في « الصَّحيحين ». وعن أبي هُريرَة ، عند مُسلِم . وعن عليِّ بنِ أبي طالبٍ ، وجابر بن عبد الله ، والحديثُ عنهما ضعيفٌ .

وله طُوُقٌ تُجِمَعُ . واللهُ أعلَمُ .

٣٣٣ - سُئلتُ عن حديث: « مَن قَلَّم أَظفَارَهُ يَومَ الجُمْعَةِ ، وُقِيَ مِن السُّوءِ إلى مِثلِها ».

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ .

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ فِي « الأوسط » (٤٧٤٦) قال : حدَّثنا عبدُ الرَّحمن ابنُ سَلْم ، قال : نا أَحمدُ بنُ ثابتٍ فَرْخَوَيْهِ الرَّازِيُّ ، قال : نا العلاءُ بنُ هلالٍ الرَّقِيُّ ، قال : نا يزيدُ بنُ زُريعٍ ، عن أَيُّوب ، عن ابن أبي مُلَيْكة ، على عائشة مرفُوعًا فذكرته .

قال الطَّبَرانيُّ : « لم يَروِ هذا الحديث عن أيُّوب إلَّا يزيدُ بنُ زُريعٍ ، ولا عن يزيدُ بنُ زُريعٍ ، ولا عن يزيدَ بنِ زُريعِ إلَّا العلاءُ بنُ هلالٍ الرَّقِيُّ . تفرَّد به فَرخَوَيهِ » .

• قلتُ : أمَّا فَرْخَوَيْهِ ، فترجمه ابنُ أبي حاتمٍ في « الجرح والتَّعديل » (١/ ١/ ٤٤) ونقل عن أبي العبَّاس بن أبي عبد الله الطِّهْرَانِيِّ ، أنَّه قال : « كَانُوا لا يَشُكُّون أن فَرْخَوَيْهِ كَذَّابٌ » ، وأقرَّه في « الميزان » (١/ ٨٦) ، وفي « الليزان » (١/ ٨٦) ، وبه أعلَّه الهيَثَمِيُّ في « المَجمَع » (١/ ١٧١) ، لكنَّه ضعَّفه فقط ، وحالُه أدنَى مِن هذا كها ترى .

والعلاءُ بنُ هلالٍ هو ابنُ عُمَر بن هلالٍ الرَّقِيُّ . ترجمه ابن أبي حاتمٍ في « الجرح » (٣/ ١/ ٣٦١ - ٣٦٢) ونقل عن أبيه ، قال : « مُنكَرُ الحديث ، ضعيفُ الحديثِ ، عنده عن يزيد بن زُريعِ أحاديثُ موضوعةٌ » .

وقال ابنُ حِبَّان في « المجروحين » (٢/ ١٨٤) : « كان مِمَّن يَقلِب الأسانيد، ويُغيِّر الأسهاء، لا يَجُوز الاحتجاجُ به بحالٍ ».

وقال النَّسَائِيُّ: «روى عن أبيه غيرَ حديثٍ مُنكرٍ ، فلا أدري ، مِنهُ أتى أو مِن أبيه ؟ » ، فمِن عَجَبٍ ، أن يقول الحافظُ في « التَّقريب » : « فيه لينٌ » ، وهذه العبارة تُقال فيمن فيه بعضُ التَّماسُك ، وقد رأيت كلام العُلماء فيه ، وحديثُه هنا عن يزيد بن زُريعٍ ، وقد تقدَّم في كلام أبي حاتمٍ أنَّه يروي عنه أحاديث موضوعةً .

والله أعلمُ .

٣٣٤ - سألني سائلٌ ، فقال : سمعتُ في خُطبة الجُمُعة وصيّة الخَصِر لموسى ، فهل صحّت ؟ وما نصّها ؟

• قلتُ : هي وصيَّةٌ باطلةٌ موضوعةٌ ، لا يَشكُّ في ذلك من له أدنى إلمام بالحديث .

فأخرِج هذا الحديثَ الطُّبَرانيُّ في « الأوسط » (٦٩٠٨) ، وابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (٣/ ١٠٧٢) من طُرُقٍ عن زكريًّا بن يحيى الوَقَارِ ، قال : قُرئ على عبد الله بن وهب وأنا أسمعُ ، قال الثُّوْريُّ ، قال مُجَالِدٌ ، عن أبي الوَدَّاكِ ، قال : قال أبو سعيدٍ الخُدريُّ : قال عُمَرُ بن الخطَّاب ، قال رَسُولَ الله عَيْسَالُمُ : « قال أخي مُوسَى عَلَيْتَكِلا : « يَا رَبِّ ! أَرِنِي الذي كُنتَ أريتني في السَّفينة » ، فأو حَي اللهُ إليه : « يا موسى ! إنَّك ستراه » ، فلم يَلبَث إلَّا يَسيرًا ، حتَّى أتاه الْخَضِرُ ، وهو طيِّبُ الرِّيح ، حَسَنُ بياض الثِّياب، فقال: « السَّلامُ عليك يا مُوسَى بنَ عِمرانَ! إنَّ ربَّك يَقرأُ عليك السَّلامَ ورحمةَ الله » ، قال مُوسَى : « هو السَّلامُ ، ومنه السَّلامُ ، وإليه السَّلامُ ، والحمدُ لله ربِّ العالمين ، الذي لا أُحصِي نعمَهُ ، ولا أُقدِرُ على شُكرِه إلَّا بِمَعُونَتِه » ، ثُمَّ قال مُوسَى : « أُرِيدُ أَن تُوصِينِي بوصيَّةٍ ، يَنفَعُنِي اللهُ بها بعدَك » ، فقال الخَضِرُ : « يا طَالِب العِلم! إِنَّ القائل أقلُّ ملالةً من المُستَمِع، فلا ثَمُلُّ جُلساءَك إذا

حدَّثتَهم . واعلم ! أنَّ قلبك وِعاءٌ ، فانظُر ماذا تَحشُو به وعاءَك . واعزف عن الدُّنيا ، وانبذها وراءَك ، فإنَّها ليست لك بدارٍ ، ولا لك فيها مَحَلُّ قرارِ ، وإنَّها جُعِلت بُلْغةً للعبَّاد ، وليَتَزَوَّدُوا منها للمعاد . ويا مُوسَى ! وطِّن نفسك على الصَّبر ، تُلَقَّى الحِكَمَ . وأَشعِر قلبكَ التَّقوَى ، تَنَل العِلمَ . وَرُضْ نَفسَك على الصَّبر ، تَخلَصُ من الإثم . يا مُوسَى ! تَفَرَّغ للعلم إن كُنتَ تُريدُه ، فإنَّما العِلمُ لمن يَفرُغ له ، ولا تكونَنَّ مِكثارًا بِالمَنطِق مهدارًا ، إنَّ كثرة المَنطِق تُشينُ العُلماء ، وتُبدِي مساوئ السُّخَفاء ، ولكن عَلَيك بذِي اقتصادٍ ، فإنَّ ذلك من التَّوفيق والسَّداد . وأُعرِض عن الجُهَّال ، واحلُم عن السُّفهاء ، فإنَّ ذلك فضلُ الحُكماء ، وزَيْن العُلماء ، إذا شَتَمَك الجاهلُ فاسكُت عنه سِلمًا ، وجانِبه حَزْمًا ، فإنَّ ما بَقِى من جهلِهِ عليك ، وشتمِهِ إيَّاكَ ، أكثَرُ وأعظمُ . يا ابنَ عِمرانَ ! أَلَا ترَى أَنَّك أُوتِيتَ من العِلم قليلًا ، فإنَّ الاندِلَاثَ والتَّعَسُّفَ من الاقتحام والتَّكَلُّف. يا ابنَ عِمرانَ ! لا تفتحنَّ بابًا لا تَدرِي ما غَلْقُه ، ولا تُغلِقنَّ بابًا لا تدري ما فَتحُه . يا ابنَ عِمرانَ ! من لا تَنتَهِي من الدُّنيا نهمَتُهُ ، ولا تَنقَضِي منها رغبَتُهُ ، كيف يكُون عابدًا ؟ مَن يَحقِر حالَهُ ، ويتَّهمُ اللهَ بها قَضَى له ، كيف يكُون زاهدًا ؟ هل يَكُفُّ عن الشُّهوات من قد غَلبَ عليه هواهُ ؟ وينفَعُه طلبُ العِلم ، والجهلُ قد حواه ؟ لأنَّ سَفَرَه إلى آخرَته ، وهو مُقبلٌ على دنياه . يا مُوسَى ! تَعَلَّم ما تَعَلَّمَنَّ لتَعمَل به ، ولا تَعَلَّمَهُ لَيْتَحدَّث به ، فيكونُ عليك بَوْرُهُ ، ويكون لغيرك نُورُهُ . يا مُوسَى بنَ

عِمرانَ! اجعل الزُّهدَ والتَّقوى لباسَك ، والعِلمَ والذِّكرَ كلامَك ، واستكثِر من الحَسنَاتِ ، فإنَّك مُصِيبُ السِّيِّئات ، وزَعزِع بالخوف قَلبَك ، فإنَّ ذلك يُرضِي ربَّك ، واعمَل خيرًا ، فإنَّك لابُدَّ عاملٌ سِواه . قد وُعظتَ إن حَفِظتَ » ، فتولَّى الخَضِرُ ، وبقي مُوسَى حزينًا مكرُوبًا » .

• قلتُ : وزكريًّا بنُ يحيى الوَقَارُ ، قال ابنُ عَدِيٍّ : « يَضَعُ الحديث ، وأخبَرَني بعضُ أصحابنا ، عن صالحٍ جزرة ، أنَّه قال : « كان من الكذَّابين الكبار » ، _ ثُمَّ قال في آخر التَّرجمة : _ سمعتُ مشايخَ مِصرَ يُثنُون عليه في باب العِبادة والاجتهاد والفَضل ، وله حديثُ كثيرٌ ، يُثنُون عليه في باب العِبادة والاجتهاد والفَضل ، وله حديثُ كثيرٌ ، وبعضُها ما ذكرتُ وغيرُ ما ذكرتُ ، موضوعاتٌ ، كان يُتَهم الوَقَارُ بوضعِها ، لأنَّهُ يَروِي عن قومٍ ثقاتٍ أحاديثَ موضُوعاتٍ . والصَّالحُون قد وُسِمُوا بهذا الرَّسم ، أن يَروُوا في فضائل الأعمال أحاديثَ موضوعة وطيئ ، وبينهم جماعةُ مِنهُم تَضَعُها » انتهى .

ثُمَّ أَخرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ ، قال : أخبَرَنا مُحَمَّدُ بنُ نصرٍ الخوَّاصُ ، أنا الحَارثُ بنُ مِسكِينَ ، وأبو الطَّاهر ، قالا : ثنا ابنُ وهبٍ بهذا .

فتخلُّص الوَقَارُ من تَبِعةِ الحديث.

ولكنَّ الخوَّاصَ ما عَرَفتُ مِن حاله شيئًا .

وآفة هذا الإسناد مجُالِدُ بنُ سعيدٍ ، فقد كان أحمدُ بنُ حنبل لا يراه شيئًا ، ووهَّاهُ يحيى بنُ سعيدٍ يقول : لو أردتُ أن يَرفَع لي مجالدٌ حديثَه كُلَّهُ لرفعه . قيل له: لم ؟ قال : لضَعفِه » .

وكان عبدُ الرَّحمن بنُ مَهدِيٍّ لا يَروِي عنه.

وكلام النُّقَّاد يَدُور حول رداءة حِفظِه ، وقلبِه للأسانيد ، فكأنَّ هذا الحديثَ مِن الإسرائِيليَّات ، التي رفعها مُجالِدٌ وهو لا يَدرِي . واللهُ أعلَمُ ، فهو مُنكَرٌ جدًّا .

٣٣٥- سُئلتُ عن حديث: أَنَّ رَجُلًا وقع على أهله في نهار رمضان ، فقال له النَّبِيُّ عَلَيْكُ : « فَجَرَ ظهرُك ، فلا يَفجُرْ بطنُك ».

• قلتُ : هذا حديثٌ باطلٌ .

أَخرَجَهُ ابن عَدِيٍّ فِي « الكامل » (٣/ ١٠٧١) ، وعنه أبو سعدِ المَالِينِيُّ فِي « حديثه » (ق٢٦/ ١) قال : حدَّثنا عبدُ الكريم بنُ إبراهيم بنِ حَيَّانَ فِي « حديثه » (ق٢٦ / ١) قال : حدَّثنا عبدُ الكريم بنُ إبراهيم بنِ حَيَّانَ المُرَادِيُّ بمِصر ، ثنا أبو يحيى زكريًا بنُ يحيى الوَقَارُ ، أخبَرَني العبَّاسُ بن طالبِ ، عن أبي عَوَانة ، عن قتادة ، عن أنسِ فذكرَه .

قال ابنُ عَدِيٍّ: « وهذا الحديثُ ، بهذا الإسناد « عن أبي عَوَانة ، عن قال ابنُ عَدِيٍّ : باطلٌ . والعبَّاسُ بنُ طالبٍ صدوقٌ بصريٌّ ، سَكَن مِصر ، لا بأس به » انتهى .

وآفةُ هذا الإسناد هو الوَقَارُ هذا ، وقد مَضَى ذكرُ حالِه في الحديث الفائت.

والحمدُ لله .

٣٣٦ - سُئلتُ عن حديث: « مَن شَتَم الأنبياءَ قُتِل ، ومن شتم الصَّحابة جُلِدَ » .

• قلتُ : هذا خَبَرٌ كَذِبٌ .

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ فِي « الأوسط » (٢٠٢٤) ، وفي « الصَّغير » (٦٥٩) ، ومن طريقه الخطيبُ في « السَّابق واللَّاحق » (ص ٨٤) ، وابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (ج ١٠ / ق ٧٣٤) قال : حدَّثنا عُبيدُ الله بنُ مُحمَّدٍ العُمَرِيُّ القاضي ، قال : نا إسهاعيلُ بنُ أبي أُويسٍ ، قال : حدَّثني مُوسَى ابنُ جعفر بن مُحمَّدٍ ، عن أبيه جعفرٍ ، عن أبيه ، عن جَدِّه ، عن الحُسين ابن عليًّ ، عن أبيه عليًّ بن أبي طالبِ مرفُوعًا فذَكرَه .

قال الطَّبَرانيُّ : « لا يُروَى هذا الجديثُ عن عليٍّ إلَّا بهذا الإسناد . تفرَّد به ابنُ أبي أُويسِ » .

وسَنكه ساقطٌ ؛ وشيخُ الطَّبَرانيِّ كذَّبه النَّسَائِيُّ .

وذَكَرَ الخطيبُ مُتابَعتين واهيتين.

والحديثُ حكم عليه شيخُنا الأَلبَانِيُّ في « الضَّعيفة » (٢٠٦) بالوضع.

٣٣٧ - سُئلتُ عن حديث: « مَن دَخَل دارَ أبي سُفيانَ فهو آمنٌ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ فِي ﴿ الجهاد ﴾ (١٧٨٠/ ٨٤) قال : حدَّثَنا شَيبانُ بنُ فَرُّوخ ، حدثنا سُليهانُ بنُ المُغيرة ، حدَّثَنا ثابتُ البُّنانيُّ ، عن عبد الله بن رباح ، عن أبي هُريرة ، قال : وَفَدَت وفودٌ إلى مُعاوية ، وذلك في رمضان ، فكان يَصنَعُ بعضُنا لبعضِ الطَّعامَ ، فكان أبو هُريرَة ممَّا يُكثِر أن يَدعُونا إلى رَحلِه ، فقلتُ : « أَلَا أُصنَعُ طعامًا فأدعُوهُم إلى رَحِلي ؟ » ، فأمَرتُ بطعام يُصنَعُ ، ثُمَّ لقيتُ أبا هُريرَة من العَشِيِّ ، فقلتُ : « الدَّعوةُ عِندِي اللَّيلة »، فقال : « سَبَقَتَنِي ! »، قلتُ : « نعم ! »، فدعوتُهم ، فقال أبو هُريرَة : « أَلا أَعْلِمُكم بحديثٍ مِن حديثِكُم ، يا معشر الأنصار ؟ » ، ثُمَّ ذَكَر فتحَ مكَّة ، فقال : « أَقبَل رسُولُ الله عَلَيْكُ ، حتَّى قَدِم مكَّة ، فبعث الزَّبيرَ على إِحدى الْمُجَنِّبَتَين ، وبعث خالدًا على الْمُجَنِّبة الأُخرَى ، وبعث أبا عُبيدة على الحُسَّر، فأَخَذُوا بطن الوادي، ورسُولُ الله عَلَيْكُهُ في كتيبةٍ، _ قال: _ فَنَظَر ، فرآني ، فقال : « أبو هُريرَة ؟ » ، قلتُ : « لبَّيك ، يا رسُول الله ! » ، فقال: « لا يأتيني إلَّا أنصاريٌّ » ، _ زاد غيرُ شيبانَ: فقال: « اهتف لي بالأنصار » ، قال : _ فأطافُوا به ، ووَبَّشت قريشٌ أوباشًا لها وأتباعًا ، فقالوا: « نُقَدِّم هؤلاء ، فإن كان لَهُم شيءٌ كُنَّا مَعَهُم ، وإن أُصِيبُوا أُعطَيْنا الذي سُئِلنا » ، فقال رسُولُ الله عَيْسِةِ : « تَرَون إلى أوباشِ قُريشٍ

وأتباعِهم ؟! »، ثُمَّ قال بيديه ، إحداهما على الأُخرَى ، ثُمَّ قال : «حتَّى تُوافُونِي بِالصَّفا » ، قال : فانطلقنا ، في شاء أَحَدُ مِنَّا أَن يَقتُل أحدًا إلَّا قَتَلَه ، وما أحدٌ مِنهُم يُوجِّه إلينا شيئًا ، _ قال : _ فجاء أبو شُفيان ، فقال : « يا رسُول الله ! أُبِيحَت خضراء قُريشٍ ، لا قُريشَ بعد اليوم! » ، ثُمَّ قال: « من دَخَل دار أبي سُفيان فهو آمنٌ » ، فقالت الأنصارُ بعضُهم لبعض : « أمَّا الرَّجُل فأدركته رغبةٌ في قريَتِه ، ورأفةٌ بعشِيرَتِه ! » ، ـ قال أبو هُريرَة : ـ وجاء الوحيُّ ، وكان إذا جاء الوَحيُّ لا يَخفَي علينا ، فإذا جاء فليسَ أَحَدُّ يرفَعُ طَرْفَه إلى رسُول الله عَلَيْكُم ، حتَّى ينقضي الوَحيُ ، فلمَّا انقضَى الوحيُ ، قال رسُولُ الله عَلَيْكَ : « يا معشر الأنصار! » ، قالوا: « لبَّيك ، يا رسُول الله ! » ، قال : « قُلتُم : أمَّا الرَّجُلِّ ، فأدركته رغبةٌ في قريته ؟ » ، قالوا: «قد كان ذاك! »، قال: «كلَّا! إنِّي عبدُ الله ورسُولُه، هاجرتُ إلى الله وإليكم ، والمحيا تحيَاكُم ، والمهاتُ مماتُكُم » ، فأقبَلُوا إليه يبكُون ، ويقُولون : « والله ! ما قُلنا الذي قُلنَا إلَّا الضَّنَّ بالله وبرسُولِهِ » ، فقال رسُولُ الله عَلَيْكَ : ﴿ إِنَّ اللهَ ورسُولَه يُصَدِّقَانِكُم ، ويَعذِرَانِكُم » ، _ قال : _ فأقبل النَّاسُ إلى دار أبي سُفيان ، وأُغلَق النَّاسُ أبوابَهُم ، _ قال : _ وأقبَل رسُولُ الله عَلَيْكُ ، حتَّى أَقبَل إلى الحَجَر ، فاستَلَمه ، ثُمَّ طاف بالبيت ، _ قال : _ فأتى على صَنَم إلى جنب البيت ، كانوا يَعبُدُونه ، _ قال : _ وفي يَدِ رَسُولَ الله عَيْكُ قُوسٌ ، وهو آخذٌ بسِيَةِ القوسِ ، فلمَّا أتى على الصَّنَم ، جَعَل يطعَنُه في عَينِه ، ويقُول : « جاء الحَقُّ وزَهَق الباطلُ » ، فلمَّا فَرَغَ من طوافه ، أتى الصَّفا ، فعلا عليه ، حتَّى نَظَر إلى البيت ، ورَفَع يديه فَجَعَل

يَحَمَدُ الله ، ويَدعُو بها شاء أن يَدعُو » .

وأَخرَجَهُ البَيهَقِيُّ فِي « الدَّلائل » (٥/ ٥٦-٥٥) من طريق أبي عبد الله مُحمَّد بن إبراهيم العَبْدِيِّ ، قال: ثنا شَيبانُ بنُ فَرُّوخِ بهذا الإسناد. وأخرَجَهُ مُسلِمٌ (١٨٧٨/ ٨٥) ، وأبو داوُد (١٨٧٢) ، وأحمدُ (٢/

وأبو عَوَانة في « الْمُستخرَج » (٤/ ٢٢٩ - ٢٣٢) ، والبَيهَقِيُّ (٥/ ٥٥ – ٥٥) وابنَ عَسَاكر في « تاريخ دمشق » (ج٩/ ق٢٩) عن الطَّيَالِسِيِّ ، وهذا في « مُسنَده » (٢٤٤٢) ..

والنَّسَائِيُّ في « التَّفسير » (١١٢٩٨ - الكبرى) عن زيد بن الحُباب ..

وأحمدُ (٢/ ٥٣٨) قال: حدَّثَنا هاشمُ بنُ القاسم..

٥٣٨)، وابنُ نُحزَيمة (٢٧٥٨) عن بَهزِ بن أَسَدٍ ..

وابنُ أبي شَيبة في « المُصنَّف » (١٤/ ٢٧١ – ٤٧٣) قال : حدَّثنا أبو أُسامة .. وابنُ خُزَيمة (٢٧٥) عن أسد بن مُوسَى ..

وأبو عَوَانة (٤/ ٢٢٩-٢٣٢) عن عَمْرو بن عاصمٍ ..

والطَّحَاوِيُّ في « شرح المعاني » (٣/ ٣٢٤–٣٢٥) عن يحيى بن زكريًّا ابن أبي زائدة ..

والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٨/ رقم ٧٢٦٧) عن شَبَابَةَ بنِ سوَّارٍ ، كُلُّهم عن سُليهان بن المُغيرة ، عن ثابتٍ البُنانِيِّ ، عن عبد الله بن رباحٍ ، عن أبي هُريرَة ، مُطوَّلًا و مُحْتصَرًا .

ورواه حمَّادُ بنُ سَلَمة ، عن ثابتٍ البُنانِيِّ بنحوِه .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ (١٧٨٠/ ٨٦) ، ومن طريقه البَغَوِيُّ في « شرح السُّنَّة »

(۱۱/۱۱) عن یحیی بن حسَّان ..

وأَحمدُ (٢/ ٢٩٢) قال : حدَّثَنا يزيدُ بنُ هارون ..

وأبو عَوَانة (٤/ ٢٣٢-٢٣٣) ، والدَّارَقُطنِيُّ (٣/ ٦٠) عن مُوسَى بن داوُد..

وأبو عَوَانة أيضًا ، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٨/ رقم ٧٢٦٦) عن مُحُمَّد بن كَثير ..

والبَيهَقِيُّ (٦/ ٣٤ و٩/ ١١٨) عن عفَّان بن مُسلِمٍ ، كُلُّهم عن حَمَّاد بن سَلَمة بهذا الإسناد.

ورواه أيضًا سلَّامُ بنُ مِسكينٍ ، عن ثابتٍ بهذا الإسناد .

أَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي « التَّفسير » (١١٢٩٨-الكُبرى) عن زيد بن الحُماب ...

وأبو يَعلَى (٦٦٤٧)، وابنُ أبي عاصمٍ في « الآحاد والمثاني » (٦٧٣٨)، وابنُ حِبَّان (٢٧٣٨)، والحاكمُ (٢/ ٥٣)، والدَّارَقُطنِيُّ (٣/ ٢٠)، وابنُ عساكر في « تاريخ دمشق » (ج٩/ق ١٩١ –١٩٢) عن هُدبةَ بن خالد..

وأبو داوُد (٣٠٢٤) ، ومن طريقه البَيهَقِيُّ (٩/١١٨) قال : حدَّثَنا مُسلِمُ بنُ إبراهيم ..

والحاكمُ (٢/٥٣) عن مُحمَّد بن الفضل عارمٍ ، كُلُّهم عن سلَّام بن مِسكينِ بهذا .

وأَخرَجَهُ الطَّحاوِيُّ في « شرح المعاني » (٣/ ٣٢٥) ، والبّيهَقِيُّ في

« الدَّلائل » (٥/ ٥٧ – ٥٥) ، وفي « الشُّنَن الكَبير » (٩/ ١١٨) مِن طريق القَاسمِ بنِ سلَّام بن مِسكينٍ ، عن أبيه سَلَّام بن مِسكينٍ ، عن ثابتٍ بهذا . وله شاهدٌ عن ابن عبَّاسٍ عِنْ .

يرويه عبدُ الله بنُ إدريسَ ، عن مُحَمَّد بن إسحاق ، عن الزُّهرِيِّ ، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبَة عن ابن عبَّاسِ .

أَخرَجَهُ أَبُو دَاوُد (٢٠٢١) ، وابنُ أَبِي عاصمٍ في « الآحاد والمثاني » (٤٨٦) ، والبَيهَقِيُّ في « المعرفة » (٢٩٧/١٣) ، وفي « الدَّلائل » (٥/٢١) عن يحيى بن آدم ..

والطَّحَاوِيُّ في « شرح المعاني » (٣/ ٣١٩-٣٢٢) عن يُوسُف بن بُهُلُولَ ، كِلَيهما عن عبد الله بن إدريسَ بهذا .

وأَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ (ج٨/ رقم ٧٢٦٤) عن مُحمَّد بن سَلَمة ..

والبَيهَقِيُّ في « الدَّلائل » (٥/ ٢٧-٢٩) عن يُونُس بن بُكيرٍ ، كِلَيهما عن ابن إسحاق بهذا الإسناد مُطوَّلًا .

وصرَّح ابنُ إسحاق بالتَّحديث في رواية يُونُسَ.

وتابَعَهُما زيادُ بنُ عبد الله البَكَّائِيُّ ، عن ابن إسحاقَ بسَنَده سواء .

أَخرَجَهُ البَيهَقِيُّ فِي « الدَّلائل » (٥/ ٣١-٣٢).

قال الطَّحَاوِيُّ في « شرح المعاني » (٣/ ٣٢٢) : « هذا حديثٌ مُتَّصلُ الإسناد ، صحيحٌ » .

واختُلِف فيه على ابن إسحاق . .

فرواه سَلَمةٌ بنُ الفضل، عن ابن إسحاق، عن العبَّاس بن عبد الله بن

مَعبَدٍ ، عن بعض أهلِه ، عن ابن عبَّاسٍ فذَكره .

أَخرَجَهُ أَبُو دَاوُد (٢٢ ، ٣) ، ومن طريقه البَيهَقِيُّ في « المعرفة » (١٣/ اخرَجَهُ أَبُو دَاوُد (٢٢ ، ٣) ، ومن طريقه البَيهَقِيُّ في « المعرفة » (٢٩ / ٢٩٠ - ٢٩٤) قال : حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ عَمْرِو الرَّازِيُّ ، ثنا سَلَمةُ بنُ الفَضل بهذا .

والوَجهُ الأوَّل أقوى ، لاسيها وقد تُوبِع ابنُ إسحاق عليه ..

تابعه جَعفَرُ بنُ بُرقَانَ ، فرواه عن الزُّهريِّ ، عن عُبيد الله بن عبد الله ابن عبد الله ابن عُبيد الله ابن عُبيد الله عن ابن عبَّاسِ بطوله .

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٨/ رقم ٧٢٦٥) من طريق يُونُس ابنِ بُكيرٍ ، عن جعفر بن بُرقَانَ بهذا .

وله شاهد أيضًا من حديث أنس تعلق ..

أخرَجَهُ الطَّبَرانِيُّ أيضًا (٧٢٦٨) من طريق الحَكَم بن عبد المَلِك ، عن قتادة ، عن أنس ، قال : لـمَّا كُنَّا بِسَرِفَ ، قال رسُول الله عَلَيْكُ : « إنَّ أَسلِم ، يا أبا سُفيانَ قريبٌ مِنكُم ، فاحذَرُوه » ، فقال رسُولُ الله عَلَيْكُ : « أَسلِم ، يا أبا سُفيانَ ! » ، قال : « يا رسُول الله ! قومي قومِي ! » ، قال : « فإنَّ أبا سُفيانَ ! » ، قال : « أمن قومَك من أغلق بابَه فهو آمنٌ » ، قال : « اجعل لي شيئًا » ، قال : « مَن دَخَل دارك فهو آمنٌ » .

والحَكُمُ بنُ عبد المَلِك رَوَى عن قتادة أحاديثَ لا يُتابَعُ عليها ، وضعَّفه ابنُ مَعِينٍ ، وأبو حاتم ، والنَّسَائِيُّ ، وأبو داوُد ، وابنُ خِراشٍ ، ويعقُوبُ بنُ شيبة جدًّا ، والبَزَّارُ ، وغيرُهُم .

٣٣٨ - سُئلتُ عن حديث: « مَن غَيَّر البياضَ سوادًا ، لم يَنظُر اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله يوم القِيامَة ».

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ .

فَأَخرَجَهُ الحارثُ بنُ أبي أُسامة في « مُسنَده » (٥٨٠-زوائده) ..

وابنُ عَدِيٍّ فِي « الكامل » (٢/ ٢١١٤) قال : حدَّثنا الهيثمُ بنُ خَلَفٍ الدُّورِيُّ ، قالا : ثنا مُحمَّدُ بنُ بكَّارٍ ، ثنا أبو سعيدٍ المُؤدِّبُ مُحمَّدُ بنُ مُسلِمٍ ، ثنا مُحمَّدُ بنُ عُبيد الله ، عن عَمْرو بن شُعيبٍ ، عن أبيه ، عن جَدِّه عبدِ الله ابن عَمْرو بن العاص مرفُوعًا فذكره .

قال ابنُ عَدِيٍّ : « وهذا المتنُ لا أعرفُهُ إلَّا مِن هذا الوجه » .

وآفةُ هذا الحديث مُحُمَّدُ بنُ عُبيد الله العَرْزَمِيُّ ، فإنه واهٍ ، فقد تَركَه جماعةٌ ، وضعَّفه عامَّةُ النُّقَاد ، وختم ابنُ عَدِيٍّ مع توسُّطه ، ترجمته بقوله : «عامَّةُ رواياتِه غيرُ محفوظةٍ » .

واللهُ أعلمُ.

٣٣٩ - سُئلتُ عن حديث: أنَّ رجُلًا دخل على النَّبِيِّ عَلَيْكُمْ ، أَلِيتَ عَلَيْكُمْ ، قال: (أَلَستَ مُسلِمًا ؟ » ، قال: (بلى » ، قال: (فاختَضِب » .

• قلتُ :هذا حديثُ مُنكَرُّ .

أَخرَجَهُ أَبُو يَعلَى فِي « مُسنَده » (٣٤٩٤) قال : حدَّثَنا الجرَّاحُ بنُ مُحَلَدٍ ، ثا إسماعيلُ بنُ عبد المَجيد بن عبد الرَّحمن العِجليُّ ، حدَّثَنا عليُّ بنُ أبي سارَّة ، عن ثابت بن أسلَمَ البُنَانِيِّ ، عن أنسٍ مَا فَكُ فَذَكَرَه .

وإسنادُه ضعيفٌ جدًّا؛ وعليُّ بنُ أبي سارَّة متروكٌ ، مُنكَرُ الحديث عن ثابتٍ ، وقد أعلَّ الهَيْثَمِيُّ في « المَجمَع » (٥/ ١٦٠) هذا الحديث به ، وعدَّهُ الذَّهَبِيُّ من مُنكَراته ، كما في « الميزان » (٣/ ١٣٠).

واللهُ أعلَمُ .

- ٣٤٠ سُئلتُ عن حديث: « مَن شَابَ في الإسلام شيبةً ، كانت له نُورًا يوم القِيامة ، ما لم يُغَيِّرُها ».
 - قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا التَّهام .

أَخرَجَهُ أَبو يَعلَى _ كما في « المطالب العالية » (٢٢٦٢) _ قال : حدَّثنا إسحاقُ بنُ أبي إسرائيل ، عن عبد الصَّمَد ، ثنا سالم أبو غِياثٍ ، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن جدَّتِه أُمِّ سُليمٍ مرفُوعًا .

وسالم أبو غِياثٍ ترجَمَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في « الجرح والتَّعديل » (٢/ ١٩٠-١٩١)، ونَقَلَ عن ابن مَعِينٍ ، قال : « لا شيء » .

وإسحاقُ بنُ عبد الله بن أبي طلحة لم يَسمَع من جَدَّتِه أُمِّ سُليمٍ ، كها قال أبو حاتم الرّازِيِّ ، على ما في «كتاب المراسيل» (ص١٣) لوَلَدِه عبدِ الرَّحن .

فالسَّنَدُ واهٍ.

والمُنكَرُ في هذا الحديث قولُهُ: « ما لم يُغَيِّرها » . وقد وجدتُ شاهدًا لهذا القدر المُنكر .

فأخرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ (١٢٤٨) ، ومن طريقه البَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » وأخرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ (١٢٤٨) ، ومن طريقه البَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » عن (٦٣٨٩) قال : حدَّثنا عبدُ الجَليل بنُ عطيَّة ، عن شهر بن حَوْشَبِ ، عن عَمْرو بن عَبْسَةَ مرفُوعًا : « مَن شاب في الإسلام شيبةً _ أو قال : في عَمْرو بن عَبْسَةَ مرفُوعًا : « مَن شاب في الإسلام شيبةً _ أو قال : في

سبيل الله _، كانت له نُوْرًا يوم القيامة ، ما لم يُخَضِّبْهَا ، أو يَنتِفْها » .

وهذا إسنادٌ واه أيضًا؛ وشهرُ بنُ حَوْشَبِ فيه مقالٌ مشهورٌ ، وقد تفرَّد بهذا ، ثُمَّ إنَّه لم يَسمَع من عَمْرِو بن عَبْسَة ، كما قال أبو حاتم ، وأبو زُرعة الرَّازِيَان ، على ما في « المراسيل » (ص٨٩).

وأوَّلُ الحديث صحيحٌ عن عَمْرو بن عَبْسة مُعْك .

وقد رواه عنه شُرَحبِيلُ بن السَّمْط ، وآخرُون عنه .

و صحَّح التِّر مذِيُّ طريقَه .

وثُبتَ أيضًا مِن حديث عبد الله بن عَمْرو بن العاص.

وقد استوفيتُ الإشارة إلى جُملة ما رُوِي في هذا المعنى في « جُنَّة الْمُرتَاب » (ص٤٦٩-٤٧٦) ، فانظُرهُ غيرَ مأمورٍ .

١ ٣٤١ - سُئلتُ عن حديث: « اختَضِبُوا بالحِنَّاء ، فإنه طَيِّبُ الرِّيح ، يُسَكِّنُ الدَّوْخَة » .

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ .

أَخرَجَهُ أَبِو يَعلَى (٣٦٢١) قال: حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ أَبِي بكرٍ الْمُقَدَّمِيُّ .. وتمَّامُ الرَّازِيُّ فِي « الفوائد » (١٠٥٦ – ترتيبه) عن نصر بن عليٍّ أبي عَمْرٍ و ، قالا: ثنا الحَسَنُ بنُ دِعَامَة ، عن عُمَر بن شريكٍ ، عن أبيه ، عن أنسٍ مَكْ موفُوعًا .

قال الهَيَثَمِيُّ في « المَجمَع » (٥/ ١٦٠) : « رواه أبو يَعلَى من طريق الحَسَن بن دِعَامة ، عن عُمَر بن شريكٍ . قال الذَّهَبِيُّ : مجهولان » . ووقع في « فوائد تمَّام » : « الزَّوجة » بدل « الدَّوْخة » ، وهو تصحيفٌ . والدَّوْخة : وَجَعٌ في الرَّأس ، ودُوارٌ يعتريه .

سُئلتُ عن الأحاديث:

٣٤٢ - « إذا رأيتَ الأسَد، فكبِّر ثلاثًا، وقل: أعوذ بالله مِن شَرِّ ما أخافُ وأُحاذِرُ ».

٣٤٣ - « إذا أكلت ، فابدأ بالمِلح ؛ تُشف من سبعِين داءً » . ٣٤٤ - « مَن قَرَأَ سورة ﴿ يَسَ ﴾ نال عَشرَ بَرَكاتٍ » .

• قلتُ : هذه الأحاديثُ التَّلاثة هي في حقيقتها حديثُ واحدٌ ، لكنَّه باطلٌ موضوعٌ .

أخرَجَهُ الحارثُ بنُ أبي أسامة في « المُسنَد » (٤٦٩-زوائد) قال : حدَّثنا عبدُ الرَّحيم بنُ واقدٍ ، ثنا حَادُ بنُ عَمْرٍ و ، عن السَّرِيِّ بن خالد بن شدَّادٍ ، عن جعفر بن مُحمَّدٍ ، عن أبيه ، عن جَدِّه ، عن عليٍّ ، أنَّه قال : قال شدَّادٍ ، عن جعفر بن مُحمَّدٍ ، عن أبيه ، عن جَدِّه ، عن عليٍّ ، أنَّه قال : قال يل رسُولُ الله عَيْنِيُ : « يا عليٌّ ! إذا توضَّأت فقُل : « بِسم الله ! اللَّهُمَّ ! إنِّ اللَّكُ تمام الوُضوء ، وتمام الصَّلاة ، وتمام رضوانِك ، وتمام مغفرَتِك » ؛ فهذه زكاة الوُضوء . وإذا أكلت ، فابدأ بالمِلح ، واختِم بالمِلح ؛ فإنَّ في المِلح شفاءً من سبعين داءً ، أوَّها الجُذام ، والجُنون ، والبَرَصُ ، ووَجَعُ المِلح الأَصراس ، ووَجَعُ الحَلْق ، ووَجَعُ البَصَر . ويا عليُّ ! كُل الزَّيت ، وادَّهِن بالزَّيت ؛ فإنَّ من ادَّهَن بالزَّيت لم يَقرَبهُ الشَّيطان أربعين ليلةً . ويا عليُّ ! لا تَستَقبِل الشَّمسَ ؛ فإنَّ استقبالها داءٌ ، واستدبارَها دواءٌ . ولا تُجَامِع لا تَستَقبِل الشَّمسَ ؛ فإنَّ استقبالها داءٌ ، واستدبارَها دواءٌ . ولا تُجامِع

امرأتك في نِصف الشُّهر ، ولا عِند غُرَّة الهلال ؛ أَمَا رأيتَ المجانين يُصرَعون فيها كثيرًا. يا علي الإنارأيت الأسد، فكبّر ثلاثًا، تقُول: «اللهُ أكبر، اللهُ أكبر، اللهُ أكبرُ ، اللهُ أعزُّ مِن كُلِّ شيءٍ وأكبرُ ، أعوذُ بالله مِن شَرِّ ما أخافُ وأُحاذِرُ » ؛ فَإِنَّكَ تُكفَى شَرُّه ، إن شاء الله . وإذا هَرَّ الكلبُ عليك ، فقُل : ﴿ يَمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُواْ مِنْ أَقطَارِ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُواْ لَا نَنفُذُونَ إِلَّا بِشُلُطَنِ ﴾ [الرحمن: ٣٣] . يا عليُّ ! إذا كُنتَ صائبًا في شهر رمضان ، فقُل بعد إفطارِك : « اللَّهُمَّ ! لك صُمتُ ، وعليك توكَّلتُ ، وعلى رِزقِك أفطرتُ » ، يُكتَبُ لك مِثلُ مَن كان صائمًا ، مِن غَير أن يَنتَقِص من أجورهم شيئًا . يا عليُّ ! واقرأ سُورة ﴿ يَسَ ﴾؛ فإن في ﴿ يَسَ ﴾ عَشرُ بَرَكَاتٍ : ما قرأها جائعٌ إلَّا شَبعِ، ولا ظمآنُ إلَّا رَوِي ، ولا عارٍ إلَّا كُسِي ، ولا عَزَبٌ إلَّا تزوَّج ، ولا خائفٌ إلَّا أُمِن ، ولا مسجونٌ إلّا خرَج ، ولا مُسافرٌ إلّا أُعِين على سَفَره ، ولا من ضلّت له ضالَّةُ إِلَّا وجدها ، ولا مريضٌ إِلَّا بَرئ ، ولا قُرِئت عند ميِّتٍ إِلَّا خُفِّف عنه » . وهذا إسنادٌ ساقطٌ ؛ مُسلسَلُ بالمجروحين ، فشيخُ الحارث بن أبي أسامة ، قال الخطيبُ في « تاريخه » (١١/ ٨٥) : « في حديثه مناكيرُ ، لأنَّها عن ضُعفاءَ ، ومَجاهِيل » ، وقد يُفهَم من هذا القول أنَّ العُهدة على

وحمَّادُ بنُ عَمْرِو النَّصِيبِيُّ كذَّبه الجُوْزْجَانِيُّ ، وقال ابنُ حِبَّانَ : «كان يَضَع الحديثَ وضعًا »، ووهَّاهُ أبو زُرعة ، وتَرَكَه النَّسَائِيُّ .

وقال البُخاريُّ : « مُنكَرُ الحديث » .

والسُّرِيُّ بنُ خالدٍ ، قال الأَزدِيُّ : ﴿ لَا يُحَتُّجُ بِهِ ﴾ .

وقال الذَّهَبِيُّ في « الميزان » (٢/ ١١٧) : « لا يُعرَف » ، وترجمه ابنُ أبي حاتم (٢/ ١/ ٢٨٤) ، ولم يَذكُر فيه جرحًا ولا تعديلًا .

وكأنَّ هذا إسنادُ نُسخَةٍ إلى جعفرِ الصَّادقِ ، فقد رَوَى الحارثُ بنُ أَسامة بهذا الإسناد ، عن جعفر بن مُحمَّدٍ ، جُملةً من الأحاديث .

وقد أورد ابنُ الجَوزِيِّ في « الموضوعات » (٢/ ٢٨٩) من وجهٍ آخر ، بعض هذا الحديث ، ثُمَّ قال : « هذا حديثُ لا يصحُّ عن رسُول الله عَيْسَةُ ، والمُتَّهَمُ به عبدُ الله بنُ أحمد بن عامرٍ ، أو أبوه ، فإنَّها يرويان نُسخةً عن أهل البيت ، كُلُّها موضوعةُ » .

واللهُ أعلمُ .

٥٤٣ - سُئلتُ عن حديث: « تَمَعدَدُوا، وَاخشَوْشِنُوا، وانتَعِلُوا، وانتَعِلُوا، وامشُوا حُفَاةً ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٦٠٦١) ، وأبو نُعيمٍ في « معرفة الصَّحابة » (٢٣٦١) عن صفوان بن عيسى ..

والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج١٩/ رقم ٨٤) ، وأبو نُعيمٍ في « المعرفة » (الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج١٩/ رقم ٨٤) ، وأبو الشَّيخ في « كتاب السَّبق » ، وابنُ شاهين في « الصَّحابة » عن يحيى بن زكريَّا بن أبي زائدة ..

وأبو القاسم البَغَوِيُّ في « مُعجَم الصَّحابة » (١٦٥٥، ١٩٨٧) ، ومِن طريقه أبو نُعيمٍ في « المعرفة » (٥٨٠٠) عن إسماعيل بن زكريَّا ، ثلاثتهم عن عبد الله بن سعيدٍ المَقبُرِيِّ ، عن أبيه ، عن القَعقَاع بن أبي حَدْرَدٍ مرفوعًا به .

ووقع عند البَغَوِيِّ : « ابنُ أبي حَدْرَدٍ » غيرَ مُسمَّى ، وسيَّاه البَغَوِيُّ مرَّةً : « عبد الله » ، ومرَّةً : « قعقاعَ » .

ونقلَ السِّيُوطِيُّ في « الجامع الكبير » (١٢٨٥٠/ ٥٢٦) عن ابن عساكر ، قال السِّيُوطِيُّ في « الجامع الكبير » وغدُ الله ، فأخرَجه في ترجمَتِه ، قال : « اعتَقَدَ البَغَوِيُّ أَنَّ ابن أبي حَدْرَدٍ هو عبدُ الله ، فأخرَجه في ترجمَتِه ، وإنَّما هو القعقاعُ بنُ عبد الله بن أبي حَدْرَدٍ ، وكذلك رواه صفوانُ بن

عيسى ، ويحيى بنُ زكريًّا بن أبي زائدة ، عن عبد الله بن سعيدٍ المَقبُرِيِّ ، فيكون الحديثُ مُرسَلًا ؛ لأنَّ القعقاع لا صُحبَة له ، وعبدُ الله بنُ سعيدٍ ضعيفٌ بمرَّةٍ » انتهى .

• قلتُ : وقد اختُلِف في إسناده ..

فرواه صفوانُ بن عيسى ، ويحيى بنُ زكريًا ، وإسماعيلُ بنُ زكريًا ، فرواه صفوانُ بن عيسى ، ويحيى بنُ زكريًا ، واسماعيلُ بن أبي حَدْرَدٍ . ثلاثتهم عن عبد الله بن سعيدٍ ، عن أبيه ، عن القَعقَاع بن أبي حَدْرَدٍ .

وخالفهم عبدُ الرَّحيم بنُ سُليهانَ ، فرواه عن عبد الله بن سعيدٍ ، عن أبيه ، عن رَجُلٍ من أسلمَ ، يُقال له ابنُ الأَدرَع مرفُوعًا فذكره .

أَخرَجَهُ ابنُ أبي عاصم في « الآحاد والمثاني » (٢٣٨٦) ..

والرَّامَهُرمُزِيُّ فِي « الأمثال » (١٣٦) قال : حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ عبد الله الحَضرمِيُّ ، قالا : ثنا أبو بكر بنُ أبي شيبة _ وهذا في « المُصنَّف » (٢٢/٩) ، وفي « المُسنَد » (٥٩٧) _ ، قال : حدَّثَنا عبدُ الرَّحيم بنُ سُليهان بهذا .

وأخرجه الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٢٢/ رقم ٨٨٥) من طريق سعيد ابن سُليهان ، عن إسهاعيل بن زكريَّا ، عن عبد الله بن سعيدٍ ، عن أبيه ، عن أبي حَدْرَدٍ مرفوعًا .

وهذا اضطرابٌ شديدٌ ، وآفتُه عبدُ الله بنُ سعيدٍ ، فإنَّه واهٍ متروكُ الله بنُ سعيدٍ ، فإنَّه واهٍ متروكُ الحديث .

وقد صحَّ هذا عن عُمَرَ بن الخطَّاب مِنْ ، قال : « أمَّا بعدُ ! فاتَّزِرُوا ، وارتَدُوا ، وانتَعِلُوا ، وارْمُوا بالخِفَاف ، واقطعوا السَّرَاويلاتِ ، وعَلَيكُم

بلباس أبيكم إسماعيل ، وإيّاكم والتّنعُّم وزيّ الأعاجِم ، وعَليكُم بالشّمس ، فإنّها حمَّامُ العَرَب ، وتمعدَدُوا ، واخشَوْشِنُوا ، واخلَوْلَقُوا ، والشّمس ، فإنّها حمَّامُ العَرَب ، وتمعدَدُوا ، واخشَوْشِنُوا ، واخلَوْلَقُوا ، والنّبيُّ عَلَيْلُ نهانا عن الحرير ، إلّا هكذا وارمُوا الأغراض ، وانزُوا نَزْوًا ، والنّبيُّ عَلَيْلُ نهانا عن الحرير ، إلّا هكذا منسبّابة والوسطى - » ، قال : فها عَلِمنا أنّه يَعنِي : إلّا الأعلام . أخرَجَهُ أبو القاسم البَغَوِيُّ في « الجعديّات » (١٠٣٠) قال : حدّثنا عليّ بنُ الجعد ..

وابنُ حِبَّان (٤٥٤) عن عيسى بن يُونُس ، كليهما عن شُعبَة ، عن قتادة ، قال : سمِعتُ أبا عُثمانَ النَّهديَّ ، يقول : أتانا كِتابُ عُمَر ، ونحن بأذربيجَانَ ، مع عُتبة بن فَرْقدٍ : " أمَّا بعدُ ! ... الخ » .

وأَخرَجَهُ البَغَوِيُّ أيضًا (١٠٣١) قال : حدَّثَنا عليُّ بنُ الجعد ..

والبَيهَقِيُّ (١٠/ ١٤) عن آدم بن أبي إياسٍ ، عن شُعبَة ، عن عاصم الأحولِ ، عن أبي عن عُمر نحوَه ، وزاد : « وتعلَّمُوا الأحولِ ، عن أبي عُثمانَ النَّهدِيِّ ، عن عُمر نحوَه ، وزاد : « وتعلَّمُوا العربيَّة ».

وتُوبع شُعبَةُ على هذا الوجه ..

فَأَخْرَجَهُ البُّخَارِيُّ فِي « اللِّباس » (١٠/ ٢٨٤) ، ومُسلِمٌ (٢٠٦٩/ ٢٠) ، عن زُهير بن مُعاوِية ..

وأَحمدُ (١/ ٤٣) قال : حدَّثَنا يزيدُ بنُ هارُون ..

وأبو يَعلَى (٢١٣) عن حمَّاد بن سَلَمة ، ثلاثتهم عن عاصم الأحوَلِ ، عن أبي عُثمان النَّهْدِيِّ ، عن عُمَر نحوه ، مطوَّلًا ومُختصَرًا .

وأخرجه أبو عُبيدٍ في « غريب الحديث » (٣/ ٣٢٥) قال : حدَّثَنا

أبو بَكرٍ بنُ عيَّاشٍ ، عن عاصم بن أبي النُّجُود ، عن أبي العَدَبَّسِ الأَسَدِيِّ ، عن عُمَر نحوَه .

وأبو العَدَبَّس فيه جهالةٌ.

وأَخرَجَهُ البُخارِيُّ (١٠/ ٢٨٤) عن سُليهان التَّيمِيِّ ، عن أبي عُثهان ، وأخرَجَهُ البُخارِيُّ (١٠/ ٢٨٤) عن سُليهان التَّيمِيِّ ، عن أبي عُثهان ، قال : كُنَّا مع عُتبة _ يعني : ابنَ فَرْقَدٍ _ ، فكتب إليه عُمَرُ ، فذكرَ بعضه مرفُوعًا : « لا يُلبَسُ الحَريرُ في الدُّنيا ، إلَّا لم يُلبَس منه شيءٌ في الآخرة » .

٣٤٦ - سُئلتُ عن حديث: أنَّ أَخُوين، مات أحدُهُما قبل الآخر بجُمعةٍ، ففضَّل النَّبيُّ عَلَيْكُ الذي مات أوَّلاً، وقال: « إنَّه صلَّى بعده أربعينَ صلاةً».

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ .

أَخرَجَهُ أَبُو إسحاق إبراهيمُ بنُ مُحمَّد بن أَبِي ثَابَتٍ فِي « الأُوَّل من الفوائد » (ق٣٨/ ٢) قال : حدَّثَنا أَحمدُ بنُ بَكٍ البَالِسِيُّ ، ثنا داوُدُ بنُ الفوائد » ثنا مُبارَكُ بنُ فَضالة ، عن الحَسَن البصريِّ ، عن أنس بن مالكِ فَذَكرَه .

وهذا إسناذٌ مُسلسَلٌ بالعِلل ؛ فأحمدُ بنُ بكرِ البَالِسِيُّ ('' ترجمه ابنُ عَدِيًّ في « الكامل » (١/ ١٩١) ، وقال : « قال لنا عبدُ المَلِك بنُ مُحمَّدٍ : أحمدُ ابنُ بكرِ البَالِسِيُّ روى أحاديثَ مناكيرَ عن الثِّقات » .

⁽١) ثُمَّ رأيتُ في « السَّادس من الفوائد المنتقاة » (ق٩١١/ ٢) لأبي طاهر المخلِّص ، أنَّه قال : حدَّ ثنا يحمَّد حدَّ ثنا يحيى ـ هو ابنُ صاعدٍ ـ ، قال : حدَّ ثنا أحمدُ بنُ بكرٍ أبو سعيدٍ بِبَالسَ ، قال : ثنا محمَّد ابنُ عبيدٍ ، قال : ثنا إسهاعيلُ بنُ أبي خالدٍ ، عن قيس بن أبي حازمٍ ، قال : ذُكر عند أبي سعيدٍ الخُدريِّ ركعتين بعد العصر ، فقال أبو سعيدٍ : « نهانا رسول الله عَلَيْلُ عنها ، فجيؤونا بمن يخبرُنا أنَّه أمر بهاٍ بعد ذلك » .

قال ابن صاعدٍ: « لاأعرف علَّة هذا الحديث ».

فهل هذا تقويةٌ من ابن صاعدٍ للبالِسيِّ ، أو أنَّه يرى الحديثَ معلَّا لكنَّه لا يدري من عِلَّتُه ؟ الذي يظهر لي هو الثَّاني . والله أعلم .

ونسب الذَّهَبِيُّ في « الميزان » (١/ ٨٦) هذا القول لابن عَدِيٍّ ، ولم يتعقَّبهُ في « اللِّسان » (١/ ٢٣٧) ، وقد رأيتَ أنَّه قولُ شيخ ابن عَدِيٍّ . ونَقَلَ في « اللِّسان » أنَّ الدَّارَقُطنِيَّ ضعَفه ، بل قال أبو الفتح الأَزدِيُّ :

«كان يضع الحديث » ، ولعلَّه بالَغَ كعادته . وأمَّا ابنُ حِبَّان فقد ذَكَرَه في « الثِّقات » (٨/ ٥١) وقال : «كان يُخطِئ » .

وداوُد بنُ الحَسَن لم أَجِد له ترجمةً ، فليُحَرَّر .

ومُبارَكُ بن فَضالة ضعيفٌ ، وكان يُدلِّس .

والحَسَن البصريُّ لم يَسمَع من أنَس بن مالكٍ .

فالإسنادُ ساقطٌ كما رأيتَ .

واللهُ أعلَمُ .

٣٤٧ - سُئلتُ عن حديث: « حَيَاتِي خيرٌ لَكُم ، ومماتي خيرٌ لَكُم ، وثماتي خيرٌ لَكُم ، وثماتي خيرٌ لَكُم ، تُعرَضُ علي أعمالُكم ، فها وجدتُ مِن خيرٍ ، همدتُ الله عليه ، وما رأيتُ من شرِّ ، استغفرتُ الله لَكُم » .

• قلتُ : هذا حديثُ ضعيفٌ مُنكَرٌ .

أَخرَجَهُ البَزَّار (١٩٢٥-البحر) قال: حدَّثَنا يُوسُفُ بنُ مُوسَى ، قال: نا عبدُ الله بن عبد الله بن السَّائب ، عن زَاذَانَ ، عن ابن مسعُودٍ ، عن النَّبِيِّ عَلَيْكُ ، قال: « إنَّ لله السَّائب ، عن زَاذَانَ ، عن ابن مسعُودٍ ، عن النَّبِيِّ عَلَيْكُ ، قال: « إنَّ لله ملائكة سيّاحين ، يُبَلِّغُونِي عن أُمّتي السَّلامَ » .

قال: وقال رسُول الله عَلَيْكُ : « حياتي خيرٌ لَكُم ... الحديث » . قال البزَّارُ: « وهذا الحديثُ آخِرُه لا نَعلَمُه يُروَى عن عبد الله إلَّا مِن هذا الوجه بهذا الإسناد » .

فاعلم أيًّا المُستَرشِد! أنَّ جماعةً من ثقاتِ أصحاب سُفيان التَّوْرِيِّ، رَوَوْا هذا الحديثَ عنه، عن عبد الله بن السَّائب، عن زاذانَ، عن ابن مسعُودٍ، بأوَّله حسبُ، ولم يَذكُر واحدٌ منهم آخرَه.

فَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٣/٣) ، وأَحمدُ (١/ ٤٥٢) عن مُعاذ بن مُعاذٍ لعَنهريِّ ..

والنَّسَائِيُّ ، وأبو يَعلَى (٢١٣) ، وابن ُ أبي شَيبَة (٢/٥١) ، وابنُ حِبَّان (٢/٩١) عن وكيع بن الجَرَّاح ..

والنَّسَائِيُّ (٣/ ٤٣) ، والطَّبَرانِيُّ في « الكبير » (ج١٠ رقم ١٠٥٢٩) عن عبد الرَّزَّاق ، وهذا في « المُصنَّف » (٢/ ٢١٥)..

والدَّارِمِيُّ (٢/ ٢٢٥) قال : حدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ يُوسُف الفِريَابِيُّ ..

وأحمد (١/ ٣٨٧) قال: حدَّثَنا عبدُ الله بنُ نُميرٍ ..

والنَّسَائِيُّ في « اليوم واللَّيلة » (٦٦) عن ابن المُبارَك ، وهو في « كتاب النُّهد » (١٠٢٨) ..

وأَحمدُ (١/ ٤٤١) قال : حدَّثَنا وكيعٌ ، وعبدُ الرَّحن بنُ مَهدِيٍّ ..

والهيثمُ بن كُليبٍ في « المُسنَد » (٨٢٥) عن زيد بن الحُباب ..

والبَزَّارُ (١٩٢٣)، وإسماعيلُ القاضي في « فضل الصَّلاة على النَّبِيِّ » (٢١) عن يحيى القَطَّان ..

والهيثمُ بن كُليبٍ (٨٢٦) ، والطَّبَرَانِيُّ (١٠٥٣٠) عن فُضيل بن عياضِ ..

والبَيهَقِيُّ في «الشُّعب » (١٥٨٢)، وفي «الدَّعَوات الكبير » (١٥٩)، والبَغَوِيُّ في «شرح الشُّنَّة » (١٩٧/٣) عن أبي نُعيم الفضلِ بن دُكينٍ .. وأبو نُعيم في «الحِلية » (٢٠١/٤) عن مُحمَّد بن كَثيرٍ ..

والحاكمُ (٢/ ٤٢١)، وأبو نُعيمٍ في « أخبار أصبهان » (٢/ ٢٠٥) عن أبي إسحاق الفَزَارِيِّ ..

والبَيهَقِيُّ في « الدَّعوات الكبير » (١٥٩)، والبَغَوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (١٩٧/٣) عن عُبيد الله بن مُوسَى ، كُلُّهم عن سُفيان التَّورِيِّ ، عن عبد الله بن السَّائب ، عن زاذان ، عن ابن مسعُودٍ مرفُوعًا ، بالفقرة

الأولى من الحديث، دُون قولِه: «حياتي خيرٌ لَكُم ... الخ». فقد رأيت ، أراك اللهُ الخيرَ، أنَّ يحيى القَطَّانَ ، وعبدَ الرَّحن بنَ مَهدِيٍّ ، ووكيعَ بن الجَرَّاح ، وابنَ المُبارَك ، وعبدَ الرَّزَّاق بنَ همَّامٍ ، ومُعاذَ بن مُعاذٍ العَنبَرِيَّ ، ومُحمَّد بنَ يُوسُف الفِريَابِيَّ ، وعبدَ الله بنَ نُميرٍ ، وزيدَ بنَ العَنبَرِيَّ ، ومُحمَّد بنَ يُوسُف الفِريَابِيَّ ، وعبدَ الله بنَ نُميرٍ ، وزيدَ بنَ

حُبابٍ ، وعُبيدَ الله بنَ مُوسَى ، وأبا نُعيمِ الفَضلَ ، وفُضيلَ بنَ عِياضٍ ، ومُحَمَّدَ بنَ كَثيرٍ ، وأبا إسحاق الفَزَارِيَّ ، وعُدَّتُهم أربعةَ عشر نفرًا ، قد رَوَوْه عن الثَّوْرِيِّ ، فلم يَذكُروا قولَه : « حياتي خيرٌ لَكُم ... » .

وخالَفَهُم عبدُ المجيد بنُ عبد العزيز بن أبي رَوَّادٍ ، فرواه عن الثَّوْريِّ ، بهذا الإسناد ، فذكرَه .

وقد عَلِمنا مِن قول البَزَّار أَنَّهُ تَفَرَّد به عن الثَّوْريِّ .

ولا يَشُكُّ حديثيُّ ـ وهو المبتدئ ـ أنَّ رواية عبد المجيد مُنكرة أ، فلو لم يكُن فيه مغمَزُ ، رُبَّها احتُمل منه ، لكن تكلّم فيه غيرُ واحدٍ من العُلهاء ، منهم الحُميديُّ ، وقال أبو حاتم : «ليس بالقويِّ ، يُكتب حديثه »، وقال الدَّارَقُطنِيُّ : «لا يُحتَجُ به ، يُعتَبر به »، وضعَفه أبو زُرعة ، وابن سعدٍ ، وابن أبي عُمر ، وغلا فيه ابن حبّان فتركه ، ووثقه آخرُون ، ولم يرو له مسلم إلا حديثًا واحدًا ، في «كتاب الحجِّ » (١٢٢٩/١٧٩) مقرونًا مشلم بن سُليهان المخزوميِّ ، ولو سَلَّمنا أن مُسلمً رَوَى له مُحتجًّا به ، فلا بأس بِصَنيعِه ؛ لأنَّه رَوَى هذا الحديث عن عبد المجيد بن عبد العزيز ، بأس بِصَنيعِه ؛ لأنَّه رَوَى هذا الحديث عن عبد المجيد بن عبد العزيز ، عن ابن جُريحٍ ، وكان عبدُ المَجيد من أثبَت النَّاس في ابن جُريحٍ ، كها قال ابنُ مَعِينٍ ، والدَّارَقُطنِيُّ ، وابنُ عَدِيًّ ، وغيرُهُم ، وحديثُهُ هذا ليس عن ابنُ مَعِينٍ ، والدَّارَقُطنِيُّ ، وابنُ عَدِيًّ ، وغيرُهُم ، وحديثُهُ هذا ليس عن

ابن جُريج ، مع مُخالَفته لنجوم أصحاب الثَّوْريِّ ، فحريُّ أن لا يُقبَل منه ما زاده عليهم ، لاسيَّما وقد رواه الأعمشُ ، عن عبد الله بن السَّائب ، عن زاذانَ ، عن ابن مسعُودٍ مرفوعًا ، بالحديث الأوَّل وحده .

أَخرَجَهُ الحاكمُ (٢/ ٤٢١) عن عُثمان بن أبي شيبة ..

والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج٠١/ رقم ١٠٥٢٨) قال : حدَّثَنا هاشمُ بن مَرثَدٍ الطَّبَرانيُّ ..

وأبو نُعيمٍ في « أخبار أصبهان » (٢/ ٢٠٥) عن أبي سيَّارٍ مُحَمَّد بن عبد الله البَغدَادِيِّ ، قالوا: ثنا أبو صالح محبوبُ بنُ مُوسَى الفرَّاءُ ، ثنا أبو إسحاق الفَزَارِيُّ ، عن الأعمش بهذا .

و محبوبُ بنُ مُوسَى وتَّقه أبو داوُد ، والعِجليُّ ، وقال ابنُ حِبَّان : « مُتقِنُّ فاضلُ » .

وكذلك رواه حُسينٌ الخُلْقَانِيُّ ، عن عبد الله بن السَّائب بهذا الإسناد ، بالحديث الأوَّل .

أَخرَجَهُ البَزَّارُ (١٩٢٤) ..

والخطيبُ في «تاريخه» (٩/ ٤٠٤) من طريق سعيد بن الحَسَن بن عليٍّ ، قالا: ثنا يُوسُف بنُ مُوسَى القطَّان ، ثنا جَريرُ بنُ عبد الحميد ، عن حُسينِ الخُلْقَانِيِّ بسَنَده سواء .

والخُلْقَانِيُّ ما عَرَفتُه ، فليُحَرَّر .

وبعد هذا التَّحرير ، تَعلَمُ خطأ مَن صحَّح إسنادَ هذا الحديث ، كالسِّيُوطِيِّ في « الخصائص » (٢/ ٤٩١) ، أو من جوَّده ، كالوَلِيِّ العِراقِيِّ

في «طرح التَّشريب » (٣/ ٢٩٧) ، وأخفُّ من قولها ، وإن كان مُوهِما ، وقولُ الهَيثَمِيِّ في « المَجمَع » (٦/ ٢٤) : « رواه البَزَّارُ ، ورجالُه رجالُ الصَّحيح » ، وقولُ شيخِه العِرَاقِيِّ في « تخريج الإحياء » (١٢٨/٤) : « رجالُه رجالُ الصَّحيح ، إلَّا أنَّ عبد المَجيد بن أبي روَّادٍ ، وإن أَخرَج له مُسلِمٌ ، ووثَقه ابنُ مَعِينٍ ، والنَّسَائِيُّ ، فقد ضعَّفه بعضُهم » انتهَى . وله شواهدُ لا يُفرَح بها ..

من ذلك حديثُ أنس معلق مرفُوعًا: « حَيَاتِي خيرٌ لكم ـ ثلاث مرَّاتٍ ـ ، ووفاتِي خيرٌ لكم _ ثلاث مرَّاتٍ _ » ، فسكت القومُ ، فقال عُمَرُ بن الخَطَّابِ: « بِأَبِي أَنتَ وأُمِّي ! كيف يكُونُ هذا ؟! قُلتَ : « حياتِي خيرٌ لكم » ثلاث مرَّاتٍ ، ثمَّ قلتَ : « موتى خيرٌ لكُم » ثلاث مرَّاتٍ » ، قال : « حياتي خيرٌ لكُم : ينزِلُ عليَّ الوحيُ مِن السَّماء فأُخبِرُكُم بها يَحِلَّ لكم وما يَحُرُمُ عليكُم . وموتي خيرٌ لكم : تُعرَضُ عليَّ أعمالُكُم كلَّ خميسِ ، فما كان مِن حَسَنِ حمدتُ الله عليه ، وما كان مِن ذنبِ استَوهَبتُ لكم ذُنُوبَكم » . أَخرَجَهُ أَبُو طَاهِرٍ الْمُخلِّصُ في « الفوائد » (ج١١ ق٠٥١ / ١) قال: حدَّثَنا يحيى _ هو ابن صاعِدٍ _ ، حدَّثنا يحيى بن خِذام في مسجِدِ الجامِع بالبَصرة في سنة خمسين ومِئتَين ، حدَّثَنا مُحمَّدُ بنُ عبد الله بن زيادٍ أَبُو سَلَمة الأنصاريُّ ، حدَّثنا مالِكُ بنُ دينارٍ ، عن أنس بن مالِكٍ .

قال الغُمارِيُّ في « المُداوِي » (٣/ ٢٦) ، وهو يَرُدُّ على المُناوِيِّ : « فإنَّ الحديثَ رُوي عن أنسِ بسندٍ نظيفٍ ، مِن غير طريق ابن خِراشٍ ... ـ ثُمَّ ساق إسنادَ المُخلِّص هذا ، ثمَّ قال : ـ وأَبُو سَلَمَة الأنصاريُّ ضعيفٌ » .

• قلتُ : كذا قال ! ولا يَستَقيم أن يكون الإسنادُ نظيفًا مع ضعف أحد رُواتِهِ . وحتَّى لو التَمَسنا العُذرَ للغُمارِيِّ وقُلنا : « إنَّه حَكَمَ بنَظافَتِه مُقارَنَةً بحديثِ خِراشٍ مولَى أنسٍ ؛ فإنَّه ساقطٌ » فإنَّه لَم تَجرِ عادَةُ العُلماء أن يُصَرِّحُوا بنظافَة الإسناد ، إنَّما يقُولُون : « هذا إسنادٌ ساقطٌ ، والآخر ضعيفٌ » فقط . ولَو تَسامَحنا على إغماضٍ ، وسلَّمنا بهذا الاصطلاحِ فإنَّ أبا سَلَمَة الأنصاريَّ ليس ضعيفًا فقط ، ولكنَّه واهٍ ..

قال ابنُ حِبَّان في « المَجروحِين » (٢٦٦/٢): « مُنكَرُ الحديث جدًّا . يَروِي عن الثِّقات ما ليس مِن حديثِهِم . لا يَجُوزُ الاحتِجاجُ به حالٍ » . . وقال العُقيليُّ في « الضَّعفاء » (٥/ ٣٠٩): « مُنكَر الحديث » . .

وقال الحاكِمُ: « يَروِي أحاديثَ موضوعةً » ..

وكذَّبَهُ ابنُ طاهرٍ ..

قال الذَّهبِيُّ في « الميزان » : « وله طامَّاتُّ ... ـ ثُمَّ قال : ـ رَوَى بِقِلَّةِ حياءٍ ، عن مُميدٍ الطَّويل ، عن أنسِ » .

والرَّاوِي عنه ، يحيى بنُ خِذامٍ . مِن شُيوخ ابنِ ماجَهْ . ذَكَره ابنُ حِبَّان في « الثَّقات » (٩/ ٢٦٦) ، وليس فيه توثيقٌ آخرُ مُعتَبَرُ .

وَنَقَلَ الْمِزِّيُّ فِي « تَهذيبه » (٢٩١/٣١) عن الحاكِم أبي أحمد ، أنَّه قال في « الكُنَى » في ترجَمة أبي سَلَمَة الأنصارِيِّ هذا : « روَى عنه يحيى بنُ خِذامٍ ، عن مالِك بن دينارٍ أحاديثَ مُنكَرَةً . فالله أعلم : الحملُ فيه على أبي سَلَمَة ، أو على ابنِ خِذامٍ » انتهى .

• قلتُ : وتَعصيبُ الجِنايَة بالأضعَف هو اللَّائقُ ، وقد ذَكرنا لك فيها

مَضَى حالَ أبي سَلَمَة الأنصاريِّ.

وقد عَرَفتَ على كُلِّ حالٍ أنَّ الإسنادَ ضعيفٌ جدًّا ، لا يَجُوزُ أن يُقال فيه « نظيفٌ » ولا ما يُقاربُهُ .

وقد رُوي عن أنسِ مِن وجه آخر ..

ذَكَرَه ابنُ عَدِيٍّ في « الكامِل » (٣/ ٩٤٥) عن أبي سَعيدٍ الحسن بن صالح بن زكريًّا بن يحيى بن صالح بن زُفَرَ العَدَوِيِّ ، قال : مررتُ بالبَصرة بأبي عُثمانَ ابن أبي العاص التَّقَفِيِّ ، فإذا النَّاسُ مُجْتَمِعون في مَنخَل طحَّانٍ عَلَى رجُلٍ ، فمِلتُ إليه كما يَنظُرُ الغِلمان ، فإذا أنا بهذا الشَّيخ ، فقلتُ : « مَن هذا ؟ » ، فقالُوا : « خِراشُ بنُ عبد الله ، خادِمُ أنس بن مالكِ » ، قلتُ : « كم له مِن سنةٍ ؟ » ، قالوا : « ثمانون ومئةٌ » ، فزَحَمتُ النَّاسَ ، فَدَخَلتُ إليه ، وبين يديه جماعَةٌ يكتُّبُون عنه والباقي نَظَّارةٌ ، فأخذتُ قَلَمًا مِن يدرجُلِ وكَتَبتُ هذه الأربعة عشر حديثًا في أسفل نَعلِي ، وذلك في سنة اثنين وعِشرين ومئتين ، وأنا ابنُ اثنتي عشرة سنةً . قال : ثنا خِراشٌ ، ثنا مَولاي أنسُ بنُ مالكٍ ، قال رسول الله عَلَيْكُ : « حياتي خيرٌ لكُم ، وموتي خيرٌ لكم . أمَّا حَياتِي فأُحَدِّثُ لكُم . وأمَّا موتي فتُعرَضُ عليَّ أعمالُكُم عَشِيَّة الاثنين والخميسِ، فما كان مِن عملٍ صالح حمدتُ الله عليه ، وما كان مِن عملٍ سيِّءٍ استغفرتُ لكم » .

وعزاه شيخُنا ﴿ الضَّعيفة » (٩٧٥) إلى أبي مَنصورِ الجَرْبَاذْقَانِيِّ فِي « الضَّعيفة » (٩٧٥) إلى أبي مَنصورِ الجَرْبَاذْقَانِيِّ فِي « الثَّانِي من عروس الأجزاء » (ق٩٣٩/٢) ، وعبدِ القادر بنِ مُحمَّدٍ القُرشيِّ الحَنفِيِّ فِي « جزءٍ له » (٢/٢).

قال ابنُ عَدِيٌّ بعدما رَوَى نُسخةً لِخِراشِ هذا: « قرأتُ هذه الأحاديثَ في الْمُحرَّم سنة سِتِّين وثلاثمئة . وخِراشٌ هذا مجهُولٌ ليس بمَعرُوفٍ ، وما أَعلَم حدَّثَ عنه ثقةٌ أو صَدُّوقٌ ، إلَّا الضُّعَفاء . وهذه الأحاديثُ عن أنس عامَّةُ مُتُّونِها صالحِةٌ ، قد رُوي مِن غَير هذا الوَجه في بعض هذه الْمُتُونَ مَنَاكِيرٌ ، فإذا لم يُعرَف الرَّجُلُ وكان مَجَهُولًا ، كان حديثُهُ مثلَهُ . والعَدَوِيُّ هذا كُنَّا نتَّهِمُهُ بوضع الحديث ، وهو ظاهرُ الأمر في الكَذِب » . وقال ابنُ حِبَّان (١/ ٢٤١) في تَرجَمة الحسن بن عليِّ العَدَويِّ هذا: « مِن أهل البَصرة . سَكَن بغدَادَ . يَروِي عَن شُيوخ لم يَرَهُم ، ويَضَعُ على مَن رآهُم الحديثَ . كان ببغدادَ في أحياءِ أيَّامِنا ، فأردتُ السَّماعَ منه للاعتبار ، فأخذتُ جُزءًا مِن حديثِهِ ، فرأيتُهُ حدَّث عن أبي الرَّبيع الزَّهرانِيِّ ، ومُحمَّد ابن عبد الأعلَى الصَّنعانيِّ ، قالا : ثنا عبدُ الرَّزَّاق ، أنبأ معمرٌ ، عن الزَّهريِّ ، عن عُروة ، عن عائِشَة ، عن أبي بكرٍ الصِّدِّيق ، قال : قال رسُولُ الله عَيْكَةِ: « النَّظُرُ إلى وجه عليٍّ _ عَلِيٍّ _ عبادةٌ » ، وهذا شيءٌ لا يشُكُّ عوامٌّ أصحاب الحديث أنَّه موضوعٌ ، ما رَوَى الصِّدِّيقُ هذا الخَبَر قطّ ، ولا الصِّدِّيقةُ رَوَته ، ولا عُروةُ حدَّث به ، ولا الزُّهرِيُّ ذَكره ، ولا مَعمَرٌ قالَه . فمَن وَضَع مثل هذا على الزَّهرانِيِّ والصَّنعانِيِّ ـ وهُما مُتقِنا أهل البَصرة _ لَبِالحَرِيِّ أَن يُهجَر في الرِّوايات . وروَى عن أحمدَ بن عَبدة الضَّبِّيِّ ، عن ابن عُيينة ، عن أبي الزَّبير ، عن جابرِ ، قال : « أَمَرَنا رسُول الله عَيْكُ أَن نَفرض على أو لادَنا حُبَّ عليّ بن أبي طالِب »، وهذا أيضًا باطلٌ ، ما أُمرَ رسول الله عَلَيْكُ بهذا مُطلَقًا ، ولا جابِرٌ قالَهُ ، ولا

أبو الزُّبَير رواه ، ولا ابنُ عُينة حدَّث به ، ولا أحمدُ بنُ عَبدَة ذكره بهذا الإسناد ، فالمُستمِعُ لا يشُكُّ أنَّه موضوعٌ . فلَم أذهَب لهذا الشَّيخ ، ولا سمعتُ منه شيئًا . ثُمَّ تتبَّعتُ عليه ما حدَّث به ، فلقيتُهُ قد حدَّث عن الثِّقات بالأشياء الموضوعات ما تزيدُ على ألف حديثٍ ، سوى المقلوباتِ ، أكرَه ذِكرَها كراهية التَّطويل » انتهى .

• قلتُ: فحديثُ أنسٍ مُعْقَفُ ساقطٌ عن حدِّ الاعتبارِ به لشِدَّة ضعفِهِ. وله شاهِدٌ مُرسَلُ ..

أَخرَجَه ابنُ سعدٍ في « الطَّبقات » (٢/ ١٩٤) قال : أَخبَرَنا يُونُسُ بنُ مُحمَّدٍ المؤدِّبُ ..

وإسماعيلُ القاضي في « فضل الصَّلاة على النَّبيِّ » (٢٥) قال : حدَّثنا سُلَيهانُ بنُ حربٍ ، قالا : ثنا حمَّادُ بنُ زيدٍ ، قال : ثنا غالبُ القطَّانُ ، عن سُلَيهانُ بنُ حربٍ ، قالا : ثنا حمَّادُ بنُ زيدٍ ، قال : ثنا غالبُ القطَّانُ ، عن بكر بن عبد الله المُزنِيِّ ، قال : قال رسولُ الله عَيْسُهُ : « حَياتِي خيرٌ لكم ؛ تُعرَضُ عليَّ تُعرَضُ عليَّ تُعرَضُ عليَّ تُعرَضُ عليَّ أَعمالُكُم ، فإن رأيتُ خيرًا همدتُ الله ، وإن رأيتُ غير ذلك استغفرتُ الله لكم » .

قَال شيخُنا: « ورِجالُهُ كُلُّهم ثقاتٌ ، رجالُ الشَّيخَين ».

• قلتُ : وإسنادُهُ جيِّدٌ . وغالبٌ القطَّانُ قويٌّ مُتهاسِكٌ ، كها بيَّنتُهُ في « تنبيه الهاجِد » (٣٥٥ – مِن الطَّبعة الجديدة) .

وله طريقٌ آخَر ..

أَخرَجَه إسماعِيلُ القاضي أيضًا (٢٦) قال: حدَّثنا الحجَّاجُ بنُ المِنهال،

قال: حدَّثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَة، عن كَثيرٍ أبي الفَضل، عن بَكر بن عبد الله، أَنَّ رسُول الله عَلَيْهُ قال: ... فذكره.

قال شيخُنا عِلَىٰ : « هذه طريقٌ أُخرَى إلى بكر بنِ عبد الله ، وهي جيّدةٌ ، رجالهُا رجالُ مُسلم غيرُ كثيرٍ أبي الفَضل ـ واسمُ أبيه : يَسَارٌ ـ ، أورَدَه ابنُ أبي حاتِم (٣/ ٢/ ١٥٨) ، ولم يَذكُر فيه جَرحًا ولا تَعديلًا ، وقال ابنُ القَطَّان : « حالُهُ غيرُ معرُوفٍ » ، وردَّه ابنُ حجرٍ في « اللسان » بقوله : « بل هو معروف » ، ثمَّ أطال في بيان ذلك ، ومِمَّا قاله إنَّه ذكره ابنُ حِبَّان في « الثَّقات » ، ورَوَى عن عشرة أنفُسٍ » انتَهى .

وله طريقٌ ثالثةٌ عن بَكرِ مُرسَلًا ..

أَخرَجَه الحَارِثُ بن أَبِي أُسامَةً فِي « مُسنَده » (٩٥٣-زوائده) قال : حدَّثنا الحَسَنُ بنُ قُتَيبة ، ثنا جِسرُ بن فَرقَدٍ ، عن بكر بن عبد الله ، قال : قال رسُول الله عَلَيْلَة : ... فذكرَه .

وإسنادُهُ ضعيفٌ ؛ وجِسرٌ هذا تكلَّم فيه ابنُ مَعِينٍ ، والبُخاريُّ ، وأبو حاتِم ، والبُخاريُّ ، وأبو حاتِم ، والنَّسائِيُّ ، وغَيرُهُم . وهُو مُتابَعٌ على كُلِّ حالٍ . فتبيَّن مِن هذا أنَّه لا يَصِحُّ هذا الحديثُ إلَّا مُرسَلًا .

وقد قال شيخُنا في « الضَّعيفة » (٩٧٥): « فلعلَّ هذا الحديث الذي رواه عبدُ المَجِيد موصُولًا عن ابن مَسعُودٍ ، أصلُهُ هذا المُرسَلُ عن بَكرٍ ، أخطأ فيه عبدُ المَجيد ، فوصَله عن ابن مَسعُود ، مُلحِقًا إيَّاه بحديثِهِ الأوَّل . والله أعلم » .

• قلتُ : وهذا التَّرجِّي من شَيخِنا ﴿ عَلَى فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ أسانيد الْمُرسَل

خاليةٌ مِن ذِكر عبد المَجيد، فلو اختَلَف الرُّواةُ عليه لَأَمكَنَ ذلك. والله

وممَّا يدلُّ على نَكَارة هذا الحديث ..

ما أُخرَجَهُ البُخاريُّ في « أحاديث الأنبياء » (٦/ ٣٨٦-٣٨٧، ٤٧٨) ، وفي « التَّفسير » (٨/ ٢٨٦، ٤٣٧ - ٤٣٨) ، وفي « الرِّقاق » (١١/ ٣٧٧) ، ومُسلِمٌ (٢٨٦٠/ ٥٥) ، والنَّسَائِيُّ (٤/ ١١٧) ، والتَّرمِذِيُّ (٢٤٢٣) ، وأحمدُ (١/ ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٣٥، ٣٥٣) ، والدَّارِمِيُّ (٢/ ٢٣٣–٢٣٤) ، والطَّيَالِسِيُّ (٢٦٣٨) ، وابنُ أبي شيبة في « الْمُصنَّف » (١١/ ١٥٧، و١١٧/ ٢٤٧، و١٤/ ١١٧) ، وابنُ حِبَّان (٧٣٤٧) وغيرُهم من طريق المُغيرة بن النُّعهان ، عن سعيد بن جُبيرٍ ، عن ابن عبَّاسٍ ، فذكر حديثًا ، وفيه: ﴿ أَلَا وَإِنَّهُ سَيُجَاءُ برجالٍ من أُمَّتي ، فَيُؤخَذُ بهم ذاتَ الشِّمال ، فأقول: يا ربِّ أصحابي! فيُقال: إنَّك لا تَدرِي ما أَحدَثُوا بعدَك ».

فهذا الحديثُ دليلٌ على أنَّ النَّبيَّ عَلَيْكُ لا يَعلَمُ أعمال أُمَّتِه بعدَه.

ويدلُّ على ذلك أيضًا ، قولُ عيسى عَلَيُّ : ﴿ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمُّتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدُ ﴾ [المائدة: ١١٧]. واللهُ أعلمُ .

٣٤٨ - سألني سائلٌ عن: كلام لابن عبد البَرِّ، أعلَّ به حديث عِمران بن حُصينٍ مِنْ مَ مُوعًا: « خَيرُ النَّاس قرني ، ثُمَّ الذين يَلُونَهم ، ثُمَّ يجيءُ أقوامٌ ، يَتَسَمَّنُون ويُحِبُّون السِّمَن ، يُعطُون الشَّهادة قبل أن يُسألُوها » ، مع أن هذا الحديث في « الصَّحيحين » .

ويقول: هل لابن عبد البَرِّ مُستنَدُّ صحيحٌ في هذا الإعلال؟

• قلتُ : أَخرَجَ ابنُ عبد البَرِّ في « كتاب التَّمهيد » (١٧/ ٢٩٨-٢٩) من طريق زُهير بن حربٍ ، ثنا وكيعٌ ، ثنا الأعمشُ ، ثنا هلالُ بنُ يَسَافٍ ، عن عِمران بن حُصينٍ ، قال : قال رسُول الله عَيْكُ : « خَيرُ النَّاس قرني ، ثُمَّ الذين يَلُونَهم ، ثُمَّ الذين يَلُونَهم ، ثُمَّ يجيء قومٌ يتَسَمَّنُون ، ويُحِبُّون السِّمَن ، يُعطُون الشَّهادة قبل أن يُسأَلُوها » .

ثُمَّ رواه ابنُ عبد البَرِّ، مِن طريق أحمد بن زُهير بن حربٍ ، حدَّثَنا أبي ، حدَّثَنا أبي ، حدَّثَنا ابنُ فُضيلٍ ، عن الأعمش ، عن عليِّ بن مُدرِكٍ ، عن هلال بن يسافٍ ، عن عِمران ، عن النَّبيِّ عَيْسَةً بنحوِه .

قال ابنُ عبد البَرِّ: « أدخل ابنُ فُضيلٍ بين الأعمش ، وبين هلالٍ ، في هذا الحديث : « عليَّ بنَ مُدْرِكٍ » ، وتابَعَهُ على ذلك عبدُ الله بنُ إدريسَ ، ومنصورُ بنُ أبي الأسود ، وهو الصَّواب . وهذا عِندي ، واللهُ أعلَمُ ، إنَّما

جاء مِن قِبَل الأعمش؛ لأنّهُ كان يُدلِّس أحيانًا. وقد يُمكِن أن يكُون مِن قَبَلِ حِفظِ وكيعِ لذلك، وإن كان حافظًا، أو من قِبَل أبي خيثمة؛ لأنّ فيه: «حدَّثنا هلالُ بنُ يَسَافٍ »، وليس بشيءٍ، وإنّها الحديث للأعمش، عن عن عليّ بن مُدرِكٍ، عن هلالٍ، والله أعلم. وقد رَوَى الأعمش، عن هلال بن يَسَافٍ، غيرَ ما حديثٍ. وقد رَوَى هذا الحديث شعبة، عن عليّ بن مُدرِكٍ، عن هلال بن يَسَافٍ، عن مَدركٍ ، عن هلال بن يَسَافٍ، عن رَجلٍ من أصحاب النّبيّ عليّ بن مُدرِكٍ، عن عمران بن حُصين ».

قال ابنُ عبد البَرِّ: «هذا الحديثُ في إسناده اضطرابٌ ، وليس مثلُه يعارَض به حديثُ مالِكٍ ؛ لأنَّه مِن نَقلِ ثقات أهل المدينة ، وهذا حديثُ كُوفيُّ ، لا أصل له ، ولو صحَّ ، كان معناه كمعنى حديث ابن مسعُودٍ ، على ما فَسَره إبراهيمُ النَّخْعِيُّ ، فقيه الكُوفة ».

• قلتُ : وفي كلامه نظرٌ من وُجوهٍ ..

الأوَّل : أنَّه رجَّح رواية من رواه عن الأعمش ، عن عليِّ بن مُدرِكٍ ، عن هلال بن يَسَافٍ ، عن عِمران .

وهذا الوجه أخرَجَهُ التَّرِمِذِيُّ (٢٢٢١، ٢٣٠٢) قال : حدَّثَنا واصلُ ابنُ عبد الأعلى ..

وابنُ أبي عاصم في « السُّنَّة » (١٤٧١) قال : حدَّثنا ابن نُميرٍ ، قالا : ثنا مُحمَّدُ بنُ فُضيلٍ ، ثنا الأعمشُ بهذا .

وتابعه منصُورٌ بن أبي الأسود، عن الأعمش بسَنِده سواء.

أَخرَجَهُ ابنُ أبي عاصم (١٤٧٠)..

والطَّبَرانيُّ في الكبير (ج١٨/ رقم٥٨٣) قال : حدَّثَنا عليُّ بن عبد العزيز .. والخَطيبُ في « الكفاية » (ص٤٧) عن مُحمَّد بن يُونُس ، قالوا : ثنا أبو الرَّبيع الزَّهْرَانِيُّ ، ثنا منصورُ بنُ أبي الأسود .

وخالفهم جماعةٌ من أصحاب الأعمش ، فرَوَوْه عنه عن هِلال بن يَسَافٍ ، عن عِمران بن حُصينٍ مرفُوعًا .

فأَخرَجَهُ التِّرِمِذِيُّ (٢٢٢، ٢٢٢١) قال : حدَّثنا الحُسينُ بنُ حُرَيثٍ .. وأَحمَدُ (٤/ ٢٢٤) ، وابنُ أبي عاصم في « السُّنَّة » (١٤٧٢) ، وابن حِبَّان (٧٢٢٩) ، والطَّبَرانِيُّ (٥٨٥) عن ابن أبي شيبة ، وهو في « المُصنَّف » (٧٢٢٩) ..

والطَّبَرانِيُّ (٥٨٥) عن سهل بن عُثمان ..

والآجُرِّيُّ في «الشَّريعة» (١١٥٢) عن يعقوب بن إبراهيم الدَّوْرَقِيِّ، قالوا: ثنا وكيعٌ، ثنا الأعمشُ، ثنا هِلالُ بنُ يَسَافٍ، عن عِمران مرفُوعًا. وأخرَجَهُ الحاكم (٣/ ٤٧١)، والطَّبَرَانِيُّ (٥٨٦) عن يَعلَى بن عُبيدٍ.. والطَّحَاوِيُّ في «المُشكِل» (٢٤٦٥) عن عيسى بن يُونُس..

والطَّبَرانِيُّ أيضًا (٥٨٤) عن شيبان بن عبد الرَّحمن ، كُلُّهم عن الأَعمش ، عن هِلال بن يَسَافٍ ، عن عِمران بن حُصينٍ .

وأفاد ابنُ أبي حاتم (٢٦٠٣) أنَّ الثَّوْريَّ رواه عن الأعمش كذلك. فمن نظر في هذا التَّخريج لا يَمتَرِي في تقديم رِواية الجماعة عن الأعمشِ، وكلُّهم ثِقاتٌ أثباتٌ، وفيهم المُقدَّم في الأعمش.

وابنُ فُضيلٍ ومنصورٌ ، وإن كانا من الثِّقات ، فلا يَجرِيَان في مِضهار مَن

ذَكَرناهم ، ولذلك رجَّح التَّرمِذِيُّ هذا الوجه ، فقال بعد رواية حديث وكيع: « وهذا أصحُّ عِندِي من حديث مُحمَّد بن فُضيلٍ » .

وَخَالَفَهُ أَبُو حَاتَمِ الرَّازِيُّ _ كَمَا فِي « العِلل » (٢٦٠٣) _ ، فرجَّح رواية ابن فُضيل ومنصُورٍ ، كما قال ابنُ عبد البَرِّ .

ومُستنَدُّ أبي حاتم ، فيما أرى ، أفصَحَ عنه ابنُ عبد البَرِّ ، كما يأتي في .. الوجه الثَّاني : أنَّ ابن عبد البَرِّ رجَّح حديثَ الأعمش ، عن عليِّ بن مُدرِكٍ ، قائلًا : « لأنَّ الأعمش كان يُدلِّسُ أحيانًا » ، وهو يعني أنَّه يُحتمَل أن يكون الأعمش أسقط عليَّ بنَ مُدرِكٍ ، ورواه عن هلال بن يَسَافٍ مُباشَرةً ، وهذا كلامٌ صحيحٌ ، ولكن يَدفَعُه أنَّ الأعمش قال : « ثنا هِلالُ » ، فأجاب ابنُ عبد البَرِّ بأنَّ هذا التَّصريح ليس بشيءٍ ، والمُخطِئُ فيه إمَّا أن يكون زُهيرُ بنُ حربِ ، أو وكيعٌ .

والجواب: أنَّه لا وجه لتخطئة واحدٍ مِنهُما ..

فأمّا زُهيرُ بن حربٍ ، فقد تابعه أحمدُ بنُ حنبل ، وابنُ أبي شيبة ، وأبو عيّارٍ حُسينُ بنُ حُريثٍ ، وسهلُ بنُ عُثمان .

وأمّا وكيعٌ ، فقال ابنُ عبد البَرِّ : « وقد يُمكِن أن يكون مِن قِبَل حفظ وكيع ، وإن كان حافظًا » .

فهذا كلامٌ غريبٌ ، لأنّنا لا نُنكِر أن يُخطِئ الحافظُ الثّبتُ في بعض ما يرويه ، ولكن يبقى السُّؤال: ما الدَّليل على وَهَمِه ؟ وليس في يد ابن عبد البَرِّ حُجَّةٌ على ما ادَّعاهُ ، إلَّا ثبوتُ واسطةٍ بين الأعمش ، وبين هلال بن يَسَافٍ ، وهذا ليس بكافٍ في التَّخطئة .

ولو كان الذي ذكر تصريح الأعمش بالتَّحديث مِمَّن يُخطِئ ، أو صاحبُ أوهام ، لكان الكلام مقبولًا ، أمَا وهو وكيعُ بنُ الجَرَّاح ، العَلَمُ الشَّامِخُ ، لاسيَّا في حديث الأعمش ، فلا .

الوجه الثَّالث: أنَّ قولَه: « في إسناده اضطرابٌ » فليس كذلك. وليس كلُّ اختلافٍ ممَّا يضعَّفُ به الحديثُ.

والاختلافُ المُضِرُّ الذي يُسمِّيه العُلماء اضطرابًا ، هو الذي تَتَسَاوَى فيه وُجُوهُ الرِّواية ، وليس ثمَّ مُرجِّحٌ ، فحينئذِ تتساقطُ كُلُّها ، وينتفي هذا الاضطرابُ ، بالجمع أو التَّرجيح . والجمعُ هنا أولَى ، بل هو الرَّاجحُ ، ولا مانع أن يَروِيه الأعمش على الوجهين .

ولو جاز لنا أن ندَّعِي اضطرابًا في هذا الحديث ، لكان في الوجه الذي اختارَه ابنُ عبد البَرِّ ..

فقد أخرَجَهُ النَّسَائِيُّ في « كتاب القضاء » (٣/ ٤٩٤/ ٢٠٠٠) ، ومِن طريقه ابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (١٧/ ٢٠٠٠) قال : أخبَرَنا مُحمَّدُ بنُ بَشَارٍ ، حدَّثَنا ابنُ أبي عَدِيٍّ ، عن شُعبة ، عن عليِّ بن مُدرِكٍ ، عن هِلال ابن يَسَافٍ ، قال : قَدِمتُ البَصرَةَ ، فإذا رَجلٌ من أصحاب النَّبيِّ عَلَيْكُ البَصرَة . . . فذكرَه .

فهاهو شُعبةُ أَبَهم صحابيَّ الحديثِ.

ولكن ليس في الحديث اضطرابٌ بحمد الله تعالى ، وانتظر ما يأتي . الوجه الرَّابع: أنَّ ابنَ عبد البَرِّ خَتَم بحثَهُ قائلًا: « وهذا حديثُ كُوفِيُّ ، لا أصل له » ، فهذا أبعدُ عن الصَّواب مِن كُلِّ ما مضى .

وقد رواه عن عِمران بن حُصينٍ آخرُون ، غيرُ هلال بن يَسَافٍ ، منهم : ١ - زَهْدَمُ بنُ مُضرِّبِ .

وهذا يرويه شُعبَةُ بنُ الحجَّاج ، قال : سمِعتُ أبا جَمْرَة _ وهو نصرُ بن عِمرانَ _ ، قال : سمعتُ عِمرانَ بن عِمرانَ بن حُصينٍ يُحدِّثُ ، أنَّ رسُول الله عَيَّالَةُ قال : « إِنَّ خيرَكُم قَرنِي ، ثُمَّ الذين يَلُونَهم ، ثُمَّ الذين يَلُونَهم _ قال عِمرانُ : فلا أدرِي ، يَلُونَهم ، ثُمَّ الذين يَلُونَهم _ قال عِمرانُ : فلا أدرِي ، قال رسُول الله عَيَّالَةُ بعد قرنه مرَّتين أو ثلاثةً _ ، ثُمَّ يكونُ بَعدَهم قومٌ ، يَشْهَدُون ولا يُستَشْهَدون ، ويَخُونُون ولا يُتَّمَنُون » .

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ فِي « الرِّقاق » (۱۱/ ۲۶۲) ، ومُسلِمٌ في « فضائل الصَّحابة » (۲۱۵/ ۲۰۲۷) ، وأحمدُ (۲/ ۲۷۷) ، وابنُ أبي عاصم في « الصَّخابة » (۱۶۲۹) ، والطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج/ ۱۸ رقم ۵۸۲) عن مُحمَّد بن جعفرِ غُندرٍ ..

والبُخاريُّ في « الأَيْمان والنُّذور » (١١/ ١٥٠-٥٨١) ، ومُسلِمٌ ، والبُخاريُّ في « الأَيْمان والنُّذور » (١١/ ٢٩١) عن يحيى بن وأجمدُ (٢٤/ ٣٩١) عن يحيى بن سعيدٍ القطَّان ..

والبُخاريُّ في «كتاب الشَّهادات» (٥/ ٢٥٨ – ٢٥٩) ، وفي «التَّاريخ الكبير» (١/ ١/ ١٨٨) ، والبَيهَقِيُّ (١/ ١/ ١٢٣) عن آدم بن أبي إياس .. والبُخاريُّ في «فضائل الصَّحابة» (٧/ ٣) عن النَّضر بن شُميل .. ومُسلِمٌ (٢٥٣٥/ ٢١٤) ، وأبو القاسم البَغَوِيُّ في «مُسنَد ابن الجُعد» ومُسلِمٌ (١٣٢٥) ، والبَيهَقِيُّ في « السُّنَن الكبير » (١٢/ ٢٤) ، وفي « الصَّغير »

(٤/ ١١٦) ، وفي « الدَّلائل » (٦/ ٢٥٥) عن بهز بن أَسَدٍ ..

ومُسلِمٌ ، وأبو القاسم البَغَوِيُّ (١٣٣٠) عن شَبَابَةَ بنِ سَوَّارٍ ..

وأبو القاسم البَغَوِيُّ (١٣٢٣) ، والطَّبَرَانِيُّ (١٨/رقم ٥٨١) ،

والبَغَوِيُّ فِي « شرح السُّنَّة » (٦٦/١٤) عن عليِّ بن الجعد ..

والنَّسَائِيُّ (٧/ ١٧ – ١٨) عن خالد بن الحارث ..

وأَحمدُ (٤/٧٤) عن حجَّاج بن مُحمَّدٍ الأعورِ ..

والطَّيَالِسِيُّ في « مُسنَده » (٨٤١) ، ومن طريقه أبو القاسم البَغَوِيُّ

(١٣٢٩)، وأبو عَوَانة في « المُستخرَج » (٦٤١٢) عن أبي زيدٍ النَّحْوِيِّ . . والطَّحَاوِيُّ في « شرح المعاني » (٤/ ١٥١) عن بِشر بن ثابتٍ البَزَّار . .

والطَّبَرانِيُّ (٥٨١) عن عَمْرو بن حكَّامٍ..

وابنُ النَجَّار في « ذيل تاريخ بغداد » (٣/ ٢٨) عن أسد بن مُوسَى ، قالوا جميعًا : ثنا شُعبةُ بهذا .

وتُوبع شعبةُ . .

تابعه أبانُ بن يزيدَ العَطَّارُ ، فرواه عن أبي جَمرَة بهذا الإسناد .

أخرجه البُخاريُّ في « الكبير » (١/ ١/ ١٨٨) ، والطَّبَرانِيُّ في « الكبير » (ج/ ١٨٨/ رقم ٥٨٠) عن مُسلِم بن إبراهيم ..

وابنُ أبي عاصمٍ (١٤٦٨) ، وابنُ حِبَّان في « الثِّقات » (١/٦) ، وابنُ جِبَّان في « الثِّقات » (١/٦) ، والطَّبَرانيُّ (١٨/ ٥٨٠) عن إبراهيم بن الحجَّاج السَّامِيُّ ..

والحاكمُ في « علوم الحديث » (ص٤٦) عن مُوسَى بن إسهاعيل ، قالوا: ثنا أبانُ بنُ يزيدَ العَطَّارُ بهذا.

٢ - زُرارةُ بنُ أُوفَى .

وهذا يرويه قتادة ، عن زُرَارَة بن أوفى ، عن عِمران بن حُصينٍ ، قال : قال رسُول الله عَيْسُهُ : « خيرُ أُمَّتِي القرنُ الذي بُعِثْ فيه ، ثُمَّ الذين يَلُونَهم ، ثُمَّ الذين يَلُونَهم ، ثُمَّ الذين يَلُونَهم - قال : واللهُ أَعلَمُ ، أَذَكَر الثَّالث أم لا ؟ _ ، ثُمَّ ينشأ قومٌ ، يَشهَدُون ولا يُستَشهَدُون ، ويَنذِرُون ولا يُوفُون ، ويَخُونُون ولا يُتَمنُون ، ويَفشُو فيهم السِّمَنُ » .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ (٢٥٣٥/ ٢١٥) ، وأبو داوُد (٢٦٥٧) ، والتِّرمِذِيُّ (٢٢٢٢) ، وأحمدُ (٤٤ / ٤٤) ، وابنُ حِبَّان (٢٧٢٩) ، والبَزَّارُ (٢٢٢٢ المحر) ، والطَّبَرانِيُّ (ج/ ٢٥١) البحر) ، والطَّبَرانِيُّ (ج/ ١٥١) ، والطَّبَرانِيُّ (ج/ ١٨/ رقم ٥٢٧) عن أبي عَوَانة ..

ومُسلِمٌ أيضًا ، وأحمدُ (٤/٢٦) ، والبَزَّارُ (٣٦٠٣) ، والطَّحَاوِيُّ في « المُشكِل » (٢٤٦٤) ، والطَّيَالِسِيُّ (٨٥٢) ، والطَّبَرَانِيُّ (٢٩٥) ، والطَّبَرَانِيُّ (٢٩٠) ، والبيهَقِيُّ (١٦٠/١٠) ، وأبو نُعيمٍ في « الجِلية » (٢/ ٢٥٩-٢٦) ، والبَغوِيُّ في « شرح السُّنَّة » (١٤/ ٧٧) عن هشام الدَّستُوائِيِّ .. والطَّحَاوِيُّ في « المُشكِل » (٢٤٦٣) عن شُعبة بن الحَجَّاج ..

والطَّبَرانيُّ (٥٢٦) ، وأبو نُعيمٍ في « الحِلية » (٧٨/٢) عن همَّام بن يي ..

والطَّبَرانيُّ في «الكبير » (٥٢٨)، وفي «الأوسط » (٥٢٦، ٥٨٦٨)، وأبو عَمْرٍ و الدَّانِيُّ في «الفِتن » (٣١٦) عن مَطَرٍ الورَّاقِ ، كُلُّهم عن قتادة مهذا الإسناد.

قال التَّرِمِذِيُّ : « هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ » .

• قلتُ: وبعد هذا التَّخريج، ظَهَرَ لك أنَّ الحديث صحيحٌ، وحَسبُك أنَّ صَاحِبَيْ « الصَّحيح » اتَّفَقَا على تخريجِه، فكيف يُقالُ: لا أصل له ؟! الوجهُ الخامسُ: أنَّ ابن عبد البَرِّ طَعَنَ على حديث عِمرانَ هذا، لأنَّه نَصَبَ التَّعارُض بينه وبين حديث زيد بن خالدِ الجُهنِيِّ، مرفُوعًا: « ألا أخبِرُكم بخير الشُّهداء؟ الذي يأتي بالشَّهادة قبل أن يُسألها »، وهو حديثٌ صحيحٌ، أخرَجَهُ مُسلِمٌ في « الأقضية » (١٩/١٧١٩).

وقد وقع في إسناده اختلافٌ ، ليس هذا موضعُ بيانه . فقد أجاب أهل العِلم بأجوبةٍ ، ساقها الحافظُ في « الفتح » (٥/ ٢٥٩ - ٢٦٠) ، فقال : « واختَلَف العُلماءُ في ترجيحهما _ يعني : حديث عِمران ، وزيد بن خالدٍ ـ ، فجَنَحَ ابنُ عبد البَرِّ إلى ترجيح حديث زيدِ بن خالدٍ ؛ لكونه مِن رواية أهل المَدِينة ، فقَدُّمه على رواية أهل العِراق ، وبالَغَ فَزَعَم أنَّ حديث عِمران هذا لا أصل له . وجَنَحَ غيرُه إلى ترجيح حديثِ عِمران ؛ لاتِّفاق صاحبي « الصَّحيح » عليه ، وانفرادِ مُسلِم بإخراج حديث زيد بن خالدٍ . وذهب آخرون إلى الجمع بينَهما ، فأجابوا بأجوبةٍ ، أحدِها أنَّ المرادَ بحديث زيدٍ : « من عنده شهادةٌ لإنسانٍ بحقٍّ ، لا يَعلَمُ بها صاحبُها ، فيأتي إليه فيخبُرُهُ بها ، أو يموتُ صاحبُها العالِمُ بها ، ويُخَلِّفُ ورثةً ، فيأتي الشَّاهِدُ إليهم ، أو إلى من يَتَحَدَّثُ عنهم ، فيُعْلِمُهم بذلك » ، وهذا أُحسَنُ الأجوبة ، وجذا أجاب يحيى بنُ سعيدٍ شيخَ مالكٍ ،

ومالكٌ ، وغيرُهما . ثانيهما : أنَّ المُراد به « شهادةُ الحِسبة » ، وهي ما

لا يَتَعلَّق بحقوق الآدميِّين ، الْمُختصَّةِ بهم محضًا ، ويَدخُلُ في الحِسبة ممَّا يتعلُّق بحق الله ، أو فيه شائبةٌ منه ، كالعتاق ، والوقف ، والوصيَّة العامة ، والعِدَّة ، والطَّلاق ، والحُدود ، ونحو ذلك ، وحاصلُه أنَّ المُرادَ بحديث ابن مسعُودٍ : « الشُّهادةُ في حقوق الآدميِّين » ، والمُرادَ بحديث زيد بن خالدٍ : « الشُّهادةُ في حقوق الله » . ثالثها : أنَّه محمولٌ على الْمبالَغة في الإجابة إلى الأداء ، فيكون لشدَّة استعدادِه لها كالذي أدَّاها قبل أن يُسأَلَها ، كما يقال في وصف الجَوَاد : « إنَّه لَيْعطِي قبل الطَّلَب » ، أي يُعطِي سريعًا عَقِب السُّؤال من غير توقُّفٍ. وهذه الأجوبة مبنيَّةٌ على أنَّ الأصل في أداء الشُّهادة عند الحاكم أن لا يَكُون إلَّا بعد الطَّلب مِن صاحب الحقِّ ، فيُخَصُّ ذمُّ من يشهدُ قبل أن يُستَشهَد، بمن ذُكِر ممَّن يُخبرُ بشهادةٍ عنده، لا يَعلُم صاحبُها بها ، أو شهادة الحِسبة . وذَهَبَ بعضُهم إلى جواز أداء الشّهادة قبل السُّؤال ، على ظاهر عُمُوم حديث زيد بن خالدٍ ، وتأوَّلُوا حديث عِمرانَ بتأويلاتٍ ، أحدِها : أنَّه محمولٌ على شهادة الزُّور ، أي : « يُؤدُّون شهادةً لم يَسبِق لهم تحمُّلُها » ، وهذا حكاهُ التِّرمذيُّ عن بعض أهل العلم . ثانيها : المرادُ بها : « الشُّهادةُ في الحَلِف » ، يدلُّ عليه قولُ إبراهيم ، في آخر حديث ابن مسعُودٍ : « كانوا يضربونَنَا على الشُّهادة » ، أي قول الرَّجل: « أشهدُ بالله ! ما كان إلَّا كذا » ، على معنى الحَلِف ، فَكُرِه ذلك ، كما كُرِه الإكثارُ من الحَلِف ، واليمينُ قد تُسمَّى شهادةً ، كما قال تعالى : ﴿ فَشَهَا دَهُ أَحَدِهِم ﴿ [النُّور: ٦] ، وهذا جواب الطَّحاويِّ . ثالثها : المرادُ بها: « الشُّهادة على المُغيَّب من أمر النَّاس » ، فيشهدُ على قومٍ أنَّهم

في النّار ، وعلى قوم أنّهُم في الجنّة ، بغير دليل ، كما يصنعُ ذلك أهلُ الأهواء ، حكاه الخطّابيُّ . رابعُها : المرادُ به : « من يَنتَصِب شاهدًا ، وليس من أهل الشّهادة » . خامسها : المراد به : « التّسارُع إلى الشّهادة ، وصاحبُها بها عالمُ ، مِن قبل أن يُسألَه » . واللهُ أعلَمُ » انتهى . فهذا ما ظَهَرَ لي من الجوَاب عن إعلال ابن عبد البَرِّ عِنْ . والله أسألُ أن يَرزُقنا فَهمًا في كتابه ، وفي سُنّة نبيّه عَيْسُلُهُ . واللهُ أعلمُ . واللهُ أعلمُ .

٣٤٩ - سألني سائلٌ ، فقال : سمعتُ أحدَ الشُّيوخ وهو يتكلَّم عن فضل الدُّعاء ، يقول : « إنَّ الدُّعاء يُمكِن أن يُخرِج العبد من النَّار ، وإن وَجبت له » ، واستدلَّ بحديثٍ رواه التِّرمِذِيُّ - كما قال - ، أنَّ امرأةً كان لها ولدُّ يُقال له حارثةُ بنُ النُّعمان ، قُتِل يوم بدرٍ ، فقالت أُمُّه للنَّبيِّ عَيُّالِيُّهُ : « أخبِرْنِي عن حارثةَ ؛ لئن كان أصاب خيرًا احتسبتُ وصبَرتُ ، وإن لم يُصِب خيرًا اجتهدتُ في الدُّعاء » . . . الحديث ، فهل الحديثُ صحيحٌ ؟

• قلتُ : هذا الحديثُ صحيحٌ ، لكنَّ هذه اللَّفظةَ التي احتجَّ بها الشيخُ لا تصحُّ ، و جزَمَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في « الفتح » (٦/ ٢٧) أنَّها خطأٌ ، ولو سلَّمنا أنَّ ثَمَّ خطأٌ لم يَقَع ، فهي لفظةٌ شاذَّةٌ .

وإليك البيانُ :

فأَخرَجَ التِّرمِذِيُّ (٣١٧٤) قال : حدَّثنا عَبْدُ بنُ مُميدٍ ، قال : حدَّثنا وَوْحُ بنُ عُبَادة ، عن النسِ ، أنَّ رَوْحُ بنُ عُبَادة ، عن سعيد بن أبي عَرُوبَة ، عن قتادة ، عن أنسِ ، أنَّ الرُّبِيِّعَ بنتَ النَّضر أتت النَّبِيَّ عَيْسَةٍ ، و كان ابنها حارثة بنُ سُرَاقة أُصِيب يوم بدرٍ ، أصابه سهمٌ غَرْبُ (١) ، فأتت رسُولَ الله عَيْسَةٍ ، فقالت : « أُخبِرنِي عن بدرٍ ، أصابه سهمٌ غَرْبُ (١) ، فأتت رسُولَ الله عَيْسَةً ، فقالت : « أُخبِرنِي عن

⁽١) قال الحافظُ : « الثَّابِت في الرِّواية التَّنوينُ وسكونُ الرَّاء . وأنكره ابنُ قتيبة ، فقال : كذا تقولُ العامَّةُ ، والأجدرُ فتحُ الرَّاء والإضافةُ . وقال ابنُ زيدٍ : إن جاء مِن حيث لا يُعرَف

حارثة ؛ لئن كان أَصَابَ خيرًا احتسبتُ و صَبَرتُ ، و إِن لَم يُصِب الخير اجتهدتُ في الدُّعاء » ، فقال النَّبِيُّ عَيْكُ : « يا أُمَّ حارثة ! إِنَّهَا جنانُ في جَنَّةٍ ، وإِنَّ ابنكِ أَصَابَ الفردوسَ الأعلى ، والفردوسُ رَبوَةُ الجَنَّة ، وأوسَطُها ، وأفضَلُها » .

• قلتُ : هكذا رواه عَبْدُ بنُ مُميدٍ ، عن رَوْحٍ .

ورواه مُحُمَّدُ بنُ مرزُوقٍ ، ثنا رَوْحُ بنُ عُبَادة بَهذا الإسناد ، دون القِصَّة .

أَخرَجَهُ ابنُ جَرِيرٍ في «تفسيره» (١٥/ ٣٦٦ - طبع هَجَر).

وقد رواه يزيدُ بنُ زُريع ، قال : ثنا سعيدُ بنُ أبي عَرُوبة بهذا الإسناد ،

بلفظ: « أُنبِئْنِي عن حارثةً ، أُصِيبَ يوم بدرٍ ؛ فإن كان في الجَنَّة صَبَرتُ

واحتسبتُ ، وإن كان غير ذلك اجتهدتُ في البُكاء » .

أَخرَجَهُ ابنُ نُحزَيمة في « التَّوحيد » (٢٤/٥٩٠) قال : حدَّثَنا أبو مُوسَى _ هو مُحَمَّد بن المُثنَّى _ . . .

و الطَّبَرانيُّ في « الكبير » (ج ٢٤/ رقم ٦٦٥) ، قال : حدَّثنا مُحُمَّدُ بنُ عبد الله الحَضرَمِيُّ ، قالا : ثنا عبَّاسُ بنُ الوليد ، ثنا يزيدُ بنُ زُريعٍ بهذا .

وأخرَجَهُ ابن حِبَّان (٩٥٨) ، والطَّبَرانيُّ في «الكبير » (ج٣/ رقم ٣٢٣٥) ، وأبو نُعيمٍ في « معرفة الصَّحابة » (١٩٧٠) من طريق مُحُمَّد بن المِنهال الضَّرير ، ثنا يزيدُ بنُ زُريعٍ ، ثنا سعيدُ بن أبي عَرُوبة بهذا دون القِصَّة ،

فهو بالتَّنوين والإسكان ، وإن عُرِف راميه لكن أصاب مَن لِم يقصد فهو بالإضافة وفتح

الرَّاء _ أي : سهمٌ غَرَبَ _ . وقالَ ابنُ سِيدَه : أصابه سهمٌ غَرْبٌ وغَرَبٌ : إِذَا لَم يَدرِ مَن رَمّاه ، وقيل : إذا قصد غيره فأصابه . _ قال الحافظ : _ وقصَّة حارثة مُنزَّلَةٌ على الثَّاني ،

فإنَّ الذي رماه قصد غِرَّته ، فرماه وحارثةُ لا يَشعُر به » .

وزاد: « فَإِذَا سألتُمُ اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى » .

وهي زيادةٌ ثابتةٌ ، ومُحُمَّدُ بنُ المِنهال ثقةٌ ثَبْتٌ ، كان أثبتَ النَّاس في يزيد بن زُريعِ ، كما قال أبو يَعلَى المَوْصِلِيُّ .

وكذلك رواه بلفظ « البُكاء » بدل « الدعاء » أصحاب قتادة ..

منهم: شيبانُ بنُ عبد الرَّحمن.

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ فِي « الجهاد » (٦/ ٢٥- ٢٦) ، و أَحمدُ (٣/ ٢٦٠) ، و الخرَجَهُ البُخارِيُّ فِي « الجهاد » (١٦٧ /٩) . و البَيهَقِيُّ (٩/ ١٦٧) .

ورواه أبانُ بنُ يزيدَ العَطَّارُ ، عن قتادة بهذا اللَّفظ : البُّكاء .

أَخرَجَهُ أَحمدُ (٣/ ٢٨٣) قال : حدَّثَنا عَفَّانُ بنُ مُسلِمٍ ..

وابنُ خُزَيمة (٢١/٥٨٨) عن مُسلِم بن إبراهيم ، قالا : ثنا أبانُ لَعَطَّارُ .

ولم يَذكُر ابنُ خُزَيمة لفظه .

ورواه أيضًا أبو هلالٍ الرَّاسِبِيُّ ، عن قتادة ، عن أنسِ بهذا اللَّفظ.

أَخرَجَهُ أَحمد (٣/ ٢١٠) قال: حدَّثَنا عبدُ الصَّمَد، وحَسَن بن مُوسى ..

وابن خُزَيمة في « التَّوحيد » (٢٢/٥٨٨) عن سُلميان بن حربٍ ، قالوا: ثنا أبو هلالٍ . و اللَّفظ لأحمد .

و الرَّاسِبِيُّ يُضعَّف.

ورواه الحَكَمُ بنُ عبد المَلِك _ وهو شبه المتروكِ _ ، عن قتادة ، عن أنَسٍ ثلَه .

أَخرَجَهُ أَبو نُعيمٍ في « معرفة الصّحابة » (١٩٧١).

وأبو هلالٍ والحكم، مُتابَعان كما ترَى.

و كذلك رواه أصحابُ أنَسِ مُطَيُّك . .

فأخرَجَهُ البُخارِيُّ في « المغازي » (٧/ ٢٠٤) ، و في « كتاب الرِّقاق » فأخرَجَهُ البُخارِيُّ في إسحاق الفَزَارِيِّ إبراهيم بن مُحَمَّدٍ ..

والبُخاريُّ أيضًا في « الرِّقاق » (١١/١١) ، والنَّسَائيُّ في « المناقب » (٥/ ٢٦٤) ، وأبو القَاسِم البَغَوِيُّ في « مُعجَم (٥/ ٣٤ - ٦٥) ، وأجمدُ (٣/ ٢٦٤) ، وأبو القَاسِم البَغَوِيُّ في « مُعجَم الصَّحابة » (ق ٤٥/ ٢) ، وابنُ حِبَّان (٧٣٩١) ، و أبو نُعيمٍ في « المعرفة » (١٩٧٢) عن إسهاعيل ابن جعفرٍ ..

وابنُ مَلَّاسٍ (١) في « جزئه » (١٤) ، والحاكمُ (٢٠٨/٣) ، والبَيهَقِيُّ في « البعث » (٢٢٤) عن مَرْوان بن مُعاوية ..

وابنُ أبي شَيبَة (٥/ ٢٨٩-٢٩٠)، وعنه أبو يَعلَى (٣٧٣٠) قال : حدَّثَنا أبو خالدٍ الأحمرُ ..

وابنُ أبي عاصم في «الأوائل» (١٣٦) مُختَصَرًا عن مُعتمِر بن سُليهان .. والطَّبَرانيُّ في «الكبير» (ج٣/ رقم ٣٢٣٦) ، و أبو نُعيمٍ في «المعرفة» (١٩٧٢) عن عبد العزيز بن مُحمَّدٍ الدَّرَاوَردِيُ ، كلهم عن مُميدٍ الطَّويل ، قال : سمعتُ أنسًا ، يقول : أُصِيب حارثةُ يوم بدرٍ ، وهو غلامٌ ، فجاءت أمَّه إلى النَّبيِّ عَيَّالَةً _ و في رواية أبي خالدٍ الأحمر : ولم يكن لها غيرُهُ _ ،

⁽١) وهو محمَّدُ بنُ هشام بن مَلَّاسِ الدِّمشقيُّ . وهو من مشايخ أبي حاتم الرَّازيِّ ، وأبي عوانة الاسفرايينيِّ ، وابنِ صاعدٍ ، وغيرِهم . قال أبو حاتم _ كها في « الجرح والتَّعديل » (١٢/ ١٦) : « صدوقٌ » ، وقال الذَّهبيُّ في « السِّير » (١٢/ ٣٥٣) : « له جزءٌ عالٍ » .
• قلتُ : وهو هذا الجزء الذي خرَّ جنا منه هذا الحديث .

فقالت: « يا رسُول الله! قد عرفتَ منزلة حارثة مِنِّي ، فإن يَكُ في الجَنَّة أَصِبِرُ و أَحتَسِبُ ، وإن تَكُن الأخرى ، تَرَى ما أصنعُ _ يعني من البُكاء_، فقال: « ويحك! أَوَهَبِلتِ (١)! أَوَجَنَّةٌ واحدةٌ هي ؟! إنَّها جِنانٌ كثيرةٌ ، وإنَّه لفي جَنَّة الفِردَوس ».

و كذلك رواه ثابتٌ البُنانِيُّ ، عن أنَسِ مثلَه .

أَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي « المناقب » (۸۲۳۲) ، وأحمدُ (٣/ ٢١٥، ٢٨٢- ٢٨٣) ، والطَّيَالِسِيُّ (٢،٢٩) ، وابنُ المُبارَك فِي « الجهاد » (٨٣) ، وابنُ أبي شيبة (٢٨٣- ٣٨١) ، وابنُ حِبَّان (٤٦٦) ، والحاكمُ (٣/ ٢٠٨) عن سُليان بن المُغِيرة ..

وأحمدُ (٣/ ١٢٤ / ٢٧٢) ، وابنُ سعدٍ في «الطَّبقات » (٣/ ١٥٠ - ٥١) ، وابنُ خُزَيمة في «التَّوحيد» (٢/ ٢٧٣) ، وأبو يَعلَى (٢٠ ٠٥) ، وابنُ أبي عاصمٍ في «الجهاد» (١٥٩) ، والطَّبَرانيُّ في «الكبير» (ج٣/ رقم ٣٢٣٤) ، والبَيهَقِيُّ في «البعث» (٢٢٣) ، وأبو نُعيمٍ في «المعرفة» (١٩٦٩) عن حمَّاد بن سَلَمة ، كلاهما ، عن ثابتٍ البُنَانِيِّ ، عن أنسٍ .

ووقع في رواية الطَّبَرَانِيِّ : « أَنَّه قُتِل يوم أُحُدٍ » ، و هو خطأٌ محضٌ ، فقد اتَّفقت كلُّ الرِّوايات أنَّه أتاه سهمٌ ، فقتله يوم بدرٍ .

فقد رأيتَ ، أراك اللهُ الخيرَ ، أنَّ لفظ الحديث ، على اختلاف طُرُقه ، إنَّما هو « البكاء » ، ويدلُّ عليه ما وقع في بعض طُرُقه : « اجتهدتُ عليه

⁽١) « الْهَبَلُ » _ بفتح الهاء والباء المُوحَّدة _ هو : الثُّكلُ ، الذي هو فقدان الوَلَد؛ لأنَّ المرء إذا فقد حبيبًا ذهل عقله ، حتَّى يصير كأنَّه شبهُ المجنون .

في الثُّكْل »، وأمَّا لفظةُ « الدُّعاء »، فهي إمَّا خطأٌ وَقَع في نَسخ الكتاب، وإمَّا شاذَّةٌ ، و هذا الثَّاني أقرب ، و لا يُحكَم بالأوَّل إلَّا بعد مُراجَعة النَّسَخ العتيقة من كتاب التِّرِمِذِيِّ . واللهُ أعلَمُ .

• ٣٥٠ سُئلتُ عن حديث : « الزَّهَادَةُ فِي الدُّنيَا تُرِيحُ القلبَ والبَدَنَ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

فأخرَجَهُ الطَّبَرانِيُّ فِي « الأوسط » (٢١٢٠) ، والعُقَيلِيُّ فِي « الضُّعفاء » (٣٩٤/٤) ، والبَيهَقِيُّ فِي « الشُّعَب » (٢٠٥٨) عن يحيى بن بِسطام .. وابنُ عَدِيٍّ فِي « الكامل » (١/٣٦٧) ، ومن طريقه البَيهَقِيُّ فِي « الشُّعَب » (٣٦٨/١) ، وابنُ الجَوزِيِّ فِي « الواهيات » (٢/٣١٨) عن الشُّعَب » (٣١٨/٢) ، وابنُ الجَوزِيِّ فِي « الواهيات » (٢/٣١٨) عن يحيى بن مُحمَّدٍ العَبْدِيِّ ، قالا : ثنا أَشْعَثُ بن بَرَازٍ المُنجَيمِيُّ ، عن عليِّ بن زيدٍ ، عن سعيد بن المُسيَّب ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا .

واللَّفظ للعُقيليِّ .

وهذا حديثٌ غيرُ محفُوظٍ ، كما قال العُقيليُّ ؛ والأشعثُ بنُ بَرَازٍ ـ بالباء المُوحَّدة ، بعدها راءٌ ، وآخرُهُ زايٌ مُعجَمَةٌ ـ تَرَكَهُ النَّسَائِيُّ وغيره ، وضعَّفه عَمْرُ و بنُ عليِّ الفَلَّاسُ جدًّا ، وقال البُخاريُّ : « مُنكرُ الحديث » ، وقال ابنُ عَدِيٍّ : « عامَّة ما يرويه غيرُ محفُوظٍ ، والضَّعف بيِّنُ على روايته » .

أَمَّا الْهَيْثَمِيُّ ، فقال في « اللَجمَع » (٧/ ١٤٢ ، و ١ / ٢٨٦) : « لم أعرفه » ، وقد رأيتَ أنَّه معروفٌ ، ولكن بالضَّعف الشَّديد ، نسأل الله العافية . وقد رأيتَ أنَّه معروفٌ : « هذا حديثُ لا يصحُّ عن رسُول الله عَيْسُةُ ، قال

أَحمدُ : عليُّ بنُ زيدٍ ليس بشيءٍ ، وقال يحيى : عليٌّ وأشعثُ ليسا بشيءٍ » .

قلتُ : لا ذنب لعليِّ بن زيدٍ فيه .

أَمَّا الْمُنذِرِيُّ ، فقال في « التَّرغيب » (٤/ ١٥٧): « إسناده مُقارِبُ » . وهو عَجَبٌ ، بعدما رأيتَ عِلَّته .

وله شاهدٌ من حديث عبد الله بن عَمْرِو مرفُوعًا: « الزُّهدُ في الدُّنيا يُرِيحُ القلبَ والبَطَالَةُ تُقَسِّي يُرِيحُ القلبَ والبَطَالَةُ تُقَسِّي القَّلبَ اللهُ ا

أَخرَجَهُ القُضَاعِيُّ فِي « مُسنَد الشِّهاب » (٢٧٨) من طريق أبي عُتبَة أخرَجَهُ القُضَاعِيُّ فِي « مُسنَد الشِّهاب » (٢٧٨) من طريق أبي عُتبَة أحمد بن الفَرَج ، ثنا بقيَّةُ بنُ الوليد ، عن بكر بن خُنيسٍ ، عن مُجاهدٍ ، عن عبد الله بن عَمْرٍ و بهذا .

و إسناده واه ؟ و بقيَّةُ يُدلِّسُ التَّسوية .

وبكر بن خُنيسٍ ضعيفٌ ، بل تَرَكَهُ غيرُ واحدٍ . والله أعلم .

وَ حَرَجَهُ ابنُ أَبِي الدُّنيا فِي « ذمِّ الدُّنيا » (٢٨٩) قال : حدَّثَني مُحُمَّدُ بنُ عليِّ بن الحَسَن ، ثنا إبراهيمُ بنُ الأشعث ، قال : سمعت الفُضيل بن عليِّ بن الحَسَن ، ثنا إبراهيمُ بنُ الأشعث ، قال : سمعت الفُضيل بن عياضٍ ، يَذكُر عن النَّبِيِّ عَيْلِيَّهُ ، فذكرَ مثل حديث عبد الله بن عَمْرٍ و ، دون قوله : « والبَطَالَة ... » .

وإسنادُه مُعضَلٌ .

وأَخرَجَهُ البَيهَقِيُّ فِي « الشُّعَب » (١٠٦٠٩) من طريق ابن أبي الدُّنيا ، ثنا مُحَمَّدُ بنُ ناجح ، ثنا بقيَّةُ بنُ الوليد ، عن مُحَمَّد بن مَسَرَّة التُّستَرِيُّ ، قال : قال عُمَر بن الخطَّاب : ... فذكر مثل حديث أبي هُريرَة .

وإسناده ضعيفٌ ومُنقطِعٌ .

وأخرَجَهُ ابنُ أبي الدُّنيا في « ذمِّ الدُّنيا » (١٣١) ، ومن طريقه البَيهَقِيُّ ، ثنا في « الشُّعَب » (١٠٥٦) قال : حدَّثنا الهيَثَمُ بنُ خالدٍ البَصرِيُّ ، ثنا الهيثمُ بنُ جميلٍ ، نا مُحمَّدُ بنُ مُسلِم ، عن إبراهيم بن مَيسَرة ، عن طاوُوسٍ ، قال : قال رسُول الله عَيْسُةُ : ... فذكرَ مثل حديث عبد الله بن عَمْرٍ و ، دُون آخرِه .

قال البَيهَقِيُّ : « مُرسَلُ » .

• قلتُ : ومُحمَّد بن مُسلِم هو الطَّائِفِيُّ ، يتكلَّمُون فيه .

وهذا الوجهُ هو أقوى الوُجُوه كُلُّها .

واللهُ أعلَمُ .

٣٥١ - سُئلتُ عن حديث: « لا تَنتَهِي البُعُوثُ عن غَزوِ بيت الله تعالى ، حتَّى يُخسَفَ بجيشٍ مِنهُم ».

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٥/ ٢٠٦- ٢٠٧)، ومِن طريقه تمَّامٌ الرَّازِيُّ في « الفوائد » (١٧٢٥)..

والفَاكِهِيُّ في « أخبار مَكَّة » (٧٥٣) ..

والحاكم (٤٣٠/٤) قال : حدَّثني عبدُ الرَّحمن بنُ الجَلَّاب ، قال ثلاثَتُهم : ثنا أبو حاتم الرَّازِيُّ ، ثنا عُمَرُ بنُ حفص بن غِيَاثٍ ، ثنا أبي ، عن مسعر ، عن طلحة بن مُصَرِّفٍ ، عن أبي مُسلِم الأغرِّ ، عن أبي هُريرة مرفُوعًا فذكره .

قال الحاكمُ: « هذا حديثٌ غريبٌ صحيحٌ ، ولم يُخَرِّجاه . لا أعلم يُحَدِّث به غيرَ عُمَرَ بنِ حفص بن غِيَاثٍ ، يرويه عنه الإمامُ أبو حاتم » .

• قلتُ : وقولُ الحاكم معناه أنَّ أبا حاتم الرَّازِيَّ تفرَّد به عن عُمَر بن حفصٍ ، وليس كذلك ..

بل تابعه عُبيدُ بنُ غنَّام بن حفص بن غِيَاثٍ ، قال : وجدتُ في كتاب عمِّي عُمَر بن حفصِ ، ثنا أبي بسَنَدِه سواء .

أَخرَجَهُ أَبِو نُعيمٍ في « الجِلية » (٧/ ٢٤٤).

وقال: « تفرَّد به حفصٌ ، عن مِسعرٍ . وسَنَدُه صحيحٌ » .

٣٥٢ - سألني سائلٌ ، فقال : قد أُشكل عليَّ حديثُ في الرُّقية من احتباس البَوْل : هل الاختلافُ الواقعُ فيه يضرُّه من جِهة صِحَّته أم لا ؟

• قلتُ : هذا الحديثُ لا يَثبُتُ .

فهذا الحديثُ أَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ في « اليوم واللَّيلة » (١٠٣٨) ، والحاكمُ (١٠٣٨) عن سعيد بن الحَكَم بن أبي مريم ..

وأبو داوُد (٣٨٩٢) ، ومن طريقه اللَّالَكَائِيُّ في « شرح الاعتقاد » (٦٤٨) ، وابنُ حِبَّان في « المجروحين » (١/٨٠٣) ، وابنُ عَدِيٍّ في « المجروحين » (١/٨٠٣) ، وابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (٣/٤٥٠) عن مُحمَّد بن الحَسَن بن قُتَيبة ، قالا : ثنا يزيدُ بنُ خالد بن مَوْهَب ..

والحاكمُ (١/ ٣٤٣ – ٣٤٤) عن يحيى بن بُكير ..

وابنُ عَدِيِّ (٣/ ١٠٥٤) عن خالد بن قاسمٍ ..

والطَّبَرانِيُّ في « الأوسط » (٨٦٣٦) عن عبد الله بن صالح ، قالوا: ثنا اللَّيثُ بنُ سعدٍ ، قال : حدَّثني زِيَادَةُ بنُ مُحمَّدٍ الأنصاريُّ ، عن مُحمَّد بن كعبٍ القُرَظِيِّ ، عن فَضَالةَ بنِ عُبيدٍ ، عن أبي الدَّرداء ، أنَّه أتاه رجلُ فذكر له أنَّه احتبسَ بَوْلُه ، فأصابته حصاةُ البَوْل ، فعلَّمَهُ رُقيةً سَمِعَها من النَّبِيِّ عَيْنِيْ : « ربَّنا الله الذي في السَّماء ، تَقدَّس اسمُك ، أمرُك في السَّماء والأرض ، كما رحمتُك في السَّماء ، فاجعل رحمتَك في الأرض ، واغفر لنا والأرض ، كما رحمتُك في السَّماء ، فاجعل رحمتَك في الأرض ، واغفر لنا

حَوْبَنَا وخطايانا ، أنت ربُّ الطَّيِّبِين ، فأُنزِل شفاءً مِن شفائِك ، ورحمةً من رحمتك على هذا الوَجَع فيبرأُ » ، وأَمَرَه أن يرقيه بها ، فرقاه فبرِئ .

وقال الطَّبَرانيُّ : ﴿ لَا يُروَى هذا الحديثُ عن أبي الدَّرداء إلَّا بهذا الإسناد، تفرَّد به اللَّيثُ بنُ سعدٍ » .

فقد رواه عن اللَّيث بن سعدٍ جماعةٌ ، منهم : يزيدُ بنُ خالدٍ ، ويحيى بن بُكيرٍ ، وعبدُ الله بنُ صالحٍ ، وخالدُ بنُ قاسمٍ .

وخالفهم ابنُ وهبٍ ، فرواه عن اللَّيث بن سعدٍ ، وابنِ لَهِيعَة ، كِلَيهِمَا عن زيادة بن مُحَمَّدٍ ، عن مُحَمَّد بن كعبِ القُرَظِيِّ ، عن أبي الدَّرداء فذكرَه . فضَالة بن عُبيدٍ » .

فسَقَطَ ذِكرُ : « فَضَالة بن عُبيدٍ » .

أَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ في « اليوم واللَّيلة » (١٠٣٧) قال : أَخبَرَنَا يُونُسُ بن عبد الأعلى ..

وابنُ عَدِيًّ (٣/ ١٠٥٤) عن أحمد بن عَمْرٍ و ، وأحمد بن سعيدٍ ، قالوا: ثنا ابنُ وهب بهذا.

وأبهم النَّسَائِيُّ ذِكرَ ابنِ لهيعة ، كعادته في ترك تسميتِه لضَعفِهِ الشَّديد عندَه .

وصحَّح الحاكمُ إسنادَهُ! وليس كها قال؛ فقد صرَّح أنَّ زِيادَةَ بنَ مُحمَّدٍ قليلُ الحديث، ومع قِلَّة حديثِه، فقد طَعَن العُلهاءُ عليه.

قال البُخاريُّ : « مُنكَرُ الحديث » .

وقال ابنُ حِبَّان : « مُنكَرُ الحديث جدًّا ، يَروِي المناكيرَ عن المشاهير ، فاستحقَّ التَّركَ » .

وقال ابنُ عَدِيِّ : « لا أُعرِف له إلَّا مقدارَ حديثين أو ثلاثة ، ومقدارُ مَا لَهُ لا يُتابَع عليه » .

والرَّجل إذا كان قليلَ الحديث ، ومع ذلك لا يُتابَعُ على رواياته فهو مَتروكٌ ، وبهذا حَكَم البُخاريُّ وغيرُهُ .

وله إسنادٌ آخرُ .

أخرَجُهُ النَّسَائِيُّ فِي « اليوم واللَّيلة » (١٠٣٥) قال : أخبَرَنا عبدُ الحميد ابنُ مُحمَّدٍ ، قال : ثنا مَحلَدٌ ، قال : حدَّثنا سُفيانُ ، عن منصورٍ ، عن طَلْقٍ ، عن أبيه ، أنَّه كان به الأسرُ فانطلق إلى المدينة والشَّام يَطلُب من يُدَاوِيه ، فلقي رجلًا ، فقال : ألا أُعَلِّمُك كلماتٍ ، سَمِعتُهُنَّ من رسُول الله عَيَّلِيدٌ : « ربَّنا اللهَ الذي في السَّماء ، تقدَّس اسمُك ، أَمَرُك في السَّماء والأرض . كما رحمتُك في السَّماء ، اجعل رحمتك في الأرض . اغفر لنا حَوْبَنَا وخطايانا . أنت ربُّ الطيِّين ، أنزِل رحمةً من رحمتك ، وشفاءً من شفائك على هذا الوجع فيبرأ » .

والأُسْرُ ، هو احتباس البَوْل .

ووالد طَلْق بن حبيبِ لا صُحبة له .

وقد رواه شعبة بنُ الحَجَّاج، قال: أخبَرَني يُونُسُ بن خبَّابٍ، قال: سمعتُ طلقَ بنَ حبيبٍ، عن رَجُلٍ من أهل الشَّام، عن أبيه، أن رجُلًا أتى النَّبيَّ عَلِيلًا كان به الأسرُ ... الحديث.

أَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ أيضًا (١٠٣٦).

وصحَّح الحافظُ في « الإصابة » (١/ ٣١٠) هذه الرواية ، وَوَهَاؤُها

ظاهرٌ ؛ فيُونُس بنُ حبَّابٍ ، فيه مقالٌ مشهورٌ . وفي الإسناد مجهُولان . وليس المقصُودُ من تصحيح الحافظ لهذا الوجه أنَّه صحيحٌ ، فإنَّ ضعف السَّند أو وهاءَه ، لا يَخفَى على صِغار الطَّلبة ، فضلًا عن الحافظ وهو العَلمُ المُفرَدُ ، وإنَّها معناه أنَّه أولى بالتَّصويب من الوجه الآخر ، لا أنَّه صحيحٌ ، وهذه جادَّةٌ مطروقةٌ عند عُلماء الحديث ، فيَذكُرُون حديثًا ما وقع فيه اختلافٌ ، وكلُّ أسانيدِه لا تَثبُت ، فيقولون عن وجهٍ منها : « هذا أصحُّ شيءٍ » ، ويَعنُون أقلَّه ضعفًا ، فهو بالنِّسبة لما هو أضعفُ منه يُعدُّ صحيحًا ، لا أنه صحيحٌ في نفسه ، كها تقول أنت إذا مدحت رجُلًا : « أعورُ بين عِميانَ » ، فلا شكَّ أن الأعورَ أصحُ من الأعمى ، وإن كان الأعورُ مَعِيبًا بذلك في نَفسِه إذا قيس بالصَّحيح .

وبالجُملة فلا يَثبُت هذا الحديث.

واللهُ أعلَمُ .

٣٥٣ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ الغَيرَى لا تُبصِرُ أسفلَ الوادي مِن أعلاه ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أَخرَجَهُ أَبِو يَعلَى فِي « الْمُسنَد » (٤٦٧٠) ، قال : حدَّثَنا الحَسَنُ بنُ عُمَر ابن شقيقِ بن أسماءَ الجَرمِيُّ البَصرِيُّ ، حدَّثنا سَلَمَةُ بنُ الفَضل ، عن مُحُمَّد بن إِسحاق، عن يَحيَى بن عبَّاد بن عَبد الله بن الزُّبير، عن أبيه، عن عائشة ، أنَّها قالت : كان مَتَاعي فيه خِفٌّ ، وكان على جَمَلِ ناج ، وكان مَتَاعُ صَفِيَّةَ فيه ثِقَلٌ ، وكان على جَمَلِ ثقالٍ بطيءٍ يتبطَّأُ بالرَّكبِّ ، فقال رسُولُ الله عَلَيْكَ : ﴿ حَوِّلُوا متاع عائشة على جَمَل صَفِيَّة ، وحَوِّلُوا متاع صَفِيَّة على جَمَلِ عائشة ، حتَّى يمضيَ الرَّكبُ » ، _ قالت عائشةُ : _ فلَّما رأيتُ ذلك قُلتُ : « يَالَعِبَادِ الله ! غَلَبَتنَا هِذه اليَهُودِيَّةُ على رسُولِ الله ! » ، _ قالت : _ فقال رسُولُ الله عَلَيْكَ : « يَا أُمَّ عبد الله ! إِنَّ متاعَكِ كان فيه خِفٌّ ، وكان متاعُ صَفِيَّة فيه ثقلٌ ، فأبطأَ بالرَّكب ، فحَوَّلْنَا متاعَهَا على بعيرِك ، وحَوَّلْنَا متاعكِ على بعيرها » ، _ قالت : _ فقلتُ : « أَلَستَ تَزعُم أَنَّك رسُول الله ؟! » ، _ قالت : _ فتَبَسَّم ، وقال : « أُوَفِى شكِّ أنتِ ، يا أُمَّ عبد الله ؟! » _ قالت : _ قُلتُ : « أَلَستَ تَزعُم أَنَّك رَسُول الله ؟! أَفَهَلَّا عَدَلتَ ؟! » ، وسَمِعني أبو بكرٍ ، وكان فيه غَربٌ _ أي : حِدَّةٌ _ ، فأقبل عليَّ ، فلَطَم وَجهِي ، فقال رسُول الله عَيْسَة : « مَهلًا يا أبا بكر ! » ، فقال :

« يا رسُولَ الله ! أَمَا سَمِعتَ ما قالت ؟! » ، فقال رسُولُ الله عَلَيْكَمْ : « إِنَّ الغَيرَى ... » الحديث .

وأَخرَجَهُ أَبُو الشَّيخِ الأَصبَهَانِيُّ فِي « الأَمثال » (٥٦) قال : حدَّتَنا إبراهيمُ بنُ مُحمَّد بن الحارث ، حدَّثنا حَسَنُ بنُ عُمَر بن شَقِيقٍ بهذا الإسناد بطُولِه .

وهذا سَنَدُ ضعيفٌ ؛ وسَلَمةُ بنُ الفَضْل ضعَّفه النَّسَائِيُّ وغيرُه ، وقال البُخَارِيُّ : « في حديثه بعضُ المناكير » ، ومشَّاه غيرُهم .

وابنُ إسحاق مُدَلِّسٌ ، وقد عنعنه .

وفى المَتنِ نَكَارَةٌ ظاهرةٌ ، مِن جهة قول عائشة : « أَلَستَ تَزعُم أَنَّك رَسُولِ الله ؟! » .

والحديثُ ضَعَّفه البُوصِيرِيُّ .

أمَّا الحافظ ابنُ حَجَرٍ ، فقال في « الفتح » (٩/ ٣٢٥) : « إسنادُهُ لا بأس به » ، وقد عرَّ فناك ما فيه من البأْس !

٢٥٤- سُئلتُ: هل وَرَد في الأخبار الصَّحيحة أن ذِئبًا تكلُّم؟

• قلتُ : قد صحَّ في ذلك أحاديثُ .

منها ما : أخرَجَهُ البُخَارِيُّ فِي غيرِ ما موضعٍ من «صحيحه»، مِنها ما في «كتاب الأنبياء» (٦/ ٢١٥)، ومُسلِمٌ في «كتاب فضائل الصَّحابة» في «كتاب الأنبياء» (١٣/ ٢٣٨٨) مِن حديث أبي هُريرة وَفَي ، قال : صلَّى رسُولُ الله عَيْلَة صلاة الصُّبح ، ثُمَّ أَقبَل على النَّاس فقال : « بينَا رَجَلٌ يسوقُ بقرةً ، إذ رَكِبَها ، فضَرَبَها ، فقالت : إنَّا لم نُخلَق لهذا ، إنَّا خُلِقنَا للحَرثِ » ، فقال النَّاس : « سُبحان الله ! بَقَرَةُ تتكلَّمُ ؟! » ، قال : « فإنِّي أُومِنُ بهذا ، أنا ، وأبو بكرٍ ، وعُمَرُ وما هما ثَمَّ . . وبَينَهَا رَجُلٌ في غَنَمِه ، إذ عدا الذِّئبُ ، فذا استنقذَها منه ، فقال له الذِّئبُ : هذا استنقذَها منه ، فقال له الذِّئبُ : هذا استنقذَها منه ، فقال له الذِّئبُ : هذا استنقذَها مِنِّي ، فمَن لها يوم السَّبُع ، يوم لا راعي لها غيرِي ؟ » ، فقال النَّاسُ : « سُبحان الله ! ذِئبُ يتكلَّم ؟! » ، قال : « فإني أُومِنُ بهذا ، أنا ، وأبو بكر ، وعُمَرُ ـ وما هما ثَمَّ ـ » .

٥٥٥ - سُئلتُ عن حديث: « اتَّخِذُوا تَقوَى الله تِجارةً ، يأتِكُم الرِّبحُ بلا بِضاعةٍ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا .

أَخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي « الكبير » (ج ٢ / رقم ١٩٠) ، وأبو الشَّيخ في « الخِلية » (٦ / ٩٦) من طريق « الأمثال » (٥٥) ، وعنه أبو نُعيم في « الحِلية » (٦ / ٩٦) من طريق إسهاعيل بن عَمْرٍو ، ثنا سلَّامُ الطَّويلُ ، عن ثَوْر بن يزيدَ ، عن خالد بن مَعدان ، عن مُعاذ بن جَبَلٍ ، أنَّ رسُول الله عَيَّالَةُ قال : « يا أَيُّما النَّاسُ ! اتَّخِذُوا تقوى الله تجارةً ، يأتِكُم الرِّبحُ بلا بِضاعةٍ ، ولا تِجارَةٍ ، ـ ثُمَّ قرأ : ـ اللهُ عَرَبُهُ لَلهُ مَحْرَبُهُ ﴾ [الطَّلاق: ٢] » .

وسَنَدُهُ ضعيفٌ جدًّا؛ وسلَّامٌ الطَّويلُ تَركه النَّسَائِيُّ وغيرُه، وقال ابنُ مَعِينٍ، وأبو زُرعة : « ضعيفٌ »، زاد ابنُ مَعِينٍ : « لا يُكتَب حديثُه »، وقال أحمد : « مُنكرُ الحديث »، والكلامُ فيه طويلٌ.

وخالد بن مَعدَان وإن كان ثقةً ، لكن قيل إنَّه لم يَسمَع من مُعاذٍ . والحديثُ ضعَّفَه الهَيَثَمِيُّ في « المَجمَع » (٧/ ١٢٥) .

٣٥٦ - سُئلتُ عن حديث: ﴿ أَبغِنِي حَبِيبًا هُو أَحَبُّ إِلَيَّ مِن نَفْسِي ﴾ .

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

وهو جُزءٌ من حديثٍ طويلٍ رائعٍ ، أخرَجَهُ مُسلِمٌ في « كتاب الجهاد » (١٣٢/١٨٠٧) من طريق إياس بن سَلَمَة بن الأَكْوَع ، عن أبيه ، قال : قَدِمْنا الحُدَيبِيَةَ مع رسُول الله عَلَيْكُ ، ونَحنُ أربعَ عشرةَ مِئةً ، ... ـ وفي الحديث ، قال سَلَمَةُ : _ ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ الله عَيْكَةُ دعانا للبيعة في أصل الشَّجَرة ، _ قال : _ فبايَعتُهُ أُوَّلَ النَّاس ، ثُمَّ بَايَع وبَايَع ، حتَّى إذا كان في وَسَطٍ من النَّاس، قال: « بَايِع يا سَلَمةُ ! »، _ قال: _ قُلتُ: « قد بَايَعتُك يا رسُول الله في أوَّل النَّاس! »، قال: « وأيضًا »، _ قال: _ ورآني رسُول الله عَيْسَالُم عَزِلًا _ يعني: ليس معه سِلاحٌ ، قال: _ فأعطاني رسُول الله عَلِيْكُ كَجَفَةً أو دَرَقَةً . ثُمَّ بَايَع ، حتَّى إذا كان في آخر النَّاس ، قال : « ألا تُبَايِعُنِي يا سَلَمةُ ؟ » ، _ قال : _ قُلتُ : « قد بَايَعتُك يا رسُول الله في أوَّل النَّاس، وفي أوسط النَّاس! »، قال: « وأيضًا »، قال: فبَايَعتُه الثَّالثة، ثُمَّ قال لي : « يا سَلَمةُ ! أين حَجَفَتُك أو دَرَقَتُك التي أعطيتُك ؟ » ، ـ قال : ـ قُلتُ : « يا رسُول الله ! لقِيتُ عَمِّي عامرًا عَزِلًا ، فأعطيتُه إيَّاها » ، فَضَحِك رَسُولَ اللهِ عَلَيْكُم ، وقال : « إِنَّك كالذي قال الأوَّلُ : اللَّهُمَّ ! أُبغِنِي حبيبًا ، هو أحبُّ إليَّ مِن نفسي » . وساق الحديث . وهو جديرٌ بالْراجَعَة .

وأخرَجَهُ مُطَوَّلًا ومُختَصَرًا أبو عَوَانة (٤/ ١٢٧ – ١٢٩) ، وأحمدُ والنَّسَائِيُّ فِي « السُّنَن الكُبرى » (٨٦٦٥) ، وابنُ ماجَهْ (٢٨٤٦) ، وأحمدُ (٤/ ٤٩ ، ٤٥) ، وابنُ حِبَّان (٤/ ٤٨) ، والحَاكمُ (٣/ ٣٦) ، والطَّحَاوِيُّ فِي « شرح المعاني » (٣/ ٢٠٩ ، ٢٦٠) ، وفي « المُشكِل » (٣٩١٦، قي « شرح المعاني » (٣/ ٢٠٩) ، وفي « المُشكِل » (٣٩١٦) ، والطَّبَرَانِيُّ فِي « الكبير » (٣٩١٧) ، والطَّبَرَانِيُّ فِي « الكبير » (٣٩١٧) مِن طُرُقٍ عن عِكرمة بن عَهَارٍ ، ثنا إياسُ بنُ سَلَمَة به .

٣٥٧ - سُئلتُ عن حديث : « إِنَّ تَركَ الخطيئةِ أَهْوَنُ مِن طَلَب التَّوْبة » .

• قلتُ : هذا حديثُ باطلٌ .

أَخرَجَهُ أَبو الشَّيخ في « الأمثال » (١٨٩) قال : حدَّثنا عبدُ الرَّحمن بنُ الْحَسَن ، ثنا عبدُ الرَّحيم بنُ سلَّام الوَاسِطِيُّ ، ثنا قُرَّةُ بنُ عيسى ، حدَّثنا الرُّكينُ بنُ عبد الله بن سعدٍ الدُّمَشقِيُّ ، عن مكحُولٍ ، عن عليِّ بن الرُّكينُ بنُ عبد الله بن سعدٍ الدُّمَشقِيُّ ، عن مكحُولٍ ، عن عليِّ بن أبي طالبِ مرفُوعًا : « تَركُ الخطيئة ... الحديث » .

وسَنَدُهُ واهِ جدًّا؛ ورُكَينُ _ ويُقال : رُكْنُ _ ابنُ عبد الله تَرَكَه النَّسَائِيُّ ، والدَّارَقُطنِيُّ وغيرُهُما ، وقال أبو أحمد الحاكم : « يَروِي عن مكحُولٍ أحاديثَ موضُوعَةً » ، وقال ابنُ مَعِينٍ : « ليس بشيءٍ » .

والرَّاوِي عنه قُرَّةُ بنُ عيسى لم أَجِد له ترجمةً ، إلَّا في « تاريخ واسطَ » (ص ١٧٢) قال : « قُرَّةُ بنُ عيسى بن إسهاعيل العَبْديُّ » ، ولم يَذكُر فيه جرحًا ، ولا تعدِيلًا ، وهو من شُيُوخ شُيوخ بحشلَ ، صاحبِ « تاريخ واسطَ » . ووجدته يَروِي عن : الأعمش ، وأبي بكر الهُذَلِيِّ ، وسَلَمة بن نبيطٍ ، ويُوسُفَ بنِ إبراهيم ، وأبي العلاء الخَفَّاف ، والرَّبيع بن أبي صالحٍ . ورَوَى عنه من شُيُوخ بحشلَ : عليُّ بن مَطَرٍ ، ومُحمَّدُ بنُ عبادة ، ويحيى ورَوَى عنه من شُيُوخ بحشلَ : عليُّ بن مَطَرٍ ، ومُحمَّدُ بنُ عبادة ، ويحيى ابنُ رُزيق ، وأحمدُ بنُ سهلٍ ، وعُمَرُ بنُ سَلْمٍ .

وكذلك عبدُ الرَّحيم بن سلَّامِ الواسطيُّ ، تَرجَمَهُ بحشلُ في « تاريخ

واسطَ » (ص٢٣١) ، قال : « أبو عليٍّ عبدُ الرَّحيم بنُ سلَّام بن الْمبارَك ابن بَنَان ، كان يُخَصِّبُ » ، ولم يَزِد على ذلك ، فكِلَاهُمَا مجهولٌ .

فإذا أضفتَ إلى ذلك أنَّ مكحُولًا الشَّاميَّ لم يَسمَع من عليِّ بن أبي طالبٍ ، عَلِمتَ أَنَّ السَّنَد ظُلُمَاتُ بعضُها فوق بعضِ .

وقد أخرَجَهُ ابنُ الْمُبارَك في « كتاب الزُّهد » (١٥٠) قال : أخبَرَنا أبو جنابِ الكَلبِيُّ ، قال : قال حُذيفةُ بنُ اليَهان : « إنَّ الحقَّ ثقيلٌ ، وهو مع ثِقَلِهِ مَرِيءٌ ، وإنَّ الباطل خفيفٌ ، وهو مع خِفَّتِهِ وَبِيءٌ ، وتَركُ الخَطيئةِ أَيسَرُ _ أو قال : خيرٌ _ مِن طَلَب التَّوبة ، ورُبَّ شَهوَةِ ساعةٍ أورَثَت حُزنًا طويلًا ».

وسَنَدُه ضعيفٌ ؛ وأبو جنابِ الكَلبِيُّ اسمُه يحيى بنُ أبي حيَّة ، مُتكلَّمٌ فيه ، ثُمَّ هو لم يَسمَع مِن أحدٍ من الصَّحابة . واللهُ أعلَمُ .

ووجدتُهُ في «حِلية الأولياء» (٥/ ١٦٧) لأبي نُعيم الأصبَهانِيِّ، رواه مِن طريق ابنِ وهب، قال: أخبَرَنِي إبراهيمُ بنُ نُشيطٍ، عن عبَّار بن سعدٍ، عن شُفَيِّ بن ماتع الأصبَحِيِّ، قال: « تَركُ الخَطِيئَةِ أيسَرُ من طلَب التَّوبة ».

وهذا إسنادٌ لا بأس به ، وإبراهيمُ بنُ نُشَيطٍ ثِقَةٌ .

وعمَّار بن سعدٍ هو السَّلْهَمِيُّ الْمُرَادِيُّ الْمِصرِيُّ ، ذَكَرَهُ ابنُ يُونُس في « تاريخ مِصر » ، وقال : « كان فاضلًا » وذكره ابنُ حِبَّان في « الثَّقات » (٧/ ٢٨٤).

فالصُّوابُ أنَّ هذا القولَ من كلام شُفَيِّ بن مَاتِعٍ. واللهُ أعلَمُ.

٣٥٨ - سُئلتُ عن حديث: « لا تَقُومُ السَّاعةُ حتَّى يَختَصِم النَّاسُ فِي رَبِّم ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخْرَجَهُ أبو الشَّيخ الأصبَهَانِيُّ في « الطَّبَقات » (٢/ ٦٦) مُعلَّقًا ، ووَصَله ابنُ عبد البَرِّ في « جامِع العِلْم » (٢/ ٩٣٥) ، وأبو إسهاعيل الهرَوِيُّ في « ذمِّ الكلام » (ق ٤٦/ ١) من طريق أبي قِلابةَ الرَّقَاشِيِّ ، ثنا حُسينُ بن حَفْصٍ ، ثنا سُفيانُ الثَّورِيُّ ، عن سُهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هُريرَة مرفُوعًا : « لا تَقُوم السَّاعةُ حتَّى تَكُون خُصُومَاتُهم في ربِّهم » .

وهذا الحديثُ أخطأ فيه أبو قِلابة الرَّقَاشِيُّ ، واسمُه عبدُ المَلِك بنُ مُحمَّد بن عبد الله بن مُحمَّد الرَّقَاشِيُّ ، قال الدَّارَقُطنِيُّ : « لا يُحتَجُّ بها يَنفَرِد مُحمَّد بن عبد الله بن مُحمَّد الرَّقَاشِيُّ ، قال الدَّارَقُطنِيُّ : « لا يُحتَجُّ بها يَنفَرِد به » ، ونقَل عن أبي القاسم البَغوِيِّ أنَّه قال : « كان يُحَدِّث مِن حِفظِه ، فكثُرت الأوهامُ فيه » .

وقد صَرَّح أبو الشَّيخ في ترجمة: « حُسين بن حفص » بِخَطَا أبي قِلابة ، فقال: «كان الحُسينُ بنُ حَفْص صاحبَ كتابٍ قليل ، يُخطِئ عليه الغُرباء ، ومن ذلك حديثُ رواه أبو قِلابة ، في إسناده _ ثُمَّ ذَكر هذا الحديث _ » . وصَرَّح الدَّارَقُطنِيُّ في « العِلل » (١٦٧/١٠) أنَّ أبا قِلابة وَهِمَ فيه . والصَّوَابَ أنَّه مِن قول مُحمَّد بن الحَنَفِيَّة .

وسَبَقَ الدَّارَقُطنِيَّ إلى ذلك عليُّ بن المَدِينِيِّ ، كما نقله عنه أبو إسماعيل الهَرَوِيُّ فِي « ذمِّ الكَلَام » . واللهُ أعلمُ .

٣٥٩ سألني سائلٌ يُدرِّس الحديث ، فقال : تباحثتُ مع بعض أساتذة الحديث من إخواننا في اختلافٍ على سُفيان الثَّوْرِيِّ ، في حديث بُريدة بن الحصيب بي النَّي النَّبِيَّ عَيْلِيًّ توضَّا يوم الفَتحِ ، ومَسَحَ على خُفَيه ، وصلَّى الصَّلُواتِ بَوُضوءِ واحدٍ ، فقال له عُمَرُ بن الخطَّاب بي : « يا رسُول الله ! إنَّك فعلت شيئًا لم تَكُن تفعلُه ؟ » ، فقال : « إنِّ عَمدًا فَعَلتُه يَا عُمَرُ » ، فقد اختلف الرُّواةُ على الثَّوْرِيِّ ، كما فَهِمنَا مِن كلام التِّرمِذِيِّ ، لكنَّنَا لم نستِطع فَهُم الخِلاف على وجهه لقِلَّة المَراجِع ، فنرجُو تَبِينَ هذا البَحثِ .

• قلتُ : هذا الحديثُ صحيحٌ .

أَخرَجَهُ مُسلِمٌ (٢٧٧/ ٨٦) ، وأبو داؤد (١٧١) ، والنَّسَائِيُّ (١٣٥) ، ومن طريقه الحَازِمِيُّ في « الاعتبار » (١٧١) ، وأحمدُ (٥/ ٣٥٠) ، وابنُ خُزيمَة في « صحيحه » (رقم ١٢) ، وابنُ الجارُود في « المُنتقَى » وابنُ خُزيمَة في « تفسيره » (٦/ ٢٧ – ٧٧) ، والبيهَقِيُّ (١/ ٢٧١) ، وابنُ عبد البَرِّ في « تفسيره » (٦/ ٢٧ – ٧٣) ، والبيهَقِيُّ (١/ ٢٧١) ، وابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (٦/ ٢٣٩) مِن طريق يحيى بن سعيدٍ القَطَّانِ ..

وأَخرَجَهُ الرِّمِذِيُّ (٦١) _ وقال : حَسَنٌ صحيحٌ _ ، وأحمدُ (٥/ ٣٥٨) ،

وأبو عُبيدٍ في «كتاب الطَّهُور » (ق٦/٢) ، وابنُ خُزيمة (١٢) ، وابنُ الْجَارُود (١) ، وابنُ جَريرِ الطَّبَرِيُّ في «تفسيره » (٦/٧٧–٧٧) ، وابنُ جَريرِ الطَّبَرِيُّ في «تفسيره » (٦/٧٧–٧٧) ، وابنُ عبد البَرِّ (١٨/ ٢٤٠) من طريق عبد الرَّحمن بن مَهدِيٍّ ، كلاهما عن سُفيان الثَّورِيِّ بسَنَدِه سواء .

وذكر ابنُ الجارُود بعد الحديث أنَّ عبدَ الله بنَ هاشم ـ وهو شيخُهُ في هذا الحديث _ لم يَذكُر : « ومسَحَ على خُفَيه » . وهذا يعني أنَّ شيخَهُ عبدَ الله بنَ هاشم لم يذكُر المسحَ عن يحيى القطَّانِ .

وقد وافَقَهُ على عدم ذِكر المَسح: عُبيدُ الله بنُ سعيدٍ ، عند « النَّسائِيِّ » . وأحمدُ في « المُسنَد » .

ورواهُ مُحُمَّدُ بنُ حاتِمٍ عند « مسلم » ، ومُسَدَّد بن مُسَرهدٍ ، عند « أبي داوُد » ، كلاهما عن يحيى القَطَّان ، فذكرا : « ومَسَح على خُفَّيه » . فكأنَّ يحيى القَطَّان كان يَذكُرها مرَّةً ، ويدَعُهَا أُخرى .

وأَخرَجَهُ مُسلِمٌ (٧٧٧/ ٨٦) ، وأبو عَوَانَة (١/٢٣٧) ، والدَّارِمِيُّ والدَّارِمِيُّ (١/٤٣٤) ، وأحمدُ (٥/ ٥٦) ، وعبدُ الرَّزَّاق (ج١/ رقم ١٥٨) ، وابنُ أبي شَيبة في «المُصنَّف » (١/ ١٧٧) ، وابنُ حِبَّان (٢٠٠١، ١٨٠٨) ، وابنُ أبي شَيبة في « مُسنَده » (ج٠١/ ق ١٨٠٨/ ٢) ، وابنُ جريرٍ في « تفسيره » والسَّرَّاجُ في « مُسنَده » (ج٠١/ ق ١٨٨/ ٢) ، وابنُ جريرٍ في « تفسيره » (٢/ ٣٧) ، وأبو بَكرٍ القَطيعِيُّ في « جُزء الألف دينارٍ » (٢٢٦) ، وابنُ المُنذِر في « الأوسط » (١/ ٨٠١ - ١٠٩) ، والطَّحَاوِيُّ في « شرح المعاني » والبَيهَقِيُّ (١/ ١٨٨) ، وأبو جعفرٍ النَّحَّاسُ في « النَّاسخ والمنسوخ » (٢٢٤) ، والبَيهَقِيُّ والبَيهَقِيُّ (١/ ١٨٨) ، والبَغَوِيُّ في « شرح السُّنَة » (١/ ٤٤٨) ، والبَيهَقِيُّ (١/ ٢١٨) ، والبَغَوِيُّ في « شرح السُّنَة » (١/ ٤٤٨)

من طُرُّقٍ عن سُفيان الثَّوْرِيِّ ، عن علقمة بن مَرتَّدٍ ، عن سُليهان بن بُرَيدة ، عن شُليهان بن بُرَيدة ، عن أبيه فذكرَهُ ، مُطَوَّلًا و مُختصَرًا .

ورواه عن التَّوْرِيِّ هكذا جماعةٌ ، مِنهُم : « عبدُ الله بن نُمَيرٍ ، ووكيعٌ ، وعيى بنُ آدم ، وقَبِيصَةُ بن عُقبة ، ومُحمَّدُ بنُ يُوسُف الفِريَابِيُّ ، وعبدُ الرَّازَق ، وعُبيدُ الله بن مُوسَى ، ومُعاويةُ بنُ هشامٍ ، وعبدُ الله بنُ الوليد العَدَنِيُّ ، وأبو عاصمِ النَّبيلُ ، والضَّحَّاكُ بن مَحلَدٍ ، وأبو حُذيفة وأبو عاصمِ النَّبيلُ ، والضَّحَّاكُ بن مَحلَدٍ ، وأبو حُذيفة النَّهْدِيُّ مُوسَى بنُ مَسعُودٍ ، وابنُ وهبٍ ، وابنُ المُبارَك ، وإسحاقُ الأزرقُ ، وأبو بَكرٍ الحَنفِيُّ ، والقاسمُ بن يزيدَ الجَرْمِيُّ ، وأبو داوُد الطَّيَالِسِيُّ » .

وتَابَعَهُم عليٌّ بنُ قادم ، قال : ثنا سُفيانُ بسَنَدِه سواء نحوه ، وزاد : أنَّ النَّبَى عَيْلِيَّهُ توضَّأ مرَّةً مرَّةً .

أَخرَجَهُ الرُّوْيَانِيُّ فِي « مُسنَده » (ج ١٦/ ق٣/ ١) ، وتمَّامٌ الرَّازِيُّ فِي « الفوائد » (ج٢/ ق٣٣/ ١) ، وابنُ المُقرِئ فِي « المُعجَم » (ج٢/ ق٣٣/ ١) ، وأبو الحَسَن النِّعَالِيُّ فِي « جزءٍ من حديثه » (ق٣٦/ ٢) ، والبَيهَقِيُّ (١/ ٢٧١) مِن طُرُقٍ عن عليٍّ بن قادم .

وقد نبَّه التِّر مِذِيُّ على هَذه الزِّيادة.

ولم يتفرَّد بها عليٌّ ، بل تابعه الفِريَابيُّ ، عن الثُّورِيِّ بهذه الزِّيادة .

أَخرَجَهُ ابنُ عديٍّ في « الكامل » (٦/ ٢٢٣٦).

وخالَفَهُم مُعاويةُ بنُ هشامٍ ، فرواه عن الثَّوْرِيِّ ، عن مُحَارِب بن دِثارٍ ، عن سُليهان بن بُرَيدة ، عن أبيه نحوه .

أخرجه ابنُ جريرٍ (٦/ ٧٣) قال : حدَّثَنا أبو كُريبٍ ، ثنا أبو مُعاوِية بهذا .

ومُعاويةُ تَكَلَّم فيه ابنُ مَعِينٍ ، وأحمدُ ، وابنُ حِبَّان ، وقال ابنُ عَديٍّ في « الكامل » : « أَغرَبَ عن الثَّوْرِيِّ بأشياءَ ، وأرجو أنَّه لا بأس به » . ولكنَّه لم يَتَفرَّد به . .

فتابعه مُعتَمِرُ بنُ سُليهان ، فرواه عن الثَّوْرِيِّ ، عن مُحارب بن دِثارٍ ، عن المُعتَمِرُ بنُ سُليهان ، فرواه عن الثَّوْرِيِّ ، عن أبيه مُختصَرًا .

أَخرَجَهُ ابنُ خُزَيمَة (١٣) ، والبَزَّارُ (ج٣/ ق ١٣٨) قالا : حدَّثَنا عليُّ ابن الحُسين الدَّرَاهِمِيُّ _ زاد ابنُ خُزيمة : بخَبَرٍ غريبٍ غَريبٍ -..

والرُّويانِيُّ في « مُسنَده » (٦٨) قال: أخبَرَنا عَمْرُو بن عَلِيٍّ ، قالا: ثنا مُعتَمرُ بن سُليهان بهذا.

ولفظُ الرُّويانِيِّ : « كان النَّبيُّ عَيْشَةِ يتوضَّأُ عِند كُلِّ صلاةٍ ، إلَّا أنَّه يوم الفتح شُغِل ، فجَمَع بين الأُولَى والعصر بوُضُوءٍ واحدٍ » .

وتابعه أيضًا وكيعُ بنُ الجرَّاح ، فرواه عن الثَّوْرِيِّ ، مثلَ رواية مُعتَمِرٍ . أخرَجَهُ ابنُ ماجَهْ (١٠٥) ، وابنُ أبي شَيبة (١/ ٢٩) ، وابنُ خُزَيمَة (١٤) ، وابنُ حِبَّان (١٧٠٧) ، وابنُ شاهِين في « النَّاسخ والمنسوخ » (٨٨) .

ورواه عن وكيع هكذا: « ابنُ أبي شيبة ، وعليُّ بن مُحُمَّدِ الطَّنَافِسِيُّ ، وأبو كُريبٍ مُحُمَّدُ بن العلاء ، ومُحُمَّدُ بن إسهاعيل بن سَمُرةَ الأَحْسِيُّ » .

• قلتُ : فنَظَر أهلُ العِلم في هذا الاختلاف ..

فقال التِّرْمِذِيُّ : « وروى سُفيانُ الثَّوْرِيُّ هذا الحديثَ أيضًا ، عن

مُحَارِب بن دِثارٍ ، عن سُليهان بن بُريدة ، أنَّ النَّبِيَّ عَيَّالِيُّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ لَكُلِّ صلاةٍ . ورواه وكيعٌ ، عن سُفيانَ ، عن مُحَارِب ، عن سُليهان بن بُريدة ، عن أبيه . _ قال : _ ورواه عبدُ الرَّحمن بنُ مَهدِيٍّ وغَيرُهُ ، عن سُفيان ، عن عُمارِب بن دِثارٍ ، عن سُليهان بن بُريدة ، عن النبي عَيَّالِيَّهُ مُرسَلًا ، وهذا أصحُّ مِن حديث وكيع » ا.ه _ .

وقال ابنُ أبي حاتم في « العِلل » (١/ ٥٩ – ٥٩/ ١٥): « سُئل أبو زُرعة عن حديثٍ رواه أبو نُعيم ، عن سُفيان ، عن مُحارِب بن دِثارٍ ، عن سُليان ابن بُريدة ، عن النّبيّ عَيْسُةً ، أنّه صلّى خمس صَلَوَاتٍ بوُضوءٍ واحدٍ . ورواه وكيعٌ ، عن سُفيان ، عن مُحارِب بن دِثارٍ ، عن ابن بُريدَة ، عن أبيه ، عن النبي عَيْسُةً ؟ فقال أبو زُرعَة : حديث أبي نُعيم أصحُ » ا.ه...

وقال ابن خُزيمة: «لم يُسنِد هذا الخبرَ عن الثَّوْرِيِّ أحدٌ نَعلَمُه، غيرُ المُعتَمِر، ووكيعٌ. ورواه أصحاب الثَّوْرِيِّ وغيرُهما، عن سُفيان، عن مُحارِب، عن سُليهان بن بُريدة، عن النَّبيِّ عَيَسُكُم . فإن كان المُعتَمِر، ووكيعٌ، مع جَلَالَتِهِمَا حَفِظا هذا الإسناد، واتِّصالَه، فهو خبرٌ غريبٌ غريبٌ » ا.ه...

وحاصلُ الكلام:

أَنَّ الثَّوْرِيَّ رَوَى هذا الحديثَ عن شيخين له ، وهما عَلقَمَةُ بن مَرتَدٍ ، ومُحارِبُ بنُ دِثارٍ .

فقد رواه عامَّةُ أصحاب شُفيانَ ، وفيهم وكيعٌ عنه ، عن عَلقَمَة بن مَرثَدٍ ، عن سُليهان بن بُرَيدة ، عن أبيه مرفُوعًا . ورواه وكيعٌ مرَّةً أُخرى ، ومُعتَمِرُ بنُ سُليهان ، عن الثَّوْرِيِّ ، عن مُحارِب بن دِثارٍ ، عن سُليهان بن بُريدة مثلَه .

وُلا شكَّ أَنَّ القاعدة العامَّة تَقضِي بترجيح رواية الأكثرين ، إلَّا إذا قامت قرينةٌ مع رواية الأقلِّ ، فنسلُك سبيل الجمع . وقد وَرَدت القرينةُ هنا ، وهي أنَّ وكيعًا رواه عن سُفيان على الوجهين معًا ، ورواه عن وكيع على الوجهين ثِقَاتُ أصحابِه وحُفَّاظُهم . ووكيعٌ كان من الأثبات في الثَّوْرِيِّ . ثُمَّ الثَّوْرِيُّ واسعُ الرِّواية ، ولا مانع أن يَكُون الخَبرُ الواحدُ عنده عن شيخين وأكثر . فإذا أضَفتَ إلى ذلك أنَّ مُعتَور بن سُليان ، وهو من الحُفَّاظ ، وافق وكيعًا على جَعلِ شيخِ الثَّوريِّ مُحارِبَ بنَ دِثارٍ ، عَلِمتَ أن هذا من اختلاف التَّنوُّع ، الذي يَزِيد الحديثَ قُوَّةً ، وليس هو من اختلاف التَّضَادِ بسبيل .

ولكن وقع في رواية الثَّوْرِيِّ عن مُحَارِب بن دِثارٍ اختلافٌ ، يَقدَحُ في كونها محفوظةً ، كها رأيتَ في كلام الحُفَّاظ .

وبيانُ ذلك :

أَنَّ وكيعًا ، ومُعتَمِرَ بنَ سُليهان ، ومُعاويةَ بنَ هشامٍ ، رَوَوْا الحديثَ عن التَّوْرِيِّ ، عن مُحارِب بن دِثارٍ ، عن ابن بُرَيدة ، عن أبيه مرفُوعًا .

وخالَفَهُم عبدُ الرَّحن بنُ مَهدِيٍّ ، فرَوَاهُ عن الثَّوْرِيِّ ، عن مُحارِب بن دِثارٍ ، عن شُحارِب بن دِثارٍ ، عن سُليهان بن بُرَيدة ، عن النَّبِيِّ عَلَيْكُ مُرسَلًا ..

أَخرَجَهُ أَبِو عُبِيدَ فِي «كتاب الطَّهُور » (ق 7 / ٢ – ٧ / ١) ..

وابنُ جَريرٍ (٦/ ٧٣) قال : حدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ ، قالا : ثنا عبد الرَّحمن

ابن مَهدِيٍّ به .

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاق في « المُصنَّف » (١٥٧) عن الثَّوْرِيِّ، عن مُحارِبٍ، عن سُليهان بن بُريدة ، لكن زاد المُحَقِّقُ في الإسناد : « عن أبيه » ، ووَضَع الزِّيادة بين مَعقُوفَتينِ ؛ إشارةً منه إلى أنَّ هذه الزِّيادة لم تَقع في « الأصل » ، ولم يُحسِن بصنيعه هذا ، والصَّواب أنَّ رواية عبد الرَّزَّاق مُرسَلَةٌ ، لا مَوصُولَةٌ .

ويُضافُ إليهما: أَبُو نُعيمِ الفضلُ بنُ دُكينٍ ، فإنَّه رواه عن الثَّوْرِيِّ بَسَنَدِه مُرسَلًا ، كما وَقَع في «علل الحديث » لابن أبي حاتم .

فَرَجَّح التَّرْمِذِيُّ وأبو زُرعَة ، وكأنَّ ابن خُزيمة يَمِيلُ إلَيه ، أنَّ الرِّواية الْمُرسَلة أقوى .

بينها اعترَض أبو الأشبال أحمدُ شاكر ﴿ على هذا التَّرْجِيح ، فقال في « شرح التِّرْمِذِيِّ » (١/ ٩٠) مُتَعَقِّبًا التِّرْمِذِيَّ : « وهذه الرِّواية _ يعني : رواية وكيع _ جَعلَها التِّرْمِذِيُّ مرجُوحة ، ورأى أنَّ رواية من رواه عن الثَّوْرِيِّ ، عن مُحارِبٍ ، عن سُليهان مُرسَلًا : أَصَحُّ . ولسنا نُوافِقُه على ذلك ؛ لأنَّ الحديث معرُوفُ عن سُليهان ، عن أبيه . ووكيعٌ ثِقَةٌ حافظٌ ، فالظَّاهِر أنَّ التَّوْرِيَّ كان تارة يروى الحديث عن مُحارِبٍ موصُولًا ، كها رواه وكيعٌ عنه ، وتارةً مُرسَلًا ، كها رواه عنه غيرُه » ا.هـ.

والأشبهُ ما رجَّحه التِّرْمِذِيُّ وأبو زُرعَة ؛ لاتِّفاق ثلاثةٍ من الحُفَّاظ عليه ، وليس ببعيدٍ ما ذَكرَهُ الشَّيخُ أبو الأشبال . والله اعلم .

وهذا التَّرجيح في خُصوص رواية التَّوْرِيِّ ، عن مُحارِب بن دِثارٍ ، وإلَّا

فرواية الثَّوْرِيِّ، عن عَلقَمَة ، سالمَّ منه ، لاسِيَّا وقد تُوبِع الثَّوْرِيُّ على هذا الوجه ..

تابَعَهُ قيسُ بنُ الرَّبيع ، عن علقمة ، عن سُليهان بن بُرَيدة ، عن أبيه ، أنَّ النَّبيَّ عَيَّكُ صَلَّى يوم فَتح مَكَّة خمسَ صَلَواتٍ ، بوُضُوءٍ واحدٍ . أَنَّ النَّبيَّ عَيَّكُ ضَلَّى يوم فَتح مَكَّة خمسَ صَلَواتٍ ، بوُضُوءٍ واحدٍ . أخرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ (٨٠٥) ، وأبو القاسم البَغَوِيُّ في « الجعديَّات »

(٢١٧٢)، وعنه ابنُ شاهينَ في « النَّاسخ والمنسوخَ » (٨٩) قالا : حدَّثَنا يحيى بنُ عبد الحَمِيد الحِمَّانِيُّ ، ثنا قيسٌ .

ويحيى وقيسٌ ، ضعيفان . ويحيى أضعفُ الرَّجُلين .

وتابعه _ أعني : الثَّوْرِيَّ _ أيضًا : عَمْرُو بنُ قيسٍ ، فرواه عن عَلقَمَة بن مَر ثَدٍ ، عن سُليهان بن بُريدة ، عن أبيه ، أنَّ رَسُول الله عَيْسُهُ توضًا ، ومَسَح على الخُفَين ، وصَلَّى الصَّلُوات بوُضُوءٍ واحدٍ ، فقال له عُمَرُ : « لقد صنعتَ شيئًا لم تَكُن تصنعُهُ ؟ » ، قال : « عمدًا صنعتُه يا عُمَرُ » .

أَخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي « الأوسط » (٣٢٠) قال : حدَّثَنا عليُّ بن سعيدٍ ، قال : نا إسهاعيلُ بن بَهرَامَ بالرَّيِّ ، قال : وجدتُ فِي كتاب أبي : عن عَمْرَو بن قيسِ .

قال الطَّبَرَانِيُّ : « لا يُروَى هذا الحديثُ عن عَمْرِو إلَّا بهذا الإسناد ، تفرَّد به إسهاعيلُ بن بَهرَام » .

• قلتُ : وإسهاعيلُ صَدُوقٌ ، متهاسِكٌ . لكني لم أُعرِف أباه بَهرَامَ بنَ يَحيى . وبقيَّةُ رجال الإسناد مشاهيرُ . والله أعلم .

يبقى قولُ البُخَارِيِّ في « التَّاريخ الكبير » (٢/ ٢/ ٤) : « سُليهانُ بنُ

بُريدة لم يَذكُر سماعًا من أبيه ».

فالجواب: أنَّ البُخَارِيَّ عُلَمْ إذا لم يَقِف على سَنَدٍ فيه سماعُ الرَّاوي مِن شيخه ، فإنَّه يَحكُم بالانقطاع ، أو يتوقَّف في الحُكم بالاتِّصال . ولكنَّ هناك صُورًا لا يَسَعُنا إلا قَبُولُهَا ، وإن لم نَقِف في سَنَدٍ من الأسانيد على سماع الرَّاوي مِن شيخه ؛ لوُجود القرينة القويَّة التي تدلُّ على السَّماع ، مثل رواية أصحاب البلَد الواحد عن بعضهم ، مع الضَّبط والعدالة والبراءة من التَّدليس ، ومثل رواية الوَلَد عن أبيه ، إذا عاشَرَهُ طويلًا . وقد احتجَ البُخَارِيُّ في «صحيحه » برواية عبد الله بن بُرَيدة ، عن أبيه ، وقد احتجَ البُخَارِيُّ في «صحيحه » برواية عبد الله بن بُرَيدة ، عن أبيه ،

وقد احتج البُخَارِيُّ في «صحيحه» برواية عبد الله بن بُرَيدة ، عن أبيه ، في مَوضِعين من «كتاب المَغازي» ..

الموضع الأوّل: « باب بَعثِ النَّبِيِّ عَلَيُّ بنَ أبي طالبٍ ، وخالدَ بنَ الموضع الأوّل: « باب بَعثِ النَّبِيِّ عَلَيُّ بنَ أبي طالبٍ ، وخالدَ بنَ الوليد ، إلى اليَمَن ، قبل حَجَّة الوَدَاع » (٨/ ٥٥ – فتح) .

الموضع الثَّاني : في آخر «كتاب المَغَازِي » (٨/ ١٣٥) : « بابُ كم غزا النَّبيُّ عَلَيْلَةُ » .

ومن المَعلُوم أنَّ عبد الله بن بُريدة وسُليان ، وُلِدَا في بطنٍ واحدٍ ، لللاث سِنِين خَلُونَ مِن خلافة عُمَر ، وأَكثَرُ العُلماء على أنَّ سُليان أوثقُ مِن عبد الله ، وأصحُّ حديثًا ، وقد صاحَبَ سُليانُ أباه أكثرَ مِن أربعين سنةً ، فكيف يُقالُ : لم يَسمَع منه ؟! وقد أكثَر مُسلِمٌ في « صحيحه » مِن التَّخريج لسُليان بن بُريدة ، عن أبيه . والحمدُ لله .

فهذا ما بدَا لي من النَّظَر في هذا الاختلافِ ، على وجه الاختصار ، و لله على وجه الاختصار ، و إلَّا فالمقام يَحتَمِلُ البَسطَ ، كما لا يَخفي . والعِلمُ عند الله تعالَى .

٣٦٠ سُئلتُ عن حديث: « لَا يَخْرُجُ الرَّجُلَانِ ، كَاشِفَينِ عَن عَورَتَيهِمَا ، يَتَحَدَّثَانِ ؛ فَإِنَّ اللهَ يَمقُتُ على ذَلِكَ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أخرَجَهُ أبو داوُدَ (١٥)، والنَّسَائِيُّ في «الكُبرَى» (١/ ٧٠)، وابنُ ماجَهُ (٣٤٢)، وأحمدُ (٣/ ٣٦)، وابنُ خُزَيمَةَ (ج١/ رقم ٧١)، وابُن حِبَّان (٢٤٢١)، وابنُ المُنذِر في «الأوسط» (١/ ٣٢٣، ٣٤٠)، والدُّولَابِيُّ - كها في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٢٥٩) -، والحاكمُ (١/ ٧٥١)، وأبو نُعَيم في «الحِلية» (٩/ ٤٦)، والجَطيبُ في «المُوضِح» (١/ ٢١٠)، والبَيهَقِيُّ في « الحِلية » (٩/ ٤٦)، والبَيهَقِيُّ في « شرح السُّنَّة » (١/ ٣٨١) من طُرُقِ عن عن عِكرِمَةَ بنِ عَهَادٍ، عن عين أبي كَثِيرٍ، عن هلال بن عياضٍ، عن أبي عَثِيرٍ، عن هلال بن عياضٍ، عن أبي سعيدِ الخُدرِيِّ مرفُوعًا فذكرَهُ.

وفي لفظ : « نَهَى الْمُتَغَوِّطَيْنِ أَن يَتَحَدَّثَا ؛ فإنَّ الله يمقُتُ ذلك » .

ورواه عن عِكرِمَةَ بنِ عَمَّارٍ هكذا: « شُفيانُ الثَّورِيُّ ، وأبو حُذيفَةَ ، وعبدُ الرَّحن بنُ مَهدِيٍّ ، وعبدُ الله بنُ رَجاءٍ ، وإسماعيلُ بنُ سِنان » .

وتَابَعَهُم عبدُ المَلِك بنُ الصَبَّاح، عن عِكرِمَةَ بسَنَدِه سواء، بلفظ: « إِذَا تَغَوَّطَ الرَّجُلان فليَتَوَارَ أحدُهُما عن صاحبه، ولا يَتَحَدَّثان عَلَى طَوْفِهِمَا (')؛

١) « الطَّوف » معناه : الحَدَثُ من الطعام ، والمقصود : الغائط .

فإنَّ الله يَمقُتُ ذلكَ ».

أَخْرَجَهُ الخطيبُ (١٢/ ١٢٢).

وخالَفَهُم في إسناده سَلْمُ (۱) بنُ إبراهيمَ الوَرَّاقُ ، قال : ثنا عِكرِمَةُ بن عَمَّارٍ ، عن يحيى بنِ أبي كثِيرٍ ، عن عِياض بنِ هِلالٍ ، عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ به .

فصارَ شيخُ يحيَى هو «عِياضُ بنُ هلالِ »، وليس «هِلالَ بنَ عِياضٍ ». أخرَجَهُ ابنُ ماجَهْ (٢/٣٤٢) ، وابن خُزَيمَةَ (١/٣٩) ، والحاكمُ (١/ ١٥٧–١٥٨) ، والبَيهَقِيُّ (١/ ٢٠٠) ، والمِزِّيُّ في « التَّهذيب » (١١/٢١٧) من طُرُقٍ عن سَلْم به .

ونقل ابنُ ماجَه ، عن شيخِه مُحُمَّد بنِ يحيى الذُّهْلِيِّ ، قال : « وهو الصَّوابُ » ، يعني أنَّ صوابَ الاسمِ : عِياضُ بنُ هلالٍ ، وليس هلالَ بنَ عياض.

وكَذَلك ، رجَّحَهُ البُخارِيُّ ، وابنُ خُزَيمَة ، وقال الأخير : « وأَحسِبُ الوهمَ من عِكرِمة بن عَهَارٍ »!

كذا! وليس كما قال لما يأتي إن شاء الله.

وقال أبو داوُد: «هذا لم يُسنِدهُ إلَّا عكرمةُ بنُ عَمَّارٍ ».

وليس كها قال لما يأتي.

وقال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيحٌ ، مِن حديث يَحيَى بنِ أبي كثيرٍ ، عن عِياض بن هِلالٍ الأَنصَارِيِّ . وإنَّما أَهْمَلَاه ؛ لخلافٍ بَينَ أصحاب

۱) وقع في « البيهقي » : مسلم ، وهو تصحيف .

يَحيَى بنِ أبي كَثيرٍ فيه ، فقال بعضُهُم : « هلالٌ بنُ عياضٍ » . وقد حَكَم أبو عبد الله مُحَمَّدُ بنُ إسماعيل في « التَّاريخ » أنَّه عِياضٌ بن هِلالٍ الأَنصَارِيُّ . سَمِعَ أَبا سعيدٍ . سَمِعَ منه يحيى بنُّ أبي كثيرٍ . قاله : هِشامٌ ، ومَعْمَرٌ ، وعليُّ ابنُ الْمُبارَكِ ، وحَربُ بنُ شَدَّادٍ ، عن يحيى بنِ أبي كثيرِ . وسمعتُ عليَّ بنَ حَمْشَاذٍ ، يقولُ : سَمِعتُ موسى بنَ هارُونَ ، يقولُ : « رواه الأوزَاعِيُّ مَرَّتَين ، فقال مرَّةً : عن يَحيَى ، عن هِلالِ بنِ عِياضِ » . وقد حَدَّثَنا مُحُمَّدُ بنُ الصَّبَّاحِ ، ثنا الوليدُ ، عن الأُوزَاعِيِّ ، عن يَحيَى ابنِ أبي كَثِيرٍ ، عن رسُول الله عَيْكُهُ مُرسَلًا . وقد كان عبدُ الرَّحمن بن مَهْدِيٌّ يُحِدِّثُ به ، عن عِياضِ بنِ هلالٍ ، ثُمَّ شكَّ فيه ، فقال : « أو هِلالِ ابنِ عِياضِ » . رواه عن عبد الرَّحمن بنِ مَهدِيٍّ : عليُّ بنُ المَدِينِيِّ ، وعُبيدُ الله ابنُ عُمَر القَوَارِيرِيُّ ، ومُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى . فاتَّفَقُوا على عِياضِ بن هلالٍ ،

وهو الصَّوَاب.

_ قال الحاكمُ: _ وقد حَكَمَ به إمامان مِن أَئِمَّتِنا ، مثلُ البُخارِيِّ ، ومُوسَى بنِ هارُونَ ، بِالصِّحَّةِ ؛ لقول مَن أقام هذا الإسنادَ: عن عِياضِ ابنِ هلالٍ الأَنصارِيِّ . وذَكَرَ البُخارِيُّ فيه شَوَاهِدَ ، فصَحَّ به الحديثُ . وقد خرَّج مُسلِمٌ مَعنَى هذا الحديثِ ، عن أبي كُريبِ ، وأبي بكرٍ بنِ أبي شَيبَةَ ، عن زَيدِ بن الحُبَابِ ، عن الضَّحَّاكُ بنِ عُثانَ ، عن زَيد بن أَسلَمَ ، عن عبدِ الرَّحن بنِ أبي سَعِيدٍ ، عن أبيه ، عن النَّبِيِّ عَيَّالَةً ، قال : « لا يَنظُرُ الرَّجُلُ عورَةِ الرَّاة ... الحديث » انتهى . هكذا قال الحاكمُ : إِنَّهُ صحيحُ .

والحديثُ ضعيفٌ لِأُمُورِ ، منها:

* الأوَّلُ: أنَّ فِي رواية عِكرِمَةَ بنِ عَيَّارٍ ، عن يحيى بنِ أبي كَثِيرٍ ، خَلَلًا واضطِرَابًا كثيرًا ، كما نَصَّ على ذلك أحمدُ ، وابنُ مَعِينٍ ، وابنُ المَدِينِيِّ ، والبُخارِيُّ ، وأبو داوُد ، وأبو حاتِمٍ ، والنَّسَائِيُّ ، وغيرُهُم .

وذَكَرَ ابنُ القَطَّانِ الفَاسِيُّ في « بيان الوهم والإيهام » (٣/ ١٤٣ – ١٤٤) كلامَ عبدِ الحَقِّ الإِشبِيلِيِّ في « الأحكام » : « لم يُسنِدهُ غيرُ عِكرِ مَهَ بن عَبَّارٍ ، وقد اضطُرِبَ فِيهِ » ، فَرَدَّ عليه ابنُ القَطَّان ، قائلًا : « لم يَزِد عَلَى هذا ! وبَقِي عليه أَن يَذكُر عِلَّتُه العُظمَى ، وهي مَن رَوَاهُ عَنهُ يَحِيَى بنُ أَبِي كَثيرٍ ، وهو مَحَلُّ الاضطراب الذي أشار إليه . وذَلِكَ أَنَّهُ حديثٌ يرويه عِكرِمَةُ ابن عَمَّارٍ ، عن يحيَى بنِ أبي كَثِيرٍ ، في روايةٍ عنه : عن عِياضِ بن هلالٍ ، وفي رِوايةٍ عنه : عن هِلالِ بن عِياضِ ، وفي روايةٍ عَنهُ : عن عِياضِ بن أبي زُهَيرٍ ، وهو مع ذلك كُلُّه مَجهُولٌ ، لا يُعرَف ، ولا يُعرَف بغير هذا ، فأمَّا لَو كَانَ هذا الرَّجُلُ معرُوفًا ، ما كانَ عِكرِمَةُ بنُ عَمَّارٍ له بِعِلَّةٍ ؛ فإنَّهُ صَدُوقٌ حافظٌ ، إلَّا أنَّهُ يَهِمُ كثيرًا في حديث يَحيَى بن أبي كَثِيرٍ ، فأمَّا عن غَيرِه فلا بأس به ، وأمرُهُ مبسوطٌ في كُتُب الرِّجال » انتهَى .

• قلتُ : وهذا الحديثُ رواه عِكرِمَةُ بنُ عَيَّارٍ ، عن يحيَى بن أبي كَثِيرٍ . فأيُّ معنَى لِقَولِهِ : « صدوقٌ حافظٌ ، إلَّا أنَّهُ يَهِمُ كثيرًا فِي حديثِ يَحيَى بنِ أبي كَثِيرٍ » ؟

وزَعَمَ أبو مُحُمَّدِ ابنُ حَزمٍ أنَّ عِكرِمَةَ بن عَمَّارٍ كذَّابٌ !! فأَنكَرَهُ عليه ابنُ الصَّلَاح، وقال: « وهذا من جَسَارَتِه ».

• قلتُ: إِنَّمَا كَذَّبَهُ ابنُ حَزم - ولم يُصِب - للحديث الذي رَوَاهُ مُسلِمٌ (١٦٨/٢٥٠١) ، وأبو الشَّيخ في « الأخلاق » (رقم ٩٤) مِن طريق عكرِمَةَ بن عمَّارٍ ، حدَّثَنِي أبو زُمَيْلِ الحَنَفِيُّ ، حدَّثَنِي ابنُ عبَّاسٍ ، قال : كان المُسلِمُونَ لا يَنظُرُون إلى أبي سُفيانَ ، ولا يُقَاعِدُونَهُ ، فقال : «يا رسُولَ الله! ثلاثُ أعطِنِيهِنَّ » ، قال : « عَندِي أَحسَنُ العَرَبِ ، وأجَمَلُه ، ثلاثُ أَعطِنِيهِنَّ » ، قال : « عَندِي أَحسَنُ العَرَبِ ، وأجَمَلُه ، أَزُوِّ جُكَها » ، قال : « نعم » ... الحديث .

فَأَنكَرَ ابنُ حَزِمٍ هذا الحديثَ ، وذلك لأنَّ أهلَ التَّارِيخِ أَجْمَعُوا على أنَّ فَانكَرَ ابنُ حَزِمٍ هذا الحديثَ ، وذلك لأنَّ أهلَ التَّارِيخِ أَجْمَعُوا على أنَّ حَبِيبَةَ كانت تحت عَبدِ الله بنِ جَحشٍ ، وَوَلَدَت له ، وهَاجَرَ بها ، وهُمَا مُسلِهَان ، إلى أَرضِ الحَبَشَةِ ، ثُمَّ تَنصَّرَ هناك ، وبَقِيَت أُمُّ حَبِيبَةَ على دِينِها ، فبَعَثَ رسُولُ الله عَيِّكَ إلى النَّجَاشِيِّ يَخطِبُها عليه ، فزَوَّجَهُ إِيَّاها ، وكان فبَعَثَ رسُولُ الله عَيِّكَ إلى النَّجَاشِيِّ يَخطِبُها عليه ، فزَوَّجَهُ إِيَّاها ، وكان ذلك في سَنَةِ سَبعٍ من الهِجرَةِ . وجاء أبُو سُفيَانَ في زَمَن الهُدنَةِ ، في صُلح الحُديبِيةِ ، فدَخَلَ على أُمِّ حَبِيبَةَ ، فثنَت البِساطَ حتَّى لا يَجلِسَ عليه . ولا خَلَافَ أَنَّ أَبا سُفيانَ ، ومُعَاوِيةَ أَسلَمَا في فَتحِ مَكَّةَ ، سَنةَ ثَهَانٍ . ولا يُعرَفُ أَنَّ أَبا سُفيانَ ، ومُعَاوِيةَ أَسلَمَا في فَتحِ مَكَّةَ ، سَنة ثَهَانٍ . ولا يُعرَفُ أَنَّ أَبًا سُفيانَ ، ومُعَاوِيةَ أَسلَمَا في فَتحِ مَكَّةَ ، سَنة ثَهَانٍ . ولا يُعرَفُ أَنَّ أَبًا سُفيانَ ، ومُعَاوِيةَ أَسلَمَا في فَتحِ مَكَّةَ ، سَنة ثَهَانٍ . ولا يُعرَفُ أَنَّ أَبًا سُفيانَ ،

ولذلك، قال الذَّهَبِيُّ في « السِّير » (٧/ ١٣٧): « مُنكَرُ ».

وقد أَجَابَ العُلماءُ بأجوِبَةٍ ، ذَكَرتُها في تعليقي على « الدِّيبَاج على صَحِيح مُسلِم بنِ الحَجَّاج » للسِّيُوطِيِّ ، فانظُرهُ .

* الأَمْرُ الثَّاني: أنَّ هِلالَ بنَ عِياضٍ _ أو عِياضَ بنَ هلالٍ _ لا يُعرَفُ، كما قال الذَّهَبِيُّ.

وقال الحافظ في « التَّقرِيب » : « مَجهُولٌ » .

وقال ابن القَطَّان في « الوهم والإيهام » (٣/ ١٤٤): « مَجَهُولُ ، لا يُعرَفُ، ولا يُعرَفُ بغير هذا ».

وقال المُنذِرِيُّ في « التَّرغيب » (١٣٧/١) : « وعِيَاضٌ هذا رَوَى له أصحابُ السُّنَن . ولا أعرِفُه بِجَرِح ، ولا عَدَالَةٍ ؛ وهو في عِدادِ المجهولين » . وقد وَقَعَ في اسمه خِلافٌ . والرَّاجِحُ فيه : عِياضُ بنُ هلالٍ . نَصَّ على ذلك الذُّهْلِيُّ ، والبُخَارِيُّ ، وابنُ خُزيمَة ، وأبو حاتم الرَّازِيُّ ، وابنُ حِبَّان ، والخطيبُ في « المُوضِح » ، وسَبقَهُ إلى ذلك مُسلِمٌ في « الوُحدَانِ » ، والذَّارَقُطنِيُّ أيضًا ، والحَاكِمُ .

وقال ابنُ خُزَيمَة : « أَحسِبُ الوهمَ مِن عِكرِمَة بنِ عَمَّارٍ » . ونَقَلَهُ عنه البَيهَقِيُّ في « السُّنَن » .

وفي هذا القَولِ نَظَرٌ ؛ فقد ذَكَرَ الخطيبُ في « المُوضِح » (٢/ ٣١٠) أنَّ أَبَانَ بنَ يَزِيدَ العَطَّارَ رواه عن يحيى بنِ أبي كَثِيرٍ ، مثلَ رواية عِكرِمَةَ ..

وأَخرَجُهُ الخطيبُ أيضًا في « تاريخِهِ » (١٢/ ١٢٢) من طريق الأَوزَاعِيِّ ، عن يحيَى ، مِثلَ رواية عِكرِمَة ..

كُلُّهم يقولُ: هلالُ بن عِياضٍ.

وخَالَفَهُم حربُ بنُ شَدَّادٍ ، وعليُّ بنُ الْمُبارَك ، وهِشامٌ الدَّسْتُوائِيُّ ،

والثَّورِيُّ ـ على اختلافٍ فيه ـ ، فَرَووهُ جميعًا عن يحيى بنِ أبي كَثيرٍ ، عن عِيلَ بن أبي كَثيرٍ ، عن عِياضِ بن هلالٍ ، عن أبي سعيدٍ مرفُوعًا .

فَالْأَشْبَهُ أَن يُقَالَ إِنَّ الوَهِمَ مِن يحيى بنِ أبي كَثيرٍ.

ونصَّ على ذلك ابنُ القَطَّان ، فقال في « الوهم والإيهام » (٥/ ٢٥٧ – ٢٥٨) :

« أَنَّ عبدَ الحَقِّ ذَكرَ عِكرِمةَ على أنَّه عِلَّتهُ ، _ قال : _ وهو صَدُوقٌ ، ليس به بأسٌ. قاله ابنُ مَعِينِ. وقال البُخَارِيُّ : « لم يَكُن عندَهُ كتابٌ ». ولم يَضُرَّهُ ذلك ؛ فإنَّهُ كان يَحفَظُ ، إلَّا أنَّهُ غَلَطَ فيها يَروِي عن يَحيَى بنِ أبي كَثِيرٍ ، وكان أيضًا مُدلِّسًا . وبالجُملَةِ ، فلو لم يَكُن بالحديثِ إلَّا هذا لم يَكُن مَعلُولًا ، وإنَّما عِلَّتُه الكُبرَى أَنَّ رَاوِيهِ عن أبي سعيدٍ لا يُعرَف مَن هُوَ ، وذلك أنَّهُ يَروِيهِ عِكْرِمَةُ بن عَمَّارٍ ، عن يَحيَى بن أبي كَثِيرٍ ، عن هلال بن عِياضٍ . وكذا رواه عن يَحيَى بن أبي كَثِيرِ أبانُ بنُ يزيدٍ ، قالا جميعًا : عَنهُ ، عن هلال بن عِياضٍ . ورَواهُ جماعةٌ عن يحيَى بنِ أبي كَثِيرِ ، فقالوا : عِياض بن هلالٍ . كذا رواه عنهُ : هِشَامٌ الدُّستُوائِيُّ ، وعليُّ بنُ الْمُبارَك ، وحَرْبُ بن شَدَّادٍ ، كُلُّهم عَكسَ ما قال عِكرِمَةُ بن عيَّارٍ ، وأبانُ بن يَزِيدَ ، فقالُوا : عن عِياض بن هلالٍ . ورواه عن الأُوزَاعِيِّ ، عن يحيى بن أَبِي كَثِيرٍ ، فقال : حدَّثَنِي عياضُ ابن أبي زُهيرٍ . وهذا كُلَّهُ اضطرابٌ ، لَكُنَّهُ على يحيى بن أبي كَثِيرٍ ، لا على عِكرِمَةَ بن عيَّارٍ . فيُحتَمَلُ أن يَكُونَ ذلك مِن يحيى بن أبي كَثِيرٍ نَفسِه ، ويُحتَمَلُ أن يَكُونَ مِن أصحَابِهِ المختَلِفين عليه . فقول أبي مُحمَّدٍ : « لم يُسنِد هذا الحديثَ غيرُ عِكرِمَةَ بن

عمَّارٍ ، وقد اضطرب فيه » يَنبَغِي أَن يَكُون ضَبطُه « اضطُرِبَ » مَبنِيًّا لمَا لم يُسَمَّ فَاعِلُه ؛ فإنَّهُ إِن أَسَنَد الفِعلَ إلى عِكرِمَة بن عمَّارٍ كان خطا . ويحيى ابن أبي كَثِيرٍ أحد الأَئِمَّة ، ولكنَّ هذا الرجل الذي أَخَذَ عنه هذا الحديث هو من لا يُعرَفُ ، ولا يَحصُلُ مِن أمرِهِ شيءٌ . وهكذا هو عند مُصَنِّفِي الرُّواةِ ، لم يَعرِفُوا منه بِزِيَادَةٍ على هذا » انتهى .

• قلتُ : وهو تحقيقٌ نَفِيسٌ ، بعد أَن ذَكَرَ اضطرابَ رِواية عِكرِمَة بن عَهَارٍ ، عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ ، وأنَّ يَحيَى هذا كان مُدلِّسًا ، قال : « لو لم يَكُن بالحديثِ إلَّا هذا لم يَكُن معلُولًا » ، وهذا عجيبٌ ؛ فالعِلَّتَان اللَّتان ذَكَرَهُمَا لا شكَّ أنها يُسقِطان أيَّ خَبرٍ . والله أعلم .

ومَالَ الحَافظُ في « التَّهذيب » إلى ما قاله ابنُ القَطَّان ، مِن أَنَّ هذا الاضطرابَ يُحتَمَلُ أَن يَكُونَ من يحيى بنِ أَبِي كَثِيرٍ ، فقال في « التَّهذيب » : « وقَولُ ابن خُزَيمَةَ : أَنَّ الوهمَ فيه مِن عِكرِمَةَ فيه نَظرٌ ؛ لأَنَّ الأُوزَاعِيَّ سَيَّاهُ أَيضًا فِي رِوَايَتِهِ عن يحيى بنِ أَبِي كَثِيرٍ : عياضَ بنَ هلالٍ مرَّةً ، وهِلالَ بنَ عِياضٍ مرَّةً . وكذا اختَلَفَ فيه بقِيَّةُ أصحاب يحيى بن أبي كثيرٍ ، فقال حَربٌ وهِشامٌ وغيرُهُمَا : عِياضٌ ، وقال ابنُ العَطَّار : هِلالٌ . فالظَّاهرُ أَنَّ الاضطرابَ فيه مِن يحيى بنِ أَبِي كَثِيرٍ » ا.هـ .

ورَجَّحَ ذلك أيضًا ابنُ التُّركُمَانِيِّ في « الجَوهَرِ النَّقِيِّ » (١/ ١٠٠). ومِن أُوجُهِ الاضطِرَابِ فيه:

ما أخرَجَهُ الحاكمُ (١/ ١٥٨)، والبَيهَقِيُّ (١/ ١٠٠) مِن طريق مُحُمَّد الصَّبَّاح، ثنا الوليدُ، عن الأَوزَاعِيِّ، عن يحيى بنِ أبي كَثِيرٍ، عن

رَسُولُ اللهُ عَلَيْكُهُ مُرْسَلًا.

هَكَذَا رواه الوَلِيدُ بنُ مُسلِمٍ ، عن الأُوزَاعِيِّ .

و خالَفَهُ مِسكِينُ بنُ بُكيرٍ ، فَنَقَلَهُ إلى مُسنَدِ جابرٍ .

أَخرَجَهُ ابنُ السَّكَنِ فِي ﴿ صحيحه ﴾ _ كَما فِي ﴿ بيان الوهم والإيهام ﴾ (٥/ ٢٦٠) _ قال : ﴿ حدَّثنا الحَسَنُ بن أَمُحمَّد بن صاعِدٍ ، حدَّثنا الحَسَنُ بن أَحمَد بنِ أَبِي شُعَيبٍ الحَرَّانِيُّ ، حدَّثنا مِسكِينُ بن بُكيرٍ ، عن الأوزَاعِيِّ ، عن عيى بن أبي كَثيرٍ ، عن مُحمَّد بن عبد الرَّحمن ، عن جابر بن عبد الله ، عن يعبد الله عَنْ عال رسُولُ الله عَيْسُةُ : ﴿ إِذَا تَعْوَّطُ الرَّجُلَانَ فَلَيْتُوارَ كُلُّ واحدٍ مِنْهُا عن صاحِبِه ، ولا يَتَحَدَّثَان على طَوفِهِمَا ؛ فإنَّ الله يَمقُتُ على ذلك » .

_قال ابنُ السَّكَن : _ رواه عِكرِمَةُ بنُ عَهَارٍ ، عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ ، عن هلال ابنُ السَّكَن : _ رواه عِكرِمَةُ بنُ عَهَارٍ ، عن النَّبيِّ عَلَيْكُمْ ، وأرجُو أن يَكُونَا صحيحين » انتهَى كلامُه .

وانفَصَلَ ابنُ القَطَّان على أنَّ إِسنادَ هذا الحديثِ جَيِّدٌ ، ورَدَّ على مَن يَتُوهَمُ أنَّ ابنَ السَّكَن صَحَّحَ الإسنادين جَمِيعًا ، فقال : « وليس فيه تصحِيحُ حديث أبي سعيدٍ الذي فَرغنا مِن تَعلِيلِهِ ، وإنَّمَا يَعنِي أنَّ القَولَين عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ صَحِيحان ، وصَدَق في ذلك ؛ صَحَّ عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ أنَّهُ قال : عن مُحمَّد بن عبد الرَّحن ، عن جابرٍ ، أنَّهُ قال : عن أبي كثِيرٍ أنَّهُ قال : عن عياضٍ ، عن أبي سعيدٍ الحُدرِيِّ . ولا يُمكِن أن يُصَحِّحَ ابنُ السَّكنِ حديثَ أبي سعيدٍ أصلًا ، ولو فَعَلَ ، كان ذلك خَطَا من القَولِ ، وإنَّما يَصِحُّ مِن حديث جابرٍ . ومُحمَّدُ بنُ عبد الرَّحمن بن من القَولِ ، وإنَّما يَصِحُ مِن حديث جابرٍ . ومُحمَّدُ بنُ عبد الرَّحمن بن

ثَوبانَ ثِقَةٌ ، وقد صَحَّ سماعُهُ من جابِر . وقد بَيَّنَا ذلك فيها تَقَّدَمَ . ومِسكِينُ بنُ بُكيرٍ ، أبو عبد الرَّحمن الحَنَّاءُ ، لا بأس به . قاله ابنُ مَعِينٍ . وهذا اللَّفظُ هو مِنهُ مُؤنِسٌ ، بيَّنَ ذلك بِنَفسِهِ ، وأخبَرَ أَنَّهُ إذ قال في رَجُلٍ : لا بأس به ، فهُو عِندَهُ ثِقَةٌ . وكذا أيضًا قال فيه أبو حَاتِمٍ . والحَسَنُ بن أحمَد بن أبي شُعيبٍ ، أبو مُسلمٍ ، صَدُوقٌ ، لا بأسَ بِهِ . وسَائِرُ مَن في الإسناد لا يُسألُ عنه . وعن يحيى بن أبي كَثيرٍ في هذا المعنى غيرُ هذا ، ممَّ قد ذَكَرَهُ الدَّارَقُطنِيُّ عنه في «عِلَهِ» ، إلَّا أنَّهُ لم يُوصِل به إليه الأسانيد . ولا حاجَة بنا أيضًا إلى شيءٍ منه ، فلذلك لم نَعرِض له » انتهَى .

• قلتُ : كذا قال ابنُ القَطَّان . ومِسكِينُ بنُ بُكيرٍ لم يَنقُل فيه إلَّا قولَ ابنِ مَعِينٍ ، وقد قال أحمدُ في روايةٍ : « لا بأس به ، ولكِن في حديثِهِ خَطأً » . وقال الحاكمُ أبو أحمد : « كان كَثِيرَ الوَهَمِ وَالْخَطإِ » . وذَكرَهُ العُقيليُّ في « الضَّعَفاء » . وقد وَثَقَه آخَرُون .

ولكن في باب المُخالَفَةِ لا يُمكِنُ إغفالُ الجَرحِ ، حتَّى وَلَو كان مُجمَلًا . إذا تَقَرَّر هذا ، فالوليد بن مُسلِم أقوَى مِنهُ ، وكان كَثِيرَ الرِّوايةِ عن الأَوزَاعِيِّ ، وقد أَرسَلَ الحديثَ ، وصَحَّحَ أبو حاتِم المُرسَلَ ، كما في «علل وَلَدِه » (٨٨) .

ورواه عبدُ المَلِك بنُ الصَّبَّاح ، قال : ثنا الأَوزَاعِيُّ ، عن يحيى ، وعِكرِمَةَ ابن عَبَّارٍ ، عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ ، عن هلال بن عِياضٍ ، عن أبي سَعِيدٍ ابن عَبَّارٍ ، عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ ، عن هلال بن عِياضٍ ، عن أبي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ مرفُوعًا : « إذا تَغَوَّطَ الرَّجُلان فليتَوَارَ أحدُهُمَا عن صاحِبِهِ ، ولا يَتَحَدَّثَان على طَوفِهِمَا ؛ فإنَّ الله يَمقُتُ عليه » .

أَخرَجَهُ الخَطِيبُ (١٢/ ١٢٢) مِن طريق أبي الحَسَنِ عليِّ بن يحيى بن الخَلِيل بن زَكرِيَّا ، ثنا أبو العَبَّاس الفَضلُ بن مُوسَى البَصرِيُّ ، ثنا عبدُ المَلِكِ ابن الصَّبَّاح بهذا الإسناد .

وعبدُ المَلِك بن الصَّبَّاحِ وتَّقَهُ أكثرُ العُلَماء.

والفَضلُ بنُ مُوسَى هو ابنُ عِيسَى بن سُفيَان ، أبو العَبَّاس . ذَكَرَهُ ابنُ حِبَّان في « الثِّقات » (٩/٧) ، والخطيبُ في « تاريخه » (١٢/ ٣٦٦- ٣٦٧) ، وقال : « مَا عَلِمتُ مِن حالِهِ إِلَّا خَيرًا » .

وأمَّا عليُّ بنُ يحيى بنِ الخليلِ فتَرجَّمَهُ الخطيبُ في مَوضِعِ الحديثِ ، ولم يَذكُر فيه جَرحًا ولا تَعدِيلًا .

• قلتُ : فقد رأيتَ أنَّهُ اختُلِف عَلَى الأَوزَاعِيِّ فِيهِ . ولا يَصِحُّ عنه إلَّا المُرسَلُ ، كما قال ابنُ القَطَّان ؟! المُرسَلُ ، كما قال ابنُ القَطَّان ؟! ووَجهُ آخرُ من الاختلافِ .

فَرَوَاهُ عَلَيُّ بِنُ أَبِي بَكرٍ ، عن الثَّورِيِّ ، عن عِكرِمَةَ بن عَبَّارٍ ، عن يحيى ابن أبي كَثِيرٍ ، عن عبد الله ، عن أبي سَعِيدٍ نحوَهُ .

فَجَعَلَ شَيخَ يحيى «عياضَ بنَ عبدِ الله »، بَدَلَ «عِياض بن هلالٍ ».

أَخرَجَهُ ابنُ مَاجَهُ (٣٤٢/٣) قال : حدَّثَنا مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَدٍ ، ثنا عليُّ بن .

وشيخُ ابنِ ماجَهْ واهٍ. وهذه الرِّوايَةُ وَهَمْ.

وخالَفَ كُلَّ من تَقَدَّم: عُبيدُ بنُ عَقِيلٍ ، قال: حَدَّثنا عِكرِمَةُ بن عَمَّارٍ ، عن يَحيى بن أبي كَثِيرٍ ، عن أبي سَلَمة ، عن أبي هُرَيرَة مرفُوعًا: « لا يَخرُج

اثنان إلى الغَائِطِ ، يجلسان ، يتَحَدَّثَان ، كاشفان عَورَتَهُما ؛ فإنَّ الله ﷺ يَمقُت على ذلك ».

أَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي « الكُبرَى » (١/ ٧٠) ، والطَّبَرَانِيُّ فِي « الأوسط » (ج٢/ رقم ١٢٨٦) من طريق مُحمَّد بن عبد الله بن عُبيد بن عَقِيلٍ المُقرِئِ ، قال : حدَّثَنَا جَدِّي عُبيدُ بن عَقِيلِ بسَنَدِه سواء .

قال الطَّبَرَانِيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن عِكرِمَةَ ، عن يحيى ، عن أبي سَلَمة ، عن أبي سَلَمة ، عن أبي هَريرة ، إلَّا عُبيدٌ ».

قال المُنذِرِيُّ في « التَّرغيب » (١/ ١٣٧): « إِسنادُهُ لَيِّنْ ».

وقال الهَيْثَمِيُّ في « المَجمَع » (١/ ٢٠٧) : « رجالُهُ مُوَتَّقُونَ » .

• قلتُ : ومُحُمَّدُ بنُ عبد الله بن عُبَيدٍ وتَّقَهُ مَسلَمَةُ بنُ قاسمٍ . وقال

النَّسَائِيُّ : « لا بأس به » .

وجَدُّهُ عُبيدُ بن عَقِيلٍ وتَّقَهُ ابنُ حِبَّان . وقال أبو حَاتِمٍ : « صَدُوقٌ » . وقال أبو داوُد : « لا بأس به » .

ووَجهٌ آخرُ من الاختلاف.

أَخرَجَهُ الدُّولَابِيُّ فِي « الكُنى » (١/ ٧٥- ١٦٨/١) قال : حدَّثنا إبراهيمُ بن هَاني أَبُو إِسحاقَ النَّيسَابُورِيُّ ببغدادَ ، قال : ثنا مُحمَّدُ بن يزيدَ ابنِ سِنانَ ، قال : أنا يزيدُ ، عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ ، قال : أخبَرَنِي خَلَّادُ ، أَنَّهُ سَمِع أباه يقولُ : إِنَّ النَّبِيَّ عَيَّلِيُهُ قال : « إِذَا خَرَجَ أَحدُكُم يتغوَّطُ ، أَو يَبُولُ ، فلا يَستَقبِل القِبلَة ، ولا يَستَدبِرهَا ، ولا يَستَقبِل الرِّيحَ ، وليتَمسَّح ثلاثَ مِرَارٍ ، وإذا خَرَج الرَّجُلان جميعًا فليتَفرَّقا ، ولا يَجلِس أحدُهُما ثلاثَ مِرَارٍ ، وإذا خَرَج الرَّجُلان جميعًا فليتَفرَّقا ، ولا يَجلِس أحدُهُما

قريبًا مِن صَاحِبِه ، ولا يتَحَدَّثان ؛ فإنَّ الله يَمقُتُ على ذلك » .

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جِدًّا ؛ ومُحمَّدُ بنُ يزيدَ واهٍ .

وشَيخُهُ يزيدُ أَظُنُّهُ أَباه ، فإن يَكُنهُ فهو ضعيفٌ . وهو خيرٌ مِن ابنِهِ .

ورواه أبانُ بنُ يزيدَ العَطَّارُ ، عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ ، عن عبدِ الله بن أبي قَتَادَةَ ، عن أبيه .

ذَكَرَهُ الدَّارَقُطنِيُّ في « العِلَل » (٢٩٨/١١).

فالصَّحِيحُ في هذَا: ما رواه الجَهَاعةُ ، عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ ، عن عِياض ابن هلالٍ ، عن أبي سَعِيدٍ مرفُوعًا .

ورَجَّحَهُ الدَّارَقُطنِيُّ في « العِلَل » (٢٩٨/١١) ، فقال : « وَأَشبَهُهَا بِالصَّوَابِ حَدِيثُ عِياض بن هلالٍ ، عن أبي سَعِيدٍ » انتهَى .

ثُمَّ بَعَدَ كُلِّ مَا تَقَدَّمَ ، فيحيى بنُ أبي كَثيرٍ مُدَلِّسٌ ، ولم أَرَهُ صَرَّح بالتَّحدِيثِ في شيءٍ مِن الطُّرُق التي وَقَفتُ عليها .

فَالْحِدِيثُ إِذِن مُعَلُّ بِعِدَّةِ عِلَلِ:

الْأُولَى : ضَعفُ رواية عِكرِمة بن عَمَّارٍ ، عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ .

الثَّانية : جَهَالَةٌ هلال بن عِياضٍ .

الثَّالثَةُ : اضطرابُ سَنَدِه .

الرَّابِعَةُ: تدليس يحيى بن أبي كَثِيرٍ.

والخَامِسَةُ: اضطرابُ مَتنِهِ ..

قال ابن القَطَّان : « وللحديث مع ذلك عِلَّةٌ أُخرَى ، وهي اضطرابُ مَتنِهِ . وبيانُ ذلك ، هو أنَّ ابنَ مَهدِيٍّ رواه ، عن عِكرِمَةَ بن عَهارٍ ، فقال

في الفظه : جَعلَ المَقتِ على التَّكشُّفِ والتَّحدُّثِ في حال قضاء الحَاجَة . ثُمَّ ذَكَرَ الحديث مِن طَرِيقِ - أبي حُذيفَة ، ثنا عِكرِمَةُ بن عمَّادٍ ، عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ ، عن هلال بن عِياضٍ ، عن أبي سعيدٍ ، قال : « نَهَى رسولُ الله عَيَّكُ اللهَّ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلِي اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلِي اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ ا

فاستِدلالُ الشَّوكَانِيِّ به في « السَّيل الجُرَّار » (١/ ٦٨) على تَحرِيمِ التَّحَدُّثِ حَالَ قضاء الحَاجَةِ فيه نَظرٌ . وقد دَفَعَ التَّضعِيفَ بقولِهِ : « وكونُ في إسناده هِلالُ بنُ عِياضٍ ، أو عِياضُ بنُ هلالٍ _ وقد ضَعَّفَهُ بعضُهُم _ لا يَقدَحُ في الاستدلال بِهِ على التَّحرِيمِ ؛ فإنَّهُ قد ذَكرَهُ ابن حِبَّان في « الثِّقاتِ » » . ا.هـ . كذا قال ! وَهُو دَفعٌ ضعيفٌ مُتَهَافِتٌ ؛ وذِكرُ ابنِ حِبَّان لَهُ في « الثِّقات »

لا يُخرِجُهُ عن حدِّ الجَهَالة ، كها ذَكَرَهُ الشَّوكَانِيُّ غيرَ مَرَّةٍ في مُصَنَّفَاتِه . والحديثُ حَسَّنَهُ النَّوَوِيُّ أيضًا في « المَجمُوعِ » (٢/ ٨٨)! وما تَقَدَّمَ من التَّحقِيقِ يَرُدُّهُ .

والله أعلَمُ .

رجب ۱٤۲۷هـ

٣٦١ - سُئلتُ عن حديث: « مَا آمَنَ بِالقُرآنِ مَنِ استَحَلَّ مَحَارِمَهُ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخرَجَهُ التِّرمِذِيُّ (٢٩١٨) ، وابنُ أبي شَيبَة (١٠/ ٥٣٧) مِن طريق وَكيع ، حدَّثَنَا أبو فَروَة يزيدُ بنُ سِنانَ ، عن أبي الْمبارَكِ ، عن صُهيبِ به . قال التِّرمِذِيُّ : « هذا حديثُ ليس إسنادُهُ بِالقَوِيِّ . وقد خُولِف وكيعٌ في روابته » .

ونَقَلَ الْمُنذِرِيُّ فِي « التَّرغيب » (٢١١) عن التِّرمِذِيِّ قولَهُ: « هذا حديثُ غريبٌ » ، ولم يَذكُر: « وقد خُولِف .» . . .

• قلتُ : خَالَفَهُ أَبُو خالدٍ الأَحْرُ ، فرواه عن يزيدَ بنِ سِنانَ ، عن أبي الْمبارَك ، عن عطاءٍ ، عن أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ فذكرَهُ .

فَجَعَلَ شَيْخَ أَبِي الْمُبَارَكَ «عطاءً »، ونَقَلَهُ إلى مُسنَد أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ. أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيبَةَ (١٠/٧٥)، وعبدُ بنُ حُمَيدٍ في « المُنتَخَب » أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيبَةَ (١٠/٧٥)، وعبدُ بنُ حُمَيدٍ في « المُنتَخَب » (١٠٠٣)، والقُضَاعِيُّ في « مُسنَد الشِّهاب » (٧٧٧).

و خالَفَهُمَا مُحُمَّدُ بنُ يزيدَ بن سِنانَ ، قال : سَمِعتُ أبي ، يقولُ : سَمِعتُ عطاءً ، يقُولُ : سَمِعتُ سعيدَ بنَ الْسَيِّبَ ، يقولُ : سَمِعتُ سعيدَ بنَ الْسَيِّبَ ، يقولُ : سَمِعتُ صُهيبًا ، يقولُ : ... فذكرهُ .

أَخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي « الكَبِير » (ج٨/ رقم٥٧٢٩) ، وفي « الأُوسَط » (ج١/ ق٥٢٦/ ١) ، وأبو الشَّيخ في « الطَّبَقَات » (٤/ ٣٠٢) ، وأبو الشَّيخ في « الطَّبَقَات » (٤/ ٢٠٣) ، وابنُ عَدِيٍّ

في «الكامِل» (٧/ ٢٧٢٤)، والخَطِيبُ في «التَّاريخ» (٦/ ١٢٧)، وفي «التَّاريخ» (١٢٧، ٧٧٥)، وفي «التَّلخِيص» (٧٧٥، ٧٧٥)، والقُضَاعِيُّ في «مُسنَد الشِّهاب» (٧٧٥، ٧٧٥)، والرَّافِعِيُّ في «أخبار قَزوِينَ» (٢/ ٣٦٨)، والشَّجَرِيُّ في «الأَمَالِي» (٧٧٨)، والرَّافِعِيُّ في «الأَمَالِي» (١/ ١١٤ – ١١٥).

قال الطَّبَرَانِيُّ : « لا يُروَى هذا الحديثُ إلَّا بهذا الإِسنَادِ . تَفَرَّدَ به مُحَمَّدُ ابنُ يزيدَ بنِ سِنانَ » .

قال التِّرَمِذِيُّ ، بعد أن أَشَارَ إلى هذه الرِّواية : « ولا يُتابَعُ مُحُمَّدُ بنُ يزيدَ على روايته . وهو ضَعِيفُ ... _ قال : _ وقال مُحَمَّدُ _ يعني : البُخَارِيَّ _ : أبو فَروَةَ يزيدُ بنُ سِنانَ الرُّهَاوِيُّ ليس بحديثِهِ بأسٌ ، إلَّا روايةُ ابنِهِ مُحَمَّدٍ ، عنه ؛ فإنَّه يَروِي عنه مَناكِيرَ » ا.ه _ .

وقال ابن عُدِيِّ : « هذه الرِّوايةُ غيرُ محفُوظَةٍ » .

ولكن له طريقٌ آخرُ أُصلَحُ من هذا . .

فأخرَجَهُ الدُّولَابِيُّ فِي « الكُنَى » (٢/ ٦٩) من طريق النَّسَائِيِّ ، قال : أخبَرَنِي أَحمَدُ بنُ سَعِيدٍ ، قال : حدَّثَنَا صَدَقَةُ بنُ سَابِقٍ ، قال : حدَّثَنا مُفَضَّلُ أَخبَرَنِي أَحمَدُ بنُ سَعِيدٍ ، قال : حدَّثَنا صَدَقَةُ بنُ سابِقٍ ، قال : حدَّثَنا مُفَضَّلُ أَبو عبد الرَّحمن ، عن مُجَاهِدٍ ، عن سعيد بن المُسيَّبِ ، قال : سمعتُ صُهيبًا... فذكرَهُ مرفُوعًا .

• قلتُ : وهذا سَنَدُّ رجالُهُ ثقاتٌ ، غيرُ صدَقَة بنِ سابِقِ الكُوفِيِّ ، فتَرجَمَهُ البُخَارِيُّ (٢/ ٢/ ٢٨) ، وابنُ أبي حاتِم (٢/ ١/ ٤٣٤) ، ولم يَذكُرَا فيه جُرحًا ولا تعدِيلًا . وذكرَهُ ابنُ حِبَّان في « الثّقات » (٨/ ٢٢٠) .

أمَّا رواية أبي خالدِ الأُحمرِ فغَيرُ محفُوظَةٍ أيضًا ، كما قال ابنُ عَدِيٍّ .

ولعلَّ هذا الاضطرابَ مِن يَزيدَ بنِ سِنانَ ، فقد ضَعَّفَهُ أَحمدُ ، وابنُ المَدِينِيِّ ، وأبو داوُد ، والدَّارَقُطنِيُّ . وقال ابنُ مَعِينٍ : « ليس حديثُهُ بشيءٍ » . وقال أبو حاتِم : « مَحِلُهُ الصِّدقُ ، وكان الغالبُ عليه الغَفلَةَ » .

وأمَّا رِّوايَةُ وكيعٍ فلا تَصِحُّ أيضًا ؛ وأبو الْمبارَك رجُلٌ مجهُولٌ ، كما قال التِّرمِذِيُّ .

فلا يَصِحُّ هذا الحديثُ بوجهٍ من الوُجُوه. واللهُ أَعلَمُ.

٣٦٢ - سُئلتُ عن حديث: « إِنَّ نَاسًا مِن أَهلِ الجَنَّةِ يَنطَلِقُونَ إِلَى أَنَاسٍ مِن أَهلِ النَّارِ ، فَيَقُولُونَ: بِمَ دَخَلتُمُ النَّارَ ؟ فَوَالله ! مَا دَخَلنًا الجَنَّةَ إِلَّا بِمَا تَعَلَّمنَا مِنكُم ! فَيَقُولُونَ: إِنَّا كُنَّا نَقُولُ ، وَلَا نَفَعُلُ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفُ جِدًّا .

أَخرَجَهُ الطَّبرَانِيُّ فِي « الكبير » (ج٢٢/ رقم ٥٠٥) ، و في « الأوسط » (ج١/ ق٨/ ٢) ، والخطيبُ في « الاقتضاء » (٧٣) من طريق زُهَير بن عبَّادٍ ، ثنا أبو بكرٍ الدَّاهِرِيُّ عبدُ الله بنُ حَكِيمٍ ، عن إسهاعيل بن أبي خالدٍ ، عن الشَّعبِيِّ ، عن الوليد بن عُقبَةَ فذكرَهُ .

قال الطَّبَرَانِيُّ : « لم يَروِ هذا الحديثَ عن إِسهاعِيلَ ، إلَّا أبو بكرٍ . تفرَّدَ ه زُهيرٌ » .

• قلتُ : أمَّا زُهيرُ بن عبَّادٍ فوَتَّقَهُ أبو حاتم الرَّازِيُّ - كما في « الجرح والتَّعديل » (١/ ٢/ ٥٩١) لوَلَدِه عبدِ الرَّحمن - ، وجهَّلَهُ الدَّارَقُطنِيُّ ، ورَجَّح الذَّهَبِيُّ توثيقَهُ .

ولكن آفةُ هذا الإسناد أبو بكر الدَّاهِرِيُّ ؛ فإنَّهُ تالفُّ ، وضعَّفَهُ الهَيثَمِيُّ جِدًّا ، كها في « المَجمَع » (١/ ١٨٥، و٧/ ٢٧٦).

والحديثُ ضعَّفَهُ السِّيُوطِيُّ _ كما في «الدُّرِّ المنثُورِ » (١/ ٢٥) _ .

وله شاهدٌ مِن حديث جابرٍ مرفُوعًا: « اطَّلَعَ قومٌ من أهل الجَنَّة على قومٍ مِن أهل الجَنَّة على قومٍ مِن أهل النَّارِ ، فقالُوا: بم دخلتُم النَّارَ وإنَّمَا دَخَلْنَا الجَنَّة بتعلِيمِكُم ؟! قالُوا: إنَّمَا كُنَّا نأمُرُكم ، ولا نَفعَلُ » .

أَخرَجَهُ الخطيبُ في « الاقتضاء » (٧٢) ، وأبو عليِّ ابنُ شَاذَانَ _ كما في « إتحاف السَّادة » (١/ ٣٧١) للزَّبيدِيِّ _ ، ومن طريقه ابنُ عساكر في « المجلس الرَّابع عشر » (ق٣/ ٢) ، وابنُ النَّجَار في « ذيل تاريخ بغدادَ » _ كما في « الدُّرِّ المنشُور » (١/ ٢٥) _ من طريق أبي العَينَاءِ (١) ، قال : ثنا أبو عاصمٍ ، عن أبي الزُّبيرِ ، عن جابرٍ .

قال أبو عليًّ ابنُ شَاذَانَ : « غريبٌ . تفرَّدَ به أبو العَينَاءِ ، عن أبي عاصم » .

• قلتُ : وأبو العَينَاءِ هو مُحمَّدُ بنُ القاسم بن خَلَّادٍ . ضعَّفَهُ الدَّارَقُطَنِيُّ . وقد اعتَرَفَ أَنَّهُ وَضَعَ حديثًا ، هو والجاحِظُ .

فإذا تَفَرَّد مِثلُهُ بحديثٍ ، عن مِثلِ أبي عاصمٍ النَّبِيلِ ، دَلَّ يقينًا على أنَّهُ غيرُ محفُوظٍ .

وانظُر الحديثَ رقمَ (٤٦).

١٠) وقع في « إتحاف السادة » : أبي الضياء ، وهو تصحيف .

٣٦٣ - سُئلتُ عن حديث: « مَا مِن عَبدٍ يَخطُبُ خُطبَةً إِلَّا اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَنهَا ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخرَجَهُ أَحمدُ في « الزُّهد » (٣٢٣) ، ومِن طريقِهِ البَيهَقِيُّ في « الشُّعَب » (١٧٨٧) ..

وابنُ أبي الدُّنيا في « الصَّمت » (١٠٥ - بتحقيقي) قال : حدَّ تَنِي هارُون ابنُ عبد الله ، قَالَا : ثنا سَيَّارٌ ، قال : ثنا جَعفَرٌ ـ هو ابن سُليهان ـ ، عن مالكِ بن دينارٍ ، عن الحَسَن البَصرِيِّ ، أنَّهُ قال : قال رسُولُ الله عَيْسَةُ : ... فذكرَهُ .

قال جَعفَرٌ: فكان مالكُ إذا حدَّثَنِي بهذا بَكَى ، ثُمَّ يقولُ: « أَتَحسبُون أَنَّ عَينِي تَقَرُّ بكلامي عليكُم ، وأنا أعلمُ أنَّ الله سَائِلي عنه يوم القِيامة: ما أردت به ؟ ».

زاد ابنُ أبي الدُّنيا: « أنتَ الشَّهِيدُ على قَلبِي! لو أَعلَمُ أَنَّهُ أَحبُّ إليك لم أَقرَأُ على اثنين أبدًا » .

وهذا إسنادٌ مُرسَلٌ ؛ فإنَّ الحَسَنَ من التَّابِعين .

وذَكَرَهُ الْمُنذِرِيُّ فِي « التَّرغيب » (٢١٥) ، وقال : « مُرسَلُ . إسنادُهُ جَيِّدٌ » ، يعني : إلى مَن أَرسَلَهُ .

٣٦٤ – سُئِلتُ عن حديث: « مَن جَمَع بَينَ صَلَاتَينِ مِن غَيرِ عُذرٍ فَذرٍ فَقَد أَتَى بَابًا مِن أَبوَابِ الكَبائِرِ ».

• قلتُ : هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

أَخرَجَهُ التِّرمِذِيُّ (١٨٨) قال : حدَّثَنا أبو سَلَمَة يحيى بنُ خَلَفٍ البَصريُّ ..

وأَبُو يَعلَى (٢٧١٥) قال: حدَّثَنا عُبيدُ الله بنُ عُمرَ ..

والبزَّارُ (١٣٥٦ - كشف) قال : حدَّثَنا عمرُ و بنُ عليٍّ ..

والبَيهَقِيُّ (٣/ ١٦٩) ، والدَّارَقُطنِيُّ (١/ ٣٩٥) عن يعقوبَ بنِ براهيمَ ..

والحاكمُ (١/ ٢٧٥) عن بَكرِ بنِ خَلَفٍ ، وسُوَيدِ بن سعيدٍ ..

وابنُ أبي حاتِم في «تفسيره » _ كها في « ابن كَثير » (٢/ ٢٤٢ - طبع الشَّعب) _ ، والبَيهَقِيُّ (٣/ ١٦٩) ، والخطيبُ في « المُوضِح » (٢/ ٣٤) عن نُعَيم بن حمَّادٍ ..

والطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج١١/رقم ١٥٤٠) عن عارم أبي النَّعمان .. وابنُ حِبَّانَ في «المَجروحِينَ» (١١/٢٤٣) عن ابن أبي السَّرِيِّ ، قالُوا: ثنا مُعتَمِرُ بن سُليهان ، عن أبيه ، عن حنش _ هو: حُسَينُ بنُ قيسِ الرَّحْبِيُّ _، عن عِكرِمَة ، عن ابن عبَّاسٍ مرفُوعًا فذكرَه .

وفي لفظٍ: « جَمعٌ بين صَلاتَين ... الخ ».

ورواه عبدُ الحَكِيم بنُ منصُورٍ ، عن حُسَين بن قيسِ بهذا الإسناد.

أَخرَجَهُ ابنُ الجَوزِيِّ فِي « الموضوعات » (٢/ ١٠١) مِن طريق ابن شاهين ، قال : حدَّثنا عمَّارُ بن خالدٍ قال : حدَّثنا عمَّارُ بن خالدٍ التَّهَارُ ، قال : حدَّثنا عبدُ الحكيمِ بنُ منصُورٍ بهذا .

زاد أَبُو يَعلَى : « وَمَن كَتَمَ الشَّهادَةَ اجتاح بها مالَ امرئٍ مُسلمٍ ، أو سَفَكَ بها دمَهُ ، فقد أو جَبَ النَّار » .

وهذه الزِّيادةُ عند الطَّبرانِيِّ في « الكبير » (ج١١/رقم١١٥١). وزاد البزَّارُ على هذا: « وَمَن شَرِبَ شَرابًا حتَّى يَذهَب عقلُهُ الذي رزقه اللهُ ، فقد أتَى بابًا من أبواب الكبائر ».

قال التِّرمذِيُّ : « وحَنَشُ هذا هو أبو عليِّ الرَّحْبِيُّ ، وهو حُسَينُ بنُ قيسٍ ، وهو ضعيفٌ عند أهل الحديث ، ضعَّفَهُ أحمدُ وغيرُهُ . والعَمَلُ على هذا عند أهل العِلم ، أنَّهُ لا يُجمَعُ بين الصَّلاتين إلَّا في السَّفر أو بعَرَفَةَ » .

وقال الدَّارَقُطنِيُّ: « وحَنَشُ هذا أبو عليِّ الرَّحْبِيُّ: متروكُ ».
وقال البَزَّارُ: « لا نَعلَمُهُ عن النَّبِيِّ عَيْشُهُ إلَّا بهذا الإسنادِ. وحنشُ هو ابنُ قيسِ الرَّحْبِيُّ . رَوَى عنه التَّيمِيُّ ، وخالدُ بنُ عبد الله وغيرُهُما . وليس بالقويِّ ».

وقال ابنُ عبدِ البَرِّ في « التَّمهيد » (٥/ ٧٧) : « هذا حديثُ ، وإن كان فيه مَن لا يُحتَجُّ بمِثِلِه مِن أجل حنشٍ هذا ، فإنَّ معناه صحيحٌ من وُجوهٍ » .

وقال البَيهَقِيُّ : « تفرَّد به حُسَينُ بنُ قيسٍ أبو عليِّ الرَّحْبِيُّ ، المعروفُ بـ « حَنَشٍ » ، وهو ضعيفُ عند أهل النَّقل ، لا يُحتَجُّ بِخَبَرِه » .

وقال أبنُ الجوزِيِّ: « أمَّا حُسَينُ بنُ قَيسٍ فقد كَذَّبَهُ أَحَمُدُ بنُ حنبلٍ ، وقال أَسِلُ الجُوزِيِّ: « أمَّا حُسَينُ بنُ قَيسٍ فقد كَذَّبَهُ أَحَمُدُ بنُ حنبلٍ ، وقال مرَّةً: متروكُ الحديث . وكذلك قال النَّسائِيُّ . وقال يحيى : ليس بشيءٍ . وقال العُقَيليُّ : وهذا الحديثُ لا أصلَ له » .

أَمَّا الحَاكِمُ فَهُو فِي وَادٍ آخَرَ ، حَيْثُ قَالَ عَقِبَ الحَدَيْثُ : « حَنْشُ بَنُ قَيْسٍ الْحَاكِمُ فَهُو فِي وَادٍ آخَرَ ، حَيْثُ قَالَ عَقِبَ الحَدَيْثُ : « حَنْشُ بَنُ قَيْسُ الرَّحْبِيُّ ، يقال له : أَبُو عَلَيٍّ ، مِن أَهُل الْيَمَن ، سَكَن الكُوفَةَ . ثقةٌ » . فردَّه الذَّهَبِيُّ بقوله : « بل ضَعَّفُوهُ » .

وذَكَر العُقَيليُّ في « الضَّعفاء » (١/ ٢٤٨) هذا الحديثَ ، قال : « رواه عِكرِمةُ ، عن ابن عبَّاسٍ ، أنَّ النَّبيَّ عَيِّكِةٍ قال : « جمعٌ بين صلاتين من الكَبائر » . _ قال : _ حُسينُ بنُ قيسٍ الرَّحْبيُّ لا يُتابَعُ عليه ، ولا يُعرَفُ إلاَّ به . _ قال : _ ولا أصلَ له . وقد رُوي عن ابن عبَّاسٍ بإسنادٍ جيِّدٍ ، أنَّ النَّبيَّ عَيِّكَةٍ جَمَع بين الظُّهر والعَصر ، والمَغرِب والعشاء » .

وتعقّب السِّيوطِيُّ في « اللَّآلئ » (٢/٢٢) ابنَ الجَوزِيِّ في دَعوَى وضع هذا الحديثِ. ولِخَص كلامَه المُناوِيُّ في « فيض القدير » (١/ ١٩٠- ١٩٠) ، وخَتَمَ كلامَه بقوله: « وَحَكَمَ ابنُ الجَوزِيِّ بوضعه ، ونُوزع بها هو تَعَسُّفُ للمُصنِّفِ _ يعني: السِّيوطِيَّ _ . فإن سُلِّم عدمُ وضعِهِ ، فهو واهٍ جدًّا ».

ونَقَل كلامَ الْمُناوِيِّ أَبُو الفَيض الغُمارِيُّ فِي « المُداوِي » (٦/ ٢٤٩)، ورَدَّ عليه قائلًا:

« قلتُ : حَنَثُ قد وَتُقَهُ غيرُ الحاكِم ، فقال أَبُو مِحصَنِ حُصَينُ بنُ نُميرٍ : « حدَّثَنا حُسينُ بنُ قيسِ أَبُو عليِّ الرَّحبيُّ ، وهو شيخٌ صَدُوقٌ » ، فَوَصَفَهُ بالصِّدق ، وهو قد عاشَرَهُ ورَوَى عنه ، فقولُهُ مُقدَّمٌ على مَن ضعَّفُوهُ لُجرَّد خِلافِهِ فِي الأحاديث، فإنَّهُم يفعلُون ذلك بنِاءً على أنَّ حديثَهُ مُنكَرُّ لكونِهم لم يَعرِفُوا مَعناه ولا الجَمعَ بينه وبين الأحاديث الصَّحيحة كهذا الحديثِ ، فإنَّ أوَّلَ مَن صرَّح بأنَّه لا أصل له ذاك العُقَيليُّ ، الذي لا يَعرِفُ إلَّا الحديثَ والرِّجال، ولا قَدَمَ له في العِلم، فإنَّه استَدَلَّ على كونِهِ لا أصلَ له بقولِهِ: « وقد صحَّ عن ابنِ عبَّاسِ أنَّه جَمَع بين الصَّلاتَين » ، فبهذا استَدَلَّ على بُطلانِهِ ، ولم يُتابِعهُ على ذلك إلَّا ابنُ الجَوزِيِّ ، الذي هو مِثلُهُ ، بعيدٌ عن النَّظَر والفَّهم في الجَمع بين الأحاديث المُتعارِضة ظاهِرًا . ولا تَعَارُضَ ؛ لِحَمل هذا على جَمع الصَّلاتَين التي لم يأت الشَّرعُ بجواز الجَمع بينهما ، كالصُّبح والظُّهر ، والعصر والمَغرب، والعشاء والصُّبح. وحديثُ ابنِ عبَّاسِ في الجَمع على العُذر ، ولو كان ضعيفًا ، كما فصَّلنا في « إزالَة الخَطَر في الجَمع بين الصَّلاتَين في الحَضَر » . وبذلك يندفع التَّعارُضُ . والمُصنِّف لم يتعسَّف ، ولا صرَّح بصِحَّتِهِ أو حُسنِه ، بل ذَكَر في تعقَّبه على ابن الجَوزِيِّ ـ الذي أتَى به من عند ابن شاهينَ _ أنَّ الحديثَ خرَّ جَهُ التِّرمِذِيُّ وضعَّفَهُ ، ثُمَّ قال: « والعَمَلَ على هذا عند أهل العِلم » ، وأخرَجَهُ وقال : « حُسينٌ أبو عليٍّ الرَّحْبِيُّ ، من أهل اليَمَن ، سَكَن الكُوفة . ثقةٌ » ، وإنَّ الدَّارَقُطنِيَّ والبَيهَقِيَّ خرَّجاه أيضًا في سُننَيهما وضعَّفاه ، فهو حُكمٌ مِن كبار الحُفَّاظ ، إمَّا بصِحَّتِهِ أو بضَعفِهِ ، لا بِوَضعِهِ الذي انفَرَد به العُقَيليُّ وتَبِعَهُ ابنُ الجَوزِيِّ » انتهَى . والجَوابُ على هذا الخَطَل من وُجُوهٍ:

* الأوَّلُ: أنَّه رجَّح تَوثيقَ الحاكِم لحنشٍ ، وعضَّدَه بقول حُصَينُ بن أُمَيرٍ: «هو شيخُ صدقٍ » ، ثُمَّ علَّل ذَلك بقوله: «وهو قد عاشَرَهُ ورَوَى عنه ، فقولُهُ مُقدَّمٌ على مَن ضعَّفوه » .

وهذا قولٌ لا يَقُولُه عالِمٌ أبدًا ؛ لأنَّ الحاكِمَ مُتساهِلٌ في التَّوثيق والتَّصحيح ، وشُهرَةُ ذلك لا تَحتاجُ إلى إثباتٍ _ والمُعتَرِضُ كثيرُ الدَّندنة حول هذا المعنى في كُتُبه _ ، وإن كان هو في باب التَّوثيق أكثرَ تماسُكًا منه في باب التَّوشيق أكثرَ تماسُكًا منه في باب التَّصحيح .

وحُصَينُ بن نُمَيرٍ هو مُجُرَّدُ راوٍ ، ولا يُعرَفُ وزنُهُ في النَّقد ، ووَصفُهُ لِخشٍ بأنَّه شيخُ صدقٍ ليس فيه أكثرُ من نفي الكذب عنه ، دون إثبات الضَّبط له ، هذا لو سَلَّمنا أن حُصَينًا هذا له قدمٌ في النَّقد ، كيف وهو ليس كذلك ، بل قولهُمُ المُعارِضُ لكلام أساطين النُّقَاد الذين فَسَرُوا جَرحَهُم له ؟ فاسمَع ما قال الأئمَّةُ في هذا « الحنش »!!

قال أحمدُ بنُ حنبل : « ليس حديثُهُ بشيءٍ . لا أروِي عنه » .. وقال البُخارِيُّ في « تاريخه » : « ترك أحمدُ حديثَهُ » ..

وقال عبدُ الله بنُ أحمد بن حنبل ، عن أبيه: «مترُوكُ الحديث. ضعيفُ الحديث. وقال عبدُ الله عنهُ الشَّوم ». الحديث. وله حديثُ واحدٌ حَسَنٌ. رَوَى عنه التَّيمِيُّ في قصَّة الشُّؤم ». قال عبدُ الله: «واستَحسَنَهُ أبي »..

وقال عبَّاسٌ الدُّورِيُّ ، عن يحيى بن مَعِينٍ ، وأَبُو زُرعة : «ضعيفٌ » .. وقال مُعاوِيةُ بن صالح ، عن يحيى : «ليس بشيءٍ » ..

وقال عبدُ الرَّحمن بن أبي حاتِم ، عن أبيه : « ضعيفُ الحديث . مُنكر الحديث » ، قيل له : « أكان يَكذِبُ ؟ » ، قال : « أسألُ اللهَ السَّلامَة . هو ويحيَى بنُ عُبيد الله مُتقارِبَان » ، قيل : « هو مِثلُ الحُسين بن عبد الله بن ضُميرَة ؟ » ، قال : « شبيهُ به » . .

وقال البُخارِيُّ : « أحاديثُهُ مُنكَرَةٌ جدًّا ، ولا يُكتَبُ حديثُهُ » ..

وقال النَّسائِيُّ : « مترُّوكُ الحديث » ..

وقال في مَوضِعِ آخر: «ليس بثقةٍ » ..

وقال العُقَيليُّ : « له غيرُ حديثٍ لا يُتابَعُ عليه ولا يُعرَفُ » ..

وقال أَبُو أَحمدَ ابنُ عَدِيِّ : « هو إلى الضَّعف أقربُ منه إلى الصِّدق » ..

وقال أبو يَعلَى المَوصِلِيُّ: «حدَّثَنا مُحُمَّدُ بن عُقبة ، قال: حدَّثَنا أَبُو مِحِصَنٍ

حُصَينُ بن نُمَيرٍ ، قال : حدَّثنا حُسَينُ بن قيسٍ أَبُو عليِّ الرَّحْبِيُّ . قال :

وزَعَمَ أَبُو مِحِصَنٍ أَنَّه شيخُ صِدقٍ ، فذَكَر عنه حديثًا » ..

وقال الجُوزْجانِيُّ في « أحوال الرِّجال » : « أحادِيثُهُ مُنكَرَةٌ جدًّا ، فلا يُكتَكُ » ..

وقال التِّرمِذِيُّ في « جامعه » : « هو ضعيفٌ عند أهل الحديث ، ضعَّفه أحمدُ وغيرُهُ » . وقال في موضع آخر منه : « يُضعَّف في الحديث مِن قِبَل حفظه » ..

وقال مُسلِمٌ في « الكُنَى » : « مُنكَرُ الحديث » . .

وتَرَكَهُ السَّاجِيُّ ، والدَّارَقُطنِيُّ ..

وقال عبدُ الله بن عليِّ بن المَدِينِيِّ ، عن أبيه : « ليس هو عِندِي بالقويِّ » ،

وكذلك قال أبُو أحمدَ الحاكِمُ ..

وقال ابنُ حِبَّان في « المَجروحين » : « كان يَقلِبُ الأخبارَ ويلزقُ روايَةَ الضُّعَفاء . كذَّبَهُ أحمدُ بن حنبلِ . وتَركهُ يحيَى بنُ مَعِينٍ » .

• قلتُ : فهل هُناك عالِم مُنصِف يَعلَمُ أنَّه موقُوف بين يدي الله غدًا ، يَرُدُّ قول كُلِّ هؤلاء العُلماء ، لقول اثنين : أحدُهما مُتساهل ، والآخرُ مُجرَّدُ راو ؟!

* الثَّانِي: أَنَّ شهوَةَ الْمُعارَضة جَعَلَته يصفُ العُقَيليَّ وابنَ الجَوزِيِّ بأنَّها لا فِقهَ عندَهُما ولا بَصَرَ إلَّا بالرِّجال فحسبُ ، أمَّا الفِقهُ فلهُ وحده ومَن على شاكِلَتِهِ . وسَأُبيِّنُ لك الآن قدرَ فِقههِ !!

أمَّا كلامُ العُقَيلِيِّ فصحيحٌ تمامًا حديثيًّا وفِقهِيًّا ..

أَمَّا حديثيًّا فالأمرُ ظاهرٌ من حال حُسين بن قيسٍ ، وقد مَضَى ذِكرُ أَقُوال العُلماء فيه .

والثَّابِتُ عن ابن عبَّاسٍ ، قال : « صلَّى رسولُ الله عَلَيْكُ الظَّهر والعصر جميعًا ، والمَغربَ والعِشاءَ جميعًا ، في غير خَوفٍ ولا سَفَرٍ » .

قال أَبُو الزُّبير: فسألتُ سعيدَ بنَ جُبيرٍ: لم فَعَل ذلك؟ فقال: سألتُ ابنَ عبَّاسٍ كما سألتَنِي، فقال: «أرادَ أن لا يُحرِجَ أحدًا من أُمَّتِهِ».

وهذا ثابتُ عن ابن عبَّاسٍ ، ومُعاذ بن جَبَلٍ ، وأبي هُريرَةَ ، في « صحيح مُسلم » وغيرِهِ .

فَالْحَدِيثُ مِن مُسنَد ابن عبَّاسٍ ، وكلاهُمَا يُعارِضُ الآخرَ بظاهِرِه ، فأبان العُقيليُّ عن هذه المُعارَضةِ بأنَّ النَّبِيَ عَلَيْكُ جَمَع بين الصَّلوات ، وسَنَدُهُ

أقوَى وأمتَنُ من الحديث الذي يَنهَى عن ذلك . فأين الخطأُ الذي ارتَكَبَهُ العُقيليُّ » العُقيليُّ على الأئِمَّة « ذاك العُقيليُّ » العُقيليُّ الحتقارًا له واستِخفَافًا بعلمه ؟!

أمّا فِقهيًّا فقد رأيتَ أنَّ مُطلَقَ الجَمع جائزٌ للحاجة ، كما وَقَعَ في تعليل ابن عبَّاسٍ: «أراد أن لا يُحرِجَ أحدًا من أُمَّتِهِ ». والجَمعُ لغير الحاجَة معصيةٌ كبيرةٌ ؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتُ عَلَى ٱلْمُؤَمِنِينَ كِتَبًا مَّوْقُوتًا ﴾ كبيرةٌ ؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتُ عَلَى ٱلْمُؤَمِنِينَ كِتَبًا مَّوْقُوتًا ﴾ [السَّاء: ١٠٣] ، وقد ثبَتَ في عِدَّة أحاديثَ أنَّ جبريل عَلَيْ وقَتَ للنَّبِيِّ عَيُسِلُهُ وقَتَ للنَّبِيِّ عَيُسِلُهُ أوقاتًا للصَّلُوات ، مَن جَاوَزَها بغير عُذرٍ فقد ضيَّعَها بلا شكً .

والذي جَعَل العُقيليَّ يقول ما قال ، أنَّ اللَّفظ الذي وَقَع له ليس فيه ذِكرُ العُذر وهو: « جَمعٌ بين الصَّلاتين من الكَبائِر » ، فَخَشِي العُقيليُّ أن يَتَوَهَّم مُتَوهًمْ أنَّ هذا الحديث يُعارِضُ الحديث الصَّحيح في الجَمع ، فقال: « لا أصل له » ، يعني: من الصِّحَة .

وذَكَر التَّرِمِذِيُّ فِي « سُننِه » أنَّ الجَمع إمَّا يكونُ فِي السَّفر أو في عرفة . ورَدَّ عليه النَّوَوِيُّ فِي « شرح مُسلم » (٥/ ٢١٨ – ٢١٩) قائلًا :

« وقد قال التّرمِذِيُّ في آخِر كتابِه: « ليس في كتابي حديثُ أجمَعَت الأمَّةُ على ترك العَمَل به إلَّا حديثُ ابن عبَّاسٍ في الجَمع بالمَدينة مِن غير خوفٍ ولا مَطَرٍ ، وحديثُ قتلِ شاربِ الخَمر في المَرَّة الرَّابعة » . وهذا الذي قالَه التّرمِذِيُّ في حديث شارب الخَمر هو كها قاله ، فهُو حديثُ منسُوخُ ، دلَّ الإجماعُ على نَسخِهِ . وأمَّا حديثُ ابنِ عبَّاسٍ فَلَم يُجمِعُوا على ترك العَمَل به ، بل لهُم أقوالُ . مِنهُم مَن تأوَّلهُ على أنَّهُ جَمَعَ بعُذر المَطَر ، وهذا مشهُورٌ به ، بل لهُم أقوالُ . مِنهُم مَن تأوَّلهُ على أنَّهُ جَمَعَ بعُذر المَطَر ، وهذا مشهُورٌ

عن جماعَةٍ مِن الكبار المُتقدِّمين ، وهو ضعيفٌ بالرِّوايَة الأخرَى : « مِن غير خوفٍ ولا مَطَرِ » . ومِنهُم مَن تأوَّلَهُ على أنَّه كان في غَيم ، فصلَّى الظُّهر ، ثُمَّ انكَشَفَ الغَيمُ وبَانَ أنَّ وقت العَصر دخل فصلًّاهَا ، وهذا أيضًا باطلٌ ؛ لأنَّه ـ وإن كان فيه أدنى احتمالٍ في الظّهر والعصر ـ لا احتمال فيه في المُغرب والعِشاء . ومِنهُم مَن تأوَّله على تأخير الأُولَى إلى آخِر وقتِها فصلَّاها فيه ، فلرَّا فرَغَ منها دَخَلَت الثَّانية فصلَّاها ، فصارَت صلاتُّهُ صُورةَ جَمْع (') ، وهذا أيضًا ضعيفٌ أو باطلٌ ؛ لأنَّه مُخالِفٌ للظَّاهر مُخالَفَةً لا تُحتَملُ ، وفِعلُ ابنِ عبَّاسِ الذي ذَكَرناهُ حين خَطَبَ واستدلالُهُ بالحديث لِتَصويب فِعلِه ، وتصديقُ أبي هُريرَةَ له وعدمُ إنكارِهِ ، صريحٌ في ردِّ هذا التَّأويل. ومِنهُم مَن قال: هو مَحَمُولٌ على الجَمع بعُذر المَرَض أو نَحوِه ممَّا هو في مَعناه من الأعذار ، وهذا قولُ أحمدَ بن حنبَل والقاضِي حُسينٍ من أصحابِنا ، واختارَهُ الخطَّابِيُّ والْمُتوَلِّي والرُّوْيانِيُّ من أصحابِنا ، وهو المُختارُ في تأويلِهِ لِظاهِرِ الحديث ولِفِعلِ ابن عبَّاسٍ ومُوافقةِ أبي هُريرَةَ ، ولأنَّ المَشقّة فيه أشدُّ من المَطَر . وذَهَب جماعَةُ من الأئمَّة إلى جَواز الجَمع في الحَضَر للحاجَةِ لمن لا يتَّخِذُهُ عادةً ، وهو قولُ ابنِ سِيرِينَ وأشهبَ من أصحاب مالكٍ ، وحكاهُ الخطَّابِيُّ عن القفَّال والشَّاشِيِّ الكبير من أصحاب الشَّافِعِيِّ ، عن أبي إسحاق المَروَزِيِّ ، عن جَماعَةٍ من أصحاب الحَديث ، واختَارَه ابنُ الْمُنذِر ، ويُؤيِّدُهُ ظاهِرُ قولِ ابنِ عبَّاسٍ : « أراد أن لا يُحرِج أُمَّته » فَلَم يُعلِّله بِمَرَضٍ ولا غَيرِهِ . والله أعلم » انتهَى .

١) كما هو مَذْهَبُ الْحَنَفِيَّة ، الذي نَصَره الطَّحاويُّ وغيره .

وقال الخطَّابِيُّ في « مَعالِم السُّنَن » (١/ ٢٦٥-٢٦٦):

« هذا الحديثُ لا يقُولُ به أكثرُ الفُقهاء . وإسنادُهُ جيِّدٌ ، إلَّا ما تُكلَّم فيه مِن أمر حبيبٍ ، وكان ابنُ المُنذِر يقولُ ويَحكيه عن غير واحدٍ من أصحاب الحديث . وسمعتُ أبا بكرِ القَفَّالَ يحكيه عن أبي إسحاق المَروَزِيِّ . قال ابنُّ المُنذِرِ: ولا مَعنَى فيه لحَمل الأمر فيه على عُذرٍ من الأعذار ؛ لأنَّ ابنَ عبَّاسٍ قد أَخبَرَ بالعِلَّة فيه ، وهو قولُهُ : « أراد أن لا يُحرِج أمَّتَهُ » . وحَكَى عن ابن سِيرينَ أنَّه كان لا يَرَى بأسًا أن يَجمَعَ بين الصَّلاتَين إذا كانت حاجةٌ أو شيءٌ ما لم يُتَّخَذ عادَةً . قلتُ : وتأوَّلَهُ بعضُهم على أن يكون ذلك في حال المَرَض ، قال : وذلك لما فيه من إرفاق المَريضِ ودَفع المَشَقّة عنه ، فَحَملُهُ على ذلك أولَى من صَرفِهِ إلى مَن لا عُذر له ولا مَشقّة عليه من الصَّحيح البَدَنِ المُنقَطِع العُذرِ. وقد اختَلَف النَّاسُ في ذلك ، فرخَّص عطاء بن أبي رَباح للمَريض في الجَمع بين الصَّلاتَين ، وهو قول مالكٍ وأحمدَ بنِ حنبلِ. وقال أصحابُ الرَّأي : يجمَعُ المَريضُ بين الصَّلاتَين ، إِلَّا أَنَّهُم أَبَاحُوا ذلك على شَرطِهِم في جَمع الْمُسافِر بينهما. ومَنَع الشَّافِعِيُّ من ذلك في الحَضَر إلّا للمَمطُور » انتهَى.

• قلتُ : والصَّحيحُ الذي يُوافِقُ أَصُولَ الشَّريعة هو ما ذَهَب إليه ابنُ سِيرِينَ ، أنَّ الجَمع جائزُ للحاجَة ، ما لم يَتَّخِذ ذلك عادةً له ، وليس مُقيَّدًا بعُذرٍ من الأعذار ؛ إذ أعذارُ النَّاس كثيرةٌ ويَعشرُ ضبطُها ، فإذا لم يَجِد أمامه خيارًا : إمَّا أن يُضيِّع وقتَ الصَّلاة أو يَجمَع ، فالجَمعُ أولَى بلا شكِّ .

فلو افترَضنا أنَّ طبيبًا سيُجري جراحةً لمريضٍ من بعد صلاة الظُّهر إلى ما قبل مُنتَصَف اللَّيل ، فهاذا يفعلُ هذا الطَّبيبُ ؟ أيُضيِّعُ صلاتي الظُّهر والعَصر أم يَجمعهُما ؟ ولا أتصوَّرُ قائلًا يمنعُ الجَمع هنا . والله المُوفِّقُ . * الثَّالث : أنَّ الغُهارِيَّ زَعَمَ أنَّ العُقيليَّ قال : إنَّ الحديث موضوعُ ، وعبارَتُهُ - أعني الغُهارِيَّ - : « فهو حُكمٌ مِن كبار الحُفَّاظ ، إمَّا بصِحَّتِهِ أو بضَعفِه ، لا بوضعِهِ الذي انفرَد به العُقيليُّ وتَبِعَهُ ابنُ الجُوزِيِّ » ، فهل قول العُقيليِّ : « لا أصل له » معناه أنَّه موضوعٌ ؟ ومَن سبقَ الغُهارِيَّ إلى هذا الفَهم من أهل العِلم ؟ ثُمَّ من صَحَّحَهُ من كبار الحُفَّاظ باستثناء الحاكم ؟

* الرَّابِع : أَنَّ قُولَ التَّرِمِذِيِّ : « والعَمَلُ على هذا عند أهل العِلم » هو نفسُهُ قُولُ ابنِ عبد البَرِّ الْمُتقدِّم : « هذا الحديثُ ، وإن كان فيه مَن لا يُحتَجُّ بفشُهُ قُولُ ابنِ عبد البَرِّ الْمُتقدِّم : « هذا الحديثُ ، وإن كان فيه مَن لا يُحتَجُّ بمِثِلِه ، فإنَّ معناه صحيحُ من وُجوهٍ » ..

فَمَعنَى قَوهِما: إِنَّ الحديثُ ، وإِن لم يَصِحِّ لفظًا ، فقد صحَّ معنًى لظواهر ومعاني نصوصٍ أُخرى ، وليس بشرطٍ أن يأتي دليلُ خاصُّ لكلِّ حُكمٍ جُزئِيٍّ . وهذا كثيرٌ في كلامِهِم ، خُصُوصًا من تَعانَى الفقة منهم . والله أعلم .

أمّا هذا القولُ فقد صحَّ عن أمير المُؤمنين عُمرَ بن الخَطَّاب مَطَّ .. فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاق في « المُصنَّف » (ج٢/ رقم ٤٤٢٢) عن مَعمَرٍ ، عن أَيُّوبَ ، عن قَتادَةَ ، عن أبي العالِية ، أنَّ عُمر كَتَب إلى مُوسَى : « واعلَم ! أنَّ جَمعًا بين الصَّلاتين من الكَبائر ، إلَّا مِن عُذرٍ » .

وأَخرَجَهُ ابنُ أبي شَيبةَ في « المُصنَّف » (٢/ ٤٥٩) قال : حدَّثنا وكيعٌ ، ثنا سُفيانُ ، عن هشام بن حسَّان ، عن رجُلٍ ، عن أبي العالِية ، عن عُمر ، قال : « الجَمعُ بين الصَّلاتَين من غير عُذرٍ من الكَبائر » .

وأَخرَجَهُ البيهَقِيُّ (٣/ ١٦٩) من طريق الحُسين بن حفصٍ ، عن سُفيان ـ هو الثَّوْرِيُّ ـ ، عن سعيدٍ ، عن قتادة ، عن أبي العالِية ، عن عُمر مثله .

قال البيهَقِيُّ : « قال الشَّافِعِيُّ في « سُنن حَرمَلَة » : ليس هذا بثابتٍ عن عُمر . هُو مُرسَلُ » .

قال البيهَقِيُّ : « وهو كما قال الشَّافِعِيُّ . والإسنادُ المَشهُورُ لهذا الأثر هو مُرسَلُ أبي العالِية ، ولم يَسمَع من عُمر مُلك . وقد رُوي ذلك بإسنادٍ آخر » . . .

ثُمَّ رواهُ البيهَقِيُّ من طريق عبد الرَّحمن بن بشرٍ ، ثنا يحيى بنُ سعيدٍ ، عن يحيى بنُ سعيدٍ ، عن يحيى بن صُبيحٍ ، قال : حدَّثنِي مُميدُ بنُ هلالٍ ، عن أبي قتادة _ يعني : العَدَوِيَّ _ ، أنَّ عُمر بن الخَطَّابِ كَتَب إلى عامِل له : « ثلاثُ من الكبائر : الجمعُ بين الصَّلاتين إلَّا في عُذرٍ ، والفرارُ من الزَّحف ، والنَّهبَى » .

قال البَيهَقِيُّ : « أَبُو قَتَادَة العَدوِيُّ أَدرَكَ عُمرَ رَاحَ اللهِ وَاللهُ عَالَ شَهِدَهُ كَتَبَ : فهو موصُولٌ ، وإلَّا فهو إذا انضمَّ إلى الأوَّل صار قويًّا » انتهى . وأخرَجَ ابنُ أبي شَيبَةَ (٢/ ٤٥٩) قال : حدَّثنا وكيعٌ ، ثنا أَبُو هلالٍ ،

واحرج ابن ابي سيبه (۱۲ ، ۲۷ و ۲۷ و ۲۰ مدن و ديع ، ند ابو هار و ، عن عن عن عن أبي مُوسَى ، قال : « الجَمعُ بين الصَّلاتَين من غير عُذرٍ من الكَبائر » .

وفي إسناده ضعف ؛ أمَّا أَبُو العالِية _ واسمُهُ : رُفَيعُ بنُ مِهرَانَ _ فقد ذَكَرَ المِزِّيُّ أَنَّه أسلَمَ بعد موت النَّبِيِّ عَيْسَاتُهُ بسَنتَين ، ودَخَل على أبي بكر ، وصلَّى خلف عُمر . ولو ثبَتَ هذا لكان الإسنادُ مُتَّصِلًا على رأي مُسلم ، كما قال ابنُ التُّركُمانِيِّ في « الجَوهَر النَّقِيِّ » .

ولكن وَرَدَت عباراتٌ عن بعض الأئمَّة وحِكايَةٌ عن أبي العالِيةَ بضِدِّ ذلك ..

فقد قال عبَّاسٌ الدُّورِيُّ كما في «تارِيخِه » (١٦٦/٢) لابنِ معِينٍ : « سمع أَبُو العالِيةَ من أبي ذَرِّ ؟ » ، قال : « لا » . .

وقال شُعبةُ وابنُ معينٍ: « أدرَكَ عليًّا ولم يَسمَع منه » ..

ورَوَى شُعبةُ ، عن عاصم ، قال : قلتُ لأبي العالِيةَ : « مَن أَكبَرُ مَن لقيتَ ؟ » ، قال : « أَبُو أَيُّوبِ » . فعلَّق العَلائِيُّ في « جامع التَّحصيل » لقيتَ ؟ » أقال : « وهذا عجيبٌ ؛ فقد قالَت حفصةُ بنتُ سيرينَ : قال لي أَبُو العالِيةَ : قرأتُ القُرآن على عُمرَ ثلاث مرَّاتٍ » .

• قلتُ : وقد رأيتُه هكذا في « تاريخ دمشق » (٢٠ / ١٣٥) لابن عساكر بإسنادٍ قَوِيِّ .

نعم! رأيتُه عند ابنِ عساكر (٢٠/ ١٣٧) بسندٍ جيِّدٍ أيضًا ، عن أبي العالية ، قال : « قرأتُ القُرآن على عهد عُمرَ ثلاث مرَّاتٍ » .

والفَرقُ بين النَّصّين كبيرٌ.

فَرَجُلٌ مُخَضِرِمٌ كيف لا يَسمَعُ مِن مِثل عُمرَ رَاكُ ؟ فالرَّاجح عندي أنَّه سمع منه ، ورأيتُهُ نصًّا لعليِّ بن المَدِينِيِّ وذَكر أبا العالِيةَ _ كما في « تاريخ

دمشق » (۲۰ / ۱۳۷) _ قال : « أَبُو العالِيةَ سمع عُمرَ بنَ الخطَّاب ، ومِن عليٍّ ، ومِن أبي مُوسَى ، وابنِ عُمر » .

أمَّا قولُ عاصم لأبي العالية : « مَن أكبر من لقيتَ ؟ » ، قال : « أبو أيُّوب » ، فلعلَّ جواب أبي العالية خَرَجَ على اعتبار الزَّمان الذي سألهُ فيه عاصمٌ ، لا مُطلَقًا .

والله أعلم.

٣٦٥ – سُئلتُ عن حديث: « آكُلُ كها يأكلُ العبدُ ، وأجلسُ كها يجلسُ العبدُ » .

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ .

أَخرَجَهُ أَبُو الشَّيخ في « الأخلاق » (٦١٧) ، ومن طريقه البَغَوِيُّ في « شرح الشُّنَّة » (٦٤٧/ ٢٤٧) قال : أخبرنا أبو يَعلَى ، وهذا في « مسنده » (ج ٨/ رقم ٤٩٢٠) قال : حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ بكَّارٍ ..

وابنُ سَعدٍ في « الطَّبَقَات » (١/ ٣٨١) قال : أخبَرَنا هاشَمُ بنُ القاسم، قالا : أخبَرَنا أبو مَعشَر ، عن سعيدٍ المَقبُرِيِّ ، عن عائشَة وَعِي ، قالت : قال رسُولُ الله عَيِّلِيَّهُ : « يا عائشةُ ! لو شِئتُ لسَارَت مَعِي جبالُ الذَّهَب . جاءني مَلَكُ ، إنَّ حُجْزَتَهُ لتُسَاوِي الكَعبَةَ ، فقال : إنَّ رَبَّكِ يَقرَأُ عليكَ السَّلامَ ، ويقُولُ : إن شئتَ نبيًّا عبدًا ، وإن شِئتَ نبيًّا ملِكًا ؟ فنظرتُ إلى جبريلَ عَلِيَّةٍ ، فقلتُ : نبيًّا عبدًا » .

قالت : وكان رسُولُ الله عَيْسَةُ بعد ذلك لا يأكُلُ مُتَّكِئًا ، يقول : « آكُلُ كَا الله عَلَيْهُ بعد ذلك لا يأكُلُ العبدُ ، وأجلسُ كما يجلسُ العبدُ » .

قال الهَيْثَمِيُّ فِي « المَجمَع » (٩/ ١٩) : « إسنادُهُ حَسَنُّ » .

كذا قال! وهو مع ضَعفِ أبي مَعشَر _ واسمُهُ نَجِيحٌ _ ، فهو مُنقَطِعٌ ؛ لأَنَّ سعيدًا المَقبُرِيَّ لم يسمَع من عائشَةً وَاللهُ أعلمُ .

وأخرَجَه أبو الشَّيخ في « أخلاق النَّبيِّ » (١٤٠) ، ومن طريقه البَغَوِيُّ في « شرحِ الشُّنَّة » (٢٨٧) قال : حدَّثنا إبراهيمُ بنُ مُحمَّد بن الحارِثِ ، نا سهلُ بنُ عُثهانَ العَسكرِيُّ ، قال : حدَّثنِي المُحارِبِيُّ ، عن عُبيدِ الله بن الوليد الوصَّافِيِّ ، عن عبدِ الله بنِ عُبيدٍ قال : أُتِيَ النَّبيُّ عَيِّلِيُّ بطعامٍ ... فَذَكَرَهُ .

أَخرجَهُ ابنُ المبارَك في « الزُّهد » (١٩٣ – زوائد نعيم).

والوَصَّافِيُّ تَرَكَه عَمرُو بنُ عَلِيٍّ الفَلَّاسُ ، والنَّسائِيُّ ، وابنُ حِبَّانَ ، وضعَّفَهُ أَحمدُ ، وابنُ معينٍ ، وأبو زُرعَةَ ، والدَّارقطنيُّ ، وغيرُهُم . فالإسنادُ ضعيفٌ جدًّا .

ولَهُ شواهدُ عن جماعَةٍ من الصَّحَابة طَفُّهُ.

* أولًا: حديثُ جابرِ مُعْكُ .

فأَخرَجَه أبو الشَّيخ فِي « الأخلاق » (٦١٤) قال : حدَّثنا محمَّدُ بنُ عِبد الله بن رُسْتَة ، نا مُحَمَّدُ بنُ عُبيد بن حِسَابٍ ، نا حَمَّادُ بنُ زَيدٍ ، عن سعيدِ بن أبي صَدَقة ، عن يَعلَى بن حَكيمٍ ، عن جابرِ بنِ عبد الله ، قال : قال رسُولُ الله عَلَيْ : « إِنَّمَا أنا عبدُ ، آكُلُ كما يأكُلُ العَبدُ ، وأجلسُ كما يجلس العبدُ » .

وإسنادُهُ ضعيفٌ ؛ لانقطاعه . ويَعلَى بنُ حكِيمٍ لم يُدرِك أحدًا من الصَّحابَة . واللهُ أعلَمُ .

* ثانيًا: حديثُ أنسِ مع الله عاليه عليه .

أَخرَجَهُ ابنُ عَديٍّ في ﴿ الكامل » (٥/ ١٩٧١) قال: حدَّثَنا الحُسَينُ بنُ

مُوسَى بن خَلَفٍ ، ثنا إسحاقُ بنُ رُزَيقٍ ، ثنا إبراهيمُ بنُ سليانَ الزَّيَّاتُ البَلْخِيُّ ، ثنا عبدُ الحكمِ ، عن أنسٍ ، قال : جاء جبريلُ إلى النَّبِيِّ عَلَيْكُ وهو يأكُلُ مُتَّكِئًا ، فقال : « التَّكِأَةُ من النِّعمَة » ، فاستَوَى قاعدًا ، فها رُؤِيَ بعدَ ذلك مُتَّكئًا ، وقال : « إنَّهَا أنا عبدُ ، آكُلُ كها يأكُلُ العبدُ ، وأشرَبُ كها يشربُ العبدُ ، وأشرَبُ كها يشربُ العبدُ » .

وإبراهيمُ بنُ سُلَيانَ الزَّياتُ: تَرجَمَهُ ابنُ عَديٍّ (١/ ٢٦٤) ، وقال: «ليسَ بالقويِّ » ، وروَى لهُ حديثًا عن الثَّورِيِّ واتَّهَمَهُ بسرقَتِهِ . وتَرجَمهُ الحَلِيلِيُّ فِي « الإِرشاد » (ص ٤٢٤) ، وقال: « صَدُوقٌ ، سمع بالعِراق عبدَ الحَكَمِ صاحبَ أنس ... سألتُ عنهُ الحاكمَ أبا عبدِ الله فقال: « عِللهُ الصِّدقُ » . وتَرجَمهُ ابنُ حِبَّان فِي « الثِّقات » (٨/ ٢٥) . وذكرهُ ابنُ أبي حاتِمِ الصِّدقُ » . وتَرجَمهُ ابنُ حِبَّان فِي « الثَّقات » (٨/ ٢٥) . وذكرهُ ابنُ أبي حاتِمِ الصِّدقُ » . وقال فيه : « الدَّبَّاسُ » ولم يحك فيه شيئًا .

ولَم يتفرَّد بالحديث ، فتابعهُ قرَّةُ بنُ حبيبٍ ، قال : حدَّثنا عبدُ الحَكَم ، فرواه عن أنسِ مثلَهُ .

أَخرَجَهُ ابنُ شاهينَ في « النَّاسخ والمنسُوخِ » (٦٣٧) قال : حدَّثنا أَحمدُ بنُ مُحمَّد بن عليًّ أحمدُ بنُ مُحمَّد بن عليًّ الحمدُ بنُ مُحمَّد بن عليًّ الخُزَاعِيُّ ، قال : حدَّثنا عبدُ الحَكم ، عن الخُزَاعِيُّ ، قال : حدَّثنا عبدُ الحَكم ، عن أنس مذا .

وَّقُرَّةُ بنُ حبيبٍ ثقةٌ ، كان تغيَّر ، لكنَّهُ لم يَكُن يُحُدِّثُ إلَّا في حُضُور لِدِهِ .

والخُزاعيُّ ترجَمَهُ أبو الشَّيخِ في « الطَّبَقات » (٣/ ٢١٤) وقال: « مِن

أهل المدينة ، فانتَقَلَ إلى اليهُودِيَّةِ (۱) . ثقَةٌ مأمونٌ ، عندهُ أحاديث غرائب » . والعُهدَةُ في هذا الإسنادِ على عبدِ الحَكَم بنِ عبد الله القَسْمَلِيِّ صاحبِ أنسٍ ، فإنَّهُ مُنكرُ الحديث ، كها قال البُخارِيُّ وأبو حاتِم ، وزاد : «ضعيف الحديث » ، قال لهُ وَلَدُهُ : « يُكتَبُ حديثُهُ ؟ » ، قال : « زحفًا » . وقال ابنُ السَّعدي : « عامَّةُ حديثِهِ لا يُتابَعُ عليه » .

فالسَّند ضعيفٌ جدًّا.

* ثالثًا: حديثُ ابنِ عُمَرَ رَاكُ .

أَخرَجَهُ البَرَّارُ (٢٤٦٩ - كشف) ، ومن طريقه أبو نُعَيمٍ في « أخبار أصبَهانَ » (٢/ ٢٧٣) قال : حدَّثَنا أحمدُ بنُ المُعلَّى ، ثنا حفصُ بنُ عَمَّا والطَّاحِيُّ ، ثنا مُبارَكُ بنُ فَضَالَة ، عن عُبيد الله بنِ عُمَرَ ، عن نافع ، عن الطَّاحِيُّ ، ثنا مُبارَكُ بنُ فَضَالَة ، عن عُبيد الله بنِ عُمَر ، عن نافع ، عن البنِ عُمَر ، أنَّ النَّبيَّ عَيْسُهُ قال : « إنَّما أنا عبدٌ ، آكُلُ كما يأكُلُ العبدُ » .

قال البزَّارُ: « لا نعلَمُهُ يُروَى عن رسُول الله عَنْ بإسنادٍ مُتَّصِل عنه ، إلَّا من هذا الوجه عن ابنِ عُمَر . ولا رواهُ عن عُبَيدِ الله إلَّا مُبارَكُ ، ولا عنهُ إلَّا حفصُ بنُ عَبَّارٍ ، ولم يُتَابَع عليه » .

• قلتُ: وهذا مُنكَرٌ عن عُبَيدِ الله بنِ عُمَرَ ؛ ومُبارَكُ بنُ فَضالَة ضعيفٌ مُدَلِّسٌ. والرَّاوِي عنه: حفصُ بنُ عَيَّارٍ ، ترجَمَهُ ابنُ عَدِيٍّ (٢/ ٧٩٩) ، ورَوَى لهُ عِدَّةَ أحاديثَ مَنَاكِيرَ ، وقال الذَّهَبِيُّ في « الميزان »: « مجهُولٌ ».

ر١) ظنَّ مُحُقِّقُ كتاب « النَّاسخ والمنسوخ » لابن شاهين ، أنَّ : « اليهوديَّة » هي الدِّيانةُ ، وأنَّ الرَّجل تهوَّد بعد إسلامه ! وإنَّما اليهوديَّة اسمُ مكانٍ يتبعُ المدينةَ ، انتَقَل إليه الخُزاعيُّ ، وإلَّا فكيف يروِي له أبو نُعيمٍ أو غيرُهُ بعدما كفر ؟!

وقال الهَيَثَمِيُّ (٩/ ٢١): «حفصُ بنُ عُمارَةَ الطَّاحِيُّ لم أعرفهُ. وبقيَّة رجاله وُتُّقُوا».

كذا وقع في « المَجمَع » : « عُمارة » ، والصَّوابُ : « عَمَّارٍ » ، وكأنَّهُ تَصَحَّفَ على الهَيْثَمِيِّ ، فلذلك لم يعرفه .

وأحمدُ بنُ المُعلَّى: هو ابنُ يزيدَ الدِّمَشقِيُّ ، مُتَرَجَمٌ في « تاريخ ابن عساكر » (٢/ ٨٢-٨٣) ، ولم يَذكُر فيه شيئًا . وهو من شُيُوخ النَّسائِيِّ ، ونَقَلَ الحَافظُ في « التَّهذيب » عنه أنَّهُ قال : « لا بأس به » .

وتعقَّبتُ البَزَّارَ في هذا الحديث في « تنبيه الهاجدِ » (١١٠٩) ، ثُمَّ تبيَّنَ لِي أَنِّ تبيَّنَ لِي أَنِّ تبيَّنَ لِي أَنِّ وَاللهُ يَغْفِرُ لِي .

والحديثُ ضَعَّفَهُ العِرَاقِيُّ في « تخريج الإحياء » (٢١٧٤-المستخرَج منه).

ولَهُ طريقٌ آخرُ عن ابن عُمَرَ رَاعِثُ .

أَخرَجَهُ مَمَّامُ الرَّازِيُّ فِي « الفوائد » (٥٠١) قال : أَخبَرَنا أبو القَاسِمِ خالدُ بنُ مُحمَّد بن حَمَّد بن يحبَى بنِ حَمْزَةَ الحَضْرَمِيُّ بِبَيتِ لَهْيَا ، ثنا جَدِّي لأَمي أَبُو عبدِ الله أحمدُ بنُ مُحمَّد بن يحيَى بن حَمزة ، ثنا أبو اليَمانِ ثنا جَدِّي لأَمي أَبُو عبدِ الله أحمدُ بنُ مُحمَّد بن يحيَى بن حَمزة ، ثنا أبو اليَمانِ الحَكمُ بنُ نافع ، ثنا سعيدُ بنُ سِنانَ ، عن أبي الزَّاهِرِيَّةَ حُديرِ بنِ كُريبِ الحَضرَمِيِّ ، عن عبدِ الله بنِ عُمَر ، قال : قال الحَضرَمِيِّ ، عن عبدِ الله بنِ عُمَر ، قال : قال رسُولُ الله عَيْنِيُّهُ : « مَن لَبِسَ الصُّوفَ ، وانتَعَلَ المَخصُوفَ ، ورَكِبَ حِمَارَهُ ، وحَلَبَ شَاتَهُ ، وأكلَ مَعَهُ عيَالُهُ ، فقد نَحَى اللهُ وَهُلَا عنه الكبرَ . أنا عبدُ ابنُ عبدٍ ، أجلِسُ جِلسَةَ العَبدِ _ إنَّ النَّبيَّ عَيْنِيْهُ لم يَطْعَمْ طعامًا إلَّا وهو ابنُ عبدٍ ، أجلِسُ جِلسَةَ العَبدِ _ إنَّ النَّبيَّ عَيْنِيْهُ لم يَطْعَمْ طعامًا إلَّا وهو

جاثٍ على رُكبَتَيه _ . إنِّي قد أُوحِيَ إلِيَّ : أن تَواضَعُوا ، ولا يَبغِي أحدُّ على أَحدٍ . إنَّ يَدَ الله ظَلَق مبسُوطَةٌ في خلقِهِ ، فمن رفَعَ نفسَهُ وَضَعَهُ الله ظَلَق ، فأَحدٍ . إنَّ يَدَ الله ظَلَق مبسُوطَةٌ في خلقِهِ ، فمن رفَعَ نفسَهُ وَضَعَهُ الله ظَلَق . ولا يمشِي امرُؤٌ على الأرضِ شبرًا يبتَغِي به سُلطانَ الله ظَلَق إلَّا كبَّهُ الله ظَلَق » .

• قلتُ : هذا حديثٌ موضوعٌ ؛ وسعيدُ بنُ سِنانَ رَمَاهُ الدَّارَقطنِيُّ بوضع الحديث ، وتَرَكَهُ غيرُهُ .

وأَحَمُدُ بِنُ يَحِيى الدِّمشقِيُّ : قال أبو أَحمَدَ الحَاكِمُ : « فيه نَظَرٌ » ، وذَكَرَ لهُ الذَّهَبِيُّ بَواطِيلَ في ترجَمَتِهِ .

ولصَدرِهِ فِي فضل « لُبس الصُّوفِ » شواهدُ باطِلَةٌ ، منها: عن أبي هُريرة ، عند ابنِ عَدِيٍّ (٤/ ١٦٢٣). وعن السَّائِبِ بن يزيدَ ، عند الطَّبَرَانِيِّ فِي «الكبير» (٦٦٦٨).

* رابعًا: حديثٌ عن رَجُلٍ من بني سالم _ أو: فَهْم _ : أنَّ النَّبِيَّ عَيُّكُ وَ اللَّهِ عَلَمُ الْحَضِيضِ، أُتِيَ بهديَّةٍ ، فَنَظَرَ ، فلَم يَجِد شيئًا يَجعَلُها فيه ، فقال : « ضَعهُ بالحَضِيضِ، فَإنَّم هو عَبدٌ ، يأكُلُ كما يأكُلُ العَبدُ . ولو كانت الدُّنيا تَزِنُ عندَ الله جَنَاح بَعُوضَةٍ ، ما سَقَى منها كافرًا شَربَةَ ماءٍ » .

أَخرَجَهُ ابنُ أبي شيبَة في «كتابِ الزُّهدِ » (١٣/ ٢٢٥ - المصنف) عن عبدِ الله بنِ عبد الرَّحن بن عبدِ الله بنِ عبد الرَّحن بن مُعمَّد بن عُمَّد بن عُمَّد أو : فَهْمٍ ـ

ولا يَثبُتُ الحديثُ من هذا الوجه.

وقولَهُ: «ضعه بالحَضِيضِ » يعنى بالأرض.

وقد وجدتُ لهذا القَدرِ من الحديث شاهدًا من حديث أبي هُريرَةَ مَا فَ الله وَ الله عَلَمُ الله وَ الله وَ الله و ال

أَخرَجُهُ البزَّارُ (٢٨٦٩-كشف) ، قال : حدَّثنا سَهلُ بنُ بَحرٍ ، ثنا عبدُ الله بنُ رُشيدٍ ، ثنا أَبُو عُبيدَةَ البصريُّ _ واسمُهُ : مُجَّاعةُ _ ، عن قتادة ، عن زُرارَة ، عن أبي هُريرَة .

قال البزَّارُ: « قد رواهُ الحَسَنُ مُرسَلًا. ورُوي عن ابنِ عُمرَ. وأظُنُّ أنَّ فيه : فإنَّما أنا عبدٌ، آكُلُ كما يأكُلُ العبدُ ».

وقال الهَيْثَمِيُّ في « المَجمع » (٥/ ٢٤) : « فيه عبدُ الله بنُ رُشيدٍ ، ومُجَّاعَةُ أبو عُبَيدَة البَصرِيُّ ، ولم أُعرِفْهُما ، وبقيَّةُ رجالِهِ ثقاتُ » انتهى .

كذا قال! ومُجَّاعَةُ البَصِرِيُّ هذا هو مُجَّاعَةُ بنُ الزُّبَير، يروِي عن ابنِ سِيرِينَ وقتادةَ . قال أحمدُ : « لم يَكُن به بأسٌ في نفسه » . وضعَّفَهُ الدَّارَقُطنِيُّ . وقال ابنُ عَدِيٍّ : « هو مِمَّن يُحتَمَلُ ويُكتَبُ حديثُهُ » .

وعبدُ الله بنُ رُشَيدٍ تَرجَمَهُ ابنُ حِبَّانٌ في « الثِّقات » (٨/ ٣٤٣) وقال : « مِن أَهْل جُنْدَيْسَابُورَ . يَروِي عن مُجَّاعَةَ بنِ الزُّبَيرِ ... مُستقِيمُ الحديثِ » . أمَّا البَيهَقيُّ فقال في « سُنَنِهِ » (٨/ ٢٠١) : « لا يُحتَجُّ به » .

أمًّا ما أشارَ إليه البَرَّارُ من مُرسَل الحَسَن :

فأَخرَجَهُ هَنَّادُ بنُ السَّرِيِّ فِي ﴿ الزُّهدِ ﴾ (٧٩٩) ، والحُسينُ المَروَزِيُّ فِي ﴿ زُوائده على زُهد ابنِ الْمبارَك ﴾ (٩٩٥) قالا : ثنا أبو مُعاوِية ، عن إساعيلَ بنِ مُسلمٍ ، عن الحسن ، قال : كان رسُولُ الله عَيْشَةُ يركَبُ الحِمار ،

ويلبَس الصُّوفَ، ويلعَق أصابِعَهُ، ويأكُلُ على الأرض ويقُولُ: « إنَّما أنا عَبِدٌ، آكُلُ كَمَا يأكل العبدُ ».

وهذا ، مع إرساله ، لا يصِحُّ إلى الحَسَنِ ؛ وإسهاعيلُ بنُ مُسلمِ المَكيُّ ضعيفٌ ، أو شِبهُ المترُوكِ .

ثمَّ رأيتُهُ فِي « الزُّهد » (ص ٥-٦) للإمام أحمدَ ، قال : حَدثنا عبدُ الرَّحمن ابنُ مَهدِيٍّ ، عن جرير بن حازِم ، قال : سمعتُ الحَسَن ، يقُولُ : كان رسُولُ الله عَيَّالَهُ إذا أُتيَ بطعام أَمَرَ به فأُلقِيَ على الأرض ، وقالَ : « إنّهَا أنا عبدٌ ، آكُلُ كما يأكُلُ العَبدُ ، وأجلِسُ كما يجلِسُ العبدُ » .

وهذا سَندٌ مُرسَلٌ لا بأسَ به.

وله شاهد من مُرسَل عطاء بن أبي رَباح، قال: دَخَلَ رَجُلُ على النَّبِيِّ على النَّبِيِّ عَلَى وَمِينَ يَدَيهِ طَبَقٌ عليه رَغيفٌ، قال: فَوَضَعَ الرِغيفَ على الأرضِ ونحَى الوِسادَة ، وقال: فذكرَ مِثلَه.

أَخرَجَهُ أَحمدُ فِي ﴿ الزُّهد ﴾ (ص-٥) قال : حدَّثنا مُحُمَّدُ بنُ يزيدَ الوَاسِطِيُّ ، حدَّثنا عَبدَةُ بنُ أيمَنَ ، عن عطاءِ بنِ أبي رَباحٍ به . وعَبدَةُ هذا ما عَرَفتُهُ ، وأخشى أن يكُون مُصَحَّفًا .

وأَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاق في « المصنَّف » (١٩٥٥٤) ، ومن طريقه البَيهَقِيُّ في « الشِّعَبِ » (٥٩٧٥) ..

وابنُ سَعدِ في « الطَّبَقات » (١/ ٣٧١) عن المبارك ، كلاهما (يعني : عبدَ الرَّزَّاق وابنَ المُبارَك) ، عن مَعمَر ، عن يحيى بنِ أبي كَثير ، أنَّ رسُول الله عبدَ الرَّزَّاق وابنَ المُبارَك) ، عن مَعمَر ، عن يحيى بنِ أبي كَثير ، أنَّ رسُول الله عَبدُ الرَّزَّاق وابنَ المُبارَك كما يأكُلُ العَبدُ ، وأجلسُ كما يجلسُ العَبدُ ، فإنَّما أنا عبدٌ » .

رجب ۱٤۲۷هـ

وكان النَّبيُّ عَلِيلُهُ يَجلِسُ مُحْتَفِزًا.

وهذا إسنادٌ مُعضَلُّ .

وأَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقُ (ج٠١/ رقم١٩٥٣) عن مَعمَر ، عن أَيُّوبَ السَّختِيَانِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيُّكِلِّهُ كَانَ إِذَا أَكَلَ احْتَفَزَ ، وقال : « آكُلُ ... الخ » . وهذا مُعضَلُ أيضًا .

وبالجُملَةِ: فهذا الحديثُ لا يصِحُّ شيءٌ من طُرُقِهِ ، إلَّا مُرسَلًا أو مُعضَلًا. واللهُ أعلَمُ.

أَمَّا قُولُهُ فِي آخِرِ حديثِ الرَّجُل من بني سالمِ: « لو كانت الدُّنيَا تَزِنُ عندَ اللهُ غَناحَ بَعُوضَةٍ .» . . ، فهو حديثُ صحيحُ .

أُخرَجَهُ مسلمٌ وغيرُهُ.

واللهُ أعلَمُ .

٣٦٦ - سُئلتُ عن حديثٍ: ورد فيه أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ رابعُ من يشفعُ يوم القيامة ، فهل هذا صحيحٌ ، مع أنَّنا نعلمُ أنَّه أوَّلُ من يشفع يوم القيامة ؟

• قلتُ : هذا القدرُ من الحديثُ مُنكَرٌ ، ولأكثره شواهدُ .

يَروِيهِ أَبُو الزَّعرَاءِ: ذَكرَوا عِندَ عَبدِ الله بن مَسعُودٍ مَكْ الدَّجَالَ ، فقال: تَفتَرِقُونَ أَيُّهَا النَّاسُ ثَلاثَ فِرَقٍ: فِرقَةٌ تَتبَعُهُ ، وَفِرقَةٌ تَلحَقُ بأرضِ آبائِهَا مَنَابِتِ الشِّيْحِ ، وَفِرقَةٌ تَأْخُذُ شَطَّ هذا الفُراتِ ، يُقَاتِلُهُم ويُقَاتِلونَهُ ، حتَى يَجتَمِعَ المؤمِنُونَ بِغربِيِّ الشَّامِ ، فَيبَعَثُونَ إِلَيهِ طَلِيعَةً فِيهِم فارِسٌ على فَرَسٍ عَلَى فَرَسٍ أَشْقَرَ أو أَبلَقَ ، فَيُقتَلونَ لا يَرجِعُ إلَيهِم شَيءٌ .

قال: وحدَّثَني أبو صَادِقٍ ، عَن رَبِيعَةَ بنِ ناجِدٍ ، عن عبدِ الله ، قال: « فَرَسِ أَشْقَرَ » .

قالً عبدُ الله : « ويَزعُمُ أهلُ الكتَابِ أنَّ المَسيحَ يَنزِلُ ، فيَقتُلُهُ _ ولم أسمَعهُ يُحدِّثُ عن أهل الكتاب حديثا غيرَ هذا _ .

ثمَّ يَحْرُجُ يَأْجُوجُ ومَأْجُوجُ ، فَيَمُوجُونَ فِي الأَرْضِ ، فَيُفْسِدُونَ فِيها حَرُّجُ يَأْجُوجُ ، فَيَمُوجُونَ فِي الأَرْضِ ، فَيُفْسِدُونَ فَيها حَرُّ يَنْسِلُونَ ﴾ [الأنياء: ٩٦] ، ثمَّ يَبعَثُ اللهُ عليهِم دابَّةً مثلَ هذا النَّغَفِ ، فَتَلِجُ أسماعَهُم ومَنَاخِرَهُم ، فيرشِلُ اللهُ مَاءً ، فيُطَهِّرُ الأَرْضَ مِنهُم . فيمُوتُونَ ، فَتَنْتِنُ الأَرْضَ مِنهُم ، فيرشِلُ اللهُ مَاءً ، فيطَهِّرُ الأَرْضَ مِنهُم . ثُمَّ يَبعَثُ اللهُ رَجًا فيها زَمهريرٌ باردةٌ ، فلا يدَعُ على وجه الأَرْضِ مُؤمنًا وَجُورُهُ مَوْمنًا

إِلَّا كَفَتَتُهُ تِلْكَ الرِّيحُ ، ثُمَّ تَقُومُ السَّاعَةُ على شِرارِ النَّاسِ .

ثُمَّ يقومُ مَلَكُ بِالصُّورِ بِينَ السَّمَاء والأرضِ ، يَنفُخُ فَيه ، فلا يَبقَى خَلقٌ فِي السَّمَاوات إلَّا مَن شَاءَ رَبُّك .

ثمَّ يَكُونُ بِينَ النَّفَخَتَينِ مَا شَاءَ اللهُ أَن يكونَ . _ قال : _ فَلَيسَ مِن بني آدَمَ خَلَقٌ إِلَّا فِي الأرضِ منهُ شيءٌ .

ثُمَّ يَقُومُ مَلَكُ بِالصُّورِ بِينَ السَّمَاءِ والأرضِ ، فَيَنفُخُ فيهِ ، فَتَنطَلِقُ كلُّ نَفسٍ إلى جَسَدِهَا حتَّى يَدخُلَ فيه ، فيقومونَ فيُحَيُّونَ تحيَّةَ رجُلٍ واحدٍ قياماً لرَبِّ العَالَمينَ .

ثمَّ يَتَمَثَّلُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى للْخَلقِ فَيلَقَاهُم ، فليسَ أُحدُ منَ الْحَلقِ يعبُدُ من دونِ الله شيئًا إلَّا هو مرتَفعٌ لهُ يتبعُهُ ، فيلقَى اليهودَ فيقولُ : « ما تعبدونَ ؟ » ، قالوا : « نعبدُ عُزيرًا » ، قالَ : « هل يسُرُّ كُمُ الماءُ ؟ » ، قالوا : « نعم » ، فيريم جَهَنَّم كَهيئةِ السَّرابِ - ثمَّ قَرأً عبدُ الله : - ﴿ وَعَرَضْنَاجَهَنَّمَ وَمَ نِنَاجَهَنَّمَ كَهيئةِ السَّرابِ - ثمَّ قَرأً عبدُ الله : - ﴿ وَعَرَضْنَاجَهَنَّمَ وَمَ نِنَا اللهُ اللهُ عَرَفَا النَّصَارَى فيقولُ : « فَوَمَ نِنَا اللهُ عَرْضًا ﴾ [الكهف: ١٠٠] ، - قال : - ثمَّ يَلقَى النَّصَارَى فيقولُ : « ما تعبُدُونَ ؟ » ، قالوا : « المسيحَ » ، فيقولُ : « هل يَسُرُّ كُمُ الماءُ ؟ » ، قالوا : « نعم » ، - قال : - فيريم مُ اللهُ جَهَنَّم كَهيئة السَّرابِ ، وكذلك لَن كَانَ يَعبدُ من دون الله شيئًا ، - ثمَّ قرأ عبدُ الله : - ﴿ وَقِفُوهُمُ المَاءُ وَتَهُوهُمُ المَاءُ وَلَونَ ﴾ [الصَّافَات: ٢٤] .

حتى يمُرُّ المسلِمونَ فيكقاهُم، فيقولُ: «من تعبدونَ؟ »، فيقولونَ: «نَعبدُ «نَعبدُ اللهَ لا نُشرِكُ به شيئًا »، فينتَهرُهُم مرَّةً أو مرَّتَين، فيقولونَ: «نَعبدُ اللهَ لا نُشرِكُ بهِ شيئًا »، فيقولُ: «هل تَعرفونَ رَبَّكُم؟ »، فيقولونَ: «شبِحَانَهُ ، إذا اعتَرَفَ لنا عرِفنَاهُ »، فعندَ ذَلِكَ يُكشَفُ عَن سَاقٍ، فَلا يَبقَى مُؤمنُ إلَّا خَرَّ لله سَاجِدًا، ويَبقَى المُنَافِقونَ ظُهُورُهم طَبَقًا واحِدًا، ويَبقَى المُنَافِقونَ ظُهُورُهم طَبَقًا واحِدًا، ويَبقَى المُنَافِقونَ ظُهُورُهم مَن تُدعونَ إلى كَأَنَم قُدعونَ إلى السُّجُودِ وأَنتُم سَالُون ».

ثُمَّ يأمُرُ بالطِّراط ، فَيُضرَبُ على جهَنَّمَ ، فَيَمُرُ النَّاسُ بأعمَاهِم زُمَرًا ، أوائلُهُم كَلَمَحِ البَرقِ ، ثمَّ كَمَرِّ الرِّيحِ ، ثمَّ كَمَرِّ الطَّير ، ثمَّ كأسَرَعِ البهائم . وقال : _ ثمَّ كذلك حتَّى يجئ الرَّجُلُ سَعيًا ، ثمَّ يجيءُ الرَّجلُ مَشيًا ، حتَّى يكونُ آخِرُهُم رَجُلًا يتَلَقَّى على بَطنِهِ ، فيَقُولُ : « يا رَبِّ ، أبطأت بي » ، فيقولُ : « يا رَبِّ ، أبطأت بي » ، فيقولُ : « إنَّمَا أبطأ بكَ عمَلُك » .

ثم يَأذَنُ اللهُ فِي الشَّفاعَة. فيكونُ أوَّلَ شافع يومَ القِيامَةِ جَبْرَئِيْلُ، ثمَّ إِبراهِيمُ خَليلُ الله، ثُمَّ مُوسَى - أو قال: عيسى. قال سَلَمَةُ: لا أدري أيَّمُ عَليلُ الله، ثُمَّ مُوسَى - أو قال: عيسى. قال سَلَمَةُ: لا أدري أيَّمُ قال الله عَلَي الله عَلَيْ أَلَيْ الله عَلَيْ أَلَيْ الله عَلَيْ أَلَيْ الله عَلَيْ أَلَيْ الله عَلَيْ أَكُم عَلَيْ الله عَلَيْ أَلَيْ الله عَلَيْ أَن يَبْعَثُكُ رَبُّكُ مَقَامًا مَعَمُودًا ﴾ وهو المقامُ المحمودُ الذي وَعَدَهُ الله : ﴿ عَسَى آن يَبْعَثُكُ رَبُّكَ مَقَامًا مَعَمُودًا ﴾ [الإسراء: ٧٩].

فلَيسَ من نَفسٍ إلَّا تَنظُّرُ إلى بيتٍ في الجنَّة وبيتٍ في النَّارِ ، وهُوَ يومُ الحَسرَةِ ، قال : فَيرَى أهلُ النَّارِ البيتَ الذي في الجَنَّة فَيُقَالُ : « لو عملتُم! » ، ويرَى أهلُ الجنَّة البيتَ الذي في النَّارِ ، فَيُقَالُ : « لولا أَنْ مَنَّ اللهُ عليكُم! » .

[المؤمنون: ١٠٨]، _ قَالَ: _ فإذا قال ذَلِكَ طُبِقَت عليهِم، فَلَم يَخرُج مِنهم بَشَرٌ.

أَخرَجَهُ ابنُ أبي شيبَةَ في «الفتن » (٥ / ١٩١ – ١٩٥ – المصنَّف) قال: حَدَّثنَا عبدُ الله بنُ نُمَيْر..

والطَّبَرانِيُّ في « الكبير » (ج ٩/ رقم ٩٧٦١) ، والعُقَيليُّ في « الضُّعَفَاء » (٢/ ٣١٤–٣١٦) عن أبي نُعَيم الفضلِ بن دُكينٍ ..

والحاكمُ في « الفِتَن » (٤/ ٦ ٩٩ ع - ٤٩٨ - الْمُسْتَدرَك) ، وفي « الأهوال » (٤/ ٨٥ ٥ - ٠٠٠) عن الحُسَين بن حفصٍ ، قالوا : ثنا سُفيانُ الثَّورِيُّ ،

عن سَلَمَةَ بنِ كُهَيلٍ ، عن أبي الزَّعراء ، عن ابنِ مسعُودٍ موقُوفًا .

وأَخرَجَهُ نُعيمُ بنُ حَمَّادٍ في « الفتَن » (١٥٦٧–١٦٤٥) قال : حدَّثَنا عبدُ الله بنُ نُمير ..

وابنُ خُزَيمَة في « التَّوحِيد » « ٢٥٢/ ٧) عن يحيى القطَّان ..

وابنُ جَرِيرٍ في «تفسيره » (١٥/ ٩٧) عن عبدِ الرَّحمٰن بنِ مهدِيِّ .. وابنُ أبي الدُّنيا في « الأهوال » (٨٢) ، والحاكمُ في « التَّفسير » (٢/ ٧٠٥ - ٥٠٨) عن ابن المُبارَك ..

وفى « الفتن » (٤/ ٥٥٦) عن مُحمَّد بنِ كَثيرٍ ، وأبي نُعَيمِ الفَضلِ .. وابنُ مَندَهْ في « الرَّدِّ على الجَهمِيَّة » (٣) عن عبدِ الرَّزَّاق ، قالُوا جميعًا : ثَنَا سُفيانُ الثَّورِيُّ بهذا الإسنادِ ببعضِهِ .

وتُوبعَ سُفيَان ..

تَابَعَهُ شُعْبَةُ ، فرواهُ عن سَلَمَةَ بن كُهَيلٍ ، قال : سَمعتُ أبا الزَّعرَاء ، عن عبدِ الله في قِصَّةٍ ذكرَهَا ، قال : أوَّلُ شافِعٍ يومَ القِيامَةِ جِبرِيلُ عَيَيْنِ رُوحُ القُدُسُ ، ثُمَّ إبراهيمُ عَيَيْنِ ، ثُمَّ موسى أو عيسى ـ قال أبو الزَّعْرَاءِ : لا أَدْرِى أَيَّهُمَا قَالَ . قَالَ : _ ثُمَّ يقُومُ نَبِيْكُم عَيَيْنِ رابِعًا فلا يَشْفَعُ أحدُ بمثلِ شَفَاعَتِهِ ، وَهُو وَعُدُهُ المَحْمُودُ الذي وُعِدَهُ .

أَخرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي « التَّفسير » (٦/ ١١٢٩ - الكُبْرَى) قَالَ: أَخبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ بشَّارٍ ، نا مُحمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ ، نا شُعْبَةُ ، عن سَلَمَةَ بنِ كُهيلٍ بِهَذَا . وتُوبِع مُحمَّدُ بنُ جعفرٍ ..

تابَعَهُ مُسلمُ بنُ إبراهيم ، ثنا شُعبةُ بهذا الإسناد ، مُختَصَرًا جدًّا ، بذكر

الصُّور وحده .

أَخرَجَهُ ابنُ أبي الدُّنيا في « الأهوال » (٤٨) قال : ثنا عُبيدُ الله بنُ جَريرٍ ، ثنا مُسلمُ بنُ إبراهيم بهذا .

ورواه يحيَى بنُ سَلَمة بنِ كُهَيلٍ ، عن أبيه بهذا ، مثل رواية شُعبة . أخرَجَهُ الطَّيالسِيُّ (٣٨٩) .

ويحيى واهٍ ، لكنَّه مُتابَعٌ كما رأيت .

وهذا القدرُ الذي سألَ عنه السَّائلُ، وهو أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ رابعُ من يشفعُ يوم القيامة مُنكَرُ .

قال ابنُ كَثيرٍ في « النِّهاية في الفتن » : « غريبٌ جدًّا » .

أُمَّا الحاكمُ فقال: «صحيحٌ على شرط الشَّيخين »، فردَّهُ الذَّهبيُّ بقوله: «ما احتجَّا بأبي الزَّعراء ».

وهذا تقصيرٌ من الذَّهبيِّ عِلَى في الاستدراك على الحاكم ؛ لأنَّه عندما يقُولُ: «لم يحتجَّا » فلا يدُلُّ هذا على ضعف الحديث ، ولا نكارتِهِ ؛ لأنَّ الشَّيخين تَركا من الثِّقات كثيرين ، فيكونُ الإسنادُ حينئذٍ صحيحًا مُطلَقًا غيرَ مُقيَّدٍ بشرطِهما أو بشرط واحدٍ منهما . ولو سلَّمنا أنَّ أبا الزَّعراء قد احتجَّا به ، فإنَّ الحسينَ بنَ حفصٍ لم يرو له البُخارِيُّ شيئًا ، وروى له مسلمٌ عن الثَّورِيِّ حديثًا واحدًا مُتابَعةً في «كتاب القدر » (٢٦٦٦/ ٣١) ، وهو حديثُ : « إنَّ الله خَلَقَ للجنَّة أهلًا وهُم في أصلاب آبائِهم . » . . ، فلا يكونُ على شرطه أيضًا .

فثبت بهذا خطأُ حكمِ الحاكمِ ، وقد رأيتَ أنَّ الحديثَ مُنكِّرٌ لأنَّه

يُخالِفُ أحاديثَ صحيحةً ، منها: حديثُ أنسٍ مرفُوعًا: « أنا أوَّلُ النَّاسِ يَشْفَعُ فِي الجَنَّة ، وأنا أكثرُ الأنبياء تَبَعًا ».

أَخرَجَهُ مُسلمٌ في « الإيهان » (١٩٦/ ٣٣٠) واللفظُ له ، وأَبُو عَوانَةَ الْحرَجَهُ مُسلمٌ في « الإيهان » (١٤٠/ ٣٦) ، وابنُ أبي شَيبَةَ (١/ ٣١) ، وأحمدُ (٣/ ١٤٠) ، وابنُ خُزيمة في « التَّوحيد » (١٨/٢) ، وأَبُو يَعلَى (٩٥ ٣٩، ٣٩٦٨، ٣٩٧٣) ، وابنُ أبي عاصم في « السُّنَّة » وأَبُو يَعلَى (٩٩ ٣٩، ٣٩٦٨، ٣٩٧٣) ، والآجُرِّيُّ في « الشَّريعة » (ص:٤٦١) ، وابنُ مَندَهُ في « الأوائل » (٨) ، والآجُرِّيُّ في « الشَّريعة » (ص:٤٦١) ، وابنُ مَندَهُ في « الإيهان » (٨٨، ٨٨٨، ٨٨٩) من طُرُقِ عن المُختار بنِ فُلفُل ، عن أنسِ به .

ولهُ طُرقُ أخرى عن أنس ، وشواهدُ عن أبي هُريرَة ، وأبي سعيدٍ الخُدريِّ وَلَيْ أَن النَّبِيَّ عَلَيْ أُلَّ من يشفعُ يوم القيامة ، وأوَّلُ مَن يَهُزُّ حِلَق الجُنَّة بيده ، لا يسبِقُهُ أحدٌ من الخلق إلى شيءٍ من هذا .

وأَبُو الزَّعراء راوِي هذا الحديث: ترجَمَهُ ابنُ أبي حاتم في « الجرح والتَّعديل » (٢/ ٢/ ١٩٥) ، ونَقَل عن عليِّ بنِ المُدِينيِّ أَنَّه قال: « لا أعلمُ رَوَى عن أبي الزَّعراء إلَّا سَلَمةُ بنُ كُهَيلٍ. وعامَّةُ روايةِ أبي الزَّعراء: عن عبدِ الله بنِ مسعُودٍ ».

وكذلك ترجمهُ البُخارِيُّ (٣/ ١/ ٢٢١) ، وذَكَر له هذا المَقطَع المُنكَرَ من الحديث ، وقال : « لا يُتابَعُ عليه » .

وعن البُخارِيِّ أَخذَ ابنُ عَدِيٍّ في « الكامل » (١٥٤٩/٤) ، والعُقَيليُّ في « الضَّعفاءِ » (٣/ ٣٥٩) ، ونقل ابنُ عَدِيٍّ عن النَّسائِيِّ أَنَّهُ

قال: « أبو الزَّعرَاءِ لا يُعلَمُ أحدٌ رَوَى عنه ، غيرُ سَلَمَةَ بنِ كُهَيلِ » .

قال ابنُ عَدِيِّ : « وهذا الذي قاله النَّسائِيُّ كما قال : يَروِي سَلَمَةُ ، عن

أبي الزَّعراءِ ، عن عبد الله بنِ مسعُودٍ _ إنْ كان سَمِعَ عبدَ الله بنَ مسعُودٍ _ .

ويَروِي عن أبي الأَحوَص، عن أبِيهِ».

فتعقّبَهُ المِزِّيُّ في « التَّهذيب » (٢١/ ٢٤٢) قائلًا: « هكذا قال ابنُ عَدِيًّ! وذلك وَهَمٌ ، إنَّمَا الذي يَروِي عن أبي الأَحوَصِ وغَيرِهِ: أبو الزَّعرَاءِ الأَصغَرُ (') ، واسمُهُ: عَمْرُو بنُ عَمْرٍو. ويَروِي عنه: سُفيانُ بنُ عُينةَ وغيرُهُ ، كما هو مذكُورٌ في ترجَمَتِهِ. وأمَّا أبو الزَّعرَاءِ الأَكبَرُ هذا ، فلا تُعرَفُ له روايَةٌ ، إلَّا عن ابن مسعُودٍ ، وعُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ، ولا يُعرَفُ له راوِ تُعرَفُ له راوِ

إلَّا سَلَمَةُ بِنُ كُهَيلٍ ، ولم يُدرِكهُ سُفيانُ بنُ عُيينَةَ ، ولا أحدٌ من أقرانِهِ ».

وقد تقدَّم ذِكرُنا لِأبِي الزَّعراء برقم (٢١٣)، ونقلنا فيه توثيقَ ابنِ سعدٍ،

والعِجِلِيِّ ، وابنِ حِبَّانَ ، وروايتُهُ لهذا الحديث لا ينبَغِي أن تُسقِطَ كُلَّ ما رَوَى ، لاسيَّما وأنَّهم ذَكَرُوا أنَّه لم يروِ إلَّا عن ابنِ مسعُودٍ ، وقد سمع منه .

واللهُ أعلمُ .

١) تقدَّم ذكرُهُ في الحديث رقم (٣٢١).

٣٦٧ - سُئكُ عن حديثٍ: عن أنس، قال: قَدِمَ رَهُطُ مِن عُرَينَةً وَعُكُلٍ عَلَى النَّبِيِّ عَيُّكِيْهُ، فَاجَتَوَوُا المَدِينَةَ، فَشَكُوْا ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ عَيُّكِيْهُ، فَقَالَ: « لَو خَرَجتُم إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَشَرَبتُم النَّبِيِّ عَيُّكِيْهُ، فَقَالَ: « لَو خَرَجتُم إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَشَرَبتُم مِن أَبُواهِا وَأَلبَانِهَا »، فَفَعَلُوا، فَلَيَّا صَحُّوا، عَمَدُوا إِلَى الرُّعَاةِ، فَقَتَلُوهُم، وَاستَاقُوا الإِبِلَ، وَحَارَبُوا الله وَرَسُولَهُ، فَبَعَثَ رَسُولُ الله عَيَّكَةً فِي آثَارِهِم، فَأُخِذُوا، فَقَطَعَ أَيدِيَهُم فَبَعُثَ رَسُولُ الله عَيَّكَةً مَ، وَأَلقَاهُم فِي الشَّمسِ حَتَّى مَاتُوا. وَأَرجُلَهُم، وَالقَاهُم فِي الشَّمسِ حَتَّى مَاتُوا.

• قلتُ : هذا حديثٌ صحيحٌ .

والنَّسَائِيُّ (٧/ ٩٣ - ٩٤) عن يَزِيدَ بن زُرَيعٍ ، جَمِيعًا عَن الحَجَّاجِ بنِ أَبِي عُثَهَانَ الصَّوَّاف ، قال : حَدَّثَنِي أبو رَجَاءٍ - من آلِ أبي قِلَابة - ، حَدَّثَنِي أبو وَجَاءٍ - من آلِ أبي قِلَابة - ، حَدَّثَنِي أبو قِلاَبة ، أنّ عُمَرَ بنَ عَبدِ العَزِيزِ أبرزَ سَريرَهُ يَومًا للنَّاسِ ، ثمَّ أَذِنَ لهم ، فَدَخَلُوا ، فَقَالَ : مَا تَقُولُونَ فِي القَسَامةِ ؟ قَالُوا : نَقُولُ : القَسَامَةُ القَودُ بها

حَقُّ ، وقَد أَقَادَت بها الخُلَفَاءُ . قَالَ لي : مَا تَقُولُ يا أَبا قِلَابِهَ ؟ ونَصَبَني للنَّاس ، فَقُلتُ : يا أميرَ المؤمنينَ ! عِندَكَ رُؤُوسُ الأجنَاد وَأَشرَافُ العَرَبِ ، أَرَأَيتَ لُو أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُم شَهِدُوا عَلَى رَجُل مُحْصَن بِدُمَشْقَ أَنَّهُ قد زَنَى ، لم يَرَوهُ ، أَكُنتَ ترجُمهُ ؟ قال : لا . قُلتُ : أَرَأَيتَ لو أَنَّ خَمسِينَ منهُم شَهِدُوا عَلَى رَجُل بحِمصَ أَنَّهُ سَرَقَ ، أَكُنتَ تَقطَعُهُ ولَم يَرَوهُ ؟ قَالَ : لا . قُلتُ : فَوَالله ! مَا قَتَلَ رَسُولُ الله عَيْكَةً أَحَدًا قَطَّ ، إِلَّا فِي إحدَى ثَلاثِ خِصَالٍ : رَجُلٌ قَتَلَ بِجَرِيرَةِ نَفْسِهِ فَقُتِل ، أَو رَجُلٌ زَنَى بعدَ إحصَانٍ ، أَو رَجُلُ حَارَبَ اللهَ ورسُولَهُ وارتدَّ عن الإسلام . فقال القَومُ : أُوَلَيسَ قد حدَّثَ أَنَسُ بِنُ مالكٍ ، أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْكَةٍ قَطَعَ فِي السَّرَقِ ، وسَمَرَ الأَعينَ ، ثُمَّ نَبَذَهُم فِي الشَّمسِ ؟ فَقُلتُ : أَنَا أُحَدِّثُكُم حَدِيثَ أَنسِ : حدَّثَني أَنسٌ ، أَنَ نَفَرًا مِن عُكُل تَهَانيةً قَدِموا على رسُولِ الله عَيْكَة ، فبايَعُوهُ على الإسلام، فَاسْتَوخَمُوا الأرضَ ، فسَقَمَت أجسامُهُم ، فشَكَوْا ذلك إلى رسُولِ الله عَلَيْكُ ، قال : ﴿ أَفَلا تَخْرُجُونَ مَعَ رَاعِينَا فِي إِبِلهِ ، فَتُصِيبُونَ مِن أَلْبَانِهَا وأبوالهَا ؟ » ، قالوا : « بلي » ، فَخَرَجوا فشَرِبُوا من ألبانهَا وأبوالهِا ، فَصَحُّوا ، فَقَتَلُوا رَاعِي رَسُولِ الله عَيْكُ ، وَأَطْرَدُوا النَّعَمَ ، فَبَلَغَ ذَلكَ رَسُولَ الله عَيْسَةِ ، فأرسَلَ في آثارِهِم ، فَأُدرِكُوا ، فَجيء بهم ، فَأَمَرَ بهم ، فَقُطِّعَت أيدِيهِم وأَرجُلُهُم ، وسَمَرَ أَعينَهُم ، ثُمَّ نَبَذَهُم في الشَّمسِ ، حتَّى ماتُوا. قُلتُ : وأيُّ شيءٍ أشَدُّ ممَّا صَنَعَ هؤلاء ؟! ارتَدُّوا عن الإسلام، وقَتَلُوا وسَرَقُوا . فقال عَنبَسَةُ بنُ سَعيدٍ : « والله ! إنْ سَمِعتُ كَاليَوم قَطَّ ! » ، فَقُلتُ : « أَتَرُدُّ عليَّ حَدِيثي يا عَنبَسَةُ ؟ » ، قال : « لا ، ولَكَن جِئتَ

بالحَدِيثِ على وَجهِهِ . والله ! لا يزَالُ هذَا الجُندُ بخيرٍ ما عَاشَ هذَا الشَّيخُ بَينَ أَظَهُرِهِم .» . . الحديث .

وتُوبعَ حجَّاجٌ الصَّوافُ ..

تَابَعَهُ أَيُّوبُ السَّختيَانيُّ ، قالَ : حَدَّثَني أبو رجاءٍ بهذا ، نَحوَهُ .

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ فِي « الوُضوء » (١/ ٣٣٥) ، وفي « المَغازِي » (٧/ ٨٥٤) ، وفي « الحُدُود » (١١/ ١١١) ، ومُسلمٌ (١١٦١) ، وأَبُو داوُد (٤٣٦٤) ، وأبو عَوَانةَ ، عن حَمَّاد بن زَيدٍ ..

والبُخاريُّ في « الجهَاد » (٦/ ١٥٣) ، وفي « الحُدود » (١١١/١٢) ، وأبو داؤد (٤٣٦٥) ، وأبُو عَوَانَةَ ، عن وُهَيبِ بنِ خَالدٍ ..

والطَّحاوِيُّ في « شَرحِ المعَانِي » (٣/ ١٨٠)، وفي « المُشكِل » (١٨١٠، الطَّحاوِيُّ في « شَرحِ المعَانِي » (١٨١٠، وأبو عَوَانَةَ ، عن جَريرِ بنِ حازِمٍ ، وسُفيانَ الثَوريِّ ..

وعبدُ الرَّزَّاق في « الْمُصنَّف » (١٧١٣٢) ، وأبو عَوَانَة ، عن مَعمَرِ بن راشدٍ ..

والطَّبَرانيُّ في « الأوسط » (٥٧٣) عن مُعاوِيَة بنِ أبي العَبَّاس ، كُلُّهُم عن أَيُّوبَ السَّختِيَانِيِّ بهذا .

وكذلك رواهُ عبدُ الله بنُ عَونٍ ، عن أبي رَجاءٍ بهذا .

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ في « التَّفسير » (٨/ ٢٧٣-٢٧٤) عَن مُحَمَّدِ بنِ عبدِ الله الأنصَارِيِّ ..

ومُسلِمٌ (١٢/١٦٧١)، وأبو عَوَانَة في « الحُدُّودِ »، عن مُعَاذ بن مُعَاذٍ .. ومُسلمٌ أيضًا ، عن أزهَرَ بنِ السِّهَان ، ثَلاثتُهُم عن عبد الله بن عَوْنٍ بهذا .

وتُوبِعَ أبو رَجَاءٍ مَولَى أبي قِلَابَة ..

تَابَعَهُ يحيى بنُ أبي كَثيرٍ ، قالَ : حدَّثَني أبو قِلاَبَة ، عن أنَسٍ بهذا . أخرجه البُخارِيُّ في « الحُدُود » (١٢/ ٩٠١) ، وأبو داوُد (٤٣٦٦) ، وأبو عَوَانَة ، والنَّسائيُّ (٧/ ٩٤) عن الوليد بنِ مُسلِم ..

وأَخرَجَهُ مُسلمٌ (١٦٧١) عن مِسكين بنِ بُكيرٍ ..

وَمُسلِمٌ ، والنَّسَائِيُّ (٧/ ٩٤) عن مُحَمَّد بنِ يُوسُفَ الفِريَابِيِّ ..

والطَّحاوِيُّ في « المُشكِل » (١٨١٢) ، وأبو عَوَانَة ، عن بِشْرِ بنِ بَكرٍ .. وأبو عَوَانَة ، عن الأوزاعِيِّ ، عن وأبو عَوَانَة أيضًا ، عن أيُّوبَ بنِ خالدٍ ، كلُّهم عن الأوزاعِيِّ ، عن يحيى بن أبي كثير بهذا .

وقد روى هذا الحديث عن أنس : ثابتُ البُنانيُّ ، وحُميدُ الطَّويلُ ، وقتادةُ ، وعبدُ العزيز بنُ صُهيبٍ ، والزُّهْرِيُّ ، ومُعاوِيةُ بنُ قُرَّةَ ، وغيلانُ بنُ جَريرٍ ، وسُليهانُ التَّيمِيُّ ، ويحيى بنُ سعيدٍ الأَنصَارِيُّ ، وأبو سعدٍ البَقَّالُ في وسُليهانُ التَّيمِيُّ ، وجُديم في « غَوثِ المَكدُود » (٨٤٦) ، وزِدتُهُ كثيرًا في « عُدَّةِ أهلِ التُّقى بِتَخرِيج أحاديثِ المُنتقى » (٩١٣) .

والحمدُّ لله تعالى .

٣٦٨ - سُئلتُ عن حديث: « يا عُمرُ! إِنَّك لا تُسألُ عن أعمال النَّاس، ولكن تُسألُون عن الصَّلاة ».

• قلتُ : هذا حديثٌ ضعيفٌ بهذا اللفظ ، يعني : « الصَّلاة » . أَخرَجَهُ أَحمدُ بنُ مَنيع في « مُسنَده » _ كما في « المطالب العالية » (٨٨٧) _ قال : حدَّثنا الحَسَنُ بنُ سوَّارٍ أَبُو العَلاء ، حدَّثنا ليثُ بنُ سعدٍ ، عن مُعاوية بنِ صالح ، قال : إنَّ أبا عبدِ الرَّحمن الأزديَّ حدَّتُهُ ، قال : سمعتُ ابنَ عائِذٍ ، يقول : خرج رسُولُ الله عَلَيْكُم في جنازة رجل من الأنصار، فلمَّا وُضِع قال عُمرُ بنُ الخطَّاب مَعْف : « يا رسُول الله ! لا تُصلِّ عليه؛ فإنَّه رجُلٌ فاجرٌ »، فالتَفَت رسُولُ الله عَلَيْكُ ، فقال: « هل رآه أحدٌ منكم على شيءٍ مِن عَمَلِ الإسلام؟ »، فقال رجُلٌ : « نعم يا رسُول الله ! حَرَسَ معنا ليلةً في سبيل الله تعالَى » ، فصلَّى عليه ، وحَثَى عليه التَّراب ، وقال : « أصحابُكَ يظُنُّون أنَّك من أهل النَّار ، وأنا أشهدُ أنَّك من أهل الجنَّة »، ثمَّ قال رسول الله عَلَيْكُهُ: « يا عُمرُ! إنَّك لا تُسألُ عن أعمال النَّاس ، ولكن تُسألون عن الصَّلاة » .

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ ؛ لإرساله ؛ وعبدُ الرَّحمن بنُ عائذٍ لم يُدرك النَّبيَّ عَائدٍ لم يُدرك النَّبيَّ عَائدٍ لم يُدرك النَّبيَّ عَائدٍ لم أَجد له ترجمةً .

ورأيتُهُ موصُولًا من وجهٍ آخر ..

أَخرَجَه أَبُو يَعلَى _ كما في « المَطالب العالية » (٨٨٨) _ قال : حدَّثَنا

هارُونُ بنُ معرُوفٍ ..

وأَبُو نُعيمٍ في « معرفة الصَّحابة » (٦٩٢٧) عن أبي بلالٍ الأشعريّ ، قالا: ثنا إسماعيلُ بنُ عيَّاشٍ ، عن بَحِيرِ بنِ سعدٍ ، عن خالد بنِ مَعدانَ ، عن أبي عطيّة ، أنَّ رجُلًا تُوفِّي على عهد النَّبيِّ عَيَّالِيَّةٍ ، فقال بعضُهُم: « يا رسُول الله! لا تُصلِّ عليه » ... الحديث ، وفي آخره: قال: « يا عُمرُ! إنَّك لا تُسألُ عن أعمال النَّاس ، ولكن تُسألُ عن الفطرة » ..

وعزاه الحافظُ في « الإصابة » (١٢/ ٥٥٠) للبَغَوِيِّ ، وأبي أحمدَ الحاكمِ من طريق إسماعيل بنِ عيَّاشِ بهذا .

زاد في رواية البَغَوِيِّ : « يعني : الإسلام » .

وهذا إسنادٌ شاميٌّ جيِّدٌ . وإسهاعيل بن عيَّاشٍ روايته عن الشَّاميِّين ستقيمةٌ .

وأَخرَجَهُ الطَّبرانِيُّ فِي « الكبير » (ج٢٢/ رقم ٩٤٥) ، ومن طريقه ابنُ الأثير في « أُسد الغابة » (٥/ ٢١٦) من طريق بقيَّة بنِ الوليد ، ثنا بَحِيرُ بنُ سعدٍ ، عن خالد بنِ مَعدانَ ، قال : قال أَبُو عطيَّة .

وبقيَّة بن الوليد لم يُصرِّح بالتَّحديث في جميع الإسناد ، لكنَّه مُتابَعُ لل على المُتابَعُ اللهُ على المُتابَعُ اللهُ على اللهُ الل

وأَبُو عطيَّة ذَكَرَهُ الطَّبرانِيُّ ، ومُطيَّنٌ ، وأَبُو نُعيمِ وغيرُهُم ، في الصَّحابة .

٣٦٩ - سُئلتُ عن حديثٍ : « إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّى الصَّلاةَ ، ومَا فَاتَهُ مِنْ وَقْتِهِا أَفْضَل منْ أَهْلِهِ ومَالِهِ » .

• قلتُ : هذا حديثُ حَسَنٌ إن شاء الله .

أَخرَجَهُ أبو القاسِمِ البَغَوِيُّ في « الجَعدِيَّات » (٢٩٣٦) ، ومن طريقه ابنُ عبدِ البَرِّ في « التَّمهيد » (٢/ ١٠٥، ٢٢٦ - شروح المُوطَّإ) قال : حدَّثني جَدِّي ، ثنا يعقُوبُ بنُ الوليد عن ابن أبي ذِئبٍ ، عن المَقبُرِيِّ ، عن المَقبُرِيِّ ، عن أبي هُرَيرَةَ مرفوعًا .

قال ابن عبد البَرِّ: « إسنادُهُ ليسَ بالقَويِّ ».

• قلتُ : وهذا تضعيفٌ هيِّنُ ، والصَّوابُ أَنَّ الإسناد ضعيفٌ جدًّا ؟ ويعقوبُ بنُ الوليد أحدُ الهَلكَى ، قال أحمدُ : « خَرَقنا أحاديثَهُ منذُ دَهرٍ ، كان من الكَذَّابين ، وكان يضَعُ الحديثَ » . وكذلكَ رمَاهُ بالكَذِبِ ووَضع الحديث : أبو حاتم الرَّازِيُّ ، وابنُ حِبَّانَ . وتَركهُ آخرون .

ولكنَّهُ لم يتفرَّد به ..

فتابَعَهُ إبراهيمُ بنُ الفَضل ، فرواهُ عن المَقبُريِّ بهذا ، بلَفظِ : « إنَّ أَحَدَكُم لَيُصَلِّي الصَّلاة لِوَقتِهَا ، وقَد تَرَكَ منَ الوَقتِ الأوَّلِ ما هوَ خَيرٌ لَهُ من أهلِهِ ومالِهِ » .

أَخرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ (١/ ٢٤٨) من طريقِ عُبيدِ الله بنِ مُوسَى ، نا إبراهيمُ بنُ الفَضلِ بهذا .

وسَنَدُهُ واهِ ؛ وإبراهيمُ مُنكَرُ الحديث ، متروكٌ .

وله شاهد من حديث ابن عُمرَ والله على ..

أخرجَهُ ابنُ نَصر في « تعظيم قدرِ الصَّلاة » (١٠٤٣) قال : حدَّثنا إسحاقُ _ هو ابنُ راهَوَيه _ ، قال : أخبَرَنا وكيعٌ ، قال : أخبَرَنا شُعبةُ ، عن سعد بن إبراهِيمَ ، عن الزُّهرِيِّ ، عن ابن عُمَر مرفُوعًا : « إنَّ الرَّجلَ لَيُصَلِّي الصَّلاةَ ، ومَا فَاتَهُ مِن وقتِهَا خَيرٌ من أَهلِهِ ومَالِهِ » .

وهذا إسنادٌ ما أجوَدَهُ لولا أنَّهُ مُنقَطِعٌ ؛ والزَّهرِيُّ لم يَسمَع ابنَ عُمَرَ . ولهُ طريقٌ آخَرُ عن ابن عُمَر ..

أَخرَجَهُ ابنُ نَصرٍ أَيضًا (١٠٤٤) قال : حدَّتَنَا يحيَى بنُ يحيَى ، قال : أخرَنا هُشَيمٌ ، عن يعلَى بنِ عَطاءٍ ، عن الوليدِ بنِ عبدِ الرَّحمن الجُرَشِيِّ ، عن ابن عُمَر مرفُوعًا مثلَهُ .

وهذا إسنادٌ قويٌ ، لولا عَنعَنَهُ هُشَيمٍ .

والوليدُ بنُ عبدِ الرَّحن أدرَكَ ابنَ عمر .

ورأيتُ لهُ حديثًا عن ابنِ عمرَ ..

أَخرَجَهُ التِّر مِذِيُّ (٣٨٨٦) قال: حدَّثَنا أَحمدُ بنُ مَنِيعٍ ..

وأحمدُ (٢/٢) ، وعبدُ الرَّزَّاق في « المُصنَّف » (٢٢٦٠) ، والحاكمُ وأحمدُ (٢/١٥) ، وعبدُ الرَّزَّاق في « المُصنَّف » (٢٢٦٠) ، والحاكمُ (٢/ ١٥ - ٥١١) عن عمرو بن عونٍ ، قال أربعتُهُم : ثنا هُشَيمٌ ، عن يعلَى بنِ عطاءٍ ، عن الوليد بنِ عبدِ الرَّحمن الجُرَشِيِّ ، عن ابنِ عُمَر : أنَّهُ مَرَّ بعلَى بنِ عطاءٍ ، عن الوليد بنِ عبدِ الرَّحمن الجُرَشِيِّ ، عن ابنِ عُمَر : أنَّهُ مَرَّ بابي هُريرَة وهو يُحدِّثُ عن النَّبيِّ عَيَيْكُ ، أنَّهُ قال : « مَن تَبعَ جِنَازَةً فصلًى عليهَا فَلَهُ قِيراطَان ، القِيرَاطُ أعظمُ من أُحدٍ » ، عليهَا فَلَهُ قِيراطَان ، القِيرَاطُ أعظمُ من أُحدٍ » ،

فقال له ابنُ عُمَر: أبا هِرِّ! أنظُر ما تُحَدِّثُ عن رسُول الله عَلَيْهُ! فقام إليه أبو هُريرة ، حتَّى انطَلَق به إلى عائشة ، فقال لها: يا أُمَّ المُؤمِنِين! أَنشُدُكِ بالله! أسَمِعتِ رسُولَ الله عَلَيْهُ يقولُ: « مَن تَبعَ جِنَازَةً ، فَصلَّى عليها فَلهُ قيراطٌ ، فإن شَهدَ دَفنها فَلهُ قيراطان » ؟ فقالت: اللَّهُمَّ نَعَم! فقالَ أبو هُريرَة: إنَّهُ لم يَكُن يَشغَلُني عن رسُول الله عَلَيْهُ غَرسُ الوَدِيِّ ، ولا صَفقٌ بالأسواق ، إنِّ إنَّا كنتُ أطلُبُ من رسُولُ الله عَلَيْهُ كَلِمَةً يُعلِّمُنيها ، وأكلة يُطعِمُنيها . فقال له ابنُ عُمرَ : أنتَ يا أبا هُريرَة كنتَ ألزَمنا وأكلة يُطعِمُنيها . فقال له ابنُ عُمرَ : أنتَ يا أبا هُريرَة كنتَ ألزَمنا لرسُولِ الله عَلَيْهِ وأعلَمنا بحديثه .

وهو عند التّرمِذِيّ بآخِرِه فقط ، وقال : « حديثٌ حسنٌ » .

وقال الحاكم: «صحيحُ الإسناد».

وصرَّحَ هُشيمٌ بالتَّحديثِ عند التِّرمِذِيِّ وعبدِ الرَّزَّاق.

• قلتُ : ووجدتُ لحديث التَّرجمة شاهدًا مُرسَلًا يتقوَّى به ..

يرويه يحيى بنُ سعيدِ الأنصارِيُّ ، أنَّ مُحمَّد بنَ المنكدر أَخبَرَهُ أنَّ يعلَى ـ رجلٌ من أهل الدِّيوان ـ أخبرَهُ ، سَمِعَ طَلقَ بنَ حبيبٍ ، عن النَّبيِّ عَيْسُلَهُ : « إنَّ الرَّجلَ ليُصلِي ، ومَا فَاتَهُ من وَقتِهَا أعظمُ من أهله ومالِهِ » .

أَخرَجَهُ البُخاريُّ في « التَّاريخ الكبير » (٤ / ٢ / ٤١٧) عن يزيدَ بنِ هارُونَ ..

وأَبُو يَعلَى _ كما في « المَطالِب العالية » (٢٧١) _ عن عبدِ الرَّحيم بنِ تُعليمانَ ..

وابنُ نَصرٍ في « تعظيم قدر الصَّلاة » (١٠١) عن جعَفَر بنِ عَونٍ ،

قال ثلاثتُهُم، ثنا يحيى بنُ سعيدٍ بهذا.

وخَالَفَهُم اللَّيثُ بنُ سَعدٍ ، فرواهُ عن يحيَى بنِ سعيدٍ ، عن يَعلَى بنِ مُسلِمٍ ، عن طَلقِ بن حبيبٍ ، عن النَّبيِّ عَيْسَةٍ مُرسَلًا .

فسقط ذِكْرُ: « ابن المُنكَدر ».

أَخرجَهُ ابنُ نَصرٍ (١٠٤٠) قال : حدَّثَنا أَحمدُ بنُ سَيَّارٍ ، ثنا يحيَى بنُ عبد الله بن بُكيرٍ ، حدَّثني اللَّيثُ بهذا .

وتُوبع اللَّيثُ على هذا ..

تابَعَهُ ابنُ أبي سَبْرَةَ _ وهو مترُوكٌ _ ، فرواهُ عن يحيى بنِ سَعِيدٍ ، عن يعلَى ، عن طَلْقٍ مُرسَلًا .

أَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاق (٢٢٢٥).

وخالَفَهُم حَمَّادُ بنُ زيدٍ ، فرواهُ عن يحيَى بنِ سعيدٍ ، عن ابن المُنكَدِر ، عن طَلْقِ بن حبيبِ مُرسَلًا .

فَسَقَطَ ذِكرُ : « يعلى بنِ مُسلِمٍ » .

أَخْرَجَهُ ابنُ نَصِرِ (١٠٤٢) قال : حدَّثَنا أَحمدُ بنُ سَيَّارٍ ، قال : ثنا شُلَيهانُ بنُ حربِ ، قال : حدَّثَنا حمَّادُ بنُ زيدٍ بهذا .

ورواهُ ابنُ عَجلَانَ ، عن ابنِ المُنكَدِرِ ، عن يعلَى بنِ مُسلِمٍ ، عن النَّبِيِّ عَلَيْكُمْ .

فَسَقَطَ ذِكْرُ: « طَلقِ بنِ حبيبِ ».

أَخرَجَهُ البُخارِيُّ فِي « التَّاريخِ الكبير » (٤/ ٢/٧) قال : حدَّثَنا مُحمَّدُ بنُ المُثنَّى ، عن يحيى بن سعيدٍ ، عن ابن عَجلَانَ بهذا .

وخَالَف الجميعَ مالِكُ ، فرواهُ عن يحيَى بنِ سعيدٍ ، قال : « إنَّ المُصَلِّي لَيُصَلِّي الصَّلاةَ وما فاتَهُ ... الخ » .

أُخرَجهُ في «الموطَّإ» (١/ ١٢).

قال ابنُ عبد البَرِّ: « وهذا موقُوفٌ في «الموطَّإ » ، ويَستَحِيلُ أن يكُون مثلُهُ رأيًا » .

• قلتُ : وأقوَى الوُجُوه عندي في هذا الاختلافِ هو الوجهُ الأوَّلُ ، الذي يرويه يزيدُ بنُ هارُونَ ومَن مَعَهُ ، عن يحيى بنِ سعيدٍ ، عن البنِ المُنكدِرِ ، عن يعلَى ، عن طَلقٍ .

وقد جاء مُسَلسَلًا بالسَّماع عندَ البُخارِيِّ .

﴿ تنبيه ﴾

قال ابنُ عبد البَرِّ في « التَّمهيد » (١/ ٢٢٧–٢٢٨):

« وكان مالكُ _ فيها حَكَى ابنُ القاسمِ عنه _ لا يُعجِبُهُ قُولُ يحيَى بنِ سعيدٍ هذا .

قال ابنُ عبد البَرِّ: أظنُّ ذلك _ واللهُ أعلَمُ _ من أجلِ قوله عَلَيْكَهُ: « ما بَينَ هَذَين وَقتُ » ، فَجَعَلَ أوَّلَ الوَقتِ وآخرَهُ وقتًا ، ولَم يَقُل : إنَّ أوَّلَهُ أفضَلُ .

والذى يَصحُّ عِندِي من تركِ مالكِ الإعجابَ بهذا الحديثِ ؛ لأنَّ فيه : « وما فاتَهُ مِن وقتهَا أفضَلُ من أهلِهِ ومالِهِ _ أو : أشدُّ عليه من ذَهَابِ أهلِهِ ومالِهِ _ أو : أشدُّ عليه من ذَهَابِ أهلِهِ ومالِهِ _ أو : أشدُّ عليه من فَهَابِ أهلِهِ ومالِهِ _ » ، وهذَا اللَّفظُ قد ثَبتَ عن النَّبيِّ عَيْنِهُ أَنَّهُ قال فيمَن فَاتَتهُ صلاةُ العصر فَوْتًا عند أهل العلم كُلِّيًا حتَّى يَخرُجَ وقتُهَا كلَّهُ ، ولا يُدرِكُ منها العصر فَوْتًا عند أهل العلم كُلِّيًا حتَّى يَخرُجَ وقتُهَا كلَّهُ ، ولا يُدرِكُ منها

رجب ۱٤۲۷هـ

ركعةً قبلَ الغُروبِ .

وهذا المعنى يُعارِضُ ظاهرَ قولِهِ في هذا الحديث: « ومَا فاتَتهُ ، ولما فاتَهُ ، ولما فاتَهُ من وقتِهَا » ؛ لأنَّ قولَهُ « فَاتَهُ وَقَتُهَا » ، غيرُ قولِهِ : « فاتَهُ من وقتِهَا » . فكان مالكُ عَلَيْ لم يَرَ أَنَّ بين أوَّلِ الوَقتِ ووسطِهِ وآخرِهِ من الفضلِ ما يُشبهُ مُصِيبَةً مَن فاتَه ذلك بمصيبة مَن ذَهَبَ أهلُهُ ومالُهُ ؛ لأنَّ ذلك إنَّا وَرَدَ في ذَهابِ الوقت كلِّه .

هذا عندي معنى قولِ مالكِ ، والله أعلم ؛ لأنّ في هذا الحَدِيثِ أنّ فواتَ بعضِ الوَقتِ كَفَوَاتِ الوقت كُلّه ، وهذا لا يقُولُهُ أحدٌ من العُلماء ، لا مَن فضّل أوَّلَ الوقت على آخرِهِ ، ولا من سوَّى بينهُما ؛ لأنّ فَوْتَ بعضِ الوَقتِ مُباحٌ ، وفَوْتَ الوقتِ كُلّه لا يجُوزُ ، وفاعِلُهُ عاصٍ لله إذا بعضِ الوقتِ مُباحٌ ، وفوثَ الوقتِ كُلّه لا يجُوزُ ، وفاعِلُهُ عاصٍ لله إذا تعمَّدَ ذلكَ ، وليسَ كذلك مَن صَلَّى في وسطِ الوقتِ وآخِرِه ، وإن كان مَن صَلَّى في أوَّل الوقتِ افضَلَ منه ، وتدبَّرْ هذا تَجده كذلك إن شاء الله أنه انتهَى كلامُهُ .

تمَّ بحمد الله تعالى السِّفرُ التَّالث من: «إسعاف اللَّبيث» ويتلُوه السِّفرُ الرَّابع

وأوَّلُهُ: « ويلُّ للأَغنياء من الفُقراء يوم القِيامَة ... الحديث »